











فهرسة الجزء الاول من نهاية المحتاج المشرح المحتاج

صفحة	صفحة
٢٩٦ فصل في بيان الاذان والاقامة	٣٨ (كتاب الطهارة)
٣٣٤ باب بصفة الصلاة	٧٤ باب أسباب الحدث الاصغر
٤١٣ باب يشتمل على شروط الصلاة وموانعها	٩٠ فصل في أحكام الاستبراء
٤٣٧ فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها	١٠٧ باب الوضوء
٤٥٩ باب في سبب سجود السهو وأحكامه	١٤٠ باب مسح الخف
٤٧٨ باب تسنن سجدة التلاوة	١٥٠ باب الغسل
٤٨٨ باب في صلاة النفل	١٦٦ باب النجاسة
٥١٠ (كتاب صلاة الجماعة وأحكامها)	١٩١ باب التيمم
٥٣١ فصل في صفة الأئمة ومتعلقاتها	٢١١ فصل في بيان أركان التيمم وكيفيته الخ
٥٦٥ فصل في بعض شروط القدوة	٢٣٦ باب الحيض
٥٧٣ فصل في بعض شروط القدوة أيضا	٢٤٩ فصل اذا رأت المرأة من الدم لسن الحيض أقله فأكثر ولم يعبراً أكثره فكله حيض الخ
٥٨٢ فصل في زوال القدوة وإيجادها	٢٦٥ (كتاب الصلاة)
وادرالك المسبوق الركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك	٢٨٧ فصل انما تجب الصلاة على كل مسلم الخ

فهرسة حاشية العلامة الرشيدى على شرح المحتاج التي بها مش هذا الجزء

صفحة	صفحة
٤١٣ باب يشتمل على شروط الصلاة وموانعها	١٠١ (كتاب الطهارة)
٥٣٧ فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها	١٧٢ باب أسباب الحدث الاصغر
٥٦٥ باب في سبب سجود السهو وأحكامه	١٨٤ فصل في أحكام الاستبراء
٥٩٢ باب تسنن سجدة التلاوة	٢١١ باب الوضوء
٥٩٣ باب في صلاة النفل	٢٤٣ باب مسح الخف
٥٩٤ (كتاب صلاة الجماعة وأحكامها)	٢٤٩ باب الغسل
٥٩٧ فصل في صفة الأئمة ومتعلقاتها	٢٦٢ باب النجاسة
٦٠٠ فصل في بعض شروط القدوة	٢٨٥ باب التيمم
٦٠٦ فصل في زوال القدوة وإيجادها	٣٠٧ فصل في بيان أركان التيمم وكيفيته الخ
وادرالك المسبوق الركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك	٣٢٣ باب الحيض
	٣٣٨ (كتاب الصلاة)
	٣٦٠ فصل في بيان الاذان والاقامة
	٤٠٧ باب بصفة الصلاة

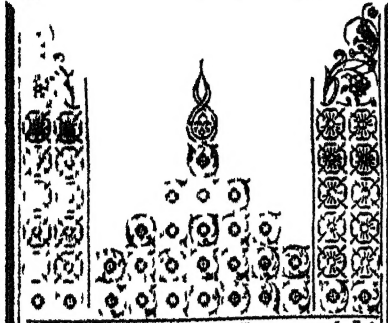
الجزء الاول من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في  
 الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله  
 تعالى عنه والامام العلامة شمس الدين محمد  
 ابن الامام العارف بالله تعالى شهاب  
 الدين أحمد الزملي رضي  
 الله تعالى عنهما  
 آمين

ولاجل تمام النفع وضعتهم حاشيتان الاولى  
 حاشية العلامة أبي الضياء السجعي على الشرح المسمى  
 والثانية حاشية العلامة الرشيدى مفصولة بينهما  
 بجدول للتمييز حاشية الرشيدى باملى الحاشيتان  
 وحاشية الشرح المسمى تلها رضى الله عن الجميع



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والمائدة للثقلين ولا عدوان الا على الظالمين وأشهد أن لا اله الا الله الملك الحق المبين وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله سيد المرسلين وامام المتقين القائل وهو الصادق الامين من يرد الله به خيرا يصرفه في دين وصلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين صلاة وسلاما دائمين الى يوم الدين آمين بعد في قول العبد الضعيف أحمد بن عبد الرزاق

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين هذه حواش مفيدة جارية وفوائد مفيدة حاملة وتحقيقات وتحريرات وابحاث وتدقيقات أفادها علامه الانام شيخ الاسلام أبو الضياء والنور نوراً في الدين شيخ الشافعية في زمانه وامام الفقهاء والقراء والمحدثين في عصره وأوانه من اليه انتهى في العلوم العقلية والنقلية واستخرج نتائج الأفكار الصحيحة بقرينة المتلازمة المضية أستاذ الاستاذين نوراً في الدين الاستاذ أبو الضياء والنور على النبراسي آدم الله النفع به وبعلومه الباهرة في الحياة الدنيا وفي الآخرة أملاها على شرح منهاج الامام النووي للعلامه شيخ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شيد بهنجا دينه أركان الشريعة الغراء وسدد بأحكامه فروع الحنيفية السمحاء من عمل به فقد اتبع سبيل المؤمنين ومن خرج عنه خرج عن مسالك المعتبرين أحدهم سبحانه على ما لم وأشكره على ما هدى وقوم وأشهد

الاسلام محمد بن شمس الائمة والدين ابن شيخ الاسلام أحمد شهاب الدين الرملي تقدمنا لله واياهم برحمة ورضوانه آمين ثم أشار بتجريد هاهنا هو امش نسخة مستقلة الائمة الشيخ أحمد الدمنه وري بعد ان كتبها من لفظه وقرأها عليه مرة بعد الاخرى عند مطالعة دروسه وتقاسمه بالجامع الازهر نفع الله بعمه وكرمه آمين (قوله الحمد لله الذي شيد) أي رفع وفيه استعارة تصريحية بمعنى وذلك لانه شبه اظهار ما بنى عليه الاسلام برفع البناء وتقوم به بالشدير فعاتما واستعار له اسمه وهو التشييد وفي المختار المشيد بالكسر كل شئ طليت به الحائط من جص وبلاط وشاده جصه من باب باع والمشيء بالتخفيف الممول بالشيء والمشيء بالتشديد المقول اه ومنه يعلم صحة كونه استعارة من حيث انه شبه اظهاره بتشيد البناء الذي هو نطوقه وهذا يجوز ان يكون مجازا من سلامن باب اطلاق المازوم وهو التشييد وارادة لازمه وهو التقوية (قوله بهنجا دينه) أي بالطريق الموصلة الى دينه وهو ما شرعه الله من الاحكام والمراد بالطريق الموصلة اليه ما جاعل النبي صلى الله عليه وسلم من احاديث الاحكام وغير ذلك من الادلة والائمة الذين قاموا باظهار ذلك وتحريره ونقله وحينئذ فالمراد بالشريعة مصادرة للاركان هو ما شرعه الله من الاحكام فهو عين الدين المفسر بما صرح فكاكه قال الذي أظهر بالطريق الموصلة الى ما شرعه الله من الاحكام أركان ذلك الشرع وانما أقام ان

الظاهر الذي مرجه الدين مقام الضم وهو لفظ الشريعة ليصنفه بالغراء وحينئذ فالمراد بالاركان الاجزاء التي اشتملت الاحكام المشروعة عليها كوجوب الصلاة أو الصلاة نفها ويكون اطلاق الحكم عليها مجازا من باب اطلاق اسم المنعق بالمكسر على اسم المتعلق بالفتح (قوله الشريعة لغراء) هي في الاصل تأنيث لا غر وهو اسم للفرس الذي في جبهته يماص فوق الدرهم لكتها نطق على المشهور والخيار وهو المراد ههنا (قوله وسدد بأحكامه) أي الله أو الدين وعلى الثاني فالاصابة بباينة بناء على ان الدين ما شرعه الله من الاحكام وهو ما رجحه الشارح فيما يأتي في شرح قول المصنف في الدين الخ (قوله فروع الحنيفية) أي الملة الحنيفية والحنيف المسائل عن الباطل الى الحق (قوله السمحاء) أي السهولة (قوله فقد اتبع سبيل المؤمنين) أي طريقهم الموصلة الى الحق وهو دين الاسلام (قوله ومن خرج عنه) وفي نسخة وقف أي حبس نفسه عنه بأن لم يعمل به (قوله على ما لم) ما مصدرية أو موصولة والهائد محذوف والمعنى الى تعليمه أو على الذي علمه (قوله على ما هدى) ما مصدرية أيضا (قوله وقوم) أي صلح وهذا انزعان منزلان منزلة اللازم كافي فلان على والمعنى على هدايته وتقويمه

ابن محمد بن أحمد المغربي ثم الرشدي هذه بنات افكار وخرائد افكار تتعلق بنهاية المحتاج الى شرح المهاج لسيدينا  
ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين وعمدة الناس في هذا الحين شمس الملة والدين محمد بن مولانا شيخ الاسلام بلانزاغ وخاتمة  
المتتبعين بلا دفاع أبي العباس أحمد بن حنبل لرمي تعدد هاهنا الله برحمته وأسكنهم ما يسبح جنته مما أجراه قم التقدير على يد  
العبدا فقير غالبا ملتطم من درس شيخنا رأسي ناذي وقد توفي بملاذي البدر الساري والكوكب الناري محقق  
الزمان ومدقق لوائه لاون مولانا وسيدنا شيخ الاسلام لشيخ عبد الرحمن بن ولي الدين البرلسي أمتع الله الوجود

(قوله المسالك) من المسالك بالكر وهو التعلق بالاعيان المملوكة والمالك من المالك بالضم وهو التصرف بالامر والنهي فكانه  
قيل المسالك لجميع الموجودات المتصرف فيها بالامر والنهي (قوله ونورا لسائر الخلائق) عطف مغاير للرحمة مفهوم ما كان  
المور في الاصل كمنمة تدركها الباصرة أولا وبواسطتها تدرك سائر المبصرات وهو في حقه صلى الله عليه وسلم لم يعنى منور  
فهو مصابو الرحمة من حيث الماسدق أو هو من حريته انما (قوله حين درست) أي عنت يقال درس الرسم عفا وبابه دخل  
ودرسه الرمح وبابه مصر يمدى يلزم اه مخذلة في اللزوم هو مبنى للفاعل وعلى التمدى للمفعول (قوله اعلام الهدى) أي  
اثاره وفي المحار العلم بنصته بين العلامة ٣ وهو أيضا الجبل وعلم النوب والراية (قوله وظهرت اعلام الردي) بالقصر يقال  
ردي بالكسر كصدي أي هلك انتهى مخذلة وفي القاموس ردي

كرمي (قوله وانظم من منج الحق) أي خفي (قوله وعفا) أي ذهب  
(قوله وأشرف) أي قارب (قوله فاعلى من الدين) أي محمد صلى الله  
عليه وسلم وهو عطف على أرسل عطف مسبب على سبب (قوله  
معالمه) أي علاماته وفي المختار المعالم الا ترى استدلال به على الطريق  
انتهى (قوله فأنشرح به) أي بالرسول صلى الله عليه وسلم وهو عطف  
مسبب على سبب (قوله وانزاحت به) أي اندفعت وهو مطاوع زاح  
تقول زحته فانزاح بمعنى خيمته قال في المصباح زاح الشيء عن موضعه  
يزوح زوحا من باب قال ويزيح زيحان باب سارت نحي وقد يستعمل  
منه بدنيان نفسه فيقال زحته والا كثران يتهذي بالهمزة فيقال أزحته  
ازاحة اه (قوله خلفاء الدين) أي الذين صاروا خلفاء على الدين بعد  
النبي صلى الله عليه وسلم أو الذين استخلفهم النبي صلى الله عليه وسلم  
أو اللدوني المصباح خافت فلان على أهله وماله خلافة صرت خليفته  
وخليفته جئت بعده والخلافة بالكسر اسم منه كالقعدة لهيئة

أن لا اله الا الله وحده لا شريك له المسالك الملك الحق  
بينين وأشهد أن سببنا محمد عبده ورسوله المبعوث  
رحمة للعالمين ونورا لسائر الخلائق الى يوم الدين أرسله  
حين درست اعلام الهدى وظهرت اعلام الردي  
انظم من منج الحق وعفا وأشرف مصباح الصدق  
على الانفا فاعلى من الدين معالمه ومن حكام  
لشرع دلالة فأنشرح به صدور أهل الايمان  
انزاحت به شهادت أهل الطغيان صلى الله عليه وعلى  
آله وأصحابه وخلفاء الدين وحلفاء البقيين مصابيح الامم  
ومفاتيح الكرم وكوزل علم ورموز الحكم صلاه  
رسلا مدامعين من رزم بدوام العم والكرم  
(وبعد) فإن المعلوم ان كانت تعظام شرفا وتطلع  
في سماء كوكبا شرفا وينفق اله الم من خرائنها وكلما زاد

ا قعود واستخفافته جليلة خليفة لخليفة يكون معنى فاعل وبمعنى مفعول (قوله وحلفاء اليقين) يحتمل ان الاضافة فيه لادنى  
م لاسية وذلك انهم اساءوا هده ووفوا به وهدهم كانوا كالمقسمين بايمان ووفواهم الجملتهم خلفاء وأضافهم الى اليقين ويحتمل  
اه شسهم في انقيادهم للرسول صلى الله عليه وسلم وعدم تخلفهم له بالمتخلفين على أمر متيقن لا يتخلفون عنه فسكون  
استمارة صريحة تسمية (قوله وكنوز العلم) وفي نسخة وكنوز أهل الحكم وعلى كل فالمراد بالكنز هنا المحل الذي يحفظ فيه  
العلم وهو في الاصل المال المكوز فهو مجاز من باب تسمية المحل باسم الحال فيه ولوعبر بالمراد ان كان أولى لانها جاع معدن  
وهو المكان (قوله ورموز الحكم) أي هم رموز الحكم لاسم فادتها وأخذها منهم وسماهم رموزا لانهم يشيرون اليها بآيات  
بعض الاحكام لانهم لم يتصدوا لتدوينها بل كانوا يجيبون عما سئلوا عنه بحسب الوقائع والرمز الاشارة والايما عبالشقيتين  
والحاجب (قوله تعظام شرفا) أي في المقدار أي لا يعظم عندها شيء لكن الفقه أشرفها كما يأتى في قوله فلا مربية الخ (قوله  
شرفا) قال في المختار الشرف بفتح الشين والراء الملو والمكان انما على ثم قال وشرفة القصر واحدة الشرف كعرفة وغرف اه  
وعليه فينبغي ان يضبط قوله تعظام شرفا بالفتح وقوله كواكبها شرفا بضم الشين وفتح الراء والمعنى انهم وان تعظامت في علو  
المقدار وطلعت في أماكن الكواكب المرتفعة فلا مربية الخ (قوله وكلما زاد) أي في الانفاق



بعلومه وأقر أعين أهل العلم وأفرق فهمه عند قراءته للكتاب المرقوم على وجه المسموم مع هذا كره أخوان الصفا وخلان الوفاء ممن عادت عليه بركة ذلك المجلس السعيد بنشر رشيد جعله الله وسائر بلاد المسلمين دارا سلام إلى يوم القيامة

(قوله ازاد در شدا) يضم الراء وسكون الشين وفصحها وعبارة المختار رشد رشد مثل قه يقعد ورشد يضم الراء وفيه لغة أخرى من طرب اه (قوله وعدم سرفا) قال في المصباح أسرف أسرفا جاوز القصد والسرف بفتحين اسم منه وسرف سرفا من باب تعب جهل أو غفل فهو سرف وطلبتهم فسر فتهم بمعنى أخطأت أو جهلت (قوله فلا مرية) المغازاة في خبران وجلة ران كانت معترضة بين الاسم والخبر والمرية الشك قال في المختار المرية الشك وقد يضم وقرئ هم ما قوله تعالى فلا تلتك في مرية منه (قوله واسطة عقدها) أي أثرها والعقد بالكسر القلادة (قوله به يعرف) أي بالفقه يعرف (قوله ويدين به الخاص والعام) أي يعبد به الخ ويقال دانه يدينه دينيا بالكسر أذله واستعبده فدان اه مختار (قوله وتبين مصابيح الخ) أي تظهر به ان قرئ بالتاء فان قرئ بالياء كما في بعض النسخ فلا تقدر لان فاعله يعود على الفقه والمعنى انه يظهر مصابيح الهدى ويميزها (قوله وأساسها) كالتفسير لا قطب الشئ هو أصله الذي يرجع اليه ومنه قطب الرحا وقطب القوم سيدهم الذي يدور عليه أمرهم ويرجع اليه (قوله ورأسها) أي الذي هو منها كالرأس حقيقة (قوله سراة الارض) أي ساداتهم جمع سري وهو بهنخ السين قال في المختار وهو جمع عزيزا لم يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره اه بحر وفه وفي المصباح والسري الرئيس والجمع سراة وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له تطير ء لانه لا يجمع فعيل على فعلة وجمع السراة سروات اه (قوله لا سراة لهم) صفة

كاشفة لفوضى وفي المختار قوم فوضى بوزن سكري لا رئيس لهم اه (قوله ايه) اسم فعل أي زدني (قوله خبط عشواء) قال في المختار العشواء الناقصة التي لا تبصر ما امامها فهي تخبط بيديها كل شئ وركب فدان العشواء اذا خبط

أمره على غير بصيرة وفي المصباح عشى عشامان باب تعب ضعف بصره فهو أعشى والمرأة عشواء اه الهم (قوله وشكت الارض منهم) هو استعاره بالكناية فانه شبه الارض بالعقلاء الذين يتظلمون وأثبت لها الشكاية تخيلا (قوله وقع أقدام قوم) بدل من المجرورين بدل اشتمال فهو بالجراؤ من الجار والمجرور فيكون منصوبا وقوله قوم من اقامة الظاهر مقام المضمرة وكأنه ليصفهم بقوله استزلهم الشيطان الخ (قوله الشيطان) قال بعضهم الشيطان كل جنى كافر سمي شيطانا لانه شطن أي بعد عن رحمة الله وقيل لانه شاط باعماله أي احترق بسببها قال الجاحظ الجنى اذا كفر وظلم وتعدى وأفسد فهو شيطان فان قوى على حمل المشاق والشئ الثقيل وعلى استراقه السمع فهو مارد فان زاده على ذلك فهو عفريت كذا قاله بعض شراح البردة عند قول المصنف \* وخالف النفس والشيطان واعصهما \* (قوله فلهذا الفقهاء) صيغة مدح قال في شرح التوضيح انه كناية عن فعل الممدوح الصادر وانما أضاف الفعل الى الله تعالى قصدا لاطهر التعجب منه لانه تعالى منشئ العجايب فعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعلمه ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة اه (قوله تشير اليهم بالا كف الاصابع) فالاصابع فاعل أشارت وبالا كف ظرف مستقر حال منها أي أشارت الاصابع حال كونها مع الكف يريد ان الإشارة وقعت بمجموع الاصابع والا كف اه دمايني وقال بعضهم ان فيه قلبا والاصل أشارت الا كف بالاصابع (قوله شم الانوف) هو من اضافة الصفة الى الموصوف واللام في الانوف عوض عن المضاف اليه أي أنوفهم شم جمع اشم قال في المصباح الشم ارتفاع الانف وهو مصدر من باب تعب قال رجل أشم والمرأة شمء مثل أحمروجرء اه وقال في القاموس والاشم السيد والمنكب المرتفع

وجاء من قصده بسوء ورامه دونه التستفاد ويمنعه ان شاء الله تعالى بين العباد اقتصر في ما يتعلق بالفاظ الكتاب وما فيه من الاحكام وأوجز الكلام حسب الطاقة الاحداث اقتضى المقام لا تعرض فيها المتكلم عليه شيخنا بركة الوجود ومحطار الوجود المحمدي على انه في هذا الوقت الجوهري الفرد والامام الاوحد قاموس العلوم وقاموس الفهم البصير به مولانا شيخ الاسلام نور الدين علي الشيرازي امته الله الوحدانية ودينه وادبانه واعاد على وعلى المسلمين من بركاته ولخطاته فيما املاه على هذا الكتاب لا ذلك من روع منه والغرض تبديد الفائدة للطلاب الاحباش نسخ الخطا من نظيره نكتته

(قوله شامخ) قال في القاموس شمع الجبل علا وطال والرجل بانته تكبر (قوله حاقوا) احاطوا به وداروا حوله كدوران السوار على المعصم وفي النهاية فتح الموم من ردم بانجوج وما جوج مثل هذه وحاق أي بتشديد اللام باصبعيه الابهام والتي تلمها وتشدسرها أي بان جعل رأس السبابة في وسط الابهام اه منه (قوله غورا ونجدا) المعنى يتحشون عن الاحكام خفاها وحلاياها فتمهم ساروا في تحصيل ذلك في الطرقات المنخفضة والمرتفعة والغور في الاصل نهر كل شيء والنجد ما ارتفع من الارض اه مختار (قوله من سار على سهج الخ) يتأمل معنى هذا التركيب فان كلام المنهج والمنهج معناه الطريق الواضح ولعله أراد بالطريق الذي عبر عنه بالمنهج ما يتوصل به لاستنباط الحكم من الدليل وبالطريق الذي عبر عنه بالمنهج الادلة أنفسها كالذكر والسنة وبالطريق الواضح دين الاسلام كما أطلق عليه الصراط في قوله تعالى اهتدوا الصراط

اليهم كاشح الانف رافع حلقوا على سور الاسلام كسوار المعصم فائين لاهله والحق سامع  
أخذنا بالآفاق السماء علي \* لناقراها والنجوم الطوالع  
زين الله الارض بواطئ افدامهم فالشفاء تقبل خلاها وباطنة احكامهم واحكامهم تذكر  
حرامها وحلالها وترشف من زلالها ما حلالها ولقد ساروا في مسالك الفقه غورا ونجدا  
وداروا عليه هائما به وجدنا فتمهم من سار على منهج منهاج الطريق لوضح أحسن سير  
وجرى في أحواله على منواله غير متعرض الى غير ومنهم من جعل دأبه رد الخصوم وخصم  
الخاصين فلا يفوته الطائف في الارض ولوانه لطائر في السماء يحوم واقامة الحج والبراهين  
منها ما لم يلدى ومصايح للدجا والآخر بان رجوم وسيد طائفة العلماء من القرن السادس  
والى هذا الحين وصاحب الفضل على أهل المشارق والمغارب ذو الفضل المبين الضارب  
مع الاقدمير بسهم والناس تضرب في حديد بارد فهو الممول عليه عند كل صادر ووارد تقدم

المستقيم (قوله ومنهم من جعل دأبه) أي شأنه وعادته  
المصنف (قوله رد الخصوم) أي من أراد الطعن فيما ذهبوا اليه من الاحكام الشرعية وقوله فلا يفوته الطائف أي لا يفوته من ابدى شبهة وان بعد وانتهى في البعد الى أن أشبهه الطائر في

السماء (قوله وخصم المخالفين) أي غلبهم قال في المصباح خاصته مخاصمة وخصاما وخصمه اخصمه من باب قتل اذا غلبته في الخصومة وقال في غلب غلبه غلبا من باب ضرب والاسم الغلب بغلبة الغلبين والغلبة أيضا (قوله منها ما لم يلدى) أي من البراهين يعني ان أدلتهم منها ما قصد به اثبات ما ذهبوا اليه من الحق الواضح ومنها ما قصد به ابطال شبهة المبتطلين فأشبهت الشبه التي ترجمها الشياطين المستترقون للسمع (قوله والآخر بان رجوم) أي كالخجارة يرمى بها وهي ما تقدم من قولنا ومنها ما قصد به ابطال الخ (قوله وسيد) مبتدأ أخبره قوله لا في القطب الرباني الخ (قوله من القرن السادس) الصواب القرن السابع لا السادس فقد صرح ابن السبكي ونيره بأنه مت في سنة ست وسبعين وثمانين عن نحو ست وأربعين سنة اه ويمكن الجواب بان المراد من آخر القرن السادس لانه ما كانت ولادته في القرن السابع وكثيرا ما تمتد حياة من كان موجودا في القرن السادس الى زمن ولادة المصنف ويستفيد مما قاله بعد ولادته فيكون له السيادة على من استفاد منه من أهل القرن السادس بل وعلى كثير من كان موجودا من كثير من الأئمة وغير عليهم المصنف بفضيلته كأنه حصلت له السيادة على أهل جميعا فتكون سببها من أوله وهو عقب القرن السادس وما اتصل به مما قبله (قوله عند كل صادر ووارد) قال في المصباح صدر القول صدر من باب قدم واصله بالالف واصله الانصراف يقال صدر القوم واصدروا هم اذا صر فتم وصدرت عن الموضع صدر من باب قتل رجعت اه وفيه ورد البعير وغيره الماء يرد ويرد بالغه وفاه من غير دخول وقد يكون دخولا والاسم الورد بالكسر واورده الماء والورد خلاف الصدور والابراد خلاف الاصدا وانتهى



(قوله وهى تناديه) أى أهل زمنه وأنت لكون الأهل معنى الجماعة (قوله ولوعورض أى أراد أن يعارضه) (قوله لقال لسان الحال) أى فى حقه (قوله قال) أى تكلم ذلك الامام فلم يترك الخ (قوله وتسامى) أى ارتفع وقوله فلم يسمع أى فكأنه يشير الى أنه لشدة علوه صعد السماء فلم يسمع له كمال بعده قول القائل فى حقه ابن التريال الخ (قوله وتعالى) عطف تفسير على تسامى (قوله متطاول) أى مناظر لهم فى العلو والنور (قوله حتى فاق الآفاق) أى أهل جميع التواحي فهو كقوله تعالى واسئل القرية (قوله فساق اتباعه أعمأ) أى أولهم وآخرهم فهو تبعه لا يتبعه وهو يفتح الهمزة وقوله وساق أى خلف رهـ هذا ماخوذ من قولهم ساقه الجيش لثوخرهم كما فى مختار الصحاح (قوله ماسطر علمه فى الاوراق) أى مده تسطير ما ألفه فى الاوراق (قوله القطب الربانى) أى المتأله والعارف بالله تعالى انتهى مختار والمتأله المتعبد كما فى المصباح وقال الشيخ فى الكتاب المذكور أيضا الربانى المنسوب الى الرب أى المالك وقال ابن حجر فى شرح الاربعين الربانى هو من أفينست عليه المعارف الالهية فعرف ربه وربى الناس بعلمه انتهى فاذكره مبين ٦ للاراد بالنسبة الى الرب (قوله والعالم الصمدانى) أى المنسوب الى الصمد

على أهل زمنه تقدم النص على القياس وسبق وهى تناديه ما فى وقوفك ساعة من باس وتصدر ولوعورض لقال لسان الحال مروا أبا بكر فليصل بالناس من انفق من خزان علمه ولم يخش من ذى العرش اذلالا هكذا كذا والافلالا قال فلم يترك مقالا للقائل وتسامى فلم يسمع ابن التريا من يد المتساوول وتعالى فكأنما هو للنيرين متطاول وتصاعد درج السيادة حتى فاق الآفاق وتباعد عن درجات معارضيه فساق اتباعه أعمأ وساق ومضى وخلف ذكر بابا ماسطر علمه فى الاوراق شيخ الاسلام بلا نزاع وبركة الانام بلاد قاع الطيب الربانى والعالم الصمدانى محبى الدين النواوى تسمده الله برحمته ونفعا هنا والمسلمين ببركته سبحانه وآله وعترته قدماء علمه الآفاق واذعن له أهل الخلاف والوفاق واجل مصنف له فى المختصرات وتسكب على تحصيله العبرات كتاب المنهاج من لم تسمع بآله القرائح ولم تطمع الى النسخ على منواله المطامح بهرته الالباب وأن فيه بالهيب العجائب وبرزخات المسائل يبيض الوجوه كريمة الاحساب ابداع فيه التأليف وزينه بحسن الترتيب والترصيف وأودعه المعانى الغزيرة بالالفاظ الوجيزة وقرب المقاصد البعيدة بالاقتوال السديدة فهو يساجل المطولات على صغر حجمه ويدهل المختصرات بغزارة علمه ويطلع كالقمر سناء ويشرق كالشمس بهجة وضياء ولقد أجاد فيه القائل حيث قال

قد صنف العلماء واختصر واظم \* يا توابع اختصروه كالمهاج  
جمع العجج مع الفصحى وفاق بالترجى عند تلاطم الامواج

أى المقصود فى الحوائج  
قاله شيخ الاسلام فى شرح  
الرسالة القشيرية اه ولعل  
المراد هنا من النسبة انه  
يعتمد فى أموره كلها على  
الله بحيث لا يلتجئ الى  
غيره تعالى فى أمر ما اه  
(قوله محبى الدين) لقبه  
واسمه يحيى (قوله وعترته)  
بالمثناة الفوقية والعتره  
كما فى المختار نسل الرجل  
وربطه الادنون اه (قوله  
واذعن له) أى انقاد (قوله  
على تحصيله) أى حفظه  
(قوله العبران) أى  
الدموع (قوله كتاب  
المنهاج من لم الخ) أى كتاب  
من لم الخ زله منزلة العاقل

فـ بهر عنه من لكثرة الانتفاع كما ينتفع باصحاب الرأى فيكون استعارة مصرحة (قوله ولم تطمح) أى تلتفت لم  
وعبارة المختار طمع بصره الى الشئ ارتفع وبابه خضع وطـ ما أيضا بالكسر اه (قوله بهرته) أى غلب به اه مختار وفى  
المصباح بهر بهر من باب نفع غلبه وفضله ومنه قيل للقمور الباهر لظهوره على جميع الكواكب (قوله بالجعب العجائب) أى  
بالشئ الغريب بالنسبة لامثاله مما هو على حجمه فالعجائب وصف تصديه بالمبالغة قال البيضاوى فى تفسير قوله تعالى ان هذا  
لنشىء عجب أى بليغ فى العجب فانه خلاف ما طبق عليه آباؤنا وما نشاهده من ان الواحد لا ينفى علمه وقدرته الاشياء الكثيرة  
اه (قوله والترصيف) قال الدمامينى فى الترصيف ما حاصله لم يسمع الفعل فى هذه المادة الا مجرد اتيان رصف الحجاره  
بالتحفيف رصفا اذ وضعت بعضها على بعض وقال فى المختار بابه نصر وقال فيه أيضا الترصيع التركيب اه (قوله فهو يساجل)  
أى يعطى كعطائها أى يفيد كفاذم أو أصله يغالب فى الاعطاء فيغلب غيره وهو بالجيم مختار (قوله ويدهل المختصرات  
أى يغالب (قوله ويطلع) بابه دخل مختار (قوله كالقمر سناء) بالمدا أى شرفا ورفعة مختار فهو تميزا ومنه يوجب على نزاع الخافض

للتأخر وأنا أقول بذلك لانحصه التي هي الدين وارشاد المشردين لانجوعوا افتقارا لاني دون ذلك رتبة ومقدارا ان هذه الفوائد والصلوات والعوائد مما يتعين مراعاة على كل من أراد الرجوع الى هذا الكتاب الذي هو عمدة الناس في

(قوله مات) أي هلك حذرة (قوله من خفف) وفي نسخة حنق ومعنى في الاصل انه مات من التعب الذي حصل له المشبه لذهاب ضوء القمر ومعنى الثاني الغبط يقال حنق حنقا من باب تعب اشتقاظ (قوله وعلا علاه) وفي نسخة عداه فضله أي علا فضله على أعدائه (قوله بركة علامة نوى) كان الظاهر أن يقول بركته لكنه ٧ أقام الظاهر مقام الضمير لما اشمل عليه

من النناء (قوله جلال

الدين) كان مولده سنة

احدى وتسعين وسبع مائة

ومات من أول يوم من

سنة أربع وستين وثمانمائة

وعمره نحو ثلاث وسبعين

سنة وأخذ العقه عن الشيخ

عبد الرحيم العراقي وهو

عن الشيخ علاء الدين

الطار وهو عن الامام

النووي (قوله المسمى)

في بعض النسخ بده وزاح

به بدل قوله وجالاه المعنى

(قوله سلوك شهابه) أي

طوره الضيقة كذا قيل

قال في المصباح الشعب

بالكسر الطريق وقيل

الطريق في الجبل والجمع

شهاب اه وعليه وإنما

يظهر التقييد بالضيقة

على الثاني لان من شأن

الطريق بين الجبلين ذلك

واما على الاول فالمتبادر

التفسير بالطرق لا بغيره

(قوله فجاء المقضى) عبارة

المصباح فجئت الرجل

لم لا وفيه مع النواوي الرافعي \* حبران بل بحران كالبحاج

من قاسه بسواه مات ودالك من \* خفف ومن غبن وسوء مزاج

(وقال الآخر)

لثبت خبرا بنوى \* ووقت من ألم النوى

فلقد نشأ بك عالم \* لله أخلص ما نوى

وعلا علاه فضله \* فضل الحبيب على النوى

جزاه الله تعالى من صنيعه جزاء وفورا وجعل عمله متقبلا وسعيه مشكورا ولم تزل الأئمة

الاعلام قدما وحديثا كل منهم مدحون لفضله ومشتغلون بأفكاره وشرحه وعاد على كل منهم

بركة علامة نوى فبلغ قصده وانما لكل امرئ ما نوى فبعض شروحه على التافية في

التطويل وبعض اقتصر فيه غالباً على الدليل والتعليل وهذا وقد أورد فيه محقق زمانه

وعالم آوانه وحيد دهره وفريد عصره في سائر العلوم المنشور منها والمنظوم شيخ

مشايخ الاسلام عدة الأئمة لا الامام جلال الدين لمحيي تكملة الله تعالى برجته وأسكنه

فسيح جناته بشرح كشفه المعنى وجلال المعنى وفخ به مقول أوابه ويسر لاطالبه سلك

شهابه وضمنه مجالا للاسماع والنوظر ويحقق مقال القائل كم ترك لأول الأخر الا ان

القدر لم يساعده على ايضاحه ومنعه من ذلك خشية فجاء المقضى من محتوم حمامه فتركه

عسر الفهم كالانوار لما احتوى عليه من غاية الاجتزال ولقد طامس آتاني لسادة الافاضل

والوارثون علم الاوائل في وضع شرح على المنهاج بوضع مكبونه وبيرز مصونه فأجبتهم الى

ذلك في شهر القعدة الحرام سنة ثلاث وستين وتسعمائة بعد تكرروا يادلت على حصول

المرام وأردفتهم بشرح محيط لزام مخدراته وبربح ختام كنوزهم وتودعته أن تقع فيه الفت

من السمين وأدب فيه المعمول به من غيره بتوضيح مبين أورد الاحكام فيه تليخات تراصحا

وأترك الشبه تنضال اقتصاحا أطاب حيث يقتضى المقام وأوجزا اقتضه الكلام خال

عن الاسهل الممل وعن الاختصار المختل وأذكر فيه بعض القواعد وأضم اليه ما ظهر

من الفوائد في ضمن تراكييب رائقه وأساليب فائقة لينم بذلك الارب ويقبل

المشتغلون بنسألون اليه من كل حادب مقتصر آفيه على المعمول به في المذهب غير

معين بغير الاقوال الضعيفة وما للاختصار في الاغلب فحيث أقول فيه قالاً أو رجحاً

فرواى به اماما المذهب الرافعي والمصنف تكملة الله بعفوه ومنه وامطر على قبرهما

أفجاء مهموز من باب تعب وفي لغة بفتح تين جنته بقنة والاسم لفجاء بالضم والمدح في لغة وزان فخره وخفته الامر من بابي

تعب ونفع أيضا وفجاء مفجأة أي عاجله اه (قوله من محتوم حمامه) من إضافة الصفة الى الموصوف والمضى خشية

فجاء موته المحقق (قوله سنة ثلاث وستين وتسعمائة) وقال ابن حجر اشرعه في شرحه كان في ثاني عشر محرم الحرام سنة

ثمان وخمسين وتسعمائة (قوله وأردفتهم بشرح محيط) أي بربل (قوله الفت من السمين) أي أبي الجعيد من الردي والفت بفتح

الفين المجبة وبالثلثة المهزول (قوله تنضال) أي تضعف (قوله خال عن الاسهاب) أي التطويل

هذا الحبيب من المستفيدين والحكام والمفتين فانهم من كلفة حسب الطاقة يتبع مواد الكتاب مع التنبيه على ما عدل فيه من  
 ب الصواب كما استراه ان شاء الله تعالى في مواطنه من الدرر المستخرج من معاده واعلم اني حيث أنسب الى الصفة فرادى  
 قوله بجموحه جنته) أى وسطها (قوله ماهوشان البشر) أى من السهو (قوله وبين ذلك) أى المصحح علمه وهو شرح الزوش  
 قوله ولا التبج) أى الفرح وهو بالحاء المهملة ٨ يقال بجمحه فبج أفرحه ففرح اه مختار (قوله نزلت في حكم الكتاب)

أى في شأن كتم العلم وهى  
 قوله تعالى ان الذين يكتمون  
 ما أنزلنا من البينات الآية  
 (قوله المنيع المنال) أى  
 المنيع العطاء والمعنى ان  
 مسائله لغزتها كأنها بمنوعة  
 على غيره من الكتب (قوله  
 أسست فيه) أى ذكرت  
 وفي المصباح أسسته تأسيسا  
 جعلت له أساسا أى أصلا  
 (قوله وعباب المنقول) أى  
 بحره (قوله مخضت فيه  
 الخ) أى انخبتها وأخذت  
 خالصها من مخضت الابه  
 اذا أخذت زبدته من باب  
 قطع ونصرو ضرب اه  
 مختار (قوله وشرحي  
 البهجة والروض) أى  
 لشيخ الاسلام رحمه الله  
 (قوله الافاضل المعاصرين)  
 أى كابن حجر والخطيب  
 (قوله ما تبنت عنده الخ) أى  
 تقطع قبل وصولها اليه  
 أى من أراد ان يناظره  
 ذلك قبل وصوله اليه وكفى  
 بذلك عن عجزه عن معارضته  
 (قوله لا تنطق برؤيته)  
 وفي نسخة بربيه أى بنهمة  
 له فيما نقله (قوله لمن بات  
 في نعمائه يتقلب) فاعل يتقلب مستتر يعود على من بات جاسدا والمعنى من بات يتقلب في نعم شخص أولاها  
 اليه وهو يحسد ذلك المنعم فهو أظلم أهل الظلم (قوله بجبل) متعلق بقوله وشهد الخ (قوله فنوى كل منهم السوء) أى بان نوى  
 نفسه انتقاصه فذكر له مساوى ليست مطابقة للواقع حسدا أو ارادة ان الناس يتركونه

وأظلم أهل الظلم من بات جاسدا \* لمن بات في نعمائه يتقلب  
 لعبه شيطان الجسد وشهدوا فيها الذى لا يوثق به بجبل من مسدد وتصرف فيه  
 والشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم في الجسد تصرف فيهم فنوى كل منهم السوء

نسخة المحتاج الذي هو شرح خاتمة المحققين الشهاب ابن حجر الهيتمي سقى الله تراه والله المأمول والمسؤول في التفضل بالاثابة والقبول (قوله رحمه الله ونفعه ما به يحتاج دينه) أى طريقه بمعنى دلائله بقرينة مقابلة بالاحكام في الفقرة الثانية بناء على انها

(قوله في ميدان الحسد الخ) الميدان بفتح الميم وكسر هاء كافى القاموس (قوله حتى صرف عن الهدى) أى من غوى (قوله أتاح له لسان حسود) أى هيا أقال في القاموس ناح له الشئ يتوح تهيأ كتاح يتج وأتاحه الله فأجأه (قوله عرف العود) هو بالفتح قال في المختار والعرف الريح طيبة أو منتنة اه (قوله فالحسدة قوم غلب عليهم الخ) من هنأ الى آخر الآيات الدلائل الا تيمية مأخوذة من آخر الاتقان للسيوطى برمته وحروفه ٩ (قوله قد نكبوا عن علم الشريعة) أى تحوّلوا وباه نصر (قوله الا أنوفا

ولكل امرئ ما نوى وتحكم فقوى بحكمه من غوى وجرى بهم في ميدان الحسد حتى صرف عن الهدى وآخر من فئة ثانية يسمع كلامه ولا يفهمه ويسبح في بحره ولا يعلمه ويصبح ظمأنا وفي البحرفه ومثل هذا لا يقتد بحضوره اذا غاب ولا يؤهل لان يعاب اذا غاب وكم من عائب قولاً صحيحاً \* وأفته من الفهم السقيم وآخر من فئة ثالثة يعترف من بحره ويعترف ببره ويره ويقتطف من زهره ما هو أزهر من الاق وزهره ويلزم الثناء عليه لزوم الخطب للشار والاقلام للمعابر والادكار للخواطر وهذه الفرقة عزيزة الوجود واثن وجددت فاعلمها بعد سكر المؤلف للحدود واذا أراد الله نشر فضيلة \* طويت اتاح له لسان حسود لولا اشتغال النار فيما جاورت \* ما كان يعرف طيب عرف العود فالحسدة قوم غلب عليهم الجهل وطعمهم وأعماهم حب الرياسة وأصمهم قد نكبوا عن علم الشريعة ونسوه وأكبوا على علم الفلاسفة وتدارسوه يريد الانسان منهم ان يتقدم ويأبى الله الا ان يزيده تأخيراً ويبقى العزة ولا علم نده فلا يجده وليا ولا نصيراً ومع ذلك فلا ترى الا أنوفا شجرة وقلوب باع الحق مستكبرة وأقوالا تصدر عنهم مفتراة مزورة كلما هديتهم الى الحق كان أصم وأعمى لهم كأن الله لم يؤكل بهم حافظين يضبطون أقوالهم وأفعالهم فالعلم بينهم مرجوم تتلاعب به الجهال والصبيان والكمال عندهم مذموم داخل في كفة النقصان واهم الله ان هذال هو الزمان الذي يلزم فيه السكوت والمصير جلسا من اجلاس البيوت ورد العلم الى العمل لولا ما ورد في صحيح الاخبار من علم لما كتبه أجهل الله بلجام من نار والله دراقائل حيث قال

ادأب على جمع الفضائل جاهدا \* وأدم لها تعب القرحة والحسد

واقصدها وجه الاله ونفع من \* بلغته ممن تراه قد اجتهد

وانترك كلام الحاسدين وبغهم \* هلا فبعد الموت ينقطع الحسد

وأسأل الله تعالى اتمام هذا التوضيح على اسلوب بديع وسبيل بالنسبة الى كثير من أبناء الزمان منيع مع ان الفكر عنه بغيره مقطوع ولم يكن ينصرف النظر له الاساعة في الاسبوع وهذا وأنا معترف بالجزو والقصور سائل فضل من وقف عليه ان يصلح ما يبدوله

٢ نهاية ل وهو بالجيم وفي نسخة بالمهملة وبعبارة المختار في فصل الحاء من باب السين المهمة جلس البيت كسأبسط تحت حجاب وفي الحديث كن جلس يتك أى لا تبرح منه انتهى وبه يعلم ان نسخة الحاء المهمة أولى لمطابقتهما في الحديث وفي المختار أيضاً في فصل الجيم من باب السين المهمة ورجل جلسة بوزن هزة أى كثير الجلوس والجلسة بالكسر الحال التي يكون الجالس عليها واجلسه فهو جالسه وجلسه كما تقول خدنه وخديته وهو صحيح هنا أيضاً لكن الاول أظهر (قوله ورد العلم الى العمل) أى قصره على العمل به لنفسه (قوله ذهب القرحة) أى الطبع قال في القاموس القرحة أول ما يستنبط من البئر كالقرح وأول كل شئ ومنك طبعك (قوله ان يصلح ما يبدوله

بجمع حكم فالمعنى شديد دونه بدلائله اذ الشريعة هي الدين ماصداقها وهو احترام اذ المشيد لاركان الشئ بفطرته لا بايمن  
الخطا وفيه استمارة بالحكاية شبه الشريعة بالبناء واثبت له الاركان تخميلا والتشديد ترشيدا ومثله يقال في نظائره الاتية

من فطور (أي خلل من فطره اداشقه أي خلله وهذا من المؤلفين كاية عن طب محاولة الاجوبة عما يرد عليهم من الاعتراضات  
وليس ذلك اذ نافي تغيير كتبهم على الحقيقة ولو انفتح ذلك الباب لبطل الوقوف بأخذ شئ من كلامهم وذلك لان كل من طالع  
وظهر له شئ غير الى مظهره ويحيى عن بعده يفعل مثله وهكذا فلا يوفق بنسبة شئ الى المؤلفين لاحتمال ان ما وجدته متبنا  
في كلامهم يكون من اصلاح بعض من وقف ١٠ على كتبهم ولا ينافي ما فررناه قوله قبل اجراء قلبه المشعر بانه يصلح شبه

حقيقة لجواز ان يريد به  
الامر بالنأمل قبل اطهار  
الاعتراض عليه والمبالغة  
فيه هذا وليس كل  
اعتراض سائعا من المترض  
وانما يسوغ له اعتراض  
بخمسة شروط كما قاله  
الابشيطي وعبارته لا  
ينبغي لمعارض اعتراض  
الا باستكمال خمسة شروط  
والاف هو آثم مع رد اعتراضه  
عليه كون المعارض أعلى  
أوصاؤه بالمعارض عليه  
وكونه يعلم ان ما أخذه من  
كلام شخص معروفا  
وكونه مستحضر لذلك  
الكلام وكونه قاصدا  
للهوابع فقط وكون  
ما اعتراضه لم يوجد له وجه  
في التأويل الى الصواب  
انتهى أقول وقد يتوقف  
في الشرط الاول فانه قد

من فطور وان يصفح عما فيه من زلل وان ينعم باصلاح ما يشاهده من خلل مسبب لا على  
ذيل كرهه متأملا كلمة قبل اجراء قلبه مستحضرا ان الانسان محل النسيان وان الصنيع  
عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات فقله در القائل  
حيث قال ومن ذا الذي رضى سبحانه كلها \* كفى المرغبلات ثم دعاه  
وسميته بنهاية المحتاج الى شرح المحتاج واجبان المقتصر عليه يستغنى به عن مطالعة  
ماسواه من امثاله وأن يدرك به ما يرجوه من آماله ولا يمنع الواقف عليه داء الحسد أخذ  
ما فيه يا لقبول ولا استصغار مؤلفه وقصر نظره في النقول فقد قال القائل  
لا زلت من شكركى في حلة \* لابسها ذو سلب فاخر  
يقول من تطرق اسماءه \* كم ترك الاول للآخر  
فليس لكبر السن يفضل القائل ولا لحدوثه به تضم المصيب وان كان لذلك الكلام أول قائل  
قله در القائل حيث قال

وانى وان كنت الاخير زمانه \* لا تنبأ لم تستطعه الاوائل  
ولقد أباد القائل في قوله

انى لا ربح حاسدى لفطر ما \* ضمت صدورهم من الاوغار  
نظروا صنع الله في فعيونهم \* في جنسة وقلوبهم في نار  
لا ذنب لي قد رمت كتم فضائي \* فكأنما برقعها بنهار

وهذه الاطالة من باب الارشاد والدلالة أعادنا الله من حسيده باب الانصاف واجازنا من  
الجور والاعتساف ولما كانت الاعمال بالنيات وقريبا كل ما هوآت فويت به الثواب  
يوم النشور وطما في دعوة عبد صالح اذا صرت من قبل لا في القبور لا الثناء على ذلك في دار  
الغرور واعلم ان التأسي بكاب الله سنة ممتمة والعمل بالخبر الا في طريقة ملتزمة  
وهذا التأليف أثر من آثارها وقيد من أنوارها فذلك جرى المصنف كغيره على ذلك

يجرى الله على لسان من هو دون غيره عبرا حل ما لا يجريه على لسان الافضل (قوله من شيم الاشراف) المنهج  
أي خصا لهم (قوله كفى المرغبلات) أي شرفا وفضلا وهو بضم النون كما في المختار (قوله من تطرق) في نسخة من تقرر وكل  
منها مما يحتمل انه بالياء التحتية وبالتاء الفوقية فالضمير على الاول راجع للشكر وعلى الثاني للحملة (قوله بفضل القائل) هو بالفاء  
معناه المخطئ في رأيه قال في القاموس في فصل الفاهم باب اللام قال رأيه يغفل في قوله وفيه خطأ وضعف كتفيل وقيل رأيه  
قبضه وخطأه ورجل فيل الى أي بالكسر والفتح وككيس وقاله وفيه وقال من غير اضافة ضعيفة والجمع اقبال ولى رأيه فيالة  
وفي قوله ومقابله واقبال بالكسر والفتح لعبة وتقدم في قال فاذا اخطا قيل قال رأيت انتهى وما ذكره من انه بالفاء هو المناسب  
لقوله به ميم تضم المصير (قوله ولا لحدوثه) أي صفوه (قوله وانى وان كنت الاخير زمانه) مر فوع على انه فاعل الاخير  
بمعنى الذي تأخر زمانه ونحو زفيه الاضافة (قوله من الاوغار) أي حرارات الصدور (قوله طريقة ملتزمة) أي بين القوم  
(قوله من آثارها) أي الطريقة



وهذا اوفى من جعل شيخنا له من الاستعانة بالمرحلة التسمية كالا يخفى بل هو المتعين (قوله بالحكامه) بفتح الحمز جعج ح  
فالضمير فيه للدين اوله أو بكسر هاء مصدر ربح أي اتقن فالضمير فيه لاحد دينك أو للتشديد المفهوم من شريد وهذا هو  
الانصب كالا يخفى وعلى النسخ فالمراد بالفروع موضوعات المسائل التي ترد عليها الاحكام وعلى الكسر فالمراد بها نفس

(قوله بالاستعانة الى مائة ملو به) ظاهر في الحاجة صحة التعلق وليس مراد الان الحرف الرائد وما أشبهه لا يتعلق بشئ  
أصلا ولا يكلف لم يبال بهذا الإيهام لأن ذكر ما لا يحتاج اليه بعد استعانة بالباء هو لا يجوز ارتكابه (قوله أولا لاستعانة) أي  
والاصح انها أصلية فتعاق بمحذوف وما هنا الاستعانة واما المصاحبة فقوله أولا لاستعانة الخ إشارة الى ما علم انه الاصح  
(قوله اسم فال) أي ذلك المحذوف اسم فاعل الخ (قوله خسر مبدأ محذوف) تقديره ابتدأ كأن وعلى هذا الوجه لا عمل  
للمصدر في الجار والمجرور (قوله ان أولف أو بدأ) والجار حينئذ نظرف انفع (قوله ولا يضر على هذا) أي على الاخير ما على غيره  
فلا عمل للمصدر فيه حتى يتمد عنه (قوله وابقاه مع موله) والفرق بين هذا وبين قوله اسم فاعل الخ انه ثم متعلق بنفس اسم  
الفاعل الواقع خبرا كما هو واضح من كلامه وذلك لان اسم الفاعل المقدر حيث جعل خبرا هو مأخوذ من كن التامة وهنا  
متعلق بنفس المبتدأ والخبر مقرر بعده محذوف (قوله وتقديم المعمول ههنا) هو بسم الله الخ (قوله كما في قوله بسم الله) أي  
كالتقديم في قوله بسم الله الخ وقوله لانه أهم لعله لقوله أو وقع وقوله وأدل عطف ١١ عليه وكذا ادخل وأوفق وقوله وأوفق

الوجود هو من وفق أمره  
أي وجد موافقا (قوله لانه  
قديم) أي ذاته وهو علة  
لقوله مقسدم (قوله  
لاختصاصها بلزوم الحرفية  
والجرح الخ) اما غيرهما من  
الحروف ففيه ما ينفع عن  
الحرفية كالكاف وما  
ينفع عن الجرح كالواو وانما  
كان لزومها لذين مقتضيا  
لكسرهما قال الشيخ سعد  
الدين التفقاز في اما الحرفية  
فلا تها تقتضي البناء على  
السكون الذي هو عدم  
الحركة والكسر يناسب

المنهج القويم والطريق المستقيم فقال (بسم الله الرحمن الرحيم) الباء فيها قيل انها زائدة فلا  
تحتاج الى ما يتعلق به أولا لاستعانة أولا لصاحبة متعلقة بمحذوف اسم فاعل خبر مبتدأ محذوف  
أو فعل أي أولف أو بدأ أو حال من فاعل الفعل المحذوف أي ابتدأ مبتدأ كونه متعينا بالذات  
أو مصدر مبتدأ خبره محذوف أي ابتدأ في بسم الله ثابت ولا يضر على هذا حذف المصدر وابقاه  
مع موله لانه يتوسع في الجار والمجرور ولا يتوسع في غيرهما وتقدم المعمول ههنا أو وقع كما  
قوله بسم الله مجراها وقوله اياك لانه أهم وأدل على الاختصاص وأدخل في التعظيم  
وأوفق للوجود فان اسمه تعالى مقسدم لانه قديم واجب الوجود لذاته وانما كسرت الباء ومن  
حق الحروف المفردة ان تنسخ لاختصاصها بلزوم الحرفية والجرح كما كسرت لام الامر ولام  
الجرح اذا دخلت على المظهر للفرق بينهما وبين لام التأكيد والاسم لغة ما أبان عن معنى  
واصلا كما مال على معنى في نفسه غير متعرض بينيته زمان ولا دال بزمن اجزائه على جزء  
معناه وتسمية بهل ذلك اللفظ الدال على ذلك المعنى واقسام الاسم تسعة أولها الاسم الواقع  
على الشئ بحسب ذاته ثانيا الواقع على الشئ بحسب جزء من اجزاء ذاته ثالثا الواقع على  
شئ بحسب صفة حقيقية فاعلة بذاته رابعا الواقع على الشئ بحسب صفة اضافية فقط

العدم لقلته اذا لم يوجد في الفعل ولا في غير المصروف من الاسماء ولا في الحروف الانادرا واما الجرح فلهما سبب حركتها التي هي  
الكسرة عملها الا لا تنفك عنه وهو الجرح الذي هو الكسرة اصالته انتهى عبد الحق السباطي في شرح البسملة (قوله اذا  
دخلت) أي لام الجرح (قوله على المظهر) كما في قولك المال زيد (قوله بينهما) أي لام الامر ولام الجرح (قوله ما أبان عن معنى)  
أي أظهر وكشف (قوله ما دل) أي اغتدل على معنى في نفسه أي بنفسه (قوله غير متعرض) خرج به الفعل (قوله على جزء  
معناه) خرج المركبات الناقصة كالا ضافية والمترتبة (قوله جعل ذلك اللفظ) خرج به جعل الفعل والحرف دالين على معناها  
فليس واحدهما تسمية وان كان ذلك الجعل وضعاً مطبقاً واسم الإشارة في ذلك راجع لقوله ما دل الخ (قوله واقسام الاسم)  
أي من حيث هو سواء كان المسمى بذلك ابرأ أو غيره تسعة سئل سيدنا ومولانا الشيخ أبو بكر الشنوافي وجه الله تعالى عن قول  
سيدنا ومولانا الشيخ الامام الشارح في قوله هنا واقسام الاسم تسعة أولها الاسم الواقع على الشئ بحسب ذاته الخ وأضخوا  
الجواب عن هذه الاقسام المذكورة فردا على حسب الحال فأجاب بمناصه الحمد لله الموفق لله جواب أولها يجوز بذات  
الشئ وحقيقته وثانها يجوز حيوان وناطق من قولك الانسان حيوان أو ناطق وثالثها العالم والقادر ورابعها نحو اسماء  
الجهات نحو عين وشمال فانها لم تطلق على الاماكن المخصوصة الا باعتبار ما تضاف اليه وخامسها نحو الارض وهو ما لا انتداه

الاحكام (قوله من عمل به) أي بالدين أو بالانهاج والاول أنسب بما فسرت به آية ويتبع غير سبيل المؤمنين من أن المراد بسبيلهم ما هم عليه من الاعمال والاعتقادات (قوله ونورا) أي رجة بقرينة نسبته الى سائر الخصال التي الشامل للدواب والجمادات وغيرها المستعمل في حقها معنى الهداية (قوله حين درست أعلام الهدى) أي الدين بمعنى الاحكام وقوله وانظمس

وسادسها نحو المكون للعالم والموجود له فان المحققين من المتكلمين وهم الاشاعرة على أن التكوين من الاضافات والاعتبارات العقلية مثل كون الصانع قبل كل شيء وبعده والحاصل في الازل هو مبدأ الخلق ونحوه وهي القدرة وسابها نحو واجب الوجود وهو الذي يكون وجوده من ذاته أي ليس المراد انه كان معدوماً وأوجده ذاته بل المراد انه موجود بوجوه هو أعلم به ليس مسبوقاً بالعدم وليس وجوده ناشئ من شيء وكأنه أشار الى بقوله فلا يحتاج الخ الا ان جعل ما ذكر تفسيره يقتضي أن مفهوم واجب الوجود السلب وحده فالاولى ان يقال في تفسيره موجود ليس وجوده من غيره فلا يحتاج في وجوده ولا ايجاد مراده الى شيء وتاسعها نحو لفظ الجلالة فانه أطلق على الذات المستجمع لسائر صفات الكمال وهي حقيقة نحو العلم والقدرة وازدافية نحو الخلق وسلبية نحو ليس بعرض ولا جسم فانه وان كان علماً لا يقصده بالذات فقد يقصده تبعاً لغير الذات كنعوا لاله انتهى بحروفه ولم أر الثامن واعلم سقط من قلم الناسخ أقول ولعله كالأول فانه عبارة عن كونه سابقاً لغيره وهو صفة اضافة وانه لا يسبقه غيره وهو صفة سلبية وكالقيوم فان معناه كونه قائماً بنفسه أي لا يحتاج الى غيره وهو سلب ومقوم لغيره وهو اضافة ١٢ ثم رأيت بخط بعض الفضلاء وانه نقله من خط الشارح مانعه من الفائدة في أقسام

الادب تسعة أولها الاسم  
خامسها الواقع على الشيء بحسب صفة سلبية سادسها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع  
صفة اضافة سابها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة سلبية ثامنها الواقع على  
الشيء بحسب صفة اضافة مع صفة سلبية تاسعها الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة  
حقيقية وازدافية وسلبية وهو الاسم عند البصريين من الاسماء التي حذفت ايجازها لكثرة  
الاستعمال وبنيت أوائلها على السكون وأدخل عليها مبتدأ بـها مزة الوصل ويشهد له تصريحه  
على أسماء وأسماي وسمي وسميت وحجى وسمي كهدى لغة فيه بدليل قولهم ما سمى الله والقلب بيد  
غير مطرد وهو مشتق من السمو وهو العلو ومن السمة عند الكوفيين وهي السلامة لانه

الواقع على الشيء بحسب  
ذاته كسائر الاعلام ثانياً  
الواقع على الشيء بحسب  
جزء من أجزاء ذاته كالجوهر  
للجدار والجسم له ثالثاً  
الواقع على الشيء بحسب  
صفة حقيقية قائمة بذاته

علامة

كالاسود والابيض والحار والبارد رابعها الواقع

على الشيء بحسب صفة اضافة فقط كالهو والمفهوم والذكور والمالك والمملوك خامسها الواقع على الشيء بحسب صفة  
سلبية كاعمي وفقير وسلم عن الآفات سادسها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة اضافة كعالم وقادر بناء  
على أن العلم والقدرة صفة حقيقية لها اضافة للمعلومات والقدرات سابها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة  
سلبية كقادر لا ينجز وعالم لا يجهل ثامنها الواقع على الشيء بحسب صفة اضافة مع صفة سلبية كقطة أول فانه عبارة عن كونه  
سابقاً لغيره وهو صفة اضافة وانه لا يسبقه غيره وهو صفة سلبية وكالقيوم فان معناه كونه قائماً بنفسه أي لا يحتاج الى غيره  
وهو سلب ومقوم لغيره وهو اضافة تاسعها الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة حقيقية وازدافية وسلبية كلاله فانه يدل  
على كونه موجوداً أزلياً واجب الوجود لذاته وعلى الصفات السلبية الدالة على التنزيه وعلى الصفات الاضافة الدالة على  
الايجاد والتكوين انتهى كذا بخط مراره (قوله وبنيت أوائلها الخ) أي وضعت ساكنة وليس المراد بالبناء مقادير الاعراب  
كما هو واضح لان ذلك شرطه ان يكون في الآخر (قوله ويشهد له) أي لما قاله البصريون (قوله وأسماي) الاولى عدم كتابته  
بالياء وكأنه رسمها اظهاراً للجزء المحذوف ان جعل جمعاً لاسم اما اذا جعل اسماً جمعاً لاسماء وهو ما صرح به القرطبي  
فرسم الياء متعين (قوله بدليل قولهم) انما استدلل على الاخير دون غيره دفعاً لما يقال ان محجى أسماء على ذلك الوجه لا يدل  
لجواز محجته على بعض لغات الاسم وان أفه مبدلة من التنوين وحاصل التوجيه انه لو كان كذلك لما ثبتت الاف فيه عند  
الازدافية بل كان يقال ماسمك بضم الميم بالألف (قوله والقاب بعيد) أي الذي ذهب اليه الكوفيون (قوله ومن السمة عند  
الكوفيين) وفي المنهج بدل هذه وقيل من الوسم انتهى وهما مصدران للوسم قال في المختار وسمه من باب وعد وسمه أيضاً انتهى  
يعني يقال وسم وسمه وسمه كما يقال وعد وعدا وعدة وعلى هذا حقيقة وضع العلامة لانفسها لانها أثر المصدر لانفسه

منهم الحق أى طريقه بمعنى دلائله بقرينة ما يأتي بعده وقوله فاعلى من الدين معالمه راجع الى قوله وانطمس منهم الحق الخ على طريق الف والذسر المرتب وقوله فانشرح به أى بالدين وقوله وانزاحت به أى باعلائه دلائل حكم الشرع اذ الشبهة انما تنزاح بالدلائل ففيه أيضاً الف ونشر مرتب وانما قال وأشرف مصباح الصدق على الانطفاء ولم يقل وانطفأ كسوايقه لانهم كانوا فى الجاهلية يحرمون على الصدق وعدم الكذب فالصدق كان موجوداً بخلاف ما قبله (قوله فاعلى من الدين) المراد

فى ابن حجر وأصل الاسم السمو وهو الارتفاع حذف بحزه وعوض عنه همزة الوصل فوزنه أفعل وقيل أقل من السمو وقيل أعلى من الوسم انتهى وهو يدل على أن منهم من يقول انه محذوف عينه لا ذؤه ولا لامه ففيه ثلاثة أقوال محذوف اللام وقيل العين وقيل الفاء هذا مراده انكن فى عبارته فلاقة ومن ثم كتب سم مانصه قوله وقيل أقل فديدل ظاهر الصنيع انه فى حيز التفرع على قوله حذف بحزه الخ مع ما قبله مع ان ذلك لا يصح اذ حذف الحز لا يتفرع عليه ان الوزن اقل أو أعلى أى انما يتفرع عليه أنه أفعل فليجوز مستأنفاً ويعطف على قوله وأصل اسم سمو (قوله وهذه اوان كان صحيحاً) الاشارة الى قوله من أسماء الخ (قوله الماصر) أى من تصريته على أسماء الخ (قوله والاسم ان أر يده اللفظ) أى ماصدق عليه هذا اللفظ ومنه نطق الاسم فبدخل فيه نحو العايم والقدير والحى وغيره (قوله باختلاف الامم) أى لغاتهم والامة كفى المصباح اتباع النبي الجمع أم مثل غرفة وغرف (قوله والمسمى لا يكون كذلك) أى لا يختلف ١٣ باختلاف الامم والاعصار الخ وقوله وأما قوله الخ

وارد على قوله لكنه لم يشتر  
الخ (قوله لكنه لم يشتر)  
عبارة ابن حجر أو الذات  
عنه أى وان أر يده الذات  
فهو عينه كالو أطلق لان  
من قواعدهم ان كل  
حكم ورد على اسم فهو على  
مدلوله انتهى وهى قد  
تنافى قول الشارح انه لم  
يشتر أنه بمعنى الذات ووجه

علامة على مسماء وهذا وان كان صحيحاً من حيث المعنى لكنه فاسد من حيث التصريف لما  
مر وأصله وسم حذف الواو وعوض عنها همزة الوصل ليقال اعلاه وورد بان همزة الوصل لم تعد  
داخلة على ما حذف صدره فى كلامهم والاسم ان أر يده اللفظ فقير المسمى لانه يأتى ألف من  
أصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد أخرى والمسمى  
لا يكون كذلك وان أر يده ذات الشئ فهو المسمى لكنه لم يشتر به هذا المعنى وأما قوله تعالى  
تبارك اسم ربك فالمراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النفاثين يجب تنزيه الالفاظ  
الموضوعة لها من الرفث وسوء الادب أو الاسم فيه مقحم للتعظيم والاجلال وان أر يده الصفة  
كما هو رأى أبى الحسن الأشعرى انقسام انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى كالواحد  
والقديم والى ما هو غيره كالخالق والرازق والى ما ليس هو ولا غيره كالخى والعليم والقادر  
والمرئى والمتكلم والبصير والسميع لا يقال مقتضى حديث البسملة الا ترى ان يكون الابتداء

المنافاة ان اسمه ماله بمعنى الذات كثير فى الكلام اللهم الا أن يقال ان الذى لم يشتر بحديثه بمعنى الذات مجبىء الاسم بمعنى الذات  
فى غير استعماله مع عامل كان يقال مثلاً لفظ كذا هو الذات المخصوصة والذى كثر استعماله بمعنى الذات استعماله مركباً مع  
العامل كقولك الله الهادى ومحمد الشفيق وقد بصرح بذلك قول ابن حجر كالو أطلق هذا وقد كتب سم عليه مانصه قوله لان  
من قواعدهم الخ فديدل على دلالة فى هذا الدليل على المطالب لان مدلول لفظ الاسم الاسماء كلفظ الله ولفظ الرحمن لانفس  
الذات فتأمل اللهم الا أن يراد أن الذات مدلول بالواسطة فانها مدلول المدلول ولا يخفى ما فيه فليستأمل انتهى وهو مبنى على  
ان المراد بالاسم لفظه وهو المركب من الهمزة والسين والميم وعلى ما قلناه من ان المراد به ما صدقه أخذ من قول ابن حجر كالو  
أطلق لا يتوجه ما ذكره سم (قوله بهذا المعنى) وهو كون لاسم بمعنى المسمى (قوله الرفث) قال فى المصباح رقت فى منطقه  
وفئامن باب طلب ويرفت بالكسر لغة أخش فيه (قوله وسوء الادب) عطف تفسير (قوله أو الاسم فيه) أى فى تبارك الخ (قوله  
مقحم) أى زائد (قوله انقسام الصفة عنده) أى الأشعرى (قوله الى ما هو نفس المسمى) ومرادهم به ما لا يزيد مفهومه على  
الذات كالقديم فان معناه ذات لا اول لوجودها فلم يدل القديم على صفة حقيقية قائمة بالذات بل على سلب الاولية عنه  
ومرادهم بالغير ما يمكن انفكاكه عن الذات بان يمكن وجود الذات بدونه كالخلق فانه عبارة عن اليجاد من العدم وذاته تعالى  
فى الازل موحودة غير متصفة باليجاد بالفعل ومرادهم بما ليس عينه ولا غيره أن يكون مفهومه زائداً على الذات بصفة  
حقيقية قائمة بها ولا يمكن انفكاكها عنها كالعالم فان مسماء الذات التى قام بها العلم فالعلم ليس عين الذات ولا غير العلم كالعالم  
الذات عنه فان العلم قديم يقدم الذات (قوله مقتضى حديث البسملة الا ترى) وانما أو ردها هنا وان كان الانسب بحسب



منه ما خرج من العقائد فلا يرد أنه يقتضى أنه قرر شريعة من قبله وهو خلاف المذهب (قوله فإن المسلمون وإن كانت الخ) وإن  
مثل هذا التركيب في خطبة الكثر للحنفية ولفظه وهو وإن خلا عن العويصات والمسكالات فتدحلي بمسائل السواء  
والواقعات قال شارحه مسكين أى لم يحل وإن خلا عن العويصات فقد تحلى فعلى هذا تكون الفداء الجزاء وتكون لو أولها

الظاهر تأخيرها لأنه لم يبين أن المراد من الاسم اللفظ كان ذلك منسباً السؤال فذكر متصلاً به (قوله كصرب) مثال لما روي  
لفظه بالبقرينة (قوله وهو لفظ) أى مدلول لفظ وكان مراده أن هذا هو العلم لذاته تعالى فلا ينال أن مدلول الاسم بجميع  
الاسماء على ما يفيد إضافة الاسم من الاستغراق (قوله لأن التبرك) أى إشارة لأن الخ (قوله والاستعانة بذكر اسمها) أى  
أى كما هو بذكر ذاته فليس التبرك مقصوراً على الذات بل كما يكون بما يكون بالاسم (قوله والتعظيم) أى التبرك وهو أفديش  
بأن اليمين لا تنفع بقوله بسم الله لأفعان ١٤ قال سم على ابن حجر قوله حذر من إيهام القسم فضمنه أن بسم الله لا تحتمل

القسم وفيه كلام في الإيمان انتهى وحاصله كما ذكره الشهاب المجازي في مختصر الروضة أنه يمين (قوله أو لتحصيل نكتة الاجمال) هذا غير ظاهر أن أريد بالاسم الأعم من اسمه تعالى وغيره وأما أن أريد به ذاته تعالى فظاهر وتكون الإضافة بياناً وعبرة ابن حجر ولم يقل بالله حذراً من إيهام القسم وليسم جميع أسمائه انتهى وهو صريح في أن الإضافة حقيقية وإن المقصود منه العموم على الوجه الثاني وإن نكتة الاجمال والتفصيل انما تناسب الأول (قوله والله علم على الذات مع قوله إلا في فهو منجلى) يد

بلفظة الجلالة ولم يكن بهابل بلفظة بسم لأننا نقول كل حكم ورد على اسم فهو في الحقيقة على مدلوله الأبقريته كصرب فعل فقوله بسم الله ابتدئ معناه ابتدئ مدلول اسمه وهم لفظ الجلالة فكانه قال بالله ابتدئ وانما لم يقل بالله لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه أيضاً وللفرق بين اليمين والتعظيم أو لتحصيل نكتة الاجمال والتفصيل \* والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد وأكبر أهل العلم على أنه اسم الله الأعظم وقد ذكر في القرآن العزيز في ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً وأصله الله حذف هزؤه وعوض عنها الألف واللام لانه يوصف ولا يوصف به ولا به لا بدله من اسم تجرى عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفاً لم يكن قول لا اله الا الله توحيداً مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة فهو منجلى لا اشتقاق له ونقل عن الشافعي وإمام الحرمين وتلميذه الغزالي والخطابي والخليل وسيبويه وابن كيسان وغيرهم قال بعضهم وهو الصواب وهو أعرف المعارف فقد ذكر أن سيبويه رأى في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال خيراً كثيراً لجمع على اسمه أعرف المعارف والاكثرون على أنه مشتق ونقل عن الخليل وسيبويه أيضاً واشتقاقه من أنه بمعنى عبد وقيل من أنه اذا تحير لان القول تحير في معرفته أو من الهت إلى فلان أى سكنت إليه لان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن إلى معرفته أو من أنه اذا فرغ من أمر نزل عليه وألهم غيره أجاره أو أنه الفصل اذا أولع بأمه أو من أنه اذا تحير وتخطب عقله وكان أصله ولاه فقلت لو أوهزة لاستقال الكسرة عليها وقيل أصله لا مصدر لا يديه لها ولاها اذا احتجب وارتفع قال بعض المحققين والحق أنه وصف في أصله كمنه لما غلب عليه بحيث لا يمتنع في غيره وصار كالمعلم أجرى مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق

ينافيان قوله وأصله الخ فإن ذلك توجه لمن جعله مشتهراً فراجع نعم يمكن أن يحل قوله علم على أنه صار كذلك احتمال بالغلبة كما قيل به الآن قوله فهو منجلى لا يوافق ومن ثم لم يذكر قوله فهو منجلى بل اقتصر على ما تقدم وإن زاد التصريح بأنه من الاعلام الغالبة من حيث أن أصله الإله انتهى (قوله على أنه اسم الله الأعظم) وهذا هو الراجح (قوله وقد ذكر في القرآن) أى لفظ الله سبحانه وتعالى (قوله ولانه لا بدله) أى لذاته تعالى (قوله ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه) أى سوى لفظ الله (قوله فانه لا يمنع الخ) أى قوله لا اله الا الرحمن (قوله ونقل عن الشافعي) أى كونه علماً (قوله واشتقاقه من اله الخ) أى بكسر اللام قال في المصباح اله ياله من باب تهب الإلهة بمعنى عبد عبادة انتهى وعبرة المختار بفتح اللام ومثله في ابن حجر (قوله وقيل من اله الخ) قال في المصباح اله ياله من باب تهب اذا تحير وأصله وله يوله انتهى ولعل الفرق بين هذا وما يأتي في قوله أو من وله اذا تحير الابدال هنا وعدمه ثم (قوله اذا أولع بأمه) بالبناء للمفعول قال في المصباح أولع بالشيء بالبناء للمفعول يولع ولوعاً بفتح الواو وعلق به وفي لغة ولع بفتح اللام وكسر هاء يلعب بفتحها فمع سقوط الواو ولعب يسكون اللام وفتحها انتهى (قوله وكان أصله ولاه) أى على هذا القول الأخير وهو قوله أو من وله اذا تحير الخ (قوله والحق أنه) أى الله (قوله وصف) أى معبود

وان على أصله لا شرط الا انما في استعماله الشائع في مثل هذه المواضع لمجرد التأكيد والمعنى وان تحقق وتقرر انه خد لا عن  
المعويصات وان خرجت عن افادة معنى الشرط فتقبل للوصل وتجعل الواو للعالم مع التوكيد في ذي الحال وأيضا الفاء  
لا تدخل في خبر المبتدأ الا في الموصول بالفعل والظرف والتكررة الموصوفة بهما تنهى ومثله يقال فيما هنا فيقدر خبر مناسب

( قوله معنى صحها ) أى لا تقتضائه ان دانه كثرة في السموات وهو غير صحيح بخلاف ما اذا جعل وصفا فان هذه المعبود في  
السموات وفي الارض وهو ظاهر وانما قال بظاهر قوله لا يمكن جعل الظرف متعاطفة بمحذوف كأن يقال الاصل وهو الله المعبود  
في السموات وفي الارض ( قوله الاصول المذكورة ) أى في قوله واشتقاقه من اله الخ ( وله وهو عربى ) أى انظر الله سبحانه وتعالى  
( قوله من رحم يترى ) أى بان يبقى على صغته غير معلق بمفعول كفلان يعطى فيقال رحم الله أى كثرت رحمته وقوله يجعله  
لازما أى بان يحول من فعل بكسر العين الى فعل بضمها كما ذكره بقوله ونقله الخ ثم ما ذكر من جعله من رحم معنى على ان  
الصيغة مشتقة من الفعل وهو رأى الصحيح انما مشتقة من المصدر كما فعل ولية فيمكن تقدير مضاف في الكلام أى من مصدر  
رحم الخ وهو الرحم بالضم وان كان له مصدر آخر ان وهما الرحمة والمرحمة لان الاشتقاق من المصدر المجرد دون المزيديفه  
ولا يكون محذورا للمصدر ( قوله ونسبه الى فعل ) عطاف علة على معلول ١٥ ( قوله وان عطاف ) عطف مسبب على سبب ( قوله

من نحو ذلك ) أى من كل  
ما استحال معناه الحقيقي  
على الله سبحانه وتعالى  
كالغضب والرضا والحب  
ونحوها فانه انما يؤخذ  
باعتبار الغايات مثلا  
الرحمة هى رقة القلب  
غايته الانعام على من رحمه  
وهذا بناء على انها من  
صفات الافعال وهو أحد  
قوانين ثانیهم انهم

احتمال الحركة الله لان ذاته من حيث هى بلا اعتبار أمر آخر حقيقى أو غير غير  
معقولة للبشر فلا يمكن ان يدل علمه بالفظ ولانه لودل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد  
ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحها ولا ان الاشتقاق وهو كون أحد  
اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والترتيب حاصل بينهما وبين الاصول المذكورة انتهى وهو  
عربى خلافا للبلخى حيث زعم انه معرب والرحم الرحيم اسمان بنيا للبالغة من رحم يترى  
منزلة اللازم أو يجعله لازما ونقله الى فعل بالضم والرحمة لغة رقة القلب وانما عطاف يقتضى  
التفضل والاحسان فالفضل غاية أو اسماء الله تعالى المتأخذه من نحو ذلك انما تؤخذ باعتبار  
الغايات التى هى أفعال دون المبادئ التى تكون انفعالات فالرحمة فى حقه تعالى معناها ارادة  
الاحسان فتكون صفة ذات أو الاحسان فتكون صفة فعل فهو اما مجاز فى الاحسان أو فى  
ارادته واما استعماله فى قوله تعالى بحال ملك عطاف على رعيته ورق لهم فهمهم

صفات الذات فتحمل على ارادته الخير فى الرحمن الرحيم على الاول المهم وعلى الثانى مریدا لانها دون المبادئ التى تكون  
انفعالات كرفة القاب وأشار الشارح الى القوانين بقوله فالرحمة الخ ( قوله أوفى ارادته ) والاولى ان يقال هو حقيقة شرعية فيما  
ذكر من الاحسان أو ارادته وعليه فقوله اما مجازا معناه بحسب أصله قبل اشتراطه شرعا فإذ كرم من الغايات ( قوله واما  
استعماله فى الآية ) ويرد عليه ان الاستعارة التمثيلية خاصة بالمجاز المركب فلا بد من كون المنة منتزعا من عدة أمور وكذا  
المشبه به وجه الشبه وفى كلام السيد فى - وائى الكشف عند قوله تعالى ختم الله على قلوبهم بعد ان جوز فى ختم الله على  
قلوبهم ان يكون استعماره وان يكون تمثيلا منزها واد اجلى على التمثيل كان المستعار لفظا مر كبا به مضه ملفوظ وبهذه منوى  
فى الارادة وسنطالع على ان ملاحظة المعنى قصد اما بالفاظ المذكورة أو مقدرة فى نظم الكلام أو منوى بلا ذكر ولا تقدير  
فيه وانما صرح بالختم وحده وبالغشاوة وحدها لانها الاصل فى تلك الحالة المركبة فىلاحظ باقى الاجزاء قصد ابا لفاظ متخيلا اذ  
لا بد فى التركيب من ملاحظات قصدية متعلقة بتلك الاجزاء ولا سبيل الى ذلك الا بتخييل ألفاظها كما يقتضيه جريان العادة  
ويشهد به رجوعك الى وجدانك ومن فوائد هذه الطريقة جواز العمل على كل واحد من الاستعارة والتمثيل فعلى الاول يكون  
التجوز فى انظر فى ختم وغشاوة وعلى الثانى لا تجوز فهم ابل فى المجموع المركب منهم ما من المنوى معتمدا الى آخر ما أطال به فليراجع  
٢ وقد جعل بعض البيانين هذا بحسب ظاهره نايبا للاستعارة فانه لما جاز أن يستعار الختم الحسية التى لا يفوت معها بالسكية  
ما هو المقصود أعنى المطلق كان استعارته لتلك الهيئات المانعة عن المقاصد بالمرأة أو بالجوهر لكن تأخيرها عن التمثيل يقتضى  
ان يؤيده أيضا يقال حينئذ لا يقتصر فى السبب على مجرد الحسية كفى الاستعارة بل يعتد بمعطلة مخصوصة مركبة  
من أمور متعددة على قياس ما سبق تحرير وفى البيت الثانى نوع اشعار باعتبار التركيب انتهى ( قوله بان مثل حاله )

٢ قول المحشى وقد جعل بعض البيانين الخ من هنا الى آخر القول ههنا فى بعض النسخ وفى نسخة انباء الكنه غير محررة

ولذلك تلزم الوجه الثانی الذي أشار اليه بناء على مذهب الاخفش المجيز لا قتران الفاعل بالخبر ومطابقة مذهب سيبويه المجيز  
لجبيء الحال من المبتدأ (قوله وتطاع في سماء كوكبها ثرفا) أي في منزلة الشرف المعروفة عند أهل الهيئة ولا يضر كون الشرف  
هنا مأخوذاً من الشرف الأول لأنه صار في اصطلاحهم اسماً لا مفعولاً مخصوصاً وهذا أولى مما سألكه شيخنا في حاشيته (قوله  
وقع) معمول لشكت كما هو الظاهر خلاف الجعل شيخنا له بدلاً من مجرور من بدل احتمال (قوله حرامها وحلالها) أي الاحكام  
أو الارض وقوله ويرشف بالبناء للمفعول وقوله ما حلالها أي منها أي الاحكام أو الارض ويجوز أن تكون الضمائر راجعة

أي شئت (قوله مثل شردهم) مثالان للجبلي والمعنى ان يجعل الحذر العارض له كالصفة الجبلية التي طبع عليها وقوله ونهم  
صفة مشبهة من نهم في الشيء اذ ارجب فيه وعبارة المصباح نهم في الشيء نهم بفتح نهم بضم نهم بفتح نهم بفتح نهم بفتح نهم  
افراط الشهوة فهو مصدوم باب تعب ونهم نهما أيضاً اذ ترفعته في العلم ونهم نهم من باب ضرب كثيراً كله ونهم بالشئ بالماء  
للفعل اذا أولع به فهو منهوم انتهى (قوله وانما قدم) ١٦ أي الرحمن (قوله كقولهم عالم الخ) مثالان لما فيه الترقى من الأدنى

الى الأعلى وذلك لان العالم  
أدنى من التحرير والحواد  
أدنى من الفيض (قوله  
باعتبار الكمية) أي  
العدد (قوله باعتبار  
الكيفية) أي الصفة وكون  
هذا باعتبار الكيفية له  
باعتبارها نظرية للجسمامة  
وعدمها والافتدخال  
ان هذا باعتبار الكمية  
والكيفية فان رحمته في  
الدنيا وان استفيد عمومها  
للكافر والمؤمن من الامرين  
لكن قديحى ان الرحمة  
المستفادة من الرحمن اكثر  
أفراداً وان كان مجموع تلك  
الافراد للمؤمن والكافر  
(قوله كلها جسم) أي عظام  
وهو بكسر الجيم (قوله

معروفه فأطلق عليه الاسم وأريد غايته التي هي ارادة أو فعل لا مبدء وهو الذي هو انفعال  
والرحمن أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع وكبار وكبار  
ونقص بخلافه أبلغ من حاد وأجيب بان ذلك أكثرى لا كلى وبأنه لا ينافي ان يقع في الانتقص  
زيادة معنى بسبب آخر كالحاق بالامور الجبلية مثل شردهم ونهم وبأن الكلام فيما اذا كان  
المتلاقيان في الاشتقاق مقصدي النوع في المعنى كغوث وغوثان وصدر وصديان لا كحذر وحاذر  
للاختلاف وانما قدم والقياس يقتضى الترقى من الأدنى الى الأعلى كقولهم عالم تحرير وحواد  
فيض لانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره لان معناه المنهم الحقيقي البالغ في الرحمة  
غايته وذلك لا يصدق على غيره بل يرجع بهضهم كونه علماً لانه لماسد على جلائل النهم واسرها  
ذكر الرحيم ليتناول مادي منها ولطف ليكون كالنقطة له والديف وللحفاظة على رؤس الآتى  
والابغية توجد تارة باعتبار الكمية ولهذا قيل بل الرحمن الدنيا لانه يعلم المؤمن والكافر ورحيم  
الاشرة لانه يخص المؤمن وتارة باعتبار الكيفية ولهذا قيل بل الرحمن الدنيا لانه يعلم المؤمن والكافر ورحيم  
الدنيا لان النعم الاخرى كلها اجسام وأما النعم الدنيوية فجبلية وحقيرة وقيل هي معنى واحد  
كندمان ونديم وجمع بينهما مائتاً كيداً وقيل بل الرحيم أبلغ وقدر ان الله تعالى أنزل منه كتاب  
وأربعة كتب على سبعة من الانبياء وانه أودع ما فيها من القرآن والتوراة والانجيل  
والزبور وأودع ما فيها من القرآن وأودع ما في القرآن في الباطنة وأودع ما في الباطنة في اسم الله  
الرحمن الرحيم بل قيل انه أودع ما فيها في الباء وما في الباء في النقطة (الحمد لله) افقح كتابه بهد  
التمين بالجملة محمد الله تعالى أدها خلق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تألف هذا الكتاب  
انتم أنارها واقتدأ بالكتاب العزيز وعمل بخبر بل أمر ذي بال لا يسد أفيه بسم الله الرحمن

على سبعة من الانبياء) هم محمد صلى الله عليه وسلم و ابراهيم وموسى وعيسى و داود وشيث وادريس وفي شرح الرحيم  
الخطيب على أبي شجاع مانصه بوفادة محمد قال النسفي في تفسيره قيل الكتاب المنزلة من السماء الى الدنيا مرة وأربعة مصف شيت  
ستمون ومصف ابراهيم ثلاثون ومصف موسى قبل التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفرقان انتهى أقول وهو  
مخالف لما ذكره الشارح من أن أنزلت على سبعة من الانبياء (قوله بل قيل انه الخ) أي قال بعضهم فليس المراد به التصغير  
(قوله أودع ما فيها في الباء) أي لانها اشارة الى بي كان وفي ما يكون وهذا المعنى يرجع اليه جميع ما يؤخذ من القرآن وقوله وما  
في الباء في نقطتها أي لانها اشارة الى المراكز الحقيقية الذي عليه مدار الاشياء وهو وحده تعالى (قوله من شكر نعمائه) بيان  
لما يجب ونبه به على ان شكر المنعم واجب بالشرع قال شيخ الاسلام في حاشيته على جمع الجوامع ما حاصله وليس المراد بوجود  
الشكر انه اذا أنعم الله على العبد بنعمة وجب عليه الشكر في مقابلتها حتى يأثم بتركه بل المراد انه اذا شكرها أنيب ثواب  
الواجب وفيه كلام حسن في شرح الاربعين لابن حجر فليراجع

الى: فاه فيقرأند كروتشف بالثنا الفوقية وهو الانسب (قوله وخصم الخصومين) بمعنى قطعهم واخامهم لا بمعنى مخاصمتهم  
 التي هي مذلتهم وغرهم لانه يا باها للفظ والمعنى وان قال به شيخنا (قوله منها ما علم لهدى الخ) شبه الحجج والبراهين بالقبوم  
 (قوله وفي رواية بالجدة) هو بالرفع أي هذا اللفظ لانه الذي ينال عليه التمازض أما لو قرئ بالجر كان معنى رواية لا يبدأ فيه  
 بحمد الله ولا تعارض عاين الان منها ما بالناء على الله (قوله وفي رواية بالجدة) ظاهره ان لفظ أقطع مع كل منها وفي كلام ابن حجر  
 ما يقتضي أنه كما ورد بها ورد بأجذم أو ابترو عبارته كل أمر لا يبدأ فيه بالجدة وفي رواية بحمد الله فهو أجذم بحجج فجة وفي  
 رواية أنقطع وفي أخرى أبتري قليل البركة وقيل مقطوعا وفي رواية بسم الله الرحمن الرحيم وفي أخرى بذ كرا لله وهي  
 مبدئية للرد وعدم التعارض بفرض ارادة الابتداء الحقيقي فيهما وفي أخرى سندها ضعيف لا يبدأ فيه بحمد الله والله لا على  
 فهو أبتري محقق من كل بركة اه (قوله فهو أجذم) عبارة لقاموس الاجذم المقطوع اليد أو الذاهب الانامل والجذام كغراب  
 علة تحدث من انتشار السوداء في البدن كله جذم كغنى فهو مجذوم وأجذم وهم الجوهري في منه أي منع اطلاق أجذم  
 على ذي الداء المخصوص ثم هذا التركيب ونحوه يجوز أن يكون من التشبيه بالمبلغ بهدف الاداء والاصل هو كالأجذم في  
 عدم حصول المقصود منه وان يكون من الاستعارة ولا يصير الجمع فيه بين المشبه والمشبّه به لان ذلك انما يمتنع اذا كان على  
 وجه نبئ عن التشبيه لا مطلقا للتصريح بكونه استعارة في نحو «قد زرار على الفم» على أن المشبه به في هذا التركيب  
 محذوف والاصل هو ناقص كالأجذم فحذف المشبه وهو الناقص وعبر عنه ١٧ باسم المشبه به فصار المراد من الاجذم

الناقص وعليه فلا جمع  
 بين الطرفين بل المذكور  
 اسم المشبه به فقط (قوله  
 وحسنه ابن الصلاح) أي  
 ذكرانه حسن فلا يقال انه  
 مختلف لما قاله ابن الصلاح  
 لان التحسين في عصره غير  
 ممكن (قوله بغير اسم الله)  
 كالأبتدئي في الذبح بغير  
 اسم الله مما يصير هامية  
 (قوله لان الابتداء حقيقي)  
 قائل ان يقول حاصل هذا

الرحيم فهو أقطع وفي رواية بالجدة وفي رواية بحمد الله وفي رواية بالجدة وفي رواية كل كلام  
 لا يبدأ فيه بالجدة فهو أجذم واه أو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره ومعنى ذي بال  
 أي حال يستمر وفي رواية لا جزم لا يفتتح بذ كرا لله فهو أبتري وأقطع فان قيل نرى كثيرا  
 من الأمور يرتد فيها باسم الله ولا تتم وكثيرا به كس ذلك قلنا ليس المراد التمام الحسي  
 ولهذا قال بعضهم المراد من كونه ناقصا ان لا يكون معتبرا في الشرع ألا ترى ان الأمر الذي  
 ابتدئ فيه بغير اسم الله غير معتبر شرعا وان كان تاما حسا ولا تعارض بين رواية بالبسملة  
 والجدة لان الابتداء حقيقي واضافي للحقيقي حصل بالبسملة والاضافي بالجدة له أولاه أمر  
 عرفي يعتبر بمد فبمع أمرين أو أكثر أو لان المقصود الابتداء بذ كرا لله على أي وجهه كان  
 بدليل رواية أجذم السابقة والجدة اللفظي لغة هو الثناء باللسان على الجمل الاختياري على  
 قصد التعظيم سواء أعلق بالفضائل أم بالفواضل وعرفا فعلى نبئ عن تعظيم المنعم بسبب  
 كونه منعمًا على الخادم أو غيره سواء كان ذكر باللسان أم اعتقادا ومحبة بالجنان أم عملا

٣ نهاية ل الجواب دفع التعارض بحمل الابتداء في خبر البسملة على الحقيقي وفي  
 خبر الجدة على الاضافي فيرد عليه أن التعارض كما يدفع هذا يدفع بعكسه فالدليل على إثبات هذا وجوب أن الدليل عليه  
 موافقة الكتاب العزيز والى ذلك يشير قوله وقدم البسملة الخ اه سم على البهجة (قوله والاضافي بالجدة) أي لان تعريف  
 الاول هو الذي لم يتقدمه شيء وتعريف الثاني هو الذي تقدم على شيء سواء تقدم هو على غيره أو لا فينبغي ما عموم وخصوص  
 مطلق يتجمعان فيسلم يتقدم عليه شيء ويتقدم هو على غيره وينفرد الاضافي فيما تقدم على غيره وتقدم عليه غيره فلا ابتداء  
 بالبسملة حقيقي واضافي وبالجدة اضافي لا غير وتنقل بالدرس عن الشيخ أبي بكر الشنوافي مثله (قوله الثناء باللسان) ذكر  
 اللسان مستدرك لانه لا يكون الا به والجواب انه لبيان الواقع أو لدفع توهم أنه يكون الثناء مادل على التعظيم وان كان بغير  
 اللسان (قوله سواء أعلق بالفضائل أم بالفواضل) سواء أخبر بمقدم وأتعلق وما بعده في موضع رفع على انه مبتدأ والمعنى تعلقه  
 بالفضائل ولفواضل مستوفى أن الثناء على كل منهما محذور ويجوز أن سواء مبتدأ أو ما بعده مرفوع به بناء على عدم اشتراط  
 الاعتماد في أعمال الوصف ويجوز أن سواء أخبر بمبتدأ محذوف وان أداة الشرط مقدرة والجملة الاسمية دليل الجواب أو  
 هي نفسه على الخلاف في مثله والمعنى ان تعلق الثناء بالفضائل أم بالفواضل فلا مرفوع سواء وكتب عليه شيخنا الزايد  
 الفضائل جمع فضيلة وهي النعم اللازمة كالعلم والشجاعة والفواضل جمع فضلة وهي النعم المتعدية كالاحسان اه (أقول)  
 معنى قوله كالعلم والشجاعة أراد به الملكة الحاصلة عنده اما التعليم فتعبدية وكذا دفع العبد والمترتب على الشجاعة



وقسمها الى ثلاثة اقسام ثابتة لها في القرآن بها العنوان وهذا أولى مما في حاشية شيخنا (قوله وسيد) مبتدأ خبره هي الدين أو قدملاً (قوله من القرن السادس) صوابه السابع (قوله عند كل صادر ووارد) أي كل من يصدر ويرد من الناس أو كل ما يصدر ويرد من من الوقائع (قوله وهي) أي المعالي والمراتب المعلومة من المقام على حد حتى توارت بالجلاب ويجوز رجوعه الى أهل

(قوله فهو رد اللغوي) أي المحل الذي يرد منه الحمد ويصدر ولو عبر بالمصدر بدل المورد لكان أولى لان المورد هو ما تنهى اليه الابل الشاربة مثلاً والمصدر هو ما تناسق منه للسان على اللسان محل يصدر منه الحمد لأنه الذي يرد عليه لكن في اختيار المورد اشارة الى ان الحمد كانه صدر عن القلب فورده على اللسان (قوله لا يكونه منعماً على الشاكر) أي أو غيره وسواء كان للغير خصوصية بالحمد كولد وصديقه أو لا ولو كافر (قوله جميع ما أنعم الله به عليه) هل يشترط التسبب صرفها شكرًا كون ذلك في وقت واحد أو لا فيكفي التسبب بذلك صرفها كلها في الطاعة ولو حصل في أوقات متفرقة فيه نظر وقوة ما نقله سم على ابن حجر عند حاشية شرح المطالع يفيد الاول ويمكن تصويره من حل جنازة متفكر في مصنوعات الله ناظر الماسين يديه لثلاثين باليت ماشياً بجله الى القبر شاغلاً لسانه بالذكروا ذبه باستماع ما فيه ثواب كالايم بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله مطلقاً على قصد التنظيم) أي اختيارياً كان أو غيره ١٨ (قوله والذم نقيض الحمد) أي فيكون لغة ذكر عيوب الغير وعرفاً لانياس بما

وخدمة بالاركان فهو رد اللغوي هو اللسان وحده ومنه قوله يعم النعمة وغيره هو المورد العرفي يعم اللسان وغيره ومنه قوله يكون النعمة وحدها فاللغوي أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والعرفي بالعكس والشكر اذ فعل بئى عن تعظيم النعم لا يكونه منعماً الى الشاكر وعرفاً صرف الحمد لجميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله والمدح لفته الثناء باللسان على الجليل مطلقاً على قصد التنظيم وعرفاً ما يدل على اختصاص الحمد بوجوبه من الفضائل والذم نقيض الحمد والكفران نقيض الشكر والمجوز نقيض المدح وجعل الحمد لله خبرية لفظاً انشائية معنى لحصول الحمد مع الادعاء بل دلالتها وقيل انها خبرية لفظاً ومعنى ويجوز ان تكون موضوعية ثمرة الانشاء والحمد مختص بالله كما أفادته الجملة سواء أجملت لام التعريف فيه للاستغراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر أم للجنس كما عليه المخشرون لان لام الله للاختصاص فلا فرد منه لغيره اذ الحمد في الحقيقة كله اذ ما من خير الا وهو موليه بوسط أو غير وسط كما قال تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وفيه اشارة بان تعالى حي قادر مريد عالم الحمد لا يستحقه الا من كان هو ذا شأنه أم العهد كالتى في قوله تعالى اذهب الى النار كما نقله الشيخ عز الدين بن عبد السلام وأجازها الواحدى على معنى أن الحمد الذى حمد الله به نفسه وحده به أي باؤه وأولياؤه مختص به والعبادة بجمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وأولى اشارة لانه الجنس ولما كان استحقاقه لجميع المحامد لذاته لم يقل الحمد الخالق أو الرزاق أو نحوه لئلا يوهى ان استحقاقه

يشعر بالتخفيف وسواء كان باللسان أو بغيره وفي تعبيره بالنقيض تجوز لان نقيض كل شيء رفته ومجرد عدم الثناء لا يكون ذماً (قوله والكفران نقيض الشكر) عبر بالكفران دون الكفر لما قيل ان الكفر انكار ما علم بحجى الرسول به ضرورة والكفران انكار النعمة وعبرة العيني على البخارى الكفران مصدر كالكفر والعرف بينهما ان الكفر في الدين والكفران في النعمة وفي الباب الكفر نقيض

الايمان وقد كفر بالله كفراً وكفراً أيضاً بخود النعمة وهو ضد الشكر وقد كفرها كفوراً وكفراً

اه رحمتهم الله وفي المصباح كفر بالله يكفر كفراً وكفراً وكفراً بالنعمة وبالنعمة أيضاً بخودها اه وهو صريح في ان الكفران يطابق على انكار ما علم بحجى الرسول به فهو مساو لا كفر فلا يتم ما في العيني (قوله معنى لحصول الحمد بها) علة لقوله انشائية (قوله ويجوز ان تكون الخ) قول آخر (قوله لان لام الله للاختصاص) قضيت ان اللام لو جعلت لغير الاختصاص لا تنقيد الحصر وقد يشكك بما ذكره ومن افادة الاختصاص من نحو الكرم في العرب مما كان المبتدأ فيه معترفاً بالام الجنس سواء أكان الخبر معترفاً أم لا فالاولى جعل القصر فيه مستفاداً من كون المبتدأ فيه معترفاً بالام الجنس وقد أشار الى ان المبتدأ المعروف بالام الجنس محصور في الخبر شيخنا العلامة الاجهوزى بقوله مبتدأ بالام جنس عرفاً \* منحصر في خبره وفا \* وان عرى منها عرفاً الخبر \* باللام مطلقاً فكس استتر اه (قوله وفيه اشارة) أي في اختصاصه بالله (قوله والعبرة بجمد من ذكر) أي اما حمد غيرهم فكالمعدم فاذا صدر منهم حمد لغيره تعالى لا يفوت اختصاص الحمد به لما مر من انه بمنزلة العدم (قوله وأولى ان لا الجنس) أي لانه يدل بالالتزام على ثبوت جميع المحامد له فهو استدل بالبرهان وهو كدعوى النبي بينة الذى هو أقوى من الدعوة المجردة (قوله أو نحوه) أي ما ذكر

المسافر والمعارب وهذا أولى مما سلكه سبينا (قوله وتسمى فلم يسمع ابن التريال الخ) بيناء يسمع للفعل والمعنى تسمى في نيل الفضائل فحصل أعلاها المشبه بالثريا في المد فبطل هذا المثل الذي هو ابن التريال الخ الذي قصد منه الاستبعاد فلم يسمع به

(قوله استحق ثمانية أبواب) أي استحق ان يدخل من أي شاء فيصير بينهما أكرامه وأما اختيار ما سبق في علم الله انه يدخل منه فلا منافاة بين كونه أعلا يدخل من الباب الذي علم الله انه يدخل منه وبين تخييره بين الثمانية أبواب (قوله وقيل اللطيف) اشعرت حكايته ما عدا الأول بقيل بضعه ويوافق به بل يصرح به قول ابن حجر ففسره باللطيف أو العالی في صفاته أو الخالق البر أو الصادق فيما وعد أولياءه بعد أي ما قدمه من أن البر بساتن مواده يرجع للإحسان كبر في عيونه أي صدق وكبر الله حجة أي قبله وأبر فلان على أصحابه أي لا لهم قال لأن يراد بهض ما صدقات أو غايات ذلك البر اه لكن نازعه سم بأن رجوعها إليه أي الإحسان لا يقتضي أنه المدلول لجواز أن المدلول من حيث خصوصها بل طاهر الكلام ذلك تأمله (قوله فيما وعد) زاد ابن حجر أولياءه (قوله ولا يكتب لهم الماهم بالسيئة) أي حيث لم يصموا عليها ولا كتب عليهم أنم التسميم دون أنم السيئة التي هموا بها (قوله الجواد) ولا شعار العاطف بالتغابر الحقيقي أو المنزل منزلة حذف هنا كقوله تعالى الملك القدوس مسلمات مؤمنات الثابتون العابدون الآيات وأتى به في نحو الأول ولا تخريجات وأبكارا الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ابن حجر وقوله وأتى به في نحو الأول لا تغاير بين مفاهما (قوله أي الكثير الجود) أخذ من النعير بالجواد لأنه يفيد هابا المادة وإن لم يكن من الأمثلة المنيمة بالهيئة اه ابن قاسم على ابن حجر بالمعنى ١٩ (قوله أي العطاء) عني الاعطاء وهو هذا صادق

بكون المعطى قلبه لا أو كثير افتحة مع الاعطاء القليل أصل الجود وهو من صفات الافعال كما يفيد التفسير بالاعطاء وفي شرح المناوي عند قوله صلى الله عليه وسلم السخاء خلق الله الاعظم مانصه قال الراغب السخاء هيئة في الانسان داعية الى بذل المقتنيات

الحمد لذلك الوصف اذ تعليق الحكم المشتق بشعر بعلة المشتق منه لذلك الحكم والحمد لله ثمانية أحرف وأبواب الجنة ثمانية فن قالها عن صدق قلبه استحق ثمانية أبواب الجنة (البر) بفتح الباء أي المحسن وقيل اللطيف وقيل الصادق فيما وعد وقيل خالق البر يكسر الباء الذي هو اسم جامع للخير وقيل الرقيق بعباده يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر ويعفون عن كثير من سيئاتهم ولا يؤاخذهم بجميع جنباياتهم ويحجزهم بالحسنة عشر أمثالها ولا يجزيهم بالسيئة الأمثالها ولا يكتب لهم الماهم بالحسنة ولا يكتب عليهم الماهم بالسيئة ذكره المصنف في كتابه الاسماء والصفات (الجواد) بالتخفيف أي الكثير الجود أي العطاء قيل لم يرد بالجواد توفيق وأسماء وتعالى توفيقه فلا يجوز اختراع اسم أو وصف له سبحانه وتعالى الا بقرآن أو خبر صحيح مصرح به لا بأصله الذي اشتق منه فحسب أي وبشرط ان لا يكون ذكره لمقابله كما هو ظاهر نحو أم نحن الزارعون والله خير الماكرين وليس كذلك بل رواه الترمذي في جامعه والمصنف في الاسماء والصفات مرسلات واعتضد بمسند وبالاجماع (الذي جلت) أي عظمت

حصل معه البذل أم لا وبقابله الشح والجود بذل المقتنى هذا هو الأصل وقد يستعمل كل منهما محل الآخر اه بحروفه وهو يفيد ان بذل الماهم للثنية لا يسمى جودا ويستفاد منه توجيه ما قيل من انه تعالى يوصف بالكرم ولا يوصف بالسخاء لانه حيث كان عبارة عن الهيئة للانسان ظهر امتناع اطلافه على الله لان هيئته الانسان من توابع الجسم وهي محالة عليه تعالى (قوله أو وصف له سبحانه وتعالى) ومثله النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجوز لنا ان نسميه باسم لم يسم به أبوه ولا سمى به نفسه كذا نقل عن سيرة الشامي اه ومراده بأبيه جده عبد المطلب لموت أبيه قبل ولادته (قوله أو خبر صحيح) زاد ابن حجر في شرح الاربعين أو حسن وقوله مصرح نعت لقرآن أو خبر اه ابن قاسم على ابن حجر (قوله وبشرط ان لا يكون ذكره) أي الاسم (قوله أم نحن الزارعون) وليس مما ذكره للمقابله اطلاق الجبل على الله عز وجل في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله جليل يحب الجلال لان المقابلة انما يصار اليها عند استحالة المعنى الموضوع له اللفظ في حقه تعالى وليس الجلال كذلك لانه بمعنى ابداع الشيء على آتق وجهه وأحسنه اه ابن حجر وعطف أحسنه على آتق عطف تفسير وحاصله انه حيث ورد اطلاق اسم عليه تعالى ولم يستعمل معناه الحقيقي في حقه وجب حمله عليه وصح استعماله فيه وان اتفق انه حين أطلق عليه كان معه ما يقابله وأما اذا استعمل معناه عليه توقف صحة الاطلاق له على مسوع فاذا اتفق وقوع ما يقابله معه فكان ذلك مستوعا لا اطلافه عليه (قوله وليس كذلك) رد ما قيل من قوله قيل لم يرد بالجواد الخ (قوله وبالاجماع) أي النطق المستلزم لتلقي ذلك بالقبول ابن حجر وتظهر ابن قاسم في الاستلزام المذكور

لما اذبحه وتويع النسل بالفعل لا استبعاداً لثأمله وهذا أولى مما سلكه شيخنا (قوله متداول) الاولى متداول (قوله مسطر ه) ما فيه مصدرية (قوله ونسكب) الواو للحال ويجوز أن تكون عاطفة لجواز عطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل فهو معطوف على مصنف ويحل المعنى الى قولنا وأجل ما صنفه في المختصرات وأجل ما نسكب ويجوز عطفه على ما في المختصرات (قوله على تحصيله) أى في شأن تحصيله فوثاقاً وحصولاً لفعل بمعنى في (قوله تطمع) أى ترفع كما في المختار وهو أصوب مما في حاشية

(قوله بمعنى انعام) انما فسر به ذلك لأن الحمد عليه أمكن من النعمة بمعنى النعم به لأنها أثر الانعام وحده الحمد عليها انما هو من حيث صدورهما عن الانعام الذي هو من صفاته تعالى قيل ولأن نعمته تعالى محصاة لأن كل ما برز في الوجود كذلك وانعامه صفة فاعمة به لانهاية لمتعلقاتها والاولى لأنها وان كانت محصاة في نفس الامر لكن لا قدرة للبشر على عددها واحصائها ولعل اقتصاره على تفسير النعمة بالانعام انه الاولى هنا والا فالنعمه كما تطلق على ذلك تطلق على الآثار الحاصل بالانعام ومن ثم قال ابن حجر وهي أى النعمة حقيقة كل ملائم تجد عاقبته ومن ثم قالوا لا نعمة لله على كافر وانما ملاذ استدرج انتهى (قوله اذ اللام فيها الاستغراق) ٢٠ أى لأن المعروف بما فردا كان أوجه للاستغراق ان لم يتحقق عهد فاقادته للاستغراق

وضعي لا يتوقف على قرينه  
فقول ابن حجر بقرينه المقام  
فيه نظر (قوله والاول) أى  
الذنيوى (قوله وجسماني)  
بكسر الجيم نسبة الى الجسم  
وهو على خلاف القياس  
في النسب لانه جسمي (قوله  
والثاني) أى الاخرى  
(قوله وأما كون المات)  
مبتدأ (قوله لكنه لا  
يناسب) خبر (قوله أى  
بالاقدار على الطاعة) هذا  
مشعر بان الباء صلة المات  
وقال الشيخ عميرة على المحلى  
مانصه الظاهر ان الباء  
سببية لتلازم تعلق  
الانعام بالاقدار على الطاعة  
انتهى بجزوفه (أقول)  
وهو غير صحيح وذلك لأن  
الاقدار صفة الباري فلا

والجليل العظيم (نعمه) جمع نعمة بكسر النون بمعنى انعام وهو الاحسان وأما النعمة بنسخ  
النون فهي التعمير بضمهم المسيرة (عن الاحصاء) بكسر الهمزة وبالدأى الضبط قال تعالى  
أحصاه الله ونسوه (بالاعداد) بنسخ الهمزة أى بجمعها اذ اللام فيها الاستغراق فاندفع ما قيل  
ان الاعداد جمع قلة والشي قد لا يضبطه الشيء القليل وبضبطه الكثير فكان الصواب ان يعدل  
عنه ويعبر بالتعدد ادخوه والباقى الاعداد للاستعانة أو المصاحبة ونعم لما تعالى وان كانت  
لا تحصى تنحصر في جنسين ذنيوى وآخرى والاول قسمان موهبي وكسبي والموهبي قسمان  
روحاني كنسخ الروح فيه واشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالفكر والفهم والنطق  
وجسماني كخلق البدن والقوى الحاله فيه والحيات العارضة له من الصحة وكال الاعضاء  
والكسبي تركيبة النفس عن الرذائل وتحليلها بالاخلاق والملاكات الفاضلة وترتيب البدن  
بالحيات المطبوعة والحلى المستحسنة وحصول الجلاء والمسال والثاني أن يعفو عما فرط منه  
ويرضى عنه ويؤثقه في أعلى عليه من الملائكة المقربين (لمات) أى المم من منه لا وجوبا  
عليه وقيل المات الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال وأما كون المات بمعنى معدد النعم وان كان صفة  
مدح في حق الله تعالى لكنه لا يناسب هذا التركيب (باللطف) أى بالاقدار على الطاعة اذ هو  
بضم اللام وسكون الطاء لرافة والرفق وهو من الله خلق قدرة الطاعة في العبد وسبق اللام  
والطاعة فيه ويطلق على ما يبره الشخص (والارشاد) أى الهداية للطاعة فانه مصدر ارشده  
بمعنى وفقه وهداه والارشاد والرشد بضم الراء وسكان الشين وبضمهم انقيض النى وهو الهدى  
والاستقامة يقال رشد برشد رداً بوزن عجباً بوزن أكل يأكل أكلاً بضم الهمزة  
(الهادى الى سبيل الرشاد) أى الدال على طريق الاستقامة بلطف ومن أسمائه الهادى وهو

يكون منه ما به ويمكن دفعه بان المعنى أنعم عليه بان جعله قادراً وجعل العبد قادراً على الطاعة أثر الانعام (قوله الذى  
والرفق) عطف نفسه (قوله قدرة الطاعة) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية وهو بهذا المعنى مرادف للتوفيق  
قال ابن حجر وقد يطلق التوفيق على أحص من ذلك ومن ثم قال المتكلمون اللطف ما يحمل المكاف على الطاعة ثم ان حمل  
على فعل المطلوب سمي توفيقاً وترك القبيح سمي عصمة انتهى (قوله وبفتح اللام) عطف على بضم (قوله ويطلق على ما يبره  
الشخص) عبر عنه ابن حجر بقوله ما به صلاح العبد آخره ويساويه التوفيق الذى هو خلق قدرة الطاعة في العبد ما صدقاً لانه هو ما  
انتهى رحمه الله (قوله يقال رشد برشد الخ) هذا يدل على تساوى الاستعمالين وفي المختار ما يخالفه حيث قال الرشاد ضد النى  
يقال رشد برشد مثل قديقه رشد بضم الراء وفيه لغة أخرى من طرب انتهى لكن في المصباح ماوافق كلام الشارح حيث  
قال الرشاد الصلاح وهو خلاف العى والضلال وهو اصابة الصواب ورشد برشد من باب تعب ورشد برشد من باب قتل فهو  
ارشاد والاسم الرشاد انتهى (قوله أى الدال) زاد ابن حجر والموصل انتهى





قوله وذلك القياس المفهوم من قاسه لان السحق لا يؤدي الى الموت عادة وفي نسخة من خستف بتقديم الخياص على السبن وفهارة في المعنى (قوله وقال الا حراقت خبير يا نوي الخ) الانسب سياق هذا فيما سمر في مدحة المصنف لان ما هنا في مدحة الكتاب

(قوله الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود) في بعض الحواشي على حواشي العضد بعضهم احتزب بقوله الهى عن الاوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتديرات المعاشية وقوله سائق لذوى الالباب احتراز عن الاوضاع الطبية التي تهتدى بها الحيوانات لخصائص منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن المعاني الاتفاقية والاوضاع القسرية وقوله الى ما هو خير بالذات عن نحو صناعات الطب والفلاحة فانهم ما وان تعلق بالوضع الالهى اعنى تأثير الاجسام العاروية والسفلية وكانتا سائقين لا ولى الالباب باختيارهم المحمود الى صنف من الخير فليس تاتوا ثديانهم الى الخير المطلق الذاق اعنى ما يكون خيرا بالقياس الى كل شئ وهو السعادة الابدية والقرب الى خالق البرية انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله وشريعة) كانت الشريعة مشرعة الماء وهى مورد الشارب انتهى مختار (قوله أى آتاه) هذا قد يقتضى التعاير بين الابل والانم وتفسير الشارح عما ذكره ٢٢ فيها ما يقتضى عدم التغير اذا المراد بالانم الذى بلغ غاية الشئ وهو حقيقة النهاية ثم

ما ذكره من التعبير باسم التفصيل يقتضى ان النهاية والتمام لكل منهما افراد بعضها اقوى من بعض وهو غير مراد لان غاية الشئ وتمامه لا تفاوت فيهما اللهم الا ان يقال ارا بالتمام والنهاية ما يقرب منهما (قوله تصد بذلك أى بقوله أجدده أبلغ جد الخ) قوله الذى عليه أهل الحق من ثبوت الصفات الذاتية وغيرها (قوله ورعاية) تبع فيه الشارح في شرح جمع الجوامع ولا حاجة اليه هنا لان أبلغ الحمد الذى ذكره المصنف لا يكون الا كذلك ادلو

وضع الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات وقيل الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي صلى الله عليه وسلم المشتملة على الاصول والفروع والاخلاق والآداب سميت من حيث اتقياد الخلق لها ديننا ومن حيث اظهار الشارح اياها شراعا وشريعة ومن حيث املاء الشارح اياها ملة (أجدده أبلغ جد) أى أنما (وأكله) أى آتاه قال بهضم قصد بذلك ان يكون جد على الوجه الذى عليه أهل الحق لا كما وقع للتركة من نفي صفاته الحقيقية وبعض الاضافية (وأزكاه) أى أنما (وأشمله) أى أعمه المعنى اصفه بجميع صفاته لان كلامها جميل ورعاية جميعها أبلغ في التعظيم المراد بما ذكر اذا المراد به ايجاد الحمد لا الاخبار بانه موجود وهو أبلغ من حده الاول كما افاده الشارح لانه ثناء بجميع الصفات برعاية الابلية كما تقدم وذلك بواحدة منها وهى الثناء عليه بانه مالك لجميع الحمد من الخلق أو مستحق لان يحمدوه وان لم تراخ الابلية هنا بان يراد الثناء بالجميل فانه يصدق بالثناء بكل الصفات وبه ضحا وذلك البعض أعمن من تلك الصفة لصدقه بها وبغيرها وبما مع غيرها الكثير فالثناء به أبلغ من الثناء بها فى الجملة ايضا فالثناء بها من حيث تفصيلها أو وقع فى النفس من الثناء به واعترض بانه كيف يتصور ان يصدر منه عموم الحمد مع ان بعض المحمود عليه وهو التمسك لا يتصور حصرها كما سبق وأجيب بان المراد نسبة عموم الحمد الى الله تعالى على جهة الاجمال بان يعترف منه باننا صاف الله تعالى بجميع صفات الكمال الجلالية والجلالية وقد مر المصنف أولا بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والتمتوث وثانيا بالجملة الفعلية الدالة على التجدد والحدوث واقتضى ذلك بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في خبره ولم وغيره ان الحمد لله حمده ونستعينه (وأشهد) أى أعلم (أن لا اله) أى لا معبود

جدي بهضم الم يكن أبلغ (قوله وهو أبلغ) أى أجدده الخ (قوله برعاية الابلية) بيقق  
يه ما تقدم (قوله وهى الثناء عليه) أى قوله الحمد لله الخ (قوله على جهة الاجمال) أى باعتبار ما يليق بالمصنف ومعلوم انه دون ما يمكن من الانبياء اجالا (قوله الجلالية) كصفات السلب مثل ليس كمثل شئ والجلالية كوصفه بكونه غفورا رحيم الى غير ذلك (قوله ان الحمد لله) اسمة (قوله حمده) فعلية وهذا ظاهر ان جعل قوله حمده جملة مستأنفة وان قوله ان الحمد لله بكسر الهمزة جملة مستقلة أما اذا قرئ ان الحمد بفتح الهمزة بتقدير اللام على معنى حمده لانه مستحق الحمد فهى جملة واحدة (قوله أى أعلم) هل هو بضم الهمزة وكسر اللام كما هو المناسب لمعنى الشهادة أم لا انتهى ابن قاسم على ابن حجر رحمه الله لكن ضبطه بعض من كتب على خطبة المنهاج بضم الهمزة كما أشار الى نقله عنه بالمعنى ابن قاسم أيضا حيث قال قال الشهاب لا يشيطى في تعليقه على الخطبة معناها هنا علم ذلك بقلبي وأبينه بلساني فأصدا به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار والتزيينات انتهى فقوله وأبينه بلساني ظاهر فى انه بضم الهمزة وهو المناسب لمعنى الشهادة ونقل عن ضبط الامام النووي في تحرير التنبيه في باب الاذان انه بضم الهمزة وكسر اللام (أقول) ويجوز فراءته بفتح الهمزة واللام

(قوله علامة نوى) المقام هنا لاظهار كاصنع الشارح لان ما قبله في مدحة الكتاب خلا فان جعل المقام الاضمار (قوله وبعضها اقتصر) بالبناء للغمول (قوله كشف منه المعنى الخ) أى بان حل منه العبارات ولو بالاشارة الى ذلك بعبارة وجيزة لموافق قوله الا فى فتره عسر التفهيم الخ (قوله كشف منه) فى نسخة به بدل منه فى هذه المسئلة والتي بمدها وهى أنسب بقوله وفتح الخ الا

(قوله الا الله) وفى نسخ زيادة وحده لا شريك له وحينئذ فوحده تو كيد لتوحيد الذات وما بعده تو كيد لتوحيد الافعال ردا على نحو المعتزلة انتهى ابن حجر (قوله من أراد من عباده المؤمنين) يقتضى ان الكافر لا يغفر له شئ من المعاصي الزائدة على الكفر انتهى الشيخ عميرة زاد فى الحاشية الكبرى وهو ظاهر انتهى ووافقته نصير بحمهم فى الجنائز بانه لا يجوز الدعاء بالمغفرة للكافر ولا برده عليه القول بانه يجوز ان يغفر له سبحانه ما عدا الشرك لانه لا يلزم من الجواز الوقوع الذى الكلام فيه (قوله فى سبعة وثلاثين موضعا) فتمت تجوز لانه لم يذكر فيه هذه المصغرة الا فى موضعين فقط وحينئذ فالإدانة صرح فيما ذكر بنفى الألوهية عن غيره تعالى وانما الله تارة بلفظ لا اله الا هو وتارة بلفظ لا اله الا انت أو الاله الذى (قوله لان معنى

القهر) لا يقال هو معارض بما فى التنزيل لا نقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والانعام فكان ذكر الغفار هنا أنسب انتهى عميرة (قوله المصطفى المختار) صفة كاشفة (قوله من الاجر والاسود) أى العرب والعجم (قوله وهو الراجح) خلافا لابن حجر رحمه الله ومنه يعلم انه لم يرسل للجومات بالاولى وقال السبكي انه أرسل لللائكة والبارزى انه أرسل للجومات واعتمده ابن حجر رحمه الله (قوله مع انه مبعوث اليهم) أى اجسا عا يكفر منكروه لانه معلوم من الدين بالضرورة بن حجر لكان لا نعلم تفاصيل ما أرسل به اليهم ولا يلزم

بحق فى الوجود (الا الله) الواجب الوجود (الواحد) أى الذى لا تعدد له ولا ينقسم وجهه ولا نظيره فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه (الغفار) أى السائر للذنوب من أراد من عباده المؤمنين فلا يظهر هابا لعقاب عليهم وقد صرح بكلمة لا اله الا الله فى القرآن فى سبعة وثلاثين موضعا ولم يقل القهار بديل الغفار لان معنى القهر مأخوذ مما قبله اذ من شأن الواحد فى ملكه القهر وما كان من شرط الاسلام ترتيب الشهادتين عطف المصنف الشهادة الثانية على الاولى فقال (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المصطفى المختار) من الخلق لدعوة من بعث اليه من الاجر والاسود الى دين الاسلام وقول الشارح من الناس ليدعوهم فيه اشارة الى أنه لم يبعث الى الملائكة وهو الراجح كما أوضحه الودرجه الله فى فتاويه لكن عبارة الشارح قد تخرج الجن مع انه مبعوث اليهم فاما ان يقال يشمل الناس لهم كما عزى للجوهري وعليه فلا اعتراض أو انهم دخلوا بدليل آخر ومحمد علم منقول من اسم المفعول المضعف سمي به نبيينا بالهام من الله تعالى تفاؤلا بانه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصه الله المحموده كما روى فى السير أنه قيل لحده عبد المطلب وقد سماه فى سابع ولادته موت أبيه قبلها لم سميت ابنك محمد اوليس من أسماء آبائك ولا قومك فقال رجوت ان يحمد فى السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق فى علماء قال العلماء ليس للمؤمن صفة أتم ولا أشرف من العبودية ولهذا أطلقها الله على نبيه فى أشرف المواطن كقوله تعالى سبحان الذى أسرى بعبده الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب تبارك الذى نزل الفرقان على عبده فأوحى الى عبده ما أوحى وقد روى ان الله تعالى قال للنبي صلى الله عليه وسلم هم أشرفك قال بان تنسبني اليك بالعبودية والنبي انسان ذكر حرسه سليم الخليفة مما ينفر عادة كالمعنى والبرص أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فان أمر بذلك فرسول أيضا أو أمر بتبليغه وان لم يكن له كتاب أو نسخ له من شرع من قبله كيوشع فان كان له ذلك فرسول أيضا قولان فالنبي أعم من الرسول عليهم ما وفى ثالث انهم ما معنى وهو معنى الرسول على الاول المشهور

منه تكليفهم بالفروع الذى كلفناهم تفصيلا لكن فى شرح ايضاح النووي للشارح مانصه فهم أى الجن مكافون بجميع ما كلفناهم الا ما ثبت خصوصه بهم انتهى (قوله يشمل الناس لهم) أى لا خذنه من ناس ادا - رلك (قوله من اسم مفعول المضعف) أى المكرر العين وليس هو من التضعيف المصطلح عليه عند الصرفين وهو فى الثلاث ما كانت عينه ولا مه من جنس واحد كدوفى الرباعى ما كانت فاؤه ولا مه الاولى من جنس واحد وعينه ولا مه الثانية من جنس واحد كززل (قوله تفاؤلا) هو بالهمز كما فى مختار الصحاح (قوله كالمعنى والبرص) قال ابن حجر ولا يرد بلاء أيوب وعي نحو يعقوب بناء على انه حقيقى لطرقه بهد الانباء والكتلام فيما قارنه انتهى (قوله وفى ثالث انهم) وعلى كل من الاخبار من أوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه ليس بنبي ولا رسول (قوله بمعنى) فى ابن حجر ان هذا القول غلط وبالع فى بيانه والرد على من انتصر له ويلزمه بمقتضى ما علم به ان الثانى الواقع فى كلامهم - غلط أيضا فليراجع فان مجرد ما علم به ومنه ورود الخبر بعدد الانبياء لا يقتضى التغليب

ان النسخة الاولى ابلغ لفافها من الاستعارة بالكناية الابغ من الحقيقة (قوله ما بلا الاسماع والنواظر) لا يمتثلان الامها  
لاعراضهم ما عداها (قوله على ايضا ح) أى الشرح كما لا يخفى (قوله ومنعه من ذلك خشية الخ) فيه منع ظاهر فان تركه على  
هذا النمط مقصوده أى مقصود لو كان تصده الايضاح لصنفه فى مدة أقل من المدة التى وقع له تصنيفه فيها من المشهور انه  
صنفه فى أربع وعشرين عاما (قوله على المتهاج) انما أبرز لئلا يتوهم رجوع الضمير الى شرح الجلال (قوله كنوزة ومستودعاته  
(قوله والرسول باعتبار الملائكة) أى باعتبار ٢٤ أنه قد يطلق على الملائكة (قوله وهو مذهب أهل السنة) أى أفضليته على

جميع الخلق وقد يفهم هذا  
ان غيرهم يخالف فى ذلك  
وسمى عن الرازى الاجماع  
على أنه مفضل على جميع  
العالمين (قوله كالسياحين  
منهم) أى الملائكة (قوله  
لقوله تعالى لمن الملك اليوم  
لله) ظاهره انه يقول ذلك  
فى يوم القيامة وعبارة  
البدور والسافرة نصها ثم  
يأتى ملك الموت الى الجبار  
فيقول أى رب قدمت  
حمله العرش فيقول وهو  
أعلم برقى فيقول بقيت  
انت الحى الذى لا تموت  
وبقيت أنا فيقول أنت  
خلق من خلقى خلقتك  
لمارأيت قت فيموت فاذا  
لم يبق الا الله الواحد الاحد  
طوى السماء والارض  
كطى السجل للكتب وقال  
أنا الجبار لمن الملك اليوم  
ثلاث مرات فلم يجبه أحد  
فيقول لنفسه لله الواحد  
القهار انتهى (قوله آدم  
ومن دونه) أى وجد بعده  
(قوله تأدبا وتواضعا)  
لا يظهر هذا الجواب  
بالنسبة لقوله لا تنفوا

والرسول باعتبار الملائكة أعم من النبي اذ يكون من الملائكة والبشر وفى التنزيل الله يصطفى  
من الملائكة رسلا ومن الناس ويؤخذ من كلام المصنف تفضيله على جميع الخلق الانبياء  
والملائكة وغيرهم لانه حذف الفضل عليه وحذف المعمول يؤذن بالعموم وهو مذهب أهل  
السنة قالوا ان النوع الانسانى أفضل من نوع الملائكة وان خواص بني آدم وهم الانبياء  
أفضل من خواص الملائكة وهم الرسل منهم وان عوام بني آدم وهم الاتقياء الاولياء أفضل  
من عوام الملائكة كالسياحين منهم قال تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس وقال تعالى وما  
أرسلناك الا رحمة للعالمين وفى الصحاح أناس يدولد آدم ويؤخذ منه تفضيله على آدم أيضا  
بطريق الاولى لان أفضل الانبياء والمرسلين أولو العزم وهم نوح وابراهيم وموسى وعيسى  
ومحمد صلى الله عليه وسلم وقيل ان أفضل الانبياء بعد نبينا آدم وعليه يؤخذ تفضيله عليه من  
قوله صلى الله عليه وسلم أناسيد الناس يوم القيامة وخص يوم القيامة بالذكور لظهوره لكل  
أحد بلا منازعة كقوله تعالى لمن الملك اليوم لله وقوله صلى الله عليه وسلم آدم ومن دونه تحت  
لوائى وقوله صلى الله عليه وسلم فى خبر الترمذى وأنا أكرم الاولين والاخرين على الله ولا يخفى  
ونوع الا دعى أفضل الخلق فهو صلى الله عليه وسلم أفضلهم وقد حكر الرازى الاجماع على انه  
مفضل على جميع العالمين وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا تنفوا بين الانبياء وقوله لا تنفوا بين  
على يونس بن متى ونحوهما فأجاب عنها بانه نهى عن تفضيل يؤدى الى تنقيص بعضهم فان ذلك  
كفر أو عن تفضيل فى نفس النبوة التى لا تنفوا لافى ذوات الانبياء المتفاوتين بالخصائص  
وقد قال تعالى فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات وأنهى عن ذلك  
تأدبا وتواضعا وأنهى عنه قبل علمه بأنه أفضل الخلق ولهذا لما علم قال أناسيد ولد آدم ولا يخفى وقد  
بيننا ترتيب أولى العزم فى الافضلية فى شرح العباب والانبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا  
واختلف فى عدد الرسل منهم فقيل ثلاثمائة وأربع عشرة وقيل ثلاثمائة وأربع عشرة وأحرف اسم نبينا  
بالجل الكبير ثلاثمائة وأربع عشرة اذ فيه ثلاث ميمات لان الحرف المشدد بحرين ولفظ ميم  
ثلاثة أحرف فى مائة مائتان وسبعون ولفظ دال بخمسة وثلاثين ولفظ حاء تسعة فى اسمه  
الكريم إشارة الى ان جميع الكلمات الموجودة فى المرسلين موجودة فيه وزيادة واحدة على  
المقول بانهم ثلاثمائة وثلاثة عشر وذكروا فى التفسير - دلخبر أبى داود والترمذى كل خطبة ليس فيها  
تشهد فهى كاليد الجذماء أى القليلة البركة وتطلق اليد الجذماء على التى ذهب أصابعها دون  
الكف أو معه فشبهه بالانتهاد فيه من الخطب باليد التى فقدت أصابعها مع كنهها أو دونه فلا  
يقدر صاحبها على التوصل بها الى تحصيل ما حوله فاطلاق الافطع على ما ذكر تشبيهه بليغ أو  
استعارة على القولين لعلماء الايمان فيما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه

بين الانبياء وانما يظهر على قوله لا تنفوا على يونس (قوله وقد بينا ترتيب أولى العزم فى شرح العباب) والمختار  
وعبارته والارحى فى ترتيب افضلية أولى العزم بعد نبينا عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام تقديم ابراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم  
نوح انتهى وقد أشار الى هذا الترتيب قول بعضهم محمد ابراهيم موسى كلمه \* فميسى فنوح هم أولو العزم فاعلم  
(قوله فقيل ثلاثمائة) عبارة ابن حجر وخمسة عشر واقصر على ذلك انتهى

أى ما كنز وما استودع أو محل الكنز والاستيداع وهو الانسب بذكر الختم (قوله قال أوربحا) أى ونحوهما معافيه صيرتنية

(قوله والمختار منها الاول) هو قوله فاطلاق الاقطع على ما ذكر تشبيهه بامخ (قوله امتثالا لقوله تعالى) فيه ان الآية انما تدل على طلب الصلاة والتسليم وذلك بمجرد لا يقتضى طلبها في كل أمر فكان الاولى الاستدلال بما روى من ان كل أمر لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أبتدأ بمحقوق من كل بركة الآن قال ان تلك الرواية لما كان في سندها ضعف لم يحتج بها واكتفى بالآية دلالاتها على أصل الطلب على ان الآية فيها طلب الصلاة والتسليم بخلاف الحديث (قوله ومن المكافين تضرع ودعاء) انما قال المكافين دون الاكديميين ليشمل الجن ولم يتعرض كابن حجر والمجلى هنا البقية الحيوانات والجمادات ونقل عن شرح المشكاة لابن حجر أنهم من بقية الحيوانات كالآدمى وأنه لم يردشئ في الجمادات فلترجع عبارته (قوله افراد أحد هاعن الآخر) قال ابن حجر والافراد انما يتحقق ان اختلف المجلس ٢٥ أو الكتاب اه بحر وفسه والشارح لم يبين هناما يتحقق به الافراد

ويؤخذ من جوابه من عدم الافراد في التشهد أن الموالاة بينهما لا تشترط ولا تعرض فيه لغير ذلك فليراجع (قوله السلام عليك أيها النبي) ظاهر هذا الجواب انه لا يكره تقديم السلام على الصلاة كأن يقول اللهم صل على سيدنا محمد وروافقه ظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما حيث عطف السلام بالواو الدالة على مطلق الجمع فليراجع (قوله وهو الى الترادف أقرب) قال ابن قاسم على ابن حجر فيه نظر اه ولعله ان انتفاء النقص لا يحصل مجدا ولا رفعة مثلا كفعل المباحات والمجد

والمختار منها الاول (صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا لدية) أى عنده والقصد بذلك الدعاء لان الكامل يقبل زيادة الترقى فاندفع ما زعمه جمع من امتناع الدعاء صلى الله عليه وسلم عقب نحو ختم القرآن باللهم اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم على ان جميع أعمال أتمته تتضاعف له نظيرها لانه السبب فيها أضاعا فامضاعفة لا تخصى فهو زيادة في شرفه وان لم يسئل ذلك له فسؤاله تصريح بما لم يؤمر وقد أوضحت ذلك وبينت دليله من السنة فيما علقته من الفتاوى أى اللهم صل وسلم عليه وزده وآتى بالافعال بصيغة الماضي رجاء لتحقيق حصول المسؤل وبالصلاة والتسليم امتثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقد فسر قوله تعالى ورفعتك ذكر كرك بان معناه لا أذكر الا وتذكر معى والصلاة من الله تعالى رحمة مكرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن المكافين تضرع ودعاء وقرن بينها وبين السلام خروجا من كراهة افراد أحد هاعن الآخر فان قلت قد جاءت الصلاة عليه غير مكرونة بالتسليم في آخر التشهد في الصلاة فالجواب ان السلام تقدم فيه في قوله السلام عليك أيها النبي وفضلا وشرفا يجوز ترادفهما فالجمع للاطناب ويحتمل الفرق بان الاول لطلب زيادة العلوم والمعارف الباطنية والثاني لطلب زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة وفرق بعضهم بان الاول ضد النقص والثاني علوا للمجد وهو الى الترادف أقرب (أما بعد) أى بما افتداه بغيره وقد كان صلى الله عليه وسلم بأى بها في خطبه وكتبه حتى رواه الحافظ عبد القادر الراوى عن أربعة من صحابيا واختلف في أول من ذكره فاقيل داود وقيل يه يقوب وقيل قس بن ساعدة وقيل كعب بن لؤى وقيل يعرب بن قحطان وقيل سحبان بن وائل والاول أشبه ويجمع بينه وبين غيره بالنسبة الى الاولية المحضة والبقية بالنسبة الى العرب خاصة ويجمع بينها بالنسبة الى القبائل وأصلها مهم ما يكن من شئ بعد الحمد والصلاة فوقعت كلمة أما

٤ نهيه ل فوق ذلك كالسجادة وعلو الهمة في العبادات وغير ذلك (قوله عبد القادر الراوى) بالضم بخط القسطلاني وفي عبارة السيوطي ان رها بالفتح قبيلة وبالضم بلاد منها جماعة وفي تبصير المشتبه للحافظ ابن حجر ان رها بالفتح قبيلة ينسب اليها ثلاثة كرههم ليس فيهم عبد القادر ومن قاعدته انه اذا عين جماعة لمادة يكون ما عداهم من الاخرى فيكون عبد القادر الراوى بالضم اه وفي القاموس رها كهدي بلاد ومنها عبد القادر (قوله والاول أشبه) أى انه داود أى أشبه بالصواب أى أقرب للصحة من جهة النقل (قوله ويجمع بينه) أى الاول (قوله ويجمع بينها) بتأمل هذا الجمع بالنسبة ليعقوب فانه ليس من العرب ومعنى قوله ويجمع بينها بالنسبة الى القبائل بان يقال أول من نطق بها من قبيلة كذا كعب ومن قبيلة كذا يعرب ومن قبيلة كذا سحبان ورد ابن حجر القول بان أول من نطق بها داود بانه لم يثبت عنه تكلم بغير اغته وفصل الخطاب الذي أوتيه هو فصل الخصومة أو غيرها بكلام مستوعب لجميع المعترات من غير اخلال منها بشئ اه رحمه الله على أن يعقوب كان متقدما على موسى وداود انما وجد بعد وفاة موسى زمن طويل فكيف يكون أول من نطق بها على الاطلاق



(قوله خشية من آية) يعني أن الذين يكفون ما أنزلنا من بينات والهدى الآية التي جلت أبهريرة على كثرة التحديث كما في صحيح البخاري (قوله وأسأل الله من فضله ان يمن علي باتمام الخ) التعبير بالاتمام يقتضي انه أنشأ الخطبة في خلال الشرح وكان قد أسس فيه ما يأتي فقوله فيما يأتي أسست الى آخره على حقيقة بالنسبة للبعض (قوله وصواب كل قول مقبول) الاضافة فيه بيانة والاقتضى ان المقبول منه صواب وغيره وليس كذلك (قوله فأخذت زبدها ودررها) بكسر الدال جمع در بالفتح

(قوله لزمتها الفاء) أي دأما (قوله للارزمة للشرط غالبا) فديقال حيث قرر الائمة من النخاعة ان الفاء امامتتعة في الجواب أو واجبة فيه فان أراد الشرط المطلق فهو منقسم الى ما يلزم والى ما يمنع وان أراد أحد قسميه وهو ما يصلح لمباشرة الاداة فذلك لا يلزمه الغايل هي متمتعة فيه وان أراد القسم الآخر وهو ما لا يصلح فذلك تجب فيه دأما لا غالبا ومن ثم عدوا حذنها في نحو قوله من يفعل الحسنة ان الله يشكرها ضرورة فغامعنى الغلبة حينئذ الا ان يقال لما كانت الصور التي تجب فيها الفاء أكثر من التي لا تجب فيها صرح اطلاق الغلبة عليها باعتبار ما وقعها فان الاكثر يقال له غالب وهذا واستشعر كل ما اقتداه كلامه من أن ما تجب الفاء في جوابها دأما والشرط انما تجب في جوابه غالبا بناء على أن معنى قوله لزمتها الفاء دأما وان قوله غالبا في قوله الارزمة للشرط فقط وكون ما فرعا يقتضى النسوية بين ما وبين أصلها وأجيب بأن أما لما كانت فرعا ضعفت عن الاصل فاحتاجت لتقويتها بالفاء دأما ولا كذلك الشرط (قوله لوقوف الاسم للارزم) أي بمعنى أن المبتدأ لا يكثر الاسماء وهو غير المصوب بأما فان المراد منه أن لا يفصل بين أما وبين الاسم بفصل فيه مساححة (قوله عند غيره) ولا يشكك عليه انه يلزم حينئذ الجمع بين لموض ٢٦ - والمعوض لما صرح به بعضهم بأن امتناع ذلك انما هو في النقط لافي التقدير (قوله

ومنسوبة لعدم الاضافة) هذا منهم دليل على جواز تصرفها لكن الرسم هنا لا يساعد النصب مع التنوين الاعلى افعلة من يكتب المنصوب المنون بصورة المرفوع وقوله مرفوعة يحتمل انه يريد به انها مبنية على الضم فيوافق ما هو المقرر في كلامه من انه اذا

موضع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناها ان تصنعها معنى الشرط لزمتها الفاء الارزمة للشرط غالبا وتضمنت معنى الابتداء لزمها المصوب الاسم للارزم للمبتدأ اقامة للارزم مقام الملزوم وبقاء لاثرة في الجملة وبعد من الظروف والعامل فيها أما عند سيبويه لنسبتهما عن الفعل والفعل نفسه عند غيره والمعروف بناؤها ههنا على الضم لنسبة معنى المضاف اليه دون لفظه وروى تنوينها مرفوعة ومنسوبة لعدم الاضافة لفظا وتقدير او فتحها بالانوين على تقدير لفظ المضاف اليه (فان الاشتغال) افتعال من الشغل بفتح أوله وضمه (بالعلم من أفضل الطاعات) لا دلة أكثر من ان تحصر وأشهر من أن تذكر قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط وقوله انما يخشى الله من عباده العلماء وخبر الصحبين اذ مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له وخبر

حذف المضاف اليه ونوى معناه بنيت على الضم وان يريد الرفع الذي هو أحد أنواع الاعراب فيكون ذكر وجه غير الترمذي الوجه الاربعة المشهورة في كلامهم وعبارة ابن حجر أما بهد بالبناء على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه انتهى وكتب عليه ابن قاسم قوله بالبناء على الضم الخ وترفع أي بعد تنوين على عدم نية ثبوت شيء فالرفع على أصل المبتدأ بكري قال الشيخ خالد في شرح التوضيح وقال الحوفي وانما بينان أي قبل وبعد على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة أما اذا كان نكرة قائم ما يعرفان سواء نويت معناه أولا هو ومثله في كثر الاسماء البكري وشرح العباب للسارح اه ولم يبين وجه الفرق بين كون المضاف اليه معرفة وكونه نكرة ولعله أنه اذا كان المضاف اليه معرفة كان معينا وهو جزئي فكان بعد شيئا بالحروف في الاحتياج الى جزئي وهو من معاني الحروف وان كان نكرة فهو اسم لفرد شائع وهو كل فيضعفت مساهمة بالحروف ففي على الاصل في الاسماء من الاعراب هذا ونقل شيخنا الغني في شرح الشعرانية الرفع عن ابن الملقن قال وهو محتاج الى التوجيه وقد وجه ذلك بعض المشايخ بأنها ههنا مبتدأ ولا يخالو عن نظرو ذكر الشيخ الفهامة الشهاب ابن حجر عن بعض المشايخ انما فاعل بفعل محذوف أي ههنا ما يمكن بعد أي يوجد به وهو قريب فليحذر اه وقوله انما فاعل أي حقيقة وقوله أي يوجد تفسير ليكن وهو مبني للفاعل (قوله بفتح أوله) أي مصدر أو ضمه أي اسما وفي المختار الشغل بسكون اخين وضما و بفتح الشين وسكون الغين وفتحها فصار ثربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب قطع ولا نقل أشغله لان الغنة رديئة اه بتصرف وفي القاموس وأشغله لغة جيدة أو قليلة اه

(قوله من شروح الكتاب الخ) لا يصح ان تكون من فيه بمانية لانه يقتضى انه ملخص فيه جميع شروح المناهج والارشاد ولا يخفى انه ليس كذلك فتمين ان تكون للقبه مبعض أو الابتداء لكن لا يصح حيلة قوله وشرحي البهجة الخ فتأمل (قوله خيرها لا تنطق الخ) أى مع انهم ساءة مكررة لمحاسنه اذهو المقسم ففى انكار حينئذ عدم الاعتراف أعم من الرى بالقبيح وعدمه

(قوله أو ولد صالح يدعوه) وفسر الولد الصالح بالمسلم وزاد بعضهم على ذلك أشياء ونظم السيوطى جملة الاصل مع المزيد بقوله ادامان ابن آدم ليس يجرى \* عليه من خصال غير عشر علوم بنها وودعاء تجل \* وغرس النخل والصدقات تجرى ورائته مصحف ورباط ثغر \* وحفر البئر وأجر انهر وبيت للغريب بناء بأوى \* اليه أو بناء محمل ذكر وتعلم لقرآن كريم \* فخذها من أحاديث بحصر اه ولعله انما فصلها كذلك لورودها بأعيانها كذلك مفرقة فى أحاديث والا فيمكن رد ما ذكره الى ما فى الحديث بان يجعل تعليم القرآن من العلم الذى ينتفع به وما عداه من الصدقة الجارية ولو حكى بجامع أن ما اجراد من الانهار وحفره من الابار وغرسه من الاشجار ولو فى ملكه ولم يقفه والمصنف الذى نسخه أو اشتراه مثلاً ثم مات عنه ورباطه بقصد الجهاد فى سبيل آثاره من تهدي نفقه للمسلمين باقية كبقاء الوقف وقديقال فيه انه عدها أحد عشر وقديقال انه جعل بناء البيت للغريب وبناء المحل للذكر واحد انظر الكونه بناء ٢٧ فلا ينافى قوله انها عشرة (قوله فضل العالم

على العابد كفضلى الخ)

الظاهر ان المعنى فضل كل

عالم عامل على كل عابد وقوله

أدناكم الصمير فيه راجع

لاصحابه صلى الله عليه وسلم

أولامة أقول وهذا هو

الابغ لعظم التفاوت بين

أدنى الصحابة وأدنى الامة

(قوله رضا الطالب العلم

بما يصنع) أى من أعماله

كلها لعدم خروجها عن

الشرع مع قيامه بنظام

الشريعة (قوله وعرفه

الرازى) أى العلم (قوله

بأنه حكم الذهن الجازم)

الترمذى وغيره فضل العالم على العابد كفضلى على أدناكم وخبر ابن حبان والحاكم فى صحيحهما ان المسألة كالتضع أجنبية رضا الطالب العلم بما يصنع ولان الطاعات مفروضة ومنسوبة والمفروض أفضل من المندوب والاشتغال بالعلم منه لانه اما فرض عين أو كفاية وعرفه الرازى بأنه حكم الذهن الجازم المطابق لموجب والسيد فى شرح المواقف بأنه صفة قائمة بعمل متعلقة بشئ توجب تلك الصفة ايجاباً عا دياً كون محلها مميزاً للتعليق تمييزاً لا يحتمل ذلك المتعلق بقبض ذلك التمييز واللام فى العلم للجنس أو لاهم الذ كرى وهو الفقه المتقدم فى قوله للفقهاء أو العلم الشرعى الصادق بالنفس وهو الحديث والفقه المتقدم فى قوله الذين أو لاستغراق أفراد العلم المشروع أى الذى يسوغ تعلمه شرعاً قال بعضهم وعدته تزيد على المائة ولا يعكز عليه أنه يدخل فيه معرفة الله تعالى وغيرهما لا بد من تقديمه لانه أفضل مطلقاً لانه جعل جملة من الطاعات أفضل وجعل الاشتغال بالعلم منها أو كونه الجملة أفضل لايضرة كون بعضها أفضل مطلقاً (و) من (أولى ما أنفقت فيه نفائس الاوقات) وهو العبادات شبهة شغل الاوقات بها بصرف المال فى وجوه الخير المسمى بالاتفاق فأطلق عليه لفظ الاتفاق مجازاً ووصف الاوقات بالنفاسة لانه لا يمكن تعويض ما يفوت منها بعبادة والنفس ما يرغب فيه واطاف الهافتها للصبح ويصح أن يكون من اضافة الاعم الى الاخص كمسجد الجامع ويجوز أن تكون اضافته بمانية لان الاضافة البمانية على تقدير من البمانية أو التبعية أو الابتائية

أى الادراك الحاصل فى الذهن الخ (قوله المطابق لموجب) أى لسبب أوجب ذلك (قوله أو العلم الشرعى) اقتصر على هذا المحلى (قوله قال بعضهم وعدته) أى العلم المشروع (قوله تزيد على المائة) غير أنهم بهذا الاعتبار لا تبين ما هو المشهور وتبيننا كلياً بل الفقه مثلاً يجمع أنواعاً كل منها مسمى باسم عند من اعتبرها بذلك العدد (قوله ولا يعكز عليه) أى على كون اللام للاستغراق الخ (قوله لانه أفضل) علمه تعالى لا بد (قوله أفضل مطلقاً) أى من جميع ما عداه (قوله لانه جعل) علمه لا يعكز (قوله لفظ الاتفاق مجازاً) أى علاقته المشابهة فهو استعارة تصريحية تبعية (قوله ما يفوت منها بعبادة) أى أما الذى فات مشغولاً بالعبادة فلا يطلب تعويضه كذا قاله حميرى وكان الاولى أن يقول بدل فلا الخ فلم يفت حتى يطلب تعويضه الخ (قوله وأضاف اليها صفاتها السبع) السبع بسين مهملة محجىء الكلام على فقر متوازاة فاطاعات موازية للاوقات وهذا منه جواب عن سؤال مقدر تقديره النفائس صفة للاوقات وقال لا تضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب أن تكون متأخرة عن الموصوف فلما أضيفت الى الموصوف كانت متقدمة عليه وهذا خلاف وتقدير الجواب أن الحامل له على مثل ذلك رعاية السبع اه بكبرى وفى المصباح سمعت الحاشية سمعاً من باب نفع

ولينظر الفرق حيثئذ بين احدي القبيلتين والاخرى فان المختصر اللغوي الذي هو مراد فيها معناه الانكار فليحذر (قوله في ميدان الحسد) الاولى ميدان الضلال (قوله ازهر من الافق وزهوره) أي اضاءته وفي نسخ وزهره في هذا وفيما قبله وهو متوقف على محي مصدري زهره على زهر وذلك لان قياس مصدر فعل القاصر انما هو الضعول (قوله واذا أراد الله نشر فضيلة الخ) كان الانسب ذكره عند ذكر القبيلة الثانية من الفرق الاولى (قوله وافعالهم) في نسخة وأعمالهم (قوله والكل يمكن هنا) وعلمه فيكون بعض الاوقات غير نفيس (قوله وقد لتحقيق هنا) أي لا للتكثير وفي الشيخ عميرة انه قال مع التحقيق اه رحمه الله (أقول) وقد يقال لا حاجة اليه لاستغادته من قوله أكثر وجعلها للتكثير بصير المعنى وكثرا كثيرا أحيانا وهو غير مراد (قوله أكثر أحيانا) أي مجموعهم لا كل فرد منهم اه الشيخ عميرة (قوله وفيه تصسف) هو الخروج عن الطريق الظاهر (قوله والفرق لا تخ) أي وهو الاليوم طرف بخلاف التصنيف (قوله والاكثر مما ذكر) عطف تنبيه (قوله في الفقه) إشارة الى أن هذا مراده ٢٨ فكان ينبغي ذكره اه بكري (قوله ولهذا قال الشافعي) أي لكون العصبية

عبارة عن الاجتماع في اتباع الخ (قوله والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه) أي في الغالب والاقعة تكون المعاني قليلة كالالفاظ (قوله والاصل) أي المراد من العبارة لأنه كان صفة في الاصل ثم صار بدلا وفي ابن قاسم على ابن حجر قوله انه بدل اشتمال أي أو بدل كل على حذف مضاف أي من تصنيف الخ وفي كونه للاشتمال نظر لان بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير قالوا جبه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤول التصنيف بالمصنف اه بجز وفهرجه الله (قوله وفيه ان لم يجعل الخ) بحباب بحذف المضاف أي من تصنيف المبسوطات الخ

والكل يمكن هنا لان الاوقات وان كانت نفيسة كلها في الحقيقة لكن بعضها يعد في العرف نفيسا بالنسبة الى بعض آخر وقد جاء الشرع بتفضيل بعضها وقوله أولى عطف على أفضل كما تقرر ولا يصح عطفه على الجار والمجرور وللتناهي بينهما اذا يصير التقدير ان الاشتغال بالعلم أولى ما أنفقت فيه نفائس الاوقات فيناقض التبعض السابق والمصنف وصف الاوقات بالنفيسة ثم جمع النفيسة على نفائس اذ لا يصح أن يكون جعل النفيس وانما هو جمع لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختموما بالتاء أو مجردا عنها (وقد لتحقيق هنا) أكثر أحيانا رحمه الله من يجوز كونها زائدة لصحة المعنى بدونها وقبل بمعنى في كذا فودي للصلاة من يوم الجمعة وفيه تصسف والفرق لا تخ وقبل للمجاوزه كافي زيدا أفضل من عمرو أي جاوزه في الفضل وهنا التجاوز والاكثر مما ذكر في قوله (التصنيف من المبسوطات والمختصرات) في الفقه والعصبية هنا الاجتماع في اتباع الامام المجتهد فيما يراه من الاحكام مجازا عن الاجتماع في العشرة ولهذا قال الشافعي العلم بين أهل العلم رحم متصلة والتصنيف جعل الشيء أصنافا يتميز بعضها عن بعض والمبسوط ما كثر لفظه ومعناه والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه وقوله من المبسوطات بدل شتمال باعادة الجار والاصل وقد أكثر أحيانا المصنفات المبسوطات ويجوز كون من بيانية وفيه ان لم يجعل المصدر عن اسم المفعول نظرا لان التصنيف غير المبسوط (واتقن) أي احكم (مختصر المحرر) أي المذهب المنق (للإمام) امام الدين عبد الكريم القزويني (أبي القاسم الرافعي) منسوب الى رافع بن خديج الصحابي كما يوجد بخطه ورد على من زعم أنه منسوب الى رافعان بلدة معروفية بلاذقروين وتكنية المصنف للرافعي بابي القاسم جارية على تخصيصه تحريرا من النبي صلى الله عليه وسلم وعلى تخصيص الرافعي بجمع الاسم والكنية وان كان المذهب التحريم مطلقا وأشار بعضهم الى أن محل الخلاف انما هو في وضعها اما اذا وضعت

(قوله واتقن مختصر المحرر) أي من المختصرات المذكورة اه الشيخ عميرة (قوله الى رافع بن خديج لانسان الصحابي) نعمت رافع وفي الاصابة لابن حجر مانصه مع تلخيص كثير رافع بن خديج بن رافع أبو عبد الله عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فاستصغره وأجازة يوم أحد فخرج وشهد ما بهداه وقد ثبت ان ابن عمر صلى عليه فكان رافعا نأخر مونه حتى قدم ابن عمر المدينة فمات فمات عليه اه (قوله وتكنية المصنف الرافعي) قال ابن حجر توفي الرافعي سنة ثلاث أو أربع وعشرين وستمائة عن ثيف وستين سنة وله كرامات منها ان شجرة عنب أضاءت له لفقده ما يسرجه وقت التصنيف وولد المصنف بهدوفاته بحد وسبع سنين بنوى من فرى دمشق ومات بها سنة ست وسبعين وستمائة عن نحو ست وأربعين سنة اه رحمه الله (قوله بأبي القاسم) ظاهر قوليهم بابي القاسم بالالف واللام ان التكنية بابي قاسم لا تحرم فليراجع (قوله جارية على تخصيصه) أي النووة (قوله ولكن المذهب) من كلام مر رحمه الله (قوله التحريم مطلقا) أي سواء كان اسمه محمدا أو لا في زمنه صلى الله عليه وسلم أم لا

وهي الانسب (قوله حلسا) في الصحاح واحلاس البيوت ما يسطح تحت حراشيب (قوله الفائل) هو بالفاء أي المخطئ في رأيه (قوله وطعما) لا بد له من تقدير عامل أي وطعت طمعا (قوله التأسى بكتاب الله سنة) أن أريد في كل الأمور فقوله متعمدة على إطلاقه وأن أريد في البدأة بالبدعة وهو اللائق بالمقام فقوله متعمدة بمعنى متأكدة وعبر به مبالغة ولا يحتاج إلى مثل

(قوله بضو الاعمش لذلك) مضية عدم رده عن مذهبه وهو ظاهر لما وجهه به رحمه الله تعالى لكن قال ابن حجر ويرد الأخيرين السادة المقررون في الأصول أن العبارة بعموم اللفظ لا تنكروا بكنيتي لا بخصوص السبب نعم صح من نسي باسمي فلا يتكني بكنيتي ومن أكنى بكنيتي فلا يسمى باسمي وهو صريح في الأخير إلا أن يجب أن الأول أصح فقدم اهـ (قوله ذي التحقيقات) جمع تحقيقات وتقيق المسائل اثبت بما لا دالة والتدقيق ثبائهم بالأدلة وأثبت بالدالة أخرى اهـ عميرة (قوله إذا لدم للاستغراق) والمراد هنا الاستغراق العرفي كما أشار إليه تبعا للشارح بقوله ٢٩ الكثيرة دون جمع التحقيقات (قوله عمدة)

لإنسان ولشتمهم أفاء يعزرم ذلك لأن النبي لا يشمله والحاجة كما اغتضروا التناقيب بضو الاعمش ذلك (رحمه الله ذي التحقيقات) الكثيرة في العلم والتدقيقات الغزيرة في الدين إذا لدام للاستغراق فاندفع ما قبل أن جمع السلامة للأدلة على مذهب سيديويه وليس فيه كبير مدح بل دل على جمع الكثرة كان أنسب (وهو) أي المحرر (كثير الفوائد) جمع فائدة وهي ما استفيد من علم أو غيره (عمدة في تحقيق المذهب) أي ما ذهب إليه الشافعي وأصحابه من الأحكام في المسائل يجوز أن كان المذهب ثم صار حقيقة عرفية فيه وإطلاق المذهب على المسائل المتسداة مقتصر فيها على منه الفتوى كما هنا من باب إطلاق الشيء على ركنه الأعظم لأنها الأهم للفتية بالنسبة إلى غيرها (معمدة للفتي وغيره) كالفاضي والمدرس (من أولى الرغبات) أي أصحابها وهي بفتح الغين جمع رغبة يسكونها وهو بيان لغیره أولكل من سابقه (وقد التزم مصنفه رحمه الله أن ينص) في مسائل الخلاف (على ما صححه معظم الأصحاب) أي أثروهم فيها لأن نقل المذهب من باب الرواية ويرجح بالكثرة عند استواء الأدلة ويطلق النص على المتقرب في المسئلة كما هنا وعلى الدليل كقولهم لا بد لاجتماع من نص وعلى اللفظ الصريح الذي لا يحتمل التأويل (ووفى) بالتخفيف والتشديد (بما التزمه) واعترض على المصنف بأنه كثيرا ما يستدرك على المحرر بأنه خالف الأكثرين وعلى الرافعي بأنه يجزم في المحرر بشئ ويكون بحال الإمام أو غيره كما يستقف عليه وأجيب عنه بأنه وفي بحسب ما طالع عليه فلا ينافي ذلك استدراكه التعرج عليه في المواضع الآتية وبأنه وفي غالبها والمقام مقام المبالغة فنزل القليل جسد منزلة العدم وبأنه يجزم في المحرر بشئ تبعا للإمام وغيره لكونه كالتمهيد لما أطلقوه نساهل لاجتنب لو عرض عليهم لقبوله لكونه مرادهم من الإطلاق وقد حكي عن بعض تصانيف السبكي أنه قال من فهم عن الرافعي أنه لا ينص الأعلى ما عليه المعظم فقد أخطأ فهمه فإنه إنما

يؤنبه ما أفهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها المؤلفين جميع عليه وإن لم يتصل سند الناقل بعولفها نعم النقل من نسخة كتاب لا يجوز إلا أن وثق بصحتها أو تعددت تعددا يغلب على الظن صحتها أو رأى لفظها منتظما وهو خير فطن يدرك السقط والتعريف فإن انتفى ذلك قال وجدت كذا أو نحوه ومن جواز اعتماد المفتي ما رآه في كتاب معتمده تفصيل لا بد منه ودل عليه كلام المجموع وغيره وهو أن الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد بشئ منها إلا بعد مزيد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن أنه المذهب ولا يغتر بتتابع كتب متعددة على حكم واحد فإن هذه الكثرة قد تنتهى إلى واحد ألا ترى أن أصحاب الفضال أو الشيخ أباحا مدع كثيرهم لا يفترون ويؤصلون الأعلى طريقتهم غالباً وإن خالف سائر الأصحاب فتمين سبب ركنهم هذا كله في حكم بمنعترض له الشيخان أو أحدهما أو لا فلا يأتى عليه محققو المتأخرين إلى آخر ما أطال به ابن حجر رحمه الله فراجع (قوله على ما صححه) أي ما ربحه عميرة (قوله بأنه وفي بحسب ما طالع عليه) بفتح السين وفي المختار لا يمكن محال بحسب ذلك بالفتح أي على قدره وعدده



ذلك في قوله ملتزمة لان معناه التزمها الناس (قوله من آثارها) الضمير فيه وفيما بعده للسنة والطريقة اللتين هما التأسى والعمل ومعلوم ان التأسى والعمل بما ذكرهما البداءة بالبسملة فيدخل الكلام الى قولنا هذا التأليف أثر من آثار البداءة

(قوله من الوجوه) بيان (قوله أو هو أهم المطالبات) أي بل هو ويصح كون المترديد اهما على السامع ونشيطا له على البحث عن ذلك وللتوديع إشارة الى ان معرفة الراجح مذهب اهل الأهم بالنسبة لمن يريد الا حاطة بالمدارك وهي الأهم لمن يريد مجرد الافتاء والاهل اه ابن حجر رحمه الله ٣٠ (قوله أي مقدار المحرر) هذا تفسير مرادوا لا فالجزم كما في ابن حجر جرم الشيء

الناتئ من الارض اه وفي المختار جزم الشيء حيد به يقال ليس لمرفقه جزم أي تنوء وعبارة المختار في تنأ فهو ناتئ ارتفع وبابه قطع وخضع اه فقوله من الارض ليس بقيد بل المراد جزم الشيء الناتئ منه (قوله بأن يكون استثنى بهض الخ) الاولى أن يقول بأن يكون البعض الذي استثناهم من الاقل أو نفس الاقل (قوله واختصر الى الكلام الخ) أي جعل في قدرة على اختصار الكلام (قوله مع ما الخ) فيه دلالة على سبق الخطبة عميرة (قوله سواء أ جعلت موصولا) أي ان فرض ان المصنف لاحظ نفائس مخصوصة يريد ضمها وموصوفة ان لاحظ انه يضم ما يجده حسنا حين التأليف (قوله التنبيه) قال ابن حجر من التنبيه بضم فسكون وهي الفطنة اه والمراد هنا توقيف

قال في خطبة المحرر انه ناص على ما عليه المعظم من الوجوه والا قويل ولم يقل انه لا ينص الا على ذلك (وهو) أي ما التزمه (من أهم) المطالبات (أو) هو (أهم المطالبات) لطالب الفقه من الوقوف على المصحح من الخلاف في مسائله ثم شرع في ذكر وجه اختصاره فقال (لكن في حجمه) أي مقدار المحرر (كبر عن حفظ أكثر أهل العصر) أي زمانه الراغبين في حفظ مختصر في الفقه (الابعض أهل العنايات) منهم فلا يكبر أي يعظم عليهم حفظه فلا يستثناء متصل لانه استثنى من الأكثر بعض أهل العنايات وأما الاثرون فلم يدخلهم في كلامه لافي المستثنى ولا في المستثنى منه ويصح كونه منقطعاً بان يكون استثنى بعض أهل العنايات من الاقلين (قرأت اختصاره) بأن لا يفتوت شيء من مقاصده من الرأى في الامور المهمة أي ظهر لي ان المصلحة فيه (في نحو نصف حجمه) هو صادق بما وقع في الخارج من الزيادة على النصف بيسير فان نحو الشيء يطلق على ما سواه أو قاربه مع زيادة أو نقص والنصف ثلث النون ويقال فيه نصيف بفتح أوله وزيادة ياء قبل آخره (للسهل حفظه) أي المختصر على من يرغب في حفظ مختصر قال الخليل بن أحمد الكتاب يختصر ليحفظ ويبسط ليفهم والاختصار ممدوح شرعا قال صلى الله عليه وسلم أوتيت جوامع السكام واختصر لي الكلام اختصارا (مع ما) أي معصوم بذلك المختصر بما (أضمه اليه ان شاء الله تعالى) في أنثائه وبذلك قرب من ثلاثة أرباع أصله كما قيل (من النفائس المستجدات) أي المستحسنات بيان لما سواه أ جعلت موصولا اسما أو نكرة موصوفة (منها) الضمير للنفائس أو لما في قوله ما أضمه واعتبر بالمعنى والحاصل ان الضمير للبيان أو للبيان (الذي يبرهن عليه في ذلك العلم ان كان كسبيا) ومنها مواضع يسيرة أو بيان واقع (في بعض المسائل) بأن تذكر فيها (هي من الاصل محذوفات) بالمجعة أي متروكات اكتفاء بذكرها في المبسوطات والتنبيه اعلام تفصيل ما تقدم اجالا فيما قبله والمسائل جمع مسئلة وهي مطلوب خبري يبرهن عليه في ذلك العلم ان كان كسبيا (ومنها مواضع يسيرة) نحو خسين موضعا (ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب) الا في ذكره فيها معهما (كما سترها ان شاء الله تعالى) في خلافه نظر المدارك (واضحات) بان أبيين فيها ان المختار في المذهب خلاف ما فيه فصار حاصل كلامه ومنها ذكر المختار في المذهب في مواضع يسيرة ذكرها في المحرر على خلافه (ومنها ابدال ما كان من ألفاظه غريبا) أي غيره ألوف الاستعمال ولا يترض عليه بقوله في المراجعة يارده لان وقوعها في السنة السلف والخلف أخرجهما عن الغرابة (أو موهما) أي موقعا في الوهم أي الذهن (خلاف الصواب)

اي

الناظر فيه على تلك القيود وفي المختار انه الرجل شرف واشتهر وبابه طرف

ثم قال ونبهه أبضا على الشيء وقفه عليه فنبهه هو عليه اه (قوله أو بيان واقع) وهذا هو الاصل في القيود كما قاله السعد التقاراني (قوله محذوفات) يرجع لقوله هي من الاصل عميرة (قوله في المبسوطات) أي له أو لغيره اه عميرة (قوله والتنبيه اعلام) هذا تعريف للتنبيه في حد ذاته لا بالنظر لما الكلام فيه فانه هنا بمعنى الذكر (قوله ان كان كسبيا) أما اذا كان بدسيا فلا يقام عليه برهان (قوله ومنها مواضع) عطف على قوله منها التنبيه اه عميرة (قوله فصار حاصل كلامه) أي النووي



نخير أو حالا احتمالاً فيه (قوله متبركاً ومستعينا) حق العبارة مستعينا أو مصاحباً على وجه التبرك باسم الله (قوله لانه قد تم)  
الضمير فيه لله تعالى (قوله ولادال جزء من أجزاء الخ) يخرج المركب منه (قوله مبتدأ بها) أي حال كونها أي الاسماء مبتدأ  
بها بخلاف ما إذا وصلت (قوله على أسماء) أي فان أصله اسما ووقت الواو متطرفة اثر ألف زائدة فقلبت همزة وقوله وأسما  
أي فان أصله أسما وقلبت الواو ياء لتناسب الكسرة (قوله وسمى) بضم ففتح تصغير اسم أي فان أصله سمي واجتمعت الواو

تقول أدركه مدركا أي ادراكا وهذا مدركة أي موضع ادراكه أو زمن ادراكه ومدارك الشرع مواضع طلب الأحكام  
وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مدارك الشرع والفقهاء يقولون في الواحد مدرك بفتح الميم وليس لخبر بوجه  
وجه وقد نص الأئمة على طرد الباب فيقال مفعول بضم الميم من أقبل واستثبتت كلمات مسموعة خرجت عن التماس اه المراد  
منه رحمه الله لكن في حواشي السنوaty ٣٢ على شرح الشافعية لشيخ الاسلام كالغزالي على الجار يردى ان المدرك بفتح الميم اه

(قوله ثم الراجح منها نص)  
أي الشافعي (قوله فاقال  
عن مقابله) أي المذهب  
(قوله مدخول) أي فيه  
دخل أي تطر (قوله  
مذهب مجتهد) أي ولومن  
غير الأربعة (قوله فهو  
لتكافؤ نظريه) أي فلا  
ينسب للإمام ترجيح من  
ذلك الخلاف ولا يقدح في  
شأنه (قوله وهو يدل على  
سعة) أي ذكر القولين  
(قوله من ورطة هجوم  
الخ) أي في مفسدة هجوم  
والورطة لغة الهلاك قال  
في المختار الورطة الهلاك  
وأورطه وورطه توريطا  
أوقعه في الورطة فتورط  
فيها اه (قوله وتقول  
القرافي) أي المالكي (قوله  
اذ لم يظهر ترجيح الخ) أي  
أما اذا ظهر ترجيح أحدهما

من مجتهدى المذهب لا يعد دخار جاعنه ثم اراجح منهما مانص على رجحانه والافاض علم تأخره والا  
شافع عليه وحده والافاضال عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد والا فأفردة في محل أو  
جواب والافاضا وفق مذهب مجتهد لتقويته به فان خلا عن ذلك كله فهو لتكافؤ نظريه وهو  
يدل على سعة العلم وشدة الورع حذران ورطة هجوم على ترجيح من غير وضوح دليل ونقل  
القرافي الاجماع على تخير المقلدين قولي امامه أي على جهة البديل لا الجمع اذ لم يظهر ترجيح  
أحد هار لم له أراد اجماع أئمة مذهبه والافتقار مذهبنا كما قال السبكي منع ذلك في القضاء  
والافتقار دون العمل لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا وانصر له الغزالي كما  
يجوز ان اذا اجتهاده الى تساوى جهتين أن يصل الى أيهما شاء بالاجماع وقول الامام يمتنع  
ان كانا في حكمين متضادين كالجواب وتخصيم بخصال الكفارة وأجرى السبكي ذلك وتبعوه  
في العمل بخلاف المذاهب الأربعة أي مما علمت نسبه لمن يجوز تقليده وجمع شروطه عنده  
وحمل على ذلك قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة أي في افتاء أو قضاء وحمل ذلك  
وغيره ما لم ينتبع الرخص في سائر صور التقليد بحيث تحمل رتبة التكليف من عنقه والا  
أنهم به بل ذهب بعضهم الى انه فسق والوجه خلافه وقيل محل الخلاف في حالة تتبعها من  
المذاهب المدونة والافساق قطما ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالأدبي من عمل بمسألة بقول  
امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقا لتعين عمله على ما اداني من آثاره مل الاول  
ما يلزم عليه مع الساقى تركب حقيقة لا يقول بها كل من الامامين كتقليد الشافعي في صبح  
بعض الرأس ومالك في طهارة الكتاب في صلاة واحدة وقد ذكر السبكي في الصلاة في  
فتاويه نحو ذلك مع زيادة ايضاح فيه وتبعه جمع عليه حيث قالوا انما يمتنع تقليد الغير في  
تلك الحادثة بعينها لا مثلاً خلافا للشارح المحلى كأن أفق شخص بيمينه زوجة بطلافا  
مكرها ثم نكح بعد انقضاء عدتها أخذها مقاداً بأحنيغة في طلاق المكره ثم أفتاه شافعي  
بعد الحنف فيمتنع عليه أن يطأ الاولى مقلدا للشافعي وان يطأ الثانية مقلدا للحنفي

فيجب العمل به وهو موافق في ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب فاشتهر  
لان  
من أنه يجوز العمل لنفسه بالوجه الضعيف كقابل الاصح غير صحيح (قوله منع ذلك) أي التخير (قوله وقول الامام) أي بين  
قول الماوردي وقول الامام الخ (قوله وأجرى السبكي ذلك) أي تفصيل (قوله بخلاف المذاهب) أي أجرى التفصيل في  
غير المذاهب الأربعة الخ (قوله رتبة التكليف) أي عقدة (قوله والوجه خلافه) أي فلا يكون فسقا وان كان حراما ولا يلزم  
من الحرمة الفسق (قوله خلافا للشارح المحلى) أي في شرح جمع الجوامع (قوله بعد انقضاء عدتها الخ) لم يذكروا هذا القيد ان  
يجر وزاده الشارح إشارة الى أن بأحنيغة يشترط لصحة نكاح إحدى الاختين بعد طلاق الأخرى انقضاء عدة المطلقة سواء  
كان الطلاق رجعياً أم بائناً (قوله فيمتنع عليه ان يطأ الاولى الخ) فذهب في هذه الصلاة المتقدمة بان الصلاة حال تلبسه بها  
لا يقول واحد من الامامين بصحتها وجاهالة وطء كل واحدة منها يقول فيها بالجواز أحد الامامين

والله اعلم سبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء والتكسیر والتصغير يردان الاشياء الى اصولها وقوله وسبقت لبيان حذف مطلق العجز والانه في التصريف انما يدل على انه ياتي وقوله ويجي سبقت به لغة وهو جواب عما اوردته الكوفيون عليه في محبة غير ساكن الاول (قوله والقلب بعينه الخ) مراده به الرد على الكوفيين في ردهم على البصريين ما هم عنهم بأن الواقع في التصريف المذكورة فيه قلب مكاني نقلت الواو من الصدر وحلت عجزا (قوله وأصله وسم) أي

(قوله لان كلام الامامين) فيه نظري الاول اذ قضية قول الثاني فيها ان الزوجة الاولى باقية في صفة فالرجوع للاولى والاعراض عن الثانية من ثبوت بانه موافق لقوله فليتأمل انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله من غير ان يلاحظ ما مر) أي من جواز العمل بنفسه (قوله للشافعي رضي الله عنه) استعمل الترضي في غير الصحابة جائز كما هنا وان كان الكثير استعمل الترضي في الصحابة والترحم في غيرهم ثم رأيت في كلام الشارح قبيل باب زكاة النبات مانصه ويسن الترضي والترحم

على غير الانبياء من الاخبار

قال في المجموع ومقاله

بعض العلماء من ان الترضي

مختص بالصحابة والترحم

بغيرهم ضعف انتهى

(قوله فحيث أقول) أي

واذا أردت معرفة ما بين

فحيث الخ (قوله وقد

يجتمع دون في بعضها وان

لم يأخذوه من أصله) أي

ولا بد في نسبة ذلك

لمذهب الشافعي من كونه

موافقا لاصوله والافينسب

اليهم ولا يهمل من مذهبه

رضي الله عنه كما صرح به

في شرح المذهب (قوله

كانت امام القولين) أي

فيقال فيهما الوجهان اذا

كانا لوالد فقد يقولهما في

وقت أو وقت واحد وقد

يرجع أحدهما وقد لا يرجع

على منوال ما تقدم في

لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما أوضح ذات الالدرجة الله في فتاويه راداعلى من زعم خلافه معترا بظاهر ما مر (فحيث أقول في الاظهر أو المشهور في القولين أو الاقوال) للشافعي رضي الله عنه ثم قد يكون القولان جمعين أو قديمين أو جديدا وقديما وقديما ولهما في وقتين أو وقت واحد وقد يرجح أحدهما وقد لا يرجح (فان قوى الخلاف) لقوة مدركة (قلت الاظهر) المشهور بظهور مقابله (والا) بأن ضعف الخلاف (فالمشهور) المشهور بغلبة مقابله اضف مدركة (وحيث أقول الاصح أو الصحيح في الوجهين أو الالوجه) لاصحاب الشافعي يستخرجون من كلامه وقد يجتهدون في بعضها وان لم يأخذوه من أصله ثم قد يكون الوجهان لاثنتين وقد يكونان لواحد والاذن الواحد ينقسمان كاتقسام القولين (فان قوى الخلاف) لقوة مدركة (قلت الاصح) المشهور بضعف مقابله (والا) بأن ضعف الخلاف (فالصحيح) ولم يعبر بذلك في الاقوال تأدبا مع الامام الشافعي كما قال فان الصحيح منه مشهور بفساد مقابله وظاهر ان المشهور أقوى من الاظهر وان الصحيح أقوى من الاصح (وحيث أقول المذهب في الطريقين أو الطرق) وهي اختلاف الاصحاب في حكاية المذهب كأن يحكي بعضهم في المسئلة قولين أو وجهين ان تقدم ويقطع بعضهم بأحد هاتم الراجح الذي عبر عنه بالمذهب اما طريق القطع أو موافق لها من طريق الخلاف أو المخالف لها كما سيظهر في المسائل وما قيل من ان مراده الاول وانه الاغلب ممنوع وان قال الاسنوي والركشي ان الغالب في المسئلة ذات الطريقين ان يكون الصحيح فيها موافق لطريقة القطع انتهى قال الزايفي في آخر زكاة التجارة وقد تسمى طرق الاصحاب وجوها وذكر مثله في مقدمة المجموع فقال وقد يعبرون عن الطريقين بالوجهين وعكسه (وحيث أقول النص فهو نص الشافعي رحمه الله) من اطلاق المصدر على اسم المفعول سمي بذلك لانه مرفوع الى الامام أو انه مرفوع القدر لتخصيص الامام عليه والشافعي هو حبر الامة وسليمان الائمة أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف جد النبي

نهاية ل انقسام القولين من قوله وقد يقولهما في وقت أو وقت واحد وقد يرجح أحدهما وقد لا يرجح قال ابن حجر ثم ان كانت من واحد فالترجيح عام في الاقوال أو من أكثر فهو بترجيح مجتهد آخر (قوله كما قال) أي قاله في الاشارات في الرضة (قوله وان الصحيح أقوى من الاصح) اما بالنسبة للصحيح فالاظهر أقوى تصحيحا من الصحيح والمشهور لان قوة مقابلهما تشعير بصرف العناية للصحيح صرفا كليا بخلاف المشهور والصحيح لضعف مقابلهما المعنى عن تمام صرف العناية للصحيح انتهى بكبرى رحمه الله تعالى (قوله وهي اختلاف الاصحاب) قال عميرة الظاهر ان مسمى الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح اسما للاختلاف اللازم لحكاية الاصحاب انتهى (قوله مراده الاول) هو قوله اما طريق القطع (قوله وذكر مثله) أي النووى (قوله وقد يعبرون عن الطريق) أي تجوزا (قوله على اسم المفعول) أي منصوص



عند الكوفيين (قوله وأما قوله تبارك اسم ربك الخ) جواب عما يرد على قوله لكنه لم يشتهر بهذا المعنى كأن قائل يقول له كيف لم يشتهر به وقد ورد به في القرآن من هذه الآية إذا المراد بالاسم فيها الذات بدليل إسناد تبارك اليه فأجاب بذلك (قوله لا يقال مقتضى حديث البسملة إلا في أن يكون الابتداء بلفظة الجلالة الخ) فيه منع ظاهر لأن لفظ الحديث لا يتنى كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم ٣٤ بياين وهو يقتضى أن يكون الابتداء بهذا اللفظ فالاشكال مدفوع

فلا يحتاج إلى جواب

صلى الله عليه وسلم والنسبة اليه الشافعي لا شفعوى ولد بغزة التي توفي بها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم سنة خمس مائة ثم حل إلى مكة وهو ابن سنتين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشرين سنة تفقه بركة على مسلم بن خالد الزنجي وكان شديد الشقرة وأذن له مالك في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة وورحل في طلب العلم إلى اليمن والعراق إلى أن أتى مصر فأقام بها إلى أن توفاه الله شهيداً يوم الجمعة سبعمائة سنة أربع ومائتين وفضائله أكثر من أن تحصى وأشهر من أن تستقصى (ويكون هناك) أي مقابله (وجه ضعيف أو قول مخرج) من نص له في نظير المسئلة لا يعمل به وكيفية التخرج كما قاله الرافعي في باب التيمم أن يجيب الشافعي بمكة في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما فينقل الأصحاب جوابه من كل صورة إلى الأخرى فيحصل في كل صورة منهما قولان منصوص ومخرج المنصوص في هذه هو المخرج في تلك والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه وحينئذ يقولون قولان بالنقل والتخرج أي نقل المنصوص من هذه الصورة إلى تلك والمخرج فيها وكذلك بالعكس قال ويجوز أن يكون المراد بالنقل الرواية والمعنى أن في كل من الصورتين قولاً منصوصاً وآخر مخرجاً ثم الغالب في مثل هذا عدم أطباق الأصحاب على التخرج بل يقسمون إلى فريقين فريق يخرج وفريق يمتنع ويستخرج فأرقيين الصورتين ليستند إليه والأصح أن القول المخرج لا ينسب للشافعي إلا مقيداً لأنه ربما يذ كر فظاهر الورود فيه (وحيث أقول الجديد فالقديم خلافه أو القديم أو في قول قديم فالجديد خلافه) وانقديم ما قاله الشافعي بالعراق أو قبل انتقاله إلى مصر وأشهر رواته أحمد بن حنبل والرافعي والكرائيسي وأبو ثور وقد رجح الشافعي عنه رضي الله عنه وقال لأجعل في حل من رواه في وقال الإمام لا يعل عد القديم من المذهب وقال المسوردي في أثناء كتاب الصداق غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد إلا الصداق فإنه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع والجديد ما قاله بصريح وأشهر رواته أبو يطي والمزني والريعي الجيزي وحرمله ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وأبوهم لم يقع للصف التمييز بقوله وفي قول قديم ولعله ظن صدور ذلك منه فيه وإذا كان في المسئلة قولان قديم وجديد فالجديد هو المأمول به إلا في نحو سبع عشرة مسألة أفتى فيها بالقديم قال بعضهم وقد تتبع ما أفتى فيه بالقديم فوجد منصوصاً عليه في الجديد أيضاً وقد نبه في المجموع على شيئين أحدهما أن افتاء الأصحاب بالقديم في بعض المسائل محمول على أن اجتهدوا في إلهام اليه لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نسبته إلى الشافعي قال وحينئذ في ليس أهلاً للتخرج ينعين عليه العمل والفتوى بالجديد ومن كان أهلاً للتخرج والاجتهاد في المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في العمل والفتوى مبيناً أن هذا رأيه وأن مذهب الشافعي كذا وكذا قال وهذا كله في قديم لم يعضده حديث لا معارض له فإن اعتضد بذلك فهو مذهب الشافعي فقد

(قوله والنسبة اليه شافعي) أي لقاعدة أن المنسوب للمنسوب يؤتى به على صورة المنسوب اليه لكن بعد حذف الياء من المنسوب اليه وإثبات بدلها في المنسوب (قوله لا شفعوى) أي كافي له وكان الأول له ذكره (قوله جد النبي صلى الله عليه وسلم) أي لاجد الإمام (قوله وكان شديد الشقرة) أي ابن خالد الزنجي (قوله فقبيل له الزنجي) (قوله ويكون هناك) أي في كلام غيره (قوله لا يعمل به) أي بالقول الآخر (قوله ويجوز أن يكون المراد بالنقل الرواية أي المروي) (قوله والمعنى أن في الخ) أي لقوله قال ويجوز الخ (قوله لا مقيداً) أي بكونه مخرجاً (قوله ربما يذ كر) أي الشافعي (قوله وحيث أقول الجديد) بالنسب أي اذكر الجديد أو بالرفع حكايته لا قول أحواه (قوله وقال لأجعل في حل) أي لا أذن له في نقله ذلك عنى بل أنما (قوله وقال الإمام)

أي إمام الحرمين (قوله إلا الصداق) أي كتاب الصداق (قوله إلا في نحو سبع عشرة مسألة) ص ح عبارة ابن حجر إلا في نحو عشرين مسألة وعبر بعضهم بنيف وثلاثين انتهى وقد يقال لا منافاة بأن يراد بالخوما يقرب من السبعة عشر



وقوله وأنه لا يده الضمير فيه للذات (قوله لأنه يوصف الخ) تعليل لقوله السابق والله أعلم الخ (قوله لا اشتقاق له) بلا ثم قوله  
فيمارس وأصله الخ الموافق لمعانيه الأكثرون الآية وفي قوله من أجل الاشتقاق له فلا لانه ربحاً أو هم أن قوله

(قوله فان لم يعلم فبأحدهما) أي لمعه دون القضاء والافتاء كما هو محله حيث تكافؤا كما هو الفرض وهذا بناء على ان  
النسخة بأحدهما بالذال المهمة اما على كونها باباً آخرها فإلغى ان لم يعلم ما ربحه الشافعي وعلم المتأخر من القولين عمل به في  
القضاء والافتاء (قوله كما مر ايضاحه) أي في قوله ولعله أي القرافي أراد اجماع أئمة مذهبه الخ (قوله فالراجح خلافه) قال ابن  
حجر وكان تركه ليدان قوة الخلاف وضعفه فيه ما عدم ظهوره له أولاً غراء ٣٥ الطالب على تأمله والبحث عنه ليقوى

نظره في المدرك والمأخذ  
ووصف الوجه بالضعف  
دون القول نادى انتهى  
رجه الله (قوله الشامل  
له ما تقدم) أي في قوله من  
الفنائس الخ (قوله وزاد  
عليه) أي زاد قوله ينبغي  
ان لا يخلى الخ ومعناه كما قال  
عميرة انه يطلب ويحسن  
شرعاً ترك خلوها منها (قوله  
وتحمل على أحدهما  
بالقربى) بفي ما لو لم يدل  
قربى ونسباً وينبغي ان تحمل  
على الذنب ان كان التردد  
في حكم شرعى والافعللى  
الاستحسان والياقة  
(قوله وأقول في أولها الخ)  
المسرد بالاول والاخر  
معناها العرفى فيصدق  
بما اتصل بالاول والاخر  
بإلهى الحقيقى وقوله والله  
أعلم كانه قصد التبرى من  
دعوى العلمى انتهى عميرة  
(قوله من غير تمييز) أجيب  
عنه بان اطلاقه محمول على

صح انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي الثاني ان قولهم ان القديم مرجوع عنه وليس بذهب  
الشافعي محله في قديم نص في الجديد على خلافه اما قديم لم يتعرض في الجديد لما يوافقه ولا لما  
يخالفه فانه مذهبه واذا كان في الجديد قولان فالعمل بعارضه الشافعي فان لم يعلم فبأحدهما  
وان قالهما في وقت واحد ولم يربح شيئاً وذلك قليل أول لم يعلم هل قالهما معاً أو من تبارك البحث  
عن أربعمائة بشرط الاهلية فان أشكل توقف فيه كما مر ايضاحه (وحيث أقول وقيل كذا  
فهو وجه ضيف والصحيح أو الاصح خلافه وحيث أقول وفي قول كذا فالراجح خلافه) ويتبين  
قوة الخلاف وضعفه في قوله وحيث أقول المذهب الى ههنا من مدركه (ومنها مسائل) جمع  
مسئلة وهى اثبات عرضى ذاتى لموضوعه وله اعتبارات كثيرة منها أنه يسئل عنه وهذا  
الاعتبار يقال له مسئلة وباعتبار انه يطلب بالدليل يقال له مطلوب الى غير ذلك (نغيسة أضفها  
اليه) أي الى المختصر (ينبغي ان لا يخلى الكتاب) أي المختصر وما يضم اليه (منها) صرح  
بوصفها الشامل له ما تقدم وزاد عليه اظهار اللعز في زيادتها فانها فارية عن التمكن بخلاف  
ما قبلها ولنظرة ينبغي محتملة للوجوب والندب وتحمل على أحدهما بالقربى (وأقول في أولها  
قلت وفي آخرها والله أعلم) لتتميز مسائل المحرر وقد قال مثل ذلك في استدراك التصحيح  
عليه وقد زاد عليه من غير تمييز كقوله في فصل الخلا ولا يتكلم (وما وجدته) أي الناظر في  
هذا المختصر (من زيادة لفظه ونحوها على ما في المحرر) بدون قلت (فاعتد بها) أي اجعلها  
عمدة في الافتاء ونحوه (فلا بد منها) كزيادة كثير وفي عضو ظاهر في قوله في التيمم الا ان  
يكون بجرحه دم كثير أو الشين الغا حش في عضو ظاهر وكزيادة جامد في قوله في الاستنجاء وفي  
معنى الحجر جامد ظاهر وقوله فلا بد منها أي لا فراق منها أولاً محالة أولاً عوض (وكذا  
ما وجدته من الادكار مخالفاً لما في المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمده فاني حققته من كتب  
الحديث المعتمدة في نقله كالصحيحين وبقية الكتب الستة لا اعتساه أهل الحديث بلفظه  
بخلاف الفقهاء فانما يعتدون بمعناه غالباً والناظر فيهم الذين دفعوا التوهم انهم اوقفوا من  
النساخت او من المصنف سموا (وقد أقدم بعض مسائل الفصل للنسابة أو اختصاراً وربما  
أقدمت فصلاً للنسابة) كتقديم فصل التخيير في جزاء الصيد على فصل القوات والا حصار  
(وأرجوان تم هذا المختصر) وقد تم والله الحمد (ان يكون في معنى الشرح للمحرر) أي لدقائقه

الغالب وقد علم من استقرار كلامه (قوله أولاً عوض) هي الفاظ متساوية (قوله من الاذكار) جمع ذكر وهو لفظه كل مذكور  
وشرعاً قول سبق لثناء أو عاء وقد يستعمل شرعاً أيضاً لكل قول يشاب فائله انتهى ابن حجر وهو مخالف لما يأتي في قول  
المصنف ولا تطل بالذكر والدعاء اذا ظاهر من العطف التباين الا ان يقال ان الدعاء في عبارة المتهاج من عطف الخاص على  
العام (قوله ان تم هذا المختصر) لم يقل الكتاب مع أنه أنسب اذ المرجو ان تمام المختصر وما ضم اليه لا المختصر فقط كما قال  
ينبغي ان لا يخلى الكتاب منها تغليبا للمختصر على ما ضم اليه لانه الاصل وهذا مما يدل على تقدم وضع الخطبة على وضع  
الكتاب كما يأتي انتهى بكبرى رحمه الله وقوله على وضع الكتاب أي على وضع جملة الكتاب لما يأتي من قول الشارح بما  
تقدم على وضع الخطبة

لا اشتقاق له مفهوم قوله من تحمل وهو غير ضوابط وغرضه انه من تحمل لا منقول جامد لا مشتق (قوله لان ذاته من حيث هي الخ) فيه انه لا يشترط في العلم اذا وضع بازاءسمى الا حاطة بكنهه ذلك المسمى والقرض من الوضع انه اذا اطلق ذلك العلم فهم منه ذلك المسمى ويكفي في ذلك علمه بوجه كما هو ظاهر (قوله اسمان بنيا للبالغة) يعني صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة هي التي يشترط ان تكون من لازم وجه اعبر عنه واما اثر التعبير باسمين ليستل على الراجح من كون الرحمن صار علما بالبالغة (قوله فاني لا احذف) في معنى التعليل (قوله ان يكون للبالغة) أي وحديث فصدت المبالغة فلا يضر حذفه للمفوعات لانه لم يرد حقيقة عموم النفي (قوله في الكلام) قدر ذلك لان الحرف لا يحسن تعليقه بالمسئلة انتهى عميرة رحمه الله (قوله والمراد به) أي بالحرف (قوله واكثر ذلك من الضروريات) ٣٦ أي ما ذكر من الدقائق الناشئة عن الاختصار انتهى عميرة (قوله

وختفي ألفاظه وبيان مهمل صحيحه ومرايب خلافة ومهمل خلافة هل هو قولان أو وجهان أو طريقان وما يحتاج من مسائله الى قيد أو شرط أو تصوير وما غلط فيه من الاحكام وما صح فيه خلاف الاصح عنده الجمهور وما أدخل به من الفروع المحتاج اليها ونحو ذلك (قاني لا احذف) بالهجة أي استقط (منه شيئا من الاحكام أصلا) قال بعضهم لعل المراد الاصول اذ ربما حذف المفوعات انتهى ويستفاد هذا من نصب قوله أصلا على الحالية ويجوز أن يكون للبالغة في المنفي مصدرا أي مستأصلا أي قاطعا للحذف من أصله من قولهم استأصله قطعه من أصله (ولان الخلاف ولو كان واهيا) أي ضعية جادة المجاز عن الساقط (مع ما) أي آتى بجميع ما اشتمل عليه معصوباعيا (أشترت اليه من النفائس) المتقدمة (وقد شرعت) مع الشروع في المختصر (في جمع جزع لطيف على صورة الشرح لدقائق هذا المختصر) من جهة الاختصار (ومقصودى به التنبية على الحكمة في العدول عن عبارة المحرر وفي الحساق قيد أو حرف) في الكلام والمراد به الحكمة من باب اطباق اسم الجزء على الكل ويصح ابتداء الحرف على بابه كزيادة الله مرة في أحق ما قال العبد (أو شرط للمسئلة ونحو ذلك) بما بينته (وأكثر ذلك من الضروريات التي لا بد منها) أي لا غنى ولا مندوحة عنها ومنه ما ليس بضروري ولكنه حسن كما قاله في زيادة لفظة الطلاق في قوله في الحيض فاذا انقطع لم يحمل قبل الغسل لغير الصوم والطلاق فان الطلاق لم يذ كر قبل في المحرمات (وعلى الله الكريم اعتمادى) أي اتكالى في تمام هذا المختصر بان يقدر في على تمامه كما أقدر في على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة فانه لا يرد من سأله واعتمد عليه (واليه تفويضى) وهو رد أمرى اليه وبراءتى من الحول والقوة (واستنادى) في ذلك وغيره فانه لا يجنب من قصده واستند اليه وقدم الجار والمجرور في الموضوعين لافادة الاختصاص وهذا الكلام وان كانت صورته خبرا فالمراد به هنا النضرع الى الله والالتجاء اليه ونحو ذلك فان الجملة الخبرية تذ كر لأغراض غير افادة مضمونها الذي هو فائدة الخبر وغير لازم فائدة الخبر ثم قدر وقوع المطالب براء الا جابة فقال (وسأله النفع به) أي بالمختصر في الآخرة (لى) بتأليفه (ولسائر المسلمين) أي باقيهم بان يلهوهم الاعتناء به بعضهم بالاستغلال به ككتابة وقراءة وتفهم وشرح وبعضهم بغير ذلك كالاعانة عليه

التي لا بد منها) صفة كاشفة (قوله ولا مندوحة) تفسير (قوله وعلى الله الكريم اعتمادى) اختلافوا في معنى الكريم على أقوال أحسنها ما قاله الغزالي في المقصد الاسنى ان الكريم هو الذى اذا قدر عفا وادأودى واذا أعطى زاد على منتهى الرجا ولا يبالي كم أعطى ولا لمن أعطى وان رفعت حاجتك الى غيره لا يرضى وان جافاه عاتب وما استقصى ولا يضع من لاذبه والتجأ ويغنيه عن الوسائل والشفعا في اجتمع له ذلك لا بالتكاف فهو الكريم المطلق وقال أبو جعفر الكريم الصفوح عن الذنب وقيل المرتفع يقال فلان أكرم قومه أي أرفعهم منزلة وأعظمهم قدرا انتهى من هامش نسخة من شرح الدميرى

على المنهاج رحمه الله (قوله بان يقدر في على تمامه) بضم الياء وسكون القاف مضارع أو قدر لا مضارع بوقف التقدير اذ يقال اقدره الله وقوله كما أقدر في قرينة على ذلك انتهى بكبرى (قوله وبراءتى من الحول) عطف تفسيرى (قوله والالتجاء اليه) عطف تفسير (قوله ثم قدر وقوع المطالب) فيه رمز الى سؤال تقديره كيف قال وسأله الخ مع انه لم يتم والسؤال في النفع بالعدم ليس من أدب العقلاء فاجاب بانه لما قدر وقوع المطالب بسبب رجاء الاجابة قال ذلك اه بكبرى (قوله بان يلهوهم الاعتناء به) بيان لتقدير وجه عموم النفع وهو واضح فان قلت هل يتصور النفع لمن مات قبل النوروى قلت نعم بان يشتغل به أحد من ذريته فتعود بركتة على أبيه أو يتعلم حكما منه فيكون كذلك أو يعلم منه ان الميت تنفعه الصدقة والدعاء فيفعل ذلك اه بكبرى رحمه الله

صفة ومن غير بصفتين نظر الى الاصل (قوله من رحم) أي من مصدره وانما غير وبال الفعل تقريبا ولضيق العبارة اذ ليس مصدر واحد حتى يقول عليه فليس مبنيا على مذهب الكوفيين من ان الاشتقاق من الفعل ثم رأيت الشهاب ابن عبد الحق في شرح البسملة سبق الى ما ذكرته مع زيادة لمكنه جعل الكلمة في العدول الى لفظ الفعل غير ما ذكرته فليراجع

(قوله البعض الذي منه المصنف رحمه الله) قال عميرة مبنى على ان العطف على جملة ما سبق فيكون المراد به العطف اللغوي اه (أقول) دفع به ما ورد على الشارح من انه ان أراد عطفه على الياء في قوله عنى لم يصح قوله تكرره الدعاء الخ لانه انما تكرره الدعاء للمصنف لا للبعض الذي منه المصنف وان أراد انه عطف ٣٧ على أحبائي لم يصح أيضا لان البعض الذي تكرر

الدعاء هو غير المصنف

الذي منه المصنف (قوله

واذ تعرض المصنف) أي

ولاجل (قوله وقبوله له)

عطف تفسير ويؤخذ

من هذا ومما يأتي أيضا

جواب حادثة وقع السؤال

عنها وهي ان ذميا حضر

عند جماعة من المسلمين

يذكرون أو وصف الاسلام

ومحاسبته ويذمون

النصرانية ويبينون ما

يترتب عليها فقال الذي ان

كان ماتقولون حقافانا

أشهد أن لا اله الا الله

وأشهد أن محمدا رسول

الله ثم وجد باقيا على دين

النصرانية فهل يكون

مرتابا بذلك أم لا واصل

الجواب ان ما أتى به لا جزم

فيه بل هو معلق له على شيء

يزعم أنه لا يعرف حقيقته

بل يعتقد بطلانه وهذا مانع

من الجزم فلم يصح إيمانه

فلم يحكم برده وان كان

المعلق عليه حقا في نفس

الامر لان المنظور اليه

بوقف أو نقل الى البلاد أو غير ذلك ونفعهم يستتبع نفعه أيضا لانه سبب فيه وقال الجوابي وابن بري وغيرهما ان سائر نطاق أيضا على الجميع ولم يذكروا الجوهرى غيره (ورضوانه عنى وعن أحبائي) بالشديد والله عز وجل حبيب أى من أحبهم (وجميع المؤمنين) من عطف العام على بعض افراده كذا قاله الشارح والمراد بذلك العطف اللغوي لتكرره الدعاء ذلك البعض الذي منه المصنف رحمه الله واذا تعرض المصنف لذكر المؤمنين والمسلمين ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه وهو هنا الايمان والاسلام فلنذكرهما على وجه الاختصار قال الايمان تصديق القلب بما علم ضرورة مجيىء الرسول به من عند الله كالتوحيد والنبوة والبعث والجنزاة واقتراض الصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والمراد بتصديق القلب به اذعانه وقبوله والتكليف به وان كان من الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية انما هو بالتكليف بأسبابه كالفاء الذهن وصرف النظر وتوجيه الخواص ورفع الموانع وذهب جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج الى ان الايمان مجموع ثلاثة أمور واعتقاد الحق والاقراء به والعمل بمقتضاه فمن أخل بالاعتقاد وحده فهو منافق ومن أخل بالاقراء فهو كافر ومن أخل بالعمل فهو فاسق وفاقا وكافر عند الخوارج وخارج عن الايمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة والذي يدل على انه التصديق وحده انه تعالى أضاف الايمان الى القلب فقال كتب في قلوبهم الايمان وقلبه مطمئن بالايمان ولم تؤمن قلوبهم ولمسايدخل الايمان في قلوبكم وعطف عليه العمل الصالح في مواضع كثيرة وقرنه بالمعاصي فقال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم وقال صلى الله عليه وسلم اللهم ثبت قلبي على دينك وقال لاسامة حين قتل من قال لا اله الا الله هلا شققت عن قلبه ولما كان تصديق القلب أمرا باطنا لا اطلاع لنا عليه جعله الشارع منوطا بالشهادتين من القادر عليه قال تعالى قولوا آمنا بالله وقال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا وأن لا اله الا الله وأن محمدًا رسول الله رواه الشيخان وغيرهما فيكون المنافق مؤمنا فيما بيننا كافرًا عند الله قال تعالى ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا وهل النطق بالشهادتين شرط لاجراء أحكام المؤمنين في الدنيا من الصلوة عليه والتواريث والمنافقة وغيرهما غير داخل في معنى الايمان أو جزء منه داخل في معناه قولان ذهب جمهور المحققين الى أولهما وعليه من صدق بقلبه ولم يتقر بلسانه مع تمكنه من الاقرار فهو مؤمن عند الله وهذا أوفق بالغة والعرف وذهب كثير من الفقهاء الى ثانيهما أو أزمهم الاولون بان من

في صحة الايمان ما يدل على الجزم لا على ما هو حق باعتباره نفس الامر ولا يشكل على هذا الحكم باسلام المؤذن اذا نطق بالشهادتين لان نطقه باسلام يشتمل على تعليق جمل منه على الجزم فاحفظه ولا تتغير بما نقل عن بعض أهل العصر من الاقتداء بخلافه (قوله وان كان من الكيفيات) أى الايمان (قوله على انه) أى الايمان (قوله غير داخل) صفة لشرط أو خبر ثان عن قوله النطق (قوله الى أولهما) هو قوله شرط لاجراء الاحكام الخ وهذا هو الراجح (قوله الى ثانيهما) هو قوله أو جزء منه داخل في معناه

والنكاث لا تراجم بل ما ذكره عند التحقيق يرجع إلى ما ذكره هذا كله ان كان لغزهم مفتوح الأول مكسور الثاني وان جعل مضوم الأول ساكن الثاني مصدر فلا أشكال كما أشار إليه الشهاب المذكور فاندفع ما في حاشية الشيخ (قوله يقتضي التفضل والاحسان) أي أو أرادة ذلك وقوله فالتفضل غايته أي أو أرادته (قوله التي هي انفعالات) يعني كيفيات اذ

(قوله فهو أعمال) بفتح الهمزة جمع عمل (قوله من الطاعات) بيان للأعمال (قوله ولهذا فسر النبي الخ) أي الإسلام والله اعلم كتاب الطهارة قال ابن حجر المستمل على وسائل أربعة ومقاصد كذلك وأفردها تراجم دون تلك انتهى وكتب عليه ابن قاسم لعل مراده بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الإرشاد وقال وهي أي الوسائل أربعة وهي المياه والأواني والاجتهاد والتجاسات انتهى وبالمقاصد الموضوع والغسل والتيمم وإزالة النجاسة وحينئذ فلا عمن الوسائل والمتدمات انتراب كالمياه والاحداث كالتجاسات لكن بشكل ٣٨ على هذا قوله وأفردها تراجم بالنسبة لازالة النجاسات إلا أن يريد بيان النجاسة

صديق بقلبه فاختارته المنية قبل اتساع وقت الاقرار بلسانه يكون كافرا وهو خلاف الاجماع على ما نقله الامام الرازي وغيره لكن يعارض دعوى الاجماع قول الشفاء الصحيح انه مؤمن مستوجب للجنة حيث أثبت فيه خلافا ما العاجز عن النطق بهم ما خرس أو سكتة أو اخترام منية قبل التمكن منه فله بصح ايمانه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم وأما الاسلام فهو أعمال الجوارح من الطاعات كالنطق بالشهادتين والصلاة والزكاة وغير ذلك ولهذا فسر النبي صلى الله عليه وسلم المسألة جبريل عنه بقوله ان تشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمد عبده ورسوله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا ولكن لا تعبر الاعمال المذكورة في الخروج عن عهدة التكليف بالاسلام الامع الايمان وهو التصديق المذكور فهو شرط للاعتداد بالعبادات فلا ينفك الاسلام المعبر عن الايمان وان كان الايمان قد ينفك عنه كمن اختارته المنية قبل اتساع وقت التلظ هذا كله بالنظر الى ما عهده الله امر بالنظر الى ما عهدهنا فالاسلام هو النطق بالشهادتين فقط فنأقربهم ما أجريت عليه أحكام الاسلام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر الا بظهور امارات التكذيب كالسجود واختيار الشمس أو الاستخفاف بنبي أو بالمصحف أو بالكعبة أو نحو ذلك والله أعلم

### كتاب الطهارة

الكتاب لغة مشتق من الكتبت وهو الضم والجمع يقال كتب كتابا وكتبا وكتبا ومثله الكتاب بالثلاثه وقال أبو حيان وغيره انه غير صحيح لان المصدر لا يشتق من المصدر وأجيب بأنهم لم يريدوا الاشتقاق الاصغر وهو رد لفظ الى آخره فاستدركنا به بينهما في المعنى والحروف الاصلية وانما أرادوا الاكبر وهو اشتقاق الشيء مما يناسبه مطلقا سواء وافقت حروفه حروفه أم لا كما في النلم والتلب وقد ذكروا ان البيع مشتق من مد الباع مع انه يأتي

ذاتا وإزالة فيكون قد ترجم للإزالة اه (أقول) قوله فلهذا الخ قد يقال لما كان التراب غير رافع بل هو مبيح لم يبعده فيما هو رافع والطهارة لم تلتزم توقف على الحدث دائما بل قد توجد بلا سبق حدث كالولود فانه ليس محذورا وان كان في حكمه ومع ذلك يطهره وليه اذا أراد الطواف به فلم يتوقف الطهارة عليه ومن شأن الوسيلة أن لا تنفك (قوله وهو الضم والجمع) أي مطلقا سواء كان لاشياء متناسبة أو لا وقوله والجمع من عطف الاعم على الاخص لان كل ضم فيه جمع ولا عكس (قوله يقال كتب كتبا) أي يقال قولاً

جاريا على طريقة اللغة وقوله كتب أي فليكتب ثلاثة مصادر الأول مجرد والآخران مزيدان (قوله ومثله والباع الكتبت) أي في ان معناه الضم والجمع وفي المصباح الكتبت بفتحين القرب وهو يرى من كتب أي من قرب ويمكن وقد تبدل الباء ميماء فيقال من كتب وكتب القوم من باب ضرب اجمعوا وكتبتم جمعهم يتعدى ولا يتعدى ومنه كيب الرمل لا اجتماعه (قوله انه غير صحيح) أي اشتقاقه من الكتبت وقوله وغيره من الغير الاسنوي (قوله وهو رد لفظ) أي الاشتقاق الاصغر (قوله والحروف الاصلية) أي ومع رعاية الترتيب (قوله وهو اشتقاق الشيء) أي الاشتقاق الاكبر (قوله مما يناسبه مطلقا) أي وان لم يتوافقا في الحروف الاصلية والمعنى وعليه فهو هذا التفسير اعم من الاصغر فيجتمعا في هذه المادة فلا حاجة الى الاعتذار بما ذكره في شرح جمع الجوامع ما يقتضي التباين وعبارته والا كبر ليس فيه جميع اصول انتهى وظاهره انه يشترط أن لا يكون فيه جميع اصول في بيان الاصغر (قوله كما في النلم والتلب) النلم هو زوال بعض الحائط أو فحوه كنزوال شفة الاناء والتلب ذكر عيوب الشيء انتهى مختار بالمعنى (قوله وقد ذكروا) تأكيد للجواب



الانفعالات هي قبول الاثر كبر الشئ القابل للطبع فاذا طبع صار اثر الطبع فيه كيقا (قوله فاطق عليه الاسم وأريد غايته) يرد عليه أن المشبه في الاستعارة التمثيلية لا بد أن يكون مر كبا ومنترعاً من عدة أمور كما تشبه به وكوجه التشبه فالصواب تقرير المشبه هنا على غير هذا الوجه ونقل شيخنا في حاشيته هنا عن حواشي الكشاف للسيد ما حاصله أن المترع في الاستعارة التمثيلية لا يشترط أن يكون من ألفاظ كلها مذكورة بل قد يكون من ألفاظ بعضها مذكور وبعضها مخيل (قوله كعثر

(قوله السعد التفتازاني) أي في شرح التصريف (قوله اسم لضم) كأن يقال ضم مسائل جملة مختصة الخوعليه قال الكتاب اصطلاحاً أخص منه لغة وعلى الثاني بينهما لتناسب غير الخصوص (قوله أو الجملة مختصة) أي مميزة أي لدال جملة أو جملة مختصة من دال العلم فلا يخالف ما اختاره السيد من أن المختار أنه اسم للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني (قوله فهو ما مصدر الخ) أي راجع لقوله لضم مخصوص (قوله أو اسم مفعول) هو وما بعده يرجعان لقوله أو الجملة والمراد أنه ما مصدر باق على مصدر به أو هو بمعنى اسم المفعول الخ (قوله بمعنى الجامع للطهارة) زاد ابن حجر والإضافة لما بمعنى اللام أو ببيانته وكتب عليه ابن قاسم قوله والإضافة الخ عبارة شرح العباب والإضافة على غير الثاني بمعنى اللام وعليه ببيانته انتهى يتأمل هل وجد شرط البيانته وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني نظر (قوله ذكر شمر) ٣٩ وفي نسخة شرايع (قوله المبحوث عنهما) دفع

لما قد يقال هلا ذكر الفقهاء  
الكلام على الشهادات  
للابتداء بهم في الحديث  
(قوله ولكونها) عطف على  
قوله لخبر مفتاح الخ (قوله  
أعظم شروط الصلاة الخ)  
انظر ما سبب كون الطهارة  
أعظم شروط الصلاة مع  
وقوف محبتها على الجميع عند  
التقدير وعدم توقفها  
على ثبوتها عند الجهر وقد  
يقال اعتناء الشارع بها  
أكثر بدليل أن من فقد  
الستره يصلي عارياً ولا  
إعادة عليه بخلاف المحدث  
ومن يبدنه نجاسة فإن كلا  
منهما يصلي لحرمه الوقت  
ويعيد بل قيل ليس لواحد

والباع وأوى وان الصدق مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو الشيء الصلب لأنه أشبهه في قوته  
وصلابته انتهى ويرد الاعتراض ما صرح به السعد التفتازاني بقوله واعلم أن مرادنا بالمصدر  
هو المصدر المجرد لأن المزبذ فيه مشتق منه لموافقة إياه بحروفه ومعناه اه واصطلاحاً اسم  
لضم مخصوص أو جملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالباً فهو ما مصدر لكن  
لضم مخصوص أو اسم مفعول بمعنى المكتوب أو اسم فاعل بمعنى الجامع للطهارة وقد اقتضت الأئمة  
كتبهم بالطهارة لخبر مفتاح الصلاة الطهور ومع اقتضائه صلى الله عليه وسلم ذكر شعائر الإسلام  
بعد الشهادات المبحوث عنهما في علم الكلام بالصلاة كما سيأتي ولكونها أعظم شروط الصلاة  
التي قدموها على غيرها لأنها أفضل عبادات البدن بعد الإيمان والشرط مقدم على الشروط  
طبعاً قدم عليه وضاعوا لاشك أن أحكام السرعة إما أن تتعلق بعبادة أو بجماعة أو بجماعة كحكمة أو  
بجناية لأن الغرض من البعثة نظم أحوال العباد في المعاد والمعيشة وانتظامها إنما يحصل بكامل  
قواهم النطقية والشهوية والغضبية فما يجب عنه في اللغة أن تعلق بكامل النطقية فالعبادة  
اذن بكاملها أو بكامل الشهوية فإن تعلق بالكل ونحوه فالعبادة أو بالوط ونحوه فالجماعة كحكمة أو  
بكمال الغضبية فالجناية وأنها العبادات المتعلقة بالاشرف ثم المعاملة لشدة الحاجة إليها ثم  
الذات كحكمة لأنها دونها في الحاجة ثم الحماية لقلتها وقوعها بالنسبة لما قبلها فترتبها إلى هذا الترتيب  
ورتبوا العبادة بعد الشهادة على ترتيب خبر الصحابين بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله  
إلا الله وأن محمداً رسول الله وأقام الصلاة وابتداء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت واختاروا  
هذه الرواية على رواية تقديم الحج على الصوم لأن الصوم أعم وجوباً ولو جوبه على الفور ولتكرره

منهم أصالة على تلك الحالة والقبلة لا تشترط للمسافر في الفعل على ما هو مبين في محله والوقت إنما يتبرر لوقوع الصلاة فرضاً لا  
لطلاق الصلاة حتى لو أحرمت نادى دخول الوقت فبان خلافه انقضى صلاته فلا مطالعة (قوله مقدم على الشروط طبعاً) وضابطه  
ما يتوقف عليه الشيء وليس عليه تأمله (قوله في المعاد والمعيشة) يحتمل أن المصدر واسم الزمان ابن قاسم على البيهجة أقول  
والاقرب الثاني (قوله بكامل قواهم النطقية) أي الادراكية انتهى ابن قاسم على ابن حجر وقال فيما كتبه على شرح البيهجة أي  
العقلية انتهى ومعناها واحد ثم قال وهل المراد بكاملها أنها تقرب نقصاً يكون لولاها أو أنها تفيد اعتبارها والاعتداد بها فيه  
نظر ولا مانع من إرادة الأهرين انتهى (قوله لتعلقها بالاشرف) وهو الباري سبحانه وتعالى (قوله على هذا الترتيب) ولا  
يتعرضوا هذه الحكمة لفراض لعله لكونها علماً مستقلاً وأجلها من المعاملات حكماً كما هو جملة أقسام التركات ولا  
شبهة بالمعاملات وأخروا القضاء والشهادات والدعاوى والبيانات لتعلقها بالمعاملات والمناكحات والجنائيات (قوله وعلى  
تقديم الحج) يظهر من سياقه أنهم في الصحابين أيضاً وهو كذلك فقد نقله عنهم في الأربعين النووية



يعرفان) أي جميعان وهما صفتان مشبهتان كصوديان أي عطشان (قوله واقتداء بالكتاب العزيز وعمل الخ) علتان للبداءة  
 البسمة والجلدة بخلاف قوله السابق أداء لحق شيء مما وجب الخ ويصح كونه علة لهما أيضا لأن البسمة أيضا متضمنة للشكر  
 لأنه الوصف بالجليل وفيها ذلك من وصفه تعالى بالرحمة على الوجه المتقدم (قوله وفي رواية بحمد الله) الذكوة في ذكرها إفادة عدم

(قوله بضعها فيهما) ويقال أيضا طهر يطهر بكسر هاء في الماضي وفتحها في المضارع إذا اغتسل لامطلقا وعدم عمومها بما إذا  
 الاستعمال لم يذكرها الشارح رحمه الله (قوله وانخلوص) عطف تفسيرا (قوله وشرا) ظاهره أن هذا التعريف لا يوجب  
 وقال ابن قاسم على المنهج أن هذا التعريف لا يوجب الاستنباط من كلامهم ولعل عدم عز والشارح إياه لولده لكونه  
 لما كان مستنبطا من كلامهم صحيح نسبته إليهم هذا وعبر عن معنى الطهارة المقابل للغوى بقوله وشرا وعبر عن معنى الكتاب  
 بقوله واصطلاحا بناء على ما هو المعروف من أن الحقيقة الشرعية هي ما تلتقي معناها من الشارع وإن لم يلتق من الشارع  
 يسمى اصطلاحية وإن كان في عبارات الفقهاء اصطلاحا على استعماله في معنى فيما بينهم وإن لم يلتقوا التسمية به من  
 كلام الشارع نعم قد يستعملون الحقيقة الشرعية كما قاله ابن قاسم في حاشيته على البهجة في باب الزكاة فيما وقع في كلام الفقهاء  
 مطلقا. إذ ينبغي أن يعلم أن التقسيم غير اللغوي في الأصل لما هو للعرفية العامة والخاصة لكن غالب استعمال العرفية  
 كما قال العضد على ما نقله ابن قاسم عنه ٤٠ في شرح الورقات في العامة وتسميه الخاصة بالاصطلاحية فإدراكه الشارح

هنا تبعه الشيخ جرى فيه  
 على ذلك وقال ابن حجر  
 إطلاق الطهارة على الأول  
 حقيقة وعلى الثاني مجاز  
 من إطلاق اسم السبب  
 على السبب انتهى وههنا  
 مسألة أصولية ذكرها  
 الرازي عند قوله تعالى  
 أولئك الذين اشتروا  
 الضلالة بالهدى هي أن  
 الشارع اخترع معنى  
 شرعية واستعمل فيها ألفاظا  
 موضوعية في اللغة لمعان  
 أخرى فهل هي حقائق  
 شرعية أم مجازات لغوية

في كل عام والطهارة مصدر طهر بفتح الهاء وضمها والغض فصح يطهر بضمها فيهما وهي إفادة  
 النظافة وانخلوص من الانداس حسية كانت كالانجاس أو مبنوية كالغيوب وشرا واليمنع  
 المترتب على الحدث أو الخبث أو الفعل الموضوع لإفادته ذلك أو لإفادته بعض آثاره كالتيه فانه  
 يفيد جواز الصلاة الذي هو من آثار ذلك فهي قسمان ولهذا عرفها النووي وغيره باعتبار  
 القسم الثاني بأن سارفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناها وعلى صورتها كالتيه والانداس  
 المسنونة وتجديد الوضوء والغسل الثانية والثالثة وتنقسم الطهارة إلى عينية وحكومية  
 فالعينية ما لا تجاوز محل حمل البول موجبها غسل الخيط والحكومية ما يتجاوز ذلك كالوضوء  
 وقد دجرت عادة أئمةنا رضي الله عنهم بانه إذا كان في لباب آية أو حديث أو أثر ذكره ثم ترتب  
 عليه مسائل الباب وتبعه الرافعي في المحرر وحذف ذلك المصنف من التناج احتصارا غير أنه  
 افتتحه بالآية الآتية تبركا واستدلالا بوقوده لأن الدليل إذا كان عاما فرتبته التقديم فلهذا  
 قال (قال الله تعالى وأترلنا من السماء ماء طهورا) أي مطهورا ويعبر عنه بالمطلق وعدم  
 عن قوله تعالى ويترل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وإن قيسل بأصغر حبه ليطهركم بذلك إن  
 الطهور غير الطاهر إذ قوله تعالى وأترلنا من السماء ماء دل على كونه طاهرا لأن الآية سبقت  
 في معرض الامتنان وهو سبحانه لا يمتن بنجس وحينئذ فيكون الطهور غير الطاهر والالزم

لأن الشارع أن غير وضع اللغة ووضعها تلك المعاني الشرعية فهي حقائق شرعية ذلك المعنى للحقيقة  
 الشرعية إلا اللفظ المستعمل فيما وضع له في الشرع وإن لم يغير وضع اللغة واستعملها في تلك المعاني له لغة بينهم ما هي مجازات  
 لغوية وحينئذ لو كانت العلاقة التشبيهية تكون استعارات لا محالة انتهى (قوله زال والمنع المترتب) وهو حرم الصلاة مثلا  
 (قوله وهي قسمان) أي الطهارة (قوله ولهذا) إذ عرفها النووي الخ صريح في أن الرفع والإزالة المذكوران في تعريف النووي  
 المذكور هما نفس نحو الوضوء والغسل وصب الماء على الثوب ليس كدينوقوف في أن الوضوء مثلا هو نفس الرفع بل الرفع يحصل  
 به وليس نفسه فليتأمل انتهى ابن قاسم على شرح البهجة (قوله باعتبار القسم الثاني) هو قوله أو الفعل الموضوع (قوله أو إزالة  
 نجس) أي حكم الخ ويقال عينا أو أثرا (قوله وعلى صورتها) عطف تفسيرا انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله كالتيه) مثال لما في  
 معنى رفع الحدث ومثال ما في معنى النجس الدباغ وانقلاب الخمر حلا (قوله والانداس المسنونة) هو وما بعده من تجديد الوضوء  
 مثال لما هو على صورة رفع الحدث (قوله والغسل الثانية) مثال لما على صورتها (قوله فالعينية ما لا تجاوز) أي تنهدي  
 (قوله وهو سبحانه لا يمتن بنجس) يتأمل في المسامحة من جهة الامتنان بشيء وإن قام غيره مقامه وهذا وجه الاستدلال بان يقول  
 ثبتت الطهارة بالماء ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس لظهور الفرق انتهى ابن قاسم على المنهج (قوله والالزم

اشتراط لفظ الحمد الذي أفادت اشتراطه الرواية الأولى ونسكتة رواية بالحمد بعده هذه أفادة عدم اشتراط لفظ الجلالة في أداء الحمد  
نسكتة الرواية الأخيرة انه انص في المقصود لان ما هنا كلام بناء على الصحيح من ان مسمى الكتب الالفاظ باعتبار دلالتها على  
المعاني (قوله قال بعضهم) هو البياض اوى في تفسيره وانظر ما معنى عدم اعتباره شرعا (قوله ألا ترى أن الامر) المراد به امر  
خاص هو الذبح غير الله كاذب للامتناع بأفاده شيخنا في حاشيته وحينئذ فلا يتم به المدعى لان المدعى أن ما لا يذ كرفيه اسم الله

التأكيدي أي لو جعل الطهور بمعنى الظاهر لم التأكيدي لان الطهور مستفاد من لفظ الماء على ما مر بخلاف ما لو اراد به الطهور  
فلا يكون تأكيديا بل تأسيسا له أفاده معنى لم بعده ما قبله وهو المراد بالتأسيس (قوله بكسر الجيم وفتحها) أي مع فتح النون  
وقوله مع كسر النون الخ أي مع اسكانها فتصير اللغات أربعة وفي القاموس لغة خامسة وهي كعصا انتهى (قوله أي رفع حكمه)  
انما يحتاج الى هذا التقدير اذا اراد بالحدث الاسباب أما ان اراد الامر الاعتباري أو المنع فلا حاجة اليه بل لا يستقيم وسيأتي  
له التصريح بان المراد الامر الاعتباري وعليه فكان الأولى ترك هذا المقدور وله قدره ليظهر وجه التعبير بالرفع في النجس  
كما أشار اليه بقوله وهو يعني من عبر في الخ (قوله وهو) أي رفع حكمه (قوله والشرط في اللغة العلامة) سيأتي له في باب شروط  
الصلاة ان ما فسر به الشرط هنا موافق للغة خلافا لقول شيخ الاسلام ان العلامة معنى الشرط بالفتح وأما الشرط بالسكون  
فعناه الزام الشيء والتزامه (قوله اذ لا يرفع) أي هذا الامر الاعتباري ٤١ (قوله وهو ما أبطل الوضوء) انما سمي أصغر لقلة

ما يحرم به بالنسبة لما يحرم  
بالجنابة والحيض وسمى  
الحيض أكبر لكثرة ما  
يحرم به بالنسبة لغيره  
والجنابة متوسطة لتوسط  
ما يحرم بها بين الطرفين  
فانه يحرم بها قراءة القرآن  
والدخول في المسجد ولا  
يحرم بها الا الصغر والحيض  
يحرم به ذلك والصوم  
والوطء ونحوه (قوله لما بال  
الاعرابي) هو الاقرب من  
حابس أو ذوالخوصرة  
قاله المناوي في شرح التحرير  
واقصر ابن حجر في التلخيص  
على الثاني لكونه قبيح

التأكيدي والتأسيس خير منه (يشرط رفع الحدث والنجس) بكسر الجيم وفتحها وباسكانها مع  
كسر النون وفتحها أي رفع حكمه وهو يعني من عبر في النجس بالأزالة والشرط في اللغة  
لعلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدم لذاته  
والحدث لغة الشيء الحادث وشرعا يطلق على ثلاثة أمور كما سيأتي في باب الاحداث أحدها وهو  
المراد هنا أنه امر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع صحة نحو الصلاة حيث لا مخرج اذ لا يرفعها الا  
الماء ولا فرق في الحدث بين الأصغر وهو ما أبطل الوضوء والمتوسط وهو ما أوجب الغسل من  
نحو جماع والا كبر وهو ما أوجب من نحو حيض والنجس لغة الشيء المبعوث وشرعا مستقذر يمنع  
صحة نحو الصلاة حيث لا مخرج (ماء مطلق) أي ما في الحدث فلقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا  
فاوجب التيمم على من فقد الماء فدل على انه لا يحصل بغيره وأما في النجس فلقوله صلى الله عليه  
وسلم لما بال الاعرابي في المسجد صبوا عليه ذنوبا من ماء والذوب بفتح الدال المجمة الدلو الممتلئة  
والقريبة من الامتلاء ماء والمأمور لا يخرج عن هذه الامور الا بالامتناع وقد نص على الماء  
فهو ما تعبد لا يعقل معناه أو لما حوى من الرقة واللطافة التي لا توجد في غيره بدليل انه  
لا يرسل للصافي منه ثقل باغلاؤه بخلاف الصافي من غيره ومن ثم قال بعض الحكماء لا لون له وما  
يظهر فيه لون ظرفه أو مقابله لانه جسم شفاف وقال الرازي له بل لو يرى ومع ذلك لا يجب  
عن رؤيته ما وراءه واقتصر على الحدث والنجس لانهم ما الاصل والا فيشترط لسائر الطهارات

٦ نهايه ل بالتميم وهو مخالف لما في الاصابة ولما في القاموس فانه قال ذوالخوصرة انما أحد هما تيمم والثاني  
يماني فالاول خارجي ليس بيماني والثاني هو الصحابي البائل في المسجد انتهى بالتميم فليراجع وعبارته ذوالخوصرة اليماني  
صحابي وهو البائل في المسجد والتميمي حرقوس بن زهير ضفني الخوارج أي أصلهم وفي البخاري فاباه ذوالخوصرة وقال  
مرة فاتاه عبد الله بن ذي الخوصرة وكانه وهم انتهى (قوله صبوا عليه ذنوبا من ماء) على حذف مضاف أي منظر و ذنوب  
ومن تبعية أوهى مع مدخولها في محل نصب على الحال انتهى عميرة انتهى زيادي لا يقال لا يحتاج اليه مع قوله والذنوب  
اسم للدلو الخ لا نقول لما كان الذنوب له اطلاقا منها انه يطلق في اللغة على الدلو فقط لا بقيد كونه ممتلئا ماء وعليه يقدح في  
الحبل عليه فهذا قيد في الحديث بقوله من ماء وفي نسخة اسقاط قوله ماء وعليها فلا حاجة لما ذكر (قوله الدلو الممتلئة) يفيد أن  
الدلو ممتلئة وفي المختار انها ثنوت وتذكر وعبارته والذنوب النصيب وهو أيضا الدلو المملئ ماء وقال ابن السكيت التي فيها ماء  
قريب من المملئ ثنوت وتذكر ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب انتهى وفي القاموس ما يصرح بأنه يقال له مطلقا فيه ماء أم لا انتهى  
(قوله فهو ما تعبد) أي الماء بمعنى الاعتماد به دون غيره (قوله ثقل باغلاؤه) الثقل بضم المثلثة ما سفل من كل شيء انتهى مختار

غير معتبر شرعاً ثم من أن يذكر فيه غير اسم الله تعالى أولاً يذكر شئ (قوله في تعريف الحمد اللغوي كغيره على الجميل الاختياري وفي تعريف العرفي بسبب كونه منعماً الخ) صريح في أن الثناء لا في مقابلة شئ لا يكون جداً لغوياً ولا عرفياً وهو ينافي تصريحهم بأن الحمد لا في مقابلة شئ مندوب وفي مقابله واجب ولعل مرادهم بالشئ النعمة المتعدية وهي الفاضلة (قوله

(قوله وشمل) أي النجس (قوله بشرطه الآتي) أي وهو امتزاجه بالتراب (قوله من غليان الماء) أي كما صرح به النووي وأما خالفه صاحب العباب (قوله على صورة حيوان) زاد ابن حجر ولبست بحيوان فإن تحقق أي كونه حيواناً كان نجساً لأنه فيء انتهى (قوله ولو من زمزم) عبارة ابن حجر ولا يكره الطهور بماء زمزم ولكن الأولى عدم إزالة النجس به وجرم بعضهم بحرمة ضعفه بل شاذ (قوله وخرج به) ٤٢ أي بالماء (قوله ما لا يسمى ماء) قال ابن حجر وخرج بالماء من حيث تعلق الاشتراط

بغير التيميم والاستحالة الماء المطلق وشمل النجاسة بأنواعها ولو خفيفة أو معقولة بشرطه الآتي ودخل في الماء جميع أنواعه بأي صفة كان من أحر وأسود وكذا امتصاعه من بحار من نفع من غليان الماء ونابع من زلال وهو شئ منه قد من الماء على صورة حيوان وشملت عبارة الماء النازل من السماء والنابع من الأرض ولو من زمزم والماء النابع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وهو أشرف المياه وخرج به ما لا يسمى ماء كتراب نيم وحجر الاستنجاء وأدوية دباغ وشمس وريح ونار وخنزير ونبيذ وغيره وأخرج بمطلق المستعمل وسيأتي في كلامه قال في الدقائق وعدل عن قول أصله لا يجوز في قوله يشترط لأنه لا يلزم من عدم الجواز الاشتراط واعتبر بأنه قد ذكر في شرح المذهب أن لفظة يجوز تستعمل تارة بمعنى الحل وتارة بمعنى الصحة وتارة بمعنى ماها وهذا الموضع مما يصلح للامرين وأجيب بأن لفظة يشترط تقتضي توقف الرفع على الماء ولفظة لا يجوز مترددة بين تلك المعاني ولا قرينة فالتعبير يشترط أولى ورد بمنع التردد لأنه إن حل المشترك على جميع معانيه عموماً فظاهر والأخف على جميعها هنا بقرينة السياق والنبوي واعتبر ثانياً بأن تعبير المحرر أولى لدلالته على نفي الجواز بغير الماء بتطوقه وتعريف الكتاب أغايد على ذلك بواسطة أن الاتيان بالعبادة على غير وجهها حرام للتلاعب وأجيب بأنه إذا تعارض هذا الغرضان فالتعبير بما صرح بالمقصود وهو اشتراط الماء للتطهير أولى وعبارته بعضهم لا يرفع الحدث ولا يزال النجس بالاستقلال إلا بالماء واحترز بقيد الاستقلال عن التراب في غسالات الكتاب فإنه إزالة نجاسة بغير الماء لكن لا مستقلاً وقد يقال لا نسلم أنه بغير الماء بل به مع انضمام غيره له (وهو) أي الماء المطلق (ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد) لازم فشمع المتغير كثيراً بما لا يضر كطين وطالب أو بمجاورة أهل اللسان لا يمتنعون من إيقاع اسم الماء المطلق عليه فعلم أنه مطلق لأنه غير مطلق وإنما أعطى حكمه وخرج المستعمل لأنه ليس بطلق والقليل المتنجس بالملاقاة والمؤثر هو القيد اللازم من إضافة كاء ورد وصفه كاء دافق وماء مستعمل أو متنجس أولاً عهد كالماء في قوله صلى الله عليه وسلم نعم إذا رأيت الماء أي المني فلا أثر للقيد المنفك كماء البئر أو البحر ويجزئ الرفع به ولو ثلجاً أو برداً إن سال في مفسول والأجز في مسح وبما ينهه عن قدمه أو حجر أو لولو جوهره أو لوسبوخة الأرض ويلزم محذوفاً ونحوه إذا برد ونحوه وملح ما في أن تعين وضاق الوقت ولم يزد مؤنته على ثمن مثل الماء هناك

به انتهى ودفع بذلك ما أورد عليه من أن الماء لقب ولا مفهوم له على الراجح (قوله مما يصلح للامرين) أي فيحل عليهم ما إذا لم يمنع (قوله بين تلك المعاني) وهي الحل والصحة وهما ما (قوله لأنه إن حل على المشترك) كما قيل به وعليه إمامنا لشأني وقوله عموماً أي بأن تجعل تلك المعاني مبدولة للفظ المشترك بالمطابقة وقوله والأي وإن قلنا لا يحمل عموماً بل هو محمل فحمل هذا القول حيث لم يعم قرينة تدل على حمله على جميع معانيه وهذا قد قامت على حمله القرينة وهي السياق والنبوي وقوله بقرينة السياق خبر قوله حمله وهو متعلق بمحذوف تقديره واجب (قوله فظاهر) أي واضح الرد (قوله واعتبر ثانياً) أي على المصنف أيضاً

(قوله وعبارته بعضهم) تأييد لكلام المحرر (قوله بلا قيد) أي مع العلم بالحال عند أهل العرف واللسان (قوله وإنما أعطى حكمه) هذا مشعر بجرم الخلاف في المجاور ومأمعه والذي في شرح المنهج يقتضي تخصيص الخلاف بالتراب والملح المائي وإن المتغير بغيرهما لا يضر المتغير به مطلق قطعاً ليراجع (قوله القليل المتنجس) أي لأن من علم بحالهما يمتنع من إطلاق الماء عليهما (قوله والأجز في مسح) كالأرأس مثلاً (قوله وبما ينهه عن قدمه) أي ويجزئ الرفع بما ينهه عن الخ (قوله وضاق الوقت) أي بحيث لم يبق ما يزيد على الاله لكاه لمة بعد الموضوع وإذا به الماء فيئذ نجب إذا به وان خرج الوقت بأشغاله بذلك ولا يقيم لأنه واجب للماء

وعرفا) معطوف على لغة وقسم له وهما قسمي اللفظي فيصير تقدير الكلام والحمد للفظي لغة ما هو وعرفا فعل الخ وظاهر ان هذا لا يصح اذا فعل أعم من أن يكون لفظيا وغيره كما سيأتي فلا بد من تأويل في العبارة (قوله ينبغي عن تعظيم المنعم) لا ينبغي ان الانباء معناه الاخبار والدلالة مثلا وانظر ما معنى اخبار الجنان أو دلالة بال معنى المقابل لاخبار اللسان والاركان أو دلالة لهما

(قوله ولو على المحل) أي وسواء كان السدر مختلط بالماء الذي قصد التطهير به أو كان على المحل الذي قصد تطهيره (قوله المغسول) هو معتبر في الجميع وانما يفيد به في السدر لجران العادة بالتطهير به وخرج به ما لو اريد تطهير لسدر نفسه فتغير الماء به قبل وصوله الى بقية أجزائه فانه لا يضر لكونه ضروريا في تطهيره (قوله وصف الخليط المعقود) ينبغي ان المراد انه لو قدر تغير ضرر والافله الاعراض عن التقدير واستعماله ادغاية الامر أنه شاك في التغير المضرو والشك لا يضر انتهى ابن قاسم على ابن حجر وقوله المعقود قضية أنه لو لم يخالف الماء في الاصل الا في صفة واحدة فرضت دون غيرها كما لو كان له ريح وقد فلا يقدر غيره وقضية قوله ومعلوم انه لا بد الخ خلافه ثم قضية تأخير قوله ومعلوم عن كلام الرواني وابن أبي عسرون تفريعه عليهم ما ينبغي تحسه بحاله بن أبي عسرون (قوله كونه العصير) أي عصير العنب أبيض أو أسود (قوله وريح اللاذن) هو بالذال المفتوحة المجبة كافي القاموس (قوله واعتبر الرواني) والفرق بين القولين ٤٣ انه على كلام ابن أبي عسرون يعتبر بأوسط

الصفات وان لم يشبه صفة الواقع فاء الورد المنقطع الريحه يفرض على كلامه من اللاذن وعلى كلام الرواني يعتبر بآء ورده رائحة لانه أشبه بالمخالط وقوله لا بد من عرض الخ قد يخالف ما اقتضاه قوله فرض وصف الخليط المعقود الا أن يخص ما هنا بما لو كان الواقع في الاصل له الصفات الثلاثة وفقدت أو ليس له صفة المستعمل قائل فانه بعيد (قوله حكم بطهورة) قضية انه

(فالتغير يستغنى عنه) طاهر مخالط (كره قران تغير ايمع الطلاق اسم الماء غير طهور) بان يحدث له بسبب ذلك اسم آخر ويزول به وصف الاطلاق لخص ونورقوز رنج وسدر ولو على المحل المغسول وحجر مدقوق وسواء كان التغير حسيا أم تقديريا فلو وقع في الماء مائع طاهر يوافقه في صفاته فرض وصف الخليط المعقود مخالفا في أوسط الصفات كونه العصير وطعم الزمان وريح اللاذن كذا قاله ابن أبي عسرون واعتبر الرواني الاشبه بالخليط ومعلوم انه لا بد من عرض جميع الاوصاف على الماء فان لم يتغير حكم بطهورة فانه كان الخليط نجسا في ماء كثير اعتبر بأشد الصفات كونه الحبر وطعم الخل وريح المسك غلظه وانما اعتبر بغيره لكونه لموافقته لا بغيره فكان كالحكومة لما لم يمكن اعتبارها في الحد بنفسه قدرناه رقيقا فلم قدر الواجب فان لم يؤثر فهو طهور وله استعمال كله ويلزمه تكميل الماء الناقص عن طهارته الواجبة به ان تمين له كن لو انغمس فيه جنب ناويا وهو قليل صار مستعملا كما لا يدفع عن نفسه النجاسة وحينئذ فقد جعلنا المستعمل كالماء في اباحة التطهير به ولم نجعله كذلك في دفع النجاسة عن نفسه اذا وقعت فيه وعدم صيرورته مستعملا بالانغماس والفرق بينهما ان دفع النجاسة منوط ببلوغ الماء قاتنين ومعرفة بلوغ الماء مستملا بالاختلاط والاستهلاك ورفع الحدث والخبث منوط باستعمال ما يطبق عليه اسم الماء ومع الاستهلاك الاطلاق ثابت ولا تعامل الخالص غير ممكن فلم يتعلق به تكليف واكتفى بالاطلاق ولو حلف لا يشرب ماء

لا يحكم بطهورة ربه الابهد فرض الاوصاف لكن في حاشية ابن قاسم على ابن حجر مانصه ينبغي ان المراد الى آخر ما تقدم (قوله كونه الحبر) وسكت عن حكاية الخلاف بين ابن أبي عسرون والرواني ولا مانع من حجيته ثم ذكر هذه ههنا للاستطراد والا فمعها قول المصنف بعد فان غيره الخ (قوله وانما اعتبر بغيره) أي الخليط (قوله عن طهارته الواجبة به) أي الطاهر الذي لم يؤثر في الماء باختلاطه به لا حسا ولا تقدير (قوله ان تمين) أي المالم ترد مؤنثه على عن الماء المعقود كما يصرح به فيما يأتي عند قول المصنف وأما وردت صا بكل مرة (قوله صار مستعملا) أي وارتفع حدثه (قوله ولو حلف لا يشرب ماء) ظاهره انه لا فرق بين الحلف بالله والطلاق وهو ظاهر وخرج بقوله ماء ما لو قال هذا فانه يحث به وان خرج بغيره وتغير بخلاف ما لو قال هذا الماء فانه لا يحث به ادأثر به على حاله بخلاف ما لو خرج بسكرا أو نحوه بحيث تغير كثيرا وهذا التفصيل يؤخذ مما لو حلف مشيرا الى حنطة حيث فرقوا فيه بين ما لو قال لا آكل من هذه فيحث بالا كل منها وان خرجت عن صورتها فصارت دقيقا أو خبزاً وما لو قال لا آكل من هذه الحنطة فانه لا يحث بأكله منها اذا صارت دقيقا أو خبزاً وهذا كله اذا أشار اليه قبل المزج فان أشار اليه بعده فهل يحث بشربه منه أولا فيه نظر والا قرب الثاني لان المسمى لم يوجد فلا نظر للاشارة بالصورة الحاضرة والا فيحث كما لو قال نويت الاقنعة يزيد هذا وان غيره فانه يصح حيث علق الاشارة بالصورة الحاضرة



رله وغيرها) أي وهو الفضائل على ما قدمه (قوله على الشاكر) أي وغيره كما هو كذلك في بعض النسخ لكن في أوائل تفسير  
 الفخر الرازي اختياراً شترط وصول النعمة إلى الشاكر في تحقق الشكر الغوي فإن كانت النسخة الأولى نسخة الشيخ فله  
 (قوله المتغير المذكور) أي ولو تقدير يومه المعزج بالسكر (قوله أو نحوه) كما تعمل (قوله لم يحنث) فيسعد عدم الحنث  
 بشرب المتغير تقديره وهو ظاهر وأتى به شيخنا الطبري انتهى ابن قاسم على المنهج (قوله ولو وكل من يشتري له ماء) ظاهر  
 هذا السياق أنه في مسألة التوكيل لو اشترى له وكيله ماء متغيراً لا يؤثر ولو تغير كثيراً وقع الشراء له أي لو وكل وهل يتغير  
 فيه نظر ولا يبعد الخيار حيث اختلف الغرض من انتهى سم على شرح البهجة رجه الله تعالى (قوله فاشترى) أي المتغير  
 وقوله لم يقع ظاهره وأن جهل الوكيل حاله ولم يزل وجهه أن الأذن لم يشمله لعدم صدق اسم الماء عليه فلا ينافي ما يأتي في  
 الوكالة في كلام المصنف من أن الوكيل لو اشترى معيلاً لا يعلم عيبه وقع للموكل سواء اشترى للموكل الذي اشترى به أو تنقص عنه  
 (قوله لم يقع للموكل) أي ولا للوكيل إن اشترى ٤٤ بعين الثمن فإن اشترى في الذمة وقع له وإن سمي الموكل (قوله وقد أتى به

الوالد رجه الله تعالى) قال  
 ابن قاسم في حاشية شرح  
 البهجة به ما ذكر وقد  
 يشكك عليه أنه لو صب ماء  
 وقع فيه ما لا نفس له سائلة  
 حيث لم يجس على غيره لم  
 يجس مع أنه القاء ميتة  
 تجس إلا أن يفسر بأن  
 القاء الميتة المذكورة إنما  
 يجس إذا كان قصداً وهو  
 هنا تباع لا لقاء الماء بخلاف  
 الخلية فإنه يؤثر وإن  
 وقع بنفسه وقد وجد ذلك  
 فليتأمل انتهى وقد فرق  
 في حاشيته على ابن حجر  
 بفرق آخر فقال وقد فرق  
 شيخنا في مسألة الذباب

فشرب المتغير المذكور أو نحوه لم يحنث ولو وكل من يشتري له ماء فإنه تراه لم يقع للموكل وقد  
 يشكك إطلاقه مسألة ابن أبي الصيف وهي ما لو طرح ماء متغيراً في مقرة ومجره على ماء غير متغير  
 فتغير به سلب الطهورية لاستغناء كل منهما عن خلطه بالآخر وقد أتى به والد رجه الله  
 تعالى ويلغزه فيقال لنسألك أن يصح التطهير بما انفرد إلا اجتماعاً وهو أدهى بما يستغنى عنه  
 الماء ما يمكن صونه عنه فلا يضر المتغير بأوراق الأشجار المتناثرة ولو ربيعة وإن تمت  
 واختلطت ولا بالمخ الماء وإن أكثر المتغير به وطرح بخلاف الجلي فإنه خلط مستغنى به غير  
 منع قد من الماء بخلاف طرح الورق المتفتت فإنه يضر والماء المستعمل يتأثر بفساده  
 مخالفاً للماء وسطاً في صفاته لا في كثير الماء فلو ضم إلى ماء قبل فبلغه فأنجز صار طهوراً وإن  
 أثر في الماء بفساده مخالفاً (ولا يضر) في الطهارة (تفسير لا يمنع الاسم) لأنه رصود الماء منه  
 ولبقاء إطلاق اسم الماء لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل هو وميمونة من قصده فذهب أثر الجهر  
 وكذا لا يضر مشكوك في كثرته فلو زال بعض المتغير الفاحش بنفسه أو بماء سطى وشك  
 في قلة الباقي عن المتغير فطهوراً أيضاً خلافاً للادري وقول في الطهارة تبع للشارح للرد على  
 دعوى الادري أن الأولى حذف الميم من قوله ولا متغير بمكث ومن قوله ولا متغير بمسارولان  
 المتغير هو الماء وهو لا يضر نفسه بل المضر المتغير (ولا متغير بمكث) بتثنية ميمه مع اسكان  
 كافه وإن غش للاجماع قال العمراني ولا تكرر الطهارة به (وطيب وطعاب) بصم أوله مع  
 ضم نائمه أو فحشه شيء أخضر يعلو الماء من طول المكث ولا فرق بين أن يكون عطر الماء ومجره

أولا

بأن من شأن الذباب الابتلاء بوقوعه فكان حكمه أخف (قوله المتناثرة)

أي أما المتناثرة فإن تفتت واختلط بالماء ضرر الأفعال المتغير بها تغير مجاور (قوله غير منعند) أي بخلاف الملح المائي  
 فلا يضر المتغير لظهورية أصله وأخذ منه أنه لو انعقد الملح من المستعمل وغير متغير كثيراً نسرو له بههل العبرة بتغير  
 بصفة كونه مما نظراً لصورته الآن حتى لو غيرهم ولم يغير لو فرض عصيراً مثلاً سلب الطهورية أو فرس محال وسطاً  
 نظراً لأصله فلا يسلب فيه نظراً والقرب الأول فتأمل فإنه دقيق جداً (قوله فإنه يضر) قصبه إن غير المنفث إذا طرح ثم  
 تفتت لا يضر وعبرة ابن حجر فيما يضر وورق طرح ثم تفتت (قوله في كثرته) أي ثمرته تنبيهه (قوله خلافاً لادري) أعيد  
 الطبيب والبرماوى ما قاله الادري انتهى ابن قاسم على المنهج (قوله وقول في الطهارة) والمراد في صحته لا يحتاج  
 إلى تقدير مضاف أي تغير المتغير (قوله ولا تكرر الطهارة به) ومثله ما تغير بماء لا يضر حيث لم يجر خلاف في سلب الطهورية  
 أما ما جرى في سلب الطهورية به خلاف كالجوار والتراب إذا طرح فينبغي كراهته خروجاً من خلاف من منع (قوله أو فحشه  
 شيء أخضر) قال في القاموس وكبرج خضرة تلو الماء المزمن الخ (قوله نعم إن أخذ ودق) منهومه أنه لو أخذ ثم طرح فيما  
 أخذ منه أو في غيره ثم تفتت بنفسه بهلم يضر وقياس ما تقدم في الأوراق المطبوخة عن ابن حجر الضرر ويمكن الجواب  
 بأن الطبيب لما كان أصله من الماء لم يضر في خلاف الأوراق وأن الطعاب أبعد تفتتاً منها



بما هذا المذهب (قوله صرف العبد جميع الخ) أي في آن واحد كما هو ظاهر العبارة ويصرح به ما نقله الشهاب بن قاسم في حواشي التحفة عن الدواني وذلك بأن يكون الإنسان في مقام الاحسان المشار إليه في حديث جبريل وهو أظهر مما صور به شيخنا في حاشيته كما لا يخفى (قول على اختصاص الممدوح) لعل المراد بالاختصاص التحقّق بهذا النوع والاتصاف به لانه

(قوله سار يشبه) ومنه ما تصنع به الفساق والفساد ونحوهما من الجبر ونحوه ومنه ما يقع كثير من وضع الماء في جرة وضع اولها لبن أو نحوه ثم استعملت في الماء فتغير طعمه أو لونه أو ريحه (قوله لا بتلك الحميئة) وينبغي ان من ذلك ما يحصل في الفساق المعروفة مما يتخلل من الاوساخ التي على أرجل الناس فان المتغير بها غير طهور وان كان الآن في مقر الماء لانه ليس خاتما ولا كالخافي فتنبه له فانه واقع بصر كثيرا وقد يقال ان هذا ما تم البلوى به فيعفى عنه وفيه شيء بل الظاهر الاول وفي فتاوى الرمي مثل عما اذا تغير أحد أوصاف الماء بكثرة الاستعمال تغيرا كثيرا وهو الغالب في مغاطس حمامات الريف هل يحال على ذلك على ما يحصل من الاوساخ فتسلب طهوريته فلا يرفع حد ثاولا يزيل نجسها أم يحال على طول المكث فيكون طهورا اعتمادا على الأصل فيه أم لا فأجاب بأن الماء باق على طهوريته اذا حصل بقاؤه لا احتمال ان تغيره بسبب طول مكثه على انه لو فرض ان سببه الاوساخ المنفصلة من أبدان المنغمسين فيه لم يؤثر أيضا لان الماء المذکور لا يستغنى عنه فقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام وأصل الماء على طهوريته ٤٥ حتى يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بمخالطة

ما يختلط به ولا يتميز منه

أولا نعم ان أخذ ذوق ثم طرح ضرر لكونه مخالطا مستغنى عنه (وما في مقره ومجره) أي موضع قراره وحروره لعدم استغنائه عنه ويؤخذ من كلامهم ان المراد بما في المقر والمجر ما كان خلقا في الارض أو مصنوعا فيها بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها لان تلك الحيثية فان الماء يستغنى عنه ويضر التغير بالثمار الساقطة بسبب ما يتخلل منها سوءا وقع بنفسه أم باقاع كان على صورة الورق كالورد أم لا (وكذا من غير مجاور) تفسير كثيرا (كعود ودهن) مطيبين أو غير مطيبين لان تغيره بذلك تروح لا يمنع الطلاق اسم الماء والكافور نوعان صلب وغيره فالاول مجاور والثاني مخالط ومشكلة القطران لان فيه نوعا فيه دهنية فلا يمتزج بالماء فيكون مجاورا ونوعا لا دهنية فيه فيكون مخالطا ويحمل كلام من أطلق على ذلك ويعلم مما تقر ان الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي تدهن به القرب ان تحققتا تغيره به وأنه مخالط فتغير طهوره وان شككنا أو كان من مجاور فطهور رسوا في ذلك الريح وغيره خلا للزركشي ويظهر في الماء البحر الذي غير البخور طعمه أو لونه أو ريحه عدم سلبه الطهورية لاننا لم نحقق انحلال الاجزاء والمخالطة وان بناء بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة

هو مستغنى عنه انتهى (قوله بالشار الساقطة) زاد في شرح البهجة الكبير ما نصه لا مكان التضرز منها غالبا (أقول) حتى لو تضرز الاحترار عنها ضرر نظرا للغالب (قوله وكذا متغير بمجاور) زاد المحلى طاهر انتهى وكتب عليه البكري إشارة الى انه المراد وعلم من التمثيل والالورد النجس انتهى (قوله كعود) أي

كالعود ما لوصب على بدنه أو ثوبه ماء ورد ثم جف وبقيت رائحته في المحل فادأصابه ماء وتغيرت رائحته منه تغيرا كثيرا لم يسلب الطهورية لان التغير والحالة ما ذكر تغير مجاورا ما لوصب على المحل وفيه ما ينفصل واختلط بأصابه فيقدر مخالطاً وسطاً (قوله ودهن) أي وكحب وكتان وان أغلبا لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة تسلب الاسم وبهذا التفصيل يجمع بين اطلاقاته متباينة في ماء مبلات الكتان لان له حالات متفاوتة في التغير أو لا وآخرها هو مشاهد نعم الذي ينبغي فيما شك في انفصال عين فيه انه لو تجدد له اسم آخر بحيث ترك معه اسمه الاول السلب لان هذا التجدد قد رتبة ظاهرة جدا على انفصال تلك العين فيه انتهى بن حجر رحمه الله وكتب عليه ابن قاسم قوله ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخالطة كما لو وزن به بتغييره الماء فهو جسدناه ناقصا قلت لا لا احتمال انه نقص بانفصال أجزاء مجاورة ولو لم تشهد في الماء الاحتمال خرجها من الماء والنصافا ببعض جوانب المحل (قوله لان تغيره بذلك تروح) قضيته انه لو تغير لونه أو طعمه بالمجاور ضرر وليس من ادانم ان تحال منه شيء كالتوقع التمر في الماء فاكتسب الحلاوة منه سلبه الطهورية (قوله فتغير طهور) فيه نظر فان التغير به تغير عا في المقر وقد تقدم انه لا يضر ولو مصنوعا حيث صار كالخافي وهذا من غير رأيت ابن حجر قال بعد قول المصنف وما في سقره مانصه ومنه كما هو ظاهر القرب التي يدهن باطنها بالقطران وهي جديدة لا صلاح ما يوضع فيها بعد من الماء وان كان من القطران المخالط اه (قوله في دخان النجاسة) أي فان قلنا دخان النجاسة فينجس الماء قلنا هذا بسلب الطهورية وان قلنا بعدم النجيس ثم قلنا بعدم سلبها هذا لكن المعتمد عدم سلب الطهورية قلنا هذا ما قلنا

منفردة عن غيره (قوله لم يقل الحمد للخالق) أي ابتداء فلا ينافيه أنه قال بعد ذلك البر الجواد الخ وأشار المصنف بهذا الصنيع إلى استحقاقه تعالى للحمد لأنه أولها وبالذات وصفاته ثانياً وبالعرض (قوله أي المحسن) رجع إليه الشهاب ابن حجر جميع والفرق أن الدخان أجزاء انفصلها النار وقد انصلت بالماء فتجسده ولو مجاورة أذلا فرق في تأثير ملاقاته النجس بين المجاور والمخالط بخلاف البخور فإنه طاهر وهو لا يسلب الطهورية إلا أن كان مخالطاً ولم يتحقق المخالطة (قوله ولأن تغيره به مجرد كدورة) قضيته أنه لو غير طعم الماء أو ريحه ضر وليس مراداً (قوله من العلة الثانية) هي قوله لأن تغيره به الخ والاولى قوله لموافقته للماء (قوله ومقابل الاظهر أنه يضر) ٤٦ أي فيكره استعماله على الاول رعاية لهذا الثاني (قوله ما يمكن فصله)

اقتصر المحلى على هذا القول (قوله ما لو طرح بالقصد) أي من بالغ عاقل (قوله وما لو طرحه صبي أو مجنون) أي أو جمية كما شمله كلامه (قوله جهو بها) أي فإنه لا يضر خرمها وما لم يعلم ان الكلام في التراب الطاهر وأما النجس فسيأتي (قوله وسواء كان قليلاً) أي الشمس (قوله كافي الحياة) أي وهو في حق الحى مكروه فكذلك في الميت ولو قيل بحرم في الميت ان هذا رابعه لم يبعد ويرفق بينه وبين الحى بأن الحى هو المدخل للضرر بقدره على نفسه ولا كذلك الميت فإن الاستعمال من غيره ويؤيد الفرق ما قالوه في الضرق بين إزالة دم الشهيد وخلاف فم الصائم من أن المزيل للخالوف هو الصائم نفسه بخلاف دم الشهيد فإن المزيل غيره وبموا عليه أنه لو سوكه غيره بغير اذنه

(أو يتراب طرح في الاظهر) لموافقته للماء في الطهورية ولأن تغيره به مجرد كدورة وهي لا تسلب الطهورية ولأن الامر عجز الماء به في النجاسة المغلظة ينافي سلب الطهورية به والسدر أحر به في تطهير الميت للتنظيف لا للتطهير ويؤخذ من العلة الثانية أنه لا يضر التراب المستعمل وهو المعتقد كما أفاده الأول الدرجة الله تعالى بناء على أن كل منهما علة مسببة متتلة والاصل عدم التركيب والحكم يبقى ما بقيت علتاه وان اتقى غيرهما خلافاً لما بحثه الشيخ في ذلك نعم أن كثر تغيره به بحيث صار يسمى طيناً سلب الطهورية ومقابل الاظهر أنه يضر تغيره بما يستغنى عنه وقطع المصنف التراب عن أمثلة المجاور وأعاد الباء مع التراب وعطف بالواو ليفيد أنه مخالط والمجاور ما يميز في رأى العين والمخالط ما لا يميز وقيل ان الاول ما يمكن فصله والثاني ما لا يمكن وقيل المتبع العرف واعلم ان التراب يكون مخالطاً على الاصح لكونه لا يميز في رأى العين مادام التغير به موجود مع كدورته ومجاوراً على مقابله وهو الثاني لأنه يمكن فصله بعد رسوبه ويمكن حمل كلام من أطلق كونه مخالطاً ومجاوراً على هاتين الحالتين وشمل كلامه ما لو طرح بالقصد وما لو طرحه صبي أو مجنون واحتزبه عن التراب الذى مع الماء فإنه لا يضر بزماً وكذا ما ألقته الریح به يوم العدم امكان الاحتراز عنه (وبكره) تنزيهاً (الشمس) أي ما سخنته الشمس كما قاله الشارح رد على من قال ان حقه ان يعبر بشمس وسواء كان قليلاً أم كثيراً ولو ما أعادها كان أو غيره لا طراد العلة في الجميع بل الدهن أو لى لسنسدة سربانه في البدن سواء الشمس بنفسه أم لا لكن بشرط أن يستعمله في البدن في طهارة أو غيرها كما كل وشرب سواء كان استعماله لى أم ميت وان آمن منه على غاسله أو من ارتأى بدنه أو من اسرع فساداً اذ في استعمال ذلك فيه اهانته وهو محذور كما في الحياة ولا فرق في ذلك بين البرص وغيره ومن عمه البرص وغيره لخوف زيادته أو شدته فمكة لما روى ألعائشة رضى الله تعالى عنها سخطت ماء في الشمس للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تغلى يا حبراء فإنه يورث البرص وهذا وان كان ضعيفاً لكنه يتأيد بما روى عن عمر رضى الله عنه أنه كان يكره الاغتسال به وقال انه يورث البرص كما روى الشافعى ودعوى من قال انه لم يثبت فيه عن الأطباء شي ترد بأنهم شاهدة في لا يحسن به رد قول الشافعى ويكفي في انبائه حبر عمر الذى هو أعرف بالطب من غيره وضابط الشمس ان تؤثر فيه السخونة بحيث تنفصل من الأثناء أجزاء مهمة تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لاخرى بسببها وان تنفصل في البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك وشمل ذلك ما لو كان الماء مغطى حيث أثرت الشمس فيه التأثير الماروان

كان

(قوله ألعائشة رضى الله

حرم وان الشهيد لو زال دمه بنفسه قبل موته لم يحرم وان قطع جمونه (قوله ألعائشة رضى الله تعالى عنها سخطت ماء) لم يقيد بكونه في اناء من طيب فلا حذبه بقضى الكراهة وان كان مسخاً في خرف أو حش أو غيرها الا ان يقال يستنبط من النص معنى يخصه وذلك انه حيث قال صلى الله عليه وسلم فإنه يورث البرص أشعر ان الكلام في المنطبع (قوله يا حبراء) هو بالماء والته غير (قوله وان كان ضعيفاً) قيل وكذا كل حديث فيه باجبراع قوله لا مجرد انتقاله من حالة لاخرى خلافاً للخطيب على أبي شيعة (قوله الاكتفاء بذلك) اسم الإشارة راجع لقوله مجرد انتقاله

الاقوال الاتية فما قالوه فيها مصادقات أو غايات للاسنان (قوله ولا يكتب عليهم الهم) أي وان همموا لانهم اذا همموا انما يكتب عليهم التهميم المسمى بالعزم الذي هو رتبة فوق الهم وانما يكتب عليهم الهم اذا انصل بالفعل كما صرح به عبارة جمع الجوامع خلافا لما وقع لشبختا في حاشيته (قوله أي العطاء) كذا في نسخ وفسر هاشبختا في حاشيته بالعطاء أي لان العطاء هو الشيء المعطى والقصد وصف الله تعالى بكثرة الاسداء والعطاء فالله سبحانه وتعالى كثير البذل والعطاء لا ينقطع اعطاؤه

(قوله لسدة تأثيره فيه) ولم ينظروا الى ان المغطى نخس فيه الاجزاء لسمية فكان أولى بالكراهة كما قبل بكراهة المكهور من النعم ونحوه بل قيل بحرمة كانه لان زيادة التأثير للشمس يتوهم الضرر معها أكثر (قوله في منطبع) أي مطرق أي من شأنه ذلك وان لم يطرق بالفعل (قوله بين أن يصدأ أولا) أي ولا يكره في الذهب والفضة وان صدأ او يكره في غيرها ولا يقال ان الصدأ في غيرها مانع من وصول الزهومة الى الماء (قوله وأن يكون بقطر) ٤٧ ولو خاف البلد قطره فالعبرة بالبلد

فيكره الشمس بحوران  
دون الطائف (قوله وأن  
يكون وقتها) أي في الصيف  
(قوله فلو برد) من باب سهل  
اه مختار وعبرة المصباح  
برد التي برودة مثل سهل  
سهولة اذا سكنت حرارته  
وأما بردا من باب قتل  
فيستعمل لازما ومتعديا  
يقال برد الماء وبردته فهو  
بارد ومبرد ثم قال وبردته  
بالتنقيص مبالغة (قوله  
زالت الكراهة) أي ولو  
سخن بالنار بعد قال ابن  
قاسم علي ابن حجر وبقي ما لو  
برد ثم شمس أيضا في اناء  
غير منطبع فهل تعود  
الكراهة لانها انما زالت  
لفقد الحرارة وقد وجدت  
أولا تعود كما اقتضاه  
كلامهم فيه نظر وقد  
يوجه اطلاقهم باحتمال  
ان التبريد أزال الزهومة

كان المكشوف أشد كراهة لسدة تأثيره فيه ويشترط أن يكون في منطبع كحديث ونحوه  
ليخرج به غيره كالخرف والخشب والجلود والحياض الا ان يكون المنطبع من ذهب أو فضة  
لصفاء جوهرهما فلا ينقل منهما شيء ولا فرق فيما وفي المنطبع من غيرهما ان يصدأ أولا  
وأما الممقوة بأحدهما فلا وجه فيه أن يقال ان كثير القوي به بحيث يمنع انفصال شيء من أصل  
الاناء لم يكره والا كره حيث انفصل منه شيء يؤثر ويجري ذلك في الاناء المغشوش وأن يكون  
بقطر جار ليخرج البارد كالسالم والمتدل كصبر لآثار الشمس فيها ضعيف فلا يتوقع المخذور  
وان يكون وقتها ليخرج بذلك غيره وان بقي على حرارته فلو برد زالت الكراهة وهي شرعية  
لا ارشادية وفائدة ذلك الثواب ولهذا قال السبكي التحقيق ان فاعل الارشاد لمجرد غرضه  
لا يثاب ولمجرد الامتثال يثاب وله ما يثاب ثوابا أنقص من ثواب من محض قصد الامتثال ولا  
يكره استعماله في أرض أو آنية أو ثوب أو طعام جامد كخبز يجن به لان الاجزاء السمية تستهلك  
في الجامد ولا يخشى منها ضرر بخلافها في المائع وان طبخ بالنار فانه يكره ويؤخذ من ذلك أن  
الماء المشمس اذا سخن بالنار لا تزول الكراهة وهو كذلك كما اعتمدته الادرجه الله تعالى اد  
لا يخفى في أن نار الطبخ أشد من نار التسخين فاذا لم تزل نار الطبخ الكراهة فلا تزيلها نار  
التسخين بطريق الاولى ويجعل قولهم انه لا يكره المسخن بالنار على الابتداء وعلم من ذلك عدم  
كراهة ما سخن بالنار ولو بخماسة مغلظة وان قال بعضهم فيه وقفة لعدم نبوت نبي عنه  
ولذهب الزهومة لقوة تأثيره لا يقال ان احتلاط ذلك في الطعام المائع تفرقت به أجزاء  
السمية بأجزائه فلا تقدر النار حينئذ على دفعه بخلاف مجرد الماء لا تتمع ذلك اذ شدته غلبانه  
تقتضي اخراجه ولم يراع ذلك فيه ولا يكره ان عدم غيره فيجب شراؤه حينئذ ان ضاق الوقت  
وهو محتاج للطهارة ولا يجوز له التيمم مع وجوده لقدرته على طاهر يقي وترتب الضرر على  
استعماله غير متحقق ولا مظنون الا في جنسه على ندور بخلاف السم فان ضرره محقق نعم لو  
غلب على ظنه أن هذا الشمس يضره بقول طبيب عدل الرواية أو بمعرفة نفسه بقياس ما ذكره  
في التيمم لخوف مرض أو برد أنه يحرم استعماله ويجوز له التيمم والافضل ترك التطهر بالماء

أو أزال تأثيرها أو أصفه وان وجدت الحرارة وبأن الكراهة لا تنبت الا بسببها وقد زالت بالتبريد ولم يوجد به سببها وهو  
الشمس بشرطه وباحتمال أن الحرارة المؤثرة مشروطة بمشروطها بواسطة الاناء المنطبع خصوصية فيه فليتامل انتهى  
(أقول) والاقرب عدم زوال الكراهة لان الزهومة باقية فيه وانما خدعت بالتبريد فاذا سخن أثرت تلك الزهومة الخاملة  
(قوله اذا سخن بالنار) أي حال حرارته ما هي أنه اذا برد زالت الكراهة (قوله وان قال بعضهم) مراده شيخ الاسلام في شرح  
الروض وقوله لعدم علمه لقوله عدم كراهة ما سخن الخ وقوله فيه وقفة أي افحش أمر النجاسة المغلظة (قوله فيجب شراؤه) فان  
لم يجده ولم يصدق لا يجب شراؤه وسأني ان الافضل عدم استعماله الا ان يتقن الخ (قوله أو بمعرفة نفسه) أي بسبب الطب  
لا بالتجارب (قوله ويجوز له التيمم) أي بل يجب انتهى ابن قاسم ولا يناقيه تعبير الشارح بالجواز لكونه جواز بعد منع فيصدق

ثبت ويعطى القليل والكثير وليس القصد أنه إذا أعطى لا يعطى الا كثير الصادق بالا عطاء مرة واحدة لانه خلاف الواقع  
 أنه في نسخ أي الاعطاء ثم لا بد من تقييد الجواب بأنه اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي كما فسر وبه (قوله أو خبر صحيح) أي أو حسن كما  
 الشهاب ابن حجر في شرح الاربعين (قوله بمعنى انعام) لم يبقه على ظاهره لم يبقه من ايها ان سبب عدم حصرها جمعها فينا في  
 صرحوا وان تمدوا نعمت الله المقتضى انتفاء الاحصاء عن كل فرد فمن النعم أي باعتبار المتعلقات فالحل على الانعام وان أو هم ان  
 عدم الاحصاء فيه جميعته أيضا الا انه ليس فيه منافاة صريحة لانه وهذا ما أشار اليه الشهاب ابن حجر ووجهه شيخنا في حاشيته

بالحوب (قوله أو كان مما يدركه البرص) أي كالخليل البلق (قوله لانهما الاسباغ) أي كماله فان ما يمنع أصل الاسباغ لا يصح  
 الطهارة به لعدم تعميم العضو بالماء ثم قضية تعليله عنه الاسباغ اختصاص الكراهة بالوضوء والغسل وليس مراد ابل يكره  
 استعماله في البدن مطلقا لخوف الضرر انتهى كذا نقل عن ابن قاسم على المنهج ثم رأيت عبارة نصها قوله لانه الاسباغ فضينه  
 اختصاص الكراهة بالطهارة لكن علاها في شرح المذهب بخوف الضرر وقضية الكراهة في البدن مطلقا فلينظر انتهى  
 (قوله وماء بئر رهوت) محركة وبالمضم أي للباء انتهى قاموس وعبارة مرصدا للاطلاع بضم الماء وسكون الواو وتاء فوقها  
 نقطة وان وادبا لمن قيل هو بقرب حضر موت ٤٨ جاء أن فيه أرواح الكفار وقيل بئر بحضر موت وقيل هو اسم البلد الذي

فيه البئر راجعاً منتهى  
 فظيمة جدا انتهى (قوله  
 وماء أرض بابل) اسم  
 موضع بالعراق ينسب اليه  
 السكر والخمر قال الانخفش  
 لا يصرف لتأنيده وتعريفه  
 وكونه أكثر من ثلاثة أحرف  
 انتهى مختار (قوله وماء بئر  
 ذروان) بفتح الذال المجعة  
 وسكون الزاء ويقال فيها  
 أيضا أروان بفتح الهمزة  
 وسكون الراء انتهى مرصدا  
 الاطلاع في أسماء الامكنة  
 والبقاع ثم رأيت في  
 القاموس مانصه بئر ذروان

المشمس ان تنقن غيره آخر الوقت ولو استعمله في حيوان غير آدمي فان لحق الآدمي منه ضرر  
 أو كان مما يدركه البرص كرهه والافلاو يكره شديد الحرارة والبرودة لانهما الاسباغ وكل ماء  
 غضب على أهله والوجه كراهة ترابها أيضا وحينئذ فالياه المكرهه ثمانية الشمس وشديد  
 الحرارة وشديد البرودة وماء ديار نمود الابتر الناقه وماء ديار قوم لوط وماء بئر رهوت وماء أرض  
 بابل وماء بئر ذروان (والمستعمل في فرض الطهارة) عن الحديث كالغسلة الاولى ولومن طهر  
 صاحب ضرورة طاهر غير مطهر ككسب أسيا في لانه صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم  
 احتاجوا في مواطن من أسفارهم الكثيرة الى الماء ولم يجمعوا المستعمل لاستعماله مرة  
 أخرى فان قيل ولم يجمعوا المستعمل في النفل فلم يمت بطهوريته قلنا الظاهر انهم في مثل تلك  
 الحالة يقتصرون على فرض الطهارة بالماء فان قلت طهور في الآية السابقة بوزن فقول  
 فيقتضي تكرار الطهارة بالماء قلنا فقول يأتي اسماء لالة كسكور لما يتسحر به فيجوز ان  
 يكون طهور كذلك ولو سلم اقتضاؤه التكرار فالمراد به جمع ما بين الادلة ثبوت ذلك لغسل الماء أو  
 في المحل الذي مر عليه فانه يطهر كل جزء منه ولانه لما زال المنع من نحو الصلاة انتقل ذلك المنع  
 اليه كما ان الغسالة لما أثرت في المحل تأثرت فسقوط طهوريته معال بازالت المنع لا بتأدي  
 مطلق العبادة ومراده بالفرض ما لا بد منه ثم تاركه أم لا فمثل وضوء الصبي ولو غسب بميزان

بالدنية أو هو ذروان بسكون الزاء وقيل بخر بكة أصح انتهى (قوله في مواطن من أسفارهم) أي القليلة وصاه  
 الماء كما هو معلوم لا يقال انما لم يجمعوه لغرض آخر لعدم تسكينهم تحصيل الماء قبل دخول الوقت لا نقول محافظة الصحابة  
 على فعل العبادة على الوجه الاكمل يوجب في العادة أنهم يحصلونه متى قدر واعليه ويدخرونه الى وقت الحاجة (قوله يقتصرون  
 على فرض الطهارة) عبارة ابن قاسم على المنهج نعم لقائل ان يقول كالم يجمعوا ماء المرة الاولى لم يجمعوا ما بعدهما من الثانية والثالثة  
 فان دل عدم الجمع على عدم طهوريته في الاولى فليدل عليه أيضا في ما بعدهما والاولى لم يثبت المطالب أيضا وهي واقعة حال فعلية  
 ويجاب بأن عدم الجمع دال على ما ذكر لكتهم استنبطوا معنى خصص الحكم بالاولى وهو انتقال المنع اليها وانما لم يجمعوا ما بعدهما  
 لاختلافه غالباً على الاولى فكان الجمع مظنة المحذور من اختلاط طهوره بغيره الذي قد يؤثر فيه وبأن الاحتمال الذي في  
 غاية البعد لا يؤثر في وقائع الاحوال (قوله لما أثرت في المحل الخ) هذا من تشبيه المعقول بالمحسوس أي كان الغسالة المستعملة  
 في غسل المستعذرات الحسية الطاهرة تتغير عادة كذلك المستعملة في إزالة المنع الذي هو مستعذر معنوي فليس المراد  
 بالغسالة في هذا التشبيه الغسالة المستعملة في إزالة النجس أو الحدث حتى يلزم قياس الشيء على نفسه فسقط ما للشيوخ عبرة  
 رجه الله (قوله مطلق العبادة) أي حتى يكون المستعمل في نفل الطهارة غير طهور (قوله فمثل وضوء الصبي) اذا وضأه وليه



بغير هذا فراجعهم (قوله إذا لام فيها الاستغراق) أي وهي إذا دخلت على الجمع أبطلت منه معنى الجمية وصيرت أفراداً أحاداً على الصحيح (قوله منامته) أي تفضلاً ولو عبر به لكان أولى على أنه لا حاجة إليه لأن نعم الله كلها كذلك وعبارة التهنئة مع المتن المتن من المنية وهي النعمة مطلقاً أو بقيد كونها ثقيلة مبتدأة من غير مقابل يوجبها فعمه تعالى من محض فضله إلى آخر ما ذكره (قوله أذهب بضم اللام الخ) جواب عن سؤال مقدر كأن قال: كيف فسرته بالأقدار إلى آخره مع أن معناه في وهل له أن يصلي بهذا الوضوء إذا بلغ أم لا فيه نظر والقرب الثاني لأنه انما اعتد بوضوءه وليس له ضرورة وفذرت ونظير ذلك ما قيل في زوج الجنونة إذا غسلها بعد انقطاع دم الحيض من أنهما إذا أقافت ليس لها أن تصلي بذلك الطهر أما المميز إذا توضأ بنفسه ثم بلغ فله أن يصلي به (قوله لا يعتد وجوب النية) أي وإن لم ينبو كما يحكيه النووي انتهى شرح البهجة الكبير (قوله أو كتابية) ليس بقيد فوضوء المجوسية مثلها وشمل التعبير بالكتابية الذميمة والحرية (قوله ليحبل وطؤها) ولو كان الوطء زناً أو الحليل كافراً (قوله لأنه مستعمل) تعاديل لقوله قيل ونقلها (قوله طهروا لأنه الخ) ٤٩ والحاصل أن في الفرض قولين قديماً

أوجد يد أو في النفل بناء على الجديد في الفرض وجهين أحدهما أنه طهروا (قوله كما قدمناه) أي في قوله ويلزمه تكميل الماء الناقص الخ (قوله ما دامت الحاجة) أي ودوامها بأن لا ينفصل الماء عن شيء منه إلى ما لا يغلب فيه التقاذف لا بمجرد ارتفاع حدثه كما يعلم من التفريع (قوله قيل أن يخرج منه رأسه) أي أو بعض عضو من أعضاء وضوئه (قوله وحكم اتعالم باقي الأول ماهر) أي فله ذلك وقوله ماهر أي من قوله بالانغماس الخ (قوله ولو غرغ المحدث من ماء قليل الخ) فائدة فلو اغترغ بناه في يده فاقصت أي يده بالماء الذي اغترغ

وضاءه وإيه للطواف كما سيأتي ووضوء الحنفى الذي لا يعتد وجوب النية لأن فعله رفع الاعتراض عليه من الخالف وانما لم يصح اقتداؤه به إذا مس فرجه اعتباراً بآفة القادماً موم لاشتراط الرابطة في الاقتداء في الطهارات واحتياطاً في المباني وما يستعمل في غسل بدل مسح من رأس أو خف أو في غسل ميت أو كتابية أو مجنونة أو ممتعة عن حيض أو نفاس ليحصل وطؤها (قيل ونقلها) كالفسلة الثانية والثالثة والوضوء المجدد والغسل المسنون (غير طهروا في الجديد) لأنه مستعمل في طهارة فكان كما مستعمل في رفع الحدث والقديم أنه طهروا والأصح أن المستعمل في نفل الطهارة على الجديد طهروا لأنه لم يستعمل فيما لا يتم منه وسيأتي المستعمل في النجاسة في بابها (فان جمع قلتين فطهروا في الادمح) خبر القلتين الأولى وكلتيجس إذا جمع قبلنهما ولا تغيير به بل أولى وكألو كان ذلك في الابتداء ولا بدق انتفاء الاستعمال عنه ببلوغه قلتين أن يكونان من محض الماء كما قدمناه والثاني لا وفرق بأنه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال بخلاف النجس ولا يخفى أن الماء ما دام متردداً على المضو لا يحكم عليه بالاستعمال ما دامت الحاجة باقية فلو انغمس جنب أو محدث في ماء قليل ثم نوى ارتفاع حدثه عن جميع أعضائه في الأولى وفي الثانية عن أعضاء وضوئه وصار الماء مستعملاً بالنسبة إلى غيره لا إليه فيرتفع به حدث يطرأ قبل أن يخرج منه رأسه فيما يظهر أو جنب في ماء قليل ونوى قبل تمام الانغماس طهر الجزء الملاقى للماء لأنه تمام غسله بالانغماس دون الاعتراف ولو انغمس فيه جنبان ثم نوى ماعا ارتفعت جنباتهما أو مراً فالأول وصار مستعملاً بالنسبة إلى الآخر أو انغمس بعضهم ثم نوى ماعا ارتفعت عن جزأهم ما وصار مستعملاً بالنسبة إليهما أو مراً يتأفغن جزء الأول دون الآخر وحكم اتعالم باقي الأول ماهر ولو غرغ المحدث من ماء قليل باحد كفيه قبل تمام غسل وجهه لم يصبر مستعملاً وكذا قبل تمام العسلات الثلاث له أن قصدها أو بعد الأولى أن نوى الاقتصار عليها وكان نأوا بالاعتراف والاصار مستعملاً ولو غسل بماء في كفه باقى

٧ نهايه ل منه فان قصد الاعتراف أو ماقى معناه كل عهد الاناء من الماء فلا استعمال وإن لم يقصد شيئاً مطلقاً فهل يندفع الاستعمال لأن الاناء قرينة على الاعتراف دون رفع الحدث كألو أدخل يده بعد غسله الوجه الأولى من اعتداد التثليث حيث لا يصير الماء مستعملاً للقرينة اعتياد التثليث أو يصير ويفرق بأن العادة توجب عدم دخول وقت غسل اليد بخلافه هناك فإن اليد دخلت في وقت غسلها فيه نظر ويتجبه الثاني انتهى مراً ولو اختلفت عادته في التثليث بان كان تارة يثأث وأخرى لا يثأث واستويا فهو يحتاج لنية الاعتراف بعد غسله الوجه الأولى فيه نظر ويحتل عدم الاحتياج وهو المعتمد فليتأمل واعلم أنه لا بد أن تكون نية الاعتراف عند أول مماسة الماء فإن تأخرت فلا أثر لها كما هو ظاهر ولا تغترع ذكر خلاف ذلك انتهى ابن قاسم على البهجة قلت وكذا لو تقدمت ولم يستحضرها عند الاعتراف (قوله أن قصدها) أي أو أطلق على ما يفيد كلام شيخنا الزبائدي



الاصل الرفعة والرفق والادار المذكور ليس من جملة معانيه وحاصل جوابه انه انما عدل عن الاصل لاستحالة معناه في حقه تعالى (قول المصنف باللطف) الباء فيه قال الشيخ عميرة انه لا سببية اي لانها لو جعلت للتعبية يلزم عليه محذور وهو ان الادار من اوصافه تعالى فلا معنى لانعامه به وجعله منعماً به كما هو به بذلك شيخنا في حاشيته و اجاب عنه بما فيه وقفة وأقول الادار وان كان وصفه تعالى الا انه صفة فعل فهو حادث فلا مانع من انعامه به فتأمل (قوله ويط في علي ما يبر به الشخص) بضم أول يبر وفتح ثانيه مبني للمجهول والضمير في يط في يعود الى اللطف بالفتح الاقرب مذكور خ لا قال في حاشية شيخنا وعبارة الصحاح ألطفه بكذا أي بره والاسم اللطف بالتحريك يقال جاءتنا لطفة من فلان أي هدية وشيخنا فهم أن الضمير راجع الى اللطف بالضم وعليه فيقرأ يبر بفتح أوله بمعنى يصير به باراً ولا يخفى ما فيه مع ما تقرر (قوله أي الهراية) عقب قول

(قوله لا غيره أجزأه) أي فصوره المسئلة انه ادخل احدى يديه كما هو الفرض اما لو ادخلهما معا فليس له ان يغسل بماء فيهما باقى احدهما ولا باقية ما وذلك لرفع الماء حدث الكفين فتي غسل في احدهما فقد انفصل ما غسل به عن الاخرى وذلك يصير به مستملا ومنه يعلم وضوح ما ذكره ابن قاسم في شرحه على أبي شجاع من انه يشترط لصحة الوضوء من الخفيفة المعروفة نية الاعتراف بعد غسل الوجه بان يقصد ان اليد اليسرى معينة لليمنى في أخذ الماء فان لم ينو ذلك ارتفع حدث الكفين معا فليس له ان يغسل به ساعد احدهما ثم يصبه ثم يأخذ غيره لغسل الساعد لكن نقل عن افتاء الرمي ما يخالفه وان اليدين كالعضو الواحد في الكفين اذا غسل به الساعد لا يعد منفصلا عن العضو وفيه نظر لا يخفى ومثل الخفيفة الوضوء بالصبي من ابريق أو نحوه (قوله ولا يشترط لنية الاعتراف نفي رفع الحدث) يؤخذ منه انه لو نوى الاعتراف ورفع الحدث ضرر به صرح ابن قاسم على شرح البهجة (قوله نفي رفع الحدث) ٥٠ أي بأن يقول نويت الاعتراف دون رفع الحدث بل يكفي مجرد نية لان

يده لا غيره أجزأه ولا يشترط لنية الاعتراف نفي رفع الحدث (ولا تنجس قلنا الماء بقاءه نجس) لحدث اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث أي يدفع النجاسة كما يقال فلان لا يحمل الظلم أي يدفعه عن نفسه وشمل ذلك ما لو شك في كثرته عملا باصل الطهارة ولا ناشككا في نجاسة منجسة ولا يلزم من حصول النجاسة التنجيس سواء أ كان ذلك ابتداء أم جمع شيئا فشيئا وشك في وصوله لهما كالوشك المأموم هل تقدم على امامه أم لا فانه لا تبطل صلاته ولو جاء من قدماه عملا بالاصل أيضا وبعتبر في القلتين قوة الترادف لو كان الماء في حفرتين في كل حفرة قلعة وبينهما اتصال من نهر ص غير عميق فوقع في احدى الحفرتين نجاسة قال الامام فقلت أرى ان ما في الحفرة الاخرى دافع للنجاسة واقتضى اطلاق المصنف النجاسة انه لا فرق بين كونها جامدة أو مائعة وهو كذلك ولا يجب التبعاد عن حال الاعتراف من الماء بقدر قلتين على الصحيح بل له ان يغترف من حيث شاء حتى من أقرب موضع الى النجاسة (فان غيره) أي النجس الملاقى (فنجس)

ممنها قصد اخراج الماء من الاناء ليرفع به الحدث خارج (قوله ولا تنجس قلنا الماء الخ) أي الخالص اما ما دونهم او كل بطاهر كما ورد وفرض غير مغير فيجوز استعماله في الطهارة ولكنه نجس بمجرد وصول النجاسة اليه فحكمه في التنجيس حكم القليل (قوله لم يحمل الخبث) عبارة

المنهج خبثا بدون آل انتهى وفي المحلى أيضا الخبث انتهى (قوله وشمل ذلك) لعل وجه السمول ان المراد بالاجماع ولا تنجس قلنا الماء ولو احتمالا (قوله ولا ناشككا في نجاسة منجسة) أي في كون النجاسة منجسة فالنجاسة محققة وكونها منجسة مشكوك فيه (قوله من نهر صغير غير عميق) وضابط غير العميق ان يكون بحيث لو حرك ما في احدى الحفرتين لا يتحرك ما في الاخرى ومنه يعلم حكم حياض الاحليه اذا وقع في واحد منها نجاسة فانه ان كان لو حرك واحد منها تحرك مجاوره وهكذا الى الآخر لا يحكم بالتنجيس على ما وقعت فيه النجاسة ولا على غيره والا حكم بنجاسة الجميع وصرح بذلك قول ابن قاسم على ابن حجر وجهما الله الوجه ان يقال بالا كغناء بتحريك كل ملاصق بتحريك ملاصقه وان لم يتحرك بتحريك غيره اذ ابلغ المجموع قلتين انتهى (أقول) وينبغي الا كغناء بتحريك ولو كان غير عنيف وان خالف عميرة في حواشي شرح البهجة فراجعه وعبارته قوله بحيث يتحرك ما في كل تحريك الاخر تحركا عنيفا الخ هل يتعلق قوله عنيفا بقوله يتحرك أو بقوله يتحرك الاخر وينبغي اعتباره فيه ما انتهى (قوله دافع للنجاسة) أي النجاسة ما وقعت فيه وقوة هذا الكلام تقتضي بقاء الحفرة الثانية على طهارتها وقد بشكل بان ما في النهر الذي بينهما متصل بحفرة النجس فينجس منه لقلته وبما في الحفرة الاخرى فينجسه لقلته فراجعهم ثم رأيت ابن حجر صرح بنجاسة كل منهما انتهى (قوله من أقرب موضع الى النجاسة) قال الشيخ عميرة وعليه فلو فرض ان الماء قلعة لا فقط فعلى الاول لا يجوز الاعتراف به وعلى الثاني يجوز وان كان الباقي نجس بالانفصال وقيل لا قاله الرافعي انتهى

المصنف الارشاد هي بمعنى الاتصال الى الطاعة الذي هو أحد معنيها بدليل قوله مصدر أرشده بمعنى وفقه وهداه وانما صمغ ذلك حتى لا يشترك مع قول المصنف الا في الهادي الى الرشاد الاى هو بمعنى الدلالة المانحة الثانية للهداية وبهذا التقرير يظهر حسن ماسلكه الشيخ على ما قرره الشهاب ابن حجر هنا (قوله والرابع أن يكشف الخ) لا يظهر ترتيب هذا على ما قبله لانه قسم

(قوله ولا فرق بين الحسى والتقديرى) زاد ابن حجر ثم ان وافقه في الصفات الثلاث قدرناه مخالفاً أشد فيها ككون الخبر وريح المسك وطعم الخل أو في صفة قدرناه مخالفاً فقط انتهى وبه جزم الزيدى نقلا عنه وبقي ما لو لم يكن له صفة أصلاً كبول لالون له ولا طعم ولا ريح فهل تعرض الصفات الثلاث كافي الطاهر أو تعرض صفة واحدة ويكتفى بها فيه نظراً والقرب الأول وقوله كما مر أى في قوله بعد قول المصنف فالمتغير يستغنى الخ فلو كان الخليط نجساً في ماء كثيراً اعتبر به أشد الصفات الخ (قوله غير انه هنا يكتفى بادنى الخ) أى في التفسير بالنجس وهناك أى في المتغير بالطاهر (قوله على تحقق كونها من البول) أى كأن كانت برائحة البول أو طعمه أو لونه (قوله وهبوب ريح) أى أو سمس (قوله والعلية ان القليل لا يطهر) هى قوله (زوال سبب النجاسة) (قوله ويحتمل أن يطهر بذلك) سياً في كلامه بعد قول المصنف فلا تنجس ماؤها الجزم ببقاء النجاسة (قوله فلا حاجة الى الفرق) مراده الرد على ابن حجر حيث فرق بينهما وهو مسلم كما ذكر من حيث الراجح وابن حجر انما قصد الفرق على الضعيف القائل بعدم عود الطاهرة بزوال المتغير بنفسه على القول بالنجاسة كما يصرح به ٥١ قوله عند القائل به فلم يوارد على محل

واحد (قوله فنجس) أى من الآت عليه فلوزال تغيره فظهر منه جمع ثم عاد تغيره لم تجب عليهم إعادة الصلاة التي فعلوها ولم يحكم بنجاسة أيديهم ولا نياهم لانه بزوال التغير حكم بطهوريته والتغير الثاني يجوز انه بنجاسة تحلت منه بعدوهى لا تضر فيما مضى ثم رأيت في شرح العباب للشارح ما نصه ولو زال التغير بالنجاسة من

بالاجماع سواء كان التغير قليلاً أم كثيراً وسواء الخالط والمجاور ولا فرق بين الحسى والتقديرى كما مر غير انه هنا يكتفى بادنى تغير وهناك لا بد من فحشه ولو تغير بعضه فقط فالمتغير نجس وأما الباقي فان كان كثيراً لم ينجس والآن نجس وبال في البحر مثلاً فان تفتت منه رغوته فهي طاهرة كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى لانها بعض الماء الكثير خلافاً لما في العباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول وان طرحت في البحر بعرة مثلاً فوقعت منه قطرة سبب سقوطها على شئ لم تنجس (فان زال تغيره) الحسى أو التقديرى (بنفسه) لابعين كطول مكث وهبوب ريح (أو سماء) ولو نجس از يد عليه أو نبع منه أو نقص منه والباقي بعده كثير (طهر) (زوال سبب النجاسة) فعد كما كان عليه قبل وأفهم كلامه والعلية ان القليل لا يطهر بانتفاء تغيره وهو ظاهر ويحتمل أن يطهر بذلك فيما اذا كان تغيره بحيث لا يسيل دمه أو نحوه مما يعنى عنه وما تقر من طهارته بزوال التغير بنفسه هو نظير المرح في الجلالة اذا زال تغيره بمرور الزمان كما سياتى فلا حاجة الى الفرق ولو زال التغير ثم عاد فان كانت النجاسة جامدة وهى فيه فنجس وان كانت مائعة أو جامدة وقد أزيلت قبل التغير الثاني لم ينجس وطهر بفتح الهاء وضهما

الماء الكثير ثم دال به والنجاسة أى والحال ان تلك النجاسة جامدة باقية فيه حتى عاد المتغير فهو نجس أى باقى على نجاسته لان بقاءه فيه مع جوده دليل على ان التغير الثاني منها انتهى وظاهره انه لا نظر الى طول زمن انتفاء التغير بعد زواله وقصره وقد يتوقف فيه بانه بزوال التغير حكم بطهورية الماء فاشبه ذلك ما لو مات حيوان في الماء ومضت مدة لم يتغير فيها الماء بعد موت الحيوان فيه ثم تغير بعد فهو باقى على طهوريته الى التغير كما صرحوا به بقاء الجامد في الماء بعد زوال تغيره لا يزيد على بقاء الميتة فيه مدة بلا تغير وفي شرح الشيخ حمدان ولو زال تغير الماء الكثير بالنجاسة وعاد عاد تنجسه بعد تغيره والحالة ان النجس الجامد باقى فيه حالة للتغير الثاني عليه انتهى وهو صريح في ان التغير العائد غير التغير الاول وانما نشأ من تحلل حصل في النجاسة بعد طهارة الماء فلا أثر لبقاء النجاسة في الطهارة مادام الماء صافياً من التغير (قوله لم ينجس) ومنه يعلم انه لو تحقق التغير وشك في سببه لم يضر كما يقع في الفساق وفي ابن حجر ما حاصله التردد فيما لو زال بخور ريح متنجس بالنسل ثم عاد (أقول) ومحله كما هو ظاهر حيث أمكن وجود سبب آخر يحال عليه عود الصفة فان لم يوجد حكم ببقاء نجاسته حيث تتغير ولا يعلم بسبب تغيرها وظاهره وان لم يوجد سبب محال عليه التغير الثاني ويصرح به قول ابن حجر ولو عاد التغير لم يضر أى وان لم يحتمل انه يترشح نجس آخر كما شمله اطلاقهم انتهى (قوله وطهر بفتح الهاء وضهما) طاهره استواء اللغتين في كل ما قامت به الطهارة بدنا كان أو ثوباً وفي المصباح طهر الشيء ما يلى قتل وقرب طهارة والاسم الطهر وهو الانتقاء من الدنس والنجس ثم قال وقد ظهرت من الحيض من باب قتل وفي لغة قليلة من باب قرب وتطهرت اغتسلت انتهى فيصل ما هما على ما لو أسند الفعل الى

برأيه وانما يظهر ترتيبه على الاول فلهل قوله مترتبة أى فى الجملة قول المصنف من لطف به (أى أراد به الخبير كما قاله المحقق الجلال المحلى أخذ من الخبر الآتى وبه يندفع ما يقال للطف مسأول التوفيق ماصداً أو ومفهوماً فيرجع كلام المصنف الى تصيل الحاصل (قوله) عقب قول المصنف واختاره تبع فيه المحقق المحلى لكن المحقق المذكور قدم له مرجعاً هو لفظ

الغوب ونحوه فقبل طهراً شوب أو المكان ليكونا متساويين (قوله بالشك الآتى) أى فى قوله للشك فى ان التغيير زال الخ (قوله تغيير ريحه) هو بالرفع فاعل زال (قوله ولونه) أو بمعنى أو واستعماله فى هذا المعنى مجاز (قوله حال كدورته) كان الاولى ان يقول حال فلهو رريح المسك أو لون الزعفران أو طعم الخل لان الكدورة لا تشمل غير اللون الا ان يقال أراد بالكدورة مطلق التغيير (قوله لما تقدم) أى فى قوله للشك فى ان التغيير الخ (قوله كتراب المقابر) ومثله رغيص أصابه رطبانحو زبل وعبرة ابن حجر وبحت القمولى ٥٢ نجاسة جميع رغيص أصابه كثيرة أى كثير دخان النجاسة لوطوبته مر دود بأنه جامد

والفتح أفصح (أو) زال أى ظاهره فلا ينافى التعليل بالشك الآتى فلا اعتراض على المصنف فى العطف المقتضى انتقيد الزوال الذى ذكرته تغيير ريحه (عسك) لونه بسبب (زعفران) أو طعمه بخل مثلاً (ولا) يظهر حال كدورته فلا تدهود طهوريته بل هو باقى على نجاسته للشك فى ان التغيير زال أو استبرأ الظاهر الاستتار وكذا تراب وجص فى الاظهر لما تقدم فان صفي ولم يبق به تغيير طهور ويحكم بطهورة التراب أيضاً والحاصل انه اذا صفي الماء ولم يبق فيه تسكدر يحصل به شك فى زوال التغيير طهر كل من الماء والتراب سواء كان الباقي عمارسب فيه التراب قلتين أم لا نعم ان كان عين التراب نجاسة لا يمكن تطهيرها كتراب المقابر المنبوشة اد نجاسته مستحكة فلا يظهر أبداً لان التراب حينئذ كنجاسة جامدة فان بقيت كثرة الماء لم يتنجس والاتنجس وغير التراب مثله فى ذلك ومحل ما تقر اذا احتمل ستر التغيير بما طرأ كأن زالت الرائحة بطرح المسك أو الطعم بطرح الخل أو اللون بطرح الزعفران فلو تغير رريح ماء وطعمه بنجس فالق زعفران أو لونه وطعمه فالق مسك فزال تغييره طهور وقس على ذلك لان الزعفران لا يستر الريح والمسك لا يستر اللون فعلم ان الكلام اذا فرض انتفاء الريح والطعم عن شئ قطعاً كعود مثلاً أو لم يظهر فيه رريح الزعفران ولا طعمه ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك فى متغير الريح فزال ريحه ولم تظهر فيه رائحة المسك انه يطهر ولا بعده فيه لعدم الاستتار وحاصل ذلك ان شرط اناطة الحكم بالشك فى زوال التغيير أو استتاره حتى يحكم ببقاء النجاسة تغليباً لاحتمال الاستتار انه لا بد من احتمال احوال زوال التغيير على الواقع فى الماء من مخالط أو مجاور حيث احتمل حالته على استتاره بالواقع فان نجاسة باقية لكونه لم ينفق زوال التغيير المقتضى للنجاسة بل يحتمل زواله واستتاره والاصل بقاؤها وحيث لم يحتمل ذلك فهى زائلة فيحكم

فلا يتنجس الا مما سبه فقط ولا يطهره الماء انتهى رجه الله أى لان الدخان أجزاء نفسه لها النار واذا انصلت بالريغ صار ظاهره كتراب المقابر المنبوشة وهو لا يظهر بالغسل لاختلاطه بعين النجاسة وخرج بالتراب غيره كالصفت والقطن فانه يطهر بالغسل ولا ينافى هذا قول الشارح بهد وغير التراب مثله لان المراد بغير التراب ما يستر النجاسة من المسك والخل ونحوهما (قوله فزال تغييره طهر) أى حيث لم يكن للزعفران طعم ولا

بطهارته

للمسك لون يستر النجاسة كما يؤخذ من قول ابن حجر ويؤخذ منه ان زوال الريح

والطعم بنحو زعفران لا طعم له ولا ريح والطعم واللون بنحو مسك واللون والريح بنحو خل لا لون له ولا ريح يقتضى عود الطهارة وهو متجه وفاقا لجمع من الشراح لانه لا يشك فى الاستتار حينئذ ولا يشك كل هذا بايجاب بنحو صابون توقفت عليه ازالة النجس مع احتمال ستره لريحه لانه من شأن ذلك انه مزيل لاساتر بخلاف هذا انتهى بحر وفهرجه الله (قوله) فعلم ان الكلام الخ يؤخذ منه رد كلام من قال كالقفل ان المجاور لا يضر فى عود الطهارة حيث أطلق فيه (قوله أو مجاور) قد يخالفه ما نقله شيخنا الزيدى عن فتاوى القفال حيث قال لو زال التغيير بمجاورة عاد طهورا كافى فتاوى القفال ويدل له التمسك بالمخالط انتهى بحر وفه لا يقال يمكن جعله فى فتاوى القفال على ما دل لم يظهر للمجاورة ريح لا نطقول المخالط حكمه كذلك فلو وقع به مسك لم تظهر له رائحة قلنا يعود الطهارة فليتمأمل وقضية قوله على الواقع فى الماء الخ انه لو تروح الماء بنحو مسك على الشط لم يمنع من زوال النجاسة وينبغى ان لا يكون مراد الان طهور الرائحة فى الماء يستر رائحة النجاسة ولا فرق مع وجود الساتر بين كونه فى الماء وكونه خارجاً عنه هذا وفى ابن عبد الحق انه اذا زالت رائحة النجاسة برائحة ماء على الشط لم يحكم ببقاء النجاسة وقد علمت ان المعتمد خلافة فى المجاور فيلحق به عند الشارح الزوال رائحة ماء على الشط انذا فرق بينهما

الخبر كما قدمته عنه في التولية قبل هذه والشئ لما حذف ذلك وثبته هنا وهم ان الضمير يرجع الى الدين أو التفقه وليس له كبر فائدة (قوله واللام فيه للجنس الخ) عبارة الشهاب ابن حجر عقب قول المصنف من العبادة لفظها يصح أن يكون بيانا

(قوله وهو المسمى بالجنس) وفسره المحلى هنا بما ذكره في الجنائز بالجبر فيؤخذ من مجموع ذلك اطلاقه على كل منهما (قوله وجوزة الاخفش) أي تصرفه وقوله والكوفيون وعليه فهو مبتدأ بلا تقدير (قوله ينجس بالملاقاة) اختار كثير من أصحابنا مذهب مالك ان الماء لا ينجس مطلقا بالانغير وكان من نظره والتسهيل على الناس والا فالادلة صريحة في التفصيل كما ترى انتهى ابن حجر (قوله وان لم يتغير الماء) راجع لقول المصنف بالملاقاة (قوله أو كان الواقع مجاور الخ) عطف على مؤثرة وكان التقدير لنجاسة محلطة مؤثرة غير مفعولها أو كان الواقع مجاورا أو عني عنها في الصلاة الخ والأقرب عطفه على يتغير (قوله أو عني عنها في الصلاة) قيد به لئلا ينافي ما قدمه من أن المفعول منها ٥٣ لا ينجس بملامستها والحاصل ان ما عني عنه

هنا كالذي لا يدركه الطرف

غير ما عني عنه في الصلاة

(قوله كل مائع وان كثر)

أي ولو جارا (قوله ويلتحق

بالمائعات) قال حمزة فلو

زال التغير بعد ذلك فالوجه

عدم الطهورة انتهى

وعليه فلينظر ثم تحصل

طهارته ثم رأيت في نسخة

من حمزة بدل لفظ عدم

عود الطهورية وهي

واضحة انتهى (قوله المتغير

كثيرا بطاهر) أي للماء عنه

غنى بخلاف المتغير عني

مقره ومحمزه فلا ينجس

بالملاقاة قال ابن حجر بل

يقدر زواله فان غير حينئذ

ضرر والا فلا انتهى (قوله

لوتنجست يده اليسرى

الخ) استدراك على قوله

لنجاسة مؤثرة لان نجاسة

بطهارته وألم ان راحة المسك لو ظهرت ثم زالت وزال التغير حكما بالاطهارة لانها لما زالت ولم يظهر التغير علمنا انه زال بنفسه ومقابل الاظهر انه يطهر لان التراب ونحوه لا يغلب على شيء من الاوصاف الثلاثة حتى يفرض ستره اياها فاذا لم يصادف تغيرا أشعر ذلك بالزوال والنجس بفتح الجيم وكسر هاء المعجمة معرب وهو المسمى بالجنس من جنس العامة (ودون ما) أي والماء دون القلتين بان نقص عنهما أكثر من رطلين وتقدير الماء في كلامه تبع للشارح ليوافق مذهب سيدي ووجه البصريين لان دون عندهم ظرف لا يتصرف فلا يصح كونه مبتدأ أو جوزة الاخفش والكوفيون واختاروا فاعيا أضيف الى مبتدئ كالواقع في عبارة المصنف فجوز الاخفش بناء على الفتح لضافته الى منى وأوجب غيره رفعه على الابتداء (ينجس بالملاقاة) بنجاسة مؤثرة بخلاف المفعول عنها ما يأتي وان لم يتغير الماء أو كان الواقع مجاورا أو عني عنها في الصلاة فقط كتب فيه قليل دم أجنبي غير مغلط أو كثير من نحو براغيث ومثل الماء القليل كل مائع وان كثر وجامد لا في رطبا ما تنجس الماء القليل المتغير بالا جاع وأما غير المتغير فلغير مسلم اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الماء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين بانبت يده ناه عن الغمس خشية التنجيس ومعلوم انها اذا خفيت لا تغير الماء فلو لانها تنجسه بوضوئها لم ينسبه ولم يفهم خبر القلتين قال الاسنوي ويلتحق بالمائعات الماء الكثير المتغير كثيرا بطاهر وفارق كثيرا الماء كثير غيره بان كثيره قوى ويشق حفظه من النجس بخلاف غيره وان كثر كما قدمناه نعم لو تنجست يده اليسرى مثلا ثم غسل إحدى يديه وشك في المفسول أهو يده اليمنى أم اليسرى ثم ادخل اليسرى في مائع لم ينجس بغمسه فيه كما أفق به الوالدرجه الله تعالى لان الاصل طهارته وقد اعتضد باحتمال طهارة ليسرى والمراد بالملاقاة ورود النجاسة على الماء اما ورودها عليها سيأتي في باب النجاسة (فان بلغها ماء) ولو نجسا ومسته عملا ومتغيرا بمسغى عنه كما شمله تنكيره الماء ولا ينافيه حدهم المطلق بانه ما يسمى

البدن محكوم ببقائها حتى لا تصح صلاته قبل غسلها لكنها لا تنجس ما أصابته للشك في تنجيس الماء وقد مر انه لا يلزم من النجاسة التنجيس وهذا نظير ما لو تنجس فم حرة ثم غابت غيبة يمكن ولو غاب في ماء كثير فالتنجس ببقاءه على النجاسة وعدم تنجيس ما أصابته بعد ذلك وكان الاولى أن يقول اما لو تنجست يده الخ (قوله فسيأتي في باب النجاسة) قال ابن حجر ومنه أي من الوارد فلا ينجس ما في باطن الفؤارة والظرف فوارا صاب النجس أعلاه وموضوع على نجس بترسخ منه ماء ولا ينجس ما فيه الا ان فرض عود الترخيع اليه انتهى وكتب عليه ابن قاسم قوله عود الترخيع الخ ينبغي أو وقف عن الترخيع واتصل الخارج بما فيه لانه حينئذ ماء قليل متصل بنجاسة انتهى بحروقه (أقول) ولعل وجه عدم تنجس ما في الباطن مادام الترخيع موجودا ان ترسخه صيره كالماء الجاري وهو لا ينجس منه الا ملاقاه النجاسة دون غيره ما لم يتراجع وهو قليل وانقطاع رشح الماء بصره متصلا كما مراد القليل وعبارة شرح الروض ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج عن أسفله لم ينجس ما فيه مادام يخرج فان تراجع تنجس كالماء سد ينجس انتهى بحروقه



(قوله للعرف الشرعي) قد ينافيه أنهم جعلوا قولهم فيما سبق ما يقع عليه اسم ماء بلا قيدان المعنى انه يقع عليه اسم الماء عند أهل العرف واللسان والمراد بالعرف ثم عرف الشارع وباللسان اللغة على ما قيل اللهم إلا أن يمنع أن المراد ما ذكره ويجعل ذكر اللسان بعد العرف من العطف التفسيري ويراد باللسان الشرعي كما قدمناه ويؤيد هذا اقتصار ابن حجر ثم على اللسان ولم يذكر العرف وصرح به هنا حيث قال مثل ما قاله الشاوخ فأدان العرف واللسان معناهما واحد وهو الشرعي (قوله حتى لو رفع حاجز) واتسع بحيث يتحرك ما في كل تحريك الآخر تحركا غنيا وان لم تنزل كدورة أحدها ومضى زمن يزول فيه تغيره لو كان أو نحو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كما ذكرتمتلى غمس بماء وقد مكث فيه بحيث لو كان ما فيه متغيرا زال تغيره اتقوا به به حينئذ بخلاف ما لو قد شرط من ذلك انتهى ابن حجر (قوله بجائع مستهلك) أي كماء الورد وبقي ما لو خلا قلعة من المائع بقائتين من الماء ولم تغيرها حسا ولا تقديرا ثم أخذ قلعة من المجتمع ثم وقع في الباقي نجاسة ولم تغيره فهل يحكم بطهارته لاحتمال أن الباقي محض الماء وإن المأخوذ هو المائع والاصل طهارة الماء أو بنجاسته لأن كون القلعة المأخوذة هي محض المائع حتى يكون الباقي محض الماء ٥٤ أن لم يكن بحال إعادة كان في حكمه فيه نظرا انتهى ابن قاسم على ابن حجر أقول

ماء لان هذا احد بانظر للعرف الشرعي وما في كلامه تعبير بالنظر للوضع اللغوي وهو شامل  
للطاق وغيره (ولا تعبير) أي والحال انه لا تعبير به (فطهور) لزوال العلة حتى لو فرق بعد ذلك  
لم يضرب العبرة بالاتصال بالخالط حتى لو رفع حاجز بين صاف وكدر كفي وعلم من تعبير بماء  
انه لا يكفي بلوغه ما يباع مستهلكا به صرح الرافعي كما مر (فلو كوثر) المتنجس القليل (بإيراد  
طهور) عليه (فليباغها لم يطهر) لانه ماء قليل فيه نجاسة والمعهود من الماء ان يكون غاسلا  
لامسولا (وقيل طاهر لا طهور) لانه مغسول كالثوب وقيل هو طهور ودانفسه الى أصله  
ومحل ذلك فيما ليس فيه نجاسة جامدة ولو انتفى الايراد أو الطهورية أو الاكثرية فهو على  
نجاسته بلا خلاف ولا هنا اسماء معني غير طهر اعرابها فيما بعد هذا الكون على صورة الحرف  
وهي معه صفة لما قبلها ولا يصح كونها عاطفة لان من شرطها ان يتبعان معطوفاتها نحو  
جاءني رجل لا امرأة ولان لا اذا دخلت على مفسرد وهو صفة لسابق وجب تكرارها نحو  
انها بقرة لا فارض ولا بكرة لا شربة ولا غريبة (ويستثنى) من النجس (ميتة)  
لادم لها سائل عن موضع جرحها اما بان لا يكون لها دم أصلا أو لها دم لا يجري

قياس مافي الرضاع فيبالو  
خلط اللبن بمائع وشرب  
منه الطفل عدم النجاسة  
حيث قالوا ان بقي من  
المختلط قدور اللبن لم يحرم  
لاحتمال ان الباقي محض  
اللبن لكن يعارضه مافي  
الايمان فيما لو حلف لا يأكل  
من طعام اشتراه زيد فأكل  
عما اشتراه زيد وعمره  
حيث قالوا ان أكل  
منه نحو حبتين لم يحنث  
لاحتمال انها من محض

ما اشتره عمرو أو أكثر نحو حنفية حنف لان الظاهر ان ما كاه مختاط من كل منهما فاقامل  
ونقل عن الحلبي في الدرس انه اعتمد قياس ما في الايمان ويحتاج للفرق بينهما وبين الرضاع فليراجع ومع ذلك فالظاهر الحافه  
بما في الايمان لان مسئله الرضاع خارجة عن نظائرهما من كل ما كان محالاً عادياً أو كالحال وما كان كذلك لا يمتد به فلا يقاس  
عليها (قوله فيما يابدها) وأما هو فلا اعراب له غير هذا الاعراب (قوله وهي معه) أي ما يبعدها (قوله ان يتعاند) أي بأن  
لا يصدق أحد مدعوط فها على الآخر (قوله وجب نكراها) كأن يقال هنا لا ظهور ولا نجس فلما امتنع كونها عاطفة  
وكون ما يبعدها صفة جعلت الصفة هي مع ما يبعدها (قوله ويستثنى من النجس) أي من قوله ودونها من نجس بالملاقاة (قوله لادم  
له مسائل) تنبيه على جوز في المجموع في سائل الرفع والنصب وجههما ظاهر والفتح واعترض للقائل بما سطت رده في  
شرح العباب فراجع فانه مهم انتهى ابن حجر وعبارة ابن عبد الحق قوله لادم له مسائل قال في شرح المذهب بالفتح والنصب  
والرفع فيها واعترض الفتح بانتفاء الاتصال المشتراط في الفتح وأقول الذي يظهر من كلامهم ان اشتراط الاتصال في الفتح انما  
هو على القول بأن فضته فحة بناء ما اذا قلنا بأنها فحة اعراب وأن ترك التنوين للشاكلة فلا لا انتفاء عملة البناء بالفصل على  
الاول من تركيبه مع اسم لا قبل دخولها بخلافه على الثاني فيمكن أن يكون كلام الشيخ منبئاً عليه فلي تأمل ولله فيهمها  
أجوبة لا تخلو عن تكاف وقوله لها أي لجنسها فخرج ما لو كانت مما يسيل دمه لكن لادم فيها أو فها دم لا يسيل لصغرها



المذكور من جملة ما صدقته كإسباتي في كلامه (قوله لانه ثناء بجميع الصفات الخ) هذا التعليل ليس من كلام الشارح الجلال بل هو من الشارح هنا تعليل لكلام الجلال وقضيته أن الجلال أغارح ما هنا هذا الغرض لا من حيث كونه جملة فعلية وكلام الشهاب ابن قاسم في حواشي التحفة في مقام الرد على الشهاب ابن حجر في ترجيحه الأولى من حيث اسميتها صريح في خلافه فإبراهيم (قوله على وجه الاجمال) ومع ذلك لا بد من ادعاء ارادة المبالغة لان جدده ولوعلى وجه الاجمال بالمعنى المذكور

فلما حكم ما يسيل دمه كما ذكره القاضي أبو الطيب (قوله كالوزغ) هو بالفتح جمع وزغة كذا قيل وفي المصباح الوزغ معروف والاثني وزغة وقبل الوزغ جمع وزغة مثل قصب وقصة فتقع الوزغة على الذكور والاثني والجمع أو زاغ وزغان بالكسر والضم حكاه الزهري وقال الوزغ سام أبرص (قوله والخنفساء والذباب) ومثله البق المعروف بعصر والقمل والبراغيث وفي نسخة بعد قوله والذباب ومنه الحربة والحوالي وهي نوع من الوزغ ذكره ابن العماد وأقره المصنف قال ابن حجر ومنه سام أبرص انتهى قال في المصباح وهو كبار الوزغ وهما اسمان جمع اسم واحد انتهى وجوز فيه أي سام أبرص ان يعرب اعراب المنضامين وان يعرب اعراب المركب المزجي (قوله لمشقة الاحتراز عنها) فائدة لا يجب غسل البيضة والولدة اذا خرجا من الفرج وظاهر ان محله اذا لم يكن معهما رطوبة نجسة انتهى روض وشرحه (قوله فان في أحد جناحيه داء) أي وهو اليسار خطيب وعلمه فلو قطع جناحه الايسر لا يندب غمسه الا لتفاء العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الاثني لفوات العلة المقتضية للغمس (قوله ولو شككنا في كونه الخ) قال ابن قاسم على منهج وانظر لو شك هل هو مما يدركه الطرف أو أوال ميتة مما يسيل دمه أو يقبحه العفوف فما كما وافق عليه م ٥٥ لان الاصل الطهارة ولا يلزم من النجاسة

التنجيس انتهى بحروقه (أقول) وقد يتوقف فيه لان الاصل في النجاسة التجنيس وان لم يكن لازما وسقوطه رخصة لا يصر اليها الا بيقين ويؤيده قول الشارح الا في فلو شك هل وقع في حال الحلب أولا فلا وجه انه ينجس اذا شرب العفول نطقه فائدة في لو تولد حيوان بين مالا نفس له سائلة وبين ماله

كالوزغ والزبور والخنفساء والذباب (فلا تنجس مائعا) كزيت وخل وكل رطب بموتها فيه (على المشهور) لمشقة الاحتراز عنها وتبخر البخاري اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم لينزعه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء زاد أبو داود وانه ينبغي بجماعه الذي فيه الداء أمر يغمسه وغمسه يفضي الى موته فلو نجس لم أمر به وقبس بالذباب ما في معناه من كل ميتة لا يسيل دمه ما خرج ما لادم سائل تحية وضدع ولو شككنا في كونه ساما يسيل دمه امتحن بجرح شيء من جنس الحاجة كما قاله الغزالي في فتاويه والثاني تنجسه كغيرها فان غيرته الميتة اكثر منها وان زال تغيره بعد ذلك من المائع أو الماء القليل مع بقائه على قلته أو طرحت فيه بعد موتها نجسته وان كانت مما نشؤه منه اما طرحتها فيه حية وان لم تكن مما نشؤه منه فغير ضار كالو وقعت بفمها حيث لا تغير منها وحاصل المعتمد في ذلك كما اقتضاه كلام البهجة منطوقا ومفهوما واعتمده الواو الدرجة الله تعالى وأقنى به انها ان طرحت حية لم يضر سواء كان نشؤها منه أم لا وسواء مات فيه بعد ذلك أم لا ان لم تغيره وان طرحت ميتة

نفس سائلة فالقياس الحاقه بماله نفس سائلة كما هو قياس نظيره فيما لو تولد بين طاهر ونجس (قوله امتحن بجرح شيء من جنسها) ويكفي في ذلك جرح واحدة فقط وعبارة ابن قاسم في حاشية البهجة قوله فيجرح للحاجة فيه ان جرح بعض الافراد لا يفيد لجواز مخالفته لجنسه لعراض وجرح الكل لا يمكن الا أن يقال جرح البعض اذا اكثر يحصل به الظن وفيه انه يلزم التجنيس بالشك الا أن يقال الظاهر من وجود الدم في بعض الافراد أن الجنس كذلك ومخالفة بعض الافراد للجنس خلاف الظاهر والغالب وكتب أيضا قوله فيجرح للحاجة تنجبه ان له الاعراض عن ذلك والعمل بالطهارة حيث احتمل انه مما لا يسيل دمه لان الطهارة هي الاصل ولا تنجس بالشك انتهى (قوله نشؤها منه أم لا) أي يفضح النور وبالمعنى برأى انتهى ابن قاسم على شرح البهجة الكبير (قوله وسواء مات فيه بعد ذلك أم لا) أي أو ماتت قبل وصولها اليه وعبارة ابن قاسم على المنهج قوله ولم تطرح الخ لو طرح طارح حية فماتت قبل وصولها المائع أو ميتة فحييت قبل وصولها لم تضر في الحالين أفاده شيخنا طاب واعتمده رحمه الله انتهى (قوله وان طرحت ميتة) أي ان لم تحي قبل وصولها اليه والالم تنجسه اعتبارا بحالة الوصول دون الالتقاء وبقي ما لو طرحت ميتة ثم أحييت ثم ماتت هل تنجس أولا فيه نظر والقرب الا قول ويحمل الثاني لكونها ما سقطت الاعد احيائها فاشبهت ما لو ألقاها حية وماتت قبل وصولها الى المائع بل الظاهر ان هذا الاحياء تبين به عدم موتها أولا وان ذلك كان لعراض قام بها فتميل موتها ظاهرا ولو لا قصد وعبارة ابن قاسم على ابن حجر ظاهره ولو كان المرح سهوا انتهى

دون حجة الانبياء ولو اجابها كما أشار اليه الشهاب ابن قاسم (قوله أي أعلم) هو بضم أوله كما ضبطه المصنف في تحرير التنبيه في باب الاذان الآن يفرق بين الاذان وما هذان الاذان القصد منه الاعلان (قوله فلا مشاهبة بينهما وبين غيره) أي في ذات ولا صفة ولا فعل (قوله وقد صرح بكلامه لا اله الا الله) فيه تسامح والا فالتصريح بهذا اللفظ لم يقع في القرآن الا في موضعين

وفي ابن حجر بعد كلام ذكره عن الزركشي ويؤخذ منه رد ما توهم انه لا يضر الطرح بلا فصد مطلقا الخ انتهى وهو صريح فيما ذكره ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله وان وقوعها بنفسها لا يضر مطلقا) أي حية أو ميتة (قوله وليس الصبي والبهيمة كالرجل) قال ابن حجر وان كان الطرح غير مكافئ لكن من جنسه انتهى وهي تخرج البهيمة لانها ليست من جنس الصبي عند الفقهاء فان الجنس عندهم ما يشمل أصنافا كالآدمي وان كان نوعا عند المناطقة وقال ابن قاسم على منهج في الحاق البهيمة بالآدمي تأمل انتهى (قوله بان صبه عليها يضر) ٥٦ أي وان لم يتواصل الصب كما هو ظاهر العبارة وفي ابن قاسم على ابن حجر لكن

هذا ظاهر مع تواصل الصب وكذا مع تقاضيه عادة فلو فصل بنحو يوم مثلا ثم صب في الخرقه مع بقاء الميتات المجمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر إذ لا يشق تنظيف الخرقه منها قبل الصب والحال ما ذكر فلا حاجة الى العفو ومن هنا يعلم انه كما يضر طرحةا على المائع يضر طرحة المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وان جهلها انتهى

ضر سواء أكان نشوؤهما منه أم لا وان وقوعها بنفسها لا يضر مطلقا فيعفى عنه كما يعفى عما يقع بالرجل وان كان ميتا لم يكن نشوؤه منه ان لم تغير وليس الصبي ولو غير مميز والبهيمة كالرجل كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أيضا لان لهما اختيارا في الجملة ولو تعدد الواقع من ذلك فأخرج أحدهما على رأس عود مثلا فسقط منه بغير اختياره لم تجبس وهل له اخراج الباقي به الاوجه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم لان ما على رأس العود محكوم بطهارته لانه جزء من المائع انفصل منه ثم عاد اليه ولو وضع خرقه على اناء وصفي بها هذا المائع الذي وقعت فيه الميتة بان صبه عليها لم يضر لانه يضع المائع وفيه الميتة متصلة به ثم يتصفى منها المائع وتبقى هي منفردة لانه طرح الميتة في المائع كما أفتى بذلك شيخ الاسلام صالح البلقيني \* وهما تنبيهان لا بأس بالاعتناء بعمرته وهو ان ما لانفس له سائلة اذا اغتمذى بالدم كالحلم الكبار التي توجد في الابل ثم وقع في الماء لا ينحس بمجرده لوقوعه فان مكث في الماء حتى انشق جوفه وخرج منه الدم احتمل ان ينحس لانه اغتما في عن الحيوان دون الدم ويحتمل انه يعفى عنه مطلقا وهو الاوجه كما يعفى عما في بطنه من الروث اذا ذاب واختلط بالماء ولم يغير وكذلك ما على منفذه من النجاسة وأفاد في الحاشية ان غير الذباب لا يلحق به في نذب الغمس لا تنفاه المعنى الذي لاجله طلب غمس الذباب وهو مقاومة الداء اذ ابل يحرم غمس النحل ومحل جوار الغمس أو الاستنجاب اذ لم يغلب على الظن التغذيه به والاحرم لما فيه من اضرار المال والميتة يجوز فيها التخفيف والتشديد (وكذا في قول نجس لا يدركه طرف) أي بصرف لقلته كنقطة بول وما يتعلق برجل الذباب فيعفى عن ذلك في الماء وغيره لمشقة الاحتراز عنه باعتبار جنسه وما من شأنه لا بالنظر لكل فرد فمنه ومقتضى كلامه انه لا فرق بين وقوعه في محل ووقوعه في محال وهو قوي لكن قال الجبلي صورته ان يقع في محل واحد والا فلا حكم ما يدركه الطرف على الاصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام اشارة اليه كذا نقله الزركشي وأقره وهو قريب قال الشيخ والاوجه تصويره باليسير عرفا لا بوقوعه في محل واحد وكلام ادعجاب جار على الغالب

بلا حاجة لم يعد ثم رأيت الدمري صرح بالنذب وبعيمه قال لا الكل يسمى ذبابا بقريته لغته الا النحل لحرمته قتله انتهى ومنه يعلم ان قول الشارح غمس النحل اغما هو لا اتفاق على حرمة وعبارة الزبادي الغمس خاص بالذباب اما غيره فيحرم غمسه لانه يؤدي الى اهلاكه انتهى (قوله والاحرم) أي ثم ان غيره بعد الغمس نجسه والا فلا (قوله وما يتعلق) بانه طرب انتهى مختار وقضية ما ذكر تخصيص العفو عما يتعلق برجل الذباب بما اذا لم يدركه الطرف وهو ما نقله ابن قاسم في حاشيته على المنهج عن الشارح ونقل عن ابن حجر العفوص مطلقا وصرح به ابن حجر في شرحه رحمه الله (قوله وهو قوي) أي حيث كان يسيرا عرفا كما يأتي عن الشيخ فلا تنافي (قوله جار على الغالب) هذا قد بحثنا في ما ذكره الشارح في شروط الصلاة من انه كان لو ندم الاجنبى القليل متفرقا ولو جمع لكثرة في عنه على ارجح اه ويمكن الجواب بحمل ما هنا على غير الدم ويفرق بأن جنس الدم يعفى عن القليل منه في الجملة ولا كذلك نحو البول

فالمراد أنه صرح بمبادل على الوحدةانية في هذه المواضع ولو بغير هذا اللفظ (قوله فيه إشارة الخ) مأخذا للإشارة الضمير في قوله ليدعوهم العائد إلى الناس ولهذا المعبر الشارح هنا بالخلق وكان لا يرى بعثته صلى الله عليه وسلم إلى الملائكة الشامل لهم التعبير المذكور كالجنادات أظهر في قوله لدعوة من بعث إليهم ولم يضر لئلا يتناقض كلامه (قوله بالهام) متعلق بسمى

(قوله بقرينة تعليمهم) وهو قوله مشقة الاحتراز عنه (قوله ولو رأى ذبابة على نجاسة الخ) أي رطبة يعلق شيء منها بالذبابة (قوله إذا قلنا به) أي بالعفو وفيد بعضهم العفو عما لا يدركه الطرف فيخرج لو اعترف من دين في كل منهما ماء قليل أو مائع في اناء واحد فوجدت فأرة، يمتد لا يدري من أيهما هي اجتهد فانظروا من الأول وانحدت المغرفة ولم تغسل بين الاعترافين حكم بنجاستهما وإن ظاهرا من الثاني أو من الأول واختلقت المغرفة أو انحدرت وغسلت بين الاعترافين حكم بنجاسة ما طمها فيه اه خطيب رحمه الله (قوله وهو كما قال) أي حيث كثر عرفا كما يعلم مما صرح في قوله قال الشيخ والأوجه نصيره (قوله وزنبور) هو المعروف بالدبور وفي المختار الزنبور بضم الزاي الدور وتوث والجمع الزنابير اه مر (قوله وضبط في المجموع ذلك) أي النجس الذي لا يدركه الطرف (قوله بحيث لو خالف لوبه) والسكالم فيما فرض بالفعل ٥٧ وخالف أمالوا اتفاق أنه لم يفرض أصلا وشك

في كونه يدركه الطرف أولا بقرينة تعليمهم السابق ولو رأى ذبابة على نجاسة فأمسكها حتى ألصقها بدمه أو قوبه أو طرحها في نحو ماء قليل اتجه التجسس قياسا على ما لو ألقى ما لا ينس له سائلة ميتا في ذلك ولو وقع للذبابة على دم ثم طار ووقع على نحو ثوب اتجه العفو جزما لأننا إذا قلنا به في الدم المشاهد فلا ن تقول به فيما لم يشاهده بطريق الأولى وقيد بعضهم العفو عما لا يدركه الطرف بما إذا لم يكثر بحيث يجمع نفسه في دفعات ما يحس وهو كما قال وعلم أنه لا فرق بين الذباب وغيره كحل وزنبور وفراش على أن بعضهم أطلق الذباب على جميع ذلك وضبط في المجموع ذلك بما يكون بحيث لو خالف لونه لونه لثوب لم ير ألقته وبما تقر وعلم أن يسير الدم ونحوه مما لا يعنى عن قليله إذا وقع على ثوب أجز وكان بحيث لو قدر أنه أبيض رؤى لم يدفع عنه وإن لم ير على الأجر لأن المانع من رؤيته اعتدال لونه ما العبرة بكونه لا يرى للبصر المعتدل مع عدم مانع فالورأى قوى النظر ما لا يراه غيره قال الزكشي فالظاهر العفو كما في سماع نداء الجمعة نعم يظهر فيما لا يدركه البصر المعتدل في الظل ويدركه بواسطة الشمس أنه لا أثر لأدراكه بواسطة الكون أو تزيد في التجلي فأشبهت رؤيته حينئذ رؤيته حديد البصر وشمل إطلاق المصنف ما لو كان من مغلطة وهو كذلك (قلت هذا القول أظهر) من مقابله (والله أعلم) ويظهر بما تقدم ما في معناه مما على منفذ حيوان طاهر غير آدمي كطير وهره وما تلقية القرآن في بيوت الاخلية من النجاسات كما أفتى به الوالدرجسه الله تعالى وما يقع من بعر الشاة في اللبن في حال الحلب مع مشقة الاحتراز عنه كما نقله ابن العماد فلو شك أوقع في حال الحلب أولا فالوجه أنه ينبغي ان شرط العفو لم تنصفه وكون الأصل طهارة ما وقع فيه بمرضه كونه الأصل في الواقع أنه نجس قد اقطا وبقي العمل

٨ نهائه ل بالنسبة للوضوء والصلاة ونحو ذلك اه وليس في ذلك جزم باعتماده حتى يجعل مخالفا لما اقتضاه كلام الشارح وبعبارة ابن حجر بعد ذكر مسائل العفو وشرط ذلك كله ان لا يعبر وان يكون من غير مغلط وان لا يكون بفعله فيما يتصور فيه ذلك اه لكن تقدم الشارح فيما لا يدركه الطرف انصرح بالعفو عنه ولو من مغلط وينظر حكم باقي ذلك عند الشارح ونقل ابن قاسم عنه على منهج في الدم والشعر القليل ودخان النجاسة اشتراط كونها من غير مغلط (قوله في حال الحلب) يؤخذ من جعل سبب العفو المشقة أن مثل ذلك ما لو أصاب الحالب شيء من بولها أو روثها حال حلبها حيث شق الاحتراز عنه وقت الحلب واه لا فرق بين كونه جرت عادته بالحلب أم لا وقد يفرق بأنه انما عفى عنه في اللبن لأنه لو لم نقل به لادى إلى فساد اللبن وقد يتكرر ذلك في المحلوبة فيفوت الانتفاع بلبنها بخلاف الحالب فاه يمكنه غسل ما أصابه من النجاسة ومثل ذلك في العفو أيضا لو ثبت ضرر الدابة بنجاسة تفرغ منها أو نوضغ عليه لمنع ولدها من شربها لأن محل منع التضرع بالنجاسة ما لم يكن لحاجة وما هنا من ذلك ومثله في العفو ما لو وضع اللبن في اناء ووضع الاء في الرماد أو التور لتصفينه فتطاب منه رماد ووصل إلى الاء لمشقة الاحتراز عن ذلك

وقوله بأنه يكثر متعلق بقوله تغاؤلا والمعنى أن الله أعلم بجهته بنسبته بهذا الاسم متغاير أول أجل التغاؤل وفي نسخة سمى به نبينا بالهام من الله تعالى تغاؤلا (قوله والرسول باعتبار الملائكة إلى آخره) لا يخفى أن معنى الرسائل فيهم هو المعنى اللغوي الذي هو مطلق السفارة لا المعنى الاصطلاحي المار فالعموم انما هو بالنظر إلى اللفظ (قوله أعم من النبي) أي كان النبي أعم منه من وجه فينبههم عموم وخصوص وجهي (قوله من نوع الملائكة) أي نسخة من النوع المسمى وهي أنسب وأقصد

(قوله بأصل عدم العفو) عبارة ابن قاسم وانظر لوشك هل يدركه الطرف أو ان الميتة مما يسيل دمه ويتجه العفو فيها كما وافق عليه مر لان الأصل الطهارة ولا يلزم من النجاسة التنجيس وقد قالوا في شروط الصلاة لوشك كافي كثرة الدم لم يضر تأمل اه اللهم الا ان يفرق بأن البعرة تحققنا انها من النجس وأما غير هافلم نتحقق فيه ذلك فحكمه ما في غير البعرة بأصل الطهارة (قوله من الكوارة) قال الازهرى الكوار والكوار أي بكسر الكاف والتخفيف فيها شيء كالقسطالة تتخذ من قضبان ضيق الرأس للخصل وفي المغرب الكوارة بالضم والتشديد معسل الخصل اذا سوى من الطين اه مختار صحاح (قوله في الماء عبثا) ومن العبث ما لو وضع فيه لمجرد التفرج عليه فيما يظهر وليس من العبث ما يقع كثيرا من وضع السمك في الآبار ونحوها لا كل ما يحصل فيها من العلق ونحوه حفظ المائات عن الاستقذار (قوله ولم تتحل عنه) مفهوما انه اذا تتحلل ضرر وقياس ما تقدم فيما تلقينه الفيران وفيما لو وقعت ٥٨ بعرة في اللبن العفو للشبهة (قوله دخان النجاسة) أي حيث لم يكن وصوله للماء

ونحوه نفسه والنجس ومنه الجنور بالنجس أو التنجيس كما يأتي ولا يعني عنه وان قل لانه بفعله أخذ مما مر فيما للورأي ذبابة على نجاسة فأمسكها حتى ألصقها بيده أو ثوبه الا ان يفرق بأن الجنور مما تمس الحاجة اليه فيغتر القليل منه ولا كذلك الذبابة ومر الجنور أيضا ما جرت به المادة من تجويز الجامات (قوله عن جرة البعير) وكذا غيره من كل ما يجتر من الحيوانات اه ابن حجر بالمعنى وفي المصباح الجرة

بأصل عدم العفو ويعني عما يسهه العسل من الكوارة التي تجعل من روث نحو البقر وعن روث نحو سمك لم يضعه في الماء عبثا وعليه يحمل كلام الشيخ أي حاصد انه لا فرق بين وقوعه في الماء بنفسه وبين جعله فيه وألحق الاذرى به ما نشؤه من الماء والزركشي ما لو نزل طائر وان لم يكن من طيور الماء في ماء وذرقة فيه أو شرب منه وعلى فنه نجاسة ولم تتحل عنه لتعذر الاحتراز عن ذلك ويعني عن قليل دخان النجاسة في الماء وغيره كما صرح به الامام نووي ونفصل المحب الطبري عن ابن الصباغ واعقده انه يعني عن جرة البعير فلا تجس ما شرب منه ويعني عما تطاير من ريقه التنجيس ويلحق به فم ما يجتر اذا التقم غير ندى أمه وفم صبي تجس لمشقة الاحتراز عنه لاسمائي حتى الخالط له كما صرح به ابن الصلاح ويؤيده ما في المجموع انه يعني عما تحقق اصابه بول ثور الدباسة له بل ما نحن فيه أولى وألحق بعضهم بذلك أفواه المجانين وجرم به الزركشي وأفتى جمع من اهل اليمن بالعفو عما يبق في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته منه والضابط في جميع ذلك ان العفو منوط بما يشق الاحتراز عنه غالبا (والجاري كراكد) في تجسبه بالملاقاة وفيما يستثنى لكن البعرة في الجاري بالجري فنه نفسها لا مجموع الماء فان الجريات متفصلة حكما وان اتصلت في الحس لان كل جرية طالبة لما قبلها هاربة عما بعدها فاذا كانت الجرية وهي الدفعة التي بين حافتي النهر في العرض دون قلتي تجسبت بملاقاة النجاسة سواء أنغير أم لا لمفهوم حديث القاتين المار فانه لم يفصل فيه بين الجاري والراكد

بالكسر لذي الخلف والظلف كالمعدة للانسان قال الازهرى الجرة بالكسر ما تخرجه الابل من كروشها فتجتره ويكون والجرة في الأصل المعدة ثم توسعوا فيها حتى أطلقوها على ما في المعدة (قوله ويعني عما تطاير) أي ووصل لثوب أو بدن أو غيرهما (قوله غير ندى أمه) وكذا ما تطاير من ريقه (قوله وفم صبي) أي بالنسبة لندي أمه وغيرها كتمقبيله في فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير الفم كذا اقرره مر ابن قاسم على ابن حجر (قوله عما تحقق) أي وان سهل غسله كما شاهد أثر النجاسة على قدر معين ككف ومثل البول الروث (قوله بما يشق الاحتراز عنه غالبا) ومن ذلك ما جرت به العادة من وقوع نجاسة من الفئران ونحوها في الاواني المعدة للاستعمال في البيوت كالجرار والاباريق ونحوها الا ان يفرق بأن الجرار ونحوها يمكن حفظ ما فيها بتغطيتها ولا كذلك حياض الاخلية ومع ذلك فالاقرب عدم الفرق للشبهة ومنه أيضا ما يقع لاخوانه المجاورين من ان الواحد منهم يريد الاحتياط فيتخذ له ابريقا ليستجى منه ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء بل فئران للشبهة أيضا ومنه أيضا ذرق الطيور في الطعام للعللة المذكورة (قوله وهي الدفعة) قال في القاموس الدفعة أي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المطر اه بجزوفه والمناسب هنا الضم



(قوله قال نه سالى كنتم خير أمة) شروع في الاستدلال على أفضليته صلى الله عليه وسلم ووجه الاستدلال من هذه الآية ان كمال الامة تابع لكمال نبيا (قوله ونوع الا آدمى أفضل الخلق الخ) تنمة قوله السابق وفي المحققين أناس يدول آدم وقوله ويؤخذ من ذلك تفضيله على آدم الى آخر ما انفجر اليه الكلام اعترض (قوله فاطلاق الا قطع الخ) سبق قلم لانه انما يتأتى في روايات البسملة والحدثة المتقدمة في محلها ورواية التشهد ليس فيها لفظ أقطع ولا حذف اداة تشبيه (قوله ومن الملائكة

فوا فلا بد من سبع جريات عليها) أى ومن التريب أيضا في غير الارض القرابية (قوله فان كانت جامدة واقفة) هل الجارى من المائع كالماء حتى لا يتعدى حكم كل جرية لغيرها كذا بخط شيخنا بر واعتد شيخنا طب انه مثله والالزم فيما لو نزل خيط مائع من علوى أرض نجسة نجاسة جتمع مافى العلوى من المائع الذى نزل منه الحبط ولا يجوز القول بذلك وما قاله أى من أن المائع كالماء لا يحمض عنه اه ابن قاسم على المنهج رحمه الله ثم رأيت فى ابن حجر التصريح بأن الجارى من المائع كالراكد فينحس جميعه على افاة النجاسة لا خصوص الجرية التى بها النجاسة وتقدم فى الشارح ما يوافقه فى قوله ومثل الماء القليل كل مائع ونرد فى مسئلة الابريق واستقرب ان مافى باطنه لا ينحس بل وما لم يتصل بالنجاسة من الخيط النازل قال لان الجارى من المائع كالجارى من الماء بل لان الانصباب على الوجه المذكور يجمع من ٥٩ الاتصال عرفا فاقضى قصر النجاسة على

الملاقى لها دون غيره واستشهد بذلك بما نقله الامام عن الاحباب من انه لو صب زيتا من اناء فى آخره فأرته حيث قالوا لا ينحس مافى هذا الثانى ثم لم يلاق الفأرة وبكلام نقله عن شرح المذهب فيما لو جرح فى صلته وخرج منه دم لوث البشرة تلوينا قليلا حيث لم تبطل صلته بسبب الدم البعيد عن البشرة وأطال فى بيان ذلك فراجع (قوله والقتلان خمسة رطل بغدادى) ومقدارهما بالارطال

ويكون محمل تلك الجرية من الترييح او يظهر بالجرية بعد ما تكون فى حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت مغلفة فلا بد من سبع جريات عليها هذا فى نجاسة تجرى بجرى الماء فان كانت جامدة واقفة فذلك المحل ينحس وكل جرية تعبر بها نجاسة الى أن يجمع قلتان منه فى حوض أو موضع متراد ويلغره فيقال ماء أف قلة غير متغير وهو ينحس (وفى القديم لا ينحس بلا تعبر) لقوته بوروده على النجاسة فاشبهه الماء الذى يطهرها به وعليه مقتضاه أن يكون طاهرا لا طهورا (والقتلان خمسة رطل بغدادى) نسبة الى بغداد بدالين مهملةين وبالجاء الثانية وبنون بدلها وميم أوله بدل الباء مدينة مشهورة والرطل بكسر الراء أفصح من فتحها لغيره اذا بلغ الماء قاتنين لم يحمل خبثا وفى رواية فانه لا ينحس وهو المراد بقوله لم يحمل خبثا أى يدفع النجس ولا يقبله وفى رواية اذا بلغ الماء قاتنين من قلال هجر والواحدة قدرها امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه بقرتين ونصف أخذ من ابن جريج القائل بأنها تسع قربتين وشيأ أى من قرب الحجاز واحدتها اثنان يغالب على مائة رطل بغدادى وسبأ أى بيانه فى زكاة النابت فاحاطا الشافعى رضى الله عنه بحسب الشئ نصفاً ذلوكا فوقعه لقال تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب والمجموع خمسة رطل وهو جريخ لهاء والجسيم قرية بقرب المدينة الشريفة وهما ذراع ورع طولا وعرضا وعمقا فى الموضع المربع المستوى الابعاد الثلاثة طولا وعرضا وعمقا بذراع الا دى وهو شبران (تقريباً فى الاصح) قدم تقريراً بالشبهة وما قبله التصحيح فلا يضر نقص رطل أو رطلين وهو المراد من قول الراعى انه لا يضر نقص قدر

المصرية ربع مائة وستة وأربعون رطلا وربع رطل وسدس درهم وخمسة أسباع درهم قاله ابن الملقن فى شرح الحاوى رحمه الله قال ابن علان هسابا لوزن المصرى أربع مائة رطل وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل وبالدمشق مائة رطل وسبعة أرطال وسبع رطل وبالمقدسى ثمانون رطلا وثلث رطل ورع أوقية ودرهمان وثلث درهم وثلث سبع درهم وبالأمنان مائتان وخمسون مثقالا المت رطلان (قوله وبمجم أوله) أى مع النون فقط كما فى القاموس وعبارته بغدادى مهملةين ومجتمعتين وتقدير كل منهما بغدادى وبغدى ومعدان مدينة السلام وتبغداد اذا انتسب اليها أو تشبه بها هاهنا (قوله على مائة رطل بغدادى) قال ابن حجر وحينئذ فاته صواب ابن دقيق العيد لم يعمل بخبر القلتين محتجاً بأنه مبهم لم يبين عيب اذا لوجه للنزعة فى شئ مما ذكر وان سلم ضعف زيادة من قلال هجر لانه اذا اكتفى بالضعيف فى الفضائل والمناقب فليأت كذلك بل أبو حنيفة يمتنع به مطلقا وأما اعتماد الشافعى لهما فهو يدل على انه ما لهذا أول ثبوتها عنده اه (قوله فى الموضع المربع) اى فى المدور فدوا عرضا وذراعان عمقا بذراع النجار فى العمق وذراع الا دى فى العرض (قوله أو رطلين) لا يقال هذا يرجع الى التحديد لاننا نقول هو متحد بغير التحديد المختلف فيه اه ابن قاسم على منهج رحمه الله



(استغفار) ينظر ما معني استغفارهم له صلى الله عليه وسلم الذي السكلام فيه والاستغفار طلب المغفرة وهو معصوم فان ثاب  
المراد الاستغفار بالمعنى اللغوي الذي هو طلب الاستغفار القصد الحيلولة بينه وبين الذنب فيرجع الى العهدة قالت بعد تسليمه  
انما يظهر في استغفارهم له في حياته اما بعده وفاته فلا وان كان حيا لانه ليس في دار تكليف فان قلت المراد بالاستغفار هم له  
مطلق الدعاء والتضرع قلت فما حكمة المغيرة في التعبير بين دعائهم ودعاء الادميين (قوله اقعداء بغيره) انما لم يقل اقعداء  
به صلى الله عليه وسلم مع انه صلى الله عليه وسلم كان يأتيها كما سيذكره لانه صلى الله عليه وسلم لم يأت بها في تأليفه فالا قعداء

(قوله حكم الاجتهاد) لم يقل بين المأين مع انه الواقع هنا إشارة الى ان الاجتهاد لا يختص بالمأين بل كما يكون فهم ما يكون في  
غيرها كالثياب والوافي والتراب (قوله ولو اشتبه الخ) في شرح العباب لو حصل له رشاش من أحد الأبناء لم نجس ثوبه  
للسك كالأصابع بعض ثوب نجس بعضه واشتبه وفارق بطلان الصلاة لمس بعضه بأنه يشترط فيها ظن الطهارة وهو  
منتف هنا ولو اجتهد ووطن نجاسة مأصابه الرشاش منه فكذلك أي لم نجس على الاوجه لان النجاسة لا تثبت بظن الظن  
وانما تمتنع استعمال ما غاب على ظنه نجاسة لانه ان استعمله في حدث لم يمكن الجزم بالنية أو في خبث فهو مخفوق فلا يزول  
بمشكوك فيه الخ اه ابن قاسم على ابن حجر ثم تقب قوله وهو منتف وأطال فيه فراجع وظاهر كلام ابن حجر في شرح المنهاج  
الميل الى تبين النجاسة بعد الاجتهاد ٦٠ ونقل ابن قاسم على منهج عن مر اعتماد عدم وجوب الغسل اه وقد يترفع

فيه لان الظن النائي عن  
الاجتهاد ينزل منزلة اليقين  
فالقياس وجوب الغسل  
(قوله ولو صبيا عذرا) قال  
ابن حجر وظاهر انه لا يمتد  
فيها بالنسبة لصو المالك  
باجتهاد غير المكلف اه  
وقضيته أنه لا يشترط فيه  
الرشد فيصح الاجتهاد  
فيه من المجبور عليه بسفه  
وقد يمنع لان السفه ليس  
من أهل التملك فهو كالصبي  
وعليه فلا اجتهاد مكافان  
في ثوبين واتفق في اجتهادها  
على واحد فينبغي انه اذا  
كان في بدأ أحدها صدق

لا يظهر مقتضاه تعاوت في التغيير بقدر معين من الاشياء المغيرة كأن تأخذ ثوبا في واحد  
قلتان وفي الآخر دونهما ثم تضع في أحدهما قدرا من المغيرة وتضع في الآخر قدره فان لم يظهر  
بينهما تفاوت في التغيير لم يضر ذلك ولا يضر ومقابل ما مر ما قيل انهما ألف رطل وقيل  
هاستائة رطل وقيل انهما تحديدي فيضري شيء نقص (والتيغير المؤثر) حسا أو تفسيرا  
(بطاهر أو نجس طعم أولون أو ربح) فتغير أحد الاوصاف كاف أما في النجس فلا اجماع  
وأما في الطاهرة في المذهب واحترز بالمؤثر عن التغيير بحية على الشط ولما كان قد يعرصر  
اشتباه بين الماء الطهور وغيره ذكر المصنف كغيره حكم الاجتهاد فقال (ولو اشتبه) على  
شخص أهل للاجتهاد ولو صبيا عذرا فيما يظهر (ماء طاهر) أي طهور (نجس) أي بقاء نجس  
أو تراب طاهر بضده أو ماء أو تراب مستعمل بطهور أو شاة بشاة غيره أو ثوبه بثوب غيره  
أو طعامه بطعام غيره واقصر على الماء لان السكلام فيه وسكت عن الثياب ونحوها اكتفاء  
بما سيذكره في شروط الصلاة (اجتهد) أي بذل جهده في ذلك وان قل عدد الطاهر كائنا من  
مائه لان التطهر شرط من شروط الصلاة يمكن التوصل اليه بالاجتهاد فوجب عند الاشتباه  
كالقبلة لكل صلاة أرادها بعد حدثه وجوب بان لم يقدر على طهور بيقين موسعا ان اتسع  
الوقت ومضي قان ضاق وجوز ان قدر على طهور بيقين كأن كان على شط نهر أو بلغ الماء آن  
المشبهان قلتن بخلطهما بالتغير اذا عدل الى الظنون مع وجود المتيقن جائز لان بعض

الصحابة

صاحب البدوان لم يكن في يد واحد منهم موقف الامر الى اصطلاحهما على شيء

وان كان في أيديهما جعل مشتركا ثم اذا صدقنا صاحب اليد سلمت التوبة له وتبقى الاخرى تحت يده الى ان يرجع الاخر  
ويصدق في انها لم تكن أقر شيء لمن ينكره وبعبارة شرح البهجة فان تنازع ذواليد مع غيره قدم ذواليد اه وكتب عليه  
سم وظاهر انه لو ظن ان ملكه هو ما في يده غيره وجب اجتناب ما عداه الا بسوءه وهل له حينئذ أخذ ما في يده غيره أو ما في يده  
على وجه الظفر به فيه نظر اه (أقول) الاقرب انه يأخذ ما في يده ويتصرف فيه على وجه الظفر لمنعه من وصوله الى حقه  
بظنه بسبب منع الثاني منه وقوله أيضا ولو صبيا أي أو مجنونا أو أفاق وميز تميزا قويا بحيث لم يبق فيه حدة تغير اخلاقه وتمنع  
من حسن تصرفه (قوله أي طهور) انما يفسر بذلك لقوله وتطهر بماء طاهر أو يأتي مثله في قوله أي بقاء نجس (قوله  
أو تراب طاهر) أي طهور (قوله بضده) أي وهو النجس أخذ من قوله أو تراب مستعمل بطهور (قوله وان قل عدد  
الطاهر) أي حيث كان الاشتباه في محصور (قوله وجوبا) موهول لقول المصنف اجتهد (قوله اذا عدل الى المظنون)  
علة لقول المصنف اجتهد وأولى منه كونه علة لقوله وجوز الخ

التام انما حصل بغيره من الائمة (قوله حتى رواه الحافظ الخ) المسوخ للغاية ان لفظ كان في قوله وقد كان يؤذن بالدوام والاعتمرار (قوله ويجمع بينه وبين غيره) يرد عليه يعقوب فانه قبل داود (قوله مهما يكن من شيء بعد الحمد الخ) التحقيق ان بعدم من منعتات الجزاء لان منعتات الشرط فالتقدير عاينه مهما يكن من شيء فبعد الحمد الخ (قوله لنية معنى المضاف) أى (قوله وهو سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن حجر بعد ما ذكر ومع هذا مقتضى لسند هذا الوجه لا يبعد ندب رعايته ثم رأيناه مصرحاً به بحجج وفه لكه ائمة ذكره بعد قول المصنف وقيل ان قدر على طاهر الخ وشمل هذا ما اذا بلغ الماء الشبهة فتمت به بخلطهما بالانغير الا انه تقدم في الماء المستعمل اذا بلغ قاتلين وجه بعدم عود الطهورة نظراً الى ان منه الاستعمال باقية ولم تدفع بالكثرة وحيدة ثم لم ينف الخ لا في الاولى مراعاة هذا فيترك الخلط ويصار الى الاجتهاد أولاً بل لا يخلط والارب انما يقاب الخلط لانه ياديه ضعف القول بعدم عود الطهورة بعد بلوغ المستعمل قاتلين (قوله عينا) قد يقال لم طالب غير ما قدر عليه لان الفرض الاشتباه وهو انما يطالب القبلة لا غيرها الا ان يقال اجتهاده مع القدرة على المتيقن في حكم طالب غيرها فان عدوله عن المتيقن الى الاجتهاد قد يؤدي الى غير القبلة فكأنه طاب (قوله انه واجب مطلقاً) أى قدر على ما هو أم لا (قوله فيسرد بان الفرق بين ما هنا) عبار ابن حجر ٦١ ليس في محله لان ما هنا ليس كذلك اذ خصص

الخبر انحصرت بالنص وهي مقصودة لذاتها والاجتهاد وسيلة للعلم بالطاهر الخ اه رحمه الله وكتب عليه سم قوله ليس الخ بل هو والله في محله اه (أقول) وامل وجهه ان الانحصار بالنص وكونه مقصوداً عاماً لا يدخل له في الوجوب بل سبب الوجوب ان كلاً من خصال الكفارة يوجد فيه القدر المشترك وهو أحدها من حيث انه أحدها والخروج من الهمة

الاصابة رضى الله عنهم كان يسمع من بعض مع قدرته على المتيقن وهو سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفاق التادير على المتيقن في القبلة من وجوه احسنها تنافي المجموع ان القبلة في جهة واحدة فاذا قدر عليها كان طابها في غيره عينا بخلاف الماء الطهور فانه في جهات كثيرة وما تقر من وجوب الاجتهاد تارة وجواز أخرى هو ما صرح به في المجموع وأما قول العلامة العراقي انه واجب مطلقاً وجود متيقن لا يمنع وجوبه أى الاجتهاد لان كلاً من خصال الخير يصدق عليه انه واجب فيرد بان الفرق بين ما هنا وخصال الواجب الخير واضح وهو انه خوطب بكل منها زوماً لكن على وجه البديل فصدق على كل انه واجب وأما ما هنا فلم يخاطبه بتحصيل الطهور أو الظاهر الا عند فتمت به بعد خول الوقت وأما قبله أو مع وجود ذلك فليس يخاطب بالتحصيل اذ لا معنى لوجوبه قبل الوقت ويمكن توجيه كلامه بأنه واجب عند ارادة استعمال أحد المشتبه اذا استعمال أحدهما قبله غير جائز لطلان طهارته فيكون مثلها عبادة فاسدة وحينئذ لا تنافي بين من عبر بالجواز والوجوب لان الجواز من حيث ان له الاعراض عنهم والوجوب من حيث قصده ارادة استعمال أحدهما لا يقال لا بس الخف الافضل في حقه الغسل مع ان الواجب عليه أحد الامرين فلم يقل به هنا لاننا نقول لم يختلف هناك في جواز المسح مع القدرة على الغسل بخلافه هنا والاجتهاد والتحرى والتأخي بذل

بواحد منها بعينه وكونه واجباً لان حيث خصوصه بل من حيث وجود القدر المشترك فيه فأى دخل للانحصار والقصد في الوجوب حتى ينتفي الوجوب بانتفائهما (قوله وهو انه خوطب) أى في خصال الواجب الخير (قوله بكل منها زوماً) أى في ضمن القدر المشترك حتى انه اذا فعل واحداً منها كان واجباً من حيث وجود القدر المشترك في ضمنه لان حيث خصوصه (قوله وأما قبله) أى دخول الوقت (قوله أو مع وجود ذلك) أى العقد (قوله اذ لا معنى لوجوبه) أى ولا تحصيل ما هو حاصل معه (قوله ويمكن توجيه كلامه الخ) تصويره بما ذكرنا في ما راده الولي العراقي من انه واجب بخبر اخبره هو القدر المشترك والشارح جعل الواجب هنا لاجتهاد عينا الا ان يقال مراده ان الواجب عند ارادة استعمال أحد الامرين من الاجتهاد والمدول الى الطاهر المتيقن لكن هذا خلاف الظاهر ويلزمه ان يكون العدول الى الطاهر من الواجب أيضاً ولا مانع منه لانه مخاطب بتحصيل سبب الشهادة وهذا منها (قوله من حيث ان له الاعراض عنهما) أى فهو مخير بين استعمال المتيقن والمدول الى غيره على السواء وبه يظهر قوله الا ان لا يقال لا بس الخف الخ (قوله مع ان الواجب عليه أحد الامرين) أى على معنى انه يتبع عليه العدول عنهما لانهم ما من قيل الواجب الخير لان شرط الواجب الخير ان لا يكون بين امرين أحدهما رخصة ومسح الخف هنا رخصة فليس التخير بين الغسل والمسح من الواجب الخير ولا التخير بين الاستنجاء بالماء والخير من الواجب الخير (قوله بخلافه هنا) يرد عليه ان الخلاف الذي هنا انما هو في جواز الاجتهاد حيث قدر على طاهر متيقن كما ذكره

معنى أنه معرفة كما أشار إليه بقوله ههنا أى من هذا التركيب أما إذا كان المضاف إليه نكرة فإن بعد تعريب سواء نوبت معناه أم لا (قوله وفتحها) الأولى ونصبها لانها معرفة حينئذ قوله كقوله تعالى شهد الله الخ) أكثر هذه الدلائل انما هي في فضل العالم لا في أفضلية الاشتغال بالعلم الذي هو المقصود لكن يلزم من ذلك هذا لان العالم انما فضل بما فيه من العلم فهو أفضل من غيره من حيث العلم فكان الاشتغال بالعلم أفضل من غيره لان الاشتغال بالفضل أفضل (قوله كفضلي على أدناكم) يتعين

المصنف في قوله وقيل ان قدر الخ اما بالنظر لافضلية استعمال متيقن الطهارة والاخلاق فيه كما يفيد قول ابن حجر وهو مع شذوذ هذا الوجه لا يبعد رعايته اهـ وحينئذ لا يتم للشارح ما ذكره من الفرق (قوله في طلب المقصود) هذا تعريفا له لغة وأما اصطلاحا فهو عند الفقهاء بذل الوسع في طلب حكم شرعي (قوله وتطهر بما ظن طهارته) باجتهاده وسيأتي أنهم اعرضوا في هذا الباب عن أصل طهارة الماء فيؤخذ منه أن ما ظن طهارته باجتهاده لا يجوز تغييره استعماله الا ان اجتهاده فيه بشرطه وظن ذلك أيضا وظاهر أن للمجتهد تطهير نحو حيلته المجنونة أو غير المميزة للطواف به أيضا اهـ ابن حجر رحمه الله (قوله ولو انصب أحدهما) أى بتمامه (قوله باصل الحل) عربي ولم يقل له أصل في التطهير لان الاجتهاد ليس وسيلة للطهار، فقط بل هو كما يكون وسيلة لها ٦٢ يكون وسيلة لتغييرها كالمالك (قوله وهو التطهير هنا) قضيته انه لو اراد الاجتهاد فيها

ليشرب الماء عاجز له وليس هو اداء عبارة ابن حجر بل له الاجتهاد ههنا للشرب ما يظن طهارته وهو غفلة عما يأتي في نحو دخل وخجر ولين اتان وما كول (قوله والاوجه خلافه) أى فيجتهد وان ادى اجتهاده الى خروج الوقت (قوله والاوجه كافي الاحياء خلافه) أى فليس لاحدهما ان يتوضأ من انائه الا بعد الاجتهاد (قوله فيكون وجوده) أى وجود المشمس كالماء يؤخذ منه انه لو اشبه عليه مذكاة بمجموعه لم يجتهد لانه يجب عليه

المجهود في طلب المقصود (وتطهر بما ظن طهارته) بامارة تدل على ذلك كاضطراب أو رشاش أو تغير أو قرب كلب وللا جتهاد شروط أحدها بقاء المشتبهين الى تمام الاجتهاد فلو انصب أحدهما أو تلف امتنع الاجتهاد ويتيمم ويصلى من غير اعادة وان لم يرق ما بقي ثلثانها يتأيد الاجتهاد بأصل الحل ولا يجتهد في ماء آتاه يبول وان كان يتوقع ظهور العلامة اذا أصل للمول في حل المطاوب وهو التطهير هنا ثالثها ان يكون للعلامة فيه مجال أى مدخل كالأواني والعياب بخلاف احتلاط المحرم بنسوة كما سيذكره المصنف في النكاح وزاد بعضهم سعة الوقت فوضاق عن الاجتهاد يتيمم وصلى والاوجه خلافه واشترط بعضهم أيضا ان يكون الانا أن لو احذفان كانا لثنين لكل واحد توضأ كل بانائه كالماء على كل من اثنين طلاق زوجته بكون ذا الطائر غرابا وغير غراب فانه لا حنث على واحد منهما والاوجه كافي الاحياء خلافه عملا باطلا فهم كما وضعت في شرح العباب واشترط صاحب المعين ان يكون المتيقن طهارته مما لا يخشى منه ضرر كالشمس مبنى على مرجوح وهو جواز التيمم بحضرة الشمس فيكون وجوده كالماء وشرط العمل بالاجتهاد ظهور العلامة فان لم يظهر له شيء أراق الماءين أو أحدهما في الآخر ثم تيمم (وقيل ان قدر على طاهر يتيقن) أى ظهور آخر (فلا) أى فلا يجوز له الاجتهاد بل يستعمل المتيقن لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما لا يريبك من كان بككة ولا حائل بينه وبين الكعبة ولكن كان في ظلمة أو كان أعمى أو حال بينه وبينها حائل حادث غير محتاج اليه وكالو وجد الحاكم النص والاصح الجواز وحل فأنه الحديث على الاستحباب (والاعنى كبصير في الاظهر) تمكنه من الوقوف على المقصود بالشتم والذوق

العدول عنهما الى غيرها لتحقق الضرر لكن في شرح البهجة لشيخ الاسلام جواز الاجتهاد فيما ذكره فراجع والسمع (قوله ظهور العلامة) أى فهو شرط للعمل لا لاصل الاجتهاد خلافا لمن عده من شروطه (قوله وأحدهما في الآخر) أى أو بعضه (قوله دع ما يريبك) بفتح الياء ويجوز ضمها فها هو نووى في شرح الاربعين وقضيته تساوى الصيغتين في المعنى ولكن عبارة المصباح الريب الظن والشك وراعى الشيء يريب اذا جعلت شاكالا أو يزيد راي من فلان أمر يريبني ريبا اذا استيقنت منه الرية فاذا اسأت به الظن ولم تستيقن منه الرية قلت رايي منه أمر هو فيه ارابه واراب فلان ارابه فهو مرريب ادا بلغك عنه شيء أو توهمته وفي لغة هذيل ارايى بالاف قربت اناواريت اذا شككت فأنايى تاب وزيد مرتاب منه فالصلة فارقة بين العاقل والمفعول والاسم الرية وجعها ريب مثل سدره وسدر اهـ ومنه يعلم انهما ليسا مترادفين وانما اشتركا في أصل المعنى لافي حقيقته (قوله والاعنى كبصير) لو اجتهد فاداه اجتهاده الى طهارة أحد الاناءين لظهور العلامة فاحبره بصير بخلافه فهل يقلده لانه أقوى ادراكا منه لتمييزه بالبصر الذى هو العمدة في الاجتهاد أولا أحذابا لاقى قولهم

أن يكون الضمير في أدناكم للمصاهرة ولا يلزم تفضيل العالم من النبي صلى الله عليه وسلم لأنه إذا كان فضل العالم على العابد الذي هو أفضل من أدناكم مساوياً بفضل الله عليه وسلم على أدناكم ففضل العالم على أدناكم فوق فضله صلى الله عليه وسلم عليه بالضرورة فإذا فرض أن النبي صلى الله عليه وسلم يفضل على أدناكم بدرجات مثلاً لم يلزم أن العالم يفضل العابد بها التحقق المساواة وإذا كان العالم يفضل العابد بدرجات فهو يفضل الأدنى بأكثر من بالضرورة وقد فرض أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما يفضل.

المجتهد لا يقدم مجتهداً فيه نظراً والارباب الأول كالأول أخبره اثنان مختلفان في اثنين وبين كل منهما نجاسة واحدة فإنه يأخذ بخبر الاوثق كما يأتي فإن استموا فلا أكثر عدد الاكن ظاهر كلامهم الثاني ويوجه بأن الشخص لا يرجع إلى قول غيره إذا خالف ظنه فإولى أن لا يرجع إلى ما يتبر عنه مستند الامارة بمجرد ما وقع ذلك فالأقرب بمعنى الأول لكن مجرد ظهور المعنى لا يقتضي العدول عما اقتضاه إطلاقهم فالواجب اعتمادهم من موضوع رجع فيه ما غيره أو وجه منه معنى فيكون الراجح الثاني (قوله وانحوار زى) في مجهم الكبرى خوارزم بضم أوله وبالراء المهملة المكسورة والزاى المجمة بعد هاءهم قال الجرجاني معنى خوارزم هين حرمه إلا أنها في سهولة لأجل بها اهـ بحرفه رجه الله (قوله ويحصل بذوقهما) أى الحق أى ولم نأمر به فإنه إذا ذاق أحدهما لا يجوز له ذوق الآخر وصرح بذلك قول سم في حاشية شرح المنهج فالذوق أحد هاهنا فهو له ذوق الآخر اعتماد الطباوى أن له ذلك ويؤيده أنه عند ذوق كل يحتمل أنه الطاهر واعتمد مر المنع اهـ (أقول) فلو خالف ذواق الثاني وظهر له أنه الطاهر عمل به وإن لم يظهر له فهو مخير فيتيمم بعد تلف أحدهما ويجب غسله لتحقيق نجاسته أما من الأول أو من الثاني لكن بتقدير كون النجاسة من الأول يظهر بما استعمله ٦٣ من الثاني أن ورد موارد الأول وبتقدير

كونها من الثاني فهو باق  
على نجاسته فقد تحققنا  
نجاسته فيه وشككنا في  
ضربها ولا لاصل عدمه ولا  
تصح صلاته قبل غسله  
ولو نظير منه شيء على قوب  
لم يحكم بنجاسته لأن الأصل  
بقاؤه على الطهارة ونحن  
لأنجس بالشك وهذا نظير  
ما لو علمنا نجاسة فم الهرة  
ثم غابت زمنا يمكن طهرتها

والسمع والمسلم ويفارق ما سياتى في القبلية بأن أدلتها بصرية بخلاف الأدلة هنا نعم لو  
فقد الأعمى تلك الخواص امتنع عليه الاجتهاد كما قال الأذرى أنه يجب الجزم به وهو  
حسن والثاني لا يجتهد لفقد البصر الذي هو عمدة الاجتهاد بل يقلد وما تقر من جواز  
الذوق هو ما قاله الجمهور منهم القاضى والماوردى والمغوى وانحوار زى وهو المعتمد وما  
نقله في المجموع عن صاحب البيار من منع الذوق لاحتمال النجاسة ممنوع ادخل حرمته  
ذوقها عند تحققها ويحصل بذوقها وهنالم تحققها فان تحير الأعمى قد بصيرا أو أعمى  
أقوى ادراكاً منه فيما يظهر ولا يرد ذلك على المصنف لأن كلامه أنه كالصير فيما صر فان لم  
يجد من يقلده أو وجدته فتخير تيمم (أو) اشتبه عليه (ماء بول) أو نحوه انقطعت رايته  
(لم يجتهد) فيها (على الصحيح) لأن الاجتهاد يقوى مافى النفس من الطهارة الأصلية  
والبول لأصل له في الطهارة فامتنع العمل به وسواء كان أعمى أم بصيراً والثاني يجتهد

فيه بولوغها في ماء كثير ثم وضعت فها في ماء قليل أو مائع فلا يحكم بنجاسته مع الحكم ببقائه على النجاسة فلو اجتهد بعد ذلك  
وأداه اجتهاده إلى نجاسته حكم بذلك (قوله فيما يظهر) أى فلو لم يفعل ذلك وأنلف المائين وتيمم فهل تجب الاعادة لتقصيره  
باتلافه مع قدرته على التقليد أو لانه لم يكن معه ماء حال التيمم فيه نظراً وقياس مافى التيمم الثاني (قوله ولا يرد ذلك) أى تقليد  
الأعمى لغيره وقوله على المصنف في قوله والأعمى كبر الخ وقوله فيما صر أى من أنه إذا اشتبه عليه الطاهر بغيره اجتهد ولا  
يلزم منه أنه إذا تحير لا يقلد غيره (قوله فان لم يجد من يقلده) أى في موضع يجب عليه السعي للجمعة لو أقيمت فيه وعاره حج  
ويظهر ضبط فقد المقلد بأن يجد مشقة في الذهاب إليه كشقة الذهاب إلى الجمعة فان كان يعمل يلزمه قصده لها لو أقيمت فيه  
لزمه قصده لسؤاله هنالكا فلا اهـ بحرفه رجه الله (قوله فتخير تيمم) أى بعد تلف الماء وحيداً فلا اعادة عليه كما يعلم مما  
يأتى وهل له اتلاف الماء قبل اجتهاد من وجدته أم لا فيه نظراً والقرب الثاني لأن من وجدته بسبيل من أن يظهر له الطاهر  
ومع ذلك لو خالف وفعل لاعادة عليه وإن أم بذلك (قوله أو ماء بول لم يجتهد فيها على الصحيح) أى الطهارة فلو اجتهد للشراب  
جازله الطهارة بعد ذلك بما ظنه ماء قاله الماوردى واعتمد طبو مر ورده حج اهـ سم على منهج وسياق في قول الشارح  
وما يحتمل الأذرى الخ ما يعلم منه أن جواز الاجتهاد في الماء والبول للشراب لم يقله الماوردى وانما يحتمل الأذرى أخذاً من  
كلامه في الماء وما ورد أن الشارح موافق فيه يخ في منع الاجتهاد وهذا محل عند الاختيار فلو اضطر للشراب كان له  
الهبوط والشراب من أحدهما لا ينعى عند الاضطرار يجوز له تناول محقق النجاسة والاجتهاد انما يمنع مع فقد شرطه إذا كان



بعض درجات فقط فقد يكون فضلى العالم على الأدنى أكثر من فضله صلى الله عليه وسلم عليه وذلك يستلزم تفضيل العالم على النبي صلى الله عليه وسلم وذلك باطل بالاجماع فتعين ما ذكرته أو أن المراد المبالغة ومن جوز رجوع الضمير إلى الأمة مطلقاً كشيخنا لم يتنبه لهذا المعنى فتأمل (قوله وعرفه الرازي الخ) اعلم أن ظاهر كلام الشارح أن هذا التعريف والذي بعده لمعرف واحد وليس كذلك فإن تعريف الرازي خاص بالعلم بالتصديق وتعريف السيد عام له وللتصويرى ثم إن التعريف الأول تعريف

وسيلة الحكم ممنوع منه لولا الاجتهاد وهذا ليس ممنوعاً من الشرب بدون الاجتهاد فوجوده لا يضر وليس الاجتهاد هما عبادة حتى يتوهم امتناعه بتقدير فسادهم ومثل ذلك ما لو اخلطنا بآبائنا بآبائنا واشتباه فيأخذ ما يشاء من غير اجتهاد إلى أن يبقى واحد وله الاجتهاد في هذه الحالة ادلا مانع منه وبقي ما لو أراد الاجتهاد ليرتب عليه فعل ما هو حائز النجس كطفي النار بالبول أو رشه هل يجوز له ذلك أم لا فيه نظروا الاقرب الاول أخذ من قوله لا أصل له في الطهارة ثم رأيت في فتاوى الشارح ما يخالفه وعبارته سئل عن قول الماوردي يجوز أن يجتهد بين الماء وماء الورد لا جل اشرب فإذا ظهر له توضأ هل يأتي في البول أيضاً إذا وصف له التداءى به فاجاب بان كلام الماوردي لا يجري في البول بحال اهـ وراجعت ما كتبه سم على منتهى فوجدته مفروضا في اشتباه الماء وماء الورد وعليه فلا يرد ما عارضناه به نعم فيما كتبه سم على حج ان الاذرى بحث أن ما قاله الماوردي في الماء وماء الورد من جواز الاجتهاد فيه ما للشرب يجبيء ممثله في الماء والبول ونظر فيه وعبارته وقد نظر الشارح في شرح العباب في بحث الاذرى مجيىء كلام الماوردي في الماء والبول ثم قال فالوجه انه لا اجتهاد في ذلك اهـ (قوله وافرقت الاول بما تقدم) أى من قوله ٦٤ لان الاجتهاد الخ (قوله فان كلا منهما الخ) على انه قد يمنع ان البول ناشئ عن

الماء الطهور بل يجوز تولده من الرطوبات التي يتناولها كما في الطفل الذي لم يتناول ماء وماتولده منه وان كان أصله طاهراً ليس له أصل في التطهير كغيره الذي عبروا به (قوله أو يراق من أحدهما في الآخر) أى وان كان المراق قد راى يدركه الطرف ومحل العفو عن ذلك اذالم يكن بفعله كما تقدم من انه لو رأى ذبابة على نجاسة فأمسكها الخ (قوله ويصلى بلاعادة) أى ان كان يعمل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى الاخران (قوله لا لعدم وجوب انقطعت الاعادة) أى وعلى الاول لو تيمم قبل اخلط حرمت القراءة عليه ان كان جنباً وحرم عليه مس المصحف وحله مطلقاً دون الثاني (قوله وبهذا فرقت المصنف) أى بقوله لان معه ماء طاهر الخ (قوله نحو سبغ) وفي نسخة بعد سبغ ويجري ما تقرّر فيما اجتهد في الماءين ولم يظهر له الطاهر اهـ وهى مضروب عليها بعض النسخ ولعل وجهه ان معناها ما سلم من قوله السابق وشرط العمل بالاجتهاد ظهور العلامة الخ (قوله وماء ورد) بقى ما لو وقع الاشتباه بين ثلاث أو اثنى ماء طهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز الاجتهاد بنظر الماء لظهور الماء المتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد اليهما ولا احتمال أن يصادف ماء الورد كما لا يضر احتمال مصادفة الماء المتنجس أو لا يجوز الاجتهاد لان ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كمصادفته الماء المتنجس لان له أصلاً في الطهارة بخلاف ماء الورد فيه نظر اهـ سم على حج أقول والاقرب الثاني وتتل عن شيخنا العلامة الشوبرى ان الاقرب الاول وبقي أيضاً ما لو وقع مثل ذلك في ماء طهور ومتنجس وبول والظاهر الامتناع لغلط أمر النجاسة في البول وبقي ما لو تلف أحدهما في المسئلة الاولى هل يجوز له الاجتهاد لاحتمال ان المؤلف المتنجس أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني

الماءين وافرقت الاول بما تقدم والمراد بقوله أصل في التطهير عدم استحقاقه عن خلقته الأصلية كالتنجس والمستعمل فانهم لم يستعملوا عن أصل خلقتهما إلى حقيقة أخرى بخلاف نحو البول وماء الورد فان كلا منهما ما قد استحال إلى حقيقة أخرى (بل يخطان) أو يراقان أو يراق من أحدهما في الآخر ونبه بالخلط على بقية أنواع التلف فلا اعتراض عليه (ثم يتيمم) ويصلى بلاعادة وعلم من تعبيره ثم ان الارقاة ونحوها مقدمة على التيمم فهى شرط لصحته لا لعدم وجوب الاعادة كما وقع لبعضهم وعبارة الشارح قوله لان معه ماء طاهر ايقين له طريق الى اعدامه وبهذا فرقت المصنف بين بطلان التيمم هنا وصحته بحضرة ماء منع منه نحو سبغ وقوله بل يخطان بنون الرفع كما وجد بخطه استثنافاً أو عطفاً على ما قاله ابن مالك ان بل تعطف الجمل وهى هنا وفيما بعد للانتمقال من غرض الى آخر كما أفاده الشارح لا للاضراب فاندفع ما قيل ان الصواب حذف النون لانه مجزوم بحذفها عطفاً على مجتهد لكن الاصح خلاف ما قاله ابن مالك لان شرط العطف ييل افراد معطوفه ابغنى كونه مفرداً فان تلاها جملته لم تكن عاطفة بل حرف ابتداء لمجرد الاضراب (أو) اشتبه عليه ماء (وماء ورد)



العلم بمعنى الادراك الذي هو أحد معانيه والتعريف الثاني تعريفه معنى ما به الادراك أي الوصف القائم بالانسان يدرك به وهو معنى آخر للعلم وكل من المعنيين غير المعنى المراد من كلام المصنف فإنه المسائل وهو معنى ثالث له ففي كلام الشارح مؤخذات (قوله وهو العبادات) بيان لما في قوله المصنف ما تنقفت (قوله مجازاً) أي لغويًا والمراد استعارة (قوله على تقدير

(قوله ولا يجتهد فيهما) أي لاطهارة كما يأتي بخلافه للشرب يجوز ثم إذا فعل ذلك فظهوره الماء من مائه كما يأتي أيضا في فرع كما إذا اشتبه الماء بعمل الطهور ويجوز له الاجتهاد قال في شرح المذهب ويجوز أن يتوضأ بكل منه ماهرة ويغفر التردد في النية للضرورة اه فقد انكشف لك انه ليس معنى الضرورة تعذر الاجتهاد اه عمارة رحمه الله وقوله ويجوز أن يتوضأ الخ نقل ابن حجر عن الشرح المذكور خلاف هذا أقول والا قرب ما قاله عميرة ثم رأيت ابن قاسم على ابن حجر صرح بما قلته فقال قوله لا يتوضأ بكل منه ما هذا ممنوع منه واضعاب كل كلام المجموع ٦٥ كالمذهب مصرح بالجواز إلى آخر ما أطال

به فليراجع رحمه الله (ومقتضى العلة) أي قوله للضرورة (قوله المحصلة للجزم) أي فيما لو اشتبه عاينه طاهر نجس وقدر على طاهر يمين فلذلك لم يوجبوا عليه الجزم فيما لو وجد ماء وماء ورد فلا يقال هذا لتعليل بصورة المسئلة (قوله ثم يعكس) لا يتوقف اندفاع الضرورة على العكس بل لو غسل وجهه بكاه بعد الغسلة المذكورة من كل اناه منها مرة صغ مع تقدم الجزم بالنية غاية ان فيه تكرار للغسلة في المرة الاولى وهو لا ينافي الجزم بالنية (قوله ولو زادت قيمة ماء لورد) قد يشكل على ما مر من انه اذا زادت اجرة اذابة نزع تعين استعماله أو ملح

انقطعت رائحته (توضأ بكل) منهما (مرة) ولا يجتهد فيهما وانما جازله التوضؤ بكل منهما التيقن استعمال الطهور ويعد في تردده في النية للضرورة كمن نسي صلاة من الخس ومقتضى العلة انه يمنع ذلك عند القدرة على ماء طاهر يمين لفقد الضرورة وليس كذلك لانهم لم يوجبوا عليه سواك الطريق المحصلة للجزم فكذلك لا يجب عليه استعمال الطهور يمين اذا قدر عليه وان كان محصلاً للجزم على انه يمكن الجزم بالنية كان يأخذ بكفه من أحدهما وبالأخرى من الآخر في غسل به ما خديه معانوا ياتهم بعكس ثم يتم وضوءه باحدهما ثم بالأخرى بلزومه حيث لم يقدر على طهور يمين التطهر بكل منهما ولو زادت قيمة ماء الورد على قيمة ماء الطهارة خلا فالابن المقرئ في روضه ويفرق بينه وبين لزوم تكميل الناقص به ان لم ترد قيمة على ثمن ماء الطهارة بان الخلط ثم يذهب ماليته بالكيفية من حيث كونه ماء ورد وهذا استعماله منفرد لا يذهب بالكيفية لا مكان تخصيص غسالته وهذا أولى الفروق كما أوضحته في شرح العباب ثم ما تقدم من منع الاجتهاد في ماء الورد محله بالنسبة للتطهير اما بالنسبة للشرب فيجوز كما قاله الماوردي وله التطهير بالأخرى الحكم عليه بأنه ماء والفرق بينه وبين الطهارة يستدعي الطهورية وهما مختلفتان والشرب يستدعي الطهورية وهما طاهران وافساد الشاشي ردبانه وان لم يحتج اليه فيه لكن شرب ماء الورد في ظنه يحتاج اليه وحينئذ فاستنتاج الماوردي صحيح لان استعمال الأخرى للتطهير وقع تبعاً وقد عهده امتناع الاجتهاد لشيء مقصود أو يستفيدة تبعاً كما في امتناع الاجتهاد للطهارة تبعاً كما في امتناع لو اشتهت أمته بامة غيره واجتهد فيها للالك فانه يطوؤها بعده لحل تصرفه فيها ولو كونه يغفر في التابع ما لا يغفر في المتنوع وما يحتج به الاذري من مجيء كلام الماوردي في الماء والبول بعيداً ذلك كلامه يشير إلى انه انما أباح له الاجتهاد للشرب ماء الورد ثم يتطهر بالأخرى وهذا غير ممكن هنا وأيضاً لكل من الماءين له أصل في الحل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول فالوجه انه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كنية ومذكاة مطلقاً

٩ نهاية ل مائي على ثمن الماء لم يجب اذابته وبعدل للتعيم الا أن يجاب بأن ما يستعمله هنا حاصل بصورة فلم يترتب على استعماله تعقوبت ما ليس بحاصل فأنسبه ما لو ارتفعت قيمة الماء وهو في يده فانه يستعمله ولا نظراً إلى ارتفاع سعره بخلاف مسألة الملح فانه يحتاج فيها إلى بدل مال زائد على ما يريد استعماله وذلك يعد غبناً (قوله وافساد الشاشي) أي بأنه لا حاجة للاجتهاد للشرب لجواز شرب ماء الورد مع وجود الماء الطهور فله الاتساع على أحدهما بلا اجتهاده (قوله وان لم يحتج اليه) أي الاجتهاد (قوله في ظنه) أي مر يد الشرب (قوله وحينئذ) أي حين اذ جوزه له الاجتهاد (قوله في الماء والبول) أي من انه يجتهد فيه ما للشرب ثم يتطهر منه بما ظن طهارته تبعاً (قوله وهذا غير ممكن هنا) فيه انه قد يكون الاجتهاد في البول وغيره ليس يستعمل البول فيما يجوز استعماله فيه كاطفاء نار وعين طين (قوله ومذكاة مطلقاً) أي للكل وغيره كاطعام الجوارح



بدونه ان كل ما يصح المعنى بدونه يصح أن يكون زائدا ويرد عليه نحو قوله تعالى الله الامر من قبل ومن بعد وقوله تجري من تحتها الأنهار وقد يقال ما لم. انفع من جعل من هنا التعدية وهو الظاهر واحتج المصنف بالجملة الدعائية (قوله والفرق لائح) أي لان يوم الجمعة ظرف للدعاء والتصنيف ليس ظرفا لكثرة (قوله وهذا التجاوز والأكثر) عبارة الشهاب

(قوله وهو ظاهر) خلافا لـ (قوله ثم اذا أعاده) أي أعاد الاجتهاد (قوله وبهذا فارق جواز الخ) أي بقوله لمافيته من نقض الخ (قوله لا تنفاء التعليل) هو قوله لمافيته من نقض الاجتهاد بالاجتهاد الخ (قوله يريد فعلها) أي ما لم يكن بانفعا على طهارته (قوله بخلاف الثوب) لو اجتهد في ثوبين طاهر ونجس ولم يظهر له الطاهر فهل يصلي عاريا ولا إعادة عليه لانه عاجز عن الوصول الى الطاهر فكان كالمعدم أو يصلي عاريا وعليه الاعادة لوجود ثوب طاهر معه في الجملة أو يصلي في كل مرة كالماء وماء الورد كل محتمل والاقرب الثاني ويفرق بين منع صلاته بكل منهما مرة وبين وضوئه بكل من الماء وماء الورد بانه يلزم على هذا الصلاة بيقين النجاسة فيكون مرتكباً لعبادة فاسدة دون الماء وماء الورد فتأمل ٦٧ ثم رأيت في باب شروط الصلاة بعد قول المصنف ولو اشتبه

طاهر ونجس اجتهد ما نصح ولو اجتهد في الثوبين ونحوهما فلم يظهر له شيء صلى عاريا وفي أحد البيتين لحسرة الوقت وزمته الاعادة لكونه مقصرا بعدم ادراك العلامة ولان معه ثوبا ومكانا طاهرا بيقين اه بحروفيه رحمه الله وقوله لكونه مقصرا يؤخذ منه وجوب القضاء فوراً وبه صرح اشرار في الصوم وابن حجر أيضا فيما لو لم يروا الهلال فاقطعوا ثم تبين انه من رمضان وعليه بقصيرهم بعدم الرؤية (قوله وفرق بما تقدم) أي من قوله لما فيه الخ (قوله ولو على

فهو كالو أحدث واجتمعت وتغير اجتهاده قاله ابن الماد وهو ظاهر ثم اذا أعاده فان اتفق الاجتهاد ان فذلك وان اختلفا بان ظن طهارة ما ظن نجاسته أولا فبيته الخ السابق والارجح منه عدم العمل بالثاني واركان أوضح من الاول لمافيته من نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول ومن الصلاة بنجاسة ان لم يغسله وبهذا فارق جواز العمل بالثاني في نظيره من الثوب والقبلة واستنبط الملقيني من التعليل السابق ان محل عدم العمل بالثاني اذا لم يستعمل بعد الاول ما طهر رايقين أو باجتهاد غير ذلك الاجتهاد لا تنفاه التعليل حينئذ الذي ذكره في هذا التصوير قال ولم أر من تعرض له قلت وهو واضح وقد أفنى به الوالدرجه الله تعالى ولم عما تقدم وجوب اعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها نعم ان كان ذا كرا الدليل الاول لم بعده بخلاف الثوب المنظون طهارته بالاجتهاد فان بقاءه بحاله بمنزلة بقاء الشخص متطهرا فيصلى فيه ما شاء حيث لم يتغير ظنه سواء كان يستتر بجميعة أم يمكنه الاستتار ببعضه لكبره فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج الى الستر لئلا ما استتر به فلا يحتاج الى اعادة الاجتهاد كما اقتضاه كلام المجموع وهو المعتمد خلافا لبعض المتأخرين وخرج ابن سريج من النص في تفسير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني وفرق بما تقدم (ولو أخبره بتنجسه) أي الماء أو غيره أو باس استعماله ولو على الإيهام أو بطهارته على التعيين قبل استعمال ذلك أو بعده وفارق الإيهام ثم التعيين ههنا بان التجسس على الإيهام بوجوب اجتنابهما والطهارة على الإيهام لا تجوز استعمال واحد منهما وان استويا في افادة الإيهام في جواز الاجتهاد في كل منهما (مقبول الرواية) رجلا كان أو امرأة عبدا كان أو حرا بصيرا كان أو أعمى عن نفسه أو عن عدل آخر بخلاف المكافرو والفاسق والمجهول والمجنون والصبي ولو مميزا

الإيهام) ومثل ذلك ما لو توضع أحد اناين بلا اشتباه فأخبر بنجاسة أحدهما على الإيهام فأجتهد وأذاه اجتهاده الى نجاسة ما ظهر منه فيجب اعادة ما صلاها تلك الطهارة وعبارة سم على منهج قوله ولو أخبر الخ لو توضع شخص من أحد اناين ولم يعلم فيهما نجاسة وصلى ثم أخبره عدل بنجاسة أحدهما على التعيين فالوجه كما نقله شيخنا طيب عن بعضهم وارتضاه وجوب اعادة الصلاة لتبين نجاسة أحدهما وانه كان الواجب الاجتهاد اه بحروفيه (قوله قبل استعمال ذلك) متعلق بقوله ولو أخبر الخ (قوله وان استويا) أي الإيهامان وهما الإيهام الطهارة وإيهام النجاسة في جواز الخ وعبارة سم وان استويا في افادة الإيهام في كل جواز الاجتهاد في كل منهما وهي أوضح لصراحتها في ان جواز مفعول الافادة (قوله أو عن عدل) أي عينه كزيد وعرف المخبر عنه عدلته وكذا لو دل أخبرني عدل وكان من أهل التعديل على ما يأتي عن شرح المسند (قوله والفاسق) اقتصاره في المحترز على ما ذكر يفيد أن من لم يحافظ على مرواة أمثاله تقبل روايته أي وهل هو كذلك أولا فيسه نظرا لراجح وقياس ما قالوه في الصوم وفي دخول الوقت من انه لو اعتقد صدق الفاسق عمل به بحسبه هنا (قوله والمجهول) أي مجهول العدالة اما مجهول الاسلام فينبغي أن يقال أخذنا ما يأتي فيما لو وجد قطعة لحم في اناء أو خرقه ان كان يلد لا يحسوس فيه أو كان المسلمون

ابن حجر كما أنهم أي الأصحاب هنا جاوزوا الاكثر قال الشهاب ابن قاسم فيه تأمل انتهى (وأقول) لعل وجه أمره بالتأمل أن حله لأن حينئذ ليس على نظيره للثال المذكور لانه جعل عمرا الذي هو مدخول من فيه مفعولا فنظيره في المتن أن يقال تجاوزوا التصنيف في الاكثر ثم بعد ذلك ينظر في معناه فانه لا يظهر له معنى هنا ولعل عبارة السمع لتجاوز الاكثر اترجع الى عبارة الشهاب ابن حجر وان كان فيها ما قدمناه وتكون المكتبة حرقها الى ما هو موجود في نسخ الشيخ (قوله مما ذكر في قوله) الاولى حذف ذلك والاقصار على لفظ في (قوله بدل اشتمال) فيه نظير من وجوه تعلم بجراجه كلام النفاة في بدل الاشتمال ونبيه على بعضها هنا الشهاب ابن قاسم (قوله وفيه ان لم يجعل الخ) قال الشهاب ابن قاسم يجب محذف

أكثر حكمه باسلامه والاولا لكن هذا وان حكم باسلامه لانه لم يعلم الله الا اذا اكتفي في قبول الخبر بظاهر العدة له وقلنا المراد بظاهرها أن لا يعرف له مفسق وهو ما جرى عليه الشارح في ولى النكاح وشاهديه ولعل المراد بمجهول العدة من عرف له مفسق ثم شك في توبته منه والا فلا لم يعرف له مفسق مستورا العدة لا مجهولها على ما جرى عليه الشارح نعم على ما جرى عليه المحلى ثم من ان مستورا العدة من عرف ٦٨ بظاهره انقول هو من لم يعرف حاله اه (قوله وفيما يعتمد المشاهدة) أي

وفيما يعتمد المشاهدة فان روايتهم لا تقبل نعم لو قال من هو من أهل التعديل أخبرني بذلك عدل فانه يؤخذ به كما قاله الرافعي في شرح المسند ولو أخبر الصبي بعد بلوغه عما شاهد في صباه من نجس اناء ونحوه قبل وجوب العمل بمقتضاه في الزمن الماضي أيضا ومحمل ما تقرر من عدم قبول من تقدم بالنسبة لاخبارهم عن فعل غيرهم من أخبرهم عن فعل نفسه في غير المجنون كقوله بليت في هذا الاناء قبل كما قاله جمع قياسي على ما لو قال انما تظهر أو محدث وكما يقبل خبر الذي عن شاته بانه ذكاهوا وكأخباره عن فعل نفسه أخباره المتواتر بان كان جميعا يؤمن تواترهم على الكذب على ان القبول انما هو من حيث العلم لا من حيث الاخبار وعلم مما تقرر ان قول نحو الفاسق من ذكر طهرت الثوب مقبول لاخباره عن فعل نفسه بخلاف قوله طهر هذا الثوب أو غسل الميت وان جرى بعضهم على قبوله في الشقين (وبين السبب) في نجسه أو استعماله أو طهره كولو غ كلب سواء كان عاميا أم فقها موافقا للمذهب أم مخالفا (أو كان فقها) في باب نجس المياه (موافقا) للمذهب في مذهبه في ذلك (اعتمده) حقا بخلاف غير الفقيه أو الفقيه المخالف أو المجهول مذهبه فلا يعتمد من غير تعيين لذلك لاحتمال أن يخبر بنجس ما لم يتنجس عند المخبر ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذي يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجيح فيكون الأرجح فيه أنه لا بد من بيان السبب لانه قديم قد ترجح ما لا يعتد بالخبر ترجحه وحينئذ فيعلم من قولهم فقها موافقا انه يعلم الأرجح في مسائل الخلاف ويظهر ان محمل ما تقرر بالنسبة للقلد اذ هو الذي يعلم اعتقاده فينظر هل المخبر موافقه أم لا أما المجتهد فيبين له السبب مطلقا وان عرف اعتقاده في المياه لاحتمال تعبير اجتهاده وقد ذكرت الفرق بين ما هنا من

ولو كان اخبارهم فيما يعتمد المشاهدة (قوله نعم لو قال) كأنه استدراك على عدم قبول خبر المجهول (قوله ونحوه) أي وتنجس نحو الاناء ومثله كل ما أخبر به بهد البلوغ مستندا لما يقفه قبله واقتصاره على اخبار الصبي بعد بلوغه قد يفهم ان الكافر والفاسق اذا أخبر به بعد اسلام الاول وتوبة الثاني لا يقبل خبرهما وينبغي أن يأتي في خبرهما ما ذكره في شهادتهما المعادة (قوله في غير المجنون) ومثله الصبي الغير للمميز (قوله في هذا الاناء قبل)

وجوب

أي ولو غلب على الظن كذبه احتياطاً للعبادة ومحله أيضا إذا لم

تقطع العادة بكذبه والا فلا يقبل خبره لكن التوجيه بالاحتياط للعبادة لا يأتي في قبول خبرهم عند قول أحدهم طهرت الثوب (قوله وكأخباره عن فعل نفسه) أي اخبار من تقدم من غير المجنون والصبي الذي لم يغير (قوله من حيث العلم) أي فان الخبر المتواتر يفيد العلم لا الظن (قوله موافقا) كتب شيخنا جوامع المحلى لوشك في موافقته فالظاهر انه كالمخالف وكذا الشك في الفقه الاصل عدمه فيما يظهر اه وأقول هذا مأخوذ من قول الشارح والمجهول موافقته فتأمل اه سم على منهج رحمه الله (قوله لا غير في مذهبه في ذلك) زاد حج وأعارقاه وان لم يعتقه فيما يظهر لان الظاهر انه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاده نفسه لعلمه انه لا يقبله فالتعير بالموافق للغالب فان قلت يحتمل انه يخبره باعتقاده نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد من يعرف المذهبين فلا يقول عليه على انه غير مطرد اه (قوله اعتمده) لا يبعد أن يدخل في اعتماده وجوب تهيئتها أصابه من الماء المخبر بنجسه وان لم تنجس بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فليراجع اه سم على حج (قوله واختلاف ترجيح) ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب ابن حجر والشارح (قوله فيمين له) أي المخبر



المضاف أى من تصنيف المبسوطات (قوله المذهب المنق) تفسير للمعبر باعتبار أصله لا بالنظر لحال العلية (قوله حجازا) أى

(قوله فى شرح العباب) عبارته فيه وهو أن فى الردة قبلنا الشهادة بما مطلقا من الموافق وغيره مع الاختلاف فى أسبابه إلا أن المرتد ممكن من أن يبرهن عن نفسه وإيا ما يأتى بالشهادتين فعدم الأيمان به مامع سكوته تقصير بل ذلك قرينة دالة على صدق الشاهد ولا كذلك الماء عبارة ابن حجر هنا وإنما قبلت الشهادة على الردة مع الإطلاق على ما يأتى تغليظا على المرتد لا مكان أن يبرهن عن نفسه اه بمرؤفه (قوله ولغ الكلب الخ) عبارة المصباح ولغ الكلب وغيره من السباع يلغ ولغامن باب نفع وولوغا شرب الماء وسقوط الواو كما فى يقع ولغ من بابى وعدو ورت لغة ويولغ مثل وجل ويوجل لغة أيضا ويتعدى بالهمزة فيقال أولغته إذا سقيته اه بمرؤفه روجه الله (قوله وأمكن صدقهما) أى بأن لم يضيغاه لوقت بعينه (قوله فلو تعارضا فى الوقت) عبارة حج والا كان استويا نقة أو كثرة أو كان أحدهما أو ثقي والآخر أكرسقاطا وبقي أصل طهارته اه وهو مخالف لما ظهر قول الشارح عمل بقول أو ثقهما فإن المتبادر منه تقديم الأوثق وإن كان غيره أكثر عددا بل يكاد يصريح بقوله فإن استويا الخ (قوله فبالا أكثر عددا) ظاهره ولو كان من النساء أو العبيد فليراجع (قوله عملا بالأصل) أى مع غلبة النجاسة على أبدانهم ومن ذلك الخبز المخبوز بمصر ونواحيها فإن الغالب فيها النجاسة ٦٩ لكونه يتخيز بالسرجين والأصل فيه الطهارة

(قوله فى أوانى الفخار)

وكعدم الاستنجاء فى فرج

الصغير ونجاسة منفذ الطائر

والهيمية فلو جلس صغير فى

حجر متصل مثلا أو وقع

طائر عليه فتحكم بنجاسة صلاته

استصحابا بالأصل الطهارة

فى فرج الصغير وما ذكر

معه وإن اطردت العادة

بنجاسته (قوله كعرق

لدواب) أى وإن كثر (قوله

ولعاب الصغار) أى للام

وغيرها (قوله غسل ثوب

جديد) أى ما لم يغاب على

ظنه بنجاسته وما يغاب

وجوب التفصيل وعدم وجوبه فى نحو الردة فى شرح العباب ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعدا كائن قال أحدهما ولغ الكلب فى هذا الانعاديون ذلك وعكسه الآخر وأمكن صدقهما صدقا وحكم بنجاسة الماءين لاحتمال الولوج فى وقتين فلو تعارضا فى الوقت أيضا بان عيناه عمل بقول أو ثقهما فإن استويا فبالا أكثر عددا فإن استويا سقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناءين كما لو عين أحدهما كلبا كائن قال ولغ هذا الكلب وقت كذا فى هذا الاناء وقال الآخر كان ذلك الوقت بيلدا آخر مثلا ولو رفع نحو كلب رأسه من أناء فيه مائع أو ماء قليل وقفه رطب لم ينجس إن احتمل رطبه من غيره عملا بالأصل والانتجيس ولو غلبت النجاسة فى شئ والأصل فيه طاهر كثياب مدهنى الخرو ومثدينين بالنجاسة ومجانين وصبيان وجزارين حكم بالطهارة عملا بالأصل وإن كان مما اضطرت العادة بخلافه كاستعمال السرجين فى أوانى الفخار خلافا لما وردى ويحكم أيضا بطهارة ما عمت به البسوى كعرق الدواب ولعابها ولعاب الصغار والجوخ وقد اشتهر استعماله بشحم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وقمقم وقم من نحو أو كل خبز والبقل النبات فى نجاسة متنجس نعم ما ارتفع عن منبته طاهر ولو وجد قطعة لحم فى أناء أو خرقة بيلدا لا محجوس فيه فهى طاهرة أو مرممة مكشوفة فتنجسه أو فى أناء أو خرقة لا محجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فذلك فإن غلب المسلمون فطاهرة ولما ذكر الاجتهاد فى نحو الماء وهو مظروف ولا يبدله من ظرف استطراد

كذلك ما اعتيد من التساهل فى عدم التزرع فى النجاسة من يتعاطى حيا كته أو حيا طمته ونحوها (قوله فإن غلب المسلمون) قال سم فى حواشى شرح البهجة الكبير بعد نقله مثل ما ذكر عن الروض وشرحه وقضية قوله فتنجسه أنها تنجس ما أصابته وهو ممنوع لأن الأصل الطهارة وقد صرح بعضهم بأنهم لا تنجسه حيث قال وهذا بالنسبة للأكل كما فرضه فى المجموع أما لو أصابت شأ فلا تنجسه اه وسبقه الاستوى إلى ذلك حيث اعترض صنيع الروضة واستحسن صنيع القمولى الموافق للمجموع لفرضه الكلام فى حال الأكل وعدمه ثم قال وهى طاهرة بكل حال لأن الأصل الطهارة اه بقى أنه هل تصح الصلاة مع حملها فيه نظر وقضية قوله وهى طاهرة بكل حال العصمة نعم حملها حال النية وربما يمنع انعقادها للشك الآن يقال لا أثر للشك مع العمل بالأصل كما لو شك فى الحدث فإن نيته صحيحة اه أقول وقد يمنع قوله مع العمل بالأصل بأن لم يعمل بالأصل بدليل حرمة الأكل أذ لو لا الحكم بنجاسته ما حرم أكله والعلة بما حكم بنجاسته باطلية وانما لم تنجس ما أصابه لأنه لا يلزم من النجاسة التجنيس ونظيره ما لو اشتبه طاهر بنجس ثم أصابه من أحد الاناءين رشاش وقد تقدم أن الصلاة معه باطلية وقول سم وهى طاهرة بكل حال بقضى جواز الأكل فليتأمل الفائدة لو وجد قطعة لحم مع حدا مثلا هل يحكم بنجاستها عملا بالأصل وهو عدم تذكية الحيوان أم لا فيه نظر الأقرب الأول للعلة المذكورة ونقل عن شيخنا الشورى فيه تردد



استمارة (قوله كانهنا) فيه منع ظاهر اذا المراد هنا المعنى الاعم كما علم من صدر كلامه وعبارة الشهاب ابن حجر ثم غلب على  
الراجح ومنه قولهم المذهب في المسئلة كذا (قوله ينص) بكسر النون لا غير (قوله وبانه يجزم) في المحرر هذا شروع في الجواب  
عن الاعتراض على الرافعي المار و يؤخذ من قول الشيخ فيما مر عقب قول المصنف ان ينص في مسائل الخلاف جواب آخر  
عن هذا قنأمل (قوله زمانه) الضمير فيه للمصنف فالالف واللام في العصر معا فبما الضمير (قوله من الاقلين) من فيه بيانته

(قوله أي واقضاء) أخذه من قوله الاتي وكذا اتخذه الخ فانه يفيد جواز افتناء غير الذهب والفضة (قوله ومن مخضب) أي  
اجانة من حجر مختصر الصحاح للقرطبي (قوله وجلد الاتي) أي لا يرد على حصر الحرمة فيما ذكر من الذهب والفضة المصنوب  
الخ لانه حرمة ما ليست من تلك الحثينة بل من حيث حرمة الاتي والاستيلاء على حق الغير كذا ذكره في شرح الروض  
على ما نقله بر قال سم في حواشي شرح البهجة الكبير أقول يرد على هذا الجواب ان حرمة ما ذكره هنا في حصر الحرمة فيه  
ليست من حيث الطهارة بل هو من تلك الحثينة حلال فلا فرق بين ما حصر الحرمة فيه وما تر كة فتأمل اه بحر و فنه (قوله  
وخرج بالطاهر النجس) أي والمنجس ٧٠ (قوله لوجود التضعف) وهو محرم في بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضعف به فيه

وهو ما يحكمه المصنف في بعض كتبه اه ح وهو المعتمد (قوله لافي جاف) عطف على قوله في نجوما قليل (قوله كافي التوسط) للاذري (قوله فيحرم استعماله مطلقا) جافا أم لا ولكن يوجد في بعض النسخ لكن الوجه خلافه والصواب ما في الاصل اما يأتي في اللباس (قوله في الطهارة وغيرها) وان لم يؤلف كان كبه على رأسه واستعمل أسفله فيما يصلح كاشمله اطلاقهم اه ح رحمه الله (قوله ان يسقى به مثلا غير مكاف)

الكلام على ما يحل من الظروف فقال (ويحل استعمال) أي واقضاء (كل اناطاهر) من حيث كونه طاهرا في الطهارة وغيرها اجماعا وقد توضع عليه الصلاة والسلام من شن من جلد ومن قدح من خشب ومن مخضب من حجر فلا يرد المصنوب و جلد الاتي ونحوها وخرج بالطاهر النجس كالمخضم من جلد ميتة فيحرم استعماله في نجوما قليل ولا ينافي الحرمة هنا ما يأتي من كراهة البول في الماء القليل لوجود التضعف بالنجاسة هنا وعدم ذلك ثم لافي جاف والائنة غير رطب أو كثير لانه يكره ويحل ذلك كافي التوسط في غير ما اتخذ من عظم كلب أو خنزير وما نفع منه ما أو من أحدهما وحيوان آخر اما هو فيحرم استعماله مطلقا ولا يرد على المصنف لان المفهوم فيه تفصيل وتكفي مخالفة حكم المفهوم حكم المنطوق (الاذن أو فضة) أي اناطهم (فيحرم) استعماله على الرجال والنساء والخنا في الطهارة وغيرها من غير ضرورة حتى يحرم على المكاف ان يسقى به مثلا غير مكاف والاستثناء في كلامه منقطع ان نظرنا في التأويل المار قال صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها رواه الشيخان ويقاس بما فيه ما في معناه فان دعت ضرورة الى استعماله كمرود منهم الجللاء عينه جاز وسواء كان الاثناء صغيرا أم كبير انعم الطهارة منه صحبة والمأ كول ونحوه حلال لان التحريم للاستعمال لا لخصوص ما ذكر ويحرم التطيب منه بنجوما وورد الاحتواء على مجتره منه أو جلوسه بقرها بحيث يعدم تطيبها عرقا حتى لو بخر البيت بها أو وضع ثيابه عليها كان مستعملا لها ويحرم تبخير نحو الميت بها أيضا والحيلة كافي المجموع في الاستعمال اذا كان في اثناء مأكلا كرا أو بخرجه منه الى شيء آخر ولو في أحد كفيه التي

وذلك لان فيه استعمالا من الولي وقضيته انه لا يحرم عليه دفعه للصبي يشرب منه بنفسه وقد يقال انه غير مراد لانه يجب عليه منه من المحرمات وان لم يأثم الصبي بفعلها ومشله اعطاؤه آلة الله كالمرمار فينبغي أن يحرم المار ولا نظر لنا لم الولد لترك ذلك كانه لا تنظر لتأذيه بضرب الولي له تأديبا (قوله الى التأويل المار) هو قوله من حيث كونه طاهرا الخ (قوله ولاتا كوافي صحافها) الصحفة هي مادون القصعة فهي من عطف الخاص على العام لان الا نيسة تشمل الصحفة وغيرها وعليه فليس التقييدها لخراج غير هابل لان الغالب في العادة الا كل في الصحاف دون الشرب (قوله الى استعماله) أي ما ذكر من الذهب والفضة لا بقيد كونه اثناء ليصح التقييد بالمرود (قوله نحو الميت) أي كالمصغير (قوله والحيلة كافي المجموع) قال في شرح العباب ثم الطاهر ان هذه الحيلة انما تنفع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذ وجعل الطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وان لم يستعمله بالاخذ منه وقد يتوهم من عبارته اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك وعبارة الجواهر من ابتلى شيء من استعمال آنية الا قد صلب ما فيها في اثناء غيرها بقصد التزيين واستعماله فان لم يجد فليجعل الطعام على رغيف ويصب الدهن وماء الورد في يده

لا

وذلك لان فيه استعمالا من الولي وقضيته انه لا يحرم عليه دفعه للصبي يشرب

منه بنفسه وقد يقال انه غير مراد لانه يجب عليه منه من المحرمات وان لم يأثم الصبي بفعلها ومشله اعطاؤه آلة الله كالمرمار فينبغي أن يحرم المار ولا نظر لنا لم الولد لترك ذلك كانه لا تنظر لتأذيه بضرب الولي له تأديبا (قوله الى التأويل المار) هو قوله من حيث كونه طاهرا الخ (قوله ولاتا كوافي صحافها) الصحفة هي مادون القصعة فهي من عطف الخاص على العام لان الا نيسة تشمل الصحفة وغيرها وعليه فليس التقييدها لخراج غير هابل لان الغالب في العادة الا كل في الصحاف دون الشرب (قوله الى استعماله) أي ما ذكر من الذهب والفضة لا بقيد كونه اثناء ليصح التقييد بالمرود (قوله نحو الميت) أي كالمصغير (قوله والحيلة كافي المجموع) قال في شرح العباب ثم الطاهر ان هذه الحيلة انما تنفع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذ وجعل الطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وان لم يستعمله بالاخذ منه وقد يتوهم من عبارته اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك وعبارة الجواهر من ابتلى شيء من استعمال آنية الا قد صلب ما فيها في اثناء غيرها بقصد التزيين واستعماله فان لم يجد فليجعل الطعام على رغيف ويصب الدهن وماء الورد في يده

(قوله بأن يذكر فيها) فليس المراد من تنبيهه على القيود المحذوفة أن يقول هنا قيد محذوف كما هو ظاهر العبارة (قوله والتنبيه  
اعلام تفصيل الخ) هذا تعريف للتنبيه في حد ذاته لا بالنظر في الكلام فيه هنا لأن المراد هنا ذكر قيود ليست في المحذور ولا

اليسرى ثم يأخذه من يمينه ويستعمله ويصب الماء للوضوء في يده ثم يصب من يده إلى محل الوضوء وكذلك للشرب أي بأن  
يصب في يده ثم يشرب منها قال غيره وكذلك لو مديسره ثم كتب بيمينه اه ثم قال ونظر ابن الاستاذ في التفرغ في يساره بانه  
يعد في العرف مستعملاً ويرد منع ما ذكره قال وتضية ذلك ان غيره لو صب عليه من اناء الذهب في الوضوء أو غيره لم يكن  
مستعملاً لانه ما يثرون كان اذنه صهي من جهة الاخر فقط ثم قال وأفاد قول المصنف مثلاً ان الصب في اليسرى ليس  
بشرط وهو كذلك اه وعبارته في شرح الارشاد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في اناء النقد أن يخرج منه إلى شيء بين  
يديه ثم يأكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يطهر به أو ماء الوردي يساره ثم ينقله ليمينه ثم يستعمله اه وكان الفرق بين  
ماء الوزن والماء فيما ذكره ان الماء يماثر استعماله من انائه من غير توسط البدع فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالاً  
لأنه بخلاف الطيب فإنه لم يتدف فيه ذلك لا بتوسط اليد فاحتج بالنقل منها إلى اليد الأخرى قبل استعماله والا كان مستعملاً  
لأنه فيما اعتيد فيه اه وقوله أو ماء الوردي يساره أي بقصد التفرغ كما شرطه في شرح العباب أخذ من الجواهر اه  
سم على حجره ما لله (قوله في يده اليسرى) هذا في غير الماء أهو فلا يشترط ٧١ فيه ذلك بل يكفي صبه في يده ثم يشربه  
منها من غير نقل إلى

الآخرى كما يفهمه ما تقدم  
عن شرح الارشاد قوله  
ثم يستعمله (نعم هي لا تمنع  
حرمة الوضع في الاناء ولا  
حرمة اتخاذه فتقطله اه  
ابن حجر رحمه الله (قوله  
المهيا منها) قضيته انه لو  
بال في اناء ليس معد للبول  
لا يحرم والظاهر انه غير  
مراد (قوله والشراريب  
الفضة) أي التي تجعلها  
فيما تزين به بخلاف ما  
تعمله في نحو اناء شرب منه  
أو تأكل فيه (قوله مركبة

لا يستعملها في يده اليسرى ثم في اليمنى ثم يستعمله ويحرم البول في اناء منها  
أو من أحدها ولا يشكل ذلك بكل الاستنجاء به ما لان الكلام ثم في قطعة ذهب أو فضة  
لا في طابع أو هي من هذا ذلك لانا المهيأ منه للبول فيه وتحريم المكحلة والمرود والخلال  
والآرة والجمرة والمعلقة والمشط ونحوها من ذهب أو فضة والكراشي التي تعمل للنساء  
لمخافة بالانية كالصندوق فيما يظهر كما قاله البدراب شهبة ولشراريب الفضة غير محرمة  
لهم فيما يظهر لعدم تسببها آنية وعلة التحريم في النقدين مركبة من العين والخيلاء كما يدل  
عليه كلامهم ولا فرق في حرمة ما تقدم بين الخلوة وغيرها اذا خلجلا موجودة على تقدير  
الاطلاع عليه ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمال الفضة لا الذهب فيما يظهر  
ومحل حرمة استعمال الذهب ما لم يصد أفان صدئ أي بحيث يستر الصد أجميع ظاهره وباطنه  
بحيث لا يبين جاز نعم يجري فيه التفصيل الآتي في الموه بنحو نحاس (وكذا) يحرم (اتخاذ) أي  
اقتناؤه من غير استعمال (في الاصح) لان اتخاذه يحرم إلى استعماله والثاني لا اقتصار على  
مورد النهي عن الاستعمال ويحرم زين الحوانيت والبيوت بالانية النقدين ويحرم تحلية  
الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة (ويحل) الاناء (الموه) أي المطلي بذهب أو فضة أي  
يجوز استعماله (في الاصح) لقلة الموه به فكانه معدوم والثاني يحرم للخلع وكسر قلوب  
الفقراء فان كثرا الموه به بأن كان يحصل منه شيء بالعرض على التارحرم ولو اتخاذه من أحدها

من العين) أي من ذات الذهب والفضة قال سم على منهم فالخيلاء جزءة أو شرط اه قال في حواشي الروض الفرق بين  
شطر العلة وشطرها ان شطر العلة الوصف المناسب أو المتضمن معنى مناسب وما يتفق عليه الحكم ولا يناسب هو الشرط قاله  
الغزالي في شفاء الغليل اه ولا ينافيه قول الشارح مركبة وان كان ظاهراً في ان كلام العين والخيلاء جزءة لجواز أن يريد  
بالتركيب نفي ان كل واحدة علة حتى يبقى الحكم ببقاء أحدها (قوله فان صدئ) صدئ كعب كافي المصباح اه فالمصدر  
صدأ بوزن تعب وأما الوسخ الذي يستر الاناء فالصدأ بالمد (قوله بنحو نحاس) أي فان كان الصدأ لو فرض نحاساً فحصل منه شيء  
بالعرض على النار لم يحرم والاحرم (قوله في الاصح) ونما جاز اتخاذه نحو ثياب الحرير بالنسبة للرجل على خلاف ما أنفي به ابن  
عبد السلام الذي استوجوه بعضهم لان للنفس ميلاً ذاتياً لذلك أكثر فكان اتخاذه مظنة استعماله بخلاف غيره اه حج (قوله  
لان اتخاذه يحرم إلى استعماله) كآلة الله وقال الزركشي كالتسبيبة وضرمار العاة وككالب لم يتح له أي حالاً أو قدراً واحداً  
الفواسق الخمس وصور نفست على غير محتمن وسقف عمرة بنقد يحصل منه شيء اه وما ذكره في الفرد غير صحيح لنسبهم  
بعضه بيعه والانتفاع به وما أدى إلى معصية له حكمها اه حج (قوله ويحرم تحلية الكعبة) هل من التحلية ما يجعل من

علمت منه كما قدمه (قوله وهي مطلوب خبري الخ) سيأتي له في أواخر الخطبة تعريفه بغير هذا (قوله فصار حاصل كلامه ومنها ذكر الخ) قال الشهاب ابن قاسم يجوز كونه على حذف مضاف مفهوم من السياق أي تحقيق مواضع فيظهر صحة الحل انتهى (وأقول) ما المانع من قراءة مواضع بالجر بالقصة عطفا على قيود فيكون من مدخول التنبه ولا يحتاج الكلام حينئذ إلى تأويل ولا تقدير ما يدل عليه اللفظ إلا خفاء أن منها خبر مقدم فنصل عبارته إلى قوله التنبه على قبول الخ فلا يعترض (قوله وبدلناهم الآية) أي فانه ذكرهم بالمفعول الذي هو الضمير فيها كالتي بعدها (قوله أي حالة يعبر فيها بالظاهر الخ) سرج

الذهب والفضة في ستر الكعبة أو تختص بما يجعل يابها أو جدرانها فيه نظرا والذي يظهر الآن الأول (قوله أي المظلي) هو يضم الميم واسكان الطاء وفتح اللام اه بكري والقياس انه ينفخ الميم وعبارة المختار طلاء بالدهن وغيره من باب رمي وتطلي بالدهن واطلي به على اقتتل اه بحر وفه ولم يذ كر اطي فقياس ما فيه أن يقرأ بفتح الميم وتشديد الداء كرمي فان قياس اسم المفعول منه على مفعول فيقال طلاء يطليه فهو مطاوى قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ثم كسر ما قبلها التسليم فخرج اه اذا حرمنا الجلوس تحت سقف عمود بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس في ظله الخارج عن محاذاته فيه نظرا ويحتمل أن يحرم اذا قرب بخلاف ما اذا بعد أخذنا من مسئلة الجمرة اه سم على حج رجه الله وعلى هذا لو لم يكن في البدن محل يتمكّن من صلاة الجمعة فيه الا هذا فهل بعد ذلك عذر في عدم ٧٢ حضور الجمعة أم لا فيه نظرا والقرب الثاني لان استعمال الذهب جائز للحاجة

وحضورها حاجة أي حاجة (قوله أو جدار) عبارة ابن حجر أمافهـل التمو به غرام في نحو سقف وائاء وغيرهما اه واطلاق غيرهما شامل للتمو به من المرأة لما تزين به من تخماس أو غيره وقياس ما يأتي عن ابن حجر في آلة الحرب جوارزه لحاجة التزين به (قوله أو على الكعبة) نعم بحث حله في آلة الحرب تمسكان كلامهم يشملونه ويوجه به بد تسليحها به حاجة كما يأتي اه حج وقضية قوله ويوجه بعد

وهو به نحو تخماس فان حصل منه شيء بالعرض على النار حل استعماله والا فلا ومحمل ما ذكر بالنسبة لاستدامته أما الفعل فغرام مطلقا ولو على سقف أو جدار أو على الكعبة وليس من التمو به أصق قطع نقد في جوانب الاناء المبرمته في الزكاة بالتحلية لا مكان فصلها من غير نقص بل هي بالضبة للزينة أشبهه فيأتي تفصيلها فيما يظهر وقد عرف بعضهم الضبة في عرف الفقهاء بانها ما يابصق بالاناء وان لم ينسكس وهو صريح فيما ذكر وبهذا يعرف جوارزه عليه آله الحرب وان كثرت كالضبة لحاجة وان تعددت وان اطلاقهم تحرّم تحلية غيرها المحمول على قطع يحصل من مجموعها قد رضة كبيرة للزينة (و) يحل الاناء (النفيس) في ذاته من غير النفسين (كياقوت) أي يحل استعماله واتخاذ (في الاظهر) لعدم ورود نهى فيه ولا تنفاه ظهور معنى السرف فيه وانحلاله نعم بكرة ومقابله انه يحرم الخيلاء وكسر قلوب الفقراء وردنائه لا يعرفه الا الخواص اما نفيس الصنعة كزجاج وخشب محكم الخراط فيحل بالاخلاف ومحل الخلاف في غير فص الخاتم اما هو فيصور قطعا (وما ضيب) من اناء (بذهب أو فضة ضبة كبيرة للزينة حرم) استعماله واتخاذ ومثله ما اذا كانت مع كبرها بعضها زينة وبعضها الحاجة وكان وجهه انه لما انهم ولم يتميز عماله الحاجة غلب وصار المجموع كانه للزينة وعليه لو غلب الزينة على الحاجة كان له حكم مال الزينة وهو ظاهر (أو صغيرة بقدر الحاجة فلا) يحرم ولا بكرة فان كان بعضها زينة وبعضها حاجة جازت مع الكراهة (أو صغيرة للزينة أو كبيرة لحاجة جازي الاصح) نظرا للصغر والحاجة لكن مع الكراهة وشملت الضبة للحاجة ما لو عمت جمع الاناء وهو كذلك والقول بأنها

تسليح التوقف فيه وعبارة سم على المنهج وقد صرحوا في باب اللباس بتحرّم تمويه الخاتم والسيف لا مطلقا واستشكل على التفصيل هنا مع ضيق باب الآية وأجيب بحمل ما هناك على نفس الفعل وبأن الخيلاء في اللباس أشد اه وقضية قوله والخاتم انه لا فرق فيه بين كونه لامرأة أو رجل (قوله كياقوت) قال شيخنا الزبدي ومن النفيس طيب رفيع كسك وعنبر وكافور لا من نحو صندل كنفس بصنعتة اه (قوله ومحل الخلاف في غير فص الخاتم) أي من النفيس وعبارة المختار فص الخاتم بالفتح والعامّة نقوله بالكسر وجمعه فصوص اه بحر وفه وفي المصباح وقال الفارابي وابن السكيت كسر الفاء ردى وفي القاموس الفص للخاتم مثلثة والكسر غير لحن ووهم الجوهري اه (قوله استعماله) سكبت عن نفس العمل الذي هو التضييب فهل يحرم مطلقا كالتمو به أو يفرق بما تقدم من تعليل حرمة التمو به مطلقا بانه اضاعة مال واحمل الثاني أقرب اه سم على حج رجه الله (قوله كان له حكم مال الزينة) أي فيحرم جميعه لكن هذا مشكل على ما قدمه من التعليل بأنهم مال الزينة فالأولى جعل الضمير للزينة وعليه فلا إشكال في كلامه رجه الله

في أن قول المصنف في جميع الحالات راجع الى قوله وهو انب الخلاف ليس الا وصنيع الجلال والشهاب ابن حجر صرح في خلافه (قوله فهو عام مخصوص) أي بالنسبة لمراتب الخلاف لا بالنسبة لما قبله ان جعل راجعا اليه أيضا (قوله كما يعلم مما بين به مراده بعد) أي فهو القرينة على التخصيص اذ العام المخصوص مجاز قطعاً لا بدله من قرينة (قوله ومن فوائد ذكر

(قوله فالاصل الاباحة) المراد بالاباحة ما قابل الحرمة ثم ان كانت زينة كرهت أو الحاجة فلا فيما يظهر فتأمل وبقي ما لوشك هل الضبة للزينة أو للحاجة فيه نظر والاقرب الحل مع الكراهة أخذ من ٧٣ قوله الاصل الاباحة (قوله ملابسة


الثوب للبدن) فضبطته انه لا فرق في الثوب بين كونه منسوجا من قطن أو حرير وكون أصله من القطن مثلاً ثم طرز بالحرير أو فرغ من وضعه أو وقع السؤال عن دق الذهب والفضة وأكلهما منفردين أو مع انضمامهما لغيرهما من الادوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الادوية أم لا يجوز لما فيه من اضرار المال والجواب عنه ان الظاهر ان يقال فيه ان الجواز لا شك فيه حيث ترتب عليه نفع بل وكذا ان لم يحصل منه ذلك لتضررهم في الاطعمة بان الحارة ونحوها لا يحرم منها الا ما أضر بالبدن أو العقل وما تعطيل الحرمة باضاعة المال فهو عن لان الاضاعة انما تحرم حيث لم تكن اغرض وما هنا لغرض التدادى وصرحوا بجواز التدادى بالثؤلؤل في الاحتمال وغيره وروى

لانه متى حينئذ ضبة ممنوع والثاني ينظر الى الزينة والكبر وأصل ضبة الاناء ما يصلح به خله من صفيحة أو غيرها واطلاقها على ما هو للزينة توسع وهو مرجع الكبيرة والصغيرة العرف فان شك في الكبر فالاصل الاباحة ولا يشك ذلك بما سياتي في اللباس من انه لوشك في ثوب فيه حرير وغيره أي ما أكثر انه يحرم استعماله أو شك في التفسير هل هو أكثر من القرآن أو لاقائه يحرم على المحدث مسه لا نأقول ملابسة الثوب للبدن أشد من ملابسة الضبة له فاحتيط ثم ما لا يحتاط له هنا وأما التفسير فالحرام مع الشك تغليب الجانب التعظيم والمراد بالحاجة غرض الاصلاح لا التجرع عن غير النقيدين لان التجرع عن غيرها يبيح استعمال الاناء الذي كله من ذهب أو فضة فضلا عن المصنوب وتوسع المصنف كما قاله الشارح في نصب الضبة بفعلها نصب المصدر أي لان انتصاب الضبة على المفعول المطلق فيه توسع على خلاف الاكثر اذ أكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجارى على الفعل كما في نحو وكلم الله موسى تكليمًا لكنهم صرحوا بان قديس ثوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق أشياء كالشارك للمصدر في حروفه التي صيغته بنيت منها ويسمى المشارك في المادة وهو أقسام منها ما يكون اسم عين لا حدث كالضبة فيما نحن فيه وكما في قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نبا فاضبة اسم عين مشارك لمصدر يضرب وهو التضييب في مادته فأنيب منابه في انتصابه على المفعول المطلق والاصل في جواز ما تقدم مارواه البخاري ان قدحه صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسلا بفضة لا تصدعه أي مشعبا بخطط فضة لا نشقاقه قال أنس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا وكذا والظاهر ان الاشارة عائدة للاناء بصفته التي هو عليها عنده واحتمال عودها اليه مع قطع النظر عن ذلك بصفته خلاف الظاهر فلا يعول عليه وصرح الدراهم في الاناء لا طرحها فيه كالتضييب ولا يحرم شربه وفيه نحو فضة ولو جعل للاناء رأسا من فضة كصفيحة بحيث لا يمكن وضع شيء فيه حازم لم يضع عليه شيئا فيحرم كما هو ظاهر لانه استعماله فهو اناء بالنسبة اليه وان لم يسم اناء على الاطلاق نظير الخلال والمرود والوجه كما قاله بعضهم ان المدار على امكان الانتفاع به وحده وعدمه لا بسمه فيه وعدمه أو سلسله منها فكذلك فان كان لمحض الزينة اشترط صغرهما عرفا كالضبة فيما يظهر ولا يلحق بغطاء الاناء غطاء العمامة وكيس الدراهم اذا اتخذها من حرير خلافا للانسوى اذ غطية الاناء مستحبة بخلاف العمامة واما كيس الدراهم فلا حاجة الى اتخاذ منه وألحق صاحب الكافي في احتمال طبخ الكيزان بغطاء الكوز والمراد منه صفيحة فيها ثقب للكيزان وفي

١٠ نهایه ل زادت قيمته على الذهب (قوله أي مشعبا) قال في الصحاح يقال قصعة مشعبة أي شعبت في مواضع منها اه وعبارد العباب ويقال قصعة مشعبة أي شعبت في مواضع منها والتشديد للتكثير اه بحر وفه (قوله كذا وكذا) أي مرآت كثيرة (قوله عن ذلك) أي الاشارة أي عن كونها اليه بصفته والاولى ان يقول عن صفته بدل لفظ عن ذلك فتصير العبارة كذا واحتمال عودها اليه مع قطع النظر عن قوله بصفته خلاف الظاهر (قوله ولا يحرم شربه) قد يشعر الاقتصاري على نفي الحرمة بكراهة ذلك وله غير مراد ثم رأيت الخطيب على أبي شجاع صرح بنفي الكراهة أيضا رحمه الله (قوله أو سلسله منها) أي الفضة وقوله فكذلك أي يجوز



المجتهد) لعل المراد بالمجتهد المذهب الناقل لا قول الامام أو ان في العبارة مسامحة اذ ليس المراد أن المجتهد أعنى صاحب المذهب يقول في المسئلة قولان مثلاً الذي هو ظاهر العبارة كالأصح في تحقق العبارة ومن فوائد نقل الاصحاب اقوال المجتهد مطابقين من غير ترجيح لان هذا هو الذي يتنزل عليه التفصيل الآتي الذي هو من جملة قوله ثم اراجح منهم امانص على رجحانه الخ وعبارة جمع الجوامع فيه وان نقل عن مجتهد قولان متعاقبان فالمتأخر قوله الخ (قوله ثم اراجح منهم امانص على رجحانه والا

(قوله منوطة بها) أي بالتسمية بجواب أسباب الحدث  وعبر بالاسباب ليسم عما أورد على التعبير بالنوااض من اقتضائه انها تبطل الطهر الماضى وليس كذلك وانما ينتهي بها ولا يضرتعبيره بالنقض في قوله فخرج المعتاد نقض لانه قد بان المراد به وبالموجبات من اقتضائه انها توجه وحدها وليس كذلك بل هي مع ارادة فعل نحو الصلاة اه ابن حجر وكتب عليه ابن قاسم قوله لانه قد بان الخ فيه نظراً لانه لا بد من الاسباب غايته انه لا يدل على النقض لانه يدل على عدمه وقرئ بينهما وعدم دلالة لا تنافي النقض الذي دللت عليه العبارة الاخرى ظاهر فتدبر وقوله مع ارادة فعل الخ قد يشكل هذا باقتضاء عدم الوجوب اذ لم يرد أو أراد عدم بعد دخول الوقت مع انه بدخوله يخاطب بالاصلاة ومحاطبة بها مخاطبة بالاتباع الا ان يقال المراد الارادة ولو حكما كان ٧٤ مامورا بالارادة بعد الدخول كان في حكم المريد بالفعل فليتأمل اه بحروفة

رحمه الله أقول ويمكن ان يجاب عما نظره في قوله لانه قد بان بانه لم يرد ان بان من مجرد التعبير بالاسباب بل منه مع العدول عن النوااض المستعملة في كلام غيره فان من تأمل وجه العدول ظهر له ان ما يفهم من النقض لغة غير مراد (قوله اذهو) أي شرعا المراد عند الاطلاق (قوله غالبا) احتراز به عن الجنب في النية اذ اقل نويت رفع الحدث فان المراد به الاكبر اذ القرينة قائمة على ذلك فلو كان المراد الاصغر

اباحته بعد فان فرض عدم تسميته اثناء وكانت الحرمة منوطة بها فلا بعد فيه حينئذ بالنسبة لا تخاذه واقتضائه أما وضع الكيزان عليه فاستعماله والمجبة الحرمة تطير ما مر في وضع الشيء على رأس الاناء وقد بلغ بعضهم الاوجه في مسائل الضمة والائناء والقوية الى اثني عشر ألف وجه وأربع مائة وعشرين وجهاً مع عدم تعرضه للخلاف في ضبط الضمة ولو تعرض له لاردمه العدد على ذلك زيادة كثيرة (وضمة موضع الاستعمال) نحو الشرب (كغيره) فيما ذكر (في الاصح) لان الاستعمال منسوب الى الاناء كله ولان معنى العين والخيلاء لا تختلف والثاني يحرم اناؤها مطلقا لمباشرتها بالاستعمال ولو تعددت ضبات صغيرات لينة فقضى كلامهم حلها ويتعين حمله على ما اذالم يحصل من مجموعها قدر ضمة كبيرة والا فلا وجه تحريرها ما فيها من الخيلاء وبه فارق ما يأتي فيما لو تعدد الدم المعقونه ولو اجتمع لكثير على أحد الوجهين فيه (هذه المذهب تحرير) اثناء (ضمة الذهب مطلقا والله أعلم) اد الخيلاء فيه أسد من الغضة وبابها أوسع بدليل جواز اخاتم منها للرجل ومقابل المذهب ان الذهب كالغضة في التفصيل المتقدم

### جواب أسباب الحدث الاصغر

اذهو المراد عند الاطلاق غالباً والاسباب جمع سبب وهو الوصف الظاهر المنضبط المعروف للحكم ويعبر عنه بانه الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم والباب ما يتوصل منه الى غيره وفي الاصطلاح اسم الجملة مختصة من العلم مشتملة على فصول ومسائل والحدث لغة الشيء الحادث كما تقدم وشرعا يطلق على أمر اعتباري يقوم بالاعضاء يمنع صحة الصلاة حيث

لا

لا ترتفع جنباته عن أعضاء الموضوع فقط هذا وقضية قول البكري وان المراد الاول أي الاصغر

لانه مصطلح الفقهاء عند الاطلاق اه ان معنى قولهم هو المراد عند الاطلاق يعني في عبارات المصنفين وعليه فلا يحتاج للتقييد بقوله غالباً (قوله وهو الوصف) أي اصطلاحاً ما لفته وهو ما يتوصل به الى المقصود اه زيادى وقضيته ان السبب وضع لما يتوصل به الى غيره وفي المصباح السبب الحبل وهو ما يتوصل به الى الاستعلاء ثم استعير لسبب شيء يتوصل به الى أمر من الامور فقليل هذا سبب هذا وهذا سبب عن هذا (قوله الظاهر) خرج الخفي (قوله المنضبط) خرج به ما ثبت معه الحكم تارة وينتفي أخرى فلا يكون سبباً بقوله المعروف للحكم المعروف نقيضه وهو المانع (قوله المعروف للحكم) أي الذي هو علامة عليه وليس مثبته (قوله ويعبر عنه) أي السبب (قوله من وجوده الوجود) أي لذاته فقد لا يلزم من وجوده الوجود بل العدم كما لو اقترن المانع بالسبب وقد لا يلزم من عدمه العدم كأن خلقه سبب آخر كالزوجة مع انتفاء القرابة (قوله والباب ما يتوصل) أي في اللغة بقرينة قوله وفي الاصطلاح الخ (قوله على فصول ومسائل) أي غالباً (قوله يقوم بالاعضاء) أي أعضاء الموضوع لا جميع البدن على ارجح بالنسبة للاصغر وجميع البدن بالنسبة لغيره



فما علم تأخره) الذي في التحفة شرح الكتاب للشهاب بن حجر ثم ارجع منه ما تأخر ان علم والا فانص على رجحانه انتهى وكتب عليه الشهاب بن قاسم مانصه قوله والا فانص على رجحانه يقتضي ان ارجع ما تأخر ان علم وان نص على رجحان الاول وليس كذلك تطعا فلو عكس فقال ثم ارجع مانص على رجحانه والا فتأخر ان علم أصاب وقد يجاب عنه بان قوله والا معناه وان لم يعلم (قوله وعلى الاسباب التي ينتهي بها الخ) أي ويطلق حقيقة شرعية على الاسباب التي الخ لكن في ابن حجر مانصه ويطلق أيضا على الاسباب الآتية وكتب عليه ابن قاسم ظاهره انه اطلاق حقيقي اصطلاحى ويحمل انه مجازى (قوله والمراد هنا الثاني) ما المانع ان يجعل على غير ولا ينافيه قوله هي أربعة ويصير المعنى اسباب المنع أو الامر الاعتبارى اه سم على منهج (قوله الاضافة بيانية) أي فلا يهاجم وقد يجمع بأن الابهام اغما هو بالنظر لما يفيد اللفظ وأما جعل الاضافة بيانية فأمر خارج عن مدلول اللفظ فالجمل عليه صحيح للتعبير لا دافع للابهام هذا ويرد على ان المراد بالحدث المعنى الثاني اذا لم يجعل الاضافة بيانية ان التقدير باب اسباب الاسباب الحدث وهو غير صحيح فيتعين جعل الاضافة بيانية أو جعل الحدث على غير الاسباب ومن ثم قال ابن حجر بعد ذكر الاطلاقات الثلاث فان أريد أحد الاولين أي ٧٥ الامر الاعتبارى والمنع فالاضافة بمعنى اللام أو

الثالث فهي بيانية (قوله يولد محذوفا) أي محكوما عليه بالحدث حج بالمعنى (قوله وأما شفاء دائم الحدث) وعبارة حج ونحو شفاء السلس لا يرد لان حدثه لم يرتفع اه وكلام الشارح ظاهر في الانتقاض بشفاء دائم الحدث ويمكن توجيهه بانه بالوضوء ارتفع المنع الخاص وهو حرمة الفرض وبشفائه زال هذا المنع فعد ناقضا وأما قول حج لم يرتفع فإرادته ان الامر الاعتبارى لم يرتفع فلا تنافي بينهما (قوله

لامر خص وعلى الاسباب التي ينتهي بها الطهر وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الثاني وان أوهت عبارة المصنف تفسير الحدث بغير الثاني لأن تجعل الاضافة بيانية وقدم هنا هذا الباب كاصله على الوضوء لان الانسان يولد محذوفا فكان الاصل في الانسان ذلك ولا يولد جنباً فناسب تأخير الغسل مطلقاً وتأخير في الروضة كاصولها اسباب الحدث عن الوضوء بوجه بان الرفع للطهارة فرع وجودها (هي) أي الاسباب (اربعة) فقط ثابتة بالدلة وعلة النقض بها غير معقولة فلا يقاس علمه أو أما شفاء دائم الحدث وما ألحق به فذلك كور في بابه مع انه نادر وأما الردة فلا تنقض الوضوء لانها لا تعبط العمل الا ان اتصلت بالموت وتزوع الخلف يوجب غسل الرجلين فقط وإعادة التيمم وما ألحق به من وضوء ونحو السلس مذكور حكمه في بابه فلا تنقض بالقهقهة في الصلاة ولا بالبؤس بالسن ولا بالكل لحم الجزور وان اختار المصنف من جهة الدليل النقض به وذكر ان فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جواب وقد ذكرنا جواب ذلك في شرح العباب ومما يضيف النقض به ان القائل به لا يهديه الى حكمه وسنأمله مع انه لا فرق وردد ذلك بانهم لا يسميان لحما كافي الايمان فأخذ بظاهر النص ويحجب بانه عمم عدم النقض بالشحيم مع شموله لشحم الطهر والجنب الذي حكم العلماء في الايمان بشمول اللحم له ولا تنقض أيضاً بالنجاسة الخارجة من غير الفرج كفي عوف ودوحامة لما روى من ان رجلين من أصحابه صلى الله عليه وسلم حرسا المسلمين في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلي فرماه

الا ان اتصلت بالموت) زاد في شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله مخصوص بمن مات مرتداً لقوله ومن يرتد منكم عن دينه الآية اه وكتب عليه سم قوله لقوله ومن يرتد الخ قد يقال هذا من قبيل ذكر بعض افراد العام بحكمه وهو لا يخص ويحجب بان محله ما لم يكن له مفهوم والا كما هنا فان قوله تعالى يموت معطوف على الشرط فله حكمه فله مفهوم يخص اه بحروفيه (قوله فلا تنقض بالقهقهة) انما صرح بهذه المذكورات للرد على المخالف (قوله ولا بالكل لحم الجزور) أي البعير ذكرنا كان أو أوتى (قوله ليس عنهما جواب) زاد حج شاف وأوجب باناً جمعنا على عدم العمل به لان القائل بنقضه يخصه بغير شحمه الخ اه (قوله فأخذ) أي القائل بظاهر النص (قوله لما روى من ان رجلين) عبارة شرح البهجة الكبير وفي أبي داود باسناد حسن كافي المجموع عن جابر بن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حرسا المسلمين ليلة في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلي فرماه رجل من الكفار يسهم فوضعه فيه فترعه ثم رماه بالآخر ثم بثالث ثم ركع وسجد ودماؤه تجري وعلم به صلى الله عليه وسلم ولم يذكره وأما الدم ففعل الذي أصابه منه قليل أولم يكن ثم ما يغسله به اه بحروفيه وكتب عليه ابن قاسم قوله أصابه منه قليل قد يقال أو كثير لانه دم نفسه وقوله أولم يكن ثم الخ فيه إشارة الى همة الصلاة مع الدم الغير المعفون عنه اذا فقد ما يغسله به وان كانت الصلاة نفلاً لان الطاهر ان الصلاة في هذه الواقعة كانت نفلاً فليأتم وليراجع فانه أي العفون عنه بعيد من كلامهم اه بحروفيه

(قوله فلقلة ما أصابه منه) أي أو أن دم الشخص نفسه يعني عنه وان كثرة على ما يأتي في شروط الصلاة (قوله أحدها خروج شيء) خرج الدخول وفي شرح شيخنا ابن حجر للارشاد والوجه انه لو رأى على ذكره بالالم ينتقض وضوءه الا اذا لم يحتفل طرقة من خارج خلا للفرز كما خرجت منه رطوبة وشك انهما من الظاهر أو الباطن اه سم على منهج ولا يكلف ازالته أي وان أدى ذلك الى التصاق رأس ذكره بثوبه لا نالم بحكم نجاستها (قوله انفه ل أولاً) وشمل ذلك أيضاً خروج عوداً دخله ملفوفاً في نحو خرقة دونها بان سله منها وفاقم روجه الله اه سم على منهج (قوله في ذكره ميلاً) أي هروداً (قوله كقوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء) فاعلموا الى قوله على سفر فيقال عقبه فلم يجدوا ماء فتيمموا ذكره الشافعي عن زيد بن أسلم والظاهر انه توقيف مع انه لا بد منه فان نظمها يقتضي ان المرض والسفر حدثان ولا قائل به ومن ثم قال الازهري ان أوفى أو باعبي الوالحيالية وينبغي عن تكاف ذلك ٧٦ ان يقد رجنه في قوله وان كنتم مرضى أو على سفرانتهن شرح الارشاد لابن حجر

رجله من الكفار بسهم ففرغه وصلى ودمه يجري وعلم به صلى الله عليه وسلم ولم ينكره واما صلاته مع الدم فلقلة ما أصابه منه (أحدها خروج شيء من قبله أو دبره) عينا أو ريتا طاهرا أو نجسا جافا أو رطبا معتادا كبول أو نادرا كدم انفصل أولا حتى لو أدخل في ذكره ميلاً أخرجه انتقض ثبت ذلك في نحو الغائط بالنص كقوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط الآية وقوله صلى الله عليه وسلم فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا وألحق بذلك ما عداه من كل خارج ومحل ماذ كره في الواضح اما المشكل فان خرج من فرجيه مع انتقض والا فلا وتعبيره أحسن من تعبيرة أصله والتنبيه بالسبيلين اذ للراة ثلاث مخارج اثنان من قبل وواحد من دبر وشموله ما لو خلق له ذكران فانه ينتقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للراة فرجان (الا المني) من نفسه الخارج أول مرة فلا ينقض الوضوء كان احتمل النساء قاعدة على وضوئه لانه أو جب أعظم الامرين وهو الغسل بخصوصه فلا يوجب ادوغم ابعوموه كزنا المحصن وانما أوجبه الحيض والنفس مع استحبابهما الغسل لانهما يمانعان صحة الوضوء مطلقا فلا يجامعانه بخلاف خروج المني يصح معه الوضوء في صورة سلس المني فيصامعه ولو ألقى ولدا جافا وجب عليه الغسل ولا ينتقض وضوءها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبع للزركشي وغيره وهو وان انعقد من منها ومنيه لكن استحصال الى الحيوانية فلا يلزم ان يعطى سائر أحكامه ولو ألقى بعض ولد كيداً انتقض وضوءها ولا غسل عليها ومن فوائد عدم الانتقض بالمني صحة صلاة المغتسل بدون وضوء قطعا كما اقتضاه كلام ابن الرافعة ولو قلنا بالانتقض لكان

(قوله ما لو خلق له ذكران) أي أصليان بخلاف الزائد فانه لا ينقض بالخارج منه أي حيث علم بأنه زائد ومنه ما لو خلق له ذكران وكان في أحدهما ويومل بالآخر فساأ منى به هو الزائد وما يقول به هو الأصل اه سم رجه الله أما لو كان أحدهما زائدا والاخر أصليا واشتبه بقياس ما يأتي عن شرح الروض من ان الظاهر ان الانتقض منوط بهما لا باحدهما انه هنا انما ينتقض بالخروج منهما لا من أحدهما وعبار

ابن حجر هنا لم يستحق زيادته أو احتملت حكم منه فخرجت المدة اه بحروقه (قوله أول مرة) بخلاف ما لو خرج وانفصل ثم أدخله في ذكره فانه ينتقض اذا خرج لعدم إيجابه الغسل (قوله وهو الغسل بخصوصه) اعترض بافساد يوم من رمضان بجسمه اعثم به بسبب الصوم فانه يوجب الكفارة ويوجب القضاء وأوجب أعظم الامرين وهو الكفارة بخصوص كونه جافا كيف يوجب ادوغم ما وهو القضاء بعموم كونه مغطرا وقد يجاب بان الجنس هناك لما اختلف وجب الاعظم والادون ألا ترى ان القضاء غير الكفارة بخلافه هنا فانه يحد كذا نقل عن الشيخ جردان أقول قد يمنع ان الكفارة أعظم من القضاء بل قد يدعي ان القضاء أعظم من الكفارة بالنسبة لبعض الافراد فلا يوجبه السؤال من أصله (قوله ولو ألقى ولدا جافا) أي أو مضغة جافة انتهى سم على حج وفيه رد على قول حج ان المرأة اذا ألقى مضغة وجب عليها الغسل لاختلاطها بمني الرجل أي أو علقه جافة قياسا على المضغة لما يأتي ان كلا مظنة للنفس (قوله سائر أحكامه) أي المني (قوله انتقض وضوءها) وظاهره أنه اذا برز بعض العضو لا يحكم بالانتقض بناء على انه منفصل لانا لا ينتقض بالمشك فان تم خروجه منفصلا حكمنا بالانتقض والا فلا مر ولو خرج جميع الولد متقطعا على دفعات فينبغي ان يقال ان تواصل خروج اجزائه المتقطعة بحيث ينسب بعضها لبعض وجب الغسل بخروج الاخير وتبين عدم الانتقض بما قبله والابان خرجت تلك الاجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها لبعض كان خروج كل واحد ناقضا لغسل ولو خرج ناقصا عضو ناقصا عارضا

تأخره وهو لا يخص قنامله انتهى وما قاله مردود نقلا ومعنى امانته لا فان ما ذكره الشهاب بن حجر هو منقول كتب المذهب كالوضوء لشيخه وغيرها وكتب الاصول كجمع الجوامع وغيره من غير خلاف فيها وعبارة جمع الجوامع وان نقل عن مجتهد قولان متعاقبان فالمتأخر قوله والاشاذ كره فيه يشعر بترجيحه واذا كان كذلك فكيف يقول وليس كذلك قطعا واما معنى فلان المتأخر أقوى من الترجيح لان المجتهد اذا ارجح الاول بحسب ما ظهر له كالنسخ الاول بترجيحه الا ترى ان المتأخر من أقواله صلى الله عليه وسلم ناسخ للقديم مطلقا وان قال في المتقدم انه واجب مستمر أبدا كما هو مقرر في الاصول فعلم ان الصواب ما صنعه الشهاب بن حجر لا ما صنعه الشارح الموافق لا اعتراض الشهاب بن قاسم رجهم الله أجمعين (قوله والاشاذ قال عن مقابله مدخول الخ) قضية هذا الصنيع انه اذا فرغ على أحد القولين ثم قال عليه انه مدخول أو يلزم فسادانه يقدم وظاهره انه غير

كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توقف الغسل على خروجهما مرأه سم على حج وقوله على خروجهما أى على الاتصال العادى على ما قدمه والا فلا يجب غسل لان كلا منهما بعض ولدوه وانما ينقض على ما مر الا ان يفرق بان الخارج أولا لما أطلق عليه اسم الولد عرفا واجب الغسل بخصوصه حيث خرج باقيه مطلقا هذا وما قاله من ان خروجه منقصر قال لا يجب الغسل حتى بالجزء الاخير قد يقال فيه نظرا لانه بذلك تحقق خروج لولده بتمامه فلا وجه لعدم وجوب الغسل وقوله قبل وجب الغسل بخروج الاخير وهل يتبين وجوب قضاء الصلوات السابقة لانه تبين بتمام خروجه وجوب الغسل فقد وقعت الصلوات السابقة مع الجنابة أولا يتبين وجوب قضائها لان الموجب للغسل انما يجب ٧٧ الغسل منه بخروجه وانقطاعه فلا يجب

الغسل هنا الا بتمام الخروج والصلوات السابقة وقعت قبل وجوب الغسل مع صحة وضوئه فافهم نظرا والمصنف الآن الثانى اه سم على البهجة أقول وهو ظاهر بل لا وجه لغيره بناء على ما اعتمدته من ان بعض الولد لا يجب الغسل (قوله ونيسة السنية) أى ومن فوائده الخ (قوله ولو انسد خروجه) أى جنسه فيصدق بما لو انسد أحد

فيها بدون وضوء خلاف ونيسة السنية بوضوئه قبل الغسل ولو نقص لموى به رفع الحدث وقول بعضهم ان من فوائده أيضا انه لو تيمم للجنابة لعجزه عن الماء صلى ما شاء من الفرائض ما لم يحدث أو يجد الماء لانه يصلى بالوضوء وتيممه انما هو عن الجنابة ردبأنه غلط اذا الجنابة مانعة من صحة الفرض الثانى بدون تيمم بينهما لان التيمم لا يبيح للجنب ولا للمحدث أكثر من فرض (ولو انسد خروجه) الاصلى قبل كان أو دبر ايا لم يخرج منه شئ وان لم ينسد بلجمة كما قاله الفرارى (وانفتح تحت معدته) مخرج بدله (خروج منه) المعتاد خروجه (نقض) اذا بدل انسان من مخرج فاقم هذا مقامه (وكذا نادر كدود) ودم (في الاظهر) لقيامه مقام المنسد في المعتاد ضرورة فكذا في النادر والثانى يقول لا ضرورة في قيامه مقامه في النادر والنقض والمعدة مستقر الطعام من المكان المنخفض تحت الصدر الى السرة والمراد بها هنا السرة ومرادهم بفتح المعدة ما تحت السرة وبوقها السرة ومحاذيها وما فوقها (أو) انفتح (فوقها) أى فوق المعدة بان انفتح في السرة وما فوقها كما تقدم (وهو) أى الاصلى (منسد أو تحتها) وهو منفتح

خروجه ثم انفتحت له ثانية (قوله وانفتح تحت معدته) والمعدة بفتح الميم وكسر العين وبكسر هاء وبفتح الميم أو كسر هاء مع سكن العين فيما اه شرح البهجة لشيخ الاسلام (قوله مخرج بدله) قال سم على شرح البهجة الكبير ولو تعدد هذا النقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك المنعددين بنفى النقض بخروج الخارج من كل سواء حصل انفتاحه معا أو مر تبالا لانه بمنزلة أصليين مر ويجوز التحليل الوطء في هذا النقب وان لم يكن للتحليل دبر لان الممتنع هو الوطء في الدبر وهذا ليس دبرا مر اه بحروفه (قوله مخرج منه) التعقيب الذى أفادته الفاء ليس مرادا (قوله وكذا نادر) ينبغى أن يكون المراد بالنادر غير المعتاد فيشمل ما لم يعتدله خروج أصلا ولا مرة اه سم على حج (قوله ما تحت السرة) أى عما يقرب منها فلا عبرة بانفتاحه في الساق والقدم وان كان اطلاق المصنف يشمل ذلك ما يرجع (قوله أو انفتح فوقها) بقى ما لو انفتح واحد تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها وهو منسد فهل ينقض خارج كل منهما مطلقا أولا الا ان يكون أحدهما أسفل من الآخر أو أقرب الى الاصل من الآخر فهو المعبر فيه نظرا اه سم على حج أقول ولا يبعد ان يقال ينقض الخارج من كل منهما منزلة الاصلين وهو مقتضى ما تقدم عن حواتي البهجة فانه أطلق في النقب فيشمل المتخاذية وما بعضها فوق بعض (قوله بان انفتح في السرة) هذه الصورة لا يشملها لفظ الفوق لما مر ان المراد بالمعدة في كلامهم نفس السرة لكن ما ذكره هنا موافق لما قدمه في قوله وبوقها السرة ومحاذيها وما فوقها وعليه فالتعبير بفوق ما يحاز في السرة وما فوقها أو هو بتقديم مرضاف كأن يقال الاصل فوق تحتها

مراد ثم رأيت الشباب ابن قاسم سبق الى ذلك (قوله اذا لم يظهر ترجيح) اما اذا ظهر ترجيح أحدهما فيجب العمل به وهو موافق في ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب فالشهر من انه يجوز العمل لنفسه بالاوجه الضعيفة كقابل الاصح غير صحيح

(قوله وعلى هذا) أي الثاني (قوله كما حكيناه) أي في قوله والثاني ينقض (قوله فالحكم مختص به) أي النقص وأما الاصل فالحكمه باقية (قوله لا يتعدى لغره) استثنى من ذلك في المجموع عدم النقص بالنوم به كما قال ابن حجر وهو متجه للامن حينئذ من خروج ربيع أو غيره أه سم وسبأى مثله في قول الشارح ومثله ما لو نام متمسكا بالخ (قوله أما الخلق فمفتحه) أي سواء كان على صورة الاصل أم لا (قوله كالاصلي) هل من ذلك حرمه استقبال القبلة به في الصبراء ونديه في غيرها أه سم والمراد بقوله ونديه أي ندب ترك الاستقبال كما يصرح به قوله فيما يأتي ولا يستقبل القبلة ولا يستبرأ بها أدباني النيان وقول سم هل من ذلك الطاهر نعم وهو مقتضى اطلاقهم لانه حيث نزل منزلة الاصل في سائر الاحكام كان في الاستقبال به مع عين الخارج انتهاك لحرمه البيت ٧٨ (قوله ولا بالايلاج فيه) أي وهو جائز (قوله لا تنقاه اصالة) اعتمد على ان الفهم ينقض

ما خرج منه حينئذ أه قال سم عليه هل ينقض حينئذ خروج ربيع ونفسه منه لان خروج الربيع ناقض والنقص بذلك في غاية الاشكال والمتمتع عند شيخنا الشباب الرملى خلاف ذلك واختصاص هذا بما يطرق أفتاحه دون المنفخ اصالة في مسئلة لو خلق انسان بلا دبر بالسكينة ولم ينفتح له مخرج وقتلنا بما اعتمد شيخنا الشباب الرملى من ان المنفخ اصالة كالنفس لا يقوم مقام الاصل فيهل ينقض وضوء هذا بالنوم الغير الممكن أخذها باطلا ففهم ان النوم الغير الممكن ناقض فيه نظري ويحتمل ان يقال بعدم النقص لان علته ان

ولا ينقض الخارج منه المعتاد (في الاظهر) لانه من فوقه بالبقية أشبهه اذا تمحيلة الطبيعة تلقى الى أسفل ومن ته الاضرورة الى أخرجه مع افتتاح الاصل والثاني بنقض لانه ضروري الخروج تحول أخرجه الى ما ذكر وعلى هذا ينقض العاد في الاظهر ووقع للشارح في بعض نسخ شرحه زيادة لا قبل بنقص وصوابه حذفها كما حكيناه ولو انتفع فوقها والاصل منفخ فلا تنقض كالقوة وقوله أو فوقها هو ما في أكثر النسخ وحكي عن نسخة المصنف وفي بعض النسخ أو فوقه أي فوق تحت المعدة وهي تشمل الانفتاح في نفس المعدة الذي تنعدم حكمه وحيث قبل بالنقص في المنفخ فالحكم مختص به لا يتعدى لغيره من نحو اجراء الحجر وايجاب وضوء عيسه وغسل بالايلاج فيه وهذا في الانسداد العارض اما الخلق فمفتحه كالاصلي في سائر الاحكام كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى والمنسند حينئذ كعضو زائد من الخلق لا وضوء عيسه ولا غسل بالايلاج ولا بالايلاج فيه قاله الماوردي وهو المعتد وان قال في المجموع لم أر غيره تصريرا بما وافقته أو مخالفته ويؤخذ من التبرير بالانفتاح انه لو خرج من تحوفا لا ينقض لانفناحه اصالة (الثاني زوال العقل) أي التمييز بنوم أو غيره كجنون أو اغماء أو سكر أو غير ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم العيان وكاء السه في نام فليتوضأ والسه الدبر وكاءه حفاظه عن ان يخرج منه شيء لا يشعر به والعينان كناية عن اليقظة والمعنى فيه ان اليقظة هي الحافظة لما يخرج والنائم قد يخرج منه الشيء ولا يشعر به واذا ثبت النقص بالنوم ألحق به البواقي لان الذهول معها أبلغ من النوم وقد جعل ذلك ناقضا لانه مظنة لخروجه فأقيم مقام اليقين كما أقيمت الشهادة المفيدة للظن مقام اليقين في شغل الذمة ولهذا لم يعقوا على احتمال ربيع يخرج من القبل لانه نادر وسواء في الاغماء أو كان متمسكا بالمعدة أم لا لما تقدم والعقل صفة يميز بها بين الحيوان والجميع وقيل غريزة يتبعها العلم بالضروريات

النوم الغير الممكن مظنة خروج شيء من الدبر اذا لدبره ويحتمل النقص أخذها باطلا ففهم واكتفاء بان عند النوم مظنة لخروج في الجملة أي بالنظر لغير مثل هذا الشخص ولعل الاقرب الاول لا يقال يؤيد الثاني انه يحتمل الخروج من القبل لانه لا أثر لاحتمال الخروج منه لندبره كما صرحوا به الا ان يقال تستثنى هذه الحالة فيقام فيها القبل مقام الدبر حتى في خروج الربيع وفيه نظر فليتأمل أه (قوله أو غير ذلك) كان زال التمييز بمرض قام به (قوله وقد جعل ذلك) أي زوال العقل (قوله لانه مظنة) عبارة عن اية الاطمان جمع مظنة بكسر الظاء وهو موضع الشيء ومعدنه مفعلة من الظن بمعنى العلم وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء أه (قوله ربيع يخرج من القبل) ونقل بالدرس عن الدميري انه يستحب الوضوء لاحتمال خروج شيء منه أه ومثله في شرح الروض (قوله لانه نادر) قضيته ان من يكثر خروج الربيع من قبله بنقض وضوءه بنومه غير ممكن قبله فليتأمل أه سم على منجم (قوله وسواء في الاغماء) ومثله الجنون والسكر بالاولى (قوله لما تقدم) أي من انهم أقاموا المظنة مقام اليقين (قوله وقيل غريزة) هو مغاير لما قبله مفهومه ما ولعل ما صدقهما واحد



هكذا في حاشية شيخنا حفظه الله تعالى وفيه أمران (الاول) ان فرض المسئلة هذه في قولين لمجنود واحد فلا يفتح ان الوجوب اذا تعدد قائلها كذلك فقوله في الشهر من انه يجوز العمل الخ تغريعا على ما هبنا في مقام الجمع وقولهم العمل بالاجماع واجب

(قوله ومحله القاب) قال ابن حجر وهو افضل من العلم لانه منبعه وأسه ولان العلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرياح من العيين ومن عكس أراد من حيث استلزامه له وانه تعالى يوصف به لا بالعقل اه (قوله كما هو مبين في خصائصه) وكنبينا غيره من الانبياء كما يفيد قول الزبدي أو نوم أي لغربي اه وصرح بذلك ابن حجر رحمه الله ومثل النوم في حقهم الاغماء فلا ينتقض وضوءهم به ثم رأيت في حواشي التصريح شيخنا السويري رحمه الله مانصه قوله أو نوم أي في غير الانبياء اما هم فلا نقص بنومهم وأما انما هو فيظهر انه كذلك أخذ من قول الجلال السبوطي قال الاغماء لا يجوز الجنون على الانبياء لانه نقص ويجوز الاغماء لانه مرض ونبه السبكي على ان الاغماء الذي يحصل لهم ليس كالانغماء الذي يحصل لاجتماع الناس وانما هو غلبة الاوجاع للعواس الظاهرة فقط دون القلب قال لانه قد ورد انه انما تنام أعينهم دون قلوبهم فاذا حفظت قلوبهم وعصمت من النوم الذي هو أخف من الاغماء في الاضطراب الاولى اه وهو كلام نفيس جدا اه بحروفه ومن الناقض أيضا استغراق الاولياء أخذ من اطلاقهم خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة (قوله وأوائل نشوة) بفتح الواو بلا هز (قوله سمع كلام الحاضرين) خرج به كقول ابن حجر ما لو تيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم فانه لا اثر له بخلافه مع الشك فيه لانها مريحة لاحد طرفيه اه وتازع في هذه التفرقة سم عليه فراجع ومن جملة كلامه ان قال وبالجملة فالوجه انه ان كان متمكنا ولو احتمل الا فلا ينتقض فيه ما والا حصل النقص فيها فليتمأمل (قوله أو نعس) ٧٩ قال في شرح الروض بفتح العين اه

سم على ج وعبرة المختار نفس ينعس بالضم ومثله في الصحاح اه (قوله الا نوم ممكن مقعده) عبارة ابن حجر الانوم قاعد ممكن مقعده الخ قال سم عليه التقييد بالقاعد الذي زاده قدرد عليه ان القاعد قد

عند سلامه الا لثابت ومحله القلب ويستثنى من الانتقاض بالنوم مضطجعا اليه صلى الله عليه وسلم كما هو مبين في خصائصه وخرج بزوال العقل النعاس وحديث النفس وأوائل نشوة السكر فلا ينتقض بها ومن علامات النعاس كلام الحاضرين وان لم يفهمه ومن علامات النوم الرؤيا فلورأي رؤيا وشك هل نام أو نعس انتقض وضوءه (الانوم ممكن مقعده) من مقعده والاستثناء متصل كما عرف من تفسير العقل بما ذكر فلا ينافي من خروج شيء من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريح من قبله لندرنه كما مر ومثله ما لو نام متمكنا بالمنفخ الناقض كما يؤخذ من كلام التنبيه وحمل على ذلك نوم الصحابة رضي الله عنهم حيث كانوا ينامون

يكون متمكنا كما لو انتصب وفرج بين رجله وألفق المخرج بشيء مرتفع الى حد المخرج ولا ينجبه الا ان هذا يمكن مانع من النقص فينبغي الاطلاق ولعل التقييد بالنظر للغالب اه بحروفه (قوله لا من خروج شيء من دبره) عبارة ابن حجر رحمه الله ويؤخذ من قولهم لا من الخانه لو أخبرنا ما غير ممكن معصوم كالنفس بناء على الاصح انه نبي بانه لم يخرج منه شيء لم ينتقض وضوءه واعتمده بعضهم وقد ينازع قاعده ان ما ينط بالظنة لا فرق بين وجوده وعدمه كالشقة في السفر اه (قوله فرج) خلقت السرة في محل أعلى من محلها الغالب كصدره أو الركبة أسفل من محلها الغالب فالوجه اعتبارها دون محلها الغالب فيصرم الاستمتاع بما بينهما وان زاد على ما بينهما من محلها الغالب ولو لم يخلق له سرة أو ركبة قدر باعتبار الغالب اه سم على بهجة (قوله لندرنه) فضيته انه لو ابتلى به وكثر نقض وضوءه بنومه غير ممكن اه سم على منهج والمعتمد عدم النقص به مطلقا كما نقله ابن شرف عن الشارح اه (قوله بالمنفخ الناقض) أي سواء كان الانفتاح أصليا أو عارضا وهو المحتاج للتنبيه عليه أما الاصل فقد علم حكمه من قوله قبل أما الخلق فيمنعه كالاصل في سائر الاحكام هذا قضية ما مر من ان احكام الاصل ثابتة له في الانسداد العارض الانتقاض بالنوم حيث لم يكن متمكنا له وعلمه فادامكن المنفخ دون الاصل ونام انتقض وضوءه فافادة في لو خلق له فرجان اصليان نقض الخارج من كل منهما أو اصلي وزائدوا شتبه فلا ينتقض بخارج من أحدهما الشك فلو انسدا أحدهما وانفتح ثقبه تحت المعدة فلا ينتقض بالخارج منها لان انسداد الاصل لا يتحقق الا بانسدادهما معا بنقص الخارج من الفرج الذي لم ينسد لانه ان كان أصليا فالنقص به ظاهر وان كان زائدا فهو بمنزلة الثقب المفتحة مع انسداد الاصل فالنقص به متحقق سواء كان زائدا أو أصليا بخلاف الثقب (قوله فرج) لو نام متمكنا في الصلاة لم يضر ان قصر وكذا ان طال في ركن طويل فان طال في قصر بطلت صلاته لا يقال كيف تبطل مع انه غير عامد لا نقول لما كانت مقدمات النوم تقع بالاختيار نزل منزلة العامد م رحمه الله اه سم على منهج ومعلوم ان الكلام في النائم قاعد الان غير القاعد لا يمكن له الا في الصورة المتقدمة عن سم رحمه الله

انما هو في قولين لا امام واحد كما علم من جمع الجوامع الذي هذه عبارته كغيره على ان المراد بالعمل في قولهم المذكور ليس هو  
 خصوص العمل للنفس بل المراد كونه المعمول به مطلقا كما لا يخفى (الامر الثاني) ان قوله فما اشتهر الخ كالصريح في ان  
 هذه الشهرة ليس لها أصل وليس كذلك في فتاوى العلامة ابن حجر رحمه الله ونفعنا به ما ملخصه بعد كلام أسلفه ثم مقتضى  
 قول الروضة وإذا اختلف متبحران في مذهب لا خلة لافهما في قياس أصل امامهما ومن هذا يتولد وجوه الاحتجاب فتقول  
 أيها يأخذ العامل فيه ما في اختلاف المجتهدين أي فيكون الاصح التخيير أنه يجوز تقليد الوجه الضعيف في العمل ويؤيده افتاء

(قوله حتى تحقق رؤسهم الارض) عبارة حج في الاستدلال على ان نوم الممكن لا ينقض وعليه حملنا خبر مسلم ان الصحابة رضي  
 الله عنهم كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون وفي رواية لابي داود ينامون حتى تحقق رؤسهم الارض اه وقد يسر قوله  
 وفي رواية لابي داود بان له رواية أخرى غير هذه الرواية ليس فيها لفظ الارض وهو الذي رأينا في سنن أبي داود ولم نلاحظ  
 الارض مذكورا في شيء من الروايات ٨٠ لافي جامع الاصول ولا في المشكاة ولا في تخریج احاديث الرافعي وفي النهاية حديث

حتى تحقق رؤسهم أي  
 حتى تسقط أذانهم على  
 صدورهم وهم قعود  
 وقيل هو من الخفوق  
 والاضطراب اه واقتضاه  
 في تفسير الحديث على ما  
 ذكره بقوله أي حتى الخ  
 مشعر بأنه لم يلفظ الارض  
 في روايه والله أعلم (قوله  
 بين بعض مقعده) ومثل  
 ذلك السمن المفرط (قوله  
 ملصقا مقعده) أي ولو  
 مستقرا سم على منهج  
 (قوله التقاء بشر في الرجل  
 والمرأة) قال مروي  
 شاملة للجنبة وهو كذلك  
 ان تحقق كون الملووسة  
 من الجن أي منهم كانه

حتى تحقق رؤسهم الارض وشملت عبارة الارض والداية وغيرها ولا فرق في الممكن بين ان ينام  
 مستندا الى شيء بحيث لو ازيل لسقط أولا ودخل فيه ما لو نام محتجبا أي ضامنا ظهره وساقبه  
 بعمامة أو غيرها فلا ينقض به ولا تمكين ان نام قاعدا هز يلا بين بعض مقعده ومقره تحجاف  
 كما نقله في النسخ الصغير عن الرواية وأقره وما في المحموع وصححه في الروضة من كونه متمكنا  
 محمول على هزبل ليس بين بعض مقعده ومقره تحجاف وقد أشار المشرح رحمه الله تعالى لعدم  
 التنافي بينهما بذلك ولعل مراد الاول بالتجافي ما لا يمنع خروج شيء لو خرج بلا احساس عادة  
 ولا تمكين ان نام على قفاه ملصقا مقعده بغيره ولو زالت إحدى البقي نائم ممكن قبل انتباهه نقض  
 أو بعده أو معه أو شك في تقدمه أو في أنه نائم أو ناعس أو في أنه ممكن أولا أو ان ما خطر بباله رؤيا  
 أو حديث نفس فلا (الثالث التقاء بشر في الرجل والمرأة) أي الذكور والانثى ولو بلا شهوة  
 ولومح نسيمان أو أكرام سواء أكان العضو زائدا أم أصليا سليما أم أشل لقوله تعالى  
 أولا مستمسك النساء أي لمستم كافرئ به وهو الجس باليد ككافره ابن عمر لاجامعت لانه خلاف  
 الظاهر وقد عطف اللبس على المحبى عن الغائط ورتب عليهم الامر بالتيمم عند فقد الماء  
 بدل على كونه حدثا كالحبى عن الغائط والمعنى فيه أنه مظنه ثوران الشهوة وسواء  
 أكان الذكور فلا أم عينا أم محبوبا أم خصيا أم مسحوا وسواء أكانت الانثى بحج زاهما  
 لا تشتهى غالبا أم لا اذما من ساقطة الا ولها لاقطة وسواء أكان اللبس باليد أم غيرها  
 والبشرة مالم يمس بشعر ولا سن ولا ظفر فتشمل ما لو وضع عظم أي فانه ينقض  
 كما أفق به الوالدرجه الله تعالى ويدل له عبارة الانوار وتشمل اللحم الاسنان

يجوز تزوج الجنينة خلافا لبعضهم بخلاف مالوشك في أنوثه الملووس منهم اذ لا ينقض بالشك اه والائمة  
 سم على منهج ووقع السؤال عما لو تصورولى بصورة امرأة أو مسخر رجل امرأه هل ينقض أم لا فاجبت عنه بان الظاهر  
 في الاولى عدم النقص للقطع بأن عينه لم تنقلب وانما التخلع من صورة الى صورة مع بقاء صفة الذكورة وأما المسخر فالنقص  
 فيه محتمل لقرب تبدل العين مع انه قد يقال فيه بعدم النقص أيضا لاحتمال تبدل الصفة دون العين قال ابن حجر فائدة مهمة  
 لا يكتفى بانخيل في الفرق قاله الامام وعقبه بما بين ان المراد به ما يتقدح على بعد دون ما يغلب على الظن انه اقرب من الجمع  
 وغيره بان كل فرق مؤثر مالم يغلب على الظن ان الجامع أظهر أي عند ذوى السليقة السليمة والا فغيرهم يكثر منه الزلل في  
 ذلك ومن ثم قال بعض الاغمة الفقه فرق وجع اه (قوله بحج زاهما) عبارة المختار اللهم السخ القاني والمرأة همة اه بحج زاه  
 فكان الاولى الحاق الهاء (قوله اذما من ساقطة) أي ما من ثرة أو نحوها ساقطة من أعين الناس لحسنها الا ولها نسمة لاقطة  
 أي الا ولها من تميل نفسه اليها مع خستها فالمرأة وان كانت بحج زاهها لا بد من وجود من يرغب فيها وتميل نفسه اليها وفي  
 المختار وهذا الفعل مسقط لانسان من أعين الناس بوزن مشربة ثم قال والساقط والساقطة اللثيم في حسبه ونسبه اه  
 رحمه الله (قوله عظم أنثى ولمسه) أي فانه ينقض وان لم يلمسها الا ان استعملها بالاسنان كان قبل زوال الجلود به ذافارق السن  
 (قوله ويدل له عبارة الانوار) وهي المراد بالبشرة هنا غير الشعر والسن والظفر

البلقيني يجوز تقليد ابن سريج في الدور وإن ذلك ينفع عند الله ويؤيده أيضا قول السبكي في الوقف في فتاويه يجوز تقليد الوجه الضعيف في نفس الأمر بالنسبة للعمل في حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل ابن الصلاح الاجماع على أنه يجوز انتهى فكل كلام الروضة السابق أي الموافق لما في الشرح هنا مع زيادة التصريح بالوجهين محمول بالنسبة للعمل بالوجهين على وجهين لقائل واحد أو شك في كونهما القائل أو قائلين كما في قول الامام لان المذهب منهما لم يتقرر للمقلد بطريق يعتده

(قوله ولانة) عطف جزء على كل اذ لانه بعض لحم الاسنان اذهب ما على الثنايا وما حوله فقط (قوله ومحمل ذلك) عبارة ابن حجر وعلم من الالتقاء انه لا نقض باللس من وراء عائل الخ وهي أولى من جعل السارح لها قيد لان التعبير بالبشرة يخرج الحائل (قوله ولورقيا لا يمنع ادراكها) زاد حج بعدم مثل ما ذكر ومنه ما تمحدمس غير يمكن فصله أي من غير خشية مبيع تيم فيما يظهر أخذ ما يأتي في الوشم لجواب ازالته لا من نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد انتهى رحمه الله وكالعرق بالاولى في النقض ما عوت من جلد الانسان بحيث لا يحس بأسه ولا يتأثر بغرز نحو ابرة فيه لا به جزء منه حقيقة فهو كاليد الشلاء وسبأ في انها تنقض ويأتي مثل ذلك فيما لو بيسست جلدة جبهته حتى صارت ٨١ لا يحس بما يصبها فيصح السجود عليها ولا يكف إزالة الجلد

المذكور وان لم يحصل من ازالته مشقة (قوله ولو أمرد) أي ولو كان الممرس أمرد حسنا (قوله والاثنيان) أي ولو التذنا باللس وكانت عادتتهما السحاق (قوله والعضو المبان) أي حيث لم يزد على النصف على ما يأتي له رحمه الله (قوله في باب اللقطة) أي والقرض انتهى حج (قوله فيمنه نقض وضوء الحى) أي لا الميت (قوله على التأييد) أي فيمنه نقض لهما (قوله واحترز) بالتأييد الخ ما أخرجه

واللثة والاسنان وباطن العين ومحمل ذلك حيث لا حائل والا فلا نقض ولورقيا لا يمنع ادراكها وخارج بما ذكره الذكران ولو أمرد حسنا والاثنيان والخنثيان والخنثى والذكر أو الاتى والعضو المبان لا تنفقاء مظنة الشهوة وشمل اطلاق المصنف وغيره النقض بلس المجوسية والوثنية والمرتدة وبه صرح في الانوارا كتنفقاء به يمكن ان تحمل له في وقت والفرق بين النقض بنحو المجوسية وجعلها كالا كد كرفي جواز تلك الرحل لها في باب اللقطة ظاهر وهو ان اللس أشد تأثيرا لاثارة الشهوة حالا من المالك ولا يلزم منه اللس أصلا لاسيما والاية شملت ذلك كله وشمل كلامه وضوء الحى والميت فيمنه نقض وضوء الحى (الاحمر ما في الاظهر) فلا ينقض لهما لانها ليست محللا للشهوة والثاني ينقض لعموم النساء في الاية والاول استنبط منها معنى خصصها والمحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة على التأييد بسبب مباح طهرتها واحترز بالتأييد عن يحرم جمعها مع الزوجة كاختها وبالمباح عن أم الموطوءة بشبهة وبناتها فانها يحرم ان على التأييد وليس ستا يحرم له ادم باحثة السبب اذ وطء الشبهة لا يوصف باباحة ولا تحريم ولا يرد على الضابط زوجاته صلى الله عليه وسلم مع ان الحد صادق عليهن ولعن بمحارم لان التحريم لحرمته صلى الله عليه وسلم لا لحرمتهن ولا الموطوءة في نحو حيض لان حرمتها العارض يزول ولو شك في المحرمية لم ينتقض ذكره الدارمي عملا بأصل بقاء الطهارة ويؤخذ منه انه لو تزوج من شك هل بينه وبينها رضاع محرم أم لا أو اختلط محرمة بأجنبيات وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمسلم فيمنه نقض طهره ولا طهرها اذا اصل

١١ نهاية ل بقوله على التأييد يخرج ع قبله فلا حاجة الى اخراجه به بل كل من العبارتين محصل للقصد وفهما تعريفاً أحدهما ينفي عن الآخر وأما اخت الزوجه فالتعلق بها انما هو تحريم الجمع فلا حاجة الى اخراجها (قوله وليس ستا يحرم له) أي فيمنه نقض لهما (قوله اذ وطء الشبهة لا يوصف) محل ذلك فيما لو اشتبهت عليه زوجته باجنبيه ونحو ذلك أم لو وطئ أمة فرعه أو مشتركة فان وطءه حرام مع كونه شبهة فقولهم وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة ليس على اطلاقه بل محله في شبهة الفاعل دون المحل والطريق (قوله ولا يرد على الضابط زوجاته) وكذلك زوجات سائر الانبياء كما نقل عن القضاى لكن هل تحريمهن على أم الانبياء خاصة أولا حتى تحرم زوجات بعض الانبياء على بعض فيه نظر وقضية كلامهم أنه لا فرق ثم رأيت في حواشى الرمل على شرح الروض مانعه أما سائر الانبياء فلا يحرم نكاح أزواجهم بعد موتهم على المؤمنين قاله القضاى في عيون المعارف والا قرب عدم حرمتهم على الانبياء وحرمتهم على غيرهم بخلاف زوجاته صلى الله عليه وسلم فحرام على غيره حتى الانبياء انتهى بحروفه ومنه يعلم ان ما نقل عن القضاى أولا بخالف لما نقله الشهاب الرمل عنه (قوله مع ان الحد صادق عليهن) في دعوى صدق الحد عليهن نظرا لخروجهن عن التعريف بقوله بنسب أو رضاع أو مصاهرة (قوله ولا الموطوءة في نحو حيض) اخراجها عما يأتي اذا أراد بالنكاح الوطء اما اذا أريد به العقد فلا يلزم الا يحرم العقد عليها

أما إذا تحقق كونهما من اثنين خرج كل واحد منهما من هو أهل للخروج فيجوز تقايد أحدهما إلى آخر ما ذكره الله تعالى فتأمل حق التأمل وانظر إلى فرقه آخرين الوجهين لقائل واحد والوجهين لقائلين تعلم ما في تفريع شيخنا الذي قدمناه

(قوله حيث يستمر النكاح) أي فلو بان منه ثم أراد تجديد نكاحه لم يصح لأنه يشترط لصحة النكاح بيقن حل المنكوحه وهو منتف هنا وأما الرجعة فيصطلح تحتها الآن الرجعية في حكم الزوجة (قوله لا تنفاه الشهوة) توهم بعض ضعفه الدلبة من العلة تنقض وضوء الصغيرة لأن ملبسها وهو الكبير مظنة للشهوة وليس في محله فانها الصغيرة ليست مظنة لاستهائها الملبوس فلا ينقض وضوءها كما لا ينقض وضوءه (قوله لعدم الالتذاذ) يخالفه ما قرروه في النكاح من أنه يحرم مسها لأنه أبلغ في الالتذاذ من النظر إليه ويجب أن المراد هنا في الالة القوية المثيرة للشهوة وهي منتفبة والمراد به في النكاح مجرد الالتذاذ وإن لم يكن قويا احتياطاً لحرمة المس (قوله أو فوقه تنقض) قضيته وإن لم يسم امرأه (قوله مس قبل الآدمي) شمل إطلاقه السقط وظاهره وإن لم تنفخ فيه الروح وفي فتاوى الشارح أنه سئل عن ذلك هل ينقض أو لا لأنه جاد فأجاب بأنه ينقض ولم يعمله وعمله بعضهم بشمول الاسم له وقد يتوقف فيه ويقال بعدم النقص لتعليقهم النقص بمس فرج الآدمي وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وانما يقال ٨٣ له أصل آدمي أه (قوله الآدمي أيضاً) قد يخرج الجنى وفي شرح العباب

بمدان علل عدم نقض مس فرج البهيمة بأنه غير مشتهى طبعاً مع أنه لا تعبدها ولا حرمة لها ما نصه وقد يؤخذ من هذا لنقض بلبس فرج الجنى إذا تحقق مسه له وهو غير بعيد لأن عليه التعبد وله حرمة . اهـ سم على حج في أثناء كلام (قوله ولو بارزا) أي وإن طال جسد (قوله حال اتصاله) قال ابن حجر وماله القلفة حال اتصالها اهـ أي فإن قطعاً فلا ينقض بسمهما (قوله وملتقى

بقاء الطاهر وقد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا بعد في تبعض الأحكام كالوتزوج بمجهولة النسب ثم استلحقها أبوه وثبت نسبها منه ولم يصدقه الزوج حيث يستمر النكاح مع ثبوت أخوتها منه وبلغ بذلك يقال زوجان لا نقض بينهما ويؤخذ من العلة أن محل عدم النقص ما لم يلبس في مسألة الاختلاط عدداً أكثر من عدة محارمه والانتقض (والملبوس) وهو من وقع عليه اللبس رجلاً كان أو امرأة (كلام في الظاهر) في انتقاض وضوئه لا شترأ كهما في لذة اللبس كالمشتركين في لذة الجماع والثاني لا نقض وقوف مع ظاهر الآية في اقتصاره على اللباس (ولا تنقض صغيرة) لا تشتهى عرفاً وكذا صغیر لا تنفاه الشهوة (وشعر وسن وظفر في ادصح) لا تنفاه المعنى بلبس المذكور لعدم الالتذاذ بلبسها وإن التبدل بالنظر إليها وشمل الشعر النابت على الفرج فلا تنقض به والثاني ينقض نظر الظاهر الآية في عمومها لجميع مذكرو يسس الموضوع من لبس ذلك خروجاً من الخلاف قال الناشر في نكته أن العضو إذا كان دون النصف من الآدمي لم ينقض بلبسه أو فوقه نقض أو نصفه فوجهان انتهى والوجه أنه إن كان بحيث يطلق عليه اسم أنثى نقض ولا فلا ولهذا قال الأشموني الأقرب أن كان قطع من نفسه فالعبرة بالنصف الأعلى وإن شق نصفين لم يعتبر واحد منهما زال والاسم عن كل منهما (الرابع مس قبل الآدمي) ذكرنا أن أو أنثى من نفسه أو غيره عمداً أو سهواً وشمل ما يقطع في ختان المرأة ولو بارزا حال اتصاله وملتقى الشفرين (بطن الكف) بلا

الشفرين) فضيته أن جميع ملتقاهما ناقض وفي شرحه على العباب المراد بملتقاهما طرف الاسكتين حائل المنصفين على المنفذ ولا يشترط مسهما بل مس أحدهما من باطنهما أو ظاهرهما ناقض بخلاف موضع ختانها أي لأنه لا يسمى فرجاً اهـ بحروفه وعبارة الشيخ عميرة في الجنائيات قبيل قول المصنف فرج في العقل دية مانعه قول الشارح وهما أي الشفران طرفا الفرج هذا تابع للارزهرى حيث قال الاسكتين ناحيتا الفرج والشفران طرفاهما كما أن أشفار العين أهدابها وقال غيره الشفران هما اللحمان المحيضان بالفرج احاطة الشفة بالشم اهـ بحروفه وعبارة شيخنا زبادى قوله على المنفذ أي المحيطين به احاطة الشفتين بالفم دور ما عدا ذلك اهـ بحروفه وتنقل في الدرس عن والد الشارح هو أمش شرح الروض ماوافق إطلاق الشارح والمعتمد إطلاق الشارح هذا وعبارة حاشية شرح الروض المراد بقول المرأة الشفران على المنفذ من أولهما إلى آخرهما أي بطنها وظاهر الاما هو على المنفذ منهما كما هو فيه جماعة من المتأخرين اهـ ثم قضية عطفه ملتقى الشفرين على ما يقطع في ختان المرأة أن النقص يحصل بملتقى الشفرين وبمس ما يقطع في ختان المرأة مع كونه من غير ملتقى ما على المنفذ (قوله بطن الكف) أي ولو انقلبت الكف وتنقل عن ابن حجر عدم النقص به مطلقاً وأطال فيه في غير شرح المنهاج وفي شرح العباب للبشارح



وبالله التوفيق ثم رأيت العلامة المذكور بسط القول في ذلك في شرحه في كتاب القضاء ثم بسط بما وافق ما في فتاويه  
 فرأى قوله فيجتمع عليه أن هذا الأول مقادد الشافعي وأن بطلان الثانية مقادد للحنفي (أي جامعاً بينهما كما هو صريح فتاوى  
 والده بخلاف ما إذا أعرض عن الثانية أي وأن لم يفتها فإن له وطء الأول تقليد الشافعي وأما قول الشهاب بن حجر فاراد أن  
 يرجع للأول ويعرض عن الثانية من غير إبانة أي فيجتمع عليه ذلك فقال الشهاب بن قاسم فيه نظراً ف قضية قول الثاني فيها

ولو خلق بلا كف لم يقدر قدرها من الأراع ولا ينافيه ما يأتي من أنه لو خلق بلا مرق أو كمب قدر لأن التقدير ثم ضروري  
 بخلافه بالان المدار على ما هو مظنة للشهوة وعند عدم الكف لا مظنة فلا حاجة إلى التشديد اهـ (قوله ولا حجاب) عطف  
 مغاير بناء على أن السترا يمنع إدراك لون البشرة كائناً الحناء بعد زوال جرسها والحجاب ماله جرم يمنع الإدراك باللس ويحتمل  
 أنه عطف نفسه (قوله والافضاء لغة) أي فيتقيد به إطلاق المس في بقية الأخبار واعترضه القفوني بأن المس عام لأنه صلة  
 لموصول وهو من أي في حديث من مس ذكره وفي رواية ذكرنا ليقضوا والافضاء فرد من أفراد العام فلا يخصه قال والاقرب  
 ادعاء تخصيص عموم المس بمفهوم خبر الافضاء وقد رده غيره بأن من مس ما مطلق أو عام أو مجمل ومفهوم الشرط وهو إذا  
 مقيد لللس أو مخصص له أو مبين له فيه من الأجمال اهـ شرح الإرشاد الكبير وعبارة شرح البهجة الكبير والمنهج والافضاء  
 به أي باليد وتقييده بتوليهها طاهر لأن الافضاء المطلق ليس معناه في اللغة مخصوصاً بالمس فضلاً عن تقييده بطن الكف بل  
 هذا إنما هو معنى الافضاء باليد وعبارة المطالع أصل الافضاء مباشرة الشيء وملا فانه من غير جائل وفي المصباح أفضى بيده إلى  
 الأرض مسها بيده راحته قال في التهذيب وحقيقة الافضاء الانتفاء وأفضى إلى ٨٣ اهـ أنه باثرها وجامعها وأفضيت

إلى الشيء وصلت إليه اهـ  
 بحرفه ويمكن الجواب  
 عن السارح بأن أل فيه  
 للمعهود والمعهود الافضاء  
 باليد المتقدم في قوله إذا  
 أفضى أحدكم بيده (قوله  
 له تسكه حرمة غيره) أي  
 غالباً اتخذوا يد المكروه  
 والناسي كغيرها بل رواية  
 من مس ذكرنا تشملها  
 لعموم الذكوة الواقعة  
 في حيز الشرط والخبر

حائل الحديث الترمذي وغيره إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينه - ما ستر ولا حجاب  
 فليتوضأ والافضاء لغة المس يبطن الكف ومس الفرج من غيره أخش من مسه من نفسه  
 له تسكه حرمة غيره ولهذا لا يتعدى النقض إليه والمراد يبطن الكف المنطبق عند وضع إحدى  
 اليدين على الأخرى مع تحامل يسير وتتم إطلاقه الذكر المباني لصديق الاسم وأما فرج المرأة  
 المباني فحكمه كذلك أرى في لاسم والافلا ويؤخذ من ذلك أن الذكر لو قطع ودق حتى خرج  
 عن كونه يسمى ذكر أنه لا ينقض وهو كذلك ولا بد من تقييد القبول بكونه من واضح إذا المشكل  
 إنما ينقض بمس الواضح ماله من المشكل فبنتقض وضوء الرجل بمس ذكر الخنثى والمرأة بمس  
 فرجه حيث لا حرمة ولا صغر ولا عكس بالنسبة للمس ولو مس المشكل كلا القبليين من نفسه  
 أو من مشكل آخر أو مس فرج نفسه وذكر مشكل آخر انتقض وضوءه ولو مس أحد فرجي  
 مشكل لم ينتقض ولو مس أحد المشكلين فرج صاحبه ومس الآخر ذكر الأول انتقض أحدهما  
 لا بعينه لكن لكل واحد منهما ما أن يصل إلى الأصل الطهارة (وكذا في الجديد حلقة دبره) أي

الناض على عدم النقض قال بغوى الخطاى منسوخ وفيه وإن جرى عليه ابن حبان وغيره نظر ظاهر بينه في شرح  
 المشكاة مع بيان أن الأخذ بخبر النقض أرجح فتعين لانه الاحوط بل والأصح عند كثيرين من الحفاظ اهـ (قوله والذي ذكر  
 المباني) وكذا بعضه لا أطلق عليه اسم لذكر اهـ أي أطلق على ذلك المقطوع أنه بعض ذكر كما عرج به في شرح الحضرمية  
 (قوله لصديق الاسم) علة للشمول أو لمخذوف تقديره وهو كذلك لصديق الخ فيكون علة للحكم (قوله والافلا) ومثله الدبر إذا قور  
 فينتقض مس حلقة إن بقي اسمه (قوله ولا عكس) أي بأن مس الرجل آلة النساء من المشكل والمرأة آلة الرجال منه (قوله  
 انتقض وضوءه) أي حيث لا حرمة بينهما ولا صغر (قوله لا بعينه) فإن أقدمت امرأه بأحدهما في صلاة امتنع عليها أن تقضى  
 بأخرى (قوله لكل واحد منهما أن يصل إلى الخ) فلو اتضح المشكل بما يقتضي انتقاض وضوءه أو وضوء غيره فهل يحكم بالانتقاض  
 وفساد ما فعل بذلك الموضوع من الصلوات ونحوها من كل ما تتوقف صحته على صحة الموضوع أم لا يضي ما فعله من الصحة ظاهراً  
 فيه نظر والاقرب الأول ثم رأيت في حاشية سم على منهج أن في ذلك طريقين أحدهما للقاضي فيه وجهان بناء على القولين  
 فيما إذا صلى إلى جهات باجتهاده ثم تبين الخطأ وثانيهما وهو قول الجمهور القطع بوجوبها (قوله حاشية) بسكون اللام على  
 الأشهر حج وعبارة المصباح والجمع حلق بفحنتين على غير قياس وقال الأصمى الجمع حلق بالكسر مثل قصعة وقصع وبدرة  
 وبدر وحكي يونس عن أبي عمرو بن العلاء أن الحلقة بالغخ لغة في السكون وعلى هذا فالجمع يحذف الهاء قياساً على مثل قصبة وقصبة

ان الزوجة الاولى باقية في عصمته وان الثانية لم تدخل في عصمته فالرجوع للاولى والاعراض عن الثانية من غير ائنه موافق لقوله فلما تامل انتهى (قوله وقد يجتهدون في بعضها وان لم يأخذوه من أصله) ولا ينسب حينئذ للشافعي كما صرح به في شرح المهذب (قوله الاول) أي الموافق لطريق القطع كما صرح به الشهاب بن حجر وقول وان قال الاسنوي والزر كشي الخ شعورين هذا القيل أخذ غايه فيه فكانه قال وما قيل من كذا ممنوع وان قال به الاسنوي والزر كشي وكان المقام للاضمار كما تقرر

(قوله دون ماوراءه) أي دون ماوراء ذلك من باطن الاليتين قال المحلى وبقي باطن المنفذ وهو المنطبق بعصمه على بعض فهل ينقض أو لا قال سم على بهجة فيه نظره وعبارة قوله ملتقى المنفذ اعلم ان الماتق له ظاهر وهو المشاهد منه وباطن وهو المنطبق بعصمه على بعض فهل ينقض بالمس يعم الامرين أو يختص بالاول وعلى الاختصاص فهل من الاول ما يظهر بالاسترخاء الواجب في الاستنجا في ذلك نظر اه قات ومقتضى تقييد الشارح بالملتقى عدم النقص لان هذا ليس من الملتقى بل زائد عليه لانه ليس محل الالتقاء وقياس ما تقدم بهامش عن شرح العباب من الانتقاض بمس أحد السفيرين من ظاهره وباطنه النقص هنا بباطن المنفذ ان أريد بالباطن ما يشمل داخل الفرج والظاهر انه غير مراد وانما المراد به ما يستتر عند انطباق أحد السفيرين على الآخر (قوله لانه لا يسمى فرجا) ويسمى الجحان (قوله لا فرج بهجة) لم يتعرض الشارح لحكاية الخلاف فيه وعبارة المحلى لا فرج بهجة أي لا ينقض مسه في الجديد ٨٤ ادلا حرمه لها في ذلك والقديم وحكاه جمع جديد انه ينقض كفرج الآدمي والرافعي

في الشرح حكى الخلاف في قبلها واقطع في دبرها بعدم النقص وتعبه في الروضة بان الاصحاب أطلقوا الخلاف في فرج البهيمية فلم يخصوا به القبيل اه قال ابن حجر ومنها هنا الطبري وفي قوله ومنها هنا شعار بان اطلاق البهيمية على الطير ليس حقيقيا ولعل هذا هو السر في عطف الطير على البهيمية في كلام الشارح ان كان في المصباح البهيمية كل ذات أربع من دواب البر والبحر

الآدمي قياسا على قبله بجامع النقص بالخارج منه والقديم لا ينقض لانه لا يلد جسمه والمراد بملقة الدبر ملتقى المنفذ دون ماوراءه ولا ينقض بمس العانة ولا الانثيين والاليتين وما بين القبيل والدبر لانه لا يسمى فرجا (لا فرج بهجة) وطير لا يلد لها لا ينقض فكذا مس فرجها وقياسا على عدم وجوب سنتره وعدم تحريم النظر اليه (وينقض فرج الميت والصغير) لشمول الاسم (ومحل الجب) لانه أصل الذكر (والذكر الاشل وباليه السلاء في الاصح) لشمول الاسم أيضا لذلك والثاني لا ينقض المذكوران لانتفاء الذكرك في محل الجب ولا انتفاء مظنة الشهوة في غيره ولو كان له كفان عاملتان أو غير عاملتين انتقض بكل منهما فان كانت احدهما عاملة دون الاخرى وهما على معصمين انتقض بالعاملة فقط وعليه يحمل ما في الروضة كاصلها أو على معصم واحد انتقض بكل منهما وعليه يحمل ما في التحقيق كذا جمع به ابن العماد وفيه قصور اذا لا يلزم من استواء المعصم المسامحة ولا من اختلافه عدمها وان المدارا غاها هو عليها لا على اتحاد محل نباتهما لانها اذا وجدت وجدت المساواة في الصورة وان لم يتحد محل النبات وهذه هي مقتضية للنقص كما في الاصمعي واذا انتفت المساواة في الصورة وان اتحد محل النبات فلمن ان قول الروضة لا ينقض بكف وذ كر زائد مع عامل محمول على غير المسامحة وان كانا على

وكل حيوان لا يميز فله وبهجة والجمع البهائم اه (قوله وينقض فرج الميت) أي مس فرج الخ (قوله معصم محل الجب) ومنه محل بطر المرأة واذا قطع البظر فينقض محله كما نقل عن والد الشارح خلافا لبعضهم وتقدم عن شرح العباب للشارح ما موافق لذلك البعض (قوله لانه أصل الذكر) قال ابن حجر أو الفرج اه وهو محل الجب على القطع لا على خصوص قطع الذكر وهو كذلك لغة وان كان في العرف اسما لقطع الذكر وفي المصباح جبته جبان باب قتل قطعته ومنه جبته وهو محبوب بين الجباب بالكسر اذا استأصلت هذا كبره (قوله والذكر الاشل) ومس الفرج الاشل من المرأة ناقض كما يحتمل بعضهم اه شيخنا زيادي (قوله وباليه السلاء) قال ابن حجر قيل ادخال الباء هنا متعين لان الاضافة في مس قبل للفعل أي وهما الفاعل اذا التقدير وينقض بمس اليد السلاء ثم رده فراجع وفي حواشي سم على حج قوله وباليه السلاء لو طعت يده وصارت معلقة بجلده فهل ينقض المس بهافيه نظرا اه ويحتمل عدم النقص لانها كالمفصلة بدليل إيجابهم القصاص فيها أو الدية على من أوصلها بالجناية لهذه الحالة والاقرب النقص به الكونها جزأ من اليد وان بطلت منفعتها كاليد السلاء (قوله كفان عاملتان) أي أصليتان (قوله احدهما عاملة) أي أصلية (قوله المعصم) كقود موضع السوار من اليداه مصباح (قوله ولان المدار) الاولى ان يقول والمدار غاها هو الخ (قوله عليها) أي المسامحة (قوله وهذه) أي المساواة في الصورة (قوله واذا انتفت) أي المسامحة

فلهذا انما اظهر لارادته حكاية لفظها فليست اصل (قوله لانه مرفوع الخ) أي وأصل النص مأخوذ من منصة العروس المشعرة بالرفعة (قوله هاشم) هو غير هاشم الذي هو أخو المطلب وجده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم المذكور في نسب الشافعي هو ابن المطلب أخى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم لم فالحاصل ان المطلب بن عبد مناف له أخ اسمه هاشم هو جد الشافعي صلى الله عليه وسلم وابن يسمى هاشم أيضاً هو جد الشافعي

(قوله محمول على المسامحة) أي وان لم يسأ الاخر طولا لان الظاهر ان المراد بالمسامحة كونها في جهتها لا مساواتها لها من كل وجه لكن في سم على حج ولو كانت المسامحة للاصلية بعض الزائد كان كان أحد المعصين أنصر من الآخر فهل ينقض أو يختص النقص بالقدر المسامحة (قوله وجب الغسل بايلاجه) كذا في الروض وفي شرحه ان المدار على الاصلية دون البول وعبارة سم على حج قال في الروض وينقض الخارج من ذكرين يبولان قال في شرحه فان كان يبول بأحدهما فالحكم له والاخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر ان الحكم في الحقيقة منوط بالاصالة لا بالبول حتى لو كان أصلياً وينبول بأحدهما ويطلب بالآخر ينقض كل منهما أو كان أحدهما أصلياً والاخر زائد انقض الاصل فقط وان كان يبول بهما وقياس ما يأتي من النقص بمس الزائد اذا كان على سنن الاصل ان ينقض بالبول منه اذا كان كذلك وان التمس الاصل بالزائد فالظاهر ان النقص منوط بهما معاً لا بأحدهما ولو خلق للراءة فرجان فبالت وحاضتهما انقض الوضوء ٨٥ بالخارج من كل منهما فان بالت وحاضتهما فقط

معصم واحد وان قول التحقيق ينقض الكف الزائد مع العامل محمول على المسامحة وان كان على معصم آخر ولو كان له ذكران يبول بأحدهما وجب الغسل بايلاجه ولا يتعلق بالآخر حكم فان باليهما على الاستواء فهم أصليون (ولا تنقض رؤس الاصابع وما بينهما) وحرفها وحرف الكف نظروجهما عن سمته ولانه لا يعتمد على اللبس بها وحدها من أراد لبس المخموس وخشونته وقيل تنقض رؤس الاصابع دون ما بينهما ويجرى ذلك في حرف الكف وينقص بمس باطن اصبع زائد ان كانت على سنن الاصابع الاصلية فان كانت على ظفر الكف فلا والمراد بيبس الاصابع فيما يظهر النقر التي بينها وما حاذها من أعلى الاصابع الى أسفلها ويجرفها جواربها والوجه ان العبرة في العمل والمسامحة بوقت المس دون ما قبله وما بعده (ويحرم بالحدث الصلاة) بأنواعها ولو صلا جازة وفي معناها سجدة للتلاوة والشكر وخطة الجمعة وول الشارح هنا اجماعاً محمول على حدث متفق عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وهذا في غير فاقد الطهورين ودائم الحدث اماها فسمي أتى حكمه ما قال ابن الصلاح ما يفعله عوام الفقراء من السجود بين يدي المشايخ فهو من العظام ولو كان بطيرة والى القبلة واخشى ان يكون كفراً وقوله تعالى وخرّوا له سجداً

(حكم) أي وان جامع به وأزل (قوله على سنن الاصابع الاصلية) أي وان نبتت بباطن الكف فليست كالسلعة الناقضة بجميع جواربها وقوله فان كانت الخ كذا في العباب وظاهره وان سامت ونازع حج في شرحه بأن المدار على المسامحة وان كانت على ظهر الكف اه سم على حج بالمعنى (قوله فان كانت على ظهر الكف فلا) أي أو في باطنه وليست على سنن الاصابع بأن كانت كالعمود فلا تنقض مطلقاً لظاهرها ولا باطنها ويحتمل وهو الاقرب انها كالسلعة فينقض ظاهرها وباطنها (قوله والمسامحة بوقت المس الخ) ويرد عليه انها اذا كانت عاملة في ابتداء الامر دل ذلك على اصلها فاذا طرأ عدم العمل عليها صارت أصلية شلاء والشل لا يمنع من النقص (قوله ولو صلا جازة) انما قال ذلك قصد اللزوم على الشعبي حيث قال يجوز اجماع الحدث لانها دعاء (قوله محمول على حدث متفق عليه) الاولى ان يقال في الجواب ان المراد انه حرمت الصلاة بعاهية الحدث اجماعاً وان اختلف في جزئياته (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) علمه لقول المصنف الصلاة (قوله من السجود بين يدي المشايخ) هل مثله ما يقع لبعضهم من الانحناء الى حد الركوع أو ما زاد عليه بحيث يقرب الى السجود أو لا فيه نظر ولا يبعد انه مثله وقد يفرق بأن السجود بتمديه وحده كسجدة التلاوة والشكر بخلاف الركوع وما قاربه لا يتعبد بشئ منهما وحده (قوله فهو من العظام) أي الكبار (قوله واخشى) انما قال واخشى الخ ولم يجعله كفراً حقيقة لان مجرد السجود بين يدي المشايخ لا يقتضي تعظيم الشيخ كتعظيم الله عز وجل بحيث يكون معبوداً والكفر انما يكون اذا قصد ذلك

والشافعي انما يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عدم منافي فقول الشارح جذا النبي صلى الله عليه وسلم وصف لعبده منافي خلافا لما وقع في بعض الهوامش (قوله وكان شديد الشقرة) يعني مسلماً بن خالد لقب بضد وصفه (قوله أحدهما ان افتاء الاحباب بالقديم في بعض المسائل) أي مع وجود النص المخالف في الجدي بقرينة ما يأتي في الشيء الثاني من أنه يجوز الاقتناء بالقديم (قوله أو مؤول) أي عنقادين أو يختر والاحله بعد الله شكراً (قوله بل ورد فيه) يتأمل هذا الاضراب ولعل المراد انه ورد في هذا بخصوصه ما يردده فيكون الغرض المبالغ في الرد على فاعله وان وافق شرع من قبله (قوله قد أحل فيه) له انما حصه لان الكلام كان مباحاً في الصلاة ثم حرم (قوله فلا ينطق) انظر هل الرواية هنا بالجزم أو الرفع وروى فلا ينطق من مؤكدا بالنون وهي تشبه بأن الرواية هنا بالجزم لان التأكيده بعد النهي كثير والاصل توافق الروايتين على المعنى الواحد (قوله وحل المحصف) وهو اسم للمكتوب من كلام الله بين الدفتين اه زياذ وفي المصباح الدف الجنب من كل شيء والجمع دقوف مثل فلس وفلوس وقد يؤنث بالهاء فيقال الدفة ومنه دفنا المحصف للوجهين من الجانبين فيخرجهم هل يحرم تصغير المحصف بأن يقال مصحف فيه نظر والاقرب عدم الحرمة لان التصغير انما هو من حيث الخط مثلاً لان حيث كونه كلام الله (قوله ومس ورقه) وظاهر ان مسه مع الحدث ليس كبيره سم على منهج بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر فانها كبيرة بل ينبغي انه متى استحل شيئاً من ذلك حكم بكفره وبقي ما لو قطعت أصبعه أو انقه مثلاً واتخذ له أصبعاً أو انقام ذهب هل يحرم عليه مس المحصف به أم لا فيه نظر ونقل بالدرس عن بسط الأنوار لا شئ في انه استظهر عدم الحرمة لانه ليس جزءاً من بدنه والمعتمد خلافه ٨٦ كما نقله الشمس الرملي في شرح العباب عن افتاء والده اخذ انما يأتي في لف الح

منسوخ أو مؤول على ان شرع من قبلنا ليس شرعنا وان ورد في شرعنا ما بقرره بل ورد فيه ما يردده (والطواف) بأنواعه لانه في معنى الصلاة فتدري الحاكم خبر الطواف بعزلة الصلاة الا ان الله قد أحل فيه المنطق فنطق فلا ينطق لا بخير (وحل المحصف) وهو مثل الميم (ومس ورقه) المكتوب فيه وغيره لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهو خبر بمعنى النهي وقيس الحل على المس لانه أبلغ واخش منه والمطهر بمعنى ان تطهر نعم لودعت ضرورة الى حمله كان خاف عليه نجسا أو كافراً أو تلفاً أو ضياعاً وعجز عن الطهارة وعن ابداءه مسلماً ثقة حمله حتم في غير الضياع ولو حال تغوطه ويجب التيمم له ان أمكه (وكذا جلده على الصحيح) لكونه كالجزء منه بدليل دخوله في بيعه والثاني لا يحرم مسه لانه وعاءه ككيسه هذا ان كان من مسلا فان كان من فضلا حرم أيضاً كما نقله الزركشي عن عصارة المختصر للغزالي وقال ابن العماد انه الاصح ما لم تنقطع نسبتة عنه وخرج بالمحصف غيره كتوراة وانجيل ومنسوخ تلاوة من القرآن ولا يحرم ذلك (وخريطة وصندوق فيه ما محصف)

والمس به حيث قالوا فيه بالحرمة وقد يقال انه في لف الكيس قد مس بيده بجائل ولا كذلك هنا (قوله معنى النهي) قبل يجوز ان يكون بأقرباً على أصله وما يلزم الخلف لان المراد في المس المشرع وعبرة الصفوى في تفسيره عند قوله تعالى لا رقت ولا فسوق الآية مانصه قبل ونعم ما قيل لا رقت

ليس نفياً لوجوده بل لمشر وعينه فيرجع الى نفي وجوده مشروعا لا محسوسا كما يمسه الا المطهرون وقد والمطلقات تبرص وهذه الدقيقة اذا ذكرتها لا تحتاج ان تقول ان خبر بمعنى النهي (قوله في غير الضياع) أي أما هو فيجوز وظاهره ولو كان ليتيم (قوله ويجب التيمم له ان أمكه) ظاهره انه لو فقد ان تراب لا يجب عليه تقليب الخنفي في صحة التيمم من على عمود مثلاً ولو قيل به لم يكن بعيداً (قوله ككيسه) المعتمد حرمة مس كيسه وهو فيه كتاباً في (قوله ما لم تنقطع نسبتة عنه) أي بأن يجعل جلد الكتاب جلد الكتاب آخر وليس من انقطاعها ما لو جلد المحصف بجلد جديد وترك الاول فيحرم مسه اما لو ضاعت أوراق المحصف أو حرق فلا يحرم مس الجلد كما يأتي بالهامش عن سم نقل عن مر (قوله فلا يحرم ذلك) أي لكن بكره ان لم يتحقق تبدليه بان علم عدمه أو ظنه أو لم يعلم شيئاً (قوله وخريطة) ومن ذلك ما لو وضعه في زكية اعداه فلا يحرم وان كبرت (قوله وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف فيحرم مسه اذا كانت اجزاء الربعة أو بعضها فيه وأما الخشب الحامل لبيتها فيه فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس ما يسمى في العرف كرسياً مما يجعل في رأسه صندوق المحصف عبارته على منهج في فرع لو وضع المحصف على كرسى من خشب أو جريد لم يحرم مس الكرسى قاله شيخنا طاب و شيخنا عبد الحميد وكذا مر لانه منفصل اه واطلق الزياذ الحرمة في الكرسى فشمع الخشب والجريد اه وظاهره انه لا فرق بين الهادي المحصف وغيره مسألة وقع السؤال عن خاتمتين من



ادلم يكن في الجدي ما يخالفه ويدل لذلك أيضا قوله الا في وحيدة ذنن ليس أهلا للتخريج يتعين عليه العمل والفتوى بالحديد  
الخ قوله فالعمل بعارضه الشافعي فان لم يعلم فبأخرها مبنى على ما قدمه وقد مناهيه ثم ان هذا من كلام الشيخ زيادة على  
ما في المجموع كما هو ظاهر (قوله وهي اثبات عرضي ذاتي الخ) عرفها فيما مر بأنها مطلوبة خبري يبرهن عليه في العلم ولا يخفى  
ما بين التمرين من المخالفة من حيث انه جعلها فيما مر ما يثبت بالبرهان وهما نفس الانبيات ومن حيثيات آخر تعلم بالتأمل

نحسب احدهما فوق لآخرى كاني خزان مجاورى الجامع الازهر وضع المصحف في لصفى فهل يجوز وضع النعال وبجوها  
في الدنيا فأجاب مر بالجواز لان ذلك لا يعد خلا لا بحرمة المصحف قال بل يجوز في الخزنة الواحدة أو يوضع المصحف في رفها  
الاسفل وتحت النعال في رف آخر فوقه أه سم على حج قلت وينبغي ان مثل ذلك في الجواز ما لو وضع النعال في الخزنة وفوقه  
حائل كفروة ثم وضع المصحف فوق الحائل كما لو صلى على ثوب مفروش على نجاسة اما لو وضع المصحف على خشب الخزنة ثم وضع  
عليه حائلا ثم وضع النعال فوقه فجعل نظروا ليعبد الحزمة لان ذلك يعد اهانته للمصحف (قوله وقد أعد اله) أي وان لم يتخذ  
مثلهما له عادة كما يأتي (قوله ولهذا) أي الانفصال (قوله وان جوزنا تحلية المصحف) أي بأن كان بالفضة مطلقا أو بالذهب في حق  
المرأة ومثل التحلية التيمية فيجوز للمرأة ولو بالذهب (قوله حل حلهما) ظاهره من غير كراهة (قوله وان لم يعد مثله له الخ) عبارة  
سم على منهج نقلا عن الشارح مانعه شرط الطرف أن يعد طرفه عادة فلا يحرم ٨٧ مس الخزان وفيها المصاحف وان

اتخذت لوضع المصاحف  
فيها مر (قوله وما كتب)  
حقيقة أو حكما ليدخل  
الحتم كما سيأتي (قوله  
كلوح) يؤخذ منه انه  
لا بد أن يكون مما يكتب  
عليه عادة حتى لو كتب  
على عمود نرا للدراسة  
لم يحرم مس غير الكتابة  
اه خطيب اه زبدي  
ويؤخذ منه انه لو نقش  
القرآن على خشبة وختم بها

وقد أعد اله أي وحده كما هو ظاهر لشبههما بجلده وعلافته لكونهما مما يتخذ لوجه مقابلة  
انفصالهما ولهذا لا يجوز تحليتهما وان جوزنا تحلية المصحف وقرق الاول بالاحتياط في الموضوعين  
والصندوق بفتح الصاد ونهها فان لم يكن فيه ما أوتى اعدادهما له حل حلهما ومسهما  
وظاهر كلامهم انه لا فرق فيما أعد له بين كونه على حجمة أولا وان لم يعد مثله عادة وهو قريب  
(وما كتب لدرس قرآن كلوح في الاصح) لشبهه بالمصحف بخلاف ما كتب لغير ذلك كالتمائم  
المعهودة عرفا والثاني لا يحرم لانه ليس في معناه (والاصح حل حمله في) هي بمعنى مع كعبه  
غيره فلا يشترط كون المتاع طرفه (أتمعة) تبعها لم يكن مقصودا بالحل وحده بان قصد  
الأمعة فقط أو لم يقصد شيئا أو قصد ههما كما اقتضاء كلام الرافعي في الأمثلة وهو المعتمد  
بخلاف ما إذا قصد المراد بالامعة الجنس ولو حل حامل المصحف لم يحرم لانه غير حامل  
له عرفا ولو حل مصحفا مع كتاب في جلد واحد حكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل  
المار وأما مس الجلد فيحرم مع مس السائر للمصحف دون ما أعداه كما أتى به والدرجة الله تعالى

الاوراق بقصد القراءة وصار يقرأ الحزمة وليس من الكتابة ما يقص بالمقص على صورة حروف القرآن من ورق أو قماش  
فلا يحرم مسه وينبغي أن يكون بحيث يعد لو اقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالي منه عن  
القرآن ويحتمل ان حمله كحل المصحف في أمعة (قوله كالتمايم المعهودة عرفا) يؤخذ منه انه لو جعل المصحف كله أو قريبا من  
الكل قيمة حرم لانه لا يقال له حينئذ قيمة عرفا وعبارة الزبدي والقيمة ورقة يكتب عليها شيء من القرآن والتعبير به مشعر بتقليل  
الشيء الموصوف بكونه به ضا وهو ظاهر فيما ذكره قال ابن حجر والعبارة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما بهدا  
وبالكتاب لنفسه أو غيره تبرعا والا فامر أو مس ما أجر (قوله والمراد بالامعة الجنس) أي فيصدق بالواحد وان لم يصلح  
للاستبعا لان العبارة بالقصد فيصدق بصغير الجرم وكبيره (قوله ولو حل حامل المصحف) أي ولو كان بقصد حل المصحف ثم  
ظاهر عبارته انه لا فرق في الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذي لا ينسب اليه حل وانه لا فرق بين الآدمي وغيره  
وبؤيده ما علل به من العرف ووجه التأيد انه في اعرف يقال هو حامل للطفل لكن بهامش عن بعضهم تقييده بما اذا كان  
الحامل ينسب اليه الحل أي بحيث يستقل بحمله لو انفرد اه وينبغي عدم التقييد بذلك (قوله لم يحرم) وان قصد المصحف  
خلا فالج حيث قال بالحزمة ادا قصد المصحف (قوله مس الجلد) ومثل الجلد للسان والكعب أي فيحرم من كل منهما ما حاذى  
المصحف وفي سم على حج ويبقى الكلام في الكعب فهل يحرم مسه مطلقا أو الجزء منه المحاذي للمصحف وهل اللسان المتصل  
بجهة غير المصحف اذا انطبق في جهة المصحف كذلك فيه نظر اه قلت ولا يبعد تخصيص الحرمة بالجزء المحاذي للمصحف بغير  
جمع مصحف وكتاب في جلد واحد قال مر في حمله تفصيل حل المصحف في أمعة وأما مسه فهو حرام ان كان

وعبارة الشهاب بن حجر هنا وهي ما يبرهن على اثبات شجوه لموضوعه في العلم (قوله صرح بوصفها الخ) عبارة الشهاب بن حجر  
ووصفها بالنفاضة والضم أفاده كلامه السابق لكن أعادها هنا زيادة ينبغي ومعموله أظهر السبب زيادتها مع خلوها عن  
التشكيك بخلاف سابقها (قوله للوحوب والندب) أي في الأصل والأفالمزاد هنا غيرهما قال الشهاب بن قاسم الأوجه أنها

من جهة المصحف لأن الجهة الأخرى أه ثم أفاد بجناها كعب الجلد يلحق منه بالمصحف ما جاوره (فرع) وضع المصحف  
أوشبهه آمنه ووضع عليه ما كولا تكبر وملح وأكله فوقعه ينبغي أن يحرم لأن فيه ازراء وامتهانا (فرع) الوجه تحريم رق  
أوراق القرآن ونحوه بالنشا ونحوه في الأقباع لأن فيه ازراء وامتهانا تأمل أه سم على منهج (فرع) هل يجوز بيع الجلد  
المنفصل لكافر لأن قصد بيعه قطع لنسبته عنه فيه نظر ومال مر للجواز أه سم على منهج قلت وقد يتوقف فيه بأن  
يجرد وضع يد الكافر عليه مع نسبتته في الأصل للمصحف أهانته (فأفاده) وقع السؤال في الدرر عن شخص سليم توصف قبل  
أن يستنجي وأراد مس المصحف هل يحرم عليه أم لا وأجيب عنه بعدم الحرمة لصحة وضوئه وغايته أنه مس بعض طاهر مع  
نجاسة بعض أعضائه وذلك لأن له في جواز المس بل قال النووي أنه غير مكروه خلافا للثوري (قوله أكرمن القرآن) أي  
يقينا فلو شك في الأكرمن أحرمت كما تقدم للشارح بعد قول المصنف أو صغيرة لزيته (قوله باعتبار الحروف) وهل العبرة بالملفوظ  
منها أو المرسوم الأقرب الثاني وعليه فيظهر أنه يعتبر في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصحف الإمام وهو الذي كان يقرأ فيه سيدنا  
عثمان واتخذ لنفسه وان خرج ٨٨ عن مصطلح علم الرسم لأنه ورد له رسم لا يقاس عليه فتهين اعتباره به وفي التفسير

رسمه على قواعد علم الخط  
لأنه لم يرد فيه شيء وجب  
الرجوع فيه للقواعد  
المقررة عند أهل أه ج  
وفي شرح الإرشاد له أن  
الكثرة من حيث الحروف  
لفظا لا رسما (قوله  
والنوب المطرز) ومثله  
مالو كتب فيه بأنه لم يقصد  
للدراسته (قوله وأكل  
طعام) أي ولبس ثوب  
طرز بذلك قال ج ويحرم  
وطء شيء نقش به وفرق

(و) في (تفسير) لأنه المقصود دون القرآن ومحله إذا كان أكثر من القرآن فإن كان القرآن  
أكثر أو نساويا حرم وحيث لم يحرم بذكره وفارق حال الاستواء هنا حالته في الثوب المركب  
من حرير وغيره للتعظيم بخلافه ثم فانه لا يسمى ثوب حرير عرفا ولا الوجه أن العبرة بالآلة  
والكثرة باعتبار الحروف لا الكلمات وأن العبرة في الكثرة وعدمها في المس بحال موضعه  
وفي الحل بالجميع كما أفاد ذلك الوالد رحمه الله تعالى (ودناير) أو دراهم كتب عليها قرآن وما  
في معناها ككتب الفقه والنوب المطرز بآيات من القرآن والحيطان المنقوشة والطعام  
لأنه لا يقصد بآيات القرآن فيه إقراء فلا تجرى عليها أحكام القرآن ولهذا يجوز هدم جدار  
وأكل طعام نقش عليهم ما ذلك والثاني يحرم لاختلافه بالتعظيم ويجوز محو ما كتب عليه شيء من  
القرآن وشربه بخلاف مالو ابتلع قرطاسا فيه اسم الله تعالى لأنه يتنفس بما في الباطن وأما  
جوزنا أكله لأنه لا يصل إلى الجوف إلا وقد زالت صورة الكتابة ولا يجوز جعل نحو ذهب في  
كاغذ كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم ويكره حرق خشبة نقش عليها شيء من ذلك نعم يظهر أنه  
لو قصد بحرقه الحرازها لم يكره والقول بحرمة الحراق محمول على فعله عبثا ولو جعل نحو كراس

بينه وبين كراهية لبسه فراجع (قوله وشربه) توقف سم على ج في جواز صبه على نجاسة (أقول) في  
وينبغي الجواز ولو قصد لأنه لما تحيت حروفها ولم يبق لها أثر لم يكن في صها على النجاسة أهانته وعبارة الشارح في الفتاوى  
الأولى صب غسله وصب ماء غسلته في محل طاهر (قوله اسم الله تعالى) أي أو اسم معظم كاسماء الأنبياء حيث دلت قرينة  
على إرادتهم عند الاشتراك فيه (قوله لأنه يتنفس) قد يشك بأن ما في الباطن لا يحكم بتنجيسه إلا إذا اتصل بالظاهر وعبارة  
ج بعد قول المصنف السابق أحدها خروج الخنصر أو لا يضر إدخاله أي نحو العود وإنما امتنع الصلاة لجله متصلا بجنس  
إذا ما في الباطن لا يحكم بنجاسته إلا أن اتصل به شيء من الظاهر أه ثم رأيت في سم على منهج الاشكال وجوابه وعبارة  
فرع يحرم ابتلاع ورقة فيها شيء من القرآن للاقاها النجاسة بخلاف محو ما عليها بالماء وشربه فيجوز هكذا قرره مر لا يقال  
تعليله الأول مشكك لأن الملاقة في الباطن لا تنجس لانا نقول فيه أهانته وان لم ينجس كالوضع القرآن على نجس جاف  
يحرم مع أنه لا ينجس تدبر أه فقول الشارح لأنه لا يتنجس معناه بلاقي النجس (قوله في كاغذ) بفتح الغين كما في المصباح  
(قوله كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم) أي أو غيرهما من كل معظم كما ذكره ابن حجر في باب الاستنجاء ومن معظم ما يقع في  
المساكنات ونحوها مما فيه اسم الله أو اسم رسوله مثلا فيحرم أهانته بوضع نحو دراهم فيه (قوله كراس) الواحدة كراسة بفتح  
الكاف وعبارة القسطلاني في شرح مقدمة مسلم الكراسة بضم الكاف

هنا بمعنى بليق ويحسن ويتأكد انتهى وعبارة ابن حجر أي يطلب انتهت وهي قابلة لما قاله الشهاب ابن قاسم بأن يقال يطلب من العرف (قوله كزيادة كثير وفي عضو ظاهر) فالأول مثال للفظه والثاني مثال لنحوها وما هنا من أن جملة في عضو ظاهر الخ من اد هو الموافق للواقع كما في الدقائق ووقع في التحفة أن المزدلف لفظ ظاهر فقط ومثل به الحكمة وانما جعلنا النحو هنا على ما فوق الكلمة أي مما ليس حكما مستقلا حتى لا يتكرر مع قول الشارح السابق كقوله في فصل الحلاء ولا يتكلم ليكون

وفتح الراء المشددة وبالحاء آخوه واحدة الكراس والكراريس (قوله لم يكره) أي بل قد يجب اد اتعين طريقا للصون أو ينبغي أن يأتي مثل ذلك في حاد المصحف أيضا (قوله نحو البسملة) ينبغي أن المراد بنحوها ما يقصده التسبك عادة أم أوراق المصحف فينبغي حرمة جعلها وقاية لما فيه من الاهانة لكن في سم على حج نقلا عن والد الشارح مانصه يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن اه وهو شامل لما لو كان المكتوب فيه القرآن أو أوراق المصحف فليحترق (قوله لم يحرم) أي بل يكره فقط (قوله وان الصبي المحدث لا يمنع الخ) أي بخلاف تمكنه من الصلاة والطواف ونحوهما مع الحدث والفرق أن زمن الدرس يطول غالبا وفي تكليف الصبيان ادامة الطهارة مشقة تؤدي الى ترك الحفظ في ذلك بخلاف الصلاة ونحوها نعم نظير المسئلة ما إذا قرأ التعبد لا للدراسة بأن كان حافظا أو كان يتعاطى مقدارا لا يحصل به الحفظ في العادة وفي الراء أي ما يقتضي التحريم فقطن لذلك فانه مهم كذا في خط ابن قاسم الغزي شارح المنهاج وفي سم على حج في أثناء كلام مانصه والوجه أنه لا يمنع من حمله ومسه للقراءة فيه نظرا وان كان حافظا عن ظهر قلب إذا أفادته القراءة فيه نظرا فائدة ما في مقصوده كالاستظهار على حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه إذا أتى ذلك في ترسيخ حفظه اه بحروفيه ٨٩ ويديقال لا تنافي لما كان حمل ما في الراء

على ارادة التعبد المحض وما نقله سم على ما اذا تعلق بقراءته فيه غرض يعود الى الحفظ كما أشعر به قوله كالاستظهار اه فائدة في وقع السؤال في الدرس عما لو جعل المصحف في خرج أو غيره وركب عليه هل يجوز أم لا فأجبت عنه بأن الظاهر أن يقال في ذلك أن كان على وجه

في وقاية من ورق كتب عليها نحو البسملة لم يحرم كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لعدم الامتنان ولو أخذ فالأمن المصحف جازع الكراهة (لا قلب ورقه يعود) أو نحوه فانه لا يحل لانه في معنى الحيل لا انتقال الورق بفعل القالب من جانب الى آخر (وان الصبي المحدث لا يمنع) من المس ولا من الجسل لا في المصحف ولا في اللوح لانه يحتاج الى الدراسة وتكليفه استحباب الطهارة أمر أعظم المشقة فيه والثاني يجب على الولي والمعلم منعه قياسا على الصلاة ومحل الخلاف كما أفهمه التعليل وكلامهم انما هو في الجسل المتعلق بالدراسة فتشمل ذلك وسيلتها تحمله للكتب والاتبان فيه للعلم ليعلم منه فيما يظهر فان كان لغرض آخر أو لا لغرض منع منه جزوا محصل ذلك في الميزان ما غيره فيمنع من ذلك لئلا ينتهكه وشمل المحدث من عليه جنابه وهو كذلك كما أفق به المصنف (قلت الاصح حل قلب ورقه يعود به قطع العراقيون والله أعلم) لانه غير حامل ولا ماس وسواء في ذلك أكانت الورقة قائمة بصفحة أم لم تكن كذلك خلافا لابن الاستاد

١٢ نهاية ل بعد ازراء به كان وضه تحت بينه وبين البرذعة أو كان ملاقيا لا على الخرج مثلا من غير حائل بين المصحف وبين الخرج وعبد ذلك ازراءه ككون الفخذ صار موضوعا عليه حرم والا فلا فتنبه له فانه يقع كثيرا ووقع السؤال في الدرس عما لو اضطر الى ما كوله وكان لا يصل اليه الا بشئ يضعه تحت رجله وليس عنده المصحف فهل يجوز وضعه تحت رجله في هذه الحالة أم لا فأجبت عنه بأن الظاهر الجواز مع لا ذلك بأن حفظ الروح مقدم ولو من غير الا دعى على غيره ومن ثم لو أشرفت سفينة في المصحف وحيوان على الغرق واحتج الى القاء أحدهما لتخليص السفينة ألقي المصحف حفظا للروح اتى في السفينة لا يقال وضع المصحف على هذه الحالة امتنان لانه نقول كونه انما فعل ذلك للضرورة مانع عن كونه امتنانا لا ترى انه يجوز السجود للصنم والتصور بصورة المشركين عند الخوف على الروح بل قد يقال انه ان توقف انقاد روحه على ذلك وجب وضعه حينئذ ويحتمل انه لو وجد القوت بيد كافر ولم يصل اليه الا بدفع المصحف له جازله الدفع لكن ينبغي له تقديم الميتة ولو مغالطة ان وجدها على دفعه لكافرو في حج ويحرم تمزيق المصحف عينا لانه ازراء به وترك رفعه عن الارض وينبغي ان لا يجعله في شق لانه قد يسقط فيمتن اه وقوله وترك رفعه المراد منه انه اذا رأى ورقة مطروحة على الارض حرم عليه تركها والقرينة عليه قوله عقب ذلك وينبغي الخ وليس المراد كما هو ظاهر انه يحرم عليه وضع المصحف على الارض والقراءة فيه خلافا لبعض ضعفة الطلبة (قوله لغرض آخر) أي كالتبرك أو نقله من مكان الى مكان (قوله لئلا ينتهكه) يؤخذ من العلة انه لو كان معه من يمنعه من انتهاكه لم يحرم (قوله كما أفق به المصنف) لكنه لا يتأتى فيه التعليل السابق اذ تكليفه الغسل

الشيخ موفيا بالتمثيل لجميع ما قاله المصنف والا فالشهاب ابن حجر جل النحر على الحرف ومثل له (قوله أي لدقائقه) بيان للضاف  
المحذوف في قول المصنف المعبر فكأنه قال في معنى الشرح لدقائق المحرر الخ واعلم ان هذه السوادة بلفظها هي عبارة

من الجنابة لا مشقة فيه لعدم تكرره بل هو أولى من منعه من الصلاة بلا وضوء (قوله عمل بيقينه) أي جازله العمل به ومع ذلك  
يسن له الوضوء واستسكه حج وأجاب عنه فراجعه ومن ذلك ما لو أخبره عدل بأن أمر الله فلا تنقض بذلك ولو كانت على  
هيئة النساء بل ولو قال المخبر أنا أعلم أنوثته لأن خبر العدل انما يفيد الظن (قوله فلا يخرج من المسجد) أي الصلاة (قوله وفي  
معظم أبواب الفقه) أشار بقوله معظم أبواب الفقه إلى أنهم فرقوا بينهما في أبواب منها باب الإبلاء وحياء الحيوان المستقرة  
والقضاء بالعالم والا كل من أموال الغير وفي وجوب ركوب البحر للحج وفي المرض المخوف وفي وقوع الطلاق (قوله فان لم  
يتذكر شيئا فالوضوء) أي فالواجب الوضوء بقى ما لو علم قبله ما حدثنا وظهر واجهل أسبقهما فينظر ما قبلهما فان تذكر طهرا  
فقط أو حدثنا كذلك أخذ بمثله أو ضده على ما هي بيانه فان يتقن ما فيه أيضا وجهل أسبقهما أخذ بضد ما قبلهما ان ذكر أحدهما  
فيه وهكذا يأخذ في الوتر الذي يقع ٩٠ فيه الاشتباه بضده اذا ذكره في الوتر ويأخذ في الشفع الذي فيه الاشتباه بمثل

الفرد الذي قبله مع اعتبار  
عادة تجديده وعدمها فاذا  
يتقن ما بعد الفجر وقبله  
وقبل العشاء وعلم انه قبل  
المغرب محدث أخذ في الوتر  
وهو ما قبل العشاء اذ هو  
أول أوقات الاشتباه بضد  
الحدث فيكون فيه متطهرا  
وفي الشفع وهو ما قبل  
الفجر لانه ثانيها بمثله  
فيكون فيه محدثا ن اعتاد  
تجديدا وحينئذ يكون  
فيما بعد الفجر متطهرا فاد  
لم يتدده كان متطهرا فيما  
قبل الفجر وفيما بعده  
وان علم انه قبل المغرب  
كان متطهرا أخذ في الوتر

ومن تبعه لما في القول به من احالة الخلاف (ومن يتقن طهرا أو حدثا وشك في ضده عمل  
بيقينه) اذ اليقين لا يرفع بالشك لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فاشكل  
عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا واه مسلم والمراد  
بالشك هنا وفي معظم أبواب الفقه مطلق التردد سواء كان على السواء أم أحد طرفيه أخرج قاله  
في الدقائق ووقع للرافعي انه يرفع يقين الحدث بظن الطهارة قال ابن الرفعة ولم أره لم يرفع ولم يرفع  
أسقطه من الروضة وأجيب عنه بأن معناه ان الماء المظنون طهارته بالاجتهاد يرفع به يقين  
الحدث وأحسن منه ان يقال كلامه محمول على ما اذا طهر بعد يقين الحدث وشك بعد طهارته  
في ترك عضو من أعضاء الطهارة فانه لا يقدرح فيها وقد رفقنا ما يقين الحدث بظن الطهارة (ولو  
يتقنهما وجهل السابق منهما فاضد ما قبلهما في الاصح) سورة المسئلة ان يتقن انه أوقع طهرا  
وحدثنا بعد طلوع الشمس مثلا ويجهل السابق منهما فيؤمر بالتدكر كما كان عليه قبلهما فان  
كان قبلهما محمدا فهو الا أن متطهرا لا يتيقن ما رفع الحدث الواقع قبلها بالطهر الواقع بعدها  
وشك كذا في رافعه والاصل عدمه وان كان قبله متطهرا وهو من يعتاد التجديد أخذ بالضد  
فيكون الا أن محدثا وان كان ممن لا يعتاده أخذ بالمثل فيكون متطهرا لا يتيقننا توسط الحدث  
بين الطهرين فان لم يتذكر شيئا فالوضوء ان اعتاد التجديد والا فليقطع بكل حال وتثبت عادة  
التجديد ولو بجمرة كما أفتى به الالدرجس الله تعالى ولوجه الثاني لا ينظر الى ما قبلهما فيلزمه  
الوضوء بكل حال احتياطا قال في الروضة وهو الصحيح عند جماعة من محققي أصحابنا  
**(فصل في أحكام الاستنجاء)** اعلم ان جميع ما هو مذكور في هذا الفصل

من وهو ما قبل العشاء بضده فيكون محدثا ن اعتاد وحينئذ يكون فيما قبل  
الفجر متطهرا وفيما بعده محدثا فان لم يعتد كان قبل العشاء متطهرا وكذا قبل الفجر وكذا بعده اذ الظاهر تأخر طهره عن  
حدث في الجميع وعلم بما نقرر ان الاخذ بالضد تارة وبالمثل أخرى غايته فيما اذا علم الحدث دون ما اذا علم الطهر وهو لا يعتاد  
التجديد فانه يأخذ بالمثل في المراتب كلها قاله الشارح في شرح العباب **(فصل في أحكام الاستنجاء)** (قوله في أحكام  
الاستنجاء) أي في آداب الاستنجاء ولوعبر به كان أولى وله له اقتصر على ما ذكره اشارة الى انه المقصود لان الاستنجاء  
مظهر والكلام في الطهارة وهو من خصائصنا كما نقل عن ابن سراقه وغيره وقال ابن الرفعة انه ظاهر كلام الاصحاب اه سم  
في شرح الغاية قلت المراد بالاستنجاء بالحجر فقط كما نقل عن السيوطي وعبارته في الينبوع قلت ذكر ابن سراقه في الأعداد  
وغيره ان أجزاء الحجر في الاستنجاء من خصائص هذه الشريعة اه وان كان ظاهر العبارة يؤهم انه من خصائصنا مطلقا  
وليس مرادنا يدل لما قاله السيوطي ما قاله الامام الزاهد أبو الليث نصر بن محمد بن ابراهيم السمرقندي في بستان العارفين فيما  
يتماق بالانبياء مانصه وكان ابراهيم أول من استاك وأول من استنجى بالماء أول من جرشا به وأول من رأى الشيب وأول



الدقائق الآن قول الشيخ بيان مهمل صحبه مقبول عن قول الدقائق ومهمل بيان صحبه وما في الدقائق هو الصواب اذ لا يصح تبسيط شرح على لفظ بيان في هذه العبارة التي في نسخ الشيخ فلعلها تحريف من الناسخ (قوله من نصب قوله أصلاً على الحالية) أي من شيا فهي حال مقيدة بتخلها فيما يأتي بعد فانه من الضمير الفاعل في أحذف فهي مؤكدة كما سيأتي (قوله

من اختتم وأول من اتخذ السر اويل وورد التريد (قوله من الآداب) جمع أدب وهو المستحب وعليه فليس منها ما يأتي من وجوب عدم الاستقبال والاستقبال للقبلة بالعصراء فيكون التعبير بالآداب تعليمياً ويحتمل ان المراد بالآداب هنا المطلوب شرعاً فيشمل المستحب ولو اوجب وعليه فلا تغليب في العبارة (قوله ويعبر عنه بالاستنجاء) الضمير في عنه للاستنجاء بمعنى الإزالة وهو غير لفظ الاستنجاء فلم يتعد المعبر به والمعبر عنه (قوله لانه يسن تقديمه الخ) أي ولانه ينبغي ان أراد لوضوء ان يفرغ نفسه أولاً عما يمنع الخشوع في ثم قدم آداب الخلاء (قوله في حق السليم) ويجب في حق صاحب الضرورة (قوله من ذكر) أي السليم (قوله عند ارادة قضاء حاجته) ليس بقدر بل لو دخل لوضع متاع وأخذه كان الحكم كذلك ويدل له ما سيأتي في دخول الحمام ونحوه وعبارته يقدم داخل الخلاء ولو الحاجة أخرى وكذا في أكثر الآداب الآتية ويعبر به كالتخرج للغالب اه (قوله ولو يعمل) كانه أشار بالغاية الى ان الخلاء مستعمل في مكان قضاء ٩١ الحاجة مطلقاً مجزاً ولا افتناء عرفاً كما في المحلى

البناء المعد لقضاء الحاجة (قوله بارادة قضاء الحاجة) أي فلا يتوقف استقذاره على قضاء الحاجة فيه ومع ذلك لا يصح ما رأى للشیاطين الانحروج الخارج فيسه كما في المحلى وعليه فلا يلزم من الاستقذار كونه مأوى للشیاطين وينبغي زوال الاستقذار بزوال النجاسة عن المحل (قوله

من الآداب محمول على الاستنجاء والاستقبال والاستقبال والاستنجاء بشرطها الآتية ويعبر عنه بالاستنجاء والاستطابة وبالأستجماء والأولان يعلمان الماء والخروج الثالث يختص بالخروج وهو من نخوت الشجرة اذا قطعها كآفة مستنجي يقطع الاذني عن نفسه وقدم هذا الفصل على الوضوء لانه يسن تقديمه عليه في حق السليم وأخره عنه في الروضة إشارة الى جواز تأخير عنه في حق من ذكر (يقدم داخل الخلاء يساره) عند ارادة قضاء حاجته ولو عمل من عصره بوضوءه اليه لانه يصير مستقذراً بارادة قضاء الحاجة به كالتحلاء الجدي ومثل الرجل بدلها في حق فاقدها (والخارج عيونه) والمسجد بكس ذلك فيقدم عيونه عند دخوله ويساره عند خروجه تكريمًا لليمين اليسرى للآذني واليمين لغيره وأخذ الزكرشي من ذلك ان مالاً تكرمه فيه ولا اهانة تكون باليمين لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم يبدأ فيه باليمين ودخوله باليسار يقتضي ان يكون فيها باليسار ولو خرج من مستقذراً مستقذراً ومن مسجد لمسجد فالعبرة بما بدأ به في الأوجه ولا تنظر الى تفاوت بقاع المحل شرفاً وخسة نعم

كان الخلاء الجديد) لظاهر ان المراد بما ذكر ان الخلاء يصير مستقذراً بالاعداد لانه يتوقف على ارادة قضاء الحاجة (قوله من ذلك) أي من قوله اذ اليسرى الخ (قوله لا تكرمة فيه ولا اهانة) كاليمين (قوله لكن قضية قول المجموع الخ) هذا قد يشكل تصوره مع قولهم اذا انتقل من شريف الى أشرف روعي الأشرف دخولا وخروجاً ومن مستقذراً الى أقدر روعي الاقذر كذلك وان انتقل من شريف الى أشرف أو من مستقذراً الى أشرف فانه اذا انتقل من بيت الى آخر فخير وان بقاع المكان الواحد لا تفاوت فيها فاصورة ما لا تكرمة فيه ولا اهانة من غير ذلك حتى يفرض فيه الخلاف الا ان يقال المراد الفعل الذي لا تكرمة فيه ولا اهانة كاختصاصه من مكان الى آخر (قوله بقضية أن يكون فيها باليسار) أي في صورة ما لا تكرمة فيه الخ واعتمد الزیادی (قوله فالعبرة بما بدأ به) أي فيقدم اليمين عند دخول المسجد ويخير عند دخوله الا يخرج وعلى قياسه يقدم اليسار عند دخوله المستقذرو ويخير في الثاني وليس من المستقذرو فيما يظهر السوق والقهوة بل القهوة أشرف فيقدم عيونه دخولا وفائدة وقع السؤال عما لو جعل المسجد موضع مكس مثلاً ويخبره بتقديم اليمين دخولا واليسرى خروجاً لان حرمة ذاتية فتقدم على الاستقذار العارض ولو أراد ان يدخل من دفة الى مكان جهل انه دفة أو شريف فينبغي حمله على الشرافة اه سم على بهجة قلت بقي ما لو اضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار لموضع قضاها أو يخير لما ذكره من الحرمة الذاتية فيه نظراً والقرب الثاني لان حرمة ذاتية ومعلوم ان الكلام كله حيث علم وقفة مسجد أو شرافته وخسته اما لو اعتادوا الصلاة فيه من غير وقف ثم اتخذوه زريبة مثلاً فينبغي مراعاة حاله وقت الدخول من الشرافة في الاول والخسة في الثاني (قوله شرفاً) أي في الحس فان قريب المنبر مثلاً لا يساوي ما قرب من الباب في النطافة ومع ذلك لا تنظر الى هذا الشرف فيخير في مشيه من أول المسجد الى محل جلوسه (قوله وخسة) قد يقتضي انه اذا كان للجللاء دهليز طويل

للبالغة في النفي مصدرا أي مستأصلا (الخ) عبارة التحفة للبالغة في النفي مصدرا أو حالا مؤكدة لا أحذف أي مستأصلا  
 قاطعا (الخ) وقوله أي مستأصلا الظاهر أنه تفسير للحالية بل يبقى الكلام في صحة كونه تفسيرا للمصدر وان أوجته عبارة الشهاب  
 ابن قاسم وعبارته فيما كتب على التحفة قوله أي مستأصلا الخ يحتمل أنه راجع للحال فقط وان تقدير المصدرية أو أصل عدم  
 الحذف أصلا فيكون أصلا منصوبا بمحذوف انتهت فقوله يحتمل يشعر بأنه يحتمل رجوعه للمصدرية أيضا فان كان مرادها صحت  
 عبارة الشارح هذا ولا فيجب اصلاحها (قوله في الآخرة) قدمه على قول المصنف كالجلال المحلى فاقضى ان النفع الحاصل  
 ودخله باليسار ثم انتهى محل الجاوس تخير وعبارته ابن حجر وفيه دلهيل طويل يقدمها عند بابها ووصوله محل جساوسه اه  
 وكتب عليه ابن قاسم قوله محل الخ أي وعيشي كيف اتفق في غيرهما لانه لا يقدّر ما بينه وبين الباب و يحتمل ان يتخير عند وصوله  
 محل جساوسه أيضا لان جميع ما بعد اجزاء الباب محل واحد وثبوته التخيير عند وصوله ذلك اذا لم يكن دلهيل وان كان قصيرا  
 فليتأمل وهو موافق لما اقتضاه كلام الشارح من التخيير (قوله في المسجد والبيت) أي الحرام فيقدم عينه دخولا وخروجا  
 فيها خلافا لابن حجر (قوله ومثله الصاغة) وينبغي ان مثل هذه المذكورات المحلات المغضوب على أهلها ومقار الكفار  
 (قوله ولا يحتمل ذكر الله) هو ما تضمن ثناء أو دعاء وقد يطلق على كل ما فيه ثواب وينبغي أن يلحق بذلك كل محل مستقدر  
 وانما اقتصر على الخلاء لكون الكلام فيه في فائدة الوقوع السؤال في الدرس مما لو نقش اسم معظم على خاتم لاثنين قصد  
 أحدهما بنفسه والآخر المعظم فهل يكره الدخول به الخلاء أولا الاقرب انه ان استعمله أحدهما عمل بقصده أو غيرها  
 لا بطريق النيابة عن أحدهما بعينه كره تغليبا للمعظم (قوله مما يجوز زججه الخ) يمكن انه يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالشخص  
 له جهة ان فهو حرام من جهة الحمل ٩٢ مع الحدث مكره ومن جهة الحمل له في المحل المستقدر ثم رأيت في ابن قاسم على حج

(قوله وخاصة الخ)  
 قضيته انه لا يلحق بذلك  
 صلحاء المؤمنين وعليه  
 فقد يفرق بينهم وبين عوام  
 الملائكة بأن أولئك  
 معصومون وقد يوجد  
 في المفضول عزيمة لا توجد

في المسجد والبيت يظهر من اعادة الكعبة عند دخولها والمسجد عند دخوله وجه منها الشرفهما  
 وقياس ما تقدم انه يقدم اليمن في الموضع الذي اختاره للصلاة من الصحراء وهو كذلك وكالخلاء  
 فيما تقدم الحمام والمستحم والسوق ومكان المعصية ومثله الصاغة (ولا يحتمل ذكر الله تعالى)  
 أي مكتوب ذكره من قرآن أو غيره مما يجوز زججه مع الحدث ويلحق بذلك أسماء الله تعالى  
 وأسماء الانبياء وان لم يكن رسولا والملائكة سواء عاينهم وخاصة بهم وكل اسم معظم يختص  
 أو مشترك وقصده التعظيم أوقات قربته توبة على انه المراد به والاوجه ان العبرة بقصد

في الفضل اه سم على حج وقد يقال ما ذكره في صلحاء المؤمنين بخالف قوله وكل اسم معظم  
 كاتبه  
 الخ أي ولو مغمو را في غيره اه سم على بحجة (قوله معظم) قال في شرح الارشاد دون التوراة والانجيل الامم عدم تبدله  
 أو شك فيه منهم ما فيما يظهر لانه كلام الله وان كان منسوخا اه سم على حج (قوله قامت قربته الخ) أي فان لم تقم قربته فلا اصل  
 الاباحة وبقى ما وجد تنظيمه في غير القرآن مما وافق لفظ القرآن كلابيب مثله فهل يكره جله أولا فيه نظر والاقرب الاول  
 ما لم تدل قرينة على ارادة غير القرآن (قوله بقصد كاتبه) أو غيره تبرعا قياسا على ما صر في التهمة والا فالعبرة بقصد الا  
 او المستأجر لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظرا ثم رأيت في شرح  
 العباب الأثرى ان اسم المعظم اذا أريد به غيره صار غير معظم اه سم على حج قلت و يبقى الكلام فيما لو قصد أو لا غير المعظم  
 ثم باعه وقصد به المشتري المعظم أو تغير قصده وقياس ما ذكره في الخمره من انها تابعة للقصود الكراهة فيما ذكرنا من  
 وينبغي ان ما كتبه للدراسة لا يزول حكمه بتغير قصده لانه بذلك القصد صارت قرآنيته مقصودة فيثبت له حكم القرآن  
 وبعد ثبوت حكمه لا يزول وعليه ما أخذ ورقه من المحصف وقصد جعلها تسمية لا يجوز رسمها ولا جعلها مع الحدث سيما وفي  
 كلام ابن حجر ما يفيد انه لو كتب تسمية ثم قصد بها الدراسة لا يزول حكم التسمية اه ولو كان صاحب الاسم الذي كتب على  
 الخاتم اسمه وليا يتميز عن غيره ولم يقصد به معظما هل يقال يكره له الدخول به نظرا الى انه معظم أولا لانه لم يقصد به نفسه من  
 حيث التعظيم بل ليميز عن غيره فيه نظر واستقر سم على حج الكراهة فليراجع وهذا يحتمل ان قلنا ان صلحاء المؤمنين  
 لم يحقون بعوام الملائكة والا فلا يأتى السؤال من أصله وبقى ما لو جعل الولي ودخل به هل يكره أم لافيه نظر والاقرب عدم  
 الكراهة حيث دخل لقضاء الحاجة وبقى أيضا ما لو اشترك اثنان في خاتم وأمر من بنقش عليه اسمهما وهو متحد كان  
 اسم كل منهما متحد الكن قصدا أحدهما اسم نينا للتبرك والآخر اسم نفسه فهل يكره أولا فيه نظر ولا يبعد الكراهة تغليبا

العظم ويحتمل ان ينظر فيه لقصد المستعمل على ماهر (قوله لنفسه) أو غيره تبرعاً قياساً على ماهر في القيمة اهـ حج (قوله والا  
فالمكسوب له) وبقي الاطلاق وينبغي عدم الكراهة لما مر من ان الاصل الاباحة (قوله قال في المهمات) أي الاسنوي  
(قوله وفي حفظي انها كانت تقرأ من أسفل الخ) قال ابن حجر ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء (قوله نعم يمكن حمل الخ) ويمكن  
ان يبقى على ظاهره ويقال الواحد بال شخص له جهتان فهو حرام من جهة الحمل مع الحدث مكروه من جهة الحمل له في الحمل  
المستقذر ثم رأيت في سم على حج (قوله غيبه ندبا) فلم انه يطالب اجتنابه ولو محمولا مغيبا اهـ سم على بحجة (قوله وجب نزعه)  
ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله تعالى بل محمداً التمييز وهو ما اعتمد الشارح آخره على ما نقله سم عنه في حاشية شرح  
البحجة (قوله لحرمة تنجيسه) صرح في الاعلام بالكفر بالقاع ورقة فيها اسم معظم من أسماء الانبياء والملائكة اهـ ثم  
أورد انهم حرموا الاستنجاء بما فيه معظم ولم يجعلوه كفراً ثم فرقوا بأن تلك حالة حادة وأيضاً فالماء يمنع ملاقاته نجاسة فان  
فرض انه قصد تنجيسه بالنجاسة بآتي فيه ما هنا على ان الحرمة لا تنافي الكفر اهـ وكلامه في الاراد والجواب شامل لغير  
الانبياء والملائكة اهـ سم على حج ويؤخذ من العلة ان الكلام عند خشية التجنيس اما عند عدمها كان استنجاء من البول  
ولم يحش وصوله الى المكتوب لم يحرم ويصرح به قول حج وحب نزعه عند استنجاء ٩٣ بنجسه ويؤخذ من ذلك أيضاً حرمة  
القتال بسيف كتب عليه

قرآن لما ذكر ما لم تدع اليه  
ضرورة بأن لم يجد غيره  
يدفع به عن نفسه (قوله  
ويتمد ندبا في حال قضاء  
حاجته (قوله كما قاله)  
ظاهره سواء خشى التجنيس  
لوا عتمد على اليسرى أم لا  
وفرق حج بينهما (قوله ولو  
بال قائماً) يخرج النخوط  
ويؤخذ من كلام حج انه ان  
خاف التجنيس اعتمدها

كاتبه لنفسه والا فالمكسوب له لما حج من انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء وضع قائمه  
وكان نقشه محمد رسول الله محمد سطر ورسول سطر والله سطر قال في المهمات وفي حفظي  
انها كانت تقرأ من أسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع وشمل ذلك ما لو حمل معه مصففاً  
فيه فيكره لا يقال انه حرام لانه يلزم منه غالباً حمله مع الحدث لا نأقول تقدم حكم ذلك وليس  
الكلام فيه نعم يمكن حمل كلام القائل بحرمة ذلك على ما اذا خاف عليه التجنيس ولو لم يغيبه  
حتى دخل غيبه ندبا بنحو ضم كفه عليه ولو تختم في يساره بما عليه معظم وجب نزعه عند  
الاستنجاء لحرمة تنجيسه كما قاله الاسنوي وغيره (ويتمد باليسارية) ناصباً بما به بأن يضع  
أصابعها على الارض ويرفع باقيا تكرر باليمين ولانه أسهل لخروج البول بال قائماً فخرج  
بينهما واعتمدها كما قاله الشارح خلافاً لما ذهب الى انه جرى على الغالب (ولا يستقبل القبلة  
ولا يستدبرها) أدباني البنيان (ويحرم بالصحراء) بعين الفرج ولو مع عدمه بالصدر اهـ  
القبلة لاجتنابها فيما يظهر بدون ساتر في غير معد لذلك قال صلى الله عليه وسلم اذا أتيت الغائط

والاعتماد اليسار (قوله خلافاً لما ذهب الخ) هو شيخ الاسلام في المنهج (قوله ولا يستقبل القبلة) قال في الخادم من المهم  
بيان المراد بالقبلة هنا هل هو العين أو الجهة فيحتمل العين لانه المراد حيث أطلق في غير هذا الباب ويحتمل الجهة لقوله ولكن  
شرفوا أو غربوا اهـ ولعل المتجه الثاني ثم رأيت شيخنا الزملي قاله وكذا مر اعتمده ثم اعتمد الاول في دفعه اشكل على كثير  
من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا اشكال لان المراد باستقبالها ما استقبال الشخص لها حال  
قضاء الحاجة واستدبارها جعل ظهرها حال قضاء الحاجة اهـ سم على منهج في تنبيهه في ظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال  
المصحف واستدباره ببول أو غائط وان كان أعظم حرمة من القبلة وقد بوجه بأنه ثبت للفضول ما لا يثبت للفاضل نعم قد يستقبله  
أو يستدبره على وجه يعد اذراء فيحرم بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم واستدباره اهـ سم على حج (قوله ادباني  
البنيان) أي حيث كان ساتر متبركاً يعلم من قوله الاتي أو في غير معد يستدبره خلافاً لاولي (قوله بعين الفرج الخ) لو انسدت  
مخرجه أو خلق منسد انخرج الخارج من فمه هل يحرم استقبال القبلة به حال الخروج فيه نظر اهـ سم على بحجة قلت وهو انما  
يتأني التردد فيه على ما مشى عليه حج من انه حينئذ ينقض أمانه على ما مشى عليه الشارح من جعله كالتي فلا يتأني فيه تردد أصلاً  
اذ هو كالتي الى جهة القبلة وهو جائز وسئل مر عما اذا انسدت مخرج وانفتح مخرج هل يحرم الاستقبال به حال خروج الخارج  
منه فبحث ما ظهر من انه ان كان الانسداد عارصاً لم يحرم لانهم لم يعطوه حكم الاصل الا في النقض فقط أو أصلياً حرم لانهم أعطوه  
حينئذ حكم الاصل اهـ سم على منهج في اثناء كلام (قوله ولو مع عدمه) أي عدم الاستقبال أو الاستدبار وبعبارة حج ولو  
مع عدمه بالصدر وهي صريحة فيما ذكرناه (قوله بدون ساتر الخ) ينبغي ان يجب على الولي منع الصبي أي ولو غير مميز كما  
ذكره سم في شرح الغاية أيضاً وبعبارة بل ينبغي أن يجب على الولي منع غير المميز أيضاً من كل محرم اهـ والمجنون من

به لسائر المسلمين أخروى كنعف المصنف ولا يناسبه قوله بأن يلزمهم الخ وان لم من الالهام المذكور والنفع الاخرى والشهاب بن حجر آخر لفظ في الاخرى عن قول المصنف في فاقضى ان النفع الحاصل للمصنف أخروى وهو الثواب ولسائر المسلمين ذنبوى وهو الالهام المذكور وان لم من النفع الاخرى ولا يخفى حسنه (قوله أى من أحبهم) هو تابع للجلال في قصر أحباني عليهم لكن الذى التحفة من يحبونى وأحبهم قال الشهاب بن قاسم حمله على المعنيين يؤيده ان كلا منهما يليق تخصصه اهتماما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشارك عند اطلاقه ظاهر في معنيته كما قاله الشافعى ومتابعوه وحمله على المعنى الاول فقط وجهوه بأن الاعتناء بالمحبوب أقوى وبوجه عليه ان هذا انما يظهر لو أتى بلفظ يخصه أما حيث أتى

الاستقبال والاستدبار بلا سائر اه سم على منهج زائد في شرحه على أى شجاع بل ينبغي وجوب ذلك على غير الولوى أيضا لان ازالة المنكر عند القدرة واجبة وان لم بأتم الفاعل اه (قوله أو قد فعلوها) أى الكراهة سم وحينئذ فمألوها بمعنى اعتقدوها وعليه فالأروا عطفة على مقدروا أى فعلوا ذلك واعتقدوا الكراهة (قوله بمقتضى) أى وكانت مقعده صلى الله عليه وسلم لبنتين مجلس عليهما عند قضاء الحاجة (قوله أخذ من كلام الشافعى) مثله في شرح المنهج وعبارة المحلى بجمع الشافعى بين الخ قلت وكان المحلى نسبته الى الامام لا أخذه من كلامه ٩٤ (قوله كما فعله الخ) قد يتوقف في هذا الجمل لما قيل ان فعله صلى الله

عليه وسلم كان في المعد لقضاء الحاجة وسيأتى انه لا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف الاول ويمكن الجواب بأنه عليه الصلاة والسلام فعله تارة في غير المعد وهو فعله في بيت حفصة وتارة في المعد حيث قال حولوا بمقتضى وحكمه في حقنا انه ان كان في غير المعد مع السائر فهو خلاف الاول وان كان في المعد فليس بمكروه ولا خلاف الاول سم على منهج (قوله الى موضع قدميه) نقل عنه سم في حاشيته

فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها يقول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا رواه الشيخان وروى أيضا انه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة وروى ابن ماجه وغيره باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم ذكر عنده ان ناسيا بكروهون استقبال القبلة بفر وجههم فقال أو قد فعلوا حولوا بمقتضى الى القبلة فجمع اعتناء أخذ من كلام الشافعى رضى الله عنه بين هذه الاخبار يحمل أولها المفيد للتحريم على الصحراء لانها لمعناها لا يشق فيها اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف البنيان فقد يسبق فيه اجتناب ذلك فيجوز فعله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز والمعتبر في السائر أن يكون مرتفعاً قدر ثلثي ذراع فأكثر في حق الجالس قال جماعة من الاصحاب لانه يستمر من سترته الى موضع قدميه فيؤخذ منه انه يعتبر في حق القائم ان يستمر من سترته الى موضع قدميه كما أتى به الادرجه الله تعالى وكلام الاصحاب في اعتبار ذلك الارتفاع خرج مخرج الغالب ولعل وجهه صيانة القبلة عن خروج الخارج من الفرج وان كانت العمورة تنتهى بالركبة وأما عرضها فانه تبرفيه ان يستتر جميع ما توجه به سواء في ذلك القائم والجالس فستره القائم فيه كستره الجالس ولا بد أن لا يتبعه مدعها أكثر من ثلاثة أذرع ويحصل بالوهدة والراية والدابة وكثير الرمل وغيرهما وكذا الرضاء الذيل أما ان كان في معد ولو بالستر فلا حرمة ولا كراهة ولا خلاف الاول اوفى غير معد بستره بخلاف الاول واعلم ان

عليه وسلم كان في المعد لقضاء الحاجة وسيأتى انه لا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف الاول ويمكن الجواب بأنه عليه الصلاة والسلام فعله تارة في غير المعد وهو فعله في بيت حفصة وتارة في المعد حيث قال حولوا بمقتضى وحكمه في حقنا انه ان كان في غير المعد مع السائر فهو خلاف الاول وان كان في المعد فليس بمكروه ولا خلاف الاول سم على منهج (قوله الى موضع قدميه) نقل عنه سم في حاشيته

انه وافق على الاكتفاء بالستر من السرة الى الركبة وانه لو حصل الستريدون الثلثين لصغر العلة

يدن قاضى الحاجة اكتفى به اه وفي سم على حج ما وافق كلام الشارح في النقل عن والده وفيه ما يقتضى انه لا يجوز نقص السترة عن الثلثين (قوله ان يستتر جميع ما توجه به الخ) خلافاً لحديث قال ومنه أى السائر ارخاء ذيله وان لم يكن له عرض (قوله والراية) أى المحل المرتفع (قوله وكذا الرضاء الذيل) فلم يتيسر له ستره بالارخاء ذيله لم يكلف السترة ان أدى الى تخبئته لان في تخبئته ثوبه شقة عليه والستر يسقط بالذرو يشهد له ما ذكره حج وم من انه لو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء بخفض بوله بيده حتى لا يصيبه جاز (قوله اما ان كان) قسم لقوله فيما سر في غير معد لذلك (قوله في معد) أى لقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك كما في سم على حج وينبغي ان المراد قصد العود منه أو تمينته لذلك بقصد الفعل فيه منه أو بمن يريد ذلك من أتباعه مثلاً (قوله ولا خلاف الاول) عبارة حج هذا في غير المعد أما هو فذلك فيه مباح والتمتزه عنه حيث سهل أفضل اه قلت قد يشعر التعبير بقوله أفضل ان خلاف الافضل دون خلاف الاول واعلمه مبنى على ان خلاف الافضل دون خلاف الاول ولم أره بل هو مخالف لما ذكره من ان الاول والافضل متساويان لكن في البحر عن بعضهم ان لفضيلة والمرغب فيه مرتبة متوسطة بين التطوع والنافلة فيراجع



بما يشمل المعنيين بالقرينة قصص أحدها فالوجه التعميم انتهى (قوله والمراد بذلك لعطف اللغوي) أي العطف على جملة ما تقدم منه من معانوف ومعطوف عليه أعني وعن أحبابي بقرينة قوله بعد تكرر به للدعاء لذلك البعض الذي هو المعطوف عليه وهو خاص بالمصنف فلا يضح قوله لذلك البعض الذي منه المصنف فانه أيضا من كلام الشارح الجلال اذ لو أريد الاصطلاح

(قوله من عدم حاو) الأولى مع عدم وفي نسخة في وهي واضحة (قوله أو يضركم) أي بان يحصل له مسقة لا تحتل عادة وان لم تبع التميم فيما يظهر (قوله جاز الاستقبال والاستدبار) أي حيث أمكن كل منهما دون غيره فان أكلهما معا وجب الاستدبار كما في قوله ولو تعارض الخ (قوله وجب الاستدبار) خلافاً لحج حيث جزم بالخير اهـ (قوله بخلاف استدبارها) أي فانه لا يكره مطلقاً ومثله في حج قال وما بعد الصبح ملحق بالليل كالكسوف قال وعلى كراهة الاستقبال دون الاستدبار يفرق بينهما على أن فلا يتأتى فيهما غالباً حقيقة الاستدبار فلم يكره بخلاف القبلة فانه ٩٥ يتأتى كل منهما (قوله محاذاة) أي مقابلة

(قوله ولو باستدبار) خلافاً للخطيب (قوله تمنع الكراهة هنا) قال حج ومن السائر هنا السحاب (قوله أو حجامه) أي أوقىء أو حيش أو نفاس لان ذلك ليس بمعنى البول والغائط (قوله ويعد) بفتح أوله من بعد لا بضمه من أبعده لان ذلك انما هو من أبعده غيره وعبارة المختار البعد رضاء القرب وقد بعد بالضم بعد فهو بعد أي متباعد وبعده غيره وبعده وبعده تبعيدا اهـ لكن في المصباح ان أبعده يستعمل لازماً ومتعبداً وعليه فيجوز قرأته بضم الياء وكسر العين (قوله الى حيث الخ) وقوله ولا يشم الخ أي فهو ما ستمنان

العمل الصيغة للتحريم فيما مر هي تعظيم جهة القبلة والتعليل بان الفضاء لا يخلو غالباً عن مصل أنسى أو غيره فقد يرى قبله أن استدبرها أو دبره ان استقبالها ضعيف كما في المجموع لان غير الصغراء كذلك من عدم خلوها غالباً عن ذكر ولا نه لحوال بينهما سائر حاز وان كان دبره مكشوفاً الى العمد خلافاً لبعضهم ولو استقبالها بصدورها وحول قبله عنها وبال لم يحرم بخلاف عكسه ولو اشتبهت عليه القبلة وجب الاجتهاد حيث لا ستر ولا استحباب ويأتى هنا جمع ماسياً في قبيل صفة الصلاة ومنه حرمة التقليد مع تمكنه من الاجتهاد وانه يجب التعلم لذلك ومحل ذلك كله ما لم يغلبه الخارج أو يضركم والافلا حرج ولو هب ريح عن عين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار ولو تعارض الاستقبال والاستدبار وجب الاستدبار لان الاستقبال أخف ويكره استقبال لقمرين في الليل كما يحتمل الحضري ومراة بالقمر بن القمر فقط اما الشمس فيقتيد حكمها بالنهار بخلاف استدبارها ويكره محاذاة ما كان قبلة ونسخ ولو باستدبار كما جرى عليه ابن المقرئ في روضه وسواء كان ذلك ببول أم غائط للنهي عن استقبال بيت المقدس واستدباره كافي للمجموع وانما حاولوا للنهي هنا على التنزيه وفيما مر على التحريم في بعض أحواله للاجتماع اذ لا تعلم أحداهن بعندينه حرمة هذا قاله المصنف في المجموع والوجه أن الستر المانعة للحرمة فيما مر تمنع الكراهة هنا ولا يكره استقبالها باستنجاء أو جاع أو اخراج ريح أو فصد أو حجامه (ويبعد) عن الناس في الصغراء ونحوها ولو في البول الى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح ويسن ان يغيب شخصه حيث أمكن للاتباع (ويستتر) عن أعين الناس لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الغائط فليستتر فان لم يجد الا أن يجمع كتياباً من رمل فليستتر به فان الشيطان يلعب بقاء عذبي آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج عليه ويحصل السترة برفع قدر ثلثي ذراع وقد قرب منه ثلاثة أذرع أقل بذراع الا أدى ولو براحتيه ونحو ذيله ولا بد هنا

مر اهـ سم على منهج (قوله فليستتر به) عبارة المشكاة والمصابيح فليستتر به قال في شرح المشكاة أي فليجمعه ثم يستدبره أو يستقبله وأثر الاستدبار لان القبلة يسهل ستره بالذيل غالباً فالحاجة بالدرأ مس اهـ وقال في شرح المصابيح أي يجعله خلفه لئلا يراه احد فيخرج يهل يكفي في هذا الباب السترة بالزجاج الذي لا ينجب الرؤية قال مرجعنا على البدية ينبغي الا كنفاه في السترة عن القبلة لاعتين العيون سم على منهج ثم قال في قوله أخرى وهل يكفي السترة بالماء كما لو بال وأسفل بدنه منغمسة في ماء مستبحر لا يبعدنم وفاقا لمرنم ينبغي تقييده بالكدور بخلاف الصافي كالزجاج الصافي فليتمأمل وتقدم عنه بحثه الا كنفاه بالزجاج في السترة عن القبلة لافي السترة عن العيون (قوله يلعب بقاء عذبي آدم) أي بادامة النظر اليها مع كثرة وسوسة الغير ووجهه على النظر اليها أيضاً وسوسة المقترز ووجهه على الفساد بها شرح المشكاة لحج (قوله ثلثي ذراع) ظاهره ولو صغر قاضي الحاجة ونقل سم على منهج عن الشارح انه ترد فيه ثم وافق على ما يقتضي ترجيح الا كنفاه بماء ونه اعند حصول السترة (أقول) وقد يتوقف فيه بانه لا يسمى ستره شرعية وقد تقدم له نقله عن مر

لكان على خصوص عن الذي هو المعطوف عليه وهو خاص بالمصنف فلا يصح قوله لذلك البعض الذي منه المصنف (قوله)  
فلايمان تصديق القلب الخ) أي الايمان النجبي عند الله تعالى فقط بقريئة ما يأتي بل يأتي التصريح به في آخر السوادة (قوله)  
تصديق القلب) أي اجمالا في الاجالي وتفصيلا في التفصيلي (قوله كالفاء الذهن وصرف النظر الخ) لا يسكل بأن الايمان

(قوله الى محاذاة سرته) المتبادر من هذه العبارة ان المراد ان ابتداء الساتر من الارض وانهاؤه محاذاة السرة وقد يقال يكفي  
هنا ستر ما بين السرة والركبة لان الغرض المنع من النظر للعورة وهو يحصل بذلك ثم رأيت في حج مانصه ومجمله في الجالس الى  
ان قال فافهم انه لا بد فيه بالنسبة الى القائم من ارتفاعه زيادة على ما هو حتى يستمر سرته الى ركبته اه وكتب عليه سم  
مانصه قوله الى ركبته لا يقال قضية ماسبق بالهامش عن شيخنا الرمي أن يقال الى الارض لاننا نقول الفرق يمكن ظاهر  
فليتأمل اه قات والفرق ان المقصود ثم تعظيم القبلة فوجب لذلك الستر عن العورة وحريمها والمقصود هنا منع النظر المحرم  
وذلك ليس الا لما بين السرة والركبة (قوله أو يمكن تسقيفه) أي عادة وليس داخله من ينظر اليه ممن يحرم نظره والاحرم كما  
سيأتي اه سم على منهج (قوله ولو أخذ البول) ٩٦ أي بأن احتاج اليه وشق عليه تركه وينبغي أنه لا يشترط وصوله

الى حديثي من عدم  
البول محذور تيمم ثم تعبيره  
بالجواز مقتض لا باحته  
مطلقا وينبغي وجوبه  
اذا تحقق الضرر بتركه  
(قوله جازله كشفها) أفهم  
حرمة الاستنجاء بمضرة  
الناس مع اتساع الوقت  
وينبغي ان محل الحرمة  
حيث لم يغلب على ظنه  
امكان الاستنجاء في محل  
لا ينظر اليه أحد ممن يحرم  
نظره والاجازة الكشف  
في أول الوقت كما قيل بمثله  
في فاقد الطهورين والمتيمم  
في محل فيه يغلب وجود

أخذ ما تقدم في الستر عن القبلة أن يكون الا ما ترعى ضاومر تغفاني حق القائم الى محاذاة  
سوته بخلاف الساتر للصلي كما هو ظاهر نعم ان كان في محل مسقف أو يمكن تسقيفه كفاء الستر  
بوجود دار وان تباعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع ولا يكفي مثل ذلك في القبلة وبعضهم توهم  
اتحاد الموضوعين فا ذره ومحل عد ذلك من الاذاب الم يمكن بمضرة من يرى عورته ممن  
لا يحل له نظرها اما بمضرة يمكن ان يكون واجبا اذا كشفها بمضرة حرام كما صرح به في شرح مسلم  
واعتمده المتأخرون وهو ظاهر وجوب غض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن توهمه  
ولو أخذ البول وهو محبوس بين جماعة جازله التذكير فلو لم يمسك الغض فان احتاج للاستنجاء  
وقد ضاق الوقت ولم يجد الا ماء بمضرة الناس جازله كشفها أيضا كما يحتمل بعضهم فيها واطاهر  
التعبير بالجواز في الثانية انه لا يجب فيها والاوجه الوجوب وفارق ما أفقني به الوالد  
رحمه الله تعالى في نظيرها من الجمعة حيث خاف فوتها الا بالكشف المذكور وحيث  
جعل له جائزا واجبا قال لان كشفها يسو عاصيا بأب للجمعة بدلا ولا كذلك الوقت  
(ولا يبول في ماعرا كدم) ماوله أو مباح قليلا كان أم كثير المافية من تنجيس القليل  
واسنة قذا والكثير ما لم يكن مستنجرا بحيث لا تعافه النفس بحال فيما يظهر لا يقال لم  
يحرم في الماء مطلقا اذا كان عذبا لانه روى فيكون كالطعام لاننا نقول الطعام نجس  
ولا يمكن تطهير مائعه والماء له قوة دفع النجاسة عن نفسه فلم يلحق هذا بالطعام وانما لم

الماء (قوله في الثانية) هي قوله فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت (قوله حيث جعله جائزا) يحرم  
لا واجبا) ظاهره وان لم يحل بمرأته وهو ظاهر لانه في حد ذاته مستنجح فلا نظر الى عدم مبالاة بذلك لكن قال ابن عبد الحق  
حيث لم يحل ذلك بمرأته فالمنجى الوجوب (قوله ولا كذلك الوقت) وينبغي ان كشفها والحالة ما ذكر مستحب لان غايته ان  
هذا عذر يجوز للترك والاصل في الا عذار انهم مسقطه للا ثم سقطت حمل المشقة معها أولى وأيضا فقد قالوا لعلم من قوم عدم رد  
السلام سن له ان يسلم عليهم وان أعواما هنا كذلك (قوله أو مباح) بخلاف المسبل والموقوف اه حج وكتب عليه سم ظاهره  
وان استنجح وهو محتمل لكن قيد شيخنا أبو الحسن البكري في شرحه الحرمة في المسبل أو المملوك لا الغير بغير المستنجح المذكور  
قلت تأمل لكمه قريب في المملوك للغير ان علم رضاه وقد يقال مع علم الرضا لا ينبغي التقييد بالمستنجح وحيث قلنا بالجواز لا يبعد  
تخصيصه بالبول بل قد يؤخذ هذا من تقييد المستنجح بالحديثة السابقة فليتأمل اه (أقول) لا قرب الحرمة مطلقا استنجح  
أولا حيث لم يعلم رضا المالك لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه ونقل بالدوس عن شرح العباب للشارح ماوافق ما قلناه هذا  
وانظر ماصور: وقف الماء وقد بصور بمالو وقف محله كبره فلا ويكون في التعبير بوقفه فجوز أي وقف محله ويمكن تصويره  
أيضا بما لو ملك ماء كثيرا في ركة مثلا فوقف الماء على من ينفع به فيها من غير نقل له (قوله ما لم يكن مستنجرا) أي وما لم يتعين  
للتطهارة وقد دخل الوقت والاحرم كما يأتي عن المهمات

ضروري ضرورة ان مايجب الايمان به ضروري كما مر لان الضروري ايضا متوقف على مقدمات والفرق حينئذ بينه وبين النظري ان مقدماته حاصلة تعلم بمجرد توجه النظر بخلاف مقدمات النظر فهي غير حاصلة وانما تحصل بالنظر (قوله فهو فاسق وفاقا) فمضى كون الاعمال جزءا من دجور المحدثين كونها جزءا من الايمان انكامل كافي الاعلام للشهاب ابن حجر

(قوله لا مكان طهره) قد يشكك عليه حرم استعمال الاناء المتنجس في الطاهر الجاهل اذا كان الاناء رطبا مع امكان طهره الجاهل بالغسل الا ان يقال لما كان الماء قوة في دفع النجاسة اغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره كما أشعر به قوله قبل لا نأقول الطعام الخ وفرق بعضهم بأن وضع الماء في الاناء لقصد منه استعمال الاناء في النجس فيحرم لانه كتنجس الثوب وهو تضييع بالنجاسة والمقصود هنا تبريع نفسه من البول وكونه في الماء لا يعد استعمالا له اه وهو ظاهر جلي وعبارة الخطيب على أي شجاع صريحة في ذلك (قوله في ماء قليل) حرج به لكثير فلا يحرم وعبارة سم على منهج في انشاء كلام ونقلوا عن النووي ان المستحجر اذا أراد النزول في الماء ان كان قليلا حرم لان فيه تضييعا بالنجاسة أو كثير المباح ومبحث النووي عدم الكراهة لانه ليس كالبول فيه ونازعه بأن الوجه الكراهة بل هو أولى به من مجرد الاغتسال في الماء الواقف ويمكن حمل كلام النووي على ما اذا كان مستحجرا من البول والغائط بحيث لم يبق عين ٩٧ أصلا بخلاف ما ذابني عن خصوص اذا

كثرت فليتامل (قوله القبر المحترم) وبمبحث حرمة بقرب قبور الانبياء اه سم وقسده الكراهة عند قبور الاولياء والشهداء قال الا ذري والظاهر تحريمه بين القبور المستكر رتبها لا اختلاط ترتبها باجزاء الميت اه سم على بهجة وظاهر ما ذكره من الحرمة بقرب قبور الانبياء انه لا يتقيد بكونه على وجه بعد

يحرم في القليل منه لا مكان طهره بالمكثرة اما الجاري فيكره البول في القليل منه دون الكثير الا ان يكون ليلا فيكره ايضا لما قيل من ان الماء بالليل مأوى الجن وحيث حرم البول أو كرهه فالتغوط أولى قال في المهمات والذي يتجه ويتمين الفتوى به انه ان كان في الوقت ولم يكن هناك غيره ولم يكن متطهرا يحرم لانه بمنزلة الصب ولو انغمس مستحجرا في ماء قليل حرم وان قلنا بالكراهة في البول فيه لما فيه هنامن تضييعه بالنجاسة خلافا لبعضهم ويكره البول ونحوه بقرب القبر المحترم ويحرم عليه وألحق الا ذري بخمسة البول الى جداره بالبول عليه وعلى نحو عظم مما يمنع الاستنجاء به لحرمة ويحرم في مسجد ولو بناه بخلاف الفصد فيه خفة الاستئذان في الدم ولذا عني عن قليله وكثيره بشرطه كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفا والمرورة أو قرح وألحق بعضهم بذلك محل الرمي واطلافة يقضي حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجهه انها محال شريفة ضيقة فلا جاز ذلك فيها الاستمروني وقت الاجتماع لها فيؤذى حينئذ ويظهر ان حرمة ذلك معرفة على الحرمة في محل جلوس الناس وسيأتي ان المرحج الكراهة اما عرفة ومن دلفسة ومي فلا يحرم فيها السعته (وبحجر)

١٣ نهاية ل ازراءهم ويوجه بأن مثل ذلك ازراء فلا يحتاج الى قصد لكن تقدم عن سم بالنسبة للمصحف انه يحرم ذلك اذا كان على وجه بعد ازراء قال بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم واستدباره اه وعليه فيفرق بين الاستقبال والقرب منه فان الاستقبال فلا بعد ازراء بخلاف القرب فان البول معه بعد ازراء بصاحب القبر (قوله ويحرم عليه) بقي ان غير البول من سائر النجاسات هل يلحق به أولا فيه نظر ولا يبعد الالحاق بل هو مقتضى قولهم يحرم التضييع بالنجاسة في الطعام وغيره قصدا (قوله وعلى نحو عظم) أي ويحرم على نحو عظم الخ وهل يحرم القاءه في النجاسة للعللة المذكورة قياسا على البول عليه أو يفرق فيه نظرا لاقرب الاول (قوله بخلاف الفصد) أي ولو بلا حاجة الى الفصد (قوله أو قرح) هو غير مصروف كما قاله في المختار (قوله ان المرحج الكراهة) أي فيكون الراجح في جميع ما تقدم من الصفا الخ الكراهة لكن قد يشكك عليه ما وجه به الحرمة من انها محال شريفة الآن يقال ان حجر دشر فها لا يقتضي الحرمة بل يكفي فيه الكراهة كما في استقبال بيت المقدس هذا نازع فيه سم على منهج في البناء قال بعد نقله البناء عن مر فليتامل فان البناء ممنوع والفرق بين ذلك وبين الطريق قريب اه وهو ما أشار اليه الشارح من انها محال شريفة حرمة البول به ليس لجردها الانتفاع بها (قوله وبجحر) ولو تحقق انه ليس فيه حيوان يؤذى بل لا يؤذى وكان يلزم من بوله عليه قتله ينبغي ان يقال ان ندب قتله وكان يموت بسرعة فلا حرمة ولا كراهة وان كره قتله فان كان يموت بسرعة فالكراهة فقط وان كان لا يموت بسرعة بل يحصل له تعذيب حرم الا مر باحسن القتل وان كان يباح قتله فان حصل تعذيب حرم أو انتفي التعذيب فان لم يحصل تأذ فينتج عدم الكراهة لكن ظاهر كلامهم الكراهة وان

وان كان السياق يأناه (قوله وهل النطق بالشهادتين شرط الخ) صريح هذا السياق كسياق جمع الجوامع الاصرح منه  
فيبدأ بأن القائلين بأن الايمان ليس الاتصديق القلب بما تروى خلاف بينهم به ذلك حيث أناط الشارع أمره بالنطق  
حصل تأديته الكراهية كما هو قضية اطلاقهم فاحرر محل كلامهم من ذلك اه سم على منهج (قوله وهو الثقب) بالفخ  
واحد الثقب والثقب بالضم جمع ثقبه كالثقب بفخ القاف اه مختار وفي الخطيب على أبي شعاع انه بضم المثلثة وسكون  
القاف اه قلت القياس ما في المختار لانه في الاصل مصدر ثقبه والقياس فيه الفخ كما في مصدر قتل ونصر وعبارة شرح الررض  
بفخ المثلثة أفصح من ضمها (قوله وقت هبوبها) ومثله غلبة هبوبها اذا غلب على طيه هبوبها من جهته التي هو فيها بما صرح  
به الشارح في شرح العباب (قوله خلافا لمن قال بها) بدishesم عواقتهم قول حج وكالمائع حامد يخشى عود ربحه والتأذي به  
وقوله لما فيه علة لقوله لم قال بها ٩٨ (قوله ومحدث) اما محل الاجتماع لحرام أى ومكروه فلا كراهية فيه بل ولا يبعد

نذب ذلك تنفير لهم شرح  
الارشاد لسببنا حج اه  
سم على منهج بل لو قيل  
بالجوب حيث غلب على  
الظن منعهم من الاجتماع  
لحرم وتعين طريقا لدفعهم لم  
يبعد (قوله قال الذى يتخلى)  
المناسب لقوله اتقوا ان  
يحملا على القملين فيكون  
قوله قال الذى على حذف  
مضاف أى يتخلى الذى  
ويكنى المطابقة بحسب  
المعنى فلا يجوز الافراد  
ويجوز ان يحملا على  
الشخصين بتقدير اتقوا  
فعل اللعانين وهو ظاهر  
تسبيما الخ فلا حذف فى الذى  
يتخلى ومطابقته بحسب  
المعنى اه سم على منهج  
وقوله وطريق لعل الكلام  
فى طريق يستحق الناس  
المرور بها لكونها موقوفة

بجيم مضمومة فقه جملة ساكنة وهو الثقب المازل المستدير لصفة النسي عنه لما يقال انها  
مساكن للجن ولانه قد يكون فيه حيوان ضعيف فيتأذى أو قوى فيؤذيه أو ينجسه  
وفى معناه السرب وهو الشق المستطيل وكالبول الغائط نعم يظهر تحريمه فيه اذا غلب على  
ظنه ان به حيوانا محميا يتأذى به أو يهلك وعليه يحمل بحث المجموع (ومهب ربح) أى  
محل هبوبها وقت هبوبها كما اقتضاه كلام المجموع ومنه المراحض المشتركة بل يسد بها  
فى البول ويد. تقبلها فى الغائط المائع لئلا يتشرب بذلك نجس استمخروا الريح أى اجعلوا  
ظهوركم اليها ولا تستقبلوها فلا يكره استدبارها عند التغوط بغير مائع خلافا لمن قال بها لما  
فيه من عود الرتحة الكريهة عليه اذ ذلك لا يقتضى الكراهية (ومحدث) اللباس (وطريق)  
لنجس مس لم اتقوا اللعانين قالوا وما اللعانان قال الذى يتخلى فى طريق الناس أو فى ظلمة تسببا  
بذلك فى لعن الناس لهما كثير عادة فسبب اليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سبب اللعن  
المذكور وألحق بظن الناس فى الصيف مواضع اجتماعهم فى الشمس فى الشتاء وظاهر  
كلامهم ان التغوط فى الطريق مكروه كراهية تنزيه وهو كذلك وان نقل المصنف فى الروضة  
فى الشهادات عن صاحب العدة انه حرام وأقره كالطريق المحدث ولا فرق فيما ذكرين  
البول والغائط (وتحت شجرة) ولو كان الثمر مساحا وان لم يكن مأكولا بل مشعوما أو نخوة  
لئلا يتنجس ثمارها فتفسد أو تعافها الافس ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره والكراهية فى  
الغائط أشد منها فى البول خلافا لما أشار اليه فى الشرح الصغير لان البول يظهر بالماء ويجفاه  
بالشمس والريح فى قول بخلاف الغائط فانه لا يظهر مكانه الا بالنقل ولا يظهر بصب الماء عليه  
ويمكن ان يقال انها فى الغائط أحف من حيث نه يرى فيجتنب أو يظهر وفى البول أحف  
من حيث أقدم الناس على كل ما يظهر منه بخلاف الغائط وعلى هذا يحمل الاختلاف ومحل  
ذلك ما لم يعلم طهره قبل الثمرة بنحو نيل أو سيل والا فلا كراهية زاد المصنف على أصله فوا (ولا  
بتكلم) حال قضاء حاجته بذكر أو غيره فالكلام عنده مكروه وشمل ذلك قراءة القرآن حال

أو مسبلة لذلك أو مباحة بخلاف الملوكة له لكن مقتضى ذلك جواز  
قضاء الحاجة فى الموقوفة والمسبلة للزور مع انه تصرف فى غير ملك له ولا فى مباح ويحتمل أن ياتزم الجواز حيث لا ضرر  
على الارض بوجه ولا يختلف المقصود بها بذلك كارض فلاة وقفا أو ملكا اه سم على منهج (قوله كراهية تنزيه الخ) ولو زلق  
أحديه وتلف فلا ضمان على الفاعل وان غطاه بتراب أو نخوة لانه لم يحدث فى التالف فعلا وما فعله جائز له (قوله ولا فرق  
بين وقت الثمرة وغيره) يدخل فى ذلك ما من شأن نوعه ان يثمر اكنه لم يبلغ أو اب الاعمار عادة كالودى الصغير وهو ظاهر  
سم على منهج أى فيكره البول تحتته ما لم يغلب على الظن حصول ما يظهره قبل أو ان الاعمار (قوله ولا يتكلم حال قضاء  
حاجته) نقل سم على حج عنه الكراهية مطلقا حال خروج الخارج أو قبله أو بعده الحاجة (قوله فالكلام عنده مكروه)  
وهل من الكلام ما يأتى به قاضى الحاجة من الترخف عند طريق باب الخساع من الغير ايم هل فيه أحد أم لا فيه نظروا الاقرب



بالشهادتين هل النطق المذكور شرط لاجراء الاحكام فهو خارج عن الايمان أو جزء فيكون داخل فيه فيفضل الكلام الى أنهم فريقان أحدهما قائل بأن الايمان مجرد التصديق المذكور والنطق بالشهادة اثنين شرط للاجراء المذكور والفريق الثاني يقول ان الايمان مجرد التصديق المذكور والنطق جزء منه وهذا لا يعقل فان قضية قوله هذا ان الايمان ليس الا

ان مثل هذا لا يسمى كلاما ويتقدره فهو لحاجة وهي دفع دخول من يطرق الباب عليه لظنه خلو المحل (قوله حمد الله تعالى بقلبه) وهل يثاب على ذلك أم لا فيه نظير والاقرب الأول ولا ينافيه ما في الأول من ان ذكر القلب بمجرد لا يثاب عليه لان محله فيما لم يطلب وهذا ما طوب فيه بخصوصه ثم ظاهر قول الشارح ولا يحرك لسانه انه لو حرك لسانه وان لم يسمع نفسه كان منه باعنه قال ابن عبد الحق وليس كذلك اه قلت ويمكن الجواب بأن تحريك اللسان اذا أطلق انصرف الى ما يسمع به نفسه لان التحريك اذا لم يسمع به نفسه لا أثر له حتى لا يبحث به من حلف لا يتكلم ولا يجزئه في الصلاة لكونه لا يسمى قراءة ولا ذكر الى غير ذلك من الاحكام ومثله في حج (قوله خبر النبي) لعله اغما لم يقل النبي عنه في خبر ابن حبان كافي نظائره لاختصاص النبي بالغائط والمذمى كراهته كالبول ٩٩ (قوله كره ذلك) ظاهره وان تحقق وصول الخباسة

اليه وينبغي ان محله ما لم يدخل وقت الصلاة ولا ماء ينزل الخباسة به (قوله والماء لا يكفي) أفهم عدم الحرمة اذا كان كافيا وان لم يسمع الانتقال التضخم في بدنه أو ثوبه ويوجه بأن هذا لا مانع منه لان التضخم انما يحرم حيث كان عبثا (قوله ويستبرئ من البول) عبارة المناوي في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه نصها يعني انكم وان خفف عنكم في شرعنا

فضاء احلا فالان كح نعم يعمل قول من عرف فيه بنفي الجواز على الجواز المستوى الطرفين فيكون مكروها ولو دعت ضرورة اليه كان ذار أعنى لم يكره بل قد يصير واجبا ولو عطف حمد الله تعالى بقلبه ولا يصحرك لسانه وقد روى ابن حبان وغيره خبر النبي عن التحدث على الغائط (ولا يستنجى بماء في مجامع) بل ينتقل عنه لئلا يعود الرشاش فينجسه الى الاخلية المعدة لقضاء الحاجة فلا ينتقل ومنه المستنجى بالحجر نعم لو كان في الاخلية المعدة هو ماء معكوس كره ذلك فيها كما يكره في مهب الريح كما هو قضية تعليمهم وقد يجب الاستنجاء في محله حيث لا ماء ولو انتقل التضخم بالخباسة وهو يريد الصلاة بالنعيم او بالوضوء والماء لا يكفي لهما (ويستبرئ من البول) ندبا بعد انقطاعه بنحو مشي أو وضع المرأة يسهرا على عانتها أو نثر ذكر ثلاثا بأن يمسح بآه يسهرا أو مسجتها من مجامع العروق الى رأس ذكره وينتزه بلفظ ولا يجذبه خلافا للبعوى لان ادامة ذلك تضمره وقول أبي زرعة بضع أصبعه تحت ذكره والسبابة فوقه مردود بأنه من تفرداته وما ذكره القاضي من وجوبه محمول على ما اذا غلب على ظنه خروج شيء منه بعد الاستنجاء ان لم يقبله وقضية كلامهم استنجاب الاستبراء من الغائط أيضا ولا بعده فيه ويكره لغير السلس حشو الذكر بنحو قطنه لانه يضمره (ويقول عنه دخوله) أي ارادة دخوله ولو لم يغير قضاء الحاجة فيما يظهر بالنسبة للتعوذ (بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث وخروجه غفرانك الحمد لله الذي أذهب

ورفعت عنكم الاوصار والاعلال التي كانت على الاقدام من بدن أو أثر فلانها وابتدأ التحريم منه جملة فان من أهل ذلك عذب في أول منازل الآخرة (قوله وينتزه) هو بالنون والمثناة الفوقية اه مخنار بالمعنى (قوله ولا يجذبه) بابه ضرب اه مختار (قوله أصبعه) أي الوسطى كافي شرحه على البوجه (قوله الاستبراء من الغائط) انظر بما اذا يحصل فاني لم أرفيه شيئا وقياس ما في المرأة يوضع اليسرى على مجرى الغائط ويتحامل عليه يخرج ما فيه من الفضلات ان كان وقد يؤخذ ذلك من قول حج في جملة الصور المحصنة للاستبراء ومسح ذكره وأثنى مجامع العروق بيده (قوله بالنسبة للتعوذ) أي ما بالنسبة للدعاء كقوله غفرانك الخ فيختص بقاضي الحاجة على ما أفهمه التقييد بقوله بالنسبة للتعوذ ولم يذكر هذا القيد حج وكتب سم بهامشه مانعه قوله وعند خروجه قد يشمل الخروج بعد الدخول لحاجة أخرى بدليل قوله السابق ولو لحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذي أذهب عنى الاذى وعافاني لذلك اه وقصيته انه يقول غفرانك الحمد لله فانه لم يستبعد الا قوله الذي أذهب عنى الاذى وعافاني الخ ويوجه ذلك بجعلهم سبب سؤال المغفرة ترك ذكر الله في تلك الحالة (قوله اللهم اني أعوذ بك) يفرع على دخول الغائط بطل لقضاء حاجة الطفل فهل يسأل ان يقول على وجه النيابة عن الطفل بسم الله اللهم اني أعوذ بك أو يقول اللهم انه عوبك أو لايس قول شيء من ذلك فيه نظروا لا يبعد ان يقول ذلك ويقول انه يود بك وفي ظني ان الغاسل لليت يقول بعد العسل

التصديق ان النطق المذكور خارج عن مسماه وقضية كون النطق جزءاً منه عنده انه داخل فيه فيكون هو كما منه لا مجرد التصديق وهذا خلف فليحصر (قوله وعليه من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من الاقرار فهو مؤمن عند الله تعالى) هو مقيد بما اذا كان لوعرض عليه النطق بالشهادتين لم يتمتع فلا ير عليه أبو طالب (قوله وألزمهم الاولون) في هذا الالتزام

ما يقوله المعتسل ويقول اللهم اجعله من التوابين الخ أو اجعلنا واباه الخ فليراجع شرح المنهاج أو شرح العباب في غسل الميت اه سم على منهج ومن ذلك رادة أم الطفل وضع الطفل في محل لقضاء حاجته ومنه اجلاسه على ما يسمونه بالقصرية في عرفهم (قوله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث) قال ابن العباد هذا الذي كريدل على ان ابليس نجس العين لكن ذكر البغوى في شرح السنة انه طاهر العين كالشرك واستدل بأنه صلى الله عليه وسلم أمسك ابليس في الصلاة ولم يقطعها ولو كان نجساً لما أمسك فيها ولكنه نجس الدعل من حيث الطبع ع اه سم على حج (قوله والخبث بضم الخاء والباء) قال حج وباسكاه ولعل مراده ان الاسكان تخفيف ولا يرد على الشارح كالحلى لان مراده بيان الصيغة الالهية لجمع خبيث (قوله ذكرا ن الشياطين) الذي كرضد الانبياء وجهه ذكور وذكران وذكاره كحجر وبجارة اه مختار (قوله وسبب سؤاله المغفرة الخ) ومنه يؤخذ ان كل من حصلت له غفلة عن العبادة استحب له طلب المغفرة وأشار الى ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله انه ليغان على قلبي الحديث فان الغرض منه ارشاد الامة لكثرة استغفارهم عند غفلتهم (قوله ويجب الاستنجاء) ينبغى ان محله في غير نبينا صلى الله عليه وسلم لان فضله طاهرة ١٠٠ وانما كان بفعله للتزويج المشرعية قال المناوي وشرع ليلة الاسراء

مع الوضوء اه وفيه أيضاً وشرع مع الوضوء ليلة الاسراء وقيل في أول البعثة حين علمه جبريل الوضوء والصلاة عند قوله اذا استطاب أحدكم (قوله عند القيام الى الصلاة الخ) أي حقيقة أو حكماً بان دخل وقت الصلاة وان لم يرد فعلها في أوله والحاصل انه

عنى (الاذى وعافاني) أي منه للامع والباع والخبث بضم الخاء والباء جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة والمراد ذكران الشياطين وانما هم وسبب سؤاله المغفرة عند انصرافه تركه ذكر الله تعالى في تلك الحالة أو خوفه من تصغيره في شكر نعم الله تعالى التي أنعمها عليه فاطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه وانما قدمت البسملة هنا على الاستعاذة بخلاف القراءة لأن التؤدة هناك للقراءة والبسملة من القرآن فقدم التؤدة عليها بخلاف ما نحن فيه (ويجب الاستنجاء) لاحاديث منها وليست بخبر بثلاثة أحجار (بماء) على الأصل (أو حجر) ولا يجب على الفور بل عند القيام الى الصلاة ويجوز تأخيرها عن وضوء السليم كما تقدم بخلاف التيمم وضوءه ومقتضى كلامه الا كتفاء بالحجر في حق المرأة وهو كذلك في البكر اما الثيب فان تحققت نزولها الى محل مدخل الذي ذكر كما هو الغالب لم يكف الحجر لانه لا يصل هناك والا كفى وشمل اطلانه ماء

بدخول الوقت وحجب الاستنجاء وجوباً موسعاً بصفة الوقت ومضيها بضيقة كبقية الشروط (قوله ويجوز تأخيرها) زهزم الخ) أي ما لم يؤد التأخير لا لتسارع بالتوضوء بالنجاسة اه سم على منهج وقد يتوقف فيه فان التوضوء بالنجاسة انما يحرم حيث كان عبثاً وهذا انشأ عمداً يحتاج اليه نعم ان قضى حاجته في الوقت وعلم انه لا يجد الماء في الوقت وجب الحجر فوراً كما هو ظاهر ويوافق هذا الجمل ما ذكره بعده بقوله فرغ لوقضى الحاجة بكان لا ماء فيه وعلم انه لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغى ان يجب الاستنجاء بالحجر فوراً لا يحيف الخارج اه وافهم تقييد قضاء الحاجة بكونه في الوقت انه لو قضى حاجته قبله لا يجب الفور ويوجه بأنه قبل الوقت لم يخاطب بالصلاة ولهذا لو كان معه ماء وباعه قبل الوقت صح وان علم انه لا يجد بدله في الوقت فرغ من لوقضى الحال تأخير الاستنجاء فخفف بوله في يده حتى لا يصيبه جازم اه سم على حج وظاهره انه لا فرق بين ان يجد ما يحيف به المحل أو لا لكن عبارة حج ويظهر انه لو احتاج في نحو المشي لمسك الذي كثر المتنجس بيده جاز ان يسرع عليه تحصيل حائل يقيه النجاسة اه وكتب عليه سم ما حاصله وقد يقال وكذا ان لم يسرع وهو موافق لظاهر اطلاق مر (قوله بخلاف التيمم وضوءه) كوضوء صاحب الضرورة فيجب فيه ما تقدم الاستنجاء سواء في ذلك القبيل والدبر (قوله في حق المرأة) ولا يجزى الحجر في البول الا تلف قاله ابن المسلم وظاهر ان محله اذا وصل البول الى الجفلة كما هو الغالب اه شرح روض (قوله البكر) بناء على الغالب من ان بولها لا يصل الى مدخل الذي كثر كما يعلم من كلام حج الاتي بالهاتين (قوله لانه لا يصل هناك) فضيته انه لو وصل بان كان نحو خرقة كفى وقد صرح حج بخلافه فقال مانعه ويتعين أي الماء في بول ثيب أو بكر وصل لمدخل الذي كثر فينبغى ان يوجه ما ذكر في البول الواصل لمدخل الذي كثر بأنه يلزم من ان تقاله لمدخله انتشاره عن محله الى ما لا يجزى فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر لمدخله خلافاً لغيره لان نحو الخرقة تصل له

تطرأ هزلان فرض المسئلة ان كون النطق بالشهادتين شرطاً أو جزءاً عما هو بالنسبة للقادر كاهراً ﴿كتاب الطهارة﴾  
(قوله وقال أبو حيان وغيره انه) بمعنى كون الكتاب مشتقاً من الكتب (قوله مطلقاً) أى سواء كان المشتق أو المشتق منه  
مصدر أم لا فقوله سواء أو افقت حرفه حرفه أو لم لا ليس بياناً للراد من مطلقاً وانما هو تعميم بعد تعميم بحذف حرف العطف

(قوله زهزم) يمنع الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى (قوله وأحجار الحرم) ولو استنجى بحجر من المسجد فان كان متصلاً بحرم  
ولم يجزه وان كان منفصلاً فان بيع بها صحها وانقطعت نسبتها عن المسجد كفى الاستنجاء به والا فلا اهـ حج في شرح العباب  
عن الشامل وافرده ومثل المسجد غيره من امدارس والرباطات وخرج بالمسجد حريمه ورحاه ما لم يعلم وقفيتها قال في المصباح  
الرباط الذي يبنى للفقراء مولد ويجمع في القياس ربط بضمير ورباطات وقال فيه أيضاً رحة المسجد الساحة المنبسطة قبل  
بسكون الحاء والجمع رحاب مثل كبة وكلاب وقيل بالفتح وهو أكثر والجمع رحب ورحبات مثل قصبة وقصب وقصبات اهـ (قوله)  
فيوز بهما على الاصح) والقياس الكراهة خروجا من الخلاف لكن قال شيخنا الزايدى المعتمد انه بما زهزم خلاف الاولى  
(قوله لانقضاء احتمال الزيادة) ويؤخذ منه ان مثل ذلك محل الجب فيكون فيه الجبر لان أصل الذكركه (قوله أفضل) أى فان  
تركه كان مكروهاً وقال الشيخ عميرة الحديث المذكور في قصة أهل قباء من الفناء عليهم لجمعهم بين الماء والجحر قال النووي  
لأصل له بل أصل النماء عليهم استعمالهم الماء لان العرب كانت تقتصر على الجحر اهـ (أقول) وهذا لا يبنى لخصوصية لان  
العرب عبدة أوثان وأصنام لا شريعة لهم نعم ان ورد ان قوم عيسى أنحوه ١٠١ من الانبياء كانوا يستنجون بالأحجار فسلم ولم

رد ذلك فصح ان الاستنجاء  
بالجحر من خصوصيات هذه  
الامة كما ذكره ابن سراقه  
والسيوطى وعبارة  
السيوطى نصها قالت  
ذكر ابن سراقه في الاعداد  
وغیره ان اجزاء الجحر في  
الاستنجاء من خصوصيات  
هذه الامة الشريفة اهـ  
فائدة يستحسن تقديم

زهزم وأحجار الحرم فيجوز بهما على الاصح كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى والخشيش المشكل  
ليس له ان يقتصر على الجحر اذا بال من فرجيه أو من أحدهما لالتباس الاصل بالاردن نعم ان لم  
يكن له آلتا الذكروا لا يثبت بل له آلة لا تشبه واحداً منها يخرج منها البول اتجه فيه اجزاء الجحر  
لا تنفقاء احتمال الزيادة وان كان مشكلاً في ذاته (وجعهما) أى الماء والجحر (أفضل) بان  
يقدم الجحر ثم الماء لان الجحر يزيل العين والماء يزيل الاثر فلا يخامر النجاسة ولا فرق بين البول  
والغائط في الاستنجاء المذكور وكلامه يقتضى الاكتفاء بهذا المنصب بما دون الثلاثة  
أحجار اذا حصل ازالة العين بها قال الاسنوى وسياق كلامهم يدل عليه وأيده غيره بعدم  
اشتراط طهارة الجحر عند اعادة الجمع وبه صرح الجليلي في الاعجاز وهو ظاهر بالنسبة لحصول  
أصل فضيلة الجمع اما كمالها فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالجحر (وفي معنى الجحر كل جامد)

القبول على الدبر في الاستنجاء بالماء وعكسه في الجحر على المعتمد اهـ ابن عبد الحق وحج ونصه والاوى للمستنجى بالماء ان يقدم  
القبول على الدبر وبالجحر ان يقدم الدبر على القبول لانه أسرع جفافاً اهـ (قوله وكلامه يقتضى) يتأمل وجه اشعار كلامه بذلك  
بل قد يقال كلامه انما يدل على عدم الاكتفاء في الجمع بما لا يجزى في الاستنجاء لانه شرط الجحر من غير تخصيص بالجمع ولا  
بعده وعبارة ابن حجر تعليلاً لفضلية الجمع نصها يجنب من النجاسة لازالة عينها بالجحر ومن ثم حصل أصل السنة هنا بالنجس  
اهـ فجعل عدم اشتراط طهارة الجحر ما خوذ من العلة لا من كلام المصنف وقد يجاب عن الشارح بان مراده بقوله وكلامه أى  
بملاحظة التعليل الذي قدمه بقوله لان الجحر يزيل العين الخ ولو قال وتعليلهم يقتضى الخ لكان واضعاً وفرع على هل يسن في  
غسل النجاسة في غير الاستنجاء مسحها أو لا يجامد قبل غسلها بالماء كما في الاستنجاء ظاهر كلامهم وفاقاً لم ربا فقههم عدم  
الاستنجاء لانهم اتفادوا ذلك في الاستنجاء اهـ سم على منهج وقد يقال ان أدت ازالتها الى مخامرة النجاسة باليد استحب  
ازالتها بالجماد أو لا قياساً على الاستنجاء لوجود العلة فيه ونقل قبل ذلك عن حج مانعه ومن ثم اتجه الحاق بعضهم سائر  
النجاسات العينية بذلك فيسن فيها الجمع لما ذكر بل قد يجب استعمال النجس حيث لم يكفه الماء لو لم تزل عين النجاسة عن محل  
الاستنجاء وغيره اهـ (قوله أصل فضيلة الجمع) وقيل الحاصل بذلك سنة ترك محاسنة النجاسة لاسنة الجمع اهـ سم على منهج  
وظاهره ولو كان مغلفاً كروث كلب وهو ظاهر لان المقصود عدم مباشرة النجاسة بيده وهو حاصل بذلك والتخليط الحاصل  
منه بزول الماء والتراب (قوله وفي معنى الجحر) أى الوارد في الحديث وهو الجحر المعروف بالماخوذ من الجبل ومثله في الاجزاء  
الجحر الاجرام المعروفة في زماننا لم يعلم اختلاطه بالنجاسة وهما مسئلة أصولية ذكرها الرازى عند قوله تعالى أولئك الذين

ولا بد من ذلك واللام يتم مقصود الجواب لان ما نحن فيه فيه الموافقة المذكورة كالمناصفة والمنازع انما هو كون المشتق مصدرا  
على تسليم الاعتراض فتأمل (قوله من مد الباع) حق العبارة من الباع وبديل عليه ما بعده (قوله ويرد الاعتراض) أي يمنع من

اشتروا الضلالة بالهدى وهي ان الشارع اخترع معاني شرعية واستعمل فيها لفاظا موضوعية في اللغة لمعان أخرى هي حقائق  
شرعية أو مجازات لغوية لان الشارع ان غير وضع اللغة ووضعها تلك المعاني الشرعية فهي حقائق شرعية اذ لا معنى  
للحقيقة الشرعية الا اللفظ المستعمل فيما وضع له في الشرع وان لم يغير وضع اللغة واستعملها في تلك المعاني لاسلافة بينهما  
فهي مجازات لغوية وحينئذ لو كانت العلاقة التشبيهية تكون استعارة لاحالة اه وقد تقدمت الاشارة اليه (قوله هذا  
ركس) أي نجس قال في المختار الرجس القدر وهو مضارع لقوله الرجز ولعلمه الغتان بدأت السين زايانم قال والركس بالكسر  
الرجس اه مختار (قوله وانما تعين) أي الحجر (قوله طاهر) أفادته بكفي فيه التراب المستعمل في التيمم وفي غسلات المكاب  
اذ جف وانما اذا شئت في الطهارة وعدمها الاصل الطهارة (قوله لانه عوض) يعني ان جلد المذكور طاهر ولو لمع وجود  
الدسومة وأثر اللحم وجلد الميتة نجس والديغ ١٠٢ يظهره فكاه قام مقام المذكور وان كان المقصود منه ازالة الدسومة ومنع

لانه صلى الله عليه وسلم جى عليه برؤيته فرماها وقال هذا ركس فتمليه منع الاستنجاء بها بكونها  
ركسا لا بكونها غير نجس دليل على ان ما في معنى الحجر كالحجر وانما تعين في رمي الجار كالتراب في  
التيمم لان الرمي لا يعقل معناه والتراب فيه الطهورية وهي مفقودة في غيره (طاهر) لا نجس  
ولا متنجس لان النجاسة لا تزال به وانما جاز الديغ بالنجس لانه عوض عن المذكور الجائز بالمدينة  
النجسة ولانه احالة (قانع) ولو حرر الرجال كما قال ابن العماد باباحته لهم كالضمة الجائزة  
وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين المذكور  
وغيرهم مردود بان الاستنجاء لا بعد استعماله في العرف والاسماء بالذهب والفضة وما  
ذهب اليه بعضهم من التفصيل المتقدم وفرق بينه وبين الضمة بان من شأنها الاحتياج اليها ثم  
الحق بها الصغيرة التي للزينة لا لبقاء الخيلاء فيها وليس من شأن الحرير ان يحتاج اليه في  
الاستنجاء فجاز للنساء فقط فان فرض حاجة اليه لفقد غيره جاز للرجل أيضا غير صحيح ولو استنجى  
بذهب أو فضة لم يطبع ولم يبال ذلك جاز والاحرم وأجزأ بخلاف ما لا يقطع للاسته أو لزوجته  
أو خاوتها أو نثائر أجزائه كالنعم الرخو والتراب المتناثر ودخل فيما ذكر الحجر الثاني والثالث  
اذ لم يتلوث باستعماله (غير محترم) ولا يجوز بالمحترم ولا يجزئه والمحترم أنواع منها ما كتب عليه  
شيء من العلم كالحديث والفقه وما كان آلة لذلك اما غير المحترم كفسلفة وتوراة وأنجيل

الفساد للجداد (قوله من  
التفصيل المتقدم) أي بين  
الرجال والنساء (قوله ولم  
يهيأ لذلك) شمل الدراهم  
والدنانير المضروبة فانما لم  
تطبع للاستنجاء بل للتعامل  
بها فيجوز الاستنجاء بها على  
ما اقتضاه كلامه (قوله  
بخلاف ما لا يقطع) أي  
فلا يجزى ويحرم ان قصد  
به العبادة (قوله للاسته)  
كالقصب وهو كل نبات  
ذى أنابيب الواحدة  
قصبه وقصبات والقصباء

جماعها ومنبتها اه قاموس ومحل عدم اجزاء القصب في غير  
جذوره وفيما لم يشقق (قوله أول الزوجه) عبارة المختار زج الشيء تمط وتعددها فهو زج وبابه طرب اه ولعل هذا غير  
مراد هنا وان المراد منه ما فيه شبه الرطوبة كالذي يبقى في الجلد عند اذنيه قبل الديغ وفي المصباح زج الشيء زجا من باب تعب  
وزو ج اذا كان فيه ودئ يعلق باليد ونحوها فهو زج (قوله ودخل فيما ذكر) أي من قول المصنف جامد طاهر قانع (قوله غير  
محترم) قضية حصر المحترم فيما ذكر اجزاء الاستنجاء باجزاء المسجد ولو المسجد الحرام وان حرم استعماله لعدم ملك المستنجى  
لها وكونها وقفا مثلال وبالجزر الاسود نفسه وهو مخالف لما تقدم عن شرح العباب عن الشامل وفي سم على أي شجاع وفي اجزا  
الاستنجاء بالجزر الاسود نظرا اه (أقول) والذي ينبغي الجزم به عدم اجزائه لانه لا ينسب للحرم الامن حيث انه فيه والا فليس  
هو من بحارة الحرم بوجهه وله شرف لا يثبت في غيره بل احترامه أقوى من احترام ما كتب عليه اسم صالح من صلحاء المؤمنين  
وقل بالدرس عن شيخنا الزبدي ما يوافقه وقضية الحصر أيضا اجزاء فضلاته صلى الله عليه وسلم بناء على الراجح من طهارتها (قوله  
فلا يجوز بالمحترم) واعلم ان الزكشي بحث تخصيص حرمة استعمال المطعوم بالاستنجاء حتى يجوز ازالة الدم والمخ وقضية جواز  
ازالة النجاسة بالخبر واستنبهه في شرح الروض وقال من ينبغي الجواز حيث احتيج اليه فليتأمل اه سم على منهج  
وقول سم احتج اليه أي بان لم يوجد غيره أركان هو أسرع أو أقوى تأثيرا في الازالة من غيره وقال حج بعد كلام الزكشي  
والذي ينبغي ان نجس ان نوقف زواه على نحو ملح مما اعتيد استعماله في الحاجة والا فلا (قوله ما كتب عليه شيء من العلم)



أصله والجواب الأول فيه تسليمه (قوله لكن أضف مخصوص) في العبارة تسع (قوله التي قدموها) الموصول واقع على الصلاة (قوله والشرط مقدم الخ) كان الأولى حذفه والكفاية بما قبله لانه ينتقض بالشرط التي آخر وهما عن أحكام الصلاة فالطهارة انما دمت من حيث أعظميتها لا من حيث شرطيتها وأعظميتها من حيث أن سقوط الفرض مطابقا لما عني المغنى عن القضاء

أى أو القرآن ولو لم يقر هندی أو غيره (قوله علم تبدلها) أى أمان علم عدم تبدله أو شك فيه حرم الاستنجاء به (قوله من غير الماء) أخذ بعضهم من هذا الكلام انه يحرم القاء الخبز والعظم للكلاب لانه بنفسه ويرد أولان الرأى للخبز لم يقصد تنجيسه ولو حصل بقوله وان لم من القائه للكلاب ولا يلزم من لزوم الشيء لشيء كونه مقصودا وثانيا بتقدير ان فيه تنجيسا مقصودا للرأى لا يضر لان محل حرمة التنجيس ان لم تكن حاجة وهذا الحاجة أى حاجة وهى ازالة ضرورة الكلاب وابقاء أرواحها فليتنبه له فانه دقيق ومثل ذلك في الحواز القاء نحو قشور البطيخ للدواب وان أدى الى تنجيسها والعظم للهرة وان كانت الارض التي يرى عليها نجسة (قوله ولو عظما) ومنه قرون الدواب وحواريها وأسنانها الا يقال العلة وهى كونه يكسى أو فرعها كان منتقية فيه لانه قول هذه الحكمة في معظمه ولا يلزم اطرافها (قوله وان حرق) وهل يجوز حرقه بالوقود به أم لا فيه نظر والا قرب الجواز بخلاف حرق الخبز فانه ضياع مال (قوله نهى عن الاستنجاء بالعظم) ١٠٣ ظاهره ولو غير مذكى وينبغي

تخصيصه بالمذكى أخذ من قوله أخوانكم بفناء على انهم مكفون بما كلفناه تفصيلا الا ما ورد النص باستثنائه (قوله يعنى من الجن) أى المؤمنين منهم (قوله أو جزء آدمي) وينبغي ان مثله السقط وان لم ينفخ فيه الروح والعلقة والمضغة لانها أصل آدمي (قوله لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله قشر الجوز اليابس) وأما الثمار والفواكه فثما ما يؤكل رطبا لا يابس كالقسط بن فلا يجوز

لم تبدلها وخلوها عن اسم معظم فيجوز الاستنجاء به ومنها المطهرون من غير الماء ولو عظما وان حرق لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال انه طعام اخوانكم يعنى من الجن فطعموا الانس أولى سواء اختص به الآدمى أم غلب استعماله له أم كان مستعملا للآدمى واليهاء على السواء بخلاف ما اختص به اليهائم أو كان استعمالها له أغلب ومنها جزء حيوان متصل به ولو فارق جزء آدمى منفصل ولو حيا أو ميتا خلا فالبعض المتأخرين لان كان منفصلا من حيوان غير آدمى فلا يحرم الاستنجاء به حيث حكم بطهارته وكان قالعا كعشعر ما كول وصفوه وبره وريشه ويجوز بنحو قشر الجوز اليابس لكن مع الكراهة ان كان له فيه (وجلد دبع دون غيره في الاظهر) ولو من مذكى لان الدباغ يقدسه الى طبع الثياب وهو وان كان ما كولا حيث كان مذكى لكن أكله غير مقصود لانه لا يعتاد بخلاف غير المدبوغ لانه امام طعموم بحاله أو نجس والا وجهه في جاد حوت كبير جاف انه ان قويت صلاته بحيث لو بل لم يلبس جاز الاستنجاء به والا فلا ويسمى جلد جعل للكتاب علم محترم فيحرم الاستنجاء به مادام متصلا بخلاف جلد المحصف فانه يحرم به وان انفصل عنه وجاد في كلامه بالجر عطف على جامد ويجوز رفعه على كل فالقول بانه لا يصح جره لئلا يقتضى انه معطوف على المنفى مردود ومقابل الاظهر يقول هو من جنس ما يؤكل ووجه عدم الاجزاء في غير المدبوغ انه

الاستنجاء به رطبا ويجوز يابسا اذا كان مزيلاً ومنها ما يؤكل رطبا ويابس وهو أربعة أقسام أحدهما كول الطاهر والباطن كالتين والتفاح فلا يجوز الاستنجاء برطبه ويابس والثاني ما يؤكل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المفصل والثالث ماله فشروما كوله في جوفه فلا يجوز بله وأما قشره فان كان لا يؤكل رطبا ولا يابس كالرمان جاز الاستنجاء به وان كان حبه فيه وان أكل رطبا ويابس كالبطيخ لم يجز في الحالين وان أكل رطبا فقط كالموز والباقلان جاز يابسا لا رطبا كذلك الماوردى مبسوطا واستحسنه في المجموع اه خطيب (قوله لكن مع الكراهة) أى حيث وجد غيره والا فلا كراهة (قوله ولو من مذكى) هذا النعميم صحيح بالنسبة لعدم الاجزاء لكنه يقتضى جريان الخلاف في غير المذكى الذى لم يدبغ مع القطع بانه فانه فلا يجوز الاستنجاء به قطعا لنجاسته فالأولى قصر ما في المتن على المذكى لانه محل الخلاف (قوله بحيث لو بل لم يلبس) أفاد تخصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوت ان غيره من جلود المذكاة لا يجزى قبل الدبغ وان اشتدت صلابتها كجلد الجمال والكبير وهو ظاهر لانها مما تؤكل (قوله وان انفصل عنه) ظاهره وان انقطعت نسبه عنه وعليه فيفرق بينه وبين الحدث بان الاستنجاء أقيح من المس ويحتمل التمهيد كالحدث ولعله الاقرب ثم رأيت في سم على حج لكن قضية قول حج وانما حل مسه أى انفصل لانه أخف صريح في الفرق المذكور اذا ليجل مسه الا اذا انقطعت نسبه الا ان يقال أراد حج حل مسه عند من يقول به وان لم تنقطع نسبه

لا يقع بدونها بخلاف بقية الشرط فقد تنفع الصلاة بدونها مغنية عن الاعادة في بعض الاحوال كما يعلم من محالها (قوله النطقية) أي الادراكية (قوله فالنجاسة) يعني التعرض عنها كما في الخفة (قوله بالاشرف) أي كمال النطقية خلافا لما وقع في حاشية شيخنا (قوله والطهارة مصدر الخ) كان الاولى تقديمه على قوله فيما مر وقد افتتح الاثمة كتبهم الخ كما صنع غيره ليكون ذلك بعد التمسك

(قوله ان لا يجف) بالكسر ونحو لغة اه مخنار (قوله من محله) الاولى ان يقول في محله (قوله عدم تأثيره) هل مثل ذلك بل المحل فيما اذا استنجي بالماء ثم قضى حاجته اذ يضافيل جفة ثم أراد الاستنجاء بالخر فليتم امل سم على حج قال شيخنا الا قرب عدم كونه مثله لان العرق مما تم به البلوى بخلاف البلال المذكور ونحوه ويشمل ذلك قوله رطوبة من غير عرق (قوله أجنبي طاهر) جاف اختلط بالخارج اما في التراب أو رطب ولوماء لغير تطهيره اه حج وكتب عليه سم مانصه قوله لغير تطهيره ان أراد لغير تطهير المحل يعني انه اذا أراد تطهير المحل بالماء لا يضر وصول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس مما نحن فيه لان الكلام في الاستنجاء بالخر ١٠٤ وان أراد لغير تطهير نفسه يعني انه اذا قدم الموضوع على الاستنجاء فاصاب

ماء وضوءه المحل بان تقاطر عليه منه شيء لم يمنع اجزاء الخبز فهو ممنوع مخالف لصريح كلامهم لا يقال يؤيده قولهم لا يضر الاختلاط بماء الطهارة لاننا نقول محله ذلك في نجاسة عني عنها لم يجب ازالها والنجاسة التي في هذا المحل يجب ازالها ولا يعني عنها فيضرا اختلاطها بالماء اه ويمكن ان يقول احتراز بقوله لغير تطهيره عما لو تقاطر من وجهه مثلا حال غسله ماء على محله الاستنجاء فلا يضر لانه تولد من مأموريه على نجس معفو عنه

مطعموم كما مر ومقابلته يقول هو يقد فالحق بالنجاس (وشرط الخبز ان لا يجف النجس) من محله بحيث لا يقع له الخبز فيتعين الماء وان لا يكون به رطوبة من غير عرق اما منه فالوجه عدم تأثيره خلافا لا ذرعي (ولا ينتقل) النجس عن الموضع الذي اصابه عند الخروج فيصير كالموطأ أن عليه نجاسة من خارج (ولا يطرأ) على المحل المتنجس بالخارج (أجنبي) طاهر أو نجس وقول الشارح من النجاسات يقال عليه مثله ما اذا ورد عليه شيء من الطاهرات الرطبة فان كانت جافة لم يمنع الخبز وحينئذ فيصح ان يقال خرج بالنجس الطاهر وفيه تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد نعم لو يمس بوله قبل استنجائه ثم بال ثانيا وبال الثاني ما به الاول جاز الخبز ومثله الغائط المانع فان جف الخارج أو انتقل أو طرأ نجس آخر تعين الماء ولو استنجى بمجرم بل لم يصح استنجاءه لان بلاءه يتنجس بنجاسة المحل ثم ينجسه فيتعين الماء (ولو نذر) الخارج (أو انتشر فوق العادة) أي عادة غالب الناس (ولم يجاوز صفحته) ان كان غائطا (وحشفته) ان كان بولا (جاز الخبز) وما في معناه (في الاظهر) في ذلك الخاقاله لتكرار وقوعه بالعماد والثاني لا بل يتعين الماء به لان حوازا الخبز تخفيف من الشارع وورد فيما تم به البلوى فلا يلحق به غيره ولو تقطع الخارج تعين في المنفصل الماء وان لم يجاوز صفحته ولا حشفته فان تقطع وجاوز بان صار بعضه باطن الالية أو في الحشفة وبعضه خارجا فلكل حكمه قبل والاوجه اخذنا بما أتى في الصوم من العفو عن خروج مقعدة المدسور وردها بيده ان من ابتلى بها تجاوزته الصفحة أو الحشفة دائما عني عنه فيجزئ الخبز للضرورة وظاهر كلامهم بخلافه الا ان يحمل على من فقد الماء (ويجب) في الاستنجاء

فاشبه ما لو تساقط على ثوبه الملوذ بدم البراغيت (قوله فان كانت جافة لم يمنع الخبز) ومنها القصب بالخر الاملس اذا لم ينقل النجاسة فانه لا يمنع الخبز بعد استنجائه بالاملس الذي لم ينقل كقوله حج (قوله ثم بال ثانيا) طاهر العبارة اعتبار النجس حتى لو جف بوله ثم خرج منه دم وصل لما وصل اليه بوله لم يجز الخبز ويحتمل خلافا فليتم امل لا يقال هذا الاحتمال ممنوع لان الدم طارئ أجنبي فيتعين الماء لاننا نقول لو صح هذا لزم تعين الماء اذا خرج الدم قبل الجفاف ولا سبيل اليه كما هو ظاهر سم على جملة والمتبادر من كلام الشارح عدم الاجزاء وأقوى الشارح وجه الله بان طرأ لذي والودي مانع من الاجزاء فليدنا كالبول ونقل بالدرس عن تقرير شيخنا الزايد رحمه الله خلافا (أقول) والا قرب ما أتى به الشارح لاحتمالهما (قوله وبال الثاني ما به الاول) صادق بما اذا زاد عليه وهو متجه وان ذكر الاستاذ في الكفر خلافا سم على جملة وخارج ببال ثانيا ما لمو بال ثم أمضى فيتعين الماء لانه أجنبي عن الاول اه حج (قوله فلا يلحق به غيره) لا يقال الصحيح ان الرخص يدخلها القياس لانا نقول لعل مراده ان شرط القياس لم يوجد وذلك لان غير ما ورد فيه ليس في معناه حتى يلحق به (قوله يجزئ الخبز) اعتمد ذلك حج (قوله وظاهر كلامهم بخلافه) معتمد كما أتى عن شرح الباب للشارح (قوله الا ان يحمل الخ) بتأمل هذا الحل حيث قيل بعدم اخراجه مع الماء فالقياس انه يصلح عند الغفلة على حسب حاله ويدهيد كسائر النجاسات وعبارته في شرح الباب فان اطردت

على جميع ألفاظ الترجمة (قوله أو الفعل الموضوع) يشمل نحو الوضوء المجدد والاعمال المسنونة فان تلك الافعال المخصوصة عادت بالمجازة فهو كغيره كما اقتضاه كلامهم ويحتمل اجزاء الحجر للشقة اه قال شيخنا الشوبري ما في شرح العباب أوجه (قوله ولو باطراف حجر) عبارة سج ولو بطرفي حجر بان لم يتألف في الثانية فتجوز هي والثالثة بطرف واحد لانه اذا خفف النجاسة فلم يؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء ولكون التراب بدله أعطى حكمه اه حج وهو مستفاد من قول الشارح فيما مر بعد قول المصنف قال ودخل فيما ذكر الحجر الثاني والثالث اذا لم يتألف باستعماله الخ اذا لفرق بين الحجر المستقل وطرف الحجر الذي مسح به (قوله أما الاستنجاء بالماء) لم يتقدم ما يصلح كون هذا قسميه لعل الاصل ولا يسر تثليث المسح بالحجر أما الاستنجاء الخ (قوله فيس من يسه التثليث) أي بان يغسل مرتين بعد طن زوال النجاسة (قوله أو صغار الخرف) لو كان الخارج ابتداء أثرا كذلك فهل يجب الاستنجاء بالماء أو صغار الخرف أولا يجب اصلا لانه عند وجوبه لا يجب ازاله القدر المذكور أو يجب ثلاث مسحات بالاحجار وان لم تزل شيافيه نظروا في سقوط استبعاد شرط الوجوب مطلقا وامكان الفرق بين وجود القدر المذكور ابتداء ووجوده بعد وجود استنجاء يجزى اه سم على أبي شجاع قلت ١٠٥ وينبغي الاكتفاء بثلاث مسحات

بالاحجار ويؤيده ما عمل به مقابل الاطهر في البعر الذي يلاوث ولو قيل بتعريف الماء أو صغار الخرف لم يكن بعيدا ولعله أقرب وفي المصباح الخرف الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ وهو الصلصال واذ شوى فهو الفخار وفي القاموس الخرف محركة الحجر أو كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا وقال في باب الرءاء الجرجع جرة كالجوار (قوله لم يحكم بنجاسة المحل) ظاهره وان كان المستنجى باقيا بالمحل الذي قصي حاجته فيه وهو ظاهر من كون

بالحجر يجزى (ثلاث مسحات) لما رواه مسلم عن سلمان قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستنجي باقل من ثلاثة أحجار (ولو باطراف حجر) اذا المقصود عدد المسحات بخلاف رمي الجمار لا يكفي له حجر بل ثلاثة أطراف عن ثلاث رميات لان المقصود ثم عدد الرمي وهما عدد المسحات أما الاستنجاء بالماء فليس فيه التثليث كسائر النجاسات كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى (فان لم ينق) المحل بالثلاث (وجب) عليه (الانقاء) برابع فاكتر لانه المقصود من الاستنجاء والانقاء ان يزيل العين حتى لا يبقى الاثر لا يزيله الا الماء أو صغار الخرف (وسن الايتار) بالثلاثة في عدد المسحات حيث حصل الانقاء بشفع بعد الثلاث لما صح من الامر به ولم يتزلوا من زيل العين ههنا منزلة المرة الواحدة لان المقام مقام تخفيف والامر ههنا دائر على حصول الايتار فقط رعاية للامر به فالقول بانه ا حصل الانقاء بوترس ثنتان يحصل فضل التثليث لنههم على ندبه في ازالة النجاسة بزيادة ثنتين بعد الحكم بالطهارة أو بشفع سن ثلاث ثنتان للتثليث وواحدة للايتار مردود عملا باطلا قههم ولو شمر ربح بنجاسة في يده بعد استنجائه لم يحكم بنجاسة المحل وان حكمنا على يده بالنجاسة لان لم نصدق ان محل الريح باطن الاصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال انه في جوانبه فلا نجس بالشك أو ان هذا المحل قد خفف فيه في الاستنجاء بالحجر فخفف فيه هنا واكتفى بقلبة ظن زوال النجاسة (وكل حجر) من الاحجار الواجبة (لكل محله) أي مسح بكل حجر كل محله فيضع واحدا على مقدم صفحته اليمنى ويمر على الصفحتين حتى يصل الى مابداً آمنه ويضع الثاني على مقدم اليسرى ويفعل مثل ذلك ويمر الثالث على الصفحتين والمسرية (وقيل يوزن عن جانبيه والوسط) فيه مسح بمحجر الصفحة اليمنى وبالنائي اليسرى

١٤ نهاية ل هذا المحل طلب فيه التخفيف (قوله وان حكمنا على يده بالنجاسة) أي فلا تصح صلاته قبل غسلها ويتنجس ما أصابها مع الرطوبة ان علم ملاقاته لعين محل النجاسة بخلاف ما لو شك هل الاصابة بموضع النجاسة أو غيره لان لا ينجس بالشك (قوله باطن الاصبع) مقتضاه انه لو تحقق الريح في باطنه حكم بنجاسة المحل فيجب اعادة الاستنجاء به بجرم حج ومقتضى قوله أو ان هذا المحل قد خفف فيه عدم ذلك وعبارة الزايد ولو شمر رائحة النجاسة في يده وجب غسلها ولم يجب غسل المحل لان الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالجرح مع القدرة على الماء قال بعض المتأخرين الا اذا شم الرائحة من محل لاقي المحل فيجب غسل المحل وطال قههم يخالفه اه وقوله خفف في هذا المحل يؤخذ منه انه لو توقفت ازالة الرائحة على اثنان أو غيره لم يجب وهو ظاهر لعله المذكورة (قوله وكل حجر) أي ويجب كل الخ (قوله لكل محله) أي الخارج (قوله ويمر على الصفحتين) أي ومن لازمه المرور على الوسط (قوله ويمر الثالث على الصفحتين) قال المتولي فان احتاج الزايد على الثلاث فصفة استعماله كصفة استعمال الثالث ابن عبد الحق (قوله والمسرية) بضم الرءاء وقصها وبضم الميم مجرى الفاظ اه شرح الروض

موضوعة لا فائدة ما ذكر لو كان ثم منع وان لم تفده بالفعل في نحو الموضوع المجدد والغسل المسنونة وذلك لعدم وجود المنع فهو موقوف على تعريف النووي الا في خلافه لما في شرح البهجة فتأمل (قوله أو رفع حكمه) أي النجس بقريته ما بعده وانما أظهره به مع ان المقام لا ضرورة لدفع توهم العود الى الحدث أيضا وانما قصرناه على النجس لان الحدث بالمعنى الاتي لا يحتاج الى هذا التقدير الذي قدره (قوله وهو يعني من عبر الخ) أي بحسب المسائل والا فالعنى غير المسمى والشهاب بن حجر

(قوله وقد جزم بذلك الخ) ولا ينافيه قول المصنف يوزع الخ لان المقصود منه ان يتبدل بالصيغة اليمنى فيتم مسحها ثم ينتقل منها الى اليسرى في المرة الاولى وبكس في الثانية ويم في الثالثة مسح الصفتين (قوله ويسن الاستنجاء بيساره) سئل مر عمالو خلق على بيساره صورة جلاله ونحوها من اسم معظم هل يستنجى باليمين أو اليسار فاجاب بانه يتخير حيث لم يخالط الاسم نجاسة والا فاليمين اه (أقول) ولو خلق ذلك في الكفين معافهل يكاف لفخرقة أم لافيه نظروا الا قرب عدم تكليفه ذلك ثم ينبغي ان المراد من قول مر فباليمين انه يسن ذلك لانه يجب لان في وجوبه عليه مشقة في الجملة فخرج عن نقل بالدرس عن ج في شرح الارشاد ان الاستنجاء تغريبه الاحكام الخمسة وعدها الى ان قال الخامس انه قد يكون مباحا وهو الاصل اه (أقول) قد يتوقف فيه وينظر وجهه وما صورته راجعه (قوله فهو مكروه) أي ما لم تدع اليه ضرورة والا فلا كراهة زاد حج كسه بها والاستعانة في الاستنجاء لغير حاجة وقيل يحرم وعليه جع مناو كثير من غيرنا (قوله على ثلاثة مواضع) أي أو بحجر جعله بين عقبيه ان تيسر له ذلك ١٠٦ والا أمسك الحجر يمينه والذكري يساره وليس هذا الاستنجاء باليمين بل المقصود منه

مجرد اعانة اليسار وهي المقصودة بالاستعمال (قوله سواء كان من أعلى الخ) أي ويكتفى بذلك ان تكسر الانعاسح ثلاثا وحصل بها الاتقاء كما يؤخذ ذلك من كلامه في حواشي شرح البهجة وعبارته عند قول الشارح ثلاثة أطراف بحجر مانصه الظاهر انه يكفي ثلاثة أجزاء بحجر وان لم تكن

أطرافا ولو تولى المسح وانما عبروا بالاطراف لانها التي يسهل المسح بها بالنسبة للدر حتى لو أمر رأس الذكر اليه على حجر على التوالي والاتصال بحيث تكسر انعاسح جميع المحل ثلاثا فاكتر كفي لان الواجب تكسر انعاسحه وقد وجد دعوى ان هذا بعد مسحة واحدة بفرض تسليمه لا يقدح لتكسر انعاسح المحل حقيقة قطعا وهو الواجب كما لا يخفى اه قلت وعليه فالمراد بالمسح في عباراتهم الانعاسح تدبروا الظاهر ج بان ما ذكره المحشى في الذكر أيضا كان أمر حلقه دبره على نحو خرقة طويلة على التوالي والاتصال بحيث يتكسر انعاسح المحل ثلاثا اه (قوله خلا للقاضي) حيث قال ان مسحة صعدا ضرار وزلا فلا (قوله ويسن ان يدل يد الخ) أي ولو عمل الاستنجاء حيث لم يظن نجاسته لان المقصود من هذا الدلك دفع الوسوسة بتقدير ان يشم في يده رائحة النجاسة بعد فيحمله على انما يدل به لا من محل الاستنجاء (قوله وينضح فرجه) أي ما يصب عليه شيئا من الماء لانه أقرب لدفع الوسواس قال سم على بهجة ولو كان به دم مفعونه فهل يغتفر اختلاطه بما ينضح به اذا لم يأت الاحتراز عن الاختلاط به فيه نظرا اه قلت والقرب الاعتقار لان المختلط بالنضح اختلط بماء الطهارة وهو ضروري الحصول بل اغتفاره هذا أولى من اعتقار البطل الحاصل من أثر غسل التبردا والتنظيف الذي قال المحشى باغتفاره (قوله لزمه غسل ما سال الخ) شامل لما سال في الثوب من المحل فيجب غسله وفيه مشقة وقد يقال يعني عما يغلب وصوله اليه من الثوب وبعبارة الشارح في شروط الصلاة بعد قول المصنف ويعني عن محل استجماره نصا وان عرق محل الأثر وتلوث بالآثر غيره لعسر نخبه كافي الروضة والمجموع هنا اه



جعل النجس هنا على معنى مجازي له غير ما يأتي لبقى التعبير بالرفع بالنسبة اليه على ظاهره وعبارته وهو أى النجس مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج له أو معنى يوصف به المحل الملاقي لجنين من ذلك مع رطوبة وهذا هو المراد هنا لأنه الذي لا يرفع الماء ولا المصنف استعمال فيه الرفع كما تقرروا هو لا يصح فيه حقيقة الاعلى هذا المعنى أما على الاول فوصفه به

(قوله وينبغي) أى يندب ومن ثم قال حج ولا يشترط الوضع أو لا على محل طاهر وقال ابن عبد الحق ويضع الحجر على محل طاهر ندبا (قوله وبعر) البعر معروف والسكون لغة وهو من كل ذى ظلف وخف اه مصباح وعليه فاستتمه الله في الآية مجاز (قوله كما قيل به في ذلك) ان النجاسة أى من انه ان اصاب المحل وطبا وجب غسله (قوله والمعتمد الاول) هو قوله قال الجرجاني انه مكروه (قوله عدم الاستنجاء منه) نفى السنه ظاهر في انه مباح لكن قال حج ويكره من الريح الا ان خرج والمحل رطب اه (قوله بعد فراغ الاستنجاء) أى ولو كان محل غير المحل الذى قضى فيه حاجته وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون الاستنجاء بالجرجاء والماء وقوله فراغ أى وبعد الخروج من محل قضاء الحاجة لما امر انه لا يتكلم مادام فيه وينبغي ان يكون بعد قوله غفرانك الحمد لله الخ لان ذلك مقدمة لاستجابة الدعاء (باب الوضوء) (قوله هو ١٠٧ بضم الواو) أى لغة (قوله وقيل

بالضم) فجملة الاقوال ثلاثة ولا خصوصية لهذه بالوضوء بل هي جارية فيما كان على وزن فعول نحو طهور ووضوء (قوله وهو اسم مصدر) أى لتوضأ كما أشار اليه بقوله اذ قياس الخ ولكنه مصدر لوضؤ كطرف بمعنى احسن لكن عبارة المختار الوضوء الحسن والنظافة وبابه ظرف وقضيته ان مصدر وضوء الوضوء فقط وعليه فهو اسم مصدر لوضؤا وتوضأ أو مصدر منه محذوف الزوائد (قوله أصله) أى لغة وعبرة اليمينى فى

اليه والا فلا لعموم البلوى به وينبغي وضع الحجر على محل طاهر بقرب النجاسة ويديره قليلا قليلا ولا يضر النقل الحاصل من الادارة الذى لا يدمنه كافي المجموع وما فى الر وضه من كونه مضرا محمول على نقل من غير ضرورة (ولا استنجاء واجب لدود وبعر بلاوث فى الاظهر) ادلا معنى له كالريح والثاني نعم ادلا بخلافه الرطوبة وعلى الاول يستحب خروج من الخلاف وجع بين الدود والبعر ليعلم انه لا فرق بين الطاهر والنجس وقد نقل المتولى وغيره الاجماع على انه لا يجب الاستنجاء من النوم والريح قال ابن الرفعة ولم تفرق الاستنجاء بين ان يكون المحل رطبا أو باسا ولو قيل بوجوبه عند رطب المحل لم يبعد كما قيل به في دخان النجاسة وهو مكروه وقد قال الجرجاني انه مكروه وصرح الشيخ نصر بتأنيده فاعله والمعتمد الاول وعلم من ذلك عدم الاستنجاء منه أيضا وان كان المحل رطبا كما وضعته في شرح العباب ويقول بعد فراغ الاستنجاء كافي الاحياء اللهم طهر قلبي من النفاق وحسن فرجى من الفواحش

#### باب الوضوء

هو بضم الواو اسم للفعل وهو المراد بالتبويب وبفتحها اسم للماء الذى يتوضأ به فى الاشهر وقيل بالفتح فيها وقيل بالضم فيها وهو أضيقها وهو اسم مصدر اذ قياس المصدر التوضؤ بوزن التكم والتعلم وقد استعمل المصادر والوضوء أصله من الوضوء وهى النظافة والنضارة والضياء من ظلمة الذنوب وفى الشرع افعال مخصوصة مقترنة بالنية وكان فرضه فرض الصلاة قبل الهجرة بسنة وهو معقول المعنى خلافا للامام ومن تبعه وانما اختص الرأى بالسنة لستره غالبا كفى فيه بادى طهارة وليس من خصوصيات هذه الامة كما أفنى

شرح المصايح معناه لغة اسم لغسل بعض الاعضاء (قوله والنضارة) عطف تفسير (قوله والضياء) أى سمي بذلك لما فيه من الضياء من ظلمة الذنوب والافهه هذا المعنى ليس لغويا (قوله وفى الشرع افعال مخصوصة) هى شاملة للغسل والمسح (قوله مع فرض الصلاة) وعلى هذا فصلاته التى كان يفعلها قبل فرض الوضوء هل كان يتوضأ لها هذا الوضوء أولا وعلى تقدير انه كان يتوضأ فاحكمه هل كان مندوبا أو مباحا أو غير ذلك فراحه وعبرة الخطيب على أبى شعاع وتيمم لكل فريضة فلا يصلى بتيمم غير فرض لان الوضوء كان لكل فرض لقوله تعالى اذ قمتم الى الصلاة والتيمم بدل عنه ثم نسخ ذلك فى الوضوء بانه صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد فبقي التيمم على ما كان عليه (قوله قبل الهجرة بسنة) أى ليلة الاسراء (قوله خلافا للامام) حيث قال هو تعبدى لا يعقل معناه لان فيه مسحاً ولا تنظيف فيه اه شرح بهجة قال سمعنا من ابيه قد يمنع بل فى المسح تنظيف لا سيما مع تكرره ولو سلم فيجوز ان يقصد التنظيف بجملة لكنه سمح فى الرأس لنظافته والخوف عليه من الغسل وتكرره اه والراجح ان التعبدى أفضل من معقول المعنى لان فيه ارغاما للنفس (قوله وانما اختص) فيه إشارة للرعد على من قال انه تعبدى

من مجاز مجاوزته للحديث الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (قوله أحد ها وهو المراد هنا انه أمر اعتباري الخ) انما يخص كلام المصنف به لان المعنى الثاني الذي هو المنع المترتب على ما ذكر لا يختص رفقه بالماء بل برفعه التراب أيضا على ان الشهاب بن حجر جوزا زارته هنا أيضا وقال ان مرادنا رفع الرفع العام وهو لا يكون الا بالماء بخلاف التراب فانه رفع خاص بالنسبة لفرض

(قوله العزة والتجيب) أو كيفية وعبارة حج والذي من خصائصنا ما الكيفية المخصوصة أو الغرة والتجيب اه (قوله وموجبه الانقطاع) أي الخروج والانقطاع الخ (قوله منها الماء المطلق) والماء باطلاقه اه شرح روض ولو عبر به كان أولى وقد أشار الى اعتبار ذلك بقوله ولو مظنونا (قوله ولو مظنونا) لا ينبغي انه لو شك في طهورة الماء صح طهره منه وان لم يظن اطلاقه بل وان ظن عدم اطلاقه استصحاب الأصل فقوله ولو ظنا لعله بالنظر الى الجملة وفيما اذا وقع اشتباه المطلق بغيره واجتهد فهم اه سم على جهة قات أو يقال ان استصحاب الطهارة محصل للظن فيجوز ان يراد بقوله ولو ظنا الاعم من ظن سببه الاجتهاد أو استصحاب الطهارة ويمكن ان يجعل هذا نفسه ير القول سم لعله بالنظر الى الجملة (قوله وبعد برعنه) أي عن عدم الصارف (قوله في غير اغسال الخ) أي ١٠٨ في الوضوء لغير اغسال الخ وقوله على رأي يأتي هذا في ازالته أولا بغسلة مستقلة

اما ازالته في الجملة ولو مع الوضوء بغسلة واحدة فلا بد منها فشرطية الازالة غير مقيدة بهذا الرأي اه سم على جهة (قوله الا ان يقصد التبرك) أي وحده (قوله اذ الفرق بينهما الخ) أي حيث الحق هنا بالتعليق ثم بالتبرك والا فلا طلاق غير مؤثر في البابين فهو لعدم تأثيره هنا حمل اللفظ على التعليق فتسد وضوءه وعدم تأثيره ثم حمل على التبرك فوق الطلاق فالبابان من حيث

به الوالد رحمه الله تعالى وانما الخاص بها الغرة والتجيب وموجبه الانقطاع مع القيام الى الصلاة وشرطه كالغسل أمر ومنها الماء المطلق ولو مظنونا واسلام وغيره وعدم صارف ويعبر عنه بدوام النية حكما وعدم مناف من نحو حيض في غير اغسال الخ ونحوها وازالة النجاسة على رأي يأتي وان لا يكون بعضه ما يغير الماء تغييرا مضر او ان لا يعلق نيت به فلو قال نويت الوضوء ان شاء الله تعالى لم يصح الا ان يقصد التبرك لا يقال لم الحق الاطلاق هنا بقصد التعليق وفي الطلاق بقصد التبرك اذ الفرق بينهما ان الجزم المعتبر في النية ينتفي به لا نصرفه لدلوله ما لم يصرفه عنه بنية التبرك واما في الطلاق فتعارض صريحان لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثيرا ما يستعمل للتبرك احتجج لما يخرج عن هذا الاستعمال وهو نية التعليق به قبل فراغ لفظ تلك الصيغة حتى يقوى على رفعها حينئذ وان يعرف كيفيته بان لا يقصد بفرض معين نفلا وان لا يكون على العضو حال كدهن ووضوح تحت اظفار وغبار على بدن لا عرق متجمد عليه وقول القفال تراكم الوسخ الى العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا نقص بلمسه يمين فرضه فيما اذا صار جزأ من البدن لا يمكن فصله عنه وان يجري الماء على العضو ولا يمنع من عدله شرطا كونه من لوازم مفهوم الغسل لانه قد يراد به ما يمنع النضح ودخول

عدم نفع الصيغة مع الاطلاق على حد سواء (قوله ينتفي به) أي بالتعليق (قوله لا نصراه الوقت

لدلوله) وهو التعليق (قوله وان يعرف كيفيته) أي الوضوء وبأق هذا الشرط في كل ما يعتبر فيه النية وقصره على الوضوء ليكون الكلام فيه (قوله بان لا يقصد الخ) هذا يشكل بحجة الاقتداء بالمخالف فان ما يأتي به من اعيافه للخلاف كالبسمة في الفاتحة يعتقد سنيته وأب الشارح عنده في باب صلاة الجماعة بما حاصله انه اغفر ذلك محافظة على كثرة الجماعة فابراحم ثم وظاهره ولو غير عاى لكن قيد في نظيره من الصلاة بالعمى وعمارته في باب شروط الصلاة وفتي حجة الاسلام الغزالي بان من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها صلاته أي وسائر عباداته بشرط أن لا يقصد بفرض نفلا وكلام المصنف في مجموعه يشعر برجحانه والمراد بالعمى من لم يحصل من الفقه شيئا يمدى به الى الباقي ويستفاد من كلامه ان المراد هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وان العالم من يميز ذلك اه (قوله كدهن) أي له جرم يمنع وصول الماء وعبارة حج وان لا يكون على العضو ما يغير الماء تغيرا ضارا أو جرم كثيف يمنع وصوله للبشرة لا نحو خضاب ودهن مانع (قوله ووضوح) أي حيث لم يصير كالجزء على ما يأتي (قوله لا عرق متجمد) قضيته وان لم يصير كالجزء ولم يتأذ بارأته كما يفهمه ما ذكره في الوسخ وهو ظاهر لكثرة تكرره والمشفة في ازالته لكن في ابن عسجد الحق نعم ان صار الجرم المتولد من العرق جزأ من البدن لا يمكن فصله عنه فله حكمه فلا يمنع صحة الوضوء ولا النقص بمسه اه (قوله لا يمكن فصله عنه) أي بحيث يخشى من فصله محذورين (قوله لانه قد يراد به) أي بالغسل

واحد انتهى بالمعنى اما المعنى الثالث للحدث فلا تصح ارادته هنا لا تقدر كان يجعل قول الشارح الما رأى رفع حكمه راجعاً للحدث أيضاً الا ان صنيعة هنا نافية (قوله اذ لا يرفعه الماء) كذا في النسخ وحق العبارة اذ هو الذي لا يرفعه الماء وعل الضمير والموصول سقطا من الكتابة (قوله فأوجب التيمم عند فقد الماء) أى والماء ينصرف الى المطلق ابتداءه الى الاذهان

(قوله وموالاته بينهما وبين الوضوء الخ) عبارة حج والولا بينهما وبين الوضوء اه وهى تفيد وجوب الموالاتين الاستنجاء والتحفظ بخلاف عبارة الشارح وبسنتنى من ذلك ما اذا كان السلس بالريح فلا يشترط الموالاتين الاستنجاء والوضوء اه سم على حج قلت ويشترط تقديم الاستنجاء على الوضوء لا يشترط لظهور صاحب الضرورة تقدم ازالة نجاسة (قوله وعد بعضهم من تحقق مقتضى أى ان بان الحال حج وعليه فالتفريع ظاهر وظاهره ان هذا القيد فى كلام من عده شرطاً وعليه فلا يرد قول الشارح ويرد بان الاول الخ (قوله بل عند التبين) أى تبين الحدث (قوله فيم) أى فصيح الاخبار عنه بالجمع (قوله أى فروضه) أى جملة فروضه (قوله وهو المحكوم فيه الخ) الضمير ٩٠١ راجع للسكلى واما السكلى فهى

التي حكم فيها على كل فرد والكل هو الحكم على جملة الافراد فالثلاثة متغايرة (قوله يكون من دلالة الاقتضاء) وهى ان يتوقف صدق الكلام او صحته على اضمار فيقدر هنا أى جملة فروضه بمعنى فروضه ستة (قوله على ان بعضهم قال انه لا يحسن الخ) وفي سم على حج وأقول هو اشكال ساقط لوجوه منها ان هذا نظير عددهم العاقد ركن البيع من أن البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءاً من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما يأتى نظيره هنا ومنها انه ليس المراد بكون التراب ركناً أو شرطاً

الوقت فى حق سلس او ظن دخوله وتقديم استنجائه وتحفظ احتيج اليه وموالاته بينهما وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة وعد بعضهم من تحقق مقتضى فلو شك هل أحدث أولاً فتوضأ ثم بان انه كان محدثاً لم يصح وضوءه وان يغسل مع الممسوح ما هو مشتبه به وغسل ما لا يتم الواجب الابه وما ظهر بالقطع فى محل الفرض ويرد بان الاول ليس شرطاً بل عند التبين وما بعده بالاركان أشبه (فرضه) هو كما قال الشارح مفرد مضاف فيم كل فرض منه أى فروضه كما فى المحرر لا يقال دلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد مطابقة فيكون فاسداً لكونه يقتضى انقسام الواحد ستة فيجتمع ستة وثلاثون لانا نقول اما ان تكون القاعدة اغلبية لا كلية أو ان محصل ذلك ما لم تقم قرينة على ارادة المجموع كما فى قولهم رجال البلاء يحمون الصخرة العظيمة أى مجموعهم لا كل فرد وكلام المنهاج من هذا القبيل والحاصل انه قد تقوم قرينة تدل على ان الحكم فى الامام حكم على مجموع الافراد من حيث هو مجموع من غير نظر الى كون افراد الامام الجمع أو نحوه آحاداً أو جوعاً فيكون الحكم عليه كاللا كلية ولا كلاً وهو المحكوم فيه على المساهية من حيث هى من غير نظر الى الافراد وان ما لا يصح شرعاً ولا عقلاً يكون من دلالة الاقتضاء فلا يعترض به (ستة) ولم يعد الماء كنهاناً مع عد التراب ركناً فى التيمم لان الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص بالتيمم ولا يرد عليه نجاسة المغلظة لانه غير مطهر فيها وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على ان بعضهم قال انه لا يحسن عد التراب ركناً لان الآلة جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءاً من العرض والفرض والواجب معنى واحد والمراد هنا الركن (أحد هاتين رفع حدث) على النواى أى رفع حكمه كحرمة الصلاة لان القصد من الوضوء رفع المانع فاذا نواه فقد تعرض للقصد سواء أنوى رفع جميع أحداته أم بعضها وان نفى باقيا

ان ذاته هى الركن أو الشرط ضروره ان كلام الركن والشرط متعلق الوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل المراد بالركن أو الشرط هو استعمال التراب أو الماء أو يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء (قوله والفعل عرض) أى الذى هو المسح فى التيمم (قوله والمراد هنا الركن) أى ومن ثم تعرض الشارح هنا للشرط ولا ترد على المصنف (قوله أى رفع حكمه) هذا التمايز يحتاج اليه حيث أريد بالحدث الاسباب المألوا ريد به المنع أو الامر الاعتبارى فلا حاجة الى ذلك بل لا يصح ولعله اغما جل الحدث على الاسباب واحتاج لتقدير ما ذكر لقولهم فان نوى غير ما عليه أو بعض احداً وغیر ذلك مما يدل على ارادة الاسباب (قوله فاذا نواه) أى رفع الحدث سم على منهج (قوله أم بعضها) ظاهره سواء كان متقدماً أو متأخراً فان قلت المتأخر لا يسمى حدثاً لما من ان الحدث هو السبب الذى يوجد من المتوضى وعليه فلا مرس ثم بل لا يطلق على البول حدثاً فاجاب بعضهم بحمل الاحداث المتعددة على ما لو وجدت منه دفعة كان مس وليس وبالفى وقت واحد قال فيتقيد فلو لم اذا نوى بعض احد انه بذلك حتى لو وجدت مترتبة

وكذا يقال فيما يأتي (قوله الدلو المثلثة الخ) وعليه فقوله صلى الله عليه وسلم من ماءنا كمد دفع ثوبهم التهور بالذنوب عن مطلق الدلو وقيل فيه غير ذلك لكن نقل بعضهم عن اللغة ان مطلق الدلو من جملة اطلاقات الذنوب وعليه فن ماءنا سيس من فنوى المتأخر لم يصح مطلقا وأقول في المصباح ما يقتضى انه لا فرق في صحة النية برفع البعض بين وجودها معا أو مترتبة وعبارة الحادث الحالة المناقضة للطهارة شرعا والجمع الاحداث الى أن قال ومعنى قولهم المناقضة للطهارة ان الحادث طهارة تنقضها ورفعها وان لم يصادف طهارة فن شأنه أن يكون كذلك حتى يجوز ان يجتمع على الشخص احداث (قوله فلو نوى غير ما عليه) أى ولو حنابة كما صرح بالتفصيل فيها بل وان لم يتصور منه كالخبيض في حق الرجل مر اه سم على منتهج (قوله والا فلا) لعل صورته انه قد رفع الحادث الذي حصل له من النوم بالفعل حتى لو نوى الحادث لذى مر شأنه انه نشأ من النوم صح فليتامل سم على منتهج (قوله لم يصح كما قاله الزركشى) قد يقال قياس ما في الطلاق حيث يقع الطلاق كما لا فيما لو قال لها أنت طالق نصف طرفة العصة هنا ويكون رفع البعض رفع الكل ويجاب بان المطلوب في النية الجزم ورفع البعض مع ارادة بقاء البعض تلاعب لا يليق بالنية بخلاف الطلاق فيشترط وقوعه الجزم المذكور وهو لا يتبعص فكان يقع بعضه ابقاعا كانه (قوله والا خلاص النية) قال سم في حواشي شرح البهجة فيه شئ مع له اه ووجهه ان الاخلاص بمعنى النية لا يتعدى باللام اذ يصير التقدير عليه ناوين الدين له ولا معنى له وقد يقال لا يلزم من كون الاخلاص بمعنى النية تقدير لفظها في الكلام بل يكفي ملاحظتها بمعنى كان يقال معنى مخلصين مخلصين له الدين أى قاصرين الدين عليه بحيث لا ينسبون له الى غيره وذلك انما يتحقق بالنية (قوله ١١٠ وخبر الصحيحين) قدم الآيه ليكون اذ العلى وجوب النية دلالة ظاهرة

والحديث انما يدل عليه بتقدير مضاف بان يقال انما صفة الاعمال بالنية والحنفية يمنعون هذا ويقصدون انما كال الاعمال والجسواب من الشافعية ان تقدير النية أقرب الى نفي الذات من نفي الكمال لان ما انتفت صحته لا يعتد به شرعا

فلو نوى غير ما عليه غا الطاصح والا فلا ولو نوى رفع بعض حدثه لم يصح كما قاله الزركشى وبعض شراح الحاوى وهو ظاهر والاصل في وجوب النية قوله تعالى وما أمر والايه بسد والله محلهين والا خلاص النية وخبر الصحيحين انما الاعمال بالنيات أى الاعمال المعتد بها شرعا ولا ر الوضوء عبادة فعلية محضة فاعتبر فيه النية فخرج بالعبادة الاكل والشرب ونحوهما وبالفعلية القولية كالاذان والخطبة وبالمحضبة السدة وستر العورة ولا به طهارة موجهها في غير محل موجهها فاشبهت التيمم وبه خرج ازالة العجاسة والكلام عليها من سبعة أوجه جمعها بعضهم في قوله

حقيقة حكم محل وزمن \* كيفية شرط ومقصود حسن

فحقيقته اللغة المقصد وشرعا قصد الشئ مقدرنا بانه محله وحكمها الوجوب كما علم مما مر

فكانه لم يوجد بخلاف ما انتفى كانه يعتد به شرعا فكان دانه موجوده (قوله ولان) عطف على قوله ومحلهما والاصل الخ وكأنه قيل اقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ولان الوضوء الخ (قوله محضة) أى وكل ما هو كذلك يحتاج الى النية وفيه ان هذه المقدمة يحتاج اثباتها الدليل (قوله ولانه) أى الوضوء وهو معطوف على قوله والاصل أيضا (قوله موجهها) أى اثرها (قوله في غير محل موجهها) الاولى ضبط الاولى بالكسر والثانية بالفتح والمعنى السبب الذي يوجهها في غير محل موجهها أى محصلها فالسبب من لا سبب للطهارة التي هي زوال المنع المترتب على الحادث ومحصلها غسل الاعضاء والممس ليس في محل ذلك الغسل ولو قال موجهها في غير محلها كان أوضح (قوله فحقيقته اللغة المقصد) لم يسمع جمعه لغة وقد جمعه بعض الفقهاء على قصد قال في المصباح وكلامهم يدل على ان جمع المصدر موقوف على السماع فان سمع الجمع علوا باختلاف الانواع وان لم يسمع علوا بانه مصدر أى باق على مصدرية وعلى هذا فجمع المقصد موقوف على السماع أى ولم يسمع وجوابه ان الفناء ثقات فذكرهم له دليل على سماعه (قوله قصد الشئ مقترنا الخ) اعتبار الاقتران في الحقيقة بشكل بضو الصوم والاستثناء في مقومات الحقيقة مما لا معنى له كالا ينفى اللهم الا أن يكون هذا رسما اعتبر فيه لازم غالبي وان كان قوله حقيقة لا يناسب ذلك أو يلتزم ان السابق في الصوم ليس نية بل هو عزم اكتفى به للضرورة اه سم على جهة (قوله وحكمها الوجوب) قد يرد ان النية قد تكون مندوبة أى كنية السواك الذي ليس في ضمن عبادة لا يقال كلامه في النية في الوضوء لا مطلنا لانا نقول صريح سياقه يرد ذلك كقوله الا أن ياول غسل جزء من الوجه هنا ويجاب بان المراد لوجوب غالبا اه سم على جهة قلت أو ان الوجوب بمعنى ما لا بد منه لحصول المقصود (قوله كما علم مما مر)



غير تكاف ومن ثم اقتصصر على هذا الاطلاق المحقق الجلال المحلى (قوله ونابع من زلال وهو شئ الخ) صريح في أن الزلال اسم للحيوان نفسه، بوافقه ما في عبارات كثيرة لكن عبارة التخصه صريحة في خلافه وان الزلال اسم لما يخرج من الحيوان المذكور (قوله على نفي الجواز) أى بمعنى الحل (قوله ما يقع علمه اسم ماء بلا قيد) أى للعالم بحاله (قوله لازم) لا حاجة اليه

أى من قوله تعالى وما أمر والى ايعبدوا الله الآية (قوله ومحبها القلب) نعم التلغظ مندوب اه شرح البهجة أى في جميع الابواب بل قيل بوجوبه في الجميع وقال حج أى في جميع الابواب خوفا من خلاف موجب أى في جميع الابواب (قوله وعدم اتيانها عنافها) تقدم عدم الاسلام وما بعده من شروط الوضوء فلا يحسن هنا عدمه من شروط النية الا ان يقال لا مانع ان الشئ الواحد قد يكون شرطا لاشياء متعددة باعتبارات مختلفة وعبارة حج وهذه الخمسة الاخيرة أى وهى تحقق المقضى والاسلام والتمييز وعدم الصارف ومعرفة الكيفية شروط في الحقيقة لنية تنبيهه قال القيسرى ينبغى للتطهر ان ينوى مع غسل يديه أى كفيه فلا ينافى قوله الاتى واليدين الخ تطهيرهما من تناول ما أبعد عنه عن الله ونفضهما عما يشغله عنه وبالمضضة تطهير الفم من تلويث اللسان بالاقتوال الخبيثة وبالاستنشاق اخراج استرواح وروائح محبوباته وبخليل الشعر حله من أيدي ما يمسكه ويهبطه من أعلى عليين الى أسفل سافلين وبغسل وجهه تطهيره من توجهه الى اتباع الهوى ومن طلب الجاه المذموم وتخشعه لغير الله وبتطهير الانف من الانفة والكبر والعين من التطاع الى المكر وهات والنظر لغير الله بنفع أو ضرر واليدين تطهيرهما من تناول ما أبعد عنه عن الله والراس والرياسة الموجهة للكبر والقدمين تطهيرهما

من المسارعة الى المخالفات  
واتباع الهوى وحل قيود  
المعسر من المسارعة في  
مبادي الطاعة المبلغه  
الى الفوز وهكذا يصلح  
الجسد للوقوف بين يدي  
القدوس تعالى مناوى  
في شرحه الكبير للجامع  
عند قوله صلى الله عليه  
وسلم أيما رجل قام الى  
وضوءه يريد الصلاة ثم  
غسل كفيه ترك خطيئته  
من كفيه مع أول قطرة

ومحله القلب وزنها أول الواجبات وكيفية تختلف بحسب الابواب وشرطها اسلام الناصى وتميزه وعلمه بالنيوى وعدم اتيانها عنافها بان يستعجمها احكاما المقصود بها تمييز العبادة عن العادة كالجلوس للاستكاف تارة وللإستراحة أخرى أو تمييز ربتها كالصلاة تكون تارة فرصا وأخرى نفلا ولا تتعين النية المتقدمة بل هى (أو) نية (استباحة) شئ (مقتصر) صحته (الى) طهر) أى وضوء كصلاة ومس مصحف وطواف لان رفع الحدث اغناى طلب هذه الاشياء فاذا نواها فقد نوى غاية القصد وظاهر انه لو قال نويت استباحة مقتصر الى وضوء اخراه وان لم يخطر له شئ من مفرداته وكون نيته حينئذ تصدق بنية واحد منهم عما يقتضيه لا يضر لانه مع ذلك متضمن لنية رفع الحدث وشمل ذلك ما لو نوى به ما لا يتأتى له فعله حالا كالطواف وهو بمصر مثلا أو صلاة العيدين في نحو رجب وما لو نوى ان يصلى به الظهور مثلا ولا يصلى به غيرهما وهو كذلك بخلاف ما لو نوى به رفع حدثه بالنسبة لصلاة دون غيرها فانه لا يصح وضوءه قولا واحدا كما قاله البغوى لان حدثه لا يتجزأ اذ اذيق بعضه بقوله وهذا هو المعتمد وان قال الشيخ انه مردود فقد فرق بعض المتأخرين بأن في مسئلة البغوى بقى بعض حدثه الذى رفعه وفيمارده بالباقي غير

فاذا غسل وجهه الخ (قوله من مفرداته) أى من حيث خصوصه والا فلا بد من تصور ما يصدق عليه انه يفتقر الى وضوء لان النية انما يعمدها اذا قصد فعل المنوى بقلبه (قوله وشمل ذلك ما لو نوى) أى وشمل ذلك ما لو نوى المرأة خطبة الجمعة غالطة فان كانت عامدة لم تصح نيتها لعدم تأتى ذلك منها (قوله أو صلاة العيدين في نحو رجب) أى ما لم يقصد بفعله حالا والا فلا يصح لتأليه كذا قيل ويؤخذ منه انه لو كان من المتصرفين بحيث يقدر على الوصول الى مكة في الوقت الذى يمنه الصحة وهو ظاهر وأما لو كان عاجزا وقت النية ثم عرض له القدرة بعد ما بان صار منصرفا أو اتفق له من يوصله الى مكة في ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح لفساد النية عند الاتيان بها ومواقع باطلا لا ينقلب معها هذا وقد علل ابن حجر الصحة فيما لو نوى ما لا يتأتى منه بقوله لان نية ما يتوقف عليه وان لم يمكنه فعله منضمه لنية رفع الحدث اه ومقتضاه انه لا فرق بين ان يقيد ذلك بفعله حالا أولا لانه وان نواه فالمقصود منه رفع الحدث فتقيده بما ذكر لا ينافى مقصوده لكن ينافى الاخذ بمقتضاه ما يتأتى من انه لو نوى بوضوءه الصلاة يعمل نجس الخ من عدم الصحة فالأولى الاخذ بما قيل من فساد النية وبحمل ما اقتضاه التعليل على ان محله اذالم يصرح عنافيه (قوله وان قال الشيخ) أى في غير شرح منهجه (قوله الباقي) مبتدأ خبره غير والمعنى ان في مسئلة غير البغوى رفع فيها حدثا بتمامه وابقى غيره من الاحداث فالحدث الباقي غير المرفوع وجب ان يرفع حدث صح غير الصلاة التى عنها رفع الحدث الذى رفعه ونى مسئلة البغوى الذى رفعه بعض الحدث والذى

لان ذا القيد المنفك يطلق عليه اسم ماء لا قيد وانما كان يحتاج اليه لو قال المصنف هو الذي لم يقيد بقيد مثلاً (قوله والمؤثر هو القيد اللازم) هذا قدمه عقب المتن وذكره هنا توطئة لما بعده وتقدم ما فيه (قوله بأن يحدث له بسبب ذلك اسم) يعني يحدث له قيد بقرينة ما بعده وأن الواصل للتقسيم فالمعنى أنه ينسج عنه اسم الماء كنية أو يزول عنه وصف الاطلاق فقط بأن

أبقاء بعض آخر والحدث لا يتجزأ فادبى بعضه بقوله فلا يصح بذلك الوضوء شيء من الصلوات والحاصل انه فرق بين ما رده من أنه يصلى في غير مسئلة البغوى وضوئه ما شاء وما رده عليه من أنه يصلى في مسئلة البغوى ما شاء أيضاً بأن في مسئلته لم يرتفع شيء من حدته فلا تصح منه صلاة أصلاً اهـ (قوله ووجهه) أى الفرق (قوله فصا ركن قال أصلى به الخ) أى فلا يصح (قوله أوداء) المراد بالاداء الفعل والايان لا مقابل القضاء اهـ سم على جملة قلت وذلك لانه فعل العبادة قبل خروج وقتها والوضوء ليس له وقت مقدّر شرعاً ١١٢ بحيث يكون فعله فيه أداء وبعده قضاء (قوله أو الطهارة عن الحدث) أمانية

الطهارة فقط فلا تكفى كنية الغسل لانها قد تكون عن حدث وخبت (قوله أوله) أى الحدث (قوله أو الاستباحة) ومثلها الطهارة عن الحدث كما يؤخذ من كلام سم على منهج نقلا عن الشارح وفي كلام ج نقلا عن ابن العماد انه يصح بكل نية مما مر حتى نية رفع الحدث والاستباحة قال وهو قريب أن أراد صورتهما كأن معيد الصلاة ينوى بها الفرض الى آخر ما أطال به (قوله قال) أى الاسموى (قوله ليس ببعيد) قال ج وهو قريب أن أراد صورتهما كأن معيد الصلاة ينوى بها الفرض الى أن قال

الحدث المرفوع وهو لا يضر فانه لا أثر له اذا رفع غيره ووجهه هو الدرجة الله تعالى بأن النسائي فيه كالتلاعب لان الحدث اذا ارتفع كان له ان يصلى به هذه وغيرها فصا ركن قال أصلى به ولا أصلى به ولا يرد على تعبيره بطهر قراءة القرآن والمكث في المسجد مع افتقارهما الى طهر وهو الغسل ولا يصح الوضوء بنيةهما لانه خرج بقوله استباحة اذنية استباحة تم تحصيل للماصل وأيضا فقد علم من قوله بعد أو ما يندب له وضوء كقراءة فلا فى الاصح (أو) نية (اداء فرض الوضوء) أو فرض الوضوء أو الوضوء الواجب وان كان النأوى صيباً أو أداء الوضوء أو الوضوء فقط أو الطهارة عن الحدث أوله أو لاجله أو الواجبة أو أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة كما أفنى به هو الدرجة الله تعالى وانما يصح الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع انه لا وضوء عليه لكون المراد به فعل الطهارة عن الحدث المشرط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضاً وأيضا فهو باعتبار ما يطرأ ألا ترى ان النأوى رفع الحدث عند غسل جزء من وجهه يكتفى منه بذلك مع ان حدثه لم يرتفع ذلك الوقت ومحل الاكتفاء بالامور المتقدمة في غير الوضوء المجرد دأماً هو القياس عدم الاكتفاء فيه بنية الرفع أو الاستباحة كما اعتمده هو الدرجة الله تعالى وان ذهب الاسنوى الى الاكتفاء بذلك كالصلاة المعادة قال غير ان ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه وتعقبه ابن العماد بأن تحريمه على الصلاة ليس ببعيد لان قضية التجديد ان يعيد الشيء بصفته الاولى انتهى ويرد ذلك بأن الصلاة اختلف فيها هل فرضه الاولى أم الثانية ولم يقل أحد في الوضوء بذلك فافترقا ومثل ما ذكره وضوء الجنب اذا تجردت جنبته لما يستحب له الوضوء من أكل أو نوم أو نحوه كما أفنى به هو الدرجة الله تعالى وعلم مما قررته انه لا يشترط التعرض للفرضية والاداء وان كان ظاهر كلامه خلافه وانما اكتفى بالوضوء فقط دون الغسل لان الوضوء لا يكون الاعادة فلا يطلق على غيرها بخلاف الغسل فانه يطلق على غسل النجاسة والجنبان وغيرهما (ومن دام حدثه كمستحاضة) ومجلس بول أو نحوه (كفاه نية الاستباحة) المارة (دون) نية (الرفع) المتقدم لعدم ارتفاع حدثه

ويؤخذ منه ان الاطلاق هنا كاف كهوتم اهـ أى فلا يشترط في صحة الصلاة المعادة ملاحظة الاعادة لما هو على فرض ولا نية ما هو فرض صورة ولا ما هو فرض في الجملة ولا يرد ذلك مما اعتبرتم من التأويلات للفرض بل الاطلاق كاف ويحمل على ما يمنع من التلاعب (قوله ومثل ما ذكر) أى فى امتناع نية الرفع والاستباحة والطهارة عن الحدث (قوله اذا تجردت جنبته) أى عن الحدث (قوله لما يستحب) متعلق بوضوء (قوله أو نحوه) كالجماع (قوله وانما اكتفى بالوضوء) أى بنية الوضوء فقط أى من غير أداء فرض (قوله دون الغسل) أى حيث لم يكتف فيه بمجرد نية الغسل (قوله كفاه نية الاستباحة) وشرط استباحة الصلاة قد دفعها بتلك الطهارة فلا يلزمه فعل الصلاة أو نحوه ما وضوئه قال في المجموع فهو تلاعب لا بصار اليه اهـ خطيب ومثله فى حواشى شرح الروض ولعل صورة ما فى المجموع انه قصد ان لا يفعل بها شيئا من الصلوات ولا نحوها لينتفى القول بالتلاعب فيه

يهيئ مقيدا (قوله فرض وصف الخليل الفقد) أي بعرض جميع الاوصاف كما سيأتي في قوله ومعلوم الخ وحينئذ فالخامس  
انه اذا وقع في الماء مائع يواقع في جميع الصفات وكان ذلك المانع من شأنه ان يكون له وصف مثل فقدانه يفرض بعرض

(قوله وبذلك) أي بكون نية رفع الحدث السابق الخ (قوله بين مطلق) وهو نية الرفع وغيره وهو نية الاستباحة (قوله مطابقة  
لا التزما) عبارة حجج ويردع عن علمه على انه لو سلم كان لازما بعيدا وهو لا يكتفي به في البيات وكتب عليه سم قوله كان لازما  
بعيدافيه نظر لان اللازم البعيد ما كثرت وسائله وهذا مقود هابل لا واسطة هنا اصلالانه اذا تحقق الرفع تحققت اباحة  
الصلاة فأمله وقوله ويردع عن علمه كتب عليه سم فيه انه لا وجه لهذا المنع لظهور ان رفع الحدث يستلزم استباحة الصلاة  
فالتضمن صحيح لا يقال قد يرتفع الحدث ولا تباح الصلاة لوجود مانع آخر لانه لو ألغيت لهذا المانع هذه النية من التسليم  
فتمامه (قوله حرفا بحرف) هذا اذا نوى الاستباحة فلو نوى الوضوء أو فرض ١١٣ الوضوء أو اداء الوضوء هل يستبيح الفرض  
والنفل أو النفل فقط أجاب

عنه الشهاب الرملي بأنه  
يستبيح النفل لا الفرض  
تنزيلا على أقل درجات  
ما يقصده غالبا (أقول)  
وقد يفرق بينهما بأن الصلاة  
مشتركة بين الفرض  
والنفل فصدقها على أحدهما  
كصدقها على الآخر فحملت  
على أقل الدرجات بخلاف  
الوضوء أو ما في معناه فان  
المقصود منه رفع المانع  
مطلقا فعمل به وكان نيته  
كنية استحابة النفل  
والفرض مما قد يجعل  
العدول اليه دون نية  
الاستباحة قرينة عليه  
(قوله ولو توصا ان شاء الخ)  
هذه علمت من قوله السابق  
وعد بعضهم منها تحقق  
المقتضى فلو شك هل أحدث

(على الصحيح فهما) اما الا كفته بنية الاستباحة فبالقياس على التيمم أو ما عدم الا كفته برفع  
الحدث فلبقاء حدثه والثاني يصح فهما والثالث لا يصح فهما بل يشترطان يجمع بينهما ويندب  
الجمع بينهما على الصحيح للخروج من خلاف من أوجب له لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية  
الاستباحة ونحوها لا لاحق وبذلك يرد ما قيل انه قد جمع في نيته بين مبطل وغيره وما قيل  
من ان نية الاستباحة وحدها تنفيذ الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصل بها وحدها رد بان  
الغرض الخروج من الخلاف وهو انما يحصل بما يؤدي المعنى مطابقة لا التزما وذلك انما  
يحصل بجمع النيتين وحكم نية دائم الحدث فيما يستبيحه من الصلوات حكم التيمم حرفا بحرف  
فان نوى استحابة فرض استحابة والا فلا ولو توضحا الشك بعد وضوئه في حدثه محتاطا فبان  
محدثا لم يجزه للتردد في النية من غير ضرورة كالموقفى فائتة شا كافي كونها عليه ثم تبين  
انها عليه حيث لا تكفيه اما اذا لم تبين حدثه فانه يجزه للضرورة ولو توضحا من شك في وضوئه  
بعد حدثه أجزأه وان كان مترددا الا الاصل بقاء الحدث وقد فعل واجبا بل لو نوى فيها ان كان  
محدثا فعن حدثه والافق قد يصح أيضا وان تذكر كانه قد فعل في المجموع عن البغوى وأقره (ومن  
وى) بوضوئه (تبردا) أو أمره يحصل من غير نية كتنظيف ولو في أثناء وضوئه (مع نية معتبرة)  
بأن كان مستحضرا نية الوضوء عند نية نحو التبرد (جاز) وأجزأه ذلك (على الصحيح) لانه حاصل  
وان لم ينو كالنوى بصلااته الفرض والتحية للمسجد والثاني يضر لتشريكة بين قرينة وغيرها  
ولو فقدت النية المعتبرة كان نوى شيئا من ذلك مع غفلة عن نية الوضوء لم يعتد بما فعله في تلك  
الحالة وعليه اعادته دون استئناف طهارته وهل نية الاغتراق كنية التبرد في كونها تنقطع حكم  
ما قبلها أولا والمعتمد كارجح الباقين عدم قطعها لكونها المصلحة الطهارة اذ تصون ماءها عن  
لاستعمال لاسيما ونية الاغتراق مستلزمة تذكر نية رفع الحدث عند وجودها بخلاف نية

١٥ نيه ل أولاً فتوضا الخ قوله شا كافي كونها عليه) أي بخلاف ما لو قضى فائتة شك في انه هل صلاها أو لا فانها  
تصح لان صلاته ليست للاحتياط بل هي واجبة عليه كما يأتي (قوله فانه يجزئه) وفائدة الاجزاء عدم العقاب عليها وحصول ثوابها  
وما يرتب على الصلاة من الدرجات في الآخرة بخلاف ما لو لم يتوضأ وكان في الواقع محدثا ونسى الحدث وصلى ولم يتذكر فانه  
لا عقاب عليه في الآخرة لعدم قصوره ولكنه لا يناب على صلاته مع الحدث في نفس الامر ولا ينال من الدرجات ما أعد للصلى  
(قوله كأن نوى شيئا من ذلك) أي ولو في أثناء وضوئه كما هو وقوله دون استئناف الخ أي بان كانت نية ما ذكر في أثناء وضوئه فلا  
يحتاج لاعادته غسل ما قبل نية ذلك (قوله وعليه اعادته) أي بنية جديدة لبطلان النية الاولى بنية نحو التبرد (قوله ونية  
الاغتراق مستلزمة) أي غالبا اه سم على حجج وعبارته وقوله مستلزمة الخ لعله باعتبار الغالب والاف يمكن ان يقصد اخراج  
الماء ليتطهر به خارج الا ان من غير ان يلاحظ نيته السابقة ولا انه طهر وجهه ولا أراد تطهيره خصوص بده هذا الماء الذي  
أخرجه فقد تصورت نية الاغتراق مع الغفلة عن النية انتهى هذا وقد يمنع ان تكون هذه نية الاغتراق ان حقيقة الشريعة  
اخراج الماء خارج الاناء بقصد التطهير سابق من أعضائه كاذكره حجج في الايعاب وعليه فهي مستلزمة لها اذا غلبا

جميع الصفات لكن ذلك العرض انما هو عن الوصف المفقود الذي كان من شأنه الوجود كالرجح في الماورد المنقطع الرائحة وكالطعم في الملح الجليلى لان كل وصف يدل عن نظيره من المائع وان لم يكن من شأنه وجوده فيه كاللون في المثاليين المذكورين لان ذلك الوصف لم يكن فيه وقد قد حتى بقدر فرجعت عبارته الى قول العباب ولو خالط الماء القليل أو الكثير مائع طاهر يوافق أوصافه أو خالط الماء القليل مستعمل ولم يبلغ به قلته فرض وصف الخليلط المفقود مخالطاً وسطاً في جميع الاوصاف انتهى بجعل الفرض للأوصاف الثلاثة بدلاً عن خصوص الوصف الفقه ودوا لم يثبت في الماء المستعمل مع ان فرض

(قوله اعتبار الباعث) وقال حجج الاوجه كايسته بادلته الواضحة في حاشية الايضاح وغيرها أن وصدا العبادة يثبت عليه بقدره وان انضم له غيره مما عدا الرياه ونحوه مساوياً وأوراجحاً (قوله والا فلا) أي بان كان الاغلب باعث الدنيا واستويا (قوله نحو مستحاضة) كسالم (قوله كما يبطل به التيمم) وانما أبطلت الردة وضوء نحو المستحاضة والتيمم دون وضوء السليم لان تلك طهاره ضرورة فتقدر بقدرها فلا ضرورة لبقائها مع الردة فبطلت به اولا كذلك وضوء السليم (قوله مطلقاً) أي صاحب ضرورة أم لا (قوله وضوء الرفاهية) هو وضوء السليم (قوله ولو نوى قطع وضوءه انقطعت نيته) وهل من قطعها ما عزم على الحدث ولم يوجد منه فيه نظر وقياس ما صرحوا به في الصلاة من انه لو عزم على ان يأتي بمبطل كالعزم الكثير لم تبطل الا بالشروع فيه انما لا تنقطع هنا بمجرد العزم المذكور ولا يحتاج لعادة ما غسله بعد العزم (قوله فيعيدها الباقي) أي دون ما مضى (قوله أو غيره) كشفاء نحو المستحاضة (قوله والا فلا) ظاهره وان احتاج الى ذلك كتنفيع نفسه لتحصيل الخشوع في الصلاة وعبارته حج ان كان لعذر اه وهي تقتضي حصول الثواب في هذه (قوله ويجري ذلك في الصلاة) أي فلو بطلت صلاته لعذر بعد وكه تميز مثلاً أثبت عليهم ما ثاب الصلاة ١١٤ لا على مجرد القراءة والذكر بخلاف ما لو أحرم طان الطهارة فبان خلافه فلا

يثاب على الافعال ويثاب على القراءة والذكر (قوله في الاصح) وصورة ذلك انه نوى استباحة ذلك كأي قال نويت استباحة القراءة أو ما لو نوى الوضوء للقراءة فقال حجج فيه انه لا تبطل الا اذا نوى التعليق

أولاً بخلاف ما لو لم يقصده الابد ذكره الموضوع مثلاً لصحة النية حينئذ فلا يبطلها ما وقع بعد قال سم على منهج ويردد النظر في حال الاطلاق والحاقه بالاول أي التعليق أقرب وفيه نظر اه ولعل وجه النظر انه اذا قال نويت الوضوء جل على ما يقتضيه لفظه وهو رفع المنع من الصلاة ونحوها فذكر القراءة طارئ بعده وهو لا يصير التعليق اغياً يضر حيث قارن قصده اللفظ ونظيره ذلك ما لو قال أنت طالق بلا قصد ثم ذكر استثناء أو شرطاً فانه لغو جلال الصيغة على ما تقتضيه من التخييز ويمكن الجواب عنه بأن المقصود من النية الجزم بالاستباحة فذكر ما هو مباح بعدها محل الجزم ما فاشبه ما لو قال نويت الوضوء ان شاء الله وأطلق (قوله لانه يستبيحه) يؤخذ منه أنه لو نوى الصبي استباحة مس المصحف لحاجة التعلم لم يصح وضوءه لانه مباح له بغير وضوءه لو نواه لا لخصوص ذلك بأن نوى الاستباحة مطلقاً صريح لانه كان يمنع من المس لغير حاجة التعلم فاشبه ما لو نوى استباحة الصلاة أو الطواف (قوله وجل كتب علم شرعي) ينبغي ان مسها كذلك لان العلة في استعجاب الوضوء لجلالة تعظيم العلم وهي موجوده في المس (قوله وسماع حديث) هو وان كان الوضوء له سنة كالقراءة لكنه لا ثواب في مجرد قراءته وسماعها بل لا بد في حصول ذلك من قصد حفظ ألفاظه وتعلم الاحكام وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واتصال السند على ما نقله ابن العماد في كتاب المساجد عن الشيخ أبي اسحق في شرح الملح ورد به على من قال بحصول الثواب مطلقاً بأنه لم يطلع على كلام الشيخ أبي اسحق وفي فتاوى حجج خلافه ونصها بعد نقل كلام ابن العماد واستظهاره اسكلام الشيخ أبي اسحق ونقل افتاء بعضهم بالثواب مطلقاً هو الوجه عندى لان سماعها لا يخلو عن فائدة لو لم يكن الا عود بركته صلى الله عليه وسلم على القارئ والمستمع فلا ينافي ذلك قول بعضهم ان سماع الاذكار مباح لانه انتهى وما استنوه حجج يوافقها ظاهر اطلاق الشارح وله وجه وجيه



المسئلة في كلامه كاشارح ان المانع موافق في جميع الاوصاف ووجهه ما أثرنا اليه فيما مر ووجه تقدير الاوصاف الثلاثة ان الامر اذا آل الى التقدير سلك فيه الاحتياط ألا ترى ان وصف التجاسة المفقود يقدر بالاشد وان كان تأثيره أضعاف تأثير الوصف المفقود وحينئذ فليس في الشارح كالعاب وغيره تعرض لما اذا وقع في الماء ما يوافقه في بعض أوصافه

(قوله وجعل ميت ومسه) عبارته في الاغسال المسنونة بعد قول المصنف والغسل لغسل الميت مانصه وقوله ومن حمله أي أراد حمله ليكون على طهارة (قوله ونحو قصد) ومنه الحجامه (قوله لم يصح لتلاعبه) أي بخلاف ما لو نوى به الصلاة في وقت الكراهة فانه يصح والفرق ان صحة الصلاة لا تجتمع النجاسة الغير المفقودة مطلقا وتجامع وقت الكراهة في الجملة كما في ذوات السبب مر اه سم ويؤخذ من التعليل انه لو نوى ليصلي به في الاوقات المكروهة صلاة مكروهة لم يصح وهو ما استوجهه سم على ج لكن الذي في فتاوى الشارح خلافه وعبارته سئل عن شخص نوضا في وقت الكراهة ليصلي به صلاة لا سبب لها هل يصح وضوءه أم لا كما لو نوضا ليصلي به في مكان نجس فأجاب بأن الظاهر في المقيس العكس وفي المقيس عليه عدمها وبقري بينهما بأنه عهد جوازها في الاوقات المكروهة ولا كذلك في المحل المتنجس اه بحروفه ويؤخذ من التعليل انه لو نوى في رجب الوضوء ليصلي به العيد في رجب لم يصح أيضا لما ذكر (قوله زكاة ماله الغائب) أي عمله لا يبعد اخراجه في الموضع الذي أخرجه فيه نقلا للزكاة (قوله والاولى أضيق) أي وأيضا فمسئلة الزكاة رد في نيتها بين أمرين كل منهما يصح بتقدير وجوده وما هنا رد فيه بين القراء ١١٥ وهي غير معتد بنيتها على كل حال فضعفت

نيتها (قوله ونيتها)  
الاولى الحال (قوله لا انتفاء)  
فعلة (قضية انه لو نوى  
الوضوء عند غسل الوجه  
وغسل أعضائه غير رجليه  
ثم نزل في الماء بعد غا فلا عن  
النية ارتفع حدثهما  
ليكون النزول من فعله  
بخلاف ما لو أصابه مطر  
أو صب الماء عليه غيره  
فانه ان كان مستحضرا  
لنية ارتفع حدثهما والا

وقبح كلام وجعل ميت ومسه ونحو قصد واستغراق ضحك وخوف وكل ما قيل انه ناقض فلا يصح الوضوء بنية شيء منها فان أراد الوضوء لذلك أي بنية مستمرة كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى والثاني يصح لانه قصد ان يكون ذلك الفعل على أفضل أحواله ولا يتم ذلك الا ان ارتفع حدثه وهم من كلامه ان ما لا يندب له الوضوء كدخول السوق ولبس الثوب وزيارة والد وصديق لا يجزئه قطعاه وهو كذلك ولو نوى بوضوءه الصلاة لم يعمل نجس بنجاسة غيره معفو عنها لم يصح لتلاعبه ولو نوى بوضوءه القراءة ان كفت والا فالصلاة لم تجزئه وفارق ما لو نوى بما أخرجه زكاة ماله الغائب ان كان سالما والافقن الحاضر فبان تالفا حيث يجزئه عنها بان الوضوء عبادة بدنية والزكاة مالية والاولى أضيق ولو انغمس بعض أعضائه من نوى الطهر بسطة في ماء أو غسله فوضو ونيتاه عاز به فيهما لم يجزئه لا لتفاء فعله مع النية وقولهم ان فعله غير مشروط محمول على ما اذا كان منذ كر النية ولو ألقاه غيره في نهر مكرها فنوى فيه رفع الحدث صح وضوءه (ويجب قرنها بأول غسل الوجه) فالتقدم عليها منه لاغ وما فارقها هو

فلا ثم ظاهر ما ذكرناه لو نزل الماء الغرض كزاله تعالى رجليه من الوحد أو قصد أن يقطع البحر ويخرج منه الى الجانب الآخر ارتفع حدثهما وينبغي خلافه لان نزوله لذلك الغرض يعد صار فاعن الحدث ومحل عدم اشتراط استحضار النية حيث لا صار كما قاله سم على مذهب أي بأن قصد الغسل عن الحدث أو أطاق فتنسه له فانه يقع كثيرا (قوله ويجب قرنها) بفرع ينبغي جواز اقتران النية بغسل شعر الوجه قبل غسل بشرته لان غسله أصلي لا بدل وفاقا لم رأي وعليه قال قطع الشعر قبل غسل الوجه لا يحتاج لتجديد النية أخذ من العملة المذكورة اه بفرع قال مر ولا يكفي قرن النية بما يجب زيادة على غسل الوجه ليم غسله اذا بدأ به لتعمهضة للتبعية قال بخلاف قرنها بالشعر في اللحية ولو الخارج عن هذا قال في هذا الا ان يوجد ما يخالفه اه سم على مذهب ومنزل الشعر باطن اللحية الكثيفة فتكفي النية عند غسله وان لم يجب (قوله بأول غسل الوجه) أي لاجل الاعتداده كما يأتي لانه اذا غسل شيئا قبل النية حرم عليه ذلك لتعاطيه عبادة فاسدة ومحل غسل الوجه ما لم تعمه الجراحة فان عمته نوى عند غسل اليدين وعبارة حج تنبيهه الوجه فيمن سقط غسل وجهه فقط لعله ولا جبره وجوب قرنها بأول مغسول من اليد فان سقطت أيضا فالأمر بالرجل ولا يكتفي بنية التيمم لاستقلاله كالا يكفي بنية الوضوء في محلها عن تيمم نحو اليد كما هو ظاهر وكتب عليه سم قوله ولا يكتفي بنية التيمم سيأتي اننا ننقل في باب التيمم بازاء قوله نوى فرص التيمم لم يكف في الاصح عن شرح انجاب مانصه قال الاسنوي لو كانت يده عليه فان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتاج لنية أخرى عند التيمم لانه لم يندرج في النية الاولى او نية الاستباحة فلا وان عمت الجراحة

و يخالفه في بعضها بل كلامهما كغيرهما يفهم انه لا تقدير حينئذ وهو ظاهر اذ من البعيد انه اذا وقع في الماء صلح جبلي مثلاً  
باقى الطم ولم يغيره بطعمه الذى ليس له الا هو فى الواقع أن يفرض له لو نأورى ما تخالفوا كلا منهم وأمثلهم كالصرح في  
خلاف ذلك وليس له وصف مفقود من شأنه الوجود حتى نقدر بدله وليس المخالط الطاهر كالنجاسة فيما ذكره فيها الشهاب

وحده لم ينجح عند غسل غيره الى نية أخرى غير نية التيمم انتهى وقوله أو نية الاستباحة ولا قوله لم ينجح الى آخره قياسهما  
الاكتفاء بنية الاستباحة في التيمم عن النية عند أول مغسول من اليد هنا بخلاف قوله ولا يكتفى بنية التيمم لاستنلاله ونية  
الوضوء اذا كانت نية الاستباحة عن نية التيمم ليدانتهى ويؤخذ مما ذكره سم من توجيهه الاكتفاء بنية الاستباحة من  
صلاحيتها لكل من التيمم والوضوء انه لو نوى فرض التيمم للصلاة عند مسح الوجه لا يكتفى بذلك عن نية رفع الحدث عند  
غسل اليدين (أقول) والا قرب ما قاله حج في شرح المنهاج لما علل به من ان كلا طهارة مستقلة يشترط لصحة كل منهما مالا  
يشترط للآخرى ويترتب عليه من الاحكام ما لا يترتب على غيره (قوله وقيل يكفى قرنهما بسنة قبله) خرج به الاستبراء فلا  
يكفى قرنهما قطعاً (قوله لانها عند خلوها عن النية غير مثاب عليها) قضية هذا التمهيل سقوط الطاب بقول السنن المتقدمة  
بدون النية لكن لا ثواب له لكن نقل شيخنا ١١٦ الشورى عن مختصر الكفاية لابن النقيب ان السنة لا تحصل بدون النية

أوله فتجب إعادة ما غسل منه قبلها لان القاعدة انه يشترط اقتران النية بأول الواجبات  
كالصلاة وغيرها من العبادات ما عدا الصوم فتصرف فيه المقارنة بل الشرط فيه تقدمها على  
الفجر وأما اقترانها بما قبله من سننه الداخلة فيه ففيه خلاف ذكره بقوله (وقيل يكفى)  
قرنها (بسنة قبله) لكونها من جملة الوضوء والاصح المنع لان القصد من العبادات اركانها  
والسنن توابع أما الاستبراء فلا يكفى اقترانها به قطعاً وموضع الخلاف عند عزو بها قبل الوجه  
فان بقيت الى غسله فهو أفضل ليثاب على سننه السابقة لانها عند خلوها عن النية غير مثاب  
عليها بخلاف من نوى صوم فقل قبل الزوال حيث يثاب من أوله لان الصوم خصه بملة واحدة  
لا يتبع بعض وأما الوضوء فافعال متفصلة والانقطاع فيها بعده وأيضاً فلا ارتباط لصحة الوضوء  
بسننه لصحته بدون بخلاف بقية النهار ولو اقترنت النية بالمضمضة أو الاستنشاق وانغسل  
معه جزء من الوجه أجزأه وان غربت نيته بعده سواء كان بنية الوجه وهو واضح أم لا  
لوجود غسل جزء من الوجه مقترناً بالنية غير انه يجب عليه إعادة غسل ذلك الجزء مع الوجه  
كافى الرخصة لوجود الصارف ولا تحسب له المضمضة ولا الاستنشاق في الحالة الاولى لعدم  
تقدمها على غسل الوجه كما قاله مجلى في المضمضة وجزءه في العباب والحالة الثانية  
كالاولى كما هو ظاهر وعلم انه لا يجب استصحاب النية ذكرها الى عامه (وله تفريقها)  
أى النية (الى أعضائها فى الاصح) بأن ينوى عند كل عضو رفع الحدث عنه لانه يجوز

فلا يسقط الطلب بالغسل  
المجرد عنهم (قوله غير انه  
يجب عليه الخ) أى فيما لو  
كانت بغير نية الوجه وحده  
وكذا لو كانت بنية الوجه  
والمضمضة على ما نقل عن  
شيخنا الشورى بالدرس  
وفيه انه اذا جع في نيته بين  
فرض وسنة مقصودة  
بطالاً فالقياس في هذه  
وجوب غسله ثانياً وعدم  
الاعتداد بما فعله أولاً (قوله  
في الحالة الاولى) هى قوله  
سواء كانت بنية الوجه  
والثانية هى قوله أم لا  
(قوله وله تفريقها) أى

النية بسائر صورها المتقدمة أحداً من اطلاقه وهو ظاهر خلافاً لما يفهم من كلام حج حيث  
قال وله تفريقها أى نية رفع الحدث والطهارة عنه لا غيرها لعدم تصوره فيه وفي سم على المنهج <sup>تفريق</sup> <sup>تفريق</sup> قال بعضهم ان  
تفريق النية لا يتصور الا في رفع الحدث قال حج والطهارة عن الحدث وفيه نظر وتجه انه يتصور في سائر الكيفيات كأن  
ينوى عند غسل كل عضو غسله عن الوضوء أو عن أداء فرض الوضوء أولاً لجل استباحة الصلاة أو نحو ذلك فليتأمل أه وفيه  
أيضاً على ابن حجر <sup>تفريق</sup> <sup>تفريق</sup> يختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث وأطلق فهل يصح وتكون كل نية مؤكدة لما قبلها  
أولاً يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كالمو نوى الصلاة في اثنتائها فانه يكون طاعاً لبيتها وقد يتجه الاول ويفرق  
بأن الصلاة أصيق بدليل انه لا يصح تفريق نيتها بخلاف الوضوء ويفرق أيضاً بأن الصلاة لكونها هامة واحدة اذا نوى  
قطعها بطلت من أصلها والوضوء اذا نوى قطعه بطلت نيته دون ماضى منه فلا يبط (قوله على أعضائها فى الاصح) قال حج  
وظاهر ان خلاف التفريق يأتي فى الغسل وقد يشك كل ما هنا بالطواف فانه لا يجوز تفريق النية فيه مع جواز تفريقه  
كالوضوء وقول الزركشى يجوز التقرب بطوفة واحدة ضعيف وقد يجب بأنهم أحقوا الطواف في هذا الصلاة لانه أكثر  
شهاها من غيرها

ابن حجر من انها اذا وافقت في بعض الاوصاف وخالفت في بعضها انا نقدر في الاوصاف الموافقة اذ لم تغير بالخالف للفرق الظاهر وهو غلط أمر النجاسة ومن ثم لم يذ كر هو نظيره هنا فتأمل ذلك فانه مهم وبه يندفع ما عترض به على الشارح من دعوى التناقض في كلامه نعم تأخير قوله ومعلوم الى آخره عما نقله عن الرواية يؤهم جريانه فيه وهو غير مبرر اد قوله

(قوله كنيته عند وجهه) أي كمال نوى رفع الحدث وأطلق فإن نيته تتعلق بالجميع (قوله يحل أعضاء الوضوء خاصة لا جميع البدن) وفائدة الخلاف تظهر في الإيمان فيما ألحفت أنه لا حدث بظاهره مثلاً فإن قلنا الحدث الاصغر يحل جميع البدن حدث أو أعضاء الوضوء فقط لم يحتم (قوله بالاجماع للآية) أي الاجماع المستند للآية وانما لم يستدل بالآية لان دلالة الاجماع أقوى لا تنفاد الاحتمالات عنه لكن سيأتى في نظيره في اليمين أنه قال للآية والاجماع (قوله وجب غسلهما) أي حيث كانا أصليين أو أصلي وزائداً واشتبه أو تميز وكان على سمى الأصلي كما يفيد الاستدراك الآتى وقوله أو رأسان ينبغي ان يحل الا كفاً بأحدهما اذا كانا أصليين فان كان أحدهما زائداً واشتبه فلا بد من مسح جزء من كل منهما أو تميز وجب مسح جزء من الأصلي ولا يكفي مسح غيره اه ثم رأيت في الزيادة مانصه قوله ولو خلق له وجهان وجب غسلهما الخ أي اذا كانا أصليين أو أحدهما أصلياً والاخر زائد واشتبه الزائد بالأصلي أما اذا تميز الأصلي من الزائد ١١٧ فيجب غسل الأصلي دون الزائد ما لم

يكن على سمته والاوجب غسله أيضاً ويجرى هذا التفصيل في الرأسين فيقال ان كانا أصليين اكتفى بمسح بعض أحدهما وان كان أحدهما أصلياً والاخر زائداً واشتبه الزائد بالأصلي فيستعين مسح بعض كل منهما وان تميز الأصلي تعين مسح بعض الأصلي وهل يكفي مسح بعض الزائد فقط محل نظر وهذا كله بحسب الفهم نبه عليه شيخنا الطنطا في قياساً على اليمين والرجلين انتهى قلت

تفريق أفعاله فكذلك تفريق النية على أفعاله والثاني لا كما يجوز تفريق النية في الصلاة على أجزائها ولا فرق في جواز تفريقها بين ان يضم اليها نحو نية تبرؤ ولا كما أفهمه كلام الحاوي وأكثروا وعه ولا بين ان ينفي غير ذلك العضو كان ينوي عند غسل وجهه رفع الحدث عنه لا عن غيره أم لا والاوجه انه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل اليمين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاً ذلك ولم يتحقق الى النية عند مسح رأسه وغسل رجليه اذ نيته عند يديه الا ان كنيته عند وجهه وهل يقطع لنية نوم ممكن وجهان أو وجههما عدمه وان طال والحدث الاصغر يحل أعضاء الوضوء خاصة لا جميع البدن ويرفع حدث كل عضو بغسله مع بقاء منع ما يحرم على المحدث التمام (الثاني) من الفروض (غسل) ظاهر (وجهه) بالاجماع للآية والمراد بالفصل في هذا الباب الانفصال ولو خلق له وجهان وجب غسلهما للحصول المواجهة بهما أو رأسان كفى مسح بعض أحدهما نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى (وهو) طولاً (ما بين منابت شعر رأسه غالباً) تحت (منتهى لحية) يفتح اللام وهما العظامان اللذان تنبت عليهما الاسنان السفلى (وما بين أذنيه) أي عرضاً للحصول المواجهة بكل ذلك بخلاف باطن الفم والاذن والعين فلا يجب غسلهما بل ولا يستحب غسل باطن العين على ان بعضهم

الاقرب عدم الاكتفاء لانه لا ضرورة الى الاكتفاء به مع وجود الأصلي وقوله اذا كانا أصليين أي وبكفيه قرن النية بأحدهما اذا كانا أصليين فقط وما تقدم غسله على النية يجب اعادته كما في محامير في وجه واحد وفي حواشي شرح البهجة انه لا بد من النية عند كل منهما وان سم توقف فيه أقول والا قرب ما قاله سم فلو كان أحدهما زائداً واشتبه فلا بد من النية عند كل منهما أو تميز الزائد وكان سمى الأصلي وجب قرنهما بالأصلي دون الزائد وان وجب غسله اه هذا وينبغي ان يكتفى في غسلهما عند الاشتباه بماء واحد حتى لو غسل أحد لوجهين بماء ثم غسل به الثاني اكتفى به لانه ان كان الأصلي هو الاول فالثاني باعتبار نفس الامر لا يجب غسله فلا يضر كون غسله بماء ثم غسل به الثاني فغسل الاول لم يرفع حدة التنازع الاصاله عن المغسول فاذا غسل به الثاني ارتفع حدثه ويحتمل عدم الاكتفاء بذلك لانه لما وجب غسل كل زل منزلة الأصلي فليراجع (قوله وجب غسل الاول فقط) ظاهره وان كان الاحساس بالذم من جهة الدبر وقياس ماصر في أسباب الحدث من ان العاملة من الكفين هي الأصلية ان مابه الاحساس منهما هو الأصلي ونقل شيخنا الشوبري في حواشي المنهج ما وافق ما ذكرناه عن خط الشارح رحمه الله تعالى (قوله وما بين أذنيه) أي ونديم ما قال في القاموس الوتد ويحرك وككتف ما غرز في الارض أو الحائط من خشب وما كان في العروض على ثلاثة أحرف كعلي والهنية الناضرة في مقدم الاذن انتهى ثم قال في المعتل وفي الحديث هنية مصفوفة هنة أصلها همة أي شيء يسير و يروي هنية بابدال الياء هاء انتهى تنبيهه بوضع السؤال في الدرس مما لو تأخرت

كلون العصور) أي الأسود أو الأحمر مثلاً لا الأبيض لأن الفرض أن الغرض من مخالفة اللون خلاف ما في حاشية شيخنا (قوله كذا قاله ابن أبي عسرون الخ) الذي في شرح البهجة لشيوخ الإسلام ذكر ما بعد ما مر نقله عن ابن أبي عسرون أن ابن أبي عسرون إنما اعتبر وصف الخليط المفقود وعبارة الشرح المذكور ركوز العصور وطهر الزمان وريح اللادن فلا يقدر بالأشد إلى أن قال واعتبر الزمان وبني الأشباه بالخليط وابن أبي عسرون صفة الخليط المفقودة وهذا لا يمكن في المستعمل انتهى (قوله وله استعمال كله الخ) فيه نشيت الضمائر والضمير في كلاً لمجموع الماء والمخاط وفيه خصوص المخاط وفيه وما بعده أذناه خلفه بأن صار تافريتين من القفا هل يجب غسل ما بينهما أقياماً على المرفق أم لا ويعتبر قدره من المعتدل من غالب أمثاله ويجب عنه بأنه ينبغي أن لا يجب غسل ما زاد على ما يكون غاية الوجه من معتدل الخلقة من أمثاله وينتق بين هذا وبين ما لو خلق مرفقه فوق المعتاد بأن المرفق جزء من اليد وقد علق الغسل بها في الآية مع المرفق وفي الوجه أمر بغسل ما يسمى وجهاً وهو ما تقع به المواجهة والاذن إنما جعلت علامة على حد فادخلت قريبه من القفا ما بينهما وبين الوجه لا يقع به المواجهة فلم تشمل الآية والعلامة ليست قطعاً حتى يرجع إليها وان خالفت العادة وبقي ما لو تقدمت أذناه قريباً من العينين مثلاً هل يجب غسلهما أم لا ١١٨ فيه نظروا ويجب عنه أيضاً بأن الظاهر أنه يجب غسلهما ويعتبر محلهما الأصلي

بغالب الناس (قوله) وجب غسله) أي حيث لم يخش منه ضرراً يبيح التعميم واللا فينبغي أن يصل على حاله ويعيد (قوله) ويجب غسل موق العين) قال في المصباح موق العين بهزة ساكنة ويجوز التخفيف مؤخرها ثم قال وجهه أما ق بسكون الميم مثل قفل وأقفال ويجوز القلب فيقال أماق مثل أثور وآبار (قوله) فإن كان عليه نحرور ماص) عبارة المختار الرمس بفتحين وفتح يجمع في الموق فإن سال فهو غصص وإن جد فهو رمص وقد

صرح بكرهته لضرره نعم أن تخمس باطنها وجب غسله وبقرب بظلمة الجاسة بدليل إزالتها عن الشهيد حيث كانت غير دم الشمة وادخل الغم إذا تعبير بالنبات كاف في ذلك فيمالة موضع الصلغ منبت شعر الرأس وإن انحصر الشعر عنه لسبب الجهة ليست منبته وإن نبت عليها الشعر ولهذا قال الإمام أنه لا حاجة إليه ما موضع الغم فداخل كذا كره بقوله (خنه) أي من الوجه (موضع الغم) وهو الشعر النابت على الجهة أو بعضها لحصول المواجهة به والعلم مأخوذ من غم الشيء إذا ستره ومنه غم الهلال ويقال رجل أعظم وأمرأه غمساء والعرب تدم به وتمسح بالترع إذا الغم يذل على البلادة والجن والجنل والترع بضد ذلك قال القائل فلا تنسكني أن فرق الله بيننا \* أعغم القفا والوجه ليس بانزعا

ومنتهى اللحيين من الوجه كما تقرر وإن لم تشمل عبارة المصنف (وكذا التخفيف في الاصح) أي موضعه وهو بالذال المجبة ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والترعة لمخاذاه بياض الوجه سمي بذلك لأن النساء والأشراى يحذفون الشعر عنه لينسج الوجه والثاني أنه من الرأس وسياً في ترجمته وضابطه كما قاله الإمام وخبره المصنف في دقائقه أن تضع طرف خيط على رأس الأذن والطرف الثاني على أعلى الجهة ويفرض هذا الخيط مستقيماً فيزال عنه إلى جانب الوجه فهو موضع التخفيف (لا الترعتان) يفتح الزاي ويجوز أسكانها (وهما بياضان

رمصت عينه من باب طرب اه نقول الشارح رماص بالالف لعله لغة أخرى (قوله منبت) بكتنفان بكسر الموحدة وفتحها اه مصباح وعبارة القاموس والمنبت كمنجس موضعه أي النبات شاذ والقياس بفتح اه أي لأنه من ينبت بالضم وما كان كذلك فصدره على مفعول بالفتح (قوله لا حاجة إليه) أي إلى قوله غالباً (قوله ومنه غم الهلال) أي بالبناء للمفعول قال في المصباح غم عليه الخبر بالبناء للمفعول خفي وغم الهلال بالبناء للمفعول ستر بفتح أو غيره (قوله أن فرق الله) نسخة الدهر (قوله) وإن لم تشمل عبارة المصنف) أي بناء على الظاهر والافني حج عن الرافعي أن المنتهى قد يراد به ما يليه من جهة الخنك إلى آخره قال وبه ينسجع الاعتراض على المتن (قوله) لأن النساء والأشراى يحذفون الشعر) قال في المصباح حذفه حذفاً من باب ضرب وحذف الشيء حذفاً أيضاً أسقطه ومنه يقال حذف من شعره ومن ذنب الدابة إذا قصر منه وحذف بالتثنية مبالغة وكل شيء أخذت من نواحيه حتى سويته فقد حذفته تحذيفاً (قوله على رأس الأذن) المراد برأس الأذن الجزء المحاذي لأعلى العذار قريباً من الوتد وليس المراد به أعلى الأذن من جهة الرأس لأنه ليس محاذياً للبدن العذار (قوله إلى جانب الوجه) أي حد الوجه وحده ابتداء العذار وما يليه



لخصوص الماء (قوله ان تدين) أي بان لم يجد غيره و يشترط أيضا أن لا تزيد قيمة المائع على ثمن ماء الطهارة هناك فهذا الاشتراط قيد زائد على النعمان المذكور لا تفسره خلاف ما وقع في حاشية شيخنا (قوله وهو قليل) أي مع قطع النظر عن الخاط (قوله ما يمكن صون الماء عنه) أي وليس منعه من الماء بقدر ما يأتى في الملح المائى (قوله لتعذر صون الماء عنه الخ) علل المحقق الجلال بدل هذا بقوله لقنائه وعلل ما سبأقى من المتعاطفات الثلاثة بقوله لتعذر صون الماء عما ذكر فاشار الى ان ما هنا محترز قول المصنف تغير اجمع اطلاق اسم الماء أى لكثرة وان المتعاطفات الثلاثة لا تية محترز قوله يستغنى عنه وان

(قوله من أعلى الجبين) أي بان يعتبرا بدء الناصية من أعلى الجبين من الجانبين فبدخل فيه ما فوق الجبهة وما يقابل الجبينين الى أعلى الرأس وفي حج الجبينان جانباً الجبهة (قوله متصلان بالعدارين) عبارة حج وهما متصلان بالعدار من فوق وتدل الاذنين (قوله من أوجب غسلها) أي وان لم يذكر هذا الخلاف هما (قوله اذما لا يتم الواجب الا به الخ) يؤخذ منه انه لو أحبره معصوم بمحده لا يجب غسل زائد عليه وهو واضح لانه لم يجب لذاته وانما وجب لتحقيق غسل الواجب (قوله بالجذع) بالدال المهملة كافى المصباح ذكره في باب الجيم مع الدال المهملة (قوله لو اتخذ له أنفا ١١٩ من ذهب وجب غسله الخ) صريح في انه

يجب غسل جميعه وقال حج  
انما يجب غسل ما في محل  
الالتصام لانه البدل دون  
ما زاد عليه **ففرع** قطع  
أنفه فاختأ أنفا من ذهب  
فان التزم وجب غسله وصار  
له حكم أجزاء الوجه مر  
(قوله كالاصلى) وينبغي  
أن لا ينقض مسه لانه  
ليس من البشرة وان  
أعطى حكمها وانه يكنى  
قرن النيسة بغسله لانه  
صار له حكم الوجه وفاقا لم  
اه سم على منهج **ففرع**  
قالوا يجب غسل مظهر  
بقطع شفة أو أنف والمراد  
مظهر من محل القطع  
لما كان مستترا بالقطوع  
فلا يجب غسل مظهر بقطع  
الشفة من لحم الانسان  
وكذا لا يجب غسل مظهر

بكتفان الناصية) فليست من الوجه لانها في حد تدوير الرأس والناصية مقدم الرأس من أعلى الجبين (قلت صحح الجمهور ان موضع التحذيف من الرأس والله أعلم) لاتصال الشعر به فلا يصير وجهها بفعل بعض الناس ومن الرأس أيضا الصدغان لدخولهما في تدويره وهما فوق الاذنين متصلان بالعدارين ويسن غسل موضع الصلغ والتحذيف والتزعتين والصدغين مع الوجه خروجا من خلاف من أوجب غسلها ولا بد من غسل جزء من الرأس ومن تحت الخنك ومن الاذنين وجزء فوق اليسدين والرجلين اذما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ومن الوجه ما بين العذار والاذن من البياض لكونه داخل في حده ومظهر من جره الشفتين ومن الانف بالجذع حتى لو اتخذ له أنفا من ذهب وجب غسله كما أتى به الوالدرجه الله تعالى لانه وجب عليه غسل مظهر من أنفه بالقطع وقد نزل للعدر قصار الانف المذكور في حقه كالاصلى (ويجب غسل كل هذب) وهو بضم الهاء مع سكون الدال المهملة وضمهاو بفتحها معا الشعر النابت على العين (وحاجب) جمعه حواجب وحاجب الامير جمعه حجاب سمي بذلك لانه يحجب عن العين شعاع الشمس (وعذار) وهو بذيال مجبة الشعر النابت الحاذى للأذن بين الصدغ والعارض أول ما ينبت للامرء غالبا (وشارب) وهو الشعر النابت على الشفة العليا (وخذ) أى الشعر النابت عليه وهو من زيادته على المحرر (وعنفقة) وهو الشعر النابت على الشفة السفلى (شعرا وبشرا) أى ظاهرها وباطنها وان كان كثيفا لندرة كثافته فألحق بالمالب وقوله شعرا وبشرا أو رد عليه انه كان ينبغي ان يسقط شعرا ويقول وبشرتها أى بشرة جميع ذلك فقوله شعرا تكرار فاغما تقدم اسم لها لالمتناها وقوله بشر غير صالح لفسد ما تقدم وأجيب بانه ذكر الخلد أيضا فنص على شعره كما نص على بشرة ما ذكره من الشعر (وقيل لا يجب) غسل (باطن عنفقة كثيفة) بالثلاثة ولا بشرتها كاللحية وفى ثالث يجب ان لم يتصل باللحية (واللحية) من الرجل (ان خفت كهذب) يجب غسل ظاهرها وباطنها (والا) بأن ككثفت (فليغسل ظاهرها)

بقطع الانف عما كان تحته وان صار بارزا من كشافها وفاقا لما أتى به شيخنا حج وعلله بأنه كان لا يجب غسله قبل القطع والاصل عدم الوجوب وبقاء الامر على ما كان انتهى سم على منهج وهو مستفاد من قول الشارح السابق بخلاف باطن الانف والظن والعين (قوله ويجب غسل كل هذب) ذكره هذا توطئة لما فيه من الخلاف والافهوه مستفاد من قوله السابق الثانى غسل الوجه الخ لان هذه أجزاء الوجه (قوله النابت على العين) خرج به النابت فى العين فلا يجب غسله وان طال جدا (قوله الصدغ) قال حج والصدغان هما المتصلان بالعدار من فوق انتهى (قوله فألحق بالغالب) أى وهو الشعر الخفيف (قوله جميع ذلك) أى المذكور ولو قال نلك لكان أوضح (قوله وفى ثالث يجب ان لم يتصل باللحية) وقيل لا يجب غسل باطن الكتييف فى الجميع لان كثافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به المواجهة انتهى محلى

الجميع من الطهور والمساوي للطلق ما حده أو ما ماضيه الشارح هنا فإنه يؤهم أن ما سبأ في المتعاطفات الثلاثة غير طهور ولا مطلق وإنما الحق فيهما في الحكم بل لم عليه أن المصنف أهل محترز بعض القيود ويناقض قوله نفسه فيما مضى عقب قول المصنف ما يقع عليه اسم ما بلا قيد فشمئلت المتغير كثيرا لا يضر كطين وطعبل وبجاءوا أهل اللسان لا يمنعون من

(قوله ولا يجب غسل باطنها) قد يقال لم أكتفى بغسل ظاهر الدخيل الخارج من غير اللحية والعارض مع عدم الاكتفاء بذلك في أصله الذي في حد الوجه وإن كان كثيفا إلا أن يجب بانه لما خرج عن الوجه الذي هو مناط الوجوب انحط أمره فسو مح فيه فليتأمل اه سم على منهج قات قوله في أصله الخصر مع هذا الكلام أن الحجاب مثلا إذا طال شعره وخرج عن حده الوجه وكثف فالتقدير الخارج يجب غسل ظاهره دون باطنه وما دخل منه في حد الوجه يجب غسل ظاهره وباطنه فليراجع قلعه غير مراد وان المراد أنه إذا كان في حد الوجه ولم يخرج منه شيء وجب غسل ظاهره وباطنه وإذا خرج وجب غسل ظاهره الكثيف سواء كان المغسول في حد الوجه أو خارجه مشقة اتصال الماء إلى باطن ما في حد الوجه دون ما خرج فلما كان في التميز مشقة اكتفى بغسل الظاهر من الجميع وقد نصرح بذلك قول الشارح إلا أني فان خرجت عن حد الوجه (قوله وكانت لحيته كثنة) قال بعضهم وينبغي أن يقال كانت لحيته صلى الله عليه وسلم جليلة عظيمة ولا يقال كثنة ولا كثيفة (قوله والاصح أن الشعر أصل لا بدل) أي ومن ثم يجوز قرن النية به وبباطنه وإن لم يجب غسله كما قدمناه (قوله أن لم يخرج عن حده) أي بأن كانت لومدت في جهة استرساله ١٢٠ لا تجاوز ما يجب غسله والخارجة هي ما جاوزت ذلك كذا قيل واستشكل

ذلك بانه يقتضي أن تكون اللحية خارجة عن حد الوجه دائما مع انهم فصلوا فيها بين الخارجة عن حده والداخلية فيه انتهى ثم رأيت في سم على منهج ما نصه المراد بخروج الشعر عن حد الوجه أن يلتوى عن اعتدال إلى تحت أو نحو ذلك وأما ما طال إلى جهة استقبال الوجه فكأنه في حد الوجه فله حكم ما في

ولا يجب غسل باطنها وهو مناطها لا به صلى الله عليه وسلم غرف غرفة واحدة لوجهه وكانت لحيته كثنة والغرفة الواحدة لا تصل إلى باطن ذلك غالبا ولما في غسل باطنها من المشقة والاصح أن الشعر أصل لا بدل وحاصل ذلك أن شعور الوجه أن لم يخرج عن حده فاما أن تكون نادرة الكثافة كالحمدب والشارب والعنفة وخيصة المرأة والخنثى فيجب غسلها ظاهرها وباطنها خفت أو كثفت أو غير نادرة الكثافة وهي لحية الرجل وعارضاه فان خفت بان ترى البشرة من تحتها في مجلس الخطاطيب وجب غسل ظاهرها وباطنها فان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خفت بعضها وكثفت بعضها فلكل حكمه أن تميز فان لم تميز وجب غسل الجميع فان خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط وإن كانت نادرة الكثافة وان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها ووقع لبعضهم في هذا المقام ما يخالف ما تقرقا حذره قال ابن العماد المراد بعدم التمييز عدم إمكان افراده بالغسل والافه متميز في نفسه ويجب غسل سبعة نمته في الوجه وإن خرجت عن حده

حد الوجه انتهى وهو أيضا لا يعلم منه الفرق بين ما في حد الوجه من اللحية وبين ما خرج عنه وقال ابن حجر الخارج من اللحية عن حد الوجه هو الذي إذا مد خرج بالمد عن جهة نزوله إلى أن قال ويحتمل ضبطه بأن يخرج عن تدويره بأن طال على خلاف الغالب اه قات هذا الاحتمال ضعيف وعبارة الشيخ عميرة في الحاشية الكبرى بـ (تنبيهه) لو كان الشعر في حد الوجه ولكنه طويل متجعد بحيث لو مد خرج فهل للزائد منه حكم الخارج كما هو قضية نظيره من شعور الرأس هو محتمل (قوله ظاهرها وباطنها) وفي شرح البهجة ودأخلاق سم في حواشيه هل المراد بباطن اللحية الوجه الذي يلي الصدر منها أو بداخلها خلال الشعر ومنايته أو المراد بباطن اللحية تحت شعورها وبداخلها خلال شعورها فيه نظر والوجه هو الأول لوقوع الباطن في مقابلة الظاهر والداخل المتناهل خلال الشعر ومنايته وذلك قريبة على أنه أريد به ما عدا جميع ذلك انتهى وهذا التردد نشأ من جمعه في شرح البهجة بين الداخل والباطن أماما من اقتصر كالشارح هنا على الباطن فإرادته ما يلي الصدر من اللحية وما يدير الشعر (قوله وعارضاه) وهما ما انحط من العذار إلى اللحية (قوله ظاهرها وباطنها) لكن ينبغي إذا كانت خفيفة وفاقا يجب غسل باطنها أن لا يكون منه باطن الشعر النابت على آخر منتهى اللحية بحيث يكون ذلك الباطن مساويا للأسفل منتهى اللحية لأنه لا يزيد عليه تأمل انتهى سم على منهج (قوله وجب غسل ظاهرها) أي سواء كانت من رجل أو أنثى أو خنثى (قوله وإن كانت نادرة الكثافة) هو غاية (قوله ووقع لبعضهم) هو شيخ الإسلام في شرح المنهج (قوله عدم إمكان افراده) أي بأن عسر افراده بالغسل فليس المراد بالإمكان ما قابل الاستحالة

لحصول

إيقاع اسم الماء المطلق عليه فعل الخ (قوله لا تهلى الله عليه وسلم) كان ينبغي العطف في هذا (قوله في الأرض أو مصنوعا فيها) يخرج ما كان خلقيا في غير الأرض وما كان مصنوعا فيه مطلقا فلم أنه ليس مما في المقر أو الممر تغير الماء الذي يوضع في الحرار التي كان فيم نحو غسل أولبين وان ما ذكره هنا لا يناقض ما سيأتي له في التنزيل القطر ان الذي تدهن به الفربيل

(قوله كالذؤابة) بالدال المجهمة (قوله أو قدرهما) لعل المراد قدرهما من المعتدل من غالب أمثاله أخذ هذا ما ذكره في الكبين (قوله وأسبغ الوضوء) أي غم (قوله حتى شرع) أي دخل (قوله أو على حقيقتها) أي أن قلنا اليد للتركيب على ما يأتي (قوله بناء على ما يأتي) أي من أنها أي الغاية لا فادتها الخ (قوله أو اسقاط ماوراءها) وذلك بأن يجعل التقدير هنا اغسلوا أيديكم من الاصابع واطركوها من أعلاها إلى المرافق والدليل على أن المراد الغسل من الاصابع الخ على ما هو الغالب في غسل الأيدي أنه من الاصابع ومن لازمه أن يكون الترك من الأعلى وبين ذلك فعله صلى الله عليه وسلم كما فهم من قوله حتى أشعر الخ (قوله وضابطه) حاصل هذا الضابط يرجع إلى أن الغاية أن كانت من جنس المبدأ دخلت فيه الأبقريئة تقتضي خروجها كما يأتي في قراءة القرآن إلى سورة كذا من خروج السورة أن دلت القرينة على ١٢١ خروجها والاقتداح وان لم تكن

من جنسه لا تدخل إلا بقرينة تدل على الدخول وفي شرح البهجة الكبير ما يفيد أن هذا القول مرجوح وإن الراجع عدم دخولها مطلقا إلا بقرينة وعلى الأول لو نذر أن يقرأ القرآن إلى سورة الكهف مثلا أو استأجره آخر على قراءته إليها وجب قراءتها أيضا ما لم تدل قرينة على إخراجها وعلى كلام شرح البهجة وكلام ابن هشام في المغني لا تدخل السورة (قوله أفادت الثانية) هو قوله أو اسقاط ماوراءها والأول هو قوله لا فادتها الحكم إليها (قوله فالليل في الصوم

لحصول المواجبة بها) وفي قول لا يجب غسل خارج عن حدد (الوجه) ظهر وجهه عن محل الفرض كالذؤابة من الرأس والاصح الوجوب لحصول المواجبة به (الثالث) من الفروض (غسل يديه) للآية والاجماع (مع مرفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء أفصح من عكسه أو قدرها من فادتها كما في الباب لما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه توضأ فغسل وجهه وأسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشعر في العضد ثم اليسرى كذلك إلى آخره ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وقوله تعالى وأيديكم إلى المرافق فإن إلى معنى مع أن قلنا أن اليد إلى الكوع فقط إذ لم يقل أحد بغسل الكوعين والمرفقين دون ما بينهما أو على حقيقتها واستفيد دخول المرافق من فعله صلى الله عليه وسلم والاجماع ومن كون الغاية في الإسقاط بناء على ما يأتي لا فادتها مذهب الحكم إليها أو اسقاط ماوراءها وضابطه أن اللفظ أن تناول محلها والولا ذكرها أفادت الثاني والأفادت الأول فالليل في الصوم منه بخلاف اليدها فإنها من اليد في لصدة على العضو إلى الكف لغة فكان ذكر الغاية إسقاطا لماوراء المرافق فدخول المرفق ويدفع ما تقتضي به الضابط من نحو قراءة القرآن إلى سورة كذا يمنع خروج السورة عن المقروءة الأبقريئة ويجوز جعل اليد التي هي حقيقة إلى المنكب أو الكوع مجازا إلى المرفق مع جعله إلى غاية للغسل داخلية في المغيا بقرينتي الاجماع والاحتياط للعبادة وكذا يقال في وأرجلكم إلى الكبين (فإن قطع بعضه) أي بعض ما يجب غسله (وجب) غسل (ما بقى) خبر إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولأن الميسور لا يسقط بالمعسور (أو) قطع (من مرفقه) بأن غسل عظم ذراعه وبقي العظامان المسميان برأس العضد (فرأس) أي فيجب غسل رأس (عظم العضد

١٦ نهاية ل منه) أي من الأول (قوله فإن قطع بعضه الخ) في فرع لو قطعت يده ثم الصقه في حرارة الدم قال النعمت بحيث صار يخشى محذور تيمم يمتنع عليه قطعها ويجب غسلها والأفلام رسم على منبج في فرع آخر لو كان فادتها يدين أو أحدهما فغسل بعد الوجه ما يجب غسله منهما إن كان ثم ما يجب غسله ثم مسح الرأس وقم وضوءه ثم نبت له يدان بدل المفقودتين فهل يجب غسلهما الآن ويعيد ما بعدهما من الرأس والرجلين أو لا فيه نظروا الذي يظهر الثاني لأنه لم يخاطب بغسلها ما دلت الوضوء لفقدتها فمسحه للرأس وقع محصا معتد به فلا يطله ما عرض من نبات اليدين وكالوغسل وجهه أو مسح رأسه ثم نبت له شعر فيها محبت لا يجب غسله ولا مسحها (قوله عظم العضد) ما بين المرفق إلى الكتف وفيها خمس لغات وزان رجل وبضمين في لغة الحجاز وقرأها الحسن في قوله تعالى وما كنت متخذ المضامين عضدا ومثال كبد في لغة بني أسد ومثال فلس في لغة تميم وبكر والخامسة مثال فعل قال أبو زيد أهل تهامة يؤثنون العضد وبنو عجم يذكرون والجمع أعضد وأعضاء مثل أفلس وأهل اه مصباح

هو جاري فيه على قاعدته خلا لما وقع في حاشية شيخنا فيهما (قوله لا بذلك الحثينة) ليس من هذا الباب ما يقع من الاوساخ المنفصلة من أرجل الناس من غسلها في الفساقى لما وقع في حاشية شيخنا وانما ذلك من باب ما لا يستغنى الماء عنه غير

(قوله من شعروا كنف) ظاهره وان طال وخرج عن المحاذات مر سم على بهجة وقضية اطلاقه انه يجب غسل ظاهره وباطنه لكن قال سم على منهج وفاق مر على انه يكفي غسل ظاهر الخارج الكثيف من اليدين اه واطلاق السارح يوافق ما في حاشية البهجة وهو ظاهر عملا باطلاقه (قوله نعم ان كان لها غور) نى الثقب والشق يفرغ من الغور ولو دخلت شوكة اصبعه مثلا وصار رأسها ظاهر غير مستور فان كانت بحيث لو قلعت بقي موضعها محجور فاجب قلعها ولا يصح غسل اليد مع بقائها وان كان بحيث لو قلعت لا يبقى موضعها محجور فابل يلتمح وينطبق لم يجب قلعها وصح غسل اليد مع وجودها لعدم ظهورها انتهى قب ومثله على منهج نقله عن مر ١٢٢ وعبارة حج عطف على ما يجب غسله ومحل شوكة لم تنص في الباطن حتى استثرت

والاصح الوضوء وكذا الصلاة على الاوجه اذا لاحكم لما في الباطن انتهى وظاهره انه متى كان بعض الشوكة ظاهرا اشترط قلعها مطلقا (قوله فبلغ لكشطها العضد الخ) أى وان لم يتصق به كما يفهم من قوله ثم تدلت (قوله بخلاف عكسه) أى فيجب غسله وعليه فالعبرة في المنكشط بما انتهى اليه النقل لا بما منه التقلع (قوله مع وقوع الاسم عليها) وبهذا فارق الجلدة المتدلية من غير محل الفرض والسلعة والشعرة (قوله وحب غسل المتدلى مطلقا) أى ظاهره او باطنا طال أو قصر (قوله وجب غسل مظهر) أى وأعاد ما بعده رعاية للترتيب (قوله بخلاف ما لو حلق لحيته الكثة) فانه لا يجب عليه غسل مظهره بالخلق (قوله بناء على ان العبرة الخ) هذا قد بينا في الرأس ما ذكره من عدم وجوب غسل ما لم يحاذ الفرض لان التكشط لم يحاذ محل الفرض الا ان يقال لما التصق طرفها بغير الفرض نزل منزلة ما انتهى فيه التكشط بغير الفرض (قوله ان الزائدة لو ثبتت الخ) أى في غير محل الفرض (قوله وهو أقرب) معتمد (قوله اتجه) خلا فالج (قوله بشرة رأسه وان قل الخ) زاد حج حتى البياض المحاذى لاعلى الدائر حول الاذن كما بينته في شرح الارشاد الصغير وعبارته وحتى عظمه اذا ظهر دون باطن مأمومة كما قاله بعضهم وكانه لخط ان الاول يسمى رأسا بخلاف الثاني انتهى (قوله أو بعض شعر) أى ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فيكفى مسحه لانه من الرأس وان سبق له غسله مع الوجه لان غسله أولا كان ليتحقق به غسل الوجه لالكونه فرضا من البوضوء

على المشهور) لكونه من المرفق تفرع على انه اسم لمجموع العظمين والابرة وهو الاصح والثاني فرعه على انه طرف عظم الساعد فقط ووجوب غسل رأس العضد بالتبعية (أوفوقه) أى قطع من فوق مرفقه (نذب) غسل (باقي عضده) كما لو كان سليم البدن لا يتناول العضودين طاهره ويجب غسل ما على اليدين من شعر وان كنف وان طافوا وان طالت كيد او ساعة نبتت في محل الفرض وباطن ثقب أو شق فيه لانه صار ظاهرا نعم ان كان لها غور في اللحم لم يجب الا غسل مظهر منه ما وكذا يقال في بقية الاعضاء ولو انكشطت جلدة الساعد فبلغ تكشطها العضد ثم تدلت منه لم يجب غسل شئ منها لتدليلها من غير محل الفرض بخلاف عكسه وغسل ما اذا هما من يد زائدة نبتت فوق محل الفرض وتدلت ولم تشبهه بالاصلية لنحو ضعف بطش أو فقد أصبح لحصول ذلك القدر في محل الفرض مع وقوع الاسم عليها وخرج نحو ساعة وشعر تدلى من عضده وجلدة منكشطة منه حيث لم يبلغ التكشط محل الفرض فلا يجب غسل المحاذى منها ولا غيره لعدم وقوع الاسم عليها ولو جاوز تكشطها مرفقه وتدلت على ساعده وجب غسل المتدلى مطلقا لم يلصق به والاغسل ظاهرها بدلا عما استمر منه ولهذا لو زالت بعد ان غسلها وجب غسل مظهره بخلاف ما لو حلق لحيته الكثة لان الاقتصار على غسل ظاهره المتصقة كان للضرورة وقد زالت ولا كذلك اللحية لتمكنه من غسل باطنها ولو انكشطت من ساعده والتصق رأسها بعضده مع تجافى باقيها وجب غسل محاذى محل الفرض منها ظاهرا وباطنا دون ما فوقه لانه على غير محل الفرض فلا نظير لاصله بناء على ان العبرة بما اليه التكشط لا بما منه ذلك ويؤخذ من تعبيرهم بالمحاذاة ان الزائدة لو نبتت بعد قطع الاصلية لم يجب غسل شئ منها لان تنفاد المحاذاة حينئذ ويحتمل خلافه بناء على شمول المحاذاة لما كان فعلا أو قوة وهو أقرب ولو طالت الزائدة فخازت أصابعها أصابع الاصلية اتجه وجوب غسل الزائدة على الاصلية ويحتمل عدمه (الرابع) من الفروض (مسمى مسح لبشرة رأسه) وان قل (أو) بعض (شعر) ولو بعض واحدة (في حده) أى الرأس

ما لو حلق لحيته الكثة) فانه لا يجب عليه غسل مظهره بالخلق (قوله بناء على ان العبرة الخ) هذا قد بينا في الرأس ما ذكره من عدم وجوب غسل ما لم يحاذ الفرض لان التكشط لم يحاذ محل الفرض الا ان يقال لما التصق طرفها بغير الفرض نزل منزلة ما انتهى فيه التكشط بغير الفرض (قوله ان الزائدة لو ثبتت الخ) أى في غير محل الفرض (قوله وهو أقرب) معتمد (قوله اتجه) خلا فالج (قوله بشرة رأسه وان قل الخ) زاد حج حتى البياض المحاذى لاعلى الدائر حول الاذن كما بينته في شرح الارشاد الصغير وعبارته وحتى عظمه اذا ظهر دون باطن مأمومة كما قاله بعضهم وكانه لخط ان الاول يسمى رأسا بخلاف الثاني انتهى (قوله أو بعض شعر) أى ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فيكفى مسحه لانه من الرأس وان سبق له غسله مع الوجه لان غسله أولا كان ليتحقق به غسل الوجه لالكونه فرضا من البوضوء



المبرية والمقربة كما أفتى به والد الشارح في تطهيره من الأوساخ التي تنفصل من أبدان المنغمسين في المغاطس (قوله لان  
تغيره بذلك تزوج) قضيته ان التغير بالمحاور لا يكون الا تزوا هو قول من جرح مع انه يناقض ما سبأ قبله فربما في مسألة  
الجحور قالوا حه انه جرى في هذه التعليل على الغالب (قوله ان الماء المتغير كثير القطر ان الذي تدهن به القرب الخ) تقدم

(قوله بحيث لا يخرج الخ) وينبغي ان يأتي تفصيل الشعر المدكور فيما لو حلق له ساعة برأسه وتدل (قوله أو استرسال) عطف  
على قوله بعد (قوله من جهة نزوله) أي وان خرج عنه من جهة أخرى كما قاله بعضهم انتهى قب على منهج (قوله الدالين على  
الاكتفاء بمسح البعض) قد يقال ان الدال على الاكتفاء بمسح البعض مع مسح العمامة لا وحده انتهى سم على بهجة وقد يقال  
لما لم يقل أحد بمسح العمامة مع البعض لم يقدح في الاستدلال كما قبل به في الناصية ١٢٣ حيث لم يقل أحد بوجودها

بحيث لا يخرج المسح عنه بعد ولو تقدم برأى ان كان معقوصاً ومتجهداً غير أنه بحيث لو مد  
محل المسح منه خرج عن الرأس من جهة نزوله أو استرسال من جهة نزوله سواء فيه ما جانب  
الوجه وغيره لما صح من مسحه صلى الله عليه وسلم لناصرته وعلى عمامته الدالين على  
الاكتفاء بمسح البعض اذ لم يقل أحد بخصوص الناصية والاكتفاء بما يمنع وجوب  
الاستيعاب أو الراجع لانهم ادونه ولان الباء لادخاله في حيزه تعدد كالاتية للتبعض وغيره كما  
في وليطوف بالبيت العتيق لاداء صاف ووجوب التعميم في التيميم مع استواء آياتها المشبوهة في  
السنة وجريانه لكونه بدلا على حكم مبدله بخلاف مسح الرأس فانه أصل فاعترض لفظه ولم  
يجب في الخلف لاداء جاع ولان استيعابه يتلفه والاذنان ليستأمن الرأس واليماض وراء  
الاذن منه هنا وفي الخ والاصح ان كلا من البشرة والشعر هنا أصل لان الرأس لما رأس  
وعلا وكل منه ما عال بخلاف ما تقدم في بشرة الوجه لو غسلاها وترك الشعر حيث لا يكفيه  
لان المواجهة انما تقع بالشعر لا بالبشرة (والاصح حوازيله) لانه مسح وزيادة فاجزا  
بطريق الاولى والثاني لاننا موزون بالمسح والغسل لا يسمى مسحاً وأشار بالجواز الى نفي  
كل من استعباه وكرهته (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلامد) لان المقصود وصول البلل  
وقد وصل والثاني لا يجزئه لانه لا يسمى مسحاً ولو حلق رأسه بعد مسحه لم يعد المسح (الخامس)  
من الفروض (غسل رجله) لقوله تعالى وأرجلكم الى السكعين قرئ بالنصب وبالجر عطفاً  
على الوجوه لفظاً في الاول ومعنى في الثاني لجره بالجوار أو لفظاً أيضاً عطفاً على الرؤوس  
ويحمل المسح على مسح الخلف أو على الغسل الخفيف الذي تسميه العرب مسحاً وكتبت انما  
طلب الاقتصار اذ الارجل مظنة الاسراف وعليه فالباء المقدرة لاداء لصاق والحامل عليه الجمع  
بين القراءتين وما صح من وجوب الغسل (مع كعبيه) من كل رجل وهما العظامان اللتان عند  
مفصل الساق والقدم ويجب ازالة ما يذاب في الشق من نحو شع ولولم يكن لرجله كعب اعتبر  
قدمه من المعتدل من غالب امثاله ولو قطع بعض قدمه وجب غسل الباقي وان قطع فوق  
الكعب فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي كاليد ويأتي فيها ما تقدم من غسل شعر وسلمة  
ونحو ذلك ومحل تعين وجوب غسلها في حق من لم يرد المسح على الخفين كما سيأتي (السادس)  
من الفروض (ترتبه هكذا) بأن يغسل وجهه مع النية ثم يديه ثم مسح رأسه ثم يغسل

بخصوصها (قوله وغيره)  
أي وفي حيز غيره (قوله  
على حكم) مطلق بجريانه  
(قوله والاذنان ليستأمن  
الرأس) فيه اشار بمخافة  
خبر الاذنان من الرأس  
وقد نص ابن حجر على ضعفه  
(قوله منه) أي الرأس  
(قوله لما رأس وعلا) قال  
في المصباح رأس الشخص  
يرأس مهموز بفحتين  
ورأسه شرف قدره فهو  
رئيس والجمع رؤساء مثل  
شريف وشرفاء اه (قوله  
وجواز وضع اليد الخ)  
يؤخر عن لو مسح عرقته  
مثلاً فوصل البلل لجلاء  
رأسه أو شعره فالوجه  
جريان تفصيل الجرموق  
فيه ولا يجه فرق بينهما  
فنأمل مر سم على بهجة  
وقال حج لوضع يده المبتلة  
على خرقه على الرأس فوصل  
اليه البلل أجزأه قيل

المتجه تفصيل الجرموق انتهى وورد بما انه حيث حصل الغسل بغسله بعد النية لم يشترط تذكريه عند المسح مثله ويفرق  
بينه وبين الجرموق بأن ثم صار قاه وهو مماثلة غير المسح عليه فاحتيج لقصد مميز ولا كذلك هنا انتهى (قوله لجره  
بالجوار) فيه نظير بأن شرط الجرموق على الجوار ان لا يدخل على الجرموق عطف كما لو قيل يحجر ضرب خرب (قوله طلب  
الاقتصاد) أي عدم المبالغة فيه (قوله عند مفصل الساق) يقع الميم وكسر الصاد (قوله ويجب ازالة ما يذاب الخ) أي حيث  
كان فيما فيجب غسله من الشق وهو ظاهره بخلاف ما لو نزل الى القدم بباطن الجرح فلا يجب ازالته ولو كان يرى (قوله  
فيسن غسل الباقي) أي الى الركبتيين

انه جار في هذا على قاعده المارة في حذمافي المقر والمضرا من افض لها (قوله ما مضته الشمس) أي من المانع كما يأتي (قوله ولهذا قال السبكي الخ) في ترتيب هذا على ما قبله وقفة ظاهرة وعبارة الشهاب بن حجر عقب قول المصنف ويكره ما مضه شرعا لا طبيا فحسب انتهت فاضركلامه ان القائل بأن الكراهة شرعية يقول ان فيها شائبة رشاد من حيث الطب فلعل قول السراج ولهذا الخ بالنظر الى ذلك وان كان في سياقه علاقة (قوله بخلافها في المانع) صورته ان المانع الشمس جعل حال حرارته في

(قوله عن واحد) أي من جماعة متعددين كان حج أحدهم عن النذر والا تخرون القضاء من لا وكان المحجوج عنه معضوبا أوميتا (قوله ان لا يتقدم عليها غيرها) وعليه لو تقدم الاحرام بغير حجة الاسلام وقع عنها ويقع الاحرام لحجة الاسلام بعد عمافي ذمته من قضاء ونذر وقال العبادي على ابي شجاع ما مضه أو استأجر شخصين لجماعته الخمين يعني حجة الاسلام والنذر في سنة واحدة اجزأه ذلك سواء ترتب ١٢٤ احرامهما أم لا لكن ان ترتب وقع الاول لحجة الاسلام والا وقع كل عما استؤجره

واستشكل البلقيني اذالم يسبق أجبر حجة الاسلام لان فيه ايقاع الاحرام الثاني عن النذر ولم يستأجر له وليس هو في قوة حجة الاسلام قال فينبغي ان يكون احرام الثاني لنفسه الى آخر ما ذكره وعليه فيرجع المستأجر عليه بما دفعه له من الدراهم ان كان دفع له والاستقطب عنه (قول المصنف فلو اغتسل) تغريغ على وجوب الترتيب وكاله يشير به الى ان الترتيب قد يكون حقيقة وقد يكون تقديرا (قوله بنية رفع الحدث) لم يبين محل النية هنا اعتمادا على ما تقدم من انه يجب قرنهما بأول غسل الوجه فيفيد انه انما يكتفي بغسله حيث وجدت النية عند غسل الوجه فلو انغمس ونوى عند وصول الماء الى صدره مثلا ثم غم

رجليه لانه صلى الله عليه وسلم لم يتوصأ الامر بتباول لم يجب تركه في وقت أو دل عليه بيان الجواز كافي التثنية ونحوه وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ايدوا بما بدأ الله به الشامل للوضوء وان ورد في الحج اذ العبارة بعموم اللفظ وهو عام ولانه تعالى ذكر محسوبا بين مغسولات وتغريق المتجانس لا ترتكبه العرب الا لفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لاندبه بقرينة الامر في الخبر ولان العرب اذا ذكرت متعاطفات بدأت بالاقرب فالاقرب فلما ذكر فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دلت على الامر بالترتيب والالقال فاعسلوا وجوهكم وامسحوا برؤوسكم واغسلوا أيديكم وأرجلكم ولان الاحاديث المستفيضة الشائمة في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم مصرحة به ولان الآية بيان للوضوء الواجب فلو قدم عضوا على محله لم يمتد به ولو غسل اربعة اعضاءه معا ولو بغير اذنه ارتفع حدث وجهه فقط حيث نوى معه لان المعية تنافي الترتيب وانما صح حجة الاسلام وغيره ان واحد في عام لان الشرط ان لا يتقدم عليها غيرها (فلو اغتسل محذو) حدثا أصغر فقط بنية رفع الحدث أو نحوه ولو متهما أو بنية رفع الجمابة أو نحوه افا الطاور تب فيها اجزاء أو انغمس بنية ما ذكر (فالاصح انه ان امكن تقديرا ترتيب بأن غطس ومكث) قدر الترتيب (صح) له الوضوء لان الترتيب حاصل في الحالة المذكورة فانه اذا لاقى الماء وجهه وقد نوى يرتفع الحدث عن وجهه ويعده عن اليدين لدخول وقت غسلهما وهكذا الى آخر الاعضاء الثاني لايصح اذ الترتيب فيه أمر تقديري غير تحقيق ولهذا لا يقوم في النجاسة المغلظة الغمس في الماء الكثير مقام العدد (والا) أي وان لم يمكن تقديرا ترتيب بأن خرج حالا أو غسل أسافله قبل اعاليه كما ذكره في المحرر (فلا) يجوز له لان الترتيب من واجبات الوضوء والواجب لا يستقط بغير ما ليس كذلك (قلت الاصح الصحة بلا مكث والله أعلم) لان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وهذا هو المعول عليه في التعليل ومن علة كالشارح بأن الغسل يكفي للحدث الا كبر فلا يصغر أو لى ردبانه ينتفض بغسل الاسافل قبل الاعالي لانه لو اغتسل منكسا بالصب عليه حصل له الوجه فقط اما انغماسه فيجزئه مطلقا ولو اغفل من اغتسل لمعة من غير اعضاء الوضوء اجزاء ذلك خلافا للقاضي وقول الروياني ان نية الوضوء بغسله أي أو رفع الحدث الا يصغر لا يجوز اذ لم يمكنه الترتيب حقيقة مبني على طريقة الرافعي وبمحت ابن الصلاح عدم الاجزاء عند نية ذلك

الاتغماس ولم يستحضر النية عند وصول الماء للوجه لم يصح وضوءه لعدم النية وان أمكن الترتيب (قوله وان بأن غطس) من باب ضرب انتهى مختار (قوله اما انغماسه) محذور قوله لانه اغتسل منكسا الخ (قوله ولو اغفل من اغتسل لمعة) ليس بقيد اخذ من كلام ج الآتي في قوله بل لو كان على ما عدا أعضاء الخ (قوله اللهم) بضم اللام كافي المصباح والمختار (قوله اجزأه ذلك) أي الاتغماس (قوله مبني على طريقة الرافعي) أي على الطريق التي مشى عليها الرافعي والا فالرويانى متقدم على الرافعي (قوله عند نية ذلك) وضوؤا أو رفع حدث

الطعام المائع وتلج بقرينة ما هو بآني (قوله اذا مضى بالنار) أي مع بقاء حرارته بدلالة ما يأتي (قوله على الابتداء) أي أو بعد التبريد (قوله لا يقال الخ) هذا سؤال نشأ من أخذه بقاء كراهة الماء المشمس وان سخن بالنار من بقائها في المائع الذي فيه ماء مشمس وان طج بها حاصلة وضوح الفرق بين المستثنين وهو ان اختلاط الماء المشمس بالطعام تفرقت به الاجزاء السميكة بأجزائه لم تقدر النار على دفعها بخلاف الماء المجرد أي فلا خذ المذكور غير صحيح وحاصل الجواب أن شدة غليان الطعام بالنار

(قوله وما عجل به ممنوع) زاد في ادلا ضرورة بل ولا حاجة لهذه الاقامة بل العلة الصحيحة هي امكان تقدير الترتيب فكفته نية ما يتضمن ذلك من جميع ما ذكر حتى قصده بغسلة الوضوء ومن ثم كان الوجه انه لا يؤثر نسيان لمعة أو لمع من غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ما عدا أعضاء الوضوء مانع كسمع لم يؤثر فيما يظهر سواء أمكن تقدير الترتيب أم لا ومن قبله كالا سنوي ومن تبعه بإمكانه انما اراد التفرع على العلة الاولى الضعيفة خلافا لمن زعم تفرعه على العلتين انتهى (قوله واكتفى) أي في رفع الحدث (قوله بنية الجنابة) أي غلطاً أخذ من قوله قبل فلو توى غير ما عليه غلط اصح والا فلا (قوله وان لم ينوه) أي بل وان نقاه (قوله على غسل الثلاثة) أي الوجه وما بعده (قوله وهو وضوء خال الخ) ويلغز بذلك فيقال لنا وضوء خال عن غسل الرجلين وهما مشكوفتان بلا ضرورة (قوله ولو شك في تطهير عضو الخ) قال ج في آخر الفصل السابق مانصه ولو شك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره أو هل مسح نيتين أو ثلاثاً لم تلزمه اعادته كما لو شك بعد الوضوء وأسلام الصلاة في ترك فرض ذكره البغوي وقوله لكن لا يصلي صلاة أخرى حتى يستنجي لتردده حال شروعه في كمال ١٢٥ طهارة ضعيف وانما ذلك حيث تردّد

في أصل الطهارة على ان الذي يتجبه في الاولى وجوب الاستنجاء في الذكر وليس قياس ما ذكره لان بعض الوضوء والصلاة داخل فيهما وقد يتقن الايمان بهما بخلافه هنا فان كلامه المذكور والدبر مستقل بنفسه فبقينه مطلق الاستنجاء لا يقتضي دخول غسل الذكر فيه (قوله أي من سنه) هذا

وان أمكن لانه لم يبق الغسل مقام الوضوء ضعيف وما عجل به ممنوع واكتفى بنية الجنابة ونحوها مع كون المنوي طهراً غير مرتب لان النية لا تتعلق بخصوص الترتيب فغياوا ثباتاً ولو اجتمع عليه اصغروا أكبر كفاه الغسل لهما كما سيأتي في كلامه ولو بالترتيب لا ندراج الاصغر وان لم ينوه ولو غسل جنب بدنه الارجلية مثلاً ثم أحدث غسلهما للجنابة ثم غسل باقي الاعضاء مرتبة للاصغر وله تقديم غسل الرجلين على غسل الثلاث وتأخيرها وتوسيطه وهو وضوء خال عن غسل عضو مشكوف بلا ضرورة ولو اغتسل الاعضاء وضوءه لم يجب عليه ترتيبها لاجتماع الحدتين علمها فيندرج الاصغر في الاكبر ولو شك في تطهير عضو قبل الفراغ طهره وما بعده أو بعد الفراغ لم يؤثر ثم لما انتهى الكلام على اوكانه شرعية تكام على بعض سنه فقال (وسنّه) أي الوضوء أي من سنه وقد ذكر في الطراز انها نحو خسين سنة وما دل عليه ظاهر كلام المصنف من الحصر محمول على الاضافي باعتبار المذكور هنا (السواك) وهو في اللغة الدلك والدلك في الشرع استعمال عود او نحوه كشان في الاسنان وما حوّلها لقوله عليه الصلاة والسلام لولان

علم من قوله قبل على بعض سنه وكان الحامل على ذكره بيان الطريق المعينة لذلك (قوله وهو في اللغة الدلك) في حج قبل هذا وهو مصدر ساك فاه يسوكه انتهى وعليه فهو مشترك بين المصدر والالة وقوله مصدر يجوز انه سماعي والاقباس مصدر ساك سوكا بالسكون لان فعلا قياس مصدر الثلاثي المتعدي هذا وعبارة المختار السواك المسواك قال أبو زيد بجعه سوك بضم الواو مثل كتاب وكتب وسوك فاه تسوكا واذ اقلت اسمك أو تسوك لم تذكر الفهم وفي المصباح انه يجمع على سوك بالسكون والاصل بضمين انتهى أي فلما استعملت الضمة على الواو حذف وقضيته ان الاستعمال بالسكون لا غير وفيه قال ابن دريد سكت الشيء أسوكه سوكا من باب قال اذا دلكنه فقول حج وهو مصدر ساك فاه لم يرد ان المصدر مقصور عليه بل مره ان هذا الاسم استعمل مصدراً كما استعمل اسم الالة في الفائدة فيقال في الاوائل أول من استاك ابراهيم الخليل وسيأتي في الشرح هي أي شجرة الزيتون سواكي وسواك الانبياء من قبل وبذلك يعلم انه ليس من خصوصيات هذه الامة بل هو مشترك بين نبيينا وسائر الانبياء والاصل ان ما ثبت لنبي ثبت لأمته الا ما خرج بدليل فيدخل فيه سائر أمم الانبياء هذا وقوله صلى الله عليه وسلم وسواك الانبياء من قبل قد يفيد عمومهم لسائرهم وهو مخالف لما تقدم عن الاوائل من ان أول من استاك ابراهيم الا ان يقال المراد بسواك الانبياء انه سواك مجموعهم لا كل واحد فليراجع (قوله في الاسنان) زاد حج وأقله مرة الا ان كان لتغيره لا بد من ازالته فيما يظهر ويحتمل الاكتفاء بما فيه أيضاً لانها تخففه (قوله وما حوّلها) فيه قصور اذ لا يشمل اللسان ولا يستف الحنك مع انه يطلب فيها الا ان يقال أراد بما حوّلها ما يقرب منها

توجب اخراج تلك الاجزاء التهمة فقول المفترض فلا تقدر النار على دفعها فممنوع أى ومع اقتضاء النار اخراج ذلك لم نزاعه وتنفى الكراهة بل اثبتناها فاثبتنا في مسألة الماء الذي ليس فيه الا مجرد التسخين أولى لما مر فصح الاخذ المذكور والتفرقة التي هي حاصل السؤال للشهاب بن حجر في شرح الارشاد فانه اثبت الكراهة في مسألة الطعام تبعاً للمجموع ونفاها في

(قوله لا امرتهم) أى امر ايجاب ومحله بين غسل الكفين والمضمضة انتهى ج (قوله وفي رواية لفرضت) فان قلت هو صلى الله عليه وسلم ليس له الاستقلال بالفرض وانما يبلغ ما امر بتبديعه من الاحكام عن الله تعالى قلنا أجيب بأنه يحتمل انه فوض اليه ذلك بان خيره الله بين أى امرهم امر ايجاب وأمر ندب فاخترنا الاسهل لهم وكان صلى الله عليه وسلم وفار حياً (قوله المتقدمة عليه) أى وليست منه بدليل قوله بعد التي منه وقد يشكل بما قالوه ان محله بعد غسل الكفين الآن يقال المتقدمة عليه أى على معظمه وعبارة الزنادي قوله والمراد الخ هذا بالنسبة للسنة الفعلية التي منه أما بالنسبة للسنة الفعلية التي ليست منه فآوله السواك وأما بالنسبة للسنة القولية فآوله التسمية وبهذا يجمع بين الاقوال المختلفة انتهى رملي ومنه يعلم ان منهم من جرى على ان آوله التسمية وهذا الاستفاد من كلام الشارح حيث اقتصر على قوله وجرى بعضهم على أن أولها غسل كفيه وان أشعر الجع بأن فيه الاقوال المذكورة (قوله قرنهما) الضمير في قرنهما للنية وفيها التسمية (قوله فيسن لكل غسل الخ) أى وان استاك للوضوء ١٢٦ قبله على الوجه وقا لم انتهى سم على ج وينبغي ان محله فيهما عند ارادة الشروع

أشق على أمي لا امرتهم بالسواك عند كل وضوء وفي رواية لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء وسواء في استنباهه أكان حال شروعه فيه أم في أثناءه قياساً على ما سيأتى في التسمية وبدؤه بالسواك يشعر بأنه أول السنن وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على أن أولها غسل كفيه والوجه ان يقال أول سننه الفعلية المتقدمة عليه السواك وأول الفعلية التي منه غسل كفيه واول القولية التسمية فينوي معها عند غسل كفيه بأن يقرنهما عند أول غسلهما ثم يتلفظ بهما سر عقب التسمية فالمراد بتقديم النية على غسل الكفين الواقع في كلامهم تقديمها على الفراغ منه وبما تقرريندفع ما قيل قرنهما مستحيل لنسب التلفظ بها ولا يعقل التلفظ مع التسمية ولا يختص طلبه بالوضوء فيسن لكل غسل أو تيمم وان لم يصل به وسن كونه (عرضاً) أى عرض الاسنان ظاهراً وباطناً وكيفية ذلك ان يبدأ بجانبه الايمن ويذهب الى الوسط ثم اليسر ويذهب اليه ويكره طولاً لانه قديم اللثة ويقصد الا في اللسان فيسن فيه والكراهة لانها في الاجزاء وكذا يقال في الاستياك بالمبرد فيكره لازالته جزءاً وقد يحرم كان فعله بضار ويجزئ في الحالتين لحصول المقصود من ازاله القلح به ويسن غسله للاستياك به ثانياً ان علق به قدز ويندب بلع الريق أول الاستياك ويحصل (بكل خشن)

في الغسل واردة الضرب في التيمم ويحتمل انه في الغسل قبيل المضمضة بعد فعل ما تقدم عليها قياساً على ما تقدم في الوضوء عن ج (قوله بجانبه الايمن) المتبادر من هذا انه يبدأ بجانبه الايمن فيستوعبه الى الوسط باسعمال السواك في الاسنان العليا والسفلى ظهوراً وبطناً الى الوسط ويبقى الكلام حيث لم يتم السواك العليا والسفلى

في حالة واحدة هل يبدأ بالعليا فيستوعبها الى الوسط ثم اليمنى كذلك أو بالسفلى أو يستوعب ظهر بشرط الاسنان من العليا والسفلى ثم باطنها أو كيف الحاصل والا قرب انه يخبر بين تلك الكيفية ان لعدم المرجح (قوله ويذهب اليه) هذا في ظاهر الاسنان أما باطنها فينبغي ان يخبر فيه بين الايمن واليسر لكن اطلاقه المتقدم يخالفه (قوله ويكره طولاً) أى في عرض الاسنان كما هو مقتضى قوله أولاً أى عرض الاسنان وعليه فعل الا في قوله الا في الاسنان بمعنى غير الاسنان ليس داخل في عبارته حتى يستثنيه ومقتضى تخصص العرض بعرض الاسنان والطول باللسان انه يخبر فيما عداهما بما يمر عليه السواك وينبغي أن يكون طولاً كاللسان في غير اللثة أما هي فينبغي أن يكون عرضاً لانه علل كراهة الطول في الاسنان بالخوف من ادماء اللثة (قوله الا في اللسان) ويستحب ان يمر السواك على سقفه باطاف وعلى كراسي اضراسه انتهى خطيب (قلت) وينبغي ان يجعل استعماله في كراسي اضراسه تيمماً للاسنان ثم بعد الاسنان اللسان وبعد اللسان سقف الحنك (قوله بالمبرد) كمنبر لانه اسم آلة (قوله لازالته جزءاً) أى ولانه قد يفضى الى كسرهما (قوله كأن فعله بضار) كالتبئات السمية (قوله ويسن غسله) زاد ج قبل وضعه كما اذا اراد الاستياك به ثانياً وقد حصل به بخور ج (قوله ويندب بلع الريق) ولعل حكمه التبرك بما يحصل في أول العبادة ويفعل ذلك وان لم يكن السواك حديداً وعبارة فتاوى الشارح المراد بأول السواك ما اجتمع



مسئلة الماء فارقاماذ كرو الاشارة في قول الشارح ان اختلاط ذلك للماء الشمس كاعلم مما تقرر (قوله أو بمعرفة نفسه) أي طبيا للتجربة (قوله أو برد) الا في بل الصواب اسقاطه (قوله بترذوان) بفتح المجهة كروان عند البخاري وسلم بترذوي اروان واسقط الاصل في الراوع غلط وكان الاصل ذي اروان فسهلت الهمزة لكثرة الاستعمال فصار ذروان وروى بتراروان

في فيه من ريقه عند ابتداء السواك اه (قوله أول الاستنساك) انظر ما المراد بأوله ولعله المرة التي يأتي بها بعد ان كان تاركه (قوله فلا يكفي النجس) خلافاً ح وقد يفرق بين عدم اجزاء النجس واجزاء الضار كالنباتات السمية والمبرد مع أن الاول منهما محرم والثاني مكروه بان استعمال النجس منافي للحديث على ما ذكره الشارح بخلاف غيره فان الحرمة أو الكراهة فيه لا مخرج لا ينافي مقصود السواك وعلى ما ذكره ح من اجزاء النجس يمنع منافاته للحديث بأن المراد بالطهارة فيه الطهارة اللغوية وكتب أيضاً قوله فلا يكفي النجس أي ابتداء أو ما لو استعمال السواك فدميت لثته فلا يحرم استعماله (قوله مطهرة) ضبطها شيخ الاسلام كالحلي بالفتح والكسر وانظر ما وجه فتحها مع انه اسم آلة والقياس الكسر وقد وجه الفتح بأنه مصدر ميمي أي السواك طهارة للفم ثم رأيت في ح ونصه مطهرة أي بكسر الميم وفتحها مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل من التطهير أو اسم للآلة انتهى (قوله لازالة تغير) ويتجه الكراهة اذا استلزم لازالة نجاسة احتاج للسواك في ازالها كالدسومة النجسة انتهى قم وقضية التعليل بأن اليد لا تبشره انه لا فرق (قوله في نحو ١٢٧ الاستئثار) بالمثناة كافي المختار (قوله

وأولاه الاراك) قال ح

لا يتباع مع ما فيه من طيب طهور مع وتسمية لطيفة تنقي ما بين الاسنان ظاهره انه مقدم بسائر أقسامه على ما بعده (قوله فالتخل) قال ح لانه آخر نسواك استاك به صلى الله عليه وسلم وصح أيضاً انه كان اراكا لكن الاول اصح أو كل راو قال بحسب علمه انتهى ح (قوله فذوالريح الطيب) ظاهره انه لا فرق فيه بين

بشرط أن يكون طاهراً فلا يكفي النجس فيما يظهر لقوله صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم وهذا من جنسه له ويسن أن يكون بينه وان كان لازالة تغير لان اليد لا تبشره وبه يفرق بينه وبين ما مر في نحو الاستئثار وخروج بما ذكر المضمضة بنحو ماء الغاسول وان أنقى الاسنان وازال القلح لانها لا تسمى سواك بخلافه بالغاسول نفسه وأولاه الاراك فالتخل فذوالريح الطيب فاليباس المندى بالماء فماء الورد فيغيره كالريق فالعود ويسن السواك بالزيتون لانه من شجرة مباركة ووردهى سواك وسواك الانبياء من قبل وحينئذ فيظهر كونه بعد التخل ولا يكره بسواك غيره باذنه ويحرم بدونه ان لم يعلم رضاه به (الأصبعه) ولو خشنة فلا تكفي (في الاصح) لان اجزائه من غير فلا تحسن ان تكون سواك والثاني واختاره المصنف في المجموع اجزاؤها بالخشنة أما أصبع غيره المتصلة الخشنة فتجزئ فان كانت منفصلة ولومنه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالاستنجاء بجامع الازالة كما يحسنه البدرين شبهة فقد قال الامام والاستياك مندى في معنى الاستجمار انتهى وان جرى بعض المتأخرين على اجزائها ونبه في الدقائق على زيادة المستثنى والمستثنى منه على الحرر (ويسن للصلاة) ولو غفلا أو سلم من كل ركعتين أو كان فاقدا للظهورين أو كان متيمماً أو صلى على جنازة أو سجدت تلاوة

المحرم وغيره ووجه بان المحرم انما يمنع عليه ما بعد طيباً في العرف بخلاف زهر البادية وان كان طيب الريح وعبارة شيخنا الشوبري قوله بكل خشن ولوم طيباً الغير المحرم والمعدة كما هو ظاهر انتهى فيض وتقييمه بالطيب يخرج ماله رائحة طيبة في نفسه ككثير الاعشاب فلا يمنع منه (قوله فاليباس المندى) أي من كل نوع (قوله ماء الورد) أي في حق غير المحرم (قوله فيغيره) ظاهره استواء المنديات بغير ماء الورد من الريق ونحوه وينبغي ان يستثنى منها ما ندى به له رائحة طيبة كماء الزهر فيكون كماء الورد وقد تشعبت عبارته أيضاً بأن الرطب واليباس الذي لم يندأ صلافي مرتبة واحدة لكن عبارة ح ويظهر أن اليباس المندى بغير الماء أولى من الرطب لانه لا يبلغ في الازالة (قوله فالعود) يتأمل المراد بالعودها فانه ان كان المراد به العود المعروف فقد دخل في ذي الريح الطيب وان كان المراد به غيره فلم يبينه فلعلم المراد بالعود واحد العيدان من غير ما ذكر كالخشب وغيره هذا ويمكن حمل العود على الرطب من أي نوع (قوله ولا يكره بسواك غيره) قال ح لكنه خلاف الاولى الا للتبرك كما فعلته عائشة اه أي فيكون سنة (قوله أصبع غيره المتصلة الخ) أي اذا كان صاحبها حياً أخذها بعده (قوله ولو منه) أخذها غايه للردي من ذهب الى الاكتفاء بأصبعه المنفصلة كما جرى عليه الشرح في شرح منهجه أي أو المنفصلة من غيره كما جرى عليه ح (قوله بعض المتأخرين) منهم شيخ الاسلام في منهجه (قوله المستثنى والمستثنى منه) المستثنى هو قوله الا أصبعه والمستثنى منه هو قول المتن بكل خشن (قوله ولا يسجدت تلاوة)

باسقاط ذي وهي بئر بني زريق وضع لبيد بن الاصم وكان منافقا حلفا بن زريق صهره في النبي صلى الله عليه وسلم تحت راعوقها وكان ماؤها كقاعة الحناء وظلها كأنه رؤس الشياطين فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فدفنت بعد إخراج الحجر

ويكون محله بعد فراغ القراءة لا به السجدة قبل الهوى السجود حج ويقوله القارئ بعد فراغ الآية وكذا السامع كما هو ظاهر إذا لا يدخل وقتها في حقه أيضا إلا به فن قال يقدمه عليه انتهت هي به لعله رغبة الأفضل انتهى حج (أقول) فإن قلت قضية قوله وكذا السامع أنه لو استأنك قبل فراغ القارئ الآية لا تحصل له السنة بل قد يقضي الحرمة لتعاطيه عبادة قبل دخول وقتها وهي غير مشروعة قلت يمكن الجواب بأنه لا يطلب إلا بعد فراغ القراءة وهو لا ينافي أن الأفضل في حق السامع النهي للسجود عقب القراءة بفعل ما هو وسيلة له قبل الفراغ من القراءة وتطهيره للوضوء للصلاة قبل دخول وقتها فإن الأفضل فعله قبل دخول الوقت لئلا يترك العبادة عقب دخول وقتها لا يقال يشكل على أفضلية السؤال قبل الوقت حرمة الأذان قبله لاستغاله بعبادة فاسدة لا نأقول إلا أن شرع الإلهام بدخول الوقت ففعله قبله ينافي ما شرع له بل فعله قبله يقع في لبس بخلاف السؤال فإنه شرع لشيء يفعل بعده ليكون على الحالة الكاملة وهو حاصل بفعله قبل دخول وقتها ثم رأيت سم على حج استشكل ذلك ولم يجب عنه (قوله وإن استأنك للقراءة) هذا محله إذا كان خارج الصلاة فإن كان فيها ومحمد الله تلاوة لا يطلب منه لاستئناك لأصحاب السؤال الأول على الصلاة وتوابعها ولو فرغ من السجود وأراد القراءة بنى ذلك على أنه هل يتعدو للقراءة بعد السجود ١٢٨ أولا فيه ترددوا الأصح الثاني وعليه فلا يستأنك للقراءة كذا نقل عن شرح العباب

حج غير أن ما أطلقه من عدم استحباب التعوذ علل بأن وجهه عدم طول الفصل بالسجود وقال سم على منهج يؤخذ منه أنه لو طال سجوده استحباب التعوذ وقياسه أن تكون هنا كذلك وقد يفرق وقد يتوقف في قوله السابق بنى ذلك أنه هل الخ فإن محل التردد فيما لو قصد للتلاوة في صلاته ثم أراد القراءة بعده وتقدم أن تلك السورة ليس فيها سؤال (قوله أو شكر) ويكون وقته بعد وجود سبب السجود (قوله والمعمد تفضيل التعوذ صلاة الجماعة) أي بلا سؤال (قوله بين الخبر المذكور) هو قوله صلى الله عليه وسلم ركعتان بسؤال الخ (قوله ثم تداركه) أي في الصلاة (قوله لا ترى) أي تعلم (قوله فالقول الخ) فأنله الخطيب (قوله وتغير الغم) قد يشعل الغم في وجهه لا يجب غسله كالوجه الثاني الذي في جهة القفا وليس بعيد انتهى سم على بهجة ومثله على حج وعبارته وهل يطلب السؤال للغم الذي فيه أي الوجه الثاني وينتأ كد تغيره وللصلاة فيه نظروا الطالب غير بعيد (قوله كقراءة قرآن) كالتمسمة أول الموضوع ولا دخول مسجد ولو خالي ومثل ولو لغيره ثم يحتمل تقييده بغير الخالي ويفرق بينه وبين المسجد بأن ملائكته أفضل فروعا كما روى بكرة هة دخوله خاليان أ كل كرمها بخلاف غيره ويحتمل التسوية والأول أقرب اه حج وعليه فيستحب السؤال قبل التسمية في الوضوء لأجل التسمية وبعد غسل الكفين لأجل الوضوء ففائدة لا لونها السؤال هل يحمل على ما هو المتعارف فيه من ذلك الأسنان وما حوّلها أم يشعل اللسان وسقف الخلق فيخرج من عبدة النذر بأمره على اللسان وسقف الخلق فقط فيه نظروا الأقرب الأول لأنه المراد في قوله إذا استمكنتم فاستاكروا عرضا لنفسهم السواك شرعا بأنه استعمال عود ونحوه في الأسنان وما حوّلها (قوله أو علم شرعي) أي ماله تعلق بالشرع قد تدخل الآلات وبه صرح حج (قوله إلا الصائم بعد الزوال) يخرج به ما لو مات فلا يكره تسويكه لأن الصوم انقطع بالموت ونقل عن فتاوى الشارح ما يوافق (قوله بعد الزوال

وان استأنك للقراءة أو شكر لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم ركعتان بسؤال أفضل من سبعين ركعة بلا سؤال والمعمد تفضيل صلاة الجماعة وان قلنا بسنيتهما على صلاة المنفرد بسؤال لكثرة الفوائد المترتبة عليها اذهى سبع وعشرون فائدة وحيدة فلا تدارس بين الخبر المذكور وخبر صلاة الجماعة لأن الدرجات المترتبة على صلاة الجماعة قد تعدل الواحدة منها كثيرا من الركعات بسؤال ولو نسبه ثم ندكوه تداركه بفعل قليل كما أفق به الواحدة من الله تعالى وهو ظاهر خلا للركن لأن الصلاة وان كان الكف مطاوعا فيها الكنه عارضه طلب السؤال لها وتداركه فيها يمكن ألا ترى طلب الشارع دفع المار فيها والتصديق بشرطه وجذب من وقف عن يساره إلى يمينه مع كونه ذلك فعلا فالقول بعدم التدارك معللا بما ريس بشئ والاوجه أنه يندب لها وان استأنك للوضوء ولم يتغيرفه وقرب الفصل ويسن للطواف ولو نفلا (وتغير الغم) أي نكهته بخوف ومسكوت وكل كرمه وافهم نعبه بالغم دون السن ندبه لتغير فهم من لاسن له وهو كذلك اذ يسن له الاستئناك مطلقا وينتأ كدله عند ما يتأ كد لغیره كقراءة قرآن أو حديث أو علم شرعي وبحيث الزركشي كونه قبل تلك السورة ليس فيها سؤال (قوله أو شكر) ويكون وقته بعد وجود سبب السجود (قوله والمعمد تفضيل التعوذ صلاة الجماعة) أي بلا سؤال (قوله بين الخبر المذكور) هو قوله صلى الله عليه وسلم ركعتان بسؤال الخ (قوله ثم تداركه) أي في الصلاة (قوله لا ترى) أي تعلم (قوله فالقول الخ) فأنله الخطيب (قوله وتغير الغم) قد يشعل الغم في وجهه لا يجب غسله كالوجه الثاني الذي في جهة القفا وليس بعيد انتهى سم على بهجة ومثله على حج وعبارته وهل يطلب السؤال للغم الذي فيه أي الوجه الثاني وينتأ كد تغيره وللصلاة فيه نظروا الطالب غير بعيد (قوله كقراءة قرآن) كالتمسمة أول الموضوع ولا دخول مسجد ولو خالي ومثل ولو لغيره ثم يحتمل تقييده بغير الخالي ويفرق بينه وبين المسجد بأن ملائكته أفضل فروعا كما روى بكرة هة دخوله خاليان أ كل كرمها بخلاف غيره ويحتمل التسوية والأول أقرب اه حج وعليه فيستحب السؤال قبل التسمية في الوضوء لأجل التسمية وبعد غسل الكفين لأجل الوضوء ففائدة لا لونها السؤال هل يحمل على ما هو المتعارف فيه من ذلك الأسنان وما حوّلها أم يشعل اللسان وسقف الخلق فيخرج من عبدة النذر بأمره على اللسان وسقف الخلق فقط فيه نظروا الأقرب الأول لأنه المراد في قوله إذا استمكنتم فاستاكروا عرضا لنفسهم السواك شرعا بأنه استعمال عود ونحوه في الأسنان وما حوّلها (قوله أو علم شرعي) أي ماله تعلق بالشرع قد تدخل الآلات وبه صرح حج (قوله إلا الصائم بعد الزوال) يخرج به ما لو مات فلا يكره تسويكه لأن الصوم انقطع بالموت ونقل عن فتاوى الشارح ما يوافق (قوله بعد الزوال

منها لكنه لم يخبر به للناس هكذا في خلاصة الوفا في أخبار ديار المصطفى السيد السهمودي (قوله كما سيأتي) أي أنه غير طهور فهو راجع إلى الثاني فقط أو أن قوله فيما يأتي غير طهور يشمر بأنه طاهر والا كان يقول غير طاهر (قوله قلنا فعول بأي اسم آلة كسحور الخ) فيسه تسليم أن طهور يقتضي تكرار الطهارة بالماء وهو ما يصح لو كان صيغة مبالغة من مطهر والواقع أنه صيغة مبالغة من طاهر لا من مطهر فعنه تكرار الطهارة لكن لما لم يكن لتكرارها معنى حمل معنى المبالغة على أنه

والحق به الأسنوي الممسك لتخوفه من التنية انتهى سم على أبي شجاع وعبارة الخطيب على التنية وخرج بالصائم الممسك كن نسي نية الصوم فانه ليس بصائم حقيقة فلا يكره له السواك انتهى لكنه في شرح الغاية اقتصر على نقل ما مر عن الأسنوي فليراجع (قوله في الخلاف بضم الخاء) قال حج وتفتح في لغة شاذة انتهى وقال السيوطي في قوت المغنذ بشرح جامع الترمذي بضم الخاء لا غير هذا هو المعروف في كتب اللغة والحديث ولم يحك صاحب المحكم والصالح غير قال القاضي وكتب كثير من الشيوخ بروونه بفتحها قال الخطابي وهو خطأ أقول ويمكن الجواب أن يكون من حيث الرواية فلا ينافي أن لغة شاذة (قوله أعطيت أمتي في شهر رمضان حسنا) أما الأولى فاذا كان أول ليلة من رمضان ١٢٩ نظرات الله إليهم ومن نظر إليه لم يعذبه وأما

الثانية فان خلاف

أفواههم حين يمسون

أطيب عند الله من ربح

المسك وأما الثالثة فان

الملائكة يستغفرون لهم

في كل يوم وليلة وأما الرابعة

فان الله يأمر جنته فيقول

لها استعدي وتريني لعبادي

أوشك أن يستريحوا من

ذهب الدنيا إلى دار كرامتي

وأما الخامسة فاذا كان

آخر ليلة غفر لهم جميعا

فقال رجل أهي ليلة القدر

قال لا أتم زوا إلى العمال

يعملون فاذا فرغوا من

أعمالهم وقوا أجورهم

رواه الحسن بن سعيد في

التعود للقراءة (ولا يكره) بحال (الا للصائم بعد الزوال) وان كان نغلا لخبر الصحيحين بخلاف  
فم الصائم أطيب عند الله من ربح المسك والخلاف بضم الخاء تغيير رائحة الفم والمراد بالخلاف  
بعد الزوال لخبر أعطيت أمتي في رمضان حسنا ثم قال وأما الثانية فانهم يمسون وخلاف  
أفواههم أطيب عند الله من ربح المسك والمساء بعد الزوال فخصصنا عموم الأول الدال على  
الطيب مطلقا بمفهوم هذا ولأنه أثر عبادة مشهود له بالطيب فكره أن الله كدم الشهيد وانما لم  
يحرم كما حرم إزالة دم الشهيد لمعارضته في الصائم بتأذيه وغيره برأيته فابجعه إزالته حتى أن  
لنا قولنا اختاره النووي في مجموعه تبع الجساعة أنها لا تكره بخلاف دم الشهيد فإنه لم يعارضه  
في فضيلته شيء ولأن المستاك متصرف في نفسه وإزالة دم الشهيد تصرف في حق الغير ولم  
يأذن فيه نعم نظير دم الشهيد أن يسوك مكلف صائما بعد الزوال بغير أذنه ولا شك كما قاله في  
الخدام في تحريمه واختصت الكراهة بمساء بعد الزوال لأن التغيير بالصوم انما يظهر حينئذ  
بخلافه قبله فيقال على نوم أو أكل في الليل أو نحوهما يؤخذ من ذلك أنه لو واصل وأصبح صائما  
كره له قبل الزوال كما قاله الجيلي وتبعه الأذري والزرکشي وجم به الغزالي كصاحب الأنوار  
وهو المتمد وظاهر كلامهم أنه لا كراهة قبل الزوال ولو لم يمتنع بالكلية وهو الوجه  
ويوجهه بأن من شأن التغيير قبل الزوال أنه يحال على التغيير من الطعام بخلافه بعده فاناطوه  
بالمظنة من غير نظر إلى الأفراد كالمشقة في السفر وعلم من إطلاق المصنف أنه لا يستاك بعد  
الزوال لصلاة أو نحوها اذ لو طلب منه ذلك لزم أن لا خلاف غالباً لا بد من مجي صلاة بعد

١٧ نهاية ل

مسند وغيره (قوله أفواههم) مفهوما أنهم لا يصحون كذلك فهذا المفهوم  
يخص الحديث السابق سم على منهج وهو معنى قول الشارح فخصصنا الخ (قوله أطيب عند الله) ومعنى كونه أطيب عند  
الله ثناؤه عليه ورضاه وبذلك فسر الخطابي والبعوي فلا يختص بيوم القيامة وفاقا لابن الصلاح وقال الشيخ عز الدين بن عبد  
السلام يختص بتقييده بيوم القيامة بذلك في رواية مسلم وأوجب بأن ذكر يوم القيامة لكونه محمل الجزاء انتهى ابن أبي  
شريف (قوله أنه لو واصل) أي بأن لم يتعاط مفطرا (قوله كالمشقة في السفر) هذا يراد عليه ما مر من كراهته للمواصل قبل  
الزوال مع وجود المظنة إلا أن يقال انما يكون مظنة مع وجود ما يحال عليه في الجلة وقضيته أيضا أنه لو قطع المواصل بما  
لا يحال عليه التغيير بوجهه كابتلاع ريقه بعد ظهوره على شفطه كراهة الاستيالك بعد الفجر لا تنفاه ما هو مظنة للتغيير وقضية  
كلام حج خلافه حيث قال ولو تمحض التغيير من الصوم قبل الزوال بأن لم يتعاط مفطرا ينشأ عنه تغيير ليل الكره من أول النهار  
ونقل بالدر من عن شرح العباب للشارح ما وافق ما قاله حج نقلا عن والده ونص ما نقل يؤخذ منه أن فرض التكلام فيما  
يحتمل تفسيره به أمالو أظفر بما لا يحتمل أن يحال عليه التغيير كحوسم سمسة أو جاع في حكمه كالمواصل أفاده الشارح في شرح  
العباب وقال إن والده أفتى به

يظهر غيره (قوله ولانه لما أزال المنع) معطوف على قوله لانه صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى آخره وكان ينبغي تقديمه على قوله فان قلت ظهور الخ (قوله وانما لم يصح اقتداؤه به اذا مس فرجه) أي أو اذا توصل إليه الذي هو مسئلتنا وكان التمثيل به أولى (قوله وشمل ذلك الخ) في الشمول المذكور نظر وانما كان يتضح لو قال عقب قول المصنف قلنا الماء نجس وقوله ولو احتمل الا كما قال الشهاب ابن حجر (قوله وبينهما من صغير) بخلاف ما اذا كان واسعاً وضابطه ان يتحرك ما في احدي الحفرتين بغيرك الاخرى تحر كاعنيقا قال الشهاب ابن حجر وينبغي في احواض تلاصقت الاكتفاء بتحرك الملاصق الذي يبلغ به القلتين لكن

(قوله نعم ان تغيره بعده) أي الزوال (قوله يظهر الفم) أي ينطقه (قوله ويصفي الخلقه) أي لون البدن (قوله ويسهل التزعر) مقتضى عدم من الخصوصية انه لا فرق في استعماله بين وقت التزعر وغيره ولا مانع منه لجواز ان هذه خصوصية جعلت له ولا ينافيه قول شرح البهجة وبتأ كد عند الاحتضار كادل عليه خبر عائشة في الصحيحين وبقال انه يسهل خروج الروح لجواز ان استعماله في ذلك الوقت أبلغ في تسهيل خروج الروح منه قبل الاحتضار (قوله ويذكر الشهادة) (قوله فائدة) اجمع في الشخص خصلتان احداهما ذكر الشهادة والاخرى تنسبها كالسواك وأكل الحشيشة مثلاً هل يغلب الاولى أو الثانية فيه نظر ونقل بالدرس عن المناوي تغليب الاولى تحسناً للظن فليراجع (قوله خلافاً للبعض المتأخرين) منهم الاذري كما ذكره حج في شرح العباب (قوله زاد الغزالي) ١٣٠ أي في بداية الهداية (قوله ولو من أثناعسورة) شمل ذلك ما لو قرأ بعد

الفاتحة في الصلاة من أثناعسورة وهو ظاهر والمراد بالاثنا عشر ما بعد أول السورة ولو بنحو آية وقبل آخرها كذلك وظاهر اقتصارهم في بيان السنة على التسمية انه لا يطلب التعوذ قبلها في المذكرات وقياس ما من طلب التعوذ قبل البسملة في الوضوء طلبها فيما ذكر (قوله وجاع) قال حج ولو تركها في أوله لا يأتي في أثنا عشر لكرهه الكلام عنده انتهى وقوله لكرهه الكلام عنده

الزوال نعم ان تغيره بعده بنحو نوم استاك لازالته كما أتت به الوالد رحمه الله تعالى ولو أكل الصائم ناسياً بعد الزوال أو مكرهاً أو موحراً ما زال به الخلو أو قبله ما منع ظهوره وقلنا بعد دم فطره وهو الأصح فهل يكرهه السواك أم لا زال المعنى قال الاذري انه محتمل واطلاقهم يفهم التعميم ولا يجب السواك على من تنجس فيه بدسومة اذ الواجب ازالها بسواك أو غير ومن فوائد السواك انه يظهر الفم ويرضى الرب ويطيب النكهة ويبيض الاسنان ويشد اللثة ويسوي الظهور ويبيض الشيب ويضعف الاجرو ويذكر الفطنة ويصفي الخلقه ويسهل التزعر ويذكر الشهادة عند الموت (و) من سننه (التسمية أوله) أي الوضوء ولو بعاء مغصوب كما شمله كلامهم خلافاً لبعض المتأخرين لانه قريبه بالعصيان لعارض لقوله صلى الله عليه وسلم توضعوا باسم الله أي قائمين بذلك وأدعها باسم الله وأدعها باسم الله الرحمن الرحيم ثم الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً زاد الغزالي رب أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضر ون ويس التعوذ قبله او نسين لكل أمر ذي بال عبادة أو غيرها كغسل وتيمم وتلاوة ولو من أثناعسورة وجاع وذبح وخروج من منزل للصلاة والخ والاذكار وتكره لمكرهه ويظهر كما قاله الاذري نحرجه المحرم (فان ترك) التسمية عمداً أو سهواً أو في أول طعام أو شراب كذلك (في أثنا عشر) يأتي به اندراك ما فانه فيقول بسم الله أوله

وقياس ما في آداب الخلاء من انه اذا عطس فيه حمد الله بقلبه انه يلاحظ التسمية بقلبه باطناً هاتوا ويحتمل الفرق بان وآخره حاله هنال لا يقتضي ذلك على انه اختلف هنالك في ان كراهة الكلام هر هي متعلقة بالمكان أو بحالة الشخص ولا يكره الا عند خروج الخارج وقال أيضاً تحصل بالاثنا عشر من كل من الزوجين فيما يظهر انتهى قلت ويوجه بأن المقصود منه دفع الشيطان وهو حاصل بتسميتها ونقل عن الشارح عدم الاكتفاء بها من المرأة وانما يكفي من الزوج لانه الفاعل انتهى وفيه وقفة (قوله تحررها المحرم) أي لذاته كالزنا وشرب الخمر في المباحات التي لا شرف فيها كمنقل متاع من مكان الى آخر وقضية ما ذكرناها مباحة فيه لانه ليس حراماً ولا مكروهاً ولا ذابال (قوله تدارك ما فاته) قال المحلى ويستحب ان ينوي الوضوء أوله ليثبت على سننه المتقدمة على غسل الوجه اه قال سم على حج قوله ليهتاب على الخ قضيته حصول السنة من غير ثواب اه لكن صرح ابن عبد السلام في مختصر الكفاية بانه لا تحصل السنة أيضاً اه (أقول) وهو ظاهر لان هذا الفعل يقع عن العبادة وغيرها فمجرد وقوعه حيث لم يقترن بالنية ينصرف الى العادة فلا يكون عبادة (قوله أوله) أي الاولى ذلك فلو ترك قوله أوله وآخره حصلت السنة وعبارة المحلى على أوله وآخره فيؤخذ من مجموعهما ان كلا كاف في حصول السنة ومراده بالاول ما قابل الاخر فيدخل الوسط



(قوله بعد فراغ وضوئه) وانظر ما فرغه أى الوضوء هل هو غسل الرجلين أو الذكرا الذى بعده اه سم فى أثناء كلام قلت الاقرب الثانى لان المقصود عود البركة على جميع فعله ومنه الذكرا وانظر لوعزم على ان يأتى بالتشهد وطال الفصل بين الفراغ وبين التشهد فهل يسن الاتيان بالسلمة حينئذيه نظر والاقرب أيضا انه لا يسن لانه فرغ من أفعاله ويحتمل ان يأتى بها ما لم يطل زمن بعده معرضا عن التثهد (قوله فانه يأتى بها بعده) وينبغي ان محله اذا قصر الفصل بحيث ينسب اليه عرفا (قوله فان لم يتيقن طهرهما) قال المحلى فان تيقن طهرهما لم يكره غسهما ولا يستحب الغسل قبله كما ذكره فى تصحيح التنبيه اه قلت فيكون مباحا وقد يقال بل ينبغي ان يغسلهما خارج الاناء الثالث يصير ١٣١ الماء مستعملا بغسهما فيه بناء على ان

ابن طاهر فليفتق امرؤ الاستخفاف بالسنة ومواقع التوقيف لئلا يسرع اليه شؤم فقله وقال النووي أيضا ومن هذا المعنى ما وجد في زمننا وتواتر الاخبار به وثبت عند القضاة ان رجلا بقية ببلاد بصرى في سنة خمس وستين وستمائة كان سعي الاعتقاد في أهل الخير وابنه يعتقدهم فجاء من عند شيخ صالح ومعه مسواك فقال له مستهزئاً أعطاك شيخك هذا المسواك فأخذه وأدخله في دبره أى دبر نفسه استحقاقه لافق مدة ثم ولد ذلك الرجل الذى استدخل المسواك الجرو اقرب الشبه بالمسكة فقتله ثم مات الرجل حالاً أو بعد يومين اه بحروفه قال فى المصباح الجرو بالكسر ولد الكلب والسباع والفتح والضم لغة قال ابن السكيت والكسر أفصح وقال فى البارع الجرو الصغير من كل شئ (قوله جالت) أى تحولت (قوله هى المطالبة أول الوضوء) قضيته انه لا يستحب زيادة على الثلاث بل هى كافية للتجاسة المشكوكه وسنة الوضوء وقياس ماأتى فى الغسل عن الرافعي من انه لا يكفي للحدث والتجسس غسلة واحدة انه يستحب هناك غسلات وان كفت الثلاثة فى أصل السنة اللهم الا أن يقال الاكتفاء بالثلاث هنا من حيث الطهارة لا من حيث كراهة الغمس قبل الطهارة ثلاثا (قوله كره غسهما) معتقد

اعتماد خلافه (قوله فان كانت النجاسة جامدة الخ) الظاهر ان مراده بالجامدة المجاورة ولو لمائة كالدهن وبالمائة المستهلكة (قوله فسلم ان الكلام الخ) لعل مراده به ان محل ما ذكر من الحكم بالطاهرية فيما اذا انقرب ربح ماء وطعمه بنفس فأتى عليه زعفران أولونه وطعمه فأتى عليه مسك فزال تغيره اذا كان الملقى لا وصف له الا الوصف المخالف لوصف النجاسة بان

(قوله احداها بتراب) أى ولا يستحب ثامنه وتاسعة بناء على ما اعتمد الشارح من عدم استحباب التثليث في غسل النجاسة المغلظة اما بالنسبة للحدث فيستحب ذلك (قوله فلا كراهة) ما لم يتقدر بالوضع سم (قوله لاسم) أى من الاقتصار في بيان الواجب على غسل الوجه وماءه وليس فيه مضغضة ولا استنشاق واستدل حج هنا بقوله ولم يجب بالحدث الصحيح لانتم صلاه أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه ويسح رأسه و يغسل رجليه أى بهذه هي المذكورة فيما أمر الله به في قوله فاعساوا وجوهكم الآية وخبر فضضوا واستنشاقوا ضعيف (قوله ولا تثره) هو بالثاء المثلثة قال في مختار الصحاح تثره من باب نصر فانتثر والاسم الثثار بالكسر والنتار بالضم ما تناثر من الشيء ودرم تثرشد دلل كثره والانتثار والاصتنثار بمعنى وهو تثر ما في الانف بالنفس اه فقول الشارح ثم يثره معناه يخرج به بنفسه وعليه فخرج ما في الانف من أذى بخو الغنصر لا يسمى استنثارا فقول شرح الروض اخراج ما في أنفه من أذى بخو خنصره يسمى استنثارا لعله تبارز (قوله أو يجذبه) بانه ضرب اه صحاح (قوله وعلم بما قدرته) ١٣٢ أى في قوله وبعدها (قوله ح ما بدأ به) خلافا لح حيث قال نفي

الكرهية الا بغسل اليد سبعا احداها بتراب والحديث وكلام الاحتجاب خرج شرح العايب فان كان الاناء كبيرا ولم يقدر على الصب منه ولم يجد ما يغرف به منه استعاب بغيره أو أخذ منه بطرف ثوب تطيف أو بقبضه وخرج الاناء الذي فيه ماء كثير فلا كراهة فيه (و) من سنه (المضغضة و) بعدها (الاستنشاق) للاتباع ولم يجب الماسح ويحصل أكلهم ما يبيع الماء الى الفم والانف وان لم يدره في الفم ولا وجهه ولا جذبه في الانف ولا تثره وأكمله بان يدبره ثم يجبه أو يجذبه ثم يثره وعلم بما قدرته في كلامي ان الترتيب بينهما مستحب لا مستحب وأشار الى ذلك بقوله ثم الاصح الى آخره فلو قدم مؤخرا كان استنشاق قبل المضغضة حسبا بدأ به وفات ما كان محله قبله على الاصح في الروضة خلافا لما في المجموع ادل المقدم ما فيها كما فاده الوالد رحمه الله تعالى لقولهم في الصلاة الثالث عشر ترتيب الاركان فخرج السنن فيحسب منها ما أوقعه أولا فكأنه تركه غيره فلا يعتد بفعله به وذلك كما لو تعود ثم أتى بدعاء الافتتاح وقأه تقدم المضغضة والاستنشاق معرفة أوصاف الماء من طعم وريح ولون بالنظر هل تغير أولا وتقدم الفم لانه أشرف من الانف كما كتبه محمدا

قدم شيأ على محله كان انتصر على الاستنشاق لغا واعتمد ما وقع بعده في محله من غسل الكفين فالمضغضة اه قال العبادي في شرح الغاية قال في الروضة وتقديم المضغضة على الاستنشاق شرط على الاصح وقيل مستحب ثم قال ولو قدم المضغضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب المكف على الاصح اه وقضيته

لو قدم الاستنشاق على المضغضة أو أتى بهما معا حسب الاستنشاق للقرآن وفات المضغضة فيكون الترتيب شرطا للاعتد ابالجميع فاذا عكس حسب ما قدمه على محله وفات ما أخره عنه لكن قضية كلام المجموع انه شرط للاعتد ابالآخر وان اذ قدمه لغا وأعاد اذا أتى بآباده وهو القياس وبني ما لو فعلهما معا وينبغي على كلام حج ان الحاصل منهما المضغضة لوقوعها في محلها دون الاستنشاق لوقوعه قبل محله وهذا نظير ما تقدم من انه لو غسل أربعة أعضائه معا حسب الوجه دون غيره لا يقال انما لم يحصل غير الوجه لوجوب الترتيب وهو هنا غير واجد لانا نقول هو وان لم يكن واجبا لكنه مستحب لا مستحب فقط فأشبهه الواجب وأما على ما ذكره الشارح من انه لو قدم مؤخرا حسب ما بدأ به فيحتمل انها يحصلان فيما لو أتى بهما معا لانه لم يشترط لحسبان المتأخر سبق غيره عليه (قوله فيحسب منه الخ) في استفادته من ذلك نظر لان مجرد عدم وجوب الترتيب بين السنن لا يقتضي حسبان المتقدم والغا المتأخر بل كما يصدق بذلك يصدق بالغاء المتأخر وطلب فعلها كما لو لم يسبق فعل المتأخر وقياس الغاء المتقدم على التعمد أجاب عنه حج بأن المعنى الذي شرعه الافتتاح بقوت بتقديم التعمد عليه لان قصد بدعاء الافتتاح ان يقع الافتتاح به ولا يتقدمه غيره وبالدعاء بالتعمد فوات ذلك لتعذر الرجوع اليه والقصد بالتعمد ان يليه القراءة وقد وجد ذلك فاعتد به اقوعه في محله (قوله وقدم الفم) قال في الخادم والاستنشاق أفضل لان أبوا يقول المضغضة سنة والاستنشاق واجب بناء على ان أقواله صلى الله عليه وسلم محمولة على الوجوب وأفعاله على الندب والمضغضة نقلت عن فعله والاستنشاق ثبت من قوله اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء اه

كان الزعفران في مثاله ليس له اللون والمسك في مثاله ليس له الرائحة أي وسواء كان انتفاء ما عدا ذلك الوصف هو الواقع في جنسه أم كما لو عود فانه ليس له طعم ولا لون في الواقع يؤثر أو كان انتفاء ما عدا ذلك الوصف لعارض كالزعفران الذي فقد

(قوله وأكثر منفعة) لانه يحمل قوام البدن أكل ونحوه والروح ذكرا ونحوه اهـ حج (قوله وقيل يتمضمض الخ) وينبغي فيما لو تعدد الغم أن يأتي فيه ما قيل في تعدد الوجه من أنهما أن كانا أصليين تضمض واستنشق في كل منهما أو كان أحدهما أصليا تضمض فيه إلى آخر ما سبق (قوله ثم يستنشق) أفاد التعبير بتم أنه لو تضمض واحدة ثم استنشق بأخرى وهكذا لا يكون آتيا بالافضل على هذا ويوجه بأن القائل بالفصل قاص ما هنا على الوجه والميدن في أنه لا ينتقل لعضو الآخر كمال طهر ما قبله ولكن عبارة حج حكاية لهذا القول نصها ومقابلته أي الأصح ثلاث لكل متوالية أو متفرقة اهـ ويشكل عليه ما قدمه في توجيهه أفضلية الفصل من قوله حتى لا ينتقل عن عضو الآخر كمال طهره إلا أن يقال أراد بالمتفرقة كونها في أوقات متعددة مع كونه لم ينتقل للثاني إلا بعد كمال الأول لكنه بعيد (قوله لقوله) ١٣٣ أي للقيط بن صبرة (قوله بل تكره الخ) وينبغي أن يلحق به الممسك فتكره الخ

(قوله إلا أن يغسل فيه الخ) أي فانه يجب عليه المبالغة حينئذ نوع عليه فلو سبقه الماء في هذه الحالة إلى جوفه لم يقطر لانه تولد من مأمور به (قوله ويكون الخ) أي والاولى أن يكون الخ فأشار إلى أنه إذا قيل بتفضيل الجمع اختل في الأول وكان ينبغي للصنف ذكره كان يقول ثم الأصح بثلاث غرف الخ كما فعل في تفصيل الفصل قول المصنف بثلاث غرف عبارة المصباح الغرقة بالضم الماء المغروف باليد والجمع غراف مثل برمة وبرام والغرقة بالغخ المرة وغرفت الماء غرافا من باب

للقرآن والادكار وأكثر منفعة (والأظهر أن فصلهما) أفضل من جمعهما الماء واه طلبة بن مصرف عن أبيه عن حمده قال دخلت يعني على النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت يفضله بين المضمضة والاستنشاق (ثم الأصح) على هذا الأفضل انه (يضمض بغرفة ثلاث ثم يستنشق بأخرى ثلاثا) فلا ينتقل إلى عضو الآخر كمال ما قبله وقيل يتمضمض بثلاث ثم يستنشق بثلاث وهو أضعفها وأنظفها (و) يبالغ فيها غير الصائم (لقوله صلى الله عليه وسلم أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما) ونحوه إذا توضأت فابلغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائما والمبالغة فيها أن يبلغ الماء إلى أقصى الحنك ووجهي الإنسان والثبات وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفس إلى الخيشوم أما الصائم فلا تنس له المبالغة بل تكرهه كافي المجموع غلوف الإفطار إلا أن يغسل فيه من نجاسة وانما لم يحرم لكونها مطلوبين في الوضوء بخلاف قبله الصائم المحركة لتسهيله لانه هنا يمكنه أطباق حلقه ومج الماء وهناك لا يمكنه رد الماء إذا خرج ولأن القبلة غير مطلوبة بل داعية لما يضاف الصوم من الانزال بخلاف المبالغة ويؤخذ من ذلك حرمة المبالغة على صائم فرض غلب على ظنه سبق الماء إلى جوفه أن فعلها هو ظاهر (قلت الأظهر تفضيل الجمع) بين المضمضة والاستنشاق ويكون (بثلاث غرف يضمض من كل ثم يستنشق والله أعلم) لورود التصريح به وقيل يجمع بينهما بغرفة واحدة وفي كيفية ذلك وجهان أحدهما يتمضمض منها ولا ثلاثا ثم يستنشق كذلك والثاني يتمضمض منها ثم يستنشق منها ثم يفعل منها كذلك ثانيا وثالثا واستحسنه في الشرح الصغير (و) من سننه (تثليث الغسل والمسح) المفروض والمسدوب

ضرب واغترفته اهـ وفي القاموس ما يوافقه وعليه فكان القياس أن يقول المصنف غراف (قوله وفي كيفية ذلك) أي الجمع بغرفة واحدة (قوله أحدهما يتمضمض منها ولا ثلاثا الخ) أي ثم يستنشق كذلك وهذه في الحقيقة فصل لانه لم ينتقل لتطهير الثاني إلا بعد الفراغ من الأول وتسميتها واصلها باعتبار اتحاد الغرقة (قوله واستحسنه) أي لما مر من أن الكيفية الأولى في الحقيقة فصل (قوله تثليث الغسل والمسح) عبارة حج وشرط حصول التثليث حصول الواجب أولا ثم قال ولو اقتصر على مسح بعض رأسه وثلاثه حصلت له سنة التثليث كما عمله المتن وغيره وقولهم لا يحسب تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالتطهير ويفرق بينه وبين حسابان الغرة والتججيل قبل الفرض بأن هذا غسل محل آخر قصد تطهيره لذاته فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك تكرير غسل الأول فتوقف على وجود الأولى ألا يحصل التكرار إلا حينئذ اهـ وقوله حصول الواجب أولا وعليه فالغسل الخلد الإيمن ثلاثا ثم الإيسر كذلك لم يحصل التثليث وكذا الوغسل الكف ثلاثا ثم الساعد وبصرح بذلك قولهم مفروض في عضو يجب الخ ~~مؤخر~~ لو كان إذا ثلث لم يكف الماء وجب تركه فلو ثلث تبم ولا يعيد لانه أنفذه في غرض التثليث اهـ سم على بهجة ثلث وكذا لا يعيد لو أنفذه بالأغرض وإن اتم لانه لم يتيمم بمحضرة ماء مطلق كما يصرح به قوله الآتي في التيمم بعد قول المصنف ولو وهب له ماء الخ فان أنفذه بعده لغرض كثره وتنظيف

طامعه وريحه لمعارض مع أن من شأنهما الوجود وما قرئناه كلامه هو الذي يدل عليه ما بعد في كلامه وإن كانت عبارته لا تفي به وما في حاشية شيخنا لا دليل عليه (قوله ومتغير بمستغنى عنه) أي وخالص الماء قتان كما يأتي ومراً أيضاً (قوله بين صاف

توب ولا قضاء أيضاً وكذا الغير غرض في الظاهر لأنه فاقد للماء حال التيمم لكنه انهم في الشق الأخير **مرع** هل يسن تثليث النية أيضاً أولاً لأن النية ثانياً تقطع الأولى فلا فائدة في التثليث يحزر سم على منهج قلت وقضية قول البهجة وثالث الكل يقينا ما خلا مسكان الحفين يقتضي طامعه فيكون ما بعد الأولى مؤكداً لها ويفرق بينه وبين تكرير النية في الصلاة حيث قالوا يخرج بالاشفاق ويدخل بالانوار بأنه عهد فعل النية في الوضوء بعد أوله فيما لفرق النية أو عرض ما يبطلها كإرادة ولم يعهد مثل ذلك في الصلاة ونقل عن فتاوى مر ما وافقه (قوله المفروض) أي كل منهما (قوله وموقوف) بالهمز من ماق مقدم العين اه مختار (قوله ولحاظ) بفتح اللام مؤخر العين وبالكسر مصدر لا حظ له أي راعاه مختار أي وغسل موقوف ولحاظ وهذا مستفاد من قوله بتثليث الغسل الخ ولا يشمله قوله وباقى سننه وفي نسخة اسقاط قوله وموقوف عين ولحاظ (قوله والواجب غسلهما) أي ولا يأتى ذلك إلا بإزالة ما فيهما من الرص ونحوه فتجب إزالته كما تقدم في غسل الوجه لكن ينبغي أنه لو لم تنأت إزالة ما فيهما كالكميل ونحوه لا يضررانه يعني عنه حيث استعمل الكمل المذكور كرض أول الترتين ولم يغلب على ظنه إضرار إزالته (قوله الاشبه نعم) خلا فالحج (قوله تخافة تعييبه) قضيته أنه لو كان الخف من نخور جاح يسن التثليث لأنه لا يخاف تعييبه (قوله خرج وقته) أي بأن لم يدرك الصلاة كاملة فيه اه ج (قوله ويكره كل من الزيادة على الثلاث) أي في غير المسبب (قوله فتحرم الزيادة عليها) أي الثلاث (قوله لكونها ١٣٤) غير مأذون فيها) يؤخذ من تحريم ما ذكر حرمة ما جرت به العادة من أن كثيراً

من الناس يدخلون إلى محل الطهارة لتفريغ أنفسهم ثم يغسلون وجوههم وأيديهم من ماء الفساقى المعدة للوضوء لإزالة التبرار ونحوه بلا وضوء ولا إرادة صلاة وينبغي أن يحل حرمة ذلك ما لم تجر العادة بفعل مثله في زمن الواقف

ويعلم به قياساً على ما قالوه في ماء الصهاريج المعدة للشرب من أنه إذا جرت العادة في زمن الواقف باستعمال ماؤها كما لغير الشرب وعلم به لم يحرم استعمالها فيما جرت العادة به وإن لم ينص الواقف عليه (قوله غير مأذون فيها) يؤخذ من هذا حرمة الوضوء من مغاطس المساجد والاستنجاء منها للعلّة المذكورة لأن الواقف انما وقفه للاغتسال منه دون غيره نعم يجوز الوضوء والاستنجاء منها لمن يريد الغسل لأن ذلك من سننه فتنبه له فإنه يغفل عنه نعم إن دلت قرينة على أن الواقف لم يمنع من مثل ذلك لحصول التيسير به على الناس جاز (قوله ولو توضأ مرة مرة الخ) قضيته أنه لو غسل الوجه مرة ثم اليمين ثم فعل ذلك ثانياً وثالثاً حصلت فضيلة التثليث وقضية قوله إلا أني بأن الوجه واليد من متباعدان خلا فله وهو الوجه **مرع** لو نذر الوضوء مرتين مرتين هل ينقض نذره أم لا لأنه مكروه فيه نظر قال شيخنا الشوري لا ينبغي أن لا ينقضه اه قلت فإن أراد بعدم انعقاده الغناء بحيث يجوز الاقتصار على واحدة ففيه نظر لأن الثامنة مستحبة والمكروه انما هو الاقتصار على الترتين وإن أراد بعدم انعقاده أنه لا يجب الاقتصار عليهما أقطاهر (قوله لم تحصل الخ) هل مثله ما لو غطس ونوى رفع الحدث ثم كر ذلك ثلاثاً فيكون الرجح فيه عدم حصول الفضيلة أولاً ويفرق بين الترتيب الحقيقي وغيره فيه نظر والأقرب الثاني لأن في الترتيب الحقيقي تباعد الغسل بعض الأعضاء عن بعض يظهر في الحس ولا كذلك التقدير (قوله التثليث) وحكم هذه الاعادة المكرهه كالزيادة على الثلاث وكان عدم حرمة ذلك أنه تابع للطهارة وتتمه لها في الجملة فلا يقال أنه عبادة فاسدة فتحرم اه سم على حج زاد سم على منهج بعد مثل ما ذكر وانما لم يحرم مع أن الثاني والثالث بعد تمام الوضوء وقبل صلاة لأنه قيل بحصول التثليث به وذلك شبهة دافعة للتحريم مر (أقول) لا حاجة إلى ذلك لأن الصحيح أن التجديد قبل فعل صلاة مكروه فقط كما تقرر



وكدر) أو وان لم يختلط (قوله أو الأكثرية) أي التي أفهمه أقول المصنف كوتر لكن بالنسبة للضعيف المشروط لكونه أكثر  
 كما ذهب إليه أكثر المفسرين في ولاعتن تستكثر كذا في الخفة وفيه تأمل (قوله لقلته) علمه أعدم ادراك الطرف لاعدن التفتيس  
 لانه لقلته ستأتى فهو في الحقيقة لاخراج ما لو كان عدم الادراك لصومما لقلته لون المحل (قوله فيعني عن ذلك في الماء  
 وغيره) شمل الغير نحو الثوب كما يصرح به كلامه وبه صرح الجلال المحلى بغيره لكن الجلال كغيره اقتصر على الاحكام

(قوله فكعضو واحد) فضيبته انه لو غسل اليد اليمنى مرة ثم اليسرى كذلك وأعاد ذلك ثانيا وثالثا على هذا الوجه حسب  
 التثليث لانهم اعضاء واحد كالقدم والانف لكن قال المناوى في شرح الشرائع ما نصه وهل تحصل سنة التين باكتفاله في  
 اليمنى مرة ثم في اليسرى مرة ثم يفعل ذلك ثانيا وثالثا ولا يحصل الابتداء في المرات الثلاث في الاولى الظاهر الثاني قياسا على  
 العضوين المتماثلين في الموضوع كاليد والرجل ويحتمل حصولها بالاولى كالمضمضة والاستنشاق على بعض الصور المعروفة في الجمع  
 والتفريق اه ثم رأيت في سم على حج ما نصه وثنى قوله يعني شرح الروض ١٣٥ كاليد إشارة الى أن تثليث اليدين

لا يتوقف على تثليث  
 احدهما قبل الاخرى بل  
 لو تيمم ما مائى أو مرتبا  
 أجزأ ذلك فتأمل وهذا هو  
 المتجه اذ لا يشترط ترتيب  
 (قوله وندبا في المندوب)  
 ولو في الماء الموقوف نعم  
 يكفي ظن استيعاب العضو  
 بالغسل وان لم يتيقنه كما  
 بينته في شرح الارشاد اه  
 حج عليه فيستثنى هذا  
 من قولهم المراد بالشك في  
 ابواب الفقه مطلق التردد  
 (قوله مسحة واحدة) ولا  
 بد أن يقع المسح على محل  
 واحد في الثلاث حتى  
 يحصل التثليث (قوله لان  
 الماء صار مستعملا) قال  
 حج أى لا اختلاط بله يدل  
 يده المنفصل عنه حكما

كما قاله الشيخ أبو محمد وهو المعتمد خالا للروايات والفرواى ويفرق بينه وبين نظيره في  
 المضمضة والاستنشاق بان الوجه واليد متباعدان فينبغى أن يفرغ من أحدهما ثم ينتقل الى  
 الآخر وأما القدم والانف فكعضو واحد (ويأخذ الشاك باليقين) وجوباً في الواجب وندبا  
 في المندوب كما لو شك في عدد الدورات ولا يقال ان الاربعة بدعة وترك سنة أسهل من ارتكاب  
 بدعة لانها لا تكون كذلك الا أن تحقق كونها اربعة (و) من سننه (مسح كل رأسه) لانه أكثر  
 ما ورد في صفة وضوئه وخروجه من خلاف من أوجبه وكيفية السنة أن يضع يديه على مقدم  
 رأسه ويلصق سبابته بالآخرى وإيماميه على صدغيه ثم يذهب بهما الى فمائه ثم يردهما الى  
 المكان الذي ذهب منه ان كان له شعر بتقلب فيكون حينئذ ذهابه وعوده مسحة واحدة  
 لعدم تمامها بالذهاب فان لم يكن له شعر ينقلب لصغره أو قصره أو عدمه لم يرد اذ لا فائدة له  
 فان رد لم تحسب ثانية لان الماء صار مستعملا ولا ينافيه ما لو انغمس في ماء قليل ناوياً رفع  
 حذته ثم أحدث حال انغماسه فله ان يرفع الحذته المتجدد به قبل خروجه لان ماء المسح نافع  
 لا قوة له كقوة هذا لو أعاد ماء غسل الذراع مثلاً ثانياً لم تحسب غسلة أخرى لكونه نافعاً  
 بالنسبة الى ماء الانغماس ولو مسح جميع رأسه وقع قدر ما يقع عليه الاسم فرضا والباقي سنة  
 كنظيره من تطويل الركوع والسجود والقيام بخلاف اخراج بعير الزكاة عن دون خمسة  
 وعشرين كما اعتمد ذلك ابو الدرجه الله تعالى ويفرق بان ما يمكن تجزيه يقع قدر الواجب فرضا  
 فقط بخلاف ما لا يمكن كبعير الزكاة (ثم) بعد الرأس مسح (أذنيه) ظاهرهما وباطنهما بماء  
 جديد للاتباع ولا يشكل امتناع مسح صمغيه ببل مسح الاذنين وبل مسح الرأس في  
 الثانية والثالثة مع ان المستعمل في ذلك طهوان المراد الاكمل لا أصل السنة فانه يحصل  
 بذلك كجزء به السجدة في فتاويه وعلم من اتبانه بتم اشتراط الترتيب بين الرأس والاذنين في

بالنسبة للثانية ولضعف البطل أثر فيه أدنى اختلاط فلا ينافيه ما مر من التقدير في اختلاط المستعمل بغيره اه حج وكتب عليه  
 سم لا يخفى اشكاله مع قاعدة الانسحاب الطهورية بالشك مع ان الغرض أقل مجزئ وماؤه يسير جداً بالنسبة لماء الباقي  
 فالغالب انه لا يغير لو قدر مخالفاً وساطاً فليتأمل اه (قوله لم يحسب غسلة أخرى) خلافاً لحج (قوله ولو مسح جميع رأسه الخ)  
 نقل في المجموع عن القاضي أبي الطيب والماوردي انه ما قال ان انعقد الاجماع على ان البياض الدائر حول الاذن ليس من  
 الرأس مع قربه منها فالاذن أولى بذلك بر اه سم على منهج (أقول) لا يخالفه ما مر بالهاتين عن حج من قوله بعد قول  
 المصنف بشرة رأسه وان قل حتى البياض المحاذي لاهل الاذن حول الاذن كما بينته في شرح الارشاد الصغير لان ما ذكره  
 حج في البياض المحاذي لاهل الاذن وهذا في نفس الدائر (قوله ثم بعد الرأس) أى مسحه كلاً أو بعضها ودفع بذلك ما قد يوهمه  
 المتن من أن مسح الاذنين مشروط بتقدم مسح كل الرأس وستأتى الإشارة اليه في كلامه (قوله صمغيه) هو بالكسر خرق  
 الاذن اه مختار

العمامة بالجميع ذلك والشارح لم يقتصر على ذلك بل سياتى له كثير مما هو عليه في ذلك على من هذا الحيوان فترتب عليه هذا  
 شكل (قوله وهو قوى) سياتى تقييده في قوله وقيد بعضهم العفوا الخ (قوله قال الشيخ) أى في شرح الروض فان ما ذكر في  
 أول السوادة الاقوله كنقطة بول وقوله قال الشيخ عبارة شرح الروض بحروفه ولا يخفى ان قوله قال الشيخ والوجه الخ انما  
 هو مجرد حكاية استنباه الشيخ لما يأتى وليس فيه اعتماد له والا كان يقول والوجه كما قال الشيخ أو نحو ذلك فلا ينافيه اعتماده  
 لتقييد البعض الا ترى في قوله وقيد بعضهم العفوا الخ وان أشار الشهاب بن قاسم الى التنافى وقول الشيخ والوجه تصويره أى

(قوله ولا يس من مسح الرقبة) وهى كما في المختار مؤخر أصل العنق وفي شرح البهجة والعنق هو الوصلة بين الرأس والجسد وفي  
 القاموس الوصلة بالضم الاتصال وكل ما اتصل بشئ فساينهما وصلة والجمع كصرد (قوله انه بدعة) معتمد (قوله أمان من الغل)  
 بضم الغين طوق حديد يجعل في عنق الاسير ترضم به يده الى عنقه اه قاموس قلت وبكسر هاء الحقد ومنه قوله تعالى وترعنا  
 ما في صدورهم من غل (قوله كل بالمسح) فان كان بها نجاسة ولو معفو عنها لم يحز قياسا على ما يأتى في مسح الخلف لكن سياتى  
 عن سم على حج نقلا عن مرانه لو عمت ١٣٦ النجاسة الخلف جاز المسح عليها حيث كانت معفو عنها فهل قياسه كذلك

هنا أولا ويفرق فيه نظر  
 ولعل الفرق أقرب لان  
 التكميل على العمامة انما  
 يكون بعد مسح الرأس وهو  
 مسقط للفرس فلا حاجة  
 الى المسح على العمامة المؤدى  
 للتخييس بخلاف مسح  
 الخلف فان رفع الحدث  
 يتوقف عليه لا يقال يمكن  
 نزع الخلف وغسل الرجل  
 لا نقول فيه مشقة في  
 الجملة فلان كنفه (قوله بانه  
 بدل دونها) فيه ان الذى  
 فعله من المسح مسقط  
 للواجب وهذا يدل على ان  
 مسح (قوله وهو كذلك)  
 أى يتييم عن الرأس ولا  
 يكفي مسح ما عليه (قوله  
 مسح الذوائب) أى من

حصول السنة وهو الاصح ولا يس من مسح الرقبة بل قال المصنف انه بدعة قال وأما خبر مسح  
 لرقبة أمان من الغل فموضوع واعلم ان استحباب مسحهم غير مقيد باستحباب مسح جميع  
 الرأس ومن ذهب الى ذلك متمسك بذكرهم ذلك عقب مسح كلها فقد دونهم (فان عسر رفع)  
 نحو (العمامة) أو لم يرد نزاعها كقوله نسوة وخمار (كل بالمسح عليها) سواء أعرس عليه تعبه  
 أم لا لانه صلى الله عليه وسلم مسح بياصيته وعلى عمامته فالتعبير بالعسر جرى على الغالب  
 وعلم من قوله كل انه لا يكفي الاقتصار على العمامة وان سقط مسح الرأس نحو علة وهو كذلك  
 ومقتضى اطلاقهم اجزاء المسح عليها وان كان تحتها عريضة ونحوها يؤيده ما بحثه بعضهم  
 من اجزاء المسح على الطيلسان وأفهم كلامه انه لا يشترط لهذا التكميل له على طهر  
 وفارقت الخلف بانه بدل دونها كمسح بعض الرأس وهو كذلك وأفتى القفال بأنه يس من المرة  
 استحباب مسح رأسها ومسح الذوائب المسترسلة تبعاً وألقى غيره ذوائب الرجل بذوائبها في  
 ذلك لكن جزم في المجموع بعدم استحباب مسح الذوائب وظاهر تعبيرهم بالتكميل ان  
 المسح عليها ما أخر عن مسح الرأس ويحتمل غيره وانه مسح ما عدا مقابل الممسوح من  
 الرأس ويكون به محصلا للسنة (و) من سنه (تخليل) نحو (الحمية الكنية) من كل شعر  
 يكتفى بغسل ظاهره ويكون باصابعه من أسفله لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ فدخل  
 لحبته أما الشعر الخفيف أو الكثيف الذى في حد الوجه من لحية غير الرجل وعارضيه فيجب  
 ايصال الماء الى ظاهره وباطنه ومناشته بتخليل أو غيره ومحل سن التخليل في غير المحرم  
 اما هو فلا يؤدى الى تساقط شعره كما قاله المنولى وجزم به ابن المقرئ في روضه  
 وهو المعتمد (و) من سنه تخليل (أصابه) من يديه ورجليه بتشبيك يديه

الرجل والمرأ قال سم على حج ان هذا عرض على مر بعد كلام القفال فرجع اليه (قوله متأخر عن مسح  
 الرأس) حتى لو ابتدأ بمسح العمامة ثم مسح جزأ من رأسه لا يكون آتيا بالسنة ولكن يسقط الفرض عما فعله قال الشيخ عبارة  
 قوله كل بالمسح الخ انظارا من حكمها كالرأس من الاستعمال برفع اليد في المرة الاولى فلو مسح بعض رأسه ورفع يده ثم أعادها  
 على العمامة لتكميل المسح صار الماء مستعملا بانفصاله عن الرأس وهذا ظاهر ولكن يغفل عنه كثيرا عند التكميل على العمامة  
 ثم ذلك القدر الممسوح من الرأس هل مسح ما يحاذيه من العمامة ظاهر العبارة لا انتهى أى لانه المفهوم من التكميل (قوله  
 اما هو فلا يؤدى الخ) حلا قال العتيق على الغاية ومثله في حج (قوله بتشبيك يديه) بان يدخل أصابع إحدى يديه في أصابع  
 الاخرى سواه في ذلك وضع إحدى الراحتين على الاخرى أو فعل غير ذلك ونقل عن شيخنا الشورى انه يضع بطن يده اليسرى  
 على ظهر اليمنى ويخلل أصابعه ثم يضع بطن اليمنى على ظهر اليسرى ويفعل كذلك اه (أقول) ولعل هذا منه مجرد تصوير  
 المدار على تحقق وصول الماء الى ما بين الأصابع وهو يحصل بغير ذلك

تصوير أصل الحكم الذي قال فيه الجبلي صورته أن يقع في محل واحد فهذا الاستحباب في مقابلة كلام الجبلي وقوله وكلام الأصحاب أي في أصل الحكم بناء على ما فهمه عنهم الجبلي من تصويره بوقوع ما ذكر في محل واحد وقوله بقرينة تعليلهم السابق أي بمسقة الاحتراز هكذا أفهم هذا المقام ولا تغتر بما وقع فيه مما يخالف ذلك (قوله بحيث يجمع منه في دفعات ما يحس) لفظ يحس بالخاء المهملة أي يدرك بالحس وبعبارة شرح الارشاد للشهاب بن حجر ولو كان جواضع متفرقة ولو اجتمع لم يؤى لم يعف

(قوله اذ محل كراهة تشبيكهما) على أنه قد يقال لو سلم أنه مكروه مطلقا لا يشكل لأن ما هو المطلوب بخصوصه فيكون مستثنى من اطلاق الكراهة (قوله فيمن كان بالمسجد الخ) ظاهره أنه لا يكره إذا كان خارجا عن المسجد ينتظرها وهو خلاف ما صرح به في صلاة الجمعة حيث قال ويكره أيضا تشبيك الأصابع والعبث حال الذهاب للصلاة وإن لم تكن جمعة وانتظارها أه فان مقتضاه أنه يكره في انتظارها وإن لم يكن بمسجد (قوله ويخلل بخصر يده اليسرى) قال امام الحرمين اليسرى واليمنى في ذلك سواء قال في التحقيق وهو المختار قال في شرح المهذب وهو الراجح المختار أه عقلت هو ضعيف أو يقال سواء باعتبار أصل السنة (قوله حرم فتقها) أي وعليه فلو فتقها بعد الوضوء هل يجب غسل مظهر أم لا لأن ما عجزه ما لو خلقت كذلك أصالة فيه نظرا والقرب الثاني ويحتمل وجوبه كالتوالت جلدة وانصقت بالاعد و صار يخشى من فتقها من الساعد محذور تيمم فانها اذا فتقت بعد الغسل وجب غسل مظهر لعروض الالتصاق وهذا هو الأقرب (قوله على اليسار) أي فلو قدم اليسار على اليمين أو غسلهما معا كره (قوله من باب التكريم الخ) ويلحق به ما لا تكرر فيه ولا اهانة كما مر أه حج وتقدم في الشرح في آداب الخللاء المجموع ما يقتضي خلافه (قوله فيطهران معا) أي فلو بدأ باليمين ١٣٧ فجوز في شرح الروض أخذ كراهته

من عبارته لا كرهه فرض الكلام في الترتيب أعم من البداءة باليمين وذ كر مر ان في ذلك تردد أو مال لعدم الكراهة فليراجع أه سم على منهج (قوله في المتن واطالة غرته الخ) قال الاسنوى كلامه يدل على أنه يشترط اتصالها بالواجب وانه ان شاء قدمها وان شاء قدمه أه عميرة

اذ محل كراهة تشبيكهما فيمن كان بالمسجد ينتظر الصلاة وفي رجله به بأن يتدلى بخصر الرجل اليمنى ويختم بخصر الرجل اليسرى ويخلل بخصر يده اليسرى من أسفل رجله ولو كانت أصابعه ملتفة بحيث لا يصل الماء إليها الا بالخليل ونحوه وجب أو ملتصمة حرم فتقها لانه تعذيب بلا ضرورة أي ان خاف محذور تيمم فيما يظهر أخذ من العلة (و) من سننه (تقديم اليمين) على اليسار لقطع ونحوه في جميع الاعضاء وغيره في يديه ورجليه وان كان لا بس خف فيما يظهر خلافا لمن قال بمسحهما معا لانه صلى الله عليه وسلم كان يمسح يمينه في تنعله وترجله أي يمسح شعره وطهوره وفي شأنه كله أي عما هو من باب التكريم كالكفاح وتنقباط وحلق نخور رأس ولبس نحو نعل وثوب وتقليم ظفر وقص شارب ومصافحة ونحو ذلك اما الكفان والاذنان لغير نحو الا قطع فيطهران معا (و) من سننه (اطالة غرته) لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة فن استنطاع منكم

١٨ نهايه ل وظاهر ان محله فيما لو قدمها على غسل الوجه حيث سبقت نية معند بها كان نوى عند المضمضة وانفصل بما فعله جزء من الشفتين فان النية صحيحة والغسل لا غ ل أن لم يقصد الوجه وان قصده اعتد به وفي الحالين لو غسل بعد المضمضة صح حتى العنق ثم الوجه أجزأه ذلك لان الغرة في هذه الحالة متأخرة عن النية (قوله الغر المحجلون الخ) وفي رواية ان أمي يدعون بضم أوله أي ينادون أو يسمون قال الراغب الدعاء كالنداء لكن النداء قد يقال اذا قيل يا من غير ان ينضم اليه الاسم والدعاء لا يكاد يقال الا اذا كان معه الاسم نحو يا فلان وقد يستعمل كل منهما محل الآخر ويستعمل استعمال التسمية كدعوت ابن زياد أي سميته أه مناوى عند شرح الرواية المذكورة وذكر أيضا في محل بعد دعاء عند شرح رواية مسلم في مثل الرواية المذكورة مانصه وظاهر قوله من اسباغ الوضوء ان هذه السباغات تكون من توضع في الدنيا وفيه رد لما نقله القاسمي المالكي في شرح الرسالة ان الغرة والتججيل لهذه الامة من توضع منهم ومن لا كما يقال لهم أهل القبلة من صلى منهم ومن لا انتهى وقال شيخ الاسلام في شرح البخاري ولا تحصل الغرة والتججيل الا لمن توضع بالفعل امام من لم يتوضأ فلا يحصل له أه ومن نقل عنه خلاف ذلك فقد أخطأ لانه قول للزناقي المالكي لا للشيخ وينبغي على قول الشيخ ان ذلك خاص بمن توضع حال حياته كما أشعر تعبيره بتوضأ وفضيته ان من مات من أولاد المسلمين طفلا لم يتفقه وضوءه لم يأت كذلك ويحتمل خلافه لان تركه الوضوء كان معذورا فيه فلا يدخل من وضأ الغاسل وبقي أيضا ما لو تيمم ولم يتوضأ هل يحصل له ذلك أم لا فيه نظر وينبغي الاول لاقامة الشارع له مقام الوضوء فليراجع

عنه كما صرح به الغزالي وغيره انتهت فاستفيد منها ان يحبس بالضمبط الذي قد اشتهر به وان البعض المجهول في عبارة الشارح منهم الغزالي وان قول الشارح بحيث يجتمع منه في دفعات فيه مساهلة في التعبير وفي بعض نسخ الشارح بدل يحبس بنفس وهو غير صواب كما علم وقد يتوقف في تصوير ما ذكر على النسخة الاولى من جهة انه اذا جمع ما يحبس الى ما لا يحبس لا بد وان يحبس فيرجع

(قوله فليطل غرته وتجهيله) وتسن اطالهما في التيمم أيضا كما سيأتي في بابه وعبارته ثم عطف الى ما يسن والغرة والتجهيل ولا يناقشه ما في الحديث من التعليل بقوله من آثار الوضوء لانه غالب وما خرج مخرج الغالب لا مفهوما (قوله في وجهه بياض) وقيد به بعضهم بكونه في جهته وكونه فوق الدرهم وعبارته المباح والغرة في الجهة بياض فوق الدرهم (قوله الزائد على الواجب) ومن الواجب ما لا يتم الواجب الا به فالاطالة غسل مازاد على ذلك (قوله وهي المتتابع) يخرج المعية فليتمأمل فيها سم على جهة قات الظاهر حصول الموالاة لان هذا مع ما قبله كما ثم ما في زمان واحد لعدم تحلل فاصل بينهما ومعلوم ان هذا في عضوين لا ترتيب بينهما (قوله قبل جفاف الاول) ١٣٨ لو مسح الرأس ثم الاذنين ثم غسل الرجلين وكان المختل بين

مسح الرأس وغسل الرجلين لو لم يفرض استعماله على مسح الاذنين لحلف الرأس وبواسطته لم يحصل الجفاف للأذنين لو قدر غسلهما قبل غسل الرجلين فهل يمنع ذلك من الموالاة أولا فيه نظرو ولا يبعد الثاني كالمو غسل وجهه ثلاثا وكان بحيث لو اقتصر على الاولى حصل الجفاف بينه وبين اليدين ولما غسل الثالثة لم يحذف محلها وقتنا حصول الموالاة وفي شرح البهجة واذا غسل ثلاثا فامعبرة بالاخيرة قال سم عليه هل يشترط الولاء بينهما

فليطل غرته وتجهيله ومعنى غرا المحجلين بيض الوجوه واليدين والرجلين كما فرس الاغرو وهو الذي في وجهه بياض والمجل وهو الذي قوائمه بيض والاطالة فيها غسل الزائد على الواجب من الوجه من جميع جوانبه وغايتها غسل صفحتي العنق مع مقدمة الرأس (و) اطالة (تجهيله) بغسل زائد عن الواجب من اليدين والرجلين من جميع الجوانب وغايتها استيعاب العضدين والساقين وعلم مما تقرر ان كلا من الغرة والتجهيل شامل لمحل الغسل الواجب والمسنون ولا فرق في سن تطويلهما بين بقاء محل الفرض وسقوطه لان الميسور لا يستقط بالميسور خلافا للامام (و) من سننه (الموالاة) وهي المتابع بحيث يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول مع اعتدال الزمان والمزاج والهواء ويقدر الممسوح مغسولا وقد يجب الولاء لضيق وقت وفي وضوء نحو ساس (وأوجبها التقديم) خبر انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهره قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره ان يعيد الوضوء وأجيب بضعة نظير ودليل الاول انه صلى الله عليه وسلم توضأ في السوق فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه فمدى الى جداره فأق المسجد مسح على خفيه وصلى قال الشافعي وبينهما تفريق كثير وضح عن ابن عمر انتم في ولم ينكره أحد عليه ولا نها عبادة لا يبطئها التفريق اليسير فكذلك الكثير كالخروج من خلاف حيث لا عذر مع الطول امام العذر فلا يضرب قطعاً واما اليسير فبالاجماع (و) من سننه (ترك الاستعانة) بصب الماء عليه من غير عذر لانها ترفه لا يليق بحال المتعبد فهي خلاف الاولى كما اقتضاه كلامه لا مكره وفي احضار الماء مباحة وفي غسل الاعضاء من غير عذر مكرهه وتجب على عاجز ولو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة في الاول - قال الزرعي

وينبغي

وبين الثانية وبين الثالثة والاولى حتى لو لم يوال بين الاولى والثانية والى بين

الثالثة والعضو الذي بعده لم تحصل سنة الموالاة فيه نظروا لعل الاشتراط أقرب بل لا يتجه غيره (قوله والمزاج) قال في المصباح مزاج الجسد بالكسر طبا نعه التي يأنف منها (قوله وأوجبها التقديم) لم يقل والموالاة في الجسد ويعلم من التقديم خلافاً له لانه لو قال ذلك لم يعلم ما يقول به التقديم أهو الاباحة أو الحوب أو غيرها وكان الظاهر منه انه لا تنافي في التقديم (قوله بصب الماء عليه الخ) وينبغي أن يكون من ذلك الوضوء من الحنفية لانها معدة للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يمانى الاستعمال منها على غيره فليس المقصود منها مجرد الترفه بل يترتب على الوضوء منها الخروج من خلاف من منع الوضوء من الفساق الصغيرة ونظافة من في الغالب عن ماء غيرها (قوله عما يعتبر في الفطرة الخ) فضيحه وجوب تقديم الآخر على الدين لان المتعبد عنده ان الدين لا يمنع من وجوب الفطرة وفي الدمي ما نصه ان وجدها فاضلة عن كفايته ونهاية من تلزمه كفايته يومه وليلتنه وقضاء دينه وهو الموافق لما في المنهج وغيره من تقديم الدين على زكاة الفطرو يؤيده ما دلوه في انتميمه من انه لو احتاج في قضاء دينه الى ثمن الماء تيمم فقدموا الدين على استعمال الماء فقبحه ان يقدمه هنا على الآخر (قوله في الاوجه) أي والاصل بالتييمم وأعاد اه شرح الارشاد لشيخنا قيم



حاصل القصد الى عدم العفو عند التعدد مطلقا (قوله عما لا يعني عنه) تعميده للدم ونحوه أي يسير الدم ونحوه الكائن ذلك مما لا يعني عنه كالمعاط وليس بيان له لان من شأن الدم العفو عن يسيره (قوله لم يضعه في الماء عبثا) أي ولم يغيره كما سيبأتى له في باب النجاسة (قوله ويظهر بالجرية بعدهما وتكون في حكم غسالة النجاسة) أي بالنسبة لغير ما تجرى عليه من أجزاء النهر فلا يصح بها رفع حدث ولا إزالة خبث آخر اما بالنسبة لما تجرى عليه من أجزاء النهر فلا مادامت واردة كما هو ظاهر والاقلو

(قوله أي في عدم كراهتها) أي بان قلنا خلاف الاولى أو مباحة وقوله ليخرج الكافر الخ مقتضاه ان اعانة الكافر مكرهة مطلقا عنده وفيما ذكر عنه تأمل فليحذر (قوله ليخرج الكافر ونحوه) كالجنون (قوله كان كطلها) أي فيكون خلاف الاولى (قوله ينقض) من باب نصر (قوله هبوب ريح تجبس) هو شامل لما اذا غلب على ظنه حصول النجاسة ويوجه بأن التضع بالنجاسة انما يحرم اذا كان بفعله عبثا واما هذا فليس من فعله وان قدر على دفعه نعم ينبغي وجوبه اذا ضاق الوقت أولم يكن ثم ما يغسل به وقد دخل الوقت (قوله لا النشف) هو يسكون الشين وفعله نشف من باب فهم وقوله بمعنى الشرب قال في المختار يقال نشف الثوب العرق ونشف الحوض الماء شربه وبابه فهم أيضا ١٣٩ (قوله وبقي من سنن الوضوء الخ) ومنها ترك

الكلام وفي فتاوى شيخ الاسلام انه سئل هل يشرع المسلم على المشتغل بالوضوء وليس له الرد أولا فاجاب بأن الظاهر انه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اه وهذا بخلاف المشتغل بالغسل لا يشرع السلام عليه لان من شأنه انه قد ينكشف منه ما يستحي من الاطلاع عليه فلا تليق مخاطبته حينئذ اه قب (قوله ويقول بعده) عبارة حجج بعده أي عقب الوضوء بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فيما يظهر ثم رأيت بعضهم قالو يقول فورا قبل ان يتكلم اه ولعله بيان للاكل اه وهو

وينبغي أي في عدم كراهتها ان يكون المعين أهلا للعبادة ليخرج الكافر ونحوه انتهى واطلاهم يخافه وتعبيره بالاستعانة جري على الغالب على ان السنين ترد لغير الطلب كاستحجر الطير أي صار حجر افلاؤه غايته غير مع قدرته وهو ساكت متمكن من منعه كان كطلها (و) من سننه ترك (النقض) لانه يشبه التبري من العبادة فهو خلاف الاولى كما اقتضاه كلامه وصححه في التحقيق خلافا للروضة من كونه مباحا وللشرحين من كراهته (وكذا التنشيف) بالرفع بخطه أي تركه من بلل ماء وضوءه بلا عذر فهو خلاف الاولى (في الاصح) لما صح من انه صلى الله عليه وسلم أي بعد غسله من الجنابة فرده وجعل ينفض الماء بيده ولا دليل فيه لا باحة النفض لاحتمال كونه فعله ببيان الجواز والثاني انه مباح واختاره في شرح مسلم والثالث مكرهه والتعبير بالتنشيف لا يقتضي ان المسنون تركه انما هو المبالغة فيه خلافا لمن توهه اذ هو كما في القاموس اخذ الماء بخرقه اما اذا كان ثم عذرا فلا يسن تركه بل يباح كدسسه كان خرج بعد وضوءه في هبوب ريح تجبس أو آلمه شدة نحو برد وسياق ان الميت يسن تنشيفه والتعبير بالتنشيف هنا هو المناسب لا النشف لاسم ان الاول اخذ الماء بخرقه واما الثاني بمعنى الشرب فلا يظهر هنا الا بنوع تكاف وبقي من سنن الوضوء أشياء كثيرة ذكرتها في المطولات وأشار الى ختمها فقال (ويقول بعده) أي بعد فراغ وضوءه مستقبلا القبلة رافعا يديه الى السماء (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (خبر من توضحا فقال أشهد أن لا اله الا الله الخ ففتح له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أي شاء) اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) رواه الترمذي (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك) (خبر من توضحا فقال سبحانك اللهم وبحمدك الخ

صرح في انه متى طال الفصل عرفا لا يأتي به كما لا يأتي بسنة الوضوء ونقل بالدرس عن الشمس الرمي انه يأتي به ما لم يحدث وان طال الفصل وان سنة الوضوء كذلك لكنه قال في صلاة النفل بعد قول المصنف ويخرج النوعان بخروج وقت الفرض مانصه وهل نفوت سنة الوضوء بالاعراض عنها كما يجتبه بعضهم وفرق بينهما وبين الضحي فانه لا يفوت طمها وان فعل بعضهما في الوقت قاصدا الاعراض عن باقيها بل يستحب قضاؤه أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفا احتمالات أوجهها ثالثا كما يدل عليه قول المصنف في روضته ويستحب لمن توضحا أن يصلي عقبه (قوله رافعا يديه) أي كهيئة الاداعي حتى عند قوله أشهد أن لا اله الا الله ولا يقيم السبابة خلافا لما يفعله ضعفة الطلبة من مجاورى الجامع الأزهر (قوله أبواب الجنة الثمانية) أي اكرامه والافعال انه لا يدخل الا من واحد فقط وهو ما سبق في علمه سبحانه ونوعا لدخوله منه وظاهره ان ذلك يحصل لمن فعله ولو مرة واحدة في عمره ولا مانع منه (قوله وبحمدك) واوه زائدة فالكل جملة واحدة أو عاطفة أي وبحمدك سبحانه حج (قوله أستغفرك) تنبيه على معنى أستغفرك اطلب منك المغفرة أي ستر ما صدر مني من نقص فمحوه فهي لا تستدعي

حكمنا عليها بالاستعمال مطلقاً مجرد من رها على محمل حرية التجاسة كتناهك عليها بالتجاسة إذا ظهرت على محمل ثان مرتت عليه التجاسة إذا استعمل لا يدفع التجاسة عن نفسه وكان ما بعدهما يظهر محلها ويصير مستعملاً فإذا انتقل إلى محمل آخر تجسّر وهكذا تدبر (قوله وبم أوله) أي مع النون فقط كما في القاموس (قوله بأنها تسع) في العبارة تساهل والافليس في الكلام

سبق ذنب خلافاً لمن زعمه وظاهر كلامهم نذب وأتوب إليك ولو لمغير متلبس بالتوبة واستشكل بأنه كذب ويجب أن خبر بمعنى الانشاء أي أسألك أن تتوب على أوباق على خبر بته والمعنى أنه بصورة التائب الخاضع للذليل ويأتي في وجهته وجهي وخشع لك بمعنى ماوافق بعض ذلك اه حجج في فائدة من قرأ في أثر وضوئه أنا أنزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثاً حشره الله محشر الأنبياء فرعن أنس قال السيوطي فيه أو عبدة مجهول اه من المجموع الفائت من حديث خبر الخلائق للناوي ثم رأيت في حجج هنا مانصه ويسن أن يقول عقبه صلى الله على سيدنا محمد وآل محمد ويقرأ ١٤٠ أنا أنزلناه أي ثلاثاً كما هو القياس ثم رأيت بعض الأئمة صرح بذلك اه

ويسن بعد قراءة السورة المذكورة أن يقول اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي ولا تقتني بجاز وبيت عني اه سيموطي في بعض مؤلفاته ويسن أن يأتي بجميع هذا ثلاثاً كما هو مستقبل القبلة بصدره ورافعا يديه وبصره ولو نحو أعمى اه حجج كما ين إمرار موسى على الرأس الذي لا شعر به (قوله كتب برق الخ) أي ويتعد ذلك بتعدد الوضوء لأن الفضل لا يجز عليه (قوله دعاء الأعضاء) قضيته أن هذه الأدعية كلها في المحرر وعبرة المحلى تفيد أن دعاء

كتب برق ثم طبع بطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة والرق يفتح الرءوا الطابع يفتح الباء وكسر هاء هو الخاتم ومعنى لم يكسر لم يتطرق إليه ابطال واعتذر عن حذف دعاء الأعضاء بقوله (وحذفت) بالمجبة أي أسقطت (دعاء الأعضاء) وهو أن يقول عند غسل كفيه اللهم احفظ يدي عن معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم أرحنى رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبني حساباً يسيراً وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرّم شعري وبشري على النار وعند مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام (إذا أصل له) في كتب الحديث وإن كان الرافعي قد عدّه في المحرر والشرح من سننه قال المصنف في ذكره وتنتيجه لم ينجح فيسه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأفاد الشارح أنه فات الرافعي والنووي أنه روى عنه صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ولهذا اعتمدوا الدررجه الله تعالى استحبابه وأفتى به وباستحبابه أيضاً عقب الفصل كالوضوء ولو مجدداً ويتجه إلحاق التيمم به على ما يأت فيه ونفي المصنف أصله باعتبار الصحة أم اعتبار وروده من الطرق المتقدمة فلعله لم يثبت عنده ذلك أو لم يستحضره حينئذ واعلم أن شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وإن يدخل تحت أصل عام وإن لا يمتدّ سنينته بذلك الحديث وفي هذا الشرط الأخير نظر لا يخفى

### باب مسح الخف

الكفين والمضمضة والاستنشاق والاذنين ليس فيه إلا أن يقال أراد دعاء الأعضاء لا بقيد كونه في المحرر مراده

(قوله وحاسبني) لا يشكّل هذا بان فيه طلب الحساب مع أن عدمه أسهل للنفس فكان اللائق طلب عدمه كادل عليه الكتاب والسنة من تحقق الحساب وإن اختلفه على الناس انه هو بالشدة والسهولة فكان طلب عدمه بالكلمة طلباً للمآل الدليل على خلافه فليراجع (قوله اللهم حرّم شعري الخ) زاد في شرح البهجة وأظني تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك (قوله وباستحبابه) أي باستحباب الذكر الوارد به الموضوع وهو أشهد أن لا إله الا الله الخ (قوله شرط العمل بالحديث الضعيف الخ) أي سواء كان العامل به ممن يقتدى به أم لا بل قد يقال بتأ كد في حق المقتدى به ليكون فعله سبيلاً لفائدة غير الحكم المستفاد من ذلك الحديث باب المسح على الخف مسح الخف هو من خصوصيات هذه الأئمة كما ذكره سم على أبي شجاع وانظر مشروعية المسح في أي زمن كانت ويؤخذ من جعلهم قراءة الجهر في قوله تعالى وأرجلكم دليل على المسح أن مشروعيه كانت مع الوضوء فليراجع ثم رأيت في بعض شروح التناهج مانصه وشرع المسح في السنة التاسعة من الهجرة ولم يكن منسوجاً بآية المساعدة فيه ثبت أنه عليه السلام مسح على الخفين بقبول قال العلامة ابن العماد ونزل المساعدة كان قبل ذلك بتعدد كثيرة

متعلق لهذا الطرف (قوله أي طهور) أي لقول المصنف الاتي وتظهر بما ظن طهارته (قوله أي بماء نجس) أي ليخرج نحو  
المبول الذي يشمله تعبير المصنف (قوله أي و تراب طاهر) ان أراد الطاهر بالمعنى الشامل للمستعمل فذلك ان تقول ما فائدة

(قوله مراده به الجنس) غرضه منه دفع ما ورد على المتن من انه يقتضى انه يكفي غسل احدهما ومسح الاخرى فساكن  
الاولى ان يعبر بالجنس لكن قد يقال كون المراد الجنس لا يدفع هذا الابهام لان الجنس كما يتحقق في ضمن الكل يتحقق  
في ضمن واحدة منهما فالاولى حمل على العهد أي الخلف المعهود شرعا وهو الاثنان (قوله بخير الخ) تعبيره بما ذكره  
يشعر بانه من الواجب التحريم وجرى عليه بعضهم والمختار انه ليس منه لان شرط الواجب التحريم ان لا يكون بين شيئين  
أحدهما أصل والاخر بدل (قوله البجلي) بفتح الباء وفتح الجيم منسوب الى بجليه بفتح الباء وكسر الجيم والنسب اليها بحذف  
الياء جملا على نظائره اه جامع الاصول لابن الانبر (قوله بعد نزول الخ) أي بل كان في آخر حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لانه أسلم قبل وفاته بأربعين يوما فيما يقال كذا في جامع الاصول لكن في الاصابة جزم ابن عبد البر عنه أي عن جريانه أسلم  
قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوما وهو غلط في الصحيحين عنه ١٤١ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له استنصت

الناس في حجة الوداع (قوله  
حدثني سبعون الخ) عبارة  
جمع على الشماثل في باب  
ما جاء في خفر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نصها  
وفيه جواز مسح الخفين  
وهو اجماع من يعتد به ثم  
قال وقد روى المسح عليهما  
نحو ثمانين صحابيا اه  
(قلت) ولا منافاة بينه  
وبين ما هنا لان ما هنا  
في خصوص رواية الحسن  
البصري وما في شرح  
الشماثل ليس مقبدا  
باحد على ان نحو الثمانين  
معناه ما يقرب منها وهو  
صادق بالسبعين (قوله

مراده به الجنس لانه لو أراد ان يغسل رجلا ويمسح على الاخرى كان ممتنعا ولما اراد  
التوضي بخير بين غسل رجليه والمسح على الخفين ناسب ان يذكره عقب الوضوء وذكره في  
الروضة كالرافعي عقب التيمم لانهما مسحيان يجوزان الاقدام على الصلاة ونحوها والاصل  
في مشروعيته اخبار منها خبر جرير بن عبد الله البجلي انه قال رأيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال الترمذي وكان يحبهم حديث جرير لان اسلامه  
كان بعد نزول المائدة أي فلا يكون الامر لو ارد فيها بغسل الرجلين ناسخا للمسح كما ذهب  
اليه بعض الصحابة قال ابن المنذر وروينا عن الحسن البصري انه قال حدثني سبعون  
من الصحابة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخف ولان الحاجة الى دفع الحر  
والبرد داعية الى لبسه ونزعه لكل وضوء يشق لفقور المسح عليه واستدل عليه بعضهم  
بقراءة الجري وأرجاكم ومسحه رافع للحدث لا مبيع ولا بد لجوازه من لبسهما فلا يلبس  
خفافي احدهما بالشرط ليمسح عليهما ويغسل الاخرى لم يجز كما تقدم وفي معناه  
ما اذا لبسهما وأراد غسل احدهما في الخف والمسح في الاخرى فلا ولم يكن له الا رجل  
واحدة جاز المسح على خفه ولو بقيت من الرجل الاخرى بقية فلا بد من مسحها بجواز  
المسح عليه ولو كانت احدى رجليه عليه بحيث لا يجب غسلها فلبس الخف في الصحبة  
لم يجز المسح عليه لانه يجب التيمم عن الرجل العلية فهي كالصحبة ثم النظر في شرطه وكيفيته  
وحكمه وقد شرع في بيانها فقال (يجوز في الوضوء) ولو مجددا وان لم يحدث بعد اللبس

ولان الحاجة الخ) عطف على اخبار من حيث المعنى فكانه قال وهو مشروع لاخبار ولان الخ (قوله رافع للحدث الخ) أي  
على الاصح في الزوائد خلافا لما دل عليه كلام الراعي وانظر ما تراه هذا الخلاف ويمكن ان يقال من فوائده ما مر من انه لو غسل  
رجليه في الخفين بعد مسحهما ليرى الماء مستعملا أم لا لان قلنا انه مبيع صار مستعملا لرفع الحدث أو رافع لم يصر  
مستعملا لارتفاع الحدث قبل استعماله وهو المعتبر أي بحذف يجوز الخ (قوله فلا ولم يكن له الا رجل واحدة جاز المسح على خفها)  
يؤخر عن كون له ازيد من رجلين فينبغي انه لا بد من أن يلبس في كل واحدة خفا ومن مسح كل خف لان المسح طهارة الرجل  
فلا بد من تعدد المسح بتعدد الرجل فلا كان بعضها زائدا فان تميز فلا عبرة به نعم ان توقف الخف في الاصلية على ادخال الزائدة  
معها فيه لم يجب مسح الخف على الزائدة ولا يكفي عن مسح الخف على الاصلية والا فلا بد من اللبس فيها ومن مسحهما وهذا  
كله ظاهر فليتأمل وليراجع لكن ان كان المراد ادخاله ما في محمل واحد لم يظهر ذلك أثر في المسح الا ان تصور مسح أعلى  
أحدهما دون الاخرى سم على منهج (أقول) قياس ما مره في الوضوء ان محمل ذلك حيث لم يكن الزائد على سمت الاصل  
والاوجب افراده بخف حيث أمكن والا ادخلهما او مسح على كل منهما (قوله فلا بد من سترها) أي لجواز المسح عليهما (قوله بما  
يجوز المسح عليه) أي بخف يجوز الخ

الاجتهاد بين المستعمل والنفس من التراب وان اراد به الطهور فلا حاجة الى قوله بعد أو تراب مستعمل بطهور لان كلام  
المستعمل والنفس ضد الطهور (قوله واقصر على الماء) أي ولم يذكر معه التراب مع اشتراكه معه في الطهورية فليس مكررا

(قوله لما سبق) أي في خبر جبر وأما ما رواه الحسن البصري فليس فيه ما يدل على خصوص الوضوء (قوله اشارة الى انه  
الخ) أي لان المتبادر من الجواز المستوى الطرفين فلا ينافي ان الجواز يطلق على ما قابل الحرام فيصدق لذلك كله (قوله والى  
ان الغسل الخ) يتأمل وجه الاشارة لافضلية الغسل من الجواز فان المتبادر منه الاباحة وهي لا تدل على افضلية غيرها الا  
ان يقال لما ذكر فيما مضى وجوب الغسل دل على انه الاصل فذكر الجواز في مقابلته بشعر يخالفه الاصل وهو يشعر بأنه  
مفضل بالنسبة للغسل لاصلته (قوله رغبة عن السنة) أي بأن أعرض عن السنة فوجد ان في الغسل تنظيلا للملاحظة انه  
أفضل فلا يقال الرغبة عن السنة قد تؤدي الى الكفر لان ذلك محله ان كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم  
(قوله لنصو معارض) وهذا جواب عما قيل اذا شئت في الجواز فكيف يقال الافضل المسخ (قوله لا من حيث عدم علمه  
جوازه) أي والا فلا يكون المسخ باطلا لعدم ١٤٢ حزمه بالنسبة (قوله أو وجد في نفسه الخ) قال حزم ما حاصله هذه يعني عنها

قوله لرغبة عن السنة لان  
لما سبق وعبر بالجواز اشارة الى انه لا يجب علينا ولا يسن ولا يجرم ولا يكره والى ان الغسل  
أفضل وهو كذلك اصاله وقد بسن كتركه رغبة عن السنة لا يثارة تقدم الافضل عليه أو شئت  
في جوازه لنصو معارض كدليل لا من حيث عدم علمه جوازه أو كان ممن يقتضي به أو وجد  
في نفسه كراهته الى ان تزول وقد يجب كأن خاف فوت عرفة أو انقاذ أسير أو انصب ماؤه  
عند غسل رجله ووجد برد الا يذوب مسخ به أو ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل لم يخرج الوقت  
أو خشى ان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت  
وخيف انفجاره لو غسل أو كان لابس الخف بشرطه محدثا ودخل الوقت وعنده ما يكفي المسخ  
فقط بخلاف ما لو أرققه الحديث وهو منظره معه ما يكفيه لو مسخ ولا يكفي لو غسل فانه  
لا يجب عليه لبس الخف ليمسح عليه ما فيه من احداث فعل زائد قد يشق عليه ولان في  
صورة الادامة تعلق به وجوب الطهارة وهو قادر على ادائها طهارة وحبت عليه بالماء  
باستصحاب حاله هو عليها وفي صورة اللبس لم تجب عليه الطهارة اذا حدث لم يوجد فلا  
وجه لتكليفه ان يأتي بفعل مستأنف لاجل طهارة لم تجب به ودخرا بالوضوء الغسل  
ولومندوب او ازالة النجاسة (التيمم) ولو عاصيا باقامته وللأسافر من غير غير حصص للتعذر  
(يوم وليلة) خبر ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم ارخص للأسافر ثلاثة أيام وللباهن وللفقيه  
يوم وليلة اذا نظهر فليس خفيه ان يمسح عليهما (وللسافر) من غير قصر (ثلاثة أيام  
بلياليها) ولو ذهابا ولياليها الحديث المار سواء أتقدم بعض اليا الى على الايام أم تأخر ولو

معنى الترك رغبة أن يتركه  
لا يثارة الغسل عليه لا من  
حيث كونه أفضل سواء  
أو وجد في نفسه كراهته  
لما فيه من عدم النظافة  
مثلا لم لا فعل ان الرغبة  
عنه أعم وان من جمع بينهما  
أراد الانضاح (قوله وقد  
يجب الخ) لم يذكر ما يقتضي  
تحريمه ولا ما يقتضي  
كراهته قال حج وقد  
يحرم كان لبسه محرم تعديا  
اه وفيه ان الكلام في  
المسح المجزئ بان كان  
مستوفيا للشروط وهو  
فيما ذكره حج باطل لما

أحدث

على به من امتناع اللبس لذاته ولم يذكر لكرهه مثلا ولا لعدم وجوده

(قوله أو انقاذ أسير) معطوف على قوله عرفة سم على جملة وقال حج وجعله بعضهم هنا أفضل لا واجب عليه حمله على  
مجرد خوف من غير ظن لكن سيأتي انه يجب البدار الى انقاذ أسير رجي ولو على بعد وانه اذا رضى خراج الدرس من وثقه  
قدم الانقاذ اه (قوله أو انصب ماؤه) مجرد تصوير والا فلا كان مامعه من الماء لا يغسل منه بعد مسخ الرأى ما يكفي  
الغسل ومعه بردين عليه المسخ به (قوله في الجمعة) أي وتعينت عليه فان كان مسافرا أو رمتنا أو حج من لانب عليه  
الجمعة لم يجب كما هو ظاهر (قوله من احداث فعل) أي وهو لبس الخفين (قوله واراله السنة) أي ولا يكفي المسخ بهما  
ولم يقل ولو مندوب أو يؤخر الغاية عنهما فيقول ولو مندوبين لان الغسل المندوب ليس له حاله يكون فم واجبا به من المندوب  
وأما النجاسة المعفوعة فهي مع توفير شروط العفو قد يعرض لها ما يصبرها واجبة الغسل كالخوف من حملها على عالم  
تدع الضرورة اليه فلما كان الذب لغسلها معرضا للزوال لم ينب عليه (قوله غير مخصص للتعذر) أي لكرهه بتسيرا أو  
معصية أو سافر غير مقصد معلوم (قوله ولو ذهابا الخ) وصورة ذلك ان يقصد محلا غير وطنه ناويا لا يقيم فيه وفي سم الى  
حج بقى ما لو سافر ذهابا فقط مثلا وكان فوق يوم وليلة ودون ثلاث اه (قلت) وحكمه انه يمسح الى اقامته حيث يسكنه



مع قوله وسكت عن الثياب الخ (قوله لان التطهير شرط الخ) تغليل لخصوص ما في المتن مع قطع النظر عن المسائل التي زادها هو (قوله فوجب عند الاشتباه) اطلاق الوجوب هنا بناء على ما أتى عقبه من الجواز (قوله وجوبا) ان كان معمولا لوجب  
 -  
 لزم عليه الثاني وعبارة العباب الاجتهاد في المساء واجب ان اشتبه مطلق بمسئول أو بمنحس اذا دخل الوقت ولم يجد غيرهما  
 وتضييق ان ضاق والا فإثر انتهت (قوله وأما قول العلامة العراقي انه واجب مطلقا) أي سواء أوجد متيقن الطهارة أو لا بدليل

مسافة قصر وأقام قبل الثلاثة والا كان طول سفره مع كونه لا يبلغ الثلاثة وهو مسافة قصر استوعبها كما يعلم ذلك من شرح  
 قوله الآتي لم يستوف مدة سفر (قوله كسلس) بكسر اللام لانه اسم لدائم الحدث (قوله لوبيق طهره) أي الذي ليس عليه  
 (قوله الا النوافل) لوني في هذه الحالة استباحة فرص الصلاة هل تصح نيته أم لا فيه نظر والقرب الثاني (قوله والطهر  
 الكامل الخ) ظاهره وان قصر الفصل بين ارادة الفرض والطهر وهو كذلك لقول الشارح في التغليل لانه محدث الخ اما لو لم  
 يصل به فرضا لقياس الا كتفاء بغسل الرجلين اذ لم يحصل له حدث بالنسبة لغيرهما وسياً في بعد قول المصنف ومن زرع خفيه  
 الخ ما يؤيده من قوله وشمل كلامه وضوء الخ ولكن تجب الموالاة بين زرع الخف ١٤٣ وغسل القدمين لوجوبهما في وضوء

صاحب الضرورة والمسح  
 لما كان قائماً مقام الغسل  
 اغتفرت مدته فلا تعد  
 فاصلة بين مسح الرأس  
 والغسل بعد زرع الخف  
 (قوله اما المتخيرة) مختار  
 ما فهم من قوله السابق  
 وشمل اطلاقه دائم الحدث  
 فان المتبادر منه انه لا يشمل  
 المتخيرة (قوله فهي كغيرها)  
 أي من دائم الحدث (قوله  
 والتميم لفقد الماء) أي اذا  
 تيمم لفقد الماء ثم لبس  
 الخفين ثم وجد الماء وأما  
 اذا كان لمرض فمسياً في  
 في قوله ونكر الطهر ليشمل  
 الخ (قوله كما علم مما مر) أي  
 من ان الحدث اذا اطلق

أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع  
 ويقاس بذلك اليوم واللييلة وشمل اطلاقه دائم الحدث كسلس بول فيجوز له المسح  
 على الخف ويستفيد به ما يحل له لوبيق طهره وهو فرض ونوافل أو نوافل فقط فلو كان  
 حدثه بعد فعله فرضاً لم يمسح الا لنوافل اذ مسحه من تب على طهره وهو لا يفيده أكثر من  
 ذلك فلو أراد أن يفعل فرضاً آخر وجب زرع الخف والطهر الكامل لانه محدث بالنسبة  
 الى ما زاد على فرض ونوافل فكانت له على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث كما مر  
 اما المتخيرة فلا تقل فيها ويحتمل أن لا تمسح لانها تغتسل لكل فريضة ويحتمل أن يقال وهو  
 الاوجه ان اغتسلت ولبست الخف فهي كغيرها وان كانت لا يستعمل قبل الغسل لم تمسح والتميم  
 لفقد الماء لا يمسح شيئاً اذا وجد الماء لان طهره لضرورة وقد زال بزوالها ومثله كل من دائم  
 الحدث والتميم لغير فقد الماء اذا زال عذره وابتداء مدة المسح (من تمام الحدث) أي الاصغر  
 كما علم مما مر (بعد لبس) لان وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه فيمسح فيها ما يشاء  
 من الصلوات اذ قبله لا يتصور جواز اسناد الصلاة الى المسح ولا معنى لوقت العبادة سوى  
 الزمان الذي يجوز فعلها فيه كوقت الصلوات وغيرها ومن هنا يظهر ما قاله المحب الطبري وغيره  
 انه لا بد من انتهاء الحدث فلا يحسب زمن استمراره الا ان يكون نوماً كما أتى به الالدرجه الله  
 تعالى أخذ من تعليلهم السابق ومثله اللبس والمس ويجوز للابس الخف ان يحدد الوضوء  
 قبل حدثه بل يستحب كغيره كما في المجموع وأفهم كلام المصنف انه لو توضأ بعد حدثه وغسل  
 رجليه في الخف ثم أحدث كان ابتداء مدته من حدثه الاول وهو كذلك وبه صرح الشيخ

انصرف للاصغر اما الاكبر وحده بان خرج منيه وهو متوضئ فلا تدخل به المدة بل قضاء طهره فاذا أحدث حدثاً آخر دخلت  
 المدة وقضية هذا الكلام ان خرج المتوضئ قبل دخول المدة لا يمنع من المسح اذا اراده بعد لانه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخولها  
 وفيه نظر لان ما يوجب الغسل اذا طرأ بعد المدة أبطلها فالقياس انه يمنع من انعقادها (قوله لان وقت المسح) هذا التغليل  
 يقتضي امتناع التجديد لكن سمي ما أتى في كلامه جوازاً بل سنه فالمراد من التغليل وقت المسح ارفع للحدث وفائدة وقوع  
 السؤال في الدرس عما لو ابتلى بالنقطة وصار زمن استبرائه منها يأخذ من مناطه لاهل تحسب المدة من فراع البول أو من آخر  
 الاستبراء فيه نظر والظاهر الاول ويوجه بان الاستبراء انما شرع لئلا من عوده بعد انقطاعه حيث انقطع دخل وقت المسح  
 لانه بتقدير عوده لو توضأ في زمن انقطاعه صح وضوءه نعم لو فرض اتصاله حسب من آخره (قوله أخذ من تعليلهم السابق)  
 أي في قوله لان وقت المسح يدخل الخ (قوله ومثله) أي النوم اللبس والمس اقتصاره على ما ذكر صريح في انه اذا جن بعد لبس  
 الخفين وقبل الحدث لا تحسب المدة الا من الافاقه أو حدث آخر وعباره شيخنا الحلبي ثم لا يخفى ان المراد بالحدث آخره ولو  
 نوماً أو مسأولاً وساعداً مع متأخرين منهم حجج ومن آخره ان كان يولاً أو غائطاً أو رجماً أو جنوناً أو غمماً ومن أوله ان كان نوماً

قوله ووجود متيقن لا يمنع وجوبه أى والصورة انه بعد دخول الوقت والا فالعراقى لا يسمعه القول بالوجوب قبل دخول الوقت وان فهم عن الشارح انه أراد ذلك بقوله مطلقا حتى رتب عليه ما يأتي اذا علمت ذلك فلا يحيد عما قاله العراقى وما قاله الشارح لا يلافيه على ما فيه من المؤاخذات المعلومة لمن تأمله فلا تطيل ببيانها (قوله مخاطب بكل منها زوما) فيه ان المخاطب به فى الكفارة المخبر انما هو القدر المشترك الحاصل فى فرد ما لا يقل فرد وفى حاشية شيخنا الجواب عنه بما لا يشفى (قوله وأما

أومسا أولساعند الامام البلقينى فى النوم فاقى به والشيخنا وقاس عليه شيخنا المس واللس واختلف الكلام عنه فى توجيه ذلك انتهى على محل وبقي ما لوتقارن اللبس وخروج الخارج هل تحسب المدة من انتهاء الاول أو من انتهاء الثاني فيه نظر والا قرب الاول لانه لو انفر دكان قاطع المدة بل لوسبق ابتداء خروج البول مثلا ووجد اللبس قبل انقطاعه فنبغى أن يكون كذلك (قوله حتى انقضت المدة) أى ولو مقيما ثم عرض له السفر بعد (قوله حضرا) خرج ما لو حصل الحدث فى الحضر ولم يمسح فيه فانه ان مضت مدة الإقامة قبل السفر ١٤٤ وجب تجديد اللبس وان مضى يوم مثلا من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة

من غير مسح له فله استيفاء مدة المسافرين وابتدائها من الحدث الذى فى الحضر هكذا ظهر لى من كلامهم وهو واضح نهى عليه ليعلم ولا يذهب الوهم الى خلافه شيخنا هاشم المحلى اه سم على مذهب وما ذكره مستفاد من قول الشيخ وعلم من اعتبار المسح ومن قوله أيضا ولو أحدث ولم يمسح حتى انقضت الخ (قوله والاوجب التزع) أى عند ارادة الصلاة (قوله لا عبرة بالحدث الخ) أى لا يصرف فى ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كالسافر بعد دخول وقت الصلاة

من غير مسح له فله استيفاء مدة المسافرين وابتدائها من الحدث الذى فى الحضر هكذا ظهر لى من كلامهم وهو واضح نهى عليه ليعلم ولا يذهب الوهم الى خلافه شيخنا هاشم المحلى اه سم على مذهب وما ذكره مستفاد من قول الشيخ وعلم من اعتبار المسح ومن قوله أيضا ولو أحدث ولم يمسح حتى انقضت الخ (قوله والاوجب التزع) أى عند ارادة الصلاة (قوله لا عبرة بالحدث الخ) أى لا يصرف فى ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كالسافر بعد دخول وقت الصلاة

أبو على فى شرح الفروع ولو أحدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف ليلسا على طهارة (فان مسح) بعده حدثه ولو أحدث خفيه (حضرا ثم سافر) سفر قصر (أو عكس) أى مسح سافرا فاقام (لم يستوف مدة سفر) تغليبا للضرورة قصر على مدة مقيم فى الاول وكذا فى الثانية ان أقام قبل مدته والاوجب التزع وعلم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس بالمدة ولا بمعنى وقت الصلاة حضرا وعصيانا غما هو بالتأخير لا بالسفر الذى به الرخصة (وشرطه) أى جواز مسح الخف أمور أحدها (ان يلبس بعد كمال طهر) من الحدثين للخبر المار فلو غسل احدى رجليه وأدخلها الخف ثم غسل الاخرى لم يجز المسح بل سبيله تزع الاول ثم يدخلها لان ادخال الاول كان قبل كمال الطهارة ولو ابتداء اللبس وهو متطهر ثم أحدث قبل وصول الرجل الى قدم الخف لم يجز المسح لما تقرروا واجتمع عليه الحدثان فغسل أعضاء وضوءه عنهما أو عن الجنابة وقتلنا بالاندراج ولبس الخف قبل غسل باقى بدنه لم يمسح عليه لىكونه لبسه قبل كمال طهارته وقول المصنف كمال أرادهم سائنا كيدنى مذهب المزنى القائل بانه لو غسل رجلا وأدخلها فيه ثم الاخرى كذلك أجزأه ولا احتمال توهم ارادة البعض ونكسر الطهر ليشمل التيمم وحكمه انه ان كان لا عوار المساء لم يكن له المسح بل اذا وجد الماء لم يمسح تزع والوضوء الكامل وان كان لمرض ونحوه فحدث ثم تكلف الوضوء ليمسح فهو كدائم الحدث وتدمر وهل تكلفه المذكور رجائزا أم لا فيه ترد للاسنوى والاوجه فيه الحرمة ويستفاد ذلك من عبارة الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع فى الخاتمة بسبب الكتاب الاول الثانى أن يكون الخف صالحا كما ذكره بقوله (سائر محل فرضه) وهو الرجل

حضرا فانه يجوز قصره فى السفر بخلاف ما لو شرع فيها قبل سفره قم (قوله وعصيانه) دفع به ما يقال انى المسح رخصة وهى لا تنطبق بالمعاصى ووجه الدفع ان معنى قولهم الرخص لا تنطبق بالمعاصى ان الرخصة لا يكون سبب معصية والسفر هنا هو الجوز للمسح ولم يعص به (قوله مسح الخف) أشار به الا أن ذات الخف لا تتعلق بها شروط فان الشروط انما هى للاحكام (قوله ثم غسل الاخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لعمدة المسح من زرع الاول وعودها وان لم يلبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فاقطعت اليمنى فلا يكف تزع خف اليسرى لو دفعه به كمال الطهر (قوله تزع الاول) أى من موضع القدم انتهى محلى وان لم يخرج من الساق (قوله قبل وصول الرجل) خرج به ما لو كان بعد الوصول أو مقارنا له ويمكن توجيهه فى المقارنة بان ينزل ووصولها محل القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم على الحدث اقوة الطهارة ووجد بعض الهوامش خلافا من غير عز ووقد يتوقف فيه (قوله وقتلنا بالاندراج) متمد (قوله قبل كمال طهارته) ويمكن أن تكون هذه فائدة تعبيره بكال اذا الحاصل له هنا طهر لكن ليس كاملا بقاء الحدث الا كبر فى بقية البدن وعلمه وشعره من الحدث لا يباح (قوله والاحتمال الخ) عطف على تأكد بتضمن أراد معنى ذكر والمعنى ذكره انما كبدولا احتمال الاول ان يقال عطف على أراد باعتبار المعنى والتقدير وقول المصنف كمال لا ارادة ولا احتمال الخ

هنا) أي في باب الاجتهاد لا بالنظر لخصوص مسألة المأثم بدليل قوله بعد أو الطاهر (قوله ويقيم ويصلي من غير إعادة الخ) فيه ان الكلام هنا أعم من ان يكون هناك طاهر يقيم أو لا ومن ان يكون يجعل يغلب فيه وجود الماء أو لا فلا يصح إطلاق عدم وجوب إعادة هنا وفيما يأتي (قوله وزاد به منهم سنة الوقت الخ) لانه في ان هذا شرط لجواز الاجتهاد لا لصحته

(قوله البطانة أو الظهارة) بكسر أو ولهما محلي (قوله ولان الخ) قضيته عدم صحة مسح الخلف اذا كان على الرجل حائل من شمع أو دهن جامدا وبها شوكه ظاهرة أو سودا تحت أظفارها سم على حج ثم رأيت على من خرج قال فيه نظر والقلب الآن الى الصحة أميل وعليه فيمكن الفرق بين الحائل ونجاسة الرجل بأن النجاسة منافية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائل هذا وقد يؤخذ ما تراه من الصحة مع وجود الحائل من قول الشارح الآتي في مسألة الجرموق فان صلح الاعلى دون الاسفل صح المسح عليه والاسفل كغفافة (قوله ما لم تزل نجاستها) عمومته يشمل النجاسة المعفوعة وعليه فلا يكفي غسل الرجل مع بقاء النجاسة المذكورة ولعل وجهه ان ماء الغسل اذا اختلط بالنجاسة نشرها فمخ من الغفوة عنها لكن هذا قد يشكل على ما نقله سم في شروط الصلاة في حواشي المنهج عن م ١٤٥ من انه قرر انه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعني عما أصابه هذا الماء قتال مس وقياسه انه هنا حيث كان المقصد من الغسل رفع الحدث انه لا يضر اختلاطه بالنجاسة مطلقا وعليه فيمكن حل كلامه هنا على نجاسة لا يعني عنها لكن قوله فيما يأتي فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث بخالفه (قوله والمتنجس) أي ما لم يغسله قبل الحدث (قوله صح) أي وان وصل الماء لموضع النجاسة واختلط بها سم (قوله فان مسح على محلها

التي هي محل الغسل من الجوانب والاسفل لامن الاعلى عكس ساتر العورة كافي الزجاج الشفاف حيث لا يكفي ثم يخلافه هنا ان امكن متابعة المشي عليه لان القصد هنا منع نفوذ الماء وهناك منع الرؤية فلو تخرق من محل الفرض وان قل خرقه أو ظهر شيء من محل الفرض من مواضع الخرز ضرر وانعاع في عن وصول الماء منها العسر الاحتراز عنه بخلاف ظهور بعض الفرض ولو تحقرت البطانة أو الظهارة أو هما لا على المحاذاة لم يضر ان كان الباقي صافيا يمكن متابعة المشي عليه (طاهرا) فلا يكفي نجس اذا تصح الصلاة فيه التي هي المقصود الاصل من المسح وما عداها من مس المصحف ونحوه كالتابع لها ولان الخلف يدل عن الرجل وهي لا تظهر عن الحدث ما لم تزل نجاستها فكيف يصح على البديل وهو نجس العين والمتنجس كالنجس كافي المجموع خلافا لابن المقرئ ومن تبعه في انه يصح ويستفيد به مس المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده نعم لو كان على الخلف نجاسة معفوعة عنها ومسح من أعلاه ما لا نجاسة عليه صح فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث وزعمه ازالته وان لم يتعمد ولو خرز خفه بشعر نجس مع رطوبته أو الخلف طهر ظاهره بغسله دون محل الخرز ويعني عنه فلا يحكم بتنجس رجله المبتلة ويصلي فيه الفرائض والنوافل لعموم البلوى به كافي الرخصة في الاطعمة وترك أبي زيد الفرض فيه احتياط ويشترط في الخلف كونه قويا بحيث (يمكن) لقوته (تتابع المشي فيه لتردد مسافر لحاجاته) عند الخط والترحال وغيرهما مجرت العادة به وان كان لا بسه مقعدا في مدة ثلاثة أيام ولياليها ان

١٩ نهاية ل واختلط) قضيته انه اذا مسح على محل النجاسة ولم يختلط بها لم يضر ولعله غير مراد لانه بمجرد المسح يحصل رطوبة في المحل وهي حقيقة الاختلاط في هذا الموضع فليتأمل (قوله زاد التلويث الخ) ظاهره وان لم يجاوز المسح محل النجاسة وصرح بذلك سم على حج حيث قال والظاهر ان زيادة التلويث تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان ترطيبها أو زيادته زيادة في التلويث نعم ان تمت النجاسة المعفوعة عنها الخلف لم يبعد جواز المسح - لها م - أقول بل يبعد الجواز لانه لا ضرورة الى المسح المؤدى للتصحيح بالنجاسة فيجب التزوع وغسل الرجلين فيحصل بذلك عدم مخامرة النجاسة ما أمكن وعلى ما ذكره سم يجوز له المسح بيده ولا يكلف حائل الماء فيه من المشقة ولانه تولد من مأمر به وقياسا على ما قالوه من جواز وضع يده في الطعام ونحوه اذا كان بها نجاسة معفوعة عنها كدم البراغيث (قوله بشعر نجس) أي ولو من مغلط وبطهر المعفوعة أيضا في غير الخفاف مما لا يتيسر خروجه الابه (قوله الفرض فيه) أي الخلف الخرز والشعر النجس (قوله كونه قويا) الوجه اعتبار القوة من الحدث بعد اللبس لان به دخول وقت المسح حتى لو أمكن تردد المقيم فيه وما وليه من وقت اللبس لامن وقت الحدث لم يكف م سم على بهجة وينبغي أن ضعفه في اثناء المدة لا يضر اذا لم يخرج عن الصلاحيه في بقية المدة

(قوله والاوجه خلافه) قد يشكك فيما اذا اخرج الوقت ولم يظهر له الطاهر (قوله ان يكون المتيقن طهارته) لعل مراده بالمتيقن طهارته ما ظهر له طهارته بالاجتهاد وذلك بان يكون كل من الماءين متشككاً في ما ظهر له طهارته منه. واعتنع عليه استعماله من جهة الشمس على رأيه فلا فائدة للاجتهاد ولا يصح تصوره بغير ذلك كما يظهر بالتأمل لانه ان اراد بالمتيقن الطهارة ماء ثالثاً متيقن الطهارة قطارته لا دخل لتشميسه أو عدمه في صحة الاجتهاد في الماءين المشتبهين وان

(قوله والحاجة يوم الخ) ظاهره اعتبار حوائج السفر في حق المقيم وقال حج تنبيهه أخذ بن العماد من قولهم هنأ المسافر بعد ذكرهم له وللقسم ان المراد التردد لحوائج سفر يوم وليلة للقيم وسفر ثلاثة أيام لغيره والذي يتجه ان تعبيرهم بالمسافر هنأ للغالب وان المراد في المقسم ترده لحاجة اقامته المعتادة غالباً كما هو وأما تقدير سفره وحوائجه له واعتبار ترده لها فلا دليل عليه ولا حاجة اليه مع ما قرره فتأمل ثم رأيت في بعض هوامش الشارح من مناهيه ما نهى عنه قوله والحاجة يوم وليلة ان كان مقيماً أي حاجة المقيم من غير اعتبار حاجة المسافر (قوله ان كان مقيماً) هل يشترط صلاحيته للتردد فيه تلك المدة حتى في آخرها ام يكفي صلاحيته في الابتداء ١٤٦ حتى ولو لم توجد آخرها فيه نظراً والقرب الثاني مع ملاحظة قوته لما بقي من

المدة (قوله سهولة وصعوبة) أي بان تكون متوسطة بينهما (قوله ومفطر ساعة) أي ما لم يضق عن قرب (قوله لا نأقول الخ) أقول يجب أيضاً بان هذا اللبس من باب الأمر بشئ مقيد إذا لم أمر هنأ وانما هو من باب الاخبار وبيان شروط الشئ فإذا أخبر بان شرطه اللبس في هذه الاحوال علم ان اللبس في غير هذه الاحوال لا يكفي فيه كما هو واضح فليتأمل وقوله اذا لم تكن الحال الخ بقي أنه من أين الأمر بهذه الاحوال في جميع المدة الا ان يقال انه المتبادر من ذلك فليتأمل اهـ

كان مسافراً سفر قصر والحاجة يوم وليلة ان كان مقيماً مع مراعاة اعتدال الارض سهولة وصعوبة فيما يظهر والمراد بقوته ان يتأتى فيه ما ذكر وحده من غير مداس اذ لو اعتبر مع المداس لكان غالب الخفاف يحصل به ذلك فلا يجزى رقيق يتخفف بالمتي عن قرب ولا ثقيل لا تمكن متابعة المشي عليه كضيق لا يتسع بالمشي عن قرب ومفطر ساعة لان اللبس انما شرع لحاجة الاستدامة ولا تتأتى الا فيما توفرت فيه الشروط المتقدمة لا يقال سائر وما بعده أحوال مقيدة لصاحبها فنأين يلزم الأمر بها اذ لا يلزم من الأمر بشئ الأمر بالمقيد له بدليل اضرب هنداً جالساً لا نأقول بحمل ذلك اذا لم تكن الحال من نوع المأمور به ولا من فعل المأمور كالشال المذكور ما اذا كانت من نحو ذلك فتخرج مفرداً وادخل مكرراً وهي مأمور بها وما هنأ من هذا القبيـل (قيل وحلالاً) فلا يجزى على مغصوب ومسرور ومطعم ولا على خف من ذهب أو فضة أو حرير لرجل لان المسح جواز الحاجة الاستدامة وهذا مأمور بنزعه ولان المسح رخصة وهي لا تنطاط بالمعاشي والاصح الجواز قياساً على الوضوء بما مغصوب والصلاة في مكان مغصوب لان الخفيف يستوفي به الرخصة لانه الجوز لها بخلاف منع القصر في سفر المعصية اذ الجوز له السفر وغما منع الاستنجاء بالمحترق ولم يجز لان الحرية ثم لم يأتى قائماً بالآلة بخلافه هنا ولو اتخذ خفاً من نحو جلد آدمي مع المسح عليه نظير ما مر بخلاف ما لو اتخذ المحرم خفاً وأراد المسح عليه فانه لا يصح كما تقدمه ولو ادرجه الله تعالى تبعاً للجمع والفرق بينه وبين ما قبله ان المحرم منهى عن اللبس من حيث هو لبس فصار كخف الذي لا يمكن تملص المشي فيه والنهي عن لبس المغصوب ونحوه من حيث انه منع بالاستعمال ما لغيره (ولا يجزى منسوج لا يمنع ماء) أي نفوذ ماء الغسل الى الرجل

على منهج (قوله من هذا القبيـل) كان قوله ان السائر وما بعده من نوع الخف وانما أوصاف الخف المأمور من بلبسه بعد الطهر لان قوله وشرط الخف لبسه بعد طهر في معنى ويجب لبس الخف بعد الطهر ليصح المسح عليه فليتأمل ثم على منهج (قوله مطلقاً) أي لرجل أو امرأة (قوله والاصح الجواز) أي في المغصوب وما بعده من لذهب الخفاف الباتني طبر الخف المغصوب غسل الرجل المغصوبة وصورتها ان يجب قطعها فلا يمكن من ذلك اهـ شيخنا الشوبري على الضرر أقول ويمكن تصويره بان يقطع رجل غيره مثلاً ويلصقها برجله وتخلها الحياة فيصح المسح عليها ويحتمل عدم التمسك بها لولا الحماة ويكتفي بانصال ما وصله برجله بحيث يمكنه المشي عليه لحوائجه لتزيله في هذه الحالة منزلة الرجل الاصابة (قوله من نحو جلد آدمي) أي ولو محمراً (قوله صح المسح عليه) قد يقال يشكك هذا بان المنع من لبسه لمعنى قائم به وهو كالأصابع بالخطم الا أن يقال هو وان كان لمعنى قائم به لكنه لم يمنع من لبسه من حيث كونه لبساً بل من حيث انها تصاحبه فهو لا مزارج ومع ذلك فيه نهي (قوله باستعمال مال غيره) أي في المغصوب واستعمال ما يؤدى الى الخيلاء وتضييق النفدين في الذهب ونحوه



أراد بالمتيقن الطهارة أحد المأئين المشتبهين فإن أراد قبل الاجتهاد فلا متيقن طهارة منهما حينئذ وإن أراد بعد الاجتهاد وأراد بالتيقن الظن أى المظنون الطهارة بالاجتهاد ينافيه أنه جعل ذلك شرطاً في صحة الاجتهاد والشرط مقدم على المشروط وليس من اللازم أن تطهر طهارة المشمس ويمكن أن يلتزم هذا الأخير بتقدير في كلامه كان يقال وشرط العمل بالاجتهاد فتأمل (قوله مبني على مرجوح) راجع للتشديد فقط كما هو ظاهر من كلامه (قوله ويحصل بذوقهما) الضمير في يحصل للتحقق وكان حق العبارة وهو أن يحصل بذوقهما (قوله وسواء كان أعى أم بصيرا) مراده به دفع ما أوهسه المتن من

(قوله ولا بد في محتمة) أى على كل من الوجهين ويمكن استفادة ذلك من المتن بأن يجعل قوله منسوج صفة محذوف دل عليه السياق والاصل ولا يجزئ خف منسوج وأشار إلى ذلك الشارح بقوله واستغنى المصنف عن ذكره الخ (قوله عن ذكره) أى ذكر قوله ولا بد في محتمة ان يسمى خفا (قوله لا بقصد الا على الخ) بأن قصد هاهنا أو الاسفل وحده أو أطلق قال نعم على حج ومثل قصد الا على فقط قصد واحد لا بعينه أى لأن قصد واحد لا بعينه هو القدر ١٤٧ المشترك وهو يوجد في قصد الا على وحده وفي غيره فلما صدق

بما يجزئ وما لا يجزئ حمل على الثاني احتياطاً ولو شك بعد المسح هل مسح الاسفل أو الا على هل يعتد بمسحه فلا يكف اعادته لأن الاصل المحتمة أم لا فيه نظر والاقرب الاول للعلة المذكورة حيث كان الشك بعد مسحهما جميعاً فلو كان بعد مسح واحدة وشك هل مسح الا على منها أو الاسفل وجب اعادته مسحاً لأن الشك قبل فراغ الوضوء مؤثر كما يعلم من قول الشارح السابق ولو شك في تطهير عضو قبل الفراغ من طهره طهره وما بعده أو بعد الفراغ لم يؤثر (قوله أو هو محدث) فلا أى وذلك لأن وجود الا على عند تخرق الاسفل ينزل منزلة ابتداء اللبس

من غير محل الخور لوصب عليه (في الاصح) لعدم صفاقته اذ الغالب من الخفاف المنصرف اليها خصوص المسح منعها نفوذ فيبقى الغسل واجبا فيما سواها والثاني يجزئ كالتخرق طهارته من محل وبطائنه من آخر من غير تحاذ ولا بد في محتمة ان يسمى خفا فلو لم يقطع آدم على رجليه وأحكمه بالشد وأمكنه متابعة المشي عليها لم يصح المسح عليه السرار الله واعادته على هيئته مع استيفاز المسافر فلا يحصل له الارتفاق المقصود واستغنى المصنف عن ذكره اكتفاء بقوله أول الباب يجوز لأن الضمير فيه يعود على الخف فخرج غيره (ولا) يجزئ (جرموفان في الاظهر) والجرموق بضم الجيم فارسي معرب شئ كخف فيه وسع يلبس فوق الخف وأطلق الفقهاء أنه خف فوق خف وان لم يكن واسعا لعل الخف الحكيم به ومقابل الاظهر أنه يجزئ لأن شدة البرد قد تجوز الى لبسه وفي نزعه عند كل وضوء لم يصح على الاسفل مشقة ومنع الاول المشقة في ذلك لتمكنه من ادخال يده بينهما ومسح الاسفل وظاهر انهما لو كانا غير صالحين للمسح لم يجز على واحدة منهما قطعاً فان مسح الا على دون الاسفل صح المسح عليه والاسفل ككفاة أو الاسفل دون الا على ولم يصل البطل للاسفل لم يصح وان وصل اليه لا بقصد الا على وحده صح ويجزئ التفصيل أيضاً في القويين بان يصل للاسفل من محل خرز الا على ولو تخرق الاسفل من القويين وهو بطهر لبسهما صح على الا على لصبر ورنة أصلاً والاسفل كاللحافة أو هو محدث فلا أو وهو على طهارة المسح حازه المسح كالمو كان على طهارة اللبس وفاقا للمجازى في مختصر الروضة والخف ذو الطاقين غير المتصقين كالجرموقين قاله البغوي قال وعندى يجوز المسح على الا على فقط لأن الجميع خف واحد فمسح الاسفل كمسح باطن الخف اه والاوجه ان الاسفل ان كان منصلاً بالا على بخياطة ونحوها فهو كالبطانة ويحمل كلام البغوي عليه والا فالا على كالجرموق ويحمل كلامهم عليه ولو لبس خفا على جبهة لم يجز المسح عليه على الاصح في الروضة لانه ملبوس فوق مسح كالمسح على العمامة ويؤخذ منه جواز المسح عليه لو تحمل المشقة وغسل رجليه ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف لا تنفاه ما ذكر لكن أفتى الوالد رحمه الله تعالى

فان كان على طهارة اللبس أو المسح كان كاللبس على طهارة الا وهو كاف وان كان محدثاً كان كاللبس على حدث فلا يكفي (قوله ويحمل كلامهم عليه) في هذا الحمل بعد قوله أو لا غير متصقين بعد قائله الا ان يقال يكفي في عدم الالتصاق خياطة طرف البطانة في الطهارة فانه يصدق مع ذلك على الباقي عدم الالتصاق (قوله فوق مسح) أى ما من شأنه ان يمسح فيشمل ما لو كانت الجبيرة لا يجب مسحها عدم أخذها شيئاً من الصحيح كقوله شيخنا الشهاب الرملي سم على جملة لكن عبارة شيخنا الزبائدي قوله لانه ملبوس فوق مسح قضيته انه لو لم يجب مسحها بأن لم تأخذ من الصحيح شيئاً لم يمنع المسح على الخف الملبوس عليها اه وهو مخالف لما قاله الشهاب الرملي ولم يتعقبه

كون هذا احصا بالاعمال المذكورة قبله (قوله وبهذا) أي يكون له طريق الى اعدامه بالخصوص ولا يصح ان تكون الاشارة الى قوله لان معه ما عاها رايين لان قدر مشترك بين ما هنا وما هناك خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله لا لا ضرب) سواءه لا لا بطل اذا لا ضرب جنس يشمل الانتقال والابطال فهو قسم منه لا قسمه كافي جمع الجوامع (قوله عطف على مجتهد)

(قوله يعني ان واجها المسح) قضيته انه لو لم تأخذ من الصحيح شيئا لا يتمتع المسح على الخلف لعدم وجوب مسحها حينئذ ويجزى عنها التيمم ثم رأيت شيخنا الذي يجرى على هذه القضية في حاشيته ونصها قوله لانه ملبوس الخ قضيته انه لو لم يجب مسحها بأن لم تأخذ من الصحيح شيئا لم يتمتع المسح على الخلف الملبوس عليه بالخلاف ما لو غسل ما تحتها ثم وضعها فانه يتمتع المسح على الخلف الملبوس عليه لانه مخاطب بمسحها بعد ذلك اه وهو مخالف لما تقدم من سم على بجمعة (قوله المعنى الموجود) وهو سهولة الارتفاق في المشي به مع استيفاء شرطه (قوله واليسرى على أسفل الخ) لا يظهر من هذه الكيفية شمول المسح للعقب الآن اراد بأسفله وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح ومعنى جعل ذلك أسفله انه ليس من الساق مثلا هذا وجه البكري ذلك مفيد الدخوله حيث قال قوله تحت العقب اشارة الى استحباب مسح العقب ولا يشعر به المتن اه وفي جعله مفيد انه تأمل كماله ١٤٨ وكذا لا تقيد هذه الكيفية ادخال الحرف (قوله فتنهت أصابع اليمنى الى

آخر الساق) قضية قوله الى آخر الساق استحباب التحجيل لان آخر الساق ما يلي الركبة كذا قيل وقد يمنع ان آخره ذلك وانما آخره ما يلي القدم لان ما وضعه على الانتصاب يكون أعلاه أوله وآخره أسفله فاعلى الا ترى رأسه وآخره رجلاه كما قاله شيخ الاسلام في شرحه على الجزرية ثم رأيت سم على ج قال انه كان ظهور لنا استحباب التحجيل ثم رأيت في المجموع التصريح بخلافه اه بالمعنى

بعدم جواز المسح لما ذكر ولا شك ان الجبيرة لا تكون الا مسحوة بمعنى ان واجها المسح فشم ذلك وضعها على الغسل المذكور (ويجوز مشقوق قدم شدد بالعرى في الاصح) بحيث لا يظهر شيء من محل الفرض لحصول السترو سهولة الارتفاق به في الازالة والاعادة فان لم يشدد بالعرى لم يكف لظهور محل الفرض اذا مشى ولو تحت العرى بطل المسح وان لم يظهر من الرجل شيء لانه اذا مشى ظهر ويكفي في جواز المسح عليه المعنى الموجود في الخلف لانا لا نعول على مجرد التسمية فقط بل لا بد معهما من مراعاة العلة والثاني لا يجوز ولا يكفي المسح عليه (ويسن مسح) ظاهر (أعلاه) الساتر لظهور القدم (وأسفله) وحرفه وعقبه (خطوطا) لارتباط عمر في الاولين وقياسا عليه في الآخرين والاولى وضع أصابع يمين يديه مفرجة على ظهر مقدم الخلف واليسرى على أسفل العقب وامرارها فتنهت أصابع اليمنى الى آخر الساق واليسرى الى مقدم بطن الخلف ولا يستحب استيهابه ويكره تكرار مسحه وان اجزأ وغسله لان ذلك يعيبه ويفسده ويؤخذ من العلة عدم الكراهة في نحو الخشخشة وهو كذلك (ويكفي مسح) ك مسح الرأس ولو بعود او وضع يده المبتلة عليه وان لم يمررها ونحو ذلك لورود المسح مطلقا ولم يصح في تقديره شيء فعين الا كنفاء بما يطلق عليه الاسم ولا بد ان (يحاذى) اي يقابل (الفرض) من ظاهره لا باطنه الملا في للبشرة فلا يكفي بالارتفاق

فراجه وقوله الى آخر الساق يحمل انه اراد الا آخر من جهة القدم ويحمل انه اراد بالآخر الاعلى اشار ولو الى التحجيل حرره وعبارة الباب الى الساق سم على منهج وهي تقيده بعدم استحباب التحجيل وهو الموافق لما تنسله عن المجموع فيحمل آخر الساق على ما يلي القدم منه وهو مدلوله على ما في شرح الجزرية (قوله ولا يستحب استيهابه) قضية الاقتصار على نفي الاستحباب انه مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى وعبارة المنهج فاستيهابه بالمسح خلاف الاولى ثم القول بعدم الاستحباب فليس كذلك كما قاله ع وجوب الاستيعاب لامواضع العصور فالتعباس يديه خروجا من الخلف الا ان يقال ان ما قلناه من عدم الاستيعاب هو الوارد في الاخبار المصروفة بأنه أي المسح كان حطوطا وهو دال على ذلك (قوله لان ذلك عيبه) فان قلت التعيب اتلاف للمال فلا حرم الغسل والسكرار هل ليس المعيب محققا ولو سلم فقد يقال لما كان هنا الغرض أداء العبادة كان مغفرا ولو لم يحرم فليتنامل سم على منهج (قوله لا باطنه) قد يبدى اجزاء المسح على محاذي الكعبين لكونهم بالبطن الباطن ولا ما ذكره من صور عدم الاجزاء وبه شرح جمع على ما نقله سم عنه وعبارته قال في شرح الارشاد ويكفي مسح الكعب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما تمصا كلام الشيعيين خلافا لما نقله الاذوي عن جمع من ان العبء بما قدم الساق الى رؤس الاظفار لا غير اه وكتب على المنهج لو مسح باطنه فنفذ الماء من مواضع الخرز الى ظاهره فلا يبعد ان يجزى ان قصد الظاهر أو الباطن أو أطلق بخلاف ما دأب عليه الباطن

انظر ما معنى الكلام اذا جعل عطفاً على يجتهد (قوله سلوك الطريق المحصلة للجزم) أى الاثنية في قوله على انه يمكن الخ كما هو

فقط وكذا يقال اذا مسح الشعر الذى بظاهر الخف فاصاب الماء بقية الخف وقتئذ ان مسح الشعر لا يكفي فقام له وقياس ما مر عنه من انه لو قد اُحْد الجرم موثق لا يعينه لم يكف انه ههنا كذلك فوفر عهده هل يكفي المسح على الخيط الذى خيط به الخف سواء كان جلداً أو كناناً وغير ذلك لا يبعد الا كنفاء لانه صار بعد من جلته وهل يكفي المسح على الازرار والعري التى للخف فيه نظراً ولا يبعد أيضاً الا كنفاء اذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطه فليتام مل وليراجع سم على منهج (قوله ولو كان عليه شعر لم يكف عليه المسح جزماً) خلافاً لـ (قوله لما رأس) ١٤٩ قال في المختار رأس فلان القوم برأسهم بالفخر رأسه فهو

رئيس ويقال ريس بوزن  
هم اه (قوله فلا يسمى خفا)  
زاد سم على منهج بعد  
مثل ما ذكره من وقد  
يقال ليس الشعر داخل  
في حقيقة الرأس واكتفي  
به بقياسه الا كنفاء بشعر  
الخف كما قاله ج (قوله لعدم  
ورود الاقتصار عليه) أى  
على ما ذكره من الاسفل  
والعقب (قوله اعاده مسحه)  
أى لفعله أولاً مع التردد  
(قوله لحدث أكبر) فضيته  
انه لا يجب النزاع على من  
وجب عليه الغسل لتدبر  
وهو ظاهر ولا على من  
وجب عليه الغسل لنجاسة  
كل بدنه أو بعضه واشتبه كما  
سيأتى في كلامه فائدة  
وقع السؤال في الدرس  
عمالوشك هل بقي من المدة  
ما يسمع الصلاة كاملة أم لا  
هل له الاحرام بها أم لا فيه  
نظروا الظاهر الثاني لترده  
في النية حال الاحرام بناء

ولو كان عليه شعر لم يكف المسح عليه جزماً بخلاف الرأس فان الشعر من مسماه اذا الرأس لما  
رأس وعلا وهو صادق على ذلك بخلاف شعر الخف ولا يسمى خفا (الا أسفل الرجل وعتقه افلا)  
يكفي (على المذهب) لعدم ورود الاقتصار عليه والخصه يجب فيها الاتباع والثاني يكفي قياساً  
على الأعلى والعقب مؤخر القدم وهو يفتح العين وكسر القاف ويجوز اسكان القاف مع فتح  
العين وكسر ها (قلت حرفه كاسفله والله أعلم) لا شراً كهما في عدم الرؤية غالباً (ولا مسح لشاك  
في بقاء المدة) كان نسي ابتداءها وأنه مسح حضراً أو سفلراً ان المسح رخصة فاذا شك فيها  
رجع للأصل وهو الغسل وظاهر كلامه ان الشك انما يورث في منع المسح لانه يقتضى الحكم  
بانقضاء المدة فلوزال الشك وتحقق بقاء المدة جاز المسح وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على  
الشك في انه مسح في الحضرة أو السفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في  
السفر فعليه اعاده صلاة اليوم الثاني لانه صلاها مع الشك ويجوز له ان يصلي بالمسح في اليوم  
الثالث لعله يبقاء المدة ثم ان كان مسح في اليوم الاول ولم يحدث في اليوم الثاني فله ان يصلي في  
اليوم الثالث بذلك المسح وان كان قد أحدث في اليوم الثاني ولكنه مسح فيه على الشك وجب  
عليه اعاده مسحه ويجوز له اعاده صلوات اليوم الثاني بالمسح الواقع في اليوم الثالث (فان  
أجنب وجب) عليه (تجدد لبس) أى ان أراد المسح ومثله كل من وجب عليه الغسل لحدث  
أكبر كحائض ونفساء لما صح من خبر امرئ بن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا مسافرين أو  
سفرنا ان لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام وليسا ليهن الا من جنباً وقيس به الحيض والنفاس والولادة  
ولان ذلك مما لا يكثر وقوعه فلا يشق النزاع له بخلاف الحدث حتى لو غسلهما داخل الخف لم  
يكفه في جواز المسح وبؤخذ مما تقرر رد ما يجته به بعض المتأخرين ان من تجردت جنبته عن  
الحدث وغسل رجله في الخف جاز له المسح وخرج من وجب عليه غسل بدنه لنجاسة وجهها  
فهو فانه يكفيه غسل رجله في الخف بخلاف نحو الجنب فانه وان غسلها فله لا بد اعاده مسحه  
من تزعمها فاقدم (ومن زرع) خفيه أو أحدها أو انقضت مدته أو شك في بقاءها أو ظهر  
بعض محل الفرض بغيره ونحو ذلك (وهو بطهر المسح غسل قدميه) اذا اصل  
غسلهما والمسح بدل فاذا قدر على الاصل زال حكم البدل كالتميم بعد وجود الماء ولو زال رجله  
في الخف ولم يخرجها عن التدم لم يبطل مسحه ولو أخرجهما من قدم الخف الى الساق لم يؤثر على

على ما عنده الشارح في شروط الصلاة من انه لو بقي من المدة ما لا يسمع الصلاة واحرم عا لما بدا ثم ينقذ خلافاً لما في شرح  
الروس هذا وتبعه الخطيب من الصحة (قوله مسافرين أو سفرنا) في نهاية ابن الاثير اذا كنا سفرنا أو مسافرين الشك من  
الراى في السفر والمسافرين السفر جمع سافر كصاحب ومحب والمسافرون جمع مسافروا والمسافرون بمعنى (قوله  
لم يكفه في جواز المسح) أى وان ارتفعت جنبتهما بالغسل لبطلان المدة بالجنب (قوله ونحو ذلك) عطف على محل أى أو ظهر  
بعض نحو محل الفرض كالخرق التي على الرجل ويجوز قراءته بالرفع أى أو حصل نحو ذلك أى نحو ظهور محل الفرض  
كحل شدة متفرق القدم وان لم يظهر شيء من محل القدم (قوله غسل قدميه) أى بنية جديدة وجوباً بالان بنية الاولى انما  
تساوت المسح دون الغسل

صرح كلام شرح الارشاد للشهاب ابن حجر خلافا لما في حاشية شيخنا عماد الدليل عليه مع انه ينافيه صريح مقابلة الشارح بين تحصيل الطريق المذكورة واستعمال الطهوريين (قوله أما بالنسبة للشرب) أي لشرب ماء الورد كما هو الواقع في كلام الماوردي وألحق به الشهاب ابن حجر الماء (قوله وهما مختلفان) فثبت ان الاختلاف في الطهوريين يمنع الاجتهاد مع انه ضرورة ما فيه الاجتهاد كما تقدم أول الكلام على الاجتهاد وأي فائدة للاجتهاد بين طهوريين (قوله وافساد الشاشي) أي بان

(قوله ولم أره منقولا) هو آخر كلام الاذري في باب الغسل (قوله في غير غسل الميت) اما هو ولا يجب فيه النية بل يستحب فقط (قوله الاشهر) صفة كاشفة معينة للأرداف لا تفصح هنا فان معنى الفصاحة المقر في عرفهم لا يظهر معناه (قوله أكثر الفقهاء) أي في الفعل الرفع للحدث اما إزالة الخداسة فلا شهر في لسانهم الفتح (قوله ولا يجب فوراً أصالة) خرج به ما لوضاق وقت الصلاة عقب الجنابة أو انقطاع ١٥٠ الحيض فيجب فيه الفور لا لأنه لا يقع الصلاة في وقتها (قوله

والكلام أولاً في وجوبه) أي وثانياً في واجباته وهكذا ولو أسقط قوله أولاً استغنى عن هذا التقدير وتعلم بداهته بالموجبات من قوله وقد بدأ بالاول الخ (قوله وما يتعلق به) أي وفيما يتعلق بما ذكر أي من الموجبات (قوله ولا يرد عليه) تفريع على قوله وفيها ان الشهيد الخ لا على قوله مع ان لم نعلم الخ لان ذلك انما يقتضي الايراد لعدمه وليس الغرض من ذكره الرد على حج حيث جعله مستغداً من كون الموت موجبا حيث قال ما حاصله انه يحكم بموته لان الموت عدم الحياة عما من شأنه الحياة وهذا شأنه الحياة (قوله غير انه) اعتذار عما يفهم

#### باب الغسل

هو لغة سيلان الماء على الشيء وشرعاً سيلانه على جميع البدن بالنسبة في غير غسل الميت بشرائط مخصوصة والافصح الاشهر فيه لغة فتح الغين وضهها هو الجري على السنن أكثر الفقهاء أو يقال بالضم للماء الذي يغتسل به وبالسكون لما يغتسل به من سدر ونحوه ولا يجب فوراً أصالة ولو على الزاني خلافه لابن العماد والكلام أولاً في وجوبه وواجباته وسننه وما يتعلق به وقد بدأ منها بالاول فقال (موجبه موت) لماسياً في الجنة أو فيها أيضاً ان الشهيد يحرم غسله والكاافر لا يجب غسله والسقط الذي بلغ أربعة أشهر ولم تظهر امارة حياته يجب غسله مع ان لم نعلم سبق موته فلا يرد عليه ذلك غير انه لم يدكره حاله غسل السقط المدكور ولا يرد على عدمه الموجبات له تنجس جميع البدن أو بعضه مع الاشتباه لان الواجب مطلق الازالة من غير نظر لغسل بعينه حتى لو فرض كسقط جلده حصل الغرض والموت عدم الحياة ويعبر عنه بمفارقة الروح الجسد وقيل عدم الحياة عما

من قوله وفيها ان السقط يجب غسله من انه لم يدكره في المنهاج وحاصله انه وان لم يدكره لكنه من مخرج به في كلامهم وهو كاف في عدم الوارد عليه هنا (قوله على عدمه الموجبات) في نسخة حصره الموجبات له فيبدأ به تنجس الخ وما في الاصل أولى لان عبارته لاتفيد الحصر (قوله وقيل عدم الحياة) ذكره في مقابلة قوله قبل عدم الحياة ينقصي ان الاول لا يشترط كونه من شأنه الحياة وقضية قوله ويعبر عنه بالشرط الان يقال مراد صاحب هذا القول انه لا يشترط تحقق الحياة بل متى بلغ زمانها فصل فيه الحياة لم يله ولم توجد عدمها بخلاف الاول (قوله وقيل عرض بضاده) ظاهره انه لا يشترط على القول الثاني سبق الحياة فيدخل السقط في الميت على الثاني دون الاول وفي النسخة ما يقتضي خلافه حيث جعل الموت على الاقوال الثلاثة صادقا على السقط لكن نظريه سم بالنسبة للأقول بأن المفهوم من المقارنة سبق الوجود قال الان يكون المراد بها معنى عدم ويجعل قوله عما من شأنه الخ رجعا اليه أيضا لكن يلزم حينئذ ان عدمه مع الثاني وهذا في المقابلة الاولى على ظاهره ورد الثاني اليه وعبارته والموت زوالها أي الحياة عنه ١٥١



الشرب لا يحتاج الى الخمرى كما علم من رده (قوله اذ كلامه يشير الى) قضيته انه ليس له الاجتهاد لشرب الماء وصرح الشهاب ابن حجر بخلافه وانظر ما المانع منه مع انه نظير مسألة الامة التي فاس عليها (قوله له أصل في الحل المطلوب) قضيته انه لو اجتهد في مسألة البول امتدأى بالبول جاز وبه تطهر بالماء وانظر هل هو كذلك (قوله كهيئة ومذ كاه مطلقا) الظاهر ان هذا الاطلاق

بالفعل وهذا امر ادم من قال عدم الحياة عما من شأنه أى عما يكون من أمره وصفته الحياة بالفعل فهو عدم ملكة لها كالمعى الطارى بعد البصر لا مطلق العدم (قوله أيضا وقيل عرض الخ) جرى على رد هذا القول في المقاصد أيضا لكن في تفسير ابن عادل عن ابن الخطيب الحق انه وجودى وبواقفه ما نقله الصفوى عن صاحب الود أن عدمية الموت كانت منسوبة الى القدرة ففشت اه هذا فى حواشى السيوطى ان طائفة من أهل الحديث ذهبوا الى أن الموت جسم والا حادىث والآثار ممرحة بذلك قال والتحقيق انه هذا الجسم الذى على صورة كبش كما ان الحياة جسم على صورة فرس لا يمر شئ الا حى وأما المعنى القائم بالبدن عند مفارقة الروح فانما هو أثره فاما أن يكون تسميته بالموت من باب المجاز لا الحقيقة أو باب المستتر وكينئذ فالامر فى النزاع قريب اه ورده حج في عامته فذابه فقال وانفقوا على انه ليس بجوهر ولا جسم وحديث يوثق بالموت فى صورة كبش الخ من باب التمثيل اه ثم صحح كونه أمر او جوديا (قوله لقوله تعالى فاعتزلوا الخ) أى ونظر اذا أقبلت الحيضة فدى الصلاة واذا أدبرت فاعسلى عنك الدم وصلى وفى رواية البخارى فاعتسلى وصلى سم على منهج (قوله أى الحيض) أى فى زمن الحيض ولعله لم يحمل المحيض فى الآية على زمن الحيض أو مكانه كما قيل بكل منهما لان هذا أوفق بما ذكره المتن من انه الموجب على ان حمل المحيض على مكان الحيض ١٥١ بوجه منع قربانها فى محله ولو فى غير زمنه

مع انه غير مراد قطعاً (قوله والمعتبر فيه) قال الشيخ عميرة وقيل يجب بالخروج فقط ومن فوائد الخلاف ما اذا قلنا يغسل الشهيد الجنب فاستنم دت حائض فانا تغسلها على هذا دون الآخر (قوله الى الصلاة

من شأنه الحياة وقيل عرض يضادها لقوله تعالى خلق الموت والحياة ورد بان المعنى قدر والعدم مقدر (وحيض) لقوله تعالى فاعتزلوا النساء فى الحيض أى الحيض والمعتبر فيه وفيما يأتى الانقطاع مع القيام الى الصلاة ونحوها كما صححه فى التحقيق وان لم يصرح فيه بالانقطاع (ونفاس) لكونه دم حيض مجتمعا (وكذا ولادة بلا بلل فى الاصح) لان الاتخاوعن بلل وان كنا لانشاهده ولانه يجب بخروج الماء الذى يخلق منه الولد بخروج الولد أولى والثانى لا لقوله عليه الصلاة والسلام انما الماء من الماء ولو ألقى بعض ولد كيد او رجل لم يجب عليها الغسل كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى كما مر وقد يستفاد من قوله ولادة

وتنوها) كالطواف (قوله وان لم يصرح فيه الخ) عبارته بالخروج وارادة نحو الصلاة اه ومن لازم ارادة نحو الصلاة الانقطاع فكانه قال موجه الحدوث والانقطاع وارادة نحو الصلاة لكنه لم يذكر الانقطاع صريحا فلا منافاة بين قوله كما صححه فى التحقيق وبين قوله وان لم يصرح الخ (قوله لكونه دم حيض) هو ظاهر فممن لم تحض وهى حامل اما هى فيجبوزان الخارج منها حال الحمل البعض لا الكل ومجمعة بالجر صفة للحض وازافة الدم اليه بيانية (قوله وكذا ولادة) هل يشترط أن تكون الولادة من طريقها المعتاد ولا فيه نظر وينبغى أن يأتى فيه ما تقدم فى انسداد الفرج من التفصيل بين أن يكون الانسداد عارضا أو خلقيا ونقل عن شيخنا الزيدى مثله وقال فى حاشيته ويجوز جعها بعد الولادة بلا بلل لانها جنباء وهى لاتمنع الجماع رمى أقول وتطهر بها اذا كانت صائغة وما ذكر من القطر بها اذا كانت صائغة يشك على جواز وطئها والحاصل انه على وجوب الغسل بالولادة تارة بانها مظنة النفاس وتارة بأن الولد منى مجتمع فالثانى من المتعالمين يقتضى جواز الوطء وعدم النظر لان الجنابة بمجرد هذا لا تبطل الصوم فلعلمهم بنوا جواز الوطء على ان الولادة جنباء والقطر على انه مظنة للنفاس احتياطاً للعبادة النسبة للقطر وتخفيفاً على الزوج للشك فى المحرم فخرج عن مسئلة مر عمالو عض كلب رجلاً أو امرأة فخرج من فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثير فهل هذا الحيوان نجس كالكلب كالمولود من وطء الكلب لحيوان طاهر حتى يجب تسبيح المخرج منه وهل يجب الغسل بخروجه لانه ولادة فأجاب الذى يظهر انه غير نجس لانه لم يتولد من ماء الكلب وانه لا يغسل لان الولادة المقتضية للغسل هى الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج دود من الجوف لم يجب الغسل بسببه مع انه حيوان تولد فى الجوف وخرج منه فليتأمل اه سم على حج ومنه يعلم انه متى وطئت المرأة وولدت ولو على صورة حيوان وجب الغسل (قوله انما الماء من الماء) وجوابه ان الولد منى منعقد في صدق عليه الحديث (قوله لم يجب عليها الغسل) أى ويجب عليها الوضوء عينا

في هذا الفصل بعده وان ذلك التفصيل قال به الأذري وما في حاشية من عليه (قوله قبل الصلاة) أي وقبل النعم  
 كما علم من كلامه في مامر (قوله ويقيم عدم الاعادة) هذا الاختصاص له بهذا الجمل وان أوهمه كلامه (قوله يتعين تخريجه على  
 رأي الأرافي فقط) يناقضه ما قدمه من جريان ذلك في الجمل الثاني أيضا كما هو قضية كلام المجموع (قوله تخالفهما) أي الأبي  
 أي في هذا الجمل الأخير وقوله غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا بما قدمه أي الذي قدمه هو قوله ويقيم كلامه بما

(قوله ويجب بالقاء علقه الخ) ع ينبغي أن يشترط فيما قول القوابل انهما أصل آدمي اه وفي الباب قال القوابل هم أصل  
 آدمي وقضية اشتراط هذا القول عدم الوجوب اذ لم تقل القوابل ذلك لعدم من أو غيره تأمل سم على مسهج وهو ظاهر  
 لكن فيه على حج ما حاصله نقلان الزركشي ان محل التوقف على قولهم ان لم يزلوا والاوجب الغسل مطاقا اه وفي  
 النسخة نظره نظر لجواز أن يكون المرئي دماغا على صورة العلقه والمضغة والببل بل الدم بعد ذلك لا أثر له فالاولى الاحذبالاطلاق  
 وبقي ما لو اختلفت القوابل فيمنبغي أن يأتي فيه ما قبل في الاخبار بتجنس الماء من تقديم الاوثق فالأكثر عددا الخ وقوله  
 القوابل أي أربع منهن ان قلنا انه شهادة ويحتمل الا كنفاء واحدة لحصول الظن بخبرها وهو الاقرب لاب المدار على ما يغلب  
 على الظن انه أصل آدمي (قوله وتحصل) زاد حج لا آدمي حتى فاعل أو مفعول به (قوله بدخول حشفة) أي من شخص واحد  
 فيما يظهر (قوله ما فوق الختان) أي ما هو الاقرب من الختان فكأنه قال هي رأس الذكركر (قوله بأن شق وأدخل أحدثه) (قوله  
 عبارة حج والذي يتجه مدر كان بعض ١٥٢ الحشفة يقد من باقي الذكركر قدره سواء بعض الطول وبعض العرض وكتب عليه

ويجب بالقاء علقه أو مضغة كالولاد (وجنابة) بالاجماع لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا  
 وهي لغة البعد وشرعا أمر معنوي يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج وتصل  
 (بدخول حشفة) وهي كافي الصحاح والقاموس ما فوق الختان فلا - حل بههها ولو لمع أكثر  
 الذكركر بأن شق وأدخل أحدثه كما هو صريح كلامهم والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه  
 وسلم اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل والمراد بالالتقاء المحاذاة لان خسان المرأة فوق  
 مدخل الذكركر وانما يتحاذيان بفغييب الحشفة (أو قدرها) من مقطوعها وان جاوز حد  
 الاعتدال فلا يعتبر قدر حشفة معتدل كما يؤخذ من كلامهم في التحليل واليه أشار الشارح  
 بقوله منه اذا الاعتبار بصاحبها أولى من الاعتبار بغيره ولا ادخال قدرها مع وجودها فيما  
 يظهر كالوثني ذكره وأدخل قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين ولا ادخال دونها وان لم يبق  
 من الذكركر غيره (فرجا) قبلا أو دبراً ولو من ميت أو بهيمة كسمكة وغيره من وان لم يشبهه  
 ولا حصل انزال ولا قصد ولا انتشار ولا اختيار أو بجائل غليظ ولو كانت الحشفة أو قدرها  
 من مبان واعتبار قدر الحشفة المعتدلة من ذكر البهيمة وعدمه يوكل الى نظر الفقيه

سم قوله يقد من باقي  
 الذكركر قدره انظر صورته  
 في الطول (قوله وان جاوز)  
 أي المقطوع (قوله وان لم  
 يبق من الذكركر غيره) أي  
 بأن كان الحزني آخره  
 (قوله أو بهيمة) ع لو كان  
 يابساً قديداً كذكر الثور  
 الذي يضرب به الظاهر  
 عدم الوجوب سم على  
 منهج (قوله وغيره) أي  
 وجنية ان تحقق ككسبه  
 على الاوجه فهما اه حج

(قوله أو بجائل غليظ) ومنه قضية أدخله فيها كما أتى به بعضهم وان نوزع فيه اه حج (قوله يوكل الى والوجه  
 نظر الفقيه) عبارة الزبدي وفيما لو خلق بلا حشفة يمتد قدر المعتدلة لغالب أمثاله أي أمثال ذكره وكذا في ذكر البهيمة بعد  
 قدر تكون نسبته اليه كنسبة معتدل ذكر الأدمي اليه فيما يظهر وبقي ما لو كان ذكره الموجود كالشعيرة وليس له حشفة  
 هل يقدر له حشفة أو لا فيه نظره فديو حذ من قول سم على حج قوله أو مخلوق بدونها يشمل ما لو كان يكون الحشفة وصفتها  
 بأن كان كله بصفة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على ادخال جميعه وهو الظاهر نعم ان خز من أسفله بصورة تخوير  
 الحشفة فينبغي أنه لا بد من ادخال الجميع اه اه يقدر له حشفة بأن يمتد نسبة حشفة معتدل ذكر الى بايها ويقدر له مثلها  
 فان فرض ان حشفة المعتدل ربع ذكره كان ربع ذكر هذا هو الحشفة فخرج في الباب ومن أحسن ينزل منه  
 قامس ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة أتمها وان حكمنا بياوغه بذلك أو قطع وهو به ولم  
 يخرج من المنفصل كما قاله الاسنوي والبارزي اه ولا ينبغي اشكال ما قالاه والوجه خلافه لان الى فيه انفصل عن البدن  
 ومجرد استمارة بما انفصل معه لا أثر له سم على حج اه وحيث اعتبر النسبة كانت ضابطة فعل اعتبارها بيان لما ظهر  
 للفقيه وقرره والافهام متباينان فخرج لو أدخل من الذكر المبان الحشفة وجب الغسل أو قدرها من الطرف الآخر لم  
 يجب الغسل من فخرج ذكر مبان قطعت حشفة مثل من عنده فقال بجنان أدخل قدر الحشفة

إذا خلطهم مائلاً (قوله وهذا المسلك) أي الأخير فإن الشهاب بن حجر اقتصر عليه في شرحه ثم قال وهذا المسلك إلى آخر في الشرح والشارح تبعه لكن بعد أن قدم المسلكين المتقدمين في كلامه اللذين أحدهما حله المتن على طريقة الراي من أي الطرفين وجب الغسل اه فليراجع وليحضر ثم في مرة قال ينبغي أن المتبرجحة موضع الحشفة أقول ويؤ وجب الغسل إطلاق قولهم أو قدرها من فاقدها الشمولة كلا من الجهتين وقول حج أذن أو لولئناه وأدخل قدر الحشفة مع وجود الحشفة لم يؤثر والآخر على الوجه في فرع لو قطع فرج المرأة بحيث بقي اسمه وأولج يده فظهر على الفور م عليه كذلك أنه لا يجب الغسل إذا لم يسمي جاعاً وان نقص مسه فليحضر ثم بعد ذلك جواز أنه إذا بقي اسمه وجب فليحضر وقد يوجه بانماذج أنه لا يسمي جاعاً أو أن الغسل غير منوط بكونه يسمى جاعاً بل بما يسمى الإدخال في فرج ثم أنه لا يجب سم على منهج أقول وقياس وجوبه بالذكور البان وجوبه هنا على المولى لأنه يصدق عليه أنه أولج في فرج والوجه أنه) أي العقبة (قوله من بقية الأحكام) هذا مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المنصل أو المنفصل فه على وجوب المهر وحصول التحليل بإيلاج الذكر المان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرمي ولا يخفى أنه في غايه فليراجع وقد وقع البحث في ذلك مع ولده فوافق على أنه في غايه البعد سم على حج وعبارة حج في شرح العبادات ونقل الأسنوي عن المغوي أنه لا يثبت بالمقطوع نسب واحصان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وإبطال إهرام وبقه الغسل بأنه أوسع باباً منها اه هذا وقضيته أيضاً أنه يجب على من قطع ذكره ١٥٣ ثم أولج في فرج الغسل وفي لا يخفى والظاهر

والوجه أنه يرى اعتبار ذلك كما قالوا فين لا مرفق له ولا كعب يقدره ولا يعاد غسل الميت إذا أولج فيه أو استولج ذكره لسقوط تكليفه كالبهيمة وانما وجب غسله بالموت تنظيفاً وكرامته ولا يجب بوطء الميتة حد كما سبق ولا مهر كما لا يجب بقطع يدها يده نعم تنفسد به العبادات وتجب به الكفارة في الصوم والحج وكما ينط الغسل بالحشفة يحصل بها التحليل ويجب الحد بإيلاجها على ما يأتي في محله وتحرم به الربيبة ويلزم المهر والعدة وغير ذلك من بقية الأحكام ويستتفي الخنثى فلا غسل بإيلاج حشفته ولا بإيلاج في قبله على المولى ولا على المولى فيه فيهما إذا اجتمعا ولو خلق له ذكران يقول لم جاف أولج أحدهما وجب الغسل ولو كان يقول أحدهما وجب الغسل في رجل تخير بين الوضوء والغسل (و) تحصل (بخروج مني) ولو بلون الدم لكثرة جاع ونحوه فيكون طاهر ما وجب الغسل إذا وجدت فيه الطواص والآتية والمراد منه ليخرج به مني غيره والخارج أول مره ليخرج ما لو استدخلته ثم خرج سواء في ذلك الرجل والمرأة

مراد لأنه بانفصاله انقطعت نسبتة إليه يتعلق به حكم خصال وهم فيه فتنبه له وقد يحمل ما في شرحنا من قوله ويجري ذلك سائر الأحكام على أن الإشارة في قوله ذلك قبل يعتبر قدرها مقطوعاً أو مخلوق بدليل قوله عقبه

## ٢٠ نهاية ل

الاول يعتبر قدر الذاهبة من بقية ذكرها وان جاوز طولها اه كأي قضيه اطلاقهم وفي الثاني يعتبر قدر المعتدلة بغالب أمثال ذلك المذكور وبذلك هذا الجمل أيضاً ما تقدم عن شرح العبادات مما يحالف ما اقتضاه كلامه هنا من التعميم (قوله ان لم يسامت العامل) لم يذكر هنا حكم ما لو اشتبه أحدهما بالآخر سوى حج بينه وبين الاصلين وهو موافق في ذلك لما قدمه السارح في نواقض الوضوء لكن تقدم ثم عن شرح الروض النقض لا يكون إلا بما معاً فقامه هنا أن الغسل اعيا يكون بإيلاجهما ومن ثم توقف سم فيما ذكره حج هنا وقال ما حا القياس أنه انما يجب بإيلاجهما معا اه وقد يقال محله إذا لم يكن على سمت الاصل في أن كان على سمتة اتجه ما قاله حج ولم وجه اطلاقه ان الاشتباه انما يكون حينئذ ومع هذه الحالة لا وجه الا وجوب الغسل بإيلاج كل منهما لانه إذا وجب بإيالا التمييز حيث كان على سمت الاصل كان وجوبه بإيلاج حلة الاشتباه أولى (قوله تخير بين الوضوء) وينبغي ان يأتي هنا ما في فيما لا احتمال كون الخارج منياً أو ودياً (قوله والغسل) وذلك في الواضح لانه ما واجبه الوضوء بخروج ذكر الخنثى من دبر الغسل بإيلاج فيه وفي الخنثى لانه ما واجبه الغسل بإيلاج حة أو الوضوء باللس وعليه فعل ذلك في الخنثى حيث لا مانع المقصر بأن لم يكن بينهما محرمية ولا صغر (قوله استدخلته ثم خرج) قال الخطيب على الغاية اما إذا خرج من قبل المرأة جاعها بعد غسلها فلا تعيد الغسل الا إذا نضت شهوتها فان لم يكن لها شهوة كصغيرة أو كان ولم تنقض كمناعة لا إعادة عليها قيل إذا قضت شهوتها لم تنقض خروج

الذي حل به المتن فليتأت قوله وبعضهم حصره على رأي الرافعي واعلم ان الشهاب بن قاسم كتب على هذا المسلك في كلام الشهاب ابن حجر مانعه اعلم ان الجلال المحلى بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافا الا ان الاصح منه على طريق الرافعي أي بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان بقي الوجوب وبين أيضا ان محل

منها ويقين الطهارة لا يرفع بظن الحدث اذ حدثها وهو خروج منها غير متيقن وقضاء شهوتها لا يستدعي خروج شيء من منها كما قاله في التوشيح أجيب بأن قضاء شهوتها منزل فومها في خروج الحدث فتزول المظنة منزلة المثنية وخروج بقبل المرأة ما لو وطئت في دبرها فاعتسلت ثم خرج منها منى الرجل لم يجب عليها اعادة الغسل كما علم مما مر في فائدة في وقوع السؤال عما لو دخل انسان فرج امرأة هل يجب عليه الغسل لانه صدق عليه انه أدخل ذكره فرحاً أم لا لانه أدخله ناعلاً المستغسل عليه نظروا الظاهر هو لا ولا للعلامة المذكورة في فائدة في أخرى سئل الشهاب الرملي عن أدخل ذكره في ذكر آخر هل يجب عليها الغسل أم لا فاجاب بالوجوب اه وهو ظاهر لانه صدق على هذا الفعل انه دخول ذكر في فرج وذلك موجب للغسل على كل منهما (قوله أم سليم) قال في التقريب أم سليم بنت ملحان بن خالد الانصارية والدة أنس بن مالك يقال اسمها سملة أو زميلة أو زمينة أو مليكة أو أنيفة وهي ١٥٤ الغميصاء أو الرميضاء اشتهرت بكنيتها وكانت من الصحابيات الفاضلات ماتت

خرج بنظر ام فكرام احتلام ام غيرهما لقوله صلى الله عليه وسلم لما جاءته أم سليم وقالت له ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هوى احتلمت قال نعم اذا رأت الماء (من طريقة المعتاد) ولومن قبلي مشكل (وغيره) كدبر أو ثقبه قياساً على المعتاد وتسويته في الخارج من المعتاد وغيره هي المبرجة في الروضة والمصححة في الشرح الصغير لكن جزم في التحقيق بان الخارج من غير المعتاد حكم المنفخ في باب الحدث فيعتبر فيه الانفتاح والانسداد والاعلى والأسفل وصوبه في المجموع قال في المهمات وهو الماشي على القواعد فيعمل به قال الرافعي والصلب هنا كالمعدة هناك قال في الخدام وصوابه كتبت المعدة هناك لان كلام المجموع صريح في ان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل اه وهو كما قال وعليه فيفرق بين هذه وما مر حيث أحق ثم ما انفخ في المعدة بما فوقها بان العادة جرت بان ما تمليه الطبيعة تلقيه الى أسفل وما سواه بالقي عاشبه بخلاف ما هنا والصلب انما يتبر للرجل أما المرأة فالمعتبر فيها ما بين ثرائها وهي عظام الصدر والمراد بخروج المني في حق الرجل والذكر بوزنه عن الفرج الى الظاهر ويكفي في الثيب وصوله الى محل يجب غسله في الجنابة ومن أحس بتزول منيه فامسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه ثم اكلام في منى مستحكم فان لم يستحكم بان خرج لمرض لم يجب الغسل بخلاف باقي المجموع عن الاصحاب (ويعرف) المني (بتدفقه) وهو خروجه بدفعات قال تعالى من ماء دافق (أولدة) بالمجعة (بخروجه) أي وحنانها

في خلافة عثمان (قوله حكم المنفخ في باب الحدث الخ) تقدم للشارح ان المنفذ الاصلية لا تعتبر وقياسه هنا ان الخارج منها لا يوجب الغسل فقوله فيما مر كالدبر انما يأتي على ما عتده حج أو على ما قاله هو بناء على انه أراد بالمنفذ الاصلية الغم ونحوه وأما الدبر فهو من الفرج وغايته ان خروج المني منه خروج له من غير طريقه المعتاد (قوله والصلب) أي كله (قوله وهو كما قال) أي في الخدام

من ان صوابه كتبت المعدة منقوض الخارج من نفس الصلب وخالف فيه حج بفعل الغسل مختصاً بما وان لم يخرج من تحت الصلب وتتراث المرأة وتبعه ابن عبد الحق (قوله وهي عظام الصدر) أي كلها (قوله فامسك ذكره الخ) عبارة سم على منهج وافهم لتعبير بالخارج انه لا أثر لتزوله لقصة الذكر وان حكمنا بما لوغته ولا لقطمه وهو فيه اذ لم يخرج من المنفصل شيء كما قاله البارزى والاسنوى اه وفيه نظر اذ تحققنا وجوده في المنفصل اذ المدا على خروج المني وقد وجد اه وما نظره تقدم مثله اعتراض على ما في شرح العباب عن الاسنوى والبارزى لكن عبارته ثم ولم يخرج من المنفصل وهي مخالفة لقوله هنا من المتصل (قوله فلا غسل عليه) أي ويحكم بما لوغته ان كان صغيراً (قوله مستحكم) أي بان وجد فيه احدى خواص المني طب و مر هذا كله في الخارج من غير المعتاد اما الخارج منه فيوجب الغسل مطلقاً كما هو حاصل شرح الروض ومافاه مر وقوله لمرض أي مع كونه فيه بعض الخواص سم على منهج ويستفاد ما ذكر من قول الشارح ثم الكلام الخ فان مراده به التفصيل في المني الخارج من المنفخ ويدل على ان ما خرج من طريقه الاصلى يوجب الغسل مطلقاً حيث علم انه منى بوجود بعض الخواص فيه وقوله مستحكم بكسر الكاف كافي تحرير النوى ويوافقه قوله المختار أحكم فاستحكم أي صار محكماً اه فصرح بأن استحكم لازم فالوصف منه اسم فاعل على مستعمل بالاسم.



خلاف الاعادة فيهما اذا لم يرق الباقي في الاول ولم يرقه ما في الثاني قبل الصلاة فيهما فان اراق ما ذكر قبله افلا اعادة جز ما لكن  
اعتباره كون الارقاة قبل الصلاة ينبغي ان يكون ضعيفاً وفيه تجوز والا فالاعتقاد ان المعتبر كون الارقاة قبل التيمم اذا علمت

(قوله أوريجين) أي عجين خنطة ونحوها أي ويبيض دجاج ونحوه خطيب والمراد بنحو الخنطة أي ما يشبهه رائحة عجينه  
رائحة عجينها ونحوه يبيض الدجاج ما يشبهه رائحته رائحته (قوله في منى المرأة) أي من الرقة والصفرة اهـ حج (قوله أي  
الخواص) دفع ما أورده عليه من أن صفات منى الرجل البياض والتن مع وجوب الغسل بانتفائهما عنه ويفهم ذلك من  
حمل آل في المتن على العهد المذكور (قوله للشك في الجنابة) خلافاً لحج (قوله وهو ظاهر) وعليه فادار حج قال حج فيحمل انه  
يعمل بقضية ما رجع اليه في الماضي أيضاً وهو الاحوط ويحتمل انه لا يعمل بها الا في المستقبل لانه التيمم قضية الاول بفعله  
بوجوبه فلم يورز الرجوع فيه وكتب عليه سم (قوله لا يعمل الخ) هذا هو الوجه اهـ بخبره في آخره غير الخارج منه ذلك  
مثله في التخيير المذكور وعليه فهل يلزم كلا الجزئيين على قضية ما اختاره حتى لو اختار صاحبنا انه مذى والاخره منى لم  
يقتد به لانه جنب بحسب ما اختاره لم ارف ذلك شيئاً والذي يتقدح ان الثاني لا يلزمه ١٥٥ غسل ما أصابه منه للشك

وانه لا يقتدى به في الصورة

الاخيرة اهـ حج وبقي ما لو  
تذكر بعد اختياره انه منى  
كونه منياً حقيقة هل يجب  
عليه اعادة الغسل قياساً  
على ما لو توضع احتياطاً  
تبين خلافه أم لا فيه نظر  
والاقرب الثاني لانه لما  
كان مخاطباً بالاحداث  
وأقرب به تحقق في ضمنه  
الواجب وليس متبرعاً  
بالفعل فاشبهه ما لو نسي  
صلاة من الخس فصرى  
الخس وسيلة لبراءة ذمته  
من الواجب ثم تذكر  
النسيه بعينها فان ما أتى  
به يجزئه مع مردده في النية  
بخلاف وضوء الاحتياط

وان لم يتدقق لقاته ويلزمه فتور الذكروا نكسار الشهوة غالباً (أوريجين) وطلع نخل (رطباً  
وبياض يبيض جافاً) وان لم يتدقق ويلتذبه كأن خرج ما بقي منه بعد الغسل فأى صفة من  
الثلاث وجدت كفت اذ لا يوجد شيء منها في غيره وقوله رطباً وجافاً لان من المنى لا من العجين  
وبياض البياض ولا أثر للخنطة أو بياض في منى الرجل ولا ضد ذلك في منى المرأة (فان فقدت  
الصفات) أي الخواص المذكورة (فلا غسل) لانه ليس بمنى فلو احتمل كون الخارج منياً أو وديا  
كن استيقظ ووجد الخارج منه أبيض تخميناً تخير بين حكميهما فيغتسل أو يتوضأ أو يغسل ما  
أصابه منه فلو اختار كونه منياً لم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على جنب للشك في الجنابة  
ولهذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحديث لا بوجوب عليه غسل ما أصاب ثوبه لان  
الاصل طهارته كذا افق به الوالد رحمه الله تعالى وقضية كلام الزركشي ان له الرجوع عما  
اختاره وهو ظاهر اذا التفتوا بوضا الى خييره يقتضى ذلك وان رأى منياً في ثوبه أو في فراش نام  
فيه وحده أو مع من لا يمكن كونه منه كالمنسوح فيما يظهر كافي الخادم لزومه الغسل وان لم  
يتذكر احتلاماً ولزومه اعادة كل مكتوب به لا يحتمل حدوثه بعد دهاو به بدله اعادة ما احتمل انه  
فيها كمالو نام مع من يمكن كونه منه ولو نادراً كالصبي به بدتسح فانه يندب لهما الغسل وعلم مما  
قررناه صحة ما قيد الماوردي المسئلة به بما اذا رأى المنى في باطن الثوب فان رآه في ظاهره فلا  
غسل لاحتمال انه أصابه من غيره (والمرأة كرجل) فيما مر من حصول الجنابة وما يعرف به  
الى من الخواص الثلاث على الاصح من اضطراب طويل لعدم الأدلة (ويحرم بها)  
أي بالجنابة (ما حرم بالحدث) الاصغر لانها أغلظ منه (والمكث بالمسجد) لقوله تعالى

فما لو تيقن الطهارة وشك في الحدث فانه لا يجب عليه شيء ثم رأيت في سم على حج فرع عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال  
على وفق ما اختاره فينبغي ان يجزئه أخذ ما فرقا به بين عدم الاجزاء اذ بان الحال في وضوء الاحتياط والاجزاء اذ بان الحال  
في مسئلة المنسية بأنه متبرع في وضوء الاحتياط (قوله في ظاهره) قد ينوقف فيه مع فرض السكلام في كونه لا يمكن من غيره  
ومن ثم عم غيره الحكم وعبارة سم على منه حج فرع قال في الروض وشرحه وان رأى في فراشه أو ثوبه ولو يظاها منياً الخ اهـ  
قال حج ومحله حيث احتمل ذلك عادة فيما يظهر اهـ (قوله والمكث) زاد حج وهل ضابطه هنا كافي الاعتكاف أو يكتفي  
هنا بأدنى طمأنينة لانه أغلظ كل محتمل والثاني اقرب اهـ وبوجه بأنهم انما اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لان مادونه لا يسمى  
اعتكافاً والمدار هنا على عدم تعظيم المسجد بالمكث فيه مع الجنابة وهو حاصل بأدنى مكث ثم قال أيضاً ومن خصائصه حل  
المكث له به جنباً وليس على مثله في ذلك وخبره وهو كافي شرح العباب عن المجموع ياعلى لا يحل لاحد يجنب في هذا المسجد  
غيري وغيرك ضعيف وان قال الترمذي حسن غريب اهـ وقضية اقتصاره في الخصوصية على المكث انه صلى الله عليه وسلم  
كغيره في القراءة

ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصور بما اذا انتفت الاراقة أي ونحوها اذ لو لم تنتف كان عدم الاعادة مجزوما به وحينئذ فالمسئلة بصورة بما اذا انتفت الاراقة ونحوها واذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من الخالف في الاعادة واجراء الكلام هنا على اطلاقه اذ تعييده ينافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة لعلمه

(قوله ومثله رجبته) وهي ما وقف للصلاة حال كونه باحرام المسجد (قوله شائعا) أي فهو كالسجدة في حرمة المكث فيه على الجانب ونحوه وتجب قسمته موراوي يستحب لداخلة النحية ولا يصح الاعتكاف فيه على المقعد كما في حاشية الزياي قال سم والفرق ان الغرض من النحية أن لا تنتهك حرمة المسجد بترك الصلاة فيه فاستحببت في الشائع لان بعضه مسجد بل ما من جزء الا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة يخل بتعظيمه والاعتكاف انما يكون في مسجد والشائع بعضه ليس بمسجد فالماكت فيه بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتمد عليه في فائدة فانه قال المناوي في كتابه المسمى بتيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف ثم موضع القول بجهة الوقف أي وقف الجزء المشاع مسجد من أصله حيث أمكنت فسمه الارض اجزاء والا فلا يصح كالجنته الا ذرعي وغيره وكانهم لم يروا فيه نقلا وهو عجيب فقد صرح ابن الصباغ في فتاويه التي جمعها ابن أخيه فقال ومن الغرائب اذا كان له حصة في أرض مشاعة وهي لا تنقسم فجعلها مسجد لم يصح اه (قوله ان لم يكن له عذر) ينبغي ان يكون من الضرورة والذم اذا كان خارج المسجد ولم يمكنه الغسل الا في الحمام لخوف برد الماء ونحوه ولم يتيسر له أخذ أجرة الحمام الا من المسجد ولم يجد من ينقله به وهذا قياس قولهم اذا كان الماء في المسجد دخل لاخذه

بشرط ان يتيمم ويمكث قدر الاستقاء فقط ومنه يؤخذ انه يتيمم في مسئلتنا اذا أمكنه ثم رأيت من قال من احتاج للدخول للمسجد وهو جنب لاخذ أجرة الحمام مثلا جاز الدخول ان يتيمم ومكث قدر حاجته ولا يجوز بلا تيمم وقوله يتيمم حتما أي فلو وجد ما يكفي بعض اعضائه أو وجد ما يكفي

ولا جنب الا عابري سبيل وقوله صلى الله عليه وسلم اني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب ومثله رجبته وهو أوه وجناح مجداه وان كان كله في هواء الشارع كما يقتضيه كلام المجموع وشمل ذلك ما لو كان المسجد شائعا في أرض بعض المملوك وان قل غير المملوك فيما يظهر ويغارق التفصيل السابق في التفسير مع ان حرمة القرآن أكدم من حرمة المسجد بأن المسجدية لما انتهت في كل جزء من أجزاء تلك الارض التي وقع فيها المكث كما يصدق عليه أنه ما كثر في مسجد شائع بخلاف القرآن مع التفسير فانه غير منهم فيه بل متميز عنه فلا يصدق عليه أنه مس مسجد شائعا وأيضا فاختلاط المسجدية بالمكث لا يخرجها عن كونه يسمى مسجدا ولا كذلك المصحف اذا اختلط بالتفسير فانه يخرجها عن كونه يسمى مصحفا ان زاد عليه التفسير كما هو محل حرمة ما تقدم ان لم يكن له عذر فان كان كغلاق باب أو خوف لو خرج ولو على مال وتذر غسله هناك تيمم حتما لا تبرأ المسجد وهو الداخل في وقفه فيحرم به كتراب مملوك لغيره ويصح ومحله أيضا في حق المسلم اما الكافر فله دخوله ان أذن له فيه مسلم أو وجد ما يقوم مقام اذنه فيه ودعت حاجة الى

جميعها لكن منعه نحو البرد من استعماله في جميعها ولم يمنعه في بعضها فهل يجب في الصورتين دخوله

استعمال المقدور لتقليل البعد عن اراد الصلاة ووجد ما لا يكفيه أو ما لا يمكنه الاستعمال بعضه فيه نظرا ولا يبعد الوجوب فتأمل سم على منبهج في فائدة فانه عن الامام أحمد رضي الله عنه أن للجنب ان يمكث بالمسجد لكن بشرط ان يتوضأ ولو كان الغسل يمكنه من غير مشقة اه (قوله ولو على مال) أي وان قل كدروهم (قوله لا تبرأ المسجد الخ) هل المشتري له من غلته كجزائه أو كالذي فرشه به أحد من غير وقف فيه نظرا والاول أقرب ولو شك في كونه من أجزائه ففيه تردد ولعل التحريم أقرب لان الظاهر احترامه وكونه من أجزائه حتى يعلم مسوغ لاخذه حاشية ابضاح الحج هذا وما ذكره في التردد في المشتري من غلته انما يأتي اذا قلنا ان الداخل في وقفته لا يجزئ في التيمم وحل التردد على انه هل يجزئ أو لا بخلاف الخارج عنها ما على ما ذكره الشارح من ان الداخل في وقفته يحرم ويصح التيمم بخلاف الخارج عنه كالذي تهب به الريح فلا يظهر التردد لان المشتري على الوجه المذكور يحرم استعماله مطلقا ويصح (قوله مسلم) رجل أو امرأة حيث كان بالغوا خرج بالمسجد قبور الانبياء فلا يجوز الاذن له في دخولها مطلقا تعظيما لها اه فتاوى الشارح (قوله ودعت حاجة) أي تتعلق بمصلحةنا كبناء المسجد ولو تيسر غيره أو تتعلق به لكن حصولها من جهتنا كاستئقائه أو دعواه عند قاض اما غير ذلك فلا يجوز الاذن له فيه لاجله كدخوله لا كل في المسجد أو تفرغ نفسه في مقابته التي يدخل اليها من التي لا يدخل اليها من ولا يمنعون من دخولها بلا اذن مسلم نعم لو غلب على الظن تبيسهم ماءها أو جدرانها منعوا ولا يجوز الاذن لهم في الدخول

عقله ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يد عليه أن مقابل الاصح لا يأتي أبضا على طريق الرافعي اذا حصلت الارقاه التي هي من نحو الخلط بل الوجه ان يقال في توجيهه تعين التخرج على رأى الرافعي لانه لا يأتي تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ هو الاعادة فاحسن التأمل بالانصاف انتهى (قوله أما اذا بقي من الاول بقية)

(قوله لانه لا يعتقد حرمة) قال شيخنا زبادى بعد نقله مثل ما ذكر عن حج وهذا بالنسبة للمكثين اما هو فيحرم عليه الجلوس مع الجنابة لانه مخاطب بالفروع خطاب عقاب أقول قد يشكك على هذا ربطه صلى الله عليه وسلم الاسير من الكفار بالمسجد فانه حيث كان حراما ولو باعتبار الاخرة فقط لا يفعله معهم النبي صلى الله عليه وسلم الآن يقال فعل ذلك اشارة الى انه يقرر الكفار على ما لا يعتقدون حرمة وان كانوا يفتون عليه في الاخرة لكن يشكك على هذا الجواب تصر يحسم بحرمة اطعامنا اياهم في رمضان مع انهم لا يعتقدون حرمة (قوله وعدمه) أى المنع وهو الجواز (قوله حاجتها) يعنى ان لا اغنهاها الدخول عند حاجتها ومع ذلك يحرم عليها الدخول كما يصرح به قول الباب والذمية مع الحيض لا الجنابة كالمسئلة به يعلم انه لا منافاة بين عدم المنع والحرمه وذلك يقتضى انه لا يحرم المكث على الجنب الكافر ويشكك عليه أنهم مخاطبون بفروع الشريعة (قوله في البالغ) أى من المسلمين (قوله فيجوز له) (مرفوع) نقل م ١٥٧ عن البكرى في حاشيته نقل عن فتاوى النووى انه يستثنى

دخوله سواء كان جنبا أم لا لانه لا يعتقد حرمة أما الكافرة اذا كانت حائضا أو أمنت المتأوليت فهل تمنع كالمسئلة كافي الروضة كاصلها في شروط الصلاة أولا كما صرح به في باب اللعان اختلف المتأخرون في الترجيح والاقرب حمل المنع على عدم حاجتها الشرعية وعدمه على وجود حاجتها الشرعية ومحله أيضا في البالغ أما الصبي الجنب فيجوز له المكث فيه كالقراءة كما ذكره المصنف في فتاويه قال ابن العماد في تسهيل المقاصد ومن التردد فيه ان يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من الباب الذى دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من الباب الاخر ثم عن له الرجوع فله ان يرجع (لا عبوره) لكونه أخف ولا يكاف الاسراع بل يمشى على عادته نعم هو للعائض والنفساء عند أمنهما تأويله مكرهه والا فحرام كما سيأتى وللجنب خلاف الاولى الاعتذر ولو عبر بنية الإقامة لم يحرم المرور فيما يظهر خلافا لابن العماد اذ الحرمة انما هى لقصد المعصية لا للورور ولو ركب دابة ومرفيه لم يكن مكثا لان سيرها منسوب اليه بخلاف نحو سير يحملة انسان ولو دخل على عزم أنه متى وصل للباب الاخر رجع قبل مجاوزته لم يجز لانه يشبه التردد والساج في غرفيه كالمرو من دخله فقل بشره ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهر ويحتمل منعه لانه حصول لا مرورو على الاول يحل كلام البغوى انه لو كان به بشرودى نفسه فيها يجمل حرم على ما اذا ترتب عليه مكث كما يظهر من كلامه نفسه ولو لم يجد ماء الا فيه جازله المكث بقدر حاجته وتيمم لذلك كما لا يخفى ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالوجه الحرمة كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث

من قولهم يحرم المكث والقصر اذ على الجنب المميز فلا يمنع من ذلك وهو مشكك ولو كان مفروضا فيما اذا احتاج المميز للقراءة أو المكث للتعليم لكان قريبا وقد توقف فيه م وقال راجعت فتاوى النووى فلم أجد فيها ذلك فليحرم اه سم على منهج وفي حواشيه على حج الجواب بأن له فتاوى اخرى غير مشهورة فلا اثر لكونه ليس في المشهورة (قوله نعم هو) أى العبور وخرج

به التردد فيحرم عليهم (قوله الاعتذر) أى كان تعين المسجد طريقا وتذر غسله فلا يكره للعائض ولا يكون خلاف الاولى للجنب وعبارة حج وهو أعنى المرور به لغرض خلاف الاولى ومفهومه أنه لا يكون خلاف الاولى اذا كان لغرض ما وان لم يكن ضرورة ويصرح بقول الروض وشرحه لان كان العبور لغرض كقرب طريق فليس بكره ولا خلاف الاولى (قوله اذ الحرمة الخ) وعليه فاذا كره ابن العماد فيحرم من أن من التردد ما لو دخل لياخذ حاجة الخ ضعيف هذا وقد يقال ان كلام ابن العماد هو الظاهر لان قصد الإقامة صير مروره كالتردد وهو حرام لانه بمنزلة المكث فكذا هذا (قوله منسوب اليه) قالوا في نظيره من القبلة انما يكون منسوب اليه لتبطل صلاته بعشها ثلاث خطوات اذا كان زمامها بيده فان كان بيده غيره او مرر سلام تبطل لان سيرها منسوب الى غيره وقياسه ان يقال هنا كذلك فيقال ان كان زمامها بيده لم يحرم المرور لانه سائر وان كان بيده غيره حرم لا استقراره في نفسه ونسبة السير الى غيره (قوله انسان) أى عاقل (قوله كالمسار) أى لو كان في سفينة فينبغى ان يأتي فيه في الدابة فان كان هو المسير لم يحرم لان سيرها منسوب اليه فكانه مار والاحرم لا استقراره كمن جلس على سري يحمه له رجال (قوله الا فيه) أى المسجد

يتأمل هذا السياق (قوله قبل الحدث) لاجابة البه بل الاولى حذفه (قوله ومن الصلاة بتجاسة الخ) هذا الاياتي اذا كان الاجتهاد بين ظهور ومستعمل قال الشهاب بن قاسم فنتجه فيه العمل بالثاني مطلقا (قوله أو باجتهاد غير ذلك الاجتهاد) أي في ماء غير هذين الماءين (قوله لكل صلاة) أي ان احدث أو تغير ظنه كما علم بمأمر (قوله أو بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله اذا أخبر بعد طهارة و فيه نظر ظاهر قاله الشهاب بن قاسم ووجه النظر ان طهارته قبل التعيين باطلة لفقد شرطها الذي هو طهارة الماء فلا تنقلب صحة بالتعيين لان العبرة في العبادات بما في ظن المكلف لا بما في نفس

(قوله لم يجزله بمجامعتها) أي لان فيه انتهاك الحرمه المسجد والاجتماع فيه لا يزيد على كونه جنبا مآرا (قوله والا قرب الى كلامهم الاول) وفي كلام ج ما يرجح الثاني واستتمه له بكلام السبكي فراجع والا قرب ما قاله ج (قوله والقرآن) أي من مسلم بالغ ولو نذر قراءة القرآن في وقت معين فاجنب فيه ولم يجد ماء يغتسل به ولا ترابا ينيم به وجب عليه القراءة فالمتمنع عليه انما هو التنفل بالقراءة كما في الارشاد ١٥٨ اه وهو ظاهر ويثاب أيضا على قراءته المذكورة وهذا كقائد الطهورين حيث

اجنب فيه هو وزوجته لعذر لم يجزله بمجامعتها ومن كلامهم في باب الاعتكاف في توجيه كون المسجد شرطا لصحته حيث قالوا لا جائز ان يكون ذكر المساجد شرطا لمنع مباشرة المعتكف في المسجد لان منعها فيه لا يختص به فغير المعتكف كذلك وخرج بالمسجد المدرسة والرباط ومصلى العبد ونحوها وهل شرط الحرمه تحقق المسجدية أو يكفي بالقرينة فيه احتمال والا قرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستنفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمساجد المحدثه يعني (والقرآن) حيث تلفظ به بحيث أسمع نفسه مع اعتدال سمعه ولم يكن ثم تحول لفظ ولو لحرف لان نطقه بحرف بقصد القرآن شروعا في المعصية فالحرمان لذلك لا لكونه يسمى قارئاً ولا اصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن وهو وان كان ضعيفا له متابعات تجبر ضعفه بل حسنه المنذري (وتحل اذ كاره) للجنب (لا بقصد قرآن) كقوله في الاكل بسم الله وعند فرائغه منه الحمد لله وعند ركوبه سبحان الذي سخر لنا هذا وعند المصيبة ان الله وانا اليه راجعون لعدم الاخلاص حينئذ بالتعظيم اذ القرآن انما يكون قرأنا بالقصد وشمل ما اذا قصد ذكره أو موعظته أو حكمه وحده أو أطلق كان جرى به لسانه من غير قصد فلا يحرم وظاهره لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد تنظيمه الا فيه كآية الكرسي وسورة الاخلاص وبين ما يوجد تنظيمه فيه وفي غيره كما اعتمدته الادرجه الله تعالى وهو الا قرب للنقول وبؤيده أن الفتح على الامام لا بد فيه من قصد القراءة ولو لم لا يوجد تنظيمه الا في القرآن قال الجوزجوري وهو قضية تسوية المجموع بين الاذكار وغيره اتم قال ان كلام الزركشي من التفرقة بينه ما ممنوع وضعفه ظاهر يدرك بأدنى تأمل اه وعلم مما تقدم ان قوله اذ كاره مثال فواعظه واحكامه وقصصه كذلك ومحل منع قراءة الجنب اذا كان مسلما

أو جوا عليه صلاة الغرض وقراءة الفاتحة فيه فالقراءة المنذورة هنا كالفاتحة ثم وقد يفرق بأن الصلاة انما وجبت لحرمه الوقت ومن ثم يجب اعادتها والندريس له وقت شرعي اصالة حتى يراهي هذا وقيل الا كتفاء بالقراءة في حق قائد الطهورين حيث قصد القراءة كما قاله ج وذلك لان الجنابة مانعة له من صرف ما أتى به للقرآن ولم يجعلوا الاحرام بالصلاة موجبا لحمل الفاتحة اذا أتى بها على القرآن أي بناء على هذا القيل لكون الصلاة لا تصح بدونها وقياس ما ذكره في قراءة

الفاتحة في الصلاة في حق قائد الطهورين انه لا بد له من قصد بها بالاول فيما لو نذر القراءة في وقت معين أما وقف الطهورين حيث قلنا يقرأ (قوله لا يقرأ الجنب) بكسر الهمزة نهي وبضمها خبر بمنعاه اه ج (قوله له متابعات) أي وذلك بأن يرد بمنعاه من طريق آخر ما صحح أو حسن (قوله لا بقصد قرآن) أي ولو منع غيره (قوله انما يكون قرأنا بالقصد) أي مع وجود المانع أم بدونه فالتلفظ بالقرآن مصروف له وان لم يقصده ويثاب عليه ثم رأيت في ج تعليلا للجواز مانعه لانه أي عند وجود قرينة تقتضي صرفه عن موضوعه كالجنابة هنا لا يكون قرأنا بالا بالقصد (قوله وفي غيره) كالمالك القدوس مثلا (قوله ولو لم لا يوجد تنظيمه الخ) ووجه التأييد أن تفصيلهم في الفتح بين ما لا يوجد تنظيمه الا في القرآن وبين ما يوجد فيه وفي غيره دليل على قبوله الا صرف عن كونه قرأنا وحيث قبله فلا يحرم على الجنب لا تتفاء القراءة عنه (قوله وضعفه ظاهر) اعل وجهه انه بعد اشتراك الكل في القرآنية لا وجه للتفرقة بين ما لا يوجد تنظيمه فيه وغيره لان ذات القرآنية لا تنفي عن شيء منه والكلام في حكم القرآن وعليه لا يوجد فرق بين ما يوجد تنظيمه فيه وفي غيره وذلك (قوله وقصصه) أي وجملة القرآن لا تخرج عما ذكر فكاهه قال نحل قراءة جميعه حيث لم يقصد القرآنية



الامر وبهذا علم أن الصورة أنه كان يعلم نجاسة أحد الماءين مبهما (قوله وفارق الابهام ثم) أي الاكتفاء به وقوله التبعين هذا أي اشتراطه وعدم الاكتفاء بالابهام ومن ثم قال الشهاب ابن قاسم في حواشي التحفة على هذا الفرق ما نصه اذا تأملت الفرق

(قوله اما الكافر فلا يمنع منها) أي القراءة بل يمكن منها ما قرأته مع الجنابة فتحرم عليه لانه مخاطب بفروع الشريعة خطاب عقاب اه زياذى وظاهر كلام الشارح انه لا يمنع ولو كان معاندا وعبارته على البهجة نعم شرط تمكين الكافر من القراءة أن لا يكون معاندا أو ربحي اسلامه كما في المجموع والقياس أيضا منعه من كتابة القرآن حيث منع من قراءته (قوله ويمنع تعلمه) والقياس منعه من التلاوة حيث كان معاندا ولم يرح اسلامه ولا يشترط في المنع كونه من الامام بل يجوز من الاحاد لانه نهى عن منكر وهو لا يختص بالامام (قوله بنجس) أي غير معقونه وعبارته حج في نوافض الموضوع ويحرم مسه ككل اسم معظم بمنجس بغير معقونه وخبر بعضهم بأنه لا فرق تعظيما له (قوله بخلافها) أي القراءة (قوله وبهم نجس) ولو لم يغفل وان تعمد فعل ذلك (قوله من قياسها) انظر مرجع الضمير فيه وفيما بعده ولعله بثنية الضمير في علمه ما عليه فضمير قياسها للقراءة وضمير علمها المس المصحف وحله (قوله من غير كراهة) أي فيه وفيما بعده كما ١٥٩ هو ظاهر عبارته (قوله بتحريك شفثيه) أي من غير كراهة

(قوله على لسان رسوله) كالا حديث القدسية (قوله الذي لا يصح بدونه) قال حج من جنابة أو غيرها أو لسبب مأس له الغسل اذ الغسل المندوب كالمفروض في الواجب من جهة الاعتداده والمندوب من جهة كاله نعم يتفارقان في النية كما يعلم عما يأتي في الجملة وبما تقرّر بعلم ان في عبارته شبه استخدام لانه أراد بالغسل في الترجة الاعم من الواجب والمندوب وبالضمير في موجه الواجب وفي أقله

اما الكافر فلا يمنع منها لعدم اعتقاده حرمتها ولا يجوز تعليمه للكافر المعاندين ويمنع تعلمه في الاصح وغير المعاندين ان لم يرح اسلامه لم يجز تعليمه والاجاز وانما يمنع من مس المصحف لان حرمة آكد بدليل حرمة حمله مع الحدث وحرمة مسه بنجس بخلافه اذ تجوز مع الحدث وبهم نجس وبذلك علم اندع ما في الاسعاده هنا اخذ من كلام المهمات من قياسها عليها كما رد ذلك العلامة الجوزي ويجوز للجنب اجراء القرآن على قلبه من غير كراهة والهمس به بتحريك شفثيه ان لم يسمع نفسه والنظر في المصحف وقراءة منسوخ التلاوة وما ورد من كلام الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم والتوراة والانجيل ثم شرع يتكلم على واجباته فقال (وأقله) أي وأقل واجب الغسل الذي لا يصح بدونه (نية رفع جنابة) ان كان جنبا فان كانت حائضا نوت رفع حدث الحية (أو) نية (استباحة) شيء (مفتقر اليه) أي الى الغسل كالطواف والصلاة ونية منقطة حيث استباحة وطول محرم ما فيما يظهر كما اقتضاء كلام ابن المقرئ تبعه لاصله هنا وان قيده في الروضة في باب صفة الوضوء بالزوج ونحوها مناسب في الموضوع فان نوى ما لا يقتضيه لم يصح (أو اداء فرض الغسل) أو اداء الغسل أو فرض الغسل أو الغسل المفروض أو الواجب أو الطهارة للصلاة أو الغسل لها فيما يظهر لا الغسل فقط لانه قد يكون عادة وبه فارق الوضوء أو رفع الحدث أو الحدث الا كبر أو عن جميع البدن لتعرضه للقصد فيما سوى رفع الحدث ولا سعة لزوم رفع المطلق رفع المقيد فهما اذ رفع الماهية يستلزم رفع كل من أجزائها فلا يقال الحدث حيث أطلق منصرف لا لأصغر غالبا أو يأتي ما تقدم في الموضوع هنا من أنه يجب على سلس النية نحو الاستباحة اذ لا يكتفيه نية رفع الحدث أو الطهارة عنه

وأكله الاعم اذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له ولا أكمل اه وكتب عليه سم مانصه قوله وبما تقرّر بعلم الخ أقول ما ذكره فيه نظير للضمير في موجهه للاعم أي القدر المشترك أيضا والمعنى أن الموجب للجنس الغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير الواجب اذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكره ولا وجه له فتأمل (قوله ولو محترما) أي كالزنا (قوله ونحوها) أي نحو المذكورات كقراءة القرآن ومس المصحف وغير ذلك (قوله لا الغسل فقط) أي أو الطهارة فقط بخلاف فرض الطهارة أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة أو اداء الطهارة على قياس ما قدمه عن افتاء والده في الوضوء (قوله أو رفع الحدث) عطف على قوله واداء فرض الغسل (قوله رفع كل من أجزائها) المناسب لقوله رفع المقيد ان يقول هنا من جزئياتهم لان المقيد مع قيده اغاها جزئي لاجزاء (قوله نحو الاستباحة) أي واذا أتى بتلك النية جاء فيها ما قيل في التيمم من أنه اذا نوى استباحة الصلاة استباح النفل دون الفرض واذا نوى استباحة فرض الصلاة استباح الفرض والنفل واذا نوى استباحة ما يفترق إلى طهر

... وجهه هو باعصار الابهام وعدم اعتباره هنا فتأمل انهنس (قوله والظهاره على الاجام) لغسل صورته انه رأى كلامه لا يقرب الاناءين وشك هل ولغ فيهما أو في أحدهما اذا كان عالما بظاهرها ثم ما فلا فائدة في الاخبار المذكور  
 كالمكث في المسجد استباح ماء الصلاة ونقل عن فتاوى الشمس الرملى في باب الوضوء انه اذا نوى فرض الوضوء أو نحوه  
 استباح النافلة تنزيلا للنية على أقل الدرجات اهـ وقياس قوله تنزيلا على أقل الدرجات انه انما يستبج بذلك مس المحض  
 ونحوه وقياس ما ذكره في نية الوضوء ان يأتي مثله في نية فرض الغسل أو أدائه (قوله وحديثه حيض الخ) قد يشكك تصوير  
 الغلط في ذلك من الرجل فان صورته ان ينوى غير ما عليه يظنه عليه وذلك غير ممكن في حق الرجل لانه لا يتصور ان يظن حصول  
 الحيض له ويمكن الجواب بأنه لا مانع من تصويره لجواز كونه خشي ان يقع بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضا فنواه  
 وقد أجنب بحر روج المني من ذكره فصدق عليه انه نوى غير ما عليه غلطا ولجواز ان يخرج من ذكر الرجل دم فيظنه لجهله  
 حيضا فنوى رفعه مع ان جنباته ١٦٠ بغيره (قوله مع العمد) أي ما لم تنو الحائض النفاس وتريد حقيقته أو النفاس

الحيض وتريد حقيقته  
 وبعبارة ج ويصح رفع  
 الحيض بنية النفاس  
 وعكسه ما لم يقصد المني  
 الشرعي كما هو ظاهر  
 (قوله وصحناه) معتمد  
 (قوله والذي نواه فيها)  
 القياس أن يقول فيه لان  
 الرأس مذكور (قوله مع  
 بقاء جنباتها) هو واضح  
 حيث كانت نية رفع  
 الحدث الاصغر أو الوضوء  
 اما اذا كانت نية رفع  
 الحدث فقط مثلا فهل  
 ترتفع الجنابة لان ما نواه  
 صالح لهما أولا فيسه نظر  
 والظاهر عدم رفع جنباته  
 لما ذكر لان القرينة  
 صارفة عن وقوع غسله

وانه لو نفي من احداثه غير ما نواه اجزأه وانه لو نوى جنباته جماع وقد احتل أو الجنابة المخالف  
 مفهومها المفهوم الحيض وحديثه حيض أو عكسه صح مع الغلط وان كان ما نواه معه  
 لا يتصور وقوعه منه كمية الرجل رفع حدث الحيض غلطا كما تقدمه الوالدرجة الله تعالى  
 خلافا لبعض المتأخرين بخلاف ما اذا كان متعمدا كما صرح به في المجموع نعم يرتفع الحيض  
 بنية النفاس وعكسه مع العمد كما يدل عليه تعليلهم ايجاب الغسل في النفاس بكونه دم حيض  
 مجتمع وتصريحهم بأن اسم النفاس من اسماء الحيض وذلك دال على ان الاسم مشترك  
 وقد جزم بذلك في البيان واعتمده الاسنوي ولو نوى الجنب بالغسل رفع الحدث الاصغر غلطا  
 وصحناه لم ترتفع جنباته عن غير أعضاء الوضوء لان نيته لم تتناولوه ولا عن رأسه اذ واجب رأسه  
 الغسل والذي نواه فيها انما هو المسخ لانه واجب الوضوء والغسل النائب عن المسخ لا يقوم  
 مقام الغسل وترتفع عن باقي أعضاء الوضوء لوجوبها في الحدثين وهل يرتفع الحدث الاصغر  
 عن رأسه لا يسه بنية معتبرة في الوضوء أفتى الوالدرجة الله تعالى بارتضاعه عنه أخذ من  
 مفهوم قولهم ان جنباته لا ترتفع عن رأسه ويؤيده قولهم انه ليس له الوضوء والافضل  
 تقديمه على الغسل وينوي به رفع الحدث الاصغر فيرتفع عن أعضاء وضوئه مع بقاء جنباتها ولا  
 يلحق بالرأس فيما تقدم باطن حلية الرجل الكثيفة وعارضيه لانه من مغسوله اصله فترتفع  
 الجنابة عنه كما أفاده ابن العماد خلافا لما بحثه أبو علي السنجي وارتضاعه في المهمات (مقرونة باول  
 فرض) لما سبق في الوضوء وأول فرض هنا هو أول مغسول من بدنه سواء كان أعلى أم  
 أسفل لعدم الترتيب فيه فأول نوى بعد غسل جرو وجب اعادته غسله واذا اقترنت باول  
 مفروض لم يثبت على السنين السابقة وقوله مقرونة بالرفع في خط المصنف كما أفاده

عن الجنابة اذ غسله للأعضاء المخصوصة مقتصر عليها مرتبة ظاهري اراده الاصغر فتحمل نيته عليه الشارح  
 (قوله لانه من مغسوله) قضية قوله لانه من مغسوله اصاله عدم ارتفاع الجنابة عما زاد على الواجب من الغرة والتحجيل  
 وبعبارة ج بدل قوله لانه من الخ لانه ليس فكانه نواه ومنه يؤخذ ارتفاع جنباته محل الغرة والتحجيل الا ان يفرق بان غسل  
 الوجه هو الاصل ولا كذلك محل الغرة والتحجيل اهـ بمرور وقوع ويمكن التوفيق بينه وبين ما ذكره الشارح بأن المراد بقوله من  
 مغسوله اصاله لا بدلا بخلاف مسح الرأس فانه بدل وكونه من مغسوله اصاله بهذا المعنى شامل للواجب والمندوب ولكل شامل  
 لما زاد على الواجب (قوله لم يثبت على السنين الخ) أي بل لا يحصل له شيء منها على قياس ما مر في سنن الوضوء عن مختصر الكفاية  
 لابن النقيب وفي بعض الهوامش عزو المختصر المذكور لابن عبد السلام وهو خطأ فان ابن الرفعة ولا سنة خمس وأربعين  
 وسنة ثمانون وفي ثانی عشر رجب في السنة العاشرة بعد السبع مائة وابن عبد السلام توفي بعصر في العاشر من جمادى الاولى سنة  
 ستين وسنة ثمانون في ذلك الزمان لم يكن ابن الرفعة متأهلا للتأليف بل كان في زمن التحصيل فكيف يتوهم ان ابن عبد السلام  
 يختصر الكفاية وأما ابن النقيب فقد توفي ليلة الجمعة ثانی عشر شوال سنة خمس وأربعين وسبع مائة

حينئذ فلا يترتب عليه ماسيا في من قوله وان استنوي في افادة الاجهام وكذلك اذا كان عالما بنجاستهم ماعلم ان الصورة هنا غير هافيا (قوله في افادة الاجهام) مصدر مضاف لقاعله ومفعوله جواز الاتي وسقط في النسخة التي كتب عليها الشيخ لفظ كل المنون قبل قوله جواز ولا يخفى انه يقصد المعنى حينئذ (قوله عن عدل آخر) أي بان يقول أخبرني زيد وهو يعرف

(قوله الملقوظ به أولا) أي وهو نية (قوله وتعميم شعره) وعليه فالو غسل أصول الشعر دون أطرافه بقيت الجناية فيها وارفعت عن أصولها فلو خلق شعره الا أن أو قص منه ما يزيد على ما لم يغسله صحت صلاته ولم يجب عليه غسل مظهره بالقطع بخلاف ما لو لم يغسل الأصول أو غسلها ثم قص من الأطراف ما ينتهي لحد المغسول بلا زيادة فيجب عليه غسل مظهره بالخلق أو القص لبقاء جنابته بعدم وصول الماء اليه (قوله اما أنا في كفي أن أصب الخ) لعله قيل في مقام الرد على من بالغ في صب الماء على يده ومعلوم ان ما شرع له شرع لآفته الا ما ثبت اختصاصه به ثم رأيت في فتح الباري ما نصه قسم اما مخذوف وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سببه من هذا الوجه وأوله عنده ذكره وعند النبي صلى الله عليه وسلم الغسل من الجنابة فذكره ولمسلم من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق عمار وفي الغسل عند النبي صلى الله عليه وسلم ١٦١ فقال بعض القوم فاما أنا فاغسل رأسي بكذا وكذا فذكر الحديث وهذا

الشارح ويصح نصبه على انه صفة لمصدر محذوف عامله المصدر الملقوظ به أولا وتقديره وأقله ان ينوي كدانية مفرقة (ونعيم شعره وبشره) لما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم اما أنا في كفي أن أصب على رأسي ثلاثا ثم أفيض به ذلك على سائر جسدي ولان الحديث عم جميع البدن فوجب تعميمه بالغسل ويجب ايصال الماء الى منابت شعره وان كثف بخلاف الوضوء لتكرره ويجب نقض ضفائر لا يصل الماء الى باطنها الا بالنقض وغسل مظهره من صمماخي الاذنين وما يبدون من شقوق البدن التي لا غورها وما تحت قلفة اذلف ومظهره من باطن أنف مجدوع ومن فرج الثيب عند عودها لاحتها ويعني عن باطن شعره معقود نعم شعر العبد والاذن لا يجب غسله وهي اده بالبشرة ما يشمل الاظفار بخلاف نقض الوضوء (ولا تجب) في الغسل (مضمضة ولا استنشاق) بل هما سنونان كافي الوضوء غسل الميت لان الفضل المجرد لا يدل على الوجوب الا اذا كان ميانا للمحمل تعلق به الوجوب وليس الامر هنا كذلك (وأكله) أي الغسل (ازالة القدر) بالمجبة طاهرا أو نجسا استظهارا فيه وان قلنا انه يكفي غسلة لهما (ثم) بعد ازالته (الوضوء) كاملا لا يتابع فهو أفضل من تأخير قدميه عنه (وفي قول يوثر غسل قدميه) لما رواه البخاري انه صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءه للصلاة غير غسل قدميه وسواء كافي المجموع نقلا عن الاحباب قدم الوضوء كله أم بعضه أم آخره أم فعله في أثناء الغسل فهو محصل السنة لكن الأفضل تقديمه ثم ان تجرد جنابته عن الحدث نوى به سنة الغسل والا فرفع الحدث الاصغر وظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين أن يقدم الغسل على الوضوء أو يؤخره عنه ولو

هو القسم المحذوف اه  
وقد رده الكرماني بقوله  
وأما غيري فلا يفيض أو  
فلا أعلم حاله اه (قوله  
ضفائر) جمع صغيرة بالضاد  
المجبة (قوله من صمماخي)  
هو بكسر الصاد فقط كما  
في القاموس والمختار (قوله  
وما تحت قلفة أذلف) أي  
ان تيسر له ذلك والاوجب  
ازالتها فان تعذر ذلك صلى  
كفا قد الطهورين ولا يتيم  
خلافه (قوله مجدوع)  
أي بالدال المهملة (قوله  
من فرج الثيب الخ)  
والفرق بين هذا ودخل

القم حيث عد هذا من الظاهر وذلك من الباطن هو ان باطن القم ليس له حالة يظهر فيها تارة ويستتر أخرى وما يظهر من فرج المرأة يظهر فيما لو جلست على قدميها ويستتر فيما لو قامت أو قعدت على غير هذه الهيئة فكان كباين الاصابع وهي من الظاهر فعد منه فوجب غسلها دائما كباين الاصابع بخلاف داخل القم اه حج يتصرف (قوله شعره معقود) أي بنفسه وان كثر اه حج وظاهره وان قصر صاحبه بان لم يتعهده بدهن ونحوه وهو ظاهر لعدم تكليفه تعهده (قوله لا يجب غسله) وان طال حج (قوله لان الفعل) أي فعل النبي صلى الله عليه وسلم المشعربه (قوله لان الفعل الخ) اذ لا يحتاج للاعتماد على هذا الاحتمال ثبت عنه صلى الله عليه وسلم فعلهما (قوله المجرد) أي عن القرينة (قوله وليس الامر هنا كذلك) أي بل الثابت عنه صلى الله عليه وسلم مجرد الفعل لا على وجه البيان لشيء (قوله استظهارا) الاستظهار طلب الامر الذي يريد من وضوء أو غيره كتر كاه أو غيرها الخ (قوله لا يتابع) أي المنقول عن فعله صلى الله عليه وسلم (قوله عن الحدث) أي كان احتمل وهو قاعد متمكن (قوله سنة الغسل) قضيته تعين ذلك وان غير هذه من نيات الوضوء كنويت فرض الوضوء لا يكفي ويتأمل وجهه في نحو نويت فرض الوضوء وعبارة حج بعد لفظ الغسل أي أو الوضوء (قوله أو يؤخره عنه)

له الله كما يعلم بما يأتي (قوله وفيما يعتمد المشاهدة) أشار بهذه الغاية إلى خلاف وقع في شرح المذهب في باب الاذان في قبول اخبار المميز فيما طريقه المشاهدة فعلم أنه غاية في المميز خاصة كما هو صريح عبارة الشارح خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله نعم لو قال من هو من أهل التعديل إلى آخره) هذا استدراك على مفهوم قوله السابق أو عن عدل آخر بالنظر لما صورناه به كأنه قال عن عدل معروف العدالة بخلاف ما إذا كان منهما كأن قال أخبرني عدل فانه لا يقبل نعم إلى آخره (قوله بليت في هذا الاناء) أشار به إلى أنه لا بد من بيان السبب وهو موافق لما بحثه الشهاب ابن قاسم (قوله وعلم مما تقرر أن قول نحو الفاسق عن ذكر طهرت الثوب مقبول) أي بشرط بيان كيفية الطهارة إذا كان غير عارف بها كافي ببعض

ووجهه في التأخر الخروج من خلاف من منع اندراجه في الاكبر فلا يقال حيث اغتسل عن الجنابة لم يبق عليه حدث أصغر حتى ينويه (قوله ويستحب ان يتدارك ذلك) أي بان يأتي به بعد وان طال الفصل (قوله إلى اعادته) قد يشكل بان قضية مرعاة الخلاف التي هي ملخطة السنة ان تنس الاعادة خروجاً من خلاف من قال بعدم الاندراج ويجاب بأنه حصلت السنة من حيث كونه من سنة الغسل المأمور به لا الاتباع فان أراد الخروج من الخلاف سن الوضوء لم راعاه في الوضوء الاول حصلت سنة الغسل المأمور به لا الاتباع وبالوضوء ثانياً حصل الخروج من الخلاف (قوله ثم أحدث قبل) والفرق بينهما ان الوضوء الواحد لا يتبعه وضوء فساداً فيحدث بعد غسل الكفين بطل ما فعله من الوضوء بخلاف ما لو توضع الجنابة ثم أحدث بعد فراغ الوضوء فان الوضوء ثم هنا صحح فخصت به السنة (قوله يميل لها) قضيتها انه لا يتعين عليه فعله فيجوز له الانغماس وصب الماء على رأسه وان أمكن الامالة وعليه فهل اذا وصل منه شيء إلى الصماخين بسبب الانغماس مع امكان الامالة بطل صومه كما أفاده قولهم يتأكد من ان ذلك مكروه ١٦٢ في حقه أولاً لانه تولد من مأذون فيه فيه نظر وقياس الفطر بوصول ماء المضمضة

ترك الوضوء أو المضمضة أو الاستنشاق كره له ويستحب له أن يتدارك ذلك ولو توضعاً قبل غسله ثم أحدث قبل ان يغتسل لم يحتج لتحصيل سنة الوضوء إلى اعادته كما أتى به في الدررجه الله تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ثم أحدث قبل المضمضة مثلاً فانه يحتاج في تحصيل السنة إلى اعادته غسلهما بعدنية الوضوء لان تلك النية بطلت بالحدث (ثم) بعد الوضوء (تعهد معاطفه) كالاذنين وطبقات البطن والموق وتحت المقبل من الانف بأن يأخذ كفاً من ماء ويضعها برفق عليه يميل لها ليصل لمعاطفه من غير نزول لصماخه فيضربه ويتأكد ذلك في حق الصائم وقول الزكشي يتعين محمول على ذلك أخذ الصماخ في المبالغة وانما سن تعهد ما ذكر لانه أقرب إلى الثقة بوصول الماء وأبعد عن الاسراف فيه (ثم بفيض) الماء (على رأسه ويخلله) أي أصول شعره باصابعه وهي مبالوة اتباعاً والمسح كافي الروضة أن يكون التحليل قبل الافاضة ولا يعارضه تعبير المصنف بالاول لانها لا تقتضي ترتيباً ولا يتقيد

اذا بالغ الفطر لكن ذكر بعضهم ان محل الفطر اذا كان من عادته وصول الماء إلى باطن أذنيه لو انغمس وهو ظاهر وقوله اذا كان من عادته أي ولا بد من تكرار ذلك فلا يثبت هنا بمرة واحدة والكلام هنا في الاغسال الواجبة وينبغي ان مثله المندوبة لا شراً كما هما في الطلب

أما لو اغتسل مجرد التبرد أو التنظف وصل الماء بسببه إلى باطن الاذن فيحتمل ان يضر لانه لم يتولد الاستصحاب من مأوربه وهو قريب فليراجع ثم رأيت في كتاب الصوم في كلام الشارح بعد قول المصنف لو سبق ماء المضمضة الخ مانصه بخلاف حالة المبالغة وبخلاف سبق ماء غير مشروعين كان جعل الماء في أنفه أو فوه لا لغرض وبخلاف سبق ماء غسل التبرد والمرة الرابعة من المضمضة أو الاستنشاق لانه غير مأور بذلك بل منهي عنه في الرابعة وخرج بما قرناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما أتى به في الدررجه الله تعالى ومنه يؤخذ انه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها سبق الماء إلى الجوف منها لا يفطر ولا ينظر إلى امكان امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء اعسره وينبغي كما قاله الاذرى انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه إلى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه ان يحرم الانغماس ويفطر قطعاً محل اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة والا فلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسبقه من غسل نجاسة فيه وان بالغ فيها به بحر فوه (قوله ويتأكد ذلك) أي الامالة (قوله على ذلك) أي التأكيد بخلاف الفالج (قوله باصابعه) قال حج والمحرم كغيره لكن ينحصر الفرق خشية الانتاف اه وهو ظاهر اطلاق المصنف وظاهر عدم تقييد الشارح له لكن تقدم للشارح في الوضوء ان المعتمد عدم سن التحليل وعليه فيمكن الفرق بين ما هنا والوضوء بأنه يجب اتصال الماء إلى باطن الشعر هنا مطلقاً بخلافه في الوضوء لا يجب اتصاله إلى باطن الكتيف على ما مر فطاب التحليل هنا من المحرم استظهاراً بخلاف الوضوء



المواش عن الشيخ والمراد بكونه غير عارف به انه غير فقيه كما يعلم من حاشية الشهاب ابن قاسم على المنهج (قوله ما عمت به البلوى كعرق الخ) يوهن ان السبب في الحكم بطهارته عموم البلوى به وليس كذلك اذ هجوم البلوى انما يقتضى العفو لا الطهارة وانما السبب في ذلك النظر للاصل (قوله ولو وجد قطعة لحم) ليس هذا من قاعدة ما الاصل فيه الطهارة لان الاصل هنا الحرمة المستحصية من حال الحياة حتى تعلم ذكاة مبيحة أى أو تظن بقربنة كما يكون اللحم في اناء غير ماذكر (قوله

(قوله على شقه الايمن) أى من أمامه وخلفه ثم الايسر كذلك كما اقتضاه اطلاقه وأفاده قول الشارح وفارق الخ (قوله فإني شرح اروض الخ) أى من قوله بثلاث لفعل جميع البدن (قوله والمعدة) أى وغير الصاعقة أيضاً أخذ من قوله الا حتى اما الصاعقة الخ (قوله أو ثقبه) أى وكان محل حمضها ثقبه اه (قوله وان لم يكن المسك) أى بان لم تجده أولم تسمع به اه خطيب على أبى شجاع وشمله قول حج والاردة (قوله فقصوه) أى عما فيه حرارة كالقسط ١٦٣ والاظفار فان لم تجد طبياً فطين الخ خطيب على أبى شجاع (قوله فرجها)

وهو ما ينفتح منها عند جلوسها على قدميها كما يصرح به قول حج الواجب غسله بعد قوله فرجها (قوله مطلقاً) أى قسطاً كان أو غيره طال مدة ما بقي من احرامها أم لا (قوله بقليل قسط) قال في المصباح والقسط بالضم بخور ومعروف قال ابن فارس عربى (قوله في دفع الكراهة) ثم الظاهر ان المراد بكفاية الماء هو الغسل الشرعى لا ادخال ماء في الفرج بدل الطيب المذكور عمرة وعبرة خج بل لو جعلت ماء غير ماء الرفع بدل ذلك كفى في دفع كراهة ترك الاتباع بل وفي حصول أصل سنة النظافة كما هو ظاهر اه وهي مخالفة كما ترى لما قاله الشيخ عمرة

الاستحباب بالرأس فسائر شعور بدنه كذلك (ثم) يفيضه (على شقه الايمن ثم الايسر) للاتباع وفارق غسل الميت حيث لا ينتقل للوخر الا بعد الفراغ من المقدم لسهولة ذلك على الحي هنا بخلافه ثم ما يلزم فيه من تكرير تغليب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر فقول الاسنوى باستوائهما مردود على الفرق لوقوع هنا ما يأتى ثم كان آتياً باصل السنة فيما يظهر بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون مؤخره لتأخره عن مقدم الايسر وهو مذكور وظاهر كلامه انه لا يسن في الرأس المدة بالايمن وهو صرح ابن عبيد السلام واعتمده الزركشى وهو ظاهر ان كان ما يفيضه يكفي كل رأسه والابد بالايمن كما يبدأ به الاقطع وفاعل التحليل وقول الشارح كالوضوء في غسل رأسه ثلاثاً ثم شقه الايمن ثلاثاً ثم الايسر ثلاثاً بالنسبة لاصل سنة التثايب في شرح اروض بالنسبة لكلها (وبذلك) بدنه خروجا من خلاف من أوجبه (ويثلاث) كالوضوء كما هو ولو انغمس في ماء فان كان جارياً كفى في التثايب ان يمر عليه ثلاث جريات لكن يفوته ذلك لعدم تمكنه منه غالباً تحت الماء وان كان راكدا انغمس فيه ثلاثاً ما رفع رأسه منه ونقل قدميه أو انتقله فيه من مقامه الى آخر ثلاثاً ولا يحتاج الى انفصال جلسته ولا رأسه كافي التطهير من النجاسة المغلظة اذ حركته تحت الماء تجري الماء عليه (وتتبع) الاتى غير الحرمة والمعدة (لحيض) أو نفاس ولو خلية أو بكر أو عجوزاً أو ثقبه أى انسد فرجها أو خنثى حكم بانوثته بخلاف دم الفساد وغير الدم (أثره) أى الدم (مسكوالا) أى وان لم يكن المسك (فقصوه) بان تجعله في قطنه وتدخله فرجها بعد غسلها ثم طيناً طيبياً للمحل لا سرعة العلو في فكره تركه والا وحده ان الترتيب المذكور شرط لكل السنة اما المحرمة فيمنع عليها استعمال الطيب مطلقاً كما يجنبه بعض المتأخرين وهو ظاهر وكذا المحرمة لكن يستحب لها تطيب المحل بقليل قسطاً أو اظفار ولو لم يجد سوى الماء كفى في دفع الكراهة كافي المجموع لاعتنا السنة خلافاً لاسنوى وعلم انه لا يندب تطيب ما أصابه دم الحيض من بقية بدنه او هو كذلك اما الصاعقة فلا تستعمل شيئاً من ذلك وشمل تعبيره باثر الدم المستحاضة اذا شفيت وهو ما تفقهه الاذرى وغيره والاوجه ان المتخيرة عند غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع وأفتى

(قوله وعلم انه لا يندب) أى من قوله بان تجعله في قطنه الخ (قوله وشمل تعبيره باثر الدم الخ) يتأمل هذا مع قوله فيما سبق بخلاف دم الفساد وغير الدم على ان التعبير باثر الدم ليس في كلام المصنف فان عبارته كما ترى وتتبع حيض فليتأمل الا ان يقال أشار الى ان الحيض في كلامه ليس ببقية حيث قال أى أثر الدم وقد يقال في دفع التثايب لما كان كل وقت من أوقاتها يحتمل انقطاع الحيض فيه طاب ذلك عند كل غسل لاحتمال ان الدم الذى اغتسلت عقبه دم حيض لادم فساد كما يشير اليه تعليقه بقوله لاحتمال الخ لكن هذا انما يتم في المتخيرة لا في غيرها فان ما وقع في غير من حيضها صفة محض لكونه دم فساد أو يقال انه جرى في معنى المستحاضة هنا على ما جرى عليه المحلى في باب الحيض من ان المستحاضة هى التي جاوز دمها كثر الحيض واستقر ولو قال بعد قول المان ويلحق بالحيض دم المستحاضة اذا شفيت لم يرد عليه شيء مما ذكر

أو مربية مكشوفة فنجسة) أي الأثم الاتنجس ما أصابته لئلا ينتجس بالشك كما بينه الشهاب بن قاسم في حواشي شرح البهجة (قوله لوجود التضمين) يؤخذ منه اذ لم يكن تضمين كأن كان يغترف منه بشئ في شئ أنه لا يحرم فهل الحكم كذلك أو الحرمة مطلقة انظر المأمن شأنه يرجع ثم رأيت ابن حجر صرح بالاول (قوله ولا يرد) يعني حل استعمال النجس المذكور في التفصيل

(قوله من نجس ذكره) أي بغير المذمى ما به فلا يحرم بل يعفى عن ذلك في حقه بالنسبة للجماع خاصة لان غسله يفتره وقد يتكرر ذلك منه فيشق عليه وأما بالنسبة لغير الجماع فلا يعفى عنه فلو أصاب ثوبه شئ من المني المختلط به وجب غسله ثم ما ذكر في المذمى لا فرق فيه بين من ابتلى به وغيره فكل من حصل له ذلك كان حكمه ما ذكر وان ندرخ وجه وقضية قول حج ان من يعلم من عاداته ان الماء يفتره عن جماع يحتاج اليه لا يجب عليه غسل ذكره ان من اعتمد عدم فتور الذكركر بغسله وان تنكر لا يعفى عن المذمى في حقه (قوله ولا يسن تجديده) أي بل يكره قياسا على ما لوجود وضوءه قبل ان يصلي به صلاة ما بجماع ان كلا غير مشرورع (قوله صلاة ما) يشمل صلاة ١٦٤ الجنائز سم على حج وينبغي ان المراد بالصلاة الصلاة الكاملة فلو أحر

مها ثم فسدت لم يسن له التجديد بغيره كثير من الطلبة تخيل اشكالا يتعلق بالوضوء المجدد لانه حيث صلى بالاول طالب التجديد فيلزم التسلسل (وأقول) لزوم التسلسل ممنوع وتخيله غفلة لانه اغنا يطلب التجديد اذا صلى بالاول صلاة تمان أراد صلاة أخرى مع بقاء الوضوء الاول وارادة الصلاة الاخرى مع بقاء الوضوء الاول كل منهما غير لازم لجواز ان لا يريد وان لا يسبق وضوءه فإين لزوم التسلسل فاعرفه سم على منهج (قوله ولو

الوالد رحمه الله تعالى يحرمه جماع من نجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتعريضهم ببل وطء المستحاضة مع جريان دمها (ولا يسن تجديده) أي الغسل لعدم وروده مع ما فيه من الحرج (بخلاف الوضوء) فبسن تجديده اذا صلى بالاول صلاة ما ولو نحية مسجد وركعة واحدة اذا اقتصر عليها لا سجدة تلاوة أو شكر لعدم كونها صلاة ولا طوافا وان كان ملحقا بالصلاة ولو جدد قبل ان يصلي به كره تنزيها لا تحريما ويصح كما وضحت جميع ذلك في شرح العباب نعم ان عارضه فضيلة أول الوقت قدمت على التجديد لانها أولى منه كما أفنى بذلك الوالد رحمه الله تعالى وتقدم استحبابه لما صح الخلف ويستحب تجديده أيضا للوضوء المكمل بالتييم لجراحة ونحوها كما نقله مجلي عن القفال وان نظرفيه ابن الرفعة (ويسن ان لا ينقص ماء الوضوء) فمن اعتدل جسده (عن مد) تقريرا وهو رطل وثلاث بغير داي (والغسل عن صاع) تقريرا وهو أربعة امداد لانه صلى الله عليه وسلم كان يوضئه المذمى يغسله الصاع امام من لم يعتدل جسده فيعتبر بالنسبة الى جسده عليه الصلاة والسلام زيادة وتقصا كما قاله ابن عبد السلام (ولا حمله) أي لماء الغسل والوضوء فلو نقص عن ذلك مع الاسباغ كفي فقد نقل عن امامنا رضي الله عنه أنه قال قد يرفق الفقهاء بالقليل فيكفيه ويحرق الاخرق بالكثير فلا يكفيه ويستحب الاقتصار على المد والصاع لان الرفق محبوب وينقص بفتح الياء وماء الوضوء منصوب على أنه مفعول والقاعل ضمير يعود على الشخص وفي خط المصنف بالرفع وهو صحيح أيضا وحكم الموالاة هنا كالوضوء قال في الاحياء لا ينبغي ان يحلق أو يقلم أو يستحد أو يخرج دما أو يبين من نفسه جزأ وهو جنب اذا سائر أجزائه

جده الخ) أي ولو من ماء مسبل (قوله كره تنزيها) زاد حج نعم تنجسه انه لو قصد به عبادة مستقلة حرم لسلاعه اه ولعل مراده بالمستقلة انها عبادة مطلوبة منه لذاتها (قوله نعم ان عارضه) أي تجديد الوضوء (قوله رطل وثلاث بغير داي) أي وهو بالمصري رطل تقريرا (قوله قد يرفق الفقهاء) أي لغة فالمراد به الحاذق وحينئذ فيشمل الرفق في سائر الاشياء (قوله ويحرق الاخرق) أي الاجق قال في المختار الخرق بفتحين مصدر الاخرق وهو ضد الرفق وبابه طرب والاسم الخرق بالضم (قوله لان الرفق محبوب) أي فتكره الزيادة على الثلاث وصب ما يزيد على ما يكفيه عادة في كل مرة ولو الاولى ومحل ذلك ما لم يعرض له وسوسة أو شك في تيقن الطهارة أو في عدد ما أتى به هذا وقد يقع للانسان انه اذا نوضأ من ماء قليل أو غلوك له دبره فيكفيه القليل من ذلك وانه اذا انظر من مسبل أو ملاك غيره باذنه كالحمامات بالغ في مقدار الغرفة وأكثر من الغرفات والظاهر ان ذلك لا يحرم حيث كان استعماله لغرض صحيح كالاستظهار في الطهارة (قوله وينقص بفتح الياء) أي وضم القاف مخففة ويجوز ضم الياء مع كسر القاف مشددا (قوله أو يقلم) بابه ضرب (قوله ترد إليه في الآخرة) هذا مبني على ان الرد ليس خاصا بالاجزاء الاصلية وفيه خلاف وعبارة الشيخ رحمه الله الدين في العقائد انها رداعلى الفلاسفة وذلك لان المعاداة هو الاجزاء الاصلية الباقية من أول العمر الى آخره

قبل كلام الأذري (قوله إلى التأويل المار) أي قوله من حيث الخ (قوله نحو الميت) أي كالمخبر (قوله والحيلة كافي المجموع الخ) هذه الحيلة انما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاختاذه وجعل الطيب فيه لانه مستعمل له بذلك كما قاله الشهاب ابن حجر في شرح العباب وذكر فيه أنه هذه الحيلة لا تختص بالتطيب بل تجرى في الآكل ونحوه ومنه أن يمد القلم يسراه ثم يكتب بيمينه وعلم أن الصب في اليسرى ليس بقيد لكن يشترط أن يكون نحو الصب في نحو اليسرى قبل

(قوله فيعود جنباً) ظاهر هذا الصنيع أن الأجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا ترتفع جنباتها بغسلها سم على حج (قوله ويقال إن كل شعرة الخ) فأئذنه التوبج والوم يوم القيامة لفاعل ذلك وينبغي أن يحل ذلك حيث قصر كان دخول وقت الصلاة ولم يغتسل والأفلا كان فجاء الموت (قوله قبل استكمال السبع) وقع السؤال هل تصح النية قبل السابعة فأجاب م ر بعدم صحتها قبلها إذا حدث اغبارتفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندي أنها تصح قبلها حتى مع الأولى لأن كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت النية بأول الغسل الواقع والسابعة وحدها لم ترفع أذلول الغسلات السابقة عليها مارفعت فليتمأمل سم على حج (قوله حصلاً) قال في البحر والاكمل إن يغتسل للجنبات ثم للجمعة ١٦٥ ذكره أصحابنا اه غير (قوله دون النخبة)

أي بان لم يتعرض لها كما أشعر به قوله وإن لم ينوها اما لو نقاهها فلا يحصل بخلاف الحدث الأصغر فإنه لا ينتفي بتغيبه بل يحصل وإن نقاه لانه اضمحل مع الجنبات (قوله اشغال البقعة) التعبير به لغة فليتمأمل فكان الأولى أن يقول شغل وفي المختار شغل بسكون الغين وضمها وشغل بفتح السين وسكون الغين وبفتحتين فصارت اربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب قطع فهو شاغل ولا تقل اشغله لأنها لغة رديئة (قوله) قلنا بحصولهما بنية أحدهما صادق بما

نرد إليه في الآخرة فيعود جنباً ويقال إن كل شعرة تطالب بجنباتها (ومن به) أي ببدنه شيء (نجس بغسله ثم يغتسل ولا تكفي لغسله واحدة) (وكذا في الوضوء) لانهم واجبان مختلفا الجنس فلا يتعدا خلا (قلت الأصح تكفيه والله أعلم) لأن واجبه ما غسل العضو وقد وجد كالواغتسلات من جنباته وحيض ولا فرق بين النجاسة الحكيمة والعينية وما وقع في كلام المصنف من فرض ذلك في النجاسة الحكيمة مثال لا فيدوقيد السبكي المسئلة بما إذا لم تحل بين الماء والعضو وكثر الماء أو قل وأزالها بمجرد ملاقاته لها والام يكف قطعاً ولا بد من تقييدها بغير المغلظة أيضاً فغسلها بدون تعريب أو به قبل استكمال السبع لا يرفع الحدث ولا ينافي ما تقررهنا ماسياً في الجنائز من اشتراط إزالة النجاسة قبل غسل الميت لانه ترك الاستدراك ثم عليه لأعلم به مما هنا (ومن اغتسل للجنبات وجعة) بنيتها (حصلاً) كالونوى الفرض وتحيية المسجد (أو لا أحدهما حصل فقط) عملاً بما نواه وأتم بئدرج النقل في الفرض لانه مقصود فأشبهه سنة الظهر مع فرضه وفارق ما لونوى بصلاته الفرض دون التحية حيث تحصل وإن لم ينوها بأن القصد ثم اشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس القصد هنا النظافة بدليل انه يتيمم عند عجزه عن الماء فلونوى غسل الجنبات ونفى غسل الجمعة وقلنا بحصولهما بنية أحدهما ففيه احتمالان أظهرهما عند الامام عدم الحصول نعم لو طلبت منه اغتسال مستحبة كعبه وكسوف واستسقاء وجعة ونوى أحدهما حصل الجميع لمساواته المنوية وقياساً على ما لو اجتمع عليه أسباب اغتسال واجبة ونوى أحدها لأن مبنى الطهارات على التداخل (قلت ولو أحدث ثم اجنب أو عكسه) أي اجنب ثم أحدث (كفي الغسل على المذهب والله أعلم)

إذا نوى الجمعة وحدها وليس مراداً فإنه إذا فعل ذلك لا ترتفع جنباته قط (قوله حصل الجميع) الظاهر منه حصول ثواب الكل وهو قياس ما عتده في تحية المسجد إذا لم ينوها لكن قال حج وظاهر أن المراد بحصول غير المنوى سقوط طلبه كافي التحية اه وهو جار على مثل ما جرى عليه شيخ الإسلام في تحية المسجد قول المصنف أو لا أحدهما حصل فقط اما لونوى أحد واجبين فيحصلان وكتب سم على حج قوله لا حد واجبين الخ هذا ظاهر في واجبين عن حدث اما واجبان أحدهما عن حدث بجنبات والآخرة عن نذر فالمتجه أي كما قاله م ر انه لا يحصل أحدهما بنية الآخرة لأن نية أحدهما لا تتضمن الآخرة أمينة المنذور فليس فها تعرض لرفع الحدث مطلقاً وأمينة الآخرة فلا المنذور جنس آخر ليس من جنس ما على الحدث بل لو كان عن نذرين أنجه عدم حصول أحدهما بنية الآخرة أيضاً فليتمأمل اه وذلك لأن كلام النذرين أو واجب فعلاً مستقلاً غير ما أوجبه الآخر من حيث الشخص وإن اشتركا في مطلق الغسل والفرق بين هذا وبين ما لو كان على المرأة حيض ونفاس وجنبات حيث أجزأها نية واحد منها أن المقصود من الثلاثة رفع مانع الصلاة وهو إذا ارتفع بالنسبة لأحدها ارتفع ضرورة بالنسبة لما قبلها إذا لم يمنع لا يتبعض ومن ثم لو نفي بعضها لم ينتف فكانت كلها كالشيء الواحد

الاستعمال بقصد التفرغ وكل ذلك مأخوذ من شرح العباب المذكور كما نقله عنه الشهاب بن قاسم (قوله لا فيما طبع أو هي منها ذلك الخ) عبارة التفتة محله في قطعة لم تها لأنها حينئذ لا تعد أنها لم تطبع انتهت وسيأتي الكلام عليه في محله (قوله

(قوله أم لم ينوه) أي بل لو نفاه لم ينتف لم يسمي أي من الضمير مع الأكبر (قوله وفي الصورة الثانية) هي قول المصنف أو عكسه (قوله وان علم عدم امتثاله) ومعلوم ان النهي عن المنكر والأمر بالمعروف إنما يحبان عنده لامة العاقبة فلو خاف ضرر لم يجب عليه (قوله والتسمية للدخول) ينبغي ان محلها عند الباب الذي يدخل منه للمسلح لان الكل مأوى الشياطين ويقول في تسمينه واستعدته كما في شرح الروض بسم الله الرحمن الرحيم أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث الخفت الشيطان الرجيم (قوله وان يستغفر) ١٦٦ قضية قوله وبعد خروجه منه الخ انه يفعل الاستغفار بل الخروج

وصيغة الاستغفار المشهورة  
استغفر الله العظيم الذي  
لا اله الا هو الحي القيوم  
وأتوب اليه ويقول غيرها  
من كل ما يفيد طلب المغفرة  
تحو اللهم اغفر لي وقياس  
ما صر في الخلاء فانه يقول  
عند خروجه غفرانك  
غفرانك الحمد لله الخ ان  
يكون هنا كذلك لانه كان  
مشغولا عن الذكر  
بالتنظيف فيعده بمعرضا  
كما عباد يستغله بتفريغ نفسه  
في الخلاء بمعرضا (قوله  
يصلي) أي في غير مسلحه  
(قوله ركعتين) أي ينوي  
بهما سنة الخروج من  
الحمام أو يطلق (قوله ولا  
بالمصاحفة) أفاد قوله ولا  
بأس الخ ان ذلك ليس بسنة  
غايته انه لا لوم عليه في فعله  
بحيث تكرر له وما اعتاده  
الذام من تقبيل الانسان  
يد نفسه بعد المصاحفة ينبغي

نوى الوضوء معه أم لم ينو غسل الاعضاء مرتبة أم لا لانهم اطهارتان فتداخلتا وقد نية الرافعي  
على ان الغسل انما يقع عن الجنابة وان الاصغر بضمحل معه أي لا يبيح له حكم فلهذا عبر  
المصنف بقوله كفي والوجه الثاني لا يكفي الغسل وان نوى معه الوضوء بل لا بد من الوضوء  
معه والثالث ان نوى مع الغسل الوضوء كفي والا فلا وفي الصورة الثانية طريق قاطع  
بالاكتفاء تقدم الا كبر فيها فلا يثربده الاصغر فالطريقان في مجموع الصورتين من حيث  
الثانية لا في كل منهما كذا قاله الشارح جوابا عن اعتراض أو رد عليه فقوله لا في كل منهما  
أي لا في جميعهما فيكون في صدق كونه في المجموع كونه في بعض الافراد بخلاف كونه في  
الجميع ولو وجد الحدان معا فهو كالو تقدم الاصغر ويباح للرجل دخول الحمام ويجب  
على داخله غرض البصر عما لا يحل وصورته عن كشفها بحضرة من لا يحل له النظر اليها  
أو في غير وقت حاجة كشفها ونهى الغير عن كشف عورته وان علم عدم امتثاله ويحسب للنساء  
دخوله ايضا مع الكراهة من غير عذر وانما في كالتنظيف كما استظهره الشيخ ويجب عليه  
الاقتصار في الماء على قدر الحاجة فلا يجاوزها ولا العادة ومن آدابها قصد التطهر والتنظيف  
وتسليم الاجرة قبل دخوله والتسمية للدخول ثم التعوذ كالخلاء وتقديم يسراه دخولا وعناه  
خروجا كما مر وان يذكر بحرارته حر جهنم وان لا يدخله اذا رأى فيه عاريا وان لا يجمل  
يدخل البيت الحار حتى يعرف في الاول وان لا يكثر الكلام وان يدخل وقت الخلاء  
أو يتكاف الخلاء الحمام ان قدر عليه لانه وان لم يكن فيه الا أهل الدين فالنظر الى الابدان  
مكشوفة فيه شوب من قلة الحياء وان يستغفر الله تعالى وبعد خروجه منه يصلي  
ركعتين ويكره ان يدخله قبيل المغرب وبين العشاءين لانه وقت انتشار الشياطين  
ويكره للصائم صب الماء البارد على الرأس وشربه عند خروجه منه من حيث الطب  
ولا بأس بذلك غيره الا عورة أو مظنة شهوة ولا بأس كافي المجموع بقوله لغيره عا فاك لله  
ولا بالمصاحفة ويسن لمن يخاط الناس بالتنظيف بالسوائل ازالة الاوساخ من ريع كربة  
وشعر وحسن الادب معهم

### باب النجاسة

انه لا بأس به أيضا سيما اذا اعتيد ذلك للتنظيم باب النجاسة قبل ان ينبغي تأخيرها عن  
التييم لانه بدل مما قبلها لا عنها أو تقديدها عقب الماء وقد يجاب بان لهذا الصنيع وجه أيضا وهو ان التها لما كانت شرطا  
لوضوء الغسل على ما صر وكان لا بد في بعضها من تراب التيم كانت آخذة طرفا مما قبلها وما بعدها فوسط بينهما اشارة  
لذلك اه حجة وكتب عليه سم قديمجا أيضا انها اخرت عن الوضوء والغسل اشارة الى انه لا يشترط في صحته تقديم ازالتها  
وانه يكفي مقارنة ازالته وقدمت على التيم اشارة الى انه يشترط في صحته تقديم ازالته فانه في غاية الحسن وقول  
سم وأنه يكفي مقارنة الخ أي فيما لو كانت فيما يجب غسله في الوضوء أو الغسل املوا كانت في غير اعضاء الوضوء فيصح مع  
وجودها كما يعلم مما قدمه من انه لا يجب تقديم الاستنجاء على وضوء السليم



والشرار يرب) لم يظهر لي ما مراده بما في حاشية شيخنا من ان المراد بها ما تجعله من الشرار يرب للترين بها خروج عما  
السلام فيه واحكام اللباس لها محل غير هدا سيأتي (قوله نعم يجري فيه التفصيل الخ) أي بان يقدر الصداق نحو نحاس (قوله أي  
يجوز استعماله) فيه التفسير بالاعم (قوله لقلة المموهه) أي فهو فرض المسئلة وسيأتي محترزه (قوله وبهذا يعرف) أي بقوله

(قوله وفيه ازالها) أي فترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب على انه قبل ان هذا لا يعد زيادة فال الكلام على شيء يستدعي  
د كرمعلقاته ولوازمه ولوعرضية وعبارة السيد عيسى الصفوي فيما كتبه على حاشية السيد الجرجاني نصها وليس  
مرادهم بكون الباب في كذا الحصر بل انه المقصود بالذات أو المعظم فلوذ كغيره نادرا أو استطرادا لا يضر لانه انما  
ترك ذكره في الترجمة اعتمادا على توجه الذهن اليه اما بطريق المقابلة أو اللزوم اه بحر وفه (قوله كل مستقدر)  
لقائل ان يقول اعتبار الاستقذار فيها ناقص اعتبار عدمه في الحد الآخر المذكور في شرح الروض بقوله كل عين حرم  
تماولها الى ان قال بالحرمة واللاستقذارها الا ان يقال هي مستقدرة ١٦٧ الان حرمة البست لاستقذارها وهو بعيد

فليتأمل سم على منهج  
(قوله وعرفها) أي شرعا  
(قوله بعضهم) هو بهذا  
العنوان مذكور في شرح  
الروض وغيره ونسبه  
بعضهم للتووي ولكن لم  
يذكره وان أوجت نسبته  
اليه ذلك (قوله النباتات  
السمية) أي فان قليلها يباح  
بلا ضرورة (قوله وبجالة  
الاختيار) أي عن الاعتبار  
في تأثير الحرمة لما يأتي ان  
هذا القيد وما بعده  
للدخال فلا يقال في كلامه  
تناف حيث جعلها فيما  
يعد له للدخال وصرح هنا  
بانها للخارج (قوله وان  
سهل تميزه) هذا التعميم

وفيه ازالها وهي متوقفة على معرفتها فنقول هي لغة كل مستقدر وشرعا مستقدر يمنع  
صحة الصلاة حيث لا مخرج وعرفها بعضهم بانها كل عين حرم تماولها على الإطلاق في حالة  
الاختيار مع سهولة التمييز لا حرمتها ولا الاستقذارها ولا ضررها في بدن أو عقل فخرج  
بالإطلاق ما يباح قليله كبعض النباتات السمية وبجالة الاختيار حالة الضرورة فيباح فيها  
تناول الميتة وبسهولة التمييز ودود العاكة ونحوها فيباح تناولها معها وان سهل تمييزه خلافا  
لبعض المتأخرين نظرا الى ان شأنه عسر التمييز ولا ينتجس فيه فلا يجب عليه غسله وهذا  
القيد والذي قبله للدخال لا للخارج كما أوضحت ذلك في شرح العباب ولا حاجة لزيادة  
امكان التناول ليخرج به الاشياء الصلبة كالجر لان ما لا يمكن تماوله لا يوصف بحمل ولا تحريم  
والالزم التكليف بالمحال وبلا حرمة الحلم الا دعي فانه وان حرم تناولها مطلقا في حالة الاختيار  
الخ لكن لا لنجاسته بل لحرمة ولا يرد عليه لحم الحري فانه يحرم تماوله مع عدم احترامه اذ  
الحرمة تنشأ من ملاحظ الاوصاف الذاتية أو العرضية ومعنا ان الاولى لازمة للجنس من  
حيث هو لان الاوصاف الذاتية لا تختلف والثانية تختلف باختلاف تلك الاوصاف المختلفة  
باختلاف أفراد الجنس وحينئذ فلا دعي تثبت له الحرمة من حيث ذاته تارة ومن حيث  
وصفه اخرى فالحرمة الثابتة له من حيث ذاته تقتضي الطهارة لانها وصف ذاتي أيضا فلا  
تختلف باختلاف الافراد والثابتة له من حيث وصفه تقتضي احترامه وتوقيره بحسب  
ما يليق بمحاله ولا شك ان الحري تثبت له الحرمة الاولى فكان طاهر احياء وميتا حتى يمنع  
استعمال جزء منه في الاستنجاء خلافا لبعض المتأخرين ولم تثبت له الحرمة الثانية فلم يحرم

ينافي جعله خارجا بلقيد اللهم الا ان يقال انه خارج نظر الكون من شأنه عسر التمييز كما أشار اليه بعد بقوله نظرا الخ والتعميم  
نظرا الى جواز تناول فلم يتوارد على محمل واحد (قوله ولا ينتجس فيه) قياس ذلك ان ما خبز بالسر حين ونحوه لا ينتجس الفم  
بأكله ولا يجب غسله منه اذ لا يلزم من النجاسة التنجيس (قوله وهذا القيد) يعني قوله لعسر التمييز مع ما قبله وهو قوله حالة  
الاختيار (قوله والالزم التكليف الخ) يتأمل هذا فان كل الجرج ليس من المحال غايته ان فيه مشقة فلو كلف بأكله مشلا  
لا يمكن بان يدق ويؤكل (قوله حرم تناولها مطلقا) كثر اقل من نفسه أو غيره (قوله بل لحرمة) أي احترامه (قوله الاولى)  
هي الاوصاف الذاتية والثانية هي الاوصاف العرضية (قوله باختلاف افراد الجنس) وفي نسخة أوصاف الجنس وما في الاصل  
أولى لانه لا دعي لاختلاف الاوصاف باختلاف الاوصاف (قوله لانها وصف ذاتي أيضا) قد يقال ان أرباب الطهارة وصف  
ذاتي انها مقتضى الذات فمنوع ولذا اختلف الأئمة فيها أو انها فاقعة بالذات فكل الاوصاف كذلك الا ان يقال أرباب الذاتي  
الحقيقي وقد يقال لم اقتضت الحرمة الذاتية الطهارة دون الاحترام سم على حج ويمكن توجيه الفرق بين الطهارة وغيرها  
بان الطهارة صفة فاعلة بالعين فناسب ترتبها على مجرد حقيقتها والتوقير حاصل بفعل الغير فاقضى صفة تناسل ترتبه عليها زائدة  
على الذات بحسن الاعتقاد (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج

وليس من التزويج وجه معرقته كالذي بعده من هذا انه جعل التحلية حكم الضبة فان كان لحاجة حل مطلقا ومنه تحلية آلة الحرب وان كان غير هارم عند الكبر ومنه غير آلة الحرب المذكور في قوله وان اطلاقهم الى آخره ويؤخذ من قوله (قوله وان ذلك لا يرد) أي ولا يرد ان ذلك يرد الخ (قوله على حرمة أكلها) أي ولو لم منه كان يصدق أو مخطئ ثم أراد تناوله ومجمله حيث لم تكن في معدنها كآل يبق في الفم فانه يجوز ابتلاعه وكذلك الخطأ ثم ما ذكر شامل لمالو أو أوال التبرك يصدق من يعتقد صلاحه فتناوله لنفسه أو لبعض الاطفال كان أمر الولي بالبصق في فم نفسه أو فم ولده فيحرم على الولي البصق في فمه أي المذكور فيما تقدم وعلى ولي الطفل التمكين من البصق في فم الطفل فليراجع وظاهره أيضا وان استهلك غيره كان اختلاط بما لم يحصل به تقذيره وينبغي ان لا يكون ذلك مراد افيهم المقصد التبرك في الاول ولا استهلا كما في الثاني (قوله كالاقيون) وقضية التمثيل بما ذكر انه يحرم قليله وكثيره لأن الفرض انه يحرم تناوله على الإطلاق وليس مراد ا فان المحرم منه الكثير دون القليل بالنسبة لغالب الناس لا للتناول ويمكن الجواب بحمل ما هنا على من يضره قليله وكثيره كما يأتي ومع ذلك كان الولي التمثيل بالسميات التي يضر قليلها وكثيرها هذا بقي ما لو شك في شيء هل هو ضار ولا وينبغي فيه الحل لان الأصل عدم النهي (قوله وسائر أجزاء الارض) أي وان كان قليلا لكن بالنسبة لمن ضره ذلك كما صرح به في الاطعمة وعبارته ثم ولا يحرم من الطاهر ١٦٨ الا نحو تراب وجرو ومنه مدر وطفل لمن يضره وعلى ذلك يحتمل اطلاق جمع

ولم يعظم فلهذا جاز اغراء الكلاب على حيقتنه وحينئذ فلا إشكال في كلا مهم وان ذلك لا يرد على الحد لان طهارته لحرمة الذاتية ككثيره وان كان غير محتمر باعتبار وصفه وبلا لاستفادها ما حرم تناوله لما تقدم بل لاستفادته كخطا ومنه وغيرهما من المستفادرات بناء على حرمة أكلها وهو الاصح وبلا لضررها في بدن أو عقل ماضر العقل كالاقيون والزعفران أو البدين كالسميات والتراب وسائر أجزاء الارض ثم عرفها المصنف بعد هذا فقال (هي كل مسكر مائع) خبرا كان وهو المشتد من عصير العنب ولو محترمة ومثلثة وباطن حبات عنقود أو غيره مما من شأنه الاسكار وان كان قليلا اما الخمر بسائر أنواعها فتقليطا وزجرا عنها كالسكر ولا نهى راجس بنص القرآن والرجس النجس وألحق بذلك غيرهما من سائر المسكرات قياسا عليها لوجود الاسكار المسبب عنه ذلك في كل منهما ولا يشك على الاستدلال بالآية عطفه على الخمر ليس بنجس اتفاقا لانه استعمل الرجس في معنييه وهو جائر عند الشافعي اذ الثلاثة المقرونة معها مراضة بالاجماع فبقيت هي وخرج بزيادته على أصله مائع غيره كالخشيشة والبنج والافيون فانه وان أسكر طاهر كما صرح به

حرمة (قوله ثم عرفها) أي بينها بالعد قوله وهو المشتد من عصير الخمر أي الذي قوى تغيره حتى صار مسكرا (قوله ومثلثة) وهي التي أغلقت على النار حتى ذهب ثلثها (قوله وزجرا) عطف مقابرا (قوله بالآية) هي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والمير والانساب والازلام (قوله في معنييه) أي الحقيقي والمجازي والقرينة على

الثاني ما سجد كره من الاجماع فليس الرجس مشتر كابين النجس وغيره وان أوهه قوله في معنييه اذ لو كان كذلك لما صح الاستدلال به على نجاسة الخمر فان المشترك انما يحتمل على أحد معنييه بقرينة والشارح جعل نفس الآية دليلا على النجاسة والاجماع مقتضيا لخراج ما ليس بنجس من الرجس هذا وفي المختار الرجس القدر وقال الفراء قوله تعالى ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون انه العقاب والغضب وهو مضارع لقوله الرجزا والمتبادر منه انه حقيقة فيما تنفر منه النفس وان لم يكن نجسا وعليه فيمكن توجيه الاستدلال بالآية بأن الرجس وان كان مشتر كالكنه اشتبه في النجس ثم رأيت في حج ما حاصله انه يجوز انه من الحقيقة والمجاز وانه من المشترك قال لانه يطلق على مطلق المستفاد وهو موافق لما في المختار (قوله كالخشيشة) لوصاف في الخشيش المذاب شدة مطربة انجبه النجاسة كالسكر المائع المتخذ من خبز ونحوه وفاقا لشيخنا الطبراني وخالف من ثم حرم بالموافقة وفي الأعياب لو انتفت الشدة المطربة عن الخمر لجودها ووجدت في الخشيشة لذو بها كالذي يظهر بقاء الخمر على نجاستها لانها لا تظهر الا بالتحليل ولم يوجد ونجاسة نحو الخشيشة اذا غلبت انما صارت كما حذر وجدت فيه الشدة المطربة ثم طاهر نفسهم المسكر بالمعطي للعقل واخر احمهم الخشيشة بالمائع ان عصير العنب اذا طهر فيه النعير وصار مغطيا للعقل ولم تصر فيه شدة مطربة صار نجسا وقد يقتضي قوله الآية في التحليل المحصل لطهارة الخمر ويكفي زوال النشوة الخ خلافة وان العصير لم تصر فيه شدة مطربة لا يحكم بنجاسته وان حرم تناوله (قوله والبنج) بفتح الباء كما في القاموس واما بالكسر فهو أصل الشيء وقوله والافيون زاد حج وجوزة الضيب اه

لا مكان فصلها من غير نقص تحرر ثم غوبه آلة الحرب مطلقا وان حل استعماله وحاصل مسئلة الغوبه كافتهمه من متفرقات كلامهم ثم رأيت مصرحاه فيما نقله الشهاب ابن قاسم عن شرح العباب للشهاب ابن حجر أن فعله حرام مطلقا حتى في حلى النساء وأما استعمال الموه فان كان لا يتحصل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقا وان كان يتحصل حل للنساء في حليهن

(قوله وقد صرح الخ) أشار به الى جواب اعتراض وار د على المتن تقر به ان البخ والحشيشة مخدران لا مسكران فلا يحتاج الى زيادة مائع ليخرج به البخ والحشيشة لانهما خارجان بقية د الاسكار فاجاب بأنه صرح في شرح المذهب بانهم ماسكران لا مخدران (قوله فانها طاهرة) أى ما لم يصرها شدة مطربة اه حج (قوله لو كان) أى مسكرا (قوله وهذا ظاهر جلي) قد يفرق بان التمر ونحوه لم يقم به تغير حال كونه جامدا بخلاف البوظة فان الاسكار ١٦٩ قام بها حال جودها فهي كالحشيشة

المذابة بالماء (قوله معناها

الثاني) هو قوله وعلى الحكيم

الشري والاول هو قوله

بطلق على كل من الاعيان

(قوله ولو من بعض

الوجوه) أى فلا يردان في

كثير منه ضرر اظاهر الانا

نقول هو وان كان فيه

ضرر من تلك الجهة لكن

فيه نفع من جهة أخرى

وهي المقصودة من خلقه

ويقال مثله في الحيوان

والجناد ما ليس حيوانا ولا

جزء حيوان ولا خرج من

حيوان وأرادوا بالحيوان

ماعد الجاد فيدخل فيه

جزؤه وما خرج منه كالبن

والبول (قوله طهورا ناء

الخ) قال النووي في شرح

مسلم الا شهر فيه ضم

الطاء ويقال بفصح الغتان

هكذا يحط الزيادة وقول

المحلى أى مطهره ظاهر

في الدقائق ومواقع في بعض شروح الحاوى من نجاسة الحشيشة غلط وقد صرح في المجموع بأن البخ والحشيش طاهران مسكران ولا يرد على ما تقدم الخمرة المنعقدة فانها جامدة وهي نجسة والحشيشة المذابة فانها طاهرة لان الخمرة المنعقدة مائعة في الاصل بخلاف الحشيشة المذابة وقد سئل الوالد رحمه الله تعالى عن الكسكسل هل هو نجس لانه يتخمر كالبوظة وهل يكون حفافه كالتخل في الخمر فيطهر أو يكون كالخمر المنعقدة ولا يظهر فاجاب بأنه لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكرا لكان طاهرا لانه ليس بمائع انتهى أى حال اسكاره لو كان ويؤخذ منه ان البوظة نجسة وهو كذلك ادلو نظر الى جودها قبل اسكارها لو رد على ذلك الزبيب والتمر ونحوهما من الجامدات وهذا ظاهر جلي وما اعترض به ابن النقيب وغيره الحديث بان حد الجنس للنجاسة خلا لما قاله النووي لان حقيقة تحرر مملابسة المستقدرات فهي حكم شرعي فكيف تفسر بالا عيان صريح في ان النووي لم يرد بها معناها النسائي بل الاول وهي حقيقة فيه أو مجاز مشهور على ان أهل اللغة قالوا ان النجاسة والنجس معنى واحد ثم الاعيان جناد وحيوان فالجناد كطاهرا لان الله تعالى خلقه لمنافع عباده ولو من بعض الوجوه ولا يحصل الانتفاع أو يكمل الا بالطهارة الاما نص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره المصنف بقوله فيما مر كل مسكر مائع والحيوان كله طاهر لما مر الا ما استثناه الشارع وقد نبه عليه المصنف فقال (وكب) ولو لم يعلم الخبير الصحيحين اذا ولغ الكب في اناء أحدكم فليرقه ثم يغسله سبع مرات وخبر مسلم طهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكب أن يغسله سبع مرات وألاهن بالتراب وجه الدلالة ان الماء لو لم يكن نجسا لما أمر نابا راقته لما فيها من اتلاف المال المنهى عن اضاعته والاصل عدم التعمد الدليل وان الطهارة تستعمل اما عن حدث أو خبث ولا حدث على الاثناء فتعين طهارة الخبث فتثبت نجاسة فيه وهو أطيب أجزائه بل هو أطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلهث فبقيتها أولى وارقة ما ولع فيه واجبة ان أريد استعمال الاثناء والافستحبة كسائر النجاسات لان الخمرة غير المحترمة فتجب اراقتها

٢٢ نهاية ل في الفخ لان المطهر هو الآلة ومحتمل للضم بان يراد به الفعل المطهر (قوله ان يغسله) عبارة المحلى ان يغسل سبع مرات (قوله وجه الدلالة) أى من الحديث الاول (قوله عدم التعبد) أى في الحديث الثاني والاول أيضا (قوله وان الطهارة تستعمل) أى والاصل ان الطهارة واحترز بالاصل بالنسبة لما عن غسل الميت فانه لا نكراهة وليس عن حدث ولا خبث ومنه يعلم دفع النظر الا في عن الزيادة فانه اغايتهم اذا عطف على الاصل أو جعل مستأنفا وحيث عطف على عدم التعبد لم يرد (قوله اما عن حدث) فيه نظر لان الطهارة قد لا تكون عن حدث ولا نجس كما في غسل الميت زيادة (قوله أطيب الحيوان نكهة) أى حتى من الآدمي (قوله فبقيتها أولى) قيل قد تمنع الاولوية بل والمساواة بان فيه يخالط النجاسة كثير التناوله اياها ولا كذلك بقية أجزائه فانها قد لا تلتقي بنجاسة البتة أو تقل ملاقاتها وما يمكن الجواب اما أولا فلان من جملة أجزائه فضلائه كالبول والروث ولا شك

خاصة وحرم في غير ذلك (قوله ومحل الخلاف في غير فص الخاتم) فيه ان الكلام انما هو في الاثنية (قوله كان له) أي المزارع  
 كما هو ظاهر أي فان كان كبيراً في نفسه عرفاً حراً والاملا (قوله فان شك في الكبير) أي ولم ينههم كما علم مما مر (قوله ليعلمهم  
 صرحوا الى آخره) كأنه فهم ان الشارح الجلال حكم على المصنف بأنه توسع فيما ذكر من عند نفسه من غير سند حتى استدرك  
 عليه بما ذكره الظاهر ان هذا ليس مراده وانما مراده انه توسع كما توسعوا بنصب هذه المذكورات على المفهومية المطلقة

ان استقذارها أشد من استقذاره وان كان ملاقياً للنجاسة كثيراً ما ثابوا لانه لو كانت العلة ملافاً فيه للنجاسة لتقليل  
 بنجاسة غيره من الوحوش التي لا تتناول الا ذلك فضلاً عن كونه كثيراً فتنجيس الشارع لغمه دون غيره من الحيوانات دليل  
 على ان نجاسته بمعنى فيه مع انصافه بطيب النكحة الموجب لترجيحها على بقية أجزائه حتى نحو ظهوره وذلك موجب اثبات  
 النجاسة في بقية أجزائه بالاولى بغيره قال سم على حج الظاهر ان المالكي الذي أصابه مغلط ولم يسجد معه مع التراب  
 يجوز له دخول المسجد عملاً باعتقاده لكن هل للحاكم منعه من غير بدخوله حيث يتلو المسجد منه فيه نظر اه رجه  
 الله (أقول) الاقرب لا يمنعه لتصریحهم بان ما وقع بتقليد صحيح لا يعترض من الحاكم على صاحبه وان دعوة الحسبة لا تدخل  
 في الامور الاجتهادية وقد يقال بخلاف ان محل ذلك فيما ضرره قاصر على المقدار كالموس فرجه ثم صلى ليس للشافعي الاعتراض  
 عليه اما ما يتعدى ضرره الى غير المقدار ١٧٠ كما هنا فلا مانع من ان يجب على الحاكم منعه ونقل عن فتاوى حج ان له منعه

<p>فورا لطاب النفس تناولها واعلم ان ألفاظ الشرع اذا رتبت بين المتضمنة للعوبة والسرعة          حلت على الثاني الا اذا قام دليل وفدبت عن ابن عباس المصريح بان العمل من وادع الكلب          لانه رجس ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافه والخبر اليقيني وغيره على الله تعالى وسلم دعي          الى دار فلم يجب والى أخرى فأب فقبل له في ذلك فقال في دار بلان كافييل وفي ارون          هرة فقال انها ليست بنجسة فدل ايماؤه للعلة بان التي هي من صنف المنييل على ان الكلب          نجس (وخشيز) بكسر الحاء لانه أسوأ حالا من الكلب لانه لا يتبعه ولا يمشي بالحيوانات وتغور حاله لا يتبعه          قتله من غير ضرر نفسه ومنصوص على تحريمه ولا يمتنع بالحيوانات وتغور حاله لا يتبعه          الانتفاع والاقناب بخلاف الكلب والخيزرفان لا يمتنع باتباعه بل أن يمدح به جاردلاني          الكلب وامتنع في الخيزرفان تقدم واستدل على نجاسته بدوله تعالى أو لحم خيزرفان رجس          اذا مراد جاتسه لان لجه دخل في عموم الميعة وقد يماوجه ان في شرح العباس (وفرعه)          أي فرع كل من ماتت بالصله وتغلب النجاسة ويدخل في ذلك ولد الراية فرع بالواسعة وان          سفلى وسواء كان النجس أباً أم أما اذا انعقدت ان السرعة يندفع الالب في الذنب والام في          الرق والحسرية وأشرفهم ما في الدين واجباب البديل وتقرير الحزبه واحد هه في عدم</p>	<p>حيث خيف التلويت          ويوجه ما أتى به بان عدم          منعه يلزم عليه افساد عباده          غيره اه وهو نصريح          بالاقتبال الثاني وهو ظاهر          (قوله كسائر النجاسات) ولو          من مغلط ومحل حيث لم          تدع حاجة الى استعمالها          كاحتياجها الى السرجين          (قوله فوجب ارقامها فورا          لطاب النفس تناولها) هذا          موجود في المحترمة في زاد          لاخراجها من غير داع          لبقائهم على شرح لبعده          (قوله حلت على الثاني) أي</p>
---	--

الحقيقة الشرعية (قوله مندوب الى قتله) ظاهره ولو كان عقور الكس في العباب الى باب الممع وحب تل وجوب  
 العقور وجواز قتل غيره سم على منبهج (قوله ان الفرع يتبع الاب الح) ويدل على ذلك قوله تعالى لا يجمع المرء بين اباه  
 \* ولا م في الرق والحسرية والركاه الاخف والدين الاعلى \* والذي اشتهر من حريه والى انفسه بين رجس انما  
 \* ونكاحا والا كل والاخصه (قوله والام في الرق) ديشمل باطنه المولود بالام والى انفسه بين رجس انما  
 وأشرفهم ما في الدين مقتضاه ان المتولدين كذاى ووبى ومجوسى كذاى لا ينفردون به كذاى كذاى كذاى كذاى  
 لجواز ان ذلك احتياطاً لكاح مع كونها كتابيه ولا يلزم من كونها كتابيه حلها بل لا يمتنع من كونها كتابيه  
 قوله وايجاب البديل عليه في المتولد كورفانه لو كان كتابياً لم احتج كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى  
 بين أهلى ووحشى فانه اذا قتله المحرم يجب فيه البديل وحكمه لا يعلم من نعمة الله كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى  
 مانقر من الحكم بتبعيته الاخس لا بوبه ان الاذى المتولدين آدمى أو آدب بتبعيته كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى  
 في النجاسة ونحوها وبحت طهارته نظر صورته بعبه من كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى  
 عينه للعفو عنها بالنسبة اليه بل والى غيره نظير ما أتى الوشم ولو عذبه كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى  
 مع الرطوبة ويؤثم لانه لا يلزمه اعاده ومال الاستوى الى عدم حل من كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى كذاى



مع مخالفة الأصل (قوله وكفى حق قوله تعالى والله أنبتكم من الأرض نباتاً) في كون نباتها اسم عين تطور والظاهر أنه مصدر  
فليراجع (قوله عن ذلك بصفته) حق العبارة عن صفته واعلم أن ابن الصلاح وغيره يبنون أن لذي سلسل الأنا هو أنس بعد  
موت النبي صلى الله عليه وسلم قال الشهاب بن قاسم ومع ذلك فلا احتجاج باق لعدم انكار الصحابة عليه (قوله فيحرم) أي الوضع

كان أو امرأه ولو أن هو مثله وإن استويا في الدين وقضية ما يأتي في النكاح من أن شرط حل التبري حل المناكحة أنه لا يحل  
له وطء أمته بالملك أيضاً لكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقق العنت لم يبعد اه وانظر لو كانت أنى وتحقق العنت فهل يحل  
لها التزوج أم لا لأنه يمتنع على الغير نكاحها إلا في أحد أصولها ما لا يحل نكاحه فيه نظر والاقرب الثاني للعلامة المذكورة  
فبتعذر تزويجها ويجب عليها الصبر ومنع نفسها عن الزنا بقدر الامكان وكتب سم على قول حج ولو آدمية تغليب النجس هو كما  
قال وإن قلنا بطهارته آدمي تولد بين آدمي أو آدمية ومغناض فحمله فيما ذكر ما إذا لم يكن على صورته إلا آدمي خلافاً للشارح  
والقياس أنه لا يكف حينئذ وإن تكلم وميزو بلغ مدة بلوغ آدمي أذهب بصورة السكاب أي وانحيزر وبالاصل عدم  
آدميته ولو صمغ آدمي كذا فينبغي طهارته استحساناً لما كان وهو ظاهر على ما يأتي في التنبيه وأطال في ذلك فليراجع وكتب  
سم على قول حج نظير ما يأتي في الوشم فإنه لم يذكر فيمساكن في الوشم تصريحاً بالعفو بالنسبة لغيره إذا صمغ مع الرطوبة  
بلا حاجة وقد يؤيد عدم العفو في أنه لو صمغ نجاسة معفوة على غيره مع الرطوبة بلا حاجة فالظاهر أنه يتنجس إلا أن يفرق اه  
سم قال حج قال بعضهم ولو وطئ آدمي بهيمة فولدها إلا آدمي ملكاً لساكنها وهو مقبوس اه (أقول) ولا يحل أكله وإن  
كانت أمه ما كولة لأن المتولين ما كولو وغيره لا يحل أكله وبقي ما لو وطئ ١٧١ خروف آدمية فأتت بولد فخكه أنه ليس

مسالك صاحب الحروف  
ثم إن كانت أمه حرة فهو حر  
تبعها وإن كانت رقيقة  
فهو ملك لساكنها ومع  
ذلك ينبغي أن لا يجزئ في  
لحكمه تبعاً لخص أصليه  
كلا يجزئ المتولين ما  
يجزئ في الاضحية وغيره  
فيها بل لعل هذا أولى  
منه بعدم الإجزاء لانتفاء

وجوب الزكاة وأحسهم في النجاسة وتحريم الذبحة والمناكحة (وميتة غير آدمي والسهمك  
والجراد) ولو نحو ذباب كدود دخل مع شعرها وصوفها وبرها وریشها وعظمها وظانها  
وظفرها وحافرها وسائر أجزائها لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بمحرم ولا مضر  
يدل على نجاسته والمراد بالميتة شرعاً ما زالت حياته لا بد كاة شرعية قد حل فيها مذكي غير  
المأكول ومذكي الماء كولد كية غير شرعية كذبحة المجوس والمحرم بضم الميم اما المذكاة  
شرعاً فطاهرة ولو جنباً في بطنها وصيدها لم تذرك ذكاته وبغيره لأن الشارع جعل ذلك  
ذكاته وأما آدمي ولو كافر فطاهر لقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم وقضية نكحهم أن  
لا يحكم بنجاستهم بالموت ونجس الحياكم لا نجسوا موتكم فان المؤمن لا نجس حيا ولا ميتاً ولا أنه  
لو كان نجساً لما أمر بغسله كسائر النجاسات لا يقال ولو كان طاهراً لما أمر بغسله كسائر

اسم الآدمي عنه وإن كان على صورته فتنبه له ولا تغتر بما يحالفه فانه دقيق وبقي أيضاً ما لو تولد بين ما كولين ما هو على  
صورته الآدمي وصار مميزاً لاهل تصح امامته وبقية العبادات منه وهل يجوز ذبحه وأكله أم لا وأدوات هل يعطى حكم  
الآدمي أم لا فيه نظر والاقرب أن يقال بحجة امامته وسائر عباداته وأنه يعدم من الأربعين في الجمعة لأنهم منوطاً بالعقل وقد  
وجد وأنه يجوز ذبحه وأكله لأنه ما كولو تبعاً لأصله وأنه لا يعطى حكم الآدمي شيء من الأحكام لافي الحياة ولا في الممات  
وقد يقال لا يحسب من الأربعين لأنه ليس من جنس من تنعقد بهم الجمعة ويؤيد هذا التردد في أن الجمعة هل تنعقد من الجن  
بميت يحسبون من العدد مع أنهم مكلفون بالاتفاق باختلافهم في الانعقاد بهم مع الاتفاق على تسكينهم يعلم منه بالاولى  
عدم حسابهم من العدد وإن قلنا بتسكينهم (قوله وظلفها) اسم الحافر الغنم ونحوه والظفر لطير والحافر للفرس ونحوه (قوله  
ولا مضر) قال ابن الرفعة الاستدلال على نجاسة الميتة بالاجماع أحسن لأن في كل الميتة ضرراً سم على حجة وفي قول الشارح  
في نسخة النجاسة (قوله كذبحة المجوس) أي وما ذبح بالعظم ونحوه (قوله والمحرم) أي إذا كان ما ذكاه صيداً وحشياً كما يعلم  
من كتاب الحج أما لو كان مذبحه غير وحشي كغز مثلاً فلا يحرم (قوله الآدمي الخ) ومثل الآدمي الملك والجن فان ميتتهما  
طاهرة كذا ما مش شرح البهجة بخط الزبدي وفي فتاوى الشهاب الرملي ما وافق ذلك فليراجع (أقول) ويوجه بما وجه به  
يشكل بأنه يقتضي نجاسة الكافر لأن التقييد بالمؤمن في هذا ونظائره ليس لأخراج الكافر بل للنساء على الإيمان والترغيب

قوله والوجه كما قاله بعضهم ان المدار على امكان الانتفاع به) أي المذكور في قوله فيما لم يثبت لا يمكن وضع شيء عليه  
وحاصله أن المراد بامكان ذلك فيه بالنظر إليه في حد ذاته وأن منع منه نحو تسهيره هكذا أظهر قلبي تأمل (قوله وكانت الحرمة  
منسوبة) هو كذلك بالنسبة لا تتخذ (قوله أناؤها) أي الضمة التي في محل الاستعمال (باب أسباب الحدث) (قوله المراد  
منه الاطلاق) أي الواقع في استعمال الفقهاء كما هنا (قوله ويبرئ عنه الخ) التعريفان متحدان من جهة الماصدق فقط والا

فيه (قوله بخلاف نجس الخ) قضيته ان عظم الميتة اذا نجس بمغلظة وأريد تطهيره منه ايرجع لاصله لا يمكن فيه ذلك لان  
النجس لم يعدم غسله للتطهير وبهذه القضية صرح سم على حج فيما يأتي حيث قال قوله وان سبع وترب الخ يؤخذ من  
ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ما لو بال كلب على عظم ميتة غير المغلظة فغسل سبعاً احداها تتراب فهل يطهر من حيث النجاسة  
المغلظة حتى لو أصاب ثوباً لم يلبس به ذلك لم يحج لتسبيح والجواب لا يظهر أخذاً بما ذكر بل لا بد من تسبيح ذلك الثوب  
اه لكن في فتاوى شيخ الاسلام مانصه (مؤخر) في مسئلة شيخ الاسلام عن الاناء العاج اذا ولغ فيه الكباب ونحوه وغسل سبع  
مرات احداها تتراب فهل يكفي بذلك ١٧٢ عن تطهيره أولاً فأجاب بان الظاهر أن العاج يطهر بما ذكر عن النجاسة المغلظة

الاعيان الطاهرة لا نأقول غسل الطاهر معهود في الحدث وغيره بخلاف النجس على أن  
الغرض منه تكريمه وازالة الاوساخ عنه وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد بـ  
الاعتقاد أو انجستهم كالنجاسة لان نجاسة الابدان ولهذا ربط النبي صلى الله عليه وسلم الاسير في  
المسجد وقد أباح الله طعام أهل الكتاب والخلاف كما قال الزركشي في غير ميتة الانبياء صلوات  
الله وسلامه عليهم قال ابن العربي المالك وفي غير الشهيد قال الأذري ولم أره لغيره وأما ميتة  
السمك والجراد فلا جاع على طهارتهما ولو كان السمك طافياً وهو ما يؤكل من حيوان البحر  
وان لم يسم سمكاً لقوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحلي ميتته وسواء أمانا  
باصطياد أم بقطع رأسه ولو لم يكن لا يحل ذبحه من الكفار أم مات حتف أنفه لما روى عن عبد الله  
ابن عمر أني أوفى غزو ناعم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل معه الجراد ونسج عن  
ابن عمر أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال والجراد اسم جنس  
واحدته جرادة تطلق على الذكر والأنثى (و) المستحيل في باطل الحيوان نجس فإنه (دم)  
بتخفيف الميم وتشديد هاءه ولو تحلب من سمك وكبد وطحال لقوله تعالى أو دما مسفوحاً أي سائلاً  
ونظير فاعسلى عنك الدم وصل على وخرج بالمسفوح في الآية الكبد والطحال وأما الدم الباقي على  
اللحم وعظامه من المذكاة فنجس معفو عنه كما قاله الحلبي ومعلوم ان العفو لا ينال النجاسة  
فرا من عبر بطهارته انه معفو عنه (وقح) لكونه دماً يستحيل الى نتن وفساد وماء قرح ونفط  
وجدرى متغير كاسيأتى في شروط الصلاة (وقه) اتفاقاً وهو الراجح بعد الوصول الى المعدة

اه من باب الاواني وهو  
الاقرب (قوله والخلاف  
الخ) لم يتقدم حكاية الخلاف  
في كلامه في ميتة الأذى  
ليكنه ثابت وعبرة  
الحلي وكذا ميتة الأذى  
في الاظهر (قوله وفي غير  
الشهيد) ضعيف (قوله  
طافياً) أي بان ظهر بعد  
الموت على وجه الماء (قوله  
حتف أنفه) أي بان مات  
بلا جنابة (قوله ابن أبي  
أوفى) هو بصريك الواو  
كما ضبطه المناوي في شرح  
الجامع الصغير لكن في  
القسطاني أبو أوفى) بفتح  
المهمزة وسكون الواو وفتح

الفاء مقصوراً اسمه علقمة بن خالد (قوله وصح عن ابن عمر) يفسد أنه

موقوف عليه وليس مرفوعاً به صرح حج حيث قال لكن الصحيح كما في المجموع أن القائل أحلت لنا الخ ابن عمر رضي الله  
عنهما لكونه في حكم المرفوع ورواية رفع ذلك ضعيف جداً ومن ثم قال أحدنا منكرة اه (قوله ولو تحلب) أي سال (قوله  
الكبد والطحال) أي وان صفوا صاراً كالدم فيما يظهر (قوله فنجس معفو عنه) صورته بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذي لم  
يختلط بشيء كالوذبة شاة وقطع لحها بقي عليه أثر من الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره كما يفعل في البقر التي تذبح في الحبل الممد  
لذبحها الآن من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء عليه لا يعفى عنه وان قل  
لاختلاطه بأجنبي وهو تموير حسن فليتنبه له ولا فرق في عدم العفو عما ذكر بين المتبلى به كالجزارين وغيرهم لكن يرد  
عليه أن من ابتلى بالقي عنه في ثوبه وغيره وان كثر كما صرح به الشارح فقياسه هنا ان يكون كذلك ويمكن الفرق بان  
القيء لما كان ضرورياً ليس باختياره عني عنه مطلقاً بخلاف الدم لما كان بقعه لم يعف عنه ولو شك في الاختلاط وعدمه  
لم يضر لان الاصل الطهارة (قوله كاسيأتى) لعل المراد ان ذلك يأتي في كلام الشارح والا فالمنصف انما ذكر التغيير بالريح  
فقط وأناه أشار الى أن الريح في كلام المنصف مثال فانهم لم يفرقوا في التغيير الدال على النجاسة بين الريح وغيره

قال اول تعريف بالذات والاثبات والثاني بالخاصة ولهذا قال ويحبر عنه (قوله والمراد هنا الثاني) لعل مراده به ما يذكر في الباب لا ما وقع في الترجمة الا ان ما ذكره بعده لا يناسب ذلك اما الواقع في الترجمة فلا يظهر فيه ارادة أحد المعنيين الاخيرين بقرينة اضافة الاسباب التي هي المعنى الثاني اليه ولا يصح ارادة الثاني الآن تجعل الاضافة بيانية وقد يقال ان مراده به ما في

(قوله الحرف الباطن) أي وهو الحاء المهملة (قوله بالقي اعني عنه) ومثله بالاولى لو ابتلى بدعي اللثة والمراد بالابتلاء به ان يكثر وجوده بحيث يقل خلوه منه (قوله وجرة) هي ما يخرج البعير مثلاً عند الاحتراق (قوله بسعة الحية) ومثلها الثعبان (قوله في المارة) لم يحبر فيما مر بالمارة بل بالمرة وهي اسم للماء الذي في الجملدة والجلدة تسمى مارة وعليه فلا حاجة للتقييد وبعبارة المختار المارة التي فيها المرة (قوله والبلغم الصاعد) ويعرف كونه منها بما يأتي في الماء السائل من قم النائم (قوله كان خرج منتناً) قضية عبارته انه مع النتن والصفرة يقطع بانه من المعدة ولا يكون من محل الشك (قوله أو شك في انه منها) من ذلك ما لو أكل شيئاً نجساً أو متنجساً وغسل ما يظهر من الفم ثم خرج منه بلغم ١٧٣ من الصدر فانه طاهر لان ما في الباطن لا يحكم عليه بالنجاسة فلا

ولو ما وان لم يتغير كما قاله والمراد بذلك وصوله لمجا وزمخرج الحرف الباطن من ذلك لانه باطن فيما يظهر نعم لو رجع منه حب صحيح صلابته باقية بحيث لو زرع نبت كان متنجساً لا نجساً ويحمل كلام من أطلق نجاسته على ما اذا لم يبق فيه تلك القوة ومن أطلق كونه متنجساً على بقاء فيه كما في نظيره من الروث وقياصه في البيض لو خرج منه صحيحاً بعد ابتلاء به بحيث تكون فيه قوة خروج الفرخ ان يكون متنجساً لا نجساً ولو ابتلى شخص بالقي اعني عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وان كثر كما هو ظاهر وجرة ومثلهما اسم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن العماد تبطل الصلاة بسعة الحية لان سمها يظهر على محل للسعة لا العنقرب لان ابرته تنفوس في باطن اللحم وتخرج السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقر من بطلانها بالحية دون العقرب هو الوجه الا ان علم ملاقات السم للظاهر أو لسا لاقي سمها وحمل ما تقدم في المارة بالنسبة لسا فيها ما هي متنجسة كالسكرش قطهر بغسلها أو ما انخرزة التي توجد في المارة وتستعمل في الادوية فينبغي كما قاله في الخادم نجاستها لانها نجست من النجاسة فاشبهت الماء النجس اذا انعقد لمحاو البلغم الصاعد من المعدة نجس بخلاف النازل من الرأس أو من أقصى الخلق أو الصدر فانه طاهر والماء السائل من قم النائم نجس ان كان من المعدة كأن خرج منتناً بصفرة لان كان من غيرها أو شك في انه منها أو لاقاه طاهر نعم لو ابتلى به شخص فالظاهر كما في الروضة العفو والزباد طاهر وهولبن سنور وبحري أو عرق سنور بري ويحب العفون يسير شعره عرفاً ولم يبينوا ان المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الاناء المأخوذ منه والوجه الاول ان كان جامداً لان العبارة فيه بعمل النجاسة فقط فان كثر في محل واحد لم ينعف عنه والاعني بخلاف المائع فان جيعه كالشيء الواحد فان قل الشعر فيه عني عنه والا فلا ولا تنظر للمأخوذ والعنبر طاهر وهو نبت بافظه البحر والمسك طاهر غير مسلم المسك أطيب الطيب وكذا فانه بشعرها ان انفصلت في حال حياة

لا نجس ما في الاناء من الماء ولا من الطعام مشنة الاحتراز عنه ولا يلزم من النجاسة التخييس فلو انصب من ذلك الطعام على غيره شيء لا نجسه لا تالم يحكم بنجاسة الطعام بل هو باق على طهارته (قوله وهولبن سنور وبحري) عبارة حج وهولبن مأ كول بحري كما في الحاوي ربحه كالمسك وبسا ضه بياض اللبن فهو طاهر (قوله نبت) يؤيده ما نقله القسطلاني في شرح الصحيح قال امامنا الشافعي رضي الله عنه حدثني بعضهم انه ركب البحر فوقع الى جزيرة فنظر الى شجرة مثل عنق الشافواذ اغرها عنبر قال فتركناه حتى يكبر ثم نأخذ فنبهت ربح فألقت في البحر قال الشافعي والمسك ودواب البحر تبتلع أول ما يقع لانه لين فاذا ابتلعته قلما تسلم الاقلها الغرط الحرارة التي فيه فاذا أخذ الصياد السمكة وجدته في بطنها فيقدر أي يظن انه منها وانما هو غير نبت (قوله يلفظه البحر) وبعبارة حج وليس العنبر وناخلاً فالن زعمه بل هو نبات في البحر فما تحقق منه انه مبلوع متنجس لانه متجسد غليظ لا يستحيل (قوله فانه) بالهمزة وتركه بخلاف الحيوان المعروف فانه بالهمزة فقط كما في القاموس

الترجمة وانما راجع فيه المعنى الثاني لان ارادة غيره توهم ان الاسباب لا تسمى حدا فاقنا مل (قوله مطلقا) انظر ما موقع هذا الاطلاق (قوله وعلة النقص بها غير معقولة) هي عبارة الاسنوي وهي معترضة بأن ما سبأ في منة ليها يقتضي خلاف ذلك وعبارة غيره والحصر فيها تعبدى ويمكن ترجيع ما هنا اليه بأن يقال معنى قوله وعلة النقص بها أى بمجموعها فساوت العبارة

(قوله ولو احتمالا) يؤخذ منه انه لو رأى طيبة ميتة وفارة منفصلة عندها واحتمل ان انفصلها قبل موتها حكم بطهارتها وهو منجبه لانها كانت طاهرة قبل الموت فتستحب طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة سم على حجج (قوله وروث) أى ولو من الجن حيث تحققناه وروثا لو أصابت النجاسة حينئذ ثبت له ما يثبت لنا من الاحكام فيما يظهر أخذنا مما قاله حجج من انهم مكافون بما كلفناه الاماعلم النص بخلافه (قوله لما رواه الخ) لم يذكره المحلى بل قال وروث بالثلثة كالبول اه واعترض بأنه لم يذكر دليله حتى يقاس عليه ١٧٤ (أقول) وقد يقال لعل المحلى عدل عما قاله الشيخ ادخاله فى الروث المقيس

على البول وقوله صلى الله عليه وسلم هذا ركس الى واحد من مطلق الروث ويحتمل ان التنجيس لها من حيث الحيوان التى هى منه فيدل على نجاسة ذلك النوع كالحمار مثلا فلا يصح الاستدلال به على نجاسة مطاق الروث (قوله والعذرة) قال فى المصباح والعذرة وزن كلمة الخراء ولا يعرف تخفيفها وتطلق العذرة على فناء الدار لانهم كانوا يقولون الخراء فيه فهو مجاز من باب تسمية الظرف باسم المظروف والجمع عذرات (قوله فأحدها) يعنى عن الآخر (وعليه) فالتبادر انه اسم لما يخرج من جميع الحيوانات لكن فى حج ما يفيد انه على

الطبيعة ولو احتمالا فيما يظهر أو بعد ذلك كاتها والافنجسان كما أفاده الشيخ فى المسك قياسا على الانفة (وروث) بالثلثة ولو من طير ما ككول أو مما لا نفس له سائلة أو سمك أو جراد لما رواه البخارى انه صلى الله عليه وسلم لما سجد على سجدة لم يجزى من وروثه ليستنجى بها أخذ الخجرين وردا لروثه وقال هذا ركس والركس النجس والعذرة والروث تيسل بترادفهما وقال النووى ان العذرة مختصة بالآدمى والروث أعم قال الزركشى وقد منع بل هو مختص بغير الآدمى ثم نقل عن صاحب المحكم وابن الاثير ما يقتضى انه يختص بذى الحافر قال وعليه فاستعمال الفقهاء له فى سائر البهائم توسع انتهى وعلى قول الترادف فأحدها يعنى عن الآخر وعلى قول النووى الروث يعنى عن العذرة وهل العسل خارج من دبر النحلة أو من فيها به خلاف والاشبه الثانى فعلى الاول يستثنى ذلك من الضابط فى الخارج (وبول) لا ما رصب الماء عليه فى بول الاعرابى فى المسجد وقيس به سائر الاوبال واما أمره صلى الله عليه وسلم العربيين بشرب أبوال الابل فكان للتداوى وهو جائز بصرف النجاسة غير الخمرة وما ورد من ان الله لم يجعل الشفاء فى المحترقات محمول على صرف الخمر وشمل كلامه نجاسة الفضلات من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما صححه وحمل القائل بذلك الاخبار انى يدل ظاهرها للطهارة كعدم انكاره صلى الله عليه وسلم شرب أم أيمن بوله على التداوى لكن جزم البغوى وغيره بطهارتها وصححه القاضى وغيره ونقله العمري عن الخمراسانيين وصححه السبكي والبارزى والزركشى وقال ابن الرعة انه الذى اعتقده وألقى الله به وقال البلقينى ان به الفتوى وصححه التبايى وقال الحق وقال الحافظ ابن حجر تكثر الأدلة على ذلك وعدده الأئمة فى خصائصه فلا يلتفت الى خلافه وان وقع فى كتب كثير من الشافعية ففسد استقر الامر من أئمتهم على القول بالطهارة انتهى وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعتمد وحمل تنزهه صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب وهو يدانظافة قال الزركشى وينبغى طرد الطهارة فى فضلات سائر

الانبياء

الترادف خاص بما يخرج من الآدمى (قوله فعلى الاول) أى وعلى الثانى يستثنى من

القيء اه حج وفيه وقيل من تقبطين تحت جناحها فلا استثناء الا بالنظر الى أنه حينئذ كاللبن وهو من غير الماء كول نجس (قوله على صرف الخمر) أى فلا يجوز التداوى به بخلاف صرف غيره من سائر النجاسات فانه يجوز التداوى به حيث لم يقم غيره مقامه على ما بأتى عند قول المصنف ولو وصل عظمه الخ (قوله بطهارتها) ظاهره انه لا فرق فيها بين ما كان قبل النبوة وما كان بعدها وهو ظاهر تكرر بما له صلى الله عليه وسلم ومثله يقال فى بقية الانبياء بناء على الحاقهم بنبينا صلى الله عليه وسلم كما يأتى وصورة ما قبل النبوة ان يبقى شئ من فضلائه الحاصلة قبل النبوة الى ما بعدها أو قو بامثلا أصابه شئ منها وبقي بلا غسل لما بعد النبوة (قوله العمري) بكسر العين نسبة الى العمريانية قرية بناحية الموصل انساب للبطوطى (قوله طرد الطهارة) هذا اول ما يلزم من طهارتها حل تناولها فينبغى تحريره الا لغرض كالمداواة ولا يلزم من الطهارة أيضا احترامها بحيث يحرم وطؤها لو وجدت بارض وعليه فيجوز الاستنجاء اذا جدت (قوله سائر



المذكورة ويدل على ان هذا امراده قوله بعد وأما شفاء دائم الحدث الخ (قوله فذ كور في بابه) هذا لا يدفع ايراد ما ذكر على الحصر الا ان أراد بقوله فذ كور في بابه انه ذ كور في بابه انه غير ناقض فليراجع ما ذكره هناك (قوله فقللة ما أصابه) لعله اغل

الانبياء) معتمد (قوله طبيب) ولعل الفرق بينهما وبين الخرزة على ما أشعر به كلامه فيما مر من انه لا يشترط للصبي نجاستها اخبار طبيب بانعقادها من النجس ان وجودها في المارة دون غيرها من اجزاء الحيوان قريبة على انعقادها من النجس دون الحصة لخواص دخولها الى الجوف من خارج كدخولها في الماء المشروب أو انها كما نقله سم عن والد الشارح حجر خلقه الله في هذا المحل وليس منعقد من نفس البول اهـ لكن يمكن ان يقال بثبوت الخرزة فلا يتم الفرق (قوله بالمجعة) ويجوز اهـ لها بن حجر (قوله عند هيجان) أي هيجان شهوتهن (قوله أو عند حمل شيء الخ) ١٧٥ أي فلا يختص بالبالغين وأما المذني فيشتمل اختصاصه

بالبالغين لان خروجه ناشئ عن الشهوة (قوله وغايته) أي غاية الخارج من الخنثى (قوله بنجاسته) أي من الخنثى (قوله لو خرج منه شيء) أي على صورة الماء وفي نسخة بدل شيء مني وينافى اقوله ليس بمعنى (قوله ليس مني) أي وان وجدت فيه خواص المني لكن قوله بعد كظيره في المني يقتضي خلافه الا ان يقال ما يأتي مخصوص بما اذا خرج في زمن يمكن كونه فيه منه البكر في قم الجرم بنجاسته حيث خرج في دون التسع ووجهه بأن المني اغماحكم بطهارته لكونه منشأ لا دمي وفيما دون التسع لا يصلح لذلك وهذا التوجيه مطرد فيما وجدت فيه خواص المني وغيره (قوله كان من

الانبياء وتازعه الجوهري في ذلك وأما الحصة التي تخرج مع البول أو بعده احيانا وتسميها العامة الحصة فأدعى فيها الالدرجه الله تعالى بانه ان اخبر طبيب عدل بانها منعقدة من البول فنجسة والافمة نجسة لدخولها في الجداد المتقدم حينئذ (ومذني) بالمجعة واسكانها وقيل بكسر هاء مع تخفيف الياء وكسر الال وتشد يد الياء لالامر بغسل الذ كرمه في قصة الى رضى الله عنه وهو ماء أصفر رقيق يخرج بلا شهوة عند ثورانها وفي تعليق ابن الصلاح انه يكون في الشتاء أبيض خفيفا وفي الصيف أصفر رقيقا ورعيا بالنجس بخروجه وهو أغلب في النساء منه في الرجال خصوصاً عند هيجان (وودي) بالمهولة وقيل بالمجعة واسكانها وتخفيف الياء وقيل وتشد يد هاء بالاجماع فهما وهو ماء أبيض كدر نقي يخرج عقب البول أو عنده حمل شيء ثقيل (وكذا مني غير الآدمي) ونحو الكلب (في الاصح) كسائر المستحيات أما مني نحو الكلب فنجس بالاختلاف وأما مني الآدمي فظاهر في الاظهر لانه أصله رجلا أو امرأة أو خنثى وغايته انه يخرج من غير طهر بقه المعتاد وهو لا يؤثر فالقول بنجاسته ليس بشيء وسواء في لطهارة مني الحي والميت والخصي والمجبوب والممسوح فكل من تصور له مني منهم كان كغيره وخرج من لا يمكن بلوغه لو خرج منه شيء فانه يكون نجسا لانه ليس بمني والاصل في ذلك ما روى ان عائشة رضی الله عنها كانت تفرقه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فيه وفي رواية مسلم فيه في فيه قال بعضهم وهذا لا يتم الاستدلال به الا على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم وأجيب بجملة الاستدلال به مطلقا ولو قلنا بطهارة فضلاته لان منية عليه الصلاة والسلام كان من جماع فيخالط مني المرأة فلو كان منها نجسا لم يكتف فيه بفرقه لاختلاطه بمنية فينجسه وقد أوضحت ذلك في شرح العباب ومقابل الاصح انه نجس مطلقا لاستحائنه في الباطن وقيل بنجاسته من المرأة بناء على نجاسة رطوبته ورجحها ولو بالالتخص ولم يغسل محله تنجس منية وان كان مستحيما بالاجار وعلى هذا الجامع رجس من استنجى بالاجار تنجس منه ما يحرم عليه ذلك لانه ينجس ذكره (قلت الاصح طهارة مني غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما والله أعلم) لكونه أصل حيوان طاهر كالبيض فشبهه مني الآدمي ويسن غسل المني للخروج من الاختلاف ومقابل الاصح طهارته

جماع) أي لا من احتمال ولا اثر لاحتمال كونه خرج بمرض أو غزارة مني لانه نادر (قوله من استنجى بالاجار) وكذا لو كان هو مستحيما بالاجار فحرم عليه جماعها ويحرم عليها كمينه ولا نصير بالامتناع ناشئة وعليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فقد عذرا في جوازه نعم ان خاف الزنا نتجه انه عذر فيجوز الوطء سواء كان المستحي بالاجار الرجل أو المرأة ويجب عليها التمكن فيما اذا كان الرجل مستحيما بالاجار وهي بالماء (قوله ويحرم عليه) أي وعليها أيضا (قوله ويسن غسل المني) أي مطلقا رطباً كان أو جافاً وبواقفه قول الشيخ عميرة بعد نقله ما قاله حج عن المحاملي قلت لو قيل باستحيابه مطلقا خروجا من الخلاف لم يكن بعيدا لكن يعارضه ان محل مراعاة الخلاف ما لم تثبت سببه صححة بخلافه وقد ثبت فرقه بابسا هنا فلا يلتفت لخلافه وقال حج ويسن غسله رطبا وفرقا بابسا لكن غسله أفضل اهـ وينبغي ان يتأمل معنى استنجاب فرقه مع كون غسله

ج إلى الجواب بذلك لانه تسبب في خروجه بترع السهم والافدم الانسان يعني عن قليله وكثيره مالم يكن بفعله أو يجاوز محله كما سيأتي (قوله حتى لو أدخل الى آخره) غاية في أصل الخروج لافي عدم الانفصال (قوله في صورة سلس المتى) انما قصر التصور عليه لانه محل وفاق بخلاف معنى السليم فانه من محل النزاع فلا يحصل به الا لزام أو الا فالحكم واحد (قوله لكنه استصال الى الحيوانية) سيأتي له في باب الغسل في وجوب الغسل بالولادة بلا بلل انه علل بانها لا تخلو عن بلل وان كنا لانشاهده وهو يناق ما هنا من عدم النقض (قوله فالحكم مختص به) أي بالنقض ومراعاة اختصاص ما يتعلق بالنقض

أفضل فان كون الغسل أفضل يشعر بان الفرق خلاف الاولى فكيف يكون سنة الا ان يقال انها مستتبان احدهما أفضل من الاخرى كما قيل في الاقضاء في الجلوس بين المسجدين انه سنة والا فترش أفضل منه ويؤيد ذلك ما تقدم له أعني حج عند قول المصنف ويسن مسح اعلاه وأسفله خطوطا من الاعتراض على من قال الاولى للمصنف ان يقول والاكمل مسح اعلاه لانه لم يثبت فيه سنة بان الفرق بين العبارتين عجيب اه فافاد ان الاكل والسنة بمعنى وظاهر ان الأفضل كالاكل ولكن في سم على حج مانعه قوله ويسن غسله وطبا الخ ١٧٦ عبارة شرح الارشاد ويسن غسله وطبا وفركه بابا الحديث في مسند أحمد ولا

نظر لعدم اجزاء الفرق عند المخالف لمعارضته لسنة صحيحة (قوله متصليا) أي اما الخارج في الحياة والمأخوذ من المذكاة فطاهر وان لم يتصلب كالعلقة والمضغة اه سم على حج (قوله والافسلا) من ذلك البيض الذي يحصل من الحيوان بلا كسر ذكر فانه اذا صار دما كان نجسا لانه لا يأتي منه حيوان اه حج بالمعنى (قوله الا دمي) أي والجني أيضا فيما يظهر (قوله خواص اللبن) لم يبين خواصه التي توجد فيه ولا توجد في غيره (قوله في جادة) قال اما اذا قلنا طهارته لا أدري أما كوله أم لا قال الروابي

طهارته من الماء كول ونجاسته من غيره كاللبن والبيض المأخوذ من حيوان طاهر وان لم يؤكل طاهر ومثله المأخوذ من ميتة ان كان متصليا بزر القنز طاهر ولو استحال البيض دما وصلح للخلق فطاهرة والا فلا (ولبن ما لا يؤكل غير) لبن (الآدمي) كلبن الاتان لكونه من المستحيلان في الباطن اما لبن ما يؤكل كل لحمه كلبن الفرس وان ولدت بغلا فطاهر وكذا لبن الشاة أو البقرة اذا أولدها كلب أو خنزير فيما يظهر خلافا للزركشي في خادمه ولا فرق بين لبن البقرة والجملة والثور والجل خلافا للبلقيني ولا بين ان يكون على لون الدم أو لوان وجدت فيه خواص اللبن كنظيره في المتى اما ما أخذ من ضرع مميعة ميتة فانه نجس اتفاقا كما في المجموع والاصل في طهارة ما ذكر قوله تعالى لبنا خالصا سائغا للشاربين وأما لبن الآدمي فطاهر أيضا لا يليق بكرامته ان يكون منشؤه نجسا ولا نه لم ينقل ان النسوة أهرن في زمن باجنتابه وسواء كان من ذكر أم أنثى ولو صغيرة لم تستكمل تسع سنين أم مسكلى قياسا على الذكور وأولى انفصل في حياته أم بعد موته لان التكريم الثابت للآدمي الاصل شموله للجمع ولاه أولى بالطهارة من المتى وقد يشمل ذلك تعبير الصمري بقوله ألبان الآدميين والآدميات لم يختلف المذهب في طهارتها وجواز بيعها والانفحة طاهرة وهي لبن في خوف نحو مخته في جلده تسمى انفحة أيضا ان كانت من مذكاة لم تطعم غير اللبن وسواء في اللبن لبن أمها أم غيرهما شربته أم سقى لها كان طاهرا أم نجسا ولو من نحو كلبة خرج على هيئته حالا أم لا ولا فرق في طهارتها عند توفر الشروط بين مجاوزتها زمانا تسمى فيه مخته أولا فيما يظهر وقد ذكرت الفرق بينه وبين الغسل من بول الصبي بعد حواين وان لم يأكل سوى اللبن في شرح العباب نعم يعني عن الجنب المعمول بالانفحة من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البلوى به في هذا الزمان كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى اذ من القواعد ان المشقة تجلب التيسير وان الامر اذا ضاق اتسع وقد قال تعالى

توكل بر اه سم على حجة وعبرة حج وجلدة الانفحة من ماء كول طاهرة تؤكل وكذا ما فيها ان أخذت وما

من مذبح لم يأكل غير اللبن وان جاوز سنتين كما اقتضاه اطلاقهم والفرق بينه وبين الطفل الآتي غير خفي (قوله أولى) وان جاوزت الحولين اه حج (قوله نعم يعني الخ) وينبغي ان يكون مراد بالعمو الطهارة اه مر على العباب أي قهصص صلاه حمله ولا يجب غسل الفم منه عند اعادة الصلاة وغير ذلك وهل يلحق بالانفحة الخبز المحبوز بالسرجين أم لا الظاهر الا لحاقه كما نقل عن الزيادي بالدرس فليراجع (قوله لعموم البلوى به) أي ولا يكلف غيره اذا سهل تحصيله (قوله ان الامر اذا ضاق اتسع) أي ومن قواعده أيضا انه اذا اتسع ضاق أي اذا كثرت الوقوع فيه بحيث لا يكاد يتخلف عادة هما وفيه من العبادات كحركة اليد في الصلاة ابطوا هابت ثلاثة أفعال متوالية ولو سهوا وعادة حج على العباب ومن عبارات الشافعي رحمه الله اذا ضاق الامر اتسع وقد أجاب به الماسئد عن الموضوع من أواني الخرف المعمولة بالسرجين

ليشمل ما سياتي انه لو نام متكأ عليه لانتقض وضوءه (قوله ولهذا) أي لكون زوال العقل مظنة لخروج شيء من ذبلة لان معنى كونه مظنة لذلك انه من شأنه نزع النادر وقال ابن الاثير في النهاية المظان جمع مظنة بكسر الظاء وهو موضع الشيء ومعدنه (قوله وسواء في الانحاء) أي أو غيره وانما خصه لان الغالب في الغمى عليه القرار فيتأتى معه التمكن بخلاف غيره (قوله لما تقدم) أي من ان الذهول معه أي كغيره محاصر أبلغ خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله وقيل غريزة) هو مغاير لما قبله

ثم قال ووضع ابن أبي هريرة هذه العبارة فقال لما وضعت الاشياء في الاصول علموا انها اذا انسعت ضاقت واذا ضاقت اتسعت ومن ثم لما اضطر لقليل العمل في الصلاة سرح به بخلاف كثيره مما لم يخف له لم يسأله به اه (قوله والجزء المنفصل الخ) انظر لو انصل الجزء المذكور باصله وحلقه الحياة هل يطهر ويؤكل بعد التذكية أولا ونظيره ما لو أحياء الله الميتة ثم ذكيت ولا يظهر في هذه الحال فكذا الاولى شيخنا الشوبري (قوله كالعرق) وفيه نظر بعد تشبيهه بالعرق بل الاقرب انه نجس لانه جزء متجسس من حي فهو كجنته اه حج (قوله وكلامهم بخالفه) معتمد (قوله والشعر) ومثله اللبن فحم وعباره لو شكت في اللبن أمن مأ كول أو آ. أي أولا فهو طاهر خلافا لآل نواروان كان ملقي في الارض ١٧٧ لان الاصل الطهارة ولم تجر العادة بمحفظ

ما يليق منه على الارض بخلاف اللحم فلهذا فصل فيها تفصيلها المعروف (قوله مأ كولا أو غيره) ومنه كما هو ظاهر ما عمت به البلوى في مصر نامان الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه هل هو مأ كول اللحم أم لا وهل أخذ منه بعد تذكيته أو موته (قوله في الجواهر) أي وان وجدته مرصيا فليس كاللحم فحم وعبارته على حج قوله وقياسه الخ أي وان كان مرصيا لجرىان العادة برى العظم الطاهر مر (قوله قطعة لحم) عبارته عند

وما جعل عليكم في الدين من حرج وصرح الأعمى بالعفو عن النجاسة في مسائل كثيرة المشقة فيها أخف من هذه المشقة (والجزء المنفصل) بنفسه أو بفعل فاعل (من) الحيوان (الحي كميته) طهارة وضدها نجس ما قطع من حي فهو ميت فاليه من الآدمي طهارة ولو مقطوعة في سرقة أو كان الجزء من سمك أو جراد من نحو الشاة نجسة ومنه المشقة التي فيها الولد طاهرة من الآدمي نجسة من غيره اما المنفصل منه بعد موته فله حكم ميتته بلا نزاع وأقوى بعضهم فيما يخرج من جلد نحو حية أو عقرب في حياتهم بطهارة كالعرق أي بخلاف سمها كاسم وكلامهم يخالفه (الاشعر المأ كول فطاهر) بالاجماع في المجزوز وعلى الصحيح في المنتف وصوفه ووبره وريشه مثله سواء أمتف منه أم انتف قال الله تعالى ومن أصواها أو بارها أو أشعارها أتاها ومتاعا الى حين وهو محمول على مأ أخذ حال الحياة أو بعد التذكية وهو مخصص للخبر المتقدم والشعر المجزول انفصاله هل هو في حال حياة الحيوان المأ كول أو كونه مأ كولا أو غيره طاهر عملا بالأصل وقياسه ان العظم كذلك وبه صرح في الجواهر بخلاف ما لو رأينا قطعة لحم ملقاة وشككنا هل هي من مذكاة أو لا لان الاصل عدم التذكية ولو قطع عضو يحكم بنجاسته وعليه شعر فهو نجس بطريق التبعية له هذا كله ما لم ينفصل مع الشعر شيء من أصوله فان كان كذلك مع رطوبة فهو متنجس بطهر بغسله كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى (وليست العلقه) وهي دم غليظ يستحيل اليه المنى سميت بذلك لانها تعلق لرطوبة باعنا لاقية (والضغة) وهي لحم منعقدة من ذلك سميت به لانها بعد ما يصغ (ورطوبة الفرج) وهي ماء أبيض متردد بين المذى والعرق كما في المجموع وفيه ان الخارجة من باطن الفرج نجسة

٢٣ نهاية ل شرح قول المصنف فيما سبق ولو أحبر بتنجسه لم يصح له ولو وجد قطعة لحم في اناء أو خرقة بيضاء لا يجوز فيه فهي طاهرة أو مرصية مكشوفة فنجسة أو في اناء أو خرقة والجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فان غلب المسلمون فطاهرة (قوله بطريق التبعية له) أي فلو كان يسيرا لوقع له قطعة لحم يسيرة انفصلت مع الريش لم يضر ويكون الريش طاهرا مر اع سم على منهج (قوله تعلق) من باب طرب اه مختار (قوله ورطوبة الفرج) وقع السؤال في الدرر عما يلايه باطن الفرج من دم الخيض هل يتنجس بذلك فينجس به ذكر المجامع أولا لان ما في الباطن لا يتنجس (أنول) الظاهر انه نجس كالنجاسات التي في الباطن فانها محكوم بنجاستها ولكنها لا تنجس ما أصابها الا اذا اتصلت بالظاهر ومع هذا فينبغي ان يعفى عن ذلك لان نجس ذكر المجامع لكثرة الابتلاء به وينبغي ان مثل ذلك أيضا ما لو أدخلت أصبعها لغرض لانه وان لم يعم الابتلاء به كالجماع لكنها قد تحتاج اليه كان أرادت المبالغة في تنظيف المحل وينبغي أيضا انه لو طال ذكره وخرج عن الاعتدال انه لا ينجس بما أصابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل اليه ذكر المجامع المعتدل اهدم امكان التحفظ منه فاشبهه ما لو ابتلى النائم بسيلا من الماء من فقه فانه يعفى عنه لمشقة الاحتراز عنه فكذلك هذا

فهو ما وما صدقاً كما لا يخفى خلافاً لما في حاشية الشيخ (قوله والاستثناء متصل) قال الشهاب بن قاسم لا يخفى ان النوم المذكور مستثنى من محذوف أى زوال العقل بشئ لا نوم الى آخره (قوله لندرته) جرى على الغالب فلا تنقض بنوم من اعتماد ذلك على الراجح (قوله بالمفخ الناقض) أى القائم مقام الدبر كما هو ظاهر (قوله وشمل اللحم) أى المشمول بقوله والبشر ما ليس بشعر الخ ويجوز ان يكون اللحم منصوباً وما بعده بذل منه وان كان قاصراً لكن وجه الاقتصار على هذه المذكورات خفاء حكمها (قوله بسب مباح) لا حاجة اليه بعد قوله بنسب أو رضاع أو مصاهرة لانه بعنايه فهم متأخرون مستقلان مرجعهما واحد

(قوله والحاصل) يتأمل هذا مع قوله بعدم وجوب غسل ذكر الجماع فانه يصل الى ما لا يجب غسله من المرأة وعليه فكان القياس نجاسته نعم في كلام سم على جهة ما يفيد أنا وان قلنا بنجاسته يعفى عنه ونقل بالدرس عن ابن العماد أن محل نجاسة ما يخرج مما لا يجب غسله من الفرج حيث خرج بنفسه كان سال أما ما يخرج على ذكر الجماع أو على أصبح المرأة اذا دخلته في فرجه افاطاهره وفيه نظر والقياس انه نجس غايته انه يعفى عنه فلا نجس ذكر الجماع كقوله من حاشية البهجة لسم (قوله فهي نجسة) خلافاً لج حيث قال ١٧٨ بطهارتها ان خرجت عما يصل اليه ذكر الجماع وهو الاقرب أى فلا نجس كما تقدم

عن شرح العباب له (قوله بنجس في الاصح) أى ومع ذلك فلا يجوز أن كل المضغة والعلق من المذكاة فيما يظهر ثم رأيت شرح الروض صرح بذلك في الاطعمة والاضحية (قوله لكن يعفى عن قليله) ولو من مغلظ وظاهره ولو بفضله ويمكن توجيهه باعتقار ذلك لكثرة الابتلاء به فلا ينافي ما مر من انه لو أصق بتمويه ذبابة متنجسة بنحو غائط لم يعف عنه وان لم يدرك الطرف ما أصابه منها لانه بفضله ولو شك في القلة وعدمها لم ينجس عملاً بالاصل (قوله وما لو انفصل دخان) افهم انه لو نشف

والحاصل انها متى خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة لانها حينئذ رطوبية جويفية وهي اذا خرجت الى الظاهر يحكم بنجاستها فلا نجس ذكر الجماع عند الحكم بطهارتها ولا يجب غسل الولد المنفصل في حياة أمه والامر بغسل الذكر محمول على الاستصحاب ولا ينجس من المرأة على ما مر (بنجس في الاصح) من كل حيوان طاهر ولو غير مأكول من آدمي أو غيره وقول الشارح من الآدمي أفاده مع قوله آخر المقالة والثلاثة من غير الآدمي أولى بالنجاسة ان الخلاف في الثلاثة جارسواء كانت من الآدمي أم من غيره وان مقابل الاصح في الثلاثة من غير الآدمي أقوى من مقابله فيها من الآدمي فاذا ذكره ليس تقييداً بخروج الثلاثة من غير الآدمي من الطهارة كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه وخروج الطاهر النجس ككتاب ونحوه ومن المحكوم بنجاسته البخار الخارج من النجاسة المتصاعدة عنها بواسطة نار اذ هو من أجزائها تفصله النار منها القوتها لانه رماذ منتشر لكن يعفى عن قليله وشمل ذلك دخان الند المجنون بالنار وان جاز التجزئة لان المتنجس هنا كالتنجس وما لو انفصل دخان من لهب شمع وقودها نجس أو من دخان خمر أغليت ولم يبق فيها شدة مطربة لنجاسه عنها أو من دخان حطب أو قود بعد تنجسه بنحو بول وأما الموشادر وهو مما عمت به البلوى فان تحقق انه انعقد من دخان النجاسة أو قال عدلان خبر ان انه لا ينعقد الا من دخانها فنجس والا فالاصل الطهارة ويعفى عن يسير شمر نجس من غير نحو كلب وعن كثيره من مر كوب المشقة الاحترار عنه وعن روث سمك فلا ينجس الماء لتعذر الاحتراز عنه الا أن يغيره فينجس وما يغلب ترشحه كدمع وبساق ومخاط حكم حيوانه طهارة وضدها (ولا يطهر نجس العين) بالغسل مطلقاً ولا بالاستحالة كمينه وقعت في ملاحه

شبهاً رطباً على اللهب المجرد عن الدخان لا ينجس وهو ظاهر ثم رأيت في ابن العماد من كتابه رفع الالباس عن فصارت وهم الوسواس مانسه السابع اذا وقب بالاعيان النجسة تصاعدت النار وتصاعد من النار الدخان وقد سبق حكم الدخان وأما النار المتصاعدة في حال الوقود فليست من نفس الوقود وانما هي تأكل الوقود ويخرج منه الدخان والدخان أجزاء لطيفة تنفصل من الوقود ولهذا يجتمع منه الهباب والذي يظهر ان النار المتصاعدة طاهرة حتى لو صعدت صافية من الدخان ومست قوبارطياً لم يحكم بنجسه الا انها في الغالب تختلط بالدخان بدليل ان الدخان يصعد من أعلاها في حال التلهب والدخان يختلط بها ولهذا اذا لقت النار شيئاً رطباً اسودت من الدخان الذي هو مختلط بها فعلى هذا اذا لاقها شيء رطب نجس اه ومنه يعلم ان الهباب المعروف المتخذ من دخان السرجين أو الزيت المتنجس اذا وقب به نجس كالما قد يقال بالغفوع قليله أخذاً من قول الشارح السابق اذ من القواعد ان المشقة تجلب التيسير (قوله فعولب) أى اما هو فلا يعفى عنه منه وان احتاج الى ركوبه لغلط امره وندرة وقوع مثله (قوله المشقة الاحترار) أى من شأنه ذلك حتى لو كان يمكنه الصبر وعنه وأصابه لم يضر



(قوله مع ان الحد صادق عليهن) ممنوع لانهم خرجوا بقلوبه بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو ثانيا بقوله لحرمها كما خرج بهما الملاعنة (قوله ولا الموطوءة في نحو حيض) أي حيث يحرم أصولها وفرعها ووطئها حيث كانت زوجته مع ان السبب غير مباح (قوله حيث يستمر النكاح الخ) انظر بقية الأحكام كارتباطه هل تتبع الزوجة أو الاخوة (قوله والاوجه أنه)

(قوله لسهولته بدو به الخ) كان المراد أنهم قلوبا طهارة الخمر وان اختلط به ما وقف كمال عصره عليه وإذا قالوا بذلك في الخمر الذي يمكن استغناؤه عن الماء فليقولوا به في النبيذ ليكون الماء من ضرورياته بالاولى (قوله بنفسها) قال سم في أثناء كلام وجرم مرفي بتدبيره بجرمة الاستهجال واعتمده وان لم يمنع التطهير اه ١٧٩ ونقل في حواشي حج عدم الحرمة فليراجع

وعبارة المحلى صريحة في الحرمة أيضا حيث جعل القول بعدم طهارتها إذا نقلت من شمس إلى ظل مبنيا على حرمة الاستهجال بالنقل (قوله دردي) هو بضم الدال (قوله قطا هو اطلاقهم الخ) ظاهره وان أسكر وهو ظاهر لانه حكم بطهارته بهذه الصيغة كما حكم بطهارة الدن لثلا يؤدي إلى نجاسة الخمر غايته انه يصير كالخبيثة الجامدة على ان الغالب أو المطردانه اذا اتحل لا يبقى لدردى مسكرا ولعله اذا بقي فيه شيء من الاسكار فهو أثر لا يزيد على ما يحصل من الحشيش ونحوه (قوله انه يطهر) هو المعتمد (قوله فلو جعل فيه) أي في الدن الذي فيه العصير (قوله ويحتمل خلافه) أي وانه طاهر مطلقا (قوله وهو اوجه) وجرم حج بالتفصيل (قوله ويكفي) أي في

فصارت ملها أو أحرق فصارت رمادا (الا) شيان أحدهما (خمر) وان كانت غير محترمة حقيقة كانت الخمر وهى المتخذة من عصير العنب أم غيرهما وهى المعتصرة من غيره فقد ذكر في تهذيب الاسماء والغات عن الشافعي ومالك وأحمد انها اسم لكل مسكر وما تقر من طهارة النبيذ بالتخليل هو المعتمد كما صححناه في بابي الربا والسلم لا طاقهم على صحة السلم في خمر التمر والزبيب المستلزمة لطهارتهما لان الخبث لا يصح بيعه ولا السلم فيه اتفاقا ولا يصح حمل كلامهم ثم على خل لم يخمر لانه نادر وانما طهر لان الماء من ضروريته بالنسبة لاخراج ما بقي فيه لا من أصل ضرورية عصره لسهولته بدو به واذا تسويع في هذا الماء فياتوقف عليه أصل لعصر بطريق الاولى (تخللت) بنفسها فطهره بالتخليل لان عملة النجاسة والتحريم الاسكار وقد زالت ولان العصير لا يتحلل الا بعد الخمر غالبا فلم نقل بالطهارة لربما تعذر الخلل وهو حلال اجماعا ولو بقي في قعر الاناء دردي خمر قطا هو اطلاقهم كما قاله ابن العماد انه يطهر تبعا للأناء سواء استعجر أم لا كما يطهر باطن جوف الدن بل هذا أولى وظاهر كلامهم أيضا انه لا فرق في العصير بين المتخذ من نوع واحد وغيره فلو جعل فيه عسلا أو سكرا أو اخذه من نحو عنب ورمان أو برز و زبيب طهره بانقلابه بخلاو به بجرم ابن العماد وليس فيه تخليل بمصاحبة عين لان نفس العسل أو البرز ونحوهما يتخمر كما رواه أبو داود وكذلك السكر فلم يصعب الخمر عين أخرى ولو جعل مع نحو الزبيب طبيخا متوعا ونقع ثم صفي وصارت رائحته كرائحة الخمر فيستعمل ان يقال ان ذلك الطيب ان كان أقل من الزبيب نجس والا فلا أخذنا من قوله لم لو أنقى على عصير خل دونه نجس والا فلا لان الأصل والظاهر عدم الخمر ولا عبرة بالرائحة حينئذ ويحتمل خلافه وهو اوجه ويكفي زوال النسوة وغلبة الخوضه ولا تشترط نهايتها بحيث لا تزيد (وكذا ان نقلت من شمس إلى ظل وعكسه في الأصح) أو من دن إلى آخر أو فخر أو من طرفه للهواء الخ والاشدة المطربة من غير نجاسة خلها سواء أقصده بكل منها التخليل أم لا والثاني لا تطهر لما سيأتي (فان خللت بطرح شيء) فيها ولو بنفسه أو بالتقاء بخور مع (فلا) تطهر لان من استعمل شيئا قبل أو انه عوقب بجرماته غالباً سواء كان له دخل في التخليل كبصل وخبز جار أم لا كحصى ولا فرق بين ما قبل الخمر وما بعده ولا بين ان تكون العين طاهرة أو نجسة نعم ان كانت طاهرة ونزعت منها قبل التخليل طهرت أما النجسة فلا وان ترعت قبله لان الخبث يقبل التضييس ولو عصر نحو العنب ووقع فيه بهض حبات لا يمكن الاحتراز عنها لم تضر فيما يطهر

الطهارة (قوله لان من استعمل شيئا) تعليل لقول المتن فان خللت الخ فقطع النظر عما راده من نحو الريح فان ذلك لا يجري فيه (قوله ان تكون العين) وليس من العين فيما يطهر الدود المتولد من العصير فلا يضر أخذها ما قالوه فيما لو تخمر ما في أجواف الحبات ثم تخلل حيث قالوا بطهارته وما يتساقط من العنب عند العصر من النوى فان الاحتراز عن ذلك أسهل من الاحتراز عن الدود فتنبه له (قوله قبل التخليل) أي ان لم يتخلل شيء من العين بقي ما لو كان من شأنه التخلل ثم أخبر معصوم بأنه لم يتخلل منه شيء هل يطهر أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان هذا ليس مما أقام الشارع فيه المظنة مقام الميقن بل مما بني فيه الحكم على ظاهر الحال من التخلل من العين وبإخبار معصوم قطع بانتفاء ذلك فوجب الحكم بطهارته بالتخلل

انظر هل الضمير راجع للنصف أو للعضو في أصل المسئلة (قوله ما ينقطع) خرج به محله بعد القطع وقوله حال اتصاله خرج به حال انفصاله فلا تنقض فيما كاصرح هو في شرح العباب (قوله وجب الغسل بآيلاجه) أي وتنقض الخارج منه (قوله محمول على

(قوله ثم تخلت) قرر مر انه يضرب العناقيد والحبات ان تخمرت في الدن وتخلت بخلاف ما اذا تخمرت ما في أجواف الحبات ثم تخلت يطهر لانه كالظروف لما في جوفها اه وفي شرح الروض ما يخالفه فراجع اه سم والطاهر انه لا مخالفة بين ما نقله سم عن الشارح وما هنا لا مكان حمل ما هنا الى ما اذا كان المتخمر العناقيد مع الحبات فلا يظهر ما في باطن الحبات وهذا هو الشق الاول مما نقله سم عن مر وما ذكره بعد بقوله بخلاف الخي حمل على ما اذا احدث الحبات مجردة عن العناقيد وطرح في الدن ان تخمرت ثم تخلت لكن تشكل احدى المسئلتين بالآخرى فان قشور الحبات المشتملة على الخمر كالظروف لها في المسئلتين ومجاورتها للعناقيد في الاولى لا تضر في طهارتها لان غايتها ان العناقيد مجاورة للحبات ومجرد ذلك لا يقتضي نجاسة ما في الباطن نعم ان فرض الكلام فيما انصرفت الحبات واحتلطت العناقيد بما يخرج منها انضح القول بنجاستها وان دفع الاشكال فليتأمل وليراجع ١٨٠ (قوله بأخذ شيء منها) أي فان الحل وان طهر بانقلاب الخمر اليه نجس بلا قاته الجزء

الذي أزيلت الخمرة عنه (قوله أو غلت) أي حتى ارتفعت وبعبارة ابن حجر ويطهر بظاهرها وظرفها وما ارتفعت اليه لكن بغير فعله تبعها اه (قوله منسوب) أي بأن كان دور العصر (قوله ان أخذ به) أي ذكر حج هذا القيد (قوله لم يوجد خير) أي في موضع يجب الذهاب اليه لو أقيمت فيه الجمعة فيما يظهر (قوله على الغالب) يتأمل معنى الغالب فان الفرض ان الغل مساو لم يوجد من يعرف حاله فما

وكان نجس بالعين انما قيد وجباتها اذا تخمرت في الدن ثم تخلت وكذا الوصل عصير في دن متنجس أو كان العصير متنجسا أو نقص من خمر الدن بأخذ شيء منها أو أدخل فيه شيء فان رفعت بسببه ثم أخرج فعادت كما كانت الا ان صب عليها خمر حتى ارتفعت الى الموضع الاول واعتبر البغوى كونه قبل جفافه واعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويطهر الدن تبعها وان شرب بها أو غلت ولو اختلط عصير بخمر مغلوب ضار وغالب فلا فان كان مساويا فكذا ان أخبر به عدلان يعرفان ما مع التمر وعدمه أو عدل واحد فيما يظهر اما اذا لم يوجد خير أو وجد وشك فلا وجه ادارة الحكم على الغالب حينئذ ويحل امسالك خمر محترمة لا غيرها وهي المعهورة بقصد الخرية فتجب اراقتها فوراً كما عدم موسيأتها كلام علماني باب الغصب وذكرت فيها فوائد جمة هنا في شرح العباب (و) ثانيهما (جلد نجس بالموت) ما كولا كان أم غيره (فطهر بدبه) أي بان دباغه ولو بوقوعه بنفسه أو بقاءه ريح أو نحو ذلك أو بقاء الدباغ عليه ولو بنحور ريح (ظاهرة وكذا باطنه على المشهور) لما رواه مسلم اذا دبغ الازهار فقد طهر وحديث طهور كل آدمي دباغه واه الدارقطني ووردي البخاري وغيره اه لا أخذتم اهابها فد بغموه فانتفعت به قال الزركشي في الخادم والمراد بباطنه ما بطن وبظاهرة ما ظهر من وجهيه بدليل قولهم اذا قلنا بظاهرة ظاهره فقط جازت الصلاة عليه لانه قنبه لذلك فقد رأيت من يغلط فيه ويؤخذ من طهارة باطنه به انه لو نتف الشعر بعد دغه صار موضعه

معنى الغلبة الا ان يقال مراده انه ينظر لمعالب ما يعرض للعصير اختلط بخمسواوله وعليه فاولم يعلم حال ابته متنجسا فينبغي عدم طهارته نظرا الى ما هو الغالب في العصير من حيث هو من تخمره قبل التخل (قوله وهي) أي الغير والمحترمة هي التي عصرت بقصد الخلية أولا بقصد شيء وهل عصرها بقصد الخرية كبيرة أو صغيرة فيه نظرا والا قرب الثاني (قوله جلد نجس بالموت) قضيته انه لو صلح جلد حيوان وهو حي لم يطهر بالدبغ وليس مرادا وعليه فيمكن ان يجاب بأن التبشير بكونه نجس بالموت حري على الغالب أو ان المراد بالموت حقيقة أو حكما وذلك ان الجزء المنفصل من الحي كنيته فانفصاله مع الحياة بمنزلة انفصاله بعد الموت (قوله آدمي) أي جلد (قوله من وجهيه) شامل لما اذا كان الدباغ ملاقيا للطبقة التي تلي اللحم دون الملاقي للشعر كما يفعل في دبغ الفراء بوضع نحو القرط على الملاقي اللحم دون غيره ويعالج حتى تزول عفونته فان مقتضى كلام الزركشي على هذا طهارة الملاقي للشعر لانه طاهر من وجهيه دون ما بين طبقتي الجلد وهو مشكل فانه كيف يتصور وصول أثر الدباغ على هذا الوجه للملاقي للشعر دون غيره مما بين الطبقتين مع انه لا يصل الى الملاقي للشعر الا بعد مجاورة ما بين الطبقتين وصورة البكري بما اذا وضع الدباغ على كل من وجهيه وعليه فلا اشكال لكن يرد ظاهر قول الشارح هنا ويؤخذ من طهارة باطنه به انه لو نتف الشعر بعد دغه صار موضعه متنجسا فانه صريح في ان موضع الشعر طهر بالدباغ ثم نجس بلا قاته للشعر فان الدباغ لم يؤثر فيه

حدث متفق عليه) أجيب عنه أيضاً بان مراده ان الصلاة تعزيم عطل الحديث ولا يضر اختلافهم في تعيينه (وأقول) من على بحدث عنده أى من غير تقليد فصلاته حرام اجزاء (قوله وهذا في غير فاقد الطهورين الخ) لك ان تقول انما احتاج الى هذا التفسير الحديث فيما مر بالاسباب على ما مر فيه اما اذا قلنا انه الامر الاعتبارى فلا حاجة الى هذا لان محل منعه عند عدم المرخص كما مر في تعريفه وهذا المرخص موجود (قوله وعلاقته) لم يظهر موقع هذا هنا ولعل في العبارة سقط كلمة تعرف من قول شرح لمهيج ومس حله وصندوق هو فيه لشبهه بجلبده ولا فقه كطرفه انتهت لفظ كطرفه سقط من النسخ

وله لا ضرورة) قد غنع الضرورة بان يقال يعنى عن ملاقاته الدن للخل مع نجاسة الدن للضرورة المد كورة ولا يلزم من النجاسة التقييس فالهرف حينئذ فيه نظر سم على منوع (قوله ورطوبته) عطف مغاير ١٨١ (قوله بقاؤه) أى الفضول (قوله بلائه

قال في المختار بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فان فحفت باء المصدر مددته اه وعليه فقوله هنا بلائه يجوز فيه كسر الباء مع القصر وفصحها مع المد (قوله التمتن) أى ما هو فيضر مطلقاً (قوله كشب وشب) الاول بالموحد والثاني بالثنية وهو شحمر الطعم طيب الرائحة يدبغ به واول من جواهر الارض معروف يشبه الزاج (قوله وقول الاذرى) أى في غير الغنية اما فيها قال فلا بد من تليينه ولم يقل بالماء قال بعضهم وهو الاول وهو كما قال اه قب (قوله سواء أدبغ) قضيته انه قبل الدبغ لا يكتفى بغسله وبه صرح حج حيث قال فيجب غسله بماء طهور مع الترتيب والتسليم ان اصابه مغلاظ وان سبغ وترب قبل الدبغ لانه حينئذ لا يقبل الطهارة اه وفيه ما مر عند قول

متنجس يظهر بغسله وهو كذلك والثاني بقول آله الدباغ لا تصل الى الباطن ورد بوصولها ليه بواسطة الماء أو رطوبة الجلد وخرج الجلد الشعر فلا يظهر به وان ألقى في المدبغة وعمه الدباغ لانه لا يؤثر فيه لكن يعنى عن قليله وان قال الشيخ انه يظهر تبعاً وان لم يتأثر بالدبغ لكن قوله كما يظهر دن الخروان لم يكن فيه نخل محل وقفة اذ يمكن الفرق بين الشعر والدن بان الثاني محل ضرورة اذ لو لا الحكم بطهارته لم يمكن طهارته خـل أصلاً بخلاف الاول لا ضرورة الى القول بطهارته لا مكان الانتفاع به لا من جهة الشعر وخرج نجس بالموت جلد المغلظة فلا يظهر بالدباغ اذ سبب نجاسة الميتة تعرضها للنفون والحياة أبلغ في دفعها فاذا لم تغد الطهارة فلا ندباغ أولى (والدبغ نزع فضوله) وهى ما يتبته ورطوبته المفسدة له بقاؤه وبطبيعته نزعها بحيث لو نفع في الماء لم يعد اليه التمتن وهو مراد من عبر بالفساد أو هو أعم ليشمل نحو شدة فحوتصلبه وسرعة نحو بلائه اكن في اطلاق ذلك نظر والوجه ما عدا التمتن ان قال حسيبان انه افساد الدبغ ضرر والا فلا لا نأخذ ما اتفق على اتقاند منه يتأثر بالماء فلا ينسفى ان ينظر مطلق لتأثره بل لتأثره بل على فساد لدبغ ولا يحصل ذلك الا (بحر تيف) بكسر الحاء وتشديد الراء وهو ما بلذع اللسان بحرافته كشب وشب وقرظ وعنص ولو نجس كذرق حجام وزبل لحصول القرص به (لاشمس و تراب) وملح وكل ما لا يتزع الفضول وان جف به الجاد وطابت رائحته لبقاء عفونته كامة فيه بدليل انه لو نفع في الماء عادت عفونته (ولا يجب الماء في أثائه) أى الدبغ (في الاصح) بناء على انه حالة لا ازالة ولهذا جاز بالنجس المحصل لذلك وأما خبر يظهرها الماء والقرظ فمحمول على الندب أو الطهارة المطلقة وقول الاذرى ومن تبعه لا بد في الجفاف من الماء ليصل الدواء به الى سائر أجزائه مردوداذا القصد وصوله ولو بمائع غير ماء ولا خصوصية للماء اذ لا نظر الى ان لطافته توصل الدواء الى باطنه على وجه لا يوصله غيره لان القصد الاحالة وهى حاصلة وان لم يصل لدواء الى باطنه على الوجه المدكـور ومقابل الاصح يجب الماء تغليبا بمعنى الازالة (و) بصير (المدبوغ) والمندبغ (كثوب نجس) أى متنجس ملاقاته للادوية النجسة أو المتنجسة علاقتها قبل طهر عينه فلا يظهر الا بغسله باجراء الماء على ظاهر الجلد سواء أدبغ بطاهر أم نجس ثم يصلى فيه ويستعمله في مائع ويحرم أكله وان كان أصل حيوانه مأكولاً لخروج حيوانه بموته عن الماء كقول ثم النجاسة على ثلاثة أقسام مغلظة ومخففة ومتوسطة وبدأولها فقال (ومتنجس بملاقاة شئ من كلب) سواء كان بجزء

المصنف ومسته غير الآدى والسمك الخ (قوله عن الماء كقول) علاه حج بانه انتقل عن طبع اللحم الى طبع الثياب وهو يفيد حرمة أكل الثياب أيضاً (أقول) لكن رد عليه ان جلد المذكاة اذا دبغ يحل أكله مع انه انتقل الى طبع الثياب ولا يرد مثله على قول الشارح لخروج حيوانه بموته الخ وقد يقال ان جلد المذكاة كما كان قبل الدبغ مأكولاً استصحب حاله قبل الدبغ ولا يذلل الثياب (قوله نجس) باضم والكسر كما في مصباح القرطبي (قوله بملاقاة شئ) زاد حج غير داخل ماء كثير كاقضاء كلام المجموع اه وكتب عليه سم قوله غير الخ فهو بعضهم من ذلك جهة الصلاة مع مس لداخل في الماء الكثير وهو خطأ لانه

وحينئذ نقول له لكونها الخ وجه الشبه (قوله المأهودة عرفاً) قد يخرج به ما لا يهتد كونه مهمة في العرف معظم القرآن (قوله هي بمعنى مع) لا يخفى ان هذا وان حصل به ما قصد به ههنا لكنه يقتضي فيما يأتي في التفسير والدانيرانه يجوز رجل القرآن اذا كان مصاحباً له ما وان لم يكن في ضمن الاول ولا مكتوباً على الثانية فان جعلت هنا بمعنى مع وفيما يأتي باقية على الظرفية كما

ماس للنجاسة قطعاً وغاية الامر ان مصاحبة الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وان لم ينجس كالومس فرجه الداخل في الماء الكثير لا ينقض وضوءه وهو خطأ لانه ماس قطعاً يأتي ما يصرح بما قاله حج في قول الشارح وتكون كثرة الماء مانعة من تنجيسه لو فرغ من شيء من مغلظ وراء ما يجب غسله من الفرج فهل ينجسه فيتنجس ما وصل اليه كذا كراجماع أو لا لان الباطن لا ينجسه ما لا فاه كل محمل فعلى الثاني يستثنى ههنا من المتن اه حج وكتب عليه سم مانصه قوله فيتنجس الخ أقول أما أصل تنجيس ما وصل اليه فلا ينبغي التوقف فيه لان ذلك المغلظ الواصل الى ما ذكرنا على نجاسته وملافة الظاهر كذا كراجماع للنجاسة في الباطن تقتضي التنجيس وليس كلامه في أصل التنجيس بدليل قوله فعلى الثاني الخ وأما تنجيسه بتنجيس المغلظ فقد يدل على نفيه انه لو أكل مغلظاً ثم خرج منه لم يجب تسييع المخرج وقد يقال ذلك اذا وصل محل الاحالة وهو المدة قليلاً من اه (قوله كأن ولغ في بول أو ماء كثير) في التمثيل بهذين اشارة الى ان النجس يقبل التنجيس وهل يقبل ١٨٢ التطهير فيه ما مر عن شيخ الاسلام وغيره في قوله بخلاف النجس بمد قول المتن

ومهمة غير الا ترى الخ (قوله متغير بنجاسة) أو بظاهر للماء عنه غنى تغيراً كثيراً لما مر له ان ذلك كالمائع ينجس بمجرد الملافة وانما قبله بالنجس لما قدمناه من الاشارة الى ان النجس يقبل التنجيس (قوله ولو معضه) غاية لقول المصنف وما تنجس الخ أي ولو كان ما تنجس معض الكاب (قوله احدها) وفي نسخة احدها وما في الاصل أولى

منه أم من فضالاه أم بما تنجس بشئ منهما كان ولغ في بول أو ماء كثير متغير بنجاسة ثم أصاب ذلك الذي ولغ فيه فبأول أو معضه من صيد أو غيره وسواء كان جافاً ولا في رطبا أم عكسه (غسل سبعاً احدها) في غير أرض رابية (تراب) ولو طيناً رطبا كما أفق به الغزالي لانه تراب بالقوة ويكفي العدد المذكور بشرطه وان تعدد الوالغ أو اللولوغ أو لاقته بنجاسة أخرى والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم طهوراً ناء أحدكم اذا ولغ فيه الكاب ان يغسله سبع مرات أو لاهه بالتراب وفي رواية أو لاهن أو أخرجهن بالتراب وفي أخرى وعفروه الشامسة بالتراب أي بأن تصاحب السابعة راية السابعة بالتراب المعارضة لراية أو لاهن في محله فيتساقطان في تعين محله ويكفي في واحدة من السبع كما في رواية احدها من البطماء على انه لا تعارض لا مكان الجمع محمول رواية أو لاهن على الاكل لعدم احتياجه بمد ذلك الى ترتيب ما يترش من جميع الغسلات ورواية السابعة على الجواز ورواية احدها على الاجزاء وهو لا ينافي الجواز أيضاً وقد أمر بالغسل من ولوغه بفسه وهو أطيب اجزائه ففسه من بوله وعرقه وروثه ونحوها أولى والغسلات المزية للأمين تعدوا واحدة وان كثرت وانما حسب العدد

المأمور

لان ما لا يعقل ان كان سمائة عشرة فسادون

فالاكثر المطابقة وان كان فوق ذلك فالأكثر الافراد وقد جاء ذلك على قوله تعالى ان عدة الشهور الاثني عشر ردي قوله منه الرجوع الاثني عشر وجمع في قوله فلا تظلموا فيه الرجوع للاربعة (قوله كما أفق به الغزالي) ومعلوم انه لا بد من منجسه بالماء كما يفيد احدها من تراب فانه جعل المطهر الماء الممزوج بالتراب وان كان التراب الذي مزج بالماء طيناً رطبا (قوله بشرطه) وهو امتزاجه بالتراب (قوله طهوراً ناء أحدكم) هو بالضم والفتح والاول هنا أولى للاخبار عنه بالغسل ان الذي هو مصدر وأما بالفتح فيحتاج الى تأويل الطهور بالمطهر أو تقديراً مضاف نحو استعمال طهوراً ناء أحدكم المزيل للنجاسة ان يغسله الخ وعبارة شرح مسلم للنووي الا شهر فيه ضم الطاء يقال: فقهها فقه الغتان (قوله اذا ولغ فيه) ولغ الكاب وغيره من السباع بلغ ولغاص باب نفع ولوغاً شرب بلسانه وسقوط الواو كما في يقع وواغ بلغ من باب وورث ووسع لغة ويولغ مثل وجل يوجل لغة أيضاً اه مصباح (قوله يصاحب السابعة) أي فنزل التراب المصاحب للسابعة منزلة الثامنة وسماه باسمها (قوله بالبطماء) المراد به التراب وأصله مسيل واسع فيه دقاق الحصى قال في المختار لا بطم مسيل واسع فيه دقاق الحصى والجمع الا باطم والبطاح بالكسر والبطيخة والبطماء كالأطعم ومنه بطماء مكة (قوله المزيل للعين) هل المراد بالعين الحرم أو المراد بها ما يشمل الصفة الا وفق بقوله فيما يأتي تفسير العين وهي ما تنجس الخ الثاني ثم رأيت في كلام سم على شرح البيهقي ما ذكره من نقله عن مروي ومثله على حج وعليه فلو غسل النجاسة المغلظة ووضع الماء بمزجها بالتراب في الاولى ولم تزل به



يقصد به صنيعه توقف ذلك على جواز كون حرف واحد مستعمل في مكانين في أحد هاتين وفي الآخر بمعنى آخر فلا راجع  
(قوله وفي تفسير) أي يحرم جل المحصف يعني القرآن في تفسير الخ (قوله لانه نجس) بما في الباطن صريح في نجاسة الباطن  
مع انهم مصرحون بعدم نجاسته مادام في الباطن نعم فيه امتنان بقوله الشهاب بن قاسم (قوله حرق خشبة) أي لحاجة الطبخ  
مثلا بقرينة ما يأتي (قوله عبثا) بان لم يكن لحاجة أما اذا قصد الامتثال فظاهر انه يكفر فتخلص ان الحرق أربعة أحوال معلومة  
من كلامه ومما ذكرناه (قوله لعدم الامتثال) يؤخذ منه ما قاله الشهاب بن قاسم ان محله اذا لم يقصد امتنانه أو انه يصيبها الوسخ

الاصناف ثم ضم إليها غسلات أخرى بحيث زالت الاوصاف بمجموعها فهل يعتد بما وضعه من التراب قبل زوال الاوصاف  
وعند كلفه غسله صدق عليه ان التراب وجد في الاولى أولا لانه لم يزل بما وضع فيه الخ واعتد بما بعده فقط قال سم فيه  
نظر (أقول) ولا يعد القول بالاول لما سبق من التعليل وخرج بالوصف الجرم فلا يعتد بوضع التراب قبل ازالته وسيأتي  
عن سم على حج ان مثل وضع التراب على الجرم وضعه على المحل بعد زوال ١٨٣ الجرم ولكن مع بقاء الاوصاف (قوله في

الاستنجاء) أي بالخمر لانه  
الذي يعتبر فيه عدد (قوله  
ولو أكل لحم كلب) خرج  
به العظم فيجب التسبيح  
بخروجه من الدر ولو على  
غير صورته وينبغي ان  
مثل اللحم العظم الرقيق  
الذي يؤكل عادة معه ولا  
عبء بما نجس به على ما  
اقتضاء تعليله حتى لو تنافاه  
بعد استحاله لم يجب  
التسبيح الآن يقال ما  
تحمله المعدة تلقية الى أسفل  
فما يتقاه ليس من شأنه  
الاستحالة فيجب التسبيح  
وان كان مستحيلا وعبرة  
شيخنا الزياي بخلاف ما لو  
تقاه أي اللحم فانه يجب  
عليه تسبيح فيه مع  
التريب اه ومفهومه  
انه لا يجب التريب من

المأمور به في الاستنجاء قبل زوال العين لانه محل تخفيف وما هنا محل تغليظ فلا يقاس هذا  
بذاك ولو أكل لحم كلب لم يجب تسبيح دبره من خروجه وان خرج بعينه قبل استحياله فيما  
يظهر وأفتى به البلقيني لان الباطن محبوس وقد أفتى الودرجه الله في حمام غسل داخله  
كلب ولم يعد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاغتسال فيه مدة طويلة وانتشرت  
النجاسة الى حصرة وفوطه ونحوهما بان ما يتحقق اصابه شيء له من ذلك نجس والافطاهر لا تا  
لان نجس بالشك ويطهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات احداها بطفل عما يغتسل به فيه  
لحصول التريب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل انه مر عليه ذلك ولو بواسطة  
الطين الذي في نعال داخله لم يحكم بالنجاسة لداخليه كافي المرة اذا كلب نجاسة وغابت غيبة  
يحتل فيها طهارة فيها (والاظهر تعين التراب ولو غبار رمل وان عدم أو فسدت الثوب أو زاد  
في الغسلات فجعلها ثمانية امثال لان القصده المطهر الوارد وهو لا يحصل بغير ما تقدم وقد  
نص في الحديث عليه فلا يقوم غيره مقامه كالتميم ولانه غاظ في ذلك بالجمع بين جنسين فلا  
يكفي أحدهما كزنا البكر غلظ فيه بالجمع بين الجلد والتغريب فلم يكتف بأحدهما وخرج  
الزج بنحو اشنان وصابون ونخاله ودقيق وانما لم يلحق بالتراب نحو الصابون وان ساواه في  
كونه جامدا وفي الامر به في التطهير لانه لا يجوز ان يستنبط من النص معنى يطله ومقابل  
الاظهر لا يتعين ويقوم ما ذكر ونحوه مقامه (و) الاظهر (ان التحريم ككتاب) لان التحريم  
اسوأ حالا من الكتاب لان تحريمه منصوص عليه في القرآن ومتفق عليه وتحريم الكتاب  
مجتهد فيه ومختلف فيه ولانه لا يحل اقتناؤه بحال بخلاف الكتاب ولانه يندب قتله لا ضرورة  
والفرع المتولد منهما أو من احداهما يتبع الاخر في النجاسة عملا بالقاعدة المتقدمة  
والثاني يكفي غسل ذلك مرة واحدة من غير تراب كسائر النجاسات لان الوارد في الكتاب  
وما ذكر لا يسمى كلبا ولو غمس المتنجس بما ذكر في ماء كثير اكد وحركه سبعا وتربه طهر

القيء اذا استحال وهو ظاهر وما أفاده كلام شيخنا الزياي من وجوب التسبيح اذا خرج من فقه غير مستحيل يفهمه قول  
الشارح لم يجب تسبيح دبره من خروجه حيث قيد بالخروج من الدر (قوله يحيل) أي من شأنه الاحالة (قوله بطفل) ومثله  
ما في نعال الداخلين كما يعلم من قوله الاتي وبواسطة الطين الذي في نعال الخ (قوله لداخليه) أي اما هو فباق على نجاسته لتيقنها  
وعدم العلم بماز يلها حتى لو صلى شخص فيه بلا حائل لم تصح صلاته (قوله وان عدم) أي التراب فلا يكون عدمه أو الزيادة في  
الغسلات مسقطا للتراب وعدم في كلامه معنى للفعول وفي المختار عدمت الشيء من باب طرب على غير قياس أي فقدته اه (قوله  
عليه) أي التراب (قوله جنسين) أي وهما الماء والتراب (قوله اشنان) بضم الهمزة والكسر لغة معرب اه مصباح (قوله  
وفي الامر به في التطهير) لعل المراد انه اذا توقف ازالة النجاسة على الصابون أو نحوه وجب والا فخصوص الصابون أو غيره  
لم يرد أمر بالتطهير به (قوله لا ضرورة) أي فقتله بلا ضرر فيه دليل على انه أسوأ حالا من الكتاب

في فصل في أحكامه في الاستنجاء المقصود منه بالذات أذالك الكلام في الطهارة وما لا يضر فيها عليه في الذكر لأنه بالنظر  
 لتقدمها في الواقع (قوله الا الاستقبال والاستدبار) يعني ما يتعلق به ما اذا لادب انما هو تركه ما لاها اذها بالاحرامان أو

(قوله فواحدة) أي وان طال مكثه (قوله على العرف) أي على العرف في نصرك وهو بعد لذهاب والعود مرة وهما  
 على جرى الماء والحاصل في العود غير الحاصل في الذهاب وكما اعتبر الذهاب والعود مرة في الصلاة اعتبر الماء كله شيئاً واحداً  
 فيما لو انغمس في ماء قليل محدث وحرك الماء مرات كثيرة فإنه لا يحكم عليه بالاستعمال لان العرف لا يعدل لثاني غير الاول  
 (قوله وان اصاب جرمه المستور بالماء) خرج به ما لم يستتره الماء من أعلى الاناء فان تحقق من الكلب له مع رطوبة من  
 أحد الجانبين تنجس والا فلا سم على منهج بالغنى (قوله مانعة من تنجسه) ومثله ما لو لاقى بدنه شيئاً من الكلب في ماء كثير  
 فإنه لا ينجس لان ما لاقاه من الببل المنصل بالكلب بعض الماء الكثير بخلاف ما لو أمسكه بيده وتعامل عليه بحيث لم يصر  
 بينه وبين رجله الا مجرد الببل فإنه ينجس لان الماء الملاقي ليدنه الا ان نجس وتعامل عليه بيده ما لو تعامل الكلب على  
 محل وقوفه كالخوض بحيث لا يصير بين رجليه ومقره حائل من الماء (قوله لا الاناء) فإنه لا يظهر بمجرد بلوغ الماء لثنتين بل  
 ان ترب بأن خرج بالماء تراب يكدوره وحرك فيه سمع مرات طهر والا فهو باق على نجاسته حتى لو نقص عن القلبين عاد على  
 الماء بالنجس (قوله ولا يكفي تراب نجس) قال في شرح الروض في قول الروض يجوز بالماء ما نصه قبل وضعمه اعلى  
 المحل أو بعده بأن يوضع ولو مترتين ثم يمسح جاقبل الغسل وان كان المحل رطباً اذ الطهور الوارد على المحل باق على طهوريته  
 وبذلك جزم ابن الرفعة فيما لو وضع التراب أولاً ١٨٤ ومثله عكسه بل لا يرب وهو مقتضى كلامهم وهو انه قد كفا قاله البلقني

وان لم يحركه فواحدة ويقارق ما صر في انفا من المحدث من تشديد الترتيب بأن الترتيب  
 صفة تابعة والعدد ذوات مقصودة فلا يتناس أحدهما بالآخر ويظهر في تحريكه ان الذهاب  
 مرة والعود أخرى ويفرق بينهما وبين ما يأتي في تحريك البس في الحديث في الصلاة بان المداثر  
 على العرف أو في جاري عليه سبع جريات حسبت سبعاً ولو وقع كلب في اناء فيه ماء كثير ولم  
 ينقص بولوغه عن قلته لم ينجس الماء ولا الاناء وان اصاب جرمه المستور بالماء وتكون كثر  
 الماء مانعة من تنجسه كما صرح به الامام وغيره ولو وقع في اناء فيه ماء قليل ثم لامح دسب طهر الماء  
 لا الاناء (ولا يكفي تراب) مستعمل في حدث أو نجس ود (نجس) في لا صرح بل لا بد ان يكون هما

وغیره الخ وهذا الكلام  
 كاصح في أنه اذا كان  
 المحل رطباً بالنجاسة كفي  
 وضع التراب أولاً لكن  
 أفتى شيخنا الشهاب الرمي  
 بأنه لو وضع التراب أولاً  
 على عين النجاسة لم يكف  
 لتنجسه وظاهره المخالفة

لماد كره عن شرح الروض وقع البحث في ذلك مع مروحاصل ما تقرر منه  
 بالفهم انه حيث كانت النجاسة عينية بأن يكون جرمها أو أوصافها من طم أو لون أو ريح أو حود في المحل لم يكف وضع  
 التراب أولاً عليها وهذا المحل ما أفتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أولاً لأنه أقوى بل هو المنزل واما التراب شرط وبخلاف  
 ما لو زالت أوصافها في كفي وضع التراب أولاً وان كان المحل نجساً وهذا يستعمل علمه مد كره عن شرح الروض وانها  
 اذا كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها ماء ممزجاً بالتراب فان زالت الأوصاف لمكان المسئلة حسب ولا دلا  
 فالمراد بالعين في قولهم مزيل العين واحدة وان تعدد ما يشمل أوصافها وان لم يكن حرم الله سم إلى غير قوله مستعمل قال  
 في شرح الروض في حدث أو حيث اه (أقول) صورة المستعمل في حيث التراب المستعمل في النجاسة في النجاسة به طاهر  
 لكنه مستعمل لا يقال انما يظهر كونه مستعملاً ان قلنا انه شرط في طهارة المعطاة لا شرط لا بد من بل هو مستعمل ون  
 قلنا شرط لأنه يتوقف عليه زوال النجاسة وان كان شرطاً فقد أدى به ما لا بد منه وان لم يستعمل حدث الماء لا يستعمل  
 به أيضاً بل ويتصور أيضاً في المصاحب لغير السابعة اذا طهر لأنه نجس مستعمل ددان ودرال لتنجس دون الاستعمال  
 اما انه نجس فطاهر وأما انه مستعمل فلا أنه أدى به ما لا بد منه لان طهاره المحل مستعمل على هذه المسئلة وان توجه على  
 غيرها أيضاً فلو طهر بغمسه في ماء كثير عاد طهوراً كالماء المستعمل اذ اصاب كثير اكداله له من مشاهد اوده نظر فليسأل  
 فيه فان لوجه خلافه اه قم (أقول) وانما كان الوجه خلافه لان وصف التراب بالاستعمال لا يفي وانما كان النجاسة  
 ويؤيده ان التراب لو كان في السابعة لم يتنجس وهو مع ذلك محكوم علمه بالاستعمال وفيه تنجس به من المستعمل ولا  
 يكفي ما لو استنجد بطين مستنجد ثم طهره من النجاسة ثم حفره ثم دفقه لانه زال المصاحب ما لا يضره الا تنجس كان بالوجع

مكروهان أو خلاف الأولى أو مباح كما يأتي (قوله والاستنجاء) مبتدأ خبره يعبر عنه ووقع في سخن يادوه واول قبل يعبروه هي غير صواب والمراد بالاستنجاء هنا الفعل المخصوص بقرينة قوله بشرطه الاستنجاء والمراد به فيما بعد اللفظ فلا اتحاد في المعبر به والمعبر عنه (قوله عند ارادة قضاء حاجته) انما يفيد به لتكون المتعاطفات الاستنجاء في كلام المصنف على وتيرة واحدة اذ من

البول ثم استنجى بالماء فانه طاهر غير طهور لانه ازال المانع وفاقا لم راه (أقول) وقدية فف فيه بانهم لم يعدوا الحجر الاستنجاء من المطهرات ولعل وجهه ان المحل باق على نجاسته ومن ثم لو نزل المستجمر في ماء قليل نجسه أو حمله مصلى لم يصح صلاته وقد يقال هو وان لم يكن مطهر للحصل لكنه مزيل للمانع فالخلق بالتراب المستعمل في التيمم لذلك وهو مقتضى قوله في حدث أو نجس (قوله لظهور الفارق) أي وهو ان داوة الرمل ونحو الدقيق نعمان من وصول التراب الى العضو ولا يمنعان من كدورة الماء بالتراب التي هي المقصودة هنا (قوله خارج الاناء) أي وهو أولى خروجاً من الخلاف اه حج (قوله سواء أصاب الماء) أي وسواء كان المحل رطباً أو جافاً لكن يستثنى من ذلك ما تقدم عن الشهاب الرطوبى من أنه لو وضع التراب أولاً على عين النجاسة لم يكف (قوله اذلا معنى لتترب التراب) أي ولا يصير التراب مستعملاً ١٨٥ بذلك لانه لم يطهر شيئاً وانما سقط

استعمال التراب فيه

للعلة المذكورة (قوله

وغيره) أي ولو نجسنا حيث

قصده تطهيره لماعل به

من انه لا معنى لتترب

التراب (قوله بخلاف

الارض الجريه) ظاهره

انه اذا مال كلب على حجر

عليه تراب ووصل بوله

الى الحجر لا يحتاج في تطهير

الحجر الى تترب وقياس

ما قاله قم فيما لو تطاير من

الارض الترابية شئ على

ثوب انه لا بد في تطهير

الثوب ان أصابته رطوبة

من التراب من غسل

الرطوبة التي أصابته

يصح التيمم به فلا يكفي التراب المحرق ولا المتنجس بعينية أو حكمية متوسطة أو غيرها والوجه انه يكفي هذا الرمل الذي له غبار وان كان ندبا والتراب ولو اختلط بنحو دقيق حيث كان لو مزج بالماء لاستعملت أجزءه الدقيق ووصل التراب المزوج بالماء الى جميع المحل وان لم يكف في التيمم لظهور الفارق ومقابل الاصح انه يكفي كالدباغ بالشيء النجس (ولا يكفي (مزوج بمائع) تحلل (في الاصح) الا اذا مضى به بعد ذلك بماء ولم يفسد بغيره بنحو المحل ويكفي مزج التراب خارج الاناء المتنجس أو فيه سواء أصاب الماء أولاً التراب والضابط ان يتم محل النجاسة بأن يكون قدرا يكدر الماء ويصل بواسطته الى جميع أجزاء المحل ويقوم مقام التتريب الماء الكدر كما النيل أيام زيادته وكما السيل المترب ومقابل الاصح يكفي التراب المزوج بالمائع لحصول المقصود بذلك وخرج بقوله في غير أرض ترابية الترابية اذلا معنى لتترب التراب ويؤخذ منه انه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب تتريبه مطلقاً بخلاف الارض الجريه والرملية التي لا غبار فيها فلا بد من تتريبها والمراد بالارض الترابية ما فيها تراب ولو أصاب شئ منها ثوبا قبل تمام السبع اشترط في تطهيره تتريبه ولا يكون تبعاً لها لا تنفاه العلة فيها وهي انه لا معنى لتترب التراب وأيضا لا استثناء معيار العموم ولم يستثنوا من تترب النجاسة المغاظة الا الارض الترابية كذا أفق به والدرجة الله تعالى وهو المعمول به المعول عليه وان نسب اليه انه أفق قبله بخلافه نعم لوجع التراب المتطاير وأراد تطهيره لم يمتح الى تتريبه أخذاً من العلة السابقة كما هو ظاهر ثم ذكر النجاسة المنخفضة

٢٤ نهایه ل وتريبه انه لا بد في الحجر المذكور من غسله سبعة احوال بالتراب وهو مقتضى التعليل بمسقوط

التتريب في الارض الترابية بانه لا معنى لتترب التراب ونقل بالدريس عن سم على مهجة ما يصرح بذلك (قوله منها) أي الارض الترابية (قوله تتريبه) أي تترب ما أصاب المتطاير من الارض فليس للتنقل اليه في هذه حكم المنتقل عنه بالنسبة للتراب بخلاف المتطاير من غسالات الثوب منل فان للتنقل اليه حكم المنتقل عنه بقي ما لو ترب الارض الترابية على خلاف ما أمر به ثم تطاير من غسالتها شئ فهل يجب تتريبه لعدم الاعتماد بالتراب المستعمل فيها قبل حيث لم يؤثر به أولاً كتنفاه بوجود التتريب في الجملة وان لم يكن مطلوباً فيه نظر والاقرب الثاني لوجود التراب فيدخل في عموم قولهم للتنقل اليه حكم المنتقل عنه (قوله من العلة السابقة) هي قوله اذلا معنى لتترب التراب (قوله وما تنجس ببول صبي الخ) دخل في ما غير الآدمي كانه وأرض فيطهر بالنضح كما هو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قولهم الا في وفارقت الذكر الخ لان الابتلاء المذكور حكمته في الاصل فلا ينافي تخلفه في غير الآدمي وعموم الحكم اه سم على حج قال شيخنا الحلبي لو وقعت قطرة من هذا البول في ماء قليل وأصاب شيئاً وحب غسله ولا يكفي نضجه ولو أصاب ذلك البول الصبر شيئاً كفي النضج وان لم يكن في أول خروجه بان كان في اناء كالقصرية مثلاً أخذاً بهموم قولهم ما تنجس ببول صبي لصدقه بغير أول خروجه ولا تتوقف

جعلها اعتماد اليسار والاستقبال وغيرها وذلك لا يكون الا في قاضي الحاجة وأيضاً لجميع ما في المتن اغما هو بالنسبة اليه لان الكلام فيه وان زاد الشرح عليه ما يشارك في الحكم وأيضاً العجاء المشمولة بلفظ الحلاء كما يأتي لا يقدم فيها اليسار الاعتراف اذ ما ذكر (قوله كالحلاء الجديد) ظاهر التشبيه ان الحلاء الجديد لا يصير مستغذراً الا بارادة قضاء الحاجة فيه فلا يكفي بناؤه لذلك لكن بحث شيخنا ان هذا هو المراد بالارادة المذكورة وعليه فالتشبيه ناقص (قوله اذا اليسرى للادنى) أي كل يسرى لكل أدى مع قطع النظر عن خصوص الدخول والخروج والا يلزم تعليل الشيء بنفسه وحينئذ فقول

الرخصة على ملاقاته من محله ومعدنه (أقول) وانما لم يكن بالضعف في الوصل من الماء المدكور لانه لما تنجس بالبول الذي وقع فيه صدق عليه انه تنجس بغير البول (قوله لم يطعم أي لم يأكل ولم يشرب) عبارة المختار والطعم بالضم الطعام وقد طعم بالكسر طعماً بضم الطاء اذ كل أوداق فهو طاعم قال الله تعالى فاذا طعمته فانتشر واوقال ومن لم يطعمه فانه مني أي من لم يذقه وظاهره أنه لا يطلق الطعم على المشروب الا أن يقال ان قوله أوداق يدخل المشروب لانه يصدق على من شربه انه ذاقه (قوله قبل مضى حولين) أي تحديداً ١٨٦ أخذنا من قول الزبائدي الا في لو شرب اللبن (قوله غير لبن) أي ولو شربنا أو جئنا

اه حج وظاهره ولو من أمه وهو كذلك فيجب منه وكتب عليه سم قوله لم يطعم الخ هل قسطة اللبن ومنه كاللبن أولاً ولهذا لا يثبت من حلف بأكل لبنائه نظر وقوله أولاً اعتمده مر وتقل بالدرس عن شيخنا العلامة الحلبي ان مثل اللبن القسطة أقول وهو قريب لا يتجه غيره وأما السمن فقد علمت من كلام حج وجوب الغسل بسببه (قوله وقيل بحجة أيضاً) قال الشيخ حميرة وقيل ما تخن كالطين فبالحجة ومارق كالماء فبالحجة (قوله فبمثلة الطعام) قضيته أنه لو شرب

فقال (وما تنجس ببول صبي لم يطعم) يفتح أوله وثالثه أي لم يأكل ولم يشرب قبل مضى حولين (غير لبن) على وجه التغذي (نضح) بضاد معجمة وحاء معجمة وقيل بحجة أيضاً أما الرضاع بعدهما فبمثلة الطعام ووجهه انه اذا كبر غلظت معدته وقويت على الاستحالة وربما كانت تحبب الحلة مكروهة فالحو لان أقرب مردفيه ولهذا يغسل من بول الاعراب الذين لا يتناولون الا اللبن ولا يضرتناوله السفوف ونحوه للاصلاح ويؤخذ من ذلك انه لو أكل قبله طعاماً للتغذي ثم تركه وشرب اللبن فقط غسل من بوله ولا يضح وهو الاوجه وخروج الاثني والخشي فلا بد في بولهما من الغسل ولا فرق في اللبن بين أن يكون طاهراً أو نجساً ولو من مغالطة من أدى أو غيره والفرق بين الصبي وغيره ان الائتملاف بحمله أكثر تخفيف في بوله للقاعدة الصحيحة ان المشقة تجلب التيسير وان الامر اذا ضاق اتسع ويعضدها ان أصل الشرع وضع الحرج فيما يشق الاحتراز عنه وان بوله أرق من بولها فلا يلصق بالحل لصوق بولها به وما اعترض به ذكرت جوابه في شرح العباب وعلم مما تقرران تناوله ماسوى اللبن للتغذي يمنع نضجه ويوجب غسله سواء استغنى به عن اللبن أم لا واعيا يكفي النضح حيث غلب الماء على المحل ولا يشترط في نضح نحو الثوب السيلان بحال الغسل فانه لا بد فيه منه وقضية اطلاقهم والحديث الا في ان النضح يكفي وان بقي الطعم واللون والريح وهو المناسب للرخصة والوجه كما قاله الشيخ خلافة ويدل لذلك قول الاسنوي المتجه ان هذه النجاسة كغيرها وحل وجوب ازالة أوصافها الى غير المخففة يحتاج لدليل ويحمل كلامهم على الغالب من سهولة زوالها والاصل فيما تقدم خبر السجيني عن أم قيس انها جاءت بابن لها صغير لم يأكل كل الطعام فجالسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه فدعا بآء ونضجه وخبر الترمذي

قبيل الحولين وبال بعدهما لا يغسل من بوله وفي الزبائدي خلافة وعبارته لو شرب اللبن قبل الحولين ثم يغسل بال بعدهما قبل أن يأكل غير اللبن فهل يكفي فيه النضح أو يجب فيه الغسل لان تمام الحولين نازل بمثلة أكل غير اللبن الذي يظهر الثاني كما اعتمده شيخنا الطنطاوي اه وعبارة سم على شرح البهجة الكبير قوله قبيل تمام الحولين ينبغي أو مع التمام بان شرب اللبن مع التمام ونزل مع التمام اه ولو شك هل البول قبلهما أو بعدهما فينبغي أن يكفي فيه بالنضح لان الاصل عدم باوغ الحولين وعدم كون البول بعدهما (قوله السفوف) عبارة المختار وكل ما يؤخذ غير مجنون فهو سفوف يفتح السين (قوله وضع الحرج) أي رفعه (قوله لا بد فيه منه) أي من السيلان (قوله في حجره) هو بالكسر لا غير اسم لما بين يديك من فوبك ومعنى المنع مثلث اه قاموس وكذا حجر الانسان اسم لما بين الابط الى الكتف مثلث أيضاً وفي النهاية ان طرف الثوب بالفتح والكسر وفي المصباح وحجر الانسان بالفتح وقد يكسر حرضه وهو ما دون ابطه الى الكتف وهو في حجره أي في كتفه وحمايته والجمع محوونم قال والحض ما دون الابط الى الكتف والجمع أحضان مثل جل وأجسال اه



الزركشي ان ما لا تنكره فيه ولا اهانة يكون بالعين اعم من الدخول والخروج أيضا كما هو ظاهر في شمل ثبوته نقل أمتعة من محل الى آخر فيكون بالعين على ما قاله فلا يرد ان المسئلة ليس لها صورة في الخارج اذا داخل الى المحل المذكور ان كان من شريف فظاهر انه يقسم الميسار وان كان من منسوله فظاهر انه يخبر فانه مبنى على ان المسئلة في خصوص الدخول

(قوله ولا أثره ولا ربح) الجملة حاوية (قوله من تعريف تقيدها المار) أي في قوله في تعريف الحكمة وهي ما لا يدرك له عين ولا وصف (قوله بعد زوالها) أي زوال جرمها في العبارة تسامح (قوله فالحق به) أي بالغالب وقوله نادرها أي الزوال وأنت الضمير لانه يعني الازالة (قوله عني عنه) أي فيحكم بطهارة محله مع بقاء الطعم ١٨٧ أخذ مما سياتي للشارح فيما لو عسر

زوال اللون أو الريح من قوله ومعنى قوله الخ (قوله ويظهر تصويره) أشار به الى دفع ما يقال كيف يدرك بها الطعم مع حرمة ذوق النجاسة أو يقال انما يحرم ذوق النجاسة اذا كانت محقة وما هنا اختصار لمحلها هل بقيت فيه النجاسة أو زالت كما يأتي (قوله وليس في هذا الخ) لا يظهر ترتيبه على ما ذكره من التصوير بل هو جواب مستقل (قوله وانما نظيره الخ) وعليه فلا أصيب الثوب بنجاسة لا يعرف طعمها فأراد ذوقها قبل الغسل ليمتصو الطعم فيعلمه لو صب الماء عليه ثم ذاقه فظاهر عبارته امتناع ذلك لتحقيق النجاسة حال ذوق المحل فيغسل الى ان يغلب على الظن زوال النجاسة ثم اذا ذاقه فوجد فيه طعما حسله على النجاسة (قوله

يغسل من بول الجارية وبرش من بول الغلام ثم ذكر الثالث منها وهي النجاسة المتوسطة وهي منقسمة كما قبلها الى عينية والى حكمية وقد شرع بتكامل على ذلك يقال (وما نجس بغيرها) أي غير السكب وبول الصبي المتقدم (ان لم تكن عين) بان كانت حكمية وهي ما لا يدرك لها عين ولا وصف سواء أكان عدم الادراك لحقائه أثرها بالحقاق كمبول جف فذهبت عينه ولا أثره ولا ربح فذهب وصفه أم لا لكون المحل صغيرا لا تثبت عليه النجاسة كالمرآة والسيوف (كفي جرى الماء عليه) وان لم يكن يفعل فاعل كطرو لوسكينة سقيت وهي حجة نجاسة ولا يحتاج الى سقيها ماء طهورا أو لحما طبخ نجس فيطهر بغسله ولا حاجة لا غلثه ولا لعصره (وان كانت) عين سواء اتوقف طهرها على عدم أم لا وهي ما نجس طعما أو لونا أو ريحا كما يؤخذ من تعريف تقيدها المار (وجب) بعد زوالها (ازالة الطعم) وان عسر زواله أسهول منه غالباً فالحق به نادرها لا سيما وبقاءه يدل على بقاءه انهم قال في الانوار لو لم يزل الا بالقطع عني عنه ويظهر تصويره فيما اذا دميت لنته أو نجس فيه بنجاسة أخرى وليس في هذا ذوق نجاسة محقة لانه انما حصل بعد الغسل وغلبة الظن بحصول الطهارة فلا يرد عليه تصويرهم بجرمة ذوق النجاسة وانما نظيره ذوقه قبل الغسل ولا شك في منعه وقد قال البلقيني لو غلب على ظنه زوال طعمها جازله ذوق المحل استظهارا وتقدم في الاواني ان المبرج فيها جواز الذوق وان محل منعه اذا تحقق وجودها فيما يريد ذوقه أو انحصرت فيه (ولا يضر بقاء لون) كلون الدم (أو ربح) كريح الجمر (عسر زواله) بحيث لا يزول بالمبالغة بنحو الحث والقرص سواء في ذلك الارض والثوب والانا وسواء أطال بقاء الرائحة أم لا ومعنى قوله لا يضر أنه ظاهر حقيقة لا نجس معقوع عنه حتى لو أصابه بل لم ينجس اذا لمعنى الغسل الا الطهارة والاثر الباقي شبيه بما يشق الاحتراز عنه وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين المغلظة وغيرها لو عسرت ازاله لون نحو دم مغلط أو ريحه طهر وهو كذلك خلا للزركشي في خادمه وانما لم يعف عن قليل دمه لسهولة ازاله جرمه وخرج ما سأل زواله فلا يطهر مع بقاءه لانه على بقاء العين (وفي الريح قول) انه يضر بقاءه كسهل الزوال (قلت فان بقيامعا) في محل واحد وان عسر زوالهما (ضر على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالتهما على بقاء العين فان بقيتا محلي لم يضر كالتخريف ببطانة الخلف وظاهرانه من محلي غير متحاذيين لانتفاء العلة التي هي قوة دلالتهما على بقاءهما ولو

جازله ذوق المحل) ومنه يعلم ما صرح به حجج حيث قال وظاهر انه بعد ظن الطهر لا يجب شتم ولا نظرنهم ينبغي شمه هنا فعمل انه لو زال شمه أو بصره خلة أو لعارض لم يلزمه سؤال غيره ان يشم أو ينظر له (قوله أو انحصرت فيه) قضيته انه لو ذاق أحدهما امتنع عليه ذوق الآخر لا تنحصر النجاسة فيه وقد مر له ما يخالفه (قوله والقرص) أي بالصا دالمه لانه قال في المصباح قال الجوهرى القرص الغسل بأطراف الاصابع وقيل هو القلع بالظفر ونحوه (قوله والاثر الباقي الخ) أي وهو لا ينجس (قوله عن قليل دمه) أي المغلط وقوله لسهولة ازاله الخ أي ولو عوج ولم يزل كما عالج فيه أي فيه في عنه (قوله ضر) قضيته انه لا فرق في الضرر اذا بقيامعا بين كونهما من نجاسة واحدة أو نجاستين وقد يؤول بذلك قوله قبل كلون الدم وريح الجمر ان نقل عن بعضهم تقييد الضرر بما اذا كانا في محل واحد من نجاسة واحدة ويوجه بأن بقاءهما من نجاسة واحدة دليل على قوة

والخروج وقد عرفت انه ليس كذلك ما ذكر عن المجموع ان كانت عبارته ما ذكر يقتضي ان المنيعة مفروضة في ذلك لتعبيره ببعد او حينئذ في فيه ما مر من التوقف والظاهر من سياق الشيخ اعهاد ما في المجموع وصرح باعتماده الزيادة (قوله ولو خرج من مستقذر لمستقذر) هل وان تفاوت في الاستقذار ليشمل ما اذا خرج من سوق لخلاء وعكسه ويكون قوله ولا تنظر الى تفاوت بقاع المحل شرعا بل هذا لا يجعل ال في المحل للجنس أو المراد اذا تساوى في الاستقذار الظاهر منه فان كان

النجاسة بخلاف ما لو كانا من نيتين فان كل واحدة منهما مستقلة لا ارتباط لها بالآخرى وكل واحدة بانفرادها ضعيفة (قوله وأما لو تعدر ذلك) أي نحو الصابون (قوله وهذا هو الموافق للقواعد) الإشارة راجعة لقوله ويحتمل اللزوم (قوله عدم الطهر الخ) ومقتضى هذه الاوجه انه يقتضي ما صلا به مدة الفقد لكن عبارة قوله وجب ازالة اوصافه أي ولو بالاستئمانه بنحو صابون حتى لو لم يجده لم يطهر المحل كالماء يجد ١٨٨ الماء والتراب في المغلظة وفاقا في ذلك لم يكن خالف ذلك ثانيا وقال

لو عجز عن تخصيصه فالتجبه توقف زال ذلك ونحوه على اثنان أو صابون أو حث أو قرص وجب والاستحباب وبه يجمع بين قولي الوجوب والاستحباب والاوجه انه يعتبر لوجوب نحو الصابون ان يفضل ثمنه عما يفضل عنه من الماء في التيمم وان لم يقدر على الحث ونحوه لزمه ان يستاجر عليه باجرة مثله اذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضا وانه لو تعدر ذلك حسا أو شرعا احتمل ان لا يلزمه استعماله بعد ذلك ولو جده لطهارة المحل حقيقة ويحتمل اللزوم وان كلا من الطهر والعفو انما كان للتعدر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس فقد الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقا وهو الاوجه ومقابل الصحيح انه لا يضر لا يغتفرها مفردين فكذلك المجتعبين وأقضى الوالد رحمه الله تعالى في ما نقل من البحر ووضع في زير فوجد فيه طم زبل أو ريحه أو لونه نجاسة فقد قال الاحباب وشرع تقديم المضغعة والاستنشاق ليعرف طم الماء ورائحته انتهى وقضية هذا انه لو وجد فيه طم شيء لا يكون الا للنجاسة حكم بنجاسته وبه صرح البغوي في تعليقه ولا يشكل عليه انه لا يحذر ريح الخمر لوضوح الفرق وصوره المسئلة ان لا يكون بقربه جيفة يحتمل ان يكون ذلك منها ونظيره ما لورأى في فراشه أو ثوبه مينا لا يحتمل انه من غيره فانه يجب عليه الغسل هذا والاوجه خلاف ما قاله البغوي لان الاصل طهارة الماء وعدم وقوع النجاسة فيه فالحكم مع ذلك بنجاسة الماء حكم بالاشك ويقرق بينه وبين ما ذكر من نظائره ولا يرد عليه ما نقلناه عن الوالد في الماء المزبل لانه عهد بول الحيوانات في الماء المعلوم منه في الجملة فاشبهه السبب الظاهر ولا كذلك مستثناة فلم يتقدم ما يمكن الا حالة عليه أصلا ولا ما تدل عن الاحباب من حكمة شروء المضغعة والاستنشاق اذ ليس فيه تصريح بأن الطم ممتنع لنجاسته لا مكان جملة على البحث عن حاله اذا وجد طعمه أو ريحه متغيرا نعم يمكن حمل كلام البغوي على ما اذا لم يسبق ما يحال عليه (ويشترط ورود الماء) على محلها ان كان قليلا بخلاف ما اذا وردت عليه فانه ينجس بالملاقاة كما علم مما مر فلو طهر اثناء اذار الماء على جوانبه ووضعه كلام الروضة انه يطهر قبل ان يصب النجاسة منه وهو كذلك اذ لم تكن النجاسة مائة باقية فيه اما لو كانت مائة باقية فيه لم يطهر مادام عينا مغمورا بالماء (لا العصر في الاصح) فهما

لو عجز عن تخصيصه فالتجبه انه يحكم بالطهارة الضرورة وتصح صلاته بلا قضاء ومتى قدر عليه وجبت الاستعانة به في ازالة الوصف لزوال الضرورة فانها تنقذر بقدرها انتهى بعناه وذكر غالبه في شرحه للتراجم ولا يخفى ان فيه نظرا لان من يوجب الاستعانة يجعلها شرطافي التطهير وشرط التطهير اذا فات لهدر لا يحصل التطهير غاية الامر ان تصح الصلاة للضرورة ويقضها فليجرر ثم اعترف بأن القياس يقتضي انه لا يطهر بل وبأنه ظاهر كلامهم (قوله انه لا يضر) أي بقاؤها (قوله فوجد فيه طم زبل أو ريحه أو لونه نجاسته) نقول بالدرس عن فتاوى والده القول بعدم النجاسة

انتهى وبوجه بأن هذا لما عمت به البلوى وما كانت كذلك لا ينحس (قوله حكم بنجاسته) ضعيف لكنه (قوله لوضوح الفرق) أي وهو ان الحد يسقط بالشبهة ولا كذلك هنا (قوله ولا كذلك مستثناة) هي ما لو وجد في الماء طم لا يكون الا للنجاسة (قوله وهو كذلك) منه ما لو تنجس فيه بدم اللثة أو بما يخرج بسبب الجشاء فغسله ثم تغمض وادار الماء في فيه بحيث عمه ولم يتغير بالنجاسة فان فيه يطهر ولا ينحس الماء فيجوز ابتلاعه لطهارته فتنبه له فانه دقيق هذا وبقي ما لو كانت ندعى لثنته من بعض المسالك كل تشويشها على لحم الانسان دون بعض فهل يعفى عنه فيما ندعى به لثنته لمشقة الاحتراز عنه أم لا لا يمكن الاستغناء عنه بتناول البعض الذي لا يحصل منه دعي انه فيه نظر والظاهر الثاني لانه ليس مما تعفى به البلوى حينئذ وبتقدير وقوعه يمكن تطهيره منه وان حصل له مشقة لندرة ذلك في الجملة

الأول ففيه وقفة وان كان الثاني فهو واضح إلا أنه حينئذ يكون ساكتاً عن حكم ما فيه التفاوت في الاستفاد فليس في كلامه واستدراكه إلا أن يؤيد الأول (قوله أو من مسجد للمسجد) الظاهر أن مثله ما لو دخل من بيت لبيت مثلاً فلا يعبر عما يشمل ذلك كان أولى (قوله لغيرهما) أي الكعبة والمسجد الحرام أي الشرف المخصوص بهما فكل منهما فيه شرف ذاتي مخصوص ليس في غيره فروعي لا جله فلا يردان الشارح لا ينظر إلى تفاوت الشرف حيث وقع الاشتراك في أصله كما هو المتبادر من كلامه كما قدمناه وعبارة الشهاب بن قاسم لمزيد عظمتها (قوله ذكر الله) أي ما يثاب عليه المستقل به ثواب إذا ذكر كما هو

(قوله لكنه يستحب الخ) ومحل الخلاف أن صب عليه في اجابة مثلاً فإن صب عليه وهو يده لم ينجح عصر قطعاً كالنجاسة المخففة والحكمة انتهى حج (قوله خروجاً من خلاف الخ) منه تعلم أن الاستحباب رعاية الخلاف لا يتوقف على كونه بين الأئمة الأربعة بل يسن الخروج منه وإن كان خلافاً لاهل المذهب كما هنا لكن ذكر حج أنه يشترط الاستحباب والخروج منه قوة الخلاف ومحل ذلك فيما لم ينصوا على استحبابه خروجاً من خلاف ما هو قس ١٨٩ من أعماله وإن شذّ قال حج ويجوز أن يكون

لكنه يستحب فيما يمكن عصره خروجاً من خلاف من أوجب له ولا فرق بين ماله وخل كالبساط أو لا كما اقتضاه إطلاقهم فقول الغزى يشترط اتفاقاً في الأول ضعيف ومقابله في الأول قول ابن سريج في الماء القليل إذا أورد عليه المحل النجس لتطهيره كالثوب يغمس في اجابة ماء لذلك أنه يطهره كالأول كان وارد بالخلاف ما لو ألقته الرج فيه فينجس به والخلاف في الثانية مبني على الخلاف الآتي في طهارة الغسالة أن قلنا بطهارتها وهو لا يظهر لم يشترط العصر والاشتراط ويقوم مقامه الجفاف في الأصح (والأظهر طهارة غسالة) قليلة (تنفصل بلا تغير وقد طهر المحل) لأن البلب الباقي على المحل هو به من المنفصل فلو كان المنفصل نجساً لسكان المحل مثله فيكون المنفصل طاهر غير طهور ولا استعماله في خبث والثاني أنه نجسة لا تنقل المنع إليها فلو انفصلت متغيرة والنجاسة غير ظاهرة على المحل أو عكسه فالماء والمحل نجسان ومثل ذلك ما لو انقصات زائدة الوزن بعد اعتبار ما يتشربه المحل من الماء ويلقيه من الوسخ الطاهر أما الكثيرة فطاهرة ما لم تتغير وإن لم يطهر المحل أخذاً مما صر في الطهارة ويطهر بالغسل مصبوغ ومختص بمتنجس أو نجس انقص الصنع وإن بقي لونه المجرّد كطهارة الصبغ المنفرد إذا غمره ماء وأرد عليه وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى حين صبغ رأسه أو ثوبه أو لحية بنجاسة مغلفة عما بذلك وغسله بالماء والتراب وخرج لون الصبغ بطهره إذا انفصل صبغه عنه ولم يزد وزنه بعد غسله على وزنه قبل صبغه وإن بقي لونه لعسر زواله ولو صب على موضع نحو بول أو خمر من أرض ماء غمره طهر وإن لم ينضب فإن صب على عيين نحو البول لم يطهر ولو عجن اللبن وخالطه بنجاسة جامدة كروث لم يطهر وإن طبخ بعد ذلك وإن خالطه غيرها كبول طهر طاهره بالغسل وكذا باطنه بالنقع في الماء ولو لم يطبوخاً كان رخو أصله الماء أو مدفوقاً بحيث صار تراباً وانما حكمنا بطهارة طاهر الأجر بالغسل دون باطنه بخلاف ما صر في السكير

سائل فإن محل العفو عنها حيث لم تغير ما وقعت فيه (قوله مصبوغ الخ) أي حيث كان الصبغ رطباً في المحل فإن جف الثوب المصبوغ بالمتنجس كفي صب الماء عليه وإن لم تصف غسائنه حيث لم يكن الصبغ مخلوطاً باجر نجسة العين هذا حاصل ما كتبه سم عن الشارح على المنهج (قوله ان انفصل الصبغ) هذا قد يفيد أنه لو استعمل للمصبوغ ما يمنع من انفصال الصبغ مما جرت به المادة من استعمال ما يسمونه فطاماً للثوب كقشر الزمان ونحوه لم يطهر بالغسل للعلم ببقاء النجاسة فيه وهو ظاهر أن اشتراط زوالها بأن كانت رطبة أو مخلوطه بنجس العين أما حيث لم يشترط زوالها بأن جفت فلا يضر استمال ذلك (قوله ولم يزد وزنه) أي الماء المنفصل (قوله وإن لم ينضب) أي لم ينشف في المصباح ينضب الماء نضوباً من باب قعد غار في الأرض وينضب بالكسر لفة (قوله ولو عجن اللبن) بكسر الباء (قوله لم يطهر) أي وإن تقع في الماء (قوله طاهر الأجر الخ) أي فيما لو خالطه بنجاسة جامدة نعم نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على العفو عما عجن من الخنزير بنجس أي يضطر إليه فيه واعتمده كثيرون وألحقوا به الأجر المجهون به انتهى حج وعليه فلا نجس ما أصابه مع توسط رطوبة من أحد الجانبين ويصرح به

سائل فإن محل العفو عنها حيث لم تغير ما وقعت فيه (قوله مصبوغ الخ) أي حيث كان الصبغ رطباً في المحل فإن جف الثوب المصبوغ بالمتنجس كفي صب الماء عليه وإن لم تصف غسائنه حيث لم يكن الصبغ مخلوطاً باجر نجسة العين هذا حاصل ما كتبه سم عن الشارح على المنهج (قوله ان انفصل الصبغ) هذا قد يفيد أنه لو استعمل للمصبوغ ما يمنع من انفصال الصبغ مما جرت به المادة من استعمال ما يسمونه فطاماً للثوب كقشر الزمان ونحوه لم يطهر بالغسل للعلم ببقاء النجاسة فيه وهو ظاهر أن اشتراط زوالها بأن كانت رطبة أو مخلوطه بنجس العين أما حيث لم يشترط زوالها بأن جفت فلا يضر استمال ذلك (قوله ولم يزد وزنه) أي الماء المنفصل (قوله وإن لم ينضب) أي لم ينشف في المصباح ينضب الماء نضوباً من باب قعد غار في الأرض وينضب بالكسر لفة (قوله ولو عجن اللبن) بكسر الباء (قوله لم يطهر) أي وإن تقع في الماء (قوله طاهر الأجر الخ) أي فيما لو خالطه بنجاسة جامدة نعم نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على العفو عما عجن من الخنزير بنجس أي يضطر إليه فيه واعتمده كثيرون وألحقوا به الأجر المجهون به انتهى حج وعليه فلا نجس ما أصابه مع توسط رطوبة من أحد الجانبين ويصرح به

فمن ينج عبارته التي تبس في صدرها الحلال المحلى فتأمل ذلك القرآن وبعضه والجل التي فيها ثناء على الله تعالى وخرج به اسم الله تعالى فردا بناء على انه ليس يذكر وكذلك ما عطف عليه ولهذا قال ويلحق بذلك فتأمل (قوله وكل اسم معظم) بالاضافة حتى يتأني قوله وقصده التعظيم (قوله وقصده التعظيم) الاولى المعظم (قوله والا فال مكتوب له) ظاهر سواء كانت الكتابة تبرعاً أو بأجرة ولا بن حجر رجه الله تعالى في ذلك تفصيل قدمه في باب الحدث وأحال عليه هنا وانظر ما لو كان يكتب لغيره بغير علمه (قوله وشمل ذلك ما لوجه مع محققا) يقال عليه فلم قيد المتن بقوله مما يجوز حمله مع الحدث (قوله نعم يمكن

قول الشارح فيما تقدم ومعنى قوله لا يضرب أى بقاء لون أو يريح عسر زواله أنه طاهر حقيقة الخ (قوله زنبق) كدرهم وزبرج مختار (قوله لا تغلط فيه الدبة) أى فلو قتل محرماً داحم وفي الأشهر الحرم عدا أو شبهه عدلاً تغلط دبتة زيادة على ما أوجهه الشرع بخلاف ما لو فعل ذلك خطأ ١٩٠ فانه يغلط فيه الدبة (قوله قولهم في الجزية الخ) وذلك فيما لو قال قوم بدفع الجزية

باسم الزكاة ولم يف ما يؤخذ منهم باسم الزكاة بد ينار عن كل رأس فان الزكاة تضاعف عليهم دون الجبر (قوله في إزالة النجاسة أى ولو مغلظة (قوله نية) وهل يستحب أولاً فيه نظراً ولا يبعد الاول (قوله بعدد ما بقى) وعليه فلو غسل سبعة من غير تراب وتطير من السابعة وجب غسله مرة فقط بتراب لان السابعة لما خلت من التراب الغيب وكانه تطير من السادسة والحكم فيها ان ما تطير منها يغسل مرة لان للمتقل اليه حكم المتقل عنه ففرع لو اجتمع غسلات المغلظة فأصابه شيء منها فالوجه وجوب ست غسلات مطلقاً لان فيها غسلات الاولى والاصابة منها تقتضى الغسل ستاً وأما الترتيب فعلى ما مر

حيث تطهر ظاهر أو باطناً بغسلها لان الانتفاع بالآجر متأت من غير ملابسة فلا حاجة للحكم بطهارة باطنه من غير ايصال الماء اليه بخلاف السكين ولا يؤمر بصحتها لما فيه من تقويت مآليتها ونقصها ولو فعل ذلك جاز ان تكون النجاسة داخل الاجزاء الصغار ولو تنجس زنبق طهر بغسله ظاهره ان لم يتخلل بين تنجسه وغسله تقطع وان تقطع بينهما فلا وعلى هاتين الحالتين يحمل كلام من قال بعدم امكان تطهيره ومن قال بامكانه ويستحب ان يغسل محل النجاسة بعد طهرها ستين لشكول الثلاث ولو خففت في الاوجه اما المغلظة فلا كإقاله الجليوى في بحر المتأوى في نشر الحاوى وبه جزم التقي ابن قاضى شبهة في نكت التنبيه لان المكبر لا يكبر كالمصغر لا يصغر ومعنى ان المكبر لا يكبر ان الشارع بالغ في تكبيره فلا يراذ عليه كان الشيء اذا صغر مرة لا يصغر أخرى وهذا نظير قولهم الشيء اذا انتهى نهيته في التخليط لا يقبل التخليط كالإيمان في القسامة وقتل العمد وشبهه لا تغلط فيه الدبة وان غلطت في الخطأ وهذا أقرب الى القواعد ويقرب منه قولهم في الجزية ان الجبر ان لا يضعف ولا يشترط في إزالة النجاسة نية وتحجب الزلها فوراً ان عصي بها والا فلتحوص صلاة نعم يسن المباداة بازالتها حيث لم تجب وأما العاصى بجنايته فلا يجب عليه المباداة بالغسل كما يجتبه الاسنوى لان المتنحس متلبس بما عصي به بخلاف الجنب ولو أصاب شيء من غسلات المكاتب شيئاً فحكمه حكم المحل المتقل عنه فان كان بعد تنجسه غسله قدر ما بقى عليه من السبع ولم يترتب والا فعدد ما بقى مع التعريب اما المتطير من أرض ترابية فقد تقدم الكلام عليه والمراد بغسله النجاسة ما استعمل في واجب الازالة اما المستعمل في مندوبها فطهور وما غسل به نجاسة معفو عنها كقليل دم غير طهور كما قاله ابن النقيب ويتعين في نحو الدم اذا أريد غسله بالصب عليه في نحو جفنة والماء قليل ازالة عنه والانتحس الماء بها بعد استقراره معها فيها وما لجمع متأخرون الى المسامحة مع زيادة الوزن لانه عند عدم الزيادة النجاسة في الماء والمحل أو أحدهما ولكن أسقط الشارع اعتباره فلم يفرق الحال بين زيادة وعده ما هو برد بأنهما حيث لم توجد فالماء نهر النجاسة وأعد مهاف كانهم لم توجد ولا كذلك مع وجودها وأفتى بعضهم في مصحف تنجس بغير معفو عنه بوجوب غسله وان أدى الى تلفه

ونقل مر عن شيخنا الرملى انه أفتى بوجوب سبع غسلات وفيه نظر لان كل واحدة من السبع لو أصابه منها ولو شيء لم يجب التسبيح فكذا لمجموع قم وأراد بما مر ما ذكره من ان الواجهة اياه ان كان ترب في الاولى لم يصح للترتيب في شيء مما يأتى به من الغسلات الستة وان لم يكن ترب فيها وجب الترتيب وان كان ترب في غيرها لانه لم يترتب في الاولى وقد اختلف ماؤها بغيره فوجب الترتيب (قوله في مندوبها) كالغسل الثانية والثالثة (قوله معفو عنها) وغسلها مندوب بل قد يجب كان أراد استعمال الثوب على وجه يتنجس به مالا فاه (قوله وما لجمع الخ) مقابل قوله أولاً ومثل ذلك ما لو انقصت رائدة الوزن الخ (قوله في مصحف تنجس) هل مثل المصنف كتب العلم الشرعى أم لا فيه نظر والقرب الاول



حمل كلام القائل (الخ) لا يتأتى هذا الحمل مع تعليله الحرمة بأنه يلزم منه غالباً جهل مع الحدث (قوله أدباني البنيان) أي غير المعدوعلم أنه إذا أراد بالبنيان ما فيه بناء مطلقاً وبالعصر اعمالاً بناء فيه كذلك وهو الذي يدل عليه قوله لا يتأتى بدون سائر

(قوله ولو كان ليتيم) أي والغاسل له الولي وهل للأجنبي فعل ذلك في مصحف اليتيم بل وفي غيره لأن ذلك من إزالة المنكر أولاً فيه نظراً والقرب عدم الجواز لعدم علمه بأن إزالة النجاسة منه مجمع عليه سيما وقد قال على ما فيه المشعر بالنوقف في حكمه من أصله (قوله على ما فيه) أي من النظر (قوله في نحو الجلد) ومنه ما بين السطور (قوله ومحل وجوب الخ) يتأمل التعبير بالوجوب هنا مع ما قدمه من قوله في شرح قول المتن وكب وارقة ما عولج فيه واجبة أن أريد استعمال الأناة والافمصة كسائر النجاسات غير الخمر المحترمة فيجب إراقتها فور الطلب النفس تناولها ١٩١ انتهى وعليه فكان الأولى أن يقول ومحل طلب الارقة

### باب التيمم

(قوله عن إيصال التراب)  
عبر به لما يأتي من أنه لو  
سقطه ربح عليه فردده  
وفى لم يكف (قوله بشرائط)  
هي جمع شريطة قال في  
الختار الشرط معروف  
وجهه شروط وكذا  
الشرطة أي معرفة  
وجهها شرائط انتهى  
وليس منها أن يكون في  
الوجه والبدن لكون  
ذلك من الأركان (قوله  
وهو رخصة) أي مطلقاً  
أي سواء كان الفقد حساً  
أو شراً لأن الرخصة هي  
الحكم المتغير إليه السهل  
لعذر مع قيام السبب للحكم  
الأصلي وقيل عزيمة وقيل  
أن كان للفقد الحسي  
عزيمة والأخر رخصة وهذا  
الثالث هو الموافق بما

ولو كان ليتيم ويتعين فرضه على ما فيه فيما إذا امتست النجاسة شيئاً من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد أو الحواشي (ولو نجس مائع) غير الماء ولو دهنًا (تعذر تطهيره) لأنه بطبعه يمنع إصابة الماء لقوله صلى الله عليه وسلم لماسئد عن الفارة عقت في السمن فقال إن كان جامداً فالقوه أو ما حولها وإن كان مائعاً فلا تقربوه وفي رواية للخطابي فارتقوه فلو أمكن تطهيره شرعاً لم يقل فيه ذلك لما فيه من إضاعة المال ومحل وجوب إراقة حيث لم يرد استعماله في نحو وقود أو سقاء نحو ذابة أو عمل نحو صابون به ويأتي قبيل العيد حكم الإقتاد في المسجد وغيره والحيلة في تطهير العسل المتنجس أسقاؤه للحن والحامد هو الذي إذا أخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يملأ محلها عن قرب والمائع بخلافه كما قاله في المجموع (وقيل يظهر الدهن بقية له) كالنوب النجس بأن يصب الماء عليه ويكأه ثم يحركه بخشبة ونحوها بحيث يظن حصوله لجمعه ثم يترك ليعلو ثم ينقب أسفله فإذا أخرج الماء سد ومحل الخلاف كافي الكفاية إذا تنجس بالادهنية فيه كالبول واللم يظهر بلا خلاف

### باب التيمم

هو في اللغة القصد تقول تيممت فلاناً وقيمته وأتمته أي قصده ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون وقوله تعالى قيموا صعيداً طيباً وفي الشرع عبارة عن إيصال التراب إلى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة وهو من خصوصيات هذه الأمة وهو رخصة لا عزيمة وحكمته بالتراب المقصوب لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والمتمتع إنما هو كون سببها المجوز لها معصية وفرض سنة أربع وقيل سنة ست وأجمعوا على أنه يختص بالوجه واليدين وإن كان حديثه أكبر والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر الآية وخبر مسلم جئت لنا الأرض كلها مسجداً وترتبطا بهما بقية ما يأتي من الأخبار الآتية في الباب (يتيمم المحدث والجنب) بالإجماع ومثله الخائض والنفساء ومن ولدت ولدًا جافاً والقياس أن الماء مبرك من نجاسة أو وضوء كذلك يتيمم أيضاً وسيأتي أن الميت ييمم وإنما اقتصر على المحدث والجنب لأنهم الأصل ومحل النص والأصل في

يأتي من صحة تيمم العاصي بالسفر قبل التوبة أن فقد الماء حساً وبطلان تيممه قبلها أن فقدته شرعاً كأن تيمم لمرض (قوله رخصته بالتراب الخ) جواب سؤال مقدر تقديره قلتم إن التيمم رخصة والرخص لا تناط بالمعاصي فكيف يصح بالتراب المقصوب فأجاب بأن معنى قولهم الرخص لا تناط بالمعاصي أن لا يكون سببها معصية والتراب ليس سبب التيمم بل فقد الماء وإنما التراب آلة تجوز له لكن برده عليه العاصي بسفره فإن الأصح صحة تيممه مع أن سبب التيمم فيه وهو السفر الذي هو مظنة الفقد المجوز له معصية (قوله وفرض) أي شرع (قوله ومن ولدت ولدًا جافاً) إنما يكف بذلك الجنب عنه لما مر من أن الولادة سبب مستقل وأما الغائب بعض الولد فهو ناقض للوضوء فدخل في المحدث (قوله والقياس الخ) سيأتي في باب الجمعة أن من عجز عن غسلها تيمم وعليه فكار المناسب أن يقول وسيأتي في باب الجمعة أن من عجز عن غسلها تيمم وأما لأنه لم يأت التصريح بكل ما سئل قوله والقياس أن الخ (قوله أو وضوء كذلك) أي مسنون وقوله يتيمم أيضاً ظاهره وأن تعدد ذلك منه مراً كأن بقي

ولا بد من الاستقبال والاستدبار فواجه جعلهما في البنيان مجرد أدب بخلاف العصراء وان أراد البنيان ما فيه مسترة سواء كان في محل مبني أو في حجر أو بالعصراء ما لا مسترة فيه سواء كان في محل مبني أو في حجر وهو الذي في شرح البهجة الكبير لم يأت قوله بدون سائر تقدم (قوله بعين الفرج) أي الخارج منه كما قاله الشهاب بن حجر ولا يخفى في ان معنى الاستقبال بالفرج المذكور

وضوءه وحضرته صلوات ونقل سم على منهج عن الشارح ما وافقه وأما لو كان تيممه عن حدث فلا يطلب منه تجديد التيمم كما قدمه في الغسل ولعل الفرق بين بقاءه على وضوئه وبقائه على تيممه حيث طلب منه تجديد التيمم مع بقاء الوضوء ولم يطلب مع بقاء التيمم عن الحدث انه هنا يدل عن الوضوء المطلوب فاعطى حكمه من قوله لكل صلاة مع بقاء الطهارة وأما التيمم عن الحدث فهو تكرار لما فعله مستقلاً وهو خصة طلب تخفيفها فلا يسن تكرارها (قوله ثم ضرب بيده الأرض) أي بكل يده وهو مشكل على مرجح النووي الآتي من عدم الاكتفاء بضربة وسأتي الكلام عليه في كلام الشارح في الفصل الآتي (قوله فلا يتيمم مع العجز) أي بدلا عن غسل ١٩٢ النجاسة لا عن الحدث فانه يأتي في كلام الشارح بعد قول المصنف ويكون

قبل التيمم (قوله من عطف الخاص الخ) أي بأن يريد بالحدث الأعم وعليه فتدخل الخاص والنفساء في المحدث وجعل هذا جازماً في المقام لما مر ان الحدث عند الإطلاق ينصرف للأصغر (قول المصنف فقد الماء) أي حساً أخذ من قول الشارح والفسق الشرعي كالخس (قوله على الطريق) ليس بقيد وانما عبروا به لان تسيله على الطريق قرينة على انه يسبل للشرب لا لغيره (قوله الصهاريج) جمع صهرج كقنديل وعلا بط حوض يجمع فيه الماء اه قاموس (قوله فلا يتوضأ

ذلك خبر عمار بن ياسر يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فأجنب فتيمم في الصعيد كما تفرغ الدابة ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال اغما كان يكفيك ان تضرب بيدك هكذا ثم ضرب بيده الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه وخبرناه صلى الله عليه وسلم صلى ثم رأى رجلاً معتزلاً لم يصل مع القوم فقال يا فلان ما منعك ان تصل مع القوم فقال اصابتني جنابة ولا ماء فقال عليك بالصعيد فانه يكفيك واحترز بالمحدث والجنب عن المنجس فلا يتيمم مع العجز لعدم وروده ويجوز جعل قوله الجنب بعد المحدث من عطف الخاص على العام (الاسباب) جمع سبب وقد مر تعريفه يعني لو احدث منها وفي الحقيقة المبعج للتيمم شيء واحد وهو العجز عن استعمال الماء وللعجز اسباب (أحدها فقد الماء) للآية السابقة والعقد الشرعي كالخس يدل مالو هو مسافر على ماء مسبل على الطريق فيتيمم ولا يجوز له التوضؤ منه ولا إعادة عليه لقصر الواقف له على الشرب ثقله صاحب البحر عن الانصاب وأما الصهاريج المسبلة للشرب فلا يتوضأ منها أولاً لانتفاع فيجوز الوضوء وغيره وان شئت اجتنب الوضوء قاله العزيز بن عبد السلام وقال غيره يجوز ان يفرق بين الخاية والصهرج بان ظاهر الحال فيها الاقتصار على الشرب والاوجه تحكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف المحال (فان تيمم المسافر) هو جري على الغالب فالمقيم مثله (فقدته) وعود الضمير في كلامه للضاف اليه سائق بل متعين هنا بقرينة السياق (تيمم بلا طلب) بفتح اللام ويجوز اسكانه اذ طاب ما به لم يفده عبث لا فائدة له ككونه في بعض رمال البوادي ومن صورتيه فقد كاد في البحر مالوا خبره عدول بفقدته بل الاوجه الحاق العدل في ذلك بالجمع اذا أفاد الظن أخذاً مما يأتي فيمألو بعت النازلون ثقة يطلب لهم (وان توهه) أي وقع في وجهه أي ذهبه بأن جوز

وحد منها) أي لا يجوز له ذلك ومع ذلك لو خالف وتوضأ وضوءه كما تقدم في

الماء المغصوب (قوله وان شئت) أي تردد في شمل الظن ومنه غالب الصهاريج الموجودة عصرنا فافان لم فيها حال الواقف والغالب قصرها على الشرب ثم قد تقوم قرينة على ان الشرب منها خاص بمواضعها فيمتنع ثقلها أي نقل الماء لا شرب منه في البيوت وقد تقوم قرينة على ان الشرب منها غير خاص بمواضعها فينقل ماؤها للشرب منه في البيوت ويخص به من أحذه بمجر دحيارته وان لم ينقله (قوله اجتناب الوضوء) أي وجوباً (قوله للضاف اليه) أي كالماء في قوله هنا فقد الماء انتهى سم على ج (قوله سائق) أي على حد قوله فانه أي الخنزير وجس كما هو التحقيق في الآية انتهى ج (قوله الحاق العدل) أي ولو عدل رواية (قوله اذا أفاد الظن) قضيته انه لو بقي معه تردد لا يكون بمنزلة اليقين والظاهر خلافه لما صرحوا به في مواضع من أن خبر العدل بمجرده منزل منزلة اليقين (قول المصنف وان توهه) ينبغي ان اخبار الصبي المميز الذي لم يهد عليه كذب مما يورث الوهم فيجب الطلب وأما اذا أخبر بعدم وجود الماء فلا يعمل عليه لان قوله غير مقبول

جعل له جهة القبلة فيلزم ان يكون الاستدبار به يجعله في الجهة التي تقابل جهة القبلة فاذا انعطو وهو مستقبل القبلة بصدرة فهو مستقبل القبلة وعكسه بعكسه فحينئذ اذا كان صدره أو ظهره للقبلة وبالأوتغوط بلاسترة حرم عليه مطلقا لانه اما مستقبل أو مستدبر أي ما لم يلفت ذكره في مسألة البول الى جهة اليمين أو اليسار ووجهه الشهاب ابن قاسم في شرح العباب بما حاصله انه اذا استدبر بالخارج لم يكن بينه وبين القبلة ساتر الا انشاء وذ كره أو انشاء فقط وذلك

(قوله الثاني) هو قوله أي مرجوحا (قوله ولا بد من وقوع الطلب في الوقت) أي يقين المأبأ في قوله ولا يجوز مع الشك الخ (قوله موثوق به فيه) أي الطاب (قوله قبل الوقت) أي قبل دخوله (قوله ليطلب له فيه) يقى ما لو قال له اطلب لي قبل الوقت أو بعده وينبغي عدم الاكتفاء بذلك لترديده بين ما يكفي وما لا يكفي فليراجع (قوله ولا أثر لاخبار فاسق) ومنه الكافرو فضيته انه لا أثر له وان اعتقد صدقه لكن قياس ما ذكره في الصوم الاكتفاء به صرح ج وبخط الشارح عند قوله ولا أثر لاخبار فاسق ما لم يحصل به توهم ومحل عدم الاكتفاء بخبر الفاسق ما لم يبلغ عدد التواتر (قوله خلافا لما وردى) ظاهره رجوعه لقوله وجودا وعدمه في الدميري ما نصه فلو أخبره فاسق ان الماء في مكان معين لم يعتمده وان أخبره انه ليس فيه ماء اعتمده لان العدم هو الاصل بخلاف الوجود ان قاله الماوردي والرواني انتهى ١٩٣ وعليه فيخص قوله خلافا لما وردى بما لو

أخبره بعدمه (قوله تيم لصاحبة الوقت) أي جازله التيم بذلك الطلب ولا يكاف طلبا آخر (قوله تجهيل الطلب) أي أو الطلب قبل الوقت على ما أفهمه قوله قبل وقد يجب طلبه قبل الخ (قوله ولا يجزئه) أي الطلب (قوله في دخول الوقت) ومثله ما لو شك في مأذونه هل طلب قبل الوقت أم لا (قوله ما لم يتيقن العدم الخ) ٢ ومثله ما لو طلب مع العلم بعدم دخول الوقت وتيقن به فقد فيكفي (قوله من رحله)

وجود ذلك كما قاله الشارح يعني تجوز ارجاؤه وهو الظن أو مرجوحا وهو الوهم أو مستويا وهو الشك فليس المراد بالوهم هنا الثاني وان كان محجبا (طلبه) مما توهمه حتما وان ظن عدمه كما هو اذا التيم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع امكان الطهور بالماء ولا بد من وقوع الطلب في الوقت لا تنقضاء الضرورة قبله وله استنابة موثوق به فيه بخلاف القبلة لكونها مجتهد فيها وما هنا محسوس ولا يكتفي بلاذن أو باذن ليطلب له قبل الوقت أو اذن له قبله وأطلق فطلب له قبله أو شا كافيته نعم الاقرب الاكتفاء في حالة الاطلاق بطلبه في الوقت كالمو وكل محرم حلالا ليعقده النكاح ولو اذن له قبل الوقت ليطلبه فيه كفي ولا أثر لاخبار فاسق بما وجودا ولا عدمه خلافا لما وردى ولو طلب قبل الوقت لفاتته أو نافله فدخل الوقت عقب طلبه تيم لصاحبة الوقت بذلك الطلب كما قاله القفال في فتاويه ويؤخذ منه ان طلبه لعطش نفسه أو حيوان محترم كذلك وقد يجب طلبه قبل الوقت كما في الخادم أو في أوله لكون الغافلة عظيمة لا يمكن استيعابها الا ببادرته أول الوقت فيجب عليه تجهيل الطلب في أظهر احتمال ابن الاستاذ ولو طلب قبله ودام نظره الى المواضع التي يجب نظرها حتى دخل الوقت كفي قاله ابن الصباغ وغيره ولا يجزئه مع الشك في دخول الوقت وان صادفه (من رحله) هو مسكن الشخص من حجر أو مدر أو شعر أو وبر ويجب مع في الكثرة على رحال وفي القلة على أرحل ويطلق أيضا على ما يستعجبه من الاثاث (ورققته) بتثليث الراء أي الى ان يستوعبهم أو يضيق الوقت فلا يبقى الا ما يسع تلك الصلاة ولا يجب الطلب من كل بعينه بل يكفي نداء يسمع جميعهم بأن

٢٥ نهائيه ل بأن يقتضيه ثم اطلاق الطلب على مجرد التفتيش هل هو حقيقة أو مجاز فيه نظرا والمتبادر من كلامهم انه حقيقة وان الطلب مشترك بين التفتيش والسؤال ونحوهما مما يسهى به في تحصيل مراده ويدل على ذلك ما نقله شيخ الاسلام في حاشيته على البيضاوي عن الطبري عند قوله تعالى في سورة المائدة قدسأها قوم من قبلكم من ان الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة وانما مترتبة فالطلب أعما قال لانه يشمل الطلب من نفسه ومن غيره والسؤال خاص بالطلب من الغير الى آخر ما بين به ومعالم ان الطلب من النفس ليس عبارة الا عن التأمل في الشيء ليظهر المراد منه فهو كالبحت والتفتيش في الرحل عن الماء (قوله ويطلق أيضا) أي مجازا (قوله أو يضيق الوقت) ظاهره وان آخر الطلب الى وقت لا يمكنه استيعاب الرفقة فيه ولا ينافيه ما رعن الخادم من انه يجب عليه الطلب في وقت يستوعبهم فيه ولو قبل الوقت لان الكلام ثم في وجوب الطلب وما هنا في وجوب الصلاة وان اتم بتأخير الطلب (قوله تلك الصلاة) أي كاملة حتى لو علم انه لو طلب لا يبقى ما يسعها كاملة امتنع الطلب ووجب الاحرام بها قول المحشي (قوله ما لم يتيقن العدم الخ) ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا ولعل محله بعد قول الشارح وان صادفه انتهى

غير كاف في الستركنه بناء على ما شئ عليه كغيره من ان المدار في الاستقبال والاستدبار بالصدر لا بالفرج ولا ينفى ان المرجع واحد غالباً واخلاق اغما هو في مجرد التسمية فاذا جعل ظهره للقبلة ونعوط فالشارح كالشهاب ابن حجر يسميانه مستقبلاً واذا جعل صدره للقبلة ونعوط يسميانه مستدبراً والشهاب ابن قاسم كغيره يسمون ذلك واذا جعل صدره اظهره للقبلة وبال فلا ولا مستقبل اتفاقاً والثاني مستدبر كذلك نعم يقع الخلاف المعنوي فيما لو جعل صدره

وقياس ما باتى من انه اذا اُضِل رحله في رحال من الغضاء انه يقضى هذا ويحتمل انه لا يقضى وهو الاقرب لانه حين الطالب صدره عليه انه تبسم وليس معه ماء كالماء عند دخول الوقت (قوله فيجمع بينهما) أى وجوباً (قوله أو على اطلاق النداء سكنت الخ) أى وعلى ذلك فيكفى من معه ماء يجوده من معه ماء يبيعه أو من معه ماء ولو يثمنه (قوله ولو بعث النازلون) أى ومعلوم انه لا بد من البعث من كل واحد منهم وان كان تاباً لغيره كالزوجة والعبد ويؤيده قوله قبل ولا يكفى بلاذن (قوله ونظر حواليه) قال الشيخ عميرة يقال حواليه وحوله وحواله انتهى سم على منهم وفي الصحاح يقال فعده حوله وحواله وحوليه وحواله ولا تقل ١٩٤ حواليه بكسر اللام (قوله وهو واجب) أى تخصيص مواضع الخصرة الخ (قوله

والمراد نظر المعتدل) هذا الوصف خرج نخرج القيد أى تردد قدر نظره ان كان معتدلاً وبهذا يجب عما نظره سم على ج من ان هذا الوصف انما يتأق لو كان المراد جنس النظر اما بعد تقييده بكونه نظر مرید التيمم فنظره لا يكون تارة قويا وتارة ضعيفاً بل على حالة واحدة وأجاب عنه بما عمل ماذ كرهناه أقرب منه (قوله الذى لو استغاث) ينبغى ان يعتبر ابتداء هذا الحد من آخر الرقعة الذين يلزمه سؤالهم وهم المنسوبون اليه

يقول من معه ماء من يجوده من يبيعه فيجمع بينهما لانه قد يذله ولا يبيعه ولا يبيعه ولو اقتصر على من يجوده سكنت من لا يذله مجاناً أو على اطلاق النداء سكنت من يظن انما به ولا يسمع الا يبيعه ولو بعث النازلون ثقة بطله لم كفى (ونظر حواليه) من جهاته الأربع (ان كان بمستوى) من الارض ويخص مواضع الخصرة والطير بعز يد احتياط وهو واجب ان غلب على الظن توقف غلبة ظن الفقد عليه (فان احتاج الى تردد) بأن كان ثم شجرة أو جبل أو وهدة أو نحوها (تردد قدر نظره) أى قدر ما ينظر اليه في المستوى والمراد نظر المعتدل وضبطه الامام بعد الغوث وهو الموضع الذى لو استغاث برفقته لا غاؤه مع ما هم عليه من تشاغلهم بأحوالهم وتقاوضهم فى أقوالهم وقول الشارح قبل وما هذا كالحرر أزيد من ذلك بكثير واضح وانما عبر عنه بقيل لعدم كونه فى كلام الشيخين وانما هو فى كلام الشراح وعبر عنه فى الشرح الصغير بغلوة سهم أى غاية رمية ويختلف ذلك باستواء الارض واحتلافها صموداً وهبوطاً وقولهم ان كان بمستوى من الارض نظر حواليه ولا يلزمه مثبى أصلاً وان كان بقريه جعل صعدته ونظر حواليه ان آمن قال الشافعى رحمه الله فى الموطأ وليس عليه ان يدور لطلب الماء لان ذلك أضر عليه من اتياه الماء فى المواضع البعيدة من طريقه وليس ذلك عليه عند أحد اه قال الزركشى فقد أشار الى نقل الاجماع على عدم وجوب التردد اه يمكن جملة على تردد غير متعين بان كان لوصفه أحاط بعد الغوث من الجهات الأربع اذ لا فائدة مع ذلك لو وجب التردد وحمل الاول على ما اذا كان نحو الصعود لا يفسده النظر فتعين التردد ولا بد أن يأمن على نفسه وماله وعضوه واحتصاصه المحترم وانقطاعاً عن رفقته وان لم يستوحش

لا من آخر القافلة مطلقاً والافقد تنسج القافلة جداً بحيث تأخذ قدر فرسخ أو أكثر فلو اعتبر

الحد من آخرها لزم مشقة شديدة وربما يزيد على حد القرب فليست أمثل سم على منهج لكن بشكل بما صرح الزركشى من وجوب الطلب قبل الوقت ذاعظت القافلة لكن قد يقال ما ذكره الزركشى يخالفه تقييد ج الرقعة بالمنسوبين لمنزله عادة لا كل القافلة ان تفاحش كبرها انتهى الا ان يقال مراد الزركشى بالعظم كثرتهم مع نسبتهم الى منزله عادة (قوله أى غاية رمية) قال فى المصباح الغلوة الغاية وهى رمية سهم أبعد ما يقدر ويقال هى قدر ثلثائة ذراع الى أربعة مائة والجمع غلوات مثل شهوة وشهوات (قوله وليس ذلك عليه) أى واجبا عليه (قوله يمكن جملة) جواب لقوله وقولهم ان كان عستوا الخ (قوله غير متعين) أى فى أداء المقصود من الاحاطة بجوانب ما ينتهى نظره اليه (قوله وحمل الاول) هو قول المصنف تردد قدر نظره لكن برده عليه ما ذكره الامام الشافعى من أن ذلك أضر عليه من اتياه الماء فى المواضع البعيدة (قوله لا يفسده النظر) أى الى الجهات التى يحتمل وجود الماء فيها فهو بالنصب على المفهومية (قوله المحترم) لعل تقييد الاختصاص بالمحترم لبيان الواقع فان غير المحترم كالكتاب العقور لا تثبت عليه بد فلا يكون اختصاصه أماعه فلا بد منه



أولظهر للقبلة وألفت ذكره بينا وسمي بالاول فهو غير مستقبل ولا مستدبر عند الشيخ كالشهاب ابن حجر بخلافه عند الشهاب ابن قاسم وغيره فتأمل (قوله ولو مع عدمه) مراده عدم الاستقبال أو الاستدبار بالصدر كما هو كذلك في التحفة ولعل لفظ بالصدر سقط من النسخ (قوله في غير معد) قيد للحزمة في الصخرة فهو صريح في أنه اذا اتخذ له محلا في الصخرة بغير ساتر وأعد له قضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة فيه لجهة القبلة وسيأتي التصريح به أيضا ومنه ما يقع للمسافرين اذا نزلوا

محض او مرند أو نحوهما وعبارة حج حيث أمن بضعا ومحتوما فساووا ما لا وان قل واخصا صاها وعبارة شرح الروض بعدم مثل ما ذكره الشارح محترمات (قوله بخلاف الجمعة) أي فان الانقطاع عن الرقعة لا يجوز السفر معهم بعد الفجر حيث أدى الى تفويتها بل لا بد من ضروره تدعو اليه (قوله وفوت وقت) عطف على قوله ان يأمن (قوله الاما بها) أي كاملة (قوله ان لم يحدث سبب) قيد لقول المصنف تيمم لا لقوله جائز فانه يصير المعنى عليه انه يجوز التأخير ان لم يحدث سبب فان حدث وجب تيمم التيمم وهو غير مراد قطعا (قوله ونحو ذلك) كالنذر والطواف المفروض اما النافلة فلا يجب التجديد لها بل يهمل منها ما شاء ما لم يحدث ويدل له قول حج من نحو حدث أو ارادة ١٩٥ فرض آخر (قوله قال محمد بن يحيى) قال

الاسنوي في الطبقات  
أبو سعد بسكون العين محمد  
بن يحيى النيسابوري تفقه  
على الغزالي وصاراً كبير  
تلامذته وشرح الوسيط  
وسماه المحيط وعلق في  
الاخلاف تعليقة مشهورة  
ثم قال توفي في رمضان سنة  
ثمان وأربعين وخمسائة  
وكان مولده كما قال ابن  
خلكان سنة ست وسبعين  
وأربع مائة (قوله من نصف  
فرسخ) وقدره بسير الانقال  
المعتدلة احدى عشرة  
درجة وربع درجة وذلك  
لان مسافة القصر يوم وليلة  
وقدرها ثلثمائة وستون  
درجة ومسافة القصر ستة  
عشر فرسخا فاذا قسمت

بخلاف الجمعة لتكرره كل يوم بخلافها وفوت وقت تلك الصلاة بان لم يبق من ذلك الا ما يسعها  
ويفارق واحد الماء بحيث لو توضأ خرج الوقت ولو جهة فانه يجب عليه الوضوء ولا يتيمم به  
ليس بفاقد للماء (فان لم يجد) بعد البحث المذكور ماء (تيمم) لان الفقد حاصل وتأخير التيمم عن  
الطلب في الوقت جائز ان لم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء (فلو) طلب كما هو وتيمم (مكث)  
بضم الكاف وفتحها (موضعه) ولم يتيقن عدمه بالطلب الاول ولم يوجد ما يحال عليه وجوده  
(فالاصح وجوب الطلب) ثانيا (لما يطرأ) أي سواء كان طرأ به للحدث أم للجمع بين الصلاتين  
أم قضاء صلوات متواليه أم غير متواليه ونحو ذلك لاحتمال اطلاعه على بترخيفت عليه أو  
وجود من يده على الماء لكن الطلب الثاني أخف من الاول والثاني لا يجب لانه لو كان هناك  
ماء لظفر به بالطلب الاول وقوله مكث موضعه من زيادته على المحرم من غير تقييد (فلو علم)  
المسافر بمحل (ماء يصله المسافر لحاجته) كاحتطاب واحتشاش (وجب قصده) أي طلبه منه  
لانه اذا كان يسعى الى هذا الحد لا لشغاله الدنيوية فلا عبادة أولى وهذا المقدار هو المسمى بحد  
القرب وهو أزيد من حد الغوث الذي يسعى اليه في حال توهم الماء كما مر قال محمد بن يحيى  
ولعله يقرب من نصف فرسخ هذا (ان لم يخف ضرورته) أو عضواً أو بضع (أو مال) لا يجب  
عليه بذله في تحصيل الماء ثمناً أو أجرة ولا بد أن يأمن انقطاعه عن رفقته وان لم يتضرر بخلافه  
عنهم كما هو وخروج الوقت أيضا (فان) خاف مذكراً أو (كان) الماء بمحل (فوق ذلك) المحل  
المتقدم ذكره وهذا يسمى حد البعد (تيمم) ولا يكاف طلبه لمساقفه من الحرج ولو انتهى الى  
المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب ولو قصده خرج الوقت قال الرافعي وجب قصده  
والمصنف لا قال الشارح وكل منهما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الاحباب بحسب ما فهمه

عليها باعتبار الدرج كان ما يخص كل فرسخ اثنتين وعشرين درجة ونصف درجة ونصف الفرسخ ما ذكر (قوله أو بضع) له أو  
لغيره اه حج ومثله يقال فيما قبله كما صرح به الشيخ عميرة حيث قال وتكبير النفس والمال لا فائدة عدم الاختصاص به اه  
(قوله وخروج الوقت) عبارة سم على حج يحتمل الاكتفاء بادرار ركعة اه ولا ينافي هذا ما مر لان ما هنا في العلم وما هنا في  
التوهم وفرق ما بينهما فان صورة التوهم يحتمل فيها عدم وجدان الماء فطلب الماء على هذا الوجه بقوت الوقت المحقق بلا  
فائدة فاشترط فيه ادراك جميع الصلاة في الوقت وما هنا محقق فيه وجود الماء فاكتفى بادرار ركعة مع الوضوء لوقوعها  
أداء (قول المصنف فوق ذلك) ظاهره ولو كان فوق ذلك يسير كقدم مثلاً وفيه نظير ما راجع بل الظاهر ان مثل هذا لا يعد  
فوق حد القرب فان المسافر اذا لم يعمل ذلك لا يمنع من الذهاب اليه وانما يمنع اذا بعدت المسافة عرفاً وفي بعض المواضع أنه  
ان علم بالماء في ذلك الموضع وهو في منزله لا يجب عليه طلبه وان اتفق أنه طلب الماء فوصل الى غاية حد القرب ثم علم به فوفاقه  
بذلك القدر ووجب طلبه اه وهو بعيد من كلامهم لما مر ان ذلك القدر لا يعد زيادة على حد القرب

بعض المنازل (قوله اذ انتم الغائط) هو مستعمل هنا في حقيقته الذي هو المحل المطمئن من الارض وانما سمي الغائط به من مجاز المجاورة (قوله على الصعراء) أي في غير المحل المدم منها كما صرح (قوله فالمعتبر فيه أن يسترجع ما توجه به) أي من بدنه كما هو ظاهر وعليه لو جعل جنبه جهة القبلة ولوى ذكره اليها حال البول يجب عليه أن يسترجع جنبه عرضاً (قوله ولا خلاف الاولى) أي لكنه خلاف الافضل حيث سهل التتره عنه كما قاله العلامة ابن حجر وبه تعلم أن خلاف الاولى غير خلاف

(قوله لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم) أي بأن كان يحمل يقبل فيه وجود الماء وقوله على خلافه أي بأن كان يحمل يقبل فيه الفقد أو يستوى الامران (قوله بما قررناه) أي في قوله ويمكن أن يحمل الخ (قوله وخاف غرق الخ) قال في شرح العباب بعد ما ذكر ما نصه ونحوه كأنه قام حوت وسقوط متمول معه أو سرقته اه وقضيته أنه لا قضاء في مسئلة ما بل قضيته عدم القضاء في مقسم تيمم بالخوف على نفس أو مال فيلنظر سم على حج ومثله ذلك ما لو حال بينه وبين الماء سبع أو عذو فتيمم ولا إعادة عليه كما سيأتي له بعد قول المصنف ١٩٦ قضى في الاظهر وحينئذ يصح أن يلغز بذلك ويقال انما رجل سليم الاعضاء

غير فاقد للماء تيمم وصلى ولا قضاء عليه وصورته لو كان في سفينة الخ وقد نظم ذلك بعض اخواننا فقال وما رجل للماء ليس بقاقد سليم لعنونه من مبيع تيمم تيمم لا يقضى صلاة وهذه لعمرى خفاء في حجاب مكتم (قوله ولا يعيد) أي وان قصر السفر قال سم على منهج ومحل عدم الاعادة اذا كان الموضع الذي صلى فيه بذلك التيمم محالاً يقبل فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفينة امالو غلب وجود الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اه بالمعنى وقوله بقطع النظر الخ يمكن الاحتراز به عما لو كان الغالب في ذلك المكان

ويمكن أن يحمل الاول على ما اذا كان في محل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والثاني على خلافه بدليل قول الرخصة أما المقيم فلا تيمم وعليه ان يسعى ولو خرج الوقت والتيمم بالمقيم جرى على الغالب والمعمل عليه المحل كما يؤخذ مما قررناه ولو كان في سفينة وخاف غرقاً لو أخذ من البحر تيمم ولا يسعد وخرج بالمال الاختصاصات والمال الذي يجب بذله في تحصيل الماء ثمناً أو أجرة فلا أثر للخوف عليه هنا وان اعتبرناه ثم في حالة التوهم كما هو ولان دنا من المال خير منها وان كثرت وما زعمه بعضهم من ان هذا لا يأتي في الكتاب الا ان حل قله والا فلا طلب لانه يلزمه سقيه والتيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس بحاصل وقضيه غير صحيح لان الخشية على الاختصاص هنا انما هي خشية أخذ الغير لو قصد الماء وتركه لا خشية ذهاب روحه بالعطش وبذلك يجمع بين كلامي المجموع (ولو يتقنه) أي وجود الماء (آخر الوقت) مع كون التيمم جائزاً له في انشائه وفي الوقت ما يسعهها كلها وطهرها فيه (فانتظاره أفضل) من تجهيل التيمم لان التقديم مستحب والوضوء من حيث الجملة فرض فتواه أكثر ولهذا يجوز التأخير مع القدرة على التقديم بخلاف التيمم عند القدرة على الوضوء والمراد باليقين هنا الوفاق بحصول الماء بحيث لا يتخلف عادة لا ما ينفي معه احتمال عدم الحصول عقلاً ولا فرق في ذلك بين يقين وجوده في منزله أو غيره خلافاً لما وردى كما أطلق ذلك أصحابنا لان العبرة في الطلب بالحالة الراهنة وهو فيها فاقد للماء حساً وشرعاً وقد تعرض عوارض يكون التيمم فيها أول الوقت أفضل كأن كان يصلي أول الوقت بستره ولو آخر لم يصل بها أو كان قادراً على القيام أول الوقت ويحز عنه لو آخر ولو شك في وجوده آخر الوقت (أو ظنه) بان كان وجوده مترجحاً عنده آخره (فتجهل التيمم أفضل في الاظهر) لان فضيلة أول الوقت محققة بخلاف فضيلة الوضوء الثاني التأخير أفضل ومحل الخلاف اذا أراد الاقتصار على صلاة واحدة فان صلاحها بالتيمم أول الوقت ثم أعادها آخره مع الكمال فهو الغاية في احراز الفضيلة

وجود الماء في جميع السنة واتفق احتياجه الى النزول في السفينة في وقت منع فيه من الطهارة بالماء ويجاب لما سبق فيجب عليه القضاء بخلاف ما لو كان المحل يقبل فيه الفقد في غالب السنة لكن اتفق وجوده من سبل مثلاً في بعض أيام السنة فانه في هذه الحالة اذا تمزغ عليه استعمال الماء لا قضاء عليه (قوله فلا أثر للخوف عليه هنا الخ) أي اذا كان يحصل الماء بمال وقوله وان اعتبرناه أي الخوف (قوله لو قصد) أي الماء (قوله خلافاً لما وردى) ويمكن حمل كلامه على ما اذا كان يحمل يقبل فيه وجود الماء فانه يجب عليه التأخير حينئذ كما صرح به شيخنا الزبائدي ويضد ما جمع به بين كلامي الزايفي والنووي المار (قوله أول الوقت أفضل) أي من الوضوء مع التأخير (قوله ولو شك في وجوده) هذه الصورة تعلم من قول المصنف أو ظنه بالطريق الاولى (قوله عنده آخره) المراد بالآخر ما قبل الاول فلا فرق بين آخر الوقت ووسطه ولا بين شخص التأخير ووجود الماء وعدمه على المعتمد (قوله مع الكمال) أي مع الوضوء ولو منفرداً

الأفضل وذلك لأن خلاف الأولى باصطلاح الأصوليين صار اسماً للشيء عنه لكن ينهي غير خاص فهو المعبر عنه بالمكره كراهة خفيفة وأما خلاف الأفضل فعناه أنه لا يمتنع فيه بل فيه فضل إلا أن خلافه أفضل منه وإن توقف في ذلك شيخنا في الحاشية في محلات (قوله كذلك) أي لا يخلو غالباً عن مصطلح فقوله من عدم خلوه غالباً عن ذكر بيان له فتعين فيه من خلافاً لما قاله شيخنا (قول المصنف ويستمر) أي يستمر عورته فهو غير تقييد شخصه المار في كلام الشارح (قوله عن أين

(قوله في الأولى) هي قوله ولو تيقنه آخر الوقت الخ (قوله والمعمد الأول) هو قوله ويجري هذا التفصيل فيما لو صلى الخ (قوله وأدراك الركعة الخ) ظاهرة وإن أدركها على وجه لا تحصل معه الفضيلة كان أدركها في صف بينه وبين الصف الذي أمامه أكثر من ثلاثة أذرع أو في صف أحد ثوبه مع نقصان ما بين أيديهم من الصفوف وهو محتمل ويحتمل وأعله أقرب تقييد ذلك بما إذا كان الاقتداء على وجه تحصل معه فضيلة الجماعة (قوله وهو أولى) أي الصف الأول (قوله وقراءتها) أي مع أدراك ركوعها (قوله فإذا خاف فوت الجماعة) فضيسته أنه لو لم يخف فوتها بذلك بل خاف فوت بعض منها كالمالو كان لو نلت أدركه في التشهد مثلاً كان تنليث الوضوء أولى وفيه نظر لأن الجماعة فرض فتوابعها يزيد على ثواب السنتين فينبغي المحافظة عليها وإن فاتت ستن الوضوء بقي مالمالو كان لو نلت فاتته الجماعة مع امام ١٩٧ عدل وأدركها مع غيره وينبغي أن ترك

التثايل فيه أفضل أيضا (قوله ولا يلزم البدوى الانتقال) أي ولو لم تكن فيه مشقة عليه لم يفرق ما ألفه في الجملة (قوله بل يصلى متبهما) ظاهرة وإن كان في محل لا تنسقط الصلاة فيه بالتيمم وعليه فلو دخل الحمام وتعذر غسله في غيره وعلم أن النوبة لا تنتهي إليه إلا بعد خروج الوقت تيمم وصلى في الوقت ثم أعاد لكن في سم على منهج مانصه فرع لو خاف برد الماء وعجز عن تعينه في الحال لكنه يعلم وجود

ويجيب عن استشكل ابن الرفعة له بأن الفرض الأولى ولم تشملها فضيلة الوضوء بأن الثانية لما كانت عين الأولى كانت جارية لنقصها لا يقال الصلاة بالتيمم لا يستحب أعادتها بالوضوء لا نأقول محله فيمن لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق كلامهم ومحل ما ذكر في الأولى إذا كان يصلها في الحالين منفرداً أو في جماعة أمالو كان إذا قدمها صلاها بالتيمم في جماعة وإذا أخرها للوضوء انفرد فالذي يظهر أخذ من كلام الأذرع أن التقديم أفضل أما إذا ترجع عنه فقد أوتيقنه آخر الوقت فالتجمل أفضل جزماً ويجري هذا التفصيل فيما لو صلى أول الوقت منفرداً وآخره في جماعة قال المصنف ينبغي أن يقال إن غش التأخير فالتقديم أفضل وإن خف فالتأخير أفضل اه والمعمد الأول وأدراك الركعة الأخيرة أولى من أدراك الصف الأول وهو أولى من أدراك غير الركعة الأخيرة ومحل ذلك في غير الجمعة ما فسأعند خوف فوت ركوع الثانية وهو ممن تركه الجمعة فالوجه وجوب الوقوف عليه متأخراً أو منفرداً لا أدراكها وإن خاف فوت قيام الثانية وقراءتها فالأولى له أن لا يتقدم ويقف في الصف المتأخر لتصح جمعة أجمعاً وأدراك الجماعة أولى من تنليث الوضوء وسائر آدابه فإذا خاف فوت الجماعة بسلام الإمام لو أتم الوضوء بآدابه قادراً كها أولى من اكماله ولو ضاق وقتها أو الماء عن ستن الوضوء وجب عليه أن يقتصر على فرائضه ولا يلزم البدوى الانتقال ليتطهر بالماء عن التيمم ولو ازدحم مسافرون على ثبوت أو ثوب أو مقام لا يمكن أن يليه الواحد واحد فن علم تأخروا عنه عن الوقت لم ينتظروا بل يصلى متبهما وعارياً وقاعداً من غير عادة وإن توقعها

حطب في مكان إذا ذهب إليه لا يرجع إلا وقد خرج الوقت أو لم يخرج لكن لا يفرغ من تسخينه إلا وقد خرج الوقت فيظهر وأقر عليه مر أنه يجب عليه قصد الحطب في الأولى أو التسخين في الثانية وإن خرج الوقت ولا يجوز له التيمم أخذاً من قولهم إن المقيم يجب عليه قصد الماء الذي في حد أقرب بل وفي حد البعد وإن خرج الوقت بان الاتيان بالحطب والتسخين لا ينقص عن الذهاب للماء في حد أقرب لكن لا يبعد أنه هنا لا فرق بين المقيم والمسافر لوجوب القضاء فليتأمل اه وقياسه أن في مسئلة الحمام ينتظر النوبة وإن خرج الوقت ولا يتيمم لوجوب القضاء عليه هذا ولو أمكنه الدخول مع غيره في حوض الحمام فقياس ما من وجوب الاستنجاء بمحضرة الناس إذا ضاق الوقت أنه يجب هنا كذلك ويجب على من اجتمع معه غض البصر ثم رأيت في سم على حج في آخر باب التيمم عند قول المصنف ومن تيمم لبرد الخ مانصه ولو تناوب جمع الغتسال من مغتسل الحمام للعوف من البرد فإن علم أن نوبته تأتي في الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو بتعدي غيره عليه ومنعه من التقديم وإن علم أن التأخر لا يخرج الوقت صلى بالتيمم في الوقت ثم يجب القضاء إن كان ثم ماء آخر غير متناوب أو فيه لكن امتنع استعماله لنحو برد أو افلام مر اه

الناس) أي الذين لا يحرم تطهرهم اليه كزوجاته وأما به بغيره ما يأتي أو عن أعين الناس بغيره وجودهم (قوله من يرى عورته) أي بالفعل ممن يحرم نظره اليها (قول المصنف ولا يبول في ماء راكد) أي فان فعل كره (قوله أو مباح) أي غير مسبل ولا موقوف وصورة الموقوف كما هو ظاهر ان يقف انسان ضيقة مثلاً من غلظتها نحو صهر يج أو فسقية أو ان يقف بثراً فيدخل فيه ماؤه الموجود والمتجدد تبعاً ١٩٨ وألا فالماء لا يقبل الوقف فصداً (قوله ولم يكن هناك غيره) أي الماء القليل سواء

كان راكداً أو جارياً كما هو ظاهر وظاهر ان مثله الكثير اذا تغير (قوله ويكره البول ونحوه) عبارة غيره التبرز (قوله بقرب

(قوله ونكر الماء) أي في قوله تعالى فلم تجدوا ماء (قوله ولا تألوا أو جنباً الخ) قد يقال قياس ما هنا انه اذا وجد بعض الرقبة يصوم أياماً تعدل المجوز عنه من الرقبة وعليه فلا جمع بين الرقبة وبذلك يمكن منع من ذلك ان المجزئ في الكفارة الشهران بكاملهما ومادونهما لا يعتد به (قوله ويجب أيضاً الخ) أي قطماً وقبل فيه القولان اه محلي (قوله اما غير الصالح) محذور قوله يصلح للغسل (قوله لا يدل له أي الخبث وقوله لازالتها صلتعين وفي بعض النسخ تعين للخبث لانه لا يدل لازالتها وهو واضح (قوله اذالم يمكنه زعمه) أي كان خاف الهلاك لو زعمه فان امكن بان لم يش من زعمه محذور نيم وتضاعف الثوب وصل

في الوقت لزمه الانتظار (ولو وجد ماء) يصلح للغسل و (لا يكفيه) فالأظهر وجوب استعماله (محدثاً كان أو جنباً ويراعى الترتيب ان كان حدثه أصغر والأدلة لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فقيموا فشرط التيمم بعدم الماء ونكر الماء في سياق النفي فاقضى ان لا يجرد ما يسمى ماء ونكر اذا أمر تكب بامر فأثابته ما استقطعتم ولانه قدر على غسل بعض أعضائه فلم يقطع الوجوب بحجزه عن الباقي والثاني لا يجب بل يقيم كالو وجد بعض الرقبة في الكفارة فانه لا يجب اعتناقه بل يعدل الى الصوم و فرق الاول بعدم تسمية بعضه رقبة وبعض الماء ولا تألوا أو جنباً بعض الرقبة مع الشهرين لجنبنا بين البذل والمبدل بخلاف التيمم فانه يقع عن البعض الذي لم يغسل لاعتق المفسر ويجب أيضاً استعمال تراب ناقص (ويكون) استعماله (قبل التيمم) عن الباقي لئلا يكون تيمماً ومعه ماء أما غير الصالح للغسل كنج أو برد لا يذوب فلا يجب مسح الرأس به اذ لا يمكن هنا تقديم مسح الرأس في عبادة المصنف مهموزة منقولة لا موصولة لئلا يرد عليه ذلك ولو وجد محدث نجس بدنه بما لا يعفي عنه ماء لا يكفي الا أحدهما تعين للخبث لانه لا يدل لازالته بخلاف الوضوء والغسل وظاهر ان نجس الثوب اذا لم يمكنه نزع كنجس البدن فيما ذكر وظاهر اطلاقهم انه لا فرق فيه بين المقيم والمسافر وهو ظاهر كلام الروضة وبه أفتى البغوي وهو الاوجه وان قال القاضي أبو الطيب ان محصل تعينه لها في المسافر المقيم فلا لوجوب الاعادة عليه بكل حال وان كانت النجاسة أولى وجرى عليه المصنف في مجموعه وتحقيقه و شرط صحة التيمم تقديم ازالة النجاسة قبله فلو تيمم قبل ازالها لم يصح تيممه كارجحه المصنف في وروسته وتحقيقه في باب الاستنجاء وهو المعتمد لان التيمم مبيع ولا باحة مع المانع فاشبه ما لو تيمم قبل الوقت وان رجح في هذا الباب الجواز (ويجب) في الوقت (شراؤه) أي الماء وان لم يكفه وكذا التراب ولو عمل يلزمه فيه القضاء فيما يظهر (بئس مثله) ان قدر عليه بنقد أو عرض لانه قادر على استعمال الماء فان بيعه بغيره لم يكف شراءه للضرورة وان قلت الزيادة وان يبيع نسيت لزمه شراؤه ان كان موسراً وماله حاضر أو غائب والاجل ممتد الى وصوله له ولو زيد في ثمنه بسبب التأجيل زيادة لا تفي بالاجل لم يخرج بها عن كونه ثمن مثله والمراد به القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان ولا تعتبر حالة الاضرار فقد تنصل الشربة دنائرو به في الرخص ايجاب مثل ذلك نعم بسن له شراؤه اذ اذاعلى ثمن مثله وهو قادر على ذلك ويجب عليه تحصيل آلات الاستقاء كدلو ورشاء عند حاجته اليها اذا وجدها تباع بثمن مثلها أو تخرج بأجرة مثلها (الا أن يحتاج اليه) أي الثمن (لدين) ولو موجد لا نعم بشرط أن يكون حوله قبل وصوله الى وطنه أو بعده ولا مال له فيه والاوجب شراؤه فيما يظهر اخذاً من مسألة النسبة السابقة ولا فرق بين أن يكون الدين لله تعالى أو لآدمي ولا بين أن يتعلق بذمته أو بدين من ماله كعين اعارها فرفها المستعير باذنه (مستغرق) هو

عارياً ولا اعادة عليه لان فقد السترة مما يكثر (قوله كنجس البدن) أي فيغسله وينيم (قوله وان رجحاً مستغنى الخ) منى عليه ج (قوله أو غائب الخ) أي وانما وجب ذلك مع احتمال تلف المال قبل وصوله لان الاصل السلامة (قوله ورشاء) أي حبل قال في المختار والرشاء حل لجمعه رشيعة وفي المصباح الرشاء الحبل والجمع أرشيعة مثل كساء أو كسبة (قوله أحدان مسألة الخ) بر قديمة لدى هذه انه ليس محتاجاً اليه لانيته لوجوده في الدين (قوله نه) كالركاة



القبر المحترم) هل يشمل قبر نحو الذي (قوله وعلى هذا يحمل الخلاف) يعني بوجه كل من طار في الخلاف والا فالذي ذكره ليس  
 يحمل للخلاف (قوله والماء لا يكفي لهما) أي وقد دخل الوقت كما قاله الشهاب ابن حجر ووجهه ظاهر لانه حينئذ صدق عليه  
 انه معه ماء يكفيه لطهارته فأتلفه في الوقت اذا المتسبب في الشيء كفاعله (قوله بل عند القيام الى الصلاة) أي أو ضيق الوقت  
 وعبارة الشهاب ابن حجر بل عند ارادة نحو صلاة أو ضيق وقت (قوله لانه لا يصل هناك) قضيته انه لو وصل كفي وعبارة

(قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة اه سم على حج أي لان الصفة الكاشفة هي المينة الحقيقية متبوعها كقولهم الجسم  
 الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله واللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها وليس متينة لفهومه كالضاحك  
 بالقوة بالنسبة للانسان (قوله بين ان يريده) أي السفر والمراد بالارادة هنا الاحتياج ولو عبر به كان أولى (قوله ورقيق) هو  
 باناء (قوله من يخاف انقطاعهم) أي فيجب حملهم مقدما على طهارته (قوله كالغطرة) يؤخذ من تشبيهه بها أنه يشترط فضله عن  
 مسكه وخادمه الذي يحتاجه وسياق التصريح به في كلامه (قوله بخلاف الدين) ١٩٩ مقابل قوله ولا بين نفسه وغيره

(قوله القبر) أي ولو كان

أصله (قوله بخلاف حله)

أي حل غيره عند انقطاعه

عن الرفقة فانه واجب

(قوله وان لم يكن معه)

أي بأن كان له وهو تحت يد

غيره أو كان لبعض رفقة

(قوله فالمراد بالرفقة المؤنة)

وعليه فقوله هنا ولا بين

نفسه وغيره الخ مستفاد

من قوله السابق ولا بين

نفسه وغيره من مملوك

وزوجة الخ (قوله وتارك

الصلاة) أي بعد أمره بها

وامتناعه منها وعبارة حج

ومنه ان يؤمر بها في الوقت

وان يستتاب بعده فلا

يتوب بناء على وجوب

استتابته ومثله في هذا

كل من وجبت استتابته

وزان محصن (قوله والسكاب

العقور) أي فلا يكون

مستغنى عنه غير أنه أتى به لزيادة الابضاح وحينئذ فهو في كلامه صفة كاشفة اذ من لازم  
 الاحتياج اليه لاجله استغراقه (أو مؤنة سفره) مباحا كان أو طاعة كما يدل عليه اطلاق  
 المصنف للسفر ولا فرق فيه بين أن يريده في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك  
 وزوجة ورقيق ونحوهم من يخاف انقطاعهم وهو ظاهر على التفصيل الآتي في الحج ويطهر  
 في المقيم اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالغطرة بخلاف الدين فانه لا بد أن يكون عليه كما صرح به  
 الرافعي وأشار اليه المصنف بقوله يحتاج فانه لا يجب عليه أداء دين الغير بخلاف حله عند  
 الانقطاع (أو نفقة حيوان محترم) وان لم يكن معه والشارح تبع في قوله معه الرخصة وهو  
 مثال لا قيد وسواء كان آدميا أم غيره ولا فرق بين احتياجه لذلك حالا أو مالا ولا بين نفسه  
 وغيره من رقيقه ورفقته وزوجته سواء فيه الكفار والمسلمون ولا بد أن يكون فاضلا أيضا  
 عن مسكه وخادمه فالمراد بالنفقة في كلامه المؤنة وخرج بالمحترم الحربى والمرئى الى الرافعي  
 المحصن وتارك الصلاة والسكاب العقور وأما غير العقور فمحترم لا يجوز قتله على المعتمد وان  
 وقع للمصنف في موضع جوارزه ولو كان معه ماء لا يحتاجه للعطش لكنه يحتاج الى ثمنه في شيء  
 مما سبق جازله التيمم كما ذكره في شرح المذهب ولو وجد ثوبا وقدر على شده في الدلو أو على ادلائه  
 في البر وعصره أو على شقه وايصال بعضه ببعض ليصل وجب ان لم يزد نقصانه على أكثر  
 الاصرين من ثمن مثل الماء أو جرة مثل الحمل ولو وجد ثمن الماء وهو محتاج الى ستره للصلاة  
 قدمها للدوام النفع بها ولو فقد الماء علم أنه لو حفر محلها وصل اليه فان كان يحصل بحفر يسير  
 من غير مشقة لازمة والا فلا ذكره في المجموع عن الماوردي وهل تذهب شاة الغير التي لم يخج  
 اليها السكابة المحترم المحتاج الى طعام وجهان في المجموع أحدهما نعم كالماء فيلزم مالها بها  
 له وعلى نقله عن القاضي اقتصر المصنف في الروضة في الاطعمة وهو المعتمد وانها لا تكون  
 الشاة ذات حرمة أيضا (ولو وهب له ماء) أو أقرضه في الوقت (أو أعبرد لولا) أو نحوه من آلات  
 الاستقاء فيه (وحب) عليه (القبول في الاصح) لان المسامحة به غالبية فلا تعظم فيه المنسة

احتياجه عدرا لانه يجوز قتله بل ينبغي ان يسن ما لم يكن فيه عدو فيجب كذا قاله الشارح في السير قليل فصل نساء الكفار  
 وصبيانهم الخ ويؤخذ منه ان الخنزير اذا كان فيه عدو فيجب قتله ويمكن حمل ما في العباب في البيع من وجوب قتله على ما فيه  
 عدو (قوله وأما غير العقور الخ) منه ما لا نفع فيه ولا ضرر (قوله قدمها) أي السترة (قوله لازمه) ينبغي ان المراد بنفسه ان لا ي  
 به أو بمن يستأجره ان لم يزد جرة مثله على ثمن الماء (قوله نعم كالماء) ومعلوم انه يجب مالها بها وان امتنع المالك من بذلها  
 جاز قهره على تسليمها كافي الماء اذا طلبه لدفع العطش وامتنع مالكه من تسليمه (قوله أو أقرضه في الوقت) لم يبين مفهوم هذا  
 القيد ومقتضاه انه لو وهب له قبل الوقت أو أقرضه لم يجب قبوله وان غلب على ظنه عدم وجوده في الوقت وقد يشكل عما تقدم  
 عن الخادم من انه لو توقف امتناعا على الطلب قبل الوقت وجب مع ان حصوله من جهتهم متوهم وهو هنا محقق

الشهاب ابن حجر وبول ثيب أو بكر وصل لدخل الذكر بقينا الى ان قال ويوجه ما ذكر في البول الواصل لدخل الذكر بأنه يلزم من انتقاله لدخله انتشاره عن محله الى ما لا يجزئ فيه الحجر ليس السبب بعدم وصول الحجر لدخله خلافا لمن وهم فيه لأن نحو الخرقه يصل اليه (قوله وكلامه يقتضي الاكتفاء الخ) فيه منع ظاهر بل كلامه يقتضي خلافه لأنه مفروض في الحجر الكافي في الاستنجاء ولعل العبارة كلامهم غرقة النسخ كاهو الواقع كثيرا في نسخ هذا الشرح (قوله والا لما جاز

(قوله عن هبته) أي أو وصوله بعدم غرقه ماله الى حد البعد عميرة (قوله اتماب الماء الخ) أي طلب ذلك من ماله (قوله وعدم أمن مطالبته الخ) يؤخذ من التعديل انه لو نذر أن لا يطالبه قبل وصوله وجب عليه قبوله وقد يقال بعدمه لأن النذر لا يصير مؤحلا ويمكنه الطلب بوكيله ٢٠٠ أو الحوالة عليه فلا نذر أن لا يطالبه بنفسه ولا بوكيله ولا يحيل عليه ولا يتسبب

في أخذه منه بحيلة احتمل الوجوب (قوله مطلقا) أي لغرض أولا (قوله في الشق الأخير) هو قوله وكذا لغير غرض الخ (قوله ويقاس به) أي في الانتم (قوله ولا يلزم من معه ماء الخ) ومثل ذلك ما لو كان معه تراب لا يلزمه بذله لطهارة غيره أذ لا يلزمه ان يصح عبادة غيره وحينئذ فهو فاقدا للطهورين فيصلي ويبعد كما أفتى به المؤلف (قوله وغلب على ظنه فقده) قال الاسنوي أفهم أنه لو تحقق بقاءه لا يتيم ويستمر وجوب الطلب ونارعه عاب بانه لو علم ان النوبة لا تنتمى اليه في البئر الا بعد خروج الوقت تيم اه وقد دفع توقعه بما مر من تصوير مسئلة البئر بالمسافر اعدم وجوب القضاء (قوله لو ورت ماء) أي أو غنه أو آلة الاستقاء (قوله في

فان لم يقبل ذلك وتيمع بعدم فقده أو امتناع ماله عن هبته ثم ولا إعادة ولا فعلية الاعادة والثاني لا يجب قبول الماء للئنة كالثمن ولا قبول العارية اذا زادت قيمة المستعار على عن الماء لانه قد يتلف فيضمن زيادة على عن الماء وعلى الاول يلزمه اتماب الماء واقتراضه واستعاره آلة الاستقاء ان تعين طريقا ولم يتحج له المالك وقد ضاق الوقت أي وقد جاوز بذله فيما يظهر ولو أقرض عن الماء لم يلزمه القبول ولو من فرعه أو أصله أو كان موسرا بمال غائب لم يافيه من الحجر ان لم يكن له مال وعدم أمن مطالبته قبل وصوله الى ماله ان كان له مال اذ لا يسهله أجل بخلاف الشراء والاستنجار كما هو ولو أتلف الماء قبل الوقت والقضاء عليه مطلقا وان أتلفه بعده لغرض كتبرد وتنظيف ثوب فلا قضاء أيضا وكذا لغير غرض في الاظهر لانه فاقدا للماء حال التيمم لكنه آثم في الشق الأخير ويقاس به ما لو أحدث في الوقت عبثا ولا ماء ثم ولا يلزم من معه ماء بذله لمحتاج طهارة به (ولو وهب غنه فلا) لم يافيه من المنسة ولو من فرع أو أصل وكذا الحكم في هبة آلات الاستقاء (ولو نسيه) أي الماء (في رحله أو أضله فيه فلم يجده بعد الطلب) وان أمن فيه وغلب على ظنه فقده (فقيم ضعى في الاظهر) لقد رته على الماء ولنسبته في احوال ذلك حتى نسيه أو أضله الى تصير ولان الوضوء شرط للصلاة فلا يسقط بالنسيان كسائر العمرة قال في المجموع وأما خبر ابن ماجه رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فقد خص منه غرامات المتلفات وصلاة المحدث ناسيا وغير ذلك فيخص منه نسيان الماء في رحله قياسا ومثل ذلك اضلال عن الماء كاذ كره القنوى وغيره ونسيان آلة الاستقاء واضلالها كما صرح بهما الاذري بخناو يؤخذ من التعديل بالتقصير بانه لو ورت ماء ولم يعلم به أنه لا تجب عليه الاعادة وهو ظاهر ومقابل الاظهر لا قضاء عليه في الحالين لان النسيان في الاولى عذر حال بينه وبين الماء فاشبهه ما لو حال بينه ما سبع ولا نه لم يفرط في الثانية في الطلب (ولو أضل رحله في رحال) لظلة ونحوها وأمعن في الطلب أو ضل عن الرقعة أو أدرج ماء أو غنه أو آلة الاستقاء في رحله بعد طلبه ولم يعلم به ولا يبرخ فيه وتيمم وصلى (فلا) قضاء وان وجد ذلك لعدم تقصيره بخلافه في النسيان لتقدم علمه بذلك وفي الاضلال في رحله اذ تخيم الرقعة أوسع من تخيمه فكان أبعد عن التقصير يؤخذ منه كما قاله الشيخ أنه لو اتسع تخيمه كما في تخيم بعض الامراء كان كتمخيم الرقعة أما لو كانت ظاهرة فانه يجب القضاء أو لم يطلبه

الحالين) وهما النسيان والاضلال (قوله كان كمخيم الرقعة) وبقي عكسه وهو ما لو اتسع تخيم بعض الفقراء وضاق من تخيم بعض الامراء هل يجب القضاء ولا فيه نظر والذي ينبغي أن المدار على الاتساع وعدمه فخم بعض الامراء اذا ضاق بحيث تسهل معرفة ما فيه وجب القضاء لتقصيره وعكسه بعكسه لكن على حج ذلك بأن شأن تخيم الرقعة أو الغالب فيه انه أوسع من تخيمه فلم ينسب هنالك تقصير البتة اه وقضيته انه لا يعتبر ما يعرض من ضيق تخيم الرقعة ولا من اتساع تخيمه فقياس ذلك جريانه في تخيم بعض الامراء وبعض الفقراء وان الحكم ليس دائرا مع الاتساع وعدمه بل هو دائر مع الشان (قوله أما لو كانت الخ) محترز قوله ولا يبرخ فيه

(قوله أولم يطلبه من رحله) مختلر قوله قبل بعد طلبه ولم يعلم به (قوله ووضع انهم اهلنا أنسب) وذلك لأنهم المالكات انما سمين  
لهذا السبب وهو متقدم سيما وقد اشتمل ذكرهما فيه على فوائد تتعلق به كان ذكرهما فيه أنسب (قوله أو ووجهه فيه) مفهوما  
انه لو باعه أو ووجهه قبل الوقت صح وسيأتي في قوله ولو قدر على تحصيل الماء الخ ما يصرح به وفيه ما تقدم من اشكاله لوجوب  
الطلب قبل الوقت لو عظم القافلة (قوله لم يصح بيعه) ظاهره انه يبطل في الجميع ٣٠١ وان كان زائدا على القدر المحتاج

من رحله لعله أن لا ماء فيه وأدرج فيه فكذاك أية التقصير ولو تيم لاضلاله عن القافلة  
أوعن الماء أو لغصب مائه فلا إعادة قطعا وختم السبب الاول بهاتين مع أنه ما باخر الباب  
المجسوت فيه عن القضاء أنسب كما يظهر ببادى الرأى نذير الالهذ المبحث انما سببته ماله وافادتهما  
مسائل حسنة فى الطلب وهى أنه يعيد مع وجود التقصير وأن النسيان ليس عذرا مقتضيا  
للسقوطه وان الاضلال يغفر تارة ولا يغفر أخرى فاندفع اعتراض الشراح عليه فى ذكر  
هاتين هنا ووضع أنهما هنا أنسب ولو باع الماء فى الوقت أو وهبه فيه بلا حاجة له ولا للمشتري  
أو المتهب لم يصح بيعه ولا هبته لأجزع عنه شرعا لتعيينه للطهر وبفرق بينه وبين هبة من  
زمنه كفارة أو ديون فوهب ما يملكه بان رب الدين رضى بتملكه بالذمة فلا حجر له فى العين  
وان فعل ذلك حيلة من تعلق غرمائه بعين ماله ويلزمه الاسترداد ذلك فان لم يفعل مع تمكنه  
لم يصح نيمه لبقائه على ملكه فان عجز عن الاسترداد تيم وصلى وقضى تلك الصلاة التى وقع  
تفويت الماء فى وقتها التقصير فيه فيها دون غيرها ولو تلف الماء فى يد المشتري أو المتهب ثم تيم  
وصلى لم تجب عليه إعادة ويضم المشتري الماء لا المتهب اذا فسد كل عقد كصحة فى الضمان  
وعدمه ولو قدر على تحصيل الماء الذى تصرف فيه قبل الوقت يبيع جائز وهبة أقرع لزوم الاصل  
الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته وزم البائع فسخ البيع فى القدر المحتاج اليه فيما اذا  
كان له خيار كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولو مات مالك الماء ونظم طامون شربوه ويم وضمن  
للوارث بقيته لامثله حيث كانوا بربية له بم اقيمة ورجعوا الى محل لا قيمة للماء به أو كان لنقله  
مؤنة كما قاله ابن المقرئ وان فزع فيه واراد الوارث تغريمهم مثله ادلوردوا والماء لكان اسقاطا  
للضمان بالكتابة فان فرض الغرم بمحل الشرب أو محل آخر للماء فيه قيمة ولو دون قيمته بمحل  
الاتلاف غرم مثله كبقية المثليات ولو أوصى بصرف ماء لاولى الناس به قدم حتما ظاهرى  
محترم ولو غير آدمى حفظا للمهجة ثم ميت وان احتاجه الى طهره للصلاة عليه اما ما أو  
نعين صلواته عليه بان لم يوجد غيره كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين  
اذ غسل الميت متا كدله عدم امكان تداركه مع كونه خاتمة أمره بخلاف الصلاة عليه  
لا مكان تدار كهاء على قبره فلو مات اثنان مرتبا ووجد الماء قبل موتهم ما قدم الاول اسبقه

٢٦      نهایه      ل      الكفارة بانها ليست على الفور بخلاف الصلاة فان وقتها محدود والاول والاخر (قوله لنقصيره الخ) وهذا فارق مالو غضب ماؤه حيث لا يجب عليه القضاء كما مر مع ان المقبوض بالشراء الفاسد في حكم المخصوص (وله يبيع جائز) أي بأن شرط فيه الخيار لغیر المشتري وحده (قوله أو كان لنقله مؤنة) أي لما وقع والا فالنقل من حيث هو لا يكاد يتجاوز مؤنة وعليه فلو غضب منه ماء بارض الحجاز ثم وحده بصرغرمه قيمة الماء لا مثله وان كان لا قيمة له (قوله وان نوزع فيه) غاية لما قبله (قوله وأراد الوارث) عطف على كانوا ولو ذكره عقبه وأبدل قوله تغريمهم مثله بقوله وأراد الوارث تغريمهم بدله لكان أولى (قوله ولو دون قيمته) أي حيث لا مؤنة لنقله الى ذلك المحل (قوله لسبقه) أي وان كان مفضولا

فإن الطبع بمجرد كافي في الحرمة إذ حمل الجواز في قطعة من أحد هاتين سنة كما هو كذلك في كلام السجيين خلافا لما وقع في حاشية الشيخ حينئذ يقول الشارح ولم يهمل ذلك معناه أنه أخذ قطعة من أحد هاتين غير طبع واتخذها لاسنخاها والا فالتبع كافي في الحرمة كما هو وقدمنا في الآية عبارة التخصة في ذلك (قوله كالمحدث والفقه) حال مقيدة له لم فكأنه قال العلم حال كونه كالحدث والفقه أي محترما فساوى قول غيره العلم المحترم وسياق محترزه (قوله وهو وان كان مأكولا حيث

(قوله ولا يشترط قبول الخ) أي بل يجب عليه القبول (قوله ثم المتنجس) أي الشخص المتنجس الخ بدنا أو ثوبا على ما اقتضاه قوله إذ لا بد له من طهره (قوله قدم أفضلها) فدينه تقديم إزالة النجاسة على الحائض والنفساء سواء وجب عليهم القضاء أم لا وبه صرح حج في شرح الارشاد حيث قال ثم متنجس لأن طهره لا بد له وان كان حاضرا كما بينته في شرح الاصل اه لكن قال حج في شرح المنهاج فيما لو وجد ماء لا يكفيه ما حاصله انه اذا اجتمع عليه حدثان من تقديم أعضائه وضوئه يرتفع الحدثان عنهما اذا أحدث وحضرت صلاة أخرى ومعه ماء لا يكفيه للوضوء ورفع جنابة بقية البدن غسل بقية البدن عن الجنابة ويتم عن الحدث الأصغر ثم قال نعم ينبغي أخذ ما قالوه في التجسس ان محل ما ذكر فحين لا قضاء عليه فن يقضى بتخير اه وأراد بما قالوه في التجسس ما ذكره في شرح الارشاد بقوله ولو وجد محدث به أو بثوبه الذي لا يمكن نزعه كما هو ظاهر نجس لا يعني عنه ماء يكفي أحدهما فقد تعين الخبث ان كان مسافرا لا حاضر الوجوب الاعادة عليه على كل تقدير اه ثم قال فيه وانما قدم في الايصاء الآية لأنه أولى بالازالة ٢٠٢ لقبحه وجب قضاء أم لا اه لكن تعدد للشارح فيمن وجد ماء لا يكفيه ان المعتمد

تقديم إزالة النجاسة على الحدث سواء وجب القضاء أم لا وعليه فتقدم الجنابة على الحدث الأصغر وجب القضاء أم لا خلافا لما بجمعه حج (قوله مع تساويهما) الأولى لتساويهما (قوله فان كفي الأصغر) أي الحدث الأصغر (قوله بالبناء

فان ما تاما أو جهل أسبقهما أو وجد الماء بعد ما قدم أفضلهما بقلبه الظن بقربه للرجعة لا بحرقة ودكورة ونحوهما فان استويا أقرع بينهما ولا يشترط قول الوارث ذلك ثم المتنجس إذ لا بد له من طهره سواء ذو النجاسة المغلظة وغيرها خلافا لقله من المتأخرين اذا منع النجاسة شيء واحد بخلاف تقديم نحو حائض على جنب لأن مانع الحيض زائد على مانع الجنابة ثم الحائض كما علم عامر والفساء لغلظ حدثهما وعدم خلوهما عن النجاسة غالبا ولو اجتمعا قدم أفضلهما ثم يقرع بينهما مع تساويهما ثم الجنب لأن مانعه أعظم من منع الحدث الأصغر فان كفي الأصغر فقط قدم لارتفاع كامل حدثه (الثاني) من الاسباب (ان يحتاج) بالبناء للمفعول (اليه) أي الماء (لعطش) حيوان (محترم) ولو غير آدمي (ولو) كانت حاجته له (مألا) أي في المستقبل صيانة للروح ونحوها عن التلف لأنه لا بد له بخلاف طهارة الحدث وسواء أطل وجوده في غده

للمفعول) أي ليشمل غير ما ذكره (قوله لعطش حيوان محترم الخ) قال في شرح العباب وخرج بالمحترم ام لا غيره فلا يكون عطشه محجوزا لبدل الماء له وهل يعتبر الاحترام في مال الماء أيضا أولا فيكون أحق بمائه وان كان مهدر الزناه مع احصائه أو غيره للنظر فيه مجال ولعل الثاني اقرب لان مع ذلك لا نأمره بقتل نفسه وهو لا يحل له فعلها ويغرق ما يأتى في المعاصي بسفره بقدرته ذلك على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبه هذا لا تمنع اهداره نعم ان كان اهداؤه يزول بانوبه كتركه الصلاة بشرطه لم يبعد ان يكون كالعاصي بسفره فلا يكون أحق بمائه الا ان تاب على ان الزكشى استشكل عدم حل بذل الماء لغير المحترم بأن عدم احترامه لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعا لانما مورون باحسان القنلة بأمر نسلنا أسهل طرق القتل وليس العطش والجوع من ذلك وقد يجاب بأن ذلك انما يجيب ان لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج اليه وأما مع الاحتياج اليه للطهر فلا محذور في منعه الى آخر ما أطال به في الجواب سم على حج بغير عيب ظاهر فلو لم انه يشترط كون نحو من الماء فاضلا عن مؤنة حيوانه المحترم انه لا فرق بين كونه محتاجا الى ذلك الحيوان أولا وقد فسدوا المسكن والخادم بالمحتاج اليه بالمحرم سم على منهج (أقول) قد يجاب بأن المانع هنا خوف هلاكه وهو موجود اتحاد الحيوان أو تعددوا السكالم ثم فيم لو احتاج لبيع الخادم والمسكن اطهارته فلا جامع بينهما الا ان يقال مراد سم انه لو كان معه حيوانات زائدة على حاجته وأمكن بيعها لم يسقم الا يكف يه ما بل يسقمها ما يحتاج الى طهارته به ويتم فيأتي الاشكال وقد يجاب بأنه ان فرض ذلك كلف يه ويستعمل الماء في الطهارة وحينئذ تكون هذه من افراد ما سبق من أنه يشترط كون الماء فاضلا عما يحتاج اليه وهذا منه (قوله وسواء أطل الخ) فيه رد على ما قاله أبو محمد لا بد فيه بل قد يقال انه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا اليه في المستقبل



كان من مذهبي) أي على الجديّة الذي صحّحه الرافعي لكن صحّح النووي القائل بعدم جوازهِ وسيأتي الجزم به في الاطعمة (قوله ان لا ينجس الخارج) أي أو بعضه والاعتين الماء في الجفاف وكذا غيره ان اتصل به كما قاله في النجاسة (قوله فيصير) أي الموضع وظاهر ان الانتقال مانع ولو لمع الانفصال كما صدقت به العبارة (قوله طاهر) أي رطب بقريضة ما يأتي أي ولم يحتلط

(قوله وهو خطأ فبيح) أي ويكون كسيرة فيما يظهر لان في بذله اذا من الهلاك وتركه فيه تسبب لاهلاك من علم احتياجه اليه (قوله كل مستقذر عرفاً) أي ولا يكتف استعماله فيه أي في الامر المستقذر منه ثم جمعه أي للشرب منه لان النفس تعافيه وكذا لو كان معه مستقذر وطهور لا يكاف شرب المستقذر واستعمال الطهور ورواه بخلاف متغير بنحو الخ أي فانه يلزمه شربه ويتوضوء بالطهور (قوله لا تنفقاء العيافة) ومثل الدابة غير المميز أي من صبي ومجنون في المستقذر الطاهر لا في النجس اهـ ج وبقي ما لو لم يكن المحتاج للماء حاضر اهل يلزم من معه الماء استعماله وجمعه ودفعه له لا تنفقاء العيافة أم لا لان من شأنه انه مستقذر فيه نظر وظاهر اطلاقهم الثاني ولو قيل بالاول مع غرم التفاوت بين ٢٠٣ قيمته مستعملاً وغير مستعمل

لم يكن بعيداً فراجع  
الآن يقال المالك مع  
حضوره لا يجب عليه بذل  
الماء لطهارة غيره وان لم  
يحتج اليه (قوله كبل  
كعبك) ظاهره وان لم  
يسهل استعماله الا بالبل  
وصرح ج بخلافه بقيد  
بما لم يفسر استعماله اهـ  
وأخذ سم عليه بمقتضاه  
فقال لو عسر استعماله  
بدون البل كان كالعطش  
اهـ (قوله من مالك غير  
ظاني) أي بقريضة دالة  
على ذلك (قوله لزمه بذله  
له الخ) أي ويقدم الآدي  
على الدابة فيما يظهر  
أخذ ما قالوه فيما لو أشرفت

أم لا فله التيمم ويحرم تطهره به وان قل حيث ظن وجود مخترم محتاج اليه في القافلة وان كبرت  
وخرجت عن الضبط وكثير يجهاون فيتوهمون ان التطهر بالماء قربة حينئذ وهو خطأ فبيح  
كأنه عليه المصنف في مناسكه ولا يلزمه استعماله في الطهارة ثم جمعه للشرب لان النفس  
تعافيه ويلحق بالمستعمل كل مستقذر عرفاً بخلاف متغير بنحو ماء ورد نفم لو احتاجه لعطش بهيمة  
فالاوجه كما اقتضاه تعليلهم لزم ذلك لا تنفقاء العيافة ولا يتيمم له لغير العطش ما لا كبل كعبك  
حتى يتوب فان شرب الماء ثم تيمم لم يعد ولا يتيمم لا احتياجه له لغير العطش ما لا كبل كعبك  
وقد ثبت وطبخ علم بخلاف حاجته لذلك حاله التيمم من أحلها وعلى هذا يحمل كلام من أطلق  
انه كالعطش والقائل بعدم جواز التيمم مع حضوره على الحاجة المائية وللظاني غصب  
الماء من مالك غير ظاني ومقاتلته عليه فان قتل هدر أو الطائي ضمنه ولو احتاج مالك ماء اليه  
ما لا وثم من يحتاجه حال لزمه بذله له لتحقيق حاجته ومن علم أو ظن حاجته غيره له ما لا  
لزمه التروء له ان قدر واذن رد المال ففضلت فصلة فان ساروا على العادة ولم يمت منهم أحد  
فالقضاء والا فلا ومن معه في الوقت ما أن طاهر ونجس وبه ظمناً أو يتوقعه تيمم وشرب  
الطاهر ولا يجوز له شرب النجس وخرج بالمخترم غيره كما مر وضابط العطش المبيع للتيمم ما يأتي  
في خوف المرض ونحوه (الثالث) من الاسباب (مرض يخاف معه من استعماله) أي الماء  
(على منفعة عضو) أي كعمى وصمم وخرس وشلل لقوله تعالى وان كنتم مرضى أو على  
ولما روى ابن عباس ان رجلاً أصابه جرح على عهده صلى الله عليه وسلم ثم أصابه احتلام  
فأمر بالاعتسال فاعتسل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال قلوه فأتاهم الله

سفينة على الغرق من الفاء الدواب لنجاسة الآدميين وهل يقدم الآدي على الدابة ولو علم هلاكها وانقطاعه عن الرفقة  
وتولد الضرر له أم لا فله نظر والا قرب الاول لان خشية الضرر مستقبل وقدا لا تحصل فقد تمت الحاجة الحالية عليها وظاهر  
اطلاق الشارح انه يؤثر المحتاج اليه حالاً وان أخبره معصوم بأنه لا يجيد الماء في المال وهو ظاهر للعلة المذكورة (قوله  
فلقضاء) أي لما كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار عادته الغالبة فيما يظهر جـ ورده ابن عبد الحق فقال يجب القضاء أي لجميع  
الصلاوات السابقة لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر وان نوههم بعضهم اهـ (أقول) ويوجه بأن كل صلاة صلاها يصدق  
عليها انها فلت ومعهم ما غير محتاج اليه فوجب قضاء الاولى والاخيرة وهو ما استقر به سم من احتمالين أبداهما في  
كلام جـ تحكم (قوله ما يأتي في خوف المرض) ومنه انه لا يشربه الا بعد اخبار طبيب عدل بأن عدم الشرب يتولد منه محذور  
تيمم (قوله يخاف معه) شغل تعبيرة بالخوف ما لو كان ذلك بمجرد التوهم أو على سبيل الندرة كان قال له العدل فديخشي منه  
التلف (قوله على منفعة عضو) أي كالأب أو بعضا عميرة وسيأتي في قوله وتعبيره بمنفعة عضو الخ (قوله فامر بالاعتسال) أي من  
بعض الصحابة لظنه ان التيمم لا يكفي وان الغسل واجب عليه (قوله فأتاهم الله) في جـ قتلهم الله اهـ ولا يشكّل هذا الادعاء  
وأمثاله فانه لا يقصد بها حقيقة بل يقصد بها التنفير

كما قاله الشهاب بن حجر (قوله فان كانت جافة) أي ولم تختلط (قوله نعم لو ليس بوله الخ) هذا الاستدراك أورده غيره عصب قول المصنف ان لا يجف ووجهه ظاهر وأما ماصنعه الشارح فانه يقتضي ان البول الثاني أجنبي بالنسبة للاول وظاهره انه ليس كذلك وبتسليمه فغير الاجنبي ماهو (قوله أو طرأ نجس) أي أو طاهر رطب أي أو مختلط (قوله فان تقطع وجاوز الخ) لا حاجة اليه لانه احدى الصورتين الصادق بهما قوله وان لم يجاوز صفحته ولا حشفته وفي بعض النسخ بدل قوله وان لم يجاوز الخ ولم

(قوله أو لم يكن شفاء العي) أي أو لم يكن اهتداء الجاهل السؤال والمعنى أو لم يكن سبب اهتداء الجاهل السؤال وعبارة المختار العي ضد البيان وقد عي في منطقة فهو عي على فعل الى أن قال وعي بامرء وعي اذ لم يمتد لوجهه (قوله ونقصها) أي نقصا يظهر به خلل عادة (قوله نعم متى عصى الخ) هذه علمت بالاولى من قوله قبيل الثالث ولا ينهم لعطش أو مرض خاص بسفوفه حتى يتوب (قوله بط البرء) بضم الباء وفتحها فيهما حج (قوله وهو وطول مدة المرض) أي مدة يحصل فيها نوع مشقة وان لم يستغرق وقت صلاة أخذ من اطلاقهم وهو الظاهر المتعين (قوله مدة المرض) فسر المحلى بقوله أي طول مدته أول وعبارة م أولى من عبارة الشارح لان طول مدة البرء كما قاله بعض المحشين معناه استمرار السلامة زمانا طويلا ومعلوم ان هذا المعنى ليس مرادا وقد يجاب عن المحلى بأن المراد طول المدة التي يعقبها البرء والاضافة يكفي فيها أدنى ملايسة (قوله افراط الالم) أي زيادته على وجه لا يمتثل عادة بخلاف ألم يسير فلا أثر له اه حج وظاهره انه لا فرق في كون الالم أوز يادنه مبيحان ان يكون حصوله حالة الاستعمال بسبب الجرح وبين كون الالم ينشأ من الاستعمال ولم يكن حاصل قبل لكن في سم على منهج مانصه قوله وزيادة الالم كذا ٢٠٤ في الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التألم باستعمال الماء الجرح أو يرد لا يخاف

أولم يكن شفاء العي السؤال ولولم يكن المرض المذكور حاصل اعنده ولكن ساف من استعمال الماء الا فضاء اليه نيم أيضا قياسا على الحاصل وتعبيره بمنفعة عضو يؤخذ منه عدم الفرق بين زوالها بالكمية كما سبق ونقصها وهو كذلك ويؤخذ منه أيضا الجواز عند الخوف على نفس أو سقوط عضو بالاولى فلذلك لم يصرح بهما كما صرح بهما في المحرر نعم متى عصى بسبب المرض توقفت صحة تيممه على توبته لتهديه والعضو بضم العين وكسرهما (وكذا بقاء البرء) وهو وطول مدة المرض وان لم يزد الالم وكذا زيادة العلة وهو افراط الالم وكثرة المقدار ولم تطل المدة (أو الشين الفاحش) من نحو تغير لون ونحول واستحشاف وتغير بقاء وحلة تريد (في عضو ظاهر في الاظهر) لا إطلاق للمرض في الآية ولان مشقة الزيادة والبطء في مشقة طلب الماء من فرسخ وضرب الشين المذكور فوق ضرر الزيادة اليسيرة على من مثل الماء واحترز عن اليسير ولو لم يعضو ظاهر كثر جدرى وسواد قليل وعى الفاحش بضم بعضو باطن وهو ما يمد كشفه هنك كالأرواة

من الاستعمال معه محذورا في العاقبة اه والتألم بالاستعمال من غير ان ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التألم الناشئ من الاستعمال فتدبر وعبارة العباب أوز زيادة العلة وهي افراط الالم (قوله وكثرة المقدار) أي بان انتشر الالم من موضعه لموضع آخر (قوله وتغرة

تبقى ولجة تريد) ظاهره وان صغر كل من اللحمة والثغرة ولا مانع منه لان مجرد وجودها في العضو يورث بان شينا ولعل هذا الظاهر غير مراد لان ما ذكره بيان للشين وهو لا يلزم منه مجرد التيمم بل ان كان فحشا تيمم أو يسير فلا والواو فيه وفيما قبله بمعنى أو وجه اعبر حج (قوله في عضو ظاهر) ينبغي ان يأتي فيه المصطلح السابق عن شرح العباب في احتياجه لعطش المحترم من أنه نارة يكون الماء معه ونارة يكون مع غيره فيسوى بين النفس والعضو وقال حج وظاهره تفيد نحو العضو هنك بالمحترم اخرج نحو بدتحم قطعها السرقة أو محاربة بخلاف واحدة القطع لقود لاحتمال العود ه وهو منى على ان المالك ليس محترما في حق نفسه وقد مر عن سم ان الاقرب خلافه (قوله واحترز) أي بعد ذكره من تنبه الشين بالفاحش وكونه في عضو ظاهر (قوله جدرى) الجدرى بضم الجيم وفتح الدال والجدرى بفتحهما الغتان اه مختار (نوبه) هنك كالأرواة (بضم الميم) كافي المختار بضبط القلم وقال التلمساني على السنين المرواة بفتح الميم وكسرهما وبالهمز وزكره مع اندالها واوا ملكة نفسانية وعبارة الشهاب في شرح الشفاء المرواة فعلة بالضم مهموز وقد تبدل همزة واوا وتغمة ونسب اليه الانسانية لانها مأخوذة من المروءة تعاطى المرء بما يستحسن وتجنب ما يستردل كالحرف الدنيئة والملابس الحسيسة والجلوس في الاسواق اه وفي تقريب التقريب لابن صاحب المصباح نور الدين خطيب الدهشة مانصه مرؤل جل بالضم مرواة كسهولة وقد يسهل وتشدواوه أي وذلك لان الواو والياء اذ ازيدتا وقع بعدهما همزة أبدات من جنس ما قبلها وأو يه الخ ثم تدغم فيها الواو والياء حسنت هيئته وعفاه عما لا يحل له

يجاوز ويتعين ان الواو فيه للحال وعليها فقوله فان تقطع وجاوز مغاير لما قبله الا انه مفهوم منه بالاولى (قوله الا ان يحمل الخ) لا يصح ان يكون مرجعه ظاهر كلامهم كما هو ظاهر فتعين ان يكون مرجعه قوله عني عنه وحيد في الكلام تهافت لا يخفى (قوله المهنة) عبارة المختار المهنة بالفخ الخدمة وحكي أوزيد الكسائي المهنة بالكسر وأبكره الأصمعي وفي الخطيب

وحكي ضمها أيضا اه وفي القاموس المهنة بالكسر والفخ والتحريك وكسامة الخدق بالخدمة والعمل يقال مهنة كمنه ونصره منها ومهنة ويكسر خدمه وضربه ثم قال وامتنه استعماله للمهنة فامتن لازم متعد أي في مطاوعه بكسر الواو لازم وقوله متعد أي في مطاوعه بفتح الواو كما تقول كسرت فانه كسر وجذبته فاجذب وليس لزوم والتعدي في الفعل حالة كونه بصفة واحدة (قوله ولا نظركون المتطهر الخ) غرضه منه الرد على ابن عبد السلام (قوله بخلافه هنا) وقد يفرف أيضا بان الحسران في مسألة الشراء راجع الى المستعمل وهو مالك الماء ولا كذلك هذه المسئلة اه كذا بخط شيخ الاسلام هاشم الدميري (قوله وقضيته) أي قضية قوله بان الحسران ثم الخ (قوله ورد الخ) أي ما اقتضاه كلامه من جواز التيمم عند تحقق الخ (قوله وليس في محله) أي الردي في مثله في الطاهر (قوله توجهه ما أطلقوه) أي من أنه لا أثر للخوف في البسير ولا في الفاحش بالباطن المذكور في قوله فيما مر فلا أثر لخوف ذلك فهم (قوله أهل العقل) أي ٢٠٥ حيث فهموا ذلك جهلا بالقيمة

أن لا يبدو في المهنة غالباً والظاهر بخلافه فلا أثر لخوف ذلك فهم ما ادليس فيما كبير ضرر  
كافي المجموع ولا نظركون المتطهر قد يكون رقيقاً ولو أمة حسنة وتنقص قيمته بذلك نقصاً  
فاحشاً ويقار عدم وجوب بذل فلس زائد على ثمن مثل الماء كما هو بان الحسران ثم محقق  
بخلافه هـا وقضيته جواز التيمم عند تحقق النقص ورد بان أنه يلزم ذلك في الطاهر أيضاً ولم  
يقولوا به وليس في محله لان الاستشكال فيه أيضاً وقرئ بينهما أيضاً بأنه انما أمر ناه هنا  
بالاستعمال وان تحقق نقص لتعلق حقه تعالى بالطهارة بالماء فلم تعتبر حق السبيد بديل مالو  
ترك الصلاة فانا نقتله به وان فات حقه بالسكينة بخلاف بذل الزيادة ويمكن توجيهه ما أطلقوه  
بان الغالب عدم تأثير القليل في الطاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الطاهر فانا طوا  
الامر بالغالب فيما لم يعولوا على خلافه ويفرق بينه وبين بذل زائد على الثمن بان هذا زيد  
غبناً في المعاملة ولا يسمح بها أهل العقل كما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يشع فيها  
بالتافه ويتصدق بالكثير فقيل له فقال ذاك عقلي وهذا جودي والثاني لا يتيمم لذلك لا تنفاه  
التلف وعلى الاول انما يتيمم ان أخبره بكونه يحصل منه ذلك بكونه مخوفاً طبيب مقبول  
الرواية ولو عبداً أو امرأة أو عرف هو ذلك من نفسه والافليس له التيمم كما جزم به في التحقيق  
وقوله في الروضة عن السنبي وأقره وهو المعتمد وان جزم البغوي بأنه يتيمم وقال الاسنوي  
انه يدل له ما في المجموع في الاطعمة عن نص الشافعي رحمه الله ان المضطر اذا خاف من

ذلك كلفة كان حصل منه الجواب بكامة لا تتع لم تجب لعدم استحقاق الاجرة على ذلك فان دفع اليه شيئاً بلا عقد تبرعاً جاز  
وقوله مقبول الرواية ظاهره انه لو أخبره فاسق أو كافر لا يأخذ بخبره وان غلب على ظنه صدقه وينبغي خلافه فتى غلب على  
ظنه صدقه عمل به وبقي ما لو تعارض عليه اخبار عدول وينبغي تقديم الاوثق فلا كتر عدد أخذ ذمماً قاله الشارح في المياه  
فلا استواء وثقاة وعدالة وعدداً تقطوا وكان كالمولم يوجد مخبراً في فيه كلام السنبي وغيره ولو قيل بتقديم خبر من أخبر  
بالضرر لم يكن بعيداً لان معه زيادة ثم علم ان كان المرض مضبوطاً بالاحتياج الى مراجعة الطبيب في كل صلاة فذلك والاوجب  
عليه ذلك ومن التعارض أصاً ما لو كان يعرف اطب من نفسه ثم أخبره آخر بخلاف ما يعرفه فيا في فيه ما تقدم (قوله أو عرف  
هو ذلك) أي الخوف (قوله من نفسه) ولو فاسق أو المراد المعرفة بسبب الطب وفي حج ولو بالخبر وقديتوقف فيه بان  
الخبرة قد لا تحصل بها معرفة لجواز ان حصول الضرر كان لاسباب لم توجد في هذا المرض وظاهر كلامهم انه لا يشترط سلامته  
من خاتم المرواة ولا من مفسق هنا وهو ظاهر (قوله والا) أي بان فقدته في محل يجب طلب الماء منه فيما يظهر (قوله  
السنبي) هو بالكسر والسكون وحيم نسبة الى شيخ قرية بمرور الضم ومهمة آخره الى الشيخ موضع بالمدينة انساب  
السيوطي من حرف السين المهمة (قوله يدل له) أي ما جزم به البغوي

حيث صرح بالاستنجاء ثم أعقبه بقوله وظاهر كلامهم الخ وكل من هاتين الجملتين ساقط في نسخ (قوله أما الاستنجاء بالماء) مفهوم قوله فيما صرح في الاستنجاء بالخبر فكأنه قال خرج بالخبر الماء فإنه انما يسن فيه التيمم ولا يجب (قوله لا نالم نتحقق ان محل الرجح الخ) مقتضاه أنه لو تحقق ذلك حكم بنجاسة المحل وقوله بعد ذلك أو ان المحل قد خفف فيه الخ مقتضاه عدم الحكم ببقاء النجاسة في المحل وان تحقق ان الرجح في باطن الاصع وهو منقول من شرح الروض واقتصر الزايد على العلة الثانية

(قوله الابدليل) أي يستند اليه (قوله ولا كذلك أكل الميتة) لك ان تعارضه بأنه ثم أيضا اشتغلت ذمته بطالب وقاية روحه بأكل الطاهر وضرره غير محقق فلا يعدل عنه الابدليل (قوله ولم يجد ما يسخن به الماء) قال سم على حج في آخر الباب ما نصه اما لو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلي به في الوقت أفنى به شيخنا الشهاب الرمي وهو ظاهر لانه واجد للماء قادر على الطهارة اه وقوله لانه واجد الخ أي وبه يفارق مسئلة الزجة المارة وخرج بالتسخين التبريد فاذا كان الماء ما يحتاج لو اشتغل بتبريده خرج الوقت فليس له ذلك ويفرق بينهما بأن التبريد ليس من فعله ولا باختياره بخلاف التسخين ويحتمل الحاق التبريد بالتسخين لجريان العادة به بل قد يكون زوال ٢٠٦ الحرارة في زمن دون ما يصرف في التسخين (قوله احتملت الخ) يشكل هذا الدليل

الطعام المحضر اليه انه مسموم جازله تركه والانتقال الى الميتة اه فقد فرق الوالد رحمه الله تعالى بينهما بأن ذمته هنا اشتغلت بالطهارة بالماء فلا تبرأ من ذلك الابدليل ولا كذلك أكل الميتة وفي كلام ابن العماد ما يدل عليه (وشدة البرد كرض) أي في انه يتيمم ان خاف شيئا مما صر ولم يجد ما يسخن به الماء أو يدثر أعضائه لما روى عن عمرو بن العاصي قال احتملت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فاشتغلت ان أغتسل فاهلك فقيمت ثم صليت بأصحابي الصبح فذكر واذك النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فأخبرته بالذي منعني من الاغتسل وقالت اني سمعت الله يقول ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما فضحك صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا (واذا امتنع استعماله) أي الماء (في عضو) من محل طهارته لجرح أو كسر أو مرض فلم يرد بامتناعه تحريره بل امتناع وجوب استعماله ويصح أن يريد به تحريره أيضا عند غلبة ظنه حصول المحذور بالطريق المتقدم فالامتناع على بابه ومراده بالعضو الجنس وخرج به امتناع استعماله في جميع أعضاء طهارته فانه يكفيه التيمم (ان لم يكن) عليه (سائر وجب التيمم) لئلا يبقى محل العلة بلا طهارة ويلزمه امرار التراب ما أمكن على محل العلة ان كان يعمل التيمم ولم يخش محذورا مما صر وعرف التيمم بالالف واللام إشارة للرد على من ذهب الى انه يمر التراب على المحل المجوز عنه (وكذا غسل الصحيح على المذهب) ولو باجرة فاضلة

بان من تيمم للبرد تلزمه الاعادة فلا تصح امامته ويمكن الجواب عنه بأنه آخر البيان لوقت الحاجة فسكونه لا يدل على صحة امامته لجواز انه آخر البيان لوقت الحاجة وهو وقت القضاء وان القوم لم يعلموا تيممه (قوله ذات السلاسل) هي بالفتح والضم وعبارة الدميري وذات السلاسل بسنتين مهملتين الاولى مفتوحة والثانية مكسورة واللام مخففة موضع معروف بناحية الشام في أرض بني عذرة كذا قاله

ثمان وكان عمرو وأمهراو وقع في نهاية ابن الاثير انها بضم السين الاولى وكسر الثانية وانها بأرض جذام وفي الصحاح قريب منه وقال السهيلي كما قال ابن الاثير اه وضبطه ابن سيده في المحكم بالوجهين (قوله عند غلبة ظنه) افهم انه حيث لم يغلب على ظنه ماذ كرجاله التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحينئذ خفي أخبره الطبيب بأن الغالب حصول المرض حرم استعمال الماء وان أخبر بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم (قوله ومراده بالعضو الجنس) أي فيصدق بما اذا كانت الجراحة في أكثر من عضو لكن برده عليه ان تعدد العضو يأتي في كلامه وقد يقال اتيناه في كلامه لا يمنع حمله على الجنس لان الجنس عند المحل عليه مجمل فأي بيان له أو ان ما يأتي بيان لتعدد التيمم (قوله ما أمكن على محل العلة) ان أمكن ولو على أفواه الجرح اذا ضرر به متن الروض وشرحه (قوله مما صر) أي من الخوف على منفعة العضو الخ (قوله إشارة للرد الخ) ووجه الرد ان ذلك أي مسح المحل المجوز عنه وحده لا يسمى تيمما شرعيا والالفاظ المطلقة تحصل على ما هو معهود في الشرع (قوله وكذا غسل الصحيح على المذهب) قال في الروض ولما بين حبات الجدرى حكم العضو الجرح ان خاف من غسله ما صر اه (قوله ولو باجرة فاضلة) أي فان تعذر الاستنجاء قضى لندوره اه حج



(قوله حتى يصل الى ما بدأ منه) أي مع مسح المسربة كما علم من قول المصنف وكل حجر لكل محل (قوله والخلاف في الاستحباب) أي كما علم من كلام المصنف ان جعل قوله وكل حجر معطوفا على الايتار الذي هو الظاهر وهو - أي سلكه المحقق الجلال وغيره

(قوله عماس) وهو ما يعتبر في زكاة الفطر وقضيته انه لا يشترط فضله عن الدين بناء على ما هو عليه عند الشارح في زكاة الفطرة ويرد عليه انه لا يجب عليه شراء الماء اذا احتاجه في الدين المستغرق فالظاهر ان ذلك المقضي غير مراد عند الشارح وانه يشترط فضله عن الدين كمن الماء (قوله يدل خرقة) متعلق بقول المصنف غسل (قوله بلا فاصلة الخ) أي وذلك غسل خفيف فلا ينافي ما يأتي من عدم وجوب المسح (قوله فلا يناسبه) وجوب ذلك (أي على ان المسح على الساتر انما هو بدل عما أخذه من الصحيح وهو متمكن من غسله فلا معنى لوضع الساتر عليه بل القياس منعه لادائه الى تفويت الغسل مع امكانه وعبارة ابن قاسم فيما كتبه على قول ابن حجر نعم بسن ستر الجرح حتى يمسح عليه خروبا من الخلاف انه قد يقال قياسا ان المسح عليه طهارة ماتحت الساتر من الصحيح انه اذا أمكنه غسل الصحيح لا يس الساتر المذكور ٢٠٧ لعدم الحاجة اليه بل لا يجوز الا ان

يكون المخالف المراسي

خلافه يرى ذلك وقد قيل

كون المخالف يرى ذلك

لا يقتضي وضع الساتر

لان رعاية الخلاف انما

تطلب حيث لم تفوت

مطلوبا عندنا وهي هما

تفوت الغسل الواجب

لقد رنه عليه بدليل وجوب

تزع الجنبية اذا أخذت

من الصحيح شيئا ليغسل

ما تحتها اللهم الا أن يقال

ان الكلام مفروض

فيما اذا تذر غسل ما حول

الجرح من الصحيح فيسن

وضع الساتر ليه مسحه بدل

عماس في نظيره في صفة الوضوء يدل خرقة وعصره الى غسل تلك المحال بالنقاط فان تعذر أمسه ماء بلا افاضة ويدل لذلك ما روي في حديث عمرو بن العاصي انه غسل معاطفه وتوضأ وضوءا للصلاة ثم صلى بهم قال البيهقي معناه انه غسل ما أمكنه وتيمم للباقي ومقابل المذهب في وجوب غسله القولان فيمن وجد من الماء ما لا يكفيهما وفهم من كلام المصنف انه لا يجب مسح موضع العلة بالماء وان لم يخف منه وهو ما نقله الراعي عن الأئمة لان الواجب انما هو الغسل فمظهر استحبابه ولا يلزمه ان يضع ساترا على العليل ليمسح على الساتر اذا مسح رخصة فلا يناسبها وجوب ذلك (ولا ترتيب بينهما) أي بين التيمم وغسل الصحيح (الجنب) ونحوه من حائض ونفساء من طلب منه غسل مسنون لان التيمم بدل عن غسل العليل والمبدل لا يجب فيه الترتيب فكذلك بدله ورد القول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم ماء لا يكفيهما بأن التيمم هذه العلة وهي مستمرة وهناك لعدم الماء فاهي باسمه عماله أولا ليس صير عادما ويحمل النص القائل بأنه يبدأ بالتيمم على الاستحباب ليه ذهب الماء أثر التراب (فان كان محدثا) حدثا أصغر (فالاصح اشترط التيمم وقت غسل العليل) لا بشرط الترتيب في طهارته فلا ينتقل عن عضو حتى يكمله غسله وتيممهما بلا بفضية الترتيب فلو كانت العلة في اليد فالواجب تقديم التيمم على مسح الرأس وتأخير عنه غسل الوجه وله تقديمه على غسل الصحيح وهو الاول ليزيل الماء أثر التراب وتأخير عنه

الصحيح منضم للتيمم بدل الجرح (قوله ولا ترتيب بينهما الخ) قال ابن حجر تنبيه ما أفاده المتن ان الجنب اذا أحدث لا يلزمه الترتيب وان كانت علة في أعضاء الوضوء يشمل ما لو كانت علة في يده مثلا فتيمم عن الجنابة ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم عن الاكبر لا رادنه فرضا ثانيا فيندرج فيه تيمم الاصغر وان كان قبل الوضوء وهو مقبضه نظير ما مر في جنب بق رجله فأحدثه غسلها قبل بقية أعضاء وضوئه وما أورد اليه كلام شارح انه لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الاصغر وقت غسل العليل فهو مناف لسكالمهم انه حيث اجتمع الاصغر والا كبر اضعمل النظر الى الاصغر مطلقا اه (قوله للجنب) قال المحلى وجوبا أقول أي من جهة الوجوب فهو تمييز ولا خبر لانهما اذا الكثير اسقاط خبرها بل قيل بوجوب اسقاطه ويحتمل ان الخبر محذوف أي لا ترتيب واجب وجوبه (قوله ورد القول الخ) لم يتقدم له حكاية هذا القول لكنه يفهم من كلامه ثبوت الخلاف وان لم يحكمه المصنف (قوله ليزيل الماء أثر التراب) هذا لا يأتي اذا عمت العلة الوجه واليدين ونظر الزركشي في مسح الساتر هل الاول تأخير عن التيمم كالغسل والذي يتجه ان الاول ذلك لكن ان فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حكمة كذا في شرح العباب اه سم على حج أقول وقوله هذا لا يأتي الخ ظاهر لكنه قد بوجه تقديم التيمم فيه بما قاله الاصنوي من أن الاول ان يقدم أعضاء الوضوء على غيرهما فتقدم التيمم حينئذ لكونه بدلا عن غسل الوجه واليدين وهو مقدم على بقية الأعضاء

في الاستصحاب ان كل قول يقول بنسب الكيفية التي ذكرها مع صحة الاخرى وهذا هو نص الشيخين كما يعلم بجملة جملة كلامهم  
الغير القابل للتأويل وبينه الشهاب بن قاسم في شرح الغاية أتم تبين ومنه يعلم عدم وجوب التعميم في كل مرة على كل من  
الوجهين غاية الامر انه يستحب في الوجه الاول وصنف في ذلك الشهاب عميرة وغيره خلاف قول الشارح الا في كالشهاب  
(قوله وتوسطه) أي بأن يغسل بعض العضو الصحيح ثم يتيمم عن علمه ثم يغسل باقي صحته (قوله ويسن للجنب الخ) هذا استفاد  
من قوله السابق ويحمل النص القائل بأنه الخ ولعل ذكره هنا للتنبية على أنه مخرج به في كلامهم وتوسطه لما نقله عن  
الاسنوي (قوله لما صر في الجنب الخ) أي من انه يجب تقديم الغسل على قول تقدم رده (قوله بعد فراغ الوجه) وبه علم رد ما قيل  
يكفيه تيمم واحد عن الوجه واليدين ٢٠٨ لعدم الفاصل بينهما وجه الراداهما وجب غسل بعض كل من الوجه

وتوسطه اذا العضو الواحد لا ترتيب فيه ولو كانت العلة في وجهه تيمم عنه قبل غسل اليدين  
ويسن للجنب ونحوه تقديم التيمم أيضا كما في المجموع عن الشافعي رحمه الله والاحصاء قال  
الاسنوي ولقائل ان يقول الاولى تقديم ما ندب تقديمه في الغسل فان كانت جراحته في رأسه  
غسل ما صح منه ثم تيمم عن جريحه ثم غسل باقي جسده وما بجرحه ظاهر لا معدل عنه والشافعي  
يجب تقديم غسل المقدور وعليه من الاعضاء كلها ما صر في الجنب والثالث تخيير ان شاء قدم  
التيمم على المغسول وان شاء أخره (فان جرح عضوا فتييمان) يجب ان يمسح على الاصح وهو  
اشتراط التيمم وقت غسل العليل لتعدد العليل فلو كانت العلة في وجهه ويده تيمم في الحدث  
الاصفر تيمم تيمما عن الوجه قبل الانتقال الى اليدين تيمما عن اليدين قبل الانتقال لمسح الرأس  
وله الموالاة بين التيممين بعد فراغ الوجه ولو وجدت العلة في أعضائه الاربعة ولم تعمها فثلاث  
تيممات واحد عن وجهه وآخر عن يديه وآخر عن رجله ولا يحتاج الى تيمم عن الرأس لان مسح  
الصحيح منها يكفي وان قل نعم لو عمت الجراحة احتاج الى تيمم رابع عنها ولو عمت العلة أعضائه  
الاربعة كفاد تيمم واحد عن الوضوء فان كان على كل عضو منها سائرته وتمسك من رفع السائر  
عن وجهه ويديه وجب عليه لاجل تيممه والالم يجب التيمم ويصلي كفاد الطهورين ثم يقضي  
لكنه يسن خروجا من خلاف من أوجبه واليدان والرجلان كل منهما كعضو يسن جعل  
كل واحدة كعضو في التيمم من أجلها ويؤخذ مما تقدم انه لو عمت العلة وجهه ويديه كفاه تيمم  
واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حينئذ وبه ائق الوالد رحمه الله تعالى ومثل ذلك ما لو عمت  
الرأس والرجلين قال في المجموع فان قيل اذا كانت الجراحة في وجهه ويديه وغسل صحيح الوجه  
أولا جاز توالي تيممهما فلا يكفيه تيمم واحد كن عمت الجراحة أعضائه فالجواب ان التيمم هنا  
في طهر تحتم فيه الترتيب فلو كفاه تيمم واحد حصل تطهير الوجه واليدين في حالة واحدة وهو  
ممتنع بخلاف التيمم عن الاعضاء كلها لسقوط الترتيب بسقوط الغسل اه قال الشيخ وما قيل  
من ان هذا الجواب لا يفيد لان حكم الترتيب باقي فيما يمكن غسله ساقط في غيره فيكفيه تيمم  
واحد مرد بان الطهر في العضو الواحد لا يتجزأ ترتيبا وعدمه (وان كان) على عضوه الذي  
امتنع استعماله الماء فيه سائر (كجيرة) ولصوق (لا يمكن زرعها) لخوفه محذوران مما صر

واليدين وجب الترتيب  
بينهما وهو انما يحصل  
بتيممين وسياق ما يؤخذ منه  
ذلك في قول الشارح قال  
في المجموع الخ (قوله لو  
عمتها) الاولى عمتها لان  
الرأس مذكر (قوله كفاه  
تيمم) وقضية ذلك انه  
لواحتجاج لاربعة تيممات  
بأن كان في كل عضو من  
أعضائه الاربعة علة غير  
عامة غير الرأس وعامة  
للرأس كفي بنسبة الاستباحة  
عند تيمم الوجه فلا تحتاج  
بقية التيممات بنسبة وان  
نوى عند غسل صحيح الوجه  
رفع الحدث اه ابن قاسم  
على أبي شجاع أقول وفيه  
نظر لا يخفى لان كل تيمم  
طهارة مستقلة بالنسبة  
اخره واذا اكتفى بنسبة  
واحدة لم وقع ما عدا  
نسبة التيمم الاول في غير  
محلها اذ محلها بالنسبة

لكل تيمم عند نقل التراب ومقارنتها للمسح به فالأكثر ما عايناه الاولى عن بقية التيممات يشبهه ما لو  
نوى عند غسل الكفين الوضوء ولم يستصم النية عند غسل الوجه وهو باطل فكذا هنا على ان التيمم الثاني حيث خذلا عن  
النسبة كان الحاصل به مجرد تكرار المسح (قوله وجب عليه) أي رفع السائر (قوله لكنه يسن) أي التيمم فوق السائر  
(قوله كل منهما) أي اليدين والرجلين قال به كعضو والرجلان كعضو (قوله ويؤخذ مما تقدم) أي في قوله ولو عمت  
العلة أعضائه الاربعة كفاه تيمم واحد الخ (قوله تحتم في الترتيب أي نظر الغسل الصحيح من كل من الوجه واليدين) (قوله وهو  
ممتنع) أي لوجوب الترتيب فيه (قوله فيما يمكن غسله) وهو صحيح الوجه واليدين (قوله ساقط في غيره) وهو عليهما

ابن حجر ولا بد على كل قول من تعميم المحل (قوله لا في الوجوب) أي على الصحيح وقيل في الوجوب وحينئذ فالوجه الاول لا يبيح  
الكيفية التي ذكرها الثاني وهو ظاهر والثاني لا يبيح كيفية الاول للبحر المصرح بالتخصيص ويقول العدد معتبر بالاضافة  
الى جملة المحل دون كل جزء منه كما نقله الرافعي عن الجويني (قوله ويعلم) أي أنه لا بد على كل قول الخ وفي علم ذلك من كلام  
المصنف بواسطة العطف المذكور منع ظاهر لانه حينئذ انما يفيد وجوب التعميم على الوجه الاول وعدمه على الثاني  
اذ اعني حينئذ ويجب كل حجر لكل محل له وقيل لا يجب بل يزعم الخ كما هو قضية المقابلة وقد قدمنا انه ان عطف وكل  
حجر على الايتار الذي هو الظاهر أفاد انه لا يجب التعميم على كل من القولين فينتج من ذلك ان القول الثاني لا يقول بالتعميم

(قوله فلم يخج لا و) أي ومع ذلك هي أوضح لاستغنائها عن الجواب (قوله ما كان على جرح) ظاهره ولو من خشب (قوله  
لما تقدم) أي من الجبيرة والاصوق (قوله وحيث عسر عليه) أي بأن خاف من نزاع الجبيرة شيئاً مما تقدم (قوله ويعصب على  
رأسه) بابه ضرب اه مختار والظاهر ان هذا الرجل أي المعبر عنه بالمشجوع في قصة جابر والمعبر عنه بلفظ رجل في سؤال  
ابن عباس هو المتقدم في قوله لما روى ابن عباس ان رجلاً أصابه جرح على عهد صلى الله عليه وسلم ويكنى قوله هذا انما يكفيه  
مذكور امع قوله السابق أولم يكن شفاء الى السؤال لكن جابر روى كيفية ٢٠٩ تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التيمم وابن

عباس لم يتعرض لذلك وانما  
اقتصر على اعتراضه صلى  
الله عليه وسلم على الا  
للرجل بالغسل (قوله من  
كلامه) أي وهو قوله  
لا يمكن نزاعها (قوله ان  
لا يستر) الاول وبشرط  
لوجوب مسح الساتر ان  
ياخذ من الصحيح شيئاً فانه  
المناسب لقوله حتى لو فرض  
انه الخ نعم يشترط لعدم  
وجوب القضاء ان لا يأخذ  
من الصحيح الا ما لا بد منه  
للاستمسك لكن ليس  
الكلام الا في القضاء  
وعدمه (قوله على طهر)  
في نضه كامل لا طهر  
ذلك العضو (قوله ولو  
أصاب ادم من الجرح)

وعبارة أصله ولا يمكن قيل وهي أولى لا يهاجم تلك ان ما يمكن نزاعه لا يسمى ساتراً اه ويرد بفرض  
صحته بأن من الواضح ان هذا قيد للحكم لا للتسمية اساتر اف لم يخج لا و الجبيرة بفتح الجيم خشب  
أو قصب يسوي ويشد على محل الكسر أو الخلع لينجبر وقال الماوردي الجبيرة ما كان على  
كسر والاصوق ما كان على جرح ومنه عصابة الفصد ونحوها وتعبير المصنف بالساتر شامل لما  
تقدم وحيث عسر عليه نزاع ما ذكر (غسل الصحيح) لكونها ظاهرة ضرورية فلزمه أقصى  
ما يمكنه منها (وتيمم) حديث جابر في المشجوع الذي احتلم واغتسل فدخل الماء شحبه فأت  
فقال صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيه ان يتيمم ويعصب على رأسه حرقه ثم يمسح عليها ويغسل  
ساتر جسده (كما سبق) حكمه من مراعاة الترتيب في الموضوع وتعدد التيمم بتعدد محل العلة  
وغير ذلك مما تقدم وعلم من كلامه اه اذا أمكن نزاعها من غير خوف وجب وهو كذلك (ويجب  
مع ذلك مسح كل جبيرته بماء) حتى ماتحت أطراف الساتر منه بالتلف السابق حيث أمكن  
فلا يجزئه الاقتصار على مسح بعض الساتر لانه أبيع لضرورة الجزع عن الاصل فيجب فيه  
التعميم كالمسح في التيمم وخرج بالماء التراب لانه ضعيف فلا يؤثر من وراءه ما لا يخالف الماء  
فانه يؤثر من ورئه في نحو مسح الخلف وبشرط في الساتر ان لا يستر الا ما لا بد منه للاستمسك  
اذا المسح بدل عنه حتى لو فرض انه لم يأخذ شيئاً من الصحيح اصلا سقط حينئذ مسحه لانه اذا كان  
العضو جريحاً وواجهه التيمم عنه وغسل الباقي فلا فرق بين ان يستر أو لا فاطلاقهم وجوب المسح  
جري على الغالب من ان الساتر يأخذ زيادة على محل العلة ولا بد أن يوضع على طهر كخلف والا  
وجب نزاعه والوضع على طهر ان أمكن فان تعذر مسح وتضي كأي شيء وافهم اطلاقه أنه لا يتأقت  
لان التأقت لم يرد هنا بخلافه في الخلف فله المسح الى ان يبرأ أو يمسح عليها ولو أصاب ادم من الجرح

٢٧ نهايه ل غاية لما قبله وعبارة جج ولون قد اليها نحو دم الجرح وعمها عني عن مخالطة ماء مسحه له أحداهما  
بأن في شروط الصلاة انه يعني عن اختلاط المعفو عنه باجنبي يحتاج الى مسسته له اه وكتب سم على قوله وعمها ما نصه انظر  
لوعها جرح الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها اه أي فهل يكفي المسح عليها أم لافيه نظر والا قرب الاول أخذاهما تقدم فيما لو  
تجدد العرق على البدن حتى صار كالجزء منه فانه لا يعد حائلاً بل يكفي تجريان المسح عليه في رفع الحدث وان لم يصل الى البدن  
لتزيله منزلة الجزء منه فكذلك هنا وفي حاشية شيخنا العلامة الشوبري على المنهج عن مقتضى كلام العباب ما يوافق ثم  
رأيت ما ذكره الشارح في آخر باب التيمم بعد قول المصنف الا ان يكون بجرحه دم كثير من قوله وتقييده بالكثير من زيادته  
على الحرر الى أن قال والاوجه حمل ما هذا على كثير جرحه أو حصل بفعله أو على ما اذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم  
كثير حائل يمنع الماء وايصال التراب على العضو اه وهو ظاهر في انه لا يمسحها لوجود الحائل فراجع

في كل مرة سواء جعلنا الخلاف في الاستحباب أو في الوجوب فقلع ما في قول الشارح ولا بد على كل قول الخلاص ما مع تصويره للوجه الثاني بقوله في مسح بجمجمة الصفة الخ والشهاب ابن حجر لما كان موافقا للشارح في وجوب التعميم بكل حجر على كل من القولين تكلف لتصوير الوجه الثاني بما ينتج له ذلك وإن كان مخالفا للنقول كما مر فقال في مسح بجمجمة الصفة اليمنى أي أولا وهذا مراد من عبر بوحدها ثم بهم وبشان اليسرى أي أولا كذلك وبثالث الوسط أي أولا كذلك انتهى (قوله والمعتمد الأول)

(قوله معفو عنه) زاد سم على منهج بعد ما ذكر بقلع من خلافا لما في فتاوى شيخ الاسلام وراجعت فتاوى شيخ الاسلام فوجدت الذي فيه على وجه آخر فراجع ٢١٠ قال مر فلو كان لو مسحها انتقل الدم الى محل آخر بحيث لا يعنى عنه مسح

أيضا لان غاية ما في الباب انه نجس نفسه لحاجة وهو جائز ثم يغسل المحل المنتقل اليه المذكور اه وهذا لا يشكل على ما مر من ان الخلف اذا نجس بمعفو عنه يمسح منه ما لا نجاسة عليه لان الخلف لا يجب استيعابه بالمسح بل الواجب فيه ما يسمى مسحاه لا ضرورة الى مسح موضع النجاسة وأما الجبيرة فيجب استيعابها فالدم وإن كان في بعضها أشبهت ما لو عمت النجاسة الخلف وتقدم جواز مسحه حينئذ ثم عن الشارح (قوله في تعميمه) أي الى الرأس (قوله ونحوه) من الحائض والنفساء (قوله ما اذا أحدث) أي أو أجنب ثانيا (قوله بعد الاندمال) أي ما علم انها بعد الاندمال فان ترد في وقت الاندمال قدر بأقرب زمن يمكن

لانه معفو عنه وان اختلط الدم بالماء كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى تقديمه للصحة الواجب على دفع مفسدة الحرام كوجوب تنصيف مصلى الفرض عند تعذر القراءة الواجبة عليه (وقيل) يكفيه مسح (بعضها) كالخلف والرأس وفرق الأول بينهما وبين الرأس بأن في تعميمه مشقة التزعزيع وبين الخلف بان فيه ضررا فان الاستيعاب يبلسه (فاذا تيمم) من غسل الصحيح وتيمم عن الجريح وأدى فريضة (لفرض ثان) وثالث وهكذا (ولم يحدث) ولم يطهر على تيممه مبطل له (لم بعد الجنب) ونحوه (غسلا) لا غسله ولا مسحها لم يصح اذ التيمم طهارة مستقلة في الجملة فلا يلزم بارتفاع حكمها انتقاض طهاره أخرى كالمواغتسل الجنب ثم أحدث يلزمه الوضوء ولا ينتقض غسله وإن كان أعضاء الوضوء بعض المغسول في الجنبية لان الوضوء عبادة مستقلة في الجملة (ويعيد المحدث) غسل (ما بعده عليه) مرأاه للترتيب فاذا كانت الجراححة في اليد تيمم وأعاد مسح الرأس ثم غسل الرجلين لان حكم الحدث عاد الى العضو في حق الفريضة دون النوافل فيحتاج الى اعادته ما بعده (وقيل يستأنفان) فيعيد المحدث الوضوء والجنب الغسل (وقيل) المحدث كجنب) فلا يعيد شيئا على الصحيح (قلت هذا الثالث أصح والله أعلم) وهو قول الأكثرين ونقل الامام الاتفاق عليه لانه انما يحتاج الى اعادته ما بعده عليه ان لو بطلت طهارة العليل وطهارة العليل باقية بدليل جواز النفل وادقنا بالصحيح وهو اعادته التيمم فقط وكان منعدها فهل يعيده كذلك أو يعيد تيمما فقط الوجه كما أفاده الوالدرجه الله تعالى انه يتيمم تيمما واحدا والمائل بتعده بناء على طريقة الراعي لاجل الترتيب وخرج بقوله ولم يحدث ما اذا أحدث فانه يعيد جميع ما مر ولو رفع الجبيرة عن موضع الكسر فوجهه قد ندمل أعاد كل صلاة صلاها بعد الاندمال بالمسح عليها ولو سقطت جبريت في الصلاة بطلت صلاته سواء كان يرى أم لا كإقلاع الخلف بخلاف ما لو رفع الساتر اتوهم البرء فان خلافه فانه لا يبطل تيممه ولعل صورة رفع الساتر انه ظهر من الصحيح ما لا يجب غسله عكس صورة سقوط الجبيرة اذ لا يمكن بقاؤه مع وجوب غسل ما ظهر وكذا ما بعده في الحدث الاصغر أو ما اذا تردد في بطلان تيممه وطل التردد أو مضى معه ركن وبما تقرر علم ان ملحظ بطلان الصلاة غير ملحظ بطلان التيمم وان دفع قول بعضهم لا أثر لظهور شيء من الصحيح في بطلان التيمم لانه عن العليل ووجه اندفاعه انما يجعل هذا الظهور سببا لبطلان التيمم بل لبطلان الصلاة وملحظهما مختلف كما تقرروا اذا

الاندمال فيه (قوله بطلت صلاته) أي اظهر وما يجب غسله كما أشار الى ذلك الشارح بقوله الاتي مع تحقق وجوب غسل ما ظهر (قوله لا يبطل تيممه) أي ولا صلاته (قوله ولعل صورة رفع الساتر) أي المذكورة في قوله بخلاف ما لو مع الساتر الخ (قوله ما لا يجب غسله) لو قال لم يظهر من الصحيح ما يجب غسله كان أوضح لشموله ما لم يظهر من الصحيح شيء أصلا إن كان مستفادا بالاولى مما ذكره (قوله اذ لا يمكن بقاؤه) أي الصلاة وهو تعليل لمكون سقوط الجبيرة عكس ذلك قوله وكذا ما بعده (عطف على قوله مع وجوب غسل ما ظهر) (قوله أو ما اذا تردد) عطف على قوله انه ظهر من الصحيح ما لا يجب غسله الخ (قوله غير ملحظ الخ) وهو أن ملحظ بطلان التيمم البرء من العلة وملحظ بطلان الصلاة ظهور ما يجب غسله من الصحيح نوله في بطلان التيمم) أي فلا تبطل الصلاة



أى قول الجرجاني **باب الوضوء** (قوله والضيء من ظلمة الذنوب) لا يخفى أن كونه من خصوص ظلمة الذنوب بالمعنى الشرعى معنى شرعى لا لغوى ففعل المعنى اللغوى الضياء المعنوى كالحصى قيد دخل فيه الضياء من ظلمة الذنوب من حيث كونها عيوباً معنوية لا من حيث خصوص المعنى الشرعى فيها وأن المراد بالذنوب الذنوب اللغوية (قوله استره غالباً) أى وانما لم يصرح شئ من باقى البدن لانه لا يكره كشفه كالرأس (قوله وموجبہ الاقطاع) شمل الحدث الاختيارى وغيره

(قوله فى تفصيله الآتى) أى يقال ان تحقق ذلك وليس فى صلاة امتنع الاحرام بها أو فهاها وحب قضاؤها ككون الساتر أخذ زيادة على قدر الاستمسك بطلت وان لم يجب ككون الساتر لم يأخذ من الصحيح شيئاً أتمها (قوله الاوجه خلافه) أى من ان كل مرة لمساك مستعمل فعلى كلام السبكي تغيير اللصوق لا يؤثر فى طهارته السابقة وعلى كلام الشارح يؤثر فيجب غسل الصحيح مع ما بعده ولا يبطل التيمم عليها (قوله ولا يجب عليه نزعه) أى ثم ان وجود سبب للقضاء ككونها أخذت زيادة على قدر الاستمسك وجب والا فلا (قوله على الطرف الثانى) أى معقباله بالنالت ففيه مسامحة **فصل فى بيان أركان التيمم** (قوله وكيفيته) لا يقال الاركان دالة فى الكيفية فلا وجه لعطف الكيفية ٢١١ عليها لاننا نقول المراد من كيفيته الصفة

التي هو عليها ولا يلزم من بيانها بيان الاركان اذ لا يلزم من بيان الكل بيان أجزائه وان كانت داخله فيه وهناتين الكيفية يحصل بأن يقال كيفيته نقل التراب مع النية الى الوجه والبدن وبين كيفية النقل لكن بعض ما شملت عليه الكيفية سنن وبعضها أركان ولا يلزم من تبينها كما سبق تميز السنن عن الاركان فتأمل (قوله وغير ذلك) كالقضاء (قوله أو ما اتصل بها) كالشجر والزرع (قوله الى الارض مسجد الخ) عبارة صح وحيث الارض كلها لنا مسجد أو ترابها وفى رواية

تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجود ان التيمم الماء فى تفصيله الآتى ولو كانت لصوقاً تنزع وتغير كل يوم أو أيام فحكمها كالجبيرة الواحدة كما أفتى به السبكي وفيه نظر ظاهر بل الاوجه خلافه ولو كانت الجبيرة على عضوين فرفع احدها لم يلزمه رفع الاخرى بخلاف ما سمع الخلفاء لو نزع أحد خفيه لم ينعزع الآخر لان الشرط فى الابتداء ان يلبسهما جميعاً وهما لا يشترط فى الابتداء أن يضع الجبيرة عليهما ولو أجنب صاحب الجبيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه نزعه بخلاف الخلفاء ويفرق بينهما بان فى إيجاب النزع هنا مشقة ثم الكلام فى التيمم ينحصر فى ثلاثة أطراف الاول فى أسبابه وقد مر الكلام عليها الثانى فى كيفيته الثالث فى أحكامه وقد شرع فى الكلام على الطرف الثانى فقال **فصل** فى بيان أركان التيمم وكيفيته وغير ذلك \* مما سبأنى (يتيمم بكل تراب) فلا يجوزى بغيره من أجزاء الارض أو ما اتصل بها لقوله تعالى تيمموا صعيداً طيباً قال ابن عباس وغيره أى تراباً طاهراً ونحوه لمسلم جعلت لنا الارض مسجداً وترابها طهوراً والتراب وجاء بلفظ التراب فى رواية الدارقطنى وصححها أبو عوانة جعلت لى الارض مسجداً وترابها طهوراً وكون مفهوم القلب ليس بحجة محله حيث لا قرينة كما صرح به الغزالى فى المنحول وهما قرينتان العدول الى التراب فى الطهورية بعد ذكر جمعها فى المسجدية وكون السبب لا لامتنان المقضى تكثير ما يعتن به فلما اقتصر على التراب لى اختصاصه بالحكم وطهارة التيمم تعبدياً فاختصت بما ورد كالوضوء بخلاف الدباغ فانه نزع الفضول وهو يحصل بانواع (طاهر) أراد به ما يشمل الطهور يدل على قوله الآتى ولا يستعمل قوله تعالى طيباً وطيباً ومر تفسيره بالتراب الطاهر وقال الشافعى رضى الله تعالى عنه تراب له غبار وقوله حجة فى اللغة ويؤيده قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه اذ الايتان بمن المفيدة للتبعض

صحيفة وترابها وهما مترادفان كما قاله أهل اللغة خلافاً لمن وهم فيه لظاهرهما (قوله المنحول) بالنون والهاء المعجمة اسم كتاب للغزالى فى أصول الدين (قوله للامتنان) فى كون الامتنان قرينة شئ سم على ج أى لانه يجوز افراده من بين أنواع ما يعتن به لحكمته ويمكن ان تكون هنا امتنان التراب فيتوهم عدم أجرائه (قوله فاختصت بما ورد كالوضوء) يفيد ان طهارة الوضوء تعبدياً وهو ما نقله فى الوضوء عن امام الحرمين لكنه رجع ثم انه معقول المعنى فلهل التشبيه فى مجرد الاختصار على ما ورد أو أنه جرى هما على غير ما رجحه ثم انه معقول المعنى (قوله وهو) أى انزع (قوله ما يشمل الطهور) الصواب ان يقول أراد به الطهور اه سم على ج بالمعنى يعنى لان المراد من التأويل اخراج المستعمل وهو انما يخرج حيث أريد بالطاهر الطهور لا ما يشمله ويمكن ان يقال قوله ولا يستعمل فى حكم الاستثناء فلا اعتراض عليه (قوله وقوله حجة) معناه انه لثقلته وديانته لا ينقل تفسيراً فى اللغة الا اذا سمع من الموثوق بهم فيها فهو بمنزلة ان يقول قال أهل اللغة كذا فاندفع ما لبعضهم هنا من ان الشافعى ونحوه

فيقتضى انه لو مس امرأة واستمر واضعا يده لا يجب عليه الوضوء وان خرج الوقت لانه ما دام كذلك لم ينقطع حده فلا بد من شيء يخرج هذا وضوؤه (قوله وازالة النجاسة) أي تقدم ازالته بغسل غير غسل الحدث والاطلاق ازالته بقدر متفق عليه (قوله يذني به) أي هذا اللفظ (قوله كدهن) أي جامد (قوله لا يمسك) يعني يتعسر فصله (قوله وبينه وبين الصلاة) هذا شرط لجواز فعل الصلاة به لا شرط لاحتكاكه كما هو ظاهر (قوله ليس شرطا) على الإطلاق وانما هو شرط عند تبين الحال بمعنى اذا تبين

من أئمة اللغة لا يحتاج بمجرد صدور الكلمة منهم على انها من لغة العرب وانما يحتاج بنقلهم والشايع في هذه لم يقل قال العرب كذا فتأمل (قوله ضعفه الزمخشري) وكان حنفيا وأنصف من نفسه في فائدة كذا كذا في شرح الروض في هذا الفصل انه اذا تعارض كلام شخص في افتاء وتصنيف له كان الاخذ بما في التصنيف أولى فراجع (قوله ويدل له) أي لاشتراط التراب (قوله كما مر) الذي مر في الحديث جعلت لنا لآل (قوله سائر) أي جميع (قوله ولو أصفر) ومنه الطفل المعروف اه جج وقوله أو أغمر والاعفر الأبيض وليس بشديد البياض مختار (قوله كالارمني) بكسر الهمزة جج ونقل عنه سم في غير شرح المنهاج فيها اه وبكسر الميم أيضا كما نقل عن النووي لكن في المختار مانصه وأرمينية بالكسر قرية بناحية الروم والنسبة اليها أرميني بفتح الميم اه وعبارة سم على جج قال في شرح العباب بفتح الميم وكسرهما لغتان خلافا للاسنوي اه وفي المصباح أرمينية ناحية بالروم وهي بكسر الهمزة والميم ٢١٢ وبعدها ياء آخر الحروف ساكنة ثم نون مكسورة ثم ياء آخر الحروف أيضا

مفتوحة لا جمل هاء  
التأنيث واذا نبت اليها  
حذفت الياء التي بعد الميم  
على خلاف القياس  
وحذفت الياء التي بعد  
النون أيضا استقلا  
لاجتماع ثلاث ياء فتتوالى  
كسرتان مع ياء النسب وهو  
عندهم مستثقل فتفتح  
الميم تخفيفا فيقال أرميني  
ويقال الطين الارمني  
منسوب اليها ولو نسب  
على القياس لقيل أرميني  
اه (قوله والسبخ) هو  
بالجر عطف على ما يداوى

يقضى أن يمسح شيء يحصل على الوجه واليدين بعضه وقول بعض الأئمة انها لا تبدأ الغاية فلا يشترط تراب ضعفه الزمخشري بان أحدهما من العرب لا يفهم من قول القائل مسح برأسه من الدهن ومن الماء ومن التراب الامعنى التبعيض والأذعان للحق أحق من المراء اه ويدل له من السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطورا بظاهرها ورأوا مسلم كما مر وهي مبينة للرواية المطلقة في قوله وجعلت لي الارض مسجدا وطورا ودخل في التراب سائر أنواعه ولو أصفر وأغمر أو أسود أو أبيض (حتى ما يداوى به) كالارمني والسبخ الذي لا ينبت دون الذي يعلوه ملح وما أخرجه الارضة من مدر لانه تراب لا من خشب اد لا يسمى ترابا ولا أثر لا متراجعه بالعلم كطينين يحن نحو خدل ثم جف فانه يجزئ وان تغيرت رائحته وطعمه ولونه نعم لا بد أن يكون له غبار ولم يدكره كثير لانه الغالب فيه ولا تغير حاة كطين شوى حتى اسود لان صار رمادا ولا يجزئ التيمم بنجس كتراب مقبرة علم نشها وان اصابه مطر فان لم يعلم جاز بلا كراهة وكتراب على ظهر كلب أو خنزير علم اتصاله برطبا ولا يختلط بنجس كفتات الروث وقول أبي الطيب لو وقعت ذرة نجاسة في صبرة تراب كبيرة تحرى وتيمم بمعنى على ضعيف وهو عدم اشتراط التعدد في التحرى والاصح خلافه فان قسم التراب قسمين جاز نظير ما مر في فصل الكمين عن القميص

(قوله وما أخرجه) أي وحتى ما أخرجه الخ (قوله بالعلم) أي الارضة (قوله ولم يدكره) أي هذا القيد وهو كونه  
له غبار (قوله الغالب فيه) أي ومدلولات الالفاظ تحمل على ما هو غالب فيها (قوله ولا لتغير) أي ولا أثر لتغير الخ وجاه بفتح  
المهمل وسكون ثابته شرح الروض وفي القاموس الحاة الطين الاسود الممتن كالحما حركته اه وهو ظاهر في ان الحاة بالسكون  
(قوله فان لم يعلم جاز) أي بان علم عدم نبشها أو شك فيه وظاهر قوله بلا كراهة شموله لكل من هاتين الصورتين ولعل وجهه  
في صورة الشك ان الاصل الطهارة ولم يردنهي عنه مع الشك (قوله وكتراب) عطف على قوله كتراب مقبرة (قوله رطبا) أي  
فالعلم اتصاله به جافين أو شك فيه جاز وقياس ما مر في المقبرة التي لم يعلم نبشها عدم الكراهة هنا أيضا ويحتمل خلافه لان الغالب  
هنا الرطوبة ولغظ نجاسة السكب (قوله قسمين جاز) أي حيث لم يمكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين ولعله لم يدكر هذا  
القيد لتعبيره بالذرة فانها لا يمكن انقسامها وقال ابن حجر أي حيث لا يمكن تفرق المختلط من النجاسة فهما اه وانظر لو هجم  
وتيمم من غير اجتهاد هل يصح تيممه كالتيمم من تراب على ظهر كلب شك في اتصاله برطبا أو جافا ولا يصح كالمواظفة اناء  
ظاهر بنجس الظاهر الثاني لتحقق النجاسة فيما ذكر ويفرق بين هذا وبين ما لو وقعت قطرة بول في ماء كثير حيث تصح طهارته  
منه لو هجم وأعر من عن التقدير بان المداوى على التغير وهو غير محقق بل مشكوك فيه ونحن لا نجيب بالشك

الحال تبين عدم صحة الوضوء لفوات شرط من شروطه وهو تحقق المقتضى (قوله فيجتمع ستة وثلاثون) أي بالنظر إلى كون فروضه في الخارج ستة فكان المصنف قال **كل** فرض من فروضه المعلوم في الخارج أنهم ستة ستة والأفعال عبارة لا تقتضي هذا الحصر قبل الاختار بستة وأغاصر يحبان كل فرض من فروضه الغير المحصورة ستة فتأمل (قوله وهو)

بخلاف ما هنا فإنا تحققنا اختلاط النجاسة المانعة وشككنا فيما نستعمله لكن قال ابن قاسم في ابن حجر ويضج في الكيمية جدا جواز التيمم بالتحرك ولو اشتهت نجاسة في مكان واسع جدا تجاوز الصلاة فيه اه (قوله بعد تنجس أحدهما) ظاهر الشارح كابن حجر أن فصل أحدهما مع بقاء الدم الثاني متصلا بالقميص لا يكفي في جواز الاجتهاد وينبغي خلافه لتحقيق التعدد بما ذكر (قوله ويرمل فيه غبار) **فرع** استطردى وقع السؤال في الدرس عما لو كان معه رمل له غبار وحلف بالطلاق أو بالله أنه ليس معه تراب هل يبحث لانه من جملة التراب لاجزائه في التيمم أولا تنظر للعرف لانه لا يسمى فيه ترابا والایمان مبناها على العرف (أقول) والظاهر الذي لا محيص عنه هو الثاني للعللة المذكورة فليراجع (قوله لا يلصق) بفتح الصاد في المضارع وكسرها في الماضي اه مختار (قوله لعدم التراب) ٢١٣ في نسخة الغبار وما في الاصل يشكك عليه قوله لا يتجر وجه الخ (قوله

نوع قلب) ولا يبعد انه من المجاز حكما لانه اسناد اللفظ الى غير ما هو له من الملابس وفي سم على حج قد يوجهه بأنه لو قال وبغبار رمل أو هم اشترط تميزه عن الرمل (قوله لا يبعدن) قال في العباب ولا يجزئ أي وان كان رخوا كالكدان أي البلاط كما قاله في شرحه وزجاج وخزف وأجر صحت اه قال في شرحه وان صار لها غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا اه سم على ج قال في المصباح الكدان بفتح الكاف وتشديد الذا

بعد تنجس أحدهما (ويرمل فيه غبار) لا يلصق بالعضو خشنا كان أو ناعما لانه من جملة التراب اذ هو من طبقات الارض وفي فتاوى المصنف لو سحق الرمل الصريف وصار له غبار أجزأ أي بان صار كله بالسحق غبارا أو بقي منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو حتى لا ينافي ذلك ما يأتي بخلاف الجبر المسحوق وقد يؤيده قول الماوردي الرمل ضربان ماله غبار فيجوز به لانه من جنس التراب ولا اعتبار له فلا يعدم التراب لاخر وجهه عن جنس التراب انتهى اذ ظاهره انه تراب حقيقة وان لم يكن له غبار أما اذا لصق الرمل الذي له غبار فلا يصح التيمم به وعلى هذا التفصيل يحمل ما وقع في كتب المصنف من اطلاق الاجزاء واطلاق عدمه وفي المجموع ما يدل عليه وعلم محققنا ان انما طعنهم بالحكم بالنساءم والخشن للغالب ولا ينافي ذلك إعادة البناء المفيدة لمغايرة الرمل للتراب لانه بالنظر لصورة الرمل قبل السحق نعم التيمم حقيقة انما هو بالغبار الذي صار ترابا لا بالرمل في العبارة نوع قلب وهو مما يؤثره الفقهاء لاغراض لا يبعد قصد بعضها هنا (لا يبعدن) بكسر الدال كنورة ونفط وكبريت (وصحافة خزف) لان ذلك لا يسمى ترابا والخزف ما اتخذ من الطين وشوى فصار فخارا واحده خزفة (ومختلط بدقيق ونحوه) مما يعلق باليد كزعفران وجهه منعه من تعميم العضو بالتراب بخلاف الرمل اذا خلطه التراب على ماهر وسواء أقل الخليط أم أكثر (وقيل ان قل الخليط جاز) كالمائع القليل اذا اختلط بالماء فان الغلبة تصير المنعمر القليل عدما ووجب الاول بان المائع لا يمنع من وصول الماء الى البشرة للطافته والدقيق ونحوه يمنع وصول التراب الى المحل الذي يعلق به لكثافته والارجح على هذا القول ضبط القليل هنا باعتبار الاوصاف

المجبة الجرارحو اه (قوله بكسر الدال) أي أوقفها (قوله كنورة) هو الجير قبل طبعه شيئا الحلبي لكن عبارة المصباح النورة بضم النون حجر الكلس ثم غلبت على اخلاط تضاف الى الكلس من زرنج وغيره وتستعمل لازالة الشعر وتنوير اطلي بالنورة اه وقال في المصباح الكلس أي بالكاف المكسورة واللام والسين المهملة الصاروج يعني به قال عدى بن زيد شدة من مرأ وجهه كاسه للطير في ذراه وكور ومنه الكاسة في اللون يقال دثب أكلس اه وقوله الصاروج قال في المصباح الصاروج النورة واخلاطها معرب لان لصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية (قوله خزفة) وقيل هو الجرخا خاصة وما ذكره الشارح موافق لقول القاموس الخزف محركة الجر وكل ما عمل من الطين وشوى بالارحنى يكون فخارا ومخالف لما يستفاد من قول المصباح الخزف الطين المعمول آنية قبل ان يطبخ وهو الصصال فاذا شوى فهو الفخار خاصة (قوله ومختلط) أي يقينا (قوله مما يعلق) بفتح اللام من باب طرب يطرب (قوله كزعفران) أي أو مسك (قوله الاوصاف الثلاثة) أي فيشترط كون الدقيق مثلا يضر أحد أوصاف التراب (قوله ولا يستعمل) قال حج في حديث وكذا حبث فيما يظهر بان استعمل في مغلظ اه وكتب عليه سم قوله وكذا حبث اعتمده مر وقوله بان استعمل أي ثم طهر بشرطه اه ومعلوم ان محل الاحتياج

أى النكلى أما السكسية فهى المحكوم فيها على كل فرد فرد مطابقة الشكل هو المحكوم فيه على جملة الافراد كما علمت كلها من كلامه (قوله ولا عقلا) الاولى أو عقلا (قوله من دلالة الاقتضاء) أى وهى التى يتوقف الصدق أو الصحة فيها على اضمار والمضمر هنا لفظ جملة أو مجموع أو نحو ذلك (قوله على الداوى) أى ولو حكما ليدخل الصبي الذى يوضئه وليه للطواف (قوله

للتطهير اذا استعمله فى غير الاخيرة أما اذا استعمله فيها هوط هر كك الغسالة المنفصلة منها وأما بحر الاستنجاء اذا ظهر أو استعمل فى غير الاولى ولم يتأثر فهل يكفي هذا اذا دق وصار ترابا لانه مخفف لا مزيل أولا لازالته المنع فيه نظروا والا قرب الثانى أخذاهما تقدم عن سم فى نجاسة السكسية ويحتمل الاول ويفرق بان نجاسة المحل باقية هنا وانما صحت الصلاة مع بقائها تخفيفا ورخصة وما يدل على بقاء الحكم بنجاسة المحل ان المستحجم لو غسله بمصل بطلت صلاته أو نزل فى ماء قليل نجسه بخلاف المستعمل فى غسالات الكلب فان المحل طهر باستعماله حقيقة (قوله فرض وعبادة) لعل المراد أدى به فرض هو عبادة فيفيد انه لا يكون مستعملا فى غير ذلك كالتيمم بدلا عن الوضوء المجدد أو عن غسل الجمعة فانه لا يكون مستعملا كالماء المستعمل فى نفل الطهارة وقد يفيد قول ج ٢١٤ فى حدث وكذا خبث فيما يظهر (قوله فكان الخ) الاظهر فى التفرع ان

يقول فلا يجوز كالماء (قوله المستحاضة) قد يقتضى أن ماء المستحاضة مستعمل اتفاقا ومقتضى قوله لانه لا يرفع الحدث الخ خلافه ومن ثم قال عميرة بعد نقل هذا التعليل عن الرافعى قال الاسنوى وقياسه جريان الخلاف فى ماء صاحب الضرورة (قوله مابق بعضه) أى حيث استعمله فى تيمم واجب أخذاهما تقدم فى قوله لانه أدى به فرض وعبادة على ما مر (قوله بعد امسأسه) أى اما متناثر من غير مس العضوفاته غير مستعمل منه وكتب

الثلاثة كالماء (ولا ب) تراب (مستعمل على الصحيح) لانه أدى به فرض وعبادة فكان مستعملا كالماء الذى توضع به المستحاضة والثانى يجوز لانه لا يرفع الحدث فلا يتأثر بالاستعمال (وهو) أى المستعمل (مابق بعضه) حالة تيممه (وكذا ما تناثر) بالمانسة بعد امسأسه العضو حالة تيممه (فى الاصح) كالماء المتناثر من طهارته والثانى لا يكون مستعملا لان التراب كثيف اذا غلق منه شئ بالمحل منع غيره ان يلتصق به واذالم يلتصق به فلا يؤثر بخلاف الماء فانه رقيق يلاقى جميع المحل وهذا الوجه ضعيف أو غلط أما الذى تناثر ولم يحصل به امساس العضو فليس بمستعمل كالباقى على الارض وقول الرافعى وانما ثبت للتناثر حكم الاستعمال اذا انفصل بالسكسية واعرض التيمم عنه معناه انه انفصل عن اليد الماسحة والمسوح جميعا وعبارته وان قلنا ان المتناثر مستعمل فأنما ثبت له حكم الاستعمال اذا انفصل بالسكسية واعرض التيمم عنه لان فى اتصال التراب الى الاعضاء عسر الاسماع رعاية الاقتصاد على ضربين فيعذر فى رفع اليد وردا كما يعذر فى التقاذف الذى يغلب فى الماء ولا يحكم باستعمال التقاذف وما فهمه الاسنوى من كلامه ورتب عليه انه لو أخذه من الهواء قبل اعراضه عنه وتيمم به جازم ممنوع وعلم من حصر المستعمل فيما ذكرناه لو تيمم واحدا أو جماعة هرات كثيرة من تراب يسير فى نحو خرقة جاز حيث لم يتناثر اليه شئ مما ذكر كرايجوز الوضوء مذكورا من انا واحد (ويشترط قصده) أى التراب لقوله تعالى قيموا صعيدا طيبا أى اقصوه (فلا سفته ربح عليه) أى على عضون أعضاء تيممه (فردده) عليه (ونوى لم يجز) بضم أوله ويصح ان يفتح أوله بناء على ان تعاطى العبادة الفاسدة

عليه سم قوله من غير مس شامل لما مس العضو عليه ثم رأيت فى التجريد انه المشهور اه أى شامل حرام لتراب مس التراب الذى على العضوفاته غير مستعمل لعدم صدق حده عليه ويمكن تصور ذلك بأن تكون ألوان التراب مختلفة كاصفر وأخضر مثلا والاف كيف يمكن تمييزا أحدهما من الآخر أو بصورا أيضا بما لو كان على أعضائه رطوبة من عرق مثلا ولصق عليه التراب الاول وزاد سم على جج بعده مثل ما ذكره على منهج كالمطبقة الثانية اه وهو صريح فيما ذكرناه (قوله ضعيف) أى شديد الضعف على خلاف ما اقتضاه التعبير عن مقابلة بالاصح وقوله أو غلط أى من فائده افساد تخريجه على قواعد الامام (قوله والمسوح) أى والعضو المسوح وجهها كان أو يدا (قوله من كلامه) أى من كلام الرافعى (قوله ممنوع) أى وذلك لان مراد الرافعى ما تقدم من ان المراد ما انفصل عن الماسحة والمسوحة فيصدق بما كان فى الهواء ولم يعرض عنه (قوله حيث لم يتناثر) أى يقينا فلا يشك فى شئ هل تناثر بعد مس العضو أو لا جاز التيمم به لان الاصل عدم المس (قوله الفاسدة) أى الا انه لا يلزم من الحرمة الفساد كما فى التيمم بتراب مغضوب الا ان يجاب بأن المراد أن عدم جواز العبادة يقتضى فسادهما كما تقدم عند قول المنصف يشترط رفع الحدث الخ



أى رفع حكمه) أى فالمراد من الحدث الأسباب وانما حمله عليها لأنها التى تتأق فيها جميع الاحكام الالائية التى من جعلها مالونى غير مالمية (قوله لم يصح كقائه الزركشى الخ) أى لان الحدث لا يتجزأ اذ ابقى بهضه بقى كله كباقى (قوله وحكمها الوجوب) أى وان كان المفعول مندوباً بمعنى الوجوب مالم لا بد منه للصحة (قوله وزمنها أول الواجبات) الاولى أول العبادات (قوله وشرطها اسلام النواى الخ) ويلزم من كون هذه المذكورات شروطاً للنية التى هى ركن للوضوء ان تكون شروطاً

(قوله حرام) معتمد (قوله فمك) هو تخفيف العين وتشديدها كما فى المختار وعبارته يقال معك يدينه أى مطل وبابه قطع وربما قالوا معك الاديم أى دلكه ومعك الدابة أى غرغت ومعكها صاحبها تعبكها (قوله أجزأه) ولا ينافيه قولهم لو وقف حتى جاء الهواء بالغبار على وجهه لم يكف لانه لا فعل له هناك بخلاف ما قلناه اه سم على منهج (قوله مالونى للطر) أى أوأصابه اتفاقاً من غير بر وزله (قوله ولو صيباً) أى عجزاً شجناً زياً وحج ونقل سم عن مر انه لا يشترط كونه عجزاً بل ولا كونه آدمياً وعبارته يفرع عن قال مر لافرق فى صحة نقل المأذونين كونه ٢١٥ ذكراً أو كونه أنثى ثم قال ولا بين كونه عاقلاً

أو كونه مجنوناً أو صيباً لا يميز اه فسم لو كان دابة بأن علم دابة بحيث تفعل بأمره فقال ولو كان دابة اه لا يقال لا فعل له فى هذه الحالة لاننا نقول فعل الدابة المعلمة بأمره وإشارته بمنزلة فعله فليست أمل (وأقول) ما قاله فى غير العاقل هو الذى يظهر ولا يرد عليه قولهم انه يشترط فى نقل الغير كونه باذنه واذالم يكن الغير عاقلاً لم يتصور الاذن له لاننا نقول اذا أشار الغير العاقل بيده أو غيرها أو حركة بحيث ترتب على ذلك نقله كان بمنزلة اذنه والاذن انما اعتبر ليكون ذلك منسوباً اليه والنسبة اليه حاصله مع ما ذكر فليست أمل اه سم على منهج

حرام وسواء أقصد بوقوفه فى مهب الريح التيمم أم لا لا تنفقاء القصد من جهته بانفقاء النقل المحقق له ومجرد القصد المذكور غير كاف وظاهره انه لو كثف التراب فى الهواء فمك فيه وجهه أجزأه حينئذ ولا ينافى ما تقرر مالم يزل للطر فى الطهر بالماء ونوى رفع الحدث أو الجنابة فانفسلت أعضاؤه لان المأمور به فيه الغسل واسمه يطلق ولو بغير قصد بخلاف التيمم (ولو ييمم باذنه جاز) إقامة لفعل نائبه مقام فعله ولو صيباً أو كافراً أو غائضاً أو نفثاً حيث لا تنقض اما اذا لم يأذن فلا يصح لا تنفقاء قصده ويشترط ان ينو الاذن عند النقل وعند مسخ الوجه كالمو كان هو التيمم والافلا يصح جزماً كالمو ييمم من غير اذنه فانه يكون كمنهضه للريح وسواء كان له عذر فى ذلك أم لا (وقيل يشترط) فيما لو ييمم غيره باذنه ان يكون له (عذر) لانه لم يقصد التراب نعم يستحب على الاول تركه مع القدرة للتعرج من الخلاف بل يكره ذلك ويوجب عليه عند الجزو ولو بأجرة حيث قدر عليها (وأركانه نقل التراب) أى تحصيله من نحو أرض وهو الى العضو المسوح بنفس ذلك العضو أو بغيره على ما مر وركن الشئ جانبه الاقوى وجعه أركان وذكرها خمسة هنا النقل والنية ومسح الوجه ومسح اليدين وارتبب واستأق مرتبة كذلك وزاد فى الروضة شيئين التراب والقصد قيل واسقاطهما أولى لان التراب كالماء فى الموضوع وهو شرط لكن تقدم ثم انه ركن هنا وأما القصد فداخل فى النقل لانه اذا نقل التراب على الوجه المشروط وقد نوى كان قاصداً قال السبكي لو حذف ذكر القصد كفاه ذكر النقل فانه يلزم منه القصد قال الولي العراقى وفيه نظر لان القصد عن النقل فيما اذا وقف فى مهب الريح بنية تحصيل التراب عليه فلما حصل نوى وردده فانه فى هذه الصورة قصد ولم ينقل ويرد بان ما ذكره غير وارد على السبكي لانه انما ذكره يلزم من النقل القصد لان القصد يلزم منه النقل وخرج بقوله نقل التراب مالم كان على العضو فردده من جانب الى آخره فانه لا يكتفى ولو تلقى تراباً من الريح بنحوه ومسح به وجهه أو غمرغ

ومثل ما ذكر الملك بفتح اللام كما نقل عن مر بالدرس (قوله حيث لا تنقض) أى بسما كان يكون بينهما محرمية أو صغر أو مسته بمائل (قوله وعند مسخ الوجه) ولم يذكر اشتراط الاستدامة لما بأتى من ان المعتمد عدم اشتراطها ثم المراد باشتراط النية عند المسح انه يستحضرها ذكر الاعمى انه يستأنف نية جديدة (قوله لانه لم يقصد التراب) أى مع كون القصد شرطاً للصحة التيمم وهذا يفرق بين ما هنا وما فى الموضوع من انه لو وضأ غيره بذنه أو بدون اذن ونوى عند صب الماء عليه جاز قطعه (قوله بأجرة) أى فاضلة عما يحتاجه فى الفطرة قياساً على ما قدمه فى الموضوع (قوله قيل) قائله الرافعى اه حج (قوله انه ركن هنا) بخلاف الماء لانه ليس خاصاً بخلاف التراب فانه خاص بالتيمم لانه فى النجاسة المغلظة ليس مطهراً بل المطهر انما هو الماء والتراب شرط والمخاطبات لا يكتفى فيها بدلالة الالتزام بل لا بد فهم من الدلالة المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له شجناً زياً (قوله وفيه نظر) أى فيما قاله السبكي (قوله ما ذكره) أى العراقى (قوله لانه) علة لقوله أو غمرغ

للموضوعين ثم قدمها في شروط الموضوع فلا يراد ما قاله شيخنا في الحاشية (قوله وعلمه بالنوى) لعل المراد منه أنه لا يقصد بفرضه (قوله) قوله وعدم اتيناه بما ينافيها) المنافي هنا غير المنافي المتقدم في شروط الموضوع كما علم من قوله بأن يستصحب احكام

(قوله لا يقال) أي اراد اعلی قوله ولواتي ترابا من الریح الخ وحاصله ان ما علل به الاجزاء في مسألة التمسك حاصل بالاولى فيما لو أحدث بين النقل والمسح (قوله بجواز) أي ما هنالك أي فيما لو أحدث بين النقل والضرب (قوله عند تجديد النية) أي قبيل مس التراب للوجه كما هو الظاهر من قوله وبطلان النقل فالو لم يجددها الا عند عماسة التراب لم يكف لا تنفاه النقل لكن في سم على منهج وظاهر على ما قلناه ٢١٦ انه لو أحدث بعد النقل فجدها مع ترينج وجهه على يديه في الهواء كفي

كالو مرغه بالارض ناويا  
تأمل اه وقضيته انه  
لا يشترط تجديدها قبيل  
المس الا ان يقال ان غريغه  
للوجه على التراب نقل  
بالعضو بخلاف ما لو لم ينو  
بعد الحدث الابد مس  
التراب للوجه مع بقائه  
ساكتا فانه لا تنقل فيه  
لأباليه وضو ولا بغيره والنقل  
لأول بطل بالحدث (قوله  
عند عدم تجديدها) أي  
النية (قوله فأحدث  
أحدها) أي ولو مع الآخر  
فيصدق بحدثهما معا وقد  
صرح به في قوله وكذا  
لا يضر حدثهما الخ (قوله  
لم يضر كذا كره القاضي  
حسين) أي ولا يجب عليه  
تجديد نية التيمم كما يأتي  
(قوله اما الآذن) خلافا  
لحج حيث قال المعتمد انه  
يضر حدث الآذن  
لأبطل لان نيته بالحدث كما

في التراب ولو بلا عذر أجزاءه لانه نقل بالعضو المسح اليه لا يقال الحدث بعد الضرب  
وقبل مسح الوجه مضر كما ضرب قبل الوقت أو مع الشك في دخوله مع أن المسح بالضرب  
المذكور لا ينافي عدم التمسك والضرب بما على كفه أو يده فينبغي جوازه في ذلك لانا  
نقول بجوازه عند تجديد النية ويكون كالمو كان التراب على يديه ابتداء ومحل المنع عند عدم  
تجديد البطلان وبطلان النقل الذي قارنته (فالونقل) التراب (من وجهه الى يد) بأن  
حدث عليه تراب بعد زوال ما مسحه به من التراب (أو عكس) بأن نقل من يده الى وجهه أو من  
يد الى أخرى أو من عضو ثم رددته اليه بعد انفصاله عنه ومسحه به (كفي في الاصح) لانه منقول  
من عضو غير مسح به بخار كالمقول من الرأس والظهر وغيرها والثاني لا يكفي فيها  
لانه نقل من محل الفرض كالنقل من بعض العضو الى بعضه مع ترديده عليه من غير نقل عنه  
ودفع بأنه لا انفصال انقطع حكم ذلك العضو عنه بخلاف ترديده عليه ولو يجمعه غيره باذنه  
فأحدث أحدها بعد أخذ التراب وقبل المسح لم يضر كذا كره القاضي حسين في فتاويه وهو  
المعتمد أما الآذن فلانه غير ناقل وأما المأذون له فلانه غير متميم وكذا لا يضر حدثهما في الحالة  
المذكورة أيضا ثم أشار الى الركن الثاني بقوله (ونية استباحة الصلاة) ونحوها مما  
يفتقر استباحته الى طهارة كطواف وصلاة تلاوة وشكر وحمل مصحف وكلامه هنا في  
حجة التيمم من حيث الجملة اما ما يستبجبه به فسيأتي ولا فرق بين ان يعين الحدث أم لا حتى لو  
تيمم بنية الاستباحة طائفا كون حدثه أصغر فتبين انه أكبر أو بالعكس لم يضر لان موجبهما  
متحد بخلاف ما اذا كان متعمدا فانه يضر لتلاعبه فلو كان مسافرا وأجنب فيه ونسي  
وكان يتيمم وقتا ويتوضأ وقتا أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكر (لا) نية (رفع الحدث) أصغر  
كان أو أكبر أو الطهارة عن أحدهما فلا تكفي لان التيمم لا يرفعه إبطاله بزوال مقتضيه  
ولقوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن العاصي وقد تيمم عن الجنباء من شدة البرد يا عمرو  
صليت بأصحابك وأنت جنب وشمل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الأعضاء وان  
قال بعضهم انه يرفعه حينئذ قال السكال ابن أبي شريف فان قيل الحدث الذي ينوي رفعه  
هو المنع والمنع يرتفع بالتيمم قلنا الحدث منع متعلقه كل صلاة فريضة كانت أو نافلة

بعده الشيطان (قوله في الحالة المذكورة) هي قوله ولو يجمعه غيره (قوله مما تقتقر) ان لنحوها  
وكل  
(قوله لان موجبهما) بفتح الجيم أي وهو مسح الوجه واليدين (قوله لما ذكر) أي من حجة التيمم بالحدث حدثا أصغر بنية  
الا كبر غلطا وعكسه وقد ألغز السيوطي بذلك فقال أليس عجبيا ان شخصا مسافرا \* الى غير عصيان تباح له الرخص  
اذا ما توضأ للصلاة أعادها وليس معيد للتي بالتراب خص لقد كان هذا الجنباء قد نسي \* وصلى مرارا بالوضوء أي بنص  
كذلك مرارا بالتيمم يأتي عليك بكتب العلم يا خير من خص قضاء صلاة بالوضوء فواجب \* وليس معيد للتي بالتراب خص  
لان مقام الغسل قام تيمم \* خلاف وضوءه كذا فرقاه تخص وذا تيمم عبد الله وهو ابن أحمد \* فإرب سلمه من الهم والنقص  
(قوله صليت) الذي تقدم أصليت (قوله وأنت جنب) قال حج سماه جنبنا مع تيممه فأفاده دم رفقه وقديقه يجوزاته انما  
سماه بذلك لان التيمم للبرد لا يسقط معه القضاء فكان وجوده كعدمه

فإنما في عدم الاستصحاب المذكور وهو الصرف (قوله وشمل ذلك ما لو نوى به) أي بالوضوء أي بآية نية كما يفيد كلام غيره وليس خاصا بآية (قوله وما لو نوى أن يصلي به الظهر الخ) أي والصورة أن نية غير رفع الحدث بقربة ما بعده (قوله وفيما رده) بينائه للمجهول إذا مردوده ليس في كلام الشارح ولعل المراد به ما إذا نوى رفع بعض أحداته كما يستفاد من الفرق أو أن المراد المسئلة المذكورة قبل هذه (قوله ووجهه) أي كلام البغوي (قوله لكون المراد به الخ) لا يتأتى في الوضوء المجدد

(قوله خاص المتعلق) أي خاص متعلقه فهو من اضافته الوصف إلى فاعله (قوله رفع الحدث) وهو المنع المتعلق بفرض ونوافل أو نوافل فقط (قوله فرض التيمم) أي أو التيمم فقط مرسى على منهج (قوله لم يكف في الأصح) (قوله فرغ) منهم ابن الرمي على أن محل عدم الاكتفاء بنية التيمم أو فرض التيمم إذا لم يصفه نحو الصلاة فإن أضافها كنويت التيمم للصلاة أو فرض التيمم للصلاة جاز أخذ من العلة لأنه انما بطل هناك لأن التيمم لا يصلح مقصدا ٢١٧ ولما أضافه لم يبق مقصدا سم على منهج

(أقول) ويستبيح به النوافل فقط تزيلا له على أقل الدرجات إذ غاية ذلك أن اضافته للصلاة ألحقته بما لو نوى استباحتها (قوله لأن التيمم) هذا التعليل يقتضي أن صاحب الضرورة لا ينوي فرض الوضوء لأن طهره طهر ضرورة فليس مرادا (قوله ولهذا) أي لكونه انما يأتي به (قوله لا يندب) وقضية عدم سنه أنه إذا جده لا يصح لكن نقل عن شارح كراهته فقط وهو صريح في العصة (قوله أجزاء) وكذا أن تيمم في غير ذلك أي غسل الجمعة بدلا عن الوضوء سم وظاهر الشارح وأن لم يصفه إلى الجمعة أو غسلها وعبارة حج ومن ثم لمالم يكن في تيمم نحو غسل

وكل طواف فرضا كان أو نفلا وغير ذلك مما ذكره لأنه الذي يترتب على أحد الأسباب وهذا المنع العام المتعلق لا يرتفع بالتيمم انما يرتفع به منع خاص المتعلق وهو المنع من النوافل فقط أو من فريضة واحدة وما يستباح معها وانما هو غير العام ويؤخذ من هذا أنه لو نوى رفع الحدث الخاص صح وهو كذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى (ولو نوى فرض التيمم) أو فرض الطهر أو التيمم المفروض (لم يكف في الأصح) بخلاف نظيره في الوضوء لأن التيمم انما يثبوت به عن ضرورة فلا يصلح مقصدا ولهذا لا يندب تجديده بخلاف الوضوء نعم أن تيمم ندبا كان نيم للجمعة عند تعذر غسله أجزاء بنية التيمم بدل الغسل كما يحسنه الشيخ والثاني يكتفي قياسا على الوضوء وفرق لا قول بما تقدم لا يقال لم تصح نية التيمم أو فرضه مع أنه انما نوى الواقع لانا نقول بمنوع باطلا فله لأنه وان نواه من وجه نوى خلافه من وجه آخر لأن تركه نية الاستباحة وعدوله إلى نية التيمم أو نية فرضيته ظاهر في أنه عبادة مقصودة في نفسها من غير تقييد بالضرورة وهذا خلاف الواقع ويؤخذ من تقريره أنه لو نوى فرضية الإبدال لا الأصول صح ويوجه بأنه لا نوى الواقع من كل وجه فلم يكن لا بطل وجهه (ويجب قرنها) أي النية (بالنقل) الحاصل بالضرب إلى وجهه إذا هو أول الأركان (وكذا) يجب استدامتها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح) فلو عزيت قبل المسح لم يكف إذ لنقل وإن كان ركنا غير مقصود في نفسه قال في المهمات والمتمجه إلا كتفاء باستحضارها عندهما وان عزبت بينهما واستشهد به بكلام لا يخلو الطهرى وهو المعتمد والتعبير بالاستدامة كما قاله الولد رحمه الله تعالى جرى على الغالب لأن الرمن يسير لا تعزب النية فيه غالباً حتى أنه لو لم ينو بعد ذلك الاعتدال أو المسح للوجه أجزاء كما يؤخذ من الفرق المتقدم ولا ينافيه قول الاحتجاب يجب قرنها بالنقل على لوجه المعتمد به وهذا لا يعتد به إلا أنه هو النية من اليدين إلى الوجه وقد اقترنت النية به ومقابل الصحيح لا تجب الاستدامة كما لو قارنت نية الوضوء أول غسل الوجه ثم انقطعت والاول أجاب عما مر ثم شرع في بيان ما يباح له بنيتة فقال (فإن نوى فرضا ونفسلا) أي استباحتهما (أيحيا) له عملا بما نواه ولا يشترط تعيينه الفرض كما يفيد تنكيره كما لا يشترط

٢٨ نهاية ل الجمعة استباحة جاز له نية تيمم الجمعة وسنة تيممها لا لتحضار الأمر فيها (قوله باطلا) أي التيمم (قوله فرضية الإبدال) بأن نوى فرض التيمم فأصدا أنه بدل عن الغسل أو الوضوء لأنه فرض أصلي (قوله لا تعزب النية فيه غالباً) ككون التعبير بالاستدامة جرياً على الغالب وأن عزوبها بين النقل والمسخ لا يضرب بعده فرض الخلاف بين الصحيح ومقابلته في اعتبار الاستدامة وقوله ولا ينافيه قديقال هو لا يحصل الفرض لأنه متى جدد النية عند ارادة المسح وقبل مماسة التراب للوجه اكتفى بذلك وإن قلنا أن عزوب النية مضر لأن النية على الوجه المذكور محصلة للنقل (قوله كما يؤخذ من الفرق المتقدم) أي في قوله لا نأقول بجواز عند تجديده النية الخ (قوله ولا ينافيه) أي الأجزاء المذكور (قوله إذا المعتمد) علة لقوله لا ينافيه

يصح فيه فرض الوضوء (قوله وان ذهب الاسنوى الخ) الاسنوى لم يذهب الى ذلك وانما ذهب الى عدم الاكتفاء بما ذكر ثم بحث الاكتفاء به بخمسة بالاول ثم اشار الى رد البحث وعبارة شرح الروض تنبيه ما تقرر من الاكتفاء بالامور السابقة

(قوله استباحة فرضين) أي كأن قال نويت استباحة الظهر أو العصر وينبغي أيضا الصحة فيما لو نوى أحد فرضين لا بعينه كأن قال نويت استباحة الظهر أو العصر (قوله لم يصح) معتمد (قوله أو نوى فرضا فله النفل) أي مع الفرض تقدم عليه أو تأخر وقضية اطلاقه انه يستتبع نية الفرض الصلوات الخمس وغيرهما من الفرائض وان لم يقيد الفرض في نيته بالعيني أو ورد عليه أنه لو نوى استباحة الصلاة وأطلق نزلت على النفل لان المطلق ينزل على أقل الدرجات وقياسه أنه اذا أطلق الفرض حل على فرض الكفاية لصديق الفرض به ويمكن الجواب بان الصلاة تصدق على كل من الفرض والنفل صدقا واحدا بان يقال لكل منهما صلاة بخلاف الفرض فإنه اشتهر في الفرض العيني بحيث اذا أراد غيره لا يذكر الا مقيدا فوجب حل اللفظ عليه عند الإطلاق لانه لا شهرة فيه صار كالموضوع له بخلاف الصلاة كما تقرر هذا في كلام سم على منهج ان المرتبة الاولى مما ينوي به الفرض العيني فيستتبع بها كل ما يتوقف على تيمم اه وقضية تقييده بالعيني انه لا يستتبع ذلك عند إطلاق الفرض وهو غير مراد لانه انما قابله بما لو نوى صلاة الجنائز ٢١٨ وهو يدل على أنه أراد بالعيني ما يشمل ما لو ذكره في نيته وما لو أطلق فيكون

هو مراد منها وبقي ما لو قال نويت استباحة فرض وأطلق فهل يحمل على الفرض العيني فيصلي به ماشاء أو على فرض الكفاية فيصلي به صلاة الجنائز وما في معناها فيه نظر وبعض المومنين من غير عزواته يحمل على الجنائز تنزيلا على أقل الدرجات (وأقول) حيث جعلت العلة التنزيل على أقل الدرجات فلا قرب حله

في الوضوء تعين الحدث الذي ينوي رفعه ولو عين فرضا ولو من ذورا وصلى به غيره فرضا أو نفلا في الوقت أو غيره أو وصلى به الفرض المنوي في غير وقته جاز ولو عين فرضا وأخطأ في تعيينه كنوى فائتة ولا شيء عليه أو ظهر وانما عليه عصر لم يصح تيممه اذنية الاستباحة واجبة في التيمم وار لم يجب التعيين فاذا عين وأخطأ لم يصح وكذا من شك أو ظن هل عليه فائتة فقيم لها ثم ذكرها لان وقت الفائتة بالتذكرة ولو نوى تيممه استباحة فرضين صح وما قباحت واحدا كما لا يتفاد عدم اشتراط توحيد من تنكيره الفرض ولو نوى أن يصلي بالتيمم فرض الظهر خمس ركعات أو ثلاثا قال البغوي في فتاويه لم يصح لان أداء الظهر خمس ركعات غير مباح وكذلك لو نوى أن يصلي عريانا مع وضوء الثياب (أو) نوى (فرضا فله النفل على المذهب) لان النوافل تابعة فاذا استباح المتبوع استباح التابع كما اذا اعتق الام بعتق الحبل والباقي لالانه لم ينوها والمالمثل ذلك بعد الفرض لاقبله لان التابع لا يقدم والتيمم للجنائز كنية النفل لانه يسقط بفعل الغير (أو نفلا أو الصلاة تنفل) أي فعل النفل (لا الفرض على المذهب) فهما أما الاولى فلا يكون الفرض أصلا والنفل تابع فلا يكون المتبوع تابعا والساني يستتبع

على مس المصحف وما في معناه لان مما يصدق به الفرض مس المصحف وحله اذا وجب كأن خيف الفرض عليه نجس أو كافر ومما يصدق عليه ذلك المكث في المسجد اذ انذر الاعتكاف فيه فلا يصلي به لا فرضا من الصلوات ولا نفلا هذا وصريح قول المنهج ولا يؤدي به أي تيممه لفريضة عينية من فروض عينية غير واحد له لو نوى الفرض وأطلق لا يصلي به فرضا عينا وقال الشيخ عميرة لو قال نويت استباحة صلاة الظهر دون النوافل فهل يستتبع النوافل هو محل نظر اه أقول يظهر أن يقال ان كان قصد اباحة تثبت للفرض دون النوافل فالقياس بالاطلاق أي للتيمم على ما تقدم عن البغوي في هامش باب الوضوء وان أراد أنه يستتبع الفرض ولا يفعل النفل فالقياس انه لا يضمر اه سم على منهج وقوله لا يضمر أي فله فعل النفل وبقي ما لو قال نويت استباحة مضمر الى تيمم وينبغي أن يقال فيه ان كان محدثا حدثا أصغر لم يصح لشمول نيته للكبث في المسجد وقراءة القرآن وكلاهما مباح له فلا تصح نيته كما لو قال في وضوئه نويت استباحة مقتضى طهر وان كان محدثا حدثا أكبر صح نيته ونزلت على أقل الدرجات فيستتبع مس المصحف ونحوه (قوله لانه يسقط) أي ما ذكر وهو فرض الجنائز (قوله أي فعل النفل) أشار به الى صحة لطف وحاصله انه نظر في العطف الى صحة المعنى فان قوله تنفل معناه فعل النفل (قوله اما الاولى) هي قوله أو نفلا (قوله الفرض أصلا) لعزل المراد ان النفل تابع في المشروعية للفرض فان لم يخاطب بالفرض لم يخاطب بالنفل وعبارة المحلى في شرح قول جمع الجوامع والحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف توجيه الشمول للحكم للندوب والمكروه والمباح المبر فيه عن الاولين بالاقتضاء الغير الجازم وعن الثالث بالتخيير نصها لتناول حيثية التكليف لا خيرين منها أي الاقتضاء الغير الجازم والتخيير كالأول الظاهر أي وهو الاقتضاء الجازم فانه لولا



محل في الوضوء غير المجدد أما المجدد فالقياس عدمه إلا كنفاء فيه بنية الرفع أو الاستباحة وقد يقال يكفي بها كالصلاة المعادة غير أن ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه ذكره في المهمات انتهى (قوله وتعقبه ابن العماد) أي في قوله ردا على البحث فيما ذهب إليه من عدمه إلا كنفاء بما ذكر كما علم مما مر (قوله ويرد ذلك) في هذا الرد نظرا إذا دخل لكون

وجود التكليف لم يوجد إلا ترى إلى انتفاء ما قبل البعثة كانتفاء التكليف انتهى رحمه الله أو أن المراد بالتبعية أنها شرعت جارية للقرائن فكأنها مكملتها فاعتدت تابعة بهذا الاعتبار (قوله قياسا على الوضوء) أي في أنه إذا نوى فيه استباحة النفل استباحه والفرض (قوله وأما الثانية) هي قوله أو الصلاة ٢١٩ (قوله تحرم بالصلاة) أي وأطلق (قوله مس

المصحف) أي وان تعين عليه

جمله للخوف عليه من كافر

أو تنجس ولا يقال أنه في

هذه الحالة صار فرضا عليه

فلا يستبيحه بنية النفل

ولأنه عند تعينه يصير

فرضا عليه فادأواه استباح

غيره من القرائن (قوله

ولو لحليل) أخذه غاية

لدفع ما قد يتوهم أنها

الآن تتيمم لو اجب (قوله

جازله فعل البقية) أي

مما ذكر من قوله فإن تيمم

لمس مصحف الخ ومنه

سجدة التلاوة وعليه فلو

نوى استباحة مس المصحف

جازله فعل سجدة التلاوة

والشكر بذلك التيمم (قوله

حينئذ) أي حينئذ

الجملة بما ذكر (قوله

ومسح وجهه) مفرع قال

في الروض ولو مسح وجهه

بيده النجسة لم يجز قال

في شرحه ويجزى ذلك

في تنجس سائر البدن

نجسة وعليه فلو مسح ثوب نجس مع طهارة بدنه صح وهو ظاهر (قوله أو وجهه) أي حيث وجب غسله ما بان مكانا

أصليين أو أحدهما زائد أو شبهه أو غير ذلك على سمع الأصلي فإن تميز ولم يكن على سمته لم يجب غسله فلا يجب مسحه (قوله

ولأنه) أي ما ذكره الأولى حذف الواو لأنه على القياس (قوله كذلك) من ذلك ما لو توضأ وصلى ثم أراد صلاة قبل الحدث

وعدم المانع أو تعذر استعماله فإنه يسئل أن يتيمم عن الوضوء المجدد نقله سمع عن مر (قوله في حالة) أي من أحوال التيمم

(قوله ولا إعادة عليه) ظاهره وإن كان محل يغلب فيه وجود الماء وقياس ما تقدم بالهامش عن سمع فيمن كان في سفينة

وتيمم فيها لخوف العسرق أن محل عدم الإعادة حيث كان محل يغلب فيه فقد الماء بقطع النظر عن البحر الذي فيه السفينة

الفرض قياسا على الوضوء وأما الثانية فبالقياس على ما لو تحرم بالصلاة فإن صلاته تنعقد نفلا وكون المفرد المحلى بالالعموم أغنيا في تقديره على الإلزام والنسيان ليست كذلك على أن بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بعقل ذلك لو فرض أن اللفظ فيها دخل فلا دفع مالا سنوي وغيره هنا الثاني يستبج الفرض أيضا لأن الصلاة اسم جنس يتناول النوعين فيستبيحهما كالألوانها ومتى استباح النفل استباح ما في معناه من نحو مس مصحف وسجدة تلاوة أو شكر وقراءة نحو جنب ومكثه في المسجد وحل وطء وصلاة جنابة وإن تعينت فإن تيمم لمس مصحف ولو عند خوف عليه من كافر أو غرق أو حرق أو نجاسة أو أسجدة تلاوة أو شكر أو من انقطع حيضها حل وطء ولو لحليل أو تيمم جنب لا عتكاف قراءة قرآن ولو كانت فرضا عينيا كتعلم الفاتحة لم يستبج به فرضا ولا نفلا نعم يظهر أن الجميع في مرتبة واحدة كما أفاده والد رحمه الله تعالى حتى لو تيمم لواحد منها جازله فعل البقية وقول الشارح وسجود التلاوة والشكر ومس المصحف وحمله لأن النفل كعدمه لا يقتضي شعوله للجنابة وإن النفل حينئذ كعدمه الفصل بين هذا وبين ما قبله بقوله كما سيأتي ثم أشار إلى الركن الثالث بقوله (ومسح وجهه) أو جبهته وظاهر لحيته والمقبل من أنفه على شفتيه ولو غير يده أقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ثم أشار إلى الركن الرابع بقوله (ثم) مسح يديه مع مرفقيه (للاية ونحوه) ابن عمر التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقين وبالقياس على الوضوء ولأنه مسح في التيمم فكان كغسله ويأتي هنا ما مر في الوضوء من غسل من قطعت يده أو بعضها وجوبا أو ندبا وكذا زيادة يد أو أصبع وتدل جادة وأشار إلى الركن الخامس وهو الترتيب ثم فیشترط تقديم مسح الوجه على مسح اليدين كما في الوضوء وإن كان حديثه أكبر أو تيمم عن غسل مسنون أو وضوء كذلك بخلاف الغسل من الحدث إلا كبر لأن البدن فيه كعضو واحد وأما الوجه واليد فمختلفان ومقتضاه وجوب الترتيب في التيمم وهو كذلك إذ تعميم البدن لا يجب في حالة حتى يكون كغسل أما تقديم اليمنى على اليسرى فغير واجب كالوضوء ولا يسقط الترتيب بنسيانته كسائر الأركان ولو منع شخص من الوضوء إلا منكسا حصل له غسل الوجه وتيمم لما بقي لجزءه عن الماء ولا إعادة عليه لأنه في معنى من غصب ماؤه بخلاف ما لو أكره على الصلاة لمحمدنا فإنه تلزمه

انتهى سمع على منهج وقوله لم يجز أي لما يأتي من أنه يشترط لصحة التيمم زوال النجاسة عن بدنه لا لكونه مسح بالآلة نجسة وعليه فلو مسح ثوب نجس مع طهارة بدنه صح وهو ظاهر (قوله أو وجهه) أي حيث وجب غسله ما بان مكانا أصليين أو أحدهما زائد أو شبهه أو غير ذلك على سمع الأصلي فإن تميز ولم يكن على سمته لم يجب غسله فلا يجب مسحه (قوله ولأنه) أي ما ذكره الأولى حذف الواو لأنه على القياس (قوله كذلك) من ذلك ما لو توضأ وصلى ثم أراد صلاة قبل الحدث وعدم المانع أو تعذر استعماله فإنه يسئل أن يتيمم عن الوضوء المجدد نقله سمع عن مر (قوله في حالة) أي من أحوال التيمم (قوله ولا إعادة عليه) ظاهره وإن كان محل يغلب فيه وجود الماء وقياس ما تقدم بالهامش عن سمع فيمن كان في سفينة وتيمم فيها لخوف العسرق أن محل عدم الإعادة حيث كان محل يغلب فيه فقد الماء بقطع النظر عن البحر الذي فيه السفينة

فرضه الاولى والثانية فيما نحن فيه (قوله ونحوها) أي مما ليس عبادة أصلاً كالنبرد (قوله ونحوها) أي كنية اداء الوضوء  
المشارك لنية الاستباحة في الاكتفائه وان لم يقدمه الشارح (قوله لا حق) أي أو المقارن (قوله شا كافي كونها عليه)  
لعل صورته انه حصل له في الوقت مسقط للوجوب كالجنون وشك في استغراقه الوقت اما اذا تحقق الوجوب وشك في الفعل  
المسقط فظاهر ان الصلاة الحاصلة مع الشك صحيحة لان الاصل بقاء شغل الذمة (قوله والنية مطلقة) أي ان لم يكن شرع

ان يحل عدم الاعادة هنا حيث كان يحل لا يغلب فيه وجود الماء ويحتمل عدم الاعادة مطلقاً لكون المانع حسياً فاشبهه ما لو  
حال بينه وبين الماء سبغ ولعله الاقرب (قوله ولا ترتيب) ضبطه حج بالفتح وما فسر به مر يدل على خلافه وهو أولى  
لان المستفاد منها نفى الوجوب ولا يصل انه اذا اتقى الوجوب بقي الاستصحاب بخلاف قراءته بالفتح فانه يومه انه لا ترتيب  
مطلوب وعلى ما ضبطه حج فلان نية الجنس وترتيب اسمها وبينهما وللجنب متعلقان بترتيب وخبر لا محذوف ولم يذكره  
المصنف لان خبره لا اذا دلت القرينة ٢٢٠ عليه جاز حذفه بكثرة عند الحجازيين ووجب حذفه عند التميميين والطائيين وعلى

هذا فيحتمل مطلوب  
ويحتمل واجب وهو الظاهر  
(قوله كالوضوء) يؤخذ منه  
انه لو تركها أوله أتى بها  
في اثنا (قوله والذ كراخ)  
أي وصلاة ركعتين سنة  
التيمم (قوله وذ كراوجه  
الخ) بناء على نديه حج وتقدم  
ندب التسمية ولا يتأتى هنا  
شيء من بقية أذكر الوضوء  
لاختصاص التيمم بالوجه  
واليد (قوله والسواك)  
ومحله بين التسمية والنقل  
كما انه في الوضوء بين غسل  
اليدين والمضمضة انتهى  
حج (أقول) وهو يفيد ان  
التسمية لا تستحب مقارنتها  
لغسل على خلاف ما مر  
من استحباب مقارنتها  
لغسل الكفين في الوضوء  
وقياس ما ذكره في التيمم  
أن يقال مثله في الغسل

الاعادة لانه لم يأت عن وضوئه يسدل في هذه بخلافه في الاولى (ولا يجب ايصاله) أي التراب  
(منبت الشعر الخفيف) وان ندر لما فيه من العسر ولا يندب أيضاً للمشقة بخلاف الماء وعلم  
حكم الكتياف بطريق الاولى (ولا ترتيب في نقله) أي لا يجب ذلك (في الاصح) لكنه يستحب  
(فلو ضرب يديه) التراب ضربة واحدة أو ضرب يمينه قبل يساره (ومسح بيمينه وجهه  
ويساره يمينه) أو عكس (جاز) وفارق المسح بانه وسيلة والمسح أصل والثاني يجب كافي المسح  
ولا يشترط قصد التراب لعضو معين بمسحه فلأخذ التراب ليمسح به وجهه فتدكرانه مسحه  
جاز ان مسح بذلك التراب يديه أو أخذه ليديه طائفة مسحه وجهه ثم تدكرانه لمسحه جاز ان  
يمسح به وجهه خلافاً للفتل في فتساويه وان خرم به في العباب ثم لما انتهى الكلام على أن كانه  
ذكر بعض سنده بقوله (وتندب) للتيمم (التسمية) أوله كالوضوء والغسل ولولا وجوب  
والذ كراخ السابغ ثم وذ كراوجه واليدين والسواك والغرة والتجسس وان لا يرفع يده  
عن الوضوء حتى يتم مسحه وتخليل أصابعه كأي (ومسح وجهه ويديه بضربتين) لو ردد  
ذلك في الاخبار ولان المقصود ايصال التراب وقد حصل (قلت الاصح المنصوص وجوب  
ضربتين وان أمكن بضربة بخرقه ونحوها) كان يأخذ خرقة كبيرة يضرب بها ثم مسح ببعضها  
وجهه ويباقيها مثلاً يديه دفعة واحدة (والله أعلم) خبر الحاك التيمم ضربتان ضربة للوجه  
وضربة لليدين الى المرفقين وروى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم تيمم بضربتين مسح  
بأحدهما وجهه وبالأخرى ذراعيه ولان الاستيعاب غالباً لا يتأتى بدونها فاشبهه الاحجار  
الثلاثة في الاستنجاء ولان الزيادة جائزة بالاتفاق فلا جاز أيضاً نقصان لم يبق للتقييد  
باعدد فائدة ومفهوم كلامهم واستدلوا لهم بحديث عمار ونحوه يدل على ان الضرب  
باليدين دفعة واحدة يحسب ضربة بخلاف ما اذا ضرب يداً ثم يداً وتكره الزيادة على  
ضربتين نعم ان لم يحصل الاستيعاب هم لم تكرر الزيادة بل تجب ولو ضرب بنحو خرقة  
ضربة ومسح بها وجهه ويديه سوى جزء منهما أو من احدهما كأصبع ثم

فيسن التسمية له ثم السواك قبل استعمال الماء وعلى قياس الوضوء من مقارنة التسمية لغسل الكفين ينبغي أن ضرب  
يقارن هنا أول النقل قبل السواك قبل النقل والتسمية (قوله قلت الاصح) هو هذا يعني الرابع بقريته جمعه بينه وبين  
المنصوص ولا يصح حله على ظاهره لما يلزم عليه من التماثل فان الاصح من الوجه للاستصحاب والمنصوص للامام وفي الوصف  
بهما معان فان (قوله ثم مسح الخ) البطالان على هذا الوجه واضح لكنه لعدم الترتيب لعدم تعدد الضرب وقدم من ان خصوص  
الضرب ليس بشرط بل المدار على تعدد النقل وهو حاصل فيما لو مسح ببعض الخرقة وجهه ثم يباقي يديه (قوله واستدلوا لهم)  
أي ومفهوم استدلالهم وانما قلنا ومفهوم استدلالهم ولم نقل واستدلوا لهم لان خبر عمارنا كان يكفيك الخ وهو من  
المفهوم (قوله ضرب يداً) أي فانه يحسب ضربتين وعليه فلو مسح بالاولى وجهه واحدى يديه والثانية الاخرى اجزأ

في شيء من أفعال الوضوء والانتطعت ولا تبطل بحيث لو أسلم بني كما صرحوا به فإرادته بالطلان ما يعم القطع (قوله بغير اختياره) وعبرة التحفة بغير عذر (قوله مع الماتن أو نوى بوضوئه ما يندب الخ) ظاهره أنه عام في جميع النيات في شيء من نوى الوضوء لقراءة القرآن مثلاً والشهاب ابن حجر خص الماتن بنية الاستباحة كما هو قضية صنيع غيره كالروضة ثم قال نعم أن نوى الوضوء للقراءة لم يبطل إلا أن قصد التعليق بها أولاً بخلاف ما لو لم يقصد إلا بعد ذكره الوضوء مثلاً لصحة النية حينئذ

(قوله ذلك الجزء) هو واضح بالنسبة لقوله أو أحدهما ما قوله سوى جزء منها فشكل لأنه إذا ترك من وجهه جزاً وان قل لا يصح مسح يديه لعدم الترتيب ويمكن الجواب بأنه صورته أن يمسح وجهه ببعض أجزاء الخوذة ثم يضرب يديه الأرض مثلاً فيمسح ببعضها باقي الوجه ثم يمسح باقي الخوذة يديه الأجزاء ثم يمسح باقي فيما ٢٢١ ضرب به الجزء الباقي من اليد إلا أن هذه

في الحقيقة ثلاث ضربات لأن ثلثان فالأولى للاقتصار على أن يمسح بها الوجه جميعه واليدين الأجزاء على ما تقدم ومن أنه لو مسح وجهه ويديه بضربة واحدة لم يكف فلو واجب إعادة مسح آخر جزء من يديه والاكتفاء بالضربة الواحدة في مسح ما عدا الجزء الأخير (قوله الحديث السابق) وهو قوله روى أبو داود الخ فيحمل الحديث على أن المراد فيه تعدد الضرب فقط ولا يشترط أن تكون واحدة للوجه وأخرى لليدين حتى تتنفي الحاجة (قوله بدونه) أي الضرب (قوله ويأتي به الخ) قال حج وأسقط من أصله ندب الكيفية المشهورة في مسح اليدين لعدم ثبوت شيء فيها ومن ثم نقل عن

ضرب بضربة أخرى ومسح بها ذلك الجزء جاز لوجود الضربتين كما هو ظاهر عبارة المصنف وظاهر الحديث السابق يخالفه ولا يشكل على ما تقر رجوا التعليل لأن المراد بالضرب النقل ولو بالعضو المسحوح كما هو حقيقة الصرب وأثروا التعبير بالضرب لموافقة لفظ الحديث وللغالب أن يكفي وضع اليد على تراب ناعم بدونه (ويقدم) بدناً (يعينه) إلى يساره (وأعلى وجهه) على أسفله كالوضوء ويأتي به على كفيته المشهورة وهي أن يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسجحة اليسرى ولا مسجحة اليمنى عن أنامل اليسرى ويمرهما على ظهر كف يمينه اليمنى فإذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ويمرهما إلى المرفق ثم يدبر بطن كف يمينه إلى بطن الذراع فيمرهما عليه رافعاً إبهامه فإذا بلغ الكوع أمس إبهام اليسرى على إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الراتين بالأخرى وانما لم يجب لأن فرضهما حصل بضربهما إبهام مسح وجهه وجاز مسح ذراعيه بترابهم لعدم انفصاله مع الحاجة إذ لا يمكن مسح الذراع بكفها فصار كتنقل الماء من بعض العضو إلى بعضه قاله في المجموع وهو أنه كما يجتمع الشئ بنقل الماء تقاذفه الذي يغلب كما عبر به الرافعي (وتخفيف الغبار) بنفضه ونفض اليد إذا كان كثيراً بحيث لا يبقى إلا قدر الحاجة لأنه عليه الصلاة والسلام نفّض يديه ونفّض فمهما أو أمان مسح التراب عن أعضاء التيمم فالأحب كما في الام أن لا يفعل حتى يفرغ من الصلاة (وموالاة التيمم كالوضوء) لأن كلاً منهما طهارة عن حدث ويأتي فيه القولان المتقدمان ويقصد الممسوح مغسولاً كما هو يستحب الموالاة بين التيمم والصلاة وتجب في تيمم دائم الحدث كما تجب في وضوئه وتجب أيضاً في وضوء السليم عند ضيق وقت الفريضة (قلت وكذا الغسل) أي تستحب موالاة وضوء الوضوء لما ذكر من كونه طهارة (ويندب تفريق أصابعه أولاً) أي أول كل ضربة لانه أبلغ في إثارة الغبار فلا يحتاج إلى زيادة عليهم وليس تنفي في الثانية بالواصل عن المسح بماء على الكف ولا يلزم على التفريق في الأولى عدم صحة التيمم لانه لو اقتصر على التفريق فيها جزاءه لعدم وجوب ترتيب النقل كما هو فصول التراب الثاني أن لم يرد الأول قوة لم ينقصه والغبار الحاصل من الأولى لا يمنع المسح بدليل أن من غشيه غبار السفر لا يكلف نفذه كما ذكره الرافعي وقول البغوي

الأكثرين أنه لا تندب لكنه مشى في الروضة على نديها (قوله فإذا بلغ الكوع) أي في العود (قوله ثم مسح الخ) أي ندباً أخذاً من قوله وانما لم يجب (قوله وانما لم يجب) أي مسح إحدى الراتين (قوله أن لا يفعل) ظاهره أن حصل منه تشويه وهو ظاهر لانه أثر عبادة (قوله من الصلاة) أي التي فعلها فرضها ونقلها فيستحب إدامته حتى يفرغ من الرواتب البعدية ومن التور إذا فعل أول الليل (قوله فيه القولان) الجديد القائل بالسنية والتقديم القائل بالجوب (قوله من كونه) أي الغسل (قوله عدم صحة التيمم) أي بالتراب الحاصل بين الأصابع لانه وصل إليها قبل مسح الوجه وذلك لما أشار إليه من أنه حين وصل إليها يزل المانع وانما أزاله بعد مسح الوجه فالتقدم على مسح الوجه هو النقل لا المسح وترتيب النقل ليس بشرط (قوله لا يكلف نفذه) أي عند إعادة التيمم

فلا يطلها ما وقع بعد انتهى (قوله فان بقيت الى غسله فهو افضل ليناب الخ) تضيته انها اذا عزبت قبل غسل الوجه لا يناب عليها وظاهره انه ليس مراد (قوله الا انه) أي مع النية ذكر كما علم مما مر (قوله ولو خلق له وجهان الخ) فيه تفصيل في حاشية الزبادي يتعين الرجوع اليه (قوله وجب غسل الاول فقط) ظاهره وان كان هو الزائد والمسئلة تحتمل توليدات كثيرة كما اذا كان أحدهما من جهة يمينه والاخر بعكسه أو خلفه أو أمامه أو نحو ذلك ولا طائل تحتته (قوله ليمان) أي مراده يمينان لانه لم يحصل اذ الفرض انه مجرد الابيضاح واعلم ان المصنف اغمازا غالبا كغيره لانه أراد بالمنتب ما ينبت عليه الشعر

(قوله محمول على تراب الخ) قد يشكل عليه ما تقدم ان الخطيط بضر وان قل لمنعه من وصول التراب الى العضو الممسوح فتياسه هنا وجوب النفص مطلقا لهم الآن ٢٢٢ يقال مراده بالتراب المانع ما يلصق بالعضو فيحول بين التراب الممسوح وبين

العضو ومراده بما لا يمنع تراب خشن لا يلصق بالعضو فلا يحول بين تراب التيمم والعضو وهذه التفرقة كالنفرقة في الرمل بين ما يلصق وما لا يلصق ومع ذلك ففيه شيء لان الفرض ان تراب السقر على العضو وهو يقتضي منع وصول تراب التيمم مطلقا (قوله على ما مر عنه) أي في قوله قبل قول المصنف ويندب التسمية فلو أخذ التراب ليمسح به وجهه الخ (قوله بتعريكه) خلافا لـ (قوله وعلى بدنه نجاسة) خرج به ما لو أزالها ولو حكا كافي الاستنجاء بالخجر كما صرحوا به في المستحاضة وبعبارة الشارح ثم بعد قول المصنف فتغسل المستحاضة فرجها أي ان أرادته والاستعملت الاحجار بناء على جوازها في النادر وهو الاصح ثم قال

يكاف نفص التراب محمول على تراب يمنع وصول التراب الى المحل وأما قول القفال انه اذا فرق في الاولى لا يصح تيممه وهو جار على ما مر عنه من اشتراط قصد العضو معين وهو وجهه ضغف ويستحب أن يخلل أصابع يديه بعد مسحهما بالتشديد كالوضوء ويجب ان لم يفرقها في الضربتين ليوصل التراب الى المحل الواجب مسحه أو فرق في الاولى دون الثانية لان ما وصل اليه قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول المسح فاحتاج الى التخليل ليحصل ترتيب المسحين (ويجب نزع خاتمه في الثانية والله أعلم) ليلصق التراب بمحله بخلاف الوضوء لان التراب كثيف لا يسرى الى ماتحت الخاتم بخلاف الماء أو أنهم كلامه عدم وجوبه في الاولى وهو كذلك لكنه يستحب ان يكون مسح الوجه باليد اتباعا للسنن واجبا بزعمه انما هو عند المسح لا عند الضرب كما نبه عليه السبكي واجابه ليس لعينه بل لا يصال التراب لماتحته لانه لا يتأتى غالبا الا بالترفع حتى لو حصل الغرض بتعريكه أو لم يتخرج الى واحد منهما السعة كفي كما انه لو كان ضيقا بحيث يعلم عدم وصول الماء الى ماتحته في الطهر به لا بتعريكه أو نزع وجب لا يقال تحريك الخاتم غير كاف وان اتسع اذ بانتقاله للخاتم ثم عوده للعضو يصير مستمرا وليس كتنقاله لليد المسحقة ثم عوده للحاجة الى هذا دون ذلك لا تمنع انقضاء الحاجة هنا لصيرورته نائبا عن مباشرة اليد وأيضا فوصول التراب لمحل مع عدم الاعتدال به في حكم عدم وصوله فيه فزعمه ثم عوده يفرض كانه اول ما وصله الا ان قافهم والخاتم يفتح التاء وكسر هاء ويسن عدم تكرار المسح لان المطلوب فيه تخفيف الغبار وان يستقبل به القملة وشرط صحته عدم نجاسة على التيمم فلو مسح وعلى بدنه نجاسة لم يصح تيممه لان التيمم لا باحة الصلاة ولا باحة مع المانع فاشبه التيمم قبل الوقت كما مر ولهذا الوتيمم قبل استنجائه لم يصح تيممه كما صححه في التحقيق ثم وهو المنصوص المفتي به ولو تجسس بدنه بعد تيممه لم يبطل أو تيمم قبل ستر عورته وهو متمكن من سترها صح لان منافاة النجاسة الصلاة أشد من منافاة كشف العورة أو تيمم قبل الاجتهاد في التيمم فالوجه الصحة لقلة المنافاة لها بخلاف النجاسة ولهذا الوصل الى أربع ركعات الى أربع جهات صححت من غير إعادة ثم شرع في الكلام على احكامه وهي ثلاثة أحدها ما يبطله غير الحدث المبطل له فقال (ومن تيمم لفقد ماء فوجدته) أو توهمه بطل تيممه كما يأتي وان زال سريعا لوجوب طلبه ولانه لم يشرع في

وبعد ذلك أي الغسل أو استعمال الاحجار يتوضأ أو تيمم (قوله لم يصح) أي سواء قدر على ازالة النجاسة المقصود أولا وعليه فلو عجز عن ازالها صلى على حاله كفا فاد الطهورين لحزمة الوقت ويعيد وقيد جح البطلان بما اذا كان معه من الماء ما يكفي لازالة الخبث القادر على ازالته انتهى ومفهومه انه لو عجز عن ازالة النجاسة صح تيممه (قوله فالوجه الصحة) خلافا لـ (قوله أو توهمه) منه ما لو توهم زوال المانع الحسي كان توهم زوال السبع فيبطل تيممه لوجوب البحث عن ذلك بخلاف توهم زوال المانع الشرعي كتوهم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم للشارح فيقول الفصل في قوله بخلاف ما لورفع الساتر لتوهم البرء فبان خلافا لانه لا يبطل تيممه ومنه كما قاله حج في شرح العباب ما لورأى رجلا لا بسا اذا احتمل ان تحت ثيابه ماء (قوله وان زال) أي توهمه



بالفعل والامام بنى اعتراضه على أن المراد به ما من شأنه النبات عليه فلم يتوارد على محل واحد (قوله اما موضع الغيم) لا موقع  
 لا ما هنا (قوله وهو) أى موضع التهذيب (قوله ويسن غسل موضع الصلح الخ) وسى ما يتن من اطالة الفرة وحينه فاذا غسل  
 المذكورات حصل له سنتان سنة الاطالة وسنة الخروج من الخلاف (قوله ومن الاثف بالجدع) أى ما شمرته السكين كما

(قوله بخلاف تيممه السترة) أى فلا تبطل به صلاته مطلقا وعلى هذا فكان الاولى تأخير هذه الجملة للكلام على بطلان الصلاة  
 كما فعل حج ثم قال ومع ذلك فلا فرق بين توهم السترة وتوهم الماء بل هما على حد سواء فى ان الصلاة لا تبطل بواحدة منهما  
 وبالجملة فالفرق انما هو من جهة ان السترة اذا توهمها لا يجب طلبها بخلاف الماء فيمتنع عليه الاحرام بالصلاة اذا توهم الماء ولا  
 يمتنع عليه الاحرام بها اذا توهم السترة فالخلاص انه اذا توهم الماء قبل الاحرام امتنع عليه الاحرام بخلاف ما لو توهم السترة  
 والفرق وجوب طلب الماء وعدم وجوب طلب السترة ومثل ذلك توهمه البرء ايضا فلا يبطل به التيمم وانما يبطل بالعلم به كما يأتى  
 قوله واحترز بقوله لفقد الماء الخ (قوله للضنة) أى ليجز (قوله سراب) ٢٢٣ وهو ما يرى وسط النهار يشبه الماء وليس بماء

كافى القاموس وعبرة  
 شيخ الاسلام على البهجة  
 فى شرح قول المصنف  
 نحو طوع الركب أو ل الخ  
 مانصه والاكل السراب  
 أو ما يوجد أول النهار قاله  
 صاحب القاموس وقال  
 الجوهري هو ما يرى أول  
 النهار وآخره كأنه يرفع  
 الشخص وليس هو  
 السراب وكل صحيح هنا (قوله  
 يعلم غيبته) أى وعدم رضاه  
 بأخذه حج ومفهومه  
 البطلان بالشك فى  
 الصورتين (قوله أولم يعلم  
 من حاله شيئا) ومثله فى  
 البطلان ما لو قال عندى  
 حاضر ماء فيبطل تيممه  
 لوجوب السؤال عنه (قوله  
 لا يمكنه التطهر) فلو ضاق

المقصود بخلاف توهم السترة لعدم وجوب طمها لان الغالب عدم وجود انها بالطلب للضنة بها  
 ويحصل التوهم برؤية سراب أو غمامة مطبقة بقربه أو ركب طلع أو نحوها فلو سمع قائلا  
 يقول عندى ماء لغائب أو ماء نجس أو مستعمل أو ماء ورد بطل تيممه كما صرح به الزركشى وابن  
 قاضى شعبة أو عندى لفلان ماء وهو يعلم غيبته فلا فان كان يعلم حضوره أو لم يعلم من حاله شيئا  
 بطل لوجوب السؤال عنه ومحمل بطلانه بالتوهم ان بقى من الوقت زمن لو سعى فيه الى ذلك  
 لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه قال فى الخادم لو قال لفلان عندى من عنخ ماء بطل تيممه  
 لوجوب البحث عن صاحب الماء وطلبه منه قال ولو سمع قائلا يقول عندى لعطش ماء لم يبطل  
 تيممه بخلاف عندى ماء لعطش أو يحتمل البطلان فى الاولى لاحتمال ان يعده لعطش غير  
 محترم وتظيره عندى ماء لوضوئى أو لوضوئى ماء فيبطل فى الاولى دون الثانية وانما عسر  
 بالوجدان هنا لعطفه عليه قوله أو فى صلاة وهى انما تبطل بالوجدان لا بالتوهم (ان لم يكن  
 فى صلاته بطل) تيممه وشمل ذلك ما لو وجدته فى اثناء تكبيرة الاحرام كما جزم به الرافعى فى كلامه  
 على نية الصرم والاصل فى ذلك خبر أبى داود التراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت  
 الماء فامسه جلدك وخرج ما اذا كان فى صلاة فلا تبطل بتوهم ولا شك ولا ضل واحترز بقوله  
 لفقد ماء عما اذا كان ارض ونحوه فلا يبطل تيممه الا بالقدرة على استعماله ولا أثر لوجوده  
 قبلها وانما يبطل وجود الماء أو توهمه (ان لم يقترن) وجوده (بمانع كعطش) وسبع وتعد  
 استقاء اذ وجوده حينئذ كعدمه فخرج كذا شارح هنا كلاما عن الحنفية انه لو مر نائم  
 بمكان ثم تنبه وعلم بعد بعده عنه هل يبطل تيممه ولم يبين حكم ذلك عندنا والا قرب أخذنا من  
 كلامهم فيما لو أدرج ماء فى رحله ولم يقصر فى طلبه أو كان بقربه بترخفة قديم غير عالم بها  
 وانتقل عنها أو رأى واطى متيممة الماء دونها عدم بطلان تيممه (أو) وجدته (فى صلاة) فرضا

الوقت عن ذلك لم يبطل تيممه (قوله والصلاة فيه) أى بتمامها حج وهو مقتضى تعبير الشارح بالصلاة (قوله عن صاحب الماء) أى  
 الذى اشتراه واضع اليد على الماء منه ثم انجر (قوله لم يبطل تيممه) معتمد (قوله ويحتمل البطلان) ضعيف (قوله فى الاولى)  
 هى قوله عندى لعطش ماء (قوله وشمل ذلك) أى عدم كونه فى صلاة (قوله تكبيرة الاحرام) أى ولومع الرأى من أكبر كما أفهمه  
 قول حج فى بيان عدم البطلان بان كان بعد تمام الرأى من تكبيرة الاحرام (قوله قبلها) أى القدرة (قوله فرغ ذكر شارح هنا  
 كلاما عن الحنفية الخ) فى نسخة بدل ما ذكره كربع الشراح عن الحنفية انه لو مر نائم بمكان ثم تنبه وعلم بعد بعده الخ  
 (قوله ولم يبين) أى البعض (قوله عدم بطلان تيممه) قال سمع على من خرج نقلا عن من بعد ما ذكر كعدمه وعلمه وشعره كالمو  
 كان هناك بترخفة فانه لا يبطل تيممه ولا قضاء عليه وقد يفرق بتقصير النائم بخلاف البراءة الحنفية اه قلت وقد يدفع الفرق  
 بعدم بطلان تيمم الممكنة حيث لم تر الماء فانها أقرب للعلم به من الماء بترخفة بترخفة لورع فى الصلاة ووجه ما يمكن الدم فقط  
 يبطل تيممه قال شيخنا كذا ذكره فى العباب قال الواو الدرجة الله ولا وجه لبطلان تيممه ويمكن الجواب عنه بان يحتمل

يؤخذ من قوله وقد تضرع لغيره لخرج ما لم يباشره مما كان مستترا بالمارن وصرح بذلك الزياي (قوله لو اتخذناه) أي  
والتمم كما يؤخذ من قوله وقد تضرع لغيره (قوله أي الشعر النابت عليه) لا يلا في الجواب الا في (قوله فنص على شعره الخ)  
هذا جواب عن الاشكال الاول وهو ان ذكر شعره تكرار وسكت عن الجواب عن كون بشره غير صالح للتفسير ما قبله ثم ان  
ما أجاب به ينحل الكلام عليه الى قولنا ويجب غسل كل هذب وحاجب وعذار وشارب وعنفقة من حيث البشرية وكل خد من

ذلك على ما اذا كان كافيا لدم فقط في نفس الامر وتردد هو في كونه فاضلا عنه أولا فيبطل تيممه لذلك اه حواشي شرح  
الروض (قوله بطلت صلاته وتيممه) عبارة حج بطلت الصلاة لبطلان تيممها كما علم من سياق كلامه اذ البحث في مبطله  
لا مبطلها فلا اعتراض عليه اه أي بانه كان الاولى ان يقول بطل أي التيمم (قوله اذ لا فائدة الخ) هذا التعليل لا يأتي في المأفلة  
فتأمل وعليه فكان الاولى ان يقول مع طلب الاعادة الا ان يقال هذا تعليل لبطلان الفرض الواقع في كلام المصنف وبطلان  
النفل انما هو بطريق التبعية للفرض وليس معلا في كلامهم بما ذكر (قوله على حرمتها) أي احترامها لانه يحرم قطعها  
(قوله فلا تبطل صلاته) استشكل ذلك الاسوي بما لو أبصر الاعمى في الصلاة بعد التقليد في القبلة اه عميرة قال في شرح  
الروض ويجب بانه هنا قد فرغ من البدل ٢٢٤ وهو التيمم بخلافه ثم فانه ما دام في الصلاة فهو مقلد انتهى أي وبالا بصار زال

ما يجوز معه التقليد قال  
في حاشية الروض ويجب  
أيضا بان صلاة الاعمى  
مستندة الى غيره فاذا أبصر  
وجب عليه الاجتهاد ولا  
يمكن بناء اجتهاده على  
اجتهاد غيره (قوله ولان)  
عطف على قوله لتبطله  
بالمقصود (قوله احباطها)  
أي ابطالها (قوله من يسير  
غبن شرائه) وهم لم يكافوه  
ذلك لما فيه من المشقة  
عليه (قوله ويخالف) أي  
التيمم (قوله فانه يجب) أي  
الاستمرار ان أمكنه حالا  
وفعله استمرت صلاته على  
الصحة والابطال (قوله

أونفلا كصلاة جنازة أو عيّد (لا يسقط) أي لا يسقط قضاؤها (به) أي بالتيمم بان كانت يمكن  
يندر فيه فقد الماء (بطلت) صلاته وتيممه (على المشهور) اذ لا فائدة في استمراره مع لزوم  
الاعادة والثاني لا تبطل محافظة على حرمتها ويعيدها (وان أسقطها) أي أسقط التيمم قضاءها  
(قوله) تبطل صلاته لتبطله بالمقصود من غير مانع من استمراره كوجود الماء كغير الرقبة في  
الصوم ولان احباطها أشد من يسير غبن شرائه ويخالف الاسترقاقه يجب قطعها اذ لم يأت ببدل  
ولان وجود الماء ليس يحدث غير انه مانع من ابتداء التيمم وليس كالمصلي بالخلف فيخرق فيها لانه  
لا يجوز بحال اقتتاحها مع تحرقه لا سيما مع نسبتها الى تصدير بعد فعهده ولا كالمعتدة  
بالاشهر ولو حاضرت فيها القدر ثم اعلى الاصل قبل الفراغ من البدل بخلاف التيمم فيها (وقيل  
يبطل النفل) الذي يسقط بالتيمم لقصور حرمة عن حرمة الفرض الا ان يرض يلزم بالشرع  
فيه بخلاف النفل ولو وجد الماء في صلاة تسقط بالتيمم وهو مسافر قاصر فنوى الإقامة  
أو كانت مقصورة فنوى اتمامها بطلت تغليب الحكم الإقامة في الاولى وحديث ما لم يستعجه  
فيها في الثانية لان الاتمام كافتتاح صلاة أخرى فلو تأخرت الرؤية للساعة نية الإقامة أو الاتمام  
لم تبطل صلاته ولو قارنت الرؤية لإقامة أو الاتمام كانت كتمسكها فاضرك تنقضه عبارة ابن  
المقرئ وهو المعتمد كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وشفاء المريض من مرضه في الصلاة  
كوجدان الماء في التفصيل المار (والاصح ان قطعها) أي الفريضة التي تسقط بالتيمم ويجوز  
حمل كلامه على الصلاة التي تسقط بالتيمم ولو نفل أو ناسيا لمنا عابرة على الفرض لان من

ليس يحدث) أي وانما بطلت حيث لم تسقط بالتيمم لما مر من انه لا فائدة في استمراره مع لزوم الاعادة (قوله جملة  
قبل الفراغ الخ) انظر مفهومه بالنسبة للتيمم مع ان وجدان الماء بعد الفراغ من البدل وهو التيمم وقبل الشروع في الصلاة  
يبطل التيمم فلا بد من رعاية شيء آخر سم على بهجة وقوله فلا يد الخ كان يقال بخلاف ما لو رآه بعد الاشارة فان البدل وأثره الذي  
هو كالفراغ من الصلاة هنا انقضى بخلاف رؤية الماء بعد التيمم فان ما طلب التيمم له وهو الصلاة باق وكتب عليه سم على  
بهجة أيضا وهو منتقض بالقدرة على الرقبة في اثناء الصوم اه قات هو منتقض به كما قال لكنه قد يفرق بينهما بما تقدم  
للشارح يعني شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير من انه لو وجبت الرقبة لكان جمع بين البدل والمبدل ولا يردمته في الحائض  
لانه بطر والحيض تبين انها من ذوات الاقراء فقامضي محسوب من العدة (قوله النفل) أي الموقف وغيره (قوله فنوى)  
وسياق في المقارنة نية الإقامة أو الاتمام للرؤية كتنأخرها فاقبطل به الصلاة (قوله في الاولى) هي قوله قاصر (قوله فتضر)  
خلاف الخ في المقارنة (قوله وشفاء المريض الخ) أي حيث علم بخلاف ما لو توجهه أو شك فيه أو ظنه فلا تبطل به كافي الماء ومن  
شفاء المريض انقطاع دم المستحاضة (قوله كوجدان الماء الخ) أي فان كانت الصلاة تسقط بالتيمم لم تبطل والابطال

حيث الشعر ولا يخفى ما فيه ثم رأيت الشهاب بن حجر نزه على ذلك (قوله وهو منابتها) عبارة التحفة ولا يكف غسل باطنها وهو البشرة ودخلها وهو ما استمر من شعرها (قوله والاصح ان الشعر أصل لا بدل) سيأتي له في مسح الرأس انه قال والاصح ان كلا من البشرة والشعر هنا أصل ورتب عليه انه يكفي مسح أحدهما ثم فرق بينه وبين ما هنا وتضيء ما رتبته هناك على الاصاله انه لا يكفي هنا الا غسل الشعر وهو ظاهر في اللحية الكثيفة ولعلها مبراهه وان كان يعكر عليه ما بعدد ولينظر ما الاصل فيما

(قوله والثاني الخ) الاولى تأخير بعد قول المصنف أفضل ثم رأيت في نسخة كذلك (قوله ليتوضأ ويصلي بدلها أفضل) ظاهره ولو صلاة جنازة وهو قريب ان لم يتخش تغير فان خيف عليه تغير ما فالانعام أفضل بل قد يقال بوجوبه ويحتمل أن يقال ان الانعام أفضل وان لم يتخش تغير أصلا مسارعة الى دفعه (قوله في أثناء الصوم) أي فان اتمها وقطع الصوم أفضل وكالصوم الاطعام فاذا قدر على غيره بعد الشرع فيه لا يجب العود له وينبغي أنه أفضل كما لو قدر على الاتيان بعد الشرع وفي الصوم وعبارة الشارح في آخر كتاب الكفارة بعد قول المصنف أو فقير انصها ولا أثر لقد رتبته على صوم أو عتق به الاطعام ولو لم يكن كالو شرع في صوم يوم من الشهرين فقد رتب على العتق انتهى وقضيته انه لو قدر على بعض الامداد فأخرجه ثم قدر على الصوم أو العتق لا يجب العود له وان عجز عن بقية الامداد بل يستقر الطعام في ذمته الى القدرة وهو اذ الشارح بالانثناء هنا ما بعد الشرع ولو في أول يوم وهل يقع الصوم فرضاً أو نفلاً فيه نظراً والقرب الثاني وان كان نوى به الفرض لثلاثين عليه الجمع بين البدل والمبدل وهم لا يجوزون ذلك وبقى ما لو انقطع تنابع المكفر هل يتعين عليه العتق حيث وجد الرقبة أم يستأنف فيه نظراً والقرب الاول (قوله قال) أي المصنف (قوله أو قلبها) عطف على قول ٢٢٥ المصنف قطعها (قوله اما هذا) راجع

لقوله قطعها وقوله أو هذا راجع لقوله أو قلبها (قوله لأن ذلك) أي الاحداث (قوله مقالة واحدة) قد يخالفه ما في المصنف من انه بعد أن ذكر الاصح ومقابله قال والثالث الافضل أن يقلب فرضه نفلاً ويسلم من ركعتين انتهى وهو صريح في ان الاول الافضل قطعها الا قالها نفلاً مطلقاً

جمله مقابل الاصح وجهها بحرمة القطع وهو لا ياتي في النفل والثاني اتمامها أفضل (ابتوضأ) ويصلي بدلها (أفضل) من اتمامها كوجود المكفر لرقبة في أثناء الصوم وليخرج من خلاف من حرم اتمامها قال في التنقيح أو قلبها نفلاً وقد يقال لا فضل قلبها نفلاً فان لم يفعل فالأفضل ان يتركها قال الاذري وكانه أراد ان اصح الوجة اما هذا وهذا لا اراد ذلك مقالة واحدة ولم أر من رجح قلبها نفلاً وعلم أيضاً ان إطلاق القول بان قطعها أفضل يفهم انه لا فرق بين أن يكون في جماعة أو مفرد أو يظهر أن يقال ان ابتداءها في جماعة ولو قطعها وتوضأ لا تفرد فالماضي فيها مع الجماعة أفضل وان ابتداءها مفرد ولو قطعها وتوضأ له سلاها في جماعة أو ابتداءها في جماعة ولو قطعها وتوضأ له سلاها مفرداً ولو قطعها وتوضأ له سلاها مفرداً فقطعها أفضل ومحل جواز قطع الفريضة ما لم يضق وقتها فان ضيق حرم لها يخرجها عن وقتها مع قدرته على اتمامها فيه كما جرم به في التصديق وقوله في المجموع عن الامام وقال انه متعين ولا أعلم أحد يخالفه وان جعله في الرخصة وجهها ضعيفاً

٢٩ نهائه وقد يجب ان يكون الثالث يقول الافضل قلبها نفلاً لا ياتي في ماذ كرهه لان لم يرم من رجح قلبها نفلاً بل قوله لم أر من رجح مشعر بانه رأى من قال به هذا وقوله وكأنه أراد ان اصح الوجة الخ يقتضي ان كونه أراد اما هذا أو هذا لا يكون مقالة واحدة وفيه تأمل فان مفاده التخيير بين هذين الامرين والتخيير بينهما مقالة واحدة وانما ينتفي كونه مقالة واحدة اذا كان بعضهم يقول ان قلبها نفلاً أفضل وبعضهم يقول ان قطعها أفضل وهو لم ينقله ويمكن أن يقال ان في المسئلة أوجهها انها قلبها نفلاً أفضل ومنها ان قطعها أفضل ومنها غير ذلك وهو ضعيف ويبقى الاولان وأحدهما لا يعينه هو الاصح والحاصل انه يحمل عبارة النووي على انه يقول ما عدا الوجهين الاولين ضعيف والاولان فأحدهما هو الاصح لكن لم يتحرر الشارح خصوص الاصح منه (قوله أفضل) خلافاً لـ (قوله في جماعة) ظاهره ولو كانت الثانية مفضولة ينبغي تخصيصه بما اذا استويا وكانت الثانية أفضل من الاولى (قوله فان ضاق) أي عما يسعها كاملة لكن قال قم عن الشارح انه مال الى ان المراد ضيق الوقت عن وقوعها أداء حتى لو كان اذا قطعها وتوضأ أدرك ركعة في الوقت قطعها استدل على ذلك بعبارة الناشر في ذلك وما نقله سم عنه يفهم من قوله لئلا الخ (قوله ضعيفاً) قب في شرح الارشاد لشيخنا بما لم يعلم انه لم يضعفه الا من حيث ان مقتضاء جواز قطع الفرض مطلقاً من غير فرق بين التيمم وغيره قبل ضيق الوقت ثم آتته في الاسعاد أشار لذلك اه

يجب غسل ظاهره وباطنه من الشهور وقياس ما يأتي أن الأصل فيها المجموع فليحذر (قوله لخصول المواجهة بها) أي باصلها (قوله اذ لم يقل أحد) تعليل لنهر مذكور لكنه معلوم وهو وجوب غسل ما بين الكوعين والمرقين (قوله بناء على ما يأتي) أي من أن اليد تصدق على العضو إلى الكتف فهو مقابل قوله فيما مر أن قلنا أن اليد إلى الكوع فقط وهو أولى مما في حاشية (قوله ولو يميم ميت) قال سم على حج ولو تيمم ويم الميت وصلى عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتيمم ثم منه ثم وجد الماء توضأ وصلى على قبره وهل تتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مر ينبغي أن لا تتوقف وتقدم من الشارح ما قد يقتضي خلافه اهـ (أقول) والأقرب ما تقدم عن حج وقد يؤخذ ذلك من كلام المنهاج في الجمار حيث قال متى دفن بلا غسل وحب نبشه وغسله لم يتغير (قوله كتيمم الحى) أي فان كان في محل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه لا مران ولا إعادة والأوجب غسله والصلاة عليه (قوله وقول ابن خيران) هذا قد يشعر بأنه تعقب لما قبله ولم يظهر فيه ذلك فالظاهر أنه كلام مستأنف قصد به بيان حكم تيمم الحى (قوله حيث) ظرف لقوله مردود (قوله بان وقتها) صلة مردود (قوله قبله) أي الدفن (قوله جواز صلاته) أي التيمم (قوله عليه) أي الميت (قوله مطلقاً) أي في محل يغلب فيه فقد الماء أم لا لكن اذ لم تسقط الصلاة بفعله وكان ثم من تسقط بفعله وجب على ٢٢٦ من تسقط بفعله وصحت لم لا تسقط بفعله كذا قلته (قوله تسقط به) أي التيمم

(قوله ويسلم الثانية) قال حج بعده ما ذكر لا سجود سهو نذكره بعده وان قرب الفصل لفصله عنها بالسلاص صوره وان بان بالعود لوجاز أنه لم يخرج به اهـ ومثله في حاشية شيخنا الزيدى وفي ابن عبد الحق وهو مفهوم من كلام الشارح أيضاً حيث اقتصر على التسليم الثانية وبه يعلم ما في كلام شيخنا العلامة الشوبرى من التوقف في كلام حج رجه الله وبقي ما لو تذكروا ركناً بعد سلامه هل يأتي

ولو يميم ميت وصلى عليه ثم وجد الماء كان حكم تيممه كتيمم الحى وحكم الصلاة عليه حكم غيرها من الصلوات وقول ابن خيران ليس لحاضر أن تيمم ويصلى على الميت مردود قيل حيث لم يكن ثم غيره وان أمكن توجيهه بان صلاته لا تغنى عن إعادة وليس هنا وقت مضيق يكون بعده قضاء حتى يفعلها لحرمة بان وقتها الواجب فعلها فيه أصالة قبل الدفن فتعين فعلها قبله لحرمة ثم بعده اذ رأى الماء لا سقطا الفرض على أن عبارته أولت بأنها في حاضر أى أو مسافر واجد للماء خاف لو توضأ فتمت صلاة الجنب فلهذا لا يميم عندنا خلافاً لابي حنيفة اما اذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم لفعلها لانه لا ضرورة به اليه انتهى اهـ هذا والأوجه جواز صلاته عليه مطلقاً وان كان ثم من يحصل الفرض به ويبطل التيمم بسلامه من صلاة تسقط به برؤيته فيها وان علم تلفه قبل سلامه لضيقه برؤية الماء وكان مقتضى الحال بطلانها لكن خالفناه لحرمة ما ويسلم الثانية لانهم من جملة لصلاة في الثواب وليست منه عند عروصر المائى ولورأت حاض مقيمة لفقد الماء وهو يجامعها تزوجو بالبطلان طهرها حيث علم برؤيتها لا ارآه هو فلا يجب نزعه لبقاء طهرها خلافاً لصاحب الانوار ولو رأى ماء في أثناء قراءة قد تيمم لها بطل تيممه بالرؤية لا فرق في ذلك بين ان ينسى رراءة قدر معلوم أم لا لعدم ارتباط بعضها ببعض كما قاله الرويانى (و) الاصح (ان المنفل) الواجد للماء في صلاته الذى لم ينو قدراً (لا يجاوز ركعتين) لانه الاحب والمعروف فى النقل فلزيادة عليها

به أم لا فيه نظروا لا قرب انه ان قصر الفصل أتى به والا فلا لانه كأنه لم يخرج منها (قوله لبقاء طهرها) كافتتاح قال حج لانه لا يبطل البرؤيتها دون رؤيته اهـ وكتب عليه سم قوله لانه الخ ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامه بوجود الماء ورجحه ان طهارتها باقية ووطؤه جائز وقياس ما هنا انه لو اقتدى بتيمم تسقط صلاته بالتيمم وقد رأى هو أعنى المأموم الماء قبل احرامه به دون الامام حج اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لازماً اهـ أقول وفيه انه قد يقال ان الظاهر من كلامه انه رأى بعد احرام الامام وقبل احرامه هو فان كان كذلك فلا وجه للتردد لان الامام لو رأى الماء لم تبطل صلاته ويصح الانتداء به مع العلم بانه رأى الماء فاي فائدة في اخبار المأموم له بانه رأى الماء نعم ان كان الضمير فى احرامه راجعاً للامام على معنى انه قبل احرام الامام رأى المأموم الماء اتجه السؤال (قوله قد تيمم) أي بان كان جنباً (قوله لعدم ارتباط بعضها ببعض) قال سم على اليهجة قد يؤخذ منه عدم البطلان اذا رآه في أثناء جملة يرتبط بعضها ببعض مبتدأ أو خبراً اهـ أقول قد يمنع هذا الاحد بان المراد بالارتباط أن لا يعتد بمسافله قبل رؤية الماء لو اقتصر عليه وذلك انما يكون فى الصلاة دون غيرها (قوله الذى لم ينو قدراً) هذا التقيد لا يناسب قول المصنف الا ترى الامن نوى عدد دفكان الاول للشرح بتبعية المن على اطلاقه (قوله لا يجاوز) أي لا يجوز له ذلك لما علم به الشارح



الشيخ (قوله اليها) أي الى الغاية على حذف مضاف أي الى مدخولها وكذا يقال في ورائها (قوله وضابطه) أي افادتها مد الحكم تارة واسقاط ما وراءها أخرى (قوله افادت الثاني) أي كونها غاية للاسقاط وقوله والافادت الاول أي كونها غاية لمد الحكم (قوله منه) أي من الاول (قوله من يدرأه) من فيه بمعنى (قوله بحيث لو مد الخ) بيان لما يخرج؛ لما لا يخرج فهو بيان للنفق لا للنفق (قوله أو استرسال) معطوف على ما وحاصله أنه يشترط أن لا يخرج عن حده بنفسه ولا يفعل (قوله اذ لم يقل أحد بخصوص الناصية) أي ولا بوجوب الاتمام على العمامة وانما لم يذكره لانه ليس من محل النزاع بيننا وبين المخالف اذ هو

(قوله في ثالثة) أي بان وصل الى حد تجزئه فيه القراءة وذلك بان كان للقيام أقرب ان كان يصلي من قيام وبأن يستوي جالسا وان لم يشرع في القراءة ان كان يصلي من جلوس ونقل عن العباب ما يوافق (قوله الامن نوى الخ) فتح (أقول) استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه ان المثبت به مجاوزة ركعتيهما فلا يناسب حمل العدد المنوي على ما يشمل الركعة فتأمل اه وقد يقال هو استثناء منقطع وكانه قال ومن نوى عددًا بركعة (قوله فيتمه) أي جواز او الا فضل قطعه ايصليه بالوضوء كما يفيد قوله كالفرض ولما مر من بطلانه على وجه (قوله تفرقه) أي الطواف فيتموضأ ويأتى ٢٢٧ ببقية طوافه لان الموالاة فيه سنة

(قوله سواء) كان بالغاً أم صبياً) أي ووجه ذلك فيه انهم ألحقوا صلاته بالفرض حيث لم يجزوها من قعود ولا على الدابة في السفر لغير القبلة ويؤخذ من ذلك ان الصبي والمجنون لو فاتهما صلاه وان أراد الصبي قضاء ما فات به بدوؤه والمجنون قضاء به بدوؤه عملاً بالسنة فيهما وجب عليهما التيمم اسكل فرض مع وقوعه فغلاهما للعلة السابقة (قوله ثم بلغ) خرج به ما لو بلغ في أثناءها فبتمها بذلك التيمم اه حج بالمعنى وفي فتاوى مر ما يوافق (قوله لان صلاته

كافتتاح صلاة به وجود الماء لا فتقارها الى قصد جديد نعم لو وجدته في ثالثة أنها لا تنها لا تتبع كما قاله القاضي أبو الطيب والرياني والثالثة مثال فافوقه الله حكمها (الامن نوى عدداً) أي شيئاً ولو ركعة كما هو اصطلاح الفقهاء فلا اعتراض عليه باصطلاح الحساب غير مسديد (فيتمه) كالفرض لان مقامه على ما هو ولا يزيد عليه اذ الزيادة كافتتاح صلاة أخرى بعد وجود الماء لا فتقارها الى قصد جديد ولو رأى الماء في أثناء طوافه توضأ بناء على جواز تفرقه وهو الاصح كما قاله الفوراني ومقابل الاصح في الاول انه يجاوز ركعتين بمشاه في الثاني انه لا يجاوز ركعتين ثم شرع في الحكم الثاني وهو ما يستتبعه بالتيمم فقال (ولا يصلى بتم غير فرض) سواء كان نيمه عن حدث أصغر أم أكبر وسواء كان لمرض أم لفقده ماء وسواء أكان بالغاً أم صبياً نعم لو تيمم للفرض ثم بلغ لم يصل به الفرض لان صلاته نفس كما يحكمه في التحقيق عملاً بالاحتياط في حقه في الموضعين وسواء كان الفرض أداء أم قضاء اقول له تعالى اذ قم الى الصلاة الى قوله فتمموا فاقضى وجوب الطهر لكل صلاة خرج الوضوء بالسنة فبقى التيمم على مقتضاه وما روى الميهقي باسناد صحيح عن ابن عمر قال يتيمم لكل صلاة وان لم يحدث وما رواه الدارقطني عن ابن عباس انه قال من السنة أن لا يصلى بتم واحد الا صلاة واحدة ثم يحدث للثانية نيماً والسنة في كلام الصحابي تنصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومفهوم قوله صلى الله عليه وسلم أينما أدركتني الصلاة تيممت وصليت يدل عليه ولانه طهارة ضرورية فتمه بركعتها لا يقال لو عبر بقوله ولا يؤدي بتم غير فرض كالأولى ليشمل الطوافين والطواف والصلاة لا نأقول لو عبر بذلك لورد عليه تمكين المرأة حليلها امراراً متعددة بتم واحد فانه جائز ان كل مرة فرض عليها وعبارته حينئذ تقتضي عدم ذلك وليس

نفعل) زاد سم على منهج بعد ما ذكر وانما حكمت نية فروض مع انه لا يستتبعها لانه نوى فراضاً زاد فقلت الزيادة وفارق ما لو نوى استباحة الظهر خمس ركعات لانه لا يتصور معه استباحة كله ولا بعضه شرح الارشاد لشيخنا اه وقضية قوله وانما حكمت نية فروض الخ انه لا فرق فيما لو نوى فروضاً بين امكان صلاة كل منها وقت النية لكون بعضها أداء وبعضها قضاء وبين ما لو أمكن فعل بعضها وقت النية دون بعض كالو نوى التيمم لؤ اذ هو أخرى لم يدخل وقتها وقد يفهمه قوله أيضاً لانه لا يتصور معه استباحة كله ولا بعضه (قوله لكل صلاة) اطلاقه يشمل النفل وعبارة حج ولان الوضوء كان يجب لكل فرض فسخ يوم الخندق فبقى التيمم على الاصل من وجوب الطهر لكل فرض اه وهو صريح في النسخ ولا يفيد قول السارح خرج الوضوء بالسنة بل قد يفيد خلافه وهو ان السنة ثبت عدم وجوب الوضوء لكل فرض فتكون مخصوصة لاداء (قوله يدل عليه) وجه الدلالة ان عموم قوله أينما أدركتني الصلاة الخ يشمل ما لو كان متيمماً قبل (قوله حينئذ) أي حيز اذ عبر بيوذي بدل يصلى وقد يقال مستثناة تمكين الحليل مستثناة فلا ترد نقضاً

محل وفاق بينهما (قوله ولم يجب في الخلف) أي مع كونه بدلا عن غسل الرجلين (قوله لأن المواجهة انما تقع بالشعر لا باللبشرة) أي فالشعر هناك هو الاصل وظاهر ان مراده به شعر اللحية والعارضين الكنيف كما قدمناه و قد مر ما فيه (قوله) (قوله الجمعة وخطبتها) أي ولا بين خطبتين في محلين كالأخطب في موضع ولم يصل فيه ثم انتقل للآخر وأراد الخطبة لاهله وفيه كلام لقم فليراجع (قوله في الحديث) أي من صلاة وطواف ونحوهما بخلاف ما لا يحرم على المحدث حدثا أصغر من قراءة ومكث مسجد فلا يحرم لبقاء طهره بالنسبة له فلا يحتاج لتيمم آخر ما لم تعرض له جنابة (قوله ويستمر تيممه) أي فيقرأ القرآن ويمكث في المسجد - هذا التيمم (قوله يجد الماء الخ) وعليه فإذا أراد صلاة النافلة وقضاه لم يحتج للتيمم حيث كان تيممه عن الجنابة له - بغير أعضاء الوضوء وكذلك لو كان تيممه عن الجنابة لفقد الماء ثم أحدث حدثا أصغر فقيم بنية زوال مانع الأصغر ويصلي بذلك التيمم النوافل لبقاء تيممه بالنسبة للحديث الأكبر (قوله ولا يبطل تيممه) أي فيمتنل به ما شاء ويصلي به الفرض ان لم يكن صلاة بذلك التيمم قبل (قوله لتنام غسله) أي بان كان معه ماء لا يكفي وتيممه له أي للحديث (قوله وجد كافيها) أي الحديث الأصغر والجنابة (قوله بطل تيممه) ٢٢٨ ولا فرق بين هذه والتي قبلها وان المراد التيمم الاول وهو الذي عن الجنابة

كما صرح به الخطيب الشربيني وعباونه ولو غسل نحو جنب جميع بدنه الارجليه فقط تيمم لهما ولا يبطل تيممه ولو تيمم أولا لتنام غسله ثم أحدث وتيممه ثم وجد كافيه ما بطل تيممه الاول وهذا كله بناء على ان الضمير في قوله كافيهما للرجلين ولا يتعين ذلك بل يجوز ان الضمير فيه راجع للحديث الأصغر والجنابة كما قدمناه وبطلان التيمم حينئذ ظاهر لوجود الماء (قوله) (وان علم الخ) هذا ظاهر حيث كانا مستحيين بالماء والالم يجزله جاعاها كما

بصح بخلاف ما عبر به فانه سالم من ذلك غايته انه لم يدخل في العبارة ما سوى الصلاة بل حكمه مسكوت عنه وليس بمضمر ولا يجمع بين الجمعة وخطبتها بالتيمم واحد كما رجحاه وهو المعتمد لان الخطبة وان كانت فرض كفايه قد التحقت بفرائض الايمان لما قيل انها بدل عن ركعتين والصحيح لا يقطع النظر عن مقابله وانما جاع بين الخطبتين بتيمم واحد مع انهما فرضان لكنهما في حكم شيء واحد وعلم من ذلك ان الخطيب يحتاج الى تيممين وانه لو تيمم للجمعة فله ان يخطب به ولا يصلي الجمعة به وانه لو تيمم للخطبة فلم يخطب فله ان يصلي به الجمعة وان كانت دون ما فعله به استقدم من انها ألحقت بفرض العير وشمل كلامه التيمم للجنابة عند سجدة عن الماء اذا تجردت جنابته عن الحديث فانه لا يصلي به غير فرض كما مر في باب أسباب الحديث ولو تيمم عن حدث أكبر ثم أحدث حدثا أصغر انقض طهره الأصغر لا الأكبر كما لو أحدث بعد غسله فحرم عليه ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحديث الأكبر حتى يجد الماء بلا مانع ولو غسل جنب كل بدنه سوى رجليه ثم فقد الماء وحصل له حدث أصغر وتيممه ثم وجد ماء يكفي رجليه فقط تعين لهما ولا يبطل تيممه ولو تيمم أولا لتنام غسله ثم أحدث وتيممه ثم وجد كافيه ما بطل تيممه ويجوز للرجل جاع أهله وان علم عدم الماء وقت الصلاة فيتيمم ويصلي من غير إعادة (ويتنفل) مع الفريضة وبدونها بتيمم (ما شاء) = ثمة النوافل فتستد انشفة باعادة التيمم لها تخفف الشارع في حكمها كما خفف بترك القيام فيها مع القدرة وترك استقبال القبلة في السفر وانها وان تعددت في حكم صلاة واحدة بدليل أنه لو أحرم بركعة فله أن يجعلها مائة وبالله حس ولو نذر أن يتم كل صلاة يدخل فيها كان له أن يجمعهما مع فرض

لما فيه من التضعف بالنجاسة وما يترتب عليه من بطلان تيممه اذا علم انه لم يجد ماء في وقت الصلاة هذا وقد لان مرانه لا يكاف الاستنجاء من المذي لانه يضعف شهوته فيعني عنه لكن بالنسبة للجماع لا لما أصاب بدنه منه أو ثوبه وعليه فلو علم انه لا يجد ماء يغسل به ما أصابه منه بعد الجماع فينبغي حرمة اذا كان الجماع بعد دخول الوقت لا قبله فلا يحرم لعدم مخاطبته بالصلاة الآن وهو لا يكاف تحصيل شروط الصلاة قبل دخول وقتها (قوله بدليل الخ) هذا التوجيه لا يأتي في غير النقل المطلق كالراتب (قوله ان يجمعها الخ) وعليه فلا يبطلها بعد الشروع فيها قبل ادائها ويجوز له أن يجمع بينهما بين فرض آخر أولا فيه نظر والا قرب الاول لانه وان وجب اعادةها فهو طريق لانها مالمالكن في حج مانصه نعم ان قطعها أي النافلة التي نذر اتمامها بنية الاعراض ثم أراد اتمامها لا به بالاعراض عن البقية صيرها كالفرض المستقل ومثله ما لو نذر سورتين في وقتين فيحتمل وجوب التيمم لكل لانها لا يسميان الا بفرضا واحدا هو قباس ما ذكره فيما لو قطع بنية الاعراض ثم أراد اتمامها ثم لو أبطلها ثم أراد اتمامها وجوب التيمم في فرض واحد وأحرم به ثم بطل أو أبطله فالوجه جواز إعادة ذلك الفرض لانه لم يؤذبه الفرض خلافا لما نقل عن بعض شراح الحاوي قب

لجره بالحوار) في المفتي ان حرف العطف يمنع من الجرب بالحوار (قوله فالباء المقدرة للاصاق) تقدم قريبان الباء اذا دخلت في حيز التعمد تكون للتبعيض (قوله والحامل عليه) أي على هذا المذكور من التأويلات وهذه عبارة الشهاب ابن حجر في شرح الارشاد وعبارته في شرح الكتاب والحامل على ذلك الاجماع على تعين غسلها بحيث لا يخف (قوله ولو غسل أربعة أعضائه معها) ليس المراد كما هو ظاهر المعية الحقيقية حتى لو شرعوا في بقية أعضائه بعد غسل بعض الوجه كان

(قوله جاز أيضا الخ) ومثله ذلك ما لو تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء وصلّى ثم انتقل إلى محل يغلب فيه الفقد أو يستوى فيه الأمران وله أعادتها بذلك التيمم الأول بناء على أن العبرة بوسط القضاء بمحل الصلاة وهو المعتمد لا بمحل التيمم (قوله والنذر كفرض الخ) قال في شرح العباب كالوتر أي فإنه كله فرض واحد وان اشتمل على ركعات مفصولة فيما يظهر لأنه مع ذلك يسمى صلاة واحدة منسوبة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اهـ وقال مرآة أي الاحتمال ليس بعيدا فانظر سنة الظهر الأربع القليلة أو البعدية اهـ سمع على حج أقول قوله فلم يلزمه الخ هو المعتمد ومحملة في غير التراويح فالميندر انه يسلم من كل ركعة فإن نذر ذلك وجب لكل تيمم سواء الوتر والصلى وغيرهما لأنه أخرجه ابن نذر السلام من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة وأما التراويح فلا ينعقد نذر السلام فيها لوجوبه شرعا ولو اوجب لا ينعقد نذره وعليه فيمكن الفرق بين التراويح حيث يصلها كلها بالتيمم واحد على ما في فتاوى حج وبين الوتر مثلا ٢٢٩ حيث وجب تعدد التيمم فيه بان الوتر

مثلا ما نذر السلام فيه كان الجعل مقصودا ناشئا من التزامه فوجب العمل بمقتضاه لكونه من فعله والتراويح لما كان السلام فيها معتبرا أصالة مع صدق اسم الصلاة عليها بقيت على أصلها من عدم تعدد التيمم لما يصدق عليه اسم الصلاة الواحدة وقوله فانظر سنة الظهر أقول الظاهر في سنة الظهر في المذر أنه يكتب في التيمم واحد كالوتر ضرورة كأن يقول لله على أن أصلي

لأن ابتداءها نقل كما ذكره الروياني اذهى في الحقيقة نفل والفرض انما هو اتمامها كما في حج النفل ولو صلى بتيمم مكتوبة منفردا أو في جماعة ثم أعادها في جماعة به جاز لأنه جمع بين فرض ونافلة أو صلاها حيث تلزمه أعادتها بمر بوط ثم أعادها به جاز أيضا لما تقدم بناء على أن فرضه المعادة وهو الأصح لا يقال الأولى أي في فرضها والفرضان لا يجمعان بتيمم واحد لا نقول هي كالمسببة من خمس يجوز جمعها بتيمم وان كانت فروضا لان الفرض بالذات واحد ويؤخذ منه ان مصلى الجمعة بالتيمم لو لم يسهل إعادة الظهر صلاها بذلك التيمم كما تقرر (والنذر) بالجمعة (كفرض) عيسى (في الاظهر) على النادر مسلو كالمسبب واجب الشرع فلا يجمع بينه وبين فرض آخر بتيمم أداء كان أو قضاء والثاني لالان وجوبه لعارض فلا يلحق بالفرض أصالة فله ما ذكر (والاصح صحة جنائز) أو جنازتين أو واحدة كما فهم بالاولى (مع فرض) تيمم واحد وارتعنت عليه بان لم يحضر غيره لعدم كونها من جنس فرائض الاعيان وانما تعين القيام فيها مع القدرة لأنه معظم أركانها وتر كتحقق صورتها والثاني لا تصح لان فرض في الجملة والفرض بالفرض اشبه والثالث ان تعينت عليه فالفرض والا فكالنفل (و) (الاصح) (ان من نسي احدا من الخمس) ولم يعلم عنها وجب عليه ان يصلى الخمس لتبرأ ذمته بيقين واذا أراد ذلك (كفاه تيمم لمن) لان الفرض واحد وماء وسيلة وقوله لمن متعلق

سنة الظهر القبلية والبعدية ويكفي للثمانية تيمم واحد واحرام واحد على كلام الرمي خلافا لحج رجهما والله وكسنة الظهر الضحى وان سلم فهم من كل ركعتين وأما التراويح ففيل يجب ان تيمم فيها كل ركعتين لوجوب السلام فيها منهن ما لکن نقل عن فتاوى حج انها كالوتر فيكتفي بها بتيمم واحد لان اسم التراويح يشملها كلها فهي صلاة واحدة وهو ظاهر قال حج في الفتاوى ومما يستأنس به للاكتفاء بتيمم واحد التراويح في قول في شرح العباب والظاهر ان القراءة كصلاة الجنائز فان فرض تعينها أي القراءة لخوف نسيان فهل يستتبع منها بتيمم لها ما نواه وان تعدد المجلس أو مدام المجلس متعديا أو ما لم يقطعها بنسيان الاعراض كل محتمل والذي ينقدح الثالث ولا يقال ان قراءة كل آية فرض فيحتاج الى تيمم آخر لما فيه من المشقة التي لا نطاق اهـ (قوله بالاولى) أي في الجنائزتين والواحدة (قوله لان فرض في الجملة) فضمة هذا ان الخلاف جارح في الجنائز الواحدة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر مطلقا الى الثاني ولا ان تعينت عليه على الثالث (قوله كفاه تيمم لمن) أي ويشترط في النية أن يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسيته من الخمس في يوم كذا مثلا فلو عين صلاة من ليوم الذي نسي الصلاة فيه كأن نوى استباحة صلاة الصبح مثلا لم يكن له أن يصلي غيرها به من صلوات ذلك اليوم لاحتمال ان المعينة ليست عليه فلا يكون مستباحا في نيته لفرض

الحكم كذلك لان الشرط ان لا يشرع في عضو حتى يتم ما قبله (قوله ورتب) يشبه ان منه مالو وقف تحت نحو ميزاب واستمر الماء يجري منه على اعضائه اذ الدفعة الاولى مثلا يرتفع بها حدث الوجه فالله الذي بعده يرتفع حدث اليدين وهكذا فراجع (قوله ولهذا لا يقوم في النجاسة الخ) قضيته ان محل الخلاف في الماء الراكد فلو كان جاريا كفي بالاتفاق لان الجارية الاولى

(قوله والراجح الثاني) قال الشارح في باب الذر قيل قول المصنف وان يعاقبه بشئ لم يبعد مثل مذ كرفان اجتهد ولم يظهر له شئ وأيس من ذلك فالوجه وجوب الكل اذ لا يتم له الخروج من واجبه يقينا لا بفعل الكل وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب (قوله لزمه عشرون) أي صلاة ٢٣٠ (قوله وجب عشر) أي بعشر تيممات (قوله صلاة يومين) أي بعشر تيممات

أيضا (قوله فانه يقضى ثلاثة أيام) أي بثلاث تيممات (قوله وهذا) أي قوله ليس من الخ (قوله لا بد منه) أي فلو خالف ذلك حرم عليه ولم تتعقد صلاته ثم رأيت الشيخ عمدة صرح بالحرمة أي والاصل عدم الانعقاد (قوله وهذه طريقة ابن الحداد) هي قوله وان شاء تيمم مرتين (قوله منها ان تضرب المنسي في المنسي فيه الخ) أي ومنها ان يقال يتيمم بعد المنسي ويه لي بكل تيمم عدد غير المنسي بزيادة واحد فقيم المنسي صلاتين يتيمم تيممين ويصلي بكل تيمم عدد غير المنسي وهو ثلاثة بزيادة واحدة فتصير الجملة أربعة بكل تيمم ومجموعها ثمانية ومنها كما في شرح الروض ان تزيد في عدد المنسي فيه ما لا ينقص هما يمين من المنسي فيه بعد اسقاط المنسي وتقسيم المجموع

بكفاه اذ الاصل في العمل الفعل فاندفع ما قيل ان عبارته توهم انه انما يكفيه تيمم اذ انوى به الخمس وايس بما راد والثاني يجب خمس تيممات لوجوب الخمس ولو تردد هل ترك طواف فرض أو صلاة من الخمس صلى الخمس وطاف بتيمم واحد كما هو ولو نذر شيئا أن رده الله سالما ثم شك ان رصده أم عتقا أم صلا أم صوما قال البغوي في فتاويه يحتمل أن يقال عليه الاتيان بجميعها كن نسي صلا من الخمس ويحتمل أن يقال يجتهد بخلاف الصلاة لانه يتقنا هناك وجوب الكل عليه فلا يسقط الا باليقين وههنا يتقنا ان الكل لم يجب عليه وانما وجبت واحدة واشتبهت فيجتهد كالقبلة والاواني اه والراجح الثاني ولو جهل عدد ما عليه من الصلوات وقال لا ينقص عن عشر ولا يزيد على عشرين لزمه عشرون ولو نسي ثلاث صلوات من يومين ولا يدري أي كلها مختلفة أو ثنتان من جنس واحد وجب عشر أيضا قاله الفخار في فتاويه قال وان نسي أربعين من يومين ولا يدري انها مختلفة أو من جنس واحد أو خمس أو ستة لزمه صلاة يومين وكذا في السبع والثمان من يومين واما الثلاثة من ثلاثة أيام لا يدري انها مختلفة أو متفقة فانه يقضى ثلاثة أيام وكذا أربع أو خمس من ثلاثة أيام (وان نسي) صلاتين وعلم كونهما (مختلفتين) كعصر ومغرب سواء أعلم انهما من يوم أم يومين فان شاء (صلى كل صلاة) من الخمس (بتيمم) فيصلي الخمس بخمس تيممات وهذه طريقة ابن القاص (وان شاء تيمم مرتين وصلى بالاول) من التيممين (أربعة سلاوات) كالصبح والظهر والعصر والمغرب والاولا مثال لا قيد (وبالثاني) من التيممين (أربعة سلاوات) كالظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا شرط لا بد منه فيخرج من عهدة ما عليه يمين لكونه قد صلى الثلاثة المتوسطة وهي الظهر والعصر والمغرب مرتين بتيممين فان كانت الفائتتان في هذه الثلاثة فقد تأدت كل واحدة منها بتيمم وان كانتا الصبح والعشاء فقد تأدت الصبح بالتيمم الاول والعشاء بالثاني وكذا لو كانت احدى الفائتين احدى الثلاث والاخرى الصبح أو العشاء وهذه طريقة ابن الحداد واستحسنها الاصحاب وفرعوا عليها وفي ضبط ذلك عبارات منها ان تضرب المنسي في المنسي فيه وتزيد على الحاصل عدد المنسي ثم تضرب المنسي في نفسه وتسطه من الحاصل وتصل به عدد الباقي ففي نسيان صلاتين تضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة تزيد عليه اثنين ثم تضربهما فمهما وتسقط الحاصل وهو أربعة من اثنين عشريين ثمانية وتقدم ان الشرط ان يترك في كل مرة ما بدأ به في المرة قبلها (أو) نسي صلاتين وعلم كونهما (متفقتين) ولم يعلم بينهما كعصرين ولا يكون ذلك الا من يومين (صلى الخمس مرتين بتيممين) ليخرج عن

صحيحا صحيحا عليه في المثال المنسي اثنان تزداد على المنسي فيه ثلاثة وهي أول عدد يوجد فيه الشرط المذكور والمجموع العهدة وهو ثمانية ينقسم على الاثنين صحيحا وعلى العبارات كلها بشرط ان يترك في كل مرة ما بدأ به في المرة قبلها كما عرف (قوله في نسيان صلاتين الخ) أي وفي نسيان ثلاث صلوات تضرب ثلاثة في خمسة بحسبة عشر ثم تزيد عدد المنسي وهو ثلاثة فتصير الجملة ثمانية عشر تسقط منها تسعة وهي الحاصلة من ضرب المنسي في نفسه تبقى تسعة ومثله يقال في نسيان أربع (نوله بتيممين) ولا يكفيه العمل بالطريقة السابقة على هذا التقدير لجواز ان يكون المنسيان صحيحين أو عشاءين وهو انما فعل واحد منهما



تحتسب لغسل وجهه والثانية ليديه وهكذا فليراجع (قوله أو غسل أسافله الخ) أي فيما إذا غسل بالصب وهي الصورة التي زادها على المتن فيما مر في كلامه لفوضر غير مرتب (قوله ينتقض بغسل الأسافل الخ) فيه أن المتن مفروض فيما إذا انغمس كمال عليه صنيعة وهو لا ينتقض بما ذكر (قوله عقب التسمية) لا يخفى أن حكم التلفظ بالنية مساعدة اللسان للقلب

(قوله لم تجب عليه أعادتها) والفرق بين هذا وبين وضوء الاحتياط أنه مقصر ٢٣١ ثم لا مكان أتياه بالطهر المتيقن بابطال

وضوئه بالمس ولا كذلك هنا

وبانه في وضوء الاحتياط

متبرع بالطهر وهما

ملزم بالصلاة ثم رأيت

الفرق الاول في حج (قوله

ثم صلى به حاضرة) أي ولو

كان التيمم قبل دخول

وقت الحاضرة كما يأتي

(قوله أو عكسه) بالرفع

والنصب أي حصل عكسه

أو كان المصلي عكسه (قوله

وقضية التعليل) هو قوله

زوال التبعية (قوله يبطل

التيمم) متمم (قوله

والاوجه ما جرى عليه ابن

المقري) أي من كون

القياس أن التأخير المبط

للتبعية المسانعة من الجمع

بطل التيمم (قوله فانها

أي الحاضرة (قوله بانه ثم

استباح) أي في الغائبة

(قوله وهما) أي في مسألة

الجمع (قوله في وقت معين)

أي فلا يتيمم قبل مجيئه

(قوله قبله) أي التمكنين

(قوله وهل المراد الغسلة)

معمد (قوله بعد تيممه) أي

تيمم الحى (قوله جازله)

أي التيمم (قوله ان يصلي

عليه) أي الميت (قوله لما

العهدة يقين ويكفي لمن تيمم وان قيل لا بد من عشر تيممات فان شك هل هما متفقتان أو  
مختلفتان أخذ بالاحوط وهو الاتفاق ولو تذكر المنسية بعد صلاته الخس لم تجب عليه أعادتها  
كارجحه في المجموع وان نقل بعضهم عنه خلافه (ولا يتيمم لفرض قبل وقت فعله) لقوله تعالى  
إذا قمتم إلى الصلاة الآية والقيام إليها هو بعد دخول وقتها فخرج الوضوء بالدليل وبقي  
التيمم على ظاهره وقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وتراً بها طهوراً أي  
أدركني الصلاة تيمم وصليت ولا نه قبل الوقت مستغنى عنه لم يصح كحال وجود الماء ولا بد  
لصحة من معرفة دخول الوقت يقيناً أو ظناً كقل التراب المقترن به نيته فلو تيمم شاك فيه لم  
يصح وان صادف الوقت ولا فرق في الفرض بين الاداء والقضاء فوق الغائبة بتذكرها ولو  
تذكر فائتة فقيم لها ثم صلى به حاضرة أو عكسه جازو يتيمم لجمع العصر مع الظهر تقدماً عقب  
الظهر وفي وقتها فان دخل وقت العصر قبل ان يصليها بطل التيمم ولا جمع زوال التبعية ومقتضى  
كلام الروضة انه لو لم يدخل وقت العصر لكن بطل الجمع لطول الفصل أنه لا يبطل تيممه  
حتى يصلي به فريضة غيرها وناقلة وقضية التعليل يأتيها قال ابن المقري في شرح ارشاده  
انتصروا على بطلان التيمم بدخول الوقت والذي يقتضيه القياس أن التأخير المبط للتبعية  
المسانع من الجمع يبطل التيمم أيضاً لانه تيمم لما قبل وقتها لكن التعبير ببطلان التيمم لم يذكره  
الرافعي بل كلامه يقتضي بقاءه وان خرج الوقت حتى لو صلى به ما ذكره قال زركشي وهو  
الصواب ونظر فيه الشيخ أن التيمم انما يصح تبعاً على خلاف التماس ولأن ذلك يستلزم ان  
يستتبع بالتيمم غير ما نواه دون ما نواه والاوجه ما جرى عليه ابن المقري بخلاف ما لو تيمم لائتة  
قبل وقت الحاضرة فانها تباح به وبق المصنف بأنه ثم استباح ما نوى فاستباح غيره بدلاً وهما لم  
يستتبع ما نوى بالصفة التي نوى فلم يستتبع غيره وشمل اطلاقه المذكور في وقت معين والجنائز  
ويدخل وقتها بتمام طهر الميت من غسل أو تيمم وان لم يكن نعم ذكره التيمم قبله وهل المراد  
الغسلة الواجبة وان أراد غسله ثلاثاً وانما الثلاث قال بعض المتأخرين الظاهر الثاني لكن  
قول الحجازي في مختصره وقت الجنائز تمام الغسل الواجب بخلافه وهو الاوجه ولومات  
شخص بعد تيممه الجنائز جازله أن يصلي عليه بذلك التيمم لما تقدم ولو تيمم من أراد تأخير الظهر  
للعصر في وقت العصر جاز وفي وقت الظهر فكذلك أيضاً لانه وفتها أصالة بخلاف ما لو تيمم للعصر  
فيه فانه لا يصح لعدم دخول وقتها ولو تيمم بقصوة فصلي به نامة جاز ولو تيمم للخطبة بعد الزوال  
صح أو قبله فلا وللجمعة قبل الخطبة جاز لان وقتها دخل الزوال وتقدم الخطبة انما هو شرط  
لصحة فعلها كما لو تيمم لمكتوبة مثلاً قبل سترعورته أو اجتهداه في القبلة كما مر ومثل ذلك ما لو  
تيمم الخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذي تنعقد به الجمعة (وكذا النفل المؤقت) كالزواتب مع  
الفرائض فلا يتيمم له قبل وقته (في الاصح) قياساً على الفرض وأوقات النوافل المؤقتة مقرر

تقدم أي فيما لو تيمم لغائبة ثم دخل وقت الحاضرة من قوله وبق المصنف الخ (قوله للعصر) متعلق بتأخير (قوله في وقت  
العصر) متعلق بقوله ولو تيمم الخ (قوله فيه) أي في وقت الظهر (قوله ومثل ذلك) أي مثل التيمم للجمعة قبل الخطبة في  
عدم الضرر (قوله قبل وقته) أشار به إلى أن التعبير في كلام المصنف بوقت الفعل ليس قيداً فتصح نية استباحة سنة الظهر  
لبعدية قبل فعل الظهر لدخول وقتها الزمان

وذلك انما يحصل عند تقارن فعل الله ان والقلب أو تقديم التناظر كما هو واضح بخلاف تأخير الناظر (قوله وبما تقرر بن دفع ما قبل قرنهما مستحيل) دفع استتمالة المقارنة لم يحصل بما أجاب به وانما حصل ببيان المراد من ايقاع التلفظ بالنية والتسمية من غير حصول المقارنة المستحيلة ففيه اعتراف باستتمالة المقارنة الحقيقية التي قالها المعترض (قوله وبين ما مر في نحو الاستنثار) أي الداخل في قوله السابق في الاستسقاء الذي ليسرى للادنى واليمى غيره ان قرئ الاستنثار هنا بالمثناة ويجوز

(قوله عند ارادة فعلها) أي ثم لو عن له ان يصلها معهم أو صلاها منهم فإثم أراد اعادة اجتماع الجماعة بذلك التيمم لم يمتنع (قوله ومع الناس الخ) لو أراد الخروج معهم الى الصحراء وجب تأخير التيمم اليها على الوجه كما لا يتيمم لنية المسجد الا بعد دخوله اه شرح الارشاد ومفهوم قوله معهم انه لو تأخر عن موافقتهم في الخروج الى وقت غلب على ظنه اجتماع المعظم في الصحراء جواز التيمم له قبل خروجه من بيته مثلا ولا يشترط وصوله الى الصحراء وهو واضح (قوله مؤقته معلوم) اعترضه سم على حج فقال قوله مؤقته معلوم الخ فدينظر فيه بأنه ان أراد انه معلوم بالوصف بمعنى ان بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ القبل ونهايته معلومة بالوصف وهو الالف ٢٣٢ فالاستسقاء والكسوف كذلك لان بدايته الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع

في أوابها وقت نية المسجد دخوله له وصلة الاستسقاء على ردها جماعة الاجتماع لها ويظهر ان المراد به اجتماع المعظم فان أراد ان يصلها من فردا تيمم عند ارادة فعلها وظاهره ان يلحق بها في ذلك صلاة الكسوفين فيدخل الوقت ان أرادها وحده بمجرد التغير ومع الناس باجتماع معظمتهم وما تترض به التوقف على الاجتماع من انه يلزم عليه ان من أراد صلاة الجنائزة أو العيد في جماعة لا يتيمم الا بعد الاجتماع ولا قائل به يرد بالفرق اذ صلاة الجنائزة مؤقته معلوم وهو من فراغ الغسل الى الدفن والعيد وقتها محمودة الطرفين كما لا يمتنع فله في وقتها على اجتماع وان أراد بخلاف الاستسقاء والكسوفين اذ لا نهاية لوقت معلومة فنظر فيه ما لم يمتنع عليه والثاني يجوز قبله لان أمره أوسع ولهداجاز الجمع بين نوافل وخرج بالوقت افضل المطلق وما تأخر سببه أبدأ فليتيمم له متى شاء الا في وقت الكراهة فلا يصح تيممه له والاوجه كقوله لركعتي ارحله فيما اذ تيمم في وقت الصلاة صلى فيه فلو تيمم فيه ليصلي مطاوعة في غيره ولا ينبغي منعه ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه لم يصح لا يقال هي مؤقته أيضا بمتنضي ما تقرر فيصح التيمم لها مطلقا لاننا نقول من ادناها وقت ماله وقت محدود الطرفين والمطلقة ليس كذلك لان ما عدا وقت الكراهة يزيد وينقص ما يأتي ان منه ما يتعلق بالفعل وهو قد يزيد وينقص ثم شرع في الحكم اثنان وهو وجوب القضاء فقال (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) لكونه في موضع ليسافيه او وجدها ومنع من استعمالهما مانع من نحو حاجة عطش في الماء أو نداء في التراب مانعة من وصول الغبار للعضو ولم يكن تحفيفه بخوار (لزمه في الجديد أن يصلي النرض) الاداء ولو جمعة لكان لا يحسب من الاربعين لنقصه لحرمه الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم

الماء مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقيا وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وان أراد انه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا ينقضيان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الا في اذ لانهاية لوقت معلومة يقال عليه ان أريد انها غير معلومة بالوصف فهو ممنوع أو بالشخص فصلا الجنائزة كذلك فليتأمل اه أقول ويمكن الجواب بان الدفن لما كان وقته معلوما باعتبار

الغالب وهو ما يريدون دفنه فيه نزل منزلة المعلوم لكونه موكولا الى فعلهم ولا كذلك الاستسقاء ونحوه اذا (قوله وما تأخر سببه) كركعتي الاحرام والاستخارة ومن أراد السفر (قوله ان محله) أي محل قوله فلا يصح تيممه له (قوله لا يقال) واراد على قوله ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي الخ (قوله هي) أي النافلة المطابقة (قوله ما تقرر) أي من انه لا يفعلها في وقت الكراهة فكانها مؤقته بنحو وقت الكراهة (قوله ولم يكن تحفيفه الخ) أي فان أمكنه وجب ومنه يؤخذ انه لو كان به جراحة في يديه فغسل وجهه ثم أراد التيمم عن جراحة اليدين انه يكاف تنشيف الوجه واليدين قبل أخذ التراب لانه ان أخذه مع بل يديه صار كالتراب الندي المأخوذ من الارض فلا يصح التيمم به فتمتبه له فانه دقيق وينبغي ان محل تكليفه تنشيف الوجه ما لم يقف في مهب الريح فان وقف فيه وحرك وجهه لاخذ التراب من الهواء ولا لوصول التراب الى جميع أجزاء الوجه في الحالة المذكورة (قوله لا يحسب من الاربعين لنقصه) وينبغي ان مثله ما لو تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فلا يحسب من الاربعين لانه انما يصلي لحرمه الوقت ويقضى بعد ذلك (قوله لحرمه الوقت) متعلق بصلى فهو علة للتيمم مع قيده فالتيمم وهو الفرض وقوله مع قيده وهو الاداء وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم هو علة لقوله لزمه ان يصلي الخ

قراءته بالثناة وعليه اقتصر الشيخ في الحاشية فقرأه به ترالذ كرا المقدم ثم (قوله فاليابس المندى الخ) كأن المراد ان أولاه الارلك فالنخل فذوال ريج الطيب من غيرهما فالعود أي غير ذى ريج الطيب واليابس المندى بالماء من هذه المذكورات

(قوله وجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة الخ) عبارة الشارح في شرح العباب بعد قول المصنف نعم فاقد الطهورين يقرأ الفاتحة فقط حتما في صلاة الفرض نصها قال في الاسماء ادو هل يلحق بالفاتحة آية خطبة الجمعة والسورة المعينة المذورة كل يوم لفاقد الطهورين يوميا كاله لم أرفيه نقلا وتضييعة كلام الارشاد نعم وهو متجه في آية الخطبة وفيه في السورة المنذورة تردد اذ النذر يسلك به مسلك جائز لشرع والوجه الحائث بما قبلها ذما ذكر في التردد خلاف الاصل اه (أقول) وبقي ما لو قرأ بقصد القرآن مع الجنابة مع القدرة على الطهارة بالماء هل تجزئه لقراءة مع حرمة ذلك كالصلاة في الدار المغصوبة ولا أخذا مما قالوه في الاجارة من أنه لو استأجره لقراءة شيء من القرآن في وقت معين وأجنب فيه فقرأ وهو جنب حيث قالوا لا يستحق الاجرة لان المقصود من القراءة الثواب وقراءته لا ثواب فيها فيه نظر ٢٣٣ والا قرب الثاني لما ذكر وليس

هذا كالصلاة في الدار المغصوبة لان تلك لها جهتان **ك** كونها صلاة وليست منها عنها من هذه الجهة وكونها شغلا للملك الغير وهو محرم ولو بغير صلاة فايست الحرمة من جهة الصلاة بخلافه هنا فان الحرمة من جهة القسراة (قوله لبعض المتأخرين) هو الاسنوي (قوله وهو) أي هذا الثاني (قوله ولو رأى الخ) أي أو توهمه كما بحثه شيخنا ابن الرمي زيادي (قوله فليس ان ذكر) أي من فاقد الطهورين ومن على بدنه نجاسة أو حبس عليها (قوله فعلا) أي صلاة

إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فإن كان جنبا وجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة وصلاته متصفة بالصحة فتبطل بما يبطل به غيرها من بقية الصلوات ولو يسبق الحدث كما هو قضية كلامهم خلافا لبعض المتأخرين ولا يشترط صحة صلاته ضيق الوقت بل انما يمنع عليه الصلاة مادام رجوا أحد الطهورين كما قاله الاذري وهو ظاهر وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى (ويبعد) اذا وجد الماء والتراب محل تسقط به الصلاة والاحرم عليه قضاؤه وانما وجبت الاعادة لانه عذر نادر والثاني تجب الصلاة بلا اعادة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بها في حديث عائشة وهو موطن في كل صلاة أدت في الوقت مع خلل وهو مذهب المزني واختاره في شرح المذهب لانه أدى وظيفة الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء ولو رأى أحد الطهورين في أثناء هذه الصلاة بطلت وتجب الاعادة على من على بدنه نجاسة يخاف من غسائها بجم تيمم أو حبس عليها وكان لو سجد لسجد عليها فانه يصلي وجوبا لئلا يمان بضئ له بحيث لو زاد أصابها ويبيد كما جزم به في التحقيق والمجموع وهو المعتمد وخرج بالفرض النفل فليس ان ذكر فعلها فلا ضرورة اليها ولو كان حديثه أكبر امتنع عليه من المصنف وحله والبالوس في المسجدة وقراءة شيء من القرآن سوى الفاتحة في الصلاة كما هو وتقدم ان صلاة الجنائزة كالنفل في انها تؤدى مع مكتوبة بتيمم واحد وقياسه ان هؤلاء لا يصلونها وهو كذلك اذا حصل فرضها بغيرهم ويؤخذ مما ذكرنا من صلى هذه الصلاة لا يحد فيها التسلاوة ولا سهو وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أما فاقد السترة فله التفل لعدم لزوم الاعادة له كدائم الحدث ونحوه ممن يسقط فرضه بالصلاة مع وجود المنافي وان وقع في كلام المصنف ما يخالفه ومراده بالاعادة هنا لقضاء كما في المحرر

٣٠ **ن**هايه ل النفل (قوله ولو كان حديثه أكبر) أي فاقد الطهورين (قوله من القرآن) ينبغي ان يستثنى من ذلك ما لو خاف نسيانه لو لم يقرأ أو كان لا يدفع خوف نسيانه اجزؤه على قلبه (قوله هؤلاء) أي فاقد الطهورين ومن يبدنه نجاسة أو حبس بمكان نجس (قوله لا يصلونها) قضية حصره فيما ذكر ان غيرهم ممن يصح منه الفرض بتفل ويدخل فيه من تغير في القبلة والمربوط على خشبة ونحوهما وفيه بعد لانهم انما يصلون للضرورة ولا ضرورة للنفل (قوله اذا حصل فرضها بغيرهم) كذا في نسخة ويشكل على هذه النسخة ان صلاة الجنائزة حيث كانت كالنفل فحقها ان لا يصلوها مطلقا الا ان يقال ان هذه فرض في الجملة ولا يلزم من تشبيهها بالنفل اعطاؤها حكمه من كل وجه (قوله مما ذكر) هو قوله اذا لا ضرورة اليها (قوله وهو كذلك) أي ما لم يكن مأموما أو لا واجب للبعثة (قوله لزوم الاعادة له) قضيتته ان من تيمم في محل يغلب فيه وجود الماء لا يتفل وصرح بما مر في قوله أو وجوده في صلاة فرضاً ونقل لا تسقط الخ خلافاً فليست أم (قوله القضاء) الاولى ما يشمل القضاء لانه لو غلب على ظنه في أول الوقت عدم وجود ماء أو تراب فيه صلى أوله ثم ان وجداً أحدهما في الوقت على خلاف ظنه وجب فعلها فيه

أولى من غيره ثم المندى بماء الورد وان كانت غبارته تقتضي خلاف ذلك وهي عبارة شرح الأرشاد للشهاب بن حجر وعبارة الروضة ويحصل السواك بخرفه وكل خشن مزبد لكن العود أولى والاراك منه أولى والافضل ان يكون بيابس ندى بالماء (قوله لكثرة الغوائد المترتبة الخ) في هذا السياق في اداء المقصود قلاقه وعبارة الشهاب بن حجر وليس فيه أفضلية على الجماعة التي هي بسبع وعشرين درجة لانه لم يتحد الجزاء في الحديثين لان درجة من هذه قد تعدل كثير من تلك السبعة من ركعة (قوله فذكره اناته كدم الشهيد) ظاهره ان التشبيه في السكر أهله وينافيه ما بعده من حرمة زالة دم لشبهه فلا بد من تأويل في

(قوله لفقد الماء) وقع السؤال عما لو كان يحمل ماؤه قريب بحيث لو فر لارض حصل الماء هل يكاف ذلك ولا يصح تيممه حينئذ وان كان غير لائق به الحفرام لافيه نظر والظاهر الأول وار لم يلق به الحفر لان مثل هذا يغتسر في جانب له ادة (قوله جرى على الغالب الخ) وينبغي ان يعتبر الاحرام بالصلاة اذا تنقل في قبتها الى محل يغلب فيه الفقد (قوله فالاعتبار الخ) وينبغي ان اعتبرنا محل الصلاة ٣٣٤ فهل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل

(ويقتضي المقيم المتميم) وجوبا (لفقد الماء) لان فقده في الإقامة نادر بخلافه في السفر وفي قول لا يقتضي (الاسافر) المتميم لفقد الماء وان كان سفره قصيرا العموم فقده فيه ما روى ان رجلا تيمم في سفر وصليا ثم وجد الماء في الوقت فاعاد أحدهما بالوضوء دون الآخر ثم ذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذي أعاد ذلك الاخر مرتين وللاخر أصبت السنة واجزت لك صلاتك وتعبيرهم بكان التيمم جرى على الغالب من عدم اختلاف مكان التيمم والصلاة به في ندرة فقد الماء وعدم ندرته فان اختلفا في ذلك فالاعتبار حينئذ بكان الصلاة كما أتى بذلك الوالدرجة الله ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء وصلى بالتيمم وجب القضاء فالتعبير بالإقامة والسفر جرى على الغالب اذا المدا في القضاء على ندرة فقد الماء لا بالإقامة وفي عدمه على كثرة فقد الماء لا بالسفر أو أقام في مفازة وطالت إقامته وصلاته بالتيمم فلا قضاء ولو استوى الوجود والعدم فالمتجه عدم القضاء (الا العاصي بسنوه في الأصح) كمعبد آبق وامرأة ناشرة لان عدم القضاء رخصة ولا ينطبق بسفر المصيبة ولا به لزمه فعلة خرج عن مضاهاة الرخص المحضة قاله الامام قبل ويؤخذ منه ان الواجب ليس برخصة محضة ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الاصلى وعزيمة من حيث وجوبه وتحتّمه اهـ وبه يجمع بين من عبر في كل المضطرا الميته بأنه رخصة ومن عبر بأنه عزيمة وأما تردد الامام في موضع ان الوجوب هل يجامع الرخصة فيعمل على ان مراده هل يجامع الرخصة المحضة وقد يقال الاوجه ما صرح به كلامهم ان الوجوب يجامع الرخصة المحضة وانه لا ينافي تعبيرها بالسهولة لان الوجوب فيها ما كان موافقا لحرص النفس من حيث انه أخف عليها من الحكم الاصلى غالبا لم يكن منافية لها ما فيها من التسهيل ويصح تيممه فيه ان فقد الماء حسا لا شرعا فحرمه من وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب

الهدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وان كان الامر بالعكس وجب القضاء أو في جميع العام أو غالبه أو جميع العمر أو غالبه فيه نظر ولعل الاوجه الأول وعليه فزاعل الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب العدم في خصوص ذلك الصيف الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظرا ولا يبعد اعتباره ويجري جميع ذلك في محل التيمم اذا اعتراه اهـ سم على ج (أقول) وما ذكرناه الاقرب مستفاد من قول ج وقت التيمم وهو مراد الشرح فانه لم يخالف

الا في كون المكان معتبرا فيه التيمم أو الصلاة ومنه يستفاد ان من سافر الى بلدة وأدركته الصلاة بقارة بطريقها لاه في تلك المفازة لافي المكان الذي أراد الصلاة فيه ولا فيما حوله الى حد يجب تحصيل الماء منه وهو حد القرب اذا صلى في ذلك المكان بالتيمم لا قضاء عليه حيث كان الغالب عدم وجود الماء في ذلك الوقت ويستفاد أيضا ان ما بهض الهواء من ان العبرة في الفقد أو الوجود بغالب السنة خلاف ما يعزى من كلام ج وما استقر به الحشيت فتنبه فانه يغلب فيه كثير من ضعة الطابة (قوله على ندرة فقد الماء) قال سم على ج يحتفل بتيممه ندرة فقد الماء بعد ما كان لمازح حتى كسح حائل وتأخر نوبته في بئرنا وبه عن الوقت لم يعد عدم القضاء مر (قوله فالمتجه عدم القضاء) أي لان الاصل براءة الدمة قوله فلا ينطبق أي يعلق (قوله ولانه الخ) هو تعليل لصحة الصلاة بالتيمم مع كونه رخصة وهي لا تنطبق بالمعاصي فكان مقتضى القياس بطلان التيمم حتى يتوب من معصيته (قوله فعلة) أي التيمم (قوله ويصح تيممه) أي العاصي وقوله فيه أي السفر



العبارة (قوله بفهم التعميم) أي يفكره ولا ينافيه ما مر من عدم الكراهة في النوم بعد الزوال للتغير هناك لاهنا (قوله تحريمها لحرم) أي لذاته فلا ينافي ما مر في الوضوء مع ما مضى وكذا يقال في المكروه ولنظر لو أكل مغصوب باهل هو مثل الوضوء مع ما مضى أو الحرمة فيه ذاتية والظاهر الاول وحيد فصوره المحرم الذي تحرم التسمية عنده ان يشرب خرا أو يأكل

(قوله بالتوبة) نضية ما ذكر ان عصيانه بالسفر مانع من تيمم المريض وفيه نظر لان المرض الذي هو سبب التيمم لم يعص به والسفر الذي عصي به ليس مقتضيا للتيمم حتى يقال انه قادر على ما ذكره بالتوبة ٢٣٥ وأجاب بعضهم عنه بجواب ليس

بشيء (قوله ولو عصي)

أي شخص (قوله لانه)

أي المحل الذي أقام به

(قوله لا تقضي) أي جمعة

(قوله لندور فقط ما يسخن

به الماء) ولو تناوب جمع

الاغسال من مغتسل

الحمام الخوف من السبرد

فان علم أن توبته تأتي في

الوقت وجب انتظارها

وامتنع التيمم سواء كان

تأخره عن غيره بخوف تقديم

صاحب الحمام السابق على

غيره أو بتعدي غيره عليه

ومنع من التقدم وان

علم انها لا تأتي الا خارج

الوقت صلى بالتيمم في

الوقت ثم يجب القضاء

ان كان ثم ماء آخر غير

ماتسا وباقيه لكن منع

استعماله لنحو برد ولا

فلامرأه سم على حج

(قوله أوجهلهم الخ) أي

فلا يجب عليهم القضاء

لان غاية أمرهم انه تبين

لهم حدث الامام وهو

لقد رنه على زوال مانعه بالتوبة ولو عصي بالاقامة لم يحل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لفقده  
لم يلزمه القضاء لانه ليس محلا لاختصاصه بطريق الاصل حتى يفتقر الحال بين العاصي وغيره  
بخلاف السفر فاندفع ما لا يسبكي هنا وخرج العاصي في سفره كان زنى أو سرق فيه فانه لا قضاء  
عليه لان المرخص غير ما به العصية والثاني لا يقضي لانه لا وجب عليه صاعقة ومعالم  
ان الجمعة لا تقضي في فعلها ويقضي الظاهر كقوله بعض المتأخرين (ومن تيمم لبرد) ولو في سفر  
وصلى به (قضى في الظاهر) لندور فقط ما يسخن به الماء أو يدثر به أعضائه ولو وقع لا يدوم والثاني  
لا يقضي لحديث عمر والسابق وأجيب عن الخبر بأنه عليه الصلاة والسلام انما لم يأمره  
بالاعادة لانها على التراخي وتأخير اليه ان الوقت الحاجة جائز وبأنه يحتمل ان يكون عالما  
بوجوب القضاء وأما أصحابه فيحتمل عدم معرفتهم الحكم أوجهلهم بحاله وقت القدوة به (أو)  
تيمم (لمرض يمنع الماء مطلقا) أي في سائر أعضائه طهارته (أو) ينعى به (في عضو) من أعضائه  
(ولا سائر) عليه من لصوق أو نحوه (فلا) فاعا عليه حاضر كان أم مسافر لان المرض من  
الاذرعامة التي تشق معها الاعادة والمرض هنا أعم من أن يكون جرحا أم غيره (الآن)  
يكون بجرحه دم كثيرا) فيقضي لان الجرح عما ينزله به من نحو ماء مسخن نأ روتقيده بالكثير  
من زيادته على المحر لا حينئذ حائل نجاسة غير معفو عنها ولكون التيمم طهارة ضعيفة لم  
يقتر فيه الدم الكثير كالا يغتفر فيه جواز تأخير الاستنجاء عنه بخلاف الظاهر بالماء والوجه  
حل ما هنا على كثير جاوز محله أو حصل بغيره فلا يخالف ما في شروط الصلاة أو على ما إذا  
كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء ويصل التراب على العضو وحله على  
ما وافق رأيه الا في باب أولى من حله على غير ذلك ومن حل الشارح له على انه جار هنا على  
مراد الرافعي ثم التفريع في أصل المسئلة طاهر اذا قلنا بجمعة التيمم أما اذا قلنا بان من على بدنه  
نجاسة لا يصح تيممه وهو الاصح كما مر فصلاته بالتيمم في هذه الحالة باطله والقضاء حينئذ  
بالتفويت وحيد فالا يقال لاحاجة لاستثنائه لان من صلى بنجاسة غير معفو عنها يلزمه القضاء  
وان لم يكن متيمما لا نأقول فيه فائدة وهي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير نعم يمكن حله  
على ما إذا طرأت النجاسة بعد التيمم (فان كان) بأعضائه أو بعضها (سائر) من يعلوصوق  
لم يقض في الظاهر ان وضع) أي السائر (على طهر) لانه بفعل الضرورة فهو أولى من المسح على  
الخف وهل المراد بالظهر الطهر الكامل وهو ما يبيح الصلاة كالحف أو طهارة ذلك المحل

لا يقضي وجوب القضاء ولو قيل بوجوب الاعادة هنا نقصيرهم بدم لهم بحال التيمم لم يعصوا عليه فيفرق بينه وبين تبين  
الحدث بأن الحدث مما يحل فلا يظلمون عليه بخلاف التيمم لبرد أو في محن يغلب فيه وجود الماء (قوله ثم التفريع) أي في  
قوله بمقضي (قوله كما مر) أي في قوله ويجب الاعادة على من على بدنه نجاسة (قوله فان كان سائر الخ) والحاصل ان من صور  
الجيرة في لزوم القضاء وعدمه ان كانت في أعضاء التيمم وجب القضاء طهارة سواء أخذت من الصحيح شيئا أم لا وسواء وضعها  
على طهر أم لا وكذا ان كانت في غير أعضائه التيمم وأحدث من الصحيح قدر ازاد على الاستمسك فانه يجب عليه القضاء مطلقا  
وان تعذر عليه نزعها بخلاف ما اذا كانت بغير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح الا قدر الاستمسك ووضعته على طهر فلا قضاء  
وكذا ان لم تأخذ من الصحيح شيئا سواء وضعت على حدث أو طهر حيث كانت في غير أعضاء التيمم ولا يجب مسحها حينئذ

مبينة لغير ضرورة والفرق بينه وبين كل المنصوب ان الغصب أمر عارض على حمل الماء كقول الذي هو الاصل بخلاف هذا (قوله أوله وآخره) أي الاكمل ذلك والا فالسنة تحصل بدونه (قوله بأن تردد) أخرج به ما لو تبين فبما ستم الصادق به المتن (قوله انما هو لاجل توهم النجاسة) قديقال لو كان لاجل هذا التوهم لاكتفي بغسلة واحدة لا فادتها بيقين الطهارة (قوله

(قوله مطمئنا) أي سواء وضعت على طهر أم لا (قوله سواء كان الخ) أي وسواء كان الحدث أصغر أو أكبر في باب الحيض في الحكمة في ذكر هذا الباب في آخر أبواب الطهارة انه ليس من أنواع لطهارة بل الطهارة تترتب عليه وهو مخصص بالنساء (قوله أغلب) أي من أحكام النفاس ٢٣٦ وذلك لكثرة وقوع الحيض لزيادة أحكام الحيض في أنفسها على أحكام

النفاس كما يعلم مما يأتي آخر الباب على أن أحكام الحيض تقطع النظر عما ذكره في هذا الباب أكثر اذ يتعلق به البلوغ والعدة والاستبراء وغيرها فان قلت الحامل تنقضي عدتها بالجلد فإنا ليست العدة منوطه بالنفاس بل بالوضع حتى لو ولدت ولدا جافا انقضت به العدة (قوله مصدر حاضت) هذا باعتبار اللفظ لما يأتي من أنه شرعاً عدم جسيمة الخ وكما أن الحيض مصدر يستعمل أيضا اسم زمان الحيض ولما كان الذي هو الفرج (قوله ويقال ان الحوض منه) أي من الحيض بمناء اللغوي (قوله سبيلانه) أي الى الحوض (قوله تدخل الواو) أي تستعملها في موضع الباء (قوله من أقصى) أي أعلى (قوله رحم المرأة) في فائدة

فقط الوجه كما صرح به الامام وصاحب الاستقصاء الاول خلافا للزركشي وقال ابن الامام تاذ ينبغي ان يضعها على وضوء كامل كما في لبس الخف هذا كله ما لم تكن الجبيرة ونحوها على محل التيمم والازم القضاء مطلقا كما في الروضة لنقصان البدل والمبدل جميعا وهو المعتمد وان قال في المجموع ان اطلاق الجهور يقتضي عدم الفرق ومقابل الاظهر يقول مصححه للعدو وهو نادر غير دائم (فان وضع) الساتر على حدث وجب نزعه ان أمكن من غير مبيح نعم لكونه مصححا على ساتر فيشترط فيه الوضع على طهر كالخف سواء كان في أعضاء التيمم أم في غيرها من أعضاء طهارته وقوله على حدث مثال فيجب نزعه عند الامكان ولو كان موضوعا على طهر وانما يفتقران عند تعذر نزعه في القضاء وعدمه كما أشار اليه بقوله (وان تعذر) نزعه ومسح عليه وصلى (قضى على المشهور) لقوات شرط الوضع على طهارة فلم يبق كالخف نعم مر ان مسحه انما هو بدل عما أخذ من الصحيح وانه لو لم يأخذ شيئا منه لم يجب مسحه وحينئذ فيجب حمل قولهم وجوب النزاع فيهما وتفصيلهم بين الوضع على طهر وعلى حدث على ما اذا أخذت شيئا منه والالم يجب نزعه ولا قصا لانه حينئذ كعدم الساتر والثاني لا يقضي للعدو وكان ينبغي له ان يعبر بالذهب لان الاصح القطع بالقضاء قال الشارح واستغنى المصنف بتعبيره بالمشهور المشعر بضمف الخلاف عن تعبير المحرر كشرح باصم الطريقين ووجهه ان التعبير به في اصطلاحه دال على ضعف مقابله فيغني ذلك في الدلالة على المفتي به وان فيه خلافا وانه ضعيف وان كان لم يستغن بذلك في افادة كون الخلاف طريقين وحينئذ لا اعتذار بما ذكره ضعيف

### باب الحيض

وما يذكر منه من الاستحاضة والنفاس وترجمه بالحيض لان أحكامه أغلب وهو مصدر حاضت حيا وحياض ومحاضا وهو لغة السيلان يقال حاض الوادي اذا سال وحاضت الشجرة اذا سال صفها قال في الشرح الصغير ويقال ان الحوض منه حيض الماء أي سبيلانه والعرب تدخل الواو على الباء بـ كس لانهم امن حيز واحد وهو الهواء اه وشرعا دم جبلة يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها الى سبيل الصحة في أوقات مخصوصة وله عشرة أسماء حيض وطمث بالمثل وضحك واعصار وكبار ودراس وعراك بالعين المهملة وفراك بالفاء وطمس بالسين المهملة ونفاس ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشه كافي

لو خلق للراة فرجان فينبغي ان يأتي فيه ما تقدم في لبص بسمها من أنه ارفع الاصل من: ان اذ قاله مرة الصحيحين بخروجه من الاصل وان اشتبه الاصل بالرائد فلا بد الحكم بأنه حيض من خروجه منه ما وان كانا أصليين فان اخرج من كل منهما حيض (قوله بهد بلوغها) لاجابة اليه لانه انما يكون بعد البلوغ على انه قدي يكون الحيض محصلا للبلوغ فلا يكون بعده (قوله وله عشرة أسماء) وقد نظمها الشيخ نجم الدين بن قاضي عجائون في قوله

أسماء الحيض العشر ان رمت حفظها \* مفصلة حيض نفاس واكبار  
وطمث وطمس ثم ضحك وبعدها \* عراك فراك والدراس واعصار

لأنهم كانوا أصحاب أعمال) لعل وجه ادخال هذا في الدليل ان العمل يوجب ثقل النوم عادة فتتأكد فيه عدم الدراية (قوله ونعمدها) ولو بان يجعل كل مرة من الاستنشاق بعد كل مرة من المضمضة ليصدق بجميع الكيفيةات (قوله لما صر) هو تابع في هذه الحواله لشرح الروض لكن ذلك قد علم ما نصحه له الحواله عليه في الكلام على التسمية وهو قوله وانما لم نجعل لآية الوضوء المدينة لواجباته ولقوله صلى الله عليه وسلم الاعرابي توصاً كما أمرك الله انتهى ويصح ان يكون مراد الشارح بما صر

(قوله انفست) هو بفتح النون وكسر الفاء في الاكثر وفي شرح البخاري ملح ما نصه قال الخطابي أصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم لانهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض والنفاس فقالوا في الحيض نفست بفتح النون وفي الولادة بضمها قاله كير من آفة اللغة لكن حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال يقال نفست المرأة في الحيض والولادة بضم النون وفيهما وقد ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون وضعها اه وفي شرح البهجة الكبير لشيخ الاسلام ما نصه ويقال في فعل النفاس نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيهما ما وانضم أفصح وفي فعل الحيض نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع (قوله في ادنى الرحم) ومن الطرق التي تعرف بها المرأة كون الخارج دم حيض أو استحاضة ان تأخذ من قام بها ما ذكره ما سورة مثلاً وتضعها في فرجها فان دخل الدم فيها فهو حيض وان ظهر على جوانبها فهو استحاضة وهذه علامة ظنية فقط لا قطعية والالم توجد لنا مستحاضة (قوله بعد فراغ الرحم من الحمل) أي ولو عاظة أو مضغة وقبل مضى خمسة عشر يوماً كما يأتي (قوله مع الولد فليس بحيض) أي أو بين توأمين فليس بنفاس بل حيض ٣٧ ان توفرت فيه شروطه (قوله الا ان

يتصل) أي كل من الدم الخارج مع الطلق أو الولد فهو قيد فيهما (قوله قال الجاحظ الخ) والظاهر ان ذلك لا اثر له في الاحكام حتى لو علق بحيض شيء من المذكورات لم يقع وان خرج منه ادم مقدار أقل الحيض مثلاً أما أولاً فكأن هذه المذكورات يقع لها الحيض ليس امر اقطاعي اذكر الجاحظ

المصححين أنفست قال في المجموع ولا كراهة في تسميته بشئ منها والاستحاضة دم علة يخرج من عرق في أدنى الرحم يسمى العاذل بالذال المجبة وحكى ابن سيدة اهـ لها والجوهري مع اعجامها بدل الدم وراء والنفاس الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل فخرج بذلك دم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض لكونه من آثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد بل هو دم فساد الا ان يتصل بحيضها المتقدم فانه يكون حيضاً قال الجاحظ والذي يحيض من الحيوان أربعة الأدميات والارنب والضبع والخفاش وزاد عليه غيره أربعة أخرى وهي الماقة والسكابة والوزغة والجرأى الاثني من الخيل والاصيل في الحيض آية ويستأنف عن الحيض أي الحيض قل هو أذى وخبر المصححين عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شئ كتبته الله على بنات آدم ثم الكلام في الحيض يستدعي معرفة حكمه وسنه وقدره وقد اظهر وقد شرع في بيانها مبتدئاً بمعرفة سنه فقال (أقل سنه تسع سنين) ولو بالبلاد الباردة للوجود لان ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعي ولا لغوي يتبع فيه الوجود

أو غيره له لا يقتضي ثبوته في الواقع ولا القطع به واما ثانياً فيكون حيض المذكورات في سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التعليق نعم ان أراد بعضهم جرح خروج الدم منها اعتبر اه سم على حج (قوله الخفاش) بوزن العناب اه مختار (قوله والخجر) بكسر الحاء الفرس الاثني جمعها جحر وجحر كافي المصباح وبلاءه كافي المختار وفي القاموس انه بالهاء الخن (قوله خبر المصححين) تقوية لما قبله (قوله في الحيض) أي في شأنه (قوله كتبه) أي قدره (قوله على بنات آدم) في فائدة نقل البخاري عن بنى اسرائيل أول ما وقع الخوض فيهم ثم أبطله بقوله صلى الله عليه وسلم ان هذا شئ كتبته الله على بنات آدم وقبل أول من حاضت حواء بالمدلس كسرت شجرة الخبط ادمتها فقال الله تبارك وتعالى وعزى وجلالى لأدميت هذه الشجرة اه دميرى وجع بينهما بان الاضافة للجنس أي جنس بنات آدم أو بحمل قصة بنى اسرائيل على ان المعنى انه أول ما فشا فيهم وجعل ما في قصة حواء الى الاول الحق في لا يقال يرد على ما ذكره في الحديث ما ذكره الشارح من الحيوانات التي تحيض لا نأخذ في الحديث حصره فالحكم بأنه كتبته على بنات آدم لا ينافي انه كتبته على غيرهن أيضاً (قوله معرفة حكمه) انما قدم الشارح هذا لانه المقصود بالذات اذ معرفة الحيض اغاها وسيلة لترتيب احكامه وقد اتم المصنف السن لانه لا يمكن تصور الحيض بدونه (قوله أقل سنه تسع سنين) أي وغالبه عشرون سنة أخذ انما ذكره في عيوب الرقيق في باب الخيارات وأكثر اثنتان وستون سنة (قوله للوجود) أي الاستقراء (قوله يتبع فيه الوجود) أي العرف وهذا صريح في تقدم اللغة على العرف والمصرح به في الاصول خلافاً لقدم الشرع ثم العرف ثم اللغة ثم رأيت ما يأتي لسبب والجواب لغا عنه

الحديث الذي قدمه في غسل اليدين وان لم يبين وجه الدلالة منه لذلك (قوله فلو قدم مؤثرا) هذا لا يظهر ترتبه على الاستغفار وانما الذي يظهر عليه ما ذهب اليه الشهاب بن حجر من انه اذا قدم الاستنشاق لغا واعتدبا للضمضة اذا فعلها بعده لوقوعه في غير مستحقه (قوله اذا اعتد ما فيها) أي هذا يدل على قوله لقولهم في الصلاة الخ والاذا اذنا مرض ما في الرضة والمجموع قدم ما فيه (قوله اعجل من سمعت من النساء يحضن ساعتها) فقوله من اسم موصول وسمعت صلتها والعائد محذوف وسمعت بمعنى علمته ومن النساء من علمت وجلة يحض حال من النساء وقوله نساءتم امة خبرا مبتدأ وهو اعجل (قوله يحض لتسع سنين) جواب سؤال تقديره ما سبب كون اعجل (قوله أي قرية) أي هلالية لان السنة الهلالية ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه بخلاف العددي فاثمائه وستون يوما والشمسية ثلثمائة وخمسة وخمسون وسدس يوم اه (قوله أقل حيض وظهر) أي وهو ستة عشر بيلا ايها حج (قوله ولا ينافيه) أي قول الماوردي لاحد لا تحره (قوله والا قرب عدم الفرق) أي فيكون تقريرا فيها كما نقله سم ٢٣٨ في حاشية حج وعبارته قوله والاوجه انه لا فرق الخ أي في اعتبار استكمال التسع

كالبعض والحرز والاحياء وخيار المجلس قال امامنا رضي الله تعالى عنه اعجل من سمعت من النساء يحضن نساءتم امة يحضن لتسع سنين أي قرية لقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مرفئت للناس والمعترف في التسع التقريب لا التحديد كابن الرضاع فيغفر نقص زمن دون أقل حيض وظهر فيكون الدم المرفى فيه حيضا بخلاف المرفى في زمن يسعهما ولا حد لا تحره كما قاله الماوردي بل هو ممكن مادامت المرأة حية خلافا للمعجم الى حيث ذهب الى ان آخره ستون سنة ولا ينافيه تحديدهن الياس بانين وستين سنة لانه باعتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص عنه كما يأتي ثم وامكان انزالها كما كان حيضا بخلاف امكان انزال المبي لا بد فيه من تمام الناسة والفرق حرارة طبع النساء كذا قيل والا قرب عدم الفرق نعم سيما في باب الجران التسع في المني تحديدا لتقريب والتسع في كلامه ليست طرفا بل خبرا قيل من ان فائل ذلك جعلها كلها طرفا للبيض ولا فائل به ليس بشئ ولورأت الدم أيا ما بعضها قبل زمن امكانه وبعضها فيه جعل المرفى في زمن الامكان حيضا ان توفرت شروطه الآتية (وأقوله) زمنا (يوم وليلة) أي قدرهما متصلا وهما أربعة وعشرون ساعة كن أنما يوم الى مثله من الآخر ولهذا قال الشارح أي قدر ذلك متصلا كما يؤخذ من مسألة تأتي آخر الباب أي وهي قوله والمقايين أقل الحيض حيض ومرا دة بما ذكر ان أقل الحيض من حيث الزمان مقدار يوم وليلة على الاتصال وليس المراد انه لا بد في زمن الاقل من توالى الدم من غير تخلل نقاء كما يتوهم من لفظ الاتصال بل متى رأت دما متصلا بقص كل منه عن يوم وليلة غير انه اذا جع بلغ يوما وليلة على الاتصال كان كافيا في حصول أقل الحيض (وأكثره خمسة عشر يوما بلباها)

التقريبى أخذ أعمى أتى وقد اعتد ذلك مر اه وعليه فالمنى ان خروجه من الرجل قبل استكمال التسع بما لا يسع حيضا وظهر للمرأة يقتضى الحكم ببلوغه لكن ما ذكره هذا من الاستدراك بقوله نعم سيما في الخ يخالفه وهو ساقط من بعض النسخ وله حاشية أدرجت (قوله تحديدا) أي في المني للرحل والمرأة ويظهر من كلامه حيث جزم به اعتمادا نه تحديدي فقدم على ما نقله سم عنه ههنا من انه تقريبي (قوله جعلها كلها) أي

السنين التسع (قوله زمنا) بتميز محمول عن المصافى أي أقل زمنه يوم الخ ودفع به الماوردي عليه من ان الضمير وان في اقوله راجع للدم واسم التفضيل بهض ما يضاف اليه فكانه قال وأقل دم الحيض يوم وليلة وهو لا يجوز لما فيه من الاخبار باسم الزمان عن الجملة ونما أن رد ذكر التمييز على تقدير المضاف لما فيه من الاختصار وعدم تغيير الاعراب لانه ان قدره بين المتضايين فقال وأقل زمه غير صورة المتي بصير الهاء مكسورة بهد ان كانت مضمومة وفصل بين المتضايين وان أخر البيان عن المتي فقال أي أقل زمنه بعدد أو أقله ادى الى طول فساد كرهه مصر وأولى (قوله أي قدره) فسر بذلك ليسهل تخوم الظاهر المثل من اليوم الثاني اه سم على منهج (قوله متصلا) قيد به لانه في بيان لاقول ولا يتصور الاقل الامع الاتصال اذ لو تخلل نقاء فاما ان يبلغ مجموع الدماء المتفرقة يوما وليلة أم لا فان كان الاول لم الزم الزيادة على الاقل لان المقاء حينئذ حيض وان كان الثاني فلا حيض حينئذ ثم رأيت شيخنا البرلسي ذكر نحو ذلك فلله الحمد تأمل اه سم على منهج (قوله ومرا دة) أي الشارح (قوله في حصول أقل الحيض) فيه نظره والحالة ما ذكر يكون زمن المقاء والدم حيضا على الاظهر الا في فلا يكون ذلك من الاقل بل من الاكثر والغالب ومن



غالباً لأنه متتابع فيه لكلام الاحصاء لا مختصر. كلام غيره (قوله وفائدة تقديم المضمضة الخ) عبارة الدميري والحكمة في تقديم السنتين الثلاثة يعني الكفين والمضمضة والاستنشاق على الوضوء ان يتدارك أو صاف الماء الثلاثة (قوله وهناك لا يمكنه رد المي) الذي يأتي في الصوم ان محل الحرمة اذا خشي من نفسه الوقوع (قوله وموقوف عين ولحظاً) لينظر هذا

ثم قال عميرة فالحاصل ان تحقق وجود الاقل فقط لا يكون الامع الاتصال اذ لو فرض تقاء في خلال دم اليوم واليلة زاد الحيض عن الاقل اه (أقول) ويمكن الجواب بأن هذا المجموع هو أقل دم الحيض ثم ان فلا سبباً للفظ كان هو الحيض دون النقاء المختل وان فلما بالاسحب وهو الاظهر كان المجموع أقل دم الحيض وحكم على النقاء بغيره بأنه حيض تبعاً فزمن الدم والنقاء كله حيض شرعاً والدم الحاصل فيه هو أقل دم الحيض (قوله كان رأيت الدم الخ) أي فتكمل اليلاني ليلة السادسة عشرة فليس المراد ان أكثره ينتهي بغروب شمس الخامس عشر في هذه الصورة كما يدعيونهم ولو قال وأكثر خمسة عشر بيلاليها وان تأخر ليلة اليوم الاول عنه كان أوضح (قوله للاستقراء) قال الشيخ عميرة قالوا لان المالا ضابط له في اللغة ولا الشرع يحمل على العرف وهذا يقتضي تقدم اللغة على العرف ويخالفه قول الاصوليين ان اللفظ يحمل أولاً على الشرع ثم العرف ثم اللغة اه سم على منهج ويمكن الجواب بأن العرف يقدم على اللغة في بيان ٢٣٩ مدلول اللفظ وما هـ ليس منه

بل من بيان الضابط المطرد الذي هو كالفائدة ويجوز ان أهل الاصول لم يتعرضوا له (قوله اذ الشهر الخ) انظر رأي حاجة لهذا القيد وهذا لا يقتصر على ان الشهر قد يجمع فيه ذلك فانه يثبت المطالب اه سم على منهج قلت قد يقال ذكره لكونه المطابق للسواقع وان لم يتوقف ثبوت المطالب عليه (قوله لزم ان يكون أقل الطهر الخ) لا يمنع هذا

وان لم يتصل دم اليوم الاول بيلاته كان رأيت الدم أول النهار للاستقراء وأما خبر أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام فضعيف كافي للمجموع (وأقل طهر بين الحيضين) زمناً (خمس عشرة يوماً) اذ الشهر لا يتخلو غالباً عن حيض وطهر فاذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لزم أن يكون أقل الطهر كذلك ولان ثلاثة أشهر في عدة الآية في مقابلة ثلاثة اقراء وذلك لان الشهر اما ان يجمع أكثر الحيض وأقل الطهر أو عكسه أو أقلهما أو أكثرهما لا سبيل الى الثاني والرابع لان أكثر الطهر غير محدد ودولا الى الثالث لانه أقل من شهر فتمين الاول فنبت ان أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً وخرج بقوله بين الحيضتين الطهر بين حيض ونفاس فيجوز كونه أقل من ذلك سواء كان الحيض متقدماً على النفاس أم متأخراً عنه وكان طوره بعد باوغ النفاس أكثره كافي للمجموع فان طرأ قبل ان يبلغ أكثره لم يكن حيضاً الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوماً وغالب الحيض ست أو سبع وبقي الشهر نائب الطهر لقوله صلى الله عليه وسلم لجنة بنت خنثى في علم الله ستة أيام أو سبعة كما تحيض النساء ويطهرن ميعات حيضهن وطهرهن أي الترمي الحيض وأحكامه فيما ألت الله من عادة النساء من ستة أيام أو سبعة والمراد غالبن

الزوم بأن يتوقف على كون الشهر لا يتخلو غالباً عن أكثر الحيض وهو مجموع لان هذا انوقف باطل ولا يضر خلوه غالباً عن أكثر الحيض فانه لو خلا عن الاكثر لزم خلوه عنه دائماً وأغالب هو باطل في الاول بالوجود غير مضر في الثاني لحصول المداوب في الفرد النادر اه سم على منهج (قوله لا سبيل الى الثاني) هو قوله أو عكسه وقوله والرابع هو قوله أو أكثرهما وقوله ولا الى الثالث هو قوله أو أقلهما وقوله فتعين الاول هو قوله أن يجمع أكثر الخ (قوله الا اذا فصل بينهما الخ) كون الفاصل خمسة عشر يوماً محله اذا كان الدم الطارئ قبل مجاوزة ستين يوماً ما لو كان بعدها كان انقطع دم النفاس في خمسين يوماً ثم عادي في احد وستين فانه حيض مع كون الفاصل في هذه أقل من خمسة عشر ثم رأيت في سم على منهج ما يصرح بذلك (قوله وغالب الحيض) تنجيم الاقسام ولعل الحكمة في عدم ذكر المصنف له انه لم يتعلق به حكم مما قصد المصنف ذكره (قوله لجنة) هي بالحاء المهملة المفتوحة والميم الساكنة (قوله تحيض) في المختار وتحيض أي فقدت أيام حيضها عن الصلاة اه وعليه فعني تحيض افعدي عن الصلاة أي اتركها والمناسب ان يقرأ كما تحيض بفتح التاء وتشديد الياء ولكن المسموع من أفواه المشايخ فتح التاء وسكون الياء وهو المناسب لقوله ويطهرن (قوله في علم الله أي فيما علم الله لك من المدة) (قوله ميعات حيضهن) أي ذلك ميعات الخ ويجوز نصبه بدلاً من ستة (قوله من عادة النساء) هذا الدليل ظاهراً فيما قصده الشارح من أن غالب الحيض ست أو سبع ولكنه لا يطابق ما يأتي في بيان أحكام المستحاضة لان مقتضى الحديث انها تتخير بين الست والسبع وان لم يسبق لها عادة وهو كما ترى يخالف لما يأتي في كلام المصنف

على التيمم ممنوع لوجود الفارق وهو وجود السدل هناك لاهنا (قوله بمعنى الشرب) قال الجوهري نشف الثوب العرق بالكسر ونشف الحوض الماء ينشفه نشفاً شربه وتنشفه كذلك (قوله وان كان الرافعي قد عده) أى دعاه الأعضاء من حيث هو والا فالرافعي لم يذكر في المخرج جميع الادعية المتقدمة (قوله فات الرافعي) أى لانه انما احتج على الاستصحاب بثبوته عن السالف

(قوله منتقض) يتأمل فان المجنون والمغمى عليه لا يجب عليهما القضاء كما ان الحائض لا يجب عليها القضاء نعم يفارقان الحائض على ما عده الشارح من أنه يكره قضاء الحائض ويندب قضاء المجنون والمغمى عليه لكن هذا لا يدخل له في التعليل المذكور لان الحائض يحرم عليها الفعل للنهي ولا كذلك المجنون اذا غايه أمره انه غير مكاف بالفعل مادام مجنوناً ولا بعد في استصحاب القضاء منه لزوال مانع الفعل (قوله عن البيضاوي) هو أبو بكر وهو متقدم على الشيخين وليس هو المفسر المشهور الا أن كذا بهامش صحيح (قوله الاوجه نعم) خلافاً لـ أى وتعتقد نفساً لا تقبها مع فرض آخر بتيمم واحد كما وقع في كلام شيخنا الشو برى والفرق بين الحائض والكافر على ما عده الشارح فيما يأتى من عدم انعقاد الصلاة اذا قاما ان الكافر كان مخاطباً بتلك الصلاة في حال كفره بان يسلم ويأتى بها فلما أسلم سقط عنه القضاء لا لخبر بغفران ما سلف له فاذا قضاهما كان مراغماً للشرع فلم تصح منه ولا كذلك الحائض فانها أسقطت عنها في زمن الحيض عزيمة والقضاء بأمر جديد ولم يثبت فلم يكن في قضائها ما يشبه المراغمة لعدم ورود شئ ٢٤٢ فبه عن الشارع وبأن الكافر لم يسبق له حالة قبل اسلامه يكون فيها أهلاً

بخلاف الحائض فانها أهل للصلاة في الجملة وليكنها نيت عنها زمن الحيض والقياس انها لا تنأى على صلاتها هذه لانها منبهة عنها اذا نيتها والنهي عنه لا جواب فيه (قوله اذ لا يلزم من عدم طاب العباداة عدم انعقادها) قد يتوقف في هذا التعديل بأنه ليس الحائض هنا مجرد عدم الطلب بل النهي عن الفعل والنهي عن

منتقض بقضاء المجنون والمغمى عليه خلافاً لما نقله الاسنوى عن ابن الصلاح والمصنف عن البيضاوي انه يحرم لان عائشة نهت السائل عن ذلك ولان القضاء محلله فيما أمر به فله بخلاف المجنون والمغمى عليه فيسأل لهما القضاء وعلى الكراهة هل تنعقد صلاتها أو لا الاوجه نعم اذ لا يلزم من عدم طاب العباداة عدم انعقادها ولا يقدح في ذلك ان وجوب قضاء الصوم عليها بأمر جديد ولا يلزم على القول بعدم الانعقاد استواء القول بالحرمه والكراهة لانه حبث قيل بعدمه كانت عبادة فاسدة وتعاظم احرام فذهبهم الخلاف بينهما ما دل على تغير حكمهما وما يحرم عليها لطهارة عن الحدث بقصد التعمد مع علمها بالحرمه لتلافيها فان كان المقصود منها انظافة كغسل الخ لم يمنع كاسياً أى ثم (و) يحرم به أيضاً ما بشرتها (و) ما بين سرتها وركبتها) ولومن غير شهوة لانية فاعتزلوا النساء في الحيض وهو الحيض عند الجمع والجمع أبى داود أنه صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من امراته وهى حائض فقال ما فوق الأزار وخص بمفهومه عموم خبره مسلم اصنعوا كل شئ الا السكاح ولان الاستمتاع بما تحت الأزار يدعى الجماع فحرم لان من حام حول الحمى يوشك ان يقع فيه على انه يمكن ان يرا باده

العبادة لذاتها يقتضى الفساد ومجرد عدم الطلب لا يقتضيه وان كان الاصل في العبادة انها اذ لم تطلب لا تعقد (قوله لم يمنع الخ) أى بل تسن (قوله ويحرم) أى على الزوج والسيد (قوله ما بين سرتها الخ) لو ماتت في زمن الحيض فلو حرمه مباشرة ما بين سرتها وركبتها كافى الحياة بل أولى لانه يحرم بعد الموت مس ما بين سرتها وركبتها اذ لم تكن حائضاً بخلافه في الحياة كاسياً أى في الجنائز فحال الموت أضيق فكانت الحرمه فيه فيما ذكر أولى اه سم على حج (أقول) وظاهر اطلاق المصنف حرمة مس الشعر الغابت في ذلك المحمل وان طال وهو قريب لانهم لم ينيطوا الحكم هنا بالشهوة وعدمه اذ لم يراجع وظاهره أيضاً حرمة مس ذلك بظفره أو سنه أو شعره ولا مانع منه أيضاً لان من حام حول الحمى يوشك ان يقع فيه لكن في بعض الهوامش نقلاً عن شيخنا العلامة الشو برى انه لو لمس بسنه أو شعره أو ظفره لم يحرم وفيه وقفة ففرع كل خوف الزنا ان لم يبط الحائض أى بأن تعين وطؤها لدفعه جاز لانه يرتكب أحف المفسدتين لدفع أشدهما بل ينبغى وجوبه وقياس ذلك حل استبراء بيده تعين لدفع الزنا اه سم أيضاً على حج وقوله لدفع أشدهما ينبغى ان من ذلك ما لو تعارض عليه وطؤها والاستبراء بيده فيقدم الوطء لانه من جنس ما يباح له فعله بل هو بخصوصه مباح لولا الحيض ولا كذلك استبراء بيده وقوله بل ينبغى وجوبه أى ولا يستحب له تصديق حينئذ لعدم حرمة وقوله وقياس ذلك حل استبراء بيده الخ أو يدر زوجته مقدماً على وطئها أيضاً فيجب عليه ذلك ان تعين لدفع الزنا ما بدون تعين دفع الزنا فحتماً مطلقاً وبقي ما لو دار الحال بين وطئ زوجته في دبرها بأن تعين طريقاً كان انسدها قبلها وبين الزنا هل يقدم الاول أو الثاني فيه نظراً لافتراب الاول لان

المصاحفة

والخلاف (قوله انه روى عنه) أى من حيث هو والا فالشارح لم يذكر جميع ما ذكرهنا وانما ذكر ما فى المحرر فقط (قوله وباسم صباه) يعنى قوله أشهد أن لا اله الا الله الخ كما هو ظاهر وان أوهت عبارته خلافة (قوله أما باعتبار وروده الخ) كان غرض منه الجواب عن قول الشارح المارقات الرافعى والنووى انه روى الخ **بجواب مسخ الخف** (قوله مراده به

له الاستمتاع بها فى الجملة ولانه لا حد عليه بذلك وبقي أيضا ما لو تعارض وطؤها فى الدبر والاستمتاع به بنفسه فى دفع الزنا فيه نظر والا قرب تقدم الوطء فى الدبر أيضا لما تقدم من أنه محل تمتعه فى الجملة وينبغى كفر من اعتقد حل ذلك لانه يجمع على تحريمه ومعلوم من الدين بالضرورة (قوله الحديث الاول) هو قوله ما فوق الازار وقوله اليه أى الى قوله اصنعوا فى خبر مسلم وقوله وبعضه أى قوله على انه يمكن ان يراد به الخ (قوله الجزم بجوازه) معتمد ٢٤٣ (قوله فى فرجها) أى فى زمن الدم سم على حج

عن عب (قوله كبيرة) ظاهره ولو فيما زاد من حيضها على عشرة أيام وعبارة سم على حج فرع أكثر الحيض عند أبى حنيفة عشرة فهل الوطء كبيرة فيما زاد على العشر أولا نظرا لخلافه فيه نظرو وينبغى ان يجزى فيه ما نقوله فى شرب النبيذ حيث يجزىه أبو حنيفة فراجع فيه على منهجنا وطأها بعد انقطاع الدم كبيرة حيث لم يجوزه أبو حنيفة اه (أقول) حنيفة ويؤخذ منه ان وطأها بعد مجاوزة العشر ليس كبيرة الخجوز أبى حنيفة له الا ان يفرض بين زمن جريان الدم وانقطاعه بأن ما بعد الانقطاع طهر حكما ولا مجاوزة فيه للدم أصلا بخلاف زمن جريانه وقوله حيث لم يجوزه أبو حنيفة

المضاجعة والقبلة ونحوهما جاعلينه وبين الاول وهو أولى من رد الحديث الاول اليه وبعضه فعله صلى الله عليه وسلم وعلم مما تقر حرمة وطئها فى فرجها ولو بمائل بطريق الاول وجواز النظر ولو بشهوة لها اذ لباس هو أعظم من تقيهاها فى وجهها بشهوة وان كان تعبير الرافعى فى الشرحين والمحرر وتبعه فى الروضة بالاستمتاع يقتضى تحريمه قال الاسنوى ان بين التعبير بالاستمتاع والمباشرة عموما وخصوصا من وجه أى ليكون المباشرة لا تكون الا باللس سواء أ كان بشهوة أم لا والاستمتاع يكون باللس والنظر ولا يكون الا بشهوة اما الاستمتاع بماء عدا ما بين السرة والر كبة ولو بوطء فجاز وان لم يكن ثم حائل وكذا بما بين سائر ما بمائل بغير وطء فى الفرج ومحل ذلك فيمن لا يغلب على ظنه انه ان باشرها وطئ لم يعرفه من عادته من قوة شبيهة وقلة تقواه وهو أولى بالتحریم من حركت القبلة شهوته وهو صائم وامتنع السرة والر كبة فهل هما كافوق السرة وتحت الر كبة قال فى المجموع والتفتيح لم أر لأصحابنا كلاما فى الاستمتاع بالسرة والر كبة والمختار الجزم بجوازه اه وعبارة الام والسرة فوق الازار قال الاسنوى وسكنوا عن مباشرة المرأة للزوج والقياس ان مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع المتعلقة بما بين السرة والر كبة حكمه حكم تمتعاتها فى ذلك المحل واعترض عليه بأنه غلط عجيب فانه ليس فى الرجل دم حتى يكون ما بين سرة وركبته كباين سرتها وركبته فسها لذكره غايته انه استمتع بكفها وهو جازم قطعوا بأنها اذا لمست ذكره بيدها فقد استمتع هو بها ما فوق السرة والر كبة وهو جازم وبأنه كان الصواب فى نظم القياس ان يقول كل ما منعناه منه نمنعها ان تلمسه به فيجوز له ان يلمس بجميع بدنه سائر بدنها الا ما بين سرتها وركبته ويحرم عليه تمسكها بلسه بما بين ما وله منعها من استمتاعها به مطلقا ويحرم عليها حينئذ وقد يقال ان كانت هى المستمتعة اتضح ما قاله الاسنوى لانه كما حرم عليه استمتاعه بما بين سرتها وركبته ما حرم الوطء المحرم يحرم استمتاعه بما بين سرتها وركبته لذلك وخشية التلويث بالدم ليس علة ولا جزء علة لوجود الحرمة معيق عدمه وان كان هو المستمتع اتجه الحل لانه مستمتع بما عدا ما بين ما هذا والاوجه عدم الحرمة فى جانبها خلافا للاسنوى ووطئها فى فرجها عا لما عدا مختارا كبيرة يكفر مستحله ويستحب للوطئ مع العلم وهو

يفيد حرمة اذا انقطع قبل العشر لكن كان انقطاعه فى زمن لا يقول أبو حنيفة بجواز الوطء فيه **وفرض** قال غير المتعمد انه لا يحرم على الحائض حضور المختصر اه سم على منهج ويوجه بأن المختصر من شأنه الاحتياج لمن يعاونه ويزيل عنه الوحشة فجاز لها ذلك لهذا الغرض وجاز ان الله تعالى يعوض المختصر بدل حضور الملائكة ما هو خير منه (قوله ويستحب للوطئ) ومثله تارك الجمعة عدا فيسحب له التصديق بذلك كذاهم امش بخط بعض الفضلاء ثم رأيت فى سم على حج فليراجع ولينظر ان كان ذلك مخصوصا بالجمعة فما وجهه وان كان عاما فى الجمعة وغيرها من سائر الكثر قياسا على الوطء فى الحيض اتجه (قوله مع العلم) أى بالتصريح ويؤخذ منه ان الصبي لا يطلب من وليه التصديق عنه وكذا لا يطلب منه التصديق بعد كماله سم على حج بالمعنى

بالغسل (قوله وشمل اطلاقه) أي اطلاقه المنع مع قطع النظر عن خصوصه المدة ولو تمتعه على قول المصنف للقيم الخ كان أولى (قوله لما زاد على فرض ونوافل) عبارة الشهاب بن حجر لانه محدث بالنسبة للفرض الثاني (قوله لان وقت المسح) أي الزمان للحدث المستند اليه جواز الصلاة كما يؤخذ مما يأتي (قوله شيطان) كذا في نسخ وهو الاصول الذي ينزل عليه كلامه الا في قالشي الاول اللبس على كمال الطهور والثاني الصلاحية بأن يستجمع الشروط المذكورة في كلام المصنف والاول راجع للباس والثاني

(قوله وطرفه خارج) أي حيث حكموا بطلان الصلاة ان لم ينزعه بغيره ولو حست له الا واصبحت صاعته والحشو باقي في فرجه فهل يجب نزعه المصلحة الصلاة ترد فيه بعض المتأخرين (وأقول) ان كان نزعه لا يبطل الصوم فالوجه وجوب النزع لئلا نصير حامله لتجاسة في الصلاة بلا حاجة وان كان يبطله فهو كمسئلة الخيط اذا أصبح صاعدا وطرفه بجوفه وطرفه الآخر خارج من فمه فليخرج زرع الحشو من الفرج يبطل الصوم أولا سم على منهج (قلت) الوجه انه ان توقف على ادخال شيء باطن الفرج لا خروجه بطل والا فلا وهو مخالف لما يقتضيه قول الشارح فان الحشو يتخس وهي حاملته (قوله حيث منع ذلك) أي التثليث (قوله من التيمم) ٢٤٦ والراجح منه ان التيمم يصلي فكذا هنا وقد يفرق بينهم بأن التيمم لم يطرأ بعده تيممه

ما ينزل طهارته بخلاف المستحاضة وهو الاقرب (قوله وانتظار جماعة) ظاهر اطلاقه كغيره انه لا يضر انتظار الجماعة وان طال جدا واستغرق أكثر الوقت وهو محتمل ويحتمل ان يحصل ذلك حيث كان الانتظار طالوا فليتم اتم سم على منهج أي بخلاف ما اذا لم يكن الانتظار مطلوبا ككون الامام فاسقا أو مخالفا وغير ذلك مما يكره فيه الاقتداء وليس ما ذكر من قوله ويحتمل ان محل الخ مقابل لقوله قبل وهو محتمل بل هو متعلق بأصل الانتظار (قوله وان خرج الوقت)

عكس فعلهم فيمن ابتاع بعض خيط قبل الفجر وطلع عليه الفجر وطرفه خارج لان الاستحاضة على منة والطاهر دوما فالوراها المصلحة الصلاة هنا التعذر قضاء الصوم للحشو ولان المحذور هنا لا ينتفي بالكيفية فان الحشو يتنجس وهي حاملته بخلافه ثم ولانها لم يوجد منها تقصير يخفف عنها أمرها وحكت منها العبادتان قطعاً كما تصح صلاتها مع التجاسة والحديث الدائم للضرورة ولان المستحاضة يتكرر عليها لقضاء فيشق بخلاف مسئلة الخيط فانه لا يقع الانذار (و) بعد ذلك (تتوضأ) أو تيمم وتبادر به وجوباً عقب الاحتياط ويكون ذلك (وقت الصلاة) ولو نافلة لا قبله كالتيمم وتجمع بطهارتهما بين فرض ونوافل ولا يجب عليها الاقتصار في وضوئها على مرة واحدة بل لها التثليث فيه خلافاً للزركشي حيث منع ذلك واستشهد بمسئلة استمسك البول بالعقد قال فاداسا محو في فرض القيام لحفظ الطهارة في التثليث المندوب أولى فقد فرقت بان ما هناك يرفع الحدث أصلاً وما هنا يقلله ولو توضأت قبل الزوال مثلاً لفاتمة زالت الشمس فهل لها أن تصلي به الظهر قال الا ذري يشبه أن يكون على الخلاف في نظيرها من التيمم ولم يحضر في فيه نقل (و) بعد ما ذكر (تبادرها) أي بالصلاة وجوبا تقابلاً للحدث بخلاف التيمم السليم (فلو أخرت المصلحة الصلاة كستر) لعورة وأذان واقامة (وانتظار جماعة) وذهب لمجدد وحصيل ستره واجتهاد في قبله (لم يضر) وان خرج الوقت لكونها غير مقصورة بذلك قال في المجموع وحيث وجبت المبادرة قال الامام ذهب ذاهبون من أئمتنا الى المبالغة واعتفروا خرون الفصل اليسير وضبطه بقدر ما بين صلاتي الجمع اه والوجه الثاني واستشكل التمثيل بأذان المرأة لعدم مشروعية لها وأحيب يحمله على الاجابة وبأن تأخيرها للاذان لا يستلزم أذانها قال الا ذري ينبغي حمل الاذان في كلامهم على الرحل

أي كله حيث عذرت في التأخير لغو غيرم فبالغت في الاجتهاد في القبلة أو طلب السترة والابان علمت السلس الضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقيام حينئذ امتناع صلاتها بذلك الطهور لانه يصدق عليها انها أخرت المصلحة الصلاة وان اقتضى اطلاقهم الجواز (قوله بقدر ما بين صلاتي الجمع) وهو القدر الذي لا يسع صلاة ركعتين بأخف ممكن (قوله والوجه الثاني) والكلام كما هو الفرض حيث لا عذر في التأخير امامه فيغتفر فوق ذلك كما علم مما مر (قوله والوجه الثاني) هو قوله واعتفروا خرون الفصل اليسير الخ (قوله قال الا ذري) هو صحيح وانكناه لا يأتي مع جعلهم الاذان من أمثلة تأخيرها المصلحة الصلاة اذ هو صريح في المرأة وقد يجاب بان التيمم بالمرأة مجرد التمثيل وكأنه قيل فان أخرت المرأة أو غيرها ممن دام حديثه وأجاب بعضهم بأن الامة لم يصرحوا بالمرأة وانما علامة التأنيت وهي التاء تصرح بذلك لكن الباعل يمكن أن يكون غيرها وتقدير الكلام فلما أخرت الدات المبتلاة بشيء مما تقدم وكل مثال يرجع لما يناسبه اه وهو واضح في غير عبارة المصنف اما فيها فلا يتأتى ما ذكره لتعبيره بالاستحاضة بالايجظة ما تقدم من أن ما ذكره للتمثيل



لصفة الخلف وفي نسخ أمور بدل شيان وقد علمت ما فيها (قوله لاحتمال) معطوف على مذهب بارزالام الاضافة والتقدير لتأكيدهم للنفي لمذهب الزني والنفي لاحتمال الخ ولا يحتاج حينئذ الى تقدير مضاف قبل لفظ احتمال فهو أولى مما في حاشية الشيخ (قوله وقد مر) لا يخفى ان من جملة ما مر فيه انه اذا أراد ان يصلي فرضاً ثانياً بترعوياً في بطنه كامل وظاهره لا يأتي هنا

(قوله وقال الغزى) هو مساو في المعنى لما قاله الادريجي (قوله ويبطل الخ) قضيته انها حيث أخرت لا لمصلحة الصلاة امتنعت الصلاة في حقها فرضاً أو نغلا وهو ربما ينافي قوله الاتي وخرج بالفرض المغل الخ الا ان يقال ما يأتي من جواز الفصل في الوقت وبعده محمول على ما اذا لم تؤخر لا لمصلحة الصلاة بقريضة ما هنا أو يقال المراد ببطلان الطهر ضعفه عن أداء الفرض به (قوله ويجب اعادته) أي الطهر من وضوء وتيمم (قوله واعادة الاحتياط) أي وهو الغسل والحشو والعصب (قوله لم يضر) أي في الصلاة أو قبلها (قوله وان اتصل الخ) انما أخذناه غاية لتلايمتوهم انه ٢٤٧ حيث اتصل بآخر الطهر لا يبطل لعدم تخلل

حدث بين الشقاع والطهر

ولكنه نظر في ابطاله الى

ما تقدم من الحديث قبل

فراغ الطهر (قوله لكل

فرض) وكذا لو أحدثت

قبل ان تصلي حدثاً خاصاً

سم على منهج (قوله ولو

نذر) لعل وجه أخذه غاية

ان فيه خلافاً كالتميم له

وبتقدير عدم الخلاف

فوجه أخذه غاية دفع

توهم عدم وجوب التحديد

لكونه ليس فرضاً أصلياً

سما وهو من الابواب التي

لا يطلق فيها القول بترجيح

فكثيراً ما يسلكون به

مسلك جاز الشرح وحينئذ

يكون كالنفل (قوله وروايت

الفرائض) بقي ما لو تواتر

لا لفريضة والمتبادر انما

نستبيح من النوافل ما شاءت

الساس دون المسح تحاضة وقال الغزى مرادهم الرجل اذا كان سلس البول أو الريح أو المذي ولو اعتادت الانقطاع بقدر ما يسع وضوء الصلاة فانقطع لزعمها المبادرة وامتنع عليها التأخير لا انتظار جماعة ونحو ذلك (والا) بأن أخرت لا لمصلحة الصلاة كاكل وشرب ونحوهما (فيض) التأخير (على الصحيح) ويبطل طهرها وتجب اعادته واعادة الاحتياط لتكرار الحدث والنجس مع استغنائهم عن احتمال ذلك بقدرتها على المبادرة والثاني لا يضر كالتميم ولو خرج دمها من غير نقصير منها لم يضر فان كان ببقية يرفى الشدة ونحوه بطل طهرها وكذا صلاتها ان كانت في صلاة ويبطل طهرها أيضاً بشفاها وان اتصل بآخره (ويجب الوضوء لكل فرض) ولو نذر كالتميم لبقاء حدثها نجس فاطمة بنبت أبي حبيش توصي لكل صلاة وخرج بالفرض النفل فلها ان تنفل ما شاءت في الوقت وبعده على ما صرح به في الروضة فقال الصواب المعروف انها تسبيح لنوافل مستقلة وتبعاً لفريضة مادام الوقت باقياً وبعده على الاصح لكنه خالفه في أكثر كتبه فصح في التحقيق وشرحي المذهب ومسلم انما لا تستبيحها بعد الوقت وفرق بينها وبين التيمم بتجديد حدثها وتزايد نجاستها وجع الالدرجه الله تعالى بينهم ما يحمل الا قول على رواتب الفرائض والثاني على غيرها (وكذا) يجب لكل فرض تجديد العصابة وما يتعلق بها (في الاصح) وان لم تزل عن محلها ولا طهر الدم بجوانبها لتقليل النجس كالوضوء لتقليل الحدث والثاني لا يجب تجديدها لانه لا معنى للامر بازالتها مع استمرارها ومحل الخلاف عند عدم ظهور دم على جوانبها مع بقاء على موضعها من غير زواله وقع والاوجب تجديدها قطعاً لان النجاسة قد كثرت مع التمكن من تقليلها ويؤخذ من التعليل ان محل وجوب تجديدها عند تلوثها بالايه في عنه فار لم تتلوث أصلاً أو تلوثت بما يعفى عنه لقائه فالواجب فيما يظهر تجديد باطلها كل فرض لا تغييرها بالكمية وما تقر من العفو عن قليل دم الاستحاضة هو ما أفتى به الالدرجه الله تعالى واستثناءه من دم المفاذ التي حكموا

مادام طهرها باقياً (قوله مع استمرارها) في نسخة استمرارها (قوله من التعليل) هو قوله لتقليل النجس الخ (قوله هو ما أفتى به) أي ويعفى أيضاً عن قليل البول بالنسبة لساس كافي حج وعبارته قال الجلال البلقيني ولو انفخ في مقعده دم لم يخرج منه غائط لم ينف عن شيء منه وقال ولده بعد قول الاسنوي اغيا يعفى عن بول السلس بعد الطهارة مذكروه غير صحيح بل يعفى عن قليله أي الخارج بعد احكام ما وجب من عصب وحشوفي الثوب والبدن كافي التنبيه قبل الطهارة وبعدها وتقيدهم بها اغيا هو لبيان ان ما يخرج بعده لا ينقضها وتبعه في الخادم بل قال ابن الرفعة سلس البول ودم الاستحاضة يعفى حتى عن كثيرها لكن غلطه الشافعي أي بالنسبة لكثير البول اه وقضية اقتضاه في التغليط على كثير البول ان كثير الدم يعفى عنه لكن تقدم للاشارح تخصيص العفو بالقليل وظاهر تقييد العفو عن القليل بالبول ان الغائط لا يعفى عنه مطلقاً وان ابتلى مخرجه بفرع استطرادى وقع السؤال عن ميتة كل المرض لم يخرج منه ولم يكن الغائل قطع الخارج منه فما الحكم في الصلاة عليه حينئذ (أقول) لو اوجب في حال الميت المدكور ان يغسل ويغسل مخرجه بقدر الامكان ويسد مخرجه بقطن

لأن الصورة أنه غسل ماعدا الرجلين فالواجب عليه هذا بعد التزعانما هو غسل الرجلين (قوله لأن القصد هنا منع نفوذ الماء) أي ومن لازمه منع الرؤية (قوله فلا يكفي نجس إلى قوله والمتنجس كالنجس) أي لا يكفي المسخ عليهما كما هو صريح كلامه بعد فليست الطهارة شرطاً للنس وان اقتضى جعل قول المصنف طاهراً حالاً من ضمير يلبس خلاف ذلك (قوله لقونه) الأصوب حذفه إذا لم يكن ليس قاصراً على ذلك وسيأتي ما أخرجه الماتن (قوله ولا تقيل) هو وما بعده محترز الماتن لولا قول الشافعي لقونه فوجب حذفه كما سر (قوله فن أين يلزم الأمر الخ) هذا السؤال والجواب فيه نظر لا يخفى (قوله لمعنى قائم بالآلة) في هذا الفرق وقفة ظاهرة (قوله وأطلق الفقهاء أنه خف فوق خف الخ) صريح هذا خصوصاً مع النظر لما قبله أن الجر موقوف اسم لا على

أوضحوه ويشد عليه عقب الحشوة عصابة أو نحوها ويصلي عليه عقب ذلك فوراً ولو قبل وضع اليكفن عليه حيث خيف خروج شيء منه حتى لو غلبه شيء في هذه الحالة ٢٤٨ وخرج منه قهراً في عنه للضرورة (قوله أو في اثنتانها) أي الصلاة (قوله ولم

يخبرها ثقة عارف) أي ولو امرأة وينبغي أن مثل الثقة القاسق إذا اعتقدت صدقه (قوله في الأولى) هي قوله ولم تعتمد انقطاعه وعوده والثانية هي قوله أو اعتادت الخ (قوله حيث) خبر قوله والمراد (قوله في أثانها) أي الوضوء ولو مع البعض الآخر (قوله وشمل كلامه) أي فإنه يجب فيه الوضوء (قوله بما في نفس الأمر) أي فتعيد (قوله وجب عليها انتظاره) وهذا مخالف لما تقدم في التيمم من أنه لو تيقن الماء آخر الوقت كان انتظاره أفضل لا واجباً إلا أن يفرق بأن المستحاضة وجد منها ما ينافي بقاء الطهارة من غير ضرورة إلى اغتفاره والتيمم لم يوجد منه ذلك (قوله فبين رجلي الماء) قال

فيه إدم الفعوى عما خرج منها (ولو انقطع دمها بعد) نحو (الوضوء) وقبل الصلاة أو في أثانها أو في أثانها (ولم تعتمد انقطاعه وعوده) ولم يخبرها ثقة عارف بعوده (أو اعتادت) ما ذكر أو أخبرها من ذكر بعوده (ووسع) بكسر السين (زمن الانقطاع) بحسب عاداتها أو باختار من ذكر (وضوءاً والصلاة وجب الوضوء) وإزالة ما على فرجها من النجاسة لا احتمال شفاهاً في الأولى مع أن الأصل عدم عودته ولا مكان أداء الصلاة على وجه الكمال في الوقت في الثانية فلو صلت من غير وضوء لم يصح صلاتها المتدا لا انقطاع أم لا ترددها في طهرها حالة شروعاتها ولو عاد دمها فوراً استمر وضوءها لعدم وجود الانقطاع المغنى عن الصلاة بالحدث والنجس والمراد ببطلان وضوءها بعد ما ذكر حيث خرج منها دم في أثانها أو بعده والا فلا يبطل وتصلي به قطعاً كما صرح به في المجموع لأنه بان أن طهرها رافع حدث وشمل كلامه ما لو اعتادت عودته على ندور وهو ما نقله الرافعي عن مقتضى كلام معظم الأصحاب وهو ألا وجهه وأن بحث أنه لا يبعد إلحاق هذه النادرة بالمعدومة وأنه مقتضى كلام الغزالي ولو اعتادت عودته عن قرب فامتد زمن يسع ما ذكر وقد صلت بطهرها تبيناً ببطلان طهرها ثم اوصلاها اعتباراً بما في نفس الأمر فإن اعتادت انقطاعه في أثناء الوقت ووثقت بانقطاعه فيه وأمنت الفوات وجب عليها انتظاره لاستغنائها حينئذ عن الصلاة بالحدث والنجس والأفقيه ما صرح في التيمم فبين رجلي الماء آخر الوقت كما ذكره المصنف عن التيمم وهو المعتمد وإن جزم صاحب الشامل بوجوب التأخير وقال الزركشي أنه الوجه كما لو كان على بدنه نجاسة ورجى الماء آخر الوقت حيث يجب التأخير عن أول الوقت لازالة النجاسة فكذلك هنا لوضوح الفرق بينهما وهل المراد بقولهم يسع الطهارة والصلاة على الوجه الأكمل بسننهما أو يسع أقل ما يجزئ الأقرب الثاني ويشهد له ما ذكره البغوي في مسئلة السلس في صلاته قاعداً وطهارة المستحاضة مبيحة لأرافعة ولو استمسك السلس بالقعود دون القيام صلى قاعداً وجوبا كافي الأوار حفظاً لطهارته ولا إعادة عليه وإن فهم أن الرفعة أنه مستحب وصرح به في الكفاية ونسبه للروضة بحسب فهمه وذو الجرح السائل كالمستحاضة في الشد وغسل الدم لكل فرض

في المصباح رجونه أرجوه رجواً على فاعول والاسم الرجاء بالدور رجيته أرجيه من باب رعى لغة اه دلعل كما رسم الشارح لانه بالياء على هذه اللفظة لأن الألف إذا كانت منقلبة عن واو تكتب ألفاً أو منقلبة عن ياء تكتب ياء (قوله آخر الوقت) أي فيكون التجيل أفضل (قوله صاحب الشامل) هو ابن الصباغ (قوله بينهما) أي بين التيمم والمستحاضة وعليه فيكون قوله لوضوح الخ من كلام الزركشي ويحتمل أن الضمير راجع للمستحاضة ومن على بدنه نجاسة فيكون من كلام الشارح رد على الزركشي لكن في الفرق حينئذ خفاء ولعل وجهه أن هذه معذورة كالتيمم فاغفر لها التأخير بخلاف من على بدنه نجاسة ثم رأيت في حج ما يصرح بأن قوله لوضوح الخ ليس من كلام الزركشي بل سبق الرد عليه (قوله أقل ما يجزئ) بالنسبة للصلى (قوله مبيحة لأرافعة) أي ومن ثم لو نوت رفع الحدث لم يصح وضوءها لأنه لا يرتفع (قوله ولو استمسك السلس) هو بفتح اللام

بشرط أسفل وحينئذ فالتثنية في عبارة المصنف باعتبار تعدده في الرجلين لكن صريح كلام غيره خلافه وان كلام من الاعلى والاسفل يسمى جرمين فالتثنية في كلام المصنف منزلة عليهما (قوله قاله البغوي) أي نقلا عن الاصحاب كما أفصح به في شرح الارشاد (قوله لا بد منها) يفيد أنه لا بد من وجود الاسم فيقتضي خلاف ما ذكره وصريح المتن أنه يسمى خفا وصرح به الشهاب ابن حجر (قوله وان أجزأ) لم يظهر لي موقع هذه الغاية وهو تابع فيها لشرح الارشاد (قوله لنجاسة) لعله سقط منه ناء قبل الهاء من المكتبة (قوله فاذا قدر على الاصل) عبارة الدمير فاذا زال وجب الرجوع الى الاصل (باب الغسل) (قوله

(قوله ليقطر) من باب نصر اه مختار أي خارج الصلاة أو فيها ولو قيل يجوز ذلك خارج الصلاة للاحتراز عن اصابة البول ليدنه أو ثيابه لم يعد بل قد يقتضيه تعليقه بأن يصير حامل نجاسة في غير الخ فإنه حيث علم النجاسة لا تندفع الا بذلك كان حاجة أي حاجة (قوله اذا رأت المرأة الخ) وخرج بالمرأة الخ في فلا يحكم على ما رآه بأنه حيض لان مجرد خروج الدم ليس من علامات الاتضاع وفهم من المتن كون الراي امرأة بناء لتأنيث في رأت (قوله لسن) أي في سن (قوله فأكثر) أي أو أكثر (قوله ولم يعبر الخ) أي الدم لا بقيد كونه أقله لاستحالة فليحتج للاحتراز عنه على أنه يصح ان يريد بالآقل هنا ما عدا الاكثر وحينئذ لا يراد على العبارة شيء اه صح وكتب عليه سم قوله على أنه الخ أقول من التوجيهات القريبة السهلة ان يقال المراد برؤية أقل الحيض رؤية أقل قدره وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صادف برؤية ما زاد على قدره فقط الى الاكثر وفوقه اذ رؤية جميع ذلك يصدق معها رؤية الاقل فصح تقسيمه الى عدم عبور الاكثر والى عبوره من غير تكافؤ وعلى هذا فرجع الضمير في يعبر الدم المرئي وياك ان تظن ان هذا التوجيه هو معنى العلاءة ٢٤٩ المذكورة فان ذلك غلط كما لا يخفى (قوله فكله

كافي المجموع ولا يجوز للسلس ان يعاقق فارورة ليقطر فيها بوله لكونه يصير حامل نجاسة في غير معدن من غير ضرورة ويجوز وسطاء المستحاضة وان كان دمها جاريا في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه

(فصل) اذا رأت المرأة من الدم (لسن الحيض أقله) فأكثر (ولم يعبر) أي يجوز (أكثره فكله حيض) أي سواء كانت مبتدأة أم معتادة وقع الدم على صفة واحدة أم انقسم الى قوى وضعيف وافق ذلك عاداتها أم خالفها لان الشروط قد اجتمعت واحتمال تغير العادة ممكن ويشترط ان لا يكون عليه سابقة طهر فان كان بان رأت ثلاثة دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الأخيرة دم فساد لا حيض كما ذكره في المجموع مفصفا (والصفرة والكدره) كل منهما (حيض في الاصح) سواء المبتدأة وغيرها خالف عاداتها أم لا كما مر وهما ليسا من ألوان الدم وانما هما كالصديد تعالوه صفرة وكدره

٣٢ نهايه ل يحكم على ما تراه المرأة بأنه حيض ما لم ينقص فيؤخذ بكلامهم حتى يتحقق ما يمنه فلا تقتضي ما فاتم فيه من الصلوات ويحكم بانقضاء عدها بسببه ويقع الطلاق المعلق به الى غير ذلك من الاحكام وسيأتى ذلك عن سم على حج (قوله) ويشترط ان لا يكون عليها بقية طهر (هو مستغنى عنه بقول المصنف أقل الطهرين الحيضتين خمسة عشر يوما) (قوله ثم انقطع) وخرج بانقطع ما لو استمر فان كانت ميتة فغير مميزة أو معتادة عملت بعادتها كما قاله فيما لو رأت خستها المعهودة أول الشهر ثم نقاء أربعة عشر ثم عاد الدم واستمر فيوم وليلة من أول العائذ طهر ثم حيض خمسة أيام منه ويستمر دورها عشرين اه حج (قوله فالثلاثة الاخيرة) شامل للبتدأة ايضا وكتب شيخنا بر بهامش شرح المنهج مانصه انظر هذا مع قولهم آخر الباب في مسئلة الدماء المختللة بالنقاء اذا زادت على خمسة عشر بالنقاء فهي استحاضة اه أقول يخص ذلك بهذا وانظر لو كان الدم المرئي بعد النقاء ستة مثلا فهل يجعل الزائد على تسعة الطهر حياضا لا يبعد ان يجعل اه سم على حج أقول قوله ذلك بهذا أي يقال ان انقطع على رأس خمسة عشر وفيها كان الدم مع النقاء حياضا وهذا التخصيص في الحقيقة يقسمه هو مفهوم قولهم اذا زادت على خمسة عشر وقوله لا يبعد ان يجعل الخ وظاهره أنه لا فرق بين المبتدأة والمعتادة لكن فيما تقدم عن حج من قوله كما قاله فيما لو رأت خستها المعهودة أول الشهر الخ ما يقتضي تخصيص ذلك بالمعتادة وان المبتدأة تحيض يوما وليلة من أول الشهر (قوله والصفرة والكدره) أطلق الصفرة والكدره على ذي الصفرة والكدره مجازا أو قدرا المضاف أي ذو اه سم على حج (قوله كالصديد) نقل هذا في شرح الروض عن المجموع عن الامام وقال انه الاصح ونقل عن الشيخ أبي حامد انها ماء أصفر وماء كدر

أولاً) ينبغي اسقاطه وهو تابع فيه لشرح الارشاد لكن ذلك عطف ما بعده بالفاء اثر تب المذ كورات في متن الارشاد على هذا الوجه ولما لم تكن مرتبة في التناج كذلك عدل الشارح الى الواو فليبق للفظه أولاً موقع (قوله مع اننا لنعلم سبق موت له) وجه عدم وروده أنه في معنى الميت بدليل ذكرهم له في الجنائز واليه أشار الشارح بقوله وفيها أيضاً (قوله أي الحيض) للدلالة على أي زمن الحيض لان المعنى عليه ويدل أنه سبحانه ذكر نفس الحيض فيما قبله بلفظ الذي فلو كان المراد بالحيض الحيض لكان المقام للاضمار وما ذكره الشارح كغيره من التفسير بالحيض يحوج الى تقدير مضاف وهو لفظ زمن (قوله لانهم لا يتجاوزون بل) قضيته

(قوله ويدل لذلك) أي لقول المصنف والصغرة والكدره حيض (قوله مارواه البخاري الخ) ويدل على ذلك أيضاً خبر اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دماً أجزأه فليتم صدق دينار وان كان أصفر فليتم صدق نصف دينار ورواه أبو داود والحاكم وصححه اه سم على حج وجه الدلالة به انه سمي الاصفر دم حيض على ما هو الظاهر من قوله اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دماً أجزأه ولعل الشارح لم يدركه ٢٥٠ بهذا الاحتمال انه سماها حائضاً مجازاً وان استحب ان تصدق بنصف دينار ولو اقرهته

لها بعد انقطاع الحيض وقبل الطهر ثم اعتبار نصف الدينار في الاصفر بناء على الغالب من ان الاصفر لا يوجد في أول الحيض بل في آخره وعليه فلو كان كل حيضها أصفر ووطئ في أوله من التصديق دينار (قوله وهي القطننة) التفسير به لا يناسب ما سيأتي من قوله شبهت الرطوبة القية بالحيض الخ ومن ثم قال الحافظ في فتح الباري والقصة ماء أبيض يدفقه الرحم عند انقطاع الحيض اه وقوله يدفقه هو بكسر الفاء وضمة وعبارة القاموس دققه يدفقه ويدققه صبه اه ويمكن ان يقدر في

ويدل لذلك مارواه البخاري ان النساء كن يبعثن لعائشة الدرجة وفيها الكرسف فيه الصغرة من دم الحيض فتقول لا تجل حتى ترين القصة البيضاء تريد الطهر من الحيضة والدرجة يدال مضهومة مهملة وراء مهملة ساكنة بعدها جيم خرفة ونحوها تدخلها المرأة في فرجها ثم تخرجها لتتظهل بقي شيء من أثر الحيض أم لا والقصة بفتح القاف الجص وهي القطننة أو الخرقعة البيضاء التي تحسبها المرأة عند الحيض شبهت الرطوبة القية بالحيض في الصفاء والكرسف القطن وسقيل الاصح لا يكون ذلك حيضاً لانه ليس على لون الدم ولقول أم عاتية كنا لانعد الصغرة والكدره شيئاً وأجيب عنه بأن قول عائشة أقوى لكثرة ما لازمتها للنبي صلى الله عليه وسلم ثم شرع في بيان ما لو جاوز دم المرأة خمسة عشر يوماً وتسمى بالمستحاضة ولها سبعة أحوال لانها امة مميزة أو لا وكل منهما امة مبتدأة أو معتادة وغير المميزة الناسية لعادتها وهي المخيرة امة الناسية للقدر والوقت أو الاول دون الثاني أو الثاني دون الاول فقال مبتدئة امة مميزة (فان عبره) أي جاوز الدم أكثر الحيض (فان كانت) أي من جاوز دمها أكثر الحيض (مبتدأة) أي أول ما ابتدأها الدم (مميزة بان ترى) في بعض الايام دماً (قويًا) في بعضها (ضعيفاً) كالاسود والاحمر فهو ضعيف بالنسبة للاسود قوي بالنسبة للاشقر والاشقر أقوى من الاصفر وهو أقوى من لا كدر وذو الرائحة الكريمة أقوى مما لا رائحة له والخبث أقوى من الرقيق والاقوى ما جمع من هذه القوى أكثر فان استوفيت الصفات كأن كان أحدها أسود بلا خبث وخبث ولا آخر أجزأه أحدها أو كان الاسود بأحدهما والاحمر بمما انتبه السابق لقوته (فالضعيف) من ذلك (استحاضة) وان امتد زمنه (والقوى) منه (حيض) بثلاثة شروط أشار الى أولها بقوله (ان لم ينقص) القوى (عن أقله) وهو يوم وليله كما مر والى ثانیها بقوله (ولا عبر) أي جاوز (أكثره) وهو خمسة عشر يوماً متصلة

كلام الشارح محذوف كان يقال والمراد به ما في القطننة فلا يخالف ما في الفتح (قوله وغير) أي والمعتادة غير لان الخ (قوله أو الثاني) والصورة السابعة ان تكون المعتادة غير المميزة حافظة للقدر والوقت ولعله ترك التصريح بالاستفادتها بالمفهوم من قوله الناسية لعادتها وألتصيح المصنف بما في قوله يترد اليها قدرا ووقتا (قوله أي أول ما ابتدأها الدم) هذا التفسير يستفاد منه أنه ضبط المتن بفتح الدال وعبارة الشيخ حميرة قول الشارح أي أول الخ فهي بفتح الدال في عبارة المتن ووقف ابن الصلاح في صحة قولك ابتدأه الشيء وقال لم أجده في اللغة وعليه فيقرأ في المتن بكسر الدال أي ابتدئت في الدم اه ولعل الشارح لم يشرح عليه لانه يحوج الى تجوز في اسناد الابتداء بمعنى الشرع الى المرأة (قوله بان ترى) ع هو تفسير للميزة لا للابتداء المميزة اه سم على منجم (قوله فهو ضعيف) أي الاحمر (قوله وهو) أي الاصفر أقوى من الا كدر (قوله أكثر) أي أكثر من مقابله (قوله امتد زمنه) قال الشيخ حميرة سنبر وسيأتي أيضاً في كلامه (قوله متصلة) أي فهو هذا الشرط في الحقيقة شرطان هما كونه لم يجاوز أكثر الحيض وكونه متصلاً



ان البلال هو الموجب وليس كذلك (قوله وشرعاً أمر مع نوى) فضيته ان المنع والسبب لا يسميان جنابة (قوله وتحصل) أى للرجل كما يقيد به الجلال لقول المصنف الا فى المرأة كرجل (قوله واعتبار قدر الحشفة الخ) عبارة قلقه والمراد انه لا بد من التقدير لكن المقدر به يوكل الى نظر الفقيه هل يعتبر فيه قدر الحشفة المعتدلة أى بالنسبة أو لا يعتبر قدرها بل يعتبر بغيرها والوجه انه يعتبر قدرها (قوله ويجب الحد بالاجها الخ) قضية هذا مع ما مر من الغاية فى قوله ولو كانت الحشفة أو قدرها

(قوله ولا نقص الضعيف الخ) قال الرافعى رحمه الله لا تزايدان نجعل الضعيف طهراً والقوى بعده حيضة أخرى وانما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاسنوى لذلك بما لورأت يوماً وليلة أسود وأربعة عشر أجرت السواد ثم قال فلو أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجعلنا القوى حيضاً والضعيف طهراً والقوى بعده حيضاً آخره فيلزم نقصان الطهر عن أقله انتهى اه عميرة (قوله فلورأت يوماً مسوداً) أى مع ليلته وأما لورأت الدم بالنهار دون الليل أو عكسه فلا حيض لها لانه لا جائز ان يحكم على يوم وليلة من أول الشهر بانها حيض دون ما بعدهما لكون النقاء على هذا ليس متملاً بين دعى حيض ولا ان يحكم على ما يكمل به يوم وليلة بما بعد النقاء من الدم لانه يلزم ان يكون ٢٥١ حيضاً أكثر من يوم وليلة قال فى البهجة بل

لان الحيض لا يزيد على ذلك والى ثانياً بقوله (ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر) وهو خمسة عشر يوماً ولا يليكون طهراً بين الحيضتين فلورأت يوماً مسوداً ويوماجرة وهكذا أبداً لم يكن تمييزاً معتبراً وانما كانت جملة الضعيف لم تنقص عن خمسة عشر يوماً لعدم اتصالها ومتى اجتمعت الشروط المذكورة كان الضعيف طهراً وان طال حتى لورأت يوماً وليلة أسود ثم اتصل به الضعيف وتعادى سنين كان طهراً وان كانت ترى الدم دائماً اذا أكثر الطهر لاحدله وشمل قوله والقوى حيض ما لو تقدم القوى وهو كذلك قطعاً وما لو تأخر أو توسط كما لو رأت خمسة حجرة ثم خمسة سواداً ثم أطبقت الحجرة وهو كذلك على الاصح ولو اجتمع قوى وضعيف وأضعف فالقوى مع ما يناسبه فى القوة من الضعيف حيض بثلاثة شروط ان يتقدم القوى وان يتصل به المناسب للضعيف وان يصلحاً مع الحيض بان لا يزيد مجموعهما على أكثره خمسة سواداً ثم خمسة حجرة ثم أطبقت الصفرة فالاولان حيض وان لم يصلحاً مع الحيض كعشرة سواداً وستة حجرة ثم أطبقت الصفرة أو صلحاً لكن تقدم الضعيف بخمسة حجرة ثم خمسة سواداً ثم أطبقت الصفرة أو تأخر لكن لم يتصل الضعيف بالقوى بخمسة سواداً ثم خمسة صفرة ثم أطبقت الحجرة فالحيض السواد فقط وما ذكر فى الثالثة هو ما صرح به الروبانى وشراح الحاوى الصغير وصححه المصنف فى تحقيقه لكنه فى المجموع كالروضة وأصلها جعلها كتوسط الحجرة بين سوادين وقال فى تلك لورأت سواداً ثم حجرة ثم سواداً كل واحد سبعه أيام فحيضها السواد مع الحجرة وأجاب الولد رحمه الله تعالى عن ذلك بان الحجرة انما جعلت حيضاً تبعاً للسواد لقرىبها منه لكونه اتليه فى القوة بخلاف الصفرة مع السواد اه وعلم من ذلك صحة ما فى التحقيق والمجموع ويفرق بينهما وما أوالجعل الذى ذكره فغير مسلم ثم شرع فى المستحاضة

لا حيض لالتى تردّها الاقل فابصرت يوماً وما ابصرت ليلته انقضاء عنه حتى عبرت اه عميرة رحمه الله (قوله لم يكن تمييزاً الخ) أى بل هى فائدة شرط التمييز وسيأتى حكمها (قوله وما لو تأخر) أى وان وقع بعده ضعيف أيضاً فيشمل ما لو توسط وهو ما مثل به (قوله وما ذكر فى الثالثة) هى قوله أو تأخر لكن لم يتصل (قوله وقال فى تلك) أى توسط الحجرة بين سوادين (قوله مع الحجرة) أى فيهكون حيضها فى هذه الصورة السواد مع الصفرة (قوله وأجاب الولد) المتبادر منه انه جواب عن

التعارض بين ما فى التحقيق والمجموع لكن سببه أى له ان ما ادعاه من الجعل غير صحيح مع انه عين ما استشكل به المعارض وبعبارة سم على حجج بعد نقل مثل ما ذكره الشارح عن شرح الروض ما نصه أى فيكون حيضها السواد مع الصفرة قد نسب أى صاحب الروض الى تصحيح التحقيق وغيره أن حيضها السواد فقط والى المجموع والاصل ان حيضها السواد مع الصفرة وأجاب شيخنا الى آخر ما ذكره الشارح وهى ظاهرة فى انه ليس جواباً عن المعارض بل هو جواب عما واجه به فى المجموع وحاصله يرجع الى اعتماد ما فى التحقيق (قوله لقرىبها منه) لكن يشك على جعل الحجرة مع السواد حيضاً ان الحجرة وان كانت مناسبة للاسود لكن لم يتأخر عنها ما هو أضعف منها مع اعتبارهم فى المناسب (قوله ما فى التحقيق) أى من ان الحيض السواد فقط وما فى المجموع من ان السواد مع الحجرة حيض الذى عبر به عنه بقوله وقال فى تلك لورأت الخ (قوله ويفرق بينهما) أى بالفرق المتقدم عن الولدان الحجرة لما جعلت الخ (قوله الذى ذكره) أى المصنف فى المجموع والروضة من ان الصفرة المذكورة كتوسط الحجرة بين سوادين (قوله فغير مسلم) أى لضعف الصفرة بالنسبة لما بعدهما

من مبان وجوب هذه المذكورات بالذكرا المبان وهو حاصل في فتاوى والده وقال الشهاب بن فاسم انه في غاية البعد لكن  
سيأتي في العدد تقييد الشارح وجوب المدة بالذكرا المتصل (قوله سواء في ذلك) أي فيما لو استدخله ثم خرج حتى لا يتكرر  
مع ما يأتي (قوله ثم الكلام) أي في الخارج من النقبة كما هو فرض كلام المجموع (قوله بأن خرج لمريض) هو صورة غير  
المستحكم فليس المراد بعدم استحكامه خلوه عن الصفات الاتية وان قيل به ان ذلك غير مسمى أصلاً (قوله بحين) أي من حنطة

(قوله قولهم لا تخ) ونصه وحيث أطلقت الميزة فالمراد الجامعة للشروط السابقة اهـ ح (قوله فكم تحيرة) اغما  
جعلها كالتحيرة ولم يبعدها منها ما يأتي من ان التحيرة هي الناسية لعادتها قدرا ووقتاً وهذه ليست معتادة لكنهما مثلها في  
الحكم (قوله لكنهما في الدور الاول) ٢٥٢ الدورين لم تختلف عادتهما هو المدة التي تشمل على حيض وظهر كالشهر في

المتباعدة وفيما احتلت  
عاداتها هو جملة الاشهر  
المشتملة على العادات المختلفة  
كثرت الاشهر أو قلت  
ثم ان لم يتكرر ردت الى  
النوبة الاخيرة على ما يأتي  
وان تكرر بأن انتهت الى  
حد في الاختلاف ثم جاء  
الدور الثاني على نوب مختلفة  
أيضاً ورق بين الانتظام  
وعدمه على ما يأتي (قوله  
ان اعتدتها) يجوز في مثله  
مما اتصلت فيه ناء المخاطبة  
بهاء الضمير الفصل بينهما  
بباء للامتناع على لغة  
قليلة والغصع عدمه كاهنا  
كذا ذكره الرضي ونقله  
عنه الشنقاني في حواشيه  
على الآجرومية في باب  
الابتداء والخبر وقضيته انه  
لا يجوز الاشباع بالياء في  
غير ذلك فراجع (قوله  
قال لهاسنة ان لم تذكرى)  
أي وعلى هذا الاحتياط في  
السابع بل تجعله طهرا

الثانية وهي المبتدأة غير الميزة فقال (أو) كانت المجاوزة معها أكثر الحيض (مبتدأة لا مميزة بان  
رأته بصفته) واحدة (أو) رأته بصفات مختلفة لكن (فقدت شرط تمييز) من الشروط المتقدمة  
ويحتمل ان قوله فقدت معطوف على لا مميزة لا على رأته فأن دفع ما قيل انه يقتضي ان فاقدة شرط  
تمييز تسمى غير مميزة وليس كذلك بل تسمى مميزة غير معتد بتمييزها على ان قولهم لا تخ وحيث  
الخ يقتضي انها تسمى غير مميزة والخلاف في التسمية مع كون الحكم صحيحاً ثم ان لم تعرف وقت  
ابتداء الدم فكم تحيرة وسيأتي حكمها وان عرفته (فلا يظهر ان حيضها يوم وليمة) لان سقوط  
الصلاة عنها في هذا القدر متيقن وفيما سواه مشكوك فيه فلا يترك اليقين الاجتهاد أو اماردة  
ظاهرة من تمييز أو عادة لكنهما في الدور الاول تعمّل حتى يبرأ الدم أكثره فتغتسل وتقتضي  
عبادة ما زاد على اليوم والليلة وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد مضى يوم وليمة على الاظهر ان  
استمر فقد التمييز (وطهرها تسع وعشرون) لانها تارة الدور والقول الثاني انما ترد الى غاب  
عادة النساء وهوسن أو سبع وأما خبر خمسة المتقدم فذلك لانها كانت معتادة على الاصح  
ومعناه ستة ان اعتدتها أو سبعة كذلك وباقي الشهر طهر فهو للتنويع لا للتمييز ويحتمل  
انها شكت في عادتها فقال لهاسنة ان لم تذكرى عادتك وسبعة ان ذكرتها ويحتمل ان عادتها  
كانت مختلفة فقال ستة في شهر الستة وسبعة في شهر السبعة ونص على ان طهرها ذلك  
لدفع توهم انه أقل الطهراً وغالبه وانه يلزمها ان تحتاط بقياس سوى أقل الحيض الى أكثره  
كما قيل بكل منهما واغما لم يقل وطهرها بقية الشهر لان الشهر قد يكون ناقصاً فنص على  
المراد وقوله وطهرها تسع وعشرون يحتمل عود الاظهر اليه أيضاً أي الاظهر ان حيضها  
الاقل لا الغالب والاظهر أيضاً ان طهرها تسع وعشرون وحينئذ فيقرب أو طهرها بالانصب  
ويحتمل كونه مفرعاً على القول الاول فيقرب بالرفع قال المنكث والاقرب الى عبارة المحرر  
الاول قال الاسنوي كلام المحرر والكتاب ظاهري في عود الخلاف اليهما ثم محل ما تقرر مالم  
يطرأ لهادم في اثناء تميزها فان طراً كذلك ردت اليه نسخاً لما مضى بالتمييز ولما كانت  
الياسى مرادة مع الايام ترك النساء تسع لان العرب تغلب التأنيث في اسم العدد اذا  
أرادت ذلك ومنه قوله تعالى يترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً مع ان المعدود اذا حذف  
كاهنا جاز حذف التاء ولورأت المبتدأة خمسة عشر حرة ثم خمسة عشر سوادا تركت الصوم

محضاً (قوله ونص) أي المصنف (قوله بكل منهما) أي أقل الطهر وغالبه مع الاحتياط فيما زاد عليها والصلاة  
(قوله واغما لم يقل) أي المصنف (قوله تسع وعشرون) ومقابلته قول بأن طهرها خمسة عشر احتياطاً اهـ ع (قوله وطهرها  
بالنصب) أي وعليه فقابل الاظهر يقول دورها ستة عشر لان تقدم قبله عن ع (قوله على القول الاول) أي الاظهر (قوله  
قال المنكث) أي ابن النقيب (قوله مالم يطرأ لهالغ) الاولى مالم يطرأ في اثناء عدمها تمييز لان فرض المسئلة انها غير مميزة  
ثم رأيت الخطيب صرح بذلك حيث قال نعم ان طراً لها في اثناء الدم تمييز عادت اليه نسخاً لما مضى بالتمييز اهـ وحيث عبر  
بما ذكره فيقال المراد مالم يطرأ لهادم يصلح الحيض

ونحوها (قوله بما ذارأي) بدل من به (قوله أي بالجناية) وأما الحيض فسمي في بابه وكذا النفاس وأما الموت فلا يتأتى فيه ما ذكر (قوله وجناح بجذره) فيه أنه ان كان داخلاً في وقفته فهو مسجد حتى أن المسجد اسم لهذه الابنية المخصوصة مع

(قوله ابتداء دورها) أي الثاني (قوله قال الأئمة) أي أئمة الشافعية (قوله وأورد الخ) ويمكن أن يجاب بأنهم أرادوا ليس لنا مبتدأة تترك الصلاة شهراً إلا هذه (قوله وفي الثالثة) أي وفي الخامسة عشر ٢٥٣ الثالثة التي هي بقية الخمسة والأربعين

(قوله أضعاف ذلك) أي

الثلاثين وهو تسعون

(قوله فإذا خالفت) أي

تركته خلفها بأن جاوزته

(قوله لتستغفر بثوب) أي

تتجمل به (قوله أي نصب)

هذا التفسير موافق لما

يأتي عن الزركشي (قوله

واعترضه) أي اعترض

قوله والدم منصوب الخ

(قوله إلى هذا التكاف)

والذي أحوج القائل به

لذلك التكاف أنه جعل

تهراق مبنياً للمفعول وثابت

فاعله ضمير يعود إلى المرأة

فلا يكون الدم على هذا

مفعولاً به وحاصل ما أجاب

به الزركشي أنه مبنى للفاعل

وان عدل به إلى صيغة

المبنى للفعول فكانه قال

المرأة التي تريق الدم من

أراق أي تصبه (قوله على

خمس) أي على رأس الخمسة

عشر والمراد أن لا يجاوزها

(قوله إذا عبر) أي جاوز

(قوله أنه) أي ما تراه

الأيسة (قوله غفلة الخ)

فدفع عن أن ما قالوه غفلة

وان ما يأتي في العدد يرد

ما قالوه لجواز أن يكون

والصلاة في جميع المدة المذكورة أما في الخامسة عشر الأولى فلأنها كانت ترجوا الانقطاع وأما الثانية فلأن السواد تبين أن ما قبله استخاضة فلوزاد السواد على خمسة عشر فلا يتميز فتد من أول الحرة إلى يوم وليمة ويكون ابتداء دورها الحلد والثلثين قال الأئمة ولا يتصور مستحاضة تدع الصلاة هذه المدة إلا هذه وأورد على ذلك أن المعتادة يتصور فيها أن تدع الصلاة خمسة وأربعين يوماً بان تكون عادتاً خمسة عشر من أول كل شهر فأت من أول شهر خمسة عشر حرة ثم طبق السواد فتؤمر بالترك في الخامسة عشر الأولى أيام عادتاً وفي الثانية لقوتها رجاء استقرار التمييز وفي الثالثة لأنه لما استمر السواد تبين أن مردها المعتادة وقول الاسنوي ولك أن تقول قد تؤمر بالترك في أضعاف ذلك كما إذا رأت صفرة ثم شقرة ثم حرة ثم سواداً بالاختصاص ولا راحة كريمة ثم سواداً بأحد هاتين سواداً مامعاً ونحو ذلك وأقام كل دم خمسة عشر يوماً فأنه ترك في كل واحد للغنى الذي ذكره وهو كونه أقوى من الذي قبله رده ابن العماد بأنهم إنما اقتصر على هذه المدة لأن الدور وهو الشهر لا يتخلو عن حيض وطهر غالباً والخمسة عشر الأولى ثبت حكم الحيض فيها بالظهور وإذا جاء بعد هذا ما ينسخه لاجل القوة ترتبنا الحكم عليه فالجواز والخمسة عشر علمنا أنها غير مميزة ثم شرع في المستحاضة الثالثة وهي المعتادة غير المميزة فقال (أو معتادة) غير مميزة (بان سبق لها حيض وطهر) وهي ذا كرتها (فتد إليها قدر أو وقتاً) تكتمس أيام من كل شهر مثلاً لقوله صلى الله عليه وسلم في المرأة التي استفتت لها أم سلمة وكانت تهراق الدم على عهدته صلى الله عليه وسلم لم تشر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضها من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خافت ذلك فلتغتسل ثم لتستغفر بثوب ثم اتصل وتهراق بضم التاء وفتح الهاء أي تصب والدم منصوب بالتشبيه بالمفعول به وبالتمييز على مذهب الكوفي واعترضه الزركشي بأنه لا يحتاج إلى هذا التكاف وإنما هو مفعول به والمعنى تريق الدم قاله السهلي وغيره قالوا غير أن العرب تعدل بالكامة إلى وزن ما هو في معناها وهي في معنى تستحاض وتستحاض على وزن ما لم يسم فاعله وأعلم أن المعتادة إذا جاوز دمها عادتاً المسكت عما سكت عنه الحائض قطعه الاحتمال انقطاعاً على خمسة عشر فإذا انقطع على خمسة عشر فاقبل فالكل حيض وان عبرها قضت ما وراء قدر عادتاً وفي الدور الثاني وما بعده إذا عبر أيام عادتاً اغتسلت وصامت وصلت لظهور الاستحاضة لأنها تثبت بحرة جزماً و الفرق بين أن تكون عادتاً أن تحيض أياماً من كل شهر أو من كل سنة أو أكثر وشمل كلامهم هنا الأيسرة إذا حاضت وجاوزت خمسة عشر فتد عادتاً قبل اليأس ما يأتي في العدد أنها تحيض برؤية الدم وتبين أن غير أيسرة فلم تكن مستحاضة فجوزت دمها إلا أكثر وقول الفتى وكثيرين من معاصريه أنه دم فساد غفلة عما ذكره في العدد أنهم أرادوا الحكم

ما في العدد فيما إذا علم وجود دم الحيض بشرطه بعد سن اليأس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه (أقول) وقد يتوقف في قوله مشكوك فيه مع قولهم أن الأيسرة إذا رأت دمها لم ينقص عن يوم وليمة حكم بأنه حيض فسامعني كونه مشكوكاً فيه مع أن هذا لو وجد مثله لغير الأيسرة لم يجعل مشكوكاً فيه بل يحكم بأنه حيض بالنسبة لقدرة عادتاً ولما زاد بأنه استحاضة إلا أن يقال لما خالفت من ثبت لها بالاستقرار اليأس في هذه المرة أو رتبت الشك فيما رأت أنه من الدم حيث جاوزت أكثر الحيض

الارض وان لم يكن داخلها في وقتئذ فظاهر انه ليس له حكم المسجد (قوله ان زاد عليه التسمية) لادخل لهذا في التسمية وعدمها وانما هو حكم شرعي قيدت به الحرمة (قوله فله دخوله) بمعنى ان لا تغمره والا فهو حرام عليه بناء على انه مخاطب بفروع الشريعة (قوله اما الكافرة اذا كانت حائضا الخ) قضيته انها تمتنع من قراءة القرآن مطلقا وبه صرح الشهاب ابن حجر لكن سبأ في الشرح خلافه في الكافر الجنب مع الايمان بعد عدم الحرمة هنا (قوله ان يدخل الخ) أي وفعل ذلك حتى يسمى تركذا واما حرمة القصد فامر آخر بقرينة ما يأتي (قوله على عزمه متى وصل الى آخر رجوع) أي وفعل ذلك بقرينة ما مضى قبله (قوله المحدثه) خرج به مسجد الخيف كمنه (قوله ولو بحرف) قال الشهاب ابن قاسم ولو بقصدان لا يزيد عليه وهو الظاهر (قوله ثبتت بمرتين) أي فقد الماعلى ٢٥٤ هذا الوجه الذي ثبت لها قبل الاستحاضه (قوله ردت الى السبعة) لسبعة في هذا

المثال هي أكثر النوب  
فلو كان الشهر الثالث  
ثلاثة أو خمسة ردت اليه  
واحاطت في الزائد على  
ما يفيد كلام المنهج لكن  
قال سم عليه الذي في  
العباب وغيره انه حيث  
لم يتكرر الدور للنبوة  
الاخيرة ولا احتياط عليها  
مطلقا وهو مقتضى اطلاق  
المنهاج (قوله المميزة) بأن  
رأت قويا وضعيفا وزاد  
القوى على عاداتها السابقة  
وسبأ في مثاله (قوله وذلك)  
أي الزوال (قوله تترك)  
ما تتركه الحائض بمجرد  
رؤيتها) وعبارة حج بمجرد  
رؤية الدم لمن امكان  
الحيض يجب التزام أحكامه  
الخ وكتب عليه سم قوله  
التزام أحكامه ومنها وقوع  
الطلاق المعلق به فيحكم  
بوقوعه بمجرد رؤية الدم  
ثم ان استمر الى يوم وليس له  
فأكثر استمر الحكم بالوقوع

على جميعه بذلك والا فهو تحكم مخالف لتصر يحكم ههنا ان دم الحيض المجاوز استحاضه  
ويمكن الجواب عنهم بأنه يطلق على الاستحاضه انها دم فساد فلم يخالفوا غيرهم (وتثبت) العادة  
ان لم تختلف (مرة في الاصح) لانها في مقابلة الابتداء فن حاضت في شهر خمسة ثم استحيضت  
ردت الى خمسة كما ترد اليها لو تكررت ومقابل الاصح لا تثبت الاجرتين لان العادة  
مستتمة من العود وأجاب الاول بان لنظ العادة لم يرد به نص فيتعاقب به اما اذا اختلفت عاداتها  
وانظمت بان كانت تحيض في شهر ثلاثة مثالا وفي الثاني خمسة وفي الثالث سبعة وفي الرابع  
ثلاثة وفي الخامس خمسة وفي السادس سبعة ثبت هذا الدوران مرة نشأ من عادة ثبتت بمرتين  
والعادة المختلفة انما تثبت بمرتين وأقل ما يحصل مائة ثلثا في ستة أشهر وان استحيضت في شهر  
ثبت عليه فان لم يدور الدور الثاني على النظم السابق كان استحيضت في الشهر الرابع ردت  
الى السبعة دون العادات السابقة فان لم تنتظم بان كانت تتقدم هذه مرة وهذه أخرى ردت  
الى ما قبل شهر الاستحاضه ان ذكرته لنوبات العادة مرة ويلزمها الاحتياط الى آخر أكثر  
عادتها ان لم يكن هو الذي قبل شهر استحاضتها فان نسبت ما قبل شهر الاستحاضه أو نسبت  
كيفية الدوران دون العادة حيضت في كل شهر ثلاثة لكونها المتيقن وتحتاط الى آخر أكثر  
العادات وتغتسل آخر كل نوبة لاحتمال انقطاع دمها عنده ثم شرع في المستحاضه الرابعة  
وهي المعتادة المميزة فقال (ويحكم للعادة) المميزة (بالتميز لا العادة) المخالفة له (في الاصح)  
ان لم يتخلل بينها ما أقل الطهر لان التمييز أقوى من العادة اظهروه ولانه علامة في الدم  
وهي علامة في صاحبته ولانه علامة حاضرة والعادة علامة منتزعة ولو كانت عاداتها خمسة  
من أول الشهر وبقية طهر فأت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحمر حكم بأن حيضها  
العشرة لا الخمسة الاولى منها والثاني تأخذ بالعادة لانها قد ثبتت واستقرت وصفة الدم بصدد  
الزوال وذلك عند نقصانه عن أقل الحيض أو مجاوزته أكثره اما اذا تخلل بينهما أقل الطهر كان  
رأت بعد خمسة عشر يوما ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقد ر العادة حيض للعادة  
والقوى حيض آخر لان بينهما طهرا كاملا واعلم ان المرأة مبتدئة كانت أو لا تترك ما تتركه  
الحائض بمجرد رؤيتها الدم على الاعلى الظاهر من كونه حيضا فلها حكم الحائض حتى يحرم  
طلاقها حينئذ فان انقطع لدون يوم وليس له حكم ما به دم كونه حيضا لتبين انه دم فساد

وان انقطع قبل يوم وليس له بان ان لا وقوع فلو مات قبل يوم وليس له فهل يستمر حكم الطلاق لا باحكامها فتقتضى  
بمجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم تحقق خلافه وبمجرد الموت لا يمنع كونه حيضا بخلاف الانقطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتمال  
انه غير حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظرا له وعبارة الشارح في فصل علق بحمل مانصه ألا ترى انه لو علق بالحيض وقع  
بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى لو ماتت قبل مضي يوم وليس له أجريت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاه كلامهم وان احتمل كونه دم  
فساد اه وبق ما لو كانت صائغة ورأت الدم فظنته حيضا أو أظفرت ثم تبين كونه غير حيض فهل تفسط ويلزمها القضاء أولا فيه  
نظر والا قرب الاول قياسا على ما لو ظن بقاء الليل فأكل فبان نهارا وعلى ما لو أكل ناسيا فظن بطلان صومه ثم أكل عامدا بعد



انتهى (قوله انما يكون قرآناً بالقصد) أي عند قيام المانع (قوله من قياسها عليها) ينظر ما يرجع الضمير (قوله ونحوها) أي المذكورات من الصلاة والطواف ونية منقطة الحيض الخ وفي نسخ ونحوه وهي غير صحيحة اذ الروضة انما قيدت بخصوص الزوج فقط (قوله من أجلها) اللائق جزئياتها (قوله فلا يقال الخ) ما مهدد لا يدفع هذا وعبارة الشهاب ابن حجر وقوله لم يحدث اذا أطبق انصرف للاصغر غالباً ما ادهم إطلاقه في عبارة الفقهاء (قوله نعم يرتفع الحيض بنية النفاس وعكسه) ظاهره وان

(قوله فتتضي الصوم والصلاة) أي ولا اثم عليها في الترك لانها مأمورة به (قوله وهي المتخيرة) أي المطلقة ولا ينافيه ما سياتي من ان لها ثلاثة أحوال لان ذلك في مطلق المتخيرة وهذا في المتخيرة المطلقة وكان الاولى ان يتناول في الاقسام الثلاثة الباقية (قوله أي جهات) فسر النسبيان بالجهل اشارة الى انه لا يشترط سبق العلم كما يشير اليه قوله لنحو غفلة أو علة (قوله وتدوم) الاولى وتستقر (قوله فيكون) أي على هذا القول (قوله أول الهلال) قال ع لانه الاغلب قال الرافعي وهي دعوى مخالفة للحس قال وهذا هو العمدة في ترتيب هذا القول اه رحمه الله (قوله في هذا الموضوع) أي فرادهم بالشهر الهلال نقص أو كل (قوله والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كما أفاد الناشرى ما لم تصل الى سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر لي شرح م وأقول لعل ما قاله الناشرى مبني على ظاهر ما سبق ٢٥٥ عن الفقي وغيره اه سم على حج وما

ذكره عن شرح م يوجد في بعض النسخ متصلاً بقوله كما سيأتي في بابها والصواب إسقاطها وقوله ما سبق عن الفقي أي من أن الآية اذا جاوزت خمسة عشر يوماً يكون دم فساد قال سم أيضاً اللهم الآن يقال يجوز أن يكون ذلك مفروضاً في دم متميز علم انه حيض لوجود شرطه بخلاف المشكوك فيه لجأوزه أكثر الحيض كما هنا ثم رأيت الشارح تعرض لهذه فيما مر اه أقول ويمكن أن يجاب بان ما قاله مفروض فيمن علمت

فتتضي الصوم والصلاة فان كانت صائغة بأن نوت قبل وجود الدم أو علمها به أو ظنت أنه دم فساد أو جهلت الحكم صح بخلاف ما لو نوت مع العلم بالحكم لتلاعها \* ثم شرع في المستحاضة الخامسة وهي المتخيرة فقال (أو) كانت من جاوزت دمها أكثره (متخيرة) سميت به لتخيرها في أمرها وتسمى بالمتخيرة أيضاً لانها حيرت الفقيه في أمرها ولهذا صنف الدارمي فيها مجلداً ضمها لخص المصنف مقاصده في المجموع وهي المستحاضة غير المتميزة ولها ثلاثة أحوال لانها إما أن تكون ناسية لقدرها أو وقتها أو لقد رها دون وقتها أو بالعكس وقد شرع في الاول فقال (بأن نسيبت) أي جهلت (عادتها اقدرا ووقتاً) لنحو غفلة أو علة عارضة وقد تجن وهي صغيرة وتدوم لها عادة حيض ثم تنفيق مستحاضة فلا تعرف شيئاً مما سبق (في قول) هي (بمبتدأة) لان العادة المنسية لا يستفاد منها حكم فتكون كالمعدومة ولان الاخذ بالاحتياط الا في فيه حرج شديد وهو منفي عن الامة نعم لا يمكن إلحاقها بالمبتدأة في ابتداء دورها لان ابتداء دور المبتدأة معلوم بظهور الدم بخلاف الناسية فيكون ابتداءه أول الهلال ومتى أطلقوا الشهر في مسائل الاستحاضة عنوانه ثلاثين يوماً سواء كان ابتداءه من أول الهلال أم لا الا في هذا الموضوع (والمشهور وجوب الاحتياط) عليها الاحتمال كل زمان يمر عليها الحيض والظهر والاقطاع ولا يمكن جعلها حائضاً دائماً لقيام الاجماع على بطلانه ولا طاهر دائماً لقيام الدم ولا التبعض لانه تحكم فاحتاطت للضرورة فتمتعوا بطلقت بثلاثة أشهر اعتباراً بالغالب ودفعاً للضرر كما سيأتي في بابها واذ تمهيدان المشهور وجوب الاحتياط

بعادتها الماضية وما هنا في غيرها فعدم علمها بالعادة أضاع شأنها فلم يصلح أن يجعل ما أصابها خافراً لاستمراره المتقدمين ومن ثم جرى فيها قول بالحقاقها بالمبتدأة بخلاف العامة فان حالها أقوى فعدت غير متغيرة فأمكن جعل ما أصابها ناقضاً للاستقرار (قوله لقيام الدم) أي لوجوده وهذه مجردة لا تصلح مانعة من كونه طهر اذ أعالجوا أن يكون كدم فساد الا أن يمنع هذا بان مآثره المرأة في سن الحيض يجب أن يكون حيضاً ما لم يمنع منه مانع والمانع هنا انما يمنع من الحكم على الكل بانه حيض ولم يمنع من ان بعضه حيض وبعضه غير حيض (قوله ولا التبعض) أي بان يحكم على بعض معين بانه حيض وعلى آخر بانه طهر (قوله اعتباراً بالغالب) أي اذا طلقها في أول الشهر اما اذا طلقها في أثنائه فان كان مضى منه خمسة عشر أو أكثر لما بقي واعتدت بثلاثة أشهر بعد ذلك ويجرم طلاقها حينئذ لما فيه من تطويل العدة وان بقي من الشهر ستة عشر يوماً فاعتدت بثلاثة أشهر كما سيأتي معناه على ما سياتي (قوله ودفعاً للضرر الخ) لانه نقضه بمن انقطع حيضها العلة أو لانه تعرف حيث قالوا فيها كما سياتي تصبح حتى تحيض وتعتد بالاقراء وتياس فتعتد بالشهر ولم ينظر والضرر فيها فان قلت الضرر فيها غير محقق لجواز أن تحيض بعد بقليل ان لم تكن قريبة اليأس أو تياس ان كانت قريبة قلت هو معارض بهذه فانه يجوز أن تشفي أو تمزك ما عادت اقدرا ووقتاً

نوى المعنى الشرعي ولا يساعده تعليله والشهاب ابن حجر قيده بما إذا لم ينو المعنى الشرعي وهو ظاهر (قوله والذي نواه فيها) صوابه فيه (قوله لأنه من مغسولة أصالة) أخذ منه الارتفاع عن محل الفرة والتحصيل في قيده عدم الارتفاع عن الرأس بغير محل الفرة (قوله وتعميم شعره) فلم يعممه كأن غسل بعضه بقيت جنباته الباقى فيجب غسله عن الجنبات حتى لو قطعه ولو من أسفل

فتأمل الآن يقال إن هذه إما احتمال انقضاء عدتها الرويها لدم إذا ظهر أنه يشتمل على حيض وطهر إما أن الشهر لا يتناول طهر وحيض قلنا بانقضاء عدتها بثلاثة أشهر بخلاف من انقطع دمها فإنه ليس ثم ما يحتمل معه انقضاء العدة مع كونها من ذوات الإقراء لعدم بلوغها سن اليأس (قوله فيصبرم الوطء) لإطلاقها الآن علة تحريمه من تطويل العدة لا تأتي هنا لما تقر في عدتها أهج وقضية قوله لأن علة الخ أنه لو طوقها وقد بقي من الشهر ما لا يسع حيضا وطهرا حرمة ذلك عليه لتضررها بطول العدة بمباقي من الشهر وهو كذلك (قوله على زوجها) لو اختلف اعتقادهما فالعبرة بعقيدة الزوج لا الزوجة وفي حج ما يصرح به في باب ما يحرم من النكاح وفيه ما لو ممكنه هو البعقيدة الزوج فهل يجب عليها التقيد بل قد عده زوجها أولا قال في الإيعاب فيه أنه لا يعد وجوب التقليد أقول وقد يقال في وجوب التقليد نظرا لأننا حيث قلنا العبرة بعقيدة الزوج صارت مكروهة على التمكن شرعا والمكروه لا يجب عليه التورية وإن أمكنته لأن فعله كالفعل فكذلك يقال هنا لا يجب عليها التقيد لأن فعلها كالفعل لا يقال يرد على ذلك ما قالوه في الطلاق من أنه لو اختلف الزوج والزوجة في وقوع الطلاق وعدمه من أن الزوج يدين وعليها الحرب لأننا نقول لا منافاة لأنهما تمت لم توافقه على مدعاه والأفلا تدين ولأن معتقده ثم لا يقر عليه ظاهرا فلزمها الحرب منه لذلك بخلاف ما هنا فإنه يقر عليه فلزمها تمكينه رعاية لاعتقاده ثم رأيت في حاشية شيخنا العلامة الشو برى على منهج نقلا عن العباب (قوله وكسوتها) أي وسائر حقوق الزوجية كالقسم (قوله لأن وطأها) قضية هذه العلة أن زوجة الأب لو تحيرت لا يجب على فرعه ٢٥٦ الاعتفاف بغيره لتوقع زوال التحير كل وقت نعم ينبغي أن لو أضر به ترك

الجماع ولم تظهر قرينة على توقع شفائها قسريا وجب الاعتفاف باخرى و يدفع نفقة واحدة على ما يأتي ونضيفه أيضا أن خائف الزنا يحل له نكاح الامه المخيرة للعلة

(فيصبرم الوطء) على زوجها أو سيدها والمباشرة لها فيما بين سترتها أو ركنها ويستمر وجوب نفقتها وكسوتها على زوجها ولا خيار له في فسخ نكاحها لأن وطأها متوقع (و) يحرم عليها (مس المصحف) وحله بطريق الأولى (والقراءة) للفتحة والسورة (في غير الصلاة) كالحائض وإن خافت نسيان القرآن فيما يظهر لتمكنها من اجرائه على قلبها ما في الصلاة بخاتمة مطلقا فاتحة أو غيرها وتعارض فائدة الطهورين الجنب حيث وجب عليه الاقتصاص على الفاتحة بان الجنب حديثه محقق وحدث هذه في كل وقت غير محقق وشمل كلامه

المذكورة ونقل عن الجلال السيوطي أنه يحرم عليه نكاحها قال إذا فائدة فيه وأنه لو كان نكحه متخير لم يجز له نكاح الامه علمه الآن انقطاع الدم عنها متوقع كل وقت وأورد عليه أنه حيث منع نكاح الامه على المتخيرة لهذه العلة فالقياس جواز نكاح الامه ابتداء حيث لم تكن نكته من تصلح للوطء ويؤيده أنهم نظروا والاحتمال الانقطاع في المتخيرة فلم يثبت له والخيار فيما لو نكحها جاهلا بلحاظ ما قبلت متخيرة (قوله في غير الصلاة) ظاهره أنه لا يجوز لها القراءة للتعلم وينبغي خلافه لأن تعلم القراءة من فروض الكفاية فهو من مهمات الدين فكما جاز لها التنفل بالصلاة فلا مانع من جواز قرائتها للتعلم بل وينبغي لها جواز مس المصحف وحله إذا توقفت قراءته عليها وأنه لو لم يكف في دفع النسيان اجراؤه على قلبها ولم يتفق لها قراءته في الصلاة لما منع قام بها كاستغاثتها بصناعة عنه هاهنا تطويل الصلاة والنافلة جاز لها القراءة ثم إذا قلنا بجواز القراءة لها خوفا للنسيان فهل يجب عليها أن تصعد بتلاوتهم المذكور أو تطلق لحصول المقصود من دفع النسيان مع ذلك قلت الظاهر أنه لا يجب عليها ذلك بل يجوز لها قصد القراءة لأن حدثها غير محقق والعذر قائم بها فلا منع من قصد القراءة المحصل للثواب ثم إن كانت قراءتها مشروعة سن للسامع لها سجود التلاوة والأفلا (قوله فيما يظهر) وفي حج الجزم بجوازه أي وتذاب على هذا الاجراء ثواب القراءة (قوله لتمكنها من اجرائه) أي وبالقراءة في الصلاة كما يستفاد من قوله ما في الصلاة الخ وقوله بخاتمة مطلقا قال الاسوي وقيل تحرم الزيادة على الفاتحة أه سم على حج (قوله على قلبها) أي وتذاب على هذا الاجراء (قوله حديثه محقق) أي ولذا لم يزد على الفاتحة أه سم على حج (قوله وشمل كلامه) ما وجه شموله فإن قلت من قوله والمشهور وجوب الاحتياط قلت حاز أن يكون مستثنى من الحاجة الصلاة كالقراءة في الصلاة كما يؤخذ مما سيذكره عن المهمات إلا أن يقال الأصل عدم الاستثناء في غير ما نصوا عليه

محل الغسل أو نتفه وجب عليه غسل ما ظهر منه بالقطع أو التنف كمنقلبه الشهاب بن جحرفي شرح العباب عن البيهقي وأقره  
ووجهه ظاهر لأنه لما بقي بعض الشعر بالغسل كان مخاطبا برفع جنباته بالغسل والقطع ونحوه لا يكفي عنه (قوله معقود)

(قوله قال في المهمات) أي الاسنوي (قوله ان كان لغرض ديني الخ) افهم جواز المكث اذا كان لغرض شرعي كسماع  
درس أو استفتاء أو نحو ذلك وهو ظاهر وقوله فان كان للصلاة فكقراءة السورة فيما يفهم خلافه فليراجع (قوله وما أفهمه)  
أي دل عليه (قوله لا يجوز لها دخوله) وعليه فلو نذرت الصلاة فيه فينبغي ان لا ينقض نذرها لعدم جواز دخول المسجد للصلاة  
نعم لو نذرت الصلاة فيه معتكفة فالذي يتجه صحتها لانها متمكنة من فعل ذلك بالاعتكاف وفي ابن حجر مانعه بعد قول  
المصنف فيصير الوطء ومس المحض والمكث بالمسجد للصلاة أو طواف أو اعتكاف ولو نقلها عليه فلو نذرت الصلاة  
فيه انعقد اهـ شيخنا ع ش (قوله لصحة الصلاة الخ) قضيته انما لو أرادت فعل الجمعة بل أو غيرها وتعد عليها الاقتداء خارج  
المسجد جاز لها دخوله لفعلا ولا يرد على ذلك ان الجمعة ليست فرضا عليها لان دخول المسجد لا يتوقف على كون العبادة التي  
تدخل لفعلا فرضا بدليل دخولها الطواف والنافلة والاعتكاف غير المنذور (قوله ونحوه) أي كالاعتكاف بخلاف تحية  
المسجد فلا يجوز لها فعلها الا اذا دخلت لغرض غيرها كالاعتكاف فتفعلها ٢٥٧ لطلبها منها حينئذ ما اذا دخلت بقصد هافلا

تفعلها لان دخولها مجرد  
لتحية غير مشرووع (قوله  
ان صلاة الجنائز كذلك)  
أي كصلاة الفرض في  
وجوب الغسل لها لا في  
صفته الخاصة وهي  
وجوبها كالفرض ولو  
شبهها بالنفل كان أولى  
وله له ترك ذلك لئلا تعتقد  
جواز فعلها قبل الفرض  
قال سم على حج وينبغي  
ان لا يسقط الفرض لفعلا  
لعدم اغناء صلاتها عن  
القضاء اهـ وعليه فيفرك

تحريم المكث في المسجد عليها وصرح به في الروضة قال في المهمات وهو متجه ان كان لغرض  
ديني أي أولا لغرض فان كان للصلاة فكقراءة السورة فيها أولا اعتكاف أو طواف  
فكالصلاة فرضا ونفلا قال ولا ينبغي ان محل ذلك اذا أمنت التلويت اهـ وما أفهمه كلامه من  
جواز دخولها للصلاة فرضا أو نفلا رده الوالدرجه الله تعالى فيجهوم كلام الروضة من انه  
لا يجوز لها دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجة بخلاف الطواف ونحوه فانه من ضرورته  
(وتصلي الفرائض) خارج المسجد (أبدا) وجوبها مكتوبة أو مندورة لاحتمال الطهر والقياس  
كما قاله الاسنوي ان صلاة الجنائز كذلك (وكذا النفل في الاصح) لانه من مهمات الدين فلا  
وجه لحرمها من ذلك والثاني لا اذا لضرورة اليه كمس المحض والقراءة في غير الصلاة وشمل  
اطلاقه التفل بعد خروج وقت الفريضة وقد علم ما فيه مما هو ويجوز لها صوم النفل وطواف  
النفل كالصلاة وسياق في صلاة الجماعة لزوم قضائها الصلاة وما يتعلق به (وتغتسل لكل  
فرض) لاحتمال تقدم الانقطاع وانما تفعله بعد دخول وقته لانه طهارة ضرورة كالتميم نعم ان  
علت وقته كمند الغروب لم تغتسل الا له وخرج بالفرض النفل فلا يجب عليها الاغتسال له كما  
اقتضاه ظاهر كلام الاكثرين وحزم به في الكفاية وصرح به ابن المقرئ في شرح ارشاده وهو

٣٣ نهایه ل بينهما وبين التميم بان طهر التميم محقق دون هذه (قوله لانه من مهمات الدين) أي من الامور التي اهتم  
بها الشارع وحث على فعلها (قوله مما مر) أي في شرح قول المصنف ويجب الوضوء لكل فرض من انها تفعلها بعد خروج  
الوقت ان كانت راتبة بخلاف النفل المطلق (قوله وسياق) أي في كلام الشارح (قوله لكل فرض أي ولو نذرا وصلاة  
جنائز اهـ زيادي وظاهره انها اصلية على الجنائز ولومع وجود الراجح والفرق على ما قاله بين المتخيرة والتميم ان التميم يزيل  
المانع بقية نائبة انه يضعف عن اداء فرضين بخلاف المتخيرة فانما في كل وقت تحتل الحيض والطهر والانقطاع ثم قوله  
وصلاة جنائز هو ظاهر حيث لم تتعدد الجنائز فان تعددت وصلت عليها دفعة واحدة كفاها غسل واحد كما هو ظاهر (قوله  
بعد دخول وقته) ظاهره انها اذا اغتسلت لفائتة وأرادت ان تصلي به حاضرة بعد دخول وقتها تمتنع عليها ذلك وقياس ما قدمه  
عن الاذري بعد قول المصنف ويتوضأ وقت الصلاة انها تفعله كالتميم وتقدم بها مشه انه قد يفرق بينهما قال ويأتى مثله هنا  
فليراجع وليتأمل (قوله فلا يجب عليها الاغتسال) أي ويكفيها الوضوء وظاهره وان فعلته استقلالا كالضحية وقضية  
شرح البهجة ان محل الاكتفاء بوضوء حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر اما لو فعل استقلالا سواء  
كان في وقت فرض أو لا فلا بد له من الغسل وعبارته قال في المجموع قال القاضي كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فلها  
صلاة النفل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجز النفل الا بالغسل ايضا قال وفيه نظر ويحتمل ان تسبغ النفل بعد  
الفرض (وأقول) وقبله أيضا

أى منعقد والافتدال سم عن الشارح انه يتجه عدم العفو عما يقدمه بنفسه (قوله شعر المين) أى الذى فى داخلها (قوله ثم الوضوء) أى ولولغسل المندوب كما جزم به العباب فى باب الجمعة (قوله وسواء كما فى المجموع الخ) قضية هذا الصنيع ان هذا التعميم فى المتن وهو غير صحيح اذا المتن مفروض فى تقديم الوضوء بأكاله الذى هو الاكل المطلق بقريضة قوله فيما يأتى ثم تمهد الخ ولهذا

(قوله واذا اغتسلت الخ) عاب أى لان الغسل اغما وأجنبناه لاحتمال الانقطاع وهو لا يحتمل تكرره بين الغسل والصلاة ولو بادرت فى المحتمل ان الغسل وقع فى الحيض وانقطع بعده هذا ولكن الاحتمال فى الزمن القصير أقل منه فى الزمن الطويل رافعى اه اه سم على منهج (قوله حيث لم يلزم المستحاضة) أى غير المتخيرة ليصح قياس هذه عليها والا فهى قسم من مطلق المستحاضة فلزم قياس الشيء على نفسه (قوله المؤخرة) وهى ما لو أخرت لا لمصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين كما تقدم له بعد قول المصنف فلو أخرت الخ (قوله انه لا غسل على ذات التقطع) أى لا واجب ولا مندوب بل لو قيل بجرمته لم يكن بعيدا لانه تعاط لعبادة فاسدة (قوله ولا يلزمها الخ) قال سم على حج قوله ولا يلزمها الخ يشعر بجواز نيته والوجه خلافه لانه يحتمل ان الواجب الغسل وان الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلط بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الاكبر غلطاً فالاحتياط الخاص على كل تقدير تعيين نية الاكبر فليستأمل اه ويمكن ان المراد لا يلزمها نية الوضوء مع نية رفع حدث الحيض لان المراد نية ترك نية رفع الحدث الاكبر (قوله لاحتمال) قد يقال لا يتوقف الوجوب على خصوص ما ذكر بل يكفي فى الوجوب ان يقال لان كل يوم منه يحتمل ان تكون طاهرة فيه وان تكون حائضاً فى غيره (قوله وتنكيره الخ) خص الابراد بلفظ الشهر دون رمضان لان رمضان علم فالتميز لا يلزمه وقد يرد عليه ما قيل ان رجلاً ٢٥٨ ان أريد من سنة بعينها كان ممنوعاً من الصرف والا صرف وقضيته انه اذا لم

المعتمد واذا اغتسلت لم يلزمها المبادأة للصلاة يمكن لو أخرت لزمها الوضوء حيث يلزم المستحاضة المؤخرة ومعلوم انه لا غسل على ذات التقطع فى النقاء اذا اغتسلت فيه ويلزمها اذا لم تنفسم ان ترتب بين اعضاء الوضوء فيما يظهر لاحتمال انه واجبه او العبادات تحتاط لها ولا يلزمها نية الوضوء فيما يظهر أيضاً اذ جهلها بالحال يصيرها كالغائط وهو يجزئه الوضوء بنية نحو الحيض (وتصوم) لزوماً (رمضان) لاحتمال ان تكون طاهرة فى جميعه (ثم شهراً) آخر (كاملين) حال من رمضان وشهر او تنكيره غير مؤثر لتخصيصه بما قدرته وهى مؤكدة (رمضان) لئلا يتوهم اطلاقه على بعضه بل مؤسسة كما يعلم من قولنا الا فى الكمال الى آخره

رد من سنة بعينها كان نكرة فقياسه ان رمضان هنا نكرة اذ لم يرد من سنة بعينها الا ان يقال اغما اعتبر لمنع الصرف فى رجب كونه من سنة بعينها لما قيل ان المانع له من الصرف العلمية

ومؤسسة

والعدل عن المعرف باللام ولا يتأتى العدل عن المعرف الا اذا أريد من

سنة بعينها وحيث أريد من سنة غير معينة فالعلمية باقية لكن انتفت العلمية الثانية ورمضان المانع له العلمية والزيادة العلمية باقية وان أريد من أى سنة فهو معرفة دائماً لان المراد منه ما بين شعبان وشوال من جميع السنين ثم رأيت عن التقطع فى حواشى الكشف ان رجب وصفر ان أريد من مامعين فهما غير منصرفين والا فنصر فان قال الناصر اللقاني وكان وجه ذلك انه فى المعين معدول عن الصفر والرجب كما قالوا فى صحرانه معدول عن الصحرفف ما العلمية والعدل وقد يقال ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة والقياس صرفه حيث لم يرد من سنة بعينها لانه متى نوى تنكيره زالت العلمية (قوله لتخصيصه الخ) قد يقال لا حاجة الى هذا لان عطف النكرة على المعرفة كعكسه مسوغ لمحجى الحال منها وفى سم على حج قوله لتخصيصه بما قدرته هذا عجيب فان المسوغ موجود من غير تقدير وهو مشاركتة فى الحال للمعرفة فانهم صرحوا بان ذلك من مسوغات محجى الحال من النكرة وبذلك عبر فى التسهيل وعبر السيموطى فى مسوغ الحال بمسوغات الابتداء وصرحوا فى مسوغات الابتداء بان يعطف على سائر الابتداء فنحو زيد ورجل فأتان اه وعبارة الاشعوفى فى مسوغات الابتداء ان النكرة نصها الخامس العطف بشرط ان أحد المتعطفين يجوز الابتداء به نحو طاعة وقول معروف أى أمثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى اه وسواء تقدمت المعرفة على النكرة أو تأخرت كما أشيرنا اليه أولاً بقولنا كعكسه ويدل تقدم المعرفة على النكرة تمثيل السيموطى بقوله نحو زيد ورجل ولنا خيرها قول الاشعوفى مما زاده فى التسهيل فى باب الحال ثالثاً أى ثالث المسوغات لوقوع الحال من النكرة ان تشارك النكرة مع المعرفة فى الحال نحو هو لا ناس وعبد الله منطلقين اه (قوله بما قدرته) أى من لفظ آخر (قوله وهى) أى الحال



قال هو كالماء عقب قول المصنف ثم الوضوء وعبارة الشهاب بن حجر بعد حكاية القولين في المتن وعلى كل تحصل سنة الوضوء بتقديم كله أو بعضه وتأخيرها وتوسطه أثناء الغسل (قوله بأن يأخذ الخ) واجع للذين فقط كما هو ظاهر (قوله ثم طيبا) قضيته ان الطيب غير نحو المسك والذي في التحفة تفسير النحوي بالطيب (قوله وشمل تغييره باثر الدم المستحاضة) لا ينافيه ما صرح في قوله بخلاف دم الفسادل ان محل ذلك عند استرسال الدم قال في شرح الروض واسه ثني الزركشي المستحاضة أيضا فقال ينبغي لها

(قوله ومؤسسة) أي محصلة لعني لم يحصل بدونها (قوله فلا اعتراض الخ) قد يقال بقي الاعتراض عليه من جهة أخرى وهي إيهامه ان رمضان في حقه باعتبار ثلاثين كالشهر الآخر وان كان ناقصا ٢٥٩ الان يقال هذا الإيهام ضيف (قوله

وضوحه أيضا) لا موقع له أيضا الا ان يكون راجعا الى قوله كما لا يعترض الخ وفيه ان التشبيه مغن عنه وقد يقال وصف ما صرح بالوضوح مأخوذ من قوله كما لا يخفى (قوله من ثمانية عشر) عبا هي تكتب بالالف ان كان فيها ثمانية عشر فان لم يكن فيها ثمانية عشر كان المعدود مؤنثا تطران أثبت بالياء فقالت ثني عشرة فغير ألف والا فبالالف نحو ثمان عشرة قاله ابن قتيبة في أدب الكاتب اه سم على منهج وينافيه قول المصباح اذا أضفت الثمانية الى مؤنث ثبتت الياء ثبوتها في القاضى واعرب اعراب المنقوص تقول جاء غمافى نسوة وغمافى مائة ورأيت غمافى نسوة تطهر الفتحه واذا لم تضف قلت عندي من النساء ثمان ومهررت منه بثمان ورأيت غمافى

ومؤسسة لشهر الا فادتها ان المراد به ثلاثون يوما بان يكون رمضان ثلاثين وتأني بعده بمثلها متواليه (فحصل لها) من كل (منهما) أربعة عشر يوما لاحتمال ان يكون حيزها أكثر الحيز وان يبتدئ في اثناء يوم وحينئذ فينقطع في اثناء السادس عشر من ذلك اليوم ووجود الحيز في بعض اليوم مبطل له فيلزم ما قلناه فالكامل في رمضان قيد لغرض حصول الاربعة عشر لبقاء اليومين كما لا يخفى فلا اعتراض على المصنف كما لا يعترض عليه بالانه يبقى عليها شيء اذا علمت ان الانقطاع كان ليلا للوضوحه أيضا واحتراز بكاملين عن الشهر الناقص فاذا نقص رمضان مثلا حصل لها منه ثلاثة عشر يوما والمغضى منه بكل حال ستة عشر يوما فاذا صامت بعد ذلك شهرا كاملا بقي عليها يومان واذا بقي عليها يومان فطريقة براءة ذمتها منهما ان تفعل ما ذكره بقوله (ثم تصوم من ثمانية عشر) يوما (ثلاثة أو لها وثلاثة آخرها فيحصل لها) اليومان الباقيان لان الحيز ان طرأ في الاول منها فقايتيه ان ينقطع في السادس عشر فيصير لها اليومان الاخيران وان طرأ في الثاني صح الطرغان أو في الثالث صح الاولان أو في السادس عشر صح الثاني والثالث أو في السابع عشر صح السادس عشر والثالث أو في الثامن عشر صح اللذان قبله وبحصل اليومان أيضا بان تصوم لهما أربعة أول الثمانية عشر واثنتين آخرها وبالعكس أو اثنتين أولها واثنتين آخرها واثنتين وسطها وبان تصوم لهما خمسة الاول والثالث والخامس والسابع عشر والتاسع عشر ولا يتعين هذا المذكور في تحصيل ذلك كما هو مبسوط في المطولات بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلهما بكيفيات تبلغ ألف صورة واحدة وله في جميع مسائل الصوم بأنواعه لافي هذه الصورة بخصوصها الظهور فساده (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث) من الاول (والسابع عشر) منه لان الحيز ان طرأ في الاول سلم الاخير أو في الثالث سلم الاول وان كان آخر الحيز الاول سلم الثالث أو الثالث سلم الاخير ولا يتعين اليوم الثالث للصوم الثاني ولا السابع عشر للصوم الثالث بل لسان تصوم بدل الثالث يوما بعده الى آخر الخامس عشر وبدل السابع عشر يوما بعده الى آخر تسعة وعشرين بشرط أن يكون المخلف من أول السادس عشر مثل ما بين صومها الاول والثاني أو أقل منه فلو صامت الاول والثالث والثامن عشر لم يجز لان المخلف من أول السادس عشر يومان وليس بين الصومين الاولين الا يوم وانما امتنع ذلك لجواز أن ينقطع الحيز في اثناء الثالث ويعود في اثناء الثامن عشر ولو صامت الاول والاربع

واذا وقعت في المركب تحيرت بين سكون الياء وفتحها وفتح أفصح يقال عندي من النساء ثمان عشرة امرأة وتحذف الياء في لغة بشرط فتح النون فان كان المعدود مذكرا قلت عندي ثمانية عشر رجلا بآيات الهاء اه فلم يفرق في ثبوت الالف بين ثبوت الياء وحذفها وقد يقال لامنافاة لان كلام ابن قتيبة في حذف الالف خطأ ولا يلزم منه حذفها من اللفظ وكلام المصباح انما هو فيما ينطق به فيها من الحروف (قوله واثنتين وسطها) أي ليسا متصلين باليومين الاولين ولا بالآخرين سواء كانت بينهما في أنفسهما أو فرقتهما (قوله تحصيلهما) أي اليومين (قوله ان يكون المخلف) أي المتروك صومه بعد الخطأ من عشر (قوله يومان) وهما السادس عشر والسابع عشر

أن لا تستعمله لأنه ينجس بخروج الدم فيجب غسله فلا يبقى له فائدة انتهى وصورة ما هنا عند الشفاء كما ترى وحمل بعضهم ما هنا على الاستحاضة المتصلة بالحيض قال فلا يتابع في الحقيقة للحيض وانما جله على هذا الحمل محاولة شمول المثل للصورة المذكورة والشارح كما ترى انما جعل الشامل الدم يقطع النظر عن خصوص الحيض وان كان فيه وقته على أن قضية هذا الحمل انه لا يسن لها الاتباع للحيض الذي استحيضت عقبه ولأن غنمه بتصر يحتمل بسننه له نصيرة لاحتمال الانقطاع فاذا سن لاحتمال الانقطاع مع استمرار الدم فأولى أن يسن مع تحققه (قوله المكمل بالتيمم) أي ولا يجدد التيمم كما صرح به الشهاب بن (قوله لان الخلف أقل) يتأمل قوله أقل فان الخلف من أول السادس عشر الى الثامن عشر قدر ما بين الصوم الاول والثاني ثم رأيت في نسخة بدل الرابع الخامس وعليها فلا اشكال (قوله وان تصوم قبله) أي التاسع والعشرين (قوله لم تخلف) أي لم تترك شيئا بعد الخامسة عشر (قوله الطريقة الاولى) هي قول المصنف ثم تصوم من ثمانية عشر ثلاثة الخ والثانية هي قوله ويمكن قضاء يوم الخ (قوله الطريقة الثانية ان تصوم الخ) بشرط أن تكون أول النوبة الثانية سابع عشر نظيره أي خامس عشر ثانيه فاذا صامت الاول والثالث والخامس والسابع عشر والتاسع عشر فقد صامت قدر ما عليها وهو اليومان مفرقافي الخامسة عشر وزادت يوما وصامت قدره أيضا من السابع عشر وهو سابع عشر الاول من النوبة الاولى وخامس عشر الثاني منها فلو فرقت بأكثر من يوم كان صامت الاول والرابع والسابع ٢٦٠ تخيرت في الصوم الثاني بين صوم السابع عشر والثامن عشر لان الثامن

عشر بالنسبة للاربع خامس عشر وللأول سابع عشر (قوله أو غيره) كأن كان عليها كفارة قتل أو صامت عن قريبها فانه يجب عليها التتابع كأن كان يجب على من صامت عنه وعبرة سم على الغاية قال بعضهم ومحملة أي عدم وجوب التتابع في صوم لم يجب فيه التتابع اه وهو محتمل اه لكن عبارة الشارح في فصل فدية الصوم الواجب بعد قول المتن ولو صام أجنبي باذن الولي صح نصها وفي المجموع مذهب الحسن البصري

والثامن عشر جاز لان الخلف أقل مما بين الصومين ولو صامت الاول والخامس عشر فقد تخلل بين الصومين ثلاثة عشر فلها ان تصوم التاسع والعشرين لان الخلف مماثل وان تصوم قبله لانه أقل نعم لا يكفي ان تصوم السادس عشر لانها لم تخلف شيئا وانما ذكر المصنف وغيره ذلك لبيان ان السبعة عشر أقل مدة يمكن فيها قضاء اليوم الواحد وضابط الطريقة الاولى ان تصوم قدر ما عليها متواليا في خمسة عشر يوما ثم تصوم قدره متواليا من سابع عشر صومها الاول ثم تصوم يومين بين الصومين سواء انصلا بالصوم الاول أم لا وسواء أوقعا بمجمعين أم منفردين وضابط الطريقة الثانية ان تصوم قدر ما عليها مفرقافي خمسة عشر يوما مع زيادة صوم يوم ثم تصوم قدره من سابع عشر صومها الاول من غير زيادة فتصوم يوما ثالثا وسابع عشره والطريقة الاولى تأتي في أربعة عشر يوما فسادونها والثانية تأتي في سبعة أيام فسادونها هذا كله في غير المتتابع اما هو بنذرا وغيره فان كان سبعة فسادونها فصامته ولا ثلاث مرات الثالثة منها من سابع عشر شرع وعها في الصوم بشرط أن تفرق بين كل مرتين من الثلاث بيوم فأكثر حيث يتأتى الاكثر فان كان أربعة عشر يوما فسادونها فصامته له ستة عشر ولا ثم تصوم قدر المتتابع أيضا ولا فان كان ما عليها شهرين صامت مائة وأربعين يوما ولا ثم شرع في الحالين الباقيين له نصيرة فقال (وان حفظت) من عاداتها (شيئا) وجهلت آخربان ذكرت الوقت دون القدر أو بالعكس (فاليقين) من حيض وطهر (حكمه) ومقتضى كلامه تبعا للغزالي تسمية هذه نصيرة والجهور على خلافه ويمكن حمل كلامهم على التخيير المطلق وهذه تخيرها نسي

انه لو صام عنه بالاذن ثلاثون في يوم واحد أجزأ وهو الظاهر الذي اعتقد. ولكن لم أرفه كلاما لا صحابنا اه قال الاذري وأشار إليه ابن الاستاذ تنقها الى أن قال وسواء في فعل الصوم أ كان قد وجب فيه التتابع أم لا لان التتابع انما وجب في حق الميت لعني لا يوجد في حق القريب ولانه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته اه ففيه نصريح بعدم وجوب التتابع على القريب مطلقا (قوله صامته) أي ما عليها (قوله بشرط ان تفرق الخ) ولا يمكن الزيادة في التفريق عليه في السبعة الكاملة (قوله قدر المتتابع) أي الذي عليها (قوله مائة وأربعين الخ) أي يحصل لها من المائة والعشرين ستة وخمسون يوما لحصول أربعة عشر من كل ثلاثين ومن العشرين الباقية أربعة لان غاية ما يفسد منها ستة عشر (قوله ويسمى ما بمثل الخ) أي كما بين اليوم الاول والليل والنصف الثاني في مثال الذاكرة للوقت وقوله وما لا يحتمل أي كما قبل السادس في مثال الذاكرة للقدر الآتي وقوله حيض يقين انظر كيف يكون يقين مع احتمال تغير العادة فليتأمل والاستحاضة لا تمنع تغير العادة كما يعلم من تصفح مسائلها فليصر والجواب ويمكن أن يجاب بأن المراد انه حيض يقين ظاهر الان بحكم الله في حق المعتادة ظاهر انها زلده ادتها فليتأمل وقوله ونصفه الثاني طهر يقين فيه بحث أيضا اه سم على منهم

بحر (قوله وماء الوضوء منصوب) هذا لا يناسبه قوله في حل المتن فبين اعتدل جسده وانما كان المناسب اسقاط في فهو جار في الحل على الاعراب الثاني (قوله شيء) الاولى حذفه (قوله وقتنا بصحوصهما) أي على الضميف (قوله بنية أحدهما) شمل حصول الجمعة بالجنابة وعكسه وهو صحيح فقد قيل بكل منهما كما حكاه الجلال المحلى وغيره فأتى حاشية الشيخ بمنوع (قوله فلا يجاوزها ولا العادة) عبارة العباب وأن لا يزيد على الحاجة أو العادة انتهت وعبرة الشارح تقتضى الحرمة فيما فوق الحاجة

(قوله ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه) والظاهر ان لا تفعل طواف الا فاضة في هذا الحال ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما لو نسبت انتظام عاداتهم لا قبل النوب واحتاطت في الزائد وذلك لان الطواف لا آخر لوقته وهي في زمن الشك يحتمل فساد طوافها فيجب تأخيرها لطهرها المحقق بخلاف الناسبة لعاداتها قد راو وقتانها مضطرة الى فعله اذ لا زمن لها ترجوا الانقطاع فيه حتى تؤمر بالتأخير اليه هذا ولم يتعرضوا لما لو اطاق طواف الا فاضة زمن التحير هل يجب اعادته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كما في قضاء الصلوات أولا وقياس ما في الصلاة وجوب ذلك لانها اذا طافت زمن التحير احتمل وقوع الطواف زمن الحيض فليتنامل وقولنا لا آخر لوقته لا يقال انتظارها للطهر المحقق مع الاحرام فيه مشقة شديدة لا نأقول يمكن دفع المشقة بما ذكره من ان الحائض حيضا متحققا تتخلص من الاحرام بالمجموع على الطواف مقادة مذهب الحننية أو غير ذلك مما يأتي في الحج كان ترحل الى ان تصل ٢٦١ الى محل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة

وعبرة الشارح في فصل للطواف بانواعه واجبات نصها وسيأتي أيضا ان من حاضت قبل طواف الركن ولم يمكنها الاقامة حتى تطهر لها ان ترحل فاذا وصلت الى محل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة جاز لها حينئذ ان تتحلل كالمحصر وتحل حينئذ من احرامها ويبقى الطواف في ذمتها الى أن تعود والاقرب انه على التراخي وانما احتجاج عند فعله الى احرام نظروجهما من منسكها بالتحل بخلاف

لما صر أن للمضيرة ثلاثة أحوال (وهي) أي المتخيرة اذا كره لاحداهما (في) الزمن (المحتمل) للحيض والطهر (كحائض في الوطء) وما الحق به محامر (وطاهر في العبادة) لما تقدم من وجوب الاحتمياط في حقها (وان احتمل انقطاعا وجب الغسل لكل فرض) بخلاف ما اذا لم يحتمله فانه لا يجب عليها الا الوضوء فقط ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه وما لا يحتمله حيضا مشكوكا فيه والذا كره للوقت كان تقول كان حيضى يتبدى أول الشهر فيوم وليلة منه حيض ييقين ونصفه الثاني طهر ييقين وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع والذا كره للقدركان تقول كان حيضى خمسة في العشر الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها واعلم في اليوم الاول طاهر فالسابع حيض ييقين والاول طهر ييقين كالعشرين الاخيرين والثاني الى آخر الخامس يحتمل للحيض والطهر والسابع الى آخر العاشر متحمل لهما ولا انقطاع ولو قالت كنت أدخل شهر ابشر أى كنت في آخر كل شهر وأول ما بعده حائضا لحظت من أول كل شهر ولحظة من آخره حيض ييقين ولحظة من آخر الخامس عشر ولحظة من أول ليلة السادس عشر طهر ييقين وما بين اللحظة من أول الشهر والحظة من آخر الخامس عشر يحتمل الحيض والطهر والانقطاع وما بين اللحظة من أول ليلة السادس عشر والحظة من آخر الشهر يحتملهما دون الانقطاع ولو قالت كنت أدخل شهر ابشر طهر اقل ليس لها حيض ييقين ولحظة طهر ييقين في أول كل شهر وآخره ثم قدرا أقل الحيض بعد اللحظة لا يمكن فيه

من طاف بتيمم معه الاعادة لعدم تحله حقيقة وقول الراعي ليس لها ان تسافر حتى تطوف قال غيره انه غلط منه اه وقوله بخلاف من طاف بتيمم الخ أى فانه لا يحتاج الى احرام جديد لما عاين به (قوله وما بين ذلك) الذي يظهر انه ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا طهر أصليا لا يكون بعد الانقطاع كما يتوهم من عطف الانقطاع عليه وجعل كل منهما أحد الاحتمالات فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض يقيناً بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال الطهر والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع أو معه الانقطاع والحاصل انه ليس المراد ان كلا منهما يحتمل حصوله على الانفرد فانه غير ممكن كما تبين بل المراد احتمال طهر معه انقطاع فليتنامل وبعبارة أخرى قال انظر ما المراد بالطهر بدون انقطاع مع تقدم الحيض يقيناً في المثال وكان المراد بالطهر والانقطاع الطهر بعد الانقطاع فالطهر مع ان طهر أصلي بان لا يتقدمه انقطاع حيض كما بين الاول والسادس في مثاله ذا كره للقدرا لا حتى وطهر بعد الانقطاع كما هنا ويجوز ان يراد هنا باحتمال الطهر احتمال الطهر ان حصل منه اغسل بعد اليوم والليلة اه سم على منهج (قوله في العشر الاول) هو بضم الهمزة وفتح الواو وفتح الهمزة وتشديد الواو كما يفهمه المصباح وسيأتي لنا في الاعتساف زيادة ايضاح

وان كان دون العادة فما اذا زاد على الصاع في الغسل حيث كان يكفيه وظاهر انه ليس كذلك (قوله الا عورة) هل وان كان بجائل وما المراد بالعورة هنا (قوله وهي) أي أزالها وقوله على معرفتها أي النجاسة وهي تعرف بالحد وهو ما ذكره الشارح وبالعد وهو ما يأتي في المتن أي وهذا وجه تقديم معرفتها على أزالها هذا مراد الشارح فيما ينظر هل الان في سياقه صعوبة لا تخفى (قوله حرم تناولها) أي علم حرمته بالدليل الخارجي فلا دور (قوله ولا لاستعداؤها) فضيته

(قوله وبعده الخ) أي فيتوضأ في اليوم والليله واليدين للخطاة الاولى لكل فرض لان ذلك حيض مشكوك فيه وتغتسل فيما بعده لكل فرض الى الخطاة الاخيرة من الشهر لانه طهر مشكوك فيه (قوله لا تحتل الانقطاع) أي فتتوضأ فيها لكل فرض وقوله والباقي يحتمل أي فتغتسل لكل فرض لا تحتل الانقطاع (قوله تحتل الحيض والطهر) أي فيحرم الوطء في جميعه لاحتمال الحيض (قوله احدى عشرات الشهر) ٢٦٢ أي عشرة من العشرات الثلاث المشتمل عليها الشهر (قوله

الانقطاع وبعده يحتمل والحافضة للقدر انما تخرج عن التحير المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر الحيض فاذا قالت دورى ثلاثون أولها كذا وحض عشرة فحشرة في أولها لا تحتل الانقطاع والباقي يحتمل والجيمع يحتمل الحيض والطهر ولو قالت حيضى احدى عشرات الشهر فهذه كالأولى الا ان احتمال الانقطاع هنا لا يكون الا في آخر كل عشرة ولو قالت حيضى عشرة في عشرين من أول الشهر فالعشرة الاخيرة طهر ييقن والعشرون تحتل الحيض والطهر والعشرة الثانية منها تحتل الانقطاع أيضا ولو قالت كان حيضى خمسة عشر من العشرين الأولى فالعشرة الاخيرة طهر ييقن والنجاسة الثانية والثالثة حيض ييقن والأولى تحتل الحيض والطهر دون الانقطاع والاربعة تحتل الجميع ولو قالت حيضى خمسة وكنت في اليوم الثالث عشر طاهر الخمسة من أول الدور تحتل الحيض والطهر دون الانقطاع وما بعدهما يحتمل الجميع الى آخر الثاني عشر ثم الثالث عشر والاربعة عشر والخامس عشر طهر ييقن ومن أول السادس عشر الى آخر العشرين تحتل الحيض والطهر دون الانقطاع ومنه الى آخر الشهر يحتمل الجميع ومتى كان القدر الذى أضلته زائدا على نصف المضل فيه حصل حيض ييقن من وسطه وهو الزائد على النصف مع مثله (والاظهر ان دم الحامل) حيض اذا توفرت شروطه وان تعقبه الطلق لعموم الأدلة ظهروا الحيض اسود يعرف ولانه دم لا يمنع الرضاع بل اذا وجد معه حكم بكونه حيضا وان ندر فكذلك لا يمنع الحمل وانما حكم الشارع ببراءة الرحم به بناء على الغالب لكن لا يحرم طلاقها فيه لانتفاء تطويل العدة به ولا تنقضى العدة به ان كان له حكم الحمل في انقضائه بالحمل بان كانت لصاحبه فان لم تكن له فان كان الحمل من زنا كان فسخ نكاح صبي بعيب أو غيره به دخله وهي حامل من زنا أو تزوج الرجل حاملا من زنا ثم طلقها أو فسخ نكاحها بعد الدخول انقضت العدة بالحيض مع وجود الحمل وان كان من غير زنا كان طلقها حاملا منه فوطئها غيره بشبهة أو بالعكس لم تنقض به خلافا للقاضى والثاني وهو القديم انه ليس بحيض بل هو حدث دائم كسلس البول لان الحمل يسد مخرج الحيض وقد جعل دليلا على براءة الرحم فدل على ان الحامل لا تحيض والاو أجاب عنه بأنه انما حكم ببراءة الرحم عملا

كأولى) هي قوله فاذا قالت دورى ثلاثون أولها كذا الخ (قوله ان دم الحامل الخ) أي وان خالف عاداتها حيث لم ينقض عن يوم وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة غير صفة الدم الذى كانت تراه في غير زمن الحمل وقوله اذا توفرت شروطه منها ان لا ينقص عن يوم وليلة وعليه فلو رأت دون يوم وليلة وعقبه الطلق واستقر الدم لا يكون الخارج مع الطلق حيضا ونظر فيه سم على حج والا قرب انه حيض لانه بمجرد رؤيته حكم عليه بذلك فيستعجب الى تحقق ما ينافيه (قوله وان تعقبه الطلق) أي جاء بعده قال في المصباح وعقبه تعقبها فهو معقب جاء بعده اه

بالغالب

بالمعنى ومثله ما لو خرج مع الطلق (قوله لا يحرم طلاقها فيه) أي الحيض زمن الحمل (قوله ولا تنقض العدة) أي بالحيض ان كان الخ (قوله وهي حامل من زنا) بقى ما لو لم يعلم هل هو من زنا أو شبهة وحكمه انه ان لم يمكن لحوقه بالزوج حل على انه من زنا وعبارة الشارح في كتاب العدد بعد قول المصنف وعدة حرة ذات اقراء ثلاثة مانصه ولو جهل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حل على انه من زنا كما نقله واقراءه أي من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها ما من حيث عدم عقوبتها بسببه فيعمل على انه من شبهة فان أنت به لا مكان منه لحقه كما اقتضاه اطلاعهم وصرح به البلقيني وغيره ولم ينتف عنه الابلعان اه (قوله انقضت العدة بالحيض) أي ويحرم طلاقها فيه لتضررها بطول العدة فان زمنه لا يجسب منها (قوله لم تنقض به) أي الحيض



ن النجاسة سيمها غير الاستقذار وقضية التعريف السابق خلافه منه عليه الشهاب بن قاسم ثم أجاب بأن المراد ان النجاسة مستقدرة الا ان حرمتها ليست لاستقذارها انتهى أى وترتب منع الصلاة على الاستقذار غير ترتب الحرمة عليه فلا تنافي بين انقضيتين واعلم ان قضية التعريف الاول ان النجاسات كلها مستقدرة ولأن منعها في الكتاب الحى ولهذا يأنف من لا يعتد بنجاسته ولا فرق بينه وبين نحو الذئب ولا يقال المراد ٢٦٣ استقذارها شرعا اذ يلزم عليه الدور (قوله وبجالة الاختيار)

بالغالب كما هو (و) ان (النقاء بين) دماء (قل الحيض) فاكثر (حيض) تبعا للنقص النقاء عن أقل الطهر فاشبهه الفترة بين دفعات الدم ويسمى قول السحب والثاني أنه طهر لانه اذا دل الدم على الحيض وجب ان يدل النقاء على الطهر ويسمى هذا قول اللقط وقول التلقيق ومحل القولين في الصلاة والصوم ونحوهما فلا يجعل النقاء طهرا في انقضاء العدة اجماعا ومطرط جعل النقاء بين الدم حيضا لا يجاوز خمسة عشر يوما ولا ينقص مجموع الدماء عن أقل الحيض وان يكون النقاء زائدا على الفترات المعتادة بين دفعات الحيض فان تلك حيض قطعوا والفرق بين الفترة والنقاء ان الفترة هي الحالة التي ينقطع فيها جريان الدم ويبقى أثر لو ادخلت قطنة في فرجها لم خرجت ملوثة والنقاء ان تخرج نقيّة لا شيء عليها ولو عبر بالقطع خمسة عشر جاء ما مر في المستحاضات والدم الممرئي بين التوأمن بشرط الحيض كالحارج بعد عضو منفصل من الولد المجنن لانه خرج قبل فراغ الرحم كدم الحامل بل أو لم يكن حيضا اذا راء الدم بين الولادتين أقرب منه قبلها لانفتاح فم الرحم بالولادة وقول المصنف بين الدم قال البرهان الفزارى كذا هو في عدة نسخ وقيل انه كان هكذا في نسخة المؤلف ثم أصله بعضهم على ما ذكرناه بقوله بين أقل الحيض لان الراجح انه انما ينسحب اذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض اه وهذه النسخة هي التي شرح عليها السبكي وقال المنكبت قد رأيت نسخة المصنف التي بخطه وأصلحت كما قال بغير خطه ثم شرع يتكلم على النقاس فقال (وأقل النقاس لحظنة) يقال في فة له نفست المرأة يضم النون وفتحها وبكسر النقاء فيه ما والضم أفصح وعبر بدل اللحظة في التحقيق كالتمنيّة بالمجة أى الدفعة وفي الروضة لاحد لقله أى لا يتقدّر بل ما وجد منه وان قل يكون نقاسا ولا يوجد أقل من مجة ويعبر عن زمنها باللحظة فالمراد من العبارات واحد وهو لغة الولادة وشرعا ما مر أول الباب وسمى بذلك لانه يخرج عقب النفس أو من قولهم تنفس الصبح اذا طهر وأول وقتته بعد خروج الولد وقبل أقل الطهر وان كان علقه أو مضغة قال القوابل انه مبدأ خلق آدمى فان تأخر خروجه عن الولادة فاوله من خروجه لا منها كما صححه في التحقيق وموضع من المجموع وهو المتمدد وان صح في الروضة وموضع آخر من المجموع عكس ذلك اذ يلزم عليه جعل النقاء الذي لم يسبقه دم نقاسا فتجب عليها الصلاة في النقاء المذكور وقد صح في المجموع انه يصح غسلها عقب ولادتها ولا يشك على ما رجحناه قول المصنف ببطان صوم من ولدت ولدا جافا لانه لما كانت الولادة مظنة خروج الدم أنبسط البطلان بوجودها وان لم يتحقق كما جعل النوم ناقضا وان تحقق عدم خروج شيء منه وكلام ابن المقرئ في روضه محتمل لكل منهما لكنه الى الثاني أقرب وقضية الاخذ بالاول ان زمن النقاء لا يحسب من السنتين لكن صرح البلقيني بخلافه فقال ابتداء السنتين من الولادة وزمن النقاء لا ينقص فيه وان كان محسوبا من السنتين ولم أر من حقق هذا اه ولو لم تر نقاسا أصلا فهل يباح وطؤها قبل الغسل أو التيمم بشرطه أو لا أتى والد رحمه الله تعالى بجوازه كالوكان محتمل لكل منهما) أى من قوله فاوله من خروجه وقوله لا منها (قوله وان كان محسوبا) معتمد (قوله أفنى والد الخ) قد يشك هذا بطلان صومها ولادتها فاحيث عل البطلان بان الولادة مظنة لخروج الدم فاقاموها مقام اليقين فانه يقتضى حرمة الوطء ولعل الفرق بين بطلان الصوم وجواز الوطء الاحتياط للعبادة

أى وخرج بحالة الاختيار الخ والمراد انه احترز به عما ذكر كإعبر به غيره والا فهذا القيد كالذى بعده للدخال (قوله وان سهل) في هذا السياق صعوبة وكان حق العبارة وبسهولة التمييز ما سيميزه كدود الفاكهة والمراد باله مرما من شأنه ذلك فلا نضر سهولته في بعض الاحوال (قوله لان ما لا يمكن تناوله) ينظر ما المراد بالامكان هنا (قوله والالزم التكليف بالحال)

(قوله وأكثره مستون) عباب خالف في ذلك أبو حنيفة وأحمد فقالا لا أكثر أربعون وذهب المزني الى ان أقله أربعة أيام لان أكثره قد مر الحيض أربع مرات فليكن أقله كذلك اه قلت مقتضى هذا التخرج أن يقول غالبه ستة وعشرون أو عمانية وعشرون اه سم على منهج (قوله تجلس) أى بدوم نقامها (قوله وأبدى أبو سهل) تبعه الاسنوى وغيره واعترضه ابن العماد بما فيه نظر نعم أنكر القاضي أبو الطيب ٢٦٤ كونه غذا للولد لانه يولد وبقه مسدود ولا طريق لجران الدم وعلى وجهه المشيمة

عليها جنباً ببل علواً ايحاب خروج الولد الجفاف الغسل بانه منى منقذ ولو لم ترد ما لا بعد ضى خمسة عشر يوماً فكثر فلانفاس لها أصلاً على الاصح (وأكثره ستون) يوماً (وغالبه أربعون) يوماً باعتبار ابا لجود في كل ذلك وأما خبر أبي داود عن أم سلمة رضى الله عنهما كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً فليس فيه ما يدل على نفي الزيادة أو يكون محمولاً على الغالب أو على نسوة محصورات وأبدى أبو مهمل الصعلوكى في كون أكثره ماذ كرمعى لطيفاً وهو ان المني يكث في الرحم أربعين يوماً لا يتغير ثم يكث مثلها علقته ثم مثلها مضغعة ثم تفتح فيه الروح والولد يتغذى بدم الحيض من حينئذ فلا يجتمع من حين الفتح لكونه غذا له وانما يجتمع في المدة التي قبلها وهي أربعة أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوماً فيكون أكثر النفاس ستين (ويحرم به ما حرم بالحيض) لانه دم حيض يجتمع ولهذا قال الرافعي وحكم النفاس مطلقاً حكم الحيض الا في شئتين أحدهما ان الحيض يوجب البولوغ والنفاس لا يوجب لثبوته قبله بالانزال الذي حبلت منه الثاني ان الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما قبله بمجرد الولادة ويخالفه أيضاً في ان أقل النفاس لا يسقط الصلاة كما نقله ابن الرفعة عن البندنجي وأقره وذلك لان أقل النفاس لا يمكن ان يستغرق وقت الصلاة لانه ان وجد في الاثناء فقد تقدم وجوبها وان وجد في الاول فقد لزمت بالانقطاع بخلاف الحيض فانه يعم الوقت ولا يرد شئ من ذلك على عبارة المنهاج (وعبوره ستين) يوماً كعبوره أكثره أى كعبور الحيض أكثره وهو خمسة عشر وحينئذ فينظر أمبتدأته هى أم معتادة مميزة أم غير مميزة ويقاس بما ذكرناه في الحيض وفاقوا وخلافاً لان النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الرد اليه عند الاشكال ولا يمكن تصور متغيرة مطلقاً في النفاس بناء على الراجح ان من عادت ما عدم رؤية نفاس أصلاً أو ولدت فترأت الدم وجاوز الستين انها كالمبتدأة لانه حينئذ يكون ابتداء نفاسها معلوماً به ينتفى التحير المطلق ومن أحكام الباب انه يجب على المرأة ان تعلم ما تحتاج اليه من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فان كان زوجها عالماً وجب عليه ان يعلمها والا فلها الخروج لسؤال العلماء ويجب عليه تكمينها من ذلك ويحرم عليه منعها الا ان سأل وأخبرها في ذلك غيبة عن

ولهذا أجنه البهائم تعيش في البطون ولا حيض لها اه وما استدلل به لاجته فيه فانه لا يلزم من كونه غذا وصوله للعدة من الفم لاحتمال وصوله اليها من السرة المتصلة بالمشيمة اه حج في شرح العباب (أقول) وأجنه البهائم يجوز أن تتغذى بغير دم الحيض لان تغائه في حقهن (قوله وذلك لان أقل النفاس لا يمكن أن يستغرق) قال حج ولا تمنعه بان يتصور اسقاطه لها بان تكون مجنونة من أول الوقت الى أن يبقى لحظة فتتفس حينئذ فقارنه النفاس لهذه اللحظة أسقطت ايحاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها قضاءها ثم رأيت بعض الشراح أشار لذلك اه (قوله وحينئذ فينظر الخ) أفاد هذا التفصيل

انه لا يحكم على المجاوز بانه حيض بل ينظر فيه لاهوال المستحاضة المتقدمة ومحلها اذا لم يتخلل بينه خروجها وبين الستين نقاء وعلمه فيفارق ذلك ما لو رأت الحامل دماً وانصل به دم طلقها أو ولادتها فان المتصل يكون حيضاً وان لم يتخلل بينهما نقاء وعبارة سم على حج قوله ليس أى الخارج مع الطلق أو الولادة حيضاً الخ محلها ما لم يتصل بحيض متقدم على الطلق والا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع الولد حيضاً أيضاً حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد الى ان اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جميعه حيضاً وان لم اتصل النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فانه يجوز خلاف ما لو جاوزهما النفاس الستين فانه يكون الاستحاضة ولا يجعل ما بعد الستين حبصاً متصلاً بالنفاس واعتبار الفصل بينهما اذا تقدم النفاس دون ما اذا تأخر حوايه

ظاهره امتناع ذلك وهو خلاف الصحيح فيجوز التكليف به مطلقا على الصحيح على ان ما هنا ليس من التكليف بالمحال كما لا يخفى  
(قوله مع عدم احترامه) أى من حيث الاوصاف العرضية وكان الاولى حذف هذا (قوله وبلا استقذارها) حق العبارة وبلا  
لاستقذارها ولعل الدم والالف سقطا من الكتابة (قوله ثم عرفها المصنف) لا موقع لثم هنا فتأمل (قوله اذ الثلاثة) لوعبر  
بالواو بدل اذ ليكون جوابا عن سؤال مقدر لكان واضحا (قوله لانه استعمل الخ) كان المراد به انه استعمل في كل من المعنيين  
بالنسبة للخمر وفي أحدهما بالنسبة لما بعدهما القربة (قوله وما اعترض به ابن النقيب وغيره الحد) أى قول المصنف هي كل

(قوله مجلس ذكر ونحوه) منه زيارة الاولياء والمقابر (كتاب الصلاة) (قوله كتاب الصلاة) أى ما يتعلق بهم من بيان حقيقة فعلها  
وأحكامها (قوله هي لغة الدعاء بخير) عبارة شرح المنهج هي لغة ما هو أول الكتاب وأراد به ما قدمه من انها من الله رجة  
ومن الملائكة استغفار ومن الأدمى تضرع ودعاء اه وعبارته المصباح الصلاة قيل أصلها في اللغة الدعاء لقوله وصل عليهم  
أى ادع لهم واتخذوا من مقام ابراهيم صلى أى دعاء ثم سمي بها هذه الأفعال المشهورة لاشتغالها على الدعاء وهل سبيله النقل  
حتى تكون الصلاة حقيقة شرعية في هذه الأفعال مجاز القوياني الدعاء لان النقل في اللغات كالنسخ في الأحكام أو يقال  
استعمال اللفظ في المقول اليه مجاز راجع وفي المنقول عنه حقيقة من جوحة فيه خلاف بين أهل الأصول وقيل الصلاة في  
اللغة مشتركة بين الدعاء والتعظيم والبركة ومنه اللهم صل على آل أبى أوفى أى بارك عليهم أوارحهم وعلى هذا فلا  
يكون قوله يصلون على النبي مشتركا بين معنيين بل مفرد في معنى واحد وهو ٢٦٥ التعظيم والصلاة تجمع على صلوات

اه (قوله أقوال) قال  
الخطيب الشربيني ان  
المراد بالاقوال ما عدا  
التكبير والسلام لا  
ما يشملهما والال لم يخ لقله  
مفتحة بالتكبير الخ وان  
هذا تحقيق لم يره لغيره وان  
ذكر الاقتراح يدل على  
خروج التكبير عن الاقوال  
اه (وأقول) هذا كله  
غلط واضح واللا تى ازالة

خروجها ولا يجوز لها الخروج الى مجلس ذكر ونحوه الا برضاء ويحمل وطعن طهرت عقب  
انقطاع حيزها أو نفاسها حالا ولا كراهة فيه فان خافت عوده استحب له التوقف في  
الوطء احتياطا

#### كتاب الصلاة

هي لغة الدعاء بخير قال تعالى وصل عليهم أى ادع لهم وفي الشرع أقوال وأفعال مخصوصة  
مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة واعترض عليه بأنه غير مانع لدخول سجود  
التسلاوة والشكر مع انها ليسا من أنواع الصلاة وغيرهما مع أيضا لخروج صلاة الاخرس  
فانها لا شرعية ولا أقوال فيها قال ابن العماد بعد ذكره الأيراد الأول هذا الاعتراض  
عجيب فان التعبير بالأفعال مخرج لذلك فان سجود لتلاوة والشكر فعل واحد مفتتح بالتكبير  
مختتم بالتسليم وغيرها أفعال وأيضا فالتعبير بالاقوال مخرج له أيضا وأما صلاة الاخرس

٣٤ نهايه ل التاء والخاء من لفظ التحقيق المذكور وذلك لان قوله مفتحة بالتكبير محتاج اليه اذ لا يتميز ذلك  
الاقوال والأفعال التي هي الصلاة عن غيرها الا بهذا القيد فلهاذا صرح به مع القطع بتناول التعريف أقوال التكبير والسلام  
ولان افتتاح الشيء يكون من غيره كما يدل عليه ما ذكره في خطبة العيد ان التكبير قبله اخرج عنها وان الشيء قد يفتتح بما  
ليس منه فان هذا يدل على ان الافتتاح قد يكون بما هو منه بل وعلى انه الأصل فتأمل ولهذا كانت أم الكتاب فاتحة الكتاب  
مع انها جزء منه قطعاً فتأمل اه سم على سبعة (قوله بالتسليم) أى في التكبير والتسليم للعهد أى المعهودين بشرطهما الا تى  
وقوله بالتسليم زاد حج غالباً فلا ترد صلاة الاخرس وصلاة المريض الذي يجزيه على قلبه بل لا يردان مع حذف غالباً لان وضع  
الصلاة ذلك فخرج عنه لعارض لا يرد عليه اه وكتب عليه سم قوله فخرج منه لعارض لا يرد عليه يقال عليه هذا الذي خرج  
لعارض هل هو من الافراد حقيقة أو لا وهل يشمله لفظ التعريف أو لا فان قال من الافراد حقيقة ولا يشمله فهو وارد قطعاً  
والافهو ممنوع قطعاً فتأمل اللهم الا أن يكون المراد انه شئ وضعه ما ذكر وفيه خفاء لا يليق بالتعريف (قوله واعترض) أى  
التعريف (قوله فعل واحد) قال سم على حج بل كل منهما أفعال لاشتغالها على الهوى والرفع وليس من مسمى السجدة اه  
بالمعنى قال في المصباح هو يهوى من باب ضرب هو ياضم الهاء وفصحها وزاد ابن القوطية هو بالمسقط من أعلى الى أسفل  
فاله أبوزيد وغيره قال الشاعر \* هوى الدلو أسلمها الرشاء \* يروى بالغض والضيم واقتصر الأزهري على الغض وهو يهوى  
أيضا هو بالاضم لا غير اذا ارتفع قال الشاعر \* يهوى محارمها هوى الأجل \* وقال الآخر \* والدهر في اصعادهما يحل الهوى \*  
اه وفي شرح المنهج ما ينبغي ان يراجع (قوله مخرج له) أى للدلو

مسكرو (قوله لان حقيقة انحرهم الخ) لا يخفى ان المنع الذي هو الحكم الشرعي هو خطاب الله وفي اطلاق لفظ التجاسة على خطابه تعالى غاية البعد والاشاعة فلعل المراد من العبارة غير ظاهرها (قوله ثم الاعيان جناد) المراد بالجناد هنا ما ليس حيوانا ولا جزءه ولا يخرج منه بقية ببقية كلامه لكن قد ينافي ذلك قوله في مسئلة الحصة لا خوطها في الجناد المتقدم (قوله وجه

(قوله فلا ترد لندرتها) قيل عليه قيد الغلبة لا يشعر به التعريف فلا بد في أخذه قيد ام الاشعار به قلنا انما نعتبر الاشعار به في التعاريف الحقيقية كتعاريف المناطق والحكام والافقهاء والاصوليين فهم يتسامحون في عدم ذكر قيد الغلبة في كلامهم ويقولون عليه محذوف اشارة الى ان النادر عندهم كالعموم (قوله واجباتهم واستمنا) أي تخافوا اللندب أيضا اه سم على جملة أي كانه لا وجوب فيكون من استعمال المشترك في معنييه أو استعمال اللفظ في حقيقة واحدة وبجازه (قوله خمسين صلاة) نقل السيوطي انهم لم تكن صلوات أخرى في أوقات مختلفة بل هي الخمس مكررا لكل منها عشر مرات وانما انسخت في حقنا فقط دونه لكن قال بعضهم المشهور نسخها في حقنا وحقه وفرضية قوله في حقنا وحقه تسليم ما ذكره السيوطي من انهم لم تكن في أوقات مختلفة ويحتاج القائل بذلك الى نقل عن الشارع (قوله حتى جعلها) أي عمدان الخمسين صلاة نسخت في حيا وفي حقه صلى الله عليه وسلم ولكن كان يفعلها على وجه الغلبة وضبط السيوطي في الخصائص الصغرى الصلوات التي كان يصلها قبلت مائة ركعة كل يوم وليلة ولا دلالة فيه على ان تلك المائة هي التي فرضت ليلة الاسراء هذا وفي كلام الميضاوي في تفسير قوله تعالى ولا تحمل علينا ٢٦٦ اصرا ان من الاصر الذي كان على بني اسرائيل ونخف عن هذه الامة ان

الصلاة التي كانت مفروضة عليهم حسون صلاة في كل يوم وليلة ويعارضه ما في معراج الغيطي من انه لما اخبر موسى بذلك قال له ارجع الى ربك فاسأله التخفيف عندك وعن امتك فان امتك لا تطيق ذلك فاني قد خبرت الناس قبلك وبلوت بني اسرائيل وعالجتهم أشد المعالجة على أدنى من هذا فضعفوا اه ويمكن ان

فلا ترد لندرتها والاصل في الباب بسبب الاجماع آيات كقوله تعالى واقبوا الصلوة أي حافظوا عليها ادعائيا كالواجباتها وستنوها واخبار تكبر الصحبة انه صلى الله عليه وسلم قال فرض الله على أمي ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم أرل ارجعه واسأله التخفيف حتى جعلها خمسين في كل يوم وليلة وكانت ليلة الاسراء التي فرض فيها الخمس قبل الهجرة بسنة كما قاله ابنه نجي وقيل بستة عشر شهرا كما حكاه المساوردي والا كثرون على الاول أو وخمسة أشهر أو ثلاثة أو قبلها بثلاث سنين وقال الحرابي في سابع عشر ربيع الآخر وكذا قال المصنف في فتاويه لكن قال في شرح مسلم ربيع الاول وقيل سابع عشر رجب واختاره الحافظ عبد الغني بن سرور والمقدسي وبدأ بالمكتوبات اهتماما به اذهي أفضل مما سواها فقال (المكتوبات) أي المفروضات العينية من الصلاة في كل يوم وليلة (خمس) معلومة من الدين بالضرورة أما الجمعة فستأتي في بابها ولم تدخل في كلامه على انها خمس في يومها والاصل في ذلك ما تقدم وخبر الاعراب هل على غير هذا قال لا الا ان تطوع وقوله لمعاذ لما بعثه الى اليمن أخبرهم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة واما قيام الليل فنسخ في حقنا وكذا في حقه صلى الله عليه وسلم على

يجاب بأنه فرض عليهم الخمسون فلم يقوموا بها فاسأل موسى التخفيف عنه تخفيفا يسهل على البعض فلم يقوموا بها الاصح بقى عليهم بعد التخفيف فلا تعارض بين ما نقله الميضاوي وما نقله الغيطي (قوله والا كثرون على الاول) معتمد (قوله أو وخمسة) أي بسنة وخمسة الخ (قوله بثلاث سنين) ونقل ابن أبي شريف في حاشية شرح العقائد عن القاضي عياض في الشفاء ان المعراج كان قبل الهجرة بخمسين سنة واقترع عليه (قوله أي المفروضات) لما كان المكتوب غير الفرض لغة وأعم منه شرعا فسر المراد هنا بقوله أي المفروضات سم على حج وخروج بالمفروضات الزاوية والوتر فليست معلومة من الدين بالضرورة فخرج عن سبيل ابن الصلاح عن ابليس وجنوده هل يصلون ويقرؤون القرآن ليغرو العالم الزاهد في الطريق التي يسلكها فاجاب بأن ظاهر المنقول ينفي قراءتهم القرآن وقوعا ويلزم منه انتفاء الصلاة لان من شرطها الفتحة وقد ورد ان الملائكة لم يعطوا فضيلة قراءة القرآن وهي حريصة لذلك على استماعه من الانس فان قراءة القرآن كرامة أكرم الله تعالى بها الانس غير انه بلغنا ان المؤمنين من الجن يقرؤنه اه حاشية شرح الروض للرملي روى ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن مرفوع ان العبد اذا قام يصلي أتى بذنوبه فوضعت على رأسه أو عاتقه فكم ما يكبر أو يسجد تنساق عنه حاشية شرح الروض أيضا وفيه دليل على ان ابليس وجنوده لا يصلون لبعدهم عن رجة الله فلا يفقهون ما هو طريق الغفرة (قوله على انها) أي المكتوبات (قوله في حقنا) أي قطعنا



الدلالة ان الماء لعله جرى على الغالب في ذكر الماء والا فالذي في الخبرين اعم (قوله واعلم ان ألفاظ الشرع الخ) توطئة لما يأتي عن ابن عباس (قوله جلت على الثاني) وهو هنا جل الرجس على خصوص النجس وان كان معناه كل مسمة فذكر (قوله لاه) أي السكاب (قوله فدل ايماء للعلة بان) أي بكثر المزمرة ان وتشد يدونها (قوله ولا ينتقض) أي التعليل بانه لا يقتضي

(قوله اراد بالمساء) عبارة شرح البهجة اراد بحسب تسون قال سم عليه أي بالتسبيح حين تسون اه والمراد بالتسبيح في كلامه المفهوم من قوله تعالى فسبحان الله الصلاة وكذا يقال فيما بعده (قوله وبغشيا العصر) عبارة القاموس العشي بالفتح الظلمة كالعشواء وما بين أول الليل الى ربه ثم قال والعشي والعشية آخر النهار اه أي وعبرة الشارح من الاطلاق الثاني (قوله ان الصبح الخ) قال سم على حج قوله وورد ان الصبح الى آخر ما في الشرح قبل وهذه الصلوات تفرقت في الانبياء فالفجر لا دم والظهر لاراهيم والعصر لسليمان والمغرب لعيسى ركعتين عن نفسه وركعة عن أمه والعشاء خصت بهذه الأمة وخالف الرافعي في شرح المسند بهض ذلك فجعل الظهر لداود والمغرب ليعقوب ٢٦٧ والعشاء ليونس وأورد فيه خبرا

والاصح كما مر ان العشاء من خصوصياتنا اه والمتبادر انها كانت واجبة عليهم فلراجع أي وحيث كان كذلك ما الجواب عما ورد من انها ليونس (أقول) ويمكن الجواب بانها كانت ليونس دون أمته أولم يصلها بهذه الكيفية أولم يصلها في هذا الوقت وقوله ركعتين عن نفسه أي مكفرة لما نسب اليه من دعوى الألوهية وركعة عن أمه لما نسب اليها من رميها بالألوهية أيضا وفي سيرة الحاي وقضت الصلاة في المعراج ركعتين ركعتين حتى المغرب ثم زيد فيها

الاصح وصدرت باللال كثيرين بجواقيتها لانها أهم شروطها اذ بدخولها تسبب ويخرج وجهات فوت والاصل فيها قوله تعالى فسبحان الله حين تسون وحين تصبحون الآية اراد بالمساء صلاة المغرب والعشاء وبالصبح صلاة الصبح وبغشيا العصر وبتظهر ون الظهر وقوله تعالى فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه اراد بالاول صلاة الصبح وباللذان صلاة الظهر والعصر وبالثالث صلاتي المغرب والعشاء وفي شرح المسند للرافعي ان الصبح صلاة آدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس وأورد فيه خبرا والحكمة في كون المكتوبات سبع عشرة ركعة ان زمن اليقظة من اليوم واللييلة سبع عشرة ساعة غالبا اثنا عشر النهار ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبيل الفجر فجعل لكل ساعة ركعة جبرها لما يقع فيها من التقصير وحكمة اختصاص النجس بهذه الاوقات تعبد كما قاله أكثر العلماء وأبدي غيرهم له حكما من أحسنها تذكير الانسان به انشأته اذ ولده كطلوع الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كميلها وشيخوخته كغروبها للغروب وموته كغروبها ويزاد عليه وفناء جسمه كغنائق أنفها وهو الشفق الأحمر فوجبت العشاء حينئذ تذكيرا بذلك كما كان كاله في البطن وتميئته للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس المشبهة بالولادة فوجب الصبح حينئذ لذلك أيضا وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصرين اربعاً توفر النشاط عندهما إتماماً للأسباب والمغرب ثلاثاً انها أوتر النهار ولم تكن واحدة لانها سبب من البر وهو القطع والحقت العشاء بالعصرين لينحبر نقص الليل عن النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه أقوى واعلم ان محمل كونها خمسة في اليوم واللييلة في غير أيام الدجال اما فيها فقد ورد ان أولها كسنة وثانيتها كسهر وثالثها الجمعة والاخر في اليوم الاول بالتقدير ويقاس به

عد الصبح ركعتين والمغرب ركعة اه (أقول) وعلى هذا فيمكن جعل ما وقع في كلام السيوطي من انها لم تنسخ في حقهم وان كل صلاة كانت تفعل عشرا وان جملة الركعات التي كان يصلها مائة على ما كان مقرضا عليه عقب الاسراء (قوله نشأته) قال في المصباح والنشأة وزان التمرة والضلالة ونشأت في بني فلان نشأ ريت فهمم والاسم النشء وزان قفل اه (قوله وفناء جسمه) هي بالفتح والمد كما في القاموس وأما بالكسر فاسم لما انسحق أمام الدار (قوله لانها) أي الواحدة (قوله الدجال) هو بشر من بني آدم وموجود الآن واسمه صافي بن صياد وكذبتة أبو يوسف وهو يهودي اه مناوي (قوله والاخر) عطف على قوله ان أولها (قوله بالتقدير) أي لو ورد الحديث بذلك في شرح الروض مانصه واعلم انه قد ثبت في مسلم عن النواس بن سمعان قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال قلنا يا رسول الله ما البنية في الارض قال أربعون يوما يوم كسنة ويوم كسهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيام قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أي كفيه فيه صلاة يوم قال لا اقدر والاه قدره اه وعليه فكان الاولى للشارح ذكر ذلك الآن يقال أشار اليه بقوله ويقاس به

(قوله اذ لا تقبل الانتفاع والاعتناء) المراد بالانتفاع هنا ما يردق الاعتناء فله عليه عطف تفسير اذ الحشر أت ينتفع به أي  
الخواص (قوله المراد جلته) أي فالإضافة بيانها كما صرح به الماوردي الذي هو أصل من استدلل بذلك (قوله أي فرع كل

(قوله أول صلاة) يمكن أن يكون من حكمه الأولية احتياجه عليه الصلاة والسلام إلى تعليم جبريل كيفيةها والتعليم في  
أظهر الاوقات أظهر وأبلغ اه سم على منهج (قوله أول صلاة حضرت الخ) فان قلت لم يترضا القضاء المشاء مع أنه صلى  
الله عليه وسلم رجع من الاسراء آخر الليل قلت يجوز انهم لم ينهوا عليه لجواز أنه لم يتمكن من فعله اقبل الفجر حين رجع من  
الاسراء وأن وجوبه مشروط بالتمكن من اعلام أمته ولم يتفق ذلك لعدم زمن يتأتى فيه الاعلام بعد عوده أوله ير ذلك  
(قوله ولم يبين الخ) والاول أولى لما يرد على الثاني من انه لو كان كذلك لوجب قضاؤها ولم ينقل ومثله مما تتوفر الدواعي على نقله  
وفي سم على حج جواب آخر هو أن الوجوب كان معلقا على بيان الكيفية قول المصنف أول وقته ويجمع على أوقات جمع  
قلة ووقوت جمع كثرة اه شرح العباب لابن حجر (قوله زوال الشمس) ذكره جلالا للظهر الذي هو مرجع الضمير على الوقت  
أوالحين قال في الصباح الظهر مضموم أي مضافا إلى الصلاة مؤنثة فيقال دخلت صلاة الظهر ومن غير إضافة يجوز التذكير  
والثابت فالتأنيث على معنى ساعة ٢٦٨ الزوال والتذكير على معنى الوقت والحين فيقال حان الظهر وحانت الظهر

والاخير ان بان يحرق قدر أوقات الصلاة وتصلى وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية وغير  
العبادة كالحول الآجال ويجري ذلك فيما لو مكنت الشمس عند قوم مدة ولما كانت الظهر  
أول صلاة ظهرت ومن ثم سميت بذلك ولفعلا وقت الظهيرة أي شدة الحر وقد بدأ الله بها  
في قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس وكانت أول صلاة علمها جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بدأ  
كغيره بها ووقتها يقال (الظهر) لخبر جبريل الآتي وانما بدأ بها لأن كان أول صلاة  
حضرت بعد الإيجاب في ليلة الاسراء الصبح لا احتمال أن يكون حصل له النصريح بأن أول  
وجوب الخمس من الظهر وأن الاتيان بالصلاة يتوقف على بيانها ولم يبين الا وقت الظهر  
(وأول وقته) أي الظهر (زوال الشمس) أي عقب وقت زوالها يعني يدخل وقتها بالزوال  
كما عبر به في الوجيز وغيره وهو مولهان وسط السماء المسمى بالوعاء اليه بحالة الاستواء  
الى جهة المغرب في الظاهر لنسب زيادة الظل عند تنهاى نقصه وهو الاكثر وأحدونه أن  
لم يكن لانفس الميسل فانه يوجد قبل ظهوره لنا وليس هو أول الوقت فلا حرم قبل ظهوره  
ثم انصل الظهور بالتحريم على قرب لم تنعقد قد وكذا يقال في الفجر وغيره لان مواقيت  
الشرع مبنية على ما يدرك بالحس قال في الروضة كاصحها وذلك يتصور في بعض البلاد  
كمكة وصنعاء العين في أطول أيام السنة دل على دخول وقتها بتقدم خبر أمي جبريل

ويقال على هذا باقي  
الصلاة (قوله بالزوال)  
أي فالزوال علامة على  
دخول الوقت ويقال لها  
أيضا سبب وعلة كافي  
شرح جمع الجوامع للمحلى  
(قوله على ما يدرك  
بالحس) أي لا على ما في  
نفس الامر حتى لو وقع  
التحريم بعدميلها في نفس  
الامر وقبل ظهوره لنا لم  
تتعد وان أخبره بذلك  
ولي بل أو معصوم ما عمل  
به الشارح من قوله لان  
مواقيت الشرع مبنية

على ما يدرك بالحس وينبغي أن يقال مثل ذلك فيما لو علق طلاق زوجته بالزوال فلا وقوع وان عرف ذلك عند  
بالمقات من نفسه بل وان أخبره معصوم أيضا بالعلة المذكورة (قوله وذلك) أي حدوته ان لم يكن وقوله في أطول أيام السنة  
قال حج واختلفوا في قدره فيها ف قيل يوم واحد هو أطول أيام السنة وقيل جميع أيام الصيف وقيل ستة وخمسون يوما وقيل  
سبعة وعشرون قبل انتهاء الطول ومثلها عقبه وقيل يومان يوم قبل الاطول بستة وعشرين يوما ويوم بعده بستة وعشرين  
وما عدا الاخير والاول غلط والذي بينه أئمة الفلك هو الاخبار وقول بعض أصحابنا ان صنعاء كمكة في ذلك لا يوافق ما حرره  
أئمة الفلك لان عرض مكة أحد وعشرون درجة وعرض صنعاء على ما في زيغ ابن الشاطر خمس عشرة درجة تقر بإفلا نعمدم  
الظل فيها الا قبل الاطول بخمسين يوما بعده بنحوها أيضا وقد بسط الكلام على ذلك وما يتعلق به ويوضحه في شرح  
العباب (قوله أمي جبريل) قال في شرح العباب وبين ابن اسحق في مغازيه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل به كانت  
صليحة يوم فرضه لما أسرى به وانه صبح بالصلاة جامعة أي لان الاذان لم يشرع الا بالمدينة بعد وان جبريل صلى به صلى الله  
عليه وسلم وهو باصحابه أي كان متقدما عليهم ومبلغا لهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة وبذلك يعلم الرد على من زعم ان بيان  
الاوقات انما وقع بعد الهجرة فحصره ذلك باطل اه سم على حج (أقول) وانما تقدم جبريل وصلى بالنبي صلى الله عليه  
وسلم مع كونه صلى الله عليه وسلم أفضل

منهما) أي مع الآخر أو مع حيوان طاهر وقوله تبعاً لاصله يصح تعديلاً له ما أو ما قوله وتعليباً للنجاسة لا يصح إلا أنه لما لا الثاني (قوله لم تدرك ذلك كانه) أي اليهودية فلا يتنافى ما بعده (قوله لا تنجسوا موتكم فان المؤمن الخ) ذكر المؤمن جري على الغالب كذا قالوا وقد يقال ما المانع ان وجه الدلالة منه لطهارة الكافر ان الخصم لا يفرق بين المسلم والكافر في النجاسة بالموت فاذا ثبت طهارة المسلم قال الكافر مثله لهدم الفرق اتفاقاً (قوله كما قال الزركشي) أي تبعاً لغيره كما هو مذكور في كلام غيره

منه لغرض التعليم لا يقال كان يمكن أن يقتدى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ويعلمه التيممة قبل ذلك بالقول أو أنه صلى الله عليه وسلم يصلي به أماماً ويعلمه جبريل مع كونه مقتدياً بالاشارة أو نحوها لا نأقول لعل امامة جبريل أظهر في التعليم منه فيما لو اقتدى به جبريل وعلمه بالاشارة أو نحوها وقوله فلما كان الغد أي فلما جاء الغد صلى في الظهر فيه ان أول اليوم الثاني لليوم الأول هو الصبح وعليه فكان يقول فلما كان الغد صلى في الصبح الى آخر العشاء ثم يقول فلما كان الغد أي بعد اليوم الثاني صلى في الصبح لانه حقيقة من اليوم الثالث قلت يجوز انه جعل اليوم ملفقاً من يومين فيكون الصبح الأول من اليوم الأول والصبح الثاني من اليوم الثاني (قوله فصلى في الظهر) أي اماماً كما هو شأن المعلم قبل ويرد عليه ان صحة شرط القدوة العلم بذكره الامام والملائكة لا يتصفون بالذكورة ولا بالانوثة والجواب ان الشرط عدم اعتقاد الانوثة وهو منتف في حق الملائكة لزم الله من سماهم انما هم هو مشكل من وجه آخر وهو ان الشرط في ٢٦٩ صحة الصلاة ان يعرف كيفيةها

فروضاً وسناً قبل الاحرام بها وكونه علم قبل الاحرام ثم صلى به يحتاج لدليل من نقل صحيح والقول بانه فعله صلى الله عليه وسلم وفعله لا يكون على مذهب معين يرد به لوصح ذلك لما خالفه الشافعي الا ان يقال ان هذا اعتقادي في بدء الاسلام ضرورة تعلم الكيفية وبعد تقرير الاسلام وجب العلم بكيفيةها قبل فعلها لانه حقيقة ينسب المفاعل لها قبل العلم الى تقصير (قوله النبي) أي

عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكان النبي قد قدر الشراك والعصر حين كان ظله أي الشيء مثله والمغرب حين أفطر الصائم أي دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر فاسفر وقال الوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وقوله صلى الظهر حين كان ظله مثله أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الأول حينئذ قاله امامنا رضي الله عنه نافية باشتراكهما في وقت ويدل له خبر وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم تحضر العصر (وآخره) أي وقت الظهر (مصير ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس) أي غير ظل الشيء حالة الاستواء ان كان واعتبر المثل بقامته أو غيرها في أرض مستوية وعلم على رأس الظل فما زال الظل ينقص عن الخط فهو قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الزوال وان أخذ الظل في الزيادة علم انها زالت قال العلماء وقامة الانسان ستة أقدام ونصف بقدم نفسه قال الاكثرون وللاظهر ثلاثة أوقات وقت فضيلة أوله ووقت اختيار الى آخره ووقت عذر وقت العصر لمن يجمع وقال القاضي لها أربعة أوقات وقت فضيلة أوله الى أن يصير ظل الشيء مثل ربعه ووقت اختيار الى أن يصير مثل نصفه ووقت جواز الى آخره ووقت عذره ووقت العصر لمن يجمع ولها أيضاً وقت ضرورة وسيأتي ووقت حرمة وهو القدر الذي يسعها وان وقعت اداء

الظل وعبارة المصباح قال ابن قتيبة يذهب الناس الى ان الظل والفي بمعنى واحد وليس كذلك بل الظل يكون غدوة وعشية والفي لا يكون الا بعد الزوال أي فهو أخص من الظل فلا يقال لما قبل الزوال في واما سمي بعد الزوال فياً لانه ظل فاء عن جانب المغرب الى جانب المشرق والفي الرجوع ثم قال وقال رؤبة بن الجراح كل ما كانت الشمس عليه فزالت عنه فهو ظل وفيه ومالم تكن عليه الشمس فهو ظل ومن هنا قيل الشمس تنسخ الظل والفي ينسخ الشمس اهـ وذكر غير ذلك (قوله قدر الشراك) الشراك بالكسر اسم للسير الرقيق بظاهر النمل (قوله على الصائم) فان قيل الصوم اغا فرض بعد الصلاة فكيف قال حين أفطر الصائم فالجواب انه يحتمل انه قال لهم ذلك بعد تقريظ الصوم بالمدينة أو المراد حين أفطر الصائم الذي تعهده فانه كان مفروضاً على غير هذه الامة أيضاً (قوله أي فرغ منها) هل يصح بقاؤه على ظاهره فانه بعد مصير ظل الشيء مثله يبقى من الوقت مقدار قدر الاستواء فليتنامل اهـ سم على منهج وقد يقال لا يصح بقاؤه على ظاهره اما أولاً فلانه يتوقف على ان يكون ظل الاستواء بقدر ما يسع الصلاة واما ثانياً فلانه يقتضي دخول وقت العصر اذا صار ظل الشيء مثله مع بقاء ظل الاستواء فتكون صلاة العصر في وقت الظهر وهو مناف لقوله قاله امامنا

الشارح والافان العربي قبل الزكشي بكثير والعبارة توهم خلاف ذلك (قوله لما روى عن عبد الله الخ) الظاهر انه معطوف على قوله للاجماع وسقطت الواو من الكنية (قوله ملافاة السم للظاهر) لعل صواب العبارة ملافاة الظاهر للسم حتى

(قوله وعلى هذا) أي ان لها أيتها وقت ضرورة الخ سم على منهج (قوله في قول الاكثرين) ينبغي على قول الاكثرين ان يكون لها أيضا وقت جواز الى آخر الوقت فيتحده بالذات وقت الاختيار والجواز كما تحدد كذلك وقت الفضيلة والاختيار في المغرب كما سيأتي اه سم على منهج (قوله تسمع) هو مقول القول ووجه التسمع انهم ادخلوا في وقت الجواز والاختيار وقت الضرورة والحزمة اه سم على منهج (قوله وهو أول وقت العصر الخ) عبارة المنهج وشرحه فوق عصر من آخر وقت الظهر الى غروب الشمس وكتب عليه سم أوضح من قول المنهاج وآخره مصير ظل الشيء مثله سوى الخ لانه ان أراد بقوله مصير ظل الشيء أي وقت صيرورته ٢٧٠ آخر حزم من وقت الظهر لم يصح قوله وهو أول وقت العصر وان أراد به الجزء

الذي يتحقق فيه صيرورة ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس أعنى الجزء الذي يعقب آخر حزم من وقت الظهر فان عتده يتحقق صيرورة ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس لم يصح قوله وآخره مصير ظل الشيء الخ فلا بد من التسامح بان براد الاول ويكون معنى قوله وهو أول وقت العصر أي به يدخل وقت العصر أي بتحققه يدخل ذلك أو براد الثاني ويكون معنى قوله وآخره مصير ظل الشيء الى مثله الخ آخره يتحقق بتحقق هذا الوقت فليتأمل وفي حكاية المحلى عبارة الوجيز اشارة الى التأويل الاول

لكم ما يجريان في غير وقت الظهر قال الشيخ وعلى هذا في قول لاكثرين والقاضي الى آخره تسمع (وهو) أي مصير ظل الشيء مثله سوى ماص (أول وقت العصر) للحديث المار ولا يشترط حدوث زيادة فاصلة بينه وبين وقت الظهر وأما قول الشافعي فاذا جاوز ظل الشيء مثله باقل زيادة فقد دخل وقت العصر فليس مخالفا لذلك بل هو محمول على ان وقت العصر لا يكاد يعرف إلا بها وهي منه (وبقي) وقته (حتى تغرب الشمس) لخبر من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقوله في خبر جبريل بالنسبة اليها والى العشاء والصبح والوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار جمعابين الادلة (والاختيار ان لا تؤخر عن مصير الظل مثلين) غير ظل الاستواء ان كان للخبر المار وسمى مختارا لا رجحانته على ما بعده أولا اختيار جبريل اياه وللعصر سبعة أوقات وقت فضيلة أوله ووقت اختيار ووقت عذرو وقت الظهر لمن يجتمع ووقت ضرورة ووقت جواز بلا كراهة ووقت كراهة ووقت حرمة آخر وقتها بحيث لا يسع جمعها وان وقعت أدا ونظر بعضهم في ذلك فانه ليس بوقت حرمة وانما يحزم التأخير اليه وهذا الوقت وقت ايجاب لانه يجب فعل الصلاة فيه فنفس التأخير هو المحرم لان نفس الصلاة في الوقت انتهى ويوجب عنه بان مرادهم وقت الحرمة من حيث التأخير لا من حيث الصلاة وتنظيره يجري في وقت الكراهة أيضا وما زاد بعضهم من وقت القضاء فيما لو أحرم للصلاة في وقتها ثم أفسدها عمدا صارت قضاء فصره على رأى من جوح والاصح انها أدا كما كانت قبل الشروع فيها (والمغرب) يدخل وقتها (بالمغرب) لخبر جبريل سميت بذلك لكونها تغفل عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غرب بفتح الغين والراء اذا بعد والمراد تكامل غروبها فلا يحكم بخروج وقت العصر بغيوبه البعض بل لا بد من الجميع ويخرج وقت الصبح بطلو بعضها والفرق تنزيل رؤية البعض منزلة رؤية الجميع في الموضعين وان شئت قلت راعينا اسم النهار بوجود

(قوله وقت العصر) قال حج سميت العصر لعاصرتها الغروب كذا قبل ولو قبل لتناقض ضوء البعض الشمس منها حتى يفي تشبيها بتناقض الغسالة من الثوب باله صرح حتى نفى لكان أوضح (قوله وسمى مختارا) قال حج تنبيه المراد بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الخيرية وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام منها وبوقت الحرمة ما فيه اثم منها (قوله ونظر بعضهم) من العظام استشكل بعضهم تسمية هذا الوقت بهذا الاسم لان الحرمة ليست للوقت وكان هذا المستشكل ما فهم قط معنى الاضافة وهو تعلق ما بين المضاف والمضاف اليه وان هذا معنى مشهور وطرق لا يقع فيه استشكل الا ان لم يسمعه أو لم يفهمه قط ولا خفاء في ثبوت هذا التعلق هنا فان الحرمة وصف للتأخير اليه فينبه وبين الحرمة ملازمة لانه وقت ثبتت الحرمة عند التأخير اليه اه سم على جملة وهذا معلوم من قول الشارح ونظر بعضهم في ذلك الخ (قوله في ذلك) أي وقت الحرمة (قوله قبل الشروع فيها) أي فلا يجب فعلها فوراً وان وقع



بفسحهم معه ما بعده (قوله فعلى الاول يستثنى ذلك الخ) أى وعلى الثانى يستثنى من القى كما صرح به الشهاب بن حجر (قوله من الضابط) أى المذكور فى كلامهم فى إخراج من الدر (قوله بالمجتمعة الخ) قال الدميرى فيه ثلاث لغات أفصحها اسكان الدال وثانيها كسرهما مع تشديد الياء وثالثها كسرهما مع تخفيف الياء كشخ وعم (قوله بالانموية) أى قويه كما قاله غيره فلا

ركعة منها فى الوقت فاداءوا لاقضاء (قوله ولم يذكره) أى الاجر (قوله صفة كاشفة) الاولى ان يقال صفة مؤكدة اه سم على ج (أقول) الاولى ان يقال صفة لازمة وهى التى لا تنفك عن الموصوف وأما الكاشفة فهى المبينة لحقيقة موصوفها وهى هنا ليست كذلك فبالتعبير بالكاشفة واللازمة يتميز حقيقة كل منهما عن الاخرى وأما المؤكدة فانها تتجمع كلاهما لللازمة والكاشفة (قوله زمن وضوء) المراد من الوضوء المفروض والمنسبون أى ما فرض منه وما سن منه بكاللان النقص منه عن فعله الناشئ عن بعض أهل اليمن وهو ظاهر اه سم على جملة (قوله أو غسل) الاولى وغسل وتيمم لان الثلاثة تعتبر معا فيما لو عرضت الجنبات لمن فى بدنه جراحة فانه يجمع بين الوضوء ٢٧١ والتيمم والغسل (قوله بالوسط المعتدل)

أى من غالب الناس على ما هو الظاهر مما ذكر وقال ج الوسط المعتدل من فعل كل انسان واعتضه سم بأنه يؤدى الى اختلاف الوقت باختلاف الناس (قوله وإزالة نجاسة) عبارة شرح المبهجة وإزالة خبث وكتب عليه سم ينبغى اعتباره مغظا لانه قد يصيبه كما بحثه الاسنوى وقول سم ينبغى اعتباره مغظا بخرمه ج فى شرحه هنا حيث قال ويقدر مغظا وعبارة الارشاد الى مضى قدر أدائها بشروط وسن اه ومن السنن الاذان حتى فى حق المرأة كما بحثه الاسنوى خلافا لادعى

البعض وهو يؤيد ما قاله كثيرون من اللغويين وغيرهم ان النهار أوله طلوع الشمس ويعرف الغروب فى العمران بزوال الشعاع عن أعلى الحيطان وفى الجبال عن أعلاها واقبال الظلام من المشرق (ويبقى) وقتها (حتى يغيب الشفق الاجرى القديم) خبر مسلم وقت المغرب مالم يغيب الشفق وسيأتى ترجيحه واحتراز بالاجر عن الاصفر والابيض ولم يذكره فى المحرر لانصراف الاسم لغة اليه اذا المعروف فى اللغة كما ذكره الجوهري والزهري وغيرهما ان الشفق هو الحجر فهو فى كلامه صفة كاشفة (وفى الجسد يد ينقضى) وقتها (بعضى قدر) زمن (وضوء) وغسل أو تيمم (وستر عورة وأذان واقامة وخمس ركعات) لان جبريل صلاها فى اليومين فى وقت واحد بخلاف غيرها ورد الاستدلال بذلك بأنه انما بين الوقت المختار المسمى بوقت الفضيلة اما وقتها الجائز الذى هو محل النزاع فلم يتعرض له فيه وانما استثنى قدر هذه الامور للضرورة وهى اده بانحس المغرب وسننها الى بعدها وزاد الامام ركعتين قبلها ببناء على استحبابهما الا ترى والاعتبار فى جميع ذلك بالوسط المعتدل كما أطلقه الرافعى كالجهور وهو المعتدل خلافا للفتال فى اعتباره فعل نفسه لما يلزم عليه من اختلاف وقته باختلاف الناس ولا نظيره فى بقية الاوقات ويمتد ايضا مقدار زمن استنجاء وإزالة نجاسة من بدنه أو ثوبه وتحفظ دائم حدث وما يسن لها واشروطها كتميم وتقمص وتثليث وكل لقيم يكسرها سورة الجوع كما فى الشرحين والروضة وصوت فى المجموع وغيره اعتبار الشيع لمافى الصحيحين اذا قدم العشاء فابدؤا به قبل ان تصلا المغرب ولا تجلوا عن عشاءكم وقدره فى الخادم وقال انه وجه خارج عن المذهب وانه لا دليل له فى الحديث اذ هو دليل على امتداد الوقت وهو انما يفرع على قول التضييق واجاب القاضى أبو الطيب عن الحديث بان عشاءهم كان شرب اللبن أو التمرات البسيرة وذلك فى معنى اللقم لغيرهم لا يقال يلزم على الجسد امتناع جمع التقديم اذ من شرط

لانه يندب اجابها اه بحر وفه (أقول) ومثل الاذان تجسديد الوضوء أيضا كما يفهمه قول الشارح ومما يسن لها الخ (قوله وتحفظ الخ) زاد فى شرح المبهجة تحرى القبلة وكتب عليه سم وهل يعتبر مع ذلك زمن المضى الى الجماعة فيه نظروا قال الشيخ أبو اسحق الشيرازى فى التعليقة ويضاف الى ما ذكر واقصد المسجد اه (قوله وتقمص) ولوللتهجد (قوله سورة الجوع) بفتح أوله وسكون ثانيه من غير همز وبالضم أيضا أى حدثه قال فى القاموس سورة الحجر وغيرها حدثها كسوارها بالضم اه وقال فى المصباح والجمع سور بالسكر للتحفيف اه فقوله للتحفيف يقتضى انه اسم لصفة (قوله وهو) أى النوى وفى المجموع (قوله اذ من شرط الخ) فضيته انه لا بد لصحة جمع التقديم من وقوع الثانية كاملة فى وقت الاولى وفى المنهج وشرحه فى باب صلاة المسافر مانصه ورابعها أى شروط التقديم دوام سفره الى عقده ثانية فلا أقام قبله ولا جمع لزوال السبب فتعين تأخير الثانية الى وقتها اه وعليه فيحتاج لافرق بين الوقت حيث لم يكتفوا فيه باحرام الثانية فى وقت المتبوعة وبين السفر حيث اكتفوا لصحة جمع التقديم بعقد الثانية فى وقت الاولى ثم رأيت فى باب

ثم عليه ما بعده (قوله بالمهمة الخ) عبارة شرح الارشاد للشهاب بن حجر بمهمة ساكنة ويقال بالمهمة وبكسر الال مع تشديد  
لباء (قوله رجلاً وامراً الخ) تعميم في الادى الخارج منه (قوله وغايته) أى منى الخشي (قوله لم يكن فيه) أى في منيه  
قوله ومقابل الاصح انه نجس مطلقاً) صريح بقرينة ما بعده في ان الصغير في ان المطلق المني الشامل لمنى الادى وفيه امور

صلاة المسافر في سم على منهج احتمالين عن والدال وباقي أحدهم يكفي ركعة والثاني انه لا يشترط ذلك بل مادون الركعة  
كاف في صحة الجمع وذكر ان مرافقه هذا الثاني وهو المعتمد وفي حاشيته على حج عن شرح العباب ما حاصله اشتراط كون  
لثانية بتمامها في الوقت وذكر عن والده الحلال انه ردوا كني بادر الك ما دون الركعة قال وسبقه اليه الروايات وأطال  
في تقريره وعليه فلا فرق بين الوقت ٢٧٢ والسفر وحينئذ فيسقط السؤال من أصله (قوله وقوع الصلاتين) أى

يقوع الاولى تامة وقوع  
عقد الثانية على المعتمد  
(قوله اعاده المغرب) أى  
وتقع الاولى نفساً مطلقاً  
(قوله فيقدران) أى  
بحسبان (قوله باختلاف  
البلدان) هو بضم الباء  
كما ضبطه بانتم في الصحاح  
والمختار ويصرح به قول  
الاشعوري في شرح قول  
الخلاصة وقوله لا ما وفعيلاً  
فعل غير معمل العين فعلاً  
شمل نفسها من أمتلئ جمع  
الكثرة فعلاً بضم الفاء  
وهو مقيس في اسم على  
فعل نحو بطن وبطنان  
وظهر وظهران أو ففعل  
نحو قضيب وقضبان ورغيف  
ورغفان أو ففعل صحيح العين  
نحو ذكر وذكرا وجعل  
وجعلان (قوله ومد الخ)  
خرج مجرد الاتيان بالسنة  
بان بقي من الوقت ما يسع

صحته وقوع الصلاتين في وقت المتبوعة وقد حصر وقتها فيما ذكره لا نأقول بعدم لزوم  
ذلك لان الوقت يسع الصلاتين لاسيما في حالة تقدم شرائط على الوقت واستجماعها فيه  
فان فرض ضيقه عنهما الاستغناء بالاسباب امتنع الجمع ولو غريت الشمس في باد فصولي المغرب  
ثم سافر الى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه اعاده المغرب كما أفق به والده رحمه  
الله تعالى واعلم انه جاء في حديث مرفوع انها اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم  
ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كما دتها وبه يعلم انه يدخل وقت الظهر برجوعها لانه بمنزلة  
زوالها وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب بغروبها وفي الحديث ان ليلة طلعوها  
من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضيه سالهم اهل على الناس  
حينئذ قياس ما سياتي في كلامنا بعد فيسير انه يلزمه قضاء الخمس لان الزائد لياتان فيقدران  
عن يوم وليلة وواجبهما الخمس واعلم ان المواقيت مختلفة باختلاف البلدان ارتقاء فقد يكون  
زوال الشمس في بلد طالعها ايلاد آخر وعصرها ايلاد آخر ومغربها ايلاد آخر وعشاءها ايلاد آخر (ولو شرع)  
فيها (في الوقت) على الجديد (ومد حتى غاب الشفق جاز على الصحيح) سواء كان بقراءة أم ذكر  
بل أم سكوت فيما يظهر لانه صلى الله عليه وسلم قرأها بالاعراف في الركعتين كليهما والثاني  
لا يجوز لوقوع بعضه خارج الوقت بناء على ان الصلاة اذا خرج بعضها عن الوقت تكون أو  
ما خرج عنه قضاء وحكم غير المغرب في جواز المدة كالمغرب لان الصديق رضي الله عنه طول مرة  
في صلاة الصبح فقيل له كادت الشمس ان تطلع فقال لو طلعت لم تجدها ناغافلين ولا يكره ذلك على  
الاصح اما الجمعة فيمنع تطويلها الى ما بعد وقتها بالاخلاف والفرق بينها وبين غيرها توقف  
صحتها على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غيرها ويعلم ما ياتي ان محل الجواز حيث شرع فيها  
وفي وقتها ما يسع جميعها ولا فرق حينئذ بين ان يقع منها ركعة في الوقت أو لا كما هو ظاهر  
كلام الاصحاب خلافاً لاسنوي ثم يظهر ان ايقاع ركعة فيه شرط لتتميتها مؤداة والا فتكون  
قضاء لا اتم فيه وقول الشارح هنا من الخلاف المبني على الاصح في غير المغرب انه لا يجوز  
تأخير بعضهما عن وقتها أي بلامد كافي قوله والثاني المنع كافي في غير المغرب أي بلامد أيضاً

جميع واجباتها دون سننها فان الاتيان بالسنة حينئذ مندوب فليس خلاف الاولى كالمدة وقد صرح  
في الانوار بانه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسننها الفات الوقت ولو أقصر على الاركان كان تقع في الوقت ان  
الافضل أن يتم السنن اه وظاهره ان الافضل ذلك وان لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام الغوي المتقول عنه هذه  
المسئلة كما بيناه آخر سجود السهول لكن قيده مر بان يدرك ركعة اه سم على منهج (قوله قضاء) أى على المرجوح فيها لما  
ياتي من انه اذا وقع في الوقت ركعة فكأنها أداء (قوله بالاخلاف) ينبغى الا في حق من لا تلزمه اه سم على حج وعليه فتنقلب  
ظهر المجروح الوقت (قوله وفي وقتها ما يسع جميعها) هذا يخالف ما تقدم نقله عنه في كلام سم على حج من انه يكفي لجواز  
الادراك ركعة في الوقت الان يقال ما تقدم مفروض فيما لو شرع فيها وقد بقي من الوقت ما يسع أو كأنه لكن استغاله  
بالسنة منع من ادراك ركعة في الوقت (قوله أي بلامد) خبر قوله وقول الشارح وكأنه قال معناه بلامد في فرع من شرع

منها أنه قدم الكلام على منى الادعى ومنها ان الخلاف فى منى الادعى أقول لا أوجه منها أنه لا وجه لجعل خصوص هذا

فى المغرب مثلاً وقد بقى من وقتها ما يسعها ومد الى ان بقى من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها فهل يجب قطع المغرب وفعل العشاء مطلقاً أو يتصل بين أن يكون أدرك من وقت المغرب قدر ركعة فلا يجب قطعها بل لا يجوز لان اموداة و بين أن لا يكون أدرك من وقتها قدر ركعة فيجب قطعها لانها حينئذ فائتة والفائتة يجب قطعها اذا خيف فوت الحاضرة على ما باتى فيه نظر وظاهره حرمة المدة الى أن يبقى من وقت الثانية ما لا يسعها اه سم على حج وقوله فيه نظر لا يبعد الحاقها بالفائتة فى وجوب القطع اذا خاف فوت الحاضرة وان أمكن الفرق بأن المغرب هنا أحرم بها فى وقتها فاستحققت الاتمام فيعذر به وان خاف فوت الحاضرة (قوله فضيلة واختيار) عدها واحداً لاتحادها بالذات ولذا جعل أول وقتها خمسة ولك ان تجمعها ستة لاختلاف وقتى الفضيلة والاختيار بحسب المفهوم ٢٧٣ سم على منبج (قوله ومن لاعشاء لهم الخ)

عبارة شرح البهجة وفى بلاد المشرق نواحي تقصر لياليهم فلا يغيب الشفق عندهم الى آخر ما ذكره الشارح وكتب عليه سم قوله فى بلاد الخ اختلاف الذين يغيب الشفق عندهم فوقت العشاء لهم غيبوبته عندهم وان تأخرت عن غيبوبته عندهم تأخيراً كثيراً كما هو مقتضى الكلام اه أقول في وعلى هذا فينبغى ان يعتبر كون الباقي من الليل بعد غيبوبة الشفق عندهم زمناً يسع العشاء والا فينبغى أن يعتبر شفق أقرب البلاد اليهم خوفاً من فوت العشاء وتنبسيه له لو عدم وقت

في كلام المنهاج من الخلاف مبنى على القول بعدم جواز ذلك فى بقية الصلوات غير المغرب اما اذا جوزنا ذلك فى غير المغرب جاز هنا قطعاً وعبارة الروضة ثم على الجديد لو شرع فى المغرب فى الوقت المضبوط فهل له استدماها الى انقضاء الوقت ان قلنا الصلاة التى يقع بعضها فى الوقت وبعضها بعده أداءه وان يجوز تأخيرها الى ان يخرج عن الوقت بعضها فله ذلك قطعاً وان لم يجوز ذلك فى سائر الاوقات فى المغرب وجهان أحدهما يجوز مدها الى مغيب الشفق والثانى منعه كغيرها (قلت القديم أظهر والله أعلم) بل هو جديد أيضاً كما قاله فى المجموع لان الشافعى رضى الله عنه علق القول به فى الاملاء على صحة الحديث وهو من الكتب الجديدة ولهذا قال فى الروضة انه الصواب وفى شرح المذهب والتنقيح انه الصحيح وقد صححه جماعات كثيرة من كبار أئمتنا المحدثين وأجاب فى شرح المذهب عن حديث جبريل بما صرح من انه انما بين فيه الاوقات المختارة ونحن نقول ان وقتها المختار مضيق مساو لوقت الفضيلة وبان حديث جبريل فى أول الامر لانه ورد بكثرة وأحاديث الاستدلال بدنية فهي متأخرة فيجب تقديمها وبان حديث الاستدلال أقوى من حديث جبريل لان رواة أكثر ولانه أصح اسناداً ولذا أخرجه مسلم فى صحيحه دون حديث جبريل ولها خمسة أوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز ما لم يغيب الشفق الا حرو وقت عذرو وقت العشاء ان يجمع ووقت ضرورة ووقت حرمة وقول الاسنوى نقلاً عن الترمذى ووقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت الجديد ظاهر مراعاة للقول بخروج الوقت (والعشاء) يدخل وقتها (بمغيب الشفق) الا حرو لا ما بعده من الاصفر ثم الابيض وينبغى نذب تأخيرها زال الاصفر ونحوه خروجاً من خلاف من أوجبه ومن لاعشاء لهم ان يكونهم فى نواح تقعهم لياليهم ولا يغيب عنهم الشفق تكون العشاء فى

٣٥ نهایه ل العشاء كان طلع الفجر كما غربت الشمس وجب قضاؤها على الوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين ولولم تغب الا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد انه يعتبر حالهم بأقرب بلد اليهم وفرع عليه الزركشى وابن العماد انهم يقدرون فى الصوم لياليهم بأقرب بلد اليهم ثم يسكنون الى الغروب بأقرب بلد اليهم وما قاله انما يظهر ان لم تسع مدة غيبوبتها كل ما بقي من الصائم لتعذر العمل بما عندهم فاضطررنا الى ذلك التقدير بخلاف ما اذا وسع ذلك وليس هذا حينئذ كايام الدجال لوجود الليل هنا وان قصر ولو لم يسع ذلك الا قدر المغرب أو كل الصائم قدم أكله وقضى المغرب فيما يظهر اه حج وكتب عليه سم قوله وجب قضاؤها على الوجه لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرّد طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قد طلوعه بأقرب البلاد اليهم فان كان الاول فهو مشكل لانه يلزم عليه توالى الصوم القاتل أو المضطرر لا يحتمل لعدم التمكن من تناول ما يدفع ذلك لعدم استمرار الغروب زمناً يسع ذلك وان كان الثانى فهو مشكل بالحكم بانعدام وقت العشاء بل قياس اعتبار قدر طلوعه بأقرب البلاد بقا وقت العشاء وقوعها اداءه فى ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم فيما اذا لم يغيب الشفق فليتأمل ثم رأيت قول الشارح الا تى وفرع عليه الزركشى الخ ويؤخذ منه حكم ما نحن فيه أى وهو انهم يقدرون فى الصوم لياليهم بأقرب بلد اليهم

مقابل الاصح مع أن من جملة مقابل الاصح ما سأتى تصحيحه عند المصنف وما بعده كالأوجه لجعل مقابل الاصح الآتى ما ذكره بعده وبالجملة فصنعه هنا فيه اختلال من وجوه يعلم عرجا كلامهم وعبارة الرفضه وأما المعنى ففى الآتى طاهر وقيل فيه قولان وقيل القولان فى معنى المرأة خاصة والمذهب الاول ثم قال وأما معنى غير الآتى ففى الكلب والخنزير وفرع أحدهما

(قوله لىكنه محمول على الثانى) أى قوله وقول من قال الخ صورته ان يغيب الشفق فى أقرب البلاد اليهم وقد بقى من ليهم ما يمكن فيه فعل العشاء بدليل قوله الآتى فان اتفق وجود الشفق الاول الخ (قوله الشفق الاول) أى الاحمر (قوله قدر ما يغيب فيه الشفق) لعله قدر ما يطلع فيه الفجر (قوله فى أقرب البلاد) بى ما لو استوى فى القرب اليهم بلدان ثم كان يغيب الشفق فى احدهما قبل الاخرى ٢٧٤ هل يعتبر الاول أو الثانى فيه نظر والا قرب الثانى لثلاثى الى فعل العشاء

قبل دخول وقتها على احتمال (قوله بعضى مامر) أى ما يسع العشاء بعد طلوع الفجر على ما هو الظاهر من عبارته ويحتمل انه يدخل وقته بعضى الليل فى أقرب البلاد اليهم لىكنه يشكك بأنه قديم يؤدى الى خروج وقت الصبح عندهم بطاوع الشمس عندهم قبل طلوع الفجر فى أقرب البلاد اليهم وعبارة حج مانصه الذى ينبغى ان ينسب وقت المغرب عند أولئك الى ليهم فان كان السدس مثلاً جعلنا ليل هؤلاء سدسه وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جدا أو أطال فى بيان ذلك ورد ما ذكره الشارح هنا فراجعه والا قرب ما قاله ج ويلزم على ما قاله الشارح انعدام وقت

حقهم بعضى زمن يغيب فيه الشفق فى أقرب البلاد اليهم وقد سئل الوالدرجه الله تعالى هل مقتضى ذلك انهم يصلون العشاء بعد فجرهم أولا وقول من قال بل يقتضى انهم يصلون بآيل له وجهه أم لا فاجاب بأن كلام الاحباب المذكور محتمل اكل من الشقين لىكنه محمول على الثانى لانه فى بيان دخول وقت أدائها لم يستثن من أوقات صلاتهم الا وقت العشاء ذلوج ل على الاول لزم منه اتحاد أول وقتى العشاء والصبح فى حقهم ولم يلزمهم ان يمينوا أيضا ان وقت صبحهم لا يدخل الا بعضى قدر ما يغيب فيه الشفق فى أقرب البلاد اليهم وأيضا فقد اتفقوا على ان صلاة العشاء ليلية وحينئذ يلزم ان تكون نهارية فى حقهم فان اتفق وجود الشفق الاول عندهم بأن طلع فجرهم بعضى قدر ما يغيب فيه الشفق فى أقرب البلاد اليهم صاوا العشاء حينئذ أداء لىكن لا يدخل وقت صبحهم الا بعضى مامر (ويبقى وقتها الى الفجر) المصادق ظهر جبريل مع خبر مسلم ليس فى النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى طاهره يقتضى امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الجنس أى فى غير الصبح لما سيجى فى وقتها وخرج بالصادق الكاذب وهو ما يطلع مستطاب لأبعلاه ضوء كذب السرطان وهو الذئب ثم يذهب وتغيبه ظلمة ثم يطلع الفجر الصادق مستطاب بالرائى منشرا وسمى الاول كذبا لانه بعضى ثم يسود ويذهب والثانى صادقا لانه يصدق عن الصبح ويبينه وقد ورد فى الخبر اطلاق الكذب على ما لا يعقل وهو صدق الله وكذب بطن أخيك لما أوهمه من عدم حصول الشفاء بشرب العسل وذكر فى المجموع للعشاء أربعة أوقات الوقتان المذكوران ووقت فضيلة أول الوقت ووقت عذر وقت المغرب لمن يجمع (والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل) لخبر جبريل السابق (وفى قول عن نصفه) لخبره لولا أن أشق على أمتى لاخرت صلاة العشاء الى نصف الليل ورجحه المصنف فى شرح مسلم وكلامه فى المجموع يقتضى ان الأكثرين عليه قال السبكي فلا أدري تصحيحه عن عمه فيكون محالما فى كنبه أم لا وهو الا قرب (والصبح) بضم الصاد وحكى كسر هالغته أول النهار ويدخل وقتها (بالفجر الصادق) لخبر جبريل فانه علقه على الوقت الذى يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم وانما

العشاء وقد يؤدى الى ان الصبح انما يدخل وقته بعد طلوع شمسهم نعم ان خص كلام الشارح بما لو يحرم ان

غاب الشفق فى أقرب البلاد اليهم وبقي من ليهم ما يمكنهم فيه فعل العشاء فقرب كما صارت الاشارة اليه قربا (قوله لىسبى) أى فى قوله وقت الصبح من طلوع الفجر الخ (قوله كذب السرطان) أى من حيث الاستطالة وكون النور فى أعلاه عميرة وهو بكسر السين وفى المصباح السرطان بالكسر الذئب والاسد والجمع مراحين ويقال للفجر الكاذب على التشبيه اه (قوله يصدق عن الصبح) أى يكشف (قوله ويبينه) عطف تفسير (قوله أربعة أوقات) أى زيادة على وقتى الضرورة والحرمه (قوله الوقتان المذكوران) أى وهما قوله فيما مضى فى أوقات الظهور ولها أيضا وقت ضرورة وسيأتى وقت حرمة وهو القدر الذى لا يسمعها وان وقت اداء لىكنهما يجريان فى غير الظهور وقوله ووقت فضيلة أول الوقت ووقت مذكر الخ عطف على الوقتان (قوله ورجحه) أى القول بأنه الى نصف الليل



نجس ومن يبرهافيه أوجه أهمها نجس والثاني طاهر والثالث طاهر من ما كول اللحم نجس من غيره كاللبن قلت الأصح عند المحققين والاكثرين الوجه الثاني والله أعلم انتهت (قوله نعم يعني الخ) قال في شرحه الباب كما نقله عنه بعضهم وينبغي أن يكون مراده بالعمو الظاهرة انتهى وكان الضمير في مراده راجع لوالده الذي أفنى بذلك فلتراجع عبارته وعليه فالجنب طاهر بسائر أنواعه من غير تفصيل وهو خلاف ما ذكره هنا (قوله أو كان الجزئي لم يظهر ما هذا معطوف عليه) قوله ولا نجس مني

(قوله عن الاسفار) يقال سفر الصبح وأسفر ويجب حمل عن الاسفار على استعماله عن بمعنى إلى التوافق عبارة الروضة وغيره أو يراد الجزء الأول من الاسفار فانها اذا وقعت فيه صدق انها ٢٧٥ آخرت عن الجزء الأول لكن هذا الأخير

يقضي ان مقارنة آخرها للجزء الاول من الاختيار قاله أبو بل الاول أولى بل ممنعين اه عميرة (قوله ثم) اختيار التعبير ثم يفيد ان وقت الاختيار لا يشارك وقت الفضيلة وقول المنهج في وقت العصر والاختيار من ذلك أي آخر وقت الظهور الخ وتعبيره بمثله في وقت العشاء والصبح يقتضي ان وقت الفضيلة مشترك بينهما وبين الاختيار وما زاد عليه اختيار لا غير ومثل ما في المنهج في متن لروض (قوله يكره تسمية المغرب عشاء) ظاهره ولو بالتأنيب كالعشاءين واقتضاه كلام شرح المنهج في صلاة المسافر حيث قال وغلب في التثنية العصر لشرفها والمغرب لأنها عن تسميتها عشاء لكن نقل سم في حاشية شرح المنهج عن الشارح انه لا يكره أي مع التغليب (قوله وتسمية العشاء) لا

بحرمان بالصادق (وهو المتيشر ضوء معتز بالافق) كما تقدم وقيد هنا بالصادق وأطلق في خروج وقت العشاء إشارة إلى ان الحديث دائر على الصادق الا في كلامه (ويبقى) وقتها (حتى تطلع الشمس) الخبر وهو وقت الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس أي بعضها كما مر (والاختيار ان لا تؤخر عن الاسفار) أي الاضائة لخبر جبريل المار وله أربعة أوقات فضيلة وهي أوله ثم اختيار إلى الاسفار ثم جواز بلا كراهة إلى الجرة التي قبل طلوعها ثم جواز مع الكراهة بمعنى انه يكره تأخيرها إليه ونص الشافعي على انها الوسطى لقوله تعالى حافظوا على الصلوات الآية اذ لا فتوى الا فيها وخبر مسلم قالت عائشة لمن يكتب لها مصحفا اكتب والصلاة الوسطى وصلاة العصر ثم قالت سمعت ابا من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اعطى يقضي المغيرة قال المصنف عن الماوردي في الحاوي صحت الاحاديث انها العصر كغيره يغفلون عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ومذهب الشافعي اتباع الحديث فصار هذا مذهبه ولا يقال في المسئلة قولان كما وهم فيه بعض أصحابنا وقال في شرح مسلم الأصح انها العصر كما قاله الماوردي ولا كراهة في تسمية الصبح غداة كما ذكره في الروضة نعم الاولى عدم تسميتها بذلك وتسمى فجر أو صبحا لورد الفجر في الكتاب والسنة بهما معا (قلت يكره تسمية المغرب عشاء) تسمية (العشاء عتمة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب قال وتقول الاعراب هي العشاء ولقوله لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعتمون بالابل وما ورد من تسميتها عتمة في الاحاديث الصحيحة محمول على بيان الجواز أو انه خاطب به من يشبهه عليه العشاء بالمغرب أو انه كان قبل النبي وما ذكر من كراهة تسميتها عتمة هو ما في الروضة والتحقيق لكنه في المجموع نقل عن نص الام انه يستحب ان لا تسمى بذلك وذهب اليه المحققون من أصحابنا وقالت طائفة قليلة تكره قال في المهمات فظهر ان الفتوى على عدم الكراهة وقد فهم أكثر المتأخرين المخالفة وأفادوا الدررجه الله تعالى عدمها اذ ليس في النص حكم تسميتها بذلك وقد سكبت عنه المحققون وصرحت الطائفة الاخرى بكرهاتها وهو الوجه لورود النهي الخاص فيها (و) يكره (النوم قبلها) أي صلاة لعشاء لما فيه من خوف استمراره إلى خروج الوقت ولانه عليه الصلاة والسلام كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها ولهذا قال ابن الصلاح ان هذه الكراهة تم سائر الصلوات وسياق كلامهم يشعر بتصور المسئلة بما بعد دخول الوقت قال الاسنوي وينبغي أن يكره أيضا قبله وان كان بعد فعل المغرب

يقال كان الاولى عدم تقدير التسمية لان العامل في المعطوف هو العامل في المعتبر عليه لا نأقول الغرض من ذكره الاشارة الى ان العامل فيه التسمية المذكورة في المتن كما أجابوا به في أمثال ذلك كما لو قيل لم يقيم ولم يقعد زيد من قوله لم يكره لم يمسك المراد منه تنعير عامل غير الاول بل مرادهم به مجرد بيان العامل المتقدم (قوله عدمها) أي عدم المخالفة (قوله وهي) أي الكراهة وقوله الوجه معتمد (قوله قال الاسنوي) معتمد (قوله وينبغي أن يكره) عبارة شيخنا الزايدى في أثناء كلامه بل ولا يكره النوم قبل دخول الوقت رملي وهو شامل للعشاء فلا يكره النوم قبل دخول وقتها وشامل

المرأة) الضمير في تنجس راجع الى الرطوبة (قوله ومن المحكوم بنجاسته يضار) يعني الدخان (قوله الا أن يغيره) أي والا أن يضع السمك في الماء عشنا كما قدمه في أوائل كتاب الطهارة (قوله اسم لكل مسكر) أي حقيقة كما هو الظاهر في استشهاده الشارح به على ما قدمه وهو بوقفي المسئلة قولان هل الخمر حقيقة في المعتصرة من العنب مجاز في غيرها أو حقيقة في كل

للجمعة أيضا فلا يكره النوم قبله وان خاف فوت الجمعة لانه ليس مخاطبها قبل دخول الوقت وان قلنا بوجوب السعي على بعيد الدار والفرق انه لما كان بعيد الدار لا يمكنه الذهاب الى الجمعة الا بالسعي قبلها نزل ما يمكنه فيه السعي منزلة وقت الجمعة لانه لو لم يعتبر لادى الى عدم طلبها منه والنوم لما لم يكن مستلزما لتعويت الجمعة اعتبر لحرمته خطابه بالجمعة وهو لا يخاطب قبل دخول الوقت لكن في سم على حج ان حرمة النوم قبل الجمعة هو قياس وجوب السعي على بعيد الدار قال وظاهره انه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت وحرم النوم المقوت لذلك السعي الواجب (قوله قبله) قد يشكك عليه عدم تحریم النوم قبل الوقت وان علم انه لا يستيقظ فيه لانه لم يخاطب بالصلاة قبل دخول وقتها ويمكن الجواب بان الكراهة خفيفة أمره توسعوا فيها فثبتوها مجرد الاحتياط ولا كذلك التحريم (قوله والحديث بعده) أي بعده فعلها قال في شرح العباب والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت اما المذكور ٢٧٦ فهو هنا أشد كراهة وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطال وغيره

والاخبار الكاذبة فانه لا يحل سماعها لعدم محتمل كما في المجموع في الاعمكاف وعدم محتمل لا يكفي في التعليل الا ان أريد به تحقق كذبها كما هو الواقع في سيرة البطال وغيره اه والحق بالحديث نحو الحياطة قاله في شرح الارشاد وغيره اه سم على حج (قوله كما قاله الاسنوي) أي فلا يكره قال ع بعده هذا قال أي الاسنوي فان قلنا بعدم الكراهة فهل يكون بدخول الوقت أو بعض

لغني السابق (والحديث بعدها) مكروها كان أو مباحا للحديث المار ولكن المكروه أشد كراهة هنا وعلى ذلك بأن نومه قدينا خفاف فوت الصبح وعقها وعن أوله أو يفوته صلاة الليل ان اعتادها ولتقع الصلاة التي هي أفضل الاعمال خاتمة عمله والنوم أخو الموت وربما مات في نومه وبأن الله جعله سكاوا وهذا يخرج عن ذلك قال ابن العماد وأظهر المعاني الاول وشمل اطلاقه ما لوجع العشاء مع المقرب تقديما والمتجبه كما قاله الاسنوي خلافه ومحل كراهة النوم قبلها اذا ظن تيقظه في الوقت والاحرم كما قاله ابن الصلاح وغيره فان نام قبل دخول الوقت لم يحرم وان غلب على ظنه عدم تيقظه فيه لانه لم يخاطب بها ولو غلب عليه النوم بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال تمييزه فلا حرمة فيه مطلقا ولا كراهة وأفهم كلام المصنف عدم كراهة الحديث قبلها لكن قضية التعليل بخوف القوت عدم الفرق قال الاسنوي وقد يجاب بأن اباحة الكلام قبل الصلاة تنتهي بالامس بابقاع الصلاة في وقت الاختيار وأما بعد الصلاة فلا ضابط له بخوف الغوات فيه أكثر اه (الاف خير والله أعلم) كقراءة قرآن وحديث ومذاكرة فقه وايناس ضيف وتكلم بما دعت اليه حاجة كحساب فلا كراهة فيه لان ذلك خير ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمة لما روى عن عمران بن حصين قال كان صلى الله عليه وسلم يحد ثنا عامة اليه عن بني اسرائيل واستثنى بعضهم من ذلك المسافر ومن كراهته قبلها ان قلنا بالمنتظر جماعة بعدمضي وقت الاختيار لحديث

قد رزمن الفعل محل نظر والا قرب الثاني ونقله سم عن حج في شرح الارشاد لكن جزم في حاشيته لا يمر على المنهج بالاول حيث قال الا اذا جعها بتقديم مع المغرب فلا يكره بعدها قبل دخول وقتها اه ومفهومه أن بمجرد الدخول يكره وان لم يمض زمن يسع فعلها (قوله والاحرم) منه ما لو توههم عدم استيقاظه قبل خروج الوقت (قوله وايناس ضيف) أي ما يمكن فاسقا والاحرم الالمذرت بخوف منه على نفس أو مال وهذا اذا كان ايناسه له لكونه فاسقا ما لو كان من حيث كونه شبيخه أو معلمه فانه يجوز ان لم يلاحظ في ايناسه له شيء من ذلك فيظهر والحاقه بالاول فيحرم (قوله بما دعت اليه حاجة) ومنها محادثة الزوجة (قوله عامة ليله) أي أكثره (قوله المسافر) أي فلا يكره في حقه الحديث بعده ما مطلقا أي سواء كان السفر طويلا أو لا وسواء كان في خبر أو حاجة السفر (قوله ان قلنا بها) أي الذي هو مقتضى التعليل (قوله مضى وقت الاختيار) أي فلا يكره ومعلوم من هذه العبارة انه لا يكره قبل وقت الاختيار بالطريق الاولى ولعله انما قيد به لان فرق الاسنوي بين الحديث قبلها وبين بعده يقتضي كراهته قبلها بعد وقت الاختيار هذا وفي حج مانصه واما ما قبلها فان فوت وقت الاختيار كره أي كان خلاف الاولى وتسمى كراهة خفيفة والا فلا الا المنتظر الجماعة ليعيدها معهم ولو بعد وقت الاختيار وللمسافر ثم قال والا لاذر أو في خبر كعلم شرعي اه ومراده بالشرعي الذي له تعلق بالشرع لا خصوص الشرعي

مسكر (قوله ممنوعاً) ليس يفيد في الحكم وانما قيد به لانه الذي وقع السؤال عنه لكونه الواقع (قوله فيحصل ان يقال ان ذلك الطيب ان كان أقل) أي عين الطيب لا مجرد رائحته (قوله ويحتمل خلافه) أي وهو الطهارة مطلقاً كما في حاشية الشيخ (قوله وكالتخص بالعين العناييد الخ) مراده به الرد على الشهاب جبر في شرح الارشاد لكن في عبارته مسامحة وعبارة الشرح المذكور ونسنتي العناييد وجباتها فلا تضر مصاحبة التيمم اذا تخللت (قوله وان لم يكن فيه) أي في ذات الدن (قوله أو هو) أي الفساد (قوله كسب) السب بالموحدة من جواهر الارض يشبه الزاج وبالمثلثة شجر معروف طيب

بالمعنى المصطلح عليه وهو الفقه والحديث والتفسير ومنه النصوص والصرف وغيرهما وهو ظاهر او صريح في أن الحديث بعدها لا ينتظر جماعة بعيد ما فهم غير مكروه وهو خلاف ما فرض المشرح الكلام فيه من ان انتظار الجماعة قبلها لا يكره فيصير الحاصل منهما انه لا يكره الحديث لا انتظار الجماعة لا قبل فعلها ولا بعده (قوله لا سحر) أي لا حديث (قوله أو مسافر) نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بأن مقتضى اطلاقهم انه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل الحديث على ما حاصله ان يحتاج اليه المسافر لا عانته على السترة المحتاج اليه سم على حج (قوله ان عزم) أي فان لم يعزم أتم وان فعلها في الوقت وهذا عزم خاص ويجب عليه أيضاً عزم عام وهو ان يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات وترك كل المعاصي كما صرح بذلك سم في الآيات البيّنات (قوله بخلاف الخ) أقول والفرق بينهما ان الصلاة لها وقت محدود فيتحقق الاثم بفواته بخلاف الخ فإنه لا آخر لوقته فلازم نؤه بالموت لم يتحقق وجوبه (قوله اذ لم يحكم بعصيانه) يؤخذ من التعليل ان ما فات بعذر من صوم أو صلاة كالخ وبه صرح ابن حجر حيث قال ومثل الخ فائتة بعذر لان وقتها العمر أيضاً ٢٧٧ هـ ومقتضى تشبيهه بالخ انه بالموت يتبين اثمه من آخر وقت الامكان

الاسم بعد العشاء الا المصل أو مسافر رواها أحمد في مسنده وتجب الصلاة بآول وقتها وجوباً موسعاً فلا يأتى تأخيرها الى آخره ان عدم في أوله على فعلها فيه وان مات ولم يبق من وقتها الا ما يسعها فقط بخلاف الخ فإنه موسع ولكنه يأتى بالموت بعد التمكن من فعله ولم يفعله اذ لم يحكم بعصيانه لادى الى فوات معنى الوجوب وأما الصلاة فلها حالة أخرى يعصى فيها وهو اخر اجها عن وقتها فان غلب على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك تعينت فيه ثم لو لم تعت في أثناءه لم تصر بفعلها في باقيه قضاءً أو الافضل ان يصلها أول وقتها كما قال (ويسن تجهيل الصلاة لآول الوقت) ولو عشاء لقوله تعالى حافظوا على الصلوات ومن المحافظة عليها تجهيلها ولقوله تعالى فاستبقوا الخيرات وقوله وسارعوا الى مغفرة من ربكم والصلاة من الخيرات وسبب المغفرة وتخير ابن مسعود رضي الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الاعمال أفضل قال الصلاة لآول وقتها واما خبر أسفر وبالفجر فإنه اعظم للآجر فعارض بذلك

على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك تعينت فيه انه لو توههم موته لم يأتى تأخير بناء على ما اقتضاه العطف للشك على الظن ان المراد به استواء الطرفين فلا يكون التوههم ملحقاً بتوهم الفوات بالنوم فان حل الشك على مطلق التردد اقتضى التسوية بين الفوات بالنوم وغيره (قوله ويسن تجهيل الصلاة) تنبيه على الفرق بين التيمم بين المبادرة والجملة بأن المبادرة انتهاز الفرصة في وقتها فلا يتركها حتى اذا فاتت طلبها فلهو ولا يطلب الامور في ادبارها ولا قبل وقتها بل اذا حضر وقتها بادر اليها ووثب عليها والجملة طلب أخذ الشيء قبل وقته اهـ مناوئ في شرحه للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم بادر وابصلاة المغرب الخ وعليه فعل التعبير هنا بالتجهيل للبالغة وهو مجاز عن المبادرة لكنه لشدها كأنه طلب الصلاة قبل وقتها وان التعبير به للتنبيه على أنه ينبغي له الاشتغال بأسبابها قبل دخول وقتها فذلك كالطلب لها قبل وقتها (قوله ولو عشاء) أخذها غاية توطئة لقوله بعد وفي قول تأخير العشاء الخ (قوله ولقوله تعالى فاستبقوا الخيرات) أي ابتدروها قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى في سورة المائدة فاستبقوا الخيرات فابتدروها انتهازاً للفرصة وحيازة افضل السبق والتقدم اهـ والفرصة كما في المصباح مأخوذة من تفارص القوم الماء القليل لكل منهم نوبة فيقال يا فلان جاءت فرصتك أي نوبتك ووقت الذي تستقي فيه فيسارع له وانتزح الفرصة أي شعر لها بما دبر او اجمع فرص من مثل غرفة وغرف (قوله وقوله وسارعوا) قال النسفي في تفسير هذه الآية معنى السارعة الى المغفرة والجنة الاقبال على ما يوصل اليه ما ثم قيل هي الصلوات الخمس أو التكبيرة الاولى أو الطاعة أو الاخلاص أو التوبة أو الجمعة والجماعة

قال ابن حجر أيضاً فان قلت صرف النوم انه لو توههم الفوات معه حرم فهل قيامه هذا حتى يتضيق بتوهم الفوات قلت نعم الا ان يفترق بأن من شأن النوم التفويت فلم يجز الامسح ظن الادراك بخلافه هنا اهـ وقضية قول المشرح فان غلب

الرائحة من الطعم يدبغ به أيضا قاله الدميري (قوله لخروج حيوانه بمواته عن الماء كقول) خرج به جلد المذكي وان كان مدبونا فانه يجوز أكله كما قدمه في فصل الاستنجاء ومن ما فيه وورعاً توهم مناته مناهنا (قوله لم يحكم بنجاسته) يعني لم يحكم بنجاسة ما أصابه كافي المرة وفي نسخة لم يحكم بالنجاسة لداخله وهي الموافقة لما في فتاوى والده (قوله أوزاد في الفسلات جعلها ثانيا) أي ولا يقال ان الثامنة تقوم مقام التراب (قوله ومنفق عليه) المتفق عليه هو تحريم لحم الخنزير لاجلته كما

(قوله هو الذي واظب عليه) أي وأما التأخير فكان لعذر ومصلحة تقتضي التأخير ولا يشك عليه ان كان تفيد التكرار لاننا نقول أما أولاً فاقادتها التكرار ليس من وضعها بل بحسب القرائن المحتمة بالاستعمال وأما ثانياً فقول سلمنا فادتها التكرار لكنه يصدق بثلاث مرات وتكرر هابت تكرار العذر والأكثر التججيل بل هو الأصل (قوله لو اشتغل) هي مصدرية أي اشتغاله لان لوم من الحروف المصدرية التي تسبك بالمصدر (قوله وأكل لقم) أي موفرة للخشوع كافي حج ولعل جعله سبباً لما يترتب عليه من تحصيل الخشوع فيها أو الاقالات كل ليس من أسبابها وقضيتها ان الشيع يفتوت وقت الفضيلة وقد يخالفه ما مره في وقت المغرب والاقرب الحاق ما هنا بما هنا ك أخذ من كلام سم على حج المذكور وبهذا ينسحق ما قاله حج في شرح العباب نقلا عن الزركشي ولعل العبرة في ذلك كله الوسط من غالب الناس لا يختلف وقت الفضيلة باختلاف أحوال المصايين وهو غير موهود وعمومه ٢٧٨ شامل لهذه فلو خالف عادة الوسط المعتدل بغير عذر فاقادته سنة التججيل فان كان

لعذر ونوى انه لو خلا عن العذر عجل فن الظاهر عدم حصول السنة ولوكرر لا مانع ان الله يكتب له ثواباً مثل ثوابه لو عجل لا مثاله أمر الشارع (قوله بقدر ذلك) أي أسبابها ومثله في حج لكن حج بين في وقت المغرب ان المراد بالاسباب المتبعة في وقت الفضيلة ما يحتاج اليه بالفعل وأعمل

وغيره ولان المراد بالاسفار ظهور الفجر الذي به يعلم طلوعه قالت أخيراً اليه أفضل من تججيله عند ظن طلوعه واما خبر العيصين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء فيؤا به أن تجليلها هو الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عمر من فوعا الصلاة في أول الوقت وضوان الله وفي آخره عفو الله قال امامنا رضوان الله عليه انما يكون للمحسنين والعفو يشبه أن يكون للقصرين ولا يمنع تحصيل فضيلة أول الوقت لو اشتغل أوله بأسبابها من طهارة وأذان وستر وأكل لقم وتقديم سنة راتبة بل لو أخر بقدر ذلك وان لم يتحج اليه ثم أحرمهم حصل فضيلة أوله كافي للذاخر ولا يكف السرعة على خلاف العادة ولو فعل مع ذلك شغلاً خفيفاً أو أتى بكلام قصير أو أخرج حديثاً دفعه أو حصل ما ونحوه لم يمنعها أيضاً (وفي قول تأخير العشاء أفضل) ما لم يجاوز وقت الاحتيار لا لخيار المتقدمة التي أجي عنها والمشهور باستحباب التججيل لعموم الأحاديث ومحل استحباب التججيل ما لم يعارضه معارض فان عارضه وذلك في نحو أربعين صورة فلا يكون مطلوباً من تأخير بل يرى الجار والمسا فرسائر وقت الأولى

مراده من شأنه ان يحتاج اليه بالفعل حتى لا ينافي ما ذكره هنا من أنه لو قدم الاسباب وللاوقاف

على الوقت وأخر بقدرها من أوله حصل سنة التججيل وان اعتبر في وقت المغرب على الجديد زمن ما يجب ويندب بتقدير وقوعه وان ندر (قوله وان لم يحج) أي بأن كان متطهراً (قوله حصل فضيلة أوله الخ) أي لكن الفعل في أول الوقت أفضل وان كان لو فعل بعد صدق عليه انه فعل في وقت الفضيلة كمن أدرك التحريم مع الامام ومن أدرك التشهد فالحاصل لكل منهما ثواب الجماعة لكن درجات الأول اكمل (قوله كافي للذاخر) هو بالذال المجمة (قوله ولا يكف السرعة الخ) عبارة حج ويندب للامام الحرص على أول الوقت لكن بعد مضي قدر اجتماع الناس وفعلهم لاسباب إعادة وبعد يصلي بن حضروا ن قل لان الاصح أن الجماعة القليلة أوله أفضل من الكثيرة آخره ولا ينتظر ولو نحو شريف وعالم فان انتظر كرهه ومن ثم لما اشتغل صلى الله عليه وسلم أي بحيث تأخر عن وقت عاده أقاموا الصلاة فتقدم أبو بكر مرة وابن عوف أخرى مع أنه لم يطل تأخره بل أدرك صلاتهم ما اقتدى بهم ما صوب فعلهم ما نهم بأن في تأخر الرواتب تفصيل لا ينافيه هذا العلمهم منه صلى الله عليه وسلم بالحرص على أول الوقت اه وقد يشك قول ان الجماعة القليلة أوله أفضل من الكثيرة آخره الخ على قوله كالملى ان كل كمال اقترن بالتأخير وخلا عنه التقديم يكون التأخير معه أفضل الا ان يقال ان مراده بالكمال السنة التي تحصل مع التأخير وتغوت من أصلها بالتقديم بخلاف صورة الجماعة فانها حاصلة مع كل من التقديم والتأخير وان فات بتقديمها صفة كمال فيها يعارضه ما قاله حج في شرح العباب حيث قال ولو قصد الصلاة في نحو مسجد بعيد لنحو كبره أو فقسه امامه ندب له الا برادوان أمكنه في قريب على الوجه اه



يعلم بما قدمه آنفاً (قوله يتبع الاخس) لا معنى له في المتولد منها فكان ينبغي اسقاط لفظ منها (قوله لانه الغلة فيها) لفظ فيها وصف لليلة وليس متعلقا بانقضاء (قوله وهو ما لا يدرك له عين) المراد بالعين هنا الجرم فهو غير العين المذكورة في المتن (قوله ولا أثره) يعني من طعم أولون بقرينة ما بعده (قوله أم لا يكون المحل صقيلا) صريحه ان نجاسة الصقيع حكمية ولو قبل الجفاف وليس كذلك بل نجاسته حينئذ عينية وانما انصواعه للاشارة للرد على المخالف القائل انه يكتفي فيه بالمسح

(قوله وللاوقات بعرفة فيؤخر الخ) بقي ما لوعرض عليه فوت عرفته وانفجار اميت فهل يقدم الاول أو الثاني فيه نظر والا قرب تقديم الثاني لان فيه هتك الحرمته ولا يمكن تداركه بخلاف الخ فإنه يمكن تداركه (قوله ثم في الجماعة) ومثلها السيرة والماء فيعيد اذا وجد هما في الوقت ولو منفردا ويكون هذا مستثنى من توقف صحة المعادة على جماعة (قوله اذارجا) اما اذا تحققه فيجب عليه التأخير كما تقدم له وهل الجرم المتييم عن الجراحة اذا تحقق البرء آخر الوقت يجب عليه التأخير ليصل بالوضوء الكامل أو يكون أولى له فقط الا قرب الثاني كما لو تيقن الماء آخر الوقت والفرق ان دائم الحدث يصلى مع الحدث فالقياس بطلان صلاته دون التيميم عن الجراحة فان التيميم طهارة شرعية (قوله يكون تأخير معه) زاد حج لمن أراد الاتصاف على صلاة واحدة حتى لا ينافي ما يأتى في الابراد معه اهـ وبقيده قول المشرح قبل نعم الافضل كما اختاره المصنف (قوله ويسن الابراد الخ) استثناء من قوله ويسن تجهيل الصلاة لأول الوقت وقد نبه عليه بقوله وتحل استحباب التجهيل الخ وهذا محله في غير أيام الدجال أما هي فلا يسن الابراد فيها لانه يرجح فيها زوال الحرفى وقت ٢٧٩ يذهب فيه محل الجماعة مع بقاء الوقت

المقدر ونقل بالدرس مثل ذلك عن شيخنا الزياى مع لاد بانقضاء الطل اهـ أقول وأما البوادى التي ليس فيها حيوان يمشى فيها طالب الجماعة فالظاهر كما هو قضية اطلاقهم سن الابراد فيها لانه وان لم يوجد فيها طل يمشى فيه طالب الجماعة فنكسر سورة الحر وقد يكون فيها طل يمشى فيه طالب الجماعة بان يكون فيها شاخص له طل كالا شجار (قوله في

وللاوقات بعرفة فيؤخر المغرب وان كان نازلا وقتها لجمعه مع العشاء مجزئ لفة ولمن يتيقن وجود الماء أو السيرة أو الجماعة آخر الوقت نعم الافضل كما اختاره المصنف ان يصلى مرتين مرة في أول الوقت منفردا ثم في الجماعة أو القدرة على القيام آخر الوقت ولدائم الحدث اذارجا الانقطاع ولمن اشتبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتيقنه أو يظن فواته لو أخرها وضابطه ان كل ما ترجمت مصلحة فعله ولو أخر فانت يقدم على الصلاة وان كل كمال الجماعة اقترن بالتأخير وخلا عنه التقدم يكون التأخير معه أفضل وقد أشار لبعض الصور بقوله (ويسن الابراد بالظهر) أى تأخير عن أول وقته (في شدة الحر) الى أن يصبر للحيوان طل يمشى فيه طالب الجماعة لغير المحججين اذا اشتد الحر فاردوا بالصلاة وفي رواية للبخارى بالظهر فان شدة الحر من فجع جهنم أى هيجانها وانتشار لها والمعنى فيه ان في التجهيل في شدة الحر مشقة تسلب الخشوع أو كاله فن له التأخير يمكن حصره طعام ونفسه تنوق اليه أو دافعه الخبث وما ورد مما يخالف ذلك ففسوخ ولا يجاوز به نصف الوقت وخرج بالصلاة الاذان كما فهمه كلامهم وصرح به في المطالب وجل أمره صلى الله عليه وسلم بالابراد به على ما اذا علم من حال السامعين حضوهم عقب الاذان لتدفع عنهم المشقة ثم قال وجعله بعضهم على الإقامة ولا بعده فيه وان

شدة الحر (في فرع المسائل هل يسن تأخير الصلاة في شدة البرد الى ان يخف البرد الشاغل السالب للخشوع قياسا على ما ورد في الحر فاجاب مرانه لا يسن لان الابراد في الحر رخصة فلا يقاس عليه اهـ سم على منهم أقول الاولى الجواب أن زيادة الظل محققة فلزوال الحر امر مدينتظروا كذلك البرد فانه يحتمل زيادته مع التأخير لمدوم وجود علامة تدل على زواله عادة وانما قلنا هذا أولى لان الصحيح جواز جريان القياس في الرخص على ما في جمع الجوامع (قوله طل يمشى فيه الخ) ولا يجاوز نصف الوقت حج وسياق (قوله من فجع جهنم) قال في النهاية الفجع سطوع الحر وورائه ويقال بالواو وقد تقدم وفاحت القدر تفتح وتنفوخ اذا غلت وقد أخرجه مخرج التشبيه والتمثيل أى كأنه نار جهنم في حرها اهـ وقال المناوى في شرحه استشكل بأن فعل الصلاة مظنة وجود الرحمة ففعلها مظنة طرد العذاب فكيف أمر بتركها وأجيب بان وقت ظهور الغضب لا ينحج فيه الطالب الا من أذن له فيه اهـ رحمه الله وقد يتوقف في هذا الاشكال من أصله فان مجرد شدة الحر قد تكون نعمة من الله تعالى على عباده لا صلاح معاشهم فلا تكون مجرد علامة على الغضب وكون الانسان قد يحصل له مشقة منها لا ينافي كونها نعمة من الله عز وجل وان محجها مشقة (قوله أى هيجانها) هو من كلام الراوى وظاهره انه على كل من الرايتين (قوله وانتشار) عطف تفسير

وهما رة الرضة قلت اذا اصاب النجاسة شيئا مقبلا كسيف وسكين ومراة لم يظهر بالمسح عند تابل لابه من نفسه لها (قوله بعد زوالها) أي زوال جرمها وفي نسخة زوال عنها (قوله قال في الانوار لم يزل الا بالقطع عنى عنه) أي ولم يظهر بخلاف ما سياتى في اللون والريح خلافاً لهم فيه (قوله و يظهر تصويره) يعنى تصوير ادرالك بقاء الطعم على وجه غير محرم وان قصرت عنه

(قوله التصريح) أي بتأخير الإقامة (قوله كان يريد بها) لكنه يد ارضه خبر سلمة السابق الأنا يتال انه كان يفعل هذا تارة وهذا تارة (قوله فلا يسن الا برادى غير شدة الحر) محترز قول المصنف في شدة الحر (قوله ولا فى قطر بارد) الذى وقع التعبير به فى المتن لبلد فالمناسب له أن يقول ولا فى بلد بارد فلعلة جل البلد على القطر أو أشار الى ان فى المتن حذفوا الاصل والاصح اختصاصه بقطر حار يبلد حار أو الى ان محل اعتبار القطر فيمن عبر به حيث لم يخالف البلد فان خالفته فهو المعتبرة (قوله وهو المعتقد) أي سن الا براد (قوله اماما كان) والذى يتجه ان الافضل له فعلها أولاً ثم فعلها معهم لان سن الا براد فى حقه بطريق التبع كما تقرر وشمل ذلك قولهم يسن راجى الجماعة أثناء الوقت فعلها أولاً ثم معهم اهـ حج فان قلت غير الامام لا محذور يترب على اعادته بخلاف الامام فان اعادته تحمل على اقتداء المقتضى بالتفعل وفيه خلاف قلت ذكر وافي صلاة بطن نخل ان الخلاف محله فى غير المعادة لانه قيل ٢٨٠ ان الثانية هى الفرض (قوله وهو ظاهر النص) ان كان المراد انه ان صلى

أول الوقت صلى منفردا وان صلى بالابراد صلى جماعة فظاهر وان كان المراد ان الا براد يحصل معه كثرة الجماعة بخلاف عدمه أشكل مما تقدم عن حج من ان الجماعة القليلة فى أول الوقت أفضل الآن يقال الا براد هنا ليس لتخصيل فضيلة فى صلاته هو بل رعاية لمن لم يحضر أول الوقت وعلم حضورهم بعد ومع ذلك فيه شئ (قوله ويؤخذ مما تقرر) أي من التعويل على مجرد شدة الحر (قوله

ادعى بعده فى رواية الترمذى التصريح به وبما ظهر الجمعة فلا ابراد فيها لخبر الصحبين عن سلمة كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس واشدة الخطر فى فواتها المؤدى اليه تأخيرها بالتكاسل ولان الناس مأمورون بالتبكير اليها فلا يأتون بالحر ومافى الصحبين من أنه صلى الله عليه وسلم كان يريد بها بيان للجواز فيها اجاب عن الادلة (والاصح اختصاصه) أي الا براد (بلد حار) ككة وبعض العراق (وجامعة) نحو (مسجد) من رباط ومدرسة (يقصدونه من بعد) فلا يسن الا برادى غير شدة الحر ولو بقطر حار ولا فى قطر بارد أو معتدل وان اتفق فيه شدة الحر ولا يسن الا برادى منفردا أو جماعة بميتة أو بمحل حضره جماعة لا يأتهم غيرهم أو يأتهم غيرهم من قرب أو من بعد لكن يجزأ لا يعيش فيه اذ ليس فى ذلك كبير مشقة وقضية كلامه انه لا يسن الا براد لمنفرد يريد الصلاة فى المسجد وفى كلام الرافعى اشعار بسنه وهو المعتقد ولو حضر موضع جماعة أول الوقت أو كان مقيما به لكن ينتظر غيره من له الا براد اماما كان أو مأموما كما اقتضاه كلام الرافعى وهو ظاهر النص ويؤخذ مما تقرر ان المراد بالبعد ما يذهب معه الخسوع أو كاله لتأثره بالشمس ومقابل الاصح لا يختص بذلك فسن فى كل ما ذكر لا طلاق الخبر (ومن وقع بعض صلواته فى الوقت) وبعضها خارجه (قالاصح انه ان وقع فى وقتها (ركعة) أو أكثر كما علم بالاولى (فالجميع أداء) لخبر من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أى مؤداة (والا) بان وقع فيه دون ركعة (فقضاء) كلها

ما يذهب معه الخسوع) وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراده من المصلين حتى لو كان بعضهم مريضا لمفهوم أو شيخا يزول خشوعه مجتمعه فى أول الوقت ولو من قرب يستحب له الا براد أو العبدة بغالب الناس فلا يلتفت لمن ذكر فيه نظر ولا يبعد الثانى ثم رأيت حج صرح به (قوله فالاصح الخ) فائدة الخلاف انه اذا شرع المسافر فى الصلاة بنية القصر تخرج الوقت قبل فراغها فان قلنا ان الصلاة كلها أداء فله القصر والازمه الاتمام فى قول أى ضعيف يأتي اهـ ابن عبد الحق وقوله فالجميع أداء الخ نقل الزركشى كالتمويل عن الاحباب انه حيث شرع فيها فى الوقت نوى الاداء وان لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لوجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه فى شرح العباب جل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعى وكلام الاحباب على ما اذا لم ينوه أى بان نوى الاداء الغوى أو أطلق اما اذا أطلق فينبغى عدم العبدة والصواب ما قاله الامام وبه أفتى شيخنا الشهاب الزملى اهـ سم على حج (قوله ركعة) أى بان رفع رأسه من السجدة الثانية وان لم يصل الى حد تجزئه فيه القراءة كما أتى وبقي ما لو كان رفع رأسه خروج الوقت هل يكون قضاء أم لا فيه نظر والاقرب الاول ويبنى على ذلك ما لو علم طلاق زوجته على صلاة الظهر مثلا قضاء أو أداء (قوله أى مؤداة) أى والا فطلق ادركه الا أنه وقف على ركعة فى الوقت تأملا سـ على منه

عبارته (قوله وليس في هذا ذوق نجاسة محققة لانه الخ) هذا جواب مستقل لا تعلق له بما قبله وكان الاولى له الاقتصار عليه لان الكلام هنا في نجاسة غسلها وشك في طعمها لا في نجاسة شك فيها ابتداء (قوله وتقدم في الاواني الخ) مراده به جواب

(قوله ولا شتمال الركعة الخ) قيد به لان الركعة ليس فيها تشبه بقوله تكبر برأى كالتكبر يكبر به المحلى والا فليست تكبر برا حقيقة لان كل ركعة مقصودة بأفعالها مستقلة بالقصد واغاييشه التكبر اربعة (قوله تكبر برأى قبلها) ليس قبل الركعة الاولى شئ حتى تكون هي تكبر بالاولى كافي المحلى وغيره ان يقول اذا غالب ما بعد هاتكبر برأى ويمكن الجواب عنه بأن الضمير في قبلها راجع لما والمعنى وغالب الافعال التي بعدها تكبر برأى قبل تلك الافعال والذي قبلها هو الركعة الاولى فساوى ما ذكره تعبير غيره (قوله فالأتيان بالسنن) ومنها دعاء الافتتاح فيأتي به (قوله كما أتى به البغوى) ظاهره وان لم يدرك ركعة في الوقت لكن قيده مر بادراك ركعة سم على منهج بالمعنى (أقول) وهو خلاف ما اقتضاه كلامه هنا وما اقتضاه كلامه ظاهر (قوله وأجاب بعضهم الخ) يتأمل هذا فان الكلام مفروض فيمن كان لو اقتصر على الاركان أدركها في الوقت ومن لازمه انه أحرم بها في وقت يسعها فامعنى الجواب (قوله على فرائض الوضوء) أى وفرائض الصلاة أيضا (قوله ويحرم عليه فعل سننه) ظاهره ولو قل ما خرج منها عن الوقت كركعة أو أقل وعليه فالفرق بين ههنا وبين ما قبلها من قوله ومن كان الخ حيث قيده مر بركعة ولعله ان المقصود من الوضوء ما يصح الصلاة وليس مقصود الذاتية فالغرض منه حاصل بفعل الفرض بخلاف الفائتة اذا شغل بها فانها مقصودة لذاتها ومساوية للحاضرة في فرضيتها حيث حصل ما يصير به مودة في وقتها كتنفي به ولا كذلك ما هنا وتقدم انه يحرم عليه تأخير الصلاة الى وقت ٢٨١ لا يسعها وعليه فواتفق له ذلك

فهل يجب عليه الاقتصار على الاركان تغليباً لما يقع خارج الوقت أو يجوز له الاشتغال بالسنن لان حرمة التأخير حصلت وتداركها غير ممكن فيه فيه نظر ونقل سم على منهج الثاني وعبارته كما تقدم عند قول المتي ومدة حتى غاب الشفق

لمفهوم الظاهر البار ولا شتمال الركعة على معظم أفعال الصلاة وغالب ما بعد هاتكبر برأى قبلها فكان تابعاً لها والمراد بالركعة تحصيل جميعها بسجودتها والثاني الجميع أداء مطلقاً وفي وجهه ان ما في الوقت أداء وما وقع بعده قضاء فيل وهو التحقيق ومن كان لو اقتصر على اركان الصلاة أدركها ولو حافظ على سننها فات بعضها فالأتيان بالسنن أفضل كما أتى به البغوى وخزم به صاحب الانوار وهو المقتد وان شوح فيه وأجاب بعضهم عنه بأن صورتها ما اذا شرع فيها وقد بقي منه ما يسعها وهذا بخلاف ما اذا ضاق وقت مكتوبة فانه يجب عليه الاقتصار على فرائض الوضوء ويحرم عليه فعل سننه التي يخرج الوقت لو فعلها (ومن جهل الوقت) لغيم أو حبس في مكان مظلم أو نحوها (اجتهد) بما يغلب على ظنه دخوله (ورد ونحوه) كصوت ديك جربت اصابعه للوقت وصنعة وجوبا

٣٨ نهایه ل جاز على الصحيح نصها خرج مجرد الاتيان بالسنن بأن بقي من الوقت ما يسع جميع واجباتها دون سننها فان الاتيان بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الاولى كالدوق قد صرح في الاوار بأنه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسننها لغات الوقت ولو اقتصر على الاركان تقع في الوقت بأن الافضل ان يتم بالسنن اه وظاهره ان الافة ل ذلك وان لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوى المنقول عنه هذه المسئلة كما بيناه آخره سجود السهو لكن قيده مر بان يدرك ركعة اه (قوله ومن جهل الوقت اجتهد) ~~مرفوع~~ سئل مر عن اجتهد في الوقت لهو غيم وصلى ولم يتبين له الحال لكن غلب على ظنه ان صلاته قبل الوقت هل يجب عليه الاعادة وعن فاته الظهر والعصر مثلاً بعد زوال المغرب والعشاء بغير عذر فهل يستحب له الترتيب أم يجب عليه تقديم ما فاته بغير عذر فاجاب بما نصه اما المسئلة الاولى فن غلب على ظنه فها وقوع ما فعله قبل الوقت وجبت عليه الاعادة وأما الثانية فتعفى اطلاق الاصحاب استحباب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقاً وان خاف الاذرى في ذلك اه سم على منهج وقد يتوقف فيما أجاب به عن المسئلة الاولى بأنه حيث بنى فعله على الاجتهاد لا ينقض الابتنين خلافه ومجرد ظن انها وقعت قبل الوقت لا أثر له بل القياس انه لو اجتهد ثانيا بعد الصلاة فاداه اجتهداه الى خلاف ما بنى عليه فعله الاول لا يلتفت اليه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد (قوله كصوت ديك) ظاهره انه يصلى بمجرد سماع صوت الديك ونحوه وقال شيخنا الحلبي وهو غير مراد بل المراد انه يجعل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل في الخياطة التي فعلها هل اسرع فيها عن عادته أو لا وهل اذن الديك قبل عادته بأن كان ثم علامة يعرف بها وقت اذانه المعتاد الى غير ذلك مما ذكر

نحو وهو ان المرجح ان حرمة الذوق انما هي عند تحقق النجاسة الا ان الانسب هنا جواب الملقين لما قدمناه (قوله وهو  
توقف زوال ذلك) يعني لون النجاسة او ريحها او ليس خاصا بقول المصنف قلت فان بقى الخزان او وجهه سياقه (قوله اذ ليس فيه  
تصريح الخ) وحينئذ فلا شاهد فيه لافتهاء والده على ان الافتاء المذكور لا يتخلو عن توقف وان وجهه الشارح بقوله لانه عهد

قال ويدل على ذلك قوله اجتهد بورود ونحوه فجعل الورد ونحوه آلة لا لا اجتهدا ولم يقل اعتمد على ورود ونحوه اه وهو ظاهر جلي  
(قوله ان يجز عن اليقين) أي بالصبر حتى يدخل الوقت بحيث انه لو صبر طالبا للتحقق الوقت لا يرجو به معرفته قال في شرح  
المهجة أو بخبر وجهه من ظلمة ورؤية الشمس اه (قوله ان لم يخبره ثقة) وفي معناه من زلة وضعها عدل أو فاسق ومضى عليها  
زمن يمكن فيه اطلاع أهل المعرفة والعدل عليها ولم يطعنوا فيها (قوله في ذلك) أي الاجتهاد والعمل بقول الثقة (قوله ولو  
امكنه) معتمد ومنه ما لو كان بحيث لو خرج من محله الذي هو فيه رأى الشمس وامكنه اليقين (قوله والبصيرة) لو او بمعنى  
أو فالمراد ان لكل منهما التقليد (قوله ثقة عارف) أي بدخول الوقت كأي في نظيره في ان له تقليد الثقة العارف بأدلة القبلية  
بالاجتهاد (قوله الاعادة مطلقا) أي ٢٨٢ تبين ان صلاته في الوقت أولا (قوله ويجوز للمنجم) بل يجب عليه ذلك كما نقله سم

على منهج عن الشارح  
وعبارته فرع قالوا لا نجم  
اعتماد حسابه ولا يقلد غيره  
واعتمد مر انه يجب عليه  
اعتماد حسابه على طريق  
ما اعتمد من انه يجب  
عليه صوم رمضان  
اذا عرفه بالحساب ويجزئه  
كما يأتي (قوله وليس  
لا حد تقليد هما) سياقي  
في الصوم ان لغيره العمل  
به فيحتمل مجيئه هنا  
وان يفرق بأن امارات  
دخول الوقت أكثر  
وايسر من امارات دخول  
رمضان اه سم على حج  
والاقرب عدم الفرق فان  
المدار على ما يغلب على

ان يجز عن اليقين وجواز ان قدر عليه هذا كله ان لم يخبره ثقة عن مشاهدة فان أخبره عن  
علم امتنع عليه الاجتهاد كوجود النص لانه خبر من أخبار الدين فرجع فيه المجتهد الى قول  
الثقة بخبر الرسول ولا فرق بين الاعمى والبصير في ذلك ومقتضى كلام الروضة العمل  
بقول المجتهد عن علم ولو أمكنه هو العلم بخلاف القبلية وفرق بينهما ما تكررا الاوقات فيعسر  
العلم كل وقت بخلاف القبلية فانه اذا علم عينها مرة واحدة اكتفى به بقية عمره مادام مقيما بكرة  
فلا عسر ومن قدر على الاجتهاد لم يقلد مجتهدا لان المجتهد لا يقلد مجتهدا نعم لا عمى البصر  
والبصيرة تقليد بصير ثقة عارف واذ ان العدل العارف بالمواقف في الصحو كالأخبار عن علم وله  
تقليده في الغيم لانه لا يؤذن عادة الا في الوقت ولو صلى من غير اجتهاد لم يمه الاعادة مطلقا  
لتركه الواجب ويلزم المجتهد التأخير الى ان يغلب على ظنه دخوله وتأخيرها الى خوف الفوات  
أفضل ويجوز للمنجم والحاسب العمل بمعرفتهما وليس لاحد تقليد هما فيه والحاسب كما سأتى  
في الموم من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره والمنجم من يرى احوال الوقت طالع النجم  
الفلاقي (فان) صلى باجتهاد ثم (تيقن) ان (صلاته) وقعت (قبل الوقت) أو بعضها ولو  
تكبيره الحرم أو أخبره بمقبول الرواية عن مشاهدة وعلم بذلك في وقتها أو قبل دخوله  
اعادها فطعا أو علم به بعده (قضى) الصلاة المذكورة (في الاظهر) لفوات شرطها وهو  
الوقت ومقابل الاظهر لا قضاء اعتبارا بما في ظنه (والا) أي وان لم يتيقن وقوعها قبل  
الوقت بأن لم يبين الحال أو بان وقوعها فيه أو بعده (فلا) قضاء عليه والواقعة بعده قضاء  
لكن لان فيهما (ويبادر بالعائت) استحبابا مسارعة لبراءة ذمته ان فات به ذكر كنوم ونسيان

الظن دخول الوقت وهو حاصل حيث اعتقد صدقه ثم رأيت مر صرح به في فتاويه هذا وقضية  
ما ذكر ان الاعتماد على منازل القمر وعلى ان دخول الوقت يكون عند طلوع النجم الفلاقي ليس اعتمادا على أدلة القبلية  
لان ادلتها غير ما ذكر لما تقدم من أن سماع المؤذن الثقة العارف بالأدلة كالأخبار عن علم (قوله فلا قضاء عليه) ظاهره  
لا وجوبه ولا ندبا ولو قيل بالنسب لتردده في الفعل هل وقع في الوقت أولا لم يكن بعيدا (قوله والواقعة بعده قضاء) قال حج  
وثواب القضاء ون ثواب الاداء وان فات بعذر اه وينبغي انه اذا ذن بعذر وكان عزمه على الفعل وانما تركه لقيام العذر  
به حصل له ثواب على العزم يساوي ثواب الاداء أو يزيد عليه (قوله ونسيان) ينبغي الا أن ينشأ النسيان عن منسى عنه كعقب  
الخطيئة فلا يكون مذكرا اه سم على منهج وبه يشرح حج وبهذا يخص خبر رفع عن أمي الخطأ والنسيان وبقي ما لو  
دخل الوقت وعزم على الفعل ثم تشاغل في مطاعة أو صنعة أو نحوهما حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك أم لا  
فيه نظروا الاقرب الثاني لان هذا نسيان لم ينشأ عن تقصير منه كما حكى عن الاسنوي انه شرع في المطاعة بعد العشاء فاستنم  
فيها حتى لدعه من الشمس في جهته



بول الحيوانات الخ وعليه فيقال بمنه في نظائر ذلك ويكون تقييد الكلام البغوي (قوله وزنه) أي الماء كافي حاشية شيخنا وهو متعين من حيث المعنى اذ الصورة ان الصبغ انفصل ولم يبق الا اللون المجرد لكنه لا تقبله عبارة الفتاوى (قوله لم يظهر وان طبع) أي لا ظاهرا ولا باطنا كما هو صريح السياق وصرح كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله وانما حكمنا بطهارة

(قوله ووجوب ان فات بغير عذر) يخرج عن المعتمد في الوافد الصلاة عمدا انه لا تجب اعادتها فورا وانه ان فعلها في الوقت فهي أداء والاقضاء اه سم على منتهى وتقدم حكم هذا الفرع بعد قول المصنف والاحتياط ان لا يؤخر عن مصير الظل مثلين (قوله فليصلها) دل على طلب الصلاة وقت تذكرها وهو يفيد وجوب الصلاة وكون القضاء على الفور صرف عن الفورانه لما نام صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه في الوادي حتى طلعت الشمس ارتحل هو وأصحابه ثم سار مدة ثم نزل وصلى فدل ذلك على عدم وجوبه فوريه القضاة وبقى وجوب القضاء على ظاهره (قوله كلها) أي أو بعضها بغير عذر وبعضها به وهذه هي التي خاف فيها بعض المتأخرين كما هو صريح قوله حيث قال فيما لو فات بعضها عمدا الخ (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله في الترتيب) ولم يذكر ما يمارض وجوب تقديم ما فات بغير ٢٨٣ عذر على الحاضرة الا ان يقال قوله من خلاف الأئمة

في الترتيب شامل له (قوله صلى يومه العصر) لا خصوصية للعصر بل ذكر الشارح له مقتصر على ما هو لكونه محل الاستدلال على تقديم الفائتة على الحاضرة وبتقدير خصوصيته فيجتمتع تعدد الواقعة فان أيام الخندق كانت خمسة عشر يوما فلا مخالفة بين هذا وبين الخبر الذي رواه الشافعي عن أبي سعيد الخدري ولفظه حديثنا يوم الخندق حتى ذهب هوى من الليل

ووجوب ان فات بغير عذر نهي لا ابراء للذمة لخبر من نام عن صلاة أو نسىها فليصلها اذ اذكرها (ويسن ترتيبه) أي الفائت فيقضى الصبح قبل الظهر وهكذا للخروج من خلاف من أوجبه وأطلق الاحتجاب ترتيب الفوائت فاقضى انه لا فرق بين ان تغتفر كلها بعذر أو عمدا وهو المعتمد خلافا لبعض المتأخرين حيث قال فيما لو فات بعضها عمدا ان قياس قولهم انه يجب قضاؤه فورا ان تجب البداءة به وان فات الترتيب المحبوب قال وكذا يجب تقديمه على الحاضرة المتسع وقتها وقد عارض بحديثه المذكور خر وحنان من خلاف الأئمة في الترتيب اذ هو خلاف في الصحة فرعايته أولى من رعاية التكميلات التي تصح الصلاة بدونها (و) يسن (تقديمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها) لحديث الخندق انه صلى الله عليه وسلم صلى يومه العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب فان خاف فوتها وجب تقديم الحاضرة لان الوقت تعين لها ولثلاثا تصير الاخرى قضاء وتعسيره بالفوات يقضى استحباب الترتيب أيضا اذا أمكنه ادراك ركعة من الحاضرة لانها لم تغتفر به جزم في الكفاية واقضاء كلام المحرر والتحقيق والروض وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى للخروج من خلاف وجوب الترتيب اذ هو خلاف في الصحة كما تقدم وان قال الاسنوي ان فيه نظر المافيه من اخراج بعض الصلاة عن الوقت وهو ممتنع والجواب عن ذلك ان محل تحريم اخراج بعضها عن وقتها في غير هذه الصورة ولو شرع في الحاضرة ثم ذكر الفائتة وهو فيها وجب اتمام الحاضرة ضاق وقتها أم اتسع ثم يقضى الفائتة ويسن له إعادة الحاضرة ولو دخل في الفائتة معتقدا ساعة الوقت فبان ضيقه وجب قطعها والشرع في

حتى كفى ما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالافاصره فاقام الظهر فصلاها كما كان يصلي في وقتها ثم اقام العصر فصلاها كذلك ثم اقام المغرب فصلاها كذلك ثم اقام المساء فصلاها كذلك اه شرح البهجة قال في القاموس وهو كفى ويضم وتها من الليل ساعة منه اه قلت والليل يدخل بالغروب فيصدق قول الشارح بعد ما غربت الخ نعم نقل عن الجوهرى تفسير الهوى بثلاث الليل وحينئذ فيشكل قول الشارح بعد ما غربت والاستدلال لان المغرب حينئذ ليست حاضرة فلا مخلص من ذلك الا بالجل على تعدد الواقعة (قوله فان خاف فوتها) أي عدم ادراك ركعة منها في الوقت على ما يأتي (قوله وأفتى به الوالد) خالف فيه حج فقال اما اذا خاف فوت الحاضرة بأن يقع بعضها وان قل خارج الوقت فيلزمه البداءة بها الحرمه خروج بعضها عن الوقت مع امكان فعل كلها فيه (قوله ويسن له) أي ولو منفردا وبعد خروج وقتها وجامن خلاف من قال بطلانها اذا علم بالفائتة قبل فراغ الحاضرة (قوله ساعة الوقت) بفتح السين وكسر هاء ونظم الغتين شيخنا الدنو شري بقوله وسعة بالفتح في الاوزان \* والكسر محكي عن الصغاني (قوله وجب قطعها) اهلاسن قلبا فلا والسلام من ركعتين فراجع ثم رأيت مر قال انه يسن قلبا فلا سم على منتهى ويمكن حمل قوله وجب قطعها على معنى امتنع اتمامها فرضا فلا ينافي سن قلبا فلا

الاستحتر) أي إذا خالطه نجاسة غير جامدة (قوله بخلاف السكين) أي فانه لا يتأني الانتفاع بها غالباً أي بالملاسة أي بالجل  
نومه (قوله وما لجمع) مقابل لقوله فيما سر ومثل ذلك ما لو انفصلت زائدة بعد اعتبار ما يشير به المحل الخ فلهذا الجمع يقول

وله لا سيما عند ضيق وقتها) قضيته انه يستحب ايقاظهم في أول الوقت وان عرف من عاداتهم انهم يستيقظون وقد بقي من  
وقت ما يمكنهم فيه الفعل وانه لا فرق في ذلك بين ان يكون لهم غرض يحمله على النوم في ذلك الوقت أم لا ولعل هذا الأخير  
بر مراد (قوله امام المصلين) أي حيث قرب منهم بحيث يعد عرقاً سوء أدب (قوله أو محراب المسجد) أي في الوقت الذي يريد  
الامام الصلاة فيه حتى لو اعتاد الامام الصلاة في غير المحراب لا يسن ايقاظ النائمة فيه وقت صلاة الامام في غيره (قوله لا جاز  
له) أي لا جازله ووجد بعض المومنين ما نصه وجد بخط بعضهم مصححاً لا يجازله بكسر الحاء المهملة وتخفيف الجيم وبعد  
الافراء جمع حجر بكسر الحاء وهو الحائط المحيطة بالساحة والمراد بها ما يحجز الانسان النائمة وينعنه من الوقوع والسقوط  
مؤلف وفي المختار والاجاز السطح وعليه فيصير التقدير هنا وعلى سطح لا سطح له وهو غير صحيح فالاولى ما ذكر عن المؤلف (قوله  
أو بعد طلوع الفجر) أي ولو كان صلى الصبح (قوله لان الارض تخرج الى الله) أي ترفع صوتها قال في المصباح عجم بحامض باب ضرب  
ويجوز ان يضارفع صوته بالتلبية وفي المختار العجم رفع الصوت اه فلم يقيد بتلبية ولا غير اه وفي القاموس عجم ويعجم ويجمع  
(قوله من نومة عالم) أي بأنه منى ٢٨٤ عنه (قوله أو بعد صلاة العصر) أي أو بعد صلاة الناس العصر أي ولو صلاها

الحاضرة ويسن ايقاظ النائتين للصلاة لا سيما عند ضيق وقتها فان صلى بنومه وجب على من  
علم بحاله ايقاظه وكذا يستحب ايقاظه اذا رآه نائماً امام المصلين أو في الصف الاول أو محراب  
المسجد أو على سطح لا جازله أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس لان الارض تخرج الى الله  
من نومة عالم حينئذ أو بعد صلاة العصر أو خالياً في بيت وحده فانه مكره أو نابت المرأة  
مستلقية ووجهها الى السماء قاله الحلبي أو نام رجل منبطحاً على وجهه فانما اضجعة يبغضها  
الله ويسن ايقاظ غيره أيضاً للصلاة الليل والنهار ومن نام وفي يده غمر والنائم يعرفات وقت  
الوقوف لانه وقت طلب ونضرع ومن فاتته صلاة العشاء هل له صلاة الوتر قبل قضائها  
وجهان أو وجههما اعدم الجواز ولو كان عليه فوائت وأراد قضاءها هل يبدأ بالصبح أو الظهر  
حكمي الطبري شارح التنبية فيهما وجهين أو وجههما انه يبدأ بالتي فاتته أو لا يحافظ على  
الترتيب ومن عليه فوائت لا يعرف عددها قال القفال يقضى ما تحقق تركه وقال القاضي  
الحسين يقضى ما زاد على ما تحقق فعله وهو الاصح ولو تيقظ من نومه وقد بقي من وقت الصلاة

أيضاً (قوله فانه مكرهه)  
انظر وجه الكراهة ولعله  
الوحشة التي تحصل للنائم  
وحده فانها ربما أدت الى  
اختلال عقله وفي الحديث  
لو يمسلم الناس ما في  
الوحدة ما سار راكب  
ليل وحده أبداً ولا نام  
رجل في بيت وحده طس  
عن جابر عن ابن عمر اه  
درر البحار ومن ذلك ما لو  
اشتمت الدار على بيوت

متفرقة فنام وحده في بيت منها ما في ذلك من الوحشة (قوله مستلقية) ولعل وجهه ان هذه الهيئة لما  
كانت تفعلها المرأة عند جاءها غنى عنها لانها مظنة ان ذلك الحالة منها أو بمن يراها نائمة أو انه مظنة ان لا تكشف شيء من بدن  
والمطلوب منها السرور ولا يختص ما ذكره بالبالغة لان هذه الهيئة فاحشة لا تليق من حيث هي ولكن الكراهة في حق غير  
البالغة تتعلق بوليها لان خطاب غير المكافئة لوليها (قوله أو نام رجل منبطحاً) أي أو امرأة (قوله فانما اضجعة) بالكسر  
اسم للهيئة (قوله يبغضها الله) بضم الياء وكسر الغين من الابعاض قال في المصباح بغض الشيء بالضم بغاضة فهو بغيض  
وأبغضته ابغاضاً فهو مبغض والاسم المبغض قالوا ولا يقال بغضته بغير ألف اه وفي القاموس أن يبغضني بضم الغين لغة  
ردية (قوله ويسن) أي للشخص ايقاظ الخ (قوله لصلاة الليل) أي اذا علم منه انه يفعلها (قوله ومن نام وفي يده) التقييد بها  
للاغالب ومثلها ثابته وبقية بدنه والحكمة في طلب ايقاظه ان الشيطان يأتي للغمر وربما أدى صاحبه وانما خص باليد لما  
ورد في الحديث من نام وفي يده غمر فاصابه وضع فلا يلومن ان نفسه اه والوضع هو البرص وقوله غمر هو كافي القاموس  
ريح اللحم وعبارته الغمر بفتح الهمزة بفتح اللهم وما يتعلق باليد من دسه (قوله أو وجهها الخ) لبس هذا أحد الوجهين لجواز ان  
ما فاته أو لا هو المغرب أو العشاء وعليه فكان الاولى ان يقال والوجه ان يبدأ بما فاته أو لا بلاضافة الوجه للضمير فانه ردد  
في الوجهين بين الصبح والظهر ويحتمل ان أول ما فاته غير الصبح والظهر اللهم الا أن يقال الوجهان في كلام شارح التنبية  
غير هذين الوجهين وقد يشمر به قوله وجهين بدون أل (قوله وهو الاصح) والفرق بين هذا وما قبله ان ما شك في فعله لا يقضيه  
على الاول ويقضيه على الثاني

بطهارة المحل وان زاد وزن الغسالة على الوجه المار **باب التيميم** (قوله له بشرائط مخصوصة) المراد بالشرائط هنا ما لا بد منه (قوله وهو رخصة لا عزيمة) قيل يرد عليه صحة تيميم العاصي عند فقد الماء كما يأتي وهو مرود وبان المعصية ليست

(قوله ما لا يوسع الا الوضوء أو بعضه) افهم انه لو استيقظ وقد بقي ما يوسع الوضوء وبعض الصلاة كالغترم وجب فعله حتى لو أخر حتى خرج الوقت عصي بذلك ووجب قضاؤها فوراً ومثل الوضوء الغسل من الجنابة بل كل ما يتوقف عليه صحة الصلاة كإزالة النجاسة من بدنه أو سترويته (قوله لا يلزمه شيء) فلو فعلها في هذه الحالة وتبين انه عليه لا تجزئه فوجب اعادتها اه سم على حج بالمعنى ولعل الفرق بين هذه والتي قبلها ان الشك في كونها عليه أو لا شك في سبب الوجوب كالواضع قطع دم الحائض أو أفاق المجنون وشك في أن ذلك قبل خروج الوقت أو بعده فلا وجوب لان الأصل براءة الذمة بخلاف من شك هل فعل أولاً فانه علم باستعمال الذمة وشك في المسقط والأصل عدمه ويؤخذ هذا التوجيه من قول حج ويفرق بأن شكه في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في اجتماع شروط اللزوم والأصل عدمه بخلافه في الفعل فانه مستلزم لتيقن اللزوم والشك في المسقط والأصل عدمه (قوله عند الاستواء) أي يقيناً فلو شك في ذلك ٢٨٥ لم يكرهه لان الأصل عدمه (قوله

أو تقبر) بابه ضرب ونصر اه مختار (قوله وحسين تضيف الشمس) يعني تميل وهو بالثناة الفوقية المفتوحة والضاد المعجمة المفتوحة فالثناة التحتية المشددة وأصله تضيف حذف منه احدى التائين اه من البحر شرح الكثر من الحنفى والمتبادر من قول الشارح ومنه الضيف ان التاء مضمومة والياء المشددة مكسورة وهو غير مراد فان قوله حتى تميل الظاهر انه بفتح التاء ولعله مأخوذ من تضيفني فضيفته اذا طلب القرى فقريته (قوله وان

المفروضة ما لا يوسع الا الوضوء أو بعضه فحكمه حكم من فاتته بمذرف فلا يجب قضاؤها فوراً أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولو شك بعد خروج وقت الفريضة هل فعلها أولاً (لزمه قضاؤها كما لو شك في النية ولو بعد خروج وقتها بخلاف ما لو شك بعد وقتها هل الصلاة عليه أولاً فانه لا يلزمه شيء كما أوضحنا ذلك في شرح العباب) (وتكره الصلاة) كراهة تخرج (عند الاستواء) اسارواه مسلم عن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا ان نصلي فيهن أو تقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيف الشمس للغروب والظهيرة شدة الحر كما هي وقائعها هو البير يكون بارك فيقوم من شدة حر الارض وتضيف عثمارة من فوق ثم ضاد معجمة ثم مشددة من تحت مشددة أي تميل ومنه الضيف تقول أضفت فلان اذا أملت اليك وأترلته عندك وما دل عليه الحديث من كراهة الدفن محمله اذا انحراه كما سيأتي في بابه واعلم ان وقت الاستواء لطيف لا يتسع لصلاة ولا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس الا ان التحريم قديم يمكن ايقاعه فيه فلا تصح الصلاة (الا يوم الجمعة) وان لم يحضرها لم يضر في ذلك ولا يضر كونه مرسل لا اعتضاده بأنه صلى الله عليه وسلم استحسب التكبير اليها ثم رغب في الصلاة الى خروج الامام من غير استثناء (و) تكره أيضاً (بعد) أداء (الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح) في رأي الهين والا فالمسافة بعيدة جداً وهو تقريبي (وبعد صلاة العصر) أداء ولو لمجموعة في وقت الظهر (حتى تقرب) للأنبي عن ذلك وروى مسلم فانها تطلع وتغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار وربي للكرهية وقتان آخران ذكرهما الرافي في المحرر وغيره والمصنف في

لم يحضرها) لا يقال العلة الا تية تخرجه لا نأقول لما كان الأصل حضورها الممنون ولم يسهره توسعوا في جواز التنفل له وألحقوه بمن حضرها بالفعل (قوله بين قرني شيطان) ع وفي رواية لغيره ان الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها فاذا استوت فارقتها فاذا زالت فارقتها فاذا دنت للغروب فارقتها فاذا غربت فارقتها واختل في القرن فقبل قومه وهم عباد الشمس يسجدون لها في هذه الاوقات وقيل انه يدعى رأسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد لها ساجدا له اه وانظر قري في الرواية الاولى اه سم على منهج قلت يمكن ان المراد بهم اجانب الراس وعبارة حج ومعنى كونهم بين قرنيه انه يلصق ناصيته بها اه وهي ظاهرة فيما قلناه وعبارة حج وأصل ذلك ما صرح من طرق متعددة انه صلى الله عليه وسلم لم يني عن الصلاة في تلك الاوقات مع التقييد بالرح أو المحبين في رواية أبي نعيم في مستخرجهم على مسلم ولكنه مشكل بما يأتي في العرب انهم عند الشك في الخمسة أو الدون أخذوا بالاكثرو وهو الخمسة احتياطاً فقاسمه هماً متداد الحرمة للمحبن لذلك وقد يجاب بأن الأصل جواز الصلاة الا ما تحقق منعه وحرمة الرب الا ما تحقق حله فائز الشك هنا الاخذ بالاندوتم الاخذ بالاقبل مما لا يكل من الاصلين فتأمل

سبب الرخصة وانما السبب فقد الماعبدليل انه يستوى فيه المسافر والمقيم (قوله والأصل في ذلك) أي قبل الاجماع المتقدم ذكره فهو مستند الاجماع بالنسبة للمجنب (قوله من عطف الخاص على العام) أي ونكته وروده في القرآن (قوله والفتقد الشرعي كالخس) مراده بالنسبة ما ذكره في قوله بدليل ما لو سافر الخ وليس مراده به ما يشمل احتياجه اليه لعطش محترم وخوف استعماله بما أتى لانه ساقى عطفهما في المتن على فقد الماعبدلين المعنيين (قوله هو جري دلي الغالب) فالمقيم مثله قال الشيخ عميرة لك ان تقول قد جعل أحوال المسافر ثلاثة تيقن العقود توهم الوحد وتيقن الوحد كما يعلم من كلامه رحمه الله

(قوله وعند الاصفرا حتى تغرب) أي فلو أحرم بصلاته لا سبب لها قبل الاصفرا أو الطلوع وعلم انها لا تتم الا بعد الاصفرا أو الطلوع فقياس ما لو أحرم بصلاته لا سبب لها قبل صعود الخطيب المنبر وعلم انها لا تتم الا بعد استقراره (قوله بتأويل غير ان الكراهة الخ) أي بأن يقال المراد ٢٨٦ بالكراهة فيما ذكر انه لا فرق فيما بعد طلوع الشمس واصفرا رهايين من صلى

ومن لم يصل وفيما قبلهما في حق من صلى فصح اضافة الكراهة لمن صلى العصر والصبح الى الارتفاع والغروب على الجملة وان شاركه في ذلك من لم يصل بعد الطلوع والاصفرار (قوله وهو) أي كون الصلاة مكروهة (قوله الى صلاته وبعد المغرب الخ) ظاهره ولو قبل سنتها بل وظاهره أيضا الكراهة وان عارض ما يقتضي التنفل لدخول المسجد أو الوضوء قبل فعل السنة أو بعده أو ينهض خلافه في الاخيرة (قوله كفائته) أي وكفايلة اتخذها وردا قاله الرافعي اه سم على منعه برفع يده نذكر وقت الخطبة ترك فائته عمد الغير عذر هل يجوز فعلها قال شيخنا طاب ينبغي انه لا يجوز اه سم على منهج (قوله أي لان من خصوصياته الخ) قال رجع و برده ما يأتي في معنى الراتب المؤكد وغيره وما جاء في رواية انه صلى الله عليه وسلم في فهمهم عن الصبح قضى سنتها ولم يداوم عليه الى آخر ما ذكره (قوله في هذه الاوقات) أي فلو فعل ذلك لم ينقضه عبارة حج اما اذا تحرى ايقاع صلاة غير صاحبة الوقت في المكروه من حيث كونه مكروها أخذ من قول الزركشي الصواب الجزم بالمنع اذا علم بالنبى وقصد تأخيرها ليعملها فيه فيصير مطلقا ولو فائته يجب قضاءها فورا لانه معاند للشرع وعبر الزركشى وغيره بمرغم للشرع بالسكينة وهو مشكل لتكفيرهم من قيسل له فص أظفارك فقال لا فعله رغبة عن السنة فاذا اقتضت الرغبة عن السنة لتكفير فاولى هذه المعاندة والمرامة ويجب بتعين جل هذا على ان المراد انه شبه المرامة والمعاندة لانه موجود فيه حقيقتها وقول جمع المكروه تأخيرها اليه لا ايقاعها فيه هو دود بان المبنى عنه بالذات لا يقع لا التأخير

الروضة وهما عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الاصفرا حتى تغرب ويمكن اندراجهما في عبارته بتأويل غير ان الكراهة به أداء الصبح والعصر خاصة بمن صلى وعند الطلوع والاصفرار لا فرق في ذلك بين من صلى الصبح والعصر ومن لم يصلهما أو يتسع وقت الكراهة في الاولين لمن بادربفعل الفرض أول وقته ويضيق لمن أخره الى آخر الوقت ويجمع الكراهتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت قال الاسنوى والمراد بخصر الكراهة في الاوقات انما هو بالنسبة للاوقات الاصلية فستأتى كراهة التنفل في وقت اقامة الصلاة وقت صعود الامام خطبة الجمعة اه والاولى انما ترد اذا قلنا بأن الكراهة للتنزيه وهو الذي صححه في التحقيق وخزمه في الطهارة من شرح المذهب اما اذا قلنا بأننا للتحریم وهو المذهب فلا ولا ترد الثانية أيضا لا ذكرهم لها في بابها وزاد بعضهم كراهة وقتين آخرين وهو بعد طلوع الفجر الى صلاته وبعد المغرب الى صلاته والمشهور في المذهب ان الكراهة فيهما للتنزيه (الاسباب) غير متأخر متقدما كالجنازة والفائتة وسجدة التسلاوة والشكر أو مقارنا ككسوف واستسقاء واعاده صلاة جماعة ومتميم وأشار الى بعض أمثلة ذلك بقوله (كفائته) ولونا فلة تقضى لخبر كفارتها ان يصلها اذا ذكرها وخبر انه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين وقال هما اللتان بعد الظهر وفي مسلم لم يزل يصلهما حتى فارق الدنيا أي لان من خصوصياته انه اذا عمل عملا دام عليه ففعلها أو أول مرة قضاءه وبعده نفلا فليس لمن قضى فيها فائتة المداومة عليها وجعلها وردا ونقل ابن المنذر الاجماع على ان الفائتة تفعل بعد الصبح والعصر نعم بكرة تأخير الفائتة ليقضيها في هذه الاوقات (و) صلاة (كسوف واستسقاء) وركعتي وضوء (ونحية) للمسجد لم يدخل اليه بقصد هافقط (وسجدة شكر) وتلاوة لم يقرأ آيتها ليسجد وان كانت القراءة في وقت الكراهة لان بعضهاله سبب متقدم وبعضها سببه مقارن ان نحو النجاسة والكسوف معرض للفوات ومن فعل صلاة حكم بکراهتها في الاوقات المتقدمة اثم ولم تنعقد لا لخبر الصحيحة وان قلنا ان الكراهة للتنزيه لان النهى اذا



وحينئذ فالحال الثالث ان تتوقف في كون المقيم فيها كالسافر من كل وجه بدليل ان المقيم بقصد المساء المتيقن وان خرج الوقت بخلاف المسافر انتهى (قوله وهو الظن) الظن تارة يستند الى اخبار عدل فيلحق باليقين وتارة لا فهو كالوهم فلا ينافي ما هنا ما يأتى قريباً (قوله موقوف به) أى بأن يكون ثمة لا فاسقاً بدليل قوله الا فى ولا أثر لاخبار فاسق الخ وبدليل قوله فيما

(قوله يذهب جزأ منه) أى يذهب بفعل الصلاة فيه جزء هو زمن الفعل لأن الفعل اذهب بذاته شيئاً من الزمان (قوله وقسميه) وهما التأخير والمقارنة (قوله على ما فى الروضة) الاولى ان يقول بعد قوله والى الاوقات المكروهة وعبرة الروضة محتملة الخ ونحو ذلك واما بعد قوله على ما فى الروضة المفيد للجزم بكونها كذلك لا يحسن قوله وعبارتها الخ (قوله والاوّل منهما أظهر) هو قوله بالنسبة الى الصلاة الخ (قوله وجرى عليه ابن الرفعة) زاد شيخنا ٢٨٧ الزيادة وعليه فصلاة الجنابة

سببها متقدم وعلى الثاني

قد يكون متقدماً وقد

يكون مقارناً بحسب

وقوعه فى الوقت أو قبله

اه (قوله فيمتنع فى وقتها

مطلقاً) قصد التأخير اليه

أولاً (قوله خروجا من

الخلاف) لا يقال هو

مخالف للسنة الصحيحة

كما عرف لا نأقول ليس

قوله وصلى صريحاً بآرادة

ما يشمل سنة الطواف

وغيرها وان كان ظاهراً

فيه نعم فى رواية صحيحة

لا تمنعوا أحداً صلى من

غير ذكركم الطواف وبها

يضعف الخلاف اه ج

فصل اثنا عشر فى استحباب الصلاة

(قوله فصل) ان قلت

التعبير بالفصل لوجه له

لعدم اندراجة تحت باب

المواقيت قلت يمكن

الجواب بأن المواقيت لما

لم تكن معرفتها مطلوبة

رجع الى نفس العبادة أو لازمها اقضى الفساد سواء كان للتحريم أو للتنزيه وأيضا فإباحة الصلاة على القول بكراهة التنزيه من حيث ذاتها لا تنافى حرمه الاقدام عليها من حيث عدم الانعقاد مع انه لا بعد فى إباحة الاقدام على ما لا ينهى عنه اذا كانت الكراهة فيه للتنزيه ولم يقصد بذلك التلاعب وفارق كراهة الزمان كراهة المكان حيث انعقدت فيه معها بأن الفعل فى الزمان يذهب جزأ منه فكان النهى منه صرحا لا ذهب ابداً هذا الجزء فى المنهى عنه فهو وصف لازم ادلا بتصور وجود فعل الا باذهب جزء من الزمان وأما المكان فلا يذهب جزء منه ولا يتأثر بالفعل فالنهي فيه لا امر خارجي مجاور ولا لازم تحقيق ذلك فانه نفيس ولهذا قال بعضهم ويفرق أيضا بالنزوم وعدمه وتحقيقه هذا ان الافعال الاختيارية للعبادة تقتضى زمانا ومكانا وكل منهما لازم لوجود الفعل لكن الزمان كما يلزم الوجود يلزم الماهية دون المكان ولهذا ينقسم الفعل بحسب انقسام الزمان الى الماضي والمستقبل والحال فكان أشد ارتباطا بالفعل من المكان فافترقا والمراد بالتقدم وقسميه بالنسبة الى الصلاة كما فى المجموع وهو المتقدم الى الاوقات المكروهة على ما فى الروضة وعبارتها محتملة لاسكل منهم اقال الشيخ والاوّل منهما أظهر كما قاله الاسنوى وجرى عليه ابن الرفعة وليس من تأخير الصلاة لا يبقاها فى وقت الكراهة حتى لا تتعقد ما جرت به العادة من تأخير الجنابة ليصلى عليها بعد صلاة العصر لانهم انما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اماما سببه متأخر كصلاة الاستخارة والاحرام فيمتنع فى وقتها مطلقا وقد تنبى الكراهة للمكان كما أشار اليه بقوله (والا فى) (حرم مكة على الصحيح) لخبر يابى عبد مناف لا تمنعوا أحد طاف بهذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل أو نهار ولم ينافيه من زيادة فضل الصلاة فلا تنكره بحال نعم هى خلاف الاولى كما فى مقنع المحاملى خروجا من الخلاف والثانى انما تنكره لعدم الاخبار وحلت الصلاة المذكورة فى هذا الحديث على ركعتي الطواف قال الامام وهو بعينه لان الطواف سببها فلا حاجة الى تخصيص بالاستثناء وخارج بحرم مكة حرم المدينة فهو كغيره ثم شرع فى الكلام على من يجب عليه ومن لا يجب عليه فقال

فصل فى استحباب الصلاة على كل مسلم ولو قىام مضى كما سيأتى ذكر أو غيره فلا يجب لذاته بل ليعرف بها وجوب الصلاة على المكلف عند دخوله منزلة المسائل المندرجة تحت المواقيت على انه ينبغي تقدير باب المواقيت عقب كدب الصلاة وبه عبر فى المحرر فالاعتبار بالفصل فى محله أو انه عبر بالفصل عن الباب على خلاف الغالب (قوله اثنا عشر فى الصلاة) أى السابقة اه ج قال سم عليه أى قال للهدى (قوله على كل) أشار بلفظ كل الى عموم مسلم لانه بدونها مطلق محتمل لارادة الماهية فى ضمن بعض الامراد (قوله ولو قىام مضى) هذا مجاز يحتاج فى تناول اللفظ له الى قرينة اه سم على منهج قلت يمكن جعل القرينة قوله فيما يأتى فلا قضاء على كافر أصلى فانه يخرج المرتد من عدم وجوب القضاء وهذا جواب عن المنهج لتقييده الكافر بالأصلى وأما الجواب عن الشارح فان القرينة التى بنى عليها التعميم هى قول المصنف الا المرتد

من أجل أن لا يتصور (قوله ولا أثر لأخبار فاسق الخ) هذا لأنه لم يلقه بالطلب الذي الكلام فيه بل هو أمر سابق

(قوله فلا تجب على كافر الخ) ينبغي أن المراد لا يطالب منا ولا فهو مطالب شرعا إذ لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها  
سم على حج (قوله وجوب عقاب عليها) كسائر الفروع المجمع عليها كما هو ظاهر في الآخرة الخ حج وقوله المجمع عليها  
أي كالصلاة والزكاة وحرم الزنا بخلاف المختلف فيه كشرب المأكل بكسر من النبيذ والبيع بالتماطي فلا يعاقب عليه (قوله فلا  
تجب على صغير الخ) لا يقال لأحاجة إلى ذكر هذه المحترزات فإنها تأتي في قول المصنف ولا قضاء على الكافر الخ لا نأقول ما أتى  
في القضاء وعدمه وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان (قوله لما ذكر) هو قوله لعدم تكليفه (قوله ولو خلق أعمى أصم  
آخر) مفهومه أنه لو خلق أعمى أصم ناطقا كان مكافوا لعسله غير مراد لأن النطق بمجرد لا يكون طريقا لمعرفة الأحكام  
الشريعة بخلاف البصر والسمع فاعل التقيد به لأنه لازم للصمم الخ في فليراجع وخرج بقوله خالق الخ ما لو طرأ عليه ذلك بعد  
التمييز فإن كان عرف الأحكام قبل طرؤ ذلك عليه وجب عليه العمل بمقتضى علمه بحسب الامكان فيصرك لسانه ولسانه  
بالقراءة بحسب الامكان وإذا لم يعرف أوقات الصلوات اجتهد فيها فإذا أداه اجتهاده إلى شيء فعل به والاوجب عليه القضاء  
لا استقرارها في ذمته بعدم أدائها في الوقت وقولنا لمساته قال في الصباح اللهم الله المشرقة على الخلق في أقصى الفهم والجمع  
لهي ولهايات مثل حصاة وحصى وحصىات ولهايات أيضا على الأصل (قوله فهو غير مكلف) أي فلا يأنم بالترك (قوله لم تبلغه  
الدعوة) لكن لو أسلم لم تبلغه ٢٧٨ الدعوة وجب عليه القضاء بخلاف من خلق أعمى أصم فله أن زال مانعه

لا قضاء عليه لعدم  
تكميله اه سم على حج  
وقد يتوقف في وجوب  
القضاء على من لم تبلغه  
الدعوة فله باق على كفره  
غايته أنه غير مهدر كما  
سيأتي في كتاب الديات  
وتكليفه كتكليف غيره  
من الكفار بفروع

على كافر أصلي وجوب مطالبة به في الدنيا لعدم محتملها منه وإن وجبت عليه وجوب  
عقاب عليها في الآخرة كما تقرر في الأصول لتمكنه من فعلها بالاسلام (بالغ) فلا تجب  
على صغير لعدم تكليفه (عاقل) فلا تجب على مجنون لما ذكر ولو خلق أعمى أصم آخر  
فهو غير مكلف كن لم تبلغه الدعوة (ظاهر) فلا تجب على حائض أو نفساء لعدم محتملها منها  
فمن توفرت فيه هذه الشروط وجبت عليه الصلاة اجسا لا يقال إن حصل عدم الوجوب  
على أضداد من ذكره على عدم الأثم بالترك وعدم الطلب في الدنيا ورد الكافر أو على  
الاول ورد أيضا أو على الثاني ورد الصبي لا نأقول بنبعه إذا الوجوب حيث أطلق  
انما ينصرف لمدلوله الشرعي وهو هنا كذلك ثبتونا وانتفاء غاية ما فيه ان في الكافر

تفصيلا

الشريعة فأى فرق بينه وبين اليهودي أو النصراني وقد يفرق بينهما على بعد فان الاعمى  
الاصم الخ ليس فيه أهلية الخطاب بخلاف من لم تبلغه الدعوة وتديفرق بين من لم تبلغه الدعوة وبين غيره من الكفار بان العلة  
التي لاجلها أسقطت الصلاة عن الكافر وهي النفرة عن الاسلام منتفية في حق من لم تبلغه الدعوة وذلك ان الكافر الأصلي  
كان عنده عناد زال بالاسلام ورباعا دبالا بالامر بالقضاء فينفر عن الاسلام وأما من لم تبلغه الدعوة فليس عنده عناد يعود بالامر  
بالقضاء فينفر عن الاسلام بسببه والمانع له عن الاسلام ليس هو العناد كالكافر الأصلي بل المانع له هو الجهل بالدعوة فنزل  
منزلة مسلم نشأ بعيدا عن العلماء (قوله وعدم الطلب في الدنيا) أي مجموعهم ما هو الطلب في الدنيا والاثم في الآخرة وقوله  
ورد الكافر أي لانهم لم يجتمعوا فيه (قوله أو على الاول) أي عدم الأثم الخ وقوله وعلى الثاني أي عدم الطلب الخ (قوله لا نأقول  
بنبعه) أي الورود (قوله لمدلوله الشرعي) وهو الطلب في الدنيا والاثم في الآخرة (قوله غاية ما فيه ان في الكافر تفصيلا)  
أي وهو أنه نأخذ يجب عليه القضاء وتارة لا يجب في اعتبار وجوب القضاء وعدمه جعله قسمين الأصلي قسم والمرئد قسم وان كان  
مستويين في الوجوب علم ما بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبهذا يجاب عما اعترض به سم على حج حيث  
قال قوله تفصيلا يتأمل ما المراد بذلك التفصيل فانه ان أراد به التفصيل بين المرئد وغيره ففيه أمر ان أحدهما أدخل المرئد  
في المسلم حيث قال ولو فيما مضى الخ فلا يدخل حينئذ في أضداد من ذكره والثاني ان الوجوب بمدلوله الشرعي وهو الطلب  
طلبا بازما ثابت في حق المرئد وغيره من الكفار ضرورة ان الجميع مكفون بفروع الشريعة وأما المطالبة منها لهم بذلك  
أو عدمها فامر آخر خارج عن معنى الوجوب وان أراد التفصيل بين العقاب والمطالبة في الدنيا يعني ان الاول ثابت في حق  
الكافر دون الثاني ففيه ان كلامهم خارج عن مدلول الوجوب شرعا الثابت في حق الكافر لا تقرر وان أراد التفصيل  
في الأثم لم يصح لأنه اثم مطلقا دائما

على الطلب فكان ينبغي ذكره عند قوله المار ومن صورتين فقد كافي البحر المأخوذة عن خط الشيخ ان محل  
عدم الاخذ بقول الناسق أي بالنسبة للوجود ما اذا لم يوقع اخباره في الوهم وجود الماء وهو ظاهر وقد تلخص ان طريقة

(قوله على أن دعواه عدم اثم الخ) يتأمل ما ذكره فان المعترض لم يدع عدم اثم الكافر بل قوله أو على الاول ورد أيضا الخ صرح  
في أنه قائل بأنه وفي قوله على أنه الخ إشارة الى حاصل ما قاله سم على حج (قوله فلو قضاها الخ) أي عالما عامدا والوقت له  
نفسا مطلقا في فرع كذا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة اذا تركها وصورته ان يشتهه صغيران مسلم وكافر ثم يبلغا  
ويستمر الاشتباه فان المسلم منهم بالغ عاقل قادر ولا يؤمر بالصلاة لانه لم يعلم عينه م ر ه سم على منهج قلت فلو أسلمأ وأحدهما  
فهل يجب عليه قضاء ما فات من البلوغ الى الاسلام لاحتمال كونه مسلما في الاصل أولا لعدم تحقق اسلامه فيه نظر والظاهر  
عدم الوجوب اخذاعماله فيما لو شك بعد خروج وقت الصلاة هل هي عليه أولا من عدم وجوب القضاء للشك في استجماع  
شروطها بل هذا فرد من ذلك الأ أن يقال محله فيمن شك اذا استمر شكه فان زال تبين الوجوب عليه وهذا منه والاول أقرب  
لأنه لا تبين عن المسلم منهم في الاصل وانما حكمه باسلامهم من وقت التلفظ بالشهادتين وغايته انما يحكم الا أن باسلامهما  
مع اعتقادنا ان أحدهما كان كافرا قبل وينبغي أن يسن ٢٨٩ لهما القضاء وبقي ما لو ما ناهل يصلي

عليهما أولا في نفسه قطرو  
والأقرب ان يصلي عليهما  
ويعلق النية سواء ما تاما  
أو صر تبوا يفرق بين ذلك  
وبين صغر المالك حيث  
قلنا بعدم صحة الصلاة عليهما  
بتحقق اسلام أحدهما  
وذلك يوجب الصلاة عليه  
لكنه لما لم يتعين أشبه ما لو  
اختلط مسلم بكافر (قوله  
لم تنعقد) خلافا للجمال  
السيوطي فانه قال بان عقادها  
كالصوم والزكاة سم على

تفصيلا والقاعدة ان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد فبطل اليراد على ان دعواه عدم اثم  
الكافر مبنية على عدم مخاطبة بالفروع (ولا قضاء على الكافر) اذا أسلم كغيرها من  
العبادات ترغيبا له في الاسلام وقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف  
ولانه لو طالب منه قضاء عبادات زمن كفره وجوبا أو نداء بالسكان سببه التنفير عن الاسلام لكثرة  
المشقة فيه خصوصا اذا مضى غالب عمره في الكفر فلو قضاها لم تنعقد ولو أسلم أثبت على ما فعله  
من القرب التي لا تحتاج الى نية كصدقة وصلة وعق قالة في المجموع (الا المرتد) بالجر كما قاله  
الشارح أي على البديل على مذهب البصريين من ان الأرج في مثله الاتباع فاقصاره عليه  
لكونه الأرج والافيجوز نفيه على الاستثناء أيضا فيلزمه قضاء ما فات في بعد اسلامه تغليظا  
عليه ولانه التزمها بالاسلام فلا تسقط عنه بالجود كحق الآدمي ولانه اعتقد وجوبها وقدر على  
التسبب الى أدائها فهو كالمحدث نعم لا تقضى المرتدة زمن الحيض ونحوه بخلاف زمن الجنون  
والفرق ان الحائض مخاطبة بترك الصلاة في زمن الحيض فهي مؤدبة ما أمرت به والجنون  
ليس مخاطبة بترك الصلاة في زمن جنونه حتى يقال انه أدى ما أمر به وما وقع في المجموع من

٣٧ نهاية ل حج ونقل سم عن الشارح ان قضاء لا يطلب وجوبا ولا نداء به  
ينفرد والاصل فيما لم يطلب أن لا ينعقد اه لكن قد يشكل ذلك بان عقادها من الحائض اذا قضت فان الفعل غير مطلوب  
منها للكرهية وقد يفرق بينهما بأن الحائض لما كانت من أهل العبادة في الجملة صح منها القضاء بخلاف الكافر فانه ليس  
من أهل العبادة أصلا كما تقدم في باب الحيض هذا وانظر حكم الصوم والزكاة هل يصح قضاؤها والافان قال بالجمعة التي قال  
بها السيوطي احتج للفرق بينهما وبين الصلاة وقد يقال في الفرق بين الصلاة والزكاة ان المقصود من الزكاة مواساة الفقراء  
ونحوهم وتعلق حقهم بالمال وبحولان الحال فالتحقق بمحقوق الآدميين التي لا تسقط بالاسلام فاعده يدفعه امه بعد  
الاسلام لا رباها قوله بالمال وبحولان الحال أي كليهما والمراد بالمال النصاب وذلك لان الاشياء انما تتعلق بأسبابها وشروطها  
والنصاب سبب وحولان الحال شرط فيما يتعلق به وجوب الزكاة (قوله ولو أسلم أئيب الخ) مفهوما انه لو لم يسلم لا يئيب على  
شي منهن في الآخرة ولكن يجوز ان الله يعوضه عن في الدنيا ما لا أولاد وغيرهما وقوله على ما فعله أي في الكفر (قوله الا  
المرتد) في فرع كذا لو انتقل النصراني الى التودم لاثم اسم الظاهر انه لا قضاء في مدة التهود أيضا بر بخطه اه سم على منهج  
وما ذكره يقبده نصر الاستثناء على المرتد فان الاستثناء معيار العموم وأيضا فعليه للقضاء على المرتد أنه التزمها بالاسلام  
الخ فيفيدني القضاء عن المنتقل المذكور (قوله من أن الأرج) وهو نقول عن خط المصنف اه حج (قوله ونحوه) وهو  
النفاس (قوله بخلاف زمن الجنون) أي الخالي من الحيض ونحوه (قوله ما أمرت به) أي وهو الترك والمراد بالتأدية فعله  
وبالترك كف النفس لعدم الفعل اذ عدم المحض لا يكون مناطا للتعريف أصلا

الشيخ عدم صحة توكيل الفاسق في طلب الماء مخالفاً في ذلك للشهاب بن حجر (قوله وقد يجب طلبه قبل الوقت) نظريه الشهاب ابن قاسم بما يأتي من جواز اتلاف الماء الذي معه قبل الوقت انتهى وقد ينظر فيه أيضاً بان الذين يجب عليه استيعابهم هم

(قوله سبق فلم) يمكن جملة على ان المراد بالخاص البالغ كافي حديث لا يقبل الله صلاة حائض الا بحمارقانه يدل على ان المراد بالخاص البالغ أو ان المراد بقضاء الحائض زمن الجنون أي في غير زمن الحيض والنفاس اه كذاهما مش (أقول) وكلا الجوابين بعيد (قوله لماسر) أي من عدم تكليفه (قوله المذكور) أي الشامل للصبي (قوله لان يأكل وحده) وهذا أحسن ما قبل في ضابطه وقيل ان يعرف بعينه من شماله وقيل ان يفهم الخطاب ويرد الجواب اه شيخنا الزياي والمراد يعرف بعينه من شماله ان يعرف ما يضره وما ينفعه وعبارة حج ويوافقه أي تفسير التمييز بما ذكر خبر أبي داود انه صلى الله عليه وسلم سئل متى يؤمر الصبي بالصلاة فقال اذا عرف بعينه من شماله أي ما يضره مما ينفعه (قوله وعلم) أي من قوله حيث كان مميزاً (قوله استكاله السبع) أي فلا يجب أمره بها اذا ميز قبل السبع لكن الاوجه كما قاله حج في فن صغير لم يعرف له لاهمه نذب أمره لبالفها بعد البلوغ اه وينبغي ان يلحق به في ذلك من ميز دون السبع (قوله ويضرب عليها) أي وجوباً اذا بن حجر أي ضرباً غير مبرح ولولم يفد الابحرج تركه وفاقا لابن عبد السلام اه وقوله غير مبرح أي وان ذكر خلافنا نقل عن ابن سريج مر انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات أخذنا ٢٩٠ من حديث غط جبريل للنبي ثلاث مرات في ابتداء الوحي وروى ابن عدى

في الكامل بسند ضعيف نهى ان يضرب المؤدب فوق ثلاث ضربات قاله الاسنوي في الينبوع وكتب عليه سم يتجه ان المراد انه لو تركها وتوقف فعلها على الضرب ضرب به ليضربها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها فيه حتى خرج وقتها مش لا يضرب لاجل الترك فليتأمل اه

قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون سبق فلم (و) لا على (الصبي) الشامل للصبي بعد بلوغه لماسر (ويؤمر) الصبي المذكور (بها) حيث كان مميزاً بان يصير أهلاً لان يأكل وحده ويشرب ويستنجي كذلك (السبع) من السنين أي بعد استكاله لماسر علم انه لا بد من التمييز واستكاله السبع وهو كذلك كما اقتضاه كلام المجموع (ويضرب عليها) أي على تركها (لعشر) لانه مظنة البلوغ فيجوز ضربه في أثناء العاشرة كما صححه الاسنوي وحزم به ابن المقرئ في روضة وهو المعتمد خلافاً لشرط استكاله الاصل في ذلك خبر مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع وقيس بالصلاة الصوم والامر والضرب واجبان على الولي أبا كان أو جده أو وصياً أو قيمياً والمتنقط ومالك الرقيق في معنى الاب كما في المهمات وكذا المودع والمستعير كما أفاده بعض المتأخرين والامام وكذا المسلمون فيمن لا ولي له ولا يقتصر كما قاله الطبري على مجرد صميغته بل لا بد معه من التهديد

(قوله فيجوز ضربه) اعل المراد الوجوب لان ما كان محتوماً وجب والا فلا يظهر قوله خلافاً لشرط والصوم استكاله الخ على ان الاسنوي لم يصر بالجواز بل قال بهد كلام قرره حتى يضرب باستكمال التسع اه ثم محل ما ذكر من وجوب الضرب ما لم يترتب عليه هربه وضياعه فان ترتب عليه ذلك تركه (قوله في أثناء العاشرة) المراد بالاثنا عشر التسع فلا يشترط مضي مدة من العاشرة لانهم علوا وجوب الضرب باحتمال البلوغ الاحتمال وهو حاصل بالتسع ثم رأيت في شرح الروض وعبارته في أثناء العاشرة ولو عقب استكمال التسع اه (قوله وفرقوا بينهم) أي وجوباً (قوله على الولي أبا كان الخ) فخرج به يجوز للام الضرب مع وجود الأب مراً ولا يجب عليها الامر والضرب الا ان فقد الأب لان هذه الولاية الخاصة مع وجوده لا لها هكذا قرره مر على جهة البحث والفهم (أقول) لكن قوله في الروضة كاصلا يجب على الاتباء والامهات الى آخر ما حكاه الشارح يقتضي الوجوب مع وجود الأب فليحذر اه سم على منهج لكن وجوبه على الام ليس لولايتها على الصبي بل لكونه امر بالمعروف وذلك لا يختص بالام بل بشر كها فيه الاجانب وأما الوجوب على الاب فالولاية الخاصة وانما ذكر الاب والام لقربهم مامان الاولاد لا لا اختصاص الحكم بهما اه سم على منهج بالمعنى وكلام فيما ذكر كبرير الاخوة وبقية العصبية حيث لا وصاية لهم (قوله أوجد) أي وان علاقال في شرح العباب ولوم من قبل الام كما قاله الشيخ السجسي اه سم على حج لكن الوجوب عليه اذا كان من جهة الام ليس للولاية الخاصة بل لمجرد القرابة (قوله وكذا المودع والمستعير الخ) عبارة شيخنا الزياي والمراد الاسنوي ويلحق بذلك المتنقط والمودع والمستعير ومالك الرقيق اه زاد حج وأقرب الالاء (قوله وكذا المسلمون فيمن لا ولي له) قضية هذا وجوب الضرب على المسلمين حيث لا ولي له بل قضية كون ذلك من الامر بالمعروف وجوبه ولوم مع وجود الولي حيث لم يقم به (قوله بل لا بد معه من التهديد)



رفقته المنسوبون اليه لاجتماع القافلة كما يأتي (قوله ولا يمه) لا محال له هنا (قوله وضبطه) يحتمل رجوع الضمير الى ما يجب التردد اليه فيكون قد أثبت المخالفة بين هذا وبين ما في المتن من أول وهلة ويوافق قوله الثاني وقول الشيخ قيل الخ وان كان فيه مؤاخذات تأتي ويحتمل رجوعه لما في المتن فيكون قد أشار الى ما صرح به في شرح المنهج من نفي المخالفة بين هذه العبارات

أي حيث أخرج اليه (قوله ان أطاها) ويعرف حاله من الاطاقة وعدمها بالقرائن حيث ظهر لولييه عدم اطاعته امتنع عليه أمره وحيث ظهرت وحب أمره ولولم يظهر له شيء منه بان تردد في حاله فينبغي امتناع الأمر أيضا لان الأصل عدم الاطاقة وينبغي للولي أن يمتنع من ذلك حيث علم انه يضربه (قوله وهذا كصغار المماليك) قال حجج والأوجه ندب أمره به لئلا يلفها بعد البلوغ اه وقال الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض انه يجب أمره بها نظرا لظاهر الاسلام ومثله في الخطيب على المنهج أي ثم ان كان مسلما في نفس الأمر صحت صلاته والافلاو ينبغي أيضا انه لا يصح الاقتداء به (قوله أو يصح منه) أي وهل يصح الخ وكان الانسب أن يعبر بالواو (قوله انه يضرب ويؤمر به) هذا ظاهر فيما فانه بعد بلوغ العشر ما فاقه به بعد السبع ولم يتضه حتى دخل العشر فهل يضرب على قضائه كالذي فانه بعد بلوغها أو لافيه نظرا لاقرب نعم لانه انما لم يضرب قبل العشر لعدم احتماله الضرب ونقله شيخنا العلامة السوبري عن بعضهم بفرع وقال مري يجوز المؤدب الاطفال الاتمام بكتابت الاتمام أمرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان لهم أو صيالا ان الحاكم لما قرره لتعليمهم كان مسئلة على ذلك فثبت له بهذه الولاية في وقت التعليم ولانهم ضائعون في هذا الوقت ٢٩١ لغية الوصي عنهم وقطع نظره عنهم في هذا الوقت فكان من المصلحة

لهم ثبوت هذه الولاية في هذا الوقت للمؤدب (أقول) يؤيد الجواز تأييدا طاهرا أن المؤدب في وقت التعليم لا ينقص عن المودع للرفيق والمستعير له فليتأمل (وأقول) أيضا ينبغي أنه يجوز لؤدب من سلمه اليه وليه لا الحاكم أمره وضربه لانه قريب من المودع في هذا الوقت اه سم على

والصوم كالصلاة فيما تقرر ان اطاقه بأن لم يحصل له به مشقة لا تحتمل عادة وان لم تجز التيمم فيما يظهر ويستثنى من أمره بها من لا يعرف دينه وهو مجتزئ بصف الاسلام فلا يؤمر بها لاحتمال كونه كافرا ولا ينهى عنها لانا لا نتحقق كفره وهذا كصغار المماليك قاله الاذري في تنقيها وهو صحيح وهل يضربه على القضاء بأمره به أو تصح منه الصلاة المفروضة على المكلف قاعدا وجهان أو وجهه ماما اقتضاه كلا مهمم انه يضرب ويؤمر به كما في الادعاء به صرح ابن عبيد السلام في الأمر وانما لا تصح منه قاعدا وان كانت نفلا في حقه ولذا قال في البحر أصح الوجهين انما لا تصح منه جالس السماع قدرته على القيام قال الاسنوي وجريان الوجهين في الصلاة المعادة محتمل وكلام الاكثرين مشعر بالمنع وعليهم نهية عن المحرمات وتعليمه الواجبات وسائر الشرائع كالسؤال وحضور الجماعات ثم ان بلغ رشيدا انتفى ذلك عن الاولياء وسقط فيها فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي وأجرة تعليمه الواجبات في ماله فان لم يكن فعلى الاب ثم الام ويخرج من ماله أجرة تعليم القرآن والآداب كزكاته ونفقة محونه وبدل متلفه فغنى وجوبها

منهم (قوله ويؤمر به) أي وان لم يسبق أمره بالفعل قبل خروج الوقت ولا ضربه عليه (قوله وجريان الوجهين) أي في المصلحة قاعدا وعدمها (قوله وكلام الاكثرين مشعر بالمنع) معتمد (قوله فيكون كالصبي) وقضيته ان غير الاب ممن ذكر ليس كالاب في ذلك اه سم على حج ونضية كلام حج خلاه وذلك انه قال ولا ينتهى وجوب ذنك أي الأمر والضرب على من ذكر الا يلوغ رشيدا فقله على من ذكر شامل لغير الاب من الوصي والقيم وغيرهما من هو واضح فان ولاية غير الاب لا تنفك الا يلوغ رشيدا وهو هنا منصف (قوله وأجرة تعليمه الواجبات) أي من صلاة وصوم وغيرهما من سائر الشرائع كما مر في تفسير الواجبات (قوله فعلى الاب ثم الام) افهم انه لا تجب الاجرة على غير الاب والجد من الافارب وبيت المال ومياسير المسلمين ويمكن توجيهه بان مياسير المسلمين انما يجب عليهم الضرورى كاطعام المضطر (قوله ويخرج من ماله) أي ولا يجب ذلك على الاب ولا الام (قوله أجرة تعليم القرآن) ثم ينبغي أن محمل تعليمه القرآن ودفع أجره من ماله أو من مال نفسه أو بلا أجرة حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة للصبي اما لو كانت المصلحة في تعليمه صنعة ينفق على نفسه منها مع احتياجه الى ذلك وعدم تبسر النفقة له اذا اشتغل بالقرآن فلا يجوز لولييه شغله بالقرآن ولا بتعليم العلم بل يشغله بما يعود عليه منه مصلحة وان كان ذكيا وظهرت عليه علامة الخبايا لو اشتغل بالقرآن أو العلم نعم مالا بد منه لصحة عبادته يجب تعليمه له ولو يلبد أو يصرف أجرة التعليم من ماله على ما صرح ولا تنظر فيما ذكر من التفصيل بين كون أبيه فقيها أو لا بل المدار على ما فيه مصلحة الصبي فقد يكون الاب فقيها وتدعو الضرورة الى تعلم الاب صنعة ينفق على نفسه منها

لان مؤداهوا واحد (قوله واضح) خبر قول المصنف وفي الحقيقة الموضوع انما هو القيسل الذي حكمه الشيخ لانفس حكمائه وقوله وانما عبر عنه بقيسل لا يخفى ان الضمير في عنه للمعاقلة التي ائتمتها القيل بين ما هنا وبين ضبط الامام وليس فيه اثبات حكم حتى يقال وانما عبر عنه بقيل لانه ليس في كلام الشيخين على ان كونه ليس في كلام الشيخين لا يقتضي التعبر عنه بقيل وبالجملة في سياقها غاية القلاقة مع انه لا يعلم منه ما رجحه في ضبط ما يجب التردد اليه والذي يظهر ان الشيخ الجلال انما مراده

(قوله في ذمته) أي الصبي (قوله وليس للزوج ضرب زوجته) أي لا يجوز له ذلك بل يجب عليه امرها بذلك حيث لم يخش نشوزا ولا امارته لوجوب الامر بالمعروف على عموم المسلمين والزواج منهم (قوله ضرب زوجته) أي البالغة العاقلة أما الصغيرة فله ضربها اذا كانت فاقدة الابوين سم على منتهج بالمعنى (قوله ابن البرزى) بكسر الباء وسكون الزاي نسبة لبرز السكان كذا نقل عن المؤلف والذي في تاريخ ابن خلدكان وطبقات الشافعية الوسطى للسبكي انما هو بفتح الباء الموحدة وفي المصباح البرز برز البقل ونحوه بالكسر والفتح لغة ٢٩٣ قال ابن السكيت ولا يقوله الفصحاء الا بالكسر فهو أفصح (قوله انه يجب عليه

ضربها) ضعيف (قوله ولا قضاء على شخص) دفع به كالحلى ما يرد على المتن من ان الحيض صفة المرأة فالمناسب للمصنف أن يقول ذات حيض وانما عبر المصنف بذلك المحجج للتأويل لعطف الجنون الشامل للذكر والانتى على الحيض (قوله وتقدم الكلام على حكم قضائها) وهو انعقاده على المتقدم القول بالكراهة (قوله أو ذي جنون) انظر هل من الجنون بالتعدي الجنون الحاصل ان يتعاطى الحلاوى والايراد بغير طريق موصل لذلك أولا الاقرب الثاني لان ضابط

في ماله ثبوتها في ذمته ووجوب اخراجها من ماله على وليه فان بقيت الى كاله وان تلف المال (رمة) اخراجها وبهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك وليس للزوج ضرب زوجته على ترك الصلاة ونحوها اذ محل جواز ضربها في حق نفسه لا في حق الله تعالى وفي فتاوى ابن البرزى انه يجب عليه امرها بالصلاة وضربها عليها (ولا) قضاء (على) شخص (ذو حيض) أو نفاس ولو في ردة اذ اظهرنا كما مر وان استجلب بدواء وتقدم الكلام على حكم قضائها في الباب المار (أو) ذي (جنون أو انماء) أو سكر أو عته أو نحو ذلك بعد افاقته حيث لم يكن متعديا فليرفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلع وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يبرأ صحته ابن حبان والحاكم ورد النص في المجنون وقيس عليه كل من زال عقله بسبب يعذر فيه وسواء أقبل زمن ذلك ام طال وانما وجب قضاء الصوم على من استغرق انماؤه جميع النهار لما في قضاء الصلاة من الحرج لكثرة ما يتكرر بها بخلاف الصوم وظاهر كلامهم ان الانماء يقبل طرؤا غير ما آخر عليه دون الجنون وانه يمكن تميز انتهاء الاول بعد طرؤ والثاني عليه وفي تصور ذلك بعد الان أن يقال ان الانماء مرض ولا لطباء دخل في تميز أنواعه ومدد بخلاف الجنون وعلم مما مر ان الجنون الطارئ على الردة يجب معه قضاء ايام الجنون الواقعة في ردة تغليظا عليه بخلاف من كسر رجليه تعدى ما وصلى قاعدا لا قضاء عليه لانه انما معصيته بانتهاء كسره ولا يمانية بالبدل حالة الجهر قال في الخادم كذا اطلقوه وينبغي أن يستثنى منه ما اذا أسلم أبوه فانه يحكم باسلامه تبعاله فلا يجب عليه القضاء من حين أسلم أبوه اذ المسلم لا يغلظ عليه انتهى ويستحب للمجنون والمفهم عليه ونحوهما القضاء (بخلاف) ذي (السكر) أو الجنون أو الانماء المتعدي به فيلزمه القضاء بعد افاقته فان جهل كونه محرما أو كره عليه

التعدي ان يعلم ترتب الجنون على

او ما تعاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك (قوله أو عته) نوع من الجنون (قوله بخلاف الجنون) قد يعارضه قولهم في زوال العقل اذ أخبر الاطباء بعوده انتظر وقد يجب بانه لا يلزم من ظهور علامات لهم يستدلون بها على امكان العود جواز دخول جنون على جنون لان الاول حصل به زوال العقل وحيث زال فلا يمكن تكرره مادام الجنون قائما لان العقل شيء واحد فلا يمكن تكرر زواله (قوله يجب معه قضاء ايام الجنون) ومحلها حيث لم يحكم باسلامه زمن جنونه فان حكم به كان أسلم أحد أصوله فلا قضاء لما فات بعد الاسلام وسأيت ذلك في قوله ويستثنى الخ (قوله كذا اطلقوه) أي حيث قالوا من ارند ثم جن وجب عليه قضاء ما فات في زمن الجنون فان قضينه ان المراد لو حن ثم أسلم أحد أبويه لا يسقط عنه القضاء لكن تعبير الشارح بقوله ايام الجنون الواقع في ردة يخرج ما ذكره فانه باسلام أحد أبويه لا يصير مريدا فليعمل تعبير الاحباب الذي استثنى منه الزكشي لم يقع فيه التقييد بقوله في زمن ردة (قوله ان يستثنى منه) أي من الجنون الواقع في زمن الردة (قوله ونحوها) وهو السكران بلا تعدد والصبي لكن بالنسبة لما أمر به وهو ما فات بعد التمييز واستكمال السبع اماما فاته قبل تمييزه فلا ينعقد منه لقضاء

بما ذكره عن الشيخ في مخالفة بين ما هنا وضبط الامام الذي قدمناه عن شرح المنهج فحكايته للمخالفة بقيل انما هو للاشارة  
 لضعفها لا كما فهمه عن الشيخ (قوله وقولهم ان كان عسستوا الخ) مراده به الجواب عما اعترض به على المتن في ايجاب التردد من  
 انه مخالف لكلام الشافعي والاحكام من عدم ايجاب التردد مطلقا والجواب للشهاب بن حجر تصرف الشيخ في ابراده بما فيه

(قوله أو أكله) ومنه ما لو أظلمه غيره لذلك ولم يعلم به فلا تعدى منه لعدم علمه بما أكله ويبقى الكلام في ان الفاعل هل  
 يجوز له ذلك لماسفه من المصلحة لا كل أولا لانه ليس له التصرف في بدن غيره فيه نظرا ولا يبعد الاول لقصد الاصلاح  
 المذكور حيث كان عالما بأسباب المصلحة أو أخبره بهائقة (قوله يزيل العقل وطم) وظاهره وان استند ظنه لخبر عدل أو  
 عدول وينبغي خلافه (قوله التي ينتهي اليها السكر غالبا) أي حقيقة اما المدة المشكوك فيها فلا يجب قصاؤها حج بالمعنى  
 (قوله والكفر) أي الاصل (قوله والانعاء) أي والسكر بلا تعد ولعله لم يذكره لعدم ذكره في المتن (قوله أي الموانع) بين به  
 ان في التعبير بالاسباب تجوز اول عمل علاقة الحجاز الضدية فان المانع مضاد للسبب (قوله لخبر من أدرك) قد يناقش بأنه ان  
 كان الخبر في ادراك الوجوب نافي قوله الا في لان مفهومه الخ أو في ادراك الاداء لم ينض الامتدلال بطريق القياس  
 اه سم على بهجة (أقول) قوله ولا بطريق القياس بأن يقال ثبت كونها مؤداة ٢٩٣ بادراك الر كعة في قياس الوجوب

بادراكها على الاداء  
 بادراكها ووجه عدم  
 النهوض انها انما جعلت  
 اداء بتبعية ما بعد الوقت  
 لماسفه وهذا ليس موجودا  
 في الوجوب فلا يقال  
 وجبت الصلاة بادراك  
 الر كعة بتبعية ما بعد الوقت  
 لماسفه لان وجوب ما في  
 الوقت من الر كعة لم  
 يثبت فهو قياس مع انتفاء  
 العلة (قوله بجماع الزوم)  
 قال حج وكان قياسه  
 لوجوب بدون تكبيرة  
 لكن لما لم يظهر ذلك  
 غالبا هنا أسقطوا اعتباره

أو أكله ليقطع غيره بعد زوال عقله ياله مثلاماً كانه لم يكن متعديا فيسقط عنه القضاء لعذره  
 اما اذا علم ان جنسه يزيل العقل وطم ان ماتناوله مسه لا يزيله لقلته فانه يجب عليه القضاء  
 لتقصيره ولو طرأ الجنون على السكر المتعدى به وجب قضاء المدة التي ينتهي اليها السكر  
 غالبا ثم انتقل المصنف الى بيان وقت الضرورة والمراد به وقت زوال موانع الوجوب  
 وهي الصبام والكفر والجنون والانعاء والحيض والنفاس فقال (ولو زالت هذه الاسباب)  
 أي الموانع (و) قد بقي من الوقت قدر تكبيرة) أي قدر زمنا فأكثرت (وجبت الصلاة) أي  
 صلاة ذلك الوقت لخبر من أدرك ركعة السابق بجماع ادراك ما يسع ركنا وقياسا على اقتداء  
 المسافر بالمتم بجماع الزوم وانما لم تدرك الجمعة بدون ركعة لان ذلك ادراك اسقاط وهذا  
 ادراك ايجاب فاحتيط فيهما ومفهوم الخبر لا ينافي القياس المذكور لان مفهومه انها  
 لا تكون اداء لانها لا تجب قضاء اما اذا بقي دون تكبيرة فلا لزوم وان تردد فيه الجواب (وفي  
 قول يشترط ركعة) بأخف ما يمكن كما أن الجمعة لا تدرك بأقل من ركعة ولمفهوم خبر من أدرك  
 ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل  
 ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه وشروط الوجوب على القولين بقاء السلامة  
 عن الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة بأخف ما يمكن فلو عاد العذر قبل ذلك لم تجب الصلاة  
 قال في المهمات والقياس اعتبار وقت الستر ولو قبل باعتباره زمن التحري في القبلة لكان

لغير تصور اذ المدار على ادراك قدر جزء محسوس من الوقت وبه يفسر قولنا اعتبار التكبير ههنا دون المقدس عليه  
 لان المدار فيه على مجرد الابط (قوله لا ينافي القياس المذكور) أي في قوله وقياسا على اقتداء المسافر بالمتم (قوله بأخف  
 ما يمكن) أي لا يخصص وبعبارة المحلى أخف ما يقدر عليه أحد (قوله بقدر فعل الطهارة) ظاهره وان أمكنه تقديم الطهارة  
 على زوال المانع بأن كان المانع الصبام والكفر وهو مشكل على ما يأتي فيما لو طرأ المانع فانه لا يعتبر فيه الخلو بقدر  
 طهر يمكن تقديمه وسياق عن حج الفرق بينهما في قوله ويمكن أن المتبوع الخ (قوله والصلاة بأخف الخ) كارب في المقيم  
 واثنين في المسافر وان أراد الاتمام بل وان شرع فيها على قصد الاتمام فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين فتستقر في ذمته  
 (قوله بأخف ما يمكن) أي من فعل نفسه لان المقصود من زمن يتمكن فيه من الفعل ولا يتمكن بدون ذلك وعليه في فرق بين  
 ههنا وبين ما تقدم حيث لم يعتبر فعل نفسه بأن المدار ثم على وجود زمن يكون فيه من أهل العبادة والمدار ههنا على ما يتمكن  
 فيه من الفعل ثم ما ذكر من التفرقة بين زمن الوجوب وزمن استقرار الفعل في ذمته أخذه الشيخ عميرة من كلام المحلى  
 حيث قال في استمرار السلامة أخف ما يمكنه أي من فعل نفسه وفي آخر الوقت بالنسبة لزمن الوجوب أخف ما يقدر عليه  
 أحد فلم يقيد بفعل نفسه ولا بالوسط المعتدل وقوله ولا يتمكن بدون ذلك أي والتحري يمكن فعله قبل زوال المانع وقد يتوهم

ولا فقه (قوله وتاخير التيمم عن الطلب في الوقت باثر) أي فلا يمنع هذه التيمم لانه لا معنى للسجود هنا الا ذلك كما هو ظاهر  
وبهذا اتضح معنى تقييده بقوله ان لم يحدث الخ وهذا أولى من جعله شيئا له قيد للثبوت لانه خلاف الظاهر من السياق (قوله  
بجمل) الاولى تأخير من قول المصنف ماء كما صنع في الصفحة (قوله وعليه أن يسي) أي ولو لما فوق حد القرب ما لم يعد مسافرا  
كما صرح به الشهاب ابن قاسم في حواشي الصفحة (قوله فلا أثر للخوف عليه) أي على المذكور (قوله ولان دافعا) الصواب

فيما ذكر بالنسبة لنحو المجنون فانه لا يمكنه ٢٩٤ الاجتهاد في القبلة زمن حنونه (قوله وفيه نظر) نقل سم عن الشارح

الجزء بمقتضى النظر ثم رأيت قوله الاتي وحاصل الخ (قوله قدر الطهارة) أي في الوقت فلا ينافي ما تقدم من اشتراط بقاء السلامة ما يسمع الفرض والطهر لانه أعم من أن يكون في الوقت وبعبارة (قوله وشرع في الاخرى) قد يخالف هذا ما تقدم للشارح في وقت المغرب من انه يعتبر لصحة الجمع وقوع الصلاتين في وقت الاولى لكن ما هنا موافق لما في صلاة المسافر كما هي نقلا عن شيخ الاسلام الى آخر ما صرنا لراجع (قوله ومستملةنا هذه) هي ما أفهمه المتن (قوله أولى من تلك) أي ما صرح به الرازي (قوله فأمسكه) أي يحائل (قوله وان لم يبرز منه الى خارج) أي كما يحكم يبلوغ الحبلى وان لم يبرز منها ومن صورها بما قد الطهورين اذا خرج منه المتى في اثناء الصلاة لم يصب لانه بناه على مردود بل

متجها انتهى وفيه نظر والفرق بين اعتبار زمن الطهارة وعدم اعتبار زمن الستران الطهارة تختص بالصلاة بخلاف ستر لمورة وقد أشار ابن الرفعة الى هذا الفرق فانه نقل عن بعضهم فيما اذا طرأ العذر بعد دخول الوقت انه لا يعتبر مرضى قدر الستره المتقدم ايجابا على وقت الصلاة وحاصل ذلك ان الاوجه عدم اعتبار كل من الستر والتحرى في القبلة ولا يشترط ان يدرك مع التكبيرة أو الركعة قدر الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا للزوم ولانها لا تختص بالوقت (والاظهر) على الاول (وجوب الطهر) مع العصر (بادراك تكبيرة آخر العصر) وجوب (المغرب) مع العشاء بادراك ذلك (آخر) وقت (العشاء) لان وقت العصر وقت للظهر ووقت العشاء وقت للمغرب في حالة العذر في حالة الضرورة أولى لانها فوق العذر والثاني لا بد مع التكبيرة التي في آخر العصر من أربع ركعات لان ايجاب الصلاتين سببه الحمل على الجمع كما ذكرناه وصورة الجمع انما تحقق اذا وقع احدي الصلاتين في الوقت وشرع في الاخرى وفهم من كلام المصنف ان الصلاة التي لا تجتمع مع ما قبلها وهي الصبح والظهر والمغرب اذا زال العذر في آخرها وجبت هي فقط وهو كذلك لانتفاء العلة وهي جعل الوقتين كالوقت الواحد ولا بد في ايجابها من زوال المانع مدة تسعها ما عاقد صرح الرافعي بأنه اذا زال العذر وعاد انه لا بد من ذلك قال الاسنوي ومستملةنا هذه أولى من تلك بالاشتراط لان الادراك في الوقت أولى منه خارج الوقت ولو أدرك من وقت العصر قدر تكبيرة ومضى بعد المغرب ما يسمع العصر معها وجبت ادون الظهر ولو أدرك ركعة آخر العصر مثلا وسلاما من الموانع ما يسمعها وظهرها فعاد المانع بعد ادراك من وقت المغرب ما يسمعها فيتعين صرفه الى المغرب وما فضل لا يكفي للعصر فلا تجب ذكره البغوي في فتاويه وظاهره انه لا فرق بين ان بشرع في العصر أو لا وهو المعتمد وان قال ابن العماد ان ما ذكره ظاهره ان المشرع في العصر قبل المغرب والافيتعين صرفه لها لعدم تمكنه من المغرب لاشتغاله بالعصر التي شرع فيها وجوبا قبل المغرب وبطرد ذلك في غير المغرب أيضا (ولو بلغ فيها) أي الصلاة بالنسبة كافي المحرر ولا يتصور بالاحتمال الا في صورة واحدة وهي ما اذا نزل المتى الى ذكره فأمسكه حتى رجح المتى فانه يحكم ببلوغه وان لم يبرز منه الى خارج كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى (أتمها) وجوبا (وأجزأته على الصحيح) لانه ما مور بها مضروب على فعلها وقد شرع فيها بشرائطها فلزمه اتمامها وأجزأته وان تغير حاله الى الكمال في اثنائها كالعبد اذا شرع في الطهور يوم الجمعة ثم عتق قبل اتمام الظهر وفوات الجمعة ووقوع أولها فلا يمنع وقوع باقيها واجبا كتحج التطوع وكما لو شرع في صوم التطوع ثم نذر اتمامه أو في صوم رمضان وهو

الصواب وجوب استثناءه لانه يجب التحرز في دوامها عن المبطل قاله الافهسي اه سم على منهج مريض (قوله وأجزأته) أي وان كان متيمما كما اختاره طب ومروان لم يكن نوى الفريضة بناء على عدم اشتراط نيته في حقه كما سيأتي وهو متعين اه سم على منهج ثم رأيت ما سيبه في قوله وسواء في عدم وجوب الاعادة الخ (قوله وقوع باقيها واجبا) قضينا ذلك ان يثاب على ما قبل البلوغ ثواب النفل وعلى ما بعده ثواب الفرض (قوله ثم نذر اتمامه) أي فان أوله يقع نفلًا وباقيه واجبا وعليه في ثاب على ما قبل البذر ثواب النفل وعلى ما بعده ثواب الواجب ويجزئه ذلك



حذف الواو (قوله خير منها) يعني الاختصاصات (قوله مع كون التيمم جائز له في اثرائه) أي فان لم يكن التيمم جائز له في اثرائه بأن كان في محل يغلب فيه وجود الماء فان الانتظار واجب عليه وان خرج الوقت كما علم من نظيره الماروبه صرح الزيد (قوله أو تيقنه) أي القصد (قوله وهو ممن تلزمه الجمعة) قيد في الوجوب وانظر لو كان غير ممن تلزمه الجمعة هل الأفضل له تحصيل فضيلة الصف وان أعظمها ظهوراً وتحصيلها جمعة بإحرامه منفرداً عن الصف الظاهر الثاني (قوله على بن) أي والمحل

(قوله لكن تستحب الاعادة) ظاهره انه يحرم قطعها واستثنائها لكونه أحرم بها مستجمعة للشروط لانه جعل استحباب الطمع مقابلاً للصحيح وعليه فيفرق بين هذا وما مر فيما لو وجد التيمم الماء في صلاة تسقط بالتيمم حيث قيل ان قطعها يتوضأ أفضل بانه ثم قيل بجمرة اتمامها فكان القطع أفضل خروجاً من خلافه أي من خلاف من أوجب القطع ولا كذلك هنا وظاهره أيضاً لو منفرداً (قوله وهذا) أي وجوب الاتمام ٢٩٥ (قوله وأمكنته الجمعة لزمته) لتبين كونه من أهلها

من وقت عقدها اهـ  
 ومفهوم قول الشارح  
 وأمكنته الجمعة انه لا تلزمه  
 اعادة الظهور اذا لم تمكنه  
 وهو مشكل فان مقتضى  
 تبين كونه من أهلها وقت  
 الفعل بطان ظهريه مطلقاً  
 وذلك يقتضي وجوب  
 الاعادة أي للظهور سواء  
 أمكنته الجمعة أم لا ولو بعد  
 خروج الوقت ولا يختص  
 ذلك بالجمعة التي انضج في  
 يومها بل جميع ما قبله من  
 صلاة الظهر قبل فوت  
 الجمعة القياس وجوب  
 اعادته على مقتضى هذا  
 التعليل وقد يجاب بان التي  
 وقعت باطله هي الاولى  
 وما بعد الاولى من صلوات  
 الظهر كل صلاة واحدة  
 تقع قضاء عما قبلها قياساً  
 على مسألة البارزى في  
 الصحيح وبأنى هنا ما نقل

مريض ثم شفي لكن تستحب الاعادة ليؤدى في حال الكمال وهذا ما نقله الرافعي عن الجمهور والثاني لا يجب اتمامها بل يستحب ولا يجزئه لان ابتداءها وقع في حال النقصان (أو) بلغ (بعد هافلا اعادة) لازمة له (على الصحيح) وان كانت جمعة لانه أدى وظيفة الوقت كما أمر فلم تلزمه الاعادة كما اذا صلت الامة مكشوفة لرأس ثم عتقت والثاني انها تجب سواء كان الباقي من الوقت قليلاً أو كثيراً لان المأني به نفل فلا يسقط به الفرض كالوجع ثم بلغ وأجاب الاولون بأن المأني به مانع من الخطاب بالفرض لا يسقط له والفرق بين الصلاة والجمعة ان الصبي مأمور بالصلاة مضر وبعليها كما مر بخلاف الجمعة أيضاً لان الجملة كان وجوبه مرة واحدة في العمر اشتراط وقوعه في حال الكمال بخلاف الصلاة وسواء في عدم وجوب الاعادة على الاول أو كان نوى الفرضية أم لا بناء على ما سياتي ان الاربع عدم وجوبها في حقه نعم لو صلى الخنثي الظهر ثم بان رجلاً وأمكنه الجمعة لزمته (ولو حاضرت) أو نفست (أو جن) أو أغشى عليه (أول الوقت) واستغفر المانع بابقه (وجبت تلك) الصلاة الثانية التي تجتمع معها (ان أدرك قدر الفرض) من عرض له ذلك قبل عروضة فالاول في كلامه نسبي بدليل ما أعقبه به فلا اعتراض عليه والمعتبر أخف ما يمكن لانه أدرك من الوقت ما يمكن فيه فصل الفرض فلا يسقط بما يطرأ بعده كما لو هلك النصاب بعد الحول وأمكن الاداء فان الزكاة لا تسقط ويجب الفرض الذي قبلها أيضاً ان كان يجمع معها وأدرك قدره كما مر لتمكنه من فعل ذلك وانما لم تجب الصلاة الثانية التي تجتمع معها اذا خلا من الوقت ما يسعه لان وقت الاولى لا يصلح للثانية الا اذا صلاها جمعة بخلاف العكس وأيضاً وقت الاولى في الجمع وقت لثانية تبعاً بخلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم وجواز تقديم الاولى بل وجوبه على وجهه في جمع التأخير ولا يعتبر قدر الطهارة على الاصح الا اذا لم يجز تقديمها كالتيمم ودائم الحدث فلا بد منه فان لم يأت حينئذ ما يسع ذلك فلا لزوم الا أن يسع الفرض الثاني فيجب فقط لان الوقت له أو الاول بان لم يجز له القصر وأدرك ثلاث ركعات ففي التهذيب يجوز أن تجب المغرب وكان القاضى يتوقف فيه لسقوط التابع

عن مر من نية الاداء والاطلاق (قوله ونفست) أي خرج منها الدم بعد الولادة واختلف في فعله فقيل مبنى للفاعل أو للمفعول وتقدم ما في ضبطه في باب الحيض فليراجع (قوله فالاول) أي لفظ الاول وقوله في كلامه أي المصنف وقوله نسي أي اذا مراد به ما قبل الاخذون حقيقة الاول لان حقيقة الاول لا يمكن أن يدرك معها افراضاً ولا ركعة (قوله والمعتبر أخف ما يمكن) أي من فعل نفسه فيما يظهر اهـ وبعبارة المحلى أخف ما يمكن اهـ وهي صريحة فيما قلناه (قوله وأدرك قدره) لا يقال لاحاجة الى أدرك قدر الفرض الثاني من وقت العصر لانه واجب باذراكه في وقت نفسه اذا فرض ان المانع غايط رزق في وقت الثانية فيلزم الخلو منه في وقت الاولى لاننا نقول لا يلزم ذلك لجواز أن يكون المانع قائماً به في وقت الاولى كله كالأول أو الكافر أو بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثلاً ثم جن أو حاضرت فيه

يغلب فيه فقد الماء والواجب الانتظار وان خرج الوقت كما قيده النور الزايد كالشهاب بن حجر (قوله كعين اعارها)  
لعل الصورة ان الدين الذي على المستعير تعذر وأراد المعير فك عينه بحال من عنده وان كان الدين اغما يتعلق بالعين لان اعارة

فصل في بيان الاذان والاقامة (قوله في بيان الاذان) قال الخطيب وشرع الاذان في السنة الاولى من الهجرة اه  
(أقول) هل يكفر جاحده لانه معلوم من الدين بالضرورة أم لاقيه نظروا الاقرب الاول للعلامة المذكورة (قوله الاذان  
والاقامة أي وما يتبعهما كاجابة المؤذن والمقيم والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الاذان (قوله الاذان والاذين) اسم  
مصدر وقوله والتأذين مصدر (قوله واذان) أي اعلام (قوله وشرع الخ) اعلم ان الغالب في كل حقيقة عرفية أن تكون  
أخص من اللغوية خصوصاً مطلقاً بان يكون العرف في فردا من افراد اللغوي وما هنا من غير الغالب لان القول أي اللفظ  
المخصوص ليس فردا من أفراد المعنى اللغوي وهو الاعلام بالمعنى المصدرى بل هو من استعمال الشيء في سببه فيكون المعنى  
العرف بالنسبة للغوي مجازا مرسلا وبعضهم عرف المعنى الاصطلاحى بقوله الاعلام بدخول وقت الصلاة فيكون من الغالب  
فتأمل وعبارة حج وشرعاً كمرخص خصوص شرع اصاله للاعلام بالصلاة المكتوبة اه وأشار بقوله اصاله الى اخراج ما شرع  
فيه الاذان لغیر الصلاة كالاذان اللهمم الخ كذا نقله سم عن شرح الارشاد الخ وعقبه بقوله وبينت بما مشه انه لا حاجة  
لهذا الاحتراز لان الاذان لغیر الصلاة أذان حقيقة وان هذا القيد لا يخرج له لصدق التعريف عليه اه ولعل هذا حكمه  
اسقاط الشارح لهذا القيد (قوله قول مخصوص) ٢٩٦ أي الاتيان بقول الخ اه سم على حج (قوله وقت الصلاة) أي

بمسقوط متبوعه انتهى والاوجه كما قاله الشيخ عدم وجوبه (والا) أي وان لم يدرك قدر  
الفرض كامر (فلا) تجب عليه كالموكل انصاب قبل التمكن ومعلوم انه لا يمكن طريان الصبا  
لاستعماله ولا الكفر الاصلی  
(فصل) في بيان الاذان والاقامة (الاذان) والاذين والتأذين بالمعجمة لغة الاعلام  
قال الله تعالى وأذان من الله ورسوله وشرعاً قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة المفروضة  
والاصل فيه ما قبل الاجماع قوله تعالى اذ نادى للصلاة من يوم الجمعة وقوله واذناديتم  
الى الصلاة وما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وفي  
أي داود باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم  
بالتاقوس يعمل ليصرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده

وقت دخولها (قوله اذا  
أقيمت الصلاة) أي دخل  
وقتها (قوله قال لما أمر  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بالتاقوس الخ) عبارة حج  
لبلة تشاوروا وهي تفيد  
عدم أمره عليه الصلاة  
والسلام ويوافق ما في سيرة  
الشامى حيث قال اهتم  
صلى الله عليه وسلم كيف

يجمع الناس للصلاة فاستشار لناس فقيل انصب رايه ولم يعجبه ذلك فدكره القنع وهو البوق فقال هو من أمر اليهود فقلت  
فدكره الناقوس فقال هو من أمر النصارى فقالوا الورقنا ناراً فقال ذلك للجوس فقال عمر اولاً لا تبعثون رجلاً ينادى بالصلاة  
فقال صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة قال النوروى هذا النداء دعاء الى الصلاة غير الاذان كان شرع قبل الاذان قال  
الحافظ ابن حجر وكان الذى ينادى به بلال الصلاة جامعة اه وهو كاترى مشتق على النبي عن الناقوس والامر بالذ كثرتم  
رأيت في سيرة شيخنا الحلبي بعد نعموا ذكراً مناهه وقيل اهتم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالناقوس أى اتفقوا  
عليه ففتح ليضرب به المسلمون اه وهذا الكلام منهم يفهم انه من خصوصيات هذه الامة فليراجع ثم رأيت بها مش نسخة  
صحيحة والاذان والاقامة من خصائص هذه الامة كما قاله السيوطى في الخصائص اه ثم رأيت شيخنا الحلبي صرح بذلك  
في سيرته هذا وقال ابن حجر في شرح العباب ماناه وانما ثبت حكم الاذان بروايعه الله مع ان روايعه الانبياء لا يبنى عليها  
حكم شرعى لاحتمال مقارنة الوحي لذلك وبوقه رواية عبد الرزاق وأبي داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي  
أحد كبار التابعين ان عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فزاره الاذان بلال  
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحي وهذا أصح مما حكى الداودى ان جبريل أتى به قبل هذه الرواية ثمانية أيام  
اه وأخذ ذلك من كلام الحافظ في فتح البارى حيث قال وقد استشكل اثبات حكم الاذان بروايعه الله بن زيد لان روايعه  
الانبياء لا يبنى عليها حكم شرعى وأجيب باحتمال مقارنة الوحي بذلك أولاً لانه صلى الله عليه وسلم أمر بتقصاها لينظر أيقر على  
ذلك أى من الله أولاً ولا سيما لما رأى نظمها بعد دخول الوسواس فيه وهذا يبنى على القول بجواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم  
في الاحكام وهو المنصور فى الاصول

العبر له فيها ولا يصح باحتياجه ليسح تلك العين للماء بان لم يكن معه مستغنى عنه غير هالاه لانه ليس له تصرف فيها لانها مرسومة ولا يشك كل على ما صورناه قول الشيخ الاتي بخلاف الدين فانه لا بد أن يكون عليه لان له غرض في ذلك عينه هتافليس محض أداء دين الغير فراجع (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة (قوله ان يريده) ظاهر السياق ان الضمير للسفر

ويؤيد الاول ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين ان عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فإسارعه الاذان بلال وقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقت بذلك الوحي وهذا أصح مما حكى الداودي عن ابن اسحق أن جبريل أتى النبي بالاذان قبل أن يخبره عبد الله بن زيد وعمر بثمانية أيام اه وفيه أيضاً أنه وردت أحاديث تدل على أن الاذان شرع بمكة قبل الهجرة منها الطبراني انه لما أسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم أوحى الله اليه الاذان فنزل به فعله بلالاً وللدارقني في الافراد من حديث أنس ان جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان حين فرضت الصلاة واسناده ضعيف أيضاً والبخاري وغيره من حديث علي قال لما أرا الله أن يعلم رسوله الاذان أتاه جبريل بداية يقال لها البراق فقال الله أكبر الله أكبر وفي آخره ثم أخذ الملاك بيده فأمر أهل السماء وفي اسناده متروك أيضاً ويمكن على تقدير الصحة أن يحمل على تعدد الاسراء فيكون ذلك وقع بالمدينة والحق انه لا يصح شيء من هذه الاحاديث اه باختصار وذكر الشامي مثله مع زيادة فراجع كل منهما ٢٩٧ (أقول) وبتقدير صحة مجيء الوحي

قبله بثمانية أيام يمكن حمله على انه أوحى اليه بان يعلم الناس بوقت الصلاة من غير بيان لما يعلم به ثم بسبب هذا الاجال وقعت المشاورة فيما يعلم به ثم بعد المشاورة جاء الوحي بخصوص كلمات الاذان ليلة الروية فلما أخبر بالروية قال سبقت الوحي بهذه الكلمات والمراد سبقت في هذه الليلة بهذه الكلمات وعلى تقدير صحة حديث ان جبريل

فقلت يا عبد الله اتبع الناقوس فقال وما تصنع به ففات ندعو به الى الصلاة قال أولاً ذلك على ما هو خبر من ذلك فقامت بلي قال تقول الله أكبر الله أكبر الى آخر الاذان ثم استأخرني غير بعيد ثم قال وتقول اذا قلت الى الصلاة الله أكبر الله أكبر الى آخر الاقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته بما رأيت فقال انهار رؤيا حق ان شاء الله قم مع بلال فألقى عليه ما رأيت فانه ابدى منك صوتاً فقامت مع بلال فجعلت اقيه عليه فيؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجر رداءه ويقول والذي بعنك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأى فقال صلى الله عليه وسلم فله الحمد ولا يرد على ذلك أن الاحكام لا تثبت بالرؤيا لاننا نقول ليس مستند الاذان الرؤيا وانما وافقها نزول الوحي فالحكم تثبت به لا بها فتقدم رؤيا البزار ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى الاذان ليلة الاسراء وسمعه مشاهدة فوق سبع سموات ثم قدمه جبريل وأم أهل السماء وفيهم آدم ونوح عليهم أفضل الصلاة والتسليم فأكمل له الشرف على أهل السموات والارض وخرج يقول لنا يعلم به وقت الصلاة ما ليس من غيرها وله أنواع يأتي بعضها في الحقيقة ومنها انه يسأل المومنين أن يأمر من يؤذن في اذنه فانه يزيل الهم كإرواء الدليلي عن علي بن رومة وروى أيضاً من ساء خلقه من انسان أو بهيمة فانه يؤذن في اذنه ويسن أيضاً اذا تغولت الغيلان

٣٨ نهايه ل حين أراد ان يعلمه الاذان أتاه بالبراق الخ فيمكن انه علمه لئلا يفي به في ذلك الموطن ولا يلزم منه مشروعيته لاهل الارض (قوله فلما أصبحت) في رواية انه جاءه ليلاً ويمكن الجمع بينهما بأنه أطلق على الوقت الذي جاء فيه ليلاً صباحاً لغيره منه (قوله فيؤذن به) ذكر بعضهم في ماسمة اختصاصه بالاذان دون غيره كونه لماعذب ليرجع عن الاسلام فلم يرجع وجعل يقول أحد أحد جوزي بولاية الاذان المشتمل على التوحيد في ابتدائه وانتهائه اه حواشي المواهب استيضا الشورى (قوله لقد رأيت مثل ما رأى) أي بعد ما أخبر بذلك أي بالروية والمتقدمة الخ فلا يقال من أين عرف ذلك (قوله فقال صلى الله عليه وسلم فله الحمد) في رواية سبقت به الوحي وبه يدفع السؤال المشار اليه بقوله ولا يرد الخ (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى الاذان الخ) ليس هذا بياناً للوحي بل إشارة الى انه علم به ليلة الاسراء وعلمه عليه فعله اغنام يأمر به عقب الاسراء لان الوحي به لم يكن حصل اذ ذلك وانما حصل وقت الرؤيا (قوله وخرج يقول لنا يعلم به الخ) قال سمع على حج لا حاجة لهذا الاحتراز لان الاذان لغير الصلاة اذ ان حقيقة وان هذا القيد لا يخبرجه لصديق التعريف معه عليه اه والتعريف هو قوله قول مخصوص (قوله في اذنه) انظر أي أذن منهما (قوله فانه يزيل الهم) أي فاولم يزل مرة طلب تكبر بره وكذا يقال فيما بعده (قوله اذا تغولت الغيلان) زاد ابن حجر والمصروع والغضبان وعند من دهم الجيش وعند الحريق قيل وعند انزال الميت القبر قياساً على أول خروجه لانه لما كان رددته في شرح العباب اه وقوله سوى

ورجعه شيخنا المؤمنة بعضهم ترده معنى يحتاجه (قوله بحضر يسير من غير مشقة) لعل المراد مشقة لها وقع فليراجع (قوله في الوقت) مفهوماً تخلفه لو وهبه أو أقرضه قبل الوقت لا يجب عليه القبول وهو كذلك اذ لم يخاطب ومم أن له اعدام الماء قبل الوقت فما هنا أولى وليس هذا نظير وجوب طلب الماء قبل الوقت اذا اتسعت القافلة كما لا يخفى خلافاً لما في حاشية الشيخ

اذن المولود قال شيخنا الشوبري هل ولو ولد كافراً لم يقرأ له الفاتحة ولا بعد في الاول أخذنا باطلاقهم ان كل مولود يولد على الفطرة اهـ (أقول) وقد يقال هذه الالفاظ وان أطلقت محمولة على أولاد المسلمين ومعنى ولا تدعهم على الفطرة أن فهم قابلية الخطاب لوجه الهم ومن ثم لم يعطوا في الدنيا شيء من أحكامها حتى اذا ماتوا لا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين (قوله فان الشيطان اذا سمعه ادبر) في الفائدة محذوف المناوى في شرحه الصغير على الجامع الصغير وقد قوله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان اذا سمع النداء بالصلاة احواله ضراط حتى لا يسمع صوته الخ مانعه قال المحقق أبو زرعة اغايبكون أى ادباره من اذان شرعى مجتمع الشروط واقع بمحله أريد به الاعلام بالصلاة فلا أثر لغير صورته اهـ (أقول) ويمكن جعل ما قاله أبو زرعة على ما فهم من الحديث من انه يدبر وله ضراط حتى لا يسمع صوته وهو لا ينافي انه اذا سمع الاذان على غير تلك الهيئة يدبر فيكفى شره وان لم يكن ادباره بتلك الصفة (قوله ولا ترد هذه ٢٩٨ الصورة) أى المبر عنها بالانواع في قوله وله أنواع أى بعضها فلا يردها لم

يذكر اذان المولود حتى يستثنيه (قوله سوى اذان المولود) أى سوى الاذان خلف المسافر فانه يسن وهو الاقامة اهـ ج (أقول) وينبغي ان محل ذلك ما لم يكن مسافر معصية فان كان كذلك لم يسن (قوله أما في حق المنفرد) محترز ما أشعر به قوله على الكفاية من انه مشروع للجماعة سنة وقيل فرض كفاية (قوله والضابط أن يكون الخ) أى في كفايته لمن شرع لهم أن يكون الخ

أى عمدت الجمان لان الاذان يدفع شرهم فان الشيطان اذا سمعه ادبر ولا ترد هذه الصورة على المنصف لان كلامه في اذان معه إقامة وهذه لاقامة فيها سوى اذان المولود وأما هو فأفرده بالذكر في باب الحقيقة (والاقامة) في الاصل مصدر اقام وسعى به الذكر المخصوص لانه يقيم الى الصلاة ومشروعية الاذان والاقامة ثابتة بالاجماع وانما الخلاف في كيفية مشروعيتهما والاصح ان كلا منهما (سنة) على الكفاية ولو لجمعة فيحصل بفعل البعض كابتداء السلام ولو اذن في جانب من بلد كبير حصلت السنة لاهل ذلك الجانب فقط أما في حق المنفرد فهم سنة عين والضابط ان يكون بحيث يسمعه جميع أهلها ولو أصغوا اليه لكن لا بد في حصول السنة بالسنة لسلك أهل البلد من ظهور الشعار كما ذكر فلم انه لا ينافيه ما أتى ان اذان الجماعة يكفي سماع واحد له لانه بالنظر لاداء أصل سنة الاذان وهذا بالنظر لادائه عن جميع أهل البلد قالوا وانما لم يجب لانهم اعلام بالصلاة ودعاء اليها كقوله الصلاة جامعة وضعفه في المجموع بانه ليس في ذلك شعار ظاهر بخلاف الاذان وفي المهمات بان ذلك دعاء الى مستحب وهذا دعاء الى واجب ويدل على عدم وجوب الاذان أيضاً انه صلى الله عليه وسلم تركه في ثانية الجمع ولو كان واجبا لما تركه للجمع الذي ليس بواجب ولذا كره صلى الله عليه وسلم في خبر المسمى عصا لانه كما ذكر الوضوء والاستقبال وارككان الصلاة (وقيل) كل (فرض كفاية) لانهم امن الشعار الظاهرة وفي تركها متهاون فعليه لو تركها أهل بلدة قوتوا بخلاف ذلك على الاول (وانما

(قوله كما ذكر) أى في قوله ولو اذن في جانب الخ غير ان في افادة هذا اعتبار ظهور الشعار زيادة على شرعان سماعهم بالقوة نظراً (قوله يكفي سماع واحد له) ظاهره بالفعل لا بالقوة ويوجه بان الغرض منه حضور الصلاة وهو لا يحصل الا بذلك وعليه فيشترط في الذي يسمع أن يكون ممن يطلب منه الحضور (قوله وانما لم يجب الخ) أى عملاً بقوله عليه الصلاة والسلام اذا أقيمت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم (قوله وضعفه في المجموع) أى القياس على الصلاة جامعة (قوله وفي المهمات بان ذلك) أى الصلاة جامعة (قوله في خبر المسمى عصا لانه) قد منع هذه الملازمة بانه اذا ذكر في خبر المسمى عصا لانه ما يتوقف عليه الصحة وليس الاذان والاقامة منه وان قيل بالوجوب اهـ وقال سم على بهجة ما حاصله انه يجوز ان تركه في ثانية الجمع لكونه من رخص السفر كالجمع وان تركه للمسمى عصا لانه كترك ذكر بعض الواجبات له لعلمها اهـ وأشار في شرح البهجة للتوقف في كل من الثلاثة بقوله قالوا حيث جعله مساطع علمها وهو خلاف ما سلكه الشارح هنا حيث غير الاسلوب فغير عن الاول بقالوا وعن الاخيرين بقوله ويدل على عدم الوجوب الخ هذا وقد يمنع ان في ترك الاذان لثانية الجمع دلالة على عدم الوجوب بما يأتي من انه اذا ولى بين الصلوات يكفي باذان واحد (قوله فعليه) أى على هذا القول (قوله قوتوا) أى تنال البغاة لا قتال المرتدين بخلاف ذلك أى الترك على الاول أى فلا يقاتلون وظاهره انه لا خلاف فيه وقد يشكل بجران



(قوله وان أمعن فيه) يجب حذف الواو اذ محل الخلاف ما اذا أمعن في الطلب (قوله كافي مخيم بعض الامراء) ذكر الامراء

الخلاف في المقاتلة على ترك الجماعة بناء على أنها سنة ثم رأيت في كلام بعضهم ان كل ما قيل فيه بالسنية وقيمه شعار ظاهر اذ تركه أهل بلد قوتوا عليه لكن الخلاف في غير الجماعة لعلة شديدة الضعف فلم يذكره (قوله وسائر النوافل) عمل المعتادة فلا يؤذن لها وان لم يؤذن للأولى لا يمتنع نقل ويحتمل وهو الظاهر ان يقال حيث لم يؤذن للأولى سن الاذان لها ما قيل ان فرضه الثانية وفي كلام سم على حج التردد في ذلك فليراجع وقياس ما تقدم من انه لو انتقل الى محل بعد ان صلى المغرب فوجد الوقت لم يدخل من وجوب الاعادة للفرض فيه اعادة الاذان فيما لو انتقل الى المحل المذكور ووجد الوقت لم يدخل (قوله بل يكره ان لغير المكتوبة) هذا يشكل على ما يأتي للسارح من حرمة الاذان قبل الوقت بنسبة معلالة بأنه متعاط عبادة فاسدة الا ان يقال ما هنا محمول على ما اذا لم ينووا يفرق بينه وبين ما يأتي بان هذا اذان للصلاة في وقتها وهو مشروع في الجملة بخلاف ذلك ولعل هذا الفرق أقرب لما ذكره حج جوابا عن ايراد ما ذكره على اذان المرأة للنساء حيث لم ترفع به صوتهما وقصدت به الاذان من ان الاذان قبل الوقت فيه منابذة صريحة للشرع بخلاف هذا الذي اقتضاه الدليل فيه عدم نديه لا غير (قوله جار على القولين) وهما السنية والفرضية فإرادتهما بالقولين الخلاف المذكور لكنه على ما يفيد اصطلاح المصنف وجهان لا قولان (قوله ويقال في العيد) وينبغي نديه عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون ٢٩٩ تابعان الاذان والاقامة اه

حج والعمدانه لا يقال الا مرة واحدة بدلا عن الاقامة كما يدل عليه كلام الاذكار للنووي رملى اه زيادى هذا وقد يقال في جعلهم اياه بدلا عن الاقامة نظرفاته لو كان بدلا عنها للشرع المنفرد بل الظاهر انه قد كوشع لهذه الصلاة استنهاضا للحاضرين وليس بدلا عن شئ (قوله ونحوه) هل يسن اجابة ذلك لا يبعد

يشرعان للمكتوبة) من الخمس خرج المنذورة وصلاة الجنائز وسائر النوافل فلا يؤذن لها ولا يقيم لعدم ورودهما فها بل يكره ان لغير المكتوبة كما صرح به في الانوار وعبر يشرعان دون بسنن اشارته الى ان ذلك جار على القولين (ويقال في العيد ونحوه) من كسوف واستسقاء وتراويج وكل نقل شرعت له الجماعة وكذا وتر سن جماعة وتراخي فعله عن التراويج كما هو ظاهر بخلاف ما اذا فعل عقبها فان النداء لها ندائه كذا قيل والا قرب انه يقوله في كل ركعتين من التراويج وللو تر مطلقا لانها بدل عن الاقامة لو كانت مطلوبة هنا (الصلاة جامعة) بنصب الاول بالاغراء والثاني بالحالسة ورفعهما على الابتداء والخبر وورفع أحدهما على انه مبتدأ حذف خبره أو عكسه ونصب الآخر على الاغراء في الاول والحالية في الثاني لورود ذلك في الصحيحين في كسوف الشمس وقيس به الباقي وكالصلاة جامعة هلموا الى الصلاة أو الصلاة ورحمكم الله أوحى على الصلاة كافي العباب خلافا لبعضهم وخرج بقوله في العيد ونحوه النافلة التي لاتسن الجماعة فيها والتي تسن فيها اذ صليت فرادى والمنذورة وصلاة الجنائز لان المشيعين لها حاضرون فلا حاجة لاعلامهم (والجديد نديه) أى الاذان (للمفرد) بالصلاة في صحراء أو غيرها

سها بلا حول ولا قوة الا بالله وينبغي كراهة ذلك لنها الجانب اه سم على حج وقوله كراهة ذلك أى قوله الصلاة جامعة لا كراهة قوله لا حول ولا قوة الا بالله لما يأتي من عدم كراهة اجابة نحو الحائض بذلك ونحوه وينبغي ان يوجه استحباب اجابة ذلك بلا حول ولا قوة الا بالله بالقياس على اجابة المقيم بذلك عند قوله حى على الصلاة حى على الفلاح بجماع أن كلا يستنص الحاضرين للقيام بها أو ما أخذه من اجابة المؤذن بذلك اذا قل الأصلوا في رجالكم ففيه ان ذلك انما قيل لغوات حضور الجماعة عليهم (قوله وكل نقل شرعت له الجماعة) أى وان نذر فعله وعليه فالمراد بالندوة التي لاتسن فيها الجماعة صلاة لم تطلب منه فيها الجماعة بدون النذر ونذر فعلها كسنة الظاهر (قوله بخلاف ما اذا فعلها معقبا) قال سم على حج وقد يقال هذا ظاهر ان كان قوله الصلاة جامعة بمنزلة الاذان فان كان بمنزلة الاقامة فقد يتجه انه لا فرق بين تراخي فعله وعدمه وقياس كونه بمنزلة الاقامة الاتيان به لكل ركعتين من التراويج أى كانه ثم اه وهو مضمون قوله والا قرب انه يقوله في كل ركعتين من التراويج الخ (قوله على انه مبتدأ حذف خبره) فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جامعة أى كائن لنا عبادة جامعة أى وهى الصلاة بدليل السياق أو منها جامعة وفيه شئ اه سم على حج (قوله وكالصلاة جامعة هلموا) أى فى أداء أصل السنة والا فالاول أفضل لوروده عن السارح (قوله أو الصلاة ورحمكم الله) أى أو الصلاة فقط على ما يفيد كلام المنهج أو الصلاة الصلاة على ما فى حج قال والاول أفضل (قوله التي لاتسن الجماعة فيها) أى وان صليت جماعة (قوله فلا حاجة لاعلامهم) يؤخذ منه ان المشيعين لو كثروا لم يعلموا وقت تقدم الامام للصلاة من ذلك لهم ولا بعده

ليس بقيد وانما هو مجرد التصور لانه الغالب كما هو ظاهر وان فهم منه شيخنا التقيد ورثب عليه في حاشيته (قوله في القدر المحتاج اليه) انما لم يقيد به في المسئلة قبله لانه صورها باحتياجه لجميع المسائل وقرض احتياجه لبعض فقط كما هو ظاهر فالسئلان في ذلك سواء (قوله واراد الوارث تغريمهم مثله) كذا في النسخ ويجب حذف لفظة مثله لافسادها (قوله يحمل على ما اذا اراد الصلاة معهم) أي صلى معهم أي لكن لم يتفق ذلك له فان لم يتفق صلاته معهم ادن وظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم ٣٠٠ لعذر أم لا واه لا فرق في ذلك بين كونه صلى في بيته أو المسجد لكن قيد بعضهم

كلام الاذرعى بما ادا صلى معهم كما تقدم وعليه فيندب للمنفرد مطاعا سمع اذان غيره أو لا أراد الصلاة معهم أو لا (قوله) ويبلغ كل منهما في الجهر ما لم يجهد نفسه (أي فيحصل له أصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه أو أحد من المصلين وكال السنة بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك لو لم يسمع من البلد الا جانب لم يسقط الطلب عن غيرهم تكام (قوله مدى) أي غاية صوت المؤذن فالمدى بفتح الميم يكتب بالياء وهو غاية الشيء (قوله ولا انس) ظاهره ولو كان كافرا ولا مانع منه (قوله الاشهد له يوم القيامة) أي وشهادتهم سبب لقربه من الله لانه يقبل شهادتهم له بالقيام بشعائر الدين فيجاز به على ذلك وهذا الثواب العظيم انما يحصل

وان سمع اذان غيره كما في التحقيق والتحقق وختم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وما في شرح مسلم من انه ان سمع اذان الجماعة لا يشرع وقواه الاذرعى يحمل على ما اذا اراد الصلاة معهم في كلام ابن الرقعة ما يصرح بذلك ويكفي في اذان المنفرد اسماع نفسه بخلاف اذان الاعلام كما يأتي والتقديم لا يندب له لان المقصود من الاذان الاعلام وهو منتف في المنفرد قال الرافي بعد ذكر القولين في الجديد كالوجيز والجهور اقتصروا على انه يؤذن ولم يتعرضوا للخلاف وانصروا في الروضة بترجيح طريقهم واكتفى عنها هنا بذكر الجديد كالحرر (وبرفع) المنفرد (صوته) ندبا لا اذان فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن جماعة فوق ما يسمع واحد منهم ويبلغ كل منهما في الجهر ما لم يجهد نفسه ما في البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعبه ان ابا سعيد الخدري قال له اني اراك تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غنمك أو باديتك فاذنت للصلاة فارفع صوتك بالنساء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهده يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت جميع ما قلته لك بخطاب الى أي من النبي صلى الله عليه وسلم كما فهمه الامام والغزالي والماوردي وأوردوه باللفظ الدال على ذلك أي لم يوردوه بلفظ الحديث بل بمعناه فقالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسمع الى آخره ليظهر به الاستدلال على اذان المنفرد ورفع صوته (الاجمعي) أي ونحوه من مدرسة ورباط من أمكنة الجماعة (وقعت فيه جماعة) فلا يرفع صوته وقول الروضة كما صلاها وانصر فوامثال لا قيد فالولم ينصرفوا فالحكم كذلك لانه ان طال الزمن بين الاذنين توهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى والا توهموا وقوع صلاتهم قبل الوقت لا بما في يوم الغيم (ويقيم للفائتة) المفروضة من يريد فعلها لانها لا تمتاح الصلاة وهو موجود (ولا يؤذن) لها (في الجديد) زوال وقتها وقد فات عليه الصلاة والسلام صلات يوم الخندق فضاها ولم يؤذن لها رواه الشافعي وأحمد في مسندهما باسناد صحيح قاله في المجموع وجاز لهم تأخير الصلاة لاستغاثهم بالقتال ولم تكن تزلت صلاة الخوف والتقديم يؤذن لها أي حيث تفعل جماعة لجماع القديم السابق في المؤداة فانه اذا لم يؤذن المنفرد لها فالفائتة أولى كما قاله الرافي وعلى ما تقدم عنه من اقتصار الجهور في المؤداة على انه يؤذن بحري القديم هنا على اطلاقه كذا افاده الشارح (قالت القديم اظهر والله أعلم) وهو انه يؤذن لها وان لم تفعل جماعة حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم نام هو وأصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفعت ثم نزل

للمؤذن احتسابا للمداوم عليه وان كان غيره يحصل له أصل الثواب (قوله وقعت فيه جماعة) زاد حج أو صلا فتروضا فيه فرادى ومثله في شرح الروض وفيه أيضا انه اذن لتلك الصلاة وعليه فالصلاة بلا اذان استحب الاذان والرفع مع ان علة المنع موجودة انتهى سم (قوله فالحكم كذلك) أي انه لا يرفع (قوله وقد فات عليه الصلاة والسلام صلات) قال المحلى وهي الظهور والعصر والغروب انتهى وقد عارض هذا ما مر للشارح بعد قول المصنف ويسن تقديمه أي الفائتة على الحاضرة التي لا يخاف قوتها من قوله استدلالا على ذلك حديث الخندق انه صلى الله عليه وسلم صلى يومه العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب انتهى فانه صريح في ان المغرب لم تفته ويمكن انه تعدد الغوات في أيامه فلا تعارض (قوله انه صلى الله عليه وسلم نام) استشكل هذا الحديث نحن معاشرا لانيه انام أعيننا ولا تنام قلوبنا وأجاب عنه السبكي بأن

المعنى وليست في شرح الروض الذي هذه عبارته (قوله ويلحق بالمستعمل كل مستقذر عرف الخ) لعل الصورة ان معه ماء بن أحدهما مستقذر فأي لا يصح الطهر به لتغيره بما يضره والا تخليس كذلك فلا يلزمه شرب المستقذر والتطهر بالآخر بخلاف ماء الورد فيلزمه شربه عند الحاجة والطهر بالآخر ويدل له ما ذكره بعد وفي الصفحة مثله وكتب عليه الشهاب

للا نبياء نومين فكان هذا النوم من النوم الثاني وهو خلاف نوم العين وأجاب غيره بجواب حسن وهو ان دخول الوقت من وظائف العين والاعين كانت ناعمة وهذا لا ينافي استيقاظ القلوب انتهى وقد يتوقف في هذا بأن يقظة القلب يدرك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض أمته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجاب أيضا بأنه نحل ذلك للتشريع لان من نامت عيناه لا يخاطب بأداء الصلاة حال نومه وهو صلى الله عليه وسلم مشارك لأمته الا فيما اختص به ولم يرد اختصا صه بالخطاب حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل (قوله ثم أذن بلال) أي بأمره صلى الله عليه وسلم (قوله ثم صلى صلاة الغداة) أي الصبح (قوله كما كان يصنع كل يوم) أي من تقديم سنة الصبح والاستغفار بالتسبيح مثلا بعد فرض ٣٠١ اذ كان (قوله فان كان فوائت لم يؤذن) أي لم يشرع لها

الاذان وهو تفريع على التقديم الراجح وعلى مقابله (قوله في وقت واحد) أي بأن كان والاها (قوله أما اذالم يوال) محمرا للموالة المشار اليها بقوله في وقت واحد كما هو وهل يضرب في الموالة واتب الفرائض أم لا فيه نظرو ويؤخذ من قول حج بعد قول المصنف الا في وشرطه الوقت الخ مانصه وبه يعلم ان الكلام لحاجة لا يؤثر في طول الفصل وان الطول انما يحصل بالسكون أو بالكلام غير

فتوضأ ثم أذن بلال بالصلاة وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الغداة وصنع كما كان يصنع كل يوم والاذان حق للقرينة على القديم الاصح وعلى الجديد للوقت (فان كان فوائت لم يؤذن) من أراد قضاءها في وقت واحد (غير الاولى) بلا خلاف كافي المحرر والروضة اما الاولى ففيها الخلاف المتقدم ولو كانت الاولى فائتة وقدمها على الحاضرة أو كانت غير قرينة الوقت وقدمها في جمع التأخير أذن للاولى فقط كما رجحه المصنف لانه الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم اما اذالم يوال فيؤذن للثانية ولو صلى فائتة قبل الزوال أذن لها ثم اذا دخل وقت الظهر عقب سلامه من الغائتة أذن للظهر أيضا وكذا لو أخر مؤداة لاخر وقتها وأذن لها ثم عقب سلامه دخل وقت مؤداة أخرى فيؤذن لها كما قاله المصنف ويؤخذ من قولهم انه لو والى بين صلاتين لم يؤذن لغير الاولى ما لم يدخل وقت الثانية انه لو صلى حاضرة وأذن لها وتذكر فائتة وفعلها عقبها لم يؤذن للغائتة لان تذكرها ليس بوقت حقيقي لها وهو ظاهر وحيث لم يؤذن للثانية فابعد لها أقام لكل لانه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بمنزلة فاذان واقامتين رواه الشيخان من رواية جابر ورويا من رواية ابن عمر انه صلاهما باقامتين وأجابوا عنه بأنه انما حفظ الإقامة وقد حفظ جابر الاذان فوجب تقديمه لزيادة علمه وبأن جابرا استوفى حجة النبي صلى الله عليه وسلم واتعها فهو أولى بالاعتماد (ويندب جماعة النساء الإقامة) بأن تفعلها احدها فنوصلت وحدها أقامت لنفسها أيضا ولو أقامت لرجل أو خنثى لم يصح (الا الاذان على المشهور) فيها

المندوب للحاجة انتهى ان الفصل بالرواتب لا يضرب في الموالة لانها مندوبة ويؤيده قوله بعد ان الفصل بين الجمعة وخطبتها يضر اذا كان بقدر ركعتين بأخف ممكن كالفصل بين صلاتي الجمع بخلاف الفصل بين الإقامة والصلاة وبخلاف الفصل بين الاذان والاجابة فانه لا بد فيه من زيادة على ذلك بحيث لا ينسب الثاني للاول أصلا قال وفرق بين الواجب والمندوب (قوله عقب سلامه من الغائتة) قضيته انه لو دخل وقت الحاضرة وهو في أثناء الغائتة أو قبل ان أحرم لكن بعد الاذان لها لا يؤذن للحاضرة وقضية قول المنهج لم يدخل وقتها قبل شروعه في الاذان الخ خلافه وهو الوجه فليتأمل فقوله عقب سلامه مثال لانيد (قوله أذن للظهر أيضا) لعل وجهه انه لما كان الاذان قبل دخول وقت الحاضرة لم يصلح لكونه من سنن (قوله ويؤخذ من قولهم) وجه أخذه ان الوقت حيث أطلق في عبارة الفقهاء انصرف للحقيقي (قوله وتذكر فائتة وفعلها عقبها لم يؤذن) بقي ما لو أذن وأراد ان يصلي ثم عرض له ما يقتضي التأخير واستمر حتى خرج الوقت فهل يؤذن لها أم لا أخذ من اطلاقهم الاذان للغائتة أولا فيه نظرو والا قرب انه لا يؤذن لانه وقع منه أذان لهذه الصلاة وان تأخرت عنه والموالة بين الاذان والصلاة لا تشترط (قوله استوفى حجة النبي صلى الله عليه وسلم) أي تتبعها واستقرأها فاضبط جميع ما وقع له فيها من الافعال الظاهرة (قوله ولو أقامت لرجل أو خنثى لم يصح) وقباس حرمة الاذان قبل الوقت لكونه عبادة فاسدة حرمة أقامتها من ذكره يحتمل بخلافه وهو الاقرب لما صرح في اذان المرأة (قوله لا الاذان) أي فلا يندب لهن وان فقد الرجال

ابن قنم ما يدل لذلك أيضا (قوله أو مرض) أي عصى به فلا تعلق له بمسئلة السفر (قوله غاص بسفره) أي أو مرضه (قوله وعلى هذا) أي الشق الثاني من التفصيل وهو احتياجه اليه لذلك حالا فقوله والقائل معطوف على قوله من أطلق والتقدير ويجمل كلام القائل بعدم جواز الخ) قوله وتعبيره بمنفعة عضو يؤخذ منه الخ هذا التماس يؤخذ من إطلاق الخوف لامن

(قوله لان الاذان يحشى من رفع المرأة صوتها به الفتنة) الاولى التعليل بقوله لان الاذان من وظائف الرجال وذلك لان مذكرة يقضى انه لو لم يكن ثم أجنبي استحب وهو خلاف ما عتمد (قوله ولو أذنت المرأة للرجال الخ) المتبادر من السياق ان الكلام فيما لو أذنت للرجال المريدن الله - لاه وهو يفهم انه لا يحرم أذان الخلف المسافر ولو رجلا ولا فيما لو تقولت الغيلان ونحو ذلك مما شرع فيه الاذان اغبر الصلاة وهو ظاهر بناء على ان العلة في حرمة أذانها انه من وظائف الرجال وفي فعلها له تشبههم بناء على ما هو الظاهر ان الذي من وظائفهم الاذان للصلاة لا مطلقا ما على التعليل بحرمة نظرها - هم اليها فتقضاء حرمة ذلك حيث كان ثم أجنبي مطلقا الا أن يقال انما يسن النظر للمؤذن حيث أذن للصلاة فليتأمل ونقل عن شيخنا الزيادي بالدرس حرمة أذانها في ٣٠٣ ذلك كله وان مرسل عن ذلك فأجاب بأن ظاهرا إطلاقهم انها لا تؤذن انتهى

وما نقل عن مر لا يفيد حرمة أذانها وانما يفيد عدم طلبه منها تلك الأحوال وعدم الطلب لا يستدعي الحرمة (قوله لحرمة نظرها) أي المسبب عن أذانها فانه يسن النظر الى المؤذن كما يأتي وهل يحرم على سماعها السماع فيجب سماع الاذان أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه لا يحرم سماع الغناء منها ونحوه الا عند خوف الفتنة قال في الايعاب وحيث حرم عليها ذلك فهل تناب أم لا يكفي الجهر محل نظر والا قرب الاول ككالصلاة في

لان الاذان يحشى من رفع المرأة صوتها به الفتنة والاقامة لاستنهاض الحاضرين وليس فيها رفع كالآذان والثاني ليندبان بان تأتي به - ما واحدة منهم لكن لا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها والثالث لا يندبان الاذان لما هو والاقامة تبسم له ولو أذنت المرأة للرجال أو الخنثى لم يصح أذانها وانما تحرمه نظرها - ما اليها وكذا لو أذن الخنثى للرجال أو النساء ورفع في هذه صوته فوق ما يسمعون أو الخنثى كما هو ظاهر لحرمة نظرها - الكل اليه وقياسا على ما يأتي في الامامة وان توزع في القياس ولا فرق في الرجال بين المحارم وغيرهم كما اقتضاء كلامهما وهو المعتمد - لا فالما أشار اليه الاسموي وان قال الشيخ انه القياس لان الاذان من شعار الرجال فلا يصح لهم من غيرهم لاسيما وفي رفعهن الصوت به تشبهه بالرجال اما اذا اذن كل من المرأة والخنثى لنفسه أو أذنت المرأة للنساء كان جائزا غير مستحب كما هو ولا يشك حرمة أذانها بجواز غنائها مع استماع الرجل له لان الغناء يكره للرجل استماعه وان آمن الفتنة والاذان يستحب له استماعه فلو جوزناه للمرأة لادى الى ان يؤمر الرجل باستماع ما يحشى منه الفتنة وهو مختلج ولان فيه تشبه بالرجال بخلاف الغناء فانه من شعار النساء ولان الغناء ليس بعبادة والاذان عبادة والمرأة ليست من اهلها فيحرم عليها تعاطيها - كما يحرم عليها تعاطي العبادة الفاسدة ولانه يستحب النظر الى المؤذن حالة اذنه فلو استحبنا للمرأة الاذن لاضر السامع بالنظر اليها وهذا محال فاقصود الشارع ولان الغناء منها انما يباح للجانِب الذين يؤمن اقتنائهم بصوتها والاذان مشروع لغير معين فلا يحكم بالامن من الاقتنائين فثبت منه وفارق الرفع هنا الرفع بالتلبية بأن الاصغاء اليها غير مطلوب ويؤخذ مما تقدم في الفرق بين غنائها واذانها من

المغصوب انتهى أقول وقد يقال بل الاقرب الثاني ويفرق بينهما بأن الصلاة مطلوبة منها شرعا ومعاقبة قولنا على تركها فأثبتت على فعلها في المكان المغصوب وجاز أن يكون العقاب بغية حرمان الثواب بخلاف ما هنا فانها منية عنه فلا تناب عليه (قوله في هذه) هي قوله أو النساء (قوله كما هو ظاهر) ظاهره وان لم يرفع ويشك بما قدمه في أذانه للنساء حيث قيس برفع الصوت مع انهم يحرم نظره ان اليه الا أن يقال مراده تشبيهه أذان الخنثى للخنثى بأذانه للنساء في جميع ما قدمه وقوله لحرمة الخ أي لان أذانه قد يجري نظر الرجال اليه فلا تتوقف الحرمة على نظرها اليه بالفعل (قوله أو أذنت المرأة) أي اما اذا أذنت الخنثى للخنثى فيحرم على ما اقتضاء كلامه وفيه ما مر من قولنا الا أن يقال مراده تشبيهه أذان الخنثى الخ وقوله كان جائزا أي بلا كراهة حيث أذنت بقدر ما يسمعون ولم تقصد الاذان الشرعية فان رفعت فوق ذلك أو أرادت الاذان الشرعية حرم وان لم يكن ثم أجنبي (قوله والمرأة ليست من أهلها) أي من أهل تلك العبادة وجعل الاذان عبادة لا يأتي فيها على ما ذكره الشيخ في شرح المنفرجة من ان العبادة ما تتوقف على نية فاعل لها اطلاقا وفي المسئلة خلافا فافهم من اعتبر في العبادة مجرد الثواب على الفعل ومنهم من اعتبر مع ذلك التوقف على النية (قوله بان الاصغاء اليها) أي التلبية



التعبير بالعضو (قوله وكثرة المقدار) الواو لا تنقسم (قوله فلا أثر لحذف ذلك فيما) يعني في المسئلتين والاشارة بذلك  
 للمعترزين المذكورين والضمير فيما الثاني لذلك المعترزين فتأمل (قوله بأنه يلزمه ذلك في الظاهر) أي بالنسبة للسنتين  
 اليسر (قوله لتعلق حقه تعالى بالطهارة) هذا يشبه المصادرة فان المستشكل لا يسلم تعلق حقه تعالى بالطهارة بالماء حينئذ  
 (قوله أو عرف هو ذلك من نفسه) أي طبا لا تجزية (قوله فلم يرد) لو عبر بالواو بدل الغاء كما عبر الدميري لكان واضحا (قوله عند  
 ) قوله ومن ان فيه تشبه بالرجال أخذ بعضهم من هذا عدم حرمة الاذان على الامر دال جليل لانه من الرجال فليس في فعله تشبه  
 بغير جنسه وبناء على ان علة تحريم الاذان على المرأة من كربة من التشبه بالرجال وحرمة النظر اليها وخوف الفتنة بسماعها  
 والحكم اذا عمل بعلة من كربة من علتين يتنفي بانتفاء احدهما والتشبه منتف في ٣٠٣ حق الامر دفنتي تحريم الاذان عليه  
 (قوله وعدتهما بالترجيع)

أي وهو سنة كما يأتي في  
 كلام المصنف فلوتر كصح  
 أذانه (قوله تسع عشرة  
 كلمة) أي فلوتر كلمة من  
 غير الترجيع لم يصح أذانه  
 وقضية قول حج انه لو أتى  
 بكامة منه على وجه يخل  
 بجماعها لم يصح انه اذا  
 خفف متسدا بحيث  
 يخل بمعنى الكامة لم يصح  
 أذانه وينبغي انه ليس  
 من ذلك فك الادغام في  
 أشهد أن لا اله الا الله لانه  
 أتى بالاصل ولا اخلال  
 فيه وعليه فيمضى بينه  
 وبين فك الادغام في  
 التشهد حيث قيل بأنه  
 يضربان أمر الصلاة  
 أضيق من الاذان فيحافظ  
 فيه على كمال صفاته (قوله  
 وعدة كلماتها) أي الإقامة  
 (قوله تحطبتى الجمعة)

قولنا ان الاذان عبادة وليست من أهلها ومن ان فيه تشبه بالرجال ومن انه يستحب النظر  
 الى المؤذن عدم حرمة رفع صوتهم بالقراءة في الصلاة وخارجها وان كان الاصفاء للقراءة  
 مندوبا وهو ظاهر وافتي به للوالد رحمه الله تعالى فقد صرحوا بكراهة جهرا في الصلاة  
 بحضرة أجنبي وعلاؤه بخوف الافتتان (والاذان) أي معظمه (مثنى) معدول عن اثنين  
 اثنين لان كلمة النوحيد في آخره مفردة والتكبير في أوله اربع للاتباع (والاقامة) أي  
 معظمها (فرادى) لان لفظ الاقامة والتكبير في أولها وأخرها مثنى للاتباع أيضا وكلمات  
 الاذان مشهورة وعدتها بالترجيع تسع عشرة كلمة وعدة كلماتها احدى عشرة لان الاذان  
 والاقامة أمران يتقدمان الصلاة لاجلها فكان الثاني منها ناقص من الاول تحطبتى  
 الجمعة ولان الاقامة ثان لا اول يفتتح كل منهما بتكبيرات متوالية فكان الثاني ناقص من  
 الاول كتكبيرات صلاة العيد ولان الاذان أو في صفة من الاقامة لانه يؤتى به من تلاو يرفع  
 به الصوت فكان أو في قدرهما كالركعتين الاوليين لما كانتا أو في صفة بالجهر كانتا أو في  
 قدر بالسورة (الالفاظ الاقامة) لخبر انس أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الالفاظ  
 الاقامة متفق عليه واستثناء لفظ الاقامة من زيادته (ويسن ادراجها) أي ادراج كلماتها  
 وهو الاسراع بها اذا ادراج الطي ثم استعير لادخال بعض الكلمات في بعض لما صح من  
 الامر به ولان الاقامة للحاضرين فالادراج فيها أشبه والاذان للغائبين فالترتيل فيه أبلغ  
 وما قاله الهروي من ان عوام الناس يقولون أكبر بضم الراء اذ وصل هو القياس كما قاله  
 الشيخ وان ذهب المبرد الى فتح الراء من أكبر الاولى وتسكين الثانية وقال لان الاذان سمع  
 موقوفا فكان الاصل اسكانها لكن لما وقعت قبل فتحة همزة الله الثانية فتحت كقوله  
 تعالى الم الله وجرى على كلامه ان المقرئ في روضه اذا ما عمل به ممنوع لان الوقف ليس على  
 أكبر الاول وليس هو مثل الم كما هو ظاهر للمتأمل (وترتيله) وهو التأني (والترجيع  
 فيه) أي الاذان كما رواه مسلم عن أبي محمد ذورة وحكمته تدبر كلتي الاخلاص لكونهما  
 اتخيتين من الكفر المدخلتين في الاسلام وتذكر خفائهما في أول الاسلام ثم ظهورهما

قضيته ان الثانية أقصر من الاولى وفيه ان الاركان فيما ثلاثة وان الآية تكفي في احدهما وانه يجب الدعاء للمؤمنين  
 في الثانية فالثانية أطول من الاولى الا ان يقال يستحب تطويل الاولى على الثانية بأكثر زيادة على الاركان فليراجع من  
 يابه أو المراد انها ناقصة باعتبار ما جرت به عادة الخطباء من المبالغة في الوعظ في الاولى والاختصار في الثانية وتخفيفها مما يمكن  
 (قوله اذا ما عمل به) أي المبرد (قوله كما هو ظاهر للمتأمل) أي فان وضع ميم على السكون ولا كذلك التكبير (قوله وترتيله)  
 يستثنى التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين في نفس واحدة لفظه كذا بخط شيخنا رضي الله عنه سمع على حج وقوله في نفس قال حج  
 أي مع وقفة لطيفة على الاولى فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح (قوله والترجيع فيه) أي الاذان الخمس لم ير هل يسن  
 الترجيع في الاذان في أذن المولود ونحوه أم لا فاجاب بأنه لا يسن فيه وانما يسن في الاذان للصلاة هكذا قرأه بعض الطلبة  
 بالدرس وقرأه بعض أيضا خلافا لفرجه

غلبة ظنه الخ لا يخفى ان هذا القيد لا بد منه لا متناع استعمال المساء على كل من المعنيين خلافا لما يوهيه كلامه (قوله قال الاسنوي الخ) كان الاولى تقديمه على قول المتن فان كان محذورا الخ (قوله لان مسح الصبح منها) الصواب منه وكذا يقال في غيرها (قوله حتى ماتحت أطراف الساتر منه) ظاهره بل صريحه انه غاية في المسح أى في مسح حتى ماتحت أطراف الساتر وليس

(قوله وهو الاسرار) أى قبل الاتيان بهما جهر أو يأتي بالارباع ولا يقال في العباب فالولم يأت بهما سرا أولا أى بهما بعد الجهر انتهى (قوله فهو اسم للدول) أى للقول سر الكن التعليل بما ذكره من قوله لانه رجع الخ لا يناسبه (قوله متوسط الخططة) أى غير كبير (قوله وهو من تاب ٣٠٤ اذ رجع) وأصله ان يجي الرجل مستصر خالوج بثوب ايرى فسمى الدعاء تنويها

لذلك وللإمام احتمال بركنته انتهى سم على منهج (قوله ويثوب في أدان الفاتنة) أى في كل من أذاني الصبح على ما يأتي ويوالي بين أذانيه (قوله فهو رد) أى مردود (قوله أو المظلة) المراد بها الظلام ينشأ عن نحو سحاب أما الظلمة المعتادة في أواخر الشهر لعدم طلوع الشمس فيها فلا يستحب ذلك فيها (قوله ان يقول بعد الأذان) أى بدل التثويب (قوله الأصاوا في رجالكم) أى مرتين لانه بدل عن التثويب (قوله انه لو قاله) أى التثويب وقوله عوضا أى عن حتى على الصلاة (قوله حتى على خير العمل) أى أقبلوا على خير العمل (قوله فان اقتصر عليه لم يصح) والقياس حينئذ حرمة لانه به صار منعاطيا لعبادة فاسدة (قوله وللراكب المقيم) أى

وهو الاسرار بكلمتي الشهادتين بعد التكبير سمي بذلك لانه رجع الى الرفع بعد ان تركه أو الى الشهادتين بعد ذكرهما فهو اسم للدول كافي المجموع والتحقيق والدقائق والتحرير وقضية كلام الروضة كصاحبها انه لما وما ذكره في شرح مسلم من انه اسم للثاني نسب فيه الى السهو والالوه ما في المجموع والمراد بالاسرار بهما ان يسمع من بقره أو أهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسط الخططة كما صححه ابن الرفعة ونقله عن النص وغيره وما ذكره نفسه يرمي ادوالا حقيقة الاسرار ان يسمع نفسه لانه ضد الجهر (و) (يسن) (التثويب) ويقال التثويب بالمثلثة فهما (في) (أذاني) (الصبح) وهو ان يقول بعد الخيعلتين الصلاة خير من النوم مرتين أى اليقظة للصلاة خير من الراحة التي تحصل من النوم لوروده في خير أى داود وغيره بإسناد جيد كافي المجموع وهو من تاب اذ رجع لان المؤذن دعا الى الصلاة بالخيعلتين ثم عاد فدعا لها بذلك وخص بالصبح لما يعرض للنائم من التكاسل بسبب النوم ويثوب في أدان الفاتنة أيضا كما صرح به ابن عجيل اليمنى نظرا لاصوله ويكره تنويبه لغيرها لخبر الصحيحين من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ويسن في الليلة المسطرة أو المظلمة أو ذات الريح أن يقول بعد الأذان وهو الاول أو بعد الخيعلتين الأصاوا في رجالكم لم يصح من الامر به وقضية قوله في قول ابن عباس يرفعه لا تقل حتى على الصلاة أى لا تقل ذلك مقتصر عليه انه لو قاله عوضا لم يصح أذانه وهو كذلك وبه صرح ابن الاسمئذ خلافا لما في الاسعاد وشرح المنهاج للسكال الدميري ويكره ان يقول مع الخيعلتين حتى على خير العمل فان اقتصر عليه لم يصح كما صرح به ابن الاسمئذ أيضا خلافا لمن وهم فيه (و) (يسن) (ان يؤذن قائما) لانه صلى الله عليه وسلم بلالا بالقيام ولانه أبلغ في الاعلام فيكره للقاعد ولمضطجع أشد وللراكب المقيم بخلاف المسافر لا يكره له ذلك لحاجته للركوب لكن الاولى ان لا يؤذن الا بعد نزوله لانه لا بد له منه للفرضة وقضية كلام الرافعي أنه لا يكره ترك القيام ولو غير راكب وبوجه بأن من شأن السفر التعب والمشقة فسوح له ومن ثم قال الاسنوي ولا يكره له أيضا ترك الاستقبال ولا المشي لاحتماله في صلاة النقل في الأذان أولى والاقامة كالأذان فيماد كروا لوجه ان كلامه ما يجزى من الماشي وان بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سمع أوله ان فعل ذلك لنفسه فان فعلها لغيره كأن كان ثم معه من يمشي وفي محل ابتدائه غيره اشترط ان لا بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سمع أوله والالم يجزه كافي المقيم وسن ان يتوجه (للقبلة) لانه المنقول سلفا وخلفا

جالسا أذنان قول ع بعد راكبا جالسا (قوله بخلاف المسافر) أى فلا يكره له الأذان راكبا جالسا عميرة ولا نها (قوله لا بد له منه) أى من النزول (قوله ترك القيام) أى للمسافر كما يشعر به قوله وبوجه الخ فلا ينافي ما صرح في قوله فيكره للقاعد الخ (قوله والوجه ان كلامه ما يجزى) قد تشعر عبارته باحتصاص الأجزاء على هذا الوجه بالمسافر وعمله جرى على الغالب من ان غيره لا يمشي في أذانه ولا اقامته (قوله والالم يجزه) أى لم يجز من لم يسمع السكك ويؤخذ منه ان ما جرت به العادة من الدوران في الأذان انه ان سمع آخره من سمع أوله كفى والأدلا وسياق ذلك عن سم

كذلك وفي العبارة سقط يظهر من عبارة شرح الارشاد التي هي أصل هذه العبارة ونصها بعد قول المتن فان سترجه مسحا بما بدأ وغسل الصحيح حتى ماتحت أطراف الساتراخ فله سقط لفظ وغسل الصحيح من الكتبة (قوله ولا بد) أي لصفة المسح اذ هو قيله كالإختي أي الاعتدال عدم امكان نزعها كأيأتى (قوله والاوجب نزعها) وحينئذ فلا فرق بين مالو وضعها على حدث

(قوله منارة) أي وتسمى المئذنة أيضا (قوله ولا يلتفت في قوله الصلاة خير من النوم) أي ولو ترتب على عدم الالتفات عدم سماع بعضهم (قوله ويستحب أن يؤذن على عال) ظاهره وان لم يحتج اليه ويدل له قوله بخلاف الإقامة لا يستحب فيها ذلك الا اذا احتج اليه وعبارة حج وان يؤذن ريقم قائما وعلى عال احتج اليه اه وظاهره رجوع القيد لكل من الاذان والإقامة وهو مخالف لمقتضى قول الشارح بخلاف الإقامة والأقرب ما اقتضاه كلام ٣٠٥ الشارح لان الاذان شرع للإعلام

ولانها أثرف الجهات فلترك ذلك مع قدره كره وأجزأه لانه لا يخل به ويسن أن يلتفت في الاذان والإقامة بوجهه لا بصدره من غير أن ينتقل عن محله ولوعلى منارة محافظة على الاستقبال يميناً مرة في قوله حتى على الصلاة مرتين ويساراً أخرى في حتى على الفلاح كذلك حتى يتمها في الالتفاتين لما رواه الشيخان عن أبي حنيفة قال رأيت بلالا يؤذن فجعلت أسمع فاه ههنا وههنا يقول يميناً وشمالاً حتى على الصلاة حتى على الفلاح وفي رواية لابي داود بإسناد صحيح فلما بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح لوى عنه يميناً وشمالاً ولم يستدر واختصت الميعة بالالتفات لان غيرهما ذكر الله تعالى وهما خطا بالآدمي كالسلام في الصلاة يلتفت فيه دون ما سواه من أذكارها ويفارق كراهة التفات الخطيب في الخطبة بأنه يعط الحاضرين فالأدب في حقه ان لا يعرض عنهم وانما لم يذكره في الإقامة بل يندب كما مر لان القصده منها الاعلام فليس فيه ترك الأدب ولا يلتفت في قوله الصلاة خير من النوم كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن عجل الليني ويستحب أن يؤذن على عال كمنارة وسطح لا تسمع وزيادة الاعلام بخلاف الإقامة لا يستحب فيها ذلك الا ان احتج اليه لكبر المسجد كما في المجموع وفي البحر لو لم يكن للمسجد منارة تسن أن يؤذن على الباب وينبغي تقييده عما اذا تعذر في سطحه والافهوا في فيما يظهر ويسن للتؤذن جعل أصبعيه في صمأ خفيه لما صح من فعل بلال بحضرته صلى الله عليه وسلم والمراد أغلته سبائتيه ولا به أجمع للصوت وبه يستدل الأصم أو من هو على بعد على كونه أذنانا فيكون أبلغ في الاعلام فيحجب الى فعل الصلاة لأنه يسن له اجابة المؤذن بالقول بخلاف الإقامة لا يسن فيها ذلك ولو تعذر احدى يديه له لعله جعل السليمة فقط نعم ان كانت العليلة سبائتيه فيظهر جعل غيرهما من بقية أصابعه (ويشترط ترتيبه) أي الاذان ومثله الإقامة للاتباع ولا تركه يوهم اللعب ويخل بالاعلام فان عكس ولو ناسيا لم يصح وينبغي على المنتظم منه والاستئناف أول ولو ترك بعض السكيات في خلاله أي بالتروك وأعاد ما بعده (و) يشترط (موالاته) وكذا الإقامة لان ترك ذلك يخل بالاعلام فلا يفصل بين كلماته بسكوت أو كلام طويل نعم لا يضر يسيرهما ولو عمدا كيسير نوم وانما وجنون لعدم اخلااله بالاعلام ويسن أن

والغرض به اظهار الشعار وكونه على عال أظهر في حصول المقصود به وفي سم على منهج قال مر ولا يدور عليه فان دار كفي ان سمع آخر أذانه من سمع أوله والافسلا (قوله كمنارة) ظاهره وان قربت مواضع الاذان وكثرت والمنارة بفتح الميم جمعها منساور بالواو لانه من النور ومن قال منائر وهمز فقد شبهه الأصلي بالزائد كما قالوا مصائب بالهمز وأصله مصابوب (قوله وسطح) للاتباع الشيخ حميرة وورد أيضا في حديث عبد الله الرازي انه قال رأيت في المنام رجلا قام على جزم حائط فأذن الخرواه الميقي والجزم الاصل انتهى سم على منهج (قوله من بقية أصابعه) نصيته استواؤها في حصول السنة بكل منها

٣٩ نهاية ل وأنه لو فقدت أصابعه السكل لم يضع الكف وفي حاشية سم على حج قوله سبائتيه فلو تعذر النقص فقد هما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل لا يبعد حصول أصل السنة بجعل غيرهما ولو لم يتعدا عليه فاعل الفرق بين هذا وما قالوه في التشهد من انه لو قطعت سبائتيه لا يرفع غيرهما ان غير السبابة طلبة صفة يكون علمها فرفها بدل السبابة فيقول صفتها بخلافه هذا (قوله أي بالتروك) أي حيث لم يطل الفصل عما أتى به من غير المنتظم بين المنتظم وما كل به (قوله أو كلام طويل) ظاهره وان كان ذلك أعذر كذا نذر أعزى أو نذار من قصده حية وقضية ما مر عن حج من قوله لا الحاجة خلافه وكذا ما يأتي من قول الشارح وقد يجب الانذار لنحو حية الخ (قوله نعم لا يضر) الأولى أن يقول وخرج بالطويل الخ (قوله لعدم اخلااله بالاعلام) قال حج فان خش بأن مضى ذلك أي الزمن الذي يخل بالاعلام أعاده وظاهر ان الكلام في غير الجمعة أي في غير خطبة الجمعة والصلاة لوجوب الموالاته فيها رجحان لا يحيطا لغيره ومن ثم ينبغي أن يضبط الطويل المضر فيه أي في الجمعة بقدر ركعتيه بأخف ممكن أخذاً من تطهيره في جمع التمسك به ولا يضر الطويل

أظهر الآتي القضاء وعدمه كما سيصرح به في آخر الباب (قوله فان تعذر مسح وقضى) هذا التفصيل فيما اذا كان في غير أعضاء التيمم أما اذا كان فيها فالقضاء لازم بكل حال كما يأتي (قوله ولعل صورة رفع الساتر انه يظهر من الصحيح ما لا يجب غسله) عبارة مقابلة اذ ليس لنا صورة بظهر فيها من الصحيح ما لا يجب غسله وعبارة شرح الروض بعد ان أجاب بالجواب الآتي في كلام

هنا بذلك لما تقرر من الفرق بين الواجب والمندوب (قوله في غير الاولين) هما يسير الكلام والسكوت (قوله وان يؤخر رد السلام) أي وسن له أن يؤخر الخ (قوله لما كان معذوراً وسوحوه) قضيته وجوب الرد بعد فراغ الاذان وهو مخالف لما في الايات المشهورة التي أولها رد السلام واجب الاعلى الخ حيث هدفها الاذان من الصور المسقطه للرد لكنه موافق لما هو المعتمد من وجوب الرد على الخطيب اذا سلم عليه (قوله وقد يجب الانذار) أي وان طال ولا يبطل به الاذان على ما مر (قوله بل عدم الصارف) قال حج وشرطه عدم الصارف وكذا الاقامة فلو قصد تعليم غيره لم يعتد به لا النية على الاصح ومن ثم ينبغي ندها وفرع على الاصح انه لو كبر تكبیرين بقصده ثم أراد صرهما للاقامة لم ينصرف عنه فبني عليه ما وفي التفرع نظر انتهى ولم يبين وجه النظر والذي يظهر عدم تأني النظر فيما قاله لان الصارف ناعينج المحمة اذا كان مقارنا للفظ اما بعده فلا حيث قصد الاذان بالتكبيرتين حسب ما منه فلا يتأني صرهما بعده فان لم يطل الفصل فلا وجه لمنع البناء وبقي ما لو أذن لدفع بقول الغيلان مثلاً وصادف دخول الوقت فهل يكفي أم لا فيه نظراً لا قرب الاول (قوله والاقامة عدم بناء غيره) ومنه ما يقع من المؤذنين حال اشتراكهم في الاذان من تقطيع كلمات الاذان بحيث يذكروا حذ بعض الكامة وغيره باقياً وينبغي حرمة ذلك لانه تعاط لمادة فاسدة الا ان يقال طرؤ ذلك ٣٠٦ يبطل خصوص الاذان ويبقى كونه ذكراً فلا يحرم لكن مقتضى تعليل

حرمة الاذان قبل دخول الوقت بحكونه عبادة فاسدة خلافه (قوله لنطقه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في محمة الاسلام عطف احدي الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما يووافق ذلك ما نقله الشارح في باب الردة ان

يستأنف في غير الاولين وكذا افهم في الاقامة فكانها القربها من الصلاة وتا كدها لم يسأخ فيها بفصل البتة بخلاف الاذان ولو عطس سن له أن يحمد الله في نفسه وان يؤخر رد السلام وتسميت العاطس الى النزاع وان طال الفصل كما هو مقتضى كلامهم ووجهه انه لما كان معذوراً وسوحوه له في التدارك مع طوله لعدم تقصيره بوجهه فان لم يؤخر ذلك للفراغ بخلاف السنة كالتسكيم ولو لمصلحة وقد يجب الانذار لخواجحة تقصده محترماً ورأى نحو أعمى يريد أن يقع في نحوئو ولا يشترط للاذان نية بل عدم الصارف فلو ظن أنه يؤذن للظهر فكانت العصر صريحاً ويشترط في كل من الاذان والاقامة عدم بناء غيره على ما أتى به لان صدور ذلك يورث اللبس غالباً لافرق بين أن يشتم اصواتاً ولا (وفي قول لا يضرك كلام وسكوت طويلان) بين كلامهما كبقية الاذكار ومحل الخلاف حيث لم يفحص الطول فان غش بحيث لا يسمى مع الاول اذ انافي الاذان واقامة في الاقامة استأنف جزماً (وشرط المؤذن) والمقيم (الاسلام) فلا يصحان من كافر لان في اتيانه بهما نوع استتراء لا يعتد حقيقة ذلك فلو فعل الكافر ذلك حكم بالاسلامه لنطقه بالشهادتين

الشافعي قال اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم أكشف عن الحال وقلت له قل أشهد أن لا اله الا الله ما لم أشهد أن محمداً رسول الله وانك بريء من كل دين يخالف دين الاسلام اه ولا ينافي ذلك قول الروضة كصلها في باب الكفار انه ذكر الشافعي ان الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله الخ لظهور أن الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي لحكاية صيغة الاسلام لا من نفس صيغة الاسلام المحكية فقد برأته سم على حج وما ذكر في صدر القولة من قوله لا يشترط الخ هو ما ذكر شيخنا الزايدى ان الشيخ يعني الرملى رجوع اليه آخر ابعدان قرأ صورة المسئلة أنه أتى بالواو العاطفة وانه لو تركها لم يحكم بالاسلامه ثم قال امام ترك أشهد فلا بد من الواو وعبارة العلقمى عند قوله عليه الصلاة والسلام أسعد الناس بشقاءنى يوم القيامة من قال لا اله الا الله مخلصاً من قلبه نصها ومنه يؤخذ انه لا يشترط في التلظظ عند الاسلام بكامة الشهادة أن يقول أشهد وهو الراجح المعتمد بل هو الصواب ولا يغير عما ذكره بعض أهل العصر وأفتى به من أنه لا بد من لفظ أشهد تبعاً لظاهر كلامهم في مواضع ومواضع آخر لم يصرحوا فيها بذلك بل اكتبوا يقول لا اله الا الله محمداً رسول الله من غير ذكر أشهد قال الاذرى ذكر ابن الرفعة نفر بما على أنه لا بد من الشهادتين وقول الامام ان قائله يراه بابا من التعبداته لا بد من الاتيان بلفظ الشهادة حتى لو قال اعلم واتحقق أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله لا يكون بذلك مسلماً أي خلافاً لابن حجر على الاربعين من أن كل ما يدل على العلم والقرار يسلم به كما أن المذهب ان الشاهد لو قال اعلم واتحقق لا يقوم مقام أشهد لاجل التعبد بلفظ الشهادة ثم قال ان نص في المختصر والام هنا يعني في كتاب اللعان ظاهره اعتبار لفظ الشهادة ونصه في باب المرتد ظاهره يقتضى



الشيخ بعد نصها ثم رأيت الزركشي أجاب بجمل ما هنا أي مسئلة رفع الساتر على ما ذالم يظهر من الصحيح ما يجب غسله وما هنا في مسئلة الجبيرة على ما ذالم يظهر منه ذلك وهو أولى انتهت (قوله أو ما اذا تردد) هذا نص و آخر الجبيرة فكانه قال وصورة الجبيرة انه ظهر من الصحيح ما يجب غسله أو ما اذا تردد الخ اذ ليس قبله ما يصح عطفه عليه في اللفظ وعبارة الشهاب ابن حجر في هذا المقام ولو سقطت جبيرة في صلاته بطلت كنزع الخف ومحوه ما ذابان شي مما يجب غسله اذ لا يمكن بقاؤها مع وجوب غسل ما ظهر وكذا ما بعده في الحدث الاصغر أو ما اذا تردد في طلاق تيممه وطال التردد أو مضى معه ركن ثم ان علم البرء بطل تيممه أيضا والا فلا و بما تقر من ان ملحظ بطلان الصلاة غير ملحظ بطلان التيمم اندفع قول بعضهم الى آخر ما يأتي في الشرح فالشيخ تصرف فيها وفي عبارة شرح الروض بما ترى **فصل** (قوله جعلت لي الارض الخ) بدل من رواية الدارقطني (قوله لا امتنان) عبارة التحفة في حيز الامتنان وكتب عليه الشهاب بن قاسم ما نصه قوله في حيز الامتنان فيه شيء اه وتوقفه كما ترى انما هو في كونها في حيز الامتنان لا في كون الامتنان دالا على خصوص التراب خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله كالوضوء) لعل التشبيه في مجرد الاختصاص مع قطع النظر عن كونه تعديا أو معقول المعنى فلا ينافي ما مرله في الوضوء

أن الاقرار بالشهادتين يكفي في حصول الاسلام فان أجرى كل نص على ظاهره حصل في المسئلة قولان قال الاذري قات والوجه عدم اشتراط لفظ الشهادة كما تضمن كلام الحلبي نقل الاتفاق عليه واقتضاء كلام القفال وغيره وهو قضية الاحاديث وكلام الشافعي في مواضع وكلام أصحابه والاحاديث الدالة على ذلك كثيرة انظر الى قوله لعمه أي طالب باعم قل لا اله الا الله ولم يقل لفظ أشهد بل من جهة الاعتراف بالوحدانية والنبوة المستلزمة لصدق الرسول فيما جاء به كما بينه الامام هه او منهم من قال لا يحصل الاسلام بالشهادتين ورأى ذلك بابا ٣٠٧ من التبعد حتى اذا قال المعطل لا اله الا الله لم

يحكم باسلامه ما لم يقل محمد رسول الله انتهى وهذا استدراك على أنه لو قال لا اله الا الله محمد رسول الله حكم باسلامه وان المراد بالشهادتين ذلك لأن يقول لفظ الشهادة فاعلمه ولا نزاع فيه ولا امرية ونص في المختصر في المشهود عليه بالردة قيل له قل لا اله الا الله محمد رسول الله وجرى عليه

ما لم يكن عيسويا لا اعتقاده ان محمدا رسول الله الى العرب خاصة ولا يعتد بأذان غير العيسوي الاول فان أعاده باعتد الثاني بخلاف ما ذالم يعبده وبخلاف العيسوي وان أعاده ولو ارتد المؤذن ثم أسلم قريبا يني لان الردة لا تبطل ماضى الا ان اتصلت بالموت وان ارتد بعده ثم أسلم ولو بعد طول الفصل جازت اقامته نعم يسن ان يبعد ذلك غيره لان ردة توريث شبهة في حاله (و) شرط من ذكر (التمييز) ولو صيبا فيتأدى بأذانه واقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وما في المجموع من قبول خبره فيما طريقه المشاهدة كروية النجاسة ضعيف كما ذكره في محل آخر نعم قد يقبل خبره فيما احتفت به قرينة كاذن في دخول دار وابطال هدية واخباره بطلب ذى ولية له فتجب الاحابة ان وقع في القلب صدقه أما غير المميز كالمجنون والمغمى عليه فلا يصح اذانه لعدم أهليته للعبادة نعم يصح اذان سكران في أوائل نشأته لا تنظام قصده وفعله حينئذ (و) شرطه أيضا (الذكورة) ولو عيبا فلا يصح اذان غير الذكور كما تقدم ايضا حقه نعم لو أذن الخنثى فبانت ذكوره عقب اذانه فالوجه اجزاؤه كما قاله الاذري في غنيته ويشترط في جواز نصب مؤذن

الأصحاب وما روى في الاحاديث من لفظ الشهادة فليس المراد منه الاتيان بلفظ أشهد ومن وقف على طرق الاحاديث علم ذلك انتهى كلام الاذري بحروفه قلت وفي الحديث الصحيح أمرت ان أقاذل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قال بعض شيوخنا فان قيل فكيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد المجموع وصار الجزء الاول علما عليه كما تقول قرأت قل هو الله أحد أي السورة كلها انتهى قلت فظهر بذلك ان المراد من قولهم الشهادتان أو كلمة الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله لا اله الا الله لفظ أشهد كما تقدم انتهى بحروفه (قوله ما لم يكن عيسويا) قال ابن شعبة في شرحه طائفة من اليهود منسوبون الى أبي عيسى اسحق بن يعقوب الاصفهاني اليهودي كان في خلافة المنصور وكان يعتقد ان محمدا صلى الله عليه وسلم بعث الى العرب خاصة وله كتاب وضع فيه الذبايح وخالف اليهود في أحكام كثيرة (قوله لان الردة لا تبطل ماضى) أي من الأعمال اما الثواب فيبطل بالردة مطلقا عادا الى الاسلام أولا (قوله ذلك) أي الاذان (قوله نعم قد يقبل خبره) أي فان قوبت القرينة هنا على صدقه قبل خبره وقياس ما يأتي له في الصوم ان الكافر ان أخبر بدخول الوقت ووقع في القلب صدقه قبل والا فلا وان الفاسق كذلك (قوله وشرطه الذكورة) ظاهر اطلاله اشتراط ذلك في اذان الصلاة وأذان غيرهما من الاذان في اذن المولود وغيره مما مر ولو قيل بعدم اشتراطه في اذان غير الصلاة لم يكن بعيدا وقد تقدم ما فيه أيضا (قوله عقب اذانه) اعلم انما يدعى بالتمنيبه على أنه اذالم تبين حالا طالب الاذان من غيره لعدم الاعتماد بادانه ظاهر وليس المراد انه اذا تبينت ذكوره بعد مدة لم يعتد بأذانه

وقبه شيء خصوصاً مع ما أتى بعده فلعلمه همامي على خلاف ما رجحه ثم (قوله ما يشمل) الصواب حذفه (قوله لقوله تعالى الخ) لا حاجة إليه هنا كالتجربة التي لا نه تقدم الاستدلال بها وكان ينبغي أن يقدم الكلام على الآية ثم (قوله فلا يشترط تراب) لعل صوابه غبار ثم رأيت كذلك في نسخة (قوله ويدل له) أي ما في المتن أي يدل له من القرآن الآية المارة على ما مر فيها ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم الخ كما بصرح به كلام الدميري الذي ما هنا عبارة كذا في مرفي الآية وإن أوهم سياق

(قوله من قبل الامام) عبارة حج ويشترط صحة نصب نحو الامام انتهى وهي صريحة في عدم الاعتماد بتوليته بخلاف قول الشارح وبشروط لجواز الخ فانه لا يقتضي ذلك الا يلزم من عدم الجواز البطلان لكنه المتبادر منه لا سيما وقد صرحوا بأن الامام اغنا فضل ما فيه مصلحة للمسلمين ومنه فعل خلاف ذلك لا يعتمد بقوله وعلى ما فهمه اطلاق الشارح من الاعتماد بتوليته في الفرق بين ذلك وبين عدم صحة تولية الامام اذا لم يكن أهلاً لذلك ولعله ان الخلل في صلاة الامام الذي يخشى من غير الاهل يبعد علم المأمومين به ولا كذلك المؤذن فان أذانه قبل الوقت لو فرض يسهل علم الناس به فلا يقلدونه في أذنه وتقبل عن مر ما وافق اطلاق شرحه من صحة توليته ٣٠٨ (قوله أو من له ولاية النص شرعاً) كالناظر المفوض له ذلك من قبل

الوافق (قوله وبه فارق التيمم والصلاة) وقضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلاً بدخول الوقت فتبين انه في الوقت أجزأه لعدم اشتراطنية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل عن ركعتين انتهى حج رجه الله وقوله فتبين انه في الوقت أجزأه هو المعتمد (قوله ويكره الاذان للمحدث الخ) أي بخلاف غيره من الاذكار لا يكره للمحدث لان القرآن الذي هو افضل الاذكار لا يكره له فبقية الاذكار بالاولى

راتب من قبل الامام أو نائبه ومن له ولاية النصب شرعاً كونه عارفاً بالمواقيت بامارة أو بخبر ثقة ممن علم وأن يكون بالغاً أميناً غير العارف لا يجوز نصبه وإن صح أذانه وبخلاف من يؤذن لنفسه أو لجماعة من غير نصب فلا يشترط معرفته به بل متى علم دخول الوقت صح أذانه كأذان الاعمى هذا حاصل ما دل عليه كلام المجموع خلافاً لمن فهم من كلامه ما يخالف ذلك واعترض عليه كما حبب الاسعاد ولو أذن قبل علمه بالوقت فصادفه اعتدبأذانه بناء على عدم اشتراط النية فيه وبه فارق التيمم والصلاة (ويكره) الاذان (المحدث) حديثاً أصغر نظير كرهت ان أذكر الله الاعلى طهر أو قال على طهارة رواه أبو داود وقال في المجموع انه صحيح فيستحب كونه منطهر لذلك ولا يدعوا الى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها والا فهو واعظ غير متعظ قاله الرافعي وقضيته أنه ليس له التطهر من الخبث أيضاً وهو كذلك (و) الكراهة (الجنب) أشد منها للمحدث لكون الجناية أغلظ وما يحتاج اليه الجنب لينتج من الصلاة فوق ما يحتاج اليه المحدث والمراد بالمحدث من لا تباح له الصلاة وعبارة العباد دالة على ما ذكرناه حيث قال يكره أذان محدث غير متيمم (والاقامة) من كل منهما (أغلظ) من الاذان لقربهما من الصلاة فان انتظره القوم ليتطهروا شق عليهم والاساءت به الظنون وقضية كلامه كاصله ان كراهة اقامة المحدث أشد من كراهة أذان الجنب وهو الوجه لما تقدم من قربهما من الصلاة لكن قال الاسنوي يتجه مساواتهما وقياس ما ذكره ان يكون أذان المحدث الجنب أشد من الجنب وتقدم ان الحيض والنفاث أغلظ من الجناية فتكون الكراهة معهما أشد منها معهما وعلم محاذ كراهة أذان الجنب واقامته وان كان في المسجد ومثله مكشوف

العورة

قال في التبيان فصل ويستحب أن يقرأ وهو على طهارة فان قرأ محمد ناجز باجاء المسلمين قاله الامام الحسين ولا يقال ارتكب مكروهاً بل هو نارك لا لفضل انتهى وفي العباد ولا تكره أي التلاوة لمحدث قال في شرحه لانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع المحدث كما صح عنه ولا ينافي ذلك كونها في حق المحدث خلاف الافضل انتهى وبين قبل ذلك ان ما ذكره العباد نقله في المجموع عن الامام والغزالي فعلم انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة للمحدث مجرد كونهما ذكر كما توهم والله تعالى أعلم وفي فتاوى السيوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب انتهى وسبب أن انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء المؤذن انتهى سم على حج (قوله وقضيته) أي قضية قوله ولا نه يدعو الى الصلاة (قوله والمراد بالمحدث من لا تباح له الصلاة) أي فالتيمم ليس محذوراً لانه تباح له الصلاة وقضية التعبير عن لا تباح له الصلاة ان فاقد الطهورين كالتيمم به صرح شيخنا الزبائدي (قوله فان انتظره) أي انتظره ومن أقام وذهب ليتطهروا شق الخ (قوله والاساءت به الظنون) أي وان لم ينتظروه بأن أقام لهم وهو محدث أو جنب ولم يصل ساءت به الظنون (قوله وقضية كلامه الخ) في كون ما ذكر قضية كلام المصنف خفاء فليستأمل وقد يقال وجهه ان حذف المفعول في قوله والاقامة اغلظ يفيد انها اغلظ من كل من أذان المحدث والجنب (قوله لكن قال الاسنوي يتجه الخ) ضعيف (قوله أشد من الجنب) أي المتوضئ

الشيخ ان الضمير في له راجع لكلام الشافعي (قوله لي) الذي تقدم في رواية مسلم لنا (قوله وهذا الوجه ضعيف أو غلط) أي فكان على المصنف ان يبرر بالصحيح أو ان يمهله (قوله بناء على الخ) أي والأصل في الحرمة اذا أضيفت للعبادات عدم الصحة والافلا يلزم من الحرمة عدم الصحة (قوله ولو صيدا) أي ولو غير مميز كما أفتى به الشيخ بل أفتى بأن البسملة مثله (قوله قيل واسقاطهما أولى) قضية حكاية ذلك بقيل انه لا يرتضيه في المستثنتين لكن يخط كلامه في الثاني على الرضا به (قوله فانه يلزم منه) أي اذا وقع على الوجه المشروط (قوله لا يقال) سيأتي ان محل الجواب تسليم الاسكال فتودا هما واحد فلا ينبغي التعبير بالإيقال وعبارة الروض واستشكلك ذلك أي قول ائمتين فلو تلقاه من الربح بكمه أو يد الى آخر ما مر في الشرح بأن

(قوله ولو حدثنا أكبر في أذانه استحب اتمامه) أي فلو كان الاذان في مسجد حرم المكث ووجب قطع الاذان انتهى سم على حج بالمعنى أقول وينبغي ان محل وجوب القطع حيث لم يتأثر له فعله بلامكث بأن لم يتأت سماع الجماعة له الا اذا أكمله بعمله مثلاً والا فيجب خروجه من المسجد ويكمل الاذان في مروره أو بباب ٣٠٩ المسجدين أراد اكمله (قوله هو الابد

مدى) وقيل هو الاحسن صونا (قوله في شرح منهجه) أي حيث اعتبر كونه عدل شهادة (قوله لكن يحصل بأذانه) أي الفاسق وقضية ما ذكر من التعليق انه لو تحقق ان أذانه في الوقت ولم يترتب على أذانه نظراً الى العورات كان اذن بأرض المسجد بعد علمنا بدخول الوقت لم يكره ولو قيل بالكراهة لم يبعد لان الداعي للصلاة ينبغي أن يكون على أكمل حال (قوله والتخني به) قال حج ما لم يتغير به المعنى والاحرم بل كثير منه كفر فليتنبه لذلك انتهى (قوله فن أولاد الصحابة) قال حج ويظهر تقديم ذريته صلى الله عليه وسلم على ذرية

العورة لان الحرمة لا مر خارج عن الاذان والاقامة فان أحدث ولو حدثنا أكبر في أذانه استحب اتمامه ولا يسن قطعه ليمتطهر ائلا يوههم التلاعب فان تطهر ولم يطل زمنه بنى على أذانه والاستئناف أولى (ويسن) للاذان مؤذن (صيت) أي على الصوت لقوله صلى الله عليه وسلم (رائي الاذان القسه على بلال فانه أئدى صوتاً منك) رواه أبو داود وصححه ابن حبان والاندلس هو الابد مدى ولان حكمة الاذان هي ابلاغ دخول الوقت وهو في الصيت أكثر (حسن الصوت) لانه صلى الله عليه وسلم اختار بأحد ذرية لحسن صوته ولانه أرق لسامعه فيكون ميلهم الى الاجابة أكثر (عدل) أي عدل رواية بالنسبة لاصل السنة وأما كماله فاعتبر فيه كونه عدل شهادة وبه يجمع بين كلام الوالد رحمه الله تعالى في شرحه على الزيد وكلام شيخه في شرح منهجه لانه أمين على الوقت فان اذن الفاسق كره اذا لا يؤمن من ان يؤذن في غير الوقت ولان ينظر الى العورات لئلا يكر يحصل بأذانه السنة وان لم يقبل خبره ويكره تعطيط الاذان أي تديده والتغني به أي التطريب ويستحب أن يكون المؤذن من ولد مؤذن في رسول الله صلى الله عليه وسلم كبلال وابن أم مكتوم وأبي محذورة وسعد القرظي فان لم يكن فمن أولاد مؤذني أصحابه فان لم يكن أحد منهم فمن أولاد الصحابة قال في المجموع ويسن أن تحول المؤذن من مكان الاذان للاقامة ولا يقيم وهو يمشي وان يفصل المؤذن والامام بين الاذان والاقامة بقدر اجتماع الناس في محل الصلاة وقدر فعل السنة التي قبلها وفصل في المغرب بينهما بخوسكتة لطيفة كقعود يسير لضيق وقتها ولا اجتماع الناس لها عادة فبيل وقتها وعلى تصحيح المصنف من استحباب سنة للمغرب قبلها يفصل بقدر أداماً أيضاً ويكره أذان الاعمى حيث لم يكن معه بصير يعرف الوقت لانه ربما غلط فيه أو يفوت على الناس أول الوقت (والامامة أفضل منه) أي الاذان (في الاصح) لقوله صلى الله عليه وسلم ليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم رواه الشيخان ولان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وأطباء الى الامامة دون الاذان وان كان صلى الله عليه وسلم قد أذن في السفر راكباً ولا

مؤذن في الصحابة وعلى ذرية صحابي ليس منهم أي ليس من أولاده عليه السلام (قوله ويفصل في المغرب بينهما) أي الاذان والاقامة (قوله وان كان صلى الله عليه وسلم قد أذن في السفر الخ) روى الترمذي انهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسير فانتهوا الى مضيق وحضرت الصلاة فطروا فأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقام فتقدم على راحته فصلى بهم يومئذ ايماء قال عبدالحق اسناده صحيح وقال النووي اسناده حسن وضعفه البيهقي وابن العربي وابن القطان وقد رواه الدارقطني من هذا الوجه بلفظ فامر المؤذن فأذن وأقام أو أقام بغير أذان وكذا هو عند أحمد ورجح السبكي هذه الرواية لانه لا ينبغي ما أجعل في رواية الترمذي وان كان الراوي عنده شديد الضعف انتهى لمخضامن الضريح أيضاً لكن قال السمس الشافعي جزم النووي في شرح المهذب بأنه اذن مرة وتبعه ابن الرفعة والسبكي قال الحافظ السيوطي من قال انه لم يباشر هذه العبادة بنفسه والغرض في ذلك بقوله ماسنة أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفعلها فقد غفل انتهى

الحديث بعد الضرب وقبل مسح الوجه يضر وإذا ضرب قبل الوقت أو مع الشك إلى آخر ما يأتي ثم قال ويجاب بأننا نقول بجواز الخ (قوله بخلاف ما إذا كان متعمداً) أي كان نوى استباحة الصلاة عن الاكبر مع علمه أنه ليس عليه أكبر قاله الشهاب بن قاسم وظاهره وان لم يتلفظ بذلك (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وجه الدلالة منه أنه أطلق عليه جنباً في هذه الحالة كما قاله الشهاب بن حجر. ولك أن تقول هو صلى الله عليه وسلم أ أطلق عليه جنباً بناء على عدم صحة تيممه قبل علمه

(قوله قلت الأصح أنه أفعل والله أعلم) ويؤخذ من اعتدائهم عن عدم أذانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده لا شغلهم بهومات الاسلام ان الاذان لو وقع منهم كان أفضل من امامتهم لكنهم لما تركوه لا موزمة جاز أن يكون لهم فضل على الامامة يزيد على فضل الاذان لو وقع منهم ٣١٠ (قوله لاستهوا عليه) الضمير في عليه راجع لخاص قوله ما في النداء (قوله

القيام بالشيء أولى من الدعاء اليه (قلت الأصح أنه أفضل والله أعلم) فقد نقل عن النص وأكثر اصحاب لانه علامة على الوقت فهو أكثر نفعاً منها ولما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول لاستهوا عليه أي اقترعوا وقوله ان خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والنجوم والاطلة لذكر الله وقوله المؤذنون أطول أعناق يوم القيامة أي أكثر رجاء لان راجي الشيء بعد عهده اليه وقيل بكسر الهمزة أي اسرعا إلى الجنة وقوله الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأمة واغفر للمؤذنين والامانة أعلى من الضمان والمغفرة أعلى من الارشاد وخبر المؤذن يغفر له مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس وانما واظب صلى الله عليه وسلم والخلفاء الى اشدون بعده على الامامة ولم يؤذوا لا شغلهم بهومات الدين التي لا يقوم غيرهم فيها مقامهم ولهذا قال عمر رضي الله عنه لولا الخليفة لا ذنت واعترض بأن الاشتغال بذلك انما يمنع الادامة لا الفعل في بعض الاحيان لاسمياً وأوقات الفراغ كما اعتراض الجواب بأنه لو أذن صلى الله عليه وسلم لقال اني رسول الله وهو لا يجزئ أو أن محمد ارسول الله ولا جزالة فيه بأنه في غاية الجزالة ككل اقامة ظاهر مقام مضمرة لكتبة والاحسن في الجواب ان عدم فعله للاذان لا دلالة فيه لاحد القولين لاحتماله وأما عليه الصلاة والسلام لو أذن لوجب حضور الجماعة فقد رده الاسنوي بأنه أذن في بعض أسفاره ورد عليه بأن الجماعة الذين أذن لهم كانوا حاضرين معه على ان معنى أذن عند بعضهم أمر كافي رواية أخرى وسواء على رأي المصنف أقام الامام بحقوق الامامة أم لا وسواء انضم اليه الافامة أم لا خلافاً للمصنف في نكت التنبيه وانما كان الاذان أفضل مع كونه سنة والجماعة فرض كفاية لان السنة قد تفضل الفرض كذا السلام مع ابتدائه وبراء العسر وانظاره فان الاول سنة والثاني فرض على ان مرجوحية الامامة ليست من جهة الجماعة بل من جهة خصوص كونها مظنة التقصير وايضا فالجماعة ليست خاصة بالامام لانهم اقدم مشترك بين الامام والمأموم وشمل كلام المصنف امامة الجمعة فالاذان أفضل منها أيضاً ويظهر ان امامتها أفضل من خطبتها ويلزم من تفضيل الاذان على امامتها تفضيله على خطبتها بطريق الاولى ويسن للتأهل ان يجمع بين الاذان والامامة وان يكون المؤذن متطوعاً به فان أبي رزقه الامام من مال المصالح ولا يجوز ان يرزق

مدى صوته) انظر ما معنى ذلك وله من المراد انه لو جسمت ذنوبه وبغت بتقديرها جسمها مكانها هو غاية صوته لغفرت له تلك الذنوب بسبب الاذان فليراجع ثم رأيت في شرح العباب ملج مانصه ومعنى يغفر له مدى صوته ان ذنوبه لو كانت أجساماً غفر له منها قدر ما يبلغ المسافة التي بينه وبين منتهى صوته وقيل تمتلئه الرحمة بقدر مدى الصوت وقال الخطابي يبلغ غاية المغفرة اذ يبلغ غاية رفع الصوت ذكره في المجموع انتهى بمرورقه (قوله ويشهد له) أي بالاذان ومن لازمه إيمانه لنطقه بالشهادتين فيه (قوله لولا الخليفة) أي القيام بأمر الخلافة وفي النهاية الخليفة بالكسر والتشديد والقصر الخلافة وهو وأمثاله من

الابنية كالرميا والدليل الامصادر تدل على معنى الكثرة يريد به كثرة اجتهاده في ضبط الامور وتصريف أعنتها مؤذناً (قوله بأنه في غاية الجزالة) صلة اعتراض الجواب الخ (قوله ككل اقامة ظاهر مقام مضمرة لكتبة) زاد ج على انه صح انه أذن مرة في السفر را كباقتال ذلك ونقل عنه في تشهد الصلاة انه كان يأتي بأحد هما تارة وبالأخرى انتهى وقوله فقال ذلك أي ان محمد ارسول الله (قوله والاحسن في الجواب) أي عن توجيهه أفضلية الامامة بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء على الامامة وعدم الاذان (قوله لاحد القولين) أي القول بأفضلية الاذان والقول بأفضلية الامامة (قوله انضم اليه) أي الاذان (قوله بين الاذان والامامة) وفي نسخة ولأقامة وما في الاصل أولى لما يأتي من ان الراتب أي المؤذن ان رتب أولى بالاقامة (قوله رزقه الامام) أي وجوبها



بالسبب ومن ثم لما أخبره به سكنت (قوله العام المتعلق) من إضافة اسم الفاعل لفاعله فالمتعلق بفتح اللام وكذا يقال في خاص المتعلق (قوله حتى انه لو لم ينو بعد ذلك) الاولى حذف قوله بعد ذلك لانه لا يصح الان كانت الاشارة به الى مجرد صورة النقل (قوله كما يؤخذ من الفرق المتقدم) أي قبل قول المصنف فلونقل من وجه الى يد الخ وان لم يكن بعنوان الفرق (قوله ومقابل الصحيح لا تجب الاستدامة) أي بل يكفي قرنها بالنقل وان لم يستحضر عند مسح الوجه (قوله أذنية الاستباحة الخ) عبارة الصفة والتيميم صحيح وبالخط اصادت نيته استباحة ما لا يستباح (قوله وظاهر لحيته الخ) هو عطف الخاص اذ هو من مشمولات الوجه

(قوله عند حاجته) التقييد بالحاجة يقتضي انه لو كان غنيا أو زاد ما يطلبه على الحاجة لا يجوز دفع شيء له من سهم المصالح وهذا وامثاله متى عبر به كان فيه خفاء بالنسبة لمقابله وقد يقال ما المانع من انه ٣١١ يعطى قدر أجرة مثله وان كان غنيا لان

ما يأخذه في مقابلة عمل فيه مصلحة للمسلمين وما فيه المصلحة لهم يجب عليه من قوله هذا وقد يقال ما ذكره لا ينافي ما ذكر لجواز أن يراد ان كان محتاجا أخذ بقدر حاجته والا أخذ بقدر أجرة مثله (قوله وأذان صلاة الجمعة أهم من غيره) أي فيزيده ثوابه على غيره (قوله الاستتجار عليه) أي على الاذان (قوله والاجرة على جميعه) أي وفائدة ذلك تظهر في ما لو أدخل به في بعض الاوقات فيسقط ما يقابل من المسمى بنفسه أما لو أدخل ببعض كلماته فلا شيء له في مقابلة الاوقات التي أدخل فيها لانه يترك كلمة منه أو بعضها بطل الاذان بجملة (قوله وتدخل الإقامة في الاستتجار) أي فلو تركها

مؤذنا وهو يجب دمته عرفان تطوع به فاسق وثم أمين أو أمين أو أمين أحسن صوتا منه وأي الامين في الاولى والا حسن صوتا في الثانية الا بالزق زرقه الامام من سهم المصالح عند حاجته بقدرها أو من ماله ماشاء ويحوزها واحد من الرعية ان يزق من ماله وأذان صلاة الجمعة أهم من غيره وليس كل من الامام وغيره الاستتجار عليه والاجرة على جميعه ويكفي الامام لا غيره ان استأجر من بيت المال ان يقول استأجرتك كل شهر بكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزية والخراج بخلاف ما اذا استأجر من ماله أو استأجر غيره فانه لا بد من بيانها على الاصل في الاجارة وتدخل الإقامة في الاستتجار على الاذان ضمنا فيبطل افرادها باجارة اذ لا كلفة فيها وفي الاذان كلفة لرعاية الوقت قال في الروضة وليست هذه الصورة بصافية عن الاشكال وأجيب عن ذلك بان الفرق بينا وبين الاذان من وجهين أحدهما ان الاذان فيه مشقة الصعود والتزول ومراعاة الوقت والاجتهاد فيه بخلاف الإقامة الثاني أن الاذان يرجع للمؤذن والإقامة لا ترجع للقيم بل تتعلق بنظر الامام بل في محتمل ان يغير اذنه خلاف وشرط الاجارة أن يكون العمل مقصودا لا جبر ولا يكون محجورا عليه فيه وهو محجور عليه في الاتيان بالإقامة لتعلق امرها بالامام فكيف يستأجر على شيء لم يقوض اليه وكيف تصح اجارة عين على أمر مستقبلي لا يتمكن من فعله بنفسه ويستحب أن يكون الاذان بقرب المسجد وأن لا يكتفى أهل المساجد المتقاربة بأذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد ويكره خروج المؤذن وغيره بعد الاذان من محل الجماعة قبل الصلاة الا لعذر وعلم بما تقرران وقت الاذان منوط بنظر المؤذن ووقت الإقامة بنظر الامام لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم المؤذن أملك بالاذن والامام أملك بالإقامة ولانه لبيان الوقت فيمتثل بنظر الرصد له وهو المؤذن وهي للقيام الى الصلاة فلا تقام الا بإشارته فان أقيمت بغيرها جزأت ولا يصح الاذان لغيره بالجمعة وهناك من يحسن العربية بخلاف ما اذا كان من لا يحسنها وان أدن لنفسه وهو لا يحسن العربية صح وان كان هناك من يحسنها وعليه ان يتعلم حكاية في المجموع عن الماوردي وأقره (وشرطه) أي الاذان (الوقت) ومثله الإقامة لان المقصود به الاعلام ولا معنى له قبل الوقت مع ما فيه من التدليس وافهم كلامه محتمل ما دام الوقت باقيا وبه صرح المصنف في مسئلته

سقط من الاجرة ما يقابلها وأما ما عتيد من فعل المؤذنين من التسيجات والادعية بعد الصلوات فليس داخل في الاجارة في الاذان فاذا لم يفعله لا يسقط من أجرته الا ان شيء (قوله افرادها) أي الإقامة (قوله اذلا كلفة فيها) يؤخذ منه انه لو كان فيها كلفة كان احتاج في اسماع الناس الى صعود محل عال في صعوده مشقة أو مبالغة في رفع الصوت والتأني في السكامات ليمتكن الناس من سماعه محت الاجارة لها (قوله وليست هذه الصورة) هي قوله فيبطل افرادها باجارة (قوله بل في محتمل ان يغير اذنه خلاف) والراجح الصحة فلا يحتاج الى اعادتها لو وقعت قبل اذن الامام (قوله وشرط الاجارة الخ) توجيهه للبطلان من الخلاف الذي ذكره ولو قال بل قبل بطلانها عند عدم الاذن لان شرط الاجارة أن يكون العمل الخ لسانك أولى (قوله المؤذن أملك بالاذن) أي أشد استحقاقا للظن في دخول وقته فلا يرجع لغيره فيه (قوله فان أقيمت بغيرها جزأت) ولا اثم على الفاعل (قوله ولا يصح الاذان لغيره) أي غير نفسه (قوله وعليه ان يتعلم) أي يسن له (قوله محتمل) أي محتمل الاذان

ونكته الاحتياج للنص علم انقطاع (قوله ولانه محسوس الخ) لا بد فيه من الواو لانه مسلك آخر في الاستدلال بالقياس خلافا لما في حاشية الشيخ لكن لا بد من لفظ كالوجه بعد قوله كفسله لان الدليل لا يتضح الا به ولعله سقط من النسخ (قوله من الحدث الاكبر) لا يخفى انه ليس بقيد وامله احترازه عن الغسل الواقع عن الوضوء بالصب (قوله ولا ترتيب) بالرفع والتنوين عطفا على قوله اتصال كما أشار اليه الشيخ الشارح بقوله أى لا يجب ذلك بقوله لكنه يستحب وهو أولى من ضبط الشهاب بن جهره بالفتح لا فادنه عدم مشروعية الترتيب أصلا (قوله كأن يأخذ بخرقه الخ) سيأتى ان المراد بالضرب النقل وتصويره بما

(قوله نعم تبطل مشروعيته بفعل الصلاة) أى للجماعة بفعله هم والمنفرد بفعله (قوله لانه متعاط عبادة فاسدة) فيه ما مر عن شرح المنفرجة (قوله فن نصف الليل) قال حج واختير تحديده بالسحر وهو السدس الاخير اه وكتب عليه سم ما حاصله لو أذن قبل نصف الليل هل يحرم أولا فيه نظر اه وقضية قول الشارح قبل ولو أذن قبل الوقت بنيته حرم أن يقال هنا بالتحريم حيث أذن بنيته (قوله فهو كغيره) ٣١٢ أى فلا يصح قبل الوقت ولو قدمه على قوله الا الصبح لكان أولى (قوله نعم

يشترط أن لا يطول الفصل) أى وذلك في الجمعة بأن لا يزيد على قدر ركعتين بأخف ممكن وفي غيرها أن لا يطول الفصل عرفا لانه يغتفر في المنذور ما لا يغتفر في الواجب كما تقدم عن حج (قوله في قطار) أى ناحية قال في المختار القطر الناحية والجانب وجمعه أقطار (قوله الى اضطراب واختلاط) عطف مغاير يحمل الاضطراب على اختلال الادان واختلاط على اختلاط الاصوات واشتباها (قوله وسببه التطويل) الاولى عدم التطويل ووجه ما ذكره ان المراد بالتطويل لورثتها في أدانهم (قوله لكن الاصح خلافه) معتمد (قوله أن

الموالة الاخيرة واقتضاء كلام الرافعي فتقييد ابن الرفعة بوقت الاختيار محمول على بيان الافضل نعم تبطل مشروعيته بفعل الصلاة كما نقله الاسنوى عن البويطى وظاهر كما قاله الجوزجى ان ذلك بالنسبة الى المصلى في تلك الصلاة ولو أذن قبل الوقت بنيته حرم عليه ذلك لانه متعاط عبادة فاسدة (الا الصبح) أى أذانه (فن نصف الليل) شتاء كان أو صيفا لما صح انه صلى الله عليه وسلم قال ان بلالا يؤذن بليل فبكوا واشروا حتى يؤذن ابن أم مكتوم وتعمل ذلك أذان الجمعة فهو كغيره والقياس على الصبح غير صحيح اما الاقامة فلا تصح الا في الوقت ولو للصبح نعم بشرط أن لا يطول الفصل عرفا بينها وبين الصلاة وخالف الصبح غيرها لان وقتها يدخل على الناس وفيهم الجنب والنائم فاستحب تقديم أذانها ليتنبهوا ويتأهبوا للبدن كوا فضيلة أول الوقت (ويسن مؤذنان للمسجد) ونحوه اقتداء به صلى الله عليه وسلم ومن فوائده انه (يؤذن واحد) للصبح (قبل الفجر) وأخر بعده (للغير) المتقدم وتسحب الزيادة علمها بحسب الحاجة والمصلحة ويتربون في أدانهم ان اتسع الوقت له لانه أبلغ في الاعلام فان ضاق الوقت والمسجد كبير تفرقوا في أقطاره كل واحد في قطر وان صغرا اجتمعوا ان لم يؤدى اجتماعهم الى اضطراب واختلاط ويقفون عليه كلمة كلمة فان أدى الى تشويش أذن بعضهم بالقرعة اذا تنازعوا نعم لئلا صورة يستحب فيها اجتماعهم على أدان مع اتساع الوقت وهى أذان يوم الجمعة بيريدي الخطيب نص عليه الشافعي في البويطى وسببه التطويل على الحاضر من فائهم مجتمعون في ذلك الوقت غالبا سيما من امثله السنة وبكر لكن الاصح خلافه لتصريحهم ثم بان السنة كون المؤذن بين يديه واحدا قال في المجموع وعند الترتيب لا ينافر بعضهم عن بعض لئلا يذهب أول الوقت فان لم يكن الا مؤذن واحد سن له أن يؤذن الممرتين فان اقتصر على مرة فالاولى أن تكون بعد الفجر والمؤذن الاول أولى بالاقامة ما لم يكن الراتب غيره فيكون الراتب أولى (ويسن لسماعه) ومستعمه

يؤذن الممرتين) أى فالاول يؤذن قبل الفجر فهل يسن بعده أذانان نظر للاصل أولا ويحكم بقوات الاول بطولوع الفجر ومثله ولو قضى فثمة الصبح فهل يسن لها أذانان أو واحد فقط قال سم على جمعة في كل منهما نظر والاقرب انه يسن أذانان نظرا للاصل كما طلب التنوير في أدان فائتها نظر لذلك (قوله فان اقتصر على مرة) يؤخذ من هذا ان ما يقع للمؤذنين في رمضان من تقديم الأذان على الفجر كاف في أداء السنة لكنه خلاف الاولى وقد يقال ملاحظة منع الناس من الوقوع فيما يؤدى الى الهطران أخر الأذان الى الفجر مانع من كونه خلاف الاولى لا يقال لكنه يؤدى الى مفسدة أخرى وهى صلاتهم قبل الفجر لانا نقول علمهم بطاراد العادة بالأذان قبل الفجر مانع من ذلك وحامل على تحري تأخير الصلاة لتيقن دخول الوقت وأوظفه (قوله أولى بالاقامة) اه لانه بتقديمه احق الاقامة فادان الله في بعده لا يسقط ما ثبت الاول (قوله ويسن لسماعه) شامل للأذان للصلاة ولغيرها كالأذان في أذن المولود وخلف المسافر وواقعه عموم حديث اذا سمعتم المؤذن الخ الا في فان المتبادران اللزم فيه الاستغراق فكانه قيل اذا سمعتم أى مؤذن سواء أذن للصلاة أو لغيرها لكن نقل عن مرانه لا يجب

ذكر بوجههم ان المراد حقيقة الضرب فلو صور بقوله كان معك وجهه ويديه في الثراب مما كان أولى على ان يمنع انتفاء الضربتين اذا مسح وجهه ويديه مع القطع بان مسح الوجه غير مسح اليدين غاية الامر انه انتفى الترتيب بينهما (قوله سوى جزء منهما أو من احداهما) باثبات ألف مع الدال في احدهما تأنيث أحد خ لا فاما في نسخ فالضمير فيه كالضمير في منهما اليدين فلا يردان الترتيب واجب بين الوجه واليدين فلا يتصور بقاء جزء من اليدين مع بقاء جزء من الوجه لانه مادام جزء من

الاذان الصلاة وعليه فاللام في قوله اذا سمعتم المؤذن للعهد فلا يرجع وظاهر قوله لسامعه انه يجب ولو بصوت لم يفهمه كما حرم به ابن الرفعة حج انتهى سم على منهج وعبارته على المنهاج وبسن لسامعه كالأقامة بأن يفسر اللفظ والالم يعتد بسماعه نظير ما يأتي في السورة للام انتهى وفي سم على البهجة قال في العباب ولوثي حنفى احتمال انه لا يجيبه في الزيادة لانه يراها خلاف السنة وقياسا على الاعتبار بعقيدة المأموم وكما لو زاد في الاذان تكبير أو غيره فان الظاهر انه لا يتابعه انتهى وهو متجه جدا وان اجاب بعضهم بأنها سنة في اعتقاد الاثني عشرية فقد أدى بهم سنة الأقامة ٣١٣ فيندب اجابته وافرقت بينهما وبين

ومثله المقيم (مثل قوله) وان كان جنبا وحائضا ونحوهما خلافا للسبكي في قوله لا يجيبان لخبر كرهت ان اذ كر الله الاعلى طهر قال والتوسط انه يسن للمحدث لا للجنب والحائض لانه صلى الله عليه وسلم لم كان يذ كر الله على كل احيائه الا الجنابة ولا ينه في التوشيع في قوله ويمكن ان يتوسط فيقال تجيب الحائض اطول أمدها بخلاف الجنب والخبر ان لا يدلان على غير الجنابة وليس الخيض في معناها لما ذكر انتهى اذ في دعواه ان الخبرين لا يدلان على غير الجنابة نظرا بل ظاهر الاول الكراهة للثلاثة وقد يقال يؤيدها كراهة الاذان والاقامة لهم ويفرق بأن المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهر عند مر اقبتهما الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالب الوقت اذ انه وشملت عبارة المصنف المجامع وقاضى الحاجة غير انهما نجا يجيبان بعد فراغهما كما في المجموع وظاهر ان محله ما لم يطل الفصل عرفا والالم تستحب لهما الاجابة ومن في صلاة لكن الاصح عدم استحباب الاجابة في حقه بل هي مكروهة فان قال في التثويب صدقت وبررت أو قال حي على الصلاة أو الصلاة خير من النوم بطلت صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فلا تبطل به كما في المجموع ولو كان المصلي يقرأ في الفاتحة فاجابه قطع موالاة ما وجب عليه ان يستأنفها ولو كان السامع ونحوه في ذكر أو قراءته سن له الاجابة وقطع ما هو فيه أو في طواف اجابه فيه كما قاله الماوردي ويستحب أن يجيب في كل كلمة عقبها بأن لا يقارنه ولا يتأخر عنه قاله في المجموع قال الاسنوي ومقتضاه الاجزاء في هذه الحالة وعدمه عند التقدم وهو كذلك وما ذهب اليه ابن العماد من عدم حصول سنة الاجابة في حالة المقارنة محمول على نفي الفضيلة الكاملة وافهم كلام المصنف عدم استحباب الاجابة اذا علم بأذان غيره أي اقامته ولم يسمع ذلك لصم أو بعد وقال في المجموع انه الظاهر لانها علقه بالسماع في خبر اذا سمعتم المؤذن وكافي نظيره في تسميت العاطس قال واذا لم يسمع الترجيع فالظاهر انه تسن الاجابة فيه لقوله صلى الله عليه وسلم قولوا مثل ما يقول ولم يقل مثل ما تسمعون وصرح الزركشي وغيره باستحباب الاجابة في

٤٠ نهائه ل يجب لم يكن بعيدا لان الاجابة لا تقوت بطول الفصل ما لم يفحش الطول على انه يمكنه الاتيان بالاجابة والخطيب يخطب بخلاف الصلاة فانها تمتنع عليه اذا طال الفصل (قوله ونحوهما) أي كالنفساء (قوله على كل احيائه) أي في كل احيائه وتوله ولا ينه أي السبكي في التوشيع وهو التاج السبكي (قوله ما لم يطل الفصل) قد يخالف هذا ما صر له بعد قول المصنف وموالاة من أنه اذا عطس أو سلم عليه فخص جده الله ورد السلام بعد الفراغ وان طال الفصل وقد يجمع بينهما يحمل ما هنا على ما اذا فحش الطول وما صر على خلافه بأن طال بلا فحش (قوله أو قال حي على الصلاة) خرج به ما لو قال في اجابة الخيمتين لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم فلا يضر واعل هذا هو المراد من قول حج ويكره من في صلاة الا الجميلة والتثويب أو صدقت فانه يبطلها ان علم وتهمد (قوله قطع موالاة) أي قطع فعله وهو الاجابة موالاة (قوله في هذه الحالة) وهي المقارنة والتأخر

الوجه باقيا بجميع مسخ اليدين باقيا لعدم دخول وقته (قوله لان المراد بالضرب النقل الخ) لا يخفى ان ما مر قبله اغاياتي على ان المراد حقيقة الضرب والحاصل ان التعريفات المارة والاشارة اغاياتي على ذلك (قوله بدليل ان من غشيه غبار السفر لا يكلف نفذه) لا يشك على ما مر من كون الخلط يضر مطلقا وان قل الفرق الظاهر بين ما على العضو خصوصا وهو من جنس التراب المسحوق به وبين خلط اجنبي طارئ فاندفع ما في حاشية الشيخ هنا (قوله كما يأتي) أي بقيدده (قوله بخلاف

(قوله اذ لم يسمع الا بعضه) أي سواء كان من الاول أو الآخر (قوله الا ان الاول متأكد) أي حوايه (قوله ما اذا أذن المؤذنون) أي في محل واحد ومحال وسمع الجميع (قوله والذي أفتى به الشيخ عز الدين) معتمد (قوله انه يستحب اجابته) أي اجابة واحدة ويتحقق ذلك بان يتأخر بكل كلمة حتى يغلب على ظنه انهم اتوا بها بحيث تقع اجابته متأخرة او مقارنة (قوله وبررت) زادت في العباب والحق نطق به (قوله يحتمل ان يقال) معتمد (قوله وادامها) زاد حج مادامت السموات والارض وقوله وجعاني من صالحى أهلها زاد حج لخبر أبي داود به (قوله ان يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم) وتحصل السنة بأى لفظ أتى به ما بقيد الصلاة عليه صلى ٣١٤ الله عليه وسلم ومعلوم ان أفضل الصيغ على الراجح صلاة التشهد فينبغي تقديمها على

غيرها ومن الغير ما يقع للمؤذنين من قولهم بعد الاذان الصلاة والسلام عليك يا رسول الله الى آخر ما يأتيون به فيمكن في فائدة قال الحافظ ابن حجر وبتأكد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في مواضع ورد فيها اخبار خاصة أكثرها بأسانيد جياذ عقب اجابة المؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره وفي أوله آكد وفي آخر القنوت وفي أثناء تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والقعود منه والقيام لصلاة الليل وختم القرآن

جميعه اذ لم يسمع الا بعضه وهو ظاهر كما لو خذ من كلام المجموع قال فيه واذا سمع مؤذنا بعد مؤذنا فالتخيار ان أصل الفضيلة في الاجابة شاملا للجميع الا ان الاول متأكد بذكره تركه وقال العز بن عبد السلام ان اجابة الاول أفضل الاذاني الصبح فلا أفضلية فيه المتقدم الاول ووقوع الثاني في الوقت والاذاني الجملة لتقدم الاول ومشرعية الثانية في زمنه عليه الصلاة والسلام ومما عمت به البلوى ما اذا أذن المؤذنون واختلطت أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال بعضهم لا تستحب اجابة هؤلاء الذي أفتى به الشيخ عز الدين انه تستحب اجابته (الا في حيلتيه) وهما حى على الصلاة حى على الفلاح (فيقول) يدل كل منهما (لا حول) عن العصية الابعة لله (ولا قوة) على الطاعة (الا بالله) للخبر السابق ولان الدعاءين دعاء الى الصلاة فلا يليق بغير المؤذن اذ لو قاله السامع لكان الناس كلهم دعاء فن المجيب فسن المجيب ذلك لانه تفويض محض الى الله تعالى (قلت والا في التثويب) في اذان الصبح (فيقول) يدل كليته (صدقت وبررت والله أعلم) بكسر الراء الاولى وحكى فتحها أى صرت ذا برأى خير كثير لمناسبة ولورود خبر فيه قاله ابن الرقمة وادعى الدميرى انه غير معروف ويحجب عنه بان من حفظ حجة على من لم يحفظ فلو كان المؤذن يثنى الإقامة فهل يثنى السامع يحتمل ان يقال نعم ويحتمل ان يخرج فيه خلاف من ان الاعتبار بعقيدة الامام أو المأموم وقد نعز لهذه المسئلة ابن كنج في الخبر يبدو جزم فيها بالاول وعبارته واذا ثنى المؤذن الإقامة يستحب لكل من سمعه ان يقول مثله ويجب سماع الإقامة بمثل ما سمعه الا في كلتي الإقامة فانه يقول اقامها الله وادامها وجعاني من صالحى أهلها (و) يسكن (الكل) من مؤذن وسامع وسمعت وكذا مقيم الحديث ورد فيه رواه ابن السني وذكره المصنف في اذكاره (ان يصلى) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) لما مر من كراهة افراد احداهما عن الآخر

وعند الهم والكرب والتوبة وقراءة الحديث وتبليغ العلم والذكرو نسيان الشيء وورد أيضا (بعد) في أحاديث ضعيفة عند استلام الحارطين الاذن والتلبية وعقب الوضوء عند الذبح والعطاس وورد المنع منها عندها أيضا انتهى مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم صاوا على فان صلاتكم على زكاة لكم وقال بعد ذلك بحديثين في شرح قوله صاوا على أنبيا الله ورسله فان الله بعثهم كابعثي الخ وحكمة مشروعية الصلاة عليهم انهم لما بذلوا أعراضهم فيه لاعدائه فسالوا منهم وسبواهم أعطاهم الله الصلاة عليهم وجعل لهم أطيب الثناء في السماء والارض وأخلصهم بخالصة ذكرى الدار فالصلاة عليهم مندوبة لا واجبة بخلاف الصلاة على نبينا اذ لم ينقل ان الامم السابقة كان يجب عليهم الصلاة على أنبيائهم كدأبجته القسط لاني انتهى ونقل بالدرس عن الشيخ جده ان نقلا عن السيرازي انه تسن الصلاة صلى الله عليه وسلم قبل الإقامة وانظر هل يقال مثله في الاذان أم لا ثم رأيت بها مش نسخة صحيحة من شرح المنهج يحط بعض الفضلاء مانصه قوله بعد فراغ من الاذان والإقامة هذا هو المنقول



توهم السترة) يعني توهم المصلي لا يقيده كونه منيما (قوله وشمل ذلك ما لو وجدته) أي أو توهمه (قوله وخرج ما إذا كان في صلاة الخ) في هذا الصنيع نظر ولعل المراد أنه خرج بالتوهم في ذير الصلاة الذي زاده التوهم فيها وان مثل التوهم فيها الشك والظن (قوله أو كانت مقصورة) لا حاجة اليه (قوله وحكم الصلاة عليه حكم غيرها) فهم من إطلاقه صحة الصلاة عليه بالتيمم للسافر والحاضر بشرطه ولما كان ابن خبير ان يخالف في ذلك بالنسبة للحاضر أردف بكلامه ورده فاتضح ايراد كلام ابن

لكن في شرح الوسيط وتبعه بعضهم ان الصلاة المطالبة للاقامة انما تكون قبلها قال السيد السهودي في حواشي الروضة ولعله سبق قلم فان المعروف والوارد في أحاديث يعمل بها في الفضائل انه بعد ها وقد أفتى شيخنا الشوري بندها قبل الاقامة فان كان مستنده ما تنقبه السهودي فقد علمت ما فيه والا فكان عليه ان ينبه على المشهور ومن طلبها بعد الاقامة انتهى بحرفه (قوله بعد فراغه) ولو كان اشتغاله بالاجابة بقوت تكبيرة الاحرام مع الامام أو بعض الفائتة بل أو كلها فمما س ما تقدم للشارح في باب التيمم من انه يقدم سنن الوضوء على ذلك انه يقدم الاجابة على انه قيل بوجوبها (قوله أي من ذلك) أي المذكور من الاذان والاقامة (قوله ثم اللهم) وظاهر أن كلام من الاجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء سنة مستقلة فلو ترك بعضها سن له ان يأتي بالباقي (قوله عطف بيان) لعل المراد بالبيان هنا ٣١٥ التفسير والافالبيان لا يقترب بالواو

(قوله يسكنها ابراهيم و له) ولا ينافي هذا سؤاله صلى الله عليه وسلم لهم على هذا الجواز ان يكون السؤال التحيز وما عده من انهم ماله ويكون سكنى ابراهيم وآله فيها من قبله صلى الله عليه وسلم اظهارا لشرفه على غيره (قوله مقام محمود) وفي رواية محكية أيضا المقام المحمود انتهى ج (قوله اظهر شرفه) ومن لازم طلب ذلك له امثالا حصول الثواب للداعي (قوله وعظم منزلته) عطف تفسير (قوله ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة) أي وان طال ما بينهما وتحصل

(بعد فراغه) أي من ذلك (ثم) يقول عقب ذلك (اللهم) أصله يا الله حذف ياؤه وعودت عنها الميم ولهذا امتنع الجمع بينهما (رب هذه الدعوة) بفتح الدال هي دعوة الاذان (التامة) سميت تامة لأكملها وسلامتها من نقص يتطرق اليها (والصلاة القائمة) أي التي ستقام (آت) أعط (محمد الوسيطة) منزلة في الجنة (والفضيلة) عطف بيان أو أعم وحذف من أصله وغيره والدرجة الرفيعة وختمه بيا أرحم الراحمين لانه لا أصل لهم ما يقال ان الوسيطة والفضيلة قبتان في أعلى عليين احدهما من لواثة يضاع يسكنها محمد وآله والاخرى من ياقوته صفراء يسكنها ابراهيم وآله عليهم السلام (وابعته مقاما محمودا) هو مقام الشفاععة في فصل القضاء يوم القيامة (الذي وعدته) الذي منصوب بدل لما قبله أو بتقدير أعنى أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كما في خبر مسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فإنه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله تعالى وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاععة والحكمة في سؤال ذلك له وان كان واجب الوقوع بوعده الله تعالى اظهار شرفه وعظم منزلته ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة لما ورد ان الدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد فادعوا وان يقول المؤذن ومن سمعه بعد اذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلاك وادبار نهارك وأصوات دعائك اغفر لي ويقول كل منهم بعد اذان الصبح اللهم هذا اقبال نهارك وادبار ليلاك وأصوات دعائك اغفر لي وآ كد الدعاء كما في العباب سؤال العافية في الدنيا والآخرة

فوفصل في بيان القبلة وما يتبعها (استقبال) عين (القبلة) أي المكة بصدره لا بوجهه (شرط لصلاة القادر) على الاستقبال لقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام

أصل السنة مجرد الدعاء والاولى شغل الزمان بتمامه بالدعاء الا وقت فعل الرتبة على ان الدعاء في نحو سجودها يصدق عليه انه دعاء بين الاذان والاقامة ومفهوم كلام الشارح انه لا يطالب الدعاء بعد الاقامة وقبل التحريم بوجه بأن المطلوب من المصلي المبادرة الى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة (قوله بعد اذان المغرب) أي وبعد اجابة المؤذن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكل من هذه سنة مستقلة فلا يتوقف طالب شيء منها على فعل غيره (قوله اغفر لي) عبارة شرح البهجة فاغفر لي (قوله بعد اذان الصبح) انما خص المغرب والصبح بذلك لكون المغرب خاتمة عمل النهار والصبح خاتمة عمل الليل ومقدمة عمل النهار (قوله سؤال العافية) أي كان يقول اللهم اني أسالك العافية في الدنيا والآخرة وفصل في بيان القبلة في أي في بيان حقيقتها وحكم استقبالها (قوله وما يتبعها) أي كوجوب اتمام الاركان كلها أو بعضها في نفل السفر وكاستقبال صوب مقصده في نفل السفر أيضا (قوله لا بوجهه) أي ولا بقدمه أخذنا بطاقتهم وهو الظاهر وان استبعد سم على ج وظاهره ان الوجه لا يجب الاستقبال به مطلقا وليس كذلك بدليل ما قاله في المصلي مستقبلا

خير ان عقب هذا وان دفع ما في حاشية الشيخ هنا (قوله قبل حيث لم يكن ثم غيره) المائل لهذا القيل هو الشهاب بن خيران هذه عبارته في الصفحة الى قول الشيخ انتهى لكن في سياق الشيخ له على هذا الوجه وحكاية جميعه بقيل مع ان الضعيف عند الشارح انما هو تقييده بقوله حيث لم يكن ثم غيره نظرا لا يخفى وصدر عبارة الشهاب المذكور وقول ابن خيران ليس لحاضر ان يتيمم ويصلي على الميت مردود حيث لم يكن ثم غيره وان أمكن توجيهه الخ (قوله ولورأت حائض) أى من انقطع حيضها (قوله الذى لم ينوقدرا) لا بد من ذكره هنا خلافا لما في حاشية الشيخ لانه سيعلم من حكاية الشارح للقبال ان المستثنى والمستثنى منه كل منهما مسألة مستقلة لها خلاف يخصها فصوره قول المصنف لا يجاوز ركعتين انه لم ينوقدرا كما صور به

من وجوب الاستقبال بالوجه لانه قادر على استقباله بما ذكر انتهى كدأبها مش عن الشيخ سليمان البالي (أقول) ويمكن الجواب عنه بأنه انما اقتصر على المصدر هنا وان كان الأولى التعميم لان الأدلة الواردة من الآيات والأحاديث انما تحمل على الغالب من القائم والقاعد فها هنا محمول عليها للدلالة المذكورة وهو كونها مطلقة والمطلق يحمل على الغالب فيه وأما التوجه بالوجه فهو دليل خارجي كما سيأتي الكلام عليه ودفع الما قد يتوهم من ظاهر قوله تعالى قول وجهك ان الاستقبال به واجب أيضا (قوله أى جهته) لا يرد ان هذا التفسير لا يوافق مذهب الشافعي من اشتراط استقبال العين وعدم الاكتفاء بالجهة لان المقعد وهما ان استقبال الكعبة في الجبل دليل قوله الآتي فلا تصح الصلاة بدونه اجابا واماتين العين فستلأ اخرى لما طريق آخر من الاستدلال على انما منع الجهة المفسر بها الشطر في الآية مقابلة العين فقد قال جد شيخنا الشريف عيسى في وصفه في وجوب اصابة ٣١٦ عين القبلة مانصه بل التحقيق ان اطلاق الجهة في مقابلة العين انما هو اصطلاح

وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره أى جهته والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها ونظرا لجهتين انه صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين قبل الكعبة وقال هذه القبلة مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلى وقبل بضم القف والباعو يجوز اسكانها قال بعضهم معناه مقابلهها وبعضهم ما استقبلك منها أى وجهها ويؤيده رواية ابن عمر وصلى ركعتين في وجه الكعبة وروى أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت في اليوم الاول ولم يصل ودخل في اليوم الثاني وصلى وفي هذا جواب عن نفى اسامة الصلاة والاحكام ومنهم المصنف في شرح المذهب قد أجابوا باحتمال الدخول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل لا بالاحتمال وأما خبر ما بين المشرق والمغرب قبلة فمحول على أهل المدينة ومن داناهم وسميت قبلة لان المصلي يقابلها وكعبة لا ارتفاعها وقيل لا استعداد ارتها وارتفاعها وكان عليه الصلاة والسلام أول أمره يستقبل بيت المقدس قيل باصر وقيل برأيه وكان يحمل الكعبة بينه

طائفة من الفقهاء وأما بحسب أصل اللغة فليس كذلك فان من اصحرف عن مقابلة شئ فهو ليس متوجها نحوه ولا الى جهته بحسب حقيقة اللغة وان أطلق عليه بمساحة او اصطلاح فالشافعي لا حظ حقيقة اللغة وعكس الآية ان الواجب اصابة العين ومعناه أن يكون بحيث

بعد عرفانه متوجه الى عين الكعبة كما حققه الامام في النهاية اه سم على منهج وقوله أى جهته وبينه المراد به انما العين لما يأتي عن حج ولو فسره بالشارح كان أولى ليطابق قوله السابق عين القبلة الخ ولعل الحامل له على ذلك انه من كلام المفسرين وحمل القبلة على العين هنا بيان للرادح هنا (قوله وقال هذه القبلة) قال حج فاحصر فيها ادفع لجل الآية على الجهة (قوله دخل البيت في اليوم الاول) أى من الايام التى أقامها بعد الفتح (قوله وقد ثبت ذلك) أى دخوله مرتين (قوله بالنقل) أى السابق عن الامام أحمد وابن حبان (قوله وأما خبر) مقابل قوله أى الكعبة الخ (قوله ومن داناهم) أى قرب منهم من كل جهة بحث بعد على سمهم (قوله وقيل لا استعداد ارتها وارتفاعها) عبارة حج سمى البيت كعبة أخذ من كعبته ربعة والكعبة كل بيت مربع كذا في القاموس وهذا أوضح من جعل سببها ارتفاعها كما سمى كعب الرجل بذلك لارتفاعه وأصوب من جعله أى جعل سبب التسمية استعداد ارتها لان بريدقائه بالاستعداد الترتيب مجازا أو يكون أخذ الاستعداد في الكعب سببا للتسمية لكنه مخالف لكلام أئمة اللغة اه (قوله وقيل برأيه) أى لا بتقليد أهل الكاب الذين يصلون الى بيت المقدس بتقدير ان ذلك شرع لهم لان الصحاح ان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا مطلقا أى سواء ورد في شرعنا ما يقرره أو ما ينسخه فهو على تقدير ان لا يكون بوحى فهو باجتهاد من غايته انه اتفق موافقة لمن يستقبلها بشرع (قوله فلما هاجر استدبرها) أى الكعبة بوحى والظاهر من قوله لما هاجر انه فعل ذلك بمجرد دخوله من مكة وعبارة البيهقي وروى انه عليه الصلاة والسلام قدم المدينة فصلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهرا ثم توجه الى الكعبة في رجب بعد الزوال قبل قتال بدر بشهرين اه والتبادر من قوله قدم انه فعل ذلك بعد دخوله المدينة فأبصر ما فعله في مدة الذهاب

الشراح وصوره قوله الامن نوى عدد انعكس ذلك (قوله أى شيئاً ولو ركعة) كلام مستأنف اذ هو حاصل جوابين مستأنفين فلا يصح أخذ أحدهما غاية في الآخر والحاصل انه لما اعترض على المصنف في تغييره بالعدد بأنه لا يشمل الركعة سلكوا في الجواب عنه مسلكين ففهم من سلم الاعتراض فتحوّل لفظ عدد الى لفظ شيئاً ومنهم من منع الاعتراض بأنه مبني على طريقة الحساب وان طريقة الفقهاء تخالف ذلك على ان هذا الاعتراض كما قاله بعضهم لا يأتي من أصله حتى يحتاج للجواب عنه اذ

(قوله فشق عليه) قيل لكونه مقبلة ابراهيم وقيل لان قبلة بيت المقدس قبلة اليهود فشق عليه ذلك لايهامه اليهود ان المسلمين يعظمون دينهم حتى رجعوا الى قبلتهم (قوله فسأل جبريل) حكمة سؤاله جبريل انه الذي ينزل بالوحي والا فهو صلى الله عليه وسلم لم أقرب منزلة الى الله من جبريل ولا يعمر على هذا امر اجتمعت صلى الله عليه وسلم به ليلة المعراج بنفسه لجواز ان جبريل أخبره بأنه لا يجاوز المقام الذي انتهى اليه أولاً لانه صلى الله عليه وسلم طلب منه في تلك الليلة المأجاة بنفسه (قوله وقد صلى ركعتين) قضيته ان التحوّل كان في ابتداء الركعة الثالثة وفي النور مانعه الخامسة أى من الفوائد في أى ركعة وقع التحوّل الجواب انه في الركعة الثالثة السادسة في أى ركع وقع الجواب في الركوع والله أعلم اهـ وعليه في قال صلى ركعتين لبيت المقدس وركعتين للكهبة لعل وجهه ان الركوع لما كانت تدرك به الركعة للمسبوق وكان التحويل فيه جعل الركعة كلها للكهبة مع ان قيامها وقراءتها وابتداء ركوعها لبيت المقدس (قوله فتحوّل) ولم يبينوا مافعلته الصحابة في تلك الصلاة هل تحوّلوا في أمكنتهم من غير تأخر أم تأخروا أم كيف الحال ثم رأيت في السيرة الشامية في مجتنب تحويل القبلة مانعه فاستدروا الى الكهبة فتحوّل النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء وذلك ٣١٧ ان الامام تحوّل من مقامه في

مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكهبة بالمدينة فقد استدير بيت المقدس وهو لودار كما هو مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف فلا تحوّل الامام تحوّل الرجال حتى صاروا خلفه وتحوّل النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملاً كثيراً في

ودينه فيقف بين اليمينين فلما هاجر استديرها فشق عليه فسأل جبريل ان يسأل ربه التحوّل اليها فنزل قول وجهك الآية وقد صلى ركعتين من الظهر فتحوّل وما في البخاري ان أول صلاة صليت للكهبة العصر أى كاملة وكان التحويل في رجب بعد الهجرة بستة عشر أو سبعة عشر شهراً وقيل غير ذلك واحتراز المصنف بالقادر عن العاجز كبريى عجز عن وجهه ومربوط على خشبة وغريق على لوح يخاف من استقباله الغرق ومن خاف من نزوله عن دابته على نفسه أو ماله أو انقطاعا عن الرفقة فانه يصلى على حسب حاله ويعيد على الأصح لندبره وقول ابن الرفعة وجوب الاعادة دليل الاشتراط أى فلا يحتاج للتعديد بالقادر من دودبانه لو كان شرطاً لمصحح الصلاة بدونه وبان وجوب القضاء لا دليل فيه ولهذا قال الا ذرى يخدش ذلك حكماً بصحة صلاة فاقد الطهورين فلو أمكنه ان يصلى الى القبلة قاعدة الى غيرها فاعاد وجب الاول لان فرض القبلة آكد من فرض القيام بدليل سقوطه في النفل مع

الصلاة فيحتمل ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام أى الحكم الذي كان قبل تحريمه وهو اباحته ويحتمل ان يكون اغتفر العمل المذكور لاجل المصلحة المذكورة أو لم تتوال الخطاء عند التحويل بل وقعت متفرقة (قوله أى كاملة) خبر لقوله وما في البخاري الخ (قوله وكان التحويل في رجب بعد الهجرة الخ) الجزم بكون التحويل في رجب مع حكاية الخلاف في المدة أهى ستة عشر أو سبعة عشر يفيد ان في وقت الهجرة خلافاً ليراجع (قوله كبريى عجز عن وجهه) أى بان لم يجده في محل يجب طلب المأمنة لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطاب لا نأقول يمكن تحصيله بما ذونه (قوله من خاف من نزوله عن دابته على نفسه الخ) قد يقال هذا ليس خارجاً بالقادر لان المراد به القادر حساباً بدليل استثناء شدة الخوف وكان الاولى ادخال ما ذكر فيه وقد يقال لما كانت الاعادة فيما ذكر واجبة بخلاف شدة الخوف لم يدخلها في شدة الخوف (قوله أو ماله) قضيته ان الخوف على الاختصاص لا أثر له وان كثر (قوله أو انقطاعا عن الرفقة) أى اذا استوحش كما يأتي بعده قول المصنف أو سائر فلا (قوله على حسب حاله) ظاهره ولو كان الوقت واسعاً وقياس ما تقدم في فاقد الطهورين ونحوه انه ان رجا زال العذر لا يصلى الا اذا ضاق الوقت وان لم يرج زواله صلى في أوله ثم ان زال بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة في الوقت وان استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائتة بعذريته بقبضها وفوراً ويجوز التأخير بشرط ان يفعلها قبل موته كسائر الفوائت (قوله فلا يحتاج للتعديد) الاولى فلا يصح التعديد لآخر اجاه ما هو داخل حيث جعل شرطاً في العاجز (قوله لو كان) أى الاستقبال (قوله يخدش ذلك) أى قول ابن الرفعة وبابه ضرب كافى المصباح والقاموس (قوله فلو أمكنه ان يصلى الخ) تفريع على كلام المصنف ولو عبر بلوا وكان أولى (قوله وجب الاول) أى ولا اعادة كبريى

فقد استعمل في الزيادة على الركنين بدليل الاستثناء لكنه انما يتأتى ان جعلنا الاستثناء هنا حقيقيا وتقدم في الحاشية قبل هذه انه ليس كذلك وانه مسئله مستقلة (قوله ام لقدما) كانه سقط قبله لفظ وسواء كان مرض لان هذا ليس قسما لما قبله (قوله في باب اسباب الحدث) أي وفي صدر هذه السوادة (قوله بطل تيممه) أي الاول كما صرح به الخطيب (قوله بدليل الخ) هذا دليل للنفل من حيث الجلة والافه وخاص بالنفل المطلق (قوله فاندفع ما قيل) لا يخفى ان الابهام لا يندفع

(قوله لان المسامحة تصدق) أي لما قالوه من أن صغير الجرم كلما زاد بعده اتسعت مسامحته كالنار الموقدة من بعد وغرض الرماة اهـ (قوله ورد بانها) أي المسامحة (قوله وأجاب) أي عن الرد (قوله ورده) أي الجواب (قوله ويرد) أي رد الفارق (قوله لا نالنا نعم المسامحة من غيره) وقع مثله في جـ حيث قال وصحة صلاة المستطيل من المشرق الى المغرب محمول على انحراف فيه أو على ان الخطأ فيه غير معين وكتبهم ماشه سم ما حصله ان هذا لا يلتزم مع قوله والمعتبر مسامحته اعرفا لا حقيقة اهـ يعني انه اذا قلنا المعتبر ٣١٨ مسامحته اعرفا وهو ما عليه امام الحرم من صدق على السكك انهم مستقبليون

القدرة من غير عذر واعلم ان الفرض في حق القريب من الكعبة اصابه عينها وكذا البعيد في الاظهر لكن في القريب يقيننا وفي البعيد ظنا ولا يعكز على ذلك الحديث السابق ما بين المشرق والمغرب قبله ولا صحة صلاة الف الف المستطيل من المشرق الى المغرب لان المسامحة تصدق مع البعيد وورد بانها انما تصدق مع الانحراف وأجاب ابن الصباغ بان الخطأ فيها غير معين ورده الفارق في بانه يلزم عليه ان من صلى مأموما في صف مستطيل وبينه وبين الامام أكثر من سميت الكعبة لا تصح صلاته نظروا وجهه أو من وج امامه عن يمينه أو يردوان نقله جمع وافروه بان اللازم على تسليم ما ذكره من البطلان خروج أحدهما فقط لا بعينه فالباطل مهم وهو لا يؤثر نظير ما يأتي فيما لو صلى لاربعة جهات وعلى تقدير عدم كونه مسلما الاصح الصحة لانا لانعم المسامحة من غيره لا تتسع المسافة مع البعد فأحدهما وان كان بينه وبين الآخر قد سميت الكعبة من اراد يتقبل انه وامامه من المسامحة ولا بطلان مع الشك في وجود المبط (الافق) صلاة (شدة الخوف) من مباح قتال أو غيره سواء كانت الصلاة فرضا أم نفلا فلا يكون التوجه شرطا نعم ان أمن امتنع عليه فعل ذلك حتى لو كان راكبا أو آمن وأراد ان ينزل اشترط ان لا يستدبر القبلة في نزوله فان استدبرها بطلت صلاته بالاتفاق ومن الخوف المحرر اترك الاستقبال ان يكون شخص في أرض مقصورة ويخاف فوت الوقت فله ان يحرم ويتوجه للخروج ويصلي بالاياء (و) (الافق) (نقل السفر) المباح لمن له مقصد معلوم فلا يشترط فيه الاستقبال فله ان يصلي غير الفرائض ولو عيدا أو ركعتي الطواف وخرج بالسفر الحضر فلا يجوز ان احتج فيه الى التردد كالسفر لعدم ورود (فلا مسافر) السفر المذكور (النفل راكبا وماشيا) لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر حيثما توجهت به أي في جهة مقصده رواه الشيخان وقد فسره بقوله تعالى فابتعوا ولو اقم وجهه الله ونفس

كذلك فلا يتأتى حمله على الانحراف ولا على ان الخطأ فيها غير معين اذ السكك مستقبليون عرفا (قوله الا في صلاة شدة الخوف) قضية هذا الاستثناء ان شدة الخوف لا تمنع من القدرة وفيه نظر فان شدة الخوف مانعة شرعا من القدرة على الاستقبال وقد يجاب بان المسرا بالقدرة المذكورة في المتن القدرة الحسية والخائف قادر حسا ويرد عليه ما مر للشارح من انه لو خاف من نزوله عن دابته على نفسه أو ماله أو انقطاعا عن الرفقة كان عاجزا وتقدم الجواب عنه قريبا

(قوله فعل ذلك) أي فرسا ونفلا (قوله اشترط ان لا يستدبر) فضيته ان مجرد الانحراف لا يضر وقال بالراكب

سم على جـ ينبغي وان لا يحصل فصل مبطل اهـ أي وهو صادق بالانحراف فيض (قوله فله ان يحرم) فضيته ان هذا الفعل لا يعين عليه وحينئذ فهل يخرج ويؤخر الصلاة الى ما بعد الوقت أو يصلحها كما في المغصوب أو كيف الحال ويحتمل أن يقال هو جواز بعد منع فيه بدق بالوجوب (قوله ويصلي بالاياء) أي وبعد لندرة ذلك ونقله سم على جـ عن مر (قوله ولو عيدا) أخذه غاية للخلاف فيه (قوله فلا مسافر التنفل) (قوله نذر ان تمام كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه الاستقبال والاستقرار ينبغي نعم اهـ سم على جـ (أقول) ويحتمل عدم وجوب ذلك لانها وان نذر ان تمامها لم تخرج عن كونها نفلا ومن ثم جاز ان يجمع بينها وبين فرض عيني بتيمم واحد أو ما لو فسدت وأراد قضاءها فهل له صلاحته على الدابة وجمعها مع فرض آخر بتيمم واحد أم لا فيه نظرا والقرب الاول لانهم يحب أولها لذاته بل انما وجب وسيلة لقضاء ما فاته من الواجب (قوله أي في جهة مقصده) والقرينة على ان ترك الدابة تقرأ الى أي جهة أراد ان لا يلبق بحاله صلى الله عليه وسلم لان ذلك يعد عنه ما لم يعلم انه انما يسيرها جهة مقصده (قوله وقد فسره) أي بانوجه في نفل السفر



بذلك (قوله ولا يدري أنها مختلفة أم من جنس واحد) يعني كل اثنين منها من جنس واحد (قوله ولومات شخص بعد تيممه) أي التيمم (قوله أذ صلاة الجنائز مؤقته معلوم الخ) لا يخفى أن صلاة الخسوفين مؤقته معلوم أيضا وهو من التغير إلى الاجلاء فلا فرق بينهما وبين صلاة الجنائز فان قيل الانجلاء غير معلوم الوقت فقد يتقدم وقد يتأخر قلنا كذلك الدفن بالنسبة لصلاة

(قوله كالركض والعدو) أي بلا حاجة على ما يأتي وقوله والعدو زاد حج والاعداء ونحو ذلك الرجل بلا حاجة (قوله فلو صار مقيما) أي أو وصل المحط المنقطع به السير كما قاله الشارح فيما يأتي وحج هنا وعبارته فلو بلغ المحط المنقطع به السير أو طرف محل الإقامة أو فوها ما كئنا بعمل صالح لها نزل وأنها باركانهم للقبلة ما لم يمكنه ذلك عليها ويجب استقبال ركب السفينة إلا الملاح وهو من له دخل في تسييرها فانه يتدفق لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال إلا في التحريم أن سهل ولا اتعام الاركان وان سهل لانه يقطعه عن عمله اهـ حج بحر وفهو الظاهر ان المراد به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان المحط متصفا ووصل اليه يترخص الى وصول خصوص ما يريد النزول فيه (قوله على الارض) ليس بقيد كما يأتي له (قوله ولا يجوز له) أي وحكمه أنه لا يجوز له الخ وسيأتي للشارح جعل هذا دخلا في قول فان أمكن استقبال المصنف الركب فلا يراد عليه لا مكان محل ما هنا على ما ذاتيسر عليه الاستقبال كما يرشد اليه قوله لتيسر الاستقبال ٣١٩ غايته ان حكمه يعلم من قوله بعد

فان أمكن استقبال الركاب (قوله من له دخل في سيرها) أي وان لم يكن من المعبدين لتسييرها كما لو عاون بعض الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم (قوله وان لم يكن رئيس الملاحين) قضية ما في المختار انه لا يقال رئيس وعبارته ورأس فلان القوم برأسهم بالعق رياسته فهو رؤسهم ويقال أيضا رئيس بوزن قيم هذا اذا قرئ بصيغة اسم الفاعل فان قرئ بوزن

بالركاب الماشي لان المشي أحد السفرين وأيضا استويا في صلاة الخوف فكذا في النافلة والمعنى فيه ان الناس محتاجون الى الاسفار فلو شرطنا في الاستقبال للتنفل لادى الى ترك أو رادهم أو مصلح معيائهم ويستلزم ترك الافعال الكثيرة من غير عذر كالركض والعدو ويستلزم أيضا دوام السفر فلو صار مقيما في أثناء الصلاة وجب عليه اتعامها على الارض مستقبلًا وقد شمل اطلاقه ركب السفينة ولا يجوز له التنفل حينئذ توجهت لتيسر الاستقبال ويستثنى منه الملاح الذي يسيرها وهو من له دخل في سيرها وان لم يكن رئيس الملاحين فانه يتدفق الى جهة مقصده كما صرح به صاحب العدة وغيره قال في الروضة لا بد منه وخزم به في التحقيق وان صح في الشرح الصغير انه كغيره وألحق صاحب مجمع البحرين اليه بجلاهما سير المرقد ولم أره لغيره ومصدده الشكر والتلاوة المفعولة خارج الصلاة حكمها حكم النافلة على الصحيح لوجود المعنى وقد ذكره المصنف في بابه وخرج بالتنفل الفرض ولو مندورة وجنازة كما سيأتي تجوز في أداء الفرض على الدابة (ولا يشترط طول سفره على المشهور لعموم الحاجة وقياسا على ترك الجمعة وعدم القضاء على التيمم والسفر القصير قال الشيخ أبو حامد وغيره مثل ان يخرج الى ضيعة مسيرتها ميل أو نحوه والقاضي والبغوي ان يخرج الى مكان لا يلزمه فيه الجملة لعدم سماعه النداء قال الشرف المناوي وهذا ظاهر لانه فارق حكم المقيمين في البلد ولعل كلام غيره راجع اليه الا ان البغوي اعتبر الحكمة وغيره اعتبر المظنة

فعمل كافي المصباح وعبارته رأس الشخص برأس مهموز بفتحين رياسته شرف قدره فهو رئيس والجمع رؤساء مثل شريف وشرفاء لم ير عليه شيء ومثل ما في المصباح في القاموس والصحاح (قوله قال في الروضة لا بد منه) أي من الاستثناء (قوله وألحق صاحب مجمع البحرين الخ) معتمد (قوله وعدم القضاء على التيمم) فديقال عدم قضاء التيمم ليس من رخص السفر اذ المدار فيه على غلبة فقد الماء وعدمه ولو في الحضر (قوله لا يلزمه فيه الجمعة) قال حج ويفرق بين هذا وحرمة سفر المرأة والمدين بشرطهما فانه يكفي فيه وجود مسمى السفر بان المجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك ثم تقويت حق الغير وهو لا يتقيد بذلك (قوله وهذا ظاهر) معتمد (قوله الا ان البغوي اعتبر الحكمة) وهي مقارنته حكم المقيمين في البلد والمظنة هي الميل ونحوه فانه مظنة لعدم سماع النداء وقد يفيد ما ذكرناه لو خرج الى بعض بساتين البلد أو غيطا ثم البعيدة لا يجوز له التنفل لغير القبلة لانه لا يعد مسافرا عرفا ويحتمل أنه جعل ذلك ضابطا لما يسمى سفر ايفيذه التنفل عند قصده ذلك سواء كان ما قصد الذهاب اليه من مافق البلد أو من غيرها وقد يشعر قوله لانه فارق حكم المقيمين بالبلد الثاني ويؤخذ من ذلك أن من أراد زيارة الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان بين مبداء سيره ومقام الامام الميل ونحوه جاز له الترخص بعد مجاوزة السور ان كان داخله ومجاوزه العمران ان لم يكن لما خرج منه سور ومثله يقال في التوجه الى بركة المجاورين من الجامع الازهر ونحوه

الجنائز الان يفرق بان الدفن متعلق بالاختيار ولا كذلك الانحلاء ثم رأيت الشهاب بن قاسم ذهب الى نحو ذلك الا ما ذكرته  
 آخر (قوله لا يقال الخ) هذا وارد على قوله ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه لم يصح وحاصله انها مؤقتة بغیر وقت  
 الكراهة والمؤقت يصح التيمم له في وقته مطلقا سواء اصله في وقته أم في غيره وهو اذا تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه

(قوله فان أمكن) تفصيل بين به ما أجله أولا في قوله الا في شدة الخوف ونفل الخ (قوله ومنه راكب الفلك) اطلاق الراكب  
 على من في السفينة مجاز في القاموس والراكب للبعير خاصة (قوله وانما أركانها كلها) عمدة قضية كلامه اذن انه لو سهل  
 الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى اتمام ركوع ان يجب الاستقبال في الجميع والتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام  
 لا وجه له اه وقوله وان لم يمكن ٣٢٠ ذلك دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من

الاركان وما اذا سهل  
 اتمام الاركان أو بعضها  
 دون التوجه مطلقا أو  
 في جميع صلاته ففرضية  
 كلامه انه في جميع ذلك  
 لا يجب الا الاستقبال  
 عند التحريم ان سهل اه  
 سم على منهج وقوله  
 لا يجب الا الاستقبال  
 عند التحريم معتمد (قوله  
 وشمل ما لو كانت  
 مغضوبة) أي الدابة فلا  
 يضر غصها في جواز التنقل  
 وان حرم ركوبها لان  
 الحرمة فيه لا مر خارج  
 (قوله ويختص وجوب  
 الاستقبال بالتحريم) أي  
 ان سهل (قوله وهو  
 ضيف) لم يظهر والتخصيص  
 على ضمه فحكمه فان  
 هذا معلوم من قاعدة  
 المصنف فيما عبر عنه بقيل  
 ويمكن رجوعه للتعليل  
 وبعبارة ج بعد قول  
 المصنف أيضا كالتحريم

انتهى والثاني يشترط كالقصر وفروق الاول بان النفل أخف ولهذا جاز قاعدا في الحضر مع  
 القدرة على القيام (فان أمكن) يعني سهل (استقبال الراكب) ومنه راكب الفلك سوى  
 الملاح (في مرقد) كهودج ومحمل واسع في جميع صلاته (وانما) أركانها كلها أو بعضها نحو  
 (ركوعه وسجوده لزمه) ذلك لتيسره عليه فأشبهه راكب السفينة (والا) أي وان لم يمكن  
 ذلك كله كأن كان على سرج أو قتب (فلا يصح) انه ان سهل الاستقبال كان كانت سهلة غير  
 مقطوعة بان كانت واقفة أو سائرة وزمامها بيده أو يستطيع ركبها الانحراف الى القبلة  
 بنفسه (وجب) لكونه متيسرا عليه وشمل ما لو كانت مغضوبة (والا) بان لم يسهل بان كانت  
 الدابة سائرة وهي مقطوعة أو عسرة أو لا يستطيع الانحراف لجزءه (فلا) يجب الاستقبال  
 للمشقة واختلال أمر السير عليه وقيل يجب عليه مطلقا وقيل لا مطلقا كافي دوام الصلاة  
 (ويختص) وجوب الاستقبال (بالتحريم) فلا يجب فيما سواه لو فزع أول الصلاة بالشرط ثم  
 يجعل ما بعده تابعا له لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فارادا أن يتطوع استقبل بناقته  
 القبلة فكبر ثم صلى حيثما وجهه ركبه راء أو دوبا سنا دحسنا وليدخل فيها على اتم  
 الاحوال واعلم أن النافلة المطلقة اذا تحرم فيها به دد ثم نوى الزيادة عليه فهل يجب عليه  
 الاستقبال عند النية نظر الى انها انشاء ولهذا رأى الماء في اثناء النافلة ليس له أن يزيد في  
 النية أم لا يجب نظر الدوام ولا نعم لم يعطوها حكم الابتداء من كل الوجوه فانه لا يشرع دعاء  
 الاستفتاح بعد النية هذا مما ترد فيه النظر والوجه عدم الوجوب (وقيل يشترط في السلام  
 أيضا) ليحصل الاستقبال في طرفي الصلاة وهو ضعيف أما في غيرها فالذهب الجزم بأنه  
 لا يجب فيه الاستقبال وفرق بين التحريم وغيره بان الاحتياط حالة انعقادها أولى ومقتضى  
 كلامهما فيما اذا كانت سهلة انه لا يلزمه الاستقبال في غير التحريم وان كانت واقفة أيضا قال  
 في المهمات وهو بعيد والقياس كما قاله ابن الصباغ انه مادام واقفا لا يصلي الا الى القبلة وهو  
 متعين وفي الكفاية عن الاحتجاب انه لو وقف لاستراحة أو انتظار رفقة لزمه الاستقبال مادام  
 واقفا فان سار اتم صلاته الى جهة سفره ان كان سيره لاجل سير الرفقة وان كان مختارا له بلا  
 ضرورة لم يجز ان يسير حتى تنتهي صلاته لانه بالوقوف لزمه فرض التوجه وفي شرح المذهب عن  
 الحاوي نحوه انتهى وصورة المسئلة كما افاده الوالد رحمه الله تعالى ان الاستمرار على الصلاة والا

لانه طرفها الثاني ويردانه يحاط للانعقاد ما لا يحاط للخروج ومن ثم وجب اقراران النية بالاول فالخروج  
 دون الثاني اه وهي ظاهرة في رجوعه للتعليل (قوله فالذهب الجزم) هذا قد يقتضي ان فيما بينهم ما خلا فاقا ايضا وان عدم  
 الاشتراط طريقة قاطعة لكن عبارة المحلى ولا يشترط فيما بينهم ما جزما اه وهي صريحة في نفي الخلاف فلعل من اد الشارح  
 بالذهب المنقول في كلامهم فليتام (قوله انه مادام واقفا) أي طويلا على ما عبر به شارح وعليه يظهر ان المراد به ما يقطع  
 تواصل السير عرفا اه ج (قوله لا يصلي الا الى القبلة) لكن لا يلزمه اتمام الاركان اه ج أي فيصلي بالاماء (قوله وهو  
 متعين) معتمد (قوله انه لو وقف لاستراحة) سيأتي ما وافقه عن المجموع وينبغي تقييده بما لو وقف طويلا أخذ من كلامه  
 المذكور (قوله وصورة المسئلة) أي وجوب اتمام القبلة

مكن يتيم في وقت العصر ليصلي به وقت المغرب وحاصل الجواب منع كونها مؤقشة (قوله هي موقنة) الضمير للنفل المطلق بالتأويل (قوله والثاني تحب الصلاة بلاعادة) هو أحد أقوال ثلاثة في القديم والثاني منها يدب قبل الصلاة الفاعل المذكور والثالث حرمة مع وجوب الاعادة فيها (ما قوله فعلها) الضمير فيه للنفل بالتأويل (قوله ومراده الاعادة هنا القضاء) قال الشهاب بن حجر بل مراده ما يشعل الأمرين فيلزمه فعله في الوقت ان وجد ما مرفيه والا فخرجه (قوله وقببرهم يمكن التيمم الخ) كان ينبغي له ان يمهذ ما يرتبه عليه (قوله ولانه لما لزمه فعله الخ) هو تابع فيه للشهاب بن حجر ولم يظهر له معنى هنالاه مساو لتعليل الثاني الا في وتوقف فيه ايضا الشهاب بن قاسم (قوله فيحصل عدم معرفتهم) كذا في النسخ ولعل الصواب حذف

(قوله ان يتها بالاياء) أي وان كانت واقفة كما تقدم عن حج وظاهره ٣٣١ انه لا فرق في الاكتفاء بالاياء بين كونه عازما

على السفر بسير الرفقة ان ساروا وبين عدمه وقد يتوقف في جواز الاياء حيث أراد ترك السير قبل فراغ الصلاة الآن يقال اغتفر ذلك لما في الاتمام على الدابة أو النزول من المشقة (قوله خلافا للاذري) أي في قوله أو خلفه وما قاله الاذري هو الموافق لما قدمه في شدة الخوف من أنه اذا أمن واستدبر في زواله بطلت صلاته وقد يفرق بان ذلك حالة ضرورة وقد زالت وما هنا في النفل في السفر وقد توسعوا فيه ما لم يتوسعوا في غيره على أنه قد يقال الذي يستدبره هنا فيما لو كانت القبلة خلفه والتفت اليها هو مقصده وليس هو قبلة بل بدلها

فالخروج من النافلة لا يحرم وله كافي الشرح المذكور أيضا ان يتها بالاياء (ويحرم انحرافه عن صوب) طريقه (اصبر ورته بدلا عن القبلة) (الا الى القبلة) ولو ركوبه مقبولا فلا يضر لان الأصل وسواء كانت عن عينة أم بساوه أم خلفه خلافا للاذري لكونه وصلة للأصل اذ لا يتأتى الرجوع اليه الا به فيكون مغتفرا كالتغيرت نيته عن مقصده الذي صلى اليه وعزم ان يسافر الى غيره أو الرجوع الى وطنه فانه يصرف وجهه الى الجهة الثانية ويضي في صلاته كما صرحوا به وتكون هي قبلة وانما تكون الاولى قبلته ما لم تتغير العزيمة فان انحرف الى غيرهما عايدا لما لو قهر باطلت صلاته وان عزم على العود الى مقصده أو ناسيا أو لاضلاله الطريق أو جاح الدابة بطلت بالانحراف ان طال الزمن كالكلام الكثير والافلا تبطل كاليسير سموا ولو كانه يسجد للسهول ان عمد ذلك مبطل وفعل الدابة منسوب اليه كما جزم به ابن الصباغ وصحاه في الجاح والرافعي في الشرح الصغير في النسيان ونقله الخوارزمي فيه عن الشافعي وقال الاسنوي تعيين القنوى به لانه القياس وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وان نقلنا عن الشافعي عدم السجود وصحة المصنف في المجموع وغيره ولو انحرفت بنفسها بغير جراح وهو غافل عنها اكر الصلاة في الوسيط ان قصر الزمان لم تبطل والا فوجهان وأوجههما كما قاله الشيخ البطالان ولو خرج الركب في معاطف الطريق أو عدل لرجة أو غبار ونحوهما لم يضر وان نوى الرجوع من سفره فليخرف اليها فوراً أخذ اعمامه ولو كان لمقصده طريقان يمكنه الاستقبال في أحدهما فقط فسلك الآخر لا لغرض فهل له التفضل الى غير القبلة فيحتمل تخريجه على نظيره من القصر ويحتمل تجوز له قطعاً توسعة في النوافل وتكثيرها ولهذا جازت كذلك في السفر القصير وهذا أصح قال الاذري ولم أرى ذلك شيئاً وفارق منع القصر في تطهيره بزيادة التوسعة في النوافل لكثرتها (ويؤى بركوعه وسجوده) أي ويكون سجوده (اخفض) من ركوعه وفي بعض النسخ وسجوده وجوباً ان تمكن من ذلك تميزا بينهما لا اتباع ولا يلزمه السجود على عرف الدابة ونحوه بل يكفيه الاياء ولا يلزمه

٤١ نهية ل والذي استدبره في النزول في شدة الخوف هو القبلة وفرق ما بينهما (قوله لكونه وصلة) أي طريقا (قوله ولو قهرا) أي بان أكره (قوله وان عزم على العود) أي بعد الانحراف فلا يخالف ما مر (قوله لم يضر) أي ولا سجود عليه وان خرج عن جهة مقصده (قوله فليخرف اليها) أي الى الجهة التي قصد الرجوع اليها (قوله فيحتمل تخريجه الخ) أي فيمتنع عليه ذلك (قوله ويؤى) أي بالهمز كافي المختار (قوله وفي بعض النسخ وسجوده) وعليها اخفض حال وعلى الاولى فيجوز رفعه كما أشار اليه الشارح وجره عطفاً على ركوعه ولا يضر عدم اعادة الجار لعطفه على ظاهره ولا شذوذه على ان في الرفع تقدير يكون كذا كره الشارح وهو قليل بدون أن ولو (قوله ولا يلزمه السجود على عرف الدابة) شامل لغبر الفرس وفي المختار العرف ضد النكر الى أن قال والعرف أيضا عرف الفرس اه وقضيته انه لا يضاف لغبر الفرس من الدواب ثم قال والمعرفه بفتح الراء الموضوع الذي ينبت عليه العرف اه وفي القاموس والعرف بالضم شعر عنق الفرس وتضم راؤه اه وفي المصباح وعرف الدابة الشعر النابت في محدد برقبته اه وهو موافق لاطلاق الشارح (قوله ولا يلزمه

لفظ عدم (قوله أو جهل بحاله الخ) أي فأنه أو هم به صحيح ولا قضاء عليهم كما يعلم ما يأتي في صلاة الجماعة (قوله وعابسه دم كثير حائل) وعليه فراد المصنف بكثرة حيالته (قوله ثم التفريع في أصل المسئلة ظاهر إذا قلنا الخ) هذا مبني على الجواب بأن المراد الكثير الحاصل بفعله أو الذي جاوز محله أما على الجواب الثاني فهو ظاهر مطلقاً (قوله في مفهوم الكثير) أي رهوانه ان

اتمامهما) لا يقال هذا لم من قوله ولا يلزمه السجود على عرف الخ لا نأقول لا يلزم من عدم السجود على عرف الدابة نفيه مطلقاً لجواز أن يكافه على نحو السرج وينتقد برزومه فقد ذكره توطئة لقوله والنزول لهما الخ (قوله يجعل السجود أخفض من الركوع) أي فحصل الرواية الأولى على هذا (قوله ان المشي يتم وجوباً ركوعه) قضيته انه لو تعذر عليه اتمامهما أو عدم الاستقبال فيهما لم يوفه على نفسه أو ماله ٣٢٢ مثلاً لا يتنفل سم على منهج بالمعنى (أقول) ولو قيل يتنفل والحاله ما ذكر

لم يكن بعد أفان المشقة الجوزة لتترك الاستقبال في السفر في حق الركاب موجودة هنا فراجع وقد يشهد له ما يأتي في قوله ولو كان بالطريق وحل الخ (قوله ولا يلزمه) أي الاستقبال (قوله يكفيه أي أي الإيلاء في هذه الأحوال) أي ولا يسن إعادة النفل الراتب منه وظاهره انه يكفيه مجرد الإيلاء من غير مبالغة فيه ويحتمل ان يقال يبالغ في ذلك بحيث يقرب من الوحل كمن حبس بموضع نجس وكافى من يصلي النفل قائداً إذ يعجز عن الركوع والسجود أو الأقرب الأول لان النفل في السفر خفف فيه وحيث وجدت

اتمامهما لتعذر أو تهسه والتزول لهما أعسر قال الامام والظاهر انه لا يلزمه بذل وسعه في الانحلاء لانه عليه السلام كان يصلي على راحلته حيث توجهت به يوشى إيماء الا ان الرأى رواه البخاري وفي حديث الترمذي في صلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة بالإيماء يجعل السجود أخفض من الركوع (والاظهر ان المشي يتم) وجوباً (ركوعه وسجوده ويستقبل فيهما وفي أحراره) وجلسه بين سجدتيه لانه يلزمه اتمامهما كئنا السهولة عليه بخلاف الركاب والثاني يكفيه ان يوشى بالركوع والسجود كل ركاب ويلزمه أن يستقبل فيهما ويلزمه في أحراره على الأصح ولا يلزمه في السلام على القولين ولو كان يمشى في وحل ونحوه أو ماء أو بلج فهل يلزمه كمال السجود على الارض ظاهر اطلاقهم لزومه واشترطه ويحتمل ان يقال وهو الوجه يكفيه الإيلاء في هذه الأحوال لما فيه من المشقة الظاهرة وتلويث بدنه وثيابه بالطين وقد وجوه واجب اكمله بالتيسر وعدم المشقة وهي موجودة هنا والزامه بالسكال يؤدي الى الترك جملة (و) الاظهر انه (لا يمشى) أي يحرم عليه المشي (الا في قيامه) شمل اعتمده (وتشهده) ولو الاول فلا يمشى في غيرهما وفرق بينه وبين الجلوس بين السجدين بأن مشي القائم سهل فسقط عنه التوجه فيه ليمشي فيه شيئاً من سفره قدر ما يأتي بالذكر المسنون فيه ومشى الجالس لا يمكن الا بالقيام وهو غير جائز فلم يمتد التوجه فيه ولو بالغ المسافر المحط الذي ينقطع به سيره أو بلغ طرف بنيان بلداً قامته أو نوى وهو مستقل ما كثر جعل الإقامة به وان لم يصلح لهما لزمه النزول عن دابته ان لم يستقر في نحوه وودج ولم يمكنه اتمامهما مستقبلاً وهي واقعة لا نقطاع سفره الذي هو سبب الرخصة بخلاف المار بذلك ولو بقرية له أهل فيها فلا يلزمه النزول وعلم أن الشرط في جواز تنفله راكبا وما شيداً وسفره في أثناء صلاته لزمه اتمامهما للقبلة قبل ركوبه ولونزل ويأبى أو ابتداء القبلة ثم أراد الركب والسير فليتها ويسلم منها ثم يركب فان ركب بطلت الا ان يضطر الى الركوب ذكره المصنف في مجموعه وله

مشقة سقط الركوع والسجود فيكتفي بمجرد الإيلاء (قوله وتشهده) أراد به ما يشمل سلام التحلل والصلاة الركض على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وما يتصل بهما من الادعية (قوله فلزمه التوجه فيه) ويؤخذ منه انه لو كان يزحف أو يمشي جازله ذلك فيه اه ح أي ولا يشترط أن يكون حاله في السفر الجواب أو الزحف بل لو أراد ذلك في خصوص الجلوس جاز وقوله انه لو كان يزحف قياسه انه لو ركع ومشى في ركوعه لم يمتنع حيث أتته للقبلة (قوله أو بلغ طرف بنيان بلداً قامته) أي البلاد الذي نوى الإقامة فيه أو الذي هو مقصده فلا ينافي ما سألنا في القرية (قوله لزمه النزول عن دابته) هل يشترط ان لا يستدبر كأن تقدم فبين أمن راكبا ينزل ينبغي نعم سم على حج (قوله لا نقطاع سفره) متعلق بقوله لزمه النزول (قوله ولو بقرية له) ظاهره وان كانت وطنه وليس مراد ما يأتي للشارح في صلاة المسافر من أنه ينقطع سفره بمروره على وطنه وعبارته بعد قول المصنف واذا رجع انتهى سفره ببلوته ما شرط بجأوزته ابتداءً منها فاعلم أنه ينتهي بمجرد بلوغه مبداء سفره من وطنه ولو كان مارابه في سفره كان خرج منه ثم رجع من بعيد قاصداً مروره به من غير إقامة اه رحمه الله (قوله الا أن يضطر الى الركوب) أي يركب ويكملها (قوله ذكره المصنف في مجموعه) لقائل ان يقول ان كانت صورة النزول مقيدة بعدم الافعال



المبطله فينبغي تجويز الركوب بهذا القيد فديتصور فلفرق بينهما وان كانت غير مصورة بذلك فهو مشكل مع أنه ينبغي أن يكون الركوب كذلك والافلم اغتضرت الافعال المبطله في التزول دون الركوب ولعل المراد الاول وانما فرقوا باعتبار الغالب فليأمل قاله شيخنا الشوبري في حاشيته على التحرير (أقول) وقد يجاب ٣٢٣ بأنه انما اغتضرت الحركات المبطله عند ارادة

ان ركض للادابة والعدو ولحاجة سواه أن الركض والعدو ولحاجة السفر تكوف تحلفه عن الرفقة أم  
لغير حاجته كمنعها بصيد ير يدامسا كه كما انتفى ذلك كلامهم وكلام ابن المقرئ في روضه وهو  
المعتمد وان قال الاذرى ان الوجه بطلانها في الثاني بخلاف ما لو أجرى الادابة أو وعد الماشي  
في صلاته بلا حاجة فانها تبطل كما مر ولو بالثأر أو راثت دابة أو وطئت بنفسها أو أوطأها  
نجاسة لم يضر لانه لم يلاقيها ولو دعى قيم الادابة وفي يده لحامها فسياق الكلام قد يفهم صحتها  
والذي أورده في شرح المذهب عن الأئمة انه كمال وصلى وفي يده حمل طاهر على نجاسة وقضيته  
بطلان الصلاة على الأصح ويظهر انه يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالادابة وعناها بيده أخذها  
بما تقرر اما الماشي فتبطل صلاته ان وطئ نجاسة عمد أو ولو يابسة وان لم يجد عنها معدلا كما جزم  
به ابن المقرئ واقتضاه كلام التحقيق بخلاف وطئها ناسيا وهي يابسة للجهل بها مع مقامتها حالا  
فأشبهه ما لو وقعت عليه ففحها حالا فان كانت معفوا عنها كذرق طيور عمت بها البواي ولا  
رطوبة ثم ولم يعتمد المني عليها ولم يجد عنها معدلا لم يضر ولا يكاف التحفظ والاحتياط في مشيه  
لان تكليفه ذلك يشوش عليه غرض سيره (ولو صلى) شخص (قرضا) عينيا أو غيره (على دابة  
واستقبل القبلة) (وأتى ركوعه وسجوده) وبقية أركانها بان كان في نحو هودج (وهي واقفة)  
وان لم تكن معقولة أو كان على سري ريشى به رجال أو في زورق أو أرجوحة معلقة بحبال  
(جاز) لا يستقر اذ ذلك في نفسه (أو سائرة فلا) لان سيرها منسوب اليه وان تمكن من انعام  
الاركان عليها انهم ان خاف من النزول عنها على نفسه أو ماله وان قل أو فوت رفقته اذ استوحش  
وان لم يتضرر او خاف وقوع معادله ليل الحمل أو تضرر الادابة أو احتاج في نزوله اذ اركب الى  
معين وليس معه أجبر لذلك ولم يتوسم من نحو صديق اعانته فله في جميع ذلك أن يصلى الفرض  
عليها وهي سائرة الى جهة مقصده ويوحى ويعدو علم مما تقدم في مسئلة السير بحجة ما أفاده  
البدرا بسببه حيث قال وقضية هذا صحة الصلاة في الحفة السائرة لان من بيده زمام الادابة  
يراعى القبلة وهي مسئلة تفتيسه يحتاج اليها فرق المتولى بين الادابة السائرة بنفسها وبين الرجال

على رجله ورفعها وهو عليها لم يضر ولا ضرر لانه بعد متصلابه عرفا (قوله عمت به البلى ولا رطوبة) أى من أحد الجانبين والمراد بعمومها كثرة وقوعها فى المحل بحيث يشق تحرى المحل الطاهر منه وقوله ولم يجد عنهما معدلا لعل المراد به أن لا يكون ثم جهة خالية عنه رأسا يسهل المرور به بدليل قوله ولا يكف التحفظ الخ (قوله فرضا عينيا أو غيره) كصلاة الجنازة اه زياذى وج (قوله أو أرجوحة) هى بضم الهمزة كفى المختار (قوله اذا استوحش) أى بخلاف ما مر فى التيم فبما لو توهم الماء فانه لا يجب طلبه ان خاف انقطاعه عن الرفقة وان لم يستوحش كما تقدم فى الشرح ولعل الفرق ان ذلك الماء كان لمجرد التوهم وقد لا يجب معه الماء بالطلب روى جانب الرفقة مطلقا بخلافهما (قوله ولم يتوسم) أى لم يجوز من نحو صديق ذلك بعلامة (قوله فى المحفة) قال فى المختار والمحفة بالكسر مركب من مركب النساء كالهودج الا أنها لا تقب اه ومثله فى القاموس (قوله وهى مسئلة تقيسة) وهى مأخوذة مما باقى عن الفاضى

بالاستقراء (قوله فيغفر نقص زمن) راجع للدم واللبن وان كان التفريع الاسمي خاصا بالدم ووجهه في اللبنة احتمال البلوغ (قوله والاقرب عدم الفرق) أي فيكون تقريرا فيها كما أفصح به الشهاب بن قاسم في حواشي التلخيص عن الشارح (قوله كان كافيافي أقل الحيض) بشكل عليه تسميتهم النقاء الحاصل بين أوقات الدم حيضا والمتعين كالا يخفى ما فهمه الشهاب البراسي من كلام الشارح المحقق وتبعه عليه تلميذه الشهاب بن قاسم من ان ذلك يكون كافيافي تسمية ماذ كرحيضا ولكن لا يكون الاقل وعبارة الشهاب البراسي بعد ان قرر كلام الشارح المحقق على ماذ كرناصها فالخاصل ان تحقق وجود الاقل

(قوله بأن الدابة لا تكاد تثبت) وقضية هذا الفرق ان الحكم كذلك لو كانوا ملوكا كين للمحمول أو مأمورين له وان كانوا أعجميين يمتدحون وجوب طاعته ٣٢٤ فتأمل سم على منبج أي فلا يقال ملكه لهم واعتقادهم وجوب طاعته صيرسيرهم

منسوخا باليه لا تاتقول العلة في الصحة لزومهم جهة واحدة وعقلهم يقتضي ذلك وان كانوا ملوكا أو اعتمدوا الوجوب (قوله جاز ذلك) معتمد (قوله ومثلها الوثبة الفاحشة وهو محتمل) معتمد (قوله ولنندرة هذه الصلاة) قال حج والفرق بهذا أولى من الفرق بأن الجاوس يحجو صورته لانه منتقض بامتناع فعلها على السائرة على المعتمد مع بقاء القيام (قوله حتى لو فرض اتسامه) أي القيام (قوله فكذلك كما اقتضاء كلامهم) أي لا يصح حيث كانت تغير القبلة والدابة سائرة ما اذا كانت لها وهي واقفة فلا وجه لعدم الصحة ولا ينافيه قوله اتسامه لان الضمير فيه راجع للقيام ولا يلزم منه استقبال القبلة وعبارة حج ولو صلى شخص قادر على النزول فرضا ولو نذر او كد صلاة جنازة على المعتمد الى ان قال وهي واقفة تع الى جاز (قوله وان صرح الامام بالجواز) أي في الجنازة (قوله ولا يضره) أي النووي (قوله كدوران رأس) أي ومع ذلك لا تجب الاعادة لجزءه عن القيام (قوله فتقول صدره عن القبلة) أي يقينا فالشكل لا يؤثر (قوله وجب رده) أي رجوعه (قوله وله البناء ان عادفورا) وقياس ما صر فيها وانخرفت به دابته خطأ أو لجأ حواها وعادفورا من انه يصح دلهسها أن يقال بالاولى بمثله هنا (قوله أو في عرصتها لو انهدمت) انظر لو انهدم بعضها وتفر خارجها مستبلا هوا المنهدم دون شيء من الباقي هل يكفي لانه يعدم مستقبلا كما لو انهدمت كلها ولا اقدرته على استقبال الباقي فظاهر اطلاقهم الاول فقد يقال ينبغي أن يكون كما اذا ارتفع على نحو جبل أي قبس واستقبل هواها مع امكان الانخفاض بحيث يستقبل نفسها فليراجع اه سم على منبج

والسائر ين السري بأن الدابة لا تكاد تثبت على حالة واحدة فلا تراعى الجهة بخلاف الرجال قال حتى لو كان للدابة من يلزم لجماها ويسيرها بحيث لا تختلف الجهة جاز ذلك وسبقه الى هذا الاخير القاضي أبو الطيب واعتمده الاذري وما نظره في كلام المتولي صاحب الاسعاد بأن المنظور اليه مراعاة السائر بنفسه الاستقبال اختيارا ولا اختيارا للدابة وليس سيرها كالحاصل للسائر بنفسه يرد بأن العلة ليست هي اختيار السائر اذ لا يصلح مناطا لتعلق الحكم به بل الامن من التحول عن التمسك بالانحراف المبطل لصلاته وهذا موجود في المسائلتين وفرق غير المتولي بأن السري منسوب لحامله دون راكبه ولهذا احتج في وقوع الطواف للمحمول الى قرينة تصرفه عن الحامل كما سيأتي وقضية فعليلهم بأن سير الدابة منسوب اليه انما هو مشتببه في اثناء صلاته بطلت بثلاث خطوات متواليات ومثلها الوثبة الفاحشة وهو محتمل وشمل كلامه الصلاة المنذورة ويلحق بها صلاة الجنازة لسواكهم بالاولى مسلك واجب الشرع ولان الركن الاعظم في الثانية القيام ونفعلها على الدابة بمحوصورتها ولنندرة هذه الصلاة ولا احترام الميت حتى لو فرض اتسامه عليها فكذلك كما اقتضاء كلامهم وصرح به ابن المقرئ في شرح الارشاد كالقنوي وغيره وهو المعتمد لان الرخصة في النفل انما كانت لسكنته وهذه نادرة وان صرح الامام بالجواز وصوبه الاسنوي وادعى ان كلام الرافعي يقتضيه وقياسه جواز ذلك في حق الماشي اذا صلى على غائب مثلا لكنه في شرح المذهب هناك قد صرح بامتناع المشي وهو المعتمد ولا يضره حاله تسبقه في التيمم ظنا منه انه قدمه ولم يتقدم له ذكر فيه ويمتنع على من صلى فرضا في سنة ترك القيام الا لعدو كدوران رأس ونحوه فلو حولتها الى حج فتقول صدره عن القبلة وجب رده اليها وله البناء ان عادفورا ولا بطلت صلاته (ومن صلى) فرضا أو نفلا (في الكعبة واستقبل جدارها أو بابها) حال كونه (مردودا) وان لم ترتفع عتبة ان سامت بعض الباب كما هو ظاهر (أو مفتوحا مع ارتفاع عتبة ثلث ذراع) تقريرا فاذن بذراع الا دعى وان بعده عنه ثلاثة أذرع فأكثر وفارق نظيره في سترة المصلّي وقاضي الحاجة بأن القصد ثم ستره عن الكعبة ولا يحصل الامع القرب وهذا اصابه عينها وهو حاصل في البعد كالقرب (أو) على (على سطحها) أو في عرصتها لو انهدمت والعياد بالله

فقط لا يكون الامع الاتصال اذ لو فرض نقاء في خلال دم اليوم واليلة زاد الحيض عن الاقل انتهت (قوله لم ان يكون الخ) فيه نظر ظاهر وكذا في التعليل بعده (قوله تحيض في علم الله الخ) تحيض بغض أوله وتشديد التهمة المفتوحة أيضا أي أقمدى عن الصلاة (قوله بدليل انه يحرم به أمور زيادة الخ) أي بالنظر للمجموع والافرة عبور المسجد عند خوف

(قوله أو استقبال شاخصا) فلأزيل الشاخص في أثناء صلاته بطلت بخلاف ما إذا أزيلت الرابطة والفرق أن أمر الاستقبال فوق أمر الرابطة اه سم على منهج بالمعنى نقلا عن مرفقيه أيضا لو كان الشاخص في جانب فقط هل يكفي الحالى عنه اه (أقول) قد يؤخذ الاكتفاء بذلك من قول شيخنا الزايدى وأخرج بعض بدنه عن محاذاة الشاخص لانه متوجه ببعض بدنه جزأ وبياقيه هو اه الكن تبعالكن هذا المأخوذ قد يخالفه ما قاله ج ٣٢٥ من انه لو استقبل طرفا منها ببعض بدنه

وخرج بياقيه عن استقباله لم تصح صلاته اه وقد يفرق بينهما بأنه لما كان داخل الكعبة هنا قويت التبعية بخلافه ثم (قوله بالشرط المذكور) وهو كونه منها وارتفع ثلثي ذراع فأكثر (قوله وعصا مسمرة) من سمرة وبابه قتل والتثقيب مبالغة كما في الصباح لو سمره ليصلى اليها ثم يأخذها فالظاهر انه لا يكفي ويحمل خلافه اه وارتضى مرفه هذا الخلاف قليلا مل اه سم على منهج (قوله وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها) أي ستره المصلى (قوله كؤخرة الرجل) بكسر الخاء والمزة وهي لغة قليلة والكثير أخره الرجل ولا تقل مؤخرة الرجل اه مختار (قوله لا استقبال

تعالى) مستقبلا من بناء ما سبق (وهو قدر ثلثي ذراع أو استقبال شاخصا بالشرط المذكور متصلا بالكعبة وان لم يكن قدر قامته طولا وعرضا شمل ملو) تخفض موضع موقفه وارتفعت أرض الجانب الآخر كشجرة نابتة وعصا مسمرة أو مبنية وبقية جدار (جاز) ما صلاه بخلاف ما إذا كان الشاخص أقل من ثلثي ذراع فلا تصح الصلاة اليه لانه ستره المصلى فاعتبر فيه قدرها وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها فقال كؤخرة الرجل رواه مسلم وقول الشارح وهي ثلثا ذراع الى ذراع تقر بباليس يخرج ما زاد عليه وانما هو بيان لقدرة مؤخرة الرجل ان غايتها نحو ذراع قال الامام وكنهم راعوا في اعتبار ذلك ان يسامت في سجوده الشاخص بعظم بدنه لا لاستقبال نحو حشيش نابت وتصى مغسرة لكونه لا يعد من اجزائها وتختلف العصى الاوتاد المغسرة في الدار حيث تعد منها بدليل دخولها في بيعها الجريان العادة بغير زهالاه لمة فسدت من الدار لذلك وان جمع ترابها امامه أو نزل في منخفض منها كحفرة كفى أخذها مما هو لكونه يعد من اجزائها وان وقف خارج العروة ولو على نحو جبل أبي قبيس أجزاء وان لم يكن شاخص لانه يعد متوجها اليها بخلاف من وقف فيها وتوجه الى هواها ولو خرج عن محاذاة الكعبة ببعض بدنه بأن وقف بطرفها وخرج عنه بعضه بطلت صلاته والظاهر ان الشاذر وان كالخرف فيما يأتي فيه ولو استقبال الركن فالوجه كما قال الاذرى الجزم بالصحة لانه مستقبل للبناء المجاور للركن وان كان بعض بدنه خارجا عن الركن من الجانبين وان امتد صدف طويل بقرب الكعبة وخرج بعضهم عن المحاذاة بطلت صلاته لعدم استقبالهم لها ولا شك انهم اذا بعدوا عنها حاذوها وصحت صلاتهم كما مروا استدبرها ناسيا وطال الزمان بطلت بخلاف ما اذا قصر وان أميل عنها فبرابطات وان قل الزمان لم يدر ذلك ولو استقبال الحجر بكسر الخاء دون الكعبة لم يجزه لان كونه من البيت مظنون لا مقطوع به لانه انما ثبت بالاحاد ولو استقبال من عتبة قدر ثلثي ذراع لكن لم يحاذ أسفله بحسبة معترضة بين سارين صحت صلاته كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى لا استقباله فيها الكعبة ويجهله على ما إذا كانت صلاة جنازة بخلاف غير هالدم استقباله حينئذ في بعض أفعالها

نحو حشيش) عطف على قول المصنف واستقبل جدارها الخ وكان الاولى أن يقول لان استقبال نحو حشيش الخ (قوله وان جمع ترابها امامه) ينبغي أن يكون مثله أجزائها المقموعة اه سم على منهج ولو شك في التراب هل هو منها أم لا لم تصح صلاته فيما يظهر (قوله وخرج عنه بعضه بطلت صلاته) يتأمل تصويره وقد يقال ان أي جزء وقف في مقابله كان مستقبلا بياقي بدنه للمجاورة ان كان خارجها فان وقف داخلها واستقبل جزأ منها ببعض بدنه وبياقيه هو اه باأن كان في مقابلة بابها مفتوحا لم يصح لكن تقدم قريبا عن الزايدى ما يؤخذ منه الصحة في هذه حيث قال وبياقيه هو اه الكن تبع (قوله والظاهر ان الشاذر وان الخ) جزم به ج (قوله كالخرف فيما يأتي) أي من عدم الاجزاء (قوله ولو استقبال الركن) أي ركن كان (قوله لانه مستقبل للبناء المجاور) أي وهو الذي في جاني الركن (قوله بخلاف ما اذا قصر) أي ويسجد للسهم ولان هذه مبطل (قوله لكن لم يحاذ أسفله) أي ما استقباله في نسخة لم يحاذ أسفله وهي ظاهرة (قوله بخلاف غيرها)

التلوين لا يقتضي انه أغلظ لانه لا مر عارض بدليل انه لا يختص بها (قوله ولا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكر) قد  
 يشكل عليه فصرحهم بتحریم اسراج المذكورات بالنجس الان يقال ذلك عند تحقق النجاسة وما هنا في مجرد الخوف  
 وقد قال الشهاب بن حجر ان محل عدم الحرمة في الحائض اذا عبرت الرباط ونحوه من حيث الحيض وأما من حيث التلوين  
 فيحرم انتهى وظاهره انه ما يأتى في الحائض لكونها المواجهة ان كما تقرراً ما غيرهما من الحق بها من به حدث دائم ونحوه  
 فلا يأتى فيه اذ ليس فيه الاجهة التلوين والتسريح كغيره صرح فيه بعدم الحرمة ثم رأيت الشهاب بن قاسم نقل عن  
 ظاهره انه لا تنعقد وقياس الحصة فيما لو أحرمت وجبة مفتوحة حرة احرامه هنا الى ان يخرج عن استقباله الخشبة  
 المذكورة الان يفرق بسهولة التدارك فيمن أحرمت مفتوحة الجيب وعسره هنا وهو الطاهر (قوله لما فيه من البعد عن الرباء)  
 الاولى التعليل بأفضليتها على بقية المسجد لان ما ذكر لا يأتى في قوله وكذا صلاة من لم يرج جماعة الخ بل قوله الا تى لان المحافظة  
 الخ صريح فيما ذكرناه (قوله أو يرجوها) أى أو بأن يرجوها الخ فهو عطف على لم يرجها (قوله أفضل منها بالمسجد) أى ولو  
 الكعبة اهـ ج (قوله وقد نقل الطرطوشى) ٣٢٦ الطرطوشى بالفخ والسكون والضم آخره مهمة الى طرطوس

مدينة بالشام وبالمجعة  
 آخره الى طرطوشة مدينة  
 بالاندلس اهـ لب اللباب  
 لكن في التى آخرها مجعة  
 بضم الطاءين وقد يفتحان  
 قال في القاموس طرطوشة  
 بالضم ويقع بباد بالاندلس  
 اهـ قال ابن خلد كان ساكنها  
 أبو بكر الطرطوشى المالكى  
 مصنف كتاب اسراج الملوك  
 (قوله أفضل منها فى سائر  
 المساجد) هو المعتمد (قوله  
 ومن أمكنه علم القبلة) أى  
 سهل عليه أخذها من قوله  
 الا تى أو ناله مشقة وعبارة  
 جج أى بأن كان بالمسجد  
 الحرام أو خارجة ولا حائل  
 أو ثم حائل أحدث لغير

واعلم ان النقل في الكعبة أفضل منه خارجها ومنه النذر والقضاء لما فيه من البعد عن الرباء  
 وكذا صلاة من لم يرج جماعة خارج الكعبة بأن لم يرجها أصلاً أو يرجوها داخلها أو داخلها  
 وخارجها فان رجاءها خارجاً فقط فخارجها أفضل لان المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس  
 العبادة أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمكانها كالجاعة ببيتها فانه أفضل من الانفراد  
 في المسجد كالنافلة ببيتها فانه أفضل منها بالمسجد وان كان المسجد أفضل منه وانما لم يراع  
 خلاف من قال بعدم صحة المصلاة في الكعبة لخالفته لسنة صحيحة فانه صلى الله عليه وسلم صلى  
 فيها وقد نقل الطرطوشى المالكي الاجماع على ان الصلاة النافلة في البيت أفضل منها في  
 سائر المساجد حتى في المسجد الحرام (ومن أمكنه علم القبلة) بأن كان بالمسجد الحرام أو بمكة ولا  
 حائل أو على جبل أبي تبيس أو على سطح وهو متمكن من معانيها وحصل له شك فيها نحو ظلة  
 لم يجزله العمل بغير علمه و(حرم عليه التقليد) أى الاخذ بقول مجتهد (والاجتهاد) فلا يجوز له  
 العمل به كالحاكم اذا وجد النص وجمتمع عليه أيضاً الاخذ بخبر الغير كما يعلم مما يأتى أى ولو عن علم  
 ويفرق بين هذا واكتفاء الصحابة رضى الله عنهم بالاخبار عنه صلى الله عليه وسلم مع امكان  
 اليقين بالسمع منه والاخذ بقول الغير في المياه ونحوها بأن المدار في القبلة لكونها أمراً حسياً  
 مشاهداً على اليقين بخلاف الاحكام ونحوها ولو بنى محرابه على المعايضة صلى اليه أبداً من غير  
 احتياج الى المعايضة في كل صلاة ومثل ذلك ما لو صلى بالمعايضة لم يتحج الى المعايضة في كل صلاة ما لم  
 يفارق محلها ويتطرق اليه الاحتمال وفي معنى المعايضة من نشأ بمكة وتيقن اصابة القبلة وان لم  
 يعاينها حال صلاته ولو كان حاضراً بمكة وحال بيته وبين الكعبة حائل خافى كجبل أو حادث كبناء

حاجبة أو أحدثه غيره تديلاً أو أمكنه ازالته فيما يظهر اهـ (قوله أو بمكة ولا حائل) أى بأن كان يعمل يشاهد فيه جاز  
 الكعبة والافعض أما كن مكة اذا كان فيه لا يشاهد الكعبة (قوله أى الاخذ بقول مجتهد) هو بيان للتدليل اصطلاحاً  
 والا فالمراد انه لا يجوز الاخذ بقول الغير مطلقاً كما يعلم من قول الشارح قبل لم يجزله العمل بغير علمه ومن قول المصنف  
 الا تى والاخذ بقول ثقة يخبر عن علم فانه يفيداه مع امكان العلم لا يجوز له الاخذ بقول الثقة (قوله العمل به) أى بما ذكر  
 من التقليد والاجتهاد (قوله الاخذ بخبر الغير) ظاهره ولو معصوماً ومقتضى ما عمل به في الفرق الا تى من ان القبلة  
 مبناها على اليقين الا كفاء بذلك وبه عدد التواتر ولو من كفار وصبيان فليراجع (قوله كما يعلم مما يأتى) أى في قول المتن والا  
 أخذ بقول ثقة يخبر عن علم ويمكن جعل كلام المصنف عليه بأن يفسر التقليد بالاخذ بقول الغير مطلقاً يدل له تعبير الرضة  
 بلا يجوز له اعتماد قول غيره (قوله أى ولو عن علم الخ) الاولى أى من يخبر عن علم لان المجتهد تقدم حرمته تقليده فلم يبق الا  
 الخبر عن علم (قوله ولو بنى) أى شخص محرابه أى أو نصب علامة (قوله على المعايضة) أى يقيناً (قوله وتيقن اصابة القبلة)  
 أى بأن رآها بعينه فعرف عينه يستقبلها أو أخبره بذلك عدد التواتر



شيخه الشهاب ابن حجر ما قدمته من الجمل بقولي الآن يقال الخ (قوله التي كان يفعله الخ) ظاهره وان كان غافلا عن ثبوت انه لو كان صحيحا فعله وكلام المصنف لا يفيقده انه لا بد من هذه النية وعليه اذا لم تكن له عادة لكن كان في نيته ما ذكر هل يكون كذلك (قوله والتعميل المذكور) يعني الاتي في قوله ولان القضاء محمله الخ فان العبارة لشرح الروض والشارح تصرف فيها بآثرى ووقع خلاف هذا في حاشية الشيخ (قوله بخلاف المجنون الخ) مقابل قوله والاوجه كما أفاده الشيخ كراهة قضائها

(قوله وهو مقيد) أي مافي التحقيق من الجواز (قوله كما سيأتي) أي في قوله والا أخذ بقول ثقة الخ (قوله فان كان لغير حاجة) أي ولم بطرا الاحتياج له كما صرح به حج فيما يأتي بعد قول المصنف والا الخ (قوله لتفريطه) يفيد ان الباني له بغير حاجة هو المصلى حتى لو بناه غيره بلا حاجة لا يكف صعوده ووافق قول شرح المنهج ومحل جواز الاجتهاد فيما اذا كان ثم حائل أن لا يبنيه بلا حاجة (قوله ولا اجتهاد في محاريب المسلمين) أي فالمحاريب المعتمدة في معنى المعاينة قال سم على حج في أثناء كلام ويجب على الانسان قبل الاقدام أي على اعتماد المحراب البحث عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن وادا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وينبغي ان محل ذلك في محل لم يكن طارقه واحمل الطعن فيه والافصاله بحجة من غير سؤال (قوله ومحاريب جادتهم) أي معظم طريقتهم قال في المصباح ٣٢٧ والجادة وسط الطريق ومعظمه والجمع الجواد مثل دابة ودواب

(قوله التي نشأ بها قرون من المسلمين) أي جماعات من المسلمين صلوا الى هذا المحراب ولم ينقل عن أحد منهم انه طعن فيه وبكفي الطعن من واحد اذا ذكر له مستندا أو كان من أهل العلم بالميقات فذلك يخرجهم عن رتبة اليقين الذي لا يجتهد معه اه سم على حج (قوله وفي معناه) أي المأين (قوله يخبر عن غير اجتهاد) أي بان أخبر عن معانيسه أو مافي معناها

جازه الاجتهاد لما في كيفية المعاينة من المشقة ذكره في التحقيق وهو مقيد بما اذا فقد نقة يخبره عن علم والا فهو مقدم على الاجتهاد كما سيأتي وبما اذا كان بناء الحائل لحاجة فان كان غير حاجة لم تصح صلاته بالاجتهاد لتفريطه ولا اجتهاد في محاريب المسلمين ومحاريب جادتهم أي معظم طريقتهم وقرأهم القديمة التي نشأ بها قرون من المسلمين وان صغرت ونعرت حيث سلمت من الطعن لانهم لم تنصب الا بحضرة جمع من أهل المعرفة سم الكواكب والادلة جرى ذلك مجرى الخبر وفي معناه خبر عدل باتفاق جمع من المسلمين على جهة وخبر صاحب الدار وهو ظاهر ان علم ان صاحبها يخبر عن غير اجتهاد والالم يجز تقايدته ثم محل امتناع الاجتهاد فيما ذكر بالنسبة للجهة اما بالنسبة للناسم والنياسر فيجوز اذا لا يبعد الخطأ فيها بخلافه في الجهة وهذا في غير محاريب صلى الله عليه وسلم ومساجده اما هي فيمتنع الاجتهاد فيها مطلقا لانه لا يقر على خطأ ولو تخيل حادث فيها بمنسأة أو بسيرة تخيله باطل ومساجده هي التي صلى فيها ان ضبطت ومحاريبها كل ما ثبت صلاته فيه اذ لم يكن في زمنه محاريب ولا يلحق بذلك ما وضعه الصحابة كقبلة الكوفة والبصرة والشام وبيت المقدس وجامع مصر القديمة وهو الجامع العتيق لانهم لم ينصبوها الا عن اجتهاد واجتهادهم لا يوجب القطع بعدم انحرافه وان قل ويجوز له الاجتهاد في خربة أمكن ان يأتيها الكفار وكذا في طريق يندر مرور المسلمين بها أو يستوى مرور الفريقين

كروية القطب أو المحاريب المعتمدة (قوله والالم يجز تقليده) أي بان علم انه يخبر عن اجتهاد أو شك في أمره (قوله فيما ذكر) أي في قوله والاجتهاد في محاريب المسلمين الخ (قوله مطلقا) أي جهة وبمنسأة وبسيرة (قوله لانه لا يقر على خطأ) يعني انه ان وقع منه صلى الله عليه وسلم خطأ به عليه بلا وحى وهذا بناء على انه قد يقع منه الخطأ لكنه لا يقر عليه والصحيح خلافه فهو له معصية كغيره من الانبياء لا يقع منهم الخطأ لا عمد ولا سهوا الا ان ترتب عليه نشر يبع كافي سلامه عليه الصلاة والسلام من ركعتين (قوله ومساجده) المقابلة بين المسجد والمحراب انما هي بحسب الفهوم والا فالما دار هنا على ضبط ما استقبله في صلاته حتى لو علمت صلاته في مكان وضبط خصوص موافقه عليه الصلاة والسلام فيه ولم يضبط ما استقبله فيه لم يكن مانعا من الاجتهاد بل يجب معه الاجتهاد (قوله كل ما ثبت صلاته فيه) أي ولو بخبر الواحد كما هو ظاهر حج اه زبادي (قوله اذ لم يكن في زمنه محاريب) اذا المحراب المخوف على الهيئة المعروفة حدث بعده ومن ثم قال لا ذري يكره الدخول في طائفة المحراب ورأيت بها مش نسخة قدسية ولا يكره الدخول في الطائفة خلافا للسموطي (قوله ويجوز له لاجتهاد) أي يجب عليه ان أراد الصلاة فيها وليس له اعتماد المحراب المذكور وللاشك في بانيه المقيد بالتردد في النية ويجتهد فيها مطلقا جهة وبمنسأة وبسيرة وقصية اطلافة هنا وتفصيله فيما بعده انه يجتهد في هذه وان كثر مرور المسلمين بها (قوله أو يستوى مرور الفريقين) قال سم في حاشية شرح البهجة قوله أو يستوى مرور الخ قال في شرح الروض كما صرح به الاصل اه وهو صادق بكثره مرور المسلمين بان كثر مرور

(قوله اذ لا يلزم الخ) لك ان تقول يلزم اذا كان النهي راجعاً لذات العباد فلا يلزمها على ان ما هنا مطلب ترك لا عدم طلب وشئان ما بينهما (قوله ولا يلزم على القول الخ) قد يقال لا محذور في الاستواء المذكور بدليل ما يأتي في التنفل في الاوقات المكرهه (قوله مباشرتها) يجوز ان يكون المصدر مضافاً للمفعوله أي أن مباشرها فيما بين سرتهم او كتبها ولغاعله أي ان تبأثره لكن

الفريقين مع الاستواء وقوله السابق يسلكه المسلمون كثير صادق مع سـ لو ك غيرهم أيضاً قليلاً أو كثيراً فاحتاج لحمل أحد الموضوعين على الآخر وهل الوجه حمل هذا على ذلك فيقيد هذا بما إذا لم يكن مروي عن المسلمين وإن كان خلاف ظاهر العبارة وكتب أيضاً قوله أو يستوى كالصريح في عدم الاعتماد هنا وإن كثر مروي عن المسلمين وفيه نظر وإن أمكن أن يوجه اهـ وعليه فيقيد عدم اعتماد مخرب القرية التي استوى مروي عن الكفار والمسلمين بطريقها بما إذا لم يكن مروي عن المسلمين أما إذا كثروا فلا نظر لمرور الكفار معهم قالوا وكثروا (قوله بأن لم يمكنه علم القبلة بشئ مما ذكر) أي من الرؤية والمخرب وقضيته ان المحارب ونحوها تقدم على المخبر عن علم وقد يتوقف فيه بان المخبر عن علم أقوى بدليل انه لا يجتمع مع اخباره منه ولا يسره كما نقله سم على منج عن طب بخلاف المحارب وعبارة حج والايكته علم عنها أو أمكنه وثم حائل ولو حادنا بغيره لحاجة لكن ان لم يكن تعدى باحدانه أو زال تعديه فيما يظهر فيها اهـ ٣٢٨ وهو ظاهر في مخالفة كلام الشارح في المخرب (قوله أو ناله مشقة) قال

حج أي عرفاً (قوله أخذ بقوله) أي بان لم يمكنه علم القبلة بشئ مما ذكر أو ناله مشقة في تحصيله (أخذ) وجوباً (بقوله ثقة) بصريح مقبول الرواية ولو لعبد أو امرأه (يخبر عن علم) بالقبلة أو مخرب معتمداً سواء كان في الوقت أم غيره ويجب عليه السؤال عن خبر بذلك عند حاجته اليه ولا ينافي ذلك ما مر من ان من كان بكفة وبينه وبين القبلة حائل له الاجتهاد لان السؤال لا مشقة فيه بخلاف الطلوع فان فرض ان عليه مشقة في السؤال لبعده المكان أو نحوه كالحكم فيها كافي تلك نسبة عليه الزكوى وهو ظاهر وخرج بقبول الرواية غيره كصبي ولو يميز أو كافر وفاسق فلا يقبل اخباره بما ذكر كغيره لانه منهم في خبر الدين نعم قال الماوردي لو استعلم مسلم من مشرك دلائل القبلة ووقع في قلبه صدقه واجتهد لنفسه في جهات القبلة جاز لانه عمل في القبلة على اجتهاد نفسه وانما يقبل خبراً لمشرك في غيرها قال الاذرعى وما أظنهم يوافقونه عليه ونظريه الشائى وقال اذا لم يقبل خبره في القبلة لا يقبل في أدلتها إلا أن يوافق عليها مسلم وسكون نفسه الى خبره لا يوجب أن يعول عليه الحكم اهـ وهذا هو المعتمد وعلم مما تقدم من عدم جواز الاجتهاد مع القدرة على الخبر عدم حواز الأخذ بالخبر مع القدرة على اليقين وهو كذلك فلا يجوز للاذرعى ولا من هو في ليله مظلم

ثقة) أي ومنه ولى يخبره عن كشف أي واذا سئل الثقة هل يجب عليه الارشاد لها أم لا فيه نظر والاتب الاول لان ارشاده من فصوص الكفایات ومن سئل شيئاً منها نعين عليه فعله حيث لا عذر له في الامتناع ثم ان لم يكن في اخباره مشقة لا يستحق أجره والاستحقاق (قوله) ويجب عليه السؤال عن خبر بذلك) أي ويجب

تكرير السؤال لكل صلاة تضرعاً بحجبه بتجدد الاجتهاد اهـ حج وكتب عليه سم وظاهره لانه لا عبرة الاحذ بجوابه المستند للاجتهاد السابق اذا لم يكن ذا كراهية له اهـ (قوله لبعده المكان) أو نحوه كتجب المسؤول (قوله كافي تلك) أي فيجهد (قوله وكافر) قال حج الان علمه قواعد صيرت له ملكة يعلم بها القبلة حيث يمكنه ان يبرهن عليها وان نسي تلك القواعد كما هو ظاهر وكلام الماوردي المخالف لذلك ضعيف اهـ (واقول) ولعل مراده بخالفة الماوردي ان كلام الماوردي يفيد انه اذا تعلم منه الادلة وفقد في العمل بمقتضاها كان أخبره بان النجم الغلافى اذا استقبلته أو استدبرته على صفة كذا كنت مستقبلاً للكعبة وهو على هذا التقدير ضعيف اما اذا تعلم أصل الادلة منه ثم توصل بذلك الى استخراجها من الكتب واجتهد في ذلك حتى صار له ملكة يقتدر بها على معرفة جميع الادلة من فاسدها لم يمنع عليه العمل بمقتضاها بل يجب عليه الأخذ به وبما تقر به علم انه لا مخالفة بين ما ذكره الشارح وما ذكره حج (قوله لانه منهم) ظاهره ولو وقع في قلبه صدقه وقياس ما يأتي في الصوم الاخذ بخبره حينئذ الا ان يفرق بأنه لما كان أمر القبلة مبنياً على اليقين وكانت حرمة الصلاة أعظم من الصوم بدليل انه لا يعد في تأخيرها بحال بخلاف الصوم احتياط لها ويؤيده تضعيف كلام الماوردي فيما لو تعلم الادلة من كافر مع فرضها فيما وقع في قلبه صدقه (قوله لو استعلم) أي تعلم (قوله أن يعول عليه) أي ان يبنى عليه (قوله وهذا هو المعتمد) هو قوله ونظريه الشائى (قوله مع القدرة على اليقين) هذا الحكم تقدم التصريح به في قوله ويمتنع عليه الأخذ بخبر الغير الخ فلعل ذكره هنا البيان لما أخذ لا لفائدة الحكم

على الثاني تكون في معنى الباء (قوله ولو بوطء) المراد به المباشرة بالذكر (قوله في زمن استحاله) أي بان كان بعد مضي يوم وليلة (قوله لان الحيمض قد زال وصارت كالجنب) هذا التعامل يدخل حل نحو الجعاع (قوله وما يحل لها أيضا) أي بالانقطاع مع قطع النظر عن قول المصنف قبل الغسل والاصار للمعنى لم يحل قبل الغسل غير الصوم والصلاة والغسل اذا المراد بالطهارة في كلامه الغسل أي أو بدله كما لا يخفى (قوله ويخرج عنه ما تراءى نحو الآيسة) قضيتها ان الآيسة اذا رأت دما

(قوله الاخذ به) أي بالخبر (قوله مع القدرة على اليقين) عبارة حج بعد قول المصنف والاجتهاد فلم ان من بالمصنف وهو أعمى أو في ظلمة لا يعتمد الا بالناس الذي يحصل له به اليقين أو اخبار عدد التواتر وكذا قرينة قطعية بان كان قدر أي مخالفيه من جعل ظهره له مثلاً يكون مستقبلاً أو أخبره بذلك عدد التواتر اهـ (قوله بالناس) أي حيث لا مشقة عليه فيه كما يدعى مما قدمه في وجوب سؤال من يخبر عن علم وفي عدم تكليف صعوده بل أو دخول المسجد مع الا ذلك بحصول المشقة وفي حاشية سم على منهج مانصه قوله ولا حائل بينه وبينها أي ولا مشقة عليه في علمها بخلاف الاعمى مثلاً اذا أمكنه التحسيس عليها لكن بمشقة ككثرة الصفوف والراحم فيكون كالحائل هكذا ظهر وعرضته على شيخنا طب فوافق عليه اهـ وعبارته على أبي شجاع نصها وقياس هذا الذي مر ان الاعمى ومن في ظلمة اذا كان بالمسجد الحرام أو مسجد به محراب معتد وشق عليه الوصول للمسكبة أو المحراب قلته ثقة ان وجده والا فله الاجتهاد وهو قريب لكن قد يخالفه قولهما ولو اشتبه عليه أي على الاعمى مواضع لمسها أي بان اشتبه عليه المحراب بغيره فلا شك انه يصير حتى يخبره غيره صريحاً فان خاف فوت الوقت صلى على حسب حاله وأعاد اهـ فقد منعناه الاجتهاد عند تعذر اليقين بالمس للاشتباه فكيف عند ٣٢٩ امكانه الا أن يفرق بان المس ثم

في نفسه لا مشقة فيه لكن  
منع منه الاشتباه  
المنسوب فيه الى تقصير  
فلم يعذر بخلافه هنا فان  
فيه مشقة فقدر فيه ولو لا  
النظر الى المشقة لا وجبنا  
مسعود الحائل كما لا يخفى  
اهـ (قوله قبل العمى)  
أي أو قبل الظلمة (قوله)  
فان خاف فوت الوقت  
أي بأن لم يدركها بما هما  
فيه (قوله فان فقد

الاخذ به مع القدرة على اليقين بالمس ويعتمد كل منهما المس وان لم يره قبل العمى فلا شبهة عليه مواضع اسما صبر فان خاف فوت الوقت صلى كيف اتفق وأعاد كما يؤخذ من عمى أي (فان فقد) ما ذكر (وأمكنه الاجتهاد) بان كان بصيراً يعرف أدلة القبلة وهي كثيرة وأضعفها الرياح لا اختلافها وأقواها القطب فالأول هو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفرجين والجدوى ويختلف باختلاف الاقاليم في العراق يجعله المولى خلف أذنه اليمنى وفي مصر خلف اليسرى وفي اليمن قبلاته مما يلي جانبه الايسر وفي الشام وراءه ونجران وراء ظهره ولذلك قيل ان قبلته أعدل القبل وكانهم اسماء نجمها وورثته له والافهر كما قال السبكي وغيره ليس نجماً وإنما هو نقطة تدور عليها هذه الكواكب بقرب النجم (حرم) عليه (التقليد) وهو قبول قول من يخبر عن اجتهاد المجتهد لا يقيد بمجتهد أو يجب عليه الاجتهاد الا ان ضاق الوقت عنه فلا اجتهاد بل يصلى على حسب حاله وتلزمه الاعادة ويجوز الاعمال على بيت الابر في دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد أفتى به والدرجة لله تعالى وهو ظاهر

٤٢ نهاية ل ماذكر) أي بان كان في محل لا يكاف تحصيل الماء منه (قوله بان كان بصيراً) مثله في المحلى ومفهومه ان من لا يعرف أدلتها لا يحرم عليه التقليد وينافيه قول المصنف الاتي ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة كاهي قلته عارفاً وان قدر فالاصح وجوب التعلم وأجاب عنه الشيخ هيمرة بما حاصله ان المراد بالمعرفة أعم من أن تكون حاصلة بالفعل أو بالقوة بان أمكنه التعلم (قوله وأقواها القطب) عبارة حج وأقواها القطب الشمالي بتثليث القاف (قوله في بنات نعش) اتفق سيبويه والفراء على تركه في بنات نعش للعرفة والثاني صحت (قوله ونجران وراء ظهره) لا يظهر من هذا المخالفة لما قبله فكان الظاهر ان يقول وفي الشام ونجران وراءه لكن في حج وقيل يخبر به مشق وما قاربها ثم افرد نجران بالذكر لعدم الخلاف فيها (قوله وكانهم اسماء) إشارة الى دفع اعتراض بتوجهه على كلام الشيخين رجهما الله (قوله لا فادتها الظن بذلك الخ) هذا التعليل يقتضي ان بيت الابر في مرتبة المجتهد وليس مراد اذلو كان في مرتبة حرم عليه العمل به ان قدر على الاجتهاد كما يحرم الاخذ بقول المجتهد لكن تعبيره بجواز الاعتماد يشعر بأنه خير بين العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرتبة بين الخبر عن علم وبين الاجتهاد (قوله كما يفيد الاجتهاد) قضيتها ان بيت الابر ليس كالمحراب المعتد فان ذلك بمنزلة الخبر عن علم حتى لا يجوز الاجتهاد معه جهة ولا غير هاعلى ما مروى ينبغي ان مرتبة بعد مرتبة المحراب وفي سم على حج مانصه انظر لو تعارضت هذه الامور ما تقدم وقوله الجزم التفسير ل المراد به

وجاوز أكثر الحيف لا يحكم على ما استوفى شروط الحيف منه أنه حيف وهو الذي يأتي للشارح في الرد على المفتي ومعاصريه والذي في شرح الروض أن الخلاف إنما هو فيما تراه الصبية التي لم تبلغ تسع سنين (قوله ليس ذلك بتفسير للاستحاضة الخ) اعلم أن حاصل ما قرره ابن حجر في هذا المقام أن قوله دائم تفسير للاستحاضة وقوله كسلس تشبيه بالاستحاضة في أنه حدث دائم أشار به مع التفريع بهذه إلى بيان حكم الاستحاضة الاجمالي ثم أشار إلى حكمها التفصيلي بقوله فتغسل المستحاضة فرجها الخ وأما ما قرره الشارح ففيه أمور منها أن قوله والالزم الخ ظاهر البطلان ومنها أن جعله كسلس تشبيهاً بما قرره

عدد التواتر اه (وأقول) ينبغي أن عدد التواتر مقدم على غيره ثم الأخبار عن علم برؤية الكعبة ثم رؤية الحارث المعتبرة ثم رؤية القطب ثم الأخبار برؤية الجم الغفير وذلك لأن التواتر يفيد اليقين وخبر الخبر عن علم يفيد الظن فيقدم عليه التواتر ورؤية الكعبة أبعد عن الغلط من رؤية القطب لأنه وإن كان بمنزلة العيان لكنه قد يقع الخطأ في رؤيته لا شتباؤه على الرائي أو لما منع قام بالرأي ورؤية القطب أقرب لتحري ما يصلح إليه عند الرائي فإن الخبر بأنه رأى الجم الغفير يصلون رءاء يكون مستنده ورؤية صلاتهم لثلاث الجهات فلا يأتى من في الأخذ بقوله من الانحراف بمنه أو بسيرة (قوله لم يقلد في الأظهر) ظاهره أنه لو أخبره غيره بأن القبلة في هذه الجهة جازله الدول إلى غيرها ولو قيل أنه يأخذ بقوله لأنه أقرب إلى الصواب من كونه يصلح إلى جهة لم يظهر له ولا غيره دلائل على أنها القبلة ويقضى لعدم جزمه بالنية لم يكن بعيداً ومثل ذلك ما لو رأى محراباً لا يجوز اعتماده (قوله وصلى كيف كان) وهل يجب عليه التزام ما صلى إليه أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأنه باختياره التزم استقباله فلا يتركه إلا ما رجع غيره عليه (قوله كما قاله الامام) معتمد (قوله عند ضيق الوقت) نقل سم في حاشية المنهج عن الشارح اعتماده اه ويمكن جعل كلام الامام على ما إذا رجا زوال الخبر وكلام غيره على خلافه (قوله ونازعه في شرح الوسيط) أي النووي (قوله والمشهور التعميم) أي ضاق الوقت أو اتسع (قوله ولو مندورة) قال حج ومعادة مع جماعة اه وعليه فهذه مستثناة من عدم وجوب تجديد ٣٣٠ الاجتهاد للنافذة ويمكن توجيهه بأن المعادة لما قيل بفرضيته وعدم صحتها من

تعود مع القدرة اشبهت الفرائض فلم تلحق بالنوافل وكتب عليه سم قوله ومعادة مع جماعة ينبغي أو فإدى لفساد الأولى ثم رأيت في شرح الإرشاد عبر بقوله ومعادة لفساد الأولى كما اقتضاه كلام المجموع أو في جماعة اه وبقي ما لو سن أعادتها على

(وان تحير) المجتهد فلم يظهر له شيء انصوغي أو تعارض أدلة (لم يقلد في الأظهر) لأنه مجتهد والخبر عارض يرجح زواله عن قرب غالباً (وصلى كيف كان) لحزمة الوقت (وبقضى) لندرتة والقول الثاني يقلد بلا قضاء لأنه لا تنعاج عن معرفة الصواب فاشبهه الاعمى ومحل الخلاف كما قاله الامام عند ضيق الوقت ما قبله فيمنع التقليد قطعاً لعدم الحاجة إليه ونازعه في شرح الوسيط وقال إن ما قاله الامام شاذ والمشهور التعميم (ويجب تجديد الاجتهاد) أو ما يقوم مقامه كالنقل في نحو الاعمى (لكل صلاة) مفروضة عينية أداء أو قضاء ولو مندورة (تحضر على الصحيح) سعي في إصابة الحق لتأكد الظن عند الموافقة وقوة الثاني عند المخالفة لأنها لا تكون إلا عن اشارة أقوى والأقوى أقرب إلى اليقين ويمكن جعل قوله تحضر على حضور فعلها بأن يدخل وقتها فلا اعتراض عليه وقول الشارح من الخمس

الأفراد الجريان قول يبطلان على ما يأتي في الجماعة فهل يجدد أيضاً لا يبعد أنه يجدد اه وكتب عليه قوطئة أيضاً قوله ومعادة ظاهره ولو عقب السلام من غير فاصل (أقول) وقد يتوقف في وجوب تجديد الاجتهاد فيما لو كانت الاعادة لفساد الأولى أو الخروج من خلاف من أفسدها بأن الأولى حيث تبين فسادها كانت كالمولم تفعل غاية الأمر أن المعادة هي الأولى وقد تأخر الاحرام بها عن الاجتهاد وهو لا يضر وهل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين إذا سلم منهما كالصحي أو يفرق بين ما يصح الجمع فيه بين ركعات باحرام واحد كالصحي فيكفي له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الاحرام فيه بأكثر من ركعتين كالترأويح فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل احرام فيه نظراً لانهما الحاقه بما في التيمم فعلى ما تقدم أنه الراجح من أنه يكفي للترأويح نيم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد لها ما سراً أيضاً لأنها كلها صلاة واحدة والكلام في المندورة (قوله لكل صلاة تحضر على الصحيح) هذا الخلاف يجري في المفتي في الاحكام الشرعية وفي الشاهد إذا ذكر ثم شهد ثانياً بعد طول الزمن أي عرفاً وفي طلب التيمم الماء إذا لم ينتقل عن موضعه اه عميرة (قوله فلا اعتراض عليه) أي بأن يقال قضية التعبير بخبر أن الكلام فيما لو اجتهد قبل دخول وقت صلاة من الخمس ثم دخل وقتها فيخرج بذلك المندورة والفائتة والحاضرة إذا اجتهد في وقتها وصلى فائتة بذلك الاجتهاد ثم أراد فعل الحاضرة فإنه لم يصدق عليه أنها حضرت بعد الاجتهاد



في معنى قول المصنف حدث دائم يفعل المعنى عليه الى قولنا السلس مشبه بالاستحاضة في أن حكمه حكم الحدث الدائم وسيد كر ان المراد بالسلس هنا سلس البول والمذى والغائط والريح وحينئذ يقال كل من الاستحاضة والسلس الشامل لما ذكره طي حكم الحدث الدائم وليس احده نادما فاذ لا يكون الحدث الدائم الذي أعطاها حكمه ومنها قوله بعد التفرع

(قوله توطئة) التوطئة هي التمهيد للشيء وهو انما يكون في المتقدم على الشيء ولفظ الجنس متأخر عن تحضره لأن يقال المراد بالتوطئة مجرد البيان تقدمت على المبين أو تأخرت وقد قيل بمثل ذلك في سويامن قوله تعالى فمثل لها بشرا سويا حيث قالوا انها حال موطئة لبشرا (قوله وخرج بالمغروضة النافلة) شملت المعادة ومهر عن حج فيها ما يخالفه (قوله ومن عجز) بفتح الجيم ا فصع من كسر ها اه منهج (قوله ولوعبد أو امرأة) قد يشعر التعبير بالثقة دون مقبول الشهادة من يرتكب خاتم المرواة مع السلامة من الفسق وهو ظاهر ويشعر به قول الشارح بخلاف الفاسق الخ ويحتمل أن يقال بعدم قبول خبره وهو الاقرب (قوله أما الاول) هو أعنى البصر (قوله والمميز وغير العارف) أي فلا يقلدوا واحدا منهما م وكان الاول أن يقول أما الفاسق والمميز الخ (قوله فهو واخبار عن علم) يتأمل هذا مع جملة فيما مر من أدلة الاجتهاد لكنه موافق فيه لما قدمه من قوله وفي معناه خبر عدل باتفاق جمع من المسلمين فقوله فهو واخبار عن علم معناه انه كالاخبار في تقدمه على الاجتهاد (قوله قلده من شاء منها) لو اختلف عليه دليلان أخذنا بوضوئهما ويفرق بينهما وبين أولوية الاخذ بقول العلم بان الظن المستند لفعل النفس أقوى من المستند لغيره فان تساوى باختيار زاد البغوى ثم يعيد لتردده حالة ٣٣١ الشروع اه حج (قوله لكن الاوثق الخ)

قضيته انه لا تطرأ هنا  
لكثرة العدد وبه صرح  
سم على حج حيث قال  
لو اتحد أحدهما وتعدد  
الاخر قلد من شاء  
منهما قال في شرح  
الارشاد فان كان أحدهما  
أوثق والاخر أعلم  
فالظاهر استواءهما الخ  
اه وفي شرح العباب  
الاولى تقديم الاوثق اه  
وهو المعتمد هذا وتقدم

توطئة لقول المصنف تحضر لا يخرج غيرها ومحل ما ذكره لم يكن ذا كراهة ليدل الاول والا فلا اعاد وخرج بالمغروضة النافلة ومنها صلاة الجنازة كالحج والتميم وخرج بالقبلة الثوب فلا يلزمه اعادة الاجتهاد فيه كما تقدم في باب والثاني لا يجب لان الاصل استمرار الظن الاول (ومن عجز) بفتح الجيم (عن الاجتهاد) فيها (و) عن (تعلم الادلة) كاهي البصر أو البصيرة (قلده) حقا (ثقة) (ولو عبد أو امرأة) عارفاً بجهته ولغيره لقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون اما الاول فلان معظم الادلة تتعلق بالمشاهدة والرجح ضيقة كما مر والاستنباه عليه فيها أكثر واما الثاني فلانه اسوأ من فاقد البصر بخلاف الفاسق والمميز وغير العارف فالوصلي من غير تقليد لزمته الاعادة وان صادف القبلة اما ماصلاه بان تقامد وصادف فيه القبلة أولم يتبين له الحال فلا اعادة عليه فيه فان قال المخبر رأيت القطب أو الجيم الغير يصابون هكذا فهو اخبار عن علم فالأخذ بقول خبر لا تقليد ولو اختلف عليه في الاجتهاد اثنان فاد من شاء منهما لكن الاوثق والا علم عنده أولى ويجب عليه اعادة السؤال لكل فريضة تحضر بناء على

للشارح في المياه انه لو اختلف عليه اثنتان أخذ بقول أو ثقهما فان استويا فالأكثر عدد فان استويا تساقط وعمل باصل الطهارة اه وعليه فالفرق بينهما ويمكن الفرق بان الاخبار عن النجاسة لما كان مستنده الحس روى فيه كثرة العدد لبعده اشتباه المشاهدة على الكثير من الواحد (قوله والا علم عنده أولى) نقله سم على منهج عن شرح الروض ونظيره بانه اذا وجب الاخذ بقوله في الصلاة فخارجهما من باب أولى فيجب عليه الاخذ بقوله أيضا كذا اخلاها ثم قال وسئل مر عن المسئلة فوافق ما قاله الشارح بالذهن على البدئية اه وبقي ما لو اختلف عليه مخبران عن علم أو ما هو عتزلته كان قال له شخص القطب في هذا الموضع يكون امامك وقال الاخر يكون خلف اذنك اليسرى مثلا فقل بأخذ بقول أحدهما كالمجتهدين أو يتساقطان عنده فيه نظر ولعل الثاني أقرب ويفرق بينه وبين المجتهدين بأنه هنا يمكنه الاجتهاد لنفسه بعد بخلاف المجتهدين فانه لا يأخذ بقول أحدهما الا عند العجز عن الاجتهاد فاصطر للاخذ بقول أحدهما او ايضا هما هنا اختلاف في علامة واحدة تلعارض فيها وهو موجب للتساقط وكتب أيضا واذا أخذ بقول أحدهما وجب عليه اعادة الصلاة بعد لتردده في النية حين اتقيد اه سم على حج ونقل اعتماده عن مر وفيه وقفة والا قرب عدم الاعادة فيما لو كان أحدهما أعلم أو اوثق وأخذ بقوله عملا بما هو أولى لان اختياره لزيادة علمه يلغى اثر مقابله فلا ترد في النية عنده واحتمال خطئه كاحتماله فيما لو اجتهد هو وأداه اجتهاده الى جهة فصلى اليها (قوله ويجب عليه اعادة السؤال) هذا الحكم علم من قوله أو ما يقوم مقامه فذكره هنا نصيحا مع علم

المذكور وهذا بيان حكمها التفصيلي يقال عليه حيث بين حكمها الجواب بقوله كذا وتخصيلا بهذا التفرع فبأن يكون موقع قوله فتغسل المستحاضة فرجها الخ فتأمل (قوله أي في الوقت) كما يأتي في المتن قتيبه (قوله وحيث وجبت المبادرة الخ)

(قوله فرض عين فيه) أي السفر (قوله دون ما يكثر فيه) ينبغي أن المراد بالكثرة أن يكون في الركب جماعة متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من أراد السؤال ٣٣٣ عن الصلاة وحود واحد منهم من غير مشقة فوبية تحصل في قصده له (قوله

والتجعة) عطف بنفسه (قوله ونحو ذلك) كالحجاب الخيام البعيدة أو من أقام بجبل أو غار بعيد (قوله والارغيان) بالفصح فالسكون وكسر المعجمة وفتح الختية إلى ارغيان من نواحى نيسابور اه سميوطى في الانساب واسمه أبو بكر وتفق على والده سهل بن أحمد المعروف بالحياكم كافي طبقات الاسنوى (قوله في جهة معينة) انما قيد بها القول المصنف بعدوان تغيير اجتهاده عمل بالثاني الخ فانه يتيقن الخطأ ولا اعادة عليه لكن الخطأ غير معين كما يأتي في قوله وبتعين الخطأ (قوله ولان ما لا يسقط من الشروط) قضيته ان من الشروط ما يسقط بالنسيان ولعله غير مراد الا ان يقال من النسيان أو انه أراد بالشروط المتعبرات وان لم تكن شروطا (قوله وان لم يظهر له الصواب) ان قيل كيف يجب الاستئناف مع عدم ظهور الصواب وما

الخلافا المتقدم في تجديده الاجتهاد كذا ذكره في المكفاية (وان قدر) المكلف على تعلم أدلتها (فالاصح وجوب التعلم) عند ارادة السفر لعموم حاجة المسافر اليها وكثرة الاشتباه عليه فكان فرض عين فيه بخلافه في الحضر ففرض كفاية اذ لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ثم السلف بعده انهم ألزموا أحاد الناس تعلمها بخلاف شروط الصلاة وأركانها والمصنف أطلق في الكتاب وصح في غيره كونه فرض عين فيما ذكر كتملحوض وغيره وحل السبكي وغيره القول بأنه فرض عين في السفر على سفر يقل فيه العارفون بأدلتها دون ما يكثر فيه كركب الحاج فهو كالخضر اه وهو ظاهر ولو سافر من قرية إلى أخرى قريبة بحيث يقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالخضر كما استظهره الشيخ وينبغي ان يلحق بالمسافر أصحاب الخيام والتجعة اذا قلا وكذا من قطن بموضع بعيد من بادية أو قرية ونحو ذلك والمراد بتعلم الأدلة تعلم الظاهر منها دون دقائقها كما صرح به الامام والارغيان في فتاويه (فيحرم) عليه (التقليد) فان قلد له القضاء فان ضاق الوقت فكثير المجتهد وقدره ومقابل الاصح ان تعلم الأدلة لا يجب بخصوصه بل هو فرض كفاية فبجوزله التقليد ولا يقضى ما صلا به (ومن صلى بالاجتهاد) منه أو من قلده (قتين الخطأ) في جهة معينة أو يمسرة بعد الصلاة ويحل خروج وقتها أعادها أو بعد دخوله (قضى) حتما (في الظاهر) لانه يتيقن الخطأ فيما يؤمن مثله في الاعادة كالحاكم يحكم بالاجتهاد ثم يجد النص بخلافه ولان ما لا يسقط من الشروط بالنسيان لا يسقط بالخطأ كالمطهرة واحترزوا بقولهم فيما يؤمن مثله في الاعادة عن الاكل في الصوم ناسيا والخطأ في الوقوف بعرفة حيث لا تجب الاعادة لانه لا يؤمن مثله فبما خرج بتيقن الخطأ ظنه وبتعين الخطأ اهمه كما في الصلاة إلى جهات باجتهادات فلا اعادة فيها كما سيأتي والمراد بالتيقن ما يمتنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر العدل عن عيان والثاني لا يقضى لانه ترك القبلة بعذر فاشبه تركها في حال القتال (فلو تبينه فيها) أي الصلاة (وجب استئنافها) وان لم يظهر له الصواب بناء على وجوب قضائها بعد قرائته من عدم الاعتداد بما مضى وإلى هذا أشار المصنف بقوله فلو كانت لم توجهه انصرف إلى جهة الصواب وبنى ان ظهر مع ذلك جهة الصواب لان الماضي معتد به وشملت عبارته بتيقن الخطأ بمنزلة أو يمسرة وهو كذلك كما مر (وان تغير اجتهاده) ثانيا فظهر له ان الصواب في جهة أخرى غير الجهة الاولى (عمل بالثاني) حتما ان ترجع ولو في الصلاة وعمل بالاول ان ترجع وفرق بين عمله بالثاني وعدمه وعمله به في المياه بأنه يلزم نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان عمل ما أصابه الاول والصلاة بنجس ان لم يغسله وهذا يلزم الصلاة إلى غير القبلة ولا بنجاسة ومنع ابن الصباغ ذلك بأنه انما يلزم النقض لو أبطلنا ما مضى من طهره وصلاته وأبطله بل أمرناه بغسل ما ظن نجاسته كما أمرناه باجتناب بقية الماء الاول وأجيب بأنه يكفي

الفرق بينه وبين فاقد الطهورين حيث قالوا لا يقضى بالتيمم في محل لا يسقط الفرض بتيممه فيه قلنا لا اشكال وجه على حد سواء والمراد بقوله وجب استئنافها استقرار وجوب استئنافها في ذمته اكم لا يفعلها الا بعد ظهور الصواب (قوله وشملت عبارته بتيقن الخطأ) هذا الحكم علم من قوله السابق أو بمنزلة أو يمسرة فذكر قصر محم على ما علم وقد أشار إلى ذلك بقوله كما مر (قوله وعمل بالاول ان ترجع) أي أو استوى الامر ان على ما يأتي في

الدم) عبارة القوت وهما شئ كالصديق يعاوه صفرة وكدره وليس ايدم كما قاله في شرح المذهب انتهت (قوله وهي القصة) أي فهو تفسير مراد من القصة والجص تفسير لها باعتبار أصل اللغة (قوله وعلم من ذلك صحة ما في التحقيق والمجموع) مراده بصحة ما في المجموع بالنسبة للمقيس عليه بدليل ما قرره وبدليل قوله وأما الجعل الخ (قوله ويفرق بينهما) أي بين المقيس والمقيس

(قوله تجب إعادة الاجتهاد للفرض الخ) يمنع الاخذ بالانعمى انما وجب عليه الاخذ بقول الغير لانه يتحول عن القبلة قد لا يمتد العود الى المحل الذي كان مستقبلا به بخلاف البصير اذا فسدت صلاته فانه يمكنه فعل المعادة للجهة التي كان يصلي اليها وقد يفرق بين من أمكنه العود الى محله والعلم بالجهة التي صلى اليها أولا وبين غيره فيقال من فسدت صلاته ولم يعلم الجهة التي كان متوجها اليها قبل ذلك يجب عليه تجديد الاجتهاد ومن علم الجهة التي كان متوجها اليها لاعدائه عقب الفساد لا يجب عليه التجديد لبقاء ظنه الاول (قوله فلا إعادة ولا قضاء) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع ٣٣٣ السؤال عنها وهي ان جماعة

مكثوا يصليون في قرية الى محراب بها مائة طويلة ثم من بهم شخص وأخبرهم بأن في القبلة انحرافا كثيرا فهل يلزمهم إعادة ماصاوه في المدة الماضية أم لا وهو انهم ان يتقنوا الخطأ في وضع المحراب الذي كانوا يصلون اليه وجبت إعادة لكل ماصاوه وان لم يتقنوا ذلك ولا ظنوا اختلافه فلا إعادة لشيء مما صاوه ويستمر على حالهم لان الظاهر من بطول الايام مع كثرة الطارقين للفصل انه على الصواب وان المخبر لهم بالخطأ وان ترجح بدليل

في النقض وجوب غسل ما أصابه الاول واجتناب البقية ولو دخل في الصلاة باجتهاد فعمى فيها أتمها ولا إعادة فان دار أو أداه غيره عن تلك الجهة استأنف باجتهاد غيره نقله في المجموع عن نص الام وعنه يؤخذ انه تجب إعادة الاجتهاد للفرض الواحد اذا فسد (ولا قضاء) لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد كما (حتى لو صلى أربع ركعات لاربع جهات بالاجتهاد المؤدى الى ذلك فلا إعادة ولا قضاء) لانه وان تيقن الخطأ في ثلاث قد أدى كل منها باجتهاد لم يتعين فيه الخطأ فان استويا ولم يكن في صلاة تخير بينهما لعدم مزية أحدهما على الآخر فواجب العمل بالاول ويفرق بينهما بأنه التزم بدخوله فيها جهة فلا يتحول الا بالرجوع مع ان التحول فعل أجنبي لا يناسب الصلاة فاحتيط لها وهذا التفصيل هو ما نقله عن البغوي وأقره واعتمده جمع متأخرون وهو المعتمد في المجموع وغيره من وجوب التحول أخذ من اطلاق الجمهور ضيف اذ اطلاقهم محمول على ما اذا كان دليل الثاني أرجح بدليل تقييدهم اقتران ظهور الصواب بظهور الخطأ اذ كيف يظهر له الصواب مع التساوي المقتضى للشك ويؤيد الاول بل هو فرد من افراد قول المجموع عن الام واتفاق الاصحاب لو دخل في الصلاة باجتهاد ثم شك ولم يترجح له جهة أتمها الى جهته ولا إعادة وبما تقرره من محل العمل بالثاني في الصلاة واستمرار حكمها اذا ظن الصواب مقارنا لظهور الخطأ والابان لم يظنه مقارنا بطلت وان قدر على الصواب على قرب لمضي جزء منها الى غير قبلة ولو اجتمعت اثمان في القبلة اتفق اجتهادها واقتدى أحدهما بالآخر فتغير اجتهاد واحد منهم الزمه الانحراف الى الجهة الثانية وينوى المأموم المفارقة وان اختلفا تباينا وتيسرا وذلك عذر في مفارقة المأموم ولو قال فجهد لمقلد

غير قطعي كاخبار من يوثق به من أهل المعرفة هو بالثاني ولا إعادة لما صاوه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد (قوله فان استويا) أي الاجتهاد ان وهو قسم قوله قبل حتما ترجح (قوله وهذا المفضل) أي ما بين ما لو حصل اختلاف المستويين وهو في الصلاة وبين ما لو حصل قبل الاحرام (قوله ويؤيد الاول) أي التفصيل بين كونه فيها وخارجها (قوله وبما تقرره أي من قوله فظهر له ان الصواب في جهة الخ ومن قوله عمل بالثاني حتما ترجح فان معنى العمل بالثاني ان يتحول الى جهتها فورا ومع اوم ان ذلك انما يتأتى حيث كان ظهور الصواب مقارنا للخطأ (قوله مقارنا لظهور الخطأ) ينبغي ان المراد بالمقارنة ما هو الاعم من المقارنة حقيقة أو حكما بان لم يمض قبل ظهور الصواب ما يسع ركنا كما لو ترد في النية وزال تردده فورا وكالم انصرف عن القبلة نسبانا وأدرك به السفينة أو غير ذلك حيث لا تبطل صلاته بعوده فورا (قوله وان اختلف غاية أي ولا يكسر التحالف مغنيا عن نية المفارقة وهذا محله حيث علم بانحرافه فان لم يعلم به هل يجب عليه إعادة أم لا فيه نظر والا قرب الاول لان الانحراف من شأنه ان يظهر وان كان المأموم أعمى ويفرق بينه وبين عدم فرضه بصيرا على القول به عند تبين نجاسة بثوب الامام بان الشعور بالانحراف أقرب من الشعور بنجاسة ثوب الامام في حق الاعمى لانها لا طريق لا درا كها الا البصر والانحراف تدبركه بالسمع (قوله وذلك عذر) أي فلا تعونه فضيلة الجماعة

عليه في كلام المجموع أي يفرق بينهما بما قدمه عن والده على أنه كان الأولى حذف قوله وعلم الخ إذا حاجة إليه مع ما فيه (قوله فيقر بالرفع) عبارة الشهاب البرلسي ينبغي أن يقرأ بالنصب لأننا وان فرغنا على الظاهر لنا قول بان طهرها خمسة عشر احتياطاً انتهت وما ذكره اغمايتم كان الخلاف قويا نظر الاصطلاح المصنف (قوله واستحاض على وزن ما لم يسم فاعله) أي وهم عدلوا إلى وزنه فقط في نهراق ولم ينظر وإلى عمله الخاص بل ابقوه على عمله الأول من نصب المفعول به فتأمل (قوله وشمل كلامه تحريم السكت في المسجد عليها) يعني قوله والمشهور وجوب الاحتياط (قوله ان صلاة الجنائز كذلك) قال سم ينبغي

(قوله تحول) أي وجودها وبفارق هذا ما صرح من ندب الاختذ بقول العلم إذا اختلفا عليه خارجا به ليس هناك دعوى أحد المجتهدين الخطأ على الآخر ولا دعوى ٣٣٤ خطأ الخلاف مطلقا فليتأمل سم على منهج وانما لم نوجب الاستئناف

وهو في صلاة أخطأ بك فلان والمجتهد الثاني أعرف عنده من الأول أو أكثر عدد التكاليف اقضاه كلام الروضة أو قال له أنت على الخطأ قطعاً وان لم يكن أعرف عنده من الأول تحول ان بان له الصواب مقارنا لقول بان أخبر به بالخطأ معاملة بطلان تقليد الأول بقول من هو أرح منه في الأولى ويقطع القاطع في الثانية فلو كان الأول أيضا في الثانية قطع بأن الصواب ما ذكره ولم يكن الثاني أعلم لم يؤثر قاله الامام فان لم يكن له الصواب مقارنا بطلت وان بان له الصواب عن قرب لم يصح ولو قيل لا معنى وهو في صلاته صلاتك إلى الشمس وهو يعلم ان قبلته غير هاتين اختلفا بطلان تقليد الأول بذلك وان أبصر وهو في اثنا عشر ساعة لم أنه على الاصابة للقبلة تحراب أو نجس أو خدب برتقة أو غيرها أتمها أو على الخطأ أو تردد بطأت لا تتفاء ظن الاصابة وان ظن الصواب غيرها التحرف إلى ما ظنه

لان مجرد قوله ذلك لا يفيد تيقن خطأ الأول (قوله ولم يكن الثاني أعلم) أفهم انه لو كان الثاني أعلم أثر وهل المراد منه وجوب الاختذ بقول الثاني أو الأولوية فقط فيه نظر والمتبادر الأول (قوله التحرف إلى ما ظنه) أي ولا إعادة عليه كما تقدم

#### باب صفة (أي كيفية) الصلاة

المشتملة على واجب وينقسم له أحصل في ماهيتها ويسمى ركنا وخارج عنها ويسمى شرطا وسياقي في الباب الثاني وعلى مندوب وينقسم أيضا لما يجبر بالسجود ويسمى بعضا كدشانه بالجبر لشبهه ببعض حقيقة وسياقي في سجود السهو ولما لا يجبر ويسمى هيئة وهو ما عدا البعض ويعبر عنه بعبارة أخرى فيقال ما شرع للصلاة ان وجب لها فشرط أو فيها فركن أو سن وجب فبعض والاهمية وشبهت الصلاة بالانسان فالركن رأسه والشرط كميته والبعض كعضائه والهيئات كعشره (أو كانه ثلاث عشرة) ركنا كذا في المحرر يجعل الطمأنينة في محال صفة تابعة ويؤيده ما يأتي في التقدم والتأخر بركن وظاهر عبارة الحاوي انها أربعة عشر يجعل الطمأنينة في محالها الأربع الانية ركنا واحدا وفي الروضة كاصلاها سبعة عشر يجعلها في كل من محالها ركنا والخلاف لفظي قيل ويصح أن يكون معنويا أيضا دليل أنه لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال مثلا فان جعلناها تابعة لم يؤثر شك كالوشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها أو مقصودة لزمه العود للاعتدال فوراً كالوشك في أصل قراءة الفاتحة بعد الركون فانه يعود إليها كما يأتي فليتأمل ويرد بتأثير شك فيها وان جعلناها تابعة فلا بد من تداركها ويفرق بينها وبين الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها منها بأنهم اغتفروا ذلك فيها لكثرة حروفها وغلبة الشك فيها وبعد المصلي ركنا كاصلا حيث عد ركنا والبائع ركنا تكون الجملة خمسة عشر وقد يقال يمكن الفرق بينهما بأن الفاعل انما جعل ركنا

#### باب صفة الصلاة

(قوله أي كيفية الصلاة) عبارة الاستنوي المراد بالصفة هنا الكيفية اه أقول غرضه من سوقها الإشارة إلى ان تفسيرها بالكيفية تفسير مراد (قرنه المشتملة) في التعبير عن الشرط الخارج بالاشتمال تسمح وكأنه أراد به مطلق يتعلق وذلك يستوى فيه الركن والشرط (قوله وينقسم) أي الواجب (قوله وينقسم) أي المندوب (قوله ويعبر عنه) أي هذا التفصيل المتقدم

#### الترتيب

من قوله المشتملة على واجب وينقسم الخ وقوله وعلى مندوب الخ (قوله

وشبهت الصلاة) هذه حكمة لتقسيم ما شتمل عليه الصلاة إلى الأقسام الأربعة المذكورة (قوله قيل) قائله حج (قوله أيضا) الأولى اسقاطها لان القائل انه لفظي لا يجعله معنويا وكذا عكسه ثم رأيت في نسخة مصححة اسقاط لفظ أيضا (قوله ويرد بتأثير شك فيها) أي في طمأنينة الاعتدال (قوله اغتفروا ذلك فيها) أي الفاتحة (قوله وبعد) مستأنف وقوله المصلي ركنا أي مع جعل الطمأنينة في محالها الأربعة ركنا



ان لا يسقط الفرض لعدم اغناء صلواتها عن القضاء (قوله وشمل اطلاقه) التنقل بعد خروج وقت الفريضة قال الشهاب ابن قاسم اغنايظهر ذلك اذ اريد النفل بطهارة الفرض (قوله ولا يلزم مهنية الوضوء) يشعر بجواز نيته قال سم والوجه خلافه لانه يحتمل ان الواجب الغسل وان الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا تكفي فيه مهنية الوضوء ولو غلط بخلاف الوضوء

(قوله المرتب وجوده عليه) قد يقال ان كان المراد بترتيب وجوده عليه ان العقد فعل وهو لا يوجد بدون فاعل فالصلاة كذلك (قوله ولهذا) أي ليكون البائع اغنا عن ركني البيع لترتبه عليه كان التحقيق انهما شرطان لانه حيث كانت العلة ترتب العقد على وجوده كان خارجا عن العقد (قوله انهما شرطان) أي العاقد والمعقود عليه (قوله وفي الصوم) أي وانما عدا الصائم ركني الصوم الخ (قوله توجد خارجا) أي عن القوى أي المذكورة ومن ثم كانت القراءة فيها مسموعة والافعال مشاهدة (قوله وبإفراقه بمصر) أي من اركان الركن داخل فيها والشرط خارج عنها (قوله ٣٣٥) وبأن الشرط ما اعتبر في الصلاة أي

كالطهارة (قوله وشمل هذا التعريف) أي قوله وبأن الشرط ما اعتبر في الصلاة (قوله انهما مبطلات) أي فهي موانع لا شروط (قوله فلا يجب النطق بها) أي على الراجح (قوله ولانها واجبة) عطف على قوله لمصر (قوله قيل والاوجه) هو ظاهر ووجهه بأنه اغنايت القول بصحتها على الشرطية لو كان بين النية والتكبير ترتيب خارجي وليس كذلك بل هما متقارنان فمقارنه المفسد لها يلزمه مقارنه المفسد بالتكبير وبعبارة حج بعد ان نقل فائدة الخلاف كالشراح نصها وفيه نظر لانه ان اراد بافتتاحها ما سبق تكبيرة الاحرام فهو غير ركن ولا شرط

في البيع نظر للعقد المترتب وجوده عليه كالمعقود عليه ولهذا كان التحقيق انهما شرطان لانها خارجان عنه وفي الصوم لان ماهيته غير موجودة في الخارج وانما تتعقل بتعقل الفاعل فجعل ركنها لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجا فلم يحتمل للنظر لفاعلهما ثم الركن كالشرط في انه لا بد منه ويفارقه بمصر وبأن الشرط ما اعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل معتبر سواء والركن ما اعتبر فيها لا بهذا الوجه ولا يراد الاستقبال لانه وان كان حاصل في القيام والقعود حقيقة هو حاصل في غيرهما عرفا فمعه انه ببعض مقدم البدن حاصل حقيقة أيضا وشمل هذا التعريف التروك كترك الكلام ونحوه وهو ما في الروضة كاصحابها لكن صوب في المجموع انها مبطلات الاولى (النية) لمصر في الوضوء وهي فعل قلبي اذ حقيقتها القصد بالقلب فالقلب محلها فلا يجب النطق بها كما سيأتي ولانها واجبة في بعض الصلاة وهو اولها لا في جميعها فكانت ركنها كالتكبير والرجوع وغيرها وقيل هي شرط اذ الركن ما كان داخل الماهية وبفراغ النية يدخل في الصلاة وجوابه اننا ندين بفراغها دخولها فيها بأولها وقائدة الخلاف فيمن افتتخ النية مع مقارنه مانع من نجاسة أو استدبار منه لا وقت ولا مانع فان قيل هي شرط صحة أو ركن فلا كذا قيل والاوجه عدم صحتها مطلقا قال الرافعي ولانها تتعلق بالصلاة فتكون خارجة عنها والامة علق بنفسها أو اذ فتقرت الى نية أخرى قال والظاهر عند اكثرين ركنيتها ولا يبعد أن تكون من الصلاة وتتعلق بمساعدتها من الاركان أي لا بنفسها أيضا ولا تنفقر الى نية ولا ان تقول يجوز تعلقها بنفسها أيضا كما قال المتكلمون كل صفة تتعلق ولا تؤثر يجوز تعلقها بنفسها وبغيرها كالعلم والنية وانما لم تنفقر الى نية لانها شاملة لجميع الصلاة فتحصل بنفسها وبغيرها كشاة من أربعين فان تركي نفسها وبغيرها وقد اجعت الامة على اعتبار النية في الصلاة وبدونها لان الصلاة لا تنعقد الا بها (فان صلى) أي اراد ان يصلي (فرضا) ولو نذرا أو قضاء أو كفاية (وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة لتمييزه عن سائر الافعال وهي هنا ماعدا النية لانها لا تنوي كما مر (و) وجب (تعيينه) بالرفع من ظهر أو غيره

أو ما يقارنها ضرها عليها المقارنته لبعض التكبيرة اه وهو عين ما قلناه (قوله مطلقا) أي سواء قيل هي شرط أو ركن (قوله ولانها) عطف على قوله اد الشرط الخ (قوله ولا تنفقر الى نية) أي لثلاثي ذلك الى التسلسل (قوله وانما لم تنفقر) أي النية (قوله فانها تركي نفسها) أي تظهر نفسها (قوله وقد اجعت الامة) أي من الامة الاربعة وغيرهم (قوله أي اراد أن يصلي) كانه دفع لما اعترض به الاسنوي من ان ضمير فعله الاتي لا يصح عوده على الفرض لان ذلك سبه أي في قوله والاصح وجوب نية الفريضة قال القياي كلام المصنف اولاً في ذات الفرض لاق صفته وثانياً على العكس فلا يرد ما قاله الاسنوي اه ع (قوله وهي) أي الافعال (قوله لانها لا تنوي كما مر) أي في قوله ولانها تتعلق بالصلاة لم يكن تقدم في رد القول بأنها شرط لانها شاملة لجميع الصلاة وعليه فيكون المراد بالفعل ما يشملها

يكفي فيه نية رفع الاكبر غاطفا لا احتياط المخلص على كل تقدير نية الاكبر فليتناهل انتهى (قوله بما قدره) تبع فيه الشهاب بن حجر ونجيب عنه سم فان السوء موجود بدونه وهو عطفه على المعرفة (قوله الاول والرابع) في نسخة والخامس

(قوله كما قاله الشارح جوابا) في كون الجواب ما خردا من الرفع نظرا وانما هو مأخوذ من قوله أي اراد ان يصلي ما هو فرض كما يعلم من كلام الشيخ عميرة وابن عبد الحق (قوله انه يكفي في الصبح) أي فرض الصبح (قوله أو يقنت فيها ابدا) احتراز به عن القنوت في وتر رمضان وفي بقية الصلوات للنازلة لا ترتب (قوله عند توفر شرطه) أي الاراد المراد من هذه العبارة انه يقول نويت أصلي صلاة يسن الاراد لها عند توفر شرطه بتمامها (قوله عن نية الظهر) أي وان كان في قطر لا يسن الاراد فيه اه مؤلف (قوله مع ما ذكر) أي من القصد والتعيين (قوله المصادق) أي ما ذكر (قوله يقضي عدم وجوب نية الفرضية الخ) يجب بحمل الفرض في كلام المصنف على ما يثبت على فعله ويعاقب على تركه فتخرج المعادة ولا ينافيه ما سبق في صلاة الصبي من وجوب نية الفرضية حتى عند المحل لم يل الفرض فيما يأتي على الفرض في الجملة ولا يصح ان يحمل كلامه هنا على الفرض في الجملة لما فات له قوله ليتعين نية الفرض للصلاة الاصلية (قوله فلا ينصرف اليها الا بقصد الاعادة) قضيته انه لا بد من قصد الاعادة في المعادة والراجح خلافه كما تقدم عن ج (قوله كما قاله) أي القاضي محلي (قوله اذ لا يكون الا فرضا) يؤخذ منه انه لو قال ٣٣٦ أصلي الظهر مكتوبة العكة اذ الكتب لغة الفرض كما في آية الصيام وأقول قد يمنع

هذا الاخذ بان الكتب لما اشترك بين الجعل كما في قوله تعالى ادخلوا الارض المقدسة وبين المقدر كما في قوله لن يصيبنا الا ما كتب الله لاننا لم تكن قائمة مقام الفرضية اللهم الا أن يقال ان الكتب لما صار حقيقة شرعية في لسان جملة الشرع منصرفا لفرض خاصة حل عليه ولم يضر الاشتراك بحسب الاصل وبقي ما قاله اصلي

كما قاله الشارح جوابا عن عبارة المصنف بأنه كان حقه ان يعبر بقوله قصد فعلها وتعيينها ويظهر كما بحثه بعضهم أنه يكفي في الصبح صلاة الغداة أو صلاة الفجر لصدقهما عليها وفي اجزاء نية صلاة ينوب في اذانها أو يقنت فيها ابدا عن نية الصبح ترددا والوجه الاجزاء ويظهر أن نية صلاة يسن الاراد لها عند توفر شرطه مغنية عن نية الظهر ولم أرفقه شيئا (والاصح وجوب نية الفرضية) مع ما ذكره وقول الشارح المصادق بالصلاة المعادة لتعين نية الفرضية للصلاة الاصلية يقضي عدم وجوب نية الفرضية في المعادة وسبق في كلام المصنف في صلاة الجماعة أن المرجح خلافه ومقابل الاصح لا تجب لان ما يعينه ينصرف اليها بدون هذه النية بخلاف المعادة فلا ينصرف اليها الا بقصد الاعادة وتكفي على الاول نية النذر في المندور عن نية الفرضية كما قاله في الذخائر اذ النذر لا يكون الا فرضا ثم محل وجوب نية الفرضية في حق البالغ اما الصبي فلا تشترط في حقه كما حجه في التحقيق وصوبه في المجموع وهو المعتمد خلافه في الرخصة وأصلها الوقوع صلاته نفلا فكيف ينوب الفرضية والعبادات التي تجب فيها النية تنقسم بالنسبة لوجوب نية

الظهر الواجب أو المتعين هل يكفي أم لا فيه نظر والا قرب الاول لترادف الفرض والواجب الفرضية

ولان معنى التعين انه مخاطب به بخصوصه بحيث لا يسقط عنه بفعل غيره وهذا عين الفرض هذا وقد اطلقوا وجوب نية الفرضية في المندور قال الشهاب الرمي وهل هو عام في كل نقل سواء كان له وقت أو سبب أو لا حتى لو نذر صلاة الضحى أو رواتب الفرائض لا تجب فيه نية الفرضية قال لم أرفقه شيئا وفيه وقفة اه أقول لكن المجرّد صحيح على الاول نقلا عن خطه (قوله وصوبه في المجموع) توهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الفرضية في الجمعة على من لا تجب عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس فاسد لان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلامعنى لوجوب الفرضية في حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خوطبوا بفرض الوقت المصادق بالجمعة فهي فرض الوقت بدلا أو احدى خصائصه اه سم على ج (قوله فكيف ينوب الفرضية) هذا يقتضي امتناع نية الفرضية لانها على هذا الوجه تلاعب وليس ذلك مراد اذا اختلف اغما هو في وجوبها وعدمه لكن يتعين في حقه حيث نوى الفرضية ان لا يريد ان يفرض في حقه بحيث يعاقب على تركه وانما ينوب بالفرض بيان الحقيقة الاصلية أو يطلق ويحمل ذلك منه على الحقيقة المذكورة وبقي ما الوصل الصبي ثم بلغ في الوقت وأراد الاعادة هل يجب عليه نية الفرضية نظر الوقت الذي أعادها فيه أم لا نظر الى انه أعاده لما سبق وهو كان نفلا فيه نظر فيحتمل الاول للعلّة المذكورة والا قرب الثاني لانها ليست فرضا في حقه لا بالاصل ولا بالحال وقضية قوله لو وقوع صلاته نفلا انه لو صرح بذلك بان قال نويت أصلي


بدل الرابع وهي الصواب (قوله ومقتضى كلامه الخ) هذا على جعل الضمير فيه راجع الى المتخيرة قال سم ولا يتعين بل يجوز أن يكون واجعا لى ما رجع اليه ضمير كانت في قوله أو كانت متخيرة وهي من جاوزدها أكثر الخيض الذي هو مقسم لجميع الاقسام المتقدمة وادعى انه المتبادر ولا يبي في انه يعمده الاتيان به بصيغة الفعل دون المتقدمة حيث اتى بها بصيغة اسم الفاعل وأيضا مقابلة النسيان بالحفظ ولهذا عدل عنه الشارح كالشهاب ابن حجر (قوله اذ توفرت شروطه) بخلاف ما اذا اتنى

الظهر مثلا فلا الهة وهو ظاهر حيث لاحظ انها غير واجبة عليه أو أطلق ما لو أراد النفل المطابق فلا تصح صلاته واما الحائض والمجنون فان قلنا بصحة قضائهما على ما اعتمد الشارح فالظاهر وجوب نية الفرضية في حقهما ويفرق بينهما وبين الصبي بأنهم من حيث السن كانوا محللا للتكليف في الجملة بخلاف الصبي (قوله والزكاة لا يشترط فيها) أي نية الفرضية (قوله ومنها ما تشترط فيه) أي نية الفرضية (قوله ومنها ما عكسه) أي لا تجب فيه نية الفرضية على الاصح وقوله الصوم أي وهو الصوم (قوله فاذا نوى فرضه لم يكف) أي ما لم يضغه للصلاة (قوله لا تكون الا له) أي لا تكون واقعة الا له لكنه قد يغفل عن اضافته اليه فتسن ملاحظتها ليتحقق اضافته اليه من النواي (قوله كأن ظن بقاءه) ٣٣٧ مفهوم قوله ظن يقتضي عدم الصحة

فيمالونوى مع الشك الاداء  
أو القضاء وبان خلافه  
ومفهوم قوله ولونوى الاداء  
عن القضاء وعكسه عامدا  
عالم الخ الصحة فقد تنازع  
المفهوم ان في صورة الشك  
والا قرب فيها الصحة لتعليقهم  
البطلان مع العلم بالتلاعب  
وهو منتف بالشك ويحتمل  
أن يقال بالصحة في الشك  
اذا قال أداءه وقد خرج الوقت  
لان الاصل بقاء الوقت  
وبعدهما اذا قال قضاء لان  
الاصل عدم خروج الوقت  
(قوله ولونوى الاداء من  
التضاء) ذكره توطئة لما  
بعده والا فقدم ذلك من  
قوله قبل حيث جهل  
الحال الخ (قوله لم تصح

الفرضية الى اقسام منها الحج والعمرة والزكاة لا تشترط فيها بل بخلاف خلافها لما وقع للمبيري ومن تبعه هنا في الزكاة ومنها ما تشترط فيه على الاصح وهو الصلاة والجمعة ومنها ما عكسه الصوم كما صححه في شرح المهذب وان اقتضت عبارته الكتاب ثم خلافة ومنها عبادة لا يكفي فيها ذلك بل يضر على الصحيح وهي التيمم فاذا نوى فرضه لم يكف (دون الاضافة الى الله تعالى) لان عبادة المسلم لا تكون الا له والثاني يجب ليتحقق معنى الاخلاص ويجريان في سائر العبادات ولا يشترط التعرض لاستقبال القبلة ولا لعدد الركعات فان عين الظهر مثلا ثلاثا أو خمساً متعمدا لم تنعقد لتلاعبه أو مخطئة فكذلك على الراجح أخذ من القاعدة ان ماوجب التعرض له جلة أو تقصيرا يضر الخطأ فيه والظهر مثلا يجب التعرض لعدد جلة فيض الخطأ فيه اذ قوله الظهر يقتضي ان تكون أربعاً (و) الاصح (انه يصح الاداء بنية القضاء) حيث جهل الحال لغيم ونحوه فظن خروج وقتها فتوافوا قضاء فتيبين بقاؤه (وعكسه) كأن ظن بقاءه فنواها أداء فتيبين خروج وجهه اذ يستعمل القضاء بمعنى الاداء وعكسه نقول قضيت الدين وأديته بمعنى قال تعالى فاذا قضيت مناسككم أي أديتم والثاني لا يصح بل يشترط ان ليميز كل منهما عن الآخر كافي الظهر والعصر لكن يسن التعرض لهما على الاول ولونوى الاداء عن القضاء وعكسه عامدا عالم لم تصح اتلاعبه كما نقله في المجموع عن تصريحهم ان قصده بذلك معناه اللغوي لم يضر كما قاله في الانوار ولا يشترط أن يتعرض للوقت كالיום اذ لا يجب التعرض للشروط فلو عين اليوم واخطأ صح في الاداء لان معرفة الوقت المتيقن للفعل بالشرع تلغى خطاه فيه وكذا في القضاء أيضا كما يقتضيه كلامهما في التيمم وهو المعتمد وقع في الفتاوى للبارزى ان رجلا كان في موضع منذ عشر سنين يترأى له الفجر فيصلي ثم تبين له خطوه فماذا يجب

٤٣ نهائه ل اتلاعبه (ولم ينو اداء ولا قضاء بل أطلق وعليه فائتة من جنس صاحبة الوقت صح وحملت على المؤداة التي هي صاحبة الوقت وفيه انه لو نوى فريضة الوقت أو الفريضة التي هي صاحبة الوقت لم يصح ان ترد ما نواه بين المؤداة وبين المقضية لانها يصح عليها أنها صاحبة الوقت فأى فرق بين ما لو أطلق حيث حمل على صاحبة الوقت فصحيح ما لو صرح بصاحبة الوقت حيث قيل بالباطل لان تردده بينهما وقد يقال اذا قال فريضة الوقت أو صاحبه فقد تعرض في لفظه لما يشمل الفائتة فصح على صاحبة الوقت دون غيرها بخلاف ما لو أطلق فإنه لم يبعد جله على صاحبة الوقت لان المطلقات تحمل على ما هو المتبادر منها ما لم توجد قرينة صارفة عن ارادته وفي سم على جبقى ما لو أعاد المكتوبة في وقتها جاءه أو منفردا حيث تطلب اعادتها كذلك ولم ينو اداء ولا قضاء وعليه فائتة ونوى ما يصلح للاداء والقضاء لم يتعرض لواحد منهما فهل يقع فعله اعادة والفائتة باقية بها أو يقع عن الفائتة فيه نظر وقد يرجح الاول ان الوقت للاعادة وقد يرجح الثاني وجوب الفائتة دون الاعادة اه (قوله معناه اللغوي) أي بخلاف ما اذا قصد المعنى الشرعي أو أطلق وبذلك صرح شيخنا الزياي

شيء منها كان رأيت وما فقط ثم وضعت متصلا به كآبته عليه ستم (قوله فيكون أكثر النفاس تسعين) قال الشهاب البرلسي قضية هذا أن يكون غالب النفاس أربعة وعشرين ولم يقولوا به (قوله ولا يمكن قصور مرتبة مطلقة في النفاس الخ) قال الشهاب حج قد تصور بان تقول ولدت مجنونة واستقرى الدم وأنام مبتدأة في الحيض فانها تحتاط أبدا  كتاب الصلاة

(قوله لا يجب عليه الا قضاء صلاة واحدة) ظاهره وان عين كونها عن اليوم الذي ظن دخول وقته ويوافقه ما صرح به من انه لا يضرا لخطأ في اليوم وان كان عليه ظهر يوم الاربعاء فقط فصلى ظهر انوى به قضاء ظهر يوم الخميس غلطاً انه يقع عمداً عليه لكن في حاشية سم على منتهج مانصه به مذكراً ذكره والوجه أن يقال ان قصد الصلاة فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله بخصوصه فالوجه عدم وقوعها عن الفائتة في الموضوع لان القصد المذكور صارف عن الف تمة وان لم يلاحظ كونها فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله فالوجه الوقوع عن الفائتة فليتأمل ثم رأيت شيخنا حج سئل عن مسئلة البارزي فنقل عنه ما تقدم وعن ابن المقرئ خلافه ثم حلها على الحالين ٣٣٨ الذين ذكرناهم او ذكرهم في مسئلة البارزي نحو ذلك اهـ أى حمل

مسئلة البارزي على ما لو لم يلاحظ فرض الوقت الذي ظن دخوله ولكن ما نقله سم عن م لا يوافق ظاهر ما في الشرح كما تقدم ومعلوم ان المعول عليه ما في الشرح (قوله يقع عما نواه) بقى ما لو اطاق في نيته فهل ينصرف للدول لاستحقاقه ذلك بالسبق أو للثاني اقر به منه وسبق الالذهن اليه فيه نظراً ليراجع (قوله بانه يقع عمداً عليه لما ذكر) أى لانه عين ما لا الخ (قوله وقد علم) أى ما أفتى به والده وقوله عما مر أى من قوله ولا يشترط أن يتعرض الوقت (قوله لبعض المتأخرين) أى

عليه فاجاب بانه لا يجب عليه الا قضاء صلاة واحدة لان صلاة كل يوم تكون قضاء عن صلاة اليوم الذي قبله ولا يشكل على ذلك قولهم لو أحرمت بغيرضة قبل دخول وقتها طائفاً دخوله انعقدت صلاته نفلاً لان ذلك محله فيمن لم يكن عليه مقضية تطير ما نواه بخلاف مسئلتنا وما أفتى به البارزي أفتى به الوالدرجة الله تعالى وان نزع فيه وسئل الوالدرجة الله تعالى عن عليه قضاء ظهر يوم الاربعاء ويوم الخميس فصلى ظهر انوى به قضاء المتأخر هل يقع عنه أم عن الاول فاجاب بانه يقع عما نواه وسئل أيضاً عن عليه قضاء ظهر يوم الاربعاء فقط فصلى ظهر انوى به قضاء ظهر يوم الخميس غلطاً هل يقع عمداً عليه لانه عين ما لا يجب تعيينه وأخطأ فيه أولاً كما في الامام والجنابة فاجاب بانه يقع عمداً عليه لما ذكرنا اقتضاه كلام الشيخين وان خالف فيه بعضهم وقد علم مما مر (والنفل ذو الوقت أو لا) بسبب كالفرض فيما سبق (أى من اشتراط نية فعل الصلاة والتعيين فينوي في ذي السبب سببها كصلاة الكسوف والاستسقاء وعيد الفطر أو الاضحى ومسئلة الظهر مثلاً القبلية أو البعدية سواء كان صلى الفرض قبل القبلية أم لا خلافاً لبعض المتأخرين ووجه بأن تعيينها انما يحصل بذلك لا بشرط كما هو في الاسم والوقت كما يجب تعيين الظهر لئلا يلتبس بالعصر وكما يجب تعيين عيد الفطر لئلا يلتبس بالاضحى ولان الوقت لا يعين وما يجتبه ابن عبد السلام من أنه ينبغي في صلاة العيد أن لا يجب التعرض لكونها فطر أو نحوها لانها مستويان في جميع الصفات فيلتحق بالكفارة ردبان الصلاة أكد فانه عبادة بدنية لا تدخلها النيابة ولا يجوز تقديمها على وقت وجوبها بخلاف الكفارة ويستثنى من ذي السبب تحية المسجد وركعتا لوضوء الاحرام والاستحارة والطواف وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته

حيث قال ان لم يكن صلى الفرض لا يحتاج لنية القبلية لار البعدية لم يدخل وقتها فلا يشتهه ما نواه بغيره (قوله اذا ووجه) أى اشتراط التعيين ولو قبل فعل الفرض (قوله انما يحصل بذلك) أى تعيين القبلية والبعدية (قوله بخلاف الكفارة) أى فانها عبادة مالية وتدخلها النيابة ويجوز تقديمها على وقت وجوبها في الجملة بأن كانت بالمال وقد مدت على الحنث (قوله تحية المسجد) أى فلا يشترط التعيين بالاضافة الى السبب في شيء من المذكورات (قوله وصلاة الحاجة) وأقلها ركعتان (قوله وسنة الزوال) سبأني ان ذات السبب تغوت بزواله وعاميه فليظن بعبادتها تغوت سنة الزوال هل بصلاة الظهر أو بطول الزمن أو بغير ذلك فيه نظروا الاقرب عدم فواتها لانها طلبت بعد الزوال فالزوال سبب لطلب فعلها وهو باق وان طال الزمن فليراجع وهذا كله حيث دخل الوقت ولم يصل ما تحصل به فان فعل ذلك كأن صلى سنة الظهر أو تحية المسجد مثلاً بعد الزوال ثم أراد ان يصلها فهل تنعقد صلاته أم لا فيه نظروا الاقرب عدم الانعقاد لان الاصل أن العبادة اذا لم تطلب لا تنعقد وهذه غير مطاوعة حينئذ لدخولها فيما صلاه وان لم ينو هو قياس عدم حصول تحية المسجد اذا نفاها انتماء سنة الزوال اذا قبل سنة الظهر مثلاً ونفي سنة الزوال عنها (قوله والصلاة في بيته) وأقلها ركعتان



(قوله مفتحة بالتكبير الخ) قد يقال لا حاجة اليه مع قوله مخصوصة فلأبدله بقوله على قول مخصوص لكان أولى اذ هو صادق بما اذا أتى بالافعال مخصوصة من غير ترتيب مثلاً واقتضها بالتكبير واختتمها بالتسليم (قوله فلا ترد لندرتها) وأيضا فهي صلاة بالنظر الى أصلها فلا يرد ما سقط لعذر (قوله أو وخسة) لعلة معطوف على مقول الأكثرين أي ستة أي وقيل ستة وخسة أشهر في العبارة مساحمة (قوله ولم تدخل في كلامه) أي الا حتى في قوله الظهر الخ (قوله اذ ولادته كطلوع الشمس

(قوله والمسافر اذا نزل) وأقهار ركعتان (قوله في الاولى) أي تحية المسجد (قوله في الثانية) أي ركعتا الوضوء (قوله لحصول المقصود الخ) وينبغي ان يلحق بذلك صلاة التوبة وركعتا القتل وعند الزفاف ونحو ذلك من كل ما قصد به مجرد الشغل بالصلاة (قوله حصل به مقصود ذلك) كشغل البقعة في حق داخل المسجد وابقاع صلاة بعد الوضوء في حق المتوضئ وأشار بقوله لمقصود الى ان المطلوب نفسه لم يحصل فلا يقال صلى تحية المسجد مثلاً وانما يقال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا الوحلف لا يصلي سنة الوضوء أو تحية المسجد مثلاً لا بحيث يحصل به مقصود ما حلف على عدم فعله وكذا لا يحصل ثوابها حيث لم تنو ون سقط الطلب كما صرح به حج رجه الله ٣٣٩ وعليه فلأراد أن يعيد التحية هل تصح أم لا

لدخولها في ضمن ما فعله فيه نظراً والاقرب الثاني لحصولها بما فعله أولاً ولا ينافيه ما قاله في الجنائز من أنه لو صلى على الميت ثم أعاد مراراً ولو منفرداً صحت صلاته وان سقط فعلها لان تلك خرجت عن النظائر لغرض حصول الرجة للميت (قوله فلا تجب اضافتها) أي فأضافها لها صحح كأن قال وتر العشاء والمعنى حينئذ الوتر المطلوب بعد العشاء بل قد يشعر بسنن الاضافة اقتضاه على نفي الوجوب حيث قال فلا يجب دون فلا يطلب (قوله وسنته) هذه علمت

اذا أراد الخروج للسفر والمسافر اذا نزل نزل وأراد مفارقتها كافي الكفاية في الاولى والاحياء في الثانية وقياساً عامها في الثالثة والرابعة كما بحثه بعضهم لحصول المقصود بكل صلاة وان نقل في الكفاية عن الأصحاب في الثالثة أنه لا يكفي فيها ذلك والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لان هذا المفعول ليس عين ذلك المقيّد وانما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيّد ولو تر صلاة مستقلة فلا تجب اضافتها الى العشاء بل ينوي سنة التور وينوي بجميعة ان أو تر بأكثر من ركعة الوتر أيضاً وان فصله كما ينوي التراويح بجميعةها والحاصل أنه ينوي في الاخيرة منه وفيما سواها الوتر أو سنته ويتخير فيما سوى الاخيرة منه اذا فصله بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته وهي أولى قال في المهمات ومحمل ذلك اذا نوى عددًا فان لم ينو فعمل بلغوا لجهاه أو يصح ويحمل على ركعة لانها المتيقن أو ثلاث لانها أفضل كنية الصلاة فانها تنعقد ركعتين مع حصة الركعة أو احدى عشرة لان الوتر له غاية هي أفضل فحملنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اه قال ابن العماد هذه التريديات كلها باطلة لان الأصحاب جمعوا للوتر أقل وأكمل وأدنى كمال وصرحوا بأن اطلاق النية انما يصح في النفل المطلق ثم ان ما ذكره من الحمل على احدى عشرة ان كان فيما اذا نوى مقدمة الوتر أو من الوتر لم يصح ذلك وان كان فيما اذا أطلق وقال أصلي الوتر فالوتر أقله ركعة فينزل الاطلاق عليها جاعلاً على أدنى المراتب اه واستظهر الشيخ أنه يصح ويحمل على ما يريده من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو احدى عشرة ورجح الادرجه الله تعالى الحمل على ثلاث ووجهه بأنه أقل ما طلبه الشارع فيه فصارعنا به أقله اذ الركعة فيل يكره الاقتصار عليها فلم تكن مطلوبة له

من قوله أو سنته ولعل ذكرها هنا لقوله وهي أولى (قوله كنية الصلاة) أي في النفل المطلق (قوله فانما تنعقد ركعتين) قضيته امتناع الزيادة عليها ما حيث أطلق النية وليس مما اذا فانه والحالة ما ذكره صلى ماشاء بثلاث نية فلعن الغرض من هذا انه لا يتعين حمل ما نواه على ركعة بل ان شاء اقتصر على ركعة أو يزيد كما يفهم من قول المصنف الا حتى ولا حصر للنفل المطلق وقوله مع حصة الركعة المراد به انه اذا أطلق النية لم يتعين حمله على الركعة وان صحت نيتها مستقلاً لا (قوله على ما يريده) أي يختاره بعد اطلاق النية (قوله ووجهه بأنه الخ) وقياس ذلك انه لو نوى سنة الظهر القبلية مثلاً ركعتان أو الضحى فكذلك اه مؤلف ومثله في طائفة شيخنا الزياي بالنسبة لسنة الظهر ثم رأيت في كلام سم على حج في صلاة النفل تقاعن من مانصه فرع يجوز أن يطلق في نية سنة الظهر المتقدمة مثلاً ويتخير بين ركعتين وأربع اه مر اه وبقي ما لو نذر الوتر وأطلق فهل يحمله على ثلاث قياساً على ذلك أو على ركعة أو احدى عشرة أو تلغو نيته فيه نظراً والاقرب الاول وعليه فالمنع ان الثلاثة تثبت في ذمته وباقى الوتر باق على الندب ولا يجوز حمله على ان المعنى انه يفعل الثلاث ويمتنع ما زاد عليها لان عدم الزيادة لو قلنا به لكان من نذر ما ليس بقربة ونذر ما هو كذلك لا ينعقد

(الح) لم يظهر منه تخصيص الاوقات الخمسة اذ يلزم عليه زيادة الصلوات على خمسة (قوله وذلك بتصوير الح) راجع لقوله  
أو حدوثه ان لم يكن (قوله وعلم على رأس الطل) محل هذا في مخرج قول المتن المار وأول وقته زوال الشمس (قوله وهو أول  
وقت العصر) لا يناسب التصدير بقوله خمس وانظر ما أعرب المتن (قوله واقبال الظلام من المشرق) راجع للسنة الثلاثين (قوله  
أو غسل أو تيمم) صريح العطف بأ وأنه يعتبر قدر واحد من المذكورات وكان المراد أنه يعتبر واجبه منها في غير قدره وان كان

(قوله قلت الصحيح لا يشترط نية النافلة) أي وعلى هذا وما سبق من ان عدد الركعات لا يشترط فعل صورة نية سنة الظهر مثلا  
بدونها ان ينوي بقلبه الصلاة المطلوبة قبل الظهر فتعقد نيته ويخير بين ركعتين أو أربع على ما تقدم عن مر (قوله ملازمة  
للفعل) عبارة حج لان النافلة لازمة له وهي أوضح من عبارة الشارح اذ اللازم له كونه نافلا لنية كونه ماصلا نافلا (قوله  
وجب) أي ثبت وفسر بهذا المعنى لانه المناسب لهذه العبارة المحلى على جمع الجوامع بعد قول المتن والفرض والواجب  
مترادفان خلافا لابي حنيفة وهو أي الخلاف لفظي أي عائد الى اللفظ والتسمية اذا حصله ان ما ثبت بقطعي كما يسمى فرضا هل  
يسمى واجبا وما ثبت بظني كما يسمى واجبا ٣٤٠ هل يسمى فرضا فعنده لا أخذ الفرض من فرض الشيء بمعنى خزه أي قطع

بعضه ولما وجب من وجب  
الشيء وجبة سقط وما ثبت  
بظني ساقط من المعلوم  
وعندنا نعم أخذ من فرض  
الشيء قدره ووجب الشيء  
وجوباً ثبت وكل من المقدر  
والثابت أعم من أن يثبت  
بقطعي أو ظني وما أخذنا  
أكثر استعمالا اه (قوله  
وسبق لسانه الى العصر)  
وكذا لو تعمدته ثم أعرض  
عنه وقصد ما فواه عند  
تكبيرة الاحرام (قوله  
وللمخرج من خلاف  
من أوجبه) أي هاهنا وفي  
سائر ما يعتبر فيه النية  
(قوله أو نيتها ان قصد

بنفسها (وفي) اشتراط (نية النافلة وجهان) كافي اشتراط نية الفرضية في الفرض ووقع في  
بعض النسخ تبعاً للمعبر الوجهان وكشط المصنف الالف واللام من نسخته لما فيها من إيهام  
اشتراطها وقد صوب في الروضة والمجموع عدم اشتراطها كما أشار إليه هنا بقوله (قلت الصحيح  
لا تشترط نية النافلة والله أعلم) اذ نية النافلة ملازمة للفعل بخلاف العصر ونحوها فانها قد  
تكون فرضاً وقد لا تكون بدليل صلاة الصبي كما مر وفي اشتراط نية الاداء لقضاء والاضافة  
الى الله تعالى الخلاف المتقدم (ويكفي في الفعل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب  
(نية فعل الصلاة) لان الفعل أدنى درجات الصلاة فان نواهها وجب ان تحصل له (والنية  
بالقلب) اجماعاً لا يكفي نطقهم غفلة قلبه عنها وهذا جار في سائر الابواب ولا يضره لو نطق  
بخلاف ما في القلب كأن نوى الظهر وسبق لسانه الى العصر (ويذهب النطق) بالمنوى (قبيل  
التكبير) ليساعد اللسان القلب ولانه أبعد عن الوسواس والخروج من خلاف من أوجبه  
وتبطل صلاته بلفظه بالمشيئة فيها أو بنيتها ان قصد التعليق أو أطلق للمأفاه وبنية الخروج  
والتردد فيه بخلاف الصوم والحج والاعتكاف لان الصلاة أضيق وتعليقه بشئ وان لم يحصل  
لما مر وفارق من نوى وهو في الاولى مبطل في الثانية بأنه جازم والمعلق غير جازم والوسواس  
القهري لا أثر له ولو ظن أنه في صلاة أخرى فرض أو نفل فآثم عليه صحت صلاته ولا تبطل  
بشك جالس للتشهد الاول في ظهره فقام لثالثة ثم تذكره ولا بالقنوت في سنة الصحيح بظن  
انها الصبح وان طال الزمن وأتى بركن فيما يظهر خلافاً للقولين ومن تبعه ولا بنية الصلاة

التعليق) أي ولو وقع التكبير بخلاف ما اذا قصد التكبير وحده والمتبادر ان  
هذا قيد في الثانيه بخلاف التلغظ بالمشيئة فيها بان وقع بعد التحريم لانه كلام أجنبي (قوله والتردد فيه) أي حيث طال التردد  
بأن ترد بعد قراءة الفاتحة مثلاً وقبل الركوع أو مضى ركن في حالة تردده (قوله بخلاف الصوم) أي فلا يبطل بنية الخروج  
(قوله وتعليقه بشئ ظاهره) ولو استعمل عقلا سم على جملة ويوجه بأن التعليق من حيث هو مناف للنية (قوله وان لم يحصل)  
كأن نوى انه ان ناداه فلان أجابه (قوله لما مر) أي من ان الصلاة أضيق أو من المناقاة وهذا أقرب (قوله وهو في الاولى)  
أي الركنة الاولى (قوله فرض أو نفل فآثم عليه) دخل فيه ما لو كان في سنة الصحيح فظنها الصحيح مثلاً وعكسه فيصح في كل  
منهما ويقع عساًؤه باعتبار نفس الامر ثم ان تذكره فذلك وان لم يتذكره اعاد السنة نداء الصبح وجوباً بالان الاصل بقاء كل  
منهما وخرج بالظن ما لو شك في أن ما نواه ظهر أو عصر مثلاً فيصير حيث طال التردد أو مضى ركن (قوله للتشهد الاول) أي  
أهو الاول والثاني (قوله في ظهره) قضية هذا أنه لو تردد فيما نواه الظهر أو سنته ثم قام مع التردد لم يضر حيث تذكر ما نواه  
يعني عن قرب وقد يتوقف فيه بأنه حيث تردد فالواجب أن لا يقوم حتى يتذكر ثم ان تذكر عن قرب استمرت صلاته على البينة  
والابطال (قوله ثم تذكره) أي انه للتشهد الاول (قوله وأتى بركن فيما يظهر) أي لانه تطويل لركن قصير فهو

قد أتى به قبل الوقت وعبر الشهاب حج بالواو (قوله ولا تنظيره في الاوقات) هذا لازم لما ذكره عقب هذا أيضا (قوله ولشروطها كالتثنية) وانه مسنون للوضوء الذي هو شرطها (قوله بلامد) هو خير قول المشرح (قوله الى انقضاء الوقت) يعني غروب الشفق كما علم من المتن (قوله لا يباينه) من الاصغر ثم الابيض بمعنى أنه لا ينسب الدخول اليهما السابقة عليه ما والمراد من هذا اني مذهب من قال ان الوقت لا يدخل الا بغيرهما (قوله وقول من قال) أي وهل قول من قال الخ (قوله اتحاداً أول وقتي

(قوله لا يندرج فيه) كسنة الظهر مع فرضه اماما يندرج كتحية المسجد فلا يضر التشريك بينه وبين الفرض وكتحية المسجد ما مر أنه مستثنى من اشتراط التعيين كركعتي الطواف الخ فلا يضر التشريك في نيته بينها وبين صلاة الفرض ولا بينها وبين الرتبة أو نحوها (قوله وبخلاف نية الطواف) أي فلا تنعقد (قوله صلاة أخرى عامداً) يستثنى من ذلك ما لو أحرّم بالفرض منفرداً ثم رأى الجماعة تقام فانه يسئل له قلمها انفلأ والسلام من ركعتين كما سيأتي (قوله وسلم من ركعتين) ظاهره انه لو قام الى أقل من ركعتين أو أكثر قبل تلبسه بالثالثة لم يصح وهو كذلك ٣٤١ (قوله قبل تمام التكبيرة جاهلاً) أي ولو بين أظهر العلماء

لان هدامان دقائق العلم (قوله اذلا يلزم من بطلان الخصوص) وهو الفرض وقوله بطلان العموم هو النفل (قوله ولو لم تشرع في حقه الجماعة) أي التي أراد فعلها مع الامام كما يعلم من قتيبه (قوله فوجد من يصلي) تصوير للنفي (قوله كالوصلى باجتهاد) قد يفرق بينهما بان تبين الخطأ في القبل يمنع صحة النفل وان كان بعد الفراغ اه سم على حج أي بخلاف ما هنا سيما وقد قال المشرح اذلا يلزم من بطلان الخصوص الخ ومراده

ودفع الغريم أو حصول دينار فيما اذا قيل له صل ولك دينار بخلاف نية فرض ونفل لا يندرج فيه التشريك بين عبادتين مقصودتين وبخلاف نية الطواف ودفع الغريم لانه من جنس ما يدفع فيه عادة بخلاف الصلاة ولو قلب المصلي صلاته التي هو فيها صلاة أخرى عالماعدا بطأت أو أتى بنافي الفرض لا النفل كأن أحرّم القادر بالفرض قاعدة أو أحرّم به قبل وقته عامدا عالماعدا تنعقد صلاته لتلاعبه فان كان له عذر كظنه دخوله الوقت فأحرّم بالفرض أو قبله نفل الادراك جماعة مشروعة وهو منفرد مسلم من ركعتين ليذكرها أو ركع مسبوق قبل تمام التكبيرة جاهلاً لا انقلب نفلأ عذره اذلا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم ولو قامها نفلأ معينا كركعتي الضحى لم تصح لاقتضائه الى تعيين ولو لم تشرع في حقه الجماعة وكان في صلاة الظهر مثلاً فوجد من يصلي العصر لم يجزله قطعها كما في المجموع ولو علم كونه أحرّم قبل وقتها في أن نام لم يتمها التبين بطلانها وانما وقعت له نفلأ لقيام عذره كالوصلى باجتهاد لغير القبلة ثم تبين له الحال فان كان بمفردها وقعت له نفلأ وفي أثناءها بطأت كما مر وامتنع عليه الاستمرار فيها ولو صلى لقصد ثواب الله تعالى أو لهرب من عقابه صحت صلاته كما أتى به الوالدرجه الله تعالى خالفاً للفخر الرازي ويمكن حمل كلامه على من محض عبادة لذلك وحده ولا يمكن بيق النظر في بقاء اسلامه وما يبدل على ان هذا مراد المتكاملين انه محط نظرهم لما فاتته لاستحقاقه تعالى العبادة من الخلق لذاته أمام من لم يحضها فلا شبهة في صحة عبادته كما قرناه اذ طمعه في ذلك وطلبه اياه لا ينافي صحتها (الثاني) من اركانها (تكبيرة الاحرام) في قيامه أو بدله لخبر المصنف

بالخصوص كون الصلاة المنوية فرضاً بالعموم مطلق الصلاة وهو اذا أطلق الصلاة حملت على النفل (قوله ويمكن حمل كلامه) أي الفخر وقوله على من محض عبادة قال سم على حج قوله على من محض الخ لعل الوجه ان يقال ان أريد بالجميع المذكور انه لم يفعله الا لاجل ذلك بحيث انه لولا ما فعل مع اعتقاده استحقاق اللذات فلو جرحه صحة عبادته كما قد يصرح بذلك نصوص الترغيب والترهيب اذ غاية الامر انه تهمد الاخلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته ومجرد ذلك لا ينافي الصحة ولا الايمان وان أريد أنه لم يفعله الا لاجل ذلك مع عدم اعتقاده الاستحقاق المذكور فالوجه عدم ايمانه وعدم صحة عبادته اه (قوله ولكن يبقى النظر الخ) قد يقال حيث اعتقده استحقاقه تعالى للعبادة فلا وجه للاسلامه لان غاية الامر ارتكاب المخالفة وهي مع اعتقاده حق الألوهية لا تتعدى في الاسلام فليتامل سم على حج (قوله على أن هذا) أي من محض عبادته لذلك وحده (قوله لخبر المصنف صلاته) واسمه حلا بن رافع الزرقى اه عميرة (أقول) وانما ذكرنا خبر قيامه ولم يقتصر على قوله اذ لفت الى الصلاة فكبر على عاداته من الاقتصار في الاحاديث الطوال على محل الاستدلال ليجعل عليه في الاستدلال على بقية الاركان ولم يذكره التشهد ونحوه من بقية الاركان لسكونه كان عالمها وقوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن أي وكان الذي معه منه الفائحة فقط (قوله ثم اسجد حتى طمأن الى قوله حتى طمأن جالساً) لا حاجة اليه لانه بما اتفق عليه الشبخان فالاولى الاقتصار على ما بعده كما فعل الشيخ في شرح منهجه

العشاء والصبح) لفظ أول ليس في فتاوى والده (قوله الشق الاول) أي المذكور في قوله هل مقتضى ذلك أنهم يصلون به بعد فجرهم وحاصل ما ذكره ان والده سئل عن قضية ما قدمه هو في قوله ومن لا عشاء عندهم الخ هل يقتضى أنهم يصلون العشاء به بعد الفجر أو قبله فاجاب بان فرض كلام الاصحاب فيه في الشق الثاني أي بان يفضل بعد الزمان الذي يغيب الشفق فيه في أقرب البلاد اليهم زمن من الليل قبل طلوع الفجر يمكن ايقاع العشاء فيه وانما كان فرض كلامهم ذلك للدلائل التي ذكرها من

(قوله من مفسدات الصلاة) أي وتجريم ذلك عليه يدخل به في أمر محرم قال ع يقال أحرم الرجل اذا دخل في حرمة لا تمتك قاله الجوهرى قال الاسنوى فلما دخل بهذه التكبير في عبادة يحرم فيها أمور قيل لها تكبيرة احرام (قوله الله أكبر) قال الاسنوى هي موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكاية يوهم انه يجب على المصلي ايقاعها أي الاتيان بها مقطوعة وليس كذلك اذ يصح أن يقول مأموما الله أكبر بوصلها بحزمه في شرح المذهب اه عمدة وبق ما لفتح الماء وكسرهما من الله وما لفتح الراء وكسرهما من أكبر هل يضر ٣٤٢ أولا فيه نظر والا قرب عدم الضرر لما يأتي من أن اللحن في القراءة

الذالم يغير المعنى لا يضر  
وتقل بالدرس عن فتاوى  
والد الشارح ما يوافق  
ما قلناه في المسئلة الثانية  
(قوله خروج من الخلاف)  
لم يذكر فيها خلافا بل قضية  
قوله الاتي في توجيهه  
مقابل الاصح والثاني تضرر  
الزيادة فيه لا استقلالها  
بخلاف الاولى الجزم  
بنفسه فليتأمل لكن في  
الدميرى في قول ضعيف  
يضر الفصل باللام (قوله  
وتضرر زيادة حرف) ظاهره  
ولو جاهلا به (قوله وزيادة  
واو قبل الجلالة) ظاهره  
ولو جاهلا (قوله وتشديد  
الباء) ظاهره ولو جاهلا  
(قوله وهو ظاهر في الشق  
الاول) أي تشديد الباء  
(قوله أما الثاني فردود) أي

صلاته اذا لفت الى الصلاة فكبر ثم أقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم ركع حتى تطمئن راكعا  
ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم افسل ذلك  
في صلاتك كلها رواه الشيخان وفي رواية البخاري ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى  
يطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما ثم افسل ذلك في صلاتك  
كاهو في صحيح ابن حبان بدل قوله حتى تعتدل قائما حتى تطمئن قائما وسميت تكبيرة الاحرام  
لانه يحرم بها ما كان حلالا له قبلها من مفسدات الصلاة ككل وشرب وكلام وغيرها  
(ويتعين) فيها (على القادر) بالنطق بها (الله أكبر) لانه المأثور من فعله عليه الصلاة والسلام  
مع خبر البخاري صلوا كما رأيتموني أصلي أي كما علمتموني حتى لا ترد الاقوال وصح تحريمها  
التكبير وهي صيغة حصر فلا يجزئ الله كبير لفوات معنى أفعل ولا الرحمن ولا الرحيم أكبر أي  
والله أعظم وأجل لانه لا يسمى تكبيرا (ولا تضرر زيادة لاتمنع الاسم) أي اسم التكبير (كأنه  
الأكبر) لانها لا تغير المعنى بل تقويه بافادة الحصر لكنه خلاف الاولى خروج من الخلاف  
ولو اخل بحرف من الله أكبر للتحريم ضرورة تكبيرات الانتقالات في عدم الاعتداد بها  
وتضرر زيادة حرف يغير المعنى كدومزة الله وألف بعد الباء لانه يصير جمع كبير بالفخ وهو الطبل  
الذي له وجه واحد وزيادة واو قبل الجلالة كما في فتاوى القفال وتشديد الباء أو الراء من  
أكبر كما أتى به ابن رزين وهو ظاهر في الشق الاول أما الثاني فردود كما قاله ابن العماد وغيره  
اذا راء حرف تكرير فزيادته لا تغير المعنى وابدال همزة أكبر واو من العالم ون الجاهل  
وان كان ظاهر كلام جمع العصة مطلقا لانه لغة وابدال الكاف همزة وتخل واو بين  
الكلماتين ساكنة أو متحركة لان ذلك لا يسمى حينئذ تكبيرا ولو زاد في المد على الالف التي  
بين اللام والماء الى حد لا يراه أحد من القراء وهو عالم بالحال فيما ينظر ضرر ووصل  
همزة الله أكبر بما قبلها كما مر خلاف الاولى وذهب ابن عبد السلام الى الكراهة

تشديد الراء (قوله دون الجاهل) طاهر تقيد ما ذكر بالعالم ان تغيير غير العالم يضر مطلقا في غير  
هذه الصورة ولو قيل بعدم الضرر في بقية الصور مع الجهل لم يبعد لانه مما يخفى الا ان يقال ما تغير به المعنى يخرج الكلمة  
عن كونها تكبيرا او يصيرها اجنبية والصلاة وان لم تبطل بالكلمة الاجنبية لكن تبطل بنقصان ركن مطلقا كالوجه  
وجوب الفاتحة عليه فصل بدونه ويحتمل أن يراد بالجاهل هنا ما لو علم الحزم ثم نسبته (قوله لا يراه أحد من القراء) أي في  
قراءة غير متواترة اذ لا يخرج منه ذلك عن كونه لغة وغاية مقدار ما نقل عنهم على ما نقله ابن حجر سبع ألفات وتقدر كل ألف  
بمئتين وهو على التقريب ويعتبر ذلك بتضريك الاصابع متوالية متقارنة للنطق بالمد (قوله بما قبلها) كأن يقول مقتديا  
الله أكبر (قوله كما مر) انظر في أي محل مروا عنه في قول المصنف ويتعين على القادر الله أكبر حيث نطق بها موصولة ومن  
ثم قال الاسنوى هي موصولة في هذه العبارة فنسب وصلها للمصنف



كلامهم وان كان كلامهم في حد ذاته محتملاً للشق الاول أيضاً اعني كونهم يصلون العشاء بعد الفجر فهو غير مراد لهم (قوله فان اتفق وجود الشق الاول) بان لم يعض زمن غيبوبة الشفق في اقرب البلاد اليهم الا وقد طلع الفجر عندهم فكيف انهم يصلون العشاء حينئذ اي بعد الفجر وبعد التقدير المذكور وتوقع لهم أداء قلخص من كلامه انه لا بد من ذلك التقدير مطلقاً وان لم

(قوله ويمكن رده الى الاول) أي بان يقال مراده انها كراهة خفيفة لم يردفها نسي خاص ولكنها استفتدت من الامر بالمحافظة على حرف التكبير (قوله بانه لا أصل له) أي قوله التكبير جزم (قوله بما ذكرته) أي من قوله كلاله الله الا هو الخ (قوله هو ما في التحقيق) وفيه رد على ما قاله الماوردي من أنه لا يضر ٣٤٣ وعبارة الشيخ عمرة وجعل الماوردي من

أمثلة عدم الضرر والله لا اله الا هو أكبر اه (قوله وأولى منه) أي بالضعف وقوله زيادة الشيخ الذي أي لفظ الذي مع لا اله الا هو (قوله لا أكبر الله) هل ولو أتى بأكثر ثانياً كان قال أكبر الله أكبر فيه نظر والاقرب أن يقال ان قصد البناء ضرر والابان قصد الاستئناس أو أطلق فلا (قوله والاعظم لا يدل على القدم) يتأمل وجه التفرقة بينهما قال بعضهم لعل وجهه انه لما شاع أن يقال لمن هو أقدم من آخره أكبر منه على ان فعله من باب علم دون أن يقال أعظم منه فاذا وصف سبحانه وتعالى بعد حذف المفضل عليه دلالة على العموم صار معناه انه أقدم من كل قديم

ويكرره الى الاول وانما لم تبطل لانه لم يترك حرفاً ثابتاً في حال الدرج ولا يضر ضم الراء كما في به الولد رحمه الله تعالى خلافاً لما اعتمد به متأخرون تبعاً للجيلي الناقل له عن نص الام فقد رده الجلال البلقيني بأنه لم يرد ذلك في الام وبأن الجليل لا يعتمد عليه قال واما ما روي من قوله التكبير جزم فعناه لا يمد اه أي ويكون معناه الجزم بالتموي يخرج به التردد فيه على ان الحافظ ابن حجر نبه على ذلك في تخريج أحاديث الرافعي بأنه لا أصل له وانما هو قول ابراهيم النخعي (وكذا لا يضر الله الجليل أكبر) أو الله عز وجل أكبر بقاء النظم والمعنى (في الأصح) والثاني تضرر الزيادة فيه لاستقلالها بخلاف الاولى ومثل ذلك كل صفة من صفاته تعالى اذا لم يطل الفصل بها عرفاً بخلاف ما اذا طال كلاله الله الا هو أكبر والتشديد بما ذكرته هو ما في التحقيق فقول الماوردي فيه انه يسير بضعف وأولى منه زيادة الشيخ الذي بعد الجلالة ولو تخطل غير النعوت كلاله أكبر بضرر مطلقاً كما قاله ابن لرفعته وغيره ومثله الله يارحمن أكبر ونحوه فيما يظهر لا يهملها الاعراض عن التكبير الى الدعاء (لا أكبر الله) فانه يضر (على الصحيح) أو لا أكبر الله فلا تعقده لانه لا يسمى تكبيراً بخلاف عليكم السلام في التحليل فانه يسمى سلاماً كما سيأتي والثاني لا يضر لان تقديم الخبر جائز والحكمة في افتتاح الصلاة بالتكبير كما ذكره القاضي عياض استحضار المصلي عظمة من تم بأخذ دمه ولو قوف بين يديه ليمتلئ هيبة فيحضر قلبه ويخشع ولا يبعث فان قيل لم اخنص انعقادها بلفظ التكبير دون لفظ التعظيم قلنا غنا اختص به لان لفظه يدل على القدم والتعظيم على وجه المبالغة والاعظم لا يدل على القدم وكلها تقتضي التفضيل لانها انتفاوت ولها ذال صلى الله عليه وسلم سبحانه الله نصف الميزان والحمد لله تلاً الميزان والله أكبر مل عما بين السموات والارض وقال صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله عز وجل الكبير يار دائي والعظمة ازارى في نازعني في شيء منهم ما قصمته ولا أبالي استعار الله الكبيراء الرء والعظمة الازار والرداء أشرف من الازار وعلم بماتة دم وجوب التكبير قائماً حيث يلزمه القيام وأن يسمع به نفسه اذا كان صحيح السمع لا عارض عنده من لفظ او غيره ويسن أن لا يقصره بحيث لا يفهم وان لا يخطئه وقصره بأن يسرع به أولى وأن يجهر بالتكبيرات

بخلاف أعظم اه وفيه نظرو في طبقات التاح السبكي في ترجمة الغزالي فقال يعني أبا حنيفة المقصود من كلمة التكبير الثناء على الله الكبيراء فلا فرق بينه وبين ترجمته بكل لسان وبين قوله الله أعظم فقال الشافعي وبم علمت أنه لا فرق في صفات الله بين العظمة والكبيراء مع انه تعالى يقول العظمة ازارى والكبيراء رداي والرداء أشرف من الازار الخ فليراجع (قوله فن نازعني) أي بأن حاول اتصافه بواحدة منهما بأن اعتقد في نفسه انه أعظم من غيره أو أكبر من غيره بل وأنه أعظم من غيره ومعلوم أن ذلك حرام أن أدى الى استنقاص غيره من الناس معينا ما في الحيوان من حيث الخلق فحرام أيضاً (قوله وعلم بماتة تقدم) أي من قوله في قيامه أو بدله (قوله ويسن أن لا يقصره) عبارة المصباح قصرت الصلاة ومنها قصر من باب قتل هذه اللغة العالية التي جاء بها القرآن قال تعالى فليس عليكم جناح عليكم أن تقصروا من الصلاة وقصرت الصلاة بالبناء للفعول فهي مقصورة وفي حديث أن قصرت الصلاة وفي لغة يتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال أقصرتا وقصرتها اه (قوله أولى) أي لانه يكون أقرب لاستحضار النية في جميعه

عليه طالع الغبر قبل فعل العشاء ولا يخفى بعده حيث قدم في ثم اعتقد الشهاب حج الاخذ بالنسبة في هذه الحالة (قوله طبر  
جبريل) أي بالنسبة لاول الوقت اذ لم يقدم دليله وقوله مع خبر مسلم أي بالنسبة لآخره (قوله المذكور ان) أي في المتن قبل

(قوله الامام لا غيره) أي واذا جهر اشترط أن يقصد بتكبيره الذكرو لمع الاعلام سواء في ذلك تكبيرة الاحرام وغيرها  
(قوله هذا ان لم ينو بينهما خروجا) أي ولم يحصل منه تردد في النية مع طول (قوله أمامع السهو) أي كأن نسي كونه أحرم أولا  
فكبر فاصدا الاحرام (قوله فاحرم قبل أن ينوي) أي قبل طول الفصل فان طال بطلت صلاته للتردد (قوله لم تعتقد) أي هذه  
النية ثم ان علم عن قرب انه أحرم قبل تبين ان قاصدا صلاته والا فلا (قوله ولو اقتدى بامام) أي أراد الاقتداء لقوله بعد فهل يجوز  
له الاقتداء بالخ ويمكن بقاؤه على ظاهره ويحمل قوله فهل يجوز له الخ على معنى فهل يجوز له البقاء على القدوة ويشعر به قوله  
الا في ومقتضاه البقاء في مسألتنا الخ ٣٤٤ (قوله فكبر ثم كبر) أي الامام مرتين (قوله ونوى) عطف على قطع عطف

سبب على مسبب (قوله  
لان افساد ما لم يتحقق) أي  
افساد فعل لم يتحقق حكمته  
والمراد انه هنا شك في  
انقاذ صلاته الامام فهي  
قاسدة على احتمال فلا  
يتابعه فيها بخلاف ما لو  
تضح في صلاته فانه تحقق  
منه الصحة وشك في المبط  
بالاتيان بالثانية والاصل  
عدمه لا يقال هو هنا كذلك  
لانه هنا علم الصحة بنيتها  
الاولى وشك في المبط  
بالاتيان بالثانية لا نقول  
يجوز ان اتيانه بالثانية  
لعلمه أو ظنه فساد الاولى  
فتكون الثانية الصحيحة  
وان تصدبها الافتتاح بعد  
صحة الاولى فتبطل ولعل

الامام لا غيره الا أن لا يبلغ صوت الامام جميع المأمومين فيجهر بعضهم واحدا أو أكثر بحسب  
الحاجة ليلغ عنه ولو كبر للاحرام تكبيرات ناويا بكل منها الافتتاح دخل في الصلاة بالاولى  
وخرج بالاشغاع هذا ان لم ينو بينهما خروجا واقتضاها والافصح بالنية ويدخل بالتكبير فان  
لم ينو بغير الاولى شيئا لم يضر لانه ذكر فلا تبطل به صلاته هذا كله مع العمد كما قاله ابن الرفعة  
أمامع السهو فلا بطلان ولو شك في انه أحرم أولا فاحرم قبل أن ينوي الخروج من الصلاة لم  
تتعد لاننا شك في هذه النية انما اشغع أو ترفلا تعتقد الصلاة مع الشك وهذا من الفروع  
النفيسة ولو اقتدى بامام فكبر ثم كبر فهل يجوز له الاقتداء به جلا على انه قطع النية ونوى  
الخروج من الاولى أو يمتنع لان الاصل عدم قطعه للنية الاولى يحتمل أن يكون على الخلاف  
فيما لو تضح في أثناء صلاته فانه يحمله على السهو ولا يقطع الصلاة في الاصح ومقتضاه البقاء  
في مسألتنا وهو الوجه وان ذهب بعض المتأخرين الى ان المنجبه الامتناع لان افساد ما لم  
يتحقق حكمته لا يتابعه فيه بخلاف ما يعرض في الانشاء بعد عقد الصحة اللهم الا أن يكون قضيها  
لا يخفى عليه مثل هذه المسئلة اه على انه قد منع قوله في فرقه ان لم يتحقق حكمته ولو أحرم بركتين  
وكبر للاحرام ثم كبر له أيضا بنية أربع ركعات فهذا يحتمل الابطال لانه لم يرفض النية الاولى  
بل زاد عليها فبطل ولا تتم الثانية وهو الوجه ويحتمل الصحة لان نية الزيادة كنية صلاة  
مستأنفة (ومن عجز) وهو ناطق عن اتيانه بالتكبير بالعربية ولم يتمكن من التعلم في الوقت  
(ترجم) حتما بى لغة كانت من فارسية وسريانية وغيرها فأتى بدلول التكبير  
بتلك اللغة اذ لا اعجاز فيه بخلاف الفاتحة حيث لا يترجم عنها لان القرآن مجز (ووجب  
التعليم ان قدر) عليه سواء في ذلك التكبير والفاتحة والشهادة وما بعده ولو بسفر أطاقه

ما ذكر من السؤال هو المعنى بقوله على انه قد منع (قوله اللهم الا أن يكون) أي الامام فقها أي فلا يفعل ما يؤد وان  
لبطلان صلاته (قوله ان لم يتحقق حكمته) أي لا نأخذ بقضا حكمته بالاولى وشكنا في المبط (قوله فهذا يحتمل الابطال) أي ابطال  
الصلاة بالتكبير الذي (قوله فتبطل) أي النية الاولى (قوله كنية صلاة مستأنفة) أي فيتمضم قطع الاولى (قوله ترجم حتما  
بى لغة كانت) أي فلو عجز عن الترجمة هل ينتقل الى ذكر آخر أو يسقط التكبير بالكلمة فيه نظرا والقرب الثاني أخذ من  
مقتضى عدم التعرض له فليراجع لكن قضية قوله بعد قول المصنف الا في قات الاصح المنصوص جواز التفرقة الخ من  
قوله ومثل ذلك قدره على الذكرك قبل ان تضى وقفة بقدر الفاتحة فيلزمه الاتيان به وهذا غير خاص بالفاتحة بل يطرد في التكبير  
والشهادة يقتضى خلافه (قوله اذ لا اعجاز فيه) أي التكبير (قوله ولو بسفر أطاقه) الظاهر من أطاقه انه لا بد من الراحة  
لما في المشى من المشقة حيث بعدت المسافة كما في الحج ويحتمل الفرق فيجب السفر ماشيا حيث قدر عليه لان الصلاة فورية  
فحيث قدر على تحصيل ما يعتبر فيها وجب مطلقا ثم رأيت في حج مانصه ولو بسفر لكن ان وجد المؤمن المعتبرة في الحج فيما يظهر  
وان أمكن الفرق بأن هذا فوري لانه لا ضابط يظهر هنا اما قوله ثم نعم لوقيل هنا يجب المشى على من قدر عليه وان طال كن  
لزمه الحج فور لم يبعد ذلك لان ما لا يتم الخ وهو صريح فيما قلناه

وبعد فقوله ويبقى الى الفجر الصادق هو وقت الجواز والالتزام الاختياري (قوله ثم اختيار) أي فقط والافهم بشارك  
 الفضيلة في وقتها (قوله لور ود الفجر في الكتاب الخ) عبارة شرح الروض لان القرآن جاء بالثاني أي الفجر والسنة به مامعا  
 (قوله عدمها) أي المخالفة لما بينه بعد واصل كلامه أنه لا مخالفة في كلام النووي الذي فهمه منه أكثر المتأخرين لان ما نقله  
 عن الام ليس فيه تعرض لحكم التسمية اذ الذي فيه انه يستحب ان لا تسمى فيبقى اذا سميت هل يكون مكروها وخلاف  
 (قوله والوجه خلافه) أي خلاف قوله من التمييز يكون من الولوج ٣٤٥ (قوله لاجل التكبير ونحوه) يؤخذ منه انه

يخلص من الاثم بتعليمه من  
 العربية ما يتمكن به من  
 ذلك (قوله فان لم يعلمه  
 واستكسبه) أي فحين لم  
 يستكسبه فلا عصيان  
 لا مكان أن تعلم ولو بايجار  
 نفسه ولا يقال العبد لا يجوز  
 نفسه لا نقول الشرع  
 جعل له الولاية على نفسه  
 فيما يضطر اليه وهذه منه  
 لان الشرع الجاء لذلك  
 (قوله ولهو انه بالقراءة)  
 وهي الهنسة المنطبقة في  
 أقصى سقف الفم كقوله  
 شيخنا الزبدي (قوله أعم  
 من ذلك) أي بان أرادوا  
 ما يشمل الحروف الطارئة  
 والاصلي (قوله والظاهر  
 ان مرادهم الاول) أي  
 من طرأ خرسه وخرج به  
 الخلق فلا يجب معه تحريك  
 ذلك لانه لا يحسن شيامن  
 الحروف حتى يحرك لسانه  
 به فلو حرك لسانه وشفتيه  
 من غير شعور بشي من  
 الحروف لم تبطل كالحرك  
 أصابعه في حرك أو غيره لان  
 هذه حركات خفيفة وهي  
 لا تبطل وان كثرت وفي

ان طال كما اقتضاه كلامهم لان ما لا يتم الواجب الابه فهو واجب وانما لم يجب السفر لانه على  
 فاقده لا وامن نفع هذا بخلافه ويجب عليه تأخير الصلاة لاجل التعلم الا ان يضيق وقته فلا تجوز  
 الصلاة للقادر عليه مادام الوقت متمسعا اذ لو جازت له حينئذ لم يلزمه التعلم اصلا لانه بعد ان  
 صلى لا يلزمه التعلم في هذا الوقت وفي الوقت الثاني مثله وانما جاز له التيمم أول الوقت مع يقين  
 الماء آخره لان وجوده لا يتعلق بقله فان ضاق الوقت صلى لحرمته وأعاد ككل صلاة ترك  
 التعلم لها مع امكانه وامكانه معتبر من الاسلام في طرأ عليه وفي غيره نجه كما قاله الامنوي  
 وغيره ان يعتبر من تميزه لكون الاركان والشروط لا فرق فيها بين الصبي والبالغ يطرد ذلك  
 في جميع نظائره وقد ينافر فيه والوجه خلافه لما فيه من مؤاخذته بما مضى في زمن صباه  
 ويجب على السيد تعليم غلامه العربية لاجل التكبير ونحوه أو تخليته ليكتسب اجرة معلمه  
 فان لم يعلمه واستكسبه عصى بذلك أما العاجز لنحو خرس فيجب تحريك لسانه وشفتيه وهاتيه  
 بالكبير قدر امكانه قال في المجموع وهكذا حكم تشهده رسالته وسائر أذكاره قال ابن الرفعة  
 فان عجز عن ذلك نواه بقلبه كافي المريض قال بعض هم ان كان مراد الشافعي والاصحاب بذلك  
 من طرأ خرسه أو خبل لسانه بعد معرفته القراءة وغيرها من الذكر الواجب فهو واضح لانه  
 حينئذ يحرك لسانه وشفتيه وهو انه بالقراءة على مخارج الحروف ويكون كناطق انقطع  
 صوته فيستكلم بالقوة ولا يسمع صوته وان أرادوا أعم من ذلك فهو بعيد والظاهر ان مرادهم  
 الاول والا لا وجبوا تحريكه على الباطن الذي لا يحسن شيئا اذ لا يتقاعدا له عن الاخرس خلقة  
 وعلى تقدير ان لا يريد الاثمة من طرأ خرسه فأقل الدرجات أن يقال لا بد أن يسمع الاخرس  
 القراءة والذي كرم بحيث يحفظهم بقلبه (ويسن) للصلي ولو امرأة (رفع يديه) وان اضطلع (في  
 تكبيره) للاحرام بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره مستقبلا بكيفية القبلة عملا أطراف أصابعها  
 نحوها كما ذكره المحاملي وان ذكر الباقي وغيره انه غريب كاشه غالمه اقال الاذمعي وصرح  
 جماعة بكراهة خلافه مفرا فأصابعه تقر بقاوسا كما في الروضة وان قال في المجموع ان  
 المشهور عدم التقييده والمراد باليسدين هذا الكفان ويرفعهما (حذو) بالذال المجبة أي مقابل  
 (منكبيه) بحيث يكون رأس امه مقابل نكبة أذنيه ورأس بقية أصابعه مقابل أعلى  
 أذنيه وكفاه مقابلتين لمنكبيه وهذه الكيفية جمعها الشافعي رضي الله عنه بين الروايات  
 المتخانة في ذلك والاصل في ذلك خبر عن عمره صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه  
 اذا افتتح الصلاة متفق عليه بل قال البخاري روى الرفعة سبعة عشر معاصيا ولم يثبت عن أحد  
 من الصحابة خلافه وحكمته كما قال الشافعي رضي الله عنه اعظام اجلال الله تعالى ورجاء ثوابه  
 والاقتداء بنبه محمد صلى الله عليه وسلم ووجه الاعظام ما ضمنه الجمع بين ما يمكن من انعقاد

٤٤ نهاية ل سمع على جهة ونسبه أن يكون مبطلا اه وقديتوقف فيه ويقال بعدم البطلان للعملة  
 المذكورة نعم ان فرض نصوره للحروف كان سمع على خلاف العادة فانتقصر في ذهنه صور حروف الفاتحة وجب التحريك  
 (قوله متفق عليه) أي من البخاري ومسلم كما هو اصطلاح المحدثين (قوله وحكمته كما قال الشافعي) وهذه الحكمة مطردة في  
 جميع المواضع التي يطلب فيها الرفع (قوله اعظام اجلال) هما مترادفان والمراد بالمبالغة في الاجلال وهو التعظيم

الاولى لا تعرض في النص لذلك وكذلك المحققون التابعون للنص سلكون عن ذلك فرجعنا الى الكراهة المصرح بها في كلام النووي في الروضة والتحقيق الواردة بها النص (قوله وسباق كلامهم يشعربته ورا المسئلة بما بعد دخول الوقت) (قوله وعلم مما تقرر) أي من قوله رفع يديه الخ لكنه على هذا كان الاولى أن يقول رفع يديه وكونه مستقبلا الخ بزيادة العاطف في كل (قوله وينبغي أن ينظر الخ) ٣٤٦ أي لا احتمال أن يكون فيه نجاسة أو نحوها تمنعه السجود (قوله مقارنا

لاول التكبير) فيكون كما لو نظر بصره الى شيء قبيل الشروع في التكبير وادام نظره اليه الى تمامه ثم ما ذكره الشارح أحد وجهين قال ع قال السبكي اختلفوا في هذا الاستصحاب فقيل المراد ان يستمر استحضارها الى آخره قال ولكن استحضار النية ليس بنية واجبا ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل يوالى أمثاله فاذا وجد القصد المعتبر أولا جدد مثله وهكذا من غير تحلل زمن وليس تكرر النية كتكرر التكبير كي يضر لان الصلاة لا تنعقد الا بالفرغ من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن له كل أحد ولا يعقل (قوله وقيل يكفي قرنها بآوله) عل هذا الوجه بان استصحاب النية ذكر في دوام الصلاة غير واجب ورد من طرف الاول بان النية شرط في الانعقاد وهو لا يحصل الا بتمام التكبير وذهب

الائمة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير اه عميرة (قوله وقيل يجب بسطها عليه) بان أوجبوا يقرب بكل جزء واحد من قصد الفعل والنعين ونية الفرضية (قوله وانما آخروا القيام) أي في الذكر (قوله ولانه قبلها مشروط) يتجه الاكتفاء بمقارنته بما فقط وان لم يتقدم عليها الا أن يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله أو تكون شرطية بها التوفيق مقارنته لها عادة على ذلك فان أمكنت بدونها لم يشترط اه سم على ج

القلب على كبريائه تعالى وعظمته والترجمة عنه باللسان واظهار ما يمكن اظهار به من الاركان وقيل للإشارة الى توحيده وقيل ليراه من لا يسمع تكبيره فيقتدى به وقيل إشارة الى طرح ما سواه تعالى والاقبال بكماله على صلاته ولو تذر عليه الرفع الا بزيادة على المشروع أو نقص عنه أي بما يمكنه فان أمكنه أي بالزيادة على المشروع فان تعدد أو تعدس رفع إحدى يديه رفع الاخرى ويرفع الاقطع الى حد لو كان سليما وصل كفه وأصابه الهيئة المشروعة ولو ترك الرفع ولو عمد حتى شرع في التكبير رفع اثنائه لا بعده لزال سببه وعلم مما تقرر ان كلام الرفع وتفريق أصابعه وكونه وسطا الى القبلة سنة مستقلة وادفع شيئا منها أتيب عليه وفاته السكال فانه المتولى وأقروه وينبغي أن ينظر قبل الرفع والتكبير الى موضع سجوده ويطرق رأسه عليه لا يرفع يديه (والاصح) في زمن ذلك (رفعه مع ابتدائه) أي التكبير وانتهاه مع انتهاء أي انتهاء الرفع مع انتهاء التكبير ويحطه بما بعده ذلك كافي التحقيق والمجموع والتفصيل خلافا لما في الروضة وأصلها من أنه تسن المعية في الابتداء دون الانتهاء وان جزم به الجوزي وصاحب الاسعاد والخلاف في الافضل فقط (ويجب قرن النية بالتكبير) أي بجمع تكبير التحريم لانه أول أفعال الصلاة فوجب مقارنتها لذلك كالجوع وغيره الا الصوم لما مر بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاته ثم يتصدق فعل ذلك المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لا قول التكبير ولا يفعل عن تذكره حتى يتم تكبيره ولا يجوز به توزيعه عليه فلو عزبت قبل تمامه لم تصح صلاته لان النية معتبرة في الانعقاد ولا يحصل الانجام التكبير وظاهر كلامهم أنه يشترط مقارنة النية للجليل مثلا لوقال الله الجليل أكبر وهو ما يجتنه صالح البلقيني قال والا لصدق انه تحلل في التكبير عدم المقارنة لكن المعتمد كما أفتى به الورد رحمه الله تعالى خلافا له وان كلامهم خرج بخروج الغالب من عدم زيادة شيء بين لفظي التكبير فلا دلالة له على اشتراط المقارنة فيما عدا لفظي التكبير نظر الامعنى اذ المعتبر اقترانها باللفظ الذي يتوقف الانعقاد عليه وهو الله أكبر فلا يشترط اقترانها بما تحلل بينهما وما كان الزمن يسيرا لم يقدح عزوهم بينهما الشبهة بسكنة النفس والهي ولا يجب استصحاب ابعث التكبير لعدم سببها (وقيل يكفي) قرنها (بآوله) ولا يجب استصحابها الى آخره وقيل يجب بسطها عليه (الثالث) من أركانها (القيام في فرض القادر) عليه شمل فرض الهي والعماري والفريضة المعادة والمنذورة فيجب حالة التحريم اجساعا وهو مراد الروضة وأصلها بقوله ما يجب أن يكبر فاعلم ان يجب القيام ونظر البخاري صل فاعلم ان لم تستطع فاعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستقيا لا يكاف الله نفسا الا وسعها وانما آخروا القيام عن النية والتكبير مع تقدمه علمه بالا انهما ركنان في كل صلاة بخلافه ولانه قبلها مشروط وركنيتها انما هي معهما وبعدهما واعلم أنهم

الائمة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير اه عميرة (قوله وقيل يجب بسطها عليه) بان أوجبوا يقرب بكل جزء واحد من قصد الفعل والنعين ونية الفرضية (قوله وانما آخروا القيام) أي في الذكر (قوله ولانه قبلها مشروط) يتجه الاكتفاء بمقارنته بما فقط وان لم يتقدم عليها الا أن يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله أو تكون شرطية بها التوفيق مقارنته لها عادة على ذلك فان أمكنت بدونها لم يشترط اه سم على ج



أى فالكرامة خاصة به فأنقله بعد عن بحث الاسنوى مخالفه ومن ثم اعتمد الزيدى خلافه وسياً في ان محل الكرامة اذا ظن يقظته في الوقت والاحرم (قوله وأكل لقم) يؤخذ منه ان المراد بالاسباب اعم مما تتوقف عليه صحة الصلاة أو كمالها بخلاف صدق الشهاب حج حيث جعله من الشغل الخفيف اذ مقتضاه ان المراد بالاسباب ما تتوقف عليه صحة الصلاة فحسب (قوله فالجميع أداء) أى وينوى به الاداء (قوله وأجاب بعضهم) هو فرض قوله في صدر المسئلة ومن كان لو اقتصر على

(قوله أو جوبوا الذكر الخ) أى قراءة الفاتحة (قوله وجلس) أى وأوجبوا الفاظ التشهد في جلوس الخ وقوله التشهد أى الاخير (قوله بين قدميه بشبر) أى بالنسبة للوسط المعتدل لا بالنسبة لنفسه (قوله فقد صرحوا بالشراخ) أى فيقاس عليه ما هنا (قوله لكن يكره الاستناد) ينبغى حيث لا ضرورة اليه ٣٤٧ (قوله فلو أخذ اثنتان بعضه) بكل واحد

من عضديه ولو عبر به كان أوضع (قوله وان أمكنته الصلاة على الارض) أى ولو بلا مشقة فلا يكاف الخروج من السفينة للصلاة خارجها على ما هو ظاهر عبارة الشارح أمكن قال سم على حج مانعه قوله خاف نحو دوران رأس الخ أى فيصلى قاعدا وان أمكنته الصلاة قائماً على الارض كما في الكفاية ولعل محله اذا شق الخروج الى الارض أو فوات مصلحة السفر اه بحروجه (قوله ومنازعة الأذرى والزركشى فيه) أى في عدم الاعادة (قوله وجوبا) قال سم على حج نقلا عن شرح الباب وهو أوجه من قول ابن الرفعة ندبا وان نقله عن الروضة ووجه الزركشى نسبته اليه اذ لا نقول عن الكافي مساعده

أوجبوا الذكر في قيام الصلاة وجلوس التشهد ولم يوجبوه في الركوع ولا في السجود لان القيام والقعود يقعان للعبادة والعادة فاحتج الى ذكر يخصهما للعبادة والركوع والسجود يقعان خالصين لله تعالى اذ هما لا يقعان للعبادة فلم يجب ذكرهما ويسن أن يفرق بين قدميه بشبر خلافاً لقول الانوار بأربع أصابع فقد صرحوا بالشبر في تقريب ركبته في السجود (وشطره نهب فقاره) بفتح الفاء أى عظامه التى هى مفصولة لان اسم القيام دائرة معه فلا يضطر اراق الرأس بل يسن ولا الاستناد الى نحو جدار وان كان بحيث لو رفع لسقط لوجود اسم القيام لكن يكره الاستناد نعم لو استند بحيث يمكنه رفع قدميه بطلت صلاته لانه معلق نفسه وليس بقائم ومنه يؤخذ صحة قول العبادة يجب وضع القدمين على الارض ولو أخذ اثنتان بعضه ورفعه في الهواء حتى صلى لم تصح ولا يضركم على ظهر قدميه من غير عذر خلافاً لبعضهم لانه لا ينافى اسم القيام وانما لم يجز نظيره في السجود لان اسمه ينافى وضع القدمين المأمور به ثم خرج بالفرض النفل وبالقادر العاجز وسياً في حكمهما واستثنى من كلامه مسائل منها ما لو خاف راكب سفينة غرقاً أو دوران رأس فانه يصلى قاعداً ولا اعادة عليه كما في المجموع زاد في الكفاية وان أهكنته الصلاة على الارض ومنازعة لا ذرى والزركشى فيه بنسبة ذلك ممنوعة وقول الماورى يجب الاعادة يحمل على ما اذا كان العجز للزحام لنسبته ومنها ما لو كان به سلس بول ولو قام سال بوله وان قد لم يسئل فانه يصلى قاعداً وجوباً كافي الانوار ولا اعادة عليه ومنها ما لو قال له طيب ثقتك ان صليت مستلقياً أمكن مداواتك وبعينه مرض فله ترك القيام ولو كان المخبر له عدل رواه فيما يظهر أو كان هو عارفاً ولو شرع في السجود بعد الفاتحة ثم عجز في اثنائها فعد ليكملها ولا يكاف قطعها ليركع وان كان ترك القراءة أحب ولو كان بحيث لو اقتصر على الفاتحة أمكنه القيام وان زاد عجز صلى بالفاتحة ذكره في الروضة وقضيته لموم ذلك لكن صرح ابن الرفعة نقلا عن الاحصاب بأفضليته وهو واضح وانما اغتفر وترك القيام لاجل سنة الجماعة ولم يغتفروا الكلام الناشئ عن التخص لسنة الجمهور لا فرق بينهما وهوان القيام من باب المأمورات وقد أتى يبدل عنه والكلام من باب المنهيات واعتناء الشارع بدفعه أهم وأيضاً فان الكلام منافي للصلاة بخلاف القعود

وجرى عليه بعض المتكاملين على المنهاج ولا اعادة عليه اه وظاهره على الوجوب لو صلى قائماً مع نزول البول لم تصح صلاته اه بحروجه (قوله وبعينه) الوالجمال (قوله فله ترك القيام) أى ولا اعادة عليه (قوله فقد ليكملها) ثم يقوم للركوع كما يعلم من كلام سم الآتى (قوله بأفضليته) وهو واضح وعبرة حج ومن ثم لو كان اذا قرأ الفاتحة فقط لم يقعد أو والسورة فعد فيها جازله قرائتها مع القعود وان كان الافضل تركها أو كتبها مشه سم مانعه قوله جازله قرائتها مع القعود فيه حيث لم يقل جازله الصلاة مع القعود تصريح بأنه انما يقعد عند العجز لا مطلقاً فاذا كان يقدر على القيام الى قدر الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام الى تمام الفاتحة ثم قد حال قراءة السورة ثم قام للركوع وهكذا (قوله لاجل سنة الجماعة) أى حيث يقتدى بالامام فذا عرض له العجز اطوّل الامام مثلاً جلس الى ركوع الامام فيقوم ويركع موه

لا أدركها (قوله وقيل منته ما يتصلها) أي يسع كل مجزئ من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه كما نقله شيخه الشهاب ج (قوله امتنع عليه الاجتهاد) لعل المراد امتناع الأخذ بقضية الاجتهاد حينئذ (قوله تلعب

بخصيل الفضائل) أي بسبب تحصيل الفضائل أي لاجلها يجوز له القعود في بعض الصلاة لتحصيل فضيلة الجماعة بوجه (قوله من ذكر عاجز) أي لحكمه مستغاد من قول المصنف الاتي ولو عجز عن القيام فقد كيف شاء اه ولو أحر كلام على هذه الى هناك لكان أولى (قوله أقرب) أي منه الى القيام (قوله لان كان أقرب الى القيام) هـ ذا انما يأتي في الانحناء الى قدامه الا ان يقال المراد نسبة انحنائه الى الركوع لو كان على الهيئة المحصلة له أقرب الى الركوع (قوله ولولم يتمكن من القيام الامتناع) ظاهره ولو في دوام قيامه وفي كلام سم على منهج نقلا عن الشارح ان محمل ذلك في النهوض فقط بأن احتاج الى ذلك حال النهوض ٣٤٨ فاذا استوى قائما امتنع عنه وعبارته قوله أو بغيره اعلم ان النووي

رحمه الله قال في الروضة وشرح المذهب فلو لم يقدر على القيام الا بيمين لزمه ذلك قال السبكي ومحل ان كان يقدر على القيام بعد النهوض فان القاضي الحاسين قال في تعليقه ان العاجز عن القيام اذا أمكنه القيام بالعكازة وان يعتمد على شيء لا يلزمه ذلك اه والذي في الروضة خلافه وكذا مسئله الامتناع بعد القيام مذكورة في الروضة في محل آخر وأوجب ذلك فيها اه ع واعلم ان مسئله العكازة لها حالان أحدهما ان يحتاج اليها في النهوض واذا قام أمكنه القيام بدونها وثانيهما ان يحتاج اليها في النهوض وفي القيام بعده

فانه يكون من أركانها ولو أمكن المريض القيام منفردا من غير مشقة ولم يمكنه ذلك في جماعة الا بفعل بعضها قاعدا فالأفضل الاقتراد وتصح مع الجماعة وان قصد في بعضها كما في زيادة الروضة وكان وجهه ان عذره اقتضى مسامحته بتحصيل الفضائل فاندفع قول جمع لا يجوز له ذلك لان القيام كدمن الجماعة ومنها ما لو كان للفرقة قريب بقلب العدو ولو قام لراء العدو وجلس الغزاة في مكن ولو قاموا لراءهم العدو وفسد ندير الحرب صلاوا قعودا ووجبت الاعادة لندرة ذلك بخلاف ما لو خافوا قصد العدو لهم فلا إعادة عليهم كما في التحقيق ونقله في الروضة عن تجميع المتولى وان تنقل الرواية عن النص الزوم والفرق على الاول شدة الضرر في قصد العدو وقد يمنع استثناء ذلك بأن من ذكر عاجز لضرورة التساوى أو خوف الفرق أو الخوف على المسلمين أو نحو ذلك فكلما هو متناول لها (فان ونف منحنيا) الى قدامه أو خلفه (أو ما تلا) الى يمينه أو يساره (بحيث لا يسمى قائما لم يصح) قيامه لتركه الواجب لغير عذر والانحناء السالب للاسم ان يصير الى الركوع أقرب قاله في المجموع لان كان أقرب الى القيام أو استوى الامر ان كما أفهمه كلام الروضة أيضا وان نظروا فيه الا ذري ولو لم يتمكن من القيام الامتناع على شيء أو الاعلى ركبته أو لم يقدر على النهوض الا بيمين ولو بأجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في زكاة الفطر فيما يظهر في يومه وليست له له ذلك لانه مقدره وقول القاضي يجوز تفعده في الثانية وصوبه ابن الفركاح لانه لا يسمى قياما مردودا بوجوب القراءة في الهوى كما يأتي ويكره الصاق رجله وتقدم احدهما على الاخرى (فان لم يطق انصبا) لتحوكبر او مرض (وصار كرا كع فالصحيح انه يقف) وجوبا (كذلك) لانه أقرب الى القيام من غيره (وزيد انحناءه لركوعه ان قدر) ليمتد عن قيامه والثاني لابل بقعد فاذا وصل الى الركوع لزمه الارتفاع لان حد الركوع يفارق حد القيام فلا يتأدى هذا بذلك (ولو

أيضا بحيث لا يمكنه القيام بعد النهوض بدونها فيجب في الحال الاول دون الثاني مر (أقول) وكذا أمكنه

يقال في المعين اه وعبارة سم على بوجه قوله الا بيمين وجب بخلاف ما لو احتاج له في جميع صلاته لا يجب مر وعبارة الر وض وشرحه لوقدر العاجز عن القيام مستقلا على القيام مستكنا على شيء أو على القيام على ركبته أو قد در على النهوض بيمين ولو بأجرة مثل وجدها فاضلة عن مؤنة يومه وليست له له ذلك اه ويخرج بقوله أو قد در على النهوض بيمين ما لو لم يقدر على القيام الا بيمين فلا يلزمه كما قاله الغزوي ويحصل منه مع قول الر وض مستكنا على شيء ان من قدر بعد النهوض على القيام معتدلا على نحو جدار وعصارمه أو بيمين لم يلزمه (قوله وتقدم احدهما) وهذا لا ينافي ما مر من سن التفريق بين التقديم بقدر شرب لان ترك السنة قد يكون مكرها وقد يكون خلاف الاولى قد كر الكراهة هـ انما الاستغفار من عدم المسنية (قوله وزيد انحناءه لركوعه ان قدر) قال ج فان لم يقدر لزمه كما هو ظاهر اذ افرغ من قدر القيام ان يصرف ما بعده للركوع بطما نيتته ثم لا يعتدل بطما نيتته ويخص قولهم لا يجب قصد الركوع بغيره هذا ونحوه لتعذر وجود ضرورة الركوب الابالنية

من نام الخ) هو دليل على أصل المبادرة فقط (قوله كلها بعد رأو عدا) أي وبعضها بعد ر وبعضها بعد البتاني قوله خلافا لبعض المتأخرين (قوله وقد عارض بجمته المذكور) لعل المراد بجمته المذكور ما ذكره بقوله حيث قال فيما لو فات بعضها عدا ان قياس قولهم الخ (قوله أولى من رعاية التكميلات) لا يحصل له هنا (قوله فبان ضيقه) أي عن ركعة بقراءة ماض (قوله غر) بفتحتين أي دهن ونحوه (قوله وقت الوقوف) لعل المراد الوقت الذي يجتمع الناس فيه للدعاء والتضرع

(قوله ولو جمعين) أي في النهوض دون ما بعده على ماض (قوله لا ينافي ذلك) وذلك لان الركوع وان لم يسقط في النافلة لكنه شرع فيها على وجه أدون من ركوع القائم فكان كل من حقيقة القيام والركوع ساقطاً في النافلة وأما عدم سقوط السجود في النافلة فلانه ليس لنا حالة دون يعد معها اسجد (قوله لان القيام يعود وزياده) ٣٤٩ يتأمل اهـ سم على ج (أقول)

أي لان حقيقة القعود مبانة لحقيقة القيام ويمكن ان يوجه بان القعود يشتمل على انتصاب ما فوق الفخذين وهذه الحقيقة موجودة في القيام وتزيد عليها بانتصاب الفخذين مع الظاهر (قوله بالانحناء) متعلق بتبطل وعليه فصورته ان يحرم قاعدا ويقرأ الفاتحة ثم يتعني بعد القراءة الى حذر ركوعه لا على نية الركوع بل تقيماً للقيام اما لو أحرم مضنياً أو انحنى عقب احرامه وقرأ فان كان عادداً لما بطلت صلاته وان كان ناسياً أو جاهلاً فان ذكر واعداد ما فعله من الجلوس استمرت الصلوة واعتدب بما فعله وان سلم بانياء على ما فعله وجبت الاعادة لانه ترك ما هو بدل القيام مع القدرة عليه (قوله والابطلت) أي بان كان عالماً أي وفعل ذلك لا لعذر اموالو كان لعذر

أمكنه القيام دون الركوع والسجود) لعله يظهره مثلاً منع الانحناء (قام) وجوباً ولو جمعين وان كان مائلاً على جنب بل ولو كان أقرب الى حد الركوع فيما يظهر (وفعله ما بقدر امكانه) ظهراً اذا أمرتكم بما فأنتم ما استطعتم ولان الميسور لا يسقط بالهيسور ولان القيام آكد منها وسقوطه في النفل دونها لا ينافي ذلك خلافاً لما زعمه كما لا يخفى ولو أطاق القيام والاضطجاع دون الجلوس قام لان القيام قعود وزيادة كافي الروضة عن البغوي ويفعل ما يمكنه من الأيماء (ولو عجز عن القيام قعد) للحديث المتقدم والاجماع (كيف شاء) لا طلاق الحديث وثواب القاعد لعذر كتواب القائم وان لم يكن صلى قبل مرضه لكفر أو تنهون فيما يظهر خلافاً لا ذري نعم ان عصى بنحو قطع رجله لم يتم ثوابه وان كان لا قضاء عليه قال الرافعي ولا معنى بالهجز عدم الامكان فقط بل في معناه خوف الهلاك أو الغرق أو زيادة المرض أو لحوق مشقة شديدة أو دوران الرأس في حق راكب السفينة كما تقدم بعض ذلك قال في زيادة الروضة الذي اختاره الامام في ضبط الجوزان تلحقه مشقة نذهب خشوعه لكنه قال في المجموع ان المذهب خلافه انتهى وأجاب الوادرجه الله تعالى عن ذلك بان اذهب الخشوع ينشأ عن مشقة شديدة وهل تبطل صلاة من يصلي قاعداً بالانحناء في غير موضع الركوع الى حذر ركوعه أم لا قال أبو شيكيل لا تبطل ان كان جاهلاً والابطلت واذا وقع المطر وهو في بيت لا يسع قامته وليس هناك مكن غير فهل يكون ذلك عذراً في أن يصلي فيه مكتوبة بحسب الامكان ولو قعدوا أم لا الا اذا ضاق الوقت كما فهم من الروضة في مسألة المقام أم يلزمه أن يخرج منه ويصلي قائماً في موضع يصيبه المطر فان قيل بالترخص فهل يلزمه الاعادة أم لا قال أبو شيكيل ان كانت المشقة التي تحصل عليه في المطر دون المشقة التي تحصل على المريض لو صلى قائماً لم يجزله أن يصلي قاعداً وان كانت مثلهما جازله أن يصلي في البيت المذكور قاعداً نعم هل الافضل له التقديم أو التأخير ان كان الوقت متمسكاً فيه ما في التيمم في أول الوقت اذا كان برجاء الماء آخر الوقت والاصح ان التقديم افضل ولا اعادة عليه لان المطر من الاعذار العامة ولذلك يجوز الجمع به ولا تجب الاعادة وقال ابن العرافي لا رخصة في ذلك بل القيام شرط فعليه فعل الصلاة قائماً والاول أوجه وعلى القول بانه لا يتعين للقعود كيفية فالاولى ما ذكره بقوله (واقترانه افضل من تربعه) وغيره (في الاظهر) وسيأتي بيان ذلك لانها هيئة مشروعة في الصلاة فكانت أولى من غيرها والثاني التربع افضل وجمعه جمع واختاره السبكي

كان جلس مفترساً تعبت رجلاه فاراد التورك فحصل انحناء بسبب الايمان بالتورك فلا يضر (قوله وليس هناك مكن غيره) أي مكان يمكن فيه (قوله لان المطر من الاعذار العامة) فديشكيل بان المطر وان كان من الاعذار العامة لكن فقدا اشكن نادراً كما قيل بوجوب القضاء على من تيمم للبرد لندرة فقد ما يرض به وان كان البرد غير نادر الا ان يمنع ان فقد الكن نادراً وهل مثل المطر ما لو حبس في موضع لا يمكنه القيام فيه فصلى قاعداً أم لا لندرة الحبس بالنسبة للطرفيه نظراً والقرب الاول (قوله وقال ابن العرافي) وفي نسخة ابن العرافي (قوله والاول أوجه) أي ما قاله أبو شيكيل

بغير منه ما بعده **م** مصدق الوقت الذي يصح فيه الوقوف (قوله أو وجهه) ليس هذا أحد الوجهين حتى يقال أنه أو وجهه  
ففي العبارة مشاهلة (قوله بخلاف ما لو شك بعد وقتها الخ) لعل صورته أنه حصل له مانع في الوقت كاعساء وشك هل حصل له  
فيه افاقة فلزمته الصلاة أولا (قوله بتأويل) انظر ما وجهه وفي حاشية الشيخ ما لا ينبغي (قوله اذا قلنا بان الكراهة للتزنية أي

(قوله وفي سائر قعدات الصلاة) وخرج بالصلاة غيرها فلا يكره فيها الاقفاء ولا غيره من سائر المكيفات نعم ان قعد على هيئة  
ضرورية أو تشبه بعدم اكترائه بالحاضر ين ٣٥٠ وهو ممن يستغنى منهم كره ذلك وان تأذوا بذلك لانه ليس كل ابداء محسرا

(قوله ويكره ان يقعد ما دا  
رجله) أي في الصلاة وأما  
في غيرها فلا ادا كان  
عند من يستغنى منه ومحل  
ذلك حيث لم يكن له ضرورة  
تقتضي ذلك (قوله في  
المهمات) أي الاسنوي  
(قوله تعينت تلك الزيادة)  
أي فان لم يقدر على زيادة  
كرر الاكمل ولا يكاف  
الاقتصار على الأقل للركوع  
ويفعل الزيادة للسجود  
(قوله أقرب الى الارض)  
وصورته ان يصلي مستقيما  
ولا يمكنه الجلوس ليسجد  
منه ولكن قدر على جعل  
مقدم رأسه على الارض  
أو صدغه دون جبهته  
وجب أن يأتي بقدره  
حيث كانت جبهته أقرب  
الى الارض في تلك الحالة  
كما كانت عليه قبل السجود  
(قوله طرفه) أي بصره  
وعبارة المخار الطرف العين  
ولا يجمع اه (سوله  
الاياء بجفنه) قال ع على  
جمعة فلو فعل بجفن واحد

والاذرعي وشمل اطلاقه المرأة وهو كذلك ولو تعارض التربع والتورك قدم التربع لجريان  
الخلاف القوي في أفضليته على الافتراش ولم يجز ذلك في النورك فيما يظهر (ويكره الاقفاء)  
هنا وفي سائر قعدات الصلاة للنهي عنه كما أخرجه الحاكم وصححه (بان يجلس على وركيه) هما  
أصل تخفيه (ناصبار كبتيه) بأن يلقى المصلي بوضع صلاته وينصب سابقه وتغذيه كهيئة  
المستوفز وهذا أحسن ما فسر به ووجه النهي عنه ما فيه من التشبيه بالكلب والقرد كما  
وقع التصريح به في بعض الروايات وقد يسن الاقفاء في الجلوس بين السجدةين بأن يضع  
أطراف أصابع رجليه وركبتيه على الارض وأيديه على عقبه ومع كونه سنة الافتراش أفضل  
منه ويلحق بالجلوس بينهما كل جلوس قصير كجلسة الاستراحة ويكره ان يقعد ما دار جلوسه  
(ثم ينحني) المصلي قاعدا (ركوعه بحيث تحاذي) تقابل (جبهته ما قدام ركبتيه) في الاول  
(والاكمل ان تحاذي) جبهته (موضع سجوده) وركوع القاء في النفل كذلك وذلك قياسا  
على أقل ركوع القائم واكمل اذ الاول يحاذي فيه ما امام قدميه والثاني يحاذي فيه قريب  
محل سجوده فن قال انهما على وزن ركوع القائم أراد بالنسبة لهذا الامر التقريب  
لا التحديد (فان عجز) المصلي (عن القعود) بأن ناله منه المشقة الحاصلة بالقيام (صلى لجنبه  
الايمن) ويكره من غير عذر على الايسر كافي المجموع (فان عجز) عن الجنب (فستلقيا) على  
ظهره وأخصاه للقبلة كالمحتضر ورأسه أرفع بنحو وسادة ليتوجه بوجهه القبلة قال في  
المهمات هذا في غير الكعبة اما فيها فالتوجه جواز استلقائه على ظهره وعلى وجهه لانه كيفما  
وجهه فهو متوجه لجزء منها ثم ان لم يكن لها سقف انجهم مع الاستلقاء أي على ظهره والمسئلة  
محملة ولعلنا نرد ادفعها علما أو تشبه فيها تقلاها وما ذكره ظاهر وان رده ابن العماد ولو قدر  
المصلي على الركوع فقط كرهه للسجود ومن قدر على زيادة على اكمل الركوع تعينت تلك  
الزيادة للسجود لان الفرق واجب بينهما ما على المتمكن ولو عجز عن السجود الا ان يسجد بقدم  
رأسه أو صدغه وكان بذلك أقرب الى الارض وجب فان عجز أو مأ برأسه والسجود أخفض  
من الركوع فان عجز عن الايماء برأسه فطرفه أي بصره ومن لازمه الايماء بجفنه  
وحاجبه وظاهر كلامهم انه لا يجب هنا الايماء للسجود أخفض وهو متجه خلاف الجورجى  
لظهور التمييز بينهما في الايماء بالرأس دون الطرف ثم ان عجز عن الايماء بطرفه صلى بقلبه  
بأن يجزى أركانها وسننها على قلبه قولية كانت أو فعلية ان عجز عن النطق أيضا بان  
يمثل نفسه قائما وقارئا أو كعلا له الممكن ولا اعادة عليه والقول بصدورته ممنوع ولا

فالظاهر الاكتفاء (قوله قولية) كانت أو فعلية) وهل يجب عليه مراعاة صفة القراءة من  
الادغام وغيره لانه لو كان قادر على النطق وجب عليه ذلك أولا فيه نظر والا قرب الثاني لان الصفات انما عبرت عند النطق  
ليتميز بعض الحروف عن بعض خصوصا المتماثلة والمتقاربة وعند العجز عنها انما يأتي بها على وجه الاشارة اليها فلا يشبه  
بعضها ببعض حتى تحتاج الى التمييز (قوله وقارئا وكما) أي ومعتدلا على ما يرى أي نظيره عن حج أي بعد قوله ويريد اتخاذه  
لركوعه ان قد راخ ولكن قال ابن القري ان يسقط الاعدال فلا تتوقف الصحة على تمثله بمعادل ولا على مضى زمن يسع  
الاتدال (قوله لانه الممكن) ولا يشترط فيما يقدر به تلك الافعال ان يسعها لو كان



هنا (قوله ككسوف واستسقاء) جعلهما الشهاب حج مما سببه متقدم بناء على ان التقدم وقسميه بالنسبة للصلاة ووجه ما صنعه الشارح ان السبب الذي هو الكسوف أو القسطن موجود عند الصلاة وان تقدم ابتداء أو عند الصلاة اغماهي لهذا الموحود بدليل انه لو زال امتنعت الصلاة واما الصلاة المطاوعة بعد السقيا فاعماهي للشكر لا اطلب الغيث فتأمل (قوله ومنعهم)

قادر وفعلها بل حيث حصل التمييز بين الافعال في نفسه كان مثل نفسه كما ومضى زمن بقدر الطمأنينة فيه كفي بفائدة في قال حج فاربحز كان كره على ترك كل ماذ كرفي الوقت أجرى الافعال على قلبه كالا قول اذا اعتقل اسانه وجوب في الواحدة وندبا في المندوبة ولا اعادة وتوقف سم في عدم الاعادة ٣٥١ ونقل عن فتاوى الشارح وجوب الاعادة وهو الاقرب

(أقول) لان الاكرام على ما ذكرنا اذا وقع لا يدوم والاعادة في مثله واجبة (قوله هل يقوم مكبرا) أي وهو في اثناء قراءة الفاتحة (قوله بل يقوم ساكتا) معقد (قوله في حق الامام) وعليه يقوم مكبرا وينبغي ان لا تقطع الموالاة لان الذكر المطلوب لا يقطعها كالتأمين والفتح على الامام (قوله في هوى العاجز) أي فلو تركها عامدا لما بطلت صلاته لان فوت القراءة الواجبة بتقويت محلها (قوله بعدها) أي القراءة (قوله بلا طمأنينة) أي بلا وجوب طمأنينة ولمه ولو اطمان في قيامه لم يضر (قوله وانما لم يجب الطمأنينة فيه) أي القيام (قوله وفي الاول) أي اذا انتقل منها (قوله وقضية الملل) هو قوله فلا يلزمه القيام (قوله وقضية

يلزم نحو القاعد والموى أجزأ نحو التيام والركوع والسجود على قلبه كما قاله الامام وعلم مما تقرر انه لا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتا لوجود مناط التكليف ولو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو عجز عنه أي بعدد ربه وبني على قراءته وتسحب له اعادتها لنفع حال الكمال وان قدر على القيام أو القعود قبل القراءة قراءتها أو قاعدا ولا تجزئه قراءته في موضع قدرته عليها فيما هو أكمل منه فلو قرأ فيه شيئا أعاده وهما فرع وهو انه اذا قام هل يقوم مكبرا قال بعضهم القياس المنع لان الموالاة شرط في الفاتحة بل يقوم ساكتا ونظريه بأن الصلاة ليس فيها سكوت حقيقي في حق الامام وتجب القراءة في هوى العاجز لانه أكمل مما بعده وان قدر على القيام بعدها وجب قيام بلا طمأنينة ليركع منه لقدرته عليه وانما لم يجب الطمأنينة فيه لانه غير مقصود لنفسه أو قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة ارفع لها الى حد الركوع فان انتصب ثم ركع بطلت صلاته فيه من زيادة ركوع أو بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه ان ينتقل الى حد الركوعين صرح به في الروضة ومفهومه انه يجوز له ذلك وبه صرح الرافعي وقيده بما اذا انتقل منحنيا ومنه فيما اذا انتقل منتصبا وعلى الاول يحمل اطلاق الروضة الجواز وعلى الثاني يحمل اطلاق المجموع المنع أو قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمان وكذا بعدها ان أراد قنوتاً في محله والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية الملل جواز القيام وقضية التعليل منه وهو الوجه كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى فان قنوت قاعدا بطلت صلاته (وللقادر) على القيام (النقل قاعدا) اجابا راتبا كان أم غيره لان النوافل تكثيرا فاشترط القيام فيها يؤدي الى الحرج أو الترك ولذا لا يجوز القعود في العبد واليكسوفين والاستسقاء على وجهه ضعيف لندورها (وكذا) له النقل (مضطجعا في الاصح) مع قدرته على القيام لخبر من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر التام ومن صلى نائما أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد وهو واردين صلى النقل كذلك مع القدرة وهذا في حقنا أما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا إذن خصائصه ان تطاوعه قاعدا مع قدرته كطواعه قائما وافهم قوله مضطجعا امتناع الاستلقاء وهو كذلك وان أتم الركوع والسجود اعدم وروده بخلاف الانحناء فانه لا يمتنع فيما يظهر خلافا لاسنوي لانه أكمل من القعود نعم اذا قرأ فيه وأراد جعله للركوع اشترط كما هو ظاهر مضي جزء منه بعد القراءة وهو مطمئن ليكون عن الركوع اذا قارنهما لا يمكن حسبانه عنه واذا صلى مضطجعا وجب ان يأتي بركوعه وسجوده تامين ومقابل الاصح عدم محنته من اضطجاع ما فيه من انهما في صورة الصلاة وسئل

التعليل) هو قوله لان الاعتدال الخ (قوله امتناع الاستلقاء) أي اذا كان قادرا على الاضطجاع (قوله لعدم وروده) هذا يخالف ما مره عن أبي شكيل من ان من صلى بالانحناء قاعدا في غير موضع الركوع تبطل صلاته ان كان عالما بالاجاهل الا ان يقال ما مره في الفرض وما هنا في النقل وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره فلا تعارض على ان الكلام فيما مره عن أبي شكيل مصور بما اذا قرأ الفاتحة قبل الانحناء فلا تعارض (قوله بخلاف الانحناء) محتمل قوله امتناع الاستلقاء (قوله نعم اذا قرأ فيه) أي الانحناء (قوله بركوعه وسجوده تامين) أي بان يقعدوا فيهما

التي هي في غير محلها (قوله) اذ تسمع التكبير والكسوف معرض للفوات (ينظر ما موقعه هنا) قوله وايضا

(قوله قبل اعتدله) أي انتصابه قائما (قوله لانه هنا لم يدخل في الصلاة الخ) يعني انه لو اراد ان يصلي النفل من قيام فاحرم به جالسا ثم اراد القيام ليس له ان يقرأ في نهوضه للقيام لانه صائر لا يكل عما هو فيه (أقول) وفيه نظر لانه وان كان صائرا لما هو اكل فليس بواجب عليه لجواز فعل النفل جالسا فصير ورثه لما هو الا يكل لا يقتضي وجوب القراءة عليه في الادون فالقياس حواز قراءته في النهوض كما تجوز في الهوى الى القعود (قوله من قيام عليها) أي على العشرين من قعود امالو كانت السكك من قيام واستوى زمن العشر والعشرين فالعشرون أفضل لما فيها من زيادة الركوعات والسجودات مع اثر الكمال في القيام (قوله كما هو ظاهر) والكلام في النفل المطلق اما غيره كالركوع والتب والوتر فالحاقطة على العدد المطلوب فيه أفضل ففعل الوتر احدى عشرة في الزمن القصير أفضل من فعل ثلاثة مثلاً في قيام يزيد على زمن ذلك العدد لكون العدد فيما ذكر بخصوصه طاب بالشارع ٣٥٢ (قوله لماسياً) أي في قول المصنف وتعين الفاتحة (قوله ويسن) قال حج

وقيل يجب (قوله بعد التحريم) اهل تفسيره يذهبون لانه لا يفوت بالتأخير حيث لم يشتغل بغيره وعليه فتفسير الشارح بالعقب للدلالة على انه يستحب المبادرة به عقب التحريم وان لم يفوت بالتأخير ثم رأيت سم على منهج قال قوله عقب التحريم انظر التعبير بعقب فان مقتضى الفوات اذا طال الفصل وقد تجبه عدم الفوات مطلقا

والدرجة الله تعالى عن يصلي النفل قائما هل يجوز له ان يكبر للارحام حال قيامه قبل اعتداله وتنعقد به صلاته أولا فاجاب بانه يجوز له تكبيره المذكورة وتنعقد به صلاته لانه يجوز له ان يأتي بها في حالة أدنى من حالته ولو في حال اصطباعه ثم يصلي قائما ولا ينافي هذا ما أفتي به سابقا من اجزاء قراءته في هويته للجلوس دون عكسه لانه هذا لم يدخل في الصلاة اذ لا يتم دخوله فيها الا بتمام تكبيره بخلاف مسألة القراءة فسوحي هنا ما لم يسمح به ثم لو اراد عشرين ركعة فاعدا وعشرين قائما ففيه احتمالان في الجواهر وأفتي به عنهم بان العشرين أفضل لما فيها من زيادة الركوع وغيره ويحتمل خلافه لانهم اكل وظاهر الحديث الاسنواء والاعتماد كما أفتي به والدرجة الله تعالى تفضيل العشرين من قيام عليها لانها أشق فقد قال الزركشي في قواعد الصلاة ركعتين من قيام أفضل من أربع من قعود ويؤيده حديث أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام وصورة المسئلة ما اذا استوى الزمان كما هو ظاهر (الرابع) من أركانها (القراءة) للفاتحة كما سيأتي (ويسن بعد التحريم) أي عقبه ولو للنفل (دعاء الافتتاح) للمفرد وامام ومأموم يمكن منه بان أدرك امامه في القيام دون الاعتدال وأمن فوت الصلاة أو الاداء وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها أو غلب على

ظنه

فليراجع (قوله تمكن منه) أي ولومع

سماع قراءة امامه كما سيأتي (قوله بان أدرك امامه في القيام) خرج به ما لو أدركه في غيره ومنه الجلوس في التشهد الاول فلا يأتي به بعد التحريم ولا بعد قيامه من التشهد وظاهره ولو قام الامام قبل جلوس المأموم معه لكن قضية قوله الاتي ما عدا الجلوس معه لانه مفوت الخ عدم فواته حيث لا جلوس منه وهو ظاهر ثم رأيت في سم على منهج عن ع التصريح بذلك (قوله وأمن فوت الصلاة) أي بان خاف انه لو اشتغل بدعاء الافتتاح لا يمكنه فعل الصلاة أصلا لمجوم الموت عليه فيها أو طرود دم الحيض أو نحو ذلك وعبرة الروض وشرحه لامن خاف فوت القراءة خلف الامام أو فوت الوقت أي وقت الصلاة أو وقت الاداء بان لم يمض من وقتها الا ما يسع ركعة فلا ينبغي له دعاء الافتتاح الخ وتردد سم على منهج في المراد بفوت الوقت فليراجع (أقول) يمكن جل فوات الوقت على انه ان اشتغل بدعاء الافتتاح خرج بعض الصلاة عن وقتها وان قل فيكون معناه مغاير المعنى خوف الاداء وان كان خوف الاداء يعني عنه (قوله أو الاداء) أي بان كان لو اشتغل بدعاء الافتتاح لا يدرك ركعة في الوقت لكن هذا الاشكال فيه بالنظر لما في الروض وشرحه المذكور قبل وأما بالنسبة لقول الشارح وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها الخ فنيه نظرا لانه حيث شرع فيها وقد بقي ما يسعها كاملة لا يتأتى ان دعاء الافتتاح يفوت عليه الاداء اللهم الا ان يقال قد شرع فيها وبقي من الوقت ما يسعها للوسط المتدل ولا يسع الركعة بالنسبة له وكان اشتغاله بدعاء الافتتاح بمنعه من ادراك ركعة مع الامام وقوله أيضا أو الاداء أي بان كان بحيث لو اشتغل به لم يدرك ركعة في الوقت وهم ذاهلون ان ما ذكر من أمن الفوات ليس معتبرا في منع المأموم بل معتبرا لاصل استصحاب دعاء الافتتاح

فأباحه الصلاة على القول الخ) ظاهر التقييد بإيضائه توجيهاً ثانياً لعدم الاعتقاد مع القول بكرهه التنزيه وليس كذلك كما لا يخفى ولو أسقط لفظ أيضاً لم يكن جواباً عن سؤال مقدّر نشأ من اثبات الاثم مع القول بكرهه التنزيه تقديره كيف تتصف بالأباحة والحرمة لكان واضحاً وحاصلاً الجواب أن الجهة منفكة (قوله ولهذا ينقسم الفعل الخ) الفعل المنقسم إلى هذه هو

(قوله أن لم يتعوذ) ظاهره وأن اشتغل بأذى غير مشروعة ونظر فيه سم على حج أقول والذي ينبغي أخذ من هذه العبارة ونحوها عدم الفوات (قوله أو يدرك إمامه) هذا علم من قوله السابق بأن أدرك إمامه في القيام فهو تصريح بالمفهوم (قوله وأن آمن لنأمنه) أي بأن فرغ الإمام عقب التحريم فأتم المأموم فإنه لا يكون مانعاً من الأتيان بدعاء الافتتاح (قوله لأنه أول مسلمي هذه الأمة) أي في الوجود الخارجي فلا ينافي أنه أول المسلمين مطلقاً كما في حج لتقدم خلق ذاته وإفراغ النبوة عليه قبل خلق جميع الموجودات (قوله فلا يقوله غيره) أي لا يجوز له ذكره إلا أن قصد لفظ الآية اه حج وكتب عليه سم ظاهره الحرمة عند الإطلاق وقد تنقضى الحرمة البطلان لأنه حينئذ كلام أجنبي مخالف للوارد في حق هذا القائل وقد يتوقف في كل من الحرمة والبطلان لأنه لفظ قرآن ولا صارف إلا أن يدعى ٣٥٣ أن قرينة الافتتاح صارفة وفيه

ما فيه ويبقى ما لو أتى بمعنى من المسلمين كقوله وأنا مسلم أو وأنا ثاني المسلمين في حق الصديق اه أقول والظاهر الاكتفاء به لانه مساو في المعنى لقوله وأنا من المسلمين (قوله وإرادة الشخص) لعل المراد أنها تقوله ويحمل ذلك منها على إرادة الشخص لأن مشروعيته في حقها تتوقف على الإرادة (قوله فاندفع بذلك قول من قال الخ) قائل ذلك الأسنوي وغيره وبعبارة حج وبه

طنه أنه مع اشتغاله به يدرك الفاتحة قبل ركوع إمامه ومحل ذلك في غير الجنائز ولو على قبر أو غائب كما اقتضاه إطلاقهم خلافاً لابن العماد كما سيأتي في أو يأتي به سران لم يتعوذ أو يدرك إمامه في غير القيام وأن آمن لنأمنه وهو وجه وجوهي أي قصدت بعبداتي للذي فطر السموات والأرض أي أبدعهما على غير مثال سبق حنيفاً أي مائلاً عن كل الأديان إلى دين الإسلام مسلماً أي منقاداً إلى الأوامر والنواهي وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وأنا مسلمون والمسلمين المصاح من أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك في رواية وأنا أول المسلمين وكان صلى الله عليه وسلم يأتي بها تارة لأنه أول مسلمي هذه الأمة فلا يقوله غيره ومعلوم أن المرأة تأتي بجميع ذلك بالقاطعة المذكورة للتغليب الشائع لغة واستعمالاً وإرادة الشخص في نحو حنيفاً محافظة على لفظ الوارد فاندفع بذلك قول من قال أن القياس مرعاة صيغة التأنيث ويسن للمأموم الأسراع به إذا كان يسمع قراءه إمامه وللإمام الاقتصار عليه إلا أن كان امام جمع محصورين لم يتعلق بعينهم حتى بان لم يكونوا مملوكين ولا مستأجرين أجارة عين على عمل ناجز ولا نساء متزوجات ورضوا بالتطويل ولم يطرأ غيرهم وقل حضوره ولم يكن المسجد مطروفاً فيزيد كما نفرد اللهم أنت الملك لا اله إلا أنت إلى آخره وهو مشهور وصح فيه أخبار أخر منها الحمد لله جداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ومنها الله أكبر كبيراً

٤٥ نهاية ل بر د قول الأسنوي القياس المشركات المسلمات وقول غيره القياس حنيئة مسلمة اه ومع ذلك لو أتت به حصلت السنة (قوله ويسن للمأموم الأسراع به إذا كان الخ) صريح في أنه يقرؤه وإن سمع قراءة إمامه وعليه فعل الفرق بينه وبين قراءة السورة أن قراءة الإمام تعد قراءة للمأموم فأغنت عن قراءته وسن استماعه لها ولا كذلك الافتتاح فإن المقصود منه الدعاء للإمام ودعاء الشخص لنفسه لا بعد دعاء غيره (قوله وللإمام) أي يسن له وقوله الاقتصار عليه أي ما تقدم من دعاء الافتتاح (قوله وقل حضوره) عبارة حج وأن قل حضوره اه وهي تفيد التعميم في الغير وكلام الشارح يفيد التقييد بقوله حضوره (قوله إلى آخره) وهو مشهور بتنته سبحانه وبحمده أنت ربّي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً لانه لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت أليك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك أنابك وأليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك اه شرح الروض (قوله ومنها الله أكبر كبير الخ) والظاهر أنه لو أسقط الله أكبر ووصل كبيراً بتكبيره الأحرام لا تنطل صلاته حيث أطلق فلم يقصده التحريم ولا الافتتاح مع كونه قاصداً للفعل مع التعمين ونية الغرضية ولا يشكل هذا بما يأتي من أن المسبوق لو اقتصر على تكبيرة واحدة وأطلق لا تنقد صلاته لانه لا يعارض قرينتي الافتتاح والهوى لجواز أن يقال أن تكبير الهوى ثم مطالب بخصوصه فصيح معارض للتحريم بخلاف ما هنا فان المطالب فيه الافتتاح وهو كما يحصل بقوله لله أكبر

الفعل الاصطلاحى عند النحاة لا الفعل المراد هنا كما لا يخفى (قوله وجوب مطالبة) أى مناوالا فهو مطالب من جهة الشرع ولهذا عوقب (قوله ورد الكافر) أى لانه اثم بالترك فوروده هنا بالنظر للشق الاول (قوله ورد غيره) قال الشهاب ابن حجر هو سهو والصواب ورد الصبي انتهى أى لانها مطالبة منه ولو بواسطة وليه قال سم بخلاف المجنون والجانس والنفساء فانها غير مطالبة منهم بل متنوعة على الاخيرين وفي نسخة من التشرح ورد الصبي وهى تصرف من عبارة المعتز لان المعتز

كبير يحصل بغيره بل وجهت أولى منه فانحطت رتبته عن تكبير الركوع فلم يصلح معارضا ويؤيد ذلك ما قاله سم على حج من قوله فرع نوى مع الله أكبر من قوله الله أكبر كبير الخ فهل تنعقد صلاته ولا يضر ما وصله بالتكبير من قوله كبير الخ الوجه نعم مر اه (قوله بكرة وأصيلا) قال فى شرح الروض رواه مسلم (قوله اللهم يا عبدى وبني بين خطاياى الخ) تنمته كافى شرح الروض كما بادت بين المشرق والمغرب اللهم نقى من خطاياى كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلنى بالماء والثلج والبرد رواه الشيخان اه والمراد المغفرة لا الغسل الحقيقى (قوله ثم التعمود) نقل عن خصائص الشاشى ان من خصائصه عليه الصلاة والسلام وجوب التعمود لقراءته عليه الصلاة والسلام اه ونقل عن الخصائص الصغرى للسيوطى وظاهره انه لا فرق فى ذلك بين الصلاة وخارجها (قوله فى الافتتاح) أى فى قوله وأمن فوت الصلاة أو الاداء الخ (قوله ما عدا الجلوس) أى أما لو أدركه فيه فانه يجلس ٣٥٤ ثم اذا قام تعوذ بخلاف ما صرف فى الافتتاح فانه حيث أدركه فى غير اقيام لا يأتى

بالافتتاح كما تقدم (أقول) ولم يتقدم للجلوس معه ذكر فى كلامه فاعلمه مذكور فى الشروط فى كلام غيره ومثل الجلوس ما لو أدركه فى غيره مما لا يقرأ فيه عقب أحراره كالاتصال وتابعه فيه (قوله وبفوت) أى التعمود (قوله ولو سهوا) خرج به ما لو سبق لسانه فلا يفوت وكذا يطلب اذا تموز قاصدا للقراءة ثم عرض عنها بسماع قراءة الامام حيث طال الفصل باستماعة القراءة امامه بخلاف ما لو

والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ومنها اللهم يا عبدى وبني بين خطاياى الى آخره وبأبها فتفتح حصل أصل السنة لكن الاول أفضلها قاله فى المجموع وظاهره استحباب الجمع بين جميع ذلك المفرد وامام من ذكر وهو ظاهر خلافا لاذرى (ثم) بسن لمنكر بعد الافتتاح وتكبير صلاة العيمد (التعمود) ولو فى جنازة بالشرط المتقدم فى الافتتاح كما ذكره فى بعضها ويقاس به الباقى ما عدا الجلوس معه لانه مفوت ثم لفوات الافتتاح به لانه لانه لقراءة لم يشرع فيها واثباته بتم نسب ترتيبه اذا ارادها لاني سنة التعمود لو اراد الاقتصار عليه ويفوت بالشرع فى القراءة ولو سهوا (وبسرها) أى الافتتاح والتعمود استحبابا فى الجهرية والسرية كسائر الاذكار المستحبة بحيث يسمع نفسه لو كان سميعا ويحصل بكل ما شتم على التعمود من الشيطان وأفضله على الاطلاق أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويفارق ذلك التأمين بأن تبعيته أوضح لوروده بعد الفاتحة عقب الجهر بخلافهما وبان التأمين يستحب فيه مقارنة ما يأتى به الامام لما يأتى به المأموم فسن فيه الجهر لانه أعون فى الاتيان بالاقتران بخلافه فيهما (ويتعمود كل ركعة على المذهب) ولولا قيام الثانى من صلاة الخسوف لانه مأمور به للقراءة وقد حصل الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره والاصل فى ذلك قوله تعالى فاذا قرأت القرآن أنى أردت قراءته فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم حتى لو قرأ خارج الصلاة استحبه له الابتداء بالتعمود والتسمية سواء افتتح من أول سورة أم من أثنائها كذا رأيت فى زيادات ابى

قصر الفصل فلا يأتى به وكذا لا يعيده لو سجد مع امامه للتلاوة قال حج لقصر الفصل وقضيته اه لو طال عاصم الفصل بالسجود اعاد التعمود وهو ظاهر اه ثم رأيت ما يأتى عن سم (قوله بحيث يسمع نفسه) أى فلا يزيد على ذلك وظاهره ولو قصده تعليم المأمومين للتعمود والافتتاح لا مكان ذلك اما قبل الصلاة واما بعدها (قوله ويفارق ذلك التأمين) أى حيث يجهر به المأموم فى الجهرية تبعالا امامه (قوله بالتعمود والتسمية) وهما تابعا للقراءة ان سرفسروا جهر فجهرا لكن استثنى ابن الجزرى فى النشر من الجهر بالتعمود غير الاول فى قراءة الادارة المعروفة الا ان بالمدايسة فقال يستحب منه الاسرار لان المقصود جعل القراءتين فى حكم القراءة الواحدة اه وينبغي جريان مثله فى التسمية للعلة المذكورة فليراجع (قوله أم من أثنائها) أى والفرض انه خارج الصلاة وفى كلام حج ان السنة لمن أبتدأ من أثناء السورة ان يسلم وكتب عليه سم لكن خصه مر بخارجها فليصر رأى قول ويوجه ما خصه مر بان ما أتى به بعد الفاتحة من القراءة فى صلاته يهدم مع الفاتحة كانه قراءة واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعمود ولا التسمية فى أثنائها هم لوعرض للصلى ما منعه من القراءة بعد الفاتحة ثم زال وأراد القراءة بعد سن له الاتيان بالسلم لان ما يفعله ابتداء قراءة الآسن



انما قال ورد غيره ومن ثم اعترضه الشهاب بن حجر كما مر (قوله لا نأقول بعمه الخ) قال سم في حواشي التصفه لعل الوجه في جواب هذا القيل ان المصنف اراد بالوجوب معناه الشرعي الذي هو الطلب الجازم مع اثره الذي هو توجه المطالبة في الدنيا وحينئذ يتضح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء جزأيه أو أحدهما انتهت (قوله انما يصرف لدلوله الشرعي) اي الطلب الجازم (قوله ان في الكافر تفصيلا) صوابه ان المفهوم تفصيلا (قوله على ان دعواه عدم اثم الكافر) يتأمل فانه انما ادعى اثمه حتى أورده (قوله كالسواك) لكن لا يضرب على السواك ونحوه من السنن كما نقله سم عن السراح (قوله وليس للزوج الخ)

(قوله والاولى آكد) لو تعارض عليه التعوذ ودعاء الافتتاح بحيث لا يمكنه الا أحدهما دون الجمع بينهما فهل يراعى الافتتاح لسبقه أو التعوذ لانه للقراءة الافضل والواجبة فيه نظر اه سم على حج (أقول) الاقرب الثاني لان المقصود منه التصفه من الشيطان وايضا فهو مطلوب لكل قراءة وفي حواشي شرح الروض لو اذ الشارح لو امكنه الاتيان ببعض التعوذاتي به (أقول) وهو صادق بان يأتي بالشيطان أو بالرجيم فقط ولعله غير مراد وان المراد الاتيان بأحد ذبائله (قوله بعد سجدة التلاوة) أي لقرب الفصل اه حج وكتب عليه سم قضيته انه لو اطاله اعادة التعوذ وهو الاوجه في شرح العباب وقياسه اعادة البسملة اه قال حج وكسجدة التلاوة كل ما يتعلق بالقراءة اه أي كنسج من نابه شيء في صلاته وقوله ويستحب أي التعوذ (قوله أحدهما هذا) أي انه يتعوذ كل ركعة (قوله الافتتاح أو التعوذ) ٢٥٥ أي بان خاف من الاتيان بما

ركوع الامام وهو في أثناء الفاتحة (قوله أو أحدهما عند خوف ضيق الوقت) أي بان أحرمها وقد بقي من الوقت ما لا يسعها والافتد مرأه يأتي بالسنن اذا أحرم في وقت يسعها وان لزم صيرورتها قضاء لكن يشكل عليه ما مر من أنه اذا خاف فوت الوقت بان خاف خروج بعض الصلاة عن وقتها على ما اقتضاه كلام الروض السابق فانه صريح في انه اذا شرع فيها في وقت يسعها كاملة بدون دعاء الافتتاح

عاصم العبادي نقل عن الشافعي والنقل في التسمية غريب فتفطن له (والاولى آكد) مما بعدها للاتفاق عليها ولا تستحب اعادة بعد سجدة التلاوة ويستحب لها جزا في بذ كر بدل القراءة فيما يظهر خلافا لصاحب المهمات والطريق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني يتعوذ في الاولى فقط لان القراءة في الصلاة واحدة ولو امكنه بعض الافتتاح أو التعوذاتي به محافظة على المأمور به ما أمكن وعلم عدم ندمها لغير المتمكن بان اختل فيه شرط عماد كرهنا بل قد يجزى مان أو أحدهما عند خوف ضيق الوقت (وتتبعين الفاتحة) في السرية والجهورية حفظا وتلقيا أو نظرا في مصحف (في كل ركعة) في قيامها ومنه القيام الثاني من ركعتي صلاة الخسوف أو بدله للنفرد وغيره فرضا كانت أو نه لا خبر لاصلا لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ويدل على دخول المأمومين في العموم ما صرح عن عبادة كتمان رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر فنقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعالمكم تقرأون خافي قلنا نعم قال لا تنفعوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها وخبر من صلى خلف امام فقرأه الامام له قراءة ضعيف عند الحفاظ كما بينه الدارقطني وغيره وأما قوله تعالى فاقروا ما تيسر منه فوارد في قيام الليل أو محمول كخبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن على الفاتحة لما صرح من قوله عليه السلام للشيء صلاته كبر ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقل ذلك في كل ركعة أو على العاخر عنها جعادين الادلة وخبر مسلم واذا قرأ فأنصتوا محمول على السورة لحديث عبادة وغيره ودل على أن حملها القيام فلا يجزى في نحو

ويخرج بعضها بقدر الاتيان به تركه وصرح بمثله حج ومن ثم قال سم في شرح الغاية يستثنى من السنن دعاء الافتتاح فلا يأتي به الا حديث لم يخرج خروج شيء من الصلاة عن وقتها اه وعليه فيمكن الفرق بينهما وبين بقية السنن بانه عهد طلب ترك دعاء الافتتاح في الجنازة وفيما لو أدرك الامام في ركوع واعتمد ال فأنحط رتبته عن بقية السنن أو بان السنن شرعت مستقلة وليست مقدمة لغيره لشيء بخلاف دعاء الافتتاح فانه شرع مقدمة (قوله وتتبعين الفاتحة في كل ركعة) في فرع وقوع السؤال في الدرس مما لو انتهت عليه الفاتحة في القرآن بان كان يحفظ السور ولا يعرف أسماءها أو علم بان الصلاة واجبة عليه وأنما لا تصح بدون الفاتحة ولم يجد من يوقفه عليها فهل يجتهد أم لا فيه نظرو ويمكن الجواب عنه بان الاقرب انه يجتهد فان لم يظهر له دليل لا تصح صلاته الا بقراءة جميع القرآن ليحقق بقرائه انه أتى بالواجب قياسا على ما لو اشتغلت فتمت بمنذور وانهم عليه هل هو عتق أو صلاة أو زكاة فانه لا يخرج عن ذلك الا بالاتيان بالجميع (قوله فتتبع عليه) أي شقت عليه لكثرة الاصوات خلفه وقوله لم يكن تقرأون خلفي واغالم بينهم عن القراءة خلفه ابتداء مع ان الظاهر من حاله انه سمع قراءتهم تلوها فاجم على ما جرت به عادته صلى الله عليه وسلم معهم في تعليمهم الاحكام (قوله لما صرح من قوله) أي في رواية غير الشيخين لما صرحه من ان روايتهم اقرأ ما تيسر معك من القرآن

ظاهره وان كانت صغيرة ولأولى لها خاص وظاهر انه ليس كذلك اذا هو من جملة المسلمين على انه يتوقف فيه أيضا مع وجود  
الولى الخاص اذ لا ينقاع عن المودع والمستعير ان لم يكن أولى منهما لعل كلام الشارح محمول على غير هذا (قوله وظاهر  
كلامهم الخ) لم يظهر لهذا موقع هنا والشهاب ابن حجر اغارته على قوله وكذا يجب القضاء على من أغنى عليه أو سكرت بعد ثم

(قوله فقد ذكرت لها في شرح شروط الامامة) عبارته ثم والفتحة لثلاثون اسما شهرها الفتحة الثاني الحمد لله الثالث  
ام الكتاب الرابع ام القرآن الخامس الشفاء السادس الشافية السابع تعاليم المسئلة الثامن الواقعة التاسع سورة  
الوفاء العاشر الكافية الحادي عشر سورة الكافية الثاني عشر الرقية الثالث عشر الاساس الرابع عشر الصلاة الخامس  
عشر سورة الصلاة السادس عشر سورة الكثر السابع عشر سورة الثناء الثامن عشر سورة التفويض التاسع عشر  
العاشر العشرون القرآن العظيم الحادي والعشرون سورة المجزئة الثاني والعشرون سورة الاجزاء الثالث والعشرون المنجية  
الرابع والعشرون النجاة الخامس والعشرون سورة الرحمة السادس والعشرون سورة النعمة السابع والعشرون  
سورة الاستعانة الثامن والعشرون سورة الهداية التاسع والعشرون سورة الجزاء الثلاثون سورة الشكر اه وعليه  
فلو نذر قراءة سورة الشكر مثلا انصرف الى الفتحة (قوله حقيقة) أى كان وجددها كما وقوله أو حكما أى كان زحما عن  
السجود (قوله فيدرك الركعة بادره) أى وهل يثاب على القراءة التي فاتته في هذه الحالة أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان  
الثواب على الفعل ولم يوجد منه ومن ثم قالوا يتحمل عنه القراءة والتحمل عبارة عن عدم المؤاخذة بتركه وصحة الصلاة بدون  
القراءة (قوله من كل متخلف بعد الخ) الاولى ادراج هذا في المسبوق حكما كان يقول وسيأتى أن من المسبوق حكما كل  
متخلف بعد أو يجعله مثالا لقوله أو ٣٥٦ حكما فيقول يتخلف بعد (قوله لا لقراءة الفتحة) محترز للصلاة أى فلا يكون

الركوع ماصح من قوله عليه الصلاة والسلام اني نهيت أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا  
ولشرف الفتحة على غيرها كثرت أمماؤها فقد ذكرت لها في شرح شروط الامامة ثلاثين  
اسما (الركعة مسبوق) بها حقيقة أو حكما فلا تتعين فيها بل يتحملها عنه امامه اذا اصح  
انها وجبت عليه فيدرك الركعة بادره كما معه ركوعه المحسوب له كما يأتي بيانه مع ذكر من  
في معناه من كل متخلف بعد ذكر كزجة ونسيان للصلاة لا لقراءة الفتحة وبطء حركة وشك  
في قراءة الفتحة بعد ركوع امامه فلم يزل عذره حتى سبقه الامام بأكثر من ثلاثة أركان  
طويلة وزال عذره والامام راكع أو هاو للركوع وحينئذ فقد يتصور سقوط الفتحة في  
سائر الركعات وما قررناه هنا هو المعتقد كما يعلم مما ذكره الشيخان وان وقع في عبارة الشيخ  
ما يخالفه ولو نوى مفارقة امامه بعد الركعة الاولى ثم اقتدى بامام راكع وقصد بذلك  
اسقاط الفتحة عنه صحت في أوجه احتمالين كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى واستقر

متخلفا بعد زبل اذا تذكر  
الفتحة وجب عليه أن  
يتخلف ويقرأها فان فرغ  
منها قبل تمام ركعتين  
فعلين من الامام فذاك  
والا وجبت المفارقة فان  
لم يفعل حتى هوى الامام  
للسجود بطلت صلاته كما  
هو شأن كل متخلف بغير  
عذره كن يقل عن  
الزيادة أن نسيان القراءة

كنسيان الصلاة وهو المتبادر من اطلاق غير الشارح رحمه الله تعالى في تخلف لقراءتها ويغتفر له ثلاثة أركان رأيه  
طويلة وهو ظاهر ويدل له قول الشارح في فصل يجب متابعة الامام بعد قول المصنف وان كان عذرا الخ أو سهوا عنها أى القراءة  
حتى ركع امامه اه وهو مخالف لما هنا وفي بعض النسخ اسقاط لا لقراءة وعليها فلا مخالفة بين كلاميه وعلى تسليمه يمكن ان  
يفرق بان نسيان الصلاة بكثير بخلاف نسيان القراءة فانه بعد مقرر فيه (قوله وبطء حركة) عطف على قوله كزجة (قوله فلم  
يزل عذره) أى وهو ما اشتغل به من القراءة أو فعل الأركان فيما لو كان بطيء الحركة (قوله أو هاو) أى من الركعة الثانية  
مثلا وقوله فلم يزل عذره قضيته ان صورة المسئلة انه اذا زحم عن السجود فانتظر زوال الزجة أو شك في القراءة فشرع فيها  
فلم تزل الزجة ولا فرغ من القراءة حتى سبقه الامام بأكثر من ثلاثة أركان صار مسبوقا والمطابق لما يأتي في متابعة الامام  
تصور ذلك بما اذا زالت الزجة أو فرغ من القراءة قبل أن يسبقه الامام بما ذكره فسي على نظام صلاة نفسه حتى فرغ المأموم  
من السجود فقام وجد الامام راكعا فركع معه ومن ثم صور شيخنا الزيادة كونه يصير مسبوقا بما ذكر (قوله فقد يتصور  
سقوط الفتحة) أى بأسباب مختلفة بأن أدركه في ركوع الاولى فسقطت عنه الفتحة لكونه مسبوقا ثم حصل له زجة عن  
السجود فيها تمكن منه قبل أن يركع الامام في الثانية فأتى به ثم قام من السجود وجددها كما في الثانية وهكذا تأمل اه  
زيادى (قوله وان وقع في عبارة الشيخ) لعله في شرح المنهج (قوله ثم اقتدى بامام راكع) ومثله ما لو فعل ذلك في بقية الركعات

جن أو أعمى عليه أو سكر بل انعم مدة ما تعدى به إلى آخر ما ذكره (قوله كذا أطلقوه) الذي تقدم في كلام الشارح ليس فيه إطلاق بل هو مقيد بقوله الواقعة في رده فهو مخرج لهذه الصورة فكلام الخادم إذا استنزل على عبارة من لم يذكر هذا القيد وتبان الشارح بلفظ كذا في قوله كذا أطلقوه بعد إيراد الحكم مقيداً فيه ما لا يخفى (قوله قدر) الذي ادخله في حلال كلام

(قوله والسبع المثاني) أي لأنها تثنى في الصلاة (قوله أي سورة الحمد) خبر لقوله وقول أنس الخ (قوله لا آو) أي لا أقصر بل أجهت حدّاً لا جهاد في الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وهو يفتح الهمزة الممدودة وضم اللام (قوله لتأونه) أي الحديث (قوله واضطرابه) تفسير (قوله عنه) أي أنس (قوله فقال) أي للسائل (قوله والبسملة ٣٥٧ آية أول كل سورة) وقال النووي

في التبيان ما حاصله وعلى هذا لو أسقط القارئ البسملة في قراءة الاسباع أو الأجزاء لا يستحق شيئاً من المعلوم الذي شرطه الواقف وبوجهه بأن الواقف أغنا شرط لمن يقرأ سورة يس مثلاً ومن ترك البسملة يصدق عليه أنه لم يقرأ السورة المشروطة وقيام ما في الإجارة من أن من استوجر لعمل فيأتي ببعضه ووقع مسلماً للمستأجر استحق القسط من المسمى أنه هنا كذلك وقد يسرق بأن مدار الاستحقاق هنا على ما شرطه الواقف وهو لم يوجد فلا يستحق شيئاً (قوله سوى براءة) أي فلو أتى بها في أولها كان مكروهاً خلافاً لحيث قال بالحرم (قوله بخطه) أي المصحف في الكيفية

رأيه عليه آخر (والبسملة آية) كاملة (منها) أي الفاتحة عملاً لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم إذا قرأتهم بالفاتحة فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم فانها أم القرآن والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياته ويجهز بها حيث يجهز بالفاتحة للاتباع رواه أحد وعشرون صحابياً بطرق ثابتة كما قاله ابن عبد البر وقول أنس كان صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهم ما يقتضون الصلاة الحمد لله رب العالمين أي بسورة الحمد لما صرح أنه كان يجهز بالبسملة وقال لا آو أن اقتدي بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله صليت مع هؤلاء وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم رواية للفظ الأول بالمعنى الذي عبر عنه الرواية ذكر بحسب ما فهمه وأضافوه معارض بقول ابن عباس رضي الله عنهما كان صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وبما تقدم عن الصحابة المذكورين على أن ابن عبد البر قال لا يجوز الاحتجاج به لتأونه واضطرابه فإنه صرح عنه بعبارة مختلفة المعاني منها أنه قال كبرت ونسيت وأنه مثل أن كان عليه الصلاة والسلام يستفتح بالحمدلة أم بالبسملة فقال انك لتسألني عن شيء لا أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك فجزم تارة بالاثبات وتارة بالنفي وتارة توقف وكلها صحيحة فلما اضطربت وتعارضت سقطت ورجحنا الإثبات للقاعدة والجهر لان رواته أكثر وتركه عليه السلام للجهر في بعض الأحيان لبيان الجواز والبسملة آية أول كل سورة سوى براءة لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم أنزلت على أنفاً سورة فقرأ باسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيتك الكوثر إلى آخرها ولان الصحابة أجمعوا على إثباتها في المصحف بخطه في أوائل السور سوى براءة دون الأعراس وراجم السور والتعوذ فلم تكن قرأنا لما أجازوا ذلك لكونه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرأنا ولو كانت للفصل لا تثبت أول براءة ولم تثبت أول الفاتحة وما قيل من أن القرآن إنما ثبت بالتواتر رديان محله فيما ثبت قرأنا قطعاً ما ما ثبت قرأنا كما يكفي فيه الظن كما يكفي في كل ظني على أن إثباتها في المصحف بخطه من غير تكبير في معنى التواتر وأيضاً فقد ثبت التواتر عند قوم دون غيرهم لا يقال لو كانت قرأنا لكفر ما حده لا نأقول ولو لم تكن قرأنا لكفر مثبتة أو أيضاً فالتكفير لا يكون بالظنيات واعلم أنه قد تسحب قراءة الفاتحة في الركعة الواحدة مرتين أو ثلاثاً وأربعاً

واللون لا يمتد منه بلون أو كصفة (قوله وتراجم السور) وإثبات نحو أسماء السور والأعشار من بدع الخجاج اهـ وصراده بذلك إثباتها في المصاحف لأنه اخترع أسماءها لما صرح أنها كلها توقيفية (قوله ولو كانت للفصل) أي كما يقوله الحنفية (قوله إنما ثبت بالتواتر) قال الزركشي في البحر قال سليم الرازي في التقريب لا يشترط في وقوع العلم بالتواتر صفات المحدثين بل يقع ذلك بأخبار المسلمين والكفار والمدول والفساق والأحرار والعبيد والسكران والصغار إذا اجتمعت الشروط اهـ وعبارة سم في شرح الورفات الصغير وهو أي التواتر أن يروى جماعة يزيدون على الأربعة كما عهده في جمع الجوامع حيث قال ولا تنكفي الأربعة وقال للفاضل أي الحسين اذهبوا المراد عند الإطلاق والشافعية وما زاد عليها صالح اهـ ولو فسافا وكفارا وأرفاء وأنما وشملت العبارة الصبيان المميزين (قوله فالتكفير لا يكون بالظنيات) قال حج ولا يبقيني لم يصبه تواتر وإن أجمع عليه كأنكار أن لبنت الابن السادس مع بنت الصلب اهـ وقضيته أنه لا فرق بين العالم به وغيره

المصنف يلزم عليه تغيير اعراب المتن (قوله أى صلاة ذلك الوقت الخ) عبارة شرح الروض أى صلاة الوقت كما يلزم وقد بقي منه قدر ركعة لخبر الخ فجعل الخبر دليلا على الوجوب بأدراك الركعة المتفق عليه بين القولين ثم قاس عليه أدراك الركن ولعل في الشرح سقطا (قوله خبر) اعل هذا من باب التنزل مع القول الثاني المستدل بالخبر المذكور كما يأتي والافسأ في الشرح انه بالنسبة للدعاء لا للوجوب وهو تافه فيأذكره لما في شرح البهجة واعترضه سم بقوله قد يناقش بأنه ان كان الخبر في أدراك الوجوب نافي قوله الا في لان مفهومه الخ أو في أدراك الاداء لم ينهض الاستدلال ولا بطريق القياس انتهى (قوله والفرق

(قوله فغطس في صلاته) أورد عليه من ان شرط نذر التبرز ان يكون المعلق عليه مرغوبا فيه والعطاس ليس مرغوبا فيه فقال بل مرغوب فيه لان فيه راحة للبدن اه سم على منوع عن من (قوله ان يقرأ اذا فرغ) ينبغي ان المعنى انه بعد ذرفي التأخير الى فراغ الصلاة ولا يكلف القراءة في الركوع ونحوه فلما وافق قرأ في الركوع أو غيره اعتد بقراءته (قوله وجب عليه ان يقرأ) ينبغي ان يحمل ذلك في المأموم ما لم يعارضه ركوع الامام فان عارضه فينبغي أن يتابعه فيما هو فيه ويتسدارك به ثم قوله حالنا ظهران عطس بعد فراغ القراءة الواجبة والا فينبغي أن يكمل الفائضة عن القراءة الواجبة ثم يأتي بها عن النذران آمن ركوع الامام كما تقدم والاخرها الى تمام الصلاة وبقي ما لو عرض له ذلك وهو جنب هل يقرأ وهو جنب أو يؤخر القراءة الى ان يغتسل ويكون ذلك عذرا في التأخير أم لا فيه نظر والا قرب الباني لان القراءة المنذورة ليس لها وقت محدود فتوف بسببه فهي من النذر ٣٥٨ المطلق ولا يجب فيه فو رحتي لو نذر ان يقرأ عقب العطاس كان محمولا على عدم

المانع وهذا عذر في التأخير ويقي أيضا ما لو عطس قبل الشروع في القراءة فهل يشترط وقوع القراءة عن الواجب المقصد لان طلب العطاس صارف عن وقوعها عن الواجب أم لا فاذا قرأها مرتين وقعت احداها عن الركن والاخرى عن النذر وان لم يعين مالكل فيه نظروا الا قرب الاول لانه حيث لم يقصد وقعت القراءة لغوا أو ما لو اقتصر على مرة واحدة وركع من

لا خلل في الصحة وانما هي لحيازة فضيلة كان صلى المريض فاعدا ثم وجد خفة بعد قراءة الفاتحة فانه يجب عليه ان يقوم ليركع واذا قام استحب له إعادة الفاتحة لتقع في حال الكمال كذا قاله الرافعي قال وهكذا كل موضع انتقل الى ما هو أعلى منه كالوصلي مضطجعا ثم قدر على القعود وحينئذ اذا مرأها نائيا فاعدا ثم قدر على القيام لوجود من يمسه أو غير ذلك فيجب أن يقوم وتسحب له اعادةتها وان ضمنت الى ذلك قدرته على القيام الى حد الركنين قبل قدرته على القيام فيزيد أيضا استحبابها او يتنظم منه ما قدمناه وأبلغ مما سبق وجوب تكرير الفاتحة في الركعة الواحدة أربع مرات فكثر كأن نذر ان يقرأ الفاتحة كلما عطس فغطس في صلاته فان كان في غير القيام وجب عليه ان يقرأ اذا فرغ من الصلاة وان كان في القيام وجب عليه ان يقرأ حالا لان تكرير الفاتحة لا يضر كذا ذكره القاضى الحسين في فتاويه (وتشديداتها) منها بمعنى أنه يجب عليه رعايتها فلا يخل بشئ منها حيث كان قادرا لانها هيأت لحروفها والحرف المشدد بجر فبين وهي أربع عشرة شدة منها ثلاث في البسملة فلو خفف منها تشديدا لم تصح قراءة تلك الكلمة لتغييره نظمها بل تركه التشديد من اياك نعبه متعمدا عارفا معناه بكفره كما قاله في الحساوى والبحر لان الاياض الشمس فكأنه قال نعبه وضواها فان كان ناسيا أو جاهلا بسجد السهو ولو شدد مخففا أو شاء وأجزأه كما ذكره

المأوردى

غير قصد فانه تبطل صلاته (قوله والحرف المشدد بجر فبين) لانه حرفان أو لهما ساكن

لا عكسه اه حج (قوله لم تصح قراءة تلك الكلمة) أى فيعيدا على الصواب ولا تبطل صلاته وان كان عامدا لما حيث لم يغير المعنى ومن تخفيف المشدد ما لو قرأ الرحمن بقلك الادغام ولا نظرك لكون أول الما ظهرت خلقت الشدة فلم يحذف شيأ لان ظهورها لحن ولم يكن قيامه مقامه اه حج (قوله لتغييره نظمها) خرج به ما لو لحن لحن لا يغير المعنى كفتح النون من مالك يوم الدين فان كان عامدا لما حرم ولم تبطل به صلاته والا فلا حرمة ولا بطلان ومثله ففتح دال نعبه ولا تضر زيادة ياء بعد كاف مالك لان كثيرا ما تتولد حروف الاشباع من الحركات ولا يتغير بها المعنى وفي حج ان مما لا يغير المعنى قراءة العالمين بالواو أى بدل الياء اه (أقول) وينبغي بطلان صلاته اذا كان عامدا لما لانه أبدل حرفا بغيره (قوله لان الايا) أى بالقصر (قوله وان كان ناسيا أو جاهلا بسجد السهو) أى في تخفيف اياك ومثله كل ما يبطل عمده ومنه كسر كاف اياك نعبه لا ضرها لان الكسر يغير المعنى ومتى بطل أصل المعنى أو استحتم الى معنى آخر كان مبطلا مع التعمد وهذا السجود للخلل الحاصل بما فعله وليس إرادته للسجود مغنية عن اعادةه على الصواب (قوله انباء) أى أى بسنة



بين اعتبار زمن الطهارة الخ لم يتعرض للفرق بين الطهر والتحرى (قوله تختص بالصلاة) فيه وقفة (قوله لتقدم إيجابها) يعني ان وجوبها سابق على الصلاة لا للصلاة بل لذاتها وان لم يرد الصلاة وفرق بين تقدم إيجابها وإيجاب تقدمها فان دفع ما وقفه بعضهم هنا فافهم (قوله زال العذر وعاد) أى في الوقت بقرب نية ما يأتي في كلام الاسنوي (قوله أوفى صوم رمضان وهو صرم ثم سفي) فيه وقفة اذا أوله ليس بنقل وان كان جائز الترك للعذر كما لا يخفى (قوله ما يسمع ذلك) أى قد رما تجمع معها أيضا

(قوله ولو أبدل صاد انطاع لم تصح قراءته) يفرع عن حيث بطلت القراءة دون الصلاة ففي ركع ٤٤ قبل إعادة القراءة على الصواب بطلت صلاته كما هو ظاهر فليتأمل سم على منهج (قوله وقياسا على باقي الحروف) ومنها كما قاله حج ابدال حاء الجدهاء فبطل به خلافا للقاضي حسين في قوله لا تبطل به لانه من اللحن الذي لا يغير المعنى (قوله والقادر على التعلم لا يجز به قطعا) بل تبطل صلاته ان تعمده وعلم اه حج ونقل سم على منهج عن عدم البطلان ومقتضى قوله اذا الضاد من الضلال الخ البطلان لما فيه من تغيير المعنى (قوله أو ذا الامة بمهمة) أى أو بزاي وقوله لم تصح أى قراءته أى الغير العاجز عن التعلم (قوله كما ينطق بها بعض العرب صح) أى خلافا للخ قال والمراد بالعرب المنسوبة اليهم أحلاطهم الذين لا يمتنعهم ولذا نسبنا بعض الأتمة لاهل الغرب وصعد مصر اه والمراد بالصحة في كلام الشارح ٣٥٩ الصحة مع الكراهة (قوله لانه مناط البلاغة) أى

مراجع وعبارته المصباح ناطه فوطامن باب قال علمه واسم موضع التعليق مناط بفتح الميم وقوله والاعجاز عطف مغاير لان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع بلاغته والاعجاز مسبب عنها (قوله فان تعمده تركه) ليس بقصد بدل متى قصد التكميل بما أخره لا يعتد به كما يعلم مما يأتي (قوله ويقارن نحو الوضوء) أى حيث ينبغي على المنتظم وان قصده تكميل غير المنتظم ومن النحوي الجار (قوله لا بقدر تنفس) أى وغلبة سعال

المواردى والروايات (ولو أبدل صاد) منها أى أتى بدلا (انطاع لم تصح) قراءته لتلك الكلمة (في الاصح) لتغييره النظم مع اختلاف المعنى اذا الضاد من الضلال والنظام من ظل يفعل كذا ظلالا اذا فعله ثم ارا وقياسا على باقي الحروف والثاني يصح لقرب المخرج وعسر التمييز بينهما والاختلاف خاص بقادر لم يتعمدها وعجزا مكنه التعملم فلم يفعل أما العاجز عن التعلم فيجز به قطعا وهو أى والقادر على التعلم لا يجز به طعا ولو أبدل الضاد بغير الظاء لم تصح قراءته قطعا أو ذا الامة بمهمة في الذين لم تصح أيضا كما اقتضى اطلاق الرافعي وغيره الجزم به خلافا للزركشي ومن تبعه ولونطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف كما ينطق بها بعض العرب صح مع الكراهة كما جزم به الشيخ نصر المقدسى والروايات وابن الرفعة في الكفاية وان نظرفيه في المجموع وادخل المصنف الباء على المتأتى به صحح كما تقدم الكلام عليه في خطبة الكتاب (ويجب ترتيبها) بأن يأتي بها على نطقها المعهود لانه مناط البلاغة والاعجاز فان تعمده تركه ولم يتغير المعنى استأنف القراءة ويقارن نحو الوضوء والاذان والطواف والسعي بأن الترتيب هنا لما كان مناط البلاغة والاعجاز كان الاعتماد به أكثر فعمل قصد التكميل بالمرتب صارفا عن جهة البناء بخلاف تلك الصور ومن صرح بأنه ينبغي هنا مراده ما دام لم يقصد التكميل بالمرتب ولم يطل غير المرتب أخذ ما يأتي أما اذا غير المعنى فبطلت صلاته وأما اذا سهاى تركه فان طال غير المرتب استأنف والا يني (و) تجب (موااتها) بأن يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل لا بقدر تنفس وعى فلا يضر وان طال لانه معذور كما نقله في المجموع عن نص الام وان أشعر كلام الروضة بخلافه للاتباع مع خبروا كما أيقنوا أصلى فلو أدخلها ساهيا لم يضر كالطول وكما قصير ساهيا بخلاف ما لترك الفاتحة سهوا فانه يضر لان الموالاة صفة

وعطاس وقوله فلا يضر وان طال ومنه التناوب (قوله بخلاف ما لترك الفاتحة سهوا فانه يضر) أى يضر في عدم حساب ما فعله سهوا قبل قراءة الفاتحة ولا يحسب ركوعه الذى أتى به قبل الفاتحة لسهوه عنها ففرع عن لو سكبت في أثناء الفاتحة عمدا بقصد أن يطيل السكوت هل تنقطع الموالاة بمجرد شروعه في السكوت كما لو قصد أن يأتي بثلاث خطوات متواليات تبطل صلاته بمجرد شروعه في الخطوة الاولى أو لا تنقطع الا ان حصل الطول بالفعل حتى لو عرض ولم يطل لم تنقطع ويقارن ما ذكر بأن ذلك انما يضر لانه ينافي اشتراط دوام نية الصلاة حكما لان قصد المبط ينافي الدوام ولا كذلك هنا لان المضر وجود ما يقطع أو السكوت بقصد القطع ولم يوجد واحد منهما بمجرد الشروع في السكوت بقصد اطالته لا يستلزم وجوده لجواز الاعراض عنه فيه نظروا يتبعه الا ان الثاني والفرق فليحذر اه سم على منهج وقديقال يتجبه الاول لان السكوت بقصد اطالته مستلزم لقصد القطع فأشبهه ما لو سكبت يسيرا بقصد قطع القراءة

فصل في (قوله يعلم به وقت الصلاة) قال حج أصالة انتهى وظاهر أن مراده بذلك ادخال أذان المأموم ونحوه مما يأتي أي فهو أذان حقيقة وليس المقصد بتقييد يعلم به وقت الصلاة آخره وإنما قيد به لأنه الأصل والشهاب سم فهم أن مراده به إخراج ما ذكره كتب عليه ما نصه قوله أصالة احتراز عن الأذان الذي يسن لغير الصلاة واستدل على ذلك بكلامه في شرح

(قوله بخلاف بقية الأركان) أي فيضرك الشك في صفتها بعد قراءتها ومنها التشهد فيضرك الشك في بعضه بعد فراغه منه على ما اقتضاه كلامه هنالك سياتي له أن الوجه خلافه (قوله استأنف) أي وجوباً (قوله لاسائر الأركان) أي فانه إذا شك فيها أو في صفتها وجب إعادة تمامها مطلقاً كما مر فوراً ومن ذلك ما لو شك في شيء من الأعضاء السبعة هل وضعه أو لا فيعيد السجود وإن كان الشك بعد الفراغ منه هذا إن كان أمماً أو منفرداً وبعد سلام الإمام إن كان مأموماً أي حيث امتنع عليه الرجوع إليه بأن تلبس مع الإمام بما بعده (قوله وإن سن خارجها) أي خارج قراءة الفاتحة لا خارج الصلاة فلا ينافي ما صرح به في العباب من أنه إذا عطس في الصلاة سن له الحمد وقال في بيانه سم لعل المراد أنه يسن له في غير الفاتحة والافكيك يسن له فيها ما يقع موالاتها (قوله وبخلافه ٣٦٠ مع النسيان) أي فلا يقطعها أي وإن طال ما أتى به جهلاً أو نسياناً حج (قوله

وفتحه عليه عند توقفه) ظاهره وإن كان التوقف في قراءة غير الفاتحة وهو ظاهر إعراب الإمام على القراءة المطلوبة قال الشيخ عميرة هذا التوقف تقول العرب فيه أرتج عليه مخففاً مبنياً للمجهول أرتجاً من أرتجت الباب أغلقته ولا يجوز أن رج عليه بالتشديد كما قاله الجوهري اه سم على منهج ولا بد في الفتح عليه من قصد القراءة ولو مع الفتح والباطل صلاته على المعتمد اه زيادي وعليه فلو فتح عليه وشك بعد الفتح هل قصد القراءة أم لا هل تبطل

والقراءة أصل ولا يرد على ذلك نسيان الترتيب حيث كان ضاراً لأن أمر الموالاة أيسر من الترتيب لما مر من أن تطويل الركن القصير لا يضر بخلاف الترتيب فانه لا يعتد بالمقدم من سجود على ركوع مثلاً ولو شك هل ترك حرفاً كثيراً من الفاتحة بعد قراءتها لم يؤثر لأن الظاهر حينئذ مضى تأمته ولأن الشك في حرفها كثيراً كثيراً فاعفى عنه للمشقة فاكتمى فيها بقية الظن بخلاف بقية الأركان أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل قرأها أو لا استأنف لأن الأصل عدم قراءتها والوجه الحاق التشبه بها فيما ذكره كقوله الزركشي لاسائر الأركان فيما يظهر (فإن تحل ذكر) أجنبي غير متعلق بالصلاة (قطع الموالاة) وإن كان قبلها كحكمه عطس وإن سن خارجها وكأجابه مؤذن لأن ذلك ليس مختصاً بمصالحتها فكان مشعراً بالاعراض ولتغييره النظم من غير عذر بخلافه مع النسيان فلا يقطعها بل يبنى والذي ذكره بكر الدال باللسان ضد الانصات وبالضم بالقلب ضد النسيان قاله الكسائي وقال غيره إنها لغتان بمعنى (فإن تعلق بالصلاة كتابته لقراءة إمامه وفتح عليه) عند توقفه وسكونه إذا فتح تلقين الآية فلا يرد عليه مادام يردد هاو كسجوده لتلاوة إمامه معه وسؤال رجعة واستعاذة من عذاب عند قراءة آيتهما (فلا يقطع الموالاة) (في الأصح) لانه من مصليتها فلا يجب استئناؤها وإن كان هو الأولي كما في المجموع خروجاً من خلاف من قطع الموالاة به وكانهم اغتالم ببالقول يبطلان الصلاة بالتكبير حينئذ إن كان بعد فراغ الفاتحة لأن مدركه أضعف من مدرك الخلاف الأول ويؤخذ من ذلك أنه إذا تعارض خلافان يقدم اقوامها وهي مسئلة تقيسة وإن اقتضى كلام الزركشي أنه عند التعارض يترك رعاية القولين معاً وإذا أيضاً إن محل مراعاة الخلاف أمكان الجمع بين المذهبين والاقدم

صلاته أم لا فيه نظر والأقرب عدم البطلان لأن الأصل دوام الصحة (قوله فلا يرد عليه) أن لا يسن فإن مذهبه فتح عليه حينئذ انقطعت الموالاة تأمل اه سم على منهج (قوله واستعاذة من عذاب) ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند قراءة ما فيه اه فيما يظهر بناء على استحباب ذلك وهو ما نقل سم اعتماده عن الشارح وسياً في فيه كلام للشارح عند قول المصنف والصحيح من الصلاة الخ (قوله عند قراءة آيتهما) قضيته أن المأموم إذا سمع سؤال الإمام الرجعة والاستعاذة من النار آمن ولا يشاركه في الدعاء وهو قيا من يأتي في الفتوى إن كان الإمام أي به بلفظ الجمع (قوله فلا يقطع الموالاة في الأصح) قال الاسنوي مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر اه عميرة ومقتضى النظر هو المعتمد (قوله بالتكبير حينئذ) أي حين كرهه لا تيانه بالذكور المار وقوله إن كان بعد فراغ الفاتحة قضيته أنه لو كراهية من الفاتحة قبل الفراغ منها أو قرأ بعضها بعد تمامها لم تبطل قطعاً ولكن قوله وكانهم اغتالم ببالوال الخ لا يظهر وجهه لأن الكلام هنا فيما لو فتح عليه وهو في أثناء القراءة (قوله وإذا أيضاً) أي الزركشي

الارشاد بلفظ الاحترار فتأمل (قوله فسمع ذلك عمر بن الخطاب الخ) المتبادر من الرواية أولاً ان الإشارة راجعة الى الاذان (قوله ومقابل الاصح يقطعها) أى ما ذكر من الذكر المتعلق بمصلحة الصلاة (قوله كالجند عند العطاس) أى فانه يقطع الموالاة (قوله ليس من مصلحة الصلاة) قضية الاقتصار في الرد على ما ذكر تسليم ان ما يتعلق بمصلحة الصلاة من التأخير والفتح ليس بمنعوب وليس مراد المايا في الماتن من انه يسر له ان يؤمن مع امائه وعبارة لمحي فلا يقطع الموالاة في الاصح بناء على ان ذلك مندوب وقيل ليس بمنعوب فيقطعها (قوله على سكتة الاستراحة والاعياء) أى الغالب كل منهما فلا ينافي ما مر من انه اذا سكت للتنفس أو الى لا يضر وان طال لجل ما مر على حصول التعب بالفعل فسكت ليزول بخلاف ما هنا (قوله ويستثنى من كل من الضابطين) هما قوله لا شعاعه بالاعراض الخ ٣٦١ وقوله لانه قد يكون لنحو تنفس الخ ومنه في

سم على منفع وعبارته ويستثنى ما لونسى آية فسكت طويلا لتذكرها فانه لا يؤثر كقوله القاضي وغيره انتهى واعتمده مر حيث قال لم أرمي بخالفه ثم وجهه بأنهم اغفروه بمصلحة القراءة انتهى وفي قوله حيث قال لم أرمي بخالفه اشعار بترده في اعتماده وهو خلاف ما فهم من كلامه هنا من الجزم به وانما تردد في التعليل حيث قال ولعل وجهه الخ (قوله فانه لا يؤثر) أى في الموالاة (قوله أو التفكيك) أى في معناه أو ليتذكر ما بعده على ما هو المتبادر من عبارته (قوله الثالث) هو تفصيل المتولى (قوله والاوجه في صورة البغوى) وهى قوله وان قرأ نصفها ثم الخ (قوله ليس بوقف ولا منتهى آية) فلو وقف عليه لم يضر

مذهبه ومقابل الاصح يقطعها لانه ليس بمنعوب كالجند عند العطاس وغيره ورد بان ذلك ليس من مصلحة الصلاة (ويقطع) الموالاة (السكوت) العمد (الطويل) بأن زاد على سكتة الاستراحة والاعياء لا شعاعه بالاعراض وان لم ينقطعها اما الناسى فلا يقطع على الصحيح (وكذا) يقطعها (يسير) قصده بقطع القراءة في الاصح لا قتران الفعل بنسبة القطع كما لو نقل الودعية ناويا بالتعدي فيها بخلاف ما ذكر لم ينو القطع لانه قد يكون لنحو تنفس أو على كقول الودعية بلانية تعدد وبخلاف ما لو نواه بلا سكوت لان القراءة باللسان ولم يقطعها وبخالف ذلك نية قطع الصلاة لان النية ركن فمما يجب اداؤها حكما ولا يمكن ذلك مع نية القطع وقراءة الفاتحة لا تقتصر الى نية خاصة فلا تتأثر بنية القطع قاله الرافعى وغيره قال الاسنوى ومقتضاه ان نية قطع الركوع أو غيره من الاركان لا تؤثر وهى مسئلة مهمة وما قاله ظاهر الرد عليه مردود والثاني لا يقطع لان قصد القطع وحده لا يؤثر والسكوت اليسير وحده لا يؤثر فاجتمعا كما كذلك ورد بالمنع ويستثنى من كل من الضابطين ما لونسى آية فسكت طويلا لتذكرها فانه لا يؤثر كقوله القاضي وغيره ولعل وجهه ان التذكر من مصالحها ولو كرر آية منها الشك أو التفكيك أو السبب عمد في المجموع عن جمع انه يبنى وعن ابن سريج انه يستأنف والاصح الاول وصححه في التحقيق ويمكن جملة على تفصيل المتولى وهو انه ان كرر ما هو فيه أو ما قبله واستعجب بنى والا كان وصل الى أنعمت عليهم فقرأ ما لك يوم لدين فقط فلا يبنى ان كان عالما بعمده لانه غير معهود في التلاوة واعتمده صاحب الانوار وعن البغوى انه ان كرر آية منها لم يؤثر وان قرأ نصفها ثم شك هل بسمل فأتها ثم ذكر انه بسمل أعاد ما قرأه بعد الشك فقط واعتمد الاسنوى وغيره الثالث وحمل اطلاق الاول عليه والاوجه في صورة البغوى ان يعيدها كلها ويستحب له وصل أنعمت بعباده لانه ليس بوقف ولا منتهى آية (فان جهل الفاتحة) ولم يمكنه تعلمها الضيق وقت أو بلاهة ولا قراءتها في محو مصحف ولا التسبب الى حصوله بنحو شرألو وجد ما يحصه له به فاضلا عما يعتد به في الفطرة حتى لو لم يكن بالبلد الامم وحده ولم يمكن التعلم الامنه لم يلزم ما لك اعارته وكذا لو لم يكن بالبلد الامم وحده لم يلزمه التعليم بلاجرة على ظاهر المذهب كالمحتاج الى السترة أو لوضوء مع غيره

٤٦ نهايه ل في صلاته والاولى عدم اعاده ما وقف عليه والابتداء بعباده لان ذلك وان لم يحسن في عرف القراء الا ان تركه يؤدى الى تكرير بعض الركن القولى وهو مبطل في قول فتركه أولى خروجاً من الخلاف ثم رأيت في حج مانعه بعد قوله ولا منتهى آية فان وقف على هذا لم تسن له الاعادة من أول الآية وهو صريح فيما قاتسه (قوله لم يلزم ما لك اعارته) ولا اجارته انتهى سم على منهج وعبارته قال مر والصحيح انه يلزمه التعليم بلاجرة ولا يلزمه بدونه بخلاف مصحف لا يلزمه اعارته ولا اجارته والفرق ان البدن محل التكليف ولم يعهد بوجوب بذل مال الانسار لغيره ولو بعوض الا في المضطر انتهى بحروفه ومحمل عدم وجوب الاعارة والاجارة ما لم تتوقف صحة الصلاة على ذلك والاوجب كان توقفت صحة صلاة الجمعة على ذلك لسكون من لم يحفظها من الاربعين

خلاف المتبادر منها آخر في قوله فخرج بجر رداءه الخ فان الظاهر منه ان الاشارة راجعة لاهل الرواية يؤيد هذا ما في رواية  
(قوله فينتقل الى البدل) هذا مع قول المتن فسبع آيات لا رابطة بينهم ما يقدر له ذلك فيقال فينتقل الى البدل الذي اشار  
اليه المصنف بقوله فسبع آيات الخ (قوله عدد آياتها) أي التي هي سبع الاولى بسم الله الرحمن الرحيم الثانية الحمد لله رب  
العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة مالك يوم الدين الخامسة انك نعمد واناك نستعين السادسة اهدنا الصراط  
المستقيم السابعة صراط الذين الى آخر السورة وينبغي للقارئ مراعاة ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك  
(قوله أوجهها عدمه) أي عدم اشتراطه (قوله ولو بالسفر لزمه) أي وان طال كما قدمناه في تكبيرة الاحرام (قوله ولا يكتفي  
عنها بالترجمة) أي بل لا يجوز لان القرآن مجزئ والترجمة تحمل باعجازه وعبارة شرح الارشاد الخ بعد قول المصنف وترجم عاجز  
لا بقرآن أي فيه فلا تجوز الترجمة عنه مطلقا لان الاعجاز مختص بنظامه العربي دون معناه انتهى وعليه فلا ترجم عامدا  
عالماته بطائفة صلاته لان ما في به أجنبي ٣٦٢ (قوله فانه تجزئه الترجمة) أي بل يجب كما تقدم (قوله أم لا) لكن يتبعه في هذا

انه لا بد ان ينوي به اقرأة  
لانه حينئذ لا ينصرف  
للقرآن بمجرد التلظ به  
انتهى ج وعليه فلو أطلق  
بطلت صلاته لانه كالم  
أجنبي في فائدته لو لم  
يحفظ غير التعمد وهل يكرره  
بقدر الفاتحة وهل يطلب  
منه الاتيان به أولا بقصد  
التعمد المطلوب أم لا فيه  
نظر والاقرب فهمانهم  
(قوله بعيد) معتمد (قوله  
ان المختار ما ذكره  
الامام) لم يتقدم هنا شيء  
عن الامام لكن قوله  
واقضاه اطلاق الجمهور  
مشعر بوجود خلاف فاعل  
الامام من غير الجمهور  
فيقول بعدم اجزاء المتفرقة  
حيث لم تقدم معنى منظوما  
ويحتمل اطلاقهم على

توب أو ما فينتقل الى البدل (فسبع آيات) عدد آياتها لانه أشبه بها واستحسن الشافعي قراءة  
ثمان آيات لتكون الثامنة بدلا عن السورة مادون السبع فلا تجزئه وان طال لرعاية العدد  
فيها في قوله تعالى ولقد آتيناك سبعاً من المثاني وقوله صلى الله عليه وسلم هي السبع المثاني  
وفي اشتراط كون البدل مستملا على ثناء ودعاء كالعائدة وجهان للطبري أو وجهها عدمه  
ومتى أمكنه التعلم ولو بالسفر لزمه ولا يكتفي عنها بالترجمة بغير العربية لقله تعالى انا  
أنزلناه قرآنا عربيا فدل على ان العجمي ليس بقرآن بخلاف ما اذا انحز عن التكبير أو الخطبة  
أو الاتيان بالشهادتين فانه تجزئه الترجمة عنها لان نظم القرآن مجزئ كما في بعض ذلك  
(متواليه فان يحجز) عن المتواليه (متفرقة) لانه مقدوره (قلت الاصح المنصوص جواز  
المتفرقة) من سورة أو سور (مع حفظه متواليه والله أعلم) كافي قضاء رمضان وسواء  
أفادت المتفرقة معنى منظوما أم لا كما اختاره في المجموع واقضاه اطلاق الجمهور لا لطلاق  
الاخبار وهو قياس حرمة قراءتها على الجنب ويلزم القائل بالمنع انه لو كان يحفظ أوائل  
السور خاصة كالم وال والمروطس انه لا يجب عليه قراءتها عند من يجعلها أسماء للسور  
قال بعضهم وهو بعيد لان ما تعبدون بقراءتها وهي قرآن متواتر وادعى الاذرع ان المختار  
ما ذكره الامام وان اطلاقهم محمول على الغالب وما اخبره المصنف انما ينقدح اذا لم يحسن  
غير ذلك امام مع حفظه متواليه أو متفرقة منتظمة المعنى فلا وجه له وان شمله اطلاقهم انتهى  
والعمد الاول مطلقا ولو عرف بعض الفاتحة فقط وعرف لبعضها الاخر بدلا أي يبدل  
البعض الاخر موضعه مع رعاية الترتيب بين ما يعرفه منها والبدل حتى يقدم بدل النصف  
الاول على الثاني فان كان وسطها أي يبدل الاول ثم قرأ ما في الوسط ثم أتى ببدل الاخر ولا  
يكفيه ان يكرر ما يحسنه منها بقدرها اذ لا يكون الشيء الواحدا صلا بدلا بالضرورة بخلاف  
ما اذا لم يقدر عليه لا يقال كيف يجب ترتيب ذلك وقد أمر صلى الله عليه وسلم من لم يحسن

الفاتحة

الغالب ثم رأيت شارح الروض صرح بذلك بعد قول المتن ان أفادت معنى منظوما

ونصه بخلاف ما اذا لم تقدم معنى كتم نظر كذا شرطه الامام قال في المجموع وغيره والمختار ما أطلقه الجمهور لا لطلاق الاخبار  
انتهى (قوله وما اختاره المصنف) أي من اجزاء المتفرقة وان لم تقدم معنى منظوما (قوله انما ينقدح) أي يظهر (قوله  
والعمد الاول) هو قوله سواء أفادت المتفرقة معنى منظوما الخ حفظ غيرها أم لا (قوله وعرف لبعضها الاخر بدلا) شامل  
للقراءة والذكر عند الحجز عن القرآن ويصرح به قوله في شرح البهجة الصغير فلو حفظ أولها فقط أخر الذكر عنه أو  
آخرها فقط قدم الذكر انتهى فمقيده ج البدل من كونه من القرآن لعله مجرد تصوير ومن ثم قال بعد فان لم يحسن بدلا  
كرر ما يحفظه منه اولم يقل فان لم يحسن قرأنا (قوله فان كان) أي ما يعرفه (قوله بخلاف ما اذا لم يقدر عليه) أي بدل البعض  
الاخر فانه يكرر ما يحفظه من الفاتحة حتى يملأ عدد حرورها



فما سمع بذلك زيادة الباء في اسم الإشارة ويؤيد الأول ترتيب ما ذكر على مجرد الازان وقوله وهو في بيته فيحصر (قوله وانما

(قوله ولا قوة الا بالله) زاد الشيخ عميرة العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد انتهى وفي حج مثل كلام الشارح ثم قال أشار فيه الى السبعة أي الأنواع السبعة بدكر خمسة منها ولعله لم يذكره الاخرين لان الظاهر حفظه للبسملة وسمى من الدعاء انتهى (قوله على ان الحمد لله عض آية) هذا انما يتم على القول بان بعض الآية لا يجب قراءته وسيأتي ما فيه قريبا (قوله ولوعرف بعض آية لزمه) وعليه فيش كل قوله قبل على ان الحمد لله بعض آية (قوله في ثلاث) وهي ما لوعرف بعض الفاتحة وعرف لبعضها الاخر بدلا وقوله دون هذه أي قوله فان عرف مع الذكرا بفتح الخ (قوله هذا ولكن قال الاذري الخ) هذا الاستدراك هو المعتمد كما قاله في شرحه على العباب من انه اذا ذكر كلاما وتعبه بما يخالفه كان الثاني هو المعتمد (قوله لاقتضائه ان من أحسن الخ) أي وحيث لم يحسن الا ذلك قرأه فان بلغ ٣٦٣ عدد حروف الفاتحة فذاك

والا كرهه بعدد حروفها (قوله كرهه ليلبلغ سبعا) وانظر لوعرف بدل بعض ما لا يحسنه منها كان عرف منها آيتين وقدر على ثلاث من البدل أو عكسه فهل الذي يكرره مما يحسنه منها أو من البدل فيه نظير والا قرب ان الذي يكرره من البدل أخذ من تعليله لسابق بأن الشيء لا يكون أصلا وبدلا بلا ضرورة وهذا لا ضرورة الى تكبير الفاتحة التي هي أصل حقيقة ويحتمل التخيير بينهما لان البدل حيث نذر منزل متزلة الاصل في وجوب الاتيان به عما (قوله وقبل الركوع) أي ولو قبل الركوع كما صرح في شرح الروض (قوله قبل ان تضي وقفه الخ) بخلاف ما لو قدر عليه بعد

الفاتحة بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ومن جعلها الحمد لله وهو من الفاتحة ولم يأمره بتقديم قدر البسملة عليه على ان من له قدرة على حفظ هذه لاذ كارهة تدور على حفظ البسملة بل الغالب حفظها ولم يأمره بها فضلا عن تقديمها لانه لا يقول الخبر ضعيف وعلى تقدير صحتها فيجوز ان المأمور كان عالما بالحكم على ان الحمد لله بعض آية فان عرف مع الذكر آية من غيرها ولم يعرف شيئا منها أي في ما ثم بالذكر تقديم الجنبس على غيره ولوعرف بعض آية لزمه ان يأتي به في ثلاث دون هذه كما اقتضاه كلام الروضة وخالف ابن الرفعة فجزم بعدم لزومه فهما قال لانه لا يجوز فيه أي مع كونه بعض آية والا فلا آية ولا يتيان بل والثلاث المتفرقة لا يجوز فيها مع انه يلزم الاتيان بها هذا ولكن قال الاذري والدميري وفيما زعمه ابن الرفعة نظر ظاهر لاقتضائه ان من أحسن من معظم آية الدين أو آية كان الناس أمة واحدة انه لا يلزمه قراءته وهو بعيد بل هو أولى من كثير من الآيات القصار فان لم يعرف ما لا يحسنه منها بدلا كرهه ليلبلغ سبعا ولو قدر على قراءة الفاتحة في أثناء البدل أو قبله لم يجزه البدل وأتى بها أو بعده وقبل الركوع أجره ومثل ذلك قدرته على الذكوبل ان تضي ونفقة بقدر الفاتحة فيأمره الاتيان به وهذا غير خاص بالفاتحة بل يطرد في التكبير والتشهد ومراد المصنف بالتوالي على ترتيب المصحف فيه ستفاد الترتيب مع التوالي جميعه بخلاف ما لو دبر بالترتبة لم يستفدها التوالي (فان عجز) عن القرآن (أن يذكركم) كتسبيح وتهليل ونحوه أو دعاء أخرى كافي المجموع وغيره للخبر المار الدال على ذلك ويعتبر سبعة أنواع من الذكر كما قاله البغوي وهو المعتمد خلا فالابن الرفعة والحديث لا صحة فيه لان ظاهره وجوب ثلاثة أنواع ولم يقل به أحد نعم حديث سبحان الله الى آخره أقرب في الدلالة لكلام البغوي قال الامام ولو لم يعرف غير الدعاء الممتنع بل دنيا في به وأجره وهو المعتمد وان نوزع فيه (ولا يجوز نقص حروف البدل) من قرآن وغيره (عن حروف) الفاتحة في الاصح) ولو بالادغام خلا فالبعضهم لان غايته ان يجعل المدغم مشددا وهو حرفان من الفاتحة والبدل ومنها البسملة والتشديدات الاربعة عشر وجملة الحروف مائة وستة وخمسون

وقفه تسعها فلا يلزمه لان الوقوف بدل وقد تم لكن يرد على جعل الوقوف بدلا ما يأتي من قول الشارح لانه واجب في نفسه فلا يسقط بسقوط غيره (قوله كتسبيح وتهليل ونحوه) أي ولا يجب فيه الترتيب كترتيب الفاتحة (قوله أو دعاء) عطف الدعاء على الذكر يقتضي تغايرها فلذلك مراد على ثناء عليه سبحانه وتعالى كسبحان الله والحمد لله والدعاء مادل على طلب ثم ان كان المطلوب ثواب الآخرة فهو آخرى وان كان نفعاً دنيوياً فهو دنيوياً لكن في حج في الخطبة مانعه بعد قول المصنف وما وجدته من الاذكار الخ وهو أي الذي كررته كل مذكور وشرفا قول سبق لثبائها ودعاه وقد يستعمل شرعا أيضا الكلي قول يثاب قائله انتهى وعليه فالذكر شامل للدعاء (قوله الخبر المار) انظر في أي محل مروى لعل مراده ما قدمه من انه عليه الصلاة والسلام أمر من لم يحسن الفاتحة بأن يقول سبحان الله الخ وقد جزم ج بالاستدلال به هنا على ما ذكر (قوله ولا يجوز نقص حروف البدل)

واقعتها نزول الوحي) فالحكم ثبت به لا بها لكن لك ان تقول لو كان الحكم ثبت بما ذكر صلى الله عليه وسلم صحيحة الاسراء  
قل المراد ان جبريل أخبره عند الوفا المذكورة ان ما سمعه في ليلة الاسراء شروع للصلاة وعليه فالوحي في الحقيقة انما هو

هل يكفى بظنه في كون ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما اتفق به في كون وقوفه بقدرها كما سياتي في انتهى سم على ج  
وينبغي الاكتفاء لمشقة عد ما أتى به من الحروف بل قد يعمد ذلك على كثير من الناس (قوله بقراءة مالك) أي بالالف  
(قوله والبديل) أي حيث لم تزد التشديدات في البديل على تشديدات الفاتحة والاحسب حرفا واحدا (قوله أو تعمود بقصد  
السنية والبديل لم يكف) ينبغي ان مثل ذلك ما لو قرأ آية تشتمل على دعاء وقصد بها الدعاء لنفسه والقرآن فلا تكفى في أداء  
الواجب ان كانت بدلا ولا في أداء السورة ان لم تكن لانه ما لوى بذلك القرآن والدعاء أخرجهما بالقصد عن كونهما قرأنا حكا  
فلا يعتد بهما فيما يتوقف حصوله على القرآن (قوله ويسن عقب الفاتحة) أي لقارئها محلي (قوله ان تضمن دعاء) ظاهره انه  
لا فرق بين تقدم الدعاء وتأخره لكن ٣٦٤ في سم على منهج عن الشارح مانصه قال مر لو أتى ببديل الفاتحة فان ختم بدعاء

أمن عقبه انتهى وهو  
يقضى انه لا يؤمن حيث  
قدم الدعاء وقد يشير اليه  
قول الشارح محاذاة للبديل  
(قوله فقال آمين) ظاهره  
انه كان يقولها مرة واحدة  
لكن قال في الايعاب  
مانصه وأخرج الطبراني  
عن وائل بن حجر انه قال  
رأيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم دخل في الصلاة  
فلما فرغ من فاتحة الكتاب  
قال آمين ثلاث مرات  
وبؤخذ منه انه يندب  
تكريرا آمين ثلاثا حتى في  
الصلاة ولم أر أحدا صرح  
بذلك انتهى (أقول) ويجوز  
أخذه من الحديث لا يقتضى  
ان الشافعي يقول به لجواز

حرف بقراءة مالك والمراد ان المجموع لا ينقص عن المجموع وان تفاوتت الآيات وبحسب  
المشدد بحرفين من الفاتحة والبديل والثاني يجوز سبع آيات أو سبعة اذ كان أقل من حروف  
الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصير قضاء عن صوم يوم طويل ورد بأن الصوم يختلف زمانه طولا  
وقصر فلم يعتبر في قضائه مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتبر في بدلها المساواة ولا يشترط  
في البديل قصد البدلية بل الشرط ان لا يقصد به غيرهما فقط (فان لم يحسن شيئا) مما تقدم  
وقف وجوبا (قدر الفاتحة) في ظنه لانه واجب في نفسه فلا يسقط بسقوط غيره ويسن ان  
يقف بعد ذلك زمنا يسع قراءة السورة في محل طلبها وللغاتحة سنتان سابقتان وهما الافتتاح  
والتعوذ وسنتان لاحقتان وهما التأمين والسورة ولما فرغ من ذكر السابقة ين شرع  
في اللاحقتين فقال (ويسن عقب الفاتحة) بعد سكتة لطيفة أو بدلها ان تضمن دعاء فيها  
يظهر محاذاة للبديل (آمين) سواء كان في صلاة أم لا لكنه فيها أشد استحبابا لغيره صلى الله  
عليه وسلم كان اذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال آمين بصدده صوته وهراده  
بالعقب ان لا يتخلل بينهما ما لفظ اذ تعقب كل شيء بحسبه فلا ينافي ما تقرر من سن السكتة  
اللطيفة بينهما اذ لا يفوت الا بالشرع وفي غيره كما في المجموع أي ولو سهوا فبما يظهر واختص  
بالفاتحة لشرعها واشتمالها على دعاء فناسب ان يسأل الله تعالى اجابته ويجوز في عقب ضم  
العين واسكان القاف وقول كثير ياء بعد القاف لغته ضعيفة وآمين اسم مبني على  
الفتح مثل أين وكيف بمعنى استجب (خفيفة الميم بالمد) هو الافصح الاشهر (ويجوز  
القصر) لعدم اخلاطه بالمعنى وحكى مع المد لغة ثالثة وهى الامالة وحكى التشديد مع  
القصر والمد أي قاصدين اليك وأنت أكرم ان تخيب من قصدك وهو لحن بل قيل شاذ منكرا

انه اطاع عليه وظهر له فيه ما يمنع من الاخذ به وقوله اداصح الحديث فهو مذهبي ليس على اطلاقه بل  
اعتبرته أمور ذكرها ج في الايعاب في الكلام على وقت المغرب (قوله ان لا يتخلل بينهما لفظ) انما ينبغي استثناء نحو رب  
اغفر لي الخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم قال عقب ولا الضالين رب اغفر لي آمين انتهى ج وينبغي انه لو زاد على ذلك  
ولو ادى الجميع المسلم لم يضر ايضا (قوله اذ لا يفوت) أي التأمين وقوله الا بالشرع فيه ظاهره انه لا يفوت بالسكوت وان  
طال ولا ينافيه تعبيره بالعقب لجواز حمله على ان الاولى المباداة اليه لا أنها شرط لكن قال ج انه يفوت بالسكوت اذا طال  
نظير ما مر في الموالاة (قوله ويجوز في عقب ضم العين الخ) لم يذ كر لعقب ضم العين حتى يكون ما ذكره مقابلا له وفي  
الختم العقب بكسر القاف مؤخر القدم ثم ذكر بعد كلام طويل مانصه قلت قال الازهرى في آخر عقب قال ابن السكيت  
فلان يبق عقب آل فلان أي بعدهم ولم أجد في الصحاح ولا في التهذيب حجة على صحة قول الماس جاء فلان عقب فلان أي بعده  
الا هذا أو ما قولهم جاء عقبه بمعنى بعده فليس في الكتابين جوازه (قوله وهو لحن) بل قيل شاذ منكرا أي التشديد بدمع المد والقصر  
وبه صرح في شرح الروض (قوله أي قاصدين) تفسير للمد

أخبار جنبريل المذكور فليراجع (قوله وخرج بقوله لنا يعلم به وقت الصلاة ما يسن غيرها) قضيته أنه لا يسمى إذا نال الكن الذي يأتي عقبه بخالفه (قوله ولا ترد هذه الصور) أي على قول المصنف الثاني وأما بشرعان المكتوبة (قوله وأما هو فافرده الخ) هذا لا يجري مع الحصر (قوله فيحصل بفعل البعض) محل حصوله بذلك بالنسبة لظهور الشعار بقراءة ما يأتي من أنه يطلب من المفرد أن يسمع إذا ن غيرة (قوله والضابط الخ) هذا لا ينسجم مع الذي قبله والشهاب ج أخبارته على القول بأنه فرض كفاية وعبارته بعد قول الماتن سنة وقيل فرض كفاية وبعد ذكر دليل القول الثاني نصها وهو قوي ومن ثم اختاره جمع فيقاتل أهل

(قوله لقصد الدعاء) قضيته أنه لو لم يقصد به الدعاء بطلت وبه صرح ج حيث قال في شرح الإرشاد فبطلت الصلاة ما لم يرد قاصدين اليك انتهى ومثله في شرح المنهاج (قوله ولو زاد) أي بعد آمين ٣٦٥ (قوله تأمين امامه) يخرج ما لو كان خارج

الصلاة فسمع قراءة غيره من امام أو مأمووم فلا يسن له التأمين وفيه كلام في ج فليراجع (قوله لا قبله ولا بعده) قال المحلى فإن لم يتفق ذلك آمن عقب تأمينه (قوله تأمين الملائكة) أي وهم يؤمنون مع تأمين الامام قال الملقم على الجامع المراد بتأمين الملائكة استغفارهم انتهى (أقول) فيه أنه ان كان مأخذهم ان الصلاة من الملائكة الاستغفار بمعنى انه متى ذكر عن الملائكة شيء من أنواع الدعاء يكون محمولا على الاستغفار فقيه انهم انما جعلوا ذلك تفسيراً لصلاة الملائكة أي دعائهم وهو ظاهر فيما لو أسند اليهم الدعاء بغير لفظ مخصوص أما إذا أسند اليهم كذلك كما هنا

ليكن لا تبطل به الصلاة لقصد الدعاء كما في المجموع خلافاً لما في الأنوار وغيره ولو زاد الحمد للرب العالمين أو غيره من الذكركم (ويؤمن مع تأمين امامه) لا قبله ولا بعده وشمل ذلك ما لو وصل التأمين بالفاصلة بلا فصل وهو كذلك وليس في الصلاة ما تيسر مقارنته فيه غيره والأصل في ذلك خبر إذا أمن الامام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وخبر إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت احدهما الاخرى غفر له ما تقدم من ذنبه رواهما الشيخان والمراد الصغائر فقط وان قال ابن السبكي في الاشباه والنظائر انه يشمل الصغائر والكبار ولفظ مسلم اذا قال أحدكم في الصلاة آمين فظاهرهما الا امر بالمقارنة بأن يقع تأمين الامام والمأمووم والملائكة دفعة واحدة ولأن المأمووم لا يؤمن إلا تأمين امامه بل لقراءته وقد فرغت وبذلك علم أن المراد بقوله إذا آمن اذا أراد التأمين ويوضحه خبر الصحيحين اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين قال المصنف ومعنى موافقته للملائكة أنه وافقهم في الزمن وقيل في الصفات من الاخلاص وغيره قال وهو لا الملائكة قبل هم الحفظة وقيل غيرهم لخبر فوافق قوله قول أهل السماء وأجاب الاول بأنه اذا قالها الحفظة قالها من فوقهم حتى تنتهي الى السماء ولو قيل بأنهم الحفظة وسائر الملائكة امكان اقرب فان فاته قرن تأمينه بتأمينه آتى به عقبه وان شرع الامام في السورة فيما يظهر ولو أخره عن الزمن المسمى آمن قبله ولم ينتظره اعتبروا بالمشروع ولا ينافية ما يأتي في جهر الامام أو أسراره من أن العبرة فيه بما فعله لا بالمشروع لأن السبب للتأمين وهو انقضاء قراءة الامام وجد فلم يتوقف على شيء آخر والسبب في قراءة المأمووم للسورة متوقف على فعل الامام فاعتبر فعله قال في المجموع ولو قرأ معه وفرغ ما كفي تأمين واحد أو فرغ قبله قال البغوي ينتظره والمختار أو الصواب انه يؤمن لنفسه ثم للمتابعة (ويجهر به) المأمووم في الجهرية (في الاظهر) تبعه الامام والثاني يسر كما اذا كره وقيل ان كثر الجمع جهر والاولا والحاصل ان المعلى مأمووماً وغيره يجهر به ان طلب منه الجهر ويسر به ان طلب منه الاسرار اما الامام فلما سر وأما المأمووم فلما رواه ابن حبان عن عطاء قال أدركت مائتين من الصحابة اذا قال الامام ولا الضالين رفعوا أصواتهم بآمين وصح عنه ان

وجب حمله على ظاهره حتى يوجد صارف ومعلوم ان معنى تأمين الملائكة قولهم آمين ويصرح به قوله في الرواية الثانية وقالت الملائكة في السماء آمين وان كان مستنده في ذلك انه ورد ان تأمين الملائكة استغفارهم لا قولهم آمين فسلم لكن كان عليه ان ينقله (قوله ويوضحه) هو يضم الياء وكسر الضاد مخففة من أوضح اذا بين قاله في المختار بالمعنى (قوله ولو أخره) أي الامام عن الزمن افهم انه لو لم يؤخره بأن قصر الزمن بعد فراغ القراءة لا يؤمن حينئذ وعليه فلو أسرع بالتأمين قبل امامه فهل يعتد به في أصل السنة أو لا فيحتاج في أدائها الى اعادته مع الامام فيه نظراً والاقرب الاول لحصول ما يقتضي التأمين وهو قراءة الامام (قوله كفي تأمين واحد) أشعر بان تكرير التأمين أولى ويقدم تأمين قراءته (قوله تبعه الامام) أي جهره متوسطا وتكره المبالغة فيه (قوله عن عطاء) عبارة ج عن عطاء أنه أدرك مائتي صحابي بالمسجد الحرام اذا قال الخ

بلد تركوها أو أحدهما بحيث لم يظهر الشعار في بلد صغيرة يكفي عمل أو كبيرة لا بد من محال نظير ما يأتي في الجماعة والضابط أن يكون بحيث يسمع كل أهلها الواصفوا إليه وعلى الأول لا يقال لكن لا بد في حصول السنة بالنسبة لكل أهل البلد من ظهور الشعار كما ذكره فلم أنه لا ينفيه ما يأتي أن أذان الجماعة إلى آخر ما ذكره الشارح وبه يعلم في كلامه (قوله يكفي سماع واحد له) أي بالقوة كما يصريح به كلامه الآتي وإتأتى المناقاة (قوله مبتدأ حذف خبره) لا يتأتى في جامعته (قوله يحمل على ما إذا أراد

(قوله من وراءه) فاعل آمن (قوله للجهة) هي بالفتح والتشديد اختلاط الاصوات حج (قوله سورة) قال الشيخ عميرة يجوز الهمز وتركه وهو أشهر وبه جاء القرآن انتهى سم على منهج (قوله مكتوبة) حال من قوله في صلته (قوله آية فاكتر) مفهومه أن ما دون الآية لا يجزى في أداء السنة وسيأتى ذلك في قوله والوجه الخ (قوله لا بقصد انما التي أول الفاتحة) أي فان كان بقصد ذلك لم تحصل به السنة بل تبطل به الصلاة أن قلنا بأن تكرير بعض الركع القولي مبطل (قوله الا اذا لم يحفظ غيرها فيما يظهر) أي فبكرها بتمامها ٣٦٦ ان أراد تحصيل سنة السورة الكاملة أو بعضها وان قل ان أراد أن أصل

السنة هذا وقد يقال الاول عدم تكريرها فان ذلك مبطل للصلاة على قول الا ان يقال محل جريان القول بالبطالة في غيرها هذه الصورة (قوله ودليلنا) أي ليس من السورة بعد الفاتحة وعبرة حج ولم تجب أي السورة للحديث الصحيح أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضا منها انتهى وهي بالمعنى في الموضوعين والشارح ذكرها بابا من فيها ولعلمها روايتان (قوله عوض عن غيرها) يتأمل معنى قوله عوض عن غيرها فانما حيث وجبت كان

ابن الزبير آمن من وراءه حتى ان للمسجد للجهة واما المنفرد فبالقياس على المأموم وهو الاثنى والخمسين به يجزى بها بالقراءة وسياق ما كن التي يجزى بها المأموم خلف امامه خمسة تأمينه مع امامه وفي دعائه في قنوت الصبح وفي قنوت الوتر في النصف الاخير من رمضان وفي قنوت النازلة في الصلوات الخمس واذا فسخ عليه (ويسن) لا امام ومنفرد (سورة) يقرؤها في صلته (بعد الفاتحة) مكتوبة ولو من ذروة خلافا للسنوى أو نافلة أي قراءة شئ من القرآن آية فاكتر والا كل ثلاث والوجه حصول أصل السنة بمادون آية أن أفادوا أنه لو قرأ البسملة لا بقصد انما التي أول الفاتحة حصل أصل السنة لان آية من كل سورة وافهم قوله بعد الفاتحة أنه لو قدمها عليها لم تحسب كالمكرر والفاتحة الا اذا لم يحفظ غيرها فيما يظهر ودليلنا ما صرح من قوله عليه الصلاة والسلام أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوضا عنها وتقدم في التيمم حمة ما زاد على الفاتحة على الجانب اذا فقد الطهورين وسورة كاملة أفضل من قدرها من طويلة لا أطول منها لان الابتداء بها والوقف على آخرها صحيحان بالقطع بخلافهما في بعض السورة فانما قد يخفيان ثم محل أفضليتها في غير التراويح أما فيها فقرء بعض الطويلة أفضل كما أفق به ابن عبد السلام وغيره وعلوه بأن السنة فيها القيام بجميع القرآن وعليه لا يختص ذلك بالتراويح بل كل محل ورد فيه الأمر بالعرض فالأفضل عليه أفضل كقراءة آبي البقرة وآل عمران في الفجر ولو كرر سورة في الركعتين حصل أصل سنة القراءة (الافى الثالثة والرابعة) من الرابعة والثالثة من المغرب (في الاظهر) للاتباع في الشقين رواه الشيخان ومقابل الاظهر دليله الاتباع في حديث مسلم والاتباع في الظهر والعصر ويقاس عليها

وجوبها أصليا وليست عوضا عن شئ وفي شرح الجامع الصغير ما حاصله انه ليس غيرهما المراد بالتعويض انه كان ثم واجب وعوضت هذه عنه بل المراد انما اشتملت على ما فصل في غيرهما من الذات والصفات والثناء وغير ذلك فقامت مقام غيرها في افادة المعنى الذي اشتمل عليه غيرها وليس غيرها مستملا على ما فيها حتى يقوم مقامها (قوله وسورة كاملة أفضل من قدرها من طويلة) أي ومع كون السورة الكاملة أفضل من البعض لو نذر بعضهم من سورة وجب عليه قراءته ولا تقوم السورة مقامه وان كانت السورة أطول وأفضل كالمكرر لو نذر البعض بقدر من الغضة وتصدق بدله بذهب فانه لا يجزى به وخرج بقولنا معينا ما لو نذر بعضهم من سورة بأن قال لله على أن أقرأ بعض سورة فيبرأ من عهدة النذر بقراءة بعض من أي سورة وبقراءة السورة الكاملة لانه يصديق على من قرأ سورة كاملة انه قرأ بعضها الدخول الجزء في ضمن الكل (قوله وعلوه بأن السنة الخ) يؤخذ من ذلك ان محل كون البعض أفضل اذا أراد الصلاة بجميع القرآن فيها فان لم يرد ذلك فالسورة أفضل ثم رأيت في سم على منهج التصريح بذلك وعبارته وافق مو على ان محل تفضيل قراءة بعض الطويلة في التراويح اذا قصد القيام بجميع القرآن في رمضان فان لم يقصد ذلك فهو كغيره كما هو ظاهر انتهى (قوله في الشقين) هما قوله ويسن سورة بعد الفاتحة وقوله الافي الثالثة والرابعة



الصلاة معهم) لعل المراد وصلى معهم ويؤخذ من مفهومه ان الجماعة التي لم ترد الصلاة مع جماعة الاذان كالمفرد (قوله من أمكنة الجماعة) لا موقع لهذا البيان المتقدم (قوله لانه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بجزء لغة) هذا انما ساقه في شرح الروض دليلا على سن الاذان في أولى المجموعتين وهو ظاهر وأما ما صنعه الشارح فيلزم عليه ضياع (قوله وأجابوا الخ) فيه ان ادعى هنا سن الإقامة لكل وكل من الرويتين متكفل به فلا حاجة للجواب ٣٦٧ (قوله فيهما) أي بالنظر للمجموع

بدليل حكاية المقابلين  
الأتين (قوله ورفع صوته  
في هذه الصورة فوق ما  
يسمعن) افهم عدم الانتم عند  
انتفاء الرفع المذكور وهو

(قوله قلت هو) أي الذي  
قام عندهم (قوله زادت  
قرة عينه) وأصحابه رضي  
الله عنهم لا يعرض لهم من  
الكسل خلفه عليه الصلاة  
والسلام ما يحصل لغيرهم  
(قوله ما لو نوى الرابعة)  
وخرج بها ما لو فعل أربع  
ركعات من النفل بتشهد  
واحد كما يأتي قبل قول  
المصنف رحمه الله الخ  
الركوع (قوله بل  
لا يستحب فعلها) أي وافرقت  
بين قولهم لا يسن فعل  
كذا وبين قولهم يسن ان  
لا يفعل كذا فان الاول  
صادق بكون الفعل مباحا  
والثاني محتمل لكونه  
مكروها وخلاف الاول  
(قوله وبطء قراءة امامه)  
قضيته أنه لو تمكن من  
قراءتها فبها وما لم يتمكن  
قراءتها في الأخيرتين وفي  
كلام شيخنا الزياي ما  
يخافه حيث قال وفي شرح

غيرهما ويسن تطويل قراءة الاولى على الثانية في الاصح وكذا الثالثة على الرابعة على الثاني  
ثم في ترجيحهم الاول تقدم دليله الثاني على دليل الثاني المثبت عكس الرابع في الاصول لمقام  
عندهم في ذلك كذا قاله الشارح قلت هو ان من طرق الترجيح اتفاق النجيين وقد اتفقا على  
الرواية الاولى وأما الثانية فرواها مسلم فقط فقد تمت الاولى على الثانية لانها أقوى وانهم انما  
قدموا الثاني خشية من حصول الملل على المصلي ولهذا سن تطويل الاولى على الثانية وليست  
علته فيما يظهر سوى النشاط وكون الفراغ فيها أكثر وحينئذ فقرانه عليه الصلاة والسلام  
في غير الاولين لبيان الجواز ولانه كما طالت صلاته زادت قرة عينه بخلاف غيره وهذا نظير  
قولهم يجوز أن يستنبت من النص معنى يخصه ويشمل كلام المصنف ما لو نوى الرابعة  
لتشهد واحد خلافا لقضية كلام الزركشي في باب التطوع (فات فان سبق بها) أي بالثالثة  
والرابعة من صلاة نفسه بان لم يدركها مع امامه كما أوضحه الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه  
أتم ايضا (قرأها فيهما) حين تداركهما (على النص والله أعلم) انما تلخص صلاته عنها وقيل لا كما  
لا يجهر فيه - ما وافرقت الاول باسمه تصاب الامرار في آخر الصلاة بخلاف القراءة فانه لا يقال  
يستحب تركها بل لا يستحب فعلها وايضا فالقراءة سنة مستقلة وبالهرصة للقراءة فكانت  
أخف ومحل ما تقر رحيتم لم يقرأها في أوليته فان قرأها فبها المبرعة قراءته وبطء قراءة  
امامه أو لكون الامام قرأها فبها لم يستحب له قراءتها في الأخيرتين ولو سقطت قراءتها عنه  
لكونه مسجوقا وبطء الحركة لم يقرأها في الأخيرتين (ولا سورة للمأموم) في جهريه (بل  
يسمع) وتكرهه قراءتها كما هو ظاهر للنهي الصحيح عن قراءتها خلفه والاصل في ذلك قوله  
تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا والاستماع مستحب لا واجب والمشهور ان السنة  
في حقه تأخير قراءة الفاتحة في الاولين الى ما بعد فاتحة امامه فان لم يسمع لبعدها وغيره فقد  
قال المتولى بقدر ذلك بالظن ولم يذكر ما يقوله غير السامع في زمن سكوته ويشبهه أن يقال  
يطيل دعاء الافتتاح الوارد في الاحاديث أو يأتي بذكر آخر أما السكوت المحض فبعبء وكذا  
قراءة غير الفاتحة فيتعين استحباب أحد هذين (فان) لم يسمع قراءته كان (بعده) عن امامه أو  
كان أصم أو سمع صوتا لم يفهمه (أو كانت) صلاته (سرية) وأسر فيها امامه أو جهريه ولم يجهر  
فيها كما هي (قرأ) المأموم السورة (في الاصح) اذ سكوتها لا معنى له ومقابل الاصح لا يقرأ  
مطلقا لا طلاق النهي ويسن لكل من امام ومفرد جهر في صبح وأولي مغرب وعشاء وامام  
في جمعة للاتباع والاجماع في الامام وقيس عليه المنفرد ويسر كل منهم فيما سوى ذلك ثم  
ما تقر في المؤداة أما الفاتحة فالعبرة فيها بوقت القضاء فيجهر من غروب الشمس الى طلوعها  
ويسر فيما سوى ذلك وعلم من ذلك انه لو أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس ثم طلعت  
أسر في الثانية وان كانت أداء وهو الاوجه نعم يستثنى صلاة العيد فيجهر في قضائها كالاداء

المهذب عن التبصرة متى أمكن المسبوق قراءة السورة في أوليته لخصر بطء قراءة امامه قرأها المأموم معه ولا يبعد هافي  
آخرته أي وان لم يقرأها معه ويوجه بأنه لما تمكن قترك عدمه صرا فبها بشرع له تدارك انتهى (قوله ولو سقطت قراءتها  
عنه) أي المأموم (قوله وكذا قراءة غير الفاتحة) أي بعيد وعادة حج استحباب قراءة غير الفاتحة بعيد والظاهر كراهته (قوله  
أحد هذين) هما قوله يطيل دعاء الافتتاح وقوله أو يأتي بذكر آخر

مشكل مع التعليل بعده (قوله فلا يصح لهم) قديقال لاحاجة الى قوله لهم (قوله وان آمن الفتنة) لعل الصواب اسقاط الواو (قوله ليست من أهلها) أى ليست من أهل هذه العبادة المخصوصة (قوله بتكبيرات) فيه تساهل بالنسبة للإقامة (قوله

(قوله فيجهران ان لم يسمعهما) أى فى محل الجهر (قوله فان كانت) أى الصلاة التى يصلحها نافلة مطلقة وهو محترز بقوله والجهر فى نحو عيد الخ (قوله سن له توسط) قضية تخصيص ذلك بالنفل المطلق ان ما طلب فيه الجهر كالنساء والتراوىح لا يتركه لما ذكر وهو ظاهر لانه مطلوب لذاته فلا يترك لهذا العارض وخرج بالنفل المطلق رواتب الفرائض فيسرفها ولعل الفرق بينهما وبين النفل المطلق انها الماترعت محصورة فى عدد معين أشبهت الفرائض فلم تغير عما ورد فيها عن الشارع والنوافل المطلقة لا حصر لها فهى من حيث عدم العقاب عليها ٣٦٨ أشبهت الرواتب ومن حيث ان المكاف ينشئها باختياره وانما لا حصر لها

كانت واسطة بين الرواتب والفرائض ولم يرد فيها شئ بخصوصها فطاب فيها التوسط لتكون آخذة طرفاً من كل منهما وخص التوسط فيها بنفل الليل لان الليل محل الجهر والتوسط قريب منه وبقي حكمه الجهر فى محل الجهر ما هو ولعلها انه لما كان الليل محل المناوة ويطيب فيه السمر شرع الجهر فيه اطهاراً للذة مناجاة العبد له به وخص بالاوليين لنشاط المصلى فيهما والنهار لما كان محل الشواغل والاختلاط بالامساك طلب فيه الاسرار لعدم صلاحيته للتفرغ للمناجاة وألحق الصبح بالصلاة الليلية لان وقته ليس محل الشواغل عادة

كما قاله الاستوى هذا كله بالنسبة للدكر اما الاثنى والاثنى فيجهران ان لم يسمعهما أجنبي ويكون جهرهما دون جهر الذكرك فان كان ثم أجنبي يسمعهما كره بل يسران فان جهرهما تبطل صلاتهما ووقع فى المجموع والتحقيق ان الاثنى يسر بمحضرة الرجال والنساء وورده فى المهمات لانه بمحضرة النساء اذ كرا وأثنى ويسر بغيره الجهر فى الحالتين ويجوز جعل كل منهما على اسرار حال اجتماع الرجال والنساء ويجهر فى نحو عيد وخسوف قر واستسقاء وتراوىح وتر فى رمضان وركعتي طواف وقت جهر فان كانت مطلقة وفعلها الى الاسن له توسط بين جهر واسرار ان لم يخف رياء أو تشويشاً على مصل أو نائم والاسن له الاسرار كما فى المجموع ويقاس على ما ذكر من يجهر بذكراً وقراءة بمحضرة من يشغل بطالعة أو تدريس أو تصنيف كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى قال ولا خفاء ان الحكم على كل من الجهر والاسرار بكونه سنة من حيث ذاته والمراد بالتوسط ان يزيد على أدنى ما يسمع نفسه من غير ان تبلغ الزيادة الى سماع من يليه وفيه سر وله ملحظ قول بعضهم لا يكاد يتحرر وفسره بعضهم بان يجهر تارة ويسر أخرى كما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم واستحسنه الزركشى قال ولا يستقيم تفسيره بغير ذلك بناء على ما ادعاه من عدم تعقل واسطة بينهما وقد علم تعدلها ما يستحب سكوت الامام بعد تأمينه فى الجهرية فذكر ما يقرأ المأموم الفاتحة ويستغل حينئذ بدعاء أو ذكر أو قراءة سرا قاله فى المجموع والقراءة أولى والسكات الممتنع فى الصلاة أربع على المشهور سكتة بعد تكبيرة الاحرام بفتح فيها وثانية بين ولا الضالين وأمين وثالثة للإمام بين التأمين فى الجهرية وقراءة السورة بقدر قراءة المأموم الفاتحة ورابعة قبل تكبيرة الركوع وتسمية كل من الاولى والثالثة سكتة مجازاً فانه لا يسكت حقيقة لما تقر فیهما قاله فى المجموع وعدها الزركشى خمسة الثلاثة الاخيرة وسكتة بين تكبيرة الاحرام والافتتاح وسكتة بين الافتتاح والقراءة وعليه لا مجاز الا فى سكتة الامام بعد التأمين (ويسن) لمنفرد وامام محصورين متصفين بما مررضوا بالتطويل (للصبح والظهر طوال المفصل) بكسر الطاء

كيوم الجمعة (قوله بكونه سنة) من حيث ذاته والافتقد يعرض له ما يقتضى كراهته أو وجوبه كروية مشرف على هلاك أو أمكن منعه بالجهر (قوله وقد علم تعقلها) أى من قوله والمراد بالتوسط ان يزيد على أدنى الخ (أقول) وأولها منه أن يقال المراد بالتوسط أن يرفع صوته بما يرفع الا يقصد به سماع من عنده وان سمعه بالفعل (قوله والقراءة أولى) أى فيقرأ مثلاً بعض السورة التى يريد قراءتها سرا فى زمن قراءة المأمومين ثم يكملها جهر او فى الركعة الثانية يقرأ مما يلى السورة التى قرأها فى الاولى سرا قدر زمن قراءة المأمومين ثم يكملها جهر او قوله بقدر قراءة المأموم الفاتحة أى باعتبار التوسط المعتدل (قوله طوال المفصل) فان قلت طلب طوال المفصل فى الصبح ينال ما تامل فى حكمة مشروعيته وكفى من كونها عقب نوم وفطور قلت كونها عقب نوم وفطور ناسبه التخفيف فيها لضعف ركعتين وحيز ذلك بس التطويل فيها وكل الى خيرة المصلى حيث لم يحتم عليه فان حصل له نشاط أتى به والاقتصار على ما يجزى (قوله بكسر الطاء) وكذا بالاضم كما فى شرح الروض وشرح المنهج للشيخ الاسلام

هو القياس) الضمير في المعنى راجع الى قول العوام الذي حكاه الهروي في العبارة مساحمة (قوله لان الاذان سمع موقوفا) لعل مراده بالموقوف ما قابل المعرب والمبني والالم ينض ما قاله لان من المعلوم ان المعرب اذا وقف عليه ثم حرك اغما يحرك بحركة اعرا به وعليه فلا يتوجه عليه رد المشرح الا في نعم في جعله ذلك من الموقوف بالمعنى الذي ذكرناه مع وجود العامل

(قوله ان يقرأ في الاولى منها) ظاهره ولو يوم الجمعة ويوجه بأنه لا يشتغل به باهر السفر طلب منه التخفيف ثم ماذا كره شامل لما لو كان سائرا أو نازلا ليس متبأ في وقت الصلاة للسير ولا متوقعا له ولو قيل اذا كان نازلا كما ذكر لا يطلب منه خصوص هاتين السورتين لا طمئنتانه في نفسه لم يبعد ثم رأيت في حج مانصه واما المسافر فينس له في صبحه في الجمعة وغيرهما الكافرون ثم الاخلاص الحديث فيه وان كان ضعيفا وورد أيضا انه صلى الله عليه وسلم صلى في صبح السفر بالمعوذتين وعليه فيصير للمسافر مخيرا بين ما في الحديثين لكن قضية كون الحديث الثاني أقوى سندوا يثابروهم ٣٦٩ التخفيف للمسافر في سائر قراءته

ان المعوذتين أولى (قوله) وسن له ان يقرأ على ترتيب المصحف (أي وان يوالي بين السورتين فلو تركه كان قرأ في الاولى المهمة والثانية لا يلاف قريش كن خلاف الاولى مع انه على ترتيب المصحف ومنه يعلم ان ما يفعل الآن في صلاة التراويح من قراءة الحمد ثم سورة الاخلاص الخ خلاف الاولى أيضا لترك الموالة وتكرير سورة الاخلاص (قوله توقيفيا وهو ما لم يجمعه) معتمد (قوله عن قراءة جميعها) الاولى جميعهما لكنه رجحه هنا للسجدة لقوله بعد ولو آية الخ ثم ذكر السورة الاخرى (قوله سنت له السورة في الكل) ظاهره وان

جمع والمفرد طويل (وللعصر والعشاء أو ساطه وللغرب قصاره) ويستحب له ان يقرأ في الظهر بقريب من الطوال كافي الروضة واطلاق المصنف محمول على ذلك والحكمة فيما ذكر ان وقت الصبح طويل وصلاته ركعتان فتناسب تطويلهما او وقت المغرب ضيق فتناسب فيه القصار وأوقات الظهر والعصر والعشاء طويلة ولكن الصلوات طويلة أيضا لاعتراض ذلك ترتيب عليه التوسط في غير الظهر وفيها قريب من الطوال ويستثنى كما قاله الشيخ أبو محمد في مختصره والغزالي في عقود المختصر وحياته صلاة الصبح للمسافر ان المستحب ان يقرأ في الاولى منها قل يا أيها الكافرون والثانية الاخلاص وأول المفصل الجرات على الاصح من عشرة أقوال وطواله كما قاله ابن الرفعة وغيره ككشاف والمرسلات وأوساطه كالجمعة وقصاره كالعصر والاخلاص والمفصل المبين قال تعالى كتاب فصلت آياته أي جعلت تفاسيل في معان مختلفة وسن له ان يقرأ على ترتيب المصحف لانه ان كان توقيفيا وهو ما عليه جماعة فواضح أو اجتهادا وهو ما عليه الجمهور فقد وقع اجماع الصحابة ومن بعدهم عليه وقراءته صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك لبيان الجواز ما ترتيب كل سورة على ما هو عليه الآن في المصحف فتوقيف من الله تعالى بلا خلاف وخصه الاذرعى بما اذا لم تكن التالية لها أطول كالانفال وبراءة لئلا تطول الثانية على الاولى وهو خلاف السنة وقد يقال لا يرد ذلك على كلامهم لان طول الثانية لا ينساق في ترتيب المصحف ويقتصر على بعضها حينئذ فقد جمع بين ترتيبه وطول الاولى على الثانية (واصح الجماعة) في الاولى (الم تنزل وفي الثانية هل آتى) بكلامه الا لا يتبع رواه الشيخان ويسن المداومة علمه ما ولا تنظر الى كون العامة قد اعتقد وجوبها خلافا فان نظرا الى ذلك وسهل ذلك ما اذا كان اماما غير محصورين ولو ضاق الوقت عن قراءة جميعها قرأ ما أمكن منها ولو آية السجدة وكذا في الاخرى يقرأ ما أمكنه من هل آتى فان قرأ غير ذلك كان تاركا لسنة قاله الفارقي وغيره وهو المعتمد وان نوزع فيه ولو اقتصر المتنفل على تشهد سنت له السورة في الكل أو أكثر سنت فيما قبل التشهد الاول (الخامس) من أركانها (الركوع) للكتاب والسنة

٤٧ نهايه ل قصد الاتيان بتشهدين ثم ع ل الاقتصار على تشهد وقباس ما يأتي في الفعل من انه اذا اقتصر على تشهد بعد ان قصد الاتيان بتشهدين سن له سجود السهو وان يترك هذا السورة فيما بعد محل التشهد الاول لانه بقصد كانه التزمه فالحق بالافرض (قوله الخامس الركوع) وهو من خصائص هذه الامة وأول صلاة ركع فيها النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر صحيحة الاسراء انتهى مواهب بالمعنى واستدل السيوطي لذلك بأنه ثبت انه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر صليها بلار كوع وانه قبل ذلك كان يصلي صلاة الليل كذلك فلو لم يكن الركوع من خصوصيات هذه الامة لكان يفعله قبل الاسراء وفي ظهر صبيحة انظر بعضهم في دلالة ما ذكر على كونه من خصوصيات هذه الامة كذا يبعث الهوامش أقول ولعل وجهه النظر أنه لا يلزم من تركه الركوع ان لا يكون مشروعا لاحد من الامم بل يجوز ان يكون مشروعا لبعض الامم ولكنه صلى الله عليه وسلم لم يؤمر به في ابتداء الامر ثم أمر به بعده هذا وفي البيضاوي في تفسير قوله تعالى واركني مع الراكعين

وقفه فتأمل (قوله كما هو ظاهر للتأمل) وجهه ان الأصل في ميم السكون تحرك بالفتح لالتقاءه مع الهمزة التي الأصل فيها السكون أيضا ذهي همزة وصل وانما لم تحرك بالكسرة لتوالي كسرتين وهو ثقيل بخلاف الراء من أكبر فان الأصل فيها

مانصه وقدم السجود على الركوع اما لكونه كذلك في شريعتهم أو للتنبيه على ان الواو لا توجب الترتيب أو ليقترن اركعي بالركعتين اللذين بان من ليس في صلاتهم ركوع ليسوا مصلين انتهى وهو صريح في ان الركوع ليس من خصوصياتنا (قوله وأقله في حق القائم الخ) قال الشيخ عميرة لم يقدّر على ذلك إلا بعين أو عيّل الى جانب لزمه ذلك انتهى وبعبارة العباب وأقله انحاء محض ولو بعين أو ميل لشقه أو اعتماد على عصا الخ فهل شرط الميل لشقه ان لا يخرج به عن الاستقبال الواجب انتهى سم على منهج (أقول) الطاهر نعم لان اعتماد الشارع به أقوى بدليل انه لو عجز عن الركوع لا يلزمه القضاء اذا قدر بخلاف الاستقبال ويؤيده ما تقدم للشارح من انه اذا تراض الاستقبال والقيام قدم الاستقبال (قوله ان يخني) هذه لم توجد في خط المصنف وانما هي لمحققة لبعض تلامذة الشيخ تصحيحاً للفظ المصنف (قوله ولا به مع انحاء) ظاهره كشح الاسلام انه اذا أعاده على الصواب بأن استوى وركع صحت صلاته كما وأخل بحرف من الفاتحة ثم أعاده على الصواب وقضية حج الماطلان بمجرد ما ذكر حيث قال انحاء خالصا لا مشوبا بانحناس والابطلت انتهى ويمكن توجيهه بعد فرضه في العامد العالم بأن ما فعله بالانحناس زيادة فعل ٣٧٠ غير مطلوب فهي تلاعب أو تشبه لكن الاقرب لاطلاقهم ما اقتضاه كلام الشارح

كالشيخ وجعل كلام حج على ما اذ لم يمدّه على الصواب (قوله ولو عجز عنه الابعين) فضيته انه لا فرق بين أن يحتاجه في الابتداء أو الدوام وهو موافق لما تقدم له في القيام اذا عجز عنه إلا بعين من قوله ولو لم يتمكن من القيام الامتكتا على شيء أو الأعلى ركبتيه أو لو لم يقدّر على النهوض إلا

والاجماع (وأقله) في حق الغائم المعتدل الخلقه (ان يخني) انحاء خالصا لا انحناس فيه (تدبر بلوغ راحته ركبتيه) لو أراد وضعه ما عليه فلا يحصل بانحناس ولا به مع انحاء اما ركوع القاعدة فتقدم ولو طالت يده أو قصر تأ أو قطع شيء منهم لم يعتبر ذلك ولو عجز عنه الابعين أو اعتماده على شيء أو انحاء على شقه لزمه والعاجز يخني قدرا مكانه فان عجز عن الانحاء أصلا أو ما برأسه ثم بطرفه ولو شك هل يخني قدرا اتصل به راحته ركبتيه لزمه إعادة الركوع لان الأصل عدمه والراحة بطن الكف وتعبيره بها يشعر بعدم الاكتفاء بالاصابع وهو كذلك كما اقتضاه كلامهم وقال ابن العماد انه الصواب وان اقتضى كلام التنبيه الاكتفاء بها وبشرط لصحة الركوع كونه (بطمانينة) نظير المسمى عصا لانه المار وأقله ان تستقر أعضاؤه راكعا (بحيث ينفصل رقبته) من ركوعه (عن هو به) بفتح الهاء أفصح من ضمها أي سقوطه فزيادة الهوى لا تقوم مقام الطمانينة (ولا يقصده) أي بالهوى (غيره) أي الركوع سواء أقصده أم لا كسائر الأركان لانصواب نية الصلاة على ذلك (فالوهوى لتلاوة فجعل ركوعا لم يكف)

بعين ولو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في ركاه القطر فيما يظهر في يومه وليكن لزمه ذلك لانه موجود مقدوره انتهى ومخالف لما نقله سم عنه ثم من الفرق بين ان يحتاج اليه في الابتداء فيلزمه أو في الدوام فلا يلزمه وعليه فاعلم الفرق انه لما كان زمن الركوع أقصر من زمن القيام لزمه حيث قدر عليه بالعين مطاقا بخلاف القيام فان زمنه أطول فلم يلزمه حيث لم يقدّر على دوامه الابعين (قوله والراحة بطن الكف) عبارة المنهج والراحة بطن الكف من الكفين انتهى وهي أولى لاخراجها الاصابع صريحا بخلاف ما عبر به الشارح فان اخراجها انما يستفاد من قوله وتعبيره الخ (قوله أفصح من ضمها) هذا مذهب الخليل وفي المصباح هوى بهوى من باب ضرب هو ياضم الهاء وفتحها وزاد ابن القوطية هواءا بالمد سقط من أعلى الى أسفل قاله أبو زيد وغيره وهوى بهوى أيضا هو يبالضم لا غير اذا ارتفع وهو يفيد ان الهوى بالضم يستعمل بمعنى السقوط والرفع والفتح بمعنى السقوط لا غير وفي القاموس ما يصرح بأن ثم لغة هي ان الهوى بالفتح السقوط وبالضم الارتفاع (قوله أم لا) أي بأن أطلق أو قصده وغيره فالوهوى بقصد الركوع وقتل العقب مثلام بضرو هل يغتفر له الافعال الكثيرة أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان هذا الفعل مطلوب منه لكن نقل عن فتاوى الشهاب الرملي انه يضربا لو تكرّر دفع المار بافعال متوالية فانه تبطل صلاته وان كان أصل الدفع مطلوباً انتهى أقول وقد يفرق بينه وبين دفع المار بأن الدفع شرع لدفع النقص الحاصل بالمرور بين يدي المصلي والاكثر منه يذهب الخشوع فربما فات به ما شرع لاجله من كال صلاته بخلاف ما هنا فان قيل الحية مطلوب لدفع ضررها فاشبه دفع العدو والافعال الكثيرة في دفعه لا تنضر (قوله فالوهوى لتلاوة) قال حج أو قتل نحو حية



التحريك (قوله فهو اسم للاول) لا يخفى ان المناسب لهذا التوجيه ان يكون اسما للثاني لانه الذي رجع اليه وحينئذ تسمية الاول به مجاز من تسمية السبب باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع (قوله لوروده) أي التثويب (قوله أو المظلمة) قال شيخنا في الحاشية أي نحو صاحب لا لقيمة القمر في آخر الشهر (قوله انه لو قاله) أي ألا صلا في رحا لكم عوضا عن حي على الصلاة حي على الفلاح كما أفصح به الدميري وغيره (قوله لم يجزه) لعلمه بالنسبة ان في محل ابتداءه اذ لا توقف في أخرائه لم يمشي معه ومن ثم

(قوله فعليه ان ينتصب ليركع) قال الشيخ عميرة الظاهر انه يسجد للسجدة أيضا انتهى (أقول) بل الظاهر انه لا يسجد لان هويته للتلاوة كان مشروعا وعوده ليركع واجب فلم يفعل شيئا يبطل عمده ومجرده له ركوعا بعده هويته بقصد التلاوة ليس فعلا لما يبطل عمده فليتأمل الان يقال قطع سجود التلاوة جائز حيث قطعه ليعود الى القيام وارادة جعله للركوع ينزل منزلة فعل يبطل عمده وفيه ما فيه (قوله قرأه لم يسجد فوقف عن السجود) ولولم يعلم بوقوف الامام في الركوع الابعاد ان وصل للسجود فهل يقوم منحنيا حتى لو قام منتصبا ثم ركع عامدا عالما بطائعات صلاته لكانه ركوعا لا اعتداد به وبه القياس نعم بناء على المعتمد المذكور وفاقا لم على الفور ويحتمل جواز القيام منتصبا لان لهم تردد في اجزاء الهوى والحالة ما ذكر في العود للخص من شبهة التردد انتهى سم على منهج ومعلوم ان الكلام في العامد العالم (قوله الاقرب كما قاله الزركشي نعم) أي خلافا لفتح كما يأتي (قوله وهذا أولى) قد تمنع الاولوية بأن المستحب ثم انما قام مقام الواجب لان ٣٧١ نية الصلاة شاملة كما يأتي في قيام

جالوس الاستراحة مقام الجالوس بين السجدين وهو به للتلاوة لم تشمل نية الصلاة وان كان واجبا للمتابعة فحقه ان لا يكفي كالاتقي السجدة للتلاوة عن سجود الصلاة لو نسيه (قوله لانه اذا قام المستحب أي وهو التشهد الاول في ظنه وقوله مقام الواجب أي وهو التشهد الاخير) قوله وقول بعض المتأخرين هو ادهج (قوله وقصد ان لا يسجد ويركع) معناه وقصد الركوع فليس عطفًا على المنسفي

لوجود الصارف فعليه ان ينتصب ليركع فلو قرأ امامه آية سجدة ثم ركع عقبها فظن المأموم انه هوى سجدة التلاوة فهو لذلك معه قرأه لم يسجد فوقف عن السجود هل يحسب له هذا عن الركوع الاقرب كما قاله الزركشي نعم ويغفر ذلك للتابعة فقد جزم به بعضهم وفي الروضة ما يشهد له فقال لو قام الامام الى خامسة سجد او كان قد أتى بالتشهد في الرابعة على نية التشهد الاول لم يحتاج الى اعادته على الصحيح انتهى وهذا أولى لانه اذا قام المستحب مقام الواجب فلان يقوم الواجب عن غيره بطريق الاولى وقول بعض المتأخرين الاقرب عندي انه يعود للقيام ثم يركع لوجهه لغوات محله ولو قرأ آية سجدة وقصد ان لا يسجد ويركع فلما هوى عن له ان يسجد للتلاوة فان كان قد انتهى الى حد الرأى فليس له ذلك ولا جاز (وأكله) أي الركوع (تسوية ظهره وعنقه) كالصفحة للاتباع رواه مسلم ويكره تركه نص عليه في الام (ونصب ساقيه) ونفذه لانه اعوز ولا يثنى ركبتيه والساق مؤنثة (وأخذ ركبتيه بيديه) أي بكفيه للاتباع رواه البخاري (وتفريق أصابعه) تفريقا وسطا للاتباع رواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي من غير ذكر الوسط (للقبلة) أي لجهتها لانها أشرف الجهات واحدة ترز بذلك عن ان يوجه أصابعه الى غير جهتها من جهة أو يسره قاله الولي العراقي وفيه اشارة للجواب عن قول ابن النقيب لم أفهم معناه ولو تعدد موضع يديه أو احدهما ففعل الممكن (ويكبر في ابتداء هويته) للركوع (ويرفع يديه كإحرامه) وقد تقدم للاتباع رواه الشيخان لكن يسن ان يكون

(قوله والاجاز) دخل فيه ما لو خرج بهويه عن حد القيام بأن صار الى الركوع أقرب منه الى القيام ويحتمل انه غير مراد (قوله ويكره تركه) أي ترك الاكل (قوله والساق مؤنثة) وهي ما بين القدم والركبة وجعلها أسوق وسيفان وسوق انتهى عميرة وسم على منهج ومثله في القاموس (قوله تفريقا وسطا للاتباع) واعتبر في التفريق كونه وسطا لئلا يخرج به بعض الأصابع عن القبلة (قوله لم أفهم معناه) أي قول معنى المصنف وتفرقة أصابعه للقبلة (قوله فعل الممكن) ولو قطع من الزندين لا يبلغ بهما الركبتين اذ به يقوت استواء الظاهر انتهى شرح البهجة الكبير ويؤخذ منه انه لو لم يفت استواء الظاهر نذب ان يبلغ بهما الركبتين وقوله الزندين بفتح الزاي وعبارة المصباح الزندما انحسر عنه اللحم من الزراع وهو مذكروا الجمع زنود مثل فلس وفلس انتهى (قوله ويكبر في ابتداء هويته) قال الشيخ عميرة قلت يجوز قراءة يكبر بنصف الرء عطفًا على تسوية فيكون التقدير أكله ان يسوي وان يكبر انتهى (أقول) ويجوز رفعه اذ هو الاصل ولعله لم يجزم بالنصب لانه ليس قبله ناصب صريحا (قوله ويرفع يديه) قد صنف البخاري في ذلك تصنيفا رافقه على منه كرى الرفع وقال انه رواه سبعة عشر من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وان عدم الرفع لم يثبت عن أحد منهم برأى انتهى سم على منهج قال حج ونقله غيره أي غير البخاري عن أعضاف ذلك

احترزنا بتصوير المذكور عسا اذا اذن لمن يمشي معه فقط كما هو ظاهر ثم رأيت سم توقف في عبارة الشارح وذكر انه بحث معه فيها حاول تأويلها بما لا يخفى مافيه انتهى والحاصل انه ينبغي حذف قوله كان كان ثم معه من يمشي اذ حكمه حكم ما اذا كان

(قوله مع ابتداء تكبيره) أي ويمدّه الى أن يصل الى حدّ الر كوع وكذا في سائر الانتقالات حتى في جلسة الاستراحة فيمدّه على الالف التي بين اللام والهاء لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات لان غاية هذا المدة من ابتداء رفع رأسه الى تمام قيامه انتهى حج (قوله ويقول سبحان ربّي العظيم) العمدة في عدم وجوب هذه الاذكار ونحوها مع قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي عدم ذكرها للمسيء صلواته ولك ان تقول يحتمل ان تركها للعلم بها كما اعتذر به أئمتنا عن ترك التشهد والسلام وغيرها ولك ان تقول عدم الذكر في خبر المسيء صلواته يدل على عدم الوجوب فنأخذ به ما لم يدل دليل على الوجوب وقد دل في التشهد ونحوه دون هذه الاذكار انتهى سم ٣٧٢ على منهج (قوله للفضل) وهو السجود يفيد ان السجود أفضل من الر كوع

وان كان الر كوع من خصائصنا ثم رأيت ع نقله فيما يأتي في السجود عن الروضة وعبارته فرع جزم في الروضة بأن القيام أفضل ثم السجود ثم الر كوع (قوله وهو ساجد) عبارة حج اذا كان ساجدا (قوله زاد في التحقيق وغيره وبعمده) معتمد (قوله بركة) أي مع الكراهة (قوله اما غيره فيقتصر) أي ندبا (قوله للتخفيف) علة لقول المصنف ولا يزيد الامام (قوله ولك أسلمت) اغا قادم الظرف في الثلاثة الاول لان فيها ردا على المشركين حيث كانوا يعبدون معه تعالى غيره

ابتداء الرفع وهو قائم مع ابتداء تكبيره فادحاذي كفاه منكبيه الخفي فانه في المجموع نقلا عن الاحكام وفي البيان وغيره نحوه وصوبه الاسنوي قال في الاقلد لان الرفع حال الانحناء متعذرا ومتعسر انتهى ويكون التسييه في كلام المصنف بالنظر للرفع الا لا يلزم ان يعطى المشبه حكم المشبه به من كل وجه فسقط ما قيل ان ما اقتضاه كلامه من ان الهوى يقارن الرفع ضميغ (ويقول سبحان ربّي العظيم) لا لتباع فقد ورد عن عقبه بن عامر انه قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال صلى الله عليه وسلم اجعلوا هافي ركوعكم ولما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوا هافي سجودكم ووجه التخصيص ان الاعلى ابلغ من العظيم فجعل الابلغ في التواضع للفضل وهو السجود وأيضا فقد ورد أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فربما يتوهم قرب مسافة فسم سبحان ربّي الاعلى أي عن قرب المسافات زادي التحقيق وغيره وبعمده (ثلاثا) لا لتباع ويحصل أصل السنة بركة كما اقتضاه كلام الروضة وأدنى السكالك ثلاث ثم خمس ثم سبع ثم تسع ثم احدى عشرة وهو الاكمل وهذا المنفرد وامام من مرأما غيره فيقتصر على الثلاث كما اشار اليه بقوله (ولا يزيد الامام) على الثلاث أي يكره له ذلك للتخفيف على المقتدين (وينزيد المنفرد) وامام من مره على ذلك (الاهم لك ركعت وبك أمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخّي وعظمي وعصبي) رواه مسلم زاد ابن حبان في صحيحه وما استقلت به قدمي بكسر الميم وسكون الياء ولفظة مخّي مزيدة على المحرر وهي في الشرح والروضة وفيه ما وفي المحرر وشعري وبشري بعد عصبي وفي آخره لله رب العالمين قال في الروضة وهذا مع الثلاث أفضل من مجرد أكمل التسييح وتكره القراءة في الر كوع وغيره من بقية الاركان غير القيام كما في المجموع (السادس) من أركانها (الاعتدال) ولو في نفل

قصد الداء عليهم على طريقة الاختصاص وهو انما يكون للرد على معتقد الشريعة أو العكس أي أو معتقد على العكس وأخره عن قوله خشع لان الخشوع ليس من العبادات التي ينسبونها الى غيره حتى يرد عليهم فيها (قوله خشع لك سمعي) يقول ذلك وان لم يكن متصفا بذلك لانه متعبد به وفاقا لم وخلافا لبعض الناس وقال حج ينبغي ان يتحرى الخشوع عند ذلك والا يكن كاذبا لما يردانه بصورة من هو كذلك انتهى سم على منهج (قوله وما استقلت به قدمي) قال حج ويسن فيه أي كالسجود سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي انتهى وينبغي ان يكون ذلك قبل الدعاء لانه أنسب بالتسييح وان بقوله ثلاثا (قوله وهذا مع الثلاث) أي قوله اللهم لك ركعت الخ (قوله وتكره القراءة في الر كوع وغيره) قال الزكشي ومحل كراهتها اذا قصد بها القراءة فان قصد بها الدعاء والثناء فينبغي ان يكون كالوقوف بآية من القرآن شرح روض انتهى سم على منهج وينبغي ان مثل قصد القراءة مالموا أطلق فيما ظهر وسيأتى ما يوافقه في القنوت وقوله بآية من القرآن أي فلا يكون مكروها (قوله الاعتدال) أي ولو في نفل وكالاتدال فيما ذكر فيه الجلوس بين السجدين في انحراركن ولو في نفل وأخذ النفل غاية للرد على مافيه بعضهم من كلام النووي وقد جزم به ابن المقرئ من عدم وجوب الاعتدال والجلوس بين السجدين في النفل وعلى ما قاله فهو لي يتحرر ساجدا من ركوعه بعد الطمأنينة أو برفع رأسه قليلا ثم كيف الحال ولعل الأقرب بهذه الثاني

يؤذن لنفسه (قوله ويبنى على المنتظم منه) ظاهره وان قصد التكميل والفرق بينه وبين الفاتحة لا ثم (قوله طويل) وصف  
للسكوت والكلام اذ العطف بأو (قوله لم يسأح فيها باصل البتة) لعله بالنسبة للسنة بقريته ما قبله أى فالأذان سموح فيه

(قوله كما يحق في التحقيق) أى وغيره فاقضاء بعض كتبه عدم وجوب ذنبك أى الاعتدال والجلوس بين السجدين فضلا  
عن طمأننتهما غير مراد أو ضعيف خلافا لحزم الأنوار ومن تبعه بذلك الا فضاء غفلة عن الصريح المذكور في التحقيق كما  
تقرر انتهى حج وكتب عليه سم الحزم بالغفلة ينبغي أن يكون غفلة فانه يجوز ان يكونوا اختاروا الا قضاء على الصريح مع  
الاطلاع عليه لنحو ظهور الا قضاء عندهم وقد قدم الا قضاء على الصريح في مواضع في كلام الشين وغيرهما كما لا يخفى  
(قوله حتى تعتدل قائما مطمئنا) قال حج وتعبيره بطمأنينة أى في الركوع ثم مطمئنا هاتفتين كقوله في السجود ويجب ان  
يطمئن وفي الجلوس بين السجدين مطمئنا ثم لو قيل عبر هنا كالاتدال بطمئنا دون الاخرين اشارة لخالفتهم الهم في الخلاف  
المذكور لم يعد انتهى (قوله لما سر) أى في خبر المسمى لانه (قوله من قيام أو قعود) قضيت به اذا كان يصلى من اضطجاع  
لا يعود له وهو واضح في الفرض لانه متى قدر فيه على حالة لا يجزى مادونه افاق قعوده ولا يجزى مادونه وأما في الغل  
فلامانع من عوده للاضطجاع لجواز التنفل معه مع قدرته على القيام والقعود ٣٧٣ ثم المراد من عوده الى القعود

انه لا يكاف ما فوضه في  
النافلة ولا يمنع قيامه لانه  
أكل من التعود وعبادة  
الحلى قبيل الرابع ويقعد  
اى المضطجع للركوع  
والسجود انتهى وهى  
تفيد جواز العود اليه  
وان صلى مضطجعا أو  
مستلقيا (قوله نهض  
معتدلا) وله ان يرتفع الى  
حد الركوع ويطلبه ان  
شاء ثم يرتفع قائما (قوله  
اعتدل وجوبا ثم سجد)  
ظاهره ولو ما موما عليه  
فعل الفرق بينه وبين

على المعتد كما أحسنه في التحقيق لخبر المسمى صلاته اذ فيه ثم ارفع حتى تعتدل (قائما مطمئنا)  
لما سر ويتحقق بعوده لما كان عليه قبله من قيام أو قعود فلور كع عن قيام فسقط عنه قبل  
الطمانينة وجب العود الى ما سقط عنه واطمان ثم اعتدل أو أسقط عنه بهداه منض  
معتدلا ثم سجد وان سجد وشك هل أتم اعتداله اعتدل وجوبا ثم سجد (ولا يقصد غيره فلور رفع  
فزعا) بفتح الزاى أى خوفه على انه مصدوم فمفعول لا جله ويجوز كسرهما على انه اسم فاعل  
منصوب على الحال أى خائفا (من شئ) كعقرب (لم يكف) رفعه لذلك عن رفع صلاته لوجود  
الصارف (ويسن رفع يديه) كما سر في تكبيرة الاحرام (مع ابتداء رفع رأسه) من ركوعه مبتدئا  
رفعهما مع ابتداء رفعه ويستمر الى انتهائه لا اتباع رواه الشيطان (قائلا) في رفعه الى الاعتدال  
(سمع الله لئن جده) أى تقبل الله منه جده ويحصل أصل السنة بقوله من حمد الله مع له ولا  
فرق في ذلك بين الامام والمأموم والمنفرد وخبر اذا قال الامام سمع الله لئن جده فقولوا ربنا لك  
الحمد أو ربنا ولك الحمد أى مع ما علمتموه من سمع الله لئن جده وانما اقتصر على ربنا لك الحمد لانه  
كان يجهر بسمع الله لئن جده فتنبته الناس وكان يسر بربنا لك الحمد فلا يسمعونها غالبا فنبههم عليه  
فيجهر الامام والمبلغ بكلمة التسميع ان احتج اليه ولا اعتبار بما جرت به عادة كثير من الاعمة  
والمؤذنين بالجهر به دون الجهر بالتسميع وقد أشار للجمع بينهما بقوله (فاذا انتصب) أرسل يديه

مالوشك في الفاتحة بعد الركوع مع الامام حيث يوافق الامام فيما هو فيه ثم يأتى بركعة بعدد سلامه ان ما هنا قليل بخلافه ثم  
حيث يحتاج فيه للقراءة لكن في حاشية شيخنا الزاى ما نصه ولوشك في اتسامه عاد اليه غير المأموم فور وجوبا والابطال  
صلاته والمأموم يأتى بركعة بعدد سلام امامه انتهى وعليه فها هنا ما سألنا لوشك في الفاتحة بعد الركوع فقول الشارح  
اعتدال الخ مصور بغير المأموم (قوله فلور رفع فزعا) تنبيه على ضبط شارح فزعا بفتح الزاى وكسرهما أى لاجل الفزع أو حالته  
وفيه نظر بل يتعين الفزع فان المضر الرفع لاجل الفزع وحده لا الرفع المقارن للفزع من غير قصد الرفع لاجله فنامله انتهى  
حج ويمكن الجواب عن الشارح بان تعليق الحكم بالاستيق يؤذن بعلمه ما منه الاشتقاق فكسر الزاى بهذا المعنى مساو للفزع  
وكانه قيل فلور رفع حال كونه فزعا لاجل الفزع (قوله لم يكف رفعه) بفتح الزاى ما لور رفع ثم شك هل كان رفعه لاجله ام غيره هل يعتد  
به ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لان تردده في ذلك شك في الرفع والشك مؤثر في جميع الافعال (قوله أى مع ما علمتموه) خبر  
عن قوله وخبر اذا قال الخ (قوله ان احتج اليه) راجع لكل من الامام والمبلغ فالجهر به حيث لم يحتج اليه مكرره ويحتمل  
رجوع الضمير الى الجهر (قوله فاذا انتصب أرسل يديه) قال حج وما قيل يجعلهما تحت صدره كالقيام بأتى فربارده اه وأراد  
به ما ذكر بعد قول المتن ورفع يديه بقوله وفارق دعاء الافتتاح والتشهد بان يديه وظيفة ثم لا هنا ومنه يعلم رد ما قيل السنة في  
الاعتدال جعل يديه تحت صدره كالقيام

بالسكوت والكلام القصيرين فلم يسن الاستثناف لاجلهم بخلاف الاقامة يسن الاستثناف فيها مطلقا ولم يسمح فيها بذلك (قوله وأن يؤخر رد السلام) هذا ظاهر اذا كان المسلم يكثر الى الفراغ فان كان يذهب كان سلم وهو ما روي برذاعة حالاً أو يترك الرد (قوله وشرطه) أي المؤذن المذكور في المتن بقطع النظر عما قدمه الشارح (قوله فلا يصح أدان غير الذكور) أي

(قوله ربنا لك الحمد) عبارة حج ربنا أو اللهم ربنا لك أو ولك الحمد ربنا أو الحمد لربنا أو أفضلها ربنا لك الحمد عند الشيخين لانه أكثر الروايات أو ربنا ولك الحمد كافي الأمام وجهه يتضمنه جملة من اه أي فان لك الحمد من ربنا لك الحمد جملة واحدة بخلاف ولك الحمد فان الواو تدل على محذوف والمقدر كما المفوظ فنالك الحمد جملة ن وربنا ولك الحمد ثلاث جمل بمبادل عليه الألف وبهذا يجاب عن تنظير سم فيه (قوله أي ربنا استجب لنا الخ) هذا اغما يحتاج اليه على زيادة الواو قبل لك فصحتاح الى تقدير المعطوف عليه اما بدونها فلا حاجة الى ما ذكره (قوله مبارك فيه) قال حج وضح انه صلى الله عليه وسلم رأى بضعا وثلاثين ماسكا يستبقون الى هذه أيهم يكتبها أول وعبارة حج في المسكاة في باب الركوع في الفصل الاول وعن رقاعة بن رافع قال كما نصلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم ٣٧٤ فلما رفع رأسه من الركعات قال سمع الله من حمده فقال رجل وراء ربنا ولك الحمد

و (قال ربنا لك الحمد) أي ربنا استجب لنا ولك الحمد على هدايتك ايانا زاد في تحقيقه بعده جدا كثيرا طيبا مباركا فيه ولم يذكره الجمهور واغرب في مجموعه فقال لا يزيد الا امام علي وبنالك الحمد الا برضا المؤمنين وقول ابن المنذر ان السافعي خرق الاجماع في جمع المأمومين بين سمع الله من حمده وبنالك الحمد صد دواذ قال بقوله عطاء ابن سيرين واسحق وأبو بردة وداود وغيرهم (ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد) أي بعدهما كالعرش والكروسي وغيرهما مما لا يعلم غيره ويجوز في ملء رفعه على الصفة ونصبه على الحال أي مالمالو كان جسمه (ويزيد المنفرد) وامام قوم محصورين متصفين بما مر سرا (أهل الثناء) أي المدح (والمجد) أي العظمة وقال الجوهرى الكرم (أحق ما قال العبد) مبتدأ وقوله (وكلنا لك عبد) اعتراض وقوله (لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجحيم أي الذي (منك) أي عندك (الجسد) وروي بالكسر وهو الاجتهاد خبر المبتدأ أي لا ينفع ذلك الحظ في الدنيا حظه في الاخرى وانما ينفعه طاعتك ويحتمل كقوله ابن الصلاح كون أحق خبرا لما قبله وهو ربنا لك الحمد أي هذا الكلام أحق والاصل في ذلك الاتباع كما رواه الشيخان الى لك الحمد ومسلم الى آخره واثبات ألف أحق ورواوهما المشهوران وقع في كتب الفقهاء حذفهما فالصواب اثباتهما كما مر راوه مسلم وسائر المحمدين قاله المصنف وتعقب بأن النسائي روى حذفهما ويحجب بأنه روى عنه أثباتهما أيضا ولم يقل عبيد مع انه القياس لان القصص دان يكون الخلق كله بمنزلة عبد واحد وقاب واحد (ويسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح) بهداتيه بالذكر التاب كما ذكره البغوي ونقله عن النص وفي العدة ونحوه خلافا لما في الاقلية ويمكن جعل الاول على المنفرد وامام من مروا في على خلافه والاصل في ذلك ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق

الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف قال من المتكلم أنفا قال أنا قال رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدرونها أيهم يكتبها أول رواه البخاري اهو قال الجلال السيوطي في عقوده الزبرجد قال السهيلي روى أول بالضم على البناء لانه ظمير قطع عن الاضافة كقبول وبعد أي يكتبها أول من غيره وبالنصب على الحال وقال الكرماني يعني في كتاب الصلاة أول مبنى على الضم بأن حذف منه المضاف وتقديره أولهم يعني كل واحد منهم يشرع ليكتب هذه الكلمات

قبل الآخر ويصعد بها الى حضرة الله لعظم قدرها وفي بعضها أول بالفتح (قوله ويزيد المنفرد) أفهم ان الدنيا ما قبله بقوله الامام مطاوعا به صرح حج حيث قال ويسن هذا حتى لا امام مطلقا خلافا للمجموع انه اغما يسن له ربنا لك الحمد فقط (قوله وامام قوم محصورين) أي فيكره تركه عباب قال الرمي في تصحيحه وهو كما قال (قوله سرا) قضية انه يقول ما قبله جهرا وقضية قوله قبل وكان يسر ربنا لك الحمد الخ خلافا (قوله وقال الجوهرى الكرم) أي فيؤخذ من ذلك انه يطاق على كل منهما (قوله وروي بالكسر) أي فهم (قوله حظه في الاخرى) الضمير لذا المتقدم فانه لا ينفع صاحب الجسد في الدنيا ذلك الجسد في الآخرة فكانه قيل الجسد النافع في الدنيا لا ينفع في الآخرة (قوله خلافا لما في الاقلية) هو لابن الفركاح فانه يقول لا يأتي بالذكر (قوله جل الاول) هو المنقول عن النص (قوله وامام من مر) أي من المحصورين الراضين بالتطويل (قوله والثاني) هو ما في الاقلية



للرجال والنساء بخلافه للنساء بالرفع صوت على ما هو فيجوز ولا يستحب ويكون ذكر الله تعالى بما ذكره حج وعليه فعدم الصحة في كلام الشارح على اطلاقه (قوله لخبر كرهت ان اذكر الله الاعلى طهر) قضية الاستدلال به ان الكراهة مع الحدث من

(قوله ولا يجزى القنوت قبل الركوع) أي فيقنت بعده ويسجد السهو وان نوى بالاول القنوت وكذا الوقت في الاولى بنيتها أو ابتدأه فيها فقل اللهم اهدني ثم تذكر عباد الله سم على منهج وسياق ما يفيد عند قول المصنف في سجود السهو ولو نقل ركنا قولنا الخ (قوله فهو اولى) أي فالأخذ به اولى (قوله فانك تقضى) ليست الفاء فيما ذكره المحلى عن الشرح بل فيه ما يقتضى عدم ثبوتها فيه حيث قال فيمارواه عن النساء في قنوت الوتر وهو ما تقدم أي في قنوت الصبح مع زياده فأي انك ووافق انه اه ثم رأيت في نسخ متعددة انك بحذف الفاء وهي توافق ما ذكره ٣٧٥ المحلى (قوله ولا يعز) هو بكسر

لعين ونظم ذلك السيوطي  
مع بقية معاني عز فقال  
عز المضاعف يأتي في  
مضارعه  
تثليث عين بفرق جاء  
مشهورا  
فما كفل وضد الذل مع عظم  
كذا كرمت علينا جاء  
مكسورا  
وما كثر علينا الحال أي  
صعبت  
فافتح مضارعه ان كنت  
نحريرا  
وهذا الخمسة الافعال لازمة  
واضح مضارع فعل ليس  
مقصورا  
عززت زيدا بمعنى قد  
غلبت كذا  
أعنته فكلاد جاء مأثورا  
وقل اذا كنت في ذكر  
القنوت ولا  
يعز بارب من عادت مكسورا

لدينا ولا يجزى القنوت قبل الركوع وان صح انه صلى الله عليه وسلم قنت قبله أيضا لان رواة القنوت بعده أكثر واحفظ فهو اولى وعليه درج الخلفاء الراشدون في أشهر الروايات عنهم وأكثرها وشمل كلامه الاداء والقضاء وخالف الصبح غيرها من حيث المعنى لشرعها ولانه يؤذن لها قبل وقتها وبالتشبيب وهي اقصر الفرائض فكانت الزيادة اليق (وهو اللهم اهدني فمن هديت الى آخره) كذا في المحرر وفتنه كافي الشرح وعافني فمين عافيت وتولينني فمين توليت وبارك لي فيما أعطيت وقي شر ما قضيت فانك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت قال الرافعي وزاد العلماء فيه ولا يعز من عادت قبل تباركت وتعاليت قال في الروضة وقد جاءت في رواية البيهقي وبعده فلاك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب اليك زاد في الروضة قال جهور أصحابنا لا بأس بهذه الزيادة وقال أبو حامد والبندنجي وآخر من مستحبة وعبر عنه في تحقيقه بقوله وقيل (والامام) يسئل له في قنوته ان يأتي (بلفظ الجمع) لما روى عن البيهقي في احاديث روايته وحل على الامام وعليه المصنف في اذكاره بأنه يكره للامام أن يخص نفسه بالدعاء لخبر لا يؤم عبد قومما فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم رواه أبو داود والترمذي وحسنه نعم يستثنى من ذلك ما ورد النص به لخبر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر في الصلاة يقول اللهم تقبلى اللهم اغفر لي الدعاء المعروف وثبت ان دعاءه صلى الله عليه وسلم في الجلوس بين السجدين وفي التشهد بلفظ الافراد ولم يذكر الجمهور التفرقة بين الامام وغيره الا في القنوت فليكن الصحيح اختصاص التفرقة به دون غيره من أدعية الصلاة وقال ابن التيم في الهدى ان أدعية النبي صلى الله عليه وسلم كلها بلفظ الافراد انتهى فقول الغزالي يستحب للامام ان يدعو في الجلوس بين السجدين وفي السجود والركوع بصيغة الجمع كما يستحب في القنوت مردود وكان الفرق بين القنوت وغيره ان الجميع مأمورون بالدعاء بخلاف القنوت فان المأمور يؤمن فقط ولا تتعين هذه الكلمات للقنوت بخلاف التشهد لانه فرض أو من جنسه فلو قنت بالمرور عن عمر كان حسنا ليكن الاول أحسن ويد سن المنفرد

وقوله عززت برب به المتعدي الذي تضم عينه (قوله وبعده فلاك الحمد) هو شامل للخير والشر وعليه فقد يقال كيف حده على قضاء الشر وقد طلب رفعه فيما سبق بقوله وقني الخ والجواب ان الذي طلب رفعه فيما مضى هو المقتضى من المرض وغيره مما تكرهه النفس والمحمود عليه هنا هو القضاء الذي هو صفة تعالى وكلاهما جملة يطلب الثناء عليها (قوله بهذه الزيادة) هي قوله فلاك الحمد الخ (قوله وآخرون مستحبة) قال حج بل قال جمع انها مستحبة لورودها في رواية البيهقي انتهى فساقها مساق الجزم واستدل عليها برواية البيهقي (قوله فان فعل فقد خانهم) أي بتفويتها ما طالب لهم فكره له ذلك وعليه فلو فعل ذلك في القنوت فهل يطالب من المأمورين التأمين حينئذ أو القنوت فيه نظر والا قرب الاول لانه الوارد وان قصر الامام بخصيصه ولا مانع من ان الله يثيب المؤمن بما ينزله على ما يصل اليه من دعاء الامام (قوله فليكن الصحيح الخ) أي خلافا للخبر وعبارته والذي يحبه ويجمع به كلامهم والخبر انه حيث اخترع دعوة كره له الافراد وهذا هو محل الهوى وحديث أني بما نور تابع لفظه (قوله اختصاص التفرقة به) أي القنوت (قوله فلو قنت بالمرور عن عمر) عن عمر

حيث كون الاذان ذكر او ليس كذلك لان القرآن الذي هو افضل الاذكار لا يكره مع الحدث كما بينه الشهاب سم ومن ثم حكم الشهاب المذكور بوجههم من ادعى ذلك والشهاب حج استدلال بخير لا يؤذن الامتناع (قوله من لا تباع له الصلاة) فلا

أى وهو اللهم ان الله تعالى (قوله وامام من مر الجمع بينهما) أى فى قنوت الصبح والوتر (قوله أولم يقصده) شامل لحالة الاطلاق (قوله وتكره اطالة القنوت) التعبير بالاطالة دون قوله تكره الزيادة على القنوت ظاهر فى ان المراد بالاطالة الزيادة التى يظهر بها طول فى العرف لا مجرد الزيادة وان قلت وعبارة الخطيب كان الشيخ أو عامد يقول فى قنوت ٣٧٦ الصبح اللهم لا تعقنا عن العلم بعائق ولا تمنعنا عنه عما نحتاج انتهى وهو صريح فيما

قلناه وقوله لا تعقنا بفتح التاء وضم العين من عاق بدليل قوله بما نقا اذ لو كان من عاق لقال بعقيق أو معقوق (قوله فتسناهم الاحصاء ما علمت) لم تقدم هنا ما يعلم منه سبب قياس العصب على الاصل ثم رأيت فى حج مانعه وبن أيضا السلام وذكر الآل ويظهر ان يقاس بهم العصب لقولهم يستفاد من الصلاة عليهم من سنها على الآل لانها اذا سئمت عليهم وفيهم من ليسوا أحصاء فعلى الحصة أولى ثم رأيت شارحا صرح بذلك (قوله أفتى المصنف) ظاهره اعتماد ما أفتى به وانه لا فرق فى عدم الاستحباب بين كون الصلاة عليه بالاسم الظاهر أو بالعمير لكن

وامام من مر الجمع بينهما ويؤخره حينئذ عن الاول ولو قست بآية نواه بها وتضمنت دعاء أو نحوه كآخر البقرة اخبرته عنه وان لم تضمن ذلك كتبت يد أولم يقصدهم لم يجزه ما سمر من كراهة القرآن فى الصلاة فى غير اقيام ويشترط فى بدله ان يكون دعاء وثناء كما قاله البرهان البيجورى وافق به لوالد رحمه الله تعالى وتكره اطالة القنوت كالتشهد الاول كما فى المجموع عن البغوى وقضيته عدم البطالان بتطويله به وهو كذلك كما أفاده الشيخ ولا يقال قياس امتناع تطويل الركن القصير عدم ابطاله لانه محمول على غير محل القنوت مما لم يرد الشرع بتطويله اذ البغوى نفسه القائل بكراهة الاطالة قائل بأن تطويل الركن القصير يبطل عمده (والصحيح من الصلاة) والسلام كما فى الاذكار (على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى آخره) للاخبار الصحيحة فى ذلك وتسبب الصلاة على الآل والاحصاء أيضا قياسا على ما تقدم خلافا لمن نفي سنية ذلك وقد استشهد الاسنوى اسن الصلاة بالآية والزركشى لسن الآل بخبر كيف نصلى عليك ولا ينافى ذكر العصب هنا اطباقهم على عدم ذكره فى صلاة التهنيد لان الفرق بينهما انهم لم يقتصروا على الواز وهنالم يقتصر واعليه بل زادوا ذكر الآل بحثا فسد قنابهم الاحصاء ما علمت وكان الفرق ان مقابلة الآل بالآل ابراهيم فى أكثر الروايات ثم تقتضى عدم التعرض لغيرهم وهما لا مقتضى لذلك والثالث لا تسن بل لا تجوز حتى تبطل الصلاة بفعلها على وجهه لانه نقل ركنا قوليا الى غير موضعه واحتراز بقوله فى آخره عن عدم استحباب اقيما دعاه وان قال فى العبد لا بأس بها أوله وآخره لورود دائر فيه وما ذكره المحلى فى شرحه من استحباب الصلاة عليه ان قرأها آية متضمنة اسم محمد صلى الله عليه وسلم أفتى المصنف بخلافه (و) يسن (رفع يديه) فيه وفى سائر الادعية اتباعا كما رواه البيهقي فيه بأسناد جيد وفى سائر الادعية الشيخان وغيرهما وحاصل ما تضمنه كلام الشارح هنا ان الاول دليلين فانه استدلال على القول بأن الرفع سنة بالاتباع وان القائل بعدم سنيته استدلال عليه بالقياس على غير القنوت من ادعية الصلاة كدعاء الافتتاح والتشهد والجلوس بين المجدتين وأفاد بقوله كما قيس الرفع فيه الى آخره ان القائل بالاول استدلال أيضا

جمله حج فى شرح العباب بعد كلام ذكره على ما اذا كانت الصلاة بالاسم الظاهر دون ما لو كانت بالضمير وقوله بخلافه نقل سم على منهج عن الشارح طلبها (قوله ويسن رفع يديه) الاول وسن لم يفيد انه من محل الخلاف وعبارة المحلى والصحيح سر رفع يديه وقوله فيه ظاهره المحلى انه يرفع فى جميعه حتى فى الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر ثم رأيت فى حج وعبارته ويرفع يديه فى جميع القنوت والصلاة والسلام بعده للاتباع وسنده صحيح انتهى (قوله وفى سائر الادعية) لعل المراد فى غير الصلاة بدليل قوله الآتى وان القائل بعدم سنيته استدلال عليه بالقياس على غير القنوت من ادعية الصلاة (قوله ان الاول) أى القائل بسن الرفع (قوله كما قيس الرفع فيه على رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه كلما صلى الغداة يدعو على الذين قتلوا أصحابه القراء يترفعون رواه البيهقي انتهى ولا ينافى هذا ما أتى فى كلام الشارح من قوله قنت شهر امتنا بافى الجنس الخ لا احتمال اختلاف الروايات وعلى احدى الروايتين يحمل ما نقل عن شيخنا لعلامة الاجه ورى فى شرح الالفية من انه قنت عقب صلاة الغداة

كراهة في أذان فاقد الطهورين كجذبة الشهاب سم وصرح به الدميري وإن أخرته عبارة العباب المذكورة لكن بحث الشهاب المذكور في محل آخر الكراهة وينبغي أن يقال إن كان يؤذن لنفسه فلا يكره بدليل طاب نحو السورة منه وإن كان أدائه لتأدية الشعار كره لأن يكون أمثلة فتدبر (قوله وتضيه كلامه) أي بالنظر لما قررره هو به حيث أطلق في الأذان من قوله من الأذان وأما غيره فاضافة للصغير فقال من أدائه لكن يبقى النظر في المتن في حذنه في أي المعنيين أظهر (قوله

(قوله ومقابل الاصح) الذي في المتن التعبير بالصحيح (قوله نفي) أي وما هنا أثبات وهو مقدم على النفي (قوله رفع بلاء ونحوه) أي من المشاق التي تحصل من غير قيام بالبدن وسكنت عن الثناء وهو من فاك ٣٧٧ تنضي الخ وفي حواشي البهجة للشيخ عميرة

قوله ويسن جعل ظهرها للسماء الخ أي حتى من أول القنوت الخ هذا امر ادهم فيه لا يظهر شوبرى اه سم على بوجه (قوله وعكسه ان دعا بتحصيل شيء) أي فالرجوع بين الطلب والرفع بصيغة واحدة كالودعا شخص بتحصيل شيء ورفع آخر أو دعا اثنين أحدهما بطلب خير والاخر برفع شر فقال آخر اللهم افعل لي ذلك فهل يفعل قال ذلك يبطون الا كف أم بظهورها فيه نظير قيل ولا يبعد أن يفعل ذلك مقرونا ببطون الا كف تغليب المطلوب على غيره لشرفه اه أقول وإن اقرب ان ذلك يكون بظهور الا كف لأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح (قوله والوجه ان غاية الرفع الى المنكسب) أي الى محاذاة المنكسب مع بقاء الكفين على بسطهما (قوله

بالقياس المذكور ومقابل الاصح عدم رفعه في القنوت لأنه دعاء في صلاة فلا يستحب الرفع فيه قياسا على دعاء الافتتاح والتشهد وفارق الاول بان يديه فيه وظيفة ولا وظيفة له ما هنا وتحصل السنة برفعهما سواء كانتا متفرقتين أم ملتصقتين وسواء كانت الأصابع والراحة مستويتين أم الأصابع أعلى منها والضابط أن يجعل بطونهما الى السماء وظهورهما الى الارض كذا أفق به الولد رحمه الله تعالى وخبر كان صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه في شيء من الدعاء الا في الاستسقاء نفي أو محمول على رفع خاص وهو المبالغة فيه ويجعل فيه وفي غيره ظهر كفيه الى السماء ان دعا لرفع بلاء ونحوه وعكسه ان دعا لتحصيل شيء أخذ ماسا ياتي في الاستسقاء ولا يترض بأن فيه حركة وهي غير مطلوبة في الصلاة اذ محله فيما لم يرد ولا يرد ذلك على الإطلاق ما أفق به الولد رحمه الله تعالى آنفا ذكر كلامه مخصوص بغير تلك الحالة التي تقبل اليد فيها وسواء فبين دعا لرفع بلاء في سن ما ذكرنا كان ذلك البلاء واقعا أم لا كما أفق به الولد رحمه الله تعالى واستحب الخطابي كشفهما في سائر الادعية ويكره للخطيب رفع يديه حال الخطبة قاله البيهقي لحديث فيه في مسلم ويكره خارج الصلاة رفع اليد المتخففة ولو بمسائل فيما يظهر والوجه ان غاية الرفع الى المنكسب الا ان اشتد الامر ولا يرفع بصره الى السماء قاله الغزالي وقال غيره الاولى رفعه اليها أي في غير الصلاة ووجه ابن العماد (و) الصحيح (انه لا يسمع) بهما (وجهه) أي لا يسن ذلك لعدم ثبوت شيء فيه والاولى عدم فعله وروى فيه خبر ضعيف مستعمل عند بعضهم خارج الصلاة واستحباه خارجها جزم في التحقيق وأما صريح غير الوجه كالصدرفي الرضة وغيرهما عدم استحبابه قطعاً بل نص جماعة على كراهته والثاني يسن نظير فامسكوا بها وجوهكم وركبكون طرقه واهية (و) الصحيح (أن الامام يجهر به) استحباباً في السرية كأن قضى صباحاً أو ترابع طالع الشمس والجمهرية للاتباع رواه البخاري وغيره وليكن جهره به دون جهره بالقراءة كما قاله الماوردي واستحسنه الزركشي وغيره ويمكن تنزيل اطلاق المصنف وغيره عليه أن أسر به حصلت سنة القنوت وفاته سنة الجهر خلافاً لاقا اقتضاه كلام الحواوي الصغير من فواتهم والثاني لا كسائر الادعية المشروعة في الصلاة وخرج المنفرد فيسره قطعاً (و) الصحيح (انه يؤمن المأموم للدعاء) جهراً كافي الكافي واقتضاه كلام التهذيب اذا جهر امامه ومنه الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبؤمن كما صرح به المحب الطبري وأفق به الولد رحمه الله تعالى خلافاً للغزالي والجو جري ولا يعارضه خبر رغم

٤٨ نهيه ل رفعه) أي البصر (قوله أي في غير الصلاة) متقدم (قوله ووجه ابن العماد) قال سم على بوجه بعد ما ذكره وتنس الإشارة بسبب بابه اليمنى وتكره باصبعين حج اه (قوله عدم استحبابه قطعاً) خارجاً أي وأما ما يفعله العامة من تعجيل اليد بعد الدعاء فلا أصل له (قوله كأن قضى صباحاً) وانما طلب من الامام الجهر بالقنوت في السرية مع انها ليست محل الجهر ومن ثم طلب الاسرار بالقراءة فيها لان المقصود من القنوت الدعاء وتأمين القوم عليه فطلب الجهر ليسمعوا فيؤمنوا (قوله كما قاله الماوردي) أي وإن أدى ذلك الى عدم سماع بعض المأمومين بعدهم أو اشتغالهم بالقنوت لانفسهم ورفع أصواتهم به امل ادهم علمهم باستحباب الانصات أو لغيره

فتكون الكراهة معهما أشد الخ) مراده اذ انهما يفسران رفع صوت والاقدم ان اذان المرأة والخائض برفقه حرام كذا حمل عليه الشهاب سم عبارة شرح الروض وفيه نظر اذ لا يسمى اذانا وانما هو مجرد ذكر كفالولي الجواب بأنه بالنسبة للإقامة

(قوله ولا يعارضه خبر رغم انف الخ) وجه المعارضة ان الخبر يدل على طلب الصلاة من المأموم عند اتيان الامام بها والتأمين ليس صلاة ويمكن الجواب بأنه وان لم يكن صلاة لكنه في معناها لان قوله آمين عند صلاة الامام عليه في قوة أن يقول استجب يا رب صلاة الامام كما أشار إليه الشارح بقوله لان طلب استعجاب الخ (قوله رغم انف) أى لصق أنفه بالغانم بالفتح وهو التراب أه مختار بالمعنى (قوله ويحتمل وهو الاوجه) ٣٧٨ يتأمل هذا مع قوله أولا سرفا ان ذلك يقتضى انه المذكور ثم رأيت في

نسخ بعد قوله والثاني يؤمن فيه أيضا واذ أسأل الرحمة الخ (قوله ونحوها) أى النار (قوله في اجابة المؤذن وعدمه هنا) اعتمادا هنا البطلان (قوله بقصده) أى الفتح بان اعادته بلفظه يتأمل هذا فانه لم يتقدم هنا ما يضمن اعادة شئ بلفظه (قوله فان لم يسمعه) قال في العباب سمعا محققا اه سم على منهج (قوله كما يشاركه الخ) أى فان كلاً منهما يدعي بما يجب وان اختلفا فيما يأتیان به (قوله مع ما مر أيضا) أى من الذكر المطلوب في الاعتدال من حيث هو وهو سمع الله ان حده الخ كما صرح به متن المنهج (قوله ولو واحدا) خرج به الاثنان ومقتضاه انه يقتضيهما وان لم يكن فيهما نفع منع (قوله على قاتلي أصحابه) قال لاسنوي وغيره كان الحامل له على القنوت في هذه القضية دفع تمرّد القاتلين اه سم على منهج ثم رأيت قوله الا في والدعاء الخ (قوله رفع تلك النازلة) أى فلا يقتصر على قنوت الصبح فانه صلى الله عليه وسلم ثبت عنه الدعاء على قاتلي أصحابه وليس ذلك من ألفاظ القنوت الواردة فلا يقتصر على قنوت الصبح في النازلة كما كتفى به على ما هو ظاهر من عبارة الشارح وغيره (قوله لو وقوعه) أى الطاعون (قوله في زمن عمر) ظاهره ان أول وقوعه في زمنه فلما رجع وهو طاعون عمواس بالعين والسبين المهمتين قال في المصباح عمواس بالفتح بلدة بالشام بقرب القدس وكانت قديما مدينة عظيمة وطاعون عمواس كان في أيام عمر رضى الله تعالى عنه اه ولعل نسبة الطاعون لها لا ابتداء ظهوره فيها (قوله لا ريب انه) أى في انه

النوازل

دفع تمرّد القاتلين اه سم على منهج ثم رأيت قوله الا في والدعاء الخ (قوله رفع تلك النازلة) أى فلا يقتصر على قنوت الصبح فانه صلى الله عليه وسلم ثبت عنه الدعاء على قاتلي أصحابه وليس ذلك من ألفاظ القنوت الواردة فلا يقتصر على قنوت الصبح في النازلة كما كتفى به على ما هو ظاهر من عبارة الشارح وغيره (قوله لو وقوعه) أى الطاعون (قوله في زمن عمر) ظاهره ان أول وقوعه في زمنه فلما رجع وهو طاعون عمواس بالعين والسبين المهمتين قال في المصباح عمواس بالفتح بلدة بالشام بقرب القدس وكانت قديما مدينة عظيمة وطاعون عمواس كان في أيام عمر رضى الله تعالى عنه اه ولعل نسبة الطاعون لها لا ابتداء ظهوره فيها (قوله لا ريب انه) أى في انه



(قوله الخليفة) بكسر الخاء واللام المشددة وفتح الفاء مصدر خلفه بشد اللام لارادة المبالغة كخشي وخضه خصيصي  
(قوله ان يجمع بين الاذان والامامة) أي خلافا لمن منع السنية في ذلك ولم أثبت فيه الكراهة وفي نسخ والاقامة بدل الامامة  
(قوله الاستحجار عليه) أي على مطلق الاذان (قوله الثاني ان الاذان يرجع للثوذن الخ) في هذا الوجه نظرية علم براجعة كلامهم  
في باب الاجازة (قوله وبه صرح المصنف في مسئلة الموا الالة الاخيرة) هو تابع في هذه العبارة للشهاب حج في شرح الارشاد

(قوله وعلى تسليمه فيحتمل) أي فلا يرد عدم اجابة معاذ لهم في الدعاء برفعه حين سألوه لما ذكر على ان طلبهم منه بدل على جواز  
اذ لو كان ممنوعا لما سألوه مع ان فهم جماعة من أكابرهم المعروفين بالعلم المشهورين به بل عدم نهي معاذ لهم عن سؤالهم مع  
ما قيل في حقه من النبي صلى الله عليه وسلم من انه أعلم الناس بالحلال والحرام دلائل على جوازه أيضا لانه لا يقر على منكره ولو  
كان ممنوعا عنده لبين لهم حكمه (قوله ويستحب مراجعة الامام) أي من الأئمة للساجد أو أما ما يطرأ من الجماعة بعد صلاة  
الامام الراتب فلا يستحب مراجعة (قوله ويسن الجهر به) ولعله انما طلب الجهر من المنفرد هنا بخلاف قنوت الصبح لشدة  
الحاجة لرفع اليد الحاصل فطلب الجهر اظهار تلك الشدة (قوله والمنذورة فلا يسن فيها) قال حج أما غير المكتوبات فالجنازة  
يكبر فيها مطلقا الخ والمنذورة والذافلة التي تسن فيها الجماعة وغيرها لا تسن فيها ثم ان قنوت في المنزلة لم يكبره والا كره اه وهو  
مسائل قول الشارح فلا يسن اذ في السنية عبارة عن نفى الطلب لا طلب عدم ٣٧٩ (قوله فلا يسن فيها) لم يقل فيها نظرا

للفعل والمنذورة بل راعى  
كثرة الافراد التي شملها  
الفعل (قوله ليكون - ما  
مصدقين) فان قلت يخالف  
هذا عدمه في شروط  
القدوة ركبن في مسئلة  
الزجة ومسئلة التقدم  
والتأخر قلت لا مخالفة لان  
المدار ثم على ما يظهر به  
فخس المخالفة وهي تظهر  
بنحو الجلوس وسجدة  
واحدة فعدم اركنين ثم  
والمدار هنا على الاتحاد في  
الصورة فعدم اركنا واحدا  
ثم ما ذكر توجيهه للراج

النوازل العظام لما فيه من موت غالب المسلمين وتعطل كثير من معادشهم وشهادته من مات به  
لا تمنع كونه نازلة كما انما قننت عند نازلة العدو وان حصلت الشهادة بان قتل منه وعدم نقله عن  
الساق لا يلزم منه عدم الوقوع وعلى تسليمه فيحتمل أنهم تركوه ايدار الطلب الشهادتهم قال  
بل يسن ان لم ينزل بهم الدعاء ان نزل بهم اه ويستحب مراجعة الامام الاعظم أو نائبه بالنسبة  
للمجموع فان أمر به وجب ويسن الجهر به مطلقا للامام والمنفرد ولو سرية كما أفتى به الوالد  
رحمه الله تعالى (لا مطلقا على المشهور) لانه عليه الصلاة والسلام لم يقنن الا عند النازلة  
والثاني يتخير بين القنوت وتركه وخروج بالكتابة النفل ولو عسدا أو استسقاء والمنذورة فلا  
يسن فيها و يظهر كما قاله الشيخ كراهته مطلقا في صلاة الجنازة لئلا تنافي الخفيف (السابع)  
من أركانها (السجود) مرتين في كل ركعة لا كتاب والسنة والاجماع وانما عدا ركننا واحدا  
ليكون ما تصدق كعاد بعضهم العامة نية في محالها الاربعة ركننا واحدا كذلك وهو في اللغة  
النظام والميل وقيل التذلل والخضوع (و) اما في الشرع فاقوله مباشرة بعض جهته  
مصلا (أي ما يصلح عليه من أرض أو غيرها يكشف ان أمكن ما صرح من قوله صلى الله عليه  
وسلم اذا سجدت فذكر جهتك ولا تنقر تقرارواه ابن حبان في صحيحه ونحوه ركننا بن  
الارتشكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرار مضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا

والا في المسئلة خلاف كما صرح به قول حج وجعل المصنف السجدة تين ركننا واحدا هو ما صححه في البيان والموافق  
لما يأتي في مجتهد التقدم والتأخر امار كنان وهو ما صححه في البسيط اه (قوله لذلك) أي لاتحادها (قوله النظام  
والميل) عطف تفسير والر كوع لغة قريب منه لانهم فسروه كما ذكره حج بالانحناء فيشارك السجود في حصول الميل (قوله  
وقيل التذلل والخضوع) عطف الخضوع على التذلل عطف تفسير وعبارة المصباح سجد سجد اتظام وكل شيء ذل فقد  
سجد اه وهي صريحة في ان ما حكاه الشارح من القولين ليس مراد بل هما قول واحد وهو ان السجود معناه لغة  
التظام من حسيا كان أو معنويا فان قوله وكل شيء ذل يقدم انه داخل في معنى ما قبله (قوله مباشرة بعض جهته) ويتصور  
السجود على البعض بأن يكون السجود على عود مثلا أو يكون بعضهم مستورا فيسجد عليه مع المكشوف منها (قوله يكشف  
ان أمكن) أي سهل بحيث لا يناله به مشقة لا تحتمل عادة أخذها بأي (قوله ولا تنقر تقررا) عبارة الشيخ حميرة اذا سجدت  
فذكر جهتك من الأرض ولا تنقر تقررا اه فاعلمها رايان وقوله تقررا مصدر مؤ كذلان المصادر ثلاثة اما مصدر  
مؤ كذل فاعله كذا أو مبين لنوعه كضربه ضرب الامير أو مبين لعدده كضربه ضربتين أو لثلاثا (قوله حرار مضاء) الر مض  
يفتحين شدة وقع الشمس على الرمل وغيره والأرض مضاء بوزن حمرا وقد رخص يومنا اشتد حره وباله طرب اه محتاج

ببعض تصرف لكن الشهاب المذكور ذكر قبيل ذلك مانصه وكذا الوأخر مؤداة لا آخر الوقت فأذن لها ثم عقب سلامها دخل وقت مؤداة أخرى فيؤذن لها قاله النووي انتهى والشارح قدم هذا في أوائل الفصل عقب قول المصنف فان كان فوائت لم يؤذن

(قوله أي لم يزل شكوانا) أشار به إلى أنه من أشكر والهمزة فيه للسلب قال في المختار وأشكاه أيضا أعتبه من شكواه ونزع عن شكايته وأزاله عما يشكوه (قوله وان كره) أي الاقتصار على البعض (قوله وهو وجانبها) والمراد به ما يتحرك عن سطح الجهة من الجانبين حج (قوله اما اذا اضطرت استرها) محترز قوله بكشف أن أمكن (قوله وان لم تبج التيمم فيما يظهر) خلافا لما في شرح الارشاد الحج ما يوافق كلام الشارح (قوله الا ان كان تحتها نجس غير معفوعه) فتأزمه الاعادة لكنهم ليس مجرد الاستتار بل الحاجة للاستثناء (قوله بجبهته أو بعضها) أي وان طال كما اقتضاه إطلاقهم اهـ حج (قوله جاز مطلقا) أي سواء أمكن السجود على الخالي منه أم لا وسواء طال أو قصر (قوله خلافا لما بحثه الاسنوي) وخرج به الشعر النازل من الرأس فلا يكفي السجود عليه ومثله شعر اللحية واليدين تحرك بحركته أم لا ما عدا شعر الجهة (قوله فان سجد على متصل به) تفريع ٣٨٠ يعلم منه تقبيد المصلي بكونه غير متصل به أو لم يتحرك بحركته قال سم ومثل

هذا يقع للامة كثيرا وهو انهم يحذفون القيد من الكلام ثم يفرضون عليه ما يعلم منه تقييد الاول (قوله وانما ضمر ملاقاته) أي ملاقاته ما لم يتحرك بحركته من المتصل به (قوله لانه كالجزء منه) أي وكل ما كان كذلك ضر ويدخل فيه الساعة النائمة في البدن فلا يجزئ السجود عليها وقضيتها انها لو نبتت في الجهة لا يعتد بالسجود عليها وقياس الاكتفاء بالسجود على الشعر النابت بالجهة وان طال الاكتفاء به هنا

أي لم يزل شكوانا واه مسلم بغير جهاها وأ كفا فلو لم تجب مباشرة المصلي بالجهة لارشد هم إلى استرها واعتبر كشفها دون بقية الأعضاء لسهولة فيها ولحصول مقصود السجود وهو غاية التواضع والخضوع لمباشرة أشرف ما في الانسان لمواضع الاقدام والنعال من غير حائل واكتفى ببعضه وان كره لصدق اسم السجود بذلك وخرج بها نحو الجانبين وهو جانبها وان خلد والانف لان ذلك ليس في معناها اما اذا اضطرت استرها بأن يكون بها نحو حرج به عصابة تشق از التمام عليه مشقة شديدة وان لم تبج التيمم فيما يظهر كما مر في الجزع في القيام فيصح السجود عليها ولا تزمه اعادة الا ان كان تحتها نجس غير معفوعه ولو سجد على شيء نبت بجبهته أو بعضها جاز مطلقا كما هو المنقول المعتمد خلافا لما بحثه الاسنوي في الثانية لان ما نبت عليها بمنزلة بشرته (فان سجد على متصل به) كطرف كفه الطويل أو عمامته (جاز ان لم يتحرك بحركته) لانه كالمفصل وانما ضمر ملاقاته للنجاسة لان المعتبر ثم ان لا يكون شيء مما ينسب اليه ملاقاتها وهذا منسوب اليه ملاقاتها والمعتبر هنا وضع جبهته على قرار لا مر يتمكنها وبالحركة يخرج القرار فان تحرك بحركته في قيامه أو قعوده لم يصح لانه كالجزء منه فلو سجد عليه عامدا عالما بتحريره بطلت صلاته والا أعاد السجود وخرج بمثل به مالمو سجد على نحو سرير يتحرك بحركته ويصح السجود على نحو عود أو منديل بيده كافي للجوع ويفارق ما مر بان اتصال الثياب به نسبتها اليه أكثر لاس: قرارها وطول مدته بخلاف هذا وليس مثله المنديل الذي على عمامته والملقى على عاتقه لانه ملبوس له بخلاف ما في يده فانه كالمفصل ولو

بالاولى كما اقتضاه تعليلهم ذلك بتبعيته للجهة وينبغي ان يحل الاكتفاء بالسجود علم المالم تجاوز محلها فان جاوزته كان وصلت إلى صدره مثلا فلا يجزئ السجود على ما جاوز منها الجهة (قوله بطلت صلاته) لا يبعد ان يختص البطلان بما اذا رفع رأسه قبل ازالة ما يتحرك بحركته من تحت جبهته حتى لو أزاله ثم رفع بعد الطمأنينة لم تبطل وحصل السجود فتأمل اهـ سم على منهج وينبغي ان يحل ذلك المالم يقصد ابتداءه يسجد عليه ولا يرفعه فان قصد ذلك بطلت صلاته بمجرد هويته للسجود قياسا على ما لو عزم ان يأتي بثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها فانها تبطل بمجرد ذلك لانه شروع في المبطل ونقل بالدرس عن الشيخ محمد ان ما يوافق ذلك فراجع (قوله والا أعاد السجود) ظاهره ولو كان بعيد العهد بالاسلام ونشأ بين أظهر العلماء ويوجه بأن هذا مما يخفى على العامة فيعذر فيه بخلاف ما لو اقتصر على سجدة واحدة فتبطل صلاته لان هذا مما لا يخفى حتى لو نبت بعد القيام عامدا افاد السجود لم يجز ليه لانها بمجرد قيامه (قوله أو منديل بيده) الظاهر منه انه يسجد بيده فيخرج مالمو ربطه بها فيضرب لكن قضية قوله بأن اتصال الثياب الخ خلافة وهو ظاهر فلا يضر سجوده عليه ربطه بيده أم لا (قوله وطول مدتها) أي في الجملة فلا يشكل على الملو سجد على طرف رداء على اكتفیه (قوله وليس مثله) أي في جهة السجود عليه

غير الاولى ثم ذكر ما ذكره هنا فاشكل مراده (قوله وسببه التطويل) أي خشيته (قوله ومستمعه) لا حاجة اليه (قوله ولا بنه) أي وخلافا لابن السبكي في كتابه التوشيح (قوله والخبر ان لا بد لان) أي من حيث المجموع اذ الاول وان كان عاما فهو مخصوص بالثاني هذا هو مراده فيما يظهر والافهول لا يسعه ان ينكر عموم الاول في حد ذاته وبهذا يندفع تنظير الشارح الآتي في كلامه فتأمل (قوله ومن في صلاة الخ) عبارة الامداد للشهاب بن حجر بعد قول الارشاد ويجب لا مصليا ونحوه

(قوله فالتصق بجبهته) ومنه التراب حيث منع مباينة جميع الجهة محل السجود (قوله ولونحاء ثم سجد لم يضرب) لو رآه ملتصقة بجبهته ولم يدرك أي السجدة التصق فعن القاضي انه ان رآه بعد السجدة الاخيرة من الركعة الاخيرة وجوز ان التصاقه فيما قبلها أخذ بالاسواقان جوازانه في السجدة الاولى من الركعة الاولى قدرانه فيها ليكون الحاصل له ركعة الا سجد أو فيما قبلها قدره فيه ليكون الحاصل له ركعة بغير سجود أو بعد فراغ لصلاة فان احتمل طروعه بعده فالاصل مضى على الصحة والا فان قرب الفصل بنى وأخذ بالاسواق كما تقدم ولا استأنف اه سمع على حج أي وان احتمل انه التصق في السجدة الاخيرة لم يعد شيئا (قوله ولو صلى قاعدا) فرضا ونظرا كما يؤخذ من قوله لانه كلجزع منه (قوله لم يحزه السجود عليه) خلافا لشيخ وشيخ الاسلام في فتاويه (قوله وركبته) ٣٨١ قال حج تنبيه لم أر لاحد من أئمتنا تحديد الركبة

وعرفها في القاموس بأنها مفصل ما بين أسافل أطراف الفخذ وأعلى الساق اه وصرح ما يأتي في الناموس وما بعده أنها من أول المنحدر عن آخر الفخذ إلى أول أعلى الساق وعليه فكانهم اعتمدوا في ذلك العرف لبعده تقييده الاحكام بمعدّها اللغوي لقاتته جدا الأأن يقال أرادوا بالمفصل ما قرئناه وهو قريب ثم رأيت الصحاح قال والركبة معرفة فبين ان المدار فيها على العرف والكلام في الشرع وهو

سجد على شيء فالتصق بجبهته وارتفع معه وسجد عليه ثانيا وضربوا نحاء ثم سجد لم يضرب ولو صلى قاعدا وسجد على متصل به لا يتحرك بحركته الا اذا صلى قاعدا لم يحزه السجود عليه لانه كلجزع منه كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى (ولا يجب وضع يديه) أي بطنهما (وركبته وقدميه) في سجوده (في الاظهر) لقوله تعالى سيماهم في وجوههم من أثر السجود وللخبر المتقدم اذا سجدت فمكن جبهتك فاقرها بالذكري ليل على محالقتها لانه لو وجب وضعها لوجب الابعاء عند الجوز عن وضعها والابعاء اغبر واجب فلم يجب وضعها ولا ان المقصود منه وضع أثرف الاعضاء على مواضع الاقدام وهو تخصيص بالجبهة ويتصور رفع جميعها كان يصلي على حجرين بينهما حائط قصير ينطع عليه عند سجوده ويرقعها (قلت الاظهر وجوبه والله أعلم) وان كانت مستورة ظهر الشيخين أمرت ان تسجد على سبعة أعظم على الجهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين وظهر البخاري انه صلى الله عليه وسلم سجد واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة ومن لازم ذلك اعتماده على بطونهما و مراده باليدين بطن الكف من كل منهما والاحصاء بطون الاصابع دون ظهوره وحرفه ورؤوسها ويؤخذ من ذلك ضبط الباطن بما ينقض مسه الذكري واكتفى ببعض كل وان كره قياسا على ما مر ما سبق في الجهة وافهم كلامه عدم وجوب وضع الانف وهو كذلك كما سيأتي والمراد بالقدمين بطون أصابعهما فالوجه ذكر وضع شيء من هذه الاعضاء سقط القرض بالنسبة اليه

يدل على ان القاموس ان لم يحمل عبارته على ما ذكرناه اعتمد في حده لها بذلك عليه وكثيرا ما يقع له الخروج عن اللغة الى غيرها كما يأتي أول التعزير اه (قوله وهو تخصيص) أي مخصوص (قوله وينصور) أي على هذا القول (قوله على الجهة واليدين) في المحلى اسقاط على من قوله على الجهة الخ ولعل في الحديث روايتين (قوله والركبتين) أي فلو منع من السجود عليهما مانع كان جعلت ثيابه تحت ركبته فذهبت من وصول الركبة لمحل السجود وصار الاعتماد على أعلى الساق لم يكف (قوله بطن الكف من كل منهما) وانظر لو خلق كفه مقاولا هل يجب وضع ظهر الكف أم لا فيه نظر والا قرب الاول لان الظاهر في حقه بمنزلة البطن في حق غيره وبقي ما لو عرض له الانقلاب هل يجب وضع البطن وان شق عليه أم لا فيه نظر والا قرب انه ان أمكن ذلك ولو جمع بين وجب والا فلا قال شيخنا العلامة الشوري وانظر لو خلق بلا كف وبلا أصابع هل يقدر له مقداره ما ويجب وضع ذلك أولا أقول قياس النظائر تقدير ما ذكر كمالو خلقت يده بلا مرفق وذ كره بلا حشفة من انه يقدر لها من معتد لها عادة (قوله دون ظهره) أي الكف والاولى ظهرها لان الكف مؤنثة في الاكثر (قوله واكتفى ببعض كل) فائدة مستأنفة (قوله قياسا على ما مر) أي من الاكتفاء ببعض الجهة (قوله لما سبق في الجهة) من قوله لصدق اسم السجود بذلك

ههنا ممن بكره له الكلام كقاضى حاجة ومجامع وغيرهما ممن يأتى فلا تسن لهؤلاء الاجابة بل تكبره بل ان كانت اجابة المصلى  
بمعلية أو تشوب أو صدف و بررت أو قد قامت الصلاة بطلت بخلاف صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقامها الله  
وأدامها وتأكده الاجابة بعد الفراغ الى ان قال وكذا يقال في كل من طلب منه ترك الاجابة لعذر كقاضى الحاجة والمجامع  
(قوله فلو قطعت يده من الرند) عبارة المختار الرند موصول طرف الذراع في الكف وهما زندان الكوع والكوع موصول ثم قال  
والجمع زندان الكوع وازندوا زنادا هـ (قوله لم يجب) وهل يستحب كما يستحب غسل ما فوق ما يجب غسله في الوضوء اذا قطع  
من فوقه أولا ويفرق بأن ذلك يستحب غسله لو كان العضو سليما فبقى الاستحباب بحاله بعد القطع ولا يستحب وضع ما فوق  
الكفين هنا وموضع الفرض قد فات فيه نظر والا قرب الاول حتى لا يخولون وضع اليد كما قيل يستحب لمن لا شعر برأسه  
امرار الموى تشبها بالحلق ثم رأيت سم على حج صرح بما ذكر حيث قال وهل يسن فيه نظر ولا يبعد ان يسن (قوله  
فلا اعتبار به) ظاهره وان كان على سنن الاصل وقياس ما مر من النقض بمس الزناد اذا كان على سنن الاصل أن يعامل هنا  
معاملة الاصل الا أن يفرض بأن النقض ثم بالزائد المسامت لكونه مظنة الشهوة فاحتيط فيه والمطلوب هنا وضع جزء من  
الاعضاء المذكورة والزائد لا يسمى ٣٨٢ بواحد منها فلم يكتف بوضعه ولا يعلق به حكم (قوله بأن علم) فان اشبهه الاصل

بالزائد فالقياس وجوب  
وضع جزء من كل منها  
ويشترط اجتماعها في آن  
واحد ليتحقق اجتماع  
الاعضاء الاصلية ثم رأيت  
سم على حج صرح بذلك  
حيث قال وان اشبه الزائد  
بالاصل وجب السجود  
على الجميع بأن يسجد على  
بعض كل من الجميع اذ  
لا يتحقق الخروج عن  
العهد الا بذلك مراه  
(قوله ويدن) أى من  
الجهتين ولا يكفي وضعهما  
من جهة واحدة لانهما

فلو قطعت يده من الرند لم يجب وضعه ولا وضع رجل قطعت أصابعها القنات محل الفرض ولو  
خالفه رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل فهل يجب عليه وضع بعض كل من الجهتين وما بعدهما  
مطلقا أو يفصل بين كون البعض زائدا أولا أفنى الوالدرجه الله تعالى بأنه ان عرف الزائد  
فلا اعتبار به والا أى وان لم يعرف الزائد بأن علم اصلها كفى في الخروج عن عهد الوجوب  
سبعة أعضاء منها أى احدى الجهتين ويدن وركبتين وأصابع رجلين للحديث (ويجب ان  
يطمئن) لخبر المسمى بصلاته أى بجميع الأعضاء التي يجب وضعها فيه قياسا على الجهة ولا بد ان  
يضعها حالة وضع الجهة حتى لو وضعها ثم رفعها ثم وضع الجهة أو عكس لم يكف لانها أعضاء  
تابعة للجهة وأما خبر أبي داود وغيره ان اليدين تسجدان كما تسجد الجهة فاذا سجدتم فضعوهما  
واذا رفعتهم فارفعوهما فيان للافضل (وينال مسجده) يفتح الجيم وكسرها محل سجوده (ثقل  
رأسه) للخبر المار وثقل فاعل ومعنى الثقل ان يكون يتخامل بحيث لو فرض انه يسجد على قطن  
أو نحوه لاندك لما مر من الامر بتكئين الجهة على الارض ونحوها هل يحىء ما سبق في اعانته  
الا ذرى لو كان لو اعين لامكه وضع الجهة على الارض ونحوها هل يحىء ما سبق في اعانته  
على القيام لم أره ذكره والظاهر مجيبته انتهى ومحل وجوب التحامل في الجهة فقط فلا يجب  
بغيرها من بقية الأعضاء كما اقتضاه كلام الروضه وأصلها واعتمده الزركشى وغيره وأتى به

كيد واحدة وهى لا تكفى (قوله حالة وضع الجهة) أى بأن نصير السبعة مجمعة في الوضع في زمان واحد اه سم الوالد  
على منهج ثم لو رفع بعضا بعد صيرورتها كذلك قبل رفع البعض الآخر لا يضر في فتاوى الرملى الكبير ما نصه سئل رحمه  
الله عن مصل حصل أصل السجود ثم طوله تطويلا كثيرا مع رفع بعض أعضاء السجود كيد او رجل متعمدا هل تبطل به  
الصلاة لكونه تعمد فعل شيء من جنس الصلاة غير محسوب فأجاب الوالد بأنه ان طوله ما مدعا لما تعمره بطلت صلاته والا  
فلا تبطل اه وفيه وقفة والا قرب عدم البطلان لان هذا استحباب لا طاب فعله (قوله فاذا سجدتم فضعوهما) لا يظهر اراد  
هذا الحديث معارض لما قدمه من اعتبار وضعهما حالة وضع الجهة بل الظاهر اراده في استحباب رفع اليدين عن الارض  
حالة جلوسه بين السجدين وقد يقال أشار به الى ان الافضل المبادر بوضع بقية الأعضاء عند وضع الجهة فلو تراخى وضع بعض  
الأعضاء عن بعض اكتفى به حيث اجتمعت في وقت واحد واطمأن بها المجتمعة (قوله للخبر المار) أى قوله اذا سجدت فكان  
وقوله فاعل أى قوله ثقل فاعل وفي نسخة وثقل فاعل (قوله على قطن أو نحوه لاندك) والمراد من هذه العبارة أن يندك من  
القطن ما يلي جبهته عرفا ولا يعلم انه لو كان بين يديه مثلا عدل من القطن لا يمكن ان يكس جبهته بمجرد وضع الرأس وان  
تحامل عليه ه فتنبه له (قوله هل يحىء ما سبق) أى من الوجوب (قوله والظاهر مجيبته) هذا هو المعتمد وفي مجيبته ما مر في  
الركوع من ان مقتضاه وجوب الاستعانة ابتداء ودواما حيث أمكن وانه يفرق بينه وبين القيام على ما فيه



ومن عمل النجاسة الى آخر ما ذكره رحمه الله (قوله في هذه الحالة) يعني حالتي المقارنة والتأخر وذلك لانه انما نفي بهما السنية لا الاجزاء (قوله والذي أفتى به الشيخ عز الدين انه تستحب اجابته) والصورة ان الاذان مشروع اذ الصورة ان كل واحد يؤذن على حدة لكنهم تقاربوا فاشتبهت أصواتهم على السامع (قوله أي من ذلك) أي الاذان والا حابة والاقامة (قوله عطف بيان) يعني عطف تفسير وليس المراد عطف البيان الاصطلاحى اذ هو لا يقترب بالواو (قوله يسكنها ابراهيم وآله)

(قوله في شرح منهجه) أي حيث قال بوجوب التحامل في الجميع (قوله أولا بقصد شيء) أي أو بقصد همام عا ثم رأيت في نسخة بعد قوله بقصد ولو لمع غيره (قوله فلو سقط لوجهه) أي مثلاً (قوله من اعتدله) قضيته انه لو أراد الهوى وهو في الاعتدال فسقط وجب عليه العود للاعتدال ولكن قال ع قول الشارح ولو هوى ليسجد الخ مثلاً ذلك ما لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى كذا رأيت في ابن شهاب وفيه نظر اه وظاهر كلام الشارح موافق للنظر لان قوله من اعتدله صادق بما لو تقدم على السقوط ارادة السجود وهو واضح لان الهوى لم يحصل بعده (قوله لا انتفاء الهوى) أشار به الى دفع ما قد يقال انه اذا سقط من الاعتدال صدق عليه انه لم يقصد بفعله غير السجود وعليه فقتضى ما قدمه الصحة لا عدمها وحاصل الدفع ان علة البطـ لان انتفاء الفعل منه وهو لا بد منه مع عدم قصد الغير وعبارة حج جوابا عن هذا الايراد قلت بوجه بأن الهوى للغير المفهوم من المأمن انه لا يعتد به صادق بمسئلة السقوط لانه يصح صدق عليها انه وقع هو به الغير وهو الاجزاء (قوله أو لجنبه) انظر قولهم لو سقط لجنبه هل الجنب مثال الظاهر انه مثال فلو سقط ٣٨٣ الى ظهوره وبقائه جرى فيه تفاصيل المذكورة في مسئلة

المذكورة في مسئلة السقوط على الجنب ويغتفر عدم الاستقبال في هذه الاحوال للضرورة مع قصر الزمن فليراجع وليرد اه سم على منهج (قوله لم يجزه السجود فيهما) علة في شرح الروض بقوله لوجود الصارف (قوله بعد الجالس في الثانية) قال حج وبعد أدنى رفع في الاولى (قوله وان نوى صرفة) أي الانقلاب (قوله لزيادته

الوالد رحمه الله تعالى خلافاً للشيخ في شرح منهجه تبعاً لابن العماد (وأن لا يهوى غيره) أي السجود بأن يهوى بقصد أو لا بقصد شيء (فلو سقط لوجهه) أي علة من اعتدله (وجب العود الى الاعتدال) ليهوى منه لا انتفاء الهوى في السقوط فان سقط من هوى لم يكف العود بل يحسب له ذلك سجود انهم ان سقط على جهته وقصد الاعتدال عليها أو لجنبه فانقلب بنية الاستقامة فقط لم يجزه السجود فيهما فبعد الجالس في الثانية ولا يقوم فان قام عالماً عامداً بطلت صلاته فان انقلب بنية السجود أو لانبية شيء أو بنيته ونية الاستقامة أجزأه على الصحيح حتى في الاخيرة خلافاً لابن العماد وان نوى صرفة عن السجود بطلت صلاته أيضاً لزيادته فعلا فيها عامداً من غير عذر وانما لم تنعقد صلاته من قصد بنية كبيرة الاحرام الافتتاح والهوى لانه يغتفر في الدوام الا يغتفر في الابتداء ولو كان الاصل عدم دخوله فيها ثم والاصل بقاؤه فيها هاتفاً لا يخرج عنه عدم قصده ركعها ولا تشرى به مع غيره (وان ترتفع أسافله) أي عجيزته وما حوّلها (على أعاليه) من رأسه (في الاصح) لما صح عن البراء رضي الله عنه انه فعل ذلك وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل فلما انعكس أو تساوياً لم يجزه نعم لو

فعلاً نقل سم على منهج هذا التعليل عن شرح الروض مع تعليل ان نيته الاستقامة فقط لا يجزيه معها السجود وهو قوله لوجود الصارف ثم قال وقد تستشكل احداهما بالآخرى لانه اذا كان في نية الاستقامة صرف عن السجود فقد زاد فعلاً لا يراذ مثله في الصلاة فقط ويحاجب بأنه محتاج للاستقامة فيعذر في قصدها وبأنه وسيلة الى السجود فاعتذر بقصد هاتين الصلاتين قصده صرف عن السجود فليتم اه وقد يشير الى الجواب الاول قول الشارح من غير عذر الخ (قوله وانما لم تنعقد صلاة من قصد بنية كبيرة الاحرام الافتتاح الخ) أي ولم يضر هاتين بنية الاستقامة والسجود (قوله وان ترتفع أسافله) أي يقينا فلو شك في ارتفاعها وعدمه لم يكف حتى لو كان بعد الرفع من السجود وجبت اعادته أخذاً بما قدمه ان الشك في جميع أفعال الصلاة مؤثر لا بعض حروف الفاتحة والتشهد بعد الفراغ منهما (قوله أي عجيزته) في التعبير بها تغليب في المختار ألحق بضم الجسيم مؤخر الشيء يذكر ويؤنث أي باعتبار عود الضمير فيقال عجزة كسيرة أو كبيرة ولا يقال عجزته وهو للرجل والمرأة جميعاً وجمعه أعجاز والعجزة للمرأة خاصة (قوله من رأسه) قضيته انه لا يشترط ارتفاع الاسافل على اليدين لكن في حج تنبيه اليدين من الاعلى كما علم من حسد الاسافل وحينئذ فيجب رفعها على اليدين أيضاً اه قال سم عليه لعل المراد بهما الكفان ونقل هو عنه في حاشيته على المنهج ان المراد بالاعلى الرأس والمنسكان اه وعبارة شيخنا الزايدى قوله على أعاليه ومنها اليدين (قوله أو تساوياً لم يجزه) أي في الانعكاس قطعاً وفي المساواة على الاصح

يقال عليه وخيئت ذفا معنى سؤلها السيد نا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حاشية الشيخ في الجواب عنه ما لا يشفي  
**(فصل)** (قوله بصدرة لا وجهه) اغا قديبه لان الكلام هنا في صلاة القادر في الفرض كما هو نص المتن فلا يرد  
انه قد يجب بالوجه بالنسبة للاستق لان تلك حالة عجز وسأق لها حكم يخصها فاندفع ما في حاشية الشيخ عن البابي مع الجواب

(قوله ليلها) أي أو غيره كزجة (قوله لي على حسب حاله) ينبغي تقييده بما اذا صاق لوقت أو لم يضق ولكن لم يرج التمكن  
من السجود على الوجه المجزئ قبل خروج الوقت كما لو فقد الماء والتراب فان رجاء ذلك وجب التأخير الى التمكن أو ضيق  
الوقت (قوله ليدونه) وبه فارق ما لو تعذر وضع جبهة أو كشفها نحو حراحة لان الجراحة يكثر وقوعها (قوله نعم لو كان به  
علة) استدراك يقيه تقييد المتن بالقادر (قوله الا كذلك أجزأه) أي ولا إعادة عليه وان شفي بعد ذلك وينبغي أن مراده بقوله  
لا يمكنه ان يكون فيه مشقة شديدة وان لم تبع التيمم أخذ ما تقدم في العصابة (قوله الا بوضع نحو وسادة) الوسادة والوسادة  
بكسر الواو وفيها المخدة والجمع وسائد وسد تخار ٣٨٤ (قوله ان حصل منه التنكيس) قال حج ولا ينافي هذا قولهم لو عجز

الأن يسجد بقدرا رأسه  
أو صدغه وكان به أقرب  
الى الارض وجب لانه  
ميسوره اه لانه هنا قدر  
على زيادة القرب وثم  
المقدور عليه وضع الوسادة  
لا القرب فلم يلزمه الامع  
حصول التنكيس لوجود  
حقيقة السجود حينئذ  
اه يفرع عن لو تعارض  
عليه التنكيس ووضع  
الاعضاء فهل يراعى الاول  
أو الثاني فيه نظروا الأقرب  
انه يراعى التنكيس للاتفاق  
عليه عند الشيخين بخلاف  
وضع الاعضاء فان فيه  
خلافا (قوله والاسن)  
هذا كالصريح في عدم  
وجوب الاعادة اذا تمكس  
منه بعد وهو ظاهر وبوجه  
بأن ما عجز عنه من الأركان

كان في سفينة ولم يتمكن من ارتفاع ذلك ليلها صلى على حسب حاله ووجب عليه الاعادة  
لندرتة والثاني ونقل عن النص انه يجوز مساواتهم بالحصول اسم السجود فلوارتفعت الاعلى  
لم يجز جزمًا كالو كعب على وجهه ومدرجليه نعم لو كان به علة لا يمكنه السجود معها الا كذلك  
أجزأه ولو لم يتمكن منه الا بوضع نحو وسادة وجب ان حصل منه التنكيس والاسن ولا يجب  
لعدم حصول مقصود السجود حينئذ الا لما في الشرح الصغير من الوجوب مطلقا وانما  
وجب الاعتماد المتوقف عليه القيام لانه يأتي معه هيئة القيام بخلافه هنا فلا يأتي به هيئة  
السجود فلا فائدة فيه (وأكمل) أي السجود (يكبر) المصلى (لهويه) لثبوتة في الصحيحين (بلا  
رفع) ليد به لورود عدمه عنه صلى الله عليه وسلم فيه كرواه البخاري (ويضع ركبتيه) وقدميه  
(ثم يديه) أي كفيه للاتباع رواه أبو داود (ثم يضع) جبهته وأنفه مكشوفًا للاتباع أيضا  
رواه أبو داود ويكره مخالفة الترتيب المذكور وعدم وضع الأنف ويضع الجبهة والأنف معا كما  
في أصل الروضة والمحرو والمجموع عن البند ينبغي وغيره لكن في موضع آخر منه عن الشيخ أبي  
حامد انهما كعضوا واحديهما قدم أيهما شاءوا غا لم يجب وضع الأنف كالجبهة مع ان خبر أمرت  
ان أسجد على سبعة أعظم ظاهره الوجوب لان أخبار الصحيحة المقتصرة على الجبهة قالوا ونحمل  
أخبار الأنف على الندب قال في المجموع وفيه ضعف لان روايات الأنف زيادة نقصة ولا منافاة  
بينهم انتهى ويحجب عنه منع عدم المفاة اد لو وجب وضعه لكانت الاعظم ثمانية فينافي  
تفصيل العدد مجمله وهو قوله سبعة أعظم (ويقول) بعد ذلك الامام وغيره (سبحان ربى الاعلى  
ثلاثا) للاتباع (ولا يزيد الامام) على ذلك تخفيفا على المقتدين (ويزيد المفرد) وامام من مر  
(اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه  
وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) للاتباع رواه مسلم زاد في الروضة قبل تبارك بحوله  
وقوته قال فيها ويستحب فيه سبوح قدوس رب الملائكة والروح قال في المجموع

يبقى فيه بما يمكنه ولا إعادة عليه ولو قصر زمنه لان المرض من الاعذار العامة (قوله من الوجوب  
مطلقا) أي حصل تنكيس أم لا (قوله وانما وجب) واراد على قوله والاسن ولا يجب الخ (قوله وقد ميه) أي أطرافهما (قوله  
ظاهره الوجوب) أي لانه صلى الله عليه وسلم حين ذكر الحديث أشار عند ذكر الجبهة الى أنفه وبعبارة شرح البهجة الكبير بعد  
قول المتن ووضع القدم الخنصر الخبير أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده الى أنفه اه وفي شرح  
الروض مثله فاستفادة وجوب وضع الأنف بواسطة اشارته صلى الله عليه وسلم اليه لا من اللفظ المجرد (قوله سبحان ربى الاعلى)  
زاد حج وبجمده (قوله ويستحب فيه سبوح) أي أنت منزّه عن سائر النقصات أبلغ تنزيهه ومظهر منها أبلغ تظهير وله يأتى به  
قبل الدعاء لانه أنسب بالتسبيح بل هو منه (قوله رب الملائكة والروح) والمراد به أي الروح حبريل وقيل ملائكة أفرأ من لكل  
رأس مائة ألف وجه في كل وجه مائة ألف في كل فم مائة ألف اسان تسبح الله تعالى بلغات مختلفة وقيل خلق من الملائكة  
يرون الملائكة ولا تراهم فهم للملائكة كالملائكة لبنى آدم اه دميرى

عنه (قوله لان المسامة تصدق مع البعد) الذي يصدق مع البعد انما هو المسامة العرفية لا الحقيقة كما حققه امام الحرمين وحيث كان المواد المسامة العرفية فلا يرد عليه ما يأتي ولا يحتاج للجواب عنه اذ كل ذلك مبني على ارادة المسامة الحقيقية لغير المختلفة بالقرب والبعد (قوله ويرد الخ) هذا الايلا في كلام الفارقي كما يعلم بالتأمل وقوله فالمدخل مبهمة ممنوع بل هو معين

(قوله وكذا اللهم اغفر لي) وبقوله بمد قوله أحسن الخالقين (قوله أوله وآخره) كالنا كيد لما قبله والا فبقوله كله يشمل جميع الاجزاء (قوله وأعوذ بك منك) معناه استعين بك على دفع غضبك (قوله كما أثبتت على نفسك) تقدم عن حج في اذكار الركوع انه يزيد فيه كالسجود سبحانه اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وينبغي ان محله قبل قوله اللهم لك سجدت (قوله من غير تخلف) أي بقدر ركن فيما يظهر (قوله وتعظيمه) تفسيرى (قوله ولو قال سجدت لله الخ) ظاهره وان لم يقصد به الدعاء وينبغي ان محل ذلك اذا قصد به الدعاء فليراجع ونقل عن شيخنا الزياي بالدرس ان مثل ٢٨٥ ذلك سجد الغافى الباقي (أقول)

وقد يوقف فيه بأن هذا اللفظ اخبار محض وليس الغافى مخصوصا بالوجه حتى يكون لفظه مساويا للوارد وهو سجد وجهي الذي خلقه الخ كما قيل (قوله وهو ساجد) عبارة حج اذا كان ساجدا فاعلاهما روايتان (قوله وهو محمول على ما ذكر) أي من المنفرد وامام من (قوله ويسن للمأموم) أي الدعاء (قوله حذو منكبيه) عبر امام الحرمين في النهاية عن هذه العبارة بقوله ويضع يديه على موضعهما في رفعهما (قوله قدر شبر) أي في قياس به تفريق بين الركبتين اه سم على منهج والمراد بالشبر الشبر الوسيط المعتدل (قوله في ركوعه وسجوده) قال في العباب

وكذا اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله أوله وآخره وعلايته وسره اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبغفوك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك انت كما أثبتت على نفسك ويأتى المأموم بما يمكنه من غير تخلف وخص الوجه بالذكرة لأنه أكرم جوارح الانسان وفيه بهأوه وتعظيمه فاذا خضع وجهه لشيء خضع له سائر جوارحه ولو قال سجدت لله في طاعة الله لم تبطل صلاته ويكثر كل من المنفرد وامام من الدعاء فيه لخبر مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا كثيرا وفيه الدعاء وهو محمول على ما ذكر ويسن للمأموم اذا طال امامه سجوده وتخصيص الرافعي وغيره الدعاء بالسجود فيهم انه لا يشترع في الركوع وليس كذلك بل هو في السجود آكد (ويضع يديه) في سجوده (حذو) بفتح الحاء المهملة (منكبيه) أي مقابلهما للاتباع في ذلك (وينشر أصابعه مضمومة) ومكشوفة (للقبلة) للاتباع رواه في النشر البخاري والضم ابن حبان وكونه ما الى القبلة البهيقي ويسن رفع ذراعيه عن الارض معتمدا على راحتيه للامري به في خبر مسلم ويكره بسطهما للنهي عنه نعم لو طال سجوده وشق عليه الاعتماد على كفيه وضع ساعديه على ركبتيه لحديث فيه ذكره في المجموع (ويفرق) الذي ذكر (ركبتيه) ويكون بين قدميه قدر شبر (ويرفع بطنه عن فخذه) وهو فقيه عن جنبه في ركوعه وسجوده (للااتباع الا في رفع البطن عن الفخذين والا في تفريق ركبتيه في الركوع فبالقياس وقوله في ركوعه وسجوده عائد للجميع (وتضم المرأة واغشى) ولو غير بالغين فيضم كل منهما به الى بعض ولو في خلوة فيما يظهر لما في تفريقهما من التشبه بالرجال ويظهر ان الافضل للمرأة الضم وعدم التفريق بين القدمين في الركوع والسجود وان كان خاليا ومقتضى كلامهم فيما تقدم في القيام وجوب الضم على ساس نحو البول اذا استمسك حدثه بالضم وان بحث الاذري انه افضل من تركه (الثامن) من أركانه (الجلوس بين سجدتيه مطمئنا) ولو في نفل تطير ما (ويجب أن لا يقصد برفعه غيره) أي الجلوس لما في الركوع فلو رفع فرعا من شيء لم يكف ويجب عليه عوده الى سجوده (وان لا يطوله ولا الاعتدال) لكونهما ركنين تصيرين غير مقصودين لذاتهما بل للفصل وسيأتى حكم تطويلهما في سجود السهو

٤٩ نهاية ل ويكره تركه وكذا تطبيق كفه وجعلهما بين ركبتيه أو فخذه اه سم على منهج في الكلام على الركوع (قوله في الركوع) راجع لكل من قوله الا في رفع البطن الخ وقوله والا في تفريق ركبتيه الخ (قوله ولو غير بالغين) أخذهم اغاية لثلاثه من التعبير بالمرأة البلوغ (قوله لما في تفريقهما) في نسخة نحو بينهما وهي التفريق فهما متساويتان (قوله من التشبه بالرجال) جمع رجل وهو كافي القاموس بضم الجيم وسكونه معروف واغها واذ احتمل وشب أو هو رجل ساعة مولده اه أي من ساعة مولده ويستمر ذلك الاسم (قوله وان بحث الاذري انه افضل) يمكن حمله على ما اذا كان الاستمسك ينقل مع الضم وما تقدم في القيام على ما اذا انقطع بالركبة (قوله تطير ما) أي في الاعتدال من كونه ركنًا ولو في المأفلة على المعتمد أي فكذا هنا (قوله لما في الركوع) أي من انه لا يقصد به غيره أي يجب انه الخ (قوله في سجود السهو)

وانما المهم من حصل له المبط في صلاته منهما والفريقين ما هنا ومن صلى أربع ركعات لاربع جهات ان ذلك في كل استقبال على

قال حج هنا فان طول أحدهما فوق ذكره المشرع وقد افاتحة في الاعتدال وأقل استشهد في الجلوس عامدا عالما بطلت صلاته (قوله صدور قد فيه) المراد بصدر وهما اطراف الاصابع كما تقدم التعبير به بعد قول المصنف ويكره الالقاء من قوله وقد يسن الالقاء في الجلوس بين السجدة تين بأن يضع اطراف أصابع رجله وركبتيه على الارض وألييه على عقبه اه (قوله واضعا يديه) أي نديا فلا يضر اداة ٣٨٦ وضعهما على الارض الى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم فيه اه حج

(واكمله يكبر) من غير رفع يده مع رفع رأسه من سجوده للاتباع رواه الشيخان (ويجلس مفترشا) فيه وسيا في بيانه لانه جلوس بعقبه حركة فكان الافتراض فيه أولى وروى عن الشاذلي انه يجلس على عقبه ويكون صدور قد منه على الارض وهذا نوع من الالقاء وتقدم انه مستحب هنا والافتراض اكل منه (واضع يديه) أي كفيه على فخذه (قريبان من ركبتيه) بحيث تسامت رؤسهما الركبة للاتباع ولا يضر أي في أصل السنة فيما يظهر انعطاف رؤس الاصابع على الركبتين والحكمة في ذلك منع يديه من العبث وان هذه الهمة أقرب الى التواضع وعلم من ذكر الوان كلاسنة مستقلة (وينشر أصابعه مضمومة للقبلة) كافي السجود أخذ من الروضة (فان لا رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع روى بعضه أبو داود وبقية ابن ماجه وقال المتولي يستحب للمنفرد أي وامام من من ان يزيد على ذلك رب هب لي ثلثا تقيا انقياسا من الشرك بريالا كافر ولا شقيا وارفعني وارحمني من زيادته على المحرر واسقط من الروضة ذكر ارحمني وزاد في الاحياء بعد قوله وعافني وافغني وفي تحرير الجرجاني يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم (ثم يسجد) السجدة (الثانية كالاولى) في أقلها وأكملها وانما شرع تكرار السجود دون غيره لانه أبلغ في التواضع ولانه لما ترقى فقام ثم ركع ثم سجد واتى بنهاية الخدمة أدن له في الجلوس فسجد ثانيا شكر الله على استخلاصه اياه ولان الشارع لما أمر بالدعاء فيه واخبر بانه حقيق بالاجابة سجد ثانيا شكر الله على اجابته لما طلبناه كما هو المعتاد فيمن سأل ما كاشيا فأجابته ولانه لما عرج به صلى الله عليه وسلم الى السماء فن كان من الملائكة قائما سلم عليه كذلك ثم سجدوا شكر الله تعالى على رؤيته صلى الله عليه وسلم ومن كان راكعا رفع رأسه من الركوع وسلموا عليه ثم سجدوا شكر الله تعالى على رؤيته فلم يرد الله ان يكون للملائكة حال الا وجعل لهذه الامة حالا هو مثل حالهم ولان فيه اشارة الى انه خلق من الارض وسيعود اليها (والشهور سن جلسة خفيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بعد سجودا غير تلاوة وقبل قيام بقدر الجلوس بين السجدة تين للاتباع رواه البخاري والترمذي عن أبي حنيفة الساعدي في عشرة من الصحابة واما خبر كان صلى الله عليه وسلم اذا رفع رأسه من السجود استوى قائما فغضب أو محمول على بيان الجواز والثاني لا تسن نهي وائل ابن حجر الآتي ولا يضر تخلف المأموم لاجلها وان كره لانه يسير بل اتيانها بها حينئذ سنة كما اقتضاه كلامهم وصرح به

أي فقال ان ادأمتها على الارض تبطل الصلاة (قوله وعلم من ذكر الوان) أي في قوله وينشر وكان الاولى تأخير عنه (قوله وفي تحرير الجرجاني يقول رب اغفر) أي زيادة على ما تقدم في كلام المصنف ولا فرق بين تقديمه على قول رب هب لي قلبا الخ وبين تأخير عنه أي وكل منهما مؤخر عن قوله وافغني (قوله شكر الله على استخلاصه) أي اخرجه من الخدمة التي طلبها منه بأن اعانه على وفاتها والفراغ منها (قوله والشهور سن جلسة) لم يبين كج ماذا يفعل في يديه حالة الاتيان بها وينبغي أن يضعهما قريبا من ركبتيه وينشر أصابعه مضمومة للقبلة فليراجع (قوله بقدر الجلوس) ضبط للجلسة الخفيفة والمراد أصل

الجلوس لانه يستحب ان يطولها بقدر الجلوس المطلوب بالذكر الوارد فيه (قوله في عشرة) أي مع عشرة ابن وهو يقيد انه ليس من العشرة كما في قوله تعالى ادخلوا في أمم أي مع أمم (قوله لخبر وائل ابن حجر) بضم الحاء المهملة في أوله واسكان الجيم في آخره راء مهملة وما وقع في شرح المناوي على الجامع انه يجزم ثم جاءه تحريف أو سبق فلم ثم رأيت البكري ذكر ما قامته (قوله لانه يسير) قد يقتضي انه لو طوله لضر وله غير مراد كما قد يؤخذ من قوله الآتي والوجه (قوله بل اتيانه الخ) يخالف قوله قبل وان كره الآن يقال المراد بما تقدم انه لا يضر تخلف المأموم وان طوله لما يأتي ان التطويل مكروه لاحرام فيكون أصل التخلف سنة ولا يضر تطويله لكنه يكره أو يقال المعنى وان كره التخلف عن الامام من حيث هو ثم رأيت في بعض النسخ اسقاط قوله وان كره وعليها الاشكال



حدثه يحتمل انه مصيب وانه مخطئ فلم يبين الخطا في حالة معينة وأما هنا فان على تسليم ما مر من ان أحدهما في هذه الحالة المعينة خارج عن تمت الكعبة ولا بد فم تصح القدوة فالخاصل ان امتي اعتبرنا المسامحة الحقيقية فالزام الفارقي لا يحيد عنه فالمتعين الا اكتف بالمسامحة العرفية التي قال بها امام الحرمين وسبعول الشارح عليها فيما بي في شرح قول المصنف ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها الخ (قوله لا تساع المسافة) كذا في نسخ والصواب ما في نسخة أخرى لا تساع المسامحة (قوله

قوله والوجه خلافه) أي ومع ذلك اذا قام لا يكون متخلفا بعذر بل بقر الفاتحة ويأتي فيه ما قيل في المسبوق اذا اشتغل بدعاء الافتتاح (قوله عدم بطلان الصلاة) أي بالتطويل وظاهره وان طال جدا (قوله لم يكره) أي التطويل (قوله وقيل من الاولى) وتظهر فائدة ذلك في التعاليق (قوله ويستحب له أن يعد التكبير) ويشترط ان لا يده فوق سمع الفات واللا بطلت ان علم وتعداه ح (قوله لا انه لا يكبر تكبيرتين) المراد انه لا يترك المدي بكر التكبير بل انه حيث أمكنه المدا في به مقتصر عليه وعلى هذا لو كان بطيء النهضة أو أطال الجلوس وكان بحيث لو اشتغل بالمدا في الانتصاب زاد فيه على سبع الفات امتنع المدي وينبغي ان يشتغل بعد فراغ التكبير المشروع بذكر ان ٣٨٧ يصل الى القيام وينبغي ان يضمان

لا يشتغل فيه بتكبير التكبير لانه ركن قوي وهو مبطل على قول (قوله اذ كل من أوجبه) أي التمسد (قوله عقبها) باباه قتل كما في المصباح (قوله فهم اركان) أشار به الى ان في كلام المصنف حذف الفاء من جواب الشرط الاسمي وهو قليل كما صرح به الا شهري عن ابن النائم وبأن المبرد اجازة في الاختيار وقد يقال ان في كلام المصنف تقديم وتأخير والاصل فالتشهد وقعوده ركنان ان عقبه ما سلام وعلى هذا لا تجوز الفاء وفي بعض النسخ فركنات وهي ظاهرة (قوله كنا

ابن النقيب وغيره وبه فارق ما لو تخلف للتشهد الاول نعم لو كان بطيء النهضة والامام سر بها وسريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر لها حرم كما يحسنه الاذري والوجه خلافه ولا تنس للقاعد كما أفهمه قوله يقوم عنها ويظهر سهوا في محل التشهد الاول عند تركه وفي غير العاشرة لمن صلى عشر ركعات مثلا بالتشهد ويكره تطويلها على الجلوس بين السجدةتين كما في النعمة ويؤخذ منه عدم بطلان الصلاة وهو المتمد كما أفق به والدرجة الله تعالى قال وهو المراد بما في البحر والرونق انها بقدر ما بين السجدةتين اذ لو اقتضى تطويلها بطلان الصلاة لم تكن في صلاة الفرض الاحراما لقولهم تطويل الركن القصير يبطل عمده في الاصح فانه مخرج لتطويل جلسة الاستراحة وتطويل جلوس التشهد الاول أي فلا يبطل عمدها الصلاة وانما أبطلها لعدم تطويل الركن القصير لانه تغيير لموضع جزئها الحقيقي الذي تنفي ماهيتها بانتفائه فاشبهه نقص الاركان الطويلة بنقصان بعضها ولا يخل بالموالة ولا ن محله لا يتميز كونه عبادة عن العادة فطلب فيه ذكر ليميز كافي القراءة بخلاف الركوع والسجود اه وافتاء البلقيني ببطلانها ودعوى ان كلام التمة مبني على ضعيف ممنوع وهي فاصلة وقيل من الاولى وقيل من الثانية ويستحب له أن يعد التكبير من رفعه من السجود الى قيامه لانه يكبر تكبيرتين (التاسع والعاشر والحادي عشر) من أركانها (التشهد) سمي به لاشتماله على الشهادتين من باب تسمية الشيء باسم جزئه (وقعوده) اذ كل من أوجبه أو جب القعوده (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) في آخره والقعود لها (فالتشهد وقعوده ان عقبه ما سلام) فهم اركان (ركنان) فشمع نحو الصبح والاصل في وجوب التمسد ما صرح عن ابن مسعود كنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عبادة السلام على جبريل السلام على ميكايل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو

نقول) أنظر هل كانوا يقولون ذلك على سبيل الذب او الوجوب وهل كان ذلك على سبيل التبرع من عند انفسهم او بأمر منه صلى الله عليه وسلم وهل الجلوس الذي كانوا يفعلونه في الآخر واجب أو مندوب (قوله قبل أن يفرض علينا) استفيد منه ان فرض التشهد متأخر عن فرض الصلاة وحينئذ فصله جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم كان الجلوس فيها مستحباً أو واجبا بغير ذكر رمي اه زبادي وانظر في أي سنة فرض ثم رأيت في حاشية الشيخ شهاب الدين القليوبي على المحلى مانصه قوله كنا نقول قبل الخ أي قبل السنة الثانية من الهجرة في الجلوس الاخير كما هو الظاهر أو المتعين اه أقول وهذا بحث منه ولا دخل للبحث في مثله وقول شيخنا الزبادي بغير ذكر قد يقال ليس في الحديث ما يدل على عدم وجوب ذكر البتة وانما يدل على عدم خصوص التشهد وهو لا ينافي ان ثم ذكر غيره واجبا (قوله قبل عبادة) انظر هل كانت من جملة صيغتهم التي باتون بها أو المراد منها انهم كانوا يقولون السلام على الله فقط ثم يسلمون على غيره والا قرب هو الثاني

يحتمل انه وامامه من المسامتين) ان اراد المسامته الحقيقية وهو الذي وافقه قوله لا نالنا نعم المسامته من غيره فالاحتمال  
منوع وعدم مسامته أحدهما امر مقطوع به وان اراد المسامته العرفية وهو الذي وافقه قوله لا نوسع المسافة مع البعد  
فالمسامته بهذا المعنى متحققة لا محتملة فتدبر (قوله من مباح قتال) لعل من يعنى في (قوله وجب عليه اتمامها الخ) أى للصحة

(قوله فالتعبير بالفرض) أى في قوله قبل أن يفرض والا مرفى في قوله ولكن قولوا الخ (قوله والجلوس لها) لم يجعل المصنف  
الجلوس الصلاة حكما مستقلا فله أدركه في قعود التشهد لعدم تميزه عنه خارجا ولا اتصاله به (قوله فلما قضى صلاته) أى فرغ  
نما يطلب قبل السلام بدليل قوله بعد قبل السلام (قوله وكيف تعد جاز) قال الشيخ عميرة بالاجماع (قوله فيجلاس) الفاء للتفسير  
فهى عترة ان يقول بان يجلس على الخ (قوله ويضع اطراف أصابعه) هذه المسنونات هل تسن لمن لا يحسن التشهد أيضا الوجه  
نعم وهل تسن للصلى مضطجعا ان ٣٨٨ أمكن الوجه نعم أيضا لان الميسور لا يسقط بالمعسور وللتشبهه بالقادرين اه

السلام واكن قولوا التحيات لله الى آخره فالتعبير بالفرض والا مرفى ظاهر ان في الوجوب وأما  
الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والجلوس لها فسيأتى في الكلام عليهما (والا) أى وان لم يدعهما  
سلام (فستتان) للاخبار الصحيحة في ذلك والصارف عن وجوبها خبر الصحيحين انه عليه  
الصلاة والسلام قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فبعد  
سجدتين قبل السلام ثم سلم فدل عدم تداركهما على عدم وجوبهما (وكيف تعد) في جلسات  
صلاته (جاز) ولكن (يسن في) جلوس تشهد (الاول الاقترش فيجلاس على كعب يسراه)  
بحيث يلي ظهرها الارض (وينصب يماه) أى قدمها (ويضع اطراف أصابعه) أى بطونها على  
الارض ورؤسها (للقبلة) لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم وتر به عليه الصلاة والسلام  
بيان للجواز (و) (يسن في) التشهد (الاخير) وما انضم اليه (التورك) وهو كالاقتراح لكن  
يخرج يسراه من جهة يمينه ويلتصق وركه بالارض (لالتباعد عن البغارى والحكمة في المخالفة  
بين الاول والاخير انما أقرب لعدم اشتباه عدد الركعات ولان المسبوق اذا رآه علم في أى  
التشهدين هو وفي التخصيص ان المصلى مستوفى في غير الاخير والحركة عن الاقتراح أهون  
(والاصح يفترش المسبوق) في التشهد الاخير لا مامه لاستيفانه للقيام (والسأهى) في تشهده  
الاخير لا احتياج الاول للقيام والثانى لسجود السهو بان اراده أو لم يرد شيئا أول جلوسه كما  
اقتضاء كلامهما خلافا لالاسنوى ومن تبعه كالجرجرى وصاحب الاسعاد نظرا للغالب من  
السجود مع قيام سببه ويفرق بين هذا وما فاس عليه الاسنوى وأقره الزركشى وغيره من ان  
من طاف للقدوم لا يسن له الرمل والاضطباع الا ان قصد السجود بعده بأن سبب السجود  
هنا قائم ولم يقصد مخالفته فروعى بخلافه ثم فان سبب الرمل ونحوه قصد السجود لا غير فانتفى  
السبب عند اطلاقه اما اذا قصد عدم السجود فيتورك ومقابل الاصح يتورك الاول متابعة  
لامامه والثانى لانه قد مودلا آخر الصلاة (ويضع فيهما) أى في التشهدين ومامعهما (يسراه  
على طرف ركبتيه) اليسرى بحيث تسامت رؤسها الركبة (منشورة الاصابع) في صوب

سم على منهج وفيه  
على حج هل يطلب ما يمكن  
من هذه الامور في حق  
من صلى مضطجعا أو  
مستلقيا أو أجرى الأركان  
على قلبه فيه نظروا المتجه  
طام بذلك والمتجه أيضا  
طلب وضع يمينه على يساره  
تحت صدره حال قراءته  
في حالى الاضطجاع  
والاستلقاء أيضا اه  
والمراد بقوله هذه  
المسنونات ما يشمل ما يأتى  
من قوله ويقبض من  
يسراه الخ وقوله والحكمة  
في المخالفة ع قيل يستثنى  
من هذه الخليفة  
المسبوق فانه يجلس  
متوركا محاكاة لفعل  
أصله اه وعبارة  
العباب والسنة في التشهد  
للاخير التورك الا

لمسبوق تابع امامه أو استخلفه اه سم على منهج وعبارة حج قيل بابتداء شروط الصلاة نصها نعم لو قام القبلة  
الامام منه أى التشهد الاول وخلفه مسبوق ليس محل تشهده الاول فالوجه انه يرفع تبعاله وقوله يرفع أى يديه عند القيام  
ويفرق بينه وبين ترك متابعته في التورك بان حكمة الاقتراح من سهولة القيام عنه موجودة فيه فقد تمت رعايتها على  
المتابعة بخلافه هنا (قوله وفي التخصيص) أى تخصيص الاول بالاقتراح والاخير بالتورك (قوله والاصح يفترش المسبوق)  
ظاهره ولو خليفة ومما فيه (قوله خلافا لالاسنوى) أى فيما اذا لم يرد شيئا (قوله اما اذا قصد عدم السجود) هذا ظاهر في  
الامام والمنفرد لتمكنهما من ترك السجود اما المأموم فلا يتأتى فيه ذلك لوجوب متابعته لامامه فحيث لم يعلم من حال امامه شيئا  
اقتراح لان الظاهر ان الامام به (قوله فيتورك) أى فلو عن له ارادة السجود اقتراح اه سم على حج أى وان ادى ذلك  
الى انجناه يصل به الى تركوع القاعدة لولده من ما موربه

(قوله مسير الرقد) انظر ماصورته فان المسافر ماشيا يتنفل لصوب مقصده وان لم يكن مسير المرفد والافره فالمراد بالالحاق وما الحاجة اليه (قوله ذلك كله) أي الاستقبال واتمام الاركان أو بعضها بأن لم يمكنه شيء من ذلك أو أمكنه الاستقبال فقط أو تمام الاركان أو بعضها فقط وحينئذ فإصله ما ذكره الشهاب حج بقوله وظاهر صنيع المتن انه لا يجب

(قوله وما تقر) أي من ان التعريض زيل الابهام عن القبلة (قوله ومثل ذلك) أي مثل من تشهد بالساق في وضع يديه على الكيفية المذكورة (قوله أو صلى مضطجعا) أي فيضها مضمومة على فتحة يده حال اضطجاعه واستلقائه (قوله جازله ذلك) أي بأن كان في النفل وصلى مضطجعا ولو قادرا على القيام أو في الفرض أو النفل مستلقيا وهو عاجز فيها (قوله بعد وضعها) أي منشورة الاصابع (قوله الخنصر) قال الفارسي الفصح فتح صاذا لخنصر اه عميرة ولعل اقتصار الشارح على ما ذكر إشارة الى ضعف ما قاله الفارسي وفي القاموس الخنصر وتفتح الصاد الاصبع الصغرى أو الوسطى مؤنث اه فليراجع (قوله الى التوحيد والتزبه) قضيته انه يطلب الإشارة به عند التسبيح وعند التوحيد لما أتى به في غير التشهد فليراجع (قوله أي مع امالتها) أي لجهة القبلة في حالة الرفع قليلا (قوله بأن يبتدى به) أي الرفع عند الهمزة ٣٨٩ أي همزة الآله اه حج وسئل شيخنا المؤلف عن خلق

له سبحانه واستهتت الزائدة بالاصلية هل يشير بها فاجاب القياس الإشارة بهما في الحالة المذكورة اه كذا به امش وهو قريب أقول وينبغي ان مثل ذلك ما لو كانتا أصليتين فيشير بهما وعليه فيفريق بينهما وبين ما لو خلق له رأسان أصليان من الاكتفاء بمسح بعض أحدهما بأن السبابتين لما نزلت منزلة سبابة واحدة لم يكتف بأحدهما بخلاف الرأسين فانهما وان نزلتا منزلة

القبلة للاتباع (بلا ضم) بل يفرجهما تنفيرا بجاوسطا ولا يضرب في أصل السنة فيما يظهر ان عطف رؤس الاصابع عن الركبتين والحكمة في ذلك منع يديه عن العبث مع كون هذه الهيئة أقرب الى التواضع (قلت الاصح الضم والله أعلم) لتوجه جميعها الى القبلة اذ تنفريهما يزيل الابهام عن القبلة وما تقر رجى على الغالب حتى لو صلى داخل البيت ضم جميعها مع توجهه الشكل للقبلة ومثل ذلك من لا يحسن التشهد أو صلى مضطجعا أو مستلقيا حيث جازله ذلك فيما يظهر) ويقض من يمينه) بعد وضعها على فخذه اليمنى (الخنصر والبنصر) بكسر أولهما وثالثهما (وكذا الوسطى في الاظهر) للاتباع والثاني يخلق بين الوسطى والابهام (ويرسل المسجدة) بكسر الباء وهى التي تلى الابهام سميت بذلك لانه يشار بها الى التوحيد والتزبه وتسمى أيضا السبابة لكونه يشار بها عند الخاصة والسب (ويرفعها) أي مع امالتها قليلا كما قاله المحاملى وغيره (عند قوله الآله) بأن يبتدى به عند الهمزة للاتباع في ذلك رواه مسلم ويقصد ان المعبود واحد ليجمع في اعتقاده وقوله وفعله ويسن ان يكون رفعها للقبلة وان ينوى به الاخلاص في التوحيد وان يقيمها ولا يضعها وهو ظاهر أو صريح في بقائها من فوعة الى القيام أو السلام وما يجتمع جمع متأخرون من اعادة مخالفة القول ونخصت المسجدة بذلك لان لها انصلا بنباط القلب فكانت اسبب لحضوره (ولا يحركها) أي لا يستعقب بل يكره خر وجا من خلاف من حرمة وأبطل به وقيل يسن للاتباع فيها واحد يثنان محكيان قال الشارح وتقدم الاول الثاني على الثاني المثبت لما قام عندهم في ذلك انتهى ويمكن حمل الاثبات

رأس واحد لكن الرأس يكتفى بمسح بعضه (قوله ليجمع في اعتقاده) عبارة حج ليجمع في توحيده بين اعتقاده والخو هي ظاهرة (قوله من فوعة الى القيام) معتمد (قوله أو السلام) هل المراد به تمام التسليمين أو تمام التسليمية الاولى لانه يخرج بهما من الصلاة ولا فيه نظرا لا قرب الاول لان الثانية من نواحي الصلاة ومن ثم لو أحدث بعد الاولى حرم الاتيان بالثانية لكن في حج مانعه ولا يضعها الى آخر التشهد اه وهي ظاهرة في انه يضعها حيث تم التشهد قبل شروعه في التسليمية الاولى ويمكن رد ما قاله الشارح الى ما قاله حج يجعل السلام في كلام الشارح خارجا بناء على الراجح من ان الغاية غير داخله في المعنى (قوله مخالف للقول) أي المذكور لقوله وان يقيمها ولا يضعها وهو ان لم ينقله عن أحد لكن سياقه يقتضى انه منقول الاحكام وعبارة حج في شرح الارشاد نصها وعبارة الشيخ نصر وسن ان يقيمها ولا يضعها وظاهرها بقاءها من فوعة الخ اه فقولي الشارح مخالف للقول بشري الى ان هذا الذي ذكره من دوام الرفع هو ما اقتضاه كلام الشيخ نصر المتقدم فكانه منقول (قوله انصلا بنباط القلب) أي عرقه وفي المصباح والنباط بالكسر عرق متصل بالقلب اه (قوله لما قام عندهم في ذلك) منه ان التحريك يذهب الخشوع كذا قاله بعضهم بروقوله وقيل يحركها للاتباع قال البيهقي ولعل المراد بالتحريك في هذه الرواية هو الرفع بر (أقول) لما كان الجمع بين الحديثين والعمل بهما أول من تقدم أحد هما على الآخر جازنا التحريك على

الاستقبال في الجميع واتمام الاركان كلها أو بعضها إلا ان قدر عليهم امعواو الام يجب الاتمام مطلقا ولا الاستقبال الا في تحريم سهل قال وفي كلام غيره ما يؤيد ذلك انتهى وشمل البعض في كلام الشارح الركوع وحده أو وجود وحده مثلا وأصرح منه في ذلك ما في شرح المنهج بخلاف ما في التحفة وقد قال الشهاب سم ان ما اقتضاه كلام المنهج أي كالشارح لا وجه له

الرفع جمعائهم - ما يؤيد هذا الحل ان ترك التركيب انسب بالخشوع المطلوب له سم على منهج أي لكنه يحصل الخلاف (قوله وقد أشار الشارح) أي اجالا لقوله لما قام عندهم (قوله ولو قطعت يمينه) أي أو سبائنه اه ج ويؤخذ من قول الشارح لغوات الخ انه لو خلق له سبابتان احدهما أصلية ثم قطعت وبقيت الزائدة انه لا يشير بها لان الظاهر من قبضها مع بقية الاصابع مع وجود الاصلية فتسن ادامة مائت لها قبل قطع الاصلية ويحتمل ان يشير بها لكونها على صورة الاصلية فتزول منزلتها ولا اتصالها بالاصلية زالت منزلتها الجزئية عندهم فقد هذا (قوله على طرف راحته) عبارة شرح الارشاد للجبان بوضع رأس الابهام عند أسفلها على حرف الراحة اه فيقدر في كلام الشارح مضاف أي بان يضع رأسها الخ وعبارته هنا بان يجعل رأس الابهام عند أسفلها على ٣٩٠ طرف راحته لا يتابع رواه مسلم وقيل بان يجعلها مقبوضة تحت المسبحة اه (قوله

وأكثرهم يسمونها الخ) عبارة الشيخ عميرة نقلا عن الاسنوي عن صاحب الاقليد انه أجاب بان اشتراط وضع الخنصر على البنصر في عقد ثلاثة وخمسين طريقة أقباط مصر وأما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك اه (أقول) ولا ينافية كلام الشارح لجواز انه أراد ببعض الحساب أقباط مصر لكن قوله فلا يشترطون فيها ذلك صادق بما اذا وضعها كذلك وما اذا لم يضعها فينافية قوله وأكثرهم يسمونها تسعة

على بيان الجواز وقد أشار الشارح الى ذلك وأيضا قد عديهم النافي لو افقته الاصل من السكون في الصلاة وعدم الحركة لكونها تذهب الخشوع ولانه نوع عبث والصلاة مصونة عنه ما أمكن ولو قطعت يمينه كرهت اشارته يسيرا لغوات سنة بسطها لان فيه ترك سنة في محلها الاجل سنة في غير محلها كمن ترك الرمل في الاشواط الثلاثة لا يأتي به في الاخيرة (والاظهر ضم الابهام اليها) أي المسبحة (كقوله ثلاثة وخمسين) بان يضعها تحتها على طرف راحته كما رواه مسلم وكون هذه الكيفية ثلاثة وخمسين طريقة لبعض الحساب وأكثرهم يسمونها تسعة وخمسين وأثر الفقهاء الاول تبع اللفظ الخبر ولو أرسل الابهام والسبابة معا أو قبضها فوق الوسطى أو خلق بينهما برأسهما أو بوضع اغملة الوسطى بين عقدتي الابهام أي بالسنة والاول أفضل فعلم ان الخلاف في الافضل فقط لورود الجميع لكن رواية الاول أفقه (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الاخر) وهو الذي يعقبه سلام وان لم يكن لصلاة سوى واحد كالصبح والجمعة فالتعبير بالآخر جرى على الغالب والاصل في ذلك قوله تعالى صلوا عليه وقد أجمع العلماء على عدم وجوبها في غير الصلاة فتعين وجوبها فيها والقائل بوجوبها مرة في غيرها محجوج باجماع من قبله والقائل بذلك لم ينظر لقول الحلبي وجع به ومع تسليم حخته فلا مانع من وجوبها فيها لدليلين وصح أمرنا الله ان نصلى عليك فكيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا فقال قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم الى آخره خرج الزائد على الصلاة عليه هنا وفيما يأتي بالاجماع في وجوبها وصح اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه

وخمسين ويشترطون في الثلاثة والخمسين أن يضع الخنصر على البنصر ثم أجاب في شرح الروض بقوله وايصال وعليه يكون لتسعة وخمسين هيئة أخرى أو تكون الهيئة الواحدة مشتركة بين عدد من فتحتاج الى قرينة (قوله ولو أرسل الابهام) هذه الاحوال هي مقابل الاظهر كما يشعر به قوله فلم ان الخلاف في الافضل وعبارة المحلى في بيان مقابل الاظهر والثاني يضع الابهام على الوسطى المقبوضة كما قد ثلاثة وعشرين للتابع اه (قوله اتي بالسنة) ولم يبين أيها أفضل بعد الاولى وقد اقتصر في مقابل الاظهر السابق على التحليق فاعله أفضل (قوله والاول أفضل) قال ج في شرح الحضرمية توجيهها لحصول السنة بكل ذلك لورود جميع ذلك لكن الاول أفضل لان رواه أفقه اه ومثله في شرح الروض عن ابن الرفعة (قوله والقائل بذلك) أي بانه محجوج (قوله وجع به) أي انه يجب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كلما ذكر (قوله فلا مانع من وجوبها) وهل القائل بوجوب الصلاة عليه في العمر مرة أو كلما ذكر يجرى في السلام أيضا دليل كراهة افراده فيها أو لا فيه نظرا والظاهر الثاني لقيام الدليل عنده في وجوبها دون السلام (قوله لدليلين) هما قوله صلوا عليه على ما بين به وما استدل به الحلبي كغيره على وجوبها مطلقا وقوله وصح أمرنا الله الخ ولعله الاقرب (قوله فليبدأ بحمد ربه) أي وهو حاصل بالقراءة أو ان المراد بالحمد الثناء الذي هو معناه لغة فقوله بعده والثناء عطف بنفسه



(قوله وهو ضعيف) أي لا باطل كما قيل به وهذا وجه تنهيه صه على أنه ضعيف مع فهمه من تعبير المصنف عنه بقيل ويجوز رجوعه للتعميل وفي القصة ما يؤيده (قوله فالمدح الخ) هذا مما لا خلاف فيه وإن أوجه كلام الشارح (قوله أو الرجوع إلى واطنه) انظر هو معطوف على ما داول على لفظ على ساقط من النسخ عقب قوله عزم (قوله ولو قهرا) في أخذه غاية للعمد

وكتب عليه العلامة قوله إذا صلى أحدكم فليبدأ أي في تشهده إذا جلس ويدل على هذا ما في الترمذي عن ابن مسعود قال كنت أصلي والنبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر معه فلما جلست بدأت بالثناء على الله ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعوت لنفسي فقال النبي صلى الله عليه وسلم سل تعطه اه ويؤيد ما قاله العلامة قوله وصح عن ابن مسعود الخ (قوله يوجبون في التشهد) قال الزياي بل لم يحفظ عن أحد من الصحابة والتابعين غير النخعي نصريح بعدم وجوبها (قوله تفرده) أي الشافعي رضي الله عنه (قوله لكان هذا التفرد) أي لكان هذا التفرد محمودا (قوله لانه مبني على التخفيف) في أي داود انه صلى الله عليه وسلم كان يجلس في الركعتين كأنه يجلس على الرضف حتى يقوم ٣٩١ والرضف الحجارة المحلاة عميرة

وعبارة المصباح في فصل الرأصع الضاد المجسة الرضف الحجارة المحلاة الواحدة رضة مثل تمر وتمرة وبابه ضرب (قوله لكن الأفضل تشهد ابن عباس) انظر وجهه الافضلية مع كون الاول أصح ولعل وجهها اشتماله على زيادة المباركات ثم رأيت في سم على منهج قال الشيخ غيره قال الذوي وكلها مجزئة يتأدى بها الكمال وأصحها خبر ابن مسعود ثم خبر ابن عباس لكن الأفضل تشهد ابن عباس لزيادة لفظ المباركات فيه ولموافقه قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة ولتأخره عن تشهد ابن مسعود

وليدل على النبي صلى الله عليه وسلم وليدع بما شاء من الدعاء وصح عن ابن مسعود مرفوعا يتشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو لنفسه بعد فيه دلالة على وجوبها ومحلها وروى أبو عوانة عنه صلى الله عليه وسلم انه فعلها في تشهده الاخير ولم يثبت انه تركها فيه فن ادعى ان الشافعي شذ حيث أوجبها ولا سلف له في سنة في ذلك يتبعها فقط غلط اذا يجامى لم يخالف نصوصا ولا اجاعا ولا قياسا ولا مصلحة راجحة بل وافقه على قوله عدة من أكابر الصحابة فمن بعدهم كعمر وابنه عبد الله وابن مسعود وأبي مسعود البدرى وجابر بن عبد الله من الصحابة وكعمر بن كعب القرظي والشعمي ومقاتل من التابعين وهو قول أحد الاخير واصح وقول لمالك واعتمد ابن المواز من أصحابه وصحبه ابن الحاجب في مختصره وابن العري في سراج المريدين فهو لا يكلمهم يوجبون في التشهد حتى قال بعض المحققين لو سلم تفرد بذلك لكان حذا التفرد (والاظهر سنن في الاول) بأن يأتي بما فيه بعده تبعاله لكونه ذكرا يجب في الآخر فاستحب في الاول كالتشهد والثاني لا تسن فيه لبنا على التخفيف (ولا تسن) الصلاة (على الاصل في) التشهد (الاول على الصحيح) لانه مبني على التخفيف والثاني تسن فيه كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه اذا تطويل في ذلك وسيأتي تعريف الال في كتاب قسم الصدقات ان شاء الله تعالى (وتسن في) التشهد (الآخر) لصح من الامر بما فيه (وقيل تجب) فيه عملا بظاهر الامر ويجرى الخلاف في الصلاة على ابراهيم كاحكامه في البيان عن صاحب الفروع (وأكمل التشهد مشهور) ورد فيه أخبار صحيحة اختار الشافعي منها خبر ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليه وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله واهم مسلم قال المصنف وكلها مجزئة يتأدى بها الكمال وأصحها خبر ابن مسعود ثم خبر ابن عباس لكن الأفضل تشهد

شرح الروض اه بحر وفوه بها مشه عن الدميري على قوله ولتأخره عن تشهد ابن مسعود لان ابن مسعود من متقدمي الصحابة وابن عباس من متأخريهم والمتأخر يقضى على المتقدم بوجوه لو عجز عن التشهد الا اذا كان قائما كان مكتوبا بخوجدار وامكنه قراءته وإذا جلس لم يره ولم تكن قراءته فهل يسقط في هذه الحالة ويجلس في موضعه من غير تشهد أو يجب القيام وقراءته قائما يجلس للسلام ونحوه فيسقط جالس التشهد في هذه الحالة محافظة على الاتيان بالتشهد لانه آكد من الجالس له بدليل انه لا يسقط عن مصلي النقل كما قلنا في سابق بحثنا من عجز في الفريضة عن قراءة الفاتحة الامن جالس لكونه منقوشة بمكان لا يراه الا جالسا انه يجلس لقراءتها ويسقط القيام فيه نظرا ولا يبعد الاحتمال الثاني فيا على ما ذكر فليتأمل اه سم على منهج وقوله ولا يبعد الاحتمال الثاني أي فيأتي بالتشهد وما يتبعه من الالفاظ المطولة بعده ولا يقتصر على الواجب فقط فيما يظهر بل لو قدر على التشهد جالسا

وقفه (قوله ويكون سجدته الخ) أعرب الشهاب حج اخفض حالاً وعليه فيقرأ سجدته بالجر وأما صنيع الشارح فيقتضي قراءته بالرفع (قوله وفي حديث الترمذي) هذان بيان الاتباع المتقدم (قوله لانه يلزمه اتمامهما كما تسلم ولته عليه) هذا جملة في شرح الروض تعليلاً لوجوب الاستقبال فيما ذكره لوجوب اتمام الركوع والسجود والشارح تبعه في ذلك فلزم عليه اجمال تعليل اتمام المذكور وإمام انه تعليل له أيضاً مع انه غير صحيح (قوله وفرق بينه الخ) هذا فرق بين الاعتدال والجلوس

ولم يقدر على المنذوبة الا فاعلم فقامس مصر عن ابن الرفعة بما لو عجز عن السجدة من انه يجلس لقراءتهم يقوم للركوع ان يقوم هنا بعد التشهد لا داعية المطلوبة ثم يجلس للسلام وبقي ما لو عجز عن القعود وقدر على القيام والاضطجاع فهل يقدم الاول أو الثاني فيه نظر والأقرب تقدم القيام لان فيه قعوداً وزيادة قياساً على ما لو عجز عن الجلوس بين السجدين وقدر على ما ذكر (قوله أي النبي) ولا يضر زيادة ما قبل أيها كما ذكره حج في فصل تبطل بالنطق بحرفين وعبارته وأفنى بعضهم بإبطال زيادة ما قبل أيها النبي في التشهد أخذوا بنظر كلامهم هنا لكنه بعيد لانه ليس اجنبياً عن الذكوب بل يعد منه ومن ثم أفنى شيخنا بأنه لا بطلان به اه وأقره سم عليه وقوله لا بطلان أي وان كان عامداً عالماً (قوله والمصنف مثبت) ظاهره في الكل وعبارته حج قال في المجموع ولورود اسقاط الصلوات فالغيره والطيبات اه وظاهره ان النووي لم ينقل اسقاط الطيبات (قوله أفضل من تنكيره) قضيته ٣٩٢ انه لو ترك اللام والتنوين معاضرو في حج مانصه اذا ترك تشديد النبي ضر

بخلاف حذف تنوين سلام فانه مجرد على غير مغير للغي اه وفيه نظر لان ما ذكر ليس من اللحن بل هو من حذف بعض الحروف وذلك لا فرق فيه بين المغير وغيره لان التنوين حرف في الكامة المد كونه والعبرة باللفظ بمثل ذلك ثم الخط كما هو ظاهر اللهم الا ان يستثنى التنوين ويحتاج ان يوجه واضح اه سم في شرح الآية المعنى ونقل بالدرس عن شيخنا الزيادي الجزم بالبطلان في هذه الصورة

ابن عباس ورواية ابن مسعود التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (وأقله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله) لورود اسقاط المباركات وما يليها في بعض الروايات وما قيل من ان اسقاط المباركات مسلم لثبوت الاسقاط في رواية الصحيحين وأما الصلوات والطيبات لم يرد اسقاطهما في شيء من التشهدات التي ذكرها وصرح الرافعي بعدم ورود حذفهما وعلل الجواز بتبعيتهما للتحيات وجعل ضابط جواز الحذف أحداً من إمامي أما الاسقاط في رواية وأما التبعية يرد باحتمال سقوطها في غيرها وإيات التي ذكرها وبأن الرافعي ناف والمصنف مثبت والثاني مقدم على الاول وتعريف السلام أفضل من تنكيره كما قاله المصنف لكثرة في الاخبار وكلام الشافعي ولو يادته وموافقة التحلل ولا تستحب التسمية أول التشهد في الأصح والحديث فيه ضعيف والتحيات جمع تحية ما يحجب به من سلام وغيره والقصد بذلك الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع التحيات من خلقه وجعلت لان كل ملك كان له تحية معروفة يحجب بها ومعنى المباركات الناميات والصلوات الصلوات الخمس وقيل غير ذلك والسلام قيل معناه اسم السلام أي اسم الله عليك وقيل غير ذلك وعلينا أي الحاضرين من امام ومقننه وملائكة وغيرهم والعباد جمع عبدة والصالحين جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق

فليراجع ويؤخذ من عموم حاشيته حيث قال وقضية كلام الانوار ان يراعى هنا التشديد وعدم الابدال وغيرهما نظير ما مر في العاخرة أقول وقد توجه ما قاله حج من جواز حذف التنوين بأن التنوين وان كان ثابتاً في الوصل لكنه يسقط وقفاً وصل بعض الكلمات ببعض لا يجب فذلك دليل على عدم اعتباره فاسقاطه في الوصل ليس لحن مغير للمعنى ولا فيه اسقاط حرف لازم في الحالين وقياس ما يأتي عن سم على منهج في الثاني عشر من ان الجمع بين اللام والتنوين لا يضر في سلام التحلل عدم الضررهما أيضاً بالجمع بينهما (قوله ولا تستحب التسمية أول التشهد) عبارة حج ولا يسن أوله بسم الله وبالله قبل والخبر فيه ضعف اه (قوله بأنه مالك لجميع التحيات من خلقه) أي عفاً به تهظيم شرعاً ليجز بذلك ما لو اعتادوا نوعاً منها عنه في الشرع ككشف العورة والطواف بالبيت عريانا (قوله الصلوات الخمس) أي هي الصلوات الخ (قوله وقيل غير ذلك) منه كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء وقيل المراميم الاعمال الصالحة للثناء على الله تعالى اه حميرة (قوله أي اسم الله عليك) أي من حيث البركة والرحمة فكأنه قيل بركة هذا الاسم محيطه بك

بين السجدين كما في شرح الروض وعبارة الشارح لا تقبله (قوله ولو بقرينة له أهل فيها) في حاشية الشيخ تقييده بما إذا لم يرد النزول بها أخذاً عما يأتي في الشارح في صلاة المسافر فليست معه (قوله أو أوطأها نجاسة لم يضر) لعل الصورة أن اللجام مثلاً ليس في يده ليلال في ما يأتي في شروط الصلاة وما يأتي في قريمان قوله ويظهر أن يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالذات الخ ثم رأيت الشهاب سم قال عقب قول الشهاب حج وطع بحسب خرج إيطاء الذبابة لكن إذا تلوثت رجلها بضر أمساك ما ربطها كما في مسئلة الساجور (قوله اتصلت بالذات) أي وإن لم تلاق اللجام كما هو ظاهر لأنه قابض متصل بالنجاسة (قوله

(قوله وحقوق عباده الخ) أي في ترك صلاة واحدة فقد ظلم النبي صلى الله عليه وسلم وجيع عباد الله الصالحين بمنع ما وجب لهم من السلام عليهم وبيعض الهوامش أن هذا معنى خاص له ومنه العام المسلم وهو المراد هنا اه وقد يقال بل الطاهر ما في الأصل لأنه إذا أريد عموم المؤمنين يقتضي طلب الدعاء للصلاة وهو غير لائق في مقام طلب الدعاء (قوله والرسول مبلغ خبر مرمله) قضيته بعد الأمر وقبل التبليغ ليس رسولاً وتعريفهم الرسول ٣٩٣ بأنه إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه

يقتضي خلافه إلا يقول  
قوله مبلغ بان المراد من  
شأنه التبليغ أو بان ذلك  
تفسير للرسول بالمعنى  
الغوي أو نحوه (قوله  
الثابت في ذلك) أي في  
تشهده صلى الله عليه وسلم  
(قوله ثلاث كفيات) أي  
في تشهده صلى الله عليه  
وسلم وانظر ما كان يقول  
صلى الله عليه وسلم في  
التشهد إذا صلى على نفسه  
ثم رأيت في تخرجه العزيز  
للمحافظ العسقلاني ما نصه  
قوله يعني العزيزان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان  
يقول في تشهده أشهد أني  
رسول الله كذا قال ولا أصل  
لذلك بل ألفاظ التشهد  
متواترة عنه أنه كان يقول

حقوق الله تعالى وحقوق عباده والرسول مبلغ خبر مرمله ولا يشترط ترتيب التشهد كما تنصاه  
كلام المصنف حيث لم يغير معناه فإن غير لم يصح وتبطل صلاته أن تعمد أماً ما لا تشترط كما في  
التعبد وقال ابن الرفعة أنه قياس ما صرح في قراءة الفاتحة وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى (وقيل  
يحذف وبركانه المعنى عنه برجة لله (وقيل) يحذف (الصالحين) للاستغناء عنه بإضافة العباد  
إلى الله تعالى لا نضر الله للصالحين وما اعترض به الباقي على المصنف من أن ما صححه هنا أقل  
التشهد من لفظة وبركانه يخالف قوله من أنه لو تشهد بتشهد ابن مسعود أو غيره جاز أن ليس في  
تشهد عمر وبركانه رديان المراد به أنه لو تشهد بتشهد عمر بكلمة أجزاء فاما كونه يحذف بعض  
تشهد عمر اعتماداً على أنه ليس في تشهد غيره ويحذف وبركانه لأن المست في تشهد عمر فقد  
لا يكفي لأنه لم يأت بالتشهد على حالة من الكيفيات المروية (وقيل) يقول وان محمد رسول الله  
بدل وأشهد أني الخ لأنه يؤدي معناه وأشار المصنف لما قاله الرافعي من أن القول باسقاط تشهد  
الثانية ضعيف لكونها ثابتة في صحيح مسلم بقوله (قلت الأصح) يقول وان محمد رسول الله  
وثبت في صحيح مسلم والله أعلم (وقول الشارح لكن بلفظ وان محمد عبده ورسوله فالمراد اسقاط  
أشهد أشار به إلى رد اعتراض الأسنوي من أن الثابت في ذلك ثلاث كفيات أحدها وأشهد  
ان محمد عبده ورسوله رواه الشيخان من حديث ابن مسعود الثانية وأشهد أن محمد رسول  
الله رواه مسلم الثالثة وان محمد عبده ورسوله باسقاط تشهد أيضاً كما رواه مسلم من رواية أبي  
موسى فليس ما قاله واحد من الثلاثة لأن الاسقاط انما ورد مع زيادة العبد انتهى وأفاد  
الاذرعي أن الصواب أجزاء وأن محمد رسول الله لثبوت في تشهد ابن مسعود بلفظ عبده ورسوله  
وقد حكوا الاجماع على جواز التشهد بالآيات كلها ولا أعلم أحداً اشترط لفظة عبده انتهى  
وهذا هو المعتمد كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لما ذكر واستفيد من كلام المصنف

٥٠ نهایه ل أشهد أن محمد رسول الله وأعبده ورسوله اه وعبارة حج في الأدان نصها ونقل عنه في تشهد  
الصلاة أنه كان يأتي بأحد هاتين بالآخر أخرى على ما يأتي ثم اه وعبارة هذا وقع في الرافعي أنه صلى الله عليه وسلم كان  
يقول في تشهده وأشهد أني رسول الله ورد به بالاصح خلافه اه ومنه يعلم أنه صحح خلاف ما نقل في الأدان بل أشار إلى  
التوقف فيما نقله في الأدان بقوله على ما يأتي ثم (قوله فليس ما قاله) أي المصنف (قوله وهذا) أي ما أفاده الاذرعي من أن الصواب  
أجزاء وأن محمد رسول الله ويستفاد من هذا مع قول المتن قلت الأصح وان محمد رسول الله الخ ومع ما نقله من رواية مسلم عن أبي  
موسى من أجزاء وأن محمد عبده ورسوله أن الصيغ المجزئة بدون أشهد ثلاث ويستفاد أجزاءها مع تشهد بالطريق الأولى  
فتصير الصور المجزئة ستا وعبارة شيخنا الزبدي والحاصل أنه يكفي وأشهد أن محمد رسول الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله  
وأشهد أن محمد رسول الله وان محمد عبده ورسوله وأن محمد رسول الله على ما في أصل الروضة وذكر الوابن  
الشهادتين لا بد منه (قوله واستفيد من كلام المصنف) أي حيث جعل سلام من الأقل

فكان كائن معفو عنها الخ) هذا لا يختص بالسافر كما يأتي في شروط الصلاة بما فيه على ان قوله ولم يجد عنهما معسدا لم يشترطه ثم  
وحينئذ فالعفو عما ذكر ليس بخصوص السير بقوله لان تكليفه ذلك الخ لم يقد هنا شيئا (قوله أوزورق) ان كانت الصورة  
انه في البحر فلا حاجة اليه لانه قدم مسئلة السفينة وان كانت الصورة انه في البر فان كانت صورته انه يجره رجال فكان ينبغي  
تقديمه على قوله يعيش به رجال وان كانت صورته انه تجره دابة مثله فهو من أفراد مسئلة المحفة الآتية (قوله لان سيرها

(قوله ان الافضل تعريف السلام) تقدم له النص صريحه قريبا وذكره هنا لبيان أنه يفهم من كلام المصنف (قوله ويفرق  
بينهما) أي بين التشهد وسلام التحلل (قوله فدل على عدم التقيد بلفظ محمد) أي بل يتجأزه الى غيره مما سيأتي من قوله على  
رسوله أو على النبي لا مطلقا خلافا لما قد توهه هذه العبارة (قوله قد حصل بقوله السلام عليك) عبارة المناوئ في شرحه الكبير  
على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم أعمارجل كسب مالا من حلال فأطعم نفسه وكساهما فن دونه من خلق الله فانها له زكاة  
وأعمارجل مسلم لم تكن له صدقة فإل في دعائه اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وصل على المؤمنين والمؤمنات والمسلمين  
والمسلمات فانها له زكاة مانصه واقتصره على الصلاة يؤذن بأنه لا يضم اليه السلام فيعكر على من كره الافراد ونعم ما ذهب  
اليه البعض من تخصيص الكراهة بغير ما ورد فيه الافراد بخصوصه كما هنا فلا يزيد فيه بل تقتصر على الوارد اهـ ويؤخذ  
منه عدم من السلام في صلاة الجنازة لعدم ٣٩٤ ورود اهـ وقوله لم تكن له صدقة اعمل المراد لم توجد له صدقة لعدم

تيسر حاله حتى تكون  
صلاته زكاة أي طهارة  
ومدح له نعم الصلاة عليه  
صلى الله عليه وسلم لم يتناول  
فأعلمها من الثواب (قوله  
فيكفي صلى الله على محمد)  
ظاهره وان لم ينبذ ذلك  
الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم أي لانها صروفة  
له لكن في شرح ج على  
الارشاد لو قال الصلاة  
على محمد يجزئ أن فوي به  
الدعاء اهـ وعليه فاعل  
الفرق ان صلى الله على محمد

ان الافضل تعريف السلام وانه لا يجوز ابدال لفظ من هذا الاقل ولو جردفه كالنبي بالرسول  
وعكسه ومحمد بأحد أو غيره ويفرق بينهما وبين ما يأتي في محمد في الصلاة عليه بان ألفاظها  
لواردة كثرتها اختلاف الروايات فدل على عدم التقيد بلفظ محمد فيها بخلاف لفظ الصلاة لما  
فيها من الخصوصية التي لا توجد في مرادها ومن ثم اخصص بها الانبياء صلى الله وسلم عليهم  
(وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله) حيث قيل بوجوب الصلاة على الآل في  
التشهد الآخر أو باستصحابها في الاول على رأي مرجوح فهم ما أو باستصحابها في الآخر على  
الراجح (اللهم صل على محمد وآله) لا يقال لم يأت بما في آية صلوا عليه وسلموا تسليما اذ فيها السلام  
ولم يأت به لانا نقول قد حصل بقوله السلام عليك لى آخره ولا يتعين ما تتر فمكفي صلى الله على  
محمد أو على رسوله أو على النبي دون أحده أو عليه أما الخطبة فيجزئ فيها وصل على الرسول أو  
لماحى او الحاشر أو العاقب أو البشير أو النذير ولا يجزئ ذلكهما كما يشير اليه قولهم انه لا يكفي  
أحمد ويفرق بينهما وبين الخطبة بأنه يطلب فيها مزيد الاحتياط فلم يغتفر هنا ما فيه نوع أهما  
بخلاف الخطبة فانها أوسع من الصلاة وشروطها شروط التشهد كما في الانوار وقضيتها  
وحوب مراعاة التشديد هما وعدم الابدال وغيرهما نظير ما مر في الفتاوى نعم في النبي لغتان

وردت للانشاء في كلام الشارع في القنوت وكثراستعمالها في الانشاء في لسان جملة الشرع في التشهد الهمز  
وغيره وأما الصلاة على محمد فهي خبرية لفظا ولم يكثر استعمالها في الشرع في غيره فاحتج في الاكتفاء بها الى قصد الدعاء  
وقياسه اجزاء الصلاة على النبي وعلى رسوله حيث قصد بهما الدعاء وظاهر كلام الشارع انه لا يكفي أصلى على محمد ولو قيل  
بالاكتفاء به لم يكن بعيدا فليراجع (قوله أو على رسوله) ظاهره ان المجزئ هذا اللفظ وأنه لو قال على الرسول لم يكف ولعله غير  
مراد وأن المدار على هذه الاحرف بأي صيغة اتفقت لكن قد يفهم قول الشارح أما الخطبة فيجزئ فيها وصل على الرسول  
الى أن قال ولا يجزئ ذلك هنا ان التعبير بالضمير تيمدها بخلاف الرسول ونحوه فانه ان قال على الرسول كالموسى لا يكفي (قوله  
وشروطها) أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله شروط التشهد) قضيتها انه لو عكس الترتيب كان قال على محمد اللهم  
صل لم يضر وهو ظاهري (قوله وعدم الابدال وغيرهما) يتأمل وجه كون ما ذكر قضيتها فان المستفاد منه انه يعتبر في صلاة على  
النبي ما يعتبر في التشهد ولا يلزم مما ذكر ان التشهد كافتحة فليتأمل ثم رأيت في سم على منهج مانصه وفي الانوار وشروط  
التشهد رعاية السكامة والحرuf والتشديدات والاعراب الخ أي تركه والموا الة والالفاظ المخصوصة واسماع النفس  
كالفتحة اهـ وعليه فكان حق العبارة ان يقول بعد قوله شروطها شروط التشهد وقد قال في التشهد مراعاة تشديداته  
وقضيتها الخ واسقاط قوله نظير ما مر الخ يعلم من قول الشارح وعدم الابدال أنه لو ابدلنا من قوله السلام علينا والكاف من قوله



منسوب اليه) هو دليل مسئلة المتن خاصة مع قطع النظر عما أدرجه فيه كما هو ظاهر على انه مقسدة.

زمامها كما يأتي (قوله ويؤي) لا حاجة اليه بل هو مضر لان الاعادة لازمة حينئذ وان أتم الاركان (قوله انه الواسع) - حيث اشترطنا وقوفها فهو راجع الى مسئلة المتن وكأنه أخرج بقوله مشيت ما اذا تحركت اذا تحركها ليس منسوب اليه فليراجع (قوله وشمل كلامه) أي في خصوص قوله أو سائرة فلا ولا يلزم عليه خلل لا يخفى (قوله ويلحق بها صلاة الجنائز) أي فلم يشعها

السلام عليك بالاسم الظاهر كأن قال السلام على محمد أو أبداً لا ف من علينا بالهاء كما يقع من بعض العوام بلفظ لسلام عليه لم يكف وان كان قريب عهد بالسلام ثم ان أعادها الى الصواب استمرت صلاته على الصحة وان لم يتدارك حتى سلم وطال الفصل وجب الاستئناف (قوله لا تركها معاً) ومنه السلام عليك أي النبي بسكون الياء مخدفة وصل أو وقف فيضرب عامياً كان أو غيره ثم ان أعاده على الصواب اكتفى به ولا بطلت صلاته بالسلام ان تعمداً وسلم ناسياً وطال الفصل (قوله انه لو أظهر النون الخ) قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الراء في وأن محمد رسول الله أبطل فان الادغام في كل منهما في كلمتين هذا وفي ذلك نظر لان الاظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصاً وقد جوز بعض انقراء الاظهار في مثل ذلك قال ابن الجزري في باب احكام النون الساكنة والتنوين مانصه وخبر البزري بين الادغام والاظهار فيهما أي النون والتنوين عندهما أي عند الام والراء الخ اه وأما قوله لان محل ذلك الخ فجوابه انه لم يتركه احرف ٣٩٥ فان قلت فانت صفة قلنا وفانت في اللحن

الذي لا يغير مع ان هذا رجوعاً للأصل وفيه استتلال الحرفين فهو مقابل فوات تلك الصفة فليست أمه سم على حج (قوله لا يبعد) معتمد (قوله اذ ليس فيه تغيير للمعنى) ولا يحرم الا ما يغيره وعليه فلا في بقاء في الله صل بسبب الاشباع للحركة لم يحرم ولم يبطل لعدم تغييره المعنى ويفرق بينه وبين قراءة القافحة بل بينه وبين مطلق القرآن حيث حرم

الهمز والتشديد فيجوز كل منهما لا تركهما معاً ويؤخذ مما تقرر في التشديد انه لو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لاله ابطل لتركه شدة منه نظير ما يقال في آل رجن باظهار آل نزعم عدم ابطاله لانه غير مغير للمعنى ليس يصح اذ محمل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف والشدة بمنزلة الحرف كما صرحوا به نعم لا يبعد عذر الجاهل بذلك لخفاه كثيراً وقول ابن كبن ان فتحة لام رسول الله من عارف متعمد حرام مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل ان لم يمكنه التعلم والا بطل في غير محله اذ ليس فيه تغيير للمعنى فلا حرمه ولو مع العمدة والعلم نعم لو نوى العلم الوصفة ولم يضر خبراً أبطل افساد المعنى حينئذ (والزيادة) على ما ذكر (الحجيد مجيد) كافي الروضة تبعاً للوارد وهي وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد والفضل الايتان بلفظ السيادة كما قاله ابن طهيرة وصرح به جرح وبه أفنى الشارح لان فيه الايتان بما أمرنا به وزيادة الاخبار بالواقع للذي هو أدب فهو أفضل من تركه وان تردد في أفضليته الاسنوي وأما حديث لا تسيدوني في الصلاة فباطل لأصله كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسي انها مبطله غلط وآل ابراهيم اسمعيل واسحق وأولادها كما قاله الزمخشري وخص ابراهيم بالذكر

فيه اللحن مطلقاً باننا تعبدنا بالفاظ القرآن خارج الصلاة فوجب التعبد فيه بخصوص ما نزل عليه بخلاف هذا (قوله انك حميد مجيد) قال في شرح البهجة الكبير مانصه وفي الادكار وغيره الأفضل ان يقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد انبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد اه (قوله لان فيه الايتان الخ) يؤخذ من هذا من الايتان بلفظ السيادة في الادان وهو ظاهر لان المقصود تعظيمه صلى الله عليه وسلم بوصف السيادة حيث ذكر لا يقال لم يرد وصفه بالسيدة في الادان لاننا نقول كذلك هنا وانا نطلب وصفه بالتعريف وهو يقتضي العموم في جميع المواضع التي يذكر فيها اسمه عليه الصلاة والسلام (قوله اسمعيل واسحق وأولادها) لعل المراد أولادها بلا واسطة أو ذريته مطلقاً لكن بالجل على المؤمنين منهم ثم ظاهر كلامه أنه ليس لاراهيم من الاولاد الا اسمعيل واسحق وليس كذلك بل له اولاد عدة ففي شرح الماوي على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة الخ مانصه وفي الروض الانف كان لاراهيم ستة اولاد سوى اسمعيل واسحق ثم قال وكانوا أي أولاد ابراهيم ثلاثة عشر اه وعليه فيكون منهم ثمانية ذكور الستة المذكورون واسمعيل واسحق وخمس انثى لكن عبارة تاريخ ابن كثير ذكر أولاد ابراهيم الخليل أول من ولد له اسمعيل من هاجر القبطية المصرية ثم ولد له اسحق من سارة بنت عمه ثم تزوج بعده هانظورة بنت بقطن الكنعانية فولدت له ستة أولاد وهم مديان

كلامه لكن بنافه قوله فيما رفي - ل انني عنيما وأغيره وكان الاولى اسقاط هذا فيما رفي لانه لا يناسب قول المتن وأتم رگوه  
 وبعده (قوله بأن القصد ثم) أي في فاضي الحاجة وسكت عن ستره المصلي (قوله وكأنهم راعوا الخ) هذا حكمه في اعتبار  
 التلث ذراع والكفاية بذلك (قوله لا استقبال نحو حشيش الخ) - بيان لمحرز قول المتن واستقبل جدارها الخ (قوله بأن وقف

وزم ان وسر ج بالجيم ونقشان ونسق ولم يسم السادس ثم تزج بعدهما جحون بنت آهين فولدت له خمسة كيسان وسورج  
 وأمهم ولوطان وبافت هكذا ذكره السهيلي في التعريف والاعلام اه وفي القاموس وفروخ كتور أخو اسمعيل واسحق  
 أبو العجم الذي في وسط البلاد اه ٣٩٦ وفي شرح مسلم للنووي نحوه اه وهو صريح في أن أولاده كلهم ذكور فليراجع

(قوله ولم تجمع الرحمة) أي  
 في اللفظ (قوله عليكم أهل  
 البيت الخ) ويدل كما قال  
 الأسنوي على أن الإشارة  
 لهذه الآية اتفاق آخرها  
 مع آخر التشهد في قوله  
 حميد حميد اه سم على ج  
 (قوله على الأخيرين) هما  
 قوله أوليطلب له صلى الله  
 عليه وسلم الخ وقوله أو  
 التشبيه عائد لقوله الخ  
 (قوله كما رحمت) عبارة ج  
 كما رحمت ومثله في الخطيب  
 (قوله أوقات التشهد) أي  
 أزمنتها من ليل أو نهار  
 وهو يستلزم عمومها في  
 جميع مواضعها (قوله  
 لأن المراد بها) أي الرحمة  
 المطالبة (قوله المارة أول  
 الكتاب) أي وهي الانعام  
 أو أروادته (قوله والدعي)  
 عطف على قوله له (قوله  
 وكذا بسن الدعاء) ظاهره  
 ولو لا ما من غير محصورين  
 أو محصورين لم يرضوا  
 بالتطويل ويصرح به

لأن الصلاة من الله هي الرحمة ولم تجمع الرحمة والبركة لاني غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته  
 عليكم أهل البيت انه حميد مجيد فسأل الله سبحانه وده الى عليه الصلاة والسلام اعطاهما تضمينته  
 هذه الآية مما سبق اعطاؤه لآبراهيم أوليطلب له صلى الله عليه وسلم وآله وليسوا بأنبياء  
 منازل آبراهيم وآله الانبياء أو التشبيه عائد لقوله وعلى آل محمد فقط ولا يشكل على الأخيرين  
 ان غير الانبياء ليسوا بهم مطلقا لانا نقول مرادنا بالمساواة على القول بخصوصها بالنسبة لهذا  
 الفرد بخصوصه انما هو بطريق التبعية له صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ذلك قال في الاذكار  
 تبعاً للصلاة لاني وزيادة وارحم محمد وآل محمد كما رحمت على آبراهيم بدعة واعترض بورودها في  
 عدة أحاديث صحح الحاكم بعضها منها ورحم على محمد ورده بعض محقق أهل الحديث بأن  
 ما وقع للمهاكم وهم وبانها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها أو يؤيده قول أبي  
 زرعة وهو من أئمة الفقه بعد أن ساق تلك الأحاديث وبين ضعفها ولعل المنع أرجح لضعف  
 الأحاديث في ذلك أي لشدة ضعفها وباتقرر علم ان سبب الانكار كون الدعاء بالرحمة لم يرد هنا  
 من طريق يعتمد به والباب باب تباع لا ما قاله ابن عبد البر وغيره من أنه لا يدعي له صلى الله عليه  
 وسلم بلفظ الرحمة فان أراد الداعي امتناع ذلك مطلقا فلا حديث الصحة صريحة في رده فقد  
 صح في سائر أوقات التشهد السلام عليكم أيها النبي ورحمة الله وبركاته وصح انه صلى الله عليه  
 وسلم أقر من قال ارحمني وارحم محمد ولم ينكر عليه سوى قوله ولا ترحم معنا أحد ولا يتوهم  
 من كونه عليه السلام عين الرحمة فكيف يدعي له بها ان المراد بها في حقها تعالى غايتها المارة  
 أول الكتاب وهو صلى الله عليه وسلم أجل الخلق حظا منها وحصوله لا يمنع طابعه كالصلاة  
 والوسيلة والمقام المحمود نظرا لما فيه من عود الفائدة له صلى الله عليه وسلم بزيادة ترقية التي  
 لانهاية لها والداعي بزيادة ثوابه على ذلك (سنة في) التشهد (الآخر) بخلاف الاول فلا تسن  
 فيه كالاتسب فيه الصلاة على الآل لبنائه على التخفيف وسواء في ذلك المفرد والامام ولو  
 لمحصورين لم يرضوا بالتطويل خلافا للاذنخي (وكذا) بسن (لدعاء بعده) أي التشهد  
 الآخر بما شاء من ديني أو دنيوي كاللهم ارحمني جارية حسنة انما هي اذا قعد أحدكم في الصلاة  
 فليقل التحيات لله الى آخرها ثم ليتخير من المسئلة ما شاء أو ما أحب رواه مسلم وروى  
 البخاري ثم ليتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعوه بل نقل عن مقتضى النص كراهة  
 تركه ولو دعا بدعاء محظور بطلت صلاته كافي الشامل ثم محل طلب ما زاد على الواجب

ما يأتي من قوله ان لا يزيد امام من مر على التشهد فانه جعل المنهي عنه الزيادة على التشهد فاذا كان الدعاء بقدر ما لم  
 التشهد للإمام ليس منهي عنه بل هو سنة ثم رأيت في ج على الارشاد ما صرح بذلك وعبارته ويسن الجمع بينها أي الاذكار  
 والادعية هنا وفي غيرها نعم يسن غير المنفرد ان يكون الدعاء هنا أقل من أقل التشهد والصلاة اه (قوله كاللهم ارحمني جاريا  
 حسنة) زاد ج وقال جمع انه بالاول سنة وبالتالي مباح اه وخص الجارية بالحسنة بالذكور داعي من قال ان طلبها مبطل (قوله  
 لو دعا بدعاء محظور) وليس من الدعاء المحظور ما يقع من الأئمة في القنوت من قولهم أهالك اللهم من بغى علينا واعتدى ونحو  
 ذلك أما ولا قلعدم تعيين

بطرفها أو خرج عنه بعضه) صورته كأن جعل بعضه كاحد شقيه متوجها إلى أحد وجهي ركن الكعبة والشق الآخر متوجها  
 للهواء خارج الكعبة بأن لم ينحرف إلى جهة ركنها وهذا ظاهر وإن توقف فيه الشيخ في الحاشية (قوله من عتبتها) ليس المراد  
 العتبة التي بطؤها الداخل بقريفة ما به - مد بهل المراد بها نحو الحشمة الآية فكان ينبغي خلاف هذا التمييز (قوله أبعد

المدعو عليه فأشبهه لعن الفاسقين والظالمين وقد صرحوا بجواز هذه أولى منه لأن الدعاء به دون اللعنة وأما ثانياً فلأن لطالم  
 المعتدى يجوز الدعاء عليه ولو بسوء الخاتمة <sup>يؤخر</sup> عن وقوع السؤال عن شخص حيث أنه نفسه القاصرة انه كاس الزمن وإن  
 من أراد أن يدعو على شخص يدعوه له لينعكس الحال ويحصل مقصوده من إيصال الضرر لا دعواه وفعل ذلك في الصلاة  
 معتقده وقاصده هل تبطل صلاته بذلك أم لا والجواب عنه أن الظاهر البطلان به لانه حينئذ دعاء بغير علم وذلك لانه  
 استعمل اللفظ الدال على طلب شيء في طلب ضده وهو من الجاز كاطلاق السماء على الأرض قال هذا الله - م ارحم فلانا  
 قاصدا ما تقدم كان عزلة اللهم لترجمه فتنبه له فانه دقيق قل أن توجد وقال سم على أبي شجاع نبيل كتاب الطهارة فائدة  
 وقد يكون في الدعاء حراما ومنه طلب مستحيل عقلا أو عادة لا نحو ولي وطالب في مادل الشيخ على ثبوته وثبوت مادل على  
 نفيه ومن ذلك اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم دلالة الأحاديث الصحيحة على أنه لا بد من تمييز طائفة منهم بخلاف  
 نحو اللهم اغفر للمسلمين أو لجميع المسلمين ذنوبهم على الأوجه لصدقه بغفران بعض الذنوب لكل أو البعض فلا منافاة فيه  
 للنصوص وتوقف بعضها - م في جواز الدعاء على الظالم بالفتنة في دينه وسوء الخاتمة ونص به في م على أن محمل المنع من ذلك  
 في غير الظالم المتمرد ما هو فحيز واختلاف في جواز سؤال العصمة والوجه كما قال بعضهم أنه ان قصد التوقي عن جميع  
 المعاصي والذائل في جميع الأقوال امتنع لانه سؤال مقام النبوة والتخلف من الشيطان وأخلص من أفعال السوء فهذا  
 لا بأس به ويبقى الكلام في حال الاطلاق والتجبه عندى الجواز ٣٩٧ لعدم تعينه للمحذور واحتماله الوجه

الجازر وقد يكون كفرا  
 كالدعاء بالمفخرة لمن مات  
 كافرا وقد يكون مكروها  
 ومنه كما قال الزركشي  
 الدعاء في كنيسة وجام  
 ومحمل نجاسة وقد

ما لم يضق وقت الجمعة فان ضاق عن الزيادة عليه فالوجه عدم الاتيان بها قال بعضهم وفي غير  
 الجمعة احتمال اه والوجه انه يأتي بمبدل ما هو في المد واحترز بقوله بعده عن التشهد  
 الاول فيكره الدعاء فيه لبنيائه على التخصيف ومحل ذلك في الامام والمنفرد اما المسبوق اذا  
 أدرك ركعتين من الرباعية فانه يشهد مع الامام تشهد الاخير وهو أول للمأموم فلا يكره  
 الدعاء فيه بل يستحب والاشبه في الموافق انه لو كان الامام يطيّل التشهد الاول اما النفل

ولعب ومعصية كالاسواق التي يغلب وقوع العقود والايان الفاسدة فيها والدعاء على نفسه أو ماله أو ولده أو خادمه وفي  
 اطلاق عدم جواز الدعاء على الولد والخادم نظر ويجوز الدعاء للكافر بنحو صحة البدن والهداية واختلاف في جواز التأمين  
 على دعائه ويحرم لعن المسلم المتصّل ويجوز لعن أصحاب الاوصاف المذمومة كالفاسقين والمنصورين وأما لعن المعين من  
 كافرا وافسق قضية ظواهر الاحاديث الجواز وأشار الغزالي الى تحريمه الامن علم موته على الكفر وكالاتان في تحريم  
 لعنه ببقية الحيوانات وخرج بالدعاء المحذور المكروه فلا تبطل به الصلاة سم وقوله وقد يكون ينبغي أن يتأمل كونه  
 كفرا بل مجرد كونه حراما فانه قال في شرحه الكبير على الورقات يجوز مغفرة ما عدا الشرك لا الكافر قضية كلامهم في  
 الجنائز حرمة الدعاء للكافر بالمغفرة وقوله وجام قضية انه لو توضأ وأغتسل في الحمام كره له أدعية الوضوء وقوله  
 ومحل قدر يشهد كل عليه طلب بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخ عند دخول الخلاء اللهم الآن يقال هذا وضوء مستثنى  
 فلا يرجع وان قوله وقد يكون كفرا محمول على طلب مغفرة الشرك المتنوعة بنص قوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به  
 ومع ذلك في كون ذلك بمجرد كفرا شيء وقوله وفي اطلاق عدم جواز الدعاء على الولد الخ المراد جواز استئوى الطرفين وهو  
 الاباحية فلا ينافي ما تقدم من أنه مكروه لاحرام وينبغي انه اذا قصد بذلك تأديبه وغلب على ظنه افادته جاز كضربه بل أولى  
 والاكره وقوله واختلاف في جواز التأمين على دعائه وينبغي حرمة ما فيه من تعظيمه وتخييل ان دعاءه مستجاب (قوله  
 فالوجه عدم الاتيان بها) وقياس ذلك أنه لو ضاقت مدة الخف عما يسع الزيادة لم يأت بها وهو واضح في الفرض أما في النفل  
 فينبغي أن يقال ان قصد بالزيادة ابطاله وعدم البقاء فيه لم يحرم لان الخروج من النفل جائز والاحرم لاشتغاله فيه بعبادة  
 فاسدة (قوله والوجه انه يأتي بها) أي بالزيادة في غير الجمعة (قوله فلا يكره الدعاء فيه) والمراد بالدعاء الصلاة على  
 الآكل وما بهدما كما يصرح به ما يأتي عن سم

عن الرياء) هذا الغلو بواجب صلاة الانسان في بيت نفسه كما يأتي في كلامه في آخر صفة الصلاة اما هنا فهو نوع كمال يخفى (قوله من لم يرج جماعة خارجها) أي فقط بقرينة ما بعده (قوله على ان صلاة النافلة في البيت أفضل الخ) المراد بيت الانسان كما سيصرح به آخر صفة الصلاة لا الكعبة وسيأتي ثم انه لا يلزم من كثرة الثواب أي الوارد في المسجد الحرام التفضل ويدل لما ذكرنا أنه المراد ان الطرطوشي مالكي فهو قائل بحرمة الصلاة داخل الكعبة (قوله وحصل له شك فيها نحو ظلمة) مراده

(قوله انه لا يكره له الدعاء) ومنه الصلاة على الآل كما نقله سم عن حج عن افتاء الشهاب الرملي وعبارته لو سرغ المأموم من التشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الامام من له الاتيان بالصلاة على الآل وتوابعها كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي اه (قوله وهو المنقول عنه) عبارة حج المنقول منه هنا منه الخ (قوله اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر) قال الشيخ عميرة ٣٩٨ قال في القوت هذا ممنا كد فقد صرح الامر به وأوجهه قوم وأمر طاوس ابنه بالاعادة

لسانه أو غيره وأتمه المأموم سرى بما انه لا يكره له الدعاء أيضا بل يستحب الى أن يقوم امامه (ومأثوره) بالثلثة وهو المنقول عنه صلى الله عليه وسلم (أفضل) من غيره لتخصيص الشارع عليه (ومنه) أي المأثور (اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت الى آخره) وهو وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت رواه مسلم والمراد بالتأخير اغما هو بالنسبة الى ما وقع لان الاستغفار قبل الذنب محال قاله النيسابوري نقل عن الاصحاب ورد بأن الخيال اغما هو طلب مغفرته قبل وقوعه أما الطلب قبل وقوعه أن يغفر اذا وقع فلا استحالة فيه ومنه أيضا اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحبوا والممات ومن فتنة المسيح أي بالهاء المهمة على المعروف الدجال اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك انك أنت الغفور الرحيم (ويسن أن لا يزيد) امام من مر (على قدر التشهد والصلاة على ابي صلى الله عليه وسلم) ومقتضى كلامه كاصله عدم طلب ترك المساواة والمعتمد كافي الروضة وأصلها وهو المنصوص في الامم والمختصر أن الأفضل كونه أقل منها فان زاد عليها لم يضر لكن يكره التظويل بغير رضا من مر وخرج بالامام غيره فله ان يطيل ما شاء ما لم يخف وقوعه في سهو ولم يصرح المعظم بارادته هنا بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل هو أقلهما أو أكملهما أو الاشبه ان المراد أقل ما يأتي به منهما فان أطالهما أطاله وان خففهما خففه لانه تبع لهما (ومن عجز عنهما) أي الواجب في التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أي عن النطق بهما بالعربية (ترحم) عنهم اوجوباً بأي لغة شاء اذا عجز فيهما وعليه التعلم كما مر لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد وأحسن ذكر آخر أتى به والا ترجمه أما القادر فمتنع عليه الترجمة وتبطل بها صلاته (ويترجم للدعاء) المندوب (والذكر المندوب) ندبا كقنوت وتكبير انتقال وتسبيح ركوع أو سجود (العاجز) لكونه معذورا (الاقادر) لانتفاء عذره (في الاصح) فيهما حرصا على حيازة الفضيلة كافي الواجب والثاني

لتركه وينبغي ان يختم به دعاءه لقوله عليه الصلاة والسلام واجعلهن آخر ما تقول اه سم على منهج (قوله ومن فتنة المحبوا والممات) يختم ان المراد بفتنة الممات الفتنة التي تحصل عند الاحتضار وأضافها للممات لاتصالها به أو أن المراد به ما يحصل بعد الموت كافتنة التي تحصل عند سؤال الملكين وهذا أظهر لان ما يحصل عند الموت شملته فتنة المحبوا اه علقمى عند قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع الخ بتصرف قليل (قوله ومن فتنة المسيح) واسمه صاف ابن صياد وكنيته أبو يوسف وهو يهودي اه مفاوي كذا بهامش صحيح (قوله

والمغرم) أي ترك الطاعة (قوله أن لا يزيد امام من مر) أي أن لا يزيد الدعاء (قوله كونه) أي الدعاء وقوله يجوز أقل منه ما قال حج فان ساواهما كره (قوله ما لم يخف وقوعه في سهو) ومثله امام من مر وظاهر أن الخلاف فيمن لم يسن له انتظار نحو داخل حج (قوله أقل ما يأتي به) الاولى قدر ثم رأيت في نسخة اسقاط لفظ أقل وهي أولى (قوله وأحسن ذكر آخر أتى به) أي ولا قضاء عليه حيث لم يمكنه التعلم قبل والاقتضى اتقصيره (قوله والا ترجمه) أي التشهد عن الاتيان به بالعربية (قوله ويترجم للدعاء) المأثور عنه صلى الله عليه وسلم في محل من الصلاة اه حج (قوله العاجز) ولو عجز عن الترجمة هل يسكت بقدر الادعية المطالبة أولا فيه نظر وسيأتي في الابعض انه اذا عجز عنها وقف بقدرها في القنوت وجلس بقدرها في التشهد الاول وقباسة ان أدعية الركوع والسجود كذلك وأنه اذا عجز عن ترجمة تكبيرة الاحرام وقف بقدره ان لم يحسن ذكرها والآتي به أي الذكر بدله كما يؤخذ من قوله قبل لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد وأحسن ذكر آخر أتى به الخ



بالظلمة المانعة من المعاينة في الحال مع التمكن من التوصل الى المعاينة بغير مشقة اذ هو فرض المسئلة وسيأتي ما يدل له في كلامه (قوله ولوعن علم) الاولى اسقاط ولولان المخبر عن غير علم هو المجتهد وسنأتي مسئلته في المني (قوله في المني) أي مع امكان الطهارة من ماعتيقن الطهارة (قوله ان علم ان صاحبها يخبر عن غير اجتهاد) ومن غير اجتهاد اخذنا ما قبله استناد اخباره الى اتفاق أهل البلد على جهات أو أوضاعها المعلوم منه جهة القبلة في الدار وان كان مستندهم الاجتهاد فعلم ان هذا لا يختص بدور مكة فتنبه (قوله ويجوز له الاجتهاد في خربة الخ) هذا وما بعده محترز ان لقوله فيما مضى ولا اجتهاد في محارب

(قوله المني) أي المني (قوله في ذلك المحل) وان لم يكن مندوباً بالخصوص هذا المني كادعية الر كوع والسجود لا مام غير المحصورين فانهم مأثورة في الجملة وليست مندوبة (قوله من أركانها السلام) قال القفال في المحاسن في السلام معنى وهو انه كان مشغولاً عن الناس وقد أقبل عليهم اه ثم رأيت كلام المصنف يفهم ان الواجب مرة واحدة وهو كذلك اه عمرة ويصرح به قوله بهدوا أكمله الخ والدليل على انه ركن لا شرط كونه جزءاً منها لا شرطاً الا ان شرط ما كان خارجاً عن الماهية وقارن كل معتبر سواء كالاقتبال والطهارة بخلاف قراءة الفاتحة (قوله وتلها) أي تحليل ما حرمها ويايح في غيرها (قوله السلام عليكم) أي ولو سكن المني (قوله من قعود) أي في قعود (قوله وصدره للقبلة) أي فلو انحراف به عامداً عما بطلت صلاته أو ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل صلاته وهل يعتد بسلامه حينئذ لعذره أو لا ويجب اعادته لا يتناه به بعد الانحراف فيه نظر والا قرب الاول لان حيث اغتفرناه له وعذر فيه اعتد به فيه فلا تبطل به صلاته وعليه فلا يسجد للسهو ولا ينهأ صلاته وعلى الثاني يسجد ثم يعيد سلامه (قوله وكراهه) أي كان يقول عليكم السلام ٣٩٩ (قوله لمساءلنا به) أي من قوله

لأن أدبته معناه (قوله والموا لا) ينبغي اعتبارها بما سبق في الفاتحة (قوله كالا حتران) يعني ان الاحتراز عن زيادة الخ شرط كان الموا لا شرط (قوله بغير المعنى) قضية ذلك انه لو جمع بين آل والتين فقال السلام عليكم أو قال والسلام عليكم زيادة أو في أوله لم يضر

يجوز ذلك للقادر أيضاً لقيام غير العربة مقامها في أداء المعنى ومراعاة المندوب المني على المحرور المأثور اذا اختلف فيه أما غير المأثور بان اخترع دعاء أو ذكر اثم ترجم عنهم بالجمية في الصلاة فانه يحرم وتبطل به صلاته (الثاني عشر) من أركانها (السلام) لقوله صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسليم (وأقوله السلام عليكم) من قعود أو بدله وصدره للقبلة لا يتابع مع خبر صاوا كرايتوني أصلي وكراهه عكسه ويجزئ أدبته معناه ولا يقدح في أجره عدم وروده هكذا لمساءلنا به ولو جرد الصيغة وانما هي مقابلة والموا لا بين السلام عليكم شرط كالا حتران عن زيادة أو نقص بغير المعنى ويشترط أن يسمع نفسه وسيأتي في سجود السهو انه لو قام لخامسة بعد تشهد في الرابعة ثم تذكر عادوا أجره تشهد في الثاني بالسلام من غير اعادته خلافاً للقاضي حيث اشترط اعادته في نظير ذلك ايكون السلام عقب التشهد الذي هو ركن (والاصح جواز سلام عليكم) بالتينين كافي التشهد اقامة للتينين مقام الالف واللام (قلت الاصح المنصوص لا يجزئه والله

لان هذه الزيادة لا تغير المعنى وهذا هو الظاهر وفاقا مروى بفرق بينه وبين عدم كفاية والله أكبر في تكبيره الاحرام بزيادة الواو بأن السلام أوسع اه سم على منهج أي ولان التحريم لم يتقدمه ما يصلح لعطفه عليه بخلاف السلام (قوله ويشترط أن يسمع نفسه) أي فلو هس به بحيث لم يسمعه لم يعتد به فوجب اعادته وان نوى الخروج من الصلاة بما فعله بطلت صلاته لانه نوى الخروج قبل السلام (قوله من غير اعادته) أي التشهد (قوله حيث اشترط اعادته في نظير ذلك) أي من أنه لو صلى الظهر أربعة أو تشهد ثم فعل سنته سهواً ثم تذكر أعاد التشهد ثم سلم ومن انه لو شك في انه سجد أو لا وتشهد ثم تذكر أعاد التشهد وسلم كذا يستفاد من شرح العباب وعبارته قال القاضي وان يصدر عقب التشهد الذي هو ركن فلو صلى الظهر أربعاً ثم تشهد ثم شرع في السنته سهواً ثم تذكر بعد فراغها تشهد ثم سجد لله وسلم وكذا لو شك في سجد في الأخيرة فأتى بها ثم تذكر انه كان فعلها فيسأنف التشهد وانه لو قام لخامسة بد تشهد في الرابعة ثم تذكر أعادوا أجره تشهد اه من نسخة سقيمة وأطال الكلام في الروضة في سجود السهو بما يرد ما قاله القاضي رحمه الله اه سم على حج بفرع عظمى مصلى فرض انه في نفل فكم له عليه لم يؤثر في الاتداد بما فعله على المعتمد وفارق ما صرف في وضوء الاحتياط بأن الغية هنا بنيت ابتداء على يقين بخلافها ثم وليس قيام النفل مقام الفرض منحصراً في التشهد الاول وجلسة الاستراحة ولا ينافي ذلك قول التفتيح ضابط ما يتأدى به الفرض بنية النفل ان تسبق نية تسلمها ثم يأتي بشئ من تلك العبادة بنوي به النفل وبصدق بقاء الفرض عليه لان معنى ذلك الشمول ان يكون ذلك النفل داحلاً كالفرض في معنى مطبق الصلاة بخلاف سجود التلاوة والسهو كما يأتي اه حج

المسلمين ومحاربي جادتهم (قوله قرون من المسلمين) في فتاوى السيوطي أن المراد بهم جماعات من المسلمين صالوا إلى هذا الحراب ولم ينقل عن أحد منهم أنه طعن فيه وليس المراد به ثلثمائة سنة ولا مائة ولا نصفها (قوله الآن يوافق عليها مسلم) لا يخفى أن منه بل أولى ماذا كان للمسلمين في ذلك قواعدهم وكونه كاهو الواقع وكان لا يستعمل بفهمها فافتقه على فهم معانيها كافر

(قوله والتعريف وغيره) أي غير ما ذكر وعبارة حج وغيرهما وقال سم عليه يتأمل مثاله وأما تسويغ نحو الابتداء وحجى الحال فنقروا التعريف اه أي وكذا العهد والجنس (قوله وان نظريه) أي البطلان (قوله بغير الجاهل المعذور) والمراد بالمعذور هنا من يخفى عليه مثل ذلك وان كان بعيد العهد بالسلام (قوله نعم أن نؤي به السلام) أخرج الاطلاق اه سم على حج وكذا الوشرك بينه وبين غيره فلا يضر فيما يظهر وقوله اتجه آخرؤه ومثله السلم بفتح السين واللام اه مؤلف وحج ومثله السلم بفتح السين وسكون اللام (قوله لامع ضمير الغيبة) أي كالسلام عليه أو عليهم اه سم على منهمج أي أو عليهم (قوله بل تستحب عند ابتداء الاولى) أي وان عزيت بعد ذلك (قوله فان نؤي قبل الاولى) أي قبل الشروع فيها وليس من ذلك ما لو قصد في أثناء التشهد ٤٠٠ أن ينوي الخروج عند ابتداء السلام لانه نؤي فعل ما يطلب منه وفيه اس

عدم البطلان بنية فعل ما يطلب قبل الشروع فيه انه لو نؤي في ابتداء التشهد مثلا انه بعد فراغ التشهد ينوي الخروج قبل السلام عدم البطلان هنا لانه لم يشرع في المبط (قوله من هذا) الإشارة لقول المصنف والاصح انه لا يجب الخ (قوله في أثناء صلاته) أي كان نؤي عنده أو سلم قبل العاشرة (قوله على بعض ما نؤي) أي وذلك متضمن لنية المنتص عما نواه (قوله والفرق ظاهر) أي بين عدم نية الخروج هنا واعتبارها في صلاة النفل التي انتصر فيها على بعض ما نواه حيث فصل

أعلم لعدم وروده هنا مع صحة الاحاديث بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم وانما أجز في التشهد لوروده فيه والتنوين لا يقوم مقام ال في العموم والتعريف وغيره ومقتضى كلامه بطلان الصلاة به وهو الوجه وان نظريه بعضهم لكن يظهر تقييده بغير الجاهل المعذور ومثله السلم بكسر أوله لانه يأتي بمعنى الصلح كما استوجهه الشيخ خلافاً للسنوي نعم أن نؤي به السلام اتجه آخرؤه لانه يأتي بمعنى ذلك وقد نؤي ذلك وتبطل أيضاً بتعمد سلامي أو سلام الله عليكم أو عليكم أو عليهما كما لامع ضمير الغيبة فلا تبطل به لانه دعاء لا خطاب فيه ولا يجزئه (و) الاصح (انه) لا تجب نية الخروج من الصلاة قياساً على سائر العبادات بل تستحب عند ابتداء الاولى رعاية لقول بوجوبها فان نؤي قبل الاولى بطلت صلاته أو مع الثانية أو أثناء الاولى فنته لسنة ولا يضر تعيين غير صلاته خطأ بخلافه عدم اختلافها في المهمات لما فيه من ابطال ما هو فيه بنية الخروج عن غيره ومقابل الاصح تجب مع السلام ليكون الخروج كالدخول فيه وذكر الامام في صلاة التطوع أنه يستثنى من هذا مسئلة واحدة وقال انها حقيقة وهي انه لو سلم المتطوع في أثناء صلاته قصد ان قصد التحلل فقد قصد الاقتصار على بعض ما نؤي وان سلم عمد ولم يقصد التحلل فقد حله الأئمة على كلام عمد يبطل فكأنهم يقولون لا بد من قصد التحلل في حق المتنفل الذي يريد الاقتصار والفرق ظاهر فان المتنفل المسلم في أثناء صلاته يأتي بما لم تشمل عليه نية عقده ولا بد من قصدية فافهمه (وأكمل السلام عليكم ورحمة الله) لا يتابع ولا يسر وبركاته على المنصوص المنقول لكن ثبت من عدة طرق ومن ثم اختار كثير من نيتها (مرتين) وان تركه امامه كما سيأتي في الاتباع وأخبار التسليم الواحدة ضعيفة أو محمولة على بيان الجواز وقد يحرم السلام الثاني عند عروض منافي عقب الاولى

فها بين قصد التحلل وعدمه ثم قضية ما ذكر اعتماد ما قاله الامام في حج مانصه وفيه أي في كلام كحدث الامام نظروا عما يدفعه أي كلام الامام انه لا يجوز له النقص الابنية اياه قبل فعله وحينئذ تبطل علته المذكورة لان نيته للنقص متضمنة لسلامه الذي اراده فلم يتحقق لنية أخرى ولعل مقالة الامام هذه مبنية على انه لا يجب نية النقص قبل فعله اه (قوله السلام عليكم ورحمة الله) أي وبشرط أن يقصد بذلك الذكر والذكر والاعلام والابطلات صلاته اه سم على حج في فصل تبطل بالمطابق الى آخره الا في (قوله ولا يسر وبركاته) قال حج الا في الجنارة وقال سم عليه كذا قيل ويؤخذ من قول المصنف في الجنائر كغيرها عدم زيادة وبركاته فيها أيضاً اه (قوله على المنصوص المنقول) معتمد (قوله وان تركه امامه) أي ما ذكر من فعل السلام مرتين بأن اقتصر على واحدة (قوله كما سيأتي) أي في كلام المصنف قبيل الباب (قوله وقد يحرم السلام) أي مع صحة الصلاة كما هو ظاهر حج (قوله عند عروض منافي) أي للصلاة ومنه تحويل صدره عن القبلة بين المسلمين على ما يفيد هذا الكلام وقوله قبل وصدره للقبلة اذ لم يعتبره في غير الاولى

فليس ذلك من محل النزاع (قوله) وعلم مما تقدم من عدم جواز الاجتهاد (الخ) لا حاجة اليه لانه نص المثلث وعذره انه تابع في هذه العبارة لشرح الروض لكن عبارة المتن هـ الك مغايرة لما هنا (قوله) فلا يجوز (لا عني الخ) في حواشي التحفة للشهاب سم مانصه يؤخذ من جواز الاخذ بقول المخبر عن علم عند وجود الحائل المذكور أي للشقة حيث يؤخذ من قوله أي الشهاب ج

(قوله كحدث) أقول وجه الحرمة في هذه المسائل انه صار الى حالة لا تقبل هذه الصلاة الخصوصية فلا تقبل توابعها اه سم على ج (قوله) وانكشف عورة) أي انكشف ما يبطل الصلاة بأن طال الزمن مثلا (قوله) ان يفصل بينهما) أي بسكتة (قوله) وبسم التسليمتين (الخ) وينبغي ان يسجد للسهول ان ما قبله يبطل عمده فان قصد الثانية قبل الاولى بعد اجنبا وعبارة ج بعد قول الشارح لم يحسب مانصه سلامة عن فرضه لانه أتى به على اعتقاد النفل فليسجد للسهول ثم يسلم اه (قوله) يمينا وشمالا) قال في شرح العباب بخلاف ما لو سلمها عن يمينه أو عن يساره أو تلقا وجهه فاه يكون تاركاً للسنة ولا يكره الاعلى ما أتى عن المجموع اه وبقى ما لو سلم الاول عن اليسار فهل يسن حينئذ جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم اه سم على ج أقول والاولى خلافه فيأتي بالثانية عن يساره أيضا لانها هيئتها المشروعة لها فقلعها عن يمينه تغيير للسنة المطأوبة فيها كما لو قطعت سبابة اليمين لا يشير بغيرها لانه هيئة مطأوبة فالإشارة به تقوت ما طالب له من قبضها ٤٠١ ان كانت من اليمنى ونشرها على

الفتن ان كانت من اليسرى  
وقول سم ولا يكره الاعلى  
ما يأتي عن المجموع أي في  
كلام ج به قول المصنف  
وعندي لا يكره الى آخره  
من قوله تنبيهه قد ينافي  
سلبه الكراهة ما نقل عن  
مجموعه انه يكره ترك سنة  
من سنن الصلاة الآن  
يجمع بأنه أطلق الكراهة  
على خلاف الاولى أو مراده  
السنن المتأكدة لنحو  
جربان خلاف في وجوبها  
كما يأتي أو اخر المبطلات  
زيادة اه وقول المجموع

كحدث وخروج وقت جنة وتخرق خفيه وقامة وانكشف عورة ومعتوط نجاسة غير  
معفو عنها عليه وهي وان لم تكن جزءا من الصلاة لانها من توابعها ومكملاتها ومن ثم وقع لهما  
مره أنها منها وأخرى أنها ليست منها وهو محمول على ما تقر فلا تقاض ويسن عند انيابه ما ان  
يفصل بينهما كما انتفاء كلام العبادي في طهقانه عن الشافعي رضي الله عنه وصرح به الفرزاني  
في الاحياء ولو سلم الثانية على اعتقاده انه أتى بالاولى وتبين خلافه لم تحسب وبسم التسليمتين  
كما أتى به الولد رحمه الله تعالى تبعه البغوي في فتاويه وبغارق ذلك حسان جالوسه بنية  
الاستراحة عن الجلوس بين السجدة بنية الصلاة لم تشمل التسليمة الثانية لانها من  
لواحقها لا من نفسها ولهذا لو أحدث بينهما لم تبطل فصارت من نسي سجدة من صلاته ثم سجد  
لتلاوة أو سهو فأنه لا تقوم مقام تلك السجدة بخلاف جلسة الاستراحة فان نية الصلاة  
شاملة لهما وان تكون الاولى (عينا) الاخرى (شمالا) لا اتباع (ملتفتا) في التسليمة (الاولى  
حتى يرى خده الايمن) فقط لا خداه (وفي) التسليمة (الثانية) حتى يرى خده (اليسرى)  
كذلك ويسن ان يبتدئ به وهو مستقبل بوجهه أمام صدره فواجب (ناوبا السلام) بكرة  
اليمين الاولى (على من عن يمينه) بكرة اليسار على من عن (يساره) وبأيام ما شاء على محاذيه  
(من مسلاته ومؤمنه) (انس وجن) سواء كان مأموما أم اماما أم المنة فرد فينوي بهما

٥١ نهاية ل يكره ترك سنة من سنن الصلاة مثله ما لو اقتصر على واحدة أمامه فانه يجوز له والاولى

جعلها عن يمينه (قوله) أمابصدره فواجب) وهذا علم من قوله قبل وصدره للقبلة (قوله) ناوبا السلام (الخ) انظر هل يشترط مع  
نية السلام على من ذكر أو الرذنية سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد السلام على من ذكر أو الرذنية للصارف وقد قالوا يشترط  
وقد الصارف أولا يشترط فيكون هذا مستثنى من اشتراط فقد الصارف لو روده فيه نظر والغالب الى الاشتراط أميل وهو  
الوجه ان شاء الله تعالى ثم قال في قوله أخرى بعد وماتقدم من قوله ناله ينبغي اذا قصد بالسلام السلام على من عن يمينه أو  
يساره أن يقصد مع ذلك سلام الصلاة والا كان مصروفا الخ ذكرته لم رغال الى انه لا يشترط ذلك أي وهو المعتمد لان هذا  
مأمور به اه سم على منتهج وقوله وهو الوجه نقل مثله في حاشيته على ج واقتصر عليه والا قرب ما مال اليه من عدم  
الاشتراط ووجه ما قاله ج من أنه لو علم من عن يمينه بسلامه عليه لم يجب عليه الرد لانه لكونه مشروعا للتحلل لم يصلح الا لمان  
فكانه لم يوجد سلام منه على غيره وحيث كان كذلك لم يصلح صارفا (قوله على من عن يمينه) أي ولو غير مصلى ومع ذلك لا يجب  
على غير المصلى الرد عليه وان علم انه قصد به السلام ثم رأيت ج قال مانصه ولو كان عن يمينه أو يساره غير مصلى لم يلزمه الرد  
لانصرفه للتحلل دون التأمين المقصود من السلام الواجب رده ولو ان المصلى غير متأهل للخطاب ومن ثم لو سلم عليه لم يلزمه  
الرد بل يسن أي بعد فراغ الصلاة كما يأتي وقياسه نديه

الا في ان لم يكن فيه مشقة عرفان الاعمى اذا دخل المسجد الحرام أو مسجد آخر به معتمداً وشق عليه لمس الكعبة في الاولى أو الحراب في الثانية لا متلاء المحل بالناس أو لا متداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه وجوب المس وحالته الاخذ بقول المخبر عن علم قل وهذا ظاهر وفي ذلك مزيد في شرحنا لابي شجاع انتهى (قوله مع القدرة على اليقين بالمس) شمل مالو

هنا أيضاً اهـ أي حيث غلب على ظنه ذلك كان علمه من عادته باخباره له بما يقال يقال يشك كل على ذلك ما قالوه في الايمان من أنه لو حالف لا يكلم زيد فسلم عليه ولو من الصلاة حنت لا نأقروا ذلك محله اذا قصده بخصوصه بخلاف ما هنا ولا يختص السلام بالحاضرين بل يعلم كل من في جهة معينة وان بهدوا الى آخر الدنيا وان اقتضى قول الهبة ونسبة الحضار بالتسليم تخصيصه بهم في موضع استعارى وقع السؤال في الارض عن شخصين تلاقيا مع شخص واحد فسلم أحدهما عليه فرد عليه نوابه الرد على من سلم والابتداء على من لم يسلم فهل تكفي هذه الصيغة عنهما أو لا لان فيها تشريكاً بين فرض وهو الرد وسنة وهو الابتداء فيه نظر أقول والقرب الاكتفاء بذلك ولا يضر للتسليم المذكور أخذاً من قولهم في المأمومين اذا تناخروا سلام بعضهم عن بعض فكل بنوى بكل ٤٠٢ تسليمة السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم (قوله وعلى من خافه بايها

شء) لا يأتي اذا توسطت تسليمتاه بين تسليمتي المسلم وقد سلم عليه المسلم بثانيتها مثلاً اهـ سم على حج أي فينوي حينئذ الرد لا السلام (قوله وهم الرد عليه) وعلى من سلم عليهم من المأمومين فينوي به من عين الامام بالثانية ومن عن يساره بالاولى فان عادها قبل الاولى أولى لانه قد اختلف في الترجيح في الثانية هي من الاله سلة أم لا كما هو واستشكك كون الذي عن يساره ينوي الرد عليه بالاولى لا رد انما يكون بعد السلام والامام انما ينوي السلام على من على يساره بالثانية فكيف يرد عليه قبل ان يسلم وأجيب بأن هذا مبني على ان المأموم انما يسلم الاولى مع فراغ الاما من التسليمتين وهو الاصح في شرح المهذب والتحقيق والاصل في ذلك خبر البراء أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسلم على أئمة وان يسلم بعضنا على بعض في الصلاة واستشكل أيضاً قولهم بنوى السلام على المتقدمين بأنه لا معنى للنية فان الخطأ بك في الصبر اليها فاي معنى للنية والصريح لا يحتاج اليها كما لا يحتاج المسلم خارج الصلاة اذا سلم على قوم الى نيا في أداء السنة وأجيب عنه بأنه لما عارض ذلك تحلل الصلاة احتاج الى نية بخلاف خارجها (الثالث عشر) من أركانها (ترتيب الاركان كذا كرنا) في عدها المشتغل على قرن النية بالتكبير وجعلهم مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة والسلام في القعود فالترتيب عند من أطلقه مراد فيماعد ذلك ويمكن ان يقال بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس للتشهد ترتيب لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لانه لا بد من تقديم القيام على القراءة والجلوس على التشهد واستحضار النية مع التكبير على ان تقدم الانتصاب على ابتداء تكبيرة

شء) لا يأتي اذا توسطت تسليمتاه بين تسليمتي المسلم وقد سلم عليه المسلم بثانيتها مثلاً اهـ سم على حج أي فينوي حينئذ الرد لا السلام (قوله وهم الرد عليه) وعلى من سلم عليهم من المأمومين فينوي به من عين الامام بالثانية ومن عن يساره بالاولى فان عادها قبل الاولى أولى لانه قد اختلف في الترجيح في الثانية هي من الاله سلة أم لا كما هو واستشكك كون الذي عن يساره ينوي الرد عليه بالاولى لا رد انما يكون بعد السلام والامام انما ينوي السلام على من على يساره بالثانية فكيف يرد عليه قبل ان يسلم وأجيب بأن هذا مبني على ان المأموم انما يسلم الاولى مع فراغ الاما من التسليمتين وهو الاصح في شرح المهذب والتحقيق والاصل في ذلك خبر البراء أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسلم على أئمة وان يسلم بعضنا على بعض في الصلاة واستشكل أيضاً قولهم بنوى السلام على المتقدمين بأنه لا معنى للنية فان الخطأ بك في الصبر اليها فاي معنى للنية والصريح لا يحتاج اليها كما لا يحتاج المسلم خارج الصلاة اذا سلم على قوم الى نيا في أداء السنة وأجيب عنه بأنه لما عارض ذلك تحلل الصلاة احتاج الى نية بخلاف خارجها (الثالث عشر) من أركانها (ترتيب الاركان كذا كرنا) في عدها المشتغل على قرن النية بالتكبير وجعلهم مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة والسلام في القعود فالترتيب عند من أطلقه مراد فيماعد ذلك ويمكن ان يقال بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس للتشهد ترتيب لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لانه لا بد من تقديم القيام على القراءة والجلوس على التشهد واستحضار النية مع التكبير على ان تقدم الانتصاب على ابتداء تكبيرة

في الثلاثة خلافاً لما يرويه كلام الاسعادي وبالنية للمأموم فينوي به على الامام باي سلامه شاء الاحرام ان كان خلفه وبالثانية ان كان عن يمينه وبالاولى ان كان عن يساره وللا امام اذا لم يفعل من عن يساره السنة بان سلم قبل ان يسلم الامام الثانية ولم يصبر الى فراغه منها فيس له ان ينوي الرد عليه بالثانية خلافاً لما في أصله من اختصاص الرد بالمأموم ا سم على منهج أي وعبرة الارشاد وشرحه تفيد أن كلام الامام والمنفرد والمأموم يسلمون على من حضروا ان لم يكن مصلياً وان المأموم والامام يردان على من سلم عليهما من المصلين بخلاف المنفرد فلا يسر له الرد على غيره (قوله فان عادها) أي بان كان خلفه (قوله الثالث عشر الخ) قال الدماميني في مثله في عبادة المفتي هو بفتح الشاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع ونحوه ولا يجوز فيه الصم على الاعراب وأطال في بيانه اهـ سم على حج (قوله على أن تقديم الانتصاب الخ) يتأمل هذا فانه لم يظهر منه جواب عن عدم اعتبار الترتيب بين النية والتكبير ولا بينهما وبين القيام وكان المراد منه الرد على من زعم ان الترتيب الذي هو مركب من النية والتكبير وبين القيام لتقدمه على ابتداء التكبير وحاصل الجواب ان التقديم للقيام على ابتداء التكبير وان كان واجبا لكنه شرط لاركن



سبب في وجهه دون العين كما في محارب بلد تنار سيد المطعون فيها تيامن او تياسر الاجهة وهو موهوم  
عما هو فليتنبه له وحيد فيجب على الاعى لس حواظها ليستفيد اليقين في الجهة ثم يقلد في التيامن والتياسر هكذا ظهر

(قوله وعده) أى الترتيب (قوله بمعنى الفروض صح) أى على وجه الحقيقة والاطلاق الصحة ثابت على تقدير كونه بمعنى  
الاجزاء تأمل اه سم على منهج و بصرح بالصحة التي ذكرها قول الشارح بعد معنى الاجزاء فيه تغليب فان التغليب  
من أنواع المجاز (قوله فيه تغليب) قال سم على ج أقول في كلام الدعة ان صورة المركب جزء منه في المانع ان يكون  
الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر اشارة الى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلا تغليب فتأمل اه أقول لكن ج كشيخه  
والحلي انما اذن ذلك على الظاهر من كونه جزءا محسوسا في الظاهر فاجتبا جوا لل جواب عما ذكر (قوله وصورة الرافعي) أى  
صورة الولاة المختلف في كونه ركنا أو شرطاً (قوله وبعضهم بعدم طول الفصل) أى أو مضى ركن اه ج (قوله ومن صورته)  
أشار به الى ان الحصر فيما ذكره غير مراد وأن البدء في كلام المصنف بمعنى ٤٣ الكافي وسيأتي التصريح بذلك في

كلامه) قوله بل عليه  
اعادته في محله أى وسجد  
للسموع على ما يأتي فيما لو  
نقل مطاوعا قوليا (قوله  
بان غير) كان الاولى ان  
يقول ببيان فالبدء الاولى  
لتعبية الفصل والثانية  
جزء الكلمة التي عبر بها  
فاعله ضمن يعبر معنى يذكر  
(قوله أى المتروك) زاد ج  
غير المأموم (أقول) وقضية  
انه متى انتقل عنه الى  
ركن آخر امتنع عليه  
العود لما فيه من مخالفة  
الامام وعليه فالنذر  
المأموم في السجدة  
الثانية انه ترك الطمأنينة  
في الجلوس بين السجدين  
لم يعد له بل يأتي ركعة

الاحرام واستحضار النية مع التكبير شرط لها لاركن لخروجه عن الماهية ومنه الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم فانه يجب ان تكون بعد التشهد خلافا لما في شرح المسند ودليل وجوبه  
الاتباع والاجماع فقد قال عليه الصلاة والسلام لا اعراني اداقت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ثم  
كذا فذكرها بالفاء ولا ثم بهم وهما للترتيب وعده من الاركان بمعنى الفروض صحج ومعنى  
الاجزاء فيه تغليب وخرج بالاركان السنن فالترتيب بينها كالصلاة والسجدة والتشهد والدعاء  
ليس بركن في الصلاة وانما هو شرط للاعتداد بسننها وانما لم يعد الولا عركا وان حكاه في  
أصل الروضة لان المشهور انه شرط اذ هو بالترك اشبه وصورة الرافعي تبعا للامام بعدم تطويل  
الركن القصير وان الصلاح بعدم طول الفصل بعدم سلامه ناسيا وبعضهم بعدم طول الفصل  
بعدم شكه في نية صلاته (فان تركه) أى ترتيب الاركان (عمدا) كان قد ركع فاعله او من صورته  
ما أشار اليه بقوله (بان سجد قبل ركوعه) أو ركع قبل قراءته ومثل ذلك ما اذا قدم ركعا قوليا  
بغير نقله كسلامه قبل تشهده (بطلت صلاته) بالاجماع لكونه متلاعبا فان قدم ركعا قوليا  
غير سلام كتشهد على سجود أو قوليا على قول كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد  
لم تبطل لكن لا يعتد بما قدمه بل عليه اعادته في محله وكثير ما يعبر المصنف بأن غير مراد  
بها الحصر بل معنى كاف (وان سها) أى ترك ذلك سهوا (فها) فعله (بعد المتروك لغو) لوقوعه  
في غير محله (فان ذكره) أى المتروك (قبل باو) فعله (مثله) من ركعة أخرى (فعله) بعد  
تذكره فور وجوبه بان تأخر بطلت صلاته والتذكرك في كلامه مثال فلو شك في ركعة  
هل قرأ الفاتحة أو في سجوده هل ركع أم لا زعمه القيام حالا فان مكث قليلا لم يتذكر  
بطلت بخلاف ما لو شك في قيامه في قراءة الفاتحة فسكت ليتذكر ويستمثني من قوله فعله

بعدم سلام امامه وقضيته أيضا انه لو انتقل معه للتشهد قبل الطمأنينة في السجدة الثانية لم يعد له لكن سيما في ما يقتضي  
يسجد ويخلق امامه ويمكن توجيهه بانه لما تمت صلاة الامام ولم يبق عليه ما يستغل به غير التشهد اغتفر للمأموم ذلك  
راجع لكن قضية قول ج في صلاة الجماعة ان محل امتناع العود اذ احشيت المخالفة أنه يعود للجلوس بين السجدين  
ان ذكر في السجدة الثانية ترك الطمأنينة فيه وقضية قوله فيه انه اذا نذر قبل القيام انه لم يجلس أو شك فيه عاد للجلوس  
لانه لم يحقق الانتقال عنه عدم عوده هنا (قوله بطلت صلاته) ظاهره وان قل التأخر سيما في فصل المتابعة ما وافقه (قوله  
زعمه القيام حالا) أى حيث كان اماما منفردا لما يأتي من ان المأموم اوعى في ركوعه انه ترك الفاتحة أو شك لم يعد اليها بل  
يصل ركعة بعد سلام الامام وعلى هذا لو كان الشاك اماما فعاد بعد ركوع المأمومين معه أو سجودهم فهل ينتظرون في الركن  
الذي عاد منه الامام وان كان قصيرا كالجلوس بين السجدين أو يعودون معه جلا على انه نذر كانه لم يقرأ الفاتحة أو تتعين  
نية المارقة فيه نظرا ولا بعد الاول جلاله على انه عاد ساهيا لكن ينبغي اذا عادوا المأموم في الجلوس بين السجدين ان يسجد  
وينتظروا في السجود هذا من تطويل الركن القصير

فليجوز (قوله وأمكن الاجتهاد) أى الصورة انه عارف بالادلة بالفعل بقريته ما يأتى (قوله وبجران وراء ظهره) لا حاجة اليه مع ما قبله لان حران من أعمال الشام والحكم واحد (قوله لكل صلاة تحضر) ظاهره ان الضمى مثلا اذا انذر بها يكفي لها اجتهاد واحد وان عدد سلامها وتردد فيه شيئا في الحاشية (قوله قوطئة لقول المصنف تحضر) أى بناء على حمله على ظاهره (قول المتن ومن عجز عن الاجتهاد) أى عدم علمه بالادلة كما هو ظاهر من كلامه اذ العالم بها يمنع عليه التقليد كما مر قال الشهاب سم في حواشى النسخة قوله ومن عجز عن الاجتهاد يتأمل هذا مع ما تقدم يعلم ان العالم بالفعل بادلة القبلة يمنع

(قوله مالونذ كرفى سجوده انه ترك الركوع) وكذا الوشك ويفرق بين هذا وما لو شك غير مأموم بعدم تمام ركوعه في الفاتحة فعاد للقيام ثم تذكر انه قرأ فحسب له انتصابه عن الاعتدال بانه لم يصرف الركن لاجنبى عنه فان القيام واحد وانما طن صفة أخرى لم توجد فلم ينظر لظنه بخلافه في مسألة الركوع فانه بقصده الاشارة للسجود لم يتضمن ذلك قصد الركوع لم تقرر ان الانتقال الى السجود لا يستلزمه وبه يعلم انه لو شك فأتى في ركوعه فركع ثم بان انه سهى من اعتداله لم يلزمه العود للقيام بل له الهوى من ركوعه لان الهوى الركوع بعض هوى السجود فلم يقصد أصليا كما تقرر وبه يتضح ان قول الزكشى لو هوى امامه فظنه بسجدة تلاوة فتابعه فبان انه ركع حسب له واعتقر له ذلك للمتابعة الواجبة عليه اغايبا على نزاعه في مسألة الروضة أما على ما فيه فلا يجب لانه قصد أصليا وطن المتابعة لا يفيد كطن وجوب السجود في مسألة الروضة فلا بد ان يقوم ثم يركع وقول بعضهم لوطن أن امامه هوى للسجود الركنى فبان أن هوى الركوع أجزأه هوى عن الركوع لوجود المتابعة الواجبة لا يأتى على ما في الروضة وإشارته الى الفرق بين ما ذكره ومسألة الزكشى مما يتعجب منه اهـ حج بالمعنى هذا وقد اعتمد مر فيما سبق في الركوع انه يجزئه الهوى حيث وقف امامه في حد الركوع وان قصد سجود التلاوة في الاصل (قوله فانه يرجع الى القيام ليركع منه) أى ومع ذلك ٤٠٤ لا يجب عليه الركوع فوراً ومثله ما لو قرأ الفاتحة ثم هوى لسجدة فتذكر ترك

مالونذ كرفى سجوده انه ترك الركوع فانه يرجع الى القيام ليركع منه ولا يكفيه أن يقوم كما لان الانحناء غير معتد به وفي هذه الصور زيادة على المتروك (والا) أى وان لم يتذكر كرحتى بلغ مثله (تمت به ركعته) لوقوعه عن متروكه (وتدرك الباقي) من صلاته لا لغاى ما بيننا نعم ان لم يكن المثل من الصلاة كسجود التلاوة لم يجزه لعدم شمول نية الصلاة لها كما يعلم مما مر هذان عرف عين المتروك ومحلها والاخذ بالتيقن وأنى بالباقي ويسجد للسهو في جميع الاحوال كما سياتى في باب ثم محل ما تقرر ما لم يوجب الشك استثنافها فان أوجبه كشك في النية أو ترك كبيرة الاحرام فلا يجزئه ذلك بل لا بد من استثنافها ولا يسجد للسهو ولو كان المتروك السلام ونذكره قبل طول الفصل أتى به ولا يسجد وكذا بعد طوله كما بحثه الشيخ وهو ظاهر اذا غايبته انه سكت طويل وتعمده غير مبطل فلا يسجد للسهو (فلو تيقن في آخر صلاته)

الركوع فعاد للقيام فلا يجب الركوع فوراً لانه بتذكره عادلاً كان فيه وهذا ظاهر وان أوههم قول المصنف فان تذكره قبل بلوغ الخ خلافه (قوله حتى بلغ مثله) أى وان كان المثل يأتى به للمتابعة كما لو أحرمت منفرداً وصلى ركعة ونسى منها سجدة

ثم قام فوجد مصليا في السجود أو الاعتدال فأتى به وسجد معه للمتابعة فيجزئه ذلك وتكمل به ركعته كذا أو نقل بالدر من عن خط شيخنا العلامة الشوبرى أقول وقد يقال بعدم اجرائه كالأولى امامه بسجدة تلاوة أو سهو فتابعه وعليه سجدة من صلاته فان لم تحسب له لعدم شمول نيته لها (قوله كسجود التلاوة) أى ولو لقراءة آية بدلا عن الفاتحة فيما يظهر خلافا للزكشى حج اهـ سم على منهج (قوله هذا ان عرف الخ) الاشارة الى قول المصنف تمت به ركعته (قوله والاخذ بالمتيقن) أى فأتى بيقن فعله حسب له وما لم يتيقنه فلعو (قوله وأنى بالباقي) قال حج بعدما ذكرنا متى جوز ان المتروك النية أو ترك كبيرة التحريم بطلت صلاته وان لم يشترط هنا طول ولا مضى ركن لان هنا تيقن ترك انضم ليجوز ما ذكره هو أقوى من مجرد الشك في ذلك اهـ وكتب عليه سم قوله ولم يشترط الخ هذا يفيد بالطلاق وان تذكر في الحال ان المتروك غيرها فتراجع المسئلة فان الظاهر ان هذا ممنوع بل يشترط الطول أو مضى ركن أيضا وقد ذكرت ما قاله لم فانكره اهـ رحمه الله (أقول) وما قاله مر هو مقتضى اطلاقهم ولا نظر لسكونه تيقن ترك ركن من صلاته وتردد فيه فانه مع ذلك التذكر لا يخرج عن كونه شاكيا عين المتروك (قوله ثم محل ما تقرر) هذا قد يؤخذ من قول المصنف تمت به ركعته الخ اذ من نسي النية أو شك فيها لا يصدق عليه انه تم ركعته بالنية (قوله وكذا بعد طوله) أى حيث لم يأت بما يبطل الصلاة كفعل كثير (قوله فلو تيقن) أى اماما كان أو مأهوما أو منفردا

تقليده مطلقا وان كان التعلم فرض كغاية وغير العالم بالفعل ينظر فيه فان كان التعلم فرض كغاية في حقه وجب عليه التعلم وامتنع التقليد فان قلد لزمه القضاء قال وعبارة الروضة ظاهرة في كل ذلك (قوله أكثر) أي من البصير (قوله بخلاف الفاسق) محترز المتن (قوله فيما ذكر) أي عند ارادته السفر فهو الذي زاده المصنف في غير هذا الكتاب وعبارة شرح الروض

(قوله أو بعد سلامه ولم يطل الفصل) فان طال الفصل وجب الاستئناف ولا يشك على ما مر من انه لو كان المتر وك السلام وتذكره بعد طول الفصل أتى به ولا يحدو الخ فان الحاصل هنا سكوت طويل ٤٠٥ مع خروجه من الصلاة ظاهرا

بالسليم فوجب معه الاستئناف بخلاف ما مر فان الحاصل معه مجرد سكوت وهو لا يضرك لكن قضية قوله ولم يطل الفصل أنه لا يضرك الكلام الكثير ولا الافعال الكثيرة وذلك غير مراد وقضية أيضا ان الانحراف عن القبلة بعد السلام لا يضرك وكذلك ان تذكر فوراً قوله فان كان جلوس أي جلوسا معتد به بان اطمأن (قوله وان نوى به الخ) غاية (قوله ثم تذكر) أي انه لم يبق عليه قيام (قوله فالتقيا من ان هذا الجلوس يجزئه أي بل الاكتفاء به أولى من الاكتفاء بجلوس الاستراحة لقصد الفرض به (قوله وقد قدمنا الفرق) أي في قوله لعدم شمول نية الصلاة الخ (قوله في آخر رابعة) قال الشيخ عميرة نسبة الى رابع المعادل عن أربع اه سم على منهج وقدم

أو بعد سلامه ولم يطل الفصل عرفا ولم يطل بأجاسة (ترك سجدة من) الركعة (الاخيرة سجدها واعادة تشهده) لوقوع تشهده قبل محله (أو من غيرها) أي الاخيرة (لزمه ركعة) لان الناقصة كسكت بسجدة من التي بعدها والغى باقيها (وكذا ان شك فيها) أي هل ترك السجدة من الاخيرة أو غيرها جعله من غيرها أخذ بالاحوط ولزمه ركعة أخرى (وان علم في قيام ثانية) مثلا (ترك سجدة) من الاولى (فان كان جلوس بعد سجدة) التي قام عنها (سجدة) من قيامه اكتفاء بجلوسه وان نوى به الاستراحة ولو كان يصلي جالسا جلوس بقصد القيام ثم تذكر فالتقيا من ان هذا الجلوس يجزئه (وقيل ان جلوس بنية الاستراحة لم يكفه) بقصد سنة وقد قدمنا الفرق بينه وبين سجدة التلاوة حيث لم تكف عن السجود (والا) أي وان لم يكن جلوس بعد سجدة (فليجلس مطمئنا) ليأتي بالركن بهيئته (ثم يسجد) ومثل ذلك يأتي في ترك سجدة من فاكتر تذكر مكانها أو مكانها فان سبق له جلوس فيما فعله من الركعات تمت ركعته السابقة بالسجدة الاولى والا فبالثانية (وقيل يسجد فقط) اكتفاء بقيامه عن جلوسه لان القصد به الفصل وهو حاصل بالقيام (وان علم في آخر رابعة ترك سجدة من أول ثلاث جهل موضعها) أي الخمس فيها (وجب ركعتان) أخذ بالاسوأ وهو في المسئلة الاولى ترك سجدة من الركعة الاولى وسجدة من الثالثة فتجبران بالثانية والرابعة ويلغو باقيهما وفي المسئلة الثانية ترك ذلك وسجدة من ركعة أخرى (أو) علم ترك (أربع) من رابعة (فسجدة ثم ركعتان) لا احتمال أنه ترك سجدة من ركعة وثنتين من ركعتين غير متواليين لم يتصل بها ترك واحدة من الاولى وثنتين من الثانية وواحدة من الرابعة فالحاصل ركعتان الاسجدة اذا الاولى تمت بالثالثة والرابعة ناقصة فسجدة فيتمها وبأني ركعتين بخلاف ما اذا اتصلت بها ترك واحدة من الاولى وثنتين من الثانية وواحدة من الثالثة فلا يلزم فيها سوى ركعتين وقول المصنف هنا فتلغوا الاولى وتكمل الثانية بالثالثة فيه تسمع وتحرره انها تكمل بسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة ويلغو باقيهما كما علم مما مر اذ جعل كلامه على طاهره مخالف لكل كلامهم ولما قررره قبله ويمكن الاعتناء بكلامه ليوافق كلامهم وكلامه المتقدم فيقال قوله فتلغوا الاولى يعني سجدة من الثانية وبقوله وتكمل الثانية أي السجدة الثانية من الركعة الاولى بالثالثة يعني بسجدة منها فيحصل من ذلك ركعة وهي الاولى ولا يظهر بين التقريرين خلاف معنوي وقوله جهل موضعها بيان لصورتها التي يسلكها السوا التقادير اما اذا علم موضعها فيرتب عليه مقتضاه وليست حينئذ من مسائل ترك السجدة التي تنبوا الحكم فيها على اسوأ التقادير ومعنى قوله المتروك آخرها واضح لشموله المتروك حسا وهو ركنها واعتد لها

المصنف الى رابعة لتأتي جميع ما ذكره اما غير الرابعة فلا يتأتى جميع ذلك فيه وطريقه ان يفعل في كل متروك تحقيقه أو شك فيه ما هو الاسوأ (قوله من ركعة أخرى) أي الثانية أو الرابعة (قوله بخلاف ما اذا اتصلت) هو محترز قوله لم تتصل بها (قوله وتحرره) أي ذكره على وجهه لا مساحبة فيه على خلاف كلام المحلى وقوله بسجدة من الثانية أي فيحسب له من الاولى القيام والقراءة والركوع والاعتدال (قوله ويلغو باقيهما) أي الثانية والرابعة (قوله يعني سجدة) أي جنسها وكان الاولى أن يقول سجدة (قوله ومعنى قوله) أي المحلى

بعد قول المثل تعلم الأدلة عند السفر فرض عين وهذا ما صححه النووي في غير المتنازع وأطلق في المتنازع تبعاً للرافعي فيصح أنه فرض عين كتعلم الرضوء وغيره انتهى فجعل التنظير بتعلم الرضوء وغيره بالنسبة لتصحیح إطلاقه أنه فرض عين وهو واضح وأما

(قوله وأنه في الست ترك سجدة) أي ولا احتمال أنه في الست الخ فإن قلت هل وراء هذا الاحتمال احتمال آخر يخالفه في الحكم قلت نعم وهو احتمال ترك ٤٠٦ سجدة من كل من الأولى والثانية وسجدة من الرابعة اذ قضية هذا الاحتمال

والمتروك شرعا وهو سجدة تائها والجلوس بينهما (أو) علم ترك (جس أو ست) جهل موضعها (فثلاث) أي ثلاث ركعات لاحتمال أنه في الجلوس ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة فتمت الأولى بسجدة من الأولى والثانية والرابعة وأنه في الست ترك سجدة من كل من ثلاث ركعات وقول المصنف هنا أيضاً تكمل بالاربعة فيه التسميع المأثور (أو) علم ترك (سج) جهل موضعها (فسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لان الحاصل له ركعة الاسجدة وفي ثمان سجدة يجب سجدة ثمان وثلاث ركعات ويتصور ترك طمأنينة أو سجود على عمامة وكالعلم بترك ذلك المشك فيه ثم ما ذكره المصنف تبعاً للجمهور وقد اعترضه جمع من المتأخرين كالاصفوي والاسنوي بأنه يلزم بترك ثلاث سجدة وركعتان لان اسوأ الاحوال أن يكون المتروك السجدة الأولى من الركعة الأولى والثانية من الثانية فيحصل من الثانية جهر الجلوس بين السجدة الأولى من الركعة الأولى والثانية من الثانية فيحصل الركعة الأولى بالسجدة الأولى من الثالثة وتفسد الثانية وتجعل السجدة الثالثة متروكة من الرابعة فيلزمه سجدة وركعتان ويلزمه بترك أربع سجدة ثلاث ركعات لاحتمال أنه ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية فيحصل له منها ركعة الاسجدة وأنه ترك اثنتين من الثالثة فلا تتم الركعة الاسجدة من الرابعة ويلغوا مسواها ويلزمه في ترك الست ثلاث ركعات وسجدة لاحتمال أنه ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية واثنتين من الثالثة واثنتين من الرابعة واجيب بان ذلك خلاف فرض الاحتساب فانهم فرضوا ذلك فيما اذا أتى بالجلوس المحسوب بل قال الاسنوي انما ذكرت هذا الاعتراض وان كان واضح البطلان لانه قد يخرج في صدر من لا حاصل له والا فحق هذا السؤال الضعيف أن لا يدون في تصنيف وحكي ابن السبكي في التوشيح ان والده وقف على رجله في الفقه وفيه اعتماد هذا الاعتراض فكتب على الحاشية من رأس القلم

ليكنه مع حسنه لا يرد \* اذا الكلام في الذي لا يفقد  
الا لسجود فاذا ما انضم له \* ترك الجلوس فليعامل عمله  
وانما السجدة للجلوس \* وذلك مثل الواضح المحسوس

وفي الحقيقة لا استدراك على الاحتساب لكونهم فرضوا كلامهم فيما اذا أتى بالركعات بجلوس محسوب وأنه لم يترك سوى السجدة وبنوا عليه ما مروى وهو العمد كما أشار لذلك الدارمي خلافاً لمن وهم في ذلك فان فرض خلاف ذلك ادبر الحكم عليه فلا اعتراض وان كان صحيحاً في حدوداته غير متوجه على كلامهم (قلت يسن اداً نظره)

وجوب سجدة ثم ركعتين فالاحوط الاحتمال الذي ذكره تأمل اه سم على متهج (قوله وفي ثمان سجدة الخ) لم يقل هنا جهل موضعها كانه لان الثمان من الاربعة محلها معلوم والمراد غالبه والا فقه لا يعلم كان اقتضى مسبق في الاعتماد فاق مع الامام بسجدة وسجدة امامه السهو سجدة وقراً امامه آية سجدة في ثانيته مثلاً وشيخه في آخر صلاته لسهو امامه وقراً في ركعته التي انقضى آية سجدة ثم شك بعد علمه بأنه ترك ثمان سجدة لكونها على عمامته في انها سجدة صلاته أو ما أتى به السهو والتلاوة والمتابعة أو ان بعضه من أركان صلاته وبعضه من غيرها فتحمل المتروكة على انها سجدة صلاته وغيرها بتقدير الاتيان به لا يقوم مقام سجود صلاته لعدم

شمول النية له (قوله ثم ما ذكره المصنف) أي من وجوب ركعتين أحداً بالاسوا (قوله على رجله) نصه أي وتارك ثلاث سجدة ذكر \* وسط الصلاة تركه فقد أمر بجمعها على خلاف الثاني \* عليه سجدة وركعتان وأهل الاحتساب ترك السجدة \* وأنت فانظر تلحق ذلك عمده وقوله ذكر أي تذكر وقوله فقد أمر أي أمره الاحتساب (قوله من رأس القلم) أي مبادرة من غير تأمل فيه لوضوحه (قوله يسن اداً نظره) أي بأن يبتدئ النظر الى موضع سجوده من ابتداء التحريم ويديه الى آخر صلاته الا فيما يستغني وينبغي ان يقدم النظر على ابتداء التحريم ليتأتى له تحقق النظر من ابتداء التحريم



الشارح رحمه الله فحمله في حيز التفصيل فأشكل (قوله لا فرض الواحد إذا فسد) وكذلك إذا أعاده في الجماعة كما صرح به الشهاب ج (باب صفة الصلاة) (قوله وتخرج عنها ويسمى شرطاً وسياً في الباب الآخر) (قوله لا أن تقول لو أراد

(قوله أي المصلي) إشارة إلى عود الضمير على غير مذكور أو على مذكور بالقوة بكري (قوله أن محل ذلك ما دامت مرتفعة) ويؤخذ من ذلك أنه لو قطعت سببته لا ينظر إلى موضعها بل إلى موضع سجوده ثم رأيت بهامش عن المؤلف أنه أفتى بما قلناه (قوله أن لا ينظر إليه) أي فإن لم يتيسر له ذلك الابتغيض عينيه فله كما يصرح به قوله الآخر وقد ينسب كان صلى على بجائز الخ (قوله فنظره إلى ظهره أو إلى) ضعيف وقوله فإنه ينظر إلى الميت ضعيف (قوله وله) أي الاستثناء وقوله مأخوذ من كلام الماوردي أي وهو مرجوح كما تقدمت الإشارة إليه في قوله ولو بحضرة الكعبة (قوله قال العبدري) بغض العبد والداراء إلى عبد الدار ابن قصى أه أنساب (قوله وعندى لا يكره) أي ولكنه خلاف الأولى ٤٠٧ (قوله ونحوه) أي كلبساط الذي

فيه صور (قوله ليسجد البصر) أقول وقد يقال قياسه من فتعنه في الركوع ليرجع البصر فليأصل أه سم على منهم وما ذكر ظاهر في البصير أما الأعمى فينبغي عدم سبب ذلك في حقه لأنه لا فائدة فيه ويمكن الفرق بينهما بصورة البصير في النظر لموضع السجود بأن ذلك أقرب للخشوع لأنه إذا صور نفسه بصورة من ينظر لموضع سجوده كان ادعى لقلة الحركة في حقه بخلاف ما هنا فإن تصويره بصورة البصير يستدعي تحريك الأجناس ليحصل فتح عينيه والاشتغال به مناف

أي المصلي إلى موضع سجوده) في جميع صلاته ولو بحضرة الكعبة وإن كان أعمى أو في ظلمة بأن تكون حالته حالة الناظر لمحل سجوده لأنه أقرب للخشوع نعم يسبب في التشهد كما في المجموع أن لا يجاوز بصره إشارته حديث صحيح فيه ويظهر أن محل ذلك ما دامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود ويسبب أيضاً في صلاة الخوف والعدو وأما ما تنظره إلى جهته لئلا يفتنهم وإن صلى على نحو بساط مصور عم التصوير مكان سجوده أن لا ينظر إليه واستثنى بعضهم أيضاً ما لو صلى خاف ظمري فنظره إلى ظهره أو إلى منظره لموضع سجوده وما لو صلى على جنازة فإنه ينظر إلى الميت ولعله مأخوذ من كلام الماوردي القائل بأنه لو صلى في الكعبة نظر إليها (قيل يكره تعميض عينيه) قاله العبدري من أحبابنا تبع البعض التابعين لأن اليهود تفعله ولم ينقل فله عنه عليه السلام ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم (وعندى لا يكره) وعبر عنه في الرخصة بالاختيار (إن لم يخف) منه (ضرراً) والنهي عنه أن يصح يحمل على من خافه وقد يجب إذا كان العرايا صفوفاً وقد ينسب كان صلى على لحاظ مروق ونحوه مما يشوش فكره قاله العز ابن عبد السلام ويسبب فتح عينيه في السجود ليسجد البصر قاله صاحب العوارف وأقره الزركشي وغيره (ويسبب الخشوع) قال تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فيستحب ذلك في جميع صلاته بقلبه بأن لا يحضره به غير ما هو فيه وإن تعلق بالآخرة ويجوز أراحه بأن لا يعبث بأحد أظواهر أن هذا مراده لأنه سيذكر الأول بقوله وفراغ قلب وفي الآية المراد كل منهما كما هو ظاهر أيضاً وذلك لثناء الله تعالى على فاعليه ولا تنافي ثواب الصلاة بآتيه كدلت عليه الأخبار الصحيحة ولأن لهما وجهاً اختاره جمع أنه شرط للصحة لكن في البعض وقد اختلفوا هل الخشوع من أعمال الجوارح كالسكون أو من أعمال القلوب كالخوف أو هو عبارة عن المجموع على أقوال العلماء وقال صلى الله عليه وسلم ما من عبد يتوصاً بحسن الوضوء ثم يقوم فيركع ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه الا وقد أوجب الله الجنة

للخشوع (قوله غير ما هو فيه) أي وهو الصلاة (قوله وإن تعلق بالآخرة) هذا قد يشكل عليه استحباب كثرة الدعاء في السجود والركوع والاستغفار وطالب الرحمة إذا صر بآية استغفار أو رجعة والاستجارة من العذاب إذا صر بآية عذاب إلى غير ذلك مما يحمل على طلب الدعاء في صلاته فإن ذلك فرع عن التفرغ لغير ما هو فيه ولا سيما إذا كان الدعاء بطالب أمر دنوي اللهم إلا أن يقال إن هذا إنشاء من التسبيح والدعاء المطاوبين في صلاته أو القراءة فليس اجنبياً عما هو فيه (قوله على فاعليه) أي الخشوع (قوله كالسكون) أفادته من أعمال الجوارح ووجهه أن السكون الذي يخاطب به هو الكف عن الحركة والكف لا شك أنه فعل (قوله أو هو عبارة عن المجموع) الذي قدمه هو الثالث فهو الراجح (قوله ووجهه) أي جلسته بأن لا يشغل شيئاً من جوارحه بغير المطاوب منه في صلاته (قوله الاو) أوجب الله الجنة) أي أثبت الله وفي سم على منهج وفيه أيضاً في آخر حديث أن قام فصلى فحمد الله وأثنى عليه ومجده بالذي هو أهل له وفرغ قلبه لله الا انصرف من خطيبته

بالصفة هنا ما يشمل الشرط لترجم للشر وط بفضل أو نحوه ولما ترجم له باب على انما نتج كون الشرط الخارج عن الماهية من جملة الكيفية (قوله تكون الجملة خمسة عشر) أي بناء على ظاهر عبارة الحاوي وظاهر تعويله عليه دون ما قبله وما بعده انه مختاره (قوله غير موجودة في الخارج) رده الشهاب سم بأن ماهية الصور الامسالك المخصوص بمعنى كف النفس على

(قوله الا الضرورة) ومنه اخوف الاستزادة (قوله أي تأملها) عبارة حج أي تأمل معانيها أي اجالا تفصيلا كما هو ظاهر لانه يسغله مما هو بصدده (قوله ويسن ترتيبها) أي القراءة ومجمله حيث أحرم بها في وقت يسعها كاملة والواجب الاسراع لانه يقتصر على أخف ما يمكن (قوله وحروف الترتيل) أي الثاني في اخراج الحروف وقوله أفضل من حرفي غيره أي فنصف السورة مثلا مع الترتيل أفضل من تمامها بدونه ولعل هذا في غير ما طلب بخصوصه كقراءة الكهف يوم الجمعة فان اتمامها مع الاسراع اتخذه سنة قراءتها ٤٠٨ أفضل من أكثرها مع الثاني في القراءة (قوله اذا مر بآية رجة) أي ولا

رواه أبو داود ورأى صلى الله عليه وسلم رجلا يعبث بلحيته في الصلاة فقال لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه بلوسه قط تخور دأته أو طرف عمامته كره له تسويته الا ضرورة كافي الاحياء (و) يسن (تدبر القراءة) أي تأملها بحصول الخشوع والادب به وهو المقصود به نفخ الصدور وتستر القلوب قال تعالى كذاب أنزلناه اليك مارك ليدبر وآياته وقال أفلا يتدبرون القرآن ويسن ترتيبها وهو الثاني فيها فافراط الاسراع مكروه وحرف الترتيل أفضل من حرفي غيره ويسن للقارئ مصليا أم غيره أن يسأل الله الرجة اذا مر بآية رجة ويستعيذ من العذاب اذا مر بآية عذاب فان مر بآية تسبيح سبح أو بآية مثل تفكر واذا قرأ أليس الله بأحكم الحاكمين سر له ان يقول بلى وان على ذلك من الشاهدين واذا قرأ بآية حديث بعده يؤمنون يقول آمنت بالله واذا قرأ بآية نبيكم سمعوا يقول الله رب العالمين (و) يسن تدبر (الذكر) قياسا على القراءة فلا يشتغل بذكر الجنة والنار وغيرهما من الاحوال السنية التي لا تتعلق لها بذلك المقام كان من حديث النفس ويكره ان يتفكر في صلاته في أمر دنيوي أو في مسألة فقهية كما قاله القاضي حسين (و) يسن (دخوله الصلاة بنشاط) لان الله ذم تارك ذلك بقوله واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى والكسل الفتور عن الشيء والتواني فيه وهو ضد النشاط (وفراغ قلب) عن الشواغل الدنيوية لان ذلك ادعى التحصيل الغرض فاذا كانت صلاته كذلك انتفع له فيها من المعارف ما يقصر عنه فهم كل عارف ولذلك قال عليه الصلاة والسلام وجعلت قرعة عيني في الصلاة ومثل هذه هي التي تنهى عن الفحشاء والمنكر (و) يسن (جعل يديه تحت صدره) وفوق سترته في قيامه أو بدله لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم وحكمة جعلهما تحت صدره ان يكون فوق أشرف الاعضاء وهو القلب فانه تحت الصدر مما يلي الجانب الايسر والعادة أن من احتفظ على شيء جعل يديه عليه (أخذ بيمينه يساره) بأن يقبض بيمينه كوع يساره وبعض ساعدها ورسغها روى بعضه مسلم وبعضه ابن خزيمة والباقي أبو داود وقيل بخبر بين بسط أصابع اليمنى في عرض

ينقص بذلك ثواب قراءته بل يجمع به ببر ثواب الدعاء والقراءة وينبغي ان يحل استحباب الدعاء اذا لم تكن آية الرجة والعذاب في شيء قرأه بدل لفاتحة والا فلا بآية به لئلا يقطع الموالاة (قوله سن له ان يقول بلى) أي يقسوها الامام والمأموم سرا كالتسبيح وأدعية الصلاة الاستيمه وهذا بخلاف ما لو مر الامام بآية رجة أو عذاب فانه يجهر بالسؤال ويوافق المأموم وعبارة الشارح بعد قول المصنف السابق ويقول الثناء الخ واداسأل أي الامام الرجة أو استعاذ من النار ونحوها فان الامام يجهر به ويوافق به المأموم اهوطا هره

ان المأموم لا يؤمن على دعائه وان أتى به بلفظ الجمع (قوله فيما سأل في القراءة) قال حج قضيته حصول ثوابه الفصل وان جهل معناه ونظرفيه الاسنوي ولا يأتي هذا في القرآن المتعبد بلفظه فانيب قارنه وان لم يعرف معناه بخلاف الذكر لا بد أن يعرفه ولو بوجهه ومن الوجه الكافي ان يتصور ان في التسبيح والتحميد ونحوهما تعظيم لله وثناء عليه (قوله فلو اشتغل بذكر الجنة) كان الاولى له ذكره بعد قول المصنف السابق والخشوع منه لا بقوله وان تعلق بالآخر الخ (قوله من الاحوال السنية) أي الشريعة (قوله كان من حديث النفس) أي وهو مكروه (قوله روى بعضه مسلم الخ) ليس المراد ان كل واحد اقر برواية جزء في الحديث وروى مسلم عن وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى زاد ابن خزيمة على صدره أي آخره فيكون آخر اليد تحتها وروى أبو داود على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد وعبارة حج للاتباع الثابت من مجموع رواية الشيخين وغيرهما

الوجه المخصوص وهو فعل كما صرحوا به في الأصول انتهى وأقول الظاهر أن المراد من كلام الشارح أن صورة الصلاة تشهد بخلاف صورة الصوم ( قوله لكن صوب في المجموع أنما ) يعني الإخلال بها ( قوله والوجه عدم صحتها مطلقا ) أي لأنها لا تصح المقارنة للتكبير وهي ركن بالاتفاق فيستلزم فيه توفر الشروط وانتفاء الموانع ثم رأيت بعضهم وجهه بما ذكرته ( قوله وهي هنا ماعدا النية ) أي إذا قطعنا النظر عما قدمه من قوله ولأننا نقول الخ ( قوله كما قاله الشارح )

( قوله صوب الساعد ) قال حج وقيل يقبض كوعه بإبهامه وكبر سوعه بخصره ويرسل الباقي صوب الساعد ( قوله والمقدم الاول ) هو قوله بأن يقبض بيمينه كوع يساره ( قوله ويفرج أصابع يساره ) ٤٠٩ قضيته أنه يضم أصابع اليمين حالة قبضه بها اليسرى ( قوله ويحيط

بديه ) أي من الرفع المتقدم كيفية عقد التكبير لأحرام وفوله بعد التكبير تحت صدره أي في جميع القيام إلى الركوع خرج به زمن الاعتدال فلا يجعلهما تحت صدره بل يرسلهما سواء كان في ذكر الاعتدال أو بعد الفراغ من القنوت ثم تقدمت الإشارة إليه في الاعتدال بعد قول اتين فاذا انتصب الخ ( قوله فلا بأس ) أي لا اعتراض عليه والافاسنة ما تقدم ( قوله والرسغ ) والسين في الرسغ أقصحه محلي ويسمى الزند أيضا قال في المختار الزند موصل طرف الذراع في الكف وهما زندان الركوع والكبر سوع أي ويقال للركوع زندو والكبر سوع زندوف المصباح والزند ما انحسر عنه اللحم من

المفصل وبين نشرها صوب الساعد وكلام الروضة قد يوهم اعتماده ومن ثم اغتربه الشارح تبعا لغيره والمقدم الاول ويفرج أصابع يساره وسطا كما هو قضية كلام المجموع ويحيط بديه بعد التكبير تحت صدره قال الامام والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين فان أرسلهما ولم يعبث بهما فلا بأس كأنص عليه في الام والكوع هو العظم الذي يلي إبهام اليد والرسغ المفصل بين الكف والساعد واما البوع فهو العظم الذي يلي إبهام الرجل ( و ) يسر لغير من صر ( الدعاء في سجوده ) لخبر أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فكثر والدعاء في لفظ فاجتهدوا في الدعاء رواه مسلم وروى الحاكم عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والأرض وروى أيضا عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن البلاء لينزل فيتلقي الدعاء فيه تلجأ إلى يوم القيامة وروى ابن ماجه عن أبي هريرة من لم يسأل الله يغضب عليه ومأثور الدعاء أفضل ومنه اللهم اغفر لي ذنبي كله ذقه وحله وأوله وآخره سره وعلايته رواه مسلم ( و ) يسر ( أن يعقد ) في قيامه من السجود والقعود ( على بديه ) أي بطنه مامد وطمتين على الأرض للاتباع ذكر كان أو قويا أو ضدهما ولا يتوهم خلاف ذلك من تعبير الرافعي بأنه يقوم كالعاجن بالنون لأن معناه التشبيه به في شدة الاعتماد عند وضع بديه لا في كيفية ضم أصابعهما وحديث كان يضع بديه كما يضع العاجن ضعيف أو باطل ولو صح كان معناه ما صرحه في شرح المذهب والخبر الصحيح كان صلى الله عليه وسلم إذا نهض رفع بديه قبل ركبته وفي رواية نهض على ركبته واعتمد على فخذه محله إذا لم يأت المصلي بسنة الاعتماد المار فيه نذ يستحب له أن يقدم رفع بديه ويعتمد بهما على فخذه ليستعين به على النهوض وعلى ذلك يحمل أيضا إطلاق ابن الصباغ استحباب رفع بديه قبل ركبته ( و ) يسر ( تطويل قراءة ) ركعته ( الاولى على الثانية في الاصح ) للاتباع ولأن النشاط فيها أكثر تخفيف في غيرهما ذكر من الملل والثاني أنه مما ساء أو محمل الخلاف فيعلم بردفه نص أولم تقتض المصلحة خلافه اماما فيه نص بنطويل الاولى كصلاة الكسوف والقراءة بالمجدة وهل أتى في صبح الجمعة أو بة تطويل الثانية كسبح وهل أتاك في صلاة الجمعة والعبد في تبع أو المصلحة في خلافه كصلاة ذات الرقاع للإمام فيستحب له التخفيف في الاولى والنطويل في الثانية حتى

٥٢ نهاية ل الاراع وهو يرجع لقول المختار موصل طرف الذراع ( قوله زأما البوع فهو العظم الذي يلي إبهام الرجل ) والكبر سوع لذى يلي خصر اليد وقه نظم ذلك بعضهم فقال وعظم يلي الإبهام كوع وما يلي \* لخصره الكبر سوع والرسغ ما وسط وعظم يلي إبهام الرجل ملقب \* ببوع فخذاً بالعلم واحد من الملط ( قوله والدعاء في سجوده ) أي وإن كان مصر على الكبر لتلجأ في الدعاء من أحد الاصل توحيد له لأن الداعي حين يدعو كأنه يقول لا يحصل مطلوب أحد سواك الله ( قوله فيتلقي الدعاء ) ينبغي أن المراد الدعاء المتضمن لرفع ذلك البلاء لا مطالعا ( قوله إلى يوم القيامة ) هو متعلق بيمينه وبيته تلجأ أي وهذا الأمر مستمر إلى يوم القيامة ( قوله ومنه ) أي المأثور ( قوله وأوله وآخره ) تقدمت لشارح في بحث السجود بعد قول المتن تبارك الله أحسن الخ لغير رواية هذا الحديث بلفظ وأوله وآخره وعلايته وسره ( قوله كان معناه مامد ) أي من أن معناه التشبيه به ( قوله محله ) خبر قوله والخبر الصحيح

وأما غيرها من النوافل مثل الخارج بالتعيين هذان تعريفاً للشارح الجلال وانظر ما علة الودوب على طريق الشارح هنا من وجوبها حتى في الصلاة المعادة ثم رأيت في النسخة (قوله بخلاف المعادة فلا ينصرف إليها لا بقصد الاعادة) هذا لا يناسب ما روي من وجوب نية الغرضية في المعادة وعذره أنه تبع فيه الشارح الجلال وهو التمايز على مذهبه (قوله ولا يشترط أن

(قوله فليجعل لبنته من صلاته) أي صلياً (قوله كذا في يوم الجمعة) وقد نظمه الشيخ منصور الطبلاوي في ضمن أبيات فقال رحمه الله صلاة نفل بالبيت أفضل \* إلا التي جاعة تنصل \* سنة الاحرام والطواف \* ونفل جالس للاعتكاف ونحو عمله لا حياءاً بقصة \* كذا النص ونفل يوم الجمعة \* وخائف الفوات بالتأخر \* وقادم ومنشئ السفر والاستخارة والقبليّة \* لغرب ولا كذا البعدية (قوله للتبكير) ٤١٢ يفيدان الكلام في السنة القبليّة وإن فعل البعدية في البيت أفضل وعليه

يحمل قوله في الظم ونفل يوم الجمعة (قوله ولا يكره أن يقال انصرفنا من الصلاة) أي ولا أن يقال جواباً لمن قال أصليت صليت (قوله أن يشغل بدعاء ونحوه) سئل الشيخ عز الدين هل يكره أن يسأل الله بغيره من خلقه كالماء والني والولي أجاب رضي الله عنه بأنه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه علم بعض الناس الأهم أني أقسم عليك بنبيك محمد نبي الرحمة الخ قال صح ينبغي أن يكون مقصوداً عليه عليه الصلاة والسلام لانه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله بغيره من الانبياء والملائكة لانهم ليسوا في درجته ويكون هذا من خواصه والحديث المذكور أخرجه الترمذي وقال صحيح غير مبني

الرياء ولا يلزم من كثرة الثواب التفضيل ونحوه مسلم إذا قضى أحدكم صلاته في مسجد فليجعل لبنته من صلاته فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً ومقتضى إطلاق المصنف عدم الفرق بين المائدة المتقدمة والمتأخرة لكن المنجبة في المصنوعات في النافلة المتقدمة ما يشعر به كلامهم من عدم الانتقال إلى المصلي ما مور بالبادرة والصف الاول وفي الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوصاً مع كثرة المصليين كالجعة اه فعلم ان محمل استحباب الانتقال مالم يعارضه شيء آخر ولهذا استثنى منه صور فعلها في المسجد أفضل كإفالة يوم الجمعة للتبكير وركعتي الاحرام بيمقات فيه مسجد وركعتي الطواف فيه وكل ما شرع فيه الجماعة من النوافل وما اذا ضاق الوقت أو خشي من التكاسل أو كان معتكفاً أو كان يكتم بعد الصلاة لتعلم أو تعام ولو ذهب إلى بيته أفاته ذلك (وإذا صلى وراءه نساء مكثوا) أي مكث الإمام بعد سلامه ومن معه من الرجال يذكر الله تعالى (حتى ينصرفن) ويسن لمن الانصراف عقب سلامه للاتباع ولان الاختلاط بين مظنة الفساد والقياس مكث انما في حتى ينصرفن وانصرفهم بعدهم فرادى (وان ينصرف) المصلي بعد فراغه من صلاته (في جهة حاجته) أي جهة كانت (والا) أي وان لم تكن له حاجة أو كانت لاف جهة معينة (فيمنه) لان جهتها أفضل والقيام مطلوب محبوب وسياق في العيد انه يستحب في سائر العبادات ان يذهب من طريق ويرجع من أخرى ولا منافاة بينه وبين ما تقدم لا مكان حل قولهم انه يرجع في جهة يمينه على ما ذكر الميرداني في طريق آخر أو وافقت جهة يمينه والا فالطريق الاخر أولى لتشهد له الطريق بقا ولا يكره أن يقال انصرفنا من الصلاة كما هو ظاهر كلامهم (وتتقضى القدوة بسلام الامام) التسليمة الاولى لخروجه من الصلاة بها فلو سلم المأموم قبله اعاد المأموم غير مرة مفارقة بطلت صلاته ولو فارقه فيه لم يضر كبقية الاذكار بخلاف مفارقتها له في تكبيرة الاحرام كما سيأتي لانه لا يصير صلياً حتى يتحافلا برط صلاته عن ليس في صلاة فلا مأموم) اذا كان موافقاً (أن يشغل بدعاء ونحوه) لانفرادهم وعدم تحمل الامام عنه سهوه حينئذ لو سها (ثم بسم) وله أن يسم عقبه اما المسبوق فيسلم منه ان يقوم عقب تسليمه فوراً ان لم يكن جالساً مع الامام محمل تشهد فان مكث عامداً عالماً بالتحريم قدر ان زاد على جلسة الاستراحة بطلت

دمري (أقول) فان قلت هذا قد يعارض ما في البهجة وشريحها الشيخ الاسلام من قوله والافضل استسقاؤهم صلاته بالانقياء لان دعاءهم أرحى للاجابة وكما استسقى معاوية يزيد الاسود لاسيما ان كانوا من آل خير الانبياء صلى الله عليه وسلم كما استسقى عمر بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم واه البخاري اه قلت لا تعارض لجواز ان مذكورة العزم مفروض فيما لو سأل بذلك على صورة الالتزام كما يؤخذ من قوله اللهم اني أقسم عليك الخ وما في البهجة وشريحها مصور عما اورد على صورة الاستسقاء والسؤال مثل أسألك ببركة فلان أو بجرمته أو بنحو ذلك (قوله وله أن يسلم عقبه) وينبغي ان تسلمه عقبه أولاً حيث أتى بالذكر المطلوب والابان أمرع الامام من له مأموم الاتيان به (قوله على جلسة الاستراحة) وفي نسخة طمأنينة الصلاة وهذه هي العنقدة ويمكن حل النسخة الاخرى عليها بأن يراد بجلوس الاستراحة أقل ما يجزئ في الجلوس ببر السجدة تين



يتعرض للوقت) أي الذي يدخل به فعل الصلاة ويخرج بخروجه حتى يتأتى قوله إذا لم يجب التعرض للشرط إذا الشرط لا  
هو الوقت المذكور كما لا يخفى وحينئذ فقوله كاليوم تنظير لانتفاء الشرط (قوله طائفاً دخوله) أي يستند شرعي كما هو ظاهر (قوله

(قوله أوجاهلاً فلا) أي ولكن يسجد للسهول لأنه فعل ما يبطل عمده (قوله كما هي) أي في شرح قول المتن والزيادة إلى جميعه  
سنة في الآخر وكذا الدعاء بعده حيث قال واحترز بقوله بعده عن التشهد الأول فيكره الدعاء فيه لئلا يثقل على التخفيف اه  
(قوله ترجيعه) أي ترجيع قوله وقيل عكسه بباب على شروط الصلاة (قوله على شروط الصلاة) لعل الحكمة في تعقيب  
هذا الباب لما قبله التنبه على أنه لا يبعد تلك الأركان بدون شروطها حتى لو انتفى شرط منها في أثناء الصلاة بطلت وقدي أخذ  
هذا من قوله لا حتى لا نأقول لما استعمل على موانعها الخ لأن انتفاء الشرط ٤١٣ بعد انتفاءها مانع من دوام الصحة (قوله

صلاته أو ناسياً أو جاهلاً فلا فإن كان محل تشهده لم يلزمه ذلك لكن يكره تطويله كما هي (ولو  
اقتصر أممه على تسليمة سلم) هو (نذير والله أعلم) أحرار الفضيلة لثنية ونحوه  
متابعته بالأولى بخلاف التشهد الأول لو تركه أممه لا يأتي به لوجوب متابعتها قبل السلام ولو  
مكث الإمام بعد الصلاة ذكر أو دعاء فالأفضل جعل عيونه اليهم ويساره إلى المحراب للاتباع  
رواه مسلم وقيل عكسه وينبغي كما قاله بعض المتأخرين ترجيعه في محراب النبي صلى الله عليه  
وسلم لأنه إن فعل الصفة الأولى يصير مستدبر للنبي صلى الله عليه وسلم وهو قبله آدم فمن بعده  
من الأنبياء

بباب في التنوين يشتمل على شروط الصلاة وموانعها وقد شرع في القسم الأول فقال  
(شروط الصلاة) الشروط جمع شرط بسكون الراء وهو لغة السلامة ومنه اشراط الساعة  
أي علاماتها هذا هو المشهور وان قال الشيخ الشرط بالسكون الزام الشيء والتزامه لا العلامة  
وان عبر بها بعضهم فانها غاي معنى الشرط بالفتح اه وقد صرح بذلك في المحكم والعباب  
والواحي والصحاح والقاموس والمجمل وديوان الأدب وغيرها واصطلاحاً ما يلزم من عدمه  
العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فخرج بالقييد الأول المانع فانه لا يلزم من  
عدمه شيء وبالثاني السبب فانه يلزم من وجوده الوجود وبالثالث اقتران الشرط بالسبب  
كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب للوجوب أو بالمانع  
كالدين على القول بأنه مانع لوجوبها وان لم يلزم الوجود في الأول والعدم في الثاني لكن لوجود  
السبب والمانع لا لذات الشرط لا يقال الشرط يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها فكان  
المناسب تقديم هذا الباب على الذي قبله لا نأقول لما استعمل على موانعها ولا تكون الأبعد  
انقطاعها حسن تأخيرها وانما لم يعد من شروطها أيضاً لسلامة التمييز والعلم بفرضيتها  
وبكيفية تمييزها من سنناتها لغير مختصة بالصلاة فلو جهل كون أصل الصلاة أو  
صلاته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطواف أو الصوم أو نحو ذلك فرض أو لم فيها فرائض  
وسنننا ولم يميز بينهما لم يصح ما فعله لتركه معرفة التمييز المخاطب بها وأفتى حجة الاسلام الغزالي  
بأن من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها صحت صلته لأنه أي وماتر عباداته بشرط أن

مرجوح في باب زكاة المال وباب زكاة الفطر وان مشى في البهجة على أنه لا يمنع في زكاة المال ويمنع في زكاة الفطر (قوله  
وبكيفية) انظر ما المراد به أوله أراد به تمييز فرضها من سننها وعليه فيكون عطفه عليه عطف تفسير ويدل عليه عدم ذكره  
في المختصرات ويصرح بذلك كلام حج وكلام شرح المنهج ويحتمل أنه أراد به الصورة التي تكون الصلاة عليها خارجاً  
(قوله غير مختصة بالصلاة) أي بل تأتي في كل عبادة (قوله وأفتى حجة الاسلام) أي فهو تخصيص لسلامتهم (قوله بأن من  
لم يميز من العامة) أي من العوام بدليل ما يأتي في قوله والمراد بالعامي من لم يحصل الخ وقال حج ان العامي على الأوجه  
ثم قال لو اعتقد ان البعض فرض والبعض سنة صح ما لم يقصد بفرض معين التولية اه وكتب عليه سم قوله أو البعض فرض  
والبيض الخ صنيعة صريح في أنه لا فرق في هذا بين العامي والعالم وليس كذلك بل هو خاص بالعامي كما يعلم بالمرجعة

سببها) أي الصلاة (قوله وميد الاضحى الخ) هذا من ذى الوقت لا ذى السبب ولعل في نسخ الشارح سقطا (قوله وسنة الزوال وصلاة الغفلة) هاتان ذاتا وقت لا سبب (قوله فلا تجب اضافتها الى العشاء) اهتم انه يجوز وصرح به الشيخ في الحاشية والصورة انه قال الوتر سنة العشاء فلا يصح اذ لم يذكر لفظ الوتر كما هو طاهر ولعل هذا من ادراك الرخصة وغيره باقوله ولا

(قوله يشعر برحائه) معتمد (قوله من لم يحصل من الفقه شيئا الخ) أي من لم يحصل قدرا يتمكن به من تمييز فرائض من سننها لان المراد من العالم من ميز بالفعل (قوله من كلامه) أي المجموع (قوله ان المراد به هنا) أي وأما في غير ما هنا فالمراد به غير المجتهد ويقرب منه قوله هنا من لم يحصل من الفقه شيئا يمدى به لبافيه (قوله من لم يميز الخ) أي وان كان بين أظهر العلماء (قوله فرضية جميع أفعاله) أي ومنها القولية والاعتقادية (قوله أولها) وقع مثله في المحلى (أقول) تعبيره بالا ول يقتضى ان يكون معرفة الوقت تميز على غيرهما من الشروط بحيث يستحق ان يكون في المرتبة الاولى وضعا ولعل وجهه ان الصلاة لو وقعت قبل وقتها لا يصح ولا تبرأ اذ منه مطلقا بخلاف غيرها من الشروط فانه يسقط عند الجز عنه وأيضا الخطاب بالصلاة انما يكون بعد دخول الوقت وبهذا الاعتبار ٤١٤ تميز عن غيرها ويمكن انه انما أراد مجرد التقدم الذكري فهو بمعنى

لا يقصد بفرض نفلا وكلام المصنف في مجموعه يشعر برحائه والمراد بالعمى من لم يحصل من الفقه شيئا يمدى به الى الباقي ويستفاد من كلامه ان المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وان العالم من يميز ذلك وانه لا يغتفر في حقها ما يغتفر في حق العمى وقد علم أيضا ان من اعتقد فرضية جميع أفعاله تصح صلاته لانه ليس فيه أكثر من ادائه سنة باعثة فاد الفرض وهو غير صار (خمس) أولها (معرفة) دخول (الوقت) يقينا وأولها بالاجتهاد فن صلى بدونها لم تصح صلاته وان صادفت الوقت كما مر (و) ثانيها (الاستقبال) كما مر أيضا (و) ثالثها (ستر لعورة) عن العيون من انس وجن وملاك مع القدرة عليه ولو خاليا وفي ظلمة لا جاعهم على الامر به فيسار الامر بالشئ نهى عن ضده وهو هنا يقتضى الفساد لقوله تعالى خذوا زياتكم عند كل مسجد قال ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة وفي الاول اطلاق اسم الحال على المحل وفي الثاني اطلاق اسم المحل على الحال لوجود الاتصال الذاتي بين الحال والمحل وهذا لان أخذ الزينة وهى عرض محال فأريد محملها وهو الثوب مجازا ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض أى بالغة الاجتهاد اذا الحائض من حيثها لا تصح صلاتها بخمار ولا غيره وظاهر ان غير البغاة كالبغاة سكنه قديمها جري على الغالب فان عجز عن ذلك صلى عاريا وأتم ركوعه وسجوده ولا إعادة عليه وحكمة وجوب الستر فيها ما جرت به

أحدها وبه عرج (قوله بالاجتهاد) راجع لقوله ظنا فقط أو مافى معنى الاجتهاد كخبر الثقة والمراد بالمعرفة هنا مطلق الادراك بخارج والاختيصة المعرفة لا تشمل الظن لانها حكم الذهن الجازم المطابق لموجب كسر الجسيم أى لدليل قطعي (قوله لم يصح صلاته) أى لا فرضا ولا نفلا (قوله وان صادفت الوقت) فرفع (استطردى وقع السؤال عما يقع كثيرا ان الانسان

يسئل عن مسئلة علمية أو غيرها كدخول لوقت مثلا فيجب المسؤول بقوله الظاهر كذا هل يجوز له ذلك أم لا عادة وأقول فيه نظر والظاهر ان يقال ان ظهر له اماره ترجع عنده ما أجاب به جازله ذلك والامتنع عليه لان قوله حينئذ الظاهر يفيد السائل ان هذا راجع عند المحجب والواقع خلافه لان ذلك ترجع بلا مرجع وهو غير جائز وان وافق الواقع في نفس الامر (قوله من انس وحن وملاك) يفيد ان الثوب يمنع من رؤية الجن والملاك فراجع وقد يؤيد عدم رؤية الملاك مع الثوب قصة خديجة رضي الله تعالى عنها حين ألقت الحجار عن رأسها لتختبر حال جبريل لما كان يأتي النبي صلى الله عليه وسلم أول المبعث هل هو ملك أولا فان الملاك لا يرى للمرأة الاجنبية مع عدم السترة وقد أشار الى ذلك صاحب المهرزبة بقوله وأما طعن الحارثي في أن هو الوحي أم هو الانحاء فاخترني عند كشفها الرأس جبريل يشعل فاعاد أو أعيد الغطاء (قوله وفي الاول) أي اطلاق الزينة على الثياب وقوله الثاني أي اطلاق المسجد على الصلاة (قوله وهذا) أي المحل (قوله وهو الثوب مجازا) عبارة القاموس الزينة بالكسر ما يزين به اه وعليه فلا يجاز اللهم الا ان يقال ان مافى القاموس مجاز وهو كثيرا ما يرتكبه في كلامه (قوله جري على الغالب) أي من ان الصلاة من النساء لا تكون غالبا بالامن البالغات (قوله فان عجز عن ذلك) أي بأن لم يجد ما يستمر به ولم ينسب الى تقصير ما يأتي له بعد قول المصنف ولو اشتبه من قوله ولو اجتهد في الثوبين ونحوهما فلم يظهر له شئ الخ وقوله عن ذلك أي السترة (قوله صلى عاريا) أي الفسائس والسنن على ما مره في التيمم من اعتماده ولا يحرم عليه رؤية عورته في هذه الحالة فلا يكاف غض البصر

نضاف الى العشاء (قوله فانهم اتفقوا على كعتين) أي تنصرف اليهما فليس له الزيادة عليهما ولا النقص عنهما الابنية جديدة كما هو ظاهر وبه يندفع ما في حاشية الشيخ (قوله كلها باطلة) أي الاول منها كما يعلم من باقي كلامه (قوله ويحمل على ما يريده) ان كان مراده ما يريده في ابتدائه خالف فرض المسئلة وان أراد ما يريده بعد خالف ما نقله ابن العماد من الحصر في كلامهم

(قوله قال الزركشي الخ) بين به ان العورة التي يجب سترها في غير الصلاة ليست عورة الصلاة (قوله والركبة من المرأة) شمل الامة لكن جعلها حج كالرجل وكتب عليه سم المتجه الامة كالخبرة وهو المعتمد مر (قوله يري الاول) أي يعلمه (قوله بل صرح صاحب الذخائر) معتمد (قوله يجوز كشفها لادنى غرض) أي بلا اكرهه أيضا وليس من الغرض حاجة الجماع لان السنة فيه أن يكونا مستترين وقوله بلا اكرهه بجركراهة منونة لان لازمة فان قلت لازمة اذ لا يندخله في الكلام تكبر وجهه وليست هذه منه اذهى تفقد النفي قلنا هذه زائدة لفظا فقط اها العامل اه (قوله وصيانة الثوب) فيه حج بنوب التجميل (أقول) وله وجه ظاهر (قوله فلورأي عورة نفسه الخ) طاهره ولو كان طوقه ضيقة احد او هو ظاهر لكن عبارته فيما يأتي تقييد التقييد بالوسع الا أن يقال ان ذلك مجرد تصوير وما ذكر في الضيق ظاهر في غير الاعمى اما هو فينبغي أن لا تبطل صلاته أحداهما أي فيما لو تبين ان يدين امامه أو نيابة نجاسة ٤١٥ من فرض البعد قريبا والاعمى بصيرا الخ

وانما قلنا بعدم بطلان

صلاته لان سترته شرعية

والنظر منه مستحيل ولا

قوة فيه ولا فعل (قوله كما

في فتاوى المصنف) أي

فعلي هذا يكون النظر

حراما اه رمي على شرح

الروض وهو ظاهر ان

كانت الصلاة فرضا وكذا

الفعل ان لم يتصد قطعه

بالنظر والا للاحزمة لجواز

الخروج منه (قوله والثاني

المستفح) عطفه بخبر (قوله

وتطلق) أي شرعا ولو عبر

به كان أولى (قوله ولو كافرا)

أي فيجزم على غيره أن ينظر

منه الى ما بين السرة والركبة

عادة مريد التمثيل بين يدي كبير من التجميل بالسرة والمظهر والمصلي يريد التمثيل بين يدي ملك الملوك والتجميل له بذلك أولى ويجب سترها في غير الصلاة أيضا لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تمشوا عراة وقوله الله أحق أن يستحيأ منه قال الزركشي والعورة التي يجب سترها في الخلوة السواآت فقط من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة به عليه الامام والاطلاق محمول عليه اه وظاهر ان الخ في كالمراة وفائدة السرة في الخلوة مع ان الله تعالى لا يحبجه شيء فيرى المستور كما يرى المكشوف انه يرى الاول منها. بالوالثاني تارك الادب فان دعت حاجة الى كشفها لاغتسال أو نحوه جاز بل صرح صاحب الذخائر بجواز كشفها في الخلوة لادنى غرض ولا يشترط حصول الحاجة وعدم الاغراض كشفها التبريد وصيانة الثوب عن الادناس والغبار عند كنس البيت ونحوه نعم لا يجب سترها عن نفسه في غير الصلاة وانما يكره نظره اليها من غير حاجة أما فيا فواجب فلورأي عورة نفسه في صلاته بطلت كما في فتاوى المصنف الغربية وأقضى به الولا رحمه الله تعالى والعورة لغة المقصان والثاني المستفح وسمى المقدار الاتي بيانه بم القبح ظهوره وتطلق أيضا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر اليه وسما في في النكاح ان شاء الله تعالى (وعورة الرجل) أي الذكرك ولو كافرا أو عبدا أو صبيبا وان لم يكن مميزا وتظهر فائدة في طوافه اذا حرم عنه ولسه (ما بين سترته وركبته) لما روى صلى الله عليه وسلم انه قال عورة المؤمن ما بين سترته وركبته ونظر البهي اذ زوج أحدكم أمته عبده أو أجيده فلا تنظر الامة الى عورته والعورة ما بين السرة

وكان الاول عدم ذكره هما كإفعل حج (قوله عورة المؤمن الخ) فيه دلالة المماثل للاول والمر فلا ينافي قوله أولا ولو كافرا (قوله فلا تنظر الامة الى عورته) عبارة المحلى فلا تنظر الى عورته وتعليقه فالامة ليست من الحديث فكان ينبغي للشارح أن يقول أي الامة الا أن تكون هذه رواية أخرى وعبارة الشيخ في شرح منهجه مثل عبارة الشارح مر (قوله الى عورته) أي السيد (قوله والعورة ما بين السرة والركبة) من تنمة الحديث وهو محل الاسند لال يفرع بفتح تعلقت جلدة من فوق العورة اليها أو بالعكس مع التصاق أودونه فيتمم أن يجري في وجوب سترها وعدمه ماذ كروه في وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلقت جلدة من محل الفرض في البدين الى غيره أو بالعكس يفرع بفتح آخر فقد المحرم السترة الاعلى وجهه بوجوب الفدية بان لم يجد الاقيه الا ينافي الاتزان به فهل يلزمه الصلاة فيه ويغدى أولا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أن ينصل فان زادت الفدية على أجرة مثل ثوب يستأجر أو ثمن مثل ثوب يباع لم يلزمه كالا يلزمه الاستنجار والشرع حينئذ والازمة فيه نظرا والثالث قريب يفرع بفتح لو طال ذكره بحيث جاوز نزوله الركبتين فالوجه وجوب ستر جميعه ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين وكذا يقال في سلعة أصلها في العورة وتدل حتى باوزن الركبتين وكذا يقال في شعر العانة اذا طال وتدل

(قوله فاذا نواها) أي الصلاة وقوله وجب أن يحصل له أدنى المراتب أي النفل فتأمل (قوله بتلفظه بالمشيئة) عبارة الدميرى ولوعقب النية بأن شاء الله سبحانه أو قبله تبركاً لم ضرر وان علق أو شك ضرر (قوله في طهره) هو بالطاء المهملة وعبارة الروض كديره الطهارة والشج في الحاشية فهم أنهم بالطاء المشالة فرتب عليه ما هو مسطور فيها (قوله إذ لا يلزم من بطلان المخصوص) أي لفرضية وقوله بطلان العموم أي عموم كونها صلاة المنزل على أقل الدرجات وهو النفل (قوله ان هذا) أي الحمل وقوله

ودون الر كبتين اه سم على ج لكن في حاشية شيخنا العلامة الشوبري على التحرير بعد قول سم المتقدم آخر الفرع الاول أو بالعكس مانعه فأت ويحتمل وهو الوجه عدم وجوب الستري الاولى لانها ليست من أجزاء العورة ووجوبه في الثانية اعتباراً بالاصل الفرق ان أجزاء العورة لها حكمها من حرمة نظره وان انفصل من البدن بالكلية ولا كذلك المنفصل عن محل الفرض وبذلك الفرق انه لا يجب ستر ما يحاذي محل العورة مما ثبت في غيرها ويجب غسل محاذي محل الفرض فالوجه الفرق بين البابين والمصير لما ذكرناه فليتأمل اه بحرفه (قوله أو معصية) في ادخالها في الامة تجوز ولهذا فصلها الشارح المحلى رحمه الله بذلك (قوله ماسوى الوجه والكفين) ٤١٦ شمل ما لو كان الثوب ساتراً لجميع القدمين وليس مما سالباطن

والركبة (وكذا الامة) مدبرة أو مكاتبه أو مبعوضه أو أم ولد فعورتها فيها ما بين سترتها وركبتها (في الاصح) الحاقها بالرجل بجامع ان رأس كل منهما ليس بعورة ما نفى السرة والركبة فليست أمتها مكان يجب ستر بعضهما يحصل سترها والثاني عورتها كالخبرة الاراسها أي عورتها ما عدا وجهها وكفها ورأسها و) عورة (الخبرة ماسوى الوجه والكفين) فيها ظهرا وبطنها الى الكونين لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشة هو الوجه والكف والركبة ولا يبيّن ما كان عورة في العبادات لما وجب كسفه في الاحرام والخنثى كالانثى رقاو دية فلو اقتصر على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح صلاته على الاصح في الروضة والافتقار في المجموع للشك في السترو وهو المنفردان صحح في التحقيق الصحة ونقل في المجموع في نواقض الوضوء عن النغوى وكثير القطع به للشك في عورته وادعى الاسنوى ان الفتوى عليه فعلى الاول يجب القضاء وان بان ذكر للشك حال الصلاة ولان الاصل شغل ذمته بها فلا تبرا الا يبين وظاهره انه لا فرق بين ان يجرى بهما مقتصر على ما ذكر أو يطرأ الاقتصار على ذلك في الاتناء وما صرحوا به في الجمعة من ان العدد لو كمل بخنثى لم تنعقد الصلاة وان انعقدت بالعدد المعتبر وثم خشي زائد عليه ثم بطلت صلاة واحد وكل العدد بالخنثى لم تبطل الصلاة لاننا نقينا لانفساد وشك كافي البطالة لان غير واردها لان الشك هنا في شرط راجع في ذات المصلي وهو السترو ماسياً أي ثم شك في شرط راجع لغيره ويعتقر فيه ما لا يغتفر في الذات (وشروطه) أي الساتر (ما) أي جرم (منع ادراك لون البشرة) وان حكى مجملها كسر والضميق لكنه مكرره للراء ومثلها الخنثى فيما يظهر وخلاف الاولى للسرحدل فلا يصح في ما يحكى لونها بأن يعرف معه نحو بياضها من سوادها

لقد تم فيكفي الستري لكونه يمنع ادراك باطن القدم ولا تكلف ليس نحو خوف خد لا فاما توهه بعض صفة الطلبة لكن يجب شعورها في سجودها عن ارتعاع الثوب عر باطن القدم فانه مبطل فتنهله (قوله فيها ظهرا) أي الصلاة (قوله هو الوجه) أي ما ظهر (قوله وكثير اقطع به) أي بهذا الحكم وهو الصحة ومشى عليه الخطيب (قوله فعلى الاول) أي وهو عدم الصحة (قوله ولان الاصل) الاول اسقاط هذا التعليل لانه يبين المذكورة تيقنا عدم وجوب ستر ما عدا ما بين

السرحدل كنهه ومقتضاه عدم وجوب القضاء ولكن يجب القضاء للشك الحاصل في صلاته المؤدى للتردد كترجاج في النية (قوله راجع في ذات المصلي) لاوى الى ذات المصلي وعلى ما ذكره فينبغي أن يقدر راجع الى معنى كائن في ذات المصلي (قوله ما منع ادراك لون البشرة) أي اعتدل البصر عادة كما في نظائره كذا نقل بالدرس عن فتاوى الشارح (قوله كسر وال) أي لباس (قوله وخلاف الاول للرجل) قال الشيخ عميرة وفيه وجه ببطلان الصلاة اه وظاهره انه في الرجل والمرأة وعليه فكان الظاهر كراهة في الرجل والمرأة خروجاً من الخلاف الآن يقال ان هذا القول شاذ وليس كل خلاف يراعى (قوله بأن يعرف معه) أي الساتر (قوله من سوادها) أي في مجلس الخطاب كذا ضبطه به ابن عجيل ناشرى اه سم على منهج وهو يقتضى ان ما منع في مجلس الخطاب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب للمصلي جدد الادراك لون بشرته لا يضر وهو ظاهر قريب فليتأمل وينبغي ان من ذلك في عدم الضرر ما لو كانت ترى البشرة بواسطة شمس أو نار ولا ترى عند عدمه ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح انه لا فرق بين القريب والبعيد وفيه وقفة بالنسبة لمسئلة الشمس ويقال ينبغي ان الرؤية



مراد المتكلمين أي الذين منهم الفخر الرازي على أن الفخر المذكور ناقل لما ذكره عن المتكلمين خلافا لما يوهمه كلام الشارح واعلم أن ذلك أن تمنع هذه الدلالة بل أن تدعى دلالة كلام المتكلمين على أن كلام الفخر على إطلاقه (قوله خروج من الخلاف أي المذكور في غير هذا الكتاب وعبارة الروضة ولو قال الله أكبر أجزاءه على المشهور (قوله اذ الرءس حرف تكرر الخ) لا ينبغي أن التكرير غير التشديد ويظهر ذلك في حالة التكرير (قوله وصل همزة الله أكبر عاقلها كما موما) أي كوصلها بافظ مأموما والموجود في نسخ الشرح لفظ كما مر تحريف من المكتبة فإن العبارة للامد ادوهي كاذكرناه (قوله بخلاف الأولى) أي الزيادة الأولى المذكورة في قول المصنف كالله أكبر الدال لا تستقل (قوله يدل على القدم) أي أن تطرأ إلى

بواسطة الشمس لا تضر لأن هذا يعده سائر في العرف ومحل هذا انوقف أن كان الشارح في الفتاوى سوى بين الشمس وغيرها (قوله وهو لا يمنع اللون) أقول ينبغي تعين ذلك عند غيره لأنه يستبرئ من العورة اه سم على منهج وهو ظاهر بالنسبة للمهل استبرئه بعض أجزاءها أما الزاج فإن حصل به ستر شيء منها كذلك والإفلا عبرة به (قوله كالاصباغ التي لا جرم لها) ومنه النيلة إذا زال جرمها وبقي مجرد اللون (قوله ولا تنكفي الخيمة الضيقة ونحوها) قال حج ومنه قيد جعل جيبه بأعلى رأسه وزره عليه لأنه حينئذ منهلها اه ونقل سم على منهج ذلك عن طب والشهاب الرمي وولده وفي حج بعد ما ذكر ويحتل الفرق بانها لا تعد مشتملة على المستور بخلافه ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا (قوله ولو هو وطن) قضيته إلا كتفاء بذلك مع وجود الثوب وهو كذلك وبه صرح سم على منهج وعبارته قوله ولو بطن الخ أي ولومع وجود الثوب (أقول) وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح المحلى والأصح على الأول وجوب النطين على فاقد الثوب ونحوه اه فإنه ظاهر في جواز ذلك عند الندرة (قوله أو خابية) بالهمز ويبدل بالحب كافي القاموس وهو هنا الزير الكبير وقال فيه أيضا الحب الجرة أو الضخمة منها جبهه احباب وخبيصة وحباب بالكسر اه وفي المصباح والحب بالضم الخابية ٤١٧ فارسي معرب (قوله كافي المجموع)

وحاصل مسألة الصلاة في الماء المذكور كما وافق عليه حرره أن فدر على الصلاة فيه والركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب ذلك أو على الصلاة فيه ثم الخروج إلى الشط عند الركوع والسجود ليأتي بهما فيه بلا مشقة وجب ذلك وإن ناله بالخروج مشقة فهو بالخيار أن شاء صلى عريا على الشط ولا ائده وإن

كزجاج وثق فيه ومهل استبرئه وهو لا يمنع اللون لأن مقصود الاستبرئه لا يحصل بذلك كالاصباغ التي لا جرم لها من نحو حرة وصفرة فإن الوجه عدم الاكتفاء بها وإن سترت اللون لأنها لا تعد سائرًا والكلام في السائر من الاجرام ومثل الاصباغ التي لا جرم لها وقوفه في ظلمة كالعمامة ولا تنكفي الخيمة الضيقة ونحوها (ولو) هو (طين) أو خشب أو ورق (وماء كدر) أو نحو ذلك كما صاف منراكم خضرة بحيث يمنع الرؤية وكوقوفه في حفرة أو خابية ضيق الرأس يستتران من أعلاهما وتفرض الصلاة في الماء فيمكنه الركوع والسجود فيه وفي صلاة العاجز عنهما والصلاة على الجنابة ولو قدر أن يصلي فيه ويسجد على الشط لم يلزمه كافي المجموع عن الدارمي ووجه ما فيه من الحرج فاندفع النظر لقاء هذه المسورة لا يسقط بالمسورة ويؤخذ من ذلك أنه ان لم يشق عليه لزمه وبه أفتى والدروحة الله تعالى وبه يجمع بين إطلاق الدارمي عدم اللزوم وبحيث بعضهم اللزوم مطلقا (والأصح وجوب النطين على فاقد الثوب) ونحوه لفقرته على المقصود وكالطين الماء الكدر ولو خارج الصلاة خذ لا فال بعض المأخرين ويكفي الستر بلحاف التحف به امرأتان أو رجلان وإن حصلت مأسدة محردة في الوجه كالمو

٥٣ نهاية ل شاعوقف في الماء عند الركوع والسجود يخرج إلى الشط اه سم على منهج وهل يشترط لصحة صلاته أن لا يأتي في خروجه من الماء وعوده بأفعال كثيرة أولا فيه نظر والأقرب الأول أخذ راباط لا تهم (قوله) ويؤخذ من ذلك (أي من قوله ووجه ما فيه من الحرج (قوله ان لم يشق عليه) أي مشقة شديدة اه حج (قوله على فاقد الثوب) في العباب مانصه فرع لو لم يجد الرجل الاثوب حبر رزسته الصلاة به وكذا التستر به حتى يجد غيره ولو من نجسا اه وقوله لو لم يجد الاثوب حبر يفيده انه لم يجد نحو الطين ويفهم انه لو وحده لم يصل في الحر برؤية أجاب مر سائله عنه وينبغي كما وافق عليه جواز الصلاة في الحر برمع وجود نحو الطين إذا خل برؤاته وحشمة فليراجع كل ذلك وليحذر سم على منهج (أقول) وينبغي أن السلف نحو الطين الحشيش والورق حيث أخل فيجوز له لبس الحر برأه لو لم يجد ما يستبرئه الا نحو الطين وكان يخل برؤاته فهل يجب عليه ذلك أولا فيه نظر والظاهر الأول واه في هذه الحالة لا يخل بالبرؤاء (قوله امرأتان أو رجلان) أي وإن صار على صورة الغميس له أي أو رجل وامرأة بينهما محرمة

الكبر من حيث الزمان يقال فلان أكبر من فلان أو أقدم منه في الزمان (قوله وان يسمع نفسه) هذا لم يعلم مما تقدم ففيه مسامحة أو التماثل لا يستلزم اسماع نفسه (قوله واستكسبه الظاهر انه ليس بقيد في العصيان بل العصيان ثابت اذا لم يعلمه ولم يغله ليكتسب أجرة العمل كان حبسه كما علمت قدمه قبل هذا (قوله ووجه الاعظام الخ) سكت عن وجه رجاء الثواب ولعل

(قوله وار توقف فيه لا ذرى) أى فى الاكتفاء به (قوله يمكن عال) ليس بيمينه (قوله مؤنثا) يمكن جعله مضافا اليه بتقدير مضاف أى ستر أعلاه أى المصلى أى عورته وفى حج رجه الله ما يدل عليه (قوله من جيبه) مفهوماً أنه الورؤيت من أسفل وان كان المصلى هو الرأى لم يضرك فى حاشية الروض لو اشرح ما نصه فى فتاوى النوى الغربية ان المصلى اذا رأى فرج نفسه فى صلاته بطأت فملى هذا يكون النظر ثم حراما أه أى وظاهره انه لا فرق بين ان يراها من أعلى أو أسفل (قوله أى طوق بقية) ليس بيمينه بل مثله ما لورؤيت عورته من يمينه (قوله باسكان اللام وكسرها) قال الشيخ سعد الدين فى شرح التصريف وقصها (قوله وقيل ٤١٨ لا يجب ضمها) لم يظهر له وجه يخالف قوله بضم الراء فى الاحسن لان مقتضى

كون الضم الاحسن جواز تركه الا ان يقال أراد بالاحسن الواجب (قوله يناع) بكسر الراءى فيه أى فى كلام الجار بردى أى القائل باسمه سواء الامر بن (قوله وأليق) فى نهضة والصق ولها وجه لان معناها امس وادخل فى البلاغة (قوله وفائده فى الاقتداء) أى تطهر فى صحة الاقتداء به (قوله وله ستر بعضها) بل عليه اذا كان فى سائر عورته خرق لم يجد ما يستره غير يده كما هو ظاهر اه (قوله فيكفى قطعاً) أى وان حرم كمامه (قوله وأمسكه بيده) والوجه كما قاله مر انه اذا احتاج

كان بازاءه ثقبه فوضع غيره يده عليها فانه لا يضر كما صرح به القاضى والخوارزمى واعتمده ابن الرفعة وان توقف فيه الا ذرى ومقابل الاصح لا المشقة والتأويل (ويجب ستر أعلاه) أى الساتر (وجوابه) للعورة (لا اسفلها) لو كان المصلى امرأة أو خنثى لعدم اعتياده فلو رؤيت عورته منه كان صلى يمكن عال لم يؤثر وستر مضاف لفاعله لا لالة تذ كبر الضمير فى أعلاه وجوابه واسفلها ولو كان مضافا لقوله لقال ستر أعلاه الخ مؤنثا (فلورؤيت عورته) أى المصلى وان كان هو الرأى لها كما مر (من جيبه) أى طوق بقية لسعته (فى ركوع أو غيره لم يكف) الستر بذلك (فليزره) باسكان اللام وكسرها وبضم الراء فى الاحسن اتناسب الواو المتولدة لفظاً من اشباع ضمة الهاء المقدرة الحذف لخطائها وكان الواو وليت الراء وقيل لا يجب ضمها فى الافصح بل يجوز لان الواو قد يكون قبلها اما لا يناسبها ويجوز فى دال يشدد الضم اتباعاً لعمية والفتح للخنثى قيل والكسر وقضية كلام الجار بردى كإن الحاسب استواء الاواين وقول بعض الشراح ان الفخ افصح يناع فيه لان نظره الى اثار الاخفية أكثر من نظره الى الاتباع لانها انبى بالفصاحة واليق بالبلغة (أو يشد وسطه) بفتح السين فى الافصح ويجوز اسكانه حتى لا ترى عورته منه ويكفى ستر ذلك بنحو طيته فان لم يستره بشئ صح احرامه ثم عند الركوع ان ستره استقرت المحبة والابطال صلاته عند وجود المانع وفائده فى الاقتداء به وفيما اذا ألقى عليه شئ بعد احرامه والمراد برؤية العورة ان تكون بحيث ترى وان لم تر بالفعل (وله ستر بعضها) أى عورته من غير السوء أو منها بلا مس ناقص (بيده فى الاصح) لحصول المقصود به والثانى لان الساتر لا بد ان يكون غير المستور فلا يجوز ان يكون بعضه وردبمع ذلك والفرق بين ما هنا وعدم حرمة ستر محرم يده ان المدار ثم على ما فيه ترفه ولا ترفه فى الستر يده وهناء على ما يستلزلون البشرية وهو حاصل باليد اما سترها هنا يده غيره فيكفى قطعاً كما فى

لوضع يده للسجود عليها وضعها وترك الستر بها لان السجود كدلانه عهد جواز الصلاة عارياً من غير بدل الكفاية بخلاف السجود اه سم على منهج وقد يتوقف فيما ذكر بأنه ان أريد ان الصلاة تجوز مع العرى عند العجز عن الستر فكذلك السجود يجوز بدون وضع اليد عند العجز وان أريد انه عهد الصلاة مع العرى للقادر فى أى محل ذلك على ان الرأى جرى على انه لا يجب وضع اليدين والركبتين واطراف القدمين كما مر ولم يقل أحد بعدم وجوب الستر مع القدرة ومن ثم جرى الشهاب البلقينى على مراعاة الستر ولعله الاقرب واستوجه حج التخيير ووقع السؤال فى الدرر عما لو تعارض عليه القيام والستر هل يقدم الاول أو الثانى فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر مراعاة الستر ونقل عن فتاوى الشارح ذلك فراجعوه وهو موافق لما قدمه الشارح من انه اذا تعارض القيام والاستقبال قدم الاستقبال قال لانه لم يسقط فى الصلاة بحال مع القدرة عليه بخلاف القيام فانه يسقط فى النافلة مع القدرة وهذا مثله فان الستر لا يسقط مع القدرة بحال بخلاف القيام وقول سم وضعها وترك الستر أى وعليه فهل له الاتيان بالاكل فى سجوده

المراد جاء الثوب بذلك الاعظام (قوله على كبرائه) لفظة على بكسر اللام اسم بمعنى علوه وهو مفعول اعتقاد (قوله وقيل  
الإشارة إلى توحيده) أنظر ما وجهه (قوله وقيل) أي في الحكمة غير ما مر عن الشافعي (قوله ويرفع يديه) أي الرفع المطلوب  
مع التكبير وإن أوهمت العبارة خلافه (قوله وما يجب التعرض له من صفاتها) أي من التعمين أو الافتراضية والمراد بذات

وبغفره كشف العورة حينئذ أم يجب عليه الاقتصار على قدر الطمأنينة لأن الضرورة تنقذ بقدرها ولا ضرورة لكشفها  
زيادة على ما يصح صلاته فيه نظر وظاهر قول الشارح السابق فإن عجز عن ذلك صلى عاريا أو أتم ركوعه وصحوده الأول وهو  
ظاهر (قوله بنفسه) أي ولو شربها (قوله وأتم الأركان كما مر) قال الشيخ عميرة ولا إعادة في الظاهر والقوانين أي في الصور كلها  
على ما شمله كلامه ولو قيل بوجوب الإعادة عند فقد ما يغسل به لم يعد لندر ذلك كما قيل به فيما لو فقد ما يغسل به الماء ونهيم  
(قوله لزمه الاستتار به قطعاً) ظاهره ولو بيده وقضية قول حج السابق بل عليه ٤١٩ إذا كان في سائر عورته خرق

الخ خلافه وكتب سم  
عليه قوله بل عليه الخ فقد  
يقال لو صح هذا الوجوب  
على العاري العاجز عن  
الستر مطلقاً وضع يديه  
على بعض عورته لأن  
القدرة على بعض السترة  
كالقدرة على كذا في  
الوجوب كما هو ظاهر  
وأطلاقهم كالصريح في  
خلافه فليست أم أي فلا  
يجب عليه السترة  
(قوله فأن وجد كافي  
سوائته) تفريع على  
وجوب ستر البعض ولو  
عبر بالواو كان أولى لأن  
الحكم المذكور لا يعلم  
قبله (قوله تعين لهما)  
ظاهر الإطلاق عدم  
العرق في ذلك بين الصلاة  
وغيرها وهو كذلك (قوله  
فقبله) ولو خارج الصلاة

الكفاية وكما لو استبرق بقطعة حرير وكذا الوجع المخرق من سترته وأمسكه بيده ولو وجد المصلى  
سترته نجسة ولم يجد ما يطهرها به أو وجدته وقد من يطهرها وهو عاجز عن فعل ذلك بنفسه أو  
وجدته ولم يرض إلا بالاجرة ولم يجدها أو وجدها ولم يرض إلا بالكثير من أجرته مثله أو حبس على  
نجاسة واحتاج إلى فرش السترة عليها صلى عارياً أو أتم الأركان كما مر ولو وجد المصلى بعض السترة  
لزمه الاستتار به قطعاً ولا يجري فيه الخلاف فيما لو وجد بعض ما يطهر به لأن المقصود من  
الطهارة رفع الحدث وهو لا يتجزأ أو المقصود هنا الستر وهو ما يتجزأ (فإن وجد كافي سوائته)  
أي قبله ودبره (تعين لهما) لا اتفاق على كون ما عورة ولا نكاح من غيرهما وسماهما سواً  
لأن كشفهما يسوء صاحبهما (أو) كافي (أحدهما فقبله) وجوباً ذكر أو غيره يقدمه على الدبر  
لأنه يتوجه بالقبل للقبلة فستره أهم تعظيمها ولستر الدبر غالباً بالآلية بخلاف القبل والمراد  
بالقبل والدبر كما هو ظاهر ما ينقص مسه وظاهر كلامهم أن بقية العورة سواء وإن كان ما قرب  
اليها الخش لكن تقديمه أولى والحدث يستتر قبله فأن وجد كافي أحدهما فقط تخير والاولى كما  
قاله الأسنوي ستر آلة الرجل إن كان ثم أنثى وآلة النساء إن كان ثم رجل وينبغي سترها ما شاء  
عند الحدث أو الفريقتين أخذ من التخيير المأثور (وقيل) يستتر (دبره) وجوباً لأنه الخش في  
ركوعه وصحوده (وقيل تخيير) بينهما لعارض المعنيين رجلاً كان أو امرأة ولا يجوز لمن فقد  
الستر في الصلاة غصه من ماله كما يخالف الطعام في الخمسة لأنه ممكن من صلاته عارياً  
من غير إعادة نعم إن احتاج لذلك لنحو حراو برد جازو يجب عليه قبول عاريتيه وطلمه عند ظن  
اجابته وإن لم يكن له غير غيره وقبول هبة الطين بخلاف قبول هبة الثوب واقتراضه لأنه ويجب  
شرؤه واستجاره ببدل مثله ولو وجد عن الثوب أو الماء قدم الثوب ختمه الدوام النفع به ولا  
بدل له بخلاف ماء الطهارة ولو أوصى بصرف ثوب لاولى الناس به في ذلك المحل أو وقفه عليه  
أو وكل في إعطائه قدم المرأة حتماً لأن عورتها الخش ثم الخش لا احتمال أنوثته ثم الرجل  
ومقتضى كلامهم مساواة الأمر للرجل لكن بحث بعضهم تقدم الأمر عليه ولا بد

أه حج وكتب سم على موهج على قول المصنف فقبله ظاهره وإن كان لا يكفيه ويكفي الدبر فليست أم وقبله منصوب بفعل  
مقدر تقديره يسترو مشى عليه المحلى ويجوز رفعه على أنه مبتدأ أخبره مخذوف تقديره يستتره ويجوز جره بناء على جواز حذف  
العامل وانقاء عمله والتقدير فتمين لقبه أه (قوله وإن كان ما قرب اليهما) أي السواطين (قوله وطلمه عند ظن اجابته) هل  
يجب عليه ذلك ولو خرج الوقت فيه فظن ولا أقرب نعم لانه حيث غلب على ظنه حصولها نزلت منزلة ما بيده والشرط المقدور  
عليها لا يجوز تركها رعاية الوقت فيكف البوضوء وإن خرج الوقت فكذلك السترة (قوله وإن لم يكن للمعير غيره) أي ويحرم على  
الملك اعازتها أن ترتب عليه كشف محرم (قوله ببدل مثله) أي من ثمن أو أجره (قوله ولا بد فيه) أنظر هل يقدم الميت هنا  
على الحي نظير ما لو أوصى بعباءة لاولى الناس حيث يقدم طهر الميت ثم على الحي أولاً ويفرقو لا أقرب الاول لانه آخره أمره  
والستره تتوقع للحي وينبغي أن يقدم على الميت من احتاج إليه لدفع حراو برد خفيف منه مخذور تبع

الصلاة الأفعال والأقوال المخصوصة (قوله والاحص) أي الاعتقاد (قوله شمل فرض الصبي) فيه وقفة خصوصاً على طريقته المتقدمة من عدم وجوب نية الفرضية عليه (قوله للزحام) أي والصورة أنه في السفينة (قوله لأجل السنة الجامعة) أي فيما (قوله والامة والحرة هنا يستويان) أي فيه تقدم أيهما شاء على الخش وفي نسخة مستويان أي شخصان مستويان (قوله خلافاً للشيخ حيث سوى بينهما) أي المستثنين ومقتضى التسوية تقدم الرجل هنا عنهما حيث كان يسترجع عورته دونهما وعبارة الروض وشرحه وان أرضى به أي بالتوب أي بصره للأولى به قدمت المرأة وجوباً بالان عورتها أعظم ثم الخش لا احتمال أنوته ثم الرجل وبأس ما هرف في التيمم فيما لو أوصى بقاء الأولى به أنه لو كفي الثوب للؤخر دون المقدم قدم المؤخر اه (قوله بل يفعلها فيه واحداً) أي فان ترك ذلك وجبت الإعادة حيث قدر على انتزاعها ممن دفعهاله وكذلك لم يقدر بالنسبة للفرض الذي عارض ٤٢٠ وقته كما يؤخذ من قوله الآتي واتلاف التوب وبعبارة الخ (قوله لزمه السترة)

وينبغي أنه لا فرق في جواز السترة بين أن يكون ملائماً للجمع بدنه أو للعورة فقط فلا يكف لبسه فيما لا فاهاً فقط لانه حيث استتره في محالها فقط صدق عليه أنه لا بأس له خلافاً لما توجه به بعض ضعفة الطلبة (قوله وان لم ينقص أكثر من أجره الثوب) عموم قوله وان لم ينقص الخ يشمل ما لو لم ينقص بالقطع أصلاً لان معنى قوله وان لم الخ سواء نقص بالقطع أكثر من أجره المثل أو لم ينقص وهو شامل لا انتفاء النقص من أصله لكن عبارة حج والوجه أنه لا يلزمه قطع زائد على العورة ان نقص به المقطوع ولو يسيراً اه ومفهومه أنه لو لم ينقص بالقطع لزمه وهو قضية أولى قول الشارح ولما في قطعه من إضاعة المال (قوله لمساختمهم في الاعتذار) وبهذا يفرق بين هذا وما يأتي في قطع المنتجس (قوله ويجب تقديمه على المنتجس) فضيته أنه لو فقدوه وجدته منتجساً استتر به وليس مراد الماسر من أنه يصلي عارياً ولا إعادة على ما هرف فيه (قوله ويقدم المنتجس عليه في الخلوة) أي وان كان رطباً أو يغسل بدنه حيث احتاج الغسل (قوله لو علمت بطلان) أي وان كانت السترة بعيدة لأن السروط لا تسقط بالجهل ولا النسب (قوله فأنت حرة فبها) وقع السؤال في الدرس عما لو قال لمساخمتها متى قت للركعة الثالثة مثلاً فانت حرة وصات مكشوفة الرأس هل تنعقد صلاتها أم لا بسبيل من ان تستترها قبيل ماعلق به السداد لم تنعقد فيه نظر والجواب عنه بان الظاهر ان يقال ان كانت السترة قريبة منها بحيث لا تحتاج في وضعها الأفعال كثيرة انعمت صلاتها وعقبت والا فلا ان لم يحتمل احتمالاً لا قرياً بوجود من يأتي لها بما بإشارة أو نحوها فان احتمل ذلك انعمت فليراجع (قوله أحسن ثيابه) أي ويحافظ مع ذلك على ما يتجمل به عادة ولو أكثر من اثنين (قوله أو يتسروا) في تاريخ أصهبان عن مالك بن عتاهية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الأرض تستغفر بالصلي بالسراويل اه ديمري

قوله والامة والحرة هنا يستويان والقول بان عورة الحرة أوسع فينبغي تقديمها رديان الموجود ان كفي ما بين السرة والركبة فقط فهمه فيه سواء وان زاد فلا تعارض في الزائد اذا عورة للامة حينئذ والخش ان يستويان وان اختفارقا وحرة وتقدم الامة على الخش والحرة ان توقف فيه صاحب الاسعاد لتحقيق أثوته أو خش عورتها بخلافه ولو كفي سواء في المرأة والخش قدم كل منهما على الرجل فيما يظهر وان كان يسترجع عورته لان عورتها أقبح وبه يفرق بين هذا وما هرف في التيمم خلافاً للشيخ حيث سوى بينهما ولا يجوز لاحد دفع سترته المحتاج اليها لاداء فرضه ويصلي عارياً بل يفعلها فيها وجوباً ويعبرها للمحتاج استجباً ولو وجد ثوب حرير فقط لزمه السترة لجواز لبسه للباحاجة ومنها السترة لصلاة ولو كان زائداً على العورة لم يلزمه قطع ما زاد عليها وان لم ينقص أكثر من أجره الثوب كما اقتضاء كلامهم ولما في قطعه من إضاعة المال خلافاً للامة سوى لمساختمهم في الاعتذار المجوزة للباس الحرير ومثلهما بل أولى وجود نقص وان قل ويجب تقديمه على المنتجس ويقدم المنتجس عليه في الخلوة ونحوها مما لا ينوقف على طهارة الثوب ولو وصلت أمة مكشوفة الرأس فعمت فيها ووجدت خماراً ان مضت اليه احتاجت أفعالا مبطله أو انتظرت من يأتي به لها مضت مدة بطلت صلاتها فان لم تجده بنت وكذا ان وجدته قريفاً فتأولته ولم تستبدر وسترت به رأسها فوراً كما روجد ستره ولو لم تعلم بالستره أو بالعقوبة لا بعد مضى زمن يمكنه إيقاض السترة ولو علمت بطلت لامة ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت بالاختار عازرة عنقت وصحت صلاتها أو فادرة صحت ولم تعتق للدور وبسبب للذكر أن يلبس لصلاته أحسن ثيابه ويتقصد ويتعمم ويتطيلس ويرتدي ويتزاور ويتسروا وان اقتصر على ثوبين فقميص مع رداء أو أزار أو سراويل



سيصرح به قريبا ولو أخر هذا عنه كان أولى (قوله والاختفاء السالب للاسم) وهل الميلا على وزانه وأوله ضابط آخر (قوله أو الأعلى ركبته) أي أو لم يتمكن من القيام الأعلى ركبته كما سيعلم من بقية كلامه في آخر السواددة وعبارة الروض وشرحه صريحة فيه (قوله ولو لم يعين) يعني في النهوض لافي دوام القيام كما علم مما مر (قوله بل ولو كان أقرب إلى الركوع فيما يظهر)

(قوله ومن أزار مع سراويل) وبقي كل من الثلاثين بعده مع بعض فانظر حكمه ولعل أولها لقميص مع السراويل ثم القميص مع الأزار ثم مع الرداء (قوله فازا فسراويل) لعل وجه تقديم الأزار عليه أنه يحكى حجم العورة وهو خلاف الأولى وقد قيل فيه بالبطان (قوله كالماء) أي فلا يصح بعده ولا نحوه ويجب استرداده مادام باقيا فان لم يسترده وجبت الإعادة لما صلاه مع القدرة على استرداده وكذا مع العجز بالنسبة للصلاة التي قوته في وقتها ٤٢١ (قوله ثوب فيه صورة) ظاهره

وأوحى أو في ظلمة أو كانت الصيرة خاف ظهوره أو ملائمة للأرض بحيث لا يراها إذا صلى عليه وهو ظاهر تباعدا عما فيه الصورة المنهي عنها (قوله وان صلى عليه) وضع السؤال في الدرس عن وقف هذا السوب هل يصح ويثاب على وقفه والجواب ان الوقف صحيح لكونه ليس على معصية ولو قيل بعدم ثوابه بل بكرهه لمافيه من التعريض للصلاة المكروهة لم يبعد ولا فرق في ذلك بين العالم والجاهل لان الجهل بالحكم لا تظن اليه (قوله غطاه بيده) أي البسار والاولى ان يكون بظهرها (قوله

أولى من رداء مع أزار أو سراويل ومن أزار مع سراويل وحاصله استحباب الصلاة في ثوبين للاتباع فان اقتصر على واحد فقميص فازا فسراويل ويلتخص بالسوب الواحد ان انسح ويخالف بين طرفيه فان ضاق اترز به وجعل شبه أمنه على عاتقه وبس للمرأة ومثلها الخنثى في الصلاة ثوب ساينج لجميع بدنها وخار ومحفقة كشيعة واتلاف الثوب وبعده في الوقت كالماء ولا يباع له مسكن ولا خادم كافي الكفارة ويكره ان يصلى في ثوب فيه صورة وان يصلى عليه وان يصلى مضطجعا وان يغطي فاه فان تشاب غطاه بيده ندبا وان يشتمل اسماء الصماء واليهود بأن في الأول بدنه بالسوب ثم يرفع طرفيه على عاتقه الايسر وفي الثاني بان يخل بدنه بالسوب بدون رفع طرفيه وان يصلى الرجل مثلثا والمرأة متعقبة (و) رابعها (طهارة الحدث) الأصغر وغيره عند قدرته فان عجز فقد صرف في التيمم ولو لم يكن متطهرا عند احرامه مع قدرته على الطهارة لم تتعد صلواته وان أحرم متطهرا ثم أحدث نظر (فان سبقه) حدثه غير الدائم (بطأت) صلواته كما لو نعد الحدث لبطالته بالاجماع وشمل ذلك فاقده الطهورين اذا سبقه الحدث قبطل صلواته كما هو ظاهر كلام الاصحاب خلافا للاسدنوي (وفي القديم) ونسب للحدث بدل صلواته بل يتطهروا (يبنى) على صلواته بعد ذكره وان كان حدثه أكبر لحدث فيه ضعيف باتفاق المحدثين ومعنى البناء ان يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه ويجب تقليل الزمان والافعال قدر الامكان ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة فلو كان للمصلي سجدا بان فسلك الا بعد بطالت صلواته وليس له بعد طهارته عود الى موضعه الذي كان يصلى فيه مالم يكن اماما لم يستخلف أو ماموما يغنى فضيلة الجماعة كذا نقله الرافعي عن التتمة وأقره وجزم به في الروضة لكن في التحقيق ان الجماعة عذر مطلقا فيدخل فيه المنفرد والامام المستخلف أما حدثه الدائم كسلس البول فغير ضار على ما مر في الخبض وان أحدث مختارا بطلت صلواته قطعاعلم كونه في الصلاة أم كان ناسيا ولو نسي الحدث فصلى أي تب على قصده دون فعله الا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء فيثاب على فعله أيضا قال ابن

على عاتقه الايسر) عبارة القاموس واشتمال الصماء ان يرد الكساء من قبل يمينه على يديه اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرد ثابته من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا (قوله مع قدرته) خرج به فاقد الطهورين فان صلواته تعدد (قوله فان سبقه) أي المصلي لا يقيده كونه متطهرا أو مثله أي مثل رجوع الضمير للتبديد فمذنبه كغيره في كلامهم اذ قامت على ذلك قرينة والقراءة هنا بطلان صلواته كما هو ظاهر كلام الاصحاب فصح قول الشارح وشمل ذلك الخ (قوله وشمل ذلك) في دعوى الشمول بعد تقييده الاحرام بكونه متطهرا انظر وعليه فكان لاولى ترك التبديد أو يقيده ثم يقول ولو كان فاقد الخ (قوله ان يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه) قصيته انه لو أحدث في التشهد الاول أو جلوس الاستراحة لم يجب عليه العود له وينبغي خلافه وانه يجب العود اليه ايقوم منه لان قيامه مع الحدث لا يعذبه وظاهر قول المحلى عقب قول المصنف يبنى بعد الطهارة على ما فعله منها يشعر به لانه لم يقدركن ولا بعيره (قوله ولو كان للمصلي) أو عبر بالواو كان أولى لانه لا يتفرع عما قبله

انظر ما موقع هذا البحث مع انه نص قول المتن فيما مر فان لم يطق انتصابا وصار كرا كع الان يقال هذا في الميل الى جنب بخلاف ما في المتن فانه في الاحتواء عليه فلينظر ما اذا صار في ميله الى حد الر كوع وقضية كلامه ان الميسل لا يعطى حكم الاحتواء فليراجع (قوله عن ذلك) أي عن كلام الامام الذي رده في المجوع وفي نسخ وجمع الوالدرجه الله تعالى بين كل ارمي

(قوله والا قرب) من كلام الشارح (قوله عدم اثباته) قال سم على حج قوله الامن نحو جنب الخ فيصده انه لا يثاب عليها بل على قصد هافقط ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي ان قراءة الجنب لا بقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكر وهو لا ينافي ذلك لانه هنا لم يصرفها عن القراءة لتسببه الجنبه ولم يوجد شرط قواها من الطهارة وهناك انصرفت عن القراءة لانه لعدم قصد هافصارت ذكرها فأتى على الذكر وقد يقال نسيانه الجنبه لا يقتضي قصد القراءة فينبغي حينئذ ان يثاب عليها ثواب الذكر لا نصرا فها عن القرآنية بسبب الجنبه بل ينبغي ان يثاب كذلك وان قصد هافقصد هالعدم مناسبتة اه (قوله بان كشفه ريج) قال سم على حج ولو تكرر كشف الريج وتوالى بحيث احتاج في الستر الى حركات كثيرة متواليه فالمتجه البطلان بفعل ذلك لان ذلك نادر ويؤيده ما قالوه فيما الوصاف أمة مكشوفة الرأس فعمقت في الصلاة ووجدت خبارا تحتاج في مضيا اليه الى افعال كثيرة أو طالت مدة التكشف من ان صلاته تبطل اه ورأيت بهامش عن سم مانصه وينبغي ان مثل الريج الا دعى غير الميز والبهجة ولو معللة اه وقوله غير المميز مفهومه ان المميز يصرو بوجه ذلك بان له قصد ابعده الحاقه بالرج بخلاف ٤٢٢ غير المميز فانه لما لم يكن له قصد امكن الحاقه به هذا ونقل عن شيخنا الزايدى

الضرر في غير المميز وعلاه بندرته في الصلاة فليراجع (أقول) وهو قياس ما قالوه في الانحراف عن القبلة مكرها فانه يضرون عادحا لا وعلاه بندرة الاكراه في الصلاة فاعتمده (قوله نجاسة رطبة) قال سم على حج تنبيهه لودار الاهريين القاء النجاسة حال التصح صلاته امكن يلزمه

القائواها في المسجد لكونه فيه وبين عدم القاءها صوالله مسجد عن التنجيس لكن تبطل صلاته فالمتجه وضوئه خدى مراعاة صحة الصلاة والقاء النجاسة حالاً في المسجد ثم ان التها فوراً بعد الصلاة لان في ذلك الجمع بين صحة الصلاة وتطهير المسجد لكن يغتفر القاءها فيه وتاخير التطهير الى فراغ الصلاة للضرورة فليست امل وقولنا فالمتجه الخوافق عليه مر في الجاففة ومنعه في الرطبة وهو متجه ان اتسع الوقت اه وفيه أيضا قوله أو نقضها حالاً ينبغي أو غسلها حالاً كأن وقع عليه نقطة بول فصب عليها حالاً الماء بحيث طهر محلها بمجر دصبه حالاً والمتجه ان البدن كالثوب في ذلك بجامع اشتراط طهارة كل منهما فاذا وقع عليه نقطة بول مثلاً فصب فوراً الماء عليها الخ بحيث طهر المحل بمجر دالصب حالاً لم تبطل صلاته كالموقع عليه نجس جاف فألقاء عنه حالاً بنحو امالنه فوراً حتى سقط عنه النجس اذا فرق في المعنى بين القاء النجس الجاف فوراً وصب الماء على النجس الرطب فوراً في كل منهما فليست امل ثم رأيت عن الفتى فيما ألوا صابه في الصلاة نجاسة حكمية نفسها فوراً ان أول كلام الروضة يفهم صحة صلاته وآخره يفهم خلافه اه وقوله يفهم خلافه ظاهر لانه يصدق عليه انه حامل للنجاسة الى وقت الغسل فاشبهه ما وجد الثوب الذي وقعت عليه نجاسة وفي كلام شيخنا له الامامة الشورى وأما القاءها على نحو مصحف أو في نحو جوف المكعبة فالوجه مراعاتها ولو جافة لعظم حرمتها فليصبر (قوله فسقطت) أي وأسقطها على وجه لم يعدمها لها (قوله مع احتياجه) أي فان لم يحج ذلك كأن غسل رجليه داخل الخف وهو محدث ثم انقضت مدة الخف بعد ذلك وهو يصلي لم تبطل صلاته لبقاء طهارته (قوله قبل فراغ المدة) أي وهو بطاهرة المصح لان هذا الغسل لم يرفع الحدث

الرضه والمجموع الى آخره وما هنا أقدم (قوله وعلى القول بأنه لا يتعين للقعود كيفية الخ) يوهم ان فيه خلافا وليس كذلك (قوله فالاولى ما ذكره بقوله) حق العبارة فالأفضل الافتراض كما قال (قوله وقد يسنن الاتقاء) أي بالكيفية الاتية

(قوله عدم انعقادها) معتمد خلافاً لما حيث قال بعد كلام ذكره يقتضى عدم الانعقاد والذي يتجه انعقادها حتى تصح القدوة به وفى الروض وشرحه ما يوافقه (قوله انعقدت) أي ويقتصر على ما أمكنه فعله منه (قوله أولونها قليلاً) أفهم انه ان لثوبها كثير ابطلت صلاته ولعل وجهه أن الكثير اذا كان بفعله لا يعنى عنه واقتصاده من فعله وقياسه انه لو كان فيه دمل ففتحه فخرج منه دم كثير لا يعنى عنه وينبغى ان محل عدم العفو عنه ففعله اذا خرج الدم متصلاً بالفخ ولو لم يخرج عقب الفخ لكانه نحل وخرج بعده بمدة بحيث لا ينسب خروجه للفخ لم ينضر (قوله من ارتكب ٤٢٣ ما يدعوا الناس) أي ومع ذلك

عقوبة الذنب باقية  
فيستحق ما يترتب عليه  
في الآخرة وقد عفو  
سبحانه وتعالى عنه (قوله  
ان يستتره لذلك) أي لئلا  
يخوض الناس فيه (قوله  
والامر بالشيء) أي عن  
ضده (أي يفيد النهي عن  
ضده) والافليس الامر  
بالشيء عين النهي ولا  
يستلزمه على الصحيح (قوله  
ليوافق ما قبله) قضية  
هذا الحمل عدم حرمة  
تجسس ثوب غير ملبوس  
له ولعل هذه القضية غير  
مرادة بل المراد ما من  
شأنه ان لا يلبسه بدليل  
قوله ليوافق ما قبله  
(قوله وجب علينا اعلامه  
بها) أي وينبغى ان محل  
ذلك حيث كانت تمنع من  
حمة الصلاة عنده وعلما

وضوئه الاول وهذا ظاهر حيث دخل فيها طائفة البقاء فان قطع بانقضاء المدة فيها التحج كقوله  
السبكي عدم انعقادها وقارق ما تقدم قبله كانت عورته تنكشف في ركوعه حيث حكم  
بانعقادها على الصحيح بعدم قطعه ثم بالبطان بل صحتها يمكنه بأن يستترها بشيء عند ركوعه  
بخلافه هنا كيف يقال بانعقادها مع القطع بعدم استمرار صحتها وكيف يتحقق نيتها ان كان  
في نفل مطلق يدرك منه ركعة فأكثر انعقدت ولو اقتصد مثلاً فخرج دمه ولم يلبث بشرته  
أولاً ثم اقليل لم تبطل ويستحب ان يحدث في صلاته أن يأخذ بأفقه ثم ينصرف موهماً انه عرف  
ستراً على نفسه لئلا يخوض الناس فيه فيأثموا ويلحق به من أحدث وهو منتظر اقامتها لاسيما  
مع قرب الزمان لذلك ومنه يؤخذ انه يستحب لكل من ارتكب ما يدعوا الناس الى الوقعة فيه  
ان يستتره لذلك كما صرح به ابن العماد لحديث فيه (و) خامساً (طهارة النجس) الذي لا يعنى  
عنه (في الثوب والبدن) ولو داخل فيه أو أذنه أو عينه أو أذنه (والمكان) أي الذي يصلى فيه  
فلا تصح صلاته مع شيء من ذلك وان كان جاهلاً بوجوده أو بطلان ما به لقوله تعالى وثيابك  
فطهر ونجس العجين اذا أفلت الحبيضة فدعى الصلاة واذا دبرت فاغسل على عنك الدم واصل  
ثبت الامر بأجتناب النجس وهو لا يجب في غير الصلاة فيجب فيها والامر بالشيء نهى عن  
ضده والنهي في العبادات يقتضى فساده انما يحرم التضع به خارجاً في البدن بلا حاجة  
وكذا الثوب كافي الروضة كاصحها وما في التحقيق من تحريره في البدن فقط مراده به ما يعم  
ملا بسه ليوافق ما قبله ولو رأينا في ثوب من يريد الصلاة نجاسة لا يعلم بها وجب علينا اعلامه  
بها لان الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان قاله ابن عبد السلام وبه أفتى الحنابلة كالو  
رأينا صبيار في بصبية فانه يجب علينا المنع وان لم يكن عصياناً ويستثنى من المكان ما لو كثر  
ذوق الطيور فانه يعنى عنه في الارض وكذا الفرش فيما يظهر راشقة الاحتراز عنه وان لم يكن  
مسجداً فيما يظهر بشرط ان لا يعتمد المشي عليه كما قيد العفو بذلك في المطالب قال  
الزركشي وهو قيد متعين وان لا يكون رطباً أو راحلاً بمنزلة كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى

بذلك والافلا جواز كونه صلى مع علمه بذلك لعدم اعتقاده البطلان معه (قوله وبه أفتى الحنابلة) قد يسهر هذا بأن الحنابلة  
كان متأخر عن ابن عبد السلام فافتى بما قاله وليس مراد ابل ابن عبد السلام متأخر عنه ومما يدل على ذلك قول الاسنوي  
في طبقاته في ترجمة الحنابلة قدم بغداد في أيام الشيخ أبي حامد وقال في ترجمة الشيخ أبي حامد انه مات سنة اثنين وثمانين  
واربع مائة وقال في ترجمة ابن عبد السلام انه مات سنة ستين وثمان مائة فقولاه هنا وبه أفتى الحنابلة معناه ان ابن عبد السلام  
قال تبعاً للحنابلة أو قاله فوافقه قول الحنابلة وقوله الحنابلة قال الاسنوي في طبقاته هو الحسين بن أبي جعفر محمد الطاهري  
وهو بالحاء المهملة والدون معناه الحنابلة كالتجاوز والبقال ولكن الجهم يزيدون عليه باء النسب أيضاً فيعبرون مثلاً عن  
الذي يقصر الثياب بالقصار مرة وبالقصاري أخرى قال ابن السمعاني لعل أن بعض اجداده كان يبيع الحنطة اه باختصار  
(قوله وان لا يكون رطباً) أي يقع الرطوبة من أحد الجانبين لا يعنى عنه وظاهره وان تعدد المشي في غير ذلك من موضع  
طهارته كأن توضع من مطهرة

فالأقوال المفسر مكره مطلقاً (قوله وكان بذلك أقرب إلى الأرض) سقط منه لفظ بجهة من التسخ عقب قوله أقرب كما هو كذلك في عبارة العباب وأعلم أن من الواضح أن كلام المصنف في ما هو أعم من صلاة القائم والقاعد وغيرهما في حاشيا

عدم ذرق الطير المدكور سائر اجزاء المحل المتصل به أو تغل عن ابن عبد الحنفى العفو (أقول) وهو قريب للشقة (قوله ومع ذلك) أى مع اجتماع الشروط المذكورة (قوله لا يكاف تحرى غير محله) أى غيبت كثرة المسجد أو غيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكاف غيره حتى لو كان بعض أجزاء المسجد خالياً منه ويمكنه الصلاة فيه لا يكاف به بل يصلى كيف تفرق وان صادف محل ذرق الطير وهو مظاهر حيث عدم الزرق المحل فلا شتمل المسجد مثلاً على جهتين أحدهما خالية من الذرق والاخرى مشتملة عليه وجب قصده الحالية ٤٢٤ ليه فى هذا الاذلال مشقة كما يعلم مما ذكره فى الاستقبال فراجع (قوله ثم

الثوب) لعل المراد من ثوب يشتر به مما يمكن الاستتار به فادافرض ان الثوب المتنجس اذا قطع المتنجس منه نقصت قيمته عشرة دراهم مثلاً وزادت تلك الدراهم على أجرة السترة وعلى ثمن الماء وعلى أجرة من يغسل لئلا يزداد على ثمن ما يستتر به وجب قطعه ويحتمل وهو الظاهر ان المراد نفس الثوب لذى معه فان نقص بقطعه فوق أجرة الثوب الذى يصلى فيه وثن الماء الذى يغسل به وأجره من يغسله لم يجب قطعه والاوجب (قوله ولو غسل أحد ثوبين باجتهاد) خرج بقوله باجتهاد ما لو غسلا معاً أحدهما فليس له الجمع بينهما لان الواجب عليه الاجتهاد ولم يدفع له (قوله ثم تغير ظنه) أى ولو لوى الصلاة (قوله جازله الاقتداء بالآخر) أى الاجتهاد

ومع ذلك لا يكاف تحرى غير محله ولو تنجس ثوبه بغير معفو عنه ولم يجد ما يطهره به وجب قطع محله ان لم تنقص قيمته بالقطع فوق أجرة سترة يصلى به المأوى كالأقوال تبعاً للتولى وهو المعتمد وان قال فى المهمات ان الصواب اعتباراً أكثر الامرين من ذلك ومن ثمن الماء لو اشتراه مع أجرة غسله لان كلاً منهما لو انفرد وجب تحصيله وانكر الشاشى كلام المتولى وقال الوجه ان يعتبر ثمن الثوب لا أجرته لانه يلزم شراؤه بثمن المثل وقيد اوجب القطع أيضاً بمحصل سترة العورة بالظاهر ولم يذكر المتولى والظاهر كما قاله الزركشى انه ليس بقيد بناء على ان من وجد ما يستتر به بعض العورة يلزمه ذلك وهو الصحيح (ولو اشتبه) عليه (طاهر ونجس) من ثوبين أو يثنين (اجتهاد) فيه الصلاة قال فى المحرر كما فى الاوفى ونقدّم عليه الكلام ثم لو صلى فيما ظنه طاهر ثم اذكري الاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب عليه تجديد الاجتهاد بخلاف ما مر فى المياه حيث يجتهد فى الكل فرض اذ بقاء الثوب والمكان بمنزلة بقاء متطهر افلوا اجتهد بغير ظنه حمل بالثاني فيصلى فى الآخر من غير اعادة كالأجوبة الاولى اذ لا يلزم من ذلك نقص الاجتهاد باجتهاد بخلاف المياه ولو غسل أحد ثوبين باجتهاد صحّت صلاته فيهما ولو لم يجزعهما عليه ولو اجتهد فى الثوبين ونحوهما فلم يظهر له شئ صلى عارياً وفى أحد البيتين حرمة الوقت ولزمته الاعادة لكونه مقصراً بعدم ادراك العلامة ولان معه ثوباً ومكاناً طاهراً ييقن ولو اشتبه عليه ان ثمن تنجس بدن أحدهما أو أراد ان يقتدى بأحدهما اجتهد بينهما ما وعمل بما ظهر له فان صلى خاف أحدهما ثم تغير ظنه الى الآخر جازله الاقتداء بالآخر من غير اعادة كما لو صلى للقبلة باجتهاد ثم تغير اجتهاده لجهة أخرى فان تحير صلى منفرداً (ولو نجس) بفتح الجيم وكسرها (بعض ثوب أو بعض بدن) أو مكان ضيق (وجهل) ذلك البعض فى جميع ما ذكر (وجب غسل كله) لتصح صلاته فيه لان الاصل بقاء النجاسة ما بقى جزء منه من غير غسل هذا اذ لم يعلم انحصارها فى واحد من مضمهرين كأحد كعبه أو موضع من مقدم الثوب أو مؤخره فان علم ذلك لم يجب غسل سوى ما شك ولو اصاب شئ طربط طرفاً من هذا الثوب أو البدن لم يحكم بنجاسته لاننا لا نتيقن بنجاسته موضع الاصابة ولو شق الثوب المذكور ونصفين لم يجز

الاجتهاد ولم يدفع له (قوله ثم تغير ظنه) أى ولو لوى الصلاة (قوله جازله الاقتداء بالآخر) أى الاجتهاد

بأن يدخل نفسه فى القدوة به فى أثناء الصلاة مع بقائه على الصحة لانه يتغير ظنه صار منفرداً باعتقاده بطلان صلاة امامه (قوله فان تحير صلى منفرداً) أى سواء حصل التحير ابتداءً أو بعد حصول القدوة بأحدهما بالاجتهاد ثم طرأ التحير بأن شك فى امامه ولم يظهر له طهارة الثاني وحينئذ يكمل صلاته منفرداً (قوله وكسرها) اقتصر عليه فى المختار (قوله لاننا لا نتيقن بنجاسة موضع الاصابة) منه يؤخذ انه لو تعلق صلى أو هرة لم يعلم بنجاسة منفذها لا تبطل صلاته لان هذا مما تعارض فيه الاصل والغالب اذ الاصل الطهارة والغالب النجاسة وخرج بقوله لم يعلم بنجاسة منفذها ما لو علمه ثم غابت الهرة والطفل زماناً يمكن فيه غسل منفذها فهو باق على نجاسته فتبطل الصلاة بعلقها بالمصلى ولا تحكم بنجاسته ما اصاب منفذها كالطهارة اذا كانت قارة ثم غابت غيبة يمكن طهرها فيها



الشيخ من قصره على المستاق ليس في محله على ان كونه يضع مقدم رأسه على الارض وهو مستقل على ظهره غير ممكن كالا يخفى  
(قوله ولا يلزم نحو القاعد والموى اجراء الخ) لعل المعنى انه لا يلزم القاعد اجراء القيام المجوز عنه ولا الموى اجراء نحو الر كوع  
والسجود المجوز عنه على قلبه مع اتيانه بالاياء والافهون من افراد ما قبله (قوله ويستحب له اعادتها) أى فيما اذا قد عوى  
القيام أو الر كوع (قوله من أجزاء قراءته في هو له للجأوس دون عكسه) والصورة انه في النفل كما هو فرض الافتاء وفيه

(قوله اما اذا كان المكان واسعاً) محترز قوله أو مكان ضيق (قوله واضيق بالعرف) أى ضبطه بالعرف وفي نسخة ان يضبط  
بالعرف (قوله اذا جاوزنا الصلاة) يشعر بأن في جواز الصلاة فيه خلافاً ولم يتقدم له ذكر ولعل المراد بقوله اذا جاوزنا بأن  
حكم بانساعها ما عرفاً أو على ما قاله ابن العماد وقوله اذا جاوزنا متمد ٤٢٥ (قوله حيث كانت النجاسة محقة) أفهم انه

لو تنجس بعض الثوب  
واشتبه فغسل نصفه ثم  
باقية طهر كله وان لم يغسل  
المنتصف لعدم تحقق  
نجاسة مجاور المغسول  
(قوله اذا لا تنجس بالشك)  
قال في شرح الروض بعد  
ما ذكر ويفارق ما لو صلى  
عليه حيث لا تصح صلاته  
وان احتمل ان المحل الذي  
صلى عليه طاهر بأن  
الشك في النجاسة مبطل  
للمصلاة دون الطهارة  
انتهى (أقول) وقضيته  
انه لو وقف عليه في أثناء  
المصلاة أو مسه فيها بطلت  
أيضاً وقد بوجه بأنه لما  
أعطى حكم التنجس جميعه  
وجب اجتنابه في الصلاة  
وان لم يتنجس ماسه ولا  
يلزم من الاجتناب التنجس  
كافي التنجس الجافى الا  
ان ذلك مشكل بحصة  
المصلاة بعد مسه كاهو

الاجتهاد بينهما لانه ربما يكون الشك في محل النجاسة فيكونان نجسين اما اذا كان المكان واسعاً  
فانه لا يجب عليه الاجتهاد وانما هو سنة فله أن يصلي بلا اجتهاد فيه والاحسن في ضبط الواسع  
والضيق بالعرف وان ادعى ابن العماد ان المتجه في ذلك ان يقال ان بلغت بقاع الموضع لو فرقت  
حد العدد غير المختصر فواسع والافضيق وتقدر كل بقعة بما يسع المصلي انتهى وفي المجموع  
عن المتولى اذا جاوزنا الصلاة في المتسع فله أن يصلي فيه الى أن يبقى موضع قدر النجاسة (ولو  
طن) بالاجتهاد (طريقاً) من موضعين متميزين فأكثراً حد طر في ثوبه أو كيه أو يديه أو أصابعه  
(لم يكف غسلة على الصحيح) اذا الاجتهاد انما يكون في متعدد وما هنا كالثوب الواحد فلو فصل  
أحد كيه ثم اجتهد جاز للتعدد حينئذ واذا ظن نجاسة أحدهما وغسله جاز له أن يصلي فيه ما واه  
جمعهما كالتوبين (ولو غسل) بعض شئ متنجس كأن يغسل (نصف) ثوب (نجس ثم) يغسل  
(باقية) فالاصح انه ان غسل مع باقية مجاوره مما غسل أولاً (طهر كله والا) بأن لم يغسل معه  
مجاوره (فغير المنتصف) بفتح الصاد يطهر فقط وهو طهره ويبقى المنتصف نجساً حيث كانت  
النجاسة محقة فيغسله وحده لانه رطب لا في نجسا ولو تنجس بعض ثوبه وجهل محل النجاسة  
اجتنبه لانه ينافيها نجاسته ولم يتيقن طهارته ولا يرد عليه انه لو لا في بعضه رطباً لا ينجسه عملاً  
بالاصل اذا لا تنجس بالشك ومقابل الاصح لا يطهره مطلقاً حتى يغسله دفعة واحدة لان  
الرطوبة تسرى ورد بأن نجاسة المجاور لا تعدى لما بعده كالسمن الجامد ينجس ما حول  
النجاسة فقط ثم محل ما ذكره المصنف هنا كافي الرضة والتحقيق حيث غسله بالصبي  
عليه في غير اناء فان غسله في اناء من نحو جفنة بأن وضع نصفه ثم صب عليه ما يغمره لم يطهر  
حتى يغسل دفعة كاهو والاصح في المجموع اذ كلامه مقيد الاول لان ما في نحو الجفنة ملاق  
له الثوب المتنجس وهو وارد على ما قليل فينجسه وحيث تنجس الماء لم يطهر الثوب وهذا  
هو المعتمد المعول عليه خلافاً للشيخ رحمه الله تعالى (ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه) أو بدنه  
أو محموله (نجاسة) في جزء من صلاته (وان لم يتحرك بحركته) كطرف ذيله أو كيه أو عمامته  
الطويل وكذا الوفرش ثوباً مهلهل عليه وماسه من الفرج ومن ثم لو قرشه على حري راتج بهاء  
التحريم وفارق صحة سجوده على ما لم يتحرك بحركته بأن اجتناب النجاسة فيها شرع للتعظيم

٥٤ نهایه ل قضية كلامهم انه لا ينجس ماسه وحينئذ فينبغى أن يفرق بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه  
في الصلاة مع مسه قبلها أو في اثنائها مع مفارقتها وفيه ما فيه وأما الوقوف عليه في أثناءها مع الاستمرار فوضع نظر والمتجه  
معنى انه حيث أحرم خارجه ثم مسه أو أكل الصلاة عليه صحته للشك في المطل بعد الانعقاد (قوله لان ما في نحو الجفنة)  
يؤخذ من هذا التعليق انه لو صب الماء على موضع من الثوب مرتفع عن الاناء وانحدر عنه الماء حتى اجتمع في الجفنة ولم  
يصل الماء الى ما فوق المغسول من الثوب طهر وقد نقل ذلك سمع عن الشارح في حاشية شرح المنهج (قوله خلافاً للشيخ)  
أى في شرح الر وض حيث قال بعد قول المتن ولو غسل نصفه أو نصف ثوب نجس ثم النصف الثاني بمجاوره طهر ماسه سواء  
غسله بصب الماء عليه في غير فنة أم فيها وما وقع في المجموع من تقييده بالاول مردود كما بينته في شرح الهبة

لر ظاهر لان الحالة التي منع القراءة فيها اكمل بكل حال من القعود الذي له القراءة فيه في الحال (قوله اذا استوى الزمان)  
بغى ان المراد استواء زمن كل ركعة من ركعات القعود مع كل ركعة من ركعات القيام لتحصل المفاضلة بين نفس القيام

قوله ومثله قابض على جبل متصل بميتة) حكم هذه وما بعدها علم من قوله قبل ولا قابض طرف شيء على نجس الخ نعم مسئلة  
اساجور لم يعلم حكمها (قوله ولو بساجوره) وهو ما يجعل في رقبة الكلب من خشبة أو غيرها (قوله أو مشدود بدابة)  
وبعض بدنها متنجس ولو بالنفث (قوله فعلى الخلاف في الساجور) والراجح منه أنه ان شذبه ضرر والا فلا (قوله ولو حبس  
بجبل نجس صلي) أي ان فرض فقط (قوله لو زاد عليه لاقى النجس) يؤخذ منه انه لا يضع ركبتيه بالارض ولا كفيه ونقل  
بالدر من عن فتاوى الشارح التصريح بذلك فلا راجع (قوله كاستقبال) أي حيث عدم مستقباله عرفا أخذنا ما ذكره في  
السقف ومن قوله وعلم من الخ ٤٢٦ (قوله يتناول السقف) أي فتكره الصلاة تحته اذا كان متنجسا (قوله ويرد) أي

وهذا ينبغي فيه والمطلوب في السجود الاستقرار على غيره والمقصود حاصل بذلك (ولا) تصح  
صلاة تنحو (قابض طرف شيء) كجبل طرفه الآخر نجس أو موضوع (على نجس ان تحرك)  
ذلك (بحركته وكذا ان لم تحرك) بها الحمله ما هو متصل بها (في الاصح) فكانه حامل لها ومثله  
قابض على جبل متصل بميتة أو مشدود بكتب ولو بساجوره أو مشدود بدابة أو سفينة صغيرة  
بميت تنحرج بجره والثاني تصح لان الطرف الملاقي للنجاسة غير محمول به بخلاف السفينة  
الكبيرة التي لا تنحرج بجره فانها كالدار سواء كانت في البر أم في البحر كما أفاده الشيخ خلافا  
للاسنوي ولو كان الجبل على موضع طاهر من نحو حجار وعليه نجاسة في محل آخر فعلى  
الخلاف في الساجور (فلوجه له) أي طرف ما تنجس طرفه الآخر أو الكائن على نجس  
(تحت رجليه) مثلا (صلاة) مطاوعا وان تحرك بحركته لعدم كونه لا بسا أو حاملا له  
ما شبه من صلي على نحو بساط طرفه نجس أو مفروش على نجس أو على سرير تحت قوائمه أو بها  
نجس ولو حبس بجبل نجس صلي وتجاو عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز له وضع جبهته بالارض  
بل ينبغي للسجود الى قدر لو زاد عليه لاقى النجس ثم يعيد قاله في المجموع كما مر (ولا يضرب) في  
صحة صلاته (نجس يحاذي صدره) مثلا (في الركوع والسجود) أو غيرها (على الصحيح) لانه غير  
حامل ولا ملاقي لذلك نعم تكره الصلاة مع محاذاته كاستقبال متنجس أو نجس والثاني يضرب  
لانه منسوب له وشمل كلامه ما لوصلي ما شيا وبين خطواته نجاسة قال بعضهم وعموم  
كلامهم يتناول السقف ولا قائل به ويرد بأنه تارة يقرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا  
والكرهه حينئذ ظاهرة وتارة لا فلا كراهة وعلم من ذلك كراهة صلاته بازاء متنجس في  
احدى جهاته ان قرب منه بحيث ينسب اليه لا مطلقا كما هو ظاهر (ولو وصل عظمه) أي  
عند احتياجه له لكسر ونحوه (نجس) من العظم ولو مغلظا ومثل ذلك بالاولى دهنه بمغلظ

قوله ولا قائل به (قوله ولو  
وصل عظمه) ظاهره ولو  
كان الوصل غير معصوم  
لكن قيده حج بالمعصوم  
ولعل عدم تقييد الشارح  
بالمعصوم جرى على ما قدمه  
في التيمم من ان الزاني  
المحصر ونحوه معصوم على  
نفسه وتقييد حج جرى  
على ما قدمه ثم من انه  
مهدر (قوله أي عند  
احتياجه) أي بأن خشى  
مبيح تيمم لو لم يصل به انتهى  
حج ومنه يؤخذ انه لو كان  
النجس صالحا والطاهر  
كذلك الا ان الاول صلاحه  
يعيد العضو لما كان عليه  
من غير شين فاحش والثاني  
صلاحه بما ذكر فينبغي  
تقديم الاول ان كان الشين

الفاحش يبيح التيمم والا فلا وقول حج بأن خشى مبيح تيمم ومنه كما تقدم في التيمم ما يخاف منه شين فاحش في  
عضو ظاهر والشين الاثر المستكره من تغبر لون أو تحول واستحشاف وثغرة تبقى ولجة تزيد ومقتضى هذا انه اذا خشى  
الشين في العضو الباطن كأن انكسر ضلعه مثلا واحتاج لوصله بالنجس أو حصل له كبر في الانثيين مثلا واحتاج لدهنهما  
بالنجس لا يجوز له الوصل في الاول ولا الدهن في الثاني ولو قيل بالجواز فيهما لم يعد بل يقتضيه اطلاقه فيما يأتي في قوله فان  
خاف ذلك ولو نحو شين أو بطء الخ (قوله من العظم) ولو وجد عظم ميتة لا يؤكل لحمها وعظم مغلظ وكل منهما صالح  
وجب تقديم الاول ولو وجد عظم ميتة ما يؤكل لحمها وعظم ميتة لا يؤكل لحمها مغلظ وكل منهما صالح تخبر في التقديم لانها  
مستوى بان في النجاسة فيما يظهر وفيها وكذا ينبغي تقديم عظم الخنزير على الكلب للخلاف عندنا في الخنزير دون الكلب  
(قوله ومثل ذلك بالاولى) لعل وجهه ان العظم يدوم ومع ذلك عني عنه والدهن ونحوه لا يدوم فهو أولى بالهغو (قوله  
لفقد الطاهر) أي يحمل يصل اليه قبل تلف العضو أو زيادة ضرره أخذنا ما تقدم فيمن عجز عن تكبيرة الاحرام ونحوها حيث  
قالوا يجب عليه السعة للتعلم وان طال وفرقوا بينه وبين ما يطلب منه الماء قبل التيمم بمسقة تكرار الطلب لئلا يتخلفه هنا

ونفس تكثير الركون والسجود والابان كان المراد ان الزمان الذي صرفه لمجموع العشر مساو للزمان الذي صرفه للعشرين  
فينبغي القطع بتفضيل العشر من قيام والتفضل حينئذ صار من تطويل القيام لا من ذاته فتأمل (قوله أى عقبه) مراده  
بالعقبة ان لا يفصل بينه وبين الحرم تعوزا وقراءة لا العقبة الحقيقية (قوله دون الاعتدال) أى غاب بعده وكان الاولى ان

وعبارة سم على حج قوله لفقد الطاهر لم يبين ضابط الفقد ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلا مشقة لا تحتل عادة وينبغي  
وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أى حد يجب الطلب منه انتهى (أقول) ولا نظير لهذا التوقف (قوله قصص  
صلاته معه) أى وان لم يكن للجماع عبارة سم على منهج انظر قبل استتماره بالمعصية لوصب عليه ماء لغسله بحرى المعصية الطاهر  
هل يطهره ويغفر أولاً والوجه الاغتفار انتهى ومثله غيره كما يؤخذ من قول الشارح الآتى وعنى عنه بالنسبة له ولغيره  
(قوله اذا وجد الطاهر) قال حج وينبغي حمله على ما اذا كان فيه مشقة لا تحتل عادة وان لم تجز التيمم انتهى أى ولا تبطل  
الصلاة بمحمله (قوله خلافا لبعض المتأخرين) هو السبكي تبعاً للإمام وغيره انتهى منهج ونقله المحلى عن قضية كلام  
التمتة (قوله وهو قياس ما ذكره) جرى عليه حج (قوله والفرق بينهما ظاهر) اعلم غلط أمر النجاسة (قوله وعظم غيره) أى  
غير الواصل من الآدميين الخ ومفهومه ان عظم نفسه لا يتمتع وصله به وان كان من غير محل الوصل كان وصل عظم يده  
بشيء من عظم رجله مثلاً ونقل عن حج في شرح العباب جواز ذلك نقلاً عن البلقيني وغيره وعبارة ابن عبد الحق وعظم  
الآدمي ولو من نفسه في تحريم الوصل به ووجوب نزع النجس انتهى وينبغي ان يحمل الامتناع بعظم نفسه اذا أراد  
نقله الى غير محله اما اذا وصل عظم يده بيد مثلاً في المحل الذى أبين منه ٤٢٧ فالظاهر الجواز لانه اصلاح للنفس منه

ولحمله ويكون هذا محتمل  
ردعين فتادة في انه قصد به  
اصلاح ما خرج من عين  
فتادة برده الى محله وبهذا  
فارق ما لو نقل الى غير  
موضعه فانه بانفصاله حصل  
له احترام وطلب مواراته  
ثم ظاهر اطلاق جواز  
الوصل لعظم الآدمي انه  
لا فرق في ذلك بين كونه

أوربطه به (لفقد الطاهر) الصالح لذلك (فمذور) فيه قصص صلاته معه للضرورة ولا يلزمه  
كافى الرخصة اذا وجد الطاهر أى وان لم يخف من نزع ضرراً خلافاً لبعض المتأخرين  
ولو قال أهل الخبرة ان لم الآدمي لا يجبر سريعا لا بعظم نحو كلب قال الاسنوى فيجبه  
انه مذور وهو قياس ما ذكره في التيمم في بقاء البرء انتهى وما تفقده مردود والفرق بينهما  
ظاهر وعظم غيره من الآدميين في تحريم الوصل به ووجوب نزع كالعظم النجس ولا فرق  
في الآدمي بين أن يكون محترماً أو لا كرتد وحري خلافاً لبعض المتأخرين فقد نص في المختصر  
بقوله ولا يصل الى ما انكسر من عظمه الا بعظم ما يؤكل لجه ذكيا ويؤخذ منه انه لا يجوز  
الجبر بعظم الآدمي مطلقاً ولو وجد نجساً يصلح وعظم آدمي كذلك وجب تقديم الاول وخياطة  
الجرح ومداواته بالنجس كالجبر في تفصيله المذكور وكذا الوشم وهو غرض الجلد

من ذكر أو أنثى فيجوز للرجل الوصل بعظم الانثى وعكسه ثم ينبغي انه اذا مسه هو أو غيره فان اكتسب الحما وحلته الحياة صار  
حكم بقية اجزاء الرجل فلا ينتقض وضوءه ولا وضوء غيره من الرجال بمسه وان كان ظاهره مكشواً ولم تحله الحياة فهو باق على  
نسبته للانثى ومع ذلك لا ينتقض وضوءه وضوء غيره بمسه لان العضو المبان لا ينتقض وضوءه بمسه الا اذا كان من الفرج  
وأطلق اسمه عليه (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله ولا يصل الى ما انكسر الخ) ضمه معنى يضم فدها الى وفى  
نسخة أى ما انكسر وهى ظاهرة (قوله ويؤخذ منه الخ) ويؤخذ منه أيضاً انه لا يجوز الوصل بعظم ما لا يؤكل لجه ولعله  
منع من العمل بمقتضاه دليل آخر (قوله مطلقاً) أى حيث وجد ما يصلح للتيمم ولو نجساً فلا ينافى قوله بعد فلو وجد نجساً الخ  
(قوله فلو وجد نجساً) ولو مغظاً (قوله وجب تقديم الاول) أى وان كان حياً فيجوز قطع عضو مثلاً يصل بعظمه ولا يجوز  
له العدول عنه الى عظم الآدمي الميت لحرمته وينبغي انه انما يقطع بعد ازهاق روحه حيث كان في قطع العضو زيادة  
تمذيب ولا يشكل عليه ما قالوه في السير من انه لا يجوز له قتل ما لا يؤكل لاتخاذ جلد سقاء وان احتاج اليه لا مكان جل ذلك  
على مجرد الحاجة وما هنا ضرورة ثم قوله وجب تقديم الاول يفهم انه لو لم يجد الا عظم آدمي وصل به وهو ظاهر كالموجود المضطر  
لحم آدمي وينبغي تقديم عظم الكافر على غيره وان العالم وغيره سواء ان ذلك في غير النبي (قوله ومداواته) ومنها دهنه وربطه  
كما تقدم (قوله وكذا الوشم) أى حكمه حكم الجبر بالنجس في تفصيله المذكور وقال في الذخائر في العظم قال بعض أصحابنا هذا  
الكلام فيه اذا فعله بنفسه أو فعله باختياره فان فعل به مكرهاً لم يلزمه ازالته قولاً واحداً قلت وفى معناه الصبي اذا وشمته  
أمه بغير اختياره فبلغ وأما الكافر اذا وشم نفسه في الشرك ثم أسلم فالتجبه وجوب الكشط عليه بعد الاسلام لتمديه ولانه

فان عاصيا بالفعل بخلاف المكروه والصبي ولو وشم باختياره وهو كافر ثم أسلم فالظاهر وجوبه ان يعتديه اذ هو مكاف انتهى فليجرب  
 سم على منهج في حادثة وقوع السؤال عنها بصورتها ما قولكم في كفى يتعاطونه بدمشق الشام يسمونه بكى الحصنة وكيفيته  
 ان يكوى موضع الام ثم بعض مدة بنخ الغنم ثم يجعل فيه حصنة توضع فيه يوما ليلة ثم تلقى منه وقد عظمت البلية بهذه المسئلة  
 فاذا حكم الصلاة فيها هل تكون كالصوق والمزهر فلا تجب الاعادة للصلاة زمن مكثها في المحل المكوى أولا أفيدوا الجواب  
 (وأنول) يجاب عنه قياسه على ما صرحوا به من ان خطاطة الجرح ومداوانه بالنجاسة كالخبر أى في انه ان لم يقم غير ما ذهبه به  
 من النجس مقامه عنى عنه ولا نجس ما أصابه وتصح الصلاة معه ان ما ذكر في الحصنة مثله فان قام غيرهما مقامها في مداواة  
 الجرح لم ينف عنهما فلا تصح الصلاة مع جملها وان لم يقم غيرهما مقامهما صحت الصلاة ولا يضر انتفاخها وعظمها في المحل مادامت  
 الحاجة قائمة وبعد انتهائها الحاجة يجب نزعهما فان تركه لا عذر ضرر ولا تصح صلاته فقد صرح الشارح هنا بأنه حيث عذري  
 الوشم لا يضر في صحته صلاته ولا في غيره وجود النجاسة مع حصولها بفعله لا في حقه ولا في حق غيره مع ان أثر الوشم يدوم أو  
 تطول مدته الى حد يزيد على ما يحصل لمن يفعل الحصنة المذكورة ولا يضر اخراجها وعوديد لها كالا يضر تغيير الصوق  
 المحتاج اليه وان بقي أثر النجاسة من الاول ٤٢٨ قوله خلا فان قال ان يابه أى الوشم قوله في حالة تسكيفه أى

بلا حاجة له (قوله والا  
 عذري بقائه أى بان فعل  
 قبل تسكيفه أو فعله بعده  
 وخاف من ازالته ضررا  
 يبيع الخ أو فعله به بعده  
 تسكيفه بغير رضامنه  
 هذا وفي حج مانصه عطاها  
 على ما يكاف ازالته وفي  
 الوشم وان فعل به صغيرا  
 على الاوجه وتوهم فرق  
 انما يتأتى من حيث الاتم  
 وعدمه ففى أمكنه ازالته

بالابرة حتى يخرج الدم ثم يذرفه نونية لئلا يزرقه به أو يخضر فقيه تفصيل الجبر خلا فان قال ان  
 يابه أو سجع فعمل من ذلك ان من فعل الوشم برضاه في حالة تسكيفه ولم يخف من ازالته ضررا يبيع  
 التيمم منع ارتفاع الحدث عن محله لتنجسه والاعذري بقائه وعنى عنه بالنسبة له ولغيره وصحت  
 طهارته وامامته وحيث لم يعذرفه ولا في ماء قليلا أو ماء نعا أو رطبا نجسه كذا أفق به الوالد  
 رحمه الله تعالى (والا) أى بأن وصله به مع وجوده الخ طاهر أو مع عدم الحاجة أصلا حرم عليه  
 للتعدى (وجب) عليه (نزعه) ويجب على ذلك (ان لم يخف ضررا ظاهرا) يبيع التيمم وان  
 اكتسى الحيا كالوجه لنجاسة تعدى بحملها مع تمكنه من ازالها وكوصل المرأة شعرها بشعر  
 نجس فان امتنع لم الحيا كم نزعه لدخول النجاسة فيه كعدم الغصوب ولا اعتبار بألمه حالان  
 أمن ما لا ولا تصح صلاته حينئذ لجهل نجاسة في غير معدنها مع تمكنه من ازالته بالتصلاف مالو  
 شرب خمر وطهره حيث صحت صلاته وان لم يتقيا ما شربه متعديا لخصوله في معدنها فان  
 خاف ذلك ولو تخوشين أو بطء لم يلزمه نزعه لعذره بل يحرم كافي الاوار وتصح صلاته معه

من غير مشقة فيما لو يعتد به وخوف مبيع تيمم فيما تعدى به نظير ما مر في الوصل لزمنه ولم تصح صلاته وتقدم أيضا بلا  
 عن سم على منهج قريب اخلافه (قوله وعنى عنه) وهل من الوشم الذى لا تعدى به مالو جهل تحريمه وكان ممن يخفى عليه ذلك  
 لا يبعد نعم وفاقا لم ومشى أيضا على انه لو جبر بعظم نجس حيث يجوز ولم يستتر باللحم لا تلزمه الاعادة ولا ينجس ماء طهارته  
 وتجوها اذا مر عليه قبل استنائه باللحم ولا الرطب اذا افاه انتهى سم على منهج (قوله مع وجود صالح) أى أو غلظ مع  
 وجود نجس صالح غيره (قوله ان لم يخف ضررا ظاهرا) ينبغى ان يكون موضعه اذا كان المقالوع منه ممن يجب عليه الصلاة فان  
 كان ممن لا يجب عليه الصلاة كمالو وصله ثم جرت لا يجبر على قلعه الا اذا افاق أو حاض لم يجبر الا بعد الطهرو يشم لذلك ماسيا في  
 في عدم التزع اذا مات لعدم تسكيفه انتهى حاشية الرملى على شرح الروض أى ومع ذلك فينبغى انه اذا لاقى ماء نعا أو ماء قليلا  
 نجسه لانه انما سقط وجوب التزع لعدم مخاطبته بالصلاة هذا ولو قيل بوجوب التزع على وليه لم يكن بعيدا لانه منزل منزله فيجب  
 عليه مراعاة الاصلح في حقه ويفرق بينه وبين مالومات بأن في نزعه من الميت هتك الحرمته بخلاف الجنون فان فيه مصلحة له  
 وهى دفع النجاسة عنه وعن غيره وقد يتوقف أيضا في عدم وجوب التزع عن الحائض لان العلة في وجوب التزع حمله  
 لنجاسة تعدى بها وان لم تصح منه الصلاة لما منع من وجوبها قام به (قوله وان لم يتقيا) في المختار فاع من باب باع واستقاء بالمدة  
 وتقيا انكف القى انتهى ومثله في القاموس والمصباح وليس في واحد من الثلاثة تقيا بهذا اللفظ الذى ذكره الشارح على  
 الشيخ عميرة ولو وصل جوفه محترم نجس أو غيره ولو مكره أو جوب عليه ان يتقيا به (قوله فان خاف ذلك) أى ضررا ظاهرا (قوله  
 ولو وضو شمين) ظاهره ولو كان في عضو بطن (قوله لم يلزمه نزعه) وقد يفرق بين هذا وما مر من عدم جواز استعمال النجس  
 حيث كان أسرع انجبارا بان ما هنادوا ويغفر فيه ما لا يغفر في الابتداء وهل يعتدى حكمه الى غيره فلا يحكم بنجاسة يده من



يقول من القيام دون ما بعده على أنه سعيه فربما نحو ما ذكرته (قوله وأمن فوت الصلاة) أي بأن لا يخاف الموت بأن لم يحضره ما يخشى منه الموت عاجلاً وأما من صورته يخوف المرأة تزول الحيض أو خوف جنون يعتاده في هذا الوقت فيرد عليه أن الغائت في ذلك أنها هو الاداء فقط واعلم أن هذا والمسئلة بعده لا يختص بالمأموم وان أوهمه كلامه بخلاف الاول والخامس (قوله وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها) هذا قيد رابع وهو المراد بقول غيره وأمن فوت وقت الصلاة فالخالف

مسه من الطوبى قال سم على حج فيه نظر وقد يؤيد عدم تعديه أن من الظاهر أنه لو مس مع الطوبى نجاسة معفوفة على غيره نجس وقد يفرق بأن الاحتياج إلى البقاء هنا آثم بل هنا قد تتعذر الإزالة أو تمنع فليتنامل انتهى وقضية قول الشارح فيما مر وعنى عنه بالنسبة له وغيره أن غيره مثله (قوله والاصح لا) مقابل قوله قبل وان خاف والفرق بينه وبين ما فاس عليه أنه بعد منها وبالأدين حيث ترك الصلاة بلا عذر بخلافه هنا حيث كان بقاؤه لمحذور التيمم (قوله عن عامة الأصحاب) وقضية عدم الوجوب صحة غسله وان لم يستتر العظم النجس باللحم مع أنه في حال الحياة لا يصح غسله في هذه الحالة لعدم صحة الغسل مع قيام النجاسة فكانهم اغتفروا ذلك لضرورة هتك حرمة انتهى سم على منهج (قوله بالعللة الثانية) هي قوله ولسقوط الخ (قوله لثلاثي الله) أي ملائكته في القبر (قوله ولا يرد عليه) أي الثاني ٤٢٩ (قوله والاولى تعاليله) أي القول الثاني

(قوله ويحرم على المرأة) خرج بالمرأة غيرهما من ذكر وأختي صغيرين فيجوز حيث كان من طاهر غير آدمي أما إذا كان من نجس أو آدمي فيحرم مطلقاً (قوله وصل شعرها الخ) ظاهره ولو كان شعر نفسها الذي انفصل منها أولاً وليس بعيداً لأنه بانفصاله عنها صار محترماً ويوافق ما ذكرناه عن مرد فرغ وقع السؤال عن تزوج امرأة وقد أزيل بعض شعر رأسها قبل تزوجه بها هل يجوز له النظر إليه

بلا إعادة (قيل) يجب نزعه أيضاً (وان خاف) ضرراً ظاهراً التعدي به اذ لو لم ينزعه لكان مصلياً في عمره كله نجاسة فرط بجمها أو نحن نقتله بصلاة واحدة والاصح لا (فان مات) من وجب عليه النزع قبله (لم ينزع على الصحيح) لم تترك حرمة ولسقوط التعبد عنه ويحرم نزعه كافي البيان عن عامة الأصحاب وصرح به الماوردي والرواني مع التعليل بالعللة الثانية والثاني ينزع لثلاثي الله تعالى حاملاً نجاسة تعدى بجمها ولا يرد عليه ما صرح به أهل السنة من أن المعادليات أجزاء الأصلية كما كانت وان احترفت لأن المراد ببقاءه نزوله القبر فإنه في معنى لقاء الله اذهبه أول منزل من الآخرة وقيل ان المعاد من أخزائه ما مات عليها والاولى تعاليله بوجوب غسل الميت طلباً للطهارة لثلاثي الله عليه نجاسة وهذه نجس فتجب إزالته ويحرم على المرأة وصل شعرها بشعر طاهر من غير آدمي ولم يأذن فيه زوج أو سيد ويجوز ربط الشعر بخيوط الحرير الملتزمة ونحوها لا يشبه الشعر ويحرم أيضاً تجعيد شعرها وشر أسنانها وهو تحديدها وترقيقها وانخضاب بالسواد وتحمير الوجنة بالحناء ونحوه ونظير الاصابع مع السواد والتمقيص وهو الأخذ من شعر الوجه والحاجب المحسن فان أذن لها زوجها أو سدها في ذلك جاز لان له غرضاً في زينتها كافي الروضة وأصلها وهو الوجه وان جرى في التحقيق على خلاف ذلك في الوصل والشرف فالحقهما بالوشم في المنع مطلقاً ويكره ان ينتف الشيب من المحل الذي لا يطلب منه إزالة شعره ويسن خضبه بالحناء ونحوه ويسن للمرأة المزوجة أو

الآن وهل اذا انفصل منها شعر وهي في نكاحه ثم طلقها هل يجوز النظر إليه بعد الطلاق لانفصاله في وقت كان يجوز له النظر إليه فيه وأجيب عنه بأن الظاهر الحرمة في كل من صورتين أما في الاول فلان العقد انما يشمل الاجراء الموجودة وقته وأما في الثانية فلا لأنها صارت أجنبية عنه فلا تنظر لانفصاله في وقت كان يجوز له فيه النظر (قوله من غير آدمي) أي أما الآدمي فيحرم مطلقاً أذن أولاً لأنه يحرم الانتفاع بشئ منه لكرامته ونقل بالدرس عن مرد أنه يحرم ذلك الآدمي ولو من نفسه لنفسه (أقول) ولعل وجهه أنه صار محترماً وتطلب مواراته بانفصاله أولاً وعليه فلا يصح بيعه كبقية شعور البدن للعللة المذكورة (قوله أو سيد) أي أودت قرينة على الاذن (قوله ربط الشعر بخيوط الحرير) ظاهره وان لم يأذن الزوج أو السيد (قوله لا يشبه الشعر) مفهومه أنه اذا أشبه الشعر لا يجوز الاذن الزوج (قوله مع السواد) ظاهره ان التطريف بنحو الحناء لا يتموقف على الاذن (قوله في ذلك) أي ما تقدم من قوله ويحرم تجعيد شعرها وشر الخ (قوله لا يطلب منه إزالة شعره) كاللحية والراش غير لا تنتفوا الشيب فإنه نور المسلم يوم اقيامة رواء الترمذي وحسنه قال في المجموع ولو قيل بصره لم يعد ونقل ابن الرفعة تحريمه عن نص الامم وانتف الشيب للمرأة وشاربها مستحب أي ولو خلبه لان ذلك مذهب في حقها اه شرح روض (قوله ويسن خضبه) أي الشيب (قوله ويسن للمرأة المزوجة) أي ولو بغيران الزوج والسيد

انه لا بد من اتمه فوث الصلاة من اصلها كما مر غنيله وفوت الاداء كان لم يبق من الوقت الا ما يسع ركعة وفوت وقت الصلاة بان لم يبق من الوقت الا ما يسع الصلاة لكن رد عليه ان هذا يعني عما قبله وفي حاشية الشيخ الجواب عن هذا بما لا يشفي (قوله ويأتي به سراً) لا حاجة اليه لانه سيأتي في المتن (قوله أو يدرك امامه في غير القيام) هذا مضموم قوله فيما مر بان يدرك امامه في القيام وما ذكره عقبه ذكره كمال التنبية عليه وبه الشهاب حج على ان محل هذا اذا لم يسلم الامام قبل جلوسه (قوله

(قوله أم لا قسراً) مطر يف فلا) أي ولا يسر بل يحرم بدون الاذن ان كان بسواد كما مر (قوله فيكرهه) أي خضب كفها وقدمها بذلك وبقى مقتضى من الوصل والتجديد وغيرهما هل يكره في غير المروحة أو يحرم فيه نظر وقضية قول الشارح فان اذن لها زوجها أو سيدها في ذلك جاز الثاني لتخصيص الجواز بحالة الاذن وهو منتف هنا لانها تتجرب به الى رتبة الى نفسها (قوله وبالمراة الرجل) أي البالغ أما الصبي ولو مر اهتافاً فلا يحرم على وليه فعل ذلك به ولا يمكنه منه كالأحرم عليه لباسه الحر برنم ان خيف من ذلك رتبة في حق الصبي فلا تبعه الحرمة على الولي (قوله الرجل والخنثى فيحرم الخضاب عليهما) أي بالخفاء تعميماً (قوله الا) أي بأن لا يقوم غيره في مداواة جرحه مثلاً مقامه (قوله لعذر) أي وان لم يبع التيمم (قوله ويعني عن محل استجماره) أي ولو كان استجماره مع كونه بشاطئ البحر (قوله وان عرق) قال في المصباح عرق عرقاً من باب تعب فهو عرقان قال ابن فارس ولم يسمع للعرق جمع انتهى والقاموس العرق محركة وسخ جلد الحيوان ويستعار لغيره أي بحجاز اعلاقتة المشابهة (قوله غيره) أي محل (قوله لعسر تنجبه) قضية التعليل ٤٣٠ انه لو لم يسر تنجبه كالكم والذيل مثلاً لا يعني عمالاً فاه من ذلك وهو

كذلك كما هو ظاهر (قوله ولو حل في صلاته مستجمراً) ومثله الحل ملوثاً ملوثاً المستجمراً بالمصلي أو المصلي بالمستجمراً فانه تبطل صلاته وسيأتي ذلك في قوله ويؤخذ مما مر الخ ووجه البطلان فيها اتصال المصلي بها وهو متصل بالنجاسة ويؤخذ منه ان المستنجى بالماء اذا أمسك مصلباً مستجمراً بطلان صلاة المستجمراً لان

المملوكة خضب كفها وقدمها بذلك تعميلاً لانه زينة وهي مطلوبة منها لجليلها اما النقش والتطريف فلا يخرج بالزوجة والمملوكة غيرهما فيكرهه وبالمراة الرجل والخنثى فيحرم الخضاب عليهما الا لعذر (يعني عن) أثر (محل استجماره) لجواز اقتصره على الجروان عرق محل الاثر وتلوث بالاثر غيره لعسر تنجبه كما في الروضة والمجموع هنا وقال فيه وفي غيره في باب الاستنجاء اذا استنجى بالاجترار وعرق محله وسال العرق منه وجاوزه وجب غسل ما سال اليه ولا تنافي بينهما اذا الاول فيما لم يجاوز الصفحة والخشفة والثاني فيما جاوزها ثم محل العفو في حق نفسه كما اشار اليه بقوله (ولو حل) في صلاته (مستجمراً) أو من عليه نجاسة معفو عنها كثوب به دم راغيت على ما سيأتي أو حيواناً نجس منه بخروج الخارج منه (بطلان) صلاته (في الاصح) اذا العفو للحاجة ولا حاجة الى حمله فيها بخلاف حل طاهر المنفذ ولو من غير حاجة ولا نظر للنجس بما طهره لانه في معدنه الخلق مع وجود الحياة المؤثرة في دفعه كافي جوف المصلي لحمله صلى الله عليه وسلم امامة في صلاته ولهذا فارق حل المذبح والميت

بعض بدنه متصل بيد المستنجى بالماء ويده متصله بيد المصلي المستجمراً بالجرف فصدق عليه انه متصل بمنصل الطاهر بنجس وهو نفسه لا ضرورة لاتصاله به وفي حج ولو غر زابرة مثلاً بدنه أو انغرزت فغابت أو وصلت لدم قليل لم يضر وألدم كثير أرجو لم تصح الصلاة لاتصالها بنجس انتهى وقال سم عليه ومحل عدم الصحة حيث كان طرفها باناً ظاهراً انتهى (أقول) وما قيد به قد يؤخذ من قوله فغابت أقول قوله لم تصح الخ ينبغي ان محله اذا لم يخف ضرراً من نزعهابيح التيمم وان محله أيضاً اذا غر زها لغرض أما اذا غر زها غرضاً فتبطل لانه بمنزلة التوضيح بالنجاسة عمد او هو يضر (قوله به دم راغيت) وقد يؤخذ منه ان حمل من جبر عظمه بنجس حيث لم يجب نزعه ولم يستتر بنجس وجلد طاهر كذلك لانه نجس معفو عنه كذلك الا ان يفرق بأن هذا صار في حكم الجزء فلا يضر الحل معه انتهى سم على حج (قوله تنجس منه) أي مثلاً (قوله اذا العفو للحاجة) قال حج ويؤخذ منه ان ما يتخلل خياطة الثوب من نحو الصبيان وهو بعض القمل يعني عنه وان فرضت حيائه ثم موته وهو ظاهر لعدم الابتلاء به مع مشقة فتح الخياطة لا خراجه انتهى (قوله لانه في معدنه الخلق) أي وما دام كذلك لا يحكم بنجاسته وان كان نجساً في ذاته (قوله كافي جوف المصلي) قد يفرق بأن ما في جوف المصلي حمله ضروري له ولا كذلك حل ما في باطن غيره وان كان حياً (قوله لحمله صلى الله عليه وسلم امامة في صلاته) قال حج في شرح الشرائع في آخ باب بكتائه وكانت صلاة الصبح وعبارته نصها وامامة هي التي جعلها النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح على عاتقه وكان اذا ركع وضعها وادفع رأسه من السجود أعادها انتهى وسيأتي حج نفسه في الفصل الآتي بعد قول المصنف

أي مائلا عن كل الأديان الخ) عبارة الشهاب عميرة والخفيف يطابق على المائل والمستقيم فعلى الأول المراد المائل إلى الحق والخفيف أيضا عند العرب من كان على ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام انتهت (قوله ولم يطرأ غيره) أي الجمع (قوله) وقيل (حضوره) عبارة الامداد التي هي أصل هذه وإن قل حضوره انتهت فلعل لفظ ان سقط من نسخ الشارح (قوله بالشروط

والاقتبسط بكثيره لاقيله مانصه للحديث الصحيحة في ذلك كحمله صلى الله عليه وسلم امامة بنت زينب رضي الله عنها عند قيامه ووضعها عند سجوده انتهى وهو مخالف لما ذكره في شرح الشمائل الآن يقال هاروايتان وان الواقعة متعددة فوضهاتارة عند ارادة الركوع وتارة عند ارادة السجود على ان الركوع لم يشرع الا بعد تحويل القبلة فيجوز انه كان قبل مشروعية الركوع يرضه عند ارادة السجود وبعد مشروعية الركوع صار يرضه عند ارادته (قوله والميت) قضية التعبير بالميت ان السمك اذا كان حيا لا تبطل الصلاة بحمله وهو مشكل بان حركته حركة مذبح وذلك يلحقه بالميتة الا ان يقال محل الحاق ما ذكر اذا كان وصوله لتلك الحالة بجزئية أو انه لم يقطع بموته لانه كان عوده للماء فتدوم حياته لم يلحقه بالميتة لذلك (قوله ويلحق بمحمل ما ذكر) هل يلحق بذلك من وصل عظمه بنجس معذوف فيه أم لا فيه نظرا لاقرب عدم الضرر انتهى سم على حج (قوله وحكم بنجاسته) أي بان فسدت وأيس من محيى وفوخ منها اخرج (قوله بطلت) أي حال في الصور المذكورة (قوله أو أمسك المستحجر المصلي) أي ولم يتجه حالا (قوله ولو سقط طائر) أي أو غيره من الحيوانات (قوله على منفذه نجاسة محقة) أي أو منفذاه أو رجله أخذ من العلة (قوله قبل استنجائه) أي أو استنجائها (قوله وانه لا يلزمها حينئذ تنكبه) أي بل يحرم عليها ذلك وظاهر ان محل ذلك ما لم يتنحس الزناو الا فيجوز ٤٣١ كأي وطء الحائض عند خوف مذكرك (قوله

وطين الشارع) خرج به عين النجاسة كالبول الذي بالشوارع فلا يعفى عن شيء منه ومثله ما لو نزل كلب في حوض مثلا ثم خرج منه وانتفض وأصاب المارين شيء منه فلا يعفى عنه ويعتدل العفو الحاقه بطين الشوارع لمسقة الاحتراز عن ذلك الآن يقال الابتلاء بمثل

الطاهر الذي لم يطرأ بطنه ولو سمكا أو جردا أو ثانيا لا تبطل في حقه كالحجر والعفون محل الاستجمار ويلحق بمحمل ما ذكر رجل حامله فيما يظهر والقياس بطلانها أيضا بحمله ماء قليلا أو ماء عافيه ميتة لنفس لها سائلة وقتلا لا ينجس كما هو الأصح وان لم يصر حوايه ولو حمل المصلي بيضة استحالت دما وحكم بنجاستها أو عنقودا استحالت خرا أو قارورة مصممة الرأس برصاص ونحوه فيها نجس بطلت ويؤخذ من عمار في قبض طرف شيء متنجس فيها أنه لو أمسك المصلي بدن مستحجر أو ثوبه أو أمسك المستحجر المصلي أو ملبوسه أنه يضر وهو ظاهر ولو سقط طائر على منفذه نجاسة في نحو ما منع لم ينجسه لعسر صونه عنه بخلاف نحو المستحجر فإنه ينجسه ويحرم عليه ذلك لتضعفه بالنجاسة ويؤخذ منه حرمة جماعة زوجته قبل استنجائه بالماء وانه لا يلزمها حينئذ تنكبه كما أفق به الوالدرجسه الله تعالى (وطين الشارع) أي محل المرور وان لم يكن شارعا (المتيقن بنجاسته) ولو باخبار عدل رواية فيما يظهر فالمراد باليقين

هذا ليس كالابتلاء بطين الشوارع ونقل بالدرس عن شيخنا الشيخ سالم الشبشي يرى العفو عما طار من طين الشوارع عن ظهر الكلب لمسقة الاحتراز عنه وفيه وقفة ومثله في عدم العفو ما يتطير منه في زمن الامطار لانه جرت العادة بالتحفظ منه ومثله أيضا ما جرت عادة الكلاب به من طأههم على الأسبلة ورقادهم في محل وضع الكيزان وهناك وطوبه من أحد الجانبين فلا يعفى عنه وعما شمله أيضا طين الشارع بالمعنى الذي ذكره ما يقع كثيرا من أنه يحصل مطر بحيث يعم الطرقات وما يقع من الرش في الشوارع وتقر فيه الكلاب وترتديه بحيث يمتص نجاسته بل وكذا لو بالت فيه واختلط بولها بطينه أو مائه بحيث لم يبق للنجاسة عين مميزة فيعفى منه عما يضر الاحتراز عنه فلا يكاف غسل رجليه منه خلافا لما تروهمه بعض ضعفة الطلبة وينبغي ان مثل ذلك في العفونه ما وقع السؤال عنه في الدرس عن مشاة لسجود برشيد متصلة بالبحر وبالمجد وطولها نحو مائة ذراع ثم ان الكلاب ترقد عليها وهي رطبة لمسقة الاحتراز عن ذلك ويحتمل عدم العفو فيما لو مشى على محل يمتص نجاسته وهو الأقرب ويفرق بينه وبين طين الشارع بعموم البلوى في طين الشارع دون هذا الذي يمكن الاحتراز عن المشي عليها دون الشارع (قوله وان لم يكن شارعا) أي المحل الذي عمت البلوى باختلاطه بالنجاسة كدهليز الحمام وما حول الفساق مما لا يعتاد تطهيره إذ نجس كما يؤخذ من قوله عما يتعد الاحتراز عنه غالباً أما ما جرت العادة بحفظه وتطهيره اذا أصابته نجاسة فلا ينبغي أن يكون مراد من هذه العبارة بل متى تبتنت نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعفى عن شيء منه ومنه مشاة الفساق فتنبه له ولا تغتر بما يتألفه

المتقدمة) يعني في قوله تمكن منه بان أدرك امامه الخ ويعني عن هذا قوله قبيله لتمكن اذا الشروط بيان للتمكن كما أسلفه على ان الشهاب ابن حجر ترك هذا كله هنا كانه قصر زمن التعوذ (قوله كما ذكره في بعضها) حق العبارة كما ذكره وبعضها فيه (قوله ما عدا الجالس معه) أي الامام وان لم يكن مذكورا والتكالا على فهم المراد منهم حق الاستثناء مما هو ان يقول الا فيما اذا

(قوله يعني منه عما يتعذر) أي فان صلى في الشارع المذكور لم تصح صلاته حيث لا حائل للافاته الجسر ولا ضرورة للصلاة فيه حتى يعذر بخلاف ما يصيب بدنه أو ثوبه فيعني عنه المشقة الاحتراز عنه (قوله أي يتعسر الاحتراز عنه) أي ولا فرق في ذلك بين أن يستعمل لباس الشتاء في زمنه أو زمن الصيف لانه لا يكلف غسله (قوله وان اختلط بمغسل) أي ولو دم كلب وان لم يعف عن المحض منه وان قل (قوله وفارق دمه) أي حيث لا يعفي عن قليله على ما عفاه (قوله في هذا) أي طين الشارع (قوله دون ذلك) أي دم السكب الغير المختلط (قوله وقد مر) أي ان الاصل الطهارة ويحتمل النجاسة الا اننا قدم الاصل على غيره (قوله المعمولة) أي التي جرت العادة أن تعمل بالامام ما مشوه بدناؤه بالامام النجس فانه نجس ما أصابه اذ اصل للطهارة يعتمد عليه حينئذ (قوله عملا بالاصل) وعليه ٤٣٣ فلا تنجس الثياب الرطبة التي تنشر على الحيطان المعمولة بالامام ما عدا هذه

العلقة وكذا اليد الرطبة اذا مس بها الحيطان المذكورة (قوله نعم ان وجد سبب) استدراك على قوله عما يغلب على الظن اختلاطه (قوله العنقوع قليل منه) أي طين الشارع وعبارة صحيح وان كثر كما اقتضاه قول الشارح الصغير لا يبعد أن يبعد الموثق في جميع أسفل الخف وأطرافه قليلا بخلاف مثله في الثوب والبدن انتهى أي ان زيادة المشقة توجب عد ذلك قليلا وان كثر عرفا زاد على الحاجة هنا هو الضار ومالا فلا من غير

ما يفيد نبوت النجاسة (يعني منه عما يتعذر) أي يتعسر (الاحتراز عنه غالبا) وان اختلط بمغسل كما رجحه الزركشي وغيره وفارق دمه بالمشقة أو كثرته في هذا دون ذلك ولانه لا بد للناس من الانتشار في حوائجهم وكثير منهم لا يجد الاثوابا واحدا فلو أمر وبالنفس كل ما أصابهم ذلك لعظمت المشقة واحتراز بالتيقن النجاسة عما يغلب على الظن اختلاطها به كغالب الشوارع وفيه قولا الاصل والغالب وقد مر ومن ذلك ماء الميازيب المشكوك فيها بل اختار المصنف الجزم بطهارته وأفتى ابن الصلاح بطهارة الاوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان المعمولة برمد نجس عملا بالاصل نعم ان وجد سبب يحال عليه كمشقة بول الطيبة عمل بالظن كما تقدم (ويختلف) المعفو عنه (بالوقت وموضعه من الثوب والبدن) فيعني في الذيل والرجل عملا لا يعفي عنه في الكم واليد ويبحث الزركشي وغيره العنقوع عن قليل منه تعلق بالخلف وان مشى فيه بلانعل وخرج بالطين عين النجاسة اذ بقيت في الطريق فلا يعفي عنها نعم ان عمدتها فلزركشي احتمال بالعفو وميل كلامه الى اعتماده كالموهم الجراد أرض الحرم وخرج بالقليل الكثير فلا يعفي عنه لعدم عسر اجتنابه وضابط القليل هنا ما لا ينسب صاحبه لسقطه على شيء أو كبره على وجهه أو قلته تحفظ وتضعيف الزركشي له بأن المدار على العرف غير صحيح لان هذه اضبط العرف المطرد (ويعني في الثوب والبدن) عن قليل دم البراغيث (والقمل) والبق (وونيم الذباب) وكل ما لانفس له سائلة وعن قليل بول الخفاش والقياس ان روثه وبول الذباب كذلك كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى اذ كل ذلك مما تم به البلوى ويعسر

نظرا لكثرة ولا قلة ولا لعظمت المشقة جدا في عبر القليل كالر وضعة أراد

الاحتراز

ما ذكرناه انتهى وعليه فلا تخالفه بينه وبين قول الشارح عن فليمن الخ لما ذكره من ان مرادهم بالقليل ما في تجنبه زيادة المشقة (قوله بالانعل) وينبغي أن يقال مثل ذلك في المشى خافيا ثم رأيت في سم على حج (قوله عين النجاسة) ومنه تراب المقابر المنبوشة (قوله نعم ان عمدتها) أي بحيث يسق الاحتراز عن المشى في غير محلها (قوله بالعفو) أي عما يتعذر الاحتراز عنه غالبا (قوله لسقطه) أي ولو بسقوط من كونه وقوله على شيء في نسخة على شقه وما في الاصل أولى (قوله وونيم الذباب) أي روثه ويعني عن اصابة هذا الماء لما فليتم انتهى سم منه حج أي امان قصد غسل النجاسة التي هي دم البراغيث فلا بد من ازالة أثر الدم ما لم يعسر فيه عن اللون على ما مر (قوله كذلك) وطبا كان أو يابس في الثوب والبدن والمكان على الوجه خلافا لمن خص المكان بالجاف وعسر في الاولين اهـ حج (قوله مما تم به البلوى ويعسر الاحتراز عنه) بل يبحث العنقوع ونيم برأس كوز بمرعليه ماء قليل فلا ينجس به وذلك لان ذلك كله مما تم به



أدركه في غير القيام (قوله وأفضل صيغته على الإطلاق) أي بالنسبة للقراءة أي أو مطافاً والأفلاخفاء أن التحوذ الوارد لدخول المسجد والخروج منه أولاً دخول الخلاء الأفضل المحاطة فيه على لفظ الوارد (قوله ولولقيام الثاني) لا موقع لهذه الغاية في المتن فكان ينبغي أن يهجد بقوله للقراءة أو نحو ذلك (قوله استحب له الابتداء) يؤخذ منه مع قوله سواء افتتح أنه لا يستحب

أهـ حـ وسئل شيخنا الزيادي عما يعتاده الناس كثيراً من تسخين الخبز في الرماد النجس ثم انهم يقتونه في اللبن ونحوه فأجاب بأنه يعني عنه حتى مع قدرته على تسخينه في الطاهر ولو أصابه شيء من نحو ذلك اللبن لا يجب غسله انتهى كذا هم أمش وهو وجبته مرضى بل يعني عن ذلك وإن تعلق به شيء من الرماد وصار مشاهداً سواء ظهر وباطنه بأن انفتح بعضه ودخل فيه ذلك كدود الفاكهة والخبز ومثله الفطير الذي يذفن في النار المأخوذة من النجس (قوله قليلاً أم كثيراً الخ) هل هذا خاص بما ذكره المتن من دم البراغيث ونحوه أو عام فيه وفيما ذكره من بول الخفاش وروثه وعليه فيكون تقييد الشارح له بالقليل بناء على كلام الرافعي فيه نظراً والقرب الثاني ويوجه به عموم الانبلاء وقديستفاد ذلك من قول المنهجي وونيم ذباب يجعل المعنى فيه ونحو ونيم ذباب عما عتبه البلوى وفي سـم عليه فرغ وقع من مر أنه واقف بعض السائلين على أن من جملة العفوض الاختلاط بما لا تاكل أن تكون بأصابعه أو كفه نجاسة معضو عنهما فيأكل بأصابعه أو كفه من أناء فيه مائع فليتأمل فإنه مشكل ولم يوافق على جواز وضع يده في نحو أناء لاخراج ما فيه من الماء كقول ليؤكل خارجة كخراج الأدم من أناءه في أناء آخر ثم أكله فليحمر انتهى وكتب على حـ مانصه قوله لم يحج لماسته له الخ اخرج المحتاج ٤٣٣ لماسته فيفيد أنه لو أدخل

يده أناء فيه ماء قابل أو مائع أو رطب لاخراج ما يحتاج لاخراجه لم ينجس انتهى ومن ذلك ماء المراحيض واخراج الماء من زبر الماء مثلاً فتنبه له (قوله وغلب على الثوب) أي بأن عمه (قوله خلافاً للذري) أي حيث قيد بما لم يعم الثوب (قوله كذرق الطيور) أي فيعني عنه حيث لم يعتمد المشي عليه ولم يكن

الاحتراز عنه هو البق وهو البعوض قاله في الصحاح والظاهر كما قاله الشيخ شموله للبق المعروف بملادنا (والأصح) أنه (لا يعني عن كثيره) لندريه وعدم مشقة الاحتراز عنه (ولا عن) (قليل) (انتشر بعرق) (لجأوزته محله) (وتعرف الكثرة) (وضدها) (بالعادة الغالبة) (فياغلب عادة التلطح به ويحسر الاحتراز عنه عادة قليل) (وما زاد عليه كثير ويختلف ذلك باختلاف الأوقات والبلاد ولا يبعد جريان ضابط طين الشارع هما ولو شك في شيء أقليل هو أم كثير فله حكم القليل إلا أن الأصل في هذه النجاسات الاتية العفو إلا إذا تيقنا الكثرة والثاني العفو عنها إلا أن الغالب في هذه الجنس عسر الاحتراز فيلحق غير الغالب منه بالغالب كالسافر يترخص وإن لم تنله مشقة لاسيما والتمييز بين القليل والكثير عما يوجب المشقة الكثرة البلوى به ولهذا رجه فقال (قلت) (الأصح عند المحققين العفو مطلقاً والله أعلم) (قليلاً أم كثيراً) (كثيراً) (انتشر بعرق) (أم لا تفاحش) (ونلب على الثوب) (أم لا) (خلافاً للذري) (وسواء أقصره أم زاد على الأصابع خلافاً لاسنوي والأوجه أن دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد من بنام عليها كذرق الطيور خلافاً لابن العماد ومحل ذلك في ثوب ملبوس أصابه الدم من غير تعد فلو كانت الأصابع بفعله قصد أن كان قتلها في ثوبه

٥٥ نهاية ل ثم رطوبته له أو لما يلاقيه وعم المحل كما تقدم (قوله ومحل ذلك) أي العفوض الكثير (قوله في ثوب ملبوس) أي ولو لبسه للتجمل ولو كان عنده غيره خالياً من ذلك لا يكاف لبدسه لأن الشارع لما عفا عما فيه من الدم صار كالطاهر (قوله كان قتلها في ثوبه) ظاهره وإن تكرر ذلك منه كان قتل مرة بعد مرة واجتمع من جملة ذلك دم في أظفاره فيعني عن القليل لكن سيأتى له بعد قول المصنف ولو فعل في صلاته غيرها بطلت الخ أنه لا يضر قتله لنحو قوله في الصلاة لم يحمل جلدها ولا مسه وهي ميتة وإن أصابه قابل من دمه ما يمتد ما هنا بدلاً فيقال بمحل العفوض قليل دم نحو البراغيث لم يمس جلدها وهي ميتة يعني مع الرطوبة من أحد الجانبين ومن الرطوبة ما يعلق من دمه بأصابعه مثلاً ومن هنا يمتد العفوض القليل الحاصل بقتله إذا لم يكن عادة قتل قتله يديه من غير عمامة جلدها وفي حـ ولو حمل ميتة لادم لها سائل في يده أو ثوبه وإن لم يقصد كتمل قتله فتعلق جلده بنظفه أو ثوبه فن أطلق أنه لا بأس بقتله في الصلاة يتعين أن مراده ما لم يحمل جلده انتهى ويؤخذ منه أن مجرد مسه في غير الصلاة لا يضر في العفوض دمه وهو قريب لأن منشأ العفو المشقة وهي حاصلة فيما لو اشترط في العفوض الدم القليل عدم المس بل معه لا تنكاد توجد صور العفو في متاوى الشارح مانصه سئل رضي الله عنه عن رجل يقصع القمل على فمه بفعله فهل والحالة هذه يعني عن دمه لو كثر تكمسسه إلى عشرين والحال إذا خالط الدم مع الجلد ولو كان قليلاً هل يعني عنه

التعود لغير الابتداء والافتتاح كان شرع في قراءة بعد ان كان في قراءة أخرى وبه يعلم ما في حاشية الشيخ (قوله بعد الافتتاح) أي ان أتى به كأيأتى (قوله فتقلت عليه) أي شقت لكثرة الاصوات خلفه قاله شيخنا في الحاشية ولا ينافيه الترجي في قوله صلى الله عليه وسلم لعلمكم تقرؤن خلفي لاحتمال انه كان يسمع الاصوات ولا يميز ما يقولون (قوله فلا تتعين) أشار به الى دفع

فأجاب يعني عن قلل دم في الحالة المذكورة لا كثيره لكونه بفعله ومماسه الدم للجلد لا تؤثر انتهى وبقي الكلام فيما اذا حرت القملة بين أصابه هل يعني عنه أولا والا قرب عدم العفو لكثرة مخالطة الدم للجلد (قوله أو جل ثوب نحو براغيث) أي ليس من لباسه ولو للتجمل وان كان جلده لغرض كالخوف عليه (قوله وهو محمول على عدم احتياجه) ومن الحاجة ان يخشى على نفسه الضرر اذا نام عريانا ولا يكاف اعدا ثوب لينام فيه لمخافه من الحرج (قوله في ماء قليل نجسه) أي حيث لم يحتاج لذلك فلو أدخل يده لاخراج ما في الاناء أو الاكل منه وهي متلوة بدم البراغيث لم يضر كذا كونه عن سم (قوله وغسل) ولولو تبرد (قوله وحلق) أي وماء حلق ولا يضر لبسه للثوب الذي فيه دم براغيث بعد غسل التبرد (قوله وسائر ما احتجج اليه) منه ما ذكرناه عن سم على ج ومنه ٤٣٤ أيضا ما أوضح وجهه المبتل بطرف ثوبه ولو كان معه غيره ولبس منه فيما

يظهر ماء الورد وماء الزهر فلا يعني عنه اذا رشح على ثيابه قليلا كان أو كثيرا لا يهلم تدع اليه حاجة والذي يرش عليه ذلك بسبيل من منع من يريد الرش منه عليه فتنبه له فانه دقيق ومحمل ذلك ما لم يحتاج اليه لاداة عنه مثلا (قوله ولا يكاف تنشيف البدن) أي ولو من غسل قصده مجرد التبرد أو للتنظيف ومن ذلك ما لو عرق بدنه فنهضه بيده المبتلة (قوله خراج بالتففيف) قوله وقيل ان عصره فلا وكالهصر ما لو يجره أو وضع عليه لصوقا ليخرج ما فيه من المدة وانفتح بذلك (قوله

أو بدنه أو جل ثوب نحو براغيث وصلى فيه أو فرشه وصلى عليه أو كان زائدا على ملبوسه لا لغرض من تجمل ونحوه لم يعف الا عن القليل كافي التحقيق والمجموع وغيرهما ولو نام في ثوبه فكثرت فيه دم البراغيث الحق بما يقتله منها عمد المخالفة السنة من العري عند النوم ذكره ابن العماد بحثا وهو محمول على عدم احتياجه للتوم فيه والاعنى عنه ثم محل العفو هنا وفي نظائره الآية بالنسبة للصلاة فالواقع المتلوث بذلك في ماء قليل نجسه ولا فرق في العفو بين البدن الجاف والرطب وهو ظاهر بالنسبة للرطوبة الحاصلة من عرق ونحو ماء وضوء وغسل وحلق أو ما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله أو بصاق في ثوبه أو مماس آله نحو فساد من ريق أو دهن وسائر ما احتجج اليه وغير ذلك مما يشق الاحتراز عنه ولا يكاف تشفيف البدن لعصره خلافا لابن العماد (ودم البثران) بالمثلثة خراج صغير (كالبراغيث) فيعفى عن قليله وكثيره وان كثروا ونشروا لانه من جنس ما يتعذر الاحتراز عنه فالحق نادره بغالبه كما مر ما لم يكن بفعله والا فالعفو خاص حينئذ بالقليل (وقيل ان عصره فلا يعني عنه) للاستغناء عنه وحصوله بفعله وظاهر عبارة المصنف ان الاصح العفو عنه مع العصر ولو كان كثيرا وهو ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها وليس كذلك كما يعلم مما مر (والدما ميل والقروح وموضع الفصد والحجامة قبل كالبثران) فيعفى عن دمه وان كثر على ما مر لانها وان لم تكن غالبه ليست نادرة (والاصح) عند الرافعي انها ليست مثلها لانها لا تكثر كثيرا بل يقال في جرثوماتها (ان كان مثله يدوم غالبا فكالاستحاضة) أي كدمها فيلزمه الاحتياط بحسب الامكان بأن يزيل ما أصابه منه ويعصب محل خروجه عند اذنه الصلاة كما مر نظيره في المستحاضة ويعفى بعد الاحتياط عما يشق الاحتراز عنه ولو من دم استحاضة وان لم يعف عن شيء من دم المنافذ كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى (والا) بأن كان مثله لا يدوم غالبا (فكدم الاجنبي) يصيبه (فلا يعني)

والافكدم الاجنبي فلا يعني الخ) قال سم على حج اعلم انه وان كان المتبادر ان نائب فاعل يعني ضمير المشبه عنه لانه الموافق لكون المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لكونه مجهولا وكون حكم المشبه به معلوما متقرا الا ان كان في عبارة المصنف مانع من ذلك وهو ان هذا الخلاف المذكور في قوله فلا يعني وقيل يعني عن قليله انما هو في كلام الاصحاب اصاله في دم الاجنبي الذي هو المشبه به ويصرح بذلك استدراك المصنف على ترجيح الحررانه لا يعني بقوله والظاهر العفو عن قليل الاجنبي فان هذا رد على قول الحرر لا يعني فهو مصرح بأن الخلاف انما هو في دم الاجنبي فتعين ان الضمير في يعني للمشبه به وهو دم الاجنبي وامتنع كونه للمشبه اوله ما فان قلت التشبيه لا يتفرع عليه بيان حكم المشبه به قلت الفاء مجرد العطف لا للتوبيخ وكان المصنف قال والافكدم الاجنبي ودم الاجنبي لا يعني عنه وقيل يعني عن قليله فيجوز ذلك فيما ذكرنا واذ علمت ذلك علمت ان الصواب رجوع الضمير للمشبه به كما فعله

ما قيل أن ظاهر عبارة المصنف عدم وجوب عليه بالكفاية (قوله كما يأتي بيانه) أي المسبوق الحقيقي بقدرته قوله مع من في معناه  
 في عبارته مسامحة لأنهم اتواهم أن المسبوق الحكمي غير من في معنى المسبوق وظاهره هو (قوله لا لقراءة الفتحة) يخالف  
 ما يأتي له في صلاة الجماعة وهو ساقط في بعض النسخ (قوله فلم يزل عذره) يعني لم يفرغ من قراءته في مسئلتي الشك والنسيان ولم  
 تزل الزحمة من مسئلته ولم تتم الأركان في مسئلة البطء (قوله حتى سبقه الإمام بأكثر من ثلاثة أركان الخ) يعني أنه فرغ من قراءة  
 الفتحة قبل انفصال الإمام عن السجود الثاني واشتغل بالكوع وبما بعده فلم يفرغ من ذلك إلا وإماماً راكعاً في مسائل الشك

الحق المحلى فله دوره وإن الشارح لم يصب فيما فعل ولا في قوله وهذا أولى الخ وإن ذلك نشأ عن عدم تأمل كلام المصنف  
 وسياقه فتأمل (قوله من المشبه) هو قول المصنف والدمامل والقروح الخ وقوله والمشبه به هو قول المصنف فكدم الأجني  
 (قوله غير نحو كلب) أي ما لم يختلط بأجنبي لم تقس الحاجة إليه على ما هو (قوله ما لم يكن بغيره) ومنه ما يقع من وضع لصوق على  
 الدم لئلا يكون سبباً في فكه وإخراج ما فيه فيعني عن قليله دون كثيره وإماماً يقع ٤٣٥ كثير من أن الإنسان قد يفرغ رأس

الدمل بالآلة قبل انتهاء  
 المدة فيه مع صلابه المحل  
 ثم تنهى مدته بعد فيخرج  
 من المحل المنفوخ دم كثير  
 أو نحو قبح فهل يعني عن  
 ذلك ولا يكون بغيره لتأخر  
 خروجه عن وقت الفتح  
 أولاً لأن خروجه مترتب  
 على الفتح السابق فيه تنظر  
 والاقرب الثاني لما ذكر  
 (قوله أي إن كثر) بتأمل  
 هذا مع قوله قبل وكثيرها  
 من نفسه إلا أن يقال  
 ما هنا مفروض فيما لو  
 كان تدفقه بغيره بأن فتح  
 الدم يخرج منه (قوله  
 ولو جع لكثير) لا يقال هذا  
 مخالف لما مر أي بعد ذكر  
 القلة بعد قول المتن  
 وكذا في قول نجس لا يدركه  
 طرف فيما لا يدركه

عنه أي عن شيء من المشبه والمشبه به وجهه بعض الشروح راجعاً للدول وحده وبعضهم  
 للثاني وحده وما قلناه أفيد (وقيل يعني عن قابلية) كما قيل به في دم الأجني (قلت الأصح أنها)  
 أي دم الدمايل والقروح وموضع القصد والحجامة (كالبثرات) فيعني عن قابليتها وكثيرها  
 ما لم يكن بغيره أو يجاوز محله وحاصل ما في الدماء أنه يعني عن قليلها ولو من أجنبي غير نحو كلب  
 وكثيرها من نفسه ما لم يكن بغيره أو يجاوز محله فيعني حينئذ عن قليلها فقط وما وقع في التحقيق  
 والمجموع في دم البثرات ونحوها من كونه كدم الأجني محمول على ما حصل بغيره أو انتقل  
 عن محله وقضية قول الروضة لو خرج من جرحه دم متدفق ولم يوث بشترته لم تبطل صلاته أنه  
 إذا لوث أبطل أي أن كثر كما أفهمه كلام المتولي أي وجاوز محله أخذها ماصراً (والأظهر العفو  
 عن قليل) دم (الأجنبي) من غير نحو كلب ولو من نفسه بأن عاد إليه بعد انفصاله عنه كما  
 أفاده الأذري (والله أعلم) لوقوع القليل في محل المسامحة أذ جنس الدم مما يتطرق له  
 العفو والقيل كافي الأم ما تعافاه الناس أي عذوه عفووا الثاني لا يعني عنه مطلقاً سهولة  
 التحرز عنه وشمل قوله قليل دم الأجبي ما لو كان القليل متفرقاً ولو جع لكثير وهو الراجح  
 إمام المغلط من نحو كلب فلا يعني عن شيء منه لغلظه كما تنقله في المجموع عن البيان وأقره  
 بل نقل عن نص الإمام أيضاً ولو لغلظ نفسه بدم أجنبي عبثاً لم يعف عن شيء منه لارتكابه  
 محرماً فلا يناسبه العفو كما أني به الالدرجته الله تعالى (والقبح والصدية) وتقدم في  
 النجاسة الكلام لهما (كالدمل) فيما ذكر لكونه ماصراً مضمناً إلى نتي وفساد (وكذا  
 ماء القروح والتنغظ الذي له ربح) وتفسير لونه قياساً على القبح والصدية (وكذا بلاء  
 ربح) ولا يغربون (في الأظهر) قياساً على الصدية الذي لا رائحة له والثاني أنه ظاهر  
 كالعرق وأشار المصنف إلى ترجيحه بقوله (قلت المذهب طهارته) قطعاً (والله أعلم)  
 لما مر ثم محمل العفو من سائر ما تقدم مما يعني عنه ما لم يختلط بأجنبي فن اختلط به

الطرف من أنه إذا وقع في مواضع متفرقة وكان بحيث لو جع أدركه الطرف عني عنه أن كان يسيراً فبخلاف ما لو  
 كثر لا يمكن حمل ما سبق على غير الدم والفرق أن جنس الدم مفعو به في الجملة بلا ضرورة ولا كذلك نحو البول أي فإنه  
 لا يعني عنه قليلاً كان أو كثيراً بخلاف الدم فإنه يعني عن قليله ولو كان إذا جع لكثير كما هو مقرر (قوله وهو الراجح) أي فيعني  
 عنه (قوله فلا يعني عن شيء منه لغلظه) أي ما لم يتناه في القلة إلى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما عهده الشارح فيما مر  
 من أن ما لا يدركه الطرف لا ينحس وإن كان من مغلط (قوله ولو لغلظ نفسه) بأن أمر شيئاً من بدنه بذلك وفي المصباح لغلظ  
 قوبه بالمداد وغيره لغلظ من باب تنقع والتشديد بمبالغة انتهى (قوله والصدية) قال في مختار الصحاح صدية الجرح ماؤه الرقيق  
 المختلط بالدم قبل أن تغلط المدة انتهى والمدة بكسر الميم (قوله كالدمل) أي انخارج من الدمايل والقروح والبثرات (قوله ما لم  
 يختلط بأجنبي) بخلاف ما لم أي غير ضروري الحصول لما تقدم من أن ماء الوضوء ونحوه لا يضر

والنسيان (قوله وسينفذ فقد يتصور سقوط الفاتحة في سائر الركعات) هو ظاهر في مسئلتى الزحمة وبطء الحركة لا في مسئلتى الشك والنسيان اذ يتصور في الاولين أن يكون مسبوقا في الركعة الاولى فسقطت عنه الفاتحة ثم حصل له العذر في غيرها فسقطت عنه الفاتحة أيضا بخلاف الآخرين اذ يجب عليه القراءة عند التذكركا بآتي (قوله لتأولونه واضطرابه) أى الخبر (قوله

(قوله ولو يلحق بذلك) أى في عدم العفو (قوله ما لو حلق رأسه) هذا مخالف لما مر من العفو عنه في قوله ونحو ماء وضوء وغسل وحلق ومن ثم وجد في بعض النسخ انه ضرب على قوله فيما مر وحلق وعلى تقدير ثبوتها فقد يحمل ما مر على ان المراد انه يعفى عن ماء الحلق اذا أصاب ما في بدنه أو ثوبه أو رأسه من دم البراغيث ونحوها قبل الحلق وما هنا مفروض في دم الجراحة الحاصلة بسبب الحلق فلا تخالف والاقرب المقوم لتمامه سواء كان الدم من الجرح أو البراغيث لمسقة الاحتراز عنه بل العفو عن هذا أولى من العفو عن البصاق في كنه الذى فيه دم البراغيث (قوله حتى ادماه) خرج به ما لو وضع عليه لصوقا من غير حك فاخطأ ما على الاصوق بما ٤٣٦ خرج من الدم ونحوه وينبغي انه لا يضر لان اخلاطه ضرورى للعلاج (قوله

ثم علم كونه) أى وجوده (قوله وجب القضاء) قال المحلى والمراد بالقضاء الاعادة في الوقت أو بعده انتهى (أقول) في اطلاق الاعادة على ما بعد الوقت تغليب اذا الاعادة فعل العبادة ثانيا في الوقت ومن ثم قال حج المراد بالقضاء ما يشمل الاعادة في الوقت وقال سم عليه وظاهر ان القضاء في الصورين يعنى هذه وما بعدها على التراخي انتهى ويؤيده ما قالوه في الصوم من ان من نسي التمة لا يجب عليه القضاء فوراً وعليه فيمكن الفرق بين هذا وبين

ولو دم نفسه كالخارج من عينه أو لثته أو نفسه أو قبله أو دبره لم يدفع عن شيء منه ولو يلحق بذلك ما لو حلق رأسه فخرج حال حلقه واختلط دمه ببيل الشعر أو حك نحو دمل حتى ادماه ليستمسك عليه الدواء ثم ذره عليه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى (ولو صلى بنجس) غير معفو عنه في ثوبه أو بدنه أو مكانه (لم يعلمه) حال ابتداءه علم كونه فيها (وجوب القضاء في الجسد) لان طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كطهارة الحدث والقديم انه لا يجب واختاره المصنف في شرح المذهب لما رواه أبو سعيد الخدرى قال ينادى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي باحبابه اذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره فلما رأى القوم ذلك القوا نعالهم ثم فلما قضى صلاته قال ما حملكم على القاء نعالكم قالوا يا رسول الله رأيناك ألقى نعليك فلقيننا نعالنا فقال صلى الله عليه وسلم ان جبريل أتاني فأخبرني ان فيهما اقتراوى في رواية خبثاوى في أخرى قدرا وأذى في أخرى دم حلبة وجه الدلالة عدم استثناء الصلاة وأجابوا بأن القدر هو الشيء المستقدر نجسا كن أو غيره كالحطاط والبصاق وأيضا قد يكون الدم يسيرا وانما فعله تزييم او قيل ان اجتناب النجاسة لم يكن واجبا أول الاسلام ومن حيث ندوجب ويدل له حديث سلا الجزور على ظهره صلى الله عليه وسلم وهو يصلى بكنة ولم يقطعها (وان علم) بالنجس قبل الشروع فيها (ثم نسي) فصلى ثم ذكر في وقتها أعادها فيه أو بعده (وجب) القضاء (على المذهب) لتفريطه بتركها لما علم بها والطريق الثانى في وجوبه القولان لعذره بالنسيان وحيث رزمه الاعادة أعاد حتما كل صلاة يتقن فعلها مع النجاسة فان احتمل وجودها بعد الصلاة فلا اذا لاصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن والاصل عدم وجوده قبل ذلك ولومات قبل القضاء ففضل الله تعالى ان لا يؤاخذ مع وعده برفع الخطا والنسيان عن الامة نص عليه البيهقي في فتاويه وفي

ما لو لم ير الهلال أول ليلة من الشهر فانه يجب فيه القضاء على الفور بأنه في ثلاث يجب عليه التحري اما بما معان الاتوار النظر أو بالبحث عنه فاذا لم يره ولا أخبر به ثم تبين انه من الشهر نسب الى تقصير في الجملة وفيما نحن فيه لم ينسب الى تقصير لانه مع النسيان وعدم العلم بالنجاسة معذور اذ لم يجب عليه البحث عن ثيابه قبل الصلاة فيما يبل يعمل بما هو الاصل فيها من الطهارة (قوله حديث سلا الخ) أى حديث وضع سلا الجزور على ظهره الخ وهو اسم لما في الكرش من القدر لكن في الصحاح السلا بالفتح مقصور الجملة الرقيقة التى يكون فيها الولد من المواشى (قوله كل صلاة يتقن فعلها مع النجاسة) أى فلو نسي عمامته فوجد فيها قشر قل وجب عليه اعادته ما تبين اصابته فيها اه شيخنا زيادى بها مش ونقل عن ابن العماد القولان الانسان لا يؤمر بتفتيشها (أقول) والاقرب ما قاله ابن العماد لما صرحوا به من العفو عن قليل النجاسة الذى يشق الاحتراز عنه كسير دخان النجاسة وغبار السرجين وشعر نحو الجار فقياس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التى علم وجوده فيها بل الاحتراز في هذا اشق من الاحتراز من دخان النجاسة ونحوها (قوله ولومات قبل القضاء) أى قبل العلم به أو بعده ولنا بأن القضاء على التراخي كما مر عن



فإن فهمه تركه) ليس بقيد فإن الاستثناف لا بد منه بكل حال حيث قصد التكميل الذي هو فرض المسئلة كما يعلم مما يأتي  
وأما أخذ الشارح مفهومه فيما يأتي فهو مبني على ما زاده من القيد الثاني وستعلم ما فيه (قوله والطواف) لم تطرر صورة

(قوله ان كان ثم غيره) أي ولم يعلم أي الرقي منه أي من الغير انه لا يعلم ولا يرشده للصواب والافصير في حقه عينان لا وجود  
من ذكر وعدمه سواء (قوله لزمه قبوله) ولو تعارض عليه عدول في انه كشفت عورته أو وقعت عليه نجاسة فينبغي تقديم  
الخبر بوقوع النجاسة أو انكشف العورة لانه مثبت وهو مقدم على الثاني وان كثر (قوله لانه حينئذ كالنجس) هذا  
لا يناسب فرقه السابق بأن فعل نفسه لا يرجع فيه غيره ويشكل عليه أيضاً ما تقدم له في أم باب الحديث من انه لو أخبره  
عدل بخروج شيء منه وهو متوضئ لا ينتقض طهره لان اليقين لا يرفع بالشك (في فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة) في  
حكمة ذكر هذا الفصل في باب شروط الصلاة مع انه ليس منها انه اذا طرأ عليها بعد استكمال الشروط ابطالها (قوله ومنها)  
أي وبعض سننها أي ما ينس فله فيها أو لها وليس منها (قوله ومكر وهاتما) معطوف كالذي قبله على مبطلات (قوله بالنطق)  
أي من الجارحة المخصوصة دون غيرها كأيديو الرجل مثلاً فلا تبطل بالنطق بواحد منهما فيما يظهر ونقل عن بعض أهل  
العصر البطلان بذلك فليراجع ويؤيد ما قلناه قول الشارح من أنف أو فم ونقل بالدرس عن خط بعض الفضلاء عن مر  
انه اذا خلق الله تعالى في بعض أعضائه قوة النطق وصار يتمكن صاحبها من النطق ٤٢٧ به الاختيار متى أراد ويترك  
ذلك متى أراد كان ذلك

كقطع اللسان فتبطل  
الصلاة بنطقه بذلك  
بحرفين انتهى وقياس  
ما ذكره ان ثبت للعصو  
الذي ثبت له تلك القوة  
جميع أحكام اللسان  
حتى لو قرأه الفاتحة في  
الصلاة كفي وكذا  
لو تعاطى به عقد أو حلا  
على انه قد يقال هو بالنسبة  
الى العسقد والحل

الانوار ونحوه ويلزمه تعليم من رآه يحل بواجب عبادة في رأي مقلده كفاية ان كان ثم غيره  
والافعينانهم ان قول ذلك بأجرة لم يلزمه الا بما في الاصح ولو أخبره عدل رواية بنحو نجس  
أو كشف عورة تبطل لزمه قبوله أو فهو كلام مبطل فلا كأيديو كلامهم عليه ويفرق بينهما  
بأن فعل نفسه لا يرجع فيه غيره ويظهر ان محله فيما لا يبطل سهوه لاحتمال ان ما وقع  
منه سهواً ما هو كالفعل أو الكلام الكثير فينبغي قبوله فيه لانه حينئذ كالنجس وتقدم  
انه لو صلى ناسياً للطهارة أنيب على قصده دون فعله ويجرى ذلك هنا  
في فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكر وهاتما (تبطل الصلاة بالنطق)  
عبد بكلام مخلوق وان لم يكن بلسنة العرب (بحرفين) ولو من حديث قدسي ان تواليها فيما  
يظهر قياساً على ما يأتي في الالف فهم ما أولاً وان كان لمصلحة الصلاة اذ أقل ما يبنى منه  
الكلام حرفان وتخصيصه بالمفهوم اصطلاح حادث للنسخة والاصل في ذلك خبر مسلم كنا  
نتكلم في الصلاة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت ونهيناعن الكلام وروى

لا يتقاعد عن الإشارة المفهمة وهي صريحة من الاخرس ان فهمها كل أحد (قوله ولو من حديث) انما أخذه غايه لئلا  
يتوهم عدم البطلان به لكونه كلام الله تعالى لكن يبق النظر في وجه دخوله في كلام المخلوقين ولعله انه أراد بكلام  
المخلوقين ما ليس بقرآن ومنه الحديث القدسي وعليه فالمراد بكلام المخلوقين ما شأنه ان يتكلم به المخلوق والقرآن لما كان  
مجهزاً خارجاً عن طوف البشر خص بكونه كلام الله تعالى وان شاركه فيه الحديث القدسي في انه كلام الله قال حج وكالحديث  
القدسي ما نصحت نالوته اه وتبطل أيضاً بالتوراة والانجيل وان علم عدم تبه لهما كما تشمل قولهم بحرفين من غير القرآن  
والذكر والدعاء (قوله افهم ما أولاً) أي ولو كانا غير مستعملين كأوع انتهى سم على منهم والاولى التمثيل بنحو رذته فتأول  
ذمر من المهمات والافاً ومستعملة في كلامهم (قوله اذ أقل ما يبنى منه الكلام حرفان) عبارة المحلى والكلام يقع على المفهوم  
وغيره الذي هو حرفان انتهى (أقول) قوله الذي هو حرفان أي بناء على ما شتهر في اللغة والافى الرضى مانصه الكلام موضوع  
لنجس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف أو العطف أو على أكثر من كلمة سواء كان مهملاً أم لا ثم قال واشتهر الكلام لغة  
في المركب من حرفين فصاعداً انتهى (قوله فأمرنا بالسكوت) هذا يفيد ان معنى القنوت السكوت وفي المصباح ما يصرح به  
وعبارته القنوت مصدر قنفت من باب قصد الداء ويطلق على القيام في الصلاة ومنه قوله أفضل الصلاة طول القنوت  
ودعاء القنوت أي دعاء القيام ويسمى السكوت في الصلاة قنوتاً ومنه وقوموا لله قانتين انتهى وفي البضاوي وقوموا  
لله قانتين أي ذاكرين انتهى فقوله فأمرنا بالسكوت أي عن كلام المخلوقين (قوله وروى أيضاً الخ) أي به لبيان المراد  
من الكلام في الحديث الاول

الترتيب الحقيقي قيسه (قوله ولم يطل غير المرتب) هذا قيد زاده تبعا للامداد على ما في كلامهم وهو يخرج عن ضرورة المسئلة -  
اذ صورتهما كما يعلم عراجه كلامهم انه اتي بنصف الفاتحة الثاني مثلاً ولا ثم اتي بالنصف الاول واصل هذه السوادة للروض  
ومرحه وليس فيها هذا القيد وهو انما يناسب مسائل قطع الموالاة الثانية (قوله فان طال غير المرتب) مبني على القيد الذي

(قوله ان قل لعاطس) واسم القائل معاوية بن الحكم انتهى شرح روض (قوله أو حرف مفهم) ظاهره وان أطلق فلم يقصد  
المعنى الذي باعتباره صار فيه سائلا ولا غير وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم اشترط البطالان وهو التعمد وعلم التحريم انتهى سم  
على حج وقضية قول الشارح من الوقاية عدم الضرر حالة الاطلاق الا ان يقال انها عند الاطلاق تحمل على كونها من  
الوقاية ويوجه بان القاف المفردة وضعت للعلب والالفاظ الموضوعه اذا أطلقت حملت على معانيها ولا تحمل على غيرها  
الا بقرينة والقاف من القلق ونحوه جزء كلمة لا معنى لها فاذا نواها عمل بنية واذا لم ينوها حملت على معناها الوضعي قال حج  
وأقنى بعضهم بابطال زيادة قافل أي النبي في التشهد أخذ بانظار كلامهم هنا لكنه بعيد دلا به ليس أجنبي عن الذكر بل  
بعد منه ومن ثم أقنى شيخنا بأنه لا بطلان به انتهى حج وأقره سم وقوله لا بطلان به أي وان كان عامدا عما (قوله كق من  
الوقاية) لا فرق في ذلك بين كسر القاف وفتحه لان الفتح لن وهو لا يضر فتبطل الصلاة بكل منهما ما لم يؤديه ما لا يفهم على  
ما يأتي ولو قصد بالمتنهم ما لا يفهم ٤٣٨ كان قصد بقوله في القاف من القلق مثلا مال شيخنا طيب الى انه لا يضر

وهو محتمل ومثله مالو  
نطق بف قاصدا به أول  
حرف في الفظة في فيحتمل  
انه لا يضر انتهى سم على  
حج ولو اتي بحرف لا يفهم  
قاصدا به معنى المفهم هل  
يضر فيه نظر اه سم  
على متهم (أقول) والذي  
ينبغي عدم الضرر لانه ليس  
موضوعا للافهام ونقتل  
في الدرس ببعض الهوامش  
عن م ر ما يوافق ذلك  
فله الحمد والمنة وقد يقال  
بالضرر لان قصد ما يفهم

أيضا انه صلى الله عليه وسلم قل لمن قال لعاطس يرحمك الله ان هذه الصلاة لا يصلح فيها  
شيء من كلام الناس (أو حرف مفهم) كق من الوقاية وع من الوعى وف من الوفاء وش  
من الوشى (وكذا مودة بعد حرف في الاصح) وان لم يفهم اذ المدا لف أو واو اياء فالمدود  
في الحقيقة حرفان والثاني لا تبطل لان المدة قد تتفق لاشباع الحركة ولا تعد حرفان وفي  
الانوار أنها لا تبطل بالبصق الا ان يتكرر ثلاث مرات متواليات أي مع حركة عضو  
يبطل تحريكه ثلاثا كالحى لاشفة كالا يخفى (والاصح ان التضخ والضحك والبكاء) وان  
كان من خوف الآخرة (والانين) والتأوه (والنفخ) من أنف أو فم (ان ظهر به) أي  
بواحد من ذلك (حرفان بطالت) صلاته لوجود مناسفها (والافلا) تبطل لما مر والثاني  
لا تبطل بذلك مطلقا لكونه لا يسمى في اللغة كلاما ولا يتبين منه حرف محقق فكان شبيها  
بالصوت المنفصل وخرج بالضحك التبس فلا تبطل به لثبوته عنه صلى الله عليه وسلم فيها  
(ويعذر في سائر الكلام) عرفا كما يرجع اليه في ضبط الكامة لا ماضيه بها به العناية  
والغويون (ان سبق لسانه) اليه لعذره بل هو أولى من الناسي لعدم قصده (أو نسي  
الصلاة) لعذره أيضا بخلاف نسيان تحريمه فيها فانه كنسيان نجاسة نحو ثوبه ولو ظن

يقضي قطع النية وكونه لما استعمل ما لا يفهم في معنى ما يفهم صار كالكامة المجازية المستعملة في بطلان

غير ما وضعت له ولعل هذا أقرب لما تقدم من تضمنه قطع النية تنبيهه على هل يضبط النطق هنا بما مر في نحو قراءة الجنب  
والترأة في الصلاة أو يفرق بأن ما هما أصيق فيضرب سماع حديد السمع وان لم يسمع المعتدل كل محل والاول أقرب اه حج  
(أقول) الأقرب الثاني لان المدا على النطق وقد وجد (قوله وكذا مودة بعد حرف) أي بأن اتي بحرف ممدود من غير القرآن  
بخلاف ما لوزا ممدود على حرف فرأى ولم يغير المعنى فانه لا يضر (قوله وان لم يفهم) أي الحرف (قوله لا تبطل بالبصق) أي  
حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مفهم كما هو ظاهر اه سم على حج (قوله أي واحد من ذلك) ظاهره انه لو ظهر بالضحك  
حرف وبالبكاء مثلا حرف آخر لا يضر وله غير مراد بل الأقرب الضرر وان كانا من جنسين لان مجموعهما كلام وان اختلف  
سبب التلطف به كما ونطق بحرفين لغرضين مختلفين وعليه فكان الاولى في حمل المتن ان يقول أي بما ذكر ليشمل ما لو كان  
الحرفان بسبيين (قوله لما مر) أي من انهما لا تبطل بدون حرفين أو حرف مفهم (قوله مطلقا) ظهر حرفان أولا (قوله الغفل)  
هو بالغفل المحجمة المضخومة والفاء الساكنة كغفل المراد به الصوت الذي لا يفهم منه حروف كصوت الهائم وصوت المنزار  
(قوله ولا تبطل به) أي لانه لا يشتمل على حروف (قوله كما يرجع اليه) أي العرف (قوله والعناية والغويون) من انهما لفظ وضع  
بمعنى مفرد وعلى عدم الضبط بما ذكر يدخل اللفظ المجهول اذ تركب من حرفين او كان مجموعهما جزءا كلمة

زاده و هم ما فيه (قوله غير متعلق بالصلاة) بيان للمراد من الاجنبى وسيدنى ما يوضح معنى تعلقه بالصلاة في قوله لان ذلك ليس مختصا بها المصلحة اذ يعلم منه ان المتعلق بها ما كان مختصا بها المصلحة (قوله وان سن) أى جد العاطس وقوله خارجا

(قوله لم تبطل) وهو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعهما كلام كثير متوال والابطال لانه لا يتقاعده عن الكثير سهوا وهو مبطل ثم عدم البطلان هنا قد يشكل عليه ما قالوه في الصوم من البطلان فيما لو كل ناسيا فظن البطلان فأكل عاءدا وقد يجب بأن من ظن بطلان صومه قد يجب عليه الامساك فأكله بعد وجوب الامساك عنه لتحريره يدل على تمامه فبطل ولا كذلك الصلاة و الفرق أيضا بأن جنس الكلام اعتمد كالحرف الذى لا يفهم مغتفر في الصلاة بخلاف الاكل عمد فانه غير مغتفر (قوله والعصر) عبارة شرح الروض أو العصر اه وعليه فالواو هنا بمعنى أو (قوله ثم أى خشبة) يجوز أن تكون قريبة منه فوصل اليها بدون الثلاث وأن تكون بعيدة لكنه لم يوال بين الخطوات (قوله فقال له ذواليدن) اسمه الخرباق وليس هو ذا الشمالين وسمى بذلك لان يديه كان بهما طول وفي المصباح وذواليدن لقب رجل من الصحابة واسمه الخرباق ابن عمرو السلمي بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة ثم جاء موحد وألف وقاف لقب بذلك لظهورهما (قوله قالوا نعم) أى أبو بكر وعمر كما يعلم من قوله أو ان كلام الخو لعل تعبيره بالجمع ليكون المنسوب الى بعضهم كالمنسوب الى الكل (قوله وجه الدلالة) قال سم وقد اشتملت قصة ذى اليدن على اتمامه بست كلمات فيضبط بها الكلام اليسير اه واعلم عداً نصرت الصلاة كلمتين وأم نسيت كذلك وبارسول الله كذلك (قوله أوجهل تحريره) أى ما أتى به ٤٣٩ فيها وان علم تحريره جنسه

ويؤخذ من ذلك بالاولى  
حكمة صلاة نحو المبلغ  
والفائق بقصد التبليغ  
أو الفتح فقط الجاهل  
بامتناع ذلك وان علم  
امتناع جنس الكلام  
فتأمله اه سم على حج  
وقوله بقصد التبليغ أى  
وان لم يتحج اليه بأن مع  
المأمومين صوت الامام  
ولا يقال انه مسغنى عنه  
حينئذ فيضرو وقوله نحو

بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم يسيرا عمد لم تبطل والاصل في ذلك خبر الصحابين عن  
أبي هريرة صلى بنارسل الله صلى الله عليه وسلم الظهور والعصر فسلم من ركعتين ثم أتى  
خشبة بالسجدة واتكأ عليها كانه غضبان فقال له ذواليدن أنصرت الصلاة أم نسيت  
بارسول الله فقال لا احسبها أحق ما يقول ذواليدن قالوا نعم فصلى ركعتين أخرين ثم سجد  
سجدتين وجه الدلالة انه تكلم معتقدا انه ليس في صلاة وهم تكلموا مجوزين النسخ ثم نفي  
هو وهم فيها أو ان ذاليدن كان جاهلا بتحرير الكلام أو ان كلام أبي بكر وعمر كان على  
حكم الغلبة لوجوب الاجابة عليهم (أوجهل تحريره) أى الكلام فيها (ان قرب عهد  
بالاسلام) وان كان بين المسلمين فيما يظهر أو نشأ بادية بعيدة عن يعرف ذلك فيما يظهر  
أيضا للخبر المار ويؤخذ منه ان الضابط لذلك ان ماعذر الشخص لجهله به وخضائه على  
غالبيه لا يؤاخذ به ويؤيده نصريحهم بأن الواجب عيننا فما هو تعلم الظواهر لا غير  
وخرج بجهل تحريره ما لو علمه وجهل كونه مبطلا فتبطل به كالمعلم تحرير شرب الخمر

المبلغ أى كالامام الذى يرفع صوته بالتكبير لعلام المأمومين (قوله أى الكلام فيها) عبارة حج أى ما أتى به فيها وان علم تحريره  
جنسه الى آخر ما ذكره اه وهى تفيد ان من علم تحرير الكلام دون ما أتى به فيها لم تبطل صلاته بخلاف اطلاق الشارح (قوله  
أو نشأ بادية بعيدة) ويظهر ضبط البعد بما لا يجد مؤنة يجب بذلها فى الحج توصله اليه أى الى من يعرف ويحتمل ان ما هنا اضيق  
لانه واجب فوري اصاله بخلاف الحج وعليه فلا يمنع الوجوب عليه الا الامر الضرورى لا غير فيلزم منه متى اطافه وان بعد  
ولا يكون نحو دين مؤجل عذره ويكلف ببيع نحو نفسه الذى لا يضار اليه اه حج وكتب عليه سم مانصه قوله ويظهر  
ضبط الحج ويحتمل انه يضبط على ما خرج فيه أى مشقة لا تحتمل عادة مر انتهى وينبغي ان الكلام فحين يعلم وجوب شيء عليه  
وانه يمكن تحصيله بالسفر أو من نشأ بادية ورأى أهله على حاله لا يتب عليه شيء الا ما تعلمه منهم وكان في الواقع  
ما تعلمه غير كاف فمذروا وترك السفر مع القدرة عليه (قوله للخبر المار) أى وهو قوله صلى بنارسل الله صلى الله عليه وسلم  
الظهور الخ بناء على ما مر من احتمال ان ذاليدن كان جاهلا بتحرير (قوله ويؤخذ منه الخ) لكن هذا المأخوذ لا يتقيد بكونه  
نشأ بعيدا عن العلم ولا بكونه قريب عهد بالاسلام كما يفيد قوله ويؤيده الخ فليتأمل الا ان يقال مراده ان هذا من  
الظواهر فلا يعذر بعيد العهد بالاسلام حيث لم يكن ببادية بعيدة (قوله وخرج بجهل تحريره ما لو علمه) ولا يشكل هذا بما مر  
من عدم بطلان صلاة من تكلم ساهيا فظن بطلان صلاته الخ لانه حين تكلم ثم عاد اظن انه لبس في صلاة فعذر بخلافه هنا  
فانه حيث علم تحرير الكلام فحقه ان لا يتكلم فلم يعذر

في الثالثة (قوله بر عليه الخ) أي فان ردحنا نبدأ تنقطع الموالاة كما هو ظاهر (قوله ان كان بعد فراغ الفاتحة) أي الصادق  
 به أو لولوية الاستئناف اذ هو أعم من أن يكون تم الفاتحة أو لا لكن محل الخلاف اذا استأنفها بعد تمامها كما ينه عليه  
 الشارح (قوله ويستثنى من كل من الضابط الخ) هو تابع في هذه العبارة لشرح الروض لكن ذلك تقدم له في المتن  
 والشرح ما يصح له الاتيان باللام العهدية بخلاف الشارح فإنه لم يتقدم له الا الإشارة الى ضابط واحد فيما يقطع الموالاة

(قوله كنت ناسيا) أي ناسيا الشيء من ضلالي كبعض الذنوب ومثلا فداء ركنه وسلمت ثانيا (قوله وسلم المأموم) أي قبل طول  
 الفصل والابتطال صلاته فقط (قوله فكما لجاهل) أي فيعذر في يسيره لكن ينبغي ان لا يتقيد ذلك بمن قرب عهده بالسلام  
 أو نسا بعيدها عن العلماء ويؤيده ما تقدم في قوله لامامه قد سلمت (قوله فيما سر) أي فيما لو سبق لسانه أو نسي أو جهل (قوله  
 ونحوه قصية اطلاقه انه يتنخخ فوراً ولا يجب عليه انتظار زواله بنفسه وان غلب على ظنه انه ان صبر قليلا زال عنه ذلك  
 المعارض بنفسه وقد اسما ذكره في السعال من وجوب الانتظار حيث رجي زواله هنا كذلك بالاولى ولا تنقطع به الموالاة  
 (قوله الواجبة) الاولى اسقاطها للاستغناء عنها بقوله من الاركان (قوله من الاركان القولية) قضيتها انه لا يعذر بغير  
 الركن وان نذره لكن قضيتها قوله بعد اذ هو سنة فلا ضرورة الخ خلافة اللهم الا ان يقال المراد بالواجب هنا ما توقف عليه  
 صحة صلاته والسورة ولو نذرها لا تتوقف الصحة عليها حتى لو تركها عمدا مع علمه به لم تبطل بذلك (قوله فان كثرت  
 في التنخخ) الاولى حذف في (قوله ٤٤٠ وهو) أي البطلان (قوله من منا) بصيغة اسم المفعول صفة للمرض أي يوم

زمانا طويلا وفي الصباح  
 زمن الشخص زمانا وزمانه  
 فهو زمن من باب تعجب  
 وهو مرض يدوم زمانا  
 طويلا والقوم زمني مثل  
 مرضي وأزمته الله فهو  
 من من (قوله يسع  
 الصلاة) هذا ظاهر ان  
 علم الانقطاع في وقت يسع  
 الصلاة لانه لا مشقة  
 عليه في انتظاره والا  
 فمراغبة ما يزول المانع  
 فيه غايته من الخروج  
 والمشقة (قوله لم تبطل)  
 فان خلا من الوقت زمانا  
 يسعها بطلت بعروض

دون ايجابه الحد فإنه يحذف حقه بعد العلم بالتصريح الكف ولو سلم امامه فسلم معه ثم سلم الامام  
 ثانيا فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحد منهما ويسلم  
 المأموم ويصعد السجود لوجود الكلام بعد انقطاع القدوة ولو سلم من ثنتين طائعا تمام صلاته  
 فكما لجاهل كما ذكره الرافعي في كتاب الصوم (لا) في (كثيره) فلا يعذره فيه فيما سر (في الاصح)  
 وتبطل به لانه يقطع نظمها وهيئةها وان سبق والنسيان في الكثير نادر والثاني يسوي بينهما  
 في العذر لانه لو أبطل كثيره لا تبطل قليلة كالعمد ويرجع في القلة والكثرة للعرف (و) يعذر  
 (في) اليسير عرفا من (التنخخ ونحوه) مما سر كسعال وعطاس وان ظهر به حرفان ولو من كل  
 نحو نفخة (الغلبة) لعدم تقصيره وهي راجعة للجميع (وتعذر القراءة الواجبة) ومثلها غيرها  
 من الاركان القولية الواجبة للضرورة وهذا راجع للتنخخ فان كثرت في التنخخ ونحوه للغلبة  
 وظهر به حرفان فاكثروا كثر عرفا بطلت صلاته كما قالوا في الضحك والسعال والباقي في معناها  
 لقطع ذلك نظم الصلاة وهذا المحمول على حالة لم يصرف ذلك في حقه من ضامر منافا صار كذلك  
 بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال مبطل لم تبطل كسعال الحداث ولا  
 اعادة عليه حيفت ولو شفي بعد ذلك ويحمل عليه كلام الاسنوي نعم التنخخ للقراءة الواجبة  
 لا يبطلها وان كثرت ولو ظهر من امامه حرفان بتنخخ لم يلزمه مفارقتها جلاله على العذر لان  
 الظاهر تحرزه عن المبطل نعم قال السبكي قد تدل قرينة حاله على عدم عذره فتجب مفارقتها

قال  
 السعال الكثيره والقياس انه ان خلا من السعال أول الوقت وغلب على ظنه حصوله في بقية  
 بحيث لا يخلو منه ما يسع الاله واجبت المبادرة للفعل وانه ان غلب على ظنه السلامة منه في وقت يسع الصلاة قبل خروج  
 وقتها وجب انتظاره وينبغي أن مثل السعال في التفصيل المذكور وما حصل له سبب كسعال أو نحوه يحصل منه حركات  
 متوالية كارتعاش يداورأس ولو صلى خلف امام فوجده يحرك رأسه مثلما في صلاته فينبغي ان يقال ان لم توجد قرينة تدل  
 على ان ذلك ليس لمرض من من صحت صلاة المأموم حلالا على ان ذلك لمرض من من والابطلت ووقع السؤال في الدرس  
 مما لو كان السعال من منا ولكن علم من عاداته ان الحمام يسكن عنه السعال مدة تسع الصلاة هل يكلف ذلك أم لا واجبت عنه بأن  
 الظاهر الاول اخذ بما قالوه من وجوب تسخين الماء حيث قدر عليه اذا توقف الموضوع به على تسخينه حيث وجد اجرة  
 الحمام فاضله عما يعتبر في الفطرة وان ترتب على ذلك فوات الجماعة وأول الوقت (قوله ولو ظهر من امامه) أي ولو تخالفا لانه  
 اما ناس وهو منه لا يضر أو عامد فكذلك لان فعل المخالف الذي لا يبطل في اعتقاده ينزل منزلة السهو



وما لا يقطعها وهو قوله فيما من غير فصل لا بعد تنفس وهي الخ عبادة الروض وشرحه فان سكبت يسيرا مع نية قطعها  
 أي القراءة أو طويلا عمد بحيث يزيد على سكتة الاستراحة وإن لم ينو القطع استأنف القراءة إلى أن قال الشارح وما مضط به

(قوله يغبر المعنى) كضم تاء أنه مت أو كسرهما (قوله أي حيث لم تبطل) أي بأن كان قبلها (قوله بعد ركوعه) هذا هو المعتمد  
 أي وينتظره المأموم في القيام فإقام من السجود وترأعي الصواب وافقه وأتى بركعة بعد سلام الإمام إن لم يتنبه وإن لم  
 يقرأ على الصواب استمر المأموم في القيام ويعمل ذلك في كل ركعة ولو إلى آخر الصلاة وسما أتى له ما وافق هذا البحث في  
 صلاة الجماعة فهو المعتمد ولا ينافيه قوله قبل والوجه الخ لجواز أنه قصد به الرد على من قال يفارقه حالاً ثم ترقى بما أورده من  
 البحث إلى أنه لا يفارقه مطلقاً هذا ويمكن أن يفرق بين من كان مذهبه عدم البطالان بالحن المذكور فتجب مفارقتها عند  
 الركوع لأنه لا يرى العود لما فوته وبين من مذهبه البطالان إذا لم يعد فإنه إذا تذكروا حاله وجب عليه العود (قوله أو مسجد  
 قبل ركوعه) ويفرق بين هذا وبين ما قيل في المخالف من أنه إذا أحل بركن في اعتقاد المقتدي دون الإمام تجب مفارقتها عند  
 انتقاله إلى ما بعده بأن المخالف الغالب أو المحقق منه أنه لا يرجع لما انتقل عنه لأنه فعل ذلك عن اعتقاد الموافق متى تذكر  
 حاله رجع فجاز انتظاره وإن طال جد الاحتمال عوده بتقدير تذكره احتمالاً قريباً (قوله وجب عليه التنخض) أي ولا تبطل  
 صلاته (قوله وإن ظهر حرفان) أي أو أكثر بل قياس ما تقدم من اغتفار التنخض الكثير لتعذر القراءة عدم الضرر هنا مطلقاً  
 (قوله قاله في رسالة النور) هي اسم كتاب للشافعي (قوله والوجه شمول ذلك) ٤٤١ أي وجوب التنخض والإخراج

(قوله فلا كان أو فرضاً)

أي حيث لم يرد بيلعها قطع  
 النفل من صلاة أو صوم  
 فلا يعذر في التنخض أي ولو  
 كان نذر القراءة جهراً  
 لأنها صفة تابعة ويؤيده  
 قول المنهج وتعذر ركن قول  
 (قوله لا سماع المأمومين)  
 أي أو إمام جمعة مراره  
 سم على منهج نعم إن  
 توقف على جهره سماع  
 المأمومين به عذر ثم رأيه  
 قال على ح مانصه وعليه

قال الزركشي ولو حن في الفاتحة لغير المعنى وجبت مفارقتها كالوتر وأجبا اه ويمكن  
 حمله على ما إذا أكثر ما فراه عرفاً فيصير كلاماً أجنبياً مبطلاً وإن كان ساهياً والوجه أي حيث  
 لم تبطل أنه لا يفارقه حتى يركع بل بحث بعضهم عدم لزوم بعد ركوعه أيضاً لجواز سهوه كالو  
 قام لخامسة أو مسجد قبل ركوعه ولو زلت فخامة من دماغه إلى ظاهر الفم وهو في الصلاة  
 فاستلها بطلت فلو تجمعت في حلقه ولم يمكنه إخراجها إلا بالتنخض وظهور حرفين ومتى تركها  
 زلت إلى باطنه وجب عليه أن يتنخض ويخرجها وإن ظهر حرفان قاله في رسالة النور والوجه  
 شمول ذلك للصائم أيضاً فلا كان أو فرضاً (لا تعذر الجهر) فلا يعذر في التنخض ولو يسيراً من  
 أجله (في الأصح) أذهوسنة فلا ضرورة لارتكاب التنخض له وفي معنى الجهر سائر السنن  
 كقراءة سورة وفوت وتكبير انتقال ولو من مبالغ محض لا سماع المأمومين خلافاً  
 للأسنوي ومقابل الأصح أنه عذر أقامة لشعار الجهر ولو جهل بطلان التنخض مع علمه بصرم  
 الكلام مذكور خلفه على العوام (ولو أكره) الأصلي (في الكلام) في صلاته ولو يسيراً بطلت  
 في الظاهر) لندرتها كالأكره إلى الحديث والثاني ابتداءً كالناسي أما الكثير فيبطل به جزم

ينبغي استثناء الجمعة إذا توقف منابعة الأربعين على

ل

نهاية

٥٦

الجهر المذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لموقف صحة صلاته على منابعهم المنابعة الواجبة لاشتراط الجماعة في الركعة  
 الأولى لصحتها لو كان لو استمر وفي الركوع إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الجمعة رال المانع واستعنى عن التنخض فهل  
 يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة إذا توقف حصول فريضة الكفاية لهذه الجماعة على ذلك اه وقوله ينبغي  
 استثناء الجمعة وينبغي أن يلحقه الإمام المعادة والمجموعة جمع تقديم المطر والمذكور فعل الجماعة ويكفي في الثلاث سماع  
 واحد فتي أمكنه سماعه وزاد في التنخض لأجل سماع غيره بطلت صلاته لأنه زيادة غير محتاج إليها وقوله فيه نظر الأقرب  
 عدم وجوب الانتظار بخلاف المبلغ لأن صحة صلاته لا تتوقف على مشاركة غيره الإمام فلا يعذر في سماعهم (قوله ولو  
 أكره المصلي على الكلام) قال ج على نحو الكلام اه ووقع السؤال في الدرس عما لو جاءه يودى أو نصراني وهو يصلي  
 وطلب منه تلقين الشهادتين على وجهه يودى إلى بطلان صلاته هل يعيمه أو لا قلت الطاهر إن يقال إن خشى فوات إسلامه  
 وجب عليه التلقين وتبطل به صلاته وإن لم يخش فوات ذلك لم يجب عليه ويعتبر التأخير للعدو بلبسه بالمرض فلا يقال فيه  
 وضاه بالكفر وعلى هذا يخص قول شيخنا الزبدي في الرد أن منهم ما لو قال لم يطلب منه تلقين الإسلام أصبح ساعته بما إذا لم  
 يكن له عذر في التأخير كما هنا (قوله لندرتها) يؤخذ من العلل أن مثل الكلام ما لو أكره على الاستدبار قبله أو على الكل

المصنف الطول أخذ من المجموع وعدل اليه عن ضبط الاصل له بما أشعر بقطع القراءة أو اعراضه عنها مختاراً أو لعائق  
 ليفيد ان السكوت للاعياء لا يؤثر وان طال لانه معدود ونقله في المجموع عن نص الام ثم قال ويستثنى من كل من الضابطين الخ  
 (قوله ولا التسبب الى حصوله) أي فيما اذا لم يكن حاصله لا يقدر تقيضه في قوله ولا قراءته في نحو مصنف أي اذا كان حاصله  
 والمراد بالمصنف الذي يجب عليه التسبب في حصوله ما فيه الفائدة فقط كما هو ظاهر (قوله حتى لو لم يكن الخ) لا موقع للتعبير  
 وجعله سم مفاد القول حج ولو أكرهه على نحو الكلام (قوله وليس منه) أي مما يبطل الصلاة (قوله غصب السترة) ظاهره  
 انه لا فرق في ذلك بين ان يأخذها الغاصب بلا فعل من المصلي كان تكون السترة معقودة على المصلي فيكفها الغاصب قهراً  
 عليه أو بكرهه على ان ينزعها ويسلمها ٤٤٣ ويوجه بأن المدار هنا على كثرة وقوع العذر وقد أشار الشارح بقوله

لانه غير نادر الى ذلك لكن  
 قياس ما في الوديعه من  
 ضمان الوديع اذا أكرهه  
 الغاصب حتى سلم الوديعه  
 البطلان فيما لو أكرهه  
 على نزع السترة (قوله  
 وفيه غرض) أي لا غاصب  
 (قوله أولم يقصد شيئاً)  
 ينبغي أو قصدوا أحداً  
 لا بعينه بأن قصد أحد  
 الامر من التفهيم  
 والقراءة (قوله الا بالقصد)  
 أي مع وجود الصارف كما  
 هنا (قوله فأنثرت) أي  
 القرينة (قوله نفى كل من  
 المقسم) وهو قوله بقصد  
 التفهيم وقوله وقيد المقسم  
 وهو قوله ان قصد معه  
 قراءة (قوله وان بحث في  
 المجموع الخ) ضعيف (قوله  
 وسواء) أي في التفصيل  
 البار (قوله خلاف الجمع  
 متقدمين) أي فأنهم

وليس منه غصب السترة لانه غير نادر وفيه غرض (ولو نطق بنظم القرآن) أو بذكر آخر كما  
 شمله كلام كثير (بقصد التفهيم كما يجي خذ الكتاب) مفهماً به من يستأذنه في أخذ ما يريد  
 أخذه وكفوله ان استأذنه في الدخول عليه ادخلوها بسلام آمين أولم ينهه عن فعل شيء  
 يومف أعرض عن هذا (ان قصد معه) أي التفهيم (قراءة لم تبطل) لانه قرآن فصار كالقصد  
 به القرآن وحده (ولا) بأن قصد التفهيم فقط أو لم يقصد شيئاً (بطلت) لان القرآن لا يكون  
 قرآناً الا بالقصد وما تقر في صورة الاطلاق هنا هو العمد لان القرينة متى وجدت  
 صرته اليها ما لم ينو صرعه عنها وفي حالة الاطلاق لم ينو شيئاً فأنثرت وادعى المصنف في دقائقه  
 دخول هذه الصورة في قوله والا ونزع في الدخول لان مورد التقسيم وقع فيما قصده التفهيم  
 فلا يشمل قصد القراءة وحدها ولا الاطلاق ويجاب بأنه اذا عرف ان قصده مع القراءة لا يضر  
 فقصدتها وحدها أولى وبان الاتشمل نفى كل من المقسم وقيد المقسم ولعله ملط المصنف في  
 تصريحه بشمول المتن للصور الاربع ومواء كان انتهى في قراءته الى تلك الآية أم أنشأها  
 كما اقتضاء اطلاق التحقيق وغيره وهو الوجه لوجود القرينة الصارفة عن القراءة في محلها  
 وان بحث في المجموع الفرق بين أن يكون قد انتهى في قراءته اليها فلا يضر ولا يضر وسواء  
 ما يصلح للخطاب وما لا يصلح له خلافاً لجمع متقدمين وشمل كلامهم الفتح على الامام بالقرآن  
 أو بالذكر كان ارجح عليه كنه في نحو التشهد فقالها المأموم والجهرية تكبير الانتقال  
 من الامام أو المبلغ فيأتي فيهما التفصيل من الصور الاربع المذكورة كما اقتضاء كلام الراعي  
 وغيره واعتمده الاسنوي وغيره وأقبحه بالدرجته الله تعالى وخرج بنظم القرآن ما لو  
 غير نظامه بقوله يا ابراهيم سلام كن فان صلاته تبطل مطلقاً نعم ان قصد بكل القراءة  
 بمفردها لم تبطل وان أتى بها مجموعة فيما يظهر كما أفاده الشيخ في الغرر وفي المجموع عن  
 العبادي لوقال الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب النار بطلت صلاته ان تعمد  
 والا فلا ويعمد للسهو وهو المعتمد وفي فتاوى القفال ان قال ذلك متعمداً معتقداً كفر  
 وبأقوى مثل ما تقر فيم لو وزف على ملك سليمان وما تمسكت طويلاً أي زائد على سكتة

تنفس

يخصون التفصيل بما يصلح للمخاطبة كما ذكره سم على العباب

وعبارته قوله ولو أعلم بنظم القرآن الخ ظاهر كلام المصنف كغيره لا فرق في نظام القرآن وغيره مما ذكر في التفصيل الذي  
 ذكره بين ما يصلح للمخاطبة التام وما لا يصلح لكن نقل الاسنوي عن جماعة وقال انه المتجه تخصيص التفصيل بما يصلح  
 للمخاطبة بخلاف ما لا يصلح وان تجرد لقصد الافهام وقد سبق نظير المسئلة في باب الغسل اه (قوله ارجح عليه) قال في المختار  
 ارجح على القارئ على ما لم يسم فاعلمه اذا لم يقدر على القراءة الى ان قال ولا تقل ارجح عليه بالتشديد (قوله بتكبير الانتقال)  
 أي أو التحريم (قوله من الصور) بيان للتفصيل (قوله مطلقاً) أي سواء قصد القرآن أو غيره (قوله فيما يظهر) معتمد (قوله  
 في الغرر) أي شرح البهجة الكبير (قوله بطلت صلاته) أي حيث لم يقصد بأولئك الخ القراءة من آية أخرى (قوله وفي  
 فتاوى القفال) أي المروزي وقوله الى ان قال ذلك الخ معتمد (قوله وبأقوى مثل ما تقر) هو قوله ان قال ذلك الخ

بالغاية هنا (قوله لم يلزم ما لكه اعارته) أي ولا اجارته كافي حواشي سم على المنهج وفرق بينه وبين وجوب التعليم بالاجرة الذي أفهمه مابعد (قوله فينتقل الى البدل) لا ينسجم مع المتن بعده ولعل فاء فينتقل هي فاء التي فتكتب بالاجر فتكون الفاء المتصلة بسبع زائدها النسخ لكن كان عليه أن يأتي قبل المتن بلفظ وهو لئلا يتغير اعرابه ويجوز أن يكون تدجمله جوابا لشرط محذوف (قوله ما ذكره الامام) يعني المقابل لما اختاره في المجموع وهو وجوب افادتها معنى منظوما

(قوله فيما يظهر) افهم ان قدر سكتة النفس والى لا يضر معها الابتداء بعبادها مطلقا لعل وجه ذلك انه مع قصر الزمان لا تعد الكامات منفصلا بعضها عن بعض فاشبهه ما لو نطق بقوله وما أكفر سليمان بلا سكوت (قوله في غير محل تلاوته) احتراز به عما لو قاله من تلاوة قوله تعالى قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم (قوله وتبطل بما نسخت تلاوته) ومثله متعلقات القرآن المحذوفة أي كقوله الحمد كائن لله وان قلنا انهم منه فتبطل بالنطق بها عمدا ٤٤٣ وان قصدت انهاء تعلق اللفظ (قوله ان لم

يقصده لدعاء) أي فتبطل مع الاطلاق (قوله ان لم يقصده بتلاوة ولا دعاء) أي بان اطلق أو قصد الاخبار المجرد برفع لوقال صدق الله العظيم عند قراءة شيء من القرآن قال من ينبغي ان لا يضر وكذا لو قال آمنت بالله عند قراءة ما يناسبه اه سم على منهج وبقي ما لو قال الله فقط فهل يضر ذلك أولا فيه نظروا الاقرب انه ان قصده التعجب ضر وان لم يقصد ذلك بان قصد الثناء لم يضر وان اطلق فان كان ثم قرينة تدل على التعجب كأن سمع أمرا غريبا في القرآن فقال عند سماعه ذلك ضر وان لم يكن قرينة لم يضر لانه اسم من أسماءه لا اشتراك فيه

تغسل ويحي فيما يظهر وابتداء بعبادها ولو قال قال الله في غير محل تلاوته أو النبي كذا بطلت صلاته كما شمله كلامهم وبه صرح القاضي وتبطل بما نسخت تلاوته وان بقي حكمه دون عكسه ولو قرأ الامام اياك نعبد واياك نستعين فقال المأموم مثله أو استعنا بالله أو نستعين بالله في شرح المذهب عن صاحب البيان ان كان غير قاصد للتلاوة بطلت أي ان لم يقصده الدعاء كافي التحقيق وحاصل ما أجاب به الوالد رحمه الله تعالى لما سئل عن ذلك انه تبطل صلاته بذلك ان لم يقصده تلاوة ولا دعاء وما نقله النووي في شرح المذهب عن صاحب البيان مقيدا بما اذا لم يقصده لدعاء كافي التحقيق ولهذا اعترض في شرح المذهب اطلاق ما نقله فيه عن صاحب البيان بقوله ولا يوافق عليه وبعبارة شرح المذهب (رفع) قد اعتاد كثير من العوام انهم اذا سمعوا قراءة الامام اياك نعبد واياك نستعين قالوا اياك نعبد واياك نستعين وهذه ابدعة منهى عنه فاما بطلان الصلاة هم افقد قال صاحب البيان ان كان غير قاصد للتلاوة أو قال استعنا بالله أو نستعين بالله بطلت انتهى وتبطل صلاته بالقول المذكور اذا لم يقصده شيئا وكذا اذا قصد بقوله استعنا بالله الثناء أو الذكر كما يؤخذ من التحقيق وشرح المذهب وغيرها اذ لا عبرة بقصد ما لم يفذه اللفظ وان قال الطبري في شرح التبيين الظاهر الحكمة لانه ثناء على الله أي بالالزام قال الاسنوي وهو الحق ويدل عليه قولهم في قنوت رمضان اللهم اياك نعبد انتهى وحينئذ فتبطل الصلاة في نظر ذلك كقوله اطلب زوجة أو ولدا أو مالا من الله تعالى أو قرأ انا أرسلنا نوحا الآية أو نحوها من اخبار القرآن ومواعظه واحكامه حيث قصده الثناء والمواد بالذكر الذي لا تبطل به الصلاة ما كان مدلوله الثناء على الله تعالى كقول المصلي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام الى آخره والاوجه انه يعتبر في نحو يلجى مقارنة قصد نحو القراءة ولومع التفهيم لجميع اللفظ اذ عروقه عن بعضه يصير اللفظ اجنبيا منافي للصلاة كما يشعر به قول المصنف ان قصد معه قراءة وان كان المرجح في نظيره من التكايه الا كثناء باقتران النية ببعضها (ولا تبطل) الصلاة (بالذكر والدعاء) وان لم يندب بحيث كانا جاذبين

ووقع السؤال بالدرس عن شخص يصلي فوضع آخر يده عليه وهو غافل فارعج لذلك وقال الله فاجبت عنه بان الاقرب فيه الضرر اذا لم يقصده الثناء على الله تعالى لكن سياتي له انه لو قال السلام فاصدا اسم الله والقرآن لم تبطل اه وقصيته انه لو اطلق بطلت وقياسه ان الله مثله وفي سم على منهج برفع ضررته بعقرب في الصلاة لم تبطل صلاته وان ضررته حية بطلت والفرق ان العقر بتمدخل سمها الى داخل البدن لانها تغرز ابرتها في داخل البدن وتفرغ فيها السم الى داخله والسم وان كان نجسا كما صرحوا به لانه مستحيل فهو جزء مما مبتنه نجسه لكن حصول النجاسة في داخل البدن لا يبطل والحية تاتي سمها على ظاهر البدن وهو نجس ونجس ظاهر البدن مبطل هكذا ذكره واعتمده مر اه سم على منهج (قوله لجميع اللفظ) ويحتمل الا كثناء بالمقارنة لا قوله اذا قصد حينئذ الاثبات بالجميع فليتأمل اه سم على ج وهذا من العالم لما مر عنه من ان الجاهل بعد مطلقا (قوله حيث كانا جاذبين) يتأمل التقييد بالجواز

وان لم يصرح به (قوله وما اختاره المصنف) ينبغي أن يزيد قبله لفظ قال (قوله ولم يأمره بتقديم قدر البسملة) أي بل انما أمره  
 بسبحان الله وهو أقل من البسملة (قوله فيجتمل ان المأمور كان عالماً بالحكم) أي الذي هو تقديم البسملة لكن بشكل عليه  
 حينئذ تقدم سبحان الله على الحمد لله والقرآن يجب تقديمه ولا يقال شيئاً في بعض آية لا نأقول هذا جواب آخر والكلام  
 في هذا الجواب على حديثه على ان ذلك مبني على كلام ابن الرفعة الثاني وهو خلاف الرابع (قوله في تلك) يعني فيما اذا كان  
 المحفوظ من الفاتحة وقوله دون هذه يعني فيما اذا كان المحفوظ من غيرها لان هذا هو محل كلام ابن الرفعة وغيره كما يعلم  
 بمراجعة شرح الروض وليس المراد ما في حاشية الشيخ كما هو ظاهر (قوله دون هذه) أي وان كان ذلك البعض معظم آية  
 الدين أو نحوها وان استبعد الاذرع والدميري كما يأتي كما هو الظاهر من سياق السارح (قوله والحديث لا حجة فيه)  
 مراده به حديث الترمذي ٤٤٤ اذا قلت في الصلاة فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد وأقم ثم كبر فان كان

معك قرآن فقرأ أولاً  
 في الله كبر بعد نفسه به ما  
 دل على الثناء على الله تعالى  
 وقد يقال يجوز ان يراد  
 بالذكر المحرم ما لو اخترع  
 ذكرًا غير وارد في محل من  
 الصلاة وترجم عنه بغير  
 العربية كما قيل به فيما لو  
 اخترع دعاء بغير العربية  
 وانظر هل من ذلك ما لو  
 أتى على الله في مقابلة  
 معصية ارتكبها كأن طلب  
 تحصيل امر أو إزفاء في  
 فلما حصلت أتى على الله  
 لذلك وأقول الاقرب الذي  
 يظهر انه منه فتبطل الصلاة  
 به (قوله الاما علق منه)  
 الاولى منها أي النذر  
 والدعاء ليلاتي قوله اللهم  
 اغفر لي الخ وعليه فالضمير  
 في منه راجع لما ذكر  
 (قوله والحق به مافي

ولا بالنذر لانه مناجاة لله فهو من جنس الدعاء الاما علق منه كاللهم اغفر لي ان أردت أو ان شفى  
 الله صريضي فعلي تغفر رقة أو ان كلفت زيد افعل كذا فتبطل به الصلاة كما ذكره الاذرع  
 بحث في النذر وألق به مافي معناه وببحث الاسنوي الحاق الوصية والعق والصدقة وسائر  
 القرب المنجزة بالنذر لكن رده جمع بان الصدقة لا تتوقف على لفظ فالتلفظ بها في الصلاة غير  
 محتاج له بل ولا تحصل به اذ لا بد فيها من القبض وبان النذر بنحو الله مناجاة لتضمنه ذكر باختلاف  
 الاعتقاد بنحو عبدي حر والايضا بنحو افلان كذا بعد موتي ومعلوم ان النذر انما يكون في قربة  
 فنذر اللجاج مبطل لكراهته وان محل ذلك اذا أتى به قاصدا الانشاء لا الاخبار والا كان غير  
 قربة فتبطل به اما لو كان الدعاء بنحو محرم فامسأ تبطل به أو كان بغير العربية وليس ذلك  
 المترجم عنه وارد أو ورد وهو يحسنها كما مر ذلك قيل الركن الثاني عشر ويتجه الحاق النذر  
 وما ذكره به مافي ذلك وأقوى القفال بانه لو قال السلام قاصدا اسم الله أو القرآن لم تبطل والا  
 بطلت ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء يشترط في جميع ما مر ان لا يتضمن  
 ما أتى به خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم من انس وجن وملائكة ونبي غير نبينا كما أشار له  
 بقوله (الا اري مخاطب) به (كقوله لعاطس ربحك الله) أو لغيره نذرت لك بكذا أو لعبد الله على  
 ان اعتقك فتبطل به وشمل ذلك خطاب ما لا يعقل كربي وربك الله أو عبد الله من شرك وشرك  
 ما فيك وشرك ما داب عليك للارض أو آمنت بالذي خلقك للهلال أو ألعتك بالجنة الله أو عبد الله  
 منك للشيطان اذا أحس به وربك الله مايت في الصلاة عليه كما اعتقد ذلك لو الدرجه الله تعالى  
 ودل عليه كلام المصنف في شرح مسلم حيث قال قلت قال أصحابنا ان الصلاة تبطل بالدعاء لغيره  
 بصيغة المخاطبة كقوله للعاطس ربحك الله أو وربك الله ولمسلم عليه وعليك السلام وشباهه  
 والاحاديث السابقة في الباب قبله في السلام على المصلي تؤيد ما قاله أصحابنا فيقول الحديث  
 أي الوارد بمخاطبة الشيطان أو يعمل على انه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة أو غير ذلك اه  
 أي لاحتمال كونه خصوصية له أو ان قوله ذلك كان نفسيا لا لفظيا وان جرى جمع متأخرون

معناه) ضعيف (قوله وسائر القرب المنجزة) منها الونف (قوله لكن رده جمع الخ) معتمد (قوله فنذر اللجاج) كقوله لله على  
 علي أن لا أكلم زيدا (قوله فانما تبطل به) ومن ذلك الدعاء المنظوم على ما قاله ابن عبد السلام اه حج وكتب عليه سم المنجزة  
 خلافة اه أي فلا تبطل به لكنه بكرة وقضيته انما لا تبطل بالدعاء والذكر المكروهين وعليه فالا الفرق بينه وبين النذر المكروه  
 حيث بطلت به ثم ظفرت بفرق الشيخ جدان في ملتقى البحرين بين بطلانها بالنذر المكروه وعدمه بالقراءة في نحو الر كوع مع  
 كراهتها فيه ونصه ولك ان تقول هذا لما انتفت فيه القربة من حيث لفظه أشبه كلام الآدميين فابطل بخلاف القراءة فيما  
 ذكر بقصدها وان انتفت فيها القربة من حيث وضعها في غير موضعها لم تخرج القرآن الى شبهة كلام الآدميين اه فيمكن  
 مجيئه هنا ويقال عروض الكراهة لذلك والدعاء لا يخرجهما عن كونهما ذكرا ودعاء كالقراءة (قوله واردا) أي عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم (قوله ومثله الغافر) أي في عدم الضرر ان قصد الدعاء بما (قوله خصوصية له) أي النبي صلى الله عليه وسلم



(قوله كياك نعبد) أي حيث قصد به الدعاء أو القراءة على مهر (قوله وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم) أما خطاب غيره من الأنبياء فتبطل به ولا تجب اجابته لكن ينبغي ان تسن مره سم على حج ونقل في الدرر عن الخطيب انه تجب الاجابة وتبطل به الصلاة فليراجع (قوله فلا تبطل به) أي ومحل ذلك ان كان المبتدئ بالخطاب هو المصلي حيث كان الخطاب في دعاء كما هو الفرض اما بغير الدعاء كما زعمه سأل النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة عن شيء فتبطل به فيما يظهر فان ابتداء النبي صلى الله عليه وسلم لم يضر الخطاب في جوابه مطلقا (قوله حتى لو دعاه صلى الله عليه وسلم الخ) بقى ما قال له شخص النبي صلى الله عليه وسلم يدعوك وهو في محل كذا فذهب اليه هل تبطل صلاته أولا فيه نظر والا قرب انه ان ذاب على ظنه صدق الخبر لا تبطل صلاته بالذهاب اليه وان لم يره ثم ولا فرق في ذلك بين كونه في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعد وفاته (قوله في عصره) هذا جرى على الغالب سم (قوله ولا تبطل) وينبغي ان يقال انها تقطع الموالاة ٤٤٥ لانها ليست من مصالح الصلاة بخلاف النامين

ونحوه وفي سم على منهج قال مر وكذا الاستدبار المحتاج اليه في اجابته ينبغي ان لا تبطل به قال واذا انتهى غرض النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة فيما وصل اليه وليس له ان يعود الى مكانه الاول فلو كان ما وافقه تأخر عن الصوم بسبب الاجابة هل له ان يعود لمكانه الاول قال مر ينبغي انه ليس له ذلك وان يتعين عليهم مفارقه (أقول) قياس ذلك ان تتعين المفارقة بمجرد تأخر عنهم ويحتمل خلافه لاحتمال ان يأمره عليه الصلاة والسلام بالعود

على استثناء هذه الصور من البطالان اما خطاب الخالق كياك نعبد وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد خلافا لاذري فلا تبطل به حتى لو دعاه صلى الله عليه وسلم في عصره مصليا وجبت عليه اجابته ولا تبطل به صلاته ولا فرق بين قليل الاجابة وكثيرها بالقول والفعل كما بحثه الاسنوي ولا تجب اجابة الابوين في الصلاة بل تحرم في الفرض وتبطل به او نحو في لفعل مع بطلانها او الاولى الاجابة فيه ان شق عليهما عدمها كما بحثه بعض المتأخرين ولو رأى مشرفا على هلاك كاعى أشرف على وقوعه في نحو بر ولم يحصل انذاره الا بالكلام وجب وتبطل به خلافا لاصححه في التحقيق ولو أشار الاخر في صلاته بكلام لم تبطل وان انعقد به ان يحرمه ويسن رد السلام بها ولو من ناطق ويجوز الرد بقوله وعليه والنسب بتقوله يرجه الله لا تنفاه الخطاب ويسن ان يحمدوه ويسمع نفسه خلافا لما في الاحياء وغيره ولو قال المصلي قاف أو صا أو نون وقصد به كلام الآدميين بطلت وكذا ان لم يقصد شيئا نظير ما مر ويحتمل بعض المتأخرين هنا أو القرآن لم تبطل وعلم من ذلك ان المراد بالحرف غير المفهوم الذي لا تبطل به هو مسمى الحرف لا اسمه (ولو سكنت طويلا) ولو نوم تمكن مقعده في غير رك قصير (بلا غرض لم تبطل) صلاته (في الاصح) لانه غير محل هيئتها الثاني تبطل لاشعاره بالاعراض عنها اما تطويل الركن القصير فتبطل به كما سيأتي في الباب الآتي واحترز بالطويل عن القصير فلا يضر جزمه ولا غرض عن السكوت لتدكر شيء نسبته (ويسن لمن نابه شيء) في صلاته (كتنبيه امامه) لخصوه هو (واذنه لداخل) أي مر بدخول استأذنه في لدخول عليه (وانذاره أعمى) أو نحوه كغفل وغيره بخلاف من وقوعه في محذور (ان يسبح) لذكره بتفصيلا الذكر وحده أو مع الاعلام (وتصفق المرأة) أي الاثني ومثلها الخنثى (بضرب) بطن (المنى)

لمكانه الاول فلهم الصبر الى تبين الحال وانظر لو تقدم عليهم باز يد من ثلثمائة ذراع بواسطة الاجابة الى قياس امنعاع عودته لو تأخر ان تجب مفارقه أو يجوز البتداء تغفر الزيادة هنا لانها في الدوام يغفر منه ما لا يغفر في الابتداء بالخوض الى بطة في الدوام فيه نظر وخرج بالنبي صلى الله عليه وسلم غيره من الانبياء حتى السبعة عيسى عليه الصلاة والسلام قال مر والكلام في اجابته في حياته وكذا بعد موته لمن تسر له اجتماعه به اه (أقول) قوله فيه نظر قياس ما دمه الضرر لكن الاقرب عدم الضرر كالوزادت الصفوف التي بينه وبين الامام فزادت المسافة الى الثلثمائة (قوله ولا فرق بين قليل الاجابة) في التعمير بالاجابة اشارة الى انه لو زاد في الجواب على قدر الحاجة من غير أمر له بطلت صلاته وهو كذلك (قوله والاولى الاجابة فيه) أي في النفس وعبارة حج ولا تجب في فرض مطالع بل في نفس ان تأديا بعدمها نأذا ليس بالهين (قوله ويسن رد السلام) أي يسن للمصلي ان يرده السلام بالاشارة على من سلم عليه وان كان سلامه غير مندوب (قوله ويجوز الرد بقوله وعليه) أي ولا تبطل به لانه دعاء لا خطاب فيه وقضيته انه لا يشترط قصد الدعاء اليه فينصرف بينه وبين اسمعيا بالله بان نحو ناله نقله الشارع للدعاء بدليل الاكتفاء بنحو السلام عليهم بلا قصد (قوله عطس) من باب ضرب وفي لغة من باب قتل اه (قوله ان يحمدوه) أي لكن اذا وقع ذلك في الفاتحة قطع الموالاة (قوله نسبه) أي ولو كان من أمور الدنيا

واحد الله وهاله وكبره فكانه توهم انه تقدم في كلامه وقد ساقه في شرح الروض وليس مراده الحديث المتقدم في السؤال والجواب لانه ساقى الإشارة اليه بقوله نعم حديث سبحان الخويلد لما ذكرته قوله لان ظاهره وجوب ثلاثة أنواع لان ذلك فيه خمسة أنواع (قوله بقصد السنة والبدل لم يكف) بحث الشيخ في الحاشية ان مثله ما اذا شريك في آية تتضمن الدعاء

(قوله على ظهر اليسار) وأما لو ضرب بطناً على بطن خارج الصلاة كالغفراء قال الزركشي فيه وجهان لا صحابنا ورجح منهما التحريم وهو المعتبر خصوصاً اذا كان في المساجد كما يفعل الآن من جهلة الناس كذا بهامش وينبغي ان يحمله ما لم يتحقق اليه كما يقع الآن عن يربدان ينادى انساناً بعيداً عنه ونقل في الدرس عن مر رجه الله ما وافق ذلك وفي فتاوى مر سئل رضى الله عنه عن قول الزركشي ان التصفيق باليد للرجال لله حرام لما فيه من التشبه بالنساء هل هو مسلم أم لا وهل الحرمة مقيدة بما اذا قصد التشبه أو يقال ما اختص به النساء يحرم على الرجال فعله وان لم يقصد به التشبه بالنساء فاجاب هو مسلم حيث كان للهو وان لم يقصد به التشبه بالنساء وسئل عن التصفيق خارج الصلاة لغير حاجة هل هو حرام أم لا فاجاب ان قصد الرجل بذلك التشبه بالنساء حرم والا كره اه ٤٤٦ وعبارة حج في شرح الارشاد ويكره على الاصح الضرب بالقضيب على الوسائد

ومنه يؤخذ حل ضرب  
احدى الراحتين على الاخرى  
ولو بقصد اللعب وان  
كان فيه نوع طرب ثم  
رايت الماوردي والشاشي  
وصاحبي الاستقصاء  
والكافي الحقوه بما قبله  
وهو صريح فيما ذكرته  
وانه يجري فيه خلاف  
القضيب والاصح منه  
الحل فيكون هذا كذلك  
اه ورايت بهامش شرح  
المنهج مانعه واذنى شيخنا  
ابن الرمي بانه لا يحرم حيث  
لم يقصد به اللعب اه اقول  
ونوله في صدر هذه القولة

على ظهر اليسار) أو عكسه أو يظهر اليمنى على بطن اليسار أو عكسه لا بطن على بطن فان  
صفقت ولو بغير بطن على بطن فاصدة الالب به عامدة عامة بطلت صلاتها واقتصر كثير على  
ذكر ذلك في البطن على البطن ليس لاخراج غيرها وانما هو لان ذلك مظنة اللعب لانه منافي  
للاصلاة ولهذا أفتى الوالدرجه الله تعالى يبطلان صلاة من أقام لشخص أصبعه الوسطى لاعبا  
معه والاصل في ذلك خبر من ثابته في صلاته فليسبح فانه اذا سجد التفت اليه وانما التصفيق  
للنساء فلو صفق هو وسجدت هي بخلاف السنة وشمل كلامه ما لو كانت المرأة بمحضرة النساء  
أو في الخلوة أو بمحضرة المحارم أو الرجال الاجانب فتصفق لانه وظيفتها كما اقتضاه المطلاق  
الاصحاب خلافا للزركشي ومن تبعه في حالة خلوها عن الرجال الاجانب وما لو كثر منها وتوالى  
وزاد على الثلاث عند حاجتها فلا تبطل به تكافى الكفاية وأفتى به الوالدرجه الله تعالى وفرق بينه  
وبين دفع المار وانقاذ نحو الغريق بأن الفعل فيها خفيف فاشبهه تحريك الاصابع في سحجة أو  
حك ان كانت كف فارة كما سيأتى فان لم تكن فيه فارة أشبهه تحريكها للعب بخلافه في ذنبك  
وقد أكثر الصحابة رضى الله عنهم التصفيق حين جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله  
عنه يصلي بهم ولم يأمرهم بالاعادة وقول الجليلي يعتبر في التصفيق ان لا يزيد على مرتين ان حل  
على ما اذا حصل به ما لا يعلم قطاظهر والا فهو ضعيف وقد قال ابن الملقن لم أره لغيره ثم  
التنبه فيما ذكر من دواب مندوب كتنبيه الامام على سهوه ومباح لمباح كاذنه لادخل

وهو المعتمد ظاهره وان احتج اليه لتحسين صناعة من اتشاد ونحوه ومنه ما يفعله النساء عند ملاعبة أولادهن وواجب  
(قوله فانه اذا سجد) عبارة المحلى فليسبح وانما التصفيق للنساء (قوله بخلاف السنة) أى وليس مكروها (قوله وما لو كثر منها)  
وكذا من الرجل كما يدل عليه استدلاله الآتى اه سم على منهج أى وهو قوله وقد أكثر الصحابة (قوله وزاد على الثلاث)  
ظاهره وان كان بضرب بطن على بطن لكن في سم على حج مانسه بقى ما لو ضرب بطناً على بطن لا بقصد اللعب لكنه كثر  
وتوالى فيحتمل البطلان لانه فعل كثير غير مطلوب ويحتمل عدمه لانه من جنس المطلوب (قوله بان الفعل فيها) أى في مسألة  
التصفيق (قوله في سحجة) عبارة المصباح والسحجة جمعها ساج كعرفة وغرف (قوله يعتبر في التصفيق) عبارة أنما وفى في شرحه  
الكبير الجامع الصغیر عند قوله صلى الله عليه وسلم التسبيح للرجال والتصفيق للنساء نصها وفي رواية البخاري بدل التصفيق  
التصفيح قال الزركشي بالخاء والقاف في آخره سواء يقال صفق بيده وصفح اذا ضرب باحداهما على الاخرى وقيل بالخاء الضرب  
بظاهر احدهما على باطن الاخرى وقيل بل بأصبعين من احدهما على صفحة الاخرى للاذناز والتنبه وبالقاف الضرب  
بجميع احدي الصفحتين على الاخرى للهو واللعب اه وعليه فلا دليل في الحديث لان فعلهم لم يكن للهو واللعب (قوله  
قطاظهر) قد يشك كل بان الاولى والثانية سنة فلا دخل لهما في الابطال والثالثة فعلية واحدة وهى لا تنصرف لقياس انها لا تبطل  
الا بثلاث بعد ما يحتاج اليه

بين القرآنية والدعاء لنفسه وفيه وقفة للفرق الظاهر اذ هو هنا شرك بين مقصودين لذاتهما للصلاة هما السنية والغرضية فاذا قصد أحدهما فالآخر بخلافه في تلك مع ان موضوع اللفظ فيها الدعاء (قوله الابالشرع في غيره) أي أو بطول الفصل بحيث تنقطع نسبتة عن الفاتحة (قوله ويجوز القصر) أي فهو لغة وان أوهم التعليل بخلافه ويدل على ذلك قوله بعد وحكي مع المدافعة نائثة وهي الامالة (قوله أي قاصدين) ظاهره انه تعسير للتشديد بتسميته القصر والمدود صرح به في

(قوله ان تعين) أي وحرام لحرام كالنبيبة لشخص يريد قتل غيره عدوا أو مكرها أو مكرها كالنبيبة للنظر لمكرهه (قوله كزيادة ركوع) مفهومه انه لو اتخى الى حد لا تجزئه فيه القراءة بان صار الى الركوع أقرب منه للقيام عدم البطء لان لا يسمى ركوعا ولعله غير مراد وانتهى متى اتخى حتى خرج عن حد القيام عايدا لما بطلت صلاته ولو لم يصل الى حد الركوع لثلاثة ركعات ومثله في السجود (قوله من اعتدله) أي أو عقب سلام امام في غير ٤٤٧ محل جلوسه اهـ ج (قوله المطبوعة) قال

سم على ج تقدم آخر  
الباب السابق عن حران  
المقدم البطلان بزيادة هذا  
الجلوس على قدر طمأنينة  
الصلاة (قوله والوانتهى  
من قيامه) أي في هويته  
من قيامه وقوله لم يضر  
أي وقد عاد من هويته الى  
القيام ليركع منه (قوله  
ولا مسسه) مفهومه انه  
يضر الجسد والمس وان  
قصر الركن ويوجه بأن  
تعمد ملاقات النجاسة مضر  
وان قصر وامكن اعتسبر  
سم في حاشيته على ج  
الطول (قوله وبخرج  
من كلامه) أي المصنف  
(قوله والاني) هو قوله  
انه لا يسجد (قوله الا ان  
ينسى) ومن ذلك ما لم يسمع  
المأموم وهو قائم تكبيرا  
فعل انه امامه فرفع يديه  
لهوى وحرك رأسه للركوع

وواجب لو اوجب كذا زاره أعنى ان تعين وأشار بالامثلة الثلاثة الى أحكامه المذكورة (ولو فعل في صلاته غيرها) أي غير أفعالها (ان كان) المفعول (من جنسها) أي جنس أفعالها كزيادة ركوع أو سجود لغير متباعدة وان لم يطمئن (بطلت) صلاته ان كان عايدا عما بالانصراف لثلاثة نعم لا يضر تمدد جلوسه قليلا بان جلس من اعتدله قدر جلسة لاستراحة المطبوعة بالاصالة ثم سجد أو جلس من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه لان هذه الجلسة عهدت في الصلاة غير ركعي بخلاف نحو الركوع فانه لم يعمد فيها الاركة فكان تأثيره في نظمها أشد ولو انتهى من قيامه الى حد الركوع لقتل نحو حية لم يضر كما قاله الخوارزمي ولا فعله الكثير لو صالت عليه وتوقف دفعها عليه ولا قتله لثبوته لم يحتمل جلد هاولا مسه وهي مبتدئة وان أصابه قليل من دمها ويخرج من كلامه مسئلة حسنة وهي مسبوق أدرك الامام في السجدة الاولى من صلب صلاته فسجد معه ثم رفع الامام رأسه فأحدث وانصرف قل ابن أبي هريرة وابن كعب على المسبوق ان يأتي بالسجدة الثانية لانه صار في حكم من زعمه السجدة ثان وتقبل القاضي أبو الطيب عن عامة الاحباب انه لا يسجد لانه يحدث الامام انصرف في زيادة محضه بغير متابعة فكانت مبطله اهـ والنافي أصح وخرج بقوله زيادة ركن قول غير تكبيرة الاحرام والسلام (الا أن ينسى) لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ولم يعد صلاته بل سجد لسهو ولو قرأ آية سجدة في صلاته فهو للسجود لما وصل الى حد الركوع بدله تركه جاز كقراءة بعض التشهد الاول ولو سجد على خشن فرفع رأسه خوفاً من جرح جبهته ثم سجد ثانياً بطلت صلاته ان كان قد تحامل على الخشن بنقل رأسه في أقرب احتمالين حكاهما القاضي الحسين ثانياً ما تبطل مطلقاً ومثله ما لو سجد على شئ فأنقل عنه لغيره بعد تحامله عليه ورفع رأسه عنه بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له كان سجد على نحو يده ثم رفعه أو سجد على الارض (والا) أي وان لم يكن من جنس أفعالها كضرب ومشي (فتبطل) صلاته (كثيره) في غير نفل السفر وشدة الخوف لانه يقطع نظمها ولا تدعو الحاجة له غالباً لا قلبه (ان لم يقصد به لعباً أخذاً مما امر لانه عليه الصلاة والسلام فعل القليل وأذن فيه فلعن عليه في الصلاة

ثم تبين له الصواب فكف عن الركوع ولا تبطل صلاته بذلك لان ذلك في حكم النسيان وبذلك يسقط ما نظره سم فيه في حواشي البهجة ومن ذلك ما لم يعمد الى الاعتداء بالسجدة فسمع المأموم تكبيرا فظنه تكبيرا امامه فتابه ثم تبين له خلافه فيرجع الى امامه ولا يضره ما فعله للتباعدة لعمدته فيه وان كثر (قوله جاز) أي وعائيه أن يعود للقيام ثم ركع ثانياً ولا يقوم ما أتى به عن هوى الركوع قياساً على ما تقدم في محبت الترتيب من انه لو نسي الركوع فهو للسجود ثم تذكر من انه لا يعمد بهويته وعليه العود للقيام (قوله ان كان قد تحامل) ظاهره وان لم يطمئن لكن قضية قوله بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له خلافه وهو ظاهر حيث لم تكن الطمأنينة محله الاول (قوله ما لو فعل) أي ذلك (قوله وسجد على الارض) أي فلا تبطل وينبغي أن محل ذلك حيث لم يقصد ابتداء هذا الفعل فان قصد بطلت لثلاثة بغير دشروعه في الهوى

الامداد لكن في التحفة وشرح الر وض وغيرها انه تفسير للممدود فقط (قوله أن تضيق) لعله سقط قبله لفظ من وهي كذلك في عبارة التحفة (قوله وهو لحن بل قيل شاذ منكر) صوابه وهو شاذ منكر بل قيل لحن ثم لا ينبغي ان الشذوذ أو اللحن انما هو

(قوله وأمر بقتل الاسودين) أي كان قال خارج الصلاة اقتلوا الاسودين في صلاتكم وليس المراد انه قال ذلك وهو يصلي (تو تسوية الحصى) هو بالقصر ومفهومه ان المأذون فيه مجرد التسوية دون المسح ولو قبل الصلاة وسياً في ما يفيد ان كراهة مسح الحصى مخصوصة بكونه في الصلاة فليتم (قوله ويحرم القاء نحو قلة في المسجد) ظاهره وان كان تراباً ومن النحو البرغوث والبق وشمل ذلك ما لو كان منشؤه من المسجد فيصرح على من وصل اليه شيء من هوام المسجد اعادته اليه (قوله وان كانت حية) أي لانها ماتت فيه أو تؤذي من به بخلاف القائم خارجة بلا أذى غير هوام مثل القائم ما لو وضعها في نعله مثلاً وقد علم نحو وجوب امنه الى المسجد ٤٤٨ (قوله ولا يحرم القاؤها) عبارة حج وأما القاؤها أو دفعها فيه حية قطاها

قتاوى المصنف حله ويؤيده ما جاء عن أبي أمامة وابن مسعود ومجاهد انهم كانوا يتقانون في المسجد ويدفنون القمل في حصاه وظاهر كلام الجواهر تحريمه وبه صرح ابن يونس ويؤيده الغبر الصريح اذا وجد أحدكم القملة في المسجد فليصره في ثوبه حتى يخرج من المسجد والاول أوجه مدركا لان موته فيه وايداءها غير ميثقين بل ولا غاب ولا يقال رمم فيه تعذيب لها لانها تعيش بالتراب مع ان فيه مصلحة كدفنها وهو الامن من توقع ايدائها

ووضعهما عن يساره وغمز رجل عائشة في السجود وأشار برد السلام وأمر بقتل الاسودين في الصلاة الحية والعترب وأمر بدفع المار وأذن في تسوية الحصى ولان المصلي يعسر عليه السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ولا بد من رعاية للتعظيم فعني عن القليل الذي لا يخل به دون الكثير (والكثرة) والقلة (بالعرف) فاي هذه الناس قليل لا كثرع خف وامس ثوب فغير ضار ويحرم القاء نحو قلة في المسجد وان كانت حية ولا يحرم القاؤها خارجه (فانطوتان) وان اتسعت بحيث لا وثبة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للامام (أو الضرب بسان قليل) لما مر (والثلاث كثير) من ذلك أو من غيره (ان توالى) وان كانت بقدر خطوة واحدة مغتفرة واضطرب المتأخر ون في تعريف الخطوة والذي أفتى به الوالد رحمه الله تعالى انها عبارة عن نقل رجل واحدة الى أي جهة كانت فان نقل الاخرى عدت ثانية سواء أساوى بها الاولى أم قدمها عليها أم أخرها عنها المعتبر بتعدد الفعل وخرج بان توالى ما لو تفرقت بحيث تعد الثانية مثلاً منقطعة عن الاولى أو الثانية منقطعة عن الثالثة فلا يضر ولو فعل واحدة ناويا الثلاث المتواليه بطلت كما قاله العسمراني وقياسه البطالان بحرق واحد اذا أتي به على قصده اتيانه بحرقين ولو شك في كثرة فعله لم تبطل اذا اصل عدمه (وتبطل بالوثبة الفاحشة) هو بيان للواقع اذا الوثبة لا تكون الا فاحشة لمنافاتها الصلاة ويلحق بها ما في معناها كالضربة المفترقة (لا) الفعل المحقق بالقليل نحو (الحركات الخفيفة المتواليه كتحريك أصابعه في) نحو (سجدة أو حرك في الاصح) مع قرار كنهه وتحو حله وعقد دوان لم يكن لغرض فلا تبطل به لما مر ولا تبطل أيضا

بتحريك

لو تركت بلاروى أو بلادفن اه (قوله واضطرب المتأخر ون الخ) عبارة سم على منهج

قال في العباب ثم امر ار اليه ورد بها بالحك مر ذواحدة وكذا دفعها عن صدره ووضعها على موضع الحك اه ثم قال والفرق ان شأن الرجل اذا وضعت ان تبقى بخلاف اليد قال مر وقضية هذا الفرق ان رفع الرجل عن الارض ثم وضعها عليه مرة واحدة ولا مانع (قوله وتبطل بالوثبة الفاحشة) أفتى شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله بان حركة جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل بها اه سم على حج وليس من حركة جميع البدن ما لو مشى خطوتين اه قال مر في فتاويه ما حاصله وليس من الوثبة ما لو حمله انسان ولا تبطل صلاته بذلك اه وظاهره وان طال حمله وهو ظاهر حيث استمرت الشروط موجودة من استقبال القبلة وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعلق بحبل فتبطل صلاته بذلك اما أولاً فلان مسئلة التعلق انما ذكر وهافين فعل ذلك عوضا عن القيام على قدميه واما ثانياً فلان تعلقه ينسب اليه فهو من فعله فيخرج عن فعله بمبطل كوثبة قبل تمام تكبيرة الاحرام ينبغى البطالان بناء على الاصح انه تمام التكبيرة يتبين دخول الصلاة من أول التكبيرة وفاقا لم حلافا لما رأيت في فتوى عن الخطيب رحمه الله ويلزمه أن يجوز كشف عورته في أثناء التكبيرة وان يجوز مصاحبة النجاسة في أثناءها والافس الفرق فليتم اه سم على منهج وظاهر كلام المصنف الضرر وان فعل ذلك فزعاً من حية مثلاً وينبغي خلافه وانه لا تبطل بها صلاته لانه معذور فيها فليراجع



إذا جعلناها لغة في آمين بمعنى اسم الفعل لا اسم فاعل بمعنى قاصدين وان لم يقبله كلام الشارح أولاً وأخيراً قوله لكن لا تبطل به الصلاة ليس من مقول القيل (قوله ولو زاد الحمد لله رب العالمين) هو مانع فيه للإمداد لكن الذي في كلام غيره الاختصار على رب العالمين وأصل ذلك قول الشافعي رضي الله عنه في الأم لو قال آمين رب العالمين وغيره من ذكر الله تعالى كان حسناً

(قوله تحريك جفونه) وكذا إذا كان تصور قال مر ولا يضر تحريك الذكر وان أكثر متواليها اه سم على منهج (قوله من الطير) حال من الحيوان (قوله أفتى به البلقيني) لا يخفى اشكال ما أفتى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتفاعه وأوجاجه فإنه يحتمل البطلان حينئذ اه سم على حج (قوله لأن يكون به جرب) قد يشكّل هذا المفروض مع الكثرة والتوالي بالبطلان في سعال المغلوب إذا كثرت وتوالي كما تقدم الآن يقال الفعل أوسع من اللفظ أو يقال غناطير ما هنا المبني بالسعال المار كما يشير إليه كلامه وقد منها هناك استواء ما هنا وما هنا في أنه إذا كان له حال يخلو منها في ذلك مدة تسع الصلاة قبل خروج الوقت أنه ينبغي وجوب انتظارها اه سم على حج وقوله استواء ٤٤٩ ما هنا وما هنا أي بأن يشمل هذا على ما إذا صار له من منة وذلك

على ما ذكره من منة وذلك  
اه سم على العباب (قوله  
سوحه) أي حيث لم يخل  
منه زمان يسع الصلاة  
فيما سأل ما تقدم في السعال  
(قوله التحرز عن الأفعال  
القليلة) وكذا الكثرة  
المتوالية إذا كانت خفيفة  
وعبارة سم على حج نفسها  
قوله نحو الحركات الخ قال  
في الروض والاولى تركه  
أي ترك ما ذكر من  
الفعلات الخفيفة قال في  
شرح قال في المجموع ولا  
يقال مكرره لكن جزم في  
التحقيق بكرهته وهو  
غريب اه (أقول) لعل  
المراعاة غريب نقلاً ولا  
فالكرهه فيه هي التباس  
خروجها من خلاف مقابل

بتحريك جفونه ثلاث مرات متواليات ولا باخراج لسانه كذلك خلافاً لما أفتى به البلقيني لانه فعل خفيف ولو نفي عن نفي الحمار وأوصل كلفرس أو حاكى شيئاً من الحيوان من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهوم أو حرفان لم تبطل والإبطال أفتى به البلقيني وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بآفته لعل أخذها من خروج الأصابع تحريك اليد في مطالعها كان ذلك تاماً متوالياً أن يكون به جرب لا يقدّم معه على عدم الحمار يؤخذ منه أنه لو ابتلى بجربة اضطرارية ينشأ عنها سعال كثير سوح به وذهاب اليد وعودها أي على التوالى مرة واحدة فيما يظهر وكذا دفعها ثم وضعها على محل الحكة والاولى في حقه التحرز عن الأفعال القليلة المتوالية ويستحب الفعل القليل لفته نحو عقرب ويكره لغير ذلك ولو فتح كتاباً وفهم ما فيه أو قرأ في مصحف أو قلب أوراقه أحياناً لم تبطل لأن ذلك يسيراً وغير متوالٍ لا يشترط بالأعراض وتقابل الأصح أنها تبطل بذلك لأنها أفعال كثيرة متوالية فاشتبهت الخطوات (وسهو الفعل) المبطل (كعمده) في بطلان الصلاة به (في الأصح) فيبطل كثيره وفا حشه لندوره فيها ولتقطع نظمها بخلاف القول ولهذا فرق بين عمد وسهو ومشبه صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين يحتمل التوالى وعده مه فوسى واقعة حال فعلية والثاني واختاره في التحقيق أنه كعمد قليله واختاره السبكي وغيره وجهل التحريم كالسهو (وتبطل بقليل الكل) أي الماء كقول عرقل ولا يتقيد بنحو السحمة أي بوضوئه إلى جوفه وان كان مكرهاً عليه لشدته منافاته لما سمع ندرته ومثله لو وصل فمطر جوفه كباطن اذن وان قل الماء المضغ نفسه فلا تبطل بقليله كبقية الأفعال (قلت الآن يكون ناسياً) للصلاة (أو باهلاً) تحريمه وعذر منه فلا تبطل بقليله قطعاً (والله أعلم) وكذا لو جرى ريقه في طعام بين أسنانه وعجز عن تمييزه ومجى كافى الصوم أو زلت نخامة ولم يكمه أساكها بخلاف كثيره عرفوا ولو ناسياً أو جاهلاً وانما لم ينظر به عند المصنف لأن الصلاة ذات أفعال منظومة والكثير يقطع نظمها

٥٧ نهايه ل (قوله فعلية) أي والاحتمال بطله (قوله كالسهو) أي فيبطل بالكثير معه في الأصح وظاهره وان كان قريب العهد بالاسلام وغير مخالف للعلماء (قوله فلا تبطل بقليله قطعاً) فياس ما في الصوم الذي تقدم ترياقه عند قوله أو نسي له لالة الخ بناء على ما فرقناه بين أن يلوأ كل هنا ناسياً ثم تذكره وان صلاته بطلت بآفته له فبلغ بقية الماء كقول عامدا البطلان ومقتضى ما فرقناه أولاً لعدمه وهو الظاهر (قوله ويجزى تمييزه) أي أما مجرد الطعم الباقي من أثر الطعام فلا تله لا تفتاء وصول العين إلى جوفه وليس مسئّل ذلك الأمر الباقي بعد شرب القهوة بما يغير لونه أو طعمه فيضرب ابتلاءه لأن تغير لونه يدل على أنه به عيّن أو يحتمل أن يقال بعدم الضرر لأن مجرد اللون يجوز أن يكون اكتسبه الريق من مجاورته لاسود مثلاً وهذا هو الأقرب أخذاً مما قالوه في طهارة الماء إذا تغير بماء أو (قوله أو زلت نخامة ولم يكمه أساكها) أي أو أمكمه رذاً أي كونه في صلاة أو جهل تحريم ابتلاعها

(قوله والاصل في ذلك خبر الخ) وجه الدلالة منه ان قوله فانه من وافق تأمينه الخ يدل دلالة ايماء على ان عملة طلب مواضعة الامام في التأمين هي موافقة تأمين الملائكة والام يمكن لذكره فائدة فيعلم منه ان تأمين الامام بوافق تأمين الملائكة (قوله فظاهرهما الامر) أي باللازم وضمير التثنية للخبرين المارين المذنب لفظ مسلم عبارة عن ثانيهما ولان تنوع كون ظاهرهما

(قوله ويسن للمصلي) أي لمريد الصلاة ولو صلاة جنازة وينبغي ان يعد النعش ساترا ان قرب منه فان بعده منه اعتبر طحمة المروءة وامامه ستره بالشرط وينبغي أيضا ان في معنى الصلاة سجدة التلاوة والشكر ونقل بالدرس عن شيخنا الزياتي مثل ذلك وان مرتبة النعش بعد الصلوة (قوله أو عصا) يرسم بالالف لانه واوى قال الفراء أول من سمع قال الغزالي بالعرف هذه عصاتي وانما هي كقال تعالى عصاى اه عميرة (قوله ونحوها) أي عماله ثبات وظهور ركطه ور السارية (قوله ثم الخط) أي بعد السجدة لساياتي (قوله كسجدة) أي بفتح السين كما في شرح المنهج والمجلى (قوله ثم لا يضربه) أي في كمال ثوابه (قوله ثلثي ذراع فأكثر) أي بأن يكون ارتفاع ٤٥٠ الثلاثة الاول قدر ذلك وامتداد الاخيرين كذلك لكن لم يتعرض حج لقدن

والصوم كف وتلبس المصلي بهيئة يبعد معها النسيان بخلاف الصوم ولا يشترط فعل مع وصول المغطركا أشار اليه بقوله (فلو كان بفسحه سكرة) فذابت (فبلغ) بكسر اللام وحكي ففصحها (ذوبها) مع عمده وعلمه بضرعه أو تقصيره في التعلم (بطلت) صلاته (في الاصح) المامر وتعبيره يبلغ المشعر بقصده وتعمده أولى من تعبير أصله بيسوغ وينوب أي يتزلج لجوفه بلا فعل لا يمامه البطالان ولومع نحو النسيان ومقابل الاصح لا تبطل لعدم المضغ (ويسن للمصلي) ان يتوجه (الى جدار أو سارية) أي عمود (أو عصا مغروزة) أو هناما ترتب وبما قبلها للتخفيف فيقدم الجدار أو لا وفي معناه السارية ونحوها ثم العصا ثم الخط فلو عدل الى مرتبة وهو قادر على ما قبلها لم تحصل سنة الاستتار وبظهور ان عسر ما قبلها اعليه بمنزلة عجزه عنها (أو بسط مصلي) عند عجزه عما قبله كسجدة (أو خط قبالتها) عند العجز عن المرتبة قبلها ويكون طولا كافي الروضة ويحصل أصل السنة بجعله عرضا غير استتار وفي صلاتكم ولو به هم وخبر اذا صلى أحدكم فليجعل امام وجهه شيئا فان لم يجد فليمنصب عصا فان لم يكن معه عصا فيخط خطا ثم لا يضربه ما هرامامه وقيس بالخط المصلي وقدم على الخط لانه أظهر في المراد بشرط ان يكون ما اسد متر به مقدار ثلثي ذراع فأكثر وان لم يكن له عرض كسهم وان لا يبعد عن قدميه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع اليد وهل تحسب الثلاثة من رؤس الاصابع أو من العقب فيه احتمال والاوجه الأول ويسن له ان يميل السترة عن وجهه يمنة أو يسرة ولا يجعلها بين عينيه واذا صلى الى ستره الحكم المامر من له وكذا غيره كما صرح به الاسنوي وغيره تفقها (دفع المار) بينه وبينها وتعبيرهم بالمصلي

المصلي وانط بل قضية عبارته عدم اشتراط ثلثي فيهما لانه قال وكان ارتفاع أحد الثلاثة الاول ثلثي ذراع بذلك فأكثر (قوله وان لا يبعد) عن قدميه أي رؤس أصابعه كما يأتي (قوله والاوجه الاول) وخزم حج بالثاني والاوه المصلي قائما اما المصلي جالسا فينبغي ان يكون من الاليتين وعبارة الزياتي مصرحة بذلك وبأن العبرة في المستلقى برأسه اه وفيه وقفة والذي يظهر ان العبرة فيه يبطون لقدمين ثم رأيت ابن عبد الحق صرح بذلك وبأن العبرة

في الجالس بالركبتين وينبغي ان العبرة

جری

في المضطجع بالجزء الذي يلي القبلة من مقدم بدنه ولا يشترط له جزء معين فيعتد بوضعه في مقابلة أي جزء منه (قوله يمنة) وهو الاولى لكن نقل بالدرس عن الایماب الحج ان الاولى جعلها يسرة وفيه وقفة وأقول ينبغي ان الاولى ان تكون يمنة لشرف اليمين (قوله أو يسرة) أي امالة قليلة بحيث تسامت بعض بدنه اه حج ولا يبالغ في الامالة بحيث يخرج بها عن كونها ستره له (قوله ولا يجعلها بين عينيه) وليس من السترة الشرعية ما لو استقبل القبلة واستند في وقوفه الى جدار عن يمينه أو يساره فيما ظهر لانه لا يبعد ستره عرفا (قوله وكذا غيره) أي الذي ليس في صلاة اه حج ومفهومه ان من في صلاة لا يسن له ذلك لكن فضية قول الشارح في كف الشعر وغيره ويسن لمن رآه كذلك ولو مصليا آخر الخ خلافة اللهم الا أن يقال ان دفع المار فيه حركات فربما يشوش خشوعه بخلاف حل الثوب ونحوه (قوله دفع المار) قال مر لا فرق بين البهيمه والصبي والمجنون وغيرهم لان هذا من باب دفع الصائل والصائل يدفع مطلقا اه سم على منهج أقول قوله مطلقا أي ولورقيقا وعبارة سم على حج فرع حيث ساء الدافع فتف المدفوع لم يضمنه وان كان رقيقا لانه لم يدخل في يده بمجرد الدفع فلو توقف دفعه على دخوله في يده لم يدفعه الاقبضه عليه وتحويله في يده كان الى آخره هل له الدفع ويدخل في ضمانه أولا

ذلك وتدعى ان ظاهرهما طلب التأخر وله ذاقال هو فيما يأتي وبذلك علم ان المراد اذا آمن اذا اراد الخ فلو كان ظاهرهما  
ما ذكره هنا لم يحتج لبيان المراد اذ هو انما يكرن فيما أريد به غير ظاهره (قوله ولان التأمين) دايبل ثان لطلب المقارنة في

والقياس انه حيث عدم متواليات عليه ضفته أخذ مما يأتي في الجرفي صلاة الجماعة اه وقد يتوقف في الضمان حيث عدم  
دفع الصائل فان دفعه يكون مجامعته وان أدى الى استيلاء عليه حيث تعين طوي يتأفي الدفع ويفرق بينه وبين مسئلة الجر  
فان الجر لنفع الجار لا لدفع ضرر الجور (قوله جرى على الغالب) شمل ذلك ما لو كان الدافع مصليا أو أراد دفع من يمر بين يدي  
غيره ومنه ما لو اقتدى شخص بامام استرجع ان يكون ستره للأوموم كعصا مغروزة بين يدي الامام والمأموم لا يجاذي بدنه شيء  
منها فله دفع من أراد المرور بين يدي امامه وليس له دفع من يمر بين يديه دون امامه لكونه لم يصل الى ستره وان كان امامه مصليا  
الها وتقدم ان حج قيد الغير بغير المصلي (قوله والمراد بالمصلي والخط منهما أعلامها) أي ولي هذا المصلي على فروة مثلا لو كان  
اذا سجد بسجدة على ما وراءها من الارض لا يحرم المرور بين يديه على الارض انقصيره بعدم تقديم الفروة المذكورة الى  
موضع جبهته ويحرم المرور على الفروة فقط وقوله أعلامها كذا في المحلى وغيره وقضيته انه لو طال المصلي أو لخط فكان بين  
قدم المصلي وأعلامه أكثر من ثلاثة أذرع لم تكن ستره معتبرة حتى لا يحرم ٤٥١ المرور بين يديه فانه لا يقال يعتبر منها مقدار

ثلاثة أذرع الى قدمه

ويجعله ستره ويلعى حكم

الزئود وقد توقف مر فيه

ومال بالفهم الى انه يقال

ما ذكره لكن ظاهر المنقول

الاول فليحرم اه سم على

منهم (أقول) ثم ما ذكره

من التردد ظاهر فيما لو

بسط نحو بساط طويل

للصلاة عليه اما ما جرت به

العادة من الحصر المفروشة

في المساجد فيبقى القطع

بأنه لا بد من شيء منها ستره

حتى لو وقف في وسط

جرى على الغالب والمراد بالمصلي والخط منهما أعلامها ويدفع بالتدرج كالصائل وان أدى  
دفعه الى قتله ومجمله اذ الميات بأفعال كثيرة متواليات والابطلت وعليه يحمل قولهم ولا يحمل  
المتى اليه لدفعه لاهره صلى الله عليه وسلم بذلك وانما لم يجب وان كان من باب النهي عن  
المنكر لان المرور مختلف في تحريمه ولا ينكر الا ما أجمع على تحريمه وانه انما يجب الانكار  
حيث لم يؤد الى فوات مصلحة أخرى فان أدى الى فواتها أو النوع في مفسدة أخرى لم يجب كما  
قرر وه في محله وهنالاواستقل بالدفع لغات مصلحة أخرى وهى الخشوع في الصلاة وترك  
العبت فيها وأنه انما يجب النهي عن المنكر بالاسهل فالاسهل والاسهل هو الكلام وهو  
ممنوع منه فلما انتفى سقط ولم يجب بالفعل وان النهي عن المنكر انما يجب عند تحقق ارتكاب  
المفسدة لا الاثم وهنالم يتحقق ذلك لاحتمال كونه ساهيا أو جاهلا أو غافلا أو أعمى ولان  
ازالة المنكر انما تجب اذا كان لا يزول الا بالنهي والمنكر هنا يزول بانقضاء ضروره (والصحيح  
تحريم المرور) بينه وبين ستره حينئذ أي عند من دفعه وهو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلي  
فيما يظهر فرضا كانت أو نفلا واو كانت الترة آدميا أو بهيمة أو امرأة ولم يحصل له بسبب  
ذلك اشتغال ينافي خشوعه فقبل يكفي والابان كانت الدابة نفورا أو امرأة يشتغل قلبه بهنالم

حصر وكان الذي امامه منها لانه أذرع لم يكف لان المقصود من الستر تنبيه المار على احترام المحل بوضعه او هذه الجريان  
العادة بدوام فرشها في المحل لم يحصل بها التنبيه المذكور (قوله الا ما أجمع على تحريمه) فيه نظر لما في السير من انه يجب انكار  
ما أجمع على تحريمه أو يرى الفاعل تحريمه والمار هنا يرى حرمة المرور (قوله يزول بانقضاء ضروره) يتأمل معنى هذا الكلام  
فانه قد يقال هذا جار في غير ما ذكر من المحرمات فان من أراد ضرب غيره ضربة تعدى المنكر يزول بالفراغ من تلك الضربة  
كما ان الحرمة هنا تزول بانتهاء المرور وقد يقال الضرب ونحوه من المعاصي لا يكتفي فاعله بمره كالسيد اذا ضرب بيده على فعل  
خائف غرضه فيه لا يكتفي بضربة واحدة بل ولا ننتين وكذلك بقية المعاصي بخلاف المار بين يدي المصلي فانه لم تجز العادة بانه  
يتكرر منه المرور وبالنظر لذلك فالمعاصي كلها كأنها لا تنقض بفعله واحدة اللهم الا ان يقال ان المعصية من شأنها ان  
الفاعل لها لا يقتصر على مرة فالمرور من شأنه ان يتكرر من فاعله بخلاف فاعل الضربة الواحدة فانه لا يتكرر اوقد يتعدى  
فيزيد عليها (قوله والصحيح تحريم المرور) قال سم على حج ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومدهرجليه واضطجاعه اه بالمعنى  
وقوله ومدهرجليه ومثله مديده لما أخذ من خزانته متاعا لانه يشغله ورجع اشتروا علمه في صلاته (قوله في اعتقاد المصلي)  
سأنا له فيما لو اخذت اعتقاد المصلي والمار في الستره انه لو قيل باعتقاد المصلي في جواز الدفع وفي تحريم المرور باعتقاد المار  
لم يكن بعيدا فالا قال بمثله هنا (قوله أو امرأة) ذكرها بعد الاذى من الخاص بعد العام وانما كتبت في ذكرها انما كانت  
منظمة لاشتغالها اربعين يومهم عدم الاكتفاء بما طالع على هذا

وعلموه الخ) يؤخذ من التعليل أن محل الافضلية إذا قصد القيام بالقرآن وذكر الشهاب سم أن الشارح قد وافق عليه (قوله ما لو نوى الرباعية) يعني فعلها كذلك إذا كان في الفرض بقدرته ما يأتي له قبيل قول المصنف الخامس الركون والفرض لا دخل لنية ذلك وعدم نيته فيه (قوله ولو سقطت قراءته الخ) انظر هل هذا في الموافق أو في المسبوق أو فيما هو أعم (قوله فان كانت مطلقة) أي الصلاة المفهومة من المقام (قوله ويقاس على ما ذكر من يجوز الخ) أي فيطلب منه الاسرار في

منكم الانتهاء عن رفع البصر إلى السماء أو خطف الابصار عند رفعها من الله تعالى ما رفع البصر إلى السماء في غير الصلاة لدعاء ونحوه فجوز لاكثره كما قاله القاضي عياض لأن السماء قبله الدعاء كالكعبة قبله الصلاة وكرهه آخرون اه شرح البخاري الشيخ لا سلام اه زيادي وفي الشيخ حمزة فائدة نقل لدمير عن الغزالي في الاحياء انه قال يستحب ان يرمق ببصره إلى السماء في الدعاء بعد الوضوء (قوله في صلاتهم) فاشد أي قوي قوله في ذلك حتى قال لينتهن اه ح (قوله قال الهنئي الخ) انما قال ذلك بياناً للغير والا فهو صلى الله عليه وسلم لا يشغله شيء عن الله تعالى (قوله إلى أبي جهنم) هو مسلم صحابي انما

أمر بدفعها لأنها كانت من عنده أي ودفعها للنجي صلى الله عليه وسلم وانما طلب الانجائية جبراً لظاير ثلاثتهم بدفعها له رد هديته عليه (قوله بانجائيتها هي بفتح الهزة وكسر هاء بفتح الباء وكسرها أيضاً كما قاله في النهاية ونقل عن النووي واغرب ابن قتيبة وقال انما هي منجائية نسبة إلى منج بلد معروف بالشام ومن قالها من أوله وقد غير

أبصارهم إلى السماء في صلاتهم لينفخ عن ذلك أو لخطف أبصارهم ويكره نظر ما يليها عنها كقول له ألام ظهير عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وعليه خيمصة ذات أعلام فلما فرغ قال الهنئي اعلام هذه اذهبوا بها إلى أبي جهنم واقتوفى بانجائيتها رواه الشيخان (و) يكره (كف شعرد أو ثوبه) لشعر أمرت أن لا تأكف الشعر أو الثياب والكف بفتح ثاء في آخره هو الجمع قال تعالى ألم تجعل لأرض كفاتاً أحياءاً ومواتاً أي جامعة لهم ومنه كافي المجموع ان يصلي وشعره مقصود أو مردود تحت عمامته أو ثوبه أو كفه مشعر ومنه شد الوسط وغرز العذبة والمعنى في النهي عن كف ذلك انه يسجد معه أي غالباً ولهذا نص الشافعي على كراهة الصلاة وفي إمامه الجلالة التي يجربها القوس قال لاني أمره ان يفضي ببطون كفيه إلى الأرض والظاهر أن ذلك جار في صلاة الجنائز وان اقتضى تعليلهم خلافه وينبغي كما قال الزركشي تخصيصه في الشعر بالجل اما المرأة ففي الامر بنقضها الصفا مشقة وتغيير لميئتها المنافية للتعجل وبذلك صرح في الاحياء وينبغي الحاق الخنثى به ويسن لمن رآه كذلك ولو مصاباً آخر ان يحمله حيث لا فتنة لهم لو باد وتخص وحل كفه المشعر وكان فيه مال وثاف كان ضامناً له كما أتى به الودلدرجه الله تعالى وسيأتي نظيره في جر آخر من الف فقتين انه رفيق (ووضع يده على فيه) لثبوت النهي عنه ولما فاته هيئة الخشوع (بلا حاجة) هو راجع لما قبله أيضاً فعند هذا كراهة كان ثواب بل يستحب له وضع يده على فيه ويسن اليسرى وأعمل وجهه أنه لما كان الغرض حبس الشيطان

لا صهي (قوله أن لا أكفت) بابه ضرب مختار (قوله ومنه شد

نائب

وسط) ظاهره ولو على الجلالة ولا ينافيه العلة لجواز انما بالنظر للغالب (قوله أي غالباً) خرج به صلاة الجنائز فانه لا سجود بها ومع ذلك يكره كف الشعر فيها لكن مقتضى جزمه بما ذكر ان التقييد بالغلبة منقول وعليه فلا يظهر قوله الا في والظاهر ذلك جار في صلاة الجنائز (قوله لاني أمره ان يفضي الخ) هذا التعليل يقتضي كراهة الصلاة وفي يده خاتم لانه يمنع من اثم جزمه يد الأرض ولو قيل بعدم كراهة فيه لم يبعد لان العادة جارية في ان من لبسه لا ينزعها فوما ولا يقطعه في كمينه قلعه كل صلاة نوع سقط ولا كذلك الجلالة فانما غما تلبس عند الاحتياج اليها (قوله في صلاة الجنائز) وهل يجري طواف أم لافيه نظروا لا قرب عدم الكراهة للكف في الطواف لا انتفاء العلة فيه وهي السجود معه ويحمل الكراهة على عموم حديث الصلاة بجزلة الطواف الا ان الله أحل فيه النطق (قوله كما قال الزركشي) معتمد (قوله ويسن لمن رآه الخ) يؤخذ من الامر بفعل السنتين وسن النهي عن مخالفتهم وان كان الا أمر والنهي من الاتحاد (قوله لا كراهة) أي يولا إلى كون اليد لها هيئة مطوعة في الصلاة كوضعها تحت صدره في القيام وعلى الركبة في الجلوس بين السجدة وبين تشهد هذا من قبل قليل فاعتذر ولا ن هذا يشبه دفع الصائل وهو عذر في ارتكاب ما لا يعذر في فعله (قوله ويسن اليسرى) لي أن يكون بظهوره الا أنه أقوى في الدفع عادة كذا قيل لكن قول الشارح وتخصيل السمنة بوضع يده اليسرى الخ قد التسوية بين الظهر والبطن وسباني التصرح به في كلامه



الحالات المذكورة (قوله ان لم يصف الخ) هذا لا يتأتى على ما اختاره فيما يأتي في تفسير الواسطة (قوله ولا يخفاء ان الحكم على كل من الجهر الخ) أى الواقع ذلك في كلامهم أى ولا ينافى طلب الاسرار فيما ذكره هذا العارض (قوله لمنفرد وامام محصورين الخ) هذا بال نظر للمجموع والافلا يفترق الحال في القصص بالنسبة للتعرب كما هو ظاهر (قوله وان نوزع فيه) لعل وجه المازعة ان فيه منافاة لما مر من انه لو تعارض ايقاع جميع الصلوات في الوقت بالاقتصار على واجباتها مع فعل سننها يلزم "بى عليه

(قوله نعم الاوجه حصول السنة بغيرها) أى بغير اليسار وعبرة المناوى على الجامع عند قوله اذا تناوب أحدكم فليضع يده على فيه نصها أى ظهر كف يسراه كما ذكره جمع ونجبه انه الاكمل وان أصل السنة يحصل بوضع اليدين قيل لكنه يجعل بطنه اعلى فيه عكس اليسرى ثم قال تنبيهه قال الحافظ العراقي الامر بوضع اليد على فيه هو المراد به وضعها عليه اذا انفتح بالتناوب أو وضعها على الفم المنطبق حفظا له عن الانفتاح بسبب ذلك كل محمل أقول قضية قوله فى الحديث فان الشيطان يدخل الاول لانه أبلغ فى منعسه من الدخول اما لورده فارتد فلا حاجة للاستعانة باليد مع اتفقانه بدون ذلك (قوله فهو اذا رآها) أى يده (قوله لكر بوجهه ما قالوه) أى من سن اليسار (قوله وبكره التناوب) أى حيث أمكنه دفعه وعبرة المناوى فى شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التناوب من الشيطان نصها وفيه كراهة ٤٥٥ التناوب فى الصلاة وغيرها وبه صرح فى التحقيق للشافعية قال

ناسب أن يكون بها الاستقذاره نعم الوجه حصول السنة بغيرها أيضا إذ ليس فيها أدى حصى  
 والمدار فيما يفعل باليمين واليسار عليه وجود أو عدم مادون المعنوي على أهم ليست لتخصيه أدى  
 معنوي أيضا بل رد الشيطان كما في الخبر فهو إذا رآها لا يقربه فأى واحدة نهي بها كفت لكن  
 بوجه ما قلوه بأن ما كان سببا للدفع مستقذرا يناسبه اليسار فكانت أولى وتحصل السنة بوضع  
 يده اليسرى على ذلك سواء أوضع ظهرها أم بطنها ويكره التنبؤ بظهر مسلم إذا تراءى أحدكم  
 وهو في الصلاة فليرده ما استطاع فإن أحدكم إذا قال ها هنا نكح الشيطان منه ولا تختص  
 الكراهة بالصلاة بل خارجها كذلك ويكره النفخ فيه لأنه عبث ومسح نحو الحصى استجوده عليه  
 للنهي عن ذلك والمخالفة التواضع والخشوع (و) يكره (لقيام على رجل) واحدة من غير حاجة  
 لمنافاته الخشوع فإن كان به عذر كوجع الأخرى لم يكره (و) تكره (الصلاة حافيا) بالنون أى  
 بالبول (أو حافيا) بالباء الموحدة أى بالغائط بأن يدافع ذلك أو حاز قابلا غاف أى مدافعا للريح  
 أو حاسبا ما بل السنة تفريغ نفسه من ذلك لأنه يخل بالخشوع وإن خاف قوت الجماعة حيث  
 كان الوقت متسعا ولا يجوز له الخروج من الفرض بطرق ذلك له فيه إلا أن غاب على ظنه  
 حصول ضرر بركبته بيج التيمم فله حينئذ الخروج منه وتأخير عنه الوقت والعبرة في كراهة  
 ذلك بوجوده عند التيمم ويلحق به فيما يظهر مالم يورض له قبل التيمم وعلم من عادة أنه يعود  
 له في أثناءها (أو بحضرة) بتثنية الحاء المهملة (طعام) مأكول أو مشروب (يتوق) بالمداد أى

ذلك ما لم يترتب عليه تشويه كان كان يعلق من الموضوع تراب بجمته أو عمامته (قوله أي بضيق الحنف) عبارة حج أي بالرجوع وهي مخالفة لما في الشارح وما في القاموس أيضا (قوله أو حاقا) أي أو صافا وها هو الووف على رجل كما ذكره المصنف أو صافا وهو الوقوف لاصقا للقدمين (قوله حيث كان الوقت متسما) أي فإن ضاق وجبت الصلاة مع ذلك إلا أن يخاف ضررا لا يتحمل عادة إلا أن قوله الاستيقاض لا يبيح لتيمم قد يقتضي خلافه وأنه لا فرق فيما يؤدي إلى خروج الوقت بين حصوله فيها أولا كإتيان يديه قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض الخ (قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض) خروج به المفضل فلا يحرم الخروج منه وإن نذر انتمام كل نفل دخل فيه لأن وجوب الانتمام لا يلحقه بالفرض وينبغي كراهته عند طرو ذلك عليه (قوله ما لو عرض له قبل التيمم) أي فرده وعلم الخ (قوله بالثناء) أي تحت وفوق فالفي المصباح والفس أثني أن أريدها لروح قال تعالى خلقكم من نفس واحدة وإن أريد به الشخص فذكر وجع النفس أنفوس ونفوس مثل فاس وأفلس وفلوس اه (قوله أي يستاق إليه) أي وإن لم يستدجوه ولا عطشه فيما يظهر أخذ انما ذكره وفي الفاكهة ونقل عن بعض أهل العصر التقييد بالسبعة دين فاحذره وعبارة الشيخ عميره قوله نتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فإن كثيرا من الفواكه والمشارب اللذبة فدتوق النفس إليها من غير جوع ولا عطش بل لم يحضر ذلك وحصل النوتان كان الحكم كذلك

١ باصل السنة قائل (قوله والراحة بطن الكف) أى من غير الاصابع بقربة مابعد (قوله لانه اذا قام المستحب الخ) الفرق ان ذلك شملت نية الصلاة الذى هو شرط وقوع الفعل أو القول من الصلاة عن نظيره بخلاف هذا على ان انما منع في صورة الروضة قيام مستحب مقام واجب كما يعلم بالتأمل (قوله ويكون التشبيه في كلام المصنف بالنظر للرفع الخ) لا يخفى ان حاصل هذا ان التشبيه في قول المصنف كاحرامه راجع الى مجموع قوله ويكبر في ابتداء هويه ويرفع يديه لانه بالنظر لقوله ويرفع يديه فقط فهو تشبيه ناقص ولذا ان تقول ما الداعي الى هذا التكاف وما المانع من جعله قصرا من أول الامر على قوله ويرفع يديه

ككونه في رجة خالية لئلا فلا كراهة ومثله يقال في الاسواق حيث لم تكن محل معصية (قوله وفي الكنيسة) ولوجوده فيما يظهر ويفرق بينها وبين الحمام الجديد بغيره فاشبهت الخلاء الجديد بل أولى منه (قوله ونحوهما) أى من كل ما يهظمونه ٤٥٨ (قوله صور معظمه) أى لهم (قوله فانها خلقت من الشياطين) أى خلقت على صفة

تشبه الشياطين من النفور والايذاء وعبرة حج بعد قوله في الحديث فانها خلقت من الشياطين وفي رواية انها جن خلقت وبه علم ان الفرق ان الابل خلقت من الشياطين بل في حديث ان على سنام كل واحد منها شيطانين والصلاة تكبره في مأوى الشياطين اه وقال المناوي في شرح الجامع الصغير بعد قوله صلى الله عليه وسلم فانها خلقت من الشياطين زاد في رواية ألا ترى انها اذا نفرت كيف تشمخ بأنفها قال القاضي المرابض جمع مرابض وهو مأوى الغنم والاعطان المبارك والفرار ان الابل كثيرة النفار فلا يأمن المصلي في اعطانها ان تنفر ويقطع الصلاة عليه الى

كل نجاسة متيقنة ومحل ذلك ما اذا فرش عليه طاهرا وصلى والام تصح صلاته ملاقاته نجسا فيها وانما تكبره على الحائل اذا كانت النجاسة محققة وحاذها فان بسطه على ما غلبت فيه النجاسة لم تكبره كما اقتضاه كلام الرافعي لضعف ذلك بالحائل (و) في (الكنيسة) وهى بفتح الكاف متعبد اليهود والبيعة وهى بكسر الباء متعبد النصارى ونحوهما من أماكن الكفر لانها مأوى الشياطين ويمتنع علينا دخولها عند منعهن لها منه وكذا ان كان فيها صور معظمه كما سيأتى (و) في (عطن الابل) ولو طاهرا وهى ماتحى اليه اذ شربت يشرب غيرهما فاذا اجتمعت سبقت منه للرعى خبر صوافى مرابض الغنم أى فى مرابضها ولا تصالوا فى اعطان الابل فانها خلقت من الشياطين والفرق بين الابل والغنم ان الابل من شأنها ان يشرب تغارها فيشوش الحشوع ولا كذلك الغنم ولا تختص الكراهة بعطنها بل مأواها ومقيلها ومباركها بل وسائر مواضعها كذلك والكراهة كما قاله الرافعي في العطن أشد من مأواها اذ تغارها في العطن أكثر نعم لا كراهة في عطنها الطاهر حال غيبتها عنه والمقر كالغنم كما قاله ابن المنذر وغيره وهو المتمدون نوزع فيه ومتى كان يجعل الحيوان نجاسة فلا فرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة فيها حينئذ لتعلمتين وفي غيرها العلة واحدة (و) في (المقبرة) بتثنية الموحدة (الطاهرة) وهى التى لم تنبش أو نبشت وفرش عليها طاهر (والله أعلم) للخبر السابق مع خبر مسلم لا تتخذوا القبور مساجد أى أنها كم عن ذلك وخبر لا تجلسوا على القبور ولا تصالوا بها ولته محاذاته للنجاسة سواء مات تحتها أو امامه أو بجانبه نص عليه في الام ومن ثم لم تفتقر الكراهة بين المنبوشة بمائل وغيرها ولا بين المقبرة القديمة والجديدة بأن دفن بها أول ميت بل لو دفن ميت بمجد كان كذلك ونبتى الكراهة عند انتفاء المحاذاة وان كان فيها بلد الموتى عنه عرفا وبستهنى كما قاله في التوشيح مقابر الانبياء صلى الله عليه وسلم أى اذا كانت ليس فيها مدفون سوى نبي أو أنبياء فلا تكبره الصلاة فيها لان الله حرم على الارض كل أجسادهم ولا نهم أحياء فى قبورهم بلون ويلحق بذلك كما قاله بعض المتأخرين مقابر شهداء المعركة لانهم أحياء واعتراض الزركشى كلام التوشيح بأن تجوز الصلاة فى مقبرة الانبياء

أخر ما ذكره ثم قال واستشكل التعليل بكونها خلقت من الشياطين بما ثبت ان المصطفى كان يصلى ذريعة انفاة على بعضه وافرقت بعضهم بين الواحد وبين كونها مجمعة بما طبع عليه من النفار المنضى الى تشويش القلب بخلاف صلاة على المركوب منها اه ولم يتعرض لمعنى خلقها من الشياطين فراجع (قوله وسائر مواضعها كذلك) أى وان كانت ربوطة ربطا وثيقا لاحتمال ان يحصل منها وان كانت كذلك ما يذهب الحشوع (قوله وفرش عليها طاهر) أى وأنبت عليها شبس غطاها كما هو ظاهر لطهارته (قوله سوى نبي أو أنبياء) أى وأما اذا دفن مع الانبياء فيها غيرهم فان حاذى غير الانبياء صلاته كره والافلا (قوله فلا تكبره الصلاة) معتمد (قوله بلون) المتبادر منه انهم يصالون صلاة بركوع وسجود كما يفعل الدينيا ولا مانع منه لان أمور الآخرة لا يقاس عليها (قوله ويلحق بذلك الخ) معتمد

فيكون التشبيه تاماً (قوله لخبر المسمى أصلاً أنه اذ فيه ثم ارفع حتى تعدل قائماً المسمى) اعلم ان افظ قائماً فيما ذكرناه من نعمة الحديث كما هو ظاهر فحقها ان تكتب بالاسود والموجود في نسخ الشارح كتبها بالاجز وسببه ان في نسخة التي رأيتها استطاف في هذا المحل اذ لنظ الماتن السادس الاعتدال قائماً مطمئناً فلنظ مطمئناً لا وجود لها في النسخ كلفظ قائماً وكان الكتابة ظنوا

(قوله ذرية) أي وسيلة مصباح (قوله الذرائع) أي الوسائل التي تؤدي الى محرم (قوله لانه يعتبر هنا) أي للتحريم (قوله على ان استقبال غيرهم) أي الانبياء وشهداء المعركة (قوله بالقيء) أي وهو استقبالها للتبرك ونحوه (قوله خشية خروج وقت) أي أو فوت جماعة اهـ حج ولعل المراد في غير الصلاة حاقباً ونحوه ما من كراهة ذلك وان خاف فوت الجماعة (قوله فلا تصح الصلاة فيها) أي الاجتهاد كما في باب سجود السهو ٤٥٩ (قوله سجود السهو) المراد بسجود السهو ما يفعل

لجبر الخلل وان تعمسببه كترك الشهادة الاول أو الفوت عمد أو المصاد بأحكامه ما يتعلق به ابائاً أو نفياً (قوله لجبر السهو تارة) كأن سها بترك التشهد الاول أو نحوه وارغاماً كأن ترك التشهد الاول مثلاً عمداً (قوله وعلى هذا يعمل الخلاق من أطلق انه للثاني) فيه ان ارغام الشيطان قد يكون لترك بعض عمد أو لا يلزم منه جبر السهو دائماً الا ان يقال أراد بالسهو الخلل ولو بفعل ما ينقص ثوابه (قوله عن شيء من الصلاة) أي على التخصيص الا في (قوله سجود السهو) قال سم على حج هو أعني السهو جاز على الانبياء بخلاف النسيان لانه تنص وما في الاخبار

ذريعة الى اتخاذها مسجد أو قد ورد النهي عن اتخاذ مقابرهم مسجد أو سد الذرائع مطلوب لا سيما تحريم استقبال رأس قبورهم غير معمول عليه لانه يعتبر هنا قصد استقبال التبرك أو نحوه ولا يلزم من الصلاة اليه استقبال رأسه ولا اتخاذ مسجد اعلى ان استقبال قبر غيرهم مكروه أيضاً كما أفاده خبر ولا تصلوا اليها فحينئذ الكراهة اشبهت استقبال القبر ومحاذاة النجاسة والشأن منتف عن الانبياء والاول يقتضي الحرمة بالقيء الذي ذكرناه لافضائه الى الشرك وتكرهه على ظهر الكعبة بعده عن الادب وفي الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم لان فيه شيطاناً بخلاف بقية الاديّة ومحل الكراهة في جميع ما مر من معارضها خشية خروج وقت وانما لم يقتض النهي هنا الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لان تعلق الصلاة بالوفات أشد لان الشارع جعل لها أوقافاً مخصوصة لا تصح في غيرها فكان الخلل فيها أشد بخلاف الإمكانة تصح في كلها ولو كان المحل مفصوفاً بالنهي فيه كالحري لا يخرج من نفسك عن العبادة فلم يقتض فسادها واحترز المصنف بالطاهرة عن النجاسة فلا تصح الصلاة فيها كما

#### باب بالتتوين في بيان سبب سجود السهو وأحكامه

وقدمه على ما بعده لانه لا يفعل الا في الصلاة بخلاف سجدة التلاوة لانه ان يكون فيها خارجها وأخر الكلام على سجدة الشكر لانها لا تكون الا خارجها وشرع سجود السهو لجبر السهو نارة وارغاماً للشيطان أخرى أي يكون القصد به أحدهذين الذات وان لم يسه الا نحو على هذا يحمل اطلاق من أطلق انه للاول واطلاق من أطلق انه للثاني والسهو لغة نسيان الشيء والغفلة عنه والمراد هنا الغفلة عن شيء من الصلاة (سجود السهو) الا في سنة مؤكدة ولو في نافلة سوى صلاة الجنازة وشمل ذلك ما لو سهوا في سجدة التلاوة خارج الصلاة فيسجد للسهو ولا ماذع من جبران الشيء باكثر منه خلافاً لبعض المتأخرين ومثلهما سجدة الشكر وانما لم يجب لانه ينوب عن المسنون دون المفروض والبدل اما كبده أو أخف منه وأما قوله صلى الله عليه وسلم وليس سجدة سجدة تنقص روف عن الوجوب لظاهر الخبر الا في وانما وجب جبران الخ لانه بدل عن واجب فكان واجبا وانما ينسب (عند ترك ما موره) من الصلاة ولو احتمل لا كأن شك

من نسمة النسيان اليه عليه أفضل الصلاة والسلام فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقف الفرق بين السهو والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عن ما فيها يحتاج في حصولها الى سبب جديد أه (قوله سوى صلاة الجنازة) فانه لا ينسب فيها بل ان فعله فيها عايداً عما لم يطل صلاته (قوله وشمل ذلك ما لو سهوا الخ) في دعوى الشمول مسامحة لان سجود التلاوة ليس من الصلاة لكنه ملحق به (قوله وانما لم يجب) أي بسجود السهو (قوله لانه ينوب عن المسنون) أي قد ينوب الخ وقد لا ينوب كاذ كرار كوع (قوله وانما وجب) هذا علم من قوله أولاً والبدل اما كبده الخ (قوله عند ترك ما موره) أي سواء تركه عمداً ليسجد أم لا كما فعله كلامهم أه شيخنا زيادي ونقل عن اقتناء الشارح انه اذا تركه بقصد السجود ثم سجدة بطأت صلاته كالقراءة سجدة بقصد السجود فان صلاته تبطل بسجوده (أقول) وقد يفرق بينهما بأنه بترك التشهد حصل خلل في صلاته يقتضي الجبر وقراءة الآية لم يحصل ما يقتضي السجود لان النفس القرائة

ان قائما التي في المتن هي التي تقدم ذكرها في الحديث فكتبوها بالاحرف فلتراجع نسخة صحيحة (قوله اعتدل وجوباً ثم سجد) أي اذا كان غير مأموم كافي عاشية الزايدى (قوله يفتح الزايدى) ذكر الشهاب ابن حجر انه متعين فان المضرب الرفع لاجل الفرع وحده لا الرفع المقارن للفرع من غير قصد الرفع لاجله (قوله أي ربنا استجب لنا ولك الحمد الخ) هذا التقدير اغماضاً لاجل الحاجة اليه على

وهي منى عنها وترك التشهد وان كان منه اعنه لكن حصل به خلل باق يحتاج الى الجبر (قوله من الصلاة) خرج به قنوت النازلة كما سيأتي في كلام السارح والمراد بقوله ولو احتمالاً لا الاشارة الى انه لو نسي بعضاً معيناً سجد بخلاف غيره على ما يأتي (قوله فان سجوده) الفاء فيه للتعليل (قوله بالكاف) احترز عما لو قرئ باللام فانه يقتضي ان الزيادة تارة يشترع معها السجود وتارة لا مع انه ليس مراد ابل الزيادة مقتضية للسجود أبداً (قوله ولم يأت بمبطل) أي ما لو أتى به فان كان مما يبطل عمده وسهوه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة وان كان مما يبطل عمده دون سهوه ككلام قليل أتى به لظن خروجه من الصلاة سجداً سهواً ثم سلم وسجوده ليس للتدارك بل لفعل ما يبطل عمده (قوله أو شك فيه) أي وطال تردده بقدر مضى ركن على ما يأتي (قوله اذا لم يضر الخ) عدل الى هذا التعليل عن تعليل المحلى بانه ذكر مقصود في محل مخصوص لما أورد عليه من شموله لاذ كر الر كوع ونحوه ويمكن ٤٦٠ ان يجاب عن المحلى بانه أراد بالمقصود ما لا يقوم غيره مقامه وبالمحل المخصوص

انه لا يشترع في غير موضعه فيخرج بالمقصود السورة فان المطلوب فيها ليس معيناً في سورة دون غيرها ولا يشترع في غير القيام والتسبيحات المست مخصوصة بالفظ لا يقوم غيره مقامه وليكنها تفعل في الر كوع والسجود بخلاف القنوت فانه لا يشترع في غير الاعتدال والتشهد الاول وان تكرر بفعل الاخير لكن لا يقوم غيره مقامه (قوله ولو كلمة) أي ومنها الفاء في فانك

هل فعله أم لا (أو فعل منى عنه) فيها ولو بالشك كما سيأتي ولا يرد عليه خلافاً لمن زعمه ما لو شك صلى ثلاثاً أم أربعاً فان سجوده بفرض عدم الزيادة لتركه التحفظ بالمأمور به وبفرضها لفعله انتهى عنه فيها فهو لم يخرج عنهما (قالا قل) منهم او هو المأمور به المتروك (ان كان ركناً واجب تداركه) بفعله ولا يغني عنه سجود السهو واتوقف وجود الماهية عليه (وقد يشترع السجود للسهو مع تداركه) كزيادة بالسكاف (حصلت بتدارك ركن كالمسبق) ببيان ذلك (في ركن الترتيب) وقد لا يشترع كما لو كان المتروك السلام فاذا ذكره أو شك فيه ولم يأت بمبطل أتى به ولو بعد طول الفصل ولا يسجد أو التنية أو التحرم فاذا ذكره أو شك فيه استأنف الصلاة وما قيل من ان قوله كزيادة الى آخره غير محتاج اليه لانه معلوم من قوله أو قبل منى عنه ركنان المراد بالمنى عنه ما ليس من أفعال الصلاة وهذه الزيادة من أفعالها لكن لا يعتد بها لعدم الترتيب وقد ينازع في رد ما من شمول كلامه لمسئلة الشك فيكون ذكره ايضاحاً (أو) كان المتروك (بعضاً) فيسجد بترك واحد مما يأتي اذا لا بعضاً من الشعائر الظاهرة المختص طلبها بالصلاة (وهو القنوت) الراتب وهو قنوت الصبح والوتر في نصف رمضان الثاني دون قنوت النازلة لانه سنة عارضة في الصلاة يزول بزوالها فلم يتأكد شأنه بالجبر وترك بعض القنوت ولو كلمة كلمة وان قلنا بعدم تعيين كلمانه لانه بشروعه فيه يتعين لاداء السنة

تقضى والواو في وانه وقوله وترك أي وان أتى بدل المتروك بما يرافقه كع بدل فيمن هديت والقياس ان مثل ذلك مالم مالو ترك قوله فذلك الحمد على ما قضيت أسست مغفرك وأتوب اليك أو شيئاً منهما المأمر عن الروضة من استصحاب ذلك في القنوت ويحفل عدم السجود ولا يلزم من الاستصحاب الورود وقوله من استصحاب ذلك الخ عبارة ابن حجر قيل في القنوت بعد قول المتن وهو اللهم اهدي فيمن هديت الخ نصها وزاد العلماء فيه بعد واليت ولا يعز من عادية وانكاره مردود لوروده في رواية البيهقي وقوله تعالى فان الله عدول الكافرين وبعد تعالى فذلك الحمد على ما قضيت أسست مغفرك وأتوب اليك ولا بأس بهذه الزيادة بل قال جمع انها مستحبة لورودها في رواية البيهقي وذكر نحوه مر في شرحه (قوله ككلمة) أي مالم يقطعه ويعدل الى آية تضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما اذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت جهر فلا سجود لاتبانه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الا تخريف يغني ان يسجد لعدم اتمانه بواحد كامل منهما اه ميم على ج (أقول) وقضيته أنه لو أتى ببعض أحد هاتين كمال الآخر لا يسجد وفي حاشيته على منهج فرع جمع بين قنوت الصبح وقنوت سيدنا عمر فيه فترك بعض قنوت عمر قد يتجه السجود لا يقال بل عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه بجملة وهو حينئذ لا يسجد له لا نأقول لوصح هذا التمسك لزم عدم السجود بترك بعض قنوت الصبح المخصوص لانه لو تركه بجملة وعدل الى دعاء آخر لم يسجد فتأمل ثم وافق مر على ما قلناه اه (أقول) ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو عدل الى



رواية أولئك الجديان العطف ولعل الشارح زادها وأسقطها المكتبة وعبارة الر وض وشرحه ربنا لك الجد أو ربنا ولك الجد إلى  
ان قالوا الاولى أولى لورود السنة به لكن قال في الام الثاني أحب إلى وجهه بأنه يجمع معنيين الدعاء والاعتراف أي ربنا

آية تضمن دعاء ونساء الآية لما لم تطالب بخصوصها كانت قنوتاً مستقلاً فأسقط العدول إليها حكم القنوت الذي شرع فيه  
بجلاف كل من قنوت عمر وقنوت الصبح فإنه ورد بخصوصه فكانا قنوت واحد والقنوت الواحد يسجد لترك بعضه ولو كلمة  
على ما مر وبقي ما لو عزم على الاتيان به ما ترك أحدهما هل يسجد أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لان السنن لا تلزم الا بالشروع  
فيها (قوله ما لم يعدل) أي بخلاف ما إذا عدل (قوله وكذا الووقف) أي فلا يسجد (قوله يمكن جعل ذلك) أي ليوافق ما يأتي من ان  
قيام القنوت من الابعاض (قوله على ذكر الاعتدال) وعليه فلو وقف وقفة تسع ٤٦١ القنوت وقد ترك ذكر الاعتدال فالظاهر

صرف تلك الوقفة للقنوت  
فان تركه ذكر الاعتدال  
قرينة على انه لم يرد فلا  
تكون الوقفة عند عدم  
ذكر الاعتدال الا للقنوت  
(قوله فاذا تركه) أي بان لم  
يأت بقيام يسع قنوتاً مجزئاً  
ليوافق ما مر له (قوله وبما  
تقرر) أي من ان القيام  
بعض مستعمل (قوله كما  
صرح به) أي ولو أتى به  
المأموم مؤلف وعبارة  
ج ولو اقتدى شافعي بخفي  
في الصبح وأمكنه ان يأتي  
به ويلحقه في السجدة  
الاولى فعل والا فلا وعلى  
كل يسجد للسجود على المنقول  
المعتمد به سلام امامه لانه  
بتركه له لحقه سهو في  
اعتقاده بخلافه في نحو سنة  
الصبح اذا قنوت يتموجه  
على الامام في اعتقاده المأموم

ما لم يعدل إلى بدله ولان ذكر الوارد على نوع من الحمل يحتاج إلى الجبر بخلاف ما يأتي به من  
قبل نفسه فان قلله ككثيره والمراد بالقنوت ما لا بد منه في حصوله بخلاف ترك أحد القنوتين  
كان ترك قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه لانه أتى بقنوت تام وكذا الووقف وقفة لا تسع القنوت  
اذا كان لا يحسنه لا تيان به باصل القيام على ما نقل عن الودرجه الله تعالى نعم يمكن جعل ذلك على ما  
اذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المعهود وتسع قنوتاً مجزئاً الملو كانت لا تسع قنوتاً مجزئاً أصلاً  
فالاوجه السجود (أو قيامه) أي القنوت الراتب وان استلزم تركه ترك القنوت بان لم يحسنه  
فانه يسن له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فاذا تركه سجده وبما تقرر اندفع ما قيل  
ان قيامه مشرّع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه ولو تركه تبعا لمامه الحنفى  
سجد كما صرح به في الروضة وقول القفال لا يسجد مبنى على مرجوح وهو ان السجدة بعقيدة  
الامام ولو اقتدى في الصبح صلى سنها يسجد فيما يظهر ان لم يتمكن من القنوت خلفه فان فعله  
فلا ويحمل عليه ما ذكره الزركشي في خادمه تبعا للقمولي (أو التشهد الاول) والمراد بهما  
الواجب في التشهد الاخير أو بعضه لانه صلى الله عليه وسلم تركه ناسية أو سجدة للسجود قبل ان  
يسلم ويستتني من ذلك ما لو نوى أربعا أو أطلق أو قصد ان يأتي بتشهدين فلا يسجد لترك أولهما  
على ما قاله جع متأخرون وعزمه على الاتيان به لا يلحقه بتشهد الظهر لانه مع ذلك مخير بين  
تشهدين وثلاث وتشهد واحد فهو غير سنة مطروبة لذاته في محل مخصوص لكن الذي قاله  
القاضي والبعثى انه يسجد في صورة القصد ان تركه سهواً أي أو عمد او هو المعتمد (أو فعوده)  
قياساً عليه وان استلزم تركه ترك التشهد لان السجود اذا شرع اترك التشهد شرع اترك  
جلوسه لانه مقصوده وصورة تركه وحده ان لا يحسنه فانه يسن له حينئذ الجلوس بقدره كما  
مر نظيره في القنوت (وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي بعده (في الاظهر)  
والمراد الواجب منها في التشهد الاخير أخذاً لهما من لانه ذكر يجب الاتيان به في الاخير  
فيسجد لتركه في الاول ويسجد به القنوت فيسجد لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه كما

فلم يحصل منه ما ينزل منزلة السهو اه أي فلا يطالب من المأموم يسجد لترك امامه القنوت ادم طلبه من الامام بل هو  
منهى عنه ومحل السجود أيضاً ما لم يأت به امامه الحنفى فان أتى به فلا يسجد لان العبارة بعقيدة المأموم وبصرح بذلك ساقالوم  
فيما لو اقتصد امامه الحنفى وصلى خلفه حيث قالوا ابصحة صلواته خلفه اعتباراً بعقيدة المأموم لا بعقيدة الامام وبقي ما لو وقف  
امامه الحنفى وقفة تسع ذلك ولم يجهر به هل يسجد المأموم جلالة على عدم الاتيان به أولاً قياساً على ما لو سكنت سكتة تسع  
السملة من أن تجعله على الكمال من الاتيان بها حتى لا يلزم الشافعي نسبة المفارقة فيسه نظر والا قرب الاول ويفرق بينهما بان  
السملة لما كانت مطروبة منه جعل على الكمال بخلاف القنوت (قوله صلى سنها) ومثلها كل صلاة لا قنوت فيها على الراجح (قوله  
أو بعضه) ومنه الواو في وأشهد (قوله ما لو نوى أربعا) أي من النفل رتبة أو غيره (قوله انه يسجد) قال سم على منهم بعد  
نقله الاول عن ج والثاني عن م وأقول ان التزم استصحاب تشهد أول بان أراد أربع ركعات تطوعاً لم يتجبه الا بالسجود حتى  
وان أطلق ولم يوجد منه عزم على الاتيان بالاثنتين وان التزم عدم استصحابه فالوجه عدم السجود وان عزم لان غاية الامر انه قصد

استحب ما الخ (قوله سرا) ليس بقيد هنا فكذلك ما هي يأتي به سرا الا التسهيع بالنسبة للإمام والمبلغ المحتاج اليه (قوله في الاخرى) متملق ينفذ بالخط (قوله بعد اثباته بالذكر الاتب) وهو اني قوله ومهما شئت من شيء بعد كما صرح به غيره ومنه مع ما بعده يعلم انهم مجمعون على عدم من مازاد عليه لسلك أحد (قوله خلافا لما في الاقليد) أي في قوله انه لا يزيد على ربنا

الاثبات بثبوت الاستحب لاثباته وذلك لا يقتضي السجود بتركه لانه لم يترك أمر استحبوا ولم يوجد في الصلاة ذلك فيلحزر الاستحباب وعدمه (أقول) وقد يقال لما قصد الاثبات بالتشديد من التحق من حيث الفعل المنوي بل بعبية فصار التشهد الاول مطاوعا بخبر تركه بالسجود (قوله فلا بعض اثناء عشر) أي بزيادة الصلاة على الأصل في التشهد الاخير والقنوت على ما ساند كره (قوله من القنوت) حال وقوله من التشهد ٤٦٢ حال أيضا أي بعده (قوله بناء على عدم استحبابه) أي هذا الذي ذكر وهو الصلاة

جزم به ابن الفركاح واعتمده جمع متأخرون والجلوس لها في الاول والقيام لها في الثاني كالقعود للتشهد والقيام للقنوت فيكونان من الابعاض وعلى ذلك فلا بعض اثناء عشر وقوله (سجد) راجع للصوركها او يصح عود فيه لسلك ما ذكره والقنوت وقصر رجوعه على التشهد وزعم فرق بينهما غير حسن لان العطف باو فافترده لذلك للاختصاص به بالتشهد وجوبها في التشهد في الجملة لا يصلح ما زاد لاحاقها من القنوت به من التشهد لان مقتضى السجود ليس هو الوجوب في الجملة لقصوره ولولا يلزم عليه اخراج القنوت من أصله بل كون المتروك من الشعار الظاهرة الخصوصية بحمل منها استقلالها بآتي مع استوائها في ذلك والثاني لا يسجد لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بناء على عدم استحبابه فيه وسواء أترك ما سجد أم سهاو بجامع الخلل بل خلل العمد أكثر فكان للجبر أوج (وقيل ان ترك عمد افلا) يسجد لتركه لكونه مقصرا بتفويت السنة على نفسه ورد بما سجد (قلت وكذا الصلاة على الأصل حيث سنناها والله أعلم) وذلك بعد التشهد الاخير على الاصح وبعد الاول على وجهه والجلوس كالقيام لها في القنوت قياسا على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيهما وصوره السجود لترك الأصل ان يتيقن ترك امامه لها بعد سلام امامه وقبل ان يسلم هو أو بعده ان سلم وقصر الفصل فاندفع استشكله بانه ان علم تركه اقبل سلامه أفيها أو بعده فات محل السجود وسميت هذه السنن ابعاضا لأنها كدشأنها بالجبر تشبه بالبعض حقيقة (ولا تجبر سائر السنن) أي باقيها بالسجود كذا كارار كوع والسجود على الأصل لانها ليست في معنى الوارد فان سجد شيء منها عامدا بطلت صلاته الا أن يعذر بجهله وما استشكل به من أن الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف محله رد بجمع هذا التلازم لان الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو قبل السلام لا غير فيظن عمومها لكل سنة وعدم اختصاصه بعمله المشروع (والثاني) أي فعل

على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ورد بما سجد) أي من قوله فكان للجبر أوج (قوله بعد التشهد الاخير على الاصح) أي وبعد القنوت شرح المنهج وبعبارة حج بعد قول المصنف والله أعلم وذلك في القنوت ومثله اقيامها وفي التشهد الاخير الخ اه وبه يتضح عدمه السابق للابعاض اثناء عشر (قوله وصوره السجود لترك الأصل) وجه تصويره بذلك كما وافق عليه مر انه ان تركه هو فان كان عمد آتي به ولا سجود أو سهاو فان تذكره قبل السلام فكذلك وان سلم قبل تذكره فلا جاز ان يعود اليه لانهم جوزوا العود لسنة غير سجود السهو ولان يعود الى سجود السهو عنه لانه اذا عا د صار في الصلاة فينبغي ان يأتي بالمتروك ولا يأتي بالسجود لتركه فليتامل اه سم على منهج (قوله تشبها بالبعض) أي حيث تأكد شأنه بحيث تطل الصلاة بتركه وليس المراد ان كلا يجبر بالسجود فإنه لو ترك ركنا سهواً يجب فعله والسجود انما هو للزيادة الحاصلة بتداركه ان وجدته (قوله كذا كارار كوع والسجود) أي ودعاء الافتتاح والسورة ويمكن الفرق بين هذه وبين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والأصل بان الاعتدال على ضرورة القيام المعتاد فطالب فيه ذكر يميزه عنه فكان مقصودا باطالع لا تابعه الوار كوع والسجود لما كان كل منهما ليس على ضرورة الفعل المعتاد كانهما عبادتين مستقلتين والذكر فماتابع للمحل فضعفت رتبته عن القنوت فلم يطلب له السجود (قوله الا ان يعذر بجهله) أي أو سهواً اه حج وقضية اطلاق الجهل انه لا فرق بين قريب العهد بالسلام وغيره وتيد الشورى نقل عن البغوي بقريب العهد بالسلام وعبر به في العباد أيضا يمكن لم ينقله عن أحد ولعل الاقرب ما اقتضاه كلام الشارح فان مثل هذا ما ينبغي فلا يفرق فيه بين قريب العهد بالسلام وغيره ويؤيده ما يأتي للشارح بعد قول المصنف أو عادله أي للتشهد الاول جاهلا فكذلك من قوله وان كان مخالط النالن هذا ما ينبغي على العوام (قوله عرف محله) أي مقتضيه اه حج

المنهي

اليه لانهم جوزوا العود لسنة غير سجود السهو ولان يعود الى سجود السهو عنه لانه اذا عا د صار في الصلاة فينبغي ان يأتي بالمتروك ولا يأتي بالسجود لتركه فليتامل اه سم على منهج (قوله تشبها بالبعض) أي حيث تأكد شأنه بحيث تطل الصلاة بتركه وليس المراد ان كلا يجبر بالسجود فإنه لو ترك ركنا سهواً يجب فعله والسجود انما هو للزيادة الحاصلة بتداركه ان وجدته (قوله كذا كارار كوع والسجود) أي ودعاء الافتتاح والسورة ويمكن الفرق بين هذه وبين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والأصل بان الاعتدال على ضرورة القيام المعتاد فطالب فيه ذكر يميزه عنه فكان مقصودا باطالع لا تابعه الوار كوع والسجود لما كان كل منهما ليس على ضرورة الفعل المعتاد كانهما عبادتين مستقلتين والذكر فماتابع للمحل فضعفت رتبته عن القنوت فلم يطلب له السجود (قوله الا ان يعذر بجهله) أي أو سهواً اه حج وقضية اطلاق الجهل انه لا فرق بين قريب العهد بالسلام وغيره وتيد الشورى نقل عن البغوي بقريب العهد بالسلام وعبر به في العباد أيضا يمكن لم ينقله عن أحد ولعل الاقرب ما اقتضاه كلام الشارح فان مثل هذا ما ينبغي فلا يفرق فيه بين قريب العهد بالسلام وغيره ويؤيده ما يأتي للشارح بعد قول المصنف أو عادله أي للتشهد الاول جاهلا فكذلك من قوله وان كان مخالط النالن هذا ما ينبغي على العوام (قوله عرف محله) أي مقتضيه اه حج

لأن الحمد كما يؤخذ مما بعده وعليه جماعة منهم الأذري ونقل عن النص أيضا ومختار الشارح هو الأول وهو طلب الراتب من كل أحد كما هو نص عبارته ولا يقدح في اختياره قوله عقبه ويمكن الخ كما هو ظاهر (قوله لسرفيا) أي في الجملة فلا يقتضي أنها أفضل من غيرها على الإطلاق وأنه جعل الحكمة مجموع هذا وما بعده (قوله وبالتنويب) متعلق بمؤذن كل ظرف قبله (قوله من أدعية الصلاة) هل المراد بها المطالبة في الصلاة أي المأثورة أو المراد ما يأتي به منها في الصلاة وإن لم تكن

ثم قال وأوات محله بما ذكرناه الذي نحن فيه واللام يبق للادش كالوجه أصلا ثم رأيت شارحا فوجهه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاق ما نحن فيه اهـ (قوله سجد) أي غالبا أيضا لما يأتي فيماليوسها في سجود السهو أو نقل السفر (قوله والله تنني من هذه القاعدة) وهي قول المصنف والثاني أن لم يطل الخ (قوله ثم سها) أي بان تكلم ٤٦٣ ناسيا لا (قوله قبل سلامه) أي أو في السجود نفسه (قوله

المنهي عنه) (أن لم يطل عمده) الصلاة (كالالتفات والخطوتين لم يسجد لسهوه) كعمده غالبا لما يأتي في المستنفيات اهدم ورود السجود له ولأنه إذا كان عمده في محل العفوف فهو أولى (والا) بان أطل عمده كركعة زائدة أو ركوع أو سجود (سجد) سهوه لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد لسهوه منفق عليه هذا (أن لم يطل) الصلاة (سهوه) فإن بطلت بسهوه (ككلام كثير) فإنه يبطلها (في الأصح) كما هو فلا يسجد لعدم كونه في صلاة في الأصح راجع للثمال وهو الكلام الكثير لا الخكم وهو قوله سجد فلو سكت عن الثمال لكان أحصر وأبعد عن الإيهام ألا يسجد مع الحكم بالطلان واستثنى من هذه القاعدة ما لو سجد لسهوه ثم سها قبل سلامه فإنه لا يسجد في الأصح ولو سجد بعد ابطت صلاته أو سهوا فلا وما لو حول المتفضل دابته عن صوب مقصده سهوا ثم عاد فوراً فإنه لا يسجد لسهوه على ما صححه المصنف في المجموع وغيره والمعتمد كما هو في فصل الاستقبال أنه يسجد له وصححه الرافعي في شرحه الصغير وجرم به ابن المقرئ في روضه وقال الاسنوي أنه القياس وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى (وتطويل الركن القصير) عمدا بسكون أو ذكر أو قرآن لم يشرع فيه (يبطل عمده) الصلاة (في الأصح) لأن تطويله تغيير لموضوعه كالقصر الطويل بعدم اتسام الواجب ولأن تطويله يخل بالموا لا كما قاله الامام (فيسجد لسهوه) والثاني لا يبطل عمده لحديث ورد فيه يدل على ذلك ومقدار التطويل المبطل كما نقله الخوارزمي عن الأصحاب وكلام الشيخين قد يدل عليه أن يلحق الاعتدال بالقيام والجلوس بين السجدين بالجلوس للتشهد ومراحه كما قاله جمع قراءه الواجب وهو الفاتحة وأقل التشهد أي بعده حتى قد رد كل الم شروع كالشعوت في محله بالقراءة المعتدلة ويحتمل أن يعتبر أقل زمن يسع ذلك لا فرأته مع التدوير جرى إليه بعضهم وقول الزكشي القياس اتباع العرف يرد بأن هذا يبان للعرف هنا والأوجه أن المراد بزيادة على قدر الذكر المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لها الحال المصلي وقولنا في تلك الصلاة يحتمل أن يراد به من حيث داتها أو من حيث الحالة الراهنة فلو كان أمما لا تسن له الا ذكر الم سنة له منفردا اعتدلت تطويل في حقه بتقدير كونه منفردا على الأول وبالنظر لما يشرع له الا أن من الذكر على الثاني وهو الأقرب

والمعتمد كما هو في فصل الاستقبال) خلافا للشيخ حيث قال واستثنى من هذه القاعدة ما لو حول المتفضل دابته عن صوب مقصده سهوا ثم عاد فوراً فإنه لا يسجد لسهوه على المعتمد أن عمده مبطل ويفرق بينه وبين سجوده لجوهره أو عودها فوراً بانه هذا قصر لركوبه الجوح أو بعدم ضبطها بخلاف النامي تخفف عنه مشقة السفر وان قصر انتهى وقضية تخصيص الخلاف بهذه الصورة وان السجود لجاح لدابة لا خلاف فيه وهو مناع لقول البيهقي أو بانحراف لالهائاسيا أو خطأ أو لجاحها بسجد سهوا على الأصح أن قل الامد اهـ وفروه شارحه بما يفيد جريان الخلاف

في كل منهما ومنه قوله وصححه الشيخان في الجاح لكنه قال به وقال المغوى يسجد في النسيان والخطا دون الجاح اهـ فما اقتضاه كلام حج جار على هذا الأخير (قوله لم يشرع فيه) قيد في الذكر فقط فلو قدم قوله لم يشرع على قوله أو قرآن أو آخر الذكر عنه كان أولى ولكنه أخره لما يأتي من أن تطويل القيام الذي من صلاة الكسوف لا يضر لكون القراءة مشروعة فيه ويرد عليه أن القيام الثاني في صلاة الكسوف ليس اعتدال بل هو سنة فيها مستقلة فليتم أهل (قوله قراءة الواجب) أي فيهما (قوله كالقنوت) قضيته أنه لو زاد على قدر القنوت ما يسع قراءة الفاتحة في ثانية الصبح بطلت وقد تقدم له خلاف مع توجهه بأنه مشروع له في الجملة (قوله بالنسبة للوسط) خبر أن أي أن المراد اعتبارها بالنسبة الخ (قوله بتقدير كونه منفردا على الأول) أي قوله يحتمل أن يراد به من حيث الخ وقوله على الثاني أي قوله أو من حيث الحالة الراهنة الخ

مأثورة ظاهر السباق و اضافتها الى الصلاة الاول وعلمه قلا مخالفة بينه وبين ما ذهب اليه الشهاب حج من ان الوارد ينسج لفظه من جمع أو افراد وغير الوارد يأتي فيه بلفظ الجمع فليراجع (قوله أو نحوه) مثله في الرضة وغيره او انظر ما المراد بنحو الدعاء فان كان الثناء فكان المناسب العطف بالواو دون أو لما سبب أن انه لا بد من الجمع بين الدعاء والثناء على انه قد يجمع كون

(قوله لم يشرع تطويله) في نسخة تطويله مرتين وما في الاصل هو الموافق لما قدمه من عدم ذكره تطويله (قوله في محله) أي وهو اعتدال الركعة الاخيرة في الصبح أو الوتر في رمضان اما الاعتدال في غيرهما فيصير تطويله ولو من الركعة الاخيرة الا اذا طوله بالقنوت للنازلة وأتى ابن حجر بان تطويل الاعتدال من الركعة الاخيرة لا يصير مطلقا لانه عهد تطويله في الجملة ونقل عن الزبدي اعتماد هذا (قوله لورود أحاديث صحيحة فيه) أي الجلوس بين السجدين دون الاعتدال فانه لم يرد فيه ذلك ويحتمل رجوع الضمير للتطويل وفيه كلام في سم على منهج ومنه ان حديث أنس ورد في مسلم بتطويل الجلوس بين السجدين أيضا أي كما ورد تطويل الاعتدال فكان ٤٦٤ ينبغي له اختياره ولعله لم يستحضره اه (قوله لانه للفصل) قال الشيخ غير

أورد ان اشراط الظمانينة ينافي ذلك وأجيب بأنها اشترطت ليتأتى الخشوع ويكون على سكينته انتهى سم على منهج (قوله لما مر) أي في قوله لورود أحاديث صحيحة فيه الخ (قوله ولو نقل ركعا قوليا) قضية ما ذكر انه لا يسجد لتكرير الفاتحة أو التشهد لانه لم ينقله الى غير محله لكن عبارة حج في شرح الارشاد ويضم الى هذه أي نقل الركن القولي القنوت في وتر لا يشرع فيه وتكرير الفاتحة خلافا لبعضهم اه وخرج بتكرير الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد له لانه كما يصدق عليه انه قرآن مطلوب وقياس ما ذكره في تكرير

لكلامهم وخرج قوله لم يشرع تطويله ما شرع تطويله بقدر القنوت في محله أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكسوف فلا يؤثر واختار المصنف دليلا جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين لورود أحاديث صحيحة فيه ولهذا جرى عليه الاكثرون وصححه في موضع من التحقيق وقد يمنع الاستدلال بما ورد من الاخبار بأنها وقائع فعلية طرقها الاحتمال (فالاعتدال قدير) لانه للفصل بين الركوع والسجود (وكذا الجلوس بين السجدين) قصير (في الاصح) لانه للفصل بينهما فهو كالاعتدال بل أولى لان الذكر الم شروع فيه أقصر مما شرع في الاعتدال والثاني انه طويل لما مر (ولو نقل ركعا قوليا) غير مبطل فخرج السلام عليكم وتكبيره الاحرام بأن كبر بقصده (كفاتحة في ركوع أو) جلوس (تشهد) آخر أو أول وقول بعض الشراح أو تشهد آخر ليس بقيد أو نقل تشهد أو بعض ذلك الى غير محله أو نقل قراءة مندوبة كسورة الى غير محلها (لم تبطل بعمده في الاصح) لانه غير محمل بصورتها بخلاف الفعلي (و) على الاصح (يسجد لسهوه) وبعده أيضا (في الاصح) لتركه التحفظ بالمأمور به في الصلاة فرضها ونقلها أمرا مؤكدا كذا كذا التشهد الاول نعم لو قرأ السورة قبل الفاتحة لم يسجد كما قاله ابن الصباغ لان القيام محلها في الجملة وقياسه انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد لم يسجد لان القعود محلها في الجملة قال الاسنوي وقياسه السجود للتسبيح في القيام وهو مقتضى ما في شرائط الاحكام لابن عبدان اه والمعتمد كما أفاده الواو الدرجة الله تعالى عدم السجود والثاني لا كغيره مما لا يبطل عمده (وعلى هذا) أي الاصح (تستثنى هذه الصورة من قولنا) المتقدم (مالا يبطل عمده لا سجود لسهوه) واستثنى معها أيضا ما ألوا بالقنوت أو بكلمة منه بنيته قبل الركوع أو بعمده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني فانه يسجد ولو تعمده لم تبطل صلاته لكنه مكروه ذكره الرافعي في صلاة الجماعة ويكسح على ما إذا لم يبطل به الاعتدال والابطال

الفاتحة انه يسجد بتكرير التشهد الا ان ما ذكره الشارح من انه لو قدم الصلاة على النبي لا يسجد لان القعود أخذها محلها في الجملة يقتضي عدم السجود بتكرير الركن القولي الا أن يقال التكرير عبارة عن ذكره بعد الاتيان به ومجرد تقدمه ليس فيه ذلك ويؤيده ان اقول باطلان تكريره انما يكون بعد الاتيان به على وجه يعتقد به (قوله فخرج السلام عليكم) أي وان لم يتعمده لافيه من الخطأ (قوله بان كبر بقصده) أي الاحرام (قوله بخلاف الفعلي) أشار به الى رد توجيهه مقابل الاصح الذي دبر عنه المحلى بقوله والثاني تبطل كقول الركن الفعلي اه وكان ينبغي للشارح ذكر المقابل وفاء بشرح المتن (قوله عدم السجود) أي بتكرير التسبيح الى القيام (قوله وعلى هذا تستثنى هذه الصورة) أي وهي قوله ولو نقل ركعا قوليا وقوله عن قولنا متعلق بتستثنى وبعده عن دون من تضمنه معنى تميز (قوله قبل الركوع) ومثل ذلك ما لو فعله امامه الحنفى قبل الركوع لان فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة السهو (قوله والابطال) هذا يخالف من حيث شموله للركعة الاخيرة على ما أتى به حج من عدم البطلان بتطويل الاعتدال الركعة الاخيرة كما تقدم نقله عنه



النساء وهو الدعاء فراجع (قوله وقضيته عدم البطالان بتطويله به) قضيته ان محل عدم البطالان اذا طاله بخصوص القنوت بخلاف ما اذا طاله بغيره وقضية التعديل الاتي خلافه ويوافق ما اقتضاه التعديل ما سيأتي في سجود السهو فراجع (قوله قياسا على ما تقدم) يعني الصلاة على الآل فالقيس من الصلاة على الاصحاب والمقيس عليه سنها على الآل وهو الواقع

(قوله أخذنا من) أي في قول المصنف وتطويل الركن القصير الخ (قوله وما لو قرأ) هذا علم من قوله قبل أو نقل قراءة مندوبة الخ فلهذا ذكره للتصريح بالاستثناء وانما قيد بغير الفاتحة ليكون مثالا لنقل غير الركن والافتقار للفاتحة علم من قول المتن ولو نقل ركننا قوليا (قوله غير الفاتحة) أي شيء آمن القرآن غير الخ وظاهره انه اذا قرأ في غير القيام لا يشترط للسجودنية القراءة وعليه فيفرق بينه وبين القنوت بان القنوت دعاء وهو مشروع في الصلاة مطلقا فاشترط فيه نية القنوت ليتحقق كونه من الابعاض والقراءة صورته ليس لها حالتان فكان مجرد نقلها مقتضيا لتحقيق نقل المطلوب لكن في حاشية شيخنا الزايد خلافه حيث قال قوله وقنوت بنية وكذلك التشهد والقراءة لا بد من نية ما قياسا على القنوت اهـ وما اقتضاه كلام السارح من أن التشهد والقراءة لا يشترط لهما نية في اقتضاء السجود نظائر لان القراءة والفاظ التشهد كلاهما متعين مطلوب في محل مخصوص بخلاف القنوت فان الفاظه تستعمل للدعاء في غير الصلاة ويقوم غيرهما في الصلاة من كل ما تضمن دعاء ونساء مقامها فاحتج في اقتضاء السجود للنية (قوله فانه يجب لنفسه) ينبغي ان غير الفرقه الاولى مثله لا قدمهم عن حصل منه مقتضى السجود فليتام اهـ سم على منهج (قوله في غير محله) أي ٤٦٥ وهو انتظاره في قيام الثانية

والاربعة (قوله أو بعمل أول تشهد) ظاهره انه لا يسجد وان قصد انهما من الفاتحة لكن عبارة حج وانه لو بعمل أول التشهد أو صلى على الآل بنية انه ذكر التشهد الاخير مسجد الخ (أقول) والاقرب ظاهر اطلاق السارح هنا العمل به من أن الاستثناء معيار العموم سمي والتشهد محمل لصلاة على الآل في الجملة

أخذنا من وما لو قرأ غير الفاتحة في غير القيام وما لو فرقهم في الخوف أو بع فرق وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بواحدة فلا تأفاه يسجد لخالفه بالتناظر في غير محله الوارد فيه وابس منها زيادة القاصر أو متصل فلا مطلقا من غير نية سهولان وهذا مطلق فهو من القاعدة ولو صلى على الآل في التشهد الاول أو بعمل أول تشهد لم يسجد له سجود السهو كما اقتضاه كلام الاصحاب وهو ظاهر مما سبقا عدتهم ما لا يبطل عمده لا سجود السهو الا ما استثنى منها والاستثناء معيار العموم بل قيل ان الصلاة على الآل في الاول سنة وكذا الايمان بيه سم الله قبل التشهد وأما ما اقتضاه كلام الشيخ في شرح منهجه وأفتى به من السجود له فاعلمنا بوجهه على القول بأنهما ركن في التشهد الاخير كذا أفاده والدرجته الله تعالى في فتاويه ودعوى حكمته بعيدة (واونسى) الامام أو المنفرد (التشهد الاول) وحده أو مع قعوده (فذكره بعد انتصابه) أي وصوله لم يجزئه في قيامه (لم يعد له) أي يحرم عليه العود لما صح من الاخبار ولتلبسه بفرض فعلي فلا يقطع لسنة (فان عاد) عاد (عالمنا) تعريه بطات) صلاته لا يزداد قعودا من غير عذر وهو محل بهيئة الصلاة بخلاف قطع القول لنقل كالفاتحة للعود أو الافتتاح فلا يحرم

٥٩ نهاية ل لكن ما عمل به عدم السجود لقراءة البسملة أول التشهد بدرد عليه ان هذا مطلوب قولى نقله الى غير محله (قوله في شرح منهجه) أي من انه متى نقل مطلوباً قولياً سجداً للسهو فانه صادق على ما ذكر (قوله أو مع قعوده) أي أو قعوده وحده بأن لم يحسنه (قوله لم يجزئه في قيامه) أي بأن صار الى القيام أقرب منه الى الركوع أو اليهما على السواء (قوله لم يعد له) ظاهره وان نذره كل من الامام والمفرد ويوجه بأن الكلام في الفرض الاصلى وهذا فرضينه عارضة ولهذا لو تركه عمد بعد نذره لم تبطل صلاته (قوله ولتلبسه بفرض فعلي) أي أما القول في سبأ (قوله عالمنا) تعريه بطات) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين الفرض والنفل كان أحرم بأربع ركعات نفلاً بتشهدين وترك التشهد الاول وتلبس بالقيام فلا يجوز له العود وهو ظاهر لتلبسه بالقيام الذي هو فرض لا يقال له ترك القيام والجلوس للقراءة لا نأقول الجاوس الذي يأتي به للقراءة ولو بعد تلبسه بالقراءة ركن فعوده عنه الى التشهد يصح عليه انه قطع الفرض للنفل وأما اذا ذكر في هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض فهل يعود لانه بقصد الايمان به صار بعضاً أو لالان النفل لم يشرع فيه تشهد أول في حد ذاته فيه نظر والاقرب انه ينبغي على انه اذا قصد الايمان به ثم تركه سهواً لا يفسد ولا فان قلنا بما قاله التاضى والبغوى من السجود واقدمه السارح عادله لانه صار حكم البعض بقصد واد قلنا بكلام غيرهم من عدم السجود لم يعد (قوله أو الافتتاح فلا يحرم) نعم لا يعد كراهته اهـ ج

في كلام غيره ويدل له قوله الا في قريبا بل زادوا ذكر الالف بحذف ناسيا سم الاصحاب لما غلبت والاقهولم يتقدم له غير ذلك ويحتمل أن قوله ما تقدم عبارة عن قول غيره الا لويكون نظره سبق الى انها الاول بزيادة الواو فغير عنه بقوله ما تقدم (قوله عن عدم استحبابها) لا يحمل لقوله عدم فيجب حذفه (قوله وفي سائر الادعية) أي خارج الصلاة كما هو ظاهر (قوله ان (قوله أو حرمة عوده) أي أو ناسيا حرمة عوده (قوله ولا ينافي ما تقر الخ) هو قوله أو حرمة عوده الخ (قوله أو عادله جاهلا) قال في الخادم اما اذا علم ان القعود غير جائز ولكن جهل انه يبطل بقياس ما سبق في الكلام ونظائر البطلان لعوده مع علمه بتصرعه وبه صرح الشيخ أو محمد في الفروق اه سم على منهج (قوله اما المأموم فيمتنع عليه التخلف) لم يتقدم ما يصلح كون هذا محترزا له فاعمل المراد من ذكره مجرد افادة الحكم وقد يقال هو محترز ما جعله مرجعا للضمير في قول المصنف ولونسي من قوله الامام أو المنفرد ٤٦٦ (قوله فان تخلف) أي عامدا عالما (قوله بطلت صلاته) أي وان قل التخلف

(أو عادله ناسيا) كونه في صلاة أو حرمة عوده (فلا تبطل لعذره ورفع القلم عنه نعم يجب عليه عندئذ كره النهوض فوراً ولا ينافي ما تقررهنا من عدم بطلانها بعوده ناسيا حرمة ما صر من انه لو تسكلم بكلام ناسيا حرمة الكلام ضرر لان العود من جنس الصلاة فكان بابه أوسع بخلاف الكلام فانه ليس من جنسها ولا منها (ويسجد للسهو) لا بطلان لعدم ذلك (أو عادله جاهلا) تحريره وان كان مخاطبا لئلا ينافي هذا مما يخفى على العوام (فكذا) لا تبطل صلاته (في الاصح) لما ذكره ويقوم فوراً عند فعله ويسجد للسهو والثاني تبطل لتقصيره بترك التعلم أما المأموم فيمتنع عليه التخلف عن امامه للتشبه فان تخلف بطلت صلاته لفحش المخالفة لا يقال صرنا بانه لو ترك امامه القنوت فله ان يتخلف ليقنت اذا لحقه في السجدة الاولى لا نقول لم يحدث في تخلفه في تلك الوقوف وهذا أحدث فيه جالس تشهد فقول بعض المتأخرين لو جلس امامه للاستراحة فلا وجه ان له التخلف ليمتدحه اذا لحقه في قيامه لانه حينئذ لم يحدث جالساً فحمل بطلانها اذا لم يجلس امامه ممنوع كما أفق به الوالدرجة الله تعالى اذ جالسه للاستراحة هنا ليس بمطلوب ولو انتصب معه فعادله لم يعد اذ هو امام متعمد فصلاته غير صحيحة أو ساء أو جاهل فلا يوافق في ذلك بل ينتظره قائماً جالسه على انه عادسا هيأ أو ينوي مفارقه وهو الاولى ولو قد فانتصب امامه ثم عاد لم المأموم القيام فوراً لانه توجه عليه بانتصاب امامه ورفاقه هنا أولى أيضاً (وللمأموم) اذا انتصب وحده ناسيا (العود لم تابعة امامه في الاصح) لعذره اذا المتابعة فرض فرجوعه الى فرض لا الى سنة والثاني ليس له العود بل ينتظر امامه قائماً التلبسه بفرض وليس فيما فعله الا التقدم على الامام بركن (قلت الاصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لان متابعة الامام واجبة وهي أكد بما ذكره من تلبسه بفرض فان لم يعد ولم ينو المنارفة بطلت صلاته وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسهو يجري فيما لو سبق امامه الى السجود وترك القنوت كما أفق به الوالدرجة الله تعالى فقد قال في الروضة كصلها وترك القنوت يقاس بما ذكرناه في التشهد وفي التحقيق والانوار والجواهر نحوه ويؤخذ منه ان المأموم ان ترك القنوت ناسيا وجب عليه العود لم تابعة امامه أو عامدا ندي ولا يرد

حيث قصده (قوله اذا لحقه في السجدة الاولى) أي فان ظن انه لا يدركه في الاولى لا يسر له القنوت ومع ذلك ان تخلف ليقنت لا تبطل صلاته الا ان سبقه بركنين فعلمين بأن هو الامام للسجدة الثانية والمأموم في القيام لا يعتد بالقيام في قوله نعم يجوز للمأموم الخ (قوله فتقول بعض المتأخرين) هو ابن حجر رحمه الله (قوله اذ جالسه) أي الامام (قوله ليس بمطلوب) لعل المراد ليس بطالب بطريق الاصاله والا فلو استراحة سنة في حقه اذ قصد ترك تشهد الاول (قوله ولو انتصب) أي المأموم معه أي مع امامه (قوله ورفاقه هنا أولى) أي فهو

مخير بين الانتظار في القيام والمفارقة وهي أولى كالتى قبلها (قوله فان لم يعد) أي فوراً (قوله وما ذكرناه عليه في التفصيل بين العمد) كان الاولى تأخير عن قوله الا في اما اذا تعمد الترك الخ (قوله كما أفق به الوالد) أي فيجب عليه العود لامامه ان سجد قبله ناسيا فان لم يعد بطلت صلاته ان كان عامدا عالما وعليه فلا حاجة لقوله الا في يؤخذ منه الخ الا ان يقال مراده انه مأخوذ من كلام الانوار والجواهر فكانه بيان لسند والده (قوله وجب عليه العود) مأفاده هذا الكلام من وجوب العود اذا ترك الامام في القنوت وخر ساجدا سهوا لا يتقيد بذلك بل يجري فيما اذا تركه في اعتدال لا قنوت فيه وخر ساجدا سهوا كما وافق على ذلك طبروم وهو ظاهر اه سم على منهج (أقول) وقد يفرق بأنه فيما لو تركه في القنوت والامام مشغول بسنة تطالب موافقته فيها بخلاف الاعتدال الذي لا قنوت فيه فان الامام ليس مشغولا

للدول دليلين) يعني الاتباع الذي ذكره عقب هذا والقياس لا متى في قوله وأفاد بقوله كاقبس الرفع فيه الخ لكن في سياقه قلاقة وانظر ما معني القياس في كلام الشارح الجلال فان الذي جعله مستند القياس وهو حديث البيهقي كاف في الاتباع فانه في خصوص القنوت والدعاء جزء منه فاما معنى قياس الشيء على نفسه وغير الشارح الجلال جعل خبر البيهقي مستند

فيه بما ذكر وزمنه قصير فسجد المأموم قبله ليس فيه خش كسبقة وهو في القنوت غاية انه سبقه ببعض ركن سهو أو في سج الخزم بما استظهره سم قال ويخص قولهم السابق بركن سهو الا يضرب بالركوع اه أي بخلاف السجود سهو فيجب فيه العود (قوله وامتنع عليه نية المفارقة) أي مع استمراره في القيام بخلاف ما لو نوى المفارقة وعاد للعود فانه لا يمتنع وعبرة سج لو قام لزمه الجلوس اي يقوم منه ولا يسقط عنه نية المفارقة وان جازت اه (قوله ولا كذلك في الصورة المذكورة) وهي ما لوطن المسبوق سلام امامه الخ (قوله فجازله المفارقة هنا كذلك) وقد يقال ظنه سلام امامه ينزل فعله منزلة فعل الساهي والعود واجب عليه فاما مثلان على حد سواء الا في نية المفارقة مع استمراره في القيام على ماهر (قوله كالركوع) أي عامدا أو ساهيا لعدم خش المخالفة (قوله وانما تخير) أي بين العود والانتظار (قوله حتى ٤٦٧ قام امامه) أي أو سجد من

عليه ما لوطن المسبوق سلام امامه فقام حيث لزمه العود وامتنع عليه نية المفارقة لان المأموم هنا فعل فعلا لا امام أن يفعله ولا كذلك في الصورة المذكورة لانه بعد فراغ الصلاة فجازله المفارقة هنا كذلك أما اذا تم الترك فلا يجب عليه العود بل يسن له كالركوع مثلا قبل امامه لان له قصدا صححا بانقله من واجب لمثله فاعتد بفعله وخير بينهما بخلاف الساهي فكأنه لم يفعل شيئا وزمه العود ليعظم أجره والعامد كالقنوت على نفسه تلك السنة بتهمه فلا يلزمه العود اليها وانما تخير من ركع مثلا قبل امامه سهو والعدم خش المخالفة فيه بخلافه هنا ولولم يعلم الساهي حتى قام امامه لم يعد ولم يحسب ما قرأه قبل قيامه كما لوطن مسبوق سلامه فقام لمسا عليه فانه يلغى كل ما فعله قبل سلامه ولوطن مصلا فاعاد انه تشهد

التشهد الاول فافتتح القراءة للثالثة امتنع عوده الى قراءة التشهد وان سبقه لسانه بالقراءة وهوذا كره انه لم يتشهد جازله العود الى قراءة التشهد لان تعمد القراءة كتعمد القيام وسبق اللسان الها غير معتد به (ولونه كرك) المصلي اماما أو منفردا التشهد الاول (قبل انتصابه) أي قبل استوائه معتدلا (عاد) ندبا (للتشهد) الذي نسيه لعدم تلبسه بفرض (ويسجد) السهو (ان كان صار الى القيام أقرب) منه الى القعود لانه فعل فلا تبطل بعمره وعلم تحريمه بخلاف ما اذا كان الى القعود أقرب أو على السواء فلا يسجد لسهوه لقلة ما فعله حينئذ كما يحكم ذلك في الشرحين وهو المعتد وان صحح في التحقيق عدم السجود مطلقا وقال في المجموع انه الاصح عند الجمهور وأطلق في صحح التنبيه تصححه قال الاسنوي وبه القنوي وعلى الاول السجود للنهوض مع العود لان تعمدها مبطل للنهوض فقط خلافا للاسنوي حيث ذهب الى انه للنهوض لا للعود لانه مأمور به لا يقال لو قام امامه الى خامسة ناسيا ففارق المأموم بعد بلوغه

فيمنع إعادة ما قرأه لسبق اللسان على ما يفيد قوله وسبق الخ وانه لا يطلب منه سجود السهو (قوله قبل استوائه معتدلا) أي بأن لم يصل لحد تجزئه فيه ا قراءة على ماهر (قوله كما يحكم ذلك في الشرحين) أي ذلك التفصيل بين ان يصير الى القيام أقرب وبين خلافه فخرج من نوى ركعتين تطوعا أو أطلق في نية التطوع فصلى ركعة ثم قام الى الثانية فلما سار الى القيام أقرب نوى الاقتصار على ركعة فخرج الى القعود وتشهد هل يسن له سجود السهو لاجل هذه الزيادة الوجه انه يسن لان هذه الزيادة لو تعمد ها بان أراد زيادتها فقط بطلت صلاته وقال مر بالذهن على البدنية جوازا لاسئله عن ذلك لا يسجد فليأتا مل اه سم على منهج (أقول) والا قرب ما قاله مر ووجهه أن الزيادة حين فعلها كانت مطلوبة منه والترك انما عرض له بعد نية الاقتصار على ركعة ويشهد له ما يأتي للشارح بعد قول المصنف وسجود السهو الخ من انه لو نوى السجود ثم عن له الاقتصار على سجدة جاز ولا تضره تلك السجدة لانه لم يتعمدها يعني بل كانت مطلوبة منه (قوله انه للنهوض) وقائده انه لو قصد النهوض وحده من غير عود البطلان على ما قاله الاسنوي

الاتباع وهو المشار اليه بقول الشارح هنا في ما مر اتباعا كما رواه البهيقي (قوله ومقابل الاعم) صوابه الصمخ (قوله لانه بمعنى الثناء) أي مع كونه متعلقا بالصلاة والا فلا قائل بأنه اذا كان بمعنى الثناء لا يبطل وان لم يتعلق بالصلاة كان أجاب به ثناء غير (قوله أي بقصد تركه) خرج ما لو نخص لا بقصد ذلك بل لينخص قليلا ويعود فانه تبطل صلاته لزيادته ما ليس من أفعالها (قوله أو اليهما على السواء) ويكتفي في ذلك غلبة الظن ولا سجود عليه لقلة ما فعله (قوله وعلى مقابله المذكور عن الأكثرين) هو قوله وقال في المجموع الخ (قوله أو قبله عاد) أي سواء بلغ حد الركع أو لا كما يأتي في قوله وقول الخ (قوله لم يكمل وضع أعضائه) شغل ما لو وضع جهته دون يديه مثلا فيعود خلافا لما يأتي عن ظاهر عبارة الر وض (قوله أي جازله العود) قضية التعبير بالجواز عدم استحبابه وقياس ما مر من استحباب العود للتشهد حيث ذكره قبل انتصابه استحبابه هنا بجامع ان كل ما لم يتلبس بفرض (قوله بخلاف ما إذا لم يبلغه ٤٦٨ الخ) أي بأن اتحنى الى حد لا تتأخر راحته ركبتيه وان كان الى الركوع أقرب

حدار كعين مسجد مع ان هذا قيام لا عود فيه لا نأقول عهده هذا القيام وحده غير مبطل بخلاف ما قالاه فانه وحده مبطل (ولو نخص) من ذكر عن التشهد الاول (عدها) أي بقصد تركه وهذا قسم قوله أو لا ولو نسي التشهد الاول (فعاد) له عدها (بطلت) صلاته بتعمده ذلك (ان كان الى القيام أقرب) من القعود لزيادته ما غير نظمها بخلاف ما إذا كان الى القعود أقرب أو اليهما على السواء وهذا مبني على ما قبله فلي مقابله المذكور عن الأكثرين لا بطلان مطلقا وتقدم ان المعتمد خلافه (ولو نسي) امام أو منفرد (فتواتفد ذكره في سجوده لم يعدله) لتلبسه بفرض فان عادله عامدا عالما بتصرعه بطلت صلاته (أو) ذكره (قبله) أي قبل تمام سجوده بأن لم يكمل وضع أعضائه السبعة (عاد) أي جازله العود لانه لم يتلبس بفرض وان دل ظاهر عبارة الر وض على امتناع العود بعد وضع الحية فقط (ويسجد للسهو وان بلغ) هو به (حد الركع) أي أقله لتغيره نظمه بزيادة ركوع سهوا تبطل بتعمده بخلاف ما إذا لم يبلغه نظير ما مر في التشهد ويجري في المأموم هنا جميع ما مر فيه ثم يفصله عرفا بحرف وكذا في غيره الجاهل أو الناسي ما مر ثم أيضا فهو يجوز للأمام الخلف هذا القنوت ان لم يسبق بركنين فليبين كما سيأتي في فصل متابعة الامام لانه ادا ما كان فيه فلم تحصل مخالفة فاحشة وقول المصنف ان بلغ قيد في السجود للسهو خاصة لا في العود وان كانت عبارته قد تفهم عوده لهما (ولو شك) مصل (في ترك بعض) من الابعض السابقة معين كقنوت (مسجد) اذا الاصل عدم فعله بخلاف ما لو شك في ترك بعض مهم أو في انه سهوا أم لا أو علم ترك مسنون واحتمل كونه بعضا لعدم تيقن مقتضيه مع ضعف الميهم بالا بهام وبما تقرره ان للتقييد بالمعين معنى خلافا لما رزم خلافه كالركن والاذرعى فجعل المهم كالمعين (أو) في (ارتكاب نسي) أي منهي عنه يجبر بالسجود (فلا) يسجد لان الاصل عدم ارتكابه ولو علم سهوا وشك انه بالاول أو بالثاني سجد

منه الى القيام فلا يسجد لقلة ما فعله وان خرج به عن معنى القيام الذي تجزئه فيه القراءة (قوله قد تفهم عوده) أي التقييد (قوله معين كقنوت) ظاهره ان الشك في بعضه بعد الفراغ منه لا يضر وهو ظاهرا قياسا على ما تقدم في قراءة الفاتحة من انه لو شك فيها وجب اعادةها أو في بعضها بعد فراغها لم تجب لكثرة كلماتها وهذا موجود بعينه في القنوت ويؤيد ما ذكرناه في عدم ترك المأمورات ذكران ترك بعض القنوت ولو كلمة ككافة واقصر هنا على الشك في القنوت ولم

يتعرض للشك في بعضه (قوله بخلاف ما لو شك في ترك بعض مهم) ان أراد بالشك في ترك بعض مهم انه كما تردد هل تركه بضاً أو مندوباً في الجملة فعدم السجود مسلم وان أراد بذلك انه تردد هل المتروك الصلاة على النبي أو على الآل في القنوت مثلاً فوجه السجود وسياق وكذا ان أراد انه تردد ترك شيء من الابعض أو لا بل أتى بجميعها فالوجه الذي لا يتجه غيره هو السجود وكلام الروضة وغيرهما ظاهر فيه كما بيناه في محل آخر فالوجه حل كلامه على الاول لكنه حينئذ ربما يتقدم قوله بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة اه سم على منهج لكن نقل عن الشارح عدم السجود فيما لو شك هل أتى بجميع الابعض أو ترك منها شيئاً وعبارته قوله في ترك بعض مهم الخ كان شك هل أتى بجميع الابعض أو لا بخلاف ما لو علم ترك بعض وشك هل هو قنوت مثلاً أو تشهد أول فانه يسجد لانه في حكم المدين اه وهو معنى ما سيأتي عن سم في قوله صورة هذا انه ان تحقق الخ وعليه فالتقييد بالمعين في محله (قوله خلافا لما رزم خلافاً) هذا الزعم هو الحق ان أحسن التأمل وراجع فليعلم ويراجع اه سم على منهج وجهه ما ذكره قبل من أنه لو شك في انه هل أتى بجميع الابعض أو ترك منها شيئاً يسجد وانه لو علم انه ترك بعضاً وشك في انه قنوت أو غيره سجد



الامام (قوله بأن اعادته بلفظه صيرته كالكلام الاجنبي) انظر ما معناه ولا يصح رجوع الضمير فيه للامام لاقتضائه ان مناط البطلان اعادة الامام فاذا لم يعد بلفظه لا تبطل الصلاة ولا قائل به وبعبارة الامداد ولا تظن لان المقفوظ به نظم القرآن لان القرينة صرفته عنه وصيرته كاللفظ الاجنبي انتهت (قوله والدعاء كان لدفع غمهم الخ) جواب عما يقال ان قنوت النازلة انما شرع لدفع أمر نزل بالمسلمين فلا شاهد في الحديث لانه فعله في أمر انقضى وعما يقال ان وسيلته صلى الله عليه وسلم مقطوع

(قوله ام ترك القنوت أو التشهد) صورة هذا انه تحقق تركه احد الامر من القنوت والتشهد ولا يدري عين المتروك منهما ما وصورة ما سبق في ترك البعض المبهم انه لم يتحقق الترك وانما شك هل أتى بجميع الاعضاء أو ترك واحد منهما والفرق بين الصورتين واضح لكنه قد يشبهه اه سم على منهج (أقول) وأقرب تصاویر صلاة القنوت وتشهد ان يصورهما بالواحد احرم بالتوتر ثلاث ركعات على نية ان يأتي بتشهدين ثم شك في آخر الصلاة هل متروكة القنوت أو التشهد الاول ويمكن تصويره أيضا بما اذا صلى الصبح خلف مصلى الظهر وادرك معه ركعة ثم في آخر صلاته علم ٤٦٩ ان عليه مقتضى السجود وشك

في انه هل ترك القنوت في آخر صلاته أو ان امامه ترك التشهد الاول من صلاة نفسه (قوله أي تردد في رباعية) قال الشيخ عميرة قال الاسنوي ينبغي ان يلحق بذلك ما لو أحرم بأربع فقلنا شك واطلاق الحديث والمنهاج يدلان على ذلك اه سم على منهج ويمكن معمول المتن بأنه راد بالرباعية صلاة هي أربع ركعات فرضا كانت أو نفلا (قوله عدد التواتر) برده عليه الذي قدمه ان المحجب له سيدنا أبو بكر وسيدنا عمرو هما اثنتان فقط وأقل ما قيل فيه ان يزيد على الأربع اللهم الا ان يقال لما سكت بقية الصحابة على ذلك نسب اليهم كلهم

كالمعلمه وشك ام ترك القنوت أم التشهد (ولو سها) بما يقتضى سجوده (وشك) أي تردد (هل سجد) للسهو أو لا وهل سجد صحتين أو واحدة (فليسجد) ننتين في الاولى وواحدة في الثانية لان الاصل عدم سجوده وجري على القاعدة المشهورة ان المشكوك فيه كالعدم (ولو شك) أي تردد في رباعية (أصل ثلاثا ثم أربعاً في ركعة) لان الاصل عدم اثباتها ولا يرجع لظنه ولا لقول غيره أو فعله وان كان جماعا كثيرا وأما امر اجتمعته صلى الله عليه وسلم الصحابة وعوده للصلاة في خبر ذي اليمين فليس من باب الرجوع الى قول غيره واغاهو محمول على تذكره بعد امر اجتمعته أو انهم بلغوا عدد التواتر بقريته ما يأتي اذ محمل عدم الرجوع الى قول غيره مالم يبلغوا عدد التواتر فان بلغوا عدده بحيث يحصل العلم بالضرورة بان فعلها رجع لقولهم لم يحصل اليقين له لان العمل بخلاف هذا العلم تلاعب كما ذكر ذلك الزركشي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ويلحق بما ذكره الموصلي في جماعته وصلاوا الى هذا الحديث كفي بفعلهم فيما يظهر انكن أفتى الوالد رحمه الله بخلافه ووجهه ان الفعل لا يدل بوضعه (وسجد) للسهو ونظير مسلم اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك أصلي ثلاثا ثم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فان كان صلى جسا شفعن له صلاته وان كان صلى اتماما لاربع كانتا ترغيبا للشيطان ومعنى شفعن له صلاته ردت السجدةتان مع الجلوس بينهما الاربع الجبرهما خلل الزيادة لانها ان كانت واقعة فظاهر والافوجود التردد يضعف النية ويحوج للجبر ولهذا يسجد وان زال تردده قبل سلامه كما قال (والاصح انه يسجد وان زال شكه قبل سلامه) بان تذكر انهما رباعية لفعلها مع التردد والثاني لا يسجد الا عبرة بالتردد بعد زواله (وكذا حكم ما يصليه مترددا واحتمل كونه زائدا) فيسجد تردده في زيادته وان زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال اذا زال شكه مثاله شك في رباعية (في) ركعة (الثالثة) في نفس الامر اذا فرض انه عند الشك جاهل بالثالثة (الثالثة هي أم رباعية فمذ كرفها) أي الثالثة

(قوله رجع لقولهم) أي وجوبا (قوله فيكفي بفعلهم) بما يظهر (خزم به حج في شرحه واعتمده شيخنا) ز يادى وقوله سم على منهج عن الشارح وما نقله عن والده لا ينافي اعتماده لتقديمه واستظهاره له (قوله ترغيبا للشيطان) قضيته انه يقال في نفسه رغم بالتشديد وفي المصاحح رغم أنفه ونحمان باب قتل ورغم من باب تب لغة كناية عن الذل كانه لصق بالراغم هو انوا يتعدى بالالف فيقال ارغم الله انفه ثم قال وهذا ترغيم له أي اذلال اه فلم يذ كر صيغة من الفعل المضاعف مع ذكره مصدره لكن في انقاسوس رغم ترغيبا قال له رغم ارغما اه وعليه فيصم ما في الحديث على انه لمخالفته كانه قال رغم ارغما (قوله ومعنى شفعن له صلاته) مثله في حج وأشار به الى دفع سؤال تقديره كان الظاهر ان يقال شفعته له صلاته لان الحديث عنه السجدةتان وحاصل الجواب ان الضمير للسجدةتين والجلوس بينهما هو جمع

يقبوهما فكيف دعا عليهم هذه المدة ولم يستجب له (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعت ثمنا جنتك) هذا الدليل  
أخص من المدهى كما لا يخفى فالناسب ذكره بعد ذكر الطمأنينة الآتى (قوله لا يتحرك يحركه الا اذا صلى قائما ظاهره وان

(قوله قبل قيامه للربعة) شمل ذلك ما لو نفض عن الجلوس ولم يصل لحد تجزئ فيه القراءة ثم نذر كوفانه لا يسجد وهو مشكل  
لانه لو علم ان هذه رابعة وقيل ذلك عند ابطال به صلاته وقد يقال مراده بقبل القيام ما قبل شروعه فيه بأن نذر كرفي السجود  
أو بعد رفعه منه وقبل النهوض عن الجلوس ثم رأيت قوله الآتى ومقتضى تغييرهم الخوفية من الاشكال ما علمت (قوله  
وبما تقرر) أى من قوله في نفس الامر (قوله فؤدى العبارتين شئ واحد) هما قول المصنف مثاله شك في الثالثة الخ وقول  
المترض ولو شك في ركة آتالته هي (قوله لم يقع في باطل) أى المصلى بسببه وعبارة حج في مبطل ولعل المراد ان ما يأتي به  
عند الشك في الفائتة ليس باطلا ٤٧٠ لانه ان كانت الفائتة عليه فظاهر والا فيقع له نقلا مطلقا وأيا ما كان فأتى به صلاة

صححة شرعا (قوله وقبل  
انتصابه) أى وصوله الى  
حد تجزئه فيه القراءة  
وان صار الى القيام أقرب  
منه الى العقود وقوله  
لم يسجد معتمد (قوله وكذا  
قوله) أى الاسنوى أى  
مردود (قوله بعد بلوغ  
حد الرا كمين) أى من  
الامام (قوله فيما قاله  
الاسنوى) أى فيسجد  
ان صار الى القيام أقرب  
وظاهر كلامه اعتماده  
لكن تقدم له في بعض  
النسخ ما قد يخالفه (قوله  
ثم يسجد للسهو) قضيته  
انه لا بد من الجلوس قبل  
هوية السجود ويحتمل ان  
يكفيه نزوله من القيام  
ماجد الان التشهد بجلوسه  
تقدم وجلوسه للسهو  
بأى به بعد سجود السهو

قبل قيامه للربعة انها الثالثة (لم يسجد) لان ما أتى به مع الشك لازم بكل تقدير وبما تقرر  
اندفع قول القائل بانه كان ينبغي أن يقول ولو شك في ركة آتالته هي والا قد فرضها ثالثة  
فكيف يشك آتالته هي أم رابعة وقد أشار الشارح لذلك بقوله في الواقع فؤدى العبارتين  
شئ واحد (أو) نذكر (في) الركة (الرابعة) في نفس الامر المأقباتها ما قبلها ثالثة مع  
احتمال انها خامسة ثم زال تردد في الرابعة انها رابعة (سجد) لتردده حال القيام اليها في  
زيادتها المحتملة فقد أتى بزيادة على تقدير دون تقدير وانما كان التردد في زيادتها مقتضيا للسجود  
لانها ان كانت زائدة فظاهر والا فتردده أضعف النية وأجوج الى الجبر ولا يرد عليه ما لو شك  
في قضاء فائتة كانت عليه حيث نأمره بقضائها ولا يسجد عليه وان كاتر تردد في انها عليه  
لان التردد ثم لم يقع في باطل بخلافه هنا ولان السجود انما يكون للتردد الطارئ في الصلاة  
لالسابق عليها ومقتضى تغييرهم بقبل القيام انه لو زال تردد بعد نهوضه وقبل انتصابه لم يسجد  
اذ حقيقة القيام الانتصاب وما قبله انتقال لا قيام قال الشيخ فقول الاسنوى انهم أهمأوه  
مردود وكذا قوله والقياس انه ان صار الى القيام أقرب سجد والا فلا لان صيرورته الى ما ذكر  
لا تقتضى السجود لان عمده لا يبطل وانما يبطل عمده مع عوده كما مر منه على ذلك ابن العماد  
اه وما ذكره في الروضة من ان الامام لو قام لخامسة ناسيا فإفراقه المأموم بعد بلوغ حد  
الرا كمين يسجد للسهو وصرح أو كما صرح فيما قاله الاسنوى هنا وفيما مر في القيام عن التشهد  
الاول فلونذ كر انها خامسة لزمه ان يجلس حالا ويشهد ان لم يكن تشهدوا الا فلا تلزمه اعادة  
ثم يسجد للسهو ولو شك في تشهد أو هو الاول أم الثاني فان زال شكه فيه لم يسجد لانه مطلوب  
بكل تقدير ولا نظر لتردده في كونه واجبا أو نفلا أو بعده وقد قام سجد لانه فعل زائد بتقدير  
(ولو شك بعد السلام) الذي لا يحصل به عود للصلاة (في ترك فرض) غير النية وتكبيره  
الاحرام (لم يؤثر) وان قصر الفصل (على المشهور) لان الظاهر مضها على الصحة والاعسر  
على الناص خصوصاً على ذوى الوسواس والثاني يؤثر لان الاصل عدم فعله فيبني على اليقين

ويسجد

بلا معنى لانه جلوسه قبل السجود (قوله أو بعده وقد قام سجد) أى وان نذر كر

انه الاول لان قيامه قبل التذكر فعل محتمل للزيادة ثم بعد تذكره ان كان الاول وجب استمراره قائما وان كان الاخير وجب  
الجلوس فورا (قوله ولو شك بعد السلام) خرج ما لو شك في السلام نفسه فيجب تذكره ما لم يأت بسجدة ولو بعد طول الفصل  
بامر في قوله وقد لا يشرع الخ بعد قول المصنف وقد يشرع السجود كزيادة الخ (قوله الذي لا يحصل به عود للصلاة) أى  
يحصل العود معه للصلاة ان كان عامدا أو ناسيا ولم يرد السجود أو قال الذي لا يحصل بعده عود الخ كان أولى بخلاف ما لو  
لم ناسيا ان عليه سجود السهو فعد وشك بعده عوده فهو كالوشك قبل السلام (قوله والثاني يؤثر) والظاهر انه لانسن مر  
أه هذا القول لانها توقع في باطل وهو فعل ما يأتي به بعد السلام بتقدير كونه زائدا أخذ من قوله السابق ولا يرد عليه  
لو شك في قضاء فائتة كانت عليه حيث نأمره

كان عاجزا عن القيام فليراجع (قوله والراحة ويطون الاصابع) عطف تفسير لان هذين هما سمي بطن الكف (قوله قياسا على ما مر) أي الجملة وقوله لما سبق أي فيها من صدق الاسم بذلك (قوله بأن علم اصلها) سكنت عما واشتبه الزائد بالاصل

(قوله فيؤثر على المعتمد) أي ولو كان طر والشك بعد طول الفصل من السلام (قوله ومنه ما لو شك) أي من الشك في النية وخرج به ما لو أحرم بفرض ثم ظن انه في غيره فكملة عليه ثم علم الحال لم يضر وان ظن ان ما أحرم به نقل وعليه فهذا ما يفرق فيه بين الظن والشك اهـ ج بالمعنى (قوله في غير الجملة) ينبغي ان يلحق بها ما يشترط فيه الجماعة كالمادة والمجموعة جمع تقديم بالمطر بخلاف المنذور فعلها جماعة لان الجماعة ليست شرطا للصحة بل واجبة ٤٧١ للوفاء بالندرج (قوله بعد فراغ الصوم) مفهومه انه

ادامك قبل فراغه من  
فيجب الامساك وقضاؤه  
ان كان فرضا (قوله  
لم تنعقد) أي ثانية (قوله  
قبل طول الفصل) أي  
عرف (قوله وان تخلله)  
غاية (قوله أو استدبر  
القبلة) أي وأخرج من  
المسجد بخلاف ما لو وطئ  
نجاسة وبفارق هذه  
الامور وطء النجاسة  
باحتمالها في الصلاة في  
الجملة اهـ سم على ج  
نقل عن شرح الروض  
وقوله وأخرج من المسجد  
أي بغير فعل كثير أخذ  
مما يأتي فيما لو سلم ناسيا  
ثم تذكر (قوله وعندى  
لالتحجب) أي بمل يجب  
العود للتمود والفاء قيامه  
(قوله فيصح التحريم بها)  
أي الثانية (قوله فاذا  
انضم اليها) أي الزيادة  
للمسلم وعبارة ج اليه أي  
الخروج وهي أولى (قوله

ويستحب كما في صلب الصلاة ان لم يطل الفصل فان طال استأنف أم السك في النية وتكبيره  
الاحرام فيؤثر على المعتمد خلافا لمن أطال في عدم الفرق لشكه في أهل الانعقاد من غير أصل  
يعتمده ومنه ما لو شك انوى فرضا لم يطل الفصل في نية القدوة في غير الجملة كما أفنى به الوالد  
رحمه الله تعالى وانما لم يضر الشك بعد فراغ الصوم في نيته لمشقة الاعادة فيه ولانه اغتفر فيها  
فيه ما لم يغتفر فيها هنا وخرج بقوله بعد السلام ما قبله وقد علم مما مر انه ان كان في ترك ركن  
أقبح ان يبقى محله والا فركعة وسجد سهو وفيها الاحتمال الزيادة أو ضعف النية بالتردد في  
مبطل ولو سلم وقد نسى ركنا فاحرم باخرى فور لم تنعقد لبقائه في الاولى ثم ان ذكر قبل طول  
الفصل بين السلام وتيقن الترك بى على الاولى ولا ينظر لغيره هنا بالثانية وان تخلل كلام  
يسيرا واستدبر القبلة أو بعد طوله استأنف البطلان به مع السلام بينهما متى بنى لم تحسب  
قراءته ان كان قد شرع في نفل فان شرع في فرض حسبت لاعتقاده فرضيتها قاله البغوى في  
فتاويه ثم قال وهذا اذا قلنا انه اذا تذكر لا يجب القعود ولا فلا تحسب وعندى لا تحسب اهـ  
وهو الوجه وخرج بقوله ما لو طال الفصل بين السلام وتحرم الثانية فيصح التحريم بها وقول  
المتأهل هنا بين السلام وتيقن الترك وهم ولا يشك على ما نقرر انه لو تنسده في الرابعة ثم  
قام لخامسة سهوا كفاه بعد فراغها ان يسلم وان طال الفصل لكونه هنا في الصلاة فلم يضر  
زيادته ما هو من أفعالها سهوا ثم خرج منها بالسلام في ظنه فاذا انضم اليها طول الفصل صار  
قاطعها عما يريد كالماء خلافا للركشى في دعواه الاشكال وأفتى الوالد رحمه الله تعالى  
فحين يسلم من ركعتين من رباعية ناسيا وصلى ركعتين فغلا ثم تذكر وجوب استئنافها لانه  
ان أحرم بالنفل قبل طول الفصل قصره به لم ينعقد ولا على بنى الاولى اطول الفصل بالركعتين  
أو بعد طوله بطلت وخرج بفرض أى ركن الشرط فيؤثر كاحرم به في موضع في المجموع في  
آخر باب الشك في نجاسة الماء فأجابان الشك في الركن بكثر بخلافه في الطهر وبان  
الشك في الركن حصل بعد تيقن الانعقاد والاصل الاستمرار على الصحة بخلافه في الطهر  
فانه شك في الانعقاد والاصل عدمه قال وقد صرح الشيخ أبو حامد والمحاملى وسائر الأصحاب  
بمعنى ما قلته فقالوا اذا جدد الوضوء ثم صلى ثم تيقن انه ترك مسح رأسه من أحد الوضوئين  
لزمه اعادة الصلاة لجواز كونه ترك المسح من الاول ولم يقولوا انه شك بعد الصلاة انتهى  
قال الشيخ وما فرق به من قدح لكن مقتضى كلام كثير ان الشرط كالركن لانه أدى العبادة

خلافا للركشى) ومما يؤيد اشكال الركشى ان سلامه حيث سهاه لغو فلم يخرج به من الصلاة وغاية ما قبله بعد حيث  
لم يأت بمبطل انه كالمسكوت الطويل وهي لا تبطل به فتأمل (قوله اطول الفصل) قد يؤخذ منه ان الركعتين يحصل بهما  
طول الفصل وينبغي أن يعتبر ذلك بالوسط المعتدل لانه لم يحول عليه غالب عند الاطلاق (قوله كاحرم به) ضعيف (قوله  
من الاول) أي والمسح في الوضوء المجتهد لا يقوم مقام المسح في الوضوء الاول (قوله وما فرق به من قدح) أي قوى (قوله  
ان الشرط كالركن) ومنه ما لو شك بعد السلام في نية الوضوء فلا يلزمه الاعادة بخلاف شكه في نية الطهارة قبل  
الصلاة فانه يؤثر خلافا لبعض

وعى الزيادة انه لا بد من وضع الجميع لكنه جعل مثل ذلك ما اذا علمت اصاله الجميع (قوله فيه ان لا فضل) سقط قبله كلام من النسخ فانه جواب عن حكم جزم به ابن له ماذ في التعقبات التي ماص في الشرح عبارة الا انه أسقط منها الذي هذا امر تب عليه ولفظه به ماص في الشرح وادارفع الجبهة من العجدة الاولى وجب عليه رفع الكفين أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم

المتأخرين اه زياى وبقى مالوشك في نية الطهارة في أثناء صلته بل أوفى الطهارة نفسها وينبغي أن يقال بالضرر فيجب الاستئناف ان طال تردده ثم رأيت ٤٧٢ في سم على وجه التصريح بذلك وعبارته في أثناء كلام نصها وأقول الشك

في الشرط في الصلاة مبطل ان طال اه (قوله) فلا يؤثر فيه الشك الطارىء) فمثل ذلك مالوشك بعد الفراغ من صلته في ان امامه كان مأموما أو اماما فلا يضروني ج ما يخالفه ويوجهه بان الشك في ذلك يرجع للشك في أصل النية وهو موجب للاستئناف وعبارة من الروض وشرحه في شك ولو بعد السلام كما صرح به في المجموع انه امام أو مأموم بطلت صلته لشكه في أنه تابع أو متبوع فالوشك أحدهما وظن الآخر صحته للظان انه امام دون الآخر كما صرح به الاصل وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك اه (قوله وهو المعتمد) أي قوله ان الشرط كالركن الخ (قوله يحمله امامه) أي فصير المأموم كله فعلة حتى لا ينقص شيء من ثوابه (قوله وانما أنيب المصلى خلفه) أي خلف

في الظاهر فلا يؤثر فيه الشك الطارىء بعد الحكم بالصحة وهو المعتمد ونقله في المجموع بالنسبة للطهر في باب مسح الخف عن جمع وهو الموقوف لما نقله هو عن القائلين به عن النص انه لو شك بعد طواف نسكه هل طاف متطهرا أم لا لا تلزمه إعادة الطواف وقد نقل عن الشيخ أبي حامد جواز دخول الصلاة بظاهر مشكوك فيه وظاهر ان صورته ان يتذكر كراهة تظهرك قبل شكك والا فلا تنعقد ودعوى ان الشك في الشرط يستلزم الشك في الانعقاد بردها كلامهم المذكور لانهم اذا جوزوا له الدخول فيها مع الشك كما علمت فالو أن لا يؤثر طرده على فراغها فعلم أنهم لا يفتنون لهذا الشك عملا بأصل الاستصحاب وانما وجبت إعادة النية لوضا ثم جدد ثم صلى ثم يتيقن ترك مسح من أحد الوضوءين لانه لم يتيقن صحة وضوءه الاول حتى يستصحب فالإعادة هذه مستندة لتيقن تركه للشك فليست مما نحن فيه (وهو هو) أي مقتضى سهو المأموم (حال قدوته) وأوحكمية كما يأتي أول صلاة الخوف وكما في المرحوم (يحمله امامه) المتطهر كما يحتمل عنه الفاتحة وغيره فلا يحمل الامام المحدث شيئا من ذلك لعدم صلاحيته للحمل بدليل مالو أدركه كما قاله لا يدرك الركعة وانما أنيب المصلى خلفه على الجلاء لوجود صورته لانه يغتفر في الفضائل ما لا يغتفر في غيرها وخرج بحال القدوة بعدها وسبأني وسهوه قلها كالوسها وهو منفرد ثم اقتدى به فلا يتحمله على الصحيح وان اقتضى كلامه اني باب صلاة الخوف ترجيح تحمله لعدم اقتدائه به حال سهوه وانما لحقه سهو امامه قبل اقتدائه به لانه عهد تعدى الخلل من صلاة الامام الى صلاة المأموم دون عكسه والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الامام ضامن رواه أبو داود وصححه ابن حبان قال الماوردي يريد بالضمان والله أعلم انه يتحمل سهو المأموم ولان معاوية سمع العاطس خلف النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسجد ولا أمره صلى الله عليه وسلم لم يسجد (فالوطن سلامه) أي الامام (فسلم) المأموم (فبان خلافه) أي خلاف ما ظنه (سلم معه) أي بعده كما علم مما مر انه الاول اذ سلامه قبل سلام امامه تمتنع (ولا يسجد) لسهو حال القدوة فيتحمله الامام (ولو ذكر) المأموم (في تشهد) أو قبله أو بعده (ترك ركن غير) سجدة من الاخيرة كما مر في الترتيب وغير (النية والتكبير) للصرم أو شك فيه امتنع عليه تداركه مع بقاء القدوة لما فيه من ترك المتابعة الواجبة (قام بعد سلام امامه الى ركعته) القائمة بقوات الركن كما علم مما مر (ولا يسجد) في الذكر لوقوع السهو حال القدوة بخلاف مالوشك في فعله بعد انقضاء القدوة فيتدارك ذلك ويسجد لسهو كما في التحقيق لانه فعل زائد على تقدير ولا يتحمله الامام كما مر وللهذا لو شك في ادراك ركوع الامام أو في انه أدرك معه الصلاة كاملة أو ناتية ركعة أي ركعة ومجهد فيها الوجود شكه المقتضى للسجود بعد القدوة أيضا ما النية وتكبيره الصرم فتذكر ترك

الامام المحدث الذي لم يعلم بحديثه وقت النية (قوله ولان معاوية) أي ابن الحكم كما تقدم عن شرح الروض (قوله سمع العاطس) أي جاهلا بالحكم (قوله اذ سلامه قبل سلام امامه تمتنع) تعليل لقوله سلم معه لا لخصوص كونه بعده (قوله فيتحمله الامام) أي وان بطلت صلته بعد سهو المأموم اه سم على ج (قوله مع بقاء القدوة) احذر بها عما لو نوى مفارقتها (قوله أي ركعة) أي وجوبا وسجدا أي ندبا



ان اليمين تسجدان الحديث الذي أجاب عنه الشارح بأنه يبان للفضل (قوله بنية الاستقامة فقط) أي ولم يقصد صرفه عن السجود والابتغى كإنبه عليه الشهاب (قوله بعد الجلوس في الثانية) أي وبعد أدنى رفع في الأولى (قوله مع ان خبر أمرت ان أمجد على سبعة أعظم ظاهره الوجوب) أي في بعض رواياته المذكور فيها الانف بدليل ما بعده (قوله بين قدميه فدرشبر) انما اقتصر على القدمين لانهم مورد النص وغيره فاس عليهم الر كبتين (قوله وعلم من ذكر الواء) يعني في قوله وينشر

(قوله أو مضى معه ركن الخ) هو صادق باقل الاركان نحو اللهم صل على محمد وكن بكن بعضه وهو ظاهر وبعض الركن صادق بالقول والفعل وفيه كلام في شرح الارشاد في فراجع (قوله أي بعده) ٤٧٣ أي أو معه كأيأتى (قوله بالشروع فيه)

أي السلام (قوله لم تصح القدوة) أي وتنقد فرادى (قوله ولو نطق) أي مأموم (قوله ولو لم يقل عليكم سجد) أي لان نية الخروج يبطل عهدها فسجد لسهوها (قوله فاذا سلم امامه أعادها) أي الركعة (قوله وان شاء فارقه) فضيته امتناع المفارقة قبل الجلوس وقد تقدم عن حج خلافة (قوله فلا أتتها) أي الركعة (قوله ويلحقه سهو امامه) ظاهره ولو اقتدى به بعد فعل الامام للسجود ويحتمل خلافة وهو الاقرب لانه لم يبق في صلاة الامام خلل حين اقتدى به لكن في مناوئ الشارح انه مثل عمالو سجد للسهو فاقضى به شخص قبل شروعه في السلام من الصلاة هل يسجد آخر صلاة نفسه للخلل المتطرق له من صلاة

أحدها أو شك فيه أو شرط من شروطه اذا طال أو مضى معه ركن يقتضى اعادتها كما مر بعض ذلك (وسهوه) أي المأموم (بعد سلامه) أي الامام (لا يحمله) الامام لا نقضاء القدوة مسبوقا فان أوموا فاقوا (فولم المسبوق بسلام امامه) أي بعده ثم تذكر (بني) على صلواته ان كان الفصل قصيرا (وسجد) لوقوع سهوه بعد انقضاء القدوة ما لو سلم معه فلا يسجد على أحد احتمالين ذكرهما ابن الاستاذ واعتمده الاذرعى وأوجههما السجود لضيق القدوة بالشروع فيه وان لم تنقطع حقيقة الاتيمام السلام ويؤيد ذلك ما سيأتى انه لو اقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم تصح القدوة على المعتمد ولو نطق بالسلام فقط ولم ينبو به الخروج من الصلاة ولم يقل عليكم فلا يسجد لعدم الخطاب والنية والسلام من أسماء الله تعالى فان نوى به الخروج من الصلاة ولو لم يقل عليكم سجد كما قال الاستاذ انه القياس ولو نطق مسبوق بركعة سلام امامه فقام وأتى بركعة قبل سلام امامه لم يعتد بفاعله لوقوعه في غير محله فاذا سلم امامه أعادها ولا يسجد لسهوها بقاء حكم القدوة ولو علم في قيامه ان امامه لم يسلم لزمه الجلوس اذ قيامه غير معتد به فاذا لم يسلم وحده لم يسلم فان شاء انتظر سلامه وان شاء فارقه فلو أتتها باهلا بالخل ولو بعد سلام الامام لم يحسب فيعيد لها ما روي يسجد لسهول للزيادة بعد سلام الامام (ويلحقه) أي المأموم (سهو امامه) المتطهرون المحدث حال وقوع السهو منه وان أحدث بعد ذلك لتطرق الخلل من صلاة امامه لصلواته ونحوه الامام عنه السهو (فان سجد) امامه (لزمه متابعتي) وان لم يعرف انه سهوا جلا له على السهو حتى لو انتصر على سجدة واحدة سجد المأموم أخرى لاحتمال ترك الامام لها سهوا ولو ترك المأموم متابعتي عامدا عالما بطلان صلاته لمخالفته حال القدوة بخلاف ما لو قام الامام الى خامسة ساهيا فانه يمتنع على المأموم متابعتي ولا اعتبار باحتمال كونه قد ترك ركعا من ركعة ولو كان مسبوقا لان قيامه لخامسة غير معهود بخلاف سجوده فانه معهود لسهوه وامامه وهو تخير بين مفارقتها ليسلم وحده وانتظاره على المعتمد ليسلم معه وما ورد من متابعتي الصحابة المأمومين له صلى الله عليه وسلم في قيامه للخامسة في صلاة الظهر محمول على عدم تحقق زيادته لان الزمن كان زمن وحى يحتمل زيادة الصلاة ونقصانها ولهذا قالوا ان يدي الصلاة يا رسول الله ولا يرد ما سيأتى في الجمعة ان المسبوق لو رأى

٦٠ نهاية ل الامام أم لا فأجاب انه يندب له السجود آخر صلاته لتطرق الخلل من صلاة امامه اه ويتأمل قوله لتطرق الخلل فان الخلل انما قبل اقتدائه (قوله وان أحدث بعد ذلك) غاية لقوله المتطهر (قوله وان لم يعرف) غاية (قوله سجد المأموم أخرى) أي ولو قبل سلام الامام لان غايته بتقدير ان يتذكر الامام أنه لم يسجد يكون سبقه بركن وهو لا يضر ويحتمل انه لا يأتي بالثانية الا بعد سلام الامام وان أدى الى تطويل الجلوس بين السجدين جلا لا امام على أنه قطع سجود السهو وهو بتقدير ذلك يكون سجود المأموم بعد سلام الامام (قوله ولو ترك المأموم متابعتي) أي بان استمر في جلوسه حتى هوى الامام للسجدة الثانية اه حج بالمعنى ومحل ذلك حيث لم يقصد ابتداء عدم السجود أصلا ولا الاقتبيل بمجرد هوى الامام للسجود لشرع المأموم في البطل (قوله لان قيامه) أي المأموم (قوله وهو تخير بين مفارقتها ليسلم وحده) وهى أولى قياسا على ما مر فيما لو عاد الامام للقدوة بعد انتصابه

الآتي وكان الاولى تأخير عنه (قوله ولا نه لم اخرج به صلى الله عليه وسلم الخ) عبارة الدميري وروى انه لما خرج به صلى الله عليه وسلم من كان من الملائكة فاعلموا عليه قياما ثم ركعوا وشكروا الله تعالى على رؤيته صلى الله عليه وسلم ومن كان منهم ساجدا رفعوا رؤسهم وسلموا عليه ثم سجدوا ثانية شكر الله تعالى على رؤيته فلذلك صار السجود معشياً متى فلم يرد الله الخ ونقله عن أبي الحسن القرطبي في

(قوله ما لم يتيقن) أي المأموم غلطه أي الامام (قوله كان كتب) أي الامام (قوله فلا اشكال حينئذ في تصور بذلك) أي يتيقن غلط الامام (قوله مع وضوح حكمها) من انه يسجد لسجود الامام لانه فعل ما يبطل عمده (قوله أو معتقدا كونه بهد سلامه) بان كان مخالفا (قوله ما لترك) أي الامام (قوله فلو انفرد) أي المأموم (قوله يستقر على المأموم) ظاهره ولو مسبقا وقاعدة

يج تنبيه قضية كلامهم ان سجود المأموم هو ٤٧٤ بفعل الامام له يستقر على المأموم ويصير كل من حتى لو سلم بعد سلام

امامه ساهيا عنه لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل والاعاد صلاته كالوتر تركها ركعا ولا ينافي ذلك ما يأتي انه لو لم يعلم بسجود امه التلاوة الا وقد فرغ منه لم يتابعه لانه ثم فات محله بخلافه هنا (أقول) قضية هذا الفرق ان المأموم لا يستقر عليه سجود السهو بفعل الامام لانه فان محله بفرغ الامام منه لفوات المتابعة كما في سجود التلاوة ثم رأيت سم على حج صرح به وقوله بفعل الامام له يستقر على المأموم هو مفروض فيما اذا سجد الامام قبل السلام فلو كان حنفيا مثلا يرى السجود بعد السلام فسلم عامدا ثم سجد هل يستقر على المأموم بفعل الامام له أولا

الامام يتشهد نوى الجمعة لاحتمال نسيانه بعض أركانها فيأتي بركعة لانه اغما يتابعه فيما يأتي اذا علم ذلك كما أفاده الورد رحمه الله تعالى وهذه الميعاد لم يحل لزوم المتابعة فيما ذكره المصنف ما لم يتيقن غلطه في سجوده فان تيقن ذلك لم يتابعه كان كتب أو أشار أو تسكع قليلا جاهلا وعذرا أو سلم عقب سجوده فراهوا بالسجود لابطء تركه أو لم يسجد لجهله به فأخبره ان سجوده لترك الجهر أو السورة فلا اشكال حينئذ في تصور بذلك وما استشكل به حكمه من ان من ظن سهوا فسجد فبارعده يسجد ثانيا للسهو بالسجود بفرض عدم سهو الامام فسجوده وان لم يقتض موافقة المأموم يتنفي سجوده جوابه ان الكلام اغما هو في انه لا يوافق في هذا السجود لانه غلط واما كونه يقتضي سجوده للسهو بعذرية المفارقة أو سلام الامام لمدر كآخر فتلك مشكلة أخرى ليس الكلام فيها مع وضوح حكمها وما استشكل به استنباطه من انه هذا الامام لم يسجد فكيف يستثنى من سهو الامام جوابه انه استثنى بصورة (والا) أي وان لم يسجد امامه بان تركه مستعذرا أو ساهيا أو معتقدا كونه بعد سلامه (فيسجد) المأموم بعد سلام امامه (على النص) لغير الخلل الماص في صلته من صلاة امامه بخلاف ما لو ترك التشهد الاول أو سجدة التلاوة لا يأتى بهما المأموم لوقوعهما خلال الصلاة فلو انفرد بهما خالف الامام واختلت المتابعة وما هنا انما يأتي به بعد سلام امامه كاتقرر وفي قول مخرج لا يسجد لانه لم يسجد وانما سجد الامام وسجوده معه كان للمتابعة فاذا لم يسجد المتبوع فالتابع أولى وظاهر كلامهم ان سجود السهو بفعل الامام له يستقر على المأموم ويصير كل من حتى لو سلم بعد سلام امامه ساهيا عنه لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل والاعاد صلاته كالوتر تركها ركعا منها ولو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق أقل التشهد لزم المأموم موافقته في السجود ويندب له موافقته في السلام فيما يظهر وان اقتضى كلام بعضهم لزمه فيه أيضا لان المأموم يختلف بعد سلام الامام أو قبل أقله تابعه حتما على ما اقتضاه كلام الخادم كالجهر ثم يتم تشهده كالسجدة للتلاوة وهو في الفحة وعليه فهل يعيد السجود فيه احتمالا لا ومقتضى كلام الزركشي في خادمه اعادته ويوجهه بانه قياس ما تقرر في المسبوق وقد يوجه القول بعدم اعادته ويفرق

لا لقطع القدوة بالسلام فيصير كالوسم الامام ولم يسجد فيسجد المأموم ندبا لغير الحلل الواقع في صلته قال سم على بينه حج الا قرب الثاني وهو ظاهر ويحمل بما تقدمت الاشارة اليه بأنه بسلام الامام انقطعت القدوة وصار المأموم منفردا فلم يبق بينه وبين الامام ارتباط حتى يستقر عليه بفعله وكتب على سم شيخنا لعلامة الشوبري لوجه هذا التردد لانه بسلام الامام انقطعت القدوة فهو باق على سنته ولا يستقر عليه بسجود الامام فافادة يجوز لو أخر الامام السلام بعد سجوده وقدم المأموم عن سجوده ثم ذكره قبل سلام الامام فيظهر أنه يسجد ولا يندب سلام الامام كالمسبقه الامام باق من ثلاثة أركان طويلة لسهو عن متابعته فانه معشياً على نظام صلاة نفسه اه سم على حج (قوله لزمه ان يعود اليه) معتد (قوله لان المأموم الخلف بعد سلام الامام) أي فلا يكون سجوده مع الامام مانعا له من الاذكار المأثورة او غيرها (قوله وعليه فهل يعيد) أي المأموم

كتاب الزاهر (قوله وهو المراد) لم يتقدم ما يحسن من جملة الضمير وعبارة الفتاوى المعتمدة عدم بطلان صلاته لقول المتولي يستحب أن يكون قعوده فيها بقدر الجلوس بين السجدين ويكره أن يزيد على ذلك انتهى وهو المراد بما في البحر والرواق أنها بقدر ما بين السجدين انتهى المراد منها فخرج الضمير فيها الاستحباب أي فقه تدبير البحر والرواق بما ذكرناه هو للاستحباب لا للوجوب (قوله أنه يجب عليه الخ) أي فلا يتابع الإمام في السجود (قوله ثم يسجد السهو) ٤٧٥ خلافاً لـ (أقول) والأقرب ما قاله ج

وذلك لأن الأصل وجوب متابعة الإمام في فعله فلا يتركها إلا لعارض اللهم إلا أن يقال إن هذا كبطيء القراءة فيعذر في تخلفه لا لعدم كإيمانه ذلك في تمام الفتحة (قوله بعد سلام امامه) أي ناسيا أن عليه ما يقتضي السجود (قوله بل يسجد فيها منفردا) أي المأموم وهو ظاهر في الصورة الثانية إمامي الأولى فلعن المراد أنه يعتد بسجوده منفردا لظهوره لا يطلب منه سجود بل لا يصح حيث يسجد قبل عود إمامه (قوله حيث لم يوجد) أي من المأموم (قوله فإن وجد) أي من المأموم (قوله ومن ثم لو اقتصر إمامه) أي المسبوق وقوله لم يسجد أخرى أي لأن سجوده هنا للاتباع وقد زالت (قوله ويكون تاركاً للباقي) أي ثم لو عن له السجود للباقي لم يجز وإذا فعله عامدا عالما بطلت صلاته لأنه زيادة غير مشروعة لفروانه بتفصيل

بينه وبين المسبوق بأن الجلوس الأخير محل سجود السهو في الجملة كما صرح حواشي في السورة قبل الفتحة أنه لا يسجد لقلها إلا ان القيام محلها في الجملة هذا والذي أفتى به والدرجته الله تعالى أنه يجب عليه تمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد السهو ولو تخلف المأموم بعد سلام إمامه ليسجد فعاد الإمام السجود لم يتابعه سواء أسجد قبل عود إمامه أم لا قطعه القدوة بسجوده في الأولى وباتمراره في الصلاة بعد سلام إمامه في الثانية بل يسجد فيها منفردا بخلاف ما لو قام المسبوق ليأتي بمعا عليه فالقياس كما قال الأسنوي (زوم العود للاتباع والفرق أن قيامه لذلك واجب وتخلفه ليسجد مخير فيه وقد احتاره فانه قطعت القدوة فلا سلم المأموم معه ناسيا فإعاد الإمام السجود لزمه موافقة فيه لموافقته له في السلام ناسيا فإن تخلف عنه بطلت صلاته حيث لم يوجد ما نفي السجود فإن وجد فلا تكذبه أو نية إقامته وهو قاصر أو بلوغ سفينة دار إقامته أو نحو ذلك وإن سلم عمد إعاد الإمام لم يوافق لقطعه القدوة بسلامه عمدا (ولو اقتدى مسبوق بن سهاب بعد انتهائه وكذا) لو اقتدى بن سهاب (قوله في الأصح) وسجد الإمام السهو (فالصحيح) فيهما (أنه) أي المسبوق (يسجد معه) للاتباع ولا نظرا في أن موضعه آخر صلاته ومن ثم لو اقتصر إمامه على سجدة لم يسجد أخرى بخلاف الموافق (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لأنه محل السهو الذي لحقه ومقابل الصحيح لا يسجد معه نظرا إلى أن موضع السجود آخر الصلاة وفي قول في الأولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق وفي وجه في الثانية هو مقابل الأصح أنه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لأنه لم يحضر السهو (فإن لم يسجد الإمام) فيهما (يسجد) بدبا المسبوق المتقدم (آخر صلاة نفسه) فيهما (على النص) لما مر في الموافق ومقابل القول المخرج السابق (وسجود السهو وإن كثر) السهو (يسجدتان) يفصل بينهما بجلسة لا تقتصره على الله عليه وسلم عليهما في قصة ذي اليمين مع تعدده فيها لأنه سلم من ثنتين وتكلم ومشى والأوجه جبره لكل سهو وقع منه ما لم يخصه ببعضه فيحصل ويكون تاركاً للباقي ومأقوله (روايتي من احتمال بطلانها حينئذ لأنه غير مشروع الآن مدفوع بمنع ما عاين به أذهو مشروع لكل على انفرادها وانغاية الأمر أنها نداءات فاذنوي بعضها فقد أتى ببعض المشروع بخلاف ما لو اقتصر على سجدة واحدة قاما بطلان فؤي الاقتصار عليها ابتداء فان عرض بعد فعلها لم يؤثر كاهو ظاهر لانهم انفصل وهو لا يصير واجبا بالشرع فيه وكونه أنصير زيادة من جنس الصلاة وهي مبطله تحمله عند تعددها كما مر وهما لم يعتمد كما قررناه وعلى هذا التفصيل يحمل ما نقل عن ابن الرفعة من إطلاق البطلان وعن القفال من إطلاق عدمه ولو أحرمت منفردا برأية وأتى منها بركة وسها فيها ثم اقتدى بمسافر قاصر فهدا إمامه ولم يسجد ثم أتى هو بالربعة بعد سلام إمامه فسها فيها

السجود الذي فعله ببعض مقتضيات ولو فؤي لسجود لترك التشهد الأول مثلا وترك السورة فظاهر أن صلاته تبطل لأن السجود لا يسبب ممنوع وفيه ما ذكره شرك بين مانع ومقتض فيغاب المانع وبقي ما لو قصد أحدهما لا يبينه هل يضر أم لا فيه نظرا والأقرب الأول لأن أحدهما صادق بما يشترطه السجود وما لا يشترط فلا يصح لتردده في النية بينهما (قوله من احتمال بطلانها) أي الصلاة وقوله حينئذ أي حين لم يخصه ببعضه (قوله بخلاف ما لو اقتصر) أي المصلي (قوله كما قررناه) أي في قوله فإن عرض بعده لم يضر (قوله ولو أحرمت منفردا) هذه الصورة من جملة ما دخل تحت قوله وسجود السهو وإن كثر سجدة

بدايل كلام المتولي (قوله اذلو اقتضى تطويلها الخ) على لاخذ عدم البطلان من كلام التثمة (قوله ولان محمله لا يميز) هذا لا موقع له ها واما ساقه والده في الفتاوى فتلاعن البلقني القائل بالبطلان بتطويل الجلوس الاستراحة في مقام الرد عليه فهو دليل لنقض المطالب وبعبارة الفتاوى بعد الاستدلال بعدم البطلان بما مر نصها وما ذكره علم رد ما قاله ابن العماد في التعقيبات الى ان قال ورد ما سياتي عن البلقني فتدبر عما اذا طول جلسة الاستراحة تطويل لا اذ على القدر المستحب هل تقول ببطلان الصلاة جزماً أو يجزى ٤٧٦ فيه الخلاف الى في الجلوس بين السجدة تين فاجاب بان صلاته

تبطل بتعمده ما ذكر  
(قوله ومنذوباته) كاله كره  
فيها وقيل بقول فيها سبحان  
من لا ينام ولا يسهو وهو  
لا يثق بالحال لكن ان سها  
لان تعمده لان الاثني  
حينئذ الاستغفار الخ اه  
ج وهو يفيد ان الوجه  
استجاب سجدة وجهي  
للمذلي الخ وظاهر انه يقوله  
فيهما وان تعمده الترك  
والاثني حينئذ  
الاستغفار كما مر (قوله  
لا على المأموم) أي في  
سجود السهو والتلاوة  
(قوله وهي) أي نية سجود  
السهو (قوله التبريزي)  
بكسر أوله وسكون الموحدة  
والختية وزاى نسبة الى  
تبريز بل بدأ بذر بيجان اه  
لب (قوله ومن ادعى ان  
معنى النية) مراده ج  
(قوله كيف في هذه) أي  
نية سجود التلاوة (قوله  
لما تقر من معناها) أي  
النية في سجود التلاوة  
وقوله المفارق لمعناها  
أي النية في سجود السهو

كفاه للجمع سجدة تان وكيفيتهما (كسجود الصلاة) في واجباته ومنذوباته كوضع الجبهة  
والطمأنينة والتخامل والتكيس والافتراش في الجلوس بينهما قال بعضهم يستحب ان يقول  
فيهما سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يثق بالحال قال الزكشي انما يتعمد ما يقتضى  
السجود فان تعمده فليس ذلك لا تقابا لحال بل الاثني الاستغفار وسكتوا عن الذكر بينهما  
والظاهر كما قاله الاذري انه كاذب كربين سجدة في صلب الصلاة فلو اخل بشرط من شروط  
السجدة أو الجلوس فظاهر انه يأتي فيه ماهر في السجدة من انه ان نوى الاخلال به قبل فعله  
أو معه وفعله بدلت صلاته وان طرأ له أثناء فعله الاخلال به وانه يتركه فوراً لم تبطل  
وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق الاسموى عدم البطلان ونوزخ فيه بما يردده ما قرناه وقضية  
التشبيه عدم وجوب نية سجود السهو وفيه نزاع كسجود التلاوة في الصلاة والمعتمد كما أتى به  
والدرجة الله تعالى وجوب النية في كل منهما أي على الامام والمنفرد فيما يظهر لا على المأموم  
وهي القصد وظاهر انه لا تكبير فيها التحريم حتى يجب قرنها به ووجوب نية سجود السهو  
مذكور في كلامهم حتى في مختصر التبريزي وكلامهم كما صرح في وجوب النية فيها حتى  
في المختصرات اذ قولهم سجدة للسهو وسجدة للتلاوة صريح في انه لا يتحقق كون السجود لذلك  
الاقصده وقد صرحوا بان نية الصلاة لا تشمل سجود التلاوة ودعوى تصریح الاصحاب بعدم  
وجوب نية سجود السهو ممنوعة وأما ما ذكره ابن الرفعة من ان نية سجود التلاوة في الصلاة  
لا تجب فضعيف لان تحمل الية فيه على التحريم ومن ادعى ان معنى النية المثبت وجوبها هنا  
قصد السجود عن خصوص السهو والمنفي وجوبها في سجود التلاوة قصده عنما مطلق قصده  
يكفي في هذه دون تلك وانه يرد هذا على من توهم اتحاد النية لى هي مطلق القصد في البابين  
فافتراض الفرق بينهما بان لصواب وجوبها فيهما اذ لا يتصور الاعتماد بسجوده بلا قصد قال  
وقول ابن الرفعة لا تجب نية سجدة التلاوة ضعيف لان يريد انه لا يجب فيها التحريم وليس كما  
زعم بل هو صحيح لما تقر من معناها هنا المفارق لمعناها ثم فتأمل ذلك فانه مهم فهو خطأ  
فاحش والاوجه بطلانها بالتلفظ بالنية فيها اذ لا ضرورة الى ذلك (والجديد ان محله) أي سجود  
السهو سواء كان زيادة أم نقص أمهما (ير تشهد) وما يتبعه من الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم وعلى آله ومن الاذكار بعدها (وسلامه) بان لا يفصل بينهما شيء من الصلاة وهو  
فائدة تعبير كثير بقبيل ولا يضر طول الفصل بينهما سكوت طويل كما أتى به الوالدرجة  
الذ تعالى لما مر في خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم أمر به قبل السلام مع الزيادة لقوله عقبه  
فان كان صلى خساوا لما نقل عن الزهري ان السجود قبل السلام آخر الامر من من فعله صلى الله  
عليه وسلم ولانه لمصلحة الصلاة فكان قبل السلام كما لو نسي سجدة منها وأجابوا عن سجوده

(قوله فهو خطأ) جواب قوله ومن ادعى الخ أي ادعى التعرض لخصوص السهو والتلاوة ولا يكفي بعده  
مطلق السجود فيهما (قوله والاوجه بطلانها) توجيه للخطا والظاهر ان تكون مسئلة مستقلة والاولى حينئذ ان يقول لوجه  
الخ (قوله ولا يضر الفصل بينهما) أي السجود والسلام (قوله لما مر في خبر مسلم) دليل ليكون السجودين التشهد والسلام  
(قوله وأجابوا عن سجوده بعده) أي السلام



من يطويل جلوس الاستراحة ولا يأتي فيه الخلاف في تطويل الجلوس بين السجدين لأمرين أحدهما أن الجلوس بين السجدين ركن من أركان الصلاة الثاني أن له ذكر إخصه وهو مقصود في نفسه على الأصح لأنه شرع للفصل بين السجدين وهو بخلاف جلوس الاستراحة فإنه شرع لمعنى يقتصر فيه على معنى الاستراحة فإذا طوله على الوجه المذكور كان ذلك فعلا غير مشروع له حصل له تلك الزيادة فبطلت به الصلاة جزما ٤٧٧ انتهى (قوله فهما) لا يخفى أن تقدير هذا في كلام المصنف يفيد

(قوله على أنه لم يكن عن قصد أي السلام وعبارة الدميري محمول على أن تأخيرها كان سهوا لا مقصودا أي وأعاد السلام اه وقوله مع أنه جواب ثان (قوله في مسئلتنا) هي قوله وسيأتى في الجمعة أن المستخلف الخ (قوله قبل صلواته على الأول) خرج به ما لو أتى به قبل أن تشهد وفيه تفصيل وهو أنه إن كان عامدا عالما بطلت صلاته والأهلا تبطل وإن طال جلوسه ويعيده بعد التشهد (قوله فهل تبطل) أي صلاته (قوله وليس في محله) يؤخذ منه أنه لو جلس للتشهد في غير محله كان جلوس بعد الركعة الأولى بطلت صلاته وإن لم يزد جلوسه على قدر جاسة الاستراحة لايه بصدق عليه أنه أحدث جلوس تشهد في غير محله ولا يشكك عليه قول حج أنه غايض التشهد في غير موضعه إذا طال به الجلوس لجواز حله على ما لو قصد جلوسه الاستراحة

بعده في خبر ذي اليد بن بجملة على أنه لم يكن عن قصد مع أنه لم يرد لبيان حكم السجود والخلاف في الجواز لا في الفضيلة خلافا لما وردى ومن تبعه ومقابل الجديد قد يمان أحدهما أنه إن سبأه نقص مسجد قبل السلام أو بزيادة فبعده والثاني أنه تخيير بين التقدم والتأخير لم يثبت الأمرين وسيأتى في الجمعة أن المستخلف لمن عليه سجود سهو وسجود هو والمأمومون آخر صلاة الإمام ثم يقوم هو لماعليه ويسجد آخر صلاة نفسه أيضا ولا يرد هنا إذا سجده في مسئلتنا المحض المتابعة كافي المسبوق ويظهر أنه لو سجد للسهو وقبل صلواته على الأول ثم أتى بها أو بالماثور حصل أصل سنة السجود وامتنع عليه أعادته ولو أعاد التشهد بعده فهل تبطل لأحدثه جلوسا لا تقطع جلوس تشهد بسجوده وليس في محله أولا الوجه عدم بطلانها وما علل به ممنوع لان عدم ذلك التخلل اغما هو مستحب لا واجب كما صرح به الجلال البلقيني وغيره وعلى الجديد (فإن سلم عمدا) بأن علم حال سلامه أن عليه سجود سهو (فإن) السجود وان قرب الفصل (في الأصح) لقطعه له بسلامه (أو سهوا) أو جهلا أنه عليه ثم لم يمتدح يظهر (وطال الفصل) عرفا (فإن في الجديد) لتعذر البناء بالطول كالومشي على بحاسة أو أتى بفعل أو كلام كثير ومقابل الأصح لان قرب الفصل كالمسلم ناسيا أو القديم لا يفوت لانه جبر ان عبادة فيجوز أن يتراخى عنها كجبرانات الحج (والا) أي وإن لم يطل الفصل (فلا) يفوت (على العسر) لعذره ولا نه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خسا فقل له فسجد للسهو بعد السلام متفق عليه وقيل يفوت لان السلام ركن وقع في محله فلا يعود إلى سنة شرعت قبله ومحله ما لم يطرأ مانع بعد السلام والاحرم كان خرج وقت الجمعة أو عرض موجب الاتمام أو رأى متميم الماء أو انتهت مدة المسح أو أحدث وتطهر على قرب أو شفى دائم الحدث أو تخرق الخف وما ذكره جمع متأخرون أن من ذلك ما لو ضاق وقتها وعلوه باخراجه بعضها عن وقتها ودعما تقدم من جواز المد حيث شرع فيها وفي الوقت ما يسع جميعها وإن لم يدرك فيه ركعة ولهذا صرح البغوي بأنه لو كان لو اقتصر على الركعتين أدرك ولو أتى بالسنة خرج بعضها إلى بالسنة وإن لم تجبر بالسجود نعم لمعنى بالاول أن يقول هذه حصل فيها خروج بالتخلل صور ذل لا ضرورة مع ضيق الوقت إلى العود فيها لانه يشبه انشاءها وإن كان عائد بالارادة ولا كذلك مسألة المد لم يحصل فيها ضرورة خروج بحال فإن قيل كيف يسن هذا مع قولهم المد خلاف الاولى قلنا يمكن الجمع بينهما بحمل هذا على ما إذا وقع ركعة وذلك على ما إذا لم يقعها (وإذا سجد) أي أراد السجود وإن لم يشرع فيه بالفعل كما أشعر به كلام الإمام والغزالي وغيرهما وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى (صار عائد إلى الصلاة في الأصح) من غير إحرام لتبين عدم خروجه منها ولهذا قال في الخادم أن الصواب أن من صلى صار عائد للصلاة أن يتبين بعوده عدم خروجه منها أصلا لانه يستحيل حقيقة الخروج منها ثم العود اليها وإن سلامه وقع لغو العذرة بكونه لم يأت به الانسياح ما عليه من السهو في عيده وجوبه بطلت صلاته بخروجه ويلزمه الظاهر

واتفق أنه أتى فيها بالتشهد لانه الآن لم يحدث جلوس تشهد في غير موضعه (قوله والاحرم) أي فالوفعل ذلك لم يصح عائد به إلى الصلاة (قوله كأن خرج) مثال لقوله ما لم يطرأ مانع (قوله أن من ذلك) أي محارم فيه السجود لما منع (قوله لمعنى بالاول) هو قوله ما لو ضاق وقتها (قوله ويلزمه الظاهر)

ان قوله ثم كان خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ما جواب الشرط وهو وجوبه خبر قوله والشاهد وقوعه وظاهره غير متعين بل المتبادر ان قوله ركبان هو خبر قوله والشاهد وقوعه وجوب الشرط محذوف دل عليه الخبر (قوله والامر) بالرفع عطف على قوله والتعبير كما يدل عليه التثنية في قوله ظاهر ان وايضا فانه لم يقع التعبد في الخبر بمادة الامر (قوله لا احتياج الاول للقيام) لاجابة الله لانه عين ما تقدم في قوله لاستيفازه للقيام (قوله وقد أشار الشارح الى ذلك) أي اجمالا في قوله لما قام عندهم والافهم لم يرد على ذلك ٤٧٨ (قوله طريقة لبعض الحساب الخ) نقل الاسنوى عن صاحب الاقليد

ان اشتراط وضع المنصر

بمخرج وقت الجمعة حيث خرج قبل تسليمه ثانيا والاطمئنان بمحدث موجب له ولما قدم ان سجود السهو وان تعدد سجدة واحدة مع انه قد يتعدد صورته لاحكام في صور منها المسموق وخليفة السامعي وقد مر انما اشار الى بعض الصور بقوله (ولو سها امام الجمعة) أو المقصورة (وسجدوا للسهو) (قيل) بعد سجود السهو (فوتها) أي الجمعة أو موجب اتمام المقصورة (أنما اظهروا وسجدوا) للسهو ثانيا آخر صلاتهم ايمان كون الاول ليس بأخر الصلاة وانه واقع لغوا (ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه) أي السهو (سجد في الاصح) لانه زاد سجدة تسهوا يبطل عمدته ولو سجد للسهو ثم سها فسجد كالسجد لم يسجد ثانيا لانه لا يأمن وقوع مثله فربما تسلسل أو سجد لمقتضى في ظنه فبان ان المقتضى غيره لم يعبده لانخبار الخلل به ولا عبرة بالظن البين خطؤه وضابط هذا ان السهو في سجود السهو لا يقتضي السجود كما هو السهو به يقتضيه والثاني لان سجود السهو يجب لكل خلل في الصلاة فيجبر نفسه كما يجبر غيره ثم لما أنشئ الكلام على سجود السهو شرع يتكلم على سجود التلاوة فقال

#### \* (باب) بالتنوين \*

(تسن سجدة) بفتح الجيم (التلاوة) للاجتماع على ظلم او غير مسلم انه صلى الله عليه وسلم لم قال اذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويلتا أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود ففصيت في النار وخبر ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ علينا القرآن فاذا امر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه رواه أبو داود والحاكم وانما لم تجب عندنا لانه صلى الله عليه وسلم تركها في سجدة والنجم متفق عليه وصح عن عمر رضي الله عنه انصرح بعدم وجوبها على المبر وهذان في هذا الموضع العظيم مع سكوت الصحابة دليل اجماعهم وأما ذمه تعالى من لم يسجد بقوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون فوارد في الكفار بدليل ما قبل ذلك وما بعده (وهي) أي سجدة التلاوة (في الجديد أربع عشرة) سجدة (منها سجدة) سورة (الحج) لما روى عن عمرو بن العاصي بسند حسن واسلامه انما كان بالمدينة قبل فتح مكة أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة ثان وعن أبي هريرة واسلامه سنة سبع انه سجد معه صلى الله عليه وسلم في الانشقاق وأقرأ باسم ربك رواه مسلم وماروى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من الفصل منذ تحول المدينة أجيب عنه بأنه ناف وضعيف على ان الترك انما ينافي الوجوب لا الندب وأخذ بظاهره القديم ومحال السجدة معروفة نعم الاصح ان آخر

بمخرج وقت الجمعة) أي بعد العود فلا ينافي ما هو من حرمة السجود وعدم صبر ورثه عائدا الى الصلاة (قوله لم يعبده) أي السجود بفتح باب يسن سجدة التلاوة (قوله بفتح الجيم) أي لان السجدة على وزن فعلة وما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات بفتح العين وما كان كذلك من الصفات يجمع على فعالات بالسكون (قوله فله الجنة) أي استحق دخولها لا يمانه بالله وطاعته (قوله كان يقرأ علينا القرآن) أي في غير الصلاة أخذ من قوله الا في بعد قول المصنف قلت ويسن للاسمع والله أعلم بالخبر الماراه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في غير صلاة الحج (قوله كان يقرأ علينا القرآن) أي يقرؤه ونحن نسببه (قوله وانما لم تجب) أي سجدة التلاوة

(قوله على المنبر) متعلق بقوله التصريح وفي شرح الروض توجه لعدم وجوبها عطفًا على قصة زيد ولقول أيها عمر أمرنا بالسجود يعني لا تلاوة فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلاثم عليه رواه البخاري اه وعليه فيحتمل أنه قال ذلك على المنبر فيكون مراد الاشارة وانه لم يكن على المنبر حين قاله فتكون رواية أخرى (قوله بدليل ما قبل ذلك وما بعده) ولا يقوم الركوع مقامها كذا عبر به وظاهره جوازه وهو بعيد والقياس حرمة وقول الخطابي من أحسبنا يقوم شاذ ولا اقتضاء فيه للجواز عند غيره كما هو ظاهر اه ح (قوله ناف وضعيف) قال في شرح الروض وغيره صحيح ومثبت اه وقوله وغيره بالرفع أي غير الراوي لهذا الحديث صحيح وثبت

(قوله يؤمرون) وقيل يستكبرون وفي النمل يعلمون وانتصر له الاذرى ورد قول المجموع بأنه باطل وفي ص وأتاب وقيل ما تب وفي فصلت يسأمون وقيل تعبدون وفي الانشقاق آخرها اه ح (أقول) ولاولى في الانشقاق: أخير السجود الى آخرها نحو جوامع الخلاف وسئل السيوطى هل يستحب عند كل محل سجدة عمدا بالقولين فأجاب بقوله لم أف على نقل في المسئلة والذي يظهر المنع لانه حينئذ آن بسجدة لم تشرع اه سم على ح (قوله لا بسجدة ص) يجوز قراءة ص بالاسكان وبالفتح وبالكسر بالتثنية وبه مع التنوين وإذا كتبت في المحصف كتبت حرفا واحدا وأما في غيرهم من يكتبها بابتداء اسمها ثلاثة أحرف اه ابن عبد الحق ومثله في شرح الروض وقوله ففهم من يكتبها الخ أى ومنهم من يكتبها حرفا واحدا وهو الموجود في نسخ المتن (قوله ينوي بها سجود الشكر) قضية اه لا بد ٧٩ لخصها من ملاحظة كونها الى قبول توبة

داود وليس مرادهم رأيت في سم على منهج في انشاء بما رنه مانعه وهل يتعرض لكونه شكر القبول توبة داود عليه الصلاة والسلام أو يكفي مطلق نية الشكر ارتضى المائ طوب و مر اه بقى ما لو قال نويت السجود لقلول توبة داود هل يكفي أم لا فيه ظر والا قرب الاول لذكركه السبب وبقي أيضا لو نوى الشكر والسلاوة أيضا خرج الصلاة وينبغي فيه الضرر لان سجود التسلاوة ان لم يكن من السجدة المشروعة كان باطلا فادأوى الملاوة والشكر فقد نوى مبطلا وغيره فيعالب المبطل (قوله من خلاف الاولى) منه ق

آيتها في النمل يؤمرون وفي النمل العظيم وفي فصلت يسأمون وفي الانشقاق يسجدون ونص المصنف كاصله على سجدة في الخ خلاف أى خفيفة في الثانية (لا) سجدة (ص) وهى عند قوله وخرا كعوا أتاب فليست من سجدة التلاوة لما روى عن ابن عباس ص ليست من عزائم السجود أى من متأكداته وقد كتبت ثلاثة أحرف الا في المحصف (بل هى) أى سجدة ص (سجدة شكر) لله تعالى ينوي بها سجود الشكر على توبة داود عليه الصلاة والسلام من خلاف الاولى الذى ارتكبه عمدا لا يلى بكال شأنه لوجوب عصيته كسائر الانبياء صلى الله وسلم عليهم عن وصمة الذنب مطلقا وان وقع في كتبهم من التناسير ما يؤهم خلاف ذلك لعدم عصيته بل لو صح كان تأويله واجبا لثبوت عصيته وجوب اعتقاد زاهتهم عن ذلك السفساف الذى لا يقع من أقل صالحى هذه الامة فكيف بعاصطه الله بموته وأهلهم رسالته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه وانما خص داود بذلك مع وقوع نظيره لا دم وأيوب وغيرهما لانه لم يحك عن غيره انه لقي مما ارتكبه من الحزن والبكا حتى نبت من دموعه الغشب والقلق المزج ما لقيه فوزى بأمر هذه الامة بمعرفة قدره وعلى قربه وانه أنهم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة والاصل في ذلك خبر أبى سعيد الخدرى خطبه من رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقرا ص فلما أمر بالسجود نشزنا أى نهيانا للسجود فلما رآنا قال اغماهى توبة نبي الله ولكن قد استعدتكم للسجود فتزلا وسجدوا وه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخارى (تستحب في غير الصلاة) عند تلاوة آيتها للتباعد كما ر ولا ينافى قولنا ينوي بها سجدة الشكر قولهم سبب التسلاوة لانها سبب التذكير بقبول تلك التوبة أى ولا جمل ذلك لم ينظر هنا لما يأتى في سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره لانها متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر (وتعزم فيها) وتبطلها (في الاسح) وان انضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر لانه اذا اجتمع المبطل وغيره غلب

بتوبة (قوله الذى ارتكبه) أى من اضماره ان وزيره ان قتل نزوح بزوجه اه ح (قوله يؤهم خلاف ذلك) أى انه ارتكب أمر محرما قوله أمر محرما أى وهو كافى قصص الثعالبى أمره حين أرسل وزيره للقتال بتقديمه امام الجيش ليقبل (قوله السفساف) الردى عن كل شئ والامر الخفير وفي الحديث ان الله تعالى يحب دعائى الامور ويكره سنناتها ويرى وينقض اه مختار (قوله مع وقوع نظيره) أى من ارتكب ما ينساق كالمهم فدموا فعيل الله تعالى توبتهم (قوله لا لم يحدث عن غيره) أى ولانه وقع في قصصه التنصيص على سجود بخلاف قدس غيره من الانبياء فانه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم (قوله ما لقيه) الاما جاء عن آدم ككده شوب بالحزن على فراق الجنة اه ح (قوله تستوجب) أى تستدعى ثبوت الشكر الخ (قوله قصد التلاوة) أى وانما لم يضر قصد التتبع من الشراء مع ان فيه جمعا بين المبطل وغيره لان جنس القراءة مطلوب وقصد التفهيم طارى بخلاف السجود بلا سبب فانه غير مطلوب أصلا وهذه السجدة لما لم تستحب في الصلاة كانت كالتي بلا سبب (قوله لانه اذا اجتمع المبطل) قضية هذا انه لو قصد التلاوة وحده لا التبطل صلاته وليس مراد فان قصد التسلاوة انما يكون مانعا للبطلان حيث كان من السجدة المشروعة وهو هذا اليس مشروعا وكل من قد التلاوة

على البصر في تحقق كيفية عقد الثلاثة وخمسين انما هو طرفة اقباطهم وأما غيرهم فلا يشترطون فهذا ذلك انتهى واعلم ان جميع هذا مني على تسليم الاعتراض وقد يقال ان التشبيه في عبارة المصنف انما وقع في مجرد ضم الابهام الى المسجدة كانه قال ضم الابهام اليها كما ضمها اليها عقد ثلاثة وخمسين فليس في عبارته ما يفيد انه يأتي بجميع الهيئة قدس بر (قوله جرى على الغالب) يقال عليه اذا كان المراد بالآخر ما ذكره لا يكون التعبير به جريا على الغالب فكان الاولى ابدال الغاء بأوليكون جوابا ثانيا (قوله والقائل بذلك) يعني بأنه مجموع بالاجماع والخمير في به لوجود امره أي والقائل بأن القائل بوجودها مرة مجموع بالاجماع لا ينظر الى قول الحلبي والجمع المذكور به لان الجميع مجموع حون بالاجماع ومراعاة ذلك الرد على

والشكر مبطل فليتأمل (قوله وشمل ذلك) أي استصحابها في غير الصلاة (قوله وشمل اطلاقه الطواف) أي فيسجد فيه شكرا وكان الاولى تقدسه على قول المصنف وتحرم فيها الا ان يقال لما أشبه الصلاة برعايتهم أنه من أفعال حره ليعلم ان كالاته ذلك يدفع ما يتوهم محاقبه (قوله وهو متجه) أي خلافا لما في حيث قال مانعه ويأتي في الحج انما لا تفعل في الطواف لانه يشبه الصلاة المحرمة هي فها لم تطلب فيما يشبهها وانما لم يحرم فيه مثلها لانه ليس ملحقا بها في كل أحكامها (قوله فان كان ناسيا) أي انه في صلاة محلي أقول ومفهوما أنه لو نسي حرمة السجود ضرر وهو قياس ما تقدم للشارح من ان من تكلم في الصلاة لسيانته حرمة الكلام فيها بطلت صلاته وقياس عدم الضرر فيما لو قام عن التشهد الاول سهوا واعداء لجهله حرمة العود أو نسيانه الحكم عدم الضرر باليخبر ٤٨٠ (قوله لا اعتقاده) أي بأن كان حنفيا (قوله وانتظاره أفضل) أي ومع ذلك

يسجد المأموم بعد سلام امامه كما يأتي ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم فيم لو نسي الامام التشهد وقام وانتصب معه المأموم ثم عاد وقعد المأموم للتشهد ناسيا وقد قام الامام ثم عاد حيث لا يجوز له موافقته ويتخير بين الانتظار والمفارقة وهي أولى ان هذا زمنه قصير وذلك زمنه طويل فكان انتظاره هنا أولى تنزيلا

المبطل وشمل ذلك قارئها وسامعها ومستمعها وشمل اطلاقه الطواف وهو متجه والحاقه بالصلاة انما هو في بعض أحكامها ومحل الحرمة والبطان في حق العامد العالم فان كان ناسيا أو جاهلا فلا ويسجد للسهو ولو سجد امامه لا اعتقاده ذلك لم يجزله متابعتة بل يتخير بين انتظاره ومفارقته وتحصل فضيلة الجاعة بكل منهما وانتظاره أفضل ولا ينافي ما تقرر ما يأتي من ان العبرة باعتقاد المأموم لان محله فيما لا يرى المأموم جنسه في الصلاة ومن ثم قالوا يجوز لاقتداء بجنتي يرى القصر في إقامة لا تراها نحن لان جنس القصر حائز عندنا وبهذا طهر ما في الرخصة من عدم وجوب المفارقة وقولها انه لا يسجد أي بسبب انتظار امامه قائما وان سجد للسهو لا اعتقاده ان امامه زاد في صلاته ما ليس منها ومقابل الاصح لا تحرم فيها ولا تبطلها لنعلقها بالتلاوة بخلاف غيرهما من سجود الشكر (وبسن) السجود (للقارئ) حيث كانت قراءته مشروعة ولو صبيا أي يميز اذ يما ينظر أو امرأة بحضرة رجل أجني اذ حرمة رفع صوتها بها عند خوف الفتنة انما هو لعارض لا لذات قراءتها لان قراءتها مشروعة في الجملة أو خطيبا أمكه من غير كلفة على منبره أو أسفله ولم يبطل الفصل أو مصليا ان قرأ في قيام (والمستمع)

زمن السجود لقصره منزلة العدم فكان لا مخالفة وان فعل الامام هنا لكونه عن اعتقاد لا يحتمل الابطال عنده بخلافه ثم فان العود ان كان عمدا أبطل حتى عند الامام فكانت صلاته باطلة على احتمال فطلبت المفارقة بخلافه هنا (قوله أي بسبب) خبر عن قوله وقولها والغرض منه الجواب عما اعترض به عليها من ان ما فعله الامام يبطل عمده عند السامع فيسجد للسهو (قوله وان سجد للسهو) بقي ما لو نوى المفارقة قبل سجود امامه وينبغي ان يقال ان نوى المفارقة قبل خروجه عن مسمى القيام لم يسجد لان الامام لم يفعل ما يبطل عمده في زمن القدوة وان فوها بعد خروجه عن ذلك بأن كان الى الركوع أقرب أو بلغ حد الركوعين مثلا سجد لفعل الامام ما يبطل عمده قبل المفارقة (قوله ولو صبيا) لم يقل أو كافر العدم تأتي السجود منه لكن ينبغي انه لو قرأ وهو كافر ثم أسلم عقب قراءته وتظهر فوراست السجود في حقه (قوله أي يميز) هذا تقييد انما يحتاج اليه في السجود من غير القارئ اما هو فعلم ان غير المميز لا يتأتى منه سجود لعدم صحته منه (قوله أو أسفله) أي اذا لم يكن في النزول كلفة والاسن تركه كما أفاده كلامه في شرح الروض اه سم على منهج (قوله ان قرأ في قيام) أي بخلاف ما لو قرأ في الركوع أو نحوه فلا يسجد لقراءته لعدم مشروعيته (قوله وبسن للقارئ والمستمع) أي ولو لبعض الآية كان سمع بعضها واشتغل بكلام عن استماع البعض الآخر ولكن سمع الباقي من غير قصد السماع وبقي ما لو اختلف اعتقاد القارئ والسامع وينبغي ان كلامه ما يعمل باعتقاد نفسه اذ لا ارتباط بينهما



الشهاب حج في الامداد حيث نظر في كون القائل بذلك محجوجا بالاجماع بأنه قال به الحلي وجع من أئمة المذاهب الثلاثة وعبارته والقائل وجوبها مرة في غيرها محجوج بالاجماع من قبله وفيه نظر فقد قال به الحلي وجع من أئمة المذاهب الثلاثة ثم قال عقبه وعلى تسليم محضته فلا مانع من وجوبها خارجا وفيها دليلين انتهى وظاهر ان ارادته هذا عقب النظر انما يفهم منه انه تقوية له كما هو حق السياق فكانه قال وفيه نظر وعلى تسليم محضته وانه لا نظرية في فلا مانع الخ فهو بخلاف ما يذهبون

فائدة في وقع السؤال في الا رس عم لوقر الميت آية سجدة هل يسجد السامع له أم لا ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر الاول لان كرامات الاولياء لم تنقطع بموتهم فلا مانع ان يقرأ الميت قراءة تامة حسنة ليلتذمها وان لم يكن مكافا ليس هو كالساهی والجماد ونحوهما وأما لو مسخ وقرأ آية سجدة فينبغي ان يقال ان كان الحاصل مسخ عفة سجدة لقراءته لانه أدى حقيقة وان كان مسخ ذات فلا لانه اما حيوان أو جاد وكل منهما الا يسجد لقراءته (قوله لانه جالس فصر) وعليه فلو تكرر سماعه لآية السجدة من قارئ أو أكثر احتمل ان يسجد لما لا تفوت معه التحية ويترك المازا ويحتمل تقديم السجود وان فانت به التحية وهو الاقرب أخذ من قوله فان أراد الاقتصار على أحدهما فالسجود أفضل (قوله وشمل ذلك ما لو كان القارئ كافرا) أي ولو حنبا معاندا لانه مكلف بالفروع ولا يعتد حرمة القراءة مع ما ذكر اه سمع على منهج نقله عن الشارح وينبغي ان مثله الجنى فيسجد لقراءته ولو كان جنبا لا نالنا العلم حرمة القراءة عليهم مع الجناية وبغدير انهم مخاطبون بها فيجوز انهم لم يعلموا بالحكم فلا يتحقق النسي في حدتهم وقال ابن حجر بعد قوله وكافرا يرى رجى اسلامه كما هو ظاهر (قوله ولا يسجد لقراءة جنب) أي مسلم مكاف أي ولو فعلها لا تنعقد اما الصبي ٤٨١ فيسجد لقراءته ولو كان جنبا لم يدم فيه من

وهو من قصد السماع والاوجه في قارئ وسماعه ومستمع لها قبل صلاته التحية انه يسجد ثم يصلها لانه جالس قصير لعذر فلا تفوت به فان أراد الاقتصار على أحدهما فالسجود أفضل للاختلاف في وجوبه وشمل ذلك ما لو كان القارئ كافرا أو مسلما أو جنبا كما قاله البلقيني والزركشي ولا يسجد لقراءة جنب وسكران وساهوناهم وما علم من الطيور كدرة ونحوها ولا لقراءة في جنازة أو بغير العربية أو في نحو ركوع لعدم مشروعيها وسواء أسجد قارئ أم لا وشمل كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليغيره معناها فيسجد لذلك كل من القارئ ومن سمعه لانها قراءة مشروعة بل هي أولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد لها لاننا نقول بل قصد تلاوتها والتقرير معناها (وتنأ كدله بسجود القارئ) للاتفاق على طابعه حينئذ واذ أسجد معه في غير الصلاة فالاولى له عدم الاقتداء به ولو فعل كان تراكما

٦١ نهایه ل فيه نظر والظاهر ان العبرة بعقیده القارئ لانه لا يرى التحريم ويؤيده السجود لقراءة الكافر الجنب حيث علوه بأن قراءته مشروعة لعدم اعتقاده حرمتها ويحتمل ان كل واحد منهما يعمل بعقیده نفسه وهو الاقرب (قوله وسكران) أي وان لم يتعد اه حج وهو ظاهر اطلاق الشارح (قوله لعدم مشروعيها) أي لان القراءة في نحو الركوع مكروهة وهذا بخلاف ما لو قرأ في الثالثة والرابعة من الر بعية فانه يسجد لان قراءته فيها مشروعة لعدم النهي عن القراءة فيها وان لم تكن مطلوبة وفرق بين عدم الطلب وطلب العدم ويعمل في الساهی والدائم الخ عدم القصد (قوله لينسره معناها) أي والقارئ على الشج لتصح قراءته أولا لاخذ عنه حج (قوله فيسجد) - لا فالج (قوله وتنأ كد) أي السجدة وقوله له أي المستمع قال ابن قاسم على المنهج وينبغي كما يحسنه مر انه لو سمع قراءة في السجود سجودا وان كرر هت بأن ألهي القارئ لان الكراهة خارج لا لذات القراءة وشمل مر هل يسجد لسماع القراءة في الحمام قال نعم لان الكراهة لعارض وكذا لسماع القراءة في الخلاء لذلك انتهى فليتأمل وليحذر ولو قرأ واحد بعض آية السجدة وآخرا بها فهل يسن السجود لسماع فيه نظر والميل لعدم السجود أكثر وقا لما مال له مر وقوله فليتأمل لعل وجه الامر بالتأمل ان السجود لما ذكر بشكل على المنع منه للقراءة في الركوع وفي صلاة الجنابة فان علة المنع ثم كراهة القراءة في نحو الركوع وهي موجودة هنا (قوله لتقرير معناها) ويؤخذ من هذا ان مثله المستدل بالآية فيسجد وهو ظاهر لوجود هذه العلة في المستدل وفي كلام ابن قاسم على حج خلافة وفيه وقفة (قوله فالاولى له عدم الاقتداء) وهل يجوز للقارئ ان يقتدى فيها بالسامع فيه نظر وينبغي الجواز اه سمع على منهج ومع ذلك فالاولى عدم الاقتداء كمكسه لانه ليس مما اشترع فيه الجماعة

مباح الشارح فلينظر ما مرادهم بهذا وما مرادهم بالدليلين وفي حاشية الشيخ هنا ما لا يشفي اذ حاصله محاولة تحصيل دليلين  
ينزل عليهما كلامهما مع قطع النظر عن ارتباط الكلام ببعضه فراجع (قوله) وصح اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه (الخ)  
آعقب هذا في الامداد الذي ذكره الشارح في هذه السوادة عبارة بما لا يتم الدليل الا به وكان على الشارح ذكره وهو

(قوله من قراءة مشروعة) أي حيث اتفق القارئ على ما مر (قوله للخبر المار) هو قوله كان يقرأ علينا الخ (قوله أو سورتها  
الخ) أو اقتدى بالامام في صبح الجمعة لغرض السجود فقط أو سجد المصلي لغير سجدة امامه كما يعلم مما سيذكره حرم وبطلت  
صلاته اهـ ج (قوله بقصد السجود) وخرج بقصد السجود ما لو قرأ بقصد أداء سنة السورة بعد الفاتحة فيسجد وان علم قبل  
القراءة ان فيما يقرأه آية سجدة وأنه يطلب منه السجود اذا قرأها (قوله بطلت صلاته) أي بالسجود لا بمجرد القراءة لان  
الشروع فيها ليس شروعا في المبطّل كالموعز ان يأتي بثلاثة أفعال متوالية لا تبطل صلاته الا بالشروع فيها (قوله ان كان  
عالمًا بالتحریم) أي اما الجاهل والماسي ٤٨٢ فلا ومنه ما لو أخطأ قن غير يوم الجمعة يومها فقرأ فيه لم يقصد السجود

فإنه يتصور ان يسجد في الصلاة الواحدة بسبب  
سهيوت في عشرة سجدة  
وذلك فيمن اقتدى في رباعية  
بأربعة بأن اقتدى بالاول  
في التشهد الاخير ثم بالباقي  
في الركعة الاخرة من  
صلاتهم ثم صلى الاربعة  
وحده وسها كل امام منه  
فيسجد معه للسهو ثم انه  
سها في ركعته الاربعة فيسجد  
لسهو كل منهم خلفه ثم ظن  
انه سها في ركعته فيسجد ثم  
تبين انه لم يسه فيسجد ثانيا  
فهذه ثلثة عشرة سجدة  
انتهى حواشي الرمي  
الكبير (قوله وفي غير  
الصلاة لم يكره) أي بل  
هو مستحب (قوله والاصح انه تكرره  
الصلاة) أي ولا تتعقد (قوله وقد جرى على كلام النووي) أي السابق في قوله فقد قال المصنف لو أراد ان يقرأ آية الخ من  
كراهته فيما ذكر (قوله وقد سبق) أي وهو انه لا تتعقد صلاته وبقي ما لو قرأها في وقت الكراهة ليسجد في غير وقت  
الكراهة هل يسن له السجود أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانه لم يقصد سجد غير جائز وقد يؤخذ ذلك من قوله لا لغرض  
سوى النية فانه حصر المنع فيما لو دخل في وقت الكراهة لخصوص النية ~~بإفراغ~~ نذر سجد التلاوة وطال الفصل  
بين القراءة والسجود هل يفوت ويأثم أو يجب قضاؤه ظاهر على الفور ووافق مر عليه انه يجب قضاؤه فراجع ذلك من  
باب النذر وتظيره ما لو نذر صلاة الكسوف هل يجب قضاؤها اهـ سم على منهاج أقول قوله هل يجب الخ القياس كذلك وقد  
يفرق بأن هذا السبب اذا فات لا يقضي والقلب الى الفرق أميل لتصريحهم بأن ما شرع لسبب اذا فات لا يقضي وهذا منه  
~~بإفراغ~~ لو نذر ان لا يقرأ الامتطهر فله ينقض ذلك النذر ولا فيه نظر والظاهر عدم الاعتقاد لان حاصل صيغته نذر عدم  
القراءة اذا كان محذورا وليس عدمها قرينة حتى ينقض نذره وينقض برأيه فلهذا القراءه اذا كان متطهرا فبقرائته  
مع الحدث لم يفوت شيئا التزم فعله حتى يستمر في ذمته فيستحب له السجود اذا قرأ آية السجدة محدثا وكذا تسن لمن

صباح  
هو مستحب (قوله والاصح انه تكرره  
الصلاة) أي ولا تتعقد (قوله وقد جرى على كلام النووي) أي السابق في قوله فقد قال المصنف لو أراد ان يقرأ آية الخ من  
كراهته فيما ذكر (قوله وقد سبق) أي وهو انه لا تتعقد صلاته وبقي ما لو قرأها في وقت الكراهة ليسجد في غير وقت  
الكراهة هل يسن له السجود أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانه لم يقصد سجد غير جائز وقد يؤخذ ذلك من قوله لا لغرض  
سوى النية فانه حصر المنع فيما لو دخل في وقت الكراهة لخصوص النية ~~بإفراغ~~ نذر سجد التلاوة وطال الفصل  
بين القراءة والسجود هل يفوت ويأثم أو يجب قضاؤه ظاهر على الفور ووافق مر عليه انه يجب قضاؤه فراجع ذلك من  
باب النذر وتظيره ما لو نذر صلاة الكسوف هل يجب قضاؤها اهـ سم على منهاج أقول قوله هل يجب الخ القياس كذلك وقد  
يفرق بأن هذا السبب اذا فات لا يقضي والقلب الى الفرق أميل لتصريحهم بأن ما شرع لسبب اذا فات لا يقضي وهذا منه  
~~بإفراغ~~ لو نذر ان لا يقرأ الامتطهر فله ينقض ذلك النذر ولا فيه نظر والظاهر عدم الاعتقاد لان حاصل صيغته نذر عدم  
القراءة اذا كان محذورا وليس عدمها قرينة حتى ينقض نذره وينقض برأيه فلهذا القراءه اذا كان متطهرا فبقرائته  
مع الحدث لم يفوت شيئا التزم فعله حتى يستمر في ذمته فيستحب له السجود اذا قرأ آية السجدة محدثا وكذا تسن لمن

قوله والمراد بالصلاة ذات الاركان بدليل رواية البغوي في المصباح اذ صليت فحدث الله بها هو أهل وصل على ثم ادعه  
وتدبر ففرغت قبل فقدمت لادليل عليه انتهى \* واعلم ان هذه الرواية تدل على ان المراد بالجد في الاحاديث الثناء اذ لا جد  
حقيقي في القعود للصلاة فتعين ان المراد به مطلق الثناء وهو لفظ التحيات الخ (قوله لكن الافضل تشهيد بن عباس) قال

(قوله في أنه صلى الله عليه وسلم) الاولى حذف في (قوله من التعليل) أي من قوله لان الصلاة منهى عن زيادة سجدة فيها الا  
السجود لسبب الخ والسبب هو ورود السنة بها على انه قد منع قوله ولا بد من قصد السنية بأن المدار على العلم بسنة اولي لم  
من العلم بذلك قصد الادعاء عن السنة (قوله مردود بعباس) أي من أنه وارد ٤٨٣ في السكندر (قوله أي كل منهما) حل معنى

لا اعرب لانه بعد جعل  
الواو بمعنى ألا يتخاضح الى  
لتأويل بكل (قوله فلا  
يسن له السجود) أي لما  
بأنى من التعليل بقوله  
لئلا يقطع الخ وفي سم  
على منهج بخلاف ما لو  
كرره بدلا عن السورة  
فانه يسجد اه (قوله العاخر  
عن القاضية) قيد بها لانه  
لا يجوز له أن يقرأ غيرها  
(قوله وقد يوحه) أي عدم  
استحباب السجود المذكور  
(قوله ما لو سجد للقراءة  
غيره) أي كل من الامام  
والمنفرد (قوله وشمل ما لو  
تبين له حدث امامه الخ)  
أي فانه لا يسجد بل وينجب  
عليه نية المفارقة فور وقده  
سئل العلامة حج عن  
قول النخعي سمعوا أطفنا  
نقرأ ربنا واليك المصير  
عند ترك السجود لاية  
السجدة لمحدث أو يخرج عن

صحيح يوم الجمعة بقول الملقيني ان ما ذكره النووي ممنوع فان السنة الثابتة في أنه صلى الله  
عليه وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في الصبح في الركعة الاولى لم تنزل فظهر منه انه عليه الصلاة  
والسلام فعل ذلك عن قصد ولذلك استحب الشافعي أن يقرأ في الركعة الاولى من صبح يوم  
الجمعة السورة المذكورة ولا بد من قصد السنية وذلك يقتضي انه قرأ السجدة ليدسجدها  
مردود بعباس من التعليل وبوجود سببها اذ قصد فيها اتباع السنة في قراءتها في الصلاة  
المخصوصة والسجود فمخرج بالسامع غيره وان علم برواية السجود ومن زعم دخوله في قوله  
واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون مردود بعباس وبأنه لا يطلق عليه انه قرئ عليه الا ان سمعه  
(فان قرأ في الصلاة) في محل قراءته وهو القيام أو بدله ولو قبل النفاضة لانه محلها في الجلسة  
(سجد الامام والمنفرد) الواو بمعنى أو بدليل افراد الضمير في قوله لقراءته واختار التعبير بها  
لانها في التقسيم كاهنا أجود من أو أي كل منهما الخ حيث يتنازع كل من قرأ وسجد للقراءة  
يعملها فيه واليك ما يقول حذف فاعل الاول والبصر يون يضر ونحو الفاعل المضمرة  
عندهم مفرد لا مثني لانه لو كان ضمير تنبيه لبرز على رأيهم فيصبر وان قرأ ثم الافراد مع عوده  
على الاثنين بتأويل كل منهما كما تقدم فتركيب صحيح على مذهب البصريين ~~كغيره~~ من  
المذهبيين قبله وليست حجة خاصة بالمذهبيين قبله نظرا الى عدم تنبيه الضمير للتأويل المذكور  
(لقراءة فقط) أي كل لقراءة نفسه دون غيره واستثنى الامام من قرأ بدلا عن القاضية ليجزه  
عنها آية سجدة فلا يسن له السجود ومثله الجنب العاقل الطهورين المأخوذ عن القاضية اذ قرأ  
بدل آية سجدة لئلا يقطع القيام المفروض واعتمده التاج السبكي ووجهه بأن ما لا بد منه  
لا يترك الامام لا بد منه اه وهذا هو الطاهر وان نظريه بأن ذلك اعني أن في القطع  
لا جنبي أما هو لما هو من مصالح ما هو فيه فلا محذور فيه على انه كذلك لا يسمى قطعاً وقد يوحه  
أيضاً بأن البديل يعطى حكم مبدله فكأن الاصل لا يسجد فيه فبدله كذلك كما أفاده الوردية  
التي تعالى وخرج بقوله لقراءته فقط ما لو سجد للقراءة غيره عامداً فإنه تبطل صلاته  
(و) سجد (الأموم لسجدة امامه) فتبطل بسجوده لقراءة غير امامه مطلقاً من نفسه  
أو غيره وشمل ما لو تبين له حدث امامه عقب قراءته لها (فان سجد امامه فتخالف) عنه

السجود كما جرت به العادة عندنا هل يقوم الاتان بهام مقام السجود بما فارق بذلك في داخل المسجد بغير وضوء عليه يقول سبحانه  
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر الخ فان تعدل ركعتين كما نقله الشيخ زكريا في شرح الروض عن الاحماء فأجاب بقوله ان  
ذلك لا أصل له فلا يقوم مقام السجدة بل يكره له ذلك ان قصد القراءة ولا يتسلك بما في الاحياء ام لا فلا نه لم ير فيه شيئا وانما  
قال الغزالي انه يقال ان ذلك يعدل ركعتين في الفضل وقال غيره ان ذلك روى عن بعض السلف ومثل هذا الوجه فيه بفرنس  
حجته فكيف مع عدم حجته وأما ثانياً فيلزم ذلك لو سمع عنه صلى الله عليه وسلم لم يكن للتعباس فيه مسامحة لان قيام لفظ منصوب  
مقام فعل فاضل محض فضل فاذا صح في صورة لم يجز قياس غيرها عليها في ذلك وأما ثالثاً فلان الانطاط التي ذكرها في النسخة  
فيها فضائل وخصوصيات لا توجد في غيرها اه وهو يقتضي ان سبحان الله والحمد لله الخ لا يقوم مقام السجود وان دل به في  
التحفة اذ كره

المصنف زيادة لفظ المراكات فيه ووافقه قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة ولتأخروا عن تشهد ابن مسعود (قوله - لورو اسقاط المراكات الخ) أى كما قاله المصنف في المجموع وهو مرجع للضمائر الآتية في كلام الشارح وان لم يقدم ذكره (قوله والحديث فيه ضعيف) لا يخفى أن ضعفه لا يمنع العمل به في فضائل الأعمال كما هو مقرر فاعلمه شديد الضعف (قوله الصلوات الخمس) هذا التفسير ظاهر على رواية ابن مسعود التي فيها العطف أما على رواية ابن عباس فلا إلا أن يكون على حذف العاطف إذ لا يصح أن يكون وصفا للتحيات لكونه أحص ولا يبدل بعض لانه على نية طرح المبدل منه (قوله كما افتضاه

(قوله فان لم يعلم) أى المأموم وقوله حتى رفع رأسه أى الامام (قوله وهى مفارقة بمذر) المتبادر من هذا انه اذا قرأ الامام آية السجدة وسجد ثم قام قبل سجود المأموم معه لعذرانه اذا فارقته بالنية بسجدة لقراءة امامه وفيه نظر لانه بنية المفارقة صار منفردا وهو لا يسجد لغير قراءة نفسه اللهم الا أن يقال ان المأموم قرأ آية ثم فارق أو يقال ان قراءة امامه نزلت منزلة قراءته هو ثم رأيت سم على ج صرح بالجواب الثاني حيث قال ٤٨٤ فان قلت المأموم بعد فراقه غايته انه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة

(أو أنه كس) الحال بأن يسجد هو دون امامه (بطلت صلاته) لوجود المخالفة الفاحشة فان لم يعلم حتى رفع رأسه من السجود انتظره أو قبله هو أى فاذا رفع رأسه قبل سجود دوف معه ولا يسجد الا ان نوى مفارقتها وهى مفارقة بعذر ولا يكبره للامام قراءة آية سجدة على ما مر ولو فى سرية نعم يستحب له تأخيرها فى الصلاة السرية الى الفراغ منها لا يشوش على المأمومين ومحلها اذا صرا الفصل ويؤخذ من التعليل ان الجهرية كذلك اذا بعد بعض المأمومين عن امامه بحيث لا يسمع قراءته ولا يشاهد أفعاله أو أخفى جهره أو وجهه حائل أو صهم ونحوها وهو ظاهر من جهة المعنى ولو تركه الامام من المأموم بعد السلام ان قصر الفصل لما يأتى من قوائمه بطوله ولومع العذر لانها لا تقضى على الاصح وما صرح عنه صلى الله عليه وسلم من انه سجد فى الظهر للتلاوة يحتمل على انه كان يسمعههم الآية أحيانا فاعلمه أنهم يسمعون قلتهم فأمن عابهم التشويش أو قصد بيان جواز ذلك ويكره للنفرد والامام اصغاء لقراءة غيرها (ومن سجد) أى أراد ان يسجد (خارج الصلاة نوى) سجدة التلاوة وجوب بالخبر انما الآيات يستحب له التلفظ بها (وكبر للاحرام) كالصلاة (رافعا يديه) كرفعه فى تحريمه بالصلاة ولا يسن له أن يقوم ليكبر من قيام لعدم ثبوت شئ فيه (ثم كبر ندبا للهوى) السجود (بلا رفع) ايديه فان اقتصر على تكبيرة بطات صلاته لم ينو التحريم وحده نظير ما يأتى (وسجد) سجدة (كسجدة الصلاة) فى أركانها وشروطها وسننها (ورفع) رأسه (مكبرا) وجلس (وسلم) من غير تشهد كتسليم الصلاة لعدم استحبابه (وتكبيرة الاحرام شرط) فيها (على الصحيح) أى لا بد منها لانها كالنية ركن وكثيرا ما يذهب المصنف بالشرط ويريد به ما قلناه والثاني انها سنة وصححه الغزالي (وكذا السلام) لا بد منه فيها (فى الاظهر) قياسا على التحريم والثاني لا يشترط

غيره قلت فرق بينهما لان قراءة الامام تتعلق بالمأموم واذا يطاب منه الاصغاء لها فتأمل له تنبيهه فان قيل لم اقتصت هذه الاربعة عشرة بالسجود عند همامع ذكر السجود والا صر به له صلى الله عليه وسلم فى آيات أخر كما أخر الجرجوري هل أتى قلنا لان تلك فيها مدح الساجدين صريحاً وخدم غيرهم تلوياً أو عكسه فيشرع لنا السجود حينئذ لغنى المدح تارة والسلامة من الذم أخرى وأما ما عداها فليس فيه ذلك بل نحو أمره صلى الله عليه وسلم بمجرد اعن غيره وهذا لا دخل لما فيه فلم يطلب

منه سجود عنه فتأمل سبوا وفهم ما يوضح لك ذلك وأما يتلون آيات الله أناء لله وهم يسجدون فهو كما

ليس مما نحن فيه لانه مجرد ذكر فضل من آمن من أهل الكتاب اهـ (قوله من السجود) أى من عدم قصد ذلك فى غير الم تنزيل فى صبح الجمعة دون غيرها وهذه ساقطة من بعض النسخ (قوله وشمله اذا قصر الفصل) أى اما اذا طال فلا يطلب تأخيرها بل يسجد وان أدى الى التشويش المذكور (قوله ويؤخذ من التعليل) هو قوله لئلا يشوش الخ (قوله سجدة التلاوة) أى فى نوى السجود وأطلق لم يصح (قوله ولا يسن له أن يقوم الخ) أى فاذا قام كان مما حاشا على ماية تضييه قوله لا يسن دون يسن أن لا يفعل (قوله فان اقتصر على تكبيرة بطات صلاته) أى سجدته وعبر عنه بالصلاة تجوزا على ما مر فى أول كتاب الصلاة ومعنى بطات لم تنعقد لانها انعقدت ثم بطات (قوله من غير تشهد) أى لا تتوقف محتمة على التشهد وهذا لا يستلزم عدم سنه ولهذا قال بعد ولا يسن تشهد (قوله ما قلناه) أى من انما لا بد منها (قوله وكذا السلام الخ) قال الشيخ فى شرح منجه بعد جلوسه وكتب عليه سم هل يجب هذا الجلوس لاجل السلام أولا حتى لو سلم بعد رفع رأسه بسبوا كفى مال مر الى الوجوب وطب الى خلافه انتهى أقول المتبادر ما قلناه مر



كلام المصنف) لعله في غير هذا الكتاب أو فيه حيث لم يشترطه فيه مع اشتراطه له في الفاتحة كما امر (قوله وقيل بحذف  
والصالحين) الموجود في نسخ الشارح اثبات أو والصالحين بالجرعة بعد قوله وقيل بحذف وهو يفيدان صاحب هذا القبول  
يقول بحذف وبركانه أيضا وهو خلاف ما يفيد محل الجلال المحلى والشهاب حج حيث أدخلوا أو أمان على قولهما قيل (قوله رد  
بان المراد به) لا ينبغي ما في هذا الدليل تأمل كلامهم في هذا المقام فإن أحدا لم يذهب إلى وجوب التزام رواية بخصوصها

(قوله ولا يسر تشهد) أي فلو أتى به لم يضر لأن غايته أنه طول الجلوس بعد الرفع من السجود وما أتى به من التشهد مجرد  
ذكروه ولا يضر بل فضيلة كلامه عدم الكراهة (قوله وهو الأوجه) أي فلو خالفه وقام بطلت صلاته (قوله من قيام) فندبر  
على ما ذكر المتنفذ في السفر فإنه يسلم من قيام إلا أن يقال المسافر رخص له ٤٨٥ في جواز لإسلام من القيام لأن الجلوس

يفوت عليه مقصوده من  
السفر وليس للراكب أن  
يقوم ليسلم (قوله من  
اضطجاع) لا ينافي هذا  
ما مر عنه من وجوب  
الجلوس لأنه إنما أورد  
عنه في مقابلة لا كتفاء  
بجواز الرفع فكانه قال يجب  
الجلوس أو بدله مما يجوز  
في النافلة (قوله وبشترط  
أن لا يطول فصل سرفا)  
وقياس ما تقدم في قوله  
وأقوى الوالد فبين سلم من  
ركعتين من رباعية ناسبا  
وصلى ركعتين نفلا ثم ذكر  
بوجوب استئناها المخ من  
أنه يحصل الطول بقدر  
ركعتين من الوسط المعتدل  
أنه هنا كذلك (قوله كبير  
لهوى إليها) أي ويبغى  
للقارئ أن يقف بعد أيها  
وقفة لطيفة للتفصيل بينها

كالا يشترط ذلك إذا سجد في الصلاة وقضية كلام بعضهم أنه لا يسلم من قيام وهو الأوجه  
ليس لناسلام تحمل من قيام إلا في حق العاجز وصلاة الجنازة هم ينظر جواز سلامه من  
اضطجاع قياسا على النافلة (وتشترط شروط الصلاة) كاستقبال واستروطهارة ودخول وقت  
ويحصل بقراءة أو سماع جميع آياتها كما مر فلو سجد قبل انتهائه بحرف واحد لم يصح ولكف عن  
مفسداتها ككل وكلام وفعل مبطل ويشترط أن لا يطول فصل عرفا بين آخر الآية والسجود  
كما يعلم مما يأتي (ومن سجد أي أراد السجود فيها) أي للصلاة (كبر للهوى) لها (والرفع)  
منها لنابؤنوى سجود التلاوة حتما من غير تلفظ ولا تكبير كما مر لأن نية الصلاة لم تشملها وقوله  
والرفع مراد على المحرر وصرح به فيه في غير الصلاة ويلزمه أن ينتصب قائما منها ثم يركع لأن  
الهوى من القيام واجب ويسل له أن يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن ولو قرأ أيها  
فركع بأن بلغ أقل الركوع ثم بدله السجود لم يجز لفوات محله أو فوجد ثم بدله العود قبل كماله  
جاز لأنها انفصل فلم تلزم بالشروع (ولا يرفع يديه) فيها (قلب ولا يجلس) بدبا بعده (للاستراحة  
والله أعلم) لعدم وروده (ويقول) فيها مصليا أولا (سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه  
وبصره بحوله وقوته) فتبارك الله أحسن الخالقين وهذا أفضل ما ورد فيها والدعاء فيها بمناسب  
الآية حسن (ولو كرر آية) فيها سجدة تلاوة خارج الصلاة أي أيها مرتين (في مجلسين سجد  
لكل) منهما عقبها التجدد بسببه بعد توفية الحكم الأول (وكذا المجلس في الأصح) والثاني تكفيه  
السجدة الأولى عن المرة الثانية كما لو كررها قبل أن يسجد الأولى فإن لم يسجد للمرة الأولى كفاه  
عنهما سجدة حرما و يظهر أن محله أن قصر الفصل بين الأولى والسجود وتضي غيرهم بكتفاه  
جواز تعددها وقول الجوزي تبعاً لابي زرعة لا يسجد إلا واحدة يرد بقولهم لو طاف أسابيع  
ولم يصل عقب كل سنة سن فضلاء الجوزان يوالي ركعاتها كما لاها فيقال عثله هنا إلا أن  
يفرق بالمسححة في سنة الطواف كما اغتفر فيها التأخير لكن كثير بخلاف ما هنا (وركعة  
تجلس) وان طالت (وركعتان كمجلسين) وان قصرتا نظرا للاسم فيسجد فيهما ولو قرأ آية

وبين هوى السجود كما قيل به قبل هوى الركوع (قوله ويسئل أن يقرأ قبل ركوعه المخ) أي للفصل بين السجدة والركوع (قوله  
بأن بلغ أقل الركوع) أي فإن لم يبلغ أقل الركوع جاز السجود ومنه يعلم أن السجدة لا تنفوت بقصد الاعراض وظاهره جواز  
ذلك وإن صار إلى الركوع أقرب وقد يتوقف فيه بأنه خرج بذلك عن معنى القيام فليراجع (قوله لم يجز لفوات محله) أي وهو  
هو به من قيام (قوله بجمله وقوته) قال في المختار الحول الحيلة وهو أيضا القوة انتهى وعليه فحفظ القوة على الحول هنا  
عطف بنفسه فكانه قال وصوره وقوته (قوله فتبارك الله أحسن الخالقين) لم يتقدم له ذكر الفاء في سجود الصلاة ثم رأيت  
في نسخة صحيحة حذف الفاء وقوله الخالقين زاد حج رواج جمع بسند صحيح لا وصوره فروها البهق اه (قوله أي أتى بها  
مرتتين) أي أو أكثر وحكمة نفسه بما ذكر أن حقيقة التكرار كافي المصباح إعادة الشيء مرارا وأقل ما يصدق عليه ذلك  
إعادة الشيء بعد المرة الأولى مرتين بناء على أن أقل الجمع ثلثان (قوله أن قصر الفصل) لم يبين ما يحصل به الطول ههنا ويحتمل  
ضبطه بقدر ركعتين كما مر (قوله إلا أن يفرق) أي والأصل عدم الفرق فيقال بالسنية هنا

وكلامهم كاصريح في انه يجوز اسقاط ما ورد اسقاطه في بعض الروايات مطلقاً ثم قضيته انه اذا تشهد بالشهادتين الذي ورد فيه اسقاط وبركانه بكفيه وهو خلاف المذهب كما علم من كلام المصنف على ان الذي في الروضة كاصريح في ان تشهد عمر فيه وبركانه فليراجع (قول المصنف ويقول وان نحمد الله وسوله) سيما في الشارح اعتماده قرياً تبعاً لا ذريحاً (قوله وقول الشارح (قوله سجد ثانياً) أي تجدد السبب ومن ذلك قراءته على الشيخ آيتها وجوه القرائات فيستحب لكل من القارئ والشيخ السجود بعد المرات التي يكررها القارئ الآية بكلماتها ثم رأيت حج صريح بذلك (قوله وطال الفصل) أي يقينا (قوله ونظهر عن قرب) أي فان لم يتمكن من النظهر ٤٨٦ أو من فعلها الشغل قال أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر

خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في الصلاة أو عكس سجد ثانياً (فان) قرأ الآية أو سمعها (لم يسجد وطال الفصل) عرفا بين آخرها والسجود (لم يسجد) وان كان معذورا بالتأخير لانها من توابع القراءة ولا مدخل للقضاء فيها كما مر لتعلقها بسبب عارض كالسجود فان لم يطل أتي بها وان كان محدثا وتطهر عن قرب ثم شرع في السجدة الثالثة فقال (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) لان سببها غير متعلق بها فلو سجد لها في عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته (و) انما (تس) لهجوم نعمته) له أول نحو ولده أو أعموم المسلمين ظاهرة من حيث لا يحتسب كولد أو جاه أو مال أو نصر على عدو أو قديم غائب أو شفاء مريض بشرط كون ذلك حلالا فيما يظهر ومن حدوث المال حصول وظيفة دينية أي وهو أهل لها أخذ انما هو هل الهجوم مغن عن القيد بن بعده أولا الوجه الثاني ولا يتنافيه تشبههم بالولد كما سيأتي ابضا حه (أو اندفاع نقمة) عنه أو عن ذكر ظاهرة من حيث لا يحتسب كنجاة من غرق أو حريق لما صرح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا جاءه أمر يسره به ختمه احدا ورواه في دفع النقمة ابن حبان وماروي أنه قال سألت ربي وشفعت لأمي فاعطاني ثلث أممي فسجدت شكرا لربي وهكذا ثلاث مرات ولما جاءه كتاب على من الين بالسلام حمد ان سجد لله تعالى ولما أخبره جبريل ان من صلى عليه واحدة صلى الله عليه بها عشرا سجد أيضا وخرج بالظاهرين المذكورين الشافعي والاصحاب وخزم به جمع وان قال السنوي الظاهر خلافه واغتربه الجوزي المعرفة وستر المساوي على ما قاله الشيخ ونظريه بأن السجود لحدوث المعرفة واندفاع المساوي أولى من السجود لكثير من النعم واستدل على ما ذكره بسجوده صلى الله عليه وسلم لاخبار جبريل ويمكن منع الاستدلال على مدعاه بما بأن أخبار جبريل خرجت عن موضوع المعرفة الى نعمة حدثت عامة للمسلمين وهذا أولى ان يحتز به عملا لا وقع له عادة كحدوث درهم وعدم رؤية عدو لا ضرر فيها ولهذا قال الامام اشترط في النعمة ان يكون لها بالأي وقع وخطر وخرج بقولنا من حيث لا يحتسب أي من حيث لا يدري تبعاً لما في الروضة وان نازع فيه السنوي واغتربه ابن المقرئ فخذفه من روضه وتبعه على المنازعة الجوزي ما لو تسبب فيها تسبب تقضي العادة بحصولها عقبه ونسبته اليه فلا يسجد حينئذ كرجع متعارف لتاخر يحصل عادة عقب أسبابه وعلم مما تقرر عدم اعتبار تسببه في حصول الولد بالوطء والعاقبة بالدواء لان ذلك لا ينسب في العادة الى فعله ويعد فيها نعمة ظاهرة وخرج بالحدوث استمرار النعم واندفاع النقم كالعاقبة

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قياسا على ما قاله بعضهم من سن ذلك ان لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو شغل وينبغي ان يقال مثل ذلك في سجدة الشكر أيضا وقد سئل العلامة حج عن قول الشخص سمعنا وأطعنا الى آخر ما تقدم قريبا عند قوله وشمل ما لوتبين له حدث امامه الخ (قوله من حيث لا يحتسب) قضيته انه لو كان يتوقعها وحصلت له في الوقت الذي يتوقعها فيه لم يسجد وفي الزيادة خلافه وعبارته سواء كان يتوقعها قبل ذلك أم لا ويصرح بما اقتضاه كلامه قوله الا في وخرج بقولنا من حيث لا يحتسب أي من حيث الخ (قوله كولد أو جاه) أي ولو كان ميتا لا يشفع له قال السنوي والظاهر ان حدوث الاخ ونحوه كحدوث

الولد اه عميرة (قوله بشرط) قيد في المال وقوله كون ذلك أي المال (قوله مغن عن القيد من) هما ظاهرة والاسلام ومن حيث لا يحتسب (قوله وشفعت لأمي) عطف تفسير (قوله ثلث أممي) أي الشفاعة فيهم (قوله وهكذا) أي سألت ثانيا فاعطاني ثلثا آخر وثالثا فاعطاني الثلث الا آخر (قوله بالسلام حمد ان) اسم لقبيلة وهو بفتح الهاء وسكون الميم وبالذال المهملة واما بفتح الميم وبالذال المعجمة فاسم لدينة بالجبال كافي اللب (قوله أولى من السجود) معتمد (قوله فاستدل) أي المنظر (قوله والاولى ان يحتز به) أي به ذا القيد وهو الظاهرين (قوله كحدوث درهم) أي غير محتاج اليه (قوله وخطر) عطف تفسير (قوله كرجع متعارف) أي متعارف له (قوله وعلم مما تقرر) أي في قوله تقضي العادة الخ (قوله كالعاقبة) أي للعصم

(الخ) يعلم منه ان الشارح جعل استدراك المصنف راجعا لما سرفي أقل التشهد تبعه الشارح الجلال بخلاف الشهاب حج فأنه جعله راجعا الى القيل قبله (قوله نعم في النبي لغتان الخ) هـ ذامن مباحث التشهد لامن مباحث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو تابع في هذه السوادة للشهاب حج في التحفة لكن ذلك انما ذكرها هناك فكان على الشارح أن يذكرها أيضا هناك ثم يحيل عليها هنا وهو كذلك في الأنوار وعبارته في التشهد نصها وشرط التشهد رعاية الكلمات والحروف والتشديدات والاعراب الخ والمواودة لفاظ مخصوصة واسماع النفس كالفتحة ثم قال في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله ثروة) أي غنى (قوله أو صلاة السجود) أي بنية التطوع لا بنية الشكر أخذ اتماما كرويه في الاستسقاء من انه ليس له صلاة سبب الشكر (قوله فهو أولى) أي أو أقامهما مقامه فهو حسن اهـ حج وعبارة الروض وشرحه وتستحب أيضا أي مع سجدة الشكر كما صرح به في المجموع والصدقة والصلاة للشكر وزاد لفظة أيضا ليفيد ما نقله عن المجموع لكن الخوارزمي تليذ البغوي اذا كرر لاستحباب ما ذكر فهم من كلام شيخه خلافة فقال لو أقام ٨٧ الصدق أو صلاة ركعتين تمام السجود

كان حسنا انتهى فشا قاله حج  
اعتمد فيه كلام الخوارزمي  
(قوله أو رؤية مبتلى)  
ظاهره ولو غير آدمي وهو  
قريب لان المقصود  
السلامة من تلك الآفة  
لكن قصده بعضهم بامش  
بما اذا كانت تلك الآفة  
مما يعرض مثلها لآدمي  
وهو ظاهر وعبارة  
على حج أي ولو غير آدمي  
فيما يظهر ويحتمل تقييد  
بلانه حديثه بـ يمكن ان  
يحصل لآدمي في العادة  
ويحتمل خلافه لا مكان  
حصوله واصل الاول أقرب  
اهـ ومراده بالاول قوله  
ويحتمل تقييد بلانه الخ  
ويذهب ان من ذلك أيضا  
رؤية من تكب نارم  
المسروا (قوله أو بدنه)

والاسلام والغنى عن الناس فلا سجود لها لانه يؤدي الى استغراق العمر في السجود ويستحب  
اظهار السجود لذلك الان تجددت له ثروة أو جاء أول ولد من الاجمعة من ليس له ذلك وعلم  
بالحال فيحتمل لثلاثين كسر ثبته ولو ضم صدقة أو صلاة لسجود فهو أولى فالذي فهمه المصنف  
من كلام البغوي اذا كرر لنية التصديق أو الصلاة شكر انه يسن فعل ذلك مع السجود  
والذي فهمه الخوارزمي تليذ البغوي من كلامه انه يقوم مقامه والاول أو وجهه (أو رؤية  
مبتلى) في نحو عقله أو بدنه لانه صلى الله عليه وسلم سجدة لرؤية من وأخرى لرؤية وجل به  
قصر بالغ وضعف حركة ونقص خلق أو بلا واختلاط عقل على الخلاف في ذلك والحديث وان  
كان مرسل فقد اعتضد بشواهد كدته والسجود هنا على السلامة من ذلك (أو رؤية  
عاصي) متجاهر بمعصيته كافي الكفاية بن الاحكام وان نازع فيه الزكشي ومنه الكافر كما  
في البحر اذ مصيبة الدين أعظم من مصيبة الدنيا فطلب منه السجود شكره على السلامة من  
ذلك لانه صلى الله عليه وسلم سجدة لرؤية المبتلى والوجه كما قاله جع انه لو حضر المبتلى والعاصي  
عند أعمى أو سمع صوتهما سماع ولم يرهما سأل السجود أيضا فالشرط اما لرؤية ولو من بعد  
والتعبير بها جرى على الغالب أو حضورهما عند الأعمى أو سماع صوتهما له أو لغيره ولا يلزم  
تكرار السجود الى ما لا غاية له فمن هو ساكن بازائه مثلا لا نالنا امره به كذلك الا لا لم يوجد  
أهم منه يقدم عليه (ويظهرها) أي السجدة (للعاصي) بقيد المار ولا يشترط في معصيته التي  
يتجاهر بها كونها كبيرة كما أتى به الوالدرجته الله تعالى ان لم يخف منه ضرر اذ تعبيره له لعله  
يتوب بخلاف من لم يتجاهر بمعصيته فلا يسجد لرؤيته أو خاف منه ضررا فلا يظهرها بل يخفيها  
كافي المجموع (لالمبتلى) لثلاثين الذي بالظاهر ان كان غير معدور كقطع في سرته أو مجاود  
في زنا ولم يعلم توبته اظهره له ولا يفسرها أو قضيته ان الغاسق لا يسجد لرؤية فاسق لكن  
الوجه انه ان قصد به زجره سجدة مطلقا أو الشكر على السلامة مما ابتلى به لم يسجد ان كان مثله

ومنه ما لو رأى عقيما غير أنه فسجد (قوله متجاهر بمعصية) ومن ذلك لبس القوايق القطنة للرجال لحرمته اسمعاهم  
الحرير والنساء لم يفهمه من التشبه بالرجال فأنه يفتي فيما لو اختلعت عقيده الرائي والعاصي ان المعصية في استحباب السجود  
بعقيدة الرائي وفي اظهار السجود للعاصي بعقيدة الرائي فان الغرض من اظهار السجود له زجره عن المعصية ولا يترجم بذلك الا  
حيث اعتقد ان فعله معصية (قوله ومنه الكافر) أي ولو تكبرت رؤيته اما لو رأى جملة من الكفار دفعة فيكفي لرؤيته  
سجدة واحدة (قوله يسجد لرؤية المبتلى) أي والعاصي أولى لما قدمه من ان مصيبة الدين الخ فليس ما ذكر تكرار مع قوله أولا  
لانه سجدة لرؤية من الخ لا خلاف المقصود من ذلك (قوله بقيد المار) هو قوله متجاهر (قوله كونها كبيرة) أي في سجدة  
لغيره وان لم يفسرها وعبارة حج قال الاذري أو مستتر صر ولو على صغيره اهـ (قوله تعبيره) تعليل فنقول المصنف  
ويظهرها للعاصي (قوله لالمبتلى) بفتح اللام اسم مفعول من ابتلى (قوله يسجد مطلقا) أي سواء كان مثله أو أعلى أو دون

وشروطها شروط التشهد (قوله اتركه شدة الخ) نازع فيه الشهاب سم في حواشي التحفة (قوله وهي وعلى آل محمد) ليس هذا من الزيادة وانما الزيادة ما بعده نعم الاتيان به بدل وآله أكل (قوله أو ليطلب) معطوف على قوله لان الصلاة من الله (قوله وهذا) أى الاحتمال (قوله باب في صلاة النفل) (قوله واصطلاحا) قضية التعبير به ان تسمية ما ذكره نفل من وضع الفقهاء لما من ان ما تلقى تسميته من الشارع يقال فيه وشربا (قوله ما عدا الفرائض) أى من الصلاة وغيرها كالصوم والصدقة وهو ما طلبه الشارع طلبا غير جازم فاعبارة عن مطاوب فيخرج المعنى عنه وان صدق عليه انه غير الفرائض (قوله والتطوع) زاد سم في شرحه للورقات ٤٨٨ الكبير والاحسان وزاد حج والاولى أى الاولى بفعله من تركه (قوله فهي

بمعنى واحد) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه أعم لشموله الواجب والمباح أيضا كافي جمع الجوامع الحسن المأذون فيه واجبا ومنه دو باو مباحا اه الا ان يراد ان الترادف بالنسبة اليه بالنسبة لبعض ما صدقته فلي تأمل أو ان مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو غيرهم فلي تأمل اه سم على حج (قوله على المشهور)

من كل وجه أو فسق الرأى أفصح ويجرى هذا فيما لو شاركه في ذلك البلاء والعصيان وهما يظهره الفلاسق المتجاهر المبسلي في بدنه بما هو معذوف فيه يحتمل الاظهار لانه أحق بالزجر والاحفاء لئلا يفهم انه على الابتلاء فينكسر قلبه ويحتمل انه يظهرها ويبين له السبب وهو الفسق وهذا هو الوجه وبه أفقى الوالد رحمه الله تعالى ويحرم التقرب الى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد الصلاة كما يحرم ركوع مفرد ونحوه (وهى) أى سجدة الشكر (كسجدة التلاوة) خارج الصلاة في كيفية وشرائطها كافي المحترمين دو بانها (والاصح جوازها) أى السجدة تين خارج الصلاة (على الراحلة للساافر) بالاياء لانهم انفس فسمح فيها لمشقة النزول وان أذهب الایاء أظهر أركانهم من تمكن الجهة بخلاف الجنائز ومقابل الاصح عدم الجواز لقوات أعظم أركانهم وهو الصاق الجهة من موضع السجود فان كان في مرقد وأنتم سجوده جاز بلا خلاف والمسمى بسجدة على الارض (فان سجدة التلاوة صلاة جاز) الایاء (عليها) أى الراحلة (قطعا) تبعال للمأفلة كسجود السهو وخرج بسجود التلاوة سجدة الشكر فلا تغفل في الصلاة كما هو وتكون سجدة الشكر بطول الفصل عرفا بينا وبير سببها كما هو نظيره في سجدة التلاوة

### باب بالتموين (في صلاة النفل)

هو لغة الزيادة واصطلاحا ما عدا الفرائض سمي بذلك لانه زائد على ما فرضه الله تعالى ويعبر عنه بالسنة والندوب والحسن والمرغ فيه والمستحب والتطوع فهي بمعنى واحد لترادفها على المشهور وذهب القاضي وغيره الى ان غير الفرض ثلاثة تطوع وهو ما لم يرد فيه نقل بخصوصه بل ينسبه الانسان ابتداء وسنة وهي ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ومستحب وهو ما فعله احيانا وأمر به ولم يفعله ولم يتعرضوا للبقية لعمومها لثلاثة مع انه لا خلاف في المعنى فان بعض المسنونات أكد من بعض قطعوا وانما الخلاف في الاسم والصلاة أفضل عبادات البدن بعد الاسلام لخبر الصحابي أى الاعمال أفضل فقال الصلاة لو قتها لانها اتوا بالايمان الذى هو أفضل القرب وأشبه به لاشتماله على نطق باللسان وعمل بالاركان واعتقاد بالجانان ولقوله صلى الله عليه وسلم استقيموا واعلموا ان خير أعمالكم الصلاة رواه أبو داود وسماها الله تعالى ايمانا فقال وما كان الله ليضيع ايمانكم أى صلاتكم الى بيت المقدس ولانها تجمع من القرب

وثواب الفرض يفضل به سبعين درجة كافي حديث صحيح ابن خزيمة قال الزركشى والظاهر انه لم يرد بالسبعين الحصر وزعم ان المندوب قد يفضل كبراء المعسر وانظاره وابتداء سلام ورده مردود بان سبب الفضل في هذين اشتمال المندوب على مصلحة الواجب وزيادة اذبالا براء زال الانتظار وبالا ابتداء

حاصل أمن أكثر مما في الجواب اه حج أى فضله عليه من حيث اشتماله على مصلحة الواجب لا من

حيث ذاته ولا من حيث كونه منه دو (بالقوله وذهب القاضي) مقابل قوله على المشهور (قوله ولم يتعرضوا للبقية) وهي النفل والمندوب والحسن والمرغ فيه (قوله بعد الاسلام) أى اما هو فهو أفضل مطلقا وجعله من عبادات البدن حيث احتزرنه بقوله بعد الاسلام لانه عمل القلب واللسان وهما من البدن لكن سيأتى قوله وخرج بعبادات البدن عبادات القلب وهو يفيد تنقيص البدن بالهيكل الظاهر فلهذا جعل الاسلام من عبادات البدن لان أحكامه لا تعتبر الا بعد النطق بالشهادتين (قوله لانها اتوا بالايمان) أى تابعة له في الشرف والذكر نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلاة (قوله وعمل بالاركان) هذا قد يوهم ان الاعمال جزء من الايمان بتوقف عليها حقيقة والراجح انها مكملات



هي الرحمة الخ وحينئذ قال تعبد بناء طلب للمجهول (قوله لا نأقول من ادنا بالمساواة الخ) عبارة الامداد التي هي أصل هذه السوادة وقد يشكك على الآخرين ان غير الانبياء لا يساوهم مطلقا الا ان يجب بان المساواة في هذا الفرد بخصوصه ان سلم ان التشبيه يفيد هاتما هي بطريق التبعية له صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ذلك (قوله ولا يتوهم من كونه عليه السلام الخ) عبارة الامداد عطا على قوله ما قاله ابن عبد البر الذي مر في الشارح انها لا مانع من انه صلى الله عليه وسلم عين الرحمة فلا يدعى له بها لان المراد بالرحمة في حقه تعالى غايتها المارة أول الكتاب وهو صلى الله عليه وسلم أجزل الخلق حظا منها وحصولها

(قوله وقيل الصوم) مقابل قوله والصلاة أفضل عبادات الخ (قوله على أحد التأويلات) ومنها انه الذي يقصد في الخواج (قوله وخزم بعضهم) من البعض حج فانه خزمه في شرحه وبظهر من كلام ٤٨٩ السارح اعتماده وهو ظاهر (قوله وقيل

الزكاة بعدها) أي الصلاة وقيل هي أفضل العبادات زيادي أي وتليه فالذي يليه الصوم ثم الخ (قوله مع الاقتصار على الاكتمال) ومنه الرواتب غير المؤكدة ومن ثم عبر بالاكتمال كدودون المؤكدة فليست أملا هم على حج (قوله عبادات القلب) أي فانه أفضل من الصلاة (قوله والتفكير) أي في مصنوعات الله التي يستدل بها على كمال قدرته قال سم على حج ظاهره وان قل التفكير ساعة مع صلاة ألف ركعة انتهى (قوله والتوكل) أي التفويض الى الله في الامور والاعراض مما في أيدي الناس مع تبسّر الاسباب (قوله والصبر) أي وهو حبس النفس على الطاعة ومنعها عن المعصية (قوله وانتظر من الرذائل) أي ان يعد نفسه باطناعها (قوله وقد

صلاتكم الى بيت المقدس ولا نها تجميع من القرب ما تفرق في غيرها من ذكر الله تعالى ورسوله والقراءة والتسبيح واللبث والاستقبال والطهارة والسترة وترك الاكل والكلام وغير ذلك مع اختصاصها بالركوع والسجود وغيرهما وقيل الصوم ظهر المصحين قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وأنا أجزي به لانه لم يتقرب الى أحد بالجوع والعطش الا الله تعالى فحسنت هذه الاضافة للاختصاص ولان خلوا الجوف من الطعام والشراب يرجع الى الصمدية لان الصمد هو الذي لا جوف له على أحد التأويلات والصمدية صفة الله تعالى فحسنت الاضافة لاختصاص الصوم بصفة الله تعالى ولانه مظنة الاخلاص لخلقائه دون سائر العبادات فانها أعمال ظاهرة يطعم عليها فيكون الربا فيها أغاب فحسنت الاضافة للشرف الذي حصل للصوم وقال الماوردي أفدها الطواف ورجحه الشيخ عز الدين وقال القاضي الخ أفضل وقال ابن أبي نصر رون الجهاد أفضل وقال في الاحياء العبادات تختلف أفضليتها باختلاف أحوالها وفعالها فلا يصح اطلاق القول بافضلية بعضها على بعض كما لا يصح اطلاق القول بانها أفضل من الماء فان ذلك مخصوص بالجنائز والماء أفضل للمطشان فان اجتماع نظر لا يغلب فتصدق الغنى الشديد البخل بدينهم أفضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لمسا فيه من دفع حب الدنيا والصوم لمن استحوذت عليه شهوته من الاكل والشرب أفضل من غيره وخزم بعضهم بانه يلي الصلاة الصوم ثم الحج ثم الزكاة وقيل الزكاة بعدها والخلاف كما في المجموع في الاكثر من أحدهما مع الاقتصار على الاكتمال من الآخر والا فصوم يوم أفضل من ركعتين بلا شك وخرج بعبادات البدن عبادات القلوب كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء محبة الله تعالى ومحبة رسوله والتوبة والنظر من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون الا واجبا وقد يكون تطوعا بالتجديد واذ كانت الصلاة أفضل العبادات كما مر ففرضها أفضل الفروض وتطوعها أفضل التطوع ولا يرد طلب العلم وحفظ غير الفاتحة من القرآن لانهم ما من فروض انكسائيات وينقسم الى قسمين كما قال (صلاة النفل قسمان قسم لا يسمن جماعة) بنصبه على التمييز المختول عن نائب الفاعل أي لا تسمن فيه الجماعة ولو صلى جماعة لم يكره لا على الحال انما ساد المعنى اذ مقتضاه في السنة حال الجماعة لا الانفراد وهو غير صحيح (فنه الرواتب مع الفرائض) وهي السنن

٦٢ نهايه ل يكون تطوعا بالتجديد) ومثله يقال في التوبة (قوله ولو صلى جماعة لم يكره) أي وينتاب على ذلك انتهى سم على حج بالمعنى وهل الاولى ترك الجماعة فيسه كما مر في اقتداء المسمع بالقارئ أولا ويفرق فيه نظر والظاهر عدم الفرق فيكون فعلها في الجماعة خلاف الاولى وقد يشعر به جعلها كذلك في صلاة الليل كما يفهم من قول المحلى في التراويح ومقابل الاصح ان الانفراد بها أفضل كغيرها من صلاة الليل لكنه يشكك على كونه خلاف الاولى حصول الثواب فيها فان خلاف الاولى منهي عنه والنهي يقتضي عدم الثواب الا ان يقال لم يرد به كونه خلاف الاولى كونه منهي عنه بل انه خلاف الأفضل (قوله فنه الرواتب) وانظر في أي وقت طلبت الرواتب

له لا يمنع طلبه الخ (قوله فالوجه عدم الاتيان بها) أي يحرم عليه ذلك كما هو ظاهر (قوله والاشبه في الموافق) صريح هذا الصنيع ان الموافق الذي أطال امامه التشهد الاول لا يأتي بيقينة التشهد الاكمل بل يستقل بالدعاء والالم بحسن التفريق بينه

(قوله والحكمة فيها انها تكمل ما نقص من الفرائض) وقضيته ان الجابر للفرائض هو الراتب دون غيرها ولو من جنس الفرائض كصلاة الليل وفي كلام سم علي ح تبعنا ظاهر حج ما يقتضي التعميم وعبارته قوله وشرع لتكميل الخ عبارة العباب واذا انتقص فرضه كل من نفعه وكذا باقي الاعمال اه وقوله نفعه قد يشمل غير سن ذلك الفرض من النوافل ويوافقه ما في الحديث فاذا انتقص من فريضة شيئا قال الرب سبحانه انظر واهل لعبدى من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة اه بل قد يشمل هذا تطوع عايس من جنس الفريضة فليست امل وعبارته المناوئ في شرحه الكبير على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم أول ما فرض الله تعالى على أمي الصلاة الخ نصها واعلم ان الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الفرائض غالبا الا وجعل له من جنسه نافلة حتى اذا قام العبد بذلك الواجب وفيه حل مما يجبر بالنافلة التي هي من جنسه فلذا أمر بالنظر في فريضة العبد فاذا قام بها كما أمر الله جوزى عليها وأثبت له وان كان فيها خلل كتبت من نافلته حتى قال البعض انما ثبتت لك نافلة اذا سلت لك الفريضة اه وهي ظاهرة في خلاف ما استظهره سم بل وقع في المناوئ أيضا ما صرح بتخصيص الجبر بالر واتب وعبارته عند قوله صلى الله عليه وسلم في الانسان سستون وثلاثة مفصل الخ مانصه وخصت الضحية بذلك لبعضها الشكر لانهم لم تشرع جارية لغيرها بخلاف الر واتب اه اللهم الا أن يقال أراد انه لم يقصد عشر وعينها الجبر لغيرها وان اتفق حصوله بما ليس أصليا ٢٩٠ في مشر وعينها هذا ومع ذلك لو فوي به ابتداء جبر الخلل لم تنفع دولوعم الخلل

كتركه التشهد الاول

التابعة لها والحكمة فيها انها تكمل ما نقص من الفرائض بنقص نحو خشوع كترك تدبر قراءة (وهي ركعتان قبل الصبح) يستحب تخفيفهما للاتباع وان يقرأ فيهما ما بقي البقرة وآل عمران أو بالكافرون والاخلاص وان يصطبح والاولى كونه على شقه الايمن بعدهما ولعل من حكمته انه يتذكر بذلك ضجعة القبر حتى يستفرغ وسعته في الاعمال الصالحة ونهيا لذلك فان لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض نحو كلام أو تحول ويأتى ذلك في المقضية وفيما لو آخر سنة الصبح عنها كما هو ظاهر لما صرح من مواظبته صلى الله عليه وسلم

مثلا (قوله ما نقص من الفرائض) بل ونقوم في الآخرة لا الدنيا خلافا لبعض السلف مقام ما ترك منها لعذر كسيان كإنص عليه اه حج (قوله بايتي

عليهما

البقرة وآل عمران) وهما قوله تعالى قولوا آمنا بالله الى قوله مسلمون وقوله قل يا أهل الكتاب

الى قوله أيضا مسلمون (قوله والاخلاص) قضية التعبير بأوانه لا يطلب الجمع بينهما بوجه بان المطلوب تخفيف الر كعتين والجمع بينهما فيه تطويل وقد يقال ان ثبت ورود كل في رواية فلا مانع من ان الجمع بينهما أفضل لمتحقق العمل بجميع الروايات وانظر لو أراد الاتصاف على أحدهما فيه نظر والاقرب تقديم الكافرون والاخلاص لما ورد فيهما ثم رأيت في حج على الثمائل مانصه قيل باب صلاة الضحية عند قول المصنف ركعتين حين يطلع الفجر الخ فيسن تخفيفهما اقتداء به صلى الله عليه وسلم ثم قال ولا ينافي ذلك ما في مسلم كان صلى الله عليه وسلم كثير ما يقرأ في الاولى قولوا آمنا بالله وما أُنزل اليها الآية البقرة وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا الى مسلمون آية آل عمران لان المراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ الشخص في الاولى آية البقرة ولم تشرح والكافرون وفي الثانية آية آل عمران وألم تر كيف والاخلاص لم يكن مطولا لهما تطويلا يخرج به عن حد السنة والاتباع وروى أبو داود انه قرأ في الثانية ر بنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكثبنا مع الشاهدين وانا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا ولا تستل عن أصحاب الجحيم فيسن الجمع بينهما لمتحقق الاتيان بالوارد أخذنا ما قاله النووي في اني ظلت نفسي ظمنا كثيرا والاعتراض عليه في هذا ردته في حاشية الايضاح في مهبط الدعاء يوم عرفة (قوله وان يصطبح) ويحصل أصل السنة بأي كيفية فعلت والاولى أن يستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه لانها الهيئة التي تكون في القبر فهي أقرب لتذكير أحواله فان لم يبدله تلك الحالة في محله انتقل الى غيره مما يسهل فعلها فيه (قوله فصل بينهما) أي الر كعتين (قوله نحو كلام) ظاهره ولو من الذكر أو القرآن لان المقصود منه تمييز الصلاة التي فرغ منها من الصلاة التي شرع فيها وينبغي ان اشته له بنحو الكلام لا يفوت سن الاضطباع حتى لو أراد بعد الفصل المذكور وحصل به السنة (قوله ويأتى ذلك في المقضية) قضيته انه اذا آخر سنة الصبح منها تدب له الاضطباع بعد السنة لا بين الفرض وبينها وظاهر خلافه لان الفرض من الاضطباع الفصل بين الصلاتين

وبين ما قبله في العمارة لكن في حاشية الشرح نقل عن فتاوى والده الشارح انه مشبه فليراجم وليرى مذهب الشارح في ذلك (قوله امام من) يعلم من صنعة هناء وفيما يأتي ان المسئلة عنده ثلاثة فامام من مريض في حقه أن لا يزيد فان زاد كان مخالفا للسنة من غير كراهة وهذا هو الذي نزل عليه مسئلة المتن وامام غير من مريض في حقه الزيادة والمنفرد يطيل ماشاء أي ولا يكون بذلك مخالفا للسنة كما يقتضيه التقسيم وسكت عن المأموم لانه تابع للإمام وهو في ذلك مخالف للشهاب

كما يشعر به قوله فان لم يرد ذلك فصل بينهما الخ (قوله على القول) أي المرحوح (قوله ويضيف) لعل هذا مجرد تصوير للمام ان ذكر عدد الركعات ليس بشرط فيكفي أن يقول أصلي الغداة أو الفجر أو نحو ذلك (قوله فيقول) هذه الكيفيات ماعدا ركعتي الوسطى بل قد يقال حتى هي أيضا يجعل الاضافة بيانية تصح للفرض كما تصح للسنة ولعل المميز بينهما - ما وجوب التعرض للفرضية في الفرض ووجوب عدمه في السنة (قوله انه يسن تطويلهما) ويحقق بهما بقية السن المتأخرة وانما نص عليها الجريان العادة بالانصراف عقب فعل المغرب (قوله حتى ينصرف) ٤٩١ لا يخفى ان تطويلها ماسنة لكل أهل

المسجد فلا يتصور ان يفي بانصراف أهل المسجد الا ان يريد سن ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه الى الانصراف أمر عرض له اه سمع على حج والكلام حيث فعلها في المسجد فلا ينافي ان انصرافه ليعملها في البيت أفضل (قوله الكافرون والاحلاص) ويسن هذان أيضا في سائر السنن التي لم ترد لها قراءة مخصوصة كما بحث حج (قوله وذلك لكلها) وينبغي حيث أراد الاكمل ان يقدم الكافرون لو رودها بخصوصها ثم يضم اليها ماشاء ومثله يقال في الركعة

عليهما وخبر ركعتي الفجر خبر من الدنيا وما فيها وله في نيتها كيفيات سنة الصبح سنة الفجر سنة البرد سنة الوسطى على القول بأنها الوسطى سنة الغداة وله أن يحذف لفظ السنة ويضيف فيقول ركعتي الصبح ركعتي الفجر ركعتي البرد ركعتي الوسطى ركعتي الغداة (وركتان قبل الظهر وكذا) ركعتان (بعدها) ركعتان (بعد المغرب) خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الجمعة وذكر في الكفاية في ركعتي المغرب بعدها انه يسن تطويلهما حتى ينصرف أهل المسجد لكن مقتضى كلام الروضة من انه يندب فهم الكافرون والاحلاص خلافه الا ان يعمل على انه بيان لاصل السنة وذلك لكانها (و) ركعتان بعد (العشاء) للخبر المار وشمل ذلك الحاج عز دلفه وانما سن له ترك النفل المطلق ليستريح وليتأهل المأين يديه من الاعمال الشاقة يوم النحر (وقيل لاراتبه للعشاء) لان الركعتين بعدها يجوز كونهما من صلاة الليل ويرد بأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ويفتحها بركعتين خفيفتين ثم يطوئها فدل ذلك على ان تلك ليستامنا ونفي الوجه ما ذكر بالنسبة للتأكيد لاصل السنة كما يؤخذ من قوله الا في وانما الخلاف الى آخره ومعنى تعديله بما ذكرناه اذا جاز كونهما من صلاة الليل انتفت المواظبة المقتضية للتأكيد (وقيل أربع قبل الظهر) لعدم تركه صلى الله عليه وسلم لها كما رواه البخاري (وقيل وأربع بعدها) خبر من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار (وقيل وأربع قبل العصر) خبر رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً (والجميع سنة) راتبه قطعاً لو ردد ذلك في الاحاديث الصحيحة (وانما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التأكيد وهو العشر الاول فقط لانه صلى الله عليه وسلم واظب عليها أكثر

الثانية من انه يقدم الاحلاص الخ والاولى فيما يضمه رعاية ترتيب المصحف فان لم يتيسر له اذ اراد ذلك تطويل ضم الى ذلك ماشاء وان خالف ترتيب المصحف (قوله بركعتين خفيفتين) وحكمة تخفيفهما المبادرة الى حل العقدة التي تبقى بعد حل العقدتين قبلها وذلك لان ورود الشيطان يأتي للإنسان بعد نومه فيعقد عليه ثلاث عقود يقول له عليك ليل طويل فارقد فاذا استيقظ وذكر الله تعالى انحلت واحدة واذا قوصأ انحلت الثانية واذا صلى ركعتين انحلت الثالثة (قوله ثم يطوئها) أي صلاة الليل (قوله فدل ذلك) منه يعلم انه يسن تجميل سنة العشاء بعدية وان كان له ثم جدو ونق بالقطعة (قوله على ان تترك) أي الركعتين الخفيفتين (قوله كما يؤخذ من قوله الخ) انظر هل يشكل على هذا قول الشارح لان الركعتين بعدها الخ وعمارة قول المصنف والجميع سنة الخ انظر هل يشكل على هذا قول الشارح في راتبه العشاء وما ذكر بعدها يجوز ان يكون من صلاة الليل اه ثم رأيت سمع على ج قال بعد ذكره الاشكال قال وجه استثناء هذه من القطع الا في بان الجميع سنة لكن قول الشارح كحج ومعنى تعديله بما ذكرناه الخ يدل على جريان الخلاف فيها كغيرها (قوله حرمه الله على النار) أي منعه من دخولها (قوله لخبر رحم الله الخ) مراده الدعاء

وموافق لما في شرح المنهج في حاشية الشيخ من تنزيل كلام الشارح على كلام الشهاب المذكور ليس في محله (قوله) لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد وأحسن ذكر آخر أتى به والآخرجه) صريح في تأخر الترجمة عن الذكر الذي أتى به بدلا

(قوله وكان في الخبر السابق) هو قوله كان يؤخر صلاة الليل وعبارة حج وكان في الخبرين السابقين في أربع الظهر وأربع العصر الخ وأراد بأربع الظهر وأربع العصر ما قدمه فهمان قوله بعد قول المصنف الظهر لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها رواه البخاري وقوله بعد قول المصنف العصر للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعين قبل بينين بالتسليم فقول الشارح وكان في الخبر الخ يحتمل أنه أراد كان الواردة في هذا المقام وان لم يسبق لها ذكر في كلامه ثم يحتمل أنه أراد بالخبر حنسه فيشمل الخبرين معا وأنه أراد الوارد في سنة العصر خاصة لأن الوارد في سنة الظهر اشتمل على ما يفيد المواظبة وهو قوله لا يدعها فالتركرار مستفاد من غير كان (قوله ولو اقتصر على ركعتين) أفهم أنه لو صلى الأربع قبلية وفصل بينها بالسلام لا يتعين صرف الأوليين للؤكد بل يقع ثنتان مؤكدتان وثنتان غير مؤكدتين بلاتعيين وقضية قوله لأنه المتبادر والطلب فيه أقوى صرف الأوليين ٤٩٢ للؤكدتين مطلقا وهل قبلية أفضل من البعدية أو بالعكس أو هما

من الثمانية الباقية وكان في الخبر السابق لا تقتضي تكرار كما هو الأصح عند الأصوليين ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلا ولم ينو المؤكد ولا غيره انصرف للؤكد كما هو ظاهر لأنه المتبادر والطلب فيه أقوى (وقيل) من الزاوية غير المؤكدة (ركعتان خفيفتان قبل المغرب) لما يأتي (قلت هامة) غير مؤكدة (على الصحيح في صحيح البخاري الا صريحا) ولفظه صاوبا لصلاة المغرب قال في الثالثة من شاء كراهة ان يتخذ الناس سنة أى طريقة لازمة وصح ان كبار الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يتسددون السوراء لها اذا أذن المغرب حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلاة قد صليت من كثرة من يصلحها وقول ابن عمر ما رأيت أحدا يصلحها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاذح في ذلك لأنه نفي غير محصور وبجيب ممن زعم كونه محصورا اذ من المعاصم ان كثير من الزمته في عهده صلى الله عليه وسلم لم يحضره ابن عمر ولا أحاط بما يقع فيه على أنه لو فرض الحصر فالمثبت معه زيادة علم فليقدم كما قدم موارد رواية مثبت صلاته عليه السلام في الكعبة على رواية نافيها مع اتفاقهما على أنها كراهة (كانا معهما فيها مع ان مدعاه نفي الرواية ولا يلزم من عدم رؤيته نفي رؤيته غيره وبفرض التساقط يبقى معنى صاوبا قبل المغرب ركعتين لعدم المعارض له والخبر الصحيح بين كل أذانين أى أذان واقامة صلاة اذهو يشملها مناصا ومن ثم أخذوا منه استحباب ركعتين قبل العشاء ويستحب فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هي وفضيلة التحريم لا سراع الامام بالفرض عقب الاذان أخرها الى ما بعدها

على حد سواء قال الذي ذكره بعض من لقيناه ان البعدية أفضل لتوقفها على فعل الفريضة هكذا نقل عن الشيخ جدان اه (أقول) الاقرب التساوى كما يدل عليه عبارة البهجة حيث قال ما بالاولا لا ترتب اه أى ما ذكرته من الرواتب معطوفا بالاولا لا ترتب فيه وهاتان الركعتان عطفهما بالاولا (قوله ولم ينو المؤكد) فضيته أنه لو اقتصر في نيته على غير المؤكد اختص به وبقي ما لو أطلق سنة الظهر القبليّة أو البعدية بأن

لم يتعرض لعدد هل يقتصر على ثنتين أم لا فيه نظر والذي قدمه شيخنا الزبائدي ولا في صفة الصلاة أنه يقتصر على ثنتين اه وعبارة سم على حج نصها في جواز ان يطلق في نية سنة الظهر المتقدمة مثلا ويختبر بين ركعتين وأربع مر اه وفي كلامه أيضا على البهجة لو أطلق النية في تحية المسجد أو الضحى حل على ركعتين بليراجع فانه يحتمل الفرق بين الضحى وتحية المسجد وبين الرواتب (قوله قال في الثالثة) أى في المرة الثالثة وقوله كراهة ان يتخذها أى قال لمن شاء كراهة (قوله مع اتفاقهما) أى المثبت والنافي (قوله والخبر الصحيح) أى ويبقى معنى الخبر الصحيح الخ (قوله ويستحب فعلهما) أى اللذين قبل المغرب أى وكذا سائر الرواتب وانما خص هاتين بالذكر لما جرت به العادة من المبادرة بفعل المغرب بعد دخول وقتها ومنه يعلم ان ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة لصلاة الفرض عند شروع المؤذن في الاذان المفوت لاجابة المؤذن وافعل الزاوية قبل الفرض مما لا ينبغي بل هو مكروه (قوله فان تعارضت هي) أى السنة القبليّة (قوله الى ما بعدها) أى ويكون ذلك عذرا في التأخير ولا مانع ان يحصل له مع ذلك فضل كالحاصل مع تقديمهما لكن ينبغي ان لو علم حصول جماعة أخرى يتمكن معها من فعل الزاوية القبليّة وادراك فضيلة التحريم مع امام الثانية من تقديم الزاوية وترك الجماعة الاولى ما لم يكن في الاولى زيادة فضل ككثرة الجماعة أو فقه الامام



عن التشهد وظاهره انه ليس كذلك وينظر ما موقع هذا الاستدراك بعد المتن (قوله من فعد أو بدله) شمل الاستدراك وقوله  
وصدوره للقبلة لا يتأتى فيه لان استقباله اغما هو بوجهه وقوله وصدره للقبلة لا يخفى ان المعنى فيه أن يكون الشرط وهو  
استقبال القبلة موجودا الى تمام الصلاة كما هو شأن سائر الشروط وحينئذ فالمتعلق بمتنع عليه الالتفات لانه متى التفت  
للذاتين بسنة الالتفات خرج عن الاستقبال المشترط حينئذ فيمتنع عليه الالتفات ويكون مستثنى هكذا يظهر وبه يلغز

(قوله ولا يقدمهما على الاجابة) أى لانها تقوت بالتأخير والخلاف في وجوبها (قوله كالبعدية) أى كانه ينوي بالسنة المتأخرة  
البعدية حيث علم صحة الجمعة أو ظنها كما يفيد قوله اذ الفرض أنه ظن الخ والاصل الظاهر ثم نوى بعديته كما يأتي على ما ذكرنا (قوله  
عدم وقوعها) أى جمعة (قوله اذ الفرض أنه ظن وقوعها) وفي نسخة اذ الفرض أنه كلف بالأحرام بها وان شك في عدم اجرائها  
اما البعدية فينوي بها بعد فعل الظاهر بعديته لا بعدية الجمعة ومنه الخ وقوله في هذه ٤٣٣ نسخة وان شك في عدم الخيافه

قوله بعد وخرج الخ ثم رأيت  
قوله وخرج الخ مضروبا  
عليه أيضا وعليه فلا  
شكال وما في الاصل كان  
تبع فيه حج ثم رجع عنه  
وضرب عليه بخطه وكتب  
بدله ما في صدر القولة فهو  
المعتمد المعول عليه (قوله  
فان لم ينو) فسيم قوله  
وينوي الخ (قوله فيما  
يظهر) أى ويقع له فعلا  
مطلقا (قوله بذلك) أى  
بسنة الجمعة القبلية اذ الم  
تقع صلاته جمعة عن سنة  
الظهور القبلية (قوله كما  
يجوز بناء الظاهر عليها)  
أى اذا خرج الوقت وهو  
فيها أو منع مانع من اكائها  
جمعة كالتقصاض بعض  
العدد (قوله فلم يمكن البناء)  
أى فيما في بسنة الظهور  
القبلية والبعدية (قوله

ولا يقدمهما على الاجابة فيما يظهر ومقابل الصحيح انهما ليسا بسنة واستدل بظاهر خبر ابن  
عمر السابق (وبعد الجمعة أربع) لما صرح في الخبر الصحيح فتنازع منها مؤكدتان (وقبها ما قبل  
الظهور والله أعلم) أى أربع منها اثنتان مؤكدتان فهي كالظهور في المؤكد وغيره قبلها وبعدهما  
كما صرح به في التحقيق وهذا هو المراد وان كانت عبارته توهم مخالفتها للظهور في سنتها المتأخرة  
وينوي بالقبلية سنة الجمعة كالبعدية ولا أثر لاحتمال عدم وقوعها اخذ الا فالصاحب البيان اذ  
الفرض أنه كلف بالأحرام بها وان شك في عدم اجرائها اما البعدية فنوى بها بعد فعل الظاهر  
بعديته لا بعدية الجمعة (ومنه) أى من القسم الذي لا يسن جماعة (الوتر) بفتح الواو وكسرها  
لغير هل على غير ما قل لا الا ان تطوع وخبر أوتروا فان الله تعالى وترى حب الوتر وانظروا الامر  
للنذب هنا لارادة مزيد التأكيد وخبر ان الله افترض عليكم خمس صلوات في اليوم والليلة وانما  
لم يجب كما يقول بوجوبه أبو حنيفة لقوله تعالى والصلاة الوسطى ادل ووجب لم يكن للصلوات  
وسطى وقد قال ابن المنذر لا أعلم أحدا وافق أبا حنيفة على وجوبه حتى صاحبيه وما اقتضاه  
كلامه من ان الوتر ليس من الرواتب صحيح باعتبار اطلاق الرتبة على التابعة للقرائن ولهذا  
نوى به سنة العشاء أو راتبها لم يصح وما في الروضة من انه منها صحيح أيضا باعتبار ان الرتبة يراد  
بها هنا السنن المؤقتة وقد جرى عليه في مواضع ولوصلى ما عدا الأخيرة الوتر أئيب على ما أتى به  
ثواب كونه من الوتر فيما يظهر لانه يطلق على مجموع الاحدى عشرة ومثله من أتى ببعض  
التراويح وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة وان ادعاه بعضهم لان خصلة من خصاها ليس  
له ابعض متميزة بنيات متعددة بخلاف ما هنا (وأقله ركعة) خبر من أحب ان يوتر بواحدة  
فليفعل وصح عنه صلى الله عليه وسلم انه أوتر بواحدة وقول أبي الطيب يكره الا يتر بها محمول  
على ان الاقتصار عليها خلاف الاولى ولا ينافيه الخبر لانه لبيان حصول أصل السنة بها وأدى  
الكال ثلاثة وأكل منه خمس ثم سبع ثم تسع (وأكثره احدى عشرة) ركعة لخبر عائشة ما كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة وهي أعلم بحاله

وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة أى حيث لا يثاب عليه ثواب بعض الكفارة بل ان تيمم ذلك لم تصح أصلا وان لم يتعمد  
لكن عرض له ما يمنع اكائه وقوله نفسا مطلقا (قوله وأدى الكال ثلاثة) الاولى حذف الماعص ثلاثة وخمسة لان العدد  
مؤنت وقد يجاب بانه أشار الى ما ذكره النووي من انه اذا حذف المعدود جاز ثبوت الناء وحذفها فان ثبت في البعض وحذفها  
في البعض (قوله وأكثره احدى عشرة ركعة) أى ولو مفرقة أحد ما من قوله الا تى وشمل الخ فخرج عن نذر ان يصلى الوتر  
ركعة ثلاث ركعات لان أقله وهو واحدة بكره الاقتصار عليها فلا يتناول النذر فاقل عدد منه مطلوب لا كراهة في الاقتصار عليها  
هو الثلاث فيصط النذر عليه ولهذا اذا قلنا اذا أطلق نية الوتر أنه قد تمت على ثلاث مخرج فخرج لم يلزم واحدة بنية الوتر وحمل  
الوتر ولا يجوز بعدها ان يفعل شيئا بنية الوتر لحصوله وسقوطه فان فعل عمدا لم ينقض والا فلهذا لا يطأنا وكذا لو صلى  
بنية الوتر وسلم وكذا نقل مخرج عن شيخنا الرملى

فيقال لنا مصل متى التفت للسلام بطلت صلاته (قوله يغير المعنى) راجع للزيادة والنقص ونحو قوله ما لا يغير المعنى ومثاله في النقص المسلم عليكم الاتي (قوله لانه دعاء لا خطاب فيه) ينبغي ان محله ما لم يقصد به الفصل (قوله كالدخول فيه) كذا في نسخ الشارح ولا مرجع للضمير وهو تعريف من المكتبة عن قول الجلال بنية فان هذه عبارته (قوله وهي انه لو سلم المتطوع)

قال لسقوط الطاب فلا تقبل الزيادة بعد ذلك فالزم بانه يلزم انه لو نذر ان يأتي بأكثر الوتر بدأ بقنوي ثلاث ركعات منه وسلم منها فأتى العمل بالترتبه ورأيت شيخنا حج أفتى بخلاف ذلك اه سم على منهج وقول سم ورأيت شيخنا حج أفتى بخلاف ذلك أي فقال اذا صلى ركعة من الوتر أو ثلاثه مثلاً جاز له ان يفعل باقيه (أقول) والا قرب ما قاله حج وقد ينزع في قول الرمي لسقوط الطاب بان سقوط الطلب لا يقتضي منع البقية الا ترى ان فرض الكفاية يسقط الطلب فيه بفعل واحد ولو فعله غيره بعده أثيب عليه ثواب الفرض وقوله لزمه ٤٩٤ ثلاث ركعات هل يجتمع عليه الزيادة على الثلاث أم لا فيه نظر والا قرب الثاني

وذلك لان نذر الثلاث يحل منه على انه لا ينقص عن الثلاث ثم ان أحرم بالثلاث ابتداء حصل بها الوتر وبرئ من الذر ولا يجوز الزيادة عليها لانه حيث وجد مسمى الوتر امتنع الزيادة عليه على ما تقدمه مروان أحرم بركتين ركعتين أو بالاحدى عشرة دفعة واحدة لم يمتنع ويقع بعض ما أتى به واجبا وبعضه مندوبا (قوله فان أحرم بالجميع) أي بالاحدى عشرة مع الزيادة كان أحرم ياثنى عشر (قوله مرة مرة) راجع لكل من الاخلاص والمعوذتين (قوله فيما يظهر) ظاهره وان وصل وان لم يطويل الثالثة على النائمة اه

من غيرها فلا تصح الزيادة عليها كسائر الرواتب فان أحرم بالجميع دفعة واحدة لم يصح وان سلم من كل ركعتين صغ ما عدا الاحرام السادس فلا يصح وتراته ان علم المنع وتعمد القياس البطلان والا وقع نقلا كالأحرم بصلاة قبل دخول وقتها أو شمل كلامه ما لو أتى ببعض الوتر ثم تغفل ثم أتى بباقيه (وقيل) أكثره (ثلاث عشرة) ركعة لاخبار صحيحة تأولها الاكثرون بان من ذلك ركعتين سنة العشاء وقد ادعى المصنف ضعف التأويل وانه مباح عدل لاخبار وقال السبكي وأنا أقطع بحل الايتار بذلك وصحته ولكن أحب الاقتصار على احدى عشرة فاقول لانه غالب أحواله عليه الصلاة والسلام ويسن لمن أوتر بثلاث ان يقرأ في الاولى بعد الفاتحة الاعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص ثم الفلق ثم الناس مرة مرة ولو أوتر بأكثر من ثلاث قرأ في الثلاثة الاخيرة ما ذكره فيما يظهر كما بحثه البلقيني (وان زاد على ركعة في الوتر) (الفصل) بين كل ركعتين بالسلام لا لا تباع (وهو أفضل) من الوصل الا ترى ان ساواه عدد انظر كان صلى الله عليه وسلم يصلى فيما بين ان يغترغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة ويسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة ولا فرق بين ان يصلى منفردا أو في جماعة وقول الجوزجورى ان قضية تعبيرهم بالسلام من كل ركعتين انه لو أوتر بأحدى عشرة سلم ست تسليمات ولا يجوز ان ينقص من ذلك كان يصلى أربعين تسليمات وستة وتسليمات ثم يصلى الركعة وان وجد مطلق الفصل لان المرجح في ذلك الاتباع ولم يرد الا كذلك رده الوالد رحمه الله تعالى بان المعتمد خلافه بل دعوى ان ذلك قضية ممنوع وانما قضيته ان ذلك خلاف الاولى وقيل الوصل أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة فانه لا يصح الفصل والقائلون بالاول منعه اذ لا بان الشافعي انما يراعى خلاف غيره اذ لم يؤد الى محذور أو مكرهه فان الوصل بثلاث مكرهه كما حرم به ابن خيران بل قال القفال لا يصح وصلها وبه أفتى القاضي حسين (وله) (الوصل بتشهد أو تشهدين في) الركعتين (الاخيرتين) لثبوت كل منهما في مسلم عن فعله صلى الله عليه وسلم ويجتمع أكثر من

سم على حج وقد يقال هذا بخلاف ما تقدم من انه لا تسن سورة بعد التشهد الاول الا ان يقال هذا مخصوص تشهدين له لانه في الطلب به بخصوصه (قوله بين كل ركعتين) أي وما بعده (قوله وهو أفضل) قال الشيخ عجرة قال الاسنوى محل الخلاف اذا أوتر بثلاث فان زاد الفصل أفضل بل خلاف كما في شرح المذهب والتحقيق اه في أثناء كلام (أقول) وما ذكره الشيخ عجرة قد فهم من قول الشارح ان ساواه عدد (قوله نذر كان صلى الله عليه وسلم الخ) به يدفع ما يقال القياس ان يقال الوصل أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة فانه يجب الوصل ووجه الدفع ان الخلاف انما يراعى اذ لم تعارضه سنة صحيحة وردت عنه عليه السلام وقد ورد عنه الفصل (قوله قضيته ممنوع) أي قول ممنوع وكان الاولى ان يقول ممنوعة (قوله أو مكرهه) أي والرعاية هنا تؤدى الى مكرهه فان الواصل الخ (قوله بل قال القفال) ضعيف (قوله الوصل بتشهد أفضل) أي وان أحرم بأحدى عشرة ولعل وجه التشبيه بالمغرب فيما ذكر ان الاول منهما بعد شفع والثاني بعد فرد ثم قوله أفضل فيبدأ بالاول من حيث كونه بتشهدين ليس مكرهه وانما هو خلاف الافضل

أي الذي نوى عدد أو اقتصر على بعضه (قوله والفرق ظاهر) أي بين هذه الصورة المستثناة وبقية الصور (قوله أما المنفرد) لوجه لقطعه عما قبله مع اتحادهم في الحكم وهو تابع في هذا التعمير للشارح الجلال لكن ذلك لم يذكروا قوله وعلى مؤمى الناس والجن (قوله زيادة على ما تقدم) فيه نظر ظاهر فإنه عينه باعتبار ما حمله هو به والشارح الجلال لم يذكروا

(قوله واللهى عن تشبيه الوتر) أي يجعله مستملا على تشبه دين (قوله أن يقول بعد الوتر) أي بعد فراغ الوتر ركعة كان أو أكثر (قوله وبك منك) أي استخبر بك من غضبك (قوله وقد مر) أي في قوله ولو صلى ما عدا أخيرة الوتر الخ (قوله في جمع المتقدم) ظاهره وإن صار مقبلا قبل فعله وبعد فعل العشاء كان وصلت سفينة دار إقامة بعد فعل العشاء أو نوى الإقامة لكن نقل عن العباب أنه لا يفعل في هذه الحالة بل يؤخره حتى يدخل وقته الحقيقي وهو ظاهر لأن كونه في وقت العشاء أنفي بالإقامة (قوله سبق نقل) وينبغي تصويره بركعتين أو أكثر حيث كان شغفا أخذ ٤٩٥ من قول الشارح لتتبع هي مؤثرة الخ وال

فإنه لا يصح بركعة ولا يكون الابتداء بركعة شفعاً له (قوله بقطعة) بفتح القاف اه شرح المنهع (قوله جعله الخ) وعلمه قالو كان لو صلى أول الليل صلى إحدى عشرة ولو صلى آخره صلى ثلاثة فالظاهر أن إحدى عشرة أولى بحاطة على كمال العبادة ووقع السؤال في الدرس عما لو فانه الوتر وأراد صلاته هل يقدمه على صلاة الصبح أو يؤخره عنها وإذا أخره عن صلاة الصبح هل فعله قبل خروج وقت الكراهة أولى أو تأخيره إلى وقت الصبح فيه نظروني كلام بعضهم

تشهدين وفعل أولهما قبل الأخيرتين لعدم ورود ذلك والوصل بينهما أفضل منه بتشبه دين كما في التحقيق فرقا بينه وبين المغرب واللهى عن تشبيه الوتر بالمغرب ويسن أن يقول بعد الوتر ثلاثا سبحان الملك القدوس ثم اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبِعاقبتك من عقوبتك وبك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقد مر ما يعلم منه أن تمام النصيلة للوتر لا تحصل إلا بفعل أخيرته لا أصلها (وقته) أي الوتر (بين صلاة العشاء) ولو بعد غروب الشمس في جمع المتقدم (وطاوع الفجر) الصادق للخبر الصحيح في ذلك وقته المختار إلى ثلث الليل في حق من لم يرد تمجدا ولم يمتد اليقظة آخر الليل وكما يشترط وقوعه بعد دخول وقت العشاء يشترط كونه بعد فعلها حتى لو خرج وقتها وأراد فعله قضاء قبل فعلها كان محتجعا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن القضاء يحكي الأداء (وقيل شرط) جواز (الابتداء بركعة سبق نقل بعد العشاء) وإن لم يكن من سننها المتفق هي مؤثرة لذلك الفعل وردبانه يكفي كونها وتر في نفسها أو مؤثرة لما قبلها ولو فرضا (ويسن) لمن وثق بيقظته وأراد صلاة بعد نومه (جعلها) أي جمعه وتره (آخر صلاة الليل) نذير اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وراجع خبر مسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاته آخر الليل مشهودة ثم إن فعله بعد نومه كان وتر أو تمجدا وعليه يحمل كلامهما هذا ولا كان وتر الاتمجد أو عليه يعمل كلامهما في السكاح أنهم ما متغابرون وعلم من قول أي جمعه أن الأفضل تأخير ركعة وإن صلى بعضه أول الليل في جماعة وكان لا يدركها آخر الليل ولهذا أفتى الوالد رحمه الله تعالى فيمن يصلي بعض وتر رمضان جماعة ويكمل بعد نومه بار الأفضل تأخير ركعة فتدقوا أن من له تمجد لم يوتر مع الجماعة بل يؤخره إلى الليل فإن أراد الصلاة معهم على نافلة مطلقة وأوتر آخر الليل (ذن)

ما يقتضى أن تأخيره إلى وقت الصبح أولى كغيره من النوافل لليلة التي تنوته وسهالوا كان له ووداء ناد له لا ولم يفعل اه بالمعنى (أقول) ويمكن توجيهه بأنه إن فعله قبل الفرض كان من لتفعل بعد الشبر وبيل يعمل النرس وهو مكروه أو هذا كان من التنفل في وقت الكراهة وهو لا ينعقد عند بعض المذاهب فطالب تأخيرها إلى وقت لا يكرهه فيه المنفل اتفاقا وهو وقت الصبح يفرع عما قال في الإياب ما حمله لو كان لو صلى الوتر ثلاث ركعات موصولة أدركوا جميعها في الوقت أو موصولة خرج بعضها أصلا موصولة وبق ما لو كان لو صلى نساء أو سمعا ونسعا أدركها في الوقت وأدرك من ذلك خرج بعضها عن الوقت هل الأفضل الاقتصار على الأقل أولا فيه نظروا الأقرب الثاني للبيعة ما بعد الوقت لما وقع فيه وكان نه صلاتها كلها في الوقت أخذ ما ذكره سم على حج في روايات الظهر القبلة والبعيدة من أنه إذا نوى الجمع وأدرك بعضها في الوقت وقت كلها أداء (قوله آخر صلاة الليل) يؤخذ من تخصيص سس الأخير بالوتر استصحاب تجهيل رتبة العشاء البعيدة وقد قدمنا ما يدل له (قوله والا كان وتر) أي بأن فعله قبل النوم (قوله بأن الأفضل تأخير ركعة) أي ما لم يخف من تأخيرها فوات بعضه والا صلى ما يخاف فواته وأخبر بابقه ويكون ذلك عذرا في التقديم لصلاة (قوله إلى الليل) أي آخر الليل ثم رأيت في نسخة هجينة آخر الليل (قوله صلى نافلة) أي منفردا كان أو اماما لكن لو كان اماما وصلى وتره من صلاة النفل كره التنوت في حق

قول الشارح هنا فيما هو بأيم ما شاء على محاذيه واقتصر عند قول المصنف وينوي الامام السلام على المقتدين على قوله هذا  
 يزيد على ما تقدم بالمقتدين خلفه انتهى وهو ظاهر بخلاف ما صنعه الشارح هنا (قوله ومن على يساره بالاولى) هذا ظاهر  
 بالنسبة للورد على الامام دون غيره فليتأمل (قوله على ان تقدم الانتصاب الخ) هذا ينتج تقيض مطلوبه والشهاب حج ذكره  
 في مقام الرد على ما تقدم من قول الشارح ويمكن الخ وعبارته ودعوى ان بين ما ذكر ترتيبا باعتبار الابتداء اذ لا بد من  
 قوله لم يعده) أي ولو في جماعة وعليه فيستثنى هذا مما ساقى ان النقل الذي تشرع فيه الجماعة يسن اعادته جماعة وقوله  
 أي لا تطلب اعادته بيان لما في كلام الاحباب ثم عقبه بما أفقته به الوالد فلا يقال كان الاولى ان يقول أي لم تجز اعادته فان أعاده  
 الخ (قوله لكن ينبغي ان يؤخره الخ) ٤٩٦ لعل حكمته المحافظة بحسب الظاهر على جعل الوتر آخر صلاة الليل صورة

أوتر ثم تجدد أو عكس) أو لم يتجدد أصلا (لم يعده) أي لا تطلب اعادته فان أعاده بنية الوتر  
 عامدا عاما حرم عليه ذلك ولم ينقد كما أفقته به الوالد رحمه الله تعالى لخبر لا وتران في ليلة وهو خير  
 بمعنى النبي وقد قال في الاحياء صرح النبي عن نقض الوتر ولا ن حقيقة النبي التحريم ولان  
 مطلق النبي يقتضي فساد النبي عنه ان رجع الى عينه أو جزئه أو لازمه والنهي هنا راجع الى  
 كونه وتر والقياس على ما لو زاد في الوتر على احدى عشرة كما صرح بطلان الزيادة في العزيز  
 والافوار نعم ان أعاده جاهلا أو ناسيا وقع نفلا مطلقا كاحرامه بالظهر قبل الزوال غالطا ولا  
 يكره التهجيد بعد الوتر لكن ينبغي ان يؤخره عنه قليلا (وقيل يشفعه بركعة) أي يصلي ركعة  
 ليصير شفعه (ثم يعيده) يقع الوتر آخر صلاته كما فعله جمع من الصحابة ويسمى نقض الوتر وقد  
 تقدم انه صرح النبي عنه (وينسب القنوت آخر وتره) أي آخر ما يقع وتره فشمّل ذلك من أوتر  
 بركعة واحدة (في النصف الثاني من رمضان) لما رواه أبو داود ان أبي بن كعب قنت فيه لما  
 جمع عمر الناس عليه وصلى بهم أي صلاة التراويح (وقيل) يسن في آخره الوتر (كل السنة)  
 لا طلاق ما هر في قنوت الصبح وعلى الاول لو قنت فيه في غير النصف المذكور ولم يطل به  
 الاعتدال كرهه وسجد له سهوا وان طال به وهو عامد عالم التحريم بطلت صلاته والا فلا ويسجد  
 للسهو (وهو قنوت الصبح) في لفظه ومحلّه والجهر به واقتضاء السجود بتركه ورفع اليدين  
 فيه وغير ذلك مما مر ثم ويسن لمن فرد وامام غير من مر زيادة ما ساقى عليه كما أشار اليه بقوله  
 (ويقول) ندبا قبله اللهم اننا نستعينك ونستغفرك الخ) أي نستهديك ونؤمن بك ونتوكل عليك  
 وتثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع وترك من يفجرك اللهم اياك نعبد وراك  
 انصلي وسجدوا اليك نسعي ونخفد بيدك مه جملة أي نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان  
 عذابك الجذب بكسر الجيم بالكفار ملحق بكسر الحاء على المشهور رأى لاحق بهم ويجوز فقها  
 لان الله تعالى ألحقه بهم اللهم عذب الكفرة الذين يصدون أي يمنعون عن سبيلك  
 ويكذبون رسلك ويقا تلون أولياءك أي أنصارك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات  
 والمسلمين والمسلمات واصلح ذات بينهم أي أمورهم ومواصلاتهم وألف أي اجمع بين قلوبهم

فانه لم يفصل بين الركعة  
 الاخيرة وما بعدها كان  
 ذلك كأنه ليس من صلاة  
 الليل لفصله وتقدريه  
 منها ينزل ذلك منزلة من  
 أراد الاقتصار على الوتر  
 ثم عرض له ما يقتضي  
 التهجيد بعده (قوله وعلى  
 الاول) هو قوله في النصف  
 الثاني من رمضان (قوله  
 لو قنت فيه) أي الوتر  
 ومثله ما لو قنت في غير  
 الصبح فان طال به الاعتدال  
 ولو من الركعة الاخيرة  
 بطلت صلاته حيث كان  
 عامدا عالما والا فلا  
 ويسجد للسهو على ما عهده  
 الشارح وأفقته حج بان  
 تطويل الاعتدال من  
 الركعة الاخيرة لا يضر  
 مطلقا لانه عهد تطويله  
 بقنوت النازلة وعليه فلا  
 سجود لانه لم يفعل ما يبطل

واجعل

عمده (قوله ونخفد) قال الشيخ عميرة هو من حقد واحقد لغة فيه اه

أي فهو يفتح النون ويجوز ضمها (قوله ان عذابك الجذب) يقال الجذب بكسر الجيم الاجتهاد في الامر والمراد هنا لازمه وهو شدة  
 العذاب فان من جد في امر حصل غايته ومنتهاه (قوله أي لاحق بهم) أشار به الى ان الحق هنا يعني لحق ومن ثم أشرك بين  
 اسم فاعل الصيغتين في لفظ واحد وفي المصباح لحقته ولحقته به الحق من باب تعب لحاقا بالفتح أدركته والحقته بالالف مثله  
 وألحقته زيد ابمر واتبعته اياه فلحق هو والحق أيضا وفي الدعاء ان عذابك بالكفار ملحق ويجوز بالكسر اسم فاعل بمعنى  
 لاحق ويجوز بالفتح اسم مفعول لان الله ألحقه بالكفار أي ينزله بهم اه (قوله أي أمورهم) تفسير مرادف لقوله ذات بينهم  
 وفي اليضاوي في تفسير قوله تعالى فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم ما نصه أي أصلحوا الحال التي بينكم بالمواساة والمساعدة  
 فيما رزقكم الله سبحانه وتعالى وتسليم أمره الى الله والرسول (قوله ومواصلاتهم) عطف تفسير



تقدم القيام على النية والتكبير والقراءة والجلوس على التشهد واستحضار النية على التكبير وهو ترتيب حسي وشرعي لا يفيد لما مر مما يعلم منه ان ذلك التقديم بشرط احسان ذلك لاركن (قوله ومنه) يعني من الترتيب (قوله بمعنى القروض صحيح) أي على وجه الحقيقة والافلاحة ثابتة وان قلنا بالتغليب (قوله فالترتيب بينها) حق العبارة فالترتيب فيها حتى يلاقي التمثيل اذ الترتيب فيه اغما هو بينها وبين الفرض (قوله كسلاهم قبل تشهده) الكساف استقصائية بقية ما يأتي (قوله فان

(قوله وهي) أي الحكمة (قوله الذي عاهدتهم عليه) أي في قوله تعالى وادأخذوك من بني آدم من ظهروهم ذرياتهم  
الآية (قوله لما ذكر) هو قوله لان قنوت الصبح الخ (قوله وان الجماعة تذب الخ) اعل حكومت التعرض لهذا ههنا منع ان  
الكلام فيما لاشرع فيه الجماعة انه اذا ذكر الوتر لكونه في أكثر السنة لاجاعة فيه مناسب تنم احواله بذلك مايعمل  
فيه في بعض السنة (قوله وهي صلاة الاشراق) عبارة سم على منهج فرع المعتد ان صلاة الاشراق غير صلاة الضحى من  
اه وفي ج ماوافق عليه فحصل بركتين وينبغي انه لو احرما كثيرا فقدت وان لو احرم بركتين ثم اراد ان يحرم بصلاة  
أخرى بنوى بهذا لكانت السنة حصلت بالاولى والثانية غير مطلوبة قياسا على ما يأتي في نية المسجد (قوله  
الكافرون والاخلاص) ويقروهما أيضا فيما وصلى أكثر من ركعتين كما أخذت تقدم عن ج ومحل ذلك أيضا ما لم يصل  
أربعا وأستباحرا فلا يستحب قراءة سورة بعد التشهد الاول ومنه كل سنة ٤٩٧ تشهد فيها يشهد بن فانه لا يقرأ

واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وهي كل ما منع القبيح ونبهت على ملة رسولك وأوزعهم  
 أي الههم ان يوفوا بعهده الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوهم اله الحق  
 واجعلنا منهم ولا يسن ربنا لاتؤاخذنا في آخر السورة كما في المجموع لكرهه القراءة في  
 غير القيام (قلت الاصح) انه يقول ذلك (بعده) لان قنوت الصبح ثابت عنه صلى الله عليه وسلم  
 في الوتر والآخر لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم شيء فيه وانما اخترعه عمر رضي الله عنه وتبعوه  
 فكان تقديمه أولى فان اقتصر على أحدهما فقتل الصبح أفضل لما ذكر (وان الجماعة  
 تندب في الوتر) في رمضان سواء كان (عقب التراويح) أم بعدها أم لم يفعلها أو سواء أفعلت  
 التراويح (جماعة) أم لا (والله أعلم) اقتداء في ذلك بالسلف والخلف اما وتر غير رمضان فلا  
 يسن له جماعة كغيره (ومنه) أي ومن القسم الذي لا تسن له جماعة (الضحي) للاخبار  
 الصحيحة فيها ومن نفاها انما أراد بحسب علمه وهي صلاة الاشراف كما أتى به الوالد رحمه الله  
 تعالى وان وقع في العباب انها غيرها وعلى ما فيه يندب قضاؤها اذا نيت لانها ذات ونب (وأقلها  
 ركعتان) لانه صلى الله عليه وسلم لم أوصي بها أبدا بغيره وأنه لا يدعها ما يسن ان يقرأ فيها  
 الكافرون والاخلاص وهما أفضل في ذلك من الشمس والضحي وان وردت أيضا الاذ الاخلاص  
 تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل ربعه بلامضاعفة وأدنى الكمال أربع وأكل منه ست  
 واختلف في أكثرها كما أشار إليه بقوله (وأكثرها ثمان عشرة) لخبر فيه ضعف وهما ما جرى  
 عليه في الروضة كصلوات المعتمد كما نقله المصنف عن الاكثرين وصححه في التخصيق والمجموع

٦٣ نهيه ل صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى الاثم حتى دفنها حديث ان رسول صلى الله عليه وسلم دخل بيتها يوم فجع مكة فاعتسل فمسح أى صلى في ركعات الخمسة مائة فاعتسل أحد من أهله يس من دخل مكة لا يغتسل أول يوم لمصله لاذ الضحى افتداه به صلى الله عليه وسلم اه ثم قال أيضا في الباب المذكور قيل روى أى عائشة لسابق ما رأيته يصليها نازعا من جعل من خصائصه انها واجبة عليه ورواية الدارقطني أمرت بصلاة الضحى ولم تؤمر بها ضعيفة ويرد بان الذي من خصوصاته صلى الله عليه وسلم كما صرحوا به وجوب أصل صلاتها لا تكريرها اه ثم قال فيه أيضا فائدة من فوائد صلاة الضحى انها تغزى عن الصدقة التي تصعب على مناهل الانسان الثلاثة ثوبين من فضلها كما يخرجهم مسلم وفيه ويغزى عن ذلك ركعتا الضحى وحكي الحافظ أبو الفضل الزبير العراقي انه شهر بين العوام انه من قطعها بعسى فسر ركعتي منهم يتركها أصلا لذلك وليس لما قالوه أصل بل الطاهر انه مما لثنا الشيطان على أسنهم يحرمهم الخير الكثير لا يجرأوا عن تلك الصدقة اه (أبول) ومثل ذلك في البطالة اه رأيته فيهم انهم من من صلاة غوث ثورده

قد مر كذا قولاً (أي على ركن فعلي بقربته ما بعده (قوله أي المثلوك) لا حاجة إلى لفظ أي (قوله لأن الاختفاء) حق التعبير لأن  
 الهوى (قوله حتى بلغ مثله) أي ولو لمحض المتابعة كالأحرار منفرد أو صلى ركعة ونسى منها سجدة ثم قام فوجد مصلياً في المسجد  
 أو الاعتدال فاقعدى به وسجد معه للمتابعة فيجزيه ذلك وتكمل به ركعته كما نقل عن شيخنا الشمس الشوبري سقى الله هذه  
 ومنازمة شيخنا الشبرامسي فيه بأن نية الصلاة لم تشمل مدفوعة بما نقله هو قول هـ ذاني الحاشية عن الشهاب حج من قوله

(قوله لأنه ورد الخ) أي ولأنه صغف مشابهته للفرائض بتخصيص الجماعة فيه بنصف رمضان وعدم مشروعيتهما في أعاده  
 بخلاف التراويح فإنها شرعت فيه جميع الشهر فاشبهت الفرائض بمشروع الجماعة فيها جميع السنة (قوله الفصل  
 في جنسه) الأولى الوصل كما عبر به حج (قوله ومنه) أي من هذا المعنى وهو أن تشرق بضم أوله من أشرق الخ (قوله إذا  
 مضى ربع النهار) أي في الربع الأول الصبح وفي الثاني الضحى وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر (قوله صلاة الأوابين)  
 أي صلاة الضحى (قوله لا يدخل غير المسجد الحرام) وإذا دخل المسجد الحرام مر يد الطواف وأراد ركعتين تحية المسجد قبل  
 الطواف فهل تنعقد قال الشيخ الرملي ينبغي أن تنعقد وخالف شيخنا الزبدي وقال بعدم الانعقاد وسئل عن ذلك في مجلس آخر  
 فقال بالانعقاد وعلى ذلك بقوله ٤٩٨ يؤخذ من قولهم يسر لريد الطواف أنه يؤخر تحية المسجد عنه أنه لو قدمها عليه

فإنما تنعقد قال لم يرد  
 الطواف ندب في حقه  
 تحية المسجد بالصلاة  
 وعمدة شيخنا الزبدي  
 أيضاً وإذا صلى بعد  
 الطواف للطواف أدرج  
 في ذلك تحية المسجد اهـ  
 هكذا ما مش بخط بعض  
 الفضلاء وهو كذلك  
 والمراد ببعض الفضلاء  
 هو والدنا على كاهـ و  
 الغالب فيما نقله عن بعض  
 الفضلاء هو فرع لو وقف  
 جزء شائع مسجد استحب  
 التحية أي فيه ولم يصح  
 الاعتكاف فيه والفرق  
 أن الغرض من التحية  
 أن لا تنترك حرمة المسجد

وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى أن أكثرهما ثمان وعليه فلوزاد عليها لم يجز ولم يصح ضحى أن أحرم  
 بالجميع دفعة واحدة فإن سلم من كل ثنتين صح إلا الأحرام الخماس فلا يصح ضحى ثم إن علم  
 المنع وتعمده لم ينعقد والواقع فلا كنظيره محامرويسن أن يسلم من كل ركعتين كبقية  
 الرواتب وإنما امتنع حج أربع في التراويح لأنها أشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها ولا يرد  
 على ذلك الارتفاع وإن جازع أربع منه مثلاً بتسليمه مع شبهه لما ذكرناه ورد الفصل في  
 جنسه بخلاف التراويح ووقفها من ارتفاع الشمس كرجح كأي التحقيق والمجموع وقول الروضة  
 عن الأصحاب من طوعها أو يسحب تأخيرها إلى ارتفاعها رد كما قاله الأذري بأنه غريب  
 أو سبق فلم ولهذا قال الشارح كأنه سقط من القلم لفظه بعض قبل أحبابنا ويكون المقصود بذلك  
 حكاية وجهه كالأصح في صلاة العيدين وإن لم يحكه في شرح المذهب والأول أوفق لمعنى الضحى  
 وهو كما في الصحاح حين تشرق الشمس بضم أوله ومنه قال الشيخ في شرح المذهب ووقفها إذا  
 أشرق الشمس إلى الزوال أي أعضاء وأرتفعت بخلاف شرفت فنعناه طلعت اهـ ووقفها المختار  
 إذا مضى ربع النهار ليكون في كل ربع منه صلاة وللخبر الصحيح صلاة الأوابين حين ترمض  
 الفصل بفتح الميم أي تبرك من شدة الحر في خفافها (و) منه (تحية المسجد) لا يدخل غير المسجد  
 الحرام وشمل ذلك المساجد المتلاصقة والذي بعضه مسجد وبعضه غيره كما بحثه الأسنوي في  
 باب الغسل سواء كان متطهراً أم محدثاً وتطهر عن قرب قبل جلوسه وقول الشارح تبه الغيرة  
 لا تدخله على وضوء جرى على الغالب وسواء كان مر يد الجلوس أم لا وقول الشيخ نصر لم يرد  
 الجلوس جرى على الغالب كما قاله الزركشي إذا لم يرد الجلوس على مطلق الدخول تعظيماً

بترك الصلاة فيه فاستحب في الشائع لأن بعضه مسجد بل ما من جزء إلا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة للبيعة  
 يغفل تعظيمه والاعتكاف اغما هو في مسجد أو الشائع بهضه ليس بمسجد فالكث فيه بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتد  
 عايه في فرع أحرم بالتحية في المسجد ثم خرج في أثناءها من المسجد هل تصح تحيته أكتفاء بالثبوت في المسجد أو لا  
 بد من تمامها في المسجد وعلى الثاني هل تبطل بخروجه أو تنقلب فعلاً مطلقاً أو يفصل بين العالم والجاهل فيه نظروا وقف مر  
 في ذلك والقلب إلى اشتراط إبقاءها جميعها في المسجد في كونها تحية أم لا وإنه إذا خرج في الأثناء فصل بين العالم والجاهل فيه نظروا وقف مر  
 فتقلب فعلاً مطلقاً في فرع لو أحرم بالتحية ثم رأى على يده أو ثوبه نجاسة فذهب وغسلها ينبغي أن طال الفصل فانت والا  
 فلا وإن كانت رؤية النجاسة بعد أن جلس بين المسجدين أو للاستراحة لأن هذا الجلوس بمنزلة الجلوس سهواً ولعل هذا مبني  
 على اعتماد فواتم أطول الفصل من غير جلوس وإن قلنا لا نفوت بالقيام وإن طال لم تنف ههنا مطلقاً في فرع في نوى قاب التحية  
 أو نحوها فعلاً مطلقاً فيه نظروا وقف فيه مر والقلب إلى البطلان أم لا اهـ سم على منهـ

ومعنى ذلك الشكول ان يكون ذلك النقل أى ومثله الفرض بالاولى داخل الفرض فى معنى مطلق بخلاف الصلاة بمجود الله هو والتلاوة انتهى اذ لا خفاء فى شمول نية الصلاة لما ذكر بهذا المعنى (قوله بل لا بد من استثنائها) قال الشهاب حج ولم يشترط هنا طول ولا مضى ركن لانها تيقن ترك انضمام التجويز ما ذكر وهو أقوى من مجرد الشك فى ذلك (قوله اذ غاب عنه انه سكوت

(قوله أو كان خطيباً) أى ولا يكره له الترك بل يكره له الفعل كما قاله حج وهو عطف على قوله لان قرب (قوله وما خفى فى أرض مستأجرة) ومثلها المحتكرة والأرض التى لا تجوز عمارتها كالنبي بحريم الأنهار ومحل ذلك فى الأرض امامها من البناء ومنه البلاط ونحوه فيصعق وقعه مسجد احيث استحق اثباتها فيها كان ٤٩٩ استأجرها لما راعى تشمل البناء ونحوه

وتصح التحية فيه (قوله وتكون كلها تحية) وذلك

حيث قوى أكثر من

ركعتين ابتداء فلما أطلق

فى أحرامه حصل على

ركعتين قياساً على ما قاله

الزبائى فى صفة الصلاة

من أنه اذا قوى سنة الظهر

وأطلق حمل على ركعتين

وتقدم بعد قول المصنف

وانما الخلاف فى الراتب

المؤكدين ابن قاسم على

ابن حجر نقلاً عن حرامه

يتخير بين ركعتين وأربع

(قوله لم ينعد) أى المأني

به ثانياً (قوله أو نفل)

ينبغي أن يحمل ذلك حيث

لم يندرها والا فلا بد من

فعلها مائة تسعة لانها بالندبر

صارت متسودة ولا يجمع

ينم أو بين فرض ولا نفل

ولا تحصل بواحد منهما

(قوله وان نزع فيه)

من ناره شارحه شيخ

الاسلام ومنه فى شرح

الروض له رحمه الله

للبيعة واقامة للشعار كما يسر لدخول مكة الاحرام وان لم يرد الاقامة بها وسواء كان مدرسا  
ينظر كفى مقدمة شرح المذهب أم لا وان نقل الركعتين عن بعض مشايخه خالفه لعدم  
استحضاره ذلك وسواء أدخل زحفاً أم حبواً أم غيرها ويكره تركها الا ان قرب قيام مكتوبة  
وان لم تكن جمعة بحيث لو اشتغل بها فاتته فضيلة التصرع مع امامه وكانت الجماعة مشرعة له  
وان كان قد صلاها جماعة او فردى فيما يظهور أو كان خطيباً ودخل وقت الخطبة مع تكبيرة  
منها أو دخل والا امام فى مكتوبة أو خاف فوت سنة رابعة كفى الرونى ويؤيد أنه يؤخر  
طواف القدوم اذا خشى فوت سنة مؤكدة أو دخل المسجد مريراً للطواف وهو سنة يمكن  
منه لحصوله بركعتيه ويحرم الاشغال بها عن فرض ضاق وقته وخرج بالمسجد الرباط  
ومضى العبد وما خفى فى أرض مستأجرة على صورة المسجد وأذن بانيه فى الصلاة فيه وهى  
(ركعتان) للحديث أى أفضلها ذلك والافاز يادته علم ما ذكره وتكون كلها تحية فان سلم ثم  
أتى بركعتين للتحية لم ينعد الا من جاهل فينعدله نقلاً مطلقاً (وتحصل بفرض أو نفل) فثبت  
أم لا كاذكره فى البيهجة وان نزع فيه لعدم انتهاك حرمة المسجد المقصودة نعم لو نوى عدمها  
لم يحصل فضلها فيما يظهور لوجود الصارف أخذاً بما يجتمع به بعض فى سنة الطواف (الركعة)  
أى لا يحصل بها التحية (على الصحيح) لخبر اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين  
والثانى نعم لحصول الاكرام بها المقصود من الخبر ويجزى فيما بعده (فأتى ركعة الجنازة  
ومسجد تلاوه) سجدة (شكر) فلا تحصل بهذه ولا ببعض الحديث أيضاً (وتتكرر) التحية  
أى طلبها (بتكرار الدخول على قرب فى الاصح والله أعلم) لتجدد سببها كالبعد والثانى لا للثبوت  
وتفوت بجلاوسه قبل فعلها وان صر الفصل الا ان جلس سهواً ولم يطل الفصل كفى التحديق  
وبطول الوقوف أيضاً كما أتى به الوالدرجه الله تعالى قيساً على قوت مسجد التلاوة بطول  
الفصل بعد قراءتها وكما يفوت سهواً بطول النفل بعد سلامه ولو سهواً لان كلامها  
انما يفعل لما رخص وقدرال وقولهم ان تحية المسجد تنفوت بجلاوسه سهواً ووجهه لا بل فعلها  
خرج مخرج الغالب من حال داخل المسجد ولو أحرم بها قائماً ثم أراد التمتع لانتفاءها فلا وجه  
الجواز ولو أحرم بها جالساً فلا وجه كما أفاده الوالدرجه الله تعالى جوازه حيث جلس  
ليأتى بها اذ ليس لنا نافذة يجب التحريم بها قائماً ووجهه يخرج مخرج العائيب ولهذا لا تنفوت  
بجلاوس قصير نسبياً ما أوجه لا وان جرى بعض المتأخرين على خلافه ويؤخذ من ذلك قوتها

وعبارته ولفظ فضل من زيادته وعبارته أصله وتادت فلا تحصل بعده وينبغي ان لا تنفوت بسلام الجنازة التحية ان لم يطل بها  
فصل (قوله وبطول الوقوف) أى قدر ان زاد على ركعتين كما يعلم مما قدمناه قبل قوله وسهواً الخ أخذ من كلام الشارح ثم  
وخرج بطول الوقوف ما لو اتسع المسجد جدد فدخله ولم تنف فيه بل قصد المحراب مثلاً ولا زاد مشيه اليه على متدد ركعتين  
فلا تنفوت التحية بذلك (قوله ولو سهواً) الاولى اسقاط قوله ولو لم يصر من أن المعتمد به يفوت بالسلام أى بمجود الله هو عمداً  
مطلقاً (قوله بجلاوسه سهواً) أى حيث طال النفل أخذ مما مر (قوله حيث جلس أى بها) خرج صورة الاطلاق فسوت  
التحية بالجلاوس وشمل ذلك قوله السابق وتنفوت بجلاوسه قبل فعلها وان صر النفل

طوبى لـ (الخ) أى لان الصورة انه لم يأت بمخالف غير ذلك (قوله ولم يبطأ بحجاسة) أى وان مشى خطوات وتحويل عن القبلة وكذا لما  
 يأتى وتبصره يبطأ جري على الغالب والمراد تجسسه بغير معفو عنه وانظر هل كشف العورة كذلك (قوله لم تنص لهما) أى  
 مجموعهما والافلا بد من اتصال احدهما كما يعلم من التصوير به من قوله فى الضابط غير متواليين (قوله وقول الشارح الخ)  
 (قوله بجلبوسه للشرب عمدا) ظاهره وان كان به عطش وعبارة حج ولودخل عطشا نالم تغت بشربه جالس على الاوجه لانه  
 له ذراى وهو مخالف للشارح كما ترى الا ان يحمل كلام حج على ما اذا اشتد العطش وكلام الشارح على ما اذا لم يشتد لانه  
 ممكن من انه يشرب من وقوف من ٥٠٠ غير مشقة وهو قريب (قوله فليقل أربع مرات سبحان الله الخ) ينبغي أن

بجلبوسه للشرب عمدا لانه اذا قيل بفواتهم اجلبوسه من أجلها ففواتها به لغيرها أولى وصراى ايضا ان  
 لما قولاً بفواتهم بتقديم سجدة التلاوة عليها مع اختلاف الائمة فى وجوبها وما نحن فيه أولى  
 وقياس ما صرفواتهم أيضاً الى دخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها ويكره كافى الاحياء دخول  
 المسجد من غير وضوء فان دخل فليقل أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله  
 أكبر قائم تعدل ركعتين فى الفضل زادن الرفعة ولا حول ولا قوة الا بالله وغيره زاد العلى  
 العظيم لانها الطيبات الباقيات الصالحات وصلاة الحيوانات والجمادات وفى الاذكار عن  
 بعضهم ليس من لم يتمكن منها الحدث أو شغل أو نحوه أن يقول ذلك أربعاً قال المصنف انه  
 لا بأس به واعلم ان التحيمات متعددة تحية المسجد بالصلاة والبيت بالطواف والحرم بالاحرام  
 ومنى بالرمى وعرفة بالوقوف ولقاء المسلم بالسلام وتحية الخطيب الخطبة يوم الجمعة (و يدخل  
 وقت الراتب) الا فى (قبل الفرض) بدخول وقت الفرض (و) يدخل وقت الاق (بعده  
 بفعله) كالوتر (ويخرج النوعان) اللذان قبل الفرض وبعده (يخرج وقت الفرض)  
 لتبعيتهما له فلو فعل القبلىة بعده كانت اداء نعم يفوت وقت الاختيار لها بفعله وتصير البعدية  
 قضاء بفوته ولم يدخل وقتها ولو فعلها قبله لم تنمقد وان كان الفرض قضاء فى أربع الوجوهين أخذها  
 مما امر لان القضاء يحكى الاداء ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع الرتبة بقرب فعل  
 الفرض وهو كذلك خلافاً للشامل وهل تغت سنة الوضوء بالاعراض عنها كما يجتبه بعضهم  
 وفرق بينها وبين الضحى فانها لا يفوت طلبها وان فعل بعضها فى الوقت فاصد الاعراض عن  
 باقها بل يستحب قضاؤه أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفاً احتمالان  
 أو حها ثالثها كما يدل عليه قول المصنف فى روضته ويستحب لمن توضع أن يصلى عقبه  
 وقوله فيها فى مجت الوقت المكروه ومنه ركعتان عقب الوضوء واطلاق السجدين ان من  
 توضع فى الوقت المكروه يصلى ركعتين محمول على ما اذا كان الزمان قصيرا وان ذهب بعضهم  
 الى حمل الاول على ندب المبادرة وهن على امتداد الوقت ما بقيت الطهارة اذ القصد بها  
 صيانتها عن التعطيل ولا فرق فى استحباب المسنين الرتبة بين السفر والحضر سواء كان  
 قصيرا أم طويلا لكنها فى الحضر أكدر وسيأتى فى الشهادات رده هادة من واطب على  
 ترك الرتبة (ولو فات النفل المؤقت) كصلاة العيد والضحى والراتب (ندب قضاؤه)

محل الاكتفاء بذلك حيث  
 لم يتيسر له الوضوء فيه  
 قبل طول الفصل والافلا  
 تحصل لتقصيره بترك  
 الوضوء مع تيسره (قوله  
 وصلاة الحيوانات) أى  
 دعاؤهم (قوله ان يقول  
 ذلك أربعاً) معتد (قوله  
 وتحية الخطيب الخطبة)  
 أى التحية التى تطلب  
 منه اذا دخل هى الخطبة  
 (قوله أخذ اعماهر) أى  
 فى الوتر (قوله أو جهها  
 ثالثاً) أو فرعه ولو توضع  
 ودخل المسجد هل يقتصر  
 على ركعتين ينوى بهما  
 أحدهما السنتين وتدخل  
 الاخرى أو يصلى أربعاً بان  
 يصلى ركعتين تحية المسجد  
 وثنتين سنة الوضوء فيه  
 نظر والاقرب ان يقال  
 ان اقتصر على ركعتين  
 نوى بهما أحدهما السنتين  
 أوهما كفى به فى أصل  
 السنة والا فضل ان يصلى

أر بعوا ينبغي أن يقدم فى صلاته تحية المسجد ولا تغت سنة الوضوء ولا سنة الوضوء فيها الخ لا ألف  
 المدكور ولا كذلك تحية المسجد (قوله يصلى ركعتين) أى ولا يجتمع ذلك مع كونه وقت كراهة لكونه ماصلاً لها سبب ومحل  
 المحبة ما لم يتوضأ ليصلها فى وقت الكراهة كما مر من ان من دخل المسجد فى وقت الكراهة بقصد التحية فقط لم تصح صلاته  
 (قوله الى حمل الاول) هو قوله ويستحب ان توضع الخ (قوله من واطب على ترك الرتبة) أى كلها كما هو المتبادر من هذه  
 العبارة ويحمل ان مثل ذلك ما لو واطب على ترك بعضها ولو غير مؤكدر وهو قريب لانه ما ذلك بهدم كثراته بالمطالوب (قوله  
 ندب قضاؤه) انظر هل يقضى النفل من الصوم أيضاً اذا فاته كيوم الاثني ويوم عاشوراء فيه نظير ينبغي ان يندب القضاء  
 أخذاً من ندب قضاء النفل



اعلم ان الشارح لم يصور بالذي صور به الشارح هنا وانما صور به تصوير آخر من بعض ماهد ذات الضابط المار وهو ترك مسجدتين من الاولى مسجد من الثانية وسجدة من الرامة فكان على الشارح ان ينقله ليتنزل عليه ما ذكره والا فالبتة من سياقها انه موافق له في التصوير خصوصا مع قوله الاتي ويمكن الاعتناء بكلامه الخ فانه لا يتنزل الا على ماصور

المؤقت هنا ونقل عن شيخنا الشبشيري خلافا مع لابلان له معاني وقد فأت اه وفيه وقفة ثم رأيت في سم على شرح البهجة عند قول المصنف وصومه الخيس والاثنين مانصه وفي فتوى الشارح انه اذا فاته صوم مؤقت أو اتخذ ورد اسن له قضاؤه اه وهو يفيد سن قضاء نحو الخيس والاثنين وست شوال اذا فأت ذلك (قوله ابد في الاظهر) أي فلا يتعقد قضاء فأت النهار بيقينه ولا فأت الليل بيقينه خلافا لمن قال به اه محلي بالمعنى (قوله ولا نه صلاة مؤقتة) عطف على قوله للاحاديث الخ (قوله فلا مدخل للقضاء فيه) ظاهره ولونذره وهو واضح لان ما فأت مما له سبب لا يندب قضاؤه (قوله شكرا) أي تقع شكرا (قوله وكلما نزل) أي وان لم يطل الفصل بين النزولين (قوله قبل ان يدخل منزله) أي وينبغي له مراعاة اقرب المساجد الى منزله وان السنة تحصل بغيره أيضا (قوله عن ركعتي دخوله) أي المنزل (قوله وعقب خروجه من الحمام) وبكره فعلهما في مسكنه فيفعلهما في بيته أو المسجد وينبغي ان يحل ذلك اذا لم يطل الفصل بحيث تنقطع نسبتهم لعن كونهما للخروج من الحمام (قوله من مسجد رسول الله) أي ارادة الخروج منه (قوله ولن دخل ٥٠١) أرصلا لا يعبد الله فيها) ومنها

أما كن اليهود والنصارى  
المنصة بهم فان عبادتهم  
فيها باطلة فيكأن لا عبادة  
(قوله وقبل عقد النكاح)  
ينبغي ان يكون ذلك  
للزواج والولي لتعاطيها  
المتقدون لزوجة  
وينبغي أيضا ان فعلهما  
في مجلس العقد قبل  
تعاطيها (قوله وعند حفظ  
القرآن) أي ولو بعد  
نسيانها وقد صلى للمعظ  
الاول (قوله وألحق به  
الباقني الفصل) ظاهره  
ولو مندوبا (قوله وحصل

أبدا (في الاظهر) للاحاديث الصحيحة في ذلك كقضاءه صلى الله عليه وسلم سنة الصبح في قصة  
الوادى بعد طالع الشمس وسنة الظهر بعد الصلاة بعد العصر لما اشتغل عنها بالوفد ولا نه صلاة  
مؤقتة فقصيت كالفرائض ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر كما صرح به ابن المقرئ  
والثاني لا يقضى كغير المؤقت وخرج بالمؤقت ذوالسبب ككسوف واستسقاء ونجاسة فلا  
مدخل للقضاء فيه والصلاة بعد الاستسقاء شكر عليه لا قضاء انهم لو قطع فلا مطاقتا استحب  
قضاؤه وكذا الوفاة ورده من النفل المطلق كما قاله الأذري ومما لا تسن فيه الجماعة ركعتان  
عند ارادة سفره بمنزله وكلما نزل وبالمسجد عند قدمه قبل ان يدخل منزله ويكتفي بهما عن  
ركعتي دخوله وعقب خروجه من الحمام وعند خروجه من مسجد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لسفره وان زفت اليه امرأ قبل الوقاع ويندبان له أيضا ولن دخل أرصلا لا يعبد الله فيها  
وبعد الخروج من الكعبة مسبقا لهما وجهها وقبل عقد النكاح وعند حفظ القرآن  
وركعتان بعد الوضوء وألحق به الباقني الغسل والتيمم ينوي بهما سنته وركعتان للاستخارة  
وتحصل السنتان بكل صلاة كالنية والحاجة لحديث فيها ضعيف وفي الاحياء انها اثناعشرة  
ركعة وللقتل بحق او غيره وللنوبة قبلها وبعد ها ولوم صغيرة وصلاة الاوابين وهي عشرون  
ركعة بين المغرب والعشاء ورويت ستا وأربعا وركعتين فهما أقالها وصلاة الروا بعد

السنتان) أي الوضوء وما ألحق به والاستخارة (قوله وللحاجة) أي التي يتم بها عادة وينبغي ان فعلها عند ارادة الشروع  
في طلبها حتى لو طال الزمن بين الصلاة والشروع في قصاتها لم يتدبر او تقع له فلا مطلما (قوله وفي الاحياء نها) أي صلاة  
الحاجة (قوله وللنوبة) أي وان تكررت ولو من صغيرة ويس في المد كورت نية اسبابها كان يقول سنة الزفاف فوترك  
ذكر السبب محتم صلاته وتقدم أنه يكون فلا مطلما حصل في ضمنه ذلك المقيد (قوله وصلاة الاوابين) عطف على قوله  
ركعتان عند ارادة سفر الخ وانما سميت بذلك لان فاعلها رجع الى الله وتاب مما فعله في نهاره فاد تكررت ذلك منه دل على كثرة  
رجوعه الى الله ولم يلاحظ ذلك المعنى وهي لسماء بصلاة الغنلة (قوله بين المغرب والعشاء) أي بين صلاة المغرب والعشاء  
ومنه يعلم انها لا تحصل بذلل قبل فعل المغرب وبعد دخول ومنه وعلمه فلو نواها لم تتم بعد دخول وفها كرواتب الفرائض  
اذا فعلت قبل الوقت واذا فأت سن قضاؤها وكذا صلاة سنة الزوال لان كلاهما مؤقت أخذهما تقدم في صلاة الاشراف  
بناء على انها غير الصلوة ومحتل عدم سن قضاء سنة الزوال لصريحه بانها ذات سبب فاذا صلى سنة الظهر حصل بها سنة  
الزوال ما لم ينقها قياسا على ما صرح في تحية المسجد وعليه فالظاهر انه اذا صلى بعد الرامة سنة الزوال لم تنعقد لحصولها بالراتبة  
(قوله وصلاة الزوال بعده) أي فلو قدمها عليه لم تنعقد وهو مخالف لسكالم المداوى لا تي

هو به يبادئ الرأى ولا يمكن تنزيهه على كلام الشارح الجلال الالبتمكاف بان يقال قوله يعنى مسجدتها امر اده به الجنس أى مسجدتها وقوله أى السجدة الثانية من الركعة الاولى بالثلاثة أى وأما الاولى منها فقد مكملت بسجدة الركعة الثانية أى

(قوله وهى ركعتان أو أربع) وهى غير سنة الظهر كما يعلم من افرادها بالذ كرى بعد الزواجب وتصير قضاء بطول الزمان عرفا وعبارة المناوى على الجامع فى شرحه الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم أربع قبل الظهر الخ نصف أربع قبل الظهر أى أربع ركعات يصلهن الانسان قبل صلاة الظهر أو قبل دخول وقتها وهو أى وقته عند الزوال قال العلقمى هذه يسمونها سنة الزوال وهى غير الأربع التى هى سنة الظهر وقال شيخنا قال الحافظ العراقى وعن نص على استعجابها الغزالي فى الاحياء فى كتاب الاوراد ليس فيها تسليم أى ليس بين كل ركعتين منها فصل بسلام تفخ بالبناء للفقول لمن أبواب السماء كناية عن حسن القبول وسرعة الوصول ثم قال قال الشيخ حديث صحيح (قوله وهى أربع بتسليم) أى فلا تصح الزيادة على الأربع (قوله أو بتسليمتين) انظر وجه التفرقة بين الليل والنهار مع أن الفصل أفضل من الوصل مطلقا ولعله ان الصلاة بالليل يبعد عرض ما يمنع من اتمامها فطلب فيها الفصل بالسلام (زيادة ما يفعله فيها) وبالنهار قد يعرض تشاغل يمنع من اتمامها فطلب فيها بسلام واحد ليكون الضرم بها ٥٠٢ مانعا عن الاعراض عن شئ منها ودخل فيه ما لو فرقتها ففعل فى ليلة ركعتين وفى

ليلة أخرى ركعتين وهو محتمل ويحتمل ان شرط حصول سنتها اذا فعلها متوالية حتى تعد صلاة واحدة وهو اقرب (قوله يقول فى كل ركعة) قال السيموطى رحمه الله فى كتاب الحكم الطيب والعمل الصالح ما نصه كفية صلاة التسبيح أربع ركعات يقرأ فيها المأثم والعصر والسكافرون والاخلاص وبعد ذلك سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة فى القيام وعشر فى الركوع والاعتدال فى

السجدة تين والجلوس بينهما والاستراحة والتشهد ترمذى أو يضم اليه الاحول ولا قوة الا بالله وبعد هذا قبل السلام اللهم انى أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعب أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك اللهم انى أسألك مخافة تحجزنى عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملا أستحق به رضاك وحتى أناجيك بالتوبة خوفا منك وحتى أخلص لك النصيحة حياء منك وحتى أتوكل عليك فى الامور حسن ظنى بك سبحان خالق النار اه وفى رواية النور وظاهره انه لا يكرر الدعاء ولو قيل بالتكرار لكان حسنا ثم قوله وبعد هذا قبل السلام الخ ينبى ان المراد انه يقول مرة ان صلاها باحرام واحد ومرة تين ان صلى كل ركعتين باحرام (قوله الا بالله) زادج العلى العظيم (قوله بعد رفعه من السجدة الثانية) ويجوز جعل الخمسة عشر قبل القراءة وحينئذ تكون عشر جلوسه الاخيرة بعد القراءة قال البغوى ولوزنك تسبيح الركوع لم يجز العود اليه ولا فعلها فى الاعتدال بل يأتى بها فى السجود هاج وبقى ما لوزنك التسبيح كله أو بعضه ولم يتداركه هل تبطل به صلاته أولا واذا لم تبطل فهل يثاب عليها ثواب صلاة التسبيح أو النفل المطلق فيه نظروا الاقرب انه ان ترك بعض التسبيح حصل له أصل سنتها وان ترك الكل وقمت له نفلا مطلقا (قوله فى التهذيب) أى تهذيب الاسماء واللغات (قوله وصلاة الرغائب) لم يبين عدد ركعاتها فراجع (قوله بدعتان فيجبتان) ومع ذلك فالصلاة نفسها صحيحة اذا غايتها ان نفل غشى عنه لا مر خارج وهو ما يؤدى فعلها اليه فى هذا الوقت من اعتقاد سنتها بخصوصها ان نوى بها سببا معينا كسنة الرغائب

وسكت عنه لوضوحه (قوله ولا يظهر بين التقريرين خلاف معنوي) يقال بل فيه خلاف معنوي وذلك فيما اذا نذر كره في تمام الثانية انه ترك قراءتها مثلاً فان قلنا ان الاولى غير لاغية نقول تحت له ركعة ملائقة من قراءة الاولى وركوعها واعتدالها وسجود الثانية وان قلنا لاغية لا يحصل ما ذكر (قوله ومعنى قوله) أي الشارح أي عقب قول المصنف فيما صرح فان ذكر قبل بلوغ منه فعله والاعتناء به ركعته فكان عليه أن يذكر هذا هناك اذ لا وجه لتأخيرها الى هنا مع انها من الضمير فيه للمصنف

فينبغي البطلان وبعبارة حج في رد كلام السهروردي ومن استحضر كلامهم في رد صلوات ذكر في أيام الأسبوع علم انه لا تجوز ولا تصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسنها الصوفية من غير ان يرد لها أصل في السنة اه وهو صريح فيما ذكرنا (قوله وأن الثانية) أي صلاة ليلة نصف شعبان (قوله وأفضل هذا القسم لوزن) أي ولو بركعة كما صرح به حج وان كره الاقتصار عليها وبعبارة حج به يقول المصنف وأكثرها ثلثة عشرة مانصة وكرعة التور أفضل من ركعتي الفجر (قوله ثم ما تعلق بفعل غير سنة وضوء) ومنه ما قدمه من سن ركعتين عند ارادة سفر منزله الى آخر ما قدمه فيكون بعد الضحى وقبل سنة الوضوء (قوله وهذه الثلاثة مستوية في الافضلية) اقتصاره على الحكم باستواء ٥٠٣ الثلاثة يشعر بان غيرها ما دخل تحت التكاف ليس في

رتبتها وان كان مقدماً على سنة الوضوء ومراعاة بالثلاثة قوله كركعتي طواف الخ (قوله والكسوف) أي وكون رمضان والتراويح وصرح بها بعد الخلاف فيها (قوله وأفضلها) أي الصلوات التي تسن فيها الجماعة فلا يقال تعقيب الاستسقاء بالتراويح غير صحيح لان التور ولرؤايب مقدمة على التراويح لان ذلك لما يرد لو قيل أفضل لنفل (قوله لما ذهب اليه ابن عبد السلام) أي من تعجيل العطار على التكبير الاضحي (قوله على التكبير الاضحي) أي على التكبير المرسل في

في انكارها ولا فرق بين صلاتها جماعة أو فرادى كما يصرح بكلام المصنف ومن زعم عدم الفرق في الاولى وان الثانية تندب فرادى قطعاً وقد وهم وأي فرق بينهما مع ان الملاحظ بطلان حديثهما وان في ذلك ما يخصهما بجماعة أو فرادى احدهما شاعراً به وهو ممنوع في الصلوات - بجماعة توقيتها بوقت مخصوص وأفضل هذا القسم لوزن ثم ركعة الفجر وهما أفضل من ركعتين في جوف الليل وخبر أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل محمول على النفل المطابق ثم باقي الفرائض ثم الضحى ثم ما تعلق بفعل غير سنة وضوء كركعتي طواف واحرام وتحيية وهذه الثلاثة مستوية في الافضلية كما صرح به في المجموع ثم سنة وضوء ثم نفل مطلق والمراد بالتفضيل مقابلة جنس بجنس ولا مانع من جعل الشارع العدد القليل أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بدليله ليعضد في السفر رفع اختلافه أولى قاله ابن الزمعة (وقسم) من النفل (يسن جماعة) أي تسن فيه الجماعة لان فعله مستحب مطلقاً على جماعة أم لا (كأعياد الكسوف والاستسقاء) وستأتي في أبوابها وأفضلها العيدان الصغرى فافطر خلافاً لما ذهب اليه ابن عبد السلام أخذنا من تفضيلهم تكبير العطار على تكبير الاضحي لله عليه ويجب بعدم التلازم ويدل لما قلنا ما رواه عبد الله بن قرقط رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أفضل الايام عند الله يوم النحر رواه أبو داود وتدرج في الحاد ما ذكرنا فقال انه الاربع في النظر لانه في شهر حرام وفيه سكان الحج والاضحية وقيل ان غيره أفضل من العشر الاخير من رمضان ثم كسوف الشمس ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء ثم التراويح (وهو) أي هذا القسم (أفضل مما لا يسن جماعة) لما كرهه بطلب الجماعة فيه فاشبهه الفرائض والمراد تفضيل الجفص على الجفص من غير نظر له دأخذاً محضاً (لكن الاصح تعجيل الزينة) للفرائض (على التراويح)

الاضحي اما المقيد فيه فافضل من تكبير العطار ثم شره بعبادة الله انفس (قوله يوم النحر) أي وتفضل اليوم يقتضي تفضيل ما وقع فيه (قوله انه الاربع في النظر) أي في المدرك (قوله وقيل) أي ولا نه قيل الخ (قوله من غير نظر له دأ) أي وعليه في تقدم عن حج من افضل ركعة التور على ركعتي الفجر سببه ان التور مقدمة على الرواتب ثم ركعتا الفجر مقدمة على الرواتب وقال سم على حج هل المراد ان ركعتي الفجر أفضل من ركعتين من الرواتب أو من الرواتب كلها أو كيف الحال اه وقد تقدم به يقابل بين زمني العبادة تير في اذ زمنه كان ثوابه أكثر وقصيته انه لا فرق بين كونهما من نوع واحد أو أكثر كما يقابل بين صوم يوم وصلاة ركعتين (قوله أخذنا ما صرح به) هو قوله والمراد من التفضيل الخ (قوله الاصح تفضيل الزينة) أي المأكدة وغسرها ويلزمه تفضيل التراويح على التراويح لما صرح به افضل منها واد اعتبر هذا مع ما صرح في ترتيب النفل الذي لا شمرع فيه الجماعة تحت ان بعد الاستسقاء التور ثم ركعتا الفجر ثم باقي الرواتب ثم التراويح ثم الضحى الى آخر ما صرح

الذي عاد اليه الضمير السابق في قوله وقوله جهل موضعها الخ اه واعلم ان ما ذكره من شعول ما ذكره من كلام البخاري  
الجلال للترك حسا وهو الركون في حيز المنع أما أولا ولأنه ينافيه وصفه بالآخرة وأما ثانيا فللقوله عقبه لوقوعه في غير محله  
اذا الواقع في غير محله هو السجود فتعينت ارادته وأما الركون فلم يقع أصلا حتى يوصف بأنه في محله أو غير محله فتأمل (قوله  
وتول الشارح هنا أيضا) يعني في صورة ترك الخمس (قوله بل قال الاسنوي الخ) هذا صريح في ان الاسنوي كره على اعتراضه

(قوله لانه صلى الله عليه وسلم) فضية التعليل بما ذكر ان الفضل من التراويح هو الراتب المؤكد وقال شيخنا الزبلي والمعمد  
انه لا فرق بين المؤكد وغيره لان التسابع يشرف بشرف المتبوع اه وقال ع ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين المؤكد وغيره  
ويحتل التخصيص بالمؤكدة بدليل التعليل وعدم تقييد الشارح لكلام المصنف بواقعه ما قاله شيخنا الزبلي وان اقتضى  
تعليله بالمواظبة خلافا (قوله ثلاث ليال) عبارة المحلى وروى ابن ابي شيبة وحبان عن جابر قال صلى بنارس رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في رمضان ثمانين ركعة ثم أوتر اه (أقول) وأما البقية فيحتمل انه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في بيته قبل مجيئه  
أو بعده وانظر هل الثلاث كانت من أول الشهر أو وسطه أو آخره فيه نظرا وظاهرا الأول فليراجع وبيعض الهوامش قوله  
ثلاث ليال أي في السنة الثانية حين بقي من رمضان سبع ليال لكن مفرقة صلاها ليلة الثالث والعشرين والخامسة  
والسابعة ثم انتظروه في الثامنة ٥٠٤ فلم يخرج لهم وقال حشيت الخ ثم رأيت في الاسنوي وعبارته وعن النعمان بن

بشير قال قام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في شهر  
رمضان ليلة ثلاث وعشرين  
الى ثلث الليل ثم قام معه  
ليلة خمس وعشرين الى  
نصف الليل ثم قام معه  
ليلة سبع وعشرين حتى  
خشي أن لا يدرك الفلاح  
رواه الحاكم في المستدرک  
وقال انه خرج على شرط  
البحاري (قوله فنههم من  
التجميع الخ) واسلم  
الاجوبة ما نقله عن  
الاسنوي من خشية توهم  
فرضيتها (قوله وهو وقت  
جدو شمير) عطف تفسير

لاه صلى الله عليه وسلم واظب على تلك دون هذه فانه صلاها ثلاث ليال فلما كثر الناس في  
الثالثة تركه اخو فامان ان تفرض عليهم ولا يشكك هذا بجديت الاسراء هي خمس وهن  
خمسون لا يبدل القول لدى لاحتمال ان يكون الخوف افتراض قيام الليل بمعنى جعل التهجد  
في المسجد جماعة شرطا في صحة التنفل في الليل ويؤى اليه قوله في حديث زيد بن ثابت  
خشي ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما فتم به فهاوا أيها الناس في بيوتكم فنههم من التجميع  
في المسجد اشفاقا عليهم من اشتراطه وأمن مع اذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه  
عليهم أو يكون الخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون ذلك قدرا  
زائدا على الخمس أو يكون الخوف افتراض قيام رمضان خاصة لان ذلك كان في رمضان وهو  
وقت جدو وشمير وقيام رمضان غير متكرر في كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدرا زائدا على  
الخمس أو انه خشى ان يكون افتراضها قد علق في اللوح المحفوظ على دوام اطهارها جماعة ولم  
يخش ذلك في غيرها لعله بعدم التعليق ومقابل الاصح تفصيل التراويح على الراتب لسن  
الجماعة فيها (و) الاصح (ان الجماعة تسن في التراويح) لما صرح من انه صلى الله عليه وسلم صلاها  
ليال واجمع عليه العمارة رضى الله عنهم أو أكثرهم وأصل مشروعية التجمع عليه وهي عشرون  
ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان لما روى انهم كانوا يقومون على عهد عمر بن  
الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة وفي رواية لمالك في المواظبة ثلاث وعشرين وجمع البيهقي

باعتبار المراتب منه (قوله ومقابل الاصح الخ) والوجه ان اذا قلنا باستحباب الجماعة في التراويح فان قلنا بعدم  
استحباب الجماعة فيها فالراتب أفضل كما يصرح به كلام المحلى وبشير الى ذلك قول الشارح ومقابل الاصح الخ (قوله بعشر  
تسليمات) اقتصر على الواجب فلا يقال التسليمات عشرون (قوله على عهد عمر الخ) انظر في أي سنة كان ذلك وقوله أيضا بعد  
وقد جمع الخ انظر في أي سنة كان أيضا ثم رأيت في شرح التقريب للعراقي ان جمع عمر الخ كان سنة أربعة عشر من الهجرة وقال  
في جامع الاصول طعنه أبو الولوة غلام المغيرة بن شعبة مصدر الحاج بالمدينة يوم الاربعاء لا ربع بقين من ذي الحجة سنة ثلاث  
وعشرين ودفن يوم الاربعاء غرة المحرم سنة أربع وعشرين وله من العمر ثلاث وستون سنة وقيل تسع وخمسون وقيل ثمان  
وقيل ستة وخمسون وقيل احدى وستون وكانت خلافته عشرون سنة ونصف ووصى عليه صهيب ودفن الى جانب أبي بكر الصديق  
اه وفيه وكانت وفاة أبي بكر ليلة الثلاثاء ثمان بقين من جمادى الاخرى سنة ثلاث عشرة بين المغرب والعشاء عولة ثلاث  
وستون سنة وكانت خلافته سنتين وأربعة أشهر اه ويستفاد منه ان عمر أقر الناس على صلاتهم ففرادى رمضان واحد بعد  
موت أبي بكر وفي رمضان الثاني جمع الناس فيه على ما ذكره



بالابطال والواقع في كلامه وكلام الناقلين عنه كالشهاب حج وغيره خلافاً له وإنه قال هذا الكلام في جواب سؤال أورده من جانب الأصحاب على اعتراضه وعبارته في المهمات عدان ذكر ما مر عنه في الشارح فإن قيل إذا قدرنا أن المتروك هو السجدة الأولى وأنه يلزم بطلان الجالس الذي بعده كما قلتم فحينئذ يكون المتروك ثلاث سجرات فقط قلنا هذا خيال باطل فإن المعدود تركه إنما هو المتروك حسوا والمأثري به في الحس ولكن بطل شرطه لطلان ما قبله وزومه من سلوك أسوأ التقادير فلا

(قوله والنساء على سليمان) هو زيادة بيان الميم تابعي له رواية وولده أبو حنيفة بجاء مهملة وثاء مثله له محبة من مسلمة الفتح كذا في الإصابة اه وهي كذلك في نسخ متعددة وفي بعض النسخ سلمان وهو غير صحيح لما علمت بل هو خطأ (قوله وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة) أي وصاروا يذنبونها في بيوتهم ويدل له قوله المتقدم فصار أي الداس في بيوتكم ولعله صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في بيته ويؤيده ما نقله ع حيث قال قال الأسنوي في الصحيحين أنه صلاها في بيته بقية الشهر (قوله فضوعت) لعل المعنى فزيد قدرها أضعفه لا فزيد علمها فقدرها لأنه ليس كذلك اه سمع على حج وهذا كما ترى مبني على أن ضعف الشيء مثله أما إذا قيل أن ضعفه مثله فلا تأويل وهذا لا خير هو المشهور (قوله لماسر) أي من أنه وقت جد وتسمير الخ (قوله ولاهل المدينة) أي يجوز لهم وإن كان انتصارهم على العشرين أفضل اه شيخنا زياي (قوله فعلها سنا) (وفرع) قال مر في جواب سائل المراد بأهل المدينة من هو وإن كانوا ٥٠٥ غرباء لأهلها بغيرها وأظنه قال لأهلها

حكمهم وإن كانوا حو لها  
فليست أم اه سمع على منهج  
(قوله ليسا واهم) قال حج  
وابدأه حدوث ذلك كان  
أو آخر القرن الأول ثم  
اشتهر ولم ينكر فكان  
عزلة الاجماع السكوني  
ولما كان فيه ما فيه قال  
الشافعي رضي الله عنه  
العشرون لهم أحب إلى  
اه وعبارة شيخنا زياي  
أهل المدينة فهم سنا  
والأثني واركان  
انتصارهم على العشرين

بينهما بأنهم كانوا يتركون ثلاث وقد جمع عمر الداس على قيام شهر رمضان الرجال على أي بن  
كعب والنساء على سليمان بن أبي حنيفة وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد إلى ذلك  
وسبب كل أربع منها زينة لأنهم كانوا يتركون وحون عقبها أي يستريحون قال الحلبي والسرقي  
كونها عشرين إن الرواتب أي التوكدة في غير رمضان عشر ركعات فضوعت فيه ما مر  
ولاهل المدينة الشريفة فعلها سنا وثلاثين لأن العشرين خمس ترويحاً فكان أهل مكة  
يطوفون بين كل ترويتين سبعة أشواط فجعل أهل المدينة بدل كل أسبوع تروية  
ليسا واهم قالوا ولا يجوز ذلك غيرهم لأن لهم شرفاً بجزية وبدنه صلى الله عليه وسلم وهذا  
هو الأصح خلاف الحلبي ومن تبعه وفعلها بالقرآن في جميع الشهور وأفضل من تكبير  
سورة الاخلاص ووقته بعد صلاة العشاء وترتد على طواع الفجر الصادق ولا تصعب بنية  
مطقة كما في لروضة بل ينوي ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان صلى الله عليه وسلم إلى أربعاً بالتسليم  
لم يصح أن كان عامداً أو الاصل أن لا يطعن لأنه خلاف المشروع بخلاف سنة الظاهر  
والعصر كما أتى به المصنف وفرق بينهما بأن التراويح أشبهت الفرائض كما مر فلا تفرق بينهما  
ويؤخذ منه كما أفاده الوردية لأنه لو أخر سنة الظاهر التي قبلها وصلها بعد ذلك كان

٦٤ نهاية ل أفضل اه عليه فالاجماع إنما هو على جواز زيادة طائفة مع ذلك إذ دلت ثبوتها  
عليها فوق ثواب النفل المطابق كما هو قضية كلامهم وينوون بالجمع التراويح (قوله وهذا هو الأصح) لو فنت واحد من  
أهلها أو أراد أن يقضيها في غيرها فاستأوى ثلاثين وعكسه يفعلها عشرين لأن التمسك بحد الأدنى اه شيخنا زياي  
هو من خط الشيخ أحمد الدواخلي وما أنقله دائماً من هاهنا يكون مردي به الشيخ أحمد رحمه الله وهو ظاهر غلامه ذكر  
من قولهم القضاء يحد الأدنى وعبارة الشيخ الشوبري في ما شبهه على التحرير قوله عشر ركعات أي لغير أهل المدينة ثما  
أهل المدينة فست وثلاثون ومثل شيخنا لو أراد المدي أن يقضيها زاد التراويح أو غيرها أن يقضيها في المدينة ولا يفرق  
هل يقضيها استأوى ثلاثين وأجاب ظاهر كلامهم اختصاص فعل التراويح سنا وثلاثين بمن كان بالمدينة حال طلبه أمنه ابتداء  
وفعلها فيها اه (قوله خلاف الحلبي) أي حيث قال ومن أقصدى بأهل المدينة فقام بسنة ولا تفرق فحسن أيضاً لأنهم إنما  
أرادوا بما صنعوا لا فداء بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المماسة كطعن بعضهم اه شرح روس (قوله بل يروي  
ركعتين) قضيته أنه لو لم يتر من بعد بل قال أصلي قيام رمضان لم تصح نيته وينبغي خلافه لأن العشر لا يثبت ويحتمل  
نيته على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهر أو أصبح حيث قالوا فيه بأصحة ويحمل على ما يترفعه من  
العدد شرعاً (قوله بخلاف سنة الظهور والعصر) أي كل منهما فإنه يصح به الأربع بتسليمه واحد

يحبس في ترجمة المسئلة اذ قلنا هذا المكان يلزم في كل صورة وحيدة فيستحيل قوله ان ترك ثلاث سجدة فقط أو أربع الى ان قال وانما ذكرت هذا الخيال الباطل لانه قد يخرج في صدر بعض الطلبة والا فحقه ان لا يدون انتهت بقوله ان لا يجوز

(قوله بين القبلة والبعدي) أي املو جمع بين سنة الظهر والعصر باحرام فلا اختلاف النوع اه وقوله بعد لانها قد اشتملت الخ تضيته انه لو جمع بين الظهر والعصر تقدما أو تأخيرا جاز ان يجمع بين سنتهما بعد فعلهما باحرام واحد والظاهر خلافه ويؤيده قوله الاتي ولو جمع في ثلاث ركعات سنة الخ لا اختلاف نوعهما مع ان كلا سنة مقصودة في نفسها ثم رأيت سم على منوع صرح بما قلناه حيث قال بخلاف ما لو جمع رواتب فرضين لا يجوز لانها ما نوعان ولم يهدان تكون صلاة بعضها أداء وبعضها قضاء مر وأظنه قلعه عن فتوى والده وقد يؤخذ منه انه لا يجمع بين سنة العشاء والوتر لانها ما نوعان وانظر لو جمع أربع الظهر القبلة والبعدي أو جمع الثمان لكن أدرك مناه ركعة في آخر الوقت ووقع الباقي خارجة هل يكون الاربع أو الثمان أداء ولا بد في كونها أداء من وقوع ركعة من كل منهما في الوقت بأن يدرك ثلاثا في الوقت في صورة الاربع وخمسا في صورة الثمان قال مر ينبغي أن يكون الكل أداء بدارك ركعة لان المجموع صار في حكم الصلاة الواحدة وقوله بأن يدرك ثلاثا الخ امل وجه اشتراط الثلاث ٥٠٦ والخمس انه يجعل القبلة من الركعتين أو الاربع مستقلة فيشترط وقوعها

له أن يجمعها مع سنته التي بعدها بنية واحدة يجمع فيها بين القبلة والبعدي قال بخلاف ما لو نوى سنة عيد الفطر والاضحى حيث لا يجوز لانها قد اشتملت نيتها على صلاة واحدة نصفها مؤدى ونصفها مقضى ولا نظير له في المذهب ولان صلاة العيد شبيهة بالفرائض فلا تغيب عما ورد نظير ما مر وما جرت به العادة من زيادة الوتود عند فعل التراويح خصوصا مع تنافس أهل الاسماع في الجامع الازهر جاز ان كان فيه نفع والاحرم كافيته نفع وهو من مال محجور أو وقف لم يشترطه واقفه ولم تطرد العادة به في زمنه وعلمها ولو لوجع في ثلاث ركعات سنة العشاء ثنتين منها أو واحدة الوتر لم يصح خلافا لصاحب البيان (ولا حصر لان فصل المطلق) وهو الذي لا ينفيد بوقت ولا سبب أي لا حصر لعدده ولا لعدد ركعاته نظير الصلاة خير موضوع فاستكثر منها أو أقل فله ان يصلي ماشاء ولو من غير نية عدد وان يتصر على ركعة من غير كراهة (فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) وفي كل ثلاث وكل أربع وهكذا لانه معهود في الفرائض في الجملة كاله ان يقتصر على التشهد في آخر صلته كالغرض ويقرأ السورة في الكل والافقيما قبل التشهد الاول كما مر (وفي كل

كلها في الوقت والبعدي صلاة أخرى فيكتفي منها بركعة في الوقت (قوله شبيهة بالفرائض) وعلى هذه الوفاة عيد الفطر والاضحى لا يجوز الجمع بينهما باحرام واحد مع انتفاء العلة الاولى لان الحكم اذا كان معللا بعلمتين يبقى ما بقيت احدهما وكذا لو نوى بركعتين العيد والاضحى فلا يجوز لانها سنان مقصودتان (قوله

ر كعة)

أي لا حصر لعدده) أي بأن يقال هو محصور في عشرين

مثلا فلا يزيد عليها وقوله ولا يمدد ركعانه أي فاذا أحرم وأطلق له ان يفعل ماشاء من غير علم بعدد ركعانه فافهمه ثم رأيت في شرح الروض ما يفيد ذلك فراجع (قوله خبر موضوع) هو بالاضافة ليظهر به الاستدلال على فضل الصلاة على غيرها وأما ترك الاضافة وان صح فلا يحصل معه المقصود لان ذلك موجود في كل قرينة ففائدة في قالوا طول القيام أفضل من كثرة العدد فن صلى أربعامثلا وطول القيام أفضل ممن صلى عثامثلا وطوله وهل يقاس بذلك ما لو صلى قاعد ركعتين مثلا وطول فهمما صلى آخر أربعامثلا أو ستا لم يطول فها زيادة على قدر صلاة الركعتين أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لاننا غافلنا ذات القيام على غيرها نظرا لمشقة الحاصلة بطول القيام وما هنا لا مشقة فيه لتساويهما في القعود الذي لا مشقة فيه وحيث زادت كثرة العدد بالركوعات والسجودات وغيرها كانت أفضل (قوله ان يصلي ماشاء) أي ويسلم متى شاء مع جهله كم صلى عباب اه سم على منهج (قوله وان يقتصر على ركعة) أي بأن ينويها أو يطلق في نيته ثم يسلم منها (قوله وفي كل ثلاث) أي بعد كل ثلاث وكل أربع الخ ولا يشترط تساوي الاعداد قبل كل تشهد فله ان يصلي ركعتين ويتشهد ثم ثلاثا ويتشهد ثم أربعامثلا وهكذا (قوله وهكذا) يفيد جواز التشهد في كل ثلاث مثلا ويفيد جوازه في كل خمس فان قلت هذا اختراع صورة لم تشهد في الصلاة فامتنع بالتشهد كل ركعة قلت التشهد بعد كل عدد معهود الجنس بخلافه بعد كل ركعة اه سم على منهج (قوله ويقرأ السورة في الكل والافقيما قبل التشهد الاول) أقول ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو ترك التشهد الاول للغرضه حيث لا يأتي بالسورة في الاخيرين ان التشهد الاول لما طلب له جابر وهو لا يجوز كان كالماتى به بخلاف هذا

بصره اشارته) عبارة الشهاب حج ان يقصر نظره على مسجته (قوله القائل بأنه لو صلى في الكعبة) كان الظاهر أن يقول عند الكعبة والافتى صلى في الكعبة ونظر الى موضع سجوده فهو ناظر الى جزء الكعبة (قوله ويسن فسخ عينه في السجود ليسجد البصر) لا يخفى ان المراد به البصر محله بان لا يكون بينه وبين محل السجود حياء لونه بالجلس والاف البصر معنى من المعافى لا يتصف بالسجود واذا كان كذلك فلا فرق في ذلك بين الاعمى والمبصر بل الحاق الاعمى بالمبصر هنا أولى من الحاقه في النظر الى محل السجود في القيام ونحوه اذ الحكمة في نظر محل السجود كما قلود منع ان يبصر من الانتشار وهو منتف في الاعمى

(قوله منعه في كل ركة) قضيته انه اذا حرم بعشر ركعات غابت بطل اذ تشهد عشر تشهدات بعدد الركعات وليس مراد ابل اذ تشهد بعد ركة منفردة ولو كانت هي التي قبيل الاخيرة بطأت (قوله وظاهر كلامهم منعه) عبارة ابن حجر وظاهر كلامهم امتناعه في كل ركة وان لم يطول جلسة الاستراحة وهو مشكل لانه لو تشهد في المكتوبة الرابعة مثلاً في كل ركة ولم يطول جلسة الاستراحة لم يضر كما هو ظاهر فاما ان يجعل ما هنا على ما اذا طول بالتشهد جلسة الاستراحة لما صر ان تطويها مبطل أو يفرق بأن كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لاحداث ما لم يبعد فيها بخلاف النفل اهـ هذا والمعتمد عند الشارح انه متى جالس في الثالثة بقصد التشهد بطأت صلاته وان لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة (قوله وان لم يطول جلسة الاستراحة) أي وان لم يزد التشهد عليها وفي نسخة وان لم يطول جلسة الخ ٥٠٧ وهي أوضح (قوله لا سيما على ما قدمناه) أي سواء طالت أو لم تطول وان

قلنا بما صر من عدم البطلان بتطويها (قوله عدم البطلان بتطويها) أي الخالي عن التشهد (قوله ان شاءها) قضيته انه لو نوى الزيادة وهو قائم ثم قعد لم يجز وبارة الشيخ جدان في أثناء كلام وان زاد اناسيا أو جاهلا ثم تذكر أو علم بعد حقا وان نوى الزيادة قائما لان المأني به والحالة هذه لغو وهل ادبوى الزيادة مائة فيامه سهوا وقيل قعوده هل يكفي

ركعة) لجواز النطق بها مع الفصل منها فيجوز له القيام حينئذ لاخرى (قلت الصحيح منعه في كل ركة والله أعلم) لافيها من اختراع ضرورة في الصلاة لم ينعهد وظاهر كلامهم منعه وان لم يطول جلسة الاستراحة لا سيما على ما قدمناه من أن الاصح عدم البطلان بتطويها (وادا نوى عددا) ومنه الركعة عند الفقهاء وان كان الواحد غير عدد عند أكثر الحساب (فله أن يزيد) على ما نواه (و) ان (ينقص) عنه ان كان أكثر من ركعة (بشرط تغيير النية قبلها) أي الزيادة والنقصان لما صر من انه لا حصر له نعم لو رأى المقيم الماء في أثناء عدد نواه ليس له زيادة عليه كما علم صر في باب (ولا) أي وان لم يغير النية قبلها (فتبطل) صلاته بذلك لعدم شمول نيته لما أحذنه (فلو نوى ركعتين) مثلاً (ثم قام الى ركعة) (ثالثة سهوا) ثم تذكر (فالاصح انه بقعد) حقه (ثم يقوم للزيادة ان شاء) هاشم بسجدة سهوا آخر صلاته اذ تعمد قيامه لثالثة مبطل وان لم يشأها فقد تشهد ثم سجد سهوا ثم سلم والذ في لا يحتاج الى القعود في ارادة الزيادة بل يضي فيها كالمواهب قبل القيام اما النفل غير المطلق كالتزفليس له الزيادة والنقص فيه مما نواه وظاهر كلامهم هنا انه لو اراد الزيادة بعد تذكره ولم يصر للقيام أقرب انه يلزمه أن يعود للعود لعدم لا تعدد سجركته فيمتنع البناء عليها ويفرق على هذا بينه وبين ما صر في سجود السهو من التفصيل بين أن يكون لقيام أقرب وأن لا بان المخطئ ما تبطل

بها ولا بد من نيته الزيادة بعد قعوده حره ومقتضى الشارح كحج انه لا ينعهد بذلك النية وبؤدس عبارة الشيخ جدان ان مكتوبته يعتد بها وهو الذي اس (قوله فليس له الزيادة والنقص) خلافا لما نوهه بعضهم في "نور من أنه اذا نوى عدد اقله الزيادة عابه والنقص منه اهـ حج بالعمى عند قول المصنف السابق وقيل ثلاث عشرة الخ (قوله فيمتنع البناء عليها) معتمد (قوله ويسفرق الى هذا الخ) كان المحوج الى هذا الفرق انهم حيث لم يأمر به بالسجود ثم عند عدم قربيه من اقدام الخقوا الحركة السجدة الخفيفة بالجلوس حتى كانه لم يرفه وفيه لو قام للزيادة ثم تذكر مع قربيه من الجلوس والغوا لك الحركة الخفيفة بالقيام هذا وظاهر قول ا شارح من التفصيل بين أن يكون الى القيام الخ يفتى انه لو قام لخاسسة سهوا ثم تذكر وعاد فصل فيه بين كونه الى القيام أقرب وأن لا لكن تقدم له ان هذا ما جرى عليه الاسنوى وان المعتمد انه لا سجود مطلقا حيث عاد قبل انتصابه فلهل ما هنا فلو نزلك لثالثة الاول سهوا وتذكر قبل انتصابه فعاد وفي سم على منعه في فرع كل لو نوى عدد الجلوس قبل استيفائه من قيام سهوا ثم بداله أن يكمله من جلوس فظاهر ان له ذلك غاية الامر انه يطلب منه سجود سهوا نسي (أقول) ويؤخذ من هذا بالاولى انه لو أتى ببعض الركعة من قيام ثم اراد فعل باقيها من الجلوس لم يمنع وله أن يقرأ في هو به لان ما هو وقعه حلة الهوى أكل مما هو صاثر اليه من الجلوس

فاذا أحقوه به ثم فهنا أول غش في الحاشية للشيخ من نفي الحاقه به هنا والفرق بينه وبين ما مر في غاية البعد (قوله أن هذا) أي خشوع الجوارح (قوله وذلك) لثناء الله تعالى على فاعليه (لا يخفى أن هذا وجه الدلالة من الآية المتقدمة فليس دليله مستقلاً وأن أوجه سياقه فقوله ولا تنفاه بل ثواب الصلاة بانتفاءه معطوف في المعنى على قوله قال تعالى الخ لا على قوله وذلك كما هو ظاهر (قوله في البعض) أي بعض الصلاة فيشترط في هذا الوجه حصوله في بعضها فقط وأن انتفى في الباقي (قوله والقصد من القبض المذكور الخ) لا ينافي ما مر من حكمة ذلك لأن التمسكين يحصل بغير الوضع المذكور فخكمته ما مر (قوله كالمعاجز)

(قوله حتى لا يجوز له البناء عليها) وقضية هذا الفرق أنه لا يسجد له وهو بذلك وهو ظاهر ما مر (قوله أي صلاة النفل) وبهذا التفسير اندفع ما أورده الاستوى على المتى من اقتضائه أن رتبة العشاء أفضل من ركعتي الفجر مثلاً مع أنهم أفضل منها (قوله كما مر في غيره) وروى أيضاً أن كل ليلة فيها ساعة أجابة اهـ حج (قوله أن قسمه نصفين) وكذلك قسمه اثلاً نائياً وأرباعاً على نية أنه يقوم ثلثاً واحداً أو رباعاً واحداً وينام الباقي فالأولى أن يجعل ما يقومه آخر بخلاف ما لقسمة أجزاءه ينام جزءاً ويقوم جزءاً ثم ينام الآخر فالأفضل أن يجعل ما يقومه وسطاً فلأولاً أن يقوم رباعاً على هذا الوجه فالأولى أن يقوم الثالث (قوله ينزل ربنا) قال في فتح الباري بفتح الباء أي أمره وضمها روايتان وقوله وضمه أي ملائكته ونقل عن بعضهم أنه يحتاج لتقدير آخر أي حامل أمر ربنا أقول وهذا لا يحتاج إليه لجواز أن المعاني تجسم كما في جمع الجوامع وغيره (قوله حين يبقى ثلث الليل الأخير) قضية هذا أن محل هذا النزول ٥٠٨ آخر الثلثين الأولين لأنفس الثالث وقد يجب أن النزول في هذا

الوقت ثم يستمر اهـ همزة (قوله ينزل ربنا الخ) همزة قال الاستوى يدل عليه من الحديث أن الله عز وجل يهول حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر منادياً ينادى فيقول هل من داع اهـ وقوله يدل عليه أي على أن النزول آخر الثلثين الأولين (قوله أو يقتصر علمها) خرج به ما لو نوى أكثر من ركعتين فلا يبعد من تردد

تعمده حتى يحتاج لجبره وهنا عدم الاعتماد بمركته حتى لا يجوز له البناء عليها (قلت نفل الليل) أي صلاة النفل المطلق فيه (أفضل) من النفل المطلق غيرها أخبر مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وحاقه على النفل المطلق كما مر في غيره (وأوسطه أفضل) من طرفيه حيث قسمه اثلاً ثلاثاً والغفلة فيه أكثر والعبادة فيه أكثر وأفضل منه السدس الرابع والخامس للخبر المتفق عليه أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه (ثم آخره) أفضل من أوله أن قسمه نصفين نلهم ينزل ربنا إلى السماء الدنيا في كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له ومعنى ينزل ربنا أي أمره (و) الأفضل للنفيل ليلاً ونهاراً (أن يسلم من كل ركعتين) بأن ينوي ما يستدأ أو يقتصر عليه ما في حالة الاطلاق لخبر صلاة الليل والنهار مثني في معنى والمراد بذلك أن يسلم من كل ركعتين لأنه لا يقال في الظهر مثلاً معنى أما التنفل بالآخرة فيركب (ويسن التهجيد) بالاجماع لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وما وظيفته صلى الله عليه وسلم عليه وهو للتنفل ليلاً بعد النوم

ان الأفضل الاتيان بما نواه اهـ حج (قوله فغير مستحب) أي ولا مكره اهـ ولو بواحدة كما مر (قوله وهو التنفل ليلاً) ظاهره ولو بركعة وفي سم على حج ظاهره اخراج فعل الفرائض بأن قضى فوائت اهـ ونقل عن افتاء الشارح أن النفل ليس بقيد قال الشيخ غيره ذكر أبو الوليد النيسابوري أن التهجد يشفع في أهل بيته استنبطه من قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك الآية وروى البيهقي عن أسماء بنت يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تعالى يحشر الناس في صعيد واحد يوم القيامة فينادي مناد أين الذين كانت تتجافى جنوبهم عن المضاجع فيقومون وهم قليل فيدخلون الجنة بغير حساب ثم يؤمر بالناس إلى الحساب وروى الجنيدي في النوم فقيل ما فعل الله بك قال طاحت تلك الاشارات وغابت تلك العبارات وفنيت تلك العلوم وفقدت تلك الرسوم وما نفعنا الا ركعات كنا نركعها عند العصر اهـ سم على منهج وقوله استنبطه لعلمه من قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقام محموداً فإن كونه كذلك يقضي الشفاعة في فائدة الحج قال ابن سراقه من خصائصنا الجساعة والجمه وصلاة الليل والعيدن والكسوفين والاستسقاء والوتر اهـ مناوى عند قوله صلاة الجماعة تفصل صلاة الفذ الخ (قوله بعد نوم) أي وبعد فصل العشاء ثم رأيت في سم على منهج قال ما نصه فرع يدخل وقت التهجد بدخول وقت العشاء وعملها ولا يكفي دخول وقت العشاء من غير عملها خلافاً لما يوهمه كلام شيخ الاسلام في بعض كتبه ويشترط أيضاً أن يكون بعد نوم فهو كالتزوي في توفقه



المراد به الشيخ الكبير لانه يسمى بذلك لغة ايكن كلام الشارح الاتي كما صريح في ارادة عاجن الجهن فليتلأ من اطلاله على الشيخ الكبير قول الشاعر فاصبحت كنيثا واصبحت عاجنا \* وشرح خصال المركةنت وعاجن (قوله واستثنى بعض المتأخرين) هو اللامبري ايكنه انما استثناء من استصحاب قيام الامام من مصلاه عقب سلامه لا من الانتقال بالصلاة الى آخر كما صنفه الشارح اذ لا معنى له وبعبارته فار لم يكن ثم ساءف الاستصحاب للامام ان يقوم من مصلاه عقب صلواته لثلاثين شك هو ومن خلفه هل سلم أولا ولثلاثين دخل غرب فبطلت في الصلاة فيقتدى به الى ان قال فاني ينبغي ان يستثنى من ذلك ما اذا

على فعل المشاء ولو جمع تقدم مع 'المغرب' ويريد عليه بشرط كونه بعد يوم حر ومقتضى قول شيخنا في شرح الارشاد وهو  
 أى لتهدد الصلاة بعد النوم ولو في وقت لا يكون الماس فيه ياما اه انه لا يتهدد بدخول وقت 'المشاء' فلراجع وعبارته على  
 ابن حجر وهل يكفي النوم عاب الغروب يسير أو الى دخول وقت العشاء فيه نظر وقد يستبعد الاكتفاء بذلك اه أى فلا بد في  
 كون النوم بعد دخول وقت العشاء ولو قبل فعلها اه ويوافق هذا من نقل عن حشية الشهاب الرملى على اروض من انه لا بد ان  
 يكون أى النوم وقت نوم (قوله وهو قبيل الزوال) قال شيخنا ان الامام ٥٠٩ أجمد ترك نوم انقباضه لاصبة ولا شفاء

وبين ان قدره يختلف  
باحداً لاف تدة الناس فيما  
يسمعون به على التهجيد  
(قوله تل الليل) ينبغي ان  
يحل ذلك ما لم تدع اليه  
ضرورة كان احتاج اليه  
لحراسة نفسه او مشيه  
او نحو ذلك (قوله تل  
لا تفسدوا ليلة الجمعة) قبل  
وحكمة ذلك انه ضعف  
عن القيام بوظائف يومها  
لكن هذه الحكمة تقتضي  
ان الكراهة لا تفتن  
بالقيام بل تجزى في احبائها  
بغيره اللهم الا ان يقال في  
اقسام العمل لجسع البدن  
على وجه شاق عادة بخلاف  
غيره جد ان (قوله فغير  
مكروه) اظهر ما حكمة

ذلك مع ان العلة موجودة (قوله خير يا عبد الله) الخطاب لله بن عمرو بن له اخص وقوله مثل لان اراد به عبد الله بن عمر  
ابن الخطاب رضى الله عنهم (قوله ويسن ان لا يخل بصلاته الليل) أى أن لا يتركها (قوله ان يموى الشخص القمام) أى التهجده  
(قوله عند النوم) أى حيث جوزه فان قطع بعدمه عاد ولا معنى ليلته (قوله واب ينظر الى السماء) عاينه ولو اعمى  
وتحت مستقب ولعل وجهه ان سمع ان في ذلك الفعل من لا معنى ويحوتد كرا الجب السمع عومها فندع بذلك الشيطان عنه  
(قوله وان يقرأ ان في خاف السموات والارض الخ) أى لو اقعته فى آل عمران واظم المراد بالآخر هل هو السور أو الآية  
والظاهر الثاني ثم رأيت في التبيان للنووى ومثله في لاذ كر للنووى وعبارته ويسحب ان يقرأ استيقظ من النوم كل  
ليلة آخر آل عمران من قوله تعالى ان في خلق السموات والارض الى آخرها فندع ذلك في المصحح ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كان يقرأ اخوانه آل عمران اذا استيقظ (قوله واطاله لقيامها) أى صلاة الليل (قوله واب ينه من نفسه في صلاته)  
ومثل الصلاة غيرهما من الطاعات كقراءة القرآن وقعوده وقوله ليس قال في الصباح بانه من ولا سم الله من

وعدم كونه يدكر الله الخ (قوله اما اذا كان خلفه نساء فسيأتي) مبني على ما مر في الاستثناء وقد مر ما فيه (قوله ومقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق الخ) فيه نظرا ذكرا لم المصنف مفر وض في الانتقال عن محل صلى فيه الى آخر فلا يشمل النافذة المتقدمة (قوله ولهذا سنتي منه) لم يقدم ما يصح أن يكون مرجه للضمير لان الكلام في سن الانتقال وهذا الاستثناء في أفضلية فعل الله في المسجد لا يقيد الانتقال بالسير بل على ما الكلام فيه (قوله وهو قبلة آدم فمن بعده من الانبياء) أي كل منهم

في كتاب صلاة الجماعة في (قوله كتاب) كان حكمه الترجعة به دون جميع ما ذكر في كتاب الصلاة الى الجنائز ان الجماعة صفة زائدة على ماهية الصلاة وليست فعلية حتى تكون من جنس فكانت كالأجنبية من هذه الجبينة فافرد بها بكتاب ولا كالأجنبية من حيث اختصاصها بعبادة فوسطها بين أبوابها وما كانت صلاة الجنائز مغايرة لمطلق الصلاة مغايرة طاهرة أمردها بكتابها ما خرج عن جميع أبواب الصلاة بطور النكاح المعايير اهـ حج في فائدة في قال في الاحياء عن سليمان الداراني أنه ذل لا يفوت أحد صلاة الجماعة الا بدب أدبه قال وكان السلف يعزرون أنفسهم ثلاثة أيام اذا فاتتهم لتكبيره الاولى وسبعة اذا فاتتهم الجماعة (قوله وأقلها امام ومأموم) هـ دايق خدم قوله في الحديث لا تقام بهم الجماعة ولو أقامها امام ومأموم وحده فقط ولم ينو الامام الامامة هل يجوز للداعي فيه احتمال ولعل الوجه خلافه لان العرض حصول الجماعة وقد حصلت بواسطة ثمة المأموم الا عندئذ لان صلاته ٥١٠ حينئذ جماعة وان لم ينو الامام الامامة فقد حصلت الجماعة بذلك فليتبأمل

### \* كتاب صلاة الجماعة (وأحكامها) \*

وهي مشروعة لقوله تعالى واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية أمر بها في الخوف وفي الامن أولى وللاخبار الاستنباط والاجماع عليها وأقلها امام ومأموم ثم من الاثنان فما فوقهما جماعة (هي) أي الجماعة (في الفرائض) أي المكتوبات (غير) بالنصب كما قاله الشارح بمعنى الا أعربت اعراب المستثنى وأضيفت اليه كما هو مذكور في النحو وانما امتنع الجرح لانها لا تعرف بالاضافة الا ان وقعت بين ضدين وقد يقال ان اللام الجنس فلا يضرب الوصف بالنكرة لان المعرفة بها في المعنى كالسكرة ويجوز نصبها على الحال (الجمعة) ما يأتي انها فرض عين فيها وشروطها بالانفاق (سنة مؤكدة) لخبر صلاة الجماعة أفضل من صلاة الغد أي بالجمعة بسبع وعشرين درجة وفي رواية بخمس وعشرين درجة ولا منافاة كما في المجموع لان القليل لا ينفي الكثير أو أنه أخبر أولاً بالقليل ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فأخبر بها أو ان ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أو ان الاختلاف بحسب قرب المسجد بعده أو ان الاولى في الصلاة الجهرية والثالثة في السرية لانها تنقص عن الجهرية بسماع قراءة الامام والمأمومين له أمينه ومكث صلى الله عليه وسلم مدة مقامه بمكة ثلاث عشرة سنة صلى بغير جماعة لان الصحابة رضي الله عنهم

المسموع على منعه وقول سم في احتمال أي بعدم الجوار (قوله الا ان وقعت بين ضدين) ومثاله ذلك بقولهم الحركة غير المسكون (قوله ان اللام للجنس) أي يجوز ان تكون للجنس فلا ينافي ما سألني من انها لله هـ الدكرى (قوله ويجوز نصبها على الحال) ينأمل الفرق بين هذا وقوله أعربت اعراب المستثنى فانه على ذلك التقدير منصوب على

كانوا

الحل أيضا ومعنى قولهم ان غير قرب اعراب المستثنى

انها تنصب اذا كانت بعد كلام تام موجب الى غير ذلك من التفصيل وقد يقال ليس مراده ان هذا مقابل لكونها أعربت اعراب المستثنى بل مراده انه حيث كانت اللام في الفرائض للجنس جازي غير ان تكون صفة وان تكون حالا لان المعرفة بلام الجنس يعامل معاملة النكرات والمعارف لكن قال غيره أعربه الاسموى حالا وما قاله الشارح اقعدهم الا فصار على ما هو الطاهر وأما جعلها صفة فمنع لعدم كونها معرفة اهـ وهو صريح في ان الحالية اعرابها غير اعراب المستثنى فليست (قوله بسبع وعشرين درجة) قال ابن دقيق العيد الاطهر ان المراد بالدرجة الصلاة لا يعود كذلك في بعض الروايات وفي بعضها المعبر بالصفة وهو مشعر بذلك اهـ الشيخ عمير رحمه الله (قوله ثلاث عشرة سنة) وليس المراد انه كان يصلي الجنس لما مر من ان الصلاة انما فرضت قبل الهجرة بسنة الى آخر ما ذكر (قوله يصلي بغير جماعة) لعل المراد أي من غير مواظبة على الجماعة أو من غير وجوب الجماعة فيجوز مع ذلك انه كان يصلي جماعة في بعض الاحيان ويؤيد ذلك صلاته صلى الله عليه وسلم صيغة الامراء جماعة وقول المحلى واطب صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم بعد الهجرة فانه يصلي به بان كان يفعلها قبل الهجرة لم يكن له مواظب عليها وفي كلام الشافعي في مراتب الوحي انه صلى الله عليه وسلم صلى بمكة بمكة وعلى في بعض أسفاره وهو بمكة حين زالت الشمس اهـ وهو صريح في انه صلى جماعة قبل الهجرة الى المدينة



بالمعنى وهذا عرف الفقهاء وأما قول الشيخ في الحاشية أن المراد به غير المجتهد فهو جار على اصطلاح الأصوليين ولا يناسبه السياق أيضا (قوله وإن العالم من غير ذلك وأنه لا يقتصر في حقه الخ) فديقال الذي يميز ما ذكر بالفعل كيف يتأتى جهله به حتى يترتب عليه الاعتقار أو عدمه (قوله عن العيون) أي بفرض وجودها (قوله والامر بالشئ نهي عن ضده الخ) لا حاجة اليه هنا وهو تابع فيه للشهاب حج في الامداد لكن ذلك انما يحتاج اليه لا لارشاد انما تكام على السترم حيث ان عدمه مبطل حيث قال وبعدم ستر عطف على قوله بمحدث من قوله تبطل الصلاة بمحدث فاحتاج في الشرح الى ما ذكر ليتم الدليل على

(قوله وسأتى حكم الاجراء في باب الاجارة) عبارة تم وأعلم ان أوقات الصلوات الخمس مستتمة من الاجارة نعم تبطل باستثنائها من اجارة أيام معينة كافي قواعد الركشي الجهل بمقدار الوقت المستثنى مع اخراجه عن مسمى الألفظ وإن وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر وأفتى به الشيخ رحمه الله اه (قوله وبالمقيمين المسافرين) أي وإن كانوا على غاية من الراحة وظاهره ولو سفر نزهة وسأتى عن الزيادة في الاعذار ان بعضهم توفي في جواز ترك الجماعة في السفر عند ارتحال الرفقة قال والتوقف ظاهر أخذنا مما قالوه في القصر لو كان الحامل له على السفر النزهة فقط فلا ترخص له لانه ليس لغرض صحيح (قوله المقتضى لوجوبه) أي على المسافرين (قوله ان كانت من نوعها) أي بان اتفاقا في عين المقضية كظهور من أوعصرين ولو من يومين بخلاف ظهر

وعصر وان اتفاقا في كونهم وبالأحرار من فيه ورقول مبعضا وان كان بينه وبين سيده مهايأة والنوبة له سواء انفرد الارقاء ببلد أم لا خلافا من رجع خلاف ذلك وسأتى حكم الاجراء في باب الاجارة ان شاء الله تعالى وبالمستورين العراة فلا تكون فرضا عليهم بل هي والانفراد في حقهم سواء الان يكونوا عميا أو في ظلمة فتستحب لهم وبالمقيمين المسافرين فلا تجب عليهم كالتفقه في الروضة عن الامام وأقره وجرم به في التحقيق وما قبل عن ظاهر النص المتضمن لوجوبه ساجد على نحو عاص بسفره وبالمؤدة المنضية فلا تكون فرضا فيها بل هي سنة ان كنت من نوعها فان كانت من غير نوعها لم نسن أيضا ومتى كانت فرض كفاية (فتجب) اقامتها (بحيث يظهر) بها (الشعار) أي شعار الجماعة في تلك الحملة باقامتها في كل مؤدة من الخمس بجماعة ذكور أحرار بالغين فيما يظهر كرد السلام بخلاف صلاة الجنائزة فان مقصودها الدعاء وهو من الصغير أقرب الى الاجابة لانه لا ذنب عليه فان كانت كبيرة اشترط تعددها فيها بادية أو غيرها ولا يكفي فعلها في نحو محل ولا في البيوت وان ظهرت في الاسواق لان الشعار لا يحصل بذلك ومقتضى هذا التعلل انه اذا ظهر بها الشعار الا كغناء بذلك وهو المعتمد كما نقله القاضي أبو الطيب عن أبي اسحق كأن فتحت أبوابها بحيث لا يمتشم كبير ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الوجه الاكتفاء باقامتها في الاسواق ان كانت كذلك والافلالان لاكثر الناس مروا تأت تأت دخول بيوت الناس والاسواق ولا يشترط اقامتها بحج وهو هم بل تسقط بطائفة قليلة تظهر الشعار بهم وقد

والشعار اعلام الحج وأفعاله الواحدة شعيرة أو شعارة بالكسر اه فاعمل ما قاله شيخنا الزيادة من ان أفتى العلامة الشعيرة قول في اللغة فليراجع (قوله ذكور أحرار) بالغين ومقيمين أخذنا بما أتى وهذا السياق يشعر بان الكلام في الادميين لانهم الذين يوصفون بالحرية والرق والذين يحكم لهم منابا بالبوغ والصبا فيخرج به الجن فلا يكتفي اقامتها بهم في بلد وان ظهر بهم الشعار ويوجه بان المصود من الجماعة حيث أهل البلد على التعارف باقامتها وبحسب بعضهم عن أحوال بعض بالاجتماع في أوقات الصلوات وتسهيل الجماعة على طالبها ومن عرف ان المقيمين من الجن ينفر منهم ولا يحضر الجماعة سيما من ليس عنده كمال عقل وقد يؤيد هذا عدم الاكتفاء باقامة المسافرين مع انهم من أمثال أهل محلاتهم من كل وجه فاحفظه وارفض ما عداه (قوله بخلاف صلاة الجنائزة الخ) أي وبخلاف الجهاد فانه اذا قام به الصبيان كفي ويفرق بأن الغرض منه نكاح الكفار وهي اذا حصلت بالصبيان كانت أقوى في حصول المراد ثم رأيت سم على ابن حجر صرح بذلك (قوله في الاسواق) أي وفي المحلات الخارجة عن السور أيضا حيث ظهر منها الشعار اه سم على ابن حجر بالمعنى (قوله تاتي) أي تجم (قوله الشعار بهم) أي ومثلهم النساء والصبيان ونحوهم اه زبادي ومن النحو العراة اه سم على حج أي والارقاء أيضا وتقدم في قول الشارح جماعة ذكور الخ ما يصرح بذلك وقول الزبادي أيضا ولا يسقط الفرض عن لا يتوجه الفرض عليهم كالنساء الخ



المدهى من بطلان الصلاة بخلاف ما هذا (قوله لا دنى غرض) ومنه كما هو ظاهر غرض الجماع ومن الستر عنده لا يقتضى حرمة الكشف كما لا يخفى خلافا لما فى شامية الشيخ واللسان الستر عنده واجبا لا مستنونا ويلزمه أن يقول: إنه فى الكشف لا بدول أو القائل لأن الستر عندهم مستنون ولا قائل به ما هو ظاهر (قوله أمافهم افواجب) أى احصه الصلاة كما بينه بعدد به فلو

(قوله بدم حصول الشعار) أى وعلى هذا يحرم عليه التطليل أو الاعتكاف فى المسجد حيث أدى إلى منع أهل البلد من إقامته فيه لما فيه من تفويت غرض الواقف من إحياء البقعة بالصلاة فى أول أو فاته على ما جرت به العادة لا يقال الاعتكاف أيضا من مقاصد الواقف لا غرضه من وقف المسجد شغله بقراءة أو ذكر أو اعتكاف أو غيرها لا تقول الفرض الاصلى من وقف المساجد الصلاة فيها يمنع من شغلها بما يفوت ذلك المقصود لانه يفوت بذلك المنفعة على مستحقها وبقي ما لو نذر المسافر اعتكافا متتابعه فى المسجد مدة تقطع السفر ثم نوى الاعتكاف فى مسجد قربة وكان اعتكافه فيه يمنع من إقامة الجماعة فيه لاهل القرية فهل اذا خرج من المسجد مدة صلاحاتهم ينقطع التتابع أولا فيه نظروا الذى يظهره ان نذر مدة مطابقة ولم يكن ثم الا ذلك المسجد فهو مقصر باعتكافه فيه فينقطع التتابع وهو بسبيل من تأخير الاعتكاف حتى يتمكن من الاعتكاف بجدا يعارض فيه وان عين مدة اتفاق وقوعها فى سفره فان كان ٥١٣ ثم مسجد مهور مشلا أو واسع لا يمارضه فيه أحد اذا

أفتى الوالدرجه الله تعالى فى طرفة مسافرين أقاموا الجماعة فى بلدة وأطهروها هل يحصل بهم الشعار ويسقط بغير علم الطلب عن المتعين بعدم حصول الشعار منهم وأنه لا يسقط بغير علم الطلب عن المتعين فقد قال المصنف إذا أقام الجماعة طرفة يسيرة بمن أهل البلدة ولم يحضرها جهوز المقيمين فى البلدة حصلت الجماعة ولا اثم على المتخلفين كما لو صلى على الجماعة طرفة يسيرة هكذا قاله غير واحد وأفتى الوالدرجه الله تعالى أيضا فى أهل قرية صاوار كعة من قرية فى جماعة ثم نواقطع القدوة وأقروها من فردين بأنه يسقط عنهم طلب الجماعة لما أدى شعارها بصلاتهم وان كانت تلك القرية الجمعة وتلزم أهل البوادرى الساكنين بها وأما فى القرية الصغيرة فلا يشترط تعددها فى الحصول الفرض بدونه وضبط الشيخ أبو حامد القرية الصغيرة بان يكون فيها نحو ثلاثين رجلا ولا الظاهر أنه تقرب بل لو ضبط ذلك بالعرف لكان أقرب الى المعنى وكلامهم يعمل فى القرية الصغيرة وفى الكبيرة والبلد عشرين مثلاً مفرض فيما لو كان بحيث يمكن من يقصدها أدراكها من غير كبير مشقة فيها فيما يظهر ولا يشترط إقامتها فى كل محلة منها خلافا للجامع (فان امتنعوا كلهم) من فعلها بان لم يفعلها أحد أو فعلت لا على الوجه المذكور (قوتوا) أى قال الامم وأوثانهم المتعين لاظهار هذا الشعار العظيم ولا يقابلهم على ترك السنة ولا يتأكد للندب للنساء تأكد للرجال لمزيتهم عليهم بناء على أنها سنة لهم (فى الاصح) خشية المفسد ومن وكثرة المسئلة عليهم لانهم الاتفاق غالبا لا بالخروج الى المساجد فيكره تركه لهم لاهل والحنافى كالنساء ومتبادل الاصح نعم العموم لادنه (قلت الاصح المنسوب من)

اعتكف فيه من أهل البلد انقطع تتابعه باخراجه لقصيره باعتكافه فيه مع تسير غيره وان تعين ذلك المسجد ولم يكن ثم ما يقوم مقامه لا ينقطع التتابع باخراجه منه لكونه مكرها على الخروج (قوله وأنه) عطف على عدم (قوله) فقد قال المصنف غرضه منه الاستظهار على الافتاء المذكور فان قوله من أهل البلد يفيد بطريق المنعوم ان غير أهل البلد

٦٥ نهيه ل لا يسقط بغير علم الطلب عن أهل البلد (قوله وتلزم أهل البوادرى) أى الجماعة (قوله وأما فى القرية) فسمي قوله فان كانت كبيرة الخ قوله لكان أقرب (قوله وكلامهم) أى حيث اكتفى بعمل الخ ولو عبر بقوله كما هو قولهم كان أولى (قوله الماتنهين) أشعر بأنه لا يجوز ان يجاهم بالقل ليعمد الترك بل حتى يأمرهم فيمنعوا من غير تأويل اه حى أى فيؤكندل البقاء ووجه الشعران تعليق الحكم بالمسئ فى يؤدون بعبادة ما حد لا اشتقاق فيفيدان القتل لا متناهم (قوله ولا يقابلهم على ترك السنة) أى على أحد الوجهين ومنه صرح فى باب الادان فى شرح قول المتن فى الإقامة وقيل فرض كفاية عن بعضهم ان كل سنة يجزى فى العمل على تركها الخلاف المذكور اه شيخنا الشوبرى وقد صرح المحلى هنا بحكاية وجه بناء على السنية انهم يتناولون على أحد من اماتهم او فيدشعراهم لا يقابلون على السنية فى الاذان ونحوه قطعوا وليس مراد ابل الخلاف حاربا وبقى نيرها على اقصاها على حكاية فى الجماعة لكونه أشهر (قوله لمزيتهم) أى شرفهم (قوله لاهل) نفاهه وان سهل عليهم تعصبا بالماضى بموتى أو فى المسجد بالامسنة ومع أم السنية لكونهم غير مشتهيات

رأى عورة نفسه الخ فلا يقضى ما ذكر حرمة رؤية الانسان عورة نفسه في الصلاة ووجهه في النفل ظاهر لان له قطعته متى شاء وكذا في الفرض لان الحرمة انما هي من جهة قطعه لا من جهة خصوص النظر في حاشية الشيخ عن حواشي شرح الروض من أخذ حرمة النظر الى العورة في الصلاة مما ذكر محل وقفة على انه ليس المراد بالرؤية التي تبطل بها الصلاة

(قوله للخبر السابق) هو قوله ما من ثلاثة في قرية الخ (قوله لخبر الشيخين السابق) هو قوله صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد الخ لكن الحديث المذكور هو في فيه لم يذكره عن الشيخين وعبارة حج للخبر المتفق عليه اه وهو صريح في انه من روايتهما (قوله في الخبر قبله) أي قبل قوله ما من ثلاثة الخ الذي عناه بقوله الخبر السابق (قوله بل تارة تسن) وهل يحتاج العبد الى اذن السيد قال القاضي ان زاد زمنه على زمن الانفراد احتاج والا فلا ولا يجوز لاسيما بدفعه اذ لم يكن له به شغل واعتد مر في العبد انه لا يحتاج الى اذن السيد اذا كان زمنه على العادة وان زاد على زمن الانفراد اه سم على منهج (قوله وتس لم يميز) أي يكتب له ثوابها دون ثواب الواجب لانه مخاطب بها على سبيل السنية فانه لا خطاب به فعمل غير البالغ العاقل (قوله لقد همت ان آمر الخ) قال العراقي في شرح التقریب باختلاف الروايات والعلماء في تعيين الصلاة المتوعة على تركها بالتحريق هل هي العشاء أو هي الصبح أو الجمعة وظاهر رواية الاعرج عن أبي هريرة ان المراد العشاء لقوله في آخره لو يعلم أحدكم انه يجحد عظم ما سمي أو مر ما تبين حسنتين لشهد العشاء وقيل هي العشاء والصبح معا ويدل له ما رواه الشيخان وفي بعض طريق هذا الحديث ان أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فهم لا تؤموا ولو حبوا ولقد همت فذكره وقيل هي الجمعة ويدل له ٥١٤ رواية البيهقي فاحرق على قوم يميئتهم لا يشهدون الجمعة وحديث مسلم عن ابن

مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد همت فذكره ثم قال رواية البيهقي في كونها الجمعة ورواية كونها العشاء والصبح حديث واحد وحديث ابن مسعود في كونها الجمعة حديث

انها عند وجود سائر شروطها المتقدمة (فرض كفاية) للخبر السابق فليست فرض عين لخبر الشيخين السابق انما اضافة تقتضي جواز الانفراد وكذا افضل في الخبر قبله فمحول على من صلى منفردا القيام غيرهم أو لعذر كمرض اما اذا اختل شرط مما هو فلا تجب بل تارة تسن وتارة لا وتسن لم يميز بلزم ولبسه أمرهم بالمتعودها اذا اكمل (وقيل) هي فرض (عين والله أعلم) للخبر المتفق عليه لقد همت ان آمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا فبصلى بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار وقد أجيب عنه بأنه وارد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصابون فرادى والسياق يؤيده ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرقهم وانما هم بقصر يقهمل لا يقال لو لم يحرق

آخر مستقل بنفسه فعلى هذا لا يقدح حديث ابن مسعود في حديث أبي هريرة وينظر في اختلاف تحريقهم حديث أبي هريرة وقد رجع البيهقي رواية الجماعة فيه على رواية الجمعة فقال والذي يدل عليه سائر الروايات انه عبر بالجمعة عن الجماعة وقال النووي في الخلاصة بعد كلام البيهقي بل هما روايتان رواية في الجمعة ورواية في الجماعة وسائر الصلوات وكلاهما صحيح انتهى ملخصا والله أعلم فتأمل فبفتح رحة كل من الروايات يحتمل ان كلام الصلوات المذكورة كان باعثة للنبي صلى الله عليه وسلم على ارادة التحريق فخرجهم اذا علم الاجير ان المستأجر ينفعه من الجماعة وكان الشعار يتوقف على حضوره هل يحرم عليه ايجار نفسه بعد دخول الوقت وكذا اذا علم انه ينفعه من الجمعة هل يحرم عليه ايجار نفسه بعد الفجر كالمسافر المفقوت فليتنامل وقد فصل بين ان يحتاج أو يضطر لذلك الايجار فيحرق اه سم على منهم وينبغي ان يكتب في هذا بادى حاجة أخذامن تحريقهم السقي يوم الجمعة لجرد الوحشة بانقطاعه عن الرفقة وحيث لا حاجة حرمت الاجارة وعليه فلو تعدى وأجر نفسه هل تصح أو لا نقل بالدر من عن سم الصحة قياسا على البيع وقت نداء الجمعة انتهى وقد يفرق بأن البيع وقت نداء الجمعة مشتمل على جميع شروط البيع والحرمة فيه لا مر خارج وأما ما فالمخرج عاجز عن التسليم شرعا فاشبهه ما لو باع الماء الذي يحتاجه لطهارته بعد دخول الوقت فانه لا يصح ولا يجوز له التيمم ان قدر على استرجاعه (قوله فاحرق) هو بالتشديد ويرى فاحرق باسكان الحاء وتخفيف الراء وهما الغنان أحرقت وحرقت والتشديد بأنغ في المعنى انتهى شيخنا الشوبري على المنهج (قوله عليهم) يشهد بأن العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبع للقائمين بها وفي رواية مسلم من طريق أبي صالح فاحرق يميئتنا على من فيها انتهى فخر الباري للحافظ ابن حجر (قوله والسياق يؤيده) وهو قوله صلى الله عليه وسلم أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فهم لا تؤموا ولو حبوا

الرؤية بالفعل حتى يترتب عليه الحرمة أو عدمها بل المراد الرؤية بالقوة نظير ما يأتي وفي عبارة الشهاب سم في حوائج  
 النخبة إشارة إليه وعبارة بعد كلام مسانته عن الرخصة نصها وظاهره أنه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن المتخذ كإفاله  
 شيخنا مر وجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غرارة وصار بحيث يمكن رؤية عورتها لم يصح صلاته (قوله  
 وتطلق أيضا) أي شرعا وإن أقدم كلامه خلافه (قوله ولو كانا) أعاد كره لانه حل كالمثلين على مطلق العورة في الصلاة

ولقد همت الخ انتهى شيئا زيا (قوله ثم نزل وحى بالنع) أي ناسخ لما أداه اجتهاده اليه والاولى الصحيح نه لا يتبع الخطأ منه  
 أصلا خلافا لمن ذهب إلى أنه يجوز أن يقع منه لكن لا يغرأ به بل ينبه على الصواب بالوحى حالا (قوله قبل تحريم المثلة) أي  
 بالمسلمين والكفار وفي المصباح ومثلت بالقتل مثلا من بابي قتل وضرب إذا جدعته وظهور آثاره لا عليه تنكرا ولا التشديد  
 مبالغة والاسم المثلة وزان غرقة والمثلة بفتح الميم وضم الناء المعقوبة اه (قوله فخير أفضل صلاة المرء في بيته) أي صلاته في بيته  
 (قوله هي في المسجد أفضل) أي إذا حصلت الجماعة في البيت دون المسجد فهي فيه أفضل اه ح (قوله ويدل له الخبر المار)  
 هو قوله أفضل صلاة المرء الخ (قوله وما كان أكثر) صدر الحديث ما ذكره الدميري وغيره من رواية ابن حبان المذكور صلاة  
 الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان الخ (قوله بان) متعلق بوجه (قوله)  
 موجودة في كل منهما يمكن أن يقال إن الفضيلة المتعلقة بالعبادة وهي كمال درجات الجمع ٥١٥ الكثير على القليل غير موجودة

ففيها ويكون هذا مراد  
 القاضي اه سم على  
 منهج بالمعنى (قوله ويؤمن  
 خيرهن) فان قلت اذا  
 كانت خيرا لهن فما  
 وجه النهي عن منهن  
 المستلزم لذلك الخبر فبت  
 ام النهي ففسوا لنتزیه كما  
 بصرح به سياق هذا  
 الحديث ثم الوجه حله  
 على زمنه صلى الله عليه  
 وسلم أو على غير المشتهيات  
 داكن متبدلات اه ابن  
 حجر ثم فضية كلام الشارح  
 ان جماعة النساء في بيوتهن  
 أفضل وان كن متبدلات

فخيرهم ما ساهم به لا نأقوله لعله هم بالاجتماع ثم نزل وحى بالنع أو تغير الاجتماع ذكره في  
 المجموع أو أنه كان قبل تحريم المثلة وعلى القول بانها فرض عين فليست شرطا في صحة الصلاة  
 كما في المجموع (و) الجماعة (في المسجد لغير المرأة) والخ (أفضل) منها خارجة فخير أفضل صلاة  
 المرء في بيته الا المكتوبة أي ففي المسجد أفضل لانه مشتمل على الشرف والطهارة وإظهار  
 الشعائر وكثرة الجماعة وشمل كلامه ما لو كانت جماعة المسجد أقل من جماعة غيره وهو مقتضى  
 قولهم ان جماعة المسجد وان قلت أفضل منها خارجة وان كثرت وبه صرح الماوردي وأفتى به  
 الوالد رحمه الله تعالى ويدل له الخبر المار وهو يخص خبر ابن حبان وغيره وما كان أكثر فهو  
 أحب إلى الله تعالى وان عكسه القاضي أبو الطيب ووجه بعض المتأخرين بان المحافظة على  
 الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة بتكاملها ويوجب عنه بان  
 الفضيلة المتعلقة بالعبادة وهي الجماعة موجودة في كل منهما اما المرأة والخ (جماعتهما في  
 بيوتهما أفضل لخبر لا تخنوا النساء كم المساجد وبيوتهن خيرهن وبكره لها حضور جماعة  
 المسجد ان كانت مشتهاة ولو في ثياب مهنة أو غير مشتهاة وبها شيء من الزينة أو ألح الطيب  
 وللامام أو نائية منهن حينئذ كماله منع من تناول ذاريح كره به من دخول المسجد ويعرم عليهن  
 بغير إذن ولي أو حليل أو سيدها وهي أمة متزوجة ومع خشية فتنه منها أو عليها  
 ولا إذن لها في الخروج حكمها وفيما بحث من اطلاق الحاق الامر بالجمل بها في ذلك

غير مشتهيات ولكن لو حضرن لا يكره لهن الحضور وقوله بمسذلات يعمل فرائه يسكون الموحدة ثم نسخ الفتوية وبمحل  
 تقديم الناء الفتوية على الباء الموحدة ثم نسخ بدال المكسور فقال في المصباح ابتدأت الشيء امهنته ثم قال والنبدل  
 خلاف التصاون أي العسية نه انتهى (قوله ان كانت مشتهاة) ومن المشتهيات الشابة وان لم تكن ذنرا لمح لاه نه انتهت اعلم  
 وعبارة البهجة وتحضر الجوز قال شيخ الاسلام ان أدن لها روحها ان كالم ترين لم تتألم ثم قال وخرج بالجمهور أي  
 غير المشتهيات الشابة والمشتهاة فيكره لهما الحضور كما في صلاة الجماعة اه (قوله وللإمام الخ) أي يجوز له على ما افاده  
 قوله وللإمام الخ ولو قبل بوجوبه حيث رآه مصلحة لم يكن بعيدا لانه يجب عليه رعاية المصالح العامة (قوله ويعرم عليهن  
 بغير إذن ري) أي في الخليفة وقوله أو حليل أي في المتزوجة ثم قصه العطف بأولاه لا يشترط لجوار الخروج ادغم ما وينبغي  
 اشتراط اجتماعهم ما في الاذن حيث كان ثم ربيسة لان المصلحة قد تظهر لأولى دون الحليل أو عكسه (قوله ومع خشية  
 فتنه) عطف على قوله بغير إذن ولي فلا يتوقف حرمة الحضور على عدم الاذن (قوله حكمها) أي حكمها في الخروج بجماعة  
 فيكره له الاذن حيث ذكره حضورها إلى آخر ما تقدم

وغيرها ليكون أفيد إذا لا يختلف الحكم بدليل انه لم يقيد به الصلاة بخلاف ما يأتي في عورة الامسة والحرة حيث قيده به (قوله نظر ظاهر) قد ينزع ما ذكر من النظر ووجه البحث بأن الافتتان بالامر دأب أغلب منه بالمرأة لمخالطة الامر دلل الرجال اذ دخل المسجد على وجه يؤدي الى ذلك ولعل هذا وجه تعبيره بقوله وفيما بحث من اطلاق الخ (قوله من غير اذنه) أي حيث كان حاضرا (قوله أو بعده) قد يشكل خصوصا اذا حصل للبائين بعد الجماعة الاولى عذرا يقتضي التأخير فلعل المراد أنه يكره تحري ايقاع الجماعة بعده (قوله وهو مفهوم بالاولى) قد عنع الاولوية بأن فعلها قبله قد يحتمل على انه لعذر يمنع من انتظاره بخلاف الجمعة فانما قد تحتمل على ان ترك صلاته مع الامام انما هو لخلل فيه الا ان يحتمل قوله ووقع جماعتان معا على ما ذالم يكن امام أحدهما (ان) (قوله ٥١٦) وسكت عن المقارنة) أي وهي مفهومه بالاولى (قوله ثم العصر) زاد سم على

أيضا نظر ظاهر وتحصل فضيلة الجماعة للشخص بصلاته في بيته بركة أو ولدا و رقيق أو غيرهم بل بحث الاسنوي والاذري ان ذهابه الى المسجد لو فوته على أهل بيته مفضل وان أقامته لمهم أفضل وتطرق فيه بان فيه ايثار بقرينة مع امكان تحصيلها باعادتها مهم ويرد بان الفرض فواته لو ذهب للمسجد وذلك لا ايثار فيه لان حصولها لم يسببه ربحا عا دل فضلها في المسجد أو زاد عليه فهو كمساعدة المجرور من الصف وتكره إقامة جماعة بمسجد غير مطروق له امام راتب من غير اذنه قبله أو بعده أو معه فان غاب الراتب سن انتظاره ثم ان أراد أو فضل أول الوقت أم غيره والا فلا الا ان خافوا فوت كل الوقت ومحل ذلك حيث لا فتنة والاصولوا فرادى مطلقا أما المسجد المطروق فلا يكره فيه تعدد الجماعات ولو كان له امام راتب ووقع جماعة معا كما أفتى به الوالدرجة الله تعالى وهو مفهوم بالاولى من نفهم كراهة إقامة جماعة فيه قبل امامه وشمل ذلك قول التحقيق لو كان للمسجد امام راتب وليس مطروقا كراهة لغير امامه إقامة الجماعة فيه ويقال لان اقيمت بعد فراغ الامام والا فلا وما عرح به في اتممة من كراهة عقد جماعةتين في حالة واحدة محله في غير المطروق فان أكثرهم صرح بكراهة اقبالية والبعدي وسكت عن المقارنة وأفضل الجماعة بعد الجمعة صبحها ثم الظهر ثم العصر ثم الجمعة من كراهة ولا ينافيه كون العصر الوسطى لان المشقة في ذنبك أعظم والوجه تفضل الظهر ذاتا وجماعة على المغرب لانها اختصت من بين سائر الصلوات بتبدل وهو الجمعة أي بصلاة تفعل في وقتها بالابراد (وما كثر جمعه) من المساجد (أفضل) مما قل جمعه منها وكذا ما كثر جمعه من البيوت أفضل مما قل جمعه منها للخبر المارنم الجماعة في المساجد الثلاثة وان قلت أفضل من غيرها وان كثر بل قال المتولى ان الانفراد فيها أفضل من الجماعة في غيرها وهو الوجه وما قاله الاذري من كون القاعدة السابقة تنازع فيه يمكن الجواب عنه بانها

منهج ثم الظهر ثم المغرب ولا يعدان كلا من عشاء الجمعة ومغربها وعصرها جماعة آ كد من عشاء ومغرب وعصر غيرهما على قياس ما قيل في صبحها مع صبح غيرهما انتهى واما أفضل الصلوات فقد قال ابن حجر في أول كتاب الصلاة في وقت العصر مانسه أفضلها العصر ويلها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من الأدلة وانما فضا لاجتماع الصبح والعشاء لانها فيهما اشق انتهى وظاهر التسوية في الفضل بين صبح الجمعة وغيره وقياس ما ذكر في الجماعة ان صبح الجمعة

أفضل من صبح غيرها بل وقياس ما ذكر عن سم ان بقية صلوات يوم الجمعة أفضل من صلوات غيرها اغلبية (قوله أفضل مما قل جمعه) بقى شيء آخر وهو ان الامام أكثر ثوابا من المأموم أخذاعا قالوه من المناضلة بينهما وبين الاذان على الخلاف في ذلك وحينئذ لو تراض كونه اماما مع جمع قليل ومأموما مع جمع كثير فهل يستوى الفضيلتان وتجبر فضل الكثرة الامامة فيصلي اماما ولا فيصلي مأموما فيه نظر والاقرب الاول ما في الامامة من تحصيل الجماعة لغيره بخلاف المأموم فان الجماعة حاصلة بغيره فالمنفعة في قدونه عائدة عليه وحده (قوله أفضل من الجماعة في غيرها) قياس ذلك انما في المسجد الحرام منفردا أفضل من الجماعة في مسجد المدينة وفي مسجد المدينة أفضل منها في المسجد الأقصى اه سم على جمعة (أقول) وقد يتوقف في افضلية الانفراد في مسجد المدينة على الجماعة في الأقصى لان الجماعة في المسجد الأقصى بسبع وعشرين وفي المدينة بصلاتين في الأقصى فالجماعة في الأقصى تزيد بخمس وعشرين على مسجد المدينة الا ان يقال ان الصلوات التي صوغت بها الصلوات في الأقصى من الصلوات بغير المساجد الثلاثة فليتمل فانه فيه بعد شيء (قوله وهو الاجمعه) أي خلافا لابن حجر (قوله القاعدة السابقة) وهي المحافظة على الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة بمكانها



لاختلاف الحكم فيها في الصلاة فوارحها وبدايل اسنود لاله الا في (قوله لم يلزمه كافي المجموع الخ) أي هو محير بين الصلاة عاريا على الشط وبين الصلاة في الماء أو السجود على الشط (قوله ويؤخذ من ذلك انه لو لم يشق عليه لزمه) أي ان لم يترتب عليه أفعال كثيرة كما هو ظاهر فلا يرجح (قوله في لا حسن) بارة السحاب يجب في زرعهم لاء على لا يصح ثم قابله بقول الشارح الا في وقيل لا يجب فيها في الاصح (قوله المقدرة الحذف) أي التي هي تأخذ رقة لحدا لا تأخذ من

(قوله خلاف ما قاله) أي الغزالي وابن عبد السلام (قوله وهو كذلك) من در (قوله ان الجماعة فرض عين) عبارة ابن حجر ولو تعارض الخشوع والجماعة فهي أولى كما أطلقوا عليه حيث قالوا ان فرض الكفاية أفضل من السنة وأيضاً فالخلاف في كونها فرض عين وكونها شرطاً للصحة الصلاة أقوى منه في شرطية الخشوع ونصيبه اجر بان الخلاف في كون الجماعة شرطاً للصحة وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشارح من أنها ليست شرطاً قطعاً وبصرح بما اقتضاه كلام ابن حجر قول الاذري في القوت مانصه وحكي الامام عن ابن خزيمة انه جعلها شرطاً في الصحة وفي البحر وقيل انه اشترط في الصحة أي لغير المقدور وقصة كلام ابن كج والدارمي ان القول بأن فرض عين ليس بوجه لما البتة انتهى ومثله في لا سموي (قوله والمنه بذلك) أي تممة قوية (قوله كما شمله كلامهم) هذه مقالة أخذ من قوله بعد ومقتضى قول الاصحاب ٥١٧ ان الاقتداء بامام الجمع القليل

الخ (قوله أفضل من الانفراد) ولا فرق في أفضليتهما بين وجود غيرها وعدمه وبما س ذلك ان الانفراد مع هؤلاء فصل وعدمها باق في ذلك كونه اه سم علي بن حجر (قوله وهو لم يمتد) قد شكل اقتداء ان الاقتداء بهم أفضل من الانفراد بما مر من انه لو تعطلت الجماعة الاخلف من يكره الاقتداء به لم تنف الكراهة فلهذا سئل ويجيب بان المراد ان هذا المقابل لما مر من

أغلبية على ان المساجد الثلاثة احتضت بخصائص دون سائر المساجد فلا يقاس بها وأما في الغزالي بأنه اذا كان لوصلي مفرد خضع أي في جميع صلاته ولو صلى في جماعة لم يخضع فالانفراد أفضل وتبعه ابن عبد السلام قال (زركشي تبع الاذري) ولحقا بل اصواب خلاف ما قاله وهو كذلك من الخلاف في ان الجماعة فرض عين وهو أقوى من الخلاف في كون الخشوع شرطاً فيها ومن ثم كان الرجحان فرض كفاية وان سئله (الابدية لزمه) التي لا يكثر بها كعتري ورافض وقدرى ومثله الفاسق كافي لمجموع والمتمم بذلك في الانوار وكل من يكره الاقتداء به كافي التوسط والخدام أو لا يكون الامام لا يعقد وجوب بعض الأركان أو الشروط كحفي أو غيره وان اتى بها القصد منها التقلية وهو مبطل عندنا ولهذا منع من الاقتداء به مطلقاً بعض أصحابنا وتجويز لا كثر له مراعاة مصلحة الجماعة واستفاء وجود صورتها والام يصح اقتداء بمختلفات الجماعات فالأقل جماعة أفضل ولو تمذرت الجماعة الاخلف من يكره الاقتداء به لم تنف الكراهة كما شمله كلامهم ولا نظر لادامة تعطلها السقوط فرضها حينئذ (أو تعطل مسجد قريب) أو بعيد عن الجماعة (لقبيته) عنه لكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فقليل الجمع أفضل من كثيره في ذلك ومقتضى قول الاصحاب ان لا اقتداء بامام الجمع القليل أفضل من الاقتداء بامام الجمع الكثير اذا كان مخالفاً فيما يبطل الصلاة حصول فصيلة الجماعة خاف هؤلاء وانما أفضل من الانفراد قال السبكي ان كلامهم يشمر به ويخرجه الدميري وقال السكال بن أبي شريف لعله الأقرب وهو المعتمد به أفني الوالد

فكانه قال ولو تعطلت الجماعة الاخلف هو لا علم تزل الكراهة هناك بدعهم وهل لسبكي ومن وافقه روالها وحصول الفضيلة وعليه فلا تنافي ولا اشكال ويصرح بهذا مقالة سم علي بن حجر من بناء الكراهة وان بحث مع مر فوافق عليه في فرع كذا اذا كان عليه الامامة في مسجد لم يحضر معه أحد صلى معه وجبت عليه الصلاة عليه وحده لان عليه شريطين الصلاة في هذا المسجد والامامة فيه فادفات أحدهما لا يستلزم الآخر بخلاف من عليه التدريس اذا لم يحضر أحد من الطلبة لا يجب ان يدرس لنفسه لان المقصود من التدريس التعليم ولا يصور بدون معلم بخلاف الامام المقصود منه أمران كما تقدم مر اه سم علي منهج (أقول) وقوله لا يجب ان يدرس الخ ينبغي ان ليس المراد بالطلبة المنقرضين في الوطن بل حيث كان اذا حضر يحضر عنده من يسمعه وجبت القراءة عليه ثم انه ليس المراد بالوجوب الا بما يترك من حيث هو تركه للامامة أو التدريس بل المراد وجوب ذلك لاستحقاقه المعلوم في فائدة كذا كان شيخنا الشوري يقول اذا حضر المدرس وحضر عنده من يسمعه يقرأ لهم ما يستفيدونه كالترغيب والترهيب والحكايات الصالحين (أقول) ولعل هذا محمول على اذا عين الواقف شيئا من ذلك ومنه ما لو عين نفسه امثلاً لم يحضر عنده من يفهمه

الحروف المهمة فلم تعد فاصلا (قوله يمازعه فيه) ببناء يمازعه للفاعل ورجوع ضمير فيه لكلام الجار بردي وابن الحاجب (قوله وكما لو استتر بقطعة حبر) لم يتقدم في كلامه ما يصح عطفه عليه ولعل في العبارة سقطا وعبارة الشهاب حرج ويكنى بدشيرة قطما وان حرم كالموسترها بحر (قوله بخلاف القبل) يمه منع ظاهر بالنسبة لالانثى بدليل قوله عقبه والمراد بالقبل والدر كها هو ظاهر ما ينقض مسه اذ الذي ينقض مسه من قبل الانثى هو ملق الشفرين فقط كما صرح في محله وهو مستور في سائر أفعال صلاتها (قوله وان رادها لتعارض في الرائد) لم يظهر في المراد منه ومثله في الامداد والرد المد كقوله (قوله

الانحاج عليه القراءة ويستحق المعلوم ولا يقال يقرأ ما يحكمهم فهمه لاننا نقول هـ داخل في ما شرطه الواقف لان غرضه قراءة هذا بخصوصه دون غيره ٥١٨ (قوله الوقت المحبوب) يؤخذ منه ان الكلام فيما اذا كان الثاني يؤخر الصلاة

عن وقت الفضيلة وعليه فالصلاة خلف امام الطهر بنية مثلا ليست افضل من الصلاة خلف امام الارض ولو وقع كل منهما في وقت الفضيلة وما في سم على ابن جرير ما يخاف ذلك لعله باعتبار زمانه من ان امام الزهر كان يؤخر الصلاة عن وقت الفضيلة (قوله ومنها ما لو كان امام الخ) وينبغي ان يستثنى ايضا ما لو كان امام الجمع القليل افضل من امام الجمع الكثير لفضله او نحوه مما ياتي في صفة الاقعة (قوله ثم تخير) أي حيث استوي من كل وجه وقوله نعم ان الخ استندراك على هذه الصورة (قوله اكونها صفوة الصلاة) أي خالصها أي باعتبار ان الانعقاد يتوقف عليها كما

رحمه الله ومآله ابواسحق المروزي من عدم حصولها وجه ضعيف وقد نظرفيه الطبري بل نقل عن أبي اسحق أن الاقعدة بالخالف غير صحيح ويستثنى من كون كثير الجمع أفضل من قليله صور أيضا منها ما لو كان قليل الجمع يساوي امامه في الوقت المحبوب فان الصلاة معه في أول الوقت أولى كما قاله في شرح المذهب ومنها ما لو كان امام الجمع الكثير يسرع القراءة والمأموم بطيئها لا يدرك معه الفاتحة ويدركها مع امام الجمع القليل قاله الفوراني ومنها ما لو كان قليل الجمع ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع بخلافه لاستيلاء ظالم عليه قال سالم من ذلك أولى ولو استمرى مسجد جماعة ذم الاقرب مسافة لطرفة الجوار ثم انتهت الشبهة فيه عن مال بانيه أو وافقه ثم تخير نعم ان سمع النداء صر بفاذها به الى الاول أفضل كما بحثه الاذري لان مؤذنه عامه أولا (وادراك تكبيرة الاحرام) مع الامام (فضيلة) مأمور به الكون بها صفوة الصلاة ونظير من صلى لله أربعين يوما في جماعة يدرك التكبيرة الاولى كنبه براءتان براءة من النار وبرائة من النفاق وهذا الحديث منقطع غير انه من الفضائل التي يتسامح فيها (واغتاضل بالاستتغال بالحرم عقب تحريم امامه) مع حضوره تكبيرة احرامه نهيها جعل الامام امثوم به فاذا كبر فكبروا والقاء للتعقيب فان لم يحضره أو تراخى عنه فاته لكن تغتفر الوسوسة الخفيفة ولا يشكل ذلك بعدم اعتقارهم الوسوسة في التخلف عن الامام بتمام ركعتين فعلمين لانها حينئذ لا تكون الاظاهرة فلا تنافي حينئذ (وقيل) تحصل (بادراك بعض القيام) لانه محل التحريم (وقيل ب) ادراك (أول ركوع) أي باز كوع الاول لان حكمه حكم قيامه ومحله ماذ كرم الوجهين فيمن لم يحضر احرام الامام والابان حضره وأخر فاته عليهم أيضا وان أدرك ركعة كما حكاه في زيادة الرخصة عن البسيط وأقره ولو خاف فوت التكبيرة اول لم يسرع لم يسرع له الاسراع بل يعشى بسكينة كما لو أمن فوتها لخبراد أقيمت الصلاة فلانها تواتر تسعون وتوها تمسحون وعليكم السكينة والوقار فسادركم فاصبروا وما فاتكم فاتكم وان ضاق الوقت وخشى فواته الاب لا يسرع كما لو خشى فوت الجمعة قال الاذري ولو امتد الوقت وكانت لا تقوم الاب لا يسرع لتعطلت أسرع أيضا اما لو خاف فوت الجماعة فلنقول كما في شرح المذهب وغيره عدم الاسراع وان اقتضى كلام الرافعي وغيره خلافه (والصحيح

يتوقف على النية فاعطيت حكمهما من اختيارها على سائر الاركان باعتبار انه اذا شك فيها لم تنعقد ادراك) وقوله صفوة الصلاة الخ أي كراه البزار ولفظه كما في الشيخ جذا ن لكل شيء صفوة وصفوة الصلاة التكبيرة الاولى فهاظوا عام (قوله أربعين يوما) أي الصلوات الخمس (قوله لكن تغتفر الوسوسة الخفيفة) وهي التي لا تؤدي الاشتغال بها الى فوات ركعتين فعلمين كما يفيد قوله ولا يشكل الخ ولعله غير مراد بل المراد ما لا يطول به ازمان عرفا حتى لو ادت وسوسة الى فوات القيام أو مظنة فاته بها فضيلة التحريم (قوله وان أدرك ركعة) ومعلوم انها الاولى فلو قال الركعة كان أوضح (قوله بل يعشى بسكينة) أي وفي فضل الله تعالى حيث فصد امتثال أمر الشارع بالتأني ان يشبهه على ذلك قدر فضيلة التحريم أو فوقها (قوله أسرع) أي وجوبا (قوله وكانت) أي الصلوات (قوله أسرع أيضا) أي وجوبا (قوله عدم الاسراع) أي نذبا عدم الاسراع

احتاجت افعلها مبطله) أي ومضت اليه بالفعل كما في شرح الروض فلا تبطل الصلاة الا بالماضي أو الانتظار بالفعل لكن في كلام غيره كالعباب ما هو كالصريح في بطلان الصلاة بمجرد الوجود لا سائر الهمم ان لم تكن الله ولم تنتظر ان تراجع (قوله

(قوله وان لم يجلس) أي ويحرم عليه الجلوس لانه كان الله به وقد ثبت بسلام الامام فان جنس عام سالت طالت صلاته وان كان ناسيا أو جاهلا لم تبطل ويجب اقيام فوراً داعماً ويسجد للسجود في آخر صلاته. لا يفعل ما يبطل عمده (قوله ولا) أي ولا تنفع جماعة بل فرادى كما يفرضه الترتيب حصول الجماعة وعدم حصولها ولو أراد عدم انقضاء أصلها هل تبطل صلاته أو لا هذا وقد نقل عنه انه ذكر أولاً انه لا تنفع أصلاً ثم رجع واعتمد بعدادهما فرادى دل الخياط ومثل ذلك في انقضاءها فرادى ما لو تقارنا (قوله فلا تترك الأبركة) أي وعليه فلا تترك الامام بعد ركوع الثانية تحت قدومه وحصلت فضيلة الجماعة وان فاتته الجمعة وصلى ظهر فاقوله أولاً في غير الجمعة لعل مراده ان الجمعة ٥١٩ لا تترك بمجرد كرم من الافساد عليه

ادراك فضيلة الجماعة في غير الجمعة (ما لم يسلم) لا امام وان لم يجلس معه والوجه الذي لا تترك الأبركة لان الصلاة كلها ركعة مكررة ولو أتى بالنية والتحرر عقب شروع الامام في التسليم الأولى وقبل عامها فهل يكون محصلاً للجماعة نظر الى ادراك جزء من صلاة الامام أو لا تنظر الى انه انما اعتقد النية والامام في التحال فيه احتمالان جزم لا سني بالاول وقال انه مخرج به وأوزر عسة في تحريره بالشأن قال الكمال بن أبي شريف وهو الاقرب الموافق لظاهر عبارة المنهاج ويفهمه قول ابن القيم في التمهيد أخذ من النية وتترك بما قبل السلام انتهى وهذا هو المعتمد كما أتى به في الالدرج الله تعالى اما الجمعة فلا تترك الأبركة كما يأتي في باب ما ونبه عليه الركعتي وغيره هنا وشمل كلامه من أدرك جزء من أولها ثم فارق هذراً وخرج الامام بنحو حدث ومعنى ادراكه حصول أصل ثوابها ما تاله فانه يحصل بادر اكها مع الامام من أولها الى آخرها ولهذا قالوا لو أمكنه ادراك بعض جماعة ورعى إقامة جماعة أخرى فانظر اها أفصل ليحصل له كمال فضيلتها ثم الاوجه ان يحمله عند أمر فوت فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار ولو في حالة التيقن والافتقار منهم ولا يماضي ما مر في منفرد بالجماعة لظهور الفرق بينهما وأفتى بعضهم بأنه لو قصدوا لم يدركها كتب له اجرها الحديث فيه وهو ظاهر دليل لا نقلا (ويحذف الامام) ان تعديا (مع فعل الابعاض والهمات) أي بقية السنين جميع ما يفعله من واجب ومستحب بحيث لا يقصر على الأقل ولا يسئوفي الاكمل السابق في صفة الصلاة والا كره بل يأتي بأدنى الكمال لغير ادراك أحدكم الناس فيحذف فان بهم لضعف والسقم والالحاجة وادأصل أحدكم لنفسه فليطل ماشاء (الان يرضى) جميعه (ينطوي به) انطأ أو سكتوا مع تله برصاهم فب طهر وهم (محدودون) ذب على وراه غيرهم ولم يتعلق ببعضهم حتى كجرأدين على عمل ناجر وانما هو بهت بامر هو

قبل الصلاة أن فضيلة الجماعة لا تحصل له وان كان ذلك هو الظاهر من عبارته (قوله لو أمكنه ادراك بعض جماعة الخ) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ادراك الامام الأولى بعد ركوع الركعة الثانية وبين ادراكه قبله كان أدركه في الركعة الثالثة أو الثالثة ولا فرق بين أن يكون ابتداءه لا إلى أكثر ولا و. ر. شيئا الزيدى ويسن جمع حضروا والامام فسد مرغ من الركوع الاخبار ان يصروا الى ان يسلم الامام ثم يجرموا لم يصدق الوقت وان خرج بالدار وقت لا حشر على

الوجه وكذا السابق بعض الصلاة ورجاء يدرك معهم الكل أي ان يسلم في طهر وحدهم ولا يسويهم هذه الجماعة في جميع ما مرفق في هذه شي مما تقدمه جمع التسلل (بأنه لو كان في وقتها) أي وهو ما فيها نحن فيه أدرك الجماعة في الصلاةين غاية انما الثانية لكل (فوقه ولا يسويون لا دل) عمره انظر استثناءه الموهل أي يوم الجمعة والوجه استثناء ذلك ونحوه مما ورد بخصوصه ثم رأيت من جزم ذلك انه سم على منهج وقوله ولا يسوي الاكمل لعله غير مراد بالنسبة لالبعاض فانه لا يترك شأنا من التلاوة والصلوة على أبي صلى الله عليه وسلم فيه (قوله بل يأتي بأدنى الكمال) ومنه الدلالة في الجلوس بين السجدة بين ما أتى به لا موهل ولا يحصر بين نفسه (قوله لغير ادراك أحدكم الخ) عميرة ولهما أيضا عن انس رضي الله عنه قال ما عبت خلف أحدكم أخف صلاة ولا أنتم من الذي صلى الله عليه وسلم اه سم على منهج (قوله الضعيف والسقيم) يجوز انهم عطف أحد المساو بن علي الا تسروا تعقل ان لم رادبا السقيم من به مرض عرفا أو بالضعيف من به ضعف بنية كخافة ونحوها وليس به من من الا من من المارة (قوله فليطأ ماشاء) من تمة الحديث

ثم ان كان في نفل مطلق (أي ولم ينوعه) كما هو ظاهر (قوله ثبت الامر باجتناب النجس الخ) هذا لا يظهر ترتيبه على الآية (قوله حسن متعين) قال شيخنا الزبيري بعد ما ذكر وقال قه ما أي ابن الصلاح والنووي السبكي انتهى وعدم تعرض الشارح لما ذكره السبكي ظاهر في ٥٢٠ اعتماد كلام ابن الصلاح (قوله على الانفراد) هذا مخالف لما سبق

عن الشارح في كلام سم على منهج فليتأمل الان يقال ان صلواتهم مع الانفراد حيث أتوا فيها بادق الكمال مما يطلب لا ينقص في الغالب عن صلاة الجماعة (قوله بالحرمه) لعل وجه الحرمه ان فيه اياما لعدم تعظيم الصلاة والتشاغل عنها لاغراض دنيوية (قوله ولو أحسن الامام) وفي نسخه أو المصلي والاولى اسقاطها اذا المنفرد اذا أحسن بدخل يريد الاقتداء به ينتظره ولو مع نحو تطويل الخ ويمكن ان يكون مراده بقوله أو المعلى الاشارة الى ما سبق من انه اما ان يرجع الضمير الى المصلي أو الامام بتقطع النفاذ عن واحد بعينه وقوله وخرج الخ بالنظر الى ما استظهره فيكون تفصيلا بعد اجمال (قوله الذي تدرك به الركعة) احسن نزبه عن الركوع الثاني من ركوعي الكسوف (قوله من أقوال أربعة) الذي يؤخذ من كلام المحلى

٤ سجدة غير مطروق ولم يطرأ غيرهم فيسسن له التطويل كما في المجموع ويحمل عليه تطويله صلى الله عليه وسلم في بعض الاحيان فان انتفى شرط مما ذكره له التطويل فان جهل حالهم أو اختلفوا لم يطول الا ان تل من لم يررض وكان ملازما فلا يعمل عليه ولا يقوت حق الراضين لهذا الفرد الملازم فان كان ذلك مرة أو نحوها خفف لاجله كذا أفنى به ابن الصلاح رجحه الله تعالى قال في شرح المذهب وهو حسن متعين وما اعترض به من انه صلى الله عليه وسلم خفف لبكاء الصغير وشدد النكبر على معاذ في تطويله من غير استغصال ومن ان مفسده تغير غير الراضى لا تساوى مصلحته رد بان قصة بكاء الصبي ومعاذ لا كثرة فيه ما فلا ينافى ما مر أما الارتفاع والاجزاء المذكورون فلا يعتبر رضاهم لانه ليس لهم التطويل على مقدار صلواتهم على الانفراد بغير اذن من له الحق بنبه على ذلك الاذرى (ويكره) للامام (التطويل ليحقق آخرون) لم فيه من ضرر الحاضر من مع تقصير من لم يحضر بعدم المبادرة لاسيما وفي عدم انتظارهم حدث على مبادرتهم لها وسواء أجزت عادتهم بالحضور أم لا وما ورد في عدة أحاديث صحيحة انه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الاولى ليذكرها الناس فيه يكون مستثنى من اطلاقهم ما لم يبالغ في تطويله غير مناف لما تقرر اذ تطويله عليه الصلاة والسلام لماعلى اثنا عشر ليس لهذا القصد وانما هو ليكون النشاط فيها أكثر والوسوسة أقل ومن صرح بأن حكمته ادراك قاصد الجماعة لها مراده به انه من قوائد هالاه يقصد تطويله لذلك وقول الراوى كذكرها الناس تعبير بحسب ما فهمه لانه عليه الصلاة والسلام قصده ذلك فالحق ما قالوه من تطويل الاولى على الثانية وأنه لا منافاة وأيضا فالكرهه هنا في تطويل زائد على هيأت الصلاة ومعلوم ان تطويل الاولى على الثانية من هيأتهم اوجزهم بالكرهه هنا وحكايتهم للخلاف في المسئلة عقبها ظاهرا لئلا كد حق الداخل ثم لمخوفه فيما يتوقف انتظاره فيه على ادراك الركعة أو الجماعة فعذر بانتظاره بخلافه هنا ولان ذلك فيمن دخل وأحسن به الامام بخلافه هنا ولو اقيمت الصلاة كره الانتظار أيضا وقول الماوردى لو أقيمت الصلاة لم يحل للامام ان ينتظر من لم يحضر لا يختلف المذهب فيه معناه كما أفاده والدرجة الله تعالى لا يحل حلال مستوى الطرفين فيكره تنزيه وان جزم في العباب بالحرمه بحسب ما فهمه (ولو أحسن) الامام (في الركوع) الذي تدرك به الركعة (أو التشهد الاخير بدخل) محل الصلاة ايات به (لم يكره) انتظاره في الاظهر من أقوال أربعة ملفقة من طرق ثمانية لعدده يادراك الركعة أو الجماعة (ان لم يبالغ فيه) أى التطويل والابأ كان لو وزع على جميع أفعال الصلاة لظاهره أثر محسوس في كل على انفراده كره ولو لحق آخر وكان انتظاره وحده لا يؤدي الى المبالغة وانكن يؤدي اليها مع ضميمته الى الاول كان مكروها بلا شك قاله الامام (ولم يفرق

ثلاثة فقط وعبارته بكره يستحب لا بكره ولا يستحب لكن عبارة الخطيب والقول الرابع انه مبطل للصلاة بضم مطلقا (قوله لعدده) أى الامام بقصد ادراك المأموم الركعة الخ ولو قال لعدده بقصده الركعة أو الجماعة للدخل كما أوضح (قوله مع ضميمته الى الاول) وسواء كان دخول الآخر في الركوع الذى انتظر فيه الاول أو في ركوع آخر انته ابن حجر بالمعنى وقياسه ان الآخر ادخل في التشهد كان حكمه كذلك (قوله ولم يفرق بضم الراء) قال في المصباح فرة بين الشينين فرقا



والخبر المذكورين لان الامر فمهما اغاها بالتطهير والغسل لا باجتناب الجس وان اسفغهم منهم ما بالالزام على ان الامر في  
الخبر مفيد بالصلاة فلا يتأتى قوله وهو لا يجب في غير الصلاة الخ والشهاب حج رتب هذا على خبر تنزهه واس البول وهو  
ظاهر (قوله بشرط ان لا يعتمد المشي عليه) لا يخفى ان الكلام في الصلاة لان هذا استثناء من شرط طهاره مكانها وبما  
اشتراط عدم نعمة المشي عليها مع الجفاف لا معنى له الا بها وحينئذ لا وجه لتعبر بالمشي هنا لانه متى في الصلاة ولا يصح

من باب قتل فصلت ابعاضه وقرئت بين الحق والباطل فصارت ايضا هذه اللغة العالمية وبها قرأ السمع في قوله فافرق بيننا  
وبين التوم الفاسق في وفي لغة من باب ضرب وقرأ بعض السامعين وقال ابن الاعرابي فرقت بين الكلامين فافترقا تخفف  
وفرقت بين العبدین فافترقا منقل قبل التخفف في المعنى والمثقل في الايمان والذي حكاه غيرهم اجمع في والتخفيف مبالغة  
اه (قوله وبه يندفع) أي وبهذا النوحية وهو قوله لعدم ثبوت حقه الخ ٥٢١ (قوله ولو مع ضو طويل) ومعلوم ان

محل ذلك حيث لم يكن له  
عذر يرخس في ترك الجماعة  
كالخوف على ماله لو انظر  
(قوله عدم الانطار) معتمد  
وقوله مطلقا أي اماما أو  
غيره رضي المأمومون  
أم لا (قوله كما قاله الاموي  
الخ) فعدم نقله سم على  
منهج عن الشارح اعتماد  
هذا وعبرته قوله في  
ركوع أول الخ فمرمرا  
الانطار في ذلك محله اذا  
لم يكونوا غير محصورين  
ولم يرضوا بالطويل ثم قال  
يس الانطار وان كانوا  
غير محصورين ولم يرضوا  
ولا ياتي بين قوله أولا اذا  
لم يكونوا غير محصورين  
وله انه لو كانوا غير  
محصورين كان المسرد  
بالانطار في الاول ما فقدت  
فيه اسر ووطا الثاني  
ما حقه من اسر ووط  
وقوله لا سيما معلق بمونه

بضم الراء (بين الدخايل) بانتظار بعضهم لصعود أو صدقة أو ملازمة دون بعض بل يسوي  
بينهم في الانتظار لله تعالى فان مبر بينهم ولو لم يشرع أو علم أو قرأه أو انظرهم لله تعالى  
بل للتوحد اليهم كل مكر وهوان ذهاب الغوراني الى حرمته عند قصد التوحد وقول الكفاية  
ان قصد بانتظاره غير وجه الله تعالى بأن كان يميز في انتظاره بين داخل ودخل لم يصح قوله  
واحد امر دود كما قاله ابن العماد بأنه سبق قلم من لم يستحب الى لم يصح بدليل حكايته بعد ذلك  
في البط لان قولين وخرج بقوله بدخل من أحسن به فبطل شره في الدخول فلا ينبغي  
اعدم ثبوت حقه الى الآن وبه يندفع ما استشكل به بأن لم تكن كانت النطويل انتقش  
بخراج قريب مع صغر المسجد ودخل بعد مع سعيه وخرج بقولنا لا مالم المفرد اذا أحسن  
بدخل يريد الانتظار به فبطل انه لا ينبغي نظره ولو مع ضو طويل لقدر من يضره به  
ويؤخذ منه ان امام الراضين بشر وطهم المتقدمة كالك وهو ظاهر لكان مقتضى كلام  
المصنف عدم الانتظار مطلقا كما قاله الاموي وان قال في الكفاية انه لم ينفذ على نقل  
صريح لا سيما ان رجوع الضمير في أحسن للمصلي لا لالم (قلت المذهب استحباب الانتظار)  
ما شرط المذ كورة وهو القول للث في (والله أعلم) خبر أبي داود انه صلى الله عليه وسلم لم كان  
يتطرمادام يسع وفع فعل ولانته انه على خير من ادراك الركعة أو الجماعة وشمل ذلك اذا  
كانت صلاة المأموم غير معنسة عن القضاء وهو كذلك فيما يظهر نعم لو كان الداخل بعدد  
البطء وتأخير الاحرام للركوع عن عدمه زحاله أو خشي فوت الوقت بانتظاره حرم في الجملة  
وفي غيرهما حيث امتنع المنيار شرع بها ولم يوق من انتهاها يسع جميعه أو كل من لا يرى  
ادراك الركعة بالركوع أو الجماعة بانهم كره كلا انتظار في غيرهما لان مصالحة الانتظار  
للقصد ولا مصلحة له هذا كالأول ركعة في الركوع الثاني من صلاة الخدوف (ولا ينظر في)  
غيرهما) أي ركوع والثاني لا يخبر من قيام أو غيره بركعة اذا فأنه لو قد يس الانطار  
كافي المواقف الخلف لانها في السجدة لاحسن السجدة ركعة تسامه منها قبل  
ركوعه كما ياتي ومبعثه الزكشي من استحباب تعدل بطي السجدة أو السجدة قبل  
والاوتيه ان ترتب الى انتظارهما ادراك يس بشرطه ولا يلاوم تقرر من كراهة

٦٦ نهاية ل لكن مقتضى كلام المصنف الخ (وله غير معنسة) كالمجموع على غلب فيه وجود المساء (قوله يس  
عدمه زحاله) ويصعب ان لو لم يقد ذلك معه لا ينبغي نظره أي لا لا يكون نصار سبها النهار غير (قوله أو الجماعة بالثاني)  
أقول ينبغي أن يضم الى ذلك ما لو أحسن بدخل في ذلك بدلا خبر وقد لم يقع ما يجب عنه بدمه بناء على أن الافضل وهو  
لعدم التأخير للافتداهم تأمل هـ سم الى منهج ومحل ذلك حيث في الامام من المأموم ان لو لم يدرك لصلاة انظر الخ جـ عـ  
لتي تقام بعده (قوله ادلا فندله) هـ اـ صـ ان ذكـ كان علم به ركوع بل احرام المسبوق حرمها وبأس انتظاره فتمس  
اسم على منهج أي وان حصل بذلك بطول لانه مـ لا على مـ فـ

اراده المشي الى محل الصلاة لان النجاسة ان كانت رطبة فالكلام عليها ساقى وان كانت جافة فان علمت برجسه خرج من فرض المسئلة من نجاسة المحل الى نجاسة البدن وان لم تعلق برجله فلا تنزه في صلاته وان كانت غير معفوعة عنها واعلم ان المصنف ذكر هذه العبارة بعينها في شرحه لا يوضح المصنف في المناسك بالنسبة للطواف فلهذا نقل العبارة برمتها الى هنا

(قوله نحو حرق خفف) أى نذبا (قوله أوجهه الزومه) هل محله اذا لم يمكنه انتقاذه اذا صلى كشدة الخوف أو يجب القطع وان أمكنه ذلك فيه نظر ولا يبعد الاول فيسأل على ما قاله فيمن خطف نعله في الصلاة وقوله ويجوز له الخ وقضية التعبير بالجواز عدم سنه والا قرب خلافه (قوله ويجوز لا نقاذ نحو مال) ظاهره وان كان ليقيم وانه لا فرق بين القليل والكثير (قوله وفي لغة غريبة) أى واللغتان فيما اذا كان أحس بمعنى أدرك فلا يرد قوله تعالى ولو صدقكم الله وعده 'ذبحسونهم باذنه الآية' فانه ليس بهذا المعنى وفي الخبر وحسوه من أصلهم قتلوا وبأبه ودومنه قوله تعالى اذ تحسونهم باذنه وقال البيضاوي أى تقولونهم من حسه اذا بطل حسه (قوله وكذا جماعة في الاصح) عميرة من الادلة البينة في ذلك صلاة معاذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعاه اماما بقومه ٥٢٢ أخرجه الشيخان اه سم على منهج (قوله بالمعنى اللغوي) وهو فعلها ثانيا

مطلقا بخلاف الاصطلاحى فانه يشترط فيه أن يكون للخلل في الاولى على ما قيل والثاني لا يشترط ذلك بل يكفي مجرد العذر في فعل الثانية وان لم يوجد خلل في الاولى ومن العذر فضيلة الجماعة وعليه فهذه الاعادة اصطلاحية أيضا ويصرح بذلك قول حج مانصه قيل المراد هنا معناها اللغوي لا الاصولي أى ياء على أنها عندهم ما قيل للخلل في الاولى من فقد دركن أو مشرط اما اذا قلنا انها مافعل للخلل أو عذركا ثواب فيصح ارادة

الانتظار عند فقد شرط من الشروط المذكورة ولو على تصحيح المصنف النذب هنا هو ما في التحقيق والمجموع وجرى عليه الشيخ في شرح منبهه تبعه صاحب الروض وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعتمد خلافا لما ذهبه الشارح من الكراهة على الطريق الاول ومن عدم استصحابه أى اباحته على الثاني ولورأى مصل نحو حرق خفف وهل يلزمه القطع وجهان أوجهه الزومه لا نقاذ حيوان محترم ويجوز له لا نقاذ نحو مال كذلك وقوله أحس هي اللغة المشهورة قال تعالى هل نفس منهم من أحد وفي لغة غريبة بلا همز (ويسن للمصلي) مكتوبة ولو مغربا على الجدي لان وقتها عليه يسع تكبره مرتين بل أكثر كما علم بمماصر فيه مؤداة (وحده وكذا جماعة في الاصح اعادتها) بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحى مر فلفظ (مع جماعة يدركها) في الوقت سواء كانت مثل جماعة الاولى أم أقل منها أم أكثر كما سيأتي وان زادت الاولى فضيلة ككبر امامها أعلم أو ورع أو غير ذلك ومقابل الاصح بقصره على الانفراد نظرا الى ان المصلي في جماعة حصل فضيلة الجماعة فلامعنى الاعادة بخلاف المنفرد ورد بمنع ذلك وشمل ذلك جماعة الاولى بعينهم وان لم يحضر معهم أحد غيرهم كما اقتضاء اطلاق الاحجاب وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وان قال الاسنوي ان تصويرهم يشعر بأن الاعادة انما تستحب اذا حضر في الثانية من لم يحضر في الاولى وهو ظاهر والازم استغراق ذلك للوقت اذا ذكره من اللازم ممنوع وعلى تقدير تسليمه انما يأتي اذا قلنا ان الاعادة لا تنقيد برة واحدة والراجح تقييدها بخلاف البعض المتأخرين

معناه الاصولي اذ هو حينئذ فعلها ثانيا جاء الثواب (قوله مع جماعة) أى من أولها الى آخرها (قوله يدركها في الوقت) أى بان يدرك فيه ركعة مر اه سم على حج (أقول) ويؤخذ بذلك من قوله أولا مؤداة اذا اداء لا يكون بدون الركعة ونازع فيه حج ونقل الاكتفاء بالتحريم في الوقت من حيث حصول الجماعة حتى لو أخرج نفسه من الجماعة عقب التحريم كفى ثم قال بعد كلام ذكره انه لا بد من وقوع ركعة في الوقت لتكون أداء وعبارته فالذي يقبه الآن اشتراط ركعة فوان كان ظاهر المجموع يؤيد اشتراط الكل اه وفي سم على منهج فرع لو خرج الوقت قبل ادراك الركعة منها ينبغي أن يتقارب فعلا مطلقا اه وقوله يدركها في الوقت أيضا قال عميرة اقتضى هذا ان صلى منفردا في الوقت أو بعده لا يسد له اعدتها في غير الوقت في جماعة وقديمه تشكك بماله من أن الجماعة تسن في القضاء عند اتحاد الجنس الا أن يجاب بانه لما كانت الجماعة محتاجة فيها في القضاء وانضم الى ذلك ان المعادة تقع نفلا امتنعوا من نذب ذلك هنا واقتصر واعي الوارد اه سم على منهج (قوله ورد بمنع ذلك) ويؤيد المنع ما تقدم من صلاة معاذ بقومه بعد صلاته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله اذا ذكره من اللازم) هو قوله واللازم الخ (قوله والراجح تقييدها) ولوراد فالقباس عدم الانعقاد من العالم اه سم على منهج أى وأما الجاهل فتقع له نفلا مطلقا

ولم يغير لفظ المثنى لسبق القلم أو نحوه وستأتي له هذه العبرة أيضا في كتاب الحج من هذا الشرح في الكلام على الطواف

(قوله بخلاف نحو العاري) أي فلا تنس إعادة له لأن الجماعة في حقه ليست أفضل من الانفراد وقصبة متقدمة له من انهم لو كانوا عيا أو في ظلمة استحبت الجماعة لهم تقييدها من عدمها من عدم سبب إعادة بما لو كان العراء بصرا في ضوء وصرح به قوله الاتي أو العراء في غير محل نذب الهم لم تنعقد (قوله كافي المصين) أي للمصين (قوله رأيهم يصيبها معه) وكان ذلك في صلاة الصبح بمسجد الخيف اهـ ح (قوله مسجد جماعة) أي محلات إقامة الجماعة وان لم يكن مسجدا (قوله فيصلي معه) هو بالنصب في جواب الاستفهام (قوله فصلي معه رجل) هو أبو بكر رضي الله عنه اهـ ح (قوله من له عذري في عدم الصلاة) أي وكذا غيره حيث لم يرد الصلاة معه اهـ ح (قوله جماعة بعد جماعة) كذا في المجموع وفيه نظر إذ الجماعة الثانية هنا باذن الامام اهـ ح وأقره سم عليه ولا مام في كلام ح هو النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل القول بكرهه ذلك اذ المبدأ أن الامام صريحا أو مافى معناه كان سكوت وعلم رضاه (قوله ومحل نذب إعادة الخ) لعلم المراد ان من صلى في جماعة اذا أراد إعادة التحصيل الفضيلة ان لم يدرك الجماعة الاولى اشترط في استحباب ٥٢٣ إعادة له ان يكون الاتي من يرى جوار

الاعادة بخلاف ما لو كان مالكاً مثلاً لا يرى جوار الاعادة بل ذكر فالضهير في قوله يرى للمصلي معه وبشارة ح وبظهور ان محل نذبهم مع المفردان عند جوارها أو نذبها ولا لم تنعقد لانه لا فائدة لها تعود عليه أي وهو ظاهر حيث كان الخلف مأموماً لو كان مأموماً فلا مانع من حصول الفضيلة للشاخي اعتباراً بعتيقته (قوله ان صلى جماعة) أي وأراد اعادة التحصيل الفضيلة لغيره (قوله والا فلا يعيد) أي فلا أعاد

ونصويرهم خرج مخرج الغالب فيعمل باطلا فهم كما هو ظاهر وانما اطلب الاعادة لم الجماعة في حقه أفضل بخلاف نحو العاري في لو ف كافي المصين وأقره وذلك لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تنين رأيهم يصيبها معه وذكر انهم اصليها في رحالهما اذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما مسجد جماعة فصلياها معهما فثم الكفاية دل بتركه الاستئصال مع اطلاق قوله اذا صليتما في رحالكما على انه لا فرق بين من صلى جماعة أو منفرد ولا بين اختصاص الاولى والثانية بفضل أو لا وصرح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ما جاء رجل بعد صلاة العصر من يصدق على هذا فيصلي معه فصلي معه رجل ومن ثم سنت الاعادة ولو مع واحد وان كان صلى أولاً مع جماعة كثيرين كادل عليه هذا الخبر ودل أيضاً على استحباب الشفاعة الى من يصلي مع الحاضر من له عذري في عدم الصلاة معه وان الجماعة تفعل بالماموم مأموم كما مر وان المسجد المطروق لا تنكره فيه جماعة بعد جماعة وقد مر أيضاً انه لا فرق بين الاعادة في وقت الكراهة وغيره ومحل نذب الاعادة ان صلى جماعة اذا كان من يرى جوار الاعادة والا فلا يعيد وانه لو أعادها منفرد لم تنعقد الاسباب كأن كان في صلاته الاولى خلل ومنه جريان خلاف في بطلانها كان شك في طهر أو نحوه وانه غيب بنية الامامة فيها والا صار منفرداً وهو ممتنع وقول الشيخ فيمن صلياً فريضة منفرداً الظاهر انه لا يسبب لاحدهما ان يتعدي بالآخر في اعادة ما فات من الاعادة وان شمله كلام المنهج وغيره اقوله لم تنس الاعادة لغير من الانفراد له أفضل فيه نظر ظاهر بل الاقنداء هو الافضل لتحصيل فضيلة الجماعة في فرض

لم يقد ومحل اذا كان الشاخي اماماً لا يرى بطلان الصلاة فلا فائدة (قوله كان في صلاته لا في خلل) وهو مرع أعاد الصلاة منفرداً لهذا الخلل المبطل على قول هل تنس اعادة انما الجماعة فيه نظر وما لم يرد لان الثالثة معونة اهـ تأمل اهـ سم على منهج (أقول) الاقرب الاستحباب لان الساندة التي عليها بالنظر بخلاف تعادلي (قوله كان شك في طهر أو نحوه) وينبغي وفاقاً لم ان يشترط كون مدرك ذلك القول قبل من ذلك ولو صرح لساخي بعض رأسه وصلي يستحب له الوضوء بسخ ج جمع الزأس والاعادة مراد لحذف مالك يتجه نعم فليأمل وهل من ذلك الصلاة في الجماع أقول أجد بطلانها لا يبعد نعم ان قوى دليله على ذلك فابنظر دليله اهـ سم على منهج وهل مما قوى مدركه متقدم من أبي بصير المروزي من أن الصلاة خلف المخالف لفضيلة فيها أم لا فيه طر والاقرب ان تنس الاعادة (قوله وقول الشيخ) أي في غير مخرج منهجه (قوله لغير من الانفراد له أفضل) أي وما هنا كذلك لان الانفراد أفضل من الاقنداء لانه لا فائدة من خلف نفل وليس مما يكون الانفراد فيه أفضل القدوة بل انما تقدم من حصول الفضيلة معه وانما أفضل من الانفراد كما تقدم في ح قول المصنف أو تعطل مسجد قريب لغيره وقد تقدم من سم على ح ان القياس ان الجماعة خاف الناسق والمثالب وابتدع أفضل من عدمها أي فتجاوز الاعادة مع كل منهم بقوله أفضل أي وكذا من الانفراد له معونة في الجماعة لما صر في العراء

بعبارة الشهاب حج هنا ولم يتعمد ملامسته (قوله وفي أحد البيتين) أي لان الصورة انه ليس عنده غيرها بان كان محبوسا  
 (قوله أو مكان ضيق) أي بان يكون بمقدار ما يسع الصلاة فقط كما هو ظاهر (قوله حيث كانت النجاسة محقة) أي في محل  
 المنتصف وخرج به ما اذا جهلت فلا يكون المنتصف نجسا لكنه يجتنب وعبارة الروضة وان اقتصر على النصفين فقط طهر  
 الطرفان وبقي المنتصف نجسا في صورة اليقين ومجتنب في الصورة الاولى يعني صورة الاشتباه في حاشية الشيخ بما يخالف  
 هذا ليس في محله (قوله ومثله قابض على حبل متصل بميتة الخ) الاولى أن يقول ومنه بدل ومثله لان المذكورات من أفراد  
 ما ذكره قبل نعم مشكلة الساجو رليست منها (قوله ولو بساجوره) انظر هل الساجو رقيدا ولا فيكون مثله ما لو كان مشدودا  
 بحبل موضوع على الكتاب والظاهر الثاني لان غايته حينئذ انه قابض على حبل موصول موضوع على الكتاب اذ لا يشترط

(قوله كما هو ظاهر) أي لان محل الكراهة في فرض خاف نفل محض وما هنا ليس كذلك فان صلاة كل منهما نفل على ارحل  
 كراهة الفرض خالف النفل في غير المعادة (قوله وانه لو أعادها بعد الوقت الخ) أي أوفيه ولم يدرك ركعة في الوقت على ما مر  
 (قوله في غير محل نديها لهم) بأن كانوا بصراء في ضوء (قوله كان نوى قطع القدوة في أننا باطلت الخ) ظاهره وان انتقل الجماعة  
 أخرى لانه صدق عليه انه انفراد في صلاته ومثله ما لو خرج اعذر كان رفع امامه مثلا وهو ظاهر وعليه فيشكل هذا بما قاله  
 سم من سجوده اسهو امامه بعد سلامه فانه يعد منفردا حال سجوده وقد يفرق بينهما بان زمانه للماعد من توابع الصلاة وكان  
 الامام واحدا لم يضر وكان لم ينفرد بخلاف هذا فيضرب الانفراد في هذه الحالة وان قل جدا وبقي ما لو فاتته الركعة الاولى مع  
 الامام واقتدى به في الثانية لاحتمال ان يسووا الامام بركر ويأتي بركعة خامسة فيدركها جميعا مع الامام هل تصح صلاته  
 نظر ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني قياسا على ما لو كان لا بس الخف وعلم ان ما بقي من المدة لا يسع الصلاة كاملة حيث  
 قال لشارح بيضا لانه من أول الامر ٥٢٤ وعليه فيفرق بين هذا وبين ما لو أدرك امام الجمعة في اعتدال الركعة الثانية فما

بعده حيث ينوي في  
 اقتدائه الجمعة لا الظاهر  
 لاحتمال ان امام الجمعة  
 يتدكر أنه ترك ركعتين  
 الركعة الاولى فيستدركه  
 بركعة كاملة بعد اقتداء  
 المسبوق فتصالح الجمعة

كل وقولهم المذكور ولا يشمل هذه الصورة كما هو ظاهر وانه لو أعادها بعد الوقت أو العرأة في  
 غير محل نديها لهم لم تنعده ولو أخرج نفسه المعيد من الجماعة كان نوى قطع القدوة في أننا باطلت الخ  
 بطالت كما أفتى به والدرجته الله تعالى اذ المشروط ينفي بانتفاء شرطه وشرط صحته الجماعة اذ  
 صورة المسئلة ان لا مسوع لاعادتها الا هي ولا يرد على ذلك الجمعة حيث جازله فيها الانفراد في  
 الركعة الثانية لان الجماعة شرط فيها في الاولى فقط دون الثانية بخلاف مسئلتنا فانها فيها بمنزلة  
 الطهارة وخرج بقولنا مكتوبة أي على الاعيان المذكورة فلا تسن اعادتها بل لا تنعقد وصلاة

بأنه في الجمعة تردد في كونها تكون جمعة أو ظهر امع حزمه بالنسبة وما هنا تردد في انها منعقدة أو  
 باطلية فضرر وبقي أيضا ما لو قارن المأموم الامام في بعض أفعال الصلاة أو كآها هل يضر ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان  
 الجماعة في الكل حاصلة حقيقة وفضلها حاصل في الصلاة في الجملة على ما اعتمد السارح وان فاتته الفضيلة فيمقارن فيه  
 فقط وعبارة حج لكن يؤخذ مما مر عن الركبي في مسئلة المفارقة ان العبرة في ذلك بقهرها وان انتفى الثواب بعد ذلك  
 من حيث الجماعة انفراد عن الصف أو قهرها في أفعال الامام اه وسئلت أيضا عما لو أحرم خلف الامام بعيدا عن الصف  
 فهل تسن له الاعادة منفردا كراهة فعل ذلك فأجبت عن ذلك بأنه لا وجه للاعادة لانه ليس كل صلاة مكروهة وتطلب  
 اعادتها واعادة الصلاة في الجماع انما هو لقول الامام أحمد ببطالانها لا مجرد كونها مكروهة وأما لو أحرم مرده الاعادة  
 منفردا عن الصف ابتداء واستمر الى آخرها وقلنا بأن ذلك مانع من حصول فضيلة الجماعة فهل تصح الاعادة أولا ويكفي  
 مجرد حصول الجماعة فيه نظرا والقياس عدم الصحة لا تنفائها فضيلة فيها ويفرق بين هذه وما ذكر عن حج بأن تلك حصل  
 فيها فضيلة التحريم وعرضت الكراهة بعد ذلك فأسقطت الفضيلة في بعضها وهذه لم يحصل فيها فضيلة أصلا وفي كلام سم  
 على حج ان قضية اشتراط الجماعة فيها الى آخرها انه لو وافق الامام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث عد  
 منقطعاعنه بطالت وانه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى أو فيما بعدها امتنعت الاعادة معهم مر (قوله على  
 الايمان) وكذا لو نذر صلاة الضحى مثلا (قوله بل لا تنعقد) أي من العالم سم وعبارة حج ويسن للصلي فرضا مؤداة غير  
 المنذورة لما مر فيها وغير صلاة الخوف أو شدة على الاوجه لانه لا احتمال المبط فيها لاجه فلا يكر وجعل المنذورة وما بعدها  
 مستثناة من كلام المصنف والشارح لما عبر بالمكتوبة جعل المنذورة فيها خارجة



كون الحبل الموضوع على النجاسة الذي هو قابض له أن يكون قطعة واحدة كما هو ظاهر فهو من أفراد قوله السابق أن  
موضوعه على نجس واعلم أن عبارة الشارح هنا هي عبارة الروض قال شارحه عقبه ولا حاجة لقوله مشدود بل يوهم خلاف  
المراد انتهى وقضيته أنه لو وضع حبلا على ساجور الكتاب أنها تبطل صلاته وإن لم يشده به لا يمكن في شرح الشهاب مع  
التصريح بخلافه واصل الشارح فيد بالشدة مع اطلاع على كلام شيخ الإسلام لعدم اعتقاده (قوله أو مشدود بدالة أو سبعة  
صغيرة) أي يحتمل أن نجسا قال في شرح الروض أو متصلا به انتهى وقضيته أنه لو كان على السبعة أو الدالة طرف حبس طاهر  
وطرفه الآخر موضوع على نجاسة بالأرض مثلا وقبض المصلي حبلا آخر طاهرا مشدودا بها بل أو مشدودا عليها من غير شد  
على ما قدمناه عنه أنه تبطل صلاته فليراجع (قوله ويؤخذ منه أنه لا يجوز الجبر بمظلم إلا في مفسدات) أي سواء المحترم وغيره

(قوله فإن أعادها صحت) أي ولو مرأت كثيرة وعبارة حج وكأن وجهه خروجها عن نظائر أن العبادة إذا لم تطلب لا تعدد  
التوسعة في حصول نفع الميت لا احتياجه له أكثر من غيره (قوله أن ما تستحب فيه الجماعة من النفل كالفرس) اعتد به حج  
وقد دخل فيه وتر رمضان وعليه فقوله لم يتران في ليلة محل في غير ذلك فليحذر أن يكن قل مر لا تعدد الحديث لا وتران وهو  
خاص بقدم على عموم خبر الإعادة اه وأقول بل بينهما عموم من وجه وتعارض في إعادة الوتر فإما اه سم على منعه  
(قوله عند جواز تعددها) خرج به ما لو لم تعدد بأن لم يكن في الليلة الجماعة واحدة ولا تضع عاداتها لا طهرا ولا جمعة حيث صحت  
الأولى بخلاف ما لو اشتملت على خلل يقتضي فسادها ونعذرت عاداتها جماعة ٥٢٥ فيجب فعل الطهر وليس بإعادة بالمعنى

الذي الكلام فيه ومحل  
كرهه لا تعدد جمعة إذا لم  
يتم نفل ليل آخر وأدركت  
الجمعة تمامه وأما كونها  
لا تعدد ظاهر وهو على صلاته  
فما يصرح به ذكر قول  
شارح الإرشاد ودخل في  
المكتوبة بالجمعة فتدس  
خلافا للذري ومن تبعه  
عاداتها عند جواز تعدد  
أو سبعة ليل آخر آهم  
يصلونها ولو صلى معذور  
أظهر ثم أدرك الجمعة أو

الجواز لأن لا يتنفل بها كما يأتي فإن أعادها صحت ووقعت نفلًا وهذه خرجت عن سنن التماس  
فلا يقاض عليها لكن الأوجه أن ما تستحب فيه الجماعة من النفل كالفرس في سن الإعادة  
ودخل في المكتوبة بالجمعة فتدس عاداتها عند جواز تعددها أو سبعة ليل آخر آهم لم يصلوها  
خلافا لمن منع ذلك كالذري ولو صلى معذور الطهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون  
الطهر سن له الإعادة كما تملكه كلامهم وأتى به الوالد رحمه الله تعالى ولو قصر مسافر ثم أقام  
ووجد جماعة في تلك المقصورة استحب له إعادتها معهم وإن كان يتم ومحل سن الإعادة لو  
اقتصرت على الأولى أجزأه فلو تيمم الخو بردي لم تنس له الإعادة كذا قيل والأوجه خلافه لجواز  
تفعله وقد تستحب الإعادة منفردا زيادة على ما مر فيم لو تبلى بفرض الوقت ثم ذكر أن عليه  
فائدة فإنه يتم صلاته ثم يصلي الفائدة ويستحب إعادة الحاضرة كما قاله القاضي الحسين خروبا  
من الخلاف (وفرضه) في الصورتين (الأولى في الجديد) لتخير المارفا بالكمال نافذة والمستقط  
الخطاب بها فلا تترك خلافا في الأولى لم تكفه الثانية نعم لو نسي أنه صلى الأولى فصلاها مع جماعة  
فإن فساد الأولى أجزأه الثانية لأنه نوى النقص حقيقة بخلافه ثم والقديم ونقص عليه في

معذورين يصلون الطهر سن الإعادة فيها ولا يجوز إعادة الجمعة ظهر أو كذا حكمه لعبر المعذور اه رحمه الله قال في ملو به  
الكبرى وجه المنع أن الإعادة إنما بدت لتحصيل كمال في فرضه الوقت يقينا صلى منفردا أو طهرا أو رجاء أن صلاها نجاسة  
ولو بجماعة أكل طهرا ومن صلى الجمعة كانت هي فرضه وقت نه الطاهر لا ترجع بكمال على الجمعة أتى هي فرضه وقت نه أصلا  
فما لم يكن في إعادة الطهر كمال برجع بفرض الوقت امتنع أعاد الطهر لأنها عبث والعبث لا يفسد صلاته على محل وودها أو  
ما هو في معناه من كل وجه اه (قوله وأتى به الوالد) أي خلافا للذري اه مع (قوله ولو قصر مسافر ثم ذم) وكذا لو لم يجم  
فتجوز عاداتها معهم تامة لوجوب الانعام عليه حيث أتى بهم (قوله ووجد جماعة على ثيابهم سورن) أي يريدون معها  
تامة مثلا (قوله وإن كان يتم الخ) وفي نسخة بعد قوله معهم أن قلنا بأن الجماعة ليست شرط في صلاتها ولا اسم مع فعلها معهم  
اه وقوله والامتنع الخ برده عليه أنه لا يلزم ذلك لجواز أن يعملها بعد الإقامة خفف ستم (قوله وقد استحب الإعادة الخ) عدا  
مستفاد من عموم ما مر في قوله ومنه جريان خلاف في بطولاتنا (قوله ثم ذكر الخ) قضيته أنه لا تنس له الإعادة إذا أحرم  
بالحاضرة عالما بأن عليه فائدة ولم يسله غير مراد بل استحباب الإعادة في هذه أولى من تأجيله بغيره بتقديم الحاضرة (قوله  
وفرضه الأولى في الجديد) وقيل فرضه في حق المنفرد الثانية اه أسنوي واصل حكمه ترك الشرح لهذا الوجه به يستفاد  
من قوله وقيل الفرض كلاهما

(قوله ان الفرض احدهما) يؤخذ منه استحباب إعادة الرواتب البعدية لاحتمال ان لا تكون الاولى فرضا وعبارة سم على حج نهها في فرع هل تنس إعادة الرواتب أي فرادى أما القبلية فلا تنجبه لعدم اعادتها لانها واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الاول أو الثانية أو احدهما لا يعين يحتسب الله ما شاء منهم ما وأما البعدية فيجوز له سن اعادتها مرة واحدة للقول الثالث لجواز ان يحتسب الله له الثانية فيكون ما فعله بعد الاولى واقعا قبل الثانية فلا تكون بعدية لها اه وعبارة على منه في فرع الظاهر وفاقا لم انه لا يستحب إعادة الرواتب المعادة معها لانها لا تطالب الجماعة في الرواتب وانما يعاد ما يطلب فيه الجماعة فليست أملى كما يؤخذ من ظاهر اه والاقرب ما قاله على حج لانه حيث كانت الاعادة لاحتمال ان الثانية فرضه كان وجه الاعادة احتمال كون الاولى وقعت نصلا مطلقا لعلها قبل دخول وقتها في تنبيهه في أفتي شيخنا الشهاب الرمي بان شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من أولها إلى آخرها أي بأن يدرك ركوع الاولى وان تباطأ قصد افلا يكون وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الامام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك انه لو وافق الامام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث عدم قطعاعنه ٥٢٦ بطلت وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى أو فيما بعدها

امتنعت الاعادة معهم م  
وكلام الشارح مصرح  
بخلاف ذلك كله وعليه  
غيره من مشايخنا أيضا  
وعلى الاول فلو لحق الامام  
سهو وسلم ولم يجد فيتجه  
ان للأمام المعية ان يسجد  
اذ لم ينأخر كثير بحيث  
يعد مقطعاعنه م ولو  
شك المعية في ترك تركن  
فهل تبطل صلاته بمجرد  
الشك لانه يحتاج للانفراد  
بركعة بعد سلام الامام  
والانفراد في المعادة ممنوع  
أولا تبطل بمجرد ذلك  
لاحتمال ان يتذكر قبل  
سلام الامام عدم ترك شيء

الاملاء أيضا ان الفرض احدهما يحتسب الله تعالى ما شاء منهم ما وقيل الفرض كلاهما والاولى  
مستقطعة للخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضا كصلاة الجنائز لو صلاها جاعع مثلا سقط  
الخرج عن الباين فلو صلاها طائفة أخرى وقعت الثانية فرضا وهكذا فروص الكفالات  
كلها وقيل الفرض أكلها ما ومحل كون فرضه الاولى حيث أغنت عن القضاء والافرضه  
الثانية المغنية عنه على المذهب (والاصح) على الجديد (ان ينوى بالثانية الفرض) صورة  
حتى لا تكون نفلا مبتدأ أو ما هو صورة فرض على المكاف في الجملة لا عليه هو فانه انما يطلب  
منه اعادتها يحصل له ثواب الجماعة في فرضه ولا يحصل من غيرنية الفرض ولان حقيقة  
الاعادة ايجاد الشيء ثانيا بصفته الاولى وما تقر من وجوبنية الفرضية هو العمد وان رج  
في الروضة ما اختاره الامام من عدم وجوبها وأنه تنكفي نية الظاهر مثالا على انه اعترض بأنه  
ليس وجهها فضلا عن كونه معتمدا أما اذا نوى حقيقة الفرض فتبطل صلاته لتلاعه ويجب في  
هذه المعادة القيام ويحرم قطعها كما علم مما مر لانهم أثبتوا لها أحكام الفرضي لكونها على  
صورته (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وان قلنا) انها (سنة) لتأكدها (الاعذر) فلان  
شهادة المداوم على تركها العذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر واذا أمر الامام الناس بالجماعة  
وجب الاعند قيام الرخصة فلا تجب عليهم طاعته لقيام العذر والاصل في ذلك خبر من سمع  
النداء فليأته لاصلاة له أي كاملة الا من عذر والرخصة بسكون الخلاء ويجوز ضمها لغيره  
التيسير والتسهيل واصطلاح الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر (عام كطمر) ونحوه

فيه نظر والثاني أقرب م اه سم على حج وقوله امتنعت  
الاعادة معهم أي وان تبين انه في الركعة الاولى وقوله ان للأمام الخ قد يخالفه ظاهر قول الشارح هنا ان الجماعة في المعادة  
كالطهارة فان قضية التشبيه ان الانفراد في أي جزء وان قل يضر كما ان الحدث يبطل الصلاة وان قل وقد تقدم انه يمكن القرن  
بان زمانه لمسا من توابع الصلاة لم يضر (قوله يحتسب الله ما شاء) أي يقبل ما شاء الخ (قوله صورة) أي لا الحقيقي (قوله اما  
اذ نوى حقيقة الفرض) أي أو أطق اخذ من قوله قبل صورة أو ما هو فرض على الخ لكن في سم على منهج ما نصه في  
المنهج وفاقا لشيخنا طوب وم انه اذا أطلق نية الفرضية في المعادة لم يضر وان لم يلاحظ كونها فرضا على المكاف أو فرضا  
الجملة (قوله فلا ترد شهادة المداوم على تركها) المتبادر من هذه العبارة الموافقة على تركها في جميع الفرائض فلا ترد بالمواظبة  
على تركها في البعض ويحتمل خلافه وهو الاقرب لان في تركه للبعض ثم او بالاطوب منه ولعل المراد بعدم المواظبة عندها  
عرفا بحيث يعد غير معتن بالجماعة (قوله لقيام العذر) ظاهره وان علم به وأمرهم بالحضور معه ويحتمل انه أمرهم بالجماعة  
أمرها مطلقا ثم عرض لهم العذر فلا يجب عليهم الحضور لعل أمره على غير أوقات العذر (قوله ويجوز ضمها) زاد الشيخ عمده  
وأما الفتح فهو الشخص المترخص كثيرا في ضحكة فانه الذي يضحك كثيرا (قوله والتسهيل) عطف تفسير (قوله واصطلاحا)  
ويعبر عنها أيضا بأنها هي الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الاصل (قوله على خلاف الدليل) دخل فيه مام

سابق امتناع بل ورواد ابتداء على خلاف ما يقتضيه الدليل كالسلم فان مقتضى استعماله على الفرع عدم جوارحه خواريه على خلاف الدامى (قوله ليل الاوتار) راجع لقول المصنف كطرد مبعده (قوله قال لما مطر والحق) فى الاستدلال به شئ ثابت تقدم من أن الجماعة لا تجب على المسافرين لكنهما تنفعان لفاعل الاستدلال به على كونه عذر فى الجملة (قوله ولان الغالب فيه الجاسة) أى اذا كان على وجه يؤدى الى اختلاطه نجس (قوله فلا يكون عذر) جواب مؤخره لان له الب نجاسة على كونه مؤثرا ولم يخف تقطيرا وكأنه قال اما اذا خاف تقطير فهو عذر (قوله والى مع مؤثثة) قصصة تعبير المصنف به نصف حوز له كبير أيضا ويدل به قوله تعالى جاءته امح عاصف وعبارة المحلى بذكر شديد فدل عليه أفاد بقوله شديدة ان الاشع مؤثثة وهو كذلك وانما قال عاصف نظر اللفظ اه وفي المصاح والى مع مؤثثة على لاكثره قال ٥٢٧ هى لى مؤثثة كره على معنى المؤثثة

يمل "كل من اتوبه أو كان نضوا البرد كبارا يؤدى إليه لا يؤمن بالله حتى يمتدحى عليه وسلم".  
قال الإمام طبري في سفره ليصل "من شاع في رحله ولار له أب منه خمسة وألف سنة وما دله  
يتأذ بذلك لقاته أو كن ولم ينف تقطير من سقم فكتاقل في الكفاية عن لافى لاف الغالب  
فيها الخمسة فما يكون عدرا (أو) محذف) أي شاديد أوريج بارد وطم شديد (باليل) أو  
وقت الصبح كما يحبه لاسوى لان المشقة فيه شدة في لمعرف بخلاف إمرار (ل) في مؤنة  
(وكذا وحل) بفتح الحاء واسكانهم العريضة (شديد على) أي شاديد أوريج بارد وطم شديد (باليل) أو  
أشوق غالبا بخلاف الخلف منه والثاني لا يمكن الاحتراز عنه بل له نفعه ولشديد  
ملا يؤمن معه التلوث كما صرح به جادة ووجهه في الكفاية في قول لم يكن الوجه له حيث  
كما قاله الإمام وقد حذف في شرح المذهب والتحقيق المتقدم بالشدة بدو منه مع عدم إرفق  
بينه وبين الحقيق دل الأزمى وهو الصحيح والحاديث دله أنه وحري بن أنس في روضه  
تبع الأصله على التقييد وهو الوجه ومنحل الوجه في باد كبرية وقوع البرد أو شق إلى الأرض  
بحيث يشق إلى ذلك كشقة في لوحل وأما حديث بن حبان فمرسل لله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم لما أصابهم مطر لم يبل أسننهم لم يداي دالاتهم في رحلهم فبروض في المطر  
وكلا منا هافي وحل من غير مطر (أو خاص كمرض) مشقة كشقة المطر بل يشق له عن  
الطوع في الصلاد والذوال لم يفتح حذوا يستطال في العريص "خرج وقد أساني المطر أما  
الحيف كصداع يدبر وحى خفة فيايس العر لانية لا يمتدحى مرضه (وحر) أو لم يكن وقت  
الظهور كانه لاد الله تبع الأصله لاد وحري عمنه في التديق وتدد بوقت لادرت شوع  
والروضة وأصله أجرى إلى أب ولارق بين رجة سلاية في دلا لاد يدرى دلا

[illegible]

ينبغي أن يقول لا يصح له وضوء ما دام العظم المذكور كذلك لأنه ما سله دائماً (قوله بشعر طاهر من غير الأذى) أي أمان الأذى فيجزم مطلقاً سواء أذن فيه الزوج والسبأ أم لا ولو من شعرها كما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله وتأت بالآثر) أي لم يضر وإن كان الظاهر أن المقام لا ضمائر ثلاثية وهم رجوع الضمير إلى العرق المفهوم من عرق وهو لا يفيد صريحاً أن التلوث بالآثر المحقق لا يصير بخلاف ما ذكره ٥٢٨ (قوله فيما لم يجاوز الصفحة والحشفة) المراد أن الذي لم يجاوز

الصفحة والحشفة يعني عمالقي الثوب والبدن منه بخلاف ما جاوزهما لعدم أجزاء الجفريه (قوله أنه لو أمسك المصلي بدن مستحجر أو ثوبه أو أمسك المستحجر المصلي الخ) في حاشية الشيخ أن مثله ما لو أمسك المستحجر بالماء مصلياً مستحجر بالآجار فتبطل صلاة المصلي المستحجر بالآجار أخذاً مما هو أن من اتصل بطاهر متصل بنجس غير معفو عنه تبطل صلته أي وقد صدق على هذا المستحجر بالماء أمسك المصلي المذكور أنه طاهر متصل بنجس غير معفو عنه وهو بدن المصلي المذكور لأن العفو عما هو

الاراد المتقدمة خلافاً لجمع توهم الاتحادهما (وردد) لب لا ونهار (شديدان) بخلاف الخفيف منهما ولا فرق بين أن يكونا أو لو في ذلك المحل أولاً خلافاً لا ذرعى إذا دأر على ما يحصل به التأذي والمشفة فحيث وجد كان عذراً ولا وما ذكره المصنف هنا من كونهما من الخاص تبع فيه المحرر وعدهما في الروضة كالشرح من العام ولا تعارض بينهما كما أشار إليه الشارح فالأول محمول على ما إذا أحس بهما ضعيف الخلقه دون قويم فيكونان من الخاص والثاني على ما إذا أحس بهما قويم فيحس بهما ضعيفهما من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) أي شديدين والمأكل والمشروب حاضر أو قرب حضوره كما قاله ابن الرفعة تبعه ابن يونس وكان نابه لذلك وقول الاسنوي في المهمات الظاهر الاكتفاء بالتوقان وإن لم يكن به جوع ولا عطش فإن كثير من الغواكه والمشارب اللذيذة تتوق النفس إليها عند حضورها بالجوع ولا عطش مرود كما قاله الشيخ بأنه بعد مفارقة التوقان إذا التوقان إلى الشيء الاستيقا له لا الشوق فشهوة النفس لهذه المذكورات بدونها لا تسمى توقاناً وإنما تسمى إذا كانت بهما بل لشدهما أو ما قاله جمع متأخرون من أن شدة أحدهما كافية وإن لم يحضر ذلك ولا قرب حضوره ودبانه تخالف الأخبار بخبر إذا حضر العشاء أقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء وخبر لا صلاة بحضرة طعام ويمكن جعل كلامه هو لاء على ما إذا اختل أصل خشوعه لشدة جوعه أو عطشه لأنه حينئذ يشبهه بدافعة الحدث بل أولى من المطر ونحوه مما مراد مشقة هذا أكثر ولا نهام لازمة في الصلاة بخلاف ذلك وجعل كلام الأصحاب على عدم اختلال خشوعه بالبحضرة ذلك أو قرب حضوره فيبدأ حينئذ بما يكسر شهوته من أكل لقمة في الجوع وتصويب المصنف السبع وإن كان ظاهرهما من حيث المعنى إلا أن الأصحاب على خلافه نعم يمكن جعل كلامهم على ما إذا وثق من نفسه بعدم التطلع بعد أكل ما ذكره وكلامه على خلافه ويدل له قولهم ذكره الصلاة في كل حالة تنافي خشوعه والحاصل أنه متى لم تطالب الصلاة فالجاعة أولى ويأتي على المشروب كاللبن لكونه مما يوثق عليه مرة واحدة وأفهم تعبيرة بالشدة أن المستوط بهما وبما قبلهما لا يتوقف على زواله بالكلمة بل يكفي أن يصير إلى حالة لا يكون ذلك عذراً في الابتداء كان يخف (ومدافعة حدث) من بول أو غائط أو رج لم يتمكن من تفريغ نفسه والتطهر قبل فوات الجماعة لكون الصلاة حينئذ مكرهة والأصل في ذلك خبر مسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الاحتماء ومحل ما ذكر في هذه المذكورات عند اتساع الوقت فإن خشي تخلفه لما ذكره كفوت الوقت ولم يخش من كتم حديثه ونحوه ضرراً كما يخش الأذرى وغيره وهو متجه صلى وجوباً مع مدافعة ذلك من غير كراهة محافظة على حرمة الوقت والسنة أن يتخلف عن الجماعة ليفرغ نفسه لما مر من كراهة الصلاة مع ذلك وإن خاف فوات الجماعة لو فرغ نفسه كما صرح به جماعة والأوجه

(قوله والمشفة) عطف مسبب على مسبب (قوله والمشروب حاضر) أي ويشترط أن يكون حلالاً فلو كان حراماً حرم عليه تناوله ومحلله إذا كان يتربح حلالاً فلم يتربح به كان كالمضطر (قوله بعد مفارقتهم) أي الجوع

والعطش (قوله الاشتياق له لا الشوق) الذي في لختار التسوية بين الشوق والاشتياق قال الشوق والاشتياق أنه تراعى النفس إلى الشيء أه إلا أن يقال أن النزاع قولاً باتشكيك فهو إذا عبر عنه بالاشتياق أقوى منه إذا عبر عنه بالشوق وعابه فالتسوية بينهما بالنظر لاصل المعنى لا لمراد منهما وعبارة حج غير آخرون بالتوقان إليه ولا تنافي لأن المراد به شدة الشوق لأصله وهو مسأوشدة أحد ذينك أه (قوله إلا أن الأصحاب على خلافه) هذا معتمد سم على منهج عن الشارح (قوله ينافي خشوعه) ومنه ما لو تأقت نفسه للجماع بحيث يذهب خشوعه لو صلى بدون (قوله ضرراً) أي يبيع التيمم



بالنسبة اليه وقد انصل بالمصلي وهو في غابة السقوط كالا يخفى اذ هو مغالطة اذ لا يخفى ان معنى كون الطاهر المتصل بالباطلي متصل بالنجس غير معفو عنه انه غير معفو عنه بالنسبة للمصلي وهذا النجس معفو عنه بالنسبة اليه فلا نظر له كونه غير معفو

(قوله وخاف ضررا) أي يبيع التيمم أيضا فله القطع بل قد يجب (قوله اذا خوف الخ) أي سوء اخاف تلغا أو عباديه ولا ينافي الاستدراك الا في (قوله ومحل ذلك) أي ما ذكر في الخبر ونحوه (قوله ليس) ٥٢٩ بنسب له السي) طاهره عدم

الوجوب وان علم تأذي الناس به اه سم على ابن حجر وهو قريب لان ذلك مما اعتد به وما احتمل اذا ما تده (قوله أو أكل نحو جراد) من النجس الحمام والعصافير ونحوهما (قوله كحدق الخ) أي كان رأى الامام المصلحة في تركه فإنه يجوز له العفو عنه حينئذ (قوله لتسرب بلوغه) انظر مصادق القرب بل قصية قوله ولو علم على بعد عدم اشتراط الترتب (قوله وعري) يقال فرس عري أي لا شيء عليه ويقال أيضا عري من شيء إذا عري كعري يعري عريا بضم العين وكسر الراء وتشديد الباء ذكره الجوهري قال الاموي يعري ويراء السكب بالوجهين انتهى غير (قوله والوجه ان قد ما يركبه الخ) ومثل فقه طاهره وان تربت المسافة جدا وهو طاهر حيث يذاز راءه (قوله استغفر

انه لو حدث له الحق في صلاته حرم عليه قطعها ان كانت فرضا الا ان اشتد الحال وحاش ضررا (وخوف ظالم) مضاف لمفعوله (على) معصوم من (نفس) أو عضو أو منفعة (أو مال) أو عرض أو حق له ولو اخصاصا فيما يظهر له أو غيره وان لم يلزمه الذنب عنه في الوجه خلافا لمن قيد به وذكر ظالم مثال لا قيد اذا خوف على نحو خبره في تنوير عذرا أيضا ومحل ذلك كما قاله الزركشي ما لم يقه بذلك اسقاط الجماعة والافلا يكون عذرا نعم ان حاف تلفه سقطت عنه حينئذ كما هو ظاهر للنهي عن اضاغة المال وكذا في أي كل ماله ربح كربه بقصد الاستقاط فيا ثم بعدم حضور الجمعة لوجوبه عليه حينئذ ولو مع ربح المئتين لكن يندب له السي في ازالته عند غيبته منها كما أفتى به ابو الدرجه الله تعالى وأفتى أيضا بأنه تسقط الجمعة عن أهل محل عملهم عذر كطرا ما خوف غير ظالم كذى حق وجب عليه دفعه فور ان يلزمه الحضور وتوقيته ومثل خوفه على نحو خبره خوفه عدم نبات بذره أو غنمه أو كل يجوز ادله واشتغل بالجماعة ولو خاف من حضورها فوات تحصيل تلك مال فالوجه انه ان احتاج اليه حالا كان عذرا والافلا (و) خوف (ملازمة) أو جس (غير مجعبر) مصدر مضاف لافلا فلا يذون غريم لانه حينئذ الدين ومثله وكيله أو لمفعوله فيمنون لانه حينئذ المدين ومحلله اذا عسر عليه اثبات اعساره بخلاف الموسر بما عليه والعسر القادر على الاثبات ببينة أو عين ولو كان الحالك لا يسمع البينة الا بعد حجبها فهي كالعدم كما يحسنه الزركشي (و) خوف (عقوبة) تقبل العفو عنها كخوف وقود وتعزير لولا دوى (ورجى تركها) ولو علم على بعد ولو ببذل مال (ان تغيب أياها) بمعنى زمنا يسكن فيه غضب المتهنى اما حد الزنا أو السرقة والشرب ونحوها من حدود الله تعالى فلا يعذر بالخوف منها اذا بلغت الامام أي وثبتت عنده لانه لا يرجو العفو عن ذلك فلا رخصة به بل يحرم التغيب عنه لعدم فائدة وله التغيب تن الشهود لئلا يرفعوا أمره الى الامام وانما جاز تغيب من عليه فودع ان موجب كبره والتخفيف ينافيه لان العفو مندوب اليه والتغيب طريقه وعلم محقق رناه ان مراد المصنف بآياما دام رجوا العفو ولو علم على بعد ادله لو كان القصاص لصحي وحصل رجاءه القرب بلوغه مثلا فالحكم كذلك فقد يرفع أمره ان يرى الاقتصار للولى أولي يتعصبه خشية من هربه الى البلوغ ولا يمكنه العصب (وعري) بأن لم يجد ما يليق به لبسه وان وجد سائر عورته كفتة عمامة أو قباء لان عمامة مشقة في خروجه كذلك بخلاف ما اذا وجد لا تقابه بأن اعزاده بحيث لا يغتسل به هو وأنه فيم يظهر والوجه ان قد ما يركبه ان لا يليق به المني كالجوز من لباس لائق أو أهمل سمر) مباح يريده (مع رفقة ترحل) قبل الجماعة ويخاف من الخلف لها على نفسه أو ماله أو كالبسوخ فقط للمشفقة في نفسه عنهم (وأكل ذى ربح كربه) كبصل أو ثوم أو كرات أو فج في عومله المطبوخ الذي له ربح يؤدى ولو قل فيما يظهر وان كان خلاف الغالب وقول الرافعي يحتمل الربح الباقى بعد الطبخ محمول

٦٧ غايه ل مباح) أي ولو سافر بركبه سم على ابن حجر ونقل شيخنا زيادى التوقف فيه عن بعضهم واسم طهره وتقدم نقل عبارته في أول السكب (قوله ربح كربه) قال حج لم يظهر منه ربحه (قوله أو فج) أي ان يتجشأ منه لا مطلقا صرح بذلك النووي تبعه الاغاضى اه سم على عباد قال ابن محمد ان بعد غسله وهو طاهر اذا كراهة لربحه الا حينئذ اه

عنه بالنسبة للممسك الذي هو منشا التوهم ولانا اذا اغفوانا عن محل الاستحجار بالنسبة لهذا المصلي فلا فرق بين أن يتصل به بالواسطة أو بغير الواسطة وعدم الغفوانا هو بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة أولى بالغفوانا بعدهما الذي

(قوله فلا يقرب من مسجدنا) ظاهره ولو كان محتاجا لأكاله للجوع أو غيره وفي صحيح البخاري ما نصه باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث وقول النبي صلى الله عليه وسلم ومن أكل البصل والنوم من الجوع أو غيره فلا يقرب من مسجدنا عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقرب من مسجدنا إلى أن قال زعم عطاء أن جابر بن عبد الله زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا أو قال فليعتزل مسجدنا أو ليقعد في بيته انتهى عميرة قال الأسنوي مقتضى الحديث التحريم وبه قال ابن المنذر انتهى قال الدميري وجه الجمهور حديث كله فاني أناجي من لا تناجي اه سم على موهج (قوله فان الملائكة تآذى الخ) قد يقتضي أن المراد بهم غير الكافرين لانهم لا يفرقونه بين أن الملائكة موجودون في غير المسجد أيضا فوجه التقييد بالمسجد قد يجاب بأن المنع من غير المسجد تضيق لا يخل ٥٣٠ وما من محل الا توجد الملائكة فيه وأيضا يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد

بخلاف المسجد فانهم يحبون ملازمته قليلا مل نعم موضع الجماعة خارج المسجد ينبغي أن حكمه حكم المسجد فليتا مل اه سم على ج (أقول) أو اشرف الملائكة المسجد على غيرهم كما قيل به في حكمة البصق على اليسار أن ذلك تعظيم ملك اليمين لكتابته الحسنات (قوله ربح كريمة الخ) ومن الربح الكريمة ربح الدخان المشهور لأن جعل الله عاقبته كأنه ما كان (قوله والصنمان) يكسر

على ربح يسير لا يحصل منه أذى وذلك لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من أكل بصل أو ثوما أو كراثا فلا يقرب من مسجدنا وفي رواية المساجد فان الملائكة تتأذى مما تأذى عبائنا أذى منه بنو آدم كما رواه البخاري قال جابر ما أراه يعني الأنيثه وزاد الطبري أو خلا ومثل ذلك من بنيابه أو يده ربح كريمة كدم فصد وقصاب وأرباب الحرف الخبيثة وذو البخر والصنمان المستحسك والجراحات المنتنة والمجذوم والابرص ومن داوى جرحه بخوفوم لان التأذى بذلك أكثر منه بأكل نحو الثوم ومن ثم نقل القاضي عياض عن العلماء منع الاجذم والابرص من المسجد ومن صلاة الجمعة ومن اختلاطهم بالاناس ومحل كون أكل ما مر عذرا عند عسر زوال ربحه يغسل أو معاملة بخلاف ما إذا سهل من غير مشقة فلا يكون عذرا ولا يكره للعدو دخول المسجد ولو مع الربح صرح به ابن حبان بخلاف غيره فانه يكره في حقه كما في آخر شروط الصلاة من الروضة خلا فان صرح بحرمته هذا والوجه كما يقتضيه اطلاقهم عدم الفرق بين المذموم وغيره لوجود المعنى وهو التأذى ولا فرق في ذوات الكراهة بين كون المسجد خاليا أو لا وهل يكره أكله خارج المسجد أو لا فقي الولد رحمه الله تعالى بكرهاته نيا كما جزم به في الانوار بل جعله أصلا مقبسا عليه حيث قال وكره له يعني النبي صلى الله عليه وسلم أكل الثوم والبصل والكراث وان كان مطبوخا كما كرهنا نيا انتهى وظاهره انه منقول المذهب اذا غادته غالب الساق غير ذلك عزوه الى قائله وان اعتمد وعلم ماتقرر أن شرط اسقاط الجمعة والجماعة ان لا يقصد بأكله الاسقاط وان تعسر ازالته

الصادق عبارة القاموس الصن بالسر بول الابل وأول أيام الجوز وشبه السلة مطبقة بجعل (وحضور) فيها الخبز وبهاء ذفر الابط كالصنمان وهي تقضي ان الصنمان يجوز فيه الكسر وهو الاصل والضم على ما هو مضبوط بالقلم في القاموس والمصباح والصحاح ونهاية ابن الاثير (قوله منع الاجذم) يؤخذ منه جواز التعبير بالاجذم عن صاحب المرض المخصوص وبه صرح في القاموس يمكن في الصحاح انه يقال لمن به المرض مجذوم ولا يقال اجذم فان الاجذم انما يقال لمن قطعت يده (قوله فلا يكون عذرا) أي فيندب الحضور أي ان قلنا ان حضور الجماعة سنة أو يجب ان قلنا ان حضوره فرض وذن ازالته (قوله بكرهاته) وينبغي ان محل الكراهة ما لم يحتج لأكاله كفتد ما يأندم به أو توفان فنه اليه ويحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كله فاني أناجي من لا تناجي (قوله وان كان مطبوخا) معتد (قوله اذا غادته) أي صاحب الانوار (قوله ان لا يقصد بأكله الاسقاط) في شرح العباب ومرآتنا من أكله بقصد الاسقاط كره له وحرم عليه في يوم الجمعة ولم تسقط انتهى وينبغي حرمة هنا أيضا اذا توقفت الجماعة المجزئة عليه انتهى وقضية تعبيره بالقصد انه لو لم يقصد الاسقاط لم يأثم وتسقط عنه وان تعمد أكله وعلم ان الناس ينضرون به وقوله ولم تسقط يقتضي وجوب الحضور وان تأذى به الحاضرون بقي ان مثل أكل ما ذكر يقصد الاسقاط وضع قدره في

هو محل وفاق كما هو ظاهر ويلزم على ماقاله ان تبطل صلته بجمعه لثبانه التي لا يحتاج الى جعلها الصدق م'مر علم ولا أحسب  
أحد ابواق عليه (قوله واسقط طائر) أي مثلاً وقد مر في الطهارة (قوله أي محل المرور) أي المذهب ذلك كما هو ظاهر (قوله  
ولو باخبار عدل) انما احتجنا الى هذا بالنسبة الى نوم قول المصنف في منعه عما عذر الخ لا لخطوته لانه اذا نفي عن المتقين

الفرق بقوله ذلك لكن لا يجب الحضور مع تاديبه لذاته هـ مم على ج (دوله وحضور قريب ط. هـ ولو غير محترم كزان محسن وقاطع طريق ونقل ذلك بالدرس عن فتاوى الشارح رحمه الله (قوله لا نهى في علمه فراقه) أى المريض وجعله بعضه مـ لنـ ضرفا لان الحضر لا يتأدى بعينه أحد عنه لعدم تمييزه في تلك ٥٣١ الحاله وتدينع بأنه مادامت الروح

(وحضور) نحو (قريب) وصديق وزوجه وه، ومملوك واسنة اذ وعقب ومعتق (مختصر)

أى حضره الموت وإن كان له متعه لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه ترك الجمعة وحضر عند قبره سبعين زيدا أحد العشرة لما أخبر أن الموت نزل لأنه يشق عليه فراقه ويتألم لفريقته يريد (قوله ويتألم لفريقته) عمة أو أخا أو أختا

(أو) حضور (مريض بلا متعهد) له قريباً كان أو أجنبياً التلخيص حيث - ف عليه ضرر  
أو له متعهد مشغول بشيء إلا أنه يكون كالو لم يكن له متعهد (أو) حقه ونحوه قريب

من له منعه ولكنه (يانسبه) أي بالحسن لان تأنيسه أهم وأشار المصنف أول الاعذار  
الكثيرة فكأنه يقول انك في أول انذارك انذارا فليكن في آخره انذارا

وسعي في استرداد مال بر جو حصوله له أو لغيره وأعمى حيث لا يجد فأنزل أولو بأحره منزل قدر

عليها فاضلة عما يعتري الفطرة ولا أثر لأحسانه المثلث بالعضا الذي تحدث له وهذه يقع فيها  
وكونه منهما أي بحيث يمنعهم من الحشوع والاشمعة فيلجئهم من حيث وجهه ودفنه ووجوده  
بأنه مثيره كالتقال توضع في طريته ودوب توفيق

من يؤذيه في طريقه ولو نحوتم ما يمكن دفعه من غير مشقة ونحو النسب ان والا كراه  
وتطو بالامام على المشي وعوتو كسنة مقصودة لانه اذا عذر برحلى الحرج ومن الجماعة

ففي استقامتها ابتداء أولى قاله الزكشي وكونه سربيع القراءه والمأموم بطبعتها أو عن يكره

وقياسه ان يخشى هو افسان من هو كذلك ثم هذا الامر رغب الائم والكراهة كما مر ولا

فحصل فضايه الجماعه كافي المجموع واختار غير ما عاب به جمع منقذسون من حصولها  
قصدها لولا البذر والسبكي حصولها ان كان ملازم لها ويدل عليه خبر البخاري وحمل

بعضهم أيضا كلام المجموع على متعاطى السبب كأنه بصل أو ثوم وكون خبره في المذرن  
وكلام هؤلاء على غيره كطرو ومرض ووجه بصل حصو له له كحصو لها ما بصل حاضرها لا م كل

وجه بل في أصلها التي لا ينافية خبر لا عي وهو جمع لا بأس به ثم هي المدغمع ذلك فين لا يأتي  
لما إقامة الحاجة فيستعمله إلا فلا يستطيع أن يطالب الكرامة التي هي من جنسها من شأنها

واعلم ان الامام تطالب فيه صديقات بعضهن واجب وبعد و مستحب فاما لى ل لواحى ل

تكون صلاوة كجمعة عند المسمى من التفتا ولا تسبح الله وندم عي  
بيان ذلك فتال

فصل في صفة الأئمة ومعلمتهم (لا يصح فقه ودين يعلم بطلان صلاته) كماله  
بكتفه أو حذاه للأئمة (أو بعقده) أي البطلان بأن علمه فلهذا أو ليس المراد به ما عظم

غيره فإنه يصح أن يكون ما لا يصح أن يكون ما أسوماً من اسم إلى شيء (قوله وسبعة منها) في مذهب الصنف

كوجوب الاعادة ومسئلة الاوای ( قوله اوحده ) ای المتيقن انه اما لمخمس منه فسأتی فی قوله ووافقه دی الخ قوله طنا  
 غالبا) كان المقييد باله الب ليكون اعتقاد ای بالمعنى الاتى وهو لعل السون اكن لا بعد لا كنه اصل اطر بل الوجه

ان يراد بالاعتقاد هنا ما يشتمل أصل القائل بدليل المسألة فان الاجتهاد كقولنا له أو كغيره مما يحصل أصل المسألة ثم على ابن حجر وقوله ليكون اعتقاداً له بطريقه وأريد المسألة العارية لا يكون اعتقاداً له في نفسه.

1970-1971

النجاسة في ذلك فظنوها أولى (قوله وفارق دمه) أي الذي أصابه من غير الشارع (قوله ولأنه لا بد للناس الخ) الأولى حذف  
لولا أنه علم لأصل المتن (قوله الجزم بطهارته) أي وليس فيه قولاً الأصل والغالب (قوله بطهارة الأوراق) أي إذا لم يتحقق  
نجاسة الرماد ولكن الغالب فيه النجاسة أخذوا على أنه ما إذا تحققت فيه النجاسة فطاهره ليس بظاهر لكن يعني

الاعتقاد الجزم فلو قال قديبه ليكون بيننا للرد بالاعتقاد هنا كان أولى وقول سم لا يبعد إلا كغناء بأصل الظن أي حيث  
كان مستند الدليل بخلاف ظن منشؤه غلبة النجاسة مثلاً المعارضة بأصل الطهارة كان تَوْضُحاً أمامه من ماء قليل يغلب ولو غ  
الكلاب من مثله فلا التفات لهذا الظن استصحاباً لأصل الطهارة (قوله وهو الجازم) أي التصديق الجازم (قوله المطابق)  
قديبه ليكون اعتقاداً صحيحاً والأفقر المطابق اعتقاد فاسد ومحل تسميته اعتقاد حيث قبل التغيير والأفقر علم (قوله اجتهدا)  
أي اختلفا اجتهدا هما فهو غير محمول عن الفاعل (قوله أو تَوْضُحاً) أي كل منهما (قوله من الآنية) جمع أناة قال في المصباح  
الأناء والآنية الوعاء والوعية وزناومعنى اه وهو أف وشر مرتب فالأناء مفرد كالوعاء والآنية جمع كالأوعية وأصل  
آنية آنية قلبت النائية ألفاً لانه متى اجتمع هزتان ثابتهما ساكنة وجب إبدالهما من جنس حركة ما قبلها (قوله ولم يظن من  
حال غيره) تقييد لمحل الخلاف كما ٥٣٢ سيأتي ولقوله الآتي الإمام هافيعيد المغرب (قوله من الآنية) جمع أناة

عليه الأصوليون وهو الجازم المطابق لدليل (كمتجهدين اختلاف في القبلة) اجتهدا ولو مع  
التيامس والتماس وان اتحدت الجهة (أو في) (أناة) كما طاهر ونجس وادى اجتهدا كل  
لغير ما دى إليه اجتهدا صاحبه فله على كل جهة أو تَوْضُحاً من أناة فيمتنع على أحدهما ان يقتدى  
بالآخر لا اعتقاده بطلان صلاته (فان تعدد الطاهر) من الآنية كالمثال الآتي ولم يظن من  
حال غيره شيئاً (فالأصح العكس) أي صحة اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتعين أناة الإمام للنجاسة)  
لما يأتي (فان ظن) بالاجتهاد (طهارة أناة غيره) كأنه (اقتدى به قطعاً) جواز عدم ترده  
أو نجاسته لم يقتض به قطعاً كما في حق نفسه (فلوا شتبه خمسة) من الآنية (فيها) أناة (نجس على  
خمس) من الناس واجتهد كل منهم (ظن كل طهارة أناة) والاضافة هنا ليست للآلة إذ لا يشترط  
في المجتهد فيه كونه محمولاً على ولا اختصاص (فتوضأ به) ولم يظن شيئاً من أحوال الأربعة  
الباقية (وأم كل منهم) الباقيين (في صلاة) من الخمس مبتدئين بالصبح (ففي الأصح) السابق  
فيما قبلها (يعيدون العشاء) لتعين النجاسة في إمامها بزعمهم وإغساء لوعلى التعمين بالزعم  
هنا مع كون الأمر منوطاً بظن المبطل المعين ولم يوجد بخلاف المذهب لاسر من صحة الصلاة  
بالاجتهاد إلى جهات متعددة لأنه لما كان الأصل في فعل المكلف صونه عن الإبطال ما أمكن  
اضطررنا لاجل ذلك إلى اعتباره وهو يستلزم اعترافه بطلان صلاة الأخير فكان مؤاخذاً  
به بخلاف ما مر ثم فان كل اجتهدا وقع صحاح فله ان يعمل بقتضاه ولا مبالاة بوقوع مبطل

وجوهها أو ان كان في مختار  
الصحيح (قوله كونه  
محمولاً) ثم رأيت أكثر  
النسخ أناة وحينئذ  
لا إشكال اه ابن حجر  
(قوله وإنما هي  
للإختصاص) أي من  
حيث الاستعمال وهو  
من أفراد الاضافة لادنى  
ملابسة وهي من الجواز  
الحكمي كما نقل عن  
السعد وبيده العصام  
فراجع الأطول (قوله ولم  
يظن شيئاً من أحوال  
الأربعة) يؤخذ منه انه  
لوزادت الأولى على عدد

المجتهدين كالأربعة أو ان مع مجتهدين كان فيهما نجس يقيين واجتهد أحد المجتهدين في أحده فظن طهارته ولم يظن غير  
شيئاً في الباقي واجتهد الآخر في الأنايس الباقيين فظن طهارة أحدهما صحة اقتداء الأول بالثاني لاحتمال أن يكون صادف  
الطاهر وعليه فالجاء آخر واجتهدوا داه اجتهدا لطهارة الثالث بعد أناة الأول فليس لاحد المجتهدين المذكورين ان  
يقتدى بالثالث لانحصار النجاسة في أناة ولو كانوا خمسة والأولى ستة كان الحكم كذلك فكل من الخمسة ان يقتدى بالبقية  
وليس لواحد منهم ان يقتدى عن تطهر من السادس لاسر (قوله مبتدئين بالصبح) قديبه لاجل قوله يعيدون العشاء (قوله  
ففي الأصح) عبارة المحرر فعلى الأصح قال الاسنوي وتبعه ابن النقيب يجوز أن يكون مراده مراد المحرر ويجوز أن يكون  
عدوله إلى الفاء إشارة إلى ان هذا خلاف في قدر المقضي مفرع على الأصح السابق قال الاسنوي ويرشد إلى الثاني إتيانه بالفاء  
في قوله فلوا شتبه الخ انتهى فليتأمل انتهى عمرة وقوله عدوله إلى الفاء أولى منه عدوله إلى في لأنها التي عدل إليها وهي مركبة  
من حرفين ومثل ذلك يعبر بلفظه على ان الفاء إنما يعبر عن الفاء التي هي اسم لحرف التهجئة (قوله بخلاف المذهب) أي  
فليس الأمر منوطاً به وقوله لاسر لكون الأمر ليس منوطاً بالمبطل المذهب (قوله إلى اعتباره) أي اعتبار التعمين بالزعم  
هنا مع كون الأمر منوطاً الخ (قوله وهو) أي اعتباره



عن الأوراق الموضوعه عليه فلان ابن العماد في معقوله والنسخ في ورق آجره بعنوانه \* من كاتبه صف من حبره ليقته \* به النجاسة عنحوال كتبه  
 ما نجسوا قلمه ومانعوا \* من كاتبه صف من حبره ليقته (قوله في معنى في الذيل والرجل) هذا تصوير للوضع

(قوله الامامها) أي العشاء (قوله فيعيد المغرب) ويتصور اقتداء بعضهم ببعض بأن يكونوا جاهلين أو ناسين والافني تعين به  
 من يريد الامامة النجاسة حرم الاقتداء به ثم رأيت ابن حجر صرح بالحرمه المذكورة ولا يرد ذلك على المتن لانه لم يعرض لحكم  
 الاقتداء (قوله في حق غيره) أي بالنسبة للمقتدى (قوله كما تقدم) الذي هو مقابل الاصح لسابق في قوله فالاصح الصحة وبقي  
 ما لو صلى بهم واحد اماما في الصلوات الخمس والذي يظهر الصحة ولا إعادة على واحد منهم لان كل واحد جازم بطهارة اناله الذي  
 توصأ منه ولم يتكسر النجاسة في واحد فخرج كراي انسانا توصأوا وغفلت عنه فهل يصح قدره ولا لا احتمال ان هذا الموضوع  
 تجديد أولي يصح لان الظاهر انه عن حدث فيه تردد قال مر الاصح منه عدم الصحة فخرج كراي لو احدى من يرى الاعمال  
 قصير ايسر اياه طويلا فاطاله أو اقتدى شافعي بمثله فقرأ الامام المصنف وركع واعند لم يشرع في الفاتحة أو افتقه بل بسجد  
 وينتظره ساجدا ذكر ذلك القاضي وكلام البغوي يقتضيه قال الزركشي وهو اشنع وسمعه مر وان كان كلام الفاضل  
 يقتضي انه ينتظره في الاعمال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك قال في شرح الروض والتميز جوار كل من الامرين  
 وقد اقيمت به في نظيره من الجلوس بين السجدين انتهى وقال مر المعتمد الاول وانظر هل يعالف الاول ما في شرح الروض  
 في الزجسة انه جواز الدار وغيره للنفر ان يقتدى في اعماله بغيره قبل ركوعه ٥٣٣ وبما به أو يفرق فخرج كراي قال

في الروض وشرحه ولو  
 ترك شافعي الثنوت وخلفه  
 حنفى فمسجد الشافعي  
 للسجود تابعه الحنفى ولو  
 ترك السجود لم يسجد  
 اعتبارا باعتقاد وبعينه  
 ان كان المذرك على اعتقاد  
 الامام فكان مقتضاه انه  
 اذا ترك السجود مسجد  
 الحنفى لان مقتضى اعتقاد  
 الامام ان الامام اذا ترك  
 سجود السجود للمأموم

غيره عين (الامامها فيعيد المغرب) لتعين النجاسة في حقهم ومراهم بتعين النجاسة عدم  
 احتمال بقاء وجودها في حق غيره وضابط ذلك ان كل ما بعد ما صلاه ما سوما آخر الوجه  
 الثاني بعد كل منهم ما صلاه ما سوما وهو أربع صلوات لعدم صحة الاقتداء كما تقدم ولو كان  
 في الخمسة نجسان صلاته كل خلف اثنين فقط أو الخمس منها ثلاثة فبواحد فقط  
 ويؤخذ مما مر في الضابط أن من تأخر منهم تعين الاقتداء به للبطلان ولو كان الخمس  
 أربعة لم يقتد أحد منهم بأحد ولو سمع صوت حدث أو شمه بين خمسة وتساكروا وأم كل  
 في صلاة فكما ذكر في الاواني (و) شمل قوله يعتقد الاعتقاد الجازم لبطلان بشأن اجتماع  
 في الفروع فعلية (أو اتتدى شافعي بحنفى) مثلاً ارتكب مبطلا في اعتقادنا أو اعتقاده كان  
 (مس فرجه أو اقتصد فالاصح الصحة في القصدون المس اعتبارا) فيها (بنية المقتدى)  
 هو من زيادته على المحرور ومراده بالنية الاعتقاد لانه محدث عنده بالمس دون القصد ومرد  
 صورها صاحب الخواطر السريعة بما اذا نسي الامام كونه مفسدا النكاح كون نيته جازمة

بعد سلام الامام الاتيان به ويرد ايضا انه قد يكون الحكم عند الحنفى بخلاف ما ذكره كفايكم عابه باعتقاده وهو لا يلزمه  
 العمل بما يعتقده فليجروا ان كان لمدار على اعتقاد المأموم فكان مقتضاه ان يرجع الى مذهب الحنفى في ذلك فان كان الحكم  
 عندهم ما ذكره فواضح والا فكيف يحكم عليهم بما يعتقدهون خلافه فراجع هـ سم على منهج وقوله في "درع الاول  
 فهل يصح امداد الخ بقى ما لوراه بموضا وضواين وغفلت عنه لمذكوره فهل يصح اقتداء به لا احتمال به تجديد أولي  
 لا احتمال انه أحدث بين الوضواين أو يفرق بين اعتقاد التجديد أولي منه بطرو لا قرب الثاني اطرا الى ذلك الاحتمال لانه  
 يؤدي الى تردد المقتدى في النية وقوله في الصرع الثاني وقال مر المعتمد لأول هو قوله قل الزركشي وهو واضح الخ وقوله  
 أو يفرق أقول الطاهر الفرق لانه في مسألة الاقتداء ينقطع اءداله بسببه لمابعة ولا يعتد به نظوا لا المراكز تنصير بخلاف  
 ما هنا (قوله لم يقتد احد منهم) أي لم يجزله ذلك (قوله فكما ذكر في الاواني) لكن لو اعتد الصوت المسموع لم يعد كل لاصلاه  
 واحدة لا احتمال ان السك من واحد (قوله اعتبارا بنية المقتدى) قسمه الصحة والاعتبار اعتقاد المأموم ان هذا الامام يهتم  
 عن المأموم كغيره وتترك الركة يادرا كذا كما في صرر هـ سم على منهج (أقول) وهو طاهر لان اعتقاده صحة صلاته  
 صيره من أهل العمل عنده (قوله هو من زيادته) أي قوله اعتبارا بنية المقتدى (قوله محدث عنده) أي المقتدى (قوله بما  
 ادأنسى الامام كونه مفسدا) قال سم على منهج اعتقد هذا المصو يرشعنا الرمي وشيخنا طب ومراه وكلامنا شافعي  
 بهنا صريح في اعتقاده حيث حكى

وسكت عن تصوير الوقت قال غيره ويعني في زمن الشتاء ما لا يعني عنه في غيره (قوله على شيء) يعني من بدنه وعبارة شرح الروض على أي شيء من بدنه (قوله وخرج بالقليل الكثير) لم يتقدم في كلامه ولا كلام المصنف ذكر القليل حتى يأخذ هذا محترزه (قوله لم ينف الا عن القليل) أي وإن كان قد حصل منه من جلد القملة عند تلهافي مسئلتها كما يصدق به كلامه وهو ظاهر ولا ينافيه ما يأتي له عقب قول المصنف ولو فعل في صلاته غيرها أن كان من جنسها باطلات من قوله ولا قتله لنحو قلة لم يحمل جلدها ولا مسه وهي ميتة وإن أصابه قليل من دمها إذا السكلام ثم كما هو ظاهر اغما هو في بطلان الصلاة وعدمه لا في العفو وعدمه والمخبط في البطلان محاسبة النجاسة التي لا يعني عنها في الصلاة ومنه جلد القملة خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله ونحو ماء وضوء الخ) منه كما هو ظاهر ماء الطيب كما الوردان الطيب مقصود شرعا خصوصا في الاوقات التي هو

رده بقيل ثم أجاب عنه تبع الخ (قوله قبل) فأنله ابن حجر (قوله ويرده كلام الاحكام) أي برده تصوير صاحب الخواطر السريعة وقوله بعد ويجيب أي عن هذا الرود وثبوته أنه لا فرق عنده بين كون الامام ناسيا أو عالما (قوله ادغاية أمره) أي المأموم وقوله عنده أي الامام وقوله وعلمه أي المأموم وقوله عنده أي الامام (قوله لما سر) أي في قوله لتكون نيته جازمة (قوله عند سجوده) أي لا ينافي الخ (قوله مع اعتقاده) أي الشافعي وقوله بطلان صلاته أي الخفي (قوله لو وقع من جاهل) وحكم باستعمال ماله لانه أدى به ما لا بد منه ٥٣٤ وهو ترك الاعتراض عليه من الشافعي لان المجتهد لا ينكر على مجتهد وان لم يقل

في اعتقاده بخلاف ما إذا علمه لانه متلاعب عنده نأيا العلم بعدم جزمه بالنية قبل ويرده كلام الاحكام فانهم علوا الوجه القائل باعتبار عقيدة الامام بأنه يرى انه متلاعب في الفصد ونحوه ولا تقع منه نية صحيحة فالخلاف اغما هو عنده حال النية بفصده ويجيب بأن المراد بالتلاعب في تعميل ما ذكر بالنظر للمأموم دون الامام ادغاية أمره انه عالم حال النية بمبطل عنده وعلمه به مؤثر في جزمه عنده لا عندنا ومقابل الاصح ان العبرة بعقيدة الامام لما سر ولا يشكل على ما تقر حكمنا باستعمال ما لم يعدم مقارنته عند سجوده أص ولا قولهم لو فوي مسافران شافعي وحنفى اقامة أربعة أيام بموضع انقطع ووصلهم مسافرا شافعي فقط وجازله الا قداء بالخفي مع اعتقاده بطلان صلاته لان كلامهم هنافى ترك واجب لا يجوز الشافعي مطلقا بخلافه ثم فانه يجوز القصر في الجملة وسيأتى فيه زيادة في بابه وأيضا فالبطل هنا وفيما لو مسجد أص أو تضح عدا عده اغتفار نظيره في اعتقاد الشافعي لو وقع من جاهل والخفي مثله فلا ينافى اعتقاد كل جواز ما أقدم عليه فاعتقره قياسا عليه بخلاف الصلاة مع نحو المس فانه يستوى في ذلك الجاهل وغيره ولو شك شافعي في اتيان الخائف بالواجبات

بجذبه (قوله لم يؤثر) بقي ان يقال سلمنا انه أتى به لكن على اعتقاد السنية ومن اعتقد بفرض معين نفلا كان ضار أي كما تقدم والشارح أي في شرح الروض السابق أشار الى دفعه بقوله ولا يضر عدم اعتقاده الوجوب الخ وكاد حاصله انه لما أتى به وكان اعتقاده عدم الوجوب مذهبه لا غير مبطل عنده اكتفينا منه بذلك بخلاف

الموافق فان اعتقاده عدم الوجوب ليس مذهبه له ومبطل عنده فلم يكتف منه بذلك والحاصل ان عند اعتقاده عدم الوجوب اغما يؤثر اذ يمكن مذهبه بالاعتقاد والالم يؤثر ويكتفي منه بمجرد اتيان وامام ادفع به مرأيا بذلك من اعتقاده عدم الوجوب كاتيان من ظن انه أتى بالجلوس بين السجدين بالجلوس بقصد الاستراحة مع انه يقع عن الجلوس بين السجدين ففيه نظر لانه ليس هناك اعتقاد فرض معين نفلا غاية الأمر انه أتى بالفرض يظنه نفلا بناء على ظنه انه أتى بالفرض بخلاف ما نحن فيه وثبوته من كون الشك في ان الخفي ترك الواجبات لا يضر ان الشافعي كذلك اذا فرق بل بالاولى لانه اذا لم يضر الشك في الخائف الذي لا يعتد وجوب بعض الواجبات في المواقف الاولى ومن ذلك ما اذا شك في طهارة الامام وبطل عليه ما ذكره في شرح الروض كغيره فيما اذا أسر الامام في الجهرية انه لا إعادة عليه اه سم على منهج (قوله في صحة الاقتداء به) أي فلو أخبره بعد ترك شيء من الواجبات فهل يؤثر ذلك وتجب الاعادة أولا للحكم بضي صلاته على الصحة فيه نظر والاقرب الاول قياسا على ما يأتي من انه لو كان امامه تاركا لتكبيرة الاحرام وجبت الاعادة لان التحريم مما لا يخفى الا ان يفرض بان التحريم من شأنه جهر الامام به أي فينسب المأموم لتقصير في عدم العلم بالاتيان به من الامام ولو كان بعيدا ولا كذلك غيره من الواجبات ويؤيد الفرق ما صرحوا به من ان الامام لو شك بعد احرام المأموم فاستأنف النية وكبر ثانيا لا يجب على المأموم إعادة الصلاة اذا علم بحال الامام مع انه بذلك يتبين تقدم احرامه على احرام امامه وعلوا ذلك بمسئلة الاطلاع على حال الامام وانه لا يلزمه تأمل حاله في بقية صلاته وسيأتى عن الشارح في كلام سم ما يقتضى وجوب الاعادة

مطلوب فيها كالعيدين والجمعة بل هو أولى بالعفو من كثير مما ذكره هنا خلافا لما في الحاشية (قوله وحاق) صورته أن يدل  
 الرأس نزل على دم البراغث كما يدل عليه السياق فلا يخاف ما يأتي من عدم العفو في استدلالهم جرح الرأس بل الحلق (قوله  
 أي بان كثر) أي بقية الآتي على إثر فقهه وموافق لما مقريرا لا يخالف له وإن أشار النسخ في الحاشية إلى الحاشية (قوله  
 في القادة لا ذري) عبارته وما انفصل من بدنه ثم أصابه فاجتنب (قوله والثاني لا يعنى عنه مطلقا) لاحاجة إليه لانه لذي تقدم

(قوله تحسنا للظن به) قال في الروض وشرحه ومحافظة على السكال عنده اه وقد يعترض على كان النعديين بأنه قد لا يكون  
 المتروك عنده من السكال ولا بما يطلب الخروج من الخلاف فيه عنده فلا يكون الطاهر الاتيان بوجه بيع الواجبات اه  
 سم على منهج في أثناء كلام (قوله واورثك الامام البسملة) كان معه وصل تكبيرة التحريم أو اقيام الحمد لله (قوله لم تصح)  
 أي فوجب عليه نية المفارقة عنه داره الركون لان قبله بسبيل من أن يبعدها على الصواب (قوله الاودى) قال في المب  
 الاودى بالضم وفتح الموهلة والنون إلى أودنه من قري بخاري فالت وبالفتح إلى ٥٢٥ أودن منها أيضا قال ينفوت وأظنهما

واحد واخلف في  
 الهمة انتهى وفي طبقات  
 الاسنوي هو أبو بكر محمد  
 ابن عبد الله بن محمد بن  
 بصير بالبلاء الموحدة توفي  
 بخاري سنة خمس  
 ومائة وثمائة وأودنه  
 بفتح الهمزة كما نقله ابن  
 الصلاح عن الأقالبن  
 ما كولا وعن خط ابن  
 السمعاني في لانساب  
 واقصر عليه وذكر ابن  
 خلكان بن السمعاني  
 قال انه بالضم وإن الفتح  
 من خط القهستاني ولم يذكر  
 غيره أعني ابن خلكان  
 (قوله خند) أي الامام  
 وقوله بين بين أي  
 الامام (قوله واسطر  
 كثير) أي عرف مر فيها  
 أي في فصل شرط القدوة

عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسنا للظن به في توقي الخلاف ولوترك الامام البسملة  
 لم تصح قدوة الشافعي به ولو كان المقتدي به الامام الاعظم أو نائبه كما نقله عن تصحيح الاكثري  
 وقطع جماعة وهو المعتمدون انقلعن الحليمي والاودى الصحة خلفه واستحسنه وتعليل  
 الجواز بخوف الفتنة ممنوع فقد لا يعلم الامام بعدم اقتدائه أو مفرقه كان يكون في الصف  
 الاخير مثلا أو باتباعه في أفعاله من غير ربط وانتظار كثير فينتفي خوف الفتنة (ولا تصح  
 قدوة بمقتد) حال قدوته لكونه تابعا لغيره يلحقه سهوه ومن شأن الامام الاستقلال وان يتحمل  
 هو سهوه وغيره فلا يجتمعان وأما خبر الصحابين ان الناس اقتدوا بابي بكر رضي الله عنه خفف النبي  
 صلى الله عليه وسلم فعمول على انهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم وبوبكر رضي الله عنه السكبير  
 كافي الصحابين أيضا وقد روى البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته خائف  
 أبي بكر قال في المجموع ان صح هذا كان مرتين كما أجاب به الشافعي والاصحاب ولو توهم أن وطن  
 كونه مأموما لم يصح اقتدائه أيضا به ومحملة كما قاله الركني عنده هجومه فان اجتهد في أمهما  
 الامام واقتدى به بن غلب على ظنه انه الامام فيه غي ان يصح كما يصح بالاجتهاد في القبلية  
 والثوب والاواني انتهى ومعلوم ان اجتهاده بسبب قرآن تدله على غرضه لا بالنسبة لانيه لعدم  
 الاطلاع عليها فاسقط القول بأن شرط الاجتهاد ان يكون له الامة فيه مجال ولا مجال لها هنا  
 لان مدار المأمومية على اليقظة لا على الظاهر وان اعتمد ذلك من اثنين انه امام صحت  
 صلاته ما لم يقتض بطلانها أو انه مأموم فلا وكذا الوشك في أنه امام أو مأموم ولو بعد  
 السلام كما في المجموع لشكه في انه تابع أو متبوع فلو شك أحد هاتين الاخر صحت للظن  
 انه امام دون الاخر وهذا من المواضع التي فرق الاصحاب فيها بين الظن والشك قاله ابن الرفعة  
 أو البطلان بمجرد الشك مبنى على طريق انراقبين ما على طريق الماروره فتمسكه المعصم  
 في الشك في البية وقد مر في صفة الصلواتها هو المعذور خرج فقدموا نقطعت القدوة

الح (قوله ولا تصح قدوة) قال في المصباح القدوة اسم من اتدى به دافع مثل فعله تأسا ولا قدوة أي يقتدى به والضم  
 أكثر من الكسر قال ابن فارس ويقال ان لقدوة الاصل الذي يتشبه به منه الذرورع انتهى وفي القاموس القدوة منثلة  
 وكعدة مانسبته واقديت به (قوله ان الناس اقتدوا بابي بكر) أي في مرض موته صلى الله عليه وسلم (قوله لم يصح اقتدائه  
 به) أي ولو بعد السلام وان بان اماما اه ابن حجر وكتب عليه سم بأر شك بعد السلام في كون امامه مأموما لا محل لهذا  
 ما لم يكن اماما كما هو ظاهر ولا ينافيه وان بان اماما لجواز صيغته بغير هذه الصورة بل ينافيه ذلك اه وكتب سم أيضا  
 قوله وان بان اماما أي ان طال زمن التردد أو مضى ركن كما هو ظاهر (قوله فندى ان يصح) أي فارتفع برأيه فهدى  
 يجب الاستئناف أو بنية المفارقة فيه نظرا لانه لا يبعد الثاني (قوله امام) أي بصاحبه (قوله وقد مر) أي هو رآه . طال التردد  
 أو مضى ركن ضررا أو لا (قوله وهذا) أي طريق الماروره

في قول المصنف تبع الرافي فكدم الاجنبي فلا يعنى بناء على ما سلكه فهو في تقريره من جعله قوله فلا يعنى راجعا الى المشبه  
والمشبه به جميعا وكذا ان جعلناه راجعا للمشبه به كما سلكه الجلال وانما يحتاج اليه ان جعلناه راجعا للمشبه فقط (قوله وأشار

(قوله في غير الجمعة) أى أضافها لا تصح لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى (قوله لكن مع الكراهة) طاهر في الصورتين وعلا فلا  
قواب فيها من حيث الجماعة وفي ابن حجر التصريح برجوعه للثانية فقط والكراهة خروج من خلاف من ابطلها ومسببات  
كلام المحلى قبيل صلاة المسافر ما يصرح بتخصيص الخلاف بالثانية وهذا ينبغى ان محل صحة القدوة ما لم يذكر الامام ترك  
ركن من صلاته ويعود لتداركه قبل طول الفصل فان عاد لم تصح قدوة المقتدى بالامام الثاني تبين انه مقتصد بمقتضى نفس  
الامر (قوله كقيم نعيم) هل شرط هذا علم المأموم بحاله حال الاقتداء أو قبله ونسب فان لم يعلم مطلقا لا بعد الصلاة صحت  
ولا قضاء لان هذا الامام محدث وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء كما سيأتى أو لافرق هنا ويخص ما سيأتى  
بغير ذلك ويفرق فيه نظرو التسوية قريبة الا ان يظهر فرق واضح فان قيل على التسوية هل اكتفى عن هذا المثال بمسئلة  
الحدث الثانية قلنا يغفون التنبية على ان المسافر المقيم يصح الاقتداء به وان كان حدثه باقيا تأمل اه سم على ابن حجر وقوله  
والتسوية قريبة أى فلا قضاء كما ٥٣٦ لوبان حدث امامه وقوله الا ان يظهر فرق واضح أقول قديقال الفرقان

كان سلم الامام مقام مسبق فاقصدى به آخر اومسبوقون فاقصدى بعضهم ببعض فنصح  
في غير الجمعة على الاصح لكن مع الكراهة (ولا عين تلزمه اعادة) وان كان المقتدى مثله  
(كقيم نعيم) جعل يغلب فيه وجود الماء ومحدث صلى على حسب حاله لا كراه أول كونه فقد  
الطهورين لعدم الاعتداد بصلاته فكانت كالفسادة من هذه الحيثية وان صحت الحرمة  
الوقت وأما عدم أمره صلى الله عليه وسلم من صلى خلف عمر وبن العاصى بالاعادة فغير  
مستلزم عدمها لانه على التراخي وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز ولو جاز كونهم كانوا على  
وقصوا ما عليهم (ولا قارى بأى في الجديد) وان لم يتمكن من التعلم أو لم يعلم المقتدى بحاله  
لعدم صلاحته لتحمل القراءة عنه لو أدركه ركه امثلا ومن شأن الامام التحمل كما مر  
والقديم يصح اقتداؤه به في السرية دون الجهرية بناء على ان المأموم لا يقرأ فى الجهرية بل  
يحمل الامام عنه فيها وهو القول القديم ايضا والامام منسوب للام كانه على الحالة التى ولدته  
عليها وأصله لغة لمن لا يكتب واستعمله الفقهاء فيما ذكر مجازا وقوله في الجديد راجع الى  
اقتداء القارى بالامام لا الى ما قبله (وهو من يخل بحرف) بأن عجز عن اخراجه من محرجه

الحدث من شأنه انه يخفى  
فلا ينسب المأموم معه  
الى تقصير في عدم العلبه  
واما التيمم فهو مما يغلب  
الاطلاع عليه سيما في  
حق المسافر فينسب  
المأموم الى تقصير في  
عدم العلم بحال الامام هذا  
وفي كلام الشارح في باب  
التيمم ما يصرح بالتسوية  
بينه وبين المحدث حيث  
قال بعد قول المصنف ومن  
تيمم لبرد قضى في الاظهر

وأجيب عن الخبر أى خبر عمر وبن العاصى حيث صلى بأصحابه وقد تيمم للبرد ولم يأمره ولا أحباهم بالقضاء بأه (أو  
عليه الصلاة والسلام غامض يأمره بالاعادة لانها على التراخي وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز وبأه يحتمل ان يكون عالما  
بوجوب القضاء وأما أحباهم فيحتمل عدم معرفتهم بالحكم أو جهلهم بحاله وقت القدوة به (قوله من صلى خلف عمر وبن  
العاصى) أى بالتيمم للبرد وصلى بأصحابه على ما مر في باب التيمم (قوله ولو جاز كونهم كانوا على أى بوجوب الاعادة على من  
اقصدى عن تلزمه الاعادة واقتداؤهم بعمر ولا غاها ولم يعلم حال الاقتداء (قوله ولا قارى بأى الخ) هو فرع على علم أمينة  
وغاب غيبته يمكنه التعلم فيها فهل يصح اقتداؤه به أم لا فيه نظرو الاقرب الثاني لان الاصل بقاء الامية ونقل عن فتاوى  
الشارح انه لو ظن انه تعلم في غيبته صح الاقتداء به وقد يتوقف فيه ويعلم بما قدمناه لا يقال بشكل على ما ذكرنا قوله فيما  
لو علم حدثه ثم فارقته مدة يمكن فيها طهره من صحة الاقتداء به جلا على انه يظهر في غيبته لا نأقول الظاهر من حال المصلى انه  
تطهر بعد حدثه لتصح صلاته وليس الظاهر من حال الامم ذلك فان الامية علم من منه والاصل بقاؤها وقد يجاب عن  
التوقف فيما مر بأن ذلك مفروض فيما لو استوى عنده الاحتمالان وما نقل عن الفتاوى مصور بما اذا ترجع عنده أحد  
الاحتمالين بقريئة افادته الظن (قوله ولم يعلم) أى فلا تنعقد للجاهل بحاله فلا بد من القضاء وان لم يكن الحال الا بعد اه سم  
على ابن حجر (قوله فيما ذكر مجازا) أى ثم صار حقيقة عرفية (قوله لا الى ما قبله) ويدل لذلك اعادة لا (قوله وهو من يخل  
بحرف الخ) عمرة قال الاسنوى ولا يمنع الاقتداء بالبعد الاحتمال المذكور فقطن له انتهى أقول الوجه الذى لا يتجبه غيره  
وقافا الشيخنا طاب رحمه الله



المصنف الى ترجحه) فيه مسامحة لان الذي ربحه المصنف انما هو طريقة القطع كما ان الله هو اليه بقوله قطع وان كانت موافقة للقول المذكور (قوله ما لم يختلط بأجنبي) أي غير ما من استثنائه أو أن المراد بالأجنبي غير المحتاج اليه فصار غير أجنبي (قوله حال ابتدائه) لم يظهر لي وجه التقييد بالابتداء هو لا أبدله بقوله فيما أو نحوه لمصدق بما دأب في الانثناء (قوله في وقتها وأقبله) انظر ما المراد بقوله أو قبله وما صورته في فصل في (قوله اذ اقل ما ينبغي منه لكلام حرفان) أي نأبأ كما قال

وهو ظاهر كلامه عدم الانقضاء لان الخلل هو نقصه بالامية كالنونة وذلك موقوف لاحلال تأمل اه سم على منفع (قوله كقارئ مع أي) هذا واضح فيمن يحفظ القرآن مع من يحفظ لذكر ما من يحفظ نصف الفاتحة الاول مع من يحفظ الثاني فكما بين اختلاف في المجوز عنه ولا يصح اقتداء أحدهما بالآخر وكانه أدخل في القارئ مع الاي بالنظر الى كل واحد منهما مع صاحبه في النصف الذي يحفظه دون غيره (قوله لم تؤثر) عمرة عن أبي غانم ماتي ابن سريج قال انتهى ابن سريج الى هذه المسئلة وكانت لتختص بسيرة وفي مثلها فقلت له هل تصح امامتي فقال نعم وامامتي أيضا اه سم على منفع (قوله وتضع قدوة أي) طاهره من غير كراهة (قوله على ماسيا في بابها) من قوله بهذ قول المصنف ٥٣٧ مكسا حراذ كراولا تعقد بأربعين وفيهم أي لا ارتباطا

(أو تشديدة من الفاتحة) لخارفة في لسانه ومن يحسن سبع آيات مع من لا يحسن الا لذكر وحافظ نصف الفاتحة الاول بما ظاهرها الثاني مثلا كقارئ مع أي ونبيه عباد كره على ان من لم يحسنها بطريق الاولى ولو أحسن أصل التشديد وتعدت عليه المبالغة صحت القدوة به مع الكراهة كمال الكفاية عن القاضي (ومنه أرت) بثاء مشددة (يدغم) بأبدال كما قاله الاسنوي (في غير موضعه) أي الادغام المفهوم من يدغم فلا يضر ادغام فقط كشديدا لم أو كاف ملاك (و) منه (الفتح) بثانئة (يدل حرفا بحرف) كراءين وسين بقاء نعم لو كانت للثقة بسيرة بأن لم تقع أصل محرجه وان كان غير صاف لم تؤثر والادغام في غير موضعه المبطل مستلزم للأبدال الا انه ابدال خاص بكل أرت النفع ولا عكس (وتصح) قدوة أي ولوى الجملة على ماسيا في بابها (تثنية) في الحرف المجوز عنه وان لم يكن مثله في لبدال كما لو عجز عن الراء وأبدلها أحدها غنما والآخر لا ما بحلاف عجز عن راء عجز عن سير وان عفا في لبدال لان أحدهما يحسن ولا يحسنه صاحبه وعلم منه عدم صحة اقتداء آخرس بأخرس ولو عجز امامه في أثناء صلواته عن القراءة لحرس لرمه مغاربه بخلاف ما لو عجز عن القيام لان اقتداء لقيام بالقاء صحح ولا كذلك القارئ بالآخر قاله الجعفي في مساويه لما لم يعلم بخبره حتى فرغ من صلواته أعاد لان حدوث آخرس نادر بخلاف طر والحدث وبحث الادري حصة السند من يحسن نحو الكبير أو التشهد أو السلام بالعربية عن لا يحسنها بها ووجهه ان هذه لا مدخل لتجمل الامام فيها لم ينظر لجزءها وتصح القدوة عن جهول اسلامه أو قراءته لار الاصل لاسلام والعاهر من حال المصنف الاصل انه يحسن القراءة فان أسره في جهوليه أعاد المأموم

٦٨ نهيه ل  
يبدله انتهى أقول قد عرف بينهم ما بينهم او ان تعاقى المجوز به اكن لا في البديل مرانته اكل وأنهم لم يأت لها بديل ومن ثم لو أسقطه بطالت صلواته لم ينزله منزلة الحرف الاصل (قوله وعلم منه) أي من قوله لان أحدهما يحسن ولا يحسنه صاحبه (قوله آخرس بأخرس) قال ابن قدام ووجه أي السهول الى ملي دة عباد الله الجاهل بقاهاها المجوز ان يحسن أحدهما ولا يحسنه الآخر كما لو كانا ملقين انتهى وهو واضح في الحرس الطارئ ويوجه في الاصل بانها قد يكون لأحدهما قوة بحيث لو كان ناطقا أحسن ما لا يحسنه الآخر اه سم على ج ولم يرد في حاشية المنهج على التوجيه في الخلق (قوله أعاد) أي سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية (قوله عن لا يحسنها بها) صاد عن لا يحسنها بلغه أو لا يميل بوقته (قوله لان الاصل الاسلام) ولا ينافي هذا ما من عدم صحة اقتداء لاخرس بثانئة لانه لم يظهر من دال أحدهما شيء قد علمه من ثانئة وعدمها (قوله فان أسره هذا) أي من جهول فرغته ولا يكتمه نية المداورة (قوله أي د المأموم الخ) أي د لم يتبره بعد لاسلامه أنه أسره لاسلامه سياما لا كيان (قوله ولزمه الخ) أي بعد الاسلام وله دامة القدرة معه الى لاسلام كأي

السحاب حج احترازاً عما وضع على حرف واحد كالضمائر (قوله وفي الأنوار) عبارته ولو يصدق في الصلاة أو صدر صوت بلا هاء لم يبطل لكن لو صدر ثلاث مرات متواليات بطلت انتهت وانما حمله الشارح على ما إذا كان معه نحو حركة عضو يبطل تحريكه وان كان لا يناسب البحث الأفعال الآتي لاجل تعقيده بثلاث مرات (قول المصنف ان ظهر حرفان) أي أو حرف

(قوله البحث عن حاله) أي فلو لم يبحث عن حاله حتى حضرت صلاة أخرى فينبغي عدم صحة الاقتداء به لعدم جزمه بالية (قوله اما في السرية) أي بأن قرأ فيها على وجهه لم يسمعه المأموم (قوله وان لم يجهل) هي غاية (قوله خلافاً للسبكي) أي حيث قال بوجوب الاعادة لتردد المأموم في صحة قدوته باسرار الامام وقوله عملاً الخ قد يمنع ان ما تقدم من التعليل يفيد ذلك بل قوله اذ الظاهر انه لو كان قارئاً للجمهور يؤي به كلام السبكي الا ان يريد بالتعليل قوله فعل لان الاصل الاسلام والظاهر الخ (قوله بما تقدم من التعليل) هو قوله عملاً بالظاهر فهو فرع لولوبان الامام تاركاً للفتحة أو التشهد هل يجب القضاء مطلقاً أو لا مطلقاً ولا يجب في السرية ويجب في الجهرية مال مر الى الوجوب مطلقاً لان من شأن القراءة الاطلاع عليها انتهى وأقول الوجوب لا يجب خلافاً في لفظة في الجهرية أخذنا مما قرر ٥٢٨ في الفرع السابق لان من لازم ثبوت الترك انه أسرى في الجهرية ولم يبين

احسان القراءة وفيه نظر لان الكلام فيما اذا كان قارئاً لكنه ترك القراءة فهذا شيء آخر غير ما تقدم واعلم انه صرح الامام النووي بالبطان اذا تبين انه ترك تكبيرة الاحرام لانه يطاع عليها بقدر قياس بذلك ترك الفتحة الا ان يفرق بان من شأن الامام الجهر بالنكيد دون الفتحة في السرية اه سم على منهج وما ذكره في الفتحة في السرية يأتي مثله في التشهد (قوله عمل بالاول) هو عدم الاعادة والثاني

صلاته اذ الظاهر انه لو كان قارئاً للجمهور يلزمه كانه قلله الامام عن أئمتنا البحث عن حاله اما في السرية فلا اعادة عليه عملاً بالظاهر ولا يلزمه البحث عن حاله كما لا يلزمه البحث عن طهارة الامام نقله ابن الرفعة عن الاصحاب لان قال بعد سلامه من الجهرية نسيت الجهر أو سررت بكونه جائزاً وصدقه المأموم فلا تلزمه الاعادة بل تنصب وان لم يجهل المأموم وجوب الاعادة خلافاً للسبكي اذ متابعه المأموم لا مامه بعد اسراره لا تبطل عملاً بما تقدم من التعليل وهذا وان عارضه ان الظاهر انه لو كان قارئاً للجمهور ترجح عليه باحتمال ان يخبر امامه بعد سلامه بأنه أسرناسياً أو لكونه جائزاً ففسوخ بقاء المتابعة ثم بعد السلام ان وجد الاخبار المذكورة عمل بالاول والافعال الثاني ويحمل سكوته عن القراءة جهراً على القراءة سراً حتى تجوز له متابعتها وجواز الاقتداء لا ينافي وجوب القضاء كما لو اقتدى بن اجتهد في القبلة ثم ظهر خطأ فانه في حال الصلاة متردد في صحة القدوة كذا فادنيه والدرجة الله تعالى ولم أر من حققه سواء ومن جهل حال امامه الذي له حالان جنون وفاقاة واسلام وردة فلم يدركه في أي حال تلزمه الاعادة بل تسن (وتكره) القدوة (بالنمام) وهو من يكرر التاء والقياس كافي الصحاح وغيره التاء (والغافاء) وهو همزتين ومدة في آخره من يكرر الضاء والواو وهو من يكرر الواو وكذا سائر الحروف لزيادته ونفقه الطبع عن سماعه ولا فرق بين ان يكون ذلك في الفتحة أو غيرها ولا فاء فيها جازاً الاقنداء بهم مع زياتهم لعذرهم فيها (واللاحن) لحننا غير مغير المعنى كفتح دال

الاعادة (قوله ويحمل سكوته الى آخره) متصل بقوله أو لكونه جائزاً ففسوخ بقاء المتابعة الخ نعت (قوله فانه في حال الصلاة متردد) تردده في هذه ليس نال متعلق بصلاة الامام وحده بل تردده في صحة اجتهد الامام يورث تردده في صحة صلاته نفسه بتقدير الانفراد لاتحاد الجهة التي استقبلها (قوله ومن جهل حال امامه) شامل لما لو علم به قبل الاندلاء وتردد في انه الآتي في حاله الجسود أو الافاقه وما لو اقتدى به ولم يعلم انه فلان ثم بعد الفراغ علم به وعدم وجوب الاعادة في الثانية ظاهر لجزمه بالنسبة حال القدوة وأما في الاولى فقد يقال بعدم انعقاد صلاته لتردده في النية حالة الضرر وينبغي له الاستئناف أيضاً فيما لو شك في الانشاء ولا تسكبه نية المفارقة (قوله بل تسن) أي ولو منفرد لان اعادته ليست مجرد طالب الفضيلة بل لاحتمال بطلان صلاته امامه (قوله وتكره القدوة بالتمام) قال عميرة قال الشافعي رضي الله عنه الاختيار أي الاولى في الامام ان يكون فصيح اللسان حسن الثياب مرتلاً للقرآن اه سم على منهج (قوله وهو من يكرر التاء) هل ولو عمد ابتداء على ان المكرر حرف قرأ في كلام أجنبي أو لا ويفصل بين المكرر والمكرور ومهافيه نظر فلجبر اه سم على منهج أقول الاقرب انه لا فرق بين العمدة وغيره لما على به من ان المكرر حرف قرأ في كثر أو قل (قوله لعذرهم فيها) قضيتهم انهم لو تعمدهوا ذلك لم يصح الاقتداء بهم والارب خلافاً لما مر من ان ما يكرره حرف قرأ في (قوله واللاحن) عبارة اللحن بالسكون الخطافي الاعراب وبأنفخ الفطنة ومنه قوله فعل أحدكم ألحن بالجملة اه سم على منهج ووجه ذلك انه مأخوذ من اللحن بالفتح ومعناه

مهم أو عمد وكما يفيد صنيع غيره كالجمعة (قوله كما يرجع إليه في ضبط الحكمة) فإنما فيه تشمل نحو ضرب (قوله ون كلام أبي بكر وعمر الخ) يدل على أن المجيب هما فقط وهو كذلك في رواية لفظها فقال دوا اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن وفي القوم أبو بكر وعمر فلما قالوا كما قال دوا اليدين قاموا ثم الصلاة وسجدتين انتهت وهذه الرواية ظاهرة أنهم ما قالوا مثل قول ذي اليدين أي أقصرت الصلاة أم نسيت وهو لا يناهض قول لا أرح وان كلام أبي

أشد لنا من غيره (قوله وضم صاد الصراط) أي أو فتحها (قوله كلمة نقين) التثنية لا يظهر معناه نظرا إلى أن هذا المركب من الموصوف وصيته لفظ لا معنى له بخلاف أعمت عليهم فإنه في نفسه له معنى لكنه غير مراد في الآية فلا يقال المستقين جمع مستقيم فالجاء فيه تغيير المعنى لا بطلاله ويمكن أن يجاب بأن المراد بباطله أنه له معناه الأصلي وإن حدث له معنى آخر فالمستقين بالنون وإن حصل له معنى آخر لكن بطل معه معنى المستقيم بالكسبة بخلاف أعمت يضم أو كسر فإن كون الماء ضميرا لم يزل عن الحكمة وإن تغير من خطاب المدكر إلى غيره فليما لم يفرع ٥٣٩ لوسهل حمزة أعمت ثم ولا تبطل للصلاة

نعمه وكسر بائها ونون البقاء المعنى وإن كان المنعم لذلك إنما وضم صاد الصراط وحمزة اهـ دنا ونحوه كاللحن الذي لا يفسر المعنى وإن لم تسمه النعمة لحننا (فان) لحن لحننا غير معنى كنعمت (بضم أو كسر) أو بطله كلمة مستقين كافي المحرر وحذف منه أنه ممة بالاولى أول أنه يدخل في الالتغ وهو مراد باللعن هنا ما يشمل الابدال (أبطال صلاة من أهلكه العلم) ولم يعلم لعدم كونه قرأ ناولو تغفل للصواب قبل السلام أعاد ولم تبطل صلاته فان صاق الوقت صلى لحرسه وأعاد انتقصيره وحذف هذا من المحرر ليكون معلوما ولا فداء يمنع به في الخاليل (فان يحجز أسانه أول يعض زمن إمكان تعلمه) من وقت إسلامه فبعض طرأ إسلامه كما قاله البعوى ومن التمييز في غيره على ما يجتهد الاسنوي إذ كل من الأركان والشروط لا يفتقر الحل فيها إلى البالغ وغيره هذا والأوجه خلافه لما يلزم عليه من تكليفه بما قبل بلوغه والخطاب في ذلك متوجه لولاه دونه (فان كان في الفاتحة) أو بدلها (فكافى) وتقدم حكمه (والا) بأن كان في غيره أو غير بدلها (فتصح صلاته والقعدة به) ومثله ما لو كان جاهلا بتعريفه وعذره أو ناسيا أنه لم يقرأ أو كونه في صلاة لأن الكلام ليس بهذا الشرط مقتض لا يبطله أو علم مما تقرر أن شرط بطلانها بالتغيير في غير الفاتحة أن يكون قادرًا على ما سمعه لانه حينئذ كلام أجنبي وشرط ابطاله ذلك بخلاف ما في الفاتحة فإنه ركن وهو لا يسقط بنحو نسيان أو جهل واخذه السبكي مقتضى قول الامام ايس لهذا الا لحن قراءة غير الفاتحة لانه يشكك بما ليس بقراءة من غير ضرورة من بطلانها مطلقا فادرا أم عاجزا (ولا تصح قعدة رجل) أي ذكر وان كان صبيدا (ولا حنثي) مشكل (بامرأة) أي أتى وان كانت صبية (ولا حنثي) مشكل بالاجماع في الرجل بالمرأة إلا من شدد كالنفي لقوله صلى الله عليه وسلم إن يبلغ يوم ولوا أمرهم امرأء ولان المراد ناهضة عن الرجل

فقد الطهورين من أصله لا اختيار للكف به بخلاف ترك العلم فان المكف منه وسببه إلى تقصير لحصول المفويت من جهته (قوله وحذف هذا) هو قوله فان صاق (قوله والأوجه خلافه) أي فيكون من البلوغ (قوله ولا تصح صلاته الخ) أفاد ضعف ما سبأى عن الامام فلينبه له (قوله واخذه السبكي الخ) ضعيف (قوله ليس لهذا الا لحن الخ) عبارة لمحي رحمه الله قال الامام ولو قبل ليس لهذا الا لحن قراءة غير الفاتحة لم يكن بعدد الا به يشكك الخ وليس في كلامه جزم بالجمع من القراءة به يعلم ما في كلام الشارح (قوله من بطلانها) بيان لقوله قبل معننى قوله الخ (قوله أي ذكر الخ) أراد به ادخال لسي فقط (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وروى ابن ماجه لا تؤن امرأ ان رجل انسى غيره ففرع به هر يصح لاقعدة بالاث الوجه الصحة لانه ليس بانثي وإن كان لا يؤمن بالذكورة والا فلو فرع به هل يصح الا فناءه بالجنى الوجه الصحة ذاعلم ذكر كونه فويل يصح الا فناءه وإن تصور في صورة غير الآدمي كصورة حمار أو كلب يحتمل أن يصح أيضا لانه نقل عن القمولى اشتراط أن لا ينطو رجلا كرا لا يكون مقصوده اشتراط ذلك ليعلم انه جنى ذكر حيث علم يصير التطور بها ذكر فيصير امرأ سم على منج

بكر وهو كان على حكم القلبة لوجوب الاجابة عامه لان ظاهره انه ما أجابه بقوله ما نتم أو نحو ذلك ويحتمل ان قوله في هذه الرواية مثل ما قال ذو اليمين مقول قولهما أي انه ما قال هذا اللفظ أي الامر كما قال ذو اليمين فلا ينافي جواب المشرح المذكور فتأمل (قوله أي الكلام فيها) عبارة الشهاب حج كشج الاسلام في شرح المنهج أي ما أتى به فيها وان علم تحريم جنسه (قوله ولو سلم من ثنتين) أي وتسكاهم يسيرا عدا كما صرح به في شرح الروض (قوله في اليد برعرا) أي في الغلبة بخلاف تمذر القراءة كما يأتي (قوله وكثر عرفا) أي ما ظهر من الحروف (قوله بحيث لم يخل زمن الخ) أي بأن لم يعلم خلوه عن ذلك في الوقت كما يعلم من (قوله بانث ذكوره) أي بعلامه غير قطعية (قوله ولو موميا) أي حيث علم بانتقالات الامام ولو بطريق الكشف لان المدار على علمه بذلك وهو موجود فيه وهذا ٥٤٠ بالنسبة له أما بالنسبة لغيره كالوكان رابطة فلا يعول على ذلك لان مثل ذلك

لا اعتبار به بالنسبة للامور الشرعية وانما اغتفر ذلك في حقه لعله بحقيقة الحال ويحتمل كون الخوارق لا يعتد بها قبل وقوعها أما بعد وقوعها فاعتد بها في حق من قامت به فن ذهب من محل بعيد الى عرفة وقت الوقوف بها وأدى اعمال الحج ثم يسقط الفرض عنه (قوله كما صرح به المتولي) اسمه عبد الرحمن بن مأمون قال ابن خلدون ولم أفق على المعنى الذي لاجله سمي بالمتولي انتهى طبقات الاسنوي (قوله كذلك) أي موميا (قوله لخبر البخاري) زاد الدميري ومسلم أيضا (قوله وكان ذلك يوم السبت) أي في صلاة الظهر انتهى دميري (قوله بالصبي المميز) أي ولوقبل بلوغه سبع سنين أخذ من قوله الاتي لان عمرو

وقد يكون في امامتها افتتان بها وان الخلفي المقتدى بها يجوز كونه ذكرا والمقتدى به الذكركر يحتمل كونه أنثى وفي اقتداء الخلفي بالخلفي يحتمل ان الامام أنثى والمأموم ذكرا ما اقتداء المرأة بالمرأة وبالذكي أو بالرجل واقتداء الخلفي والرجل بالرجل فصحيح لعدم المحذور وبما تقر وعلم ان الصور تسع خمسة صحيحة وأربعة باطلة ويكره اقتداء خنثى بانث أو ثنث بعلامه غير قطعية كما هو ظاهر بأمرأة ورجل بخنثى بانث ذكوره (وتصح القدوة) (للتوضي بالمتميم) الذي لا تلزمه إعادة لكل حاله (و) للتوضي (بما صح الخلف) اذ لا إعادة عليه لارتفاع حديثه (والقائم بالقضاء والمضطجع) والمستأق ولو موميا كما صرح به المتولي ولا حد لهم بالآخر كذلك لخبر البخاري عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا أو أبو بكر والناس قياما قال البيهقي وكان ذلك يوم السبت أو الاحد وتوفي صلى الله عليه وسلم ضوطة يوم الاثنين فكان ناسا لخبر الشيخين عن أبي هريرة وعائشة انما جعل الامام ليؤتم به الى ان قال واذا صلى جالسافصلا واجلسا أجمعون لا يقال لا يلزم من نسخ وجوب القعود وجوب القيام لاننا نقول الاصل القيام وانما وجب القعود لمتابعة الامام فلما نسخ ذلك زال اعتبار متابعه الامام فلم يزل وجوب القيام لانه الاصل (والكامل) أي البالغ الحر (بالصبي) المميز ولو كانت الصلاة فرضا لاعتد ادبصلاته لان عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤتم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين كما رواه البخاري نعم البالغ أولى من الصبي وان كان الصبي اقرا وواقفه لصحة الاقتداء به بالاجماع بخلاف الصبي ولهذا انص في البويطي على كراهة الاقتداء به (والعبد) وان كان صبيلا لان صلاته معتد به وان كان موليا عائشة كان يؤمها رواه البخاري نعم الحر أولى منه وان قل ما فيه من الرق الا ان تميز بنحو فقه كما سيأتي والحر في صلاة الجنائز أولى مطلقا لان دعاءه أقرب الى الاجابة والظاهر تقديم البعض على كامل الرق ومن زادت حرية على من نقصت منه وتكره امامة الاقلف وان كان بالغاً كما ذكره شريح في روضه (والاعمي والبصير) في الامامة (سواء على النص) لتعارض فضيلتهما لان الاعمي لا ينظر ما يشغله فهو أخصع والبصير ينظر الخبث فهو أحفظ لتجنبه ومعلوم ان الكلام في حالة استوائهما في سائر الصفات والا فالقدم من ترجح بصفة من الصفات الاتية ويؤيد ذلك قول الماوردي الحر الاعمي أولى من العبد البصير ومثله فيما ذكر السميع مع

ابن سلمة الخ وأما امره بما يقف على بلوغه ذلك فتنبه له (قوله على كراهة الاقتداء به) معتمد أي وحيث الاصم كانت مكرهه لا ثواب فيها هداوي ينبغي ان يتأمل وجه الكراهة مع اقراره صلى الله عليه وسلم عمرو بن سلمة الخ واطمئنان نفوس قومه للاقتداء به الان يقال وجه الكراهة الخروج من خلاف من منع الاقتداء به وهذا لما يمكن موجودا في عهد صلى الله عليه وسلم وعروض الخلاف بعده لا يضر لاحتمال النسخ عند الخالف (قوله الا ان تميز) أي العبد بأن كان العبد قهرا والحر غير قهرا البتة (قوله أولى مطلقا) أي تميز العبد بنحو فقه أولا (قوله وتكره امامة الاقلف) لعل وجهه ان القلفة ربحا منعت وصول الماء الى ماتحتها واحتمال النجاسة كاف في الكراهة (قوله مثله فيما ذكر السميع) أي من الاستواء



التشبيه الا في قوله كساح فضبته انه يلزمه انتظار الوقت الذي يخلفه من ذلك وانه لو اوقع الصلاة في غيره لم تصح (قوله ويحمل عليه كلام الاسنوي) أي القائل بعدم البطان في العلة مطلقا والضمير في عليه المتقدم في قوله وهذا محمول الخ (قوله قال الزكشي ولو لم يكن في الفاتحة لغير المعنى وجب مضارقتها كالزكشي واجب) فتمت كما في شرح الروض لكن هل يفارقه في الحال أو حتى يركع لجواز أنه لم يسهلها وقد يتدكر فيعيد الفتح الاقرب الاول لانه لا ينابسه في فعل السهو انتهى ومنه يعلم ان الحمل الذي عليه عليه الشارح لا يلاقيه (قوله والاوجه انه لا يفارقه حتى يركع) أي خلافا لما استقر

(قوله للمعنى الاول) هو قوله لان الاعمى لا ينظر ما يشغله وقوله للمعنى الثاني هو قوله لتجنبه (قوله نحو السليم الخ) قرر مرارته لو بان الامام مستحاضة وجب القضاء اه فراجه فانه ان كان المراد ان المأموم وجب له القضاء واضح ولا يتقدم بشي الا مستحاضة بل بمجرد الاثنية مقتضى للقضاء وان كان أنشئ ليس واضح وقد قال في المنهاج وتصح قدوة السليم الخ اه سم على منبه ويمكن الجواب بفرض الكلام في المأموم الا في وجب الكلام في المستحاضة على المتصيرة (قوله أي سلس البول ونحوه) زاد على المحلى وهو ظاهر ولم يظهر لجل المحلى الساس على سلس البول حكمه فلتراجع ٥٤١ وفيقال الحامل له على ذلك انه العلب

والاصم والفعل مع انه صهي والمجبوب والاب مع ولده والقروي مع البدوي وقبل الاعمى اولى مراعاة للمعنى الاول وقيل البصير اولى مراعاة للمعنى الثاني ونقل ابن كنج عن النضر بن بغيه قيل واستظهره الاذعي ان الاعمى لو كان مبتدلا لايصون نفسه عن المنقذات كان ليس ثياب البذلة قال بصير اولى منه وتبعه ابن المقرئ على ذلك ورده الشيخ أنه لا حاجة اليه بل ذكره يوههم خلاف المراد لانه معلوم مما يأتي في نظافة الثوب والبدن ولا يختص ذلك بالاعمى بل لو تبدل البصير كان الاعمى اولى منه (والاصح قدوة) نحو (السليم بالساس) بكسر اللام أي ساس البول ونحوه من تلزمه اعادة (والظاهر بالمستحاضة غير المتصيرة) والمستور بالعاري والمستحي بالمستحبر والاصح عن به جرح سائل اولى في ثوبه نجاسة معفو عنها الصحة صلاتهم من غير اعادة والثاني لا تصح لوجوب النجاسة وانما هي مناصلاتهم الضرورة ولا ضرورة للائذاء بهم اما قدوة واحد منهم مثله فمصححة جزما واما المتصيرة فلا يصح الاقتداء بهم اولوا ثيابها الوجوب الاعادة عليها كما اقتضاء كلام المصنف هنا ووجهه في غير هذا الكتاب وهو المعتمد وما نقله الروياني عن نص الشافعي من عدم وجوب القضاء وقال في المجموع انه ظاهر نص الشافعي لانه نص على وجوب قضاء الصوم دون الصلاة قال وبذلك صرح الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ وجهه والعراقيين وغيرهم لانها كانت حائضا فلا صلاة عليها أو طاهرا فقد صلت وقال في المهمات انه المفتي به أجاب عنه الوالد رحمه الله انه لم يفرغ على النص الذي اختاره المزني وغيره وهو ان كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خال لم يجب فعلها وهو مرجوح ولهذا قال الشيخ ان الاول أفقه وأحوط وما قيل في التعليل من انها كانت حائضا فلا صلاة عليها ممنوع لاحتمال انها تطهر بعد صلاتها فتجب عليها (ولو بان امامه) بعد الصلاة

وقول المصنف والظاهر بالمستحاضة الخ (قوله لوجود النجاسة) مقتضاه ان الساس بالرج أو الممي تصح ما منسه بالاخلاف لانقاء النجاسة عنه (قوله من عدم وجوب القضاء) أي على المتصيرة (قوله ان الاول) هو قوله لوجوب الاعادة عليها كما اقتضاء كلام المصنف (قوله ولو بان امامه الخ) ذكر السيوطي عن بعضهم ان بان من أخوات كان ورده وعبارة في درر الناح في اعراب من كل المنهاج وقع السؤال في هذه الايام عن وجهه نصب امرأة وقد كرر السائل ان مدرسي

العصر اختلفوا فيهم من قال انه مشعول به ومنهم من قال انه حال ومنهم من قال انه خبر بان على انها من أخوات كان فقلت لا يصح واحد من هذه الثلاثة اما الاول فلا فعله لازم لا نصب المفعول به قال في الصحاح بان الشيء يتبين انضغ وطهر وابنه أناب سينته اظهره واما الثالث فباطل قطعان أخوات كان محصورة معه ودة قد استوفاهما أبو حيان في شرح التسهيل والارتشاف وذكر كل فصل بعده قوم منها ولم يذكر ان احدا عدمه بان واما الثالث فيمكن ان يكون قريبا ما يمكن يبعده ان امرأة ليس بمشني ولا منتقل وشروط الحال ان يكون مشتقا من قلا ويطلب ان الحال فبدل المعامل وانه يعني في حال وهو غير متجه هنا ادلا يصح ان يكون المعنى بان في حال كونه امرأة وانما المعنى بان انه أمه امرأة ويوضح ذلك قوله أو كافر فانه ليس المعنى بان في حال كونه قد يكون انما بان بعد اسلامه وانما المراد بان انه أمه كافر وإذا بطل ذلك فالتجبه انه تمييز محمول عن الفعل كطاب زيد بنفسا والتقدير بان من جملة أحواله كونه امرأة أي بانة أثمة امامه فان قامت فساد تصنع بقوله بعد أو كافر فانه مشني ومنتقل قلت هو كافر ساقى قولهم لله دره فارسا فانهم أعربوه بتمييز البهية ومنعوا كونه حالا اه

به الزكشي كما هي أي والصورة أن ما أتى به لم يكن عراً فاجبت بصير كلاماً أجنبياً عرفاً يبطل سهوه كما هو ظاهر (قوله والأوجه  
شمول ذلك للصائم الخ) قد يقال ما الحاجة إلى هذا وكان اللائق أن يقول والأوجه شموله للفطر لأنه هو الذي يمكن التوقف  
فيه وأما إذا أثبتنا الوجوب في حق المفطر فلا يتوقف فيه في حق الصائم لأنه يتوقف عليه صحة صلاته وصومه وعبارة الامداد

(قوله على خلاف ظنه) أراد بالنظر ما قابل العلم فيدخل فيه من جهل اسلامه أو قراءته فتصح القدوة به حيث لم يتبين به  
نقص يوجب الاعادة كما تقدم له وبهذا يدفع ما يقال أن قوله على خلاف ظنه يفيد أنه لو لم ينظر ذلك كورته ولا اسلامه لم تصح  
القدوة به وهو مخالف لما قدمه على أنه قد يقال جهل الاسلام يفيد الظن بالنظر للغالب على من يصلي أنه مسلم فهو داخل  
في عبارته (قوله كزندق) هو يطلق على من يظن هو الاسلام ويخفى الكفر وعلى من لا ينحل ديناً والمراد هنا الاول (قوله  
أوردت لكفره بذلك) هذه العلة موجودة في الصورة الاولى فما الفرق بينهما وما لعل الفرق بينهما من الصورة الاولى  
استعجب فيها ما أقر به من بقاء الكفر فوجب الاعادة والصورة الثانية قصد ابطال ما حكم به من الاسلام فالغنى واستعجب  
الاصل فلم تجب الاعادة ولكن يحكم برده بقوله لم أكن أسلمت الخ (قوله وبخلافه في غير ذلك) أي في غير هذه الصورة (قوله  
مقبول) أي وجوباً بحيث بين السبب ٥٤٢ اه سم على حج (قوله بطلت صلاته) أي تبين عدم انقادها لانها كانت

انفقدت ثم بطلت فتلزمه  
الاعادة (قوله لانم الاتخفي  
غالبا) أي ولو كان بعيدا  
عنه فانه يفرض قربا منه  
(قوله أو كبر ولم ينو فلا)  
أي لان النية محلها القلب  
وما فيه لا يطاع عليه (قوله  
ثم كبر ثانيا) أي الامام  
فتلزمه الاعادة (قوله لم  
يضر في صحة الاقتداء) أي  
ولو في الجمعة حيث كان  
زائدا على الاربعين كالو  
بان اماما محدثا أو أمما الامام  
فانه لم ينقطع الاولى  
مثلا بين التكبيرين فصلاته  
باطلة لخروجها بالثانية

على خلاف ظنه (امرأة) أو خنثى أو مجنوناً (أو كافراً معلناً) كفره كذبي (فيل أو) بان  
كافراً (مخفياً) كفره كزندق (وجب الاعادة) لانه مقصر بترك البحث اذا مارة المبط من  
أقوة أو كفر ظاهرة لا تخفى والخنثى ينتشر أمره غالباً بخلاف الخنثى فانه لا يطاع عليه فلا  
يجب الاعادة فيه وسياً في ترجيح عدم الفرق بين الخنثى وغيره في كلامه والأوجه قبول قوله  
في كفره ما لم يسلم ثم يقتدى به ثم يقول بعد فراغه لم أكن أسلمت حقيقة أو اردت لكفره  
بذلك فلا يقبل خبره وبخلافه في غير ذلك لان اخباره عن فعل نفسه مقبول ولو بان ان امامه  
لم يكبر للاحرام بطلت صلاته لانها لا تخفى غالباً أو كبر ولم ينو فلا قاله في المجموع قال الخناطى  
وغيره ولو أحرمت حرامه ثم كبر ناسباً ثانياً سرراً بحيث لم يسمع المأموم لم يضر في صحة  
الاقتداء وان بطلت صلاة الامام أي لان هذا مما يخفى ولا اماره عليه ولو بان امامه قادراً  
على القيام فكما لو بان أمياً كما صرح به ابن المقرئ هنا في روضه وهو المعتمد ولا يخالفه  
ما اقتضاه كلامه كما صرح في خطبة الجمعة انه لو خطب جالساً أو بان قادراً فكم بان جنباً  
لان الفسق بينهما كما أفاده الودرجه الله تعالى ان القيام هنا ركن وثم شرطو بغتفر في  
الشرط ما لا يقتضي الركن (لا) ان بان امامه (جنباً) أو محدثاً أو انجاسة خفية (في بدنه  
أو ملاقيه أو ثوبه ولو في جمعة ان كان زائداً على الاربعين كما سياً في عدم الامارة على ذلك  
فلا تصير ولهذا لو علم بذلك ثم اقتدى به ناسياً ولم يحتمل تطهيره لزمته الاعادة وخرج بالخفية

والافصل لانه محجة فردى لعدم تجديده نية الاقتداء به من القوم ولو حضر بعد نيته من اقتدى به ونوى الظاهرة  
الامامة حصلت له الجماعة وعليه فان كان في الجمعة لا تتعده لغوات الجماعة فيها (قوله وان بطلت صلاة الامام) أي لانه  
يدخل في الصلاة بالآوتار ويخرج بالاشغاف وهذه منها وحمل البطلان للثانية اذا لم يوجد بينهما مابطل للاولى كنيته قطعها (قوله  
ولو بان امامه) أي امامه المصلي قاعد أو قوله وهو المعتمد أي خلافاً في العباب (قوله لان الفرق بينهما) قضية هذا الفرق انه  
لوتبين قدره الامام المصلي عارياً على السرة عدم وجوب الاعادة وهو ما نقله سم على منهم عن حج وأقوله لكن في حاشية  
شيخنا الزبدي عن والد الشارح خلافه وعبارته وتبين كون الامام المصلي قاعداً أو عارياً قادراً على القيام في الاول أو السرة  
في الثاني كسبب حده اه عباب والمعتمد وجوب الاعادة كما حزم به ابن المقرئ في روضه رملى اه (أقول) وقوله والمعتمد  
وجوب الاعادة أي في المسئلين كما هو ظاهر كلامه لكن الذي رأيته في متن الروض مسئلة القيام فقط دون مسئلة السرة  
(قوله أو محدثاً) ظاهره وان كان عالماً بحدث نفسه عند الصلاة وليس يبعد اه سم على منهم (قوله ولم يحتمل تطهيره) أي  
عند المأموم بان لم يتفرقا كما عبر به المحلى (قوله لزمته الاعادة) مفهومه انه اذا مضى زمن يحتمل فيه الطهارة لا تجب الاعادة  
على من اقتدى به وان تبين حده لعدم تقصيره ونقل عن الزبدي به ما مش

والركن جواز أي وبفتح الز ركني جواز التصحح للصائم لاخراج نخامة تبطل صومه والاقرب جواز أمير الصائم أي لاخراج نخامة تبطل صلاته بأن نزلت لحد الظاهر ولم يمكنه إخراجها إلا به انتهت والوجوب في كلام الشارح بالنسبة للنفل معناه الوجوب لأجل النخامة كما هو ظاهر (قوله وفيه غرض) أي للغاصب (قوله وإدعى المصنف في دقائقه دخول هذه الصورة) أي كإدعى دخول صورة قصد القراءة فقط كما يعلم من قول الشارح الآتي وأعله ملحظ المصنف على أنه

أنه أتى بوجوب الاعادة في هذه قال إذا عبره باطن البين حطوه اه ولا يخفى ما فيه لانه لو نظر الى مثله (زم ووجوب) بتبين الحدث مطلقا لا يكاد يوجد امام لم يعلم عدم حدثه لانه بتقدير ان يراه بتطهر ثم صلى على عقب طهره ما لم يتخلل حروح حدث منه لم يشعر به المأموم (قوله في تصحيحه) أي حاشيته على التنبيه (قوله انهم لو كانت بعامة منته) أي لا مأموم واه كما هي المأموم (قوله ومقتضى ذلك) أي ما ذكره الرواني (قوله وهو كإقال) أي من اقتضائه لفرق مع ان كلام الاصحاب يقتضي التسوية بينهما وليس المراد ان الامر بكافاه من التسوية بينهما بل دليل قوله فالاولي الخ وعلمه فليس مقتضى كلامه حينئذ التسوية بين الاعمي والبصير ونقله سم على حج عنه لكن في حاشية ابن عبدالحق ان منجبه عدم القضاء على الاعمي مطلقا ونقل مثله سم على منجج عن حج وعبارته قال ابن حجر والوجه ٥٤٣ انه لا قضاء على الاعمي مطلقا وان كان يعنى

الظاهرة من علمه معها الا دة لتقصيره كما جرى عليه الرواني وغيره وحل المصنف في تصحيحه كلام التنبيه عليه وقال في لمجموع انه أقوى وهو المعتمد وان صحح في تحقيقه عدم الفرق بين الظاهرة والخفية في عدم وجوب الاعادة وقال الامتوى انه الصحيح المشهور والخفية هي التي يباطن الثوب والظاهرة ما تكون بظاهره نعم لو كانت بعامة منته وأمكنه رؤيتها اذا قام غير انه صلى على جاسا يحجزه فلم يمكنه رؤيتها لم ينص لان فرضه الجاسوس فلا تعريض منه بخلاف ما اذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة أو لم يره لبعده عن الامام فانه يجب الاعادة ذكر ذلك الرواني قال الاذري وغيره ومقتضى ذلك الفرق بين المقتدى الاعمي والبصير أي حتى لا يجب القضاء على الاعمي مطلقا لانه معذور بعدم المشاهدة وهو كإقال فالاولي الصبط بما في الانوار ان الظاهرة من كبر بحيث لو تأملها المأموم أبصرها وان خفية بخلافها فلا فرق بين من يصلي قتما أو جالسا وأخذ الوالد درجة في الله تعالى من الفرق بين الخجاسة الخفية والظاهرة قياسا لانه لو سجد الامام الى كنه الذي يتحرك بحركته لم المأموم الاعادة ان كان بحيث لو تأمل امامه أبصر ذلك والا فلا تلزمه (فان لا يصح المصوص وقول الجمهور ان محض الكفر هنا كعائه) وان قال في الروضة ان الاقوى دليل عدم وجوب القضاء (والله أعلم) لان الكافر غير أهل للصلاة بخلاف غيره (والاى امرأة في الاسخ) على القارئ المؤتمنه

الظاهرة من علمه معها الا دة لتقصيره كما جرى عليه الرواني وغيره وحل المصنف في تصحيحه كلام التنبيه عليه وقال في لمجموع انه أقوى وهو المعتمد وان صحح في تحقيقه عدم الفرق بين الظاهرة والخفية في عدم وجوب الاعادة وقال الامتوى انه الصحيح المشهور والخفية هي التي يباطن الثوب والظاهرة ما تكون بظاهره نعم لو كانت بعامة منته وأمكنه رؤيتها اذا قام غير انه صلى على جاسا يحجزه فلم يمكنه رؤيتها لم ينص لان فرضه الجاسوس فلا تعريض منه بخلاف ما اذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة أو لم يره لبعده عن الامام فانه يجب الاعادة ذكر ذلك الرواني قال الاذري وغيره ومقتضى ذلك الفرق بين المقتدى الاعمي والبصير أي حتى لا يجب القضاء على الاعمي مطلقا لانه معذور بعدم المشاهدة وهو كإقال فالاولي الصبط بما في الانوار ان الظاهرة من كبر بحيث لو تأملها المأموم أبصرها وان خفية بخلافها فلا فرق بين من يصلي قتما أو جالسا وأخذ الوالد درجة في الله تعالى من الفرق بين الخجاسة الخفية والظاهرة قياسا لانه لو سجد الامام الى كنه الذي يتحرك بحركته لم المأموم الاعادة ان كان بحيث لو تأمل امامه أبصر ذلك والا فلا تلزمه (فان لا يصح المصوص وقول الجمهور ان محض الكفر هنا كعائه) وان قال في الروضة ان الاقوى دليل عدم وجوب القضاء (والله أعلم) لان الكافر غير أهل للصلاة بخلاف غيره (والاى امرأة في الاسخ) على القارئ المؤتمنه

عبارة الز يادى قوله رآها مثال لا يبعد لافرق بين الادراك بالصدر وغيره من جهة الحواس (قوله والخفية بالاه) يدخل فيه ما في باطن الثوب ولا يجب الاعادة وهو موافق لما قدمه في ضبطه ان شاء الله لكن قياسا فرض لبعده عن رؤية الاعمي بصر ان يفرض الباطن ظاهره ان يجب الاعادة وعلمه فيصير اصل ان الظاهرة هي العينة والخفية هي الحكمة وانه لا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الاعمي والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره لكن باطن صبط الظاهرة والخفية بما ذكره قول حج في الامام هو واضح ان النفس هل اعما هو في الحث العنى دون الحكمة لا يبرى ولا تنصير فيه مطلقا انتهى رحمه الله فائدة يجب على الامام اذا كانت الخجاسة ظاهرة اخبار المأموم بذلك لبعده عن المشاهدة من قولهم لو رأى على ثوب مصلى نجاسة وجب اخباره وان لم يكن آتيا من قولهم لو رأى صبي يرفى بصبية وجب منه من ذلك لان النهى عن المنكر لا يوقف على علم من أريد منه (قوله لم المأموم الاعادة ان كان الخ) مفهوما انه ان كان بحيث لو تأملها لم يره لبعده عن وجوب القضاء وفيه نظر بناء على فرض لاعمي بصيرا وفرض البعيد فريلا ان هذا هو فرض قربه من الامام وتأمل رأى وليا مل (قوله قلت الاسخ) أي الراجح (قوله ان محض الكفر هنا الخ) انما هو عدم الاهم في غير هذا المحل ففرقوا بين محض الكفر ومعلمه ومنه ما قالوا في انه اذا تاه لو شهد حال كسره وردت شهادته ثم أسبغ فأعادها فان كان طاهر الكفر فبات الاعادة منه وان كان محض الكفر فبطل الاعادة

فلا يشمل قصد القراءة) حق العبارة فلا يشمل الإطلاق كما لا يشمل قصد القراءة (الح) قوله (وله) أي جميع ما ذكرنا لخصوص قوله وبأن الخ كما هو ظاهر والحاصل أن ما قبل والافى كلام المصنف يشمل صورتين أحدهما بالنطوق وهي ما إذا قصد التفهيم والقراءة والآخرى بفهم الموافقة الأولى وهي ما إذا قصد القراءة فقط وما بعده ولا يشمل صورتين باعتبار شمولها

(قوله والخبت) أي الخفي والضابط أن كل ما لو تبين بعد الفراغ تجب معه الإعادة إذا بان في الإثناء يجب به الاستئناف وما لا تجب الإعادة معه مما تمتع القدوة مع العلم به إذا بان في الإثناء وجبت به نية المغارقة ودخل في قوله غير نحو الحدث ما لو تبين قدرة المصلي عاريا على الستر أو القيام (قوله على ما تقدم) أي من التفصيل بين الظاهرة والخفية وقوله فإنه تلزمه الخ أي حيث تبين حديثه أو نجاسته الخفية بخلاف الظاهرة (قوله ومقابل الأصح الخ) ما علة به الثاني لا يأتي في الجهرية (قوله وصورها المتأوردى) أي مسألة القول (قوله حتى بأن رجلا) فلا قضاء بخلاف ما لو صلى خفي خلف امرأة ظاناً أنها رجل ثم تبين أنوثته الخ كما يحكيه الرويانى لأن للمرأة ٥٤٤ علامات ظاهرة غالباً تعرف بها فهو هنا مقصر وإن جزم بالنية اهـ

الاعادة بجامع النقص وإن بان ذلك أو شئ مما مر غير نحو الحدث والخبت في أثناء استئنافها بخلاف ما لو بان حديثه أو خبثته على ما تقدم فإنه يلزمه مغارقتها ويبنى ويفرق بأن الوقوف على نحو قرائته أسير منه على طهره أذهو وإن شوهه فحدث الحدث بعده قريب بخلاف القراءة ومقابل الأصح أنه كالجنب بجامع الخفاء فلا يبعد المؤتم به (ولو اقتدى) رجل (بخفي) في ظنه (فبان رجلا) أو خفي بأمرأة فبان أنثى أو خفي بخفي فباناً مستويين مثلاً (لم يسقط القضاء في الظاهر) لعدم انعقاد صلاته بعدم جزمه بنيتها والثاني يسقط اعتباراً بما في نفس الأمر وسواء أبان في الصلاة أم بعده أو صورها المتأوردى وغيره بما إذا لم يعلم بحاله ثم علم بعد الصلاة خبثته ثم بان رجلاً قال الأذرى وهذا أصح والوجه الجزم بالقضاء على العالم بخبثته لعدم انعقاد الصلاة ظاهراً أو سراً لجهل النية اهـ والوجه الجزم بعدم القضاء إذا بان رجلاً في تصور المتأوردى لا سيما إذا لم يفسد قبل تبين الرجولية زمن طويل وإنه لو ظنه رجلاً ثم بان في أثناءها خبثته فلا قرب وجوب استئنافها نعم لو ظنه في الابتداء رجلاً ثم لم يعلم بحاله حتى بان رجلاً لا قضاء والوجه أن التردد في النية لا فرق فيه بين أن يكون في الابتداء أو الدوام يمكن في الابتداء يضر مطلقاً وفي الإثناء طال الزمن أو مضى ركن على ذلك ضرر والأفلا (والعدل) ولو لم يضر مطلقاً (أولى) بالامامة (من الفاسق) وإن كان حراً فاضلاً لعدم الوثوق به في المحافظة على الشروط ونحوه بالحكم وغيره إن سركم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خباركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم ونمى حديثنا بر الشيوخ أن ابن عمر كان يصلي خلف الججاج قال الإمام الشافعي وكفى به فاسقاً وتكره خلفه وخف مبتدعاً لا يكفر ببدعته وامامة من يكرهه أكثر القوم

لكن نقل سم عن شرح العباب له خلافه وهو قريب وجهه أن الخفي جائز بالنية وبأن مساواة الامامة في نفس الأمر فلا وجه للزوم الإعادة ولا تكون المرأة لها علامات تدل عليها وفي سم على الغاية الجزم بما في شرح العباب (قوله والأوجه أن التردد في النية الخ) أي في نفس النية كان تردد في ذكره أم أنه بان علمه خفي وتردد في أنه ذكر في نفس الأمر أو أنثى وأما التردد في النية على وجه أنه هل يبق في الصلاة أو يخرج منها يضر مطلقاً طال زمن التردد أو قصر

(قوله إن سركم) أي أردتم ما يسركم (قوله فانهم وفدكم) أي الواسطة بينكم وبين ربكم وفي المواهب قال المذموم النوى الوفاء الجماعة المختارة للتقدم في إتي العظماء واحداهم واند انتهى وذلك لأنه سبب في حصول ثواب الجماعة للمؤمنين وهذا متفاوت بنقاوت أحوال الأئمة وفي ابن حجر وفي مرسل صلوأخاف كل بر وفاجر وبعضه ما صح أن ابن عمر كان يصلي الخ (قوله وتكره خلفه) أي الفاسق وإذا لم تحصل الجماعة إلا بالفاسق والمتدع لم يكره إلا تمتام طاب مرأه سم على منهج (قوله وامامة من يكرهه أكثر القوم الخ) أي يكره له أن يتقدم ليصلي أماماً أو تضيئه أنه لا يكره إلا قسداً به حيث كان عدلاً ولا يلزم من ارتكابه المذموم في العدة أنه ثم رأيت في شرح الجامع الكبير للناويزج الله عنده قوله صلى الله عليه وسلم إيمان رجل أم قوم أو هم له كرهون لم تجز صلاته أذفيه مانعه أي فيحرم عليه أن يؤمهم أن تصف بشئ من هذه الأوصاف أي بأن كان فيه أمره مذموم شرعاً كوال ظالم ومن تعاب على إمامة الصلاة ولا يستحقها أو لا يتصرف عن النجاسة أو بمحوها أو بالصلاة أو بتعطى معيشة ذميمة أو بعمائر الفساق ونحوهم وكرهه السكك لذلك كما في الروضة ونص عليه الشافعي فإن كرهه أكثرهم كرهه وعلم من هذا التقرير إن



لنفي القسم والمقسم (قوله ان كان غير قاصد للتلاوة) هذا خاص بابا لك نعبد واباك نستعين كما يعلم من عبارة البيان الاتية (قوله بان لم يقصد به تلاوة ولا دعه) أي بخلاف ما اذا قصد هما أو أحدهما أي وصلح لذلك كما هو ظاهر (قوله الاما علق منه) أي مما ذكر (قوله وألحق به ما في معناه) أي من تعليق الذكر والدعاء (قوله وبأن الذر نحو لله منا حيا - الخ) قصيته انه لو لم يذكر لفظ لله بطل وانه لو أتى بلفظ لله في نحو العلق لا بطل كان قال عبيد بن جريته في الامداد قال عقب ما قاله الشارح هما ما لفظه وقد يرد بأن قوله لله ليس بشرط أي فرق بين على كذا ونحو عبيد بن جريته وعلل كذا بعد موق (قوله ام لو كان الدعاء

الحرمة أو الكراهة انما هي في حقها اما المقدودون الذين يكرهونه فلا تكره لهم الصلاة خلفه وطى بعض اعظم الشافعية ان المستثنين واحدة فوهم اهـ ونقل عن حواشي الروض لوالد الشارح الصريح بالحرمة على الامام فيما لو كرهه كل القوم وعبارته نصها هذه الكراهة لانزبه كاصرح به ابن لرفعة والتمولى وغيرهما بخلاف ما - كرهه كلهم فانما التحريم كما نقله في الروضة كاصلها في الشهادات عن صاحب العدة ونص عليه الشافعي فقال ولا يعمل رجل ان يوم نوما وهم يكرهونه والاسنوي ظن ان المستثنين واحدة فقال وهذه الكراهة للتحريم كما نقله الرازي في الشهادات عن صاحب العدة ونقله في الخاوي عن الشافعي ودكر لفظه المتقدم وتبعه على ذلك جماعة اهـ بحروقه (أقول) والحرمة مفهوم تقبيد الشارح الكراهة بكونه من أكثر القوم (قوله أ) ثم القوم) مفهومه عدم الكراهة عند الاسنوي وقوله المذموم فيه شرعا يؤخذ منه ان من تكب خارم المرواة لا يكره الاقتداء به ولا تكره له الامامة وقديسوق في أحد ذلك مما ذكر بل القصاص الكراهة بل قد يقال ان خارم المرواة مذموم شرعا ومن ثم حرم على من كان متعملا لثماده ان يكاتب ما يميل به وأنه لا يرد شهادته (قوله المذموم فيه شرعا) امالو كرهوه لغير ذلك الكراهة في حقه بل ٥٤٥ الاوم عليهم (قوله ويؤخذ منه

المذموم فيه شرعا ويحرم على الامام كما قاله الماوردي نصب العاصم اماما في الصلوات لانه مأمور بمراعاة المصالح وايس منها ان يقع الناس في صلاة مكرهة ويؤخذ منه حرمة نصب كل من يكره الاقتداء به ونظر المصنف كالواقي في تحريم ذلك كاللافتي (والاصح ان لا يفته) في باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا لعائنة (أولى من الاخر) وان حطت جميع القرآن اذ الحاجة الى الفقه اهم اعدام انحصار ما يطرق في الصلاة من الحوادث ولانه علة الصلاة والسلام فدم أبابكر على من هو اقرب منه فقد روى البخاري انه لم يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم سوى أربعة نفر زيد بن ثابت وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبو زيد رضي الله عنهم - ثم وأما خبر احقهم بالامامة فقولهم فمحمول على عرفهم الغالب ان الاقرب افعه لكونهم يصمون للحفظ معرفة فقهه لآية وعادوا وما والاوجه ان مراده

حرمة نصب الخ) أي ولا يصح توليته كما قاله مع وعبارته به فيقول المصنف وحسن الصوت الخ والرب من ولاد لسطر ولاية هيمنة بأن لم يكره الاقتداء به أخذ بما صرح عن الماوردي المصطفى عدم الحكمة لان الحرمة فيه من حيث التولية هـ

٦٩ نفيه ل ومع الاوم انه حدث لم تصح توليته لا يستحق مرتبة الامم (قوله ونظر المصنف) أي اذا كانت التولية له (قوله أولى من الاخر) ظاهره ولوعاريا وغيره مسرور ويدين خلافة ما تقدم من كراهة الصلاة خلف العاري (قوله وقد روى البخاري انه لم يجمع القرآن الخ) قال المصنف في شرح راجب الوصية به ليس حطوا القرآن حياة النبي صلى الله عليه وسلم كثير من في المهاجرين أبو بكر وعمر بن الخطاب وعلي وابن مسعود وبر بن عازب وحذيفة وسماء وابن المسائب وأبو هريرة ومن الانصار أبي وريد ومعه - دواؤو لدرءوا أبو زيد وجميع ثمان مولد اس جمع القرآن على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم يجمعه الا أربعة ابى وزيد ومعه - دواؤو بز بنهم الدرس تقوى مشاهدة عن النبي صلى الله عليه وسلم أول الذين جمعه بوجوه فرائده اهـ وقوله مشاهدة الخ هذه الجوانب لا يحلوا من بعد لان هـ ولا يصح به بدل أبي بكر وعمر وغيرهما فنعيل العادة أن غيرهم قرأ القرآن مشاهدة أو بالقرآن السمع من النبي صلى الله عليه وسلم دونهم حكما نقل عن بعض أهل العصر (أقول) ومع كونه لا يحلوا من بعد هو كاف في الجواب على ان هـ لا يستتبع ادعاء بناء على مجرد العادة في مثله وهو غيرهم رضي الله عنهم لم يذكره الجواز اهتمامهم في أوقات اجتماعهم بالنبي صلى الله عليه وسلم غير تاني ان قرآنهم حفظا لاستتدانه منهم بأخذ من غيره وقد كان من عادة الصحابة رضي الله عنهم الاكتفاء بسماع بعضهم من بعض مع امكان مراجعة الرسول صلى الله عليه وسلم فيما سمعوه من غيره وفي حواشي الروض قوله لشارح ان عمر لم يكن يسمع القرآن (قوله سوى أربعة انما الخ) أي من الانصار وكانوا حرجيين كما في ح

ونحوه) أى الذكر وصورة الذكر الحرام ان يشتمل على الفاظ لا يعرف مدلولها كما بآتى التصريح به فى باب الجمعة (قوله وما ذكره) هو تابع فى هذا الامداد مراده به الوصية والعق والصدقة وسائر القرب بناء على عدم البطالان بها لكن ذلك انما قال ذلك لانه يميل الى عدم البطالان بها فكان ينبغى للشارح ان يعبر به بناء على ما قدمه (قوله بهما) أى بالدعاء ونحوه وهو

(قوله الاصح قراءة) أى لا يحفظه وان قل فيقدم وان كان غيره يحفظ أكثر منه لكن بقى ما لو كان أحدهما يحفظ القرآن بكامله مثلاً ويصحح آيات قليلة كأواخر السور اطردت عاداته بالامامة بها والاخر يحفظ نصف القرآن مثلاً ويصحح بتمامه فهل يقدم على من يحفظ لقرآن بكامله لكثرة ما يصححه أو يقدم الآخر لكثرة حفظه مع صحة ما يوصل به فيه نظر واطلافتهم قد يقتضى تقديم من يحفظ النصف ولو قيل بتقديم من يحفظ السكك لان المدار على صحة ما يوصل به لم يعد (قوله ومن ذلك) أى من الاصح قراءة (قوله ٥٤٦ مشتملة على لحن) قال حج لا غير المعنى (قوله لا عبرة بها) أى فلا يقدم صاحبها

على غيره (قوله وفسره) أى الوريح (قوله الشبهات) بضم الباء (قوله من حسن السيرة) الأولى بحسن الخ (قوله ملاك الدين) أى أصله قال فى المصباح ملاك الامر بالكسر قوامه والقلب ملاك الحسد اه (قوله على الحاجة) أى المناجزة (قوله ولم يذكره) أى الزهد (قوله مقول بالتشكيك) أى يشك الناظر فى الفردين المتفاوتين فيه بأشدية أو نحوها أحقيتهما واحدة فيكونان من المواظى أو مختلفان فيكونان من المشترك (قوله أو تمام) أى بأن لا يكون مسافراً قاصراً (قوله أو عدالة) أى زيادتها أو أصلها بأن يكون أحدهما عدلاً والاخر فاسق (قوله كان أولى) وتقدم عن البويطى كراهة الاقتداء بالصبي للخلاف فى صحة الاقتداء به (والجديد) وأما الثلاثة الباقية هنا فالناسق ومجهول النسب يكره الاقتداء به ما ينبغى ان الاقتداء بالقاصر خلاف الأولى (قوله بخلاف الآخرين) أى الاسن والنسيب (قوله كما مرّت الإشارة) أى فى قوله ولتتميز الفضول عن ذكر الخ (قوله ومن لا يعرف) أى كالعيط ومن لم يراه (قوله وهو صورة) أى كراهة امامة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه (قوله فلا بأس) أى فلا لوم فى الاقتداء ومعلوم منه نفي الكراهة (قوله فائدة) وقع السؤال فى الدرس عما لو أسلم شخص ومكث مدة كذلك ثم ارتد ثم أسلم شخص آخر ثم جدد المرتد اسلامه واجتمعاه فى مقدم الاول لكونه أسن فى الاسلام أو يقدم الثانى فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر تقديم الثانى لان الردة أبطلت شرف الاسلام الاول ومن ثم لا ثواب له على شئ من الاعمال التى وقعت فيه وأما لو أسلم ما عفاها مستويان

بالاقر الاصح قراءة فان استويا فى ذلك فالأكثر قراءة وبحسب الاسنوى ان المتخير بقراءة السمع أو بعضها من ذلك وتزد فى قراءة مشتملة على لحن ويظهر انه لا عبرة بها ومقابل الاصح هما سواء لتقابل الفضيلة وفى المجموع استواء قن فقيه وحر غير فقيه وحله السبكي على فن افقه وحر فقيه لان مقابلة الحرية بزيادة الفقه لا بعد فيها بخلاف مقابلتها بأصل الفقه فهو أولى منها اتوقف صحة الصلاة عليه دونها (و) الاصح ان الاقصد أولى من (الأورع) أى الأكثر ورعاً اذا حجة الصلاة لفقه أهم منه كما مر ويقدم الاقرأ أيضاً على الأورع وفسره فى المجموع والتحقيق بأنه اجتناب الشبهات خوفاً من الله تعالى وفى أصل الروضة بأنه زيادة على العدالة من حسن السيرة والعفة ومقابل الاصح تقديم الأورع لان مقصود الصلاة الخشوع ورجاء اجابة الدعاء والأورع أقرب لذلك قال الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم وفى السنة ملاك الدين الورع وأما ما يخاف من حدوثه فى الصلاة فأمر نادر فلا يفوت المحقق للترهيم وأما الزهد فتروك ما زاد على الحاجة وهو أعلى من الورع اذ هو فى الحلال والورع فى الشبهة قال الاسنوى فى مهماته ولم يذكره فى المرحجات واعتباره ظاهر حتى اذا اشترى كفى الورع وامتناناً أحدهما بالزهد قدمناه اه وهو ظاهر اذ بعض الافراد لشيء قد يفضل باقية نعم عبارته توهم ان الزهد فسيم للورع وليس كذلك بل هو قسم منه والخاص ان الورع مقول بالتشكيك كالعدالة ولتتميز الفضول عن ذكره بل هو أو تمام أو عدالة أو معرفة نسب كان أولى (ويقدم الاقصد والاقرأ) أى كل منهما وكذا الأورع (على الاسن والنسيب) فعلى أحدهما أولى لان فضيلة كل من الاولين لها تعلق تام بصحة الصلاة وأكلاًها بخلاف الآخرين ولو كان الاقصد أو الاقرأ أو الأورع صبيهاً أو قاصراً فى سفره أو فاسقاً أو ولد زناً أو مجهول الأب فضده أولى كما مرّت الإشارة الى بعض ذلك الا ان يكون المسافر السلطان أو نائبه فهو أحق وأطلق جمع كراهة امامة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه وهى مصورة بكون ذلك فى ابتداء الصلاة ولم يساوه بالمأموم فان ساواه أو وجدته قد أحرم واقتدى به فلا بأس

فاسق (قوله كان أولى) وتقدم عن البويطى كراهة الاقتداء بالصبي للخلاف فى صحة الاقتداء به (والجديد) وأما الثلاثة الباقية هنا فالناسق ومجهول النسب يكره الاقتداء به ما ينبغى ان الاقتداء بالقاصر خلاف الأولى (قوله بخلاف الآخرين) أى الاسن والنسيب (قوله كما مرّت الإشارة) أى فى قوله ولتتميز الفضول عن ذكر الخ (قوله ومن لا يعرف) أى كالعيط ومن لم يراه (قوله وهو صورة) أى كراهة امامة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه (قوله فلا بأس) أى فلا لوم فى الاقتداء ومعلوم منه نفي الكراهة (قوله فائدة) وقع السؤال فى الدرس عما لو أسلم شخص ومكث مدة كذلك ثم ارتد ثم أسلم شخص آخر ثم جدد المرتد اسلامه واجتمعاه فى مقدم الاول لكونه أسن فى الاسلام أو يقدم الثانى فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر تقديم الثانى لان الردة أبطلت شرف الاسلام الاول ومن ثم لا ثواب له على شئ من الاعمال التى وقعت فيه وأما لو أسلم ما عفاها مستويان

الذكر (قوله أي فتضر الترجمة عنها بغير العربية) بيان لما أراده من الإشارة بقوله في ذلك ولا فهمي أنه لو كان ذلك محرمًا (قوله أو القرآن) أي فاصد كونه من القرآن فهو معطوف على اسم لا على ما أضيف إليه (قوله من أس وجن وملاك ونبي) أي أو غيرهم كما يأتي (قوله للشيطان إذا أحس به) صريح في أن الشيطان لا يقتل ومثله في الامد وظاهره ليس

(قوله قدم الشيخ) لا يتأني هذا ما قبله من قوله وعلم أنه لا عبرة بسن في غير الاسلام لا ذلك محله فيكون رضته صفة من المرتجى وما هما مفروض في استوائهم في الصفات كلها لا في صفة واحدة من حيث هي مقنضة للترجيح (قوله في قريش أو غيره) أي قريش وأعرض الضمير ليكون قريش اسم للبعد الذي تنسب إليه القبيلة (قوله ثم العربي) أي ثم باقي العرب (قوله ويقدم ابن العالم) أي بعد الاستواء فيما تقدم (قوله فظافة الذكر) أي بالعلم بصفه من لم يعلم منه عدوانه بنقص بسقط العدالة فيما يظهر اهـ فيدخل فيه من لم يعلم حاله ومن وصف بخارم المروءة ٥٤٧ (قوله وحسن الصوت) أي

وكانت الصلاة سرية  
كما قضاه طلاقه والمراد  
عناسا الصفت لذاتة  
وأما الترتيب بينها  
فسيأتي (قوله قدم  
الانظف ثوبا) زاد  
فوجها (قوله بصورة)  
لعمل المراء بالصوره  
سلامته في بدنه من آفة

تتقصه كعرج وشلل  
لبعض أعضائه وفي المصاح  
عرج في مشيه عرجا من  
باب تعب إذا كان من محلة  
لازمة فهو أعرح والمرأة  
عرجاء فإن كان من علة  
غير لازمة بل من شيء  
أصابه حتى عجز في مشيه  
فيل عرج عرج من باب  
فعل بفتح فهو عرج  
(قوله أعرع بينهما) أي  
حيث اجتمعا في محفل

(والجديد تقدم الاسن) في الاسلام (على النسب) خبر الشيخين لبؤمكم أكبركم ولا بفضيلة  
الاسن في ذاته والنسب في أبائه وفضيلة الذات أولى وعكسه القديم لخبر قدموا فريشا ولا  
تقدموها وعلم أنه لا عبرة بسن في غير الاسلام فيقدم شباب أسلم أسلم على شيخ أسلم اليوم فإن  
أسلم ما قدم الشيخ كما يدل عليه الخبر ويحتمل الطبري ويقدم من أسلم بنفسه على من أسلم  
بقبيلته لغيره وإن تأخر اسلامه لان فضيلته في ذاته قاله البغوي قال ابن الرفعة وهو ظاهر  
إذا كان اسلامه قبل بلوغ من أسلم تبعه ما بعده فيظهر تقدم السابق والمراد بالنسب من  
ينسب إلى قريش أو غيره ممن يعتبر في الكفاية كالعلماء والصالحين يقدم الهاشمي والمطلبي  
ثم سائر قريش ثم العربي ثم الهجوي ويقدم ابن العالم أو الصالح على ابن غيره وتعتبر الهجرة أيضا  
فيقدم أفقه فأقرأ وأورع فأقدم هجرة بالنسبة لا بانه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وبالنسبة لنفسه إلى دار الاسلام فاسن فانسب فعمل ان المنتسب للأقدم هجرة فقدم على  
المنتسب لقريش مثلا وإن ذكر النسب لا يفتي عن ذكر الأقدم هجرة (فإن استويا) في جميع  
الصفات التي ذكرناها (فظافة) المذكور كما في التحقيق أي حسنه ثم نظافة (الثوب والبدن)  
عن الاوساخ (وحسن الصوت وطيب المصنعة ونحوها) لافضاء النظافة إلى استعماله القلوب  
وكثرة الجمع والسكسب كالنظافة فمن كان كسبه أفضل أو أنظف قدم به ولو تعارضت الصفات  
بعد حسن الذكر قدم الانظف ثوبا ثم بدنا ثم صنعة ثم الاحسن صوتا بصورة فإن استويا وقشاحا  
أقرب بينهما أو محل ذلك عند فقد الامام الراتب أو استنطاق حقه للأول والأقدم الراتب على الجميع  
وهو من ولده الناظر أو كان بشرط الواقف (ومستحق المنفعة) يعني من جازله الانتداع فعمل  
كما أشارت إليه عبارة المحرر (بذلك له) (وتحود) كجارة واعارة ووقف ووصية واذن وسيد  
(أولى) بالامامة فيما سكته بحق من غيره وإن عجز بسائر ما مريئوسهم ان كان أهلا (فإن لم  
يكن) المستحق للمنفعة حقيقة وهو ما سوى المنتسب بامه دم جواز الانابة إلا ان له الاشارة

مباح أو كانا مشتركين في الامامة لما يأتي من انهم لو كانا متريكين في مالوك و ارعلا يفرع بينهما إلى يصل كل منهما (قوله  
أو استنطاق حقه للأول) أي فلو علم له الرجوع رجع قبل دخول من استنطق حقه في الصلاة (قوله والأقدم الراتب) أي وإن  
كان مفضولا في جميع الصفات ومثله ما لو عين شخصه ابدا له لتزيلة منزلته (قوله وهو من ولده) لا تار (فرضه ان ما يقع كثيرا  
من اتفاق أهل محلة على امام يصلح بهم من غير نصب الناظر انه لاحق له في ذلك فيقدم غيره عليه لكن في اذ ياب خلافه  
وعبارته فرع في الكفاية والجواهر وغيرهما تبع لما وردى ما حاصله تحصل وطبقه امام خبر الجامع من مساجد المحال والعسائر  
والاسواق بنصب الامام شخصا أو بنصب شخص نفسه لها رضا جماعة بأن يتقدم بغير دن الامام ويؤمهم فاد عرفه  
ورضيت جماعة ذلك المحل بامامته فليس غيره المتقدم عليه الا باده وتحصل في الجامع والمسجد الكبير والديني السارح  
بتولية الامام أو نائبه فقط لانها من الامور العظام فخصت بغيره فن قد في رضه أهل البلاد أي أكثرهم باهو ظاهر  
اه (قوله وهو ما سوى المنتسب) أي فإن المنتسب لا يملك المنفعة ولا يستحقها الا ما سوى بل ولا لا تمنع

كذلك وبعبارة شرح الروض واستثنى الزكشي وغيره مسائل أحد أهادعاء فيه خطاب المالك لا يعقل ومثله بالأرض والماله  
ثم قال ثانياً إذا أحس بالشیطان فإنه يستحب أن يخاطبه بقوله أعتك بعتة الله أعوذ بالله منك لأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك  
في الصلاة (قوله ودل عليه كلام المصنف) أي بالنسبة لخطاب الشيطان كما هو وعبرة الامداد بعد ذكره نحو ما صرح في الشارح

حقيقة أه واما العبد فظاهر (أقول) لو قرئ ونحوه بالرفع اتضح شمول عبارة المنهاج لذلك واستغنى عن المال الذي تكافئه  
الاسنوي أه عميرة والمثل المدكور هو قوله مثل له الاسنوي بالموصى له بالدفعة مدة حياته (قوله والمستعير من المالك)  
ليس بقيد (قوله وان تميز) أي من لم يكن أهلاً (قوله فله التقديم) أي فلو تقدم واحد بنفسه من غير اذنه ولا ظن رضاه حرم عليه  
ذلك لأنه قد يتعلق غرضه بواحد بخصوصه فلو دلت القرينة على عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم بل أراد الصلاة  
وانهم يجمعون بأنفسهم من شأوا فلا حرمه (قوله لاهل يؤمهم) أي وان كان مفضولاً وعليه ولو قال لجمع ليقدم واحد منهم  
فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو اكل منهم ان يتقدم وان كان مفضولاً لعموم الاذن فيه نظراً لعل الثاني أظهر لان اذنه  
لواحد منهم تضمن اسقاط حقه وحيث سقط حقه كان الافضل أولى فلو تقدم غيره لم يحرم ما لم يدل القرينة على طلب واحد  
على ما صرح فتنبه له (قوله والاصول ٥٤٨ فرادى) أي ثم ان كانوا قاصدين انهم لو تمكنوا من الجماعة فعملوها كتب لهم

ثواب القصد على ما صرح  
(قوله والاصول فرادى)  
قال حج قاله الماوردي  
والصيرى ونظر فيه  
القصولى وكأنه لم يلمح ان هذا  
ليس حقاً مالياً حتى ينوب  
الولى عنه فيه وهو ممنوع  
لان سببه الملك فهو تابع  
حقوقه والولى دخل فيها  
(قوله لامكاتبه) أي  
كتابة صحبة لانه هو الذى  
يستقبل بنفسه (قوله  
ويؤخذ منه) أي من  
عدم تقديم السيد على  
مكاتبه (قوله فيما ملكه  
بعضه الخ) ظاهره وان

والمستعير من المالك لا يعبر وكذا القن المذكور سواء كان السيد والمعير حاضر أم غائبا  
(أهلاً) للإمامة كما هو أهلاً لجال أول الصلاة ككافروان تميز سائر ما صرح (قوله) استحباباً  
حيث كان غير مجبور عليه (التقديم) لاهل يؤمهم لخبر مسلم لا يؤمن الرجل الرجل في  
سلطانه وفي رواية لابي داود في بيته ولا في سلطانه اما المجبور عند دخولهم منزله لمصلحته وكان  
زمنها قدر زمن الجماعة فالمرجح لادن واهيه فان اذن لواحد تقدم والاصول فرادى (ويقدم)  
السيد (على عبده الساكن) بملك السيد لانه ما ملكه أو ملك غيره اذا المستعير السيد حقيقة  
(لا على) (مكاتبه في ملكه) أي المكاتب يعنى فيما استحق منفعتهم ولو بنحو اجارة أو اعارة  
من غير السيد بقرينة ما صرح فلا يقدم سيده عليه لانه أجنبي منه ويؤخذ منه بطريق الاولى  
عدم تقديمه على قنه البعض فيما ملكه ببعضه الحر (والاصح تقديم المكبرى على المكبرى)  
لانه المالك لمنفعته وتقسيم بعضهم المكبرى بالمالك مراده ملك المنفعة على انه مرادهم أيضاً  
اذ لا يكبرى الامالك لها فهو لبيان الواقع لالا احتراز والثاني يقدم المكبرى لانه مالك الرقبة  
وملك الرقبة أولى من ملك المنفعة (و) يقدم (المعير) المالك (على المستعير) لملكه المنفعة  
والرجوع فيها في كل وقت والثاني يقدم المستعير لان السكن له في الحال واختاره السبكي  
لشمول في بيته المار في الخبر له والالزم تقديم نحو المؤجر أيضاً وأجيب عنه بأن الاضافة للمالك  
أو الاختصاص وكلاهما متحقق في ملك المنفعة فدخل المستأجر وخرج المستعير لانه غير مالك

كان بينهما ما ياباً ووقع ذلك في نوبة سيده وهو ظاهر فيقدم على سيده لملكه الرقبة والمنفعة (قوله فهو لها  
ليمان الواقع) أي ولدفع توهم ان المراد به مالك العين لكن قوله في تعليل الثاني لانه مالك الرقبة الخ يقتضى تخصيص المكبرى  
بمالك العين وليس كذلك بل المكبرى قد يكون مالكا للمنفعة فقط كما لو استأجر داراً ثم اكرها لغيره واجتمع كل من المكبرى  
والمكبرى فالمكبرى مقدم لانه مالك للمنفعة الا ان (قوله ويقدم الخ) الاولى وتقدم لانه من محل الخلاف وبه عبر المحلى رحمه  
الله وهو ظاهر ما فيه من عدم تقدير العامل فانه اذا قرئ بالجزم لم يكن ثم عامل مقدراً العامل في المعطوف هو العامل في  
المعطوف عليه (قوله على المستعير) قال في الايعاب لو أعار المستعير وجوزناه للعلم بالرضا به وحضر فالذى يظهر ان المستعير  
الاول أولى لان الثاني فرعه ويحتمل استواءهما لانه كلوكيل عن المالك في الاعارة ومن ثم لو أعاره باذن استوى فيما نظر  
اه اذ لو وفيه نظر لانه ان كانت اعارته للثاني باذن من المالك انزل المستعير الاول باعارة الثاني فسقط حق المستعير الاول  
حق لو رجع في الاعارة لم يصح رجوعه وان كان باذن في أصل الاعارة بدون تعيين كان كالو أعار به لرضا المالك وقد قدم فيه  
ان المستعير الاول أحق أي لانه متمكن من الرجوع متى شاء وهذا بعينه موجود فيما لو اذن له في الاعارة بلا تعيين لاحد  
فلا وجه للتسوية بينهما فيه بناء على انه يعلم الرضا يكون الحق الاول (قوله متحقق) أي ثابت



أفظها فالاعتماد خلافه والحديث المخبر به في بعض ذلك منسوخ أو قبل تحريم الكلام قاله في شرح مسلم ثبت (قوله بطل من دمها) ينبغي أن تكون من بيانية لا تبعضية أذمها كاه قليل كما هو ظاهر (قوله ويخرج من كلامه) أي عنه يعني أنه يستثنى منه (قوله جاز) أي فيعود للقيام ولا يجوز له جمعه عن الركون كما هو (قوله أن كان قد تحامل) أي وطمأن بقرينة

(قوله ومن أذن أحدهما صاحبه) فالقول بأن أذن أحدهما لصاحبه صلى كل منفرد أو لا يدخل للقرعة هما لا تأثير لها في ما كان الغرض كالشتر كين في المنفعة المشتركة في إمامة مسجد فليس لثالث أن يتقدم الأباذنه ولا أحدهما أن يتقدم الأباذن الآخر أو ظن رضاه والقياس حرمه ذلك عند عدم الأدن والرضا ولو كان الآخر منصولا (قوله حيث يجوز انتفاعه) أي بان أذنه شريكه في السكنى مثلا (قوله وظاهر أن محل الأول) أي الأذن في الصلاة في ٥٤٩ ملكه وإن لم يذن في الجماعة

فوفصل في بعض شروط القدوة (قوله فالتقدم به) أي لموقف لانه أي التقدم لم يفسل أي عنه صلى الله عليه وسلم ولا فضل في زمنه وأقر عليه (قوله قال تتقدم الخ) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل والناسي وفي الأبعد منهم بحث بعضهم أن الجاهل يقتصر له لتقديمه عدد بأعظم من هذا وإنما حجة في معذوره لعدم عمله أو قرب إسلامه وعلمه فالناسي ماله أن يقال أن الناسي بنفسه قصير لضعفه بالجاهل حتى حكي الحكيم (قوله وإن لم يسمع كلام الجمهور) أي فلو أن من أذنه ففسل (قوله لم يطل) ظاهره لو كان لثالث بالأسوة ووجه

لها ولا بد من إذن الشريكين لعيرهما في تقدمه ومن أذن أحدهما لصاحبه فإن حضرا أو أحدهما المستعير من الآخر لم يتقدم غيرهما الأباذنه ولا أحدهما الأباذن الآخر والحاضر منهما أحق من غيره حيث يجوز انتفاعه بالجميع والمستعيران من الشريكين كالشريكين فإن حضر الأربعة كفي إذن الشريكين (والوأي في محل ولا يذنه أولى من الألفه والمالك) الأذن في الصلاة في ملكه وإن لم يذن في الجماعة بخلاف غيره لانه لا تمام في ملكه الأباذنه فيها لثلاث لم تقدم غيره عليه غير ذاته وهو ممنوع وظاهر أن محل الأول عند عدم زيادة زمن الجماعة والأبلا بد من أدنه فيها والأصل في ذلك الخبر المار ولعموم ما تضمنه مع أن تقدم غيره بمحضته من غير أدنه لا يليق بهذا الطاعة وبراهي في الولاء تتفاوت درجاتهم فيقدم الإمام الأعظم ثم بقية من له الولاية الأعلى فالأعلى حتى على الإمام الراتب نعم لو ولي الإمام أو نائبه الراتب قدم على والي البلد وقاضيه كما قال الأذري وغيره بل الأوجه تقديمه على من سوى الإمام الأعظم من الولاية

فوفصل في بعض شروط القدوة وكثير من آدابها وبعض مكروهاتها (لا يتقدم المأموم على إمامه في الموقف) يعني المكان لا بقيد الوقوف فالتقييد به حري على الغالب لانه لم ينقل وتغيرت أحوال الإمام ليؤتم به والاتباع المتقدم غير تابع (فإن تقدم عليه بقينا وإن لم يكن قائما في غير شدة الخوف كما قاله ابن أبي عسرون وقال أن الجماعة أفضل وإن تقدم بعضهم على بعض وهو المعتد وإن خالفه كالأمر الجمهور) (بطل) أن وقع ذلك في أثناءها ما في ابتدائها فلا تنعقد وتسمية ما في الابتداء بطلانا لعيب (في الجديد) لكونه أخف من مخالفته في الأفعال المبطلية كما سيأتي فإن شك في تقدمه عليه لم يطل وإن جاء من إمامه إذا أصل عدم المبطل فكان مقدما على أصل بقاء التقدم والتقدم لا يطل مع الكراهة كالوقوف خلف الصف وحده (ولا تنضم مساواته) لإمامه لعدم الخلة لكونها مكروهة تفوت فضيلة الجماعة وإن كانت صورتهم معندهم في الجملة وغيرها حتى يسقط فرضها لانتفاء وان ظن به بعضهم ويحرم ثالث في كل مكروه من حيث

بأنه كالوشك عند النية في انتفاض طهره وقد يفرق ويقال ينبغي أن لا يكون الشك سال الله معسرة لا معسرة لا معسرة لا معسرة في المبطول والتردد يؤثر فيها وعرضته على شيخنا طيب فارضاه أه سم على سنج والأقرب لأول لانه لو كان مجرد الشك في النية مانعا من الاعتقاد لا تمتنع القدوة من تعفن الطهارة وشك في الحدث كان الأصل بقاء الطهارة ولا طرلا احتمال المخالف للأصل (قوله إذا الأصل عدم المبطل) أي وينبغي حصول انفصلة حينئذ ويقال علمه ما وجه تقدم كون الأصل عدم البطلان على كون الأصل بقاء التقدم مع أن بقاء التقدم يؤدي إلى عدم الاعتقاد دخه وصا وقد قل ابن الرضا في كفايته أنه الوجه فتأمل (قوله تنوت فضيلة الجماعة) أي في مساوئيه لا مطلقا هج (قوله في الجملة وغيرها) أي من حصول الشعار فيسقطها فرض الكفاية ويحمل الإمام عند القراء والسمو والحنه سهو إمامه ويضرب تقدمه عليه بركنين فعليين كإبائي وغير ذلك

مابعده (قوله فالتطوأتان أو الضربتان) أي أو نحوهما وان أو هم صنيع الشارح خلافه (قوله بمحتمل التواني وعدمه) قضيته ان التواني مبطل في هذه الواقعة وهو خلاف صريح كلامهم فانهم نصوا على ان من تقن بعد سلامه ترك شيء من الصلاة يعود اليها ويفعله ما لم يطل الفصل وان تكلم بعد السلام أو خرج من المسجد أو استدير القبلة فقفوهم أو خرج من (قوله ويندب تخلفه قليلا عرفا) ولا يتوقف حصول السنة على زيادة القرب بحيث يحاذي بعض بدن المأموم بعض بدن الامام في الركوع أو السجود (قوله كما في امرأة خلف رجل) أي بشرط أن لا يزيد على ثلاثة أذرع على ما يفيد قوله الآتي ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينها كباين كل صفتين على ثلاثة أذرع وعليه فقوله والتأخر كثيرا أي بالنسبة لموقف الرجل لكن رأيت بهامش عن فتاوى حج مانصه سئل عن قولهم يستحب أن لا يزيد ما بين الامام والمأمومين على ثلاثة أذرع فلو ترك هذا المستحب هل يكون مكرها بنص أئمتنا وكذلك لو وصف صفائنا بقبول الكمال الاول هل يكون كذلك فاجاب بقوله كل ما ذكر مكره مفقود لفضيلة الجماعة فقد قال القاضي وغيره وخزم به في المجموع السنة أن لا يزيد ما بين الامام ومن خلفه من الرجال على ثلاثة أذرع تقريبا كباين كل صفتين أما النساء فيسن لهن الخلف كثيرا وفي المجموع اتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب الاول والحث عليه اه (قوله بالعقب) أي بكلمة فلا يضر التقدم ببعضه اه حج وقال عميرة ولو تقدم ببعض العقب ففيه خلاف حكاه في الكفاية عن القاضي حسين وعلل الصحة بأنها مخالفة لا تطهر فأشبهت المخالفة اليسيرة ومال مر الى الصحة اه سم على منهج (قوله وهو مؤخر القدم) أي ما يصب الارض منه اه حج (قوله فلا اعتبار بتقدم أصابع المأموم) ع ينبغي ان يضر ذلك عند الاعتماد ٥٥٠ عليها كما حوله الاسنوي وغيره وهو ظاهر اه وفي الناصري قال أبو زرعة فلو لم

يعتمد على شيء من وجليه معا على الارض وتأخر العقب وتقدمت رؤس الاصابع فان اعتمد على العقب صح أو على رؤس الاصابع فلا اه سم على منهج وقوله على شيء من وجليه أي من بطونهما فلا ينافي قوله بعدوان اعتمد على العقب الخ (قوله

الجماعة المطلوبة) ويندب) للمأموم (تخلفه) عن امامه (قليلا) عرفا فيما يظهر استيعمالا للدب واطهار الرتبة الامام عليه ولا يزيد على ثلاثة أذرع وقد تنس المساواة كما سيأتي في المرأة والتأخير كثيرا كما في امرأة خلف رجل (والاعتبار) في تقدمه وتأخره ومساواته في القيام ومثله الركوع فيما يظهر (بالعقب) وهو مؤخر القدم لا الكعب وأصابع الرجل انفس التقدم انما يظهر به فلا اعتبار بتقدم أصابع المأموم مع تأخر عقبه بخلاف عكسه وفي القعود بالالية ولو في التشهد ودان كان راكبا وفي الاضطجاع بالجنب وفي الاستلقاء احتمالا لان أوجههما برأسه سواء فيما ذكر اتحاد اقسامهما مثلاً لا أم ولجل ماتقرر في العقب وابعده ان اعتمد عليه فان اعتمد على غيره وحده كاصابع القائم وركبة الجالس اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر ولو اعتمد عليه ما حبت القدوة كما اقتضاه كلام

وفي القعود بالالية) عبارة المنهج باليه (قوله ولو في التشهد) ظاهر اخذه غاية انه اذا كان يصلي من قيام بغوى اعتبر عقبه في حال قيامه واذا جلس للتشهد اعتبر بالالية واذا سجد اعتبر أصابع قدميه وهكذا حتى اذا صلى صلاة نفل وفعل بعضهم قيام وبعضها من قعود وبعضها من استلقاء اعتبر في التقدم الحالة التي انتقل اليها لان كل حالة انتقل اليها يقال صلى قائما قاعدا الخ (قوله وفي الاضطجاع بالجنب) أي فيضرت التقدم ببعضه اذا كان عريضا عقب الامام مثلاً وفي حج الاضطجاع بالجنب أي جميعه وهو ماتحت عظم الكتف الى الخصرة فيما يظهر وفي شرح العباب للنواوي وهل العبرة بتقدم الجنب أو مؤخره أو كله احتمالات رجح منها الهيتمي في شرح الكتاب الثاني وفي شرح المنهاج الثالث (قوله اتحاد) أي الامام والمأموم (قوله كاصابع القائم) أي أو الساجد كما نقله سم عن الشارح وسيأتي ما فيه (قوله اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر) يؤخذ منه بالاولى انه لو صار قائما على أصابع وجليه خلقه كانت العبرة بالاصابع وهو ظاهر وانه لو انقلبت رجله كانت العبرة بما اعتمد عليه (قوله ولو اعتمد عليها) أي على عقبه وقدم أحدها وعبارة حج والاعتبار بالعقب الذي اعتمد عليه وان اعتمد على التأخرة أيضا كما هو قياس نظائره خلا للبعوى اه وكتب بهامشه الشهاب العبادي مانصه قوله خلا للبعوى في القوت عن البغوى فلو تقدم بأحد العقبين فان اعتمد على القدم بطلت وان لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليها قالت وفيه نظر اه وبالجملة فيما اذا اعتمد عليها أفتى شيخنا الشهاب الرملي وفي حج بعد قول المصنف ولا تضر مساواته الخ تنبيه من الواضح مما صرنا من أدرك الحرص قبل سلام الامام حصل فضيلة الجماعة وهي السبع والعشرون لكنهادون من حصلها من أولها بل أدنى أئمتنا قبل ذلك ان المراد بالفضيلة الغائبة هنا فيما اذا ساءوا

المسجد صادق بما اذا كان بفعله كثير بالنسبة للصلاة بل الخروج من المسجد لا يتأتى بدون ذلك غالباً خصوصاً ولم يقيدوا ذلك بما اذا كان بقرب باب المسجد وعبارة بعضهم وان مشى قليلاً لا يقال المراد بالقليل ما لا يضرب في الصلاة كالحطوة

في البعض السبعة والعشرون في ذلك الجزء وما عداه محال مساو فيه يحصل له السبع والعشرون لكنها متساوية كما تنظر وكذا يقال في كل مكروه هنا يمكن تبعيضه اه (أقول) قوله السبعة والعشرون أي أنني تخص ما قارن فيه ويا صاحبه ان الصلاة في جماعة تزيد على الانفراد بسبع وعشرين صلاة قال كوع في الجماعة يزيد على المنفرد بسبع وعشرين ركوعاً فإذا قارن فيه دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تتعين فقط دون السبع والعشرين التي تخص الركوع والسجود مثلاً في الجماعة (قوله اما اذا تمكن) أي من الصلاة (قوله وتعين طريقاً) أي بأن لم تكن الصلاة الاعلى هذه الحالة (قوله وبمحت بعض أهل العصر) يريد به حج وعبارته ولم أرهم كلاماً في الساجد يظهر اعتبار أصابع قدميه ان اعتمد عليها أيضاً والا فاستحسنا اعتمده عليه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم يثبت اعتبار أصابعه ويتعين حمله على ما ذكرته (قوله بأصابع قدميه) معتمد (قوله ولا بعده) نقل سم على منسج عن الشارح انه رجع اليه آخر (قوله غير ان اطلاقهم تخلله) أي وان الاعتبار العقب بأن يكون بحيث لو وضع على الارض لم يتقدم على عقب الامام وان كان من ثقبها بالفعل اه سم على حج (قوله ويسندون) كانه قال محل ما سلف اذا بعدوا عن الكعبة والا ٥٥١ تحكهم هذا اه هيرة أي وعليه

فلاستدارة أفضل من الصفوف ويصرح به قول الشارح استقبالياً (قوله استقبالياً) أي فيكره في حق من هو في غير جهة الامام عدم الاستدارة (قوله وان لم يصفق المسجد) أي مطلقاً سواء احسوا بالاستدارة أم لا خلافاً للزركشي مر اه سم على منسج (قوله خلافاً للزركشي)

البنوي وأقرب به والدرجة الله تعالى فلو صلى قائماً معتمداً على خشبتين تحت ابطينه فصارت رجلاً معلقة بين في الهواء فان لم تمكنه غير هذه الهيئة فلا وجه اعتبار الخشبتين اما اذا تمكن على غير هذا الوجه فصلاته غير صحيحة ولو تعلق مقتدياً بهجلاً وتعين طريقاً اعتبر منكبه فيما يظهر وبمحت بعض أهل العصر ان العبرة في الساجد بأصابع قدميه ولا بعده غير ان اطلاقهم يخالفه (ويسندون) أي المأمومون استقبالياً اذا صلوا في المسجد الحرام حول الكعبة) وان لم يصفق المسجد خلافاً للزركشي كما فعله ابن الزبير ووقع عليه الاجماع وبما فيه من اظهار تميزها على غيرها وتظيمها والنسوية بين الجميع في توجههم لها ويسن ان يقف الامام خلف المقام للاتباع والهدف الاول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهته وهو اقرب الى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف فقد قالوا ان الصف الاول هو الصف الذي يلي الامام سواء أكانت مقصورة واحدة أم لا وعملت به أفضليته المشروع لعدم اشتغاله بمن امامه كذا أفق به والدرجة الله تعالى

زاد الخطيب لكن الصفوف أفضل من الاستدارة اه لكن قول الشارح استقبالياً يشعر بخلافه (قوله ويسن ان يقف خلف المقام) قال شيخنا الزيادي وظاهر ان المراد بخلافه ما يسهى خلفه عرفاً وان كلاً اقرب منه كان أفضل اه حج (أقول) شار بذلك الى دفع ما يقال كان المناسب في التعبد بان يقول امام التمام يعني بان يتف قبالة بابها لانه اذا وقف خلف المتبهم واستقبل الكعبة صار المقام خاف ظهروه (قوله حيث لم يفصل بينه وبين الامام) المتبادر ان الصبر راجع لقوله وهو أقرب الى الكعبة منه وهو يقتضي انه لو وقف صف خلف الاقرب وكان منصفه لاجن وقف خلف الامام كان الاول المتصل بالامام لكن في حاشية سم على منسج ما يخالفه وعبارته فرع أنني شيخنا الردي كان نقله مر بما صله ان الصف الاول في المصير حول الكعبة هو المتقدم وان كان اقرب في غير جهة الامام أخذ من قولهم الصف الاول هو الذي يلي الامام لان معناه الذي لا واسطة بينه وبينه أي ليس قدامه صف آخر بينه وبين الامام وعلى هذا فاذا اتصل المصلون بمن خلف الامام الواقف خلف المقام وامتدوا خلفه في حاشية المطاف ووقف صف بين الركبتين اليمانيين قدام من في الحاشية من هذه الحلقة الموازن لمن بين الركبتين كان الصف الاول من بين الركبتين لا الموازن ليمانيهما من هذه الحلقة فيكون بعض الحلقة صفناً أول وهم من خلف الامام في جهته دون بقيتها في الجهات اذ تقدم عليهم غيرهم وفي حاشية ان لركشي ذكر ما يخالف ذلك اه وفي كلام شيخنا الزيادي ما نصه والصف الاول حينئذ في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الاول الذي وراءه لا ما قارب الكعبة اه وهذا هو الاقرب الموافق للتبادر المذكور (قوله سواء أكانت مقصورة الخ) أي وسواء كان الامام واقفاً في المحراب أم لا (قوله وعملت به أفضليته) أي هذا الحكم وهو الاستدارة

والخطوبتين لا تناقولا ينافية أخذهم له فاية اذ لو كان المراد ما ذكرتم لم يحج للنص عليه فضلا عن أخذه غايته اذ الغاية انما لو في  
بها في أمر مستغرب أو لا إشارة الى خلاف والقليل بالمعنى المذكور لا غرابة فيه اذ لا يضر في صلب الصلاة وأيضا فقد قرئوه في  
الغاية مع أمور تبطل الصلاة بها وتغتر فيما مروى استبدار القبلة والكلام فليراجع وليحضر (قوله ان يتوجه) أراد ان  
يقع به قدر ازا لئلا على مفاد المتن وهو حسن التوجه الى ما يأتي (قوله ثم اخط) أي بعد المصلي (قوله والمراد بالمصلي والخط منها

(قوله ولا يمنع الصف تخلل نحو منبر) أي حدث كان من بجانب المنبر محاذيا لمن خلف الامام بحيث لو ازيل المنبر وقف موضعه  
شخص مثلا صار الكل صفا واحدا (قوله لكن جزما بخلافه) هذا هو المعتمد (قوله بخلافه في جهته) قال حج ويؤخذ من هذا  
الخلاف القوى ان هذه الاخرية مكروهة معقولة لفضيلة الجماعة وهو محتمل بل متحتم الخ وكتب عليه سم قوله ان هذه  
الاخرية الخ انظر المساواة اه (أقول) يحتمل الكراهة أخذ من كراهة مساواته له في القيام المتقدم ويحتمل الفرق بأن  
سبب الكراهة هـ. الخلاف القوى وهو منتف في المساواة ولم يظهر به مساواة الامام في الرتبة حيث اختلفت الجهة ولعل  
هذا أقرب ثم رأيت في كلام شيخنا ٥٥٢ العلامة الشوبري على المنهج ما يوافقه (قوله فلو توجه الامام الركن الخ)

أي اما لو وقف بين الركنين  
فجهته تلك والركنان  
المتملان بهما من الجانبين  
وقوله فجهته أي الامام  
(قوله مجموع جهتي جانبيه)  
انظر هل من الجهتين  
الركنان المحاذيان للجهتين  
زيادة على الركن الذي  
استقبله الامام أولا حتى  
لا يضر تقدم المستقبليين  
لذنبك الركنين على الامام  
فيه نظروا الاقرب الضرر  
فيكون جهة الامام ثلاثة  
أركان وجهتين من جهة  
الكعبة (قوله كمالوا نفر  
على الصف) أي فانه قد  
تفرقه فضيلة الجماعة  
(قوله وتعبيره بذلك) أي  
يقف (قوله عن عينه)  
أظن مر قررانه لو كان

ولا يمنع الصف تخلل نحو منبر ويعلم مما تقدم في باب استقبال القبلة انه لو وقف صف طويل  
في آخر باب المسجد الحرام لم تصح صلاة من خرج عن سمت الكعبة لو قرب منها كما ذكر  
ذلك بعض المتأخرين لكن جزما بخلافه ولا ينافية ما مر في فصل الاستقبال من البطلان لانه  
محمول على القرب من الكعبة وهذا في حالة البعد عنها (ولا يضر كونه أقرب الى الكعبة في غير  
جهة الامام في الاصح) لعدم ظهور مخالفة فاحشة به بخلافه في جهته فلو توجه الامام الركن  
الذي فيه الحجر مثلا فجهته مجموع جهتي جانبيه فلا يتقدم عليه المأموم المتوجه له ولا لآحدى  
جهتيه والثاني يضر كما لو كان في جهته والاوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الاخرية  
المذكورة كمالوا نفر عن الصف ويدل على ذلك قوة الخلاف اذا الخلاف المذهبي أولى بالرعاية  
من غيره وقد أفتى بفواتها والدرجة الله تعالى (وكذا) لا يضر (لو وقفا) أي الامام والمأموم  
(في الكعبة) أي داخلها (واختلفت جهتهما) بان كان وجهه لوجهه أو ظهره لظهره أو  
ظهر أحدهما الى جنبه فصح وان كان متقدما عليه حينئذ فان كان وجهه الامام لظهره  
المأموم ضركا فهمه كلام المصنف لتقدمه عليه مع اتحاد جهتهما فلا ترد على عبارته (ويقف)  
ندبا للمقتدى وتعبيره بذلك وفيه اساسيات في الغالب فلو لم يصل واقفا كان الحكم كذلك (الذكر)  
ولو صليا اذ لم يحضر غيره (عن عينه) لما صح عن ابن عباس انه وقف عن يسار رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فاخذ برأسه فافامه عن عينه ويؤخذ منه انه لو فعل أحد من المقتدين خلاف  
السنة استحب للامام ارشاده اليها بيده أو غيرها وان وثق منه بالامتنان ولا يبعد ان يكون  
المأموم في ذلك مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل بل  
في المجموع والتحقيق انه لو وقف عن يساره أو خلفه ندب التحويل الى اليمين والافحولة  
الامام لحديث ابن عباس ومقتضاه عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الاقرب وان اقتضى

المأموم اذ وقف على يمين الامام لا يسمع قراءته ولا انتقاله له ولو وقف على اليسار سمع ذلك وقف على  
اليسار انتهى سم على منهج لكن سياق في قوله وأفضل كل صف الخ ما يخالفه فليتأمل ومراده بعدم العلم بانتقاله عدم  
رؤية افعاله كما يأتي (قوله انه وقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي وكان يصلي نفلا لا تطلب فيه الجماعة وفعله  
بيانا للجواز (قوله فاخذ برأسه) اعلم بحسب ما اتفق له صلى الله عليه وسلم والا فتحويل الامام للمأموم لا يتقيد بذلك بدليل الرواية  
الا تبية فاخذ بيدنا الخ أو انه لما كان صغيرا وهو يلزم منه قصره سهل عليه تناول رأسه دون يده مثلا أو ان ذلك خصوصية  
له صلى الله عليه وسلم لما هو ظاهر ان ذلك يتعدى غيره (قوله انه لو فعل أحد من المقتدين) أي به بالفعل ليخرج مريد القدوة  
وينبغي ان مثل ذلك ارشاد مريد القدوة كمالوا اذ داخل الوقوف على يسار الامام وأمكنه ارشاده للوقوف على عينه أو  
رأه يسرع في المشي فيشير اليه ليمشي بالتأني (قوله ان يكون المأموم في ذلك مثله) أي مثل الامام في ارشاد غيره ولو الامام



أعلامها) لعل الباء فيه بمعنى في ليتأتى قوله منها ويكون في الكلام مضاف محذوف والتقدير والمراد في مسئلتى المصلى والخط الخ ويجعل الكلام الى قوله والمراد من المصلى والخط في مسئلتيهما أعلامها (قوله في اعتقاد المصلى) هو ظاهر فيما اذا كان المصلى غير شافعي والمراد شافعي كأن كان المصلى حنفيًا من امرأة مثلاً وصلى فيحرم على الشافعي المرور بين يديه حيث كان له ستره بخلاف عكسه كأن كان المصلى شافعيًا اقتصد فلا يحرم على الحنفي المرور بين يديه الا ان كانت الحرمة مذهبه (قوله اختصاصه به) أي بالجاهل (قوله الى الاصح) مقابلته الكبر (قوله ولو خالف ذلك كره) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل ولو قيل باغفار ذلك في حق الجاهل وان بعد عهده بالاسلام وكان مخالط العلماء وانه لا تفوته فضيلة الجماعة لم يكن بعيدا لان هذا مما يخفى ولا يخاف هذا ما تقدم عن الایعاب في التقدم على الامام من انه لا يضر في حق الجاهل حيث عذر (قوله في القيام) ومنه الاعتدال لانه قيام في الصورة (قوله من تقدم امامه) أي المتقدم وكان الاولى ان يقول امامهما (قوله فان لم يكن الا أحدهما) أي اضيق المكان من أحد الجانبين أو ضوه كماله كان بحيث لو تقدم الامام سجد على نحو تراب يثوبه خلقه أو يفسد ثيابه أو يضره الناس (قوله فعل الممكن ليعينه ٥٥٣ في أداء السنة) أي فان لم يفعل التقدم أو التأخر من أمكنه دون

الاخر فهل تفوت الفضيلة عليه دون من لم يمكنه تقدم ولا تأخر لعدم تقصيره أو تفوته مامعافيه نظر والا قرب الاول لمسامر من عدم تقصير من لم يمكن ومثل الشهاب الرمي عما أفتى به بعض أهل العصر انه اذا وقف صف قبل غمام ما امامه لم تحصل له فضيلة الجماعة هل هو معتقد أولا فاجاب بانه لا تفوته فضيلة الجماعة بوقوعه المذکور وفي ابن عبد الحى ما يوافقه ويمارونه ليس منه كما وهم صلاة صف لم يتم مقابلة

كلام المذهب اختصاصه به (فان حضر) ذكر (آخر احر) بدبا (عن ساره) بفتح الميم الى الاصح فان لم يكن يساره محل أحر خلفه ثم تأخر اليه من هو على اليمين ولو خالف ذلك كره وفاتت به فضيلة الجماعة كما أتى به والد رحمه الله تعالى نعم ان عقب تحريم الثاني تقدم الامام أو تأخرهما نالافضيلتهما والافلا تحصل لواحد منهما كما يعلم من قوله (ثم) بعد احرامه لا قبله (يتقدم الامام أو يتأخران) في القيام والحق به في الركوع كما يحتمل السجدة لله تعالى خلافاً للبلقينى (وهو) أي تأخرهما (أفضل) من تقدم امامه عند امكان كل منهما الا ان الامام متبوع فلا يناسبه الانتقال فان لم يمكن الا أحدهما فعل الممكن ليعينه في أداء السنة وأصل ذلك خبر مسلم عن جابر رضى الله عنه قت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فادري عن يمينه ثم جاء جابر ابن مسعود فقام عن يساره فاضربا يدينه ففعلت حتى أقامنا خلفه اما في غير القيام وما ألحق به ولو كان تشهد آخر ادليس فيه ذلك وان أوهم كلام الروضة خلافاً لانه لا يتأتى الا بعمل كثير أو يشق غاية (ولو حضر) ابتداء معاً أو مرتباً (رجلان) أو صبياناً (أو رجل وصبي صفا خلفه) لا يتابع أيضاً ويسن ان لا يزيد ما بينه وبينهما أكابرين كل صفين على ثلاثة أذرع وكذا لو حضر امرأة ولو محرماً أو زوجة (أو نسوة) تقوم أو يقمن خلفه فليجبر أنس السابق فان حضر معه ذكر وامرأة ونف الذكر ن يمينه والمرأة خلفه الذكر أو ذكران وتفا خلفه وهي خلفهما أو ذكر وامرأة وخفي وقف الذكر عن يمينه والخفي خلفه الاحتمال أو ثبته والمرأة خلفه لا احتمال ذكوره (وبتف خلفه الرجل ثم) ان تم صنوبهم وقف خلفهم

٧٠ نهاية ل من الصفوف فلا تسوت بذلك فضيلة الجماعة وان فاتت معاملة الغفاني وعليه فيكون هذا مسئلتى من قدر لهم مخالفة الدنيا المطوية في الصلاة من حيث الجماعة مكرهة مبنية للفضيلة (قوله جبار) هو جبار وموحدة وألف وآخره راء موحدة مكية (قوله راء الحوية) أي وهو الركوع كما قدمه (قوله صفنا خلفه) أي بحيث يكون محاذي ليد به وذلك الخلق الخلى أي قاما صفنا وهذا الخلق منه قد نفى ان تقرأ قول المصنف صف بفتح الصاد مبنية للفاعل وهو جازر كنه للنعول فان صف يسعمل لازماً ومعدى يبالغ في صفعت اليوم فاصطعوا ووصفوا اه مصباح بالمتى (قوله ان لا يزيد ما بينه وبينهما) أي ما بين الرجلين أو الرجل والصبي (قوله فان حضر معه ذكر وامرأة الخ) ظاهره وان كانت المرأة محرماً لا ذكر وهو موافق لما قدمه في قوله ولو محرماً أو زوجة وهو ظاهر لا خلافاً للخص وعبارة حميدة لو كانت المرأة محرماً للرجل فالظاهر انهما يصحان خلفه (قوله والخفي خلفهما) أي بحيث يجازيهما لكن قضية قوله لا احتمال الخ ان الخفي ينف خلف الرجل وه دق عليه انه خلفهما (قوله ويخف خلفه الرجل) قال ابن حجر ولو أرقأ كما هو ظاهر ثم ذل وظاهر تعبيرهم بالرجل تقديم الفساق اه وقال سم عليه لو اجتمع الاحرار والارقاء لم يسبهم صف واحد فينبغيه تقدم الاحرار لانهم أتمروا نعم لو كان الارقاء افضل بنصوعهم وصالح ففهم نظر ولو حضر واقبل الاحرار قبل يؤثرون والاحرار فيه

لأننا نحكم عليه بجملة لم يرها مقلده ثم رأيت الشهاب حج أنشأ إلى ذلك وكذا يقال فيما يأتي في قوله وقياسه أن من استتر  
بستره يراها مقلده الخ (قوله على ما يجنبه بعضهم) هو الشهاب حج في الامداد (قوله والوجه عدم السترة بالادعى) أي وان

نظر اه وقوله ففيه نظر مقتضى ما نقل عن شرح العباب لابن حجر من أن القوم إذا جاؤا معاً ولم يسهمهم صف واحد ان يقدم  
هنا بما يقدمون به في الامامة تقدم الاحرار مطلقاً وقوله في الثانية فيه نظر أي والاقرب انهم لا يؤخرون كان الصبيان  
لا يؤخرون للصبيان (قوله كل بالصبيان) ويقفون على أي صفة اتفقت لهم سواء كانوا في جانب أو اختلطوا بهم (قوله ان  
كلامنا الاول) هو قوله فان لم يتم صف الرجال كل الخ (قوله لم ينعوا للصبيان) ندباً ما لم يخف من تقدمهم فتنة على من خلفهم والا  
أخروا ندباً كما هو ظاهر ما فيه من دفع المفسدة (قوله ثم الخلفاء) أي ويقفون صفواً واحداً كصفوف الرجال (قوله وان لم يكمل  
صف من قبلهم) وهم الصبيان (قوله ثم النساء كذلك) أي وان لم يكمل صف من قبلهم وأفضل صفوفهن آخرها لبعده عن الرجال  
(قوله ثم الذين يلونهم ثلاثاً) أي قالها ثلاثاً ٥٥٤ بالمرء الاول (قوله وأفضل صفوف الرجال) أي الخاص وخرج به الخلفاء والنساء

فأفضل صفوفهم آخرها  
لبعده عن الرجال وان لم  
يكن فيهم رجل غير الامام  
سواء كن انا ناقط أو خناني  
فقط أو البعض من هؤلاء  
والبعض من هؤلاء  
فالاخير من الخلفاء أفضلهم  
والاخير من النساء أفضلهن  
(قوله أولها) ظاهره وان  
اختص غيره من بقية  
الصفوف بفضيلة في المكان  
كان في أحد المساجد  
الثلاثة والصف الاول  
في غيرها والظاهر خلافه  
أخذنا من قولهم ان الانفراد  
في المساجد الثلاثة أفضل  
من الجماعة في غيره وكألو

(الصبيان) وان كانوا أفضل من الرجال لعلم أو نحوه خلافاً لادري ومن تبعه فان لم يتم صف  
الرجال كل بالصبيان لانهم من الجنس اما اذا كان تاماً كن كان بحيث لو دخل الصبيان معهم  
فيه لو سبهم فالوجه تأخيرهم عنهم كما اقتضاه اطلاق الاصحاب خلافاً لادري وبذلك علم ان  
كلامنا الاول غير فرض الادري ولو حضر الصبيان أولاً لم ينعوا للصبيان لانهم من الجنس  
بخلاف غيرهم ثم الخلفاء وان لم يكمل صف من قبلهم (ثم النساء) كذلك لخبر مسلم ليبي  
بتشديد النون بعد المياء وبجذفها وتخفيف النون منكم أولوا الاحلام والنهي أي البالغون  
العقل ثم الذين يلونهم ثلاثاً وأفضل صفوف الرجال أولها ثم الذي يليه وهكذا وأفضل كل صف  
بينه وان كان من اليسار يسمع الامام ويرى افعاله خلافاً لبعضهم حيث ذهب الى انه أفضل  
حينئذ من الصبيان الخاص من ذلك معاللة بان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة مقدمة على  
المتعلقة بمكانها ويرده ان في جهة اليمين كالاول من صلاة الله تعالى وملائكته على أهلها  
ما يفوق سماع القراءة وغيره وما في الاول أخذنا من من توفير الخشوع ما ليس في الثاني  
لاستغفارهم عن امامهم والخشوع روح الصلاة فيفوق سماع القراءة وغيره أيضاً ما فيه  
متعلق بذات العبادة أيضاً (وتقف امامتهن) ندباً (وسطهن) يسكون السنين لورود ذلك عن  
عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما فان أمن خنثى تقدم كذا كروا امام عراة فيهم بصيرة ولا ظلمة  
كما ممة النساء والانتقدم عليهم ومحالفة ما ذكر مكرهه نفوت فضيلة الجماعة كما مر ثم محمل  
ما نقر ركازهم به المصنف في مجموعه في باب ستر العورة اذا أمكن وقوفهم صفواً والا وقفوا صفواً

كان في الصف الاول ارتفاع على الامام بخلاف غيره والظاهر ان الذي يليه أفضل أيضاً بل ينبغي ان الذي يليه هو  
الاول لكرامة الوقوف في موضع الصف الاول والحالة ما ذكر في فرع لم يفرع من الرجال حتى اصطف النساء خلف  
الامام وأحر من هل يؤخرون بعد الاحرام ليتقدم الرجال أولاً فيه نظروا يظهر الثاني وفاقاً لم ثم رأيت في شرح العباب لشيخنا  
عن القاضي ما يفيد خلافه اه سم على منتهى أقول والاقرب الاول حيث لم يترتب على تأخيرهن افعال مبطلية (قوله وأفضل كل  
صف عينية) أي بالنسبة الى علي يسار الامام امن خلفه فهو أفضل من اليمين كما نقل عن شرح العباب لابن حجر لكن ظاهر  
كلام الشارح بخلافه وهو ظاهر (قوله ويرده ان في جهة اليمين الخ) عبارة ابن حجر وقول جمع من الثاني أو اليسار يسمع الامام  
ويرى افعاله أفضل من الاول أو اليمين لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها مرود اه وبه تعلم ما في  
كلام الشارح حيث اقتصر على فضيلة اليمين وترك فضيلة الاول على الثاني وذكر توجيه ما فيه الافضلية في المسئلتين (قوله  
كالاول) أي كاهل الاول (قوله على أهلها) أي اليمين والاول (قوله وتقف امامتهن وسطهن) المراد ان لا تتقدم عليهن  
وليس المراد ان يتواءمن علي يمينها ويسارها في المدد خلافاً لتوجه بعض صفة الطالبة لم يجرر (قوله وسطهن) قرر مر  
انها تتقدم يسيراً بحيث تمتزجن وهذا لا ينافي انهما وسطهن اه سم على منتهى فان لم يحضر الامراء فقط وقفت عن يمينها  
أخذنا مما تقدم في الذكور

لم يستقبله كما شمله الاطلاق فان استقبله كان مكروها كما باني (قوله في مكان منصوب) حال من فاعل استتر كما هو سر مج  
فتاوى والده خلافا لما في حاشية الشيخ من جملة صفة الاسترة وعبارة الفتاوى سئل عن صلى بكان منصوب الى ستره هل يعمر  
المروءية وبينها أم لا فاجاب بانه لا يحرم المروءية ولا يكره انتهت وهو شامل لما اذا كانت السترة في غير المنصوب (قوله

(قوله لا يقف معهم) انظر هل ذلك على سبيل الوجوب أو النسب فيه نظروا الاقرب الثاني ويؤم كل من الفريقين بنفس  
البصر (قوله فهو أفضل) أي من جالوسهن خاف الرجال واستدبرهن القبلة (قوله تستوي صفوفها) ظاهرة وان زادت  
على ثلاثة فليراجع ما في الجنازة وعبارته ثم بعد قول المصنف وس - مل صفوفهم ثلاثة فأكثرتهم صلى عليه ثلاثة صفوف  
فقد أوجب أي حصلت له المنفرة ولهذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الافضلية كما قاله الزركشي عن بعضهم نعم يجب  
ان الاول بعد الثلاثة كدخول الغرض بها وانما لم يجعل الاول أفضل لمحافظة على مقصود الشارع من الثلاثة (قوله ويسن  
سد فرج الصفوف) ويسن ان لا يزيد ما بين كل صفين والاول والامام على ثلاثة أذرع ومتى كان بين صفين أكثر من ثلاثة  
أذرع كره له اذ لم يكن ان يصطفرامع المتأخرين فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة أخذنا من قول الثاني لو كان بين الامام ومن  
خلفه أكثر من ثلاثة أذرع فقد ضيعوا حقوقهم ولله اهلين الاصطفاة بينهم والا كره لهم اه ابن حجر وعبارته بعد قول  
المصنف الا تقي والافضل ما نصه ندبا لم يعمل به في الفضايل وهو أيها المصلي ٥٥٥ هـ دخلت في الصف أو جرت رجلا

من الصف فيصلي معك  
أعد صلاتك ويؤخذ من  
فرضهم ذلك فير لم يجد  
فرجة حرمة على من  
وجدها نفويته الفضيلة  
على الغير من غير عذر اه  
وكتب بعضهم على قوله  
والا كره لهم هـ اذ في  
ما يأتيه من النصريح  
بالحرمة الا ان تحمل  
الكرهية هنا على كراهة

مع غرض البصر واد اجتمع الرجال مع النساء والجميع عراة لا يقف معهم لافي صف ولا في  
صفين بل يتخمين ويجلس خلفهم ويستدبرون القبلة حتى تصل الى الرجال وكذا عكسه فان أمكن ان  
تتوارى كل طائفة بمكان حتى تصل الطائفة الاخرى فهو أفضل كما ذكر ذلك في المجموع وصلاة  
الجنازة تستوي صفوفها في الفضيلة عند اتحاد الجنس لاستيعاب تعدد الصفوف فيها ويسن  
سد فرج الصفوف وان لا يشرع في صف حتى يتم الاول وان يشفع ان يريده وجميع ذلك سنة  
لا شرط فالواحد اوصحت صلاتهم مع الكراهة كما مر بعض ذلك وتأنيث امامهم قال الرازي  
لانه قياسي كان رجلة تأنيث رجل وقال القنوي بل المتيسر حذف التأنيث لفظ امام ليس  
صفة قياسية بل صيغة مصدر أطلقت على الناعل فاستوى المؤنث فيها وعليه فاق  
بالتاء لا يوجبهم ان امامهم الذكر كذلك (ويكره وقوف المأموم فردا) عن صف من جنسه  
لأنه عنه ودليل عدم البطالان ترك أمره عليه الصلاة والسلام انما فعله بالعادة وما ورد في

القرآن اه وقضية ما عاين به من قوله لتفويته الخ ان فضيلة الصف الاول تنفوت على من تقدم عليهم قل أو أكثر وهو مسك  
لانهم لا تقصير منهم فالقياس ان الغيوب انما هو على المتقدم وحده ويمكن ان يقال المراد بالفضيلة التي قوتهم اقربهم من  
الامام وسماهم لمقرائه مثله الا انواب الصف واما هو فلا ثواب له لان فعله مكروء وأحرام وكلاهما موقوف لفضيلة الجماعة  
وهو فرجهم وقب شافعي بين حنفين مسا فرجهما كره ولم يحمل له فضيلة الجماعة لاعتقاده مسا صلاتهم ما قاله في الخادم ونظر  
فيه ابن حجر فراجع ويغني ان ليس مسئلا ملو لم تركوا مائة السابعة لان جعل التاء الكو به عن تنبيه صحيح بزل بمنزلة  
السهو والشافعي اذا ترك الناحية سهوا لا تبطل صلاته بغير الترك وانما تبطل بالسلام وعدم الترك وحيد في شافعي يرى  
صحته صلاة الخفي مع تركه القراءة فحصل له الفضيلة لعدم اعتداده ما يضاف اليه مع الصفة وانزل بمنزلة السهو وهو مما  
يبطل عمد وسهو عندنا فكان كالمسرد (قوله حتى يتم الاول) أي واد اشرعوا في الثاني يعني ان يكون وقوفهم على هيئة  
الوقوف خيف الامام فاذا حضر واحد وقف خاف الصف الاول بحيث يكون شاديا لمين الامام فاذا حضر آخر وقف في جهة  
يساره بحيث يكونان خلف من يلي الامام وقضية قوله حتى يتم الاول ان ما جرت به العادة من الصلاة في جمرد رواق ابن معمر  
بالجامع الازهر ان الصف الاول يكمل ولو بالوقوف في النصف وداخل الرواق ولا يشرعون في الثاني الا بعد اكتمال الاول  
وان امتد الى آخر المسجد من جهتي الامام وقد يقال اختيار هذا الموضع للصلاة ينزل منزلة مسجد مستقل فلا يعتبر ما اتصل  
به من المحن والارواق وهو الطاهر لانهم لو وقفوا في محل واسع كالبرية اعتبر منها ما هو مؤهل لصلاتهم دون ما ارادوا ان كان  
مساويا في الصلاحية لمساوا فيه بل أو اصح (قوله يهت صلاتهم مع الكراهة) ومتنصي الكراهة فوات وسبب الجماعة كما  
يصرح به قوله قبل ويجري ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة

قوله صلى الله عليه وسلم) تعليل للذين (قوله وانما يحرم الخ) تقدم ما ينبغي عنه (قوله أو اختل شرط من شروطها) من عطف العام على الخاص (قوله أو نحو باب مسجد) ينبغي أن يكون محله ما لم يضطر إلى الوقوف فيه بان امتلا المسجد بالصفوف ثم رأيت الشيخ في الحاشية ذكر ذلك احتمالا ثم قال ويحتمل عدم حرمة المرور ولعذر كل من المار والمصلي أما المصلي فله عدم تقصيره وأما المار فلا استحقاقه المرور في ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصلي حيث لم يبادر للمسجد بحيث يتيسر له الجلوس في

(قوله ويؤخذ من قولهم الخ) هذا الصنيع يقتضي أن الوقوف منفردا عن الصف في الصحة معه خلافاً وإن إعادة تسن للخرج منه لكنه لم ينه عنه فيما مر فراجع وقضية قوله إلا أن بعد قول المصنف فيخرج خروجاً من الخلاف الخ ثبوت الخلاف فيه وقد يشعر قوله السابق إذاً الخلاف المذهبي أولى بالمراعاة أن الخلاف في الانفراد عن الصف ليس خلافاً في مذهبهنا ويشعر به قول امامنا لو ثبت قلت به ٥٥٦ مفرغ صار وحده في أثناء الصلاة ينبغي أن يجزئ شخصاً فإن تركه مع تسيره

رواية أخرى من الأمر بها محمول على الاستحباب لا سيما وقد اعترض تحسين الترمذي وتصحيح ابن حبان لها بقول ابن عبد البر أنه مضطرب والبيهقي أنه ضعيف ولهذا قال الشافعي لو ثبت قلت به ويؤخذ كما قال الشارح من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما سبب في المقارنة ويؤخذ من قولهم هنا أيضاً أن الأمر بالاعادة للاستحباب إن كل صلاة وقع خلاف أي ليس بشاذ في محتمل استحباب اعادة ولو منفردا أو خرج بالجنس غيره كأمأة ولا نساء أو خنثى ولا خنثى فلا كراهة بل يندب كما علم مما مر (بل يدخل الصف أن وجد معه) بفتح السين فيه بان كان لو دخل فيه وسعه وإن عدمت فرجة ولو وجدها وبينه وبينها صفوف كثيرة خرق جميعها ليدخل تلك الفرجة لأنهم مقصرون بتركها ولا يتقيد ذلك بنصف أو صفين كما وقع للاستنوى ونقله في المهمات عن جمع كثير وعن نصه في الام فإنه التمس عليه مسئلة باخرى فإن فرض المسئلة التي نقل عنهم فيها في الخطي يوم الجمعة والخطي هو الماشي بين القاعدين وكل مناهنا في شق الصفوف وهم قائمون وقد صرح المتولي بأنهما مسئلة ان والفرق بينهما ان سد الفرجة التي في الصفوف مصلحة عامة له وللقوم بأتمام صلاته وصلاتهم فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في الحديث بخلاف ترك الخطي فإن الامام يسن له عدم إحرامه حتى يسوي بين صفوفهم نعم إن كان تأخرهم عن سد الفرجة لعدم ركوعه في الجهر بالمسجد الحرام لم يكره لعدم التقصير ولو كان عن بين الامام محل يسعه وقف فيه ولم يخرق ولو عرضت فرجة بعد كمال الصف في أثناء الصلاة فقتضى تعليلهم بالتقصير عدم الخرق إليها ويحتمل غيره (والا) أي وإن لم يجسدعة (فليجبر) ندباً في القيام (شخصاً) من الصف إليه (بعد الاحرام) ليصطف معه خروجاً من الخلاف ومحل ذلك إذا جاوز موافقته له والأفلاج بل يمتنع لحوف الفتنة وإن يكون حراً لئلا يدخل غيره في ضمانه حتى لو جرحه أو أضره بغيره فبقيت كونه رقيقاً داخل في ضمانه كما مر من الإشارة إليه عن افتاء والدرجة الله تعالى وإن يكون الصف أكثر من اثنين لئلا يصير الآخر منفرداً فإن أمكنه الخرق ليصطف مع الامام أو كان مكانه يسع أكثر من اثنين فينبغي أن يخرق في الاولى ويجزئهم ما عا في الثانية والخرق في الاولى أفضل من الجهر

ينبغي أن يكره مروجه الله اه سم على منهج أي وتفوته الفضيلة من حيثئذ (قوله ولو منفردا) أي وبعد خروج الوقت أيضاً (قوله بل يندب) أي الانفراد (قوله بفتح السين) أي وكسرها وقد نظم ذلك شيخنا العلامة الدوشمري فقال وسعة بالفتح في الاوزان والكسر محكي عن الصغاني (قوله لعدم التقصير الخ) أي ولا تفوتهم الفضيلة (قوله ولم يخرق) أي إلى أن يصل إلى فرجة في الصف الثاني مثلاً وينبغي في هذه الصورة أنه لا تفوت الفضيلة على من خلفه ولا على نفسه لعدم التقصير ومعلوم أن محله حيث لم يجسد محلاً يذهب منه بلا خرق للصفوف (قوله ولو

عرضت فرجة الخ) أي بان علم عروضها ما لو وجدها ولم يعلم هل كانت موجودة قبل أو طرأت فالظاهر (ولييساعده) أنه يخرق ليصلها إذا لاصل عدم سدها سيما إذا كان ذلك من أحوال المأمومين المعتادة لهم مفرغ مخرج لوجه هذا الحكم لم يبعد أن يسن لمن علم بجهله من أهل الصف التأخر إليه مر اه سم على منهم ومفهوم تقييده بالجهل عدم سنه مع العلم وبوجه بانه الذي فوت على نفسه (قوله عدم الخرق إليها) هذا هو المعتد (قوله كما مر من الإشارة إليه) أي في غير هذا الموضع ويؤخذ من قولهم خطاب الوضع لا يفترق الحال فيه بين العلم والجهل الضرر هنا (قوله فإن أمكنه الخرق) أي بين الاثنين بخلاف ما إذا كان الصف أكثر من اثنين فالجأ في من الخرق بالشرط (قوله فينبغي أن يخرق في الاولى) أي قوله فإن أمكنه الخرق والثانية هي قوله أو كان الخ (قوله والخرق في الاولى أفضل من الجهر) أي حيث أمكنه كل من الخرق والجهر



غير الممر ولعل هذا أقرب انتهى وقد يقال عليه اذا كانت الصورة ان المسجد ممتلئ بالصوف فأن يذهب المار والمحدث ليس محال للزور وقوله على انه قد يقال بتقصير المصلي الخ فيه انه حيث كانت الصورة ماد كرفلا بد من وقوف بعض المصلين بالسبب بالضرورة فلا تقصير (قوله وقباسة ان من استرخ الخ) أي بجماع عدم التقصير اذ من أف بالستره التي كاهه

(قوله ولا يساعده المجرور) ينبغي ان يجعل لهذا المسألة فضيلة الصف الذي كان فيه ولا يصير تأخره عنه اه سم على منج (قوله وذلك يعادل الخ) مشعر نفوات فضيلة الصف الذي كان فيه وفيه ما ذكرناه عن سم (قوله لأحرام) خلافا لظاهر ما يأتي عن الكفاية (قوله ان يجذب) هو بكسر الذا لجمعة وبابه ضرب اه مصباح (قوله وظاهر كلام الاصحاب) ضعيف (قوله فلا يخالف ما قررناه) أي ان الجرح قبل الاحرام مكروه لأحرام (قوله ضعيف) أي أو هو محمول على ما دل التوحيد فريضة تغلب على الظن صدقه (قوله أو بهداية ثقة) عطف على قول المصنف ٥٥٧ بأن كان يراه (قوله لمنه) أي المأموم (قوله

وجعل المأموم) أي بأن لم يعلم بانتهالانه لا بعد مضي ركنين فعليين كداد كروه هنا وسأقي في فصل حب متابعة الامام بعد قول المصنف ولو تقدم بفعل كركوع ان أي تقدمه ركنين بطالت ان كان عامدا عالما بقصره عنه بخلاف ما راكنا ساه أو راهلا فانه لا يصير غير أنه لا بعد بهما انهم وعلمه فأمراد ببطلان القدوة لعدم العلم ههنا انه اذا انزى على وجه لا يطلب على ظنه فيه العلم بانتقالات الامام لم تصح صلاته بخلاف ما دلت على ذلك وعرض له ما منه عن العلم بانتقالات وعلمه ولو ذهب المبلغ ويرجى عوده فانتهى انه لم يعد ولم يعلم بانتقالات الامام الا بعد مضي ركنين

(وليساعده المجرور) ندبنا لفضل المعاونة على البر والتقوى وذلك يعادل ما فات عليه من الصف اما الجرح قبل الاحرام فكروه لأحرام كما أفق به الالدرجه لله تعالى فقد قال القاضي أبو الطيب فيما لو وقف مأموم عن عين امامه فجاء آخر فأحرم عن يساره يكره لثاني ان يجذب الذي عن عين الامام قبل احرامه قال الرواني وكلام الاصحاب يدل على ان المأموم يتأخر الى الثاني قبل الشروع في الصلاة والصحيح ما قاله القاضي أبو الطيب انتهى بل أذكر ابن الاستاد كون الجذب بعد التحريم وقال وافق الزاقي على نقله الفارقي في فوائد ولم أراه في شيء من الكتب المشهورة بعد الكشف الا في الحلبلة للرواني وظاهر كلام الاصحاب واطلا فهم ان الجذب يكون قبل التحريم فان قصد الخروج من الخلاف كما مر ومتى أحرم من فرد لم تنقد صلاته عند المخالفين فلا فائدة في الجذب حينئذ انتهى وقد أنكره ابن أبي الدم أيضا فقوله الكفاية لا يجوز جذبه قبل ان يحرم محمول على الجوار المسحوق الطريفي فلا يخالف ما قررناه (ويشترط علمه) أي المأموم (بانتقالات الامام) ليتمكن من متابعتها (بأن) كان (يراه أو) يرى (بعض صف) من المقتدين به أو واحد منهم وان لم يكن في صف (أو يسمعه أو) يسمع (مبلغا) ثقة وان لم يكن مصليا وظاهرا ان المراد بالثقة هنا عدل الرواية اذ غيره لا يقبل اخباره وقوله المجموع يقبل اخبار السبي فيما طرقت المشاهدة كالغروب ضعيف وان نقله عن الجمهور واعتمده غير واحد أو بهداية ثقة يجنب أعني أصم أو بهداية أصم في نحو ظلة ولو ذهب المبلغ في أثناء صلاته لمنه نية المضارعة أي ان لم يرج عوده قبل مضي ما يسع ركنين في ظنه فيما يطهر فلولم يكن ثم ثقة وجعل المأموم افعال امامه انطاهرة كل ركوع والسجود لم تصح صلاته فيتضي لتعدد المتابعة حينئذ ومن شروط القدوة أيضا ان يجتمعهم موقف اذ من متاصد الاقضاء اجتماع جمع في مكان يتأهده علمه الجماعة في العصر الخالبة ومبنى العبادات على رعية لاتباع والاجتماع ما أرهه أحوال اما ان يكون بمسجد أو غيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما بمسجد والآخر بغيره وقد أخذ في بيان كل قتال (واداجهم ما مسجد صحيح الاقتداء وان بعدت المسافة) بغير ما فيه (ومال ائمة) مسافة

البطلان لعدمه كالمجاهل (قوله ان يجتمعهم ما سوف) الاولى ان يقول مكان (قوله على رعية لاتباع) أي ان لا يدع فليس لنا احداث صفة لم توجد في عهد عليه الصلاة والسلام الادلل كالتقاس على ما ثبت (قوله اما ان يكون الخ) يدل أو حبر لمخدوف أي وهي أنه اما ان يكون الخ (قوله أو يكون أحدهما بمسجد الخ) وفيه صورتان وذلك اما ان يكون لا ممر في المسجد والمأموم خارجة أو بالعكس (قوله منافذة أبوابها) قال هر المراد منافذة تسود يمكن اسطره منافذة ساد فلا بد في كل من البئر والسطح من امكان المروءة من ماله الى المسجد عادة بأن يكون له ممر حتى الى المسجد حتى قال في ذلك المؤذن في المسجد لورس سلمها امتنع اقتداء من يهاجم في المسجد لعدم امكان المروءة عادة اه سم على منعه من أقول ومحمداه لكن في سطره المسجد والاصح كما يعلم من قوله في الشارح منافذة أبوابها ليه الخ وقوله يمكن اسطره منافذة عاد يؤخذ منه ان لا يلزم

بها مقلده لا بعد مقصرا (قوله بستانه) الضمير المرفوع فيه للرجل والمرأة والمنصوب للصلى كما نصح به عبارة الشهاب  
مع ويظهر ان الضمير المرفوع في يراه للصلى لمراجع (قوله وفي اجماعه الجدل) بحث الشيخ في الحاشية ان مثلها الخاتم وقد  
يفرق بأن الغتم مطلوب في الجملة حتى في حال الصلاة وأيضا فان الذي يستره الخاتم من البدن قبل بالنسبة لما ستره  
الجلدة (قوله فأى واحدة نعى بها) الاولى في النعير ان يقال ردها أو وضعها أو تحولك ادلا تضيعة كما قرره (قوله لدفع

المعناة الا تنزل منها لاصلاح البئر وما فيها لا يكتبي بها لانه لا يستطرق منها الامن له - مرة وعادة بنزولها بخلاف غالب  
الناس فتنبه له (قوله أو الى سطحه) أى وان خرج بعض الممر عن المسجد حيث كان الباب في المسجد كما هو الفرض ولم تطل  
المسافة عرفا فيما يظهر (قوله ولو لم تباذلة مغلقة) أى وان ضاع مفتاح الغلق لانه يمكن فكه بدونه ومن الغلق القفل فلا يضر  
بمخرج السهل شيئا الزل الى من يصلى على سلم المدرسة الغورية خلف امامها هل يصح اقتداؤه به فأقضى بأن ان ثبت ان واقفها  
ونفها مسجد أو جامع أو افلا اه ٥٥٨ ويدخل تحت قوله والافلاما داشك اه أى والمشهور الا ان فيما بينهم ان

السلم مع الفسحة الملتصقة به عن يسار الداخل ليست مسجد (قوله غير مسمرة) ظاهره سواء كان ذلك في الابتداء أو في الانشاء وينبغي عدم الضرر فيما لو سمعت في الانشاء أخذ ما أتى فيمالو بنى بين الامام والمأموم حائل من انه لا يضر وعاله بأنه يقتصر في الدوام لا يتغير في الابتداء (قوله ومنارة داخلية فيه) عبارة ابن حجر ومنارته التي بابها فيه اه وقضيتها ان مجرد كون بابها فيه كاف في عدها من المسجد وان لم يدخل في وقفيته وخرجت عن سمته بانه وما قلناه فيما لو خرج بعض الممر عن المسجد موافق له (قوله ولو واف من ورثه بجدار المسجد الخ) أى والحال ان الشباك من جملة الجدران لان هذا محل خلاف الاسنوي كئلانة (قوله فقول الاسنوي لا يضر) أى الشباك (قوله ومن المسجد رحبته) أى في محبة اقتداء من فيها امام المسجد وان بعدت المسافة وحالت ابنية نافذة (قوله وهو ما كان خارجة محوط الخ) وان كان بينهما ما طريق اه ابن حجر وظاهر ان الطريق ان كان قد بقاء الى الرحبة والمسجد كانا كالمسجد وغيره كما هو والافلاود كمرعاة للخبز أو لنا ويل الرحبة بالمكان (قوله نهر طارئ) أى يتقن طرود بخلاف ما لو شك سم على منهج أى فلا يكونان كالمسجد الواحد وعلى هذا الحكم الطريق يخالف حكم الرحبة في صورة الشك لما مر في دول الشارح سواء علم وقفيته امسجدا أم جهل أمرها عملا بالظاهر (قوله أو بيت كذلك) أى واسع (قوله والاخر بسطح) قضيته انه لا يشترط امكان الوصول من أحد السطحين الى الآخر عادة وبه صرح سم على منعه عن الشارح أولا ثم قال لكنه بعد ذلك قال ان الاقرب ان شرط الصحة امكان المرو من أحد السطحين الى الآخر على العادة اه وسيأتى في كلامه

أبواب اليه أو الى سطحه كما يفهمه كلامهما خلافا لما يفهمه كلام الافوار ولو مغلقة غير مسمرة كبر و سطح ومنارة داخلية فيه لانه كله مبنى للصلاة فالحتمه من فيه مجتمعون لا قامة الجماعة مؤدون اشعارها والمساجد المنفاذة مثله في ذلك وان اضر كل منها امام ومؤذن وجاعة بخلاف ما اذا كان في بناء غير نافذ كان سمر بابها وان كان الاستطراق يمكن من فرحة من اعلاه فيما يظهر لان المدار على الاسنوي ان العادى وكسطحه الذى ليس له مرق أو حال بين جانبيه أو بين المسجد ورحبته أو بين المساجد المذكورة نهر أو طريق قديم بأن سببقا وجوده أو وجودها فلا يكون كالمسجد بل كمسجد وغيره وسيأتى وعلم انه يضر الشباك فلو وقف من ورثه بجدار المسجد ضرها كما هو المقول في الرافعي أخذ من شرطه كل روضة والمجموع وغيرهما نافذة ابنة المسجد فقول الاسنوي لا يضر سمره كما قاله الحصنى ومثل المسجد رحبته وهو ما كان خارجة محوطا عليه لاجله في الاصح ولم يعلم كونها اشار عاقبل ذلك أو نحوه سواء أعلم وقفيته امسجدا أم جهل أمرها عملا بالظاهر وهو التقويط عليها وان كانت منمنكة غير محترمة كما اقتضاه كلامهما وجرى عليه بعض المتأخرين وخرج بالرحبة الحريم وهو الموضع المتصل به المهيأ المصلحته كانباب الماء وطرح القمامات فيه فليس له حكمه فيما هو ولا في غيره ويلزم الوافق تمييز الرحبة من الحرم كما قاله الزركشى اتعاضى حكم المسجد ولو حال بين المسجدين أو المساجد أو المسجد نهر طارئ بأن حفر به سد حدهم سالم بخرجهما عن كونها كمسجد واحد وكان نهر فياد كذا الطريق (ولو كانا) أى الامام والمأموم (بفضاء) أى مكان واسع كصعاء أو بيت كذلك وكما لو وقف أحدهما بسطح والاخر بسطح وان حال بينهما شارع ونحوه (شرط ان لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع) بذراع اليد المعتدله وهو شبران (تقريبا) اذ لا ضابط له شرعا ولا لغة فلا تضر زياده غير منقحاشة

مستقذر) أي وإن لم يكن تحفة (قوله أي يشتاق) تفسير مراد من التوق والاهو شدة الشوق (قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره) يؤخذ منه أن محله إذا كان عن يمين الجيرة الشريفة وهو مستقبل القبلة (قوله أكرام تلك) أغنياء طين بالنسبة للصلي على أن في هذه الحكمة وقصة أن لم تكن عن توفيق ربادة الشهاب مع ولا بعد في مراعاة ما لك ليعين دون ملك اليسار اظهر الشرف الاول (قوله ويجب لا تنكار على فاعله) أي بشرطه وهو كوابل على يرى حرمة وتحتل وجوه

(قوله كثر لثة أذرع ونحوها) فصينه انه يقتصر سه أذرع لا نحو الثلاثة مثله وليس المراد ما دونها لا يتقدم قوله وما قاربها لكن في كلام سم على منهج ماسياتي وهو الاقرب ويمكن أن يجعل قوله وما قاربها معصت تسير نحو ويدله قوله وانما اغفروا الثلاثة الخ (قوله وما قاربها) أي عما هو دون الثلاثة لا ما زاد فتنقل سم على منهج عن الشارح انه يعتمد التقييد بالثلاثة وقوله لأن العرف عميرة قال الاسنوي لأن صوت الامام ٥٥٩ عند الجهر الماديباع المأموم غامض في هذه

المسافة هـ سم على منهج وقيل بالدرس عن والد الشارح انه تصرف اليادة على الثلاثة نقله عن حواشي الروص (قوله لأن العرف الخ) فصينه انه لوحات لا يتجمع منه في مكان واجتماع في ذات الحث وانه غير مراد وان العرف في ذلك نسبة هـ اندلس له لو حذف لا يدخل عنده مكان أو لا يتجمع له في اجتماعه في صفة أو نحو لم تحت قوله ونحو أي كالفهوه والجام والوليفة (قوة اعترت) أي المسافة قوله كما كره في المحرر) لرس كلامه إلى ان الم كور في المحرر هو موت الحائس (قوله

كثلاثة أذرع ونحوها وما قاربها لأن العرف بمدح مجتمعين في هذا دور مراد عليه) وقيل تصديدا) فتصر أي زيادة كانت وغط الماوردى فاسله وكانهم اغنا المعروا الثلاثة هذا ولم يقتصر في القلتين أكثر من رطابن على ما صر لان الما رها على العرف وتم على قوة الماء وعدمها ولان الوزن اضبط من لدور فصايقوا ثم أكثر ما صايقوا هـ لانه لا في وهذا التقدير مأخوذ من العرف (فان تسلاحق) أي وقف خاف الامام (شخصا أو صفان) متربان وراءه أو عن يمينه أو عن يساره (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين الصف أو الشخص (الاخير) أو الصف أو الشخص (الاول) لأن الاول في هذه الحالة كلام الاخير فان تعدد الأشخاص أو الصفوف اعتبرت بين كل صنفين أو شخصين وان باع ما بين الاخير والامام فمراخض بشرط امكان ما بعده له (وسواء) فيما ذكر (لصماء المولوك والوقف والمبعض) أي الذي بعضه وقف وبعضه مملوكا والموان الخاص والمبعض أي الذي بعضه ملك وبعضه موات كذا ذكره في المحرر ويمكن دخوله تحت إطلاق المبعوض مع عدم رعية ما قبله وسواء في ذلك الحوط والمبعض وغيره (ولا يصح) في الخ لونه بين الامام والمأموم (الشارع المطروق) بالفعل ولا يرد عليه كل شرع يكون مطروقا والمراد به كبر المطروق لكونه محمل الخلاف على مدعي الاسنوي ورد بان ابن الزينة حكم الخلاف مع عدم المطروق فيما لو وقف بسطح بينه والامام بسطح المسجد بينهما هو افعى الرباجي العصفه والاصح أي مع امكان الموصول له تدفع عن غيره المبع (والنهر المخرج الى سباحة) بكسر السين أي عوم (على الصحيح) فيما لكونه غير معد للمحلول عرفا كما كان في سبطين مكشوفين في البحر والثاني بضر ذلك أما الشارع فقد كثر منه رجعة فمع الاطالع في أحوال الامم وأما النهر فقباسا على حيالولة الجدار وأبب الاول جنع العبر والملاية المذكورة في الشارع غير المطروق والنهر الذي يمكن العمور من أحد طرفه من برسمه اياه لثوب دونه أو اى

ويشترط دخوله) أي المبعض (قوله مع مدورة به مثله) وهو قول المصنف المبرك والموقوف (قوله المصنف) أي كلا أو بعضا (قوله مع امكان الموصول له ساد) أي بأن يكون لكل من السطحين في الشرع الذي يهمل به بالاسماء سم على منهج (قوله وعن غيره المبع) أدرك يمكن حمله على ما لم يمكن الموصول به له ساد (قوله والنهر المخرج الى سباحة) أي وإن لم يحسنها وقال ابن حجر في شرح الحصرمة ولا يصح بل لشارع والنهر الكبير ان لم يكن عبورا والماء ونحوها ولا يصح بحال البحر بين السمينين لأن هذه لا تعد للمحلول ولا يسمي أحد سمينان لا يرد (قوله للمحلول عرف) ومعناه لونه لا بد من عدم زيادة المسافة بينهما على ثلاثة أذرع كذا هو قول (قوله مكنة وقتين) أي أنه لا بد من كذا رين بما في أن للشارح بعد قول المصنف شرط اتحاد بعض منه (قوله أما الشارع الخ) توجه لانه في قوله غير مصرح هـ لانه لا للشارع شكل بما تقدم عن ابن الزينة أي بلا حطة قول الشارح في بانه أي مع امكان الموصول له عذر الا براد بغير الماروق في كلامه مطروق لم يكن طروقه أو لم تعبر العادة بالمروقه أصلا

هنا مطلقاً التعدي ضرره الى الغير (قوله من حيث البصاق في المسجد) أي امام من حيث التقدير بل لا يملكه فالحرمة ثابتة (قوله لانه فعل الكفار أو المتكبرين الخ) عبارة الشهاب حج في النجفة وعلته انه فعل الكفار أو المتكبرين لما صح انه راحة أهل النار أو الشيطان لما في شرح مسلم ان ابليس هبط من الجنة كذلك انتهت وقوله صح انه راحة أهل النار دليل لكونه

(قوله فان كانا الخ) قسم قوله ولو كانا بفضاء الخ (قوله فطريقان أحدهما الخ) عبارة المحرر وأولاهما ولم يصرح في غيره بترجيح أحدهما لكن الترجيح مراد بقوله أولاهما فعبارة المصنف مساوية لاصوله وقوله أحدهما أي عند الرافعي (قوله وجب اتصال صف الخ) ليس بقيد بل لو وقف الامام بالصفة والمأموم بالعن كفي على هذا (قوله وطرفه هذا البناء) أي وان اعتمد على الطرفين (قوله وازورار) ٥٦٠ عطف تفسير (قوله بالقيد الا في) أي بعد قول المصنف وكذا الباب المردود

والشبان في الاصح في قوله وبما تقرر علم صحة صلاة الواقف على أبي قبيس عن في المسجد الخ (قوله كما قاله الشارح) أي قال معنى حائل فيه والافعال به أو حال ما فيه باب الخ (قوله كالامام) أي ومع ذلك لو سمع قنوت الرابطة لا يؤمن عليه لان العبرة في ذلك بالامام الاصل وقضيته انه تكبره مساوياً ونظريه سم على حج واستقرب شيخنا الشوبري عدم الكراهة وهو ظاهر ويحتمل الكراهة لتزليلهم الرابطة منزلة الامام في عدم التقدم عليه في الافعال (قوله ولا يسلمون قبل سلامه) عمومه شامل لما لو بقي على الرابطة شيء من صلاته كان علم في آخر صلاته انه كان يسجد على

فيه أو على جسر محدود على حافته فغير مضر جزماً (فان كانا) أي الامام والمأموم (في بناءين كعصا وصفة أو) كمن أو صفة (وبيت) من مكان واحد كدراسة مشتملة على ذلك أو مكانين وقد حاذى الاسفل الاعلى ان كناء على ما يأتي عن الرافعي (فطريقان أحدهما ان كان بناء المأموم) أي موقعه (يعني) للامام (أو شيئاً) له (وجوب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر) اذا اختلف الابنية يوجب التفريق فاشترط الاتصال ليحصل الربط بالاجتماع وما سوى هذين من أهل البناءين لا يضر بعدهم عنهم ما بثلاثمائة ذراع فادونها ولا يكتفي عن ذلك بوقوف واحد طرفه بهذا البناء وطرفه بهذا البناء لكونه لا يسمى صفافين في الاتصال (ولا تضر فرجة) بين المتصلين المذكورين (لا تسع واقفاً) أو تسعه من غير امكان الوقوف فيها كعتبة (في الاصح) لاتحاد الصف معها عرفاً والثاني تضر نظر الحقيقة فان وسعت واقفاً أكثر ولم يتعد الوقوف عليها (وان كان) الواقف (خلف بناء الامام فالاصح صحة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفين) أو الشخصين الواقفين بطرفي البناءين (أكثر من ثلاثمائة أذرع) تقريرا لان هذا المقدار غير محمل بالاتصال العرفي بخلاف ما زاد عليها (والطريق الثاني لا يشترط الا القرب) في جميع الاحوال المتقدمة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع (كالقضاء) أي بالقياس عليه اذ المعول عليه العرف وهو غير مختلف فنشأ الخلاف العرفي كما هو ظاهر ومحمل الاكتفاء بالقرب على هذا (ان لم يكن حائل) يمنع الاستطراق بأن كان يرى امامه أو بعض من اقتدى به مع تمكنه من ذهابه اليه لوقوده من غير اخلال بالاستقبال وغير انعطاف وازورار بالقدوة الا في أي قبيس (أو حال) بينهما ما حائل فيه (باب نافذ) كما قاله الشارح رد المانع ترض على المصنف بأن النسافذ ليس بمحائل وان صوابه كافي المحرر فان لم يكن بين البناءين حائل أو كان بينهما ما ينافذ ولا بد من أن يغف بحذانه صف أو رجل كافي الروضة وأصلها وهذا الواقف بازاء المنفذ كالامام بالنسبة لمن خلفه لا يحرمون قبله ولا ركعون قبله ولا يكسونه ولا يسلمون قبل سلامه ولا يتقدم المقتدى عليه وان كان متأخراً عن الامام ويؤخذ من جعله كالامام أنه يشترط أن يكون ممن يصح

كورهامته مثلاً فقام ليأتى بعا عليه فيجب على من خلفه انتظار سلامه وهو بعيد بل امتناع سلام من خلفه اقتداؤه قبل سلامه مشكل ومن ثم قال ابن قاسم على حج قال في شرح العباب ان بعضهم نقل عن بحث الاذري انهم لا يسلمون قبله ثم نظريه أيضاً لمنع سلامهم قبله لانقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من انقطاعها سقوط حكم الرابطة لصيرورتهم منفردين فلا محذور في سلامهم قبله (قوله ولا يتقدم المقتدى الخ) قال سم على حج قوله دون التقدم بالافعال الخ وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعه الامام والرابطة بأن اختلفت فعلاهما تقدم ماؤنا آخر اهل يراعى الامام أو الرابطة فيه تنظر فان قلنا يراعى الامام دل ذلك على عدم ضرر التقدم على الرابطة أو يراعى الرابطة لزم عدم ضرر التقدم على الامام وهو لا يصح أو براهيما الا اذا اختلفا فإيراعي الامام أو الا اذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهه انتهى وقد يؤخذ من توقفه في وجوب الملة رقة وجواز الآخر عن الامام دون ماء هما ان الاقرب عنده مراعاة الامام فينبهه ولا يضر تقدمه على الرابطة ورأيت



فعل الكفار أو المتكبرين الذين قال بكل منهم ما قال اذ اهل النار هم الكفار والمتكبرون والمراد ان هذا فعلهم في صلاتهم كما يصح به رواية ابن حبان الاختصار في الصلاة راحة أهل النار وقوله أو السبعون معطوف على الكفار واداءه ما بعده وفي نسخ من الشارح لفظ فيها عقب قوله راحة أهل النار وهو غير صواب لما علمت (قوله وكذا خصه) أي الرأى وقوله عن أكمل الركوع قضية له لو أتى بالخش في أقل الركوع لا يكره وكذا بحسب ما فهمه كأنه نهاب حج من كلام الشافعي

الجزء به بخط بعض الفضلاء قال لان الامام هو المقضى به فليتأمل قال سمعنا حتى سمعنا ولو تعددت الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يمتنع كالا امام مال مر للنع ويظهر خلافه ومديدل قوله فلا يستدم عليه الخ بعد ثوبه واحد أي سواء كان واحدا أو أكثر على امتناع تقديمهم فيما ذكر على الأكثر والظاهر وهو الوجه انه غير مراد بل يكفي انشاء التقديم المذكور بالنسبة لواحد من الواضين لانه لو لم يوجد الا هو كفي مراعاة انتهى (قوله فيما يظهر) أي خلافا لابن حجر رحمه الله وعبارته ومن ثم اتجه جواز كونه امرأه وان كان من خلفه رجالا اهـ ولعل قوله ولم أره شيئا لم يرفعه فلا بد من التقديم (قوله فان تمكن) أي المقضى (قوله انقطعت القدوة) قضية له حيث قسما بانقطاع القدوة لا تجب بنية المارة في هذه المسئلة ولا في حدث الامام وسياق في فصل خرج الامام من صلاته انقطعت القدوة منه ٥٦١ بعد قول المصنف لولم يترك سنة

مقصودة كتتم بدو من باب المقارنة كأن رأى امامه سببا يبطل الصلاة ولم يعلم الامام به كأن رأى على ثوبه نعاسة غير معصومة عنها أي وهي خفية تحت ثوبه وكشفها الرجوع لا أو رأى خلفه فخرق انتهى (قوله نعم) أي من لا يرى البعوى (قوله فرد الرجوع الخ) حرج به ما لورده هو فيض من عرق المعقباته اذ ارد الباب في الانشاء بواسطة ربح أو بغيره المصنف الا بداء وان علم القالات

اقتداؤه به وهو كذلك فيما يظهر ولم أره شيئا ولا يصح روال هذا الرابطة في أثناء الصلاة فيتمونها خالف الامام حيث علموا بانتقاله لانه يعتصم في الدعاء ما لا يفسد في الابداء قال البغوي في فتاويه ولورد الرجوع لالباب في أثناء الصلاة فان تمكن من فقهه فعل ذلك حالا ودأب على متابعتهم والافارقة ويجوز أن يقال انقطعت القدوة كما لو أحدث امامه فان تابعه بطأت صلاته كذا نقل الادري عن ذلك ونقل الاسنوي عن فتاوى البغوي انه لو كان الباب مضموحا وقت الاحرام فرد الرجوع في أثناء الصلاة لم يضر انتهى ولعل افداء البعوى بعدد والثاني اوجه كظناره ولما كان الاول مشكلا قال الشيخ ان صورته اذ لم يعلم هو وحده استقالات الامام بعدد الباب وبانه قد صرح بعدم احكامه فقه بخلاف البقية وبأن الحائل أشد من البعد بدليل ان الحائل في المسجد يضر بخلاف البعد ولو بين الامام والمأموم حائل لم يضر كما رحمه ابن العماد والادري أخذ ابهموم القعدة السابقة وظاهرهما من ان خله ما لم يكن البناء أمره (فان حال ما) أي بناء (بمع المرو لا الرؤية) كشباك باب مرود وكسفة شقيقة أو زينة من مدرسة بحيث لا يرى الواقف من أحدهما الامام ولا أحدهما من خلفه (فوجهان) أحدهما كما في الروضة عدم صحة القدوة أخذ من تصحبه في المسجد الا في مع الموات ولهذا ترك التصحيح هنا ولم يقع في هذا المتن ذكر خلاف من غير ترجيح سرى هذا وفي المتنات ولا ثالث لهذه الا

٧١ نهاية ل امامه بغيره بعدم احكام فقه بخلاف ما لورث الرابطة في الانشاء بعد ثوبه لا يمنع بقاء الافداء بشرط العلم بالانقالات مراد سمعنا حتى سمعنا أو بغيره ولو لم يسمع فلا وهو طهر امكن للمنفذ ما في الشارح لانه اذا تعارض طهر وغيره قدم طهره وان لم يتمكن من فقهه لا يرد الباس من فعله (قوله وان في أي عدم انضرا وأوجه ومجمله حيث علمه تنقالات الامام بغيره طاهر (قوله كسفة ثوبه) مراد برفع السلم الذي يوصل به الى الامام في بناء الصلاة ولا يطرأ مكان الفرق بين الباب ورفع السلم بسهولة أو صول من الباب المرود دون الوصول مع رفع السلم لما أتى من انه لو بين بينهما جدار لم يضر (قوله ولما كان الاول) هو قوله في البعوى الخ (قوله وبانه) أي قوله بانه الخ (قوله لم يضر) أي وان طال الجدار جدا حيث علمه تنقالات الامام (قوله أحدا به) موم القعدة السابقة (وهي قوله يعترف في الدعاء ما لا يعتد في الابتداء أي حيث لا تنصير (قوله ما لم يكن البناء أمره) أي المأمور (قوله وباب مرود) عطف على شبك لكن فيه مسامحة لا فقه نه انه لا يمنع المرو لا الرؤية مع بغيره بالمعنى ومن ثم جعله المحي لمصلحة في التمرير (قوله بحيث لا يرى الواقف) هذا التقسيم ينفذ ان وله وكذا منه في الخلق الجدار لا انشباك الذي لا يمنع الرؤية وهو خلاف التبادر من عبارته ويمكن الجواب بان لكافي للمصنف و... ربح بعد ذلك المصنف ان يسمع من باب في صفة شريعة الخ

والاصحاب والافعال الشافعي الذي نقله الاذري معترضا به تقييد المصنف بالمبالغة بل وكلام الاصحاب كما يدل عليه سياقه ليس فيه تقييد ذلك بما كل الركوع وعبارة الاذري في القوت قلت فافهم أي كلام المصنف ان الخفض بدون المبالغة لا يكره وفيه نظر قال في الام فان رفع ٥٦٢ رأسه عن ظهره أو ظهره عن رأسه أو جاني ظهره حتى يكون كالحدود ب كرهت

ذلك له انتهى ولا شك ان ذلك خلاف السنة كما سبق في فصل الركوع والمبالغة أشد كراهة الى أن قال تقييده بالمبالغة خلاف ما دل عليه كلام الشافعي والاصحاب (قوله كما صححه في التحقيق) يعني تقييد الكراهة بالبيان ونفيها في الصحراء أو ما قوله بالنسبة للبيان وقت مرور الناس به بالنسبة للصحراء الخالي عن الناس فليس من كلام التحقيق وإنما هو جمل منه لكلام التحقيق وان أوهم سياقه خلافه وعبارة التحقيق وقارة الطريق في البيان قيل وفي البرية (قوله كالأقوال المفرعة على البيتين المتعارضتين) أي فان الراجح ثم تساقط البيتين والثاني يستعملان وعليه جرت هذه الأقوال الثلاثة (قوله ودعوى أهل الاول) أي الطريق الاول أي طريق المروزة (قوله موافقة العرف قولهم) فاعل أو مفعول لموافقة فهو بالرفع والنصب أي وهو الاول <sup>١</sup> فرع <sup>٢</sup> اذا وقف أحدهما في سطح

ما كان مفرعا على مرجوح كالأقوال المفرعة على البيتين المتعارضتين هل يقرع أم يوقف أم يقسم (أو حال جدار) أو باب مغلق ابتداء (بطلت) أي لم تنفقد القدوة (باتفاق الطريقين) لان الجدار معد للفصل بين الاماكن فاذا طرأ ذلك في أثناءهما وعلم بانتقالات امامه ولم يكن بفعله لم يضر فيما يظهر أخذا مما مر (قلت الطريق الثاني أصح والله أعلم) اذا المشاهدة تقتضي بموافقة العرف لها ودعوى أهل الاول موافقة العرف قولهم لم يعلمه باعتبار عرفهم الخاص ولا أثر له اذا عارضه العرف العام (واذا صح اقتدأوه في بناء آخر) غير بناء الامام بشرط الاتصال على الطريق الاول أو الثاني بدونه (صح اقتداء من خلفه) أو بجنبه (وان حال جدار) أو جدر بينه وبين الامام اكتفاء بهذا الرابطة وتقديم الكلام على ما يهملق به (و) على الطريق الاول (و) وقف في علو) من غير مسجد كصفه من تفعلة وسط دار مثلا (وامامه في سفلى) كحكن تلك الدار (أو عكسه) أي الوقوف أي وقوف عكس الوقوف المذكور (شمرط محاذاة بعض بدنه) أي المأموم (بعض بدنه) أي الامام بان يحاذي رأس الاسفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال اقامة الاسفل اماما على الطريق الثاني وهو الصحيح فلا يشترط سوى القرب ولو قدم الكلام على ذلك في أثناء الاول اسلم من الايهام نعم <sup>١</sup> كنانا مسجد صح مطلقا باتفاقهما ولو كانا في سفينتين مكشوفتين في البحر صح الاقتداء كالقضاء وان لم تسد احدهما بالآخرى فان كانتا مسقفتين أو احدهما مافقط فكأقتداء أحدهما بالآخرى في بيتين فيبشترط فيه مع قرب المسافة وعدم الحائل وجود الوافق بالمنفذ ان كان بينهما منفذوا السفينة المشتملة على بيوت كالدائر التي فيها بيوت والسرادات بالبحر أو هي كافي المهمات ما يدار حول الخبساء كسفينة مكشوفة وان لم يكن كالبيوت (ولو وقف) المأموم (في موات) أو شارع (وامامه في مسجد) متصل بنحو الموات أو عكسه (فان لم يحل شيء) مما مر بينهما (فالشمرط التقارب) بأن لا يزيد ما بينهما على نحو ثلثمائة ذراع وما عارض به قوله ولم يحل شيء بأنه متعقب اذ لو كان في جدار المسجد باب ولم يقف بجذانه أحد لم تصح القدوة رد بأن هذا علم من قوله فيما مر واذا صح اقتدأوه في بناء صح اقتداء من خلفه (معتبر من آخر المسجد) لان المسجد كله شيء واحد لانه محل للصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل (وقيل من آخر صف) فيه لانه المتبوع فان لم يكن فيه الا الامام من موقفه ومحله الخلاف كما قاله الدارمي اذ لم يخرج الصغوف عن المسجد فان خرجت عنه فاعتبر من آخر صف خارج المسجد قطعاً ولو كان المأموم في المسجد والامام خارجه اعتبر من المسافة من طرفه الذي يلي الامام (وان حال جدار) لا باب فيه (أواباب مغلق منع) القدرة لعدم الاتصال (وكذا الباب المردود والشباك) يمنع (في الاصح) لحصول الحادث من وجهه اذا الاول يمنع المشاهدة والثاني الاستطرار ومقابل الاصح لا يمنع لحصول الاتصال من وجهه وبما تقرّر علم صحة صلاة الواقف على أبي قبيس عن في المسجد وهو مانص عليه ونصه على عدم الصحة بحمول على البعد أو على ما اذا حدثت أبنية بحيث لا يصل الى الامام ولو توجه اليه من جهة امامه الا بازورار

والاسترخ على الارض اعتبرت المسافة من أحدهما الى الآخر بعد بسط ارتفاع السطح ومنبسطا وممتدا اه سم على منهج لكن الذي في الجملة في كلام الشارح نقلا عن والده خلاف ذلك وعبارته ثم وهل المراد بقولهم لو كان يخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعته لزمته الجملة ان تبسط هذه المسافة أو ان تطلع فوق الارض مسامتا لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني (قوله أو الثاني بدونه) أي الاتصال (قوله من طرفه) أي المسجد وانعطف

انتهت فعملها الشارح على ما ذكره اشارته الى انه جرى على الغالب من ان الغالب في الطريق في البيان مرور الناس بتدلاعه في الصراة فخلص ان المدار في الكراهة على كثرة مرور الناس وفي عدمه على عدمه من غير نظر الى خصوص البنات والصراة (قوله وقيل لغلبة النجاسة) مقابل قوله لانه يشغله وكان الاولى ذكره عقبه أو تغييره بالصنيع (قوله لانه منى عن

(قوله بان يكون الخ) تصوير لعدم الازورار والانعطاف (قوله لا يلتفت عن جهة القبلة الخ) شمل ما لو احتاج في ذهابه الى الامام الى ان يمضى القهقري مسافة ثم يصرف وهذا قد يؤخذ منه ان مسئلة الاسنوي التي حكم الحصني عليه بالسجود بها شرطها أن يكون بحيث لو أراد الذهاب الى الامام من باب المسجد احتاج الى استدبار القبلة ولا يضراحتاجه ان المصنوع والتيسار قليلاً ما فيه جداً اهـ سم على منهج في اثنا كلام طويل ويؤخذ من قوله ولا يضراحتاجه الى التيسار والتيسار انه لو كان يمكنه الوصول الى الامام من غير استدبار القبلة لكن يحتاج منه الى انحراف كأن احتاج في مروره لتعدية جدار قصير كالعتبة لم يضرب ذلك لانه لم يصدق عليه انه استدبر القبلة (قوله حيث أمكن وفوقه ما يسوي) أى ذن لم يمكن ذلك كأن وضع المسجد مشتملاً على ارتفاع وانخفاض ابداء كالمعوية ولا كراهة وبه صرح في شرح العباب كذا نقله العلامة الشوبري عنه لكن الذي رأيت في الشرح المذكور نصه وأما استدعاء بعض محققين لما عرفت من مسجد اعمان ذلك في الام فليس في محله وعبرة الام لا تشهد له ولفظه ولا لاختيار أن يكون الام مساوياً للناس ولو كان أرفع منه أو أخفض لم يفسد صلاته ولا صلاتهم ولا بأس أن يصلي المأموم من فوق المسجد ٥٦٣ صلاة الامام في المسجد اذا كان

يسمع صوته أو يرى بعض من خلفه فتدريأت بعض المؤدنين يصلي على ظهر المسجد الحرام بصلاة الامام فقلت ان أحد من أهل العلم بعبادة ذلك وان كنت قد علمت ان بعضهم أحب ذلك لهم لو أنهم هم بطوا الى المسجد ثم أيد ذلك بعمل أبي هريرة فتأمل تجد انما استدلال على عدم بدلان الصلاة

وانعطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه لا يلتفت عن جهة القبلة بحيث يبقى ظهروه اليها (قلت بكرة ارتفاع المأموم على امامه) حيث أمكن وفوقه ما يسوي (وعكسه) سواء أكان في المسجد أم غيره كانص عليه الشافعي وجزيه في الجواهر وأختي به والدرجة الله تعالى خلافاً لهم فيه وظاهر ان المدار على ارتفاع يظهر حساوان قل حيث عده العرف ارتفاعاً وما نقل عن الشيخ أبي حامد ان قلة الارتفاع لا تؤثر بظهر رجله على ما تقر (الاحاجة) تتعلق بالصلاة كتبليغ يتوقف عليه اسماع المأمومين وكتبايهم صفة الصلاة (فيسقط) ارتفاعها لذلك تقديراً للصلاة فان لم يتعلق بها كان لم يجز الامور (عالياً أيج ولو لم يكن الارتفاع احد هما فيمكن الامام كافي الكفاية عن تضاضى وما اعترض به من أنه محل النهي فليكن المأموم لانه يتيسر ردباً عن النهي من مخالفة الادب مع المتبوع أتم في المقيس فكان اشارة الامام بالمعنى الأولى (ولا يقوم) بداسن أراد الاقداء وان كان شيخنا ومراذه بالقبول كافي الكفاية التوجه ليشمل لمصلي قاعدة فيتعاداً ومصطفاً

بالارتفاع لانه في الكراهة في مثل هذا المقام في الكراهة لانه ذكرها عقب قوله لم يفسد صلاته ولا صلاتهم ثم رأيت الباقي فهم من النص ما فهمته منه حيث ساءه استدلالاً على الحكم مع الارتفاع على أن المشافعي قد اصرح في أن الكراهة حاصلة حتى في المسجد كما سبق بيانه في الحاشية انتهى بحرفه وبقى ما هو تعارض عليه مكرهات كراهة في الصف الاول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع ندطع الصوف فهل يرى في الاول أو في غيره من غير والادب الى لان في الارتفاع من حيث هو ما عرفت في سورة الاحزاب لم يخلاف عدم حجية الكراهة فيه من حيث الجملة لا غير (قوله كتبايهم صفة عليه اسماع المأمومين) يؤخذ منه ان ما بعده من قولهم الى كذا في جانب المساجد وقت الصلاة مكرهة موقوف للصلاة لانه لا ينافيهم لا ينوقف على ذلك الا في من مسجد في يوم الجمعة وهو ظاهر (قوله بان لم يجد الامور) بما راجع ولم يجد وهي اول لا بد من شتر رويته أولاً حيث أمكن وفوقه ما يسوي (قوله من أراد الاقداء) تبع فيه مع وعبر الى المحلى ولا يقوم مرية الصلاة حتى يسرع المؤد الخ وظاهرها اسماء الامام والمأموم في ذلك وهو ظاهره ولعل ما ذكر من والسراج مجرد تدوير لان المأمومين هم الذين بادروا بقيام عند شروع المؤد في الإقامة (قوله وان كان شيخاً) أى ولا مونه فضله النعزم قال مع ولو كان معنى التهمة فبعت لو احرق فيها فاته فضيلة الاصرام مع الامام فم في وقت يعلم به ادراكه النعزم انتهى (افول) ومثل ذلك ما عرفت من موعده وأراد الصلاة في الصف الاول

الصلاة في قارعة الطريق) تعليل لاصل المتن (قوله والمشهور أن كل واحدة) أي من العليتين السابقتين في قوله لأنه يستغله وفي قوله وقيل أغلبة النجاسة وكان الأولى ذكر هذا عقب ما على أنه لا يلائم ما مرله من تعويله في الحكم على أولهما وحكاية ثنائتهما بقيل وعبارة الأذري ثم نيل الكراهة لمرور الناس وقيل للنجاسة والمشهور أن كلا من المعنيين علة مستقلة الخ وبالجمله فكلما في هذه السوادة في غاية القلافة (قوله لأنه يعتبر هنا) أي يشترط في تحقق الحرمة (قوله بالقيده الذي ذكرناه) أي

مثلا وكان لو أخر قيامه إلى فراغ المؤذن وذهب إلى الموضع الذي يريد الصلاة فيه فأنته فضيلة التحريم (قوله الكراهة انقل الخ) وكراهة الجلوس من غير صلاة اهـ حج ويؤخذ منه أنه لو كان جالسا قبل ثم قام ليصلي راتبة قبلية مثلا فآقيمت الصلاة أو قرب قيامها أنه لا يكون استمرار القيام أفضل من القعود لعدم كراهة القعود من غير صلاة في تخيير بين استمرار القيام والقعود وقضيته أيضا أنه لو كان في غير مسجد لم يكره الجلوس (قوله ما لم يغلب على ظنه تحصيل جماعة) أي ولو مفضولة (قوله لا درا كها) صلاة واجب ٥٦٤ والمراد أنه يجب قطعها إذا كان لو أتم النافلة فات الر كوع الثاني مع الامام (قوله

وقد قام في غير الثنائية الخ) فيضطجع أو نحو ذلك (حتى يفرغ المؤذن) ما لم يعنى المقيم وان كان غير مؤذن وتعبيره بالمؤذن وقياس ما يأتي عن البلقيني أن هذا هو الأفضل ويجوز قلبها انقلابا ويسلم من ثلاث ركعات لعين ما عمل به من جواز التنفل بالواحدة أو الثلاث مثلها (قوله سن له اتمام صلاته) قال سم على حج قوله أتمها ندبا قال في الروض ودخل في الجماعة انتهى وعبارة الباب فان كان صبحا أتمها وأدرك الجماعة وكذا غيرها بعد قيامه الثالثة انتهى ولا يخفى ظهور هذه المسئلة في أنه لا يشترط في صحة المدة وقوع جميعها في الجماعة بالفعل لان الجماعة التي يدخل فيهاها

اعادة والغالب أن من كان في الثالثة لا يدرك بعد فراغ الثالثة والرابعة والتشهد والسلام الركعة الاولى يكن مع الجماعة فتجوزهم دخوله في الجماعة بعد فراغه يدل على عدم اشتراط ما ذكرناه إذا انقضت الجماعة التي دخل فيها يقوم هو لا تمام ما بقي عليه ولا تبطل صلاته نعم يمكن جعل ذلك على ما إذا فرغ وأدرك ركوع امام الجماعة في ركعتها الاولى ولكنه بعيد من هذه العبارة فليأمل انتهى وقد يقال لا بعده فيه ملاحظة ما قدمه من اشتراط الجماعة في المعادة بتمامها ويمكن تصويره بما إذا قرأ الامام سورة طويلة بل لا تتوقف على طولها لان الغالب أن زمن دعاء الافتتاح والحمد وسورة بعده لا يندري معه تكميل الثالثة التي رأى الجماعة تقوم وهو فيها والاثنيان بركعة بعده (قوله سن له قطع صلاته) ولو بالقلب للنفل ولا ينقيد جواز القطع بخوف فوت الجماعة وعبارة سم على منهج في فصل خرج الامام من صلاته مانعه والمستحب أن يتجهز ركعتين ويسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة فان لم يفعل استحبابه ان يقطعها ويفعلها جماعة انتهى وقوله أيضا من قطع صلاته ويكون مستثنى من حرمة قطع الفرض ومن بطلان الصلاة بتغيير نيته (قوله أما إذا كان في صلاة) محترز قوله يصلي حاضرة (قوله فلا يقبلها انقلابا) أي لا يجوز له ذلك



قصد استقبالها التبرك أو نحوها **باب سجود السهو سنة** (قوله لانه لا يفعل الا في الصلاة) أي أو ما في حكمها وهو سجود التلاوة أو الشكر كما يأتي (قوله أي يكون القصد به أحد هذين الخ) أي من الشارع بدليل قوله قبل وشرع بقرينة ما بعده أيضا وبهذا يثبت الكلام وانما قال لجبر السهو وتقيده بالسهو مع أنه يكون في التبرك عمدا أيضا كما يأتي لان الكلام في الشروعية (قوله ويجب عليه قاب الفائتة نفلا) قضيته انه لا يجوز قطعها من سير قلب وقباس ما قدمه من قوله سس له قطع صلاته واستثنائها الخ خلافا له بل ينبغي انه ان لم يرد قلبا نفلا وجب قطعها الثلاث فوته الحاضرة (قوله ان خشي فوت الصلاة) أي ونحو بخروج بعضه فقط عن الوقت **فصل في بعض شروط القدوة** (قوله ان ينوي المأموم مع التكبير الخ) أي ولو مع آخر جزء منه وعبارة سم على منتهى وانظر لوني مع آخر جزء من التعميم ينبغي أنه يصح ويصير مأموما من حينئذ وقائده لا يضرتقدمه على الامام في الموقف قبل ذلك انتهى أي وينبغي أن لا يموت في هذه الصلاة الجماعة من أولها أو يسرق يمينه ويب ما لوني القدوة في خلال صلاته حيث كان فعله مكرها ومفوتا تفصيله الجماعة بأن فوات الفضيلة ثم للكرامة خروجها من خلاف من أبطل به وقد يؤخذ من قوله الاتي ولو أحرم مسفرد الخ ان الاقداء مع آخر التحريم لا خلاف في صحته على أنه قيل بصحة الصلاة في الاقتران بالنية بآخر التحريم لان التكبير كاهار كن واحد فاكفي بقتار به بعضه ويؤخذ من قول ابن قاسم ويصير مأموما من حينئذ انه لا بد في الجماعة من نية الاقداء من أول المهمة الى ٥٦٥ آخر الزمان من أكبر والام تنعقد

جمعة وبه صرح في العباب وعبارته الرابع نية المأموم الاقداء ثم قال حتى في الجماعة من ربه لانه كبيرة لا حرم والام لا يعقل له جماعة من عند الله منسرد اه أي في غير الجماعة (قوله نوي) ان في الجماعة (قوله بالامام الحاضر) أي الحاضر في الواقع وليس المراد أنه لا بد من ملاحظة صفته الحضور في النية لما يأتي في قوله وعلم من ذلك الخ (قوله فبرأت في كل على

ايكن قضاؤها فور باجازه قطعها من غير نية والاول لا يجوز كما قاله الزركشي ويجب عليه قاب الفائتة نفلا ان خشي فوت الحاضرة **فصل في بعض شروط القدوة أيضا في شرط** (نقداد القدوة) في لا بد انما يعلم مما يأتي انه لو فوها في خلال صلاته جاز فلا تعرض عليه خلافاً من يهضم فيه (ان ينوي المأموم مع التكبير) لا حرام (الاقداء) والائتمام (والجماعة) بالامام الحاضر أو مأموما أو مؤتمنا به اذا المتابعة عمل فيفتقر الى الية ولا يقدح في ذلك صلاحة الجماعة للامام أيضا لان اللفظ المطلق ينزل على المجهود الشرعي فهي من الامام غيرها من المأموم فبرأت في كل على ما يليق به مع تمهينها بالقرينة الحالية لا حدهم وعلم من ذلك رد قول جمع لا يكفي نية نحو القدوة وألا الجماعة بل لا بد من أن يستغفر الاقداء بالامام الحاضر والامم بدأت اشكال الزا في المذكور في الجماعة الذي أثرنا للعباب عنه لا يقال لا دخل للقرائن الخارجية في السات لا نا نقول صحيح ذلك فيما لم يتبع تا معا والنية هنا تابعة لانها غير شرط لانها محصلة لصفة تابعة فاعتقر فيها ما لم يعتقر في غيرها وخرج بقوله مع التكبير ما لم ينو كذلك فتمت فبرادى ثم ان تابع فسيأتي (والجمعة كغيرها) في شرط نية المذكورة (على الصحيح) وان اذرقاني عدم

ما يليق به) ويكفي مجرد تقدم احرام أحدهم في الصلوة الى الامة وتأخر الاخرى في الصلوة الى المأمومة من أحدهم سعا ونوي كل الجماعة فنية نظرو ويتحمل انعقادها في ادى لكل فعلوا منهم الجماعة ثم ان نعمه كل سقار به لا حرم العلم به فلا يبعد البطلان ويتحمل عدم انعقادها مطلقا لعدم قوله الاتي من قار به لا تكبير الاحرام ويرد على ذلك بان نية الجماعة لم تنعني اه سم على (قوله يا قرينة الحالية لا حدهما) أي فاسلم تكبيره بالجمعة واجب لاحاطة كونه اماما أو مأموما والامم منته صلاته لتردد ما بين الصلوتين ولا صرح بالجل على أحدهما (قوله نوي سقار به) أي في قوله قبل في كل على ما يليق به (قوله لا ما تقول الخ) يرد على هاهنا سم كمنه وان العمل به مع كونه خفلا للاصغر والا كبرا كنه بالقرينة مع أن نية ساد كر است تامة لشي فالأولى ان باب بأ عدم الموهول على السريفة باب لا لازم (قوله فتمت فبرادى) قد يؤخذ من ذلك انه لو رأى شخصه مصلوا فنوي لاقداء به فبين انه يبرم مصل انعدت فبرادى وامتنع من تبعه الابية اخرى وهل نتول كذلك في مسئلة المساواة فيه نظر حرره ثم رأيت ان هذا الاخذ حصصا على ان معنى انه لم ينو مع التحريم له قبل فخر امه فلا وباس كذلك وانما معناه انه لم تتارن نية الاقداء فتمت فبرادى ولم وقد صرح في شرح لروض البطلان فيما لو عين رجلا فان انه ليس في صلاة وعبارته هو سعب رجلا كزيد وانه قد أنه لا امام فبان مأموما وغير مصل أو اعمته انه زبدان هو وهو الذي في الاصل

وهو انما شرع للسهو وندبه في العمد انما هو بطريق القياس كما يعلم عما يأتي وبه يندفع قول الشيخ في الحاشية فيه ان ارغام الشيطان قد يكون لترك بعض عمد افلا يلزم منه جبر السهو وانما الى آخر ما ذكره وكذا تصوره السهو لا رغام الشيطان بما اذا ترك بعضا عمد او كما نه فهم ان معنى قول الشارح أي يكون القصبة الخ أي من المصلى وقد علمت ما يهيمه (قوله

لم تصح صلاته اه سم على منهج وفي العباب وشرحه مانصه لو نوى المأموم الاقتداء به في غير تسبيحه أي الامام أو في غير الركعة الاولى أو عكسه أي في غير الاخيرة أو الثالثة أو الثانية فلا يضره ذلك والظاهر في مسئلة التسبيحات أنه بعد تسبيح أول ركوع يصير منفردا في بقية الصلاة الا ان نوى استئناف القدوة لانه يستحيل ان يصير في التسبيحات منفردا وبعدها مأموما ويصير منفردا في الركعة الثانية مثلا ولا يعود بعدها القدوة الابنية جديدة انتهى أقول ينبغي ان يصير منفردا بمجرد الشروع في التسبيح (قوله ولا يغني توقفه) هور دل على مقابل الصحيح (قوله واجب في بعض صورها) وذلك في المعادة التي قصد بفعله ان يحصل الفضيلة بخلاف ما قصد بها جبر الخلل في الاولى كالعادة خروجا من خلاف من أبطلها فان الجماعة فيها ليست شرطا (قوله أو شك فيها) ظاهره ان المراد بالشك ما يشعل الظن وهو غير بهد كما هو الغالب في أبواب الفقه وهذا بخلاف المقارنة لاحرام ٥٦٦ الامام فانه اذا ظن عدمها لم يضر اذا لم يتبين خلافه ويفرق بأن الشك هنا في نية

الاقتداء والنية يضر معها الاحتمال وهناك في المقارنة وتركها شرط لصحة النية فيتسامح فيها ويكتفي بالظن فليراجع وليحذر واصل هذا في غير حال الاحرام والافيض التردد حينئذ المانع من الاعتقاد فليحرر وفيه نظر اه سم على منهج أقول قوله وفيه تفسر وقياس ما قدمه فيما لو شك في التقدم على الامام حال الاحرام الضرر مطلقا سواء وقع الشك في الانشاء أولا (قوله بأن كان قاصدا

انعقادها عند انتفاء نية القدوة مع نحرها بخلاف غيرها ولا يغني توقفه تعالى الجماعة عن وجوب نية الجماعة فيها وتقدم في المعادة ما يعلم منه ان نية الاقتداء عند تحررها واجب في بعض صورها فهي كالجمعة ومقابل الصحيح لا يشترط فيها ما ذكر لانها لا تصح بدون الجماعة فكان التصريح بنية الجمعة مغنيا عن التصريح بنية الجماعة (فلترك هذه النية) أو شك فيها في غير الجمعة (وتابع مصليا) في الافعال) أو في فعل واحد أو في السلام بأن كان قاصدا لذلك مع عدم نية اقتدائه وطال انتظاره له عرفا (بطلت صلاته على الصحيح) لتلاعبه أما لو وقع ذلك منه انفا قام من غير قصد أو كان الانتظار يسيرا أو كثيرا من غير متابعة لم تبطل جزوا مقابل الصحيح يقول المراد بالمتابعة هنا ان يأتي بالفعل بعد الفعل لا لاجله وان تقدمه انتظار كبير له قال الشارح فلا نزاع في المعنى وهو انه ان الخلف بين الصحيح ومقابله يشبه ان يكون لفظه ما اذا الاول يوافق الثاني في انه لو أتى بالفعل بعد الفعل لا لاجله لم تبطل وما فروته في مسئلة الشك هو المعتمد واما ما اقتضاه قول العزيز وغيره ان الشك هنا كهو في أصل النية من البطلان بانتظار طويل وان لم يتابع ويسير مع المتابعة غير مراد بديل قول الشيخين انه في حال شكه كالمفرد وهل البطلان بما مر عام في العالم بالمتع والجاهل أم محتص بالعالم قال الاذري لم أرفقه شيئا وهو محتمل والا قرب به يمدد الجاهل لكن قال في النوسط ان الاشبه عدم الفرق وهو الوجه (ولا يجب تعيين الامام) على المأموم في نيته

الخ) تصوير للمتابعة (قوله وطال انتظاره) واعتبار الانتظار بعد القراءة الواجبة (قوله عرفا) يحتمل ان يفسر بما قالوه فيما لو أحس في ركوعه بداخل يريد الاقتداء به من ضبط الانتظار بأنه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة لظهر أثره ويحتمل ان ما هنا أضيق وهو الاقرب ويوجه بأن المدار هنا على ما يظهر به كونه رابطا بصلاته بصلاته امامه وهو يحصل بما دون ذلك في فرع من تنظره للركوع والاعتدال والسجود وهو قليل في كل ولكنه كثير باعتبار الجملة فالظاهر انه من الكثير فليتنامل انتهى واعتمد شيخنا طب انه قليل اه سم على منهج أقول والا قرب ما قاله طب وعليه فيفرق بينه وبين ما تقدم فيما لو تعدد الدخول وطال الانتظار بأن المدار ثم على ضرر المقتدين وهو حاصل بذلك بخلافه هنا فان المدار على ما يحصل به الربط الصوري وهو لا يحصل بكل من الانتظارات البسيرة وان كثر مجموعها لان المجموع لما لم يجمع في محل واحد لم يظهر به الربط (قوله أو كان الانتظار يسيرا) ينبغي أو بعد انتظار كثير لا لاجل المتابعة أخذ من قوله للمتابعة تأمل سم على منهج (قوله في مسئلة الشك) أي من الضرر حيث تابع (قوله غير مراد) الاولى ان يقول في غير مراد لانه جواب اما (قوله لكن قال في النوسط) أي الاذري فقد اختلف كلامه في النوسط وغيره وذكر في القوت ان مثل العالم والجاهل العامد والناسي فيضر (قوله وهو الوجه) من كلام مر (قوله ولا يجب تعيين الامام الخ)

والسهولة نسيان الشيء الخ) أي بخلافه في عرف الأصوليين فإن السهو العمدية عن الشيء مع ثقائه في الحافظة فتنبه له بأدق تنبيه والنسيان زوال الشيء عن الحافظة فيحتاج إلى تجديد يحصل (قوله والمراد به الغفلة عن شيء من الصلاة) أي أو مان حكما (قوله وشمل ذلك) أي ما في المتن مع ما عقبه به حيث لم يتقدمه باللام وبه يدفع ما في حاشية الشيخ (قوله لا يذهب عن المسنون) فيه قصور وعبارة الضميمة ولم تعد لأنه لم يصب عن واجب بخلاف الخ قوله ولو بان شئت بنسيان أي لا تكور وفي قوله عقبه ولا يدخله فلا يذهب عنهم الوثائق الخ وإذا كان المراد بعمل المنهى عنه ما ذكر فهو كاف في دفع هذا البراد ولا بقي ما لو تركت نية الاقتداء أو قصد أن لا تبع الإمام لعرضه فسد عن ذلك فانتصره على طمأنينة مقتدبه فهل يصح منه حينئذ أو لا فيه نظر ولا يبعد عدم الضرر وقد يشعر به تغيير الشارح بقوله عدم في العالم بالمع الخ حيث لم يقل في العالم له أم لا ثم رأيت في القوت ذكر أن مثل العالم والجاهل العام والخاص مضمّن خاص ٥٦٧ (قوله وبنت لا تندب بالامام) هم

أو كان هو الإمامان في عين لم يكن هذه الآية لا بها لا يبر واحد منهم أو معاينة أحدهما من لا يخرجكم من رويته بشرط إمكان الدابة الواجبة لكل من احتقال له الإمام هم علي ح أي ثم لا يبره فريضة بين الإمامين لا ولا لا حظ لهم ولا يتقدم على واحد منهم ولا يخرج زكوة عنه ويترتب صا عليه تمتع من المداومة (قوله وأخطأوا بها) أي أي أن نوى لعق عن كذا الظاهر أن نال واجب عينية كزكاة قبل الخ ٢٠ هل منه شيئا أولا فيه طر ولا رب زول (قوله وما قبله أي وبه) أي بغيره ما لا يبره

باسمه كزباد ووصفه كالخاضر أو الإشارة إليه بل يكفي نية الاقتداء ولو بقوله عند الله بغيره نويت الاقتداء بالإمام منهم أده تصور الجماعة غير مخفف قل الإمام بل الأولى عدم تعيينه لأنه رعايته فبان خلافه فيكون ضار أكاد كره بقوله (فإن عنه) ولم يبر له (واخطأ) فيه كان نوى الاقتداء بزید بن عمر (طالت صلاته) ربطه صلاته عن لم يبر لا فناء به كالموعين المبث في صلاته أو نوى العتق في كراهة الظاهر من لا واحد منهم ما بحث أسدي وتبعه عليه جمع له ينبغي أن لا تبطل الآية الا فناء عويصير من بعد ثم إن تابعه المراجعة المطلقة بطلت والافلاحة الزكوى وعيره بآب فساد التمسك مطل للصلوات كالموعين عن شئت أنه مأموم وبان نقصه بالعين الماسد صير في حكم التلا ب وخرج بقوله عنه أي باسمه ما لو اقتدى بالخاضر أو بهذا واعتقده زيدا من غير نصر بجمعه فكان عمر ذم في صحيح الروضة وإن نازع فيه المتأخرون إذ لا أثر للطن مع الربط بالخص والعرف بذلك وما بعده ثم تصور في ذهنه شخص ما سمع زيدا وظل به الخاضر فاسدى به فبين أنه غيره فلم يصح لعدم جزمه بإمامة من هو مقتدبه وهذا جزم بإمامة الخاضر وقصد به عنه لكن أحضرت اسمه في يؤثر إذا أثر للطن مع الربط بالخص فلم يقع خطأ في الشخص أصلا ولو قل بزید الخاضر أو بزید هذا وقد أخطر الشخص بذهنه فكذلك والاعتقاد بالخاضر منه زيدا ليد طسه وأخطأ فيه ويلزم من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة وأيضاً فاسم لا شرة ومع عنف بيان لا بد من وجود القائل بالجمعة فمعه مع بالبدل المبدل منه في لغة الطرح كما قل أصلي خلف هذا وهو صحيح برده عليه بأن كونه في لغة الطرح غير منصف لا اعتبار كونه من جهة ما قصده المسكاهم ولو علق القدوة بغيره كعدمه لا صحت على مقتدبه مع عدم التمسك ببعض مقتد بالكل لأن الربط لا يتجزأ أو عال بعضه بالانضمام لا به والأوجه عدم الاحتلال الربط انما يتحقق عند ربط فعله به لا بما يفهم من الامة لا يرد لا نحو هم من بعض الكل صحت (ولا يستلزم الامام) في صحة التدوين في غير الجمعة (به لامة) أي بالكونه

فيه) أي في الولم يتصور شخص في ذهنه لمشار إليه بقوله بل وذهمه (قوله في حده) أي في حده ول أحكام الافداء كتحمل السهو والقرابة بغيره الامام هم هم على ش ١٠٠ وهو دليل في خلافه رحمه الله لا وجه للعرف سهو الامام له مع انتفاء القدوة في نفس الامر كما لو بان الامام محمد أو أحدهما من الجماعة وهو حرد صورهم اللهم إلا أن يقال يفرق بين هذا وبين الحديث بأن الحديث ليس في صلاة التمتع بل في أهل البيت وهو خلاف هذا فإنه لما كانت صلاته صحيحة وكان فيه أهلية الإمامة تسليخ أمونة أحكام الجماعة حقه وحسن قدس ومع ذلك لا شيء (قوله نية الإمامة) لو حلف لا يؤم أمام من غير نية الامام لم يبره حيث ذكره الله لوفد نية وبالجملة لا يبره غالباً على العرف وأهل البيت مع عدم نية الامام لا يبره في باب الحج والعبادة طاهر كالأمر بوجوب أن حيث وجهه (أقول) والأقرب الأول وهو أن لا يبره على ما ذهبوا إليه ولا يبره وحده لم يبره

ملحمة الى جواب آخر غير على ان قوله في جوابه الا في فان سجوده بفرض عدم الزيادة لتركه الصلوات المأمورة به يقال عليه ان الا في في كلام المصنف انما هو في ترك فعل حقيقي وهو ترك الركعة على ما يأتي فيه وترك بعض (قوله فاذا ذكره أو شئ فيه استأنف الصلاة) أي وقد صدق انه لا يسجد (قوله لانه معلوم من قوله أو فعل منهي عنه) أي فهو من القسم الثاني لا الاول فصلاته فرادى أخذ مما قالوه فيما لو حلف لا يدخل محل كذا الحمل وأدخل حيث قالوا فيه بعدم الحنث ومنه ما لو دخلت به دأبته بغير اختياره ولم يمكنه ردها محلا لحلف لا يدخله ومنه أيضا ما لو حلف لا يدخل محل كذا الحمل انه لا يحنث وان أمكنه التخلص منه بأن علم انه يطيعه لو أمره ما لم يكن أدنه فانه يحنث وبقي ما لو كانت صيغة حلفه لا أصلي اماما هل يحنث أم لا فيه نظر والقرب الثاني لان معنى لا أصلي اماما لا أوجد صلاة حالة كوفي اماما وبعد اقتداء القوم به بعد احرامه منفردا انما يوجد منه اتمام الصلاة لا ايجادها بل ينبغي انه لا يحنث أيضا لنوى الامامة بعد اقتداءهم به لما سر ان الحاصل منه اتمام لا ايجاد (قوله فتلزمه نية الامامة مع الضم) ويأتي فيها ما تقدم في أصل النية من اعتبار المقارنة لجميع التكبير (قوله ومثلها في ذلك المندورة) أي فالو لم ينو الامامة لم تنعقد وفيه نظر لانه لو صلاها منفردا انعقدت وان لم يعدم فعل ما التزمه ويجب عليه اعادة ما بعد في جماعة ولو بعد خروج الوقت ويكتفي بركعة فيما يظهر خروجها من عهدة النذر على ما ذكره في الروض وشرحه في باب النذر والقياس انعقادها حيث لم ينو الامامة فرادى لان ترك نية الامامة لا يزيد على فعلها منفردا ابتداء (قوله جماعة) أي والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمراد الثانية كما هو ظاهر لان الاولى تصح فرادى وقال سم على منهج ما حاصله انه لا تجب نية الامامة في المجموعة ٥٦٨ لان الكلام فيما يتوقف على نية الامامة صحة الصلاة مطلقا ومسئلة الجمع

ليست كذلك الى آخر ما ذكر وفيه نظرو عبارته في باب صلاة المسافر على حج تنبيه ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وان انفردوا قبل تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامامة والالم تنعقد صلاته

مستقلا بخلاف المقتدى لتبعيته له اما في الجمعة فتلزمه نية الامامة مع التحريم ان لم يمتنع الجمعة ولو زائد على الاربعين والافتقار له فان لم تلزمه وأحرمها وهو زائد عليهم اشترطت أيضا والا فلا وهي في المعادة انه تلزمه فيها نية الامامة ومثلها في ذلك المندورة جماعة ادا صلي فيها اماما فهي كالجمعة أيضا (ويستحب) له نية الامامة للخروج من خلاف الموجب لها ولو لم يجز فضيلة الجماعة فان لم ينوها ولو لعدم علمه بالمقتدين لم يحصل له وان حصلت لهم بسببه وان نواها في الانشاء حازها من حين نيته ولا تنعطف على ما قبلها وقارق ما لنوى صوم نفل قبل الزوال حيث أئيب على الصوم من أول النهار بان صومه لا يمكن ان يتبعه صوما وغيره بخلاف الصلاة فانه يمكن تبعها بجماعة وغيرها وانما اعتد بنية الامامة مع التحريم ولم يدخل في الصلاة فضلا عن

مؤخره رجل شرط عليه الامامة بموضع هل يشترط نيته الامامة يحتمل وفاقا لما أجاب به مر عن ذلك كونه حين سئل عنه في درسه مشافهة لا تجب لان الامامة حاصلة أي لان الامامة كونه متبوعا للغير في الصلاة مربوطا صلاة الغير به وذلك حاصل بالجماعة للمؤمنين وان لم ينو الامام الامامة بدليل انعقاد الجماعة خلف من لم ينو الامامة اذا كان من أهل غير الجماعة ونوى غيرها وانما لم تحصل له الجماعة اذا كان من أهلها ولم ينو الامامة لان الجماعة شرط في الجمعة فلا تحصل الا بنية اوفر بين الجماعة والامامة تأمل سم على منهج مؤخره في المتبادر من كلامهم ان من نوى الامامة وهو يعلم أن لا أحد ثم يريد الاقتداء به لم تنعقد صلاته لتلاعبه وانه لا أثر لمجرد احتمال اقتداء جني به نعم ان ظن ذلك لم يبعد جواز نية الامامة أو طلبها ثم رأيت في شرح العباب قال أي الزكشي بل ينبغي نية الامامة وان لم يكن خلفه أحد أو ثق بالجماعة اه وقد يقال يؤخرها لحضور الموثق بهم اه سم على حج وقوله اقتداء جني أو ملك (قوله حازها من حين نيته) بخلاف ما لو أحرم والامام في التشهد فان جميع صلاته جماعة ويفرق بأن الجماعة وجدت هنا في أول صلاته فاستحسبت بخلافه هناك اه سم على منهج (قوله من أول النهار) ولو بيت الصبي النية في رمضان ثم بلغ في أثناء اليوم أئيب عليه جميعه ثواب الفرض كذا فرره شيخنا السج الشورى وذكره منقول وعليه فيمفرق بينه وبين ما اقتضاه كلام الشارح فيما مر من انه اذا بلغ في أثناء الصلاة يثاب على ما بعد البلوغ ثواب الفرض وما قبله ثواب النفل بأن الصلاة من حيث اشتمالها على ركعات يمكن وقوع بعضها في حدود ذاته فمما يفرضها بغير ثوابها كذلك ولا كذلك الصوم فانه لا يمكن تجزئة اليوم بحيث يصوم بعضه نفلا متميزا عن باقيه فجعل ثوابه بصفة واحدة وغاب جانب الفرض لانه حصل به سقوط الطلب عنه بعد تكليفه (قوله ولم يدخل) أي والحال انه لم يدخل الخ



وحينئذ فكان اللائق في الايراد أن يقال السجود في هذه ايس لترك المأمور بل لفعل المتمنى فذكره في الاول في غير محله (قوله ما لم يعدل الى بدله) صادق بما اذا كان البدل وارداً او بما اذا كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم في حواشي التحفة لكن صرح بخلافه في حواشي شرح المنهاج وذكر ان الشارح واقفه عليه فليراجع (قوله ولو تركه تبعاً

(قوله فانه يضمر) ومحله في الجمعة حيث كان من أخطأ فيه من الاربعين (قوله في الافعال) خرج بها الاقوال وبالظاهرة الباطنة كالنية (قوله وبالعكس) قضية كلام المصنف كالشارح ان هذا مما لا خلاف فيه وعادة شعبنا الزبدي والانفراد هنا أفضل وعبر بعضهم بأولى خروجاً من الخلاف اه فباعتبار ان خلاف لبعض الاعقوبة خلاف مذهبي لم يذكره المصنف وفي ج مانه بعد كلام ذكره على ان الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جداً اه وهو ظاهر في ان الخلاف مذهبي فخرج به نقل عن شيخنا الشوبري ان الامام اذا لم يراع الخلاف لا يستحق المعلوم وايس من ذلك ما لو أتى بالتسمية جهراً في الجماعة قال لان الواقع لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل ٥٦٩ قصد حصول الجميع المتقدمين وهو انما يحصل برعاية

الخلاف المأتمنة من جهة الصلاة البعض أو الجماعة دون البعض اه وهو قريب حيث كان امام المسجد واحداً بخلاف ما اذا شرط الواقف أربعة أشخاص فينبغي انه لا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة الخلاف بل ويسعى الى مثل ذلك ما لو شرط كون الامام حنفياً مسلماً فلا يسوق استحقاقه المعلوم على مراعاة غير مذهبه أو حرت عادة الامة في تلك الجهة بتأيد بعض المذاهب وعلم لواقع بذلك فيحصل وقته على ما حرت به العادة في زمانه فبرأه دون غيره نعم لو

كونه اماماً لانه سيجب اماماً ولهذا اقل الاذرى ان القول بعدم صحته غريب ويطلبه وجوبها الى امام الجمعة عند التصرع (فان أخطأ) الامام (في تعيين تابعه) ولم تكن صلاته جمعة أو ما في معناها كان نوى الامامة يزيد قتيبن انه عمرو (لم يضمر) ادخله في النية لا يزيد على تركها وهو جائز له اما لو نوى ذلك في الجمعة أو ما للحق بمافانه يضمر لان ما يجب النعصر له جملة أو تفصيلاً يضمر الخطأ فيه كما مر (و) من شروط صحة القدوة توافق نظم صلاتهم في الافعال الظاهرة فحينئذ (تصح قدوة المؤدى بالقاضى والمقتضى بالتفعل وفي الظهور بالعصر وبالعكس) أى القاضى بالمؤدى والمتفعل بالمقتضى وفي العصر بالظهور نظر الاتفاق التماس في الصلاة وان تخالفت النية واحتج الشافعي رضي الله عنه على اقتداء المقتضى بالتفعل من غير المصحين ان معاذاً كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء لا تحوز ثم يرجع الى قوله فحصل على بهم تلك الصلاة وفي رواية لشافعي هي له تطوع ولهم مكتوبة (وكذا الظاهر) ونحوه كالعصر (بالصبح والمغرب وهو) أى المقتضى حينئذ (كالمسبوق) فيتم صلاته بعد سلام امامه (ولا يضمر متابعة الامام في القنوت) في الصبح (والجلوس الاخير في المغرب) كالمسبوق (وله فراقه) بالنية (اذا اشتغل بهما) أى بالقنوت والجلوس مراعاة انتظام صلاته ومتابعته كما في المجموع أفضل من مفارقتها والمفارقة هنا معذرة فيها لا تنقض بها فضيلة الجماعة كما قاله جمع متأخرون واجر وادلك في كل مفارقة خير بيننا وبين الانتظار كما سنوضحه وما استشكل به جواز متابعية الامام في القنوت مع انه غير مشروع للمقتضى فكيف يجوز له تطويل الركن القصير بزيادة انهم اغتفروا ذلك للتابعة ولا يشكل على ذلك من من له لو اقتضى يرى تطويل الاعتدال ليس له متابعتة بل يستجد وينتظره أو يذوقه فهل لا كان هما كذلك لان تطويل الاعتدال هما يراه المأموم في الجملة وهما لا يراه المأموم أصلاً (وتجاوز الصبح خلف الظهور) وكذا كل صلاة هي أقصر من صلاة الامام (في الظهور) لا ينافي نظم الصلوات

٧٢ نهايه ل تعددت مراعاة الخلاف كان يقتضى به من المذاهب طلال الصلاة بشئ وبعضها وجوبه أو بعضها استحباب شئ وبعضها كراهته فببغى ان يراعى الامام مذهب مقداره يستحق مع ذلك المأموم (قوله في القنوت) وهل مثل ذلك ما لو اقتضى الصلاة العشاء يصلى الوتر في النصف الثاني من رخصه فيكون المصلى سابعاً في القنوت أولاً تأملاً اقتضى يصلى التسبيح ليكون مثله في الغلبة فيه نظروا لظاهر الاول والعرق بينهما وبين المقتضى بعد الصلاة التسبيح مشابهاً هذا لفرض بتوقيته وتأكد (قوله فلا تنوت به وضعية الجماعة) أى فيما أدركه مع الامام وفيما بعده بعد منفرداً (قوله لا تطويل الاعتدال هنا الخ) قد يقال برده عليه ما يأتي له في صلاة التسبيح من انه يدين فيه المداينة أو الانتظار في السجود مع ان المقتضى يرى تطويله في الجملة فانه يقول بصفة صلاة التسبيح في مسجده الى تلك الجهة الا ان يقال ان المأموم كان له وقت معين وكان فلها بالنسبة غير هاتان اذ انما من له صلاة لا ينول المأموم الاعتدال اه أى مع ذلك فلا يشك كالأقوى

(الخ) وكذا الوأني به خلفه كما صرح به الشهاب حج لانه يترك الامام له لحقه سهوه في اعتقاده (قوله لم يسجد التحمل الامام ذلك) اعتقده الزبادي وفي بعض نسخ الشارح انه يسجد (قوله اثنا عشر) أي بما يأتي (قوله ويصيح عود فيه لكل عماد كراخ) منع منه ان الخلاف المذكور هنا مبني على الخلاف في سن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول وهو أقوال كما صرح في صفة الصلاة وصرح به الجلال المحلى هنا واما الخلاف في سنة في القنوت فهو أوجه كما مر ثم أيضا ولا يأتى ترتيب الاقوال على الواجهة فتعبر رجوع ٥٧٠ الضمير الى التشهد فقط (قوله وزعم فرق بينهما) أي بين التشهد والقنوت

(قوله مع استوائهما)

(قوله لكن يحصل بذلك)

(الخ) قد يؤخذ منه صحة

المعادة خلاف المقضية

لحصول فضيلة الجماعة

فيها وتقديم الشارح ان

الجماعة شرط في المعادة

بتمامها (قوله وقالوا

تفسيرها الخ) أي وهو

مرجوح وكذلك قوله

وقالوا تفسيرها الآتي

(قوله وقال الشارح) أي

في فصل خرج الامام من

صلاته الخ الآتي (قوله

ولهذا قال الخ) أي لقول

الشارح ان فضيلة

الجماعة لا تنفوت في المفارقة

الخ (قوله في مسئلتنا) أي

وهي جواز الصبح خلف

الظهر (قوله فلم حصلت

له الخ) هذا ظاهر على ان

الانفراد أفضل كإفرضه

واشهره قول المشرح

قبل وفي تعبيره يجوز إيماء

الخ اما ان قلنا بان الجماعة

أفضل فلا يرد السؤال

(قوله لانها) الاولى مع

انها الخ (قوله بخلاف

مسلتنا) أي فان أهليتهم

للمسألة حاصله وانتفاء

وقطع به كما كسبه والثاني لا يجوز لانه يحتاج الى الخروج عن صلاة الامام قبل فراغه وفي تعبيره يجوز إيماء الى ان تركه أولى ولو مع الانفراد لكن يحصل بذلك فضيلة الجماعة وان فارق امامه عند قيامه للثالثة كما فتي به الالدرجه الله تعالى وبعبارة ابن العماد فان شاء نوى مفارقتها وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه وهو الافضل فان فارق لم تبطل صلاته ولم تنفوت به الفضيلة بخلاف اه أي على الاظهر القائل بجواز الاقتداء وعلواً أفصلية الانتظار بانه يجوز به فضل أداء السلام مع الامام وقالوا تفرعاً على صحة الاقتداء بمصلي الكسوف انه يجب عليه مفارقتها عند القيام الثاني من الركعة الاولى وتحصل له فضيلة الجماعة لانه فارق بمذرفاشبه ما اذا قطع الامام القدوة وقالوا تفرعاً على صحة الاقتداء بمصلي الجفازة انه لا يوافق في التكبيرات وغيرها بل فائدة حصول فضيلة الجماعة وقال الشارح وظاهر انها أي فضيلة الجماعة لا تنفوت في المفارقة المحمير بينها وبين الانتظار ولهذا قال جماعة من المتأخرين في مسئلتنا لك ان تقول اذا كان الاولى الانفراد فلم حصلت له فضيلة الجماعة لانها خلاف الاولى اه ولا يخالف ما ذكرته قول بعض المتأخرين ان صلاة العزاة ونحوهم جماعة صحيحة ولا ثواب فيها لانها غير مطلوبة اه أي لان انتفاء طلبها منهم لعدم أهليتهم لها بسبب صفة قامت بهم بخلاف مسئلتنا ولا قول الروضة وغيرها ان الاولى فيها الانفراد خير وجامن الخلاف لما فيه من الاتفاق على صحته فافيه بخلافه في الجماعة وان نال فضلها في الاظهر بل ما ذكرته أولى مما قالوه من أن من صلى على جنازة لا يستحب له اعادتها على الصحيح ومن مقابلة انه ان صلى منفرداً ثم وجد جماعة استحب له الاعادة معهم لمحايزة فضلها والافلا وعلى الصحيح لو أعادها صحت نفلا على الصحيح وقيل فرضا كالتائفة الثانية اه والصلاة في هذه المسئلة مطلوب تركها فاضلا عن طلب ترك جماعة والصلاة في مسئلتنا واجب فعلها وان اتنى طلب الجماعة فيه وعلم مما تقرر من خبر مع اذا صار حصول فضيلة الجماعة خلف معيد الفريضة صبحا كانت أو غيرها ويدل عليه أيضا خبر ابن حبان في صححه من حديث جابر رضى الله عنه انه كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم يرجع الى قومه فيؤمهم وخبر أبي داود والترمذي والنسائي من حديث يزيد بن الاسود وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم انه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في مسجد الخيف فلما انتقل من صلاته رأى في آخر القوم رجلين لم يصليا معه فقال ما منعكما ان تصليا معنا فقالا يا رسول الله صلينا في رحلتنا فقال اذا صليتما في رحلتكما اتيتما مسجد جماعة فصلياها معهم فانما الكمال نافله وهو كما مر يدل بالعموم وعدم الاستفصال على انه لا فرق بين المصلي منفردا والمصلي جماعة اماما أو اماما وما قد عمل الشيخان وغيرها الوجه المرجوح القائل بان صلاة بطن نخل أفضل من صلاة ذات الرقاع بحصول فضيلة الجماعة على التمام لكل طائفة ومرادهم

طلب الجماعة منهم مجرد اختلاف الصلاتين (قوله بل ما ذكرته الخ) أي توجيه الحصول فضيلة الجماعة ان من قوله وعلواً أفصلية انتظاره الخ (قوله لو أعادها) أي صلاة الجنازة ولو منفردا ومراراً (قوله في هذه المسئلة) أي صلاة الجنازة (قوله فلما انتقل) أي التفت

عبارة التحفة وهما مستويان في ذلك (قوله الا ان يعذر بحمله) أي بان كان قريب العهد بالاسلام أو شابا بادية بعيدة عن العلماء لان هذا هو مرادهم بالجاهل العذور خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله عرف بحمله) أي مقتضيه كما قاله الشباب

(قوله فحمله في النفل المتعمض) أي وعليه فلو اقتدى هل تحصل له فضيلة الجماعة أولا فيه نظروا وتقدم عن سم حصول الثواب في النفل الذي لا تشترع فيه الجماعة وقضيه حصول فضل الجماعة (قوله أما الصلاة المعادة فلا) أي فلا ينسب للصلي الغرض أن لا يقتدى بامامها بل ينسب له الاقتداء لحصول فضيلة الجماعة فيها (قوله ان لم يخش خروج الوقت) أي فان خشيه فعدم الانتظار أولى وانما لم تجب نية المفارقة لجواز المد في الصلاة (قوله أطال الدعاء) ٥٧١ أي ندبا ولا يكرر التشهد فلو لم

يحفظ الادعاء قصيرا

كرره لان الصلاة

لا سكوت فيها وانما لم يكرر

لشدها وخروجها من خلاف

من أبطل بتكرير الركن

القول (قوله لانه يحدث

جلوس تشهد) يؤخذ

من هذا الاستدلال ان

له انتظاره في السجود

الثاني فليراجع اه سم

على ح أقول و انتظاره

أفضل (قوله وعلم بما

ذكرناه) أي من قوله انه

يحدث جلوس تشهد الخ

(قوله للاستراحة) أي

ويدل ذلك بالقرينة قالوا

صلى المغرب خلف رباعية

(قوله الجلوسه) أي

الامام (قوله لانه) أي

الجلوس تابع له أي التشهد

(قوله فلا يصح بدونه)

هو ظاهر ان علم من حال

الامام انه لم يقم بدواما

لوم يعلم ذلك بان طسه

ان ايقاع الصلاة بكمالها خلف الامام أكمل من ايقاع البعض وان كانت فضيلة الجماعة في جميع الصلاة وأما قولهم ينسب للفتور أن لا يقتدى بالمنفل للخرج من خلاف أبي حنيفة فحمله في النفل المتعمض أما الصلاة المعادة فلا لانه قد اختلف في فرضيتها اذ قيل ان الفرض احدها يحتسب الله ما شاء منهم ما ورعنا قيل يحسب أكلها ما لان الثانية لو تعينت للنفلية لم ينسب فعلها في جماعة كسنة الظهر وغيرها وقيل ان من صلى منفردا فالفرض الثانية لأكملها وان صلى في الجماعة فالاولى وقيل ان كلا منهما فرض لان الثانية مأمورها والاولى مسقطه للخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضا بدليل سائر فروض الكفايات كالطائفة الثانية المصلية على الجنائزة وغيرها (ودا قام الامام (لثلاثة اشياء) المأموم (فارقته) بالنية (وسلم) لا تقضاء صلاته ولا كراهة لانه فراق يعذر كما سيأتي آخر الباب (وان شاء انتظره ليسلم معه) ليحوز اداء السلام مع الجماعة (قلت انتظره) أفضل والله أعلم لما مر ان لم يخش خروج الوقت قبل تحمله وعلم منه حصول فضيلة الجماعة كما تقرروا وادانتظره أطال الدعاء بعد تشهده فيما يظهره خرج بفرضه الكلام في الصبح المغرب خلف الظهر مثلا فلا يجوز له ان ينتظره اذا قام للرابعة على الاصح في التحقيق وغيره لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام بخلافه في تلك فاته وافقته فيه ثم استنداه وعلم مما ذكرناه انه لو جلس امامه للاستراحة فقط لزمه مفارقتها وانه لا أثر أيضا للجلوسه للتشهد من غير تشهد في الصبح بالظهر اذ جلوسه من غير تشهد كذا جلوسه لانه تابع له فلا يعتد به بدونه وهذا هو مراد ابن المقرئ بقوله أحدث جلوسا كما ان مراد الشيخين بقوله أحدث تشهدا جلوسه ويؤخذ من ذلك بالاولى انه لو ترك امامه الجلوس والتشهد لزمه مفارقتها لان المخالفة حينئذ أحسن ويجزى ما ذكر فيمن صلى الصبح خلف مصلى الظهر وترك امامه ان تشهد الاول فيجب على المأموم مفارقتها عند قيامه للثالثة كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى أخذ من تعليمهم جوار انتظار المأموم امامه فيما وافقه في جلوس تشهد ثم استنداه وتعليمهم لزوم مفارقه مصلى الرباعية بانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله امامه ويصح اقتداء من في تشهد بالقائم ولا يجوز له متابته بل ينتظره الى ان يسلم وهو أفضل وله مفارقتها وهو فراق يعذر ولا يطر هذا الى انه

وتبين خلافه فينبغي عدم الضرر لانه كالباهل وهو يغفر له ما لا يغفر لغيره لعدم (قوله ويجزى ما ذكر) فديتال لاحاجة لهذا بعد قوله ويؤخذ من ذلك بالاولى الخ فان هذا الذي جعله مأخوذ بالاولى هو عين ما ذكره بقوله ويجزى ما ذكر فيمن صلى الخ (قوله عند قيامه للثالثة) أي حيث أراد الجلوس للتشهد ولو لم يرد ذلك لم يعد انتظاره في السجود وان طأن من غير نية مفارقة (قوله وهو فراق يعذر) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة لمن ذكر اكن محبتي فيم وأحرص مسرعاتهم نوى القدوة في خلال صلاته ان ذلك مكروه بسبب فضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الامام اه وقضيه عدم حصول الفضيلة هنا وقضية قوله هنا وهو أفضل الخ حصول النية لله لان نال ادنوى الاقتداء وان لم تحصل له فضيلة الجماعة لكن تحصل له فضيلة في الجلة فاذنوى الممارسة للثالثة الامام له من حيث كونه قائما وهو قائم فلا يكون ذلك عذرا انهم مغفوت لما حصل له من الفضيلة الخاصة بعمود صلواته بصلاة الامام

مع قال وأولت محله بما ذكرناه الذي نحن فيه واللام يبق للاشكال وجه أصلاً ثم رأيت شارحاً فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاقي ما نحن فيه أذا الكلام ليس في سجوده في غير محله وهو قبيل السلام بل في سجوده في محله لكن لنحو تسبيح الركوع فتعين ما ذكرناه (قوله واستثنى من هذه القاعدة) يعني قول المصنف والامجد فهو استثناء من المفهوم وأما ما يستثنى من المنطوق وهو ٥٧٢ قوله ان لم يبطل عمده لم يسجد لسهوه فسيأتي في المتن مع ما زاده الشارح عليه (قوله لم يشرع فيه)

أحدث جلوساً لم يفعله الامام لان المحذور احداثه بعد نية الاقتداء لا دوامه كما هنا وتصح العشاء خلف التراويح كالأوقاف في الظهر بالصبح فاذا سلم الامام قام ليتم صلاته والاولى له اتمامها منفرداً فان اتى به ثانياً في ركعتين آخرين من التراويح جاز كنفرد اقتدى في أثناء صلاته بغيره وتصح الصبح خلف العيد والاستسقاء وعكسه لتوافق نظم أفعالهما والاولى له أن لا يوافق في التكبير الزائد ان صلى الصبح خلف العيد أو الاستسقاء ولا في تركه أيضاً ان عكس اعتباراً بصلاته ولا تضر موافقته في ذلك لان الاذكار لا بضر فعلها وان لم تندب ولا تركها وان ندبت وليس في الاستسقاء استغفار كما يأتي في بابها فنهر بقوله لا يوافق في الاستغفار أي على القول به ان ثبت أن فيه قولاً والافهوه وهم سرى له من الخطبة الى الصلاة (وان أمكنه) أي من صلى الصبح خلف غيرها (القنوت في الثانية) بان وقف امامه يسيراً (قنوت) استجابة لتحصيل السنة مع عدم المخالفة (والا) أي وان لم يمكنه (تركه) ندبا خوفاً من التخلف ولا يسجد لسهوه لتحمل الامام له عنه كما هو القياس خلافاً للسنوي حيث زعم ان القياس سجوده (وله فراقه) بالنية (ليقنن) نخصه بالسنة ولا كراهة فيه لعذره كما مر فلو لم ينو مفارقة وتخلف للقنوت وأدركه في السجدة الاولى لم يضر ويفارق التشهد الاول بانهم جاهلون بالاشتركا في الاعتداء فلم ينفرد به المأموم ونم انفرد بالجلوس ولا يرد على الفرق ما لو جلس امامه للاستراحة في ظنه لان جالس الاستراحة هنا غير مطلوب فلا عبرة بوجودها وظاهر كلام الشيخين وغيرهما هنا وأدركه في السجدة الاولى انه لم يدركه فيها بطلت صلاته غير انه ينافيه اطلاقهم الا في ان التخلف بركن لا يبطل لا يقال هذا فيه مخالفة فاحشة وقد قالوا والخالفه في سنة فعلاً أو تركاً وخفت المخالفة كسجود التلاوة والتشهد الاول بطلت صلاته والتخلف للقنوت من هذا لا نأقول لو كان من هذا القام بطلان صلاته بهوى امامه الى السجود على ما أتى به القفال وقد ربحنا خلافاً فيه ان التخلف للقنوت ليس من ذلك ويفرق بان التخلف نحو التشهد الاول أحدث سنة بطول زمنها ولم يفعله الامام أصلاً فحشت المخالفة وأما تطويله للقنوت فليس فيه أحداث شيء لم يفعله امامه فلم تفحش المخالفة الا بالتخلف بتمام ركعتين فعليين كما أطلقوه والحاصل ان الفحش في التخلف للسنة غيره في التخلف بالركن وان الفرق ان أحداثاً لم يفعله امامه مع طول زمنه فحش في ذاته فلم يحج لضم شيء اليه بخلاف مجرد تطويل ما فعله امامه فانه مجرد صفة تابعة فلم يحصل الفحش به بل بتكرره فلم يؤثر منه الاتوالية ركعتين تأمين فليتأمل وحينئذ فقولهم هنا اذا لحقه في السجدة الاولى قيد لعدم الكراهة فلا بطلان حتى يهوى للسجدة الثانية وعلى هذا يحمل قول الزكشي المعروف عنده الاصحاب ان التخلف للقنوت مبطل بدليل قوله في محل آخر وقد حكى الخلاف في ذلك لا خلاف بل القول بالبطلان مصور بما اذا خفت المخالفة أي بان تأخر بركنين وكلام الرافي ليس مفروضاً فيه ويشهد لذلك قوله اذا لحقه

(قوله كالأوقاف في الظهر بالصبح فاذا سلم الامام قام ليتم صلاته والاولى له اتمامها منفرداً فان اتى به ثانياً في ركعتين آخرين من التراويح جاز كنفرد اقتدى في أثناء صلاته بغيره وتصح الصبح خلف العيد والاستسقاء وعكسه لتوافق نظم أفعالهما والاولى له أن لا يوافق في التكبير الزائد ان صلى الصبح خلف العيد أو الاستسقاء ولا في تركه أيضاً ان عكس اعتباراً بصلاته ولا تضر موافقته في ذلك لان الاذكار لا بضر فعلها وان لم تندب ولا تركها وان ندبت وليس في الاستسقاء استغفار كما يأتي في بابها فنهر بقوله لا يوافق في الاستغفار أي على القول به ان ثبت أن فيه قولاً والافهوه وهم سرى له من الخطبة الى الصلاة (وان أمكنه) أي من صلى الصبح خلف غيرها (القنوت في الثانية) بان وقف امامه يسيراً (قنوت) استجابة لتحصيل السنة مع عدم المخالفة (والا) أي وان لم يمكنه (تركه) ندبا خوفاً من التخلف ولا يسجد لسهوه لتحمل الامام له عنه كما هو القياس خلافاً للسنوي حيث زعم ان القياس سجوده (وله فراقه) بالنية (ليقنن) نخصه بالسنة ولا كراهة فيه لعذره كما مر فلو لم ينو مفارقة وتخلف للقنوت وأدركه في السجدة الاولى لم يضر ويفارق التشهد الاول بانهم جاهلون بالاشتركا في الاعتداء فلم ينفرد به المأموم ونم انفرد بالجلوس ولا يرد على الفرق ما لو جلس امامه للاستراحة في ظنه لان جالس الاستراحة هنا غير مطلوب فلا عبرة بوجودها وظاهر كلام الشيخين وغيرهما هنا وأدركه في السجدة الاولى انه لم يدركه فيها بطلت صلاته غير انه ينافيه اطلاقهم الا في ان التخلف بركن لا يبطل لا يقال هذا فيه مخالفة فاحشة وقد قالوا والخالفه في سنة فعلاً أو تركاً وخفت المخالفة كسجود التلاوة والتشهد الاول بطلت صلاته والتخلف للقنوت من هذا لا نأقول لو كان من هذا القام بطلان صلاته بهوى امامه الى السجود على ما أتى به القفال وقد ربحنا خلافاً فيه ان التخلف للقنوت ليس من ذلك ويفرق بان التخلف نحو التشهد الاول أحدث سنة بطول زمنها ولم يفعله الامام أصلاً فحشت المخالفة وأما تطويله للقنوت فليس فيه أحداث شيء لم يفعله امامه فلم تفحش المخالفة الا بالتخلف بتمام ركعتين فعليين كما أطلقوه والحاصل ان الفحش في التخلف للسنة غيره في التخلف بالركن وان الفرق ان أحداثاً لم يفعله امامه مع طول زمنه فحش في ذاته فلم يحج لضم شيء اليه بخلاف مجرد تطويل ما فعله امامه فانه مجرد صفة تابعة فلم يحصل الفحش به بل بتكرره فلم يؤثر منه الاتوالية ركعتين تأمين فليتأمل وحينئذ فقولهم هنا اذا لحقه في السجدة الاولى قيد لعدم الكراهة فلا بطلان حتى يهوى للسجدة الثانية وعلى هذا يحمل قول الزكشي المعروف عنده الاصحاب ان التخلف للقنوت مبطل بدليل قوله في محل آخر وقد حكى الخلاف في ذلك لا خلاف بل القول بالبطلان مصور بما اذا خفت المخالفة أي بان تأخر بركنين وكلام الرافي ليس مفروضاً فيه ويشهد لذلك قوله اذا لحقه

كانت مطلوبة لا يختلف الحكم لما مر في صلي المغرب خلف العشاء مثلاً من انه يجب عليه نية المفارقة وان على جالس امامه للاستراحة (قوله وظاهر كلام الشيخين) أي قول الشيخين (قوله غير انه ينافيه اطلاقهم) معتمد (قوله فلا بطلان) هذا علم من قوله ألا غير انه ينافيه اطلاقهم الخ ولعله ذكره لاجل قوله قيد لعدم الكراهة الخ



راجع للذكر والقرآن كما سيأتي محترزة في قوله وخرج بقولنا لم يشرع إلخ خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله كالقنوت) أي المشرع بقربة قوله قبله قدر ذكر كل المشرع وبه ولعل المراد القنوت مع ما يقدم عليه من الأدكار المشروعة فراجع ثم إن قضية ما ذكرناه لو زاد على قدر المشرع بقدر الفاتحة تبطل صلواته ولا ينافيه خلافا لما في حاشية الشيخ ما قدمه في ركن الاعتدال من عدم البطالان لأن ذلك فيما إذا كان التطويل بنفس ٥٧٣ القنوت كما يعلم بمرجعته بخلاف ما هنا (قوله في محله)

ما هنا (قوله في محله)

(قوله في الجنازة)

تفريع على الثاني (قوله

كما يجتنبه ابن الرقعة) قال

شيخنا الرابدي بعد ما ذكر

وقضية حصول الركنة

وهو المعتقد (قوله ولا تعدر

بها) كونه حذ من ذلك

نحو الاعتدال في سجود

الصلوة أو الشكرين في

السجدة الأخيرة من

الفرص ثم رأيت في ح

ما يفتنه وعبارة ومثلها

أي مثل ثاني قيام ركعة

الكسوف أو ما عاين

تكبيرات الجنازة في

الحصة ما بعد السجود فيما

قاله الملقبي اه لكن

قصة قول السارح بعد

والوجه إلخ خلافا (قوله

صح الاعتداء بها مطلقا)

أي سواء كان في ركعة

الاولى أو غيرها (قوله

المجبه عدم الحصة) مع

(قوله انه إن يعزم منه)

أي ولو ثبت خلافه

فالمظاهر ترتيب سجدة

الصلوة كان في الأولى

السارح (قوله وكما لو لم

يغلب إلخ) أي فمتنع

الاعتداء (قوله بل يجب

على القرب (فإن اختلف فعلهما ككتوبة وكسوف أو جنازة) أو سجدة تلاوة أو شكر كما قاله الملقبي (لم يصح) الاعتداء في ذلك (على الصحيح) لمحاqqته العظم وتعدرا لما بعده من غير ما يظهر صحة الاعتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه والثاني يصح لا مكانها في البعض وعليه رعاية ترتيب نفسه ولا يتابعه في الجنازة إذا كبر الإمام الثانية خير بين معارضة وانتظاره سلامه ولا يتابعه في التكبيرات وفي الكسوف تابعه في الركوع الأول ثم يرفع ويفارقه أو ينتظره راعيا إلى أن يركع ثانيا أو يعتدل ويسجد معه ولا ينتظره بعد الرفع لما فيه من تطويل الركن القصير ولا فرق في عدم الحصة بين أن يعلم نية الإمام لها أو يجهلها وإن بان له ذلك قبل التكبير الثانية من صلاة الجنازة خلافا للرواية ومن تبعه بم أن كان الإمام في القيام الثاني فابعد من الركعة الثانية من صلاة الكسوف هتفت القدوة بآيتمه ابن الرقعة وتبعه جمع ويدل به تعليمهم عدم الحصة بتعدرا المتابعة ولا عدريها هنا والأوجه استمرار المع في الجنازة وسجدة الشكر والتلاوة إلى تمام السلام أو موضوع الأولى على المخالفة إلى الفراغ منها بدليل أن سلامها من قيام ولا كذلك غيرهما وأما الأخيرين فلا تنصهما لمعاد بالصلوة وليستامنها مع وجود المخالفة لا يقال ينبغي حصة القدوة بحسب الكسوف ونحوه لأن الاعتداء به في القيام ولا مخالفة فيه ثم إذا انتهى إلى الأفعال المخالفة فإن فارقه ستمت الحصة والابطال كن صلى في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لا نقول لما تعدر له بطه الف انظم منع انعقاد هال بطه صلواته بصلاة مخالفة لها في المساهية فكان هذا التصدرار وليس كسئلة من ترى عورته إذا ركع لأنه يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستعورته وقفا ما وصل الكسوف كسنة الصبح صح الاعتداء بها مطلقا ولو وجد منه صلوات السواشك أهو في التمهيد أو القيام لجهزه فهل له أن يقتدى به أولا وكذا لورآه في وقت الكسوف وشك في أنه كسوف أو غيره قال الزكشي وابن العماد المتجه عدم الحصة لأن المأموم به الأحرام لا يعلم هل واجبه الجلوس أو القيام فان ترجع عنده أحد الاحتمالين كان رأيه صلى مسترشدا أو متورا كقولنا أن يحرم معه ويجلس هذا ان كان فقها فان لم يكن فقها لا يعرف هيأت الجلوس وكما لو لم يغلب على ظنه شيء ويصح الفرض خلف صلاة التسبيح كما جرم به بعضهم وتعدل من الكفاية ولا تجب المفارقة في الاعتدال بل يجب انتظاره في السجود فيما يظهر وعلم من كلامه فيما مر في سجود السهو والتلاوة أنه يشترط أيضا الحصة الاعتداء به موافقة الإمام في سبثن تعذر المخالفة بها فعلاوتر كاسجدة تلاوة وسجود هو وثه سداهل وقام منه قال سلهه في اعتداله بطلت صلواته على ما مر نعم لا يضركم لا تمامه بشرطه إلا في شرح قوله فإن لم يكن عدرا بخلاف نحو جاسة الاستراحة

(فصل) في بعض شروط القدوة أيضا (نحجب ما عدا الإمام في أفعال السلا) دون أقوالها غير أنما جعل الإمام لمؤتم به ولا تتعلفوا عليه فإذا كبره وكبروا أو ركع فركعوا

إن لم ينو المفارقة كما مر نظيره فيما لو أدى من يرى تطويل الاعتدال ويحصل ذلك من من موافقه تطويل الاعتدال المأموم أم لو لم يلزم عليه ذلك كان اشتعل الإمام بالتسبيح عقب الرفع من الركوع ولم يرد منه على من دعا المأموم في الاعتدال لم تصر موافقته (فصل في بعض شروط القدوة) (قوله لم يرد) أي لم يرد له يجب أن

سروع هو فيه بالاصالة وهو ثمانية الصبح وأخيرة الوتر في النصف الثاني من رمضان وأخيرة سائر المكتوبات في المناسا  
في حاشية الشيخ وبطله قول الشارح عقب الاستثناء الآتي في كلام المصنف عقب كلامه للرافعي الآتي ويمكن جعله على  
ما اذ لم يطل به الاعتدال والابطال فالشارح مخالف لما آتني به الشهاب حج من ان المراد بمجمله اعتدال أخيرة سائر  
المكتوبات قال لانها محلة في الجملة (قوله) ويحتمل ان يعتبر أقل زمن يسع ذلك (أي الواجب وقوله لا قرأته مع المندوب مقابل

(قوله) عدم متابعتي في ترك فرض الخ) أي ثم ان كان الموضع محل تطويل كأن ترك الركوع انتظره في القيام والا كان طول  
الامام الاعتدال انتظره المأموم فيما بعده وهو السجود هنا (قوله) انتهأ فعل الامام قضيته انه لو كان المأموم سريع  
الحركة فشرع في هوى الركوع بعد الامام ووصل الى حد الركوع قبل الامام لا يكون آتيا بالمطابقة الواجبة وفيه نظير يعلم  
من جواز المقارنة (قوله) وأكمل ٥٧٤ من ذلك الخ) قال حج ودل على أن هذا تفسير لكل الالامعة كما تقر ولا بقيد

وجوبها قوله فان قارنه  
الخ اه (قوله) حتى يصل  
الامام لحقيقة المنتقل  
اليه) قضيته انه يطلب  
من المأموم أن لا يخرج  
عن الاعتدال حتى يتلبس  
الامام بالسجود وقد  
يتوقف فيه اه سم على  
حج ووجه التوقف انه  
ربما أسرع الامام في رفع  
رأسه من السجود اللهم  
الا أن يقال أراد الشارح  
بالوصول للحقيقة أنه  
وصل الى ابتداء مسعى  
الحقيقة وهو يحصل  
بوضع الركبتين لانهما  
بعض أعضاء السجود  
(قوله) يجب متابعة الامام  
الخ) فيه مسامحة فان  
التعبير بالوجوب يقتضي  
حزمة خلافه فلا يكون  
بيانا لكل فلو قال هي  
التي ذكرها بقوله بان  
يتأخر ابتداء فعله الخ كان

ويؤخذ من قوله في أفعال الصلاة عدم متابعتي في ترك فرض من فروضها لانه ان تعمد تركه  
بطلت صلاته والام لا يعتد بفعله (بان) يتأخر ابتداء فعله) أي المأموم (عن ابتداءه) أي فعل  
الامام (ويتقدم) انتهأ فعل الامام (على فراغه) أي المأموم (منه) أي من فعله وأكمل من  
ذلك ان يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الامام فلا يشرع حتى يصل الامام لحقيقة  
المنتقل اليه والمتابعة قسمان متابعة على وجه الاكلمية وأخرى على وجه الوجوب فالاولى  
هي التي ذكرها بقوله يجب متابعة الامام الخ ويدل على ذلك قوله فان قارنه لم يضر والثانية  
فصلها بعد ذلك وقد أشار لما قررناه الشارح بقوله فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على  
ما سبأ في بيانه ويمكن أن يقال أيضا قوله بأن يتأخر الخ اه هذا هو المطلوب منه ومعلوم ان  
المكروه ليس مأمورا به فان قارن المأموم امامه كان مرتكباً للمكروه ويكون متابعا كما أن  
المصلي مأمور بالصلاة لا في أرض مغسوبة فاذا أوقفها في الدار المغسوبة فقد أتى بالصلاة  
لا على الوجه المأمور به وهي صحيحة فتكون مسئلتنا كذلك أي فيكون متابعا وان ارتكب  
المكروه أو يقال ما ذكره من وجوبه باعتبار الجملة وهو الحكم على المجموع من أحوال  
المتابعة لا حكم على كل فرد فرد ولا شك أن المتابعة في كل واحدة واجبة والتقدم بجميعها يبطل بلا  
خلاف والحكم ثانياً بانه لا يضر انما ذكره للحكم من حيث الافراد والحكم على الكل غير  
الحكم على الافراد وهذا كقول الشيخ في التنبيه من السنن الطهارة ثلاثاً ثلاثاً نافع ان الاولى  
واجبة وانما أراد الحكم على الجملة من حيث هي أو يكون مراده بكونها واجبة أي لتحصيل  
السنة وحيث أمكن الجمع ولو بوجه بعيد فهو أولى من التناقص واحتراز بالافعال عن الاقوال  
كالقراءة والتشهد فيجوز تقدمها وتأخرها الاتكبير الاحرام كما يعلم مما يأتي والا في السلام  
فيبطل تقدمه الا ان ينوي المغارقة (فان قارنه) في الافعال بدليل قرينة السياق ويكون  
الاستثناء منقطعاً وعدم المحذور في المقارنة في الاقوال يعلم حينئذ بالاولى ويجوز شمول كلامه  
أيضاً للاقوال بدليل حذف الممول المؤذن بالموم والاستثناء الآتي متصل لان الاصل  
فيه الاتصال (لم يضر) لكون القدوة منتظمة مع ذلك لكنها مكروهة مفوتة فضيلة الجماعة  
فيما قارن فيه فقط كما آتني به الوالدرجة الله تعالى وقال انه الاقرب وقوله لم يضر المكروه

أوضح (قوله) أي لتحصيل السنة) أي وعلمه فالمراد بالوجوب ما لا بد منه (قوله) فيبطل تقدمه) أي بالمع  
من عليكم لامن السلام وقوله آخر الاولى أي التسليمة الاولى حج اه شيخناز يادي بل بالهزمة ان نوى عندها الخروج بها من  
صلاته كما يشعر به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والاصح انه لا يجب نية الخروج الخ فان نوى قبل الاولى بطأت  
صلاته اه وقوله قبل الاولى أي قبل الشروع فيها (قوله) للاقوال ايضاً) زاد حج ولو السلام بدليل الخ اه (قوله) لم يضر  
ومثل ذلك في عدم الضرر ولو عزم قبل الاقتداء على المقارنة في الافعال لان القصد الخارجة عن الصلاة قبل التلبس بها  
لا أثر لها أخذها قالوه فيما لو عزم على الاتيان بالمبطل من أنه لا أثر له قبل الشروع فيه

أقوله ومراده كما قال جمع قراءة الواجب (قوله واختار المصنف الخ) كما ينبغي تأخير عن المتن بعده (قوله في الوتر في غير نصف رمضان) أي مثلاً كما هو ظاهر (قوله وما لو قرأ غير الفاتحة) هذا مكرر مع قوله السابق أو نقل قراءة مندوبة كسورة

(قوله هل مرادهم به الخ) في التعبير بما ذكر مساححة والاولى ان يقول هل المراد به ثواب الصلاة اذا كانت الكراهة للذات الخ أو ما قوله مرادهم به ثواب الجماعة فلا يظهر مع قوله كالصلاة في الحمام ونحوه ٥٧٥ فان العائت فيها على ما يقتضيه

عبارتهم ليس ثواب الجماعة بل ثواب الصلاة بتمامها على القول بها والراجح خلافه (قوله حتى انه لو شك في ثبات أي أنشاء تكبيرة لأحرام وقوله أو بعدها أي بعد تكبيرة الاحرام وقبل الفراغ من الصلاة ما لو عرض الشك بعد فراغ الصلاة ثم تذكر فلا يصح مطلقاً كاشك في أصل المسئلة (قوله فلا يحرم من بعد ما سبق قوله وتدل ذلك أدنى الخ) (قوله ثم لا يحرم أي بان هو يسهو السجود الاول قبل هو يسهو الامام للسجدة الثانية (قوله والمأموم قائم) أي لم يسجد بسجدة دخل فيه ولو كان في هوى السجود مع السجدة الامام عنه (قوله بتلاي ما اراد كالتقديم أدرك أي أو أهما على السواء كما شرحه الزيادة في الركن الثالث (قوله بان السجود

لا ثواب فيه هل مرادهم به ثواب الجماعة اذا كانت الكراهة للذات كادل عليه أمثالهم حتى لا يسقط ثواب الصلاة بفعلها في الحمام ونحوه من أماكن النسي أم لا الأوجه ان المراد الكراهة للذات حتى يثاب على الصلاة في الأماكن المكروهة لرجوعها الى أمر خارج عنها بل قالوا ان التحقيق انه يثاب علم في المقصوب من جهته أو ان عقوب من جهة الغصب فقد يعاقب بغير حرمان الثواب أو يحرم من بعضه وان الشك في ثبات علمه عقوبة تقرب رادع عن إيقاع الصلاة في المقصوب فلا خلاف في المعنى وعلم مما قررناه ان الكراهة اذا كانت لا مخرج لا تمنع حصول الثواب كل زيادة في تطهير أعضاء الوضوء على الثلاث (الا في تكبيرة الاحرام) فتضر المقارنة فيها أو في بعضها حتى انه لو شك في ثباتها أو بعدها ولم يتذكر عن قرب أو ظن الناظر بان خلافه لم تنعقد صلاته وحل ذلك ادنوى الاقتداء مع التكبير كما دلت عليه الاخبار لانه نوى الاقتداء بغير مصل فيشترط تأخير جميع تكبيرته عن جميع تكبيرة الامام ويفارق ذلك بقية الاركان حيث لم تضر المقارنة فيها لثبته نظم لتعدد فيها لكون الامام في الصلاة فلو أحرم منعداً ثم أقندى في حلال صلاته صحت قدرته كما سيأتي وان كانت تكبيرة المأموم متقدمة على تكبيرة الامام وتغيره بالمقارنة الاولى من تغيير أصله بالمساوفة لان المساوفة لغة محيى واحد بعد واحد لا معاً (وان نصف ركعتين) فعلى من غير عذر ولو مع العلم والتعمد وطول الركن (بان فرغ الامام منه وهو) أي المأموم (فيما) أي ركن (قبله لم تبطل في الأصح) لخبر لا يتبادر في بار كوع ولا بالسجود ففهما أسبغة كما به ادركت تدر كوني به اذ رفعت وأتهم قوله فرغ أنه لو أدركه قبل فراغه منه لم تبطل قطعا والثاني تبطل لما فيه من المخالفة من غير عذر وعلم من هـ ان المأموم لو طول الاعمال به لا يبطله حتى يسجد الامام وجلس بين السجدة تين ثم لحقه لا يضر ولا يشكك على هذا ما لو سجد الامام للسجدة وفرغ منه والمأموم قائم فان صلاته تبطل وان لحقه لا ر القيام لم يفت بصعود السجدة لرجوعه ما اليه لم يكن له أسوم شبهة في التحص بطلت صلاته بخلاف ما نحن فيه فان الركن ينفوت بان يقال الامام عنه وكان له أسوم شبهة في التحص لان تمامه في الجملة فلم تبطل صلاته بذلك (أو) تخلف (ركعتين) فسلمين من والين (بان فرغ) الامام (منه) ما وهو فيما قبلهما (بان السجدة الامام هوى السجود أي وزال عن حده القيام في الأوجه بخلاف ما اذا كان للقيام أقرب من أقل الركوع فانه في القيام حينئذ لم يرج عنه فلا يصح وقديهم ذلك من قولهم هوى السجود (فان لم يكن عذر) بان تخلف الخوف من السجدة أو الجلوس الاسترخاء (بطلت) صلاته الفحص المخالفة والمقصير به هذا الجلوس الذي لم يطالب منه وقول جمع ان تخلفه

قراءة) من ذلك ما لو اشغل بسكبير السجدين وقد تركه الامام فلا يكون معدوماً (قوله وقول جمع) وفي نسخة جماعة منهم السيد السجودى وقيل الطلب بما اذا أمكنه ادراك القيام مع الامام كما هو منقول عنه فيما روى وهو بطريق ما قلوه في الحنف لا لقنوت اذا تركه الامام وسجد ونسخة هذا المشيد انه لم يمكنه الادراك المذكور ولا يطالب التخلف وان كان يجوز لانه يصير مختلفا بغير عذر فانه أمل ثم على التخلف لا تمام التذات عدم التخلف لا تمام نسو رلان اسود لا ص طاما ويعتصم المقصود

الى غير محلها (قوله فانما يتجبه على القول بانها ركن) يقال عليه الشيخ جازي ذلك على طريقته من ان نقل المطلوب القول وان لم يكن ركناً يندب له السجود فلا يحتاج الى الحمل المذكور (قوله بانها) أى الصلاة على الآل (قوله وهو محل هيئة الصلاة) ينبغي ان تكون هذه الجملة حالية لتسكون قيداً فيما قبلها أى هذا القعود الخاص محل هيئة الصلاة والا فالقعود ليس محلاً هيئة الصلاة على الاطلاق بدليل ما قدمه فيما لوزاد قعود اعقب سجود التلاوة أو عقب الهوى السجود (قوله كونه في

بأية أو أقل أو أكثر والنتم مضبوط محدود مره سم على ابن حجر (قوله لاتمام التشهد) أى الاول وخرج بالاتمام ما لو كان الامام سريع القراءة وأتى به قبل رفع المأموم رأسه من السجود وقام فينبغي للمأموم متابعتة وعدم اتيانها بالتشهد في الحالة المذكورة فلو تخلف للتشهد كان كالتخلف بغير عذر (قوله كالماوفق) أى فتعطله ثلاثة أركان طويلة (قوله ممنوم) وكذا قول ابن حجر انه ممن اشغل بسنة بعد التحريم (قوله أوسها عنها) أى فان ترك قراءتها عمدًا حتى ركع امامه لا يكون معذورا (قوله لوسوسة ظاهرة) لم يبين ضابطها أو يؤخذ من قول ابن حجر ان التخلف لها أى الوسوسة الى تمام ركعتين يستلزم ظهورها اه أن ضابط الوسوسة ما يؤدى الى ٥٧٦ التخلف بركنين فعليين (قوله من فراغ الركن الثاني) باب يشرع في هوى

السجود بحيث يخرج به عن حد القيام (قوله أى بعد فراغه) تفسير لا شك في اتمام الحروف وقوله منها أى من الفاتحة أما لو شك في ترك بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة وجبت اعادته وهو معذور وصورة ذلك أن يشك انه أتى بجميع الكلمات أو ترك بعضها كان شك قبل فراغ الفاتحة في البسمة فرجع اليها بخلاف ما لو شك بعد فراغ الكلمات في أنه أتى بحروفها على الوجه المطلوب فيها من نحو الهمس والخواة فأعادها ليأتي بها على الوجه الاكمل فانه من الوسوسة فيما يظهر (قوله خلافاً لمضمهم) أى ابن حجر (قوله عند استمرارها) أى الوسوسة (قوله بعد ركوع امامه) من تمة للقراءة كلام البعض (قوله اذا رفع رأسه) أى المأموم وقوله فوجده راكعاً أى الامام (قوله وقد أتى جمع فيمن سمع تكبيرة الرفع) بقى ما لو كان مع الامام جماعة فكبر شخص للاحرام فظان أحد المأمومين ان الامام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين ان الامام لم يركع فيجب عليه العود للقيام ايكن هل بعد الركوع المذكور فاطمأنوا الى ان الفاتحة أولها وان طال فيتم عليها في نظر والاقرب الثاني لان ركوعه معذوره فيه فاشبهه السكوت الطويل سهواً وهو لا يقطع الموالاة وبقي أيضاً ما لو كان مسبوقاً فركع والحالة ما ذكرتم تبين له ان الامام لم يركع فقام ثم ركع الامام عقب قيامه فهل يركع معه نظر الكونه مسبوقاً أو لا بل يخلف ويقرأ من الفاتحة بقدر ما فوته في ركوعه لتقصيره فيه نظر والاقرب الثاني أيضاً العمل المذكور ولان العبرة في العذر بما في الواقع لا بما في ظنه كما ياتي (قوله فكبر) أى الامام (قوله فظنه) أى المأموم

(قوله خلافاً لمضمهم) أى ابن حجر (قوله عند استمرارها) أى الوسوسة (قوله بعد ركوع امامه) من تمة للقراءة كلام البعض (قوله اذا رفع رأسه) أى المأموم وقوله فوجده راكعاً أى الامام (قوله وقد أتى جمع فيمن سمع تكبيرة الرفع) بقى ما لو كان مع الامام جماعة فكبر شخص للاحرام فظان أحد المأمومين ان الامام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين ان الامام لم يركع فيجب عليه العود للقيام ايكن هل بعد الركوع المذكور فاطمأنوا الى ان الفاتحة أولها وان طال فيتم عليها في نظر والاقرب الثاني لان ركوعه معذوره فيه فاشبهه السكوت الطويل سهواً وهو لا يقطع الموالاة وبقي أيضاً ما لو كان مسبوقاً فركع والحالة ما ذكرتم تبين له ان الامام لم يركع فقام ثم ركع الامام عقب قيامه فهل يركع معه نظر الكونه مسبوقاً أو لا بل يخلف ويقرأ من الفاتحة بقدر ما فوته في ركوعه لتقصيره فيه نظر والاقرب الثاني أيضاً العمل المذكور ولان العبرة في العذر بما في الواقع لا بما في ظنه كما ياتي (قوله فكبر) أى الامام (قوله فظنه) أى المأموم



صلاة) قد لا يتصور عوده لاجل التشهد مع نسبائه انه في صلاة اذا تشهد ليس الا فبالعمل الا ان في معنى الى اي عاد الى  
 التثنية يعني تحله (قوله لان العود من جنس الصلاة) يعني ما عاد اليه والا فليس العود ليس من جنس الصلاة وقرئ  
 الشهاب ج بان حرمه الكلام أشهر فسيان نادراً فاعلم كذا كراه علمه ولا كذلك هذا (قوله أم المأموم) لا وجه له ببرهنا

(قوله ركع معه) ضعيف (قوله ففرقهم بين هاتين الصورتين) هما قوله وقد أتى جمع لح وقوله ويده رصه الخ هذا واصل هذه  
 العبارة في كلام ابن حجر توجيهاً لما جرى عليه من انه لو نام في أثناء هذا الأول ثم قام فوجد لا مدم راكعاً انه ركع معه وهو واضح  
 اما على ما جرى عليه المأرجح من انه يتخلف ويقرأ في طهر علمه وجه لتو له ففرقهم بين هاتين الصورتين الخ (قوله وهو كونه  
 كالناسي) أي من جلس طائفاً جالس الامام للتشهد (قوله وتقدم ان لا يرجح خلافه) أي يتخلف للقراءة ويده رصه لانه اركان  
 طويلة (قوله والامام في الرابع) فتيته انه لو فرغ من القراءة ولامام في التشهد ٥٧٧ الاول لم يوافق بل سعى على طم صلاة

عنه لكن عبارة ابن حجر  
 بعدم ذكر أو ما هو على  
 صورته انتهى وهي مخرجة  
 لذلك وقد يرد ذمها قوله  
 ابن حجر من قول المأرجح  
 لا أي أو قيام أو عهد (قوله  
 والامام حذفت في الركعة  
 بطات صلاته) أي بأن  
 حذفت للقراءة في ركعها  
 حتى نام الامام عن التمسيد  
 ولم تصدع واقعة في  
 اتمام حتى ركع فقد حذفت  
 به ركعة باربعة أركان وقضية  
 هذا انه لو لم تصدع اتعده  
 فيما هو منه عقب القيام  
 لا يضر وقيل عمرة عند قول  
 نصب تيممه أي ولو نصب  
 أي نصب بطات بغير ما  
 منى من نصب وان كان  
 منه وراهداً ما ظهر  
 من كلامهم مسائل

للقراءة ولهذا الوسي كونه مقتدياً وهو في سجوده مثلاً ثم ذكر في يقيم عن سجدة الاول والا  
 راع ركع معه كالمسبوق ففرقهم بين هاتين الصورتين بصرح بالفرق بين من يدرك قدام  
 الامام ومن لا يدركه هذا والوجه الثاني وهو كونه كالناسي فلا يسقط عنه القراءة وأما قوله  
 في التعليق ولهذا الوسي كونه مقتدياً بالخ لعله مصرع على ما ذكره (ركعتي من ستوت  
 الفاتحة من الناسي) وتقدم ان لا يرجح خلافه (وركع قبل اتمام المأموم الفاتحة) ولو اشتمل على  
 باتمامها الاعتدال الامام وسجد قبله (قبل يتيممه) لعدم الموافقة (ونسقط التيمم) لعدم  
 كالمسبوق (والصحيح) انه لا يتيمم بل (تيمم) حتماً (ويسعى خلفه) على ترتيب صلاته (مالم  
 يسبقه) أكثر من ثلاثة أركان مقصودة (في نفسه) (وهي الطويلة) فلا ينسب لاعتداله ولا  
 الجالس بين السجدة تين لانها مقصودة وما أفهمه كلامه من أن لفصير غير مقصود شمول على  
 ان ذلك باعتبار دته اذ هو تابع لغيره وان كان مقصوداً باعتبار انه لا يوم يبره منه فله  
 والمراد بأكثر من ثلاثة أركان ان يكون السبق بثلاثة ولا مدم في الرابع كان تحذف ركوع  
 والسجدة تين والامام في القيام فله ثلاثة أركان طويلة ولو كان السبق بركعة أركان لا مدم  
 في الخامس كان تحذف الركوع والسجدة تين والقيام ولا مدم حذفت الركوع بطات  
 صلاته قاله الملقبي (فالسبق بآخر) ثم ادكر بان انتهى الى الرابع ذكر ركع لا مدم والمأموم  
 في الاعتدال أو قام أو قعد وهو في القيام (وقيل يذوقه) بنية حذفت لعدم الموافقة (والاصح)  
 انه لا تيممه مفارقة بل (يتيمم) حتماً لم نوم ماركته (فيما هو ييممه) دلوسعى على ترتيب  
 نفسه ان كان فيه محالة فحشة ولها ما بطل به من عالم عام ودانعه فركع قبل ان يتم له نفسه  
 تخلف لا تمامها لم يسبق كترأيا (ثم يسجد ركعاً) ما به (بعد سلام الامام) كالمسبوق (ولو  
 لم يتم) المأموم (لما حثه بشغله بدعاء الافساح) مثلاً لا وقد ركع امامه (فقد روى) في نفسه لانها  
 كبطىء القراءة فيأتي منه ما مروى في علمه وان المراد بغيره من الركعة ان لا يمسسه

٧٣ فانه ل وهو شافى يارى لما سمع كلام المأرجح انك قد روى قول المأرجح بعدد من روى  
 الى الرابع كان ركع والمأموم في الاعتدال الخ قوله ان ركع أي ركوع الركعة الثانية وكنت سمع الى مع قوله كان ركع  
 الخ أقول اذا قعد وهو في القيام فتدغمه كما هو الواجب عليه ثم قام الى الركعة الاخرى هل يي على ما رأيتم له حذفت  
 الركعة السابقة الوجه انه لا يجوز له ان لا يقطع من ان يذوقه ذلك انما الى . اما آخر من ركعة أخرى بخلافه ولو سجد لاوة  
 في أثناء الفاتحة كان تابع امامه في ركوعه هذا السجود في تمام تلك الركعة منعه ولم يمسسه بل لم يمسسه أي الامام هو أي  
 المأموم في القيام فلا يمسسه بنية ولا على قوله لم يمسسه بنية بل هو ما في سائفة في ركع المنع  
 واعتمد البناء في المسئلة بنقله من ابن العماد في القول الامام احكام المأموم والامام أقول وهذا هو الامر بنسب اليه  
 أميل (قوله والمأموم في الاعتدال) أي بعد الركعة الاولى مثلاً (قوله أو يمسسه) أي لا يقول قوله في نفسه (أي  
 من اعتبار ثلاثة أركان طويلة

بأما (قوله كما أتى به الوالد) يعني بمائة ضاه المنع من البطلان (قوله أذ جلوسه للاستراحة هنا ليس بمطلوب) يؤخذ منه أنه لو جالس للتشهد فعليه القيام أن للمأموم أن يجلس ويأتي بالتشهد فإيراجع (قوله إذا المتابعة فرض) أي في حد ذاتها والاولا فالمتابعة فيما نحن فيه ليست بفرض على طريقة الرافي التي السكلام في تقريرها (قوله ولم ينبو ٥٧٨

المفارقة) قضيتها ان له نية (قوله وان لم يندب في حقه عدم ادراك الفاتحة لو اشتغل به لكن بشكل حينئذ يجتمع في تارك الفاتحة مع عدم الادراك بان هذا شائبة شبهة لا اشتغاله بصورة سنة بخلاف ما هو وبما يأتي في المسبوق ان سبب عدم عذره اشتغاله بسنة عن فرض وقد يفرق بان الامام يتحمل عن المسبوق فاحتياط له بأن لا يكون صرف شيئا غير الفرض وأما الموافق فلا يتحمل عنه فعذر التخلف لاتمام الفاتحة وان عدم قصر ابصره بعض الزمن فغيرها اذ تقصيره باعتبار ظنه دون الواقع والحاصل مما يؤخذ من كلامهم اذ ارتنا الامر على الواقع بالنسبة للعذر وعدمه وعلى ظنه بالنسبة لنسب الاتيان بنحو التعمد (هذا كله في) المأموم (الموافق) وهو من أدرك مع الامام محل قراءة الفاتحة المعتدلة لا بالنسبة لنفسه ولا لقراءة امامه فيما يظهر وان رجح الزكشي اعتبار قراءة نفسه وقول بعض الشراح هو من أحرم مع الامام مردود اذ أحكام الموافق والمسبوق جارية في جميع الركعات بدليل ان الساعي على ترتيب نفسه ونحوه كبطيء النهضة اذ فرغ من معيه على ترتيب نفسه فان أدرك مع الامام من مائة الف الفاتحة كان موافقا والمسبوق وهل يلحق به في سائر أحكامه من شك هل أدرك زمنا يسمع الفاتحة لان الاصل وجوبها في كل ركعة حتى يتحقق مسقطها وعدم تحمل الامام لشيء منها وان ادراك المسبوق الركعة رخصة فلا يتحمل مع الشك في السبب المقتضى له ولان التخلف لقراءتها أقرب الى الاحتياط من تركها كلها وحينئذ فيتاخر ويتم الفاتحة ويدرك الركعة ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة فان سبقه تابعه فيما هو فيه ثم يأتي بركعة بعد سلامه في ذلك ترد لنا أخرين والمعتمد كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم لما هو وسواء في ذلك أكان احرامه عقب احرام امامه أم عقب قيامه من ركعته أم لا خلافا لبعض المتأخرين أما المسبوق وهو بخلافه فهو ما بينه بقوله (فاتمام مسبوق ركع الامام في) أثناء قراءة (فاتحته فالاصح انه ان لم يشتغل بالافتتاح والتعمد) بأن قرأ عقب تحريمه (ترك قراءته وركع) معه لانه لم يدرك سوى ما قرأه (وهو) بركوعه معه وان أدركه قبل قيامه عن أقل الركوع (مدرك للركعة) فيتحمل الامام عنه ما بقى منها كما يتحمل عنه جميعها لو أدركه راكعا أو ركع عقب تحريمه فان تخلف بعد قراءة ما أدركه من الفاتحة لاتمامها وفاته الركوع معه وأدركه في الاعتدال بطلت ركعته لعدم متابعتها في معظمها وكان تخلفه بلا عذر فيكون مكروها ولو ركع الامام قبل فاتحة المسبوق فحكمه كالمركوع فيها (والا) بأن اشتغل بمأ أو بأحدهما أو لم يشتمل شيء بأن سكبت بعد تحريمه زمانا قبل ان يقرأ مع علمه بأن الفاتحة واجبة (زمنه قراءة) منها (بقدره) أي بقدر حروفه في ظنه كما هو ظاهر أو بقدر زمن سكوته لانه بالمدول من الفرض الى غيره منسوب الى تقصير في الجملة والثاني يوافق مطلقا يسقط باقيها لخبر اذ اركع فاركموا واختاره الاذري تبعه التراجع جماعة والثالث يتم الفاتحة مطلقا لانه أدرك القيام الذي هو محلها فلهزمته وعلى الاول متى ركع قبل وفاء ما زمه عامدا ما بطلت

يلحق به) أي الموافق (قوله نعم) أي فيكون كالموافق فيغتفر له ثلاثة أركان طويلة وقوله لما مر أي من صلاته قوله فيتاخر الخ (قوله ترك قراءته وركع) أي ندب لما أتى من ان التخلف مكروه (قوله بطلت ركعته) أي فيوافقه فيما هو فيه بعد فلور ركع عامدا لما بالتعريم بطلت صلاته (قوله وكان تخلفه بلا عذر) أي بان كان عامدا لما (قوله ولو ركع الامام) هذا مساو لقوله قبل أو ركع عقب تحريمه (قوله والثالث يتم الفاتحة مطلقا) أي اشتغل بسنة أم لا

المفارقة وعدم العود وسيأتي ما يصرح به (قوله وما ذكرناه من التفصيل) يعني ما أشرنا إليه بقوله ناسيا ولا فلهذا ذكره ان  
هو أحد شقي التفصيل وشقه الآخر سيأتي (قوله ويؤخذ منه) في التعبير به مساهلة إذا ما أخذ هو مفاد التشبيه قبله على  
انه سيأتي له فريبا في الكلام على القنوت الاتي في كلام المصنف ما يعني عن هذا وذكره هناك لأسبب (قوله ولا يرد عليه) أي  
على ما ذكر في القنوت المشبه بالتشهد فهو مثله في الحكم (قوله فإزاله المفارقة) أي هذا (قوله لا تعتمد القراءة الخ) راجع إلى  
قوله امتنع عوده وقوله وصبق اللسان إلى غير هاتين معتد به راجع إلى قوله وان سبقه لسانه الخ ففي كلامه لف وشر مرتب  
(قوله والا) أي بان لم يكن عام في اللف واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ

صلاته والام بتدبجافله ومتى ركع امامه وهو مخلف لالزمه وقام من ركوعه فاتته الركعة  
بناء على انه مخلف بغير عذر ومن غير بسوذه نظر الى أنه ملزم وبالجملة كما أشار لذلك

وبطلان صلاته بهوى الامام السجود ما تقر من كونه مختلفا بغير عذر ولا مخصص له عن هذين  
الاثنية المفارقة فتعين عليه حذر امن بطلان صلاته عند عدمها بكل تقدير ويشهد له ما مر في  
معجمه من ان الفقيه قد بان على

كلامه والافعال صريحة في تقريره على المرجوح اما اذا جهل او واجبه ذلك فهو يتخلفه  
الزمه مختلف بعذر قال القاضي في صورته تخلفه لا لقراءة ان نظن انه يدرك الامام

محققان کتبین ای باب  
هوای الامام للعبود الاول  
قد ارفعه عن

من السند التي قبلها والتي بعدها يركب معه وان لم يكن قرأ من الفاتحة شيئا ومقتضى إطلاق  
شخصين وغيرهما عدم الفرق وهو لعدم كفاية الشرح لهما في الفاء ولان الفاء في قوله

من منف في ذلك اذ لا عبرة بالظن البين خطوه (ولا يشغل المسبوق) استغيا (يا) يستعد  
كدهاء افتتاح أو تعوذ (بل) يستغل (بالناشئة) فقط اذ لا اهتمام بشأن الفرض أو

الجليلة (قوله) ومقتضى  
اطلاق الشيخ وغيرهما

نوعه ای بعد وجود اهل (اله بركه الناعه وشك في فعلها) لم يعد اليها أي محله فلو عاد له  
 كها وعليه فان كان أدرك مع امامه زمانا سمع الناعه فهو كيطي القراة والامعة أشهد ما عرفت (ان اسف) ان كان

له أي بعد وجوده (قوله) أي بخلاف ما لو علم ذلك أو شك فيه في الهوى قبل وصوله إلى أفل الكون فإنه يثبت عنه أنه قد  
 ان إلى القيام أقرب (قوله لم يعد اليها) فلو علم الإمام أو صاحبه منفرد بذلك وجب عليه العودة كما تقدم في ركعة التي تليها

ادعاد الامام هـ بل يعود المأمون معه او يطروده او يذره بالنسيه ام كيف الحال ثم رأيت امير المؤمنين بخط بعض الفضلاء ما نصه ام امم اعندكس الركوع مشك في مراعاة الجماعة في لغام فيلزمه الرجوع الى انقامه لاجل قراءة الفائتة لان الاصل عدم قراءته واما ما حكى المأمون من ان النسيه لا يقرأ الا في الامام

عبدال وبقدر تطويله الضرورة ولا يركب مع ادراك بعد القراءه أم يحكم عليهم بانهم في القيام معه حتى يلزمهم

والعبارة للروض وشرحه (قوله لا نأقول عمد هذا القيام الخ) هذا يقتضي تقيض المطلوب فتأمل (قوله بقصد تركه) احتراز به عما إذا تعمد زيادة النهوض لا معنى فأنه تبطل صلاته بمجرد انقضاء له عن اسم التعمد لشروعه في مبطل (قوله وهذا مبنى على ما قبله) بمعنى أنه ما حوذه منه ومستخرج من حكمه والافق الحقيقة أن ذلك ينبنى على هذا كما هو ظاهر ونما قلنا أن المراد

أن يركعوا معه أداركها تأملا لاجل المتابعة أم يسجدوا قبله وينتظر فيه ولا يضر سبقتهم له بركنين لاجل الضرورة أم كيف الحال قال شيخنا الرمي بالأول ويتغير التطويل في الاعتدال للضرورة ثم رجع عن ذلك واعتمد أنهم ينتظرونه في السجود ويتغير سبقتهم بركنين للضرورة وهذا هو الأصح لأنه ركن طويل اه (أقول) وهذا مفروض كما ترى فيما إذا لم يعلموا من حال الامام شيئا بعدهم عنه أولكونها سرية أم ألقوا علموا منه ترك الفاتحة فينتظر ونه في السجود ثم رأيت ما نقل عن الشيخ الرمي في ج بعد قول المصنف ٥٨٠ وتصحفة المؤتدي بالقاضي الخ (قوله لغوات محلها) أي ولو استمر متابعا للامام

ثم ذكر بعد تمامه للثانية أنه قرأ الفاتحة في الأولى حسب سجوده وقت به ركعته وإن كان قبله على قصد المباحة وهذا بخلاف ما لو شك الإمام أو المنفرد بعد الركوع ولم يعودا للقيام بل سمي على نظم صلاة أنفسهم ما فأن صلواتهم تبطل بذلك أن كانوا المسلمين بالحكم فإذا نذرا القراءة بعده ذلك لا ينفعهما التذكر بطلان صلواتهما بفعلهما السابق فلو كان ذلك سهوا أو جهلا حسب وقت صلواتهما بذلك ثم رأيتهم مصرحا به في شرح الروض (قوله ولم يركع هو) أي أو ركع

عامة ما بطلت صلاته لغوات محلها (بل يصلي ركعة بعد سلام الامام) تدارك ما فاتة كالسجود (فلو علم تركها) أو شك (ففيه) وقد ركع الامام ولم يركع هو قراها) لبقاء محلها (وهو متصف بهذر) فبأقرب منه ماهر (وقبل يركع ويتدارك بعد سلام الامام) ما فاتة لاجل المتابعة ويأتي ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقينا فيوافق امامه ويأتي بدله بركعة بعد سلام الامام وظاهر ذلك أنه لو شك في جلوسه للاستراحة أو في نهوضه للقيام في أنه سجد عادله وإن كان امامه قائما ويظهر أن جلوس التشهد الأول كجلوس التشهد الأخير لكونه على صورته نظير ماهر آتفا (ولو سبق امامه بالتحريم لم تنعقد) صلاته بالأولى عما مر في مقارنته له فيها وذكره هنا قاطبة لما بعده (أو بالفاتحة أو التشهد) بأن فرغ من ذلك قبل أن يشرع امامه فيه (لم يضر ويجزئه) لأنه أتى في محله من غير مخالفة فاحشة (وقبل) لا يجزئه (ونجب اعادته) مع فعل الامام أو بعده وهو الأولى فإن لم بعده بطلت لأن فعله مترتب على فعله فلا يعتد بسبقه ويستحب مراعة هذا الخلاف بل يستحب ولو في سرية أن يؤخر جبع فاتحته عن فاتحة امامه أن ظن أن يقرأ بعده أو انما قد منارعاية هذا الخلاف على خلاف البطلان بتكرير الركن القولي اقوة هذا وعملا بالقاعدة كما يؤخذ من كلامهم أنه لو تعارض خلافان قدم أقواهما وهذا من ذلك وحديث فلا تختلفوا عليه يؤيده وهذا الذي قررناه أوجه مما في الأنوار في التقدم بقوله أنه لا تنس اعادته للخروج من الخلاف لوقوعه في هذا الخلاف وفيه أيضا انه لو علم أن امامه يقتصر على الفاتحة أو سورة قصيرة ولا يتكبر من اتمام الفاتحة فعليها أن يقرأ الفاتحة مع قراءته لكن الذي أتى به الالدرجه الله تعالى عدم وحب ذلك على المأموم الموافق فيها فقد قال صاحب الأنوار كالسجدين وغيرهما والزحام

ثم ذكر بعد تمامه للثانية أنه قرأ الفاتحة في الأولى حسب سجوده وقت به ركعته وإن كان قبله على قصد المباحة وهذا بخلاف ما لو شك الإمام أو المنفرد بعد الركوع ولم يعودا للقيام بل سمي على نظم صلاة أنفسهم ما فأن صلواتهم تبطل بذلك أن كانوا المسلمين بالحكم فإذا نذرا القراءة بعده ذلك لا ينفعهما التذكر بطلان صلواتهما بفعلهما السابق فلو كان ذلك سهوا أو جهلا حسب وقت صلواتهما بذلك ثم رأيتهم مصرحا به في شرح الروض (قوله ولم يركع هو) أي أو ركع

وكان للقيام أقرب منه إلى الركوع أو إلى الركوع أقرب كما أفهمه قول السارح أي بعد وجود أدله والنسيان (قوله ويأتي بدله بركعة بعد سلام الامام) شمل ذلك ما لو شك في السجدة النامية أو طمأنينة أو قد جلس مع الامام للتشهد الأخير أو شك في طمأنينة السجدة الأولى بعد جلوسه معه بين السجدين فيوافق الامام فيما هو فيه ويأتي بركعة بعد سلامه وأطن أنه مراح في ركن الترتيب ما يخالفه فليراجع وعبارة حج هنا بعد قوله يقينا أي وكان في التخلف له خش مخالفة ثم مثل بعد ذلك بأمثله إلى أن قال ولو كان شكه في السجود في الركعة الأخيرة فهل جلوسه للتشهد الأخير كقيامه فيما ذكر أو يفرض بأنه في صورة القيام قد تلبس بركن يقينا إلى أن قال وهذا أي الفرق أقرب اه باختصار (قوله في أنه سجد) أي أم لا (قوله وإن كان امامه قائما) أي لأن المأموم لم ينقل إلى ركن آخر فكانه في السجود (قوله بأن فرغ من ذلك قبل أن يشرع امامه فيه) أنهم أنه لو تأخر شروعه عن شروع الامام ولكن فرغ الامام قبله لا يأتي هذا الخلاف وكذا لو سبقه ولكن لم يضرغ قبل شروعه اه عمرة (قوله أن يؤخر جبع فاتحته) أي وجميع تشهد اه أيضا (قوله عن فاتحة امامه) أي ولو فارقه ففضية قولهم أن ترك المستحب مكروه كراهة هذا واه مغفوت لفضيلة الجماعة فيما قارن فيه لكن قال بعضهم أن المقارنة في الأفعال مكروهة تغفرت فضيلة الجماعة لغفوت مخالفة بخلاف المقارنة في الأقوال فليراجع



هنا البناء ما هو لان حكم السجود وعدمه المذكور في المتن طريقه القائلوا بانه قوم طائفتين وحيث مطابقة أحدهما  
ما ذكره الشارح عقبه ولم يعرض القائل لحكم العمد على طريقه فاحذر لمبدئيه الجعوى من كلامه في الصلاة اذ هو ما بطل  
عمده بسجده لسهووه (قوله المذكور في الاكثرين) أي الذين عبروه عنهم فيمهر بالجهور وعلمهم قدماء تهمه كذا وحها  
بالسجود مطلقا فينبى عليه هنا البطلان مطبقا وقد صرح بذلك بعض الأئمة (قوله بخلاف ما لو سلك في بعض مهم) لأن شك

(قوله وان لم يكونا طويين) أي بان كان أحدهما طويلا دون الآخر كان في لا بد من حتى هو لا يملك سجده الثانية  
كما تقدم (قوله بان كان المقدم راقل من ركبي) أي أو ركبي غيره من ركبي كان ركوع ورفع ثم سلك ركوع الامام واستغفر في  
النداله حتى لحقه الامام فسجده ثم رفع قبله وجلس ثم هوى أسجده لثامه ولا يصرف ذلك لعدم قوله ما (قوله وليس  
الرجوع اليه ليركع معه الخ) واذا عاده لم يحسب له ركوعه الاول أو الثاني منه بطرولا لثامه فيسبب ركوعه الاول ان  
اطمان فيه والا فالثاني وينبى على كون المحسوب الاول انه لو ترك الطمأنينة ٥٨١ في لثامه لم يحسب الثانية ثم على

حسدان الاول لو لم يحق  
له سجوده ركوع حتى  
اعمل الامام به ركع  
بأن الامام في لا عدال  
لوجوده عليه بفعل الامام  
اولا لانه غشا كالنفس  
التي قد دفنت فحشيه  
ما لم يحسب له سجود  
لأنه لا يسمع الامم حتى  
قاده بطر من قبل الاول  
لا لاستمرار عليه  
لا بد من ان لا يرفع من  
الركوع لم يكن قصد  
الاعدل للمتابعة الامام  
فاحشيه ما يرفع من راس  
شيء عدا طمأنينة في  
الركوع ويحسب له في  
وهو الاول وسجده مع  
لامم وفقدت في ذلك  
في الروايات في هذا

والنسيان والبطء في القراءة والسهو في المواضع لا افتتاح والعود اسد ركوع الامام  
ولم تتم فاتحة المأموم للبطء أو لسهو أو لند كراهه نسي أو شك في وقتها لم يركع وحده  
القراءة والسجدة في خلف الامام ما لم يزد الخلف على ثلاثة أركان اه فتكون سجده في بقية  
الفاتحة معه مراهبه الاستصحاب فله من ذلك ان محل استصحاب أحدهما في سجده ان روحا من مائه  
يسكت بعد الفاتحة قد راسعها أو يقرأ سورة تسعها وان محل يدب سكوت لادامه لم يركع  
ان المأموم قرأها معه أو لا يرى قراءتها (ولو تقدم) على امامه (جعل ركوعه وسجودته  
كان ذلك (ركنين) فعليين متواليين سواء كانا طويين أم قصيرين (دلت) لانه ان كان  
عامدا عالما بقصره للغة الفاتحة بخلاف ما اذا كان ساهيا أو جاهلا فلا يصح غيره  
انه لا يعتد به فيهما فان لم يعد للركنين معامع امامه لم يركع أو جعله في سجده لادامه ركعه  
والاعادها قل في أصل الرخصة ولا يفتي بان السجدة ركبتين من قياس ما كراهه في الخلف  
وامكن مثله العراقيون بأن ركع قبله فلم أر دأن ركع رفع فلم أر دأن يرفع سجده وهو محمول  
لما سبق في الخلف فيجوز ان يسوي بان بقدر سئل ذلك هما أو بعكس وان خص هذا  
بالتقدم لخشيه اه والمعتدان المتقدم كالماخر وذكرنا في هذا كراهه في السجدة والشيخين وافهم  
كلام المصنف انه لو تقدم أو تأخر ركبتين وكان أحدهما فعلا ولا آخر قولنا انه لا يصح وهو  
كذلك ومثله صاحب الانوار بالفاتحة والركوع (والا) بان كان المقدم باطل من ركبتين سواء  
أ كان بركن أم بأقل أم بأكثر (فلا) تبطل صلاته وان كان مداعا لثامه لثامه وله نظره  
فيما سبقه به كان ركع قبله وليس الرجوع اليه ليركع معه ان كان مداعا للركبتين جبراما  
فانه فان كان ساهيا به فهو مخير بين اسطراره والعود واستبق بركي عمدا كان ركع ورفع  
والامام قائم حرام بغير ما ينشئ لذي يرفع رأسه قبل الامم ان يقول الله عز وجل

أي مسابقة الامام من السجدة هو صريح ما في الاحاديث العديدة وهو حرم من غير ان يفتي به على من يرى من  
ابن عمر أن من فعل ذلك لاصلا له قال الخطابي وأما أهل العلم فلهم قالوا مداعا بوجه لا يمتنع غير ان أكثرهم يأمرونه بالعود  
الى السجود ويحكم في سجود هاهنا أن يرفع الامام رأسه بقدر ما كان ركبلا هو مداعا بغير تردد في رأسه قبل ذلك أو لا أو  
لهوى قبله مكروه كراهة نهي وانه يسلكه العود الى الامم ان كان ركبلا في سبقة بركن ذلك ركع عدل ولا امام  
قائم لم يركع حرم عليه ولا يبعد ان يحمل الحديث على هذا الحالة ويكون هذه المعصية فيه أو بركبتين كان لهوى الى سجود  
والامام لم يركع وكان ركع واعمل والامام لم يركع فلما راد الامم لا بد لهوى نادوم بالسجود مرات ثلاثة ويكون فعل  
ذلك وتسميته كبيرة طاهرا اه بغير وجه (أقول) وبوجه وسد هذا بغير تردد في رأسه في ركعتين استبق بعض الركعتين  
حراما لانه لا يتحقق لسبق ببعض الركعتين الابانة لله من العدم بل لا يمتنع رجوع أو سجود لهوى من ان يركع وسد  
الى الركوع أو السجود والرفع من السجود وسبلة الى القيام والجلوس بين السجدة في سجدة واحدة له بركن ولا يبعصم

هل ترك واحد من الأبعاد أو أتى بجميعها (قوله والاذرعي) في نسبة هذا إلى الأذرعي نظره أنه أحكام عن غيره بقوله قيل الصريح في ضعفه عنده وعبارته في قوته مع الماتن ولو شك في ترك بعض أي معين سجداً لأن الأصل عدم فعله قاله البغوي وتبعاه قيل ولا تظهر له فائدة الخ (قوله وشك أمتروكه القنوت الخ) كان نوى قنوت النصف الثاني من رمضان يشهد به فشكل

فصل في زوال القدوة (قوله وما يتبع ذلك) أي كقيام المسبوق بعد سلام إمامه مكبراً أو غير مكبر (قوله بمحدث) ومنه الموت (قوله انقطعت القدوة) أي ومع ذلك تجب نية المفارقة إزالة للقدوة الصورية وعبارة شيخنا الزايد في قوله لا لعذر ومن العذر ما يوجب المفارقة أي بالنية لوجود المتابعة الصورية كن وقوع على ثوب إمامه نجس لا يعنى عنه أو انقضت مدة الخلف والمقتضى يعلم ذلك اهـ ويؤخذ من قوله لوجود المتابعة الصورية أن محل وجوب النية حيث بقي الإمام على صورة المصلين أما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس مثلاً على غير هيئة المصلين لم يتنجس لنية المفارقة وهو ظاهر وبه صرح حج حيث قال وقد تجب المفارقة أن عرض مبطل لصلاة إمامه وقد علمه في آخره نيتاً فورا أو لا بطلت وإن لم يتابعه اتفاقاً كما في المجموع ويوجهه بأن المتابعة الصورية موجودة فلا بد من قطعها وهو متوقف على نيته وحينئذ فلا يستدبر الإمام أو تأخر عن المأموم أتجه عدم وجودها زوال الصورة اهـ وبسنة ٥٨٢ ذلك من قول الشارح الآتي وقد تجب المفارقة كان رأى إمامه متلبساً بما

يبطل الصلاة وكتب الشيخ عميرة على قول الماتن انقطعت القدوة أي ولا يقال إن المأموم باق فيها حكماً فله أن يقتدى بغيره ويقتدى غيره به ويستحب له هو أيضاً كذا في الاستنوي وهل يسجد له هو الحاصل قبل خروج الإمام الظاهر خلافه اهـ أي لأن الإمام تحمله عنه وأما لو سها الإمام قبل اقتداء المأموم به فلا

حجاً ويؤخذ من ذلك أن السبق ببعض ركن كان ركع قبل الإمام ولحقه الإمام في الركوع أنه كالسبق بركن وهو كذلك كما جرى عليه الشيخ (وقيل تبطل بركن) تام في العمدة والعلم لما قضته الاقتداء بخلاف الخلف إذ لا يظهر فيه خش مخالفة فصل في زوال القدوة وإيجاده وأدراك المسبوق الركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك إذا (خرج الإمام من صلاته) بمحدث أو غيره (انقطعت القدوة) به زوال الرابطة فيسجد له هو نفسه ويقتدى بغيره وغيره به والأوجه أنه لو تأخر الإمام عن بعض المأمومين تأخر غير مقتصر مع القدوة كان فاطعاً لها القصصه أي بكر رضى الله عنه إكناً بالنسبة لمن تأخر عنه لأن لم يتأخر عنه (فإن لم يخرج) أي الإمام (وقطعها المأموم) بنسبة المفارقة (جاز) مع الكراهة حيث لا عذر له لمسايقه من مفارقة الجماعة المطلوبة وجوباً أو نداءً مؤكداً بخلاف مفارقتها بعد ذلك تكرهه وصلاته صحيحة في الحالين لأنها إمامة على قول والسنن لا تلزم بالنمروح فيها إلا في الحج والعمرة أو فرض كفاية على الأرجح فكذلك إلا في الجهاد وصلاة الجنائز والحج والعمرة ولأن الفرقة الأولى فارقتها صلى الله عليه وسلم في ذات الرفاع كما سيأتي

يسقط السجود عن المأموم إذا بطلت صلاة الإمام لما لحق المأموم وغير من الخلل بمجرد اقتدائه بالإمام (قوله تأخر غير مقتصر) أي بأن تأخر عقب الإمام عن عقب المأموم مثلاً (قوله إلا في الحج والعمرة) أي حج الصبي والرفيق فانهما من ماسنة لا فرض كفاية ومع ذلك يحرم قطعهما معاً يعني أن الولي يحرم عليه تمكين الصبي من القطع أما الرفيق فالحرمة متعلقة به نفسه لتكليفه وظاهر اقتضائه على استثناء هذين أن الصبي إذا صلى على جنازة أو حضر الصنف كان له قطعهما وهو ظاهر لعدم تكليفه ولو قيل يجب على ولي الصبي منه من إبطال صلاة الجنائز ليسقط الفرض به كالمبالغ ولما فيه من الإزارع بالميت لم يكن بعيداً (قوله إلا في الجهاد وصلاة الجنائز) أي وإن تأدى الفرض بغيره كان صلى عليه من يسقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها لأن مقتضى فرضها أن تعدد القائلون وترتّبوا وأما لو أعادها شخص بعد صلاته عليه أو لا فيقع له نقلاً وعليه فهل يحرم عليه قطعها قياساً على المكتوبة أم لا فيه نظروا الظاهر الجواز ويفرق بأن المكتوبة المعادة قيل إنها الفرض وقيل الفرض واحد يحتسب الله ما شاء منهم ما قيل الفرض أكل الصلاتين بخلاف هذه فإنه لا خلاف في كونها نقلاً على أن عادة الجنائز غير مطلوبة فكان القياس عدم انعقادها إلا أنه جوز ذلك لأن المقصود منها الدعاء ثم ظاهر كلامهم أنه لا فرق في حرمة قطع صلاة الجنائز بين كونها على حاضر أو غائب أو قبر وهو ظاهر لما في القطع من الإزارع بالميت في الجلالة فائدة استطردية قال سم على شرح البهجة في الجنائز قوله ولا على قبر النبي أحد الخ لا يبعد أن محله إذا دفن بعد الصلاة عليه والأفجوز بل يجب على القبر مرأه وظاهره وإن لم يكن المصلي من أهل الفرض إذ ذلك ويوجهه بأنه مخاطب بفعله الآن تنزيلاً لهذه الحالة منزلة ما لو كان باقياً لم يذني

هل ترك أحدهما أو القنوت وما في حاشية الشيخ من تصوره أيضا بخلاف هذا لا يتأتى مع الضمير في متروكه (قوله ويحتمل أن يلحق بما ذكر الخ) لفظ يحتمل ساقط في بعض النسخ مع زيادة لفظ فيما يظهر قبل قوله لكن أنفي الوالد الخ وظاهره إعادة خلاف افتاء ولده وفي بعض النسخ الجمع بين يحتمل وفيما يظهر وفيه تدافع (قوله مع الجلوس بينهما) أشار به إلى معنى ضمير الجمع في قوله صلى الله عليه وسلم شفعن (قوله أوفى الرابعة) أي والصورة أن الشك انماطر أعليه في الثالثة كما هو نص المتن (قوله مع أحده) لانهما خمسة الخ لم يظهر له معنى لأن الصورة كذلك فلا معنى لهذه المعية وقوله ثم زال تردده في الرابعة هو عين قول ابن أبي

(قوله وظهر معاذ) عطف على قوله لأنها ما سئمت على الخ وقوله صلى بأصحابه العشاء هذه رواية أحد الأئمة (قوله فأنصرف) أي فارق وأتم لنفسه لقوله بعد ولم يأمره بالاعادة (قوله بل في رواية أنه سلم) هذه الرواية لا توافق ما هو المتروك عندنا من أن السلام قبل فراغ الصلاة متنع فلهذا لم يأت به على قصد الخروج من الصلاة بل بعد أن نوى الخروج سلم على النوم لا يصح عنه (قوله واختلف في أي الصلاة كانت) أي الاستقهامية إذا دخلت ٥٨٣ على معرف باللام أو غيرها كالحلية كانت

استقها ما عن الأخاء واد  
دخلت على مكر كانت  
استقها ما عن لا فردا  
قيل أي ريد أو الرجل  
أحسن كان الجواب  
وجهه مثلا ولا قيل أي  
رجل من هؤلاء أحسن  
قيل زيدا أو عمرو وقوله ها  
في أي الصلاة معنا في  
أي جزء من أجزاء الصلاة  
أهو الركوع أو غيره واد  
قيل في أي صلاة كان معاء  
في المغرب أو غيرها اللهم  
لأنه يجب أن في الكلام  
صافا محذوفا أي أي فرد  
الصلاة أو أن اللمس  
وهو يساق السكران  
اختلف معومهما (قوله)  
وجع بعضهم بين روايتي  
البقرة أي بناء على أنها  
مكية واحدة (قوله يرخس

وظهر معاذ أنه صلى بأصحابه العشاء فطول عليهم فأنصرف رجل فلهذا لم يأت به على قصد الخروج من الصلاة بل بعد أن نوى الخروج سلم على النوم لا يصح عنه (قوله واختلف في أي الصلاة كانت) أي الاستقهامية إذا دخلت ٥٨٣ على معرف باللام أو غيرها كالحلية كانت استقها ما عن الأخاء واد دخلت على مكر كانت استقها ما عن لا فردا قيل أي ريد أو الرجل أحسن كان الجواب وجهه مثلا ولا قيل أي رجل من هؤلاء أحسن قيل زيدا أو عمرو وقوله ها في أي الصلاة معنا في أي جزء من أجزاء الصلاة أهو الركوع أو غيره واد قيل في أي صلاة كان معاء في المغرب أو غيرها اللهم لأنهم يجب أن في الكلام صافا محذوفا أي أي فرد الصلاة أو أن اللمس وهو يساق السكران اختلف معومهما (قوله) وجع بعضهم بين روايتي البقرة أي بناء على أنها مكية واحدة (قوله يرخس

في ترك الجماعة ابتداء) وقضيه ان ما لحق بها بالمعذر كالتطويل وترك السنة المنصودة لا يرخس في الترك ابتداء قال وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم إذا حصل ذلك فارق أن أراد الله سم على منيع وفي حاشية شيخنا الطائي بعد مثل ما ذكر ولا يبعد أن يكون التطويل من المرخس ابتداء حيث علم منه ذلك وعلى هذا لو كان من عدة الامم التطويل المؤدى لذلك منه الامام منه لمافية من اشرار المقتدين به وتقويت الجماعة عليهم ثم ما ذكر من ان المرخس في ترك الجماعة ابتداء يرخس في الخروج منها يقتضي ان من أكل ذاريج كرهية ثم اقتدى بالامام انه يجوز له قطع القدوة ولا فتوته بمسيلة الجماعة والذي ينبغي ان هذا ونحوه ان حصل بجر وجههم عن الجماعة دفع ضرر عن الحاضرين أو عن المصلي نفسه كان حصل له ضرر يشده حار وبرد وكان يزول بخروجه من الجماعة وتتمية لنفسه قبل فراغ الجماعة ذلك عذر في حقه ولا دلا إذا قانده ظهر وجهه عن الجماعة لا مجرد تركها وقوله ويلحق به أي في جوارز القاطع بلا كراهة

الرابعة وقوله انها رابعة ان كان معمولاً لا تذكر فهو عين قوله ان ما قبلها الثالثة والا فاموقعه فليتا مل (قوله ومقتضى تعبيرهم يقبل القيام) أى فيما لو تذكر في الثالثة الذى عبر هو عنه بقوله قبل قيامه للرابعة (قوله هنا وفيما صر) اما كونه صريحاً أو كالتصریح فيما ذكره هنا فسلم وأما كونه كذلك فيما صر فلا لما تقدم في كلامه في بعض النسخ من الفرق بان عمد القيام هنا وحده مبطل بخلافه فيما صر وصرأه بما صر ما قدمه عن الاسنوى قبيل قول المصنف ولونض عمد الخ (قوله ان بقى محله)

(قوله كتشهد أول أو قنوت) قال حج وكذا سورة اذ الذى يظهر في ضبط المقصود انها ما جبر بسجود السهو أو قوى الخلاف في وجوب أو ووردت الأدلة بعظم فضاهاه وينبغي ان مثل ترك السورة ترك التسبيحات للخلاف في وجوبها وان لم يكن مثلها تكبير الانتقال وحاسة الاستراحة ورفع اليدين عند القيام من التشهد الاول لعدم التفويت فيه على المأموم لانه يمكنه الاتيان به وان تركه امامه بخلاف التسبيحات فان الاتيان بها يؤدي لتأخر المأموم عن امامه (قوله فله مفارقه) يشعر بان الاستمرار معه أفضل (قوله في غير الجمعة) أى وما ألحق بها من تحجب فيه الجماعة من المعادة والمنذور رفعها اجاعة وأولى الثانية من المجموعة تقديمها بالمطر بناء على ما نقل عن الشارح من اشتراط الجماعة في الركعة الاولى كلاهما منها اما على ما تقدم عن سم على حج في صلاة المسافرين انه يكفي لصحة الثانية عقد هاهما مع الامام وان فارقه حالاً فلا تحرم المفارقة لحصول المقصود بالنية (قوله وقلنا ان فرض كفاية) ٥٨٤ أى وهو الرابع (قوله اتجه كما قاله الخ) قد يشكل امتناع المفارقة

بما تقدم في قوله ولا رخصة في تركها من ان العذر يجوز الترك وان توقف ظهور الشعار على من قام به الا ان يخص ما هاجب اذ لم يكن عذر (قوله عدم الخروج) أى عدم جواز (قوله أى وهى خفية) اما الظاهرة فالواجب فيها الاستئناف لعدم اعتقاد الصلاة كما مر لكن يبقى الكلام في كون

فيتضح ذلك حينئذ (أو تركه سنة مقصودة كتشهد) أول أو قنوت فله مفارقه لىأتى بذلك السنة ومحل جواز القطع في غير الجمعة اما في الركعة الاولى منها فممتنع لماسياً أن الجماعة في الركعة الاولى شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج فيها ولو ترتب على خروجه من الجماعة تعطيلها وقلنا ان فرض كفاية اتجه كما قاله بعض المتأخرين عدم الخروج منها لان فرض الكفاية اذا انحصر في شخص معين عليه وقد تجب المراقبة كان رأى امامه متلب سابعاً يبطل الصلاة ولو لم يعلم الامام به كان رأى على ثوبه نجاسة غير معقو عنها أى وهى خفية تحت ثوبه وكشفها الرمح مثلاً أو رأى حفه تحرق (ولو أحرم منفرداً ثم نوى القدوة في خلال) أى اثناء (صلاته) قبل ركوعه أو بعده (جازى الاظهر) ولم تبطل به صلاته لكان كل من قطعهما بغير عذر وادخله نفسه فيها في خلال صلاته مكره مفوت فضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الامام خلافاً للزركشى هنا وظاهر ان لا تفوت حيث حصلت ابتداء في المفارقة المخيرة كما مر ويدل لما تقر فعل الصديق لاجاءه صلى الله عليه وسلم وهو امام

هذه خفية بناء على ما قدمه من فرض ما يباطن الثوب في طاهره وفرض

فتأخر

البعيد قرياً (قوله وكشفها الرمح مثلاً) أى فأدركها الكشف الرمح وهذا بناء على ما قدمه من ان الظاهرة هى التى لو تأملها أبصرها بأن كانت بظهر الامام مثلاً اما على ما تقدم من أن مقتضى الضبط بما في الانوار ان يفرض باطن الثوب ظاهر او ما في الثوب السافل أعلى وان الظاهرة هى العينية وان الخفية هى الحكمية فقط فهذه من الظاهرة وعليه فيجب الاستئناف لا المفارقة (قوله ولو أحرم منفرداً) خرج بهذا ما لو افترقها في جماعة ثم نقل نفسه لآخرى فانه يجوز قطعاً كما في التحقيق وشرح المذهب اه حبرة وقوله قطعاً أى من غير كراهة ان كان عذراً أى ان لم يكن عذركم كما يعلم من كلام سم الا أنى (قوله جار في الاظهر) والمتصّب ان يتم اركعتين أى بعد قبلها انقلوا ويسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة فان لم يفعل استحب ان يقطعها ويفعلها جماعة اه سم على منهج وبوخذ من ذلك ان قولهم قطع الفرض حرام محله ما لم يرتب عليه التوصل بالقطع الى ما هو أعلى مما كان فيه (قوله وادخله نفسه فيها في خلال صلاته مكره) وهذا بخلاف ما لو نوى الامامة في الاثناء فانه لا كراهة فيه ولا فوات فضيلة فهاو الفرق ان الافتداء بالغير مظنة مخالفة نظم الصلاة لكونه يتبع الامام في نظم صلاته وان خالف نظم صلاة المأموم ولا كذلك الامام لانه مستقل لا يكون تابعاً لغيره فانه مراه سم على منهج ولعل الفرق بين ما ذكره الشارح هنا وما قدمه في المتابعة من فوات الفضيلة فيما قارن فيه فقط ان المتابعة بعد المقارنة ثم مطلوبة منه بخلاف ما هنا فان الافتداء المؤدى للمتابعة بعد الانفراد منهي عنه وذلك يؤدي الى النهى عن المتابعة بعد الانفراد فكانت الكراهة فيه مانعة من الفضيلة في جميع ما أدركه بعد الانفراد



يعني بان لم يبلغ مثله كما علم ما قدمه في صفة الصلاة وقوله والافبركة أي لان نظيره يقوم مقامه ويعومها بهما مدق علمه  
ركعة كما علم ما مر أيضا (قوله لاحتمال الزيادة) هذا ظاهري فبالسنة عقب الركز قبل ان يأتي ركز غيره (والذي لا زيادة شفقة  
فكان ينبغي حذف لفظ الاحتمال لاغناء قوله أو لضعف التهمة عنه ومنسلة في التحفة فله أمل (قوله فخره أخرى دور) أي

(قوله وضح انه صلى الله عليه وسلم أحرمهم) لا يقال كيف وقع له هو بله صلى الله عليه وسلم حتى لم يعبه وسلم حتى أحرمهم مع الجاهل من أن  
الانبياء معصومون عن الكبر والصغار فلا تقع ذنوبهم لا عمد ولا سهو لا تنقول صرحوا بجور وقوع ذلك له ومنهم من حيث  
ترتب عليه نشره وكان ذلك في صلاة الصبح كما سيأتي (قوله أحرمهم) الذي في البخاري ان ذلك كان قبل الاحرام وعبارته  
في باب هل يخرج من المسجد لعلته عن أي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد أقيمت الصلاة وعدت الصفوف  
حتى اذا قام في مصلاه انتظروا ان يكبر انصرف قال شيخ الاسلام الانصاري في شرحه على البخاري قبل احرامه وقال على  
مكانكم فكنتنا في هيتنا حتى خرج الينا ينطفئ رأسه ماء وقد اغتسل أي والحال انه اغتسل اه وعلى هذا فلا شك في  
قولنا لا يقال كيف وقع السهو عليه غير وارد حيث لم يكن في صلاة هرا وفي الفتوح في الباب المذكور ما صفة قوله حتى اذا قام  
في مصلاه زاد مسلم من طريق يونس عن الزهري قبل ان يكبر انصرف وقد تقدم في باب ادراك كبري المسجد انه حنب من  
أبواب الغسل من وجه آخر عن يونس بلط في مصلاه وفيه دليل على انه انصرف قبل ان يدخل في الصلاة وهو  
معارض لما رواه ابوداود وابن حبان عن أبي بكرة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة العجوة كبر ثم أومأ اليهم ولما سالت  
من طريق عطاء بن يسار مرسل انه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده ان امكثوا ويكس الجع بهم  
بجمل قوله كبر على ارادة ان يكبر أو بأخيه ما واقع ان ابداء اعضاءه وقرطبي ٥٨٥ احتمل لا وقال الموري انه لا يظهر

وخرجه ابن حبان كعادته  
فان ثبت والافسان الصحيح  
أصح (قوله كافي سورة  
الحجر) هو قوله أحرم  
هم ثم نكر (قوله وكان  
اقتدى الخ) فله شعار  
بان صورة المسئلة انه

فتأخروا اقتدى به لان الامام في حكم المنفرد وضح انه صلى الله عليه وسلم أحرمهم ثم نكر في  
صلاة انه جنب فذهب فاعتقل ثم جاء وأحرمهم ومعلوم اهم اشوثة اقتدى بهم وهل  
العذر هنا كافي صورة الظهور وكان اقتدى ليحصل عنه له تحفة فذكر الصلاة كاملة  
في لوقت مانع الكراهة تطهير ما مر أم يفرق بأنه مع العذر ثم لا خلاف فيه بخلافه ما على  
ما اقتضاء كلامهم محل نظروا احتمال وهو الى الثاني أقرب قل الجلال البقيني لم يعرضوا  
للامام اذا اراد ان يقتدى باخرو ويعرض عن الامامة وهذه وقعت للصدق مع النبي صلى الله

٧٤ نهيه ل لولم يقتد بخروج بعض الصلاة عن وقها مع وقوعها في الوقت وحذف في الف مائات  
له من انه لوضاق الوقت وأمكنه ادراك ركعة بادر الركوع الزمة لاقتداء الخ وموه كلامه هذا يعطى انه حيث أدرك مع  
الامام ركعة في الوقت وكان استقراره معه يؤدي الى خروج بعضها لا يلزمه الاقتداء به بل يكتفى بوقوعه في الوقت  
وان كان ابتداء احرامه في وقت لا يسعها كاملة ووقيل بوجود الابتداء في هذه لم يعد ونسبته الجوارح ذات احرم  
وقد بقي من الوقت ما يسعها كاملة لكن تنق عروص مانع التحويل يؤذن لخروج منها أو ينس ما أتى من وجوب  
عباد لم يدرك منه ركعة في الوقت ومذهب عباد لم يدرك منه ركعة في الوقت أو أكثر (قوله يقتضى له) يستداس  
أحرم منفردا جازله قبل قراءتها في أي ركعة لا بد من ركوع تسعة منه لكن هذا طرأ على ردي نوب  
احرامه اما لو مضى بعده ما يسع العتمة أو بعضها من غير قراءة قبل تسعة أو يثبت التسعة من غير قراءة تسعة  
الثاني وعلى هذا هل هو في الاول كما هو في الثاني كمنسوق في كيف الحال له طرأ اسم الخ (قوله لا قرب  
كالمسبوق لانه لم يدرك معه بعد امدانه ما يسع له تحفة ولا طرأ تسعة هي قبل لا بد من تسعة الاحرام لانه كان يرد امدانه  
حقيقة وقد يؤخذ ذلك من قول المشرح السابق والحاصل مما يؤخذ من كلامه ما ذكره الامر على لوائح التسعة ما بعد  
وعدمه وعلى طه بالنسبة لندب الاتمان نحو المعود بالنسبة لما في صورة الحجر (قوله أم يفرق الخ) أي ولا تكبر تسلا  
معه ولا تبطل قطعاً وأما هه اذ اعدروا انهم ناهة فتا بالاطهر لا يكتفى بذلك بل يقول بطلان الصلاة اقدم احرام  
المأموم على احرام الامام فقصت مرادك بقاء الكراهة (قوله بخلافه هه) يتبين انه ما في قوله وقد انصرفت  
المسئلة باحرامه منفردا الخ وقد قال لا بد منه لانه تبين مال لا مادي بين امدانه ودرجته تسعة مائات تسعة (قوله  
وهو الى الثاني أقرب) هو قوله أم يفرق وهذا هو المعتد

لمن غير طول فصل كما يعلم بما بعده ومن محترزه الا في فليس المراد القورية الحقيقية (قوله وعندى لا تحسب) أى لو جوب القعود عليه كما هو ظاهر السياق وانظر ما وجهه فيما لو كان الركن المشكوك فيه من الاركان التى لاتتعلق بالقعود كالركوع مثلاً ولا كان عوده للقعود في هذه الحالة مبطل لانه حينئذ يادة ركن في غير محله وكان المتبادر عوده الى ما شك فيه وانظر ما صورة حساب القراءه أو عدم حسمائها فانه لم يظهر لى (قوله القائلين به) يعنى بان الشرط كالركن (قوله

(قوله وقضية استدلالهم بالاول) وهو اقتداء الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كما مر) أى فى قوله وبذل ما تقرر فعل الصديق وقوله جواز ذلك هذا هو المعتمد (قوله والثانى ظاهر) هو اقتداء الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم والاول هو قوله فأخرج نفسه من الامامة وقوله ظاهر أى فى نفسه لو صرح انهم لا يتابعون غير الامام الاول بدون نية اقتداء وقوله بفرض ذلك أى بفرض عدم احتياجهم لنية الاقتداء (قوله ما قاله الجلال البلقيني فى الاول) أى من جواز اقتداء الامام بغيره (قوله نصير المقتدين به منفردين) ٥٨٦ عليه فالولم يعلم المقتدون باقتداء الامام بغيره وتابعوه فهل يتبين بطلان

عليه وسلم لما ذهب للصلح بين جماعة من الانصار وفى مرض موته ثم جاء وهو فى الصلاة فأخرج نفسه من الامامة واقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم والصحابة أخر جوا أنفسهم عن الاقتداء به واقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وقضية استدلالهم بالاول للاظهر كما مر جواز ذلك بل الاتفاق عليه والثانى ظاهر اهـ مخلصا ونظريه لما فى المجموع ان ابا بكر امتثل للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يتخ الصحابة لنية لكن بفرض ذلك يحصل ما قاله الجلال البلقيني فى الاول لانه نوى الاقتداء به صلى الله عليه وسلم بعد الاستخلاف فينتج انه أخرج نفسه من الامامة ثم نوى الاقتداء وعما يؤيد كلام الجلال ما سيمأتى فى الاستخلاف انه ممنوع قبل الخروج من الصلاة وقضية قول القفال لو اقتدى الامام بأخرفى بطلان صلاته قولان كما لو أحرم منفردا ثم نوى جماعة موافقة ما قاله الجلال من الجواز لانه هو الراجح فى المسئلة وبنى القفال على الجواز نصير المقتدين به منفردين وان لهم الاقتداء بمن اقتدى به مستدلا بقصة أبى بكر وفى ذلك تصريح منه بما مر عن الجلال من انها من قبيل انشاء القدوة لا الاستخلاف وفى انعدام ما يؤيد ذلك معنى رواية الناس يقتدون بأبى بكر انه كان يسميهم بتبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ القدوة بالمأموم ممنوعة بالاتفاق وبما مر فى تأخر الامام يعلم ان محل جميع ما ذكر انما يحىء حيث لم يثبت ان ابا بكر تخلف عنه صلى الله عليه وسلم بعد اقتدائه به والافهو يتأخره تنقطع امامته ولم يكن مستخلفا ولا قاطع للامامة بنية اقتدائه بالغير واغنا قاطعها حينئذ تأخره ثم لما تقدم عليه الصلاة والسلام نوى أبى بكر الاقتداء به لصيرورته منفردا ابتأخره وحينئذ بطلت امامته بالنسبة للصحابة لنية الاتمام بغيره فتووا الاقتداء به صلى الله عليه وسلم ومن تأمل ذلك علم ما فى كلام الجلال وغيره مما تقرر كذا قيل وفيه نظر لانه لم يثبت انه تأخر عن جميع القوم فلا وجه ما قاله الجلال من انه أخرج نفسه بالنية ومقابل الاظهر لا يجوز وتبطل به الصلاة

صلاتهم لا قد اتهم بعتد أولا لعذرهم كالأول كبر الامام للآحرام فاقندوا به ثم كبر ثانيا ولم يعلموا بتكبيره فيه نظر والاقرب الثانى لعذرهم ولا تفوتهم الفضيلة لوجود الجماعة صورة اللهم الآن يقال تكبير الام ثانيا مما يخفى على المقتدين بخلاف اقتدائه بغيره فانه قد يظهر لهم بقرينة تأخره عن الامام فى الموقف والافعال (قوله أنه كان يسميهم بتبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم) عبارة حج تكبيره وهى أولى فان قول الشارح يحوج الى تأويل قوله بتبليغ رسول الله بلفهم أى

ما يبلغه أبى بكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لم يثبت ان ابا بكر تخلف عنه) المناسب لما مر وقيد حيث لم يثبت انه تأخر عن المقتدين به قبل اقتدائه بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله لصيرورته منفردا ابتأخره) أى عن المقتدين (قوله لم يثبت انه) أى الصديق وقوله تأخر عن جميع القوم أى بل ولا عن بعضهم وعبارة حج فى شرح الشمائى فى باب وفاته صلى الله عليه وسلم بعد قول المصنف فأوما إليه أى أبى بكر أن يثبت مكانه نصفا ظاهرا انه صلى الله عليه وسلم اقتدى به والذى رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم جاء حتى جلس عن يساره فكان يصلى قاعدا وأبى بكر قائما يقتدى بأبى بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يقتدون بصلاة أبى بكر وجاء فى رواية ما يقتضى كلا الأمرين اهـ قال المناوى فى شرح الشمائى بعد ذلك وجع بينه وبين الرواية الاولى بأنه أولا اقتدى بأبى بكر ثم تأخر أبى بكر واقتدى به اهـ (قوله ومقابل الاظهر لا يجوز وتبطل به الصلاة) قال المحلى لان الجواز يؤدى الى تحريم المأموم قبل الامام اهـ ومراده أنه قد يؤدى الى ذلك والافيجوز أن يحرم المأموم بعد احرام الامام ثم يقتدى به فلا يكون احرام المأموم متقدما على احرام الامام

وظاهر ان صورته ان يتركه نظيره قبل شركه (يقال عليه اذا كانت هذه صورته خرج عن محل النزاع ولم يصح الاستظهار به  
 (قوله جاز بلا خلاف) قد يشكك فيه حكاية الخلاف في اقتداء بعض المسبوقين ببعض فمن لم يحرمه أو لا منه دين بل في  
 جماعة ومقتضى ما نقله الشارح عن المجموع انه متى أحرم بالادنى في جماعة لم يكره لاقته لئلا يفتنهم على ما نقله عن حج  
 من تخصيص المسئلة بما اذا تبين خلل في صلاة الامام لا اشكال (قوله كان في الجموع) انكيس ذلك على الطلاق بل صورته  
 ان يحرم خاف جنب أو محدث ثم بين الحال لما فيه ذهب الامام فيقطر ويأتي لا تمل صلاته بأكملها بالمأموم معه ويربط  
 المأموم صلاته بغير ذلك الامام اه قال حج فعلم انه لو لم يظهر له نقص في صلاة امه بل نقل نفسه لجماعة أخرى لا سبب  
 كان ذلك مكروها وفانت به الفضيلة بل لو أخرج نفسه بعد رأت صلاته منفردا وكره له لاقتداء اه سم بتصريف (قوله وان  
 كان في ركعة) هو غاية (قوله يتبعه فيما هو فيه) الحاصل ان مول الشارح وتبعه فيما هو فيه وان كان في خلاف نظم صلاته  
 شامل لما اذا اقتدى من في السجدة الاولى عن في القيام فيقوم اليه ويترك لسجدة الثانية ولا نع من ذلك وقد لا سيما  
 طبرجه الله وعلى هذا فهل يمتد له بما فعله حتى اذا أقام مع الامام لا تزمه قراءت لفاتحة واد وصل معه الى ما بعد السجدة  
 الاولى كملت به ركعته أم لا في نظر ويظهر الا ان الاول أي وعليه ولو نطقت صلاة الامام في القيام أو الركوع وجب على  
 المأموم الجلوس فوراً بقصد الجلوس بين السجدين ثم يأتي بالسجدة الثانية لا قيامه كان المحس للمتابعة وفدرت وتناد  
 اقتدى من في الاعتدال عن في القيام ولا مانع أيضاً لا يقال يلزم تطويل الركن ٥٨٧ الفصيل لا نأشول اقتداء به في

هذه عرس عن الاعتدال  
 الى التقدم فهو حشيد يصير  
 قائم لا منه دلائل لمقتضى  
 قيامه هو فيه ينبغي سالم بتمه  
 صلاته ولو قدى من في  
 تشهد الا يخرج من تشهد  
 الاول فظاهر انه اذ قام  
 الامام لا ينية صلاته عدم  
 جواربه نية المأموم له بل  
 ان شاء ورقة وسلم وان شاء  
 سطره ليسلم معه ه

وقيد المصنف المسئلة بأحراره منفردا لانه اذا اقتضها في جماعة جاز بلا خلاف كما في المجموع ولو  
 قام المسبوقون أو المقيمون خلف مسامرا متبع اقتداء بعضهم ببعض على ما في الروضة في باب  
 الجمعة من عدم جواز استخلاف المأمومين في الجمعة دأمت صلاة الامام دونهم وكذا غيرها  
 في الاصح لان الجماعة حصلت فادأعوها فردا في نالوا فضلها لكن مقتضى كلام أصلها هنا  
 الجواز في غير الجمعة وهو العمد كما سيأتي مبسوطا في باب الجمعة (وان كان في ركعة أخرى) نيز  
 ركعة الامام سواء كان متقدما عليه في أفعاله أم متأخرا عنه لعدم ترتيب محذور عليه اذ لا ريب له  
 أن يتبع امامه وبلغى نظم صلاة نفسه كما أشار اليه بقوله (ثم) بعد اقتدائه به (يتبعه فيما هو فيه) حقا  
 (قائما كان أو قاعدا) أو راكعا أو ساجدا رعاية للجماعة (وإن فرغ الامام أولا فهو مكسوف) فيتم  
 صلاته (أو) فرغ (هو) أي المأموم أولا (فإن شاء فارقه) بالنسبة وسلم من غير كراهة لانه  
 فراق بعد ركنه (وان شاء انتظره) بالقياس لما في فصل نية لقعوده (ليسلم معه) وهو الافضل

سم على منهج وبقي ما لو اقتدى من في الجلوس بين السجدين عن في التشهد فله ان يأتي بالسجدة الثانية لعدم محس  
 المخالفة قياسا على ما تقدم فيما أورد في السجدة الثانية بعد جلوسه مع الامام للتشهد من انه أتى به لعدم محس الحمد لله أم لا  
 فيه نظر والا قرب بل المتعين الثاني لا نأغا أو جينا عليه السجود ثم للشك في ركن الذي كان فيه مع الامام أو لا اصل عدمه  
 وسبق الامام بركن لا يضر فكان السجود واجبا بقضى القعود عدم السبق ركعين وما هما اليس فيه اقتداء قبل حتى يعمل  
 بمقتضاه فروعى حال من اقتدى في الانشاء وهو وجوب بعبية الامام فيم هو فيه ثم ان كان لا يسر حتى التشهد الاول واهى  
 الامام فيما هو فيه وأتى بركعة بعد سلام امامه وان كان في الاحبر وافته فيما هو فيه ثم ان يسجد بعد سلام امه وان طال  
 ما بين السجدين لانه لا مندأ أعرض عن الجلوس وصارده هو فيه للجماعة وينبغي ان يسأل الاقتدى عن التشهد الاحبر لو  
 اقتدى به في السجدة لا خبره من صلاته بعد الطمأنينة فينتظره في السجود ولا يتقدمه فيما هو فيه وما في الطمأنينة فيتمهل  
 انه كذلك لانه لا يظن انه يتبعه لانه يصدق عليه ان سلاته لم يتم (قوله فن شاء ورقة بعبية) هو فرغ أو هـ  
 بنية المفارقة عدم بطلت صلاته بما هو واضح وقد لا يجزم به مر وخلافا لما في سبب اه سم على منهج أي  
 بخلاف ما لو كان ناسيا أو جاهلا فلا تبطل صلاته وهل يسجد للسجود في هذه الحالة لا لا قدره احتلت بالخط بنية المارة  
 أم لا فيه نظر والا قرب الاول للعلية المذكورة (قوله بالقياس لما في) أي بان لا يحدث جلوس نه ولم يحدثه معه (قوله ليسلم  
 معه وهو الافضل) قد يقال كيف يكون أفضل مع حكمه بكرهه لنفسه أو عديت بان حباب للثبات في المارة من قطع  
 العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات فضل الجماعة بانه مارة هي آخر اه سحر

على ما نحن فيه وأيضاً فلا خصوصية للشيخ أبي حامد بالقول بذلك لانه حينئذ منقول المذهب وانما قلنا انه بذلك يخرج عن محل النزاع لان صورته كما حرره الشهاب سم من الشارح انه لم يعلم من نفسه سبق حدث ولا طهارة ودخل في الصلاة من غير شك في الطهارة مثلاً لم يفرغ منها عرض له الشك فلا يضر مع انه في مثل هذه الحالة ليس له الدخول في الصلاة لانه لم يعلم وجود الطهارة قبل الشروع ولا هناك طهارة مستحقة فكيف تنعقد صلاته ومع انه اذا عرض له الشك داخل الصلاة في الطهارة مثلاً تبطل صلاته قال أعني الشهاب المذكور أما اذا علم سبق حدثه ولم يعلم طهارة بعده فالوجه بطلان صلاته وان

(قوله مع أنه يتعين ذلك) أي جملة القضاء اللغوي (قوله لا استحالة حقيقة القضاء الخ) قد تنعق دلالة هذه الاستحالة على التعين لجواز ان لا قضاء شرعاً معي آخر كوقوع الشيء في غير محله وان كان في وقته اه سم على ج (قوله والا) أي وان لم يمكنه (قوله في أخبيري نفسه) قال عميرة لا يقال فهلا قضى الجهر أيضاً لاننا نقول هو صفة تابعة والسورة سنة مستقلة اه سم على منهج ومثله في ج (قوله أدرك ٥٨٨ الركعة) أي ما فاتته من قيامها أي ولا ثواب له فيها لانه انما يثاب على فعله وغاية

هذا ان الامام يحمل عنه لعذره هذا وفي حاشية شيخنا الشوري على المنهج قوله أدرك الركعة وثوابها كما في المحلى في كتاب الصوم حتى ثواب جيبها كما قاله الرافعي وان قصر فلا يحرّم حتى ركع امامه اه ايعاب (قوله كأن أحدث في اعتداله) أي وفي ركوعه بعد طمأنينة المسبوق (قوله ولو ضاق الوقت) أي عما يسع ركعة كاسلة (قوله ان ركوع صلاته الثاني) أي من الركعة الثانية أو الاولى اذا كان المأموم موافقاً للامام في صلاته لما مر من عدم صحة نحو المكتوبة بمصلي الكسوف في الركعة

على قياس ما مر (وما أدركه المسبوق) مع امامه مما يمتد له لا كما اعتدال وما بعده لانه لمحض المابعة فليس من محل الخلاف في شيء (قوله صلاته) وما يفعله بعد سلامه آخرها خبر ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا متفق عليه واتمام الشيء انما يكون بعد أوله وأما خبر مسلم واقض مسبقك فمحمول على القضاء اللغوي لانه مجاز مشهور مع انه يتعين ذلك لا استحالة حقيقة القضاء شرعاً هنا (فيعبد في الباقي) من الصبح (القنوت) في محله لانه فعله أو المحض المتابعة لامامه (ولو أدرك ركعة من المغرب) مع الامام (تشهد في ثانيته) استعجاباً لانها محل تشهد الاول وما فعله مع الامام كان للمتابعة وهذا الجاع منا ومن المخالف وجه لنا على أن ما يدركه معه أول صلاته ومما أنه لو أدركه في أخيرتي ربايته مثلاً فان أمم كنهه فمما قرأه السورة معه قرأها والآتي بها في أخيرتي نفسه تداركها العذرة (وان أدركه) أي المأموم الامام (راكعاً أدرك الركعة) أي ما فاتته من قيامها وقرأتها ولو قصر بتأخير تحريره الى ركوع الامام من غير عذر لم يبر من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الامام صلبه فقد أدركها وظاهر كلامه انه لا فرق في ادراكها بذلك بين أن يتم الامام الركعة ويتمها معه أو لا كان أحدث في اعتداله وهو كذلك ولو ضاق الوقت وأمكنه ادراك ركعة بادر الكركوعها مع من يحصل عنه الفاتحة لزمه الاقتداء به كما هو ظاهر (قلت) انما يدركها (بشرطان) يكون ذلك الركوع محسوباً بالامام كما يستفاد من كلامه في الجملة بأن لا يكون محدثاً عنده فلا يضر طرو حديثه بعد ادراك المأموم له معه ولا في ركوع زائد سهابه وسيأتي في الكسوف ان ركوع صلاته الثاني لا تدرك به الركعة أيضاً لانه وان كان محسوباً به بمنزلة الاعتدال نعم لو اقتدى به فيه غير مصليها أدرك الركعة لانه أدرك معه ركوعاً محسوباً وان (يطمئن) بالفعل بالامكان يقينا (قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله أعلم) ولو أتى المأموم مع الامام

الاولى مطلقاً (قوله لا بالامكان) وصورة الامكان كان زاد في انحنائه على أقل الركوع قدر الزنكة الذي

لاطمأن وقوله يقينا متعلق بيطمئن (قوله قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع) دخل فيه ما لو كان الامام أتى بكل الركوع أو زاد في الانحناء ثم اقتدى به المأموم فشرع الامام في الرفع والمأموم في الهوى واطمأن يقينا قبل مفارقة الامام في ارتفاعه لا قبل الركوع وهو ظاهر ويصرح به كلام شيخنا الزبائدي وفي ما لو لم يطمئن مع الامام قبل ارتفاعه لكن اساقم الامام شك في ركوعه فأعادته فهل يعود المأموم معه للركوع ويدرك به الركعة أولاً فيه نظروا الذي يظهر أنه ان علم ان عوده للشك كان كتب له بذلك وجب العود معه لتبين وجوب الركوع على الامام والا فلا يعود بل يمنع عليه ذلك وبقي أيضاً ما لو أدرك الامام في الركوع واطمأن معه يقينا ثم لما رفع الامام رأسه من الركوع شرع في قراءة الفاتحة فشك المأموم في حال امامه هل هو ساه أو أعاد أو جاهل هل يحسب له ركوعه الاول معه أم لا فيه نظروا والا قرب عدم حسبه لانه ان العمل عنه رخصة وهو لا يصار اليها الا بيقين فبتقدير ان الامام لم يقرأ الفاتحة قبل ركوعه الاول لا يكون ركوعه الاول معتد به فلا يصلح للعمل



عرض الشك في الطهارة بعد السلام لان الاصل بقاء الحدث كما انه لو تيقن طهارة لم يضر الشك في الحدث لاقول الصلاة ولا  
فها ولا بعدها اه (قوله لانهم اذا جاوزوا الدخول مع الشك) فيه ان هذا الشك لا عبرة به مع بقاء الطهارة بخلاف الشك  
الذي الكلام فيه كما علمت فالاولوية بل المساواة ممنوعة (قوله في التذكر) أي بخلافه في صورته لشك اني راها هو يا أي  
على الترتيب فيه (قوله بخلاف ما لو شك الخ) عبارة التخصة بخلاف الشك افعله انما يفتقر برأيه ومصادره بالشك لشك

عن المأموم لان ركوعه هذا كالركوع الزائد وحيث كان كذلك فيجب علمه العود الى محل القراءة لان الشك في سبل امامه  
يؤدي الى الشك في انتقاله عن القيام الذي كان فيه والاصل عدمه ويحتمل ان ينتظره في السجود لان الطاهر والعالب في  
ركوع الامام ان يكون بعد القراءة المعتد بها وبأقرب ركعة بعد سلام الامام وان عاود الامام وقرا الفاتحة وركع معه فبقي  
الاعتداد بركعته لانه ان كان الامام قرأ الفاتحة قبل ركوعه الاول اعتد بركوع المأموم الاول وحسنت له الركعة واما لم يكن  
قرأ الفاتحة وعاد معه المأموم فعوده في محله ويعتد بقراءته وركوعه فيحكم له ٥٨٩ بادراك الركعة لم يركع الاول

أولاني (قوله الذي لم  
يحسب ركوعه) أي  
كان من محسنا (قوله  
حسنت له) أي المأموم  
(قوله فان وقع بعضه في  
غير القيام) أي بان كان  
في محل لا ينبغي فيه القراءة  
كبابي أو رجه الله (قوله  
لم تعتد صلاته وصا ولا  
نفلا) كذا في نسخة وطاهره  
انه لا فرق في ذلك بين  
العالم والجاهل لكنه  
قال في صفة الصلاة قبيل  
الركن الثاني مانعه  
أو ركع مسجوف قبل تمام  
التكبير باهلا بقلبت  
نفلا لغيره ادلا يلزم من  
بطلان الخصوص بطلان  
لعوم اه وسارده الحج  
عبره قول المصنف وكبر

الذي لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة بان أدرك معه قراءة الفاتحة حسنت له ركعة لان الامام  
لم يضمن عنه شيئا نعم ان علم سهو أو حدثه ثم نسي لزمنه الاعادة لقصيرة كما علم عامر (ولو شك  
في ادراك أحد الأجزاء) بان تردد في طمأنينته قبل ارتفاع امامه عن أقل الركوع (لم تحسب  
ركعته في الاظهر) ومثله اذا ظن ادراك ذلك بل أو غاب على ظنه لجامعته للشك بالدخول وان  
نظر فيه الزكشي لان هذا رخصة وهي لا بد من تحقق سببها فلم ينظر لاصل بقاء الامام فيه  
ويسجد الشاك للسؤال لا يشاك بعد سلام الامام في عدد ركعاته فلم يجهله عنه والثاني يحسب  
لان الاصل بقاء الامام فيه (ويكبر) المسبوق (للأحرار) وحويا كغيره في القيام أو بدله فان  
وقع بعضه في غير القيام لم تعتد صلاته فرضا ولا نفلا (ثم للركوع) ندبا لانه محسوب له فنذب  
له التكبير (فان نواها) أي الأحرار والركوع (بتكبيره) واحدة مقتصر عليها (لم تعتد)  
صلاته (على الصحيح) لتشريكه بين فرض وسنة مقصودة فاشبهته الطهور وسنة لا الطهور  
والنية وادعى الامام الاجماع فيه (وقيل تعتد) له (نفلا) كالأخرج حجة دراهم مثلا  
ونوى بها الفرض والتطوع فان تقع له تطوعا ويفرق على الاول بان النية ثم يغتفرها مالا  
يغتفر هذا ولما قال الوالد رحمه الله تعالى ان القياس مدفوع وليس فيه جامع معتبر لان  
صدقة الفرض ليست شرطاً في صدقة التطوع فان ابطال الفرض صح النقل بخلاف تكبيره  
الأحرار فانها شرط في صحة تكبيره الانتقال فلا جامع بينهما وأيضاً فالنقل ثم لم يتحقق انية  
أصلا فلم يؤثر فيه فساد النية بالتشريك وهنا انعقادها متوقف على النية فائتت فيه اقترانها  
بفساد وهو التشريك المذكور فان نوى بها التحريم فقط وهو الى القيام مثلا أقرب منه  
الى أقل الركوع انعقدت صلاته (وان لم ينو بها شيئا لم تعتد) صلاته (على الصحيح) اذ في سنة  
الافتتاح تصرفها اليه وقرينة الهوى تصرفها اليه فلا بد من قصد صارف عنها وهو

للأحرار الخ لو وقع بعض التكبير كما لم تعتد فرضا وطعا ولا نفلا على الأصح اه (أقول) والأقرب انعقادها بسلام من  
الجاهل كما علم به الشارح من انه لا يلزم من بطلان الخصوص الخ أيضا فالمتنفل يجوز أن يحرم من جهل ومن ما هما أبلغ منه  
(قوله فان نواها بتكبيره لم تعتد) افهم انه لا يضر الاطلاق فيه لو أتى بتكبيرين لصرف الاولى للتحريم مع عدم معارص  
والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح ما يوافقه وبهذا يستقط ما نظره ميم على حج في هذه الصورة ونص  
الفتاوى سئل عما لو وجد الامام ركعا كبيرا وأطلق ثم كبر أخرى بقصد الانتقال فهل تصح صلاته فأجاب تصح صلاته خلافا  
لبعضهم (قوله ولهذا قال الوالد) في نسخة اسقاط ولهذا قال الوالد وبدلها بعد قوله هنا على ان القياس الخ وهي اولى لان قوله  
على أن القياس في كلام غير والده (قوله أقرب منه الى أقل الركوع) أخرج ما لو كان اليه على السواء بضر وتقدم عن شيخنا  
الزبدي ما يقتضي عدم الضرر (قوله فلا بد من قصد صارف) عبارة الايجاب ويشكل عليه ما صراه لو يجوز عن القراءة فانه  
بالافتتاح أو التعمد لا بقصد بدلية ولا بغيرها بل أطلق حيث اعتد به مع وجود القرينة الصارفة ويوجب جمع ان وجودها

تقدم في كلامه كالشارح كما هو ظاهر وبما يعلم ما في كلام الشارح فانه يوجههم انه غير الشك الذي قدمه في غضون كلام  
صنف مع انه هو خصوصاً وقد زاد قوله بعد انقضاء القدوة وحينئذ لا يصير لتقييده بصورة التذكرة فائدة والحاصل انه  
اذا ذكر في صلب الصلاة تركه ركن غير ما مر تداركه بعد سلام الامام ولا سجود عليه لوقوع سببه الذي هو السهو وزواله حال  
صارف ثم ان عجزه انقضى ان لا افتتاح ولا تعوذ عليه لانهما مقدمتان للقراءة وهي مقصودة فاذا أتى أحدهما لا بقصد  
انصرف للواجب اهـ رحمه الله ٥٩٠ (قوله انتقل معه) أي وجوباً اهـ ج (قوله في اذكار ما أدركه) هذا قد يخرج رفع

نية التحريم فقط لتعارضهما وما استشكله الاسنوي من ان قصد الركن غير مشروط بحدوث  
لان محله عند عدم الصارف وهنا صارف كما علمت وعلم من كلامه ما باصه ان نية الركوع  
فقط كذلك لعدم التحريم ومثله نية أحدهما على الابهام لما فيه من التعارض هنا أيضاً ومقابل  
الصحيح تنعقد فرضاً لان قرينة الافتتاح تصرفها اليه (ولو أدركه) أي الامام (في اعتداله  
خابره انتقل معه مكبراً) استحباً بان لم يكن محسوباً له موافقة لامامه في تكبيره (والاصح  
انه يوافق) استحباً بان أيضاً في اذكار ما أدركه مـ وان لم يحسب له كالتهديد والدعاء (في التشهد  
والنسيب) وبواقفه في اكمال التشهد أيضاً وظاهر كلامهم انه يوافق حتى في الصلاة على  
الآل في غير محل تشهد وهو ظاهر والثاني لا يستحب ذلك لانه غير محسوب له وقيل يجب  
موافقته في التشهد الاخير لانه بالاحرام لزمه اتباعه (و) (الاصح) ان من أدركه (أي الامام  
في سجدة) أولى أو ثانية ومثلهما كل ما لا يحسب له (لم يكبر لان انتقال اليها) لعدم متابعتها  
في ذلك وليس محسوباً له بخلاف الركوع فانه محسوب له وبخلاف ما اذا انتقل بعد ذلك مع  
الامام من السجود أو غيره فانه يكبر موافقة لامامه ومقابل الاصح يكبر كل ركوع وتقدم  
الفرق وخرج بأولى أو ثانية ما لو أدركه في سجدة التلاوة قال الادريجي والذي يتقدح أنه يكبر  
للتابعة فانها محسوبة له قال وأما سجدة التلاوة فينتقدح في التكبير لهما بخلاف من اختلف  
في انه يعيدها آخر صلاته أولاً لان قلنا الاكبر والافلا انتهى وفي كون الثلاثة محسوبة له نظر  
لا يخفى اذ من المعلوم ان فعله كذلك انما كان للتابعة وحينئذ لا وجه عدم تكبيره لان انتقال  
اليها (واذا سلم الامام قام) يعني انتقل وان لم يكن قائماً كصل من نحو جلوس (المسبوق مكبراً  
ان كان جلوسه) مع الامام (موضع جلوسه) لو كان منفرداً كان أدركه في ثانية المغرب أو  
ثالثة الرباعية لانه يكبر له المنفرد وغيره بخلاف وأفهم كلامه انه لا يقوم قبل سلام امامه  
فان نعمده من غيرنية مفارقة بطالت صلاته وان كان ساهياً أو جاهلاً لم يعتد بجميع ما أتى به  
حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الامام ومتى علم ولم يجلس بطالت صلاته ويفارق من قام عن امامه  
عامد في التشهد الاول حيث اعند بقراءته قبل قيام امامه بانه لا يلزمه العود له كما مر في باب  
(والا) أي وان لم يكن موضع جلوسه لو كان منفرداً كان أدركه في ثانية أو رابعة رباعية أو ثالثة  
ثلاثية (فلا) يكبر عند قيامه أو ما قام مقامه (في الاصح) لانه غير محل تكبيره وليس فيه  
موافقة لامامه والثاني يكبر لانه لا يتخلو الانتقال عن ذكر السنة أن لا يقوم المسبوق الا بعد  
تسليمي امامه ويجوز بعد الاولى فان مكث في محل جلوسه لو كان منفرداً اجاز وان طال أو في

اليدين عند قيام الامام  
من التشهد الاول حيث  
ليكن أولاً مأموماً ويظهر  
الا ان يأتى به متابعة  
لامامه ونقل مثله في  
الدرس عن ج في شرح  
الارشاد فليراجع وفيه  
أيضاً انه يأتى به ولو لم يأت  
به امامه (قوله كالتهديد  
والدعاء) حتى عقب  
التشهد والصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
كما عتمد ذلك شيخنا  
الرملي ووجهه بان الصلاة  
لا سكوت فيها اهـ سم على  
منهج (قوله في غير محل  
تشهد) عبارة ج ولو في  
تشهد المأموم الاول (قوله  
وليس محسوب له) يؤخذ  
منه انه لا يجب عليه وضع  
الاعضاء السبعة ولا  
الطما أئنة في هذا السجود  
لانه لمحض المتابعة وهو  
ظاهر (قوله في سجدة  
التلاوة) أي فيكبر (قوله  
والذي يتقدح) أي يظهر  
ظهوراً واضحاً (قوله والا

فلا) أي وهو الراجح (قوله وفي كون الثلاثة محسوبة) أي سجود التلاوة وسجدة السهو وفي نسخة غيره  
التلاوة وهي الصواب لان سجدة السهو لم ينقل فيها عن أحد انها محسوبة بان له وانما هما لمحض المتابعة بخلاف سجدة  
التلاوة (قوله اليها) أي الى السجدة الثلاث (قوله فان نعمده من غيرنية مفارقة بطالت) ولا يقال غايته انه سبق بركن  
وهو لا يبطل لان صلاة الامام قد غتم اهـ سم على منهج وقوله وهو أي السبق بركن (قوله حتى يجلس) أي ولو كان الامام  
مسلم (قوله بطالت صلاته) أي لعدم الانيان بالجلوس الواجب عليه (قوله ويجوز بعد الاولى) قضيته انه لا يجوز منه ما هو به  
صرح في شرح البهجة حيث قال ويجوز ان يقوم عقب الاولى فان قام قبل تمامها عاهد ابطلت

القدوة بالتذكري فتم له الامام بخلاف ما لو شك في ذلك واستمرسكه الى انقطاع القدوة فانه يسجد بعد الركعة لهدا الشك  
المستمر معه بعد القدوة لعدم تحمل الامام له لانه انما يتحمل الواقع حال القدوة وايضا حده أن أول الشك لو وقع حال القدوة  
يحمل الامام والسجود انما هو لهذه الحصة الواقعة منه بعد القدوة وان كان ٥٩١ ابتد وها وقع حال القدوة (قوله

أي بعده) أي بعد اسرع  
منه بقرينة ما أتى (قوله  
ولو يطق) أي انما لي لا يتبد  
كونه مأموماً (قوله فلو  
أقبحا به لا بالحال) يعني  
بحال الحكم بان جهل انه  
لزمه الجلوس والصورة  
له عالم بحال الامام وعبارته  
الابواب ولو عم في قيامه  
ان اسامه لم يسلم وسلم في  
قيامه لزمه الجلوس ليقوم  
منه ولا يسقط بنية المتأخرة  
وان جازت ولو لم يجلس وأتم  
حاله لا فيعيد ويسجد  
(قوله ساهبا) الا صوب  
حذفه لان لا يخلو به  
(قوله وهو) أي من قدم  
امامه الخامسة (قوله لان  
للمأموم التكليف بعد السلام  
الامام) وطاهر انه حرم  
لا يأتي بشئ من ادكار  
التشهد ودعيته لان  
سجود ودوع في سجده وليس  
للمؤمن ان يركع وسجود  
الاب هو المحسوب لا يقبله  
الا السلام يتسما في  
ما يصرح به غاية لامرانه  
انتهى قوله انما لا يطل  
به صلا لا خلافا لواقع  
في ما شيعه الشيخ (قوله  
انه يجب عليه تمام كلمات

غيره عامدا عالما بصريحه بطائ صلاته ومحملة كما قاله الاذري اذا زاد على جلسته الاستراحة  
ويطيق بها الجلوس بين السجدين اما قدرها فمقتضى وهذا بالنسبة لاقول الركن القصير وهو  
مساو لعبارة بعضهم انه يغتفر قدر طائفة الصلاة دون ما زاد عليها وقد جزم  
ابن المقرئ بما يوافق كلام الاذري وعبارته الرخصة في لشرط  
السادس انه لا بأس بزيادة جلسته يسيرة بجلسته  
الاستراحة في غير موضعها فان  
كان ساهبا أو جاهلا لم  
يتطل ويسجد  
لله هو  
م

فيتم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني قوله باب صلاة المسافر

صلاته وظاهره ولو عاميا وينبغي خلافه حيث جهل التصريح لما تقدم من انه لو قام قبل سلامه فهو أوجه لا لا يطل  
صلاته لكن لا يفتد بما فعله فيجلس وجوبا ثم يقوم (قوله أو في غيره عامدا عالما بصريحه طائ صلاته) يشك كل ابطال  
بما صرحه من عدمه بتطويل جلسته الاستراحة ولما نامل اللهم الا ان يقال ان هذا ما لم يكن مطابقة فيه وهو رند وبنته  
فيها على قدر الضرورة (قوله على جلسته لاستراحة) أي على قدرها (قوله لا بأس) أي لا ضرر

التشهد) أي بلامتابعة كما هو ظاهر السياق فليراجع (قوله وهي القصد) أي قصد خصوص السهو وخصوص التلاوة بقرينة ما يأتي فإداه بالقصد ما يشمل التعيين (قوله ومن ادعى) مراده به الشهاب حج اذ ما ساقه عبارته الى قوله فانه مهم لكن في سياقه على هذا الوجه صعوبة من وجوه تدرك بالتأمل منها ان قول الشهاب المذكور في هذه العبارة مثبت وجوبها هنا وقوله والنفي وجوبها في سجود التلاوة منزل على كلام قدمه قبل هذا فيه الاثبات والنفي المذكوران فكان على الشارح ان يذكره قبل لينزل هذا عليه والافساح يوهم ان الاثبات والنفي المذكورين وقع في كلام الاعشاب وهو خلاف الواقع ومنها ان قوله الآتي قال من كلام الشهاب المذكور حكاية لكلام المتوهم المذكور قبل قوله وانه يريد به اعلی من توهم وسياتق الشارح بقتضى انه من كلامه هو حكاية لكلام الشهاب المذكور ومنها غير ذلك (قوله فهو خطأ فاحش) خبر قوله ومن ادعى على حذف مضاف أي فدعواه غلط فاحش ووجهه مخالفته لصريح كلام الاعشاب المتقدم (قوله والاوجه بطلانها بالتلفظ بالنية الخ) حكم مقتضب لا تعلق له بما قبله كما هو ظاهر خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله ان المستخلف) أي المسوق بقرينة ما بعده وهو بفتح اللام (قوله يمكن الجمع بينهما بحمل هذا الخ) كان المراد ان محل قولهم ان المدخل خلاف الاول فيما اذ لم تقع ركعة في الوقت وهنا وقعت ركعة بل الصلاة جميعها فيه (قوله أعموا ظهرا) أي أو المقصورة

**باب في سجود التلاوة والشكر** (قوله على طلبها) اعلم يقل على سنها وان كان هو المناسب في الدليل لان أبا حنيفة بوجهه وسنأتي الإشارة الى رد دليله وعبارة الاذرى أصل مشروعية ثابته بالسنة والاجماع (قوله لانه لم يحك عن غيره الخ) وأيضا فلم يرد عن غيره انه سجد لتوبة (قوله لانه اذا اجتمع المبطل وغيره الخ) قضينه ان هذه السجدة تصح بنية التلاوة وينافيه ما مر من قوله فليست من سجدة التلاوة وفي حاشية الشيخ ان ما اقتضاه كلام الشارح هنا غير مراد (قوله في اقامة لانها) أي لا ترى القصر فيها قوله وقولها انه لا يسجد (قوله مشروعة) يؤخذ من الامثلة الآتية وغيرها ان المراد بعشر وعيتها ان تكون مقصودة ليخرج قراءة الطهور والساهى والسكران ونحوهم وان تكون مأذونا فيها شرعا ليخرج قراءة الجنب ونحوه فليخرج (قوله كافرا) وان كان معاندا لا يرجح اسلامه كما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله وسكران) أي لا تميز له (قوله بما مر من التعليل) أي في كلام الملقين نفسه من قوله فان السنة الثابتة الخ وهذا أقرب مما في حاشية الشيخ (قوله بما مر) أي من أنها في حق الكافر (قوله المضمر) أي بدل من الفاعل وخبره مفرد (قوله ومثله الجنب الخ) هذا فيه مانعان الاول يشترك فيه مع ما قبله وهو المشار اليه بقوله الآتي لثلاث قطع القيام المفروض والثاني عدم جواز غير الاركان له فلا يأتي بشئ من السن كما مر اذ صلاته لحزمة الوقت كما مر فكان الاولى بتقديم هذا على ما قبله ثم يقول ومثله ما اذا لم يكن جنباً فاقد المأذون والافاق له مغن عنه (قوله لثلاث قطع القيام المفروض) أي لانه قيام مفروض وهو بدل العاتحة وخرج به القيام للسورة والمراد قطع القيام المفروض المفروض كالسجود لمتابعة الامام (قوله وشمل) أي قوله لقراءة غير امامه (قوله ما لو تبين له حدث امامه عقب قراءتها) أي فلا يسجد لتبين انه ليس بامام له وخرج بذلك ما لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية السجدة وقبل السجود أو فارقه المأموم حينئذ كما يفهم منه قوله لوجود المخالفة الفاحشة لانا غنا من القراءة بالسجود للمخالفة الفاحشة وقد زالت **مكن** قال الشهاب سم انه محل نظاره ويدفع النظر عما يأتي في القولة الآتية (قوله الا ان نوى مفارقتها) أي فان فارقه سجد جواز بل ندبا كما صرح به الشهاب سم في حواشي التحفة ووجهه انه وجد سبب السجود في حقه حال القدوة فامرتب عليه مسببه ولا يضر في ذلك فعله بعد الانفراد قال الشهاب المذكور ولا ينافيه قوله سم يسجد المأموم لسجود امامه لا لقراءة لان ذلك مع استمرار القدوة ولان المنفرد لا يسجد لقراءة الامام لانه لا علقه بينهما والانفراد هنا عرض (قوله ومحل ان قصر الفصل) ظاهر هذا التعبير انه اذ لم يقصر الفصل لا يستحب له التأخير أي بل يسجد وان شوش على المأمومين ودرج به الشيخ في الحاشية جازما به من غير عزو لكن عبارة العباب ويندب للامام تأخير سجوده في السرية عن السلام وفعله بعده ان قرب الفصل انتهت (قوله الا في حق العاجز وصلاة الجنابة) أي والمأشئ في نافلة السفر (قوله بشرط كون ذلك) أي ججمع ما ذكر خلافا لما في حاشية الشيخ من قصره على المثال وصورته في الولدان يكون فيه شبهة وفي الجاه ان يكون بسبب منه ظلم وفي النصرة على العبد وان يكون العبد ومحقا وفي قدوم الغائب ان يكون بحيث يترتب على قدومه مفسدة وفي شفاء المريض ان يكون نحو ظالم (قوله وخرج بالظاهرين الى قوله المعرفة الخ) أي بناء على ان المراد بالظاهرة ما ترى في



في الخارج (قوله هذا الاولى ان يحترز الخ) أي فالمراد بالظاهرة ما لها وقع (قوله أو عاص) أي وإن لم يفسق كما فصله  
 سم عن الشارح (قوله مسجد روية المبتي) أي والعاصي مبتلى كافر به (باب صلاة النفل) (قوله بعد السلام) أي النطق  
 بالشهادتين اذ هذا حقيقة وان كان لا يعتبر الا مع الايمان فهو من أعمال البدن وهذا يندفع ما في حاشية الشيخ (قوله لتعبر  
 المصنفين أي الأعمال أفضل الخ) قد يقال لا دليل فيه لافضلية الصلاة من حيث ذاتها بل بقيد كونها في وقتها ومفهومه  
 انها في غير وقتها ليست أفضل (قوله وأشبه به لاشتمالها الخ) لعدم مبنى على ما نقل عن الشافعي من ان الايمان مجموع ما ذكر  
 لكن الصحيح ان الايمان مجرد التصديق بالقلب وما نقل عن الشافعي رضي الله عنه محمول على الايمان الكامل (قوله والخلاف  
 كما في المجموع الخ) عبارة الدميري قال المصنف وليس المراد من قولهم الصلاة أفضل من الصوم ان صلاة ركعتين أفضل من  
 أيام أو يوم فأن صوم يوم أفضل من ركعتين وانما معناه ان من أمكنه الاستكثار من الصوم ومن الصلاة وأراد ان يستكثر  
 من أحدهما ويقتصر من الآخر على المتأ كدمنه فهذا محل الخلاف والصحيح تفضيل جنس الصلاة (قوله وخرج بعبادات  
 البدن) أي في قوله والصلاة أفضل عبادات البدن (قوله عبادات القلب) أي فانها أفضل من غيرها كما صرح به الشهاب ج  
 قال الشهاب سم وظاهره وان قل كتفكر ساعة مع صلاة ألف ركعة (قوله بعدهما) جرى على الغالب من تقديمهما على  
 الفرض بدليل قوله بعد فان لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض اذ يعلم منه ان المقصود من هذه الصفة الفصل بينهما وبين  
 الفرض فذا قدم الفرض فعلها بعده فليراجع (قوله ونفي الوجه) اللام فيه للعهد أي الوجه المذكور (قوله كما يؤخذ من قوله)  
 أي المصنف قوله ومعنى تعليله) أي الوجه بقوله لان الر كعتين الخ (قوله في الخبرين السابقين) هو تابع في هذه الامالة  
 للشهاب ج ظنا منه انه تقدم ما هوها في كلام الشهاب المذكور فقدم أحدهما عقب قول المصنف وقيل أربع قبل الطهور  
 وهو انه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها وثانيهما عقب قول المصنف وقيل أربع قبل العصر وهو انه صلى الله عليه وسلم كان  
 يصلي قبلها أربعين فصل بينهما بالتسليم ثم قال وكان في الخبرين السابقين في أربع الطهور وأربع العصر لا يقتضي تكرار الر إلى  
 الاصح عند محقق الاصوليين ومبادرته منها أمر عرفت لا وضي لكن هذا الغلط في الثانية لا الاولى لان التأكيذ لا يؤخذ  
 فيها من كان بل من لا يدع الان ان يجاب بانه لا غلب الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (قوله وان كانت عبارته توهم الخ) قال  
 الشهاب ج وكان عذره انه لم يرد النص الصريح المشتهر الاعلى هذه فقط (قوله ولا أثر لاحتمال عدم وقوعها) أي باخلال  
 شرط من شروطها وعبارة الدميري في تعليله كلام صاحب البيان لانه على غير ثقة من استحكال شروطها (قوله أما البعدية  
 فينوي بها بعد فعل الطهور) أي ان فعله وظاهره ولو على وجه الاستحباب وانظر ما وجهه حينئذ والظاهر انه غير مراد وفي  
 نسخ الشارح هنا زيادة فيها اختلاف في النسخ وقد بينه الشيخ على النسخة التي رجع اليها المصنف آخر افي الحاشية (قوله لقوله  
 تعالى والصلاة الوسطى) أي والخبرين قبله (قوله أثيب على ما أتى به) أي وان قصد الاقتصار عليه ابتداء (قوله بان المعتمد  
 خلافا) أي القضية (قوله وانما قضيتها ان ذلك خلاف الاولى) والله في الامداد بقوله لان السكاد في بيان كون المصل أفضل  
 فصوره بذلك ليغيد ان هذا هو الذي كان صلى الله عليه وسلم يفعله (قوله كما جزم به ابن خبير اب) أي استناد المصنف الى  
 حبار لا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب فهو الذي منع الشافعي من مرأاته لمخالفة السنة الصحيحة الصريحة والافاض كرم  
 خرم ابن خيران وما بعده ليس مستند الشافعي كما هو ظاهر وان أوجهه العبارة (قوله وأراد صلاة بعد نومه) قال الشهاب سم  
 قد يقال الجعل المذكور مسنون وان لم يرد صلاة بعد النوم لان طلب الشيء لا يسقط بارادته لافضاله فواجبه التقييد وقد  
 يناب بانه احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم اولانه لا يصدق قوله جعله آخر صلاة الليل اه (قوله غير من مر)  
 المصواب اسقاط لفظ غير (قوله ومن نناها) ان أراد بالنافي عائشة رضي الله عنها كان ينبغي ان يقول انما اراد بحسب روية  
 بدل علمه لان عائشة انما قالت ما رأيته يصليها (قوله بلام ضاعنة) أي في القرآن فهذه الثواب بالنظر لاصل ثواب القرآن  
 والمراد ايضا ثواب القرآن أو ربه الذي ليس فيه الاخلاص بل ولا الكافرون (قوله كما أشار اليه بقوله) فيه ان المتن  
 لا اشارة فيه للخلاف أصلا (قوله ورد الفصل) صوابه الوصل (قوله في جنسه) كان المراد فيه لفظ جنس مفهم (قوله انتهى)  
 أي كلام الشارح (قوله لداخل غير المجد الحرام) أم هو فلا تنس لداخله بالقيدين الا تنبيه (قوله الذي بعصه مسجد) أي  
 على الاشاعة (قوله مع تمكنه منها) أي الخطبة وكانه احترز به ما اذا لم يتمكن منها كان لم يكمل العدد (قوله في أرض

مستأجرة) أي والصورة انه لم يبين في أرضه نحو دكة أما إذا فعل ذلك ووقف مسجداً فإنه تصح فيه التحية (قوله نويت أم لا) المراد حصول فضلها الخصوص بدليل عزوه للبهجة ادعبارتها وفضلها بالنقل والقرض حصل ان نويت أولاً وهذا مخالف للطريقة الشهاب حج (قوله لم يحصل فضلها) ظاهره تسليط النبي على فضلها لا على أصلها ان أصل الطلب يسقط وفيه بعد فليراجع (قوله بعد سلامه ولو سهوا) كذا في نسخ ولا معنى للغاية وفي نسخة اسقاط لفظ ولو وهي الصواب (قوله وحرر أيضاً) كان الاولى ان يقول وأيضاً فقد مر الخ (قوله أوجهها ثالثاً) وحينئذ فإذا أحدث وتوضأ عن قرب لا تغونه سنة الوضوء الاولى فله ان يفعلها وظاهره انه يكفي عن الوضوءين ركعتان لتد اخذ سنتهما وهل له ان يصلي لكل ركعتين براجع (قوله وهما أفضل من ركعتين في جوف الليل) لا خصوصية لهما في الافضية على صلاة الليل بل مثلهما في ذلك كل ما يأتي من ذوات الوقت والسبب كما يعلم مما يأتي فكان الاولى تأخير هذا عنه (قوله وأفضلها الميدان) أي صلاتهما كما هو ظاهر من السياق لكن دليله الآتي يدل على ان مراده التفضيل في ذات الايام الا ان يقال يلزم من تفضيل الايام تفضيل ما يقع فيها من العبادات فالدليل من هذه الحديثية لكن برده عليه التكبير (قوله ان يكون اقتراضها الخ) في دفع هذا الاشكال نظراً لا يخفى (قوله الى ذلك) أي جمع عمر رضي الله عنه (قوله فضوءت) أي وجعلت بتضعيفها زيادة في رمضان والا فالر واتب مطلوبة في رمضان أيضاً وأنه مبني على أن ضف الشيء مثلاًه (قوله خلافاً للجليمي) أي في قوله ومن اقتدى باهل المدينة فقام ستاً وثلاثين فحسن أيضاً (قوله نصفها مؤدى ونصفها مقتضى) قضيته انهما لو كانا مقضيين صح لكن قضية التعليل الآخر خلافه (قوله ولو جع في ثلاث ركعات سنة العشاء الخ) في التعبير قلاقة (قوله ولا حصر لعدده ولا لعدد ركعاته) عبارة شرح الروض لا حصر لاعدادها ولا لركعات الواحدة منها (قوله لانه معهود) أي التشهد في أكثر من ركعة (قوله لاسيما على ما قدمناه الخ) المناسب لاسيما قلنا بالابطال بها (قوله لما أحدثه) أي من الزيادة أو الاقتصار وعبارة الجلال المحلى لمخالفته لما نواه (قوله حتى انه يكره قيام مضر الخ) لا موقع لهذه الغاية هنا وكان المناسب فيها حتى انه يكره وان لم يضره وعبارة التخصة ومن ثم كره قيام مضر ولو بعض الليل (قوله عدم كراهة احياها) أي بالصلاة بقربة ما يأتي (كتاب صلاة الجماعة) (قوله كما قاله الشارح) أي كالذي بعده الى قوله فن الخوالا ان عبارة الشارح علم النحو وان أوههم صنيعه خلافه (قوله وقد يقال ان اللدم للجنس) أي خلاف ما يأتي في كلامه انه العهد الذي كرى الا ان جعلها للجنس يلزمه فساد لا يخفى مع انه ينافيه الاستثناء منه اذ هو آية العموم (قوله لان القليل لا ينفي الكثير) مبني على ان العدد لا مفهوم له وهي طريقة مرجوحة (قوله يصلون في ميوتهم) صريح هذا ان الصلاة رضي الله عنهم كانوا يصلون الصلاة التي كان يصلها صلى الله عليه وسلم قبل فرض الجنس (قوله ان الجماعة ثلاثة) أي بالنظر لاصل اللغة لكن الشارع جعل الاثنين بمنزلة ما يأتي (قوله وحكمة ان أقل الجماعة اثنان) هذا من غام الجلة قبله وليس حكمة مستقلة فهو جواب عما قبله اذ هذا انما يأتي على ان أقل الجماعة ثلاثة وهو معنى لغوي والجماعة في الشرع اثنان (قوله وبالعلاء اضدادهم) انما عبر به ليشمع نحو المعنى عليه (قوله وان ظهرت في الاسواق) أي ظهوراً لا يحصل به الشعار بقربة ما بعده (قوله فقد قال المصنف الخ) محل هذا عقب قوله المار ولا يجب اقامتها بجمهورية الخ اذ هو من تعلقه فكان ينبغي تقديمه على قوله وقد أتى الوالد الخ (قوله وأنه كان قبل تحريم المثلة) هذا لا يدفع الايراد وانما يحسن جواباً عما يقال كيف جوز الصريق وان قلنا فرض عين مع ان المثلة حرام كما أشار اليه الشهاب حج (قوله وهو مقتضى قولهم الخ) فيه أمور: ان المقتضى بالكسر والمقتضى بالفتح هذا متحدان ولا بد من اختلافهما كما هو واضح ومنها انه صريح في انهم مصرحون بما ذكر وليس كذلك كما يعلم مما سيذكره عن فتاوى والده التي تصرف فيها هذا التصرف ومنها ان قوله ويدل الخ بعد نقل ما ذكر عن افتاء والده يوهم انه ليس فيها وليس كذلك وعبارة الفتاوى سئل هل الافضل الجماعة القليلة في المسجد أم الكثيرة في غيره فاجاب بأن مقتضى كلامهم أن الجماعة في المسجد وان قلت أفضل منها خارجة وان كثرت وبه صرح الماوردي ويدل به خبر الصحاح فان أفضل صلاة المرأة في بيته الا الاكثرية وهو مخصص الى قوله موجودة في كل منهما (قوله موجودة في كل منهما) أي وفضيلة المكان سالمة من المعارض (قوله وفيما يبحث من اطلاق الحاق الامر بالجميل بها) في ذلك نظراً ظاهر أي بل انما يلحق بها في بعض الاحوال لا على الاطلاق ولعلها اذا خشى به الاقتتان وأفصح به الشيخ في الحاشية (قوله وشمل ذلك قول التحقيق) لم يظهر وجه الشمول ولم يعبر به والده في الفتاوى التي ما هنا ادعبارتها مع التصرف

بلفظ الشمول وإن أوهم سياقه خلاف ذلك ولفظ الفتاوى سئل هل تكراه إقامة جماعتين في حالة واحدة في مسجد مطروق إذا كان له إمام راتب بغير إذنه أم لا فأجاب بأنه لا تكراه وهو مفهوم بالاولى من تفهم كراهة إقامة جماعة فيه قبل إمامه وعبارة التحقيق لو كان للمسجد إمام راتب الخ وانظر هل المراد بالجماعتين جماعة ان غير جماعة الراتب أو جماعة الراتب وجماعة أخرى وعلى كل ففي فهم عدم الكراهة هنا من تفهم كراهة إقامة جماعة فيه قبل إمامه بالاولى بل بالمساواة منع ظاهر (قوله أي بصلاة تفعل في وقتها) تفسير للراد من البدلية هنا والافلا بدلية هذا حقيقة (قوله أو لكون الامام لا يعنفه وجوب بعض الاركان) معطوف على ما في المتن والاقْداء به مكرره أيضا وإن أوهم سياقه خلافه (قوله وإن أتى به القصد بهما النفي) يوهم صحة الاقْداء به إذا لم يأت به وليس كذلك فالتعبير بالغاية ليس في محله (قوله حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء) أي المبتدع ومن بعده كما يصح به صنيع الخصة وفي حصول فضيلة الجماعة مع كراهة الاقْداء بهم المصريح بها فيما مر حتى فيما لو تعذرت الجماعة الاخلاقهم وفقة ظاهرة سيما والكراهة فيما ذكر من حيث الجماعة وسبباني في كلامه ان الكراهة اذا كانت من حيث الجماعة تفوت فضيلة الجماعة لا جرم احتار الشهاب حج مقاله أي اسحق المروزي الاتية وشيخنا جعل في حاشيته في قوله قول الشارح ومقتضى قول الاصحاب الخ مقابلا لقوله المار ولو تعذرت الجماعة الاخلف من يكره الاقْداء به الخ ثم استشكله معه في قوله أخرى وأجاب عنه بان المراد ان هذا مقابل ذلك قال وكأنه قال ولو تعذرت الجماعة الاخلف هؤلاء لم تزل الكراهة كما قال بعضهم وقال السبكي ومن وافقه برواها وحصول الفسيلة اه وعليه فقول الشارح ومقتضى قول الاصحاب الخ مفروض فيما اذا تعذرت الجماعة الاخلف هؤلاء وظاهره انه ليس كذلك كما صرح به كلام غيره فالاشكال الذي ذكرناه باق بحاله ولا وجه لما فهمه الشيخ من هذا القصر لم يقرر (قوله بل نزل) بالبناء للمجهول والاضراب راجع لكلام أبي اسحق لا لنظر الطبري وإن أوهمته العبارة والحاصل ان النقل المختق عن أبي اسحق هو ما مر ونظر فيه الطبري ومنهم من نزل عن أبي اسحق أيضا عدم صحة الاقْداء بالخلاف ثم ما نقله الشارح عن أبي اسحق من عدم حصول فضيلة الجماعة هو نقل بالازم والا فلا بد لنقله عنه غير الشارح أخذ من ذلك وهو ان الانفراد حينئذ أفضل وعبارة فتاوى والد الشارح والوجه الثاني قاله أبو اسحق المروزي ان الانفراد أفضل من الاقْداء به قال الطبري وفيه بطر بل نزل عن أبي اسحق ان الاقْداء بخلاف لا يصح انتهت (قوله لكونها صفوة الصلاة) أي كما في حديث البراء (قوله لا نسأوى مصلحته) أي الرأى (قوله ليس لهذا القصد) يناقضه ما مره قبل انه بهذا القصد وكان ما مر نقله الشارح عن غيره وإن لم يصح بالنقل وقصد بقوله غير مناف الخ الرد عليه وإن لم تنف به العبارة ثم رأيت كذلك في عبارة القصة (قوله وأحسن به الامام بخلافه هنا) استبعد الشهاب حج في تحفته وبين وجهه بعده فليراجع (قوله الامام) أي على المرضي عنده اذ هو محل التفصيل والخلاف الاتي كما أفصح به الشهاب حج وقوله أي أو المصلي غرضه منه ابداء مجرد تجوز في العبارة في ترجيع الصبر لكنه غير مرضي له بدليل تصديره بالاول واتيانه في الثاني بحرف التفسير فلا تنافي في كلامه (قوله من أقوال أربعة) بل ستة كما بينا في التكال للمعبري (قوله ويؤخذ منه أي قوله وهو ظاهر) مر تمام القيل وقائله الشهاب حج الا انه عبر بقوله وهو ممتنع بدل قوله وهو ظاهر والشارح كانه تبعه أولا كما في نسخ ثم رجع فألحق في نسخ انظر عقوب قوله يريد الاقْداء به ثم أعقبه بقوله لكن مقتضى كلام المصنف الخ كما ألحق في هذه النسخ لفظ أي أو المصلي فيما مر في حل المتن بعد ان لم تكن (قوله أي كن مسمى كلام المصنف عدم الانتظار) يعني المشتغل على مبالغة وقوله مطلقا أي سواء الامام وغيره كما يعلم من كلام الاسنوي وعبر عنه مسمى كلام المصنف جريان الخلاف في المنفرد والامام لم يجعل التمييز في أحسن عائد الى الامام بل الى المصلي وهو المنتجه اه لكن قوله وإن قال في الكناية فيما فرض فيه الاسنوي كلامه وليس كذلك فان كلام الكناية معروض في امام الراضين خاصة وعبارته فائدة هل محل الخلاف في الاستصحاب وغيره مخصوص بما اذا لم يؤثر للمأمومين المطويل أو شمل المالكين هذا لم أتف فيه على نقل ولكن كلام بعضهم يفهم انه مخصوص بما اذا لم يؤثر له الى آخر ما ذكره على ان كلام الكناية من عدم وفوقه على نقل صريح في المسئلة لانه في ما ذكره الاسنوي يفرض ان فرض كلامهما واحد حتى يسوغ للشارح أخذه غايته بقوله وإن قال في الكناية الخ ثم قوله لا سيما الخ يقتضى ان كلام المصنف يقتضى ما ذكره الاسنوي سواء جعل التمييز فيه راجعا الى المصلي كما مر في كلام الاسنوي وهو ظاهر (قوله ومحل ندب الاعادة من صلى جماعة الخ) عبارة الخفة ويظهر ان محل ندبها

مع المنفرد ان اعتقد جوازها أو ندمها أو الالم تنعقد لأنها لا فائدة لها تعود عليه انتهت وبعبارة الامداد محل ندب الاعادة لمن صلى جماعة مع المنفرد اذا كان ممن يرى جواز الاعادة ولا يكره الاقناده وبالالم تجزئ معه لانتفاء المعنى الذي يعيد لا جملته وهو الفضيلة انتهت (قوله وأنه لو أعادها منفردا الخ) ظاهر هذا السياق ان هذا مأخوذ من الخبر أيضا وفي أخذ جميعه على هذا الوجه منه نظر ظاهر كما خذ قوله الآتي وأنه لو أعادها بعد الوقت أو القراءة في غير محل ندبها الخ وعنده أنه تابع في غالب ما عبر به هنا لعبارة الامداد من غير تصرف فاوهم ان جميع ما ذكر مأخوذ من الخبر بمرع انه ليس كذلك وبعبارة الامداد مصدره بما يصح العطف في المذكورات بخلاف عبارة الشارح وعبارته أعني الامداد ووجه من الاعادة فيمن صلى منفردا تحصيل الجماعة في فريضة الوقت حتى كأنه افعلت كذلك وجماعة احتمال اشتغال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى أو أكل منه ظاهرا ويؤخذ من هذا مسائل أبديتها في بشرى الكبريم فراجعها فانها مهمة مع أن أكثرها لا نقل فيه ومنها ان محل ندب الاعادة لمن صلى جماعة مع المنفرد وان دفع في بيانها بما في الشرح مع زيادة لجميع ما في الشارح من المعطوفات بعد هذا بقوله وأنه من مدخول هذا تبع العبارة المذكورة مع حذف صدرها المصحح لذلك (قوله وقد تستحب الاعادة لمنفردا زيادة على ما مر) ليس هذا مأخوذ من قوله الماروا أنه لو أعادها منفردا لم تنعقد إلا لسبب كأن كان في صلاته الاولى خلل ومنه جريان خلاف الخ خلافا لما في حاشية الشيخ لان ذلك في الافة قاد وعنده وهذا في السن وعنده (قوله الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر) برده عليه أمور لا تخفى تعلم من عرضه على حد الرخصة المشهور وهو قول جمع الجوامع والحكم الشرعي ان تنفير لسهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصل في فريضة لا يظيل بذكرها (قوله النابوت) أي انصو مليوسه كما هو ظاهر لا انصو أسفل الرجل وما في حاشية الشيخ من تفسيره بذلك لا يخفى بعده خصوص ما وصفه بالشدة ومقابلته بالتفاحش على انه يلزم عليه ان لا يتحقق خفيف اذ كل وحل يلوث أسفل الرجل (قوله مشقة: قة المطر) عبارة التحفة مشقة كشقة المشي في المطر (قوله بان تشغله عن الخشوع في الصلاة) لم يتقدم مثله في المطر المشبه به حتى تتأق هذه الحالة على ان الكلام في المرض كما هو ظاهر والشاق انما هو المشي معه لمحل الجماعة كمظاثره لافي الصلاة معه الا ان يقال هذا ضابط للرض الذي يسقط عنه المشي لمحل الجماعة بان يكون بحيث لو صلى معه تشغله عن الخشوع لكن برده عليه انه حينئذ يسقط القيام في الصلاة فلا يصح قوله وان لم يبلغ الخ وقد يجاب بان الذي يشغل عن الخشوع غير الذي يذهب الخشوع والمسقط للقيام انما هو الثاني دون الاول وقد يجاب عن أصل العلوة بان مراده انه يبقى معه أثر المشي في هذا الى ان يشغله عن الخشوع في الصلاة فقوله وان لم تباع الخ بالنظر لانه قبل المشي وهذه العبارة التي ذكرها الشارح عبارة الامداد (قوله وبه فارق مسألة الابراد) مراده انه علم بما ذكر ان حكم ما هنا مغاير لحكم الابراد لأن ما ذكره وجه الفارقة وان أوهمته العبارة كما هو ظاهر (قوله وكان نائما لذلك) كانه احترز به عن طعام لم يتيق نفسه اليه وان كان به شدة الجوع كأن تكون نفسه تنفر منه فلا يستغنى عنه بوصف الجوع بالشدة (قوله وثق من نفسه بعدم التطلع) أي الذي معه توفان بدليل قوله الآتي وافهم تعبيره بالشدة الخ (قوله فالخااصل انه مني لم تطلب الصلاة الخ) لا يخفى ان معنى عدم طلب الصلاة لاجل الجوع المذكور انه يقدم الا كل ثم يصلي والمصورة ان الوقت باق فلا محذور في التأخير هذا الزمن القصير وهذا بعينه موجود فيما نحن فيه مع زيادة قوت الجماعة فأين الاولوية بل أين المساواة (قوله ان السقوط بهما وعما قبلهما الخ) في العبارة قلب وهي عبارة الامداد والمقصود منها ان زوال العذر بهما وما قبلهما لا يتوقف على زواله بالكلمة الخ (قوله مثال لا قيد) أي وان خرج به ما يأتي فهو مثال باعتبار قيد باعتبار (قوله اذ الخوف على نحو خبزه) أي ولو نحو تعب بقربنة قوله فيما يأتي في التعدي نعم ان خاف تلفه الخ (قوله فيما ثم بعدم حضور الجمعة) أي وكذا الجماعة وان توقفت عليه كما هو ظاهر وانما يفرض في الجمعة لتأني ذلك فيها على الاطلاق وقد يستفاد من جعله الاثم بعدم الحضور أنه لا يأنم بالا كل وفي حوائث المنهج للشهاب سم نقلنا عن الشارح التصريح بذلك فقال انه يكره من حيث كونه أكلوا غايحرم القصد عن الشهاب حج ان الاكل حرام (قوله كذا أفتى به الوالد) يعني بندي السعي في ازالته والا ففرض فتياه فيما لو كل ما ذكرها لانه يوم الجمعة وان كان فيها وقفة تعلم بالوقوف عليها (قوله والمعسر القادر) المناسب والمعسر الذي لا يتعسر عليه الاثبات (قوله أي وثبتت عنده) أي وطلب المستحق بالنسبة للسرقه (قوله ان مراد المصنف) بدل من ما واثب فاعل علم قوله لو كان القصاص الخ لكن في كون هذا هو الذي



الذي قرره نظراً لظاهره لان معني قوله فيما هو ولو على بعد ان رجاء ترك المصنف مستبعد لضعفه به عدم سماحه به وليس المراد به البعد في الزمان لانه قدمه عليه فكان الاولى ان يقول وعلم عاقر رناه كلام المصنف من ان مراده باياما مطلق الزمان الصادق بالقليل والكثير ثم ان الذي علم عاقر رناه عرفت عدم الفرق في الرجاءين طويل الزمان وقصيره وحيث ان ذلك فلا معنى للتقييد في هذه المسئلة بقوله لقرب بلوغه لا يقال هو وان قيد به لكن لم يرد حقيقة التقييد حيث أتبعه بقوله مثلاً ليدخل ما ذالم يقرب بلوغه لاننا نقول فأى معنى لذكره على انه لا يصح رجوعه لقوله لتقرب بلوغه لادخال ما ذكره لا يقاس البعيد بالقرب لعدم الجامع وانما هو راجع لقوله لصبي ليدخل من في معناه كالمجنون كما هو ظاهر وأصل ذلك ان بعضهم قال يستفاد من تقييد الشيخين باياما انه لو كان القود لصبي لم يجز التقييد لتوقف العفو على البلوغ فيؤدى الى ترك الجمعة سنين فزيغ عليه الشهاب حج في امده بأه لا يستفاد منه ذلك لان مراده انه ينبغي ما دام رجوع العفو ولو على بعد أى وليس المراد ظاهر ما اقتضاه التعبير باياما وبعبارة أخرى الامداد وقيد الشيخان رجاء العفو بتعيينه باياما ولا يستفاد منه خلافا لبعضهم ان القود لو كان لصبي لم يجز التقييد لتوقف العفو على البلوغ فيؤدى الى ترك الجمعة سنين وذلك لان المراد انه ينبغي ما دام رجوع العفو ولو على بعد فقد رفع ان يرى الاقتصاص للوحي والشارح رحمه الله تصرف فيها بما ترى مع زيادة قوله لقرب بلوغه اشارة الى ان ما استنفيد من كلام الشيخين مرادهما الكسب لا لايلاءه ما دله من قوله ان مراد المصنف باياما الخ ولا ما بعده من قوله فقد رفع الخ (قوله أو حضور مريض بلا معهود) غنا در الشارح لسط حضور دون لفظ قريب لكونه أفيد وان كان المتن لا يقبله فهو وحل معنى والا فالتن مفروض في النزيب في المسائل الثلاثة ليتأتى له العطف في الثالثة (قوله له أول غيره) وصف لمال (قوله واعلم ان الامام تطلب فيه صفات الى قوله ان الواجب الى آخره) كذا في نسخ الشارح ولعل قوله ان الواجب حرفه النسخ من قوله من الواجب والا فاصل العبارة للامد دوهي كما كرت (قوله بان يظنه ظناً غالباً وليس المراد الخ) ينافيه ما سيأتى له في قوله وشمل قوله يعتقد لا اعتقاد الجازم لداسب لشرعي الخ فتقوله وايس المراد به ما اصطاح عليه الا وهو ان أى فقط بل المراد هو والظن المدكور وهو مستعمل في حقيقته ومجازه لكن ينافى هذا الجمل الخصر في قوله بان يظنه الخ فكان الا صوب خلاف هذا المذهب (قوله المطابق) انما هو قيد في الاعتقاد للجمع والا فالاعتقاد أعمن المطابق وغيره (قوله كافي حق نفسه) أى كما يعلم بذلك طهارة ونجاسته في حق نفسه أى يسطهر بالا قول دون الثاني فهو راجع للمثليتين (قوله فعل المكاف) وهو هنا افتد او فهم (قوله وهو يستلزم) عبارة الشهاب حج وهو لا اختيار له بالتشبي يستلزم الخ ولا بد من هذا الذي حذره الشارح لانه هو محل الفرق بين المسائلتين فله سقط من السباح (قوله فان كل اجتهدا وقع صححاً) أى كل اجتهدا صادر منه وبه فارق مسئلة المياه اذا اجتهدا وقع بهما من غير وكان الاولى في التعبير لان صلاته لكل جهة وقعت باجتهاد منه صحح (قوله لما تقدم لم يقدم له ما يصححه) دالاً على حاله وهو تابع فيه للبال المحلى لكن ذلك ذكر أو لا مقابل الاصح السابق بقوله والثاني لا يصح اقتداء به منهم ببعضه وتوله لتردد كل منهم في استعمال غيره للنسب فساغت له هذه الاحالة بخلاف الشارح وكانه ظن انه قدم مقدمة الجلال المدكور (قوله ويؤحد مما مر) في التعبير بالاخذ هنا مسامحة اذ ما هذا من أفراد الضابط وكان غرضه ما ذكره الشهاب حج بقوله نه يبيد يؤخذ من تقرير لزوم الاعادة انه يترجم عليهم فعل العشاء على الامم فعل المغرب استقرر من تعيين بحاشية في كل اه و ان كانت العبارة قاصرة عنه (قوله ونجيب) عن هذا الرد الذي حكاه بقبل وقائله الشهاب حج فتلخص ان الشارح يمتاز بقوله رصاحب الحواطر السريعة محاذات الشهاب المذكور وغايتها روافقه بالسلاط بالظن بما موم لانه يرى الامم حذرة من لا يأتى صورة والا فلا تلاعب مع الميمان لكن قوله ادنية الامر لا ينزل على ذلك ولا معنى له هنا وان قوله الشيخ في الحاشية بما لا تقبله العبارة مع عدم صحته يبعلم عراجهتاً وأصل ذلك ان الشهاب المذكور لما رد المدور بمقدم بكلام لا صواب المذكور واختار ان المسئلة مصورة بالمد استه مرسل الا صورته انه كيف يصح لا قد اعبه يندوه وهو مسد رعب فاورده وأجاب عنه بقوله قلت كونه منسلاً عما عداه نوع ادنية امره الى آخر ما ذكره الشارح والشارح رتب هذه على جوابه المذكور فلم يلبث معه وبعضهم أجاب عما جاب عنه الشارح بمجموع السلاط في القول الثاني نلى ما هو في حكم للتلاعب وذلك في النامى لافى التلاعب حقيقة وبالفعل كافي العام وهو يرجع في التحق الى جواب الشارح تعصب ما تورناه به (قوله لانه

على التراخي الخ) هذه الاجوبة مبنية على لزوم الاعادة لهم خلاف ما قدمه في باب التيمم فليز اجمع (قوله ولجواز كونهم كانوا عالمين) أى حين بلغ النبي صلى الله عليه وسلم بان طرأ لهم العلم بعد الاقتداء والافكيك يقتدون مع علمهم بعدم صحة الاقتداء (قوله لعدم صلاحيته لشغل القراءة عنه الخ) لا يرد عليه الا امام المحدث لانه اهل في الجلة لو كان متظهورا (قوله ونبه بما ذكره في ان من لم يحسن الخ) فديقال ان ما فسر به الاي قاصر (قوله وعلم منه عدم صحة اقتداء آخرس باخرس) وجه علمه منه ما يؤخذ مما وجهوا به الحكم من عدم تحقق المماثلة لجواز ان يحسن أحدهما ما لم يحسنه الاخر فالضمير في قوله منه راجع لقول المصنف وتصح بمثله أى الذي مماثلته له محقة كما هو ظاهر فخرج به الاخرس مع الاخرس للتوجيه الذي ذكرنا فلا تتحقق المماثلة والشيخ في الحاشية جعل الضمير راجعا الى قول الشارح لان أحدهما يحسن ما لم يحسنه صاحبه وهو لا يصح لان عدم الاحسان فيه محقق فلا يبدل على المحتمل (قوله خلافا للشيخ) في قوله بلزوم الاعادة اذا لم يحسن المأموم وجوبه بان كان عالما بذلك لانه كان من حقه عدم المتابعة فتابعته مبطلة اصلانه (قوله عملا بما تقدم من التعليل) أى في قوله والظاهر من حال المسلم خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله كاللحن الذي لا يغير المعنى) كذا في النسخ وفيه اتحاد المشبه والمشببه (قوله وحذفه منه المصنف لفهمه بالاولى) أى ولانه ليس من اللحن حقيقة وان كان مرادهم هنا ما هو أعم من الابدال كما أشار اليه الشارح بعد قال الاذرى وتجاوز الافرغ وغيره فعدوا من اللحن المبدل للمعنى قوله المستقين وليس بلحن بل ابدال حرف بحرف (قوله ولو تفتن للصواب قبل السلام أعاد) لا يحمل له لان الحكم هنا يبطلان صلاته بمجرد اتيانه بما ذكر والشهاب حج انما ذكره عقب قوله الا في الذي تبعه فيه الشارح بخلاف ما في الفاتحة أو بدلها فانه ركن وهو لا يسقط بنحو جهل أو نسيان فعبر عنه بقوله نعم لو تفتن الخ (قوله أو كونه في صلاة) فيه وقفة والقياس البطلان هنا لانه كان من حقه الكف عن ذلك (قوله في غير الفاتحة) أى ما في الفاتحة فيبطل وان لم يكن عامدا عالما لكن بشرط عدم التدارك قبل السلام لاسكونه لحنابل لما ذكره الشارح بعد (قوله كان يؤمها) أى في حال رقه قبل صبر ورثه مولى حتى يتم الدليل اذ المولى العتيق (قوله نحوه) الذي زاده في ضون المتن راجع لمجموع الصورتين بعده لالخصوص لفظ السليم وان توهم ليدخل الصور التي زادها بعد المتن كأنه قال نحو قدوة السليم بالسلس والظاهر بالمستحاضة كالمتصور بالعماري الخ فالوقدومه على لفظ قدوة لا يرتفع هذا التوهم (قوله أى سلس البول ونحوه) اقتصر الجلال المحلى على المفسر بسلس البول كالروضة كانه لا يحمل هذا الخلاف فغيره تصح القدوة به جزمأوفيه خلاف غير هذا وعليه فزيادة الشارح له كقوله والمستور بالعماري الخ مراده به تنجيم الفائدة من غير نظر للخلاف (قوله لكفره بذلك) أى بذلك القول فامتنع بقوله فيه ولفظ بذلك سقط من نسخة الشيخ التي كتب عليها فرتب على ذلك ما في حاشيته (قوله بخلافه في غير ذلك) أى في غير ما اذا أسلم ثم اقتدى به ثم قال لم أكن أسلمت الخ فزاده بالغير كما هو ظاهر اخباره عن كفره الذي استثبت منه هذه الصورة المذكورة في قوله قبل والاوجه قبوله في كفره وقوله لان اخباره عن فعل نفسه مقبول تهليل له وليس مراده بقوله بخلافه في غير ذلك مطلق غير وان فهمه كذلك الشهاب سم في حاشيته على النسخة الموافقة عبارتها لعبارة الشارح فاحتاج الى تقييد التعليل بما هو مسطور فيها (قوله ذكر ذلك الروايات) أى قوله والخفية هي التي يبطن الثوب الخ فالاشارة راجعة الى الاستدراك والمستدرك عليه فان أصل الضابط للروايات (قوله نعم لو كانت بعمامة) أى أو نحو صدره كما هو ظاهر (قوله فلا فرق بين من يصلي قائما وجالسا) فيه منافاة مع الذي قبله وهو تابع في هذا للشهاب حج في تحفته بعد ان تبع شرح الروض في جميع المذكور قبله فانه منه حرفا بصرف لكن الشهاب المذكور انما عقب ضابط الانوار بذلك بناء على ما فهمه منه من ان مراده بقوله بحيث لو تأملها المأموم أى مطلقا سواء كان على الحالة التي هو عليها من جلوسه وقيامه الا امام مثلاً أم على غيرهما بان يفرضه قائما اذا كان جالسا أو نحو ذلك حتى تلزمه الاعادة وان كانت بنحو عمامته وهو قائم والمأموم جالس لعجزه لا نالو فرضه نافيها وتأملها الرأها وشيخ الاسلام في شرح الروض فهم منه ان مراده أن يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التي هو عليها الرأها فلا يفرض على حالة غيرهما حتى لا تلزمه الاعادة في نحو الصورة التي قدمناها فإحدى ضابط الانوار وضابط الروايات عنده واحد بناء على فهمه المذكور ومن ثم فرع الثاني على الاول بالفاء معبر عنه بقوله فالاولى ولم يقل الاصح أو نحوه وانما كان الاولى لانه لا يحتاج الى استثناء شيء منه مما استثنى من ضابط الروايات فهو أخص وضابط والشهاب المذكور لما فهم المغايرة بين الضابطين كما قررناه عبر عن ضابط الانوار بقوله والاوجه في ضبط الظاهرة أن تكون بحيث

لوثأهلها المأموم لآهوا ولم يقل والاولى كما قال في شرح الروض ثم قال ورفى الروايين من لم يرها البعده أو استعاله بصلاته  
فيعيد ومن لم يرها لكونها بعاصمته ويمكنه رؤيتها إذا قام لخمس بجرا إلى آخر ما ذكره رحمه الله. لكنه استثنى من عموم ذلك  
الاهمى قال لعدم تقصيره بوجه والشارح رحمه الله تعالى تبسح شرح الروض أولا بما عرفت ثم ختمه بقول لشهاب المدكور  
فلا فرق الخ فنافاه ومن صرح بان مؤدى الضابطين واحد والدال للشارح في ما يهله لكن مع قطع النظر عما استدل به الرواي  
من ضابطه لضعفه عنده فساواته له عنده انما هو بالنظر لاصل الضابط وهو موافق للشهاب المدكور في المعنى والحكم وان  
خالقه في الصنيع وموافق لما في شرح الروض في الصنيع ومخالف له في الحكم كما يعلم بسوق عبارة ما يهله ونصها مثل عن  
مصل في ظاهر ثوبه أو على صدره أو ثوبه من قدامه نجاسة أو كان المأموم بعيدا عن امامه هل حكمها حكم النجاسة الخفية حتى  
لا يلزم المأموم القضاء لان النجاسة المذكورة مما تخفى على المأموم خصوصا ان دخل المسجد بعده فترجمه فاجاب بان النجاسة  
المذكورة ظاهرة كما صرح به الرواي اذ لا يخلو عن تقصير والنجاسة الظاهرة ان تكون بحيث لو تأملها أبصرها بان كانت  
في ظاهر الثوب والخفية بخلافها انتهت فقد صرح برجوع كل من الضابط إلى الآخر لكن في عروءه ما صدر به الجواب  
لتصريح الرواي بنظر ظاهر كما مر من استثنائه المدكور وبالجملة فالشارح لم يظهر من كلامه هاهنا هو معتمد عنده في المسئلة  
لكن نقل عنه الشهاب سم ما وافق ما في فتاوى والده الموافق للشهاب وهو الذي نخط عليه كلامه هاهنا آخر وان لم يلائم  
ما قبله كما عرفت وانما طالت الكلام هنا محل الحاجة مع استنباه هذا المقام على كثير وعدم دقوقي على من حقه حقه (قوله  
وان بان ذلك الشيء أو شيء منه الخ) مفهوم قوله المار في حل الماتى بعد الصلاة (قوله نعم لونه في لا يندس) (الخ) مع عموم  
بالاولى مما رجحه في كلام الرواي (قوله بانه زيادة على العداله من حسن الخ) عبارة الروضة وأما الورع فليس المراد منه مجرد  
العداله بل ما يزيد عليه من حسن السيرة والعفة (قوله نعم عبارة نعم الخ) يعني لفظ عبارة في مهماته والا فلا هو مدكور  
هنا لايها من فيه وهو منقول بالمعنى (قوله أو قاصر في سفره) أي المأمومون سمون وعلة في شرح الروض بالاختلاف بين  
صلاتهم ما أقول ولوقوع بعض صلاتهم من غير جماعة بخلاف الماتى (قوله تأمرت الانارة إلى نفس ذلك) مذكوره هاهنا  
هو جميع مفهوم قوله فيما مر ولو تميز الغضول ممن ذكريلوغ الخ فالصواب استدل لفظ حسن (قوله أو وجدته قد أحرم) أي  
فالكراهة انما هي في تقدمه على غيره الذي ليس مثله مع حضوره وليست راجعة إلى نفس امامته (قوله في الاسلام) شأن  
انه يقدم بكبر السن أخذ من الخبر الا لا في فعله انما قيد بذلك لكونه محل الخلاف (قوله تحسب الشجرين ليؤمكم أ كبركم) أي  
بالنظر لكونه مستملا في حقيقته ومجازة (قوله بالنسبة لا ياباه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) يؤخذه به لا يعبه  
بمجرة ياباه إلى دار السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله أو صورة) في أكثر النسخ قصه روهي الموافقة لما في كلام  
غيره (قوله من ولاد الناظر) أي ولو عامما كالخاتم كما هو ظاهر (قوله يعني من جارية الانفاع) انما جعل الماتى على هذا الحمل  
المحوج إلى قوله الا في تفسير ضمير يكن بالمستحق للنفقة حقيقة ولم يبق الماتى على ظاهره ليس في عيا في ترجع عمارته  
إلى عبارة لمحرر الا لا يلزم عليه اهمال شيء من أحكامه (قوله وهو ما سوى المسعير) أي أما المسعير فليس له المتسدد شيء  
والصورة انه غير أهل كما هو فرض المتن وسكت عما اذا كان أهلا والعلة تقتضي العموم انه لا فرق بين المسعير والأهل غير  
الأهل في عدم استحقاقه التقديم لكن يذاهبه ما سبأ في قوله ولا يدمس اذن الشرعيين الخ من ان المسعير من أحد الشرعيين  
لا يدمس اذنه مع الشرع الا لا يخرج عنده غيبة معيره فاعل ما قصده العمل هنا غير مراد براجع (قوله وكذا زعمنا بنسب رزم  
الجماعة) فيه ان هذا الشرط يلزم عليه انهم اذا صرّفوا هذا الرمي للجماعة لم يكن لهم ان يكتب بعد الله صلحة لمصطفى ربه وانما يلزم  
عليه تعطيلها (قوله وتقييد بعهدهم) هو الجلال المحلى وانما قيد بذلك لانه محل الخلاف كما يعلم من تعميل الماتى الا لا  
يتوجه ما ذكره الشارح كبن حجر (قوله على ان مرادهم) كذا في نسخ الشارح وهو محرف عن قوله على انه موهم والعبارة  
لشهاب ج (قوله اذ لا يكرى الامالك لها) يرد عليه نحو الناظر والولى (قوله المالك) أي للمنفعة بقربته ممر (قوله كفى اذن  
الشرعيين) أي ولا يشترط ضم اذن المسعيرين اليه وليس المراد انه يكفي انهما يتاكرى اذن المسعيرين وان توهم (قوله  
بخلاف غيره) أي غير الوالى وبعبارة النصفة بخلاف ما اذ لم يكن فيهم اتم أي ولا يدمس لادب في خصوص الجماعة ولا يكفي  
عنه الاذن في مطلق الصلاة فهو راجع إلى العبادة فقط (قوله وطاهر ار محل الاول) أي مسند الوالى المذكورة (قوله تأدنه

الاذري) عبارة الاذري ويقدم الوالي على امام المسجد قلت وهذا غير من ولاء الامام الاعظم ونوابه امامن ولاء الامام الاعظم ونحوه في جامع أو مسجد فهو أولى من والي البلد وقاضيه بلا شك انتهت فراه بنواب الامام الاعظم وزرأوه بدليل قوله في المفهوم امامن ولاء الامام الاعظم ونحوه ولا بدع في تقديم هذا على والي البلد وقاضيه امامن ولاء قاضي البلد فلا شك في تقديم القاضي عليه لانه موليه وعلى قياس هذا ينبغي أن يكون قول الشارح بل الوجه الخ مفر وضافين ولاء نفس الامام فتأمل (فصل في بعض شروط القدوة) (قوله وتسمية ما في الابتداء الخ) هذا جواب ثان فالمااسب فيه العطف باو (قوله ويجرى ذلك في كل مكره من حيث الجماعة المطلوبة) قال الشهاب بن حجر كماله مخالفة السنن الانية في هذا الفصل والذين بعده المطاوعة من حيث الجماعة اه وكان هذا اساقط من نسخ الشارح من النسخ بعد اتيانه بدليل لفظ المطاوعة فانه من هذه العبارة (قوله ولا يزيد على ثلاثة أذرع) فإن زاد كرهه وكان مقوفاً فضيلة الجماعة كما يعلم مما يأتي (قوله ولو اعتمد عليهما) لم يتقدم ما يصح أن يكون مرجعاً للضمير التثنية ولعل في النسخ سقطا والذي في فتاوى والده سئل عما اذا قدم الامام احدى رجله على الاخرى معتمداً عليهما ووقف المأموم بين رجله فقول تصح قدوته أولاً فأجاب بأنه نصح صلاة المأموم كما أفاده كلام البغوي وغيره انتهى (قوله ويبحث بعض أهل العصر) ان أراد الشهاب حج كما هو الظاهر فهو لم يطلق ان الاعتبار بأصابع قدميه فيما ذكر بل قيده بحالة اعتماده عليهما فنقل بعد ذلك عن بحث بعضهم هذا الاطلاق الا ان الظاهر انه ليس من أهل العصر وعبارة الشهاب المذكور في تحفته ولم أرهم كلاماً في الساجد يظهر اعتبار أصابع قدميه ان اعتمد عليهما أيضاً والا فافتر ما اعتمد عليه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم يبحث اعتبار أصابعه ويتعين جعله على ما ذكرته انتهت (قوله غير ان اطالافهم يخالفه) انظر مراده أي اطالافهم (قوله وعلى من في غير - هته الخ) أي فكل من المتصل بما وراء الامام وغيره وهو أقرب منه الى الكعبة في غير جهة الامام يقال له صف أول في حالة واحدة وهو صادق بما اذا تعددت الصفوف امام الصف المتصل بصف الامام لكن يخالفه التعليل الاتي في قوله ومما عالت به أفضليته الخ (قوله وهو أقرب الى الكعبة منه) أي من المستدبر أي والصورة انه ليس أقرب اليها من الامام أخذ من قوله الاتي عقب المتن الاتي على الاثر والوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه القرينة المذكورة الخ والافى معنى لعدده صفاً أول مع تفويته لفضيلة الجماعة فليرر (قوله حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف) قيد في قوله المستدبر حول الكعبة المتصل بما وراء الامام أي بان كان خاف الامام صف أمام هذا غير مستدبر فالصف الاول هو هذا الغير المستدبر الذي يلي الامام ويكون المستدبر صفًا ثانيًا لكن ينبغي ان محله في جهة الامام في غير جهة فينبغي ان يكون هذا المستدبر صفًا أول اذا قرب من الكعبة ولم يكن امامه غيره أخذ من قوله وعلى من في غير جهته بالاولى فليراجع ولا يصح أن تكون هذه الحية قيداً في قوله وعلى من في غير جهته وان كان متبادراً من العبارة لعدم تأتية (قوله فقد قالوا ان الصف الاول هو الذي يلي الامام) دليل لكون المستدبر المتصل بما وراء الامام صفًا أول وقوله ومما عالت به أفضليته الخ دليل لكون من في غير جهته وهو أقرب الى الكعبة منه صفاً أول أضاف في كلامه لف ونشر مرتب وعالت مبنى للمجهول ونائب فاعله أفضليته والضمير فيه راجع للصف الاول (قوله لكن جزمًا بخلافه) أي بحسب الظاهر والافضل جزمهما في حالة البد كماله سيما في وهو غير محل النزاع (قوله ولا ينافيه) أي ما جزم به (قوله ما مر في فصل الاستقبال من البطلان) أي الذي تقدم التعبير عنه في كلام بعض المتأخرين بقوله ويعلم مما تقدم في باب استقبال القبلة ويعني بذلك البعض الشهاب حج فان ما مر كلامه والحاصل ان الشارح معتمداً قاله الشهاب المذكور كما يصرح بتعبيره بقوله كما جزم به بعض المتأخرين دون أن يقول على ما جزم به أو نحو ذلك من صيغ التبري وأما قوله لكن جزمًا بخلافه الخ فليس مراده منه تضعيف كلام الشهاب المذكور لانه مفر وض في غير ذلك كما بينه بعد واما مراده به الجرم بينه وبين كلام الشهاب المذكور لثلاثيهم انه يخاف جزمهما لكن في سياقه قلاقة لا تخفى ومخلصه ما ذكرته (قوله فلا ترد على عبارته) أي خلافاً من أوردوها (قوله بل في المجموع) لا معنى لذكر بل هنا عبارة الامداد بعد ما مر ثم رأيت في المجموع والتحقيق الخ (قوله فان خالف ذلك) أي فان خالف الآخر فأحر من اليمين أيضاً فان هذا هو الذي في فتاوى والده وان كان قوله فان خالف صادقاً غير ذلك أيضاً والحكم فيه صحيح (قوله نعم الخ) من جملة فتوى والده وان أوهم سياقه خلافه (قوله والا فلا تحصل لواحد منهما) أي وان حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك حيث انتفت العقبة وظاهره ان فضيلة الجماعة تنفي



٦٠١  
في جميع الصلاة وان حصل التقدم أو التأخر بعد هو مشكل وفي فتاوى والده في محل آخر ما يخالف ذلك فليراجع (قوله كما يعلم من قوله) في علمه منه منع ظاهر (قوله ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينها الخ) أي فان زاد فانت فصيحة الجماعة كما علم مما مر (قوله لغيرنا من السابق) لم يسبق له ذكر في كلامه والجلال المحلى ذكره هنا لئلا يكتفى بعد ذكره ما سبق في الشارح على الاثر من قوله فان حضر ذكر و امرأة الخ ولفظ الجلال روى الشيخان عن أنس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقامت أنا وبني خلفه وأم سليم خلفنا (قول المتن ثم النساء) ظاهره ان البالغات وغيرهن سواء وهلا قيل بل يقدم البالغات كما قيل به في الرجال وهلا كانت غير البالغات منهن محمل قوله صلى الله عليه وسلم في الثالثة ثم الذين يلونهم اذ لم يكن في عصره عنده خنثى بدليل ان احكامهم غالباً مستتبطة ولو كانوا موجودين ثم اذ ذلك النص على احكامهم فان كانت العلة في تأخير الصبيان عن الرجال خشية الاقتنائهم وهذا منفي في النساء قلت ينقض ذلك ان الحكم المتقدم في الرجال والصبيان عام حتى في المحارم ومن ليس مظنة للقتنة (قوله ولما في الاول اخذنا ما مر من تفرغ الخشوع الخ) فيه أن البعض المذكور لم يدع تفضيل الاول عليه بحسب ما نقله هو عنه حتى رد عليه بما ذكر لكن عبارة النسخة وأصل مصنف الرجال أولها ثم ما يليه وهكذا أو أفضل كل صف يمينه وقول جمع من بالثاني أو اليسار ليس مع الامام ويرى أفعاله أفضل من بالاول أو باليمين لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها مر دوديان في الاول واليمين من صلاة الله تعالى الخ (قوله بسكون السين) أي ليكون ظرفاً ذهاباً فيفتحها اسم على المشهور ونحو ضربت وسدله لكن قال الفراء اذا حسنت فيه بين كان ظرفاً نحو قد وسط القوم وان لم يحسن فاسم نحووا احتجم وسط رأسك قال ويجوز في كل منهم التسمكين والتضريك لكن السكون أحسن في الظرف والتضريك أحسن في الاسم وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجمعونهما طرفين الا ان تعلبا قال يقال وسطاً بالسكون في المنفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط التضريك فيما لا تفرق احرأً نحو وسط الرأس (قوله ويؤخذ من قولهم هنا أيضاً ان الامر بالاسادة الخ) في هذا الاخذ نظر طاهر اذ لم يكن هناك خلاف راعاه النبي صلى الله عليه وسلم في امره (قوله ولو وجدها) أي الفرجة كما يدل عليه قوله ليس دخل تلك الفرجة الخ فخرج ما ذالم تكن فرجة لكن هناك ما وقف فيه لوسعه فلا يخطئ له لعدم التقصير وهذا ما اقتضاه طاهر التحقيق وسوى الشهاب حج بينهما تبعاً للمجموع فليتبينه (قوله لم يكره لعدم التقصير) أي فليس اغيرهم خرق صفوفهم لاجلها (قوله ولو كان عن يمين الامام محله يسعه وقف فيه) كان صورته فيما لو أتى من امام الصفوف وكان هناك فرجة خلفه فلا يخرق الصفوف المتقدمة لعدم تقصيرها وانما التقصير من الصفوف المتأخرة بعدم سدها فليراجع (قوله فان أمكنه الخرق) أي ولم يكن محله يسع اثنين بقرينة عطفه عليه أو بالمقتضية ان يقدر فيما قبلها فينقض ما بعدها وحينئذ يقول الشارح والخرق في الاولى أفضل من الجرح غير متأتا الصورة انه فيها لا يمكن الا لخرق كما عرفت وهو ساقط من بعض النسخ كما انه ليس بموجود في شرح الروض الذي هو أصل هذه العبارة (قوله فقد قال القاضي أبو العلي الى آخر السوادة) هو بصعبه عبارة داود والده حرفاً بجر ف وان أوهم سياقه خلافه (قوله فيما لو وقف ما موم عن يمين امامه) أي وأحرم بقرينة ما بعده (قوله في آخر فأحرم) أي أراد ان يحرم بقرينة ما بعده (قوله قبل مضى ما سبع ركعتين) أي فعليه ان يوجه ايماعاً الى بصره الى آخر أو التقدم بها كما يأتي (قوله أو الى سطحه) أي الذي هو موضعه كما هو طاهر مما أتى أي والاصح ان اسطح نافذ الى المصعد أحداً من شرط التنافذ الا في غير ما راجع (قوله كتر الخ) مثال للابنية (قوله لدى بعضه صابغ وبعضه موات) أي معصين اذ لا تتصور الاشاعة هنا كما لا يخفى (قوله كسب أو صغره) اشار الى ان بيت في المتن يصح عطفه على قوله كسب في تقدير ان عطفه بعد أو ويصح عطفه على قوله صغره فيقدر لفظه بعد أو (قوله بالنسبة الى) أي بان يبقى طهره بالنسبة (قوله قاله الشارح) أي قوله بينهما ما حل فيه (قوله ولا يركعون قبل ركوعه) فعمل ما اذا كان الرابطة متعلقات بثلاثة اركان لعدم فيغتصر لهذا المأموم ما يغفر له مما سبق وهو في غاية البعد فليراجع (قوله ولما كان الاول مشكلاً) أي بعدم وجوب مفارقة البقية وكان عليه ان يذكره حتى يعلم المراد من الجواب (قوله وبأنه متصير) لم يقدم في كلامه ما يصح عطف هذا عليه وهو تابع في التعبير به للشيخ لكن ذلك قدم ما يصح له هذا العطف كما علم من سوق عبارته ونصبه اوفد بشكل هذا أي ما ذكر عن البغوي أو لا بعدم وجوب مفارقة البقية ويحجب بمحمل الكلام فيه على ما دام يعلم هو وحده انقلات

الامام بعد رد الباب وبأنه مقصّر بعدم احكامه فتحه بخلاف البقية انتهت (قوله وبأن الحائل الخ) فيه أمور منها ما هو في  
الذي قبله ومنها أنه ليس من كلام الشيخ خلافا لما يوجهه ضيقه ومنها أنه لا يجدي لأن الحائل موجود فيه وفهم وزادوا عليه  
بالبعد (قوله وباب مردود) ليس مثالا لما يمنع المرو ولا الرؤية وان أوهمه كلامه اذ هو عكس ذلك وانكته ملحوق به في الحكم  
فالاولى ان يقول ويلحق به الباب مردود كما صنع الجلال وكذا يقال فيما بعده أما ما يمنع المرو ولا الرؤية فسيأتي في قول  
المصنف أو جدار بطلت الخ (قوله ورد بأن هـ) أعلم من قوله فيما هو الخ) هذا الرد يلاقي الا متراض كما هو ظاهر والذي  
أجاب به الشهاب حج ان هنا حائلا كما علم من كلامه فلا يرد عليه (قوله بحيث لو ذهب الى الامام من مصلا لا يلتفت) تصوير  
لنص الاول وفي بعض النسخ حذف لفظ لا من لا يلتفت فيكون تصوير للنص الثاني وهو الظاهر ~~في فصل~~ في بعض  
شروط القدوة أيضا ~~في~~ (قوله أو مأموما أو مؤتمعا) عبارة التحفة أو كونه مأموما أو مؤتمعا ولعل لفظ كونه سقط من نسخ  
الشارح من النسخ (قوله واللام يأت أشكال الرافعي) من تمام الرد لا من تنمة المردود وعبارة التحفة وبه يعلم ان قول جمع  
لا نكتفي بنية القدوة أو الجماعة بل لابد ان يستحضر الاقتداء بالحاضر ضعيف واللام يأت أشكال الرافعي المذكور في الجماعة  
والجواب عنه بما تقر ان اللفظ المطلق الخ انتهت ووجهه علم ضعفه مما ذكر ان الرافعي فهم من كلام الاصحاب انهم قائلون  
بالصحة في صورة نية الجماعة وان لم يستحضر الاقتداء بالحاضر حتى ترتب عليه اشكاله الذي مرث الاشارة اليه بالجواب  
عنه ولو كانت الصورة ما دعاه هذا الجمع لم يأت أشكال (قوله وخرج بقوله مع التكبير ما لم ينو كذلك) عدل اليه عن  
قول التحفة وخرج بجمع التكبير تأخرها عنه لما أورده عليه الشهاب سم من ان المفهوم من تأخرها عنه وجودها مع تأخرها  
عنه قال ولا يخفى ان ذلك من قبيل نية الاقتداء في الانشاء فيشكل قوله ثم ان تابع الخ لانه مفروض عند ترك النية رأسا (قوله  
وان افرقا في عدم انعقادها عند انتفاء نية الجماعة) بوجه ان هذا الافتراق قدر مشترك بين الصحيح ومقابله يقول به كل منهما  
وليس كذلك كما يعلم مما يأتي (قوله في غير الجمعة) أي أما فيها فتبطل باتفاق القائلين بالصحيح المتقدم الذي الصحيح ومقابله هنا  
مفرضان عليه (قوله وأيضا فاسم الاشارة) الاولى حذف لفظ أيضا (قوله ومثله في ذلك المنذورة) أي بأن نذر ان يصلي  
كذا من النفل المطلق جماعة كما هو ظاهر من جعلها كالجمعة التي النسبة المذكورة شرط للصحة وفي حاشية الشيخ جعلها على  
الفرعية ولا يخفى ما فيه اذ ليست النسبة شرط في انعقادها فلا تكون كالجمعة بخلاف النفل المنذور جماعة فان شرط  
انعقاده بمعنى وقوعه عن النذر ما ذكر فتأمل (قوله وعبرة ابن العمد ادى قوله وعلم بما تقر في خبر معاذ) من فتاوى والده  
حرفا يعرف وان أوهم سياقه خلاف ذلك (قوله ولهذا) أي وان يكون فضيلة الجماعة حاصلة مع القول بأن الانفراد أولى الذي  
فهمه عنهم فاستشكل هؤلاء الجماعة مبنى على ذلك فهم موافقون له فيما فهمه واحتاج الى هذا لان جميع ما قدمه من  
النقول ليس فيه التصريح بأن الانفراد أولى فتأمل (قوله ولا قول الروضة وغيرها الخ) عبارة الفتاوى وأما قول الروضة  
وغيرها الخ (قوله صبا أو غيرها) في علم ذلك من خبر معاذ نظرا ظاهرا لانه مفروض في عشاء الآخرة كما مر (قوله وهذا هو  
مراد ابن المقرئ) يعني قوله لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام فالكلام في المغرب كما يعلم كالذي نذكره بعدم  
الروض وشرحه (قوله) كان مراد الشيخين بقولهم أحدث تشهدا جلوسه أي معه بقرينة مقابلة (قوله ويؤخذ من ذلك  
بالاولى انه لو ترك امامه الجلوس والتشهد) يعني في الصحيح بالظهور (قوله ويجري ما ذكر) أي في المغرب وقوله فيمن صلى الصبح  
مكر رمع قوله يؤخذ من ذلك بالاولى الخ (قوله وتعليقهم لزوم مغارقة مصلي الرباعية) كذا في نسخ الشارح كالفتاوى وكان  
المصدر مضاف لمفعوله وفاعله محذوف لعل أي مصلي المغرب (قوله ولا تنظر الى انه أحدث جلوسا) فيه مسامحة اذا احداث  
هنا (قوله بأن وقف امامه يسيرا) هذا التصوير انذب الاتيان بالقنوت (قوله ندبا) أي وله فراقه كاسيأتي (قوله لم يضر) أي  
بالنسبة لا كراهة كما يأتى وهو مخالف للسنة كما علم مما مر ويا تى (قوله في ظنه) أي الامام ما لجله بالحكم لا اعتقاده ان التي  
يقوم بها ثمانية مثلا وما في حاشية الشيخ من رجوع الضمير للأموم ليس في محله (قوله وأدركه) بدل من كلام أو يقدره قول  
(قوله غير مطلوبة) بوجه ان لو كانت مطلوبة لم يضر وليس كذلك كما علم مما مر (قوله أحدث سنة) وهي الجلوس للتشهد  
(قوله والحاصل ان الفحص في التحف للسنة أي الجلوس للتشهد بقرينة ما مر والافهوف في مسئلة القنوت أيضا متخلف لسنة  
وانعاه برهنا باللام وفيما بعده بالبالاشارة للفرق بينهم بما يؤخذ مما ذكرته (قوله بل بتكرره الخ) عبارة التحفة بل بانضمام

ركنين تامين اليه (قوله قيد لعدم الكراهة) أى وان دب القنوت كما قاله الشهاب سم (قوله لا نأقول لما عذر الربط الخ) عبارة النسخة يرد بأن الربط مع تخالف النظم متعذر فرفع الانعقاد (قوله وأيضاً فقد ربط الخ) في نسخته لربطه صلاته الخ وهي أولى وأقرب الى عبارة النسخة المارة (قوله لا به يمكنه الاستمرار) هذا في الحقيقة هو محل الفرق (قوله يصلى مفترشاً) الا صوب حذفه (قوله هذا ان كان فقهاً) أى المأموم كما هو المتبادر ويصح رجوعه الى الامام وظاهره انه لا بد من هذه القيد في كل منهما اما الامام فلا نه لا يستدل بأفعاله الا اذا كان كذلك وأما المأموم فلا نه لا يستدل بما ذكر الا اذا كان كذلك (قوله بل يجب انتظاره في السجود) أى ان أراد الاستمرار معه والاعلم ان له المفارقة (قوله الا تفي في شرح قوله الخ) هو تابع في هذا الشهاب سم لكن ليس في كلامه ثم شرط وعبارة الشهاب المذكور هناك أولاً تمام التشهد الاول اذا قام امامه وهو في أثناءه انتهت ومصادره بالشرط الذي عبر عنه هو هنا بالقيد قوله اذا قام امامه وهو في أثناءه أى بعد ان فعله الامام كما علم مما مر وأصح عنه الشهاب سم في حاشيته عليه فيما يأتي وهذا التفسير هو الشرط في الحقيقة والافقوله اذا قام امامه وهو في أثناءه صادق بما اذا لم يأت به مع انه تبطل صلاة المأموم بمجرد التخلف حينئذ كما مر لفحش المخالفة واعلم ان الكلام هنا في كون التخلف حينئذ مبطلاً أو غير مبطل ولا خلاف فيه بين الشارح والشهاب المذكور فيما يأتي في كونه يعذر بهذا التخلف حتى يغتفر له ثلاثة أركان طويلة أولاً يعذره فعند الشارح يعذر كما يأتي وعند الشهاب المذكور لا تغتفر لذلك (قوله بخلاف نحو جاسة الاستراحة) محترز قوله تفحص المخالفة فيها فصل يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة (قوله ويتقدم انتهاء فعل الامام على فراغه الخ) عبارة المحلى ويتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه أى فراغ الامام من الفعل انتهى قال اشهاب سم وهي أقرب الى عبارة المصنف انتهى ولم ينبه على وجه عدول الشارح كالشهاب ج عن ذلك الاقرب وأقول وجهه ليناً في له حصل ما في المتن على الاكتمالية الذي سيذكره والافعال المصنف باعتبار محل الجلال صادقة بما اذا أخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام ولكنه قدم انتهاءه على انتهائه بأن كان مريد الحركة والامام بطيئها وظاهر ان هذا ليس من الاكل (قوله وأخرى على وجه الوجوب) بمعنى انه يتأدى بها الوجوب بمعنى الشرطية لا على الوجه الاكل والافعال تتأدى به هذه مكرره أو حرام كما يأتي (قوله فالاولى هي التي ذكرها بقوله تجب المتابعة الخ) صوابه هي التي ذكرها بقوله بأن يتأخر الخ (قوله وبديل على ذلك قوله فان فارقه لم يضرب) أى وما بعده (قوله والثانية فصلها بعد ذلك) أى بقوله فان فارقه لم يضرب وبقوله وان تخلف بركن الى قوله لم تبطل في الاصح وبقوله في آخر الفصل والافعال من قوله ولتقدم بفعل ركوع وسجود ان كان بركنين بطلت والافعال (قوله ويمكن أن يقال أيضاً قوله بأن يتأخر الخ) حاصل هذا الجواب كما يعلم من آخره وان كان فيه قلاقة ان عموم المتابعة يتأدى بوجوه منها ما هو مطلوب لخصوصه ومنها ما هو مكرره أى أو حرام لخصوصه وان تأدى به عموم المتابعة فالاول هو المذكور في قوله بأن يتأخر الخ وغيره المذكور في الصور الثلاثة الآتية فالكل على هذا من مدخول المتابعة المذكور في صدر كلام المصنف وهذا هو محل الفرق بين هذا الجواب والذي قبله فان ذلك فيه قصرها على قوله بأن يتأخر الخ وعلى هذا الجواب الثاني انما غاير المصنف في الاسلوب ولم يعطف حالة المقارنة على ما قبلها وان كان من مدخول المتابعة المذكورة كما تقرر بأن يقول أو يقران عطفاً على يتأخر ما بين الوجوب والكراهة أو الحرمه اللذين هما حكم المقارنة وما بعدهما من التناهي بحسب الطاهر (قوله من أحوال المتابعة) أى الاربعة المذكورة في كلامه أولاً وآخر (قوله ان المتابعة في كلها) أى السبل المجموع على لا الجمعي بقريته فعبه وما بعده (قوله والتقدم بجميعها يبطل) لعل الباء فيه بمعنى على أى والتقدم على جميع صور المتابعة الاربعة يبطل بان لم يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام ولم يقارنه ولم يتخلف عنه بركن ولم يتقدم عليه بركن بان تقدم عليه بركنين فاستمر وكان الا وسبح والاولى ان يقول والاحلال بجميعها مبطل لشموله التخلف بركنين على ما يأتي وكان موقع هذه الجملة بعد التي قبلها المعامل فكأنه قال ولا شك ان المتابعة في كلها واجبة لان التقدم بجميعها يبطل (قوله والحكم ثانياً بأنه لا يضرب) صوابه والحكم ثانياً بأن يتأخر الخ الذي حصل به الحكم أولاً من حيث الجملة هو قوله تجب متابعة الامام في أفعال الصلاة وقوله بأن يتأخر بيان حكم افراد متحمه لبه المتابعة (قوله بدليل قرينة السياق) لا حاجة للجمع بين دليل وقرينة (قوله لكنهما مكرره مضمونة فضيلة الجماعة) صريح بالنظر لا محال الذي المتقدم في كلامه في المتن ان المقارنة في الاقوال تنبؤ فضيلة الجماعة ولعله غير مراد خصوصاً في سلم بطالب فيه عدم المقارنة كالتشهد فليراجع (قوله وقوله المكرره لا ثواب فيه الخ) هذا الى قوله وعلم

مما قرأناه لفظ سؤال وجواب في فتاوى والده تصريف فيه بما ترى من غير عزو إليه وانظر ما موقعه هنا ولفظ الفتاوى  
 سئل عن قولهم المكروه لا ثواب فيه هل مرادهم ثواب الجماعة اذا كانت الكراهة للذات كادل عليه أم مثلهم حتى لا يسقط  
 ثواب الصلاة بفعلها في الحمام ونحوه من أماكن النهي أم لا فأجاب بان المراد الكراهة للذات حتى يثاب على الصلاة في  
 الأماكن المكروهة الخ وانظر ما حصل هذا السؤال والجواب وما موقع لفظ الجماعة في السؤال (قوله فلا خلاف في المعنى)  
 أي بين من قال بحصول الثواب في المصوب ومن قال بنفيه (قوله كالزيادة في تطهير أعضاء الوضوء على الثلاث) أي فلا تمنع  
 هذه الزيادة الثواب فيما قبلها والافتقار إلى الزيادة لا ثواب فيها قطعاً (قوله لأنه نوى الاقتداء) الأولى ولأنه (قوله كادلت عليه  
 الأخبار) راجع لقوله لم تتعقد كما يعلم من شرح الروض وكان الأولى بتقديمه على قوله ومحل ذلك (قوله فلا أحرم منه فرداً) محترز  
 قوله ومحل ذلك (قوله وفرغ منه والامام قائم) خرج به ما هو الهوى للسجود قبل فراغ الامام منه فلا تبطل صلاته وان قام الامام  
 من السجود قبل تلبس المأموم به ويجب عليه العود مع الامام (قوله وان لحقه) انظر ما مر جمع الضمير المرفوع والمصوب  
 (قوله ولتقصير بهذا الجلبوس الذي لم يطلب منه) انظر ما وجه عدم طلبه منه والشهاب ج انما جعله تعاملاً للمسئلة انعام  
 التشهد الاتية لاختياره فيها البطلان اللهم الا أن تكون الصورة انه غلب على ظنه الخلف بركنين بسبب اشتغاله بها  
 ويكون البطلان مقيداً بهذه الصورة فليراجع (قوله لا انعام التشهد) أي الذي أتى به الامام كما يعلم مما قدمناه قبيل الفصل  
 وقوله مطلوب ظاهره وان لم يمكنه ادراك القيام مع الامام لكن قيده السيد السهمودي بما اذا أمكنه ذلك وأيده الشهاب  
 سم (قوله فيكون كالموافق) أي المعضد ومكان في كلام غيره ولعل لفظ المعضد وساقط من النسخ (قوله ظاهرة طال زمنها عرفاً)  
 لا حاجة اليه اذ الخلف لها على تمام ركعتين يستلزم ذلك نية عليه الشهاب ج (قوله ولا يقال انه يركع مع الامام) أي الذي قال  
 به الشهاب ج (قوله وقد أفتى جمع الى قوله هذا والوجه) تبس في هذا السياق الشهاب ج الى قوله هذا والوجه لكن  
 ذلك انما أورده على هذا الوجه لانه يختار في مسئلة من نام في شهادته انه كان حرم فجعل هذا استطهاراً على اختياره لذلك  
 والشارح تبعه في ايراده على وجهه من غير تصرف بعد اختياره في المسئلة المذكورة ما مر مما يخالف الشهاب المذكور فلم  
 يكن له موقع كما يظهر بالتأمل وان عقبه بقوله هذا والوجه الخ وكان المناسب ان يستظهر على اختياره بافتاء الآخرين  
 الاتي ويجعله رد الافتاء الجمع المذكورين عكس ما صنع الشهاب المذكور (قوله ولهذا لوني كونه مقتدياً بالخ) صريح  
 هذا السياق انه تأييد لا فتاء الاتي آخرين بانه كالناسي وليس كذلك اذ لا وجه له وعبارة الشهاب ج وبه أي بافتاء الجمع المتقدم  
 برد افتاء آخرين بانه كالناسي للقراءة ومن ثم لوني الانتداء الخ فقوله ومن ثم الذي عبر عنه الشارح بقوله ولهذا تأييد للرد  
 على الآخرين وسيأتي في كلام الشارح الاشارة لما نبهنا عليه في قوله واما قولهم في التعليل الخ وان كانت عبارته هنا قلقة كما  
 عرفت (قوله ففرقهم بين هاتين الصورتين) أي صورتي نسيان القراءة ونسيان كونه مقتدياً كما هو ظاهر لانهم لم يحل وفاق  
 فالضمير في فقرتهم للاصحاب واما قول الشهاب سم في حواشي التفتة كان مراده صورة من سمع تكبير الرفع وصورة  
 الناسي للقراءة فحجب لانه ان كان الضمير في فقرتهم للاصحاب فلا يصح لان مسئلة من سمع تكبير الرفع ليست محل وفاق حتى  
 نسند للاصحاب وينسب اليهم انهم فرقوا بينهما وبين مسئلة الناسي للقراءة وان كان الضمير فيه راجعاً للجمع المقتين بما مر فلا  
 يصح أيضاً لانهم لم يتعرضوا في افتاءهم لفرق كما ترى بل ولا مسئلة النسيان وانما أيدها الشهاب بن جرافتاءهم وأعجب منه  
 ما في حاشية الشيخ من ان مراده بالصورتين قوله وقد أفتى جمع الخ وقوله ويعارضه الخ اذ ليس هاتان صورتان وانما هي صورة  
 واحدة اختلف فيها افتاءن وبسببها لا يكون مرجع الضمير في فقرتهم ومن الفارق بينهما على انه لا معنى له عند التأمل  
 (قوله واما قولهم في التعليل) فيه أمران الاول ان القائل لهذا هو الشهاب ج تأييد الافتاء الجمع المذكورين كما عرفت فلا  
 معنى لضمير الجمع الثاني قوله في التعليل فيه مساهلة اذ لم يذكر على وجه التعليل بل على وجه التأييد كما هو ظاهر ووفق  
 ما بينهما (قوله فلو كان السابق بأربعة أركان والامام في الخامس) أي بأن لم يقصد موافقة الامام في القيام الذي صار اليه فيه  
 واستمر على ترتيب نفسه كما نبه عليه الشيخ في الحاشية وقضيته انه لا بد من قصد المتابعة وهو أحد احتمالات ثلاث أباها  
 الشهاب سم في حاشية المنهج والثاني انه يشترط ان لا يقصد البقاء على نظام نفسه والثالث وهو الذي استظهره انه لا يشترط  
 شيئاً من ذلك بل يكفي وجوب التبعية بالفعل وقول الشارح الاتي قريبا واذا تبعه فركع قبل أن يتم الفاتحة تخلف لانعامها



يؤيد ما قاله شيخنا الآن يقال انه لا يقتضى وجوب القصد وانما غاية ما فيه انه اذا قصد كان حكمه ماذكروا المستظهر ابن  
قاسم يلزم منه ضعف حكم الباقي بالبطلان في الصورة التي ذكرها قائل (قوله وادابته) أى بالقصد كما علم بحاشي (قوله وقد  
علم بما تقدم ان المراد بفراغه) انظر ما لا داعي لذكر هذا هنا (قوله ويعاين) معطوف على قوله بما تقدم (قوله باعتبار ظنه  
دون الواقع) قال الشهاب سم في حواشي التحفة فيه تنظر ظاهره اذ لا معنى للتصريح في الواقع الا كونه مقتضى الواقع ان  
لا يستغل بغير الفاتحة وهنا كذلك لكون ما أدركه لا يسع في الواقع غير الفاتحة فليأمل انتهى (قوله اذا احكام الموافق  
والمسبوق جارية في جميع الركعات) فيه انه لا يلزم من جريان احكامهما في جميع الركعات انهما اسمان كذلك حقيقة في  
غير الركعة الاولى (قوله وان أدركه قبل قيامه عن أقل الركوع) أى وأتم الركوع قبل انفصال الامام عن أقله كما هو ظاهر  
ولو حذف الواو من قوله وان لكان أوضح (قوله حكمه كالركوع فيها) أى في انه ان لم يستغل بالافتتاح والتعذر ترك قراءته  
و ركع فهو تقيم لما في المتن وليس مساو بالقوله أو ركع عقب تحرره كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله أو بقدر زمن  
سكونه) أى من القراءة المعتدلة على قياس ما مر له في ضابط الموافق فليراجع (قوله والام بعد عافعله) وهل يجب عليه العود  
لتقيم الفائدة مع نية المفارقة اذا هوى الامام للسجود اذ اعلم بالحال اذ تركته غير معتد بها حينئذ فلا وجه لمضيها هو فيه  
أولا يجب الظاهر الاول فليراجع (قوله بكل تقدير) أى من تقديرى الخلف والسجود مع الامام (قوله وقد نقل الشيخ عن  
التحقيق واعقده) وم متابعتة في الهوى) أى مخالفا لما مر من وجوب المفارقة فهو ضعيف وقد نبهه الشهاب سم على ان  
ما نسب للتحقيق لم يذكر فيه الا على وجه ضعيف (قوله ويوجه بانه لما لم يمتعه متابعتة حينئذ) عبارة الضعيف ويمكن توجيه بانه  
لما لم يمتعه المتابعة قبل المعارضة استعجب وجوبها وسقط الخ (قوله اما اذا جهل ان واجبه ذلك) محتمل فوله في حل المتن مع  
عله بان الفاتحة واجبة (قوله فهو بخلافه لما لم يمتعه بخلاف بعذر) قال الشهاب سم قضية هذا انه كبطىء القراءة مع انه  
فرضه في المسبوق والمسبوق لا يدرك ركعة الا بالركوع مع الامام أقول بخذل أن يكون هذا امر اذا القاضى فيكون مخصوصا  
لقولهم ان المسبوق لا يدرك الركعة الا بالركوع مع الامام فيكون محله في العالم بان واجبه القراءة وتعمل وهو الاقرب  
واقصر عليه شيخنا في الحاشية ان مراد القاضى ان صلواته لا تبطل بخلفه الى ما ذكره فيكون محله بطلانها ويؤى الامام  
للسجود اذ لم يفارقه في غير هذه الصورة لكن تقوته الركعة وليس معنى كونه مختلفا به اذ رانه يعطى حكم المفسر من كل  
وجه ولا اشكال في ذلك وان أشار الشهاب المذكور الى اشكاله بما ذكره الا ترى اننا اذا لم نجعله معذورا يلزمه الخلف اقراءه  
قدوم ما صرفه للسنة مع فوات الركعة ولا يفيد ذلك ادراك الركعة كما مر (قوله لكن يتجسس لزوم المفارقة الخ) مراده به  
بيان ان المراد بقول الام والافارقة انه يجب عليه ذلك فان لم يفعل أتم ولكن لا تبطل صلواته حتى يصير مختلفا ركعتين فما  
تقدم على اطلاقه (قوله وقضية التمهيد) أى كما قال الاخرى ومراده تعليل المتن الذى مر عقبه (قوله وهو المتمد كما قاله الشيخ)  
قال الشهاب سم وأقول ينبغي ان المراد بالمقتضى المذكور أى مقتضى كلام الشيخين انه اذا كان الزمن الذى أدركه يسع  
جميع الفاتحة تخلف لها كبطىء القراءة أو بعضها لزمه الخلف لقراءة قدره فليأمل (قوله المتن ولا يستغل المسبوق الخ)  
المراد بالمسبوق هنا من لم يدرك تحرر الامام وليس المراد به من لم يدرك زمن الفاتحة بدليل قوله الا ان يعلم ادراكه بانه عليه  
الشهاب سم (قوله ويظهر ان جلوس التشهد الاول بجلوس التشهد الاخير لكونه على صورته نظير ما مر آنفا) انظر  
ما موقع هذا هنا وما المراد بما مر آنفا وهو ساقط في بعض النسخ وفي حواشي التحفة للشهاب سم مانعه قوله وينبغي في  
جلوس التشهد كذا في شرح مروقيته ان من شك في جلوس التشهد الاول والاخير في السجود لم يدهله وهو ممنوع مخالف  
لما في الحاشية عن الرضى انتهى ومراده بما مر في الحاشية ما ذكره في قوله قبل هذه عن الرضى في صلاة الجمعة انه لو شك  
مدرك الركعة الثانية مع الامام قبل السلام هل سجد مع الامام سجدوا أم أنها جمعة انتهى لكون الذى كتب عليه الشهاب  
المذكور من قول التحفة وينبغي الخ لم أره فيها فاعلمه في بعض نسخها وانما الذى فيها لو كان سجد في السجود وفى الركعة  
الاخيرة فهل جلوسه للتشهد الاخير كقيامه أى فيمتنع عليه العود للسجود واستقرب انه ليس كقيامه و فرقا بينهما فلهذا ذكر  
بعد ذلك في بعض النسخ قوله وينبغي الخ لكن السارح لم يقدم ذلك فليراجع نسخة صحيحة (قوله وقد قال صاحب الأنوار) انما  
لم يضر ثلثا يتوهم رجوع الضمير الى الواو وانظر ما وجه دفع هذا الماء اقتضاه عبارة الأنوار من الوجوب وفي حواشى النسخ

لأشهاب سم بعد ان ساق عبارة الشارح هذه برمتها مانصه وسياقه يدل على ان المأموم في صورة الانوار أى الاولى يصير كبطي القراءة وفيه نظر ظاهر مع فرض انه علم ان امامه يقتصر على الفاتحة لانه حينئذ بمنزلة من ترك الفاتحة عمد احتج ركع الامام بل هو من أفراده فليتأمل انتهى (قوله وان محل ندب سكوت الامام الخ) انظر من أين يعلم هذا (قوله أم قصيرين) ليس لنا فعلان قصيران متواليان (قوله فان كان ساهيا به فهو مخير) تقدم في سجود السهو الفرق بين هذا وبين ما لو انتصب وحده ساهى للتمهيد الاول حيث وجب عليه العود بفحص المخالفة في تلك دون هذه (قوله ويؤخذ من ذلك) أى من الحديث (قوله فصل في زوال القدوة وإيجادها) (قوله غير مغتفر) لا حاجة اليه لان تأخر الامام عن المأموم لا يكون الا غير مغتفر وقد يقال احتراز به عما لو تأخر عن أصابع المأموم دون عقبه بان كانت قدمه صغيرة دون قدم المأموم أو يتخو ذلك (قوله بخلافه فارقته بعد) أى من الاذكار المشار اليها فيما يأتي في المتن وان كانت مذكورة فيه في حيز القديم (قوله وفي رواية الصحابين وغيرهما) المناسب تأخير هذه عن رواية أحمد لانه يصدر بيان الصلاة التي وقع فيها ما ذكر ورؤية الصحابين لا تعرض فيها لذلك ثم يذكر رواية الصحابين بعد المخالفة لرواية أحمد في المقر ثم يجمع بين الروايات (قوله ومعلوم ان الرجل الخ) عبارة النخبة واستدل لهم بهذه القصة للفرقة بغير عذر عجيب مع ما في الخبر ان الرجل شكى العمل في حربه الموجب لضعفه عن احتمال التطويل فاندفع ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر نعم ان قلنا بانها ما شخصان وثبت في رواية شكايه مجرد التطويل اتضح ما قالوه (قوله وظاهر انما الاقتوت حيث حصلت ابتداء الخ) أى فحصل في جميع الصلاة نظير من أدرك مع الامام بعض الصلاة وأتمها بنفسه بعد فراغ الامام فليراجع (قوله ابتداء) أى في ابتداء الصلاة (قوله لما تقرر) أى من جواز نية القدوة في خلال الصلاة (قوله استدل لهم بالاول) أى اخرج الصديق نفسه من الامامة وقوله والثاني ظاهر أى اخرج المأمومين أنفسهم من الاقتداء والاقتداء بآخر (قوله ونظريه) يعنى في الثاني بقرينة قوله فلم يحتج الصحابة الى نية والمنظر فيه هو الشهاب ج لكنه اغمازا كون الصديق استخاف النبي صلى الله عليه وسلم الى الصحابين الى الالمجموع (قوله لكن بفرض ذلك يحصل ما قاله الجلال الخ) لا حاجة اليه فان الاول لا نزاع فيه (قوله ومما يؤيد كلام الجلال) يعنى ما اقتضاه كلامه من ان القصة لا استخلاف فيها كما يدل عليه باقى كلامه أى خلافا للنظر المدعى لذلك ووجه تأييد ذلك لكلام الجلال انه لو كان ما فعله الصديق من باب الاستخلاف لكان أخرجه نفسه من الصلاة قبل تأخره عنه صلى الله عليه وسلم لانه شرط الاستخلاف أى والواقع في القصة خلاف ذلك لكن لك ان تقول اذا كان الاستخلاف فيها ثابتا في الصحابين لا يسوغ انكاره وحينئذ فلا بد من جواب عن فعل الصديق ليوافق ما قاله وأجاب عنه الشهاب سم بانه ليس المراد بالاستخلاف في القصة الاستخلاف الشرعى وبان الوجه استثناء فعل الصديق فيها بكل حال اذ لنبي صلى الله عليه وسلم من الحرمة والاحلال وللصلاة خلفه من الفضل والسكالم ليس اغيرها (قوله من انها من قبيل انشاء القدوة لا الاستخلاف) أى ولا يبرأرضه ما في الصحابين لما قدمناه (قوله موافقة ما قاله الجلال) أى في الاول كما هو ظاهر لكنه ليس محل النزاع كما هو وجه موافقته لكلام الجلال انه بنى القولين في المسئلة على ما لو أحرمت منفردا ثم نوى جماعة وقد مر ان الاظهر فيه الصحة فيكون المبنى عليه كذلك وحينئذ فالمسئلة منقولة في كلام الاحباب فقول الجلال لم يتعرضوا اما لعدم اطلاعه على هذا النقل أو لعدم تذكره اياه (قوله والافهو يتأخره تنقطع امامته) أى بالنسبة له صلى الله عليه وسلم خاصة دون القوم بقرينة قوله بعده ثم لما تقدم عليه الصلاة والسلام نوى أبو بكر الاقتداء به وروته منفردا يتأخره وحينئذ بطلت امامته بالنسبة للصحابة الخ وبهذا تعلم ان تنظير الشارح الا ترى ليس في محله وانه توهم ان قول هذا القليل تنقطع امامته أى مطلقا حتى بالنسبة للقوم وقد علمت انه ليس كذلك (قوله بعد اقتدائه) به أى بعد اقتداء النبي صلى الله عليه وسلم بابي بكر رضى الله عنه (قوله ولو قام المسبوقون أو المقيون) أى لتتم صلواتهم (قوله وهو الا فضل على قياس ما مر) انظر ما فائدة هذه الافضية مع ما مر من ان الاقتداء في الانتفاء مكره ومفوت لفضيلة الجماعة ثم رأيت الشهاب سم نقل في حوائج الجواب عن ذلك عن شيخه البرلى بان سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكراهة وقوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر (قوله فمحمول على القضاء للقوى) أى اذ لكن قد يقال هو وان جملناه الى المعنى اللغوى فلفظ ما سبق يشعر بما فرمنه (قوله تدارك ما فات) أى من القراءة لعذره لئلا يتخلوا بصلاته عن قراءة المسورة حيث لم يفعلها ولم يدركها مع الامام وليس المراد التدارك بمعنى القضاء بدليل انه لو أدرك القراءة

في أخير في الإمام فلهما ولا تدارك (قوله كان أحدث في اعتداله) أي وفي ركوعه بعدما طمأن معه ويؤمن هذا قوله لا حتى  
 قريباً فلا يضطر طرقة وحده بعد ادراك المأموم له معه وصرح به الشهاب في نقله عن الثاني في شرح الباب (قوله لم  
 الاقتداء به) قال الشهاب مع ظاهره وان عذر باناً برؤوسه وقعة (قوله غير مصداق أي أو مصداق كسنة يظهر فيها  
 يظهر وهذا الاستدراك قد تقدم في الباب (قوله لمجتمعة للشك) وبه لا يمكن لا يمكن مجتمعة للشك لأنهم ما قدموا  
 متباينان إذا وجدت أحدهما انفتحت الأخرى إذا طعن لا يتحقق إلا مع الرجحان والشك لا يتحقق إلا مع التساوي وعما  
 ضدان (قوله لم تنه قد صلاته) فرضاً ولا نقلاً ظاهره ولو جاهدوا بواقعته ما نقل عنه في شرح هدية الناصح لكن بخلافه ما قدمه  
 في هذا الشرح في صفة الصلاة قبيل الركن الثاني (قوله وهنا انعقادها) أي نفي الذي قال به المقابل (قوله وهو إلى الزمان  
 منلاً) أي أن كان فرضه القيام (قوله انقل معه مكرراً) أي بخلاف انقاله إليه فلا يكبره كما يأتي (قوله في غير محل تقدمه)  
 خرج ما إذا كان محل تشهد به بان كان تشهداً أولاً فلا يأتي بالصلاة على الآكل ولا يكمل التشهد وهو ظاهر لاخرجه التمهيد  
 الأول عما طلب فيه وليس هو حيث لمجرد المتابعة وأطنه قد تقدم في صفة الصلاة في الشرح ما يؤخذ منه ما ذكرته لكن  
 الشهاب ح يخالف في ذلك وكان لشارح أسرار عباد كراتي مخالفتهم فليراجع (قوله وليس بمحسوب له) قال شيخنا في الحاشية  
 يؤخذ منه أنه لا يجب عليه وضع الأعضاء لسبعة في هذا السجود وفي هذا الأخذ بنظر ظاهره لم يوجد حقيقة السجود حيث  
 فلا يصدق عليه أنه تابعه في السجود على أن هذا الأخذ مني على أن الصمير في ليس للسجود ولما هو له ليس كذلك بل هو  
 كالإشارة التي قبله للانتقال المذكور في المتن كما هو ظاهر وحاصل لتعليل الذي في الشرح أن الله كبير غيا يكون ما لمناجاة  
 أو المحسوب والانتقال المذكور ليس واحد منهما (قوله وفي كون الثلاثة محسوبة به نظر لا ينبغي) كان المناسب بوق كون  
 سجود التلاوة محسوباً إلا لا ذرعي لم يدع حساباً سجدة السهولة وانما يأتي التكبير وعدمه فيها على الخلاف المقرر فيها  
 على أن ما قاله الأذري من كون سجدة في التلاوة وسجدة السهولة قد ابدع ما من المحسوب لا محسوبة وما ادعاه  
 الشارح من أن فعلها مجرد المتابعة ممنوع كما يعلم ذلك من تأمل معنى كلامهم في المحسوب وغيره (قوله حتى يجلس ثم توم  
 بعد سلام الإمام) أي أن حصل جلوسه قبل سلامه والأقوال واجب جلوسه ثم قيامه فوراً هو طاهر وقد تصدق به بما ربه  
 (قوله أو في غيره عامداً لما يقرب به بطلت صلاته) لا يشكل عامر له من عدم البطالان بسطو بل جلسة الاستراحة خذ لا  
 لما في حاشية الشيخ الألباني مع وفرف بين جلوس مطلوب في أصله وجلوس منهي عنه بعد انقطاع المتابعة (قوله ويلحق بها) أي  
 في العبارة وكان الأوضح أن يقول ويرادف ذلك قولنا على الجلوس بين السجدة تين ولا فصل كل منهما أن يكون بقدر الطمأنينة  
 فهم أصح من بيان والحاصل أن مرجع العبارات الثلاث واحد وانما الخلاف في العبارة (قوله لا قل الركن القصير) لا حاجة  
 إلى قوله القصير لأنه نظيره لما مثل به (قوله وقد جزم ابن المقرئ) أن أراد في هذا الموضع فسو ولا به لم يعرض له وانما  
 هو في كلام الشارح قلعه سبق نظر مما في الشرح إلى ما في المتن وعبارة الروس وشرحه كما قال الشارح وفي أن يمتنع  
 قد جلسة الاستراحة ثم رأيت الأذري أشار إليه انتهى وإن أراد في الشرط السادس وسنذكر ما فيه (قوله وعبارة الروضة)  
 بوجه أن ما ذكره عنها عبارات عما تقدم كما هو المذهب من مثل هذا التعمير وليس كذلك كما هو ظاهر بما

الأمر أن عبارتها قد تشمل ما نحن فيه على أن ما ذكره ليس عبارة الروضة بالحرف

وانما عبارتها وإن ترك سنة وكان في الاشتغال بها تخلف فاحش

لسجود التلاوة والتشهد الأول لم يأت بها المأموم فإن فعلها

بطلت صلاته ثم قال أما إذا كان التحلف لها سبباً

بجلسة الاستراحة فلا بأس كالأنا

بريادتها في غير موضعها

انتهت